

حول شيء الشر والحق والعبادي

على

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تأليف

الشيخ محمد عبد الله الشافعي
الشيخ محمد بن عبد الله الشافعي
١٣٠١ هـ ١٩١٢ هـ

شرح كتاب المنهاج

الإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني
١٩٧٣ هـ

اجتنب به ولا يه

الدكتور أنس الشامي
كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد السادس



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **جَوَاهِرُ الشَّرْعِ وَالْفَقْهِ الْعَبَّاسِيِّ**

مَجْمَعَةُ الْمَنَاجِيزِ لِلْفَتْحِ لِلْمَنَاجِيزِ

اسم المؤلف : **السَّيِّدُ جَمِيلُ الدِّينِ الْبَغْدَادِيُّ**

السَّيِّدُ الْكَلْبُكِيُّ وَابْنُ الْكَلْبُكِيِّ

اسم المحقق : **الدُّكْتُورُ أَسْنُ الشَّامِي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٣٦ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد السادس**

سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٥٦ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٤٥**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الرهنة أو الحبس ومنه الخبر الصحيح «نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يُقضى عنه دينه» أي محبوسة عن مقايها الكريم ولو في البرزخ إن عصى بالدين أو ما لم يخلف وفاء قولان، لكن المنقول عن جمهور أصحابنا أنه لا فرق بين أن يخلف وفاء وأن لا، قيل: والتفصيل إنما هو رأي تفرّد به الماوردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزهن

• قوله: (هو لغة) إلى قوله: (قولان) في النهاية، وإلى المتن في المغني، إلا قوله: (أو لم يخلف) إلى (والكلام)، وقوله: (وأقره) إلى (على فلاتين). • قوله: (الثبوت) أي والدوام اه مغني. • قوله: (الرهنة) أي الثابتة الموجودة الآن. • وقوله: (أو الحبس) الأولى والحبس بالواو؛ لأن المقصود أنه يُطلق على كل منهما لغة لا أنه يُطلق على أحدهما لا بعينه اه ع ش وعبر المغني بالاحتباس بدل الحبس.

• قوله: (بدينه) سواء كان لإدمي أو لله تعالى اه ع ش. • قوله: (أي محبوسة إلخ) عبارة المغني أي محبوسة في القبر غير متبسيطة مع الأرواح في عالم البرزخ وفي الآخرة مفعولة عن دخول الجنة حتى يقضى عنه اه. • قوله: (ولو في البرزخ) وهو المدة التي بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل البرزخ اه ع ش. • قوله: (إن عصى إلخ) ظاهره وإن صرفه في مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما يأتي في قسم الصدقات أن من عصى بالاستدانة وصرفه في مباح أعطى من الزكاة أن هذا كمن لم يعص اه ع ش.

• قوله: (قولان) يعني هما قولان الأول يُحبس إن عصى بالدين سواء خلف وفاء أو لا والثاني يُحبس إن عصى بالدين إن لم يخلف وفاء هذا ما ظهر لي في حل عبارته والله أعلم. • قوله: (لكن المنقول إلخ) ظاهره ترجيح القول الأول لكن في ع ش ما نصّه وفي حج ما يُفيد أن الزجاج عذم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره وظاهر إطلاقه كالشارح م ر أنه لا فرق بين مؤنه فجأة وبين كونه بمرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف ما بقي بالدين أنه كان التوفية قبل وفاته فهو منسوب إلى التقصير في الجملة فلا يرد أنه قد يكون مؤجلاً والمؤجل إنما يجب وفاؤه بعد الحل اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله أخذه من قول الشارح قيل والتفصيل إلخ وفيه أن الشارح ذكره بصيغة التثنية وقوله ولعل وجه حبس إلخ عبارة المغني والخبر محمول على غير الأنبياء تنزيهاً لهم وعلى من لم يخلف وفاء أي وقصر أماناً من لم يقصر بأن مات وهو مغير وفي عزبه الوفاء فلا يُحبس نفسه اه.

ومفهومه كما في البجيرمي عن العناني أن من خلف وفاء لا يُحبس وإن لم يقض؛ لأن التقصير حيث يذ من الورثة فالإنهم عليهم لتعلق الدين بالتركة فإذا تصرفوا فيها تعلق الدين بدينهم وأما من مات ولم يخلف وفاء ولم يتمكن من أدائه فلا يكون نفسه مرهونة؛ لأنه مغنور اه. • قوله: (والتفصيل) إشارة إلى

والكلام في غير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وشرعاً جعل عَيْن مال وثيقة بذَنْب يُستَوْفَى منها عند تَعَذُّر وفائِهِ. وأصلُهُ قبل الإجماع آية ﴿فَرَهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ (البقرة: ٢٨٣) أي فَارَهَنُوا واقْبِضُوا وَرَهْنُهُ ﴿٢٨٣﴾ درعهُ عند أبي الشَّحْمِ الْيَهُودِيّ وآثَرُهُ لَيْسَلَمَ من نوع مِثَّةٍ أو تَكْلُفٍ مِياسِيرٍ أصحابِهِ بِإِثْرَائِهِ أو عَدَمِ أَخِذِ الرِّهْنِ مِنْهُ عَلَى ثَلَاثِينَ صَاعًا من شَعِيرٍ لِأَهْلِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَفْكُهُ

هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَغْنِي هُمَا رَأْيُ الْمَاوَزْدِيِّ لَا قَوْلَانِ أَهْ كُرْدِيّ. هـ فُود: (وَالْكَلَامُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَآثَرُهُ إِلَى عَلَى ثَلَاثِينَ. هـ فُود: (فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ الْإِنْفِ) أَي وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ كَانَ لَزِمَهُمْ ذَيْنَ بِسَبَبِ إِنْتِلَافِهِمْ عَ شَ وَحَلْبِيّ. هـ فُود: (وَشَرْحُهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لَفَعًا). هـ فُود: (أَي فَارَهَنُوا الْإِنْفِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْقَاضِي مَعْنَاهُ فَارَهَنُوا وَاقْبِضُوا؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ جُعِلَ جَزَاءٌ لِلشَّرْطِ بِالْفَاءِ فَجَرَى مَجْرَى الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَنْحَرِي رَقَبَةً﴾، ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ (سعد: ١١) انْتَهَى أَهْ سَم. وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْحَرِي رَقَبَةً﴾ فَإِنْ الْمُرَادُ مِنْهُ فَلْيَحْرُرْ رَقَبَةً، وَقَوْلُهُ: ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ (سعد: ١١) أَي فَاضْرِبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ أَهْ عَ شَ.

هـ فُود: (أَبِي الشَّحْمِ) سُمِّيَ بِهِ لِكُونِهِ سَمِينًا أَهْ بُجَيْرِيّ. هـ فُود: (وَأَثَرُهُ لَيْسَلَمَ الْإِنْفِ) التَّوْجِهُ بِالْمِثَّةِ لَا يَخْلُو مِنْ آتِهِ وَبِالتَّكْلُفِ لَا يَخْلُو عَنْ تَعَسُّفٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ ﴿٢٨٣﴾ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْمِثَّةَ لَهُ ﴿٢٨٣﴾ فِي تَأْهِلِهِمْ لِذَلِكَ وَأَنَّهُمْ بَرِئُونَ مِنَ التَّكْلُفِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَغْمَلُونَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ مُطْلَقًا سِيمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﴿٢٨٣﴾ فَالْأَوَّلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعَارِفِينَ مِنْ أَنَّ إِشَارَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَزِيدِ التَّوَاضُعِ أَهْ سَبْدُ عَمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ هَلَا اقْتَرَضَ ﴿٢٨٣﴾ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ أَجِيبَ بِأَنَّهُ ﴿٢٨٣﴾ فَقَلَّ ذَلِكَ بَيَانًا لِحَوَازِ مُعَامَلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقِيلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ مِياسِيرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ طَعَامٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَتِهِ أَهْ. هـ فُود: (أَوْ تَكْلُفٍ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى مِثَّةٍ. هـ فُود: (أَوْ عَدَمِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى إِثْرَائِهِ. هـ فُود: (عَلَى ثَلَاثِينَ الْإِنْفِ) أَي ثَمَنِ ثَلَاثِينَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا لِاقْتِرَاضِهَا مِنْهُ وَنُقِلَ بِاللَّزِمِ عَنْ فَتْحِ الْبَارِي الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ فَرَأِجَهُ أَهْ عَ شَ.

هـ فُود: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَفْكُهُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَقَالَ الْبُجَيْرِيّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ افْتَكَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ كَمَا قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ وَالْبِرْزَوَائِيُّ وَخَالَفَ عَ شَ فَقَالَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ تَوَقَّيْ وَلَمْ يَفْتَكَّهُ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ مَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ مَا قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ عِبَارَتُهُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ افْتَكَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ كَمَا زَايَنَ مُصَرِّحًا بِهِ عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَكَوْنُ الدَّرْعِ لَمْ يُؤْخَذْ مِنَ الْيَهُودِيّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﴿٢٨٣﴾ لَا يَدُلُّ عَلَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّهْنِ

هـ فُود: ﴿فَرَهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ الْإِنْفِ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مَعْنَاهُ فَارَهَنُوا وَاقْبِضُوا لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ جُعِلَ جَزَاءٌ لِلشَّرْطِ بِالْفَاءِ فَجَرَى مَجْرَى الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿مَنْحَرِي رَقَبَةً﴾، ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ انْتَهَى.

وَأَرَكَاةً عَاقِدَةً وَمَرْهُونٌ وَمَرْهُونٌ بِهِ وَصِيغَةً وَبَدَأَ بِهَا لِأَهْمِّيَّتِهَا فَقَالَ (لَا يَصِحُّ) الرُّهْنُ (إِلَّا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ) أَوْ اسْتِجَابٍ وَإِجَابٍ بِشُرُوطِهِمَا السَّابِقَةِ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَالِيٌّ مِثْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ جَزَى هُنَا خِلَافَ الْمُعَاطَاةِ، وَتَوَخَّذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خِطَابِ الْوَكِيلِ هُنَا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَبَحَثَ صِحَّةَ رَهْنَتِ مُوَكَّلِكَ، وَالْفَرْقُ بَأَنَّ أَحْكَامَ الْبَيْعِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَ أَحْكَامِ الرُّهْنِ فِيهِ نَظَرًا بَلْ تَحْكُمُ وَلَوْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَيْكَ هَذَا وَثِيقَةً بِحَقِّكَ عَلَيَّ فَقَالَ قَبِلْتُ أَوْ بَعَثْتَ هَذَا بِكَذَا عَلَى

بَقَائِهِ عَلَى الرُّهْنِ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ الْمُبَادَرَةِ لِأَخْذِهِ بَعْدَ فَكِّهِ وَمَا فِي شَرْحِ شَيْخِنَا مِنْ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ انْتَهَى .
 هـ فَوَدَّ: (وَأَرَكَاةً الْإِنْفِ) وَالْوَائِقُ بِالْحَقْوِقِ ثَلَاثَةُ شَهَادَةٍ وَرَهْنٌ وَضَمَانٌ فَلَاوُلْ لِيَخُوفِ الْجَعْدِ وَالْآخِرَانِ لِيَخُوفِ الْإِفْلَاسِ نِهَابَةً وَمُغْنِي . هـ فَوَدَّ: (وَمَرْهُونٌ) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ بَدَلُ مَرْهُونٍ وَمَرْهُونٌ بِهِ مَعْقُودٌ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوطَ الْمُعْتَبَرَةَ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرُ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْآخَرِ فَكَانَ التَّفْصِيلُ أَوْلَى لِمُطَابَقَتِهِ لِمَا بَعْدَ مِنْ قَوْلِهِ وَشَرْطُ الرُّهْنِ كَوْنُهُ عَيْنًا أَوْ شَيْئًا . هـ فَوَدَّ: (أَوْ اسْتِجَابٍ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِالْمَرْهُونِ إِلَى الْمُثْنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمُثْنِ . هـ فَوَدَّ: (أَوْ اسْتِجَابٍ الْإِنْفِ) هَلَا زَادَ أَيْضًا وَاسْتِجَابًا وَقَبُولًا ثُمَّ يَشْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ الْمُثْنُ بِإِرَادَةِ إِبْجَابٍ وَقَبُولٍ وَلَوْ حُكِّمًا أَوْ سَمَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالْقَوْلُ فِي الْمُعَاطَاةِ وَالِاسْتِجَابِ مَعَ الْإِجَابِ وَالِاسْتِجَابِ مَعَ الْقَبُولِ هُنَا كَالْبَيْعِ وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ أ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ عَقْدٌ مَالِيٌّ مِثْلُهُ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَهْنْتُكَ هَذَيْنِ فَقَبِلَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ هَذَا تَبَرُّعٌ مَخْفُضٌ فَلَا يَضُرُّ فِيهِ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْقَبُولِ لِلْإِجَابِ كَالِهَيْبَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْفَرْقُ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ مَرَّ فِيمَا لَوْ أَقْرَضَهُ الْفَأْ فَقَبِلَ خَمْسِمِائَةٍ حَيْثُ عَلَّلَ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِيهِ بِمُشَابَهَةِ الْبَيْعِ بِأَخْذِ الْعِيُوضِ وَمَا هُنَا لَا عِيُوضَ فِيهِ فَكَانَ بِالِهَيْبَةِ أَشْبَهَ أ. هـ ش. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ عَقْدٌ مَالِيٌّ مِثْلُهُ) أَيِ فَاغْتَرَّ النَّيِّمًا مِثْلُهُ نِهَابَةً وَمُغْنِي . هـ فَوَدَّ: (خِلَافَ الْمُعَاطَاةِ) وَصُورَةُ الْمُعَاطَاةِ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى أَنْ يَقُولَ لَهُ أَقْرَضْنِي عَشْرَةَ لِأَعْطِيكَ ثَوْبِي هَذَا وَهَذَا فَيُعْطَى الْعَشْرَةُ وَيَقْبُضَ الثَّوْبُ أ. هـ مُغْنِي . هـ فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا) أَيِ التَّمْلِيلِ الْمَذْكُورِ . هـ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ صِحَّةَ الْإِنْفِ) أَفْتَى بِخِلَافِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ أ. هـ سَمَّ عِبَارَةَ النَّهَابَةِ وَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ صِحَّةِ الْإِنْفِ بَعِيدٌ يَرُدُّهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَقَدْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أ. هـ فَوَدَّ: (لَا بُدَّ مِنْ خِطَابِ الْوَكِيلِ) أَيِ وَإِسْنَادِهِ إِلَى جُمْلَةِ الْمُخَاطَبِ فَلَوْ قَالَ رَهْنْتُ رَأْسَكَ مَثَلًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ تَغْلِيْقُهُ كَالْعَيْنِ وَالطَّلَاقِ جَازَ إِسْنَادُهُ إِلَى الْجُزْءِ وَمَا لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ كَالْبَيْعِ وَالرُّهْنِ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى الْجُزْءِ إِلَّا الْكَفَالَةُ فَإِنَّهَا تَصِحُّ إِذَا أُسْنِدَتْ إِلَى جُزْءٍ لَا يَعِيشُ بِدُونِهِ كَرَأْسِهِ وَقَلْبِهِ مَثَلًا وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهَا أ. هـ ش. هـ فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ) بِالْجُزْءِ عَطْفًا عَلَى الصَّحَّةِ . هـ فَوَدَّ: (فِيهِ نَظَرُ الْإِنْفِ) خَبَرَ وَبَحَثَ صِحَّةَ

هـ فَوَدَّ: (أَوْ اسْتِجَابٍ وَإِجَابٍ) هَلَا زَادَ أَيْضًا أَوْ اسْتِجَابًا وَقَبُولًا ثُمَّ يَشْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ الْمُثْنُ بِإِرَادَةِ إِبْجَابٍ وَقَبُولٍ وَلَوْ حُكِّمًا . هـ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ صِحَّةَ رَهْنَتِ مُوَكَّلِكَ) أَفْتَى بِخِلَافِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ .

هـ فَوَدَّ: (بِالْمَرْهُونِ بِهِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْعَبَابِ وَشَرْحِهِ كَالِإِشْهَادِ بِهِ أَيِ بِالْعَقْدِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ سِيَاقِهِمْ . هـ فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) لَعَلَّهُ فِي الْقَرْضِ .

أَنْ تَرْهَنْتَنِي دَارَكَ بِهِ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ وَرَهَنْتَ كَانَ رَهْنًا. (فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَتَفَدُّمُ الْمُرْتَهِنِ بِهِ) أَيُّ الْمَرْهُونِ عِنْدَ تَرَاحُمِ الْغُرْمَاءِ (أَوْ) شَرَطَ فِيهِ (مَصْلَحَةُ الْعَقْدِ كَالْإِشْهَادِ) بِالْمَرْهُونِ بِهِ وَحْدَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَيْفًا (أَوْ) شَرَطَ فِيهِ (مَا لَا غَرَضَ فِيهِ) كَأَنْ لَا يَأْكُلُ الْمَرْهُونُ إِلَّا كَذَا (صَحَّ الْعَقْدُ) كَالْبَيْعِ وَلَمَّا الشَّرْطُ الْآخِيرُ. (وَإِنْ شَرَطَ مَا يَضُرُّ الْمُرْتَهِنَ) وَيَنْفَعُ الرَّاهِنَ كَأَنْ لَا يُبَاعَ عِنْدَ الْمَحَلِّ أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ (بَطُلَ) الشَّرْطُ (وَالرَّهْنُ) لِئُمُوفَاتِهِ لِمَقْصُودِهِ (وَإِنْ نَفَعَ) الشَّرْطُ (الْمُرْتَهِنَ) وَضُرَّ الرَّاهِنَ كَشَرْطِ مَنْفَعَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ (لِلْمُرْتَهِنِ) بَطُلَ الشَّرْطُ وَكَذَا الرَّهْنُ (يَبْطُلُ) (فِي) الْأَطْهَرِ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ قَضِيَّةِ الْعَقْدِ وَكَوْنِهِ تَبَرُّعًا فَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ آخِرُ الْقُرْصِ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ لِمَا مَرَّ أَيْفًا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَمَّا لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ مَثَلًا.....

إِلْخ. ٥. قَوْلُهُ: (كَانَ رَهْنًا) أَيُّ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى قَبُولِ بَعْدَ قَوْلِهِ رَهَنْتَ أَمَعَ شَوْ وَرَشِيدِي.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ) الْمُقْتَضَى وَالْمُضْلَحَةُ مُتَبَايِنَانِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى عِبَارَةٌ عَمَّا يَلْزَمُ الْعَقْدُ وَلِهَذَا ثَبَتَ فِي الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ وَأَمَّا الْمُضْلَحَةُ فَلَا يَلْزَمُ فِيهَا مَا ذُكِرَ كَالْإِشْهَادِ فَإِنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهِ بَلْ مُسْتَحَبٌّ فِيهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ بِالْمُضْلَحَةِ مَا لَيْسَ بِلَازِمٍ مُسْتَحَبًّا كَانَ أَوْ مُبَاحًا أَمَعَ ش. ٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (فِيهِ) أَيُّ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (بِالْمَرْهُونِ بِهِ) عِبَارَةٌ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَالْعُبَابِ وَشَرْحُهُ أَيُّ وَالثَّاهِيَةِ وَالثَّمْنِي كَالْإِشْهَادِ بِهِ أَيُّ بِالْعَقْدِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ سِيَاقِهِمْ سَمِعَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَوَحْدَهُ) أَيُّ لَا مَعَ غَيْرِهِ بَأَنَّ يَقُولُ بِشَرْطِ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ وَبِرَهْنِ آخَرَ عِنْدَكَ فَإِنَّهُ يَقْسُدُ أَهْ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَأَفَرَّازُ بِهِ وَحْدَهُ فِي الْقُرْصِ فِي شَرْحِ وَلَهُ شَرْطُ رَهْنٍ وَكَفِيل. ٥. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ لَا يَأْكُلُ) (إِلْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الشَّرْطُ يَمَّا لَا غَرَضَ فِيهِ مَحَلُّ نَظَرٍ لِحُجُوزِ أَنْ أَكُلَ غَيْرُ مَا شَرَطَ يَضُرُّ الْعَبْدَ مَثَلًا قُرْبًا نَقَصَتْ بِهِ الرُّوْبِقَةُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْبَائِعِ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ فِيهِمَا يَأْكُلُهُ وَإِنْ أَضُرَّ بِهِ أَمَعَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (الشَّرْطُ الْآخِيرُ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَمَا لَا غَرَضَ فِيهِ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَنْفَعُ الرَّاهِنَ) قَيَّدَ بِهِ لِكُونِهِ الْغَالِبِ لَا لِلِاحْتِرَازِ أَمَعَ ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ بِهِ الرَّاهِنُ أ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ إِلْخ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَكَذَا الرَّهْنُ فِي الْأَطْهَرِ) حَكَى الْخِلَافَ فِيهِ دُونَ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِمَا قَبْلَهُ مُنَافٍ لِمَقْصُودِ الرَّهْنِ بِالْكُلِّيَّةِ فَاقْتَضَى الْبُطْلَانُ قَطْعًا وَمَا هُنَا لَا يَقُوتُ مَقْصُودُ الرَّهْنِ بِحَالٍ فَأَمَّا كُنْ مَعَ جَرَيَانِ الْخِلَافِ أَمَعَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَوَكُونُهُ تَبَرُّعًا) أَيُّ الرَّهْنُ مُتَبَدِّلٌ خَيْرُهُ قَوْلُهُ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَيْفًا) أَيُّ فِي الْقُرْصِ فِي شَرْحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ غَرَضٌ صَحِيحٌ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَفَارَقَ الرَّهْنُ بِقُوَّةِ دَاعِي الْقُرْصِ فَإِنَّهُ سَنَةٌ وَيَأْنِ وَضَعَهُ جَرَّ الْمُنْفَعَةِ لِلْمُقْرِضِ أَمَعَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ إِلْخ) أَقُولُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ صَوْرَةُ ذَلِكَ بِعَيْنِكَ هَذَا التَّوْبُ بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَرْهَنْتَنِي بِهِ دَارَكَ هَذِهِ

٥. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي وَكَانَ الرَّهْنُ إِلْخ أَنْ يَزِيدَ أَوْ مَعَ التَّقْيِيدِ وَلَمْ يَكُنْ الرَّهْنُ إِلْخ لِيَتَأَمَّلَ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ مَثَلًا إِلْخ) أَقُولُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ صَوْرَةُ ذَلِكَ بِعَيْنِكَ هَذَا التَّوْبُ بِدِينَارٍ عَلَى

وكان الرهن مشروطاً في بيع فهو جَمْعٌ بين بيع وإجارة فيصححان. (ولو شرط أن تحدث زوائده) كشمرة وبناج (مرهونة فالأظهر فساد الشرط) لعدّهما مع الجهل بها (و) الأظهر (أنه متى فسد الشرط) (فسد العقد) أي عقد الرهن بفساده لِمَا مرّ.

(تنبيه) قد يقال لا حاجة لهذه الجملة الشرطية لأنه يبيّن حكم الشرط والعقد فيما قبل هذه

ويكون سكتها لي سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستجار الدار سنة بالثوب فمجموع الدينار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع وأجرة فلو عرّض ما يوجب انفساخ الإجارة انفسخ البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل سم على حجّ وقوله انفسخ البيع أي ولا خيار للمشتري؛ لأن الصفقة لم تتحدّ إذ ما هنا بيع وإجارة والخيار إنما يثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الأولى له التغيير بالعقد؛ لأن البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الإجارة اهـ ش. هـ فود: (وكان الرهن مشروطاً في بيع) يخرج ما لو يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكتها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعاً بين رهن وإجارة فليراجع سم على حجّ أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتمال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرط مفسد كما لو باع داره لشخص بشرط أن يقرضه كذا وهو مبطل اهـ ش وقوله على شرط ما ليس إلخ أي وفيه عرّض ونفع للرهن أو للمرتين. هـ فود: (لِما مرّ) أي بقوله لِمَنافاته إلخ وقوله لِما فيه إلخ وقال ع ش أي من قوله لِعَدَمِها إلخ. هـ فود: (قد يقال لا حاجة لهذه الجملة إلخ) محل تأمل إذا المقصود

أن تَرَهّنتي به دارك هذه ويكون سكتها لي سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستجار الدار سنة بالثوب فمجموع الدينار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع وأجرة فلو عرّض ما يوجب انفساخ الإجارة انفسخ البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل. هـ فود: (وكان الرهن مشروطاً في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكتها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعاً بين رهن وإجارة فليراجع.

هـ فود: (لنفسخ): (ولو شرط أن تحدث زوائده) كزوائده فيما ذكر منافع له لكن ولو كان هذا الرهن مشروطاً في قرض لم يبطل القرض قال في الرّوض: ولو أقرضه بشرط رهن وتكون منافع له للمقرض بطل القرض والرهن أو أن تكون مرهونة بطل الرهن لا القرض أي لآته لا يجبر بذلك نفعاً للمقرض انتهى. وقد يقال شرط رهن المنافع نفع جره القرض للمقرض وقد يجاب بأنه لو ضر هذا الضر شرط أصل الرهن. (فرغ): في الرّوض وشرجه (فضل) كما لا يدخل الشجر والبناء في رهن الأرض لا يدخل الغرس والآس والتمر ولو غير مؤبر والصوف وإن لم يبلغ أو أن الجز في رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الأولى وغصن الخلاف ووزي الآس وهو المرسين والفرصاد ونحو ذلك مما يقصد غالباً كوزقي الجتاء والسدر كالثمر فلا يدخل بخلاف ما لا يقصد غالباً كمغصن غير الخلاف انتهى. وكان المراد بالآس لأرض الحاملة للجدار.

الصورة فلو قال فساد الشرط والعقد تسليم من إيهام أن العقد في الصورة السابقة لم يُبين حكمه. على أن هذه الملازمة غير صحيحة إذ قد يفسد الشرط ولا يفسد العقد كما مر فيما لا غرض فيه وإيجاب بأن الذي ذكره قبل شروط معينة وهنا قاعدة كلية ولذا تعين أن ضمير فسد ليس لعين الشرط قبله بل للشرط الأعم لكن بقيد كونه مخالفاً لمقتضى العقد فتأمل.

(وشرط العاقد) الراهن والمُرتهن الاختيار (وكونه مطلق التصرف) لأنه عقد مالي كالبيع ويكون الولي مطلق التصرف في مال موليه بشرط المصلحة وليس من أهل التبوع فيه كان المراد بمطلقه هنا كونه أهلاً للتبوع فيه بدليل تفريجه عليه بقوله (فلا يرهن الولي) بسائر أقسامه (مال) موليه كالسفيه (والصبي والمجنون) لأنه يحبس من غير عوض إلا لضرورة كما لو اقترض لإحاجة مُمّونه أو ضياعه مُرتقياً غلتها أو حلول ذنب له أو نفاق متاعه الكاسيد أو غبطة ظاهرة كأن يشتري ما يساوي مائتين بمائة نسيئة ويرهن بها ما يساوي مائة له لأن المرهون إن سلم

من قوله وآت الخ بيان الأظهر من قولين مبينين على الأظهر من فساد الشرط في مسألة الزوائد لا بيان قاعدة كلية بلزوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق المحلّي أي والمغني متى فسد الشرط المذكور أهليين أن الكلام ليس في مطلق الشرط حتى يردّ عليه أن الملازمة غير صحيحة ولو قال فالأظهر فساد الشرط والعقد لاقتضى أن القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط وأن يقول بصحته على القول بصحة الشرط من أن المقرّر أن صحة العقد على فساد الشرط قولين وبالجملة فيمراجعة أصل الرخصة مع تأمل الصادي والتحلي بجلية الإنصاف يُعلم ما في التثبيته فتأمل إن كنت من أهله اه سيد عمر بأذني تغيير. ة. فود: (شروط معينة) خبر أن الخ. ة. فود: (وهنا) عطف على قوله قبل.

ة. فود: (كونه مخالفاً لمقتضى العقد) أي أو لمصلحته. ة. فود: (فتأمل) لعله إشارة إلى بُعد الجواب.

ة. فود: (ولكون الولي الخ) علة مقدّمة لقوله كان المراد الخ. ة. فود: (وليس الخ) أي الولي.

ة. فود: (فيه) أي في مال موليه. ة. فود: (بمطلقه) أي مطلق التصرف. ة. فود: (فيه) الأولى إسقاطه.

ة. فود: (تفريجه) أي المصنف (عليه) أي على كون العاقد مطلق التصرف. ة. فود: (بقوله فلا يرهّن الخ) مفعول تفريجه. ة. فود: (بسائر أقسامه) أي أبا كان أو جدًا أو وصيًا أو حاكمًا أو أمينه شرع المنهج وع ش. ة. فود: (بسائر) إلى قوله المشن وشرط الرهن في النهاية إلا قوله خلافاً لجمع وقوله والمرهون عنده إلى المشن وكذا في المغني إلا قوله؛ لأن المرهون إلى وفي هذه الصورة. ة. فود: (كالسفيه الخ) الكاف استقصائية. ة. فود: (إلا لضرورة) (وقوله أو غبطة ظاهرة) فيها إشارة إلى أن قول المصنف إلا لضرورة الخ راجع إلى المخطوب والمخطوب عليه معًا. ة. فود: (مُمّونه أو ضياعه) أي المولى. ة. فود: (غلتها) أي علة الضياع. ة. فود: (أو نفاق) بفتح التوّن أي زواج كُردّي وع ش. ة. فود: (كأن يشتري ما يساوي مائتين) أي حاليتين وع وصور ذلك بأن يكون الزمن زمن نهب والولي له شركة اه ع ش. ة. فود: (له)

ة. فود: (كما مر) ذاك مخصص لما هنا.

فواضحٌ وإلا كان في البيع ما يُعْجِزُهُ فلو امتنع البائعُ إلا برهنٍ ما يزيدُ على المائة ترك الشراء خلافاً لجمع وفي هذه الصورة لا يَرَهْنُ إلا عند أمينٍ يجوزُ إيداعه زَمَنٌ أَمِنٌ أو لا يمتدُّ الخوفُ إليه (ولا يَرَهْنُ لهما) أو للشفيع لأنَّ في حال الاختيار لا يبيعُ إلا بحالٍ مقبوضٍ ولا يُفْرِضُ إلا القاضي كما مرَّ (إلا لضرورة) كما إذا أقرضَ ماله أو باعه مُؤَجَّلًا لضرورة كتنهيبِ

نعتٍ لما يُساوي الخُ أو حالٍ منه والضميرُ للمؤلى . □ فَوَدَّ: (ما يزيدُ على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرًا يتغابنُ به وهو بعيدٌ جدًا اهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (وفي هذه الصورة) انظرُ تقييده بهذه الصورة مع أنَّ ما قَبْلُها كذلك كما يَصْرُحُ به كلامُ شرح الرُّوضِ وعبارةُ العُبابِ وشرحه وإنما يَرَهْنُ في جميعِ الصُّوَرِ المذكورة حيثُ جازَ له الرهنُ عند مَنْ يجوزُ إيداعه انتهى سم على حَجٍّ ولعلَّ الشُّعْخَةَ التي كَتَبَ عليها هذه الصورةُ وإلا فعبارةُ حَجٍّ كالشَّارِحِ م ر هذه الصورةُ والمرادُ بها جميعُ ما تقدَّمَ فهي مُساويةٌ لشرح الرُّوضِ اهـ ع ش . □ فَوَدَّ: (يجوزُ إيداعه) أي بأن يكونَ عدلٌ رواية . □ فَوَدَّ: (زَمَنٌ أَمِنٌ) نعتٌ ثانٍ لأمين .

□ فَوَدَّ: (أو للشفيع) الواوُ بمعنى أو . □ فَوَدَّ: (لأَنَّهُ) أي الوليُّ . □ فَوَدَّ: (في حالٍ الاختيار) أي وعَدَمِ الغِبْطَةِ الظَّاهِرَةِ بقرينة ما يأتي قريبًا وكان عليه أن يذكُرَ هذا هنا اهـ رشيدِي . □ فَوَدَّ: (مقبوضٍ) أي قَبْلَ التسليم فلا ارتزها . □ فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي قُبِلَ قولُ المُنَى ويجوزُ إقراضُ ما يَسْلَمُ فيه .

□ فَوَدَّ (سلي): (إلا لضرورة) عبارةُ الرُّوضِ وشرحه ولا يَرَهْنُ له إلا إن تَعَدَّرَ التقاضي لِدَيْنِهِ أو باعَ ماله مُؤَجَّلًا فَيَرَهْنُ فيهما وجوبًا وإنما يجوزُ بَيْعُ ماله مُؤَجَّلًا لِيُغْبَطَ مِنْ آمِنٍ غَنِيٍّ وبإشهادٍ وبأجلٍ قصيرٍ في المُرَبِّ ويُسْتَرْطُ كَوْنُ المزهونِ واقفًا بالثَمَنِ فَإِنْ شَرَطَ مِمَّا ذَكَرَ بَطَلَ البَيْعُ وإن باعَ له نَسِيئَةً أو أَقْرَضَهُ لِنَهْيِ ارْتَهَنِ جَوَازًا إِنْ كَانَ قَاضِيًا وَإِلَّا فَوَجوبًا انْتَهَى باختصارٍ . وقوله ارتهَنَ جَوَازًا الخُ كذا قاله بعضهم والأوجهُ الوجوبُ مُطْلَقًا م ر اهـ سم وقولُ شرح الرُّوضِ وإنما يجوزُ بَيْعُ ماله الخُ زادَ النِّهَاةُ والمُنْهَى عليه ما نَصَّه فَإِنْ خَافَ تَلَفَ المزهونِ فالأولى أن لا يَرَهْنُ ؛ لِأَنَّهُ قد يَتَلَفُ وَيَرْفَعُ إِلَى حَاجِمٍ يَرَى سُقُوطَ الدَّيْنِ بِتَلَفِ المزهونِ وعِلْمٍ مِنْ جَوَازِ الرهنِ والارتزها لِلْوَلِيِّ جَوَازٌ مُعَامَلَةِ الأبِ والجَدِّ لِفَرْعِهِمَا بَاتْفَيسِهِمَا وَيَتَوَلَّيَا الطَّرَفَيْنِ وَيَمْتَنِعُ عَلَى غَيْرِهِمَا ذَلِكَ اهـ . □ فَوَدَّ: (لضرورة) راجعٌ لِلْبَيْعِ والقَرْضِ جَمِيعًا .

□ فَوَدَّ: (وفي هذه الصورة لا يَرَهْنُ إلا عند أمينٍ الخُ) انظرُ تقييده بهذه مع أنَّ ما قَبْلُها كذلك كما يَصْرُحُ به كلامُ شرح الرُّوضِ وعبارةُ العُبابِ وشرحه وإنما يَرَهْنُ في جميعِ الصُّوَرِ المذكورة حيثُ جازَ له الرهنُ عند مَنْ يجوزُ إيداعه انتهى .

□ فَوَدَّ (نفسه): (إلا لضرورة) عبارةُ الرُّوضِ وشرحه ولا يَرَهْنُ له إلا إن تَعَدَّرَ التقاضي لِدَيْنِهِ أو باعَ ماله مُؤَجَّلًا فَيَرَهْنُ فيهما وجوبًا وإنما يجوزُ بَيْعُ ماله مُؤَجَّلًا لِيُغْبَطَ مِنْ آمِنٍ غَنِيٍّ وبإشهادٍ وبأجلٍ قصيرٍ في المُرَبِّ ويُسْتَرْطُ كَوْنُ المزهونِ واقفًا بالثَمَنِ فَإِنْ قَدَّ شَرَطَ مِمَّا ذَكَرَ بَطَلَ البَيْعُ وإن باعَ ماله نَسِيئَةً أو أَقْرَضَهُ لِنَهْيِ ارْتَهَنِ جَوَازًا إِنْ كَانَ قَاضِيًا وَإِلَّا فَوَجوبًا انْتَهَى . باختصارٍ . وذكُرَ نزاعًا في بطلانِ البَيْعِ بِفَقْدِ شَرَطِ الإِشْهَادِ وقوله ارتهَنَ جَوَازًا الخُ كذا قاله بعضهم والأوجهُ الوجوبُ مُطْلَقًا والتَّشْبِيرُ بالجَوَازِ

والمرهون عنده لا يمتدُّ الخوفُ إليه أو تعذَّرَ عليه استيفاءُ دينه أو كان مؤجَّلاً بسببِ آخرٍ كإرب (أو غبطةٍ ظاهرة) بأن يبيعَ ماله عقارًا كان أو غيره مؤجَّلاً بغبطةٍ فيلزمه الارتهاُن بالثمن. والمُكاتبُ - على تناقُصٍ فيه - كالوليِّ فيما ذُكِرَ ومثله المأذونُ إن أُعطيَ مالاً أو ربح. (وشرطُ الرهنِ) أي المرهونُ (كونه عيَّنًا)

هـ فُود: (والمزهونُ عنده) يتأمَّلُ وإنْ أغربَ عنده حالاً والهَاءُ لِلْوَلِيِّ فَوَاضِحٌ اه سم أي والجُمْلَةُ الاسميةُ حالٌ تنازَعٌ فيها اقترضَ وباعَ. هـ فُود: (أو تَمَلَّزَ إلخ)، وقوله: (أو كان إلخ) عطفان على قوله: (اقترضَ). هـ فُود: (فيلزمه الارتهاُن إلخ) ظاهره ولو كان الوليُّ قاضياً وعبارةُ الأسنى والمُعني ارتَهَنَ جوازاً إن كان قاضياً وإلا فوجوباً اه زاد الثَّهَابُ كذا قاله بعضهم والأوجهُ الوجوبُ مُطلقاً أي قاضياً أو غيره والتَّعْيِيرُ بالجواز لا يُنافي في الوجوبِ اه قال ع ش قوله لا يُنافي الوجوبُ أي لانه جوازٌ بَعْدَ مَنْعٍ فَيَصْدُقُ به وأن المرادَ بالجائِز ما ليسَ بحرامٍ وهو صادقٌ بالوجوبِ اه. هـ فُود: (كالولي) هذا هو الأصحُّ اه سم. هـ فُود: (ومثله المأذونُ إلخ) أي مثلُ الوليِّ عبارةُ المُعني وشرحُ الرُّوضِ وكذا المبدُ المأذونُ له في التجارة إن أعطاه سيَّله مالا فإن اتَّجَرَ بجاهه بأن قال له سيَّده اتَّجِرْ بجاهك ولمْ يُعْطِه مالا فَكَمُطْلَقٍ التَّصَرُّفُ ما لم يَرَبِّحْ فإن ربحَ بأن فَضَّلَ في يده مالٌ كان كما لو أعطاه مالا قال الرزكشيَّ وَحَيْثُ مَتَّعْنَا الْمُكَاتِبَ أَي بَانَ لَمْ تَوْجَدْ الشُّرُوطُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الْوَلِيِّ فَيَسْتَقْبَلُ رَهْنَهُ وَارْتِهَانَهُ مَعَ السَّيِّدِ وَمَا لَوْ رَهَّنَ عَلَى مَا يُؤْذِي بِهِ التَّجَمُّعُ الْأَخِيرَ لِإِفْصَائِهِ إِلَى الْعِنَقِ اه وقوله قال الرزكشيُّ إِلَى آخِرِهِ فِي الثَّهَابِ مِثْلُهُ. هـ فُود: (إن) أخطى مالاً أو ربح) أي وإلا فَلَهُ الْبَيْعُ وَالشُّرَاءُ فِي الذَّمَّةِ حَالاً وَمُؤَجَّلاً وَالرَّهْنُ وَالْإِزْتِهَانُ مُطْلَقاً اه سم. هـ فُود: (سُنِّي: كونه عيَّنًا) مِنْ ذَلِكَ رَهْنٌ مَا اشْتَدَّ حَبُّهُ مِنَ الزَّرْعِ فَإِنْ رَهْنَهُ وَهُوَ بَقُلْ فَكِرْهَنْ الْقَمَرَةَ قَبْلَ

لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ وَقَوْلُهُمَا إِنْ رَأَاهُ أَي فِي قَوْلِهِمَا فِي الْحَجَرِ وَيَأْخُذُ رَهْنًا إِنْ رَأَاهُ أَي إِنْ اقْتَضَى نَظَرُهُ أَصْلَ الْفِعْلِ لَا إِنْ رَأَى الْأَخْذَ فَقَطْ م ر وَانْظُرْ لِمَ لَمْ يَذْكَرْ شُرُوطُ الْبَيْعِ مُؤَجَّلاً فِي الْبَيْعِ مُؤَجَّلاً لِلتَّهَبِ وَلِمَ لَمْ يُخَصَّصْ وَجُوبُ الْإِزْتِهَانِ فِيْمَا تَقَدَّمَ بِغَيْرِ الْقَاضِي عَلَى مَا مَرَّ. هـ فُود: (والمزهونُ عنده) يتأمَّلُ وإنْ أغربَ عنده حالاً والهَاءُ لِلْوَلِيِّ فَوَاضِحٌ وعبارةُ شرحِ الإزْشَادِ مَعَ الْمَثْنِ وَارْتِهَانٌ وَجُوباً وَلِيٌّ طِفْلٌ وَمَجْنُونٌ وَسَفِيهٌ بِمَا وَرِثَ مِنْ دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ اسْتِثْنَاءً لَهُ قَالَ الشَّيْخَانِ قَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَزْنِهَنَّ إِذَا خِيفَ تَلَفُ الْمَرْهُونِ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ وَيَرْفُقُهُ إِلَى حَاكِمٍ يَرَى سُقُوطَ الدَّيْنِ بِتَلَفِهِ انْتَهَى. وَقَضَيْتُهُ أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي فِي سَائِرِ صَوَرِ الْإِزْتِهَانِ وَحَيْثُ قَبِّلَهُ وَجُوبُهُ حَيْثُ قَبِلَ بِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ تَلَفُهُ وَإِلَّا تَخَيَّرَ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَزْنِهَنَّ انْتَهَتْ. ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ الصَّوَرِ وَيَصْلُحُ قَوْلُهُ قَبِّلَهُ إلخ مَعَ حَمْلِ الْأَوَّلِيَّةِ فِي عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى الْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَإِنْ بَاعَ مَالَهُ نَسِيئَةً أَوْ اقْتَرَضَهُ لِنَهْيِ ارْتِهَانِ جَوَازاً إِنْ كَانَ قَاضِيًا وَإِلَّا فَوْجُوبًا وَالْأَوَّلَى أَنَّ لَا يَزْنِهَنَّ إِذَا خِيفَ تَلَفُ الْمَرْهُونِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنِ الصَّيْدَلَانِيِّ. هـ فُود: (والمُكاتبُ على تناقُصٍ فيه كالولي) هذا هو الأصحُّ قال الرزكشيَّ وَحَيْثُ مَتَّعْنَا الْمُكَاتِبَ فَيَسْتَقْبَلُ رَهْنَهُ وَارْتِهَانَهُ مَعَ السَّيِّدِ عَلَى مَا يُؤْذِي بِهِ التَّجَمُّعُ الْأَخِيرَ لِإِفْصَائِهِ إِلَى الْعِنَقِ م ر. هـ فُود: (إنْ أُعطيَ مالاً أو ربح) أي وإلا فَلَهُ الْبَيْعُ وَالشُّرَاءُ فِي الذَّمَّةِ حَالاً وَمُؤَجَّلاً وَالرَّهْنُ وَالْإِزْتِهَانُ

يَصِحُّ بَيْعُهَا وَلَوْ مَوْصُوفَةً بِصِفَةِ السَّلَمِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمَنْفَعَةِ لِأَنَّهَا تَتَلَفُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَلَا رَهْنُ الدِّينِ وَلَوْ مِثْنُ هُوَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا وَثُوقَ بِهِ وَبَعْدَهُ لَمْ يَبْقَ ذَنْبًا. نَعَمْ يَذَلُّ نَحْوِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَرْهُونِ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ فِي ذِمَّةِ الْجَانِي بِأَنَّهُ رَهْنٌ فَيَمْتَنِعُ عَلَى الرَّاهِنِ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ وَمَنْ مَاتَ مَدِينًا وَلَهُ مَنَفْعَةٌ أَوْ ذَنْبٌ تَعَلَّقَ الدِّينُ بِتَرْكِهِنَّ وَمِنْهُمَا ذَنْبُهُ وَمَنْفَعَتُهُ

بَدُو الصَّلَاحِ انْتَهَى مِثْنُ رَوْضٍ هَذَا. وَنُقِلَ عَنِ الْخَطِيبِ أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهِيَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا الْأَرْضُ الْمَرْزُوعَةُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهَا أَيْ حَيْثُ رُبِثَتْ قَبْلَ الزَّرْعِ أَوْ مِنْ خِلَالِهِ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا انْتَهَى. وَقَوْلُ مَنْ الرِّوَضِ قَبْلَ بَدُو الصَّلَاحِ أَيْ وَحُكْمُهُ الصَّحَّةُ وَإِنْ لَمْ يَشْرَطْ قَطْعُهُ كَمَا يَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ لَمْ يَلْعَلْ هَلْ يَفْسُدُ الْخُذْلُوعُ شَرْعًا بِعِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ عَيْنًا وَلَوْ مَوْصُوفَةً بِصِفَةِ السَّلَمِ أَوْ مَشْغُولَةً بِنَحْوِ زَرْعٍ وَالْقَوْلُ بَعْدَهُ صَحَّةُ رَهْنِ الْمَشْغُولَةِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمَرْتَبَةِ أَوْ الظَّاهِرِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدَّ: (يَصِحُّ بَيْعُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَرَهْنُ الْجَانِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِسْمَةً إِلَى فَخْرَجٍ وَقَوْلُهُ أَيْ مِنْ غَيْرِ إِلَى الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَوْصُوفَةً الْخُذْلُوعُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْضِ عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ فِي الذِّمَّةِ وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الْقَرْضَ مِنَ الرِّهْنِ التَّوَثُّقُ وَمَا دَامَ الدِّينُ بَاقِيًا فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ هُوَ مُخْتَلَجٌ إِلَى التَّوَثُّقِ وَالْقَرْضُ مَعَ الْقَرْضِ دَفْعُ الْحَاجَةِ وَالْغَالِبُ عَدَمُ بَقَائِهِا مَعَ طَوْلِ الْفَضْلِ أَوْ ش. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ صَحَّةُ الْخُذْلُوعِ فِي الْمُغْنِيِّ. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمَنْفَعَةِ) يَوْهَمُ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَصُوبُ أَنْ يَقُولَ فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الدِّينِ إِذْ هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ ثُمَّ يَذْكُرُ حُكْمَ رَهْنِ الْمَنْفَعَةِ عَلَى طَرِيقِ الْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيعٍ عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ زَشِيدِي أَيْ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ مَنَفْعَةٍ جَزْمًا كَانَ يَزْهَنُ سَكْنَى دَارِهِ مُدَّةً أَوْ هـ فَوَدَّ: (رَهْنُ الْمَنْفَعَةِ) وَمِنْهَا نَفْعُ الْخُلُواتِ فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا أَوْ ش. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا تَتَلَفُ شَيْئًا الْخُذْلُوعُ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ الْمُتَزَمِّ فِي الذِّمَّةِ مَثَلًا بِلِ وَالنِّسْبَةِ لِمَنْفَعَةِ مِلْكِ الرَّاهِنِ كَانَ يَزْهَنُ مَنَفْعَةً سَكْنَى دَارِهِ سَنَةً مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ السَّنَةِ سَمَّ عَلَى خِجِّ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالذِّمَّةِ مِنْ قُبُلِ الدِّينِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَالْمُبْهَمَةُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهَا لِعَدَمِ التَّعْيِينِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْمَعِينِ يُشْتَرَطُ اتِّصَالُهَا بِالْعَقْدِ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى قَوَاتِهَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا قَبْلَ وَقْتِ الْبَيْعِ أَوْ ش. أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ: أَوَّلُهَا الظَّاهِرُ أَنَّ تَنْظِيرَ سَمِّ إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْرِيبِ الدَّلِيلِ دُونَ الْحُكْمِ. وَثَانِيهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخُذْلُوعُ صَوَابُهُ يَأْتِي. وَثَالِثُهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَسَيَأْتِي الْخُذْلُوعُ فِي الْإِجَارَةِ قَدْ يُنْتَجِ قِيَاسُ الرِّهْنِ عَلَيْهَا. وَرَابِعُهَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَ وَقْتِ الْبَيْعِ قَمَا الْمَبِيعُ هُنَا. هـ فَوَدَّ: (لَا وَثُوقَ بِهِ) أَيْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَوْ سَم. هـ فَوَدَّ: (فِي ذِمَّةِ الْجَانِي) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ الرَّاجِعُ عَلَى الْبَدَلِ. هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ مَاتَ الْخُذْلُوعُ الْجُمْلَةُ) مَطْفُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ بَدَلِ نَحْوِ الْجِنَايَةِ الْخُذْلُوعُ لِمُشَارَكَتِهِمَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَمَّا فِي الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَهُ مَنَفْعَةٌ أَوْ ذَنْبٌ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَمِنْهَا ذَنْبُهُ وَمَنْفَعَتُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ تَرْكِهِنَّ.

مُطْلَقًا. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا تَتَلَفُ الْخُذْلُوعُ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ الْمُتَزَمِّ فِي الذِّمَّةِ مَثَلًا بِلِ وَالنِّسْبَةِ لِمَنْفَعَةِ مِلْكِ الرَّاهِنِ كَانَ يَزْهَنُ مَنَفْعَةً سَكْنَى دَارِهِ سَنَةً مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ السَّنَةِ. هـ فَوَدَّ: (لَا وَثُوقَ بِهِ) أَيْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ

تَعْلَقَ رَهْنٌ وَلَا رَهْنٌ وَقِفٌ وَمُكَاتَبٌ وَأُمٌّ وَلَبْدٌ. (وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ) مِنَ الشَّرِيكِ وَغَيْرِهِ وَقَبْضُهُ بِقَبْضِ الْجَمِيعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي مَرَّ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ وَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنِ الشَّرِيكِ إِلَّا فِي الْمَنْقُولِ فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ وَرَضِيَ الْمُرْتَهِنُ كَوْنَهُ بِيَدِهِ جَازٌ وَنَابَ عَنْهُ فِي الْقَبْضِ وَالْأَقَامَ الْحَاكِمُ عَذْلًا يَكُونُ فِي يَدِهِ لَهَا فَعَلِمَ صِحَّةَ رَهْنٍ نَصِيهِهِ مِنْ بَيْتِ مُعَيَّنٍ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ كَمَا يَجُوزُ بِيَدِهِ فَلَوْ اقْتَسَمَاهَا قِسْمَةً صَحِيحَةً بِرِضَا الْمُرْتَهِنِ بِهَا أَوْ لِكُونِهَا إِفْرَازًا أَوْ لِحُكْمِ حَاكِمٍ يَرَاهَا فَخَرَجَ الْمَرْهُونُ لِشَرِيكِهِ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ رَهْنًا لِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ بِذَلِكَ أَيْ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ فَمَنْ ثُمَّ نَظَرُوا إِلَيْهِ فِي غَرَمِ الْقِيَمَةِ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ رَهْنًا لِقَدَمٍ تَعْيِينِهِ.

• فَوَدَّ: (تَعْلَقَ رَهْنٌ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِقَوْلِهِ تَعْلَقَ الَّذَيْنِ بِرَكْبِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَا رَهْنٌ وَقِفٌ إِلَّا الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ رَهْنٌ الْمُنْفَعَةُ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي الْخُ) أَيْ فَيَكُونُ بِالتَّخْلِيَةِ فِي غَيْرِ الْمَنْقُولِ وَبِالتَّحْقِيلِ فِي الْمَنْقُولِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِي الْمَنْقُولِ) أَيْ لِجَلِّ التَّصَرُّفِ أَمَّا صِحَّةُ الْقَبْضِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ غَايَتِهِ أَنَّهُ إِذَا قَبْضَ الْمَنْقُولَ بِلَا إِذْنٍ مِنْ شَرِيكِهِ أَثِمَ وَصَارَ كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارِ مِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ تَحْتَ يَدِهِ ذَكَرَهُ فِي حَوَاشِي الرُّوْضِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر كَحَجَّ أَنَّ الْإِذْنَ فِي قَبْضِ الْمَنْقُولِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْقَبْضِ أَمَّا شَرِّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ حَوَاشِي الرُّوْضِ مِنَ الصَّحَّةِ مَعَ الْحُرْمَةِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِمْ فِي الْمَبِيعِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِي الْمَنْقُولِ) أَيْ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ الشَّرِيكِ لِلْقَبْضِ فِي الْعَقَارِ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ عَدَمَ الضَّمَانِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ الْيَدِ عَلَيْهِ لَيْسَتْ جَسِيَّةً وَأَنَّهُ لَا تَعْدِي فِي قَبْضِهِ لِحُجُوزِهِ لَهْ أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (بِيَدِهِ) أَيْ الشَّرِيكِ أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (جَازٌ وَنَابَ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَكُونُ نَائِبًا عَنْ نَفْسِ الرُّضَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخِرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِ الْوَكَالَةِ أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (هَنَةً) أَيْ عَنْ الْمُرْتَهِنِ. • فَوَدَّ: (فِي يَدِهِ لَهَا) وَيُوجِبُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُوجِبُ وَتَجْرِي الْمُهَايَاةُ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ وَالشَّرِيكِ كَجَرَّيَانِهَا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى قَالَ شَرِّ وَقَوْلُهُ وَيُوجِبُهُ أَيْ الْعَدْلُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَإِنْ أُمِّيَا الْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ الْمَضْلَحَةِ وَلَا نَظَرَ لِكُونِهَا كَامِلَيْنِ فَكَيْفَ يَجْبِرُهُمَا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا بَامْتِنَاعِهِمَا صَارَا كَالنَّاقِصَيْنِ يَتَخَوَّسَفُهُ فَمَكَّنَهُ الشَّارِعُ مِنْ جَبْرِهِمَا رِعَايَةً لِمَضْلَحَتَيْهِمَا أَنْتَهَى أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (فَعَلِمَ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَصِحُّ رَهْنُ الْخُ أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (مِنْ بَيْنِ الْخُ).

• فَوَدَّ: (مِنْ دَارٍ الْخُ) مَنْ فِيهِمَا لِلتَّبْعِيضِ. • فَوَدَّ: (كَمَا يَجُوزُ بِيَعُهُ) أَيْ الْجُزْءُ الْمُعَيَّنُ أَمَّا شَرِّ أَيْ بِالْإِشَاعَةِ. • فَوَدَّ: (فَخَرَجَ) أَيْ بِالْقِسْمَةِ (الْمَرْهُونُ) يَعْنِي الْبَيْتَ الَّذِي رَهْنٌ نَصِيهِهِ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (لِزِمَهُ) أَيْ الرَّاهِنُ (قِيَمَتُهُ) يَعْنِي قِيَمَةَ نَصِيهِهِ مِنَ الْبَيْتِ أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (رَهْنًا) أَيْ وَتَكُونُ رَهْنًا أَمَّا شَرِّ. • فَوَدَّ: (فَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ تَعْيِينِ بَدَلِهِ. • فَوَدَّ: (نَظَرُوا إِلَيْهِ) أَيْ الْبَدَلَ وَكَذَا ضَمِيرٌ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ وَضَمِيرٌ تَعْيِينِهِ. • فَوَدَّ: (لِقَدَمٍ تَعْيِينِهِ) يَعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ فَمِنْ ثُمَّ.

عليه. • فَوَدَّ: (يَكُونُ فِي يَدِهِ لَهَا) وَيُوجِبُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُوجِبُ وَتَجْرِي الْمُهَايَاةُ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ وَالشَّرِيكِ كَجَرَّيَانِهَا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ م ر.

(و) يصح رهن (الأم) القِئَة (دون ولدها) القِئ ولو صغيراً (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تفرق (وعند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المرهون (بما عان) معاً إذا ملكهما الراهن والولد في سن يحرم فيه التفرق لتعذر بيع أحدهما حينئذ (وتوزع الثمن) عليهما ثم يُقَدَّم المُرْتَهَنُ بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والأصح أنه) أي الشأن (تقوم الأم) إذا كانت هي المرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما إذا قارن وجود الولد لزوم الرهن

قود: (القِئَة) قِيدَ بِذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَجْرِي فِي الْأُمِّ وَلَدِهَا مِنَ الْبَهَائِمِ .
 فَرَعَ: فِي الرُّوْضِ فَضَّلَ الزَّوَائِدَ الْمُتَّصِلَةَ مَرْهُونَةً لَا الْمُتَفَصِّلَةَ وَالْحَمْلَ الْمُقَارِنَ لِلْعَقْدِ لَا لِلْقَبْضِ مَرْهُونَ قُبَّاعٍ بِحَمْلِهَا وَكَذَا إِنْ انْفَصَلَ لَا الْحَمْلَ الْحَادِثُ فَلَا تَبَاعُ الْأُمُّ لِلْمُرْتَهَنِ أَيْ لِحَقِّهِ حَتَّى تَلِدَهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ نَائِلٌ أَهْ وَصَرَّحَ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بِعَدَمِ دُخُولِ الصَّوْفِ فِي رَهْنِ الْغَنَمِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَلَخَّ أَوْ أَنَّ الْجَزْءَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ أَهْ سَم . قود: (القِئَة) إِلَى قَوْلِهِ وَفَائِدَةُ هَذَا فِي الْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا قَارَنَ وَجُودَ الْوَلَدِ لِرُومِ الرَّهْنِ . قود: (القِئ) أَخْرَجَ بِهِ مَا إِذَا كَانَ خُرَافًا فَإِنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِيهِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ قِتَالَهُ أَهْ رَشِيدِي . قود: (لبقاء الملك إلخ) وَهُوَ فِي الْأُمِّ غَيْبٌ يَفْسُخُ بِهِ الْبَيْعُ الْمَشْرُوطُ فِي الرَّهْنِ إِنْ كَانَ الْمُرْتَهَنُ جَاهِلًا كَوْنُهَا ذَاتٌ وَلَدٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ فِي الْأُمِّ أَيْ كَوْنُ الْمَرْهُونِ أَحَدِيهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَقَوْلُهُ يَفْسُخُ بِهِ الْبَيْعُ أَيْ يَجُوزُ بِهِ الْفَسْخُ لَا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ يَنْفَسِخُ بِهِ الْبَيْعُ كَمَا يُفِيدُ قَوْلُهُ يَفْسُخُ دُونَ يَنْفَسِخُ أَهْ . قود: (إِذَا مَلَكَهُمَا الرَّاهِنُ) قَالَ فِي الْقَوْتِ فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لَوَاحِدٍ بَيْعَ الْمَرْهُونِ وَخَذَهُ قَطْعًا أَهْ ثُمَّ أُخِذَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ مَا نَسَبَهُ لِجَمْعِ أَنَّ الْخِلَافَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مَالٌ غَيْرُهُمَا فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ قَضَاءَ الذِّينِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بَيْعَهَا وَخَذَهَا وَيَبِيعُ الْوَلَدَ مَعَهَا ضَرُورَةٌ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ وَجُودَ الْمَالِ أَهْ لَكِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ قَضَاءَ الذِّينِ مِنْهُ أَوْ بَيْعُهُمَا مَعًا أَهْ سَم . قود: (وَالْوَلَدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ) وَالْحَالُ أَنَّ الْوَلَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ (لِرُومِ الرَّهْنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْعَقْدِ فَلْيَنْظُرْ قَوْلُهُ لِأَنَّهَا رَهْنَتْ كَذَلِكَ أَهْ سَم أَيْ

قود: (القِئَة) قِيدَ بِذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَجْرِي فِي الْأُمِّ وَلَدِهَا مِنَ الْبَهَائِمِ .
 (فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ (فَضَّلَ) الزَّوَائِدَ الْمُتَّصِلَةَ مَرْهُونَةً لَا الْمُتَفَصِّلَةَ وَالْحَمْلَ الْمُقَارِنَ لِلْعَقْدِ لَا لِلْقَبْضِ مَرْهُونَ قُبَّاعٍ بِحَمْلِهَا وَكَذَا إِنْ انْفَصَلَ لَا الْحَمْلَ الْحَادِثُ فَلَا تَبَاعُ الْأُمُّ لِلْمُرْتَهَنِ أَيْ لِحَقِّهِ حَتَّى تَلِدَهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ نَائِلٌ انْتَهَى . وَصَرَّحَ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بِعَدَمِ دُخُولِ الصَّوْفِ فِي رَهْنِ الْغَنَمِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَلَخَّ أَوْ أَنَّ الْجَزْءَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ .

قود: (إِذَا مَلَكَهُمَا الرَّاهِنُ) قَالَ فِي الْقَوْتِ فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لَوَاحِدٍ بَيْعَ الْمَرْهُونِ وَخَذَهُ قَطْعًا أَهْ . ثُمَّ أُخِذَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ مَا نَسَبَهُ لِجَمْعِ أَنَّ الْخِلَافَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مَالٌ غَيْرُهُمَا فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ قَضَاءَ الذِّينِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ بَيْعَهَا وَخَذَهَا وَيَبِيعُ الْوَلَدَ مَعَهَا ضَرُورَةٌ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ وَجُودِ الْمَالِ انْتَهَى . لَكِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ قَضَاءَ الذِّينِ مِنْهُ أَوْ بَيْعُهُمَا مَعًا . قود: (لِرُومِ الرَّهْنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْعَقْدِ فَلْيَنْظُرْ قَوْلُهُ لِأَنَّهَا رَهْنَتْ كَذَلِكَ .

ذات ولد حاصنة له لأنها رهنّت كذلك فإذا ساوت حبيذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فإذا ساوى مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهي ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتين ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الآخر فإن كان الولد مرهوناً دونها انعكس الحكم فيقوم وحده محضونا مكفولاً ثم معها (فالزائد قيمتها) وكالألم من الحق بها في حرمة التفريق كما مر. وفائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء الدين بكل حال تظهر فيما إذا تراخى الغرماء. (ورهن الجاني والمرتد كبيهما) الشاي في البيع صريحاً في الأول وفي الخيار ضمناً في الثاني فيصبح رهن جان لم يتعلق برقبته مال ومرتد مطلقاً كقاطع طريق وإن تحتم قتله وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن برقبته مختاراً ليدائه لبقاء محل الجناية ويفرق

فالأولى حذف لفظة لزوم كما يأتي أيضاً عن ع ش. فود: (ذات ولد) خبر للكون. فود: (حاصنة له) خبر ثانٍ له أو بدل من ذات ولد. فود: (حاصنة) أي حيث كان الولد موجوداً وقت الرهن وإلا قومت غير حاصنة أخذاً من قوله م ر؛ لأنها رهنّت كذلك اهـ ع ش. فود: (فإذا ساوت حبيذ مائة) انظر أين جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزء الآتي جواب الشرطين اهـ رشدي ولا يخفى أن هذا لا يصحح عطف ثم تقوم إلخ على ما قبله فالأولى أن يقدر له جواب أخذاً من المعنى عبارته فإذا ساوت حبيذ مائة حفظ ثم إلخ. فود: (انعكس الحكم) ولو رهنّت الأم عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقاق أحدهما للدين كأن كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً فالأقرب أنهما يباعان ويوزع الثمن فما يخص الحال يوقى به وما يخص المؤجل يؤمن به إلى حلوله اهـ ع ش. فود: (فيقوم وحده إلخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اهـ رشدي وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضمير المذكر في غير التخفة وأما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سياق المنهاج. فود: (من الحق بها) وهو الأب والجدة على ما مر فيه فليراجع اهـ ع ش. فود: (فيما إذا تراخى الغرماء) أي أو تصرف الزاهن في غير المرهون شرح م ر اهـ سم.

فود: (السابق إلخ) لا يخفى ما فيه من التقيد الشديد ولو قال السابق أولهما في البيع وثانيهما في الخيار ضمناً لسلم عبارة المعنى وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها فود أو بذمته مال وفي الخيار أنه يصح بيع المرتد اهـ. فود: (في الأول) أي في الجاني.

فود: (فيصح) إلى قوله ويفرق في المعنى إلا قوله مطلقاً وكذا في النهاية إلا قوله كقاطع طريق إلى وإذا. فود: (مطلقاً) إن أراد وإن تعلق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع قلل المراد به شيء آخر اهـ سم ولعل المراد بذلك قبل الاستتابة أو بعدها. فود: (ويُفرق إلخ) أقول في هذا الفرق

فود: (فيما إذا تراخى الغرماء) أي أو تصرف الزاهن في عين المرهون م ر. فود: (مطلقاً) إن أراد وإن تعلق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع قلل المراد به شيء آخر.

فود: (ويُفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه إن أراد بالإسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع

بين هذين ومُسْرِع الفساد الذي لا يُمكنُ تخفيفه حيث فرَّقوا ثم بين المؤجل والحال لا هنا بأن المانع ثم الذي هو الإسراع إلى الفساد موجود حال العقد ولا يُمكنُ تداركه لو وقع فائز احتمال وجوده ويلزم من تأثيره رعاية الحلول والأجل على ما يأتي وأما المانع هنا وهو القتل فمُنْتَظَرٌ ويُمكنُ بل يسهلُ تداركه بالإسلام أو المَعْفُو لم ينظر لاحتمال وجوده ولا تُردُّ صِحَّةُ رهن المحارب بحالٍ ومؤجلٍ مع تحتمل قتلَه نظرًا إلى أن مانعَه مُتَعَلِّقٌ باختيار القاتل وقد لا يوجد بخلاف مُسْرِع الفساد المذكور. (وهذه المذهب) باطل وإن كان الدين حالاً لاحتمال عتيقه كل لحظة بموت السيد فجأة (و) رهن (المُتَعَلِّقُ عَقْدَهُ بِصِفَةٍ يُمكنُ سبغها حلُولُ الدين) يعني لم يعلم حلُوله قبلها بأن عِلْمَ حلُوله بعدها أو معها أو احتيَل الأمران فقط أو احتيَل حلُوله قبلها أو بعدها ومعها (باطل على المذهب) لقوات غرض الرهن بعتيقه المُحتَمَل قبل الحلُول

بَحْثٌ ظاهِرٌ؛ لآله إن أراد بالإسراع إلى الفساد كَوْنُهُ بِعَيْثٍ يَسْرُعُ فَسَادُهُ فَهَذَا كَوْنُ الْمُزْتَدِّ والجاني بِحَيْثُ يُقْتَلَانِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَوْجُودٌ حَالِ الْعَقْدِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَسَادُ بَسْرَعَةٍ فَهِيَ أَمْرٌ مُنْتَظَرٌ فَالْوَجْهُ أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْفَسَادَ يَحْصُلُ بِتَفْسِيهِ وَلَا بُدَّ بِخِلَافٍ قَبْلَهُمَا لَا يَحْصُلُ بِتَفْسِيهِ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثم رآته أشار بهذا الفرقِ بالنسبة للمحارب بقوله ولا يُردُّ إلخ فكان الوجه أن يُجرَّبه هنا أيضًا اه سم ولك أن تختار الأول وتَمَنِّعَ قَوْلَهُ فَهَذَا نَظِيرُ الْإِلْخِ بَأَنَّ مِنْ تَيَمَّةِ الْفَرْقِ إِمَّاكَانُ التَّدَارُكِ هُنَا لِأَنَّ. قُود: (بَيْنَ هَذَيْنِ) أَيِ الْمُزْتَدِّ والجاني الْمُتَعَلِّقُ بِرَقَبَتِهِ قُودٌ. قُود: (ثُمَّ) أَيِ فِي مُسْرَعِ الْفَسَادِ. قُود: (لَا هُنَا) أَيِ فِي الْمُزْتَدِّ والجاني. قُود: (بِأَنَّ الْمَانِعَ الْإِلْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ. قُود: (هَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَقَانِ رَهْنَهُ الْإِلْخِ. قُود: (بِالْإِسْلَامِ) أَيِ فِي الْمُزْتَدِّ (وَقَوْلُهُ أَوِ الْمَعْفُو) أَيِ فِي الْجَانِي بَلِ وَالْمُزْتَدُّ أَيْضًا كَمَا فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَغْصَارِ الَّتِي أَفْهِمْتُ فِيهَا لِخُدُودٍ كَعَصْرِنَا. قُود: (وَلَا يُرَدُّ) أَيِ عَلَى الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. قُود: (نَظَرًا الْإِلْخِ) مَفْعُولٌ لَهُ لَانْتِغَاءُ الْوُرُودِ. قُود: (بِاطِلٌ) أَيِ عَلَى الْمَذْهَبِ اه مُغْنِي. قُود: (يَغْنِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ رَهْنٌ فِي النَّهْيَةِ. قُود: (خُلُولُهُ قَبْلَهَا) أَيِ بَزْمَنِ يَسْعُ يَتَّعَهُ عَلَى الْعَادَةِ أَخَذًا يَمَّا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي آتِفًا وَفِي الشَّرْحِ فِي مُسْرَعِ الْفَسَادِ الَّذِي لَا يُمكنُ تَخْفِيفُهُ. قُود: (بِأَنَّ عِلْمَ خُلُولِهِ بَعْدَهَا أَوْ مَعَهَا) أَيِ أَوْ قَبْلَهَا بَزْمَنِ لَا يَسْعُ يَتَّعَهُ عَلَى الْعَادَةِ كَمَا مَرَّ وَهَاتَانِ مَأْخُودَتَانِ مِنْ رُجُوعِ التَّفْهِ لِلْقَيْدِ وَهُوَ قَوْلُهُ قَبْلَهَا وَالْإِحْتِمَالَاتُ الْأَرْبَعَةُ الْآتِيَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ رُجُوعِهِ لِلْمُقَيَّدِ وَهُوَ عِلْمُ الْخُلُولِ. قُود: (أَوْ احْتِمَالُ الْأَمْرَانِ فَقَطْ) أَيِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ وَالْقَبْلِيَّةِ وَالْمَعْيَةِ وَالْبَعْدِيَّةِ وَالْمَعْيَةِ. قُود: (بِعَيْتِهِ الْمُخْتَمَلِ قَبْلَ الْخُلُولِ) أَيِ فِي الصُّورَةِ الثَّالِثَةِ وَالْخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ أَيِ وَبِعَيْتِهِ الْمَعْلُومِ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ فِي

فَسَادَهُ فَهَذَا نَظِيرُ كَوْنِ الْمُزْتَدِّ والجاني بِحَيْثُ يُقْتَلَانِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَوْجُودٌ حَالِ الْعَقْدِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَسَادُ بَسْرَعَةٍ فَهِيَ أَمْرٌ مُنْتَظَرٌ فَالْوَجْهُ أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْفَسَادَ يَحْصُلُ بِتَفْسِيهِ وَلَا بُدَّ بِخِلَافٍ قَبْلَهُمَا لَا يَحْصُلُ بِتَفْسِيهِ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثم رآته أشار بهذا الفرقِ بالنسبة للمحارب بقوله ولا يُردُّ إلخ فكان الوجه أن يُجرَّبه هنا أيضًا. قُود: (الْمُخْتَمَلِ) أَيِ: وَالْمَعْلُومِ وَقَوْلُهُ (قَبْلَ الْخُلُولِ) أَيِ: أَوْ يُعَيْتِهِ مَعَهُ.

ولو تَبَيَّنَ وجودُها قبلَ الحُلُولِ بَطَلَ جُزْأُ ما لم يَشْطَرِطْ بَيْعُهُ قَبْلَها في جَمِيعِ الصُّوَرِ لِزَوَالِ الضَّرَرِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنَبِّهُ صِحَّةَ رَهْنِ الثَّانِي إِذَا عَلِمَ الحُلُولَ قَبْلَها وَكَذَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالًا وَفَارَقَ المُدَبِّرُ بَأْنَ العِنَقِ فِيهِ أَكَّدَ مِنْهُ فِي الثَّانِي وَإِنْ كَانَ التَّذْيِيرُ تَعْلِيقَ عِنَقِي بِصِفَةِ بَدِيلِ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ بَيْعِ المُدَبِّرِ دُونَ المُعْلَقِ عِنْتَهُ بِصِفَةٍ.

(ولو رَهْنٌ ما يُسْرِعُ فسادَهُ فَإِنْ أَمَكَّنَ تَجْفِيفَهُ كَوُطْبِ) وَعِنَبَ بِحِجْيَةٍ مِنْهُمَا تَمَرٌ وَزَيْبٌ وَلَوْ عَلَى أُمُومِهِمَا وَلَوْ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ وَإِنْ لَمْ يَشْطَرِطِ القَطْعُ عَلَى تَفْصِيلِ فِي ذَلِكَ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَفَارَقَ هَذَا بَيْعَهُ بَأْنَ تَقْدِيرِ الجَائِئَةِ الغَالِبِ وَقُوعِهَا حَيْثُ يَكُونُ.....

الصُّوَرَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ وَالمُحْتَمَلُ مَعَهُ فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَبَيَّنَ الْإِنْفُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ يَغْنِي لَمْ يُعْلَمَ حُلُولُهُ قَبْلَها اِهْ شَوْ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى وَقَالَ سَمَّ هَذَا تَفْصِيلًا لِمَا سَبَقَ وَبَيَّانَ لَخُرُوجِ هَذِهِ عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ اِهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ. ٥ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَشْطَرِطْ الْإِنْفُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى قَيْدٍ مُلَاحَظٍ فِي الْمُنْطَوِقِ. ٥ فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ) شَمَلَ ذَلِكَ صَوَرَ الاحْتِمَالِ وَقَدْ يُقَالُ لَا يَتَأْتِي بَيْعُهُ قَبْلَ وَجُودِ الصِّفَةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِجُودِها إِلَّا أَنْ يُقَالَ هِيَ وَإِنْ كَانَتْ مُحْتَمَلَةً قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَوْ يَتَحَقَّقُ زَمَانٌ قَبْلَ احْتِمَالِ وَجُودِ الصِّفَةِ قَبْلَ بَيْعِ فِيهِ وَفَاءً بِالْشَّرْطِ اِهْ شَوْ. ٥ فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ الْمُتَنَبِّهُ صِحَّةَ رَهْنِ الثَّانِي إِذَا عَلِمَ الْإِنْفُ) شُرُوعَ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ وَهُوَ صَوْرَتَانِ هَذِهِ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ صَوَرَ المُعْلَقِ تِسْعَةً سِتَّةً فِي الْمُنْطَوِقِ بَاطِلَةٌ وَتَثْنَانِ فِي الْمَفْهُومِ صَحِيحَتَانِ وَوَاحِدَةٌ هِيَ مُخْتَرَزُ الْقَيْدِ الْمُقْلَرِ صَحِيحَةٌ. ٥ فَوَدَّ: (إِذَا عَلِمَ الحُلُولَ قَبْلَها) أَيِ بَرَزَ مِنْ يَسَعِ الْبَيْعِ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ فِيمَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالًا أَيْضًا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْمُدَبِّرُ لَا يَعْلَمُ فِيهِ ذَلِكَ فَسَقَطَ مَا قِيلَ إِنَّ التَّذْيِيرَ تَعْلِيقُ عِنَقِي بِصِفَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَصِحَّ بِالذَّيْنِ الْحَالِ كَالْمُعْلَقِ بِصِفَةٍ كَمَا قَالَ الْبُلْفِينِيُّ أَوْ يُنْتَعِ فِيهِمَا كَمَا قَالَه السُّبْكِيُّ اِهْ مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَيِ فَارَقَ المُعْلَقَ عِنْتَهُ بِصِفَةٍ فِيمَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالًا. ٥ فَوَدَّ: (بَأْنَ العِنَقِ فِيهِ أَكَّدَ الْإِنْفُ) مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُعْنَى فَرَّقَ آخَرُ. ٥ فَوَدَّ: (دُونَ المُعْلَقِ حِفْظُهُ الْإِنْفُ) وَإِنْ لَمْ يَبَيْعِ المُعْلَقَ عِنْتَهُ بِصِفَةٍ حَتَّى وَجَدَتْ عِنَقٌ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُفَرِّجِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعِنَقِ المُعْلَقِ بِحَالِ التَّغْلِيقِ لَا بِحَالِ وَجُودِ الصِّفَةِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى قَالَ عِ شَوْ قَوْلُهُ حَتَّى وَجَدَتْ أَيِ وَإِنْ حُلَّ الدَّيْنُ قَبْلَ وَجُودِها أَوْ كَانَ حَالًا وَقَوْلُهُ بِحَالِ التَّغْلِيقِ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ لَا بِحَالِ وَجُودِ الصِّفَةِ قَضَيْتُهُ نَفْوَ الْعِنَقِ وَإِنْ كَانَ مُغْسِرًا وَسَيَّاتِي لَهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ وَهُوَ رَهْنٌ فَكَالْإِعْتَاقِ مَا يُنَافِيهِ وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا يَأْتِي صَوْرَهُ بِمَا لَوْ عَلَّقَ عِنْتَهُ بَعْدَ الرَّهْنِ وَمَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ التَّغْلِيقُ قَبْلَهُ. اِهْ. ٥ فَوَدَّ: (تَمَرٌ وَزَيْبٌ) أَيِ جِيدَانِ اِهْ شَوْ. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى أُمُومِهِمَا) أَيِ شَجَرِهِمَا اِهْ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى تَفْصِيلِ الْإِنْفُ) سَيَّاتِي بَيَانُهُ عَنِ الْمُعْنَى وَالتَّهَاجَةِ فِي هَامِشِ قَوْلِ الشَّارِحِ الرَّهْنُ الْمُطْلَقُ. ٥ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ هَذَا) أَيِ رَهْنُهُ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ. ٥ فَوَدَّ: (حَيْثُ يَكُونُ) أَيِ حِينَ إِذْ لَمْ يَبْدُ الصَّلَاحُ.

٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَبَيَّنَ الْإِنْفُ) هَلْ هَذِهِ غَيْرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ: (بَأْنَ عَلِمَ حُلُولَهُ بَعْدَها) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهَذَا تَفْصِيلًا مَا سَبَقَ وَبَيَّانَ خُرُوجِ هَذِهِ عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ.

يُطْلَقُ سَبَبُ الْبَيْعِ وَهُوَ الْمَالِيَّةُ دُونَ سَبَبِ الرَّهْنِ وَهُوَ الدِّينُ وَكَلِمَةُ صَحَّ الرَّهْنُ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطِ التَّخْفِيفُ إِذْ لَا مَحْذُورَ ثُمَّ إِنْ رَهْنٌ بِمَوْجَلٍ لَا يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ بَأَنْ كَانَ يَحِلُّ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ بِرَمْنٍ لَا يَسْعُ الْبَيْعُ (فَقُلْ) ذَلِكَ التَّخْفِيفُ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ أَيْ فَقَلَهُ الْمَالِكُ وَمُؤْتَقَتُهُ عَلَيْهِ حِفْظًا لِلرَّهْنِ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَ عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخَذَ شَيْءًا مِنْهُ بَاعَ الْحَاكِمُ جُزْءًا مِنْهُ وَخَفَّفَ بِتَقْيِهِ وَلَا يَتَوَلَّاهُ الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ إِنْ أَمَكَّنَ وَإِلَّا رَاجَعَ الْحَاكِمُ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ بِرَمْنٍ يَسْعُ الْبَيْعُ فَإِنَّهُ يُبَاعُ (وَالَا) يُمَكِّنُ تَخْفِيفَهُ (فَلَا) رَهْنَهُ بِدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُوَجَّلٍ

• قَوْلُهُ: (يُطْلَقُ الْخَبَرُ أَنَّ أَمْرًا سَمًّا قَوْلُهُ: (دُونَ سَبَبِ الرَّهْنِ وَهُوَ الدِّينُ) فِيهِ وَفْقَةُ إِذْ سَبَبُ الرَّهْنِ التَّرْتِيقُ بِالْدَيْنِ لَا نَفْسُهُ. قَوْلُهُ: (وَكَلِمَةُ) عَطَفَ عَلَى كَرُطِبِ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَوْ لَحْمِ طَرِيقِ يَتَقَدَّدُ أَمْرًا. قَوْلُهُ: (صَحَّ الرَّهْنُ) جَوَابُ فَإِنْ أَمَكَّنَ الْخَبَرُ أَمْرًا سَمًّا. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ حَالًا أَوْ مُوَجَّلًا يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ شَرَطُ الْبَيْعِ وَجَعْلُ التَّمَنِ رَهْنًا أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ رَهْنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (فَلَا) شَرَطُ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بِمَوْجَلٍ) سَكَتَ عَنْ مُقَابِلِهِ وَهُوَ أَنَّ يَرَهَّنَ بِحَالٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ حُكْمَهُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآخِرِ أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ الْخَبَرُ أَمْرًا سَمًّا. قَوْلُهُ: (فَلَا) أَمَّا تَمَنُّعُ أَيْ الْمَالِكُ أَمْرًا شَرًّا وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (بَاعَ الْحَاكِمُ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْمَرْهُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الْمَالِكِ لِلتَّخْفِيفِ هَلْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ يُتَعَذَّرُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ يُزْفَعُ أَمْرُهُ لِشَخْصٍ مِنْ نَوَابِهِ أَوْ لِحَاكِمٍ آخَرَ يَبِيعُ جُزْءًا مِنْهُ وَيُجَفِّفُهُ بِهِ كَمَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِحَقِّ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ لَهُ بِهِ بَعْضُ خُلَفَائِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ فَلَوْ لَمْ يَجِدْ نَائِبًا وَلَا حَاكِمًا اسْتَنَابَ مَنْ يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّهُ بِاسْتِنَابَتِهِ يَصِيرُ خَلِيفَةً وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بِالْبَيْعِ وَيَشْهَدُ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِنَابَةِ أَمْرًا شَرًّا. قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَوَلَّاهُ) أَيْ لَا يَجُوزُ لَهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ تَبَرَّعَ بِالْمُؤَنَةِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ فَلَا يَجُوزُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَمْرًا شَرًّا. قَوْلُهُ: (رَاجَعَ الْحَاكِمُ) أَيْ فَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْحَاكِمَ جَفَّفَ بِنَيْتِ الرُّجُوعِ وَاشْهَدَ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا رُجُوعَ لَهُ؛ لِأَنَّ فَقْدَ الشُّهُودِ نَادِرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ هَذَا فِي الظَّاهِرِ وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَإِنَّ كَانَ صَادِقًا جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا وَاجِبًا عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَشْرَفَتْ بِهِيمَةً تَحْتَ يَدِ رَاعٍ عَلَى الْهَلَاكِ مِنْ أَنْ لَهُ ذُبْحُهَا وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا أَطْلَقَ انْتَصَرَ إِلَى مَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ شَرْعًا فَيَخْرُجُ نَحْوَ مُلْتَزِمِ الْبَلَدِ وَشَاذًا وَنَحْوِهَا مِنْهُمْ لَهُ ظُهُورٌ وَتَصَرُّفٌ فِي مَحَلِّهِ مِنْ غَيْرِ وَِلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ شَرْعِيَّةً يَتَصَرَّفُ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ مَعَ رِعَايَةِ الْمَصْلَحَةِ فِيمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي نَفْذَ تَصَرُّفِ غَيْرِهِ مِنْ ذَكَرَ لِلضَّرُورَةِ أَمْرًا شَرًّا. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ الْخَبَرُ) وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ كَانَ حَالًا ابْتِدَاءً أَمْرًا سَمًّا. قَوْلُهُ: (فَلَا) يَبِيعُ أَيْ وَالْبَائِعُ لَهُ الرَّاهِنُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَمْرًا شَرًّا. قَوْلُهُ: (وَلَا) يُمَكِّنُ تَخْفِيفَهُ أَيْ كَالثَّمَرَةِ

• قَوْلُهُ: (يُطْلَقُ الْخَبَرُ أَنَّ قَوْلَهُ: (صَحَّ الرَّهْنُ) جَوَابُ فَإِنْ أَمَكَّنَ وَقَوْلُهُ (ثُمَّ إِنْ رَهْنٌ بِمَوْجَلٍ الْخَبَرُ) سَكَتَ عَنْ مُقَابِلِهِ وَهُوَ أَنَّ يَرَهَّنَ بِحَالٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ حُكْمَهُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآخِرِ أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ الْخَبَرُ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ الْخَبَرُ) وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ كَانَ حَالًا ابْتِدَاءً.

يَجْلُ قَبْلَ فُسَادِهِ) بَرَزَ بِسَعْيِهِ عَلَى الْعَادَةِ (أَوْ) يَجْلُ بَعْدَ فُسَادِهِ أَوْ مَعَهُ لَكِنْ (شَرَطَ) فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (بَيْعَهُ) أَيِ عِنْدَ إِشْرَافِهِ عَلَى الْفُسَادِ لَا الْآنَ وَالْآنَ بَطُلٌ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالسَّبْكِيِّ وَاعْتَرَضَا بِأَنَّهُ مَبِيعٌ قَطْعًا وَبَيْعُهُ الْآنَ أَحْطَ لِقِلَّةِ ثَمَنِهِ عِنْدَ إِشْرَافِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ قَبْلَ الْمَحَلِّ الْمَنْعُ إِلَّا لِبَصْرَةِ وَهِيَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا عِنْدَ الْإِشْرَافِ (وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا) مَكَانَهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ هَذَا الْجَعْلِ وَفِيهِ نَظَرُ أَهْلِهِ. وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْمُزْتَمِنِ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مِنْ شَرَطِ بَيْعِهِ انْفِكَارَ رَهْنِهِ فَوَجِبَ لِرَدِّ هَذَا التَّوَهُّمِ (صَحَّ) الرَّهْنُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ لَا لِنَفَاءِ الْمَحْذُورِ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ لِلشَّرْطِ فِي الْأَخِيرَةِ، وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي أَنَّ الْإِذْنَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ بِشَرْطِ جَعْلِ ثَمَنِهِ رَهْنًا لَا يَصَحُّ (وَيُخَالَفُ) الْمَرْهُونُ فِي تِلْكَ الثَّلَاثِ وَجُوبًا أَيِ بِرَفْعِهِ الْمُزْتَمِنُ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ نَحْوِ امْتِنَاعِ الرَّاهِنِ لِبَيْعِهِ (عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ) حِفْظًا لِلْوَثِيقَةِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ حَتَّى فَسَدَ ضَمِنَهُ (وَيَكُونُ ثَمَنُهُ) فِي الْأَخِيرَةِ (رَهْنًا) مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءِ عَقْدٍ عَمَلًا بِالشَّرْطِ

الَّتِي لَا تُجَفَّفُ وَاللَّحْمُ الَّذِي لَا يَتَقَدَّدُ وَالْبَقُولُ أَهْمُغْنِي.

■ قَوْلُ (سُيِّئَ): (يَجْلُ قَبْلَ فُسَادِهِ) أَيِ بَقِيَّةً لِقَوْلِهِ بَعْدُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجَلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ أَهْلُهُ ع. ش. قَوْلُهُ: (بَيْعُهُ عَلَى الْعَادَةِ) وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ فِي الْحَالِ أَيْضًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي فِي مُعَلَّقَتِي الْعَتَقِ بِصِفَةِ أَهْلِ سَيْدِ عُمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) هِيَ قَوْلُهُ أَوْ شَرَطَ بِشِقَّتِهِ وَهَذَا قَوْلُهُ يَجْلُ بَعْدُ إِلَخَ وَقَوْلُهُ أَوْ مَعَهُ إِلَخَ أَهْلُهُ ع. ش. بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ أَهْلُهُ. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ إِشْرَافِهِ عَلَى الْفُسَادِ) وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مِثْلَ إِشْرَافِهِ عَلَى الْفُسَادِ مَا لَوْ عَرَضَ مَا يَقْتَضِي بَيْعَهُ قِيَاغًا وَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ بَيْعَهُ وَقَدْ زَهَنَ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْمَشْرُوطِ حُكْمًا وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي قُرَى مِصْرَ مِنْ قِيَامِ طَائِفَةٍ عَلَى طَائِفَةٍ وَأَخِذَ مَا بَأْيَدِيهِمْ فَلَإِذَا كَانَ مَنْ أَرَادَ الْأَخْذَ مِنْهُ مَرَّهُونًا عِنْدَهُ دَابَّةً مَثَلًا وَأَرَادَ أَخْذَهَا أَوْ عَرَضَ بِأَيِّ الْعَبْدِ مَثَلًا جَازَ لَهُ الْبَيْعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَجَعَلَ الثَّمَنَ مَكَانَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَسْأَلَةُ الْجَنَّةِ الْمُتَبَلِّغَةِ الْآتِيَةِ أَهْلُهُ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (فَوَجِبَ) أَيِ الْإِشْتِرَاطِ أَهْلُهُ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَيِ فِيمَا بَعْدُ أَوْ الثَّانِيَةِ بَتَقِيهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ مَعَ شِدَّةِ إِلَخَ. ■ قَوْلُهُ: (لِبَيْعِهِ) أَيِ الْحَاكِمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِعِبَارَةِ الْقَوْتِ صَرِيحَةٌ فِيهِ أَهْلُهُ رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَخْرَجَهُ) أَيِ الْمُزْتَمِنِ بَعْدَ إِذْنِ الرَّاهِنِ لَهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ تَمَكُّنِهِ مِنَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي وَلَمْ يُزَفَّعْ سَمْعٌ ع. ش.

■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ إِلَخَ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَصَالََةَ الْمَنْعِ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ عَدَمِ رِضَاهُمَا وَتَوَافُقِهِمَا عَلَى الْبَيْعِ أَمَّا عِنْدَهُ فَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِهِ وَاتَّفَاقُهُمَا عَلَى الشَّرْطِ رِضًا بِبَيْعِهِ قَبْلَ الْمَحَلِّ وَتَوَافُقًا عَلَيْهِ.

■ قَوْلُ (وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا) قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ وَفَضِيلَتِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ هَذَا الْجَعْلِ وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ مُجَرَّدُ الْإِذْنِ بِالْبَيْعِ لَا يَقْتَضِي رَهْنَ الثَّمَنِ بِالذَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَفَاءَ الذَّيْنِ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ حَالًا أَنْتَهَى. ■ قَوْلُهُ: (فَوَجِبَ لِرَدِّ هَذَا التَّوَهُّمِ) قَدْ يُقَالُ غَايَةُ الْإِلْفَاتِ لِهَذَا التَّوَهُّمِ جَوَازُ الْإِشْتِرَاطِ لَا وَجُوبُهُ إِلَّا أَنَّ هَرِيدَ فَوَجِبَ جَوَازُ الْإِشْتِرَاطِ لَكِنْ عَلَى هَذَا لَا يُطَابِقُ الْمُرَادَ. ■ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَخْرَجَهُ حَتَّى فَسَدَ ضَمِنَهُ) بِعِبَارَةِ الرُّوْحِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ إِذْنُ الرَّاهِنِ لِلْمُزْتَمِنِ فِي بَيْعِهِ فَفَرَطَ بِأَن تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَتَرَكَ إِلَى

ويجعل ثمنه رهناً في الأوليين بإنشاء العقيد (فإن شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وإن أطلق) فلم بشرط بيعاً ولا عدماً (فسد) الرهن (في الأظهر) ليتقدر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله، والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويأى عند الإشراف على الفساد؛ لأن الظاهر أن المالك لا يقصد إتلاف ماله ونقله في الشرح الصغير عن الأكثرين ومن ثم اعتمده الإسنوي وغيره (وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل حلول) (الأجل صح) الرهن المطلق (في الأظهر) إذ الأصل عدم فساد

قود: (ويجعل ثمنه الفخ) أي ويجب أن يجعل عبارة سم على حج ولو بادر هنا قبل الجعل إلى التصرف في الثمن هل يتخذ لأنه غير مرهون وجوابه الظاهر لا؛ لأنه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه أقول والمالك برهنيه له أولاً التزم تزفية الدين وبيعه الآن يموت ما التزمه فكان كمن اشترى عبداً بشرط إعتاقه ليس له التصرف فيه قبل الإعتاق مع كونه مملوكاً له اه ع ش. قود: (بإنشاء العقيد) خالفه المفتي فقال ويكون ثمنه رهناً مكانه في الصور كلها بلا إنشاء عقيد اه.

قود (سني): (فإن شرط منع بيعه) يتبني رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الآتي وإن أطلق فسد فإنه يتبني اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فإن مفهومه عدم اختيار هذا الشرط في غيرها اه سم. قود: (قبل الفساد) إلى قول المتن: (ويجوز) في النهاية والمفتي. قود: (فلم بشرط بيعاً الفخ) ولو أذن في بيعه مطلقاً ولم يقيد بكونه عند الإشراف على الفساد ولا الآن فهل يصح حملاً للبيع على كونه عند الإشراف على الفساد ولا لاحتياله لبيعه الآن فيه نظر والأقرب الأول لأن الأصل أن عبارة المكلّف تصان عن الإنهاء اه ع ش. قود: (لفساده قبله الفخ) عبارة النهاية والمفتي؛ لأن البيع قبل المحل لم ياذن فيه وليس من مقتضى الرهن اه. قود: (ومن ثم اعتمده الإسنوي وغيره) لكن المعتد الأول نهاية ومفتي ومنهج وسم. قود: (الرهن المطلق) أي بلا شرط بيع ولا عديمه ولو رهن الثمرة مع الشجرة صح مطلقاً أي حالاً كان الدين أو مؤجلاً إلا إذا كان الثمر مما لا يتجفف فله حكم ما يسرع إليه الفساد فيصبح تارة ويفسد أخرى ويصح في الشجرة مطلقاً

القاضي كما بحثه الزافعي وقواه التوثي ضمّن وعلى الأول قيل سيأتي أنه لا يصح بيع المرتهن إلا بحضرة المالك فيتبني حمل هذا عليه وأجيب بأن بيعه إنما امتنع في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو منهم بالاستعجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فإن غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقة له اه.

قود: (ويجعل ثمنه رهناً) لو بادر هنا قبل الجعل إلى التصرف في الثمن هل يتخذ؛ لأنه غير مرهون وجوابه الظاهر لا؛ لأنه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر.

قود (سني): (فإن شرط منع بيعه) يتبني رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الآتي وإن أطلق فسد فإنه يتبني اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فإن مفهومه عدم اختيار هذا الشرط في غيرها اه. قود: (ومن ثم اعتمده الإسنوي) لكن المعتد الأول.

قبل الحلول وفازت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يُحتمل سبقها الحلول وتأخرها عنه بشؤف الشارع للمتيقن. (وإن رهن) بمؤجل (مالاً يسرع فسادَه فطرأ ما عرَضه للفساد) قبل الحلول (كحيلة ابتلت)، وإن تعذر تخفيفها (لم يفسخ الرهن بحال) وإن طرأ ذلك قبل قبضه؛ لأنه يُقتَر في الدوام ما لا يُقتَر في الابتداء فيباع فيها عند تعذر تخفيفه قهراً على الراهن إن امتنع وقبض المرهون ويجعل ثمنه رهناً مكانه حفظاً للوثيقة.

أي سواء كان ثمنه مما يتجفف أو لا وجهه عند فسادِه في الثمرة البناء على تفريق الصفة وإن رهن الثمرة منفردة فإن كانت لا تجفف فهي كما يتسارع فسادُه وقد مر حكمه وإلا جاز رهنها وإن لم يند صلاحها ولم يشترط قطعها لأن حكم المُرتهن لا يتطل باحتياجها بخلاف البيع فإن حق المشتري يتطل ولو رهنتها بمؤجل يحل قبل الجداد وأطلق الرهن بأن لم يشترط القطع ولا عذمه لم يصح؛ لأن العادة في شمار الإنقاء إلى الجداد فاشبه ما لو رهن شيئاً على أن لا يبيعه عند المحل إلا بعد أيام ويُجبر الراهن على إصلاحها من سقي وجداد وتخفيف ونحوها فإن ترك إصلاحها برضا المُرتهن جاز؛ لأن الحق لهما لا يندوهما وهما مطلقان التصرف وليس لأحدهما منع الآخر من قطعها وقت الجداد أما قبله فليكل منهما المنع إن لم يدع إليه ضرورة ولو رهن ثمرة يخفى اختلاطها بدين حال أو مؤجل يحل قبل اختلاط أو بعده بشرط قطعها قبله صح إذ لا مانع وإن أطلق الراهن صح على الأصح فإن اختلط قبل القبض حيث صح العقد ففسخ لعدم لزومه أو بعده فلا بل إن اتفقا على كون الكل أو البعض رهناً فذاك وإلا فالقول قول الراهن أي قدره بيمينه ورهن ما اشتد حبه من الزرع كتيبه فإن رهنه مع الأرض أو منفرداً وهو بقل فكرهن الثمرة مع الشجرة أو منفردة قبل بدو الصلاح وقد مر أنه مغني وأكثرها في النهاية قال ع ش قوله عند فسادِه في الثمرة أي بأن كانت مما لا يتجفف ورهنت بمؤجل يحل بعد فسادها أو معه ولم يشترط بيعها عند الإشراف على الفساد وقوله وإلا جاز أي بأن كانت تجفف باحتياجها أي نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتد أي فيصح إن ظهرت حباته كالشعير وإلا فلا اه ع ش. فود: (وإن طرأ) غاية. ه. فود: (قبل قبضه) أي بل يباع بعد القبض وثمنه رهن انتهى عبا وبخرج ببيع القبض قبله فلا يباع قهراً على الراهن؛ لأن الرهن غير لازم حينئذ انتهى إيعاب اه ع ش.

ه. فود: (لأنه يُقتَر في الدوام إلخ) ألا ترى أن بيع الأبق باطل ولو أبق بعد البيع وقبل القبض لم يفسخ نهايةً ومغني. ه. فود: (فيباع فيها) كأن ضمير الثنية عائذ على المسائلتين الأولى قوله وإن لم يعلم إلخ والثانية قوله وإن هو رهن اه سيد عمر والأقرب أن مرجع الضمير طرأ ما ذكر في المتن قبل القبض وطرأ بعده. ه. فود: (إن امتنع) أي الراهن من البيع اه مغني. ه. فود: (قبض المرهون) عطف على قوله امتنع أما إذا لم يقبض فلا إيجاب إذ لا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للإيجاب اه سيد عمر عبارة ع ش أما قبل قبضه فلا إيجاب؛ لأن الرهن جائز من جهته فله فسخه اه وقال الرشيد في الواو فيه لإلحاح اه وهو أحسن. ه. فود: (ويجمل ثمنه إلخ) ظاهره أنه يحتاج إلى إنشاء عقيد وهو قياس ما سبق له أيًا وقياس كلام المغني السابق أنه لا يحتاج هذا إلى إنشاء عقيد اه سيد عمر.

(ويجوز أن يستعير شيئاً ليرهنه) إجماعاً، وإن كانت العارضة ضمنت كما لو قال لغيره ارهن عديك على ديني ففعل فإنه كما لو قبضه ورهنه (وهو) أي عقد العارضة بعد الرهن لا قبله خلافاً لما يورثه بعض عبارات (في قول عارضة) أي باقي على حكمها، وإن بيع؛ لأنه قبضه بإذنه لينتفع به (والأظهر أنه ضمان دين في رتبة ذلك الشيء)؛ لأن الانتفاع هنا إنما يحصل بإهلاك العين ببيعها في الدين فهو ثناني لوضع العارضة ومن ثم صبح هنا فيما لا تصح فيه كالنقد ولأن الأعيان كالذمم والضمان يكون بدين وبعين كما يأتي فيه، وأفهم قوله في رتبته أنه لا يتعلق

فرد: (إجماعاً) إلى قوله نعم إن رهن في النهاية. فرد: (بفد الرهن) أي بفد لزومه أخذاً مما يأتي في شرح فلو تلف في يد الزامن إلخ من قوله؛ لأنه مستعير الآن اتفاقاً ومن قوله ولأنه مستعير وهو ضامن ما دام لم يقبضه إلخ. فرد: (أي باقي على حكمها إلخ) عبارة الشارح المحلّي أي باقي عليها لم يخرج عنها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كما سيأتي انتهت قلعل قول الشارح م وإن بيع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه ولا بقاء حكم العارضة بفد البيع من أبعد البعيد بل لا وجه له فليراجع اه رشيدي أقول عبارة المغني في شرح يرجع المالك بما بيع نصحها سواء بيع بقيته أم باكثر إلى أن قال هذا على قول الضمان وأما على قول العارضة فيرجع بقيته إن بيع بها أو بأقل وكذا باكثر عند الاكثرين اه وبه يظهر وجه وبقاء حكم العارضة بفد البيع. فرد: (وإن أبيع) كذا في النسخ حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اه سيد عمر. فرد: (لأن الانتفاع) أي انتفاع المستعير (هنا) أي فيما إذا استعار شيئاً ليرهنه. فرد: (فهو) أي الانتفاع المذكور ولعل الأولى وهو بواب الحال.

فرد: (ومن ثم) أي أجل المنفعة. فرد: (صح) أي عقد العارضة (هنا) أي فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن. فرد: (كالنقد) أي وإن صحت إعارته في بعض الصور اه سم عبارة المغني وشمل كلامهم الدراهم والذنانير فتصح إعارتها لذلك وهو المتجه كما قاله السنوي اه زاد النهاية والحق بذلك ما لو أعارهما وصرح بالتزوين بهما أو للضرب على صورتيهما وإن لم تصح إعارتهما في غير ذلك اه قال ع ش قوله وهو المتجه إلخ أي ثم بفد حلول الدين إن وقى المالك فظاهر وإن لم يوف بيمين الدراهم بجنس دين المرتهن إن لم تكن من جنسه فإن كانت من جنسه جعلها له عوضاً عن دينه بصيغة تدل على نقل المالك وقوله وصرح أي المعير وقوله على صورتيهما أي أو للوزن بهما إذا كان وزنه معلوماً وتكونان كالصنجة التي تعار للوزن بها وقوله في غير ذلك أي كإعارتها للثقة اه.

فرد: (ولأن الأعيان كالذمم إلخ) عطف على قوله لأن الانتفاع إلخ عبارة المغني والنهاية لأنه كما يملك أن يلزم دينه غيره يتبني أن يملك الزام عين مالكة لأن كلاً منهما محل حقه وتصرفه فعلم أنه لا يتعلق للدين بدينه حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المزهون لم يلزمه الأداء اه. فرد: (بدين) يعني بدينه أي بالزام دين غيره فمته و. فرد: (وبعين) أي ماله أي بالزام دين غيره بعين ماله.

فرد: (كالنقد) أي: وإن صحت إعارته في بعض الصور.

شيء من الدين بذمة المعتبر وإذا ثبت أنه ضمان (فیشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته) كخلوله وتأجيله وصحته وتكسيه كما في الضمان. نعم في الجواهر لو قال له ارفق عبيدي بما شئت صبح أن يرهقه بأكثر من قيمته اهـ. ويؤيده ما يأتي في العارية من صحة: انتفع به بما شئت وبه يندفع التنظيم فيه بأنه لا بد من معرفة الدين (وكذا الموهون عنده) وكونه واجدا أو متعذرا (في الأصح) لاختلاف الفرض بذلك فإن خالف شيئا من ذلك ولو بأن يُعَيَّن له زيدا فيرفق من وكيله أو عكسه على ما بحثه بعضهم أو يُعَيَّن له ولي محجور فيرفق منه بعد كماله بطل كما لو عيَّن له قدرا فزاد لا إن نقص وكما لو استأجره ليرهنه من واحد فرهنه من اثنين أو عكسه (فلو تلف في يد الراهن ضمين؛ لأنه مستعير الآن اتفاقا أو في يد المرتهن فلا ضمان)

• قول (سني): (جنس الدين) أي كذهب وفضة وقدره كمسرة أو مائة نهاية ومغني. • فود: (في الجواهر) هو للمقول. • فود: (ويؤيده ما يأتي إلخ) هذا التأييد إنما يظهر على القول بأنه عارية لا على القول بأنه ضمان فتأمل اهـ رشيد. • فود: (بما شئت) سيأتي في العارية أن المتمد في انتفع بما شئت أنه يتقيد بالمعتاد في مثله فقياسه أنه يتقيد بما يعتاد رهن مثله عليه فليتأمل سم على حج وقد يفرق بأن الانبعاث في المعار غير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن بأكثر من قيمته لا يعود ضرر عليه إذ غايته أن يباع في الدين وما زاد على ثمنه باقي في ذمة المستعير اهـ ع ش. • فود: (التنظيم فيه) أي فيما في الجواهر من صحة رهنه بأكثر من قيمته.

• قول (سني): (وكذا الموهون عنده) ولا يشترط شيء مما ذكر على قول العارية اهـ مغني. • فود: (وكونه واجدا إلخ) قد يتضمنه معرفة الموهون عنده فتأمل اهـ سم ولعل لهذا أسقطه المغني وتكلف ع ش في منع التضمن بما فيه نظر. • فود: (زيدا إلخ) أو فاقيا فيرفق من عدل لم يصح الرهن اهـ ع ش. • فود: (على ما بحثه إلخ) وهو الوجه سم ونهاية. • فود: (أو يُعَيَّن له ولي محجور) قد يقال وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل ويصور بمن به جنون متقطع أقيم عليه ولي يتصرف عنه في أوقات جنونه ويتصرف هو بنفسه في أوقات إفاقته اهـ سيد عمر أي وبمن طرا عليه الجنون وأقيم عليه ولي يتصرف عنه. • فود: (بطل) أي لم يصح ع ش وهو جواب فإن خالف إلخ رشيد. • فود: (كما لو عيَّن له قدرا فزاد) فإنه يطل في الجميع لا في الزائد فقط نهاية ومغني. • فود: (في يد الراهن) أي ولو بعد انكايه سم وع ش. • فود: (أو في يد المرتهن إلخ) ولو أعتقه المالك فكما غناتي الموهون فيتمد قبل قبض

• فود: (انتفع به بما شئت) سيأتي في العارية أن المتمد في انتفع بما شئت أنه يتقيد بالمعتاد في مثله فقياسه أنه يتقيد هنا بما يعتاد رهن مثله عليه فليتأمل. • فود: (وكونه واجدا إلخ) قد يتضمنه معرفة الموهون عنده فتأمل. • فود: (على ما بحثه بعضهم) وهو الوجه. • فود: (فلو تلف في يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انكايه وعبارة العراقي في شرح البهجة أما لو تلف في يد الراهن قبل الرهن أو بعده فإنه يجب عليه ضمانه اهـ وفي شرح م ر ولو أعتقه المالك فكما غناتي الموهون فيتمد قبل

عليهما إذ المرتهن أمينٌ ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم إن رهنً فائداً ضمَّ بالتسليم على ما قاله غير واحد؛ لأنَّ المالك لم يأذن له فيه ولأنَّه مُستعيرٌ وهو ضامنٌ ما دام يقبضه عن جهة رهنٍ صحيحٍ ولم يوجد ويلزم من ضمانيه تضمينُ المرتهنِ لِتَرْتِبِ يده على يد ضامنيه ويرجع عليه إن لم يعلم الفساد وكونها مُستعارة. وأفتى بعضهم بَعْدَ ضمانيه مُحْتَجًّا بأنه إذا بطلَ الخصوص وهو التوثيق هنا لا يبطلُ القومُ وهو إذنُ المالك بوضعها تحت يد المرتهن وبإفتاء الجلال البلقيني في وكيل برهن باللف رهنه باللف وخمسمائة بَعْدَ ضمانيه؛ لأنه لم يتقد في عين الرهن وفي مُستأجر شيء فائداً أجره جاهلاً بالفساد بأن الثاني لا يضمن وتزد في ضمان الأول فإذا لم يضمن الثاني مع أنَّ المالك لم يأذن صريحاً بوضعه تحت يده فالمرتهن في مسألتنا أولى؛ لأنَّ المالك أذن في وضعه تحت يده

المرتهن له مطلقاً وبَعْدَ من الموير دون المُعِير ولو آتلفه إنسانٌ أقيمَ بذله مقامه كما قال الرزكشي إنه ظاهرٌ كلامهم نهايةً ومُغْنِي قال ع ش قوله مطلقاً أي مويراً أو مُعِيرًا وقوله ولو آتلفه أي المُعَارِ لِلرَّهْنِ وقوله أقيمَ بذله مقامه أي بلا إنشاء عقْد اه. ه. فود: (عليهما إلخ) عبارة المُغْنِي على المرتهن بحال؛ لأنه أمينٌ ولا على الراهن على قول الضمان؛ لأنه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اه. ه. فود: (إذ المرتهن إلخ) علةٌ لَعَدَمِ تضمين المرتهن. ه. فود: (ولم يسقط إلخ) من الشوط وعلةٌ لَعَدَمِ تضمين الراهن اه ع ش وهو الظاهرُ الموافق لِمَا مرَّ عن المُغْنِي خلافاً لِمَا في الرشيدي من أنَّ قوله ولم يسقط إلخ منطوقٌ على قول المتن: (فلا ضمان) اه. ه. فود: (إن رهن) أي المُعِير (فائداً) أي رهنًا فائداً. ه. فود: (لم يأذن له فيه) أي في الرهن الفاسد. ه. فود: (ولم يوجد) أي الإقباض عن رهنٍ صحيح. ه. فود: (لترتب يده) أي ترتباً مُتَتَبِعًا أَخْذاً من قوله الآتي ويردُ إلخ اه سم. ه. فود: (ويرجع عليه) أي المرتهن على الراهن. ه. فود: (وكونها إلخ) عطفٌ على الفساد والضميرُ لِلْعَيْنِ المزمونة وَلَعَلَّ المراد إن جهل كلاً من الأمرين المذكورين وإلا فلا يظهر وجه عَدَمِ الرجوع بمجرّد العلم بالأمر الثاني فقط. ه. فود: (بَعْدَ ضمانيه) أي عَدَمِ ضمان الرهن الفاسد اه كُرْدِي أي لا الراهن ولا المرتهن. ه. فود: (لأنه لم يتقد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه إذ هو ممنوعٌ من التسليم على هذا الوجه اه سم. ه. فود: (وفي مُستأجر إلخ) عطفٌ على في وكيل إلخ و. ه. فود: (بأن الثاني) على بَعْدَ ضمانيه بحرفٍ واحدٍ مع تقدّم المجرور كما في قولهم في الدار زيدٌ والحُجْرَة عمرو. ه. فود: (فائداً) أي استيجاراً فائداً. ه. فود: (أجره) أي المُستأجر المذكور. ه. فود: (بالفساد) أي فساد الإجارة الأولى. ه. فود: (بأن الثاني) أي المُستأجر الثاني. ه. فود: (وتزد إلخ) من كلام البغض والضميرُ لِلْجَلال اه كُرْدِي.

قبض المرتهن له مطلقاً وبَعْدَ من الموير دون المُعِير ولو آتلفه إنسانٌ أقيمَ بذله مقامه كما قال الرزكشي إنه ظاهرٌ كلامهم. ه. فود: (لترتب يده) أي ترتباً مُتَتَبِعًا أَخْذاً من قوله الآتي: (ويردُ إلخ). ه. فود: (لأنه لم يتقد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه إذ هو ممنوعٌ من التسليم على هذا الوجه.

وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَمْ أَذَنْ فِي وَضْعِهِ تَحْتَ يَدِهِ إِلَّا بِعَقْدٍ صَحِيحٍ وَلَمْ يُوجَدْ فَالْوَجْهَ ضَمَانُ الْمُرْتَهَنِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَنَّ مَا قَالَهُ الْجَلَالُ فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ (وَلَا زُجُوعٌ لِلْمَالِكِ) فِيهِ (بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهَنِ) وَلَا لَقَتْ فَائِدَةُ هَذَا الرَّهْنِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لِعَدَمِ لُزُومِهِ (فَإِنْ حُلَّ الدِّينُ أَوْ كَانَ حَالًا وَرَجَعَ الْمَالِكُ لِلْبَيْعِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْدِي مِلْكَهُ.

(وَيُبَاحُ إِنْ لَمْ يُقْبَضْ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (الدِّينِ) مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ أَوْ الْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِمَا كَمُتَّبِعِ أَيِّ بَيْعِهِ الْحَاكِمِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ وَلَوْ أَمْسَرَ الرَّاهِنُ كَمَا يُطَالِبُ ضَامِنُ الدُّمَةِ، وَإِنْ أَمْسَرَ الْأَصِيلُ (لَمْ) بَعْدَ بَيْعِهِ (بِرَجْعِ الْمَالِكِ) عَلَى الرَّاهِنِ (بِمَا بَيْعَ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ مِنَ الدِّينِ غَيْرُهُ زَادَ مَا بَيْعَ بِهِ عَنِ الْقِيَمَةِ أَوْ نَقَصَ عَنْهَا لَكِنْ بِمَا يُتَقَاتَبُ بِهِ إِذْ يَبِيعُ الْحَاكِمُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ.

(تَنْبِيهِ) أَلْفَرَّ شَارِحٌ فَقَالَ لَنَا مَرَهُونٌ يَصْخُ بِعُهُ جُزْأً بغيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهَنِ وَصَوْرَتُهُ اسْتِعَارٌ شَيْئًا لِرَهْنِهِ بِشُرُوطِهِ فَقُلْنَا ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمُعْمِرِ بِغيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهَنِ وَهَذَا الَّذِي جُزِمَ بِهِ اِحْتِمَالٌ لِلتَّبَلُّغَيْنِ تَرَدَّدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُقَابِلِهِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَةِ وَرَجَحَ هَذَا جَمْعٌ وَلَمْ يُبَالُوا بِمَا قِيلَ: إِنَّ الْحُجْرَ جَانِي صَرْخ

• فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إِلَيْهِ) أَيِ إِفْتَاءِ الْبَيْعِ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ إِيَّاهُ) مُلَاقَاتِهِ لِلِاحْتِجَاجِ السَّابِقِ وَرَدُّ ذَلِكَ بِهَذَا مَحَلٌّ تَأْتِلُ. • فَوَدَّ: (وَلَا لَقَتْ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمَغْنَى لِأَقُولُهُ أَوْ غَيْرَهُمَا إِلَى وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ وَإِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ) وَلِلْمُرْتَهَنِ حَيْثُ قَبْضُ بَيْعٍ شَرْطٌ فِيهِ رَهْنٌ ذَلِكَ إِنْ جُهِلَ الْحَالُ وَإِذَا كَانَ الدِّينُ مُؤَجَّلًا وَقَبْضُ الْمُرْتَهَنِ الْمُعَارَ فَلَيْسَ لِلْمَالِكِ إِجْبَارُ الرَّاهِنِ عَلَى فَكِّهِ أَمْ مُغْنَى.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَفْدِي إِلَيْهِ) وَلِأَنَّ الْمَالِكَ لَوْ رَهَّنَ عَنْ دَيْنٍ نَفْسَهُ لَوَجِبَ مُرَاجَعَتُهُ فَعِنَا أَوَّلَى أَمْ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (لَمْ يُقْبَضْ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَوْ فَتَحِهِ. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِمَّا يُتَقَاتَبُ بِهِ وَإِنْ قَضَاهُ الْمَالِكُ انْفَكَّ الرَّهْنُ رَجَعَ بِمَا دَفَعَهُ عَلَى الرَّاهِنِ إِنْ قَضَى بِإِذْنِهِ وَلَا فَلَ زُجُوعٌ لَهُ كَمَا لَوْ أَدَّى دَيْنَ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنْ أَتَكَرَّرَ الرَّاهِنُ الْإِذْنَ فَشَهِدَ بِهِ الْمُرْتَهَنُ لِلْمُعْمِرِ قَبْلَ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ وَيُصَدِّقُ الرَّاهِنُ فِي عَدَمِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَوْ رَهَّنَ شَخْصٌ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ عَنْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ صَحَّ وَرَجَعَ عَلَيْهِ إِنْ بَيْعَ بِمَا بَيْعَ بِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَلَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَتَطْيِيرِهِ فِي الضَّامِنِ فِيهِمَا أَمْ نِهَابَهُ زَادَ الْمَغْنَى وَإِنْ قَضَى مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ انْفَكَّ الرَّهْنُ وَرَجَعَ الْمَالِكُ فِي عَيْنِ مَالِهِ أَمْ. • فَوَدَّ: (أَلْفَرَّ شَارِحٌ) وَهُوَ الْعَلَامَةُ الدَّمِيرِي أَمْ نِهَابَهُ.

• فَوَدَّ: (بِشُرُوطِهِ) أَيِ عَقْدِ الْعَارِيَةِ لِلرَّهْنِ أَوْ عَقْدِ رَهْنِ الْمُعَارِ لَهُ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا إِلَيْهِ) أَيِ الصَّحَةِ. • فَوَدَّ: (اِحْتِمَالٌ إِلَيْهِ) خَبَرٌ وَهَذَا إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَرَجَحَ هَذَا) أَيِ عَدَمِ الصَّحَةِ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَنَّ) الْحُجْرَ جَانِي لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مُصَنِّفُ التَّخْرِيرِ وَالْمُعَايَاثِ وَالْبَلَقِ وَالشَّافِي مَاتَ رَاجِعًا مِنْ أَصْبَهَانَ إِلَى الْبَصْرَةِ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَارْبَعِمِائَةٍ قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي طَبَقَاتِهِ وَابْنُ سَعْدٍ أَنْتَهَى مِنْ طَبَقَاتِ الْإِسْنَوِيِّ وَعَدَّ مِنْ أَهْلِ جُزْجَانَ جَمَاعَةً كَثِيرَةً وَصَفَّهُمْ بِالتَّبَحُّرِ فِي الْعِلْمِ أَمْ ع. ش.

• فَوَدَّ: (أَلْفَرَّ شَارِحٌ) هُوَ الدَّمِيرِي.

بالأول لكن الحق أنه الأوجه؛ لأنَّ شراءه لا يضرُّ المرتبَّ بل يُؤكِّدُ حقه؛ لأنه كان يحتاج للمراجعة المُعبرِ ورُبما عاقه ذلك وبشراء الرهن ارتفع ذلك ولو حكمَ شافعي برهن ثم استعاده الرهن فأفلس أو مات فحكمُ مخالف يرى قسَّمته بين المُرماء بها نَقْدًا إن كان من مذهبه بطلانُه بقبض الرهن حين أفلس أو مات بعد صحته؛ لأنَّ هذه قضية طرأت لم يتناولها حكمُ الشافعي لاتِّفاقيهما على الصَّحَّة أو لا ذكره أبو زُرعة وإنما يُتَّجه إن حكمَ شافعي بالصَّحَّة أمَّا إذا حكمَ بموجبه فيتناول ذلك؛ لأنه مُفردٌ مضاف فيعُمُّ الآثار الموجودة والتابعة.

(فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن)

(شرط المرهون به) ليصحَّ الرهن

• قوله: (بالأول) أي الصَّحَّة. • وقوله: (أنه الأوجه) أي الأول اه كُرْدِي. • قوله: (استعاده) بالدال أي أخذه وإن لم يَأْذَنْ فيه المرتبُّ اه. • قوله: (بها) أي بالقِسْمَةِ مُتَعَلِّقٌ بقوله فحكمٌ وقول ع ش أي الاستعادة لا يَظْهَرُ له وجه. • قوله: (من مذهبه) أي من مسائل مذهبه ويَحْتَمِلُ أنَّ من بمعنى في ولو حَدَّثَهُ لكان أولى. • قوله: (بطلانُه) أي بطلانُ الرهن بقبض الرهن واستمراره بيده إلى أن أفلس أو مات. • وقوله: (بنقد صحته) أي صحَّة الرهن سيِّدٌ عَمَرٌ وكُرْدِي. • قوله: (لأنَّ هذه) أي القِسْمَةُ تَغْلِيلٌ لقوله نَقْدًا إلخ اه ع ش. • قوله: (لاتِّفاقيهما إلخ) أي الشافعي ومُخالفه وفي تَقْرِيبه نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ تَقْدِيمُ هذه الْعِلَّةِ عَلَى الْوَلِيِّ وَإِنْدَالٌ لَأنَّ فِيهَا بَوَاقِي الْحَالِ. • قوله: (وإنما يُتَّجه) أي ما ذكره أبو زُرعة عبارة الكُرْدِي أي عَدَمُ التَّأْوِيلِ اه. • قوله: (إن حكم) أي الشافعي وكذا قوله إذا حكم اه كُرْدِي.

• قوله: (بموجبه) اسمٌ مفعولٍ أي ما يوجبُه الرهن اه كُرْدِي عبارة ع ش أي آثارُ الرهن المُرتَّبَةِ عَلَيْهِ اه. • قوله: (فَيَتَنَوَّلُ ذَلِكَ) أي يَتَنَوَّلُ الْحُكْمَ قِصَّةُ الْقِسْمَةِ أي فلا يَتَقَدَّرُ حُكْمُ الْمُخَالَفِ بِهَا. عبارةُ النَّهَايَةِ فلا لِنَتَاوُلِهِ لِذَلِكَ حَيْثُ ذِئْدِ اه. • قوله: (لأنَّ) أي موجبُه اه ع ش. • قوله: (فَيُعْمُّ الْآثَارَ الْمَوْجُودَةَ إلخ) هذا هو الذي كان شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ يَرَاهُ وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ أَكْبَارِ الْمُضَرِّ بَعْدَهُ سَمَ وَنَهَايَةِ.

• قوله: (والتابعة) أي وَمِنْهَا تَقْدُّمُ الْمُرْتَبِّ بِهِ عِنْدَ تَرَاخُحِ الْمُرْمَاءِ.

فصل في شروط المزهون به ولزوم الرهن

• قوله: (في شروط المزهون به) إلى قول المتن: (فلا يصح) في النَّهَايَةِ. • قوله: (ولزوم الرهن) أي وما يَتَّبِعُ ذَلِكَ كِبَرَاءَةُ الْغَاصِبِ بِالْإِبْدَاعِ عِنْدَهُ وَبَيَانُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الرُّجُوعُ اه ع ش. • قوله: (ليصحَّ الرهن) دَفَعُ

• قوله: (أما إذا حكمَ بموجبه) إلى قوله: (فَيُعْمُّ الْآثَارَ الْمَوْجُودَةَ والتابعة) هذا هو الذي كان شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ يَرَاهُ وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ أَكْبَارِ الْمُضَرِّ بَعْدَهُ وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَفْرَاقِهِ مُتَّصِرًا لِلْعِرَاقِي أَنَّ ذَلِكَ خَرَجَ مِنَ الْمُخَالَفِ مَخْرَجَ الْإِفْتَاءِ لَا اغْتِيَارَ بِهِ إِذْ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى ذَلِكَ لَمَا اسْتَقَرَّ غَالِبُ الْأَحْكَامِ شَرْحُ م ر.

أقول وأيضًا فالْفَرْضُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الْمُخَالَفَ يَرَى حُكْمَهُ الْمَذْكُورَ حُكْمًا حَقِيقِيًّا مُلْزِمًا فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِفْتَاءِ مَعَ كَوْنِهِ حَاسِمًا يَتَّقَدُّ أَنَّهُ حُكْمٌ حَقِيقِيٌّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(كُونُهُ ذَنْبًا) وَلَوْ زَكَاةً أَوْ مَنْفَعَةً كَالْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ لِإِمْكَانِ اسْتِيفَائِهِ بِبَيْعِ الْمَرْهُونِ وَتَحْصِيلِهِ مِنْ ثَمَنِهِ لَا إِجَارَةَ الْعَيْنِ لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِنْ غَيْرِ الْعَيْنِ، وَإِنْ بَيْعَ الْمَرْهُونَ مُعَيَّنًا مَعْلُومًا قَدَرَهُ وَصِفَتَهُ فَلَوْ جِهَلَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ رَهْنًا بِأَحَدِ الدِّينَيْنِ لَمْ يَصِحَّ الرَّهْنُ وَقَدْ يُغْنِي الْعِلْمُ عَنِ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ الْإِبْهَامَ يُنَافِيهِ وَلَوْ ظَنَّ ذَنْبًا فَزَهْنًا أَوْ أَذَى فَبَازَ عَدَمُهُ

به ما يقال الشروط إنما تكون للفقود أو العبادات والمزهرون به ليس واحدا منهما اهـ ع ش .

• قول (سني): (كُونُهُ ذَنْبًا) أَي فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَثَمَّ ذَنْبٌ إِلَّا هُجِرَ ع ش . • فَوَدَّ: (وَلَوْ زَكَاةً) أَي تَعَلَّقْتُ بِالذِّمَّةِ وَيُحْمَلُ الْقَوْلُ بِالْمَنْعِ عَلَى عَدَمِ تَقْلِيلِهَا بِهَا اهْ نَهَايَةَ قَالَعَ ش بَأَن تَلَفَ الْمَالُ بَعْدَ التَّكْمُنِ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لِيَكُونَ ذَنْبًا لِتَعَلُّقِهَا حَيْثُ بِالذِّمَّةِ ثُمَّ إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَهَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّهْنُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ يَمْتَنِعُ هُنَا سَمِ عَلَى حَيْجٍ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ وَمِنْ الْإِمَامِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الصَّنْفَيْنِ إِذَا قُبِضَ بِرَأْيِ الدَّافِعِ فَكَانَ الْحَقُّ انْحَصَرَ فِيهِمْ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَضَرِ الْمُسْتَحَقِّ لِيَكُونَ الْمَرْهُونُ بِهِ مَعْلُومًا دُونَ مَا إِذَا تَعَلَّقْتُ بِالْعَيْنِ وَعَلَى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ يُحْمَلُ الْكَلَامَانِ الْمُتَنَاقِضَانِ اهـ . فَأَقْهَمَ قَوْلُهُ لَا بُدَّ مِنْ حَضَرِ الْمُسْتَحَقِّ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ عَلَى عَدَمِ تَعَلُّقِهَا أَي بَأَن كَانَ النَّصَابُ بَاقِيًا فَإِنَّهَا حَيْثُ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ الْمَالِ تَعَلَّقَ شَرِكَةِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالْمُعْتَمَدُ الْجَوَازُ بَعْدَ الْحَوْلِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ قَدْ تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ ابْتِدَاءً كَزَكَاةِ الْفِطْرِ وَدَوَامًا بَأَن يَتَلَفَ الْمَالُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَيَتَّقَدَّرُ بَقَائِهِ فَالتَّعَلُّقُ بِهِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُسْتَحَقِّ قَطْعًا فَصَارَتِ الذِّمَّةُ كَأَنَّهَا مَنْظُورٌ إِلَيْهَا اهـ وَقَوْلُهُمَا وَيَتَّقَدَّرُ بَقَائِهِ إِلَّا هُجِرَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ وَنَهَايَةِ .

• فَوَدَّ: (أَوْ مَنْفَعَةً) إِلَى قَوْلِهِ قَدَرَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مُعَيَّنًا . • فَوَدَّ: (لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ) أَي الْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ . • فَوَدَّ: (وَإِنْ بَيْعَ الْمَرْهُونِ) غَايَةُ لِتَعَذُّرِ الْإِسْتِيفَاءِ . • فَوَدَّ: (مُعَيَّنًا مَعْلُومًا) خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ كَوْنُهُ . • فَوَدَّ: (فَلَوْ جِهَلَهُ) أَي الدِّينَ . • فَوَدَّ: (أَوْ رَهْنًا) أَي الْمَدِينُ . • فَوَدَّ: (بِأَحَدِ الدِّينَيْنِ) أَي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ . • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُغْنِي الْعِلْمُ إِلَّا هُجِرَ) أَي إِذَا حُذِفَ التَّقْيِيدُ بِالْقَدْرِ وَالصِّفَةِ أَمَّا مَعَهُ فَلَا لِحْوَازِ اتِّحَادِ الدِّينَيْنِ قَدَرًا وَصِفَةً فَالرَّهْنُ بِأَحَدِهِمَا بَاطِلٌ مَعَ الْعِلْمِ بِقَدَرِهِ وَصِفَتِهِ ع ش وَرَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثَانِيهَا أَي الشَّرْطُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْعَائِدَيْنِ فَلَوْ جِهَلَاهُ أَوْ أَحَدَهُمَا لَمْ يَصِحَّ اهـ . • فَوَدَّ: (بِثَنَافِهِ) أَي الْعِلْمُ .

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْمَرْهُونِ بِهِ وَلُزُومِ الرَّهْنِ

• فَوَدَّ: (وَلَوْ زَكَاةً) أَي بَأَن تَلَفَ الْمَالُ لِيَكُونَ ذَنْبًا لِتَعَلُّقِهَا حَيْثُ بِالذِّمَّةِ ثُمَّ إِنْ انْحَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَهَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّهْنُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ يَمْتَنِعُ هُنَا . • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِبْهَامَ إِلَّا هُجِرَ) قَدْ يُقَالُ الْإِبْهَامُ يُجَامِعُ الْعِلْمَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَهُوَ عِلْمُ الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ فَلَوْ رَهْنًا بِأَحَدِ الدِّينَيْنِ الْمُسْتَوْرَيْنِ قَدَرًا وَصِفَةً الْمَعْلُومِينَ لَهُ صَدَقَ شَرْطُ الْعِلْمِ دُونَ التَّعْيِينِ فَلَمْ يُغْنِ الْعِلْمُ عَنِ التَّعْيِينِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ لَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ قَدْ يُغْنِي الْمَفِيدُ جُزْئِيَّةَ الْإِغْنَاءِ .

لغا الرهن والأداء أو ظن صحة شرط رهن فاسد رهن وثم دتن في نفس الأمر صبح لوجود مقتضيه حينئذ قال ابن خيران ولا يصح رهنك هذا بما علي من درهم إلى عشرة بخلاف الضمان وفيه نظر ظاهر، وإن أقوه الزركشي إذ المؤثر هنا الجهل والإتهام وهما متفتيان إذ هذه العبارة مرادفة شرعاً لقوله بتسعة مما علي وهذا صحيح بلا نزاع فكذا ما هو بمعناه (ثابتاً) أي موجوداً حالاً ولا يفتي لفظ الدين إذ لا يلزم من التسمية الوجود وإلا لم يسم المعلوم معدوماً

• قوله: (لغا إلخ) أي لتبين عدم الدين في نفس الأمر. • قوله: (أو ظن صحة شرط إلخ) أي ففي العلم بفساد الشرط بالأولى وهذه المسألة بسطها في الروض سم على حجج اهرع ش. • قوله: (رهن فاسد) قال في شرح الإرشاد كما إذا اشترى أو اقترض شيئاً من دائته بشرط أن يزته بما في ذمته فإن البيع وإن فسد للشرط لكن الرهن صحيح؛ لأنه صادف محلاً سم على حجج اهرع ش عبارة الرشيد صورته كما في شرح البهجة أن يكون له على غيره دتن فيسعه شيئاً بشرط أن يزته بذنه القديم أو به وبالجديد وحينئذ ففي قول الشارح م ر أو ظن صحة شرط رهن فاسد مسامحة، والعبارة الصحيحة أن يقال أو ظن صحة شرط رهن في بيع فاسد، ويجوز أن يكون قوله فاسد وصفاً لشرط اهرع أقول يزُد على كل من التصويتين أن الشيء المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فما معنى صحة رهنه بذنه. • قوله: (لوجود مقتضيه) أي مقتضى الرهن وسببه وهو الدين. • قوله: (بخلاف الضمان) فإنه يصح ويكون ضامناً لتسعة اهرع ش. • قوله: (إذ المؤثر هنا) أي في فساد الرهن. • قوله: (إذ هذه العبارة إلخ) إن كانت العبارة وما على إلخ بالميم أو بما على بالباء وكان الذي عليه تسعة فقط انقضى ما أفاده أما إذا كانت بما بالباء وكان ما عليه أكثر من تسعة فدغوى المرادفة لما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم إلى عشرة تسعة إذ يصير قوله من درهم إلخ بياناً لما قبله ولم يطابقه ولتأمل فليحرر اهرع سيد عمر ويظهر أن كلاً من الباء ومن هنا بمعنى عن وأن (ما على) صادق لجميع دنيه وبعضه فلا فرق بين البيارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر. • قوله: (ولا يفتي عنه لفظ الدين إلخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين أو منفعة متعلق بالذمة فما لو يوجد التعلق بالفعل فإطلاق الدين عليه مجاز كإطلاقه على ما سبقترضه وهذا مراد من قال إن لفظه يفتي عن الثبوت فقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود إن أراد الوجود الخارجي فمسلم لكنه غير مراد وإن عبر بالثبوت؛ لأن الدين ليس من الموجودات الخارجية وإن أراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس الأمر عند إطلاق اللفظ فمحل تأمل كما علم مما تقرر، وتسمية المعلوم معدوماً صحيحة لتحقيق المعنى لذي هو العدم في نفس الأمر عند إطلاق اللفظ اهرع سيد عمر. • قوله: (معدوماً) فيه نظر وقرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على

• قوله: (أو ظن صحة) ففي العلم بفساد الشرط بالأولى وهذه المسألة بسطها في الروض. • قوله: (رهن فاسد) قال في شرح الإرشاد كما إذا اشترى أو اقترض شيئاً من دائته بشرط أن يزته بما في ذمته فإن البيع وإن فسد للشرط لكن الرهن صحيح لأنه صادف محلاً. • قوله: (والألم يسم المعلوم معدوماً) فيه

(لازماً) في نفسه كتمن المبيع بعد الخيار دون ذنب الكتابة فاللزوم ومقابلته صفات للذنب في نفسه، وإن لم يوجد فحيث لا تلازم بين الثبوت واللزوم وسواء وجد معه استقرار كذنب قرض وأثلاف أم لا كتمن مبيع لم يقبض وأجرة قبل استيفاء المنفعة (فلا يصح) الرهن (بالمعين) المضمونة كالمأخوذة بالشوم أو البيع الفاسد (والمفصولة والمستعارة) وألحق بها ما يجب رده فوراً كالأمانة الشرعية (في الأصح)؛ لأنه تعالى ذكر الرهن في المدائنة ولاستحالة استيفاء تلك المعين من ثمن المرهون وذلك مخالف لغرض الرهن من البيع عند الحاجة وإنما صح ضايمها لئلا يحصل المقصود بردها لقادر هو عليه بخلاف حصولها من ثمن المرهون فإنه مقتضى فيدوم حبسه لا إلى غاية أمان الأمانة كالوديعة فلا يصح بها جزماً وبه علم بطلان ما اعتيد من أخذ رهن من مستعير كتاب موقوف وبه صريح المأورد في إفتاء الفقهاء بلزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردود بأنه رهن بالمعين لا سيما وهي غير مضمونة لو تلفت بلا تقدر وبأن

المدم سم على حجة ا هـ ش. قود: (لازماً في نفسه) أي من طرفي الذائن والمدين ع ش. قود: (بغذ الخيار) وسباني الجواز به زمن الخيار أيضاً سم ورشيد. قود: (وصفان للذنب) كما تقول ذنب الكتابة غير لازم وثمن المبيع بغذ انقضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اهـ كزدي.

قود: (وإن لم يوجد فحيث لا تلازم) محل تأمل إما هو مقرر مشهور من أن اسم الفاعل ونحوه حقيقة في حال التلبس وأما إطلاقه قبل فمن مجاز الأول اهـ سيد عمر.

قود: (سبي: بالمعين) أي بسبب المعين إلخ ا هـ ش. قود: (المضمونة) إلى قوله: (وذلك) في النهاية. قود: (والحق بها) أي المعين المضمونة. قود: (رده فوراً) المراد بردها فوراً إغلام ماليتها وينفذ الإغلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها؛ لأنها صارت كالوديعة ا هـ ش.

قود: (وذلك) أي استحالة الاستيفاء. قود: (ضمانها) أي المعين. قود: (لئلا) بيناء المفعول ونائب فاعله ضمير المعين. قود: (وهو عليه) أي الضامن على الرد. قود: (أما الأمانة) أي الجفلية بقرينة ما مر اهـ رشيد. قود: (أما الأمانة) إلى قول المتن ولا يصح في النهاية. قود: (وبه علم) أي بقوله أما الأمانة إلخ. قود: (من مستعير كتاب إلخ) فيه تجوز فإن أخذه ليتنفع به لا يسمى استعارة فإن الناظر مثلاً لا يملك المنفعة حتى يعبر ا هـ ش. قود: (وبه) أي بالبطلان (صريح المأورد) معتمد ا هـ ش. قود: (بلزوم شرط الواقف ذلك) أي بصحة شرط الواقف أن لا يخرج الكتاب إلا برهن (وقوله والعمل به) أي وجوب العمل بذلك الشرط. قود: (مردود) خبر وإفتاء الفقهاء إلخ.

نظر وقرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على المدم. قود: (بغذ الخيار) وسباني الجواز به زمن الخيار أيضاً. قود: (وأجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الزوض ويصح بالأجرة قبل الانتفاع في إجارة المعين قال في شرحه وخارج إجارة المعين المصرح بها من زيادته الأجرة في إجارة النمة لعدم لزومها انتهى. ولا يخفى إشكال قوله: (لعدم لزومها) فليتأمل فيه.

الراهن أحد المُستحقِّين وهو لا يكون كذلك. وقال السبكي إن غنى الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكرة صغ، وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حملاً على الشرعي فلا يجوز إخراج رهن لتعذره ولا بغيره لمخالفته للشرط أو لفساد الاستثناء

• قوله: (وهو) أي الراهن. • وقوله: (كذلك) أي مستحقاً له ع ش ورشدي. • قوله: (وقال السبكي إلخ) المقتضى بطلان الشرط المذكور مطلقاً ولا معوّل على ما قاله السبكي، نعم، ينبغي امتناع إخراج الكتاب من محله حيث تأتى الإنضاع به فيه؛ لأن الشرط المذكور وإن كان باطلاً لكنه يتضمن منع الواقف إخراجَه فيعمل به بالنسبة لذلك على حجج أه. ع ش. ورشدي عبارة النهاية والمغني وأعلم أن محل اعتبار شرط عدم إخراجِه وإن ألغينا شرط الرهن ما لم يتعسر الإنضاع به في ذلك المحل والاحتراز إخراجُه منه لمؤثري به يتفق به في محل آخر ويردّه لمحلّه بعد قضاء حاجته كما أفنى بذلك بعضهم وهو ظاهر أه. قال ع ش: قوله: (والأجاز إخراجَه) أي من غير رهن عليه فلو خالف واضع اليد على الكتب المذكورة وأخذ رهنًا وتلف عنده فلا ضمان؛ لأن حكم فاسد العقود كصحيجها في الضمان وعذمه. أما لو ألقاه فعليه الضمان بقيمته بتقدير كونه مملوكًا. وقوله: (في محل آخر) أي ولو بعيداً على ما اقتضاه إطلاقه لكن الظاهر أنه مقيّد ببلد شرط عدم إخراجِه منه رعاية لقرض الواقف ما أمكن فإنه يكفي في رعاية غرضه جواز إخراجِه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ما لو أنه قدم مسجد وتعمّل الإنضاع به ولم يزوج عودَه؛ حيث قالوا: تصرف علته لأقرب مسجد إليه، ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة فإرعى ما جرّث به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة ليتفق بها ويعيدها، ثم يأخذ بدلها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوباً فينبغي جواز فك الحبكة؛ لأنه أسهل من إخراج جملته الذي هو سبب لضياعه، وعليه فلو جرّث العادة بالإنضاع بجملته كالمصحف جاز إخراجُه، وعلى الناظر تعهده في طلب رده، أو نقله إلى من يتفق به، وعدم قصره على واحد دون غيره، ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع متفرقة فيها؛ لأنه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً أه. ع ش. • وقوله: (بتقدير كونه إلخ) لا حاجة إليه.

• قوله: (إن هنى) أي قصد الوقف بشرط الرهن. • قوله: (للشرط) أي لما تضمنته الشرط المذكور من منع الإخراج. • قوله: (أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف إلا برهن ولعل أو بمعنى بل أو لتتويع

• قوله: (وقال السبكي إلخ) المقتضى بطلان الشرط المذكور مطلقاً ولا يعوّل على ما قاله السبكي: نعم ينبغي امتناع إخراج الكتاب من محله حيث تأتى الإنضاع به فيه؛ لأن الشرط المذكور وإن كان باطلاً لكنه يتضمن منع الواقف إخراجَه فيعمل به بالنسبة لذلك وعبارة شرح م ر وأعلم أن محل اعتبار شرط عدم إخراجِه وإن ألغينا شرط الرهن ما لم يتعسر الإنضاع به في ذلك المحل والأجاز إخراجُه منه لمؤثري به يتفق به في محل آخر ويردّه لمحلّه عند قضاء حاجته كما أفنى بذلك بعضهم وهو ظاهر انتهى.

فكانه قال لا يخرج مطلقاً وشرط هذا صحيح؛ لأنَّ خروجه مطلقاً ضياعه واحتتمل صحته حملاً على اللغوي وهو الأقرب تصحيحاً للكلام ما أمكن اهـ واعترض الزركشي ما رجحه بأنَّ الأحكام الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع امتناع حبيبه شرعاً فلا فائدة لها وأجيب عنه بأنه إنما عمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرص بالانتفاع به إلا بإعطاء الآخذ وثيقة تبثه على إعادته وتذكره به حتى لا ينساه، وإن كانت ثقة؛ لأنه مع ذلك قد يتباطأ في رده كما هو مشاهد وتبث الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها. وإذا قلنا بهذا فالشرط بلوغها ثمنه لو أمكن بيعه على ما بحث إذ لا يثبت على ذلك إلا حبيذ. (ولا يصح الرهن بما) ليس بشايب سواء وجد سبب وجوبه كتنفقة زوجته في الغد أم لا كرهته على ما (سيقرضه) أو سيشتريه؛ لأنه وثيقة حق فلا تقدم عليه كالشهادة. (و) قد يفتقر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما (لو قال أقرضتك هذه لإدراهم وارتفعت بها عبدك) هذا أو الذي

التعبير. ة فؤد: (وشرط هذا) أي عذم الإخراج مطلقاً. ة فؤد: (واحتتمل إلخ) عطف على احتتمل بطلان إلخ. ة فؤد: (ما رجحه) أي من أن الأقرب صحته وحملة على اللغوي اهـ معني عبارة ع ش أي صحة الشرط اهـ يعني فيما إذا أراد اللغوي أو جهل مراده. ة فؤد: (حبيبه) أي المزمون. ة فؤد: (فلا فائدة لها) أي للصحة. ة فؤد: (وأجيب عنه إلخ) أي فيكون الشرط صحيحاً معتملاً به لكن قال سم ما تقدم اهـ ع ش واغتمد شيخنا الجواب المذكور وفقاً للشرح والتهاية. ة فؤد: (مع ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه أراد أو الحمل عليه حيث جهل مراده اهـ ع ش. ة فؤد: (وتذكره به حتى لا ينساه) كان الأولى تقديمه على قوله تبثه على إعادته. ة فؤد: (مع ذلك) أي كونه ثقة. ة فؤد: (وتبث إلخ) عطف على تبثه. ة فؤد: (مراعاتها) أي العين المزمونة. ة فؤد: (وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه.

ة فؤد: (على ذلك) أي الإعادة. ة فؤد: (كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال المصنف سيقرضه لكان أحسن عبارة شرح المنهج سيثبت بقرض أو غيره اهـ وهي أحسن. ة فؤد: (سيشتريه) لعل المراد بتمن ما سيشتريه سم على حجة اهـ ع ش عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به فله على تقدير مضاف أو من باب الحذف والإيصال. ة فؤد: (وقد يفتقر إلخ) الفرض استناؤه من اشتراط كون المزمون به ديناً ثابتاً إذ المفهوم منه أنه ثابت قبل صيغة الرهن اهـ ع ش.

ة فؤد: (أخذ شقي الرهن إلخ) قد يقال بل يشقاه جميعاً في صورة القرض بناء على أنه إنما يملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الذينة عليه إذ كيف تثبت بدون الملك فليأتمل اهـ سم على حجة ويأتي مثله في الثمن إذ شرط في البيع الخيار للبائع أو لهما بل وكذا لو لم يشرط بناء على

ة فؤد: (لا تتبع اللغة) قد يقال ليس في هذا تبعية الأحكام الشرعية للغة بل غاية ما فيه حمل اللفظ على معناه اللغوي وهو غير عزيز في الشرع. ة فؤد: (أو سيشتريه) لعل المراد أو بتمن ما سيشتريه. ة فؤد: (أخذ شقي الرهن) قد يقال بل يشقاه جميعاً في صورة القرض بناء على أنه إنما يملك بالقبض إذ

صِفَتُهُ كَذَا (فقال اقترضت ورهننت أو قال بعثته بكذا وارهننت) بِمَنِيهِ هَذَا (الثوب) أَوْ مَا صِفَتُهُ كَذَا (فقال اشترننت ورهننت صُحٌّ فِي الْأَصْح) لِيَجْوَزَ شَرِطُ الرِّهْنِ فِي ذَلِكَ فَمَزَجَهُ أَوَّلَى لَأَنَّ التَّوَقُّعَ فِيهِ أَكْذُ إِذْ قَدْ لَا يَمْنِي بِالشُّرُوطِ وَفَارَقَ يُطْلَانُ كَاتِبُكَ بِكَذَا وَبِعْثُكَ هَذَا بِدِينَارٍ فَقَبِلَهُمَا بِأَنَّ الرِّهْنَ مِنْ مَصَالِحِ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَلِهَذَا جَازَ شَرْطُهُ فِيهِمَا مَعَ امْتِنَاعِ شَرِطِ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةِ. قَالَ الْقَاضِي وَيُقَدَّرُ فِي الْبَيْعِ وَجُوبُ الثَّمَنِ وَانْعِقَادُ الرِّهْنِ عَقِبَهُ كَمَا يُقَدَّرُ الْمِلْكُ بِالْبَيْعِ لِلْمُتَمَسِّسِ فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ هـ. وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ لِذَلِكَ هُنَا لِإِعْتِفَارِ التَّقَدُّمِ فِيهِ لِلْحَاجَةِ كَمَا تَقَرَّرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ وَاسْتِفِيدَ مِنْ صَنِيعِ الْمُتَمَسِّسِ أَنَّ الشَّرْطَ وَقُرْعَ أَحَدٍ يَشْتَقِي الرِّهْنَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالْآخَرُ بَعْدَهُمَا فَيَصِحُّ إِذَا قَالَ بَعْنِي هَذَا بِكَذَا وَرَهْنْتُ بِهِ هَذَا فَقَالَ بَعْتُ وَارَهْنْتُ.

(وَلَا يَصَحُّ) الرِّهْنُ بِغَيْرِ لَازِمٍ وَلَا آيِلٍ لِلزُّومِ، وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي التَّوَقُّعِ بِذَيْنِ يَتِمَكَّنُ الْمَدِينُ مِنْ إِسْقَاطِهِ فَلَا يَصَحُّ (بِتَجَرِيعِ الْكِتَابَةِ وَلَا بِجَعْلِ الْجَعَالَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ)، وَإِنْ شَرَعَ فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ لِلزُّومِ حَيْثُ يُدْرِكُ (وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ الشُّرُوعِ) لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ فِيهِ إِلَى الزُّومِ كَالثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَيْعِ الزُّومُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الدَّوَامُ وَلَا كَذَلِكَ الْجَعَالَةُ

أَنَّ الْمِلْكُ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ مَوْضُوفٌ وَهُوَ الرَّاجِعُ إِهْ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِيَجْوَزَ شَرْطُ) إِلَى الْمُتَمَسِّسِ فِي الرِّهْنِ الْإِلَاقَةُ إِلَى قَالَ الْقَاضِي. هـ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ الْقَرْضِ وَالْبَيْعِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَمْنِي الْخُ) أَيِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُقْتَرَضِ الْمَعْلُومِينَ مِنَ الْمَقَامِ أَيِ بِخِلَافِ الْمَزَجِ فَلَا يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْوَفَاءِ يُطْلَانُ الْعَقْدُ حَيْثُ يَبْدَأُ تَوَافُقِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةِ) أَيِ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ مِنْ مَصَالِحِ الْبَيْعِ إِهْ ع ش وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى الْمَكْسُورَ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْقَاضِي وَيُقَدَّرُ فِي الْبَيْعِ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْقَاضِي فِي صُورَةِ الْبَيْعِ وَيُقَدَّرُ الْخُ إِهْ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (عَقِبَهُ) أَيِ الْبَيْعِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ) كَمَا لَوْ قَالَ أَغْنَيْتُ عَبْدَكَ عَنِّي بِكَذَا فَيُقَدَّرُ الْمِلْكُ لَهُ ثُمَّ يَغْنَى عَلَيْهِ لِإِقْضَاءِ الْعَقْدِ تَقْدِيمَ الْمِلْكِ إِه كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْخُ) وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي لَا يَأْتِي تَطْلِيهِهِ فِي صُورَةِ الْقَرْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ قَبْلَهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَإِنْ قَدَّرَ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ بَلْ وَإِنْ وَجِدَ بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِه سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (لِلْمِلْكِ) أَيِ لِتَقْدِيرِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ. هـ. وَقَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُفْتَضَّرُ) فَلْيَتَأَمَّلْ إِه ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (الرِّهْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمَسِّسِ: (وَلَا يَلْزَمُ) فِي النِّهَايَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ الْخُ) أَيِ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ

مُقْتَضَى تَوَقُّعِ الْمِلْكِ عَلَى الْقَبْضِ تَوَقُّعُ الدَّيْنِيَّةِ عَلَيْهِ إِذْ كَيْفَ تَبَيَّنَ بِدُونِ الْمِلْكِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَصُورَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْقَبْضُ بَيْنَ الشَّقِيَيْنِ بِأَنَّ عَقَبَ قَوْلِهِ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ بِتَسْلِيْمِهِ لَهَا وَقَدْ يُنَمَّنُ مِلْكُهَا بِهَذَا التَّسْلِيمِ قَبْلَ تِمَامِ الْعَقْدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَكْفِي مِلْكُهُ بَعْدَ تِمَامِ الْعَقْدِ وَصَدَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ إِلَّا أَحَدَ الشَّقِيَيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْخُ) يُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي لَا يَأْتِي تَطْلِيهِهِ فِي صُورَةِ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ قَبْلَهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَإِنْ قَدَّرَ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ بَلْ وَإِنْ وَجِدَ بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

إِذْ لَهَا قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ فَسَخَّهَا فَيَسْقُطُ بِهِ الْجُعْلُ، وَإِنْ لَزِمَ الْجَاعِلُ بَفْسِخِهِ وَحَدَهُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ. (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لأنه يؤول إلى اللزوم مع أنه الأصل في وضعه كما تقرّر ومحلّه إن ملك البائع الثمن ليكون الخيار للمشتري وحده كما مر ولا يُباع المرهون إلا بعد انقضاء الخيار. (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن)، وإن اختلفت جنسهما واعتراض الإنسان تركيته بما لا يصح إذ بتقدير تعلّق الدين برهن هو جائز؛ لأنه ظرف

يَصِيرُ إِلَى اللزوم اهـ ع ش. هـ فود: (إذ لهما) انظر وقوله فسَخَّها وَلَهَا في مُدَّة الخيار فسَخَّ البيع اهـ سم أقول قوله وَلَهَا إلخ مُقَيَّد بقول الشارح الآتي وَمَحَلُّهُ إلخ عبارة المُغْنِي ولا بجعل الجمالة قَبْل الفراغ من العمل؛ لأن لهما فسَخَّها متى شاء فَإِنْ قَبِل الثمن في مُدَّة الخيار كذلك مع أنه يصح كما سيأتي أَجِيب بأن موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اهـ وهي سائلة عن الإشكال. هـ فود: (لأنه يتول) إلى المتني في المُغْنِي. هـ فود: (يتول إلى اللزوم) أي يصير بعد مُدَّة الخيار لازماً بالفعل اهـ ع ش. هـ فود: (كما تقرّر) أي في قوله؛ لأن المقصود منه الدوام اهـ ع ش. هـ فود: (لكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخَرَجَ بخيار المشتري خيارهما؛ لأنه موقوف وخيار البائع؛ لأنه باقٍ على ملك المشتري كما مرَّ ثم وَلِذَلِكَ قال المتولي لا يَتَقَدُّ الرهن في هاتين الحالتين بلا خلاف وإن أذن له البائع اهـ سم. هـ فود: (وَحَدَهُ) ظاهره عَدَم تَبَيُّن الصَّحَةِ إذا كان لهما وثم اهـ سم.

هـ فود: (ولا يُباع المرهون إلا بعد انقضاء الخيار) أي بأن كان الثمن حالاً أو مؤجلاً وتوافقاً على بيعه ثم تعجيله لكن بشرط أن لا يجعل الإذن مشروطاً بإعادة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالاً ثم بعد البيع يعجله له كما يؤخذ من قول المصنف الآتي آخر الفصل ولو أذن في بيعه ليُجْعَلَ المؤجل من ثمنه لم يصح اهـ ع ش. هـ فود: (تركيبه) أي تَرْهِيْب المصنّف في قوله وبِالذَّيْن رَهْنٌ بعد رهن اهـ رشيد.

هـ فود: (بما لا يصح) اعلم أن المعروف امتناع تقديم مغمول المضطر وإن كان ظرفاً أو جازاً ومجروراً

هـ فود: (إذ لهما) انظره وقوله فسَخَّها وَلَهَا في مُدَّة الخيار فسَخَّ البيع. هـ فود: (لكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخَرَجَ بخيار المشتري خيارهما؛ لأنه موقوف وخيار البائع؛ لأنه باقٍ على ملك المشتري كما مرَّ ثم وَلِذَلِكَ قال المتولي لا يَتَقَدُّ الرهن في هاتين الحالتين بلا خلاف وإن أذن له البائع انتهى. وفي نفيه الخلاف نظر كيف وثم قوله إنه ليس باقياً على ملك المشتري فعليه يصح الرهن انتهى. هـ فود: (وَحَدَهُ) ظاهره عَدَم تَبَيُّن الصَّحَةِ إذا كان الخيار لهما وثم. هـ فود: (تركيبه بما لا يصح) اعلم أن المعروف امتناع تقديم مغمول المضطر وإن كان ظرفاً أو جازاً أو مجروراً وجوز بعض النحاة إذا كان ظرفاً أو جازاً ومجروراً وحيثيذ فاعتراض اعتراض الإنسانى أنه لا يصح تساهل لا يتبني بل اللائق دفعه بتخريج تركيب المصنّف على القول بجواز ذلك ولعله لم يُعَوِّر المسألة هذا وفي شرح بانث سعاد لابن هشام إن كان المضطر يتحل بأن والفعل امتنع التقديم مطلقاً وإلا جاز مطلقاً قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمتنع مطلقاً انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الأول.

وهو جائزٌ تقدُّمُهُ، وإن كان معمولاً للمَصْدَرِ (ولا يجوزُ أن يرهَنه الموهون) مفعولٌ ثانٍ (عنده
بذَيْنِ آخَرٍ) موافقٌ لِجِنْسِ الْأَوَّلِ أو لا (في الجديد)، وإن وُقِيَ الدَيْنَيْنِ وفارقَ ما قبله بأنَّ ذاك
شَغْلٌ فارِغٌ فهو زيادةٌ في التوثيقِ وهذا شَغْلٌ مشغولٌ فهو نقصٌ منها نعم لو فدى المُرْتَبِئُ
مروهوناً أو أنفقَ عليه بإذنِ الراهِنِ

وجوزُهُ بمفعولِ التُّحَاةِ إذا كان ظَرْفًا أو جازًا ومَجْرورًا وحَيْثُ فاعِترَضَ اغْتِرَاضُ الْإِسْتَوِيِّ بآتِهِ لَا يَصِحُّ
تَسْأَلُ لَا يَتَّبِعِي بِلِ الْإِتِّاقِ دَفْعُهُ بِتَخْرِيجِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ ذَلِكَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يُحَرَّرِ الْمَسْأَلَةُ
هَذَا وَفِي شَرْحِ بَابِ سَعَادٍ لِابْنِ هِشَامٍ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ يَتَحَلَّى بِأَنْ وَالْفِعْلُ امْتَنَعَ التَّكْدِيمُ مُطْلَقًا وَالْإِجَازَةُ
مُطْلَقًا نَمَّ قَالَ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَذْهَبُ عَنْ هَذَا فَيَمْنَعُ مُطْلَقًا اهـ وَلَعَلَّ اسْتِثْنَاءَ الظَّرْفِ وَنَحْوَهُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ
عَلَى الشُّقِّ الْأَوَّلِ اهـ سَمَّ وَقَوْلُهُ يَتَحَلَّى بِأَنْ وَالْفِعْلُ أَيَّ فَعْلِيهِ فاعِترَضَ الْإِسْتَوِيِّ مُتَوَجِّهٌ عَلَى الْمُثْنِ ؛ لِأَنَّ
مَا هُنَا مِنْهُ وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُهُ الْمَنْعَ مَمْنُوعًا رَشِيدِيٍّ وَع ش . هـ قَوْلُهُ : (وَهُوَ جَائِزٌ) أَيُّ التَّرْكِيبِ وَكَانَ الْأَوَّلَى
تَقْدِيمٌ لَفِظَةً وَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ بِتَقْدِيرِ الْخُ بِلِ الْأَخْصَرِ الْأَسْبَكِ إِذْ تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِرَهْنٍ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّهُ الْخُ .
هـ قَوْلُهُ : (مَفْعُولٌ ثَانٍ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَمُكْرَمَةٌ) فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ : (مَعَ إِذْنِهِ الْخُ) لِقَوْلِهِ : ؟؟؟ وَقَوْلُهُ :
(وَالْإِذْنُ) .

هـ قَوْلُهُ (بِذَيْنِ آخَرٍ) مَعَ بَقَاءِ رَهْنِهِ الْأَوَّلِ نِهَائِيَّةٌ وَمُنْفِيٌّ وَأَسْنَى زَادَ سَمَّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ
وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّقْيِيدِ بَقَاءُ رَهْنِيَّةِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَبْضٌ ، فَقَبْلَ قَبْضِهِ يَجُوزُ الرَّهْنُ الثَّانِي كَمَا فِي الْبَيَانِ حَاكِيًا فِيهِ
الْقَطْعُ وَاعْتِمَادُهُ الرِّيمِيُّ وَيُوجِّهُ بِأَنْ الرَّهْنُ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ فَاِقْبَاضُهُ مِنَ الثَّانِي فَسَخَّ لِلأَوَّلِ أَنْتَهَى
قُلْتُ بِلِ نَفْسِ الرَّهْنِ الثَّانِي فَسَخَّ كَمَا سَبَقَتْهُ فِيمَا يَأْتِي اهـ وَبِهِ يَظْهَرُ عَدَمُ صِحَّةِ مَا اسْتَظْهَرَهُ ع ش مِمَّا نَصَّهُ
أَنَّ ظَاهِرَهُ أَيُّ الْمُثْنِ لَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُوجِّهُ بَقَاءُ عَقْدِ الرَّهْنِ وَيَأْنُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى جَفَلِهِ رَهْنًا
بِالدَّيْنَيْنِ بِأَنْ يَنْسَخَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ وَيُنشِئَ رَهْنَهُ بِهِمَا اهـ هـ قَوْلُهُ : (وَلَا وَفِي الْخُ) غَايَةُ قَوْلِهِ : (بِإِذْنِ الرَّاهِنِ)
ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَذَا لَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ كَمَا نَقَلَهُ الرَّزْكَشِيُّ عَنِ الْقَاضِي
أَبِي الطَّيِّبِ وَالرَّوْيَانِيِّ ثُمَّ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا قَدَّرَ الْمَالِكُ عَلَى الْإِنْفَاقِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ بِخِلَافِ الْجِنَايَةِ وَسَبَقَهُ
إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ السُّبْكِيُّ وَالْأَوْجَهُ حَمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا عَجَزَ اهـ وَقَدْ يَمْنَعُ قَوْلُنَا ظَاهِرُهُ الْخُ بِنَاءً عَلَى حَمَلِ
قَوْلِهِ : (لِنَحْوِ هَيْبَةِ الرَّاهِنِ) أَوْ عَجْزِهِ عَلَى التَّنْشِيرِ الْمُرتَّبِ اهـ وَسَمَّ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ : (بِإِذْنِ الرَّاهِنِ) قَبْدٌ
فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَقَالَ فِيهِ سَمَّ عَلَى حَقِّ ظَاهِرِهِ وَلَوْ كَانَ قَادِرًا ثُمَّ قَالَ : وَالْأَوْجَهُ حَمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا عَجَزَ

هـ قَوْلُهُ (وَالْمُثْنُ) : (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْهَنَهُ الْمَرْهُونُ هُنَا بِذَيْنِ آخَرٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ مَعَ بَقَاءِ
رَهْنِيَّةِ الْأَوَّلِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ : وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّقْيِيدِ بَقَاءُ رَهْنِيَّةِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَبْضٌ فَقَبْلَ قَبْضِهِ
يَجُوزُ الرَّهْنُ الثَّانِي كَمَا فِي الْبَيَانِ حَاكِيًا فِيهِ الْقَطْعُ وَاعْتِمَادُهُ الرِّيمِيُّ وَيُوجِّهُ بِأَنْ الرَّهْنُ حَيْثُ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ
الرَّاهِنِ فَاِقْبَاضُهُ الثَّانِي فَسَخَّ لِلأَوَّلِ اهـ . قُلْتُ : بِلِ نَفْسِ الرَّهْنِ الثَّانِي فَسَخَّ كَمَا سَبَقَتْهُ فِيمَا يَأْتِي .
هـ وَقَوْلُهُ : (فَهُوَ نَقْضٌ) هَلَا جَازَ بِرَهْنِ الْمُرتَّبِ لَأَنَّهُ الْمُتَضَرَّرُ . هـ قَوْلُهُ : (بِإِذْنِ الرَّاهِنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا

أو الحايكُم لِتَحْوِ غِيْبَةِ الرَّاهِنِ أَوْ عَجَزِهِ لِيَكُونَ مَرَهُونًا بِالْفِدَاءِ أَوْ النِّفَقَةِ أَيْضًا صَحَّ لِأَنَّهُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ جَفِظَ الرِّهْنُ. (وَلَا يَلْزَمُ) الرِّهْنُ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ (إِلَّا) بِإِقْبَاضِهِ أَوْ (بِقَبْضِهِ) أَيِ الْمُرْتَهِنِ نَظِيرُ مَا مَرَّرَ فِي الْبَيْعِ مَعَ إِذْنِهِ لَهُ فِيهِ إِنْ كَانَ الْمُقْبِضُ غَيْرَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (ابن سينا: ٢٨٣: ١) وَلَأَنَّهُ عَقْدٌ إِزْفَاقِي كَالْقَرْضِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُعْجَزْ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَصَحُّ الْقَبْضُ وَالْإِذْنُ وَالْإِقْبَاضُ

أه أقول والأقرب الأول وبه جزم شيخنا الزبائدي في حاشيته وسم أيضًا على المنتهج عن م ر اه ويوافقه قول المغني ما نصه لو جنى الرقيق المرهون ففداه المرتهن بإذن الراهن ليكون رهنًا بالدين والفداء جاز لأنه من مصالح الرهن لتضمينه استيقاؤه ومثله لو اتفق المرتهن على المرهون بإذن الحايك لمعجز الراهن عن التمسك أو غيبته ليكون رهنًا بالدين والتمسك وكذا لو اتفق عليه بإذن المالك كما قاله القاضي أبو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزركشي اه. ه. فود: (أو الحايك) لعله راجع لقوله أو اتفق إلخ فقط. ه. فود: (أو عجزه) أي الراهن عن التمسك. ه. فود: (أيضًا) أي كالدين كزدي. ه. فود: (لأن فيه) أي فيما ذكر من الفداء والإنفاق. ه. فود: (من جهة الراهن) إلى قوله: (كما قالاه) في النهاية إلا قوله: (وكتكسبه) وقوله: (من وقت الإذن). ه. فود: (من جهة الراهن) أي أما من جهة المرتهن لنفسه فلا يلزم في حقه بحال نهاية ومغني أي أما لو ارتهن لغيره كطفله فليس له الفسخ لما فيه من التقويت على الطفل ع ش.

ه. فود: (سني: (الإقباض) أي فللراهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومغني. ه. فود: (أو قبضه).

فرغ: لو أقبض المرهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال م ر والمؤتمد أنه لا يقع عن الرهن سم على منهج أي ويكون أمانة في يد المرتهن يجب رده متى طلبه المالك ويتبع تصديق المالك في كونه لم يقصد إقباضه عن جهة الرهن؛ لأنه لا يعرف إلا منه اه ع ش.

ه. فود: (مع إذنه إلخ) يعني عنه قول المصنف الآتي والأظهر إلخ. ه. فود: (إن كان المقبض غيره) قد يقتضي أنه لا بد من مقبض مع إذن الراهن للمرتهن في القبض مع أنه سيأتي في النهاية والمغني ما يشير بأنه عند إذن الراهن للمرتهن في القبض يكفي قبض المرتهن ولا يحتاج إلى إقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبني على أن ضمير غيره للراهن وليس كذلك بل هو للمرتهن وأن قول الشارح إن كان إلخ احتراز عما إذا كان الراهن أصل المرتهن كما يأتي في شرح والأظهر إلخ. ه. فود: (عقد إزفافي إلخ) أي عقد تبرع يحتاج إلى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالقرض اه مغني. ه. فود: (لم يعجز عليه) أي الإقباض ع ش.

في شرح الروض وكذا لو اتفق عليه بإذن المالك كما نقله الزركشي عن القاضي أبي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الإنفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه إلى نحو ذلك السبكي والأوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه. وقد يمنع قولنا ظاهره إلخ. بناء على حمل قوله لتحو غيبة الراهن أو عجزه على النشر المرتب.

(بمَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ) أَي الرهن فلا يصح من نحو صبي ومجنون ومحجور ومكره لانتفاء أهليتهم ولا من وكيل راهن مجنن أو أغمي عليه قبل إقباض وكيله ولا من مرتين أذن له الراهن أو أقبضه فطرأ له ذلك قبل قبضه، وأورد عليه غير المأذون فإنه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا سفيه ارتهن وإليه على ذنبه ثم أذن له في قبض الرهن وإيجاب بأنه ذكر الأول بالمفهوم كما يُعلم من قوله ولا عبده. والثاني إن سلم ما ذكره فيه تعين كونه بحضرة الولي وحيث أنه القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم، وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كما لو شرط في بيع وأقبضه في المجلس فله حيث يذفع فسخ الرهن بفسخ البيع. (وتجزي فيه النهاية) من الطرفين كالعقد (لكن لا يستحب) المرتين في القبض

• قوله: (بمَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ أَي الرهن) جعل الضمير للمفعول فيلزم خلوه الجملة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره أي منه، وأعلم أنه قد يقال إن وقعت من على القبض فكيف يكون من مختارها قوله ولا من وكيل راهن أو على المقبض فكيف يكون من مختارها قوله ولا من مرتين إلخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه إلخ اه سم بخلاف، ولك أن تقول إن من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض إلخ وعبارة الرشدي قوله: (أي الرهن) فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا أنه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كما صنع الجلال المحلي أي والخطيب اه. • قوله: (جئن إلخ) أي الراهن. • قوله: (أو أقبضه إلخ) فيه تأمل. • وقوله: (فطرأ له) أي الراهن. • قوله: (وأورد عليه) أي على المتن جمعاً. • قوله: (غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الراهن سم. • قوله: (من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله: (ولا عبده) يفهم صحة استنابة عبد غيره فيقبض صحة قبض عبد غيره اه سم. • قوله: (ذكر الأول) هو قوله: (غير المأذون إلخ). • وقوله: (والثاني) هو قوله وكذا سفيه إلخ اه ع ش. • قوله: (وقد لا يلزم) أي الرهن اه كزدي. • قوله: (فله إلخ) أي الراهن.

• قوله (نقش): (بمَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ أَي الرهن) جعل الضمير المضاف إليه عقد للمفعول فيلزم خلوه الجملة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره أي منه فإن قلت: يضمن الفاعل في المصدر أي عقد فلا حاجة للتقدير، قلت: المصدر الذي يتحمل الضمير هو الاتي بدلاً من اللفظ بفعله وعقد هنا ليس كذلك فليتأمل، وأعلم أنه قد يقال: إن وقعت من على القابض فكيف يكون من مختارها. • قوله: (ولا من وكيل راهن) أو على المقبض فكيف يكون من مختارها. • قوله: (ولا من مرتين إلخ) وكيف يورد عليه وكذا سفيه إلخ وعبارة المحرر (فضل) لا يلزم إلا بالقبض وإنما يصح بمن يصح منه العقد اه. وهي ظاهرة في وقوع من على القابض. • قوله: (غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الراهن. • قوله: (من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله (ولا عبده) يفهم صحة استنابة عبد غيره فيقبض صحة قبض عبد غيره.

(رَاهِنًا وَلَا وَكِيلَهُ) فِي الْإِقْبَاضِ كَعَمَلِهِ لَا مَتَاعَ اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَ الرَّاهِنُ وَكِيلًا فِي الرَّهْنِ فَقَطْ فَوُكِّلَهُ الْمُرْتَهِنُ فِي الْقَبْضِ أَوْ عَقَدَ وَلِيُّ الرَّاهِنِ فَرَشَدَ الْمُؤَلَّى ثُمَّ وَكَّلَ الْمُرْتَهِنُ الْوَلِيَّ فِي الْقَبْضِ جَازًا إِذَا لَا اتِّحَادَ حَيْثُ لَا لِأَنَّ الْوَشْدَ الْمُقْتَضِي لَانْزَالِهِ أَبْطَلَ تَسْمِيَتَهُ الْآنَ رَاهِنًا (وَلَا عَيْدَهُ) وَلَوْ مَأْذُونًا وَأُمُّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدُهُ (وَفِي الْمَأْذُونِ) لَهُ فِي التَّجَارَةِ (وَجْهٌ) لَانْفِرَادِهِ بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ كَالْمُكَاتَبِ وَيُرَدُّ بِالْزُّومِ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ فِي الْمُكَاتَبِ بِخِلَافِ الْمَأْذُونِ (وَيُسَمَّى مُكَاتَبًا) كِتَابَةً صَحِيحَةً لَاسْتِقْلَالِهِ بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ كَالْأَجْنَبِيِّ وَمُبْعَضًا وَقَعَتْ الْإِنَابَةُ فِي نَوْبَتِهِ.

(وَلَوْ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ عِنْدَ مَوْذِعٍ أَوْ مَفْصُومًا عِنْدَ غَاصِبٍ) أَوْ مُسْتَعِيرًا عِنْدَ مُسْتَعِيرٍ أَوْ رَهْنٌ أَصْلٌ مِنْ فَرْعِهِ أَوْ ارْتَهَنَ لَهُ (لَمْ يَلْزَمْ) هَذَا الرَّهْنُ

❑ قول (سُئِلَ): (رَاهِنًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَكَّلَ فِي الْإِقْبَاضِ وَهُوَ ظَاهِرُهُ؛ لِأَنَّ يَدَ وَكِيلِهِ كَيْدُهُ فَكَانَ قَابِضًا وَمُقْبِضًا أَيْ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (كَعَمَلِهِ)؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ لَوْ قَالَ لِلْمُرْتَهِنِ وَكُلْتُكَ فِي قَبْضِهِ لَتَقَبَّلَكَ لَمْ يَصِحَّ فَإِنْ قِيلَ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي قَبْضِهِ صَحَّ وَهُوَ إِنَابَةٌ فِي الْمَعْنَى أَجِيبْ بِأَنَّ إِذْنَهُ إِقْبَاضٌ مِنْهُ لَا تَوَكُّلٌ أَيْ مُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَلِيٍّ) فَاعِلٌ عَقَدَ وَزَهْنُ مَفْعُولُهُ. ❑ قَوْلُهُ: (فَرَشَدَ الْمُؤَلَّى) أَيْ أَوْ عَزَلَ هُوَ أَيْ الْوَلِيُّ أَيْ نِهَائَةً. ❑ قَوْلُهُ: (لَانْزَالِهِ) أَيْ الْوَلِيُّ.

❑ قول (سُئِلَ): (وَلَا عَيْدَهُ) يُقِيدُ أَنَّ عَبْدَ غَيْرِهِ يَجُوزُ اسْتِنَابَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (كِتَابَةً صَحِيحَةً) أَخْرَجَ الْفَائِدَةَ وَكَانَتْ لِصُغْفَرِ الْإِسْتِغْلَالِ فِيهَا أَيْ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (وَمُبْعَضًا إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائَةِ وَمِثْلُهُ الْمُبْعَضُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ وَقَعَ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ وَإِنْ وَقَعَ التَّوَكُّلُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ وَلَمْ يُشْرَطْ فِيهِ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ أَيْ.

❑ قول (سُئِلَ): (وَلَوْ رَهْنٌ إِلَخَ) أَيْ رَهْنٌ مَالَهُ بِيَدِ غَيْرِهِ مِنْهُ كَانَ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ إِلَخَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَعَارًا عِنْدَ مُسْتَعِيرٍ) أَيْ أَوْ مُؤَجَّرًا عِنْدَ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ مَقْبُوضًا بِسَوْمٍ عِنْدَ مُسْتَأْمٍ أَيْ مُغْنِي زَادَ النَّهَائَةَ أَوْ مَأْخُودًا بِبَيْعٍ فَاسِيدٍ عِنْدَ آخِيهِ أَيْ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ رَهْنٌ أَصْلٌ مِنْ فَرْعِهِ) أَيْ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ بِأَشْيَرَاهِ شَيْئًا مِنْ فَرْعِهِ لِتَفْسِيهِ ثُمَّ ارْتَهَنَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لِفَرْعِهِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ ارْتَهَنَ لَهُ) الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ أَيْ ارْتَهَنَ الْأَصْلُ مِنَ الْفَرْعِ لِتَفْسِيهِ بِأَنَّ بَاعَهُ شَيْئًا أَوْ ارْتَهَنَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا لِتَفْسِيهِ أَيْ كُرْدِي. ❑ قَوْلُهُ: (مِنْ فَرْعِهِ) أَيْ الْمَخْجُورِ أَيْ سَم.

❑ قول (سُئِلَ): (رَاهِنًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْإِقْبَاضِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ يَدَ وَكِيلِهِ كَيْدُهُ فَكَانَ قَابِضًا مُقْبِضًا.

❑ قول (سُئِلَ): (مُكَاتَبَةً) وَمِثْلُهُ الْمُبْعَضُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ وَقَعَ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ وَإِنْ وَقَعَ التَّوَكُّلُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ وَلَمْ يُشْرَطْ فِيهِ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ م ر. ❑ قَوْلُهُ: (كِتَابَةً صَحِيحَةً) أَخْرَجَ الْفَائِدَةَ وَكَانَتْ لِصُغْفَرِ الْإِسْتِغْلَالِ فِيهَا. ❑ قَوْلُهُ: (مِنْ فَرْعِهِ) أَيْ الْمَخْجُورِ.

(ما لم يَنْقُضِ زَمَنُ إِمْكَانِ قَبْضِهِ) من وقت الإِذْنِ مع النَقْلِ أو التَخْلِيَةِ نظِيرُ ما مرَّ في البيع؛ لأنَّ دَوَامَ الْيَدِ كابتداءِ القَبْضِ ولا يُشْتَرَطُ ذَهَابُهُ إِلَيْهِ كَمَا قَالَاهُ، وَإِنْ أَطَالَ جَمَعَ فِي رَدِّهِ (وَالْأَطْهَرُ) فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ إِذِ الْعَبْرَةُ فِيهِ بِالْقَصْدِ فَقَطْ (اشْتَرَاطُ إِذْنِهِ) أَيِ لِزَامِنٍ (فِي قَبْضِهِ)؛ لِأَنَّ الْيَدَ كَانَتْ عَنْ غَيْرِ جِهَةِ الرِّهْنِ وَلَمْ يَمَقَّ تَقَرُّصُ لِلْقَبْضِ عَنْهُ (وَلَا يُبْرِئُهُ ارْتِهَانُهُ) وَنَحْوُ إِجَارَتِهِ وَتَوْكِيلِهِ

﴿قَوْلُ (سُي): (إِمْكَانِ قَبْضِهِ) أَيِ ذَهَابِهِ إِلَيْهِ اهْ كُرْدِي. ٥ قَوْلُ: (مِنْ وَقْتِ الإِذْنِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَابْتِدَاءُ زَمَنِ إِمْكَانِ الْقَبْضِ مِنْ وَقْتِ الإِذْنِ فِيهِ أَيِ الْقَبْضِ لَا الْعَقْدِ أَيِ عَقْدِ الرِّهْنِ اه. ٥ قَوْلُ: (مَعَ النَقْلِ أَوْ التَخْلِيَةِ) أَيِ مَعَ زَمَنِ النَقْلِ أَوْ زَمَنِ التَخْلِيَةِ اهْ كُرْدِي. ٥ قَوْلُ: (مَعَ النَقْلِ وَالتَخْلِيَةِ) إِنْ أَرَادَ مَعَ زَمَنِ إِمْكَانِ النَقْلِ وَالتَخْلِيَةِ فَلَا حَاجَةَ عَلَيْهِ لِدُخُولِ النَقْلِ وَالتَخْلِيَةِ فِي الْقَبْضِ فَاعْتِبَارُ مُضِيِّ زَمَنِ إِمْكَانِ قَبْضِهِ اعْتِبَارُ زَمَنِ إِمْكَانِ النَقْلِ وَالتَخْلِيَةِ وَإِنْ أَرَادَ مَعَ وُجُودِ النَقْلِ وَالتَخْلِيَةِ بِالْفِعْلِ فَهَذَا لَا يُعْتَبَرُهَا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَيَكْتَفِي فِي الْقَبْضِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ اه سم عِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَقِبَ قَوْلِ الْمُغْنِي زَمَنِ إِمْكَانِ قَبْضِهِ أَيِ الْمَرْهُونِ كَنظِيرِهِ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لَكَانَ الزُّرُومُ مُتَوَقِّفًا عَلَى هَذَا الزَّمَنِ وَعَلَى الْقَبْضِ لَكِنْ سَقَطَ الْقَبْضُ إِقَامَةً لِدَوَامِ الْيَدِ مَقَامَ ابْتِدَائِهَا قَبْلِي اعْتِبَارُ الزَّمَنِ فَإِنْ كَانَ الرِّهْنُ حَاضِرًا اعْتَبَرَ فِي قَبْضِهِ مُضِيُّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ تَقْلَهُ إِنْ كَانَ مَتَقُولًا وَإِنْ كَانَ عَقَارًا اعْتَبَرَ بِمِقْدَارِ التَخْلِيَةِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَإِنْ كَانَ مَتَقُولًا اعْتَبَرَ فِيهِ مُضِيُّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ وَتَقْلَهُ، وَإِلَّا اعْتَبَرَ مُضِيُّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ وَتَخْلِيَتُهُ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الإِذْنِ أَوْ فِي انْقِضَاءِ هَذِهِ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ لِلزَّاهِنِ اه. ٥ قَوْلُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ ذَهَابُهُ إِلَيْهِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ٥ قَوْلُ: (فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ الْفَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ رَهْنُ الْأَبِ مَالَهُ عِنْدَ طِفْلِهِ أَوْ عَكْسِهِ اشْتَرَطَ فِيهِ مُضِيُّ مَا ذُكِرَ وَقَصَدَ الْأَبُ قَبْضًا إِذَا كَانَ مُرْتَهِنًا وَإِقْبَاضًا إِذَا كَانَ رَاهِنًا كَالِإِذْنِ فِيهِ اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَقَصَدَ الْأَبُ الْفَخَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَضْدُهُ الْإِقْبَاضَ فِي الْأَوَّلَى وَلَا الْقَبْضَ فِي الثَّانِيَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ اه قَالَ سَيِّدُ عُمَرَ يَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِالْقَضْدِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا وَفَّ مَالَهُ لَطِفْلِهِ وَهَذِهِ تَقَعُ كَثِيرًا فِي التَّوَازِلِ فَلْيَتَّبِعْ لَهَا اه. ٥ قَوْلُ: (أَيِ الزَّاهِنِ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَتَزَوُّجُهُ إِيَّاهَا.

﴿قَوْلُ (سُي): (فِي قَبْضِهِ) أَيِ الْمَرْهُونِ. ٥ قَوْلُ: (هَنَ) أَيِ عَنْ جِهَةِ الرِّهْنِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَتِ.

﴿قَوْلُ (سُي): (وَلَا يُبْرِئُهُ) أَيِ الشَّخْصِ الَّذِي بِيَدِهِ شَيْءٌ مَضْمُونٌ ضَمَانًا يَدٍ مِنَ الْمَقْصُوبِ وَالْمُعَارِ وَالْمُسْتَأْمِ وَالْمَقْبُوضِ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ يُضْمَنُ بِالْمُقَابِلِ جَفْنِي اه بِجَعِيرِي.

﴿قَوْلُ (سُي): (وَلَا يُبْرِئُهُ اِزْتِهَانُهُ) الضَّمِيرَانِ رَاجِعَانِ إِلَى الْغَاصِبِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ (وَتَوْكِيلُهُ) أَيِ تَوْكِيلِ الْمَالِكِ الْغَاصِبِ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَقْصُوبِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. ٥ قَوْلُ: (وَنَحْوُ إِجَارَتِهِ) أَيِ كَعَقْدِهِ عَلَيْهِ الْمَشَارَكَةَ اه نِهَائَةً. ٥ قَوْلُ: (وَتَوْكِيلُهُ وَقِرَاضُهُ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْقِرَاضِ أَوْ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ بَرِيءٌ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَهُ بِإِذْنِ مَالِكِهِ وَزَالَتْ عَنْ يَدِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَاسْتُي.

﴿قَوْلُ: (مَعَ النَقْلِ أَوْ التَخْلِيَةِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مَعَ وُجُودِ النَقْلِ وَالتَخْلِيَةِ بِالْفِعْلِ فَهَذَا لَا يُعْتَبَرُ هُنَا؛ لِأَنَّ لِعَيْنَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ فَيَكْتَفِي فِي الْقَبْضِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وقراضه عليه وتزوجه إياها وإيرائه عن ضمانه قبل رده لِمَالِكِهِ (عن الغصبي) ونحوه من كُلِّ ضمان يد كالعارية؛ لأنَّ نحو الرهن توثق لا يُنافي الضمان ومن ثمَّ لو تعدى فيه المرتهن لم يرتفع.

(تبييه) يأتي في الوديعة أنه لو تعدى فيها فأبرأه المالك عن ضمانها برئ ويُفَرَّقُ بأنَّ يد الغاصب ونحوه مُتَأَصِّلَةٌ في الضمان فلم يرتفع بمجرد القول ويد الوديعة الضمان طارئٌ عليها فهي مُتَأَصِّلَةٌ في الأمانة فوُذِّتَ إليها بأدنى سبب (ويُفَرِّقُهُ الإيداع) كاستأثنتك عليه أو أذنت لك في حفظه (في الأصح)؛ لأنه محض ائتمان فينافية الضمان ومن ثمَّ لو تعدى الوديعة في الوديعة ارتفع عقد الإيداع

• فَوَدَّ: (وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المَقْصُوبِ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (عن ضمانه) أي ضمان نحو المَقْصُوبِ وهو باقٍ؛ لأنَّ الْأَعْيَانُ لَا يَبْرَأُ مِنْهَا إِذَا الْإِبْرَاءُ اسْتَقَاطَ مَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ تَمْلِكِيكَ وكذا إنَّ أَبْرَأَ عَنْ ضَمَانٍ مَا يَبْتُثُّ فِي الذِّمَّةِ بَعْدَ تَلْفِهِ لِأَنَّهُ إِبْرَاءٌ عَمَّا لَمْ يَبْتُثَّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (قبل رده لِمَالِكِهِ) كذا في غَالِبِ النُّسخ وفي بعضها بَدَلَهُ وهو بِيَدِهِ خِلَافًا لِمَا وَهَمَّ شَارِحٌ وفي هامش نُسخة صَحِيحَةٍ مُقَابِلَةً عَلَى نُسخةِ الْمُؤَلَّفِ قَوْلُهُ وهو بِيَدِهِ الْخ كذا في نُسخةِ الشَّارِحِ الَّتِي عَلَيْهَا خَطُّهُ اه أَقُولُ وهو الْمُوَافِقُ لِمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (كالعارية) عبارةُ النِّهَايَةِ وكذا لَا يَبْرَأُ الْمُسْتَعِيرُ بِالرَّهْنِ وَإِنْ مَنَعَهُ الْمُعِيرُ الْإِنْتِغَاعَ لِمَا مَرَّ وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِغَاعُ بِالْمُعَارِ الَّذِي أَزْتَهَنَ لِيَقَاءِ الْإِعَارَةِ فَإِنْ رَجَعَ الْمُعِيرُ فِيهِ اسْتَنْتَعَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلِلْغَاصِبِ إِجْبَارُ الرَّاهِنِ عَلَى إِيْقَاعِ يَدِهِ عَلَيْهِ لِيَبْرَأَ مِنَ الضَّمَانِ ثُمَّ يَسْتَعِيدُهُ مِنْهُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَأْمُرَهُ بِالْقَبْضِ فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْحَاكِمُ أَوْ مَادُونُهُ وَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ وَلَوْ قَالَ لَهُ الْقَاضِي أَبْرَأْتُكَ وَاسْتَأْمَنْتُكَ أَوْ أَوْدَعْتُكَ قَالَ صَاحِبُ التَّهْذِيبِ فِي كِتَابِهِ التَّغْلِيْقِ بَرِيٌّ وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ إِجْبَارُهُ عَلَى رَدِّ الْمَرْهُونِ إِلَيْهِ لِيَوْقَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَسْتَعِيدُهُ مِنْهُ الْمُرْتَهِنُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ إِذَا لَا غَرَضَ لَهُ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمُرْتَهِنِ اه وكذا في الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ إِلَى وَلَيْسَ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ قَالَ صَاحِبُ التَّهْذِيبِ الْخ مُعْتَمَدٌ اه. • فَوَدَّ: (لأنَّ نحو الرهن الخ) أَشَقَطُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لَفْظَةً نَحْو. • فَوَدَّ: (لَمْ يَزْتَفِعْ) أي الرَّهْنُ فَإِذَا كَانَ لَا يَزْفَعُ الضَّمَانُ فَلَا يَزْفَعُهُ ابْتِدَاءً أَوَّلَى وَشَمَلَ كَلَامُهُ أَيِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ إِذِنْ لَهُ بَعْدَ الرَّهْنِ فِي إِسْكَائِهِ رَهْنًا وَمَضَتْ مُدَّةُ إِنْكَانٍ قَبْضِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (ويَد الوديعة) عَطَفَ

• فَوَدَّ: (وقراضه) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وظاهرُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْقِرَاضِ أَوْ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ بَرِيٌّ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِمَا؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَهُ بِإِذْنِ مَالِكِهِ وَزَالَتْ عَنْهُ يَدُهُ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (كالعارية) قال في الرُّوضِ وَلَا يَخْرُجُ عَلَيْهِ أَيِ الْمُسْتَعِيرِ انْتِغَاعُهُ أَيِ بِالْمُعَارِ الَّذِي أَزْتَهَنَ إِلَّا بِالرُّجُوعِ وَلِلْغَاصِبِ إِجْبَارُ الرَّاهِنِ عَلَى إِيْقَاعِ يَدِهِ عَلَيْهِ أَيِ لِيَبْرَأَ مِنَ الضَّمَانِ ثُمَّ يَسْتَعِيدُهُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ إِجْبَارُهُ عَلَى رَدِّ الْمَرْهُونِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ انْتَهَى. • فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَأْمُرَهُ بِالْقَبْضِ فَإِنْ أَبَى قَبَضَهُ الْحَاكِمُ أَوْ مَادُونُهُ وَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ وَلَوْ قَالَ الْقَاضِي أَبْرَأْتُكَ أَوْ اسْتَأْمَنْتُكَ أَوْ أَوْدَعْتُكَ قَالَ صَاحِبُ التَّهْذِيبِ فِي كِتَابِهِ التَّغْلِيْقِ بَرِيٌّ م ر.

واجتماع القراض والمارية بِمَصَوْرٍ في إعارة النقد لِلتَّزْيِينِ (وَمَحْضَلُ الرُّجُوعِ عَنِ الرِّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِمَصْرُوفٍ يُزِيلُ الْجَمْلَ كَهَيْئَةِ مَقْبُوضَةٍ) وَإِعْتاقٍ وَبَيْعٍ (وَبَرَهْنٍ) أَعَادَ الْبَاءَ لِقَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْمُزِيلِ (مَقْبُوضٍ) لِتَعْلُقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ لَا غَيْرَ مَقْبُوضٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَإِنَّمَا اسْتَوَى فِي الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَبُولَ فِيهَا حَالًا فَضُحِّفَتْ بِخِلَافِ الرِّهْنِ (وَكِتَابَةٍ) صَحِيحَةٍ (وَكُذَا) فَاسِدَةً (وَتَذْيِيرُهُ فِي الْأَطْهَرِ لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ لِمَقْصُودِ الرِّهْنِ، وَإِنْ جَازَ الرُّجُوعُ عَنْهُ

على اسم أن وقوله الضمان طارئٌ عليها الجملة عطفٌ على خبر أن. فؤد: (واجتماع القراض) جواب عما يقال إن قضية التمثيل لضمان اليد بالمارية مع قوله السابق وقراضه عليه أنها قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال أن المارية إنما تكون فيما ينتفع به مع بقاء العين والقراض إنما يكون في التقيد اه كزدي أي فكان ينبغي تقديمه على التبيين. فؤد: (للتزيين) أي أو لرهنيه أو للضرب على صورته أو للوزن به كما مر عن النهاية وع ش.

فؤد: (س): (مقبوضة) المعتمد أنه لا فرق في كل من الهبة والزهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم. فؤد: (س): (ويزهن) لو رهن قبل القبض من المرتهن بدني آخر فهل يصح الرهن الثاني ويكون رجوعاً عن الأول أو لا يصح إلا بعد فسخ الأول فيه نظر وقياس ما يأتي فيما لو رهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح الباب عن البيان الصحة فانظره وقال م ر ينبغي الصحة اه سم عبارة ع ش قوله ويزهن ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الموهون عنده الثاني الأول بأن رهنه عنده أولاً على دين القرض ثم رهنه عنده ثانياً على دين آخر أو غيره وهو ظاهر ويُفرق بينه وبين ما لو رهنه عند المرتهن بعد القبض حيث تنوّف صحته على فسحه المقد الأول ثم ينشئ عقداً آخر إن اراده بأنه لزوم من جهة الزاهن بإقباضه فلم يقدّر على إنطاله برهنه ثانياً بخلاف ما قبل القبض فإنه ممكّن من فسحه متى شاء وكان الرهن الثاني فسحاً للأول اه. فؤد: (على المعتمد) تقدم عن النهاية والمعنى وسم خلافه.

فؤد: (وإنما استويا) أي المقبوض وغيره من الهبة والزهن. فؤد: (وكذا فاسدة) وفاقاً للنهاية والمعنى قال ع ش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنابة المكاتب من اشتراط صحة الكتابة أن المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وتم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه. فؤد: (وتذير) أي وكذا تعلّق العتق بصفة معني وع ش. فؤد: (لمنافاة ذلك إلخ) أي التذير وكذا ضمير عنه النهاية والمعنى لأن مقصود العتق وهو منافع للرهن والثاني لا لأن الرجوع عن التذير ممكن

فؤد: (سفنس): (مقبوضة) المعتمد أنه لا فرق في كل من الهبة والزهن بين المقبوض وغيره. فؤد: (سفنس): (ويزهن) لو رهن قبل القبض من المرتهن بدني آخر فهل يصح الرهن الثاني ويكون رجوعاً عن الأول أو لا يصح إلا بعد فسخ الأول فيه نظر وقياس ما يأتي فيما لو رهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح الباب عن البيان الصحة فانظره وقال م ر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل أو غير مقبوض كما مر.

(وبإحبالها) لامتناع بيعها (لا الوطء) فقط؛ لأنه استخدام (والتزويج) إذ لا تعلق له بموريد العقد ومن ثم جاز ابتداء رهن المَرْوُجَةِ، (ولو مات العاقدُ الرَاهِنُ أو المُرْتَهِنُ (قبل القبض أو جُنْ) أو أَعْمِيَ عليه أو طرأ عليه حجرٌ سَفِهَ أو فُلِسَ أو خَرَسَ ولم يبقَ له إشارةٌ مُفهِمَةٌ (أو تَحْمَرُ المَصِيرُ أو أبقى العبدُ) أو جئى قبل القبض في الكل (لم يطل) الرهنُ (في الأصح)

اهـ. وقال الكُزْدِيُّ: أي المذكور من الكتابة والتدبير اهـ.

• قول (سني): (وبإحبالها) منه أو من أبيه كما في فتاوى القاضي اهـ زاد النهاية وضابط ذلك أن كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طرأ به قبل القبض يطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اهـ قال اهـ ع ش قوله منه إلخ أي ولو كان أي الإحبال بإذخال المني ولو في الدبر وأطلق الإحبال وأراد به الحبل استغمالاً للمصير في متعلقه فشمَل ما لو استدخلت منه المخترم أو علّت عليه وقوله إلا الرهن والهبة مثلهما البيع بشرط الخيار لغير المشتري والكتابة الفاسدة والجناية الموجبة للمال على ما يأتي اهـ ع ش وقوله ولو في الدبر الصواب إسقاطه وقوله على ما يأتي فيه أن الذي يأتي في الجناية خلاف ما قاله هنا فيها.

• قول (سني): (لا الوطء) أي ولو أتزل اهـ ع ش. • قول (سني): (والتزويج) ولا الإجارة ولو حلّ الدين قبل انقضاءها نهايةً ومُغْنِي وَأَسْنَى. • قود: (بموريد العقد) وهو الرقبة ع ش. • قود: (ابتداء رهن إلخ) بالإضافة. • قود: (رهن المَرْوُجَةِ) أي والمَرْوُجُ نهايةً ومُغْنِي. • قود: (الزاهن أو المُرْتَهِنُ) أي أو وكلاهما أو وكيل أحدهما اهـ نهاية. • قود: (أو خرس إلخ) عبارة النهاية ولو خرس الزاهن قبل الإذن في القبض وأذن بالإشارة المفهمة قبضه المُرْتَهِنُ وإلا لم يقبضه أو بعد الإذن وقبل القبض لم يطل إذنه اهـ.

• قول (سني): (أو تَحْمَرُ المَصِيرُ) أي ولو يتقلبه من شمس إلى ظل كما يصرح به قوله الآتي ونحو نقله إلخ اهـ ع ش. • قول (سني): (أو أبقى) ظاهره وإن أيس من عوده ويتبني في هذه الحالة أن له مطالبة الزاهن بالدين حيث حلّ؛ لأنه في هذه الحالة يعد كالتألف اهـ ع ش. • قود: (أو جئى) ظاهره ولو أوجب مالاً

• قول (سني): (وبإحبالها) وكذا بإحبال أصله لها كما هو ظاهر م ر.

• قول (سني): (والتزويج) قال في الرهن والإجارة ولو حلّ الدين قبل انقضاءها. • قود: (أو خرس إلخ) في شرح م ر ولو خرس الزاهن قبل الإذن في القبض وأذن بالإشارة المفهمة قبضه المُرْتَهِنُ وإلا لم يقبضه يطل أو بعد الإذن وقبل القبض لم يطل إذنه انتهى. وعبارة الباب والآخرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا خرس طرأ للزاهن أو المُرْتَهِنُ قبل القبض إن كان لا يفهم بضم أوله أي لا يفهم من قام به مراده غيره ويتلزم منه غالباً أنه هو لا يفهم مراد غيره وذلك لأن غايته أنه كالمجنون، وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذا خرسه غير المفهم بناءً على ما يأتي وقول ابن الصباغ إن بقي له إشارة مفهمة أو كتابة لم يطل إذنه وإلا بطل كالمجنون ضعيف بالنسبة للمجنون وأما الخرس الغير المفهم

أما غير الأخيرين فكالباع في زمن الخيار بجامع أن مصير كل اللزوم فيقوم في الموت الوارث مقام مؤثره في القبض والإقباض وفي غيره من ينظر في أمر نحو المجنون والمغنى عليه والأخرس المذكور فيعمل فيه بالمصلحة وبحث البلقيني أن المرتبة لا يتقدم به على الغرماء

وهو ظاهر اهـ ع ش . هـ فؤد : (أما غير الأخيرين) في إخراجهما نظر اهـ سم . هـ فؤد : (أن مصير كل) أي من الزمن والبيع . هـ فؤد : (الوارث) ولو عامًا اهـ سم أي كناظر بيت المال اهـ ع ش . هـ فؤد : (والإقباض) اغتمده النهاية والمغنى أيضًا . هـ فؤد : (وفي غيره) أي غير المؤت عطف على قوله في المؤت .

هـ فؤد : (من ينظر إلخ) لم يتعرض لخصوص المغلس وقد يقال قياس بحث البلقيني المذكور أن ينتج على المغلس الإقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تعلقي الجميع بماله بالحجر ففي إقباضه تخصيص ، وقياس منع بغيه ورده أن لا ينتج عليه ذلك . لكن ذكر في شرح الباب تنبيهًا يتحصل منه أنه ليس له ذلك إلا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ اهـ فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقيني اهـ سم على حج ولعل الفرق أن المغلس لما كان التصرف منه نفسه كان إقباضه تخصيصًا للمرتبة ولم ينظر لتقدم السبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقيني فإنه بموت الزاين انتهى فعله وكان تصرف الوارث أمضاء لما فعله الزاين في حياته ، وقرب منه جعلهم إجازة الوارث الوصية تنفيذًا لأعطية مبتدأ اهـ ع ش . هـ فؤد : (فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهره في غير المحجور عليه بالفلس أما هو فلا ولي له بل هو الذي يتولى الإقباض إن قلنا به ويتولى القبض لأنه لا ضرر على الغرماء فيه اهـ ع ش .

فيحتمل أنه كذلك ويحتمل الفرق بأن للمجنون وليًا يقوم مقامه فلا مسوغ للبطلان فيه وأما الآخرس الذي لا يفهم فإن قلنا إنه يولي عليه فكالمجنون وإلا احتمل بطلان الرهن لتعذر إمضائه لكن الإغماء لا يفسخ مع أن المغنى عليه لا يولي عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رأيت البنديجي قال وعندي لا يتطل والمحب الطبري رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفي نسخة حذف لا والصواب إثباتها لما علمت اهـ . ولقائل أن يقول إن الإذن في القبض حيث لم يتصل به القبض ويتطل بنحو المجنون والخرس الذي لا يفهم ثم من يولي عليه يقوم مقامه في الإقباض أو تزكيه بالمصلحة ومن لا يولي يتطل زهه لتعذر إمضائه نعم أن احتمل زوال عارضه فيحتمل أن لا بطلان ويتنظر زوال العارض فليتأمل .

هـ فؤد : (أما غير الأخيرين) في إخراجهما نظر . هـ فؤد : (الوارث) هل ولو عامًا . هـ فؤد : (من ينظر في أمر نحو المجنون) لم يتعرض لخصوص المغلس ، وقد يقال قياس بحث البلقيني المذكور أن ينتج على المغلس الإقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تعلقي الجميع بماله بالحجر ففي إقباضه تخصيص ، وقياس منع بغيه ورده أن لا ينتج عليه ذلك لكن ذكر في شرح الباب تنبيهًا يتحصل منه أنه ليس له ذلك إلا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ اهـ ولو كان للمغلس غرماء غير المرتبة لم يجز للزاين تسليم الرهن إلى المرتبة قبل فك الحجر لتعلقي حق ساير الغرماء به ولأنه ليس له أن يتبدل عقد الرهن في هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى . فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقيني وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بأنه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حيث يتأمل .

لأنَّ حقَّهم تعلَّقَ بالتركة بالموت فأقباض الوارث تخصيص وهو ممنوع منه مردودٌ لسبق التعلُّق قبل الموت بخبرَيان العقد فلا تخصيص وأما فيهما كالجناية فلا أنه يُقتَرَفُ في الدوام ما لا يُقتَرَفُ في الابتداء فعاد بالانقلاب خلًّا وبمؤد الآتي وغفِ المجني عليه ويمتنع القبض حال التخرُّم ولو دُبِعَ جِلْدُ مرهون مات لم يَعدَ رهنًا؛ لأنَّ ماليته بالمعالجة بخلاف الخل، ونحو نقله من شمسٍ لظُلٍّ قد لا يُخلَّلُه. (وليس للزاهن المُقبِضِ) أي يحرم عليه ولا ينفذ منه (مصرف) مع غير المرتَّهين بغير إذنه (يُزيلُ الملك) كالبيع والوقف؛ لأنه حَجَزَ على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قَتْلُه قَوْدًا ودَفْعًا وكذا لنحو رُدِّه إذا كان واليًا كذا قالوه. وظاهر أنَّ المالكية هنا لا تأثير لها ويُوجَّه بأنه أبطلَّ النظر إليها بخبره على نفسه فيه بالرهن ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القود احتياطًا لِحَقِّ الآدمي (لكن في إعتاقه) وإعتاق مَالِكٍ جَانِئًا تَقَلَّبَتِ الجِنَايَةُ بِرَقَبَتِهِ عن

• فَوَدَ: (وهو) أي الوارث. • فَوَدَ: (منه) أي التخصيص. • فَوَدَ: (مردود) خَبَرٌ وَبَعَثَ الْخ. • فَوَدَ: (لسبق التعلُّق إلخ) عبارة النهاية بأنَّ الْمُخَصَّصَ في الحقيقة عَقْدُ المَوْرَثِ اه. • فَوَدَ: (وأما فيهما) أي الأخيرين أي في المثنى بدليل قوله كالجناية اه سم. • فَوَدَ: (فعاد بالانقلاب إلخ) عبارة الْمُغْنِي والنهاية وإذا تَخَلَّلَ عَادَ رَهْنًا كَمَا عَادَ مَلَكًا وَلِلْمُرْتَهِنِ الْخِيَارُ فِي الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الرَّهْنُ سَوَاءً تَخَلَّلَ أَمْ لَا إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لِنُقْصَانِ الْخَلِّ عَنِ الْعَصْرِ فِي الْأَوَّلِ وَقَوَاتِ الْمَالِيَةِ فِي الثَّانِي أَمَّا بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَخَرَّمَ فِي يَدِهِ اه قال ع ش قوله لِنُقْصَانِ الْخَلِّ إلخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ لَوْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ بِالتَّخَلُّلِ اه. • فَوَدَ: (وَيَمْتَنِعُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَ: (حال التخرُّم) فلو قَبَضَهُ خَيْرًا وَتَخَلَّلَ اسْتَأْنَفَ الْقَبْضَ لِنَسَادِ الْقَبْضِ الْأَوَّلِ بِخُرُوجِ الْعَصْرِ عَنِ الْمَالِيَةِ لَا الْعَقْدَ لَوْ قَوَّعَهُ حَالِ الْمَالِيَةِ اه مُغْنِي. • فَوَدَ: (جِلْدُ مرهون) بالإضافة عبارة الْمُغْنِي ولو مَاتَتِ الشَّاةُ الْمَرْهُونَةُ فِي يَدِ الزَّاهِنِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ قَدَبَعَ الْمَالِكُ أَوْ غَيْرُهُ جِلْدُهَا عَادَ مَلَكًا لِلزَّاهِنِ وَلَمْ يَعدَ رَهْنًا اه. • فَوَدَ: (بالمعالجة) أي مَنْ شَأْنُهُ الْمَعَالَجَةُ فَلَا يَزِيدُ الْإِنْدِبَاعُ بِنَحْوِ إلقاء رِيحٍ لَهُ عَلَى دَابِغٍ سَمٍ عَلَى حَبِّ اه ع ش. • فَوَدَ: (مع غير المرتَّهين بغير إذنه) أَمَّا مَعَهُ أَوْ بِإِذْنِهِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَصِحُّ نِهَايَةُ وَمُغْنِي. • فَوَدَ: (لأنه حَجَزَ إلخ) عبارة النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِذْ لَوْ صَحَّ لَفَاتَتْ الْوَبَقَةُ اه. • فَوَدَ: (نعم) إِلَى كَذَا فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَ: (والوقف) ظاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَقِيَاسُ جَوَازِ بَيْعِهِ لَهُ صِحَّةٌ وَقِيَمُهُ عَلَيْهِ قَالَ الْمُناوِي وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِهِمْ كَذَا نُقِلَ عَنْهُ اه ع ش. • فَوَدَ: (لنحو ردة) مِنَ التَّخْرِيقِ قَطْعُهُ لِلطَّرِيقِ وَتَرْكُهُ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ اه ع ش. • فَوَدَ: (سُي: (لكن في إعتاقه إلخ) أي الزَّاهِنِ الْمَالِكِ. • فَوَدَ: (وَإِعْتَاقُ مَالِكٍ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَذْخُولٍ لَكِنْ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَمِثْلُهُ سَبَدٌ جَانٍ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ الْمَالُ.

• فَوَدَ: (وأما فيهما) أي الأخيرين أي في المثنى بدليل كالجناية. • فَوَدَ: (وَيَمْتَنِعُ الْقَبْضُ) فَإِنْ فَعَلَ اسْتَأْنَفَ بَعْدَ التَّخَلُّلِ. • فَوَدَ: (وَلَوْ دُبِعَ جِلْدُ إلخ) انْظُرْ لَوْ ائْتَدَبَعَ بِنَحْوِ إلقاء رِيحٍ لَهُ عَلَى دَابِغٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مِنْ شَأْنِهِ الْمَعَالَجَةُ. • فَوَدَ: (سُفْسُف: (لكن في إعتاقه أقوال أظهرها يَنْفَذُ مِنَ المَوْبِرِ) يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ رَهَنَ مَالِكُ

نفسه تبرعاً أو غيره (أقول أظهرها بنقد) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في النذر ونص عليه في الأم لكنه جزم في هذا الباب بحرمته وحكاه القاضي عن القفال (من المويسر) بالقيمة في المؤجل وبأقل الأمرين من قيمته حالة الإعاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون الممسر

• فود: (أو غيره) أي بأن اعتق عن كفارة نفسه على ما يأتي اهـ ع ش. • فود: (ويجوز) إلى قوله لقوة العتي في النهاية والمعني إلا قوله في المؤجل وقوله في الحال. • فود: (يجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المفسية اهـ سم. • فود: (بالقيمة) أي بقيمة المهرين هل اليسار يتبين بما في الفطرة أو بما في الفليس أو بما في تفقة الزوج والقريب؟ فيه نظر. والأقرب الأول اهـ ع ش عبارة البحريني قوله بقيمة المهرين أي فاضلة عن كفاية يومه وليته شوري اهـ. • فود: (وبأقل الأمرين) إلى قوله في الحال بل البلقيني لم يقيد بالحال أطلق عبارته فشمّل المؤجل، ووجه اختيار الدين إذا كان أقل تشوف الشارع إلى العتي فإن اختيار الأقل أكثر تحصيلاً للعتي إذ لو اعتبرنا القيمة مطلقاً فات العتي إذا كان الدين أقل وقدّر عليه فقط اهـ سم. • فود: (كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزبدي أن البلقيني تناقض كلامه ففي موضع قال إن رهن بمؤجل اعتبر قيمته أو بحال اعتبر أقل الأمرين وفي آخر قال المعتبر أقل الأمرين مطلقاً اهـ والإطلاق معتد اهـ ع ش قال الرشيد وهو أي الإطلاق معتد الشارع م رأي والمعني كما تعلم من صنيعه اهـ.

بعض المبتعض ذلك البفض من البفض الحر بالدين الذي له على مالك البفض ثم اعتقه فيحصل فيه بين المويسر فينفذ عتقه ويغرم قيمته رهناً مكانه والمغير فلا ينفذ عتقه واعلم أن قبض المهرين في هذه الصورة يتبني أن يحصل بمجرد الإذن فيه ويبلغ الإذن له؛ لأنه في يد نفسه فلا يتوقف حصول القبض على زيادة على ذلك. • فود: (ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المفسية.

• فود: (من المويسر) يذخل فيه ما لو رهن مالك بعض المبتعض ذلك البفض عن البفض الحر بدين له عليه ثم اعتقه وفي شرح م ر ولو كان للمبتعض دين على سيده فرهن عنده نصفه صح ولا يجوز أن يفتقه إذا كان مغيراً إلا بإذنه فإن كان مويسراً نفذ بغير إذنه كالمزتهين الأجني انتهى.

(فزع): في الرزح وشرجه وإن رهن نصف عبده ثم اعتق نصفه فإن اعتق نصفه المهرين عتق مع باقيه على المويسر دون المغير أو اعتق نصفه غير المهرين أو أطلق عتق غير المهرين من المويسر والمغير وسرى إلى المهرين على المويسر دون المغير؛ لأنه يسري إلى ملك غيره قبله أولى انتهى. وقوله دون المغير ظاهر كلامهم أنه لا يخبر على المغير في النصف الآخر كما لا يخبر على المويسر في أمواله. • فود: (وبأقل الأمرين) إلى قوله: (والحال) البلقيني لم يقيد بالحال بل أطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اختيار الدين إذا كان أقل تشوف الشارع إلى العتي فإن في اختيار الأقل أكثر تحصيلاً للعتي إذ لو اعتبرنا القيمة مطلقاً فات العتي إذا كان الدين أقل وقدّر عليه فقط. • فود: (كما قاله البلقيني) عبارة شرح الباب فإن كان المعتق حالة العتي مويسراً بالقيمة التي يساويها القن زادت على الدين أو لا كما يصرح به كلامهم وعبارة الرزكشي كما يقتضيه كلامهم ووجهه أن العتي إتلاف ويختل اختيار قدر

تشبيهاً بـسراية إعتاق الشريك لقوة العتق حالاً أو مآلاً مع بقاء حق التوثيق بغرم القيمة في المؤجل مطلقاً وفي الحال إذا كانت هي الأقل وعليه يُحتمل قوله (وبغرم قيمته) وجوباً جبراً لحق المرتين وتعتبر قيمته (يوم عتقه)؛ لأنه وقت الإثلاف وتَصِيرُ حيث لم يُقَضَ بها الدين الحال (وهنا) مكانه بلا عقيد لقيامها مقامه ومن ثم حُكِمَ برهنيتها

هـ فُود: (تشبيهاً إلخ) تغليباً للتفويض من المومِرِ عبارة النهاية والمُعْنَى ؛ لأنه عتق يُتَطَلُّ به حق الغير ففُورُق فيه بَيِّن المُعْصِرِ والمومِرِ كَمِغْنَى الشريك اهـ . هـ فُود: (لقوة العتق حالاً أو مآلاً مع بقاء حق التوثيق إلخ) اسقطه النهاية والمُعْنَى وَلَمَّا حَقِيقَ بالسقوط إذ لا يَظْهَرُ لقوله : (أو مآلاً) مَوْضِعُ هنا وَلَمَّا سَرَى إِلَيْهِ مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلَهُ مَوْضِعٌ هُنَاكَ إِذْ عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ إغْتَاقُ مومِرٍ وإيلاده اهـ فَجَمَعَ الإيلادَ مع الإغْتَاقِ بِخِلَافِ الْمِنْهَاجِ حَيْثُ آخَرُ مَسْأَلَةُ الإيلادِ وفي البَحْثِ مِمِّي عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ لِقَوَّةِ الْعَقْدِ حَالاً أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِغْتَاقِ وَقَوْلُهُ أَوْ مَآلاً بِالنِّسْبَةِ لِلْإيلادِ شَوْبَرِيٌّ وَهُوَ عِلَّةٌ لِلْمُعْلَلِ مَعَ عِلَّتِهِ أَوْ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ تَشْبِيهاً ، وَلَمَّا وَرَدَ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ إِجْبَالُ الْمُعْصِرِ وَإِغْتَاقُهُ فَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُمَا يَنْفَذَانِ أَيْضاً دَفَعَهُ بِقَوْلِهِ مَعَ بَقَاءِ حَقِّ الْوِثِيقَةِ اهـ . وَوَجَّهَ الْكَرْدِيُّ كَلَامَ الشَّارِحِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : (حَالاً أَوْ مَآلاً) الْأَوَّلُ أَنَّ يَغْنَى الرَّاهِنُ نَفْسَ الْمَرْهُونِ كَمَا فِي الْمَثْنِ وَالثَّانِي أَنَّ يَحْكُمُ بِعَقْدِهِ لَا بِإِغْتَاقِ الرَّاهِنِ لَهُ بَلْ بِالسَّرَايَةِ كَمَا إِذَا رَهَنَ نِصْفَ عَبْدٍ ثُمَّ أَغْتَقَ نِصْفَهُ الْآخَرَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَغْنَى وَيَسْرِي إِلَى النِّصْفِ الْمَرْهُونِ لَكِنْ بِشَرْطِ الْيَسَارِ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مَعَ بَعْدِهِ عَنِ الْمَقَامِ يَرُدُّ أَنَّ الْعَتَقَ فِيهَا كَمَسْأَلَةِ الْمَثْنِ فِي الْحَالِ لَا فِي الْمَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هـ فُود: (في المؤجل مطلقاً إلخ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ . هـ فُود: (وعليه يُحتمل قوله إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَالِ يُحتملُ عَلَى ذَلِكَ أَيْ عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ أَقْلُ مِنَ الدِّينِ فَلِذَا ذَكَرَهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَالِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ شَامِلٌ لِلْمُؤْجَلِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِقَضَرِهِ عَلَى الْحَالِ لِمُخَالَفَتِهِ السِّيَاقَ وَالْمَقْصُودَ اهـ س م .

هـ فُود: (وتَصِيرُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَتَصِيرُ هُنَا أَيْ مَرْهُونَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى عَقْدٍ وَإِنْ حَلَّ الدِّينُ أَوْ تَصَرَّفَ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ إِنْ حَلَّ اهـ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى وَتَصِيرُ دَيْنًا أَيْ مَرْهُونَةً بِلَا حَاجَةٍ لِلْعَقْدِ وَإِنْ حَلَّ الدِّينُ هَذَا - أَيْ كَوْنُ الْقِيَمَةِ تَصِيرُ هُنَا - إِنْ لَمْ يَحُلَّ الدِّينُ وَإِلَّا فَبَحَثَ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ غَرْمِهَا أَيْ لِيَتَكُونَ هُنَا وَبَيْنَ صَرْفِهَا فِي قَضَاءِ الدِّينِ اهـ . قَالَ ع ش وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ التَّخْيِيرِ فِيمَا إِذَا كَانَ الدِّينُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْقِيَمَةِ اهـ . هـ فُود: (فَكَانَهُ بِلَا عَقْدٍ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : (قَالَ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ)

الدِّينِ انْتَهَى . وَيَظْهَرُ ضَبْطُ يَسَارِهِ هُنَا بِمَا يَأْتِي فِي سِرَايَةِ الْعَتَقِ وَبَحَثَ الْبَلْقِينِيُّ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ اغْتِيَارَ يَسَارِهِ بِأَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالدِّينِ وَإِنَّمَا يُتَجَبُّهُ إِنْ حَلَّ الدِّينُ وَتَخَيَّرَ وَاخْتَارَ صَرْفَ الْقِيَمَةِ فِي الدِّينِ فَحَبِيتُذْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْأَقْلُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الدِّينُ فَلَا وَاجِبَ غَيْرُهُ أَوْ الْقِيَمَةُ فَهِيَ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْمُغْنَى انْتَهَى . وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يُتَجَبُّهُ إلخ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْتَرْ الصَّرْفُ فِي الدِّينِ يَغْرَمُ الْقِيَمَةَ مُطْلَقًا ، خِلَافَ قَضِيَّةِ كَلَامِهِ هُنَا . هـ فُود: (وعليه يُحتمل قوله إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَالِ يُحتملُ عَلَى ذَلِكَ أَيْ عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ أَقْلُ مِنَ الدِّينِ فَلِذَا ذَكَرَهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَالِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ شَامِلٌ لِلْمُؤْجَلِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِقَضَرِهِ عَلَى الْحَالِ لِمُخَالَفَتِهِ السِّيَاقَ وَالْمَقْصُودَ . هـ فُود: (وتَصِيرُ حَيْثُ لَمْ يَقْضَ بِهَا الدِّينُ الْحَالِ)

في ذمة الممتنع كالأرض في ذمة الجاني قاله السبكي ومن تبعه ويشترط قصد دفعها عن جهة الغرم كسائر الديون أي على ما يأتي آخر الضمان بما فيه فلو قال قصدت الإيداع صدق بيمينه ولو أيسر ببعضه نفذ فيما أيسر به أما عتقه عن كفارة غير المرتين فيمنع؛ لأنه بيع أو هبة وعتقه تبرعاً عن غير المرتين باطل لذلك أيضاً ولو مات الزاهن فأعتقه وارثه الموصي عنه صبح لأنه خليفته فلا يرد وكذا في الرهن الشرعي بأن مات مديننا فأعتق وارثه عنه ولو رهن

وقوله: (على ما يأتي آخر الضمان بما فيه) وقوله: (وعتقه) إلى (ولو مات).

• قوله: (في ذمة الممتنع) وفائدة ذلك تقديم المرتين بقدر قيمة الرقيق على الغرماء إذا مات الزاهن أو حجر عليه بفلس اهـ ع ش زاد الحلبي وتقديمه بذلك على مؤنة التجهيز لو مات الزاهن وليس له سوى قدر القيمة اهـ. • قوله: (كالأرض إلخ) كأن قطع شخص يد العبد الموهون فإن أرض اليد وهو نصف قيمته يكون رهناً في ذمة الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اهـ بخبري قال ع ش ومن فوائده أيضاً: أنه لا يصح إبراء الزاهن منه نظراً لحق المرتين اهـ. • قوله: (ويشترط إلخ) أي لعتقها للرهنية اهـ رشدي. • قوله: (فلو قال قصدت الإيداع إلخ) قضيتها أنها تكون وإعانة عن جهة الغرم عند الإطلاق وعليه فقوله: (يشترط قصد دفعها) المراد منه أن لا يضره عن جهة الغرم اهـ ع ش.

• قوله: (فيما أيسر به) أي في الجزء الذي أيسر به ع ش. • قوله: (أما عتقه إلخ) مخترع قوله سابقاً عن نفسه. • قوله: (من كفارة غير المرتين) أي بسؤاله ومعلوم أن الإعتاق عن المرتين جائز كالبيع منه نهاية ومفني، قال الرشدي: قوله: (بسؤاله) إنما قيد به؛ لأنه شرط لصحة التكفير عن الغير مطلقاً فهو الذي يتوهم فيه الصحة أيضاً ليتأتى تغليله بقوله؛ لأنه ينع إلخ أما الإعتاق عن الغير بغير سؤاله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان العتق غير موهون اهـ. • قوله: (لأنه ينع) أي إن وقع بموضع (أو هبة) أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منهما نهاية ومفني. • قوله: (لذلك) أي لأنه ينع أو هبة وفي هذا التغليل نظر؛ لأن إعتاقه عن الغير تبرعاً إن كان بدون سؤاله لا يكون تبرعاً ولا هبة وإن كان بسؤاله فلا حاجة إليه؛ لأنه من الهبة وقد تقدمت اهـ ع ش. • قوله: (هه) أي عن الزاهن. • قوله: (فلا يرد) أي صحة إعتاق الوارث على قولهم وعتقه تبرعاً عن غير المرتين باطل. • قوله: (لأنه خليفته) ففعله كفعله في ذلك ولأن الكلام في إعتاق الزاهن بنفسه نهاية ومفني. • قوله: (وكذا في الرهن الشرعي إلخ) أي فيصح فلا يرد لما ذكر أي ولأن الكلام في الرهن الجعلي نهاية ومفني.

قد يقتضي هذا أن أمرها موقوف فإن قضى بها الدين لم يميز رهناً ولا صارث لكن ذلك لا يوافق قوله: (ومن ثم إلخ) وبعبارة الروض وتصير رهناً أو تصرف في قضاء دينه إن حل انتهى. وبين في شرحه نزاعاً في ذلك وفي شرح م ر اعتمد ما بعه الشيخان فيما إذا حل الدين أنه يخير بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو أوجه مما نقلناه عن العراقيين من أنه لا معنى للرهن في ذلك انتهى. وأقول: يتبني جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للرهن غرض في الامتناع.

بعض فَنَّهُ ثم أَعْتَقَ باقيه سَرَى لِلْمَرْهُونِ إِنْ أَمْسَرَ وَإِلَّا فَلَا فَمَا قِيلَ: إِنَّهُ احْتَرَزَ بِالْإِعْتِقَاقِ عَنْ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالنِّسْبَةِ لِلْخِلَافِ (فَإِنْ لَمْ يُنْفِذْهُ) لِإِعْسَارِهِ (فَانْفَكَ) الرُّهْنُ بِأَدَائِهِ أَوْ غَيْرِهِ (لَمْ يُنْفِذْ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أُلْفِيَ لُجُودَ مَا بَعِثَهُ فَلَمْ يُمْدَّ لِضَمِّهِ نَعَمْ إِنْ بَاعَ فِي الدِّينِ ثُمَّ مَلَكَهُ لَمْ يَحْتَقِ جُزْأً وَقَدْ لَا يُؤَدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ فِي الدِّينِ لَا يُقَالُ حَيْثُ يُدْخِلُ الرُّهْنَ انْفَكَ (وَلَوْ عُلِّقَ) أَيِ الرَّاهِنِ عَقَقَ الْمَرْهُونَ (بِصِفَةِ فُوجِدَتْ وَهُوَ رُهْنٌ فَكُلَاإِعْتِقَاقٍ) فَيُنْفِذُ مِنَ الْمَوْسِرِ وَيَأْتِي فِيهِ مَا تَقَرَّرَ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ مَعَ وُجُودِ الصِّفَةِ كَالْتَنْجِيزِ لَا مِنَ الْمُصِيرِ بَلْ تَحُلُّ التَّيْمِينُ فَلَا يُؤَثَّرُ وَجُودُهَا بَعْدَ انْفَكَ (أَوْ) وَجِدَتْ (بَعْدَهُ) أَيِ الْفَكَ أَوْ مَعَهُ (نَفَذَ) الْعَقَقُ وَلَوْ مِنْ مُصِيرٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) إِذَا لَا يَبْطُلُ بِهِ حَقٌّ أَحَدٌ وَلَا عِبْرَةٌ بِحَالَةِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ لَا ضَرَرَ فِيهِ (وَلَا رَهْنَهُ) عَطَفَ عَلَى (تَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْجِلْكَ) (لِغَيْرِهِ) أَيِ الثَّرْتَيْنِ لِمُزَاحَمَتِهِ لَهُ وَمَرَّ امْتِنَاعُهُ لَهُ أَيْضًا (وَلَا التَّزْوِيجَ) لِلتَّجِدِّ وَكَذَا الْأُمَةُ لَكِنْ يَغْيِرُ الثَّرْتَيْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَبْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنْقِصُ قِيَمَتَهُ. نَعَمْ تَجُوزُ الرَّجْعَةُ

• فُودَ: (ثُمَّ اخْتَقَ بِاقِيهِ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى ثُمَّ اخْتَقَ نِصْفَهُ فَإِنْ اخْتَقَ نِصْفَهُ الْمَرْهُونَ عَقَقَ مَعَ بَاقِيهِ إِنْ كَانَ مَوْسِرًا أَوْ غَيْرَ الْمَرْهُونِ أَوْ أَطْلَقَ عَقَقَ غَيْرَ الْمَرْهُونِ مِنَ الْمَوْسِرِ وَغَيْرِهِ وَسَرَى إِلَى الْمَرْهُونِ عَلَى الْمَوْسِرِ. وَلَوْ كَانَ لِلْمُبْعُضِ دَيْنٌ عَلَى سَيِّدِهِ قَرَهَنٌ عِنْدَهُ نِصْفَهُ صَحَّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغْيِرَهُ إِذَا كَانَ مُغْيِرًا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ كَانَ مَوْسِرًا نَفَذَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَالثَّرْتَيْنِ الْأَجْنَبِيَّاهُ. • فُودَ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) أَيِ لَا تَحَادِيهِمَا فِي التَّصْفِيلِ بَيْنَ الْمَوْسِرِ وَالْمُغْيِرِ. • فُودَ: (أَوْ غَيْرِهِ) كَالْإِبْرَاءِ وَالْإِزْبِ. • فُودَ: (لِأَنَّهُ أُلْفِيَ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَنَّهُ اخْتَقَهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ اخْتِقَاقَهُ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ اخْتَقَ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِالسَّهْمِ ثُمَّ زَالَ عَنْهُ الْحَجَرُ. • فُودَ: (فَلَمْ يُمْدَّ لِضَمِّهِ) وَبِهِ فَارَقَ الْإِبْلَادَ الْآتِي. • فُودَ: (لَمْ يَخْتَقِ) أَيِ كَمَا فَهِمَ مِنَ الْمَشْنِ بِطَرِيقِ الْأُولَى وَلَوْ اسْتَعَارَ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ لِيَرْهَنَهُ قَرَهَنَهُ ثُمَّ وَرَثَهُ فَالْأَوَجَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْثِمَالَاتٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْسِرًا عَقَقَ وَإِلَّا فَلَا نِهَايَةَ وَمُغْنَى. • فُودَ: (هَلِيهِ) أَيِ عَلَى الْمَشْنِ أَيِ عَلَى حِكَايَتِهِ الْخِلَافَ. • فُودَ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ مِنَ الْبِسَارِ بِالْقِيَمَةِ فِي الْمُؤَجَّلِ وَيَاقِلُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْحَالِ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ. • فُودَ: (أَوْ مَعَهُ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْزَجَ فِيهِ مَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى مِنْ أَنَّهُ لَوْ عُلِّقَ بِفِكَالِكَ الرُّهْنِ وَانْفَكَ عَقَقَ. • فُودَ: (لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ) أَيِ التَّعْلِيْقِ بَدُونَ وُجُودِ الصِّفَةِ.

• فُودَ: (وَمَرَّ امْتِنَاعُهُ الْخُ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمَشْنِ: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْهَنَهُ الْخُ) أَيِ قَوْلُهُ: لِغَيْرِهِ لَيْسَ بِقَبِيْدٍ. • فُودَ: (وَلَا التَّزْوِيجَ لِلْعَبْدِ) لِمَ لَمْ يَقُلْ هُنَا لَكِنْ لَغْيِرِ الْمُرْتَهَنِ بِخِلَافِ الْمُرْتَهَنِ بِأَنْ كَانَ أَتَى أَهْ سَمَّ عِبَارَةَ التَّهْيَاةِ وَلَا التَّزْوِيجَ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ يَقْلُلُ الرُّغْبَةَ وَيُنْقِصُ الْقِيَمَةَ سَوَاءَ الْعَبْدُ وَالْأُمَةُ وَالْخَلِيَّةُ عِنْدَ الرُّهْنِ وَالْمَرْوُجَةُ فَإِنْ زَوَّجَ فَالتَّكَاحُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ قِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ أَهْ زَادَ الْمُغْنَى زَوْجَ الْأُمَةِ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ إِنْ لَغْيِرِهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (وَالْمَرْوُجَةُ) أَيِ بِأَنْ كَانَتْ مَرْوُجَةً وَطَلَّقَتْ. • فُودَ: (لَكِنْ لَغْيِرِ الْمُرْتَهَنِ) أَيِ بَغْيِرِ إِذْنِهِ أَمَّا تَزْوِيجُهُ بِإِذْنِهِ فَأَوْلَى بِالْجَوَازِ وَمِنْ رَهْنِهِ بِإِذْنِهِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فُودَ: (نَعَمْ تَجُوزُ الرَّجْعَةُ) كَذَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: وَتُصَوَّرُ بِأَنْ اسْتَعَارَ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ وَرَهْنَهَا وَطَلَّقَهَا وَرَاجَعَهَا. •

• فُودَ: (وَلَا التَّزْوِيجَ لِلْعَبْدِ) لِمَ لَمْ يَقُلْ هُنَا لَكِنْ لَغْيِرِ الْمُرْتَهَنِ بِخِلَافِ الْمُرْتَهَنِ بِأَنْ كَانَ أَتَى.

(ولا الإجارة إن كان الدين حالاً أو يحل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها؛ لأنها تقلل الرغبة فيه فتبطل من أصلها كسابقها إلا من المرتهن أو بإذنه ولا يأتي فيها تفريق الصفقة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضائها أو معه ولو احتمالاً فيجوز إن لم تنقص بها قيمة المرهون ولم تمتد مدة تفريغه لما بعد الحلول زماناً له أجرة وكانت من ثقة إلا أن يرضى المرتهن بغيره ثم إن اتفق حلوله مع بقائها لنحو موت الراهن صبراً لانقضائها على أحد وجهين رجع جعاً بين

• قول (سبي): (ولا الإجارة) لا يخفى أنه حيث جازت الإجارة جازت الإعارة بالأولى لكن هل يجوز مطلقاً لإنكان الرجوع فيها متى شاء أو على تفصيل الإجارة سم على حجة أقول يتبني الجواز مطلقاً لانقضاء العلة وهي قوله لأنها تنقص القيمة اهـ ع ش عبارة المفتي والتهاية ولا الإجارة من غيره أما الإجارة منه فتصح ويستمر الرهن وخرج بذلك الإجارة فتجوز إذا كان المستعير ثقة اهـ • فود: (فتبطل) أي الإجارة وقوله كسابقها بصيغة التثنية أي الرهن والتزويج. • فود: (إلا من المرتهن) راجع للإجارة دون قوله كسابقها أيضاً بدليل قوله السابق ومر امتناعه له أيضاً اهـ سم. • فود: (ولا يأتي) إلى قوله وتصير في النهاية. • فود: (فيها) أي الإجارة. • فود: (تفريق الصفقة) أي بطلان الإجارة فيما جاوز المحل فقط اهـ نهاية. • فود: (لما مر فيه) أي في تفريق الصفقة من التحليل بخروجه بالزيادة عن الولاية على العقيد فلم يمكن التبعض. • فود: (ولو احتمالاً) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو المعتدّم ر وإن نظر فيه الإسنادي اهـ سم عبارة النهاية والمفتي فإن احتمل التقدّم والتأخر والمقارنة أو اثنتين منها بأن يؤجره على عمل معين كبناء حائط صح كما اقتضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتدّم اهـ.

• فود: (فيجوز) أي عقد الإجارة وكان الأولى التأنيت. • فود: (ولم تمتد مدة تفريغه إلخ) قضية ذلك أن الإجارة إذا كانت تنقضي بعد حلول الدين بزمن لا يقابل بأجرة لم تصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقضي معه وتتوقف تفريغ الأمانة منها على مدة لا تقابل بأجرة بأنها إذا بقيت إلى ما بعد حلول الدين كانت منفعة تلك المدة مستحقة للمستأجر فتبقى اليد له حائلة بين المرتهن وبينها إذا أراد البيع ولا كذلك ما إذا انقضت الإجارة مع حلول الدين اهـ ع ش. • فود: (بغيره) أي غير الثقة، والتذكير بتأويل المذلل. • فود: (صبر لانقضائها إلخ) ولا يضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقضي ما فضل له من المرهون فإن فضل منه شيء فليغرّم اهـ نهاية. • فود: (رجع) وجزم به في شرح الرّوض اهـ سم.

• قول (شفتي): (ولا الإجارة إلخ) لا يخفى أنه حيث جازت الإجارة جازت الإعارة بالأولى لكن هل يجوز مطلقاً لإنكاره الرجوع فيها متى شاء أو على تفصيل الإجارة أو كيف الحال فيه نظر. • فود: (إلا من المرتهن) راجع للإجارة دون قوله كسابقها أيضاً بدليل قوله السابق ومر امتناعه له أيضاً. • فود: (ولو احتمالاً) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو المعتدّم ر وإن نظر فيه الإسنادي. • فود: (رجع) وجزم به في الرّوض.

الْحَقِّينِ (وَلَا الْوُطْءَ) أَوْ الْاسْتِمْتَاعَ بِهِ أَوْ الْاسْتِخْدَامَ إِنْ جَرَّ لَوَطْءٌ وَذَلِكَ خَوْفُ الْحَبْلِ فَيَمْنَعُ يُعَكِّفُ حَبْلُهَا وَحَسْمًا لِلْبَابِ فِي غَيْرِهَا وَلَوْ صَغِيرَةً، وَإِنْ تَقَلَّ الْأَذْرَعِي فِيهَا وَفِي الْاسْتِمْتَاعِ خِلَافٌ ذَلِكَ وَعَاتَمَدَهُ، نَعَمْ بَحَثَ أَنَّهُ لَوْ خَافَ الزَّانَا لَوْ لَمْ يَطَّأَهَا جَارًا، (فَلَنْ وَطِئَ) رَاهِنُهَا الْمَالِكُ لَهَا فَأَحْبَلَهَا (فَالْوَلَدُ حُرٌّ) نَسِيبٌ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ فَلَا حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ نَعَمْ عَلَيْهِ فِي الْبِكْرِ أَرْضُ الْبَكَارَةِ يَقْضِيهِ مِنَ الدِّينِ، وَإِنْ لَمْ يَحُلْ أَوْ يَجْعَلْهُ رَهْنًا. (وَفِي تَفْوِذِ الْاسْتِغْلَاذِ) مِنَ

فَوَيْ (سُئِيَ): (وَلَا الْوُطْءَ) يَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجُ فَإِذَا رَهَنَ زَوْجَتَهُ بَانَ اسْتِعَارَهَا مِنْ مَالِكِهَا لِيَرْهَنَهَا وَرَهْنَهَا فَيَمْنَعُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَى مَنْ لَا تَحْبِلُ مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ وَطْؤُهَا حَسْمًا لِلْبَابِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ م ر ا ه س م. فَوَيْ: (أَوْ الْاسْتِمْتَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَصِيرُ فِي الْمُغْنِي. فَوَيْ: (إِنْ جَرَّ الْخُ) أَيِ إِنْ خَافَ الْجَزْأَ إِلَى الْوُطْءِ.

فَوَيْ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ الْوُطْءِ وَمَا مَعَهُ. فَوَيْ: (حَسْمًا) أَيِ سَدًّا. فَوَيْ: (نَعَمْ بَحَثَ الْخُ) وَاعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي أَيْضًا. فَوَيْ: (جَارًا) قُلُوْ حَبِلَتْ هَلْ يَتَّقَدُّ وَقِيَاسُ الْجَوَازِ التَّفْوِذُ ا ه س م عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُمْنَعُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِضْطِرَارِ يُسْقِطُ حُرْمَةَ الْوُطْءِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَقْوِيْتُ حَقِّ الْمَرْتَهِنِ بِلِ الْقِيَاسِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا تَقَدَّ وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَوْ وَطِئَ بِلَا إِذْنِ ا ه ع ش وَهُوَ الظَّاهِرُ. فَوَيْ: (فَلَا حَدٌّ الْخُ) أَيِ وَلَوْ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ لَكِنْ يُعَزَّرُ الْعَالِمُ بِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فَوَيْ: (يَقْضِيهِ مِنَ الدِّينِ الْخُ) فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا سَبَقَ فِي الْعِنَقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الدِّينِ الْمُؤْجَلِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا فِيهِ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَكَأَنَّهُمْ تَرَكَوْهُ ثُمَّ لَوْ صَوَّجَهُ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَعْجِيلِ الْمُؤْجَلِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَوْ يَجْعَلْهُ رَهْنًا فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْشَاءِ عَقْدِ الرِّهْنِ وَسَيَأْتِي لَهُ أَنَّ أَرْضَ نَقِصِهَا بِالْوِلَادَةِ يَصِيرُ رَهْنًا مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءِ رَهْنٍ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ثُمَّ لِنَظَرِ قَوْلِهِ هُنَا يَقْضِيهِ مِنَ الدِّينِ وَإِنْ لَمْ يَحِلْ فَلْيَتَأَمَّلْ ا ه سَبَدُ عَمَرَ وَقَوْلُهُ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ الْخُ قَدْ يُقَالُ الْمُرَاةُ بِقَرْنَيْهِ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ مِنْ جَعَلِهِ رَهْنًا هُنَا صَيَّرَ وَرَهْنًا بِلَا عَقْدٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ثُمَّ الْخُ أَقُولُ قَدْ ذَكَرَهُ ثُمَّ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي فَتَرَكَ الشَّارِحَ هُنَاكَ لِيَعْلَمَ بِهِ مَا هُنَا. فَوَيْ: (وَتَصِيرُ قِيَمَتُهُ الْخُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبَضْ بِهَا الدِّينُ الْحَالِ ا ه س م. فَوَيْ: (بَقِيَّتُهَا السَّابِقِ) وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْمُؤْجَلِ مُطْلَقًا وَفِي الْحَالِ إِذَا كَانَتْ أَقْلَ مِنَ الدِّينِ.

فَوَيْ: (وَقْتُ الْإِحْبَالِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ بِقِيَّتِهَا الْخُ. فَوَيْ: (أَيِ وَإِنْ كَانَتْ الْخُ) هَذِهِ مَعَ كَوْنِ الْأَصَوْبِ إِسْقَاطَ الْوَائِ مُكْرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ بِقِيَّتِهَا السَّابِقِ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ أَيِ وَإِنْ كَانَتْ الْخُ قِيَاسًا مَا مَرَّ اخْتِصَاصُ هَذَا بِالذِّينِ الْحَالِ ا ه. فَوَيْ: (رَهْنًا الْخُ) وَيُبَآءُ عَلَى الْمُغْنِي مِنْهَا بِقَدْرِ الدِّينِ وَإِنْ نَقَصَتْ بِالتَّشْقِيقِ رِعَايَةً لِحَقِّ الْإِبِلَادِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْيَانِ الْمَرْهُونَةِ بِلِ يَبَآءُ كُلُّهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِّ عَنِ الْمَالِكِ

فَوَيْ (سُئِيَ): (وَلَا الْوُطْءَ) يَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجُ فَإِذَا رَهَنَ زَوْجَتَهُ بَانَ اسْتِعَارَهَا مِنْ مَالِكِهَا لِيَرْهَنَهَا وَرَهْنَهَا فَيَمْنَعُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَى مَنْ لَمْ تَحْبِلُ مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ وَطْؤُهَا حَسْمًا لِلْبَابِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ م ر ا ه س م. فَوَيْ: (جَارًا) قُلُوْ حَبِلَتْ هَلْ يَتَّقَدُّ وَقِيَاسُ الْجَوَازِ التَّفْوِذُ.

الراهن للمرهونة ومثله سيّد الجانية (أقوال الاعتاق) أظهرها نفوذ من الموير فقط وتصير قيمتها بقيدها السابق وقت الإحبال أي وإن كانت أقل، نظير ما مرّ هنا مكانها (فإن لم تنفذ) لإعساره (فانفك) الرهن بلا بيع (نفذ) الاستيلاء (في الأصح) وفارق الاعتاق بأنه قول مقتضى للعتي حالاً فإذا ردّ لنا من أصله والإيلاء فعل لا يُمكن رده وتعدّر نفوذ أثره إنما هو لحق الغير فإذا زال نفذ أما إذا انفك ببيعها في الدين ثم عادت إلى ملكه فينفذ الاستيلاء لكن على الأظهر وقيل قطعاً كذا في الروضة وأصلها وعبراً في الأولى بالمذهب ثم قالاً وقيل هذه كأولى أي في خلافها وعبرة المثني من حيث جكاية الخلاف لا توافق شيئاً من ذلك وبعبارة المذكرة يعلم غلط الزكشي في قوله في شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقان أصحهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على أنه قبل ذلك بأسطر قال إنه ينفذ على الأصح (فلو) لم تنفذ لإعساره حالة الإحبال (وماتت) أو نقصت (بالولادة) ثم أيسر

لكن لا يباع شيء من المستولدة إلا بعد أن تضع ولدها؛ لأنها حامل بخر وبعد أن تسقيه اللبن ويوجد مرضعة خوفاً من أن يسافر بها المشتري فيهلك ولدها فإن استقرها الدين أو عدم من يشتري البض بيعت كلها بعد ما ذكر للحاجة في الأولى وللضرورة في الثانية وليس للراهن أن يهبها أي المستولدة للمرتين أي ولا يغيره بخلاف البيع لأن البيع إنما يجوز للضرورة ولا ضرورة إلى الهبة نهاية ومغني.

قود: (لا يمكن رده) بدليل نفوذه من السفية والمجنون دون إعتاقهما اهـ حلي. قود: (فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسري لباقيها الأوجه نعم كمن ملك بعض من يفتق عليه اهـ مغني زاد الثأية ولو مات الراهن قبل بيعها فإن سقط الدين بإبراء المرتين أو تبرع اجنبي بأدائه عتقت وإن لم يفتق ذلك فالأقرب أنها ليست ميراثاً ظاهراً فإن بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فإن سقط الدين فكسبها لها وإن بيعت تبين أنه لو أرب اهـ. قود: (في الأولى) أي في الإنفك بلا بيع (وقوله هذه) أي صورة الإنفك بالبيع. قود: (من ذلك) أي من المذهب والأظهر والقطع. قود: (وبعبارة المذكرة) وهي أما إذا انفك إلخ. قود: (في شرحه) أي شرح الزكشي على الجناح والجار متعلق بقوله المطلق. قود: (فيما لو ملكها إلخ) متعلق به بعده تقيده بالظرف الأول. قود: (فيه طريقان إلخ) مقول القول. قود: (أو نقصت) إلى قول المثني: (ثم إن أمكن) في النهاية إلا قوله فالظرف إلى ولا قيمة، وقوله نظير ما مرّ إلى وحكم إلخ وكذا في المغني إلا قوله وحكم إلى المثني.

قود: (بقيدها السابق) أي حيث لم يقض بها الدين الحال. قود: (أي وإن كانت إلخ) قياس ما مرّ اختصاصاً هذا بالدين الحال. قود: (فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها فهل يسري لباقيها الأوجه نعم كمن ملك بعض من يفتق عليه م ر وأخذ الزكشي من كلام المتولي وغيره أنا إذا وجدناه لاهلاً آخر يمكن قضاء الدين منه لم يجز بيع شيء منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح في شرح العباب ولعل

(غَرِمَ قِيمَتَهَا) وقت الإحبال أو الأرض يكون (وهنا) مكانها من غير إنشاء رهنٍ وإنما غَرِمَ قِيمَتَهَا أو أرضَ نَقَصِهَا (في الأصح) لِنَسْبِهِ لِهَلَاكِهَا أو نَقَصِهَا بالاستيلاء بلا حق فالظرف مُتَعَلِّقٌ بِغَرِمَ؛ لأنه الأصل لا بَرَهْنَا فلا اعتراض عليه ولا قيمة لِمَزْنِيَّ بها ولا دية لِحُرَّةٍ موطوعة بِشُبْهَةٍ مَاتَتْ بالإيلاد بخلاف أمة موطوعة بِشُبْهَةٍ مَاتَتْ به. (وله) أي الراهن (كُلُّ انتفاع لا يُنْقَضُهُ) أي

﴿قوله (سبي): (غَرِمَ قِيمَتَهَا) أي إذا كانت مُساويةً لِلَّذِينَ أو أَقْلُ وَلَا فَلَا يُغَرِّمُ إِلَّا قَدْرَ الدِّينِ اهـ جَفَنِي وفيه وقفة ظاهرة فليُراجِعْ. ﴿قوله: (يكون) أي ما غَرِمَهُ من القيمة أو الأرض وكان الأولى ويكون بالمعطف. ﴿قوله: (زَهْنَا مكانة) وَلَمْ صَرَفْ ذَلِكَ أي القيمة أو الأرض في قَضَاءِ دَيْنِهِ نِهَاءً وَمُعْنَى. ﴿قوله: (فالظرف) أي قوله في الأصح. ﴿قوله: (لأنه الأصل) أي في العمل لِكُونِهِ فِعْلًا. ﴿قوله: (فلا اعتراض عليه) بَأَنَّ كَلَامَهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي كَوْنِ الْقِيَمَةِ زَهْنَا لَا فِي غَرَمِهَا. ﴿قوله: (لِمَزْنِيَّ بها إلخ) أي لأمة مَزْنِيَّ بها ولو بأكراه؛ لأنها أي الولادة لا تُضَافُ إلى وَطَنِه إِذَ الشَّرْعُ قَطَعَ النَّسَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَلَدِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِي الْغَضَبِ أَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ أَخْبَلَ الْأُمَّةَ الْمَقْصُوبَةَ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَالِكِهَا قَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ ضَمِينَ قِيمَتَهَا؛ لِأَنَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ حَصَلَ مَعَ الزَّانَا اسْتِیْلَاءٌ تَأَمَّ عَلَيْهَا بَحْثٌ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ اهـ نِهَاءً قَالَ ع ش قوله ولو بأكراه أي على الزَّانَا بها من غيره اهـ. ﴿قوله: (ولا دية لِحُرَّةٍ إلخ)؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبٌ ضَعِيفٌ وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الضَّمَانَ فِي الْأُمَّةِ لِأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ الْإِسْتِیْلَاءِ عَلَيْهَا وَالْمَلُوقُ مِنْ آثَارِهِ قَادِمًا بِهِ الْبَذْ وَالْإِسْتِیْلَاءُ وَالْحُرَّةُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْبَيْدِ وَالْإِسْتِیْلَاءُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِي مَوْتِ زَوْجَتِهِ أُمَّةٌ كَانَتْ أَوْ حُرَّةً بِالْوِلَادَةِ لِتَوَلِيدِهِ مِنْ مُسْتَحَقٍّ نِهَاءً وَمُعْنَى. ﴿قوله: (بشبهة) وبالأولى بَرَهْنَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. ﴿قوله: (بالإيلاد) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَاتَتْ بِنَفْسِ الْوَطْءِ فَعَلِيهِ قِيمَتُهَا إِنْ كَانَتْ أُمَّةً وَدَيْتُهَا دِيَةٌ خَطَأً إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَإِنْ سَبَقَ مِنْهُ الْوَطْءُ يَرَاوَا وَلَمْ تَتَّكَلَمْ مِنْهُ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْوَاطِئُ وَالْوَارِثُ فِي ذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْوَاطِئُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ وَعَدَمُ الْمَوْتِ بِهِ بَلْ هُوَ الْغَالِبُ اهـ ع ش. ﴿قوله: (أي الزاهن) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمْلَهُ مُعِيرُهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ ع ش.

﴿قوله (سبي): (لا يُنْقَضُهُ) وَالْأَفْصَحُ تَخْفِيفُ الْقَافِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ﴾ (آية: ١١) وَيَجُوزُ تَشْدِيدُهَا نِهَاءً وَمُعْنَى.

الْمُرَادُ أَنَّهُ حَدَّثَ لَهُ مَا لَمْ يَغْدِ الْإِسْتِیْلَاءُ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ مُعِيرٌ حَالِ الْإِسْتِیْلَاءِ بَقِيَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ جَوَازُ بَيْعِهَا لِيَوَافِ الدِّينَ وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ، وَقَدْ يُوَجِّهُ بَعْضُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ إِذْ قَدْ تَتَلَفُ قَبْلَ الْحُلُولِ وَلَا يُقَالُ لَا ضَرُورَةَ لِبَيْعِهَا قَبْلَ الْحُلُولِ؛ لِأَنَّ شُغْلَ الذِّمَّةِ مَعَ الْإِعْسَارِ ضَرُورَةٌ فَلْيُراجِعْ وَلَوْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ بَيْعِهَا فَإِنَّ سَقَطَ الدِّينَ بِإِبْرَاءِ الْمُزْنَيْنِ أَوْ تَبَرُّعِ اجْتِنْيِ بِأَدَائِهِ عَمَّتْ وَإِنْ لَمْ يَقْبُضْ ذَلِكَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ ظَاهِرٌ فَإِنَّ بَيْعَتَ تَبَتَّ الْمِيرَاثَ فَلَوْ اكْتَسَبَتْ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْبَيْعِ فَإِنَّ سَقَطَ الدِّينَ فَكَسْبُهَا لَهَا أَوْ بَيْعَتُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لِلْوَارِثِ شَرْحُ م ر. ﴿قوله: (فالظرف) أي الجار والمجرور. ﴿قوله: (ولا قيمة لِمَزْنِيَّ بها) وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الْغَضَبِ أَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ أَخْبَلَ الْأُمَّةَ الْمَقْصُوبَةَ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَالِكِهَا قَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ ضَمِينَ قِيمَتَهَا؛ لِأَنَّ صَوْرَتَهَا أَنَّهُ حَصَلَ مَعَ الزَّانَا اسْتِیْلَاءٌ تَأَمَّ عَلَيْهَا بَحْثٌ دَخَلَتْ

المهرن (كالركوب) في البلد لا امتناع السفر به، وإن قَصُرَ بلا إذن إلا لضرورة كنهب أو جذب (والشكوى) وليس خفيف للخير الصحيح «الظهر يُركب بنفقته إذا كان مهرنًا» وضع خبر «الرهن محلوت ومركوب» (لا البناء والغراس) لنقصيهما قيمة الأرض إلا إذا كان الدين مؤجلًا وقال افعل واقنع عند الحلول نص عليه وجرى عليه جشع ومحلّه إن لم تنقص الأرض بالقلع ولا طالت مدته أي زمانًا له أجرة نظير ما مرّ ومع ذلك هو مشكّل؛ لأنه لو تقدى به قلّع

• قوله (سني): (كالركوب) أي والاستخدام ولو للأمة اه نهاية قال ع ش قوله ولو للأمة مُتَعَمِّد اه.

• قوله: (لا امتناع السفر به) تعليل للتقييد بقوله في البلد. • قوله: (إلا لضرورة إلخ) عبارة النهاية فإن دعت ضرورة لذلك كما لو جلا أهل البلد لنحو خوف أو قحط كان له السفر إن لم يتمكن من رده إلى المُرْتَهِن ولا وكيله ولا أمين ولا حاكم نعم قال الأذرعِي إنه لو رَهَنَ وأقبضه في السفر أي ثم استرده للإنشراح أن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في مغناه اه. • قوله: (أو جذب) وإذا أخذ الزاهن المهرن لإنشراح الجائر قُتِلَ في يده من غير تقصير لم يضمنه كما قاله الزواياني اه مُعْنِي زاد النهاية قُلُو ادعى أي الزاهن رده على المُرْتَهِن فالضواب أنه لا يقبل كالمُرْتَهِن لا يقبل دغواه الردّ يمينه مع أن الزاهن اتّكفّه باختياره اه قال ع ش قوله م ر لم يضمنه أي بشيء بدله يكون رهنًا مكانه ويصدق في أنه لم يقصر اه. • قوله: (وليس خفيف) بالوصف.

• قوله (سني): (لا البناء والغراس) أي في الأرض المهرنة والأولى الغرس؛ لأنه المضدر لغرس بخلاف الغراس فإنه اسم لما يُغرس ثم رأته في نسخة كذلك اه ع ش. • قوله: (لنقصيهما إلخ) قضيته امتناع ذلك وإن وقّت قيمة الأرض مع التقصير بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدّي إلى تفويت حق المُرْتَهِن لم يكن بعيدًا اه ع ش. • قوله: (إلا إذا كان الدين مؤجلًا إلخ) أي قلّه حيثيذ ذلك أي البناء والغرس مُعْنِي ونهاية أي قهّز اه ع ش. • قوله: (واقنع عند الحلول) أي التزمه اه مُعْنِي. • قوله: (ومحلّه) أي الإيشاء المذكور. • قوله: (نظير ما مرّ) أي في شرح ولا الإجارة إلخ. • قوله: (ومع ذلك) أي قوله ومحلّه إلخ هو مشكّل أي الإيشاء المذكور. • قوله: (لأنه) أي المالك (لو تقدى به) أي البناء أو الغرس. • قوله: (أيضا) أي كما إذا قال افعل واقنع إلخ. • قوله: (مع أنه) أي قوله واقنع إلخ.

• قوله: (ليخلف معه) لعلّه عند وجود قاض يرى ذلك اه سيّد عمر. • قوله: (نص عليه) أي في الأم اه مُعْنِي. • قوله: (أي زمانًا له أجرة) وله زراعة ما يدرّك قبل حلول الدين أي معه كما بحثه شيخنا إن لم ينقص الزرع قيمة الأرض إذ لا ضرر على المُرْتَهِن اه مُعْنِي زاد النهاية ويبحث الأذرعِي إيشاء بناء خفيف على وجه الأرض باللبن كمطلّة الناطور؛ لأنه يُزال عن قُرب كالزرع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش أي فلا يتوقّف أي البناء المذكور على إذن ولا يفتقر فيه الحكم بين الحال والمؤجل اه.

في ضمايه م ر. • قوله: (كتهب إلخ) نعم قال الأذرعِي إنه لو رَهَنَ وأقبضه في السفر أن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في مغناه.

أَيْضًا كَمَا يَأْتِي مَعَ أَنَّهُ وَعَدَ وَأَجَابَ عَنْهُ الْأَذْرَعِي بِمَا لَا يَشْفِي وَحُكْمَ هَذَيْنِ، وَإِنْ عُرِفَ
كَالَّذِي قَبْلَهُمَا مِمَّا لَكِنْ أَعَادَهُمَا هُنَا لِيَتَنَبَّيَ عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ (فَإِنْ فَعَلَ) ذَلِكَ (لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ) حُلُولِ
(الْأَجَلِ) لِيَتَحَقَّقَ ضَرَرُ قَلْبِهِ الْآنَ مَعَ إِمْكَانِ آدَاءِ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ وِفَاءِ قِيَمَةِ الْأَرْضِ بِهِ (وَبَعْدَهُ)
أَيِ الْحُلُولِ (يَقْلَعْ) وَجُوبًا (إِنْ لَمْ تَفِ الْأَرْضُ) أَيِ قِيَمَتِهَا (بِالدَّيْنِ) وَزَادَتْ بِهِ أَيِ الْقَلْعِ وَلَمْ يُحْجَرْ
عَلَى الرَّاهِنِ وَلَا إِذَنْ فِي بَيْعِهَا مَعَ مَا فِيهَا لِتَقْلَعَ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ بِأَرْضٍ فَارِغَةٍ أَمَّا إِذَا وَقَّتِ الْأَرْضُ
بِهِ أَوْ لَمْ تَزِدْ بِالْقَلْعِ أَوْ حُجِّرَ عَلَيْهِ بِقَلَسٍ أَوْ إِذَنْ الرَّاهِنُ فِيمَا ذَكَرَ وَلَمْ تَكُنْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ بِيضَاءً
أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا مَعَ مَا فِيهَا فَلَا يَقْلَعْ بَلْ يُبَاعُ مَعَهَا وَيُؤْرَعُ الشُّرْطُ عَلَيْهِمَا وَيُحَسَّبُ النَقْصُ عَلَيْهِ.
(لَمْ إِنْ أَمَكَّنَ الْإِنْتِفَاعَ) الَّذِي يُرِيدُهُ الرَّاهِنُ مِنَ الْمَرْهُونِ (بِغَيْرِ اسْتِرْدَادٍ) لَهُ كَجِرْفَةٍ يُشْكِكُ عَمَلُهَا
وَهُوَ بَيْدُ الْمُرْتَهِنِ (لَمْ يَسْتَرِدَّ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ (وَالَا) يُشْكِكُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِالْإِسْتِرْدَادِ
كَالْخِدْمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ جِرْفَةٌ يُشْكِكُ عَمَلُهَا بَيْدَ الْمُرْتَهِنِ (فَيَسْتَرِدُّ) لِلضَّرُورَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا أَرَادَهُ
الْمَالِكُ مِنْهُ وَيُرَدُّ وَقْتُ فَرَاغِهِ لِلْمُرْتَهِنِ كَاللَّيْلِ أَيِ الْوَقْتِ الَّذِي اعْتَمَدَ الرَّاحَةُ فِيهِ مِنْهُ وَأَمَّا تَزُدُّ
إِلَيْهِ أُمَّةٌ أَمِنْ مِنْهُ وَطَوَّاهَا لِيَكُونَ مُحَرَّمًا أَوْ ثِقَةً وَعِنْدَهُ خَلْوَةٌ (وَيُشْهَدُ) الْمُرْتَهِنُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِرْدَادِ

• قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَيَعْدَهُ يَقْلَعْ أَمْ سَمِ. قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ هَذَيْنِ) أَيِ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاسِ أَمْ
نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (كَالَّذِي قَبْلَهُ) أَيِ قَوْلِهِ وَكُلُّ إِنْتِفَاعٍ الْخ. قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ (وَلَا رَهْنَهُ) إِلَى
قَوْلِهِ وَلَوْ وَطِئَ أَمْ كُرْدِي أَيِ لَأَنَّ هَذَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُنْقِصُ الْمَرْهُونَ كَتَحْوِ التَّزْوِيجِ وَأَمَّا جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ
بَتَحْوِ الرُّكُوبِ فَقَلِيمٌ مِنْ مَفْهُومِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (أَعَادَهُمَا) أَيِ هَذَيْنِ وَكَذَا ضَمِيرُ عَلَيْهِمَا
وَأَفْرَدَهُمَا شَرَحَ الْمُتَنَبِّئُ حَيْثُ قَالَ أَعِيدَ لِيَتَنَبَّيَ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي أَمْ وَقَالَ الْبُخَيْرِيُّ وَقَوْلُهُ لِيَتَنَبَّيَ عَلَيْهِ أَيِ حُكْمِ
الْبِنَاءِ وَالْفِرَاسِ مَعَ مَا قَبْلَهُ قِيَمَتِي عَلَى حُكْمِ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاسِ قَوْلُهُ فَإِنْ فَعَلَ الْخ وَعَلَى حُكْمِ مَا قَبْلَهُ قَوْلُهُ ثُمَّ
إِنْ أَمَكَّنَ فَلِهَذَا قَالَ مَا يَأْتِي الْخ وَلَمْ يَقْلَعْ قَوْلُهُ الْخ أَمْ وَهُوَ بَعِيدٌ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاسِ.
• قَوْلُهُ: (أَوْ وِفَاءِ الْخ) عَطَفَ عَلَى آدَاءِ الدَّيْنِ. قَوْلُهُ: (بَلْ يُبَاعُ مَعَهَا) أَيِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ (وَيُحَسَّبُ النَقْصُ
عَلَيْهِ) أَيِ فِي الْأَخِيرَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ وَالثَّالِثَةُ كَمَا فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَمْ. قَوْلُهُ: (الَّذِي
يُرِيدُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ (إِنْ أَتَاهُمَا) فِي الْمُعْنَى أَوْ كَذَا فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كُلُّ مَرَّةٍ فَقَالَ بَدَلَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ.
• قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ لَهُ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَيَسْتَرِدُّ. قَوْلُهُ: (وَقْتُ فَرَاغِهِ) قَمَا يَدُومُ اسْتِيفَاءُ
مَنَافِعِهِ عِنْدَ الرَّاهِنِ لَا يَرُدُّهُ مُطْلَقًا أَمْ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْعَمَلِ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا تَزُدُّ الْخ)
عِبَارَةٌ الْمُعْنَى نَعَمْ لَا يَسْتَرِدُّ الْجَارِيَةَ إِلَّا إِذَا أَمِنَ الْخ. قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ الرَّاهِنِ. قَوْلُهُ: (مَنَافِعُ خَلْوَةٍ) مِنْ
زَوْجَةٍ أَوْ أُمَّةٍ أَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ نِسْوَةٍ يُؤْمَنُ مَعَهُ مِنْهُ عَلَيْهَا أَمْ كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَيَعْدَهُ يَقْلَعْ. قَوْلُهُ: (وَقْتُ فَرَاغِهِ) قَمَا يَدُومُ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِهِ لَا يَرُدُّهُ مُطْلَقًا
وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ هُنَا مَا نَعَصَ: (فَرَعٌ): لَا تَزَالُ يَدُ الْبَائِعِ عَنِ الْمَحْبُوسِ بِالْقَمْنِ لَاسْتِيفَاءِ مَنَافِعِهِ؛ لَأَنَّ
مِلْكَ الْمُشْتَرِي غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ بَلْ يَسْتَكْبِبُ فِي يَدِهِ لِلْمُشْتَرِي أَنْتَهَى.

للانتفاع شاهدين أو واحدًا ليحلف معه كُلُّ مَرَّةٍ قَهْرًا عليه (إِنْ أَتَاهُمَا)، وَإِنْ اسْتَهْرَتْ عَدَالَتُهُ عَلَى الْأَوْجِهَ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُتَّهَمِ بَأَن تَبَيَّنَتْ عَدَالَتُهُ فَلَا يَلْزَمُهُ إِشْهَادُ أَصْلًا وَبِخِلَافِ الْمَشْهُورِ بِالْخِيَانَةِ فَإِنَّهُ لَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَشْهَدَ (وَلَهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ) وَأَنْ رَدَّهُ عَلَى الْأَوْجِهَ كَمَا إِنْ الْإِبَاحَةُ لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَفَارَقَ الْوَكَالَةُ بِأَنَّهَا عَقْدٌ (مَا مَنَعَاهُ) مِنَ التَّصَرُّفِ وَالْإِنْتِفَاعِ لِأَنَّ الْمَنَعَ لِحَقِّهِ وَيَطْلُ

• قَوْلُهُ: (شَاهِدَيْنِ) أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَمَّ. • قَوْلُهُ: (لِيُخْلِفَ مَعَهُ) لَمَلَّهُ عِنْدَ وُجُودِ قَاضٍ يَرَى ذَلِكَ أَوْ سَيِّدُ عَمَرٍ. • قَوْلُهُ: (كُلُّ مَرَّةٍ) فِي الْمُبَابِ مَرَّةً فَقَطُّ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مُتَّجِهَةً إِذْ قَدْ يَرُدُّهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى مَعَ الْإِشْهَادِ فِي رَدِّهِ ثُمَّ يَتَكَرَّرُ أَخْذُهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَمَا اسْتَوْجَبَهُ هُوَ الْأَقْرَبُ أَوْ ع. • قَوْلُهُ: (قَهْرًا عَلَيْهِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ وَجُوبِ الْإِشْهَادِ هُنَا صِحَّةُ مَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ أَنَّ مَنْ لِيَمْلِكُهُ طَرِيقَ مُشْتَرَكٍ وَطَلَبَ شَرِيكَهُ الْإِشْهَادَ لَزِمَهُ إِجَابَتُهُ أَوْ نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (قَهْرًا عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الرَّاهِنِ بِالْإِشْهَادِ فَمَعْنَى إِشْهَادِ الْمُزْتَهِنِ تَكْلِيفُهُ الرَّاهِنَ بِهِ فَيَصِحُّ قَوْلُهُ الْآتِي فَلَا يَلْزَمُ إِشْهَادُ أَصْلًا أَوْ كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُتَّهَمِ) بَأَن تَبَيَّنَتْ عَدَالَتُهُ عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر لَا ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ بَأَن كَانَتْ ظَاهِرَ حَالِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْرَفَ بَاطِلُهُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِشْهَادُ أَصْلًا أَوْ إِذَا اسْتَرَدَّهُ ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهُ عَلَى الْمُزْتَهِنِ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِعَرَضٍ نَفْسِهِ كَمَا أَقْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَوْ سَمَّ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَلْزَمُهُ) أَي الرَّاهِنَ، عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي فَلَا يُكَلِّفُ الْإِشْهَادَ أَوْ. • قَوْلُهُ: (أَصْلًا) أَي لَا كُلَّ مَرَّةٍ وَلَا أَوَّلَ مَرَّةٍ.

• قَوْلُهُ: (وَبِخِلَافِ الْمَشْهُورِ) إِلَى الْمَشْنِ اسْقَطَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي وَلَكِنْ ذَكَرَهُ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الْقَلْبِيِّ عَنِ م ر كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ) أَي لَا يَلْزَمُ رَدُّهُ إِلَى الرَّاهِنِ بَلْ يُرَدُّ لِعَدْلٍ قَالَهُ شَيْخُنَا م ر أَوْ قَلْبِيُّ أَوْ بُجَيْرِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَدَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَالرَّاهِنِ فِي النَّهَآيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَدَّهُ الْخُ) أَي وَإِنْ رَدَّ الرَّاهِنُ إِذْنُ الْمُزْتَهِنِ أَوْ ع. شَرْحُ عِبَارَةِ الْكُرْدِي بَأَن قَالَ بَعْدَ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ لَا انْتَصَرَفَ فِيهِ وَلَا اتَّفَعَّ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ كَمَا إِذَا أَبَاحَ وَاحِدٌ شَيْئًا لِوَاحِدٍ وَقَالَ الْمُبَاحُ لَهُ لَا حَاجَةَ لِي إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا تَبْطُلُ الْإِبَاحَةُ فَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْوَجْهِ الْمُبَاحِ لَهُ أَوْ. • قَوْلُهُ: (لَا الْمَنَعَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْمَنَعَ كَانَ لِحَقِّهِ وَقَدْ زَالَ بِإِذْنِهِ فَيَحِلُّ الْوُطْءُ فَإِنْ لَمْ تَحْبَلْ فَالرَّهْنُ بِحَالِهِ وَإِنْ أَحْبَلَهَا أَوْ اعْتَقَ أَوْ بَاعَ أَوْ هَبَّ نَقَذَ وَيَطْلُ الرَّهْنُ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ قُلُوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الْوُطْءِ قَوِيٌّ ثُمَّ أَرَادَ الْعَوْدَ إِلَى الْوُطْءِ مُنْعٌ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ

• قَوْلُهُ: (شَاهِدَيْنِ) أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (كُلُّ مَرَّةٍ) وَفِي الْمُبَابِ مَرَّةً فَقَطُّ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مُتَّجِهَةً إِذْ قَدْ يَرُدُّهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى مَعَ الْإِشْهَادِ عَلَى رَدِّهِ ثُمَّ يَتَكَرَّرُ أَخْذُهُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (بَأَن تَبَيَّنَتْ عَدَالَتُهُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر لَا ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ بَأَن كَانَتْ ظَاهِرَ حَالِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْرَفَ بَاطِلُهُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِشْهَادُ أَصْلًا أَوْ. وَإِذَا اسْتَرَدَّهُ ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهُ عَلَى الْمُزْتَهِنِ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِعَرَضٍ نَفْسِهِ كَمَا أَقْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَالْإِنْتِفَاعُ) قَالَ فِي الذَّخَائِرِ قُلُوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الْوُطْءِ قَوِيٌّ ثُمَّ أَرَادَ الْعَوْدَ إِلَى الْوُطْءِ مُنْعٌ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يَتَضَمَّنُ أَوَّلَ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ تَحْبَلْ مِنْ تِلْكَ الْوُطْءِ فَلَا مَنَعَ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ قَدْ بَطَلَ أَوْ. وَلَوْ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى التَّكْرَارِ جَازَ مَا لَمْ يَرْجِعِ الْمُزْتَهِنُ.

الرهن بما يُزيل الجَلْك أو نحوه كالرهن لغيره وقضيته صحته منه بذن آخر لئلا يفسد الأول وهو واضح إن جعلناه فسحا وإلا فلا لئلا ينافاه للمقد الأول مع بقاءه إذ من أحكامه كما مر أن لا يرهته منه بذن آخر فاندفع ما للإسنوي وغيره هنا. (وله) أي المرتين (الرجوع) عن الإذن (قبل تصرف الراهن) تصرفا لازما فله الرجوع بعد نحو الهبة وقبل القبض وبعد الوطء وقبل الحمل نعم لو أذن له في بيع فباع بشرط الخيار لم يصح رجوعه لأن وضع البيع للزوم كما مر وكرجوعه خروجه عن الأهلية بنحو إغماء أو حجب.....

يَتَضَمَّنُ أَوَّلَ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ تَحْبَلَ مِنْ تِلْكَ الْوَطْءِ فَلَا مَنَعَ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ قَدْ بَطَلَ أَهْ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُ الْوَطْءَ فَيَمْنُ لَمْ تَحْبَلَ مَا لَمْ يَزْجِعِ الْمُزْنَتَيْنِ أَهْ زَادَ الْتَهَابُ عِنْدَ وَجُودِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ وَإِلَّا فَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى مَرَّةٍ أَهْ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَ الْمُغْنِي الشَّامِلَ لِحَالَةِ عَدَمِ وَجُودِ قَرِينَةِ التَّكْرَارِ. ة فؤد: (بما يُزيل إلخ) أي بتصرف ماذون يُزيل إلخ. ة فؤد: (كالرهن) مثال للتخو.

ة فؤد: (صحته منه) أي صحته الرهن من المرتين أه كُرْدِي. ة فؤد: (لغيره) أي غير المرتين. ة فؤد: (وقضيته) أي قضية إطلاق المثني. ة فؤد: (صحته منه إلخ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ مِنَ الْمُزْنَتَيْنِ بِذَنْ آخَرَ إِلَّا بَعْدَ فُسْخِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكْفِي الْإِطْلَاقُ بِخِلَافِ رَهْنِهِ مِنْ آخَرَ بِإِذْنِ الْمُزْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ فَسْحًا لِلأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَسْخُ أَهْ سَم. ة فؤد: (لئلا يفسد) أي الرهن الثاني. ة فؤد: (وهو) أي الصحة أو القضية. ة فؤد: (إن جعلناه) أي العاقد أن الرهن الثاني. ة فؤد: (وله) أي المرتين) إلى قول المثني وكذا في النهاية المغني. ة فؤد: (لازما) أي باختيار وضحه أه سم.

ة فؤد: (وقبل القبض) أي قبل قبض الموهوب عبارة المغني والتهابة والمزنتين الرجوع فيما وهبه الزاهن أو رهنه بإذن المرتين قبل قبض الموهوب أو الموهوب لأنه إنما يلزم بالقبض أه. ة فؤد: (بشرط الخيار) أي للبائع أه ش. ة فؤد: (لأن وضع البيع للزوم) والخيار دخل فيه وإنما يظهر أثره في حق من له الخيار وأقهر ذلك أن محل ما ذكر إذا شرط الزاهن الخيار لنفسه أو لأجنبي فإن شرطه للمزنتين كانت سلطته الرجوع له بلا خلاف ومتى تصرف باعناقي أو نحوه وأدعى الإذن وأكراه المرتين صدق بيمينه لأن الأصل عدم الإذن وبقاء الرهن فإن نكل خلف الزاهن وكان كما لو تصرف بإذنه فإن لم يخلف الزاهن وكان التصرف بالعنق أو الإيلاء خلف العنق أو المستولدة؛ لأنهما يثبتان الحق لأنفسهما بخلافه في نكول المفلس أو وارثه حيث لا يخلف الغرماء؛ لأنهم يثبتون الحق للمفلس أه نهاية وكذا في المغني إلا قوله وأقهر إلى متى قال ع ش قوله خلف العنق إلخ أي على البت. ة فؤد: (كما مر) أي في باب الخيار أه كُرْدِي.

ة فؤد: (وقضيته صحته منه بذن آخر إلخ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ مِنَ الْمُزْنَتَيْنِ بِذَنْ آخَرَ إِلَّا بَعْدَ فُسْخِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكْفِي الْإِطْلَاقُ بِخِلَافِ رَهْنِهِ مِنْ آخَرَ بِإِذْنِ الْمُزْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ فَسْحًا لِلأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَسْخُ. ة فؤد: (لازما) أي: ولو باختيار وضحه.

(فإن تصرف) بعد إذنه فيما يتوقف عليه (جاهلاً بزوجته فكتصرف وكيل مجهل عزله) فلا ينفذ. (ولو أذن) له (في بيعه لتعجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بأن شرط عليه ذلك كما بأصله أو قال على أن تعجل أو ذكر ذلك مزيداً به الاشتراط على الأوجه وإلا لم يضر ذكره (لم يصح البيع) لفساد الإذن بشرط التعجيل (وكذا لو شرط) في الإذن في بيعه (وهو الثمن) أي إنشاء رهنه مكانه فإنه لا يصح البيع، وإن حل الدين (في الأظهر) لفساد الشرط بجهالة الثمن عند الإذن أما إذا لم يرد والدين حال الإنشاء بل استصحاب الرهن على الثمن فيصح جزئاً؛ لأنه تصريح بالواقع إذ الإذن في الحال محمول على الوفاء فلا يتسلط الرهن على الثمن قاله السبكي.

❏ قول (سني): (فإن تصرف إلخ) أي: بغير إعتاق وإيلاد وهو موبر وأما تصرفه بالإعتاق والإخبال مع اليسار فتأيد كما مر ولو أذن المُرْتَهَنُ لِلرَّاهِنِ فِي ضَرْبِ الْمَرْهُونِ فَضَرَبَهُ فَمَاتَ لَمْ يَضْمَنْ لِتَوَلَّاهُ مِنْ مَّادُونٍ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَدَّاهُ لَهُ فِي تَأْدِيهِ فَضَرَبَهُ فَمَاتَ فَإِنَّهُ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ لَيْسَ مُطْلَقَ الضَّرْبِ بَلْ ضَرَبَ تَأْدِيَةً وَهُوَ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ أَوْ نِهَائَةِ زَادِ الْمُغْنِي كَمَا لَوْ أَدَّبَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ أَوْ الْإِمَامُ إِنْسَانًا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ضَمَانِ الْمُتْلِفَاتِ أَوْ قَالَ ع ش: قوله م ر ولو أذن المُرْتَهَنُ إلخ ومثل ذلك عكسه بالطريق الأولى اهـ.

❏ قول (سني): (ولو أذن في بيعه) أي المرهون قباعه والدين مؤجل فلا شيء له على الراهن ليكون رهنًا مكانه يُطْلَقُ الرِّهْنُ، أَوْ حَالٌ قَضَى حَقَّهُ مِنْ ثَمَنِهِ وَحَمَلَ إِذْنَهُ الْمُطْلَقَ عَلَى الْبَيْعِ فِي غَرْضِهِ وَإِنْ أَدَّاهُ لَهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ الْإِعْتَاقِ لِيُعْجَلَ الْمُؤْجَلُ مِنْ ثَمَنِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ أَوْ قِيَمَتِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْإِعْتَاقِ بِأَنْ شَرَطَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ إلخ نهاية ومغني. ❏ فؤد: (أو ذكر ذلك إلخ) يعني قوله لِيُعْجَلَ إلخ عبارة النهاية والمغني ولا شك أنه لو قال أذنت لك في بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالنصريح به وإنما النظر في حالة الإطلاق هل نقول ظاهره الشرط أو لا والأقرب المنع اهـ أي منع كونه كالشرط فيصح ع ش.

❏ فؤد: (ولاً) أي بأن قصد غير الاشتراط أو أطلق لم يضر إلخ أي فيصح البيع. ❏ فؤد: (لفساد الشرط إلخ) مقتضى هذه العلة عند تميم الثمن والظاهر عدم الفرق اهـ نهاية. ❏ فؤد: (فيصح جزئاً) وفاقاً للمغني وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنًا وبين شرط كونه رهنًا اهـ أي بلا جعل ع ش.

❏ فؤد: (الإنشاء) مفعول لم يرد. ❏ فؤد: (إذ الإذن في الحال إلخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه الزركشي أن ياذن في بيعه ليأخذ حقه أو يطلق فإن قال بغيره ولا أخذ حقه منه بطل الرهن اهـ نهاية. ❏ فؤد: (على الوفاء) أي: أو عديمه فيما إذا قلدها ه سم وفيه تأمل.

❏ فؤد: (محمول على الوفاء) أي: أو عديمه فيما إذا قلدها.

فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن

(إذا لزم الرهن) بالقبض السابق (فاليد فيه) أي المرهون (للمرتين) غالباً؛ لأنها الركن الأعظم في التوثيق وظاهره أنه مع ذلك ليس له السفر به إلا إذا جوزناه للوديع الوديعة في الصور الآتية في بابها (ولا تزال إلا للانتفاع) ثم يُردُّ له وقت الفراغ (كما سبق) إيضاحه وقد لا تكون اليد له كرهن نحو مسلم أو مضحيف من كافر أو سلاح من حربى فيوضع تحت يد عدل له تملكه ويستتیب الكافر مسلماً في القبض أو أمة غير صغيرة، وإن لم تُشْتة وليس المرتين محرماً ولا امرأة ثقة أو مفسوخاً كذلك ولا عنده حليقة أو محرّم

فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن

• **قوله:** (في الأمور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقيهما على وضعه عند ثالث وبيان أن فائدة العقود فصيحها اهـ ع ش. • **قوله:** (أي المزهون) أي ففي الضمير استخدام اهـ سم. • **قوله:** (غالباً) سيذكر مختزله. • **قوله:** (وقد لا تكون الخ) إلى المتن في المغني إلا قوله ويستتیب الكافر مسلماً في القبض وقوله ولا يشكّل إلى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفيد وكذا في النهاية إلا أنها اعتمدت الاختفاء بالواجدة الثقة. • **قوله:** (نحو مسلم) أي كالمزند ويحتمل شمول المسلم له بأن يراد به المسلم ولو في الأصل. • **قوله:** (من كافر) تقدّم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يمتنع قبضه أيضاً سم على حج والأقرب الأول لكن في حج ما نصّه ويستتیب الكافر مسلماً في القبض انتهى وظاهره أنه لا يمكن من قبضه حتى في السلام ووجهه أن في قبضه إذ لا للمسلمين وعليه فلو تعدى وقبضه فينتفي الإعتداد به؛ لأن المنع لأمر خارج اهـ ع ش وفي الحلبي بقوله قوله حج ويستتیب الخ وتقدّم أن في المضحيف يتعين التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم يترع منه انتهى. • **قوله:** (فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمضحيف والسلاح. • **قوله:** (عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح الباب اهـ سم وقال البجيرمي عبّر بذلك دون مسلم ليشمل جواز وضع السلاح عند ذمي في قبضتنا اهـ. • **قوله:** (أو أمة) عطف على مسلم. • **قوله:** (محرماً) أي لها نهاية ومغني.

• **قوله:** (كذلك) أي ثقة. • **قوله:** (حليقة) أي له ولو فائقة؛ لأنها تغار اهـ ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبروا في محرمه العدالة كانه؛ لأنه من شأنه الحمية والغيرة ولا في حليقته كانه لأنه من شأنه الغيرة على حليقها ومن شأنه أنه يهابها كيف كانت اهـ. • **قوله:** (أو محرّم) أي له ولو فائقة على ما يفيد إطلاقه

فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن

• **قوله (ينقضي):** (فاليد فيه) أي: الرهن بمعنى المزهون ففيه استخدام. • **قوله:** (من كافر) تقدّم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يمتنع قبضه أيضاً. • **قوله:** (عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح الباب. • **قوله:** (له تملكه) يَحْتَمِلُ أنه احتراز عمّن أقرّ بحريته أو وقفه وفيه نظر.

أو امرأتان يفتان ولا يشكّل بجل خلوة رجل بامرأتين؛ لأن المدة هنا قد تطول فيكون وجود
الواحدة فقط معها مظنة للخلوة بها فتوضع عند محرم لها أو رجل ثقة عنده من ذكر أو امرأة
أو منسوح ثقة فإن وجد في المرتين شرطاً مراً أو كانت صغيرة لا تشتت في فعله، وشرط
خلاف ذلك مفيد والحشنى كالأنثى لكن لا يوضع عند أنثى أجنبية. (ولو شرطاً أي الرهن
والمرتين) (وضعه عند عدل) مطلقاً أو فاسق وهما يتصرفان لأنفسهما التصرف التام (جاء لأن
كلاً قد لا يثق بصاحبه فيتولى الحفظ والقبض فإن أراد سفرًا فكالوديع فيما يأتي فيه نظير ما
مر ولو اتفقا

وتقيده ما بعده اهـ ع ش ويجري ذلك في قول الشارح محرماً. قود: (أو امرأتان يفتان) بل تكفي
واحدة لزوال الخلوة المحرمة م ر اهـ سم. قود: (لأن المدة هنا إلخ) قد يقال ما أفاده جاز في الحليلة
والمحرم ولم يعتبروا فيها التمدد وبه يتجه ما رجحه في النهاية من الإكتفاء بالواحد الثقة اهـ سيد عمر
وقال ع ش والأقرب ما قاله حج اهـ. قود: (فتوضع) أي الأمة. قود: (هذه محرم إلخ) تذكر ما مر
فيه. قود: (ثقة) راجع لامرأة أيضاً. قود: (فمنه) أي فتوضع الأمة عند المرتين فلو صارت الصغيرة
تشتت يقلت وجعلت عند عدل برضاها فلو تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله ما لو ماتت
حليلته أو محرمة أو سافرت اهـ ع ش. قود: (وشرط خلاف ذلك مفيد) قضيته أنه مفيد للعقد وهو
ظاهر؛ لأنه شرط خلاف مقتضاه وقد صرح بطلان الرهن أيضاً الشهاب الزملي في حواشي شرح
الروض اهـ ع ش. قود: (لا يوضع عند أنثى إلخ) أي: ولا رجل أجنبي كما نقله الأذرع عن البيان
وإنما يوضع عند محرم اهـ رشدي. قود: (مطلقاً) إلى قول المتن أو عند اثنتين في النهاية والمغني إلا
قوله فإن أراد إلى ولو اتفقا. قود: (مطلقاً) أي تصرفاً لأنفسهما أو لغيرهما ككؤنهما ولين اهـ كزدي.
قود: (وهما يتصرفان) أي ففي مفهوم عدل تفصيل. قود: (لأنفسهما) أخرج نحو الولي.

قود: (التام) احتراز عن المكاتب اهـ سم. قود: (فيتولى) أي من شرط الوضع عنده من عدل أو
فاسق بشرطه وكذا ضمير فإن أراد إلخ. قود: (فيه) أي في الوديع. قود: (نظير ما مر) أي قبيل قول
المتن والسكنى. قود: (ولو اتفق إلخ) ولو ادعى العدل رده إليهما أو ماله صدق وليس له رده إلى
أحدهما فإن اتلفه خطأ أو اتلفه غيره ولو عمداً أخذ منه البدل وحفظه بالإذن الأول أو اتلفه عمداً أخذ
منه البدل ووضع عند آخر لتعدي به بالاثبات المزهون قال الأذرع والظاهر أخذ القيمة في المتكبر أما

قود: (أو امرأتان يفتان) بل يكفي واحدة لزوال الخلوة المحرمة حيث م ر. قود: (وهما يتصرفان)
أي ففي مفهوم عدل تفصيل وقوله (لأنفسهما) أخرج نحو الولي وقوله (التام) احتراز عن المكاتب.

قود: (فكالوديع) فيما يأتي قد يفهم أنه يرده إلى المالك أو وكيله وفيه نظر إذا كان بغير رضا المرتين
لأجل تعلل حقه إلا أن يراد بقوله فكالوديع مجرد أنه لا يسافر به إلا إذا جوزناه للوديع، وقد يؤيده قوله
نظير ما مر.

على وضعه عند الراهن جاز على الْمُعْتَمِدِ وَكَوْنُ يَدِهِ لَا تَصْلُحُ لِلثَّيَابَةِ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِنَّمَا هُوَ فِي
ابْتِدَاءِ الْقَبْضِ دُونَ ذَوَابِهِ أَمَّا نَحْوُ وَلِيِّ وَوَكِيلٍ وَمَأْذُونٍ لَهُ وَعَامِلٍ قَرَاضٍ وَمُكَاتِبٍ جَازَ لَهُمْ
الرَّهْنُ أَوْ الْارْتِهَانُ فَلَا بُدَّ مِنْ عَدَالَةٍ مَنْ يُوضَعُ عِنْدَهُ كَمَا بَيَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ (أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ وَنَحْوًا عَلَى
اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَلِكَ) وَاضِحٌ أَنَّهُ يَتَّبِعُ فِيهِ الشَّرْطُ (وَإِنْ أَطْلَقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا
الْإِنْفِرَادُ) بِحِفْظِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِقَدَمِ الرُّضَا يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ فِيَجْعَلَانِي فِي جِرْزِهِمَا وَلَا
ضَمِينَ مِنْ انْفِرَادٍ بِهِ نِصْفَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ لَهُ صَاحِبُهُ وَلَا اشْتَرَكَ فِي ضَمَانِ النِّصْفِ.

الْعَلِيُّ قَيْطَالِبٌ يَبْنِيهِ قَالَ وَكَانَ الصُّورَةُ فِيمَا إِذَا أَتَلَفَهُ عَمْدًا عُدْوَانًا أَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ مُكْرَهًا أَوْ دَفْعًا لِصِيَالٍ
فَيَكُونُ كَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ خَطَأً أَتَهَى . وَهُوَ مَحْمُولٌ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ عَلَى مَا لَوْ عَدَلَ عَمَّا يَتَدَفَّعُ بِهِ إِلَى أَعْلَى
مِنَهُ وَالْأَفْلَا ضَمَانٌ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ هُوَ قَوْلُهُ أَوْ دَفْعًا لِصِيَالٍ وَكَذَا فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ
عَلَى أَنَّهُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَالْأَفْرَاقُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُكْرَهِ بِكُسْرِ الرَّاءِ أَهْ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلِلْمَوْضُوعِ عِنْدَهُ
الْمَرْهُونُ أَنْ يُرَدَّهُ عَلَى الْعَاقِدَيْنِ أَوْ إِلَى وَكَيْلِهِمَا وَلَا لَهُ أَنْ يُرَدَّهُ إِلَى أَحَدِهِمَا بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْآخَرِ فَإِنْ غَابَا
وَلَا وَكَيْلَ لُهُمَا رَدَّهُ إِلَى الْحَاكِمِ فَإِنْ رَدَّهُ إِلَى أَحَدِهِمَا بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْآخَرِ فَتَلَفَ ضَمِينُهُ وَالْقَرَارُ عَلَى الْقَابِضِ
أهـ . قُودُ: (عَلَى وَضْعِهِ) أَيِ بَعْدَ اللُّزُومِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي . قُودُ: (جَازَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ صَحَّ كَمَا اقْتَضَاهُ
كَلَامُ صَاحِبِ الْمَطْلَبِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَلَوْ شَرَطَا كَوْنَهُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ يَوْمًا وَفِي يَدِ الْعَدِلِ
يَوْمًا جَازَ أهـ . قُودُ: (أَمَّا نَحْوُ وَلِيِّ الْخُ) أَيِ كَالْقِيمِ وَهُوَ مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ وَهُمَا يَتَصَرَّفَانِ الْخُ . قُودُ: (جَازَ
لَهُمُ الرِّهْنُ الْخُ) أَيِ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ بَأَن كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ أَوْ غِبْطَةٌ ظَاهِرَةٌ أَهْ ع ش . قُودُ: (جَازَ
لَهُمُ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّ نَحْوَ الْمُكَاتِبِ وَعَامِلِ الْقَرَاضِ وَالْوَكِيلِ إِذَا جَازَ لَهُمُ الْإِزْتِهَانُ لَا يَوْضَعُ عِنْدَ ثَالِثٍ إِلَّا
إِذَا كَانَ عَدْلًا وَأَمَّا إِذَا وَضِعَ عِنْدَهُمْ فَالْوَجْهَ الْجَوَازُ مُطْلَقًا حَيْثُ كَانَ الرَّاهِنُ وَمَنْ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ تَصَرُّفًا
نَاقِصًا أَهْ سَم .

قُودُ (سُي): (أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ) أَيِ مَثَلًا نِهَآيَةً وَمُعْنِي . قُودُ: (فَيَجْعَلَانِي) إِلَى الثَّانِي فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنِي .
قُودُ: (فِي جِرْزِهِمَا) أَيِ: حَيْثُ لَمْ تُمْكِنِ قِسْمَتُهُ فَإِنْ أَمْكَنْتَ قِسْمَتُهُ اقْتَسَمَاهُ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتَهُ
فِي سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ تَقْلَافٍ عَنْ بَرْمَاضِي أَهْ ع ش . قُودُ: (وَلَا اشْتَرَكَ فِي ضَمَانِ النِّصْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ
الْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَقْضِي جَمِيعَ النِّصْفِ لِتَعْدِي أَحَدِهِمَا بِتَسْلِيهِهِ وَالْآخَرُ بِتَسْلِيهِهِ وَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى
مَنْ تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍ وَع ش وَرَشِيدِي وَقَوْلُهُمْ جَمِيعُ النِّصْفِ أَيِ النِّصْفِ الَّذِي سَلَّمَ لِلْآخَرِ
وَأَمَّا النِّصْفُ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَهْ بُجَيْرِي . قُودُ: (فِي ضَمَانِ النِّصْفِ)
وَلَوْ غَضَبَهُ الْمُرْتَهِنُ مِنَ الْعَدِلِ أَوْ غَضَبَ الْعَيْنَ شَخْصًا مِنْ مُؤْتَمِنٍ كَمَوْعٍ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَنْ غَضَبَهَا مِنْهُ

قُودُ: (جَازَ لَهُمُ الرِّهْنُ وَالْإِزْتِهَانُ) يُفِيدُ أَنَّ نَحْوَ الْمُكَاتِبِ وَعَامِلِ الْقَرَاضِ وَالْوَكِيلِ إِذَا جَازَ لَهُمُ
الْإِزْتِهَانُ أَنْ لَا يَوْضَعُ عِنْدَ ثَالِثٍ إِلَّا إِذَا كَانَ عَدْلًا وَأَمَّا إِذَا وَضِعَ عِنْدَهُمْ فَالْوَجْهَ الْجَوَازُ مُطْلَقًا حَيْثُ كَانَ
الرَّاهِنُ وَمَنْ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ تَصَرُّفًا نَاقِصًا . قُودُ: (وَلَا اشْتَرَكَ فِي ضَمَانِ النِّصْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ
أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَقْضِي جَمِيعَ النِّصْفِ لِتَعْدِي أَحَدِهِمَا بِتَسْلِيهِهِ وَالْآخَرُ بِتَسْلِيهِهِ وَقَرَارِ الضَّمَانِ عَلَى مَنْ

(ولو) اتَّفَقَا عَلَى نَقْلِهِ مِنْهُ هُوَ بِيَدِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ أَوْ غَيْرِهِ جَازٌ مُطْلَقًا فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا وَقَدْ تَغَيَّرَ حَالُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَنْ (مَاتَ الْعَدْلُ) الْمَوْضُوعُ عِنْدَهُ (أَوْ فَسَقَ) أَوْ زَادَ فِسْقَهُ أَوْ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْحِفْظِ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَأَنْ صَارَ عَدُوًّا أَحَدِهِمَا نَذْبَاهُمَا إِلَى الْإِتْفَاقِ وَعَدَمِ الْمُشَاحَةِ فَإِنْ امْتَثَلَا (جَعَلَاهُ حَيْثُ يَتَّفِقَانِ) أَيْ عِنْدَ مَنْ يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ (وَأَنْ) أَبَيَا (وَتَشَاحَا) فِيهِ أَوْ مَاتَ الْمُرْتَهِنُ وَلَمْ يَرْضَ الرَّاهِنُ بِيَدِ وَارِثِهِ (وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ) يَرَاهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَدْلُ،

بَرَى بِخِلَافِ مَنْ غَضِبَ مِنَ الْمُتَحِفِّظِ اللَّقْطَةَ قَبْلَ تَمَلُّكِهَا ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْتِيهِ أَوْ غَضِبَ الْعَيْنَ مِنْ ضَامِنٍ مَأْذُونٍ كُمُسْتَعِيرٍ وَمُسْتَأْمٍ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ بَرَى كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ أَهْ زَيْهَاءَةَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يَبْرَأْ أَيْ طَرِيقُ التَّخْلُصِ مِنَ الضَّمَانِ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَأْتِيهِ أَيْ الْمُتَحِفِّظِ وَقِيَاسُ اللَّقْطَةِ أَنَّهُ لَوْ طَبَّرَتِ الرِّيحُ مَثَلًا قُوًيًا إِلَى دَارِهِ وَغَضِبَهُ مِنْهُ شَخْصٌ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْتِيهِ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَرُدَّهَا لِلْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ مِنْ ضَامِنٍ مَأْذُونٍ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْغَاصِبِ فَلَا يَبْرَأُ مِنَ غَضَبِ مَنْ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ اه ع ش . قُودُ: (وَلَوْ اتَّفَقَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَذْبَاهُمَا إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ فِيهِ إِلَى الْمَتْنِ . قُودُ: (أَوْ غَيْرِهِ) أَيْ مِنْ عَدْلٍ أَوْ فَاسِقٍ بِشَرْطِهِ . قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيْ وَلَوْ بَلَا سَبَبٍ نِهَاءَةً وَمُغْنِي . قُودُ: (وَقَدْ تَغَيَّرَ الْخُ) وَمِنْهُ أَنْ تَخَذْتَ عِدَاوَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّاهِنِ اه ع ش .

قُودُ (سُئِيَ): (أَوْ فَسَقَ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْعَدْلِ قَالَ الدَّارِمِيُّ صُدَّقَ النَّاسُ بِمَا يَمِينُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ عَلَى نَفْيِ عَلَيْهِ اه وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَتَغَيَّرُ عَنِ الْحِفْظِ بِالْفِسْقِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فَيَتَغَيَّرُ بِالْفِسْقِ انْتَهَى قُلْتُ أَوْ يَكُونَ الرَّاهِنُ نَحْوَ وَلِيِّ اه سم وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي النِّهَايَةِ مِثْلَهُ ع ش قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ الْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ قُلْتُ الْخُ أَيْ فَيَتَغَيَّرُ بِالْفِسْقِ اه ع ش . قُودُ: (فِسْقُهُ) أَيْ الْفَاسِقِ نِهَاءَةً وَمُغْنِي . قُودُ: (أَوْ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْحِفْظِ الْخُ) فَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ وَطَلَّبَ أَحَدُهُمَا نَقْلَهُ نُقِلَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَتَاقَ هَلْ يَتَوَقَّفُ اسْتِحْقَاقُهُ الْحِفْظَ عَلَى إِذْنِ جَدِيدٍ يُطْلَلُ الْإِذْنَ الْأَوَّلِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا لَوْ زَادَ فِسْقُ الْوَلِيِّ ثُمَّ عَادَ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَوَلِيَّةٍ جَدِيدَةٍ أَنَّهُ هُنَا لَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ الْإِذْنِ اه ع ش . قُودُ: (نَذْبَاهُمَا) قَوْلُهُ أَيْ دَعَيْنَاهُمَا بِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَطَلَّبَا أَوْ أَحَدُهُمَا نَقْلَهُ نُقِلَ وَجَعَلَاهُ الْخُ . قُودُ: (هَذَا مَنْ يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ) سِوَاكَ أَكَانَ عَدْلًا أَمْ فَاسِقًا بِشَرْطِهِ الْمَارِ نِهَاءَةً وَمُغْنِي . قُودُ: (وَأَنْ أَبَيَا الْخُ) أَيْ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ مِنَ الْجَائِزِينَ أَمَّا قَبْلَهُ لَمْ يُجِبَرَ الرَّاهِنُ بِحَالٍ كَمَا سَيَأْتِي اه ع ش . قُودُ: (فِيهِ) أَيْ فِيمَنْ يَوْضَعُ عِنْدَهُ . قُودُ: (أَوْ مَاتَ الْمُرْتَهِنُ) عَطَفَ عَلَى أَبَيَا الْخُ . قُودُ: (لَأَنَّهُ الْعَدْلُ) أَيْ: الْإِنْصَافُ اه

تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قُودُ (نَفْسُ): (أَوْ فَسَقَ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْعَدْلِ قَالَ الدَّارِمِيُّ صُدَّقَ النَّاسُ بِمَا يَمِينُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ عَلَى نَفْيِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ اه قَالَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَتَغَيَّرُ عَنِ الْحِفْظِ بِالْفِسْقِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فَيَتَغَيَّرُ

وإن لم يُشترط في بيع أو كان إرث المُرْتَهِن أُرِيدَ منه عَدَالَةٌ لَأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَزِمَ بِالْقَبْضِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرِّضَا بِالْمَوْرُوثِ الرِّضَا بِالْوَارِثِ أَمَّا لَوْ تَشَاخَا ابْتِدَاءً فَيَمْنُ يَوْضَعُ عِنْدَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يُجْبَرْ الرَّاهِنُ بِحَالٍ، وَإِنْ شَرَطَ الرَّهْنُ فِي بَيْعٍ لِيَجْوَزهَ مِنْ جِهَتِهِ حَيْثُيَدُ فَلَا يُطَالِبُهُ بِاقْبَاضِهِ وَلَا بِالرُّجُوعِ عَنْهُ، وَزَعَمَ مُطَالِبَتَهُ بِأَحَدِهِمَا لِقَلَّا يَسْتَمِرُّ عَيْتُهُ يُرَدُّ بِأَنَّ مَنْ فَعَلَ جَائِزًا لَهُ لَا يُقَالُ لَهُ عَابَثَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ وَقَدْ وُضِعَ يَدُ عَدْلٍ أَوْ الْمُرْتَهِنِ بِلَا شَرْطٍ لَمْ يُنْزَعْ قَهْرًا عَلَيْهِ إِلَّا بِمُسَوِّغٍ أَوْ فَاسِقٍ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا نَزْعَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِيَدِهِ مَعَ الْفِسْقِ وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ رِضَاهُ لَيْسَ بِعَقْدٍ لَازِمٍ وَقَالَ آخَرُونَ يُرْفَعُ الْأَمْرُ لِلْحَاكِمِ فَإِنْ رَأَاهُ أَهْلًا

ع ش عبارة الكُزْدِيُّ أَي: لَأَنَّ الْوَضْعَ عِنْدَ الْعَدْلِ هُوَ الْأَمْرُ الْمُغْتَدِلُ الْقَاطِعُ لِلتَّرَاكِحِ اهـ. فَوُدَّ: (وَلِإِنْ لَمْ يُشْرَطْ) أَيِ الرِّهْنُ (فِي بَيْعٍ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُتَنِ وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (أَمَّا لَوْ تَشَاخَا ابْتِدَاءً) أَيِ قَبْلَ الْوَضْعِ عِبَارَةُ الْكُزْدِيِّ يَغْنِي لَا بَعْدَ الْإِتْمَاقِ اهـ وَهَذَا عَدِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ تَشَاخَا الْخِ الْمَفْرُوضُ فِيمَا بَعْدَ الْوَضْعِ. فَوُدَّ: (بِحَالٍ) أَيِ بَشْنِ مِنْ الْإِقْبَاضِ أَوْ الرُّجُوعِ. فَوُدَّ: (وَلِإِنْ شَرَطَ) غَايَةُ ع ش. فَوُدَّ: (حَيْثُيَدُ) أَيِ قَبْلَ الْقَبْضِ. فَوُدَّ: (فَلَا يُطَالِبُهُ) أَيِ الْمُرْتَهِنُ الرَّاهِنَ. فَوُدَّ: (بِاقْبَاضِهِ) أَيِ الْمَرْهُونِ. فَوُدَّ: (وَلَا بِالرُّجُوعِ عَنْهُ) أَيِ عَنِ عَقْدِ الرِّهْنِ فِيهِ كَلَامُهُ اسْتِخْدَامُ. فَوُدَّ: (يُرَدُّ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْخ. فَوُدَّ: (بِأَحَدِهِمَا) أَيِ الْإِقْبَاضِ وَالرُّجُوعِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (وَلِإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ التَّشَاخُ بَعْضُ الْقَبْضِ فَيَمْنُ يَوْضَعُ عَنْهُ مِنْ أَفْرَادِ التَّشَاخُ ابْتِدَاءً كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِهِ اهـ سَمِ أَيِ حَيْثُ عَطَفَهُ عَلَى جَوَابِ أَمَّا. فَوُدَّ: (وَقَدْ وَضِعَ الْخ) أَيِ وَالْحَالُ قَدْ الْخ. فَوُدَّ: (بِلَا شَرْطٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ نَحْوُ كَوْنِهِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلِ مَثَلًا. فَوُدَّ: (هَلِيهِ) عَلَى الْعَدْلِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ. فَوُدَّ: (بِمُسَوِّغٍ) أَيِ كَتَّخِيرِ الْحَالِ بِمَا مَرَّ. فَوُدَّ: (أَوْ فَاسِقٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَدْلٍ. فَوُدَّ: (لَمْ يَجِبْ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعُ الْخ) ظَاهِرُ النِّهَايَةِ وَصَرِيحُ الْمُغْنِي اعْتِمَادُهُ. فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ) الْأَحَدُ. فَوُدَّ: (فَلِإِنْ رَأَاهُ) أَيِ رَأَى الْحَاكِمُ الْفَاسِقَ.

بِالْفِسْقِ اهـ قُلْتُ أَوْ يَكُونُ الرَّاهِنُ نَحْوُ وَلِيِّ. فَوُدَّ: (وَلِإِنْ لَمْ يُشْرَطْ فِي بَيْعٍ) إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ ابْنِ الرُّفْعَةِ حَيْثُ قَالَ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ هَذَا أَيِ تَقُلُّ الْحَاكِمِ لَهُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ إِذَا تَنَازَعَا إِذَا كَانَ الرِّهْنُ مَشْرُوطًا فِي بَيْعٍ وَلَا يَقْطَعُهُ أَنْ لَا يَوْضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ إِلَّا بِرِضَا الرَّاهِنِ؛ لَأَنَّ لَهُ الْإِنْتِخَانَ مِنْ أَصْلِ الْإِقْبَاضِ اهـ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ لُزُومِ الرِّهْنِ بِقَبْضِ الْعَدْلِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُرْتَهِنِ فِي الْقَبْضِ قَبْضُهُ كَقَبْضِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَطَالَ فِي رَدِّهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ وَغَيْرُهَا أَنَّ الْعَدْلَ نَائِبُهُمَا وَأَنَّ قَبْضَهُ كَقَبْضِ الْمُرْتَهِنِ وَأَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ يُحْمَلُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ نَائِبُ الرَّاهِنِ فَقَطُّ قَالَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَنَّهُ وَكِيلُ الرَّاهِنِ؛ لَأَنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الْمَرْهُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (وَلِإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ التَّشَاخُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَيَمْنُ يَوْضَعُ عَنْهُ مِنْ أَفْرَادِ التَّشَاخُ ابْتِدَاءً كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِهِ. فَوُدَّ: (وَقَالَ آخَرُونَ) وَهُمْ

لِيَحْفَظَهُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَلَا تَقَلَّه. (وَيُسْتَحَقُّ بَيْعُ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ) إِلَيْهِ بِأَنْ حُلَّ الدَّيْنُ وَلَمْ يُوفَ أَوْ أَشْرَفَ الرَّهْنُ عَلَى الْفَسَادِ قَبْلَ الْحُلُولِ وَقَضِيَّتُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الرَّاهِنَ التَّوْفِيَةُ مِنْ غَيْرِ الرَّهْنِ، وَإِنْ طَلَبَهُ الْمُرْتَهِنُ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْرِكُ أَدَاؤُهُ

فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (وَيُسْتَحَقُّ) بِنَاءً الْمَفْعُولِ.

فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (عِنْدَ الْحَاجَةِ) وَلِلْمُرْتَهِنِ إِذَا كَانَ بَدَيْنَهُ زَهْرًا وَضَامِنٌ طَلَبَ وَفَاتِهِ مِنْ أَيْهِمَا شَاءَ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ زَهْرًا فَقَطَّ فَلَهُ طَلَبُ بَيْعِ الْمَرْهُونِ أَوْ وَفَاءَ دَيْنِهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ طَلَبُ الْبَيْعِ أَهْ نِهَاءً.

فَوَيْلٌ: (بِأَنْ حُلَّ الدَّيْنُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فُرُوعٌ مِنَ الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُلَّ الدَّيْنُ فَقَالَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ رُدِّ الزَّهْرَ حَتَّى أَيْبِعَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّدُّ بَلْ يُبَاعُ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَإِذَا وَصَلَ حَقُّهُ إِلَيْهِ سَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي بِرِضَا الرَّاهِنِ أَوْ لِلرَّاهِنِ بِرِضَا الْمُشْتَرِي فَإِنْ امْتَنَعَ قَالَى الْحَاكِمُ وَإِنْ قَالَ لَهُ أَخْضِرِ الزَّهْرَ لَا يَبِيعُهُ وَأَسَلَّمَ الثَّمَنَ إِلَيْكَ أَوْ أَيْبِعْ مِنْكَ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِجَابَةُ فَإِنْ أَجَابَهُ وَاشْتَرَاهُ وَلَوْ بِالذَّيْنِ جَازَ لَوْ كُفِّلَ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَه إِذَا عَرَضَ لِلْبَيْعِ وَلَوْ لَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِخْضَارِ الزَّهْرِ وَلَمْ يَتَيَّقْ بِالرَّاهِنِ أَرْسَلَ الْحَاكِمُ أَمِيئَهُ لِيُخْضِرَهُ، وَأَجْرَتْهُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلِلرَّاهِنِ بَعْدَ بَيْعِهِ وَفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ أَيْ حَيْثُ لَا تَأْخِيرَ لَهُ وَلَا يَسَلِّمُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ فَإِنْ تَنَازَعَ فَالْحَاكِمُ مَرَّ وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ بِرِضَا الرَّاهِنِ أَيْ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ثُمَّ قَوْلُهُ بِرِضَا الْمُشْتَرِي أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ وَالْأَلَمُ يَخْتَجُّ إِلَى رِضَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَرَّ وَقَوْلُهُ لَمْ تَلْزَمْهُ الْإِجَابَةُ لَعَلَّ هَذَا إِذَا تَأْتَى الْبَيْعُ بِإِخْضَارِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِخْضَارِ (وَقَضِيَّتُهُ هَذَا) أَيْ الثَّمَنُ. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ طَلَبَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَدَّرَ عَلَيْهِ) أَيْ التَّوْفِيَةَ مِنْ غَيْرِ الزَّهْرِ أَوْ نِهَاءً قَالَ ع ش قَالَ ع وَطَرِيقُ الْمُرْتَهِنِ فِي طَلَبِ التَّوْفِيَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَرْهُونِ أَنْ يَفْسَخَ الزَّهْرَ لِجَوَازِهِ مِنْ جِهَتِهِ وَطَلَابِ الرَّاهِنِ بِالتَّوْفِيَةِ ه. فَوَيْلٌ: (وَبِهِ) أَيْ بَعْدَ الزُّرُومِ (صَرَّحَ الْإِمَامُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَاءُ. ه. فَوَيْلٌ: (بِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْرِكُ) أَيْ حِينَ إِذْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ الْوَفَاءَ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ الرَّاهِنُ.

السَّيِّحُ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمِرَاقِبِيِّينَ وَنَقَلُوهُ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ. ه. فَوَيْلٌ: (بِأَنْ حُلَّ الدَّيْنُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: (فُرُوعٌ) مِنَ الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُلَّ الدَّيْنُ فَقَالَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ رُدِّ الزَّهْرَ حَتَّى أَيْبِعَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّدُّ بَلْ يُبَاعُ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَإِذَا وَصَلَ حَقُّهُ إِلَيْهِ سَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي بِرِضَا الرَّاهِنِ أَوْ لِلرَّاهِنِ بِرِضَا الْمُشْتَرِي فَإِنْ امْتَنَعَ قَالَى الْحَاكِمُ وَإِنْ قَالَ لَهُ أَخْضِرِ الزَّهْرَ لَا يَبِيعُهُ وَأَسَلَّمَ الثَّمَنَ إِلَيْكَ أَوْ أَيْبِعْ مِنْكَ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِجَابَةُ فَإِنْ أَجَابَهُ وَاشْتَرَاهُ وَلَوْ بِالذَّيْنِ جَازَ وَكَذَا لَوْ كُفِّلَ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَه إِذَا عَرَضَ لِلْبَيْعِ وَلَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِخْضَارِ الزَّهْرِ وَلَمْ يَتَيَّقْ بِالرَّاهِنِ أَرْسَلَ الْحَاكِمُ أَمِيئَهُ لِيُخْضِرَهُ وَأَجْرَتْهُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلِلرَّاهِنِ بَعْدَ بَيْعِهِ وَفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ أَيْ حَيْثُ لَا تَأْخِيرَ لَهُ وَلَا يَسَلِّمُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ فَإِنْ تَنَازَعَ فَالْحَاكِمُ مَرَّ وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ بِرِضَا الرَّاهِنِ أَيْ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ثُمَّ قَوْلُهُ بِرِضَا الْمُشْتَرِي أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ وَالْأَلَمُ يَخْتَجُّ إِلَى رِضَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَرَّ وَقَوْلُهُ لَمْ تَلْزَمْهُ الْإِجَابَةُ لَعَلَّ هَذَا إِذَا تَأْتَى الْبَيْعُ بِإِخْضَارِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِخْضَارِ (وَقَضِيَّتُهُ هَذَا) أَيْ الثَّمَنُ. ه. فَوَيْلٌ: (وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ) قَالَ السَّيِّحِيُّ وَهُوَ مَعْدُورٌ فِي إِشْكَالِهِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبَرْلُوسِيُّ خُصُوصًا إِذَا عَرَضَ حَمْلُ بَعْدَ الزَّهْرِ وَاسْتَمَرَّ الْحَمْلُ

فوراً فكيف ساع له التأخير ويُجاب بحمل كلام الإمام على تأخير يسير عرفاً للمسامحة به حيثُذ أو يُقال لَمَّا رضي المُرتَهِنُ بتعلُّق حَقِّه بالرهن كان رِضاً منه بتأخير حَقِّه إلى تيسر بيعه واستيفائه من ثَمَنِهِ ثم رأيت السبكي اختار وجوب الوفاء فوراً من الرهن أو غيره وأنه من غيره لو كان أسرع وطلَّبه المُرتَهِنُ وجب وهو مُتَّجِهٌ، ولا يُنافيه أن المُرتَهِنَ لو طلب البيع فأبى الراهن ألزَمَه القاضى قضاء الدين أو بيعه؛ لأنَّ التأخير إنما هو لاحتمال أنه يُبقي الرهن لنفسه فيلزم حيثُذ بالوفاء من غيره فلا يُنافي انحصار حَقِّه فيه إذا تيسر بيعه كما قدَّمناه

• فَوُدَّ: (فكيف ساع له التأخير) أي إلى تيسر البيع. • فَوُدَّ: (أو يُقال إلخ) اقتصر عليه النهاية.
• فَوُدَّ: (كان رِضاً منه بتأخير حَقِّه إلخ) ظاهره وإن طالت المدة وهو كذلك حيثُذ كان للراهن عَرَضٌ صحيح في التأخير كما يأتي اه ع ش أي في النهاية. • فَوُدَّ: (كان) أي رضا المُرتَهِنُ بتعلُّق إلخ.
• فَوُدَّ: (رضي منه إلخ) خبر كان والجُمْلَةُ جواب لما اه كُرِدِي. • فَوُدَّ: (رأيت السبكي إلخ) ويُمكنُ حمل ما اختاره السبكي على ما إذا أدى ذَلِكَ لتأخير من غير عَرَضٍ صحيح فشرح م ر اه سم قال ع ش قوله من غير عَرَضٍ إلخ أي للراهن في التأخير اه. • فَوُدَّ: (وأنه) أي الوفاء عطف على وجوب إلخ.
• فَوُدَّ: (وهو مُتَّجِهٌ) وفقاً للمعنى فقوله: (ولا يُنافيه) أي لا يُنافي اختيار السبكي ما يأتي عن المُصنِّف أن المُرتَهِنَ إلخ اه كُرِدِي عبارة سم إن أراد لا يُنافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه؛ لأنَّ السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان أسرع وإن تيسر البيع بخلاف قوله فلا يُنافي اه وقال السيّد قوله ولا يُنافيه أن المُرتَهِنَ إلخ أي لا يُنافي ما تقرَّر ما في المتن من استحقاق بيع المزهون إلخ اه أقول صنيعُ النهاية حيثُذ قال قُيِّلَ ذِكْرُ كلام السبكي ما نصّه ولا يُنافي ذَلِكَ ما يأتي من إيجابه على الأداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما اختاره لا بالنسبة للمُرتَهِنِ حتى يجبره على الأداء من غير الرهن اه أن مرجع البصير ما تقدَّم عن الإمام. • فَوُدَّ: (فيلزم) بناءً المفعول من الإلزام. • فَوُدَّ: (فلا يُنافي إلخ) أي ولما كان المراد من التأخير الآتي في المتن ذَلِكَ الاحتمال فكما لا يُنافي ذَلِكَ اختيار السبكي لا يُنافي ما قدَّمناه أيضاً من انحصار حق المُرتَهِنِ في المزهون إذا تيسر بيعه لاحتمال أنه لا يبقى الرهن لنفسه فيلزمه حيثُذ البيع اه كُرِدِي. • فَوُدَّ: (كما قدَّمناه) يعني قوله وقضية هذا أنه لا يلزم إلخ فإن مفاده

وقت الحلول فإنه يتعلَّز بيئها حتى تصح كما سيأتي هذا ولكن يُمكنُ الجواب عن الإشكال بأنه ليس من اللائق أن يستمر الراهن مخجوراً عليه في العين المزهونة مع مطالبة من مال آخر حال المحجر فيها فإن كان المُرتَهِنُ حريصاً على ذَلِكَ فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يُمكنُ أن يرجع به كلام الأضحاب انتهى. • فَوُدَّ: (ثم رأيت السبكي اختار إلخ) ويُمكنُ حمل ما اختاره السبكي على ما إذا أدى ذَلِكَ لتأخير من غير عَرَضٍ صحيح م ر. • فَوُدَّ: (ولا يُنافيه) إن أراد لا يُنافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لأنَّ السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان أسرع وإن تيسر البيع بخلاف قوله فلا يُنافي إلخ.

(وَيُقَدَّمُ الْمُزْتَهِنُ) بعد بيعه (بِقَمِّهِ) على سائر الغرماء لِيَتَعَلَّقَ حَقُّهُ بِهِ وَبِالدَّيْنِ وَحَقُّهُمْ مُرْسَلٌ فِيهَا فَقَطْ (وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكِيلُهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ) أَوْ وَكِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ. (فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ) الْمُزْتَهِنُ فِي الْبَيْعِ الَّذِي أَرَادَهُ الرَّاهِنُ أَوْ نَائِبُهُ وَلَا عُذْرَ لَهُ فِي ذَلِكَ (قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ) أَلَزِمْتُكَ بِأَنَّكَ (تَأْذُنُ) لَهُ فِي الْبَيْعِ (أَوْ تُبْرِئُهُ) مِنَ الدَّيْنِ دَفْعًا لِيَضَرَّرَ الرُّهْنُ فَإِنْ أَصْرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ أَوْ إِذْنُ لِلرَّاهِنِ التَّصَرُّفَ فِي ثَمَنِهِ إِلَّا إِذَا أَتَى أَيْضًا مِنْ أَخِيذٍ دَيْنِهِ مِنْهُ فَيُطْلَقُ لِلرَّاهِنِ فِي بَيْعِهِ وَمَنْعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَوْ عَجَزَ الرَّاهِنُ عَنْ اسْتِثْنَاءِ الْمُزْتَهِنِ وَالْحَاكِمِ فَقَضِيَّةٌ كَلَامِ الْمَأْزُودِي تَصْحِيحُ الصَّحْخَةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ لِيَرْضَى الْوَفَاءَ وَيُحْجِزَ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ إِلَيْهِ لَا ضَرَرَ فِيهِ حِينَئِذٍ عَلَى الْمُزْتَهِنِ. (وَلَوْ طَلَبَ الْمُزْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَتَى الرَّاهِنُ الزَّمَةَ الْقَاضِي قَضَاءَ الدَّيْنِ) مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ (أَوْ بَيْعَهُ) لِيُؤْفَى مِنْهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ حَبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ (فَإِنْ أَصْرَ) عَلَى إِبَائِهِ

الإنحصار اه كُرِدِي أَقُولُ بِلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قَوْلَهُ أَوْ يُقَالُ لَمَّا رَضِيَ الْمُزْتَهِنُ الْخُ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَيُقَدَّمُ الْمُزْتَهِنُ الْخُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِرَقَبَتِهِ جَنَائَةً كَمَا يَأْتِي.

• قَوْلُ (سَيِّ): (بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ) أَيِ وَلَا يَتَزَعُّ مِنْ يَدِهِ كَمَا تَقَدَّمَ اه ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَكِيلُهُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا عُذْرَ إِلَى الْمُغْنَى وَقَوْلُهُ أَوْ إِذْنُ إِلَى وَلَوْ عَجَزَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَى الْمُغْنَى.

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْحَقَّ لَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا اه وَهِيَ أَحْسَنُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا حُذْرَ لَهُ فِي ذَلِكَ) سَيِّئَانِي عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ إِنْ وَفَى دُونَ ثَمَنِ الْمِثْلِ الْخُ مَا يَتَبَيَّنُ مِنْهُ الْمُرَادُ بِالْعُذْرِ. • قَوْلُهُ: (أَلَزِمْتُكَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى عَقِبَ قَوْلِ الْمُغْنَى يُبْرئُ هُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَيِ أَفْذَنُ أَوْ أَبْرئُ اه.

• قَوْلُ (سَيِّ): (تُبْرِئُهُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَفِي نُسْخِ الْمُحَلِّي وَالنِّهَايَةِ أَيِ وَالْمُغْنَى يُبْرئُ اه سَيِّدُ عَمَرٍ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَصْرَ الْخُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُغْنَى رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَالِفَتَيْنِ.

• قَوْلُهُ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ أَوْ غَيْرَهُ فَيَعْمَلُ بِالْمُضْلَحَةِ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ إِذْنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ عَجَزَ أَقْرَهُ سَمِ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمَنْعُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (إِذْنُ لِلرَّاهِنِ). • قَوْلُهُ: (إِذَا أَتَى) أَيِ الْمُزْتَهِنُ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ الثَّمَنِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فَيُطْلَقُ) أَيِ يُرْخَصُ الْحَاكِمُ. • قَوْلُهُ: (تَصْحِيحُ الصَّحْخَةِ) قَالَ الزَّكَكْسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ خَبْرٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ بَأَن تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةُ كَالْعَجِزِ عَنْ مُؤَنَّتِهِ أَوْ حِفْظِهِ أَوْ الْحَاجَةِ إِلَى مَا زَادَ عَلَى ذَيْنِ الْمُزْتَهِنِ مِنْ ثَمَنِهِ شَرَحَ م ر اه سَم. • قَوْلُهُ: (وَيُخْجَرُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ (عَلَيْهِ) أَيِ الرَّاهِنِ.

• قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ الْوَفَاءِ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا إِذَا أَتَى مَنْ أَخَذَ دَيْنَهُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْبَيْعِ (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ لِيَرْضَى الْوَفَاءَ مَعَ الْحَجْرِ فِي الثَّمَنِ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِيُؤْفَى) مِنَ الْإِيْفَاءِ أَوْ التَّوْفِيَةِ (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمَرْهُومِ وَثَمَنِهِ. • قَوْلُهُ: (بِمَا يَرَاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالزَّمَةِ الْقَاضِي الْخُ.

• قَوْلُهُ: (تَصْحِيحُ الصَّحْخَةِ) قَالَ الزَّكَكْسِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ خَبْرٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ بَأَن تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةُ تَالْعَجِزِ عَنْ مُؤَنَّتِهِ أَوْ حِفْظِهِ أَوْ الْحَاجَةِ إِلَى مَا زَادَ عَلَى ذَيْنِ الْمُزْتَهِنِ مِنْ ثَمَنِهِ م ر.

(بأع الحاكِم) عليه وقضى الدين من ثَمَنِهِ دَفْعًا لِيَضْرُرَ الْمُرْتَهِنُ. (تنبيه) قضيةُ المثني وغيره هنا أنَّ القاضي لا يتولَّى البيع إلا بعد الإصرارِ علي الإباءِ وليس مُرادًا أخذًا من قولهم في التفليس إنه بالامتناع من الوفاء يُخَيَّرُ القاضي بين توليه للبيع وإكراهه عليه ولو غاب الراهن أثبت المرتهن الأمر عند الحاكم ليبيعه وحيث لا يتعيَّن عليه بيعه إلا إذا لم يتيسَّر حالًا وفاء من غيره والا أوفى منه كما يحثه السبكي؛ لأنه نائب الغائب فيلزمه العمل بالأصلح له من بيع المرهون أو الوفاء من غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه لغيبة المرتهن الدين المرهون به لينتقل الرهن لزمه قبضه منه فإن عجز لفقد البيئة أو لفقد الحاكم تولاه بنفسه وكان ظاهرًا بخلاف ما ...

• قول (سبي): (بأع الحاكِم) وظاهر أنه لا يتعيَّن بيعه فقد يجد ما يوفي به الدين من غير ذلك نهاية ومغني عبارة سم قول المصنّف (بأع الحاكِم) يتبيّن أو وقاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك أخذًا بما يأتي عن السبكي. • قوله: (إلا بعد الإصرار إلخ) أي إصرار الزاهن والمرتهن. • قوله: (ولو غاب) إلى قوله بخلاف ما إلخ في النهاية والمغني. • قوله: (ولو غاب المرتهن) هو شامل لمسافة القصر وما دونها قال سم على منهج ما حاصله أنه لا يبيع فيما دون مسافة القصر إلا بإذنه ثم قال إنه عرضه على م ر فقال لعله بناء على أن القضاء على الغائب إنما يكون على من بمسافة القصر والزاجح الإكفاء بمسافة المدوي فيكون هنا كذلك اهـ ع ش. • قوله: (الأمر إلخ) أي الزهن والدين اهـ مغني أي والحلول. • قوله: (ليبيعه) أي الحاكم المزهون. • قوله: (كما يحثه السبكي) عبارة النهاية والمغني وقد أفتى السبكي بأن للحاكم بيع ما يرى بيعه من المزهون وغيره عند غيبة المذيون أو امتناعه لأن له ولاية على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة فإن كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتهن وقاه منه وأخذ المزهون فإن لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع المزهون أروج وطلبه المرتهن بأع دون غيره اهـ قال ع ش قوله ولاية على الغائب أي وله القضاء من مال الممتنع بغير اختيار أي فيجزي فيه ما ذكر في مال الغائب وقوله بأع أي قلو باع غير الأروج هل يصح حيث كان بضمن مثله أو لا؛ لأن الشرع إنما اذن له في بيع الأروج فيه نظر، ولا يتعمد الأول؛ لأنه لا ضرر فيه على الزاهن وإن أدى إلى تأخير وفاء حق المرتهن ولكن الأقرب الثاني للجملة اهـ وقوله ولكن الأقرب الثاني أي وفاقًا للمغني. • قوله: (إليه) أي الحاكم. • قوله: (الدين المزهون به) مفعول أحضر. • قوله: (فإن عجز إلخ) أي المرتهن عن الإثبات كُرِدِي ونهاية. • قوله: (لفقد البيئة) أي التي تشهد عند الحاكم بأنه يملك الزاهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكوّن العين التي أريد بيعها مزهونة عنده لاحتمال كونها دبيعة مثلاً اهـ ع ش وقوله بأنه يملك الزاهن إلخ مخالف لما يأتي من قول الشارح إلا أن يقال إلخ. • قوله: (أو لفقد الحاكم) أي أو لتوقف الرفع إليه على غزم دراهم وإن قلت اهـ ع ش. • قوله: (تولاه بنفسه) ويصدق في

• قول (سبكي): (بأع الحاكِم) يتبيّن أو وقاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك أخذًا مما تقدّم عن السبكي وفي شرح م ر أفتى أي السبكي أيضًا فيمن زهن عينه بدني مؤجل وغاب رب

إذا قدر عليها ويُفَرَّقُ بينه وبين الظاهرِ بغيرِ جنسٍ حقُّه فإنَّ له البيع ولو مع القُدرة على البيِّنة بأنَّ هذا عنده وثيقةٌ بحقِّه فلا يُخشى فواته فاشترطَ لِظَهْرِه العجزُ بخلافِ ذلك يُخشى الفوات لو صبرَ للبيِّنة فجازَ له مع القُدرة عليها وقياسُ ما يأتي في الفلْس أنَّ الحاكمَ لا يتولَّى البيعَ حتى يثبتَ عنده كونه ملكاً لِلرَّاهِنِ إلا أنَّ يُقالَ اليدُ عليه للمُرْتَهِنِ فكفى إقراره بأنَّه ملكٌ لِلرَّاهِنِ. (ولو باعه المُرْتَهِنُ) والدينُ حالٌ (بإذنِ الرَاهِنِ) له في بيعه بأنَّ قال به لي أو أطلق ولم يُقدِّرِ الثمنَ. (فالأصحُّ) أنه إن باعه بحضْرته صحَّ البيعُ إذْ لا تُهمَّة (والا) بأنَّ باعه في غيبته (فلا) يصحُّ؛ لأنه يبيعُ لغيرِ نفسه فيستحقُّ في الاستعجالِ ومن ثمَّ لو قدرَ له الثمنُ صحَّ مُطلقاً وكذا لو كان الدينُ مُؤجَّلاً ما لم يأذنْ له في استيفاءِ حقِّه من ثمنه لِلتَّهْمَةِ حيثيِّدُ أمَّا لو قال به لك فيبطلُ مُطلقاً لاستحالة فقلِّم أنه في به لي أو لِنَفْسِكَ واستوفِ لي أو لِنَفْسِكَ يصحُّ ما لِلرَّاهِنِ فقط ويأتي ما ذَكَرَ في

قدر ما باعه به؛ لانه أمينٌ فيه ولا يُقالُ هو مُقَصِّرٌ بَعْدَ الإشهادِ على ما باع به لانا نقولُ قد لا يتيسَّرُ الشهودُ وقتَ البيعِ ويغْرِضُها فقد لا يتيسَّرُ له إحضارُهم وقتَ النزاعِ فصدقُ مُطلقاً اه ع ش. ٥. فود: (إذا قدرَ عليها) أي وعلى الحاكمِ أخذاً مما تقدَّم ولعلَّ هذا من تحريفِ التايخِ وصوابه عليهما اه سيّدُ عَمَرَ وقد يُقالُ سَكَتَ عَنِ الحاكمِ نظراً لِلْغالبِ مِنْ وجوده كما يؤيِّده اقتصاره على البيِّنة في المواضع الآتية فلا تحريف. ٥. فود: (بيِّنة) أي المُرْتَهِنِ اه ع ش. ٥. فود: (الظافر) أي الذي ليسَ بِمُرْتَهِنِ. ٥. فود: (على البيِّنة) أي وعلى الحاكمِ كما مرَّ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ. ٥. فود: (بأن هذا) أي المُرْتَهِنِ. ٥. فود: (وثيقة) وهي الرهنُ. ٥. فود: (بخلافِ ذلك) أي الظافرِ الغيْرُ المُرْتَهِنِ. ٥. فود: (لِلبيِّنة) أي والحاكمِ. ٥. فود: (عليها) أي وعلى الحاكمِ. ٥. فود: (وقياسُ ما يأتي إلخ) سَيأتي أنَّ السُّبكيَّ رَجَّعَ في هذا الآتي في الفلْسِ الإختفاءَ باليدِ اه سم. ٥. فود: (والدينُ حالٌ) إلى قولِ المثنى ولو تَلَفَ في النهاية والمُعني إلا قوله أمَّا لو قال إلى ويأتي وقوله ويُؤخَذُ إلى ويصحُّ.

٥. فود: (ولا فلا) قال الزركشي لو كان ثَمَنُ المَرْهُونِ لا يفي بالدينِ والاستيفاءُ مِنْ غَيْرِهِ مُتَعَذِّرٌ أو مُتَعَسِّرٌ بفلْسٍ أو غَيْرِهِ فالظاهرُ أنه يخرُصُ على أوفى الأثمانِ تَحْصِيلاً لِدَيْنِهِ ما أمكنه فَتَضَعُفُ التَّهْمَةُ أو تَنْتَفِي اه نهاية قال ع ش قوله فَتَضَعُفُ التَّهْمَةُ مُتَعَمِّدٌ وقوله أو تَنْتَفِي أي فَيَصِحُّ بَيْعُ المُرْتَهِنِ فِي غَيْبَةِ الرَّاهِنِ اه. ٥. فود: (في الاستعجالِ) أي بالاستعجالِ وتَرْكُ الإحتياطِ اه مُعْنِي. ٥. فود: (مُطلقاً) أي في حَضْرَتِهِ وَغَيْبَتِهِ. ٥. فود: (ما لم يأذنْ إلخ) قَضِيَّةٌ فَضْلُهُ بِكَذَا رُجوعُ هذا لما بَعْدَهُ فَقَطْ وظاهرُ النهايةِ والمُعْنِي أنه قَيَّدَ فيما قبله أيضاً. ٥. فود: (ما لِلرَّاهِنِ فَقَطْ) أي فَيَبْطُلُ ما لِلْمُرْتَهِنِ فَإِنْ باعَ لِلرَّاهِنِ صَحَّ البَيْعُ ثم إن استوفى له صَحَّ أيضاً وإن استوفى لِنَفْسِهِ بَطَلَ وإن باعَ لِنَفْسِهِ بَطَلَ أيضاً اه كُرْدِي. ٥. فود: (ما ذَكَرَ) أي في إِذْنِ الرَّاهِنِ مِنَ المُرْتَهِنِ في بَيْعِ المَرْهُونِ مِنَ التَّحْصِيلِ.

الدينِ فَأَخْضَرَ الرَّاهِنُ الْمُبْلَغَ إِلَى الْحَاكِمِ وَطَلَبَ مِنْهُ قَبْضَهُ لِيَمُكَّ الرَّهْنُ بِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ وهو كما قال اه. ٥. فود: (وقياسُ ما يأتي في الفلْسِ إلخ) سَيأتي أنَّ السُّبكيَّ رَجَّعَ في هذا الآتي في الفلْسِ الإختفاءَ

إِذِنْ وَارِثٍ لِلْغَرِيمِ فِي بَيْعِ التَّرِكَةِ وَسَيِّدٍ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي بَيْعِ الْجَانِي. (وَلَوْ شَرِطَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ فِي عَقْدِ الرِّهْنِ أَيْ شَرِطًا (أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ) أَوْ غَيْرُهُ مِمَّنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ عِنْدَ الْمَحَلِّ (جَانٌ) هَذَا الشَّرْطُ إِذَا لَمْ يَحْذَرْ فِيهِ. (وَلَا يُشْتَرَطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ) فِي الْبَيْعِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ إِذْنِهِ بِلِ الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُهْتَمَلُ أَوْ يُتَرَى وَلَا أَنْ إِذْنَهُ السَّابِقُ وَقَعَ لَعَنُوا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الْقَبْضِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ إِذْنَهُ لَوْ تَأَخَّرَ عَنِ الْقَبْضِ لَمْ يُشْتَرَطْ مُرَاجَعَتُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْلَا التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ وَيَصِحُّ عَزْلُ الرَّاهِنِ لِلْمَشْرُوطِ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ دُونَ الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الصُّحَّةِ. (فَإِذَا بَاعَ) الْمَازِدُونَ لَهُ وَقَبَضَ الشَّيْءَ (فَالْمُتَمَنِّعُ عِنْدَهُ مِنْ صَمَانِ الرَّاهِنِ) لِيَتَقَاتِهِ بِمِلْكِهِ (حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ) إِذْ هُوَ أَمِينُهُ عَلَيْهِ فَيُذِنُ كَيْدَهُ وَمَنْ ثُمَّ صَدَّقَ فِي تَلْفِهِ لَا فِي تَسْلِيمِهِ لِلْمُرْتَهِنِ فَإِذَا حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَتَسَلَّمْهُ غَيْرَ الرَّاهِنِ وَهُوَ يُغَرِّمُ أَمِينَهُ، وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ

• فَوَدَّ: (فِي إِذْنِ وَارِثٍ لِلْغَرِيمِ فِي بَيْعِ التَّرِكَةِ الْخُ) أَيْ فَإِنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ صَحٌّ وَلَا فَلَ وَيَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الزَّكَوْنِيِّ أَدْعَى شَيْءَ أَيْ وَالصُّحَّةُ مُطْلَقًا فِيمَا إِذَا قَدَّرَ التَّمَنُّ. • فَوَدَّ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) ضَبُّ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ مَعَهُ إِلَى قَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَرْطًا إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا قَلْبُ بَنِي لِلْفَاعِلِ احْتِجَاجٌ إِلَى قَيْدٍ كَانَ يُقَالُ شَرْطُهُ أَخَذَهُمَا وَوَافَقَهُ الْآخَرُ أَدْعَى شَيْءَ. • فَوَدَّ: (مِمَّنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ) الظَّاهِرُ إِنَّمَا قَيْدٌ بِهِ جَزِيًّا عَلَى ظَاهِرِ الْمُتَمَنِّعِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ قَلْبُ رَاجِعٌ أَدْعَى شَيْءَ هَلْ هُوَ لِلتَّقْيِيدِ حَتَّى لَوْ شَرُطَ أَنْ يَبِيعَهُ غَيْرُ مَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ لَمْ يَصِحَّ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْغُرْصَ الْوَصُولَ إِلَى الْحَقِّ وَهُوَ يَخْصُلُ بِذَلِكَ أَدْعَى.

• فَوَدَّ: (هَذَا الْمَحَلِّ) مُتَعَلِّقٌ بِأَنْ يَبِيعَهُ. • فَوَدَّ: (بِلِ الْمُرْتَهِنِ) أَيْ بِلِ يُشْتَرَطُ مُرَاجَعَةُ الْمُرْتَهِنِ قَطْعًا كَمَا نَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْعَرِاقِيِّ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُ) لَكِنْ مُتَقَضًى كَلَامِهِمْ اشْتِرَاطُ مُرَاجَعَةِ الْمُرْتَهِنِ مُطْلَقًا أَدْعَى نِهَائِيَّةٌ أَيْ سِوَاةِ كَانَ أَذِنَ قَبْلَ أَنْ لَا وَبِهِ جَزَمَ شَيْخُنَا الزَّيْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لَوْلَا التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ) أَيْ: فَهُوَ كَافٍ فِي إِفَادَةِ لَاشْتِرَاطِ. • فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ عَزْلُ الْخُ) عِبَارَةُ الثَّهَابِيَّةِ وَالْمُعْنِي وَيُشْتَرَطُ الْعَدْلُ بِعَزْلِ الرَّاهِنِ أَوْ مَوْتِهِ لَا الْمُرْتَدُّ أَوْ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ فِي الْبَيْعِ وَإِذْنُ الْمُرْتَهِنِ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ لَكِنْ يَنْطَلُ إِذْنُهُ بِعَزْلِهِ أَوْ مَوْتِهِ فَإِنْ جَلَدَهُ لَمْ يَشْتَرَطْ تَجْدِيدُ تَوْكِيلِ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعَزِلْ وَإِنْ جَلَدَ الرَّاهِنَ إِذَا لَمْ يَبْعَدْ عَزْلُهُ لَمْ يَشْتَرَطْ إِذْنُ الْمُرْتَهِنِ لِانْهِيَازِ الْعَدْلِ بِعَزْلِ الرَّاهِنِ أَدْعَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ أَوْ مَوْتُهُ أَيْ أَوْ جُنُونُهُ أَوْ إِغْمَاؤُهُ كَمَا يُقْبِضُهُ التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ أَدْعَى. • فَوَدَّ: (لِلْمَشْرُوطِ لَهُ ذَلِكَ) أَيْ مِنَ الْعَدْلِ أَوْ غَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ) أَيْ فِي الْبَيْعِ. • فَوَدَّ: (فِي الصُّحَّةِ) أَيْ صِحَّةُ الْبَيْعِ.

• فَوَدَّ: (لِيَتَقَاتِهِ بِمِلْكِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الثَّهَابِيَّةِ وَالْمُعْنِي؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ وَالْعَدْلُ نَائِيَّةٌ فَمَا تَلَفَ فِي يَدِهِ كَانَ مِنَ صَمَانِ الْمَالِكِ وَيَسْتَعْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْخُ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (صَدَّقَ فِي تَلْفِهِ) أَيْ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ السَّبَبَ وَإِنْ بَيَّنَّ فَفِيهِ التَّخْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ مُعْنِي وَنِهَائِيَّة. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ صَدَّقَ فِي التَّسْلِيمِ أَوْ كَانَ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ أَوْ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِشْهَادِ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ فَإِنْ قَالَ لَهُ أَشْهَدْتَ وَغَابَ الشُّهُودُ أَوْ مَاتُوا وَصَدَّقَ الرَّاهِنُ قَالَ لَهُ وَلَا تَشْهَدُ أَوْ أَذَى بِحَضْرَةِ الرَّاهِنِ لَهُ يَرْجِعُ لِأَغْيَافِهِ لَهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَإِذْنِهِ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ وَلِتَقْصِيرِهِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ أَدْعَى وَكَذَا فِي الثَّهَابِيَّةِ إِلَّا مَسَانِ

للمُرْتَهِن؛ لأنه لم يثبت (ولو تلف ثَمَنُهُ في يَدِ) المَأْذُونِ (العَدْلِ) أو غيره ولو المُرْتَهِن (لم استحق المرهون) المبيع (فإن شاء المشتري رجع على) المَأْذُونِ (العَدْلِ) أو غيره؛ لأنه واضح اليد ومحلّه إن لم يكن نائب الحاكم لإذنه له في البيع لنحو غيبة الراهن وإلا لم يكن طريقاً؛ لأنّ يده كيد الحاكم (وإن شاء على الراهن)؛ لأنه المؤكّل (و) من ثمّ كان (القراؤ عليه) فيرجع مأذونه عليه ما لم يقصّر في تلفه على الأوجه. (ولا يبيع) المَأْذُونُ (العَدْلُ) أو غيره المرهون (إلا بفنّ مظه) أو دونه بقدر يتقارب به وسيأتي نيأته (حالا من نقد بلده) وإلا لم يصب كالوكيل ومنه يؤخذ أنه لا يصب منه شرط الخيار لغير مؤكّله وأنه لا يسلم المبيع قبل قبض الثمن وإلا ضمين ولا يبيع المُرْتَهِنُ إلا بذلك

الأداء بحضرة الراهن. فود: (لم يثبت) لعله من الإثبات أي لم يشهد وقصّر بتركه. فود: (محلّه) إلى قوله واختار السبكي في المغني إلا قوله ولا يقاس إلى فسحا. فود: (ولاً لم يكن طريقاً) حيث لا تقصير اه مغني. فود: (لإذنه) أي الحاكم للعَدْلِ. فود: (لنحو غيبته) عبارة المغني لزوم الراهن أو غيبته أو نحو ذلك اه أي كاستناعه من البيع. فود: (لأنّ يده كيد الحاكم) أي والحاكم لا يضمن فكذا هو اه مغني. فود: (لأنه المؤكّل) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله ولا يقاس إلى فسحا وقوله فيما إذا إذن إلى كان شرط إلخ. فود: (لأنه المؤكّل) عبارة النهاية والمغني لإلجائه المشتري شرعاً إلى التسليم للعَدْلِ بحكم توكيله اه. فود: (ما لم يقصّر إلخ) أي وإلا فالقراؤ عليه اه ع ش. فود: (على الأوجه) وفقاً للنهاية والمغني. فود: (أو غيره) أي من الفاسق إذا كانا يتصرفان عن أنفسهما على قياس ما مرّ فليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمُرْتَهِن بدليل إفراجه الكلام عليهما فيما يأتي فاندفع ما في حواشي التحفة اه رشدي. فود: (أو دونه إلخ) أي حيث لا راغب بأزيد اه نهاية. فود: (بقدر يتقارب به إلخ) أي يتلى الناس بالغبن فيه كثيراً وذلك إنما يكون بالشئ اليسير اه ع ش. فود: (ولاً) أي بأن أحل بشيء منها اه مغني. فود: (ويؤخذ منه) أي من التعليل بقوله كالوكيل. فود: (لغير مؤكّله) أي وغير نفسه اه ع ش. فود: (ولا يبيع المُرْتَهِنُ إلخ) قد مرّ أنّ يبيع المُرْتَهِن لا يصب إلا بحضور الراهن قلعل صورة أفراد المُرْتَهِن هنا أنه باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في عدم الصحة حيث يدون ثمن المثل وعلّا كان إقرار الراهن على البائع بذلك كإذنه إذ لولا رضاه لم ينع بل قد يقال إن هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع وإلا فما صورته أو يتصور أفراد المُرْتَهِن بما مرّ عن الزركشي في شرح قول المصنف ولو باعه المُرْتَهِن بإذن الراهن فالأصحّ أنه إن باعه بحضرته صح وإلا فلا فليأمل اه رشدي. فود: (ولا يبيع المُرْتَهِنُ) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العَدْلِ أو غيره لشمول قوله أو غيره المُرْتَهِن، خصوصاً وقد صرح

باليد. فود: (ولا يبيع المُرْتَهِنُ) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العَدْلِ أو غيره لشمول قوله أو غيره المُرْتَهِن خصوصاً، وقد صرح بشموله قبلاً.

أَيْضًا وَكَذَا الرَّاهِنُ عَلَى الْأَوْجِهَ لِتَعْلَقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ نَعَمْ إِنْ وَفَى دُونَ ثَمَنِ الْمَثَلِ بِالذَّيْنِ جَازًا لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ حَيْثُ لَوْ رَأَى الْحَاكِمُ بَيْعَهُ بِجِنْسِ الذَّيْنِ جَازًا كَمَا لَوْ اتَّفَقَ الْعَاقِدَانِ عَلَى بَيْعِهِ بِغَيْرِ مَا مَرَّ وَلَا يَصْحُحُ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ وَهُنَاكَ رَاغِبٌ بِأَرْبَعَةٍ (فَإِنْ زَادَ) فِي الثَّمَنِ (رَاغِبٌ) بَعْدَ الزُّرُومِ لَمْ يُنْظَرِ إِلَيْهِ أَوْ زَادَ مَا لَا يَتَغَابَرُ بِهِ وَهُوَ مِثْلُ يَوْثُوقٍ بِهِ (قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ) الثَّابِتِ

بِشُمُولِهِ قُتَيْلَةَ أَهْلِهِ وَمَرَّ أَيْضًا عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَنَعَ الشُّمُولُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْمَذَلِّ. هـ. قَوْلُهُ: (لِتَعْلَقِ حَقُّ الْغَيْرِ) أَيِ الْمُزْتَهِنِ (بِهِ) أَيِ بِالْمَرْهُونِ. هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ وَفَى دُونَ ثَمَنِ الْمَثَلِ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي جَعْلِ دُونَ فَاعِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَ الظَّرْفِيَّةَ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى نَعَمْ مَحَلُّهُ فِي بَيْعِ الرَّاهِنِ كَمَا قَالَ الرَّزْكَشِيُّ فِيمَا إِذَا نَقَصَ عَنِ الذَّيْنِ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَرْهُونُ يُسَاوِي مِائَةً وَالذَّيْنُ عَشْرَةً فَبَاعَهُ بِأَذْنِ الْمُزْتَهِنِ بِالْعَشْرَةِ صَحَّ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُزْتَهِنِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ لِلْمَذَلِّ لَا تَبِعْهُ إِلَّا بِالْدَّرَاهِمِ وَقَالَ لَهُ الْمُزْتَهِنُ لَا تَبِعْهُ إِلَّا بِالذَّنَانِيرِ لَمْ يَبِعْ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْإِذْنِ كَذَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الرَّزْكَشِيُّ إِذَا كَانَ لِلْمُزْتَهِنِ فِيهِ غَرَضٌ وَإِلَّا كَانَ كَانَ حَقُّهُ دَرَاهِمَ وَتَقَدُّ الْبَلَدِ دَرَاهِمَ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْهُ بِالْدَّرَاهِمِ وَقَالَ الْمُزْتَهِنُ بَعْهُ بِالذَّنَانِيرِ فَلَا يُرَاعَى خِلَافُهُ وَيُبَاعُ بِالْدَّرَاهِمِ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَإِذَا امْتَنَعَ عَلَى الْمَذَلِّ الْبَيْعُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَاعَهُ الْحَاكِمُ بِتَقْدِ الْبَلَدِ وَأَخَذَ بِهِ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ بَاعَ بِجِنْسِ الذَّيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ إِنْ رَأَى ذَلِكَ أَهْلُهُ. قَالَ عِشْرُونَ قَوْلُهُ قَالَ الرَّزْكَشِيُّ الْخُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ وَتَقَدُّ الْبَلَدِ دَرَاهِمَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ أَهْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ حَيْثُ) قَضَيْتُهُ جَوَازُ بَيْعِهِ أَيِ الرَّاهِنِ بِغَيْرِ تَقْدِ الْبَلَدِ حَيْثُ كَانَ مِنْ جِنْسِ الذَّيْنِ وَإِذْنُ فِيهِ الْمُزْتَهِنُ وَبِهِ صَرَّحَ سَمْعٌ عَلَى حَيْثُ أَهْلُهُ شَرْعًا وَقَوْلُهُ وَإِذْنُ فِيهِ الْمُزْتَهِنُ هَذَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي سَمْعٍ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يَنْقُضِيهِ قَوْلُهُ قَضَيْتُهُ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَى الْحَاكِمُ بَيْعَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ بَلْ رُبَّمَا تَكُونُ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ لِلْمُزْتَهِنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَسَّنِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ سَيِّدُ عُمَرَ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (بِجِنْسِ الذَّيْنِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ أَهْلُهُ نِهَايَةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصْحُحُ الْبَيْعُ الْخُ) وَيَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ الرَّاهِنِ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَمَنُ الْجِثْلِ أَوْ الْأَكْثَرُ وَاقِيًا بِالذَّيْنِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَيْضًا.

هـ. قَوْلُهُ (سُيِّ): (فَإِنْ زَادَ الْخُ) وَلَوْ ازْتَفَعَتِ الْأَسْوَاقُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الْفَسْخُ كَمَا لَوْ طَلَبَ بَرِيادَةً بَلْ أَوْلَى أَهْلُهُ نِهَايَةً قَالَ عِشْرُونَ قَوْلُهُ فَيَتَّبِعِي الْخُ أَيِ قُلُوْهُ لَمْ يَفْسَخْ أَنْفَسَخَ بِتَقْيِهِ أَهْلُهُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ صَارَتْ مُسْتَحْتَرَةً يَأْخُذُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ أَهْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الزُّرُومِ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الْبَائِعِ كَمَا يَأْتِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُنْظَرِ إِلَيْهِ) وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْمُشْتَرِي لِبَيْعِهِ بِالزِّيَادَةِ لِلرَّاهِنِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ نِهَايَةً وَمُغْنَى.

هـ. قَوْلُهُ (سُيِّ): (قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ) أَيِ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا أَهْلُهُ حَلْبِي.

هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ وَفَى الْخُ) قِيَاسُ هَذَا جَوَازُ بَيْعِ الرَّاهِنِ بِغَيْرِ تَقْدِ الْبَلَدِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ جِنْسِ الذَّيْنِ.

بالمجلىس أو الشرط واستمر على زيادته (فلْيَفْسَخْ) وجوباً (وليَّهه) أو يبعه بلا فسخ ويكون بيعه مع قبول المشتري له ولا يقاس هذا بزمن الخيار لوضوح الفرق؛ لأنه ثم بالتشهّي فآثر فيه أدنى مشعر بخلافه وهنا لسبب فاشترط تحقُّقه وإنما يوجد إن قبل المشتري فسحاً للأول وهو الأحوط؛ لأنه قد يفسخ فيرجع الراغب فإن تمكّن من ذلك وترك تنفيس البيع حتى لو رجع الراغب احتيج لتجديد عقده واختار السبكي أنه لو لم يعلم بالزيادة إلا بعد لزوم وهي مستقرّة بأن الانفساخ من حينها واستشكل بيعه ثانياً بأن الوكيل لو ردّ عليه المبيع بقيب أو فسخ البيع في زمن الخيار لم يملك بيعه ثانياً وأجيب بقرض ذلك فيما إذا أذن له في ذلك أي أو كان

• قول (سبي): (فلْيَفْسَخْ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وخذه قاله سم على حجج اه ع ش وقد مرّ أيضاً ما يوافقُه عن الحلبي.

• قول (سبي): (وليَّهه) أي للراغب أو للمشتري إن شاء نهايةً ومغني. • فؤد: (أو يبعه) بالجزم عطفًا على مذخول لام الأمر في فليفسخ. • فؤد: (ويكون بيعه) أي إيجابه. • فؤد: (ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسحاً وإن لم يقبل المشتري اه سم. • فؤد: (لأنه ثم) أي الفسخ في زمن الخيار. • فؤد: (أدنى مشعر) أي كمجرّد الإيجاب (بخلافه) أي البيع الأول. • فؤد: (لسبب) وهو البيع. • فؤد: (فسحاً للأول) خبر قوله ويكون (وقوله وهو الأحوط) أي يبيعه ابتداءً بلا فسح اه كردي.

• فؤد: (من ذلك) أي من البيع الثاني بزيادته. • فؤد: (لو رجع الراغب) أي عن الزيادة. • فؤد: (لتجديد عقده) أي من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك نهايةً ومغني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرّوض ويخرجُ منه جوابٌ عن الإشكال الآتي بقرض الكلام هنا فيما إذا لم يكن الخيار للمشتري وخذه وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه أقول وقد صرح بهذا الجواب النهائية والمغني وكذا الشارح بقوله الآتي أي أو كان إلخ. • فؤد: (واختار السبكي إلخ) مغمّداً اه ع ش. • فؤد: (لو لم يعلم) أي المأذون المذل أو غيره. • فؤد: (من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي الملك قبله الخلاف المتقدّم في البيع وتنبني عليه الزوائد اه ع ش.

• فؤد: (واستشكل بيعه إلخ) أي السابق في المتن ويقول الشارح احتيج لتجديد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الأولى ذكره عقبه كما فعله النهاية عبارةً الكردّي أي يبيع المذل المزمون في صورة المتن وغيرها اه. • فؤد: (في زمن الخيار) أي للمشتري وخذه كما يأتي. • فؤد: (لم يملك إلخ) أي الوكيل بالأذن السابق. • فؤد: (بقرض ذلك) أي بيع المزمون ثانياً. • فؤد: (إذا أذن له إلخ) ظاهره

• قول (نقنن): (فلْيَفْسَخْ) قد يقتضي تخصيص المسألة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وخذه وإلا فكيف يتأتى الفسخ ممن لا خيار له ولا عيب فليراجع. • فؤد: (ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسحاً وإن لم يقبل المشتري. • فؤد: (لتجديد عقده) قال في شرح الرّوض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك اه. ويخرجُ منه جوابٌ عن الإشكال

شرط الخيار له أو لهما؛ لأن ملك الموكِّل هنا لم يزل بخلافه فيما إذا كان للمشتري فإنه زال ثم عاد فكان نظير الرد بالمعيب وبه عليم أن قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فتأمل وقد يُرجَّه إطلاقهم بأن زيادة الراغب تؤذُن بتقصير الوكيل غالباً في تحري ثمن المثل فنزل بيحه الأول كلا بيع ولم يحتج للإذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة وعليه فلا يُنافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لإمكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم أنه لا فرق وهو الذي يُتجه وعليه فأنما أناطوا بها تلك الأحكام مع حرمتها رعاية لحق الغير وبأني ذلك في كل بائع عن غيره. (ومؤنة المرهون) التي تبقى بها عينه ومنها أجرة حِفْظِهِ وسفِيهِ ومجداذه وتخفيفه وزدّه إن أبق (على الراهن) إن كان مالِكاً وإلا فعلى المُعير أو المولى لا على المرتهن إجماعاً إلا ما شدُّ به الحسن البصري أو

ولو قِيلَ بطلان البيع الأول. فؤد: (له) أي للبائع المأذون له. فؤد: (أو لهما) أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يتفسخ بزيادة الراغب ولا يتفد الفسخ من المذل لو فسخ ولو فسَّخ المشتري فنذ فنبَّحه ولا يبيعه المذل بالإذن السابق هذا وما اقتضاه كلامه من أنه يجوز للمذل شرط الخيار لهما أو للمشتري منافع لقوله السابق ويُؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ويُمكن أن يُجاب بحمل قوله إن كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لأنه ثابت لهما ابتداء وإن أجازاه أحدهما بقي للأخر فيتصور فيه كَوْن الخيار لهما أو للمشتري فليتأمل اهـ ع ش عبارة الرشيدي قوله لهما أي بأن اقتضاه المجلس وإلا فقد مرَّ أن المذل لا يشرطه لغير الموكِّل اهـ. فؤد: (لأن ملك الموكِّل هنا) أراد به المذل اهـ كزدي صوابه موكل المذل وهو الراهن. فؤد: (فكان هو) أي يبيع المرهون ثانياً (نظير الرد إلخ) أي فيحتاج إلى إذن جديد اهـ مُعني. فؤد: (خيار المشتري) أي وخذاه اهـ ع ش. فؤد: (هنا) أي في بيع الرهن. فؤد: (على المتصرف إلخ) أي على ما إذا كان متصرفاً لنفسه لا لغيره. فؤد: (بها) أي الزيادة وكذا ضمير حرمتها. فؤد: (ويأتي ذلك) أي ما تقدّم في المتن والشرح. فؤد: (في كل بائع إلخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والأولياء والأوصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اهـ. فؤد: (التي تبقى) إلى قوله ولا تنقص في النهاية إلا قوله أو الحسن إلى المتن وقوله لا من حيث إلى المتن. فؤد: (أجرة حِفْظِهِ) ونفقة رقبتي وكنوته وعلف دابة نهاية ومُعني. فؤد: (إجماعاً) تغليب للمتن. فؤد: (إلا ما شدُّ به) أي في جميع الأقوال إلا في القول الذي شدُّ به إلخ من أنها على المرتهن. فؤد: (الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمُعني.

الآتي بفرض الكلام هنا فيما إذا كان له فليُراجِع. فؤد: (جواز الزيادة) ما المانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع. فؤد: (وزدّه إن أبق) انظر إياق العين المؤجرة وسباني فرقى الشارح بين الرهن والإجارة.

الحسن بن صالح ومَرْ خَيْرُ الظُّهْرِ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرهُونًا (وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ) لَا مِنْ حَيْثُ الْمِلْكُ؛ لِأَنَّ لَهُ تَرَكَ سَقِي زَرْعِهِ وَبِمَارَةِ دَارِهِ وَلَا يَحِقُّ اللَّهُ تَعَالَى لاختصاصه بِذِي الرُّوحِ وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ الْمُؤَجَّرُ عِمَارَةً لِأَنَّ ضَرَرَ الْمُسْتَأْجِرِ يَنْدَفِعُ بِثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَلَا لاختصاصِ الْخِلَافِ بِهَذَا لَمْ يُفَرِّعْهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَمْ يُغْنِ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ بَلْ وَلَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ لِمَا قَوَّرْتَهُ أَنَّ رِعَايَةَ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ أَوْجَبَتْ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ عَلَيْهِ حَقُّ الْمِلْكِ وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَانْدَفَعَ مَا لِلْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ هُنَا. (وَلَا يُفْتَحُ الرَّاهِنُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرهُونِ كَقَصْدِ وَجْهَامَةٍ) بِخِلَافِهَا لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ جَفْظًا لِمِلْكِهِ لَكِنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْأَدْوِيَةِ كَمَا أَفَادَهُ صَنِيعُهُ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَ بِالْأَدْوَاءِ غَيْرُ مُتَبَيِّنٍ وَبِهِ فَارَقَ وَجُوبَ النَّفَقَةِ، وَكُمُ الْعَالِجَةِ بِأَدْوَاءٍ قَطَعَ يَدَ مُتَاكِلَةٍ

فُود: (وَمَرْ خَيْرُ الْخ) عَطَفَ عَلَى إجماعاً فَكَانَ قَالَ وَلِلْخَيْرِ الْمَارِ.

فُود (سُي): (وَيُجْبَرُ الْخ) أَي جَفْظًا لِلْوُثِيقَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فُود: (وَبِمَارَةِ الْخ) أَي تَرْكِهَا. فُود: (بِذِي الرُّوحِ) أَي الْمَرهُونِ أَعْمَ مِنْهُ. فُود: (وَالِاخْتِصَاصُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَوْلُهُ وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا الْخُ حَشَوُ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَلْ هُوَ يَوْهَمُ أَنَّ الْإِيجَابَ مُتَقَيَّنٌ عَلَيْهِ وَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ الْإِجْبَارُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَوْ حَذَفَهُ لَكَانَ أَضْوَبَ نَعَمْ لَوْ حَذَفَ الْوَاقِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَيُجْبَرُ زَالَ الْإِيجَابُ خَاصَّةً أَهْ وَهَذَا مُنْعَوًى إِذْ كَلَامُ الرُّوَضَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْإِجْبَارِ وَعَدِيهِ فَقَطْ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ كَوْنَ الْمُؤْنَةِ عَلَى الْمَالِكِ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَهْ زَادَ النَّهَآيَةَ وَلَا لاختصاصِ الْخِلَافِ بِهَذَا أَيِ الْإِجْبَارِ لَمْ يُفَرِّعْهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَيِ عَلَى قَوْلِهِ وَمُؤْنَةُ الْمَرهُونِ وَلَمْ يُغْنِ الْخُ أَهْ. فُود: (لَمْ يُفَرِّعْهُ) أَيِ قُلُوْ قَالَ فَيُجْبَرُ الْخُ لَأَقْهَمُ أَنَّ فِي إِيجَابِ الْمُؤْنَةِ خِلَافًا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ (وَلَمْ يُغْنِ) أَيِ مَا قَبْلَهُ (عَنْهُ) أَيِ عَنْ قَوْلِهِ وَيُجْبَرُ الْخُ.

فُود: (لِمَا قَوَّرْتَهُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ. فُود: (أَنَّ رِعَايَةَ الْخ) أَيِ وَحَيْثُ ثُبُوتُ الْوَاقِعِ مُتَبَيِّنٌ أَهْ نِهَآيَةً. فُود: (بِخِلَافِهَا الْخ) أَيِ: الْفَضْدِ وَالْجِجَامَةِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ قُلُوْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً مُنْعٍ مِنَ الْفَضْدِ دُونَ الْجِجَامَةِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ لِيَخْبَرَ رَوِي قَطَعَ الْمُرُوقِ مَسْقَمَةً وَالْجِجَامَةُ خَيْرٌ مِنْهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَسْقَمَةً أَيِ طَرِيقٌ لِلْمَرَضِ وَقَوْلُهُ م ر وَالْجِجَامَةُ خَيْرٌ مِنْهُ لَمَلْ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُخْبَرَ طَبِيبٌ بِضَرِّهَا وَقَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قُلُوْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً لَخُ أَهْ. فُود: (جَفْظًا لِمِلْكِهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمُتَبَيِّنِ. فُود: (لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَيِ الرَّاهِنُ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْفَضْدِ وَالْجِجَامَةِ لِمَصْلَحَةٍ. فُود: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيِ عَدَمُ الْإِجْبَارِ. فُود: (لَأَنَّ الْبَرَاءَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ الْخُ. فُود: (وَبِهِ) أَيِ بِعَدَمِ تَبَيِّنِ الْبَرَاءِ بِالْأَدْوَاءِ. فُود: (فَارَقَ) أَيِ الدَّوَاءِ. فُود: (وَكُمُ الْعَالِجَةِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لَا تَنْقُصُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. فُود: (وَكُمُ الْعَالِجَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَقَصْدِ.

فُود: (لَمْ يُفَرِّعْهُ) قَدْ يُقَالُ الْإِخْتِصَاصُ لَا يُنَافِي التَّضَرُّعَ. فُود: (لِمَا قَوَّرْتَهُ) قَدْ يُنَاقَشُ بِأَنَّ ضَمِيرَ عَلَيْهَا الْمُؤْنَةُ الْمَرهُونُ فَإِنَّ أَرِيدَ بِهَا أَيِ فِيمَا قَبْلَهُ الَّذِي هُوَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ مَا يَشْمَلُ الزِّيَادَةَ الَّتِي لَحِقَتْ الْمُرْتَهِنَ ثَبَّتَ الْإِغْنَاءَ الْمَذْكُورَ أَوْ مَا يَجِبُ لِلْمِلْكِ فَقَطْ لَمْ يَبْدُ وَجُوبٌ مَا لَحِقَ الْمُرْتَهِنَ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَدْ يُخْتَارُ

وسيلة إن غلبت السلامة في القطع وختان ولو كبيراً وقت الاعتدال حيث لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول أو لا تنقص به القيمة وبهذه الشروط يجمع بين كلام الروضة وغيرها (وهو أمانة في يد المرتهن) فلا يضمنه إلا بالتعدي كالوديع للخبر الصحيح «لا يخلق الرهن على رايته له غنمه وعليه غرمه» ومعنى لا يخلق لا يملكه المرتهن عند تأخر الحق أو لا يكون غلقاً يخلق الحق بتلفه فوجب حمله عليهما معا والغلق ضد الفك من غلق يخلق كقلم يعلم وفي رواية صحيحة «الرهن من رايته» أي من ضمانه كما هو عرف لغة العرب في قولهم الشيء من فلان ولو غفل عن نحو كتاب فأكثته الأرضة أو جفله في

هـ قوله: (إن غلبت السلامة في القطع) فإن غلب الثلف أو استوى الأمر إن أوشك امتنع عليه ذلك وله أي الزاهي نقل المرحوم من التخل إذا قال أهل الخبرة نقلها اتفق وقطع البعض منها لإصلاح الأكثر، والمقطوع منها مزهون بحاله وما يخذل من سلف وجريد وليف غير مزهون وكذا ما كان ظاهراً منها عند العقيد كالصوف يظهر الغنم وله رعي الماشية في الأمن نهاراً ويؤدها المرتهن أو العذل لئلا وله أن يتجمع بها إلى الكلال ونحوه لعدم الكفاية في مكانها ويؤدها لئلا إلى عذل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اهـ نهاية زاد المفتي والأشئ ويجوز للمرتهن الانتجاع للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير مخز إلى مخز فإن اتجعا إلى مكان واحد فذا أو إلى مكانين فلتكن مع الزاهي ويتفقان على عذل نيبث عنده أو ينصبه الحاكم اهـ قال ع ش قوله ويؤدها لئلا أي حيث اغتيد العود بها لئلا من المزعى فلو اغتيد المبيت بها في المزعى لم يكلف ردّها لئلا بل يملك بها إتمام الرعي على ما جرث به العادة اهـ هـ قوله: (وختان) عطف على معالجة هـ قوله: (فلا يضمنه) فلو شرط كونه مضموناً لم يصح الرهن ونهاية ومفتي هـ قوله: (إلا بالتعدي) أو إذا استعاره كما في الرّوض اهـ سم عبارة النهاية واستثنى البلقيني أي من كونه أمانة فيكون مضموناً تبعاً للمحامي ثمان مسائل ما لو تحول المضموب رهناً أو تحول المزهون غصباً بأن تعدى فيه أو تحول المزهون عارية أو تحول المستعار رهناً أو رهن المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه أو رهن مقبوض بسوم من المستام أو رهن ما بيده بإقالة أو فسخ قبل قبضه منه أو خالع على شيء ثم رهنه قبل قبضه ممن خالعه انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيد قوله أو خالع إلخ الضمان في هذه ضمان عقيد بخلاف ما قبلها كما لا يخفى اهـ هـ قوله: (فوجب إلخ) أي لعدم مرجع لأحد المقتنين هـ قوله: (الرهن من رايته) يئمه «له غنمه وعليه غرمه» اهـ نهاية هـ قوله: (ولو غفل إلخ) الأولى فلو إلخ تقريباً على قوله إلا بالتعدي إلخ.

الشئ الأول ويجاب بغير ما قرره المذكور وهو أن الوجوب لا يستلزم الإيجاب بل لنا واجب لا إيجاب عليه كما علم من مواضع منها بعض مسائل المضموب كما علم من باب الحج فيذكر الوجوب على الزاهي لا يعني عن ذكر إجباره فليأمل هـ قوله: (فلا يضمنه إلا بالتعدي) أو إذا استعاره كما قال في الرّوض فإن استعاره أو تعدى فيه ضمن كما لو منع منه بعد الاستيفاء قال في شرحه يعني بعد سقوطه

محل هو مظهرها صحنه لتفريطه ومز أن اليد الضامنة لا تنقلب بالرهن أمانة (ولا يسقط بخلفه شيء من دينه) للحدث. (وحكم فابيد الفقد) إذا صدر من رشيد (حكم صحيحها في الضمان) وعذمه؛ لأن صحيحه إن اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقرض ففايده أولى أو عذمه كالمرهون والمستأجر والموهوب ففايده كذلك؛ لأن إثبات اليد عليه بإذن المالك ولم يلتزم بالمقد ضماناً والمراد التشبيه في أصل الضمان لا الضامن فلا يرد كون الولي لو استأجر لمؤليه فابيداً تكون الأجرة عليه وفي الصحيحة على مؤليه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضموناً أي مقابلاً فاندفع تنظير شارح فيه بالتمن، وفايده بالبدل والقرض بمثل المتقوّم

• قوله: (مظهرها) أي: الأربعة. • قوله: (ومز إلخ) أي: في قول المتن ولا يبرئه ازتهائه عن الغضب وشرجه وهو في قوة الاستثناء فكأنه قال عطفاً على قوله بالتعدي وفيما إذا كان اليد ضامنة.

• قوله: (للحدث) أي: وكومت الكفيل بجامع التوثق.

(تنبيه): قوله ولا يسقط بالواو أحسن من حذفها في المحرر والزوجة وأصلها؛ لأنها تدل على ثبوت حكم الأمانة مطلقاً ويتسبب عدم سقوط عنها ولا يلزمه ضمانه بمثل أو قيمة إلا إن استأجره من الراهن أو تعدى فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باقي على أمانته مغني ونهاية. • قوله: (إذا صدر) إلى قوله فلا يرد كون صحيح البيع في النهاية والمغني إلا قوله فلا يرد كون الولي إلى ولا في القدر. • قوله: (وعذمه) أي الضمان. • قوله: (لأن صحيحه) أي المقيد.

• قوله: (والقرض) أي والإعارة نهاية ومغني قال ع ش فصيته أنه لا فرق في العارية في عدم ضمان المتقمة بين الصحيحة والفائدة؛ لأن غاية أمرها أنها إلتاف للمتقمة بإذن المالك ومن ألتف مال غيره بإذنه والإذن أهل للإذن لم يضمن اه. • قوله: (كالمرهون إلخ) كان الأولى أن يُعبّر بصدرها.

• قوله: (والمستأجر) عبارة النهاية والمغني والعين المستأجرة اه. • قوله: (والموهوب) أي بلا ثواب نهاية ومغني. • قوله: (كذلك) أي لا يقتضي الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان قال سم على منهج ولم يقل أولى؛ لأن الفايده ليس أولى بعدم الضمان بل بالضمان انتهى. • وجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس الفايده أولى به بل حقه أن يكون أولى بالضمان لا شتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالغضب اه ع ش. • قوله: (بإذن المالك) خبر لأن إلخ. • قوله: (والمراء) أي بقول المتن في الضمان. • قوله: (لا الضامن) الأول ليظهر عطف قوله الآتي ولا في القدر أن يقول لا في الضامن. • قوله: (مضموناً) أي المبيع فيه اه سم. • قوله: (فيه) أي في التعبير بلفظ مضموناً.

• قوله: (بالتمن) متعلق بمضموناً. • قوله: (وفايده بالبدل) من العطف بحرف على معمولي عاملين

قال قلم أنه بعد سقوطه باقي على أمانته ما لم يمنع من رده وبه صرح الأصل اه. • قوله: (والمستأجر) قد يناقش بأن عد هذا إما لا يقتضي صحيحه ولا فايده الضمان يدل على أن الكلام في ضمان العين وعذمه لا في الأجرة وإلا فضاها ثابت في الإجارة صحيحة أو فايده لكن كلامه الآتي كقوله فلا يرد

الصوري، وفايده بالقيمة، ونحو القراض والمساواة والإجارة بالمسمى وفايدها بأجرة المثل وخرج بالرشيء ما صدر من غيره فإنه مضمون، وإن لم يقتض صحبته الضمان كما يعلم من كلامه في الوديعة ثم يستثنى من طرد هذه القاعدة ما لو قال قارضتك أو سافقتك

مختلفين مع تقدم المجرور أي وتكون فايد البيع مضموناً بالبدل وكذا قوله والقراض ببطل المضمون، وقوله وفايده بالقيمة وقوله ونحو القراض إلخ. هـ فود: (وفايده بالقيمة) أي في المضمون وهي أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفايد اهـ ع ش. هـ فود: (وخرج) إلى قوله إن علم في المضمون وإلى قوله ونظر في النهاية إلا قوله إن علم إلى كذا. هـ فود: (ما صدر من غيره إلخ) اغترض بعضهم التقييد بالرشيء بأنه لا حاجة إليه؛ لأن عقد غيره باطل لا خيال ركنه لا فايد والكلام في الفايد أقول هذا الإغترض ليس بشيء؛ لأن الفايد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى لأحكام مخصوصة فالتقييد في غاية الصحة والاحتياج إليه فتأمل سم ونهاية قال ع ش قوله إلا فيما استثنى وهو الحج والممرة والمخلع والكتابة فالفايد من الحج والممرة يجب قضاؤه والمضي فيه، والمخلع الفايد يترتب عليه البينة والكتابة الفايدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شيء منها اهـ. هـ فود: (من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضي صحبته الضمان ففايده يقتضيه كذلك. هـ فود: (من طرد إلخ) قد يقال إن أريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باختيار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شيء من الطرد ولا العكس؛ لأن الضمان أو عدمه في المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كأجرة عامل القراض والشريك والضمان في مسألة رهن الغاصب أو إيجاره من حيث الغضب إذ يد المرتبه كيد الغاصب فلي تأمل اهـ سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها وإلى هذه المسائل أشار الأضحاب بالأصل في قولهم الأصل أن فايد كل عقد إلخ وفي الحقيقة لا يصح استثناء شيء من القاعدة لا طرداً ولا عكساً؛ لأن المراد بالضمان المقابل للأمانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لأجرة ولا غيرها فالرهن صحبته أمانة وفايده كذلك والإجارة مثله والبيع والعارية صحبتهما مضمون وفايدهما مضمون فلا يرد شيء اهـ قال الرشيء قوله المقابل للأمانة بالرفع خبر أن بحذف الموصوف أي المراد بالضمان الضمان المقابل للأمانة بالنسبة للعين أي لا الضمان الشامل لنحو الثمن والأجرة، ويرد على هذا

كون الولي إلخ يدل على أن الكلام شامل للأخيرة فلي تأمل. هـ فود: (وخرج بالرشيء) اغترض بعضهم التقييد بالرشيء بأنه لا حاجة إليه؛ لأن عقد غيره باطل لا خيال ركنه لا فايد والكلام في الفايد أقول هذا الإغترض ليس بشيء؛ لأن الفايد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لأحكام مخصوصة فالتقييد في غاية الصحة والاحتياج إليه فتأمل. هـ فود: (مضموناً) أي المبيع فيه. هـ فود: (ثم يستثنى من طرد إلخ) قد يقال لو أريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باختيار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شيء من الطرد والعكس؛ لأن الضمان أو عدمه في المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كأجرة عامل القراض والشريك والضمان في مسألة الغاصب أو إيجاره من حيث الغضب إذ يد المرتبه كيد الغاصب فلي تأمل.

على أن الزرع أو الثمرة كلها لي فهو فائده ولا أجره له إن عليم كما يأتي؛ لأنه لم يدخل طامعا وكذا من حيث لم يطمع كأن ساقاه على غرس ودي أو تعهده مدة لا يميز فيها غالبا ونظري استثنائيهما بأن المراد من القاعدة ما يقتضي فائده ضمان العوض المقبوض ويؤد بأن المنافع التي أتلفها العايل للمالك بمنزلة عوض مقبوض وما لو عقد الذمة غير الإمام فتفسد ولا جزية حسنا لتصرف غير الإمام فيما هو من خواصه عن الاعتداد به ونوزع في استثناء هذه بأن القائل بقدم الوجوب يجعل ما صدر لفوا لا فائدا ولا صحيحا وإتلاف الحربي غير مضمون فلم يلزم شيء ويؤد بأن أصحابنا لم يفرقوا بين الفايده والباطل إلا في أبواب أربعة وما ألحق بها وليس هذا منها وما لو امتنع المستأجر من تسليم العين بعد عرضها عليه إلى انقضاء المدة فتستقر بذلك الأجرة في الصحيحة دون الفايده ومن عكسها الشريعة فإن عمل الشريكين

المراد من الرهن والإجارة من متعده ويوجب عنهما بأن الضمان فيهما إنما جاء من حيث التعدي لا من حيث كون العين مزهونة أو مؤجرة اه وقال ع ش قوله بالنسبة للعين أي التي وضعت اليد عليها بإذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسألة الغاصب إذا أجز أو رهن ويقولنا أي التي وضعت إلخ مسألة الغاصب اه. قود: (على أن الزرع) أي كله لي نهاية ومغني. قود: (فهو فائده) أي كل من القراض والساقاة. قود: (ولا أجره له) أي وإن جهل الفساد على الزاجع خلافا ليج اه ع ش.

قود: (على غرس ودي) أي وتعهد به. قود: (وتعهده) أي: تعهد ودي مفروض عبارة النهاية على ودي مفروض أو ليغرسه ويتعهده اه قال ع ش والودي اسم لصغار التخلل اه. قود: (مدة إلخ) راجع لكل من المخطوف والمخطوف عليه. قود: (ونظر إلخ) أقره المغني. قود: (ما يقتضي فائده ضمان العوض المقبوض) أي والمالك هنا لم يقبض عوضا فائدا والعايل رضي بإتلاف منافعه وبإشتر إتلافها اه مغني وقوله والعايل رضي إلخ جواب عن قول الشارح لو يؤد إلخ. قود: (بأن المنافع إلخ) أي منافع العايل التي أتلفها لأجل المالك سيد عمر وسم. قود: (وما لو عقد إلخ) عطف كقوله الآتي وما لو امتنع إلخ على قوله ما لو قال إلخ. قود: (ولا جزية) أي على الذمي سواء عليم أم لا اه ع ش.

قود: (حسنا) أي: قطعا. قود: (عن الاعتداد به) متعلق بحسنا. قود: (ونوزع في استثناء هذه إلخ) نقله المغني عن الشبكي وأقره. قود: (لفوا) مفعول يجعل. قود: (فلم يلزمه شيء) عبارة المغني فلم يلزمه عوض المنفعة كما لو دخل دارنا وأقام فيها مدة ولم يعلم به الإمام اه. قود: (في أبواب أربعة) مر بيانها عن ع ش وقال الكزدي يأتي تفصيلها في الوكالة اه. قود: (ومن عكسها) أي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحيحه عدم الضمان ففايده كذلك. قود: (فإن عمل الشريكين إلخ) عبارة المغني فإنه لا يضمّن كل من الشريكين حمل الآخر مع صحيحها ويضمّنه مع فسادها فإذا خلطا ألفا بالثنين وعملا فصاحب الالفين يرجع على صاحب الألف بثلاث أجرة مثله

قود: (بأن المنافع) أي: منافع العايل.

فيها لا يضمن إلا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مرّ أولاً ويُردّ بنظير ما ردّدت به ذاك وما لو رهن أو أجز نحو غاصب فتلفت العين في يد المُرتهن أو المُستأجر فللمالك تضمينه، وإن كان القرائ على الراهن والمؤجل مع أن صحيح الرهن والإجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مرّ في عقد غير الإمام للذمة ويُردّ بنظير ما ردّدت به ذاك. (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعاً له عند الحلول) فالمبيع من طردها والرهن من عكسها لكونيهما قد (فسد) البيع لتعليقه والرهن لتأقيته لأنهما شرطاً ارتفاعه بالحلول ومن ثمّ لو لم يؤقت بأن قال رهنك وإذا لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن؛

وصاحب الألف يرجع بثلثي أجرته على صاحب الألفين اه. هـ. فود: (الأم مع فسادها) أي قيضت كل أجره مثل عمل الآخر إن اتفقا عليه فلو اختلفا وادعى أحدهما العمل صدق المنكر لأن الأصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الأجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرًا لا يطاق اه. ش. هـ. فود: (مرّ أولاً) أي في استثناء القراض والمساواة عن الطرد. هـ. فود: (وما لو رهن إلخ) عطف على الشركة. هـ. فود: (نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعده كغاصب اه. هـ. فود: (وإن القرائ على الراهن إلخ) أي إذا كان المُرتهن والمُستأجر جاهلين وأما إذا كانا عالِمين فالقراض عليهما ش. وسم. هـ. فود: (ومن فروع القاعدة ما لو شرط إلخ) ومنها ما لو رهنه أرضاً وإذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر أمانة بحكم الرهن وبعد عارية مضمونة بحكم المارية نهايةً ومغني زاد الأسنى وكذا لو شرط كونها مبيعةً بعد شهر فهي أمانة قبل الشهر ومبيعةً مضمونةً بعده بحكم البيع فإن غرس فيها المُرتهن في صورتين قبل الشهر قلغ مجاناً أو بعده لم يُلغ في الأولى ولا في هذه مجاناً إلا إن علم فساد البيع وغرس قتلغ مجاناً لتقصيره اه. هـ. فود: (من طردها) أي من فروعه وكذا قوله من عكسها أي من فروعه. هـ. فود: (لكونيهما إلخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة إلخ ولا يخفى ما في مزجه من تغيير المتن بإخراج لو عن الشرطية إلى المصدرية وإخراج فساد عن الجوابية إلى الخبرية للكون المقدّر وإلا سليم قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو إلخ اه. هـ. فود: (البيع) أي فسد البيع. هـ. فود: (ارتفاعه) أي الرهن. هـ. فود: (ومن ثمّ إلخ) أي: من أجل أن فساد الرهن لتأقيته. هـ. فود: (دون الرهن) اعتمده المغني عبارته وأما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الروائي يقتضيه وكذا إذا لم يأت بذلك على سبيل الشرط بل رهنه رهنًا صحيحًا وأقبضه ثم قال له إذا حلّ الأجل فهو مبيع منك بكذا فقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه. وخالفه النهاية عبارته قال السبكي ويظهر لي أن الرهن لا يفسد؛ لأنه إلخ والأوجه فساده أيضًا اه.

هـ. فود: (وإن كان القرائ على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الرض ورجع عليه أي على الغاصب إن جهل قال في شرجه أما إذا علم فهو غاصب أيضًا. هـ. فود: (دون الرهن) أي كما بحثه السبكي والأوجه فساده أيضًا م. ر.

لأنه لم يُشَرَطْ فيه شيء (و) إذا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَيْنِ الْفَائِدَتَيْنِ مِنْ فُرُوعِ الْقَاعِدَةِ أُعْطِيَا حُكْمَ صَحِيحِهَا فَحِينَئِذٍ (هو) أي المَرْهُونُ الْمَبِيعُ (قبل المَجْلُ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيْ الْحُلُولِ (أَمَانَةً) لِأَنَّهُ رَهْنٌ فَائِدَةٌ وَبَعْدَهُ مَضْمُونٌ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَائِدَةٌ نَعَمْ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمْضِ بَعْدَ الْحُلُولِ زَمَنٌ يَأْتِي فِيهِ الْقَبْضُ وَتَلَفَ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ عَلَى حُكْمِ الرَّهْنِ الْفَائِدَةِ فِيهِ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ يُقَدَّرُ فِيهِ فِي أَدْنَى زَمَنٍ عَقِبَ انْقِضَاءِ الرَّهْنِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا. (وَيُصَدِّقُ الْغُرْتَنِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ) حَيْثُ لَا تَفْرِيطُ وَجَعَلَ مِنْهُ جَفْعَ مَا لَوْ رَهْنَهُ قَطَعَ بَلْخَشٍ فَادْعَى سُقُوطَ وَاحِدٍ مِنْ يَدِهِ قَالُوا لِأَنَّ الْيَدَ لَيْسَتْ جِرْزًا لِذَلِكَ (بِمَعْنِيهِ) عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ كَالْوَدِيعِ وَالْمُرَادُ تَصْدِيقُهُ حَتَّى لَا يَضْمَنَ وَلَا فَالْمُعْتَدِي يُصَدِّقُ فِيهِ أَيْضًا لِضَمَانِ الْقِيَمَةِ (وَلَا

فَوَدُ: (لأنه لم يُشَرَطْ فيه شيء) لَكَ أَنْ تَقُولَ كَيْفَ يُقَالُ لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ شَيْءٌ وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ كَمَا تَرَى زَهْنُكَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا مِنْكَ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْوَفَاءِ لَا يُقَالُ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ تَرَاخِي هَذَا الْقَوْلُ عَنْ صِغَةِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ بِدَبْهِئِ الصَّحَّةِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ قَوْلُ السُّبْكِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ لَا مَعْنَى لَهُ. فَوَدُ: (أَيِ الْحُلُولِ) أَيْ وَقْتُ الْحُلُولِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوَدُ: (لأنه زَهْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ تَأْمُلُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدُ: (لأنَّ الْقَبْضَ يُقَدَّرُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ زَمَنٍ عَقِبَ الْحُلُولِ يَسَعُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَقَبْضَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِي بَحْثِ الْقَبْضِ أَهْ سَمَّ وَقَالَ ع ش قَدْ يُتَصَوَّرُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ بِمَا لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ غَائِبَةً عَنِ الْمَجْلِسِ وَقَتَ الْحُلُولِ فَإِنَّهُ يُشَرَطُ لِحُصُولِ قَبْضِهَا مُضِيِّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ بَعْدَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَبْضَ السَّابِقَ وَقَعَ عَنِ الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى مُضِيِّ زَمَنٍ بَعْدَ الْحُلُولِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ م ر لِأَنَّ الْقَبْضَ وَقَعَ عَنِ الْجِهَتَيْنِ أَهْ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ قَالَ سُلْطَانٌ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَلَامَ الزَّرْكَشِيِّ وَنَظَرَ فِيهِ ع ش بِأَنَّ الْقَبْضَ الْأَوَّلَ وَقَعَ عَنْهُمَا أَهْ. فَوَدُ: (وَجَعَلَ مِنْهُ) أَيْ فِي التَّفْرِيطِ وَفَائِدَةُ عَدَمِ التَّضَدِيقِ فِي هَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا تَضَمُّنُهُ لَا أَنَّهُ يُخْبَسُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَادِقًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَيَدُومُ الْحَبْسُ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ تُصَدِّقْ أَهْ ع ش. فَوَدُ: (عَلَى التَّفْصِيلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ وَطِئَ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فَوَدُ: (عَلَى التَّفْصِيلِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا لَهُ وَالْآفِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ أَهْ. فَوَدُ: (صَدَّقَ فِيهِ) أَيْ فِي دَعْوَى التَّلَفِ. فَوَدُ: (لِضْمَانِ الْقِيَمَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُصَدِّقُ فِيهِ أَيْ لِأَجْلِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى ضَمَانِ الْقِيَمَةِ.

فَوَدُ: (لأنه لم يُشَرَطْ فيه شيء) لَكَ أَنْ تَقُولَ كَيْفَ يُقَالُ لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ شَيْءٌ وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ كَمَا تَرَى زَهْنُكَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا مِنْكَ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْوَفَاءِ لَا يُقَالُ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ تَرَاخِي هَذَا الْقَوْلُ عَنْ صِغَةِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ بِدَبْهِئِ الصَّحَّةِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ قَوْلُ السُّبْكِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ لَا مَعْنَى لَهُ. بَر. فَوَدُ: (لأنَّ الْقَبْضَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ زَمَنٍ عَقِبَ الْحُلُولِ يَسَعُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَقَبْضَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِي بَحْثِ الْقَبْضِ.

يُصَدَّقُ فِي) دَعَوَى (الرَّوْدِ) إِلَى الرَّاهِنِ (عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ) لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِغَرَضِ نَفْسِهِ كَالْمُسْتَأْجِرِ بِخِلَافِ الْوَدِيعِ وَالْوَكِيلِ وَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ. (وَلَوْ وَطِئَ الْمُزْنِئِينَ) الْأُمَّةَ (الْمَرْهُونَةَ بِلا شُبْهَةِ فِرَاقِ) الْأَصْلِ فِي جَوَابِ لَوْ كَانَ زَانِيًا أَوْ نَحْوَهُ وَعَدَلَ عَنْهُ كَالْفَقْهَاءِ اخْتِصَارًا أَوْ إِجْرَاءً لَهَا مَجْزَى أَنْ أَيْ فَهُوَ زَانٍ فَيُحَدُّ وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ إِنْ لَمْ تُطَاوَعِ أَوْ جَهِلَتْ التَّحْرِيمُ وَغُذِرَتْ فِيهِ (وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ جَهِلَتْ تَحْرِيمَهُ) أَيْ الزَّانَا أَوْ وَطِئَ الْمَرْهُونَةَ لِظَنِّهِ الْإِرْتِهَانَ مُبِيعًا لِلْوَطِئِ (إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامَهُ) وَلَمْ

فُرد: (بِخِلَافِ الْوَدِيعِ الْإِنْفِ) وَضَابِطُ مَنْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ أَنْ كُلُّ أَمِينٍ ادَّعَاهُ عَلَى مِنْ اثْبَتَنَّهُ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ إِلَّا الْمُكْتَرِيَّ وَالْمُزْنِئِينَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ إِلَّا الْمُكْتَرِيَّ أَيْ بَانَ أَكْثَرَى جِمَارًا مَثَلًا لِيَرْكَبَهُ إِلَى بَوْلَاقٍ مَثَلًا فَرَكَبَهُ ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهُ إِلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الدَّلَالُ وَالصَّبَاغُ وَالخِيَاطُ وَالطَّحَانُ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَاءُ لَا مُسْتَأْجِرُونَ لِمَا فِي أَيْدِيهِمْ فَيُصَدِّقُونَ فِي دَعْوَى الرَّدِّ بِلا بَيِّنَةٍ.

(فَائِدَةٌ): قَالَ السُّبْكِيُّ كُلُّ مَنْ جَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ كَانَتْ مُؤَنَّةُ الرَّدِّ لِلْعَيْنِ عَلَى الْمَالِكِ انْتَهَى اهـ.

فُرد (سُي): (وَلَوْ وَطِئَ الْمُزْنِئِينَ الْمَرْهُونَةَ) أَيْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي أَيْ وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. فُرد: (كَانَ زَانِيًا الْإِنْفِ) أَيْ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً مَاضِيَّةً غَيْرُ مَقْرُونَةٍ بِالْفَاءِ. فُرد: (أَوْ إِجْرَاءً لَهَا) أَيْ لِلْفُظَّةِ لَوْ (مَجْزَى أَنْ) أَيْ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الزَّمَانِ فَلَا يَرَدُّ أَنْ (لَوْ) شَرْطٌ لِلْمُضِيِّ (زَانٍ) شَرْطٌ لِلِاسْتِقْبَالِ فَهِيَ فِيْهَا فَلَا يَصِحُّ إِجْرَاؤُهَا مَجْرَاهَا. فُرد: (أَيْ فَهُوَ زَانٍ) أَيْ لِأَنَّ جَوَابَ أَنْ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي وَسَم. فُرد: (إِنْ لَمْ تُطَاوَعِ) أَيْ بَانَ أَكْرَمَهَا أَوْ كَانَتْ نَائِمَةً أَوْ نَحْوَهَا أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ. فُرد: (وُغْذِرَتْ فِيهِ) أَيْ كَأَعْجَمِيَّةٍ لَا تَعْقِلُ. فُرد: (أَيْ الزَّانَا الْإِنْفِ) اقْتَصَرَ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنِي عَلَى التَّفْسِيرِ بِالْوَطِئِ ثُمَّ قَالَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ جَهْلُ وَطِئِ الْمَرْهُونَةِ كَأَنَّ قَالَ ظَنَنْتُ أَنَّ الْإِرْتِهَانَ يُبَيِّحُ الْوَطِئَ وَلَا فَكْدَ عَوَى جَهْلُ تَحْرِيمِ الزَّانَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا فَكْدَ عَوَى جَهْلُ الْإِنْفِ قَضِيَّتُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ ادَّعَى جَهْلُ تَحْرِيمِ الزَّانَا وَمَا لَوْ ادَّعَى جَهْلُ تَحْرِيمِ وَطِئِ الْمَرْهُونَةِ وَقَدْ سَوَّى حَجَجَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ قُرِبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَ وَلَا فَلَ. وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجَجَ سَيِّمَا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُودَايِ الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ مَنْ يَبْحَثُ عَنِ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَتَّقِدُونَ إِباحَةَ الزَّانَا لِعَدَمِ بَحْثِهِمْ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ حَتَّى فِيمَا بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَانَ الزَّانَا لَمْ يُبَيِّحْ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ اهـ.

فُرد (سُي): (إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامَهُ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِمَا أَوْ كَانَتْ الْمَرْهُونَةُ لَأَيِّهِ أَوْ أُمُّهُ فَادَّعَى أَنَّهُ جَهْلُ تَحْرِيمِ وَطِئِهَا عَلَيْهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ وَالْأَصْحَابُ فِي الْحُدُودِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ اهـ سَمَ عَلَى حَجَجَ وَمِنْ الْغَيْرِ مَا لَوْ وَطِئَ أُمُّهُ زَوْجَتِهِ

فُرد: (أَيْ فَهُوَ زَانٍ) لِأَنَّ جَوَابَ أَنْ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً.

فُرد (سُي): (إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامَهُ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِمَا أَوْ كَانَتْ الْمَرْهُونَةُ لَأَيِّهِ أَوْ أُمُّهُ فَادَّعَى أَنَّهُ جَهْلُ تَحْرِيمِ وَطِئِهَا عَلَيْهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ وَالْأَصْحَابُ فِي الْحُدُودِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ اهـ.

يَكُنْ مُخَالِطًا لَنَا بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَوْ يَنْشَأُ بِإِدْبَارِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ) بِذَلِكَ فَتُقْبَلُ قَوْلُهُ لِدَفْعِ الْحَدِّ وَلِزَمَةِ الْمَهْرِ إِنْ غُذِرَتْ كَمَا لَوْ وَطَّقَهَا بِشُبْهَةٍ كَأَنَّ ظَنُّهَا حَلِيلَتَهُ (وَإِنْ وَطَّقَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ) الْمَالِكِ (قَبْلَ دَعْوَاهِ جَهْلِ التَّحْرِيمِ) إِنْ أَمَكَّنَ كَوْنُ مِثْلِهِ بِجَهْلٍ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ يَخْفَى أَمَّا إِذْنُ رَاهِنٍ مُسْتَعِيرٍ أَوْ وَلِيِّ رَاهِنٍ فَكَالْمَدِيمِ وَإِذَا قِيلَ (فَلَا حَدَّ) عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَلَا يُفْتَرَضُ بِمَا يُقَالُ عَنْ عَطَاءٍ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ وَبِفَرْضِ صِحَّتِهِ فَهِيَ شُبْهَةٌ ضَعِيفَةٌ جِدًّا فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا (وَيَجِبُ الْمَهْرُ إِنْ أَكْرَهَهَا) أَوْ غُذِرَتْ بِنَحْوِ

وَأَدْعَى ظَنَّ جَوَائِزِهِ فَيَحْدُ؛ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ عَلَيْهِمَا أَيُّ فِي سُقُوطِ الْحَدِّ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَتِ الْمَرْهُونَةُ الْفَخُّ إِنَّمَا قَيْدُ بِالْمَرْهُونَةِ لِكَوْنِ الْكَلَامِ فِيهِ وَإِلَّا فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَرْهُونَةِ وَغَيْرِهَا مَعَ شَيْءٍ وَقَوْلُ سَمٍ وَيَتَّبِعِي إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَصْحَابُ فِي الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ بِالتَّحْرِيمِ يَنْبَغِي أَنْ الْإِغْتِيَارَ بِالْعُلَمَاءِ هُنَا مَنْ يَتْلَمُ تَحْرِيمَ وَطَّقَ الْمَرْهُونَةُ أَهْ كُرْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ غُذِرَتْ) أَيُّ بِنَحْوِ الْإِكْرَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ وَطَّقَهَا الْفَخُّ) رَاجِعٌ لِلْمَنْطُوفِ وَالْكَافُ لِلْقِيَاسِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ بِلَا شُبْهَةٍ عَمَّا إِذَا ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أَمَتَهُ فَإِنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَيَجِبُ الْمَهْرُ أَهْ.

٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (قَبْلَ دَعْوَاهِ جَهْلِ التَّحْرِيمِ) أَيُّ لِلْوَطِّ مَطْلَقًا نِهَائَةً وَمُغْنِي أَيُّ قُرْبَ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَمْ بَعْدَ وَنَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ بِالتَّحْرِيمِ أَمْ لَا عَ ش. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ أَمَكَّنَ) إِلَى الْمُغْنِيِّ فِي النَّهَايَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ أَمَكَّنَ الْفَخُّ) أَيُّ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مُسْتَفِيلًا بِالْعِلْمِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ أَظْهَرَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا تَنَافِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ مَرْ مَطْلَقًا السَّابِقُ أَهْ ش. ٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا قَدْ يَخْفَى) أَيُّ التَّحْرِيمُ مَعَ الْإِذْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ بَعْدَ الْإِذْنِ لَمَّا خَفِيَ عَلَى عَطَاءٍ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ التَّائِمِينَ لَا يُتَعَدُّ خَفَاؤُهُ عَلَى الْعَوَامِ أَهْ. ٥ قَوْلُهُ: (فَكَالْمَدِيمِ) أَيُّ فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ جَهْلِ التَّحْرِيمِ مَعَ إِذْنِهِمَا إِلَّا حَيْثُ قُرْبَ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ الْإِذْنَ مُسْتَعِيرٍ أَوْ وَلِيِّ فَإِنَّ ظَنَّهُ مَالِكًا قَبْلَ دَعْوَاهِ جَهْلِ التَّحْرِيمِ حَيْثُ خَفِيَ عَلَى مِثْلِهِ عَ ش وَسَمٍ.

٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (فَلَا حَدَّ) أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْعِ الْجَهْلُ يَحْدُ وَهُوَ كَذَلِكَ مُغْنِي وَنِهَائَةً. ٥ قَوْلُهُ: (بِمَا يُقَالُ عَنْ عَطَاءٍ) أَيُّ مِنْ إِيَابَةِ الْجَوَارِي لِلْوَطِّ أَهْ ش. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُّ فِي الْفَرْضِ فِي شَرْحِ لَا الْجَارِيَةِ الَّتِي تَحِلُّ لِلْمُقْتَرَضِ أَهْ كُرْدِي.

٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (وَيَجِبُ الْمَهْرُ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَيَجِبُ فِي بَكْرِ مَهْرٍ بَكْرٍ وَيُتَجَبُّ وَجُوبُ أَرْضِ الْبَكَارَةِ مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ لَا مَعَ وَجُودِهِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهِ الْإِثْلَافُ وَإِنَّمَا يَنْسَقُ أَثَرُهُ بِالْإِذْنِ وَهَذَا مُعْتَمَدٌ أَنْتَهَى وَفِي

٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (جَهْلِ التَّحْرِيمِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ نَشَأَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذْنُ رَاهِنٍ) لَوْ ظَنَّهُ مَالِكًا فَيَتَّبِعِي أَنْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَالِكِ.

٥ قَوْلُهُ (سَمِي): (وَيَجِبُ الْمَهْرُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْبَكْرِ مَهْرُ بَكْرٍ وَهُوَ مَا اغْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَمْتَعَ بِبَكْرِ وَاسْتَبَعَدَ وَجُوبَ الْأَرْضِ لِلْبَكَارَةِ مَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ

نوم أو جهل؛ لأنه لِحَقِّ الشرع فلم يُؤثِّر فيه الإذن ومن ثمَّ وجب للمفوضة بالدخول أمَّا إذا طاورَته غيرَ معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع ما مرَّ (محرر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته للرَّاهِن) المالكِ والا فللمالكِ لأنه فُوتَ رَقُّه عليه. (ولو اتَّلف) بغير حقٍّ أو تلفٍ تحت يدٍ عادية (المرهون بعد القبض وقبض بدله) أو لم يقبض (صار رهنًا) مكانه من غير إنشاء عقد، وإن امتنع رهنُ الدين ابتداءً لقيامه مقامه ولأنه يُقتَضَر في الدوام ما لا يُقتَضَر في الابتداء ويُجْعَل بيد مَنْ كان الأصلُ بيده وإنما احتاجَ بدل الموقوف المثْلَف إلى شراء مثله به؛ لأنَّ القيمة لا يصحَّ وقفُ غيبتها بخلاف رهنه واحتاجَ بدله لإنشاء وقفٍ دون بدلي أضحى اشترى

سم على حَجٍّ ما يوافقُه اه ع ش. ٥ فود: (أو جهل) كَأَجْمَعِيَّةٍ لا تَعْقِلُ نِهَايةً ومُعْنَى عبارة سم قوله أو جهل يتناول ما إذا اعتقدت وجوب طاعة الأمير. ٥ فود: (لأنه إلخ) أي وجوب المهر. ٥ فود: (أما إذا طاورته إلخ) مُحْتَرَزٌ إِنْ أَكْرَهَهَا إلخ. ٥ فود: (في جميع ما مرَّ) أي من قُرْبِ الإسلام ونشئه بعيدًا عن العلماء وإذن الرهن، عبارة النهاية والمُعْنَى هنا وفي صورتَي انقضاء الحدَّ السَّابِقَتَيْنِ اه. ٥ فود: (للشبهة) عبارة النهاية والمُعْنَى لأنَّ الشبهة كما تنذرُ الحدَّ ثَبِتَ التَّسَبُّبُ والحُرْمَةُ اه.

٥ فود (نسي): (وعليه قيمته للرَّاهِن) وإذا مَلَكَ المُرْتَهِنُ هذه الأمانة لم يَصِرْ أُمٌّ وَلَدٌ؛ لأنها عَلِقَتْ به في غير ملكه نعم لو كان أي الواطئ أبا للرَّاهِن صارت أُمٌّ وَلَدٌ بالإيلاد كما هو معلوم في النكاح ولو ادَّعى بَعْدَ الوطء أنه كان مَلَكَهَا فَاتَّكَرَ الرَّاهِنُ وَحَلَفَ فالولد رقيق له كَأَمَّهُ فَإِنْ تَكَلَّ الرَّاهِنُ فَحَلَفَ المُرْتَهِنُ أو مَلَكَهَا صارت أُمٌّ وَلَدٌ له والولد حُرٌّ لإقراره كما لو أقرَّ بحرمة عبد غيره ثم مَلَكَه مُعْنَى ونهية قال ع ش قوله ولو ادَّعى إلخ أي ولا حدَّ عليه لاحتمال ما يَدَّعيه والحدُّ يَنْقُطُ بالشبهة اه.

٥ فود (نسي): (وعليه قيمته) أي وإن كان يَتَّقَى على الرَّاهِن خِلَافًا لِلرَّزْكَشِيِّ كما قاله شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ اه سم. ٥ فود: (أو لم يقبض) إلى قوله دون بدلي إلخ في النهاية والمُعْنَى. ٥ فود: (أو لم يقبض) كما في زيادة الروضة فما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ يَنَالُ لَا قَيْدَ اه نِهَايةً زاد سم فلا يصحُّ الإبراء منه بغير إذن المُرْتَهِنِ اه. ٥ فود: (من كان الأصلُ بيده) أي رَاهِنًا أو مُرْتَهِنًا أو أَجْنِيًّا اه ع ش. ٥ فود: (مثله به) أي مثلُ الموقوف المثْلَفِ ببدله. ٥ فود: (بخلاف رهنه) أي رَاهِنٍ عَيْنِ القيمة اه كُرْدِي. ٥ فود: (بدله) أي الموقوف. ٥ فود: (لإنشاء وقف) أي من الحَاكِمِ لَمَّا اشْتَرَاهُ ببدله اه ع ش.

إزالتها مَأْذُونٌ له فيها وَتَحْصُلُ غَالِبًا قَبْلَ كَمَالِ الوطء والذي يَنْجُوهُ مع عَدَمِ الإذن لا مع وجوده لأنَّ سَبَبَ وجوبه الإثْلَافُ وإنما يَنْقُطُ أثره بالإذن بخلاف المهر فَإِنَّهُ لِلإِسْتِمْتَاعِ وهو حَاصِلٌ ولو مع الإذن اه. ٥ فود: (أو جهل) يتناول ما إذا اعتقدت وجوب طاعة الأمر.

٥ فود (نسي): (وعليه قيمته) أي وإن كان يَتَّقَى على الرَّاهِن خِلَافًا لِلرَّزْكَشِيِّ كما قاله شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ٥ فود: (أو لم يقبض) كما في الروضة فلا يصحُّ الإبراء منه بغير إذن المُرْتَهِنِ. ٥ فود: (لأنَّ القيمة إلخ) هذا التَّوْجِيه في الأضحى.

بعتين قيمتها أو بما في الذمة بنيتها؛ لأن الوقف يتضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصريف وغيره فاحتيط له أكثر، وإتلاف بعض المرهون كذلك نعم إن لم تنقص قيمته كقطع مذاكيره أو نقصت وزاد الأرض على نقص القيمة فاز المالك بالزائد ولو أتلفه المرتهن كان ما وجب عليه رهناً له ولا محذور فيه كما هو ظاهر إذ فائدته صوته عن تعلقي الغرماء به وبشمول كلامه ما لو كان المثلف هو الراهن لكن بحث الزكشي وغيره أن بدله عليه لا يصير رهناً قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لا بد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر

قوله: (ويحتاج فيه) أي في الوقف. قوله: (كذلك) أي كإتلاف المرهون فيصير بدله رهناً مكانه من غير إنشاء عقد. قوله: (لم تنقص الخ) أي بإتلاف البعض. قوله: (مذاكيره) فيه تغليب الذكر على الأنثيين. قوله: (أو نقصت وزاد الأرض) أي كما لو قطعت يده فنقص به من قيمته الربع مع كون الأرض نصف القيمة فإنه يزيد على ما نقص منها. قوله: (فاز المالك بالزائد) عبارة شرح الرخص فاز المالك بالأرض كله في الأولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتد عدم فوز المالك بشيء وأن الجميع رهن م ر اسم عبارة النهاية والمفني وما ذكره الماوردی أن محل ما ذكر في الجنابة إذا نقصت القيمة بها ولم يزد الأرض فلو لم ينقص بها كان قطع ذكره وأتياه أو نقصت بها وكان الأرض زائداً على ما نقص منها فاز المالك بالأرض كله في الأولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لتعلق حق المرتهن بذلك فهو كما لو زاد سقر المرهون بقدر رهنه اه. قوله: (كان ما وجب عليه رهناً له) والأوجه القدر على الغرماء نهاية قال ع ش قوله (والأوجه الخ) خلافاً لابن حجر وقوله وقد يقال جزم بهذا شيخنا الزبائدي في حاشيته اه. قوله: (قبل قبضه) أي إقباض الراهن البدل لمن كان الأصل بيده. قوله: (بل لا بد من قصد رفعه الخ) أي: من غير حاجة إلى إنشاء عقد الرهن.

قوله: (فاز المالك) عبارة شرح الرخص فاز المالك بالأرض كله في الأولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية اه. والمعتد عدم فوز المالك بشيء وأن الجميع رهن م ر. قوله: (ولا محذور فيه) كما هو ظاهر قد يقال بل فيه محذور وهو أنه يلزم أن يثبت له على نفسه حق التوثيق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن أن يجاب بمنع ذلك كلياً وما المانع أن يثبت للإنسان على نفسه إذا كان فيه مصلحة لغيره لأنه يتول إلى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فإن في ثبوت حق التوثيق للمرتهن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فليتأمل. قوله: (إذ فائدته صوته عن تعلقي الغرماء) إن قلت ما فائدة صوته عن تعلقي الغرماء فإن مجرد امتناع تعلقيهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه شيء لأنه غير موجود فهو بمجرده لا يتحقق به الراهن في وفاء دينه وإن لم يتعلّق به الغرماء إذ هو بمجرده لا يمكن التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ما سألني في الرهن أن فائدته أنه إذا مات وخلف قدر البدل قام مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلقي به حتى يوفّي منه ورثة المرتهن وتقطع مطالبهم

الدَّيُونِ أَيْ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي قِيمَةِ الْعَتِيقِ. كَذَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْخَادِمِ وَنَاقَضَهُ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ فَقَالَ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِهِ، وَإِنْشَاءً عَقْدِ الرِّهْنِ وَعَلَّلَهُ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَنَاقَضَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَبْحَثِ الْعَتِيقِ فَقَالَ سَيَأْتِي لَنَا خِلَافٌ فِي الْإِثْلَافِ الْجَسَدِيِّ مِنَ الرَّاهِنِ أَوْ أَجْنَبِيِّ هَلْ يَكُونُ رَهْنًا أَوْ لَا حَتَّى يَتَمَيَّنَ بِالْقَبْضِ وَجِهَانِ أَصْحُمَا فِي الرُّوْضَةِ الْأُولَى أَيْ أَخَذًا بِإِطْلَاقِ عِبَارَتِهَا ثُمَّ قَالَ وَهَذَا يَجِبُ جَرِيبَانِهِ فِي الْقِيَمَةِ إِذَا وَجِبَتْ عَلَى الرَّاهِنِ بِعَتِيقِ الْمَرْهُونِ فَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنَّهَا مَرْهُونَةٌ وَهِيَ ذِمَّةٌ قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا اسْتُصْحِبَ وَإِلَّا لَمْ تَصِرْ رَهْنًا إِلَّا بِالتَّعْيِينِ أَمْ مُلْخَصًا وَجَرَى شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي قِيَمَةِ الْعَتِيقِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصِيرُ رَهْنًا إِلَّا بِالْقَبْضِ وَكَذَا هُنَا إِذَا كَانَ الْجَانِي الرَّاهِنَ وَفُرَّقَ بَأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِخِلَافِهِ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ وَنَاقَضَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ فَجَرِي ثُمَّ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ السَّبْكِ وَهُنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الرَّاهِنِ وَغَيْرِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِأَنَّ سَبْقَ الرِّهْنِ اقْتَضَى وَجُوبَ رِعَايَةِ وَجُودِهِ لِيُوجِدَ بِدَلِّهِ وَيُلْزَمَ مِنْ وَجُودِهِ فِي الذِّمَّةِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالرَّهْنِيَّةِ لِيَتِمَّ التَّوَثُّقُ الْمَقْصُودُ وَفَرَّقَهُ الْمَذْكُورُ مَمْنُوعٌ بَلْ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالرَّهْنِيَّةِ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ هُنَا وَتَمَّ فَايِدَةُ أَيْ فَايِدَةُ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قَدْرُ الْقِيَمَةِ فَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنَّ مَا فِي ذِمَّتِهِ رَهْنٌ قَامَ مَا خَلَفَهُ مَقَامَهُ فَيُقَدَّمُ بِهِ الْمُرْتَهِنُ عَلَى مُؤَنِ التَّجْهِيزِ وَبَقِيَّةِ الْفُرْمَاءِ وَإِلَّا قُدِّمَتْ

فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيْ فِي الْفَضْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا. فَوَدَّ: (أَصْحُمَا فِي الرُّوْضَةِ الْأُولَى) أَيْ يَكُونُ رَهْنًا قَبْلَ الْقَبْضِ وَهُوَ مَحَلُّ الْمُنَاقَضَةِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أَيْ الزَّرْكَشِيُّ. فَوَدَّ: (اسْتُصْحِبَ) أَيْ حُكْمُ الْأَصْلِ أَيْ قَتَصِيرُ الْقِيَمَةِ رَهْنًا قَبْلَ تَعْيِينِهَا بِالْقَبْضِ. فَوَدَّ: (وَكَلَّمَا هُنَا) أَيْ فِي قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ. فَوَدَّ: (وَفُرَّقَ) أَيْ بَيْنَ الرَّاهِنِ وَغَيْرِهِ أَمْ كُرْدِي. فَوَدَّ: (لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ) أَيْ يَدَّلِ الْمُتَلَفِ (فِي ذِمَّتِهِ) أَيْ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْبَدَلِ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ. فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ مِنَ السَّبْكِ) أَيْ مِنَ الْحُكْمِ بِرَهْنِيَّتِهَا فِي ذِمَّةِ الْمُعْتَقِ أَمْ سَم. فَوَدَّ: (مَرَّ مِنَ السَّبْكِ) أَيْ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ عِتْقِهِ رَهْنًا. فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فَوَدَّ: (وَجُوبُ الْخ) مَقْعُودٌ اقْتَضَى. فَوَدَّ: (وَجُودُهُ) أَيْ وَجُودُ الرِّهْنِ فِي حَالَةِ التَّلَفِ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ الْمُتَلَفِ. فَوَدَّ: (لِوَجُوبِ بَدَلِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِاقْتَضَى وَاللَّامُ لِلتَّمْلِيلِ. فَوَدَّ: (وَفَرَّقَهُ الْخ) أَيْ فَرَّقَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. فَوَدَّ: (فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ الرَّاجِعُ إِلَى بَدَلِ الْمَرْهُونِ. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي بَدَلِ الْمُتَلَفِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي قِيَمَةِ الْعَتِيقِ. فَوَدَّ: (قَامَ مَا خَلَفَهُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَيْسَ مُنْحَصِرًا فِيهَا

لِلرَّاهِنِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَطَالَبُوهُ وَاحْتَاجَ إِلَى الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَالِ لِمُزَاحِمَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِيهِ وَعَدَمُ لُزُومِ مَا عَلَى الْمُرْتَهِنِ لِيُؤَرِّثَهُ لَكِنْ سَيَأْتِي هُنَا مُنَاقَشَةٌ فِي هَذِهِ الْفَايِدَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (وَنَاقَضَهُ) لَا يُقَالُ قَدْ يُنْتَعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ لَا يَصِيرُ رَهْنًا قَبْلَ قَبْضِهِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْقَبْضِ بَلْ يُصَدَّقُ بِأَعْيَانِ إِنْشَاءِ الْعَقْدِ لِأَنَّا نَقُولُ قَوْلَهُ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ قَبْضِهِ بَلْ لَا بُدَّ الْخِ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى. فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ مِنَ السَّبْكِ) أَيْ مِنَ الْحُكْمِ بِرَهْنِيَّتِهَا فِي ذِمَّةِ الْمُعْتَقِ.

مُؤَنِّ التَّجْهِيزِ وَاسْتَوَى هُوَ وَالْمَرْمَاءُ، وَكَانَ الشَّيْخُ ظَنُّ انْجِصَارِ الْفَائِدَةِ فِي عَدَمِ صِحَّةِ إِثْرَاءِ الرَّاهِنِ الْجَانِي مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ وَهَذَا لَا يَتَأْتِي إِذَا كَانَ الْجَانِي هُوَ الرَّاهِنُ وَلَيْسَتْ مُنْخَصِرَةً فِي ذَلِكَ كَمَا عَلِمْتَ فَاتَّضَحَ مَا قَرَّرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ. (وَالْخَصَمُ فِي الْبَدَلِ الرَّاهِنُ) إِنْ كَانَ مَالِكًا أَوْ وَلِيَّهُ وَلَا فَالْمَالِكُ وَمَعَ كَوْنِهِ الْخَصَمَ فِيهِ لَا يَقْبِضُهُ وَإِنَّمَا الَّذِي يَقْبِضُهُ الْمُزْتَهِنُ أَوْ الْعَدْلُ وَإِنْ مُنِيعًا مِنَ الْخُصُومَةِ (لِإِنْ لَمْ يُخَاصِمِ) الرَّاهِنُ فِي ذَلِكَ (لَمْ يُخَاصِمِ الْمُزْتَهِنُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَا يُخَاصِمُ مُسْتَأْجِرٌ وَمُسْتَعِيرٌ نَعَمْ لَهُ حُضُورُ خُصُومَةِ الرَّاهِنِ لِتَقْلُبِ حَقِّهِ بِالْمَأْخُودِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ

خَلَفَهُ حَتَّى يَتَقَلَّبَ الْحَقُّ بِهِ نَعَمْ بِمَوْتِهِ تَقَلَّبَتْ الدِّيُونُ بِرَكْبَتِهِ وَمِنْ جُمْلَتِهَا مَا هُوَ مَرْهُونٌ وَمُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَرْمَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لَمَّا حُكِمَ بِرَهْنَيْتِهِ وَهُوَ فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَتَقَلَّبُ بِهِ سِوَاهُ قُلْنَا بِانْجِصَارِ مَا فِي الذِّمَّةِ فِيمَا خَلَفَهُ فَيَقْدَرُ تَقَلُّبُهُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ اهـ ع ش وقوله إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخُ هُوَ الظَّاهِرُ. هـ فَوَدُ: (وَكَانَ الشَّيْخُ) أَيِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (الْجَانِي) مَفْعُولُ الْإِثْرَاءِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِهِ. هـ فَوَدُ: (مَا قَرَّرْتَهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنْ الْخُ) قَالَهُ ع ش وَالظَّاهِرُ أَيِ فِي قَوْلِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ. هـ فَوَدُ: (إِنْ كَانَ مَالِكًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (فَلَوْ وَجَبَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ) إِلَى (وَمِمَّا يُصْرَحُ). هـ فَوَدُ: (أَوْ وَلِيَّهُ) أَوْ وَصِيَّهُ أَوْ نَحْوَهُمَا اهـ نِهَايَةُ أَيِ الْوَكِيلِ ع ش. هـ فَوَدُ: (وَالْإِثْرَاءُ) أَيِ بَانَ كَانَ الرَّاهِنُ مُسْتَعِيرًا (فَالْمَالِكُ) أَيِ الْمُعِيرِ اهـ نِهَايَةُ. هـ فَوَدُ: (وَمَعَ كَوْنِهِ) أَيِ الرَّاهِنِ وَكَذَا الْمُعِيرُ.

هـ فَوَدُ: (لَا يَقْبِضُهُ) نَعَمْ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَشْرُوطُ وَضَعَ الرِّهْنِ عِنْدَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَهُ قَبْضُهُ وَقَدْ سَبَقَ عَنِ الْمَطْلَبِ جَوَازَ شَرْطِ الْوَضْعِ عِنْدَهُ اهـ سَمَّ وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ آتِفًا مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدُ: (الْمُزْتَهِنُ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ مَنْ كَانَ الْأَصْلُ بِيَدِهِ اهـ. هـ فَوَدُ: (وَإِنْ مُنِيعًا الْخُ) غَايَةُ قَوْلِ الْمُتَنِ (فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمِ الْخُ) وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ غَضِبَ الْمَرْهُونُ نِهَايَةً وَمُقْنِي.

هـ فَوَدُ: (وَكَانَ الشَّيْخُ ظَنُّ الْخُ) قَدْ يَوْجَهُ هَذَا الظَّنُّ بَانَ مَا فِي الذِّمَّةِ غَيْرُ مَا خَلَفَهُ فَلَوْ قَامَ مَقَامَهُ لَزِمَ انْتِقَالُ الرِّهْنِيَّةِ مِنَ الشَّيْخِ إِلَى غَيْرِهِ وَلَا نَظِيرَ لِذَلِكَ وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَحَصَلَ الْإِنْتِقَالُ فِي الْحَيَاةِ وَإِلَّا قَمَا السَّبَبُ فِي تَأْخِيرِهِ إِلَى الْمَوْتِ لَا يُقَالُ السَّبَبُ خَرَابُ الذِّمَّةِ بِالْمَوْتِ فَلَا يَخْتَاجُ لِلْإِنْتِقَالِ إِلَّا حَيْثُيْدُ؛ لَأَنَّا نَقُولُ أَمَّا أَوَّلًا فَخَرَابُ الذِّمَّةِ بِالْمَوْتِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْمَوْتِ لَا بِالنَّسْبَةِ لِلْمَاضِي أَيْضًا بَلْ هِيَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ تَقْبَلُ التَّعَلُّقُ بِهَا وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا تُسَلِّمُ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَّا حَيْثُيْدُ بَلْ الْإِحْتِيَاجُ نَابِتٌ قَبْلَ ذَلِكَ أَيْضًا لِلتَّوَقُّعِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يُقَالُ الْفَرْقُ فِي التَّعَلُّقِ بِالْمَالِ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الدِّينَ لَا يَتَقَلَّبُ بِالْمَذْيُونِ فِي حَيَاتِهِ فَإِذَا مَاتَ تَعَلَّقَ بِهِ لَأَنَّا نَقُولُ الْكَلَامُ فِي التَّعَلُّقِ الْجُعْلِيِّ الَّذِي يُخَصُّ الْمُزْتَهِنُ دُونَ الشَّرْعِيِّ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الدِّيُونِ وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ لَمْ يَتَّبَثْ إِلَّا فِي الشَّرْعِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ دَعْوَاهُ اتِّضَاحٌ مَا قَرَّرَهُ.

هـ فَوَدُ: (أَوْ وَلِيَّهُ) أَوْ وَصِيَّهُ م ر. هـ فَوَدُ: (وَالْمَالِكُ) كَالرَّهْنِ الْمُعَارِ. هـ فَوَدُ: (وَمَعَ كَوْنِهِ الْخَصَمُ فِيهِ) نَعَمْ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَشْرُوطُ وَضَعَ الرِّهْنِ عِنْدَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَهُ قَبْضُهُ، وَقَدْ سَبَقَ عَنِ الْمَطْلَبِ جَوَازَ شَرْطِ الْوَضْعِ عِنْدَهُ.

لم يكن المثليف الراهن ولا طالبه المرتهن لقلأ يفوت حقه من التوثق ثم رأيت شارحا قال والثاني مطالب كما لو كان الخصم هو الراهن وهو صريح فيما ذكرته ومما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذا تمكن الراهن من المخاصمة أما لو باع المالك العين المرهونة فللمرتهن المخاصمة جزما كما أفقئ به البلقيني وهو ظاهر اهـ ووجه عدم تمكنه من المخاصمة هنا أنه يدعي حقا لغيره وهو المرتهن فلم يقبل منه على أن يبعه يكذب دعواه وإذا ثبتت المطالبة للمرتهن هنا ففي مسألتنا وهي ما إذا كان المثليف هو الراهن أولى وبخت أن الراهن لو غاب وقد غصب الرهن

قود: (ولا طالبه المرتهن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتهن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوثق ببدل العين كأن يدعي أنه يستحق التوثق به وهذا يمتنع من أدائه لا دعواه بالملك إذ ليس مالكا ولا نائبا ولا وليا إلا أن احتاج في إثبات حق التوثق إلى إثباته بأن اتكر المثليف ملك الراهن لتلك العين فله إثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يمتنع الراهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليأتمل اهـ سم عبارة ع ش ويلحق به ما لو كان المثليف غير الراهن وخاصمه المرتهن لحق التوثق بالبدل فلا يمتنع كما نقله شيخنا الزيادي عن واليد الشارح م ر اهـ. قود: (والثاني) أي مقابل الأصح. قود: (كما لو كان الخصم هو الراهن) أي بأن كان هو المثليف للمزموين. قود: (وهو صريح إلخ) أي حيث جعله مقبسا عليه. قود: (محل ذلك) أي الخلاف.

قود: (أما لو باع المالك) أي: الراهن بدليل قوله الآتي على أن يبعه يكذب إلخ فكان المراد بالمخاصمة المخكوم بعدم التمكن منها مخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه اهـ سم. قود: (العين المرهونة) أي من غير إذن المرتهن اهـ ع ش وهذا التقييد ينافيه قول الشارح فليلمرتهن المخاصمة إلا أن يراه بذلك زاعما لإذن المرتهن في البيع. قود: (عدم تمكنه) أي الراهن. قود: (هنا) أي فيما لو باع المالك إلخ. قود: (يدعي حقا لغيره) ليس بلام إذ قد يدعي الملك اهـ سم. قود: (يكذب دعواه) يتضمن البيع المتوقف على إذن المرتهن الإقرار بإذنيه. قود: (هنا) أي فيما لو باع إلخ اهـ نهاية.

قود: (لو غاب إلخ) أي في غير المسألتين المذكورتين وهما لو باع المالك العين إلخ وما أثلفه

قود: (ولا طالبه المرتهن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتهن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوثق ببدل العين كأن يدعي أنه يستحق التوثق به وهذا يمتنع من أدائه لا دعواه بالملك إذ ليس مالكا ولا نائبا ولا وليا إلا أن احتاج في إثبات حق التوثق إلى إثباته بأن اتكر المثليف ملك الراهن لتلك العين فله إثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بهما ما ذكره فالوجه ثبوتهما وإن لم يمتنع الراهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليأتمل. قود: (أما لو باع المالك) أي: الراهن بدليل قوله الآتي على أن يبعه يكذب دعواه فكان المراد بالمخاصمة المخكوم بعدم التمكن منها مخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه. قود: (يدعي حقا لغيره) ليس بلام إذ قد يدعي الملك.

جَارَ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ مَنْ يَدْعِي عَلَى الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ إِجْبَازُ مَالِ الْغَائِبِ لِقَلَا تَضِيْعُ الْمَنَافِعُ وَلَا نَأْتَا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَاقِلَ يَرْضَى بِحِفْظِ مَالِهِ. (فَلَوْ وَجِبَ قِصَاصٌ) فِي نَفْسِ الْمَرْهُونِ الْمُتَلَفِّ كَالْعَبْدِ (اِقْتَصَصَ الرَّاهِنُ) الْمَالِكُ إِنْ شَاءَ أَوْ عَفَا بِلَا مَالٍ (وَفَاتَ الرِّهْنُ) لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ بِلَا بَدَلٍ أَوْ إِذَا وَجِبَ فِي طَرَفِهِ فَهُوَ فِي الْبَاقِي بَاقٍ بِحَالِهِ وَلَهُ الْعَفْوُ مَجَانًّا وَلَا يُجْبِزُ عَلَى قَوْدٍ وَلَا عَفْوٍ (فَلَنْ) وَجِبَ الْمَالُ بِعَفْوِهِ) عَنِ الْقَوْدِ عَلَيْهِ (أَوْ) بِجِنَايَةٍ عَلَى نَحْوِ فَرْعِهِ أَوْ (بِجِنَايَةٍ خَطَأً) أَوْ شِبْهَةِ عَمْدٍ (لَمْ) يَصْخُصْ عَفْوُهُ) أَيِ الرَّاهِنِ (عَنْهُ) أَيِ: الْمَالِ الْوَاجِبِ لِتَقْلُقِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بِهِ (وَلَا) يَصْخُصْ (إِنْرَاءُ) الْمُرْتَهِنِ الْجَانِي) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ وَلَا يَسْقُطُ بِإِنْرَائِهِ حَقُّهُ مِنَ الْوَثِيقَةِ إِلَّا إِذَا أَسْقَطَهُ مِنْهَا. (وَلَا

الزَّاهِنُ. ة. قُودُ: (جَارَ لِلْقَاضِي الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا لِلْمُرْتَهِنِ دَعْوَى حَقِّ التَّوْتِي وَمُطَالَبَةُ الْغَاصِبِ اه. سم. ة. قُودُ: (لَأَنَّ لَهُ) أَيِ: لِلْقَاضِي. ة. قُودُ: (بِحِفْظِ مَالِهِ) بِكُسْرِ اللَّامِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ. ة. قُودُ: (فِي نَفْسِ الْمَرْهُونِ الْخُ) أَيِ لَا جُلْبَاهَا بَأَنْ جَنَى رَقِيقٌ عَمْدًا عَلَى الرَّقِيقِ الْمَرْهُونِ الْمُكَافِي لَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَأَتْلَفَهُ. ة. قُودُ: (الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَسْرِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ة. قُودُ: (أَمَّا إِذَا وَجِبَ) أَيِ: الْقِصَاصُ. ة. قُودُ: (فِي طَرَفِهِ) أَيِ أَوْ نَحْوِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة. قُودُ: (فَهُوَ) أَيِ الرِّهْنُ. ة. قُودُ: (وَلَهُ الْعَفْوُ مَجَانًّا) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ سَابِقًا أَوْ عَفَا بِلَا مَالٍ. ة. قُودُ: (وَلَا يُجْبِزُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ أَعْرَضَ الزَّاهِنُ عَنِ الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ بَأَنْ سَكَتَ عَنْهُمَا لَمْ يُجْبِزْ عَلَى أَحَدِهِمَا اه. ة. قُودُ: (أَوْ بِجِنَايَةِ الْخُ) أَيِ أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِ الْجِنَايَةِ كَالْجَائِفَةِ وَكُسْرِ الْعِظَامِ اه ع ش.

ة. قُودُ (لَسِي): (لَمْ يَصْخُصْ عَفْوُهُ) قَالَ الرُّوضُ وَلَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَوْ صَالَحَ عَنْهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ لَمْ يَصْخُصْ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَيَصْخُصُ وَيَكُونُ الْمَاخُودُ مَرْهُونًا انْتَهَى اه. سم. ة. قُودُ (لَسِي): (لَمْ يَصْخُصْ عَفْوُهُ الْخُ) أَيِ: وَصَارَ الْمَالُ مَرْهُونًا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ كَمَا مَرَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ة. قُودُ: (أَسْقَطَهُ مِنْهَا) أَيِ حَقُّهُ مِنَ الْوَثِيقَةِ. ة. قُودُ: (وَيَنْبِضُ) أَيِ وَلَبَنٍ وَصَوْفٍ وَمَهْرٍ جَارِيَةٍ مُغْنِي وَنِهَايَةً عِبَارَةُ سَمِ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَمَا يَخْدُثُ مِنْ سَعْفٍ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَمِنْ لَيْفٍ وَكَرْبٍ بِفَتْحِ الْكَافِ وَالرَّاءِ وَهُوَ أَصْلُ السَّعْفِ غَيْرُ مَرْهُونٍ كَالْقَمَرَةِ، وَفِيمَا كَانَ ظَاهِرًا حَالِ الْعَقْدِ خِلَافَ فُقَيِ التَّيْمَةِ مَرْهُونٌ وَفِي الشَّامِلِ وَتَعْلِيقَةِ الْقَاضِي أَبِي الْعَلِيِّ لَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَالصَّوْفِ بظَهْرِ الْغَنَمِ كَمَا مَرَّ وَصَاحِبِ التَّيْمَةِ مَشَى عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي الصَّوْفِ مِنْ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي رَهْنِ الْغَنَمِ انْتَهَى اه.

ة. قُودُ: (جَارَ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا لِلْمُرْتَهِنِ دَعْوَى حَقِّ التَّوْتِي وَمُطَالَبَةُ الْغَاصِبِ.

ة. قُودُ (نَقَضْنِي): (لَمْ يَصْخُصْ عَفْوُهُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَوْ صَالَحَ عَنْهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ لَمْ يَصْخُصْ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَيَصْخُصُ وَيَكُونُ الْمَاخُودُ مَرْهُونًا قَالَ فِي الْأَصْلِ كَذَا نَقَلُوهُ وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ بِمَا قَدَّمْتُهُ مَعَ جَوَابِهِ فِي فَرْعٍ إِذْنُ لَهُ فِي بَيْعِ الرِّهْنِ الْخُ، وَقَدْ يَشْكُلُ بَأَنْ التَّصَرُّفَ فِي الْمَرْهُونِ بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ يَخْصُلُ بِهِ انْفِكَالُ الرِّهْنِ وَيُجَابُ بَأَنْ أَطْرَادَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَعْيَانِ بِخِلَافِ مَا فِي الذَّمِّ لِأَنَّهُ مَا فِيهَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِقَبْضِهِ أَوْ قَبْضِ بَدَلِهِ اه.

يسري الرهن إلى زهادته أي الموهون (المتفصلة كقصة وولد) ويض؛ لأنها أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلو رهن حاملاً وخل الأجل وهي حامل) أو مسبت الحاجة لبيعها قبل الحلول (بيعت) كذلك لأنه إما معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منهما بمشمله الرهن (وإن لفته بيع معها في الأظهر) لما ذكر (وإن كانت حاملاً عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الأظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المتفصلة لأنه يعلم ويقابل بقسط من الثمن ولا تباع حتى تضيق لتقدر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الأم للجهل بقيمته نعم لو سأل الراهن في بيعها وتسليم الثمن للمرتهن جاز بيعها كما نص عليه في الأم

• قوله: (بخلاف المتصلة) وقد أفتى بعض أهل اليمن فيما لو رهنه بيضة ففترخت بانه لا يزول الرهن على المشهور أخذاً من مسألة التأسيس ولا يتعد إجراء وجه فيه هنا ورجحه طائفة من الأصحاب وأفتى التأثير فيمن رهن بذراً وأقبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلاؤم به أي التمع به فأذن له المرتهن ببقاء الرهن حتى يبقى الزرع وما تولد منه موهوناً أخذاً من الفليس في البذر اه قال ع ش قوله بانه لا يزول هو المقتضد وقوله ثم استأذن إلخ لعل التضيء به؛ لانه صورة الواقعة التي وقع الإفتاء فيها أي فليس بقيد وقوله حتى تغلبة وقوله موهوناً قيباع ويوفي منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب اه. • قوله: (أو مسبت إلخ) عطف على حل الأجل. • قوله: (كذلك) وكما تباع حاملاً في الدين تباع كذلك لئلا جناية كما شمل ذلك عبارة المحرر نهاية ومغني. • قوله: (إما معلوم) وهو الأصح نهاية ومغني. • قوله: (لما ذكر) عبارة النهاية والمغني بناء على أن الحمل يعلم فهو رهن اه. • قوله (سني): (هند البيع) أي عند إرادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحمل وعديه فبيني تصديق الراهن؛ لأن الأصل عدم الحمل عند الرهن فيكون زيادة متفصلة اه ع ش. • قوله: (ولا تباع إلخ) أي على الأظهر إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كما يأتي. • قوله: (والتوزيع) عطف على الاستثناء. • قوله: (نعم إلخ) استدراك على قوله ولا تباع إلخ. • قوله: (لو سأل إلخ) أي بيناء الفاعل أي من المرتهن أو القاضي اه ع ش. • قوله: (وتسليم الثمن) أي للوفاء لا ليكون رهنًا مكانه ولو أراده لم يكف

• قوله (سفتن): (المتفصلة) في الرزق وشرجه وما يحدت من سفتن وإن لم يجف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والزاء وهو أصول السفتن غير موهون كالقصة وفيما كان ظاهراً منها حال العقد خلاف ففي التهمة موهون وفي الشامل وتعليق القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف يظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مسمى على طريقة في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه. • قوله: (لتنعير استثنائه) قال في شرح الرزق ولو رهن نخلة ثم أطلعت استثنى طلعتها عند بيعها ولا يمتنع بيعها مطلقاً بخلاف الحامل اه. وقوله استثنى طلعتها لعله إذا تعلق به حق ثالث على ما ذكر في الحمل أو المراد جاز استثنائه. • قوله: (وتسليم الثمن) الظاهر أن المراد بتسليمه للوفاء لا ليكون رهنًا تحت يده ولو أراده

ومن هذا وقولهم يُجْبَرُ المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الإسناد ما مر من التعلُّد ثم حمَّله على ما إذا تعلَّق بالحمل حق ثالث بفلس أو موت أو وصية به.

مَجْرَدُ التراضي بل لا بُدَّ من عقد فيما يظهر اه سم . هـ فود: (ومن هذا) أي التص . هـ فود: (من التعلُّد) يَسْبِقُ إلى الفهم منه التعلُّد المذكور بقوله: (لِتَعْلُدَ اسْتِثْنَاهُ إلخ) ولا يَخْفَى أَنَّهُ لا إشكال في ذَلِكَ فَإِنْ جَوَّزَ بَيْعَهَا وإجْبَارَهُ عليه فيما ذَكَرَ لا يَدْفَعُ هَذَا التعلُّدَ فالوجه أَنَّ المراد بالتعلُّد ما تَضَمَّنَتْ قوله فيما مرَّ ولا بُتَّاعٍ حَتَّى تَضَعَهُ إلخ من تعلُّدِ البيع لِتَعْلُدٍ ما ذَكَرَ قَتَامُلُهُ اه سم أي فتوافق حَيْثُ يُعْجِزُ عِبَارَتُهُ لِمَا فِي الْمُغْنِي وَالتَّهْيِةِ وَالْأَسْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ أي الْأَظْهَرُ يَتَعْلُدُ بَيْعُهَا حَتَّى تَضَعَ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِلْأَسْنَوِيِّ إِنْ تَعْلَقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ بِوَصِيَّةٍ أَوْ حَجَرٍ فَلَسَ أَوْ مَوْتٍ أَوْ تَعْلَقَ الدَّيْنُ بِرَقَبَةٍ أُمُّهُ دُونَهُ كَالْجَانِيَةِ وَالْمُعَارَةِ لِلرَّهْنِ أَوْ نَحْوِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْحَمْلِ مُتَعَلِّدٌ وَتَوَزِيعُ الثَّمَنِ عَلَى الْأُمِّ وَالْحَمْلِ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا تُعْرِفُ قِيَمَتَهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعْلَقْ بِهِ أَوْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الرَّاهِنَ يُلْزَمُ بِالْبَيْعِ أَوْ بِتَوْفِيَةِ الدَّيْنِ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى بَيْعِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا ثُمَّ إِنْ تَسَارَى الثَّمَنُ وَالدَّيْنُ فَذَلِكَ وَإِنْ فَضَلَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَإِنْ نَقَصَ طَوَلَبَ الْبَاقِي وَلَوْ رَهْنٌ نُخَلَّةٌ ثُمَّ أَطْلَعَتْ اسْتَشْنَى طَلْعًا عِنْدَ بَيْعِهَا وَلَا يَنْتَبِغُ بَيْعُهَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْحَامِلِ اه قَالَ ع ش قوله يُلْزَمُ بِالْبَيْعِ أي لَهَا حَامِلًا وَيُؤْفَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهَا وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ وَجَبَ الْإِسْتِثْنَاءُ اه قوله أي جاز إلخ زاد سم ويُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْأَسْنَى ثُمَّ إلخ أَنَّ الْمُرَادَ الْبَيْعَ لِيُؤْفَى مِنْهُ الثَّمَنُ لَا لِيَرْهَنَهُ مَكَانَ الْأَصْلِ كَمَا تَوَهَّمُ اه . هـ فود: (حق ثالث) فَإِنْ لَمْ يَتَعْلَقْ بِهِ مَا ذَكَرَ أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهَا بِاعَهَا الْحَاكِمُ أَوْ غَيْرُهَا مِنْ أَمْوَالِهِ أَوْ وَقَى الدَّيْنُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ جِشْتُهُ م ر اه سم .

ذَلِكَ لَمْ يَكْفِ مَجْرَدُ التراضي وَلَا بُدَّ مِنْ عَقْدٍ فِيمَا يَظْهَرُ . هـ فود: (من التعلُّد) يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ التَعْلُدُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ لِتَعْلُدَ اسْتِثْنَاهُ إلخ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ جَوَّزَ بَيْعَهَا وَإِجْبَارَهُ عَلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَ لَا يَدْفَعُ هَذَا التَعْلُدَ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَعْلُدِ مَا تَضَمَّنَتْ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ وَلَا بُتَّاعٍ حَتَّى تَضَعَهُ إلخ مِنْ تَعْلُدِ الْبَيْعِ لِتَعْلُدٍ مَا ذَكَرَ قَتَامُلُ . هـ فود: (حق ثالث) فَإِنْ لَمْ يَتَعْلَقْ بِهَا مَا ذَكَرَ أُجْبِرَ عَلَى وَفَاءِ الدَّيْنِ أَوْ بَيْعِهَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهَا بِاعَهَا الْحَاكِمُ أَوْ غَيْرُهَا مِنْ أَمْوَالِهِ أَوْ وَقَى الدَّيْنُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ جِشْتُهُ م ر .

هـ فود: (أو وصية به) أَوْ تَعْلَقَ الدَّيْنُ بِرَقَبَةٍ أُمُّهُ دُونَهُ كَالْجَانِيَةِ وَالْمُعَارَةِ لِلرَّهْنِ أَوْ نَحْوِهَا وَذَلِكَ لِتَعْلُدِ تَوَزِيعِ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا تُعْرِفُ قِيَمَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَتَعْلَقْ بِهِ أَوْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُلْزِمَ الرَّاهِنُ بِالْبَيْعِ أَوْ تَوْفِيَةِ الدَّيْنِ ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ إِنْ تَسَارَى الثَّمَنُ وَالدَّيْنُ فَذَلِكَ وَإِنْ فَضَلَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ أَخَذَهُ الْمَالِكُ أَوْ نَقَصَ طَوَلَبَ الْبَاقِي كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَمِنْ قَوْلِهِ (ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ إلخ) يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْبَيْعَ لِيُؤْفَى مِنَ الثَّمَنِ لَا لِيَرْهَنَهُ مَكَانَ الْأَصْلِ كَمَا تَوَهَّمُ .

فصل: في جنابة الرهن

إذا (جنى المرهون) على أجنبي بما يوجب القود في نفس أو طرف ولا ينافيه قوله بطل الموجب للشارح إشار الأول لما يأتي في معناه بل ظاهر قوله قدّم المجني عليه وقوله اقتصر الثاني ولم يكن بأمر غيره وهو يعتد الطاعة أو تحت يده تعدياً وإلا فالجاني الغير (قدّم المجني

فصل في جنابة الرهن

• قوله: (في جنابة الرهن) من إضافة المضدر إلى فاعله أي وما يتبع ذلك مما يتفك به الرهن وتلف المرهون اهـ ع ش. • قوله: (إذا جنى المرهون) أي كلاً أو بعضاً كما لو كان المرهون نصفه فقط اهـ ع ش. • قوله: (على أجنبي) أي غير السيد وعبد المرهون أخذاً بما يأتي في المتن وإن جنى على سيده ألخ اهـ ع ش. • قوله: (ولا ينافيه) أي قوله أو طرف بضري وكردّي أي ما يوجب القود في طرف. • قوله: (الموجب للشارح إشار الأول) أي الحامل هذا القول للجلال المحلي على الإقتصار على ما يوجب القود في النفس. • قوله: (لما يأتي) تعليل لعدم المناقاة. • قوله: (في معناه) أي قوله بطل. • قوله: (بل ظاهر قوله إلخ) مبتدأ خبره الثاني ومُراده بالثاني الحمل على موجب القود في الطرف لتأمل كَوْن ذلك هو ظاهر ما ذكر اهـ سيد عَمَر عبارة سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لأن تقدّم المجني عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه إلا إن كانت في طرف هذا وما قاله إنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر (بطل الرهن) وأن معنى قدّم المجني عليه قدّم حقه وهو لا يقتضي وجوده ومعنى اقتصر اقتصر المستحق أو هو مبني للمفعول فلا يقتضي ذلك اهـ. • قوله: (ولم يكن إلخ) عطف على جنى المرهون أي ولم يكن جنابة المرهون بأمر غيره بها والحال أنه يعتد وجوب طاعة الأمر. • قوله: (أو تحت يده) أي الغير عطف على قوله بأمر غيره. • قوله: (وإلا) أي بأن كان جنابته بأمر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعدياً اهـ كردّي. • قوله: (فالجاني إلخ) أشار به إلى أن التقييد بقوله ولم يكن إلخ بالنظر ليطلان الرهن فقط فيقدّم المجني عليه مطلقاً اهـ سم. • قوله: (الغير) أي ولو الزاهن قال في الروض ولو أمره سيده بالجنابة وهو مُمَيِّز فلا أثر لإذنه في شيء إلا في الإثم، أو غير مُمَيِّز أو أعجمي يعتد وجوب طاعة سيده في كل ما يأمر به فالجاني هو السيد ولا يتعلّق برقة العبد

فصل

• قوله: (بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك؛ لأن تقديم المجني عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه إلا إذا كانت في طرف هذا وما قاله إنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وأن معنى قدّم المجني عليه قدّم حقه وهو لا يقتضي وجوده ومعنى اقتصر اقتصر المستحق أو هو مبني للمفعول فلا يقتضي ذلك. • قوله: (أو تحت يده) أي الغير تعدياً قضيته أنه لو كان تحت يد الغير تعدياً لا يقدّم المجني عليه وهو ممنوع وإجاب بأن هذا التقييد بالنظر ليطلان الرهن فقط. • قوله: (وإلا) فالجاني الغير) أي ولو الزاهن. قال في الروض أمره فلان السيد بالجنابة وهو مُمَيِّز فلا أثر لإذنه إلا

عليه) لَتَعْلَقَ حَقَّهُ بِالرَّقَبَةِ فَقَطْ فَلَوْ قُدِّمَ غَيْرُهُ فَاتَّ حَقُّهُ مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِ الْمُرْتَهَنِ لَتَعْلَقَ حَقُّهُ
بِالذِّمَّةِ أَيْضًا (فَإِنْ اقْتَضَى) مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ وَيَصْخُ هُنَا ضَمُّ النَّاءِ بِلِ هُوَ الْأَوَّلَى عَلَى مَا يَأْتِي (أَوْ يَبِغِ)
المرهون أي ما يفي بالواجب من كله أو بعضه (له) أي لِحَقِّهِ بَأَن وَجِبَ لَهُ مَالٌ ابْتِدَاءً أَوْ بِالْعَفْوِ

قِصَاصٍ وَلَا مَالٌ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ السَّيِّدِ أَنَا أَمَرْتُهُ بِالْجِنَابَةِ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ قَطْعَ حَقِّهِ عَنِ
الرَّقَبَةِ بِلِ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهَا وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيَمَتُهُ لِيَتَكُونَ لِمَكَانِهِ لِإِقْرَارِهِ بِأَمْرِهِ بِالْجِنَابَةِ انْتَهَى اه سم زادة النهاية
والمُعْنَى وَأَمْرُ غَيْرِ السَّيِّدِ الْعَبْدَ بِالْجِنَابَةِ كَالسَّيِّدِ فِيمَا دُكِرَ كَمَا دُكِرَ فِي الْجِنَابَاتِ وَصَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرْدِيُّ هُنَا
اه قال ع ش قوله إلّا في الإثم فيعزّم عليه ذلك ويكون الحال كما لو جنى بلا إذن من سيده فيتعلق به
القصاص أو المال وقوله أو غير ممّيز إلخ ولو اختلف المرتهن والسيد بأن أكثر السيد الأمر، أو كَوْنُ
المأمور غير ممّيز أو كَوْنُهُ يَفْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ وَلَا بَيِّنَةَ وَأَمَّا ذَلِكَ إِمَّا لَطَوِيلِ الْمُدَّةِ بَيْنَ الْجِنَابَةِ
وَالْمُنَازَعَةِ بَحْثٌ يُمَكِّنُ حُصُولَ التَّمْيِيزِ أَوْ زَوَالِ الْمُخِيمَةِ أَوْ حُصُولِ حَالَةٍ تُشْعِرُ بِمَا ادَّعَاهُ السَّيِّدُ صَدَقَ
السَّيِّدُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَعْلُقُ جِنَابَةِ الْعَبْدِ بِرَقَبَتِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ مُسْقَطٌ وَقَوْلُهُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ السَّيِّدِ أَيْ أَوْ الْأَجَنَبِيِّ
أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَمْرُ غَيْرِ السَّيِّدِ ، وَقَوْلُهُ بِلِ يُبَاعُ الْعَبْدُ أَيْ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَفِ ثَمَنُهُ
بَارِشِ الْجِنَابَةِ فَيَبْقَى مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ بِقِيَّةِ الْأَرْضِ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ اه ع ش . ه فَوَدَّ : (لَتَعْلَقَ حَقُّهُ إِنْخِ)
وَلَا أَنَّ حَقَّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْمَالِكِ فَأَوْلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى حَقِّ الْمُتَوَتِّعِ أَيْ الْمُرْتَهَنِ وَقَضِيَّةُ
التَّوْجِهِ الْأَوَّلِ أَيْ قَوْلُهُ لَتَعْلَقَ إِنْخِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِالمَوْتِ كَمَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مَقْصُوبًا أَوْ
مُسْتَعَارًا أَوْ مَبِيعًا بَيْعٍ فَاسِيدٌ أَنْ لَا يُقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ حَقُّ الْمُرْتَهَنِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فَإِنَّ لَهُ
مُطَالَبَةَ الْغَاصِبِ أَوْ الْمُسْتَعِيرِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ تَقْدِيمُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا وَتَوْخُّدُ
الْقِيَمَةِ وَتَكُونُ زَهْنًا مَكَانَهُ شَرْحٌ م ر اه قال ع ش قوله وَيُرَدُّ إِنْخِ التَّغْوِيلُ عَلَى مَا دُكِرَ لَا يَضْلُحُ رَدًّا عَلَى
الْمُتَرَضِّسِ بَلِ إِنَّمَا يَتِمُّ الرَّدُّ عَلَيْهِ لَوْ مَنَعَ أَنْ مَقْتَضَى التَّغْلِيلِ مَا دُكِرَ فَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ هُوَ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّتُهُ
ذَلِكَ لَكِنْ الْحُكْمُ إِذَا كَانَ مُعْلَلًا بِعِلَّتَيْنِ يَبْقَى مَا بَقِيََتْ إِحْدَاهُمَا اه .

ه فَوَدَّ (سُي) : (فَإِنْ اقْتَضَى) بَأَن أَوْجِبَتِ الْجِنَابَةُ قِصَاصًا نِهَائِيًّا وَمُعْنَى . ه فَوَدَّ : (مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ) إِلَى قَوْلِهِ
وَلَا يَلْزَمُ فِي النَّهَايَةِ . ه فَوَدَّ : (مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ) أَيْ : فِي النَّفْسِ أَوْ غَيْرِهَا نِهَائِيًّا وَمُعْنَى أَيْ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ ع
ش . ه فَوَدَّ : (يَأْتِي) أَيْ : فِي شَرْحِ فَاقْتَصَسَ . ه فَوَدَّ : (أَي مَا يَفِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَاقْتَصَسَ فِي الْمُعْنَى .
ه فَوَدَّ : (لِحَقِّهِ) أَيْ : الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ .

الْإِثْمَ ، أَوْ غَيْرُهُ مُمَّيزٌ أَوْ أَغْجَمِي يَفْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ فَالْجَانِي هُوَ السَّيِّدُ وَلَا يَتَعْلَقُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ مَالٌ أَيْ
وَلَا قِصَاصٌ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْ السَّيِّدُ أَنَا أَمَرْتُهُ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِلِ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهَا وَعَلَى السَّيِّدِ قِيَمَتُهُ
أَيْ لِيَتَكُونَ زَهْنًا مَكَانَهُ لِإِقْرَارِهِ أَيْ بِأَمْرِهِ بِالْجِنَابَةِ اه . ه فَوَدَّ : (فَلَوْ قُدِّمَ غَيْرُهُ فَاتَّ حَقُّهُ مِنْ أَصْلِهِ) قَضِيَّةُ
التَّوْجِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِالمَوْتِ كَمَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مَقْصُوبًا أَوْ مُسْتَعَارًا أَوْ مَبِيعًا بَيْعٍ
فَاسِيدٌ أَنَّهُ لَا يُقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ حَقُّ الْمُرْتَهَنِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فَإِنَّ لَهُ مُطَالَبَةَ الْغَاصِبِ أَوْ

(يَطْلُ الرهنُ فيما فاتَ بقوْدٍ أو يبيع ما لم تَجِبْ قيمتهُ لكونه تحتَ يدِ نحوٍ غاصِبٍ؛ لأنها رهنٌ بذلِهِ فلو عاد المالكُ الراهنَ لم يعدِ الرهنُ. (وإن جنى) المرهونُ (على سيده) فقَتَلَهُ أو قَطَعَهُ (فاقتصر) بضمّ تائه بأنْ اقتصرَ سيدهُ في نحوِ القطعِ أو واريتهُ في القتلِ فضمّها المُفيدُ لذلكِ أولى من فتحها الموهومِ لِتَعَيّنِ الأوّلِ فزعمَ تَعَيّنِ الفتحِ وهمّ ولا يلزمُ عليهما حذفُ منه؛ لأنّه يكفي تقديره لِدلالةِ السياقِ عليه ولا على الفتحِ تَعَيّنِ الاقتصاصِ بالنفسِ كما هو واضحٌ خلافاً لِما زعمه؛ لأنّه يُقالُ في اقتصاصِ وكيله إنّ المؤكّلَ اقتصرَ (يَطْلُ الرهنُ) فيما وَقَعَ فيه القوْدُ لِقَوَاتِ محلّه بلا بذلٍ (وإن عُفي) بضمّ أوّله كما بخطّه فيشتمَلُ السيدَ واريتهُ لكنّ الخلافَ في واريته قولانٍ (على مالي) أو كانتِ الجنايةُ خطأً مثلاً (لم يثبت على الصحيح)؛ لأنّ السيدَ لا يثبتُ له

• فوَدُ: (فيما فاتَ إلخ) أي: مِن كُلِّه أو بَعْضِهِ. • فوَدُ: (نحوُ غاصِبٍ) أي كالْمُسْتَعِيرِ وَالْمُسْتَأْمَرِ وَالْمُشْتَرِي بِبَيْعٍ فاسِدٍ. • فوَدُ: (فلو عاد إلخ) هو وَتَفْرِيعٌ على الْبُطْلَانِ أي لو عادَ الْبَيْعُ فِي الْجِنَايَةِ بِسَبَبِ آخَرٍ غَيْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ الْبَيْعِ كَانَ عادَ له بِشِرَاءٍ أو إِزِيٍّ أو وصيةٍ أو غيرِها فإِنْ عادَ له بِفَسْخٍ أو رَدِّ بَيْعٍ أو إِقَالَةٍ يَتَبَيَّنُ بقاءُ حقِّ المجنبي عليه اهـ ع ش. • فوَدُ: (لَمْ يَغْدُ الرهنُ) وَعِلْمٌ مِنْ اِقْتِصَارِهِ عَلَى الْقِصَاصِ وَالْبَيْعِ أَنَّهُ لو سَقَطَ حَقُّ المجنبي عليه بِقَفْوٍ أو فِدَاءٍ لَمْ يَطْلُ الرهنُ نِهَايَةً وَمُعْنِي. • فوَدُ: (فَضَمُّهَا إلخ) أي كَمَا قُلْنَا الشَّارِحُ نِهَايَةً. • فوَدُ: (فَزَعَمَ تَعَيّنَ الْفَتْحُ إلخ) رَدُّ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ عِبَارَةً الْمُعْنِي قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي فَاقْتَصَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَالضَّمِيرِ يَمُودُ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ فَيُشْمَلُ السَيِّدُ وَالْوَارِثُ وَالسُّلْطَانُ فَيَمَنُ لَا وَارِثَ لَهُ وَلَا يَصِحُّ ضَمُّهَا لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى الْإِبْجِينَ وَقَالَ الشَّارِحُ بِضَمِّ التَّاءِ وَقَدَّرَ مِنْهُ وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّقْدِيرِ وَلَكِنْ يُؤَيِّدُ الشَّارِحُ مَا يَأْتِي فِي ضَبْطِ وَعَفَا اهـ. • فوَدُ: (وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِمَا إلخ) يَتَأَمَّلُ حَاصِلُهُ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ حَذَفَ نَعَمَ إِنْ ادَّعَى الْمُعْتَرِضُ انْتِفَاءَ الْقَرِينَةِ اتَّضَحَ رَدُّهُ بِأَنَّ الْقَرِينَةَ دَلَالَةُ السِّيَاقِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

• فوَدُ: (لأنّه يكفي إلخ) فِي مُلَاقَاتِهِ لِلْإِيرَادِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ بَدَلُ مَا قَبْلَهُ وَلَا يَضُرُّ لَزُومُ حَذْفِ مِنْهُ لِظُهُورِ مُلَاقَاةٍ مَا ذَكَرَ لَهُ ح اهـ س م. • فوَدُ: (وَلَا عَلَى الْفَتْحِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِمَا وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ حُجْلَ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَقَطْ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ إِذْ لَا قَرِينَةَ تُحْمَلُ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى الْمَجَازِ أَيْضًا وَهُوَ اِقْتِصَاصُ الْوَكِيلِ اتَّضَحَ أَنَّ الْفَتْحَ يَقْتَضِي اِلْتِصَاصَ عَلَى الْمُبَاشِيرِ بِالنَّفْسِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فوَدُ: (تَعَيّنَ اِلْتِصَاصُ إلخ) لَكِنَّهُ الْمُتَبَادَرُ حَيْثُ اهـ س م. • فوَدُ: (فِي مَا وَقَعَ فِيهِ الْقَوْدُ) أي نَفْسًا كَانَ أَوْ طَرَفًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَرَّرُ وَمُعْنِي وَنِهَايَةً. • فوَدُ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قِيلَ الْمَوْرَثُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ الْخِلَافُ فِي وَارِثِهِ قَوْلَانِ.

الْمُسْتَعِيرِ أَوِ الْمُشْتَرِي وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمُعْمُولَ عَلَيْهِ تَقْدِيمُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا وَتُؤْخَذُ الْقِيَمَةُ وَتَكُونُ زَهْنًا مَكَانَهُ شَرْحُ م ر. • فوَدُ: (لأنّه يكفي إلخ) فِي مُلَاقَاتِهِ لِلْإِيرَادِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ بَدَلُ مَا قَبْلَهُ وَلَا يَضُرُّ لَزُومُ حَذْفِ مِنْهُ لِظُهُورِ مُلَاقَاةٍ مَا ذَكَرَ حَيْثُ اهـ. • فوَدُ: (تَعَيّنَ اِلْتِصَاصُ) لَكِنَّهُ الْمُتَبَادَرُ حَيْثُ اهـ.

على عبده مال ابتداء (فيبقى رهنا) لازما كما كان وخرج بابتداء ما لو جنى غير عَمْدٍ أو عَمْدًا أو عَفَى على مالٍ على طَرَفٍ مَوْزَّعٍ أو مُكَاتَّبَةٍ ثم انتقل المالُ لِلسَّيِّدِ بِمَوْتٍ أو عَجْزٍ فَإِنَّهُ يَبْثُثُ له عليه فَيَبِيحُهُ فيه ولا يَسْقُطُ إِذْ يُحْتَمَلُ في الدَّوَامِ ما لا يُحْتَمَلُ في الابتداء أو قُتِلَ المَوْزَّعُ أو قُتِلَ أو المُكَاتَّبُ غيرَ عَمْدٍ أو عَمْدًا وَعَفَا السَّيِّدُ على مالٍ فَكَذَلِكَ. (وَإِنْ قُتِلَ المَرْهُونُ (مَرْهُونًا) لِسَيِّدِهِ عَمْدًا مُرْتَهِنٍ (أَخْرَجَ فَالْقَصْدُ) مِنْهُ السَّيِّدُ (يَطْلُ الرَهْنَانِ) أَي كُلُّ مَحَلٍّ مِنْهُمَا لِقَوَاتِ مَحَلِّهِمَا (وَإِنْ وَجِبَ مَالٌ ابتداءً أو بعفو، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ المُرْتَهِنُ (تَطْلُقُ) بِرَقَبَةِ القَاتِلِ وَحَبِيذٍ يَتَعَلَّقُ (بِهِ) أَي بِهَذَا المَالِ الْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَةِ القَاتِلِ (حَقُّ مُرْتَهِنٍ القَتِيلِ)؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لو أَتْلَفَ الرَهْنَ غَرِمَ قِيَمَتَهُ لِلْمُرْتَهِنِ فَإِذَا أَتْلَفَهُ عَبْدُهُ كَانَ تَعَلَّقَ الرُّهْمُ بِهِ أَوَّلَى فَالْوُجُوبُ هُنَا رِعَايَةُ لِحَقِّ الغَيْرِ، وَإِنْ اسْتَلَزَمَ

• قولُه (سَيِّدُ): (فَيَبْقَى رَهْنًا) والثاني يَبْثُثُ المَالَ وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى فَكِّ الرَهْنِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ أَمَةٍ أَيْ مَرْهُونَةٍ اسْتَوْلَاهَا سَيِّدُهَا الْمُغْصِرُ أَيْ بَعْدَ الرَهْنِ فَلَا يَتَفَضَّلُ إِيْلَاهُمَا فِي حَقِّ المُرْتَهِنِ وَلَا تَبَاغٌ فِي الْجِنَابَةِ عَلَى السَّيِّدِ جَزْمًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَوْلِيَةَ لو جَنَّتْ عَلَى اجْتِنَابِ لَا تَبَاغٌ بَلْ يَقْدِرُهَا سَيِّدُهَا فَتَكُونُ جَنَابَتُهَا عَلَى سَيِّدِهَا فِي الرَهْنِ كَالْعَدَمِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيْ فَتَكُونُ رَهْنًا قَطْعًا ع. ش. • فَوَدَّ: (مَا لو جَنَى) أَيْ الرَّقِيقُ المَرْهُونُ. • وَفَوَدَّ: (مَوْزَّعٍ) أَيْ مَوْزَّعٍ السَّيِّدِ أَمْرًا ع. ش. وَكَذَا ضَمِيرُ مُكَاتَّبَةٍ. • فَوَدَّ: (لَهُ هَلِيهِ) أَيْ لِلْسَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ أَمْرًا ع. ش. • فَوَدَّ: (فَيَبِيحُهُ فِيهِ) لِأَنَّ مَالَ جِنَابَتِهِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ دُونَ ذِمَّتِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ فَائِدَةَ بَيِّعِهِ أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ بِقِيَمَتِهِ عَلَى حَقِّ المُرْتَهِنِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَرْهُونًا فَلَوْ سَقَطَ ذَيْنُ المُرْتَهِنِ بِإِبْرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْهُونًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِيَبِيحُهُ فِي مَالِ الْجِنَابَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَمْرًا ع. ش. بَعْدَ تَصْوِيرِ نَيْضِهَا وَأَوَّلَى مِنْهُ مَا صَوَّرَ بِهِ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ مِنْ أَنَّهُ لو كَانَ مَرْهُونًا قَدَّمَ حَقَّ السَّيِّدِ وَيَطْلُ الرَهْنَ أَمْرًا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَسْقُطُ) أَيْ المَالَ عَطْفٌ عَلَى يَبْثُثُ الْخ. • فَوَدَّ: (أَوْ قُتِلَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ جَنَى الْخ. • فَوَدَّ: (أَوْ المُكَاتَّبُ) أَيْ لِلْسَّيِّدِ أَمْرًا بَصْرِي. • فَوَدَّ: (وَهَذَا السَّيِّدُ) أَيْ بَعْدَ أَنْ انْتَقَلَ المَالَ إِلَيْهِ فِي قَتْلِ قَيْنِ مَوْزَّعِهِ.

• فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَيْ يَبْثُثُ المَالَ لِلْسَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ فَيَبِيحُهُ فِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا.

• قولُه (سَيِّدُ): (فَاقْتَصَصَ الْخ) وَإِنْ عَفَا عَلَى غَيْرِ مَالٍ صَحَّ كَمَا مَرَّ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِبْتِدَاءً) أَيْ بِجِنَابَةِ خَطْلٍ أَوْ نَحْوِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ) أَيْ المَالَ المُرْتَهِنَ اسْقَطَهُ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِرَقَبَةِ القَاتِلِ وَحَبِيذٍ يَتَعَلَّقُ) الْأَوَّلَى حَدَّثَهُ. • فَوَدَّ: (فَالْوُجُوبُ) أَيْ وَجُوبُ المَالِ عَلَى الْعَبْدِ.

• فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يَبْثُثُ لَهُ هَلِيهِ) قَضِيَّةُ كَوْنِ المَالِ مَالِ جِنَابَةٍ وَقَوْلُهُ فَيَبِيحُهُ الْخ أَنَّ هَذَا المَالَ لَا يَبْثُثُ فِي ذِمَّتِهِ بَلْ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَبْثُثُ لَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ وَحَبِيذٍ فَوَجْهُ صِحَّةِ قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِإِبْتِدَاءٍ أَيْ قَوْلِهِ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَبْثُثُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ مَالٌ مَغْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَبْثُثُ لَهُ مَالٌ فِي ذِمَّتِهِ وَلَا مُتَعَلِّقًا بِرَقَبَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ: لِأَنَّ مَالَ جِنَابَتِهِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ دُونَ ذِمَّتِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ فَائِدَةَ بَيِّعِهِ فِيهِ أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ بِقِيَمَتِهِ عَلَى حَقِّ المُرْتَهِنِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَرْهُونًا؛ لِأَنَّ هَذَا المَالَ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ عَلَيْهِ مَالُ جِنَابَةٍ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ المُرْتَهِنِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْفَضْلِ فَلَوْ سَقَطَ ذَيْنُ المُرْتَهِنِ بِإِبْرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْهُونًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا

وَجُوبُ شَيْءٍ لِلشَّيْءِ عَلَى غَيْبِهِ (فِيْبَاغٍ) كُلُّهُ إِنْ طَلَبَ بَيْعَهُ مُرْتَهِنُ الْقَتِيلِ وَأَتَى الرَّاهِنُ وَكَذَا عَكْسُهُ لَكِنْ جُزْأً وَسَاوَى الْوَاجِبِ قِيَمَتُهُ أَوْ زَادَ (وَقَمْتُهُ) إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ وَلَا فَقَدَرَ الْوَاجِبِ مِنْهُ (رَهْنٌ) مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ عَقْدٍ نَظِيرُ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ حَقَّ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ فِي مَالِيَّةِ الْمَبْدِ الْقَاتِلِ لَا فِي غَيْبِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَزِيدُ فِيهِ رَاغِبٌ فَيَتَوَقَّعُ بِهَا مُرْتَهِنُ الْقَاتِلِ (وَقِيلَ يَهَيِّجُ) نَفْسَهُ (وَهَذَا) أَيُّ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُهُ وَاعْتَرَضَ فَيَنْقَلُ لِيَدِ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ وَلَا يُبَاغُ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي الْبَيْعِ وَيُزَادُ التَّحْلِيلُ الثَّانِي. أَمَّا إِذَا نَقَصَ الْوَاجِبُ عَنْ قِيَمَةِ الْقَاتِلِ فَلَا يُبَاغُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُهُ فَقَطْ إِنْ امْكُنَّ وَلَمْ يَنْقُصْ بِالتَّبْعِيضِ وَالْإِبْعَ الْكُلَّ وَالزَّائِدَ لِمُرتَهِنِ الْقَاتِلِ وَلَوْ اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَالْمُرتَهِنَانِ

• فَوَدَّ: (وَجُوبُ شَيْءٍ الْخ) انْظُرْ لَوْ سَقَطَ الدَّيْنُ بَنَحْوِ إِثْرِهِ هَلْ يَسْتَمِرُّ هَذَا الْوُجُوبُ أَوْ يَسْقُطُ أَهْ سَمِ اقُولُ وَالْأَقْرَبُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ التَّهْيِيزِ وَالْمُغْنِي عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ فَلَوْ عَادَ الْخُ السَّقُوطُ بَلْ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ نَفْسِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ قَبِيحُهُ فِيهِ الْخُ صَرِيحٌ فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَسَاوَى الْخُ) عَطَفَ عَلَى طَلَبِ الْخُ.
• فَوَدَّ: (الْوَاجِبُ) أَيُّ بِالْقَتْلِ فَاعِلٌ سَاوَى (وَقَوْلُهُ قِيَمَتُهُ) مَقْصُولُهُ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ) فَإِنَّهُ قَدْ يَزِيدُ عَلَى الْوَاجِبِ وَإِنْ لَمْ تَزِدْ الْقِيَمَةُ عَلَى الْوَاجِبِ أَهْ سَمِ أَيُّ بِزِيَادَةِ الزَّاعِبِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيُّ بَأَنَّ زَادَ الثَّمَنُ بَأَنَّ بَيْعَ كُلِّهِ لَعَدَمَ تَسَرُّعِ بَيْعِ الْبَعْضِ أَهْ سَمِ أَيُّ أَوْ بِزِيَادَةِ الزَّاعِبِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَتَقَدَّمَ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ صَارَ رَهْنًا. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ حَقَّ الْخُ) تَحْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَيُبَاغُ وَقَمْتُهُ رَهْنٌ أَيُّ لَا نَفْسُهُ. • فَوَدَّ: (فَيَتَوَقَّعُ بِهَا) أَيُّ: بِالزِّيَادَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ يَزِيدُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ.
• فَوَدَّ: (نَفْسُهُ) أَيُّ نَفْسُ الْعَبْدِ. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيُّ: مَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُهُ. • فَوَدَّ: (فَيَتَحْلَّلُ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي الْبَيْعِ) أَيُّ: حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ مِثْلَهَا نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَهُوَ أَيُّ التَّقْيِيدُ بِالْحَيَاةِ مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ جَمْعٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَيُزَادُ) أَيُّ التَّحْلِيلُ بَعْدَ الْفَائِدَةِ. • فَوَدَّ: (التَّحْلِيلُ الثَّانِي) أَيُّ قَوْلُهُ قَدْ يَزِيدُ الْخُ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا نَقَصَ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي التَّهْيِيزِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا نَقَصَ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَسَاوَى الْوَاجِبِ الْخُ.
• فَوَدَّ: (إِلَّا قَدْرَهُ) الْمُرَادُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي يُبَاغُ مِنْهُ هُوَ نِسْبَةُ الْوَاجِبِ كَيْصِفُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ قَدْرُ قِيَمَةِ نَصْفِهِ لَا جُزْأً مِنْهُ تَمَّتْ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَإِلَّا لَمْ يَزِدْ تَمَّتْ عَلَى الْوَاجِبِ أَهْ سَمِ أَيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَمَّتْ أَنَّهُ قَدْ يَزِيدُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّبْعِيضُ أَوْ نَقَصَ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَالزَّائِدُ) أَيُّ مِنْ الْمَبْدِ أَوْ تَمَّتْ فَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِسْثَاءَيْنِ عِبَارَةُ التَّهْيِيزِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَقْلَ مِنْ

مَعْنَى لِيَبْعَهُ فِي مَالِ الْجَنَابَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَجُوبُ شَيْءٍ الْخ) انْظُرْ لَوْ سَقَطَ الدَّيْنُ بَنَحْوِ إِثْرِهِ هَلْ يَسْتَمِرُّ هَذَا الْوُجُوبُ أَوْ يَسْقُطُ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ) فَإِنَّهُ قَدْ يَزِيدُ عَلَى الْوَاجِبِ وَإِنْ لَمْ تَزِدْ الْقِيَمَةُ عَلَى الْوَاجِبِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا قَدْرَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَحُكْمُ تَمَّتْ مَا مَرَّ أَيُّ مِنْ أَنَّهُ رَهْنٌ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي يُبَاغُ مِنْهُ نِسْبَةُ الْوَاجِبِ كَيْصِفُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ قَدْرُ قِيَمَةِ نَصْفِهِ لَا جُزْأً تَمَّتْ قَدْرُ الْوَاجِبِ وَإِلَّا لَمْ يَزِدْ تَمَّتْ عَلَى الْوَاجِبِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَالْمُرتَهِنَانِ الْخُ) هَذَا رَاجِعٌ لِجَمْعِ مَا سَبَقَ حَتَّى لِمَا

على النقل نُقِلَ أو الرَاهِنُ ومُرْتَهِنُ القَتِيلِ على النقلِ وأَبَى مُرْتَهِنُ الْقَاتِلِ إِلَّا الْبَيْعَ لَمْ يَجِبْ وَتَحْتَ فِيهِ الشَّيْخَانِ بِأَنَّ مُقْتَضَى التَّوَجُّهِ بِتَوَقُّعِ زِيَادَةِ رَاغِبٍ أَنَّهُ مُجَابٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ الْمَنْقُولِ فَكَانَ سَبَبُ عَدَمِ النَّظَرِ لِذَلِكَ التَّوَقُّعِ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ لَهُ حَقٌّ بِفَرْضِ عَدَمِ الزِّيَادَةِ حَتَّى يُرَاعَى إِذَا الْأَصْلُ عَدَمَ ذَلِكَ بِخِلَافِ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ فِيمَا مَرُثِمَ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ طَلَبَ الْوَارِثُ أَحَدَ التَّرِكَةِ بِالْقِيَمَةِ وَالْغَرِيمِ بَيْعَهَا رَجَاءَ الزِّيَادَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا فُرِيقَتْ بِهِ. (فَلَنْ كَانَ) أَيِ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ (مَرهُونَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ) أَوْ أَكْثَرَ (بِذَنْ وَاحِدٍ) وَقَدْ عَفَا الشَّيْءُ عَنِ الْقَاتِلِ وَكَذَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي عَقِبَ هَذِهِ (نَقَصَتْ) بَفَتْحِ التَّوْنِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ (الْوَيْقَةُ) إِذْ لَا جَائِزَ كَمَا لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا (أَوْ بِذَيْنَيْنِ) عِنْدَ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَوَجِبَ مَالٌ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْقَاتِلِ (وَفِي نَقْلِ الْوَيْقَةِ) بِهِ إِلَى ذَيْنِ الْقَتِيلِ (غَرَضٌ) أَيِ فَايِدَةُ لِلْمُرْتَهِنِ (نُقِلَتْ)

قِيَمَتِهِ بَيْعَ مِنْهُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ عَلَى الْأَوَّلِ وَيَبْقَى الْبَاقِي زَهْنًا فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ أَوْ نَقَصَ بِهِ بَيْعُ الْجَمِيعِ وَصَارَ الزَّائِدُ زَهْنًا عِنْدَ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ اهـ. فَوُدَّ: (هَلَى النَّقْلِ) أَيِ: لِكُلِّ الْقَاتِلِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْقُصْ الْوَاجِبُ عَنْ قِيَمَتِهِ وَلِبَعْضِهِ فِيمَا إِذَا نَقَصَ عَنْهَا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَهُوَ رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا سَبَقَ فَالنَّقْلُ هُنَا عَلَى ظَاهِرِهِ بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي نَقْلِ الْوَيْقَةِ غَرَضٌ نُقِلَتْ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيَبْقَى ثَمَنُهُ لَا رَقَبَتُهُ زَهْنًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ اهـ سم. فَوُدَّ: (نُقِلَ) فِيهِ إِشْعَارٌ حَيْثُ عَبَّرَ بِهِ وَلَمْ يَقُلْ انْتَقَلَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ إِنْشَاءِ عَقْدٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوُدَّ: (لَمْ يَجِبْ) أَيِ: مُرْتَهِنُ الْقَاتِلِ. فَوُدَّ: (لَمْ يَثْبُثْ لَهُ) أَيِ لِمُرْتَهِنِ الْقَاتِلِ.

فَوُدَّ: (يُرَاعَى) أَيِ حَقُّهُ. فَوُدَّ: (هَدَمَ ذَلِكَ) أَيِ عَدَمَ الزِّيَادَةِ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ) فَإِنَّهُ يُجَابُ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ. فَوُدَّ: (فِيمَا مَرُ) أَيِ: فِي شَرْحِ قِيَاعٍ. فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ طَلَبَ الْوَارِثُ الْخُ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ الْمُجَابُ دُونَ الْغَرِيمِ. فَوُدَّ: (وَقَدْ عَفَا السَّيِّدُ) أَيِ حَيْثُ وَجِبَ قِصَاصُ اهـ سم أَيِ وَلَوْ اقْتَصَصَ السَّيِّدُ مِنَ الْقَاتِلِ فَاتَتْ الْوَيْقَةُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (هَذَا شَخْصٍ وَاحِدٍ) أَقُولُ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا كَانَ الذِّنْيَانِ مُشْتَرَكَيْنِ بَيْنَ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ فَتَأْمَلُ اهـ سم. فَوُدَّ: (وَوَجِبَ مَالٌ الْخُ) أَقُولُ يَتَّبِعِي وَإِنْ لَمْ يَجِبْ لِإِمْكَانِ التَّوْتُّقِ وَالْبَيْعِ مَعَ تَعَلُّقِ الْقِصَاصِ فَلِلنَّقْلِ فَايِدَةً فَإِنْ اقْتَصَصَ فَاتَتْ الْوَيْقَةُ اهـ سم. فَوُدَّ: (بِهِ) أَيِ بِذَيْنِ الْقَاتِلِ. فَوُدَّ: (أَيِ فَايِدَةً) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ الْمَثْنُ فِي الْمُغْنِي وَالتَّهَافُتِ إِلَّا قَوْلَهُ قَدَرًا إِلَى جِنْسًا.

إِذَا نَقَصَ الْوَاجِبُ عَنْ قِيَمَةِ الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْتِفَاقِ عَلَى النَّقْلِ الْإِنْتِفَاقَ عَلَى النَّقْلِ لِكُلِّهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْقُصْ عَنْهَا وَلِبَعْضِهِ فِيمَا نَقَصَ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَ الزَّاهِنُ وَمُرْتَهِنُ الْقَتِيلِ بِقَوْلِهِ عَلَى النَّقْلِ لِلْقَاتِلِ أَوْ لِبَعْضِهِ فَتَأْمَلُ. فَوُدَّ: (هَلَى النَّقْلِ) لَعَلَّ النَّقْلَ هُنَا عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَفِي نَقْلِ الْوَيْقَةِ غَرَضٌ نُقِلَتْ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيَبْقَى ثَمَنُهُ لَا رَقَبَتُهُ زَهْنًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ. فَوُدَّ: (وَقَدْ عَفَا السَّيِّدُ) أَيِ حَيْثُ وَجِبَ قِصَاصُ. فَوُدَّ: (هَذَا شَخْصٍ وَاحِدٍ) أَقُولُ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا كَانَ الذِّنْيَانِ مُشْتَرَكَيْنِ بَيْنَ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ فَتَأْمَلُهُ. فَوُدَّ: (وَوَجِبَ مَالٌ الْخُ) أَقُولُ يَتَّبِعِي وَإِنْ لَمْ يَجِبْ لِإِمْكَانِ التَّوْتُّقِ وَالْبَيْعِ مَعَ تَعَلُّقِ الْقِصَاصِ فَلِلنَّقْلِ فَايِدَةً فَإِنْ اقْتَصَصَ فَاتَتْ الْوَيْقَةُ.

بأن يُباع القاتل فيصير ثمنه رهناً مكان القتيل وحيث لا غرض بأن اتفق الدينان تأجيلاً وحلولاً وقدراً واتفقت قيمتا المدينين فلا نقل بل يبقى القاتل بحاله وسقطت وثيقة المقتول بخلاف ما إذا حل أحدهما وتأجل الآخر فينقل؛ لأنه إن كان الحال دين القتيل ففائدته الاستيفاء من ثمن القتيل حالاً أو دين القاتل ففائدته تحصيل الوثيقة بالمؤجل والمطالبة حالاً بالحال وكذا لو تأجلا وأحدهما أطول أجلاً وما إذا اختلفا قدرًا وتساوت قيمة المدينين أو كان القتيل أكثر قيمة فإن كان القتيل مرهوناً بالأكثر فله التوثق بالقاتل ليصير ثمنه مرهوناً بالأكثر أو بالأقل فلا فائدة في النقل

• قوله: (بأن يُباع) الخ (تصويرٌ لِمَعْنَى التَّقْلِيلِ اه سم. • قوله: (فَيَصِيرُ ثَمَنُهُ الْخ) كذا في شرح المنهج والمغني قال سم ظاهره صيرورته بمجرّد البيع من غير لفظ فليراجع اه وخالفهم النهاية فقال وجعل ثمنه رهناً الخ قال ع ش أي بإنشاء عقده قاله شيخنا الزيادي اه وقال الرشيدي هنا أي يصير ثمنه رهناً من غير جعل اه وفي قوله أخرى قبيل هذه ما نصّه والزاجع أنه لا يحتاج إلى إنشاء عقده كما جزم به الزيادي اه. وفي البجيرمي مثلاً فلعل في نسخة ع ش تحريفاً. • قوله: (وقدراً) أي وثيقة وكان ينبغي أن يزيد ليظهر عطف قوله الآتي وما إذا كان بأحدهما ضامناً الخ. • قوله: (واتفقت قيمتا المدينين) أي: أو كانت قيمة القتيل أكثر كما يأتي. • قوله: (فلا نقل) ينبغي تقيده أخذاً بما يأتي عن البجيرمي وغيره بما إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه. • قوله: (تخصيل الوثيقة بالمؤجل) والفائدة حيث يذم الإفلاس عند الحلول. • قوله: (والمطالبة الخ) عطف على التخصيل. • قوله: (بالحال) أي بأداء دين القاتل عن غير المزهون. • قوله: (وما إذا اختلفا الخ) وقوله وما إذا اختلفت الخ) وقوله وما إذا كان الخ) عطف على قوله: (ما إذا حل الخ). • قوله: (أو بالأقل) أي أو كان القتيل مرهوناً بالأقل. • قوله: (فله التوثق بالقاتل) هلاً نقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أي أو أكثر من دين القتيل. • قوله: (فلا فائدة في النقل) كذا في شرح المنهج والنهاية والمغني وشرح الروض وقال البجيرمي وفي نظر؛ لأنه قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القتيل ليكون التوثق على كل منهما وهذه فائدة أي فائدة ومن ثم قال الشيخ عميرة ينبغي أن يحمل كلامهم أي في المسائل التي قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد

• قوله: (بأن يُباع) معنى. • قوله: (فَيَصِيرُ ثَمَنُهُ) ظاهره صيرورته بمجرّد البيع من غير لفظ فليراجع. • قوله: (فله التوثق بالقاتل) هلاً نقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثق على كل منهما. • قوله: (أو بالأقل فلا فائدة) كذا في الروض وغيره، وقد يشكّل فإنه قد يكون فيه فائدة فإنه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتيل مائتين والقاتل مائة وكان القتيل مرهوناً بمشرة والقاتل بمشرين كان في النقل حيث يذم فائدة وهي التوثق على كل من الدينين بما لا ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القتيل فقط منها في نظر، والأول أقرب

أَوْ جِنْسًا وَاخْتَلَفَا قِيَمَةً أَيْضًا فَكَاخْتِلَافِ الْقَدْرِ وَالْأَفْلَا غَرَضٌ وَمَا إِذَا اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ الْقَاتِلَ نُقِلَ مِنْهُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْقَتِيلِ إِلَى ذَنْبِهِ أَوْ الْقَتِيلِ أَوْ مُسَاوِيًا فَلَا نُقِلَ وَمَا إِذَا كَانَ بِأَحَدِهِمَا ضَامِنٌ فَطُلِبَ الْمُرْتَهَنُ نُقْلَ الْوَثِيقَةِ مِنَ الدَّيْنِ الْمَضْمُونِ إِلَى الْآخِرِ لِيَحْصُلَ لَهُ التَّوَثُّقُ فِيهِمَا فَإِنَّهُ يُجَابُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَحَيْثُ لَا نُقِلَ فَقَالَ الْمُرْتَهَنُ لَا أَمْنٌ جَنَابَتَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَتَوَخَّذْ رَقَبَتَهُ فِيهَا فَبِعَمَلِهِ وَضَعُوا ثَمَنَهُ مَكَانَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يُتَّبَعُ تَرْجِيحُهُ

على الدين كما هو الغالب وارتضاه الطبراني شوبري أي فيقيد كلام الشارع بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه اه وفي ع ش ما يوافقه . هـ قوله: (أو جنسا) عطف على قوله قدرا . هـ قوله: (ولألغ) أي بأن استويا في القيمة عبارة النهاية والمفني ولو اختلف جنس الدينين بأن كان أحدهما دنائير والآخر دراهم واستويا في المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه أي في جواز النقل فلا يتقلع ش . هـ قوله: (ولأفلا غرض) في إطلاق هذا التقى نظرا اه سم أي ويتبني تقيده بما إذا لم تكن قيمة القاتل أكثر من ذنبه . هـ قوله: (فإن كان الأكثر القاتل إلغ) وفي سم هنا عن الروض وشرجه ما يتبني مراجعته . هـ قوله: (نقل منه إلغ) أي إذا كان قيمة القاتل أكثر من ذنبه شرخ الروض اه سم . هـ قوله: (فلا نقل) أي إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من ذنبه كما مر . هـ قوله: (بأحدهما) يعني بدين القاتل . هـ قوله: (ليحصل له التوثق فيهما) أي : الدينين وذلك كما لو كان القاتل مزهونا بدين قرض وبه ضامن والقاتل مزهون بضمن مبيع لا ضامن به فإذا نُقِلَ القاتل إلى كونه رهنا بضمن المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى ثمن المبيع بالمزهون الذي نُقِلَ إليه ع ش . هـ قوله: (فتوخذ رقبته) أي : ويبطل الرهن نهاية ومفني . هـ قوله: (على أحد وجهين يتبني شرجه) يتبني أن يكون محلله حيث لم تدل قرائن أحوال العبد على صديق دعوى المرتهن بخلاف ما إذا دلت بأن عرف بكثرة الشر والمبادرة إلى الجنابة فيتبني ترجيح الوجه الآخر اه بصري .

إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القاتل ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي كتب على المحلني ما نصه أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المزهون عليه بأضعاف قضية إطلاقهم الإغراض عن ذلك وعدم اغتياره غرضا مجوزا لنقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك ويتبني أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه . قلنا مل . هـ قوله: (أو جنسا واختلفا قيمة) عبارة الروض ولا أثر لاختلاف جنس الدين كالدراهم والدنانير قال في شرجه : إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر سواء كما صرح به في الروضة اه .

هـ قوله: (ولأفلا غرض) في إطلاق هذا التقى نظرا . هـ قوله: (فإن كان الأكثر القاتل إلغ) عبارة الروض وشرجه وإن كانت قيمة القاتل أقل وهو مزهون بأكثر نُقِلَ من القاتل قدر قيمة القاتل إلى الدين الآخر أو بأقل قال في الأصل لا نقل لعدم الفائدة والحق أنه يتنقل إن كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القاتل مائة وهو مزهون بعشرة وقيمة القاتل مائتين وهو مزهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القاتل وهو مائة نصير

كما اقتضاه المثلث وغيره لأن الأصل خلاف ذلك فلم يتحقق الغرض الحامل على البيع. (ولو تلف المرهون بأقبة) سمانية أو بفعل من لا يضمن كحريق وكضرب رايه له بإذن المُرتهن (بطل) الرهن لقواته وموأنه لو تحمّر ثم تخلّل عاد رهته وأن يضمن المرهون المغموب يضمن، وإن تلف بأقبة فالرهن باق في بدله. (ويتفك) الرهن (بفسخ) وأن أبي الراهن لا عكسه المُرتهن) لجوازه من جهته دون الراهن نعم التركة المرهونة بالدين لا تنفك بفسخ المُرتهن لأن الرهن لمصلحة براءة ذمة الميث (وبالبراءة من الدين) جميعه بأي وجه كانت ولو بإحالة المُرتهن على الراهن ولو اعتاض عن الدين ثم تقايلا أو تلف الموض قبل قبضه بطل الاعتراض وعاد الرهن، وإن قلنا إن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لعقد الدين الذي هو سببه وإنما لم يحد ضمان غاصب إذن له المالك في البيع ثم انفسخ؛ لأن الغصب الذي هو سبب الضمان لم يحد أي مع تضمن إذنه له في البيع براءته من ضمانه وبه يفرق بينه وبين وكيل باع ما تعدى

قود: (ولو تلف المزهون) إلى قوله (وإن قلنا) في النهاية، وكذا في المغني، إلا قوله: (وإن المزهون) إلى المتن. قود: (وكضرب رايه إلخ) في الروض قال المُرتهن للراهن اضربه فضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله أدبه وفي شرحه فإنه إذا ضربه فمات يضمنه انتهى اه سم وتقدم عن المغني والنهاية ما يوافقه. قود: (ومر إلخ) أي: في شرح وتحمّر العصير وهذا استدراك على المتن. قود: (المغموب) أي: والمضمون بغير الغصب ككونه مستعاراً أو مقبوضاً ببراءة فاسيد كما تقدم اه ع ش.

قود (سني): (ويتفك إلخ) ولو فك المُرتهن في بعض المزهون انفك وصار الباقي رهناً بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المزهون انفك فيما تلف ذكره البلقيني اه نهاية. قود: (وإن أبي الراهن) أي من الفسخ. قود: (نعم إلخ) استدراك عن مطلق الرهن استطراد؛ لأن الكلام هنا في الرهن الجملي اه ع ش. قود: (بأي وجه كانت) كآداء أو إبراء وحواله به وغيرها اه نهاية أي كحفل الدائن ما له من الدين على المرأة مثلاً صدقاً لها وجعل المرأة مالها من الدين على الزوج عوض خلع اه ع ش. قود: (ولو احتاض) أي المُرتهن عتياً عن الدين. قود: (ثم تقايلا) أي قبل القبض أو بعهده. قود: (قبل قبضه إلخ) قيد في مسألة التلّف خاصة رشيد ع ش. قود: (ثم انفسخ) بتلف المبيع قبل القبض كما صور

مزهونة بعشرة ويتقى مائة مزهونة بالعشرين وإن لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل في هذه الصورة مزهوناً بمانتين فلا نقل؛ لأنه إذا نقل بيع منه بمائة وصارت مزهونة بعشرة ويتقى مائة مزهونة بمانتين فمحل عدم النقل فيما قاله الأصل في الأخيرة إذا لم ينقص دين القاتل عن قيمته إلخ اه. قود: (وكضرب رايه له بإذن المُرتهن) قال في الروض: (فرغ): قال المُرتهن للراهن اضربه فضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله أدبه قال في شرحه فإنه إذا ضربه فمات يضمنه اه. قود: (وإن لم يحد ضمان غاصب إلخ) هذا الفرع ذكره شيخ الإسلام في شرح الروض واغترض عليه بعض فضلاء الأزهريين بأنه يقتضي

فيه ثم رُدَّ إليه بالفسخ (فإن بقي شيء منه) أي الدين (لم ينفك شيء من الرهن) إجماعاً؛ لأنه كله وثيقة على كل جزء من الدين ومن ثم أبطل شرط أنه كلما قضى منه شيئاً انفك بقدره من الرهن نعم إن تعدد المقد أو مستحق الدين أو المدين أو مالك المصاريف انفك بعضه بالتقسيم (و) من مثل ذلك أنه (لو رهن نصف عبدي ونصفه بآخر فبرئ من أحدهما انفك قسمه) لتعدد الصفة بتعدد العقد، وإن اتحد العقدين. (ولو رهنه) عبدهما بذنيه عليهما (فبرئ أحدهما) مما عليه أو أعاره عبدهما ليرهنه بذنيه فرهنه به وأدى أحدهما ما يُقابل نصيبه أو أداه المستعير

المسألة بذلك في شرح الرّوض فراجع اه سم.

قوله (سبي): (فإن بقي شيء) أي ولو قلّ نهاية ومغني. فود: (لأنه كله إلخ) وكان الأولى العطف كما في المغني والنهاية. فود: (على كل جزء إلخ) أي لكل جزء إلخ. فود: (ومن ثم إلخ) أي من أجل أن كله إلخ. فود: (بطل شرط إلخ) أي وقسد الرهن لاشتراط ما يتنافيه كما قاله الماوردي نهاية ومغني. فود: (ومن مثل ذلك) بضم الميم والثاء والمشار إليه المستثنيات الأربعة بتأويل المذكور، والمثل الآتية على غير تنهيب اللف.

قوله (سبي): (ونصفه بآخر) أي في صفة أخرى نهاية ومغني قال ع ش ومن تعدد الصفة ما لو قال رهن نصفه بذني وكذا ونصفه بذني كذا فقال المرتهن قبلت فلا يشترط أفراد كل من النصفين بعقد؛ لأن تفصيل المزهون به بعدد الصفة كتفصيل الثمن وإن أوهم قوله م ر في صفة خلافه اه. فود: (أو أعاره عبدهما ليرهنه إلخ) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فرهن المستعير الجميع بجميع الدين أو قالاً أعزناك العبد ليرهنه بذنيك خلافاً لتقييد الزكشي المسألة بالأول وقوله في الثاني أنه لا ينفك نصيب أحدهما بما ذكر؛ لأن كلا منهما رضي برهن الجميع بجميع الدين اه سم ونهاية. فود: (أحدهما) أي المعيرين (ما يُقابل إلخ) أي: الدين الذي يُقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف

الموافقة على عدم العود في الغاصب بناء على أن الفسخ إنما يُزق من الحين كما هو الأصح مع أنهم صرحوا في باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل في العين الموكّل في بيعها ثم باعها ثم رُدَّت عليه بعين بآته يعود الضمان وإذا عاد الضمان في الوكيل ففي الغاصب أولى اه. وأقول: الفرق لا ينع والمساواة فضلاً عن الأولوية ممنوعة وذلك لأن الوكيل إنما صار ضامناً لوضع يده على العين التي تعدى فيها بعد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعد ارتفاع البيع الذي قطع الضمان في الموضعين؛ لأن صورة مسألة الغاصب أن البيع انفسخ بتلف المبيع قبل القبض كما صور المسألة في شرح الرّوض فراجع ثم رأيت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب أيضاً يده بعد ارتفاع البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعة بإذن المالك فمادت بعد ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب لضعفها بالتعدّي فإذا زالت بالبيع بإذن المالك انقطع تعدّيها ولم تعد بازدياد البيع لضعفها قليلاً تأمل. فود: (أو أعاره عبدهما ليرهنه بذني فرهن به) أي سواء أذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين

وَقَصَدَ فِكَاكَ يَصِفُ الْعَبْدَ أَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ جَعَلَهُ عَنْهُ (انْفَكَ نَصِيئُهُ) لِتَعَدُّ الصَّفَقَةِ بِتَعَدُّ الْعَاقِدِ وَلَوْ رَهْنَهُ مِنْ أَتَيْنَ بَدْنِيَّهِمَا عَلَيْهِ فَبَرَى مِنْ ذَنْبِ أَحَدِهِمَا بِأَدَاءِ أَوْ إِبْرَاءِ انْفَكَ قِسْطُهُ لِذَلِكَ أَتَّخَذَتْ جِهَةُ الدَّيْنَيْنِ أَوْ لَا قَالَ شَيْخُنَا وَهَذَا يُشْكِلُ بَأَنَّ مَا أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا مِنَ الدَّيْنِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا فَكَيْفَ تَنْفَكَ حِصَّتُهُ مِنَ الرَّهْنِ بِأَخِيذِهِ وَيُجَابُ بَأَنَّ مَا هُنَا مَحَلُّهُ مَا إِذَا لَمْ تَتَّخِذْ جِهَةً ذَنْبِيَّهِمَا أَوْ إِذَا كَانَتْ الْبَرَاءَةُ بِالْإِبْرَاءِ لَا بِالْأَخِيذِ أَهْ وَأَقُولُ لَا إِشْكَالَ فِي صُورَةِ الْأَخِيذِ وَأَنْ أَتَّخَذْتُ الْجِهَةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ انْفَكَ نَصِيئُهُ مَعْنَاهُ مَا يُقَابِلُ مَا خَصَّهُ مِمَّا قَبَضَهُ وَانْفَكَ.....

الَّذِينَ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ وَأَنْسَبَ بِمَا بَعْدَهُ. فُود: (وَقَصَدَ) أَيِ الْمُسْتَعِيرُ (فِكَاكَ يَصِفُ الْعَبْدَ الْخُ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ الشُّيُوعُ أَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ جَعَلَهُ عَنْهُمَا أَوْ لَمْ يَتَّخِذْ مُعْنَى وَنَهَايَةً.

فُود (يُسَيِّ): (انْفَكَ نَصِيئُهُ) أَيِ النِّصْفِ الْمُنْسُوبِ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الَّذِي قَصَدَهُ أَحَدُ ش. فُود: (لِتَعَدُّ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّ الْعَاقِدِ) أَيِ الرَّاهِنِ وَكَانَ قَضِيَّةٌ مَا زَادَهُ قَبْلُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْعَارِيَةِ أَنْ يَزِيدَ هُنَا قَوْلُهُ وَلِتَعَدُّ الْمَالِكُ ثُمَّ زَايَتْ قَالَ سَمِ قَوْلُهُ بِتَعَدُّ الْعَاقِدِ انْظُرْهُ فِي صُورَةِ الْإِعَارَةِ أَه. فُود: (بَادَاءُ أَوْ إِبْرَاءُ) أَوْ غَيْرِهِمَا ثُمَّ كَانَ الْأَوَّلَى لِيُظْهَرَ الْإِشْكَالَ وَالْجَوَابُ الْآتِيَّ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ هَذَا وَقَوْلُهُ أَتَّخَذْتُ جِهَةً الدَّيْنَيْنِ أَوْ لَا أَوْ تَأْخِيرُهُمَا عَنِ الْإِشْكَالِ وَالْجَوَابِ. فُود: (لِذَلِكَ) أَيِ لِتَعَدُّ الصَّفَقَةِ بِتَعَدُّ الْعَاقِدِ أَيِ الْمُرْتَهِنِ.

فُود: (أَتَّخَذْتُ جِهَةً الدَّيْنَيْنِ) أَيِ كَأَنَّ أَتْلَفَ عَلَيْهِمَا مَالًا أَوْ ابْتِاعَ مِنْهُمَا شَيْئًا أَه كُرْدِي. فُود: (وَهَذَا) أَيِ انْفِكَاقِ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَةِ تَعَدُّ الْمُرْتَهِنِ. فُود: (حِصَّتُهُ) أَيِ الْأَخِيذِ. فُود: (وَيُجَابُ الْخُ) رَدُّ الشَّارِحِ هَذَا الْجَوَابَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِمَا رَدَّدْتَهُ ثُمَّ، وَأُجِيبُ أَيْضًا بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ إِذَا اخْتَصَّ الْقَابِضُ بِمَا أَخَذَهُ بِخِلَافِ الْإِزْثِ وَذَيْنِ الْكِتَابَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْكَ م ر سَمِ عَلَى حَقِّ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الْإِزْثِ الْخُ أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْقَابِضُ بِمَا قَبَضَهُ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ وَذَيْنِ الْكِتَابَةِ أَيِ وَرِيعِ الْوَقْفِ كَمَا فِي سَمِ عَلَى مَنْهَجِ أَحَدِ ش. أَقُولُ وَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ مَحَلُّهُ مَا لَمْ تَتَّخِذْ جِهَةً ذَنْبِيَّهِمَا أَه. فُود: (فِي صُورَةِ الْأَخِيذِ) أَيِ الْبَرَاءَةِ بِالْأَخِيذِ. فُود: (مَعْنَاهُ) أَيِ مَعْنَى نَصِيئِهِ فِي قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ. فُود: (مَعْنَاهُ مَا يُقَابِلُ الْخُ) وَفِي سَمِ بَعْدَ اسْتِشْكَالِهِ مَا نَصَّهُ الْحَاصِلُ أَنْ غَايَةَ كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ كَالْمُرْتَهِنِ الْمُسْتَقِيلِ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِجُمْلَةِ الرَّهْنِ، وَالْمُرْتَهِنُ الْمُسْتَقِيلُ لَا يَنْفَكَ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ مِنْهُ بِأَدَاءِ بَعْضِ ذَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فُود: (وَانْفَكَ) أَيِ: مَا يُقَابِلُ الْخُ وَلَكِنْ يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَنْفَكَ مَا يُقَابِلُ مَا يَخْتَصُّ الْآخَرُ فَيَنْفَكَ رُبْعُ الرَّهْنِ الْمُقَابِلُ لِمَا خَصَّ بِهِ الْآخَرُ الْمُقَابِلُ لِمَا خَصَّ بِهِ شَرِيكُهُ وَهَذَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ لَا يَنْفَكَ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ مَا بَقِيَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ رِعَايَةَ لِصُورَةِ التَّعَدُّ أَه كُرْدِي.

فَرَهْنَ الْمُسْتَعِيرُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ أَوْ قَالَ أَعْرَضْنَاكَ الْعَبْدَ لِتَرْهَنَهُ بِذَيْنِكَ خِلَافًا لِتَيْسِيرِ الزَّرْكَشِيِّ الْمَسْأَلَةَ بِالْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَنْفَكَ نَصِيْبُ أَحَدِهِمَا بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا رَضِيَ بِرَهْنِ الْجَمِيعِ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ انْتَهَى. فُود: (بِتَعَدُّ الْعَاقِدِ) انْظُرْهُ فِي صُورَةِ الْإِعَارَةِ انْتَهَى. فُود: (وَيُجَابُ الْخُ) رَدُّ الشَّارِحِ هَذَا الْجَوَابَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِمَا رَدَّدْتَهُ ثُمَّ وَأُجِيبُ أَيْضًا بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ إِذَا اخْتَصَّ الْقَابِضُ بِمَا أَخَذَهُ

حيثيذ على قياس ما مر رعاية بصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفق بأداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته والعبارة هنا بتعدد الموكل واتحاده لا الوكيل.
(فرغ) له دين به رهن فأقر به لغيره فأفتى المصنف بأنه لا ينفك الرهن والتاج الفراري بانفكاكه قال لأنه إذا أقر بأن الدين صار لغيره بوجه صحيح تعين حمل ذلك على الحوالة إذ لا طريق سواها قيل: وهو منقول اهـ والذي يُتجه أن صيغته إقراره إن كانت صار هذا الدين لفلان فالحق الثاني لكن قوله لا طريق سواها ممنوع بل له طرق أخرى كالنذر والهبة بناء على صيغتها فيه إن كانت هذا لفلان وأسمى فيه عارية أو نحو ذلك فالحق الأول؛ لأن هذا لا يُشعر بانتقاله من المرتين لغيره في حالة الرهن والانفكاك لا يحصل بمحمل بل لا بد فيه من تحقق سببه.

• قوله: (حيثيذ) أي حين إذا كانت البراءة بالأخذ والجهة متحدة. • قوله: (على قياس ما مر) أي: في المتن في تعدد الزاين. • قوله: (ولو تعدد) إلى الفرع في النهاية والمغني. • قوله: (انفق الخ) عبارة المغني والنهاية ولو رهن شخص آخر عبتين في صفقة وسلم أحدهما له كان مزهونا بجميع المال كما لو سلمهما وتلف أحدهما ولو مات الزاين عن ورثة فقدى أحدهم نصيبه لم ينفك كما في المورث ولأن الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيه حبس كل المزهون إلى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فإنه ينفك لأن تعلق الدين بالتركة إما كتعلق الرهن فهو كما لو تعدد الزاين أو كتعلق الأرض بالجاني فهو كما لو جنى العبد المشترك فأدى أحد الشريكتين نصيبه فيقطع التعلق عنه ولو مات المرتين عن ورثة فوقى أحدهما ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كما في المورث اهـ.
• قوله: (ما لم يكن المورث) أي: فيما لو مات المورث عليه دين مُرسل في الذمة وليس به رهن فتعلق بتركته اهـ ش. • قوله: (والعبارة هنا) أي: في اتحاد الدين وعديمه (بتعدد لموكل) أي بخلاف البيع فإن العبارة فيه بتعدد الوكيل واتحاده إذ هو عقد ضمان فتظرف فيه لمن باشره بخلاف الرهن نهاية ومغني.
• قوله: (فأقر) أي: المرتين (به) أي: بالدين. • قوله: (حمل ذلك) أي: إقراره بأن الدين لغيره.
• قوله: (إذ لا طريق) أي: للإنتقال. • قوله: (وهو منقول) أي: الإنفكاك (فقوله فالحق الثاني) أي ما قاله التاج من الإنفكاك. • قوله: (بل لئ) أي: للإنتقال فيه أي في الدين. • قوله: (وإن كانت الخ) أي: صيغته. • قوله: (فالحق الأول) أي: ما أفتى به المصنف من عدم الإنفكاك.

بخلاف الإزث وذين الكتابة كما يأتي في الشريعة م ر. • قوله: (مغناه ما يقابل الخ) فيه بحث؛ لأنه بالنسبة لكل منهما كالغريم الواحد بالنسبة لجملة الرهن وكما لا ينفك هنا شيء من الرهن بالبراءة من البعض فكذا هنا بل هو بالنسبة لكل منهما غريم واحد وما يخص كلا منهما من المزهون هو جملة الرهن عنده، وقد تقرر أنه لا ينفك شيء من الرهن بالبراءة من بعض الدين والحاصل أنه غاية كل منهما أن يكون كالمرتين المستقل والمرتين المستقل لا ينفك شيء من الرهن منه بأداء بعض دينه فليتأمل.

فصل: في الاختلاف في الرهن وما يتبعه

إذا (اختلفا في) أصل (الرهن) كَرَهَنْتَنِي كَذَا فَأَنْكَرَ (أو) في (قدره) أي المرهون كَرَهَنْتَنِي الأرضَ بِشَجَرِهَا فقال بل وحدها أو غنيته كهذا العبد فقال بل الثوب أو قدر المرهون به كالألف

فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه

• قوله: (في الاختلاف) إلى قوله: (ولا ترد) في النهاية والمغني إلا قوله: (وإن لم يبين) إلى المتن وقوله: (أو برغم) إلى المتن. • قوله: (وما يتبعه) أي: ما يناسبه ومنه ما لو أذن المُرْتَهِنُ في بيع مَرَهُونٍ ببيع إلخ وما لو كان عليه ألفان بأحدهما رهن إلخ اهـ ع ش.

• قول (سلي): (أو قدره) في شرح م ر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رَهَنْتَنِي العبدَ على مائة فقال الرَّاهِنُ: رَهَنْتُكَ نِصْفَهُ على خَمْسِينَ ونِصْفَهُ على خَمْسِينَ وأخضَر له خَمْسِينَ لَيْفُكَ نِصْفَ العبدِ والقول قول الرَّاهِنِ أيضًا على أرجح الآراء ودخل في ذلك أيضًا ما إذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال أن يتكَلَّ الرَّاهِنُ فَيُخْلِفَ المُرْتَهِنُ وَيُقْبِضَهُ الرَّاهِنُ بَعْدَ ذَلِكَ انتهى اهـ سم قال ع ش قوله وَيُقْبِضَهُ الرَّاهِنُ ولا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ تَمَكُّنُ الرَّاهِنِ مِنَ الفسخ قبل القبض، لكن يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ اليمينَ فَرَعُ الدَّعْوَى وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ مُلْزِمَةً وَقَبْلَ القَبْضِ لا إلزامَ فِيهَا لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الفسخ هكذا رَأَيْتُهُ بِهَامِشٍ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ وهو وجه اهـ ع ش عبارة الرَّشِيدِيِّ. • قوله: (وَيُقْبِضُهُ إلخ) أي باختياره وإلا فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الإقباض؛ إِذِ الصُّورَةُ أَنَّهُ رَهْنٌ تَبَرُّعَ اهـ. • قوله: (أي المرهون) أي: فَنَحْنُ كَلَامُهُ اسْتَخْدَامُ.

• قوله: (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح المُبَابِ ولا يُحْكَمُ هُنَا بِرَهْنِ العبدِ نَظَرًا لِإِنْكَارِ الرَّاهِنِ وَلَا الثَّوبِ نَظَرًا لِإِنْكَارِ المُرْتَهِنِ ذَكَرَهُ فِي المَهْذَبِ وَغَيْرِهِ اهـ سم زاد ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَالِكِ التَّصَرُّفُ فِي الثَّوبِ بَيْعَ أَوْ غَيْرِهِ بِلَا تَوَقُّفٍ عَلَى إِذْنِ المُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ بِإِنْكَارِهِ لَمْ يَتَّقَ لَهُ حَقٌّ كَمَنْ أَقْرَبَ بَشِيءَ لَمْ يُنْكِرْهُ حَيْثُ قَبْلَ يَنْتَظِلُّ الإِقْرَارُ وَتَنْصَرِفُ الْمُقْرَأُ بِمَا شَاءَ وَلَا يَمُودُ لِلْمُقْرَأِ لَهُ وَإِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ إِلَّا بِإِقْرَارٍ جَدِيدٍ اهـ. • قوله: (أو قدر المرهون به) أو صِفَةِ المَرَهُونِ بِهِ كَرَهَنْتَنِي بِالْأَلْفِ الْحَالِ فَقَالَ الرَّاهِنُ بِالْمَوْجَلِ أَوْ فِي جَنْبِهِ كَمَا لَوْ قَالَ رَهْنْتُهُ بِالْذَّنَانِيرِ فَقَالَ بِلِ الدَّرَاهِمِ اهـ نِهَايَةً.

فصل

• قول (سلي): (اختلفا في الرهن أو قدره) في شرح م ر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال: رَهَنْتَنِي العبدَ على مائة فقال رَهَنْتُكَ نِصْفَهُ على خَمْسِينَ ونِصْفَهُ على خَمْسِينَ وأخضَر له خَمْسِينَ لَيْفُكَ نِصْفَ العبدِ والقول قول الرَّاهِنِ أيضًا على أرجح الآراء ودخل في ذلك أيضًا ما إذا كان قبض المرهون لاحتمال أن يتكَلَّ الرَّاهِنُ فَيُخْلِفَ المُرْتَهِنُ وَيُقْبِضَهُ الرَّاهِنُ بَعْدَ ذَلِكَ اهـ. • قوله: (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح المُبَابِ ولا يُحْكَمُ هُنَا بِرَهْنِ العبدِ نَظَرًا لِإِنْكَارِ الرَّاهِنِ ذَكَرَهُ فِي المَهْذَبِ وَغَيْرِهِ.

أَوْ الْفَنَيْنِ (صَدَقَ) وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنِ الرَّاهِنُ جِهَةً كَوْنَهُ فِي يَدِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (الرَّاهِنِ) أَوْ مَالِكُ الْعَارِيَةِ. وَتَسْمِيَّتُهُ رَاهِنًا فِي الْأَوَّلَى بِاعْتِبَارِ زَعْمِ الْمُدَّعِي (بَيِّنِيهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَذَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُرْتَهِنُ هَذَا (إِنْ كَانَ رَهْنُ تَبَرُّعٍ) بِأَنْ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي بَيْعٍ (وَأَنْ شُرْطَ) الرَّهْنِ (فِي بَيْعٍ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَاخْتِلَافًا فِي شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ غَيْرِ الْأَوَّلَى أَوْ بَزَعِ الْمُرْتَهِنِ وَخَالَفَهُ الْآخَرُ (تَحَالَفًا) لِوُجُوعِ الْاِخْتِلَافِ حِينَئِذٍ إِلَى كَيْفِيَّةِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ بِمَا شَرَطَاهُ صَدَقَ

فُودَ: (وَإِنْ كَانَ الْخُ) غَايَةُ لِلرُّدِّ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِتَصْدِيقِ الْمُرْتَهِنِ حِينَئِذٍ كَمَا فِي الذَّمِيرِ أَهْ بُخَيْرِيٍّ.

فُودُ (سَنِي: (الرَّاهِنِ) أَي: الْمَالِكُ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ أَي: الْمَالِكُ أَي: حَيْثُ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ مِنَ الْحَلْفِ كَصَبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ وَقَدْ رَهَنَ الْوَلِيُّ فَإِنَّهُ الَّذِي يَخْلِفُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَزَلْ الْحَجَرُ عَنْهُمْ، ثُمَّ قَضِيَّةُ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ أَنَّهُ لَوْ وُفِّقَ الْمُسْتَعِيرُ الْمُرْتَهِنَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَاتَّكَرَّهَ مَالِكُ الْعَارِيَةِ أَنَّ الْمُصَدِّقَ هُوَ الْمُعِيرُ قَبْلَ خِلَافٍ وَسَقَطَ قَوْلُ الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُرْتَهِنِ أَهْ. فُودَ: (وَتَسْمِيَّتُهُ) أَيِ الْمَدِينِ. فُودَ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي: فِي صَوْرَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي أَضْلِ الرَّهْنِ أَهْ كُرْدِيٍّ. فُودَ: (وَزَعْمُ الْمُذْمِي) وَهُوَ الذَّائِرُ. فُودَ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَذَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُرْتَهِنُ) هُوَ تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثَلِ خَاصَّةً أَهْ رَشِيدِيٍّ. فُودَ: (هَذَا) أَيِ تَصْدِيقِ الرَّاهِنِ.

فُودُ (سَنِي: (وَإِنْ شُرْطَ فِي بَيْعٍ تَحَالَفًا) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلِمَ حُكْمُهَا مِنْ قَوْلِهِ فِي اِخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ اتَّفَقَا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ وَاخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ فَلَا يُخْتَلَجُ إِلَى ذِكْرِهَا هُنَا أَهْ مُغْنِي وَبِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَإِنَّمَا تَعْرَضُ لِلتَّحَالُفِ هُنَا اسْتِذْرَاكًا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْأَقْدَقُ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهَا أَهْ. فُودَ: (غَيْرِ الْأَوَّلَى) وَسَنَاتِي الْأَوَّلَى فِي قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ الْخُ أَهْ سَمِ فِيهِ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ إِلَّا أَنَّ يَحْمِلُ الْأَوَّلَى عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الرَّهْنِ وَالْإِبْضَاقِ مَعًا. فُودَ: (أَوْ بَزَعِ الْمُرْتَهِنِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِاتِّفَاقِهِمَا أَهْ كُرْدِيٍّ.

فُودَ: (وَخَالَفَهُ الْآخَرُ) فَرَضَ مُخَالَفَةَ الْآخَرِ فِي الْاِشْتِرَاطِ يَقْتَضِي تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْتَرَعِ فِي مُجَرَّدِ الْاِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ فَلَمْ يُخْتَجْ هُنَا لِلتَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الْأَوَّلَى أَهْ سَمِ. فُودَ: (وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ الْخُ) أَيِ فَادَّعَاهُ

فُودُ (نَقِشَنِي: (صَدَقَ بَيِّنِيهِ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْكَلَامُ فِي الْاِخْتِلَافِ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَحْلِيلٍ وَلَا دَعْوَى وَيَجُوزُ أَنْ تُسْمَعَ فِيهِ الدَّعْوَى لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّاهِنُ قَبْلَ خِلَافِ الْمُرْتَهِنِ وَيَلْزَمَ الرَّهْنُ بِإِقْبَاضِهِ لَهُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَوَالَةِ وَالْقَرْضِ وَنَحْوِهِمَا أَهْ. وَاعْتَمَدَ ر هَذَا الْإِحْتِمَالُ. فُودَ: (غَيْرِ الْأَوَّلَى) وَسَنَاتِي الْأَوَّلَى فِي وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ الْخُ. فُودَ: (وَخَالَفَهُ الْآخَرُ) فَرَضَ مُخَالَفَةَ الْآخَرِ فِي الْاِشْتِرَاطِ يَقْتَضِي تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْتَرَعِ فِي مُجَرَّدِ الْاِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ فَلَمْ يُخْتَجْ هُنَا لِلتَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الْأَوَّلَى نَعَمْ لَوْ تَكَلَّمَ الرَّاهِنُ وَخَلَفَ الْمُرْتَهِنُ أَوْ حَلَفَا لَكِنْ رَضِيَ الرَّاهِنُ بِمَا قَالَهُ الْمُرْتَهِنُ أَمَكَّنَ أَنْ يَجْرِيَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَوَّلَى وَيُصَدَّقُ الرَّاهِنُ، وَأَمَّا فِي قَدْرِ الْمَرْهُونِ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ تَأْتِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مِنْ تَعْرُضِ الْمُرْتَهِنِ لَهُ فِي دَعْوَاهُ فَإِذَا حَلَفَ مَعَ نُكُولِ الرَّاهِنِ أَوْ رَضِيَ الرَّاهِنُ بَعْدَ خِلَافِهِمَا بِمَا قَالَهُ الْمُرْتَهِنُ ثَبَتَ الْقَدْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُودَ: (وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ) أَي: فَادَّعَاهُ الْمُرْتَهِنُ وَاتَّكَرَّهَ

الرائي يمينه فيأخذ الرهن لإمكان توصيل المرتين إلى حقه بالفسخ ولا ترد هذه على المتي؛ لأن ترتيبه التحالف على الشرط يفيد أنه لا يكون إلا فيما يرجع للشرط وهذه ليست كذلك ولو ادعى كل من اثنين أنه رهنه كذا أو أقبضه له فصدق أحدهما فقط أخذه وليس للآخر تحليفه كما في أصل الروضة هنا؛ إذ لا يقبل إقراره له لكن الذي ذكره في الإقرار والدعوى واعتمده الإسنوي وغيره أنه يحلف؛ لأنه لو أقر أو نكل فحلف الآخر عزم له القيمة لتكون رهنًا عنده، واعتمد ابن العماد الأول وفوق بأنه لو لم يحلف في هذين لبطال الحق من أصله

المرتين وأنكره الزاين بدليل ما قرعه اه سم عبارة النهاية والمعني كأن قال المرتين رهن يتي المشروط رهنه وهو كذا فأنكر الزاين فلا تحالف حينئذ؛ لأنهما لم يختلفا في كيفية البيع الذي هو موقع التحالف بل يصدق الزاين بيمينه وللمرتين الفسخ إن لم يزمه اه. فود: (ولا ترد هذه إلخ) أي: مسألة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فيها رد لما قاله الدميري وأقره المعني. فود: (يفيد أنه) أي: التحالف. فود: (إلا فيما يرجع إلخ) أي في اختلاف يرجع إلخ. فود: (وهذه ليست كذلك)؛ إذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر اه سم.

فود: (ولو ادعى كل من اثنين) أي: على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على آخر أنه رهنه عبده مثلاً واقام كل منهما بيته بما ادعاه فلان اتحد تاريخهما أو أطلقت البيتان أو إحداهما تعارضتا وإن أرحتا بتاريخين مختلفين عمل بسابقة التاريخ ما لم يكن في يد أحدهما وإلا قدمت بيته وإن تأخر تاريخها لاغراضها باليد اه ع ش. فود: (إنه رهنه) أي: أن الثالث رهن كلا من الاثنين. فود: (فصدق إلخ) أي: الثالث الزاين. فود: (أنه يحلف) ببناء المفعول من التفعيل أي يحلف الثالث بأنه ما رهن الآخر كذا. فود: (أنه يحلف إلخ) مسمى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرنلي علامة تصحيح عليه اه سم. فود: (هتة) أي: الآخر. فود: (الأول) أي: عذم التخليف. فود: (وفرق بأنه إلخ) لم ينسب ذكر مقيس عليه فما موقع قوله وفرق إلخ وكان هنا شبه سقط عبارة الروضة وفي تحليفه للمكذب قولان أظهرهما لا وفي العزيز بقد هذه العبارة كذا قال في التهذيب وهما مبيتان على أنه لو أقر بمال لزيد ثم أقر به لعمرو هل يفرم قيمته لعمرو وفي قولان، وكذا لو قال: رهن هذا من زيد وأقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمرو وأقبضته هل يفرم قيمته للثاني لتكون رهنًا عنده اه فلعل إشارة ابن العماد بهذين إلى الفرعين المبني عليهما الخلاف في العزيز فليتأمل وليحترز ثم رأيت الفاضل المحشي كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التثنية انتهى اه. سيد عمر. أقول قد يمنع ما ترجاه بقوله فلعل إلخ قول الشارح بخلاف ما هنا فمعنى قوله في هذين كما في الكرد في الإقرار والدعوى يعني في الذي

الزاين بدليل ما قرعه وهذه ليست كذلك؛ إذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر. فود: (إنه يحلف) مسمى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرنلي علامة تصحيح عليه.

بخلاف ما هنا؛ لأن له مرذاً وهو الذمة ولم يفت إلا التوثق اه وفيه نظر وكفى بقوات التوثق
محوجا إلى التحليف كما هو ظاهر. (ولو ادعى أنهما رهنه عتبهما بجائز) وأقبضاه (وصدقه
أحدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين) مؤاخذه له بإقراره (والقول في نصيب الثاني قوله
بيمينه)؛ لأنه يترك أصل الرهن (وتقبل شهادة المصدق عليه)؛ إذ لا تهمة فإن شهد معه آخر أو
حلف معه المدعي ثبت رهن الكل ولو زعم كل أنه ما رهن بل شريكه وشهد عليه قبلًا وإن
تعمد الإنكار؛ لأن الكذبة الواحدة لا تفسد ولا نظر لتضمنها جحد حق واجب أو دعوى لما
لم يجب لاحتمال أن تعمده لشبهة عرّضت له نعم بحث البلقيني أن محل ذلك ما لم يصرح
المدعي بظلميهما بالإنكار بلا تأويل ولا رد؛ لأنه ظهر منه ما يقتضي تفسيرهما وهو ظاهر؛
لأن مراده أنه صرح بظلميهما بهذا الإنكار لا مطلقاً فاندفع ما قيل: «ليس كل ظلم خالٍ عن

ذكره فيهما من تخليف المؤبر بمالٍ لاثنتين مرتباً ومعنى قوله ما هنا أي: ترك تخليف المصدق لأحد
المدعين في مسألة أصل الروضة. قود: (لأن له) أي: للأخر. قود: (وأقبضاه) يتأمل مع مسألة
الزكشي السابقة اه سم أي: في الحاشية قبيل هذا الفصل. قود: (يترك أصل الرهن) أي: والأصل
عدمه.

قود: (سبي) (عليه) أي: المكذب. قود: (إذ لا تهمة) لخلوها عن جلب التعمد ودفع الضرر عنه نهاية
ومعنى ثم قوله المذكور إلى قوله وهو ظاهر في النهاية. قود: (ولو زعم) أي: ذكر. قود: (قبلاً)
أي: الشاهدان أي شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد موهوناً بتمايه إن حلف المدعي مع شهادة
كل يميناً أو أقام معه شاهداً آخر بما ادّعا اه ع ش. قود: (بل شريكه) أي: أو سكّت عن شريكه نهاية
ومعنى. قود: (لا تفسد) أي: لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان في شيء ثم شهدا في حادثة
قبلت شهادتهما وإن كان أحدهما كاذباً في التخاصم معنى ونهاية. قود: (ولا نظر إلخ) رد
للإسنوي. قود: (لتضمنها) أي: الكذبة. قود: (جحد حق واجب) وهو توثق المرتين بنصيه.

قود: (أو دعوى لما لم يجب) أسقطه النهاية والمعنى وهو جرى بذلك ومراده بما لم يجب توثق
المرتين بنصيب شريكه. قود: (إن تعمده) أي تعمّد الجحد. قود: (أن محل ذلك) أي: قبول
شهادتهما. قود: (بظلميهما بالإنكار بلا تأويل) أي لا غيراه حيثيذ بانتفاء احتمال أن تعمّد لشبهة
عرّضت اه سم. قود: (ظهر منه) من ذلك التصريح. قود: (وهو ظاهر) أي: بحث البلقيني عبارة
النهاية وما نوزع به من أنه ليس كل ظلم خالٍ عن التأويل مفسقاً بدليل الغيبة فيه نظر؛ إذ الكلام في ظلم

قود: (وأقبضاه) يتأمل مع مسألة الزكشي السابقة. قود: (بظلميهما بهذا الإنكار بلا تأويل) أي
لا غيراه حيثيذ بانتفاء احتمال أن التحمل لشبهة عرّضت. قود: (فاندفع ما قيل إلخ) في اندفاعه بما
ذكر بحث؛ لأن مراد هذا القائل وهو شيخ الإسلام في شرح الرّوض بما قاله منع كون الظلم بهذا
الإنكار مفسقاً وإسناد هذا المنع بمسألة الغيبة لا منع كون الظلم بالإنكار في الجملة مفسقاً وظاهر أن

التأويل مُفسِّقًا. بدليل الغيبة ومحل كون الكذبة لا تُفسَّق ما لم ينضم إليها تعمد إنكار حق واجب عليه. (ولو اختلفا في قبضه) أي: المرهون (فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته) أنت مبتني (صدق) الراهن (بغميه)؛ لأن الأصل عدم لزوم وعدم الإذن في القبض عن الرهن بخلاف ما لو كان بيد المرتهن ووافق الراهن على إذنه له في قبضه لكنه قال: إنك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الإذن فيحلف المرتهن، ويُؤخذ من ذلك أن من

هو كبيرة وكل ظلم كذلك حال عن التأويل مُفسِّق ولا ترد الغيبة؛ لأنها صغيرة على تفصيل يأتي فيها فالوجه ما قاله البلقيني اهـ. ة فؤد: (مرادة) أي: البلقيني. ة فؤد: (أته صرح) أي: المدعي. ة فؤد: (بهذا الإنكار) متعلق بالظلم. ة فؤد: (فاندفع ما قيل إلخ) في اندفاعه بما ذكر بحث؛ لأن مراد هذا القائل وهو شيخ الإسلام في شرح الرزوي أي: والمغني بما قاله منع كون الظلم بهذا الإنكار مُفسِّقًا وإستناد هذا المنع بمسألة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالإنكار في الجملة مُفسِّقًا وظاهر أن كون مراده أنه صرح بظلمهما بهذا الإنكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد في دفع منعه من إثبات ذلك المنوع الذي هو كون الظلم المخصوص مُفسِّقًا بالدليل ومجرد كونه أراد ما ذكر ليس دليلًا؛ لأن كونه أراد ذلك مُسلم عند هذا القائل لئنه يمنع هذا الحكم المدعي لذلك الظلم فتدبره فإنه في غاية الوضوح اهـ سم أقول أشار الشارح إلى إثبات ذلك المنوع ودليله بقوله ومحل كون الكذبة لا تُفسَّق إلخ كما يوضحه ما قدمناه عن النهاية. ة فؤد: (ومحل كون الكذبة إلخ) عطف على اسم إن وخبره. ة فؤد: (لأن الأصل) إلى قول المشي ولو أقر في النهاية. ة فؤد: (وعدم الإذن إلخ) وعليه فلو تلف في هذه الحالة في يد المرتهن فهل يلزمه قيمته وأجرته أم لا فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأن يمين الراهن إنما قصد بها دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فللراهن أن يستأنف دعوى جديدة على المرتهن ويقيم البينة عليه بأنه غصبه فإن لم تكن خلف المرتهن أنه ما غصبه وإنما قبضه عن جهة الرهن اهـ ش. ة فؤد: (بيد المرتهن) وخرج به ما لو كان بيد الراهن فهو المصدق كما يأتي اهـ ش.

ة فؤد: (لم تقبضه عنه) أي: عن الرهن بل قبضته على سبيل الوديعة أو غيرها أو سكنت عن جهة القبض كما يأتي. ة فؤد: (أو رجعت إلخ) أي: قبل القبض. ة فؤد: (فيحلف المرتهن) وجهه في الأولى كما في ع ش أنه أفرى بصفة قبضه وبه فارق ما يأتي من تصديق الراهن فيما إذا قال أقبضته عن جهة أخرى؛ لأنه أفرى بصفة إقباضه وفي الثانية أن الأصل عدم الرجوع. ة فؤد: (ويؤخذ من ذلك) أي من قوله بخلاف ما لو كان بيد المرتهن إلخ أو من قوله أن الأصل عدم اللزوم.

كون مراده أنه صرح بظلمهما بهذا الإنكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد في دفع منعه من إثبات ذلك المنوع الذي هو كون الظلم المخصوص مُفسِّقًا بالدليل ومجرد كونه أراد ما ذكر ليس دليلًا عليه؛ لأن كونه أراد ذلك مُسلم عند هذا القائل لئنه يمنع ذلك الحكم المدعي لذلك الظلم فتدبره فإنه في غاية الوضوح.

اشترى غيثاً بيده فأقام آخر بيته أنها مرهونة عنده لم تقبل إلا إن شهدت بالقبض والا صدق المشتري بيمينه؛ لأن الأصل بقاء يده ولأنه مدع لصحة البيع والآخر مدع لفساده (وكذا إن قال أقبضته عن جهة أخرى) كإيداع أو إجارة أو إعاره (في الأصح)؛ لأن الأصل عدم ما ادعاه المرتهن ويكفي قول الراهن لم أقبضه عن جهة الرهن على الأوجه. (ولو أقر الراهن (بقبضه) أي المرتهن للمرهون وحمل شارح الضمير للراهن ثم زعم أن الأولى التعبير بإقباضه وليس بجيد (ثم قال لم يكن إقراره عن حقيقة فله تحليفه) أي: المرتهن أنه قبض المرهون قبضاً

فد: (بيده) أي في حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد أو لا وقضية ذلك أنه لو لم تكن العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولأنه مدع لصحة البيع إلخ خلافه وسأتي له م ر ما يوافقه بعد قول المصنف والأظهر تصديق إلخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فلعل التقيد باليد؛ لأنه الذي يؤخذ بما ذكره م ر ش. فد: (مرهونة عنده) أي قبل البيع حتى لا يصح البيع إلخ اه ر شدي. فد: (عنده) أي: الآخر. فد: (إلا إن شهدت بالقبض) أي: قبض المرهون أي: قبض البيع. فد: (بقاء يده) الظاهر يد المشتري ويحتمل يد البائع أخذاً من المقام. فد: (ولأنه إلخ) أي: المشتري. فد: (عدم ما ادعاه المرتهن) أي عدم إيداعه في القبض عن الرهن ولو اتفقا على الإذن في القبض وتنازعا في قبض المرتهن فالمصدق من المرهون بيده نهاية ومعنى. فد: (ويكفي إلخ) أي: فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن إلخ م ر ش. فد: (أي المرتهن) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمعنى إلا قوله وجعل إلى المعنى. فد: (ثم زعم إلخ) وافقه المعنى، عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بإقباضه؛ لأن به يلزم الرهن اه.

فد: (سني: (فله تحليفه) في شرح م ر فإن قال من قامت عليه بيته بإقراره بالقبض منه أي: الرهن لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بإتلاف مال ثم قال أشهدت عازماً عليه؛ إذ لا يعتاد ذلك انتهى اه سم قال ع ش قوله م ر من قامت إلخ أي: الراهن وقوله لم يكن له التحليف أي: جزماً بل يبقى المرهون تحت يد المرتهن بلا يمين وقوله ثم قال إلخ أي: فيخلف المالك أن إقراره بالإتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي: على الإتلاف وقوله: إذ لا يعتاد أي: فليس له التحليف وقد يفهم من قوله؛ إذ لا يعتاد أنه لو ذكر لإقراره سبباً محتملاً عادة كان قال رمت إلى صيد فأصبت وطلت أن تلك الإصابة حصل بها إتلاف المال الذي أقرت به ثم تبين خلافه أن له تحليف المقر له في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لإقراره وجهاً محتملاً اه وقوله أي: فيخلف المالك إلخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى إلى شبح.

فد: (سني: (ولو أقر بقبضه) الهاء للمرتهن أو المرهون.

فد: (سني: (فله تحليفه) في شرح م ر فإن قال من قامت عليه بيته بإقراره بالقبض منه لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه لجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بإتلاف مال ثم قال أشهدت عازماً عليه؛ إذ لا يعتاد ذلك.

صحيحاً وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم بعد الدعوى عليه ولم يذكر لإقراره تأويلًا؛ لأننا نعلم أن الوثائق يشهد فيها غالبًا قبل تحقيق ما فيها ويأتي ذلك في سائر العقود وغيرها على المنقول المحدث كإقرار مقرض بقبض القرض وبائع بقبض الثمن. (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره تأويلًا كقوله أشهدت على رسم) أي: كتابة (القبالة) بفتح القاف بالموحدة أي الورقة التي يكتب فيها الحق والتوثيق لكني أعطيت أو أقبض بعد ذلك وكقوله اعتمدت في ذلك كتاب وكيلي فبان مژورًا أو ظننت حصول القبض بالقول؛ لأنه إذا لم يذكر تأويلًا يكون

• فود: (وإن كان إقرار الخ) وكذا له تخليفه وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما أفتى به شيخنا الرضائي اه سم زاد البجيرمي هذا إن علم استناذه لمجرد الإقرار فإن علم استناذه إلى البيعة أو احتل ذلك لم يحلفه سلطان اه. • فود: (ولم يذكر الخ) عطف على قوله كان إقراره الخ. • فود: (لأننا نعلم الخ) تغليل لقول المتن فله تخليفه مع ملاحظة الغائتين قال البجيرمي وفائدة التخليف رجاء أن يقر المزتهن عند عرض اليمين عليه بعدم القبض أو يتكلم عنها فيخلف الراهن ويثبت عدم القبض اه. • فود: (لأننا نعلم الخ) أي: فأي حاجة إلى تلفظه بذلك نهاية ومفني أي: بالتأويل. • فود: (قبل تحقيق الخ) الأولى قيل تحقق الخ كما في النهاية والمفني قال البجيرمي أي: قبل حصول ما كتب فيها في الخارج فعادة كتبه الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع أو أقرض لفلان كذا ويشهدون قبل وجودها في الخارج اه.

• فود: (ويأتي ذلك) يعني ما مر في المتن اه رشيد ع عبارة ع ش أي: الخلاف المذكور في المتن اه. • فود: (الحق) أي: المقر به اه مفني عبارة الكزدي قوله يكتب فيها الحق أي: يكتب فيها أن الحق الفلاني من ثمن أو دين أو غيرهما على فلان وقوله أو التوثيق أي: الإزتهان بأن يكتب فيها أن فلان زهـ ذا فلان اه وكان الأولى أي: وأقبضه لئانه لا يَخفى أن قوله الحق وقوله أعطى نظرًا لقوله ويأتي ذلك في سائر العقود الخ والأفلا موقع لهما نظرًا للمتن. • فود: (لكني الخ) متعلق بمقدّر عبارة المفني أي: أشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكني الخ اه. • فود: (لكني أعطى أو أقبض) صيغة المتكلم وخذه من باب الأفعال المبنيّة للمفعول في الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول بيناء المفعول يوافق تغييره لتغيير غيره بليكني أخذًا بخلافًا لما في ع ش قال الكزدي الأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه. • فود: (وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن. • فود: (في ذلك) أي: في الإقرار بالقبض.

• فود: (يكتب وكيلي) أي: يكتبًا أفتى على لسان وكيلي أنه أقبض اه مفني. • فود: (بالقول) أي: بقولي أقبضتك. • فود: (لأنه الخ) تغليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله؛ لأننا نعلم الخ فكان

• فود: (وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم الخ) وكذا له تخليفه وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما أفتى به شيخنا الشهاب الرضائي واغترض عليه بعض مشايخنا بأن الرافعي صرح بخلافه في كتاب الدعوى وأجيب عنه بحمل كلام الرافعي على ما إذا لم يعلم أن مستند حكم الحاكم مجرد الإقرار فإن علم ذلك قبل قول المقر أيضًا للتخليف أخذ من تغليل الرافعي عدم القبول؛ لأن القبول قد جاء في حكم

مُكَدَّبًا لِدَعَوَاهُ بِإِقْرَارِهِ السَّابِقِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي قَبْضِ مُتَكَبِّرٍ وَلَا كَقَوْلِ مَنْ بَمَكَّةَ رَهْنَهُ دَارِي
الْيَوْمَ بِالشَّامِ وَأَقْبَضَهُ إِثَّاهَا فَهُوَ لَقَوُ نَصُّ عَلَيْهِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا
يُحَكَّمُ بِمَا يُتَكَبَّرُ مِنْ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَلِهَذَا قُلْنَا مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ وَهُوَ بِبَصْرَ فَوَلَدَتْ لَيْسَةَ
أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ لَا يُلْحَقَهُ الْوَلَدُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ نَعَمْ إِذَا تَبَيَّنَتِ الْوِلَايَةُ وَجِبَتْ تَرْثُ الْحُكْمَ عَلَى
الْإِمْكَانِ عَلَى طَرِيقِ الْكَرَامَةِ قَالَ فِي الْمُطْلَبِ أَهْ وَهُوَ إِذَا يَأْتِي فِيمَا بَيْنَ الْوَلِيِّ وَبَيْنَ اللَّهِ فِي أَمْرِ
مُوَافِقٍ لِلشَّرْعِ مَكْنَهُ مِنْهُ خَرَقًا لِلْعَادَةِ وَقَعْلَهُ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ بَاطِنًا أَمَّا ظَاهِرًا فَلَا نَظَرَ لِإِمْكَانِ
كَرَامَةٍ مُطْلَقًا. (فَرَعٌ) هَلْ دَفَعَ الرَّاهِنُ الرِّهْنَ لِلْمُرْتَهِنِ يَكْفِي مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِقْبَاضِهِ عَنِ الرِّهْنِ
وَجِهَانٍ وَالَّذِي يُتَّجِهُ مِنْهُمَا نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ مُقْتَضٍ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ فَاشْتَرَطَ عَدَمُ الصَّارِفِ فَقَطْ
وَلَوْ رَهْنًا وَأَقْبَضَ مَا اشْتَرَاهُ ثُمَّ ادَّعَى فُسَادَ الْبَيْعِ سَجِمَتْ دَعَوَاهُ لِلتَّحْلِيلِ وَكَذَا يَبَيِّنُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ
قَالَ هُوَ يَمْلِكِي غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى ظَاهِرِ الْعَقْدِ. (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ الرَّاهِنِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ (جَنَى

الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ إِلَى هُنَا كَمَا قَعَلَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَإِنَّمَا
يُغْتَبَرُ إِقْرَارُ الرَّاهِنِ بِالْإِقْبَاضِ عِنْدَ إِمْكَانِهِ أَهْ. ٥ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيُّ: التَّصَرُّفِ الْمَذْكُورُ. ٥ فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَيُّ:
لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِمَا ذَكَرَ. ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ مَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْمُطْلَبِ وَأَقْرَهُ. ٥ فَوَدَّ: (مَكْنَهُ) مِنَ التَّمْكِينِ
أَيُّ: مَكْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْوَلِيَّ. ٥ وَفَوَدَّ: (بَيْنَهُ) أَيُّ مِنَ الْأَمْرِ الْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ. ٥ فَوَدَّ: (وَقَعْلَهُ) أَيُّ: الْوَلِيَّ
الْأَمْرَ. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ الْخُ) أَيُّ: لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لِثُبُوتِ الْوِلَايَةِ غَيْرَ الْكَشْفِ وَالْكَشْفُ لَيْسَ مِنَ الْأَدِلَّةِ
الشَّرْعِيَّةِ. ٥ فَوَدَّ: (كَرَامَةٍ) أَيُّ: عَلَى وَجْهِ الْكَرَامَةِ. ٥ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مُوَافِقًا لِلشَّرْعِ أَوْ لَا
كُرْدِيٍّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً تَبَيَّنَتِ الْوِلَايَةُ أَوْ لَا.

(فَرَعٌ): هَلْ دَفَعَ الرَّاهِنُ الرِّهْنَ لِلْمُرْتَهِنِ يَكْفِي مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِقْبَاضِهِ عَنِ الرِّهْنِ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ
إِقْبَاضِهِ عَنِ الرِّهْنِ) أَيُّ: بِأَنَّهُ أَطْلَقَ أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ
وَجِهَانٍ الْخُ فِي شَرْحِ م ر أَصْحُهُمَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَلْ هُوَ وَدِيْعَةٌ أَهْ. ٥ فَوَدَّ: (سَبَقَ لَهُ) أَيُّ لِلْإِقْبَاضِ وَكَذَا
ضَمِيرٌ لَمْ يَجِبْ. ٥ فَوَدَّ: (فَقَطُّ) أَيُّ: دُونَ اشْتِرَاطِ قَصْدِ الْإِقْبَاضِ عَنِ الرِّهْنِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَهْنًا الْخُ)
أَيُّ: رَهْنًا الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْبَائِعِ أَهْ كُرْدِيٍّ. ٥ فَوَدَّ: (سَجِمَتْ ذَهْوًا) أَيُّ: مُطْلَقًا سَوَاءً قَالَ هُوَ يَمْلِكِي أَوْ لَا
أَخَذًا وَمَا بَعْدَهُ. ٥ فَوَدَّ: (لِلتَّحْلِيلِ) أَيُّ: تَحْلِيلِ الْمُرْتَهِنِ وَقَدْ مَرَّ فَائِدَةُ تَحْلِيلِهِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ الْمُرْتَهِنِ) هُوَ
فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى بِالْوَاوِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَأَوْ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ وَالْوَاوُ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ
لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ.

٥ فَوَدَّ (سَنَى): (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ: بَعْدَ الْقَبْضِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِقَرِينَةِ تَغْيِيرِهِ بِالْمَرْهُونِ وَقَوْلُهُ غَرِمَ

الْحَاكِمِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ اسْتِنَادَهُ إِلَى الْبَيِّنَةِ أَوْ احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ الْمَذْكُورُ وَإِنْ عَلِمَ اسْتِنَادَهُ
لِمُجَرَّدِ الْإِقْرَارِ قَبْلَ أَهْ. فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (وَجِهَانٍ الْخُ) فِي شَرْحِ م ر أَصْحُهُمَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَلْ هُوَ وَدِيْعَةٌ.

٥ فَوَدَّ (سَفَنَى): (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ: بَعْدَ الْقَبْضِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِقَرِينَةِ التَّغْيِيرِ بِالْمَرْهُونِ كَقَوْلِهِ غَرِمَ

المرهون) بعد القبض أو قال المرتهن حتى قبل القبض (وأنكر الآخر صدق المُنْكَرُ بيمينه) على نفى العلم بالجناية إلا أن يُنْكَرَها الراهن فعلى البت؛ لأن الأصل عذمها وبقاء الرهن، وإذا بيع للذين فلا شيء للمقر له على الراهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن

الراهن للمُجْنِي عليه إذ لو وَقَعَ النزاع قَبْلَ القبض لم يلزمه أن يَغْرَمَ لِلْمُجْنِي عليه بل له بَيْعُ المرهون في الجناية اهـ سم. هـ فُود: (بَعْدَ القبض) وانظر ما فائدة هذه الدَعْوَى إذا كان المُدَّعي المُرْتَهِنَ. هـ فُود: (أو قال المُرْتَهِنُ إلخ) وسَيأتي قولُ الراهنِ حَتَّى قَبْلَ القبض اهـ سم. هـ فُود: (قَبْلَ القبض) ظَرَفَ لِقَوْلِهِ حَتَّى وأما قوله أو قال المُرْتَهِنُ فَمُقَيَّدٌ بما بَعْدَ القبض ثم قوله قَبْلَ القبض شاملٌ لما قَبْلَ العقد وما بَعْدَهُ. هـ فُود: (عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ) حَلَفَ المُرْتَهِنُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ أَي: وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى فِيمَا إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ أَنَّهُ حَتَّى قَبْلَ الْقَبْضِ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ حَتَّى بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِيَكُونَ حَلْفُ الْمُرْتَهِنِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَوْ عَلَى الْبَيْتِ وَصَرَّحَ فِي الْعُبَابِ وَأَقْرَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بَأَنَّهُ عَلَى الْبَيْتِ اهـ سم أي: لِأَنَّهُ بَقْبَضِهِ صَارَ كَالْمَالِكِ وَجَزَى عَلَى مَا فِي الْعُبَابِ الشُّوْبَرِيُّ وَالْحَلَبِيُّ. هـ فُود: (فَعَلَى الْبَيْتِ) أَي: لِأَنَّهُ فَعَلَ مَمْلُوكِهِ كَقَوْلِهِ. هـ فُود: (لِأَنَّ الْأَصْلَ إلخ) تَغْلِيلٌ لِلْمُجْنِي ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَكَلَّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. هـ فُود: (وَإِذَا بَاعَ لِلَّذِينَ) انْظُرْ كَيْفَ يُبَاعُ لِلَّذِينَ إِذَا أَقْرَ المُرْتَهِنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ مُرَاعَاةَ غَرَضِ الرَّاهِنِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ مِنَ الَّذِينَ فَإِذَا طَلَبَهُ أُجِيبَ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ لِلْمُرْتَهِنِ سَم وَبَصْرِي. هـ فُود: (لِلْمَقْرَ لَهُ) وَهُوَ الْمُجْنِي عَلَيْهِ أَي: بَلْ كُلُّ الثَّمَنِ لِلْمُرْتَهِنِ اهـ ع ش أَي: إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الذِّينِ. هـ فُود: (فَلَا شَيْءَ إلخ) أَي: إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ثَمَنُهُ عَلَى الذِّينِ فَلِلْمُجْنِي عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ سم. هـ فُود: (وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ إِلَى المُرْتَهِنِ) لَكِنْ يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ بَيْعِهِ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِبَقَاءِ رَهْنِيَّتِهِ وَالرَّهْنُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ المُرْتَهِنِ كَمَا قَرَّرَهُ م ر وَمَالَ إِلَيْهِ وَيُوجِبُهُ أَيْضًا بَأَنَّهُ قَدْ يَقْطَعُ حَقَّ الْمُجْنِي عَلَيْهِ بِتَحْوِيلِ إِبْرَاءِ قَبْضِهِ الْمَانِعِ مِنْ لُزُومِ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ لِلْمُرْتَهِنِ سَم عَلَى حَاجَةِ اهـ ش.

الراهن للمُجْنِي عليه ولذا لَوْ وَقَعَ هَذَا النزاع بَعْدَ الْقَبْضِ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَغْرَمَ لِلْمُجْنِي عليه بل له بَيْعُ المرهون في الجناية. هـ فُود: (أو قال المُرْتَهِنُ) أَي: وسَيأتي قولُ الرَّاهِنِ قَبْلَ الْقَبْضِ. هـ فُود: (عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ) حَلَفَ المُرْتَهِنُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ أَنَّهُ حَتَّى قَبْلَ الْقَبْضِ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ حَتَّى بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِيَكُونَ حَلْفُ الْمُرْتَهِنِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَوْ عَلَى الْبَيْتِ وَصَرَّحَ فِي الْعُبَابِ بَأَنَّهُ عَلَى الْبَيْتِ فَقَالَ وَلَوْ أَقْرَ أَحَدُ الْمُتَعَامِلِينَ بِجِنَايَةِ المرهون بَعْدَ الْقَبْضِ صَدَقَ الْمُتَكَبِّرُ بِيَمِينِهِ وَيُخْلِفُ المُرْتَهِنُ عَلَى الْبَيْتِ؛ إِذْ صَارَ بِالْقَبْضِ كَالْمَالِكِ اهـ. وَأَقْرَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ. هـ فُود: (وَإِذَا بَاعَ لِلَّذِينَ) انْظُرْ كَيْفَ يُبَاعُ لِلَّذِينَ إِذَا أَقْرَ المُرْتَهِنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ مُرَاعَاةَ غَرَضِ الرَّاهِنِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ مِنَ الَّذِينَ فَإِذَا طَلَبَهُ أُجِيبَ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ لِلْمُرْتَهِنِ. هـ فُود: (فَلَا شَيْءَ) أَي: إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ثَمَنُهُ عَلَى الذِّينِ فَلِلْمُجْنِي عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ

إلى المرتهن المقر مؤاخذه له بإقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من حليف المجني عليه ثم يباع العبد وبعضه للجناية. (ولو قال الراهن جنى) على زيد (قبل القبض) بعد الرهن أو قبله وأنكر المرتهن وأدعى زيد ذلك (فالأظهر تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره) الجناية صيانة لحقه فيحلف على نفي العلم (ولا صح أنه إذا حلف) المرتهن (غيرم الراهن للمجني عليه)؛ لأنه حال بينه وبين حقه برهنيه (و الأصح) أنه يفرم له الأقل من قيمة العبد المرهون (وأرض الجناية) كجناية أم الولد بجامع امتناع البيع (و الأصح) أنه لو نكل المرتهن عن اليمين (رُدَّت اليمين على المجني عليه)؛ لأنه الحق له (لا على الراهن)؛ لأنه لا يدعي لنفسه شيئاً (فلذا حلف)

• قوله: (إلى المرتهن) أي: ولا إلى المجني عليه لإنكاره الجناية وتصديقه في إنكاره اه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه؛ لأنه ملكه؛ لأن علقه الجناية لم تثبت حيث صدقناه وعلقه الرهن سقط النظر إليها بإقرار المرتهن بالجناية فله التصرف فيه كيف شاء اه سيذكر عمر وقول سم لإنكاره الجناية إلخ حق المقام لقدم ثبوت الجناية. • قوله: (ثم يباع العبد إلخ) أي: على التفصيل الآتي.

• قول (سني): (ولو قال الراهن) أي بعد قبض المرتهن للرهن كما صرح به في شرح الباب اه سم أي: وفي النهاية والمغني. • قوله: (على زيد) إشارة إلى تصوير المسألة بتعيين المجني عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله اه. • قوله: (وأدعى زيد ذلك) تحرير لمحل النزاع عبارة النهاية والمغني ومحل الخلاف عند تعيين المجني عليه وتصديقه له ودعواه وإلا فالرهن باقي بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أي قبل القبض كدعواه الجناية اه أي: فلا يصدق. • قوله: (ذلك) أي: جناية المرهون عليه.

• قوله: (صيانة لحقه إلخ)؛ لأن الراهن قد يواطىء مدعي الجناية لحرص إنطال الرهن نهاية ومغني.

• قوله: (لأنه حال إلخ) قضيته أن له إذا فُك الرهن الرجوع فيما غرمه ويأبى المرهون للجناية اه سم.

• قوله: (برهنيه) أمقطه النهاية والمغني وقال سم قوله برهنيه لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن فقياسه أن يزيد أو بإقباضه اه.

• قول (سني): (رُدَّت اليمين على المجني عليه) هو ظاهر إن كان المجني عليه مكلفاً أما لو كان طفلاً أو موقوفاً فلا يتأتى تخليفه فهل تبقى العين في يد المرتهن ويأبى لحقه إثباته بلا معارض أو يوقف الحال إلى كمال الطفل والصالح فيما لو كان موقوفاً أو كيف الحال فيه نظر والأقرب الثاني في مسألة الطفل؛

كما هو ظاهر. • قوله: (إلى المرتهن) أي: ولا إلى المجني عليه لإنكاره الجناية وتصديقه في إنكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أي: بعد قبض المرتهن كما صوته في شرح الباب. • قوله: (على زيد) إشارة إلى تصوير المسألة بتعيين المجني عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله.

• قول (سني): (غيرم الراهن للمجني عليه) قال في الروض للحيلولة اه. وقضيته أن له إذا فُك الرهن الرجوع فيما غرمه ويأبى المرهون للجناية. • قوله: (برهنيه) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن فقياسه أن يذ أو بإقباضه.

المردود عليه (بيع) العبد (في الجناية) لثبوتها باليمين المردودة إن استغرقت قيمته ولا يبع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهناً؛ لأنَّ اليمين المردودة كالبيعة أو الإقرار بجناية ابتداء فلا يصحُّ رهنُ شيءٍ منه. (ولو أذن) المُرْتَهَنُ (في بيع المرهون فبيع وزجج عن الإذن وقال) بعد بيعه (رجعت قبل البيع وقال الراهن) بل (بعده فالأصحُّ تصديق المُرْتَهَنِ) يمينه؛ لأنَّ الأصل أن لا يبع قبل الرجوع وأن لا رجوع قبل البيع فيتعارضان ويبقى أصل استمرار الرهن وبهذا يُفَرَّقُ بين هذا وما يأتي في دعوى الموكِّل أنه عَزَلَ وكيله قبل بيعه؛ لأنَّ الأصل عَدَمُ الانعزال قبله من غير مُعَارِضٍ

لأنَّ كماله مرجو لا في مسألة الوفاء؛ لأنَّ المُرْتَهَنَ بنكوله عن الحليف مع تَمَكُّنه منه مُنِعَ من جواز تصرفه فيه اهـ ع ش. قود: (المردود عليه) وهو المخني عليه على الأصح. قود: (لثبوتها باليمين المردودة) الأولى تأخيرُه وذكره عقب قوله رهنًا كما في النهاية والمُغْنِي مع إندال قوله؛ لأنَّ بالواو. قود: (ولا يكون الباقي إلخ) ولا خيار للمُرْتَهَنِ في فسخ البيع المشروط فيه لتفويته حقه بنكوله نهايةً ومُغْنِي. قود: (فلا يصح إلخ) فيه بحث؛ لأنَّ الجناية بين العقد والقبض الشامل لها قول الراهن جنى قَبْلَ القبض كما مرَّ لا يُبطل العقد كما صرحوا به إلا أن يُحْمَلَ هذا على ما إذا صرح بأنَّ الجناية قَبْلَ العقد فليُتَأَمَّلَ اهـ سم وقد يقال: إنَّ المُرْتَهَنَ قد قوَّت حقه بنكوله كما مرَّ عن النهاية والمُغْنِي فكلام الشارح على ظاهره.

قود (سني): (وزجج) أي: ثبت رجوعه من غير إضافة إلى وقت كما يُصرَّح به قوله وقال رجعت بغد البيع اهـ ع ش.

قود (سني): (فالأصحُّ تصديق المُرْتَهَنِ) أي وعليه قلوا انفك الرهن فيبني تعلق حق المشتري به اهـ ع ش. قود: (أن لا يبع إلخ) هذا مرجع لجانب المُرْتَهَنِ و. قود: (وأن لا رجوع إلخ) لجانب الراهن. قود: (وبهذا) أي: بوجود التعارض وبقاء أصل ثالث فقوله ما يأتي في دعوى الموكِّل إلخ وقوله وفي الرجعة إلخ نشر على ترتيب اللَّفِّ. قود: (بين هذا) أي: تصديق المُرْتَهَنِ. قود: (وما يأتي في دعوى الموكِّل إلخ) أي: من تصديق الوكيل الذي بمنزلة الراهن هنا. قود: (من غير مُعَارِضٍ) هَلَّا عارضه أن الأصل عَدَمُ البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكِّل إلا أن يجاب بأنَّ الانعزال ثم غير مُتَقَيِّ عليه بخلاف الرجوع هنا فليُتَأَمَّلَ اهـ سم وقد يقال الاتفاق على العزل مُسْتَلَزِمٌ

قود: (فلا يصح إلخ) فيه بحث؛ لأنَّ مُجَرَّدَ دعوى أنه جنى قَبْلَ القبض لا يقتضي أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لاحتمال أن الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تُبطل العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبيعة أو كالإقرار إنما تثبت مُقْتَضَى الدعوى وقد علم أنها لا تستلزم تقدُّم الجناية على العقد فليُتَأَمَّلَ إلا أن يُحْمَلَ هذا على ما إذا صرح بأنَّ الجناية قَبْلَ العقد فليُتَأَمَّلَ. قود: (من غير مُعَارِضٍ) هَلَّا عارضه أن الأصل عَدَمُ البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق؛ لأنه ليس هناك أصل بعد التعارض يرجعان إليه فانحصَرَ الترجيح في السابق وأفهم المثنى أن الغرض أن الراهن صدّق على الرجوع فإن أنكره من أصله صدّق بيمينه كما لو أذن الراهن في البيع ثم ادّعى الرجوع وأنكره المُرْتَهِن من أصله فإنه المُصَدِّق بيمينه. (ومن عليه ألفان) مثلاً (بأحدهما رهن) أو كفيل مثلاً (فأدى ألفاً وقال أذنته عن ألف الرهن صدّق) بيمينه سواء اختلفا في لفظه أو نيته؛ لأنه أعرف بقصده وكيفية أدائه ومن ثم لو أدى لدائنه شيئاً وقصد أنه عن دينه وقّع عنه وإن ظنّه الدائِن ودبّعه أو هدّيته كذا قالوه وقضيته أنه لا فرق بين أن يكون الدائِن بحيث يُجْبَرُ على القبول وأن لا لكن بحث السبكي أن

لِلإِتِّفَاقِ عَلَى الْإِنْعِزَالِ وَلَعَلَّهُ إِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوُدَّ: (وفي الرجعة) أي: وما يأتي في الرجعة. ٥. فَوُدَّ: (أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المُقَدَّرُ بالمطّوب وتفصيله أنه لو ادّعى رجعة والعدة باقية خلّف أو مُنْقَضَةٌ وَلَمْ تَنْكُحْ فَإِنَّ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ خَلَفَتْ وَالْأَبَانُ لَمْ يَتَّبِعَا عَلَى وَقْتِ بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى أَنَّ الرِّجْعَةَ سَابِقَةً وَاقْتَصَرَتْ عَلَى أَنَّ الْإِنْقِضَاءَ سَابِقٌ خَلَفَ مَنْ سَبَقَ بِالذَّعْوَى فَإِنْ ادَّعَى مَعَا خَلَفَتْ وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَفِي الْمُعْنَى مِثْلُهُ مَا نَصَّهُ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّفْصِيلَ الرَّجْعَةَ لَا يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ وَأَنَّهُ يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الْوَكَالَةِ اهـ. ٥. فَوُدَّ: (لأنه ليس هناك إلخ) قد يُنْتَعَبُ أَنَّ هُنَاكَ أَصْلَ بَقَاءِ حُكْمِ الطَّلَاقِ اهـ سم. ٥. فَوُدَّ: (أن الراهن صدّق) أي: المُرْتَهِن. ٥. فَوُدَّ: (أو كفيل مثلاً) أي: أو هو ثَمَرُ مَبِيعٍ مَحْبُوسٍ فِي نِهَايَةِ وَمُعْنَى.

٥. فَوُدَّ (سني): (من ألف الرهن) أي: أو نَحْوِهِ بِمَا ذَكَرَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوُدَّ: (بيمينه سواء) إلى قوله كذا قالوه في الْمُعْنَى وإلى المثنى في النّهاية إلّا قوله كذا قالوه. ٥. فَوُدَّ: (سواء اختلفا في لفظه أو نيته) أي: الأداء. ٥. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي جِهَةِ الْأَدَاءِ بِقَصْدِ الْمُؤَدِّي. ٥. فَوُدَّ: (وقّع عنه) أي: عَنِ الدَّيْنِ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ الْأَنِّي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ إِلَّخُ أَنْ يَزِيدَ هُنَا وَيَمْلِكُهُ الدَّائِنُ كَمَا فِي الْمُعْنَى وَالنّهَاية. ٥. فَوُدَّ: (وقضيته) أي: قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ. ٥. فَوُدَّ: (بحيث يُجْبَرُ إِلَّخُ) أي: بَأَنَّ كَانَ الْمُدْفُوعُ مِنْ جَنْسِ حَقِّهِ وَلَا غَرَضَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ. ٥. فَوُدَّ: (وَأَنْ لَا) أي: بِعَكْسِ مَا ذَكَرْنَاهُ اهـ

بِمِلْكِ الْمَوْكُلِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بَأَنَّ الْإِنْعِزَالَ ثَمَّ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرُّجُوعِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوُدَّ: (وفي الرجعة) لما قُرِّرَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ تَفْصِيلُ الرَّجْعَةِ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَ الْوَكِيلُ وَالْمَوْكُلُ عَلَى التَّصَرُّفِ وَلَكِنْ قَالَ الْمَوْكُلُ: عَزَّكَ قَبْلَهُ وَقَالَ الْوَكِيلُ: بَلْ بَعْدَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ بِتَضَدِّقِ الْمُرْتَهِنِ فِيمَا لَوْ أَذِنَ لِلرَّاهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ قَبَاحَ وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ فِي الْإِذْنِ وَاخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُرْتَهِنُ رَجَعْتَ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَلْ بَعْدَهُ وَيُجَابُ بَأَنَّ الْوَكِيلَ وَضَعَهُ التَّصَرُّفَ مِنْ حَيْثُ الْوَكَالَةُ فَقَرِي جَائِيهِ قَصْدُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِخِلَافِ الرَّاهِنِ مِنْ حَيْثُ الرَّهْنِيَّةُ لَيْسَ وَضَعَهُ ذَلِكَ بَلْ وَضَعَهُ وَفَاءَ الدَّيْنِ مِنَ الرَّهْنِ أَوْ غَيْرِهِ اهـ. وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَفْصِيلَ الرَّجْعَةِ لَا يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ وَأَنَّهُ يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الْوَكَالَةِ. ٥. فَوُدَّ: (لأنه ليس هناك أصل) قد يُنْتَعَبُ أَنَّ هُنَاكَ أَصْلَ بَقَاءِ حُكْمِ الطَّلَاقِ.

الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه وواضح أن مثل ذلك ما لو كان المدفوع من غير جنس الدين وقد يشمله كلام السبكي. (وإن لم يرد حالة الدفع شيئاً جعله عملاً شأناً) منهما؛ لأن التعيين إليه ولم يوجد حالة الدفع، فإن مات قبل التعيين قام وإرثه مقامه كما أفتى به السبكي فيما إذا كان بأحدهما كقيل قال فإن تغذر ذلك جعل بينهما نصفين وإذا عيّن فهل ينفك الرهن من وقت اللفظ؟ أو التعيين يشبه أن يكون كما في الطلاق المتيهم (وقيل يقسط) بينهما؛ إذ لا أولوية لأحدهما على الآخر ولو نوى جعله عنهما فالأوجه أنه يجعل بينهما بالشوكة كما قاله جعفر المتقدمون لا بالقسط وإن جزم به الإمام؛ لأن تشريكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا يتميز لأحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدى عنه تحيّر الدافع نعم لو كان للسبيد على مكاتبه دين معاملته فله الامتناع من إقباضه عن التجوم حتى يؤفّي غيرها ..

ش. هـ. قوله: (في الثانية) هي قوله وأن لا اه ع ش. هـ. قوله: (أنه لا يدخل إلخ) مقتضى أي: ومع ذلك فالقول قول الدافع فعلى الآخذ رده إن بقي حيث لم يرخص به وردّ بذلك إن تلف اه ع ش. هـ. قوله: (إن مثل ذلك) أي: ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه. هـ. قوله: (وقد يشمله كلام السبكي)؛ لأن معنى قوله وأن لا صادق بما إذا كان عدم الإيجاب لكون المدفوع من غير الجنس ويكونه أخضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن عراض في الامتناع إلى غير ذلك اه ع ش. هـ. قوله: (عما شاء منهما) إلى الفصل في المضي والنهاية. هـ. قوله: (فإن تغذر ذلك) أي: بيان الوارث. هـ. قوله: (من وقت اللفظ) أي: المفيد للإداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى أن يقول من وقت الدفع ع ش. وبصري عبارة سم قوله من وقت اللفظ يتبني إن وجد اللفظ والآمين وقت الدفع اه. هـ. قوله: (يشبه إلخ) عبارة النهاية الأوجه الأول اه وعبارة الحلبي والتعنين يتبين أنه بريء منه من حين الدفع لا من التعيين كما في الطلاق المتيهم اه. هـ. قوله: (وقيل يقسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومغني. هـ. قوله: (ولو نوى إلخ) وهو ثالث أقسام الدفع التعيين والإطلاق وقد مرّا والتشريك وهو المراد هنا. هـ. قوله: (يجعل بينهما بالسوية) أي: تساوى الدينان أو لا. هـ. قوله: (فله) أي: للسبيد نهاية ومغني. هـ. قوله: (من إقباضه إلخ) أي: من أداء المكاتب عن دين الكتابة. هـ. قوله: (غيرها) أي: غير التجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي: صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرها مما

هـ. قوله: (من وقت اللفظ) يتبني إن وجد لفظ والآمين وقت الدفع وفي شرح م ر من وقت اللفظ أو التعيين الأوجه الأول. هـ. قوله: (لأن تشريكه بينهما إلخ) في شرح م ر قال البلقيني قلّوباع نصيبه ونصيب غيره في عبد ثم قبض شيئاً من الثمن فهل نقول النظر إلى قصد الدافع وعند عدم قصده يجعله عملاً شأناً أو نقول في هذه الصورة القبض في أحد الجانبين غير صحيح فيطرأها عند الإختلاف دغوى الصحة والفساد وعند عدم قصد يظهر إجراء الحال على سداد القبض ويُلغى الزائد لم أقف على نقل في ذلك قد سألت عن ذلك في وقف منه حصّة لرجل ومنه حصّة لبيته التي هي تحت جبره والنظر في حصته

فَإِنْ أَعْطَاهُ سَاكِئًا ثُمَّ غَيَّرَهُ الْمُكَاتَّبُ لِلتَّجُومِ صُدِّقَ لِنَقِصِهِ السَّيِّدُ بِشُكُوتِهِ عَنِ التَّعْيِينِ الَّذِي جَعَلَ لِيُخَيِّرَتِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

﴿فصل في تعلق الدين بالتركة﴾

(مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ غَيْرِ الْوَارِثِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ مَا عَدَا لِقَطْعَةَ تَمْلِكُهَا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا قَدْ لَا يَظْهَرُ فَيُلْزَمُ دَوَامُ الْحَجْرِ لَا إِلَى غَايَةِ وَالْحَقُّ بِهَا مَا إِذَا انْقَطَعَ خَبَرُ صَاحِبِ الدَّيْنِ لِذَلِكَ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ شُغْلَ الدُّمِيِّ فِي اللَّقْطَةِ أَخْفَى، وَمَنْ ثُمَّ صَرَّخَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ بِأَنَّهُ لَا مَطَالِبَةَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَهَا مِنْ جُمْلَةِ كَسْبِهِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ وَلَا يُلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ لِإِمْكَانِ رَفْعِ أَمْرِهِ لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَإِنَّهُ نَائِبُ الْغَائِبِينَ نَعَمْ قَبُولُهُ لَا يُلْزَمُهُ فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَاضٍ أَمِينٌ وَدَامَ انْقِطَاعُ خَبَرِ الدَّائِنِ أَتَتْهُ ذَلِكَ الْإِلْحَاقُ بَعْضُ الْأَتَّجَاهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ صَرَّخَ بِأَنَّهَا

ذَكَرَ أَنَّ دَيْنَ الْكِتَابَةِ فِيهَا مُعَرَّضٌ لِلسَّقُوطِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوُدَّ: (فَإِنْ أَعْطَاهُ) أَي: أَعْطَى الْمُكَاتَّبُ سَيِّدَهُ. ٥ فَوُدَّ: (سَاكِئًا) أَي: السَّيِّدُ أَهْ كُرْدِيٍّ وَقَضِيَّةٌ صَنَعَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمُكَاتَّبِ. ٥ فَوُدَّ: (لِنَقِصِهِ السَّيِّدِ الْإِنِّ) مُفْتَضًى مَا تَقَدَّمَ عَنِ السُّبُكِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي يَدِ الْمَلِكِ السَّيِّدِ إِلَّا بِرِضَاهُ وَعَلَيْهِ فَلَا يُغْتَقِ الْعَبْدُ حَيْثُ لَمْ يَرْضَ بِهِ السَّيِّدُ عَنِ التَّجُومِ أَهْ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (فِي الْإِبْتِدَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِالسُّكُوتِ.

فَصْلٌ فِي تَعْلُقِ الدَّيْنِ بِالْتَّرَكَةِ

٥ فَوُدَّ: (فِي تَعْلُقِ الدَّيْنِ بِالْتَّرَكَةِ) أَي: وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ لَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ ثُمَّ طَرَأَ الدَّيْنُ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ وَلَا خِلَافَ أَنَّ لِلْوَارِثِ الْإِنِّ. ٥ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْوَارِثِ) سَيَّانِي مُخْتَرَزُهُ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ الْإِنِّ. ٥ فَوُدَّ: (فَيُلْزَمُ) أَي: لَوْ تَعَلَّقَتْ بِالْتَّرَكَةِ. ٥ فَوُدَّ: (لَا إِلَى غَايَةٍ) قَدْ يُعْنَى عَنْهُ الدَّوَامُ. ٥ فَوُدَّ: (وَالْحَقُّ بِهَا) أَي: بِاللَّقْطَةِ وَ. ٥ فَوُدَّ: (لِذَلِكَ) أَي: لِلزُّومِ دَوَامُ الْحَجْرِ أَهْ كُرْدِيٍّ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يُلْزَمُ فِيهِ) أَي: فِي تَعْلُقِ دَيْنِ انْقَطَعَ خَبَرُ صَاحِبِهِ بِالْتَّرَكَةِ. ٥ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَي: دَوَامُ الْحَجْرِ أَهْ كُرْدِيٍّ. ٥ فَوُدَّ: (رَفَعَ أَمْرَهُ لِلْقَاضِي) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ دَفَعَهُ لِلْقَاضِي وَهِيَ الْإِتْسَابُ. ٥ فَوُدَّ: (قَبُولُهُ) أَي: الدَّيْنِ (لَا يُلْزَمُهُ) أَي: الْقَاضِي أَهْ كُرْدِيٍّ. ٥ فَوُدَّ: (فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ) أَي: الْقَاضِي مِنْ قَبُولِ الدَّيْنِ. ٥ فَوُدَّ: (فَلَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ الْإِنِّ) الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعَطْفِ. ٥ فَوُدَّ: (أَتَتْهُ ذَلِكَ) أَي: الْإِلْحَاقُ. ٥ فَوُدَّ: (رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فِي النِّهَايَةِ.

لَهُ وَفِي حِصَّةِ بَنِيهِ لِلْحَاكِمِ وَقَبَضَ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرَةِ كَيْفَ يُعْمَلُ فِيهِ وَكَتَبَتْ مُفْتَضًى الْمَقُولِ وَمَا أَرَدْتَهُ بِهِ وَهُوَ حَسَنٌ أَهْ.

فَصْلٌ

٥ فَوُدَّ: (فَيُلْزَمُ) لَوْ تَعَلَّقَتْ بِالْتَّرَكَةِ. ٥ فَوُدَّ: (لِإِمْكَانِ رَفْعِ أَمْرِهِ لِلْقَاضِي الْإِنِّ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ كَلَامًا طَوِيلًا فِي جَوَازِ اخْتِذِ الْقَاضِي دَيْنَ الْغَائِبِ فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلْهُ مَعَ مَا هُنَا.

لا تكون مرتبته بدين من أيس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو غفلة عما في الروضة أن ما أيس من معرفة صاحبه بصير من أموال بيت المال وحيث قد فزعت التركة باقي للوارث ومن عليه دين كذلك رفع الأمر لقااضي أمين ليأذن في البيع والدفع إن لم يفعلهما بنفسه لمتولي بيت المال العادل ولا لقااضي أمين أو ثقة عارف أخذه ليصرفه في مصاريفه أو يتولى الوارث ذلك إن عرفه ويقتصر اتحاد القايض والمقبض هنا للضرورة وبما تقرّر عليم أنه ليس لوارث ولا وصي إفراز قدر الدين الذي للغائب ثم التصرف في الباقي لما عليم أن القاضي الأمين نائبه فلا يستقل غيره بشيء من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لفقد الأمين وخوف تلف التركة فحيث لا يبعد تخريب ما هنا على مال نحو يتيم لا ولي له خاص وخشي من القائم عليه فإن التصرف

• قوله: (من أيس) لفظة من هذه ملحقة بأصل الشارح والأولى إسقاطها فلينأمل اه سيد عمر؛ لانه يعني عنه قوله صاحبه. • قوله: (وفيه نظر إلخ) متمد اه ع ش. • قوله: (وحيث) أي: حين إذا صار ذلك من أموال بيت المال. • قوله: (فللوارث إلخ) الأولى فعلى الوارث إلخ؛ لأن هذا واجب اه ع ش. • قوله: (عليه دين إلخ) أي: أو بيده عين كذلك. • قوله: (كذلك) أي: أيس من معرفة صاحبه اه ع ش. • قوله: (رفع الأمر إلخ) عبارة النهاية دفعه لمتولي بيت المال إلخ. • قوله: (ليأذن في البيع إلخ) أي: ليأذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولي بيت المال العادل إن لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع وإلا فذاك و. • قوله: (ولاً) أي: وإن لم يوجد المتولي العادل اه كزدي. • قوله: (لقااضي إلخ) خبر مقدم لقوله (أخذه) أي: أخذ ما أيس من معرفة صاحبه. • قوله: (في مصاريفه) أي: بيت المال. • قوله: (أو يتولى الوارث) أي: ومن عليه الدين وكذا من بيده العين كما مر (ذلك) أي الصرف وقال الكزدي أي: الأخذ من نفسه ليصرفه إلى مصاريفه ويتصرف في الباقي كما يعلم مما يأتي قصير في ذلك الأخذ قابضاً ومقبضاً للمأخوذ ولكن يقتصر هنا اه ويتبني أن مراده بالأخذ مجزؤ القصد وقال ع ش وليس له الأخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح م فيما لو أمره بدفع ما عليه للفقراء من أنه لا يأخذ منه شيئاً وإن كان فقيراً وأذن له الدافع في الأخذ منه وعين له ما يأخذه بلا إفراز فإن أفرزه وسلمه ملكه اه وفيه أن ما نقله عن نصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المجوزة لاتحاد القايض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رأيت في الجمل على النهاية ما نصه وليس للوارث أخذ شيء منه قياساً على ما لو دفع شيئاً لشخص وقال تصدق به على الفقراء والمتمد أن له أخذ شيء منه إذا كان مستحقاً بخلاف المأذون في صرفه للفقراء فإنه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه. • قوله: (إن عرفه) أي الصرف المفهوم من ليصرفه اه بصري. • قوله: (وبما تقرّر) أي: من قوله وقد يفرق إلى هنا. • قوله: (نائبة) أي: الغائب وكذا ضمير من حقوقه. • قوله: (حتى تحقق الضرورة) بضم الحاء وكسرها أي تثبت. • قوله: (على مال نحو يتيم إلخ) أي: على إحدى المسألتين فالواو بمعنى أو كما هو ظاهر اه سيد عمر. • قوله: (من العام عليه) أي: من الولي العام على المال.

فيه يتولاه من يأتي للضرورة على مسألة التحكيم الآتية في النكاح؛ لأن الضرورة إذا أثبتت الولاية فيه لغير ولي مع تميزه بترديد احتياط فما هنا أولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف في قدر الثلث وكذا التي بعين معينة فيمتنع فيما يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف في الأولى في الكل وفي الثانية في تلك العين فقط حتى يزود الموصى له أو يمتنع من القبول كما يعلم ذلك كله مما يأتي في الوصية. وللموصى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (تعلق بتركة) الزائدة على مؤن التجهيز التي لم ترهن في الحياة لكن معنى عدم تعلق غير المرحون به أنه لا يزاجمهم لانتفاء أصل التعلق لو زادت قيمته أو أبرأ مستحقه كما هو ظاهر، فإن رهن بعضها تعلق الدين بباقيها أيضاً على الأوجه خلافاً لجمع ولا بعد في تعلق شيء واحد بخاص وعام وإن وفى به الرهن؛ لأنه رُئى تلف فتبقى ذمة الميت مرهونة هذا ما اقتضاه إطلاقهم وهو وجية وإن قال البلقيني أقرب منه أن من له دين به رهن

فؤد: (ما يأتي) أي: في الحجر اهـ كزدي. فؤد: (فيه) أي: في النكاح وكذا ضمير تميزه.

فؤد: (وكالدين) إلى المتن في النهاية إلا قوله كذا قيل إلى والموصى له. فؤد: (منها) أي: من تلك العين. فؤد: (والقياس امتناع إلخ) ويصرح به قول المصنف الآتي فعلى الأول الأظهر إلخ اهـ ع ش وفيه تأمل. فؤد: (حتى يزود إلخ) أي الوصية. فؤد: (وللموصى له إلخ) فائدة مستقلة اهـ ع ش.

فؤد: (فداء الموصى به) أي: فيما إذا كان هناك دين كما هو ظاهر اهـ رشدي. فؤد: (التي إلخ) نعت ثانٍ للتركة أي فالمرهون بدين في حياته لا يتعلق به دين آخر. فؤد: (لكن إلخ) استنراك على هذا المفهوم. فؤد: (غير المرهون) أي: دين غير الدين المرهون به فقيه حذف وإيصال. فؤد: (به) متعلق بقوله تعلق وضميره راجع إما رهن في الحياة ويجوز أن يتعلق بالمرهون على أنه نائب فاعله وضميره راجع لال الموصولة فتعلق قوله تعلق محذوف بقرينة المقام، ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان أوضح. فؤد: (إنه لا يزاجمهم) أي: أن غير المرهون به لا يزاجم المرهون به.

فؤد: (لانتفاء إلخ) أي: ليس معناه انتفاء أصل التعلق لو زادت قيمة المرهون في الحياة أو أبرأ مستحقه. فؤد: (فإن رهن) إلى قوله؛ لأنه رُئى في النهاية إلا قوله على الأوجه خلافاً لجمع.

فؤد: (فإن رهن إلخ) تفرع على قوله لكن معنى إلخ. فؤد: (بعضها) أي التركة. فؤد: (تعلق الدين) أي: دين المرهون به البعض اهـ كزدي. فؤد: (بباقيها) ظاهره وإن كان دين آخر لا رهن به اهـ سم. فؤد: (أي كتعلقه بذلك البعض المرهون. فؤد: (في تعلق شيء واحد) كالدين المرهون به هنا اهـ كزدي. فؤد: (وإن وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيها أي بأن كان الرهن مساوياً لدينه أو أزيد منه أي فإذا لم يبق به الرهن يزاجم الغرماء بما بقي له قاله العراقي في التكتب شؤبري اهـ بجبرمي. فؤد: (لأنه رُئى تلف إلخ) تغليب للغاية. فؤد: (وهو وجية) أفتى به شيخنا الزملي اهـ سم.

فؤد: (بباقيها) ظاهره وإن كان دين آخر لا رهن به. فؤد: (وهو وجية) وأفتى به شيخنا الشهاب

يفي به بعيد عن التلف لا يتعلّق بباقي التركة فللوارث التصرف فيه وفي كلام السبكي ما يشهد لذلك ومن ثمّ اعتمده جعق متأخرون وسيأتي بيان التركة أوّل الفرائض وأفتى بعضهم بأنه ليس منها منفعة عين أوصى له بها أبداً؛ لأنه يُقدّر انتقالها لوارثه بالموت اه وفيه نظر. وما الموحج إلى هذا التقدير نعم إن كان الفرض أن الموصى له مات قبل القبول فممكن؛ لأنه حال موته لا ملك له فيها فإذا قبل وارثه بعد ذلك لم يتعلّق بها الدين؛ لأنها حينئذٍ تنزل منزلة كسب الوارث لكن صريح ما يأتي في مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق في تعلّق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرقي بينهما لا يُجدي؛ لأنّ ملحظ التعلّق أن ملك الوارث إنما هو بطريق التلقّي عن مورثه الموصى له لا غير (تعلّقه بالمزهرين). وإن ملكها الوارث كما يأتي أو أذن له الدائن في أن يتصرف فيها لنفسه كما اقتضاه إطلاقهم وذلك؛ لأنه أحوط للميت وأقرب لإراءة ذمته؛ إذ يمتنع على هذا تصرف الوارث فيها جزئاً بخلافه على ما بعده واعتبرت هنا جهالة المزهرين به ليكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفي

قوله: (التصرف فيه) أي: في باقي التركة. قوله: (لذلك) أي: ما قاله البلقيني وكذا ضمير اعتمده. قوله: (ومن ثمّ اعتمده جمع متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاء وبعد تصرف الوارث فيما عداه فما الحكم فيه هل يقال فيه بتظهير ما يأتي فيما لو تصرف ولا دين ظاهر فظهر إلخ يتبني أن يحرر فإنه سيأتي ثم إنه إذا كان ثمّ دين خفي وتصرف الوارث يتبيّن بطلان تصرفه وإن كان إقدامه على التصرف سابقاً بحسب الظاهر بل الإقدام على التصرف ثمّ متفق على جوازه أو مُجمّع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون أولى ببطلان التصرف قلنا تأمل اه سيّد عمر. قوله: (أوصى له) أي للميت كزدي. قوله: (بها) أي: المنفعة. قوله: (فممكن) أي: التقدير. قوله: (بما قبله) أي: بما قبله الوارث وما أوصى لمورثه.

قوله (سبي): (بالمزهرين) أي: الجعلي الذي تعدّد رايته فلو أدى أحد الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما يأتي اه ع ش. قوله: (وإن ملكها) أي: التركة إلى قوله وشمل في النهاية والمغني. قوله: (أو أذن له الدائن إلخ) أي: فلا يتقدّد ذلك التصرف بخلاف الرهن الجعلي وبه عليم أنّ التثنية في أصل التعلّق. قوله: (وذلك) أي التعلّق المذكور. قوله: (على ما بغد) أي: من إلحاقه بالجنابة فإنه يأتي فيه الخلاف في البيع نهاية ومغني. قوله: (هنا) أي في رهن التركة. قوله: (جهالة المزهرين به) أي بالدين وهو التركة ليوافق كلام غيره وكان الأولى حذف قوله به اه رشيد.

الزملّي. قوله: (لأنه يُقدّر انتقالها) ما معنى هذا مع أن التركة تنقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالها لا عنه بدليل النظر. قوله: (لأنه حال موته إلخ) هذا الكلام يدلّ على أنه بقبول الوارث لا يحصل الملك للمورث من حين موت الموصي ثم يتقلّب إلى الوارث بموت المورث قلنا جعق فإن فيه نظراً.

ذمته حج فبحجر على الوارث حتى يتم الحج عنه وبذلك أفتى بعضهم وأفتى بعض آخر بأنه بالاستفجار وتسليم الأجرة للأجير ينفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولو باع لقضاء الدين بإذن القرماء لا بعضهم إلا إن غاب وأذن الحاكم عنه بشحن المثل صبح وكان الثمن رهنا رعاية لبراءة ذمة الميت؛ إذ لا تبرأ إلا بالأداء أو التحمل السابق آخر الجنائز أو إبراء الدائن. وعلى ذلك أعني تقييد التفوذ بإذن القرماء بما إذا كان لوفاء الدين يحمل إطلاق من أطلق صحته بإذنه ولتلك الرعاية أفتى بعضهم بمنع القسمة فيما إذا كانت التركة شائعة مع حصبة شريك الميت وإن رضي الدائن قال لما في القسمة من التبعض وقلة الرغبة كما صرحوا به قال ولا ينافي ذلك ما ذكره الشيخان فبيل رابع أبواب الرهن لما ذكرناه من رعاية حق الميت اهـ. وقيل غيرهما بما إذا كانت القسمة بقاء وبما إذا لم تحصل بها الرغبة في اشتراء ما يتميز أي فحيتيذ تجوز القسمة لكن برضا الدائن كما هو ظاهر، وأفتى بعضهم بأنه لا يصح إيجاز شيء من التركة لقضاء الدين وإن أذن القرماء ويؤججه بأن فيه ضررا على الميت ببقاء

فرد: (حتى يتم) بيناء الفاعل من التمام أو المفعول من الإتمام. فرد: (وبذلك أفتى بعضهم) اعتمد السباطي اهـ بجبرمي عن القليوبي. فرد: (وفي نظر إلخ) ظاهره اعتماد الأول ولو قيل باعتماد الثاني لم يكن بعيدا اهـ ع ش. فرد: (ولو باع) أي الوارث التركة. فرد: (لقضاء الدين) مختار قوله السابق لنفسه. فرد: (بشحن المثل) وانظر هل يقيد هنا نظير ما مر في الجعلي بكونه حالا وليس هناك راغب بزائد أم لا وقضيه التشبيه نعم لا سيما إذا كان الدين أكثر من التركة ثم رأيت في النهاية والمغني التقييد بالثاني ولعل الأول مثله فليراجع. فرد: (بإذن القرماء) متعلق بالتفوذ. فرد: (بما إذا كان إلخ) أي: البيع والجار متعلق بالتقييد. فرد: (صحته بإذنه) أي صحته البيع بإذن القرماء. فرد: (ولتلك الرعاية) أي رعاية براءة ذمة الميت. فرد: (يمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الإجابة اهـ سم وسيأتي عن السيد عمر ما يعلم منه جوازها بل وجوبها حيتيذ. فرد: (قال) أي: البغض. فرد: (ذلك) أي منع القسمة. فرد: (ما ذكره الشيخان) أي من جواز قسمة الرهن الجعلي عن غيره اهـ كزدي.

فرد: (وقيل غيراه) أي: قيد منع القسمة غير ذلك البغض اهـ كزدي. فرد: (بما إذا كانت القسمة بينا) لعل الأولى بما إذا لم تكن قسمة إجبار فأنها إذا كانت قسمة إجبار ودعي إليه الشريك فما وجه الامتناع منها اهـ سيد عمر. فرد: (بها) أي: بالقسمة. فرد: (فحيتيذ) أي: حين إذا كانت القسمة غير بيع وحصل بها الرغبة في الشراء. فرد: (ويؤججه بأن فيه ضررا إلخ) أقول هذا ظاهر إن كانت الأجرة مقسطة على الشهر مثلا أو مؤجلة إلى آخر المدة أما لو أجره بأجرة حالة وقبضها ودفعها لرب الدين ففيه نظر؛ لأن الأجرة الحالة تملك بالمقيد فتبرأ بدفعها للدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الإجارة فيما بقي من المدة؛ لأننا نقول الأصل عدمه والأمور المستقبلية

فرد: (يمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الإجابة.

رهن نفسه إلى انقضاء مدة الإجارة. (وفي قول كَتَلَقِيَ الأرضَ بالجناني؛ لأنَّ كُلًّا منهما ثبت شرعاً بغير رضا المالكِ) (فعلى الأظهر يستوي الدينُ المستغرق وغيره) وما عَلِمَهُ الوارِثُ وما جهَلَهُ في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرُّف الوارِث في شيءٍ منها ولو بالرهن (في الأصح) مُراعاة لبراءة ذمَّة الميت كما مرَّ ولأنَّ ما تَعَلَّقَ بالخقوق لا يَخْتَلِفُ بالعلم والجهل نعم لو زاد الدينُ عليها ولم تُرهنْ به في الحياة لم تُكُنْ رهنًا إلا بقدرها منه كما بَحَثَهُ السبكي وتبعوه فإذا وقى الوارِث ما خَصَّهُ أو الورثة قدرها انفكَّ في الأول وانفكَّت في الثاني عن الرهنية، ويُفَرَّقُ بينها وبين الرهن الجعلي بأنه أقوى من وجهٍ ومما يُصَرِّحُ بذلك قولهم: لو أدى وارِث قسطن ما ورث انفكَّ نصيبه بخلاف ما لو رهن غيثًا ثم مات لا ينفك شيء منها إلا بوفاء جميع الدين. (نتبه) اعترض قوله فعلى الأظهر بأنَّ الخلافَ يأتي على مُقابله وهو تَعَلُّقُ الجناية ورُدُّه بأنه وإن تَأَتَّى عليه لكنَّ المُرَجَّحُ عليه

لا يُنْظَرُ إِلَيْهَا في أداء الحقوق اهـ ش. قود: (لأنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أي: من التعلّقيَّين. قود: (بغير رضا المالكِ) أي بغير اختياره. قود: (وما عَلِمَهُ) إلى التَّيْبَةِ في التَّهْيَةِ والمُغْنِي لِأَقُولَهُ ولو بِالرَّهْنِ. قود: (فلا يَصِحُّ) أي: ولا يَنْقُذُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قود: (تَصَرَّفُ الوارِث) أي: لِنَفْسِهِ ولو بِإِذْنِ رَبِّ الَّذِينَ بِخِلَافِهِ لِقَضَاءِ الَّذِينَ بِإِذْنِهِ كَمَا مَرَّ اهـ ش. قود: (في شيءٍ مِنْهَا) أي: غيرِ اغْتِنَاقِهِ وإِيلَاوِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا كَالْمَرْهُونِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. قود: (في شيءٍ مِنْهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ الْغَرَمَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِمَوْضُوعِهَا الشَّرْعِي وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ التَّخْصِيصُ بَعْدَ عَدَاهُمْ اهـ بَصْرِي أَقُولُ سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي أَوَاخِرِ السَّوَادَةِ التَّضْرِيحُ بِالْمَعْمُومِ. قود: (ولو بِالرَّهْنِ) أي بَأَن يَرَهْنَ شَيْئًا مِنْهَا بِذَيْن. قود: (مُراعاة لبراءة ذمَّة إلخ) تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ وَقَوْلُهُ وَلَآنَ مَا تَعَلَّقَ إلخ تَعْلِيلٌ لِلثَّانِي فَقَطْ. قود: (إلا بقدرها) فَقَوْلُهُ يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَقْرَقُ وَغَيْرُهُ أي: الَّذِي قَدَرُهَا أَوْ أَقَلَّ وَكَذَا أَكْثَرَ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا مَرْهُونَةٌ بِقَدْرِهَا مِنْهُ فَقَطْ اهـ سَمَّ وَقَوْلُهُ وَكَذَا أَكْثَرَ إلخ إِفْرَاجُهُ الْأَكْثَرَ فِي ضَمَنِ الْغَيْرِ وَتَفْسِيرُهُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. قود: (فإذا وقى الوارِث) أي: بَعْضُ الْوَرِثَةِ. قود: (ما خَصَّهُ) أي: مِنْ الدِّينِ. قود: (انفكَّ) أي: قَدَرُ مَا خَصَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَبِجَوْرٍ تَقْدِيرُ الْمُضَافِ فِي الْأَوَّلِ أي: قَسَطُ مَا خَصَّهُ مِنَ التَّرَكَةِ. قود: (بَيْنَهَا) أي: التَّرَكَةُ الَّتِي هِيَ رَهْنٌ شَرْعِي. قود: (بذلك) أي: بَأَنَّهُ إِذَا وَقَى الْوَارِثُ مَا خَصَّهُ انْفَكَّ إلخ. قود: (يَأْتِي عَلَى مُقَابِلِهِ) بَلْ حَكَى فِي الْمَطْلَبِ الْخِلَافَ عَلَيْهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قود: (تَعَلَّقَ الْجَنَآيَةُ) أي الْقَوْلُ بَأَنَّهُ كَتَلَقِيَ الْجَنَآيَةَ. قود: (وَرَدَ إلخ) عِبَارَةُ التَّهْيَةِ وَاجَابَ الشَّارِحُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ رَجَّحُوا فِي تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ عَلَى

قود: (إلا بقدرها) فَقَوْلُهُ يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَقْرَقُ وَغَيْرُهُ أي: الَّذِي هُوَ قَدَرُهَا أَوْ أَقَلَّ وَكَذَا أَكْثَرَ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا مَرْهُونَةٌ بِقَدْرِهَا مِنْهُ فَقَطْ. قود: (وَرَدَ إلخ) فِي شَرْحِ م ر وَاجَابَ الشَّارِحُ بِأَنَّهُمْ رَجَّحُوا فِي تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَعَلُّقِهَا تَعَلَّقَ الْأَرْضِ أَنَّهَا تَعَلَّقَ بِقَدْرِهَا مِنْهُ وَقِيلَ بِجَمِيعِهِ فَيَأْتِي تَرْجِيحُهُ هُنَا

التعلق بقدره فقط فخالف المرجح على الأول وحيث صبح بل تعين قوله فعلى الأظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد ينافيه ترجيحهم عليه في الزكاة التعلق بالقدر فقط فسووا بين الجناية والرهن ثم وفقوا بينهما هنا وقد يؤجه بأن ذاك تعلق في الحياة، وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحيس النفس فاقتضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث ببراءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على أن حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيه أكثر أما ذنب الوارث الحائز فيسقط إن ساوى التركة أو نقص إلا سقط منه بقدرها وذنب أحد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه أداؤه منه

القول بأننا نتعلق بالمال تعلق الأرض برقية العبد الجاني أنها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعه فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الأرض المرجح على الرهن فقوله فعلى الأظهر إلخ صحيح اهـ. ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لينائها على المسألة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد أجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه إنما نص على الأظهر؛ لأن الخلاف عليه أقوى اهـ. وفي المغني وثلها قال الرشيد في قوله م ر ومعلوم إلخ أي: فهم إنما رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لينائها على المسألة فلا يتأتى نظير ذلك الترجيح هنا ليناء ما هنا على التفسير؛ لأنه حق الأدعي فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذكور لكن الشهاب ابن حنبل جازم بأنهم رجحوا هنا على الثاني التعلق بالقدر فقط اهـ. عبارة السيد عمر قوله ورد بأنه وإن تأتى عليه إلخ حاصله أن معنى قول المصنف فعلى الأظهر يستوي الدين المستغرق وغيره في الأصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الأصح لا الاستواء في أصل التعلق في المستغرق وغيره فإنه جاز على القولين ولأنه لو حيل على هذا لأوهم أن يجري فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كله إن ساعد عليه الثقل وإن كان بحثاً من الشارح المحلي كما أفاده صنيع المغني والنهاية فمحل تأمل لإمكان ما أشار إليه من الفرق اهـ. ٥ فؤد: (أما ذنب الوارث إلخ) مختار قوله غير الوارث المار في أول الفصل. ٥ فؤد: (قدر ما يلزمه أداؤه منه إلخ) وهو نسبة إرضه من الدين إن كان مساوياً للتركة أو أقل ومما يلزم الورثة أداؤه إن كان أكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر أنه أخذ منه ثم أعيد إليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب أداؤه على قدر حصصهم، وقد يقضي الأمر إلى التخاص إذا كان الدين لوارثين نهاية ومغني وشرح الرزوي قال

فيخالف المرجح على الأرض المرجح على الرهن فقوله (فعلى الأظهر إلخ) صحيح اهـ. ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لينائها على المسألة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد أجاب شيخنا الشهاب الرملي بأنه إنما نص على الأظهر؛ لأن الخلاف عليه أقوى. ٥ فؤد: (التعلق بقدره فقط) أي: تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعها حتى لو تصرف الوارث فيها صح فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الأول ينطّل في الجميع لتعلق الدين بالجميع.

لو كان لأجنبي. (ولو تصرف الوارث ولا ذين ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طرأ بدليل ما بعده (ذين بوز مبيع بعين) أو خيار وقد تلف ثمنه أو بترد يبرح حفرها تعدياً قبل موته (فالأصح أنه لا يبيئن فساد تصرفه)؛ لأنه وقع سائغاً ظاهراً وباطناً خلافاً لاقتصار الشراح على الظاهر إلا أن يكونوا رأوا أن تقدم السبب كتقدم المسبب باطناً وهو بعيد؛ إذ تقدم السبب بمجرد لا يكفي في رفع العقد أمّا إذا كان ثم ذين مقارن للتصرف ظاهراً أو خفي فبيئن بطلانه من أصله (لكن إن لم يفض بضم أوله (الدين) من وارث أو أجنبي ولم يسقط بإبراء (فيسخ) تصرفه ليصل

الرشيد قوله م ر وهو نسبة إزته إلخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبت إليه كسب ما يخصه من التركة إليها وقوله ومما يلزم الورثة أي ونسبة إزته مما يلزم الورثة أدائه وهو مقدار التركة على ما مر في الترتيب فبيما لو كانت الورثة ابناً وزوجة وصداقها عليه ثمانين وتركت أربعين يسقط ثمن الأربعين وهو خمسة؛ لأنها التي يلزمها أدائها لو كان الذين لأجنبي. وقوله: (ويزجج على بقية الورثة إلخ) محلّه فيما إذا تساوى كتمانين وثمانين فلها التصرف في عشرة لا في سبعين إلا إن أداها إليها الورثة لامتناع الاستقلال بالتصرف قبل الأداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اهـ. فود: (لو كان لأجنبي) أي والباقي يتعلّق بجميع التركة كذين الأجنبي فيما تقرّر وكأنه تركه لوضوحه اهـ بصري.

فوق (سني): (ظاهر) لو أريد بالظهور هنا الوجود فلا إشكال في المتن أصلاً ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهر فوجد اهـ سم وحمل النهاية والمغني الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما يأتي. فود: (ولا خفي) إلى قول المتن ولا خلاف في النهاية إلا قوله ويترق إلى نعم وكذا في المغني إلا قوله وباطناً إلى أما إذا كان وقوله ويظهر أن الفاسخ هنا الحايك. فود: (أو بترد إلخ) عطف على برّد إلخ. فود: (حفرها إلخ) أي: وليس له عاقلة مغني ونهاية.

فوق (سني): (فالأصح أنه إلخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع موبراً وإلا لم يتفد البيع جزماً نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر وإلا لم يتفد إلخ هـ لا قبل بثبوذه والضرر يتدفع بالفسخ كما لو كان مغبراً اهـ عبارة الرشيد قوله م ر وإلا لم يتفد البيع جزماً انظر ما وجه تخصيص البيع مع أن المصنف عبّر بالتصرف الأعم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المغير يخالفه كلام القوت اهـ.

فوق (سني): (لا يبيئن فساد إلخ) فالزوائد قبل طرؤ الذين للمشتري؛ لأن الفسخ يزفع العقد من حينه لا من أصله اهـ بخير مي. فود: (وباطناً) يدل عليه قوله الآتي فسخ اهـ سم. فود: (أما إذا كان إلخ) مختز قول المتن ولا ذين. فود: (ظاهر أو خفي) أي: علم به أو جهله نهاية ومغني. فود: (ولم يسقط إلخ) أي: ولم تكن قيمة المزدود بالعيب أي أو بالخيار بقي بما طرأ من الدين وإلا فبيئي أن لا فسخ سم وخلي اهـ بخير مي.

فوق (سني): (ظاهر) لو أريد بالظهور هنا الوجود فلا إشكال في المتن أصلاً ولا حاجة لزيادة ولا خفي ولا يكون معنى فظهر فوجد. فود: (وباطناً) يدل عليه قوله الآتي فسخ.

المُسْتَحَقُّ إِلَى حَقِّهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْفَاسِيخَ هُنَا هُوَ الْحَاكِمُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنَ التَّحَالُفِ بِأَنَّ الْعَاقِدَ ثُمَّ هُوَ الْفَاسِيخُ بِخِلَافِهِ هُنَا نَعَمْ لَوْ أَعْتَقَ الْوَارِثُ عَبْدَ التَّرِكَةِ أَوْ أَوْلَدَ أُمَّتَهَا وَهُوَ مُوسِرٌ نَفَذَ وَإِنْ كَانَ الدِّينُ مَوْجُودًا حَالُ الْعِتْقِ فَيُلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِي شَيْءٍ غَيْرِ هَذَيْنِ. (وَلَا خِلَافَ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِمْسَاكَ غَيْرِ التَّرِكَةِ وَقَضَاءَ الدِّينِ) الَّذِي يُلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ وَهُوَ الْأَقْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْدِّينِ فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ أَوْ تَقَصَّصَتِ الْقِيَمَةُ لَمْ يُلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِنْهَا فَالْإِلَازِمُ لَهُ هُوَ الْأَقْلُ مِنْهُمَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بَلْ هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَلَّقَهُ بِالْمَرْهُونِ؛ إِذِ الرَّاهِنُ لَا يُلْزَمُهُ الرِّفَاءُ مِنْ حَيْثُ الرِّهْنُ إِلَّا بِالْأَقْلِ الْمَذْكُورِ فَلْيُأْرَأْ أَنَّ لَهُ إِمْسَاكَهَا بِقِيَمَتِهَا الْأَقْلُ مِنَ الدِّينِ عَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (إِنَّ الْفَاسِيخَ هُنَا الْإِنْفِخَ) جَزَمَ بِهِ النَّهْيَةُ. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةُ) أَيِ: الْفَاسِيخِ هُنَا. • فَوَدَّ: (وَبَيِّنَ مَا مَرَّ الْإِنْفِخَ) أَيِ: مِنْ أَنَّ الْفَاسِيخَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ الْحَاكِمِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْعَاقِدَ الْإِنْفِخَ) يَتَأَمَّلُ أَمَّا سَمَ لَمَلْ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ حَقَّ الْمَقَامِ قَلْبُ الْحَضَرِ وَعَلَى كُلِّ الْعَاقِدِ مَوْجُودٌ فِي الرَّدِّ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي التَّرَدِّي. • فَوَدَّ: (عَبْدَ التَّرِكَةِ) أَيِ: رَقِيقَ التَّرِكَةِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَنَّهُمْ أَنَّ لِلْحَاكِمِ فَسْخَ الْإِعْتِقَانِ وَالْإِبْلَادِ إِذَا كَانَ مِنْ مُغْيِرٍ فَلَوْ تَصَرَّفَ الْعِتْقُ مَدَّةَ الْعِتْقِ وَرَبِيعَ مَا لَا يَتَّبِعِي أَنَّهُ يَصِيرُ لِلْوَرْتَةِ وَلَوْ لَزِمَهُ دِيُونٌ فِي مَدَّةِ الْحُرِّيَةِ فَهَلْ تَتَعَلَّقُ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَبْلَ الْفَسْخِ أَوْ لَا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَفْ فَهَلْ يَتَعَلَّقُ مَا بَقِيَ مِنَ الدِّينِ بِدِيَمَتِهِ فَقَطَّ أَوْ بِهَا وَيَكْسِبُهُ كَالَّذِينَ الْإِلَازِمُ لَهُ بِإِذْنٍ مِنَ السَّيِّدِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي أَمَّا عَشْرٌ وَفِي تَغْيِيرِهِ بِالْفَسْخِ لَا سِيَّمًا بِالنَّسْبَةِ لِلْإِبْلَادِ تَسَامُحٌ وَالْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ التَّفْوِذِ وَقَوْلُهُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِنْفِخَ وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ فَالْأَقْرَبُ مِنْهُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (نَفَذَ) لَمْ يَتَمَرَّضْ لِحُكْمِ الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ انْجِفَاءً بِمَا مَرَّ فِي الرَّهْنِ الْجَفَلِيِّ أَمَّا بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (قِيَمَتُهُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي الْأَقْلُ مِنَ الدِّينِ وَقِيَمَةُ الرَّقِيقِ أَمَّا. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الَّذِي يُلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ لَا يَوْضِفُ كَوْنَهُ دِيْنًا لِيَصِحَّ الْحَمْلُ. • فَوَدَّ: (الْأَقْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالَّذِينَ) يَعْنِي أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ قِيَمَةِ التَّرِكَةِ وَالَّذِينَ قَالَ فِي قَوْلِهِ الْأَقْلُ عَوَظٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَمِنْ بَيَانِيَّةٍ لَا تَفْضِيلِيَّةٍ وَلَا لَفْسَدَ الْمَعْنَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ الْآتِي الْأَقْلُ مِنْهُمَا. • فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ الْإِنْفِخَ) أَيِ: فِي شَرْحِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدِّينُ الْمُسْتَفْرَقُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ.

• فَوَدَّ: (فَلْيُأْرَأْ الْإِنْفِخَ) لَا يَخْفَى مَا فِي الْجَوَابِ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَالتَّكْلِيفِ وَالتَّغْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ الْخَفِيَّةِ فَالتَّغْيِيرُ مَعَ ذَلِكَ بَعْدَ صِحَّةِ الْإِيرَادِ تَحَامُلٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَذَا أَفَادَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَفِيهِ تَسْلِيمٌ لِلْوُرُودِ عَلَى الْمُتَنِّ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ لَيْكُنْ لَكَ أَنْ تَمْنَحَ وَرُودَهَا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ أَيِ: الْمُنْهَاجُ فِي إِمْسَاكِهَا وَقَضَاءِ الدِّينِ وَهَذِهِ أَيِ صُورَةُ تَقْصِصِ الْقِيَمَةِ فِي إِمْسَاكِهَا وَقَضَاءِ بَعْضِ الدِّينِ انْتَهَى أَمَّا بَصْرِيٌّ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ جَوَابِ الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى حَلْمِي وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ كَلَامَهُ أَيِ: الْمُنْهَاجُ فِي الْجَوَازِ لَا فِي الْإِلْزَامِ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الزِّيَادِيِّ أَمَّا. • فَوَدَّ: (أَنَّ لَهُ إِمْسَاكَهَا الْإِنْفِخَ) أَيِ: وَمُقْتَضَى الْمُتَنِّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَضَاءِ جَمِيعِ الدِّينِ وَالْمُؤَرِّدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى الْمُتَنِّ.

غير صحيح (من ماله)؛ لأن المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصي ولا لقااض بيعها إلا بإذن الوارث الحاضر نعم لو أوصى بدفع عين إليه عوضاً عن دينه أو على أن ثباغ ويوفي دينه من ثمنها أو أوصى ببيع عين من ماله لفلان عيّل بوصيته وامتنع على الوارث إمساكها والقضاء من غيرها؛ لأنها قد تكون أحل من بقية أمواله وكذا لو اشتملت على جنس

• فؤد: (له ذلك) أي كان له إلخ نهاية ومغني. • فؤد: (نعم إلخ) استندرك على المثني. • فؤد: (لو أوصى) إلى قوله وكذا في النهاية والمغني إلا قوله أو أوصى ببيع عين من ماله لفلان. • فؤد: (إليه) أي الدائنين ع ش. • فؤد: (عوضاً عن دينه) ثم إن كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فيتبعني إن قدر الدين من رأس المال وما زاد وصية يحسب من الثلث إلى آخر ما في الوصية ووقع السؤال عما لو أوصى شخص بدارهم تصرف في مؤن تجهيزه وهي تزيد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية في الزائد أم لا والذي يظهر أن ما زاد على المعتاد وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فإن خرج ذلك من الثلث نفذت ونقضها الوصي أو الوارث على من تصرف إليهم عادة بحسب رايه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي ﷺ أمام الجنائز وغيرهم أو لا ولا يبعد أنهم يعطون وليس ذلك وصية بمكروه ولا يتقيد ذلك بعدد بل يفعل ما جرت به العادة لأمثال الميت وبقي ما لو تبرع بمؤن تجهيزه غير الورثة هل يبقى الموصى به للورثة كبقية التركة أو تصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما أخذه عملاً بأن هذا وصية لهم فيه نظر. والظاهر الأول اه ع ش ويظهر تقيده أخذاً من أول كلامه بما إذا لم يزد الموصى به على المؤن المعتادة وإلا فالزائد تصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما أخذه والله أعلم. • فؤد: (أو على أن ثباغ إلخ) عطف على عوضاً إلخ أو على بدفع عين إلخ وعلى بمعنى الباء ولو حذفها عطفاً على الدفع لكان أخصر وأوضح. • فؤد: (عيل بوصيته إلخ) واضح إلا في صورة ما إذا أوصى أن ثباغ ويوفي دينه من ثمنها ولم يعين مشترياً فإنه يتبعني تقيده هذه بما إذا ظهر مشتري يكون ماله أطيب من مال الوارث وإلا لم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيّد عمر وقد يقال: إن ما ذكره الشارح كالتحايه والمغني من احتمال قضد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كما في التخصيص. • فؤد: (والقضاء من غيرها) أي فلو خالف وفعل نفذ تصرفه وإن أتم بامساكها لرضا المستحق بما بذله الوارث ووصوله إلى حقه من الدين شينخا الزبادي اه. ع ش ويتبعني تقيده بالنسبة للصورة الأولى أخذاً مما مر عنه بما إذا لم تزد قيمة العين على الدين. • فؤد: (لأنها قد تكون إلخ) راجع للأوليتين وأما الثالثة فيظهر وجهها من قوله الآتي وأما الأخيرة إلخ. • فؤد: (لو اشتملت) أي: التركة (على جنس الدين) ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا اه سم عبارة ع ش أي: قلنس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها؛ لأن لصاحب الدين أن يستقل بالأخذ شينخا الزبادي أقول يتأمل وجه

• فؤد: (غير صحيح) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الإبراء تحامل ليس في محله. • فؤد: (لو اشتملت) أي: التركة على جنس الدين ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا.

الدين؛ لأنَّ للمُستحقِّ الاستقلالَ بأخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنجي في الأولى والروباني في الثانية، وأما الأخيرة فلم أرَ مَنْ وافقه ولا مَنْ خالفه وإنما يُشجعه ما ذكره إن قال بدون ثَمَنِ المثل أو بغير نقدِ البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أنَّ لِلتخصيص معنى يعودُ نفقه على المُشتري، ومنه أنَّ يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بأزيد من ثَمَنِ مثلها، أما لو قال بثَمَنِ المثل الحال من نقد البلد أو أطلق ولم يُعرف له غرض في تلك العين فالذي يظهر عَدَمُ صِحَّةِ هذه الوصية؛ لأنها كالعَبَثِ وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كما دَلَّ عليه السياق أنَّ محلَّ قولهم للوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة وإلا فإنَّ أراد إعطاءه من غير التركة ما هو من جنس دينه فوراً أُجِبَ الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجملي؛ لأنَّ امتناعه حينئذٍ تَعَثُّ وتعلُّقُ حقِّه بغير التركة لكونها مرهونة فيه لا يمتنعُ الإعطاء من غيرها المُساوي لها؛ لأنَّ تعلُّقُ حقِّه إنما هو بالذمة حقيقةً وبالتركة توثقاً. وإذا كان بالذمة تَخَيَّرَ الوارث في قضائه من أي محلٍّ شاء حيث لا ضَرَرٌ على الدائن بوجه وإذا وَجِبَتْ إجابةُ الرهن في الرهن الجملي في نظير ذلك بشروطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فإن قلَّتْ: قَرَّروا في الوصايا وغيرها أنَّ الأغراضَ تختلف باختلاف الأعيان فقياسه إجابةُ دائنٍ له غرضٌ في عَيْنِ التركة قلَّتْ: لم يُطلقوا

ذَلِكَ فَإِنَّ مُجَرَّدَ جَوَازِ اسْتِقْلَالِ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِأَخْذِهِ مِنَ التَّرِكَةِ لَا يَقْتَضِي مَنَعَ الْوَارِثِ مِنْ أَخْذِ التَّرِكَةِ وَدَفْعِ جَنْسِ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِهَا فَإِنَّ رَبَّ الدَّيْنِ لَمْ يَتَعَلَّقْ حَقُّهُ بِالدَّيْنِ تَعَلُّقَ شَرِكَةٍ وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهَا تَعَلُّقَ رَهْنٍ وَالرَّاهِنُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَوَفُّؤُهُ مِنَ الرَّهْنِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي حَجِّ اهـ. فَوُدَّ: (ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ) أَي: قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى هُنَا. فَوُدَّ: (وَسَبَقَهُ) أَي: الرَّافِعِيُّ (إِلَيْهِ) أَي: الْمَذْكُورُ. فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي: فِي الْوَصِيَّةِ بِالذَّفْعِ. فَوُدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي: فِي الْوَصِيَّةِ بِبَيْعِ عَيْنٍ وَالتَّوَفُّؤِ مِنْ ثَمَنِهَا. فَوُدَّ: (وَأَمَّا الْآخِرَةُ) وَهِيَ الْوَصِيَّةُ بِبَيْعِ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ لِفُلَانٍ. فَوُدَّ: (وَأَفْقَهُ) أَي: الرَّافِعِيُّ فِي الْآخِرَةِ. فَوُدَّ: (إِنْ قَالَ) أَي: الْمَوْصِي فِي الْآخِرَةِ. فَوُدَّ: (مِمَّا يَظْهَرُ فِيهِ) أَي: مِنْهُ. فَوُدَّ: (أَنَّ لِلتَّخْصِصِ مَعْنَى الْإِلْخِ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ أَنَّ فِي التَّخْصِصِ نَفْعًا يَمُودُ عَلَى الْمُشْتَرِي. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

فَوُدَّ: (غَرَضٌ) أَي: لِلْمُشْتَرِي وَكَذَا بِنَظِيرِهِ الْآتِي. فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: الرَّافِعِيُّ. فَوُدَّ: (حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْإِلْخُ خَبَرٌ إِنَّ الْجُمْلَةَ خَبَرُ الْمُرَادِ الْإِلْخُ وَجُمْلَتُهُ الْكِبَرَى خَبَرٌ وَقَوْلُهُ وَكَذَا الْإِلْخُ. فَوُدَّ: (وَالْأَفْهَمُ الْإِلْخُ) أَي: وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ جَنْسِ التَّرِكَةِ فَيَنْظُرُ فَإِنْ أَرَادَ الْإِلْخُ وَدَعَا دَلَالَةَ السِّيَاقِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَإِنْ كَانَ التَّفْصِيلُ فِي نَفْسِهِ قَرِيبًا كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. فَوُدَّ: (مَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْإِلْخِ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْإِعْطَاءِ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ حَالٌ مِنْهُ. فَوُدَّ: (وَلَا نِ امْتِنَاعَهُ الْإِلْخُ) عَطَفَ عَلَى كَمَا فِي نَظِيرِهِ الْإِلْخُ.

فَوُدَّ: (حَيْثُ) أَي: حِينَ إِذَا زَادَ مَا ذُكِرَ. فَوُدَّ: (وَتَعَلَّقَ حَقُّهُ) أَي: الدَّائِنِ (بِعَيْنِ التَّرِكَةِ الْإِلْخُ) جَوَابُ مُعَارَضَةٍ تَقْدِيرِيَّةٍ. فَوُدَّ: (لَا يَمْنَعُ الْإِلْخُ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَتَعَلَّقَ الْإِلْخُ. فَوُدَّ: (لِمَا نَحْنُ فِيهِ) أَي: مِنْ رَهْنِ التَّرِكَةِ شَرْعًا. فَوُدَّ: (فَأَوْلَى هَذَا) أَي: بِوُجُوبِ إجابةِ الْوَارِثِ. فَوُدَّ: (فَقِيَاسُهُ) أَي: ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ.

ذلك الاختلاف حتى يتأتى ما ذكرناه وأما خصوه بما إذا كان حقه متعلقاً بأعيان التركة ملكاً كان أو وصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الإجازة حينئذٍ لاختلاف الأغراض باختلاف الأعيان. وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الأعيان إلا التوثق فلا يجاب إلى تعيين عين دون عين مساوية لها لظهور تفتته حينئذٍ كما تقرر وإن أراد إعطاءه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة فله الأخذ، لكن إن وجدت شروط الظفر لتعديه بمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بجزأين الظفر بشروطه فيما فيه جنس الدين وغيره وبهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم يرد على من زعم أن للمستحق هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بأن الإنسان لا يتماطى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسألة الظفر والوالد مع الطفل وبأن الرافعي ذكر في خلط المغصوب بمثله وقلنا الخلط إهلاك أن للغاصب أن يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعل الفرق أن ذمة الميت خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فإن العين قد تلفت بالخلط وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم اهـ ووجه رده أنه ليس هنا بيع؛ لأن الفرض في مجرود الأخذ من التركة وأنه يؤهم أنه لا يأتي هنا ظفر مطلقاً وليس كذلك إما غلبت من تأتبه في بعض الصور، وأما ما ذكره من استشكل ما هنا بمسألة الخلط والفرق بينهما فسهو منشؤه عدم تأمل كلامهم هنا وثم

فرد: (ذلك الاختلاف) أي: تأثيره في الإجابة. فرد: (حقه) أي حق المستحق. فرد: (لا بد من الإجازة) أي إجازة الورثة. فرد: (لها) أي: للعين الأولى ولعل الأولى له أي: لحقه. فرد: (وإن أراد إلخ) عطف على قوله إن أراد إعطاءه من غير التركة إلخ. فرد: (فله الأخذ) أي للذاتين أخذ الجنس استغلاً أه كزدي. فرد: (لتعديه) أي الوارث. فرد: (وهيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين. فرد: (وبهذا الذي ذكرته) أي: بقوله وإن أراد إعطاءه من غير الجنس إلى هنا. فرد: (هنا) أي: فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين. فرد: (ثم استشكله) أي: جواز الاستقلال. فرد: (لا يتماطى البيع إلخ) أي يتبع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه. فرد: (والوالد إلخ) أي: ومسألة الوالد إلخ. فرد: (وقلنا إلخ) أي والحال قد قلنا إلخ. فرد: (إن للغاصب) أي وليس لمالك المغصوب الاستقلال بالأخذ من المخلوط. فرد: (أن يعطيه) أي: المالك. فرد: (مع كونه) أي: المخلوط. فرد: (ولعل الفرق) أي: بين التركة المشتبهة على جنس الدين وبين المخلوط. فرد: (إلى فتيه) أي الغاصب. فرد: (هنا) أي: في مسألة الغصب. فرد: (ثم) أي: في مسألة موت المدين. فرد: (ووجه رده) أي: الزاعم. فرد: (إنه ليس هنا) أي: في استغلال المستحق بالأخذ وهذا رد للإشكال الأول. فرد: (في مجرود الأخذ من التركة) أي: أخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة. فرد: (وأنه توهم إلخ) أي: الزاعم عطف على قوله إنه ليس إلخ. فرد: (لا يأتي هنا) أي: في مسألة التركة. فرد: (في بعض الصور) أي: فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين وأراد الوارث عطاء الدين من غير جنسه أو مع تأخير بغير ضرورة. فرد: (والفرق إلخ) عطف على الاستشكل.

وبَيَّانُهُ أَنَّهُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ بِالْخَلْطِ مَلَكَ الْمَخْلُوطَ وَصَارَ هُنَا بِحَقِّ الْمَالِكِ فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْغَاصِبِ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ إِعْطَاءِ الْمَالِكِ لِلْبَدَلِ وَحَيْثُيْذِي فِهَذَا كَالْتَرِكَةِ هُنَا يَمْلِكُ لِلْوَارِثِ وَمَرْهُونَةٌ بِالذَّيْنِ فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهَا قَبْلَ وَفَاءِ الذَّيْنِ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فَمَا تَقَرَّرَ هُنَا مِنَ التَّفْصِيلِ بِأَنِّي ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْغَاصِبُ إِعْطَاءَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ فَا مَتَّعَ فَإِنْ كَانَ الْبَدْلُ الْوَاجِبُ لَهُ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوطِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ تَأْتِي جَمِيعُ مَا ذَكَرَ وَإِطْلَاقُ الرَّافِعِي ثُمَّ الْإِعْطَاءُ مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ مُقَيَّدٌ بِمَا قَالَهُ هُنَا مِنَ التَّفْصِيلِ لِمَا عَلِفْتُ مِنْ اتِّحَادِهِمَا فِي أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّرِكَةِ وَالْمَخْلُوطِ يَمْلِكُ الْوَارِثُ وَالْغَاصِبُ وَمَرْهُونٌ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَيْتِ الْمُتَزَلِّ مُتَزَلِّهِ وَارِثُهُ وَبِمَا فِي ذِمَّةِ الْغَاصِبِ فَالتَّعَلُّقُ بِالذَّمَّةِ بَاقِي فِيهِمَا وَزَعَمَ خَرَابُ ذِمَّةِ الْمَيْتِ لَا يَصِحُّ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ لَهُ ذِمَّةً صَحِيحَةً وَأَنَّ قَوْلَهُمْ ذِمَّةُ الْمَيْتِ خَرِبَتْ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ خَرَابَهَا إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِلاتِّزَامِ دُونَ الْإِلْزَامِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّى بِخَفَرٍ ضَمِينٌ مِّنْ تَزَدَّى فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ آخِرَ كَلَامٍ ذَلِكَ الزَّعَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ لَكِنَّهُ اسْتَنْتَجَهُ مِنْ تَكْلُفِ حَمَلِهِ الْإِعْطَاءُ مِنَ الْغَيْرِ فِيهِمَا عَلَى مَا إِذَا حَصَلَ تَأْخِيرٌ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَلِ الْحَقُّ مَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَثَّلَهُ، وَقَضِيَةُ الْمُشْنِ بَلِ صَرِيحُهُ أَنَّ لِلْوَارِثِ الْحَاقِظِ الْإِسْتِقْلَالَ بِقَضَاءِ الذَّيْنِ وَقَبْضُ ذَيْنِ الْمَيْتِ وَوَدِيعَتُهُ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ

• فَوَدَّ: (وَبَيَّانُهُ) أَي: يَبَيِّنُ السُّهُوَّ أَوْ الصُّوَابَ. • فَوَدَّ: (لِلْبَدَلِ) أَي: مِنَ الْمَخْلُوطِ أَوْ غَيْرِهِ.

• فَوَدَّ: (فَهَذَا) أَيِ الْمَخْلُوطِ. • فَوَدَّ: (كَالْتَرِكَةِ) خَبَرٌ فَهَذَا. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ.

• فَوَدَّ: (يَمْلِكُ لِلْوَارِثِ الْإِنْفِ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَخْذُوفٌ أَي: فَإِنَّهَا أَي: التَّرِكَةُ يَمْلِكُ لِلْوَارِثِ الْإِنْفِ وَكَانَ الْأَخْصَرُ الْوَاضِحُ أَنَّ يَقُولُ بَدَلٌ وَحَيْثُيْذِي فِهَذَا كَالْتَرِكَةِ الْإِنْفِ كَمَا أَنَّ التَّرِكَةَ الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (فَلَا إِذَا أَرَادَ الْإِنْفِ) يَبَيِّنُ لِبَحْرِيَّانِ التَّفْصِيلَ فِي مَسْأَلَةِ الْخَلْطِ. • فَوَدَّ: (إِعْطَاءَهُ) أَي: الْبَدَلِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْبَدْلُ الْوَاجِبُ لَهُ) لَعَلَّ الْأَتْسَبَ الْأَخْصَرَ فَإِنْ كَانَ الْمُعْطَى. • فَوَدَّ: (فِي أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّرِكَةِ وَالْمَخْلُوطِ يَمْلِكُ الْوَارِثُ الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّغْيِيرِ، وَكَانَ الْأَوَّلَى مَعَ الْإِخْتِصَارِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّرِكَةِ وَالْمَخْلُوطِ مَرْهُونٌ بِمَا فِي الذَّمَّةِ أَيِ ذِمَّةِ الْمَيْتِ الْمُتَزَلِّ الْإِنْفِ فِي الْأَوَّلِ وَذِمَّةِ الْغَاصِبِ فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (الْمُتَزَلِّ الْإِنْفِ) نَعَتْ سَبَبِيٍّ لِلْمَيْتِ وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ قَوْلُهُ وَارِثُهُ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ قَوْلَهُمْ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ لَهُ الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (دُونَ الْإِلْزَامِ) مَضَدُّرُ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (اسْتَنْتَجَهُ) أَي: عَدَمَ الْفَرْقِ. • فَوَدَّ: (مِنْ تَكْلُفِهِ) أَيِ الزَّاعِمِ. • فَوَدَّ: (حَمَلِهِ) أَيِ الزَّاعِمِ مَفْعُولُ التَّكْلُفِ (الْإِعْطَاءُ) أَي: جَوَازُ الْإِعْطَاءِ (مِنْ الْغَيْرِ) أَيِ غَيْرِ التَّرِكَةِ وَالْمَخْلُوطِ (فِيهِمَا) أَي: مَسْأَلَتِي الْمَوْتِ وَالْغَضَبِ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحَمْلِ. • فَوَدَّ: (إِذَا حَصَلَ تَأْخِيرٌ) أَي: فِي الْإِعْطَاءِ مِنَ التَّرِكَةِ وَالْمَخْلُوطِ. • فَوَدَّ: (كَمَا زَعَمَ) مِنَ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَي: مِنَ الْإِجْبَارِ عَلَى الْقَبُولِ إِذَا كَانَ الْغَيْرُ الْمُعْطَى مِنَ الْجِنْسِ وَقَوْرًا أَي: جِنْسِ الذَّيْنِ هُنَا وَجِنْسِ الْمَخْلُوطِ ثُمَّ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْإِعْطَاءُ مِنَ التَّرِكَةِ وَالْمَخْلُوطِ قَوْرًا.

القاضي؛ إذ لا ولاية له عليها حينئذٍ، وقولهم إذا لم يوص بقضائه فهو للقاضي مفروض فيما إذا كان في الورثة محجور عليه أو غائب وبهذا يندفع إطلاق بعضهم أن المنقول أنه لا يُباع شيء من التركة إلا بإذن القاضي الأهل؛ لأن ولاية قضاء الدين إليه؛ لأنه ولي الميِّت، والحاصل أن شرط استقلال الوارث بما مر على ما ذكرناه كونه مُستغرقاً وقصده البيع للوفاء وإذن الغريم له فيه صريحاً فلو باعه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر؛ لأن إيجابه وقّع بإطلاق فلم يصح قبوله له ولا يُنافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم؛ لأنه يُحتاط هنا أكثر؛ إذ لو أُذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أُذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدائن على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي: والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم ثبأ رجاء الزيادة أُجيب الوارث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الراغب وللناس غرض في إخفاء تركة مؤزتهم عن إشهارها بالبيع واختار الأذرعى إجابة الغريم نظراً لنفع الميِّت؛ إذ النداء يُثير الرغبات فإن قلت: يؤيده إجابة الغريم

قود: (عليها) على قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة. قود: (حينئذٍ) أي: حين وجود الوارث الحاضر. قود: (إذا لم يوص) يُفقد أنه إذا أوصى به فهو للرهن سم. قود: (فهو) أي القضاء. قود: (وبهذا) أي بالعرض المذكور. قود: (الأهل) أي: الجامع لشروط القضاء. قود: (لأن ولاية البيع) تغليب للحضر. قود: (لأنه ولي الميِّت) تغليب لهذه العلة. قود: (والحاصل) أي: حاصل ما يتعلّق بالمقام عبارة سم أي: في هذا وما تقدّم اه. قود: (بما مر) أي: بالقضاء والقبض. قود: (على ما ذكرناه) أي: من العرض المذكور. قود: (كقوله مُستغرقاً) أي: كقوله الوارث حائراً اه كزدي. قود: (له فيه) أي: للوارث في البيع للوفاء. قود: (فلو باعه له) تفرّج على تشديد الإذن بالصرحة أي باع الوارث شيئاً من التركة للغريم أخذاً من التخليل. قود: (لأن إيجابه) أي: الوارث (وقّع باطلاً) أي: لعدم الإذن الصريح. قود: (قبوله له) أي: قبول الغريم للإيجاب. قود: (ولا يُنافيه) أي: عدم صحة ذلك البيع. قود: (اغتفار ذلك) أي البيع للغريم بلا إذن. قود: (إذ لو أُذن البيع) تغليب لأكثرية الاحتياط هنا ولك أن تقول إنما فرّق بينهما في هذه الصورة؛ لأن المذكور اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه قلنا أمّل اه بصري وقوله؛ لأن المذكور أي: رعاية براءة ذمة الميِّت. قود: (كما مر) أي: في شرح تعلّق المرهون. قود: (ولا شبهة في ماله) يتبني أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة ومال الغريم ويتبني أن يُنظر أيضاً لما إذا ظهر راغب أجني يكون ماله أطيب من مال الوارث اه سيّد عمر. قود: (وقال الغريم البيع) عطف على قوله طلب الوارث البيع. قود: (أجيب الوارث البيع) وفقاً للنهاية والمغني. قود: (فإن الظاهر والأصل البيع) فإن طلب بزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومغني. قود: (يؤيده) أي: ما اختاره الأذرعى من إجابة الغريم.

قود: (إذا لم يوص) يُفقد أنه إذا أوصى به فهو للرهن سم. قود: (والحاصل) أي: في هذا وما تقدّم.

فيما لو قال الغريم أنا أخذتهما بكل الدين قلت: يُفَرَّقُ بَأْنْ هنا نفعا مُحَقَّقًا لِلْمَيِّتِ وهو سُقُوطُ الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبيسها بخلاف ذاك فإنها إذا اشْتَهَرَتْ في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فَاجِبُ الْوَارِثِ كما تَقَرَّرَ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عن الْكِفَايَةِ عن الْبَحْرِ أَنَّهُ لو تَعَلَّقَ الدِّينُ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ لم يَكُنْ لِلْوَارِثِ إِسْكَائُهَا وفيه نَظَرٌ وإِطْلَاقُهُمْ أَوْجَهُ. (والصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِالتَّرِكَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ) وَلَا لَوْرَثَ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ قَضَائِهِ وَلَمْ يَرِثْ مَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَأنَّ تَعَلُّقَ الرَّهْنِ أَوْ الْأَرْضِ لَا يَمْنَعُ الْمَلِكَ فِي الْمَرْهُونِ وَالْمَبْدِ الْجَانِي وَقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنًا﴾ (النساء: ١٢) غَايَةُ لِلْمُقَدَّرِ أَي: لَا تَعْتَقِدُوا أَنَّ الثَّمَنَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ وَأَنَّهُ هُوَ بَعْدَ الْفَاضِلِ عَنْ ذَنبِكَ، وَقَضِيَّتُهُ كَوْنُهَا يَمْلِكُهُ إِجْبَاؤُهُ عَلَى وَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ تَغِبْ بِالْدِّينِ لِثَوْفِي مَا ثَبَتَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ وَلَأنَّ الرَّاهِنَ يُجْبِرُ عَلَى الْوَفَاءِ مِنْ رَهْنٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَإِنْ امْتَنَعَ نَابَ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَكَلَامُهُمْ فِي وَارِثٍ عَائِلٍ الْمُسَاقَاةَ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ (وَلَا يَتَعَلَّقُ) الدِّينُ (بِزَوَائِدِ التَّرِكَةِ) الْمُتَفَصِّلَةِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ كَذَا عُبِّرُوا بِهِ

• فَوَدَّ: (سُقُوطُ الدِّينِ) أَي: جَمِيعُ الدِّينِ الزَّائِدِ عَلَى التَّرِكَةِ. • فَوَدَّ: (قَدْ يَخْصُلُ ذَلِكَ) أَي: التَّمَعُّ بِظُهُورِ رَاغِبٍ بِزَائِدٍ. • فَوَدَّ: (وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِلَاحَ) أَفْرَهُ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَحَلُّ كَوْنِ ذَلِكَ لِلْوَارِثِ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقِ الْحَقُّ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ فَإِنَّ تَعَلُّقَ بِهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْوَارِثِ إِسْكَائُ كُلِّ مَالٍ الْقِرَاضِ وَالزَّوَامِ الْعَائِلِ أَخَذَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْبَحْرِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقِ الْحَقُّ الْإِلَاحَ أَي: تَعَلَّقَ مَلِكٌ بِذَلِيلٍ الْمَثَالُ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ أَخَذَ نَصِيْبَهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِهِ وَيُوجَّهُ بَأْنِ الْعَائِلِ يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَالِ قَيْصِرُ شَرِيكَاً لِلْوَارِثِ أَهْ. • فَوَدَّ: (لَوْ تَعَلَّقَ الدِّينُ) قَضِيَّتُهُ وَمَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَنَّهُ أَنَّ كَلَامَ الْبَحْرِ فِيهَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ تَعَلَّقَ مَلِكٌ فَخَرَجَ مَا تَعَلَّقَ بِهَا تَعَلَّقَ تَوَثُّتِ بِهِ يَتَدَفِّعُ النَّظَرَ لِأَنَّهُ. • فَوَدَّ: (وَلَا لَوْرَثَ الْإِلَاحَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى مَلِكٍ الْمَيِّتِ لَوَجِبَ أَنْ يَرِثَهُ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ أُعْتِقَ مِنْ أَقَارِبِهِ قَبْلَ قَضَاءِ الدِّينِ أَهْ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ ذَلِكَ) أَي: الْقَضَاءِ. • فَوَدَّ: (تَعَلَّقَ الرَّهْنُ) أَي: بِالْمَرْهُونِ الْجَمْلِيِّ (أَوْ الْأَرْضِ) أَي: بِالْجَانِي. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى الْإِلَاحَ) زِدْ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ.

• فَوَدَّ: (لِلْمُقَادِيرِ) أَي: الْإِنْعِيَاءِ مِنَ النُّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالثُّمَنِ. • وَفَوَدَّ: (لَا لِلْمُقَدَّرِ) وَهُوَ الْإِرْثُ أَهْ كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ الْفَاضِلِ مِنْ ذَنبِكَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مِنْ بَعْدِ إِعْطَاءِ وَصِيَّةٍ أَوْ إِيفَاءِ دَيْنٍ إِنْ كَانَ أَهْ. • فَوَدَّ: (كَوْنُهَا يَمْلِكُهُ) أَي: كَوْنُ التَّرِكَةِ يَمْلِكُ الْوَارِثَ. • فَوَدَّ: (مَا ثَبَتَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الدِّينِ أَهْ كُرْدِيٌّ عِبَارَةُ ع ش أَي: ثَبَتَ وَفَاؤُهُ بَأْنِ يَجِبُ دَفْعُهُ لِلْمُسْتَحَقِّ أَهْ. • فَوَدَّ: (فَلَنْ ائْتَمَعَ) أَي: الْوَارِثُ مِنْ وَضْعِ الْيَدِ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي أَنَّهُ يُجْبِرُ الْوَارِثَ عَلَى وَضْعِ الْيَدِ وَيَتَوَبُّ الْحَاكِمُ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ.

• فَوَدَّ (سُي: وَلَا يَتَعَلَّقُ الْإِلَاحَ) كَذَا فِي تَسْخِيقِ الشَّارِحِ بِالْوَاوِ وَهُوَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِالْفَاءِ عِبَارَتُهُمَا وَإِذَا كَانَ الدِّينُ غَيْرَ مَانِعٍ لِلْإِرْثِ فَلَا يَتَعَلَّقُ الْإِلَاحَ.

• فَوَدَّ (سُي: فَلَا يَتَعَلَّقُ بِزَوَائِدِ التَّرِكَةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مُتَّصِلَةً كَالسَّمَنِ فَتَقَوُّمُ مَهْزُولَةٍ ثُمَّ سَمِينَةٌ فَمَا زَادَ عَنْ قِيَمَتِهَا مَهْزُولَةٌ لَهُ اخْتَصَّ بِهِ الْوَرِثَةُ وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُهُ كَالْكَنْسِ؛ لِأَنَّهُ مِثَالٌ وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ م

وظاهره أن ما حدث مع الموت تركة ويظهر أن المراد به آخر الزهوق؛ لأن الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق الناقل ولا يتحقق إلا بتمام خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر أنه بعد خروجها وأنه من آثار بقايا حاراتها الفريزية ولذا تجد المذبح يتحرك حركة شديدة كالكسب والتناج بأن كان الموجب للأجرة كالصنعة من عبادة التركة مثلاً أو كان الملوقة بالحمل من أمية أو بهيمة من التركة وإيقا بعد الموت ويخلق بذلك ما لو مات عن زرع طول السبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعاً آخر فهذا الذراع للوارث؛ لأنه زيادة متميزة فكانت كالمتفصلة وأما الحب المتفق بعد ذلك فيأتي حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطيخ إن بيعت بشرط قطع فهي كأصلها للمشتري أو بشرط قطع فهي للبائع وما لو مات عن نحو نخل وقد برز طلع أو نحوه كالنور أو غلقت بالحمل قبل الموت أو معه وجد تأييد أم لا فالثمره والحمل تركه

ر وقفل الحكم إلخ لكن عبارة حج بزوائد التركة المتفصلة انتهى . ومفهومه أن المتصلة تتعلق بها الدين ليكن ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضي أن الزيادة المتصلة لا تكون زهناً فتقوم التركة بالزيادة ويدونها كما سبق فليراجع فإنه مهم اه ع ش . فود: (وظاهره) أي: ظاهر تغييرهم بالحادثة بعد الموت . فود: (إن المراد به) أي: بالموت . فود: (لما مر) أي: في أول الجنائز اه كزدي . فود: (أو كان الملوقة إلخ) عطف على قوله كان الموجب . فود: (واقفاً) راجع لكل من المخطوف والمخطوف عليه والإفراء نظراً لظاهر المطف بأو . فود: (ويخلق بذلك) أي: بما ذكر من الزوائد المتفصلة . فود: (طول السبلة منه ذراع إلخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل . فود: (فهذا الذراع للوارث) وفقاً للنهاية . فود: (بعد ذلك) أي: الموت . فود: (لها اختيار) جملته خبر إن .

فود: (قول المتولي إلخ) فاعل يدل لكن في دلالته تأمل . فود: (إن بيعت إلخ) وقوله: (فهي) أي: الأصول . فود: (كأصلها) أي: كعروق الأصول إذ الأصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيهم ولذا أتت ضميره في قوله الآتي فهي للبائع . فود: (ولو مات إلخ) كذا في النسخ عطفاً على قوله ما لو مات عن زرع إلخ ويناقض مفاد هذا المطف من الإلحاق قوله الآتي فالثمره والحمل تركه إلخ ولعل أضله، وأما لو مات إلخ عطفاً على وأما الحب إلخ وسقطت الألف من القلم . فود: (أو غلقت إلخ) عطف على مات عن نحو نخل . فود: (وجد تأييد أم لا) كان الأولى تقديمه على قوله أو غلقت إلخ .

فود: (فالثمره إلخ) لكن يتبني أن ما يقابل نموها للوارث أخذاً مما في مسألة الزرع قال سم على منهج ولو بذر أرضاً ومات والبذر مستر بالارض لم يبرز منه شيء ثم نبت وبرز بعد الموت قال م ر

فود: (أو تأييد) خرج ما إذا مات قبل تأييدها لكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلق الغرماء بهما إلخ أنها تركه إلا ما زاد بالتأخير بعد الموت . فود: (بيعت بشرط قطع) ظاهره وإن لم يبر وفيه نظر .

فَيَتَعَلَّقُ بِهِ الدَّيْنُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْحَمْلَ يُعْلَمُ. وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فِي الْحَمْلِ ثَبِتَ فِي نَحْوِ
الطَّلَعِ الْمَذْكُورِ بِالْأُولَى وَمِثْلُهُ إِسْبَالُ الزَّرْعِ فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَازَ بِحَبِّهِ الْوَارِثُ أَوْ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ
فَتَرَكَةٌ ثُمَّ مَا حُكِمَ بِهِ لِلْوَارِثِ وَتَعَدَّرَتْ قِسْمَتُهُ وَبَيَّحَهُ لِقَدَمِ رُؤُوسِهِ مِثْلًا يُنْتَظَرُ وَضْعُهُ وَخَصَاةُ
وَمَا لَا يَتَعَدَّرُ فِيهِ ذَلِكَ كَالطَّائِلِ مِنَ السَّنَابِلِ وَكَالْتَمَرِ الَّذِي لَمْ يُؤَثِّرْ يَقْوَمانِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَهُ فَمَا
خَصَّ الزَّائِدَ لِلْوَارِثِ وَمَا عَدَاهُ تَرَكَةٌ هَذَا مَا يَظْهَرُ مِنْ مُتَفَرِّقَاتِ كَلَامِهِمْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ
لَوْ مَاتَ عَنْ زَرْعٍ لَمْ يُسْتَنْبَلْ فَهَلِ الْحَبُّ تَرَكَةٌ أَوْ لِلْوَرْتَةِ؟ الْأَقْرَبُ الثَّانِي وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِي فَازَ
بِحَبِّهِ الْوَارِثُ إِلَخَ قَالَ فَلَوْ بَرَزَتْ السَّنَابِلُ فَمَاتَ ثُمَّ صَارَتْ حَبًّا فَهَذَا مَوْضِعٌ تَأْمُلُ أَه. وَسَبَبُ
تَوْقُفِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا أَشْعَرَ بِهِ كَلَامُهُ أَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي السَّنَابِلِ نَفْسِهَا هَلْ هِيَ تَرَكَةٌ لِوُجُودِهَا
قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا وَهُوَ الْحَبُّ إِنَّمَا وَجَدَ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَمَّا عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ أَنَّ
السَّنَابِلَ بَعْضُهَا الَّذِي طَالَ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْوَارِثِ وَمَا قَبْلَهُ تَرَكَةٌ فَالْحَبُّ لِلْوَارِثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمِزْ إِلَّا
بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا نَظَرَ لِلْسَّنَابِلِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَيِّتِ وَالْوَارِثِ مَلَكٌ بَعْضُهَا فَتَعَارَضَا وَتَسَاقَطَا
وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُّ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْيُورِزِ كَمَا فِي الطَّلَعِ وَهُوَ إِنَّمَا بَرَزَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلْيَتَفَرَّضْ بِهِ الْوَارِثُ
فَتَأْمُلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ مَا قَارَنَ عَقْدَ
الرَّهْنِ مِنْ نَحْوِ طَّلَعٍ وَخَمَلٍ مَرهُونَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْحَمْلَ يُعْلَمُ وَالطَّلَعُ أُولَى مِنْهُ لَظْهُورِهِ
وَقَوْلُهُمْ مَا حَدَّثَ بَعْدَ عَقْدِ الرَّهْنِ مِنْ نَخِيلٍ مَرهُونَةٍ أَي: وَالْمَوْتُ هُنَا كَالْعَقْدِ ثُمَّ

يَكُونُ جَمِيعٌ مَا بَرَزَ بِسَمَائِهِ لِلْوَارِثِ؛ لِأَنَّ التَّرَكَةَ هِيَ الْبَذْرُ وَهُوَ بِاسْتِثَارِهِ فِي الْأَرْضِ كَالْتَالِفِ وَمَا بَرَزَ مِنْهُ
لَيْسَ عَيْتُهُ بَلْ غَيْرُهُ لِكَيْتِهِ مُتَوَلَّدٌ وَنَاشِئٌ مِنْهُ كَمَا قَالَه وَأُظْهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ مِنْهُ لَا تَقْلُ فِيهِ فَلْيَتَأْمَلْ وَلْيُرَاجِعْ
انْتَهَى أَي: فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْبَذْرَ حَالِ اسْتِثَارِهِ كَالْحَمْلِ وَهُوَ لِلْوَارِثِ مُطْلَقًا إِجْع ش وَقَوْلُهُ لِلْوَارِثِ
مُطْلَقًا صَوَابُهُ كَمَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُهُ تَرَكَةٌ مُطْلَقًا. فَوَدَّ: (فَيَتَعَلَّقُ بِهِ) أَي: بِكُلِّ مِنَ التَّمَرَةِ وَالْحَمْلِ.

فَوَدَّ: (وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا) أَي: الْكَوْنُ تَرَكَةٌ وَمُتَعَلِّقًا لِلدَّيْنِ. فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) أَي: لَظْهُورِ نَحْوِ الطَّلَعِ
الْمَذْكُورِ دُونَ الْحَمْلِ. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ الْحَمْلِ الْمَارِ. فَوَدَّ: (إِسْبَالُ الزَّرْعِ) بِكُسْرِ الهمزة وَفِي
الْقَامُوسِ اسْبَالُ الزَّرْعِ خَرَجَتْ سُبُولَتُهُ أَه. فَوَدَّ: (ثُمَّ مَا حُكِمَ إِلَخ) أَي: مِنَ الْحَمْلِ وَالْحَبِّ.

فَوَدَّ: (وَكَالْتَمَرِ) يَغْنِي الْحَادِثَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ مَعَهُ ثُمَّ زَادَ ثَمُوهَ بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَإِلَّا فَالْتَمَرُ
الْحَادِثُ بَعْدَهُ كُلُّهُ لِلْوَارِثِ. فَوَدَّ: (يَقْوَمانِ) أَي: السَّنَابِلُ وَالتَّمَرُ. فَوَدَّ: (الْأَقْرَبُ الثَّانِي) أَقْرَبُ النَّهَايَةِ
أَيْضًا وَقَالَ ع ش أَي: فَيَأْخُذُ الْوَارِثُ السَّنَابِلَ وَمَا زَادَ عَلَى مَا كَانَ مَوْجُودًا مِنَ السَّاقِ وَقَتَ الْمَوْتِ أَه.

فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الْأَذْرَعِيَّ وَكَذَا ضَمِيرُ تَوْقُفِهِ وَضَمِيرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِلَخ. فَوَدَّ: (لِلْوَارِثِ) خَبَرَ بَعْضُهَا
وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ. فَوَدَّ: (وَمَا قَبْلَهُ تَرَكَةٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضُهَا إِلَخ. فَوَدَّ: (فَالْحَبُّ لِلْوَارِثِ) وَفَاقًا
لِلنَّهَايَةِ.

فَوَدَّ: (وَهُوَ إِنَّمَا بَرَزَ) أَي: الْحَبُّ. فَوَدَّ: (أُولَى مِنْهُ) أَي: بَأَن يَكُونُ مَرهُونًا. فَوَدَّ: (مِنْ نَخِيلٍ إِلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِحَدَثِ. فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: فِي الرَّهْنِ الشَّرْعِيِّ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الرَّهْنِ الْجَفْلِيِّ.

من نحو سقّف ووعاء طلع وليف وأصول سقّف وأولاد نبتت من غروقي النخلة بجنبها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة في رقي يترك إلى أن يسقط وفي جريد وأغصان غير مقصودة أنها مرهونة مردود فإن قلت: يُنافي قياس ما هنا على الرهن الجعلي أن الذي عليه جمع مُتَقَدِّمون ثم إن المُقَارِنَ للعقد بما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم هنا أنه مرهون قلت: ليس ذلك مُتَقَفًّا عليه فقد قال المُتَوَلَّى ثم بنظير ما قلناه هنا أنها مرهونة وبسليم أن المُعْتَمَدَ الأول يُفَرَّقُ بما أشرت إليه أيضا أن الأصل بقاء ملك الميت فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج روجه والأصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلّق به حتى يتحقّق وجود العقد الموجب لتعلّق الحقّ به ولا يتحقّق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم أن الحمل إذا كان غير مرهون لم تبع أمه قبل الوضع بغير رضا الراهن ليتعذّر توزيع الثمن وتباع نخلة مرهونة حدث طلّعها بعد الرهن دخل طلّعها في البيع أم لا، وفيما إذا أراد بيع ما حدث طلّعها استثناءه عند بيعها وإن صحّ معها كما تقرّر اهـ. وهو يؤيّد بعض ما ذكرته في البيع ...

• قوله: (من نحو سقّف إلخ) بيان لما حدث. • قوله: (غير مرهون) خبر ما حدث إلخ. • قوله: (اعتيد إلخ) أي: سواء اعتيد إلخ. • قوله: (قطع ذلك) أي: ما حدث إلخ أو نحو سقّف إلخ (قياس ما هنا إلخ) أي المذكور بقوله سابقا أي والموت هنا كالعقد. • قوله: (إن الذي عليه إلخ) مفعول يُنافي وفاعله قياس إلخ ويجوز العكس. • قوله: (ثم) أي: في الرهن الجعلي. • قوله: (إن المُقَارِنَ إلخ) خبر إن الذي إلخ. • قوله: (بما ذكر) أي: من نحو السقّف إلخ. • قوله: (أيضا) أي: كالحادث بعد العقد. • قوله: (وقد ذكرتم إلخ) الواو حالية. • قوله: (هنا إلخ) أي: في الرهن الشرعي. • قوله: (إنه) أي: إن نظيره وهو المُقَارِنَ للموت والحادث معه. • قوله: (ليس ذلك) أي ما جرى عليه الجمع. • قوله: (إنها إلخ) بيان للتظهير والضمير (إنها) السقّف ووعاء طلع وليف إلخ المُقَارِنَةُ للعقد والحادثه معه. • قوله: (إن المُعْتَمَدَ إلخ) وفاقا للنهاية والمغني والأسنى. • قوله: (الأول) أي: إن المُقَارِنَ للعقد غير مرهون. • قوله: (أيضا) أي: في شرح ولا يتعلّق بزوائد التركة. • قوله: (والأصل هنا إلخ) أي: في الرهن الجعلي قضية صنيجه أنه عطف على قوله الأصل بقاء إلخ فهو من جملة ما أشار إليه أيضا وليس كذلك فكان الأولى أن يقول يُفَرَّقُ بأن الأصل ثم كما أشرت إليه أيضا بقاء ملك إلخ. • قوله: (إلا فيما وجد بعد إلخ) الاتسب لا بعد تمام العقد لا معه. • قوله: (وذكرنا إلخ) ابتداء كلام إنما ذكره لتأييد بعض ما ذكره كما صرّح به اهـ كزدي ويظهر أنه عطف على قوله الأذرعِي قال إلخ أي: ثم رأيت ذكرنا إلخ. • قوله: (إذا كان غير مرهون) كان حدث بعد العقد. • قوله: (وتباع إلخ) كقوله وفيما إذا أراد إلخ عطف على قوله إن الحمل إلخ. • قوله: (دخل طلّعها في البيع) أي: بيع النخلة المُطلَقَ بأن لم يؤبّر طلّعها. • وقوله: (أم لا) أي: بأن يؤبّر طلّعها. • قوله: (أراد بيع ما حدث طلّعها) أي: وخذه بدون طلّعها. • قوله: (وإن صحّ بيعها) أي: مع طلّعها. • قوله: (كما تقرّر) أي بقوله دخل طلّعها في البيع أم لا. • قوله: (انتهى) أي: ما ذكرناه ثم. • قوله: (بعض ما ذكرته إلخ) يعني قوله ثم ما حكم بأنه للوارث إلخ اهـ كزدي.

وفي زيادة المبيع إذا رُدَّ بنحو غيبٍ تفصيلٍ يأتي كثيرٌ منه هنا كما يُعلم بالتأملِ الصادقِ ومنه قولهم وطلَّعَ ونَمَرَةً حادثانِ بعد عقْدِ الشِّراءِ للمُشتري كالحملِ الحادثِ حينئذٍ بخلافِ الصُّوفِ عند الشيخين؛ لأنَّه لَمَّا انْتَصَلَ باللحمِ أشبهَ الشَّعْنَ والنَّابِتَ عند المُشتري من أصولٍ ما لا يدخلُ في البيعِ كالْكُرَّاثِ للمُشتري؛ لأنَّ الحادثِ منها ليس تبعًا للأرضِ والبيضُ كالحملِ وإنما أَطْلَتِ هنا؛ لأنِّي لم أَرِ مَنْ ثَبَّهَ على شيءٍ من ذلك مع مسيسِ الحاجةِ إليه فتَقَيَّرَ إمعانُ النظرِ في كلامهم الذي استنبطتُ منه ما ذكرته هنا فإنَّه نَفِيسٌ مُهِمٌّ.

(فرغ) ما قَبَضَهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ مِنْ ذَنْبٍ مَوْزَنَةٍ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْبَقِيَّةُ نعم لو أَحَالَ وَارِثٌ عَلَى حِصَّتِهِ مِنْ ذَنْبٍ مَوْزَنَةٍ فَقَبَضَهَا الْمُحْتَالُ فَلَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِيهَا؛ لأنَّه قَبَضَهَا عَنْ الْحَوَالَةِ لَا الْإِرْثِ وَيَأْتِي قُبِيلُ الْوَكَالَةِ مَا لَهُ تَعَلَّقَ بِهَذَا فَرَاغَهُ.

• فَوَدَّ: (وفي زيادة المبيع) خَبَرَ مُقَدِّمَ لِقَوْلِهِ تَفْصِيلُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ التَّفْصِيلِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ عَقْدِ الشِّراءِ الْخ) أَي: وَالْمَوْتُ هُنَا كَالْعَقْدِ ثُمَّ. • فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ؛ إِذْ تَحَقَّقَ وَجُودُ الْعَقْدِ وَكَانَ الْأَوْضَحُ بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَالنَّابِتُ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآنِي وَالْبَيْضُ كَالْحَمَلِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَطَلَّعَ وَنَمَرَةً الْخ. • فَوَدَّ: (مِنْ أَصُولِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّابِتِ. • فَوَدَّ: (مَا لَا يَدْخُلُ الْخ) أَي: يَمَّا لَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً وَاحِدَةً.

• فَوَدَّ: (فِي الْبَيْعِ) أَي: بَيْعِ الْأَرْضِ مُطْلَقٌ. • فَوَدَّ: (وَالْبَيْضُ كَالْحَمَلِ) أَي: فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ.

• فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتَهُ هُنَا) يَغْنِي قَوْلَهُ وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا يَظْهَرُ الْخ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ الْخ) أَي: كَلَامُهُمُ الَّذِي اسْتَنْبَطْتُ الْخَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَزَجَ الضَّمِيرُ قَوْلَهُ مَا ذَكَرْتَهُ هُنَا. • فَوَدَّ: (فَرَّغَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

هو لغة النداء على المدين الآتي وشعره بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال وشرعا حجر الحايكيم على المدين بشروطه الآتية وصح (أنه ﷺ) حجر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم ﷺ: «ليس لكم - أي: الآن - إلا ذلك» والتفليس لغة المعسر وشرعا من لا يفي ماله بدينه كما قال ذاكرًا حكمه. (من عليه دين أو ديون) لله تعالى إن كان فورًا أو لآدمي (حالة) لازمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

• فود: (هو لغة) إلى المني في المغني إلا أنه عبر بالتفليس بدل المدين الآتي وكذا في النهاية إلا قوله والتفليس إلخ. • فود: (الآتي) إشارة إلى المعتبرات الآتية وفي اختيار اللغة لذلك نظر واضح إلا أن يراد أن ذلك بما صدقته لغة اه سم ولعل ذلك النظر عدل النهاية والمغني إلى ما مرّ عنهما. • فود: (التي هي أخس الأموال) أي: بالنسبة لذاتها فإن الثحاس بالنسبة للذهب والفضة خيس وبإختيار عدم الرغبة فيها للمعاملة والإدخار اه ش. • فود: (وقسمه) أي: ثمن ماله. • فود: (أي: الآن) والقرينة عليه بقية الحديث وهي ثم بعته إلى اليمين وقال له لعل الله يعجزك ويؤذي دينك فلم يزل باليمين حتى توفي النبي ﷺ - اه ش. • فود: (أو دين) عبارة النهاية والمغني والديون في كلامه ينال إذ الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الفرماء اه.

• فود: (سبي: ديون) أي: ولو كانت منافع اه سم على منهج عن م ر و صورة ذلك أن يلزم دقته حمل جماعة إلى مكة مثلاً اه ش. • فود: (لازمة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغني إلا قوله وبهذه إلى المني وقوله بدين الله إلى بدين غير لازم. • فود: (إن كان فورًا) أطلق الإسنوي أنه لا حجر بدين الله واعتداه صاحب الروض نعم لو لزمت الزكاة وانحصرت مستحقها فلا يتعد الحجر حيثيذ سم على حجة ولعل مراده بالإنحصار كونهم ثلاثة فأقل على ما يأتي للشارح م ر في أو آخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم المذكور أنه لو كان المنذور له مقيتا حجر له أيضًا اه ش عبارة النهاية والمغني فلا حجر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

• فود: (الآتي) إشارة إلى المعتبرات الآتية وفي اختيار اللغة لذلك نظر واضح إلا أنه يراد أن ذلك بما صدقته لغة. • فود: (المفسر) قد اغتير ما اقتضاه التفلis. • فود: (إن كان فورًا) أطلق الإسنوي أنه

(زائدة على ماله) الذي يتيسر الأداء منه ولو دينا حالا على مليء مقر أو عليه به بينة بخلاف نحو منفعة ومغصوب وغائب وذین ليس كذلك فلا تعتبر زيادة الدين عليها؛ لأنها بمنزلة العدم وأفهم قوله على ماله أنه إذا لم يكن له مال لا حجز عليه، وبحث الرافعي الحجز عليه منعاً له من التصرف فيما عساه يحدث مردود بأن الأصح أن الحجز إنما هو على ماله دون نفسه وما يحدث إنما يدخل تبعاً لا استقلالاً، وبحث ابن الرفعة أنه لا حجز على ماله

بدين الله تعالى ولو قورياً كما قاله الإسئوي خلافاً لبعض المتأخرين اهـ.

• قول (سني): (زائدة) أي: وإن قلت الزيادة اهـ ع ش. • قوله: (على مليء مقر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله م ر اهـ سم قال ع ش ويتبعني أن مثل حضوره ما لو أمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته اهـ. • قوله: (بخلاف نحو منفعة) وإن كان متمكناً من تحصيل أجرتها اغتبرت كما قاله بعض المتأخرين نهايةً ومغني قال ع ش قوله من تحصيل أجرتها أي: حالاً بأن تمكن إجازتها مدة طويلة لا يظهر نقص بسبب تعجيل الأجرة إلى حد لا يتفان به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة ويتبعني أن مثل المنافع التي يتيسر تحصيل أجرتها حالاً الوظائف والجامكية التي اغتيد الثرول عنها بمعرض فيعتبر الموضع الذي يزعم بيفله فيها عادة ويضم لماله الموجود فإن زاد دثته على مجموع ذلك حجز عليه وإلا فلا اهـ ع ش. • قوله: (ومغصوب) إلا إذا اقتدر على انتزاعه م ر اهـ سم. • قوله: (وغائب) أطلقوه. • وقوله: (وذین) دخل فيه المؤجل اهـ سم وفي البجيرمي ويظهر أنه أي: الغائب ما لا يتيسر الأداء منه في الحال وهو أن يكون في مسافة القصر اهـ. • قوله: (عليها) أي: المنفعة وما عطف عليه كزدي. • قوله: (فيما عساه يحدث) أي بنحو اتهام واضطيا. • قوله: (تبعاً) أي: للموجود اهـ نهاية. • قوله: (لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً اهـ. • قوله: (على ماله إلخ) عبارة النهاية والمغني على من ماله مروهون اهـ.

لا حجز بدين الله واعتمده صاحب الروض نعم لو لزمت الزكاة الذمة وانحصرت مستحقها فلا يتعد الحجز حيثيذ. • قوله: (على مليء مقر إلخ) أي كما قاله الإسئوي ولا بد من تقييد ذلك بما إذا كان المذيون حاضراً كما قاله أيضاً م ر. • قوله: (بخلاف نحو منفعة) يتبعني اغتيال الزيادة على المنفعة إذا تيسر التحصيل منها بالإجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى المغصوب إذا قدر على انتزاعه م ر نعم قد يخالف الأول ما سيأتي أنه يجوز أم ولده الأرض الموقوفة عليه مرة بعد أخرى إلى البراءة فإن الإسئوي بئ على أنه صريح في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجز وإن كان ماله معها زائداً على الدين انتهى إلا أن يخص هذا البحث بما إذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل. • قوله: (وغائب) أطلقوه وقوله أو ذین دخل فيه المؤجل. • قوله: (مردود بأن الأصح إلخ) وجه ردّه بأمرين فأما الأول فيرد عليه أن الحجز المنع فإن أريد منع المال فهو غير مفعول أو منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك وأما الثاني فهو أول المسألة فلا يصح الرد به فليتأمل. • قوله: (لا استقلالاً) فيه أن هذا

المرهون؛ لأنه لا فائدة له ورذوه بأن له فوائد كمنع تصرفه فيه بإذن المُرْتَهِن وفيما عساه يحدث بنحو اصطلياد وبهذه فارق ما مر في التركة المرهونة في الحياة؛ لأن ما يحدث منها يملك الورثة فلا فائدة للحجر فيها ما دام الرهن متعلقًا بها (بحجر عليه) من الحاكم بلفظ حجرت وكذا منعت من التصرف على الأوجه وجوبًا في ماله إن استقل والا فعلى وليه في مال المولى (بسؤال الغرماء) أو ولي المحجور منهم للخبر المذكور ولقلاً يخص بعضهم بالوفاء فيتصرون بالاقون. (ولا حجر) بذن لله تعالى غير فوري كنذر مطلق وكفارة لم بعض بسببها ولا بذن غير لازم كمال كتابة ولا (بالمؤجل)؛ إذ لا مطالبة بذلك مطلقًا أو حالًا (وإذا حجر) عليه (بحال لم يجعل المؤجل في الأظهر) ليتقاء الذمة بحالها

• فؤد: (بإذن المُرْتَهِن) أو فكّه الرهن اه نهاية. • فؤد: (وبهذه إلخ) أي: الفائدة الثانية دون الأولى لامتناع تصرفه فيها بإذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطًا للميت لاحتمال دين كما علم مما تقدم في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم. • فؤد: (ما مر في التركة إلخ) أي: من عدم تعلق الدين بها. • فؤد: (من الحاكم) أي: دون غيره نهاية ومغني قال ع ش قوله دون غيره أي: كالمحكم والمضلع وسيد العبد المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب أن مثل الحاكم المحكم وإطلاق الشارح م ر يخالفه اه. • فؤد: (أو ولي المحجور إلخ) الأولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو بنوايهم كأوليايهم اه. • فؤد: (للخبر المذكور) فيه أنه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغني؛ لأن الحجر يحقهم وفي النهاية أن الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء اه. • فؤد: (ولقلاً يخص إلخ) ولقلاً يتصرف فيه فيضيق حق الجميع نهاية ومغني. • فؤد: (غير فوري) وكذا فوري؛ إذ لا مطالبة به من معين سم ونهاية ومغني. • فؤد: (كمال كتابة) وما ألحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيده نهاية ومغني وكالتن في مدة خيار المشتري فلا حجر به لانقضاء اللزوم وإن تعدى الحجر إليه لو حجر بغيره وكشروطه للمشتري شرطه للبائع أو لهما فلا حجر به لانقضاء الدين اه ع ش. • فؤد: (مطلقًا) راجع لما في الشرح. • وفؤد: (أو حالاً) راجع لما في المتن. • فؤد: (لم يجعل المؤجل إلخ) وإذا بيعت أموال المفلس لم يؤخر منها شيء للمؤجل فإن حل

أول المسألة. • فؤد: (وبهذه) أي: وبهذه الفائدة دون الأولى لامتناع تصرفه فيها بإذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطًا للميت لاحتمال دين آخر كما علم مما تقدم في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون. • فؤد: (من الحاكم) وكذا من المحكم كما بيته في شرح العباب. • فؤد: (أو ولي المحجور) فإن لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم الحجر ولم يجب كذا في شرح الإرشاد للشارح وسيتاتي هنا التصريح بوجوبه وهذا وجه وقضيته أنه لا أثر للولي لوجوب الحجر طلب أو لم يطلب وهذا قضية قول الروض إن التمس الغرماء أو كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا لمسجد أو جهة عامة كالفقراء. • فؤد: (غير فوري) وكذا فوري؛ إذ لا مطالبة به من معين. • فؤد: (كمال كتابة) انظر دين المعاملة للسيّد على المكاتب.

وبه فازق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الأصح من تناقض للمصنف فيه ولا الردة إلا إن اتصلت بالموت ويؤخذ مما تقرر في الحلول به أن من استأجر محلاً بأجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما أفتى به شيخ الإسلام الشرف المينائي وأما إفتاء الشارح بعدم حلولها نظرًا إلى أنه هنا لم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فمردود بما تقرر أن سبب الحلول بالموت خراب الدمة وهو موجود هنا ويقول البلقيني نحل الديون المؤجلة بموت المدين إلا في صورة على مرجوح ويقول الزركشي إلا في ثلاث صور مسلم تحلل عنه بيت المال فمات لا يحل على بيت المال ويتبين على مرجوح والاستثناء عياري العموم وفي فتاوى البلقيني ما يصرح بذلك وسأذكره آجراً الإجارة وبأنه قد يحل والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته ودين الصداق بموت الزوج قبل وطئه. (ولو كانت الديون بقدر المال لأن كان كسومًا يفتق من كسبه فلا حرج) يقدم الحاجة إليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فإن امتنع تولى بيع ماله أو أكرهه بالضرب والحبس إلى أن يبيعه

قبل القسمة التحق بالحال اه نهاية. هـ فود: (وبه) أي بقاء الدمة (فازق الموت) فإن المؤجل يحل به. هـ فود: (ومثله) أي: الموت كزدي. هـ فود: (الاسترقاق) أي للحربي اه نهاية. هـ فود: (إلا إن اتصلت إلخ) قضيته أن الحلول حيثيذ بالردة سم على حجب أقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة بأداء ماله لبعض الغرماء فإذا مات تبين بطلان تصرفه لئيب حلول الدين بنفس الردة فلا تصح قسمة أمواله على غير أرباب الديون المؤجلة لئيب أنها صارت حالة فيقسم المال بينه وبين غيره اه ش. هـ فود: (في الحلول به) أي: في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف. هـ فود: (حلت بالموت كما أفتى به إلخ) أقره ع ش وسليمان. هـ فود: (وبقول البلقيني إلخ) وقوله: (وبقول الزركشي إلخ) وقوله: (وبأنه قد يحل إلخ) عطف على قوله: (بما تقرر). هـ فود: (وفي فتاوى البلقيني) خبر مقدم لقوله ما يصرح إلخ. هـ فود: (بذلك) أي: بحلول الأجرة بالموت اه كزدي. هـ فود: (قد يحل) أي: الدين بالموت. هـ فود: (في مسائل إلخ) متعلق بيحل اه كزدي. هـ فود: (لقدم الحاجة) إلى قوله السابق في النهاية والمغني لإا قوله ويكرر إلى المشي. هـ فود: (بالضرب) قال في شرح الروض وإن زاد مجموع على الحد، وحاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس إذا طلبه الغريم أو لا عبارته فإن

هـ فود: (نفسه) (لم يحل المؤجل) في الروض ويأى مال المفلس ولو ما اشتراه بمؤجل ويقسم أي تمته على أصحاب الحال ولا يذخر شيء للمؤجل ولا يستدام له الحجر فلو لم يقسم حتى حل التحق بالحال ورجع بالمين. هـ فود: (وبه فازق الموت) فإن المؤجل يحل به. هـ فود: (إلا إن اتصلت) قضيته أن الحلول حيثيذ بالردة. هـ فود: (كحلول دين الضامن) قد يفرق بأن لزوم الدين للضامن لم يجعل في مقابلة شيء على المضمون عنه وإنما لزوم مثله للمضمون عنه حكم ترتب على الضمان وبأن الشرع

وَيُكْرَزُ ضَرْبُهُ لَكِنْ يُعْهَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ أَلَمِ الْأُولَى لِقَلَّا يُؤْدِي إِلَى قَتْلِهِ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. (وَأِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ تَفَقُّهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا) لَا حَجَرَ (فِي الْأَصَحِّ) لِيَتَمَكَّنَهُمْ مِنْ مُطَالَبَتِهِ حَالًا نَعَمْ لَوْ طَلَبَهُ الْغُرَمَاءُ فِي الْمُسَاوِي أَوْ النَاقِصِ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ أُجِيبُوا لَكِنَّهُ لَيْسَ حَجَرٌ فَلَيْسَ بَلْ مِنَ الْحَجَرِ الْغَرِيبِ الشَّابِقِ قُبَيْلَ التَّوْلِيَةِ، كَذَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ لِشَيْخِنَا وَكَانَهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ فَإِنَّ التَّمَسَّ الْغُرَمَاءُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ حُجِرَ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ وَإِنْ زَادَهُ لَهُ عَلَى ذَنْبِهِ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَبْسِ وَعَلَّلَهُ بِخَوْفِ إِتْلَافِهِ لِمَا لَهُ أَهْلٌ لَكِنْ اعْتَرَضَهُ الْمُتَنَكِّتُ بِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ ثُمَّ إِطْلَاقًا لَا غَيْرَ قَالَ فَلْيَحْمَلْ عَلَى مَا إِذَا زَادَ الدِّينُ أَهْلًا وَأَقُولُ يُجْمَعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الدِّينُ نَحْوَ ثَمَنِ؛ إِذْ قَضِيَةُ كَلَامِهِمْ فِي مَبْحَثِ الْحَجَرِ الْغَرِيبِ اخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ صَوْنًا لِلْمُعَامَلَاتِ عَنْ أَنْ تَكُونَ سَبَبًا لِضَيَاعِ الْأَمْوَالِ

لَمْ يَنْزَجِرْ بِالْحَبْسِ أَيِ الَّذِي طَلَبَهُ الْغَرِيمُ وَرَأَى الْحَاكِمُ ضَرْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَقَالَ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ انْتَهَى أَهْلٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَإِنَّمَا جَازَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى الْحَدِّ هُنَا؛ لِأَنَّهُ بِامْتِنَاعِهِ يُعَدُّ صَائِلًا وَدَفْعُ الصَّائِلِ لَا يَقْتَضِي بَعْدَهُ أَهْلٌ ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَيُكْرَزُ ضَرْبُهُ) أَيِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَهْلٌ ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (لِمَا أَطَالَ بِهِ السُّبْكِيُّ الْإِلْخ) أَيِ: بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يُعَاقَبُ حَتَّى يُؤْدِيَ أَوْ يَمُوتَ أَهْلٌ سَمٍ. ٥. فَوَدَّ: (لَوْ طَلَبَهُ الْغُرَمَاءُ) أَيِ: طَلَبُوا الْحَجَرَ فِي الدِّينِ الْمُسَاوِي الْإِلْخ أَهْلٌ كُرْدِيٌّ. ٥. فَوَدَّ: (فَإِنَّ التَّمَسَّ الْإِلْخ) أَيِ: عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْبَيْعِ أَهْلٌ ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ وَكَذَا ضَمِيرُ اعْتَرَضَهُ. وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَبْسِ أَهْلٌ كُرْدِيٌّ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أَيِ: الْمُتَنَكِّتُ (فَلْيَحْمَلْ) أَيِ: إِطْلَاقُهُمَا وَتُنَافِي ذَلِكَ الْحَمْلُ قَوْلُهُ وَإِنْ زَادَ مَالُهُ الْإِلْخ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الْإِسْنَوِيِّ لَا مِنْ كَلَامِهِمَا أَهْلٌ سَمٍ. ٥. فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ: كَلَامُ الْمُتَنَكِّتِ. ٥. فَوَدَّ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أَيِ جَوَازِ الْحَجَرِ ع. ش. وَأَقْرَأَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَقَالَ ع. ش. ظَاهِرُهُ مَا رَأَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ أَيِ جَوَازِ الْحَجَرِ بَيْنَ دَيْنِ الْمُعَامَلَةِ وَالْإِتْلَافِ أَهْلٌ.

جَعَلَ مَوْتَ الزَّوْجِ بِمَنْزِلَةِ وَطْنِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَجْرَةُ. ٥. فَوَدَّ: (بِالضَّرْبِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ وَحَاصِلُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ تَعَيُّنُ تَقْدِيمِ الْحَبْسِ إِذَا طَلَبَهُ الْغَرِيمُ أَوْ لَا وَعِبَارَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِالْحَبْسِ أَيِ: الَّذِي طَلَبَهُ الْغَرِيمُ وَرَأَى الْحَاكِمُ ضَرْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَقَالَ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ وَلَا يُعْزَرُهُ ثَانِيًا حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ أَهْلٌ. ٥. فَوَدَّ: (مِنْ أَلَمِ الْأُولَى) سَيَاتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَلَوْ عُدَّ وَلِيٌّ وَالْإِلْخ) قَوْلُ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ إِنَّمَا مُعَانِدٌ بِأَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَامْتِنَعَ مِنْ أَدَائِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا طَرِيقَ لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إِلَّا عِقَابُهُ فَيُعَاقَبُ حَتَّى يُؤْدِيَ أَوْ يَمُوتَ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَأَطَالَ فِيهِ أَهْلٌ. فَكَانَتْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ هُنَا خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ السُّبْكِيُّ الْإِلْخ إِلَى مُخَالَفَةِ هَذَا الْمَذْكُورِ هُنَا عَنِ السُّبْكِيِّ. ٥. فَوَدَّ: (فَلْيَحْمَلْ) هَذَا الْحَمْلُ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ (وَإِنْ زَادَ مَالُهُ الْإِلْخ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الْإِسْنَوِيِّ لَا

والثاني على ما إذا كان نحو إثلاف؛ إذ قضية كلاهما هنا أنه لا حجج في الناقص والمساوي غريباً ولا غيره. (ولا يحجز) عليه (بغير طلب) من الغرماء؛ لأنه لمصلحةهم وهم أصحاب نظر نعم لو ترك ولي المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوباً نظراً لمصلحة المحجور ولا يحجز لذين غائب رشيد بلا طلب كما لا يستوفي دينه نعم إن كان غير ثقة مليء وعرضه على الحاكم لزمه قبضه

• فؤد: (والثاني) أي: قول المتنك بدم الجواز ع ش. • فؤد: (نحو إثلاف) أي دينه على حذف المضاف. • فؤد: (من الغرماء) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المفتي إلا قوله إن كان أميناً إلخ. • فؤد: (من الغرماء) أي: ولو بنوا بهم مغني ونهاية. • فؤد: (أصحاب نظر) أي: رشيد كزدي. • فؤد: (ولي المحجور) يتقي أو لم يكن له ولي اه سم. • فؤد: (نعم إلخ) عبارة النهاية فإن كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم المحجز من غير سؤال؛ لأنه ناظر لمصلحته ومثله ما لو كان لمسجد أو لجهة عامة كالفقراء والمسلمين فيمن مات وورثوه وله مال على مفلس والدين مما يحجز به كما مر اه وقوله م ر ومثله إلخ في سم مثله قال ع ش قوله م ر ولم يسأل وليه إلخ أي: وظهر منه تقصير في عدم الطلب ولا جاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح م ر وقوله ومثله ما لو كان أي الدين لمسجد كان يملك المسجد مكاناً واستولى عليه المفلس فتجمدت عليه أجرته أو نحوها اه. • فؤد: (الذين غائب) بالإضافة. • فؤد: (إن كان) أي: المدين اه سم. • فؤد: (مليء) نعمت ليقوة. • فؤد: (وعرضه على الحاكم) قضية أنه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفيها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافاً فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش. • فؤد: (لزمه) أطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضاً في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه أن ما غلب على الظن قوائمه على مالكة لفلس أو فسني يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين قال الزركشي: وقد أطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضِر مُنتعٍ من قبوله بلا عذر وقياسه في

من كلاهما. • فؤد: (ولي المحجور) يتقي أو لم يكن له ولي. • فؤد: (فعلة الحاكم وجوباً) ومثله ما لو كان لمسجد أو لجهة عامة كالفقراء أو كالمسلمين فيمن مات وورثوه وله مال على مفلس والدين مما يحجز به كما مر وقد احتزر عنه بقوله بسؤال الغرماء. • فؤد: (نعم إن كان) أي: المدين غير ثقة مليء وعرضه على الحاكم إلخ أطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضاً في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه أن ما غلب على الظن قوائمه على مالكة لفلس أو حجير أو فسني يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كما عليم مما مر في الودعة قال الزركشي: وقد أطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضِر مُنتعٍ من قبوله بلا عذر وقياسه في

إِنْ كَانَ أَمِينًا وَلَا حَرَمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ لُزُومِ قَبْضِهِ لَهُ أَنَّ مُحَجَّرَ عَلَيْهِ حَتَّى يُقْبَضَ مِنْهُ
إِقْلًا يُضَيِّعُهُ قَبْلَ تَبَيُّرِ الْقَبْضِ مِنْهُ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ، وَبَحَثَ شَارِحُ جَوَازِ الْحَجْرِ عَلَى غَرِيمِ
مُفْلِسٍ مُحَجَّرٍ عَلَيْهِ مَيِّتٍ مِنْ غَيْرِ التَّمَسِّ نَظَرًا لِمَصْلَحَتِهِ أَوْ حَيِّ التَّمَسِّ غَرَمَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَلْتَمِسْ
هُوَ وَعَلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ لَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا يَحْلِفُ غَرِيمُ مُفْلِسٍ تَكْلًا وَمَيِّتٌ تَكْلًا وَإِثْمُهُ وَلَا يَدْعِي
ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ أَمْرٌ تَابِعٌ وَهُوَ يُقْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُقْتَفَرُ فِي الْمَقْصُودِ مِنَ الْحَلْفِ وَابْتِدَاءُ
الدَّعْوَى. (فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمُ الْحَجَرَ وَدَيْتُهُ قَدَرٌ يُحَجِّرُ بِهِ) بَأَنَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ (حَجْرًا) عَلَيْهِ لُجُودُ
شَرْطِهِ ثُمَّ لَا يَخْتَصُّ أَثَرُهُ بِالطَّالِبِ (وَالَا) يُحَجِّرُ بِهِ (فَلَا) يُجَابُ؛ لِأَنَّ دَيْتَهُ يُمَكِّنُ وَفَاؤُهُ بِكَمَالِهِ
فَلَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَى طَلَبِ الْحَجْرِ. (وَيُحَجِّرُ) وَجُوبًا عَلَى مَا وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالَّذِي

الغَائِبِ مِثْلُهُ، وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ وَوَرِثَهُ مَحْجُورٌ وَلِيَهُ الْقَاضِي لَزِمَهُ قَبْضُ وَطَلَبُ جَمِيعِ مَالِهِ مِنْ عَيْنٍ وَدَيْنٍ
انْتَهَى اه. سم. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ أَمِينًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيُّ: وَالنَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى قَالَ أَيُّ: فِي الْمُهْمَاتِ
وَكَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ بِهِ زَهْنٌ يَقْبِضُهُ الْحَاكِمُ اه. أَيُّ: بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ بَأَنَّ
يَكُونُ أَمِينًا اه. سم. فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُحَجِّرُ عَلَيْهِ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ بِفَرْضِ زِيَادَةِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَالِ اه
سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَضِيَّةَ السِّيَاقِ وَالتَّغْلِيلِ أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَيُّ: فَيَكُونُ مِنَ الْحَجْرِ الْغَرِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَوَدَّ: (عَلَى غَرِيمِ مُفْلِسٍ) بِالْإِضَافَةِ سَمِ أَيُّ مَدِينَةٍ كُرْدِي. فَوَدَّ: (مَحْجُورٌ عَلَيْهِ مَيِّتٌ) كُلُّ مِثْلِهِمَا نَعَتْ
لِمُفْلِسٍ. فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ التَّمَسِّ) أَيُّ: مِنْ غَرَمَائِهِ اه. كُرْدِي أَيُّ أَوْ وَرَثَتِهِ. فَوَدَّ: (أَوْ حَيٍّ الْخ) عَطَفَ
عَلَى مَيِّتٍ. فَوَدَّ: (التَّمَسُّ غَرَمَاؤُهُ) أَيُّ الْحَيِّ مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا غَرَمَاءَ الْمَدِينِ الَّذِي يُرَادُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ اه
سم. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى مَا بَحَثَهُ مِنْ جَوَازِ الْحَجْرِ بِالتَّمَسِّ غَرَمَاءَ الْحَيِّ وَإِنْ لَمْ يَلْتَمِسْ هُوَ.
فَوَدَّ: (غَرِيمِ مُفْلِسٍ) أَيُّ: دَائِيهِ كُرْدِي. فَوَدَّ: (تَكْلًا) نَعَتْ لِمُفْلِسٍ. فَوَدَّ: (وَمَيِّتٌ) عَطَفَ عَلَى
مُفْلِسٍ. فَوَدَّ: (وَلَا يَدْعِي ابْتِدَاءً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَحْلِفُ الْخ. فَوَدَّ: (لَأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ) أَيُّ: مِنْ
الْحَجْرِ عَلَى غَرِيمِ الْمُفْلِسِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالتَّمَسِّ غَرَمَائِهِ. فَوَدَّ: (أَمْرٌ تَابِعٌ) أَيُّ: لِحَجْرِ الْمُفْلِسِ.
فَوَدَّ: (مِنْ الْحَلْفِ الْخ) بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ كُرْدِي. فَوَدَّ: (الْحَجْرُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِذَا حُجِّرَ فِي النَّهَايَةِ
وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا وَقَعَ إِلَى الْمُتَنِّ. فَوَدَّ: (لُجُودُ شَرْطِهِ) أَيُّ: الْحَجْرُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (وَالَا) فَلَا
هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَسَمَ. فَوَدَّ: (وَلَا يُحَجِّرُ بِهِ) أَيُّ: بَأَنَّ لَمْ يَزِدْ دَيْنٌ عَلَى مَالِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى.
فَوَدَّ: (وَجُوبًا) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى.

الغَائِبِ مِثْلُهُ وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ وَوَرِثَهُ مَحْجُورٌ وَلِيَهُ الْقَاضِي لَزِمَهُ قَبْضُ وَطَلَبُ جَمِيعِ مَالِهِ مِنْ عَيْنٍ وَدَيْنٍ
اه. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ أَمِينًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ أَيُّ: فِي الْمُهْمَاتِ وَكَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ بِهِ زَهْنٌ يَقْبِضُهُ الْحَاكِمُ اه. أَيُّ بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ أَيُّ: بَأَنَّ يَكُونُ أَمِينًا. فَوَدَّ: (غَرِيمِ
مُفْلِسٍ) بِالْإِضَافَةِ غَرِيمِ. فَوَدَّ: (التَّمَسُّ غَرَمَاؤُهُ) مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا غَرَمَاءَ الْمَدِينِ الَّذِي يُرَادُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ.
فَوَدَّ: (وَلَا) فَلَا هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

صرّح به الأذعوي وغيره الجواز (بطلب المُفليس) أو وكيله بعد ثبوت الدين عليه ولو يعلم القاضي وقضية ذلك توقّف ثبوته على دعوى الغريم وهو مُحتمَل ثم رأيت السبكي قال صورة المسألة أن يثبت الدين بدعوى الغرماء وإقامة البيّنة مثلاً ولم يطلبوا الحجر وطلبه هو أمّا بدون ذلك فلا يكفي طلب المُفليس اهـ وهو صريح فيما ذكرته (في الأصح) لظهور غرضه فيه من وفاء دُيونه بصرف ماله فيها. (فإذا حُجِر) عليه بطلب أو دونه (تعلّق حقّ الغرماء بماله) عيّنّا ودبّنا ولو مُؤجّلاً على الأوجه فلا يصح إيراؤه منه ومنفعة ليحصل الغرض المقصود من الحجر فلا ينفذ تصرّفه فيه بما يضرهم ولا يراجحهم فيه دينٌ حادث نعم يُقدّم عليهم مُستأجراً بمنفعة ما تسلّمه قبل الفلّس ولعاقبٍ حُجِر عليه زَمَن الخيار فسُخّ وإجازة على خلاف المصلحة لقدم أو ضعف تعلّق حقهم بالمعقود عليه حيثيذ ويُؤخذ منه أنه لا يُشترط التسلم قبل الفلّس في مسألة الإجازة بل يكفي سبق عقدها عليه وخرج بحقّ الغرماء حقّ الله تعالى

• فؤد: (وقضية ذلك) أي: قوله ولو يعلم القاضي. • فؤد: (توقّف ثبوته إلخ) أي: الدين ولعلّ الأولى توقّف الحجر على ثبوته إلخ. • فؤد: (قال صورة المسألة إلخ) أي: مسألة الحجر بسؤاله اهـ ع ش.
• فؤد: (مثلاً) أي: أو الإقرار أو علم القاضي نهايةً ومُغني. • فؤد: (بدون ذلك) أي: ثبوت الدين بما دُكر. • فؤد: (فلا يكفي) أي: في جواز الحجر. • فؤد: (وهو) أي: ما قاله السبكي. • فؤد: (فيما ذكرته) أي: في توقّف ثبوت الدين على دعوى الغريم إلخ. • فؤد: (بطلب) إلى قوله نعم في النهاية والمُغني. • فؤد: (أو دونه) كأن كان المال المنجور عليه ولم يطلب وليه أو لمسجد ولم يطلب ناظره. • فؤد: (عيّنّا) أي: ولو مقصوبة اهـ ع ش. • فؤد: (ولو مؤجّلاً) أي: أو على مُصير اهـ ع ش.
• فؤد: (إيراؤه منه) أي: إبراء المُفليس من الدين. • فؤد: (ومنفعة) أي: وإن قلّت اهـ ع ش والواو فيه وفيما قبله بمعنى أو. • فؤد: (ليحصل إلخ) تعليل للمتن. • فؤد: (عليهم) أي الغرماء. • فؤد: (ما تسلّمه) الضمير المُستتر للمُستأجر والبارز لما. • فؤد: (ولعاقب) إلى قوله ويُؤخذ في النهاية والمُغني.
• فؤد: (ولعاقب إلخ) قال البلقيني وتصحّ إجازته لما فعله مورثه ممّا يحتاج إليها بناءً على أنها تنفذ وهو الأصحّ نهايةً ومُغني وأسنّى. • فؤد: (لعاقب) يشمل البائع والمُشتري. • وفؤد: (زَمَن الخيار) يشمل خياره وخيارهما قلّيراجع اهـ وجزم بذلك ع ش وكذا الحلبيّ عبارته قوله يتعلّق حقّ الغرماء بماله أي: ما لم يكن مبيّماً في زَمَن الخيار له أو لهما فإن حقّ الغرماء لا يتعلّق به فله الفسخ والإجازة على خلاف المصلحة اهـ. • فؤد: (وخرج) إلى المتن إلّا قوله غير الفورّي زاد المُغني عيّنه ما نصّه كما جزم به في الرّوضة وأضليها في الإيمان ولم يُقيده بفورّي ولا بغيره وهو يقوي ما مرّ فيقدّم حقّ آدمي اهـ

• فؤد: (ولعاقب) يشمل البائع والمُشتري وقوله (زَمَن الخيار) يشمل خياره وخيارهما قلّيراجع.
• فؤد: (وإجازة) عبارة شَرَح م ر قال البلقيني وتصحّ إجازته لما فعله مورثه ممّا يحتاج إليها بناءً على أنها تنفذ وهو الأصحّ اهـ. • فؤد: (لعدم أو ضعف تعلّق حقهم) انظره في الخيار له وخذه.

غَيْرِ الْفُورِيِّ كَرَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَذِيرٍ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِ الْمُفْلِسِ (وَلْيُشْهِدْ) الْحَاكِمُ نَذْبًا (عَلَى حَجَرِهِ) أَيِ الْمُفْلِسِ وَيُسَرُّ أَنْ يَأْمُرَ بِالنَّدَاءِ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْحَاكِمَ حَجَرَ عَلَيْهِ (لِيَحْذَرَ) فِي الْمُعَامَلَةِ. (و) بِالْحَجَرِ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي أَمْوَالِهِ وَلَوْ مَا اكْتَسَبَهُ بَعْدَ الْحَجَرِ وَحَيْثُيذ (لَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ) أَوْ أَبْرَأَ مِنْ ذَنْبٍ لَهُ وَلَوْ مُؤَجَّلًا كَمَا مَرَّ (أَوْ اعْتَقَ) أَوْ وَقَفَ أَوْ آجَرَ (فَفِي قَوْلِي يُوقَفُ تَصَرُّفُهُ) الْمَذْكُورُ وَإِنْ أَتَيْتُمْ بِهِ (فَلَنْ فَضَلَ ذَلِكَ عَنِ الدِّينِ) لِنَحْوِ إِثْرَاءٍ أَوْ ارْتِفَاعِ قِيَمَةٍ (تَقَدَّرَ) حَالًا مِنْهُ أَيِ بَانَ نُفُودُهُ (وَالَا) بِمُضَلِّ (لَقَا) أَيِ: بَانَ الْغَاوَةُ (وَالْأَطْهَرُ بِطَلَاثَةٍ) حَالًا لِيَتَلَقَّى حَقَّ الْغُرَمَاءِ بِمَا يَصْرِفُهُ فِيهِ نَعْمَ يَصْحَحُ تَصَرُّفُهُ فِيمَا يَتَقَدَّمُ بِهِ عَلَيْهِمْ كِتَابُ بَذْنِهِ وَفِيمَا يَدْفَعُهُ الْقَاضِي لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ مُتَوَيْتِهِ بِأَنْ يَصْرِفَهُ فِيهَا كَمَا يَخْتَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَتَذْيِيرُهُ وَوَصِيَّتُهُ لِيَتَلَقَّيْهُمَا بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَكَذَا إِبْلَاؤُهُ كَمَا

وَقَوْلُهُ مَا مَرَّ يَغْنِي بِهِ قَوْلُهُ فَلَا حَجَرَ بِذَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ قُورِيًّا كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ اهـ.

• قُودُ: (غَيْرِ الْفُورِيِّ) هَلْ هَذَا التَّقْيِيدُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ بِالْفُورِيِّ أَوْ عَلَى مَنْعِهِ أَيْضًا اهـ سَمِ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَمَتِّعُ الْأَوَّلُ. • قُودُ: (أَنْ يَأْمُرَ بِالنَّدَاءِ عَلَيْهِ) وَأَجْرَةُ الْمُتَادِي مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ إِنْ احتِيجَ إِلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فَمَنْ يَبْتَئِ الْمَالِ اهـ ع ش زَادَ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ يُقَدَّمُ بِهَا عَلَى جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ اهـ. • قُودُ: (بِأَنَّ الْحَاكِمَ حَجَرَ عَلَيْهِ) أَيِ: بِأَنَّ الْحَاكِمَ حَجَرَ عَلَى فَلَانٍ بِنِ فَلَانٍ. • قُودُ: (فِي الْمُعَامَلَةِ) فِي بِمَعْنَى عَنْ. • قُودُ: (وَبِالْحَجَرِ يَمْتَنِعُ الْخُ) دُخُولُ فِي الْمَتْنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا مَالِيًّا مُقَوَّنًا فِي الْحَيَاةِ بِالْإِنْشَاءِ مُبْتَدَأً كَانَ بَاعَ الْخُ اهـ.

• قُودُ (لَوْ بَاعَ) أَيِ: أَوْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قُودُ: (أَيِ: بَانَ نُفُودُهُ) أَيِ بَانَ أَنَّهُ كَانَ نَافِذًا. • قُودُ: (أَيِ بَانَ الْغَاوَةُ) أَيِ: بَانَ أَنَّهُ كَانَ لَاغِيًّا. • قُودُ: (بُطْلَانُهُ حَالًا) أَيِ: حَالُ التَّصَرُّفِ.

• قُودُ: (لِيَتَلَقَّى حَقَّ الْغُرَمَاءِ بِمَا تَصَرَّفَ فِيهِ) كَالْمَرْهُونِ وَلَا تَهْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ فَلَا يَصْحَحُ تَصَرُّفُهُ عَلَى مُرَاعَاةٍ مَقْصُودِ الْحَجَرِ كَالسَّفِيهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قُودُ: (نَعْمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فِيمَا إِلَى فِيمَا. • قُودُ: (بَانَ يَصْرِفُهُ فِيهَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَحْوِ هَيْبَةٍ وَتَصَدَّقِي وَهُوَ مُتَّجَعٌ وَيَتَبَغْيِي أَنْ يَجْعَلَ هَذَا التَّقْيِيدَ فِي نَحْوِ ثِيَابِ بَذْنِهِ أَيْضًا اهـ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش قَضِيَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيِ لِمَا دَفَعَهُ الْحَاكِمُ لِلتَّفَقُّهِ أَنَّهُ لَوْ صَرَفَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَقِيَاسُ مَا سَيَأْتِي مِنْ صِحَّةِ تَصَرُّفِهِ فِي نَحْوِ ثِيَابِ بَذْنِهِ صِحَّةُ تَصَرُّفِهِ فِي ذَلِكَ اهـ. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِي نَفَقَتِهِ وَكِسْوَتِهِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ قَلْبُوبِيٍّ وَفِي الْحَلْبِيِّ وَالْحَفْنِيِّ مِثْلُهُ اهـ. • قُودُ: (وَتَذْيِيرُهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَصَرُّفُهُ. • قُودُ: (وَكَذَا إِبْلَاؤُهُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةٌ سَمِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ

• قُودُ: (غَيْرِ الْفُورِيِّ) هَلْ هَذَا التَّقْيِيدُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ بِالْفُورِيِّ أَوْ عَلَى مَنْعِهِ أَيْضًا. • قُودُ: (بَانَ) يَصْرِفُهُ فِيهَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَحْوِ هَيْبَةٍ وَتَصَدَّقِي وَهُوَ مُتَّجَعٌ وَيَتَبَغْيِي أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْقَيْدَ فِي نَحْوِ ثِيَابِ بَذْنِهِ أَيْضًا. • قُودُ: (وَكَذَا إِبْلَاؤُهُ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمَ نُفُودِ إِبْلَاؤِهِ.

رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَخَالَفَهُ السَّبْكِى كإِبْلَادِ الرَّاهِنِ الْمُعْصِرِ وَفَوْقَ غَيْرِهِ بِأَنَّ الرَّاهِنَ هُوَ الَّذِي حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ وَأَنَّ حَجَرَ الرَّهْنِ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّمُ بِهِ عَلَى مُؤَنِ التَّجْهِيزِ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ بِتَقَدُّمِهَا عَلَى الْفُرْمَاءِ وَيَضْمَنُ مَدِينُ مُفْلِسٍ أَقْبَضَهُ ذَنْتَهُ بَعْدَ الْحَجْرِ وَإِنْ جِهَلَهُ أَوْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ حَاكِمٌ إِلَّا إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ ذَلِكَ. (فَلَوْ بَاعَ مَالَهُ) كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ (لِلْفُرْمَاءِ بِذَيْنِهِمْ) أَوْ بَعْضَهُ أَوْ لِيُغْرِمَ بِذَيْنِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَذَفَهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِمَّا ذَكَرَهُ بِالْأُولَى (بَطَلٌ) إِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْحَاكِمُ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ وُجِدَتْ شُرُوطُ الْبَيْعِ الشَّائِقَةِ لِبَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيَصِحُّ جُزْأً. (فَلَوْ) تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ كَانَ (بَاعَ) فِي ذِمَّتِهِ غَيْرَ سَلَمٍ أَوْ (سَلَمًا أَوْ اشْتَرَى) أَوْ اسْتَأْجَرَ أَوْ اقْتَرَضَ شَيْئًا (فِي الذِّمَّةِ فَالصَّحِيحُ صَحُّهُ وَبُيُتُّ) الْمَبِيعُ فِي الْأُولَى وَالبَدَلُ فِيمَا بَعْدَهَا (فِي ذِمَّتِهِ)؛ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْفُرْمَاءِ فِيهِ. (وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ) وَرَجَحَتْهُ (وَطَلَّاهُ وَخَلَعَهُ) إِنْ كَانَ زَوْجًا وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ

الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ عَدَمَ تَقْوِذِ إِبْلَادِهِ إِذَا قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ أَي: عَدَمَ التَّقْوِذِ يُحَرِّمُ الْوَطْءَ عَلَيْهِ خَوْفًا مِنَ الْحَبْلِ الْمُؤَذَى إِلَى الْهَلَاكِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَخَفِ الْعَنْتَ وَأَنَّ الْوَلَدَ حُرٌّ نَسِيبٌ أَه.
 • فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ السَّبْكِى. • فَوَدَّ: (مَدِينُ مُفْلِسٍ) بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (أَقْبَضَهُ) أَي: أَقْبَضَ الْمَدِينُ الْمُفْلِسَ. • فَوَدَّ: (مَذْهَبُهُ) أَي: الْحَاكِمُ (ذَلِكَ) أَي: جَوَازُ إِقْبَاضِ ذَيْنِ الْمُفْلِسِ لَهُ. • فَوَدَّ: (كُلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَذَفَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (لِلْفُرْمَاءِ) لَوْ بَاعَهُ لِأَجَنَبِيٍّ بِإِذْنِ الْفُرْمَاءِ لَمْ يَصِحَّ نِهَايَةً وَمُعْنَى.
 • فَوَدَّ (سُنِّي): (بِذَيْنِهِمْ) أَوْ بَعْتَيْنِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِذَيْنِهِ) أَي: أَوْ بَعْضِهِ. • فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. • فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يُبَيِّتُ عَلَى الْعُمُومِ وَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَيْرُهُ آخَرُ أَه. • فَوَدَّ: (أَمَّا بِإِذْنِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ لَوْ أَقَرَّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ إِلَى الْمُثْنِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا بِإِذْنِهِ الْفَخِّ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْحَاكِمُ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ الْفَخُّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ نَقَلَهُ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَه س م. • فَوَدَّ: (فَلَوْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ الْفَخُّ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي أَمْوَالِهِ الْفَخُّ.
 • فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ) أَي: لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمَهْرُ مُعَيَّنًا فَسَدَّتِ التَّشْمِيعُ وَوَجِبَ مَهْرُ الْجِثْلِ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ) أَي: بَانَ كَانَ الْمُفْلِسُ الْمُخْتَلِعُ زَوْجَةً أَوْ أَجَنَبِيًّا أَه س م.

• فَوَدَّ: (أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيَصِحُّ جُزْأً) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ نَقَلَهُ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَه. وَمَا ذَكَرَهُ قَدْ يَشْمَلُ قَوْلَهُ أَوْ لِيُغْرِمَ بِذَيْنِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّخْصِيسِ وَقَدْ يُقَالُ لَا مَانِعَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ لِيُغْرِمَ نَظِيرَهُ وَكَاتَهُ قُسِمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمْلِكَهُ لَهُمْ دَفْعَةٌ أَوْ دَفْعَاتٍ وَأَنْ تَتَّحِدَ ذُيُونُهُمْ وَأَنَّ لَا وَأَمَّا فَرْقُ الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِ بَيْنَ ذَلِكَ فَتَبَيَّنَ حَمْلُهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ بَغِيرُ إِذْنِ الْقَاضِي أَه. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ) أَي: بَانَ كَانَ زَوْجَةً أَوْ أَجَنَبِيًّا.

مِنْ الزَّوْجَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ بِالْعَيْنِ (وِاقْتِصَاصُهُ) أَي: طَلَبُهُ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ فَيُجَابُ إِلَيْهِ (وَاسْقَاطُهُ) الْقِصَاصُ وَيَصُحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ وَلَوْ مَجَانًا؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ عَيْنًا وَاسْتِلْحَاقُهُ النَّسَبَ وَنَفْيَهُ وَلِعَانَهُ وَاجَازَةً وَصِيَّةً زَادَتْ عَلَى الثَّلَاثِ. (وَلَوْ أَقْرَبَيْنِ) مُطْلَقًا (أَوْ ذَنِي وَجَبَ) ذَلِكَ الدَّيْنُ أَوْ نَحْوِ كِتَابَةِ سَبَقَتْ (قَبْلَ الْحَجَرِ) بِنَحْوِ مُعَامَلَةٍ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا بَعْدَ الْحَجَرِ فَتَعْيِيرُهُ يُوجِبُ الْمُفِيدَ لِذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ تَعْيِيرِ أَصْلِهِ وَغَيْرِهِ يَلْزَمُ (فَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ فِي حَقِّ الْغُرَمَاءِ) فَيَأْخُذُ

• فَوُد: (مِنْ الزَّوْجَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ) أَي: الْمُفْلِسِ اهْ مُعْنِي. • فَوُد: (بِالْعَيْنِ) أَي بَعَيْنِ مَالِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ وَأَمَّا فِي الذِّمَّةِ فَفِيهِ الْخِلَافُ فِي السَّلَمِ اهْ مُعْنِي. • فَوُد: (أَي: طَلَبُهُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي أَي: اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ وَإِذَا طَلَبَهُ أُجِيبَ اهْ وَهِيَ أَحْسَنُ قَالَ ع ش أَي اسْتِيفَاءُهُ الْإِلْحَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ بِالْإِقْتِصَاصِ مَا يَشْمَلُ اسْتِيفَاءَهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ فِيهِ وَطَلَبُ مِنَ الْحَاكِمِ اه. • فَوُد: (وَاسْقَاطُهُ الْقِصَاصِ) أَي: فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِغَايِلِهِ اه سَم أَي وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. • فَوُد: (مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي وَوَجَّهَهُ ع ش بِإِيْهَامِ الْإِضَافَةِ لِلْغَايِلِ الْإِزْمَ لَهَا حَذْفُ الْمَفْعُولِ التَّعْيِيرِ الْمُقْتَضِي لِحَوَازِ اسْقَاطِهِ الدَّيْنِ وَهُوَ فَايِدُ اه. • فَوُد: (وَلَوْ مَجَانًا) وَإِنَّمَا لَمْ يَمْتَنِعِ الْعَفْوُ مَجَانًا لِغَدَمِ التَّفْرِيطِ عَلَى الْغُرَمَاءِ؛ إِذْ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ شَيْءٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ وَجُوبِ الْكَسْبِ عَلَى مَنْ عَصَى بِالذَّيْنِ أَنَّهُ إِذَا عَفَا هُنَا عَنْ الْقِصَاصِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَالٍ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَسْبِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ لَكِنْ لَوْ عَفَا مَجَانًا احْتَمَلَ الصَّحَّةَ مَعَ الْإِثْمِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ اه ع ش. • فَوُد: (هَيْئًا) أَي: أَصَالَةً وَأَمَّا الذِّمَّةُ فَبَدَلُ مِنْهُ. • فَوُد: (وَاسْتِلْحَاقُهُ الْإِلْحَ) وَيُتَّفَقُ عَلَى مَنْ اسْتَلْحَقَهُ كَمَا سَيَأْتِي اه سَم. • فَوُد: (وَنَفْيُهُ وَلِعَانُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي وَنَفْيُهُ بِاللَّعَانِ اه. • فَوُد: (وَاجَازَةً وَصِيَّةً) أَي: لِمَوَرِّثِهِ أَي: لِأَنَّهُ تَنْفِذٌ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا مَرَّ. • فَوُد: (مُطْلَقًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ وَجِبَ قَبْلَ الْحَجَرِ صِفَةٌ لِلذَّيْنِ فَقَطْ. • فَوُد: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ وَجِبَتْ أَي: تَبَيَّنَتْ لِلْمَقْرَرِّ لَهُ عِنْدَ الْمُفْلِسِ بَعْدَ الْحَجَرِ كَانَ غَضَبُهَا بَعْدَهُ اهْ بِجَعْرِ مِي.

• فَوُد (سَمِي): (وَجِبَ) أَي: تَبَيَّنَ اه سَم. • فَوُد: (ذَلِكَ الدَّيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اخْتِيرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي. • فَوُد: (أَوْ نَحْوِ كِتَابَةِ) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ حَقَرٌ بِفَرْقٍ بَعْدَ مَثَلًا. • فَوُد: (سَبَقَتْ) الْأَوَّلَى وَجَدَتْ. • فَوُد: (بِنَحْوِ مُعَامَلَةٍ) أَي كَثَائِلَ وَنَحْوِهِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. • فَوُد: (وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْإِلْحَ) كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ نِهَايَةً وَمُعْنِي.

• فَوُد (سَمِي): (فَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِفْرَاقِ أَنَّ مَقْصُودَ الْحَجَرِ مَنَعُ التَّصَرُّفِ قَالَتِي إِشَارَةً وَالْإِفْرَاقُ إِخْبَارٌ وَالْحَجَرُ لَا يَسْلُبُ الْعِبَارَةَ عَنْهُ وَيَقْبُطُ عَلَيْهِ الدَّيُونُ بِتَكْوِيلِهِ عَنْ الْحَلِيفِ مَعَ خَلِيفِ

• فَوُد: (وَاسْقَاطُهُ الْقِصَاصِ) أَي: فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِغَايِلِهِ. • فَوُد: (وَاسْتِلْحَاقُهُ) وَيُتَّفَقُ عَلَى مَنْ اسْتَلْحَقَهُ كَمَا سَيَأْتِي.

• فَوُد (سَمِي): (وَجِبَ) أَي: تَبَيَّنَ.

المُقَرَّرُ له العین ویزاجم فی الدین؛ لأنَّ الضرر فی حقِّه أكثر منه فی حقِّهم فتَبَعُدُ التَّهْمَةُ بالمواطأة لكن اختیر المُقَابِلُ لِغَلَبَتِهَا الْآنَ ولو طَلَبُوا تَحْلِيلَهُ لم يُجَابُوا؛ لأنَّه لو رجع لم يُقْبَلْ بخلاف المُقَرَّرِ له فيجابون لِتَحْلِيلِهِ وإن لم يكن المُقَرَّرُ محجوراً عليه وظاهر كلام الشيخين أنه لو ادَّعى عليه بما لَزِمَهُ قبل الحجر فنكَّل وخَلَفَ المُدَّعي زاحمهم؛ لأنَّ التَّيَمِينَ المردودة كالإقرار (وإن أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر) إسناداً مُقَيِّداً (بمُعَامَلَةٍ أَوْ) إسناداً (مُطْلَقاً) عن التَّيَمِينَ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا (لم يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ) فلا يُزَاجِمُهُم المُقَرَّرُ له لِتَقْصِيرِ مُعَامِلِهِ ولأنَّ الإطلاَقَ يُتْرَكُ على أَقْلِ المراتب وهو ذَيْنُ المُعَامَلَةِ ويَصِحُّ على بُعْدِ أَنْ يُرِيدَ أَوْ اقْرَأَ إقراراً مُطْلَقاً عن التَّيَمِينَ بما قبل الحجر أَوْ بعده فإنه لا يُقْبَلُ هنا أيضاً تنزيلاً على الأَقْلِ هنا أيضاً وهو إسنادُه لِمَا بعد الحجر ومحلُّه كما في الروضة إنْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ وإلا عَمِلَ بِتَفْسِيرِهِ وقياسه العملُ به في مسألة المَثْنِ أيضاً. (وإن قال عن جِنَايَةٍ) ولو بعد الحجر (قِيلَ فِي الْأَصَحِّ) لِقَدَمِ تَفْرِيطِ المُقَرَّرِ له ومثله ما حَدَّثَ بعد الحجر وتَقَدَّمَ سَبَبُهُ عليه كانهدام ما أَجْرَهُ قبل إفلاسه والحاصلُ أَنَّ ما وَجِبَ عليه بعد الحجر إنْ كان بِرِضَا مُسْتَحِقَّهُ لم يُقْبَلْ وإلا قِيلَ وَزاحَمَ الغُرَمَاءُ فَإِنْ قُلْتُ: قوله لم يُقْبَلْ يُنَافِيهِ إفتاء ابن الصلاح بأنه لو أَقْرَأَ بذَيْنِ وَجِبَ بعد الحجر واعْتَرَفَ بِقُدْرَتِهِ على وفائه

المُدَّعي كإقراره نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوُدَّ: (العَيْنُ) أَي: قَبِلْتُ بِهَا. ٥. وَفَوُدَّ: (وَيُزَاجِمُ فِي الدِّينِ) أَي: فلا يَتَقَدَّمُ بِهِ أَهْمُ. ٥. فَوُدَّ: (لأنَّ الضَّرَرَ) تَعْلِيلٌ لِلْمَثْنِ. ٥. فَوُدَّ: (لَكِنْ اخْتِيرَ الْمُقَابِلُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ الزَّوْيَانِيُّ فِي الْجَلِيَّةِ وَالِاخْتِيَارُ فِي زَمَانِنَا الْفَتَوَى بِهِ؛ لِأَنَّا نَرَى الْمُفْلِسِينَ يَبْرُونَ زَمَانِنَا لِلظُّلْمَةِ حَتَّى يَنْتَقِمُوا أَصْحَابَ الْحُقُوقِ مِنْ مُطَالَبَتِهِمْ وَحَبْسِهِمْ وَهَذَا فِي زَمَانِهِ قَمَا بِالْكَ زَمَانِنَا أَه. ٥. فَوُدَّ: (فَيُجَابُونَ لِتَحْلِيلِهِ) مَتَّعَ م أَهْ سَمُ وَاسْتَفْرَبَ ع ش كَلَامُ الشَّارِحِ. ٥. فَوُدَّ: (لِتَحْلِيلِهِ) أَي: المُقَرَّرُ له أَنَّ المُقَرَّرَ صَادِقٌ فِي إِقْرَارِهِ ع ش. ٥. فَوُدَّ: (زَاحَمَهُمُ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. ٥. فَوُدَّ: (إِسْنَادًا مُقَيِّدًا) إِلَى قَوْلِ المَثْنِ وَإِنْ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيَصِحُّ إِلَى أَوْ أَقْرَأَ. ٥. فَوُدَّ: (لِتَقْصِيرِ مُعَامِلِهِ) أَي: فِي صُورَةِ التَّقْيِيدِ. ٥. فَوُدَّ: (وَلَا نَ الْإِطْلَاقُ الْخُ) أَي فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ. ٥. فَوُدَّ: (أَنْ يُرِيدَ) أَي: الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ أَوْ مُطْلَقًا. ٥. فَوُدَّ: (وَهُوَ إِسْنَادُهُ الْخُ) فَإِنْ كَانَ مَا أَطْلَقَهُ ذَيْنَ مُعَامَلَةٍ لَمْ يُقْبَلْ أَوْ ذَيْنَ جِنَايَةٍ قَبْلَ وَإِنْ لَمْ يَغْلَمْ أَهْ ذَيْنَ مُعَامَلَةٍ أَوْ جِنَايَةٍ لَمْ يُقْبَلْ لِاحْتِمَالِ تَأَخُّرِهِ وَكَوْنِهِ ذَيْنَ مُعَامَلَةٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: التَّنْزِيلُ عَلَى إِسْنَادِهِ لِمَا بَعْدَ الْحَجَرِ كَرُدِّي. ٥. فَوُدَّ: (إِنْ تَعَلَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ) كَانَ مَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرَسَ أَهْ بِجَرِيْمَةٍ. ٥. فَوُدَّ: (فِي مَسْأَلَةِ المَثْنِ) أَي: فِي الْإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. ٥. فَوُدَّ: (قِيلَ) أَي: قَبِلَ زَاحَمَهُمُ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ. ٥. فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ ذَيْنِ الْجِنَايَةِ. ٥. فَوُدَّ: (لَمْ يُقْبَلْ) أَي: فِي حَقِّ الغُرَمَاءِ.

٥. فَوُدَّ: (العَيْنُ) أَي: قَبِلْتُ بِهَا. ٥. وَفَوُدَّ: (وَيُزَاجِمُ فِي الدِّينِ) أَي: فلا يَتَقَدَّمُ بِهِ. ٥. فَوُدَّ: (فَيُجَابُونَ لِتَحْلِيلِهِ) مَتَّعَ م ر.

قِيلَ وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ قُلْتُ: يَتَعَيَّنُ حَمْلُ قَوْلِهِ قَبْلَ عَلَى أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ لَهُ لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَقِبَهُ وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ لِأَنَّهُ قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَائِهِ شَرْعًا تَسْتَلْزِمُ

قُودَ: (وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ) لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُفْهَمَ مِنْ بَطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ بَطْلَانُ الْحَجَرِ أَوْ انْفِكَائِهِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَازُهُ بِالْمَلَاءَةِ أَوْ ثُبُوتُهَا بَعْدَ الْحَجَرِ لَا يُنَافِي صِحَّتَهُ لِجَوَازِ طُرُوقِهَا بَعْدَهُ وَلَوْ فُرِضَ وَجُودُهَا قَبْلَ فَعَائَتِهِ أَنَّهُ أَخْفَى مَالَهُ عِنْدَ الْحَجَرِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْحَجَرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي انْفِكَائَهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي بَلِ الَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِ بَطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ أَنَّهُمْ لَوْ طَالَبُوهُ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ لِأَنَّهُ يَتَوَزَّعُ عَلَى نِسْبَةِ ذِيُونِهِمْ لَمْ يُفِذْ دَعْوَى الْإِعْسَارِ وَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ إِلَى وَفَائِهِ وَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَكَّنُ إِلَّا بِقَلِّ الْقَاضِي إِدْمَاقَهُ وَوَاقْفَهُ شَرْعًا وَالْحَلْبَى.

قُودَ: (بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ) مَعْنَاهُ كَمَا ظَهَرَ لِي ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَّ سَبَقَ إِلَيْهِ أَنَا نَعَامِلُهُ مُعَامَلَةً الْمُسِيرِينَ قَطَالِبُهُ بِوَفَائِهِ بَقِيَّةِ الذُّيُونِ وَنَحْبِسُهُ عَلَيْهَا وَمَعْنَى عَدَمِ قَبُولِهِ فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيمَا هُوَ مَخْبُوسٌ لَهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِ وَلَا يُزَاجِمُهُمُ الْمُقَرَّرُ لَهُ وَالْأَفْظَاهُ الْحَمْلُ لَا يَتَأْتِي مَعَ قَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ تَفْسِيهِ وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ أَهْرَاشِدِي. قُودَ: (لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ) أَيِ: قَيْطَالِبٍ بِقَدْرِ مَا أَقْرَبَهُ أَهْرَاشِدِي.

قُودَ: (لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ) أَيِ: فَلَا يَقُوتُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ أَهْرَاشِدِي عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ مُزَاحِمَةِ الْمُقَرَّرِ لِلْغُرْمَاءِ لَكِنْ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قُدِّرَتْهُ الْخُذْلُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُزَاحِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْرَاشِدِي.

قُودَ: (لَا قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَائِهِ شَرْعًا الْخُذْلُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ الْمُقَرَّرِ لَيْسَ فِيهَا تَقْيِيدُ الْقُدْرَةِ بِالشَّرْعِيَّةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْقُدْرَةَ الْحِسِّيَّةَ فَالْوَجْهُ أَنَّ بَطْلَانِ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ الْقَدْرِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عَلَى حَجِّ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُقَرَّرُ أَنَا قَادِرٌ شَرْعًا أَتَجَنَّبُ أَنَّهُ يَبْطُلُ إِعْسَارُهُ بِالنِّسْبَةِ

قُودَ: (لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ مُزَاحِمَةِ الْمُقَرَّرِ لِلْغُرْمَاءِ لَكِنْ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قُدِّرَتْهُ الْخُذْلُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُزَاحِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودَ: (وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ) لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُفْهَمَ مِنْ بَطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ بَطْلَانُ الْحَجَرِ أَوْ انْفِكَائِهِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَازُهُ بِالْمَلَاءَةِ وَثُبُوتُهَا بَعْدَ الْحَجَرِ لَا يُنَافِي صِحَّتَهُ لِجَوَازِ طُرُوقِهَا بَعْدَهُ وَلَوْ فُرِضَ وَجُودُهَا قَبْلَ فَعَائَتِهِ أَنَّهُ أَخْفَى مَالَهُ عِنْدَ الْحَجَرِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْحَجَرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي انْفِكَائَهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي بَلِ الَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِ بَطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ مَا لَوْ طَالَبُوهُ فَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِعْسَارَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ تَثَبُّتُ قُدْرَتِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الذُّيُونِ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مِقْدَارِ مَا أَقْرَبَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى وَفَائِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ الْقُدْرَةُ عَلَى مِقْدَارٍ لَا تَسْتَلْزِمُ الْقُدْرَةَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ وَالْإِعْتِرَافُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى وَفَائِهِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ لَا يَتَعَيَّنُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْقُدْرَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْبَقِيَّةِ أَيْضًا وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ تَخْصِيصِهِ بَلِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا أَنَّهُ يَمْلِكُ مِقْدَارَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَعَلَى هَذَا فَمِنْ قَوَائِدِ بَطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ مَعَ بَقَاءِ الْحَجَرِ أَنَّهُمْ لَوْ طَالَبُوهُ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ لِأَنَّهُ يَتَوَزَّعُ عَلَى نِسْبَةِ ذِيُونِهِمْ لَمْ يُفِذْ دَعْوَى الْإِعْسَارِ وَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودَ: (لَا قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَائِهِ شَرْعًا تَسْتَلْزِمُ الْخُذْلُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةُ الْمُقَرَّرِ لَيْسَ فِيهَا تَقْيِيدُ الْقُدْرَةِ بِالشَّرْعِيَّةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْقُدْرَةَ الْحِسِّيَّةَ فَالْوَجْهُ أَنَّ بَطْلَانِ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ

قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَاءِ بَقِيَّةِ الدُّيُونِ. (وَلَهُ أَنْ يَزُدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ) قَبْلَ الْحَجَرِ (إِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الرُّدِّ) أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ عَلَى مَا صُرِّحَ بِهِ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الْبَيْعِ الشَّائِقِ مَعَ أَنَّهُ أَحْظُ لَهُ وَلِلْعُرْمَاءِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْاِكْتِسَابُ كَمَا يَأْتِي بِقَيِّدِهِ الظَّاهِرِ جُزْأَيْهِ هُنَا أَيْضًا وَإِنَّمَا لَزِمَ الْوَلِيُّ الرُّدَّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ الْأَحْظَ لِمَوْلَاهُ وَإِنَّمَا عُدَّ إِسْمَاكَ مَرِيضٍ مَا اشْتَرَاهُ فِي صِحَّتِهِ وَالْغِبْطَةُ فِي رَدِّهِ تَفْوِيتًا حَتَّى يُحْسَبَ النِّقْصُ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَائِزَ فِيهِ وَالْخَلَلُ هُنَا قَدْ يَنْجَبِرُ بِالْكَسْبِ وَأَيْضًا فَحَجَرُ الْمَرَضِ أَقْوَى فَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي إِسْمَاكِهِ امْتَنَعَ الرُّدُّ

لِجَمِيعِ الدُّيُونِ لِتَضَرُّجِهِ بِمَا يُنَافِي خَمَلَ الْقُدْرَةِ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْحِسِّيَةِ اهـ ع ش أي: فَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ إِلَى وَفَاءِ جَمِيعِهَا مَعَ بَقَاءِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ. ء فُود: (بَقِيَّةُ الدُّيُونِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْقَدْرِ الْمُسَاوِي لِذَلِكَ الْمُقَرَّبِ فَمَا دَوْنَهُ شَرَحَ م ر اهـ سم.

ء فُود (سُي): (وَلَهُ أَنْ يَزُدَّ بِالْعَيْبِ) أَي: أَوْ الْإِقَالَةِ وَلَوْ مَتَّعَ مِنَ الرَّدِّ عَيْبٌ حَادِثٌ لَزِمَ الْأَرْضُ وَلَا يَمْلِكُ اسْتِقْطَاةَ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي فِي سَمٍ عَنِ الرُّوْضِ مِثْلُهُ. ء فُود: (قَبْلَ الْحَجَرِ) أَي: أَوْ بَعْدَهُ كَمَا يَأْتِي اهـ ع ش. ء فُود: (أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوْضِ. ء فُود: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْضًا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِلَى وَإِنَّمَا. ء فُود: (مَعَ أَنَّهُ أَحْظُ لَهُ الْخُ) لَعَلَّ هَذَا فِي صُورَةِ الْمُنَى اهـ سم. ء فُود: (وَلَمْ يَجِبْ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ء فُود: (كَمَا يَأْتِي بِقَيِّدِهِ الْخُ) نَقَضَتْهُ أَنَّهُ لَوْ عَصَى بِالِاسْتِدَانَةِ كُلَّفَ رَدَّهُ إِنْ كَانَ فِيهِ غِبْطَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْلُفُ الْكَسْبَ حَيْثُ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَزِدْ بَعْدَ أَطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ قَهْلٌ يَنْقُطُ خِيَارُهُ لِكَوْنِ الرَّدِّ قُورِيًّا أَوْ لَا لِتَمَلُّقِ الْحَقِّ بِغَيْرِهِ فِي نَظَرٍ وَلَا يَتَعَدَّى الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ مِنْهُ عَدَمُ الْكَسْبِ فَيُعْصِي بِهِ وَيَنْقُطُ الْخِيَارُ اهـ ع ش. ء فُود: (وَإِنَّمَا لَزِمَ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَمْ يَجِبْ. ء فُود: (مَا اشْتَرَاهُ الْخُ) مَفْعُولُ الْإِنْسَاكِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِهِ أَي: ثُمَّ مَرَضَ وَأُطْلِعَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ وَالحَالُ أَنَّ الْغِبْطَةَ الْخُ. ء فُود: (تَفْوِيتًا) مَفْعُولُ عُدَّ. ء فُود: (مِنْ الثَّلَاثِ) مُتَعَلِّقٌ بِيُحْسَبُ.

ء فُود: (لَا جَائِزَ فِيهِ) أَي: فِي الْإِنْسَاكِ. ء فُود: (هُنَا) أَي فِي تَرْكِ الرَّدِّ. ء فُود: (قَدْ يَنْجَبِرُ بِالْكَسْبِ) أَي: بِخِلَافِ الضَّرَرِ اللَّاحِقِ لِلْوَرْتَةِ بِذَلِكَ اهـ نَهَايَةً. ء فُود: (فَحَجَرُ الْمَرَضِ الْخُ) أَي: فَاتَّرَ فِيمَا نَقَضَهُ الْعَيْبُ وَجُعِلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الثَّلَاثِ فَالْحَقُّ بِالتَّبَرُّعَاتِ الْمُخَضَّةِ اهـ ع ش. ء فُود: (أَقْوَى) بِدَلِيلِ أَنْ إِذْنَ الْوَرْتَةِ أَي: قَبْلَ الْمَوْتِ لَا يُقَيَّدُ شَيْئًا وَإِذْنَ الْعُرْمَاءِ يُقَيَّدُ صِحَّةَ تَصَرُّفِ الْمُفْلِسِ إِذَا انْقَضَ إِلَيْهِ إِذْنَ الْحَاكِمِ اهـ نَهَايَةً. ء فُود: (فَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ الْخُ) بَيَانٌ لِمَفْهُومِ الْمُنَى عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الْإِنْبَاءِ

لِذَلِكَ الْقَدْرِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ء فُود: (بَقِيَّةُ الدُّيُونِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْقَدْرِ الْمُسَاوِي لِذَلِكَ الْمُقَرَّبِ فَمَا دَوْنَهُ شَرَحَ م ر.

ء فُود (سُقُتْ): (وَلَهُ أَنْ يَزُدَّ بِالْعَيْبِ) فَإِنْ حَدَثَ عَيْبٌ آخَرُ امْتَنَعَ الرَّدُّ وَجَبَ الْأَرْضُ وَلَمْ يَمْلِكِ اسْتِقْطَاةَ رُوْضٍ. ء فُود: (أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ) الَّذِي فِي شَرَحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَزُدُّ أَيْضًا إِذَا لَمْ تَكُنْ غِبْطَةٌ لَا فِي الرَّدِّ وَلَا فِي الْإِنْبَاءِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ فِيهَا مُتَدَافِعٌ اهـ. ء فُود: (مَعَ أَنَّهُ أَحْظُ) لَعَلَّ هَذَا فِي صُورَةِ الْمُنَى.

وفازق ما مرّ آتفا من جواز فسخه وإجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بأن العقد مُزَلَزَل
فضمف تغلقهم به ولا أرض هنا مطلقا؛ لأن الرد غير مُتَتَبِع في نفسه وأفهم قوله ما كان اشتراه
أنه لا يُرد ما اشتراه بعد الحجر بتمن في ذمته واعتمده أبو زُرعة لتغلق حقهم به والرد يُفَوِّتُه
عليهم مجانا بخلاف ذلك؛ لأن رده يحصل لهم ثمنه لكن اعتمد الإسوي وابن النقيب عدم
الفرق. (والأصح تغدي الحجر) بنفسه (إلى ما حدث بعده بالأصطليد) وغيره من سائر الأكساب
وإن زاد المال على الديون (والوصية والشراء) في الذمة (إن صححناه) وهو الراجح كما مر وإن
زاد ذمته بانضمام هذا إليه على ماله كما اقتضاه إطلاقتهم وإن نظر فيه الإسوي وذلك؛ لأن

فلا رد له لما فيه من تغويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يُرد أيضا إذا لم يكن غبطة أصلا في الرد
ولا في الإبقاء، وهو كذلك لتعلق في حقهم به فلا يفوت عليهم بغير غبطة اه قال ع ش قوله ولا في
الإبقاء إلخ أي: فليس له الرد وبقي ما لو جهل الحال وفيه نظر والأقرب عدم الرد وعليه فلو ظهر له بعد
ذلك الأمر هل له الرد ويُغذّر في التأخير أم لا فيه نظر والأقرب الأول اه وقوله والأقرب الأول مخالفت
لما مرّ منه آتفا ولعل ما مرّ هو الظاهر. فود: (وفازق) أي: امتناع الرد المذكور. فود: (ما مرّ آتفا)
أي: في شرح فإذا حجر تعلق حق الغرماء بماله. فود: (مع عدم الغبطة) بل مع خلافها.

فود: (تغلقهم به) أي: تعلق الغرماء بالمعقود عليه في زمن الخيار. فود: (هنا) أي فيما إذا تبين
غيب ما اشتراه المُمْلِس قبل الحجر. فود: (مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغبطة في الرد أو
الإمساك أو استوى الأمران فليراجع. فود: (وأفهم إلخ) وقال المغني أن كلام المصنف شامل لرد ما
اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده اه. فود: (اعتمد الإسوي إلخ) وكذا اعتمده النهاية
والمغني وشرح الروض. فود: (بنفسه) إلى الفضل في المغني وكذا في النهاية إلا قوله وله إلى
المن. فود: (بنفسه) أي: فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بتغدي الحجر إليه اه ع ش.
فود: (وغيره إلخ) أي: كالإلتها ب نهاية ومغني. فود: (وإن زاد المال) أي بالحادث اه أسنى.
فود: (في الذمة) ومثله ثمن ثياب بدنه إذا باعها والثقة التي عيّن لها القاضي إذا لم تُصرف في مؤنته
اه ع ش.

فود: (سني: إن صححناه) أي: الشراء. فود: (وهو) أي: التصحيح الراجح. فود: (كما مر) أي:
قَبِلَ ويصح بكاحه. فود: (وإن زاد ذمته بانضمام هذا إليه على ماله) عبارة النهاية والمغني ومقتضى
إطلاقه تبعا لغيره أنه لا فرق على الأول بين أن يزيد ماله مع الحادث على الديون أم لا وهو كذلك؛ لأنه
يُغْتَرَف في الدوام ما لا يُغْتَرَف في الابتداء وإن نظر فيه الإسوي اه ويُعلم بذلك أن قوله المذكور لا موقف
له هنا وأن قوله كما اقتضاه إلخ موقفه عقب قوله الماز وإن زاد المال على الديون. فود: (وذلك) أي:
التغدي إلى ما حدث بعد الحجر.

فود: (بعد الحجر إلخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة
بعده وهو أولى من كلام أصليه لقصوره على الأولى اه.

مقصود الحَجَرِ وُصولُ الحَقوقي إلى أهلها وذلك لا يختصُّ بالموجودِ نعم لو وهب له بعضه أو أوصى له به وثمَّ العقدُ عتقَ عليه ولا يُردُّ على المثنى خلافاً لِمَنْ رَعَمَهُ لِزوالِ مِلْكِهِ عنه فَهَؤُا عليه. (و) الأصحُّ (أنه ليس لِيَابِغِهِ) أي: المُفليس في الذَّمة (أن يفسخَ ويتعلَّقَ بِغَيْنِ متاعه إن عَلِمَ الحالُ) لِتَقْصِيرِهِ (وإن جهلَ فله ذلك) وله أن يُزاجِمَهُ بِغَيْنِهِ لِمُذَرِّهِ (و) الأصحُّ أنه (إذا لم يُمكنكِ التعلُّقُ بها) لِمَلِمِهِ (لا يُزاجِمُ الغُرماءُ بالثمنِ)؛ لأنَّ ذَهَبَ حَدَثَ بعد الحَجَرِ بِرِضا مُسْتَحِقُّهُ فإنَّ فَضْلَ شيءٍ عن ذَئِبِهِم أَخَذَهُ ولا انتظرَ السَّارَ أَمَّا ما وجبَ لا بِرِضا مُسْتَحِقُّهُ فَيُزاجِمُهُم به وفي نُسخٍ يَكُنْ قِيلَ وفي كُلِّ نَقْصٍ؛ إذ التقديرُ يُمكنُه أو يَكُنْ له اهـ ولا يحتاجُ لِذَعْوَى النقصِ في يُمكنكُ كما هو واضحٌ.

• فُود: (ولو وهبَ إلخ) أي أو أضدَّتْ المَحْجُورَةُ بالفلسِ أباهَا اهـ اسْتَى زادَ التَّهْيَاةُ أو وَرَثَتَهُ اهـ أي: فَيَعْتَقُ عليها ع ش. فُود: (أو أوصى) يَتَّبِعِي أو اشْتَرَاهُ في ذَئِبِهِ اهـ سم. فُود: (لِزوالِ مِلْكِهِ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي؛ لأنَّ مِلْكَهُ لم يَسْتَقِرَّ عليه حَتَّى يُقال: لم يُحَجَّرْ عليه فيه وإِنَّمَا الشَّرْعُ قَضَى بِحُصولِ العِتْقِ اهـ. فُود: (وله أن يُزاجِمَهُم إلخ) وَفَاقاً لِلْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافاً لِلتَّهْيَاةِ وَسَمَّ عِبَارَتَهُ قَوْلَهُ وَلَهُ أن يُزاجِمَهُم إلخ كذا في المَنْهَجِ فَقَالَ وَلِيَايَعِ جَهْلُ أن يُزاجِمَ اهـ. وفي العُبابِ خِلَافُهُ فَقَالَ فَإِنْ عَلِمَ أو أَجَارَ لم يُزاجِمِ الغُرماءُ لِحدُوثِهِ بِرِضاهِ اهـ وَقَوْلُ المِنْهَاجِ إذا لم يُمكنْ قَدْ يُفْهِمُ موافقةَ الأوَّلِ وما في العُبابِ هو أصحُّ الوجهَينِ في الجواهرِ م ر اهـ وعِبارةُ التَّهْيَاةِ في شَرْحِ وآتِهِ إذا لم يُمكنْ إلخ وَكَلَامُهُ شامِلٌ لِمَا إذا كانَ عَالِماً بِالحالِ أو جاهِلاً وأجَارَ وهو كذلك فَقَدْ قال القمُولِيُّ في جَواهِرِهِ فَإِنْ قُلْنَا: لا خيارَ له أو له الخيارُ فَلَمْ يَفْسَخْ فَمَي مُضَارِبَتِهِ بِالْثَمَنِ وَجِهَانِ أَصْحُومَا لا اهـ وعِبارةُ العُبابِ وَلِيَايَعِ الخيارِ إنَّ جَهْلُ فَإِنْ عَلِمَ أو أَجَارَ لم يُزاجِمِ الغُرماءُ بِالْثَمَنِ لِحدُوثِهِ بِرِضاهِ اهـ فَكَبَّتْ أَنَّهُ لا يُضَارِبُ بِحالٍ بل يَرْجِعُ في العَيْنِ إنَّ جَهْلُ وَقَعَ في شَرْحِ المَنْهَجِ ما يُخَالِفُ ذَلِكَ فَاحْذَرَهُ اهـ قال ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنْ عَلِمَ أو أَجَارَ أي: بَعْدَ العَقْدِ والعِلْمِ بِإفلاسِ المُشْتَرِي اهـ. فُود: (أما ما وجبَ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ أَمَّا الإِثْلَافُ وَارْشُ الجَنائِيَةِ فَيُزاجِمُ في الأصلِ؛ لأنَّهُ لم يَقْصُرْ فلا يُكَلِّفُ الإِنْتِظارَ ولو حَدَثَ ذَئِبٌ تَقَدَّمَ سَبَبُهُ على الحَجَرِ كَانْهَدَامِ ما أَجَرَهُ المُفْلِسُ وَقَبْضَ أَجَرَتِهِ وَأَتْلَفَهَا ضارَبَ به مُسْتَحِقُّهُ سِوَاةِ أَحَدَتْ قَبْلَ القِسْمَةِ أَمْ لا اهـ. فُود: (قيل إلخ) عبارةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي قال الوليُّ العِراقِيُّ وفي كُلِّ مِنْهُما نَقْصٌ اهـ. فُود: (في يُمكنكُ إلخ) أي لِتَتْرِيْلَهُ مَنَزِلَةَ اللَّارِمِ وكذا في يَكُنْ لِجَعْلِهَا نَامَةً بِمَعْنَى يوجَدُ اهـ ع ش.

• فُود: (أو أوصى لَهُ) يَتَّبِعِي أو اشْتَرَاهُ في ذَئِبِهِ. فُود: (وله أن يُزاجِمَهُم بِغَيْنِهِ لِمُذَرِّهِ) كذا في شَرْحِ المَنْهَجِ فَقَالَ وَلِيَايَعِ جَهْلُ أن يُزاجِمَ اهـ. وفي العُبابِ خِلَافُهُ فَقَالَ: فَإِنْ عَلِمَ وَأَجَارَ لم يُزاجِمِ الغُرماءُ لِحدُوثِهِ بِرِضاهِ اهـ. وَقَوْلُ الجِنْهَاجِ إذا لم يَكُنْ قَدْ يُفْهِمُ موافقةَ الأوَّلِ وما في العُبابِ هو أصحُّ الوجهَينِ في الجواهرِ م ر.

(فصلٌ في بيع مالٍ المُفْلِسِ وقِسْمَتِهِ وتَوَابِعِهِمَا)

(يُبادِرُ) نَدَبًا (القاضي) أي: قاضي بَلَدِ المُفْلِسِ إذِ الْوَلَايَةُ عَلَى مَالِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ لَهُ تَبَعًا لِلْمُفْلِسِ (بعدَ الْحَجْرِ) عَلَى الْمُفْلِسِ (بِيعَ مَالُهُ) بِقَدْرِ الْحَاجَةِ (وَقِسْمِهِ) أي: ثَمَنُ الْمَبِيعِ الدَّالُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ (بَيْنَ الْغُرَمَاءِ) بِنِسْبَةِ دُيُونِهِمْ أَوْ بِتَمْلِيكِهِ لَهُمْ كَذَلِكَ إِنْ رَأَاهُ مَصْلَحَةٌ لِتَضَرُّرِ الْمُفْلِسِ بِطَوِيلِ الْحَجْرِ وَالْغَرِيمِ بِتَأْخِيرِ الْحَقِّ لَكِنْ لَا يُفْرُطُ فِي الْاسْتِعْجَالِ خَشْيَةً مِنْ بَخْسِ الثَّمَنِ وَيَجِبُ كَمَا يَأْتِي الْبِدَائِلُ لِيَبَعَ مَا يُخْشَى فُسَادُهُ أَوْ فَوَاتُهُ بِالتَّأْخِيرِ وَلَا يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونَهُ يَبِعُ شَيْءٌ لَهُ

فَصْلٌ فِي بَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ وَقِسْمَتِهِ وَتَوَابِعِهِمَا

• فَوَدُ: (وَتَوَابِعُهُمَا) كَثَرَتْ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الثَّيَابِ وَالتَّفَقُّعِ عَلَيْهِ وَإِجَارَةِ أَمِّ وَلَدِهِ وَكَيْفِيَّةِ آدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ.
• فَوْدُ (سُنِّي): (يُبَادِرُ الْقَاضِي) خَرَجَ بِهِ الْمُحَكَّمُ فَلَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ وَإِنْ قُلْنَا لَهُ الْحَجْرُ عَلَى مَا قَالَهُ حَجٌّ فِي شَرْحِ الْقَبَابِ وَإِنْ كَانَ عُمُومُ قَوْلِ الشَّارِحِ مَرَّ فِيمَا سَبَقَ حَجَرَ الْقَاضِي دُونَ غَيْرِهِ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ الْحَجْرَ يَسْتَدْعِي قِسْمَةَ الْمَالِ عَلَى جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ تَمَّ غَيْرُ غُرَمَائِهِ الْمَوْجُودِينَ وَنَظَرُ الْمُحَكَّمِ قَاصِرٌ عَنْ مَرَقَّتِهِمْ اهـ ع ش. • فَوْدُ: (نَدَبًا) أي: مَا لَمْ تَدْعُ الضَّرُورَةَ وَلَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ لِلْبَيْعِ وَالْأَفْتَحِبُّ الْمُبَادَرَةَ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْأَوَّلَى مِنْ وَجُوبِ الْقِسْمَةِ إِذَا طَلَبَهَا الْغُرَمَاءُ اهـ ع ش.

• فَوْدُ (سُنِّي): (القاضي) أي: أَوْ نَائِبُهُ اهـ نِهَآيَةً. • فَوْدُ: (أي: قاضي) إِلَى قَوْلِهِ (وَيَجِبُ) فِي الثَّمَنِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ الْآقُولُهُ أَوْ بِتَمْلِيكِهِ إِلَى التَّضَرُّرِ إلخ.

• فَوْدُ (سُنِّي): (بِيعَ مَالُهُ) وَمِنْهُ التَّرْوَلُ عَنِ الْوِظَانِ بِدَرَاهِمَ قَلْبِيٍّ اهـ بُجَيْرِي. • فَوْدُ: (بِقَدْرِ الْحَاجَةِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِقَدْرِ الدِّينِ وَيُشْكَلُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُحَجَرُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا زَادَ دَيْنُهُ عَلَى مَالِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ قَدْ يَبِيعُ بَعْضُ الْغُرَمَاءِ أَوْ يَخْدُثُ لَهُ مَا لَا يَبْعُدُ بِإِزَاتٍ وَنَحْوِهِ ع ش اهـ بُجَيْرِي. • فَوْدُ: (أَوْ) بِتَمْلِيكِهِ إلخ) وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ جُزْءًا مُعَيَّنًا مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ نَسْبَتَهُ إِلَى كُلِّ كِنْسِيَّةٍ دَيْنِ الْمُشْتَرِي إِلَى جُمْلَةِ دُيُونِ الْمُفْلِسِ أَوْ يَبِيعَ جُمْلَةَ مَالِ الْمُفْلِسِ بِجُمْلَةِ دُيُونِ جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ الدُّيُونُ فِي الصَّفَةِ وَالْأَبْطَلُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَمَا لَوْ بَاعَ عَبِيدَ جَمْعٍ بِثَمَنِ وَاحِدٍ وَهُوَ بَاطِلٌ وَفِي ع فِيمَا تَقَدَّمَ وَمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ اهـ ع ش. • فَوْدُ: (كَذَلِكَ) أي: بِنِسْبَةِ دُيُونِهِمْ. • فَوْدُ: (لِتَضَرُّرِ الْمُفْلِسِ إلخ) تَعْلِيلٌ لِلثَّمَنِ.

• فَوْدُ: (لَا يُفْرُطُ إلخ) أي: لَا يُبَالِغُ فِي الْاسْتِعْجَالِ أَيْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ اهـ ع ش. • فَوْدُ: (مِنْ بَخْسِ الثَّمَنِ) أَيْ تَقْصِيهِ اهـ كُرْدِي. • فَوْدُ: (أَوْ فَوَاتُهُ) أي: بِتَخْوِ الْغَضَبِ. • فَوْدُ: (وَلَا يَتَوَلَّى) أي: الْقَاضِي.

• فَوْدُ: (أَوْ مَأْذُونُهُ) يَشْمَلُ الْمُفْلِسَ وَيَأْتِي مَا يُصْرَحُ بِهِ اهـ سَمَ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلْيَبِعْ بِخَضْرَاءِ الْمُفْلِسِ وَغُرَمَائِهِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلْيُسْتَفَنَّ عَنْ بَيِّنَةٍ بِمِلْكِهِ عَلَى مَا مَرَّ اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ ظَاهِرًا فِي الشُّمُولِ فَضْلًا عَنِ الصَّرَاحَةِ بَلْ هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الشُّمُولِ وَيَأْتِي آفَاءً عَنِ الثَّمَنِ مَا قَدْ

فَصْلٌ

• فَوْدُ: (أَوْ مَأْذُونُهُ) يَشْمَلُ الْمُفْلِسَ وَيَأْتِي مَا يُصْرَحُ بِهِ.

حتى يثبت عنده كما اعتمده ابن الرفعة وغيره ولو بعليه أنه ملكه ويؤيده قولهم لو طلب
شركاء منه قسمة ما بأيديهم لم يقسمه بينهم حتى يثبت عنده أنه ملكهم ولا تكفي اليد؛ لأن
تصرفه حكم أي: فيما رفع إليه وطلب منه فصله نعم الوجه حيل هذا على يد مجزأة وترجيح
السبكي كإباحة الصلاح الاكتفاء باليد على ما إذا انضمت إليها تصرف طالت مدته وخلا عن
منازع ولو كانت العين بيد المرتنن أو الوارث كفى إقراره بأنه له أي: لأن قول ذي اليد حجة

يصرح بعدم الشمول ويحتمل أن (لا) ساقطة من قلم التاسخين والأصل لا يشمل المفسل الخ.

• قوله: (حتى يثبت عنده الخ) على هذا هل يترقّف سماعه على دعوى أم لا اجمع أقول الأقرب الثاني؛
لأن المدار على ما يفيد الظن للقاضي غير مستند فيه إلى إخبار المالك اجمع ش أقول قضية كلام الشارح
في التنبيه الآتي قبيل قول المصنف ثم إن كان الذين الخ الأول. • قوله: (كما اعتمده ابن الرفعة) وهو
أظهر اه مغني. • قوله: (منه) أي: من القاضي. • قوله: (ولا تكفي اليد الخ) عطف على قوله ولا يتوّل
الخ. • قوله: (لأن تصرفه حكم) وسباني في الفرائض ما فيه اه نهاية عبارة البجيرمي وبيع الحاكم ليس
حكمًا على المعتد قلوبوي ونقل عن شيخنا أن تصرفه ليس حكمًا وإنما هو نياة اقتضائها الولاية حلي
اه. • قوله: (حيل هذا) أي: القول بعدم كفاية اليد. • قوله: (وترجيح السبكي) أي وحيل ترجيحه.

• وقوله: (الإكفاء) مفعول الترجيح. • قوله: (على ما إذا الخ) عبارة النهاية ورجح السبكي بما لما
اقتضاه كلام جماعة الإكفاء باليد ونقله عن العبادي وذكر الأذرع أن ابن الصلاح أفتى بما يوافق
والإجماع الفعلي عليه وهو المعتد اه قال ع ش قوله الإكفاء باليد ظاهره وإن لم ينضم إليها تصرف
أو نحوه لكن قال حج الإكفاء باليد محمول على ما إذا الخ والأقرب ظاهر إطلاق الشارح م ر؛ لأن
الحجر عليه وظهوره مع عدم المنازعة في شيء مما بيده مشعر بأن ما في يده ملكه اه. • قوله: (بيد
المرتنن أو الوارث) قضية التعليل الآتي أنها مجزأة مثال فيمثلها نحو الوديع والغاصب فليراجع.

• قوله: (لو كانت العين بيد المرتنن أو الوارث الخ) عبارة آذب القضاء لشيخ الإسلام في الفصل الثاني
عشر وأما ثبوت الملك والحيازة فشروط لكن يكفي ثبوت أحدهما على الأصح فلا يبيع القاضي الزهن
أو التركة إلا بعد ثبوت ذلك نعم إن كانت العين بيد المرتنن أو الوارث كفى إقراره بذلك قاله ابن أبي
الدم اه. وعبارة الغزي في الباب السابع من آذب القضاء ما نصّه فقال ابن أبي الدم إذا طلب من الحاكم
بيع مزهون نظره فيه فإن كان في يد مرتنن واعترف بأنه ملك الزاهن وأن يده على إقباضه له وأن الزاهن
زهنه عنده واقبضه هو باع الحاكم ذلك من غير تكليف المرتنن لإثبات ملكية الزاهن قطعًا؛ لأن اليد
دليل الملك ظاهرًا إلى أن قال فإن كان الزهن في يد المرتنن كفى إقراره أو في يد الورثة جاء ما تقدّم
اه. وقوله من غير تكليف المرتنن لإثبات ملكية الزاهن يفهم أنه يكلف إثبات الزهنية وهو ظاهر موافق
لقول العباب في باب الزهن فإن لم يبيعه أي الزاهن المزهون باعه القاضي بعد ثبوت الدين والزهن
وملك الزهن كالممتنع بلا زهن من البيع لذنيه وكما لو أثبت المرتنن أو وارثه بذلك في غيبة الزاهن

في الملك كما صرحوا به ويشتراط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة أو الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي في غير هذا المحل أيضًا ومرو أن غير المفلس لا يتعين فيه تولي الحاكم للبيع بل له بيعه وإجباره عليه ولو عين المدعي أحدهما لم يتعين على الأوجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجير عليه وعليه ذنن معاملته وجناية ونجوم فيقدم الأول؛ لأن لغيره تعلقًا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم الثاني؛ لأنه مستقر، وموتهن فيقدم بالمرهون ومجنني عليه فيقدم بأرض الجناية من رقبة المبد الجاني والحق بهما الزركشي من له حبس لنحو قصارة وخياطة حتى يقضي الأجرة،.....

• فود: (من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما وجه زيادة الحيازة الموهوم أن ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيّد عمر. • فود: (بشرطها المذكور) أي: بقوله إذا انقسم إليها تصرف إلخ. • فود: (في غير هذا المحل) أي: في كل مذيون ممتنع وإذا قيل بعدم الإكفاء باليد قال ابن الرقبة فيتنج أن يتعين الحبس إلى أن يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه مغني عبارة النهاية وما ثبت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم يأتي نظيره في ممتنع عن أداء حق وجب عليه بأن أيسر وطالبه به صاحبه وامتنع من أدائه فيأمره الحاكم به فإن امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وقبي منه أو من غيره باع عليه ماله إن كان بمحل ولايته اه. قال ع ش قوله في ممتنع أي ولو مرة واحدة وقوله إن كان أي: المال بمحل ولايته قضيته أنه لا يبيعه إذا كان في غير محل ولايته بل يكتسب لقاضي بلد المال لبيعه وقضيته قوله السابق ولو بغير بلده له خلافه لتسويته بين المفلس والممتنع إلا أن يُحمل ما سبق على أن المراد أن قاضي بلد المفلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يُرْمِل إلى قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه. • فود: (ومرو إلخ) أي: في الزمن اه كُرْدِي. • فود: (أن غير المفلس) إلى قوله والحق بهما في النهاية والمغني. • فود: (بل له إلخ) أي: للحاكم اه كُرْدِي.

• فود: (وإجباره عليه) أي: إكراه القاضي الممتنع مع تغزيره بحبس أو غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقًا اه نهاية أي سواء زاد الدين أم لا رشيد. • فود: (أحدهما) أي: بيع القاضي وإجباره نهاية ومغني. • فود: (مكاتب حجير عليه) وصورة الحجير على المكاتب أن يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملته السيّد فيتعدى الحجير إليهما تبعًا اه ع ش. • فود: (وعليه ذنن معاملته) لعل مراده لغير السيّد أخذًا من التعليل الآتي. • فود: (وجناية) عطف على المعاملة. • وفود: (ونجوم) على الدين. • فود: (وموتهن) (ومجنني عليه) (ومستحق حق قوري) عطف على مكاتب اه كُرْدِي. • فود: (لنحو قصارة وخياطة) يعني أن للقصار والخياط حبس القرب حتى يقضى أجرته فيقدم بأجرته

اه. نعم اغتیار إثبات ملك الزاهن يتبعي أن يشمل إثباته باعتراف المرتبهين فلا يخالف ما هنا ما ذكره الشارح كالغزي وغيره وقول الغزي لأن اليد دليل الملك ظاهرًا يُحتمل أن يريد يد الزاهن بمقتضى اقرار المرتبهين ثم بحثت بجميع ذلك مع م ر فوافق عليه.

وَمُسْتَحَقُّ حَقٍّ فُورِي كَزَكَاةٍ فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ كَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ الْمُقَدَّمَةِ عَلَى ذَوِي الدُّيُونِ الْمُرْسَلَةِ فِي الدُّمَةِ تُقَدَّمُ هُنَا عَلَى الْغُرَمَاءِ. (وَيُقَدَّمُ) فِي الْبَيْعِ (مَا) يُسْرِعُ ثُمَّ مَا (يُخَافُ فُسَادَهُ) كَهَرَبِيسَةٍ وَفَاكِهَةٍ ثُمَّ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ حَقٌّ كَمَرْهُونٍ (ثُمَّ الْحَيَوَانُ) إِلَّا الْمُدَبِّرُ فَيُؤَخَّرُهُ نَذْبًا عَنِ الْكُلِّ احْتِيَاظًا لِلْعَيْنِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّضٌ لِلتَّلَافِ وَلَهُ مُؤَنَةٌ (ثُمَّ الْمَنْقُولُ)؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى ضَيَاعُهُ (ثُمَّ الْعَقَارُ) بِفَتْحِ عَيْنِهِ وَبِحُجُورِ ضَمِّهَا مُقَدَّمَا الْبِنَاءِ عَلَى الْأَرْضِ وَأُطْلِقَ فِي الْأَنْوَارِ نَذَبَ هَذَا التَّرْتِيبِ وَالْأَوَّجَهُ وَفَاقًا لِلْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ فِي غَيْرِ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ وَغَيْرِ الْحَيَوَانِ مُسْتَحَبٌّ وَفِيهِمَا وَاجِبٌ وَقَدْ يَجِبُ تَقْدِيمُ نَحْوِ عَقَارٍ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ ظَالِمٍ. (وَلِيُبَيِّنَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ نَذْبًا (بِمَحْضَرَةٍ) بِتَثْنِيتِ الْحَاءِ (الْمُفْلِسِ) أَوْ وَكَيْلِهِ (وَعُرْمَائِهِ) أَوْ نَوَائِبِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَى لِلتُّهْمَةِ وَلِيُبَيِّنَ الْمُفْلِسَ مَا فِي مَالِهِ مِنْ مُرْغَبٍ وَمُنْفَرٍ وَهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ فِي الشَّمَنِ وَالْأَوَّلَى تَوَلَّيْهِ لِلْبَيْعِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ لِيُطْلَبَ نَفْسُ

مِنْ ذَلِكَ الْقَوْبِ عَلَى الْغُرَمَاءِ اهْ كُرْدِي. قُود: (وَمُسْتَحَقُّ حَقٍّ الْخُ) هَلْ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَبْنِيٍّ عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ مِنْ جَوَازِ الْحَجْرِ لِحَقِّ اللَّهِ الْفُورِيِّ مُطْلَقًا وَقَدْ مَرَّ فِيهِ خِلَافٌ لِلنَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى وَتَقْصِيلُ لِسْمٍ. قُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ كَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. قُود: (مَا يُسْرِعُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَتُقَدَّمُ حَتْمًا مَا يُخَافُ فُسَادَهُ وَتُقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا يُسْرِعُ لَهُ الْفُسَادُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْهُونًا لِنَذْبِ الْخُ يَضِيعُ ثُمَّ الْمَرْهُونُ وَالْجَانِي لِيَتَجَبَّلَ حَقٌّ مُسْتَحَقُّهُمَا اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْجَانِي الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى ثُمَّ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ م ر بَعْدَ وَفِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ لِابْنِ حَجٍّ تَقْدِيمُ الْجَانِي عَلَى الْمَرْهُونِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْمُطْلَبِ اهْ.

قُود: (كَهَرَبِيسَةٍ وَفَاكِهَةٍ) الْأَوَّلُ مِثَالٌ لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي. قُود: (ثُمَّ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ الْخُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلِيُبَيِّنَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَذْبًا وَكَذَا فِي الْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ بِفَتْحِ عَيْنِهِ وَبِحُجُورِ ضَمِّهَا. قُود: (إِلَّا الْمُدَبِّرَ) وَيَتَبَنَّى أَنَّ يَفْلَهُ الْمُعَلَّقُ عَقْفَهُ بِصِفَةِ اهْ ع ش. قُود: (نَذْبًا) وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَجُوبًا اهْ وَهُوَ ظَاهِرُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى. قُود: (هَنْ الْكُلِّ) شَامِلٌ لِلتَّعَارُفِ اهْ ع ش. قُود: (وَذَلِكَ) أَيِ تَقْدِيمِ الْحَيَوَانِ عَلَى مَا بَعْدَهُ. قُود: (ضَيَاعُهُ) أَيِ بَسْرِقَةٍ وَنَحْوِهَا وَتُقَدَّمُ الْمَلْبُوسُ عَلَى الثُّحَاسِ وَنَحْوِهِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ مُنْفَى وَنَهْيَةً. قُود: (فِي غَيْرِ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ وَغَيْرِ الْحَيَوَانِ) أَي: وَغَيْرِ مَا يَبْتَنُّهَا مِمَّا يُخَافُ فُسَادَهُ ثُمَّ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ حَقٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُتَنِ. قُود: (وَفِيهِمَا) أَي: وَفِيمَا يَبْتَنُّهُمَا كَمَا مَرَّ. قُود: (مِنْ ظَالِمٍ) أَوْ نَحْوِهِ فَلَا أَحْسَنَ تَقْرِضُ الْأَمْرَ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ وَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ وَعَلَيْهِ يَذُلُّ الْوَسْخُ فِيمَا يَرَاهُ الْأَصْلَحُ نَهْيَةً وَمُنْفَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ أَي: فِي التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اهْ. قُود: (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بَشَمَنِ مِثْلِهِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى. قُود: (بِتَثْنِيتِ الْحَاءِ) وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ نَهْيَةً وَمُنْفَى. قُود: (لَا أَنفَى لِلتُّهْمَةِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ حُضِرَ الْمُفْلِسُ وَحُضِرَ الْغُرَمَاءُ. قُود: (مِنْ مُرْغَبٍ) أَي: مِنْ صِفَةِ مَطْلُوبَةٍ لِيَتَكَثَّرَ فِيهِ الرِّغْبَةُ. قُود: (وَمُنْفَرٍ) أَي: مِنْ غَيْبِ لِيَأْمَنَ الرَّدَّ نَهْيَةً وَمُنْفَى. قُود: (وَهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ) الْأَوَّلَى كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْفَى وَلِأَنَّ الْغُرَمَاءَ قَدْ يَزِيدُونَ الْخُ. قُود: (تَوَلَّيْهِ) أَي: الْمُفْلِسِ.

المشتري وليستغنى عن بيئته بملكه على ما مرّ ونذبا أيضا (كل شيء في سوقه) وقت قيامه؛ لأنّ طالبه فيه أكثر فإن بيع في غيره بثمن مثله جاز كما لو استدعى أهل السوق إليه لمصلحة كتره مؤنة الحمل نعم لو تعلّق بالسوق غرض ظاهر وجب وأما يجوز بيع مال المفلس (بثمن مثله حالاً من نقد البلد) أي: محل البيع؛ لأنه المصلحة ومن ثمّ لو رآها الحاكم في البيع بمثل حقوقهم جاز ولو رضي المفلس والمُرماء بمؤجل أو غير نقد البلد جاز على ما قال المتولي ومثلها الغبن الفاحش ونظر فيه السبكي لاحتمال غريم آخر ويؤدّه أن الأصل عدّمه

فرد: (من بيئته بملكه) أي: لو باعه الحاكم. فرد: (على ما مرّ) إشارة إلى عدّم الاستغناء على قول ابن الرقعة اه سم. فرد: (على ما مرّ) أي: في أوّل الفصل بقوله ولا يتولّى إلخ. فرد: (ونذبا أيضا) أي: وليُبع نذبا إلخ ويشهر بيع المقار ليظهر الراغبون اه مُعني. فرد: (كما لو استدعى إلخ) قضية ضنيعة جواز الاستدعاء حيثيذ وظاهر المُعني وضريح النهاية أنه واجب عبارة الثاني ولو كان في الثقل إليه مؤنة كبيرة ورأى استدعاء أهله أو ظنّ الزيادة في غير سوقه فقلّ أي: وجوباً كما هو ظاهر اه وفي الأوّل مثلاً إلّا قوله م ر أي: وجوباً إلخ. فرد: (نعم لو تعلّق بالسوق غرض إلخ) يظهر أن منه ما إذا غلب على ظنّه الزيادة على ما يدفع فيه غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصريّ.

فرد: (غرض ظاهر) أي: للمفلس أو للمُرماء كزواج التقيد الذي يُباع به فيه اه ع ش. فرد: (بثمن مثله) أي: فأكثر نهاية ومُعني. فرد: (لأنّه) أي: البيع بما ذكره. فرد: (ومن ثمّ إلخ) أي من أجل وجوب المثل بالمصلحة. فرد: (لو رآها) أي: المصلحة إلى قوله وما يأتي في النهاية والمُعني إلّا قوله ومثلها الغبن الفاحش. فرد: (على ما قاله المتولي) وهو المُعتمد نهاية ومُعني وسم. فرد: (ومثلها الغبن الفاحش) أي: كما قاله ابن المُلقن وقد يفرّق بأنّ الفائت فيهما مُجرّد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش سأل م ر عن ذلك فمال إلى المنع وفرّق بينه وبينهما بأنّه لم يفتّ فيهما إلّا صفة والفائت هنا جزء فيخطأ فيه ما لا يخطأ فيهما اه. وعبارة شينخنا الزبديّ قوله نعم إلخ، وكذا لو رضوا بدون ثمن المثل مع القاضي قياساً على ما قبله انتهت والأقرب الأوّل وقد يفرّق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمؤجل بأنّ التقصّ خسران لا مصلحة فيه، والقاضي إنّما يتصرّف بها وفي سم على حجّ ما يوافقه اعتراضاً على حجّ وعليه أي: قول حجّ فلو تبيّن له غريم فهل يثبت بطلان البيع أم لا؟ فيه نظر والأقرب الأوّل اه. فرد: (ونظر فيه) أي فيما قاله المتولي سم ونهاية ومُعني. فرد: (لاحتمال غريم آخر) أي: يطلب دينه في الحال اه نهاية.

فرد: (من بيئته بملكه) أي: لو باعه الحاكم وقوله (على ما مرّ) إشارة إلى عدّم الاستغناء على قول ابن الرقعة. فرد: (على ما قاله المتولي) وهو المُعتمد. فرد: (ومثلها الغبن الفاحش) أي: كما قاله ابن المُلقن وقد يفرّق بأنّ الفائت فيهما مُجرّد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم. فرد: (ونظر فيه) أي: فيما قاله المتولي.

وما يأتي في عَدَمِ احتياجهم لِبيْنَةِ بَأْنٍ لَا غَرِيمَ غَيْرُهُمْ قِيلَ وَلَوْ قُلْنَا بِمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوَافِقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي فَرَضِ مَهْرِ الْمِثْلِ لِلْمُقَوَّضَةِ، وَلَوْ ظَهَرَ رَاغِبٌ هُنَا زَمَنَ الْخِيَارِ فَكَمَا مَرَّ فِي عَدْلِ الرَّهْنِ وَلَوْ تَعَذَّرَ مُشْتَرِي بِذَيْنِكَ وَجِبَ الصَّبْرُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا

قُود: (وَمَا يَأْتِي الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ الْأَصْلَ الْخ. قُود: (فِي عَدَمِ احتياجهم) أي: فِي تَغْلِيلِهِ.

قُود: (بَأْنٍ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِبَيِّنَةٍ. قُود: (لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوَافِقَهُمْ) لَعَلَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلًا إِذْنًا مُطْلَقًا فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ثُمَّ بَاعُوا لِأَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَتِهِ ثَانِيًا وَعَلَيْهِ فَلَا يُقَالُ: إِنَّ صَدَرَ الْبَيْعِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْقَاضِي قَبَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنٍ مِنْهُ فَقَدْ وَافَقَهُمْ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي سَمِّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِذَلِكَ أَهْوَ شِ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الْخِ امْتِنَاعُ موافقته أَعْمٌ مِنْ مَنَعِهِ أَهْ.

قُود: (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي فَرَضِ مَهْرِ الْمِثْلِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَيُزَادُ أَنَّ الَّذِي يَأْتِي أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَفْرَضُ مُؤْجَلًا وَلَا غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ لَا أَنَّهُ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنْ فَرَضِ ذَلِكَ إِذَا رَضِيَ الزَّوْجَةُ بِهِ وَالَّذِي هُنَا نَظِيرُ هَذَا إِلَى أَنْ قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا وَثَمَّ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَاكِمَ إِنْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِتَمَنِ الْمِثْلِ الْحَالِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ تَوَلَّاهُ الْمُفْلِسُ بِإِذْنِهِ مَعَ رِضَاهُمْ جَازَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ انْتَهَى أَهْ سَمَّ. قُود: (وَلَوْ ظَهَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُزَادُ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيِ إِلَى الْبَتَمَنِ وَقَوْلُهُ وَهَذَا الْخِلَافُ إِلَى وَأُجِيبَ. قُود: (هُنَا) أَيِ: فِي بَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ. قُود: (زَمَنَ الْخِيَارِ) أَيِ:

خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطِ. قُود: (فَكَمَا مَرَّ فِي عَدْلِ الرَّهْنِ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ الْفَسْخُ وَالْإِنْقِصَافُ بِنَفْسِهِ كُرْدِي وَنَهَايَةُ وَمُغْنَى قَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. قُود: (بِذَيْنِكَ) أَيِ: بِتَمَنِ الْمِثْلِ وَنَقْدِ الْبَلَدِ سَمَّ وَنَهَايَةُ وَمُغْنَى. قُود: (وَجِبَ الصَّبْرُ) أَيِ: إِلَى أَنْ يَوْجَدَ مَنْ يَأْخُذُهُ بِذَلِكَ لَا يُقَالُ التَّأَخِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَدْ يُؤْذِي إِلَى

قُود: (لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوَافِقَهُمْ) امْتِنَاعُ موافقته أَعْمٌ مِنْ مَنَعِهِ فَالزُّدُ الْآتِي عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (لِلْمُقَوَّضَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَيُزَادُ أَنَّ الَّذِي يَأْتِي ثُمَّ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَفْرَضُ مُؤْجَلًا وَلَا غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ لَا أَنَّهُ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنْ فَرَضِ ذَلِكَ إِذَا رَضِيَ الزَّوْجَةُ بِهِ، وَالَّذِي هُنَا هُوَ نَظِيرُ هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْفَرَمَاءَ وَالْمُفْلِسَ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى الْمُفْلِسِ بَيْعَ بِإِذْنِهِمْ بِذَلِكَ جَازَ وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ مَنَعُهُمْ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادُوا أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى بَيْعَ ذَلِكَ أَوْ مَا ذُوْنَهُ فَإِنَّهُ إِذَا تَوَلَّاهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْبَيْعُ بِذَلِكَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا وَثَمَّ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ الْحَاكِمَ إِنْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِتَمَنِ الْمِثْلِ الْحَالِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ تَوَلَّاهُ الْمُفْلِسُ بِإِذْنِهِ مَعَ رِضَاهُمْ جَازَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي هَذَا التَّفْصِيلُ مَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَكَاةِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي الْبَيْعِ بِمِثْلِ حَقْوَقِهِمْ جَازَ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يَتَمَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ بِأَنْ يُقَالَ إِذَا رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ فَيَقْوُضُهُ هُوَ وَالْفَرَمَاءُ إِلَى الْمُفْلِسِ جَازَ، فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَهْرِ الْمِثْلِ قُلْتَ نَعَمْ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ هُنَا لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّ الْفَرْقَ بَعِيدٌ مُتَكَلِّفٌ فَلْيَكُنِ الْأَوْجَهُ مَا قَدَّمْتَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ هُنَا الْمَوَافِقِ لِمَا يَأْتِي ثُمَّ انْتَهَى مَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَقَوْلُهُ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يَتَمَيَّنُ حَمْلُهُ الْخِ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ مُسْتَقْتَنَى مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ أَعْمٌ مِنْ جِنْسِ حَقْوَقِهِمْ. قُود: (بِذَيْنِكَ) قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ مَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِتَمَنِ

أفتى به المصنف واعترض بقول ابن أبي الدم بإع المهرود أي: ولو شرعاً كترك المدينة باليمن الذي دفع فيه بعد النداء والإشهار وإن شهد عدلان أنه دون ثمنه بلا خلاف لقل يتضرر المرتين بناء على أن القيمة وصف قائم بالذات فإن قلنا إنها ما تنتهي إليه الرغبات بعد إشهار الأيام المتوالية في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو الأظهر فواضح؛ لأن الذي دفع فيه هو ثمن مثله وهذا الخلاف قريب من الخلاف أن الملاحاة صفة قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه أو مختلفة باختلاف مثل الطبايع اهـ وأجيب بأن الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ويرد بأن هذا لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجه استواءهما وحمل إفتاء المصنف على ما إذا لم يدفع فيه شيء أو دفع فيه شيء ورجيت الزيادة. وكلام ابن أبي الدم على ما إذا دفع فيه شيء بعد النداء والإشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الآن؛ لأن هذا هو ثمن مثله؛ إذ الظاهر بناء على الأظهر أن القيمة ليست وصفاً ذاتياً أن المعتبر فيها هو ما يرغب به وقت إرادة البيع لا مطلقاً ويجري ذلك في بيع مالٍ ممتنع، وبيتم، وغائب لوفاء ما عليه

ضرب بالمالك لطول مدة الانتظار لمن يرغب فيه؛ لأننا نقول الغالب عدم الطول؛ لأن الغالب وجود من يأخذ بتمن المثل وقفده نادر فلا نظر إليه اهـ ع ش. قود: (واعترض) أي: إفتاء المصنف. قود: (وإن شهد عدلان أنه دون ثمن مثله بلا خلاف) متمد اهـ ع ش. قود: (بناء على أن القيمة وصف إلخ) إنما بناء على هذا؛ لأنه هو الذي يستغرب الحكم عليه. أما بناؤه على أنها ما تنتهي إليه الرغبات فإنه ظاهر كما أشار إليه بقوله م ر فإن قلنا إلخ اهـ رشدي. قود: (وهذا الخلاف) أي: الخلاف في تفسير القيمة. قود: (انتهى) أي: قول ابن أبي الدم. قود: (وأجيب بأن الراهن إلخ) أثره النهاية والمغني قال ع ش والرشدي قرأه م بينهما يقتضي اعتماداً ما نقله عن ابن أبي الدم أي: من وجوب الصبر في الزمن الشرعي دون الجعلي فليراجع واعتمد حجج التسمية بينهما في وجوب الصبر إلى وجود رغبة بتمن المثل وهو الأقرب اهـ وقوله في وجوب الصبر إلخ أي: إذا لم يدفع فيه شيء أو دفع فيه شيء بعد النداء والإشهار ورجيت الزيادة بلا تأخير عرفاً ولا فيما انتهى إليه ثمنه في النداء وإن كان دون ثمن مثله في غالب الأوقات خلافاً لما يوهمه قوله بتمن المثل. قود: (وحمل إلخ) عطف على الاستواء. قود: (وكلام ابن أبي الدم) عطف على الإفتاء. قود: (إن القيمة إلخ) بيان للأظهر. قود: (إن المعتبر إلخ) خبر؛ إذ الظاهر. قود: (وتجري ذلك) أي: جواز البيع بما يرغب به وقت إرادته. قود: (عليه) أي: على من ذكر من الممتنع عن الأداء والبيتم والغائب.

مثله حالاً من نقد البلد لئكة ثلاثة أمور وصيغة الإشارة للتثنية وعبارة في شرح العباب قال في الأنوار فإن لم يوجد من يشتري ماله بتمن مثله لم يجزى على البيع بدونه قطعاً بل يصبر حتى يوجد اهـ. وجزم به التووي في فتاويه والرافعي في بحث بيع قن أسلم على سيده الكافر وعبارة الغزي فإن لم يوجد من يشتريه بتمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بلا خلاف اهـ.

نعم الأوجه في قن كافرٍ أسلم أنه لا يُباع إلا بما يُساويه في غالب الأوقات لاندفاع الضرر بالحيلولة بينهما ولأن الحق فيه لله تعالى فسومخ بالتأخير وهنا الحق للآدمي الطالب لحقه وأفتى السبكي بجواز بيع مال يتيم لتفقت بينهما ما دفع فيه وإن رخص لضرورته ثم رأيت شيخنا اعتمد ما ذكرته من استوائيهما، فقال بعد أن نقل عن الغزوي اعتماد الفرق والأوجه أن غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفي بيع مال يتيم المحتاج بما ذكر أي: بما ينتهي إليه ثمنه في النداء وإن كان دون ثمن مثله دفعا للضرر في الجميع ويشترط في ذلك أن لا يوجد للمدين نقد أو مال آخر رائج يقضي منه ولا تقين، ومن ثم لم يبع عقار غائب مدين له نصر أو حيوان أو عرض بل يقضي من النصر فالحيتوان فالعرض فالعقار ومز أن الدين لا يمتنع الإرث فمن ثم اشترط في بيع الحاكم المرهون على الميت عرضه على الورثة أو أوليائهم، وتخييرهم بعد انتهاء قيمته إلى ثمن معلوم إما بالإشهار والنداء عليه وعرضه على ذوي الرغبات الأيام المتوالية وإما بتقويم عدلين خبيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما انتهى إليه. (تنبيه) استشكل السبكي تصور ثبوت القيمة قبل البيع بأنه لا بد من تقدم دعوى على الشهادة

• قوله: (في قن كافرٍ) بالإضافة. • قوله: (أسلم) أي: القن. • قوله: (لاندفاع الضرر) أي: حفاة الإسلام. • قوله: (بالحيلولة إلخ) أي بتسليم العبد المسلم. • قوله: (وأفتى السبكي إلخ) عطف على قوله ويجري ذلك إلخ وتأييد له. • قوله: (من استوائيهما) أي: المرهون ولو شرعا ومال المغليس. • قوله: (اعتماد الفرق) أي السابق بقوله وأجيب إلخ. • قوله: (فيه) أي: في البيع لوفاء الدين والجواز متعلق بجرى. • قوله: (وفي بيع إلخ) عطف على قوله فيه. • قوله: (وإن كان دون ثمن مثله إلخ) انظره مع قوله السابق؛ لأن هذا هو ثمن مثله اه سم وقد يجاب بأن المعنى دونه باعتبار غالب الأوقات عبارة ع ش قوله وإن كان إلخ وقد يقال وفيه وقفة بل يجب على القاضي الافتراض أو الإلتزام إلا أن يقال هو مصور بما إذا تعلق عليه ذلك أخذًا من قوله للضرر إلخ أو إنه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص لا ينافيه؛ لأن الثمن قد يكون غالبا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر. • قوله: (ويشترط في ذلك) أي: في بيع مال الممتنع واليتيم والغائب بما ذكر. • قوله: (تقين) أي: ما ذكر من النقد أو غيره الرائج للقضاء منه. • قوله: (ومز) أي: في الفصل الذي قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط إلخ. • قوله: (فمن ثم) أي: من أجل عدم المنع وفي جمعه بين الفاء وبين ثم مناقشة لا تخفى. • قوله: (أو أوليائهم) أي: أو وكلائهم. • قوله: (وتخييرهم) عطف على عرضه. • قوله: (وعرضه) عطف على الإشهار. • قوله: (بين الوفاء إلخ) متعلق بتخييرهم. • قوله: (تصور ثبوت القيمة) أي: اللازم للتخيير المذكور.

• قوله: (نعم الأوجه) قد يشكل بقوله قبله؛ لأن هذا هو ثمن مثله؛ إذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه. • قوله: (وإن كان دون ثمن مثله) انظره مع قوله السابق؛ لأن هذا هو ثمن مثله.

بها؛ لأنه حق آدمي وكيف يدعي بها ولا إلزام فيها وأجيب بأنها إن كانت مقصوبة ادعى مالكمها قيمتها للحيلولة ولا نذر شخص التصديق على مئتين بقدر عشر قيمة هذه مثلاً فيدعي على الناذر بدرهم مثلاً بحكم أنه نذر عشر قيمتها وأنه لزمه له النذر فينكر فيقيم البيئة. (ثم إن كان الدين غير جنس النقد) الذي يبيع به (ولم يرض القريم إلا بجنس حقه اشترى) له جنس حقه وجوباً؛ لأنه واجبه والمراد بالجنس هنا ما يشمل النوع بل والصفة كما هو ظاهر (وإن رضي) بغير جنس حقه وهو مستقيل أو ولي والمصلحة للمولى في التمييز كما هو ظاهر (جاء صرف النقد إليه إلا في) نحو (السلم) والمبيع والمنفعة في الذمة لامتناع الاعتياض عنها كما مر وفي جواز الاعتياض عن نجوم الكتابة تناقض يأتي في الشفعة إن شاء الله تعالى. (ولا يسلم) الحاكم أو نائبه (مبيعاً قبل قبض ثمنه)

• فؤد: (بها) أي: بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة. • فؤد: (لأنه) أي ثبوت القيمة. • فؤد: (ولا إلزام فيها) أي: في دعوى القيمة، والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة. • فؤد: (بأنها) أي: العين المراد يبيعها لوفاء على ما على نحو الممتنع والبيتم والغائب. • فؤد: (ولاً) أي: وإن لم تكن مقصوبة. • فؤد: (شخص) أي من الورثة أو غيرهم. • فؤد: (قيمة هذه) أي: العين المرهونة ونحوها. • فؤد: (فيذهي) أي: المنذور له المئتي. • فؤد: (بحكم أنه نذر عشر قيمتها) أي وأن قيمتها عشرة دراهم ففشرها درهم و. • فؤد: (فينكر) أي: النذر أو كزن القيمة المشرة. • فؤد: (الذي يبيع به) إلى قوله وفي جواز في النهاية والمغني إلا قوله بل إلى المثنى. • فؤد: (في نحو السلم إلخ) انظر ما أدخله بالنحو. • فؤد: (في الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المغني والنهاية كتبت في الذمة وكمنفعة واجبة في إجارة الذمة اه. • فؤد: (كما مر) أي: في البيع والسلم اه كزدي. • فؤد: (وفي جواز الاختياض إلخ) عبارة المغني والنهاية وأورد ابن القتيب على المصنف نجوم الكتابة فليس للسيد الاعتياض عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراقي؛ لأن النجوم لا يُعجز لأجلها فليست مرادة هنا اه. قول المصنف: (ولا يسلم مبيعاً إلخ) قال في شرح الروضي أي: والمغني فعلم أنه لا يجوز البيع بمؤجل وإن حل قبل أو ان القسمة؛ لأن البيع بمؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه سم. • فؤد: (الحاكم) إلى قوله ويرد في المغني إلا قوله وعليه يحمل إلى وذلك وإلى قوله على أن تغييره في النهاية إلا ما ذكر. • فؤد: (أو نائبه) يشمل المغفلس اه سم وع ش وبجبرمي. • فؤد: (سبي) (قبل قبض ثمنه) أي: وإن أخضر له المشتري ضامناً أو رهنًا اه ع ش.

• فؤد: (كما مر) أي: الخلاف فيه.

• فؤد: (سفتن) (ولا يسلم مبيعاً إلخ) قال في شرح الروضي فعلم أنه لا يجوز البيع بمؤجل وإن حل أو ان القسمة؛ لأن البيع بمؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه. • فؤد: (الحاكم أو نائبه) أخرج المغفلس بغير رضا المراء مع أنه يتبني أنه كذلك وقد يشمل أو نائبه وسباني عن شرح العباب إذخاله

والأَيْثَمَ وَضَمِنَ وَقَيَّدَ السِّبْكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِاجْتِهَادٍ، أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ عَلَيْهِ إِفْتَاءُ الْبُلْقَيْنِي
مَرْءٍ بِقَدَمِ ضَمَانٍ أَمِينِ الْحَاكِمِ وَأُخْرَى بِضَمَانِهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرَّفٌ لِغَيْرِهِ فَيُحْتَاطُ كَالْوَكِيلِ
فَإِنْ تَنَازَعَا أُجْبِرَ الْمُشْتَرِي عَلَى التَّسْلِيمِ أَوْ لَا مَا لَمْ يَكُنْ نَائِبًا لِغَيْرِهِ فَيُجْبَرَانِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَاسْتَنْتَى
الْأَذْرَعِي مَا لَوْ بَاعَ لِغَيْرِهِ بِحَصْلٍ لَهُ مِثْلُ ثَمَنِ الْمِثْلِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ فَالْأَحْوَطُ بِقَاوُهِ فِي ذِمَّتِهِ لَا
أَخْذَهُ وَإِعَادَتَهُ إِلَيْهِ وَنَازَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ ذَيْنَهُ تَقَاصًا وَالْأَوْجُهَةُ حَصَلَ
الِاعْتِيَاضُ فَلَمْ يَحْصُلْ تَسْلِيمٌ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَيُزَادُ أَنَّ الْأَحْوَطَ بِقَاوُهِ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ
لَمْ يَحْصُلْ تَقَاصٌ وَلَا اعْتِيَاضٌ فَصَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى أَنَّ تَعْيِيزَهُ بِالْمَبِيعِ وَهَمُّهُ وَالْمُوَافِقُ لِمَا تَقَرَّرَ
قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا الْخُ) أَي: وَإِنْ سَلَّمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (أَيْثَمُ الْخُ) أَي: الْمُسْلِمُ حَاكِمًا كَانَ أَوْ مَاذُونَهُ أَمَرَ
ش. • قَوْلُهُ: (وَضَمِنَ) أَي: بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ لَا بِالثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ بِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقِيَمَتِهِ قِيَمَتُهُ
وَقَتَّ التَّسْلِيمَ ش. • قَوْلُهُ: (وَقَيَّدَ) أَي: الْإِثْمَ وَالضَّمَانَ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى التَّقْيِيدِ.
• قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِلثَّمَنِ. • قَوْلُهُ: (فَيُجْبَرَانِ) أَي: الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ
الْبَائِعُ الْمُفْلِسَ بِإِذْنِ الْقَاضِي أَمَّا لَوْ كَانَ الْبَائِعُ هُوَ الْقَاضِي فَالْمُرَادُ بِاجْبِرَاهُ وَجُوبُ إِخْضَارِهِ عَلَيْهِ ثُمَّ يَأْتُرُ
الْمُشْتَرِي بِالْإِخْضَارِ فَإِذَا أَحْضَرَ سَلَّمَهُ الْمَبِيعَ وَأَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنَ أَمَرَ ش. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْتَى الْأَذْرَعِي) أَي:
مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ أَمَ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَنَازَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي: الثَّمَنُ
(مِنْ جِنْسٍ ذَيْنَهُ تَقَاصًا) كَيْفَ يُحْكَمُ بِالتَّقَاصِ مَعَ احْتِمَالِ تَلَفِ الْبَاقِي قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ.
• وَقَوْلُهُ: (وَلَا وَرَضِي الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ مَا مَرَّ مِنْ احْتِمَالِ التَّلَفِ فَكَيْفَ يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ وَأَنَّهُ يَوْمُهُمْ حُصُولُ
الِاعْتِيَاضِ بِمُجَرَّدِ رِضَاهِ وَأَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَبِالْجُمْلَةِ فَكَلَامُ الْأَذْرَعِي
بِإِطْلَاقِهِ أَقْعَدُ وَأَحْوَطُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحْسِنِي نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ قَوْلَهُ وَلَكَ رَدُّهُ بَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ هُنَا
تَقَاصٌ وَلَا اغْتِيَاضٌ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الْغُرَمَاءِ بِوَفَائِهِ ذَيْنَهُ قَبْلَهُمْ وَهُوَ لَا يَجُوزُ فَوَجِبَ أَنْ
لَا يُفَرِّضَ هُنَا تَقَاصٌ وَلَا اغْتِيَاضٌ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ أَنْتَهَى أَمَ بَصْرِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا)
أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِهِ. • قَوْلُهُ: (وَرَضِي) أَي: بِغَيْرِ جِنْسِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيُزَادُ) أَي: يَزَاعُ الزَّرْكَشِيُّ.
• قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْخُ) يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مَعَ حُصُولِ مَا ذُكِرَ فِيهِ تَنَاقُضٌ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ الْوَاوَ لِلْحَالِ،
أَوْ يُرِيدُ أَنَّ هُنَا مَا يَتِمُّ مِنَ التَّقَاصِ وَالِاعْتِيَاضِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَّ عَلَى حَجِّهِ أَمَ بَصْرِي وَع
ش. • قَوْلُهُ: (وَهُمْ) وَيُمْكِنُ التَّأْوِيلُ بِجَعْلِ تَنْوِينِ قَبْضِ عَوَضًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَجَعْلِ الْمَبِيعِ مَغْمُولًا
لِلتَّسْلِيمِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الْمَتْنِ. • وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ) مُرَادًا بِهِ لَفْظُهُ خَبَرَ وَالْمُوَافِقُ.

فِي غَايِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيُزَادُ الْخُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَكَ رَدُّهُ بَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقَاصٌ وَلَا اغْتِيَاضٌ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ
مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الْغُرَمَاءِ بِوَفَائِهِ ذَيْنَهُ قَبْلَهُمْ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ فَوَجِبَ أَنْ لَا يُفَرِّضَ هُنَا تَقَاصٌ وَلَا اغْتِيَاضٌ
لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ أَمَ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْخُ) يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مَعَ حُصُولِ مَا ذُكِرَ

(فرغ) لا يجوز لفرهم مفليس ولا ميت الدعوى على مدينه وإن ترك المفليس والوارث الدعوى عليه كما تعلم مما يأتي في الدعوى. (وما قبضه قسمه) نذبا إن لم يطلبوا ولا فوجوبا (بين الغرماء) بنسبة ذويهم مسازعة للبراءة (إلا أن يمتن) قسمه (لقلته) وكثرة الديون (فيؤخر ليختم) وإن أتى الغرماء وفاقا لهما وإن اعترضا دفعا للمشفقة كما لو ظهرت المصلحة في التأخير ويقرضه أي: نذبا لا وجوبا فيما يظهر لموسير أمين غير مما طبل وجده وقد ارتضاه الغرماء ولا يجب هنا رهن؛ لأن الحظ للمفليس بخلافه في مال المحجور الآتي والأودعه أمينا يرتضونه؛ لأن ببقائه بيده ثمة ما وبحت الأذرع أن إبقاءه بذمة مشتر أمين موسير أولى من أخذه منه وإقراضه لمثله وعليه فهذه مستثناة من المتن أيضا. (ولا يكلفون) عند القسمة

قود: (لفرهم مفليس) أي: لدائته. قود: (على مدينه) أي: مدين من ذكر من المفليس والميت.

قود (سبي): (قسمه) أي: على التدرج نهاية ومغني.

قود (سبي): (ليختم) أي: ما تسهل قسمته نهاية ومغني. قود: (وإن أتى الغرماء وفاقا لهما إلخ) عبارة المغني والنهاية قال الشيخان فإن طلب الغرماء القسمة ففي النهاية إطلاق القول بأنه يجيبهم والظاهر خلافه والأوجه كما قال شيخنا ما أفاده كلام الشبكي من حبل هذا على ما إذا ظهرت مصلحة في التأخير وما في النهاية على خلافه فلو كان الغريم واجدا سلمه إليه أولا فأولا؛ لأن إعطائه للمستحق أولى من إقراضه وإيداعه، وهذا بخلاف المديون غير المحجور عليه فإنه يقيم كيف شاء، وهو بالنسبة لصحة التصرف أما بالنسبة للجواز فتبني كما قال الشبكي أنهم إذا استوزوا وطلبوا وحققهم على الفور أن تجب التسوية اه. قال ع ش قوله م ر وطلبوا أي وإن ترتبوا في الطلب وتأخر الدفع عن مطالبة الجميع وقوله م ر وحققهم أي: والحال وقوله م ر أن تجب التسوية ومع ذلك لو فاضل نفذ فغله إبقاء الحق في ذمته وعدم تعلقه بعين ماله اه. قود: (ويقرضه) وكان الأولى الفاء بدل الواو تفرعا على المتن كما في النهاية. قود: (ويقرضه) إلى قوله وبحت في النهاية وإلى المتن في المغني إلا قوله ولا يجب إلى وإلا (قوله؛ لأن الحظ للمقترض) عبارة النهاية أنه لا حاجة به أي: بالموسير المذكور إليه أي: القرض وإنما قبله لمصلحة المفليس وفي تكليفه الرهن سد لها وبه فارق اغتياره أي: الرهن في التصرف في مال نحو الطفل اه. قود: (وبحت الأذرع إلخ) وهو بحث حسن ولو اختلفت الغرماء فمن يقرضه أو يودع عنده أو عينا غير ثقة فمن رآه القاضي من المدول أولى فإن تلف عند المودع من غير تقصير فمن ضمان المفليس اه مغني وقوله ولو اختلف إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله من المدول أي: ولو من الغرماء اه. قود: (من المتن) أي: قوله ولا يسلم مبيعا إلخ اه سم.

قود: (أيضا) أي: مثل بغيه السابق في شرح ولا يسلم مبيعا إلخ.

وفيه تناقض إلا أن تجعل الواو إلحاح أو يرد أن ما هنا مانع من التفاضل والاعتياض ثم رأيت ما مر عن شرح العباب. قود: (من المتن أيضا) أي: قوله ولا يسلم مبيعا إلخ.

(يَبَيْعُ) غَيْرَ بِهَا لِلْغَالِبِ، وَالْمُرَادُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِمُ الْإِثْبَاتَ (بَأَنَّ لَا غَرِيمَ غَيْرِهِمْ)؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يَشْتَهَرُ فَلَوْ كَانَ لظَهَرَ وَأَمَّا كُلُّ الْوَرْتَةِ يَبَيْعُ أَنْ لَا وَارِثَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَضْبَطُ مِنَ الْغُرَمَاءِ غَالِبًا وَلِتَقَيَّنَ اسْتِحْقَاقُ الْغَرِيمِ لِمَا يَخْصُهُ فِي الذَّمَّةِ بِفَرْضِ ظُهُورِ مُشَارِكٍ مَعَ إِمْكَانِ إِثْرَائِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْوَارِثُ. (فَلَوْ قُسِمَ فَظَهَرَ غَرِيمٌ شَارِكٌ بِالْحِصَّةِ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِحَصْلِ بِذَلِكَ وَلَا تَنْقُضُ الْقِسْمَةَ فَلَوْ قُسِمَ مَالُهُ وَهُوَ عِشْرُونَ عَلَى غَرِيمَتَيْنِ لِكُلِّ مِائَةِ نِصْفَتَيْنِ لِكُلِّ عَشْرَةِ فَظَهَرَ غَرِيمٌ بِمِائَةِ رَجْعٍ عَلَى كُلِّ بُلْثٍ مَا أَخَذَهُ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَتْلَفَ مَا أَخَذَهُ وَهُوَ مُعِيرٌ أَخَذَ الثَّالِثَ مِنَ الْآخِرِ خَمْسَةً وَكَانَ مَا أَخَذَهُ كُلُّ الْمَالِ فَإِذَا أَسْرَ الْمُثْلِفُ أَخَذَا مِنْهُ ثُلُثٌ مَا أَخَذَهُ وَاقْتَسَمَاهُ نِصْفَتَيْنِ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ أَبُو زُرْعَةَ مَا لَوْ اقْتَسَمَ الْوَرْتَةُ التَّرِكَةَ فَظَهَرَ ذَيْنِ وَقَدْ أَعْسَرَ بِمَعْصُهُمْ فَيُجْعَلُ مَا مَعَ الْمُوسِرِينَ كَأَنَّهُ كُلُّهَا فَيَأْخُذُ الدَّائِنُ كُلُّ ذَيْنِهِ ثُمَّ إِذَا أَسْرَ الْمُعِيرُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ قَالَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَوْ عَلِمَ اتَّخَذَ حُكْمَهُ فِي الْبَايِنِ فَكَذَا إِذَا ظَهَرَ لَهُ وَوَضَّحَ أَنَّهَا لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ غُرَمَاءِ فَظَهَرَ غَرِيمٌ فَكَمَا هُنَا أَيْضًا وَلَوْ قَبِضَ الْحَاكِمُ حِصَّةً غَائِبٍ فَتَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ لَمْ يَرْجِعِ الْغَائِبُ

• فَوَدَّ: (الْإِثْبَاتُ) أَي: وَلَوْ بَعِلِمَ حَاكِمُ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ م ر فِي الشَّهَادَةِ بِالْإِعْسَارِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي هُنَا رَجُلٌ وَنَمِينٌ وَلَا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَمِنْ ثَمَّ صَرَّحَ الْخَطِيبُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّ التَّعْيِيرَ بِالْإِثْبَاتِ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِهِ زِيَادَةُ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ إِنْخَابَرُ الْقَاضِي اهـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْحَجَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمْ أَضْبَطُ مِنَ الْغُرَمَاءِ) (إِلَخ) أَي: وَهَذِهِ شَهَادَةُ يَفْسُرُ مَذْرُوعُهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اغْتِيَابِهَا فِي الْأَضْبَاطِ اغْتِيَابُهَا فِي غَيْرِ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلِتَقَيَّنَ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَلِأَنَّ الْغَرِيمَ الْمَوْجُودَ يَقَيَّنَا اسْتِحْقَاقَهُ لِمَا يَخْصُهُ وَشَكَّكْنَا فِي مُزَاحَمَتِهِ وَهُوَ بِتَقْدِيرِ وَجُودِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ فِي الذَّمَّةِ وَلَا تَتَحَثُّ مُزَاحِمَةُ الْغَرِيمِ فَإِنَّهُ لَوْ أَبْرَأَ أَوْ أَعْرَضَ أَخَذَ الْآخَرَ الْجَمِيعَ وَالْوَارِثُ بِخِلَافِهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ اهـ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (فَظَهَرَ غَرِيمٌ) يَجِبُ إِدْخَالُهُ فِي الْقِسْمَةِ أَي: انْكَشَفَ أَمْرُهُ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَظَهَرَ الْغَاءُ بِمَعْنَى الْوَاوِ فَلَا يُشْتَرَطُ الْفُورِيَّةُ وَقَوْلُهُ إِدْخَالُهُ أَي: بِأَنَّ سَبَقَ ذَيْنَهُ الْحَجَرَ اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَا تَنْقُضُ الْقِسْمَةَ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى التَّغْلِيلِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَظَهَرَ غَرِيمٌ) (إِلَخ) وَلَوْ ظَهَرَ الثَّالِثُ وَحَصَلَ لِلْمُفْلِسِ مَالٌ قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ بَعْدَ الْحَجَرِ صُرِفَ مِنْهُ إِلَيْهِ بِقِسْطٍ مَا أَخَذَهُ الْأَوَّلَانِ وَالْفَاضِلُ يُقَسَّمُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، نَعَمْ إِنْ كَانَ ذَيْنَهُ حَادِثًا فَلَا مُشَارَكَةَ لَهُ فِي الْمَالِ الْقَدِيمِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الذَّيْنَ إِذَا تَقَدَّمَ سَبَبُهُ فَكَالْقَدِيمِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ وَقَوْلُهُ لَهُمَا فِي الْمَالِ الْقَدِيمِ وَكَذَا فِي الْحَادِثِ عَلَى الْأَصَحِّ.

• فَوَدَّ: (وَكَانَ مَا أَخَذَهُ) (إِلَخ) بِشَدِيدِ التَّوْنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَكَانَ مَا أَخَذَهُ كَأَنَّهُ كُلُّ الْمَالِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَيَأْخُذُ) (إِلَخ) أَي: مِمَّا مَعَ الْمُوسِرِينَ. • فَوَدَّ: (يَرْجِعُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (هَلِيهِ) أَي: الْمُعْسِرِ نَائِبُ فَاعِلِهِ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: أَبُو زُرْعَةَ. • فَوَدَّ: (فِي الْبَايِنِ) أَي: فِي الْمُلْحَقِ بِهِ وَهُوَ مَالُ الْمُفْلِسِ وَالْمُلْحَقُ وَهُوَ التَّرِكَةُ. • فَوَدَّ: (وَوَضَّحَ) (أَنَّهُ) أَيِ التَّرِكَةُ. • فَوَدَّ: (فَكَمَا هُنَا) أَي: فِي مَالِ الْمُفْلِسِ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَظُهُورِ الذَّيْنِ بَعْدَ اقْتِسَامِ الْوَرْتَةِ التَّرِكَةُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَبِضَ) (إِلَخ) عِبَارَةُ

على بقية الغرماء بشيء ولم تنقُص القسمة؛ لأنَّ الحاكم نأثب عنه في القبض وبه فارق ما لو أخذ ناظر بيت المال حقه من تركة ثم ظهر عاصب وتعدَّر ردُّ ما وصل لبيت المال فيحسب على جميع التركة شائعاً، وتنقُص القسمة ويُقسَّم ما بقي منها كما لو عُصِب أو سُرِق منها شيء قبل قسمتها ليتبين عَدَم ولاية الناظر ومن ثمَّ كان من أقبضه طريقاً في الضمان إلا أنَّ يكون حاكماً أو مأذونه (وقيل تنقُص القسمة) كما لو قُسمت التركة فظهر وارث وزدَّوه بأنَّ حقه في عين المال وحقَّ الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشاركة وخرج بظهر ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه إلا إنَّ تقدَّم سببه كما لو انهَدَم ما أجره بعد القسمة. وكما في قوله (ولو خرج شيء باعه قبل الحجر مُستحقاً والتمن) المقبوض (تألف) قبل الحجر أو بعده (ف) هو أي: مثله في المثلي وقيمتُه في المُتَقَوِّم (كذَينَ ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرماء بلا نقض للقسمة وذلك لإثبوت قبل الحجر. أمَّا غير التألف فيزدَّه

المُغني والنهاية ولو غاب غريم وعُرف قدر حقه قُسم عليه وإنَّ لم يُعرف فإنَّ أمكنَّت مُراجعتُه وجب الإرسالُ إليه وإنَّ لم يُمكن مُراجعتُه ولا حضوره رجع في قدره إلى المُفلس فإنَّ حَصَرَ وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تَلَف في يد الحاكم ما أقرَّزه للغائب بعد أخذ الحاضر حصَّته أو إقرارها فَمَن القاضي أنَّ الغائب لا يزاحم من قبض اه. فود: (على بقية الغرماء) أي ولا على المُفلس أخذاً من التعليل اه ع ش. فود: (وبه فارق إلخ) أي: بكون الحاكم نائباً عن الغائب في القبض فارق إلخ. فود: (حقه) أي: حق بيت المال اه ع ش. فود: (عاصب) بالعين المهملة، وهو الذي يرث جميع المال أو الفاضل عن أصحاب الفروض كما يأتي. فود: (فيحسب) أي: ما وصل لبيت المال اه كُزدي. فود: (عَدَم ولاية الناظر) أي: على قبض ما قبضه بخلاف الحاكم في مسألة الغائب اه سيّد عمر. فود: (من أقبضه) أي أقبض ناظر بيت المال حقه. فود: (إلا أن يكون إلخ) أي: من أقبض الناظر حاكماً أو مأذونه فلا يكون طريقاً فيه اه كُزدي. فود: (وهو) أي حقه أي: وصوله. فود: (وخرج) إلى التثنية في المُغني والنهاية. فود: (كما لو انهَدَم ما أجره إلخ) أي: والأجرة المقبوضة تألف قبل القسمة. فود: (أي مثله) أي: مثل التمن، والحاصل أنَّ في كلام المُصنِّف مُواخذتين: الأولى: أنَّ قوله فكذَينَ إلخ تقديره ظاهراً فالتَمَنُ المذكور فكذَينَ إلخ مع أنَّ الفرض أنَّ التَمَن تألف فأشار الشارح إلى الجواب عنه بقوله المذكور أي: مثله إلخ أي فهو على حذف مضاف أي: قبْذله الشايل للمثل والقيمة. والمُواخذة الثانية: في التثنية في قول المُصنِّف فكذَينَ مع أنَّه ذينَ ظهر حقيقة فأشار إلى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين أصلهما للجلال المحلِّي اه رشيد. فود: (فيقاسم المشتري الغرماء) أي: في الأصل لا في الزوائد المُنفصلة، أمَّا هي فيفوزون بها بناءً على عَدَم النقض اه ع ش وفيه وثقة ظاهرة فكيف يقرُّ الغرماء بالزوائد دون المشتري مع بَيِّن أنَّ الأصل لم يزل عن ملكه. فود: (بلا نقض) أي: على الرَّاجِح. فود: (وذلك) أي: قول المُصنِّف فكذَينَ ظهر.

قيل لا معنى للكاف بل هو دَيْنٌ ظَهَرَ حَقِيقَةً وَيُرَدُّه ما تَقَرَّرَ في حَلِّهِ فَتَأَمَّلْهُ.
(تنبيه) هل المراد بنقصها على الثاني ارتفاعها من أصلها بناءً على الضعيف أَيْضًا أَنْ الفسخ يرفع العقد من أصله أو هو في هذا كالأوّل وإنما الْمُخْتَلَفُ فيه استردادُ الْمُقبوضِ بَعْيِيَّهٖ إِنْ وُجِدَ وإلا فَبَدَلُهُ، فعلى الثاني يَجِبُ وعلى الأوّل لا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وعلى الأوّل الأقربُ فلو كان المُقبوضُ حيوانًا مثلاً كَأَنْ مَلَكَهُمْ أَعْيَانُ التَّرِكَةِ إِنْ رَأَاهُ فَحَصَلَتْ مِنْهُ زَوَائِدُ بعد القبضِ فالظاهرُ أَنَّهَا تُرَدُّ فَيَمْلِكُهَا الْمُفْلِسُ ثم تُقَسَّمُ. (وإن استُحِقَّ شيءٌ باعَهُ الْحَاكِمُ) أو نَائِبُهُ وَتَمَنَّى الْمُقبوضُ تَأْلَفَ (قَدْ مَ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ) أي بمثله أو قيمته على الغُرماءِ رِعايَةً لِمَصْلَحَتِهِمْ لِئَلَّا يَرْغَبَ النَّاسُ عَنْ شِرَائِهِ مَالِهِ، وَقَضِيَّتُهُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِمَا باعَهُ بعد الحجرِ وليس ببعيدٍ (وفي قولٍ يُحَاصُّ

• فُود: (ما تَقَرَّرَ في حَلِّهِ) أي: بقوله من غير هذا الوجه وإن أراد الْمُتَعَرِّضُ بلا معنى لا حاجةً لِمَ يَرُدُّه ما تَقَرَّرَ اه سم. • فُود: (تنبيه إلخ) كان الأولى أَنْ يقدِّمه على قولِ الْمُصَنِّفِ ولو خَرَجَ إلخ. • فُود: (على الثاني) أي: المحكي في المتن بقيل. • فُود: (أيضًا) أي: كالثاني. • فُود: (أو هو في هذا كالأوّل) أي: الضعيف المحكي هنا بقيل بقول في مسألة الفسخ كما يقول الأوّل فيها من أَنَّهُ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حَيْثُ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَي: عَدَمُ نَقْضِ الْقِسْمَةِ فيما ذُكِرَ هو مُرْجِعُ الْجُمْهُورِ وهم قائلون في الفسخ بما ذُكِرَ فَقَوْلُهُ الْآخِي كُلُّ مُحْتَمَلٍ أَي: على هذا الضعيف المحكي في المتن بقيل. • فُود: (وعلى الأوّل الأقرب) مراده بالأوّل كَوْنُهُ قَائِلًا بِأَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ أَصْلِهِ لِكَيْتَه لَمْ يَبَيَّنْ ما وَجَّهَ الْأَقْرَبَ على الضعيف اه سيّد عَمَرَ أقول وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالنَّقْضِ لا سَيِّمًا مع ملاحظة قياسه على قِسْمَةِ التَّرِكَةِ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ يَكُونُ لِلْخِلَافِ ثَمَرَةٌ دُونَ الثَّانِي. • فُود: (يجب) أي: الاسترداد. • فُود: (أعيان التركة) كان الأولى أَعْيَانُ مَالِ الْمُفْلِسِ عِبَارَةً بِالصَّرْحِ قَوْلُهُ كَانَ مَلَكَهُمْ أَعْيَانُ التَّرِكَةِ فِيهِ أَنَّ أَمْوَالَ الْمُفْلِسِ تُسَمَّى تَرِكَةً اه. • فُود: (إن رآه) أي: لِأَنَّ رَأَى الْقَاضِي تَمْلِكُهُمْ لِأَيَّاهَا. • فُود: (منه زوائد) أي: من الحيوان المُقبوضِ زَوَائِدُ مُنْفَصِلَةٌ. • فُود: (أَنَّهَا تُرَدُّ إلخ) أي: الْحَيَوَانُ وَزَوَائِدُهُ عَنِ الْغُرَمَاءِ إِي إِنْ وَجِدَتْ وَإِلَّا فَبَدَلُهَا. • فُود (وَيْسَى: (باعه الْحَاكِمُ) بخلاف ما لو باعَهُ الْمُفْلِسُ قَبْلَ الْحَجْرِ فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَحَقَّ بَعْدَ تَلَفِ الثَّمَنِ يَكُونُ ثَمَنُهُ دَيْنًا ظَهَرَ قِيَامِي فِيهِ ما مَرَّ نِهَايَةً وَسَمَّ أَي: كَمَا مَرَّ أَيْفًا فِي الْمَثَلِ. • فُود: (أو نَائِبُهُ) إلى قولِ الْمَثَلِ وَيَتَوَقَّعُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا أَنَّهُمَا جَزَمَا بِالْاِخْتِصَاصِ الْآخِي. • فُود: (على الْغُرَمَاءِ) أي: على باقِي الْغُرَمَاءِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فُود: (من شِراءِ مَالِهِ) أي: الْمُفْلِسِ فَكَانَ تَقْدِيمُهُ مِنْ مَصَالِحِ الْحَجْرِ كَأَجْرَةِ الْكِتَالِ وَنَحْوِهَا مِنْ الْمُؤْنِ مُغْنَى وَنِهَايَةً. • فُود: (بما باعَهُ بَعْدَ الْحَجْرِ) كَأَنَّهُ لِإِخْرَاجِ مَا باعَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ

• فُود: (قيل لا معنى للكاف) إِنْ أَرَادَ الْمُتَعَرِّضُ بلا معنى لا حاجةً لِمَ يَرُدُّه ما تَقَرَّرَ.
• فُود (وَيْسَى: (باعه الْحَاكِمُ) بخلافه ما لو باعَهُ الْمُفْلِسُ قَبْلَ الْحَجْرِ فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَحَقَّ بَعْدَ تَلَفِ الثَّمَنِ يَكُونُ ثَمَنُهُ دَيْنًا ظَهَرَ قِيَامِي فِيهِ ما مَرَّ. • فُود: (أو نَائِبُهُ) عِبَارَةً بِالْبَابِ وَشَرْحُهُ وَلَيْسَ الْقَاضِي وَلَا مَاذُونُهُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِمَا باعَهُ الْقَاضِي أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَلَوْ الْمُفْلِسُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الشَّرْعِ اه.

الغرماء) كسائر الدُّيُون ولا يكونُ الحَاكِمُ وأُمِيئُهُ طَرِيقَيْنِ فِي الضَّمَانِ. (وَيُنْفِقُ) الْحَاكِمُ وَجُوبًا مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ (عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ) مِنْ نَفْسِهِ وَقَرِيْبِهِ لَكِنْ بَعْدَ طَلْبِهِ أَوْ طَلَبِ وَلِيِّهِ كَمَا اشْتَرَطُوهُ فِي إِنْثَاقِ وَلِيِّ نَحْوِ الصَّبِيِّ عَلَى قَرِيْبِهِ وَمِنْ زَوَاجَاتِهِ لَكِنْ كَمُعْسِرٍ وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ نَفَقَةِ الْقَرِيْبِ؛ لِأَنَّ الإِعْسَارَ فِيهِمَا مُخْتَلِفٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي النَفَقَاتِ وَمَالِكِيهِ كَأَمَّ وَلَدِهِ أَيْ: يَمُوتُهُمْ نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَإِسْكَانًا وَإِخْدَامًا وَتَجْهِيزًا لِمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ (حَتَّى يُقَسِّمَ مَالَهُ)؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ مُوسِرٌ أَيْ: بِالنِّسْبَةِ لِنَفَقَةِ نَحْوِ الْقَرِيْبِ فَلَا يُثَاقِي إِعْسَارَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ وَلَا يُعْطِيهِ إِلَّا نَفَقَةَ الْمُعْسِرِينَ كَمَا مَرَّ يَوْمًا يَوْمَ نَعَمْ لَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى زَوْجَةٍ حَادِثَةٍ بَعْدَ الْحَجْرِ وَإِنَّمَا

لَا مِثْلَئِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَوْلُهُ لَا مِثْلَئِهِ وَالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ كَذَبْنِ ظَهَرَ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يَكُونُ الْحَاكِمُ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ بِالسُّبَابِ وَشَرْحُهُ وَلَيْسَ الْقَاضِي وَلَا مَادُونُهُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِمَا بَاعَهُ الْقَاضِي أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَلَوْ الْمُفْلِسُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الشَّرْعِ أَهْ سَم. ٥ فَوُدَّ: (الْحَاكِمُ وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يُسْتَفْنَى فِي النِّهَايَةِ وَالْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ: بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَعَمْ قَوْلُهُ وَبِهَذَا إِلَى وَعَلَى وَلَدِ سَفِيهِ. ٥ فَوُدَّ: (بَعْدَ طَلْبِهِ) أَيْ: الْقَرِيْبِ فَلَوْ اتَّفَقَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ فَهَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّمَانِ وَأَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَيْهِمْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَخَذُوا حَقَّهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَهْ ش. ٥ فَوُدَّ: (كَمَا اشْتَرَطُوهُ الْإِنْفِ) نَعَمْ ذَكَرُوا أَنَّ الْقَرِيْبَ لَوْ كَانَ طِفْلًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ عَاجِزًا عَنِ الْإِزْسَالِ وَكَزَمِينَ اتَّفَقَ عَلَيْهِ بَلَا طَلَبٍ حَيْثُ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ يَطْلُبُ لَهُ وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ الْقَرِيْبُ هُنَا كَذَلِكَ أَهْ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ أَيْ: أَوْ لَهُ وَلِيٌّ وَلَمْ يَطْلُبْ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ أَقُولُ وَيُفِيدُهُ كَلَامُ النِّهَايَةِ بِإِزْجَاعِ التَّنْفِي إِلَى الْقَيْدِ وَالْمُقَيِّدِ مَعًا. ٥ فَوُدَّ: (وَمِنْ زَوَاجَاتِهِ) عَطْفٌ عَلَى مِنْ نَفْسِهِ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يُلْزَمُ مِنْ) أَيْ: مِنْ إِنْثَاقِ زَوَاجَاتِهِ كَنَفَقَةِ الْمُعْسِرِ. ٥ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الإِعْسَارَ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ الْمُتَنِ وَيُنْفِقُ عَلَى الزَّوْجَةِ نَفَقَةَ الْمُعْسِرِينَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلزَّوْجَانِي مِنْ أَنَّهُ يَنْفِقُ نَفَقَةَ الْمُوسِرِينَ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ نَفَقَةَ الْمُعْسِرِينَ لَمَا اتَّفَقَ عَلَى الْقَرِيْبِ وَرُدُّ بَأَنَّ الْبِسَارَ الْمُعْتَبَرَ فِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ غَيْرُ الْمُعْتَبَرِ فِي نَفَقَةِ الْقَرِيْبِ؛ لِأَنَّ الْمُوسِرَ فِي نَفَقَتِهِ مَنْ يَفْضُلُ مَالُهُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَفِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ مَنْ يَكُونُ دَخْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَرْجِهِ وَبِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ لَا تَسْقُطُ بِمَضِيِّ الزَّمَانِ بِخِلَافِ الْقَرِيْبِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ انْتِصَاءِ الْأَوَّلِ انْتِصَاءَ الثَّانِي أَهْ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُوسِرَ) إِلَى (وَلَا نَ).

٥ فَوُدَّ: (وَمَالِكِيهِ) عَطْفٌ عَلَى زَوَاجَاتِهِ. ٥ فَوُدَّ: (أَيْ يَمُوتُهُمْ الْإِنْفِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّفَقَةَ قَدْ تُطْلَقُ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الْمَثُونَةِ أَهْ سَم وَفِي الْمُتَنِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ الْإِطْلَاقَ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ. ٥ فَوُدَّ: (وَتَجْهِيزًا الْإِنْفِ) وَشَمِلَ مَا ذَكَرَ الْوَاجِبُ فِي تَجْهِيزِهِ وَكَذَا الْمُنْدُوبُ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ الْغَرَمَاءُ أَهْ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ الْإِنْفِ يُفِيدُ أَنَّهُمْ لَوْ سَكَنُوا بِحَيْثُ لَمْ يَأْذَنُوا وَلَا مَتَعُوا أَنَّهُ يَقَعُ لِلْمَيِّتِ قَلِيلُ رَاجِعٍ مِنَ الْجَنَائِزِ أَهْ. ٥ فَوُدَّ: (لِمَنْ مَاتَ الْإِنْفِ) أَيْ: قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَهْ مُتَنِي. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يَغْطِيهِ) أَيْ: الْمُفْلِسُ لِنَفْسِهِ وَمَمُونِهِ. ٥ فَوُدَّ: (مِنَ) أَيْ: مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ.

٥ فَوُدَّ: (أَيْ يَمُوتُهُمْ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّفَقَةَ قَدْ تُطْلَقُ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الْمَثُونَةِ.

أَتَّفَقَ عَلَى وَلَدِهِ مِنْهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ إِثْمًا اسْتَلْحَقَّهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَى الْأُوجِه؛ لِأَنَّ الاسْتِلْحَاقَ مُتَّخِذًا عَلَيْهِ وَبِهَذَا فَارَقَ شِرَاءَهُ لَابْنِهِ فِي الذَّمِّ؛ لِأَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا فِيهِ عُرْفًا وَلَا كَذَلِكَ الْوَلَدُ وَعَلَى وَلَدٍ سَفِيهِ اسْتَلْحَقَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِلْإِنْفَاءِ إِقْرَارُهُ بِالْمَالِ مِنْ كُلِّ وَجِهٍ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ قُلْتُ: الْمَالِيكَ بَعْدَ الْحَجْرِ حَدَّثُوا بِاخْتِيَارِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يَمُونُهُمْ قُلْتُ: لِأَنَّ مُؤَنَّتَهُمْ مِنْ مَصَالِحِ الْفُرْمَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَبِيعُونَهُمْ وَيَقْتَسِمُونَ ثَمَنَهُمْ وَأَلْحَقْتُ بِهِمْ مُسْتَوْلَدَةً بَعْدَ الْحَجْرِ بِنَاءً عَلَى نَفْوِزِ إِبْلَادِهِ؛ لِأَنَّ أَجْرَتَهَا لَهُمْ (إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ بِكَسْبٍ) بِأَنَّ حَصْلَ مِنْهُ شَيْئًا فَيُكَلِّفُ صَرْفَهُ لِهَؤُلَاءِ وَلَوْ كَفَى كَسْبُهُ الْبَعْضُ ثَمَنُ الْبَاقِي مِنْ مَالِهِ أَوْ زَادَ رَدُّ الْبَاقِي لِمَالِهِ وَاخْتَارَ السُّبُكِي أَنَّهُ لَوْ قَصُرَ بَتْرُكُ الْكَسْبِ أَيْ: الْحَلَالِ الْغَيْرِ الْفُزْرِيِّ بِهِ لَمْ يُنْفِقْ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنْ مَالِهِ وَالْإِسْنَوِيُّ خِلَافُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَثْنِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْفَوَاتِ يُصَدَّقُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَغْنِ بِكَسْبِهِ وَخَمَلُهُ عَلَى الاسْتِفْنَاءِ بِالْقُوَّةِ بَعِيدٌ؛ إِذْ قَاعِدَةُ الْبَابِ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِالتَّحْصِيلِ وَبِهِ يُرَدُّ الْجَمْعُ بِخَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَكَثُرَ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ لَهُ مَرَّةً

فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: حَدَّثَ قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ. فَوَدَّ: (لأنه لا اختيار له فيه) أَيْ: وَالْوَطْءُ وَإِنْ كَانَ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِخْبَالُ أَحَدٌ ش. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ إِثْمًا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ تَمَكُّنُهُ مِنْ اسْتِلْحَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ أَيْضًا اه. فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَيْ: بِوُجُوبِ اسْتِلْحَاقِ (فَارَقَ) أَيْ: اسْتِلْحَاقَ. فَوَدَّ: (عُرْفًا) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ شَرْعًا. فَوَدَّ: (وَعَلَى وَلَدٍ سَفِيهِ) بِالْإِضَافَةِ عَطَفَ عَلَى وَلَدِهِ. فَوَدَّ: (اسْتَلْحَقَّهُ) نَفَثَ لِلْسَفِيهِ. فَوَدَّ: (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَتَّفَقَ الْمُقَدَّرِ بِالْمُطَفِّ.

فَوَدَّ: (لِلْإِنْفَاءِ إِقْرَارُهُ) أَيْ: وَلَمْ يَكُنِ السَفِيهِ كَالْمُفْلِسِ حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى وَلَدِهِ الَّذِي اسْتَلْحَقَّهُ مِنْ مَالِهِ لَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِلْإِنْفَاءِ الْخ. فَوَدَّ: (بِالْمَالِ) أَيْ: وَبِمَا يَقْتَضِيهِ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ) فَإِنَّهُ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَغَايَتُهُ هُنَا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَرَّ بِذَيْنِ إِقْرَارِهِ بِهِ مَقْبُولٌ وَيَجِبُ أَدَاؤُهُ فَبِالْأَوَّلِ وَجُوبُ الْإِنْفَاقِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا كَثُوبِ النَّسَبِ تَبَعًا لِثُبُوتِ الْوِلَادَةِ بِشَهَادَةِ الشُّوْءِ اه مُعْنَى. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: قُبِّلَ هَذَا الْفَضْلُ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَقَرَّ بَعَيْنٍ أَوْ ذَيْنِ الْخ. فَوَدَّ: (وَأَلْحَقْتُ بِهِمْ) أَيْ: بِالْمَالِيكَ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الْحَجْرِ. فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى نَفْوِزِ إِبْلَادِهِ) أَيْ: وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَتَّقَدُّ خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (بِأَنَّ حَصْلَ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (لِهَؤُلَاءِ) أَيْ: لِنَفْسِهِ وَمُؤَيِّنِهِ. فَوَدَّ: (الْغَيْرِ الْفُزْرِيِّ) أَيْ: اللَّائِقِ أَمَّا غَيْرُ اللَّائِقِ فَكَالْعَدَمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ وَلَوْ رَضِيَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ وَهُوَ مُبَاحٌ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكُنَّا مُؤَنَّتَهُ اه مُعْنَى وَأَقْرَهُ ع ش.

فَوَدَّ: (بَعْدَ الْفَوَاتِ) أَيْ: فَوَاتِ الْكَسْبِ. فَوَدَّ: (وَحَمَلُهُ) أَيْ: الْمَثْنُ. فَوَدَّ: (بِالتَّحْصِيلِ) أَيْ: بِتَحْصِيلِ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ. فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ) أَيْ: بِالْقَاعِدَةِ وَالتَّذْكِيرِ بِتَأْوِيلِ الضَّائِبِ. فَوَدَّ: (بِخَمَلِ الْأَوَّلِ) أَيْ: مَا اخْتَارَهُ السُّبُكِيُّ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ: لِلْمُفْلِسِ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْكَسْبِ. فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيْ: مَا

فَوَدَّ: (وَعَلَى وَلَدٍ) هُوَ مُضَافٌ لِقَوْلِهِ سَفِيهِ.

أو مرتين. (وتباع مسكنه) وإن احتاج إليه (وخادمه) ومركوبه (في الأصح وإن احتاج إلى) مركوب و (خادم لزماته ومنصبه) لضيق حق آدمي مع سهولة تحصيل ذلك بالأجرة فإن فقدما فعلى مياسير المسلمين كذا ذكره غير واحد وقضيته أنه يلزم المياسير أجره الخادم والمركوب للمنصب وفيه وقفة؛ إذ لا يلزمهم إلا الضروري أو القريب منه وليس هذا كذلك إلا أن يقال إن أئمة المنصب بهما يترتب عليها مصلحة عامة فنزلت منزلة الحاجة. (ويترك له) أي: لمن عليه نفقته الشامل لنفسه ولحقن مؤ (دست فوب) أي: كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط أن يبقى فيها نفع عرقاً فيما يظهر لرأيه وبدنه ورجليه؛ لأن الحاجة لها كهي للنفقة فتشترى له إن لم تكن بماله (يليق به) حال الفليس ما لم يمتد دونه (وهو) في حق الرجل

اختاره الإسوي قال الرشدي هذا لعل بالنسبة إلى ما في المشي خاصة من دست فوب وما بعده والآن فمن البعيد أن يترك من ماله لتخو قريبه نحو الكتب؛ إذ هو لا يجب عليه لو كان موسراً لقريبه مثل ذلك وإنما يجب عليه الثقة والكسوة ونحوهما اهـ. فؤد: (لضيق) إلى المشي في النهاية والمغني. فؤد: (فإن فقدما) أي: بأن لا يتسب له من كسبه ولا من بيت المال اهـ ع ش. فؤد: (فعلى مياسير المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كما ذكره في شرح الباب اهـ سم ومر آتفا عن ع ش ما يوافق. فؤد: (أنه يلزم المياسير إلخ) معتد اهـ ع ش. فؤد: (أجرة الخادم والمركوب) ويتبني أن يكون ذلك قرضاً على بيت المال اهـ ع ش. فؤد: (إلا أن يقال: إن أئمة المنصب إلخ) صريح في أن المراد بالمنصب الحكم فانظر هل هو كذلك اهـ رشدي وفي القاموس الأئمة كسكرة العظمى والبهجة والكبر والتخوة اهـ. فؤد: (بهما) أي: بالخادم والمركوب. فؤد: (أي: لمن عليه إلخ) كذا في النهاية والمغني.

فؤد (سني: (وتباع مسكنه إلخ) وتباع أيضاً السط والفرش نهاية ومغني. فؤد (سني: (لزماته) هي كل داء يزمن الإنسان فيمنعه عن الكسب كالمعى وشلل اليدين انتهى شيخنا الزيادي اهـ ع ش. فؤد: (لها) أي: للكسوة. فؤد: (فتشترى إلخ) أي الكسوة جرى عليه النهاية والمغني. فؤد: (حال الفليس) كما قاله الإمام نهاية ومغني عبارة سم قال أي: شئخ الإسلام في شرح البهجة ما نصه قال الإمام والغيرة في اللائق به بحال إفلايه دون يساره قال في الروضة كأصلها والمفهوم من كلامهم أنهم لا يساعدونه على ذلك اهـ وبما أفهمه كلامهم صرح سليم والعمرائي وما قاله الإمام جرى عليه الغزالي في بسطه، وهو الأقرب إلى فقه الباب ولو كان يلبس قبل إفلايه فؤد ما

فؤد: (فعلى مياسير المسلمين) هلا قدم عليهم بيت المال كما في نظائره ثم رأيت في شرح الباب قدمه عليهم. فؤد: (يليق به حال المفليس) قال في الروضة كأصلها وتوقف الإمام في الحف والطيلسان وقال تركهما لا يخرم المروءة وذكر أن الإختيار بحاله في إفلايه لا في بسطه وثروته لكن المفهوم من كلام الأصحاب أنهم لا يوافقونه ويمتنعون قوله تركهما لا يخرم المروءة ولو كان يلبس قبل

(قَمِيصٌ) وَذُرَّاعُهُ فَوْقَهُ (وَسِرَاوِيلٌ وَعِمَامَةٌ) وَمَا تَحْتَهَا مَنْدِيلٌ وَطَلِيسَانٌ (وَمُكَقَّبٌ) وَهُوَ الْمَدَاسُ وَخُفٌّ وَلَيْسَ كُلُّ مَا ذُكِرَ يَتَعَيَّنُ إِلَّا لِمَنْ تَخْتَلُ مِرْوَعُهُ بِتَرِكِ شَيْءٍ مِنْهُ؛ إِذَا الْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَخْتَلُ الْمِرْوَعَةُ بِفَقْدِهِ، وَادَّعَاءُ أَنَّ نَحْوَ الطَلِيسَانِ وَالْخُفِّ لَا يُخْلِفُ فَقْدُهُ بِالْمِرْوَعَةِ مُرَدُّهُ (وَيُزَادُ فِي الشَّيْءِ حُجَّةٌ) مُحْشَوَةٌ وَفِي حَقِّ الْمَرْأَةِ مَا يَلِيْقُ بِهَا مِنْ ذَلِكَ مَعَ نَحْوِ مِقْنَعَةٍ

يَلِيْقُ بِهِ رُدُّهُ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ أَوْ يَلْبَسُ دُونَهُ تَقْتِيرًا لَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ أَهْ فَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا لَمْ يَتَّخِذْ دُونَهُ أَيِ: لَا عَلَى وَجْهِ التَّقْتِيرِ وَقَوْلُهُ حَالُ الْفَلَسِ إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَهْ سَمَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ الْخُفَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى يَخْلُفُهُ وَقَوْلُهُ أَيِ: لَا عَلَى وَجْهِ الْخُفِّ صَوَابُهُ اسْتِقْطَافُ لَفْظَةِ لَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّفُوقٌ مَا يَلِيْقُ بِمِثْلِهِ أَيِ: فِي حَالِ الْإِفْلَاسِ لِيُوَافِقَ مَا مَرَّ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ أَهْ. وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ أَنَّ التَّقْتِيرَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ أَهْ. ة فَوَدَّ: (وَذُرَّاعُهُ) اسْمٌ لِلْمَلُوطَةِ وَنَحْوِهَا يَمَّا يَلْبَسُ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَهِيَ بَضْمُ الْمُهِمْلَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَهْ شَ وَفِي تَرْجَمَةِ الْقَامُوسِ الذُّرَاعَةُ كَرُمَانِيَّةٌ ثَوْبٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ صُوفٍ. ة فَوَدَّ: (وَذُرَّاعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَادَّعَاءُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

ة فَوَدَّ (سَبِيٍّ) (وَسِرَاوِيلٍ) أَيِ: وَتَكَّةُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. ة فَوَدَّ: (وَمَا تَحْتَهَا) وَيُقَالُ لَهُ الْقَلَنْسُوءُ وَمِثْلُهَا يَكُونُ اللَّبَاسُ أَهْ مُغْنَى. ة فَوَدَّ: (وَخُفٌّ) عَطَفَ عَلَى قَمِيصٍ. ة فَوَدَّ: (يَتَعَيَّنُ) خَبَرٌ لَيْسَ. ة فَوَدَّ: (إِذَا الْوَاجِبُ الْخُفَّ) ظَاهِرُهُمَا التَّعَيُّنُ وَالْوُجُوبُ شَرْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْمُتَعَتِّدَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَخْرُمُ تَعَاطِي خَارِمِ مِرْوَعَةٍ عَلَى مُتَحَمِّلِ الشَّهَادَةِ وَقَدْ يُقَالُ: الْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ وَالتَّعَيُّنِ تَعَيُّنٌ مَا يَتْرَكَ لَهُ لَا بَيَانَ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ مُقَدِّدٌ بِتَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْمَهْنَةِ، ثُمَّ قَوْلُهُ يَتَعَيَّنُ إِلَّا لِمَنْ تَخْتَلُ الْخُفَّ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ يَتَعَيَّنُ إِلَّا لِمَنْ لَا تَخْتَلُ الْخُفَّ أَوْ يَتَعَيَّنُ لِمَنْ يَخْتَلُ الْخُفَّ وَهَذَا أَفْعَدُ فَلْيَرِجَعْ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ لَيْسَ فِعْلٌ نَاقِصٌ وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ أَهْ بَضْرِي.

ة فَوَدَّ (سَبِيٍّ) (وَيُزَادُ فِي الشَّيْءِ) أَيِ: إِنْ وَقَعَتِ الْقِسْمَةُ فِي الشَّيْءِ أَوْ دَخَلَ الشَّيْءُ زَمَنَ الْحَجَرِ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَهْ شَ وَشُّوَبَرِيِّ. ة فَوَدَّ: (حُجَّةٌ مَخْشُوءَةٌ) أَوْ مَا فِي مَغْنَاهَا كَقَرُوءَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَانُجُ إِلَى ذَلِكَ وَلَا يُؤْجَرُ غَالِيًا أَهْ مُغْنَى. ة فَوَدَّ: (وَفِي حَقِّ الْمَرْأَةِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ. ة فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: وَمَا فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. ة فَوَدَّ: (مَعَ نَحْوِ مِقْنَعَةٍ) قَالَ فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ الْمِقْنَعُ وَالْمِقْنَعَةُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا مَا تُقْنَعُ بِهِ

إِفْلَاسِهِ فَوْقَ مَا يَلِيْقُ بِمِثْلِهِ زَدَدْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيْقُ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ دُونَ اللَّاتِي تَقْتِيرًا لَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ أَهْ. وَقَوْلُهُ (لَكِنَّ الْمَفْهُومَ الْخُفَّ) يَحْتَمِلُ رُجُوعَهُ أَيْضًا إِلَى قَوْلِهِ وَذَكَرَ أَنَّ الْإِغْيَارَ بِحَالِهِ فِي إِفْلَاسِهِ فَلَا تَخْتَصُّ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا يُنَافِيهِ الْإِتِّصَارُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ (وَيُتَمَعَّنُونَ الْخُفَّ) وَهَذَا مَا فَهَمَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ: قَالَ الْإِمَامُ وَالْعَبْرَةُ فِي اللَّاتِي بِهِ بِحَالِ إِفْلَاسِهِ دُونَ يَسَارِهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُسَاعِدُونَهُ عَلَى ذَلِكَ أَهْ. وَبِمَا أَفْهَمَهُمْ كَلَامُهُمْ صَرَّحَ سَلِيمٌ وَالْعَمْرَانِيُّ وَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ جَرَى عَلَيْهِ الْغَزَالِيُّ فِي بَسِيطِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى فَهْمِ الْبَابِ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ قَبْلَ إِفْلَاسِهِ فَوْقَ مَا يَلِيْقُ رُدُّهُ إِلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ أَوْ يَلْبَسُ دُونَهُ تَقْتِيرًا لَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ أَهْ. كَلَامُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا لَمْ يَتَّخِذْ دُونَهُ أَيِ: لَا عَلَى وَجْهِ التَّقْتِيرِ وَقَوْلُهُ (حَالُ الْفَلَسِ) إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ.

وإزار ويُسامح بليدٍ وخصيرٍ تافهَي القيمة، ويظهرُ أن إناء الأكلِ أو الشربِ التافه القيمة كذلك
 وتترك للعالم كُتبه على التفصيل الآتي في قَسَمِ الصدقات وكذا خَيْلٍ وسلاحٍ جُنْدِيٍّ مُرتزقٍ لا
 مُتَطَوِّعٍ إلا إن تَعَيَّنَ عليه الجهادُ ولم يجذَّ غيرهما لا آلهُ الجِزْفَةُ كما رجَّحه في الأثوارِ وظاهِرُ
 كلامِ البغويِّ خلافُه ولا رأسُ مالٍ وإن قُلَّ كما شَمِلَ كلامهم، وقولُ ابنِ سُرَيْجٍ يتركُ له رأسُ
 مالٍ إذا لم يحسنِ الكسبَ إلا به حَمَلَهُ الأذرعِي على تافِهٍ كما حَمَلَ الدارِمِي عليه نَصْرُ
 البُوَيْطِي وكُلُّ ما قِيلَ يتركُ له ولم يُوجدَ بماله اشترى له كذا أطلقوه وظاهِرُه أنه يُشترى له حتى
 الكُتُبُ ونحوها مِمَّا ذَكَرَ وفيه نَظَرٌ ظاهِرٌ، ومن ثَمَّ بَحَثَ أنه لا يُشترى له ذلك لا سِوَمَا إذا
 استغنى عنه بموقوفٍ بل لو استغنى عنه به بَيْعٌ ما عنده وينبغي أن يُحْمَلَ عليه اختيارُ السبكي
 أنها لا تَبْقَى له وقولُ القاضي لا تَبْقَى في الحجِّ فهُنَا أُولَى يُحْمَلُ على ذلك أَيْضًا وإلا فهو
 ضَعِيفٌ كما يَمْلِكُ مِمَّا مَرَّ وَيُبَاغِ الْمُصَحِّفُ مُطْلَقًا كما قاله العبادِي؛ لأنه تسهُلُ مُراجَعَةُ
 حَفَظَتِه ومنه يُؤخَذُ أنه لو كان بمحلٍّ لا حافِظَ فيه تركُ له.

(تنبيه) قال في القاموس الدسْتُ الدسْتُ أي: الصحراءُ ومن الثيابِ والورقِ

المرأةَ رَأْسَهَا أي: تُعْطِيهَا به كالقوطةِ والمُدَوَّرَةِ والقِنَاعِ أَوْسَعُ مِنَ الْمُفْتَنَةِ كالحَبِيرَةِ والمَلَايَةِ انْتَهَى اه
 بُجَيْرِمِي. ♀ فَوَدَّ: (وَإِزَارٌ) إِنْ كَانَ مَعَ السَّرَاوِيلِ فَمَا وَجْهُهُ وَإِنْ كَانَ عَوَضًا عَنِ السَّرَاوِيلِ إِذَا كَانَ عَرَفَا
 لِمَحَلِّهَا وَلَا يَخْلُ بَمُرْوَةٍهَا فَالزَّجَلُ كَذَلِكَ حِينَئِذٍ فَمَا وَجْهَهُ تَخْصِيصُهُ بِالْمَرْأَةِ فَتَأْمَلُ اه سَيِّدُ عُمَرَ .
 ♀ فَوَدَّ: (وُسَامُحٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَمَا قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَيُتْرَكُ وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا
 ذَكَرَ وَقَوْلُهُ كَمَا رَجَّحَهُ إِلَى وَقَوْلِ ابْنِ سُرَيْجٍ. ♀ فَوَدَّ: (بَلِيدٌ وَخَصِيرٌ تَافِهِي الْقِيَمَةِ) أي: وَكِسَاءٌ خَلِيعٌ اه
 نِهَابَةٌ. ♀ فَوَدَّ: (وَيُتْرَكُ لِلْعَالِمِ كُتُبُهُ) أَنْ مَا لَمْ يُسَمَّنْ بِغَيْرِهَا مِنْ كُتُبٍ وَقِفٍ كَمَا يَأْتِي اه ع ش. ♀ فَوَدَّ: (وَكَذَا
 خَيْلٌ وَسِلَاحٌ جُنْدِيٌّ إلخ) أي: الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِمَا نِهَابَةٌ وَمُغْنِي. ♀ فَوَدَّ: (لَا مُتَطَوِّعٌ) يَغْنِي غَيْرَ الْمُرتزِقِ
 بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ فَيَشْمَلُ مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ حَتَّى يَتَأَذَى الْإِسْثِنَاءُ اه رَشِيدِي. ♀ فَوَدَّ: (لَا آلهُ الْجِزْفَةُ) أي لَا
 يُتْرَكُ لِلْمُخْتَرِفِ آلهُ الْجِزْفَةُ جِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتُبَاغِ آلاَتُ جِزْفَتِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَرِفًا اه قَالَ ع ش وهو الْمُفْتَمَدُ
 اه. ♀ فَوَدَّ: (وُظَاهِرُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ خِلَافُهُ) وهو الْقِيَاسُ كَذَا كَانَ فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ ضُرِبَ
 عَلَيْهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ. ♀ فَوَدَّ: (وَأَنْ قُلَّ) أي: بِخِلَافِ التَّافِهِ كَمَا يَأْتِي. ♀ فَوَدَّ: (عَلَى تَافِهٍ) أي: أَمَّا الْكَثِيرُ فَلَا
 إِلَّا بِرِضَاهُمْ اه مُغْنِي. ♀ فَوَدَّ: (نَصْرُ الْبُوَيْطِي) أَنَّهُ يُعْطَى بِضَاعَةٌ اه نِهَابَةٌ. ♀ فَوَدَّ: (اشْتَرَى لَهُ) خَبَرُ قَوْلِهِ
 وَكُلُّ مَا إلخ. ♀ فَوَدَّ: (وُظَاهِرُهُ) أي: ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ. ♀ فَوَدَّ: (بَحَثَ) بَيَانُ الْمُفْعُولِ. ♀ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أي:
 مَا ذَكَرَ مِنْ نَحْوِ الْكُتُبِ وَكَذَا ضَمِيرُ عَنْهُ. ♀ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا تَبْقَى) أي الْكُتُبُ. ♀ فَوَدَّ: (يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ) خَبَرُ
 وَقَوْلِ الْقَاضِي. ♀ فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أي: فِي الْحَجِّ. ♀ فَوَدَّ: (وَيُبَاغِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ
 مُطْلَقًا. ♀ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أي اسْتَغْنَى عَنْهُ بِوَقْفٍ أَوَّلًا اه ع ش. ♀ فَوَدَّ: (وَمِنْ الثِّيَابِ وَالْوَرَقِ) أي: وَجُمْلَةُ

♀ فَوَدَّ: (لَا آلهُ الْجِزْفَةُ) فِي شَرْحِ مَرَّ وَتُبَاغِ آلاَتُ جِزْفَتِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَرِفًا.

وصَدْرَ البيت مُعْرَبَاتٍ اهـ وعليه فالإضافة في المثنى بَيَانِيَّةٌ وبمعنى من وتفسيره بالكسوة الكاملة موضوع له فارسي وهو المراد هنا كما مرَّ لِدَلَالَةِ المقام عليه.

(تنبيه آخر) قيل الغَرَمَاءُ يتعلّقون بحسنات المُفْلِسِ ما عدا الأيمان كما يترك له دَسْتُ ثَوْبٍ ويرُدُّ بأن هذا توقيفي فلا مدخل للقياس فيه وقيل ما عدا الصومَ لِخبر «الصوم لي» ويرُدُّ خبرُ مُسلم أنهم يتعلّقون حتى بالصوم (ويترك قوت) وموؤن (يوم) أو ليلة (القِسْمَةِ) بليته التي بعده في الأول ونهاؤه كذلك في الثاني (لَمَنْ عليه نفقته) من نفسه وغيره مِمَّنْ مرَّ؛ لأنه موبىء قبل القِسْمَةِ هذا كُلُّه إن لم يتعلّق بجميع ماله حقَّ لِمُعْتَمِنٍ وإلا كالمرهون لم يُنفِقْ عليه ولا على مَمُونِهِ منه. (وليس عليه بعد القِسْمَةِ أَنْ يَكْتَسِبَ أو يُؤَجِّرَ نفسه لِبَقِيَّةِ الدين)؛ لأنه تعالى أَمَرَ في الضمير بِإِنظَارِهِ لِنِسَارِهِ ولم يأمره بِكَسْبٍ ولما مرَّ في خبر مُعَاذٍ «ليس لَكُمْ إلا ذلك» وإنما وجب الكسب لِنَفَقَةِ القريب؛ لأنها يسيرة والدين لا يَنْضَبِطُ ولأنَّ فيها إحياءَ بعضه فكان

من الثياب إلخ. ة. قُود: (وصَدْرَ البيت) عَطَفَ على الدَسْتِ. ة. قُود: (مُعْرَبَاتٍ) أي: الدَسْتُ بمعنى الصخرَاءِ والدَسْتُ بمعنى جُمْلَةِ الثياب والدَسْتُ بمعنى جُمْلَةِ الورق والدَسْتُ بمعنى صَدْرَ البيت مُعْرَبَاتٍ من الفارسي. ة. قُود: (بأن هذا) أي: استثناء الإيمان. ة. قُود: (فلا مدخل للقياس فيه) لَعَلَّ مُرَادَ القائل بما ذَكَرَ التَّنْظِيرُ لا القياس؛ إذ يَبْعُدُ صُدُورُ مِثْلِ هَذَا مِمَّنْ يَنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبِطَاقَةِ وما وَجَّهَ به من أَنَّ الإيمانَ لا يُقَابِلُهُ إِلَّا الشُّرْكُ وَالْمُؤْمِنُ مُطَهَّرٌ مِنْهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

ة. قُود: (سُي: قوت إلخ) أي: وسُكْنَاهُ نِهَاءٌ وَمُعْنَى. ة. قُود: (وموؤن) قد يَشْمَلُ الْكِسُوَةَ فَلَوْ كَانَ يَوْمُ الْقِسْمَةِ أَوَّلَ فَضْلِ فَهَلْ تُعْطَى الزَّوْجَةُ مَثَلًا كِسُوَةً جَمِيعَ الْفَضْلِ أو كيف الحال؟ لَكِنْ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَغَيْرِهِ وَيُتْرَكُ لَهُمْ قُوتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ وَسُكْنَاهُ اهـ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِلْكِسُوَةِ مُطْلَقًا اهـ سَمِ أَقُولُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ ثَوْبٍ إلخ بَعْدَ قَوْلِهِ وَيُبَاعُ مَسْكَنُهُ إلخ وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَاكَ قُتِفَتَرَى لَهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَالِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُفْلِسَ وَمَمُونُهُ يُعْطَى كِسُوَةُ الْفَضْلِ. ة. قُود: (أو ليلة) إلى قول المثنى وَلَيْسَ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَسْأَلَةُ الْإِحْقَاقِ النَّهَارِ بَلِيلَةَ الْقِسْمَةِ. ة. قُود: (ونهاية) الأولى تَأْنِيثُ الضمير.

ة. قُود: (من نفسه إلخ) وَيُتْرَكُ مَا يُجَهِّزُ بِهِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ أو قَبْلَهُ مُقَدِّمًا بِهِ عَلَى الْغَرَمَاءِ اهـ مُعْنَى. ة. قُود: (لَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهِ) أي لا يَحْوَنُهُ فَيَشْمَلُ الْكِسُوَةَ وَالْإِسْكَانَ وَالْإِخْدَامَ وَالتَّجْهِيزَ. ة. قُود: (لأنه تعالى أَمَرَ إلخ) أي: بِقَوْلِهِ الْكَرِيمِ ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لَكَ بِمَنْزَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠). ة. قُود: (وإنما وجب) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَاقِفُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ إِلَى أَنَّ الْإِجَابَ إلخ وَإِلَى قَوْلِهِ وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. ة. قُود: (إحياء بعضه) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْأَصْلُ لَا مَا يَشْمَلُ الْفَرْعَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يُؤْمَرُ

ة. قُود: (وموؤن) قد يَشْمَلُ الْكِسُوَةَ فَلَوْ كَانَ يَوْمُ الْكِسُوَةِ أَوَّلَ فَضْلِ فَهِيَ تُعْطَى الزَّوْجَةُ مَثَلًا كِسُوَةً جَمِيعَ الْفَضْلِ أو كيف الحال لَكِنْ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَغَيْرِهِ وَيُتْرَكُ لَهُمْ قُوتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ وَسُكْنَاهُ اهـ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِلْكِسُوَةِ مُطْلَقًا وَعِبَارَةُ الْعَبَابِ وَيُتْرَكُ لِلْكَلِّ قُوتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ عَدَاءً وَعَشَاءً قَالَ الْفَزَائِي:

كإحياء نفسه نعم إن وجب الدين بسبب عصى به لزمه الاكتساب كما اعتمده ابن الصلاح وغيره لتوقف صحته توبته على أدائه ومنه يعلم أنه لا يعتبر هنا كونه غير مُزِرٍّ به بل متى أطاق المُزِرُّ لزمه فيما يظهر؛ إذ لا نظر للثروات في جنب الخروج من المعصية وأن الإيجاب ليس للإبقاء بل للخروج من المعصية ويوافق ما في الإحياء أنه يجب على من أخر الحج مع قدرته عليه حتى أفلس أن يخرج ما شيئاً إن قدر فإن عجزاً اكتسب من الحلال قدر الزاد فإن عجز سأل ليصرف له من نحو زكاة أو صدقة ما يحج به فإن مات ولم يحج مات عاصياً فإذا وجب السؤال والكسب هنا مع أنه حق لله تعالى فأولى ذلك؛ لأنه حق آدمي ونظر بعضهم في كلام الإحياء بما لا يصح وقد يجب الاكتساب هنا وإن لم يعص به كما ذنوب قيس ما بيده للفرمان وبقي عليه ذنوب فينتقل بكسبه ويلزمه الاكتساب لوفاء ذلك قاله ابن الرفعة. وإنما يصح إن أريد الوجوب وإن لم يأمر به الشئد والا فالقن يلزمه الاكتساب للشئد حيث أمكنه وطلبه منه (والأصح وجوب إجارة)

بالكسب لتفقه فزعه بخلاف عكسه اه ع ش. فود: (بسبب عصى به) وإن صرفه في مباح كغاصب ومُتَعَمِّدٍ جناية اه نهاية. فود: (كما اعتمده ابن الصلاح) عبارة المُقْنِي والنهاية كما نقله الإسنوي عن ابن الصلاح ثم قال وهو الأصح اه. فود: (ومنه يعلم إلخ) أي: من التخليص. فود: (وأن الإيجاب إلخ) عطف على قوله أنه لا يُعْتَبَرُ إلخ. فود: (ليس للإبقاء إلخ) أي: وهو حبيذ غير خاص بالمفلس اه رشدي. فود: (ويوافق إلخ) أي ما اعتمده ابن الصلاح. فود: (فإن عجز سأل إلخ) أي: مع أن السؤال يُزِرُّ به إن كان من ذوي المروآت اه ع ش. فود: (كما ذنوب) أي: كعمد ما ذنوب له في التجارة. فود: (وإنما يصح إلخ) أي: قول ابن الرفعة. فود: (إن أريد الوجوب إلخ) أي: وجوب اكتساب الماذون المذكور. فود: (والأقن إلخ) أي وإن لم يرد الوجوب مطلقاً بل فيما إذا أمره الشئد به كما هو الظاهر فلا وجه لتخصيص الوجوب بالماذون؛ لأن القن مطلقاً يلزمه إلخ.

فود (سنن): (والأصح وجوب إلخ) قال الشيخان وقضية هذا إدامة الحجر إلى البراءة وهو كالمستبعد اه والمراد بإدامة الحجر أن لا يفكه القاضي وبأنه كالمستبعد أنه ينبغي أن يفكه لا أنه يتفك بنفسه لما يأتي في الفرع الآتي.

(فرغ): في شرح م ر ولو قال لغيره: أبرئني فإني مغير فأبرأه ثم بأن يساره برئ ولو قيد الإبراء بقدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الرواني في البحر انتهى اه سم قال ع ش والرشدي قوله م ر لم يبرأ أي: وإن بأن أن لا مال له لتعليق البراءة وهو لا يصح اه.

فود (سنن): (وجوب إجارة أم وليه) أي: على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروضة وسكناه وفيه وقفة انتهى. ورد في شرحه الوقفة وذكر هنا ما ينبغي مراجعته. فود: (عصى به) أي: وإن صرفه في مباح م ر.

فود (سنن): (والأصح وجوب إجارة إلخ) قال الشيخان وقضية هذا إدامة الحجر إلى البراءة وهو

نحو (أَمْ وَلِيهِ وَ) نحو (الأرض) الموصى له بِمَنْفَعَتِهَا أَوْ (الموقوفة عليه) حيث لم يخالف شرط الواقف مرة بعد أخرى إلى قضاء الدين؛ لأن المنفعة كالعين نعم إن ظهر بإجباره على إجارة الوقف مدة تفاوت بسبب تعجيل الأجرة لئلا يُتغابن به في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة لم يُجبر وبه عِلْم ضابط زمن كل مرة وهو ما لا يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الأجرة ونَحَتْ الزر كشيء أن غَلَّة ذلك لو لم يفضل منها شيء عن مؤنة مُمَوَّنِهِ قُدِّمَ بها على الغرماء؛ لأنها تُقدِّم في المال الخالص فالمنزول منزلة أولى ورُدُّ بأنها إنما تُقدِّم إلى وقت القسمة فقياسه هنا أنه يُنفق منها ما لم تُؤجر للغرماء؛ لأن الإجارة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزر كشيء؛ لأنه لا يعطي الغرماء منها إلا ما استقرَّ ملكه له وهو ما مضى مُدَّتُهُ سواء استأجره الغرماء أم غيرهم فحينئذ ما قُبِضَ منها قبل الصرف إليهم تعلق حقه

وعليه أي المُفْلِس أن يُؤجر لهم مُستولذته ومزوقاً عليه انتهى اهـ رَشِيدِي زادَ البَجِيرُ مِي لَكِنْ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ قَدْ فَكَّ الْحَجَرَ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَفْكِهِ فَالْوُجُوبُ عَلَى الْحَاكِمِ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. قُود: (نَحْوُ أَمْ وَلِيهِ) قَضِيَّةُ زِيَادَةِ التَّخْوِ هُنَا وَفِيمَا بَعْدَ أَنْ هُنَا غَيْرُ الْمُسْتَوْلَذَةِ وَالْمَوْصَى لَهُ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَمْرًا آخَرَ تَجِبُ إِجَارَتُهُ وَلَمَّا لَمْ يَنْزِلْ لَهُ مَنْفَعَتُهَا وَاقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى التَّخْوِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَالَ: إِنْ إِجَارَةُ أُمِّ الْوَلَدِ لَا تَخْتَصُّ بِالْمَخْجُورِ بَلْ تَطْرُدُ فِي كُلِّ مَذْيُونٍ اهـ. قُود: (وَنَحْوُ الْأَرْضِ الْإِنْفِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ التَّزْوُلُ عَنِ الْوُظَائِفِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلُ ذَلِكَ رَفَعَ الْبِدَّ عَنِ الْإِخْتِصَاصَاتِ إِذَا اغْتِيذَ التَّزْوُلُ عَنْهَا بِدَرَاهِمِ اهـ ع ش .

قُود: (حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ عِلْمٌ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. قُود: (لَمْ يَخَالَفْ شَرْطُ الْوَاقِفِ) فَإِنْ شَرَطَ عَدَمَ إِجَارَتِهَا اتَّبَعَ فَلَا تَجُوزُ إِجَارَتُهَا نِهَايَةً وَمُغْنَى. قُود: (مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى) أَيْ وَتُؤْجَرُ إِنْ مَرَّةً الْإِنْفِ. قُود: (إِلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ) يَغْنِي الْبَرَاءَةَ. قُود: (عَلَى إِجَارَةِ الْوَاقِفِ) أَيْ: بِأَجْرَةٍ مُعْجَلَةٍ وَمِثْلُهُ الْمُسْتَوْلَذَةُ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قُود: (مُدَّةُ تَفَاوُتٍ) فَاعِلٌ ظَهَرَ. قُود: (لِخَدِّ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفَاوُتِ. قُود: (ضَابِطُ زَمَنِ كُلِّ مَرَّةٍ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ إِجَارَةُ مَا ذَكَرَ كُلَّ مَرَّةٍ يُؤْجَرُهَا مُدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِقَاوُذِهِ إِلَى انْقِضَائِهَا اهـ نِهَايَةً.

قُود: (وَنَحَتْ الزَّرْكَشِي) إِلَى قَوْلِهِ فَقْيَاسُهُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ إِجَارَةَ فِي الْمُغْنَى. قُود: (قُدِّمَ بِهَا) أَيْ بِالْغَلَّةِ. قُود: (لَأَنَّهَا الْإِنْفِ) أَيْ: الْمُنُونَةُ. قُود: (الْخَالِصِ) أَيْ: الْحَاضِرِ اهـ نِهَايَةً. قُود: (بِأَنَّهَا الْإِنْفِ) أَيْ: الْمُنُونَةُ. قُود: (مِنْهَا) أَيْ: الْغَلَّةِ. قُود: (مَا لَمْ تُؤْجَرَ) أَيْ: أُمُّ الْوَلَدِ وَالْأَرْضُ الْمَذْكُورَةُ وَنَحْوُهَا. قُود: (وَالظَّاهِرُ الْإِنْفِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ آتِيًا. قُود: (مَلَكُهُ) أَيْ: الْمُفْلِسُ.

كَالْمُسْتَبْعِدِ أَنْتَهَى. وَالْمُرَادُ بِإِدَامَةِ الْحَجَرِ أَنَّهُ لَا يَفْكُهُ الْقَاضِي وَيَأْتِيهِ كَالْمُسْتَبْعِدِ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يَفْكُهُ لَا أَنَّهُ يَفْكُهُ بِنَفْسِهِ لِمَا يَأْتِي فِي الْفَرْعِ الْآتِي.

(فَرْعُ): فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ أَبْرَثْنِي فَلَأَنِّي مُغْسِرٌ فَلَابَرَاهُ ثُمَّ بَانَ يَسَاؤُهُ بَرِيٌّ وَلَوْ قُيِّدَ بِالْإِبْرَاءِ بِعَدَمِ ظُهُورِ الْمَالِ لَمْ يَبْرَأَ ذَكَرَهُ الزَّوْيَانِيُّ فِي الْبَحْرِ.

وَحَقُّ مُؤْمِنِهِ بِهِ فَيَقْدَمُونَ بِهِ ثُمَّ يُدْفَعُ لِلزَّمَاءِ مَا بَقِيَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ أَجْرَهُ كُلَّ مَرَّةٍ لَا يُعْطَى مِنْهَا غَرَمَاؤُهُ إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْهُ وَعَنْ مُؤْمِنِهِ تِلْكَ الْمُدَّةُ.

(فَرَعَ) لَا يَنْفَكُ حَبْرُ الْمُغْلِسِ بِانْقِضَاءِ الْقِسْمَةِ وَلَا بِاتِّفَاقِ الزَّمَاءِ عَلَى رَفْعِهِ لِاحْتِمَالِ غَرِيمِ آخَرٍ بَلْ يَرْفَعُ الْقَاضِي لَا غَيْرَهُ مَا لَمْ يَتَّبِعْ لَهُ مَالٌ فَتَبَيَّنَ بَقَاؤُهُ وَلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَكَهْ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ غَيْرُ الْمَاجُورِ وَالْمَوْقُوفِ فِيمَا عَدَاهُمَا. (وَإِذَا ادَّعَى) الْمَدِينُ (أَنَّهُ مُعِيرٌ أَوْ قَسِمٌ مَالَهُ بَيْنَ غَرَمَائِهِ) أَوْ أَنَّ مَالَهُ الْمَعْرُوفَ تَلَفٌ (وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ) وَأَتَكْرُوا لِأَن لَزِمَهُ الدَّيْنُ فِي مُعَامَلَةٍ (مَالٍ) يُغْلِبُ بَقَاؤُهُ (كَثِيرًا) أَوْ قَرَضٍ (وَادَّعَى تَلَفَهُ) (فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ) بِالتَّلَفِ أَوْ الْإِعْسَارِ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْمُعَامَلَةُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَا لَا يَبْقَى كَاللَّحْمِ مِنَ الْقِسْمِ الْآتِي وَلَوْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ وَطَلَبَ خَصْمُهُ حَبْسَهُ أَهْمَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْضًا ثُمَّ حُبِسَ إِلَى ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ، وَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَهَابَ مَالِهِ وَيُخْلِفُهُ نَعَمْ لَوْ أَقْرَأَ بِالْمَلَاءَةِ

• قَوْلُهُ: (لَا يَنْفَكُ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَّبِعْ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (يَرْفَعُ الْقَاضِي لَا غَيْرَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ وَفَاءُ الدُّيُونِ أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهَا أَهْرَاشِدِي. • قَوْلُهُ: (فَيَتَبَيَّنُ بَقَاؤُهُ) أَي: بَقَاءُ الْحَبْرِ وَعَدَمُ انْفِكَاحِهِ بِرَفْعِ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَي: لِلْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْمَاجُورِ) أَرَادَ بِالْمَاجُورِ الْمُسْتَوْلَدَةَ وَالْمَوْصَى لَهُ مَنْفَعَتُهُ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا عَدَاهُمَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَكَهْ.

• قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ قَسِمٌ) عَطَفَ عَلَى ادَّعَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّ مَالَهُ الْمَعْرُوفَ تَلَفٌ) انْظُرْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَاذَا وَظَاهِرُهُ إِعَادَةُ لَفْظِ أَنَّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ مُعِيرٌ وَحَيْثُ قَضِيَتْ هَذِهِ الصَّنِيعَةُ أَنَّ الْمُدَّعَى شَيْئَانِ تَلَفَ الْمَالِ وَكَوْنُهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَهُوَ خِلَافُ مَا يَأْتِي فِي التَّغْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ظَهَرَ مِنْ صَنِيعِهِ لَزَادَ فِيمَا يَأْتِي أَوْ بِهِمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ تَلَفَ الْمَالِ مَعْرُوفٌ وَالْمُدَّعَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَقَطْ وَحَيْثُ كَانَ يَتَّبِعِي إِسْقَاطُ لَفْظِ أَنَّ بِأَنْ يَقُولَ أَوْ تَلَفَ مَالَهُ الْمَعْرُوفَ أَهْرَاشِدِي بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ. • قَوْلُ (سَنِي): (وَزَعَمَ) أَي: قَالَ أَهْرَاشِدِي.

• قَوْلُ (سَنِي): (وَأَتَكْرُوا) أَي: مَا زَعَمَهُ أَهْرَاشِدِي. • قَوْلُهُ: (وَادَّعَى تَلَفَهُ) يُعْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ الْمُرَادُ بِتَلَفِهِ مَا يَشْمَلُ قِسْمَتَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي: اللَّتَيْنِ فِي الْمَثْنِ أَي: وَأَمَّا الَّتِي زَادَهَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الثَّانِيَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ بِإِعْسَارِهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَبِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَهْرَاشِدِي أَحْسَنُ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَافِقُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قَالَ إِلَى وَلَهُ وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْمُعَامَلَةِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْقِسْمِ الْآتِي) خَبَرٌ إِنَّ. • قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَقْيَصُ الدُّخْلُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) أَي: الْمَدِينُ وَكَذَا ضَمِيرُ أَهْمَلُ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالتَّلَفِ أَوْ الْإِعْسَارِ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) لَعَلَّ مَعْنَاهُ قَبْلُ اسْتِمْنَاهُ لِإِحْضَارِ الْبَيِّنَةِ كَمَا يَقْبَلُ طَلَبُ خَصْمِهِ حَبْسَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَي: لِلْمَدِينِ. • قَوْلُهُ: (حَلِيهِ) أَي: عَلَى خَصْمِهِ. • قَوْلُهُ: (ذَهَابَ مَالِهِ) أَي: أَوْ إِعْسَارُهُ أَهْرَاشِدِي. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَي: الدَّائِنُ. • قَوْلُهُ: (وَيُخْلِفُهُ) عَطَفَ عَلَى يَدَّعِي. • قَوْلُهُ: (بِالْمَلَاءَةِ) أَي: الْغَنَى.

عند المُعاملة لم يُقبل منه إلا البيئة على ذهاب ماله الذي أقر أنه مليء به كما أفتى به القفال ويوافق ما مرَّ آنفاً عن ابن الصلاح المعلوم منه أنه متى أقر بقذرتة على وفائه بطل ثبوت إعساره.

(تنبيه) ظاهر كلامهم أنه لا بُدَّ مِنَ البيئة بالتلف هنا من غير تفصيل بين ذكر سبب خفي أو ظاهر وهو مُشكِّل بما يأتي في نحو الوديع مِنَ التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تقدُّمه وقد يُفَرَّقُ بأنه سبق منه استئمان لنحو الوديع فُخِّفَ فيه وبأن الاحتياط للمُعاملة اقتضى التشديد عليه بإقامته ما يقطع تعلق مُعامله بما في يده ونظيره ما مرَّ مِنَ التشديد في المُسلم فيه أكثر منه في الغاصب قيل استشكلت الثانية بأن الفرض أنه وجد له مالٌ وقسم فكيف يحتاج لبيئة بتلف ماله مع احتمال أن ما قُسم هو مال المُعاملة فينبغي أن لا يحتاج إلى البيئة عند نقص المال الموجود عن مال المُعاملة أشار إليه في الكفاية اهـ ولك ردُّه بأن الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بُدَّ من إقامة بيئة بتلف مال المُعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغُرماء؛ إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بُدَّ من بيئة بتلفه وحينئذ فلا وجه لقول من قال فينبغي إلخ ويثبت الإعسار أيضاً باليمين المردودة بأن يدعي علم غريبه بإعساره

• فُود: (هذه المُعاملة) أو بعدّها اهـ ش. • فُود: (إلا البيئة) فلا قيل قوله للتخليف إذا ادعى أنه عَرَضَ له ذهابه بعد الملاءة ويتبني أن الأمر كذلك اهـ سم. • فُود: (ما مرَّ آنفاً عن ابن الصلاح) يُشير إلى ما مرَّ له في شرح قول المُصنِّف وإن قال عن جنابة قيل في الأصح فراجع في إقرار المخجور عليه اهـ سيّد عمر. • فُود: (بأنه سبق منه) أي من المودع. • فُود: (بما في يده) أي: في زعم مُعامله وإلا فالمناسب الاختصار به. • فُود: (الثانية) أي التي في المتن وهي قوله ورَّعَ إلخ اهـ كُردِّي. • فُود: (الموجود) أي المَقسوم بين الغُرماء. • فُود: (ولك ردُّه إلخ) هذا الردُّ لا يأتي في نحو كلام المُصنِّف المُصرَّح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غُرمائه يحتاج إلى البيئة فتأمله فإن ذلك ظاهر منه إلا أن يُجاب بأن قول المُصنِّف ماله لا يتعيَّن أن يكون مال المُعاملة اهـ سم. • فُود: (ويثبت إلخ) عبارة المُغني والنهاية وله أن يدعي على الغُرماء وتخليفهم أتهم لا يعلمون إعساره فإن نكلوا خلف وتبَّت إعساره وإن خلفوا حُبِسَ وثقل دَعواه أيضاً ثانياً وثالثاً وهكذا أنه بأن لهم إعساره حتَّى يظهر للحاكم أن قُضِيَ الإيداء، ولو ثبت إعساره فادَّعوا بعد أيام أنه استقاد مالاً ويبتنوا الجهة التي استقاد منها فلم تخليفه إلا إن ظهر قُضد الإيداء وإذا شهد على المُغليس بالغي فلا بُدَّ من بيان سببه اهـ.

• فُود: (إلا البيئة) فلا قيل قوله للتخليف إذا ادعى أنه عَرَضَ له ذهابه بعد الملاءة ويتبني أن الأمر كذلك. • فُود: (ولك ردُّه) هذا الردُّ لا يأتي في نحو كلام المُصنِّف المُصرَّح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غُرمائه يحتاج إلى البيئة فتأمله فإن ذلك ظاهر منه إلا أن يُجاب بأن قول المُصنِّف ماله لا يتعيَّن أن يكون ماله المُعاملة.

أَوْ يَتَلَفٍ مَالِهِ فَيُنْكَلُ عَنِ اليمينِ عَلَى نَفْيٍ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِيحْلِفُ الْمَدِينُ وَيُثَبِّتُ إِعْسَارَهُ وَلَهُ تَكْرِيرُ طَلَبِ يَمِينِ الدَّائِنِ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ مَا يَأْتِي وَيَعْلَمُ الْقَاضِي بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الظَّنُّ الْمُؤَكَّدُ (وَالْإِ) يُلْزِمُهُ فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ كَذَلِكَ كَصَدَاقٍ وَضَمَانٍ وَإِثْلَافٍ (فَيُصَدِّقُ بيمينه فِي الْأَصَحِّ)؛ إِذَا الْأَصْلُ الْعَدَمُ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ فَفَرْضُ ذَلِكَ فِيمَنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالًا وَلَا حُبْسَ إِلَى ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ. (وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ)

• قَوْلُهُ: (وَالْإِ يُلْزِمُهُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَبَانُ لَزِمَهُ اللَّيْنُ لَا فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ سِوَاةِ الزَّيْمَةِ بِاخْتِيَارِهِ كَضَمَانٍ وَصَدَاقٍ أَمْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ كَارِشٍ جَنَابِيهِ وَغَرَامَةٍ مُتْلِفٍ أ. هـ. قَوْلُهُ: (كَلِذَاكَ) أَيُّ: يَغْلِبُ بَقَاؤُهُ.
• قَوْلُهُ (لِسُنِّي): (فَيُصَدِّقُ بيمينه) يَتَرَعَّعُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَيَذْفَقَنَّ لِيَزِيدَ كَذَا وَقَتًا كَذَا قَمَضَى الرُّقْثَ وَلَمْ يَذْفَعْ لَهُ شَيْئًا وَادَّعَى الْعَجْزَ أَيُّ: لِأَجْلِ عَدَمِ الْحِثِّ وَحَلَفَ عَلَيْهِ صُدِّقَ إِنْ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ وَلَا جِثٌّ حَيْثُ يُدْعَى كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (فَيُصَدِّقُ بيمينه) وَلَوْ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرُ لَمْ يَخْلِفْ ثَانِيًا كَمَا فِي الْبَيَانِ وَارْتَضَاهُ ابْنُ عُجْبَلٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِثُبُوتِ إِعْسَارِهِ بِالْيَمِينِ الْأُولَى شَرْحُ م ر أ. هـ. سَمَ. قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَشَرَطَ الْإِلْحَ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَحْسَنُ الْإِلْحَ. قَوْلُهُ: (فِيمَنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالًا الْإِلْحَ) أَيُّ: يَجِبُ الْوَفَاءُ مِنْهُ بِأَنْ وَجِبَ بَيِّنُهُ فِي وِفَاءِ ذَيْنِ الْمُفْلِسِ وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى ثِيَابِ بَذْنِهِ وَحَاجَتِهِ النَّاجِزَةِ وَمِنْ الزَّائِدِ الْمَرْكُوبُ وَالْخَادِمُ وَالْمُسْكَنُ وَأَثَاتُ الْبَيْتِ عَلَى مَا مَرَّ أ. هـ. ش.

• قَوْلُهُ (لِسُنِّي): (وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ الْإِلْحَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي تَأْخِيرُ سَمَاعِهَا حَتَّى يُخْبَسَ إِلَّا إِنْ أَمَرَهُ بِهِ مَوْلَاهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا أَمَرَهُ مَوْلَاهُ بِعَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى بَعْدَ طَوْلِ الْمُدَّةِ كَمَا اشتهَرَ عَنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ أَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ بِعَدَمِ سَمَاعِهَا بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً إِلَّا فِي مَالٍ يَتِيمٍ أَوْ

• قَوْلُهُ (لِسُنِّي): (فَيُصَدِّقُ بيمينه) يَتَرَعَّعُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَيَذْفَقَنَّ لِيَزِيدَ كَذَا وَقَتًا كَذَا قَمَضَى الرُّقْثَ وَلَمْ يَذْفَعْ لَهُ شَيْئًا وَادَّعَى الْعَجْزَ وَحَلَفَ عَلَيْهِ صُدِّقَ إِنْ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ وَلَا جِثٌّ حَيْثُ يُدْعَى كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ عُهِدَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُصَدِّقْ فَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ تَفْصِيلُ الْوَدِيعَةِ فَحَيْثُ صُدِّقَ فِي تَلَفِهِ فَلَا جِثَّمَ ر وَلَوْ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ لَكِنْ عُهِدَ لَهُ مُعَامَلَةٌ مَالِيَّةٌ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ عُهِدَ لَهُ مَالٌ فَلَا يُصَدِّقُ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ أَعْنِي قَوْلَهُ فَإِنَّ لَزِمَهُ الذَّيْنُ فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ كَثِيرَةٍ أَوْ قَرَضٍ فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ وَتَقْلِيلُهَا بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْمُعَامَلَةُ أَوْ لَا بَلْ يُصَدِّقُ وَإِنْ عُهِدَتْ لَهُ بَعْضُ مُعَامَلَةٍ مَالِيَّةٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُعَامَلَةَ الْمَالِيَّةَ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِ الذَّيْنِ الَّذِي لَزِمَ فِي مُقَابَلَتِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ وَهُوَ الْقِيَاسُ هُوَ الْأَوَّلُ وَجَزَمَ م ر بِالثَّانِي وَاتَّكَرَ الْأَوَّلُ بَعْدَ ثِقَلِهِ عَنْ إِفْتَاءِ بَعْضِ مُعَاصِرِيهِ.

• قَوْلُهُ (لِسُنِّي): (فَيُصَدِّقُ بيمينه) وَلَوْ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرُ لَمْ يَخْلِفْ ثَانِيًا كَمَا فِي الْبَيَانِ وَارْتَضَاهُ ابْنُ عُجْبَلٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِثُبُوتِ إِعْسَارِهِ بِالْيَمِينِ الْأُولَى م ر.

وهي رجلان وإن تعلّقت بالنفي لميسس الحاجة كالبيئة بأن لا وارث غير هؤلاء ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم؛ لأنها قد لا تطلّع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع بيئته؛ لأن فيه محض تكذيب لها (في الحال) إن اطلّقت على أحواله الباطنية كما قال (وشرط شاهده) أي الإعسار (خبرة باطنية) لنحو طول جوار ومخالطة مع مشاهدة مخايل الضرر والإضافة إلى أن يغلب على ظنه إعساره؛ لأن الأموال تُخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهر الحال وشرط بعضهم في شاهدي المرأة كونها محرّمتين لها؛ لأن غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر؛ إذ قد يستفيض عندها ما يكاد يقطع بإعسارها لأجله ويتسليمه فيلحق بالمحرّم نحو الزوج والمنسوح ويُعتمد قول الشاهد أنه خبير بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد التزكية ميسس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الإعسار الشاهد بتلف ماله الذي لا يُعرف له غيره فلا يُشترط فيه خبرة باطنية. (وليفل) شاهد الإعسار (هو مُعَيَّن) مع ما يأتي

وقب أنه يمتنع عليه سماعها ووجهه ظاهر؛ لأنه لا يتصرّف إلا بحسب ما تقتضيه التولية اه سيّد عمر. ة فود: (وهي رجلان) أي فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل وبعين نهاية ومغني. ة فود: (الطلب بطلب الخصم) ولو كان الحق لمخجور عليه أو غائب أو جهة عامة لم يتوقف التخلّيف على الطلب وإنما يخلف بعد إقامة البيّة مغني ونهاية وسيأتي في الشرح قبيل التبيين مثله. ة فود: (طلبه لها) أي: للبعين. ة وفود: (مع بيئته) أي: التلف. ة فود: (لأن فيه) أي: في التخلّيف.

فول (سني: في الحال) أي: وإن لم يتقدّم له حبس كسائر البيئات اه نهاية. ة فود: (لنحو طول جوار إلخ) أشار به إلى أن وجوه الاختيار ثلاثة أما الجوار أو المعاملة أو المرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث قال لمن رآه الشاهدين بما تفرّقهما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تفرّقا صباحهما ومساءهما؟ قال: لا، قال: فهل عامتاهما في الصفراء والبيضاء؟ أي: الذهب والفضة قال: لا، قال: فهل رافقتاهما في السفر الذي يسفر أي: يكشف عن أخلاق الرجال؟ قال: لا، قال: فاذهب فإنك لا تفرّقهما لعلك رأيتهما في الجامع يصلبان قلوبيه ثم قال لهما اثباتي بمن يفرّقكما اه بجبرمي. ة فود: (ومخالطة إلخ) عطف على جوار الواو ويعني أو.

ة فود: (لأن غيرهم) أي: غير المحارم. ة فود: (لا يطلعون) أي: الغنى والجمع باعتبار معنى الغنى كما إن الأفراد في عنده وفي يكاد يقطع باعتبار لفظه. ة فود: (نحو الزوج إلخ) أي: من أقاربها أو أقارب زوجها بل من الأجانب المصاحب لها سفرًا أو إقامة مع محرّميها مثلاً. ة فود: (ويعتمد أقول لشاهدي أنه إلخ) وفاقاً للمنهج والنهاية وخلافاً للمغني عبارته فإن عَرَفَ القاضي أن الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله أنه بها كذا نقله عن الإمام وهو صرح بذلك عن الأئمة وذكر الشيخان في الكلام على التزكية أن القاضي لا بد أن يعرف أن المُزَكّي من أهل الخبرة أو أن يعرف من عدّاليه أنه لا يزكّي إلا بعد وجودها قال الإسنوي ويتبني أن يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر اه. ة فود: (وخرج) إلى المتن في النهاية والمغني. ة فود: (شاهد الإعسار) وهو اثنان كما مرّ نهاية ومغني. ة فود: (مع ما يأتي) أي من

(ولا يُمحَضُ النفي كقوله لا يَمْلِكُ شيئاً) بل يُقَيِّدُهُ كقوله لا يَمْلِكُ إلا ما يَبْقَى له أو لِمَنْوَنه
ويُنْبِئِي أَنْ لا يَكْتَفِي مِنْهُ بِالْإِجْمَالِ كَالْعَجَزِ الشَّرْعِيِّ خِلَافاً لِلْبُلْقَيْنِي بَلْ لا بُدَّ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ
الْمُبْقَى لَهُ وَإِنْ كَانَ عَالِماً مُوَافِقاً لِلْقَاضِي؛ لَأَنَّ الْإِجْمَالَ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَةِ الشَّاهِدِ بَلْ وَظِيفَتُهُ
التَّفْصِيلُ لَيَرَى فِيهِ الْقَاضِي وَيَحْكُمُ بِمُعْتَقِدِهِ كَمَا سَيَأْتِي مَعَ مَا فِيهِ، وَلَوْ ادَّعَى غَرِيبُهُ وَلَوْ بَعْدَ
ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ أَنْ لَهُ مَالاً بَاطِلاً لا تَعْلَمُهُ يَتَنَبَّهُ وَطَلَبَ حَلْفَهُ لَزِمَهُ الْحَلْفُ عَلَى نَفْسِهِ وَنَحْوِ مَحْجُورٍ
وَعَائِبٍ وَجِهَةٌ عَامَّةٌ لا يَتَوَقَّفُ التَّحْلِيفُ لِأَجْلِهِ عَلَى طَلَبٍ وَافْتَى الْقَفَّالُ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْيَسَارِ لا
بُدَّ فِيهَا مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ وَتَبَعِهِ فِي الشَّامِلِ وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ يَسَارٍ وَبَيِّنَةُ إِعْسَارٍ قُدِّمَتْ الْأُولَى عِنْدَ
جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ وَقِيَدَهُ آخَرُونَ بِمَا إِذَا جُهِلَ حَالُهُ فَإِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ قَبْلَ قُدِّمَتْ الثَّانِيَةُ.
(تَنْبِيْهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّهُ لَوْ مُحَضَّ النَّفْيِ لا يُقْبَلُ وَبِهِ صَرَّخَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ
لَكِنْ نَهَى فِي الشَّاهِدِ

نَحْوُ قَوْلِهِ لا يَمْلِكُ إِلَّا مَا يَبْقَى لَهُ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُنْبِئِي أَنْ لا يَكْتَفِي مِنْهُ بِالْإِجْمَالِ الْخ) وَفَاقاً لِلنَّهْيِ
وَالْمَنْهَجِ وَخِلَافاً لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ بَلْ يُجْمَعُ بَيْنَ نَفْيِ وَإِبْثَابِ فَيَقُولُ كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ هُوَ مُغَيِّرٌ لا يَمْلِكُ
إِلَّا قُوَّةَ يَوْمِهِ وَثِيَابَ بَدَنِهِ. قَالَ الْبُلْقَيْنِي: وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَالِكاً لِغَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ مُغَيِّرٌ
كَأَن يَكُونُ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ فَكَثُرَ وَلَآنَ قُوَّةَ يَوْمِهِ قَدْ يُسْتَفْتَى عَنْهُ بِالْكَسْبِ وَثِيَابَ بَدَنِهِ قَدْ
تَزِيدُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ فَيَصِيرُ مُوسِراً بِذَلِكَ فَالطَّرِيقُ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ مُغَيِّرٌ عَاجِزٌ الْعَجَزُ الشَّرْعِيُّ عَنْ وَفَاءِ شَيْءٍ
مِنْ هَذَا الدِّينِ أَوْ مَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ أَنْتَهَى وَهُوَ حَسَنٌ هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى) إِلَى قَوْلِهِ وَنَحْوِ مَحْجُورٍ الْخ
مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلا يَخْلِفُ مَعَهَا الْخ قُلُوْ كَانَ قَدْ قَدْ قَوْلُهُ وَنَحْوِ مَحْجُورٍ إِلَى وَافْتَى الْخ إِلَى هُنَاكَ كَمَا
فِي النَّهْيِ وَالْمُعْنَى لَا اسْتَفْتَى عَنْ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ وَسَلِمَ عَنِ التَّكْرَارِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى) إِلَى قَوْلِهِ وَتَبَعَهُ زَادَ
النَّهْيُ وَالْمُعْنَى عَقِيْبُهُ مَا نَبَّهَ وَلَوْ وَجَدَ فِي يَدِ الْمُغَيِّرِ مَالٌ فَاقَرَّ بِهِ لِشَخْصٍ وَصَدَّقَهُ أَخَذَهُ مِنْهُ وَلا حَقَّ فِيهِ
لِلْفُرْمَاءِ وَلا يَخْلِفُ الْمُغَيِّرُ أَنَّهُ مَا وَاطَأَ الْمُقَرَّرَ عَلَى الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ لَمْ يَقْبَلْ وَإِنْ كَذَّبَهُ
الْمُقَرَّرُ لَمْ أَخْذَهُ الْفُرْمَاءُ وَلا يُلْتَمَسُ إِلَى إِقْرَارِهِ بِهِ لِأَخَرٍ لِيُظْهِرَ كَذِبَهُ فِي صَرْفِهِ عَنْهُ وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِغَائِبٍ انْتَهَزَ
قُدُومُهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ أَخَذَهُ وَإِلَّا أَخَذَهُ الْفُرْمَاءُ وَلَوْ أَقَرَّ لِمَنْجُوهٍ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّخَ بِهِ
الزَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ أَنَّ الصَّبِيَّ وَنَحْوَهُ كَالْغَائِبِ نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهُ الْوَلِيُّ فَلَا انْتِظَارَ
هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَارَضَتْ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَا إِعْسَارٍ وَمَلَاةٍ بِأَنَّ كَانَتْ كُلُّمَا
شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا جَاءَتْ الْأُخْرَى فَشَهِدَتْ أَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى خِلَافٍ مَا شَهِدَتْ بِهِ فَقَدْ افْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ
بِأَنَّهُ يُمْكَلُ بِالْمُتَأَخَّرَةِ مِنْهُمَا وَإِنْ تَكَرَّرَتْ إِذَا لَمْ يَنْشَأْ مِنْ تَكَرُّرِهَا رِيَّةٌ وَلا تَكَادُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ تَخْلُو عَنْ رِيَّةٍ
إِذَا تَكَرَّرَتْ هـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ يُمْكَلُ بِالْمُتَأَخَّرَةِ وَهِيَ بَيِّنَةُ الْيَسَارِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ وَلا تَكَادُ الْخ وَإِنْ كَانَ
قَوْلُهُ يُمْكَلُ بِالْمُتَأَخَّرَةِ مِنْهُمَا صَادِقاً بِبَيِّنَةِ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ
مَالٌ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْيَسَارِ وَإِنْ عُرِفَ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ هـ. قَوْلُهُ: (نَهَى) أَيِ: الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
هـ. قَوْلُهُ: (نَهَى فِي الشَّاهِدِ) إِلَى قَوْلِهِ أَنْتَهَى زَادَ النَّهْيُ عَقِيْبُهُ مَا نَبَّهَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَلْيَكُنْ أَيِ تَمْحِضُهُ

بأن لا وارث له آخر على أنه يقول لا أعلم له وارثاً آخر ولا يُمَحِّضُ النفي فإن مُحَضِّصَهُ كلا وارث له آخر أخطأ المعنى ولم تُرَدِّ شهادته اهـ. وقد يُفَرَّقُ بأن الوارث يظهر غالباً فَعَدَمُ ظُهورِهِ دليلٌ لِتَمَحِّضِ النفي فلم يُعَدِّ منه تَهَوُّراً وليس الإعسار كذلك؛ لأنه يظهر على صاحبه غالباً أن له شيئاً تَمَحِّضُهُ النفي فيه تَهَوُّرٌ منه فلم يُقْبَلْ ويُؤَخَذُ منه أنه لا يُقْبَلُ منه تَمَحِّضُهُ وإن عَلِمَ أنه الواقع وأدعاه لِمَا تَقَرَّرَ أن ذلك نادرٌ جداً فَعَدِّ به مُتَهَوِّراً وإن فُرِضَ أن المُفْلِسَ باطناً كذلك؛ لأنَّ من هذا حاله لا يَخْفَى أمره غالباً. (وإذا ثَبِتَ إعساره) ولو في غيبة خصمه؛ إذ لا يَتَوَقَّفُ ثبوته على حُضوره (لم يَجْزِ حَبْسُهُ ولا مُلَازِمَتُهُ بل يُفْهَلُ) من غير مُطَالَبَةٍ (حتى يُوصِرَ) لِلآيَةِ نعم له الدَعْوَى عليه كُلُّ وَقْتٍ أنه حَدَثَ له مالٌ ويُخْلِفُهُ؛ لأنه مُحْتَمَلٌ وظاهرٌ أن محلَّهُ ما لم يظهر منه التَعَنُّتُ والإضرارُ وعُلِمَ من كلامه جوازُ حَبْسِ المدينِ ولو على زَكَاةٍ أو عُشْرِ لا كَفَّارَةٍ؛ لأنها تُؤدِّي بِغَيْرِ المَالِ قاله شَرِيحٌ لكنْ نَظَرُ فِيهِ غَيْرُهُ والذي يُشْجِه في كَفَّارَةٍ فُورِيَّةٍ تَعَيَّنَ فِيهَا المَالُ الحَبْسُ لا في زَكَاةٍ تُقْبَلُ السُّقُوطُ بِأَدْعَاءٍ تَلَفٍ أو نحوه وأنَّ المُرَادَ بِالْعُشْرِ ما يَشْرُطُ على مَنْ دَخَلُوا دَارَنَا بِالتَّجَارَةِ أو الخراجِ المضروبِ بِحَقِّ إِلَى ثُبُوتِ إعساره، نعم لا يُحْبَسُ أَصْلُ

التَّقْيِ هنا مثله اهـ عبارةُ البَجْرِمِيِّ على المُنْهَجِ قَوْلُهُ؛ لَأنَّه كَذِبٌ أَيْ: وَمَعَ ذَلِكَ لو مُحَضِّصَ التَّقْيِ كَفَى وَثَبِتَ الإِعْسَارُ؛ إِذْ غَايَتُهُ الكَذِبُ والكُذْبَةُ الواحِدَةُ لا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِهَا كَذَا اعْتَمَدَهُ م ر اهـ. فَوُدَّ: (بأن) إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالشَّاهِدِ.

• فَوُدَّ: (هَلَى أَنَّهُ إلخ) أَيْ: الشَّاهِدُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَصٌّ. فَوُدَّ: (أَخْطَأَ الْمَعْنَى) أَيْ: فِي أَدَائِهِ.

• فَوُدَّ: (وَلَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ) أَيْ: يُسْتَسْرَعُ عَنْ مَعْنَى التَّقْيِ الَّذِي ذَكَرَهُ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (تَهَوُّرًا) تَهَوُّرَ الرَّجُلِ وَقَعَ فِي الْأَمْرِ بِقِلَّةِ مُبَالَاةٍ اهـ قَامُوسٌ. فَوُدَّ: (وَيُؤَخَذُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ التَّحْلِيلِ. فَوُدَّ: (وَأَنْ عَلِمَ أَنَّهُ إلخ) أَيْ التَّمَحِّضُ. فَوُدَّ: (وَأَدْعَاهُ) أَيْ: الشَّاهِدُ أَوِ الْمُفْلِسُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوُدَّ: (إِنْ الْمُفْلِسُ) الْأَوَّلَى الْمَدِينُ. فَوُدَّ: (لَأنَّ مِنْ هَذَا إلخ) تَغْلِيلٌ لِلْغَايَةِ.

• فَوُدَّ (سُبُ): (وَإِذَا ثَبِتَ إِعْسَارُهُ) أَيْ: عِنْدَ الْقَاضِي (لَمْ يَجْزِ حَبْسُهُ إلخ) أَيْ: بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَثْبُتْ إِعْسَارُهُ فَيَجُوزُ حَبْسُهُ وَمُلَازِمَتُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوُدَّ: (نُصِمَ لَهُ) أَيْ: لِلدَّائِنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَلَوْ ثَبِتَ إِعْسَارُهُ فَادْعَا بَعْدَ أَيَّامٍ أَنَّهُ اسْتَفَادَ مَالًا وَبَيَّنَّا الْجِهَةَ الَّتِي اسْتَفَادَ مِنْهَا فَلَهُمْ تَخْلِيْفُهُ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُمْ أَيْ: لِلْحَاكِمِ قَصْدُ الْإِيذَاءِ اهـ. فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَيْ: مِنَ الدَّائِنِ. فَوُدَّ: (وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ إلخ) أَيْ: حَيْثُ رَتَّبَ عَدَمَ جَوَازِ الحَبْسِ عَلَى ثُبُوتِ الإِعْسَارِ. فَوُدَّ: (بِغَيْرِ المَالِ) يَعْنِي الصِّيَامَ. فَوُدَّ: (فِي كَفَّارَةِ إلخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ الحَبْسُ. فَوُدَّ: (لَا فِي زَكَاةٍ إلخ) وَالْأَوَّلَى فِي زَكَاةٍ تُقْبَلُ إلخ عَدَمُهُ. فَوُدَّ: (وَأَنَّ المُرَادَ إلخ) أَيْ وَالَّذِي يُشْجِه أَنَّ المُرَادَ إلخ وَلَقَدْ الْأَوَّلَى اسْقَاطُ لَفْظِ إِنْ عَطَفًا عَلَى جُمْلَةٍ قَالَهُ شَرِيحٌ. فَوُدَّ: (أَوْ الخراجِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مَا يَشْرُطُ إلخ). فَوُدَّ: (إِلَى ثُبُوتِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ حَبْسُ الْمَدِينِ. فَوُدَّ: (لَا يُحْبَسُ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا لَمْ يُخْتَرْ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ قِيلَ) إِلَى (وَلَا مَرِيضٍ).

لِفَرْعِهِ مُطْلَقًا وَلَا نَحْوُ مَنْ وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا تَعَذَّرَ الْعَمَلُ فِي الْحَبْسِ بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى غَيْرِهِ وَيَسْتَوْثِقُ الْقَاضِي عَلَيْهِ إِنْ خَافَ هَرَبَهُ بِمَا يَرَاهُ. وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يُجَابُ لِلْحَبْسِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْعَمَلِ كَالثَّلِثِ لَمْ يَبْغُ وَلَا مَرِيضٌ لَا مُتْرَضٌ لَهُ وَلَا مُخْدَرَةٌ وَلَا ابْنُ سَبِيلٍ بَلْ يُؤَكَّلُ بِهِمْ لِيَتَرَدَّدُوا وَيَتَمَحَّلُوا وَلَا غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَلَا وَلِيٍّ أَوْ وَكِيلٍ لَمْ يَجِبِ الْمَالُ بِمُعَامَلَتِهِ وَلَا حَبْسٍ وَلَا قِنٌّ جَنِّي وَلَا سَيِّدُهُ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَوْ يَبِيعَ بَلْ يُبَاعُ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ رَاغِبًا، وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ وَالْفِدَاءِ وَلَا مُكَاتَّبَ لِنَجْمٍ لِيَتَمَكَّنَهُ مِنْ إِسْقَاطِهِ مَتَى شَاءَ وَلِلدَّائِنِ مُلَازِمَةٌ مَنْ لَمْ يَبْثُ إِعْسَاؤُهُ مَا لَمْ يَخْتَرْ الْمَدِينُ الْحَبْسَ فَيُجَابُ إِلَيْهِ وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ وَكَذَا الْمُلَازِمَةُ عَلَى مَا يَأْتِي قُبِيلَ

• فَوَدَّ: (لَا مُتْرَضٌ لَهُ) وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (حَتَّى) إِلَى (وَلَا مُكَاتَّبَ). • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي نَعَمَ الْأَصْلُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَإِنْ عَلَا لَا يُحْبَسُ بِذَيْنِ الْوَلَدِ كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلَ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ زَمَنًا؛ لِأَنَّهُ عَقُوبَةٌ وَلَا يُعَاقَبُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ دَيْنِ الثَّقَفَةِ وَغَيْرِهَا إِذَا زَادَ النَّهَايَةُ وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْحَاوِي الصَّغِيرُ تَبَعًا لِلْفَرْزِيِّ مِنْ حَبْسِهِ إِلَّا لَا يَمْتَنِعُ عَنِ الْأَدَاءِ فَيَعْرِجُ الْإِبْنُ عَنِ الْإِسْتِفَاءِ زِدْ بِمَنْعِ الْعَجَزِ عَنِ الْإِسْتِفَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى تَبَتَ لِلْوَالِدِ مَالٌ أَخَذَهُ الْقَاضِي قَهْرًا وَصَرَفَهُ إِلَى دَيْنِهِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْفَاهُ عِنَادًا كَانَ لَهُ حَبْسُهُ لَا سِتْكَشَافَ الْحَالِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَنَقَلَهُ عَنِ الْقَاضِي لَكِنَّ قَوْلَهُمْ وَلَا يُعَاقَبُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ بَابَاهُ. • فَوَدَّ: (بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى غَيْرِهِ) قَالَ الشُّبْكِيُّ وَعَلَى قِيَابِهِ لَوْ اسْتَعْدَى عَلَى مَنْ اسْتَوْجَرَتْ عَلَيْهِ وَكَانَ حُضُورُهُ لِلْحَاكِمِ يُعْطَلُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْضَرُ وَلَا يُعْتَرَضُ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى إِخْضَارِ الْمَرْأَةِ الْبُرْزَةِ وَحَبْسِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً؛ لِأَنَّ لِلْإِجَارَةِ أَمَدًا يَنْتَظَرُ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا قَالَ أَنَّ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ كَالْمُسْتَأْجِرِ إِنْ أَوْصَى بِهَا مُدَّةً وَإِلَّا فَكَالزَّوْجَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.

• فَوَدَّ: (وَيَسْتَوْثِقُ الْقَاضِي) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ ثُمَّ الْقَاضِي يَسْتَوْثِقُ عَلَيْهِ مُدَّةَ الْعَمَلِ فَإِنْ خَافَ هَرَبَهُ فَعَلَّ مَا يَرَاهُ فَهِيَ مَرْتَبَتَانِ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الشَّارِحِ وَالْمُغْنِي أَنَّ هُنَا مَرْتَبَةً وَاحِدَةً. • فَوَدَّ: (لِيَتَرَدَّدُوا) انْظُرْ مَا مَرَّ جَعِ الضَّمِيرُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى فِي الْمُخْدَرَةِ وَالْمَرِيضِ إِهْرَاشِي وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا تَرَدُّدًا بِحَسَبِهِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَحْبَسَ) أَي: وَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِمُعَامَلَةِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَكِيلِ حُسْيًا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتُحْبَسُ الْأَمْثَالُ فِي دَيْنٍ وَجَبَ بِمُعَامَلَتِهِمْ إِهْرَاشِي وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا الطُّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَلَا أَبُوهُ الْوَصِيُّ وَالْقِيَمُ وَالْوَكِيلُ فِي دَيْنٍ لَمْ يَجِبْ بِمُعَامَلَتِهِمْ إِهْرَاشِي قَالَ ع ش أَي: فَإِنْ وَجَبَ بِمُعَامَلَتِهِمْ حُسُوسًا وَالضَّمِيرُ لِلْوَصِيِّ وَالْقِيَمِ وَالْوَكِيلِ إِهْرَاشِي وَالْأَب.

• فَوَدَّ: (وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ وَالسَّجَانِ عَلَى الْمَغْبُوسِ وَتَفَقُّهُ فِي مَالِهِ أَي: إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَفِي بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَتَزَجَرَ بِالْحَبْسِ وَرَأَى الْحَاكِمُ ضَرَرَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَعَلَّ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ وَلَا يُعَزَّرُ ثَانِيًا حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ وَفِي تَقْيِيدِهِ إِذَا كَانَ لَجُوجًا صَبُورًا عَلَى الْحَبْسِ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا جَوَازُهُ إِنْ اقْتَضَتْهُ مَضْلَحَةٌ إِهْرَاشِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ أَي: فَإِنْ خَالَفَ وَقَعَلَ ضَمِينٌ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ إِهْرَاشِي.

القِسْمَةُ عَلَى الْمَدِينِ وَلَوْ لَمْ يُفْذَ فِيهِ زَادٌ فِي تَعْزِيرِهِ بِمَا يَرَاهُ مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ كَذَا قِيلَ وَيَتَعَيَّنُ
فَرْضُهُ فَيَمُنُّ عَرَفَ لَهُ مَالٌ وَامْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ مِنْهُ كَمَا مَرُّ وَمَنْ حَبَسَهُ قَاضٍ لَا يُطْلَقُ إِلَّا بِرِضَا
غَرِيمِهِ أَوْ بَشُوتٍ إِعْسَارِهِ وَلَا يُخْرَجُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَّا لِبُضْرُورَةٍ كَذَعْوَى أَوْ رَدِّ جَوَابِهَا وَالَّذِي يُثْبِتُهُ
حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ حَبْسٌ إِلَّا بِتَلْدٍ بَعِيدٍ حَبَسَهُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِعَمَلِهِ كَالْتَفْرِيبِ فِي الزَّنا وَإِنَّمَا لَمْ
يُحْضَرُ مِنْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثُمَّ لَمْ يَثْبُتْ وَلِلْحَاكِمِ مَنَعُ الْمَحْبُوسِ مِثْلًا يَرَى
الْمُصْلَحَةَ فِي مَنَعِهِ مِنْهُ كَتَمْتُهُ بِخَلِيلَتِهِ وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجَةُ إِجَابَتَهُ إِلَى الْحَبْسِ إِلَّا إِنْ كَانَ يَتَنَاقُ لَا يَتَقَا
بِهَا لَوْ طَلَبَهَا لِلشَّكْنَى فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَتَرَفُوه بِشْمَ رَيْنَحَانٍ وَبِغَيْرِهِ كَالِاسْتِنَاسِ بِالسُّحَادَةِ
وَكَفَلَتِ الْبَابَ عَلَيْهِ وَكَتَمْتُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ بِخِلَافِ عَمَلِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهِ مِثْلًا لَا تَرْفَعُهُ فِيهِ.
(فَرَعَ) حُكِمَ لَهُ بِسَفَرِ زَوْجَتِهِ مَعَهُ

• فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُفْذَ) أَي: الْحَبْسُ (فِيهِ) أَي: الْمَدِينِ. • فَوَدَّ: (كَذَا قِيلَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يُفْذَ فِيهِ
إِلْخ. • فَوَدَّ: (فَرْضُهُ) أَي: هَذَا الْقَوْلُ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرُّ) أَي: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ. • فَوَدَّ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَي:
الْغَرِيمِ. • فَوَدَّ: (أَوْ جَوَابِهَا) انْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَلِلْحَاكِمِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ
وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَلْزَمُ إِلَى قَوْلِهِ وَكَتَرَفُوه وَقَوْلُهُ وَكَفَلَتِ الْبَابَ. • فَوَدَّ: (كَتَمْتُهُ بِخَلِيلَتِهِ) أَي: إِلَّا مِنْ
دُخُولِهَا لِحَاجَةِ نَهَايَةِ قَالَ ع ش أَيِ الزَّوْجَةِ وَمِثْلُهَا الْأَصْدِقَاءُ هـ. • فَوَدَّ: (وَكَتَرَفُوه بِشْمَ رَيْنَحَانٍ) أَي:
بِخِلَافِ شَمِّهِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ هـ نَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (وَكَفَلَتِ الْبَابَ إِلْخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهَ عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

• فَوَدَّ: (وَكَتَمْتُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يَأْتُمُ الْمَحْبُوسُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَلِلْقَاضِي مَنَعُ
الْمَحْبُوسِ مِنْهُمَا إِنْ اقْتَضَتْهُ الْمُصْلَحَةُ هـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَلَا يَأْتُمُ الْمَحْبُوسُ إِلْخ لَعَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
قَادِرًا عَلَى الْوَفَاءِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ عِنَادًا هـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْجَمَاعَةُ أَي: وَإِنْ تَوَقَّفَ ظَهْوُ الشُّعَارِ عَلَى
حُضُورِهِ هـ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عَمَلِ الصَّنْعَةِ) وَلَوْ مُطَاطَلًا وَلَوْ حَبَسَتْ امْرَأَةً فِي دِينٍ وَلَوْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا فِيمَا
يَظْهَرُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا مُدَّتَهُ وَإِنْ تَبَتَّ بِالْيَنَةِ، وَلَا تُنْتَعُ مِنْ إِزْوَاعٍ وَلَدَهَا وَيُخْرَجُ الْمَجْنُونُ مِنَ الْحَبْسِ
مُطْلَقًا وَالْمَرِيضُ إِنْ قَدَّ مَرَضًا وَكَالْكَلامِ هُنَا فِي طَرُوقِ الْمَرَضِ عَلَى الْمَحْبُوسِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ
حَبْسِ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ هـ نَهَايَةُ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تُنْتَعُ مِنْ إِزْوَاعٍ وَلَدَهَا قَالَ ع
ش قَوْلُهُ وَلَوْ حَبَسَتْ إِلْخ إِبْلَاقُهُ شَائِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْحَابِسُ لَهَا وَفِيهِ كَلَامٌ فِي بَابِ الْقَسَمِ
وَالشُّوْزِ فَلْيُرَاجَعْ قَالَ سَم عَلَى مَنَهِجٍ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر وَأَمَّا إِذَا حَبَسَتْ هِيَ الزَّوْجَ فَإِنْ كَانَ
بِحَقِّ فَلَهَا التَّفَقُّهُ أَوْ ظُلْمًا فَلَا م ر انْتَهَى هـ.

(فَرَعَ) حُكِمَ لِلتُّفْلِسِ بِسَفَرِ زَوْجَتِهِ مَعَهُ فَأَقْرَأَتْ لِأَخَرِ بَدِينِ. • فَوَدَّ: (حُكِمَ لَهُ إِلْخ) وَلِلصَّاحِبِ الدِّينِ
الْحَالِ وَلَوْ ذِمِّيًّا مَنَعُ الْمَذْيُونِ الْغُوسِرَ بِالطَّلَبِ مِنَ السَّفَرِ الْمَخُوفِ وَغَيْرِهِ بِأَنْ يَشْغَلَهُ عَنْ بَرْفِعِهِ إِلَى الْحَاكِمِ

• فَوَدَّ: (مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ) فِي شَرْحِ م ر وَفِي تَقْيِيدِهِ إِذَا كَانَ لَجُوجًا صَبُورًا عَلَى الْحَبْسِ وَجِهَانٍ
أَصْحُهَا جَوَارُهُ إِنْ اقْتَضَتْ الْمُصْلَحَةُ.

فَأَقْرَأَتْ لِآخَرِ بَذْنٍ قَبْلَ إِقْرَارِهَا وَمُنِعَتْ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ كَمَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ شُرَيْعٌ وَقَالَ ابْنُ الْفَرَكَاجِ وَجُمُعٌ لَا يُقْبَلُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ أَنَّهَا قَصَدَتْ بِذَلِكَ عَدَمَ السَّفَرِ مَعَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي ذَلِكَ وَإِنْ تَوَقَّرَتِ الْقَرَائِنُ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَيْضًا لَوْ طَلَبَ الزَّوْجُ مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْحَلْفَ عَلَى أَنَّ بَاطِنَ الْأَمْرِ كُظَاهِرُهُ أَجِيبَ فِيهِ أَخْذًا مِثْلًا بِمَا يَأْتِي فِي الْإِقْرَارِ لِوَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا فِيهَا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهَا بِأَنَّ ذَلِكَ حِيلَةٌ لَا يَجُوزُ سَفَرُهَا مَعَهُ بِغَيْرِ رِضَا الْمُقَرَّرِ لَهُ وَمَوْ فِي عَدَمِ تَحْلِيلِ الْمُفْلِسِ الْمُقَرَّرَ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ صَادِرًا عَنْ حِيلَةٍ كَأَنَّهُ أَقْرَضَهَا دِينَارًا ثُمَّ وَهَبَتْهُ لَهُ فَمَحَلُّ تَرَدُّدٍ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّهُ إِنْ شَهِدَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ أَوْ اعْتَرَفَ بِهِ الْمُقَرَّرُ لَهُ لَمْ يُؤْثَرِ وَلَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْ اثْنَيْنِ ذَيْنِ عَلَى الْآخَرِ حَالٌ وَلَمْ تَوْجَدْ شُرُوطَ التَّقَاصُّ فَلِكُلِّ طَلَبَ حَبْسِ الْآخَرِ بِشَرْطِهِ. (وَالْقَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ) لَا يُحْبَسُ بَلْ (يُؤْكَلُ الْقَاضِي بِهِ) وَجُوبًا (مَنْ) أَيِ: اثْنَيْنِ فَانْكَرَ (يَخْشَى) عَنْ حَالِهِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ) لِقَلًّا يَتَخَلَّدُ حَبْسُهُ وَظَاهِرُ الْمُشْنِ أَنَّهُ يُؤْكَلُ بِهِ ابْتِدَاءً وَلَا يَحْبِسُهُ كَابِنِ السَّبِيلِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ يَحْبِسُهُ ثُمَّ يُؤْكَلُ مَنْ يَخْشَى عَنْهُ.

وَمُطَالَبَتُهُ حَتَّى يُوَفِّيَهُ ذَيْتَهُ نَعَمْ إِنْ اسْتَنَابَ مَنْ يُوَفِّيهِ مِنْ مَالِهِ الْحَاضِرِ فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ، أَمَّا صَاحِبُ الْمُؤْجَلِ فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ مِنَ السَّفَرِ وَلَوْ كَانَ مَخَوفًا كَجَهَادٍ أَوْ الْأَجَلُ قَرِيبًا وَلَا يُكَلَّفُ مَنْ عَلَيْهِ الْمُؤْجَلُ زَهْنًا وَلَا كَفِيلًا وَلَا إِشْهَادًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ هُوَ الْمُقَصِّرُ حَيْثُ رَضِيَ بِالتَّأْجِيلِ مِنْ غَيْرِ زَهْنٍ وَلَا كَفِيلٍ وَلَهُ السَّفَرُ صُحْبَتُهُ لِيُطَالِبَهُ عِنْدَ حُلُولِهِ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُلَازِمَهُ مُلَازِمَةُ الْغَرِيمِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِهِ أَهْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (بَذْنٍ) أَيِ: حَالٍ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: قَبُولِ إِقْرَارِهَا وَمَنْعُهَا مِنَ السَّفَرِ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ: بِالْقَضِيَةِ الْمَذْكُورَةِ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى الْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ بَاطِنَ الْأَمْرِ الْإِنْفِ) أَيِ أَنَّ عَلَيْهَا ذَيْتًا فِي الْوَأَقِيعِ. • قَوْلُهُ: (أَجِيبَ فِيهِ) أَيِ: أَجِيبَ الزَّوْجُ فِي طَلْبِهِ حَلْفَ الْمُقَرَّرِ لَهُ. • وَقَوْلُهُ: (لَا فِيهَا) أَيِ: لَا فِي طَلْبِهِ حَلْفَ الزَّوْجَةِ. • قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ الْإِنْفِ) مِنْ التَّجْوِيزِ خَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِ. • قَوْلُهُ: (شُرُوطُ التَّقَاصُّ) أَيِ مِنَ الْإِتِّحَادِ جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً وَحُلُولًا أَوْ تَأْجِيلًا. • قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) أَيِ: كَعَدَمِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ وَعَدَمِ نَحْوِ مَرَضٍ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الزَّوْجَةِ الْإِنْفِ) وَهُوَ كَذَلِكَ أَهْمُغْنِي زَادَ الثَّهَابُ وَأَجْرَةُ الْمُؤْكَلِ بِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ قَفِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يُوَسَّرَ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنَّ لَمْ يَرْضَ أَحَدٌ بِذَلِكَ سَقَطَ الْوُجُوبُ عَنِ الْقَاضِي فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا نَعَمْ سَيَأْتِي أَنَّ الْجَانِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا ثُمَّ بَيْتُ مَالٍ جَازٍ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْتَرِضَ لَهُ أَيِ أَجْرَةَ الْجَلَادِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَأَنْ يُسَخَّرَ مَنْ يَسْتَوْفِي الْقَوْدَ فَيُقَاسَهُ أَنْ لَهُ هُنَا حَبْسٌ أَنْ يَقْتَرِضَ أَيِ: أَجْرَةَ الْبَاجِثِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَأَنْ يُسَخَّرَ بِاجْتِنِ لِقَلًّا يَتَخَلَّدُ حَبْسُهُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْبَاجِثَ اثْنَانِ أَه.

• قَوْلُهُ: (فَأَقْرَأَتْ لِآخَرِ بَذْنَيْنِ) وَلَوْ حُبِسَتْ امْرَأَةٌ فِي ذَيْنِ وَلَوْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا فِيمَا يَظْهَرُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا مَدَّتُهُ وَإِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ وَلَا تُنْتَعَنُ مِنْ إِزْوَاعٍ وَلَيْدَا. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الزَّوْجَةِ) وَهُوَ كَذَلِكَ م ر .

فصل في رجوع نحو بائع المفلّس

عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عوضه. (من باع) شيئاً بثمن في الذمة (ولم يقبض الثمن) أي: شيئاً منه (حتى) مات المشتري مفلّساً كما يأتي أوّل الفرائض أو حتى (حجر على المشتري بالمفلس) أي: بسبب إفلاسه بشروطه السابقة (فله) أي: البائع من غير حاكم حيث لم

فصل في رجوع نحو بائع المفلّس

قوله: (في رجوع نحو بائع المفلّس إلخ) أي: وفيما يتبع ذلك من حكم ما لو غرس إلخ واندرج في النحو المسلم والمفرض والمؤجر وغيرها من المعامل بمعاوضة مخصصة. قوله: (بثمن في الذمة) سيذكر مختاراً بقوله أو اشترى شيئاً بعين إلخ. قوله: (أي: شيئاً منه) يدل عليه قوله الآتي فإن كان قبض بعض الثمن رجّع في الجديد إلخ وإن كان في صورة خاصة اه سم أي: في التلف فليس بقيد بل يجري مع البقاء كما يأتي. قوله: (حتى مات المشتري إلخ) يؤخذ من كلامهم أن الموت مفلّساً بمثابة الحجر وإن لم يحجر عليه قبل الموت اه سيذكر عزم. قوله: (مفلّساً) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلّس السابق تعريفه أن من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن وأكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجّع منهما شيئاً لكن قد علمت أن كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ثم يعلم أيضاً أن الأوجه من وجهين فيما لو لم يتعدّد استيفاء العوض بأن تجدد له بعد الحجر مال يفي بديونه بنحو إرث أو اضطياد أو ارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع؛ لأنه غير مفلّس الآن وبه جزم الغزالي إلخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة أي: ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم.

قوله: (بشروطه إلخ) أي الحجر. قوله: (من غير حاكم إلخ) أي: فلا يحتاج في الفسخ إلى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه على الأصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وإن قال الاضطخري بنقضه مغني ونهاية.

فصل

قوله: (أي شيئاً منه) يدل عليه قوله الآتي فإن كان قبض بعض الثمن رجّع في الجديد إلخ وإن كان في صورة خاصة. قوله: (مفلّساً) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلّس السابق تعريفه أن من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن أو أكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجّع منهما شيئاً لكن قد علمت أن كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ذلك يعلم أيضاً أن الأوجه من وجهين فيما لو لم يتعدّد استيفاء العوض بأن تجدد له بعد الحجر مال يفي بديونه بنحو إرث أو اضطياد أو ارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع؛ لأنه غير مفلّس الآن وبه جزم الغزالي إلخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة أي: ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة.

يَحْكُمُ حَاكِمُ بَيْعِ الْفَسْخِ (فَسْخُ الْبَيْعِ) بِنَحْوِ فَسْخِهِ أَوْ نَقْضِهِ أَوْ رَفْعِهِ أَوْ رَدِّدَتِ الثَّمَنُ أَوْ فَسَخَتِ الْبَيْعَ فِيهِ لَا بِفِعْلِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي وَقَدْ يَجِبُ الْفَسْخُ بِأَنْ يَتَصَرَّفَ عَنْ مَوْلَاهُ أَوْ يَكُونُ سَقَطَ الْبَيْعَةِ فِي الْفَسْخِ (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَيُضَارِبُ بِالْبَاقِي لِلْخَبَرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ وَوَجَدَ الْبَائِعَ سَلَعَتَهُ بِقِيَّتِهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْفُرْمَاءِ» وَفِي رَوَايَةٍ لَهَا «مَنْ أَدْرَكَ

• قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ فَسْخِهِ) أَيِ: الْبَيْعِ أَوْ أَبْطَلَتْهُ أَوْ رَجَعَتْ فِي الْمَبِيعِ كَمَا رَجَعَهُ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ أَوْ اسْتَرْجَعَتْهُ كَمَا بَحَثَهُ الرَّزْكَانِيُّ أَهْ نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (أَوْ رَدَّدَتِ الثَّمَنُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَذَا رَدَّدَتِ الثَّمَنُ أَوْ فَسَخَتِ الْبَيْعَ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ. • قَوْلُهُ: (لَا بِفِعْلِ) أَيِ: كَوَظُهُ الْأَمْرُ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَجِبُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: «لَا النَّصَّ إِلَى الْمُتَرَدِّ» (هَنْ مَوْلَاهُ) أَوْ مَوْلَاهُ قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ قَدْ يُسْتَشْكَلُ تَصَوُّرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِ الْمَبِيعِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ قَبْلَ قَبْضِهِ لِرُومِ الْبَيْعِ وَالْحَجَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِفَلْسٍ فَيَجِبُ حَيْثُ الْفَسْخُ عَلَى الْوَلِيِّ ثُمَّ التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ لِلْمَوْلَى وَلَوْ لَا الْفَسْخُ لَمَا تَمَكَّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ أَهْ أَقُولُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ أَيْضًا بِمَا إِذَا بَاعَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ أَوْ جُنُونٍ وَقَدْ سَلِمَ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ ثُمَّ حَجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلْسِ فَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ الْبَائِعِ الْفَسْخُ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ مُكَاتَبًا) أَيِ: بِأَنْ بَاعَ لِغَيْرِهِ شَيْئًا ثُمَّ حَجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلْسِ فَيَجِبُ عَلَى الْمُكَاتَبِ الْفَسْخُ رِعَايَةً لِحَقِّ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ يَزَهُمُ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَكَمَا لَهُ اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ لَهُ اسْتِرْدَادُ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّهُ مَصْلُحَةٌ لِلْفُرْمَاءِ أَهْ زَادَ الْمُغْنِي وَقَبَدَ الْأَذْرَعِيُّ الرُّجُوعَ فِي الْبَعْضِ بِمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ ضَرَرٌ بِالتَّشْقِيقِ عَلَى الْفُرْمَاءِ، وَقَالَ السُّبْكِيُّ لَا يُلْتَمِزُ لِذَلِكَ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ.

• قَوْلُهُ: (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فَسْخُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي أَنْ لَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَاسْتِرْدَادُ بَعْضِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ فَسْخَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي رَفْعَ الْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ لِإِطْلَاقِ فَسْخِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ جَازَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ لِلْفُرْمَاءِ مِنَ الْفَسْخِ فِي كُلِّهِ أَهْ فَلَقُلْتُ مُرَادَهُ هُنَا أَنَّ الْمُرَادَ أَنْ لَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ فِي كُلِّ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْضِهِ أَهْ سَمِ. • قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيِ: لِلصَّحِيحَيْنِ.

• قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَتَصَرَّفَ عَنْ مَوْلَاهُ) نَدِ يُسْتَشْكَلُ تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِ الْمَبِيعِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ قَبْلَ قَبْضِهِ لِرُومِ الْبَيْعِ وَالْحَجَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِفَلْسٍ فَيَجِبُ حَيْثُ الْفَسْخُ عَلَى الْوَلِيِّ ثُمَّ التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ لِلْمَوْلَى وَلَوْ لَا الْفَسْخُ لَمَا تَمَكَّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ.

• قَوْلُهُ (وَالْمُغْنِي): (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فَسْخُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي أَنْ لَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَاسْتِرْدَادُ بَعْضِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ فَسْخَ الْبَيْعِ يَقْتَضِي رَفْعَ الْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ لِإِطْلَاقِ فَسْخِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ جَازَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ

ماله بعيته عند رجل وقد أفلس فهو أحق به من غيره، وسياقه قاض بأن الثمن لم يُقبض وفي أخرى «أما رجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بمقتاعه». وأفهم كلامه أنه لا رجوع لو أفلس ولم يُحجز عليه أو حُجز عليه بسفه أو اشتري حال الحجر إلا إن جهل حاله كما مر فيثبت بشروطه الآتية أو اشتري شيئاً بعين ولم يتسلمها البائع فيطالب بها ولا فسخ؛ لأن النص لم يرد إلا في المبيع وما ألحق به (والأصح أن خياره) أي: البائع أو الفسخ (على الفور) كخيار الميب؛ لأن كلاً لدفع الضرر وبه فازق خيار الأصل في رجوعه في هبته لولده وسأوى الرذ بالميب في الفرق بين عليه وجهله. (و) الأصح (أنه لا يحصل الفسخ بالوطء والإعتاق والبيع ونحوها) وتلغو هذه التصرفات كالواهب وإنما انفسخ بذلك في زمن الخيار؛ لأن المالك فيه

• قوله: (وفي أخرى) أي: لهما أيضاً. • قوله: (أو اشتري شيئاً) عطف على قوله أفلس. • قوله: (ولم يتسلمها البائع) أي: ثم حُجز على المشتري. • قوله: (إلا في المبيع إلخ) أي: وما هنا ثمن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لإفلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا لكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الآتية اهـ سم. • قوله: (وما ألحق به) أي: مما سيعبر عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اهـ ع ش. • قوله: (أي: البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المصنف على الفسخ. • قوله: (بين علمه إلخ) أي: بالفورية عبارة النهاية والمصنف ولو ادعى الجهل بالفورية قبل كالرذ بالميب بل أولى؛ لأن هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اهـ قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجهل بالخيار بالأولى اهـ. وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ إن علم لا إن جهل اهـ قال ع ش قوله لا إن جهل أي: لأن مثله مما يخفى اهـ.

• قوله (سني): (بالوطء) وإذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه أو لا؟ الظاهر الأول لبقاء الموطوءة على ملك المفسس ولا حد عليه للخلاف في أنه يحصل به الفسخ أو لا اهـ ع ش.

• قوله (سني): (ونحوها) كالهبة والإجارة والإقراض. • قوله: (وتلغو إلخ) ومحل الخلاف إذا نوى بالوطء الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يقتصر إلى حاكم كما مر وإلا فلا يحصل به قطعاً نهاية ومصنف قال الرشيدي قوله ومحل الخلاف أي: في الوطء بقريته ما بعده أما الإعتاق والبيع فالخلاف جارٍ فيهما مطلقاً اهـ. • قوله: (كالواهب) أي: لفرجه.

بقوله لأنه أتفع لفرجاء من الفسخ في كله انتهى. فلعل مراده هنا أن المراد أن له فسخ البيع في كل المبيع أو في بعضه. • قوله: (إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لإفلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا لكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الآتية.

• قوله: (إلا في المبيع) فيه أن البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وأيضاً في فهل كان هذا من الملتحق وأيضاً فالخبر الثاني شامل لهذا قطعاً والأول ذكر فرداً بحكم العام اهـ.

غير مُستَقَرٍّ (وله) أي: الشخص (الرجوع) في عَيْنِ مَالِهِ بالفسخ (في سائر المعاوضات) المحضة؛ إذ هي التي (كالبيع) في فساد كُلِّ بفسادِ المُقابلِ فَدْخَلَ نحوَ السَّلَمِ والقرضِ والإجارة لِعُمومِ الخَيْرِ المذكورِ وخرج نحوَ الهبة لِعدمِ العَوَضِ فيه ونحوَ سَقَطِ والنكاحِ والصِّلحِ عن دَمٍ لِتَقَدُّرِ استيفاءِ المُقابلِ وليس من هذا الفسخُ بالإعسارِ الآتي في النفقاتِ (وله)

• فُود: (إذ هي التي كالبيع إلخ) أشار به إلى أَنَّ الكافَ تَقْيِيدِيَّةٌ لَا تَنْظِيرِيَّةٌ وَإِلَّا لَدَخَلَ الصَّدَاقُ وَعَوَضُ الخُلْعِ اهـ ع ش . • فُود: (نحو السَّلَم) بَأَنَّ أَفْلَسَ المُسَلِّمَ إِلَيْهِ فَلِلْمُسَلِّمِ الفسخُ واستِزْدَادُ رَأْسِ المَالِ اه سم . • فُود: (نحو السَّلَم إلخ) فَإِذَا أَجَرَهُ دَارًا بِأَجْرَةٍ حَالَةٍ لَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى حُجِرَ عَلَيْهِ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الدَّارِ بالفسخِ تَنْزِيلًا لِلْمَنْفَعَةِ مَنَزَلَةَ العَيْنِ فِي البَيْعِ، أَوْ سَلَّمَهُ دَرَاهِمَ قَرْضًا أَوْ رَأْسَ مَالٍ سَلَّمَ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا فَحَلَّ ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ وَالدَّرَاهِمُ بَاقِيَةٌ بِالشُّرُوطِ الْآتِيَةِ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا بِالْفَسْخِ اهـ مُغْنِي . • فُود: (والقرض) أي: وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْقَرْضِ الفسخُ بَلْ لَهُ الرُّجُوعُ وَإِنْ لَمْ يُحْجَرْ عَلَى الْمُقْتَرِضِ اهـ سُلْطَانٌ وَمِثْلُهُ فِي المَحَلِّيِّ اهـ بُجَيْرِمِي . • فُود: (لِعُمومِ الخَيْرِ المذكورِ) وهو قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ» اهـ ع ش وَلَكَ إِزْجَاعُهُ إِلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَيضًا . • فُود: (وخرج نحو الهبة) أي: بِقَيْدِ المُعَاوَضَةِ . • وَفُود: (وَنَحْوُ الخُلْعِ إلخ) أي: بِقَيْدِ المحضة وَدَخَلَ فِي التَّحْوِ الْأَوَّلِ الإِبَاحَةُ وَالْهَدِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ وَانْظُرْ مَا أَذْخَلَ بِالتَّحْوِ الثَّانِي . • فُود: (كَالنكاحِ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ فِي ذِمَّتِهِ وَيَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهَا الرُّجُوعُ فِي بَعْضِهَا وَكَذَا لَوْ كَانَ الصَّدَاقُ مُعَيَّنًا فَإِنَّهَا تَمْلِكُهُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَتَطَالِبُ بِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ وَصُورَةُ الخُلْعِ أَنْ يُخَالِعَهَا عَلَى عَوَضٍ فِي ذِمَّتِهَا ثُمَّ يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِالفلسِ فَلَيْسَ لَهُ فسخُ عَقْدِ الخُلْعِ والرُّجُوعُ فِي الْمَرْأَةِ وَصُورَةُ الصِّلحِ عَنِ الدَّمِ أَنْ يَسْتَحِقَّ عَلَيْهِ قِصَاصًا وَيُصَالِحُهَا عَنْهُ عَلَى ذَنْبٍ ثُمَّ يُحْجَرُ عَلَى الْجَانِي فَلَيْسَ لِلْمُسْتَحِقِّ فسخُ الصِّلحِ والرُّجُوعُ لِلْقِصَاصِ ع ش لِتَضَمُّنِ الصِّلحِ العَفْوِ عَنْهُ وَعِبَارَةُ الشَّوْبَرِيِّ قَوْلُهُ كَالنَّكَاحِ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لِتَقَدُّرِ اسْتِيفَائِهِ كَمَا تَوَهَّمْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ تَسَلُّطِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ وَإِلَّا فَصِّلُحِ الدَّمُ مَا هُوَ التَّالِفُ فِيهِ وَكَذَا الخُلْعُ اهـ أي: لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ تَالِفٌ حَتَّى يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّعَدُّرِ تَلَفُ الْعَوَضِ وَفِي الْحَلِيِّ تَقْيِيدُهُ بِكَوْنِهِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَفِي الْقَلْيُوبِيِّ مَا يُوَافِقُ الشَّوْبَرِيَّ وَعِبَارَتُهُ وَسَوَاءٌ فِيهِ وَفِي الخُلْعِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ وَالتَّغْلِيلُ فِي النِّكَاحِ لِلْأَغْلَبِ انْتَهَى اهـ بُجَيْرِمِي . • فُود: (لَيْسَ مِنْ هَذَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ وَأَمَّا فَسخُ الزَّوْجَةِ بِإِعْسَارِ زَوْجِهَا بِالمهرِ أَوْ التَّفَقُّعِ كَمَا سَبَّاهِي فِي بَابِهِ فَلَا يَخْتَصُّ بِالحَجْرِ اهـ وَقَوْلُهُ بِالمهرِ أي: قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَوْلُهُ أَوْ التَّفَقُّعِ أي: مُطْلَقًا قَالَ ع ش وَهَلْ لَهَا فِي صُورَةِ الْحَجْرِ الفسخُ بِمَجْرَدِ الْحَجْرِ أَوْ يَنْتَبِغُ الفسخُ مَا دَامَ الْمَالُ بَاقِيًا؛ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ إِعْسَارُهُ إِلَّا بِقِسْمَةِ أَمْوَالِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ إِذْ مِنَ الْجَائِزِ حَدُوثُ مَالٍ لَهُ أَوْ بَرَاءَةُ بَعْضِ الثَّرَمَاءِ لَهُ أَوْ اِرْتِفَاعُ بَعْضِ الْأَسْعَارِ وَأَمَّا الفسخُ بِالتَّفَقُّعِ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا بَعْدَ قِسْمَةِ أَمْوَالِهِ

• فُود: (نحو السَّلَم) بَأَنَّ أَفْلَسَ المُسَلِّمَ إِلَيْهِ فَلِلْمُسَلِّمِ الفسخُ واستِزْدَادُ رَأْسِ المَالِ . • فُود: (والنكاح) يَتَأَمَّلُ وَقَوْلُهُ (لِتَقَدُّرِ إلخ) يَتَأَمَّلُ .

أي الرجوع في المبيع وما ألحق به (شروط منها كون الثمن) في البيع والموض في غيره (دنياً حالاً) عند الرجوع وإن كان مؤجلاً قبله ولو استمر الأجل لما بعد الحجر؛ لأن المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لذهبون الثمن ومن هذا أخذ ابن الصلاح وأقره السنوي وغيره أن الإجارة التي يستحق فيها أجره كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لا متناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالأجرة وبعده لقوات المنفعة الموقوفة عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ إلا إن كانت الأجرة حالة أي أو بعضها حال؛ إذ لئن أجز شيئاً بأجرة بعضها مؤجل وبعضها حال فسخ في الحال بالقسط كما يحسنه غيره (وإن يتقدم حصوله) أي: الموضع

ومضي ثلاثة أيام بعد ذلك كما يأتي في التفقات اهـ. فود: (أي: الرجوع) أي: بالفسخ. فود: (وما ألحق به) أي: من المعاوضة المحضة. فود: (والموض في غيره) أي: كالمسلم فيه والذرايم المقروضة والأجرة ثم هذا من المظن على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجور. فود: (دنياً) أي: بخلاف ما لو كان عتياً بأن اشترى منه الفلّس هذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الثمن اهـ رشيد في الشارح مثله. فود: (قبله) أي الرجوع. فود: (ولو استمر إلخ) غاية للناية. فود: (لأن المؤجل إلخ) علة لمقدّر أي: فلا يصح رجوع حال وجود الأجل؛ لأن إلخ. فود: (فيصرف المبيع) أي وما ألحق به. فود: (أجرة كل شهر) أي: مثلاً فمثلاً المؤجلة بانتهاء السنة اهـ سيد عمر. فود: (هذه انقضائه) خرج به ما لو قال عند أوله فله الفسخ اهـ ش. فود: (فلا يتصور فسخ) أي: للإجارة مطلقاً إلا إلخ. فود: (فسخ) أي: المؤجر المذكور أي: له الفسخ ولو أفلس المشتاجر في مجلس إجارة الذمة فإن أثبتنا خيار المجلس فيها أي: على المرجوع استغنى به وإلا فله الفسخ كإجارة العين وإن أفلس مؤجر عتياً قدم المشتاجر بمنفعتيها أو ملتزم عمل أي: في ذمته والأجرة في يده فليلمشتاجر الفسخ فإن تلفت ضارب بأجرة المثل كتنظيره في السلم ولا نسلم إليه حصته منها بالمضاربة لا امتناع الإغياض عن المسلم فيه؛ إذ إجارة الذمة سلم في المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة إن تبعضت بلا ضرر كحمل مائة رطل وإلا كقصة ثوب وركوب إلى بلد ولو نقل ليصف الطريق لبقى ضائعاً فسح وضارب بالأجرة المبدولة فلو سلم له الملتزم عتياً ليستوفي منها قدم بمنفعتيها كالمعينة في العقد اهـ نهاية.

فود: (سني: وإن يتقدم حصوله) لو حصل مال باضطياد وأمكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسب ابن الرقعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الإضطياد ارتفاع الأسعار أو الإبراء من بعض الدين اهـ ش وتقدم ما يوافق عن سم عن شرح الغباب. فود: (أي: الموضع) أي القمن ونحو المسلم فيه.

فود: (والموض في غيره) كالمسلم فيه. فود: (هذه الرجوع وإن كان مؤجلاً قبله إلخ) فقول الشارح وكذا بعده على وجوه صححه في الشرح الصغير هو الأصح شرح م ر.

(بالإفلاس فلو) لم يتعدّر به كأن كان به رهق يفي بالثمن عادة ولو مستعازاً أو ضامناً بالإذن وهو مقرّ أو به يئنه مليء وكذا بغيره على الأوجه. واليئة فيه ضعيفة لا نظر إليها أو تعدّر بغيره كأن انقطع جنس الثمن أو (امتنع المشتري مثلاً (من دفع الثمن مع يساره أو هرب) مع يساره (فلا فسخ في الأصح) لجواز الاستيفاء من الرهن أو الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل إلى أخذه من نحو الممتنع بالسلطان فإن فرض عجزه فنادر.

(تنبيه) ما ذكره في الامتناع تفريعاً على ما قبله مشكلاً فإن صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام أولاً في المحجور عليه سقط ولا يدفع ذلك قول الشارح فلو انتفى الإفلاس بأن امتنع؛ لأن هذا إنما يصلح مع النظر إلى قوله بالإفلاس وحده. أمّا مع كونه فرضاً هذا شرطاً في

فود: (فلو لم يتعدّر به) كان الأولى إسقاط لفظ به ليظهر مقابلته بقوله الآتي أو تعدّر بغيره إلخ ثم هو إلى التنبية في النهاية والمغني. فود: (يفي) فإن لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقي له نهاية ومغني. فود: (بالإذن) أي: إذن المفلس. فود: (وهو مقرّ إلخ) فلو كان جاحداً ولا يئنه أو مغفراً رجح ليتعدّر الثمن بالإفلاس نهاية ومغني. فود: (واليئة فيه) أي: في الضمان بغير الإذن. فود: (أو تعدّر إلخ) في عطفيه على لم يتعدّر به ما لا يخفى. فود: (مثلاً) أي: أو نحو المسلم إليه.

فود: (سبي) (أو هرب) أي أو مات ملياً وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومغني. فود: (مع يساره) ففي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول اه سم. فود: (عن المنقطع) أي بخلاف المسلم فيه في صورته؛ إذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ اه سم عبارة النهاية ودخل في الضابط عقد السلم فله فسخه إن وجد رأس ماله فإن فات لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه إن لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه إن لم يوجد في المال لا امتناع الاعتراض عنه فإن انقطع فله الفسخ لثبوته حيثيذ في حق غير المفلس ففي حقه أولى، وإذا فسح ضارب برأس المال، وكيفية ذلك إذا لم ينقطع المسلم فيه أن يقوم المسلم فيه فإن ساوى عشرين والديون ضعف المال أفرز له عشرة فإن رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه إن وقت به وإلا فبعضه وإن كان متقوماً فإن فضل شيء للمغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما أفرز له ولو تلف بعض رأس المال وكان مما يفرّد بالعقد رجح بياقيه وضارب بياقي المسلم فيه اه. فود: (من نحو الممتنع) أي: كالهارب. فود: (بالسلطان) أي: الحاكم نهاية ومغني.

فود: (هجز) أي: السلطان. فود: (في الامتناع) أي: وما عطف عليه من الهرب. فود: (على ما قبله) أي التعليل بالإفلاس. فود: (ذلك) أي: الإشكال. فود: (الشارح) أي: الجلال المحلّي وتبعه النهاية والمغني. فود: (لأن هذا إلخ) تعليل لعدم الدفع. فود: (فرض هذا) أي الإفلاس.

فود: (مع يساره) ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول. فود: (عن المنقطع) أي: بخلاف المسلم فيه في صورته إذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ.

المحجور عليه فلا يتأتى ذلك. (ولو قال الغرماء لا تفسخ وتقدمك بالتمن) من مال المفلس أو مالنا (فله الفسخ) لما فيه من الميتة وقد يظهر غريم آخر وبه يفرق بين هذا وما لو قال الغرماء للقصار لا تفسخ وتقدمك بالأجرة فإنه يجبر؛ لأنه لا ضرر عليه بقرض ظهور غريم آخر لتقدمه عليهم ولو مات المشتري مفلساً وقال الورثة لا تفسخ وتقدمك من التركة أوجب أو من مالنا

• فؤد: (فلا يتأتى ذلك) أي: تفرغ الانتفاع على ما قبله قال الجعفي: إلا أن يقال لا يضرب كون الأقسام أعم من المقسم كما قرره شيخنا العزيزي اهـ.

• قول (سني: (ولو قال الغرماء) أي: غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهايةً ومغني. • فؤد: (من مال المفلس) إلى قول المتن: (وكون المبيع) في النهاية والمغني. • فؤد: (لما فيه إلخ) أي: في التقديم مطلقاً أي: من مال المفلس أو مال الغرماء، وأما قوله وقد يظهر إلخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس. • فؤد: (وبه يفرق إلخ) أي: باحتمال ظهور غريم آخر وفي شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدنيته سقط حقه من المزهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام المازدي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد؛ لأنه في العين وحق المرتين في بذلها انتهى وأقول إن كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على حجب لكن الظاهر عدم مزاحمته؛ لأن حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يفتوتوا بتقديم المرتين شيئاً حتى يزج به عليه كما قيل في مسألة القصار اهـ ع ش.

• فؤد: (لا تفسخ) أي: عقد الإجارة وصورة المسألة أنه لم يفعل المستأجر عليه وهو القصار أو يصور ذلك بما لو قصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فإنه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عنه شيخنا الزيادي تصويره بالصورة الثانية اهـ ع ش. • فؤد: (فإنه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح الباب صريح في ذلك اهـ سم أقول وكذا كلام المغني صريح في ذلك.

• فؤد: (ولو مات المشتري) أي: مثلاً. • فؤد: (وقال الورثة) أي: لمن له حق الفسخ من نحو البائع. • فؤد: (أوجب) أي نحو البائع للفسخ إن أراد.

• قول (نقنن: (فله الفسخ) في شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدنيته سقط حقه من المزهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام المازدي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد لأنه في العين وحق المرتين في بذلها انتهى. وأقول إن كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق.

• فؤد: (وقد يظهر إلخ) هذا مع قوله من مال المفلس أو مالنا يقتضي مزاحمة من ظهر إذا قدموه من مالهم ليكنه خلاف قوله هنا ولم يزاحمه فيما أعطاه له المتبرع. • فؤد: (فإنه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح الباب آخر الباب في الكلام على ذلك صريح في ذلك خصوصاً ما نقله عن ابن شهاب فراجع. • فؤد: (لتقدمه عليهم) إن كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد ففضية ذلك أنه لا فسح له مطلقاً لوصوله لحقه بكل حال فلا حاجة في إجباره إلى قول الغرماء له ما ذكر؛ لأنه لا يتمكن من الفسخ مطلقاً وإن كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لإجباره مع احتمال ظهور المزاحم.

أجيبوا واستشكل بأن التركة ملكهم فأى فرق وقد يفرق بأنه إذا أخذ من التركة يُحتمل ظهور مزاجم له بخلاف ما إذا أخذ من مال الوارث مع أنه خليفة مؤثره فلم يُنظر للجنة فيه وإذا أجاب الغرماء أو الوارث فظهر غريم لم يرجع للعين لتقصيره ولم يُراجمه فيما أعطاه له المُتبرع من ماله؛ لأنه وإن قيل بدخوله في ملك المُفلس لكثرة تقديره والغرماء إنما يتعلّقون بما دخل في ملكه حقيقة. (وكون المبيع باقيا في ملك المشتري) لرواية من أدرك ماله بقيته

• قوله: (أجيبوا) أي: الزئنة فيمنع على نحو البائع الفسخ. • قوله: (مع أنه ألغ) أي: الوارث.

• قوله: (خليفة مؤثره) فله تخلص المبيع نهايةً ومغني. • قوله: (فيه) أي: في الأخذ من مال الوارث أي: بخلاف الغرماء. • قوله: (وإذا أجاب) أي نحو البائع. • قوله: (لو لم يرجع) أي: فيما إذا قدمه من مال المُفلس وهو محل المزاحمة وأما إذا قدمه الغرماء أي: أو الوارث من مالهم أي: أو ماله فلا كلام أنه لا رجوع اه سم. • قوله: (لتقصيره) حيث آخر حق الرجوع مع احتمال ظهور مزاجم له ويؤخذ من التعليل أنه في العالم بالمزاحمة وليس كذلك اه نهايةً أي ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش.

• قوله: (ولم يُراجمه ألغ) عبارة المغني والنهاية ولو تبرع بالتمن أحد الغرماء أو كلهم أو اجنبي كان له الفسخ لما في ذلك من الجنة وإسقاط حقه فإن أجاب المُتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يُراجمه فيما أخذه ما لو أجاب غير المُتبرع فللذي ظهر أن يُراجمه ثم إن كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل ما زوجم به في أحد احتماليين يظهر ترجيحه؛ لأنه مقصّر حيث آخر حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يُراجمه اه.

• قوله: (المُتبرع) أي: من الوارث أو الغرماء أو الاجنبي اه ع ش. • قوله: (من ماله) أي: لا من التركة اه ع ش. • قوله: (لأنه) أي: ما أعطاه ألغ.

• قول (سني): (وكون المبيع) أي: أو نحوه. • وقوله: (في ملك المشتري) أي المُفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقائه فلو اختلفا في البقاء وعذبه هل يصدق المشتري أو البائع فيه نظر والأقرب تصديق المشتري في عدم بقائه إذا كان منّا يستهلك كالأطعمة ولا كلف بيته على عدم بقائه فإن لم يقمها صدق

• قوله: (مع أنه خليفة مؤثره) أقول وأيضاً فلما كانت التركة متعلّق الحقوق التي على الميت ولا يستحق الوارث إلا ما فضل منها على الحقوق ضمنت الجنة أو انتفت؛ لأنه بالدفع من ماله يقديها وقد يكون له غرض في أعيانها. • قوله: (لم يرجع) أي: فيما إذا قدمه من مال المُفلس وهو محل المزاحمة وأما إذا لم يُراجم بأن قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام أنه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أي: لما يقابل ما زوجم به منها هو ثاني احتماليين نقلهما في شرح الرزوي عن المُطلي وقال: إنه أوجه وأن في كلامه إشارة إليه قال لكن الموافق لكلام الماوردي الأتي أنه لو قدم الغرماء المرتهن بذينه سقط حقه من المزهون بخلاف البائع فليأتمل. • قوله: (ولم يُراجمه فيما أعطاه) أي ويُراجمه فيما قدمه به من مال المُفلس.

• قول (شعني): (في ملك المشتري) أي: وهو المُفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع أو خيارهما أو أقرضه ذكر هذا الماوردي وخروج عليه البلقيني مسألة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله

(فلو) باعه ثم حَجَرَ عليه في زَمَنِ خيارِ البائع أو خيارِهما أو أَقْرَضَهُ أو وَهَبَهُ لَوَلَدِهِ جازَ له الرجوعُ تنزيلاً يُقَدَّرُته على ردِّهِ لِمِلْكِهِ مَنزِلَةً بَقَائِهِ بِمِلْكِهِ أو زالَ مِلْكُهُ عنه ثم عاد فلا رجوع كما في الروضة واقتضاه كلامُ المثني وهو نظيرُ ما بأتي في الهبة لِلوَلَدِ وفارقَ الرَّدَ بالمعيب ورجوعُ الصداقِ بالطلاقِ بأنَّ الرجوعَ في الأولين خاصٌّ بالمعين دون البدلِ وبالزوالِ زالتِ العينُ فاستُصْحِبَ زوالُها بخلافه في الأخيرين فإنه عامٌّ في العينِ وبَدَلِها فلم يُزَلْ بالزوالِ وعلى الرجوعِ الذي انتَصَرَ له جُعِلَ لو زالَ ثم عاد بمعاوضةٍ محضَةٍ قَدَّمَ الثاني؛ لأنَّ حقَّه أقوى؛ إذ لا

البائعُ فَلَهِ الفسخُ اهـ ش. قُود: (فلو باعه) أي: المُشْتَرِي عَيْنًا. قُود: (أو أَقْرَضَهُ) أي: واقتضاه ثم حَجَرَ عليه. قُود: (أو وَهَبَهُ إلخ) أي: واقتضاه ثم حَجَرَ عليه نهايةً ومُغْنِي زادَ سَم؛ إذ بَعْدَ الحجرِ لا يَصِحُّ تَصَرُّفٌ بإفراضٍ أو هبةٍ اهـ أي: ففي كلامِهِ حَذَفَ مِنَ الثاني لِدَلَالَةِ الأول. قُود: (جازَ له الرجوعُ) خِلافًا لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي والشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ في القَرْضِ والهبةِ ووفقًا لَهُم في البيع. قُود: (جازَ لَهُ) أي: لبائعِ الفلّسِ كما هو ظاهرٌ وعبارةٌ شَرَحَ الرُّوضِ في صورةِ البيعِ فَلِلْبَائِعِ الرجوعُ فيه كالمُشْتَرِي اهـ سَم وما نُقِلَ عن شَرَحِ الرُّوضِ نُقِلَ النِّهَايَةُ والمُغْنِي عن الماوِزِدِيِّ. قُود: (أو زالَ مِلْكُهُ) أي: قَبْلَ الحجرِ؛ إذ بَعْدَهُ لا يَصِحُّ إِزَالَتُهُ اهـ سَم ثم قوله المذكورُ إلى قوله وفارقَ في المُغْنِي والنَّهْيَةِ. قُود: (ثم هاد) ولو بيعَ وحَجَرَهُ باقٍ أو نِهْيَةً. قُود: (الرَّدَ بالمعيب) أي حِينَ زالَ المبيعُ عن مِلْكِ المُشْتَرِي ثم عادَ إِلَيْهِ ثم عَلِمَ العيبَ القديمَ فَلَهُ الرَّدُّ بو. قُود: (وَرَجوعُ الصداقِ) أي: فيما إذا أَضَدَّقَهَا شَيْئًا ثم زالَ مِلْكُهَا عنه ثم عادَ إِلَيْهَا ثم طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ الرجوعُ إلى ذَلِكَ الشَّيْءِ. قُود: (في الأولين) أي: في الإفلاسِ والهبةِ لِلوَلَدِ. قُود: (في الأخيرين) أي: في المعيبِ والصداقِ. قُود: (وَيَدْلِيها) أَنْظَرَهُ في صورةِ الرَّدِّ بالمعيبِ وَيُجَابُ بآتِهِ لو عَلِمَ العيبَ وقد تَلَفَ أو عَتَقَ مَثَلًا رَجَعَ بِالْأَرْضِ اهـ سَم. قُود: (وعَلَى الرجوعِ) أي: على القولِ المَرْجُوحِ مِنْ جَوَازِ الرجوعِ اهـ ش أي: في الزائِدِ المائِدِ. قُود: (وعَلَى الرجوعِ) إلى قولِ المثني ولا يُنْتَفَعُ في النِّهَايَةِ والمُغْنِي إِلا قَوْلُهُ واستثنى إلى المثني. قُود: (بِمُعَاوَضَةٍ إلخ) أي: وَلَمْ يُوَفِّ الثَّمَنَ إلى بَائِعِهِ الثاني نِهْيَةً ومُغْنِي.

الماوِزِدِيُّ أَنَّهُ لَوْ باعه المُشْتَرِي لِأَخَرَ ثم أَفْلَسَا وحَجَرَ عليهما كانَ لِلْبَائِعِ الأولُ الرجوعُ ولا بَعْدَ في التَّزَايِهِ انْتَهَى. ذَكَرَ جَمِيعَ ذَلِكَ في شَرَحِ الرُّوضِ وقال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُتَعَدِّ عَدَمَ الرجوعِ في المسائلِ الثلاثِ إِلا في مَسْأَلَةِ البيعِ إذا كانَ الخيارُ لِلْبَائِعِ أو لهُمَا. قُود: (أو وَهَبَهُ لَوَلَدِهِ) أي: ثم حَجَرَ عليه؛ إذ بَعْدَ الحجرِ لا يَصِحُّ تَصَرُّفٌ بإفراضٍ أو هبةٍ. قُود: (جازَ لَهُ) أي: لبائعِ الفلّسِ كما هو ظاهرٌ وعبارةٌ شَرَحَ الرُّوضِ في صورةِ البيعِ فَلِلْبَائِعِ الرجوعُ فيه كالمُشْتَرِي انْتَهَى. قُود: (أو زالَ مِلْكُهُ) أي: قَبْلَ الحجرِ؛ إذ بَعْدَهُ لا يَصِحُّ إِزَالَتُهُ. قُود: (وَيَدْلِيها) أَنْظَرَهُ في صورةِ الرَّدِّ بالمعيبِ وَيُجَابُ بآتِهِ لَوْ عَلِمَ العيبَ وقد تَلَفَ أو عَتَقَ مَثَلًا رَجَعَ بِالْأَرْضِ. قُود: (قَدَّمَ الثاني) وإذا عادَ فَهَلْ لِلأَوَّلِ الرجوعُ حِينَئِذٍ.

خلاف في جواز رجوعه بخلاف الأول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظراً أو (فات) جشاً بنحو موت أو شرعاً بنحو عتق أو وقف (أو كاتب العبد) مثلاً وكتابة صحيحة ولم يُعَدَّ للرق أو استؤلد الأمة اتفاقاً كما قاله المصنف وإن أفتى بما يُخالفه (فلا رجوع) لخروجه عن ملكه جشاً فيما عدا الأخيرين وحكما فيهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق الشفيع بقوة حقه بثبوتة مقارناً لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يفتى التزويج) ونحو التدبير الرجوع؛ لأنه لا يفتى البيع واستفيد منه خلافاً لمن زعم الاستفناء عنه بما بعده إذ التزويج عيب أن نحو الإجارة كذلك؛ لأنها لا تمنع البيع أيضاً فيأخذُه مسلوب المنفعة أو مضارب وكون المبيع

• فؤد: (من هذا الشرط) أي: شرط البقاء في ملك المشتري. • فؤد: (أو فات) عطف على قوله باعاً. • فؤد: (بنحو عتق أو وقف) أي: كالبيع والهبة نهاية ومغني. • فؤد: (مثلاً) أي أو الأمة.

• فؤد: (ولم يُعَدَّ للرق) أي: فلو عاد له بأن عجز جاز الرجوع نهاية ومغني. • فؤد: (أو استؤلد إلخ) أي: قبل الحجر؛ إذ لا تنفذ هذه الأمور بعده على ما تقدم سمع ش وقوله على ما تقدم لعله إشارة إلى نفوذ بعده عند الشارح دون النهاية والمغني تبناً للشهاب الرنلي كما مر. • فؤد: (كما قاله المصنف إلخ) عبارة النهاية والمغني والاستيلاء كالكتابة كما في الروضة وأصلها وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعله غلط من ناقله عنه فإنه قال في التصحيح إنه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اه قال ع ش وقوله لعله غلط أي: أو يُحمل على الاستيلاء بعد الحجر اه. • فؤد: (الأخيرين) أي: الاستيلاء والكتابة. • فؤد: (ولا كذلك هنا) أي وحق الرجوع لم يكن ثابتاً حين تصرف المشتري؛ لأنه إنما ثبت بالإفلاس والحجر نهاية ومغني. • فؤد: (ونحو التدبير) إلى المشي في النهاية والمغني إلا قوله استفيد إلى قوله الإجارة. • فؤد: (ونحو التدبير) أي: وتعلّق العتق نهاية ومغني والكتابة الفاسدة ع ش. • فؤد: (لأنه) أي: ما ذكر من التزويج ونحو التدبير. • فؤد: (واستفيد منه) أي من المشي وكذا ضمير عنه وبغده. • فؤد: (إذ التزويج إلخ) من كلام الزاعم وعلّة للاستفناء. • فؤد: (أن نحو الإجارة) نائب فاعل استفيد وأدخل بالنحو نحو التدبير فكان الأولى تأخيرها إلى هنا مع إسقاط النحو الأول.

• فؤد: (فيأخذُه) أي: نحو البائع نحو المبيع المؤجر. • فؤد: (مسلوب المنفعة) أي ولا يرجع بأجرة العطل لما بقي من المدة نهاية ومغني. • فؤد: (أو مضارب) أي يشارك الغرماء ع ش. • فؤد: (وكون المبيع إلخ) عطف على قول المشي كون الثمن حالاً.

(تنبيه): قد علم مما تقرّر أن شروط الرجوع تسعة: أولها: كونه في معاوضة مخصّصة كالبيع، ثانيها: رجوعه عقب علمه بالحجر، ثالثها: كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر، رابعها: كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئاً ثبت الرجوع بما يقابل الباقي، خامسها: تعلّد استيفاء العوض بسبب الإفلاس، سادسها: كون العوض ديتاً فلو كان عيناً قدّم بها على الغرماء، سابعا: حلول الدين،

• فؤد: (أو استؤلد الأمة) أي: قبل الحجر؛ إذ لا تنفذ هذه الأمور بعده على ما تقدم.

سليماً من تعلّق حقّ لازمٍ لثالثٍ كجناية أو رهنٍ مقبوضٍ أو شفعةٍ فإنّ زال رجوع ومن مانعٍ لثَمَلِكِ البائع له كإحرامه وهو صيدٌ فإذا حلّ رجوع وفازق ما لو أسلمَ والبائع كافرٌ فإنّ له الرجوع فيه بأنّه قد يملك المسلم باختياره وبأنّ ملكه لا يزول عنه بنفسه بخلاف المحرم مع الصيد فيها. (ولو تعيّب) المبيع بما لا يضمن كأن تعيّب (بأفة) أو بجناية بائع قبل قبض أو

ثالثها: بقاؤه في ملك المفلس، تاسمها: عدم تعلّق حقّ لازمٍ به كزمنٍ نهايةً ومُعني: وكان يتبني زيادةً وخلوّ البائع عن مانع الثَمَلِكِ به. ة فود: (كجناية) أي: توجب مالاً مُعلَقاً بالزقّة نهايةً ومُعني.

ة فود: (أو رهنٍ) فلو قال البائع للمُرْتَهِنِ أنا: أدفعُ إليك حَقَّك وأخذ عَيْنَ مالي فهل يُجَبِّرُ المُرْتَهِنُ أو لا؟ وجهان قال الأذعري: ويَجِبُ طَرْدُهُما في المجنّي عليه وقياس المذهب تزجيج المنع شَرَحُ م ر أي: والخطيب أقول تزجيج المنع هنا لا ينافيه ما تقدّم من الغرماء لو قدّموا المُرْتَهِنَ بدينه سَقَطَ حَقُّه من المُرْتَهِنِ وذلك؛ لأنّ في دفع البائع مئةً وتقدّم الغرماء لا مئةً فيه أو فيه مئةً ضعيقةً لتعلّق حقّ المُرْتَهِنِ بالمال المُقدّم منه أيضاً اه سم وقوله وذلك؛ لأنّ إلخ محلّ نظّر. ة فود: (أو شفعة) ولو كان المبيع شفعاً مشفوعاً ولم يعلم الشفع بالمبيع حتّى أفلس مُشْتَرِي الشفص وحجّر عليه أخذه الشفع لا البائع لِسَبَبِ حَقِّه وثمّنه للغرماء كلّهم يُقسَمُ بينهم بينةً ذويهم نهايةً ومُعني. ة فود: (فإن زال) أي:

التعلّق. ة فود: (ومن مانع إلخ) عطف على من تعلّق إلخ. ة فود: (له) أي: للمبيع. ة فود: (كإحرامه إلخ) أي: وكحزيبه والمبيع سلاح. ة فود: (فإذا حلّ) أي: ولم يَبِعْ لِحَقِّ الغرماء اه نهايةً قال ع ش قوله م ر ولم يَبِعِ الواو لِلْحَالِ وهو يُفِيدُ أنّه لو باعه القاضي في زمنٍ لإحرام البائع نفذ بيّنه والأصل فيما يتنفذ من القاضي جوازّه ولو أراد البائع فسخَ بيع القاضي لم يتنفذ كما سَمِلَهُ قوله السابق وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفع إلخ ولو قيل بجواز فسخ البائع في هذه الحالة ونفذه لم يتنفذ؛ لأنّه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وإنما امتنع فسّخه للإحرام وقد زال فائبة ما لو منع الشفع من الأخذ بإعراض ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حينئذٍ أخذ الشفص اه أقول وهذا ظاهر الشارح والمُعني حيث أطلقا ولم يقيدا بعدم البيع. ة فود: (وفازق) أي: ما لو أحرّم البائع والمبيع صيداً. ة فود: (أسلم) أي: العبد المبيع. ة فود: (والبائع كافر) الواو لِلْحَالِ. ة فود: (باختياره) أي: كما في فسخ البيع بعد إسلام المبيع اه سم. ة فود: (فيهما) أي: في الثَمَلِكِ باختياره وعدم الزوال بنفسه. ة فود: (ولو تعيّب المبيع) أي: بأن حصل فيه نقص لا يفرّد بعقد نهايةً ومُعني. ة فود: (المبيع) إلى قوله: (لأنّ جنايته) في النهاية والمُعني. ة فود: (كأن تعيّب بأفة) أي: سماوية سواء كان النقص جسدياً كسقوط يد أم لا كسنيان

ة فود: (أو رهنٍ) فلو قال البائع للمُرْتَهِنِ أنا أدفعُ إليك حَقَّك وأخذ عَيْنَ مالي فهل يُجَبِّرُ المُرْتَهِنُ أو لا وجهان قال الأذعري: ويَجِبُ طَرْدُهُما في المجنّي عليه وقياس المذهب تزجيج المنع شَرَحُ م ر أقول تزجيج المنع هنا لا ينافيه ما تقدّم من أنّ الغرماء لو قدّموا المُرْتَهِنَ بدينه سَقَطَ حَقُّه من المُرْتَهِنِ وذلك؛ لأنّ في دفع البائع مئةً وتقدّم الغرماء لا مئةً فيه أو فيه مئةً ضعيقةً لتعلّق حقّ المُرْتَهِنِ بالمال المُقدّم منه أيضاً. ة فود: (باختياره) كما في فسخ البيع بعد إسلام المبيع.

بجناية مبيع أو حربى (أخذه ناقصاً) بلا أرض (أو ضارب بالثمن) كما لو تعيب المبيع في يد البائع يأخذه المشتري ناقصاً أو يتركه (أو تعيب (بجناية أجنبي) يضمن جنيته ولو قبل القبض (أو البائع) بعد القبض (فله) إما المضاربة بتمينه أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحقه المشتري إليها فإذا ساوى مع قطع يديه مائة وبدونه مائتين وقد كان اشتراه بمائة أخذه وضارب ينصف الثمن وهو خمسون ولم يُعتبر المقدّر في يديه وهو قيمته لئلا يلزم

جزءه نهايةً ومُغني. ٥ فؤد: (كما لو تعيب إلخ) وكالآب إذا رجع في الموهوب لوليه وقد نقص وهذا أي: قول المصنف أخذه ناقصاً إلخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله ضمن بعضه ومن ذلك الشاة الممثلة في الزكاة إذا وجدها أي: المالك تالفة يضمنها أي: الفقير أو ناقصة يأخذها بلا أرض وعملوه بأنه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما إذا جنى على مكانه فإنه إن قُتل لم يضمنه وإن قُطع عُضوه ضمنه مُغني ونهاية. ٥ فؤد: (أو تعيب بجناية أجنبي يضمن إلخ) ولو عفا المفلس قبل الحجر عن الجاني الأجنبي أو البائع كان للبائع إذا رجع المضاربة بالنقص شرح الباب اه سم.

٥ فؤد (سب): (بنسبة نقص القيمة) أي: وإن كان للجناية أرض مقدّر اه مُغني ويأتي في الشرح مثله. ٥ فؤد: (الذي استحقه المشتري) أي المفلس والضمير يرجع إلى نفس القيمة والحاصل أن البائع يرجع بالأرض وهو جزء من الثمن بنسبته إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة إليها والمفلس يرجع إليه بنقص القيمة وقد يؤدي الحال إلى التقاص ولو في البعض كما نبّه عليه الشهاب سم اه رشيدى عبارة ع ش قوله الذي استحقه المفلس أي: ولو لم يأخذه من الجاني بائعاً كان أو غيره اه. ٥ فؤد: (فإذا ساوى) أي: الرقيق. ٥ فؤد: (اشتره) أي: المفلس. ٥ فؤد: (أخذه إلخ) أي: أخذ البائع الرقيق.

٥ فؤد: (أو تعيب بجناية أجنبي أو البائع) عبارة الباب أو بجناية يضمن قارشه للمفلس وللبائع أخذه ناقصاً والمضاربة بمثل نسبة ما نقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد من قوله يضمن أيضاً أن المفلس لو عفا قبل الحجر عن الجاني الأجنبي أو البائع كان للبائع إذا رجع المضاربة بالنقص وهو ظاهر ثم رأيت الجلال البلقيني قال إذا أبرأ المفلس من أرض الجناية فلم يذكره وقياس ما إذا أبرأت زوجها من الصداق ثم طلقها قبل الدخول أنه لا يرجع بالأرض ليضارب به مع الغرماء انتهى. ويؤيده قول الأصفهاني لو وهب المشتري المبيع للبائع ثم أفلس بالثمن فللبائع المضاربة بالثمن انتهى وانظر لو كان نسبة نقص القيمة من الثمن أكثر من الأرض كما لو كان الأرض خمسين ونصف القيمة التي هي مائة وكان نسبة النقص ألفاً لكون الثمن ألفين وقد أبرأ البائع من الأرض هل يضارب البائع بالزائد على الأرض.

٥ فؤد: (أو البائع بعد القبض) وفي هذه الصورة يستحق المفلس على البائع أرض الجناية ويستحق البائع عليه إذا رجع من الثمن بنسبة نقص القيمة وقد يؤدي الحال إلى التقاص ولو في البعض.

أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو مُحالٌ وألحقَ البائعُ هنا بالأجنبي؛ لأنَّ جنايته حينئذٍ مضمونةٌ مثله (وجنايته المشتري) كان زوج الأمة أو العبد (كأفد في الأصح) لأنه وقع في ملكه قبل تعلُّقِ حقِّ الثُّمراءِ به كذا وقع في عبارة شارح وقوله قِيلَ إلخ لا مدخلُ له في التعليل بل يؤهم خلافُ المُراد وهو أنه لو وقع بعد ثبوت الرجوع بأن تأخر الفسخ لِطَرَفٍ ضَمِنَهُ نَظَرُوا لَوْقُوعِهِ بعد تعلُّقِ حقِّهم به وليس بصحيح كما هو واضح؛ لأنَّ المبيعَ فائتٌ على الثُّمراءِ فلا وجهَ لِتَضَمُّنِهِمُ الْمُفْلِسَ مُطْلَقًا ولو قال قِيلَ تعلُّقُ حقِّ الفسخ به لِيفيدَ رجوعَ البائعِ بأرضه لو وَقَعَتْ بعد تعلُّقِ حقِّ الفسخ به فيضاربُ به لِأَمَكْنِ ذلك لكنه بعيدٌ من كلاهما. (ولو تَلَفَ أحدُ العبدَيْنِ) مثلاً المبيعتَيْنِ صَفَقَةً واحدةً ومثلهما كُلُّ عَيْنَيْنِ يُفَرِّدُ كُلُّ منهما بعقد (ثم أفلس) وخجِرَ عليه أو تَلَفَ بعد الحجِرِ ولم يقبضِ البائعُ شيئاً مِنَ الثمنِ (أخذَ) البائعُ (الباقِي) وضاربَ بِحَصَّةِ التالِفِ؛ لأنه ثَبِتَ له الرجوعُ في كُلِّ منهما ويُعْتَبَرُ نِسْبَةُ كُلِّ من قيمةِ التالِفِ وقيمةِ الباقي إلى مجموعِ القيمةِ حتى يأخذَ الباقي بِحَصَّتِهِ مِنَ الثمنِ ويضاربُ بِحَصَّةِ التالِفِ منه لَكُنَّ المِثْرَةُ في التالِفِ بأقلِّ قيمته يومَ العقدِ والقبضِ دونَ ما بينهما وفي الباقي بأكثرهما لِما يَبَيِّنُهُ بِمِثْلِهِ في شرحِ الإرشاد. (فإن كان قَبَضَ بعضُ الثمنِ رجع في الجديد) كالفرقة قبل الوطءِ

• فَوَدَّ: (أو مع تمام ثمنه) لَعَلَّه لِلتَّوْبِيعِ فِي التَّعْيِيرِ. • فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: بَعْدَ الْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (لأنه وَقَعَ إلخ) أَي تَعَيَّبَ الْمُشْتَرَى. • فَوَدَّ: (وهو) أَي: خِلَافَ المُرَادِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ ثُبُوتِ الرُّجُوعِ) أَي: وَالجَنَائَةِ غَيْرَ التَّوْبِيعِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ بَعْدَ الْحَجَرِ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ مِنْهُ حِينَئِذٍ أَهْ سَيَدُ عَمَرَ وَالمُرَادُ ثُبُوتُ الرُّجُوعِ ثُبُوتَ حَقِّ الرُّجُوعِ أَي: الْحَجَرِ بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (ضَمِنَهُ) جَوَابُ لَوْ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ وَقَعَ جَنَائَةً قَبْلَ الْحَجَرِ أَوْ بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (مَثَلًا) يُفْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَمِثْلُهُمَا إلخ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتُعْتَبَرُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (كُلُّ عَيْنَيْنِ) أَي: كَتَوْبَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (يُفَرِّدُ كُلُّ إلخ) أَي: يَصِحُّ إِفْرَادُهُ. • فَوَدَّ: (لَوْ تَلَفَ بَعْدَ الْحَجَرِ) أَي: فَقَوْلُهُ ثُمَّ أَفْلَسَ لَيْسَ بِقَيْدٍ نِهَائَةٍ وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَقْبِضْ إلخ) أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ الْآتِي فَلَوْ كَانَ قَبْضَ إلخ.

• فَوَدَّ (سُي): (أَخَذَ الْبَاقِي) أَي: جَوَازًا أَه سَم. • فَوَدَّ: (لِمَا بَيَّنَّهُ) أَوْضَحَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْضًا قَبِيلَ فَضْلِ غَرَسَ فِي الْأَرْضِ أَه سَم. • فَوَدَّ: (بِمِثْلِهِ) جَمْعٌ مِثَالٍ. • فَوَدَّ: (كَالْفَرْقَةِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَنَّ الْإِفْلَاسَ عَيْبٌ يَعُودُ بِهِ كُلُّ الْعَيْنِ فَجَازَ أَنْ يَعُودَ بِهِ بَعْضُهَا كَالْفَرْقَةِ فِي النِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ

• فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ إلخ) يُمَكِّنُ حَمْلَ كَلَامِ ذَلِكَ الشَّارِحِ عَلَى ذَلِكَ بِأَن يَكُونَ الْمَعْنَى قَبْلَ تَعَلُّقِ حَقِّ الثُّمراءِ الَّذِينَ مِنْهُمُ الْبَائِعُ بِهِ أَي: بِمِلْكِهِ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ كَانَ بَعْدَ تَعَلُّقِهِمْ بِمِلْكِهِ الْمُتَضَمِّنِ لِتَعَلُّقِ الْبَائِعِ الْمُتَضَمِّنِ لِرُجُوعِهِ فَنَاقِلُهُ. • فَوَدَّ: (لَوْ وَقَعَتْ إلخ) يُنْظَرُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ ثُبُوتِ الرُّجُوعِ.

• فَوَدَّ (سُقُنَس): (أَخَذَ الْبَاقِي) أَي: جَوَازًا. • فَوَدَّ: (لِمَا بَيَّنَّهُ) أَوْضَحَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْضًا قَبِيلَ فَضْلِ غَرَسَ فِي الْأَرْضِ.

يرجع بها الكل تارة والبعض أخرى وخبر وإن كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء؛
 مرسل وإيهام تفريغه هذا على ما قبله اختصاص القولين بالتلف غير مراد بل يجريان مع بقائهما
 وقبض بعض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بوسط الباقي من الثمن فلو قبض
 نصفه رجع في نصفيهما لا في أحدهما بكما له؛ لأن فيه ضرراً عليهم والتلف فيما ذكر ليس
 بقيد فلو بقي جميع المبيع وأراد البائع الفسخ في بعضه مكن وإن حصل بالتفريق نقص؛ لأنه
 بالنسبة للغرماء أنفع من الفسخ في كله والضرر إنما هو على الراجع فقط فإن فرض أنه على
 المفليس لم ينظر إليه؛ لأن ماله مبيع كله فلم يُبال بالتفريق فيه. (فإن تساوت قيمتهما وقبض
 نصف الثمن أخذ الباقي) بياقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول) مخرج (بأخذ
 نصفه ينصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) أي: الباقي وهو رُبُع الجميع؛ لأن الثمن يتوزع على
 الجميع وسيأتي في حبة الصداق للزوج ترجيح نظير هذا ويُفرق بأن حق البائع هنا يتعلق بالمعين

يعود بها جميع الصداق إلى الزوج تارة وبعضه أخرى اه قال ع ش قوله جميع الصداق إلى الزوج تارة
 أي: فيما لو فسخت بعينه أو فسح بعينها وقوله وبعضه إلخ أي: فيما لو طلق اه. فود: (وغير وإن كان
 إلخ) هذا دليل القديم القائل بأنه لا يرجع به بل يضارب بياقي الثمن اه نهاية. فود: (بالتلف) أي:
 ويتمدد المبيع. فود: (بل يجريان) إلى قوله وإن حصل في النهاية إلخ قوله؛ لأن فيه ضرراً عليهم وإلى
 الثمن في المعنى إلا ما ذكر. فود: (مع بقائهما) أي: ومع وحدة المبيع. فود: (مع بقائهما) هل يُعتبر
 هنا أكثر القيمتين اه سم. فود: (لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الآتي في قوله وإن تساوت
 إلخ والفرق واضح اه سم. فود: (لأن فيه ضرراً عليهم) يتأمل فيه فقد يقال: إنما الضرر في الرجوع
 في نصفيهما للتشقيص اه سم. فود: (والتلف إلخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما أشار إليه في
 أول الفصل في شرح واستزاد المبيع ونفيده إطلاق قوله فلو بقي جميع المبيع إلخ. فود: (ليس بقيد)
 انظر ما فائدته مع قوله بل يجريان إلخ اه سم أي: فهو مكرّر معه. فود: (فلو بقي جميع المبيع إلخ)
 أي: تعدد أو لا وقبض شيئاً من الثمن أو لا.

فود: (س) (فإن تساوت قيمتهما إلخ) أي والغير في قيمة الباقي بأكثر الأمرين من وقت العقد
 والقبض وفي التالف بأقلهما كما مرّ أيضاً اه ع ش. فود: (بباقي الثمن إلخ) أي: كما لو رهن عبدان
 بجائزة وأخذ خمسين وتلف أحد العبدان كان الباقي مذهباً بما بقي من الدين نهاية ومُعني.
 فود: (ويفرق) أي: بين ما هنا على الجديد وما يأتي في الصداق على المرحح اه كزدي.

فود: (مع بقائهما) هل يُعتبر هنا أكثر القيمتين. فود: (لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما
 الآتي في قوله فإن تساوت إلخ والفرق واضح. فود: (لأن فيه ضرراً عليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما
 الضرر في الرجوع في نصفيهما للتشقيص. فود: (ليس بقيد) انظر فائدته مع قوله بل يجريان.

والإلفات عليه بعض الثمن بالمُضاربة فانحصر حقه في الموجود منها وحق الزوج ثم مُتَعَلَّقُ بها أو يَبْدَلُها؛ إذ لها في صورِ إمساكها وإعطاؤه بَدَلُها فلم يَنْحَصِرْ حقه في الباقي بل شاع فيه وفي بَدَلِهِ. (ولو زاد المبيع زيادةً مُتَّصِلَةً كَيْسَمِنْ وَضْعَةٍ) تَعَلَّمَها المبيع بنفسه وَكَبُرَ شَجَرَةٌ (فَارَ البائعُ بها) فَيَأْخُذْهُ ولا شيء عليه في مُقَابَلَتِها بخلاف ما لو عَلَّمَهَا له المُشْتَرِي فإنه كما يَأْتِي في القِصَارَةِ وهذا التفصيل هو محمَلُ ما وَقَعَ لِلشَّيْخَيْنِ مِنَ التَّنَاقُضِ هنا وَثُمَّ على أَنهما أَشارا إليه بتعبيرِهما هنا بالتَّعْلِيمِ وَثُمَّ بالتَّعْلِيمِ (وَالْمُنْفَصِلَةِ كَالْقَمَرَةِ وَالْوَالِدِ) بَأَن حَذَنَّا بعد البيعِ وَانْفَصَلَا

• فَوَدَّ: (في صورِ الْخ) ومنها ما يَأْتِي أَنفَاءً عَنِ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَيَأْخُذْهُ ولا شيء الْخ) وكذا الزيادة في جميع الأبواب إِلَّا الصَّدَاقَ فَإِنَّ الزَّوْجَ إِذَا فَارَقَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَرْجِعُ بِالنَّصْبِ الزَّائِدِ إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَةِ كَمَا سَيَأْتِي وَلَوْ تَغَيَّرَتْ صِفَةُ الْمَبِيعِ كَأَن زَرَعَ الْحَبَّ فَتَبَّتْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَالْأَصَحُّ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَرْجِعُ اهْ مُغْنِي، زَادَ النِّهَايَةُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمُقْتَضَى الضَّابِطِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ لَا يَقْوَرُ الْبَائِعُ بِالزِّيَادَةِ فَاعْلَمْ اهْ قَالَ ع ش قوله إِنَّهُ يَرْجِعُ أَي: وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَتَّقَى إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ بِلَا أَجْرَةٍ أَوْ يَقْلَعُ حَالًا أَوْ يَتَّقَى بِأَجْرَةٍ بِمِثْلِ الْأَرْضِ بَقِيَّةَ الْمَدَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ ثُمَّ إِنَّ كَانَتْ الْأَرْضُ لِلْمُشْتَرِي فَظَاهِرٌ وَلَا دَفْعَ أَجْرَتِهَا مِنْ مَالِهِ وَقَوْلُهُ أَنَّ لَا يَقْوَرُ الْبَائِعُ أَي: بَلْ يُشَارِكُهُ الْمُشْتَرِي وَلَعَلَّ صُورَةَ الْمَشَارَكَةِ أَنَّ يَقُومَ الْمَبِيعُ حَبًّا ثُمَّ زَرْعًا وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الصَّنِيعِ اهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَمُقْتَضَى الضَّابِطِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ لَعَلَّ مُرَادَهُ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ لِلْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ أَنَّهُ حَيْثُ فَعَلَ بِالْمَبِيعِ مَا يَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ كَانَ شَرِيكًا بِنِسْبَةِ الزِّيَادَةِ اهْ وَبِعَارُهُ سَم قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَوْ بَاعَهُ بَذْرًا أَوْ بَيْضًا أَوْ عَصِيرًا أَوْ زَرْعًا أَخْضَرَ رَجَعَ فِي نَبَاتًا وَفِرَاحًا وَخَلًّا وَمُسْتَدَّ الْحَبِّ اهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُا حَدَّثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ أَوْ هِيَ عَيْنُ مَالِهِ ائْتَسَبَتْ صِفَةً أُخْرَى فَاشْتَبَهَتْ الْوَدِّيَّ إِذَا صَارَ نَخْلًا اهْ وَقِيَّاسُهُ عَلَى الْوَدِّيِّ فِي مُجَرَّدِ ثُبُوتِ الرُّجُوعِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْوَدِّيِّ إِذَا صَارَ نَخْلًا لِلْبَائِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ فِي الْمَذْكُورَاتِ بِصَيُورِ زَيْتِهَا نَبَاتًا وَفِرَاحًا وَخَلًّا وَمُسْتَدَّ الْحَبِّ فَإِنَّهَا لِلْمُفْلِسِ كَمَا قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ حَيْثُ قَالَ: وَالضَّابِطُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَقْوَرُ بِالزِّيَادَةِ اهْ وَلَا يُشْكَلُ الرُّجُوعُ فِي الْمَذْكُورَاتِ عَلَى عَدَمِهِ فِي هَيْبَةِ الْفُرُوعِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرُّجُوعِ نَشَأَ مِنَ الْمُفْلِسِ اهْ سَم. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي الْخ) خَيْرَان. • فَوَدَّ: (أَشَارَا لَهُ) أَيِ لِلتَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (هنا بالتَّعْلِيمِ) أَي: مُصَدِّرٌ تَعَلَّمَ بِنَفْسِهِ وَثُمَّ بِالْتَّعْلِيمِ أَي: مُصَدِّرٌ عَلَّمَهُ غَيْرُهُ اهْ نِهَايَةُ قَوْلِ الْمُثَنِّ (كَالْقَمَرَةِ) أَيِ الْمُؤَبَّرَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ (لِلْمُفْلِسِ): (وَلَوْ زَادَ الْمَبِيعُ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَوْ بَاعَهُ بَذْرًا أَوْ بَيْضًا أَوْ عَصِيرًا أَوْ زَرْعًا أَخْضَرَ رَجَعَ فِيهِ نَبَاتًا وَفِرَاحًا وَخَلًّا وَمُسْتَدَّ الْحَبِّ ائْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُا حَدَّثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ أَوْ هِيَ عَيْنُ مَالِهِ ائْتَسَبَتْ صِفَةً أُخْرَى فَاشْتَبَهَتْ الْوَدِّيَّ فِي مُجَرَّدِ ثُبُوتِ الرُّجُوعِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْوَدِّيِّ إِذَا صَارَ نَخْلًا لِلْبَائِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ فِي الْمَذْكُورَاتِ بِصَيُورِ زَيْتِهَا نَبَاتًا وَفِرَاحًا وَخَلًّا وَمُسْتَدَّ

قبل الرجوع (للمشتري)؛ لأنها تتبع الملك كما في الرد بالعيب (ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد الذي أمه أمه (صغيراً) بأن لم يُمَيِّز (وبذل) بالمعجزة (البائع قيمته أخذه مع أمه)؛ لأن التفريق مُنتَجِع ومال المُفْلِس مبيعٌ كُلُّه وظاهرُ كلامهم أنه يستقلُّ بأخذه من غير بيع ويؤجَّه بأنه وقع تبعاً لأمه في تملكها من غير عقد (والا) يذللها (فبإيعان) معاً حذراً من التفريق المحرَّم (وتصرف إليه حصّة الأم) وحصّة الولد للمُزْمَأِ فلو ساوَتْ وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة وعشرين كان سدسُ الثمن للمُفْلِس (وقيل لا رجوع) إذا لم يذلل القيمة بل مضارب

❦ فُود: (لأنها لا تتبع الملك إلخ) ولأن التمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذا في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تأبير الكل فلو تأبّر البنفس أيضاً وهو قريب؛ لأنه حيث لا يتبع في البيع فكذا في الرجوع ولا ينافيه ما يأتي في أحد التوأمين؛ لأن الانفصال ثم جسي كالانصال فأدبر الأمر عليهما ولم ينظر إلى أن التوأمين كحمل واحد ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر أعطى كل منهما حكمه فيما يظهر أي ما لم تكن حاملاً عند البيع ولا فيزجج البائع فيهما سواء أبقى المولود أم لا نهاية ومغني. ❦ فُود: (إنه يستقلُّ بأخذه من غير بيع) والأوجه أنه لا بُد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعبر الفراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بُد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذراً من التفريق بينهما؛ إذ هو مُنتَجِع ولو في لحظة كما اقتضاه إطلاقهم نهاية ومغني. ❦ فُود: (من غير بيع) في شرح الإزهاد أن الذي يتجعه أنه لا بُد من عقد اه ولا يخفى أنه أوجه اه سم. ❦ فُود: (يذللها) من باب نصر.

❦ قول (سني: (فبإيعان) أي: بعد رجوعه أخذاً من قول الشارح الآتي لما فيه إلخ اه سم. ❦ فُود: (معاً) إلى قوله فاندفع في النهاية والمغني إلا ما أتبه عليه. ❦ فُود: (فلو ساوى إلخ) عبارة النهاية والمغني وكيفية التفسير كما قاله الشيخ أبو حامد أن تقوم الأم ذات ولد؛ لأنها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم تقوم الولد ويضم قيمة أحدهما إلى قيمة الآخر وينقسم عليهما اه ومال ع ش إلى ما قاله الشارح. ❦ فُود: (ومعه) أي: مع الولد بصفة كونه مضموناً اه ع ش.

الحب فإنها للمُفْلِس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسألة السابقة يقتضي أن البائع لا يقوّر بالزيادة انتهى. ولا يشكّل الرجوع في المذكورات على عديمه في حية الفروع؛ لأن سبب الرجوع نشأ من المُفْلِس. ❦ فُود: (وظاهر كلامهم إلخ) والأوجه أنه لا بُد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعبر الفراس والبناء في الأرض المعارة وأنه لا بُد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذراً من التفريق بينهما؛ إذ هو مُنتَجِع ولو في لحظة كما اقتضاه إطلاقهم شرح م ر. ❦ فُود: (من غير بيع) في شرح الإزهاد أن الذي يتجعه أنه لا بُد من عقد ولا يخفى أنه أوجه.

❦ قول (سني: (فبإيعان) أي: بعد رجوعه أخذاً من قول الشارح الآتي لما فيه إلخ.

لما فيه من التفريق من حين الرجوع إلى البيع (فإن كانت حاملاً عند البيع والرجوع رجع فيها حاملاً قطعاً أو عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح تغذي الرجوع إلى الولد) أمّا في الثانية فلائ الحمل يعلم، وأمّا في الأولى فلائ له لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا والتمز الآتي نظيرهما في الرهن بأنه ضعيف والفسخ قوي لثقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الوالد بأن سبب الفسخ هنا وهو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراعى جهته بخلافه فيهما فاندفع ما للإسنوي وغيره هنا وفروق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستأثر الفخر بكمايه) وهو أوعية الطلع. (وظهوره بالتأثير) وهو تشققه (قريب من استأثر الجنين وانفصاله) فإن وجدت عند البيع وتأثيرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (أولى بتغذي الرجوع) إليها من الحمل لزوجتها دونه ومن ثم جرت هنا طريقة قاطعة بأنها للبائع ولم يجر نظيرها في الحمل ولو حدثت بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع رجع فيها فإن تأثرت عنده فهي للمشتري، وإن لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزماً وعبارة تشمل بإدبي الرأي هذه الصور الأربع واعتبرتها بأن الثانية ليست أولى

فرد: (بالنصب) أي: عطفًا على حاملاً إلخ قال ع ش أي: أو بالرفع أي: أو حصل عكسه اهـ.

فرد: (أما في الثانية) هي صورة العكس ع ش. فرد: (فإن الحمل يعلم) فكأنه باع عتيبي نهاية ومغني. فرد: (والتمز الآتي) بالرفع عطفًا على هذا. فرد: (نظيرهما إلخ) بالنصب مفعول فارق.

فرد: (وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كزدي. فرد: (من المأخوذ منه) أي: المفسد.

فرد: (بخلافه إلخ) أي: بحذف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الوالد فإنه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع.

قول (سني) (بكمايه) بكسر الكاف. فرد: (تشققه) أي: الطلع قال ع ش وهو تفسير مراد وإلا فالتأثير التشقيق كما تقدم اهـ. فرد: (فإن وجدت) إلى قوله كما أشار في النهاية والمغني.

فرد: (واعترضت بالثانية إلخ) وهذه المسألة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعاً به الاعتراض نهاية ومغني قال الرشيد في قوله لا تتناولها عبارة المصنف أي لقرينة قوله وأولى بعدم الرجوع فهو قرينة على عدم التناول اهـ. فرد: (بأن الثانية) أي المذكورة بقوله ولو حدثت إلخ.

فرد: (رجع فيها حاملاً) قال في شرح الروض قال الأفرعي ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر هل يكون الحكم كما لو لم تضع شيئاً أو يعطى كل منهما حكمه أو كيف الحال وهل يقتضى الحل بين أن يموت المولود أم لا مع بقاء حمل المجتزأ أو لا فرق اهـ. وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الأحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الأول من غير فرق بين الحالين اهـ. واعتمد شيخنا الشهاب الرملي الثاني وهو أنه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتدله الشيخان في الرد بالعيب، وأما توقف نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فلم يحط آخر غير ملحق ما نحن

بذلك بل بَعْدِهِ كما أشار إليه الرافعي كالفَرَلِيّ ووجهه جزيانٌ طريقةً قاطمةً هنا بأنها للمُشْتَرِي لِحُدُوثِهَا فِي مِلْكِهِ، وَكَانَ وَجْهُ الْقَطْعِ هُنَا كَوْنُهَا مَرِيئَةً فَإِذَا لَمْ يَرْجِعِ الْحَمْلُ الَّذِي لَا يُرَى لِلْبَائِعِ نَظَرًا لِحُدُوثِهِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يُزَ فَمَا حَدَثَ فِي مِلْكِهِ وَرُبَّمَا أَوَّلَى مِنْهُ بَعْدَ رُجُوعِ الْبَائِعِ فِيهِ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ عِبَارَتُهُ مَعَ صِدْقِ التَّأَمُّلِ لَا تَشْمَلُ غَيْرَ الْأَوَّلَى بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلَوِيَّةِ فَلَا اعْتِرَاضَ وَبَيَّانُهُ أَنَّهُ شَرَطَ فِي الْقُرْبِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَعَ الْأَوَّلَوِيَّةِ وَجُودَ الْاِسْتِثْنَاءِ وَالظُّهُورِ فِي الْمُشَبَّهِ وَالْاِسْتِثْنَاءِ فِي الْمُنْشَبِّ بِهِ وَاجْتِمَاعِهِمَا فِي كُلِّ إِنَّمَا يَنْصَوِّرُ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ وَفِي نَظِيرَتِهَا الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْعَكْسِ مِنَ الْحَمْلِ، وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّةِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَحَدُهُمَا كَمَا تَقَرَّرَ وَكَالتَّأْيِيرِ هُنَا مَا أَتَى بِهِ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّامِلِ. (وَلَوْ غَرَسَ الْأَرْضَ) الَّتِي اشْتَرَاهَا (أَوْ بَنَى) فِيهَا ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (وَوَجْهَهُ) أَي: وَجْهَ كَوْنِ الثَّانِيَةِ أَوَّلَى بِعَدَمِ الرُّجُوعِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا لَمْ يَرْجِعِ الْخُ) يَغْنِي عَلَى الضَّعِيفِ الْمُقَابِلِ لِلْأَصَحِّ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (غَيْرِ الْأَوَّلَى) أَرَادَ بِالْأَوَّلَى قَوْلَهُ فَإِنْ وَجَدْتَ عِنْدَ الْبَيْعِ الْخُ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَاجْتِمَاعُهُمَا فِي كُلِّ إِنَّمَا يَنْصَوِّرُ الْخُ) يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ اعْتِبَارُ اجْتِمَاعِهِمَا بَلِ الْمَفْهُومُ مِنْهَا لَيْسَ إِلَّا تَقَرُّبُ اسْتِثْنَاءِ الثَّمَرِ بِكَمَامِهِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْجَنِينِ وَتَقَرُّبُ تَأْيِيرِهِ مِنْ انْفِصَالِ الْجَنِينِ وَهَذَا أَعْمٌ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا وَيُؤَيِّدُ الْأَعْمِيَّةَ ذَكَرَ هَذَا فِي مُقَابِلَةِ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ الْخُ أَمْ سَم. • فَوَدَّ: (وَكَالتَّأْيِيرِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُرَادُ بِالمُؤَبَّرَةِ ثَمَرَةُ التَّخْلِ وَأَمَّا ثَمَرُهُ غَيْرُهُ فَمَا لَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ بَيْعِ الشَّجَرِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُؤَبَّرَةِ وَمَا يَدْخُلُ كَغَيْرِهَا فَوَزُقُ الْفَرْصَادِ وَالتَّبَقِ وَالْجَنَاءِ وَالْأَسِ إِنْ خَرَجَ وَالْوَزْدُ الْأَخْمَرِ إِنْ تَفَتَّحَ وَبِالْيَاسْمِينِ وَالتَّبَقِ وَالْمَنْبِ وَمَا أَشْبَهَهُ إِنْ انْقَعَدَ وَتَنَازَلَ نَوْرُهُ وَالرُّتَابِ وَالْجُوزِ إِنْ ظَهَرَ مُؤَبَّرَةٌ وَإِلَّا فَلَا فَمَا لَا يَظْهَرُ حَالَهُ الشَّرَاءِ وَكَانَ كَالْمُؤَبَّرَةِ حَالَةَ الرُّجُوعِ بَقِيَ لِلْمُفْلِسِ وَمَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ رَجَعَ فِيهِ وَمَتَى رَجَعَ الْبَائِعُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الشَّجَرِ أَوْ الْأَرْضِ وَبَقِيَ الثَّمَرَةُ أَوْ الزَّرْعُ فَلِلْمُفْلِسِ وَالْعُرْمَاءُ تَرْكُهُ إِلَى وَقْتِ الْجِدَادِ مِنْ غَيْرِ أَجْرَةٍ أَمْ نِهَائَةٍ وَقَوْلُهُ وَمَتَى رَجَعَ الْخُ فِي الْمُغْنِي مِثْلُهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فَوَزُقُ الْفَرْصَادِ وَالتَّبَقِ وَالْجَنَاءِ وَالْأَسِ أَي: بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ وَإِلَّا فَالَّذِي مَرَّلَهُ م ر فِي بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّامِلِ تَرْجِيحُ دُخُولِ الْأَرْبَعَةِ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ أَمْ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ) أَي: قَبْلَ آدَاءِ الثَّمَنِ أَمْ مُغْنِي عِبَارَةُ ع ش هَذَا مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ لَمْ يَقْبَضْ شَيْئًا مِنَ الثَّمَنِ وَرَجَعَ فِي الْجَمِيعِ فَلَوْ قَبِضَ بَعْضُ الثَّمَنِ وَرَجَعَ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ فَلَا اقْتِرَابَ أَنَّهُ يَتَحَيَّرُ فِيمَا يَخْصُصُ النِّصْفَ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ الْقَلْعِ وَغَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِصِ إِلَى

فِيهِ. • فَوَدَّ: (وَاجْتِمَاعُهُمَا فِي كُلِّ إِنَّمَا يَنْصَوِّرُ الْخُ) يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ اعْتِبَارُ اجْتِمَاعِهِمَا بَلِ الْمَفْهُومُ مِنْهَا لَيْسَ إِلَّا تَقَرُّبُ اسْتِثْنَاءِ الثَّمَرِ بِكَمَامِهِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْجَنِينِ وَتَقَرُّبُ تَأْيِيرِهِ مِنْ انْفِصَالِ الْجَنِينِ وَهَذَا أَعْمٌ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا وَيُؤَيِّدُ الْأَعْمِيَّةَ ذَكَرَ هَذَا فِي مُقَابِلَةِ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ الْخُ.

أَوْ قِيلَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَجْرِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ شَارِحٍ هُنَا وَفِي غَيْرِهِ وَاخْتَارَ الْبَائِعُ الرُّجُوعَ فِي الْأَرْضِ (فَإِنْ اتَّفَقَ الْغُرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ عَلَى تَفْرِيفِهَا) مِمَّا فِيهَا (فَقُلُوا)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَمْدُومُ وَيَبْتَخِثُ الْأَذْرَعِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامٍ جَمَعَ أَنَّهُ لَا يُقْلَعُ إِلَّا بَعْدَ رُجُوعِهِ فِيهَا وَلَا فَقَدَ يُوَافِقُهُمْ ثُمَّ لَا يَرْجِعُ فَيَحْصُلُ الضَّرَرُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ لَهُمْ لَمْ يُشْتَرَطْ تَقَدُّمُ رُجُوعِهِ. (وَأَخَذَهَا) الْبَائِعُ؛ لِأَنَّهَا عَيْنُ مَالِهِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ اتَّفَقَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلْزَامُهُمْ قَبْلَ الْامْتِنَاعِ الْآتِي أَخَذَ قِيَمَةَ الْفَرَسِ وَالْبِنَاءِ لِيَتَمَلَّكُهَا مَعَهَا وَيَجِبُ تَسْوِيَةُ الْحَقْرِ وَغَرَامَةُ أَرْضٍ نَقَصَ الْأَرْضَ بِالْقَلْعِ مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ مُقَدَّمًا

آخِرٍ مَا يَأْتِي هَذَا إِذَا كَانَ عَامًّا فِي الْأَرْضِ فَلَوْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْأَرْضِ وَقُسِمَتِ الْأَرْضُ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُفْلِسِ فَإِنَّ آَلَ لِلْمُفْلِسِ مِنَ الْأَرْضِ مَا فِيهِ الْبِنَاءُ أَوْ الْغُرَاسُ بَيْعَ كُلِّهِ وَإِنْ آَلَ لِلْبَائِعِ مَا فِيهِ ذَلِكَ كَانَ التَّفْصِيلُ الْحَاصِلُ فِيمَا لَوْ رَجَعَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهَا مِنْ أَنَّهُ إِنْ اتَّفَقَ الْغُرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ عَلَى الْقَلْعِ فَذَلِكَ إِلَى آخِرٍ مَا يَأْتِي وَيُمَثِّلُ الْمِيعَةَ الْمُؤَجَّرَةَ لَهُ كَانَ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا ثُمَّ غَرَسَهَا أَوْ بَنَى فِيهَا حَجَرًا عَلَيْهِ ثُمَّ إِنْ فَسَخَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لِبَيْعِهَا أَجْرُهُ ضَارِبَ بِهَا وَلَا فَلَا مُضَازَبَةَ لِسُقُوطِ الْأَجْرَةِ بِالْفَسْخِ إِذْ عَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ قُلَ) ذَلِكَ بَعْدَ الْحَجْرِ) بَأَن تَأَخَّرَ بَيْعُ مَالِ الْمُفْلِسِ وَعُذِرَ الْبَائِعُ فِي عَدَمِ الْفَسْخِ أَوْ وَقَعَ بَيْعُهُ بَعْدَ حَجْرِ جِهْلِهِ فَفَرَسَ الْمُشْتَرِي أَوْ بَنَى ثُمَّ عَلِمَ الْبَائِعُ بِالْحَجْرِ فَفَسَخَ الْعَقْدَ إِذْ عَ ش.

٥. قَوْلُهُ (فَقُلُوا) أَي: وَإِنْ تَقَصَّتْ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ وَالْغُرَاسِ وَلَا تَنْظُرْ لِحَتِّمَالِ غَرِيمِ آخِرٍ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَّ عَدَمُهُ إِذْ عَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْحَقَّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَإِنْ امْتَنَعُوا) فِي الثَّاهِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُنْعِي إِذَا قَوْلُهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمُتَنِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَبْتَخِثُ الْأَذْرَعِيُّ إِلَخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَيَبْتَخِثُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَخ إِذْ عَ ش.

٥. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يُقْلَعُ إِلَّا بَعْدَ رُجُوعِهِ) يَبْتَخِثُ أَنْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْغَبَنِ الْفَاجِسِ إِذَا رَضِيَ الْمُفْلِسُ وَالْغُرَمَاءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ إِذْ سَمَ وَلَا يَتَعَدُّ الْفَرْقُ بَأَن مَا هُنَا شَبِيهٌ بِالْإِثْلَافِ الْمَنْعُوعِ بَلْ مِنْهُ وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّسَامُحِ فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ وَيَبْتَخِثُ إِلَخ أَي: يُسْتَحَبُّ إِذْ سَمَ وَظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ إِلَخ وَجُوبُ ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرُ إِذْ عَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَقَدَ يُوَافِقُهُمْ) أَي: يُوَافِقُ الْبَائِعُ الْغُرَمَاءَ وَالْمُفْلِسُ فِي الْقَلْعِ وَالرُّجُوعِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنْ اشْتَرَا تَقَدَّمَ الرُّجُوعَ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْغُرَمَاءِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ إِلَخ) أَي: فِي الْقَلْعِ يَبْتَخِثُ أَوْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ إِذْ سَمَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَخَذَهَا الْبَائِعُ) أَي: بِرُجُوعِهِ نِهَآيَةً وَمُنْعِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا عَيْنُ مَالِهِ) أَي: وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لِغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُنْعِي. ٥. قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ اتَّفَقَ) أَي: إِلَى آخِرِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: بِقَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ امْتَنَعُوا إِلَخ. ٥. قَوْلُهُ: (أَخَذَ قِيَمَةَ الْفَرَسِ إِلَخ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْإِلْزَامِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِيَتَمَلَّكُهَا إِلَخ) أَي: الْبَائِعُ الْأَرْضَ وَالْفَرَسَ وَالْبِنَاءَ. ٥. قَوْلُهُ: (تَسْوِيَةُ الْحَقْرِ) أَي: بِإِعَادَةِ ثَرَابِهَا فَقَطَّ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ نَقْصٌ بِأَن لَمْ تَحْصُلِ التَّسْوِيَةُ بِالثَّرَابِ الْمُعَادِ وَنَقَصَتْ قِيَمَتُهَا لَزِمَ الْمُفْلِسُ الْأَرْضَ إِذْ عَ ش. ٥. قَوْلُهُ: (مُقَدَّمًا) أَي: الْبَائِعُ نِهَآيَةً

٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُقْلَعُ إِلَّا بَعْدَ رُجُوعِهِ) يَبْتَخِثُ أَنْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْغَبَنِ الْفَاجِسِ إِذَا رَضِيَ الْمُفْلِسُ وَالْغُرَمَاءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ كَانَتْ الْمَصْلُحَةُ) يَبْتَخِثُ أَوْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ.

به على الغرماء وفاقاً لجميع متقدمين ومتأخرين؛ لأنه لتخليص ماله وإنما لم يرجع البائع بأرض مبيع وجده ناقصاً كما مر؛ لأن النقص هنا حدث بعد الرجوع (وإن امتنعوا) كلهم من قلح ذلك (لم يُجبروا) لوضعه بحق فيحتزم (بل له أن يرجع) في الأرض ذكره زيادة إيضاح (و) حيث يُلزَمُه أن (يتملك الغراس والبناء بقيمته) وقت التملك

ومعني . هـ. فؤد: (به) أي بالأرض . هـ. فؤد: (وفاقاً لجميع إلخ) عبارة النهاية والمعني كما قاله الاكثرون وجرّم به في الكفاية اهـ . هـ. فؤد: (لتخليص ماله) أي المُفليس اهـ ش . هـ. فؤد: (وجده ناقصاً) أي: نقص صفة بأن نقص شيئاً لا يُتردّ بالبائع كسقوط يد العبد اهـ ش عبارة سم قوله وجده ناقصاً أي: بأق لا مطلقاً كما يستفاد من قول المصنّف السابق ولو تعيّب بأق إلخ وفي قوله كما مر إشارة إلى ذلك اهـ وعبارة الرشيدي قوله ناقصاً أي: بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعلّ هذا أولى من قول الشهاب ابن قاسم أي: بأق اهـ . هـ. فؤد: (بغذ الرجوع) قضيته عدم الرجوع إذا حدث النقص قبل الرجوع بأن نُقل قبل الرجوع اهـ سم قلت وقضيته أيضاً أنه لو عيّه المشتري هناك بغذ الرجوع أنه يضمّنه وهو ظاهر اهـ رشيدي وعبارة ش قوله؛ لأن النقص هنا إلخ قضيته أنه لو كان قبل الرجوع لا أرض له وبه جرّم شيخنا الزيادي لكن قال عميرة قوله وجب الأرض أي: سواء كان قبل الرجوع أو بعده اهـ أي وهو ضعيف .

هـ. فؤد (سئ): (بل له إلخ) أي: للبائع أن يضارب بالثمن وله أن يرجع إلخ نهاية ومعني . هـ. فؤد: (ذكره زيادة إيضاح) قال سم على حجة يتأمل أقول ولعلّ وجهه أن ما سبق أي: في أول الفصل مفروض فمِن وجدّ مناعه بعينه وما هنا بخلافه اهـ ش أي: لأنه متغيّر بسبب الغراس والبناء فلا يُعني ما سبق عما هنا . هـ. فؤد: (وحيث يُلزَمُه أن يتملك) أي: إن لم يختَر القلح كما يأتي فالواجب مع الرجوع أخذ الأمرين بل الثلاثة كما يأتي اهـ رشيدي أي: من المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقلح بالأرض .

هـ. فؤد (سئ): (وتملك إلخ) فيه إشعار باختيار الإيجاب والقبول ويظهر أن اختياره هنا متفق عليه وأنه لا يتأتى هنا قول الشارح السابق في الحمل وظاهر كلامهم إلخ؛ لأن البناء والغراس متميِّز عن الأرض ومزني، ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج قال تملكه أي بعقد كما اعتمدته الطلّاوي اهـ سيّد عمر وفيه أن قول الشارح السابق في الولد لا في الحمل وعبارة ش بغذ نقله كلام سم على المنهج نصّها أي والعقد المذكور إما من القاضي أو من المالك بإذنه منه لما تقدّم في بيع مال المُفليس وظاهره مع ما تقدّم في باب البيع من أنه لا بُدّ لصحته من العلم بالثمن أن يتحقّق عن القيمة قبل العقد ويختصّ الإكفاء هنا بأن يقول بشك هذا بقيمته ثم يعرض على أرباب الخبرة ليعلّم قدرها ويُعتدّ ذلك هنا للامانة في

هـ. فؤد: (وجده ناقصاً) أي: بأق لا مطلقاً كما يستفاد من قول المصنّف السابق ولو تعيّب بأق إلخ وفي قوله كما مر إشارة إلى ذلك . هـ. فؤد: (بغذ الرجوع) قضيته عدم الرجوع إذا حدث النقص قبل الرجوع بأن نُقل قبل الرجوع على ما تقدّم . هـ. فؤد: (زيادة إيضاح) يتأمل . هـ. فؤد: (وحيث يُلزَمُه) اللزوم مأخوذ من قوله الآتي والأظهر أنه ليس له إلخ .

غير مُسْتَحَقِّ القلْع مجَانًا كما هو ظاهرٌ لِأَنَّهُ يَتَّجِدُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَيَقَى الْبَرَأْسُ الْخُ؛ لِأَنَّا لَوْ قَوَّمْنَاهُ هُنَا مُسْتَحَقِّ القلْع سَاوَى ذَاكَ وَكَانَ جَوَازُ الرُّجُوعِ هُنَا وَمَنْعُهُ ثُمَّ كَالْتَحَكُّمِ وَذَلِكَ تَخْلِيصًا لِمَا لَهُ وَجْهًا بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ وَالَّذِي يُتَّجِهُ مِنْ تَرُدِّهِ لِلْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ يَصِحُّ اخْتِيَاؤُهُ لِهُذَا الْقِسْمِ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ عَلَيْهِ التَّمَلُّكُ نَعَمْ إِنْ تَرَكَه بَانَ بُطْلَانُ رُجُوعِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ القلْع وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْهُ تَمَلُّكُ (و) جَازَ (لَهُ أَنْ يُقْلَعَ وَيَغْرَمَ أَرْضَ نَقِصِهِ) وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ

فَصَلِيَ الْأَمْرَ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ اهـ. هـ. قُودَ: (غَيْرُ مُسْتَحَقِّ القلْع) خِلَافًا لِلشَّيْخِ سُلْطَانِ اهـ بُجَيْرِ مِي وَسَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُؤَيِّدُهُ وَهُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. هـ. قُودَ: (لِأَنَّا لَوْ قَوَّمْنَاهُ هُنَا مُسْتَحَقِّ القلْع الْخُ) لِأَنَّ قِيَمَتَهُ مُسْتَحَقُّ القلْع كَقِيَمَتِهِ إِذَا رَجَعَ فِي الْأَرْضِ دُونَهُ لَعَدَمِ مَقَرِّهِ حَيْثُيْذٍ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الضَّرَرَ فِي الْحَالَيْنِ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ فَتَجْوِزُ الرُّجُوعِ هُنَا لَا تَمَّ مَعَ اسْتِوَاءِ الْحَالَيْنِ فِي الضَّرَرِ كَالْتَحَكُّمِ فَقَوْلُهُ لَيْتَلَا يَتَّجِدُ الْخُ أَيِ: فِي الْمُعْنَى وَحُصُولِ الضَّرَرِ اهـ سَمٍ. هـ. قُودَ: (كَالْتَحَكُّمِ) قَدْ يُنْتَعَمُ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِيمَا سَيَاتِي إِنَّمَا امْتَنَعَ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ يَقُوتُ الرِّغْبَةَ فِيهِ وَهَذَا قَدْ وَجَدَ رَغْبَةَ الْبَائِعِ فِيهِ بِالْفِعْلِ اهـ سَمٍ. هـ. قُودَ: (وَذَلِكَ الْخُ) أَيِ: لَزُومُ التَّمَلُّكِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَهُ أَنْ يُقْلَعَ الْخُ لِيَكُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ لَزُومَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ. هـ. قُودَ: (بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ) أَيِ: مَصْلَحَةِ الْبَائِعِ وَمَصْلَحَةِ الْمُفْلِسِ وَالْفَرَمَاءِ. هـ. قُودَ: (مِنْ تَرُدِّهِ لِلْإِسْنَوِيِّ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَعِبَارَةُ الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوَضَةِ أَنَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى أَنْ يَتَمَلَّكَ بِصِغَةِ الشَّرْطِ فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِعِبَارَةِ الْمُخَرَّرِ وَهِيَ تَقْتَضِي أَنَّ الرُّجُوعَ لَا يَصِحُّ بَدُونِ الشَّرْطِ عَلَى خِلَافِ مَا تَذَلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْجِنَهَاجِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يُشْتَرَطُ الْإِثْبَانُ بِالشَّرْطِ مَعَ الرُّجُوعِ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ؟ أَوْ يَكْفِيهِ الْإِثْقَاقُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَمْرَيْنِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بَعْدَ الشَّرْطِ أَوْ الْإِثْقَاقِ عَلَيْهِ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى التَّمَلُّكِ أَوْ يُنْقَضُ الرُّجُوعُ أَوْ يَبَيِّنُ بُطْلَانَهُ؟ فِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى اهـ كُرْدِي زَادَعُ شِ وَالَّذِي يُتَّجِهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَيِ: إِثْبَانُ شَرْطِ التَّمَلُّكِ مَعَ الرُّجُوعِ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ التَّمَلُّكُ يُنْقَضُ الرُّجُوعُ اهـ. هـ. قُودَ: (لِهُذَا الْقِسْمِ) أَيِ: الرُّجُوعِ وَالتَّمَلُّكِ.

هـ. قُودَ: (وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ عَلَيْهِ الْخُ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَأْتِ الْبَائِعُ بِشَرْطِ التَّمَلُّكِ مَعَ الرُّجُوعِ وَلَمْ يَوْجَدْ الْإِثْقَاقُ عَلَى التَّمَلُّكِ قَبْلَهُ. هـ. قُودَ: (نَعَمْ إِنْ تَرَكَه الْخُ) أَيِ: وَلَمْ يَخْتَرْ القلْعَ أَيْضًا بِدَلِيلِ هَذَا كُلِّهِ الْخُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِنْ تَمَلَّكَ أَوْ قَلَعَ بَعْدَ غَرَمِ الْأَرْضِ وَإِلَّا بَانَ بُطْلَانُهُ ثُمَّ لَهُ الْعُزْدُ إِلَى التَّخْفِيرِ كَمَا يَقْتَضِيهِ مِمَّا سَبَقَ عَنْ الرَّافِعِيِّ وَالْمُصَنِّفِ اهـ سَمٍ. هـ. قُودَ: (أَيْضًا) أَيِ: كَصِحَّةِ اخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ بَدُونِ شَرْطِهِ. هـ. قُودَ: (وَجَازَ لَهُ أَنْ يُقْلَعَ الْخُ) أَيِ: فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْمُضَارَبَةِ بِالثَّمَنِ، وَتَمَلُّكِ الْجَمِيعِ بِالْقِيَمَةِ وَالْقَلْعِ

هـ. قُودَ: (غَيْرُ مُسْتَحَقِّ القلْع) أَيِ: لِأَنَّ قِيَمَتَهُ مُسْتَحَقُّ القلْع كَقِيَمَتِهِ إِذَا رَجَعَ فِي الْأَرْضِ دُونَهُ لَعَدَمِ مَقَرِّهِ حَيْثُيْذٍ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الضَّرَرَ فِي الْحَالَيْنِ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ فَتَجْوِزُ الرُّجُوعِ هُنَا لَا تَمَّ مَعَ اسْتِوَاءِ الْحَالَيْنِ فِي الضَّرَرِ كَالْتَحَكُّمِ فَقَوْلُهُ لَيْتَلَا يَتَّجِدُ الْخُ أَيِ: فِي الْمُعْنَى وَحُصُولِ الضَّرَرِ. هـ. قُودَ: (كَالْتَحَكُّمِ) قَدْ يُنْتَعَمُ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِيمَا سَيَاتِي إِنَّمَا امْتَنَعَ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ يَقُوتُ الرِّغْبَةَ فِيهِ وَهَذَا رَغْبَةُ الْبَائِعِ فِيهِ بِالْفِعْلِ. هـ. قُودَ: (نَعَمْ إِنْ تَرَكَه) أَيِ: وَلَمْ يَخْتَرْ القلْعَ أَيْضًا بِدَلِيلِ هَذَا كُلِّهِ الْخُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِنْ تَمَلَّكَ أَوْ قَلَعَ

قَائِمًا وَمَقْلُوعًا وَجَازَ لَهُ كُلُّ مِنْ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْمُفْلِسِ مَبِيعٌ كُلُّهُ وَالضَّرَرُ يَنْدَفِعُ بِكُلِّ مِنْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ زَرَعَهَا الْمُشْتَرِي، وَأَخَذَهَا الْبَائِعُ لَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ لِلزَّرْعِ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ فَسَهْلٌ احْتِمَالُهُ فَإِنْ اخْتَلَفُوا عَمِلَ بِالْمَصْلَحَةِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا) أَيْ: فِي الْأَرْضِ (وَيَقَى الْغُرَاسَ وَالْبِنَاءَ لِلْمُفْلِسِ) وَلَوْ بَلَا أَجْرَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَلَا مُقَرَّرٌ نَاقِضٌ الْقِيَمَةَ فَيُضَارِبُ الْبَائِعَ بِالْثَمَنِ أَوْ يَعُودُ إِلَى التَّخْيِيرِ السَّابِقِ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَأَخَذَ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مُكِّنٌ وَأَشَارَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى اسْتِشْكَالِهِ بِأَنَّ الرُّجُوعَ فُورِيًّا، وَيُجَابُ بِأَنَّ

بِالْأَرْضِ أَهْ نِهَائَةً. هـ. فَوُدَّ: (قَائِمًا) هَلْ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ مَجَانًا أَهْ سَمِ أَقُولُ قِيَاسًا مَا مَرَّ عَنِ الشَّارِحِ فِي التَّمْلِكِ نَعَمْ لَكِنْ فِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ أَيْ: مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ أَهْ. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ هَذَيْنِ) أَيْ: التَّمْلِكِ وَالْقَلْعِ كُزْدِي. هـ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ زَرَعَهَا) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ وَلَوْ غَرَسَ الْخُ هـ. ش. هـ. فَوُدَّ: (وَجَازًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَأَشَارَ إِلَى وَإِنَّمَا. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: مِنْ تَمْلِكِ الزَّرْعِ بِالْقِيَمَةِ أَهْ مُغْنِي أَيْ: أَوْ الْقَلْعُ بِالْأَرْضِ. هـ. فَوُدَّ: (إِذْ لِلزَّرْعِ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ يُجَزُّ مِرَارًا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ م ر وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّ مِثْلَ الزَّرْعِ فِي ذَلِكَ الشَّتْلِ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لَا يَسْمُو إِلَّا إِذَا نُقِلَ إِلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ أَهْ ش. وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ مَا فِي الْبُجَيْرِمِيِّ عِبَارَتُهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْ: التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُرَادُ لِلدَّوَامِ وَيُجَزُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْغُرَسِ وَالْبِنَاءِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ أَهْ. هـ. فَوُدَّ: (فَسَهْلٌ احْتِمَالُهُ) أَيْ: وَلَا أَجْرَةً لَهُ مُدَّةٌ بِقَائِهِ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ وَلَهُ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ عَنْ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ أَمَّا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِسَبَبِ اقْتِضَاءِ كُفْرٍ وَضِ بَرْدٍ وَكُلِّ جَرَادٍ تَأَخَّرَ بِهِ عَنْ إِفْرَاكِهِ فِي الْوَقْتِ الْمُعْتَادِ أَوْ قَصَرَ الْمُشْتَرِي فِي التَّأخِيرِ فَلَا اقْتِرَابَ لَزُومِ الْأَجْرَةِ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ غُرُوضَ ذَلِكَ نَائِدٌ وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّانِيَةِ مُقَصِّرٌ فَلَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ أَهْ ش. هـ. فَوُدَّ: (فَإِنْ اخْتَلَفُوا الْخُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ اتَّفَقَ أَهْ ش. هـ. فَوُدَّ: (فَإِنْ اخْتَلَفُوا الْخُ) أَيْ: الْغُرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ بِأَنَّ طَلَبَ بَعْضِهِمُ الْقَلْعَ وَبَعْضُهُمُ الْقِيَمَةَ مِنَ الْبَائِعِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَالْكُزْدِيِّ أَيْ: الْمُفْلِسُ وَالْغُرَمَاءُ كَانَ طَلَبُ الْمُفْلِسِ الْقَلْعَ، وَالْغُرَمَاءُ تَمْلِكُ الْبَائِعِ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ بِأَنَّ طَلَبَ بَعْضِهِمُ الْقَلْعَ وَبَعْضُهُمُ الْقِيَمَةَ مِنَ الْبَائِعِ أَهْ. هـ. فَوُدَّ: (بِالْمَصْلَحَةِ) أَيْ: مَصْلَحَةِ الْمُفْلِسِ أَهْ بُجَيْرِمِيِّ. هـ. فَوُدَّ: (فَيُضَارِبُ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْأَظْهَرِ. هـ. فَوُدَّ: (إِلَى التَّخْيِيرِ السَّابِقِ) أَيْ: تَمْلِكُهُمَا بِقِيَمَتِهِمَا أَوْ قَلْعِهِمَا مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَعُصُهُ فَلَوْ حَصَلَ فَسَخٌ وَأَبْقِيَ مَا ذَكَرَ لِلْمُفْلِسِ قِيَّتَجْهُ أَنْ يُقَالَ: لَا يُعْتَدُ بِهِ بِمُجَرَّدِهِ بَلْ إِنْ عَادَ إِلَى الْمُضَارَبَةِ حُكِمَ بِالْعَائِنَةِ أَوْ إِلَى التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ بِالْإِعْتِدَادِ بِهِ أَهْ. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: التَّمْلِكِ وَالْقَلْعِ. هـ. فَوُدَّ: (ثُمَّ هَذَا إِلَيْهِ) أَيْ: إِلَى أَحَدِهِمَا. هـ. فَوُدَّ: (اسْتِشْكَالُهُ) أَيْ: كَلَامُ الْمُصَنِّفِ.

بَعْدَ غُرْمِ الْأَرْضِ وَالْأَبَانَ بَطْلَانُهُ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ إِلَى التَّخْيِيرِ كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ وَالْمُصَنِّفِ.

هـ. فَوُدَّ: (قَائِمًا) هَلْ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ مَجَانًا. هـ. فَوُدَّ: (فَإِنْ اخْتَلَفُوا) أَيْ: الْغُرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ.

هـ. فَوُدَّ: (وَأَشَارَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى اسْتِشْكَالِهِ) إِشْكَالُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَجَوَابُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

تخيره كما ذكر يقتضي أنه يُقْتَرَرُ له نوع تزوٍ لِمَصْلَحَةِ الرُّجُوعِ فلم يُؤْثِرْ ما يتعلّق به من اختيار شيءٍ وعوّذه لغيره بقدر الإمكان وإنما رجع إذا صَبَغَ المُشْتَرِي الثوب فيه دون الصبغ ويكون شريكاً؛ لأنّ الصبغ كالصفة التايمة. (ولو كان المبيع حنطة فخلطها) المشتري (بمثلها أو دونها) قبل الحجر أو بعده (فله) أي: البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المخلوط)؛ لأنّ مثل الشيء بمنزلة ومن ثمّ جازت قِسْمَةُ الْمُخْتَلِطِ بمثله ولأنه سامح في الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طلب البيع وقِسْمَةُ الثمن لم يجب أمّا إذا خلطها أجنبي فيضارب البائع بنقص الخلط كما في المبيع (أو خلطها) (بأجود) منها (فلا رجوع في المخلوط في الأظهر) بل يضارب بالثمن فقط لِتَقْدِيرِ الْقِسْمَةِ؛ لأنّ أخذ قدر حقه ضرراً بالمفلس ومساويه قيمة ربّا لا يقال شرط الربا المقدّ ولا عقد هنا؛ لأنه ممنوع بأنّ ما أُحْذَرُ مِنَ الْأَجُودِ من غير النوع وهو

• فود: (نوع تزوٍ) أي تمكّر. • وفود: (ما يتعلّق به) أي: بالتزوي أو كزدي. • فود: (وإنما رجع إلخ) ردّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ بَيَانِ الْفَرْقِ. • فود: (فيه) أي: في الثوب والجار متعلّق برجوع. • فود: (ويكون إلخ) أي: يكون المفلس شريكاً مع البائع بالصبغ نهايةً ومُعْنَى. • فود: (كالصفة التايمة) أي: للثوب بخلاف الفراس والبناء كما هو ظاهر اه كزدي أي: فيقتصر في التابع ما لا يقتصر في غيره. • فود: (المشتري) ولو بمادونه أو اختلط بنفسه أو خلطه نحو بهيمة قلوبى اه بجيرمي ثم هو إلى قول الثمن أو بأجود في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله، ومن ثمّ جازت قِسْمَةُ الْمُخْتَلِطِ بمثله. • فود: (ومن ثمّ جازت قِسْمَتُهُ) قال في الرّوض وله إيجاب على قِسْمَةِ ما رجع فيه لا على بيعه انتهى اه سم. • فود: (لو طلب إلخ) عبارة النهاية ولا يجب طالب البيع وقِسْمَةُ الثمن اه أي: مشترياً كان أو بائعاً ش. • فود: (أجنبي) أي: يضمّن اه معني. • فود: (أجنبي) أي: أو البائع؛ لانه حيث خلطه تعدى به أي: فيغرم أرض النقص للغرماء حالاً ثم إن رجع في الثمن بعد الحجر ضارب بما عزم وإن لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وبقي ما لو اختلط بنفسه ويتبي أن يكون مثل ما لو خلطه المشتري اه ع ش. • فود: (كما في المبيع) أي: بأجنبي يضمّن فإن للبائع حبيزة المضاربة بالثمن وأخذ المبيع والمضاربة من تعينه ينشئة نقص القيمة. • فود: (أو خلطها) أي: المشتري ومثله ما لو خلطها أجنبي ولو كان البائع أو اختلط بنفسها اه ع ش. • فود: (بل يضارب) إلى قوله: (لا يقال) في المعني وكذا في النهاية إلّا قوله؛ لأنّ إلخ. • فود: (ومساويه) عطف على حقه. • وفود: (قيمة) تمييز عن النسبة. • فود: (من غير النوع) خبر إن ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة. • فود: (وهو) أي: الأخذ من غير النوع.

لم يحصل فسخ إذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فإنه إنما يحصل بالفسخ فلَوْ حَصَلَ فَسَخٌ وَابَقِيَ ما ذكر للمفلس فيتنجه أن يقال لا يعتد به بمجرّده بل إن عاد إلى المضاربة حكيم بالغائه أو إلى التخير المذكور حكيم بالإعيداد به، وحيثي فيمكن حمل ما قاله الزافمي والمصنّف على هذا فلا يتوجه إشكال ابن الرفعة فليتأمل.

لا بُدَّ فيه من لَفْظِ الاستبدالِ وهو عقدٌ والإجبارُ على بيعِ الكلِّ والتوزيع على القيمتين بعيدٌ؛ إذ لا ضرورةٌ إليه نعم لو قُلَّ الخليطُ بأنَّ كان قدرًا يَقَعُ به التفاوتُ بين الكيلين فإنَّ كان الأكثرُ للبائعِ فواجبٌ عَيْنُ ماله أو للمُشتري فلفاقدُ لِماله و كَالجِنِطَةِ فيما ذَكَرَ سائرُ المثليات ولو اختلَطَ شيءٌ بغيرِ جنسِهِ كزَيْتٍ بِشِيرَازٍ ضارَبَ به كالتاليفِ. (ولو طَعَنَها) أي الجِنِطَةُ المبيعةُ له (أو قَصَرَ الثوبُ) المبيعُ له أو خاطَه بِخَيْطٍ منه أو خَبَرَ الدقيقَ أو ذَبَحَ الشاةَ أو شَوَى اللحمَ أو راضَ الدابةَ أو ضَرَبَ اللبَنَ من ثَرابِ الأرضِ أو بَنَى عَرَصَةً بِأَلَاتٍ اشترَاها معها ونحو ذلك من كُلِّ ما يَصُحُّ الاستحجارُ عليه ويظهرُ به أثرُه عليه فخرجَ نحو حِفْظِ دَابَّةٍ وسياستها ثم حُجِرَ عليه أو تأخَّرَ ذلك عن الحجرِ نظيرُ ما قَدَّمْتُهُ آنفًا (فإن لم تَزِدِ القيمةَ) بما ذَكَرَ (رجع ولا شيءَ للمُفْلِسِ) فيه لوجوده بعَيْنِهِ من غيرِ زيادةٍ ولا شيءَ للبائعِ في مُقابِلَةِ النقصِ؛ لأنَّه لا تقصيرَ مِنَ المُشتري

فَوَدَّ: (لا بُدَّ فيه من لَفْظِ الإِسْتِبدالِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْهُ فِي الْمُخْتَلِطَةِ بِالذَّوْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَالْأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فَلْيَحَرَّرْهُ سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (وَالْإِجْبَارُ الْإِنْفُ) رَدُّ لِمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا ضَرُورَةَ الْإِنْفِ) وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ ضَرُورَةُ دَفْعِ ضَرَرِ الْبَائِعِ. فَوَدَّ: (تَعْمُ) إِلَى قَوْلِ الْمُنَى: (وَلَوْ اشْتَرَى) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ خَاطَهُ بِخَيْطٍ مِنْهُ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَأَخَّرَ) إِلَى الْمُنَى وَقَوْلُهُ: (أَوْ جَهَّهَ) إِلَى (وَخَرَجَ) وَكَذَا فِي الْتَهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ بَارْتِفَاعِ السُّوقِ لَا بِسَبَبِهِمَا). فَوَدَّ: (فَوَاجِدُ عَيْنِ مَالِهِ) أَي: قَلَّ الرُّجُوعُ. فَوَدَّ: (فَقَافِدُ الْإِنْفِ) أَي قِيضَارِبُ بِالْمَعْنَى فَقَط. فَوَدَّ: (ضَارَبَ بِهِ) أَي: فَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ جَوَازِ الْقِسْمَةِ لِانْتِفَاءِ التَّمَاتِلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (بِخَيْطٍ مِنْهُ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْخَيْطُ مِنَ الْمُفْلِسِ وَلَعَلَّ التَّثَاوُتَ أَنَّ الزِّيَادَةَ بِسَبَبِ الْخَيْطِ حَيْثُ لِلْمُفْلِسِ كَالْتِي بِسَبَبِ الْخِيَاطَةِ أَهْ سَمَ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ ضَمِيرَ مِنْهُ لِلْبَائِعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ وَالْمُبَادَرُ أَنَّهُ لِلْمَبِيعِ. فَوَدَّ: (اشْتَرَاهَا مَعَهَا) أَي: الْأَلَاتُ مَعَ الْعَرَصَةِ. فَوَدَّ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ الْإِنْفِ) كَتَعْلِيمِ الرِّقِيقِ الْقُرْآنَ أَوْ جِرْفَةَ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (فَخَرَجَ الْإِنْفُ) أَي: بِقَوْلِهِ وَيُظْهَرُ بِهِ الْإِنْفُ (نَحْوُ حِفْظِ دَابَّةٍ الْإِنْفِ) فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ الْإِسْتِحْجَارُ عَلَيْهِ لَا تَقْبُثُ بِهِ الشَّرْكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ بِسَبَبِهِ أَثَرٌ عَلَى الذَّابَّةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (قَدَّمْتُهُ آنفًا) أَي: فِي شَرْحِ فَخْلَطَهَا بِعَيْلِهَا الْإِنْفُ وَيُحْتَمَلُ فِي شَرْحِ وَلَوْ عَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى وَقَدْ قَدَّمْتُ هُنَاكَ عَنْ شِ تَصْوِيرِ التَّأَخِيرِ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (فَإِنْ لَمْ تَزِدِ الْقِيَمَةَ) بِأَنَّ تَسَاوَتْ أَوْ نَقَصَتْ رَجَعَ الْبَائِعُ فِي ذَلِكَ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي: فِي الْمَبِيعِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَوْجُودِهِ بِعَيْنِهِ. فَوَدَّ: (وَلَا شَيْءَ الْإِنْفِ) أَي: وَإِنْ كَثُرَ النِّقْصُ أَهْ عَ ش. فَوَدَّ: (لَآئِهِ لَا تَقْصِيرَ الْإِنْفِ) فِي شَيْءٍ فِي صُورَةِ التَّأَخِيرِ أَهْ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلِ التَّأَخِيرِ عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ عَ شِ فِي تَصْوِيرِ تَأَخِيرِ الْغَرَسِ أَوْ الْبِنَاءِ عَنِ الْحَجَرِ.

فَوَدَّ: (بِخَيْطٍ مِنْهُ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْخَيْطُ مِنَ الْمُفْلِسِ وَلَعَلَّ التَّثَاوُتَ أَنَّ الزِّيَادَةَ بِسَبَبِ الْخَيْطِ حَيْثُ لِلْمُفْلِسِ كَالْتِي بِسَبَبِ الْخِيَاطَةِ. فَوَدَّ: (لَآئِهِ لَا تَقْصِيرَ الْإِنْفِ) فِي شَيْءٍ فِي صُورَةِ التَّأَخِيرِ.

في فعل ذلك (وإن زادت) بذلك (فالأظهر) أنَّ الزيادة عَيْنٌ لا أثر محض فيشارك المفلِس بها فلبائع أخذ المبيع ودفع حصّة الزيادة للمفلِس فإن أتى بالأظهر (أنه لا يباع للمفلِس من ثمنه نسبة ما زاد) بالعمل؛ لأنها زيادة حصلت بفعل مُحترَم مُتَقَوِّم فوجب أن لا يضيع عليه فلو كانت قيمته خمسة وتلفت بما فعل سببته كان للمفلِس سدس الثمن في صورة البيع أو سدس القيمة في صورة الأخذ ولينسب ذلك لفعله عادةً فارق كبر الشجرة بالشقي ويسن الدابة بالعلف؛ لأنهما محض صنّع الله تعالى؛ إذ كثيراً ما يوجد الشقي والعلف ولا يوجد كبر ولا ويسن ومن ثم امتنع الاستحجار عليهما. (ولو صبغه) المشتري (بصبغة فإن زادت القيمة) بسبب

فوق (سني): (وإن زادت بذلك) قد يُشعر بأنه لو زادت بمجرّد ارتفاع سبغ الثوب مع قطع النظر عن نحو القصار من حيث إنه يُرغب فيه بذلك القدر وإن انتفى نحو القصر وأن صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شيء للمفلِس وهو قياس ما يأتي في الصنّع ثم رأيت أشار إلى ذلك بقوله الآتي ويأتي ذلك إلخ اه سم. فورد: (أن الزيادة عَيْن) أي: مُلحقة بالمعين نهايةً ومُغني. فورد: (فيشارك المفلِس إلخ) ولا فرق في الجحطة بين كونها طحنت وخدما أو خلطت بجحطة أخرى مثلاً أو دونها ومن هذا يُعلم جواب حادثة هي أن إنساناً اشترى سُكراً مُعَيَّناً معلوم المقدار ثم خلط بعضه بسُكّر آخر ثم طبخ المخلوط فصار بعضه سُكراً وبعضه عسلاً ثم توفّي والتمن باقي في ذمّه وهو أن ما بقي من السُكّر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بغيره يصير مُشترَكاً بين البائع وورثة المشتري ثم إن لم تزد قيمته بالطحين فلا شيء لواجِدٍ منهما على الآخر وإن زادت فوارث المشتري شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقصاره الثوب وزيادة الدقيق؛ لأنها حصلت بفعل مُحترَم اه ع ش. فورد: (ودفع حصّة الزيادة إلخ) ظاهره بلا عقْد وسَيأتي عن المُغني والنهاية ما هو كالصريح في أنه لا بُد من العقد. فورد: (للمفلِس) ويُجبر هو وغرماؤه على القبول ولو أرادوا أن يتدلوا للبائع قيمة الثوب لم يُجبر على القبول اه نهاية.

فورد: (ولينسب ذلك) أي نحو الطحن والقصار أي الأثر المترتب عليه وغرضه بهذا الرد على مُقابل الأظهر. فورد: (ومن ثم) من أنهما محض صنّع الله تعالى. فورد: (عليهما) أي: على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقصار نهايةً ومُغني.

فوق (سني): (ولو صبغه إلخ) أي: ثم حَجَرَ عليه نهايةً ومُغني أي أو تأخّر ذلك عن الحجَر على ما مرّ في الشرح.

فوق (سني): (بصبغة) بكسر الصاد ما يصبغ به وأما قول الشارح بسبب الصنّع فيفتحها مَصَدَر.

فوق (سني): (وإن زادت بذلك) قد يُشعر بأنه لو زادت بمجرّد ارتفاع سبغ الثوب مع قطع النظر عن نحو القصار من حيث إنه يُرغب فيه بذلك القدر وإن انتفى نحو القصر وأن صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شيء للمفلِس وهو قياس ما يأتي في الصنّع ثم رأيت أشار إلى ذلك بقوله الآتي ويأتي ذلك إلخ.

الصنغ (قدر قيمة الصنغ) كأن كان بدرهمتين والثوب بأربعة فساوى بينهما (رجع البائع في الثوب والمفلس شرك بالسنغ) فباع الثوب أو يأخذه البائع والتمن أو القيمة بينهما أثلاثاً وفي كيفية الشركة وجهان أو جهتهما أنها فيهما جميعاً لتقدر التميز كما في نظيره من الفصيص وخرج بقولنا بسبب الصنغ ما لو زادت بارتفاع سوق أحدهما فالزيادة لمن ارتفع سعر سلخته فإن كانت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بارتفاع السوق لا بسببهما فلا شيء للمفلس

هـ فود: (فباع الثوب) والبائع له الحاكم أو نائيه أو المفلس بإذنه مع البائع اهـ ع ش هـ فود: (أو يأخذه الخ) عبارة المغني والنهاية للبائع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصنغ والقسارة وإن كان قابلاً للتقل كما يبذل قيمة البناء والفراس ولا ينافي هذا قولهم إنه شرك؛ لأن أموال المفلس تباع للبائع أو لغيره اهـ وقوله وللبائع إمساك الخ قال ع ش أي: حيث لم يريدوا أي: الغرماء والمفلس قلغ الصنغ ولا قلغهم ذلك وغرامة أرض نقص الثوب إن نقص بالقلع اهـ وسباني عن المغني والنهاية وشرح الرزق أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة ولا فيمنعون منه اهـ هـ فود: (أو جهتهما أنها فيهما جميعاً) أي: شركة شيوخ لكن ينافي هذا قوله كما في نظيره من الفصيص أي فيما إذا غصب ثوباً وصنغاً؛ لأن الشركة فيه شركة جوار لا شيوخ وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كما نبه عليه سم؛ لأنه من فوائد شركة الجوار لا الشيوخ عبارة البجيري أي: شركة جوار على الأول المعتد أو شيوخ على الثاني ويتبع عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلخته على المعتد أولهما على مقابله وسببه عليه الشارح آخر ثم نقل ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اهـ وعبارة المغني والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بلا ترجيح في كلام الشيخين أصحهما كما صححه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعي في نظير المسألة من الغصب يشهد له أن كل الثوب للبائع وكل الصنغ للمفلس كما لو غرس الأرض والثاني يشتركان فيهما جميعاً لتقدر التميز كما في خلط الزيت أما إذا زادت بارتفاع الخ اهـ قال ع ش قوله أما إذا زادت الخ مبني على قوله أن كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بأنها شركة مجاورة لا شيوخ اهـ هـ فود: (لا بسببهما الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجهه أن

هـ فود: (أو جهتهما) عبارة شرح م ر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصنغ للمفلس ورجحه ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المسألة من الغصب يشهد له اهـ هـ فود: (فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافي هذا ما رجحه في كيفية الشركة فليتأمل هـ فود: (لمن ارتفع سعر سلخته) يؤخذ منه أنه لو كان مساواة الثوب بينة في المثال المذكور لارتفاع سوق الثوب فلا شيء للمفلس ومثل ذلك ما لو زادت على قيمتهما لارتفاع سوق الثوب وخلفه فلا شيء للمفلس أيضاً والظاهر أن هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما يجري في زيادة أقل من القيمة وقضية ذلك أنه لو كانت زيادة الدرهم فيما لو ساوى الثوب في المثال خمسة لارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فلصاحب الثوب أربعة وثلاثين فليراجع هـ فود: (لا بسببهما) يتأمل.

ويأتي ذلك فيما مر من نحو القصار (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصنغ كأن ساوى خمسة (فالنقص على الصنغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لتفوق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله فإن ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقد للصنغ كله ولا شيء للبائع عليه إما مر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصنغ كأن ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالثمن أو القيمة بينهما نصفين. (ولو اشترى منه الصنغ والثوب) ثم حجز عليه (رجع) البائع (ففيهما) أي: في الثوب بصنغه (إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصنغ بأن ساوئها أو نقصت عنها (فيكون فالذا للصنغ) فيرجع في الثوب ويضارب بثمن الصنغ بخلاف ما إذا زادت

ارتفاع السوق إنما يكون بزيادة القيمة فمتى زادت قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها، ويمكن الجواب بأن المراد أنه اتفق شراؤه بأكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لأحدهما اه وقد يرد عليه أن الكلام هنا في قيمة المضبوط وقت رجوع البائع فيه لا في ثمنه في بيعة بعده.

• قول (سني): (أو أقل) أي: ويسغر الثوب بحالة نهاية ومغني وهذا القيد مغتبر في جميع الأقسام الآتية فتنبه له. • فود: (لتفريق إلخ) تغليب للمتن. • وفود: (أجزائه إلخ) أي: الصنغ. • فود: (فإن ساوى إلخ) مختار قول المتن فإن زادت إلخ (فقوله فإن ساوى أربعة) أي: بأن لم تزد قيمة الثوب ولم تنقص.

• وفود: (أو ثلاثة) أي: بأن نقصت. • وفود: (فالمفلس إلخ) أي: في صورة الأربعة. • وفود: (ولا شيء إلخ) أي: في صورة الثلاثة. • فود: (لما مر) أي: في شرح ولا شيء للمفلس. • فود: (أو زادت القيمة أكثر) أي: ويسغر الثوب بحاله. • فود: (كأن ساوى ثمانية) أي: في المثال السابق اه سم.

• قول (سني): (ينه) أي: من شخص واحد اه مغني. • فود: (ثم حجز عليه) أي: قبل الصنغ أو بعده واقتصر النهاية والمغني على الثاني. • فود: (أي: في الثوب بصنغه)؛ لأنهما عين ماله نهاية ومغني وهذا تفسير مراد والآ فالظاهر في الثوب والصنغ ولصاحب الصنغ الذي اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه ويغرم نقص الثوب. • فود: (فيزجج) إلى التثنية في النهاية والمغني إلا قوله أو عكسه وما أتبه عليه. • فود: (فيزجج) أي: البائع أو وكيله أو وارثه أو وليه لو عقد هو عاقلاً ثم جن أو غير ذلك اه ع ش. • فود: (بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومغني.

• قول (سني): (للمفلس) قال في الروض وللبائع إنساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصنغ والقصار قال في شرحه وإن كان قابلاً للفضل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه. وقد يؤخذ منه أن محلّه إذا امتنعا من فضله أخذاً من قول الشارح السابق وأفهم قوله (واتفق إلخ) وبه صرح في الروض بعد ذلك فقال: ويجوز لهم أي: للمفلس والغرماء قلغ الصنغ إن اتفقوا ويغرمون نقص الثوب اه. قال في شرحه كالبناء والغراس اه. فليتأمل ثم بين في شرحه أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا قيمتونه. • فود: (بينهما نصفين) أي في المثال المذكور.

فإنه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصنيع فالمفلس شريك بها، فإن كانت أقل لم يضارب بالباقي من قيمة الصنيع بل إما يقتنع به ويفوت عليه الباقي أو يضارب بتمن الثوب والصنيع. (ولو اشتراهما) أي الصنيع والثوب (من الثمن) كلاً من واحد فصنعه به ثم حَجَرَ عليه أو عكسه وأراد البائعان الرجوع (فإن لم تزد قيمته) أي: الثوب (مصبوغاً على قيمة الثوب) قبل الصنيع (فصاحب الصنيع فاقده) له فيضارب بتمنيه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه من غير شيء لو نقصت قيمته (وإن زادت بقدر قيمة الصنيع اشتراكاً) في الرجوع فيهما كما بأصله وشركتهما في الصنيع كما مر فإن لم تزد بقدر قيمة الصنيع فالتقص عليه فإن شاء صاحبه رجع به ناقصاً أو ضارب بتمنيه وصاحب الثوب واجد له فيأخذه ولا شيء له وإن نقصت قيمته (وإن

فؤد: (فإنه يرجع) أي: جوازاً (فيهما) أي: في الثوب بصنيعه. فؤد: (أكثر من قيمة الصنيع إلخ) أي: وإن كانت مساوية لها فلا شيء للمفلس. فؤد: (فالمفلس شريك بها) أي: وللبائع أخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فإن أبقى فالأظهر إلخ ما مر. فؤد: (شريك بها) أي: بما زاد على قيمة الصنيع من الزيادة اه سم. فؤد: (بتمن الثوب والصنيع) ظاهره أنه ليس له الرجوع في الثوب وخذه والمضاربة بتمن الصنيع لكن قضية كلام الرّوض أن له ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسي بحث ذلك أخذاً مما لو كان الصنيع من آخر اه سم بحذف أقول ويفيده أيضاً اقتصار النهاية والمغني على تمن الصنيع عبارتهما بل إن شاء قنع به وإن شاء ضارب بتمنيه اه أي الصنيع ع ش. فؤد: (أو عكسه) أي: أو حصل عكسه بأن تأخر الصنيع عن الحجر نظير ما مر.

فؤد: (سبي): (فإن لم تزد إلخ) أي: بأن ساوت أو نقصت مغني ونهاية. فؤد: (فیرجع) أي: جوازاً. فؤد: (في الرجوع فيهما إلخ) أي: في الثوب والصنيع عبارة النهاية في الرجوع والثوب وعبارة المحرر قلها الرجوع ويشتري كان فيه اه زاد المغني وهي أولى من عبارة المصنف اه أي: لأن الشركة إنما هي في الثوب دون الرجوع ع ش. فؤد: (كما مر) أي: في شرح والمفلس شريك بالصنيع. فؤد: (فالتقص عليه) أي: الصنيع وكذا ضمير به ويتمنيه. فؤد: (وصاحب الثوب إلخ) عطف على التقص عليه إلخ. فؤد: (ولا شيء له إلخ) لا موقع له هنا فإن الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عن قيمة الصنيع كأن صارت خمسة ولذا أسقطه النهاية والمغني. فؤد: (وإن نقصت) أي: قيمة الثوب مصبوغاً.

فؤد: (شريك بها) أي: بما زاد على قيمة الصنيع من الزيادة. فؤد: (بتمن الثوب والصنيع) ظاهره أنه ليس له الرجوع في الثوب وخذه والمضاربة بتمن الصنيع لكن قضية قول الرّوض فإن اشترى الصنيع من بائع الثوب أو من آخر أو كان الثوب للمفلس فإن لم تزد قيمة الثوب فالصنيع مفقود يضارب به صاحبه وإن زادت ولم تف بقيمتيهما فالصنيع ناقص فإن شاء قنع به وإن شاء ضارب بتمنيه اه. أن له ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسي بحث ذلك أخذاً مما لو كان الصنيع من آخر.

زادَتْ على قِيمَتَيْهِمَا) أي: الثوب والصَّبْنِجُ جميعًا كأنَّ صَارَتْ قِيمَتُهُ في الجِثَالِ السَّابِقِ ثَمَانِيَّةً. (فَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُفْلِسَ شَرِيكَ لِهَمَا) أي: لِلْبَائِعَيْنِ (بِالزِّيَادَةِ) وهي الرُّوْبُعُ وَإِنْ نَقَصَتْ عن قِيَمَةِ الصَّبْنِجِ فَكَمَا مَرُّ وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى هُوَ الصَّبْنِجُ وَحْدَهُ وَزَادَتْ قِيَمَةُ الثَّوْبِ مَصْبُوعًا عَلَى قِيَمَتِهِ غَيْرَ مَقْصُوبٍ فَهُوَ شَرِيكَ بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ فَاقِدٌ لَهُ.

(تَنْبِيهِ) لَمْ أَرِ تَصْرِيحًا بِوَقْتِ اعْتِبَارِ قِيَمَةِ الثَّوْبِ أَوْ الصَّبْنِجِ وَلَا بِوَقْتِ اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِمَا أَوْ النِّقْصِ عَنْهُمَا فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقْتِ الرُّجُوعِ فِي الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّقْوِيمِ لِیَعْرِفَ مَا لِلْبَائِعِ وَالْمُفْلِسِ فَتُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الثَّوْبِ حِينَئِذٍ خَلِيقَةً عَنِ نَحْوِ الصَّبْنِجِ وَقِيَمَةُ نَحْوِ الصَّبْنِجِ بِهَا حِينَئِذٍ وَتُعْتَبَرُ الزِّيَادَةُ حِينَئِذٍ هَلْ هِيَ لِهَمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا؟ وَلَا يَأْتِي هُنَا مَا مَرُّ فِي تَلْفٍ بِمَعْضِ الْمَبِيعِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي التَّالِيفِ بِأَقْلَ قِيَمَتَيْهِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ وَفِي الْبَاقِي بِأَكْثَرِهِمَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ فَوَاقٌ بِمَعْضِ الْمَبِيعِ وَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَى الْبَائِعِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّبْنِجَ إِنْ كَانَ

• فَوُدَّ: (هَنْ قِيَمَةُ الصَّبْنِجِ) كَانَ الْأَوَّلَى عَنْ قِيَمَتِهِ قَبْلَ الصَّبْنِجِ. • فَوُدَّ: (فَكَمَا مَرُّ) أي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا الْإِلْخُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَيْنٌ مَا مَرَّ هُنَاكَ وَدَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ لَمْ تَرِدْ قِيَمَتُهُ الْإِلْخُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى فَكَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطَهُ كَمَا قَعَلَاهُ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى) اسْمُ مَفْعُولٍ. • فَوُدَّ: (فَهُوَ شَرِيكَ) أي: بَائِعِ الصَّبْنِجِ فَإِنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ عَنْ ثَمَنِ الصَّبْنِجِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ قَنَعَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ بِالْجَمِيعِ.

(تَنْبِيهِ): لِلْمُفْلِسِ وَالْغُرَمَاءِ قَلْعُ الصَّبْنِجِ إِنْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَيَغْرَمُونَ نَقْصَ الثَّوْبِ. • فَوُدَّ: (بِأَنَّ سَاوَنَهَا الْإِلْخُ) أي: بِأَنَّ صَارَتْ قِيَمَةُ الْمَجْمُوعِ أَرْبَعَةً أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ شَرْحُ الْمَنْهَجِ وَلِمَالِكِ الثَّوْبِ قَلْعُهُ مَعَ غُرْمِ نَقْصِ الصَّبْنِجِ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا امْتَنَنَ قَلْعُهُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ وَالْأَقِيمْتَمُونَ مِنْهُ مُعْنَى وَنَهَايَةُ وَشَرْحُ الرُّوْضِ. • فَوُدَّ: (فَهُوَ فَاقِدٌ لَهُ) أي: قِيَصَارِبُ بَشَمَتِهِ. • فَوُدَّ: (بِوَقْتِ اخْتِيَارِ الْإِلْخِ) أي: بَيَانِهِ وَتَمْيِينِهِ.

• فَوُدَّ: (أَوْ الصَّبْنِجِ) أي: أَوْ نَحْوِهِ كَالطَّحْنِ وَالْقَصَارَةِ. • فَوُدَّ: (عَلَيْهِمَا) أي: قِيَمَةُ الثَّوْبِ أَوْ قِيَمَةُ الصَّبْنِجِ وَتَنْبِيهُ الضَّمِيرِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْإِلْخَ لِمَنْ تَوَصَّلَ. • فَوُدَّ: (فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِلَمْ أَرِ بِالْتَّمْيِ لَا بِالْمُنْفِي وَإِلَّا لَكَانَ الْمُنَاسِبُ فِي وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قُبِيلٍ لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَلِفٍ قَخُورٍ. • فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ الرُّجُوعِ وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي. • فَوُدَّ: (خَلِيقَةً هَنْ نَحْوِ الصَّبْنِجِ) كَانَ الْأَوَّلَى خَلِيقًا بِإِسْقَاطِ التَّاءِ أَوْ عَنْ قِيَمَةِ نَحْوِ الصَّبْنِجِ الْإِلْخُ بِزِيَادَةِ لَفْظِ قِيَمَةٍ. • فَوُدَّ: (بِهَا) أي: فِي نَفْسِهَا خَلِيقَةً عَنْ قِيَمَةِ الثَّوْبِ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحَالَةِ خُلُوقِ نَحْوِ الصَّبْنِجِ عَنِ الثَّوْبِ. • فَوُدَّ: (مَا مَرَّ الْإِلْخُ) أي: فِي شَرْحِ وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ الْإِلْخَ.

• فَوُدَّ: (أَنَّ الْعِبْرَةَ الْإِلْخُ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ الْإِلْخُ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ أَهْ سَمِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ هُنَا قَدْ يَنْقُصُ الثَّوْبُ وَقَدْ يَزِيدُ بِلِ صَوْرَةٍ وَاحِدَةٍ بِائِثِ الثَّوْبِ وَالصَّبْنِجِ هُنَا مِنْ إِفْرَادٍ مَا مَرَّ مِنْ تَلْفٍ أَحَدٍ مَبِيعَيْنِ صَفَقَةً يَفْرُدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِعَقْدٍ. • فَوُدَّ: (عَلَى الْبَائِعِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوَاتِ الْإِلْخِ.

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ الْإِلْخُ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ:

مِنَ الْمُشْتَرِي فَوَاضِحٌ أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَكَذَلِكَ أَوْ مِنْ بَائِعِ الثَّوْبِ فَهُوَ فِي حُكْمِ عَيْنٍ مُسْتَقْلَةٍ بِدَلِيلِ
أَنَّ لَهُ حُكْمًا غَيْرَ الثَّوْبِ وَمِنْهُ أَنَّهُ مَتَى سَاوَى شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لِبَائِعِهِ إِلَّا هُوَ وَإِنْ قُلَّ أَنْ أَرَادَهُ وَإِلَّا
ضَارَبَ بِقِيَمَتِهِ فَتَأْتِلُهُ.

(بَابُ الْحَجْرِ)

هُوَ لُغَةٌ الْمَنْعُ وَشَرْعًا مَنَعَ مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ بِسَبَبٍ خَاصٍّ وَهُوَ إِثْمًا لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ

• قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ حُكْمِهِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لِبَائِعِهِ إِلَّا هُوَ الْخ) أَي: فَيَرْجِعُ بِهِ نَاقِصًا أَوْ يُضَارِبُ
بِقِيَمَتِهِ. • قَوْلُهُ: (بِقِيَمَتِهِ) الْأَوَّلَى بِقِيَمَتِهِ.

(تَنْبِيْهُ): يَجُوزُ لِقَصَارٍ وَصَبَاغٍ وَنَحْوِهِمَا مِنْ كُلِّ مَنْ قَعَلَ مَا يَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ وَيُظْهَرُ أَثَرُهُ عَلَى
الْمُحَالِ كَخِيَاطٍ وَطَحَّانٍ اسْتُؤْجِرَ عَلَى ثَوْبٍ فَقَصَّرَهُ أَوْ صَبَّغَهُ أَوْ خَاطَهُ أَوْ حَبَّ فَطَحَّحَتْهُ حَبْسُ الثَّوْبِ
الْمَقْصُورِ وَنَحْوِهِ بَوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ حَتَّى يَقْبِضَ أَجْرَتَهُ وَقِيَدَهُ أَي: جَوَازُ الْحَبْسِ الْقَقَالُ بِالْإِجَارَةِ
الصَّحِيحَةِ وَالْبَارِزِيَّ وَالْبُلْقَيْنِيَّ بِمَا إِذَا زَادَتْ الْقِيَمَةُ بَنَحْوِ الْقِصَارَةِ وَالْأَفْلَاخُ حَبْسٌ بَلْ يَأْخُذُهُ الْمَالِكُ كَمَا لَوْ
عَمِلَ الْمُفْلِسُ أَي: بِتَقْيِيهِ لَمْ تَزِدْ الْقِيَمَةُ فَإِنْ كَانَ أَيِ الْمُسْتَأْجِرِ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ ضَارَبَ الْأَجِيرَ
بِأَجْرَتِهِ وَإِلَّا طَالَبَهُ بِهَا وَزِيَادَةُ الْقِيَمَةِ فِي مَسَالَةِ الْخِيَاطِ تُغْتَبَرُ عَلَى قِيَمَتِهِ مَقْطُوعًا الْقَطْعُ الْمَأْذُونُ فِيهِ لَا
صَحِيحًا وَمَتَى تَلَفَ الثَّوْبُ الْمَقْصُورُ وَنَحْوُهُ بَاقِيَةً أَوْ فَعَلَ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِلْمُسْتَأْجِرِ سَقَطَتْ أَجْرَتُهُ
بِخِلَافِ فَعَلِ الْمُسْتَأْجِرِ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَبْضًا لَهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي إِنْثِلَافِ أَجْنَبِيٍّ يَضْمَنُ، وَالْأَوَجَهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ
الَّتِي يَضْمَنُهَا الْأَجْنَبِيُّ إِذَا زَادَتْ بِسَبَبِ فَعَلِ الْأَجِيرِ لَمْ تَسْقُطْ أَجْرَتُهُ أَي: الْأَجِيرُ وَإِلَّا سَقَطَتْ أَهْ نِهَائِيَّةٌ
قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَنَحْوِهِمَا الْخ أَي: بِخِلَافِ نَحْوِ نَقَادٍ وَشِبَالٍ مِنْ كُلِّ مَنْ قَعَلَ مَا لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عَلَى الْمُحَالِ
فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُ الْعَيْنِ فَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا لِصَاحِبِهَا وَيُطَالِيهِ بِالْأَجْرَةِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ. • قَوْلُهُ: (بَوَضْعِهِ عِنْدَ هَذَا)
أَي: يَتَّقِفَانِ عَلَيْهِ أَوْ بِتَسْلِيمِهِ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ تَنَازُعِهِمَا وَلَهُمَا وَضْعُهُ عِنْدَ غَيْرِ عَدْلٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ لَا
يَغْدُوهُمْ أَحَدٌ ش.

(خَاتِمَةٌ): وَلَوْ أَخْفَى شَخْصٌ بَعْضَ مَالِهِ فَتَقَصَّ الْمَوْجُودُ عَنْ دَيْنِهِ فَحُجِرَ عَلَيْهِ وَرَجَعَ الْبَائِعُ فِي عَيْنِ
مَالِهِ وَتَصَرَّفَ الْقَاضِي فِي بَاقِي مَالِهِ بَيْنِيهِ وَقِسْمُهُ نَعْمَتُهُ بَيْنَ غَرَمَائِهِ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ لَمْ
يُنْقُصْ نَصْرُهُ؛ إِذْ لِلْقَاضِي يَتَعَمَّقُ مَالِ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ أَدَاءِ دَيْنِهِ وَصَرَفِهِ فِي دَيْنِهِ وَرُجُوعُ الْبَائِعِ فِي الْعَيْنِ الْمَبِيعَةِ
لَا مَتَانَةَ الْمُشْتَرِي مِنْ أَدَاءِ الثَّمَنِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ وَقَدْ حَكَّمَ بِهِ الْقَاضِي مُتَعَدِّدًا جَوَازَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَمْتَقِدْ
ذَلِكَ فَيَتَقَفُّ نَصْرُهُ أَهْ مُعْنَى.

بَابُ الْحَجْرِ

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (الْحَجْرُ) يَنْتَحِ الْحَايَةُ نِهَائِيَّةٌ أَي: وَكُسْرُهَا ع ش. • قَوْلُهُ: (الْمَنْعُ) أَي: مُطْلَقًا ع ش.
• قَوْلُهُ: (مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ) أَخْرَجَ بِقِيَدِ الْخُصُوصِ نَحْوَ تَذْيِيرِ التَّقْيِيهِ وَنَحْوِ إِذْنِ الصَّبِيِّ فِي دُخُولِ الدَّارِ

ع ش.

بَابُ الْحَجْرِ

(ومنه حجر المُفْلِس لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ وَالرَّاهِنِ لِلْمُرْتَهِنِ وَالْمَرِيضِ لِلْوَرْتَةِ) بالنسبة لِتَبَرُّع زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ لَوَارِثٍ وَالْغُرَمَاءِ مُطْلَقًا وَلَا يُنَافِيهِ تَفَرُّدُ إِبْرَاهِيمَ ذَيْنَ بَعْضِهِمْ فِي الْمَرَضِ وَإِنْ لَمْ يَبْقِ الْبَاقِي بِذَيْنِ الْبَاقِينَ بَلْ وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَخْصِيصٍ لَا تَبَرُّع فِيهِ (وَالْعَبْدُ) أَي: الْقَبْلُ (لِسَيِّدِهِ) وَالْمُرْتَدُّ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَهَا أَبْوَابٌ مَرُّ بَعْضُهَا وَيَأْتِي بَاقِيهَا وَأَفَادَتْ مِنْ أَنَّ لَهُ أَنْوَاعًا أُخَرَ وَقَدْ أَوْصَلَهَا الْإِسْنَوِيُّ إِلَى ثَلَاثِينَ نَوْعًا وَزَادَ غَيْرُهُ بَضْعَةً عَشَرَ وَفِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ ظَاهِرٌ يَشْتَبُهْهُ مَا يَتَقَلَّبُ

فَوَيْلٌ (سُنِّي): (حَجَرُ الْمُفْلِسِ) أَي: الْحَجَرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ. ۞ وَقَوْلُهُ: (وَالزَّاهِنُ الْإِنْسَانُ) أَي: فِي الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ لَوَارِثٍ) أَي: لِتَبَرُّعِ وَارِثٍ أَهْ سَمَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ عَطْفٌ عَلَى التَّبَرُّعِ الْإِنْسَانُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ عَطْفٌ عَلَى زَادَ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَطْفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ أَيْ لِاجْتِبَاءٍ فِيمَا زَادَ وَلَوَارِثٍ مُطْلَقًا فِي الزَّاهِنِ وَغَيْرِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (وَالْغُرَمَاءُ) عَطْفٌ عَلَى الْعَيْنِ أَيْ: لِحَقِّ الْوَرْتَةِ فِي تَبَرُّعِ زَادَ الْإِنْسَانُ وَلِحَقِّ الْغُرَمَاءِ مُطْلَقًا أَهْ كُرْدِيُّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى لَوَارِثٍ الْمُرَادُ مِنْهُ بَعْضُ الْوَرْتَةِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا. ۞ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي: لَا يُنَافِيهِ الْحَجَرُ لِلْغُرَمَاءِ مُطْلَقًا أَيْ: فِي مُطْلَقِ التَّبَرُّعِ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ لَا عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالتَّهَافُوتِ وَالْمَرِيضُ لِلْوَرْتَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ حَيْثُ لَا ذَيْنَ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ تَبَعًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَفِي الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُسْتَعْرِقٌ وَالَّذِي فِي الشَّرْحِ وَالرَّوَضَةِ فِي الْوَصَايَا عِنْدَ ذِكْرِ مَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَنَّ الْمَرِيضَ لَوْ وَفَى ذَيْنَ بَعْضِ الْغُرَمَاءِ فَلَا يُزَاجِمُهُ غَيْرُهُ إِنْ وَفَى الْمَالُ جَمِيعَ الدُّيُونِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَوْفَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ لَهُمْ مُزَاحَمَتُهُ كَمَا لَوْ أَوْصَى بِتَقْدِيمِ بَعْضِ الْغُرَمَاءِ بِذَيْنِهِ لَا تَنْفُذُ وَصِيَّتُهُ فَكَلَامُ الزَّزْكَشِيِّ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى هَذَا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى هَذَا قَدْ يُقَالُ لَا يَتَقَيَّنُ تَقْرِيفُهُ عَلَى هَذَا وَيُصَوِّرُ كَلَامُهُ بِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّبَرُّعُ لِغَيْرِ الْغُرَمَاءِ افْتَتَحَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الذَّيْنُ مُسْتَعْرِقًا وَجَازَ فِي قَدْرِ الثَّلَاثِ مِمَّا زَادَ عَلَى الذَّيْنِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَعْرِقٍ فَيَكُونُ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ تَوْفِيَةِ بَعْضِ الْغُرَمَاءِ دُونَ بَعْضٍ وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ عَيْنٌ مَا قُلْنَاهُ هَذَا وَأَجَابَ حَاجَ هُنَا بِأَن تَقْدِيمَ بَعْضِ الْغُرَمَاءِ مُجَرَّدُ تَخْصِيصٍ لَا تَبَرُّعٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَى كَلَامِهِمْ انْتَهَى أَهْ.

فَوَيْلٌ (سُنِّي): (لِلْمُسْلِمِينَ) أَيْ لِحَقِّهِمْ. ۞ قَوْلُهُ: (مَرُّ بَعْضُهَا) وَهُوَ الْحَجَرُ عَلَى الْمُفْلِسِ وَالزَّاهِنِ وَالْعَبْدِ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ أَهْ بِجُزْئِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَوْصَلَهَا الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ مِنْهُ إِلَى أَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَا يَتَحَصَّرُ فِيمَا ذَكَرَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ أَنْوَاعَ الْحَجَرِ لِحَقِّ الْغَيْرِ ثَلَاثِينَ نَوْعًا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَلْيُرَاجَعْ ذَلِكَ مِنَ الْمُهْتَابِ أَهْ. وَعِبَارَةُ التَّهَافُوتِ فَقَدْ أَتَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَحْوِ سَبْعِينَ صُورَةً بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: هَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا لَا تَتَحَصَّرُ أَفْرَادُ مَسَائِلِهِ أَهْ. قَالَ ع ش مِنْهُ أَيْضًا الْحَجَرُ عَلَى السَّيِّدِ فِي الْعَبْدِ الَّذِي كَاتَبَهُ وَالْعَبْدُ الْجَانِي وَالْوَرْتَةُ فِي التَّرِكَةِ قَبْلَ وَفَاءِ الذَّيْنِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ زُيِّمًا

فَوَيْلٌ (سُنِّي): (وَالزَّاهِنُ) أَي: فِي الزَّاهِنِ. ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ لَوَارِثٍ) أَي: لِتَبَرُّعِ وَارِثٍ. ۞ قَوْلُهُ: (إِلَى ثَلَاثِينَ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَقَدْ أَتَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَحْوِ سَبْعِينَ صُورَةً بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ هَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا لَا تَتَحَصَّرُ أَفْرَادُ مَسَائِلِهِ أَهْ.

بالجميع في شرح الغباب. وإما لِمَصْلَحَةِ النَّفْسِ (و) هو (مَقْصُودُ الْبَابِ) وذلك (حَجَرُ الصَّبِيِّ
وَالْمَجْنُونِ وَالْمُبْدَرِ) وإما لهما وهو حَجَرُ الْمُكَاتَبِ قَبْلَ الْأَوَّلِ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مَعَ وُجُودِ
الْمُقْتَضِي بِخِلَافِ حَجَرِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَجَرِ السَّفَهَةِ وَالرُّقْ أَهٍ وَالَّذِي يُتَّجَهُ
أَنَّ الْكُلَّ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَنَقْلًا عَنِ التَّحْقِيقِ أَنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمَيُّزٍ وَلَمْ يَكْمُلْ عَقْلُهُ كَصَبِيِّ مُتَمَيِّزٍ
وَاعْتَرَضَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ إِنْ زَالَ عَقْلُهُ فَتَمَجَّنُونَ وَإِلَّا فَهُوَ مُكَلَّفٌ فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ مَا لَمْ يُنْزَلْ

تَدْخُلُ فِي عِبَارَةِ التَّحْقِيقِ وَأَصْلُهُ وَالْحَجَرُ الْغَرِيبُ وَالْحَجَرُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ فَنَسخِ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْنِ حَتَّى
يَذْفَعَ الثَّمَنَ وَعَلَى السَّامِيِّ لِلْحَزْبِيِّ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ عَلَى الْحَزْبِيِّ ذَيْنَ وَالْحَجَرُ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ
قَبْلَ الْقَبْضِ وَعَلَى الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ وَعَلَى السَّيِّدِ فِي تَفَقُّعِ الْأُمَةِ الْمَرْوُجَةِ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا
حَتَّى يُعْطِيَهَا بِذَلِكَ وَدَارِ الْمُعْتَدَةِ بِالْإِقْرَاءِ أَوْ الْحَمْلِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَى بِشَرْطِ الْإِغْتَاقِ
وَعَلَى السَّيِّدِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَعَلَى الْمُؤَجَّرِ فِي الْعَيْنِ الَّذِي اسْتَأْجَرَ شَخْصًا عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا كَصَنِيعٍ أَوْ قَصَارَةٍ
انْتَهَى سَمْعُ عَلَى مَنَهِجٍ. وَيَتَأَمَّلُ مَا قَالَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجَرِ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ فَنَسخِ الْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ بِالنَّسخِ خَرَجَ
الْمَبِيعُ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَصَارَ الثَّمَنُ ذَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ وَلَيْسَ الْمَبِيعُ مَرْهُونًا بِهِ فَمَا وَجَّهَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ
فِيهِ وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ السَّيِّدِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ سَبْيِ الْحَزْبِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُ دُخُولَ مَالِ الْحَزْبِيِّ فِي يَدِ سَابِيهِ فَمَا مَعْنَى
الْحَجَرِ فِيهِ أَهٍ. وَقَوْلُهُ وَدَارِ الْمُعْتَدَةِ إِلَخَ لَعَلَّ فِيهِ سَقَطَةُ أَصْلُهُ وَعَلَى الزَّوْجِ فِي دَارِ إِلَخَ. هـ. قَوْلُهُ: (لِمَصْلَحَةِ
النَّفْسِ) أَيِ: نَفْسِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: الْحَجَرِ لِمَصْلَحَةِ النَّفْسِ.

هـ. قَوْلُهُ (سَبْيِ): (حَجَرُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي حَجَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ (وَالْمُبْدَرِ)
بِالْمُعْجَمَةِ وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ وَحَجَرُ كُلِّ مِّنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَعْمُ مِمَّا بَعْدَهُ أَهٍ أَيِ: فَإِنَّ الْمَجْنُونَ لَا يُعْتَدُ بِشَيْءٍ
مِّنْ تَصَرُّفَاتِهِ أَصْلًا وَالصَّبِيُّ يُعْتَدُ بِبَعْضِ تَصَرُّفَاتِهِ كَالْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَإِلِصَالِ الْهَدْيَةِ وَالْمُبْدَرُ يُعْتَدُ
بِقَبُولِهِ التَّكَاحُ بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَهُ وَلَا يَزُوجُهُ وَلِيُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَصِحُّ تَذْيِيرُهُ لِزَفَاتِهِ ع ش وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ نَظَرًا
لِلْمَغَالِبِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْمَجْنُونَ الَّذِي لَهُ أَدْنَى تَمَيُّزٍ كَالصَّبِيِّ الْمُتَمَيِّزِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَهُمَا إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ
وَالْمُغْنِي وَزَادَ الْمَاوَرِدِيُّ نَوْعًا ثَالِثًا وَهُوَ مَا شُرِعَ لِلْأَمْرَيْنِ بِغَنِي مَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ أَهٍ وَفِيهِمَا قَبْلَ هَذَا
عَطْفًا عَلَى وَالْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ مَا نَصَّهُ وَالْمُكَاتَبُ لِسَيِّدِهِ وَلِلَّهِ تَعَالَى أَهٍ. قَالَ ع ش هُنَا مَا نَصَّهُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ ثُمَّ
وَلِلَّهِ الْعِثْقُ وَمَصْلَحَتُهُ تَعَوَّدُ عَلَى الْمُكَاتَبِ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِ م ر ثُمَّ لِسَيِّدِهِ وَلِلَّهِ وَقَوْلُهُ هُنَا مَصْلَحَةُ نَفْسِهِ
وَغَيْرِهِ أَهٍ. هـ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) وَهُوَ مَا لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَقْلًا عَنِ التَّحْقِيقِ إِلَخَ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي
أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَنْ لَهُ إِلَخَ) أَيِ الْمَجْنُونِ الَّذِي لَهُ إِلَخَ نِهَابَةً وَمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (كَصَبِيِّ مُتَمَيِّزٍ) أَيِ: فِيمَا
يَأْتِي أَهٍ نِهَابَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي مِّنْ صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ وَعَدَمِ الْمُعَاقَبَةِ عَلَى تَرْكِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يُفْهَمُ

هـ. قَوْلُهُ: (كَصَبِيِّ مُتَمَيِّزٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ مَا يَصِحُّ مِنَ الْمُتَمَيِّزِ كَالصَّلَاةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ وَجَدَ فِيهِ مَعْنَى
التَّمَيُّزِ الَّذِي ضَبَطُوهُ وَهُوَ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَسْتَجْبِي وَخَذَهُ فِي الْجَمِيعِ لِكَيْتَهُ حَيْثُ لَا يُتَّجَهُ إِلَّا
كَوْنُهُ مُكَلَّفًا وَلَا يُتَّجَهُ حَمْلُ مَا نَقَلَهُ عَنِ التَّحْقِيقِ عَلَيْهِ أَهٍ. هـ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَهُ السَّبْكِيُّ) أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِهِ
لِإِزْشَادِ.

وقولهم فيصبح إلخ غير صحيح بإطلاقه فضوائه فينظر أبلغ رشيداً أم لا. على أن اعتراضهم من أصله غير وارد لتصرفهم في باب الجنابات وغيره بأن المجنون قد يكون له نوع تمييز وقد لا فحصرهم المذكور في غير محله (فبالجنون) ويُنَجَّه أن مثله خرّس ليس لصاحبه فهم أصلاً ثم رأيت الرافعي وجمعاً متقدمين صرحوا بذلك في باب الخيار لكن جعلوا وليه هو الحاكم لا وليه في الصّفر وجرى عليه الأذرعى وغيره هنا بحثاً زاد شارح لم يتقرض الرافعي لذلك أي: هنا قال الزركشي فيتصرف هو أو نائبه في ماله بسائر وجوه التصرف وقال بعضهم: وليه في الصّفر ويجمع

من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح الرّوض أي: والمثني أي: في الحجر عليه في التصرفات المالية اه أنه فيما عدا المال كالبالغ العاقل يُفِيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وآته يقتل إذا قُتل بشرطه ويحد إذا زنى أو شرب الخمر إلى غير ذلك من الأحكام وفي سم على حج ما يوافق ما في شرح الرّوض وعبارة قوله كصبي مُمَيَّر قضيه أنه يصبح منه ما يصبح من المُمَيَّر كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذي ضبطه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجي وخذه في الجميع لكنه حيث لا يتجّه إلا كونه مكلفاً ولا يتجّه حمل ما نقله عن التّمة عليه اه وصريح قول الشارح م كالصبي المُمَيَّر ورده الإغتراض بأن شرط التكليف كمال التمييز قصّر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسباني عن السيّد عمر ما يوافقه. هـ فود: (وقولهم) أي: السبكي وغيره (فيصبح إلخ غير صحيح إلخ) عبارة النهاية ويرد بأن شرط التكليف كمال التمييز أما اذناه فلا يلحقه بالمكلف ولا بالمجنون؛ لأنه مخالِف لهما فتعين إلحاقه بالصبي المُمَيَّر اه. هـ فود: (على أن اغتراضهم من أصله غير وارد) هو كما قال؛ إذ الذي يظهر من كلام التّمة أن المجنون منه من لا تمييز له بالكلفة فيكون كالصبي الذي لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المُمَيَّر ويمكن أن يكون من قوائد قولهم فيكون كالصبي المُمَيَّر أن يأتي فيه الخلاف في صحة إسلامه ونحوه وآته يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المُمَيَّر كإصالة هدية وإذن في دخول الدار فليتأمل اه. سيّد عمر.

هـ فود: (فحصرهم المذكور) أي قولهم وإلا فهو مكلف. هـ فود: (أن مثله) أي الجنون. هـ فود: (بذلك) أي بالحاق الآخرس المذكور بالمجنون. هـ فود: (وليّه) أي: الآخرس. هـ فود: (وجرى عليه إلخ) أي: الجعل المذكور. هـ فود: (زاد شارح السيّد) أي: على ما جرى عليه الأذرعى إلخ. هـ فود: (وقال بعضهم إلخ) المتبادر أنه من كلام الشارح. هـ فود: (ويجمع إلخ) لا يتبني العدول عنه اه سم عبارة السيّد عمر يؤيد هذا الجمع أنه يتعد القول بأن وليّه الحاكم في حال الاستصحاب ثم رأيت بحث الجوزجري الجزم

هـ فود: (ويجمع إلخ) نقل في شرح الإرشاد أن الأذرعى نظر في إلحاق القاضي الآخرس المذكور بالمجنون بأنه غير عاقل وإن احتيج إلى إقامة أحد مكانه فليكن هو الحاكم ثم أجاب بأن الآخرس المذكور لا يسمى مجنوناً. قال وقوله وإن احتيج إلخ فيه نظر؛ لأنه إن كان غير عاقل كما قاله قوليه ولي مجنون ثم رأيت الإسئوي تردّد فيمن يكون وليّه والشارح يعني الجوزجري بحث أن محل التردّد فيمن

يَحْتَمِلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَنْ طَرَأَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَيُوجِبُهُ عَدَمُ الْحَاقِقِ بِالْمَجْنُونِ فِي هَذَا بَأَنَّهُ حَالَةٌ وَسَطَى إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَجْنُونٌ، وَالثَّانِي عَلَى مَنْ بَلَغَ أُخْرَسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَرْتَفِعُ حَجْرُهُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يَلْحَقُ بِهِمَا التَّوْمُ لِأَنَّهُ يَزُولُ عَنْ قُرْبِ فَصَاحِبِهِ فِي قُوَّةِ الْفَاهِمِ وَمِثْلُهُ الْإِعْمَاءُ فِيمَا يَظْهَرُ فِي امْتِنَاعِ التَّصَوُّفِ فِي مَالِهِ لِقُرْبِ زَوَالِهِ أَيْضًا أَخَذًا بِمَا بَأْتِي فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْوَلَايَةَ نَعَمْ لِلْقَاضِي حِفْظُهُ كِمَالِ الْغَائِبِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُتَوَلَّى وَالْقَفَالَ الْحَقَّاهُ بِالْمَجْنُونِ وَحَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَالْغَزَالِي قَالَ لَا يُؤَلَّى عَلَيْهِ قَالَ غَيْرُهُ

حَبِيزٌ وَأَنْ مَحَلَّ التَّرُدِّ فِي الطَّارِئِ وَهُوَ كَلَامٌ مَتِينٌ أَهْ وَيُخَالِفُهُ ظَاهِرُ الْمُغْنَى وَالنَّهْيَةُ عِبَارَتُهُمَا تَرُدُّ الْإِسْتَوْيَ فِيمَنْ يَكُونُ وَلِيَّهُ وَبَحَثَ الْجَوَّجِيُّ أَنَّ مَحَلَّ التَّرُدِّ فِيمَنْ عَرَضَ لَهُ هَذَا الْخَرَسُ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَلَخَّ إِلَّا كَذَلِكَ فَالظَّاهِرُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ وَلِيُّهُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ عَلَيْهِ اسْتِدَامَةً لِحَجْرِ الصَّبِيِّ؛ إِذْ لَا يَرْتَفِعُ الْحَجْرُ عَنْهُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَنْتَهَى. وَقَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ الْإِنِّحَ مَحْتَمَلٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ التَّرُدِّ أَنَّ وَلِيَّهُ وَلِيُّهُ الْمَجْنُونِ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ التَّرُدِّ أَيْ تَرُدُّ الْإِسْتَوْيَ أَنَّ وَلِيَّهُ الْإِنِّحَ لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْهُ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ لَا يَتَّبِعُ بَعْدَ خَرَسِهِ أَصْلِيًّا وَلَا فَهْوَ عَيْنُ قَوْلِ الْجَوَّجِيِّ فَالظَّاهِرُ الْإِنِّحُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ النَّائِمَ لَا وَلِيَّ لَهُ مُطْلَقًا وَأَنَّ الْاُخْرَسَ الَّذِي لَا إِشَارَةَ لَهُ وَلِيُّهُ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ سِوَاهُ كَانَ خَرَسَهُ أَصْلِيًّا أَوْ طَارِقًا قَوْلُهُ الْأَبُّ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْقَاضِي أَهْ. قَوْلُهُ: (بِحْتَمِلِ الْأَوَّلُ) أَيُّ: قَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ بِأَنَّهُ وَلِيُّ الْحَاكِمِ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيُّ: قَوْلِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ وَلِيُّهُ وَلِيُّهُ فِي الصَّغَرِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْحَقُ بِهِمَا) أَيُّ: بِالْمَجْنُونِ وَالْخَرَسِ (التَّوْمُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنَى وَالنَّهْيَةُ عِبَارَةُ الثَّانِي وَالْحَقُّ الْقَاضِي بِالْمَجْنُونِ النَّائِمِ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَنْزَعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَتَحَيَّلُ أَحَدٌ أَنَّ النَّائِمَ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ وَلِيُّهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ النَّائِمَ يُشَبِّهِ الْمَجْنُونُ فِي سَلْبِ اعْتِبَارِ الْأَقْوَالِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَعْمَالِ فَلِأَحْقَاقِهِ بِهِ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ فَقَطُّ؛ لِأَنَّهُ أَيُّ: النَّائِمُ لَا وَلِيَّ لَهُ مُطْلَقًا وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَعَلَّ كَلَامَ الْقَاضِي مَحْمُولٌ عَلَى نَائِمٍ أَخَوَجَ طَوْلُ نَوْمِهِ إِلَى التَّنَظُّرِ فِي أَمْرِهِ وَكَانَ الْإِبْقَاطُ يَقْضِيهِ مَثَلًا أَهْ. قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ (لَا وَلِيَّ لَهُ مُتَعَمِّدٌ) وَقَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: طَالَ نَوْمُهُ أَمْ قَصُرَ أَهْ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَزُولُ عَنْ قُرْبِ) لَعَلَّ مُرَادَهُ لِيُؤَافِقَ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ النَّهْيَةِ أَنَّ شَأْنَ التَّوْمِ ذَلِكَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ طَوْلِهِ وَقِصَرِهِ. قَوْلُهُ: (وَبِمِثْلِهِ) أَيُّ: التَّوْمُ. قَوْلُهُ: (حِفْظُهُ) أَيُّ: مَالِ الْمُغْنَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (الْحَقَّاهُ) أَيُّ: الْمُغْنَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَحَزَمَ بِهِ) أَيُّ: بِالْإِلْحَاقِ. قَوْلُهُ: (وَالْغَزَالِي قَالَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَوْ عَطْفٌ عَلَى مَفْعُولِي رَأَيْتُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. قَوْلُهُ: (هَلِيهِ) أَيُّ: الْمُغْنَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرُ الْغَزَالِيِّ.

عَرَضَ لَهُ هَذَا الْخَرَسُ بَعْدَ بُلُوغِهِ. أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَلَخَّ إِلَّا كَذَلِكَ فَالظَّاهِرُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ وَلِيُّهُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ عَلَيْهِ اسْتِدَامَةً لِحَجْرِ الصَّبِيِّ إِذْ لَا يَرْتَفِعُ الْحَجْرُ عَنْهُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ. وَقَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ الْإِنِّحَ مَحْتَمَلٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنَ التَّرُدِّ أَنَّ وَلِيَّهُ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ الْإِنِّحَ أَهْ. فَإِنَّ كَانَ الرَّافِعِيُّ صَرَّحَ بِأَنَّهُ وَلِيُّ الْحَاكِمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتُهُ هُنَا فَلَا يَتَّبِعِي الْعُدُولُ عَنْهُ لَكِنْ مَعَ حَمْلِهِ عَلَى مَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ. قَوْلُهُ: (بِالْمَجْنُونِ) قَالَ بَعْضُهُمْ لَعَلَّ الْإِلْحَاقَ النَّائِمَ بِالْمَجْنُونِ مَحْمُولٌ عَلَى نَائِمٍ أَخَوَجَ طَوْلُ نَوْمِهِ

وهو الحق اهـ. وهو كما قال لما علمت من تصریحهم به في النكاح نعم إن حُجِلَ الأوَّل على مَنْ أيس من إفاقته بقول الأُطباء لم يَغْضَ (تسلب الولایات) الثابتة شرعاً كولاية نكاح أو تفويضاً كإحصاء وقضاء؛ لأنه إذا لم يُدْرَ أمر نفسه فغيره أولى وأثر السلب؛ لأنه يُفِيدُ المنع ولا عكس؛ إذ نحو الإحرام بمنع ولاية النكاح ولا يسلبها ومن ثمَّ رُوجُ الحاکم لا الأبعد. (واعتبار الأقوال) له وعليه الدنيئة كالإسلام والدنيئة كالمعاملات لعدم قصده واعتبار بعض أفعاله كالصدقة بخلاف نحو إحصائه وإثلافه إلا لصيد وهو مُحَرَّمٌ وتقريره المهر بوطئه وإرضاعه وثبوت النسب وغير المُمَيِّز كالمجنون في ذلك وكذا مُمَيِّزٌ إلا في عبادة غير الإسلام ويثبت عليها كالبالغ

فؤد: (وهو الحق) أي: ما قاله الغزالي. فؤد: (انتهى) أي: مقول الغير. فؤد: (كما قال) أي: الغير. فؤد: (حُجِلَ الأوَّل) أي: الإلحاق الذي جَزَمَ به صاحب الآثار. فؤد: (الثابتة) إلى قوله وزعم الإسنوي في النهاية والمُعْنَى إلا قوله وثبوت النسب وقوله ودعاء إلى المثنى. فؤد: (كإحصاء) بأن يكون وصياً على غيره والأولى أن يقال المراد به أنه لا تصح الوصية منه على أطفاله اهـ ع ش. فؤد: (وأثر السلب) عبارة النهاية والمُعْنَى وعبر بالإنسلا ب دون الإمتناع إلخ اهـ. فؤد: (كالإسلام) أي: فعلاً وتركاً قال ع ش أي: فلا يصح إسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشي أخذاً من التص هذا كله بالنسبة للدنيا وأما بالنسبة للآخرة فيصح ويدخل الجنة به إذا أضمره كما أظهره اهـ باختصار. فؤد: (نحو إحصائه) كالنقاط واحتياطه واضطباذه نهايةً ومُعْنَى. فؤد: (إلا الضيد إلخ) يتبني أن محلّه فيمن لا تميز له أما من له أدنى تميز فتبني أن يلحق بالصبي المُمَيِّز بناء على كلام التيمم السابق اهـ سيّد عَمَر. فؤد: (وهو مُحَرَّمٌ) سواء أحرّم ثم جُنَّ أو بالعكس بأن أحرّمه وليه بعد المجنون اهـ ع ش. فؤد: (وثبوت النسب) عبارة شرح المنهج ويثبت النسب بزناه اهـ سم قال البجيرمي كان وطئ امرأة فأتت منه بولد فإنه ينسب إليه شوبري فهو وطء شبهة؛ لأن زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر إن لم تكن مطاوعة ويحرم عليه أمها وبنتها وحُرْمَت على أبيه وابنه اهـ. فؤد: (في ذلك) أي: ما يمكن منه في حق اهـ سم. فؤد: (وكذا مُمَيِّزٌ) ومعلوم أنه لا يتأتى من الصبي الإخبار وقد يقال بتأنيه منه كما يعلم مما يأتي في الشرح اهـ رشيد.

فؤد: (كالبالغ) التشبيه في أصل الثواب لا في مقداره وإلا فالصبي يثاب على فعله الفريضة أقل من ثواب نافلة البالغ ولعل وجهه عدم خطابه به وكان القياس أن لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لئلا يثيب

إلى النظر في أمره وكان الإيقاظ يضر مثلاً. فؤد: (وأثر السلب) أي: على المنع. فؤد: (واعتبار بعض أفعاله) في شرح العباب نقلاً عن التذريب ولا يغتد بقبحه لعتين أو ذين إلا في نحو عوض نكاح أو خلع بإذن وليه اهـ. فؤد: (وإثلافه إلا لصيد) ما هنا موافق للتذريب مخالف للأقيس الذي قاله في بعض كتبه أنه المُعْتَمَدُ لئلا يكون الموافيق لما قدمه في باب مُحَرَّمَاتِ الإحرام ما في التذريب واعتدله م ر.

فؤد: (وثبوت النسب) عبارة شرح المنهج ويثبت النسب بزناه. فؤد: (في ذلك) أي ما يمكن منه في

ونحو دخول دار وإبصال هدية ودعاء عن صاحب وليمة (ويرتفع) حجر الجنون (بالإفاقة) من غير فك نعم ولأية نحو القضاء لا تعود إلا بولاية جديدة. (ويعجز الصبي) الذكر والأنثى (يرتفع) من حيث الصبا بمجرد بلوغه ومطلقاً (بلوغه رشداً) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْنَمْتُمْ فِيهِمْ

تَرْغِيلاً لَهُ فِي الطَّاعَةِ فَلَا يَتْرُكُهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهـ ع ش. ٥ فؤد: (وَنَحْوُ دُخُولِ دَارٍ) أَي: إِذْ فِي الدُّخُولِ نِهَآيَةً وَمُغْنًى.

٥ قول (سني): (بالإفاقة) أي: الصافية عن الخبل المؤدي إلى حالة يُحْمَلُ مثلها على جدة في الخلقي كما صرح به في التكاثر اهـ ع ش. ٥ فؤد: (من غير فك) ولا أثير إن بشيء آخر كإيناس رُشد اهـ نِهَآيَةً.

٥ فؤد: (نحو القضاء) أي: والإمامة والخطابة ونحوها نعم يُسْتَنَى التَّائِيْلُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَالْحَاضِنَةِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ فَتَعُودُ إِلَيْهِمُ الْوَلَايَةُ بِتَقْصِ الْإِفاقةِ مِنْ غَيْرِ تَوَلِيَةٍ جَدِيدَةٍ وَالْحَقُّ بِهِمُ الْأُمُّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً اهـ ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يَشْمَلُ نَظَرَ الْوَاقِفِ لَكِنْ يَتَّبَعِي فَيَمْنُ لَهُ النَّظَرُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ تَوَلِيَةٍ جَدِيدَةٍ اهـ. ٥ فؤد: (ومطلقاً) عَطَفَ عَلَى مِنْ حَيْثُ الْخ. ٥ فؤد: (أي: أَبْصَرْتُمْ) عبارة النِهَآيَةِ وَالْمُغْنَى وَالْمُرَادُ مِنْ إِيْنَاسِ الرُّشْدِ الْعِلْمُ بِهِ وَأَصْلُ الْإِيْنَاسِ الْإِبْصَارُ اهـ.

٥ قول (سني): (بلوغه رشداً) وَلَوْ ادَّعَى الرُّشْدَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَأَتَكَرَّهَ وَلَيْهِ لَمْ يَتَّفَكَ الْحَجَرُ عَنْهُ وَلَا يَخْلِفُ الْوَلِيُّ كَالْقَاضِي وَالْقِيَمُ بِجَمِيعِ أَنْ كَلَّأَ أَمِينَ ادَّعَى انْعِزَالَهُ وَلَآنَ الرُّشْدَ مِمَّا يَوْقُفُ عَلَيْهِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ وَلَآنَ الْأَصْلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُعْضَدُ قَوْلُهُ أَي: الْوَلِيُّ بِلِ الظَّاهِرِ أَيْضاً؛ إِذَا الظَّاهِرُ فَيَمْنُ قَرَبَ عَهْدِهِ بِالْبُلُوغِ عَدَمَ الرُّشْدِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِرُشْدِهِ نَعَمْ سَيَلُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ هَلِ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الرُّشْدُ أَوْ ضِدُّهُ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ الْأَصْلَ فَيَمْنُ عِلْمُ الْحَجَرِ عَلَيْهِ أَي: بَعْدَ بُلُوغِهِ اسْتِضْحَافُهُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ رُشْدُهُ بِالْإِخْتِيَارِ وَأَمَّا مَنْ جُهِلَ حَالُهُ فَعَقُودُهُ صَحِيحَةٌ شَرَحَ م ر أَي: وَالْخَطِيبُ.

(فروغ): الْأَصْلُ فَيَمْنُ عِلْمُ تَصَرُّفٍ وَلَيْهِ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ السَّفَهَ وَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ فِيهِ ذَلِكَ هُوَ الرُّشْدُ وَلَوْ

حَقَّ. ٥ فؤد: (نحو القضاء) يَشْمَلُ نَظَرَ الْوَاقِفِ لَكِنْ يَتَّبَعِي فَيَمْنُ لَهُ النَّظَرُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ تَوَلِيَةٍ جَدِيدَةٍ.

٥ قول (سني): (بلوغه رشداً) وَلَوْ ادَّعَى الرُّشْدَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَأَتَكَرَّهَ وَلَيْهِ لَمْ يَتَّفَكَ الْحَجَرُ عَنْهُ وَلَا يَخْلِفُ الْوَلِيُّ كَالْقَاضِي وَالْقِيَمُ بِجَمِيعِ أَنْ كَلَّأَ أَمِينَ ادَّعَى انْعِزَالَهُ وَلَآنَ الرُّشْدَ مِمَّا يَوْقُفُ عَلَيْهِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ وَلَآنَ الْأَصْلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُعْضَدُ قَوْلُهُ بِلِ الظَّاهِرِ أَيْضاً؛ إِذَا الظَّاهِرُ فَيَمْنُ قَرَبَ عَهْدِهِ بِالْبُلُوغِ عَدَمَ رُشْدِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِرُشْدِهِ نَعَمْ سَيَلُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ هَلِ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الرُّشْدُ أَوْ ضِدُّهُ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ الْأَصْلَ فَيَمْنُ عِلْمُ الْحَجَرِ عَلَيْهِ أَي: بَعْدَ بُلُوغِهِ اسْتِضْحَافُهُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ رُشْدُهُ بِالْإِخْتِيَارِ وَأَمَّا مَنْ جُهِلَ حَالُهُ فَعَقُودُهُ صَحِيحَةٌ كَمَنْ عِلْمُ رُشْدِهِ شَرَحَ م ر.

(فروغ): الْأَصْلُ فَيَمْنُ عِلْمُ تَصَرُّفٍ وَلَيْهِ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ السَّفَهَ وَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ فِيهِ ذَلِكَ هُوَ الرُّشْدُ وَلَوْ

رُشْدًا (نسا: ١٠) أي: أبصرتم أي: عَلِمْتُمْ وَزَعَمَ الْإِنْسَوِيُّ أَنَّ الصُّبَا بِكسْرِ الصَّادِ لَا يَسْتَقِيمُ وَأَنَّهُ بفتحها بعيدٌ من كلامه مردودٌ بأنَّ المحفوظ هو فتحها وبأنه لا بُدَّ فيه وبما قرَّرت به عبارته المفيد أنَّ القصد ارتفاع الحجر المُطْلَقِ لَا المُقَيَّدِ اندفع اعتراضها بأنَّ الأولى حذفٌ رشيداً؛ لأنَّ الصُّبَا سبَّبَ مُسْتَقِيلَ بالحجر وكذا التبدُّيرُ وأحكامهما مُتغايِرةٌ؛ إذْ مَنْ بَلَغَ مُبْدَراً حُكْمَ تَصَرُّفِ حُكْمِ تَصَرُّفِ الشَّفِيهِ لَا حُكْمَ تَصَرُّفِ الصَّيِّ.

(فرغ) غابَ يَتِمُّ فَبَلَغَ ولم يُعلم رُشْدَهُ لم يَجْزِ لَوَلِيُّهُ النَّظَرُ فِي مَالِهِ مُعْتَمِداً اسْتَصْحَابَ الْحَجَرِ لِلشُّكِّ فِي الْوَلَايَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَهِيَ شَرْطٌ وَهُوَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ فَإِنْ تَصَرَّفَ أَثِمَ ثُمَّ إِنْ بَانَ غَيْرَ رَشِيدٍ نَفَذَ التَّصَرُّفَ وَإِلَّا فَلَا وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا بَأْتِي مِنْ تَصَدِيقِ الْوَلِيِّ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ

تَعَارَضَ بَيْنَا سَفَهَ وَرُشِدَ فَإِنْ أَضَافْنَا لَوَقْتٍ مُعَيَّنٍ نَسَاقَطْنَا وَرُجِعَ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ وَإِلَّا قُلِدَتْ بَيْنَهُ السَّفَهُ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٌ مَا لَمْ تَقُلْ بَيْنَهُ الرُّشْدُ إِنَّهَا عَلِمَتْ سَفَهَهُ وَأَنَّهُ صُلِحَ فَتَقَدَّمَ م ر ه س م. فَوَدَّ: (لَا يَسْتَقِيمُ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ ارْتِفَاعُ حَجَرِهِ عَلَى الرُّشْدِ ه س م. فَوَدَّ: (بَعِيدٌ) لَعَلَّ وَجْهَ الْبُعْدِ قَرِينَةُ إِسْنَادِ الْإِرْتِفَاعِ فِيمَا قَبْلَهُ الَّذِي هُوَ نَظِيرُهُ إِلَى الْجُنُونِ لَا الْمَجْنُونِ ه س م. فَوَدَّ: (مَرْدُودٌ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْإِنْسَوِيُّ الْإِلْحَ. ه فَوَدَّ: (وَبِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ) مِنْ تَغْلِيلِ الشَّيْءِ بِتَفْسِيهِ. ه فَوَدَّ: (انْدَفَعَ اعْتِرَاضُهَا) فِي انْدِفَاعِ الْأَوَلَوِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرٌ ه س م وَنَقَلَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى عَنِ الشَّيْخَيْنِ الْأَوَلَوِيَّةِ مَعَ عَلَيْهَا الْآتِيَةِ وَأَقْرَأَهُمَا. ه فَوَدَّ: (لِأَنَّ الصَّيِّ سَبَّبَ) يَنْتَحِي أَنْ يَقُولَ؛ لِأَنَّ الصُّبَا وَلَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ الشَّاسِخِ فِي الصُّورَةِ الْخَطِيئَةِ ه سَيِّدُ عُمَرَ. ه فَوَدَّ: (إِذْ مَنْ بَلَغَ الْإِلْحَ) تَغْلِيلٌ لِلْمُغَايِرَةِ. ه فَوَدَّ: (حُكْمُ تَصَرُّفِ الشَّفِيهِ) مِنْهُ صِحَّةٌ يَكَاجِهْ بِإِذْنِ وَلِيٍّ وَعَدَمُ تَزْوِيجِ وَلِيٍّ إِيَّاهُ بِدُونِ إِذْنِهِ مِنْهُ بِخِلَافِ الصَّيِّ ه ع ش. ه فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزِ لَوَلِيُّهُ النَّظَرُ الْإِلْحَ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَلِيِّ التَّصَرُّفُ إِلَّا أَنْ عِلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ رَشِيداً م ر ه س م. ه فَوَدَّ: (وَهُوَ الْإِلْحَ) أَي: الشَّرْطُ.

ه فَوَدَّ: (إِنْ بَانَ غَيْرَ رَشِيدٍ الْإِلْحَ) هَلْ يُمْكِنُ بِمُجَرَّدِ عَوْدِهِ إِلَيْنَا غَيْرَ مُتَّصِفٍ بِالرُّشْدِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ بَلَغَ رَشِيداً ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُخْرِجُهُ عَنِ الرُّشْدِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ اسْتِصْحَابِ مَا ظَهَرَ مِنْ عَدَمِ رُشْدِهِ مِنْ حَالِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ ه سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ قَضِيَّةَ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ لِلشُّكِّ الْإِلْحَ الثَّانِي وَقَضِيَّةَ كَلَامِ سَمِ هُنَاكَ الْأَوَّلِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِنْ بَانَ غَيْرَ رَشِيدٍ نَفَذَ التَّصَرُّفَ وَمَا مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ه فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَي: بِأَنَّ بَانَ رَشِيداً أَوْ لَمْ يَتَّيَّنْ حَالُهُ. ه فَوَدَّ: (وَقَدْ يُنَافِيهِ) أَي: قَوْلُهُ وَإِلَّا فَلَا.

تَعَارَضَ بَيْنَا سَفَهَ وَرُشِدَ فَإِنْ أَضَافْنَا لَوَقْتٍ مُعَيَّنٍ نَسَاقَطْنَا وَرُجِعَ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ وَإِلَّا قُلِدَتْ بَيْنَهُ السَّفَهُ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٌ مَا لَمْ تَقُلْ بَيْنَهُ الرُّشْدُ إِنَّهَا عَلِمَتْ سَفَهَهُ وَأَنَّهُ صُلِحَ فَتَقَدَّمَ م ر. ه فَوَدَّ: (لَا يَسْتَقِيمُ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ ارْتِفَاعُ حَجَرِهِ عَلَى الرُّشْدِ. ه فَوَدَّ: (بَعِيدٌ) لَعَلَّ وَجْهَ الْبُعْدِ قَرِينَةُ إِسْنَادِ الْإِرْتِفَاعِ فِيمَا قَبْلَهُ الَّذِي هُوَ نَظِيرُهُ إِلَى الْجُنُونِ لَا الْمَجْنُونِ. ه فَوَدَّ: (انْدَفَعَ اعْتِرَاضُهَا) فِي انْدِفَاعِ الْأَوَلَوِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرٌ. ه فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزِ لَوَلِيُّهُ النَّظَرُ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَلِيِّ التَّصَرُّفُ إِلَّا أَنْ عِلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ رَشِيداً.

إلا أن يقال محل ذلك في حاضره؛ لأنه يُعرف حاله غالبًا بخلاف الغائب وليس قول الولي قَبَضَ مهرها بإذنها ولا قوله له اضمتني إقرارًا بالرشيد فلا ينزول به. (والبلوغ) في الذكر والأُنثى إنما يتحقق بأحد شيئين: أحدهما ويُسمى بلوغًا بالنسب (بامتكمال خمس عشرة سنة) فَمَرَّةً تحديدًا من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين وسُدَّ مَنْ قال بخلاف ذلك. قال الشافعي رحمه الله: (رد النبي ﷺ سبعة عشر صحابيًا وهم أبناء أربع عشرة سنة؛ لأنه لم يَرَهُم بُلُغُوا وعرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ورافعُ بْنُ خَدِيجٍ وابنُ عُمَرَ رضي الله عنهم) وقصة ابنِ عُمَرَ صَحَّحَهَا ابْنُ جَبَّانٍ وأصلها في الصحيحين ثانيهما ويُسمى بلوغًا بالاحتلام خروج المنى كما قال (أو خروج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩] مع خبر «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ» والحُلُمُ الاحتلام وهو لُفَةٌ ما يراه النائم وكُنِيَ به هنا عن خروج المنى ولو بِقِطْعَةٍ بِجَمَاعٍ أو غيره ويُشترط تحققه فلو آتَتْ زوجة صبي بَلَغَ تسع سنين بوليدٍ للإمكانِ لِحَقِّه؛ لأنَّ النسب يُكْتَفَى فيه بِمَجْرُودِ الإمكانِ ولم يُحْكَمْ ببلوغه؛ لأنه لا بُدَّ من تحقُّقِ خروج المنى وخروج لُخْرُوجِهِ ما لو أَحْسَ بانتقاله من صُلْبِهِ فأمسك ذكره فزجع فلا يُحْكَمْ ببلوغه كما لا غُسل

• فَوَدَّ: (لَهُ) أَي: خِطَابُهُ لِمَوْلَاهُ. • فَوَدَّ: (اضْمَنْتِي) أَي: صَيَّرَنِي ضَامِنًا اهْ كُرْدِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَيُحْتَمَلُ مِنَ الثَّلَاثِ أَي: صِرَ ضَامِنًا عَنِّي. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَي: بِوَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَيُسَمَّى) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُخْفَى مَا فِيهِ وَفِي حَمْلِ الْمُنَى عَلَى قَوْلِهِ أَحَدُهُمَا. • فَوَدَّ: (قَمَرَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَقِصَّةُ الْخِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنَى إِلَّا قَوْلُهُ بِشَهَادَةِ إِلَى قَالَ. • فَوَدَّ: (تَخْدِيدِيَّةٌ) حَتَّى لَوْ نَقَصْتَ يَوْمًا لَمْ يُحْكَمْ ببلوغِهِ اهْ نِهَايَةٌ. • فَوَدَّ: (رَدَّ النَّبِيَّ الْخِ) أَي: عَنِ الْجِهَادِ (وَهُمُ ابْنَاءُ الْخِ) أَي: عَرَضُوا عَلَيْهِ ﷺ وَهُمْ الْخِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَعَرَضُوا الْخِ) أَي: فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ. • فَوَدَّ: (فَأَجَازَهُمْ) أَي: فِي الْجِهَادِ. • فَوَدَّ: (سَنِي) (أَوْ خُرُوجِ الْمُنَى) أَي: لَوَقَّتْ إِمْكَانَهُ نِهَايَةً وَمُنَى. • فَوَدَّ: (مَنْ ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنَى. • فَوَدَّ: (وَهُوَ لُفَةٌ) أَي: الْإِحْتِلَامُ. • فَوَدَّ: (مَا يَرَاهُ النَّائِمُ الْخِ) أَي: مِنْ إِنْزَالِ الْمُنَى سُورِيٍّ وَقِيلَ مُطْلَقًا اهْ بَجَرِيٍّ وَفِي الْمُنَى وَقِيلَ لَا يَكُونُ فِي النَّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ فِيهِنَّ اهْ. • فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُنَى وَكَلَامُ الْمُصَنَّفِ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ خُرُوجِ الْمُنَى فَلَوْ الْخِ. • فَوَدَّ: (لِلْإِمْكَانِ) بِأَنَّ آتَتْ بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحْكَمْ ببلوغِهِ) وَعَلَى هَذَا لَا يَنْبَغُ إِيلَادُهُ إِذَا وَطِئَ أُمُّهُ وَآتَتْ بِوَلَدٍ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةً وَمُنَى أَي: وَيَنْبَغُ نَسَبُهُ لِإِمْكَانِهِ ع ش. • فَوَدَّ: (فَلَا يُحْكَمْ ببلوغِهِ) أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِالْحُكْمِ ببلوغِهِ وَيَعْدَمُ وَجُوبُ الْغُسْلِ اهْ سَمِ عِبَارَةُ ع ش وَلَوْ أَحْسَ بِالْمُنَى فِي قَصَبَةِ الذِّكْرِ قَبَضَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ حِكْمٌ ببلوغِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ لِاخْتِلَافِ مُذَرِّكِ الْبَاتِنِ؛ لِأَنَّ

• فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحْكَمْ ببلوغِهِ) أَي: وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ وَلَدٍ م ر. • فَوَدَّ: (فَلَا يُحْكَمْ ببلوغِهِ) أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِالْحُكْمِ ببلوغِهِ وَيَعْدَمُ وَجُوبُ الْغُسْلِ.

وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ الْحُكْمَ بِبُلُوغِهِ بَعِيدٌ وَالْفَرْقُ بَأَنَّ مَدَارَ الْبُلُوغِ عَلَى الْعِلْمِ بِإِنْزَالِ الْمَنِيِّ وَالْفَسْلِ عَلَى حُصُولِهِ فِي الظَّاهِرِ بِالتَّحْكُمِ أَشْبَهَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مَنِيٌّ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِذْ كَثِيرًا مَا يَقَعُ الْاِشْتِبَاهُ فِيمَا يُحْسِنُ بَنَزُولِهِ ثُمَّ رُجُوعِهِ (وَوَقَّتْ إِمْكَانَهُ) فِيهِمَا (اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ) قَمَرِيَّةً تَقْرِيبًا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْحَيْضِ. (وَبَاتَّ الْعَانَةُ) الْخَيْشُ بِحَيْثُ تَحْتَاجُ إِزَالَتَهُ لِلْحَلْقِ وَظَاهِرُهُ

المدار في الفسل على الخروج إلى الظاهر وفي البلوغ على الإنزال قاله م ر انتهى سم على منهج اه .
 هـ فؤد: (على أنه لا يتصور العلم بالنجس) لا يخفى ضعف هذه الدغوى بل سقوطها؛ لأن العلامة التي يعرف بها المنى بعد خروجه ويثبت بها له أحكامه وهي الإلئاذ بخروجه تتحقق قبل خروجه وإن لم يبرز إلى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ؛ لأنه إذا حس بانتيقاله فأمسك الذكر مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك فإنه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بحذف هـ فؤد: (تقريباً النجس) خلافاً لنهايتها والمغني عبارتهما وأفهم تغييره بالاستكمال أنها تحديدية وهو كذلك كما مر وإن بحث بعض المتأخرين أنها تقريبية كالحيض؛ لأن الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمان الذي لا يسع أقل الحيض والظهر وجوده كالعدم بخلاف المنى اه قال ع ش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حنبل اه . فؤد: (الخشيش) إلى المتن في النهاية هـ فؤد: (وظاهره النجس) محل تأمل بل

هـ فؤد: (بعيد) قد يؤيد بعبه ما يأتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخشيش فيما لو خرج المنى فقط من أحد فرجه فقط لاحتمال الزيادة وجه التأييد أن وجود الإنزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل وما يأتي عن الإمام؛ لأن تغيير الحكم صريح في عدم الإعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى مجرد وجود الإنزال من غير خروج لوجب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واغتيال الإنزال بدون خروج إذا لم يكن هناك زائد وعدم اغتياله مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يقر به ويدفع عنه البعد ما يأتي في قوله وحيلاً من أن وجه الحكم بالبلوغ أنه دليل على سبق الإنشاء مع أنه لا يلزم في ذلك خروج المنى إلى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب إشكال عدم الإعتداد بالخروج من أحد فرجي المشكل فليتأمل هـ فؤد: (على أنه لا يتصور العلم بأنه منى قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدغوى بل سقوطها أما أولاً فلأن العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها له أحكام المنى وهي الإلئاذ بخروجه تتحقق قبل خروجه فإنه يقع الإلئاذ بجريانه في قصة الذكر وإن لم يبرز إلى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث لا تقبل منازعة، وأما ثانياً فلو سلمنا عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ؛ لأنه يكفي في الحكم بالبلوغ من حين الإحساس بانتيقاله من صلبه العلم بأنه منى بعد خروجه إذا تأخر عن الإحساس المذكور فإذا أحس بانتيقاله فأمسك الذكر مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك فإنه في غاية الصحة والقوة والله الموفق هـ فؤد: (تقريباً) أنها تحديدية في الحيض كما قال في شرح الروض أنه الظاهر هـ فؤد: (وظاهره) ذلك بحث إذ التباث

أَنَّهَا اسْمٌ لِلْمَنْبُتِ لَا لِلثَّابِتِ وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَهْلِ اللُّغَةِ وَالْأَشْهُرُ أَنَّهَا الثَّابِتُ وَأَنَّ الْمَنْبُتَ شِعْرَةٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَوَقْتُهُ وَقْتُ الْإِحْتِلَامِ (يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِلُغَوْغٍ وَلَيْدِ الْكَافِي) بِالسُّنِّ أَوْ الْإِحْتِلَامِ وَمِثْلُهُ وَلَيْدٌ مَنْ جُحِلَ إِسْلَامُهُ لَا مَنْ عُدِمَ مَنْ يُعْرِفُ بَيْنَهُ عَلَى الْأَوْجِهَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّ عَطِيَّةَ الْفَرَزْطِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ فِي سَبِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَكَانُوا يَنْظُرُونَ مَنْ أَتَيْتِ الشَّعْرَ قُتِلَ وَمَنْ لَمْ يَأْتِ لَمْ يُقْتَلْ وَأَنَّهُمْ كَشَفُوا عَنْ عَائَتِهِ فَوَجَدُوهَا لَمْ تُنْبِتْ فَجَعَلُوهُ فِي الشَّيْبِ) وَخَرَجَ بِهَا نَبَاتٌ نَحْوِ اللَّحْيَةِ فَلَيْسَ بِلُغَوْغًا كَمَا صَرَّخَ بِهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ فِي الْإِبْطِ وَالْحَقُّ بِهِ اللَّحْيَةُ وَالشَّارِبُ بِالْأُولَى فَإِنَّ الْبَقْرِيَّ الْحَقَّ الْإِبْطَ بِالْعَانَةِ دُونَهُمَا وَفِي كُلِّ ذَلِكَ نَظَرٌ بِلِ الشَّعْرِ الْخَيْشُ مِنْ ذَلِكَ كَالْعَانَةِ فِي ذَلِكَ وَأُولَى إِلَّا أَنَّ يُقَالُ إِنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهَا أَمْرٌ تَجِدِي وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ أَنَّهُ أَمَارَةٌ عَلَى الْبُلُوغِ بِأَحَدِهِمَا نَعَمْ إِنْ ثَبِتَ أَنَّ بَيْنَهُ دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ يَحْتَلِمَ لَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ يَتِمُّنَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الصَّبِيُّ احْتِيَاظًا لِيُخْفَرَ الدِّمَ

ظَاهِرُهُ الْمَكْسُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْعَانَةِ الثَّابِتُ فَاسْنَادُ الثَّابِتِ إِلَيْهِ حَقِيقِيٌّ مِنْ إِسْنَادِ الْمَضْطَرِ إِلَى فَاعِلِهِ وَإِنْ أُريدَ بِهَا الْمَحَلُّ فَاسْنَادُ الثَّابِتِ إِلَيْهِ مَجَازِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ مَكَانُ الثَّابِتِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيَذْ عَمَرَ وَسَمَ . قَوْلُهُ : (وَالْأَشْهُرُ) أَيِ : عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ ش . قَوْلُهُ : (وَوَقْتُهُ وَقْتُ الْإِنْفِ) مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ فَلَوْ أَتَيْتَ قَبْلَ إِمْكَانِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ لَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ أَهْ ع . ش . قَوْلُهُ : (بِالسُّنِّ) إِلَى الْمَنِيِّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ : (لَا مِنْ عَدَمٍ) إِلَى لِلْخَبَرِ وَقَوْلُهُ : (فَإِنَّ الْبَقْرِيَّ) إِلَى (وَأَفْهَمُ) وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ) إِلَى (وَالْمَغْنِيِّ) . قَوْلُهُ : (يَقْتَضِي الْحُكْمَ أَنَّهُ أَمَارَةٌ الْإِنْفِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَآةً وَمُغْنِي . قَوْلُهُ : (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْإِنْفِ) تَقْلِيلٌ لِلْمَنِيِّ . قَوْلُهُ : (فَلَيْسَ بِلُغَوْغًا الْإِنْفِ) ظَاهِرُ النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ اعْتِمَادُهُ عِبَارَتَهُمَا وَخَرَجَ بِهَا شَعْرُ اللَّحْيَةِ وَالْإِبْطِ فَلَيْسَ دَلِيلًا لِلْبُلُوغِ لِثَدُورِهِمَا دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَفِي مَفْهَامِهِمَا الشَّارِبُ وَيَقْلُ الصَّوْتُ وَهُوَ الذِّي وَتَوُ طَرَفِ الْحُلُقُومِ وَانْفِرَاقِ الْأَرْبَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَهْ لَكِنْ أَوْلَاهَا ع ش وَفِي الرَّشِيدِيٍّ مَا يُؤَيِّدُهُ بِمَا نَعُهِ قَوْلُهُ م ر فَلَيْسَ دَلِيلًا لِلْبُلُوغِ أَيِ : فَلَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ بِالْبُلُوغِ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمَ اسْتِكْمَالُهُ الْخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً عَلَى نَبَاتِهِمَا بَلْ يُكْتَفَى بِنَبَاتِ الْعَانَةِ وَلَيْسَ مَفْهَامُهُ أَنَّهُ إِذَا ثَبِتَ لِيَحْيَتُهُ بِالْفِعْلِ لَا يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ بَلْ ذَلِكَ عَلَامَةٌ بِالْأُولَى مِنْ نَبَاتِ الْعَانَةِ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لِثَدُورِهِمَا دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً أَه . قَوْلُهُ : (بِأَحَدِهِمَا) هُوَ الْمُتَّجِهَ وَعَلَيْهِ لَوْ ثَبِتَ أَنَّ بَيْنَهُ دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِبُلُوغِهِ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ أَيِ : مَا لَمْ يَثْبُتْ عَدَمُ احْتِلَامِهِ أَه سَم وَ ع ش . قَوْلُهُ : (إِنْ ثَبِتَ) أَيِ : بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ نِهَآةً وَمُغْنِي . قَوْلُهُ : (احْتِيَاظًا) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَيَجِبُ تَحْلِيلُهُ إِذَا أَرَادَهُ وَلَا يُشْكِلُ تَحْلِيلُهُ بِأَنَّهُ يَثْبُتُ صِبَاهُ وَالصَّبِيُّ لَا يَخْلِفُ لِمَنْعِ كَوْنِهِ يُنْبِتُهُ بَلْ هُوَ ثَابِتٌ بِالْأَصْلِ وَإِنَّمَا الْعَلَامَةُ وَهِيَ

يُضَافُ لِلثَّابِتِ كَنَبَاتِ الزَّرْعِ فَمَا وَجِهَ ظُهُورِ الْإِضَافَةِ يَمَّا قَالَهُ . قَوْلُهُ : (بِأَحَدِهِمَا) هُوَ الْمُتَّجِهَ وَعَلَيْهِ لَوْ ثَبِتَ أَنَّ بَيْنَهُ دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِبُلُوغِهِ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ أَيِ : مَا لَمْ يَثْبُتْ عَدَمُ احْتِلَامِهِ .

استعجلته بدواء إن كان ولد حربي سبي لا ذمّي طوّل بالجزية ويجل النظر للخبر. وأفهم قوله كالروضة ولد أنه لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى وهو كذلك وإن كان قضية المحرور إخراج النساء؛ لأنهن لا يقتلن ونقله السبكي عن الجوري والخنثى لا بُد أن يثبت على فرجه معاً (لا المسلم في الأصح) لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ولأنه مُتهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر؛ لأنه يُفضي به إلى القتل أو الجزية

الإثبات عارضها دعواه الاستعجال فصمّت دلالتها على البلوغ فاحتيج لمُعين لما عارضها وأيضاً فالاحتياط ليحتمل الدم قد يوجب مخالفة القياس اه قال ع ش قوله إذا أراد أي الحلف فلو امتنع منه قيل للحكم ببلوغه بنبات العانة المُقتضي لبلوغه ولم يأت بدافع اه. قود: (استعجلته بدواء) مقول القول. قود: (إن كان إلخ) راجع لقوله ويقبل إلخ. قود: (لا ذمّي إلخ) والفرق الاحتياط ليحتمل المسلمين في الحالين نهايةً وسَم. قود: (ويجل النظر) أي: إلى من احتجنا لمعرفة بلوغه نهايةً ومُغني أي أما المس فلا ولعله؛ لأن معرفة كونه يحتاج إلى حَلّي تكفي فيه الرؤية ومحل جواز النظر حيث لم يرتكب العزّة ويَمَس فإن خالف وقيل فينبغي حُزْمَةُ النظر لحصول المقصود بالمس ع ش ونقل سم عن شرح الباب أنه يَتَّبِعِي جواز مسه لثوقف العلم بكونه خشيئاً عليه إلخ ثم رده بأن الظاهر أن المراد بخشونته الاحتياج في إزالته إلى حَلّي وإن كان ناعماً لا الخشونة بالمعنى المشهور وإدراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه. قود: (لسهولة) إلى المتن في النهاية والمُغني وشرح المنهج إلا قوله أو ضرب الرق إلى وما مر. قود: (باستعجاله) أي: التّاب. قود: (لأنه يُفضي به إلى القتل أو الجزية) وهذا جرى على الأصل والغالب؛ إذ الأنثى والخنثى ومن تَعَذَّرَتْ مُراجعة أقاربه المسلمين لِمَوْتٍ أو غيره حُكْمُهُمْ كذلك فإن الخنثى والمزاة لا جزية عليهما مع أن الحكم فيهما ما ذُكِرَ ومن تَعَذَّرَتْ أقاربه من المسلمين لا يُحْكَم ببلوغه مع فقدانِ العِلَّةِ فقد جَرَوْا في تغليبهم على الغالب مُغني ونهاية وشرح المنهج.

قود: (استعجلته) مضمول قوله. قود: (لا ذمّي طوّل بالجزية) والفرق الاحتياط ليحتمل المسلمين في الحالين. قود: (ويجل النظر) قال في شرح الباب ويتبني جواز مسه لثوقف العلم بكونه خشيئاً الذي هو شرط كما مر عليه وكأنهم إنما لم يذكروه لوضوحه وأدعاء إمكان إدراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه. وأقول إنما يظهر ما بحثه ودعواه البعد المذكور إن أريد بالخشيش ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها؛ لأنه إنما يذكرك بالمس لكن ظاهر قولهم الذي يحتاج في إزالته إلى حَلّي وإن كان ناعماً وإدراك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل. قود: (تشوفاً للولايات) لا يقال هذا لا يأتي في الأنثى؛ لأنه ممنوع لصحة كزنها وصية وناظرة نحو مسجد فقول شرح المنهج وهذا جرى على الأصل والغالب وإلا فالأنثى والخنثى والطفل الذي تَعَذَّرَتْ مُراجعة أقاربه المسلمين لِمَوْتٍ أو غيره حُكْمُهُمْ كذلك اه. فيه نظر؛ إذ كل يصح أن يكون ناظر وفقي ووصي يتيم مثلاً كما مر إلا أن

أَوْ ضَرَبَ الرِّقَّ فِي الْأُتْنَى وَمَا مَرَّ عَامٌ فِي الذِّكْرِ وَالْأُتْنَى كَمَا تَقَرَّرَ (وَقَرَّزَ الْمَرْأَةَ) عَلَيْهِ (حَيْضًا) فِي سِنِّهِ السَّابِقِ إِجْمَاعًا (وَحَبْلًا) لَكُنْهُ دَلِيلٌ عَلَى سَبْقِ الْإِمْنَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ مِنَ الْمَاءَيْنِ فِي الْوَضْعِ يُحْكَمُ بِبُلُوغِهَا قَبْلَهُ بِسِنِّةٍ أَشْهُرٍ وَلَحْظَةٍ مَا لَمْ تَكُنْ مُطْلَقَةً وَتَأْتِي بِوَلَدٍ يَلْحَقُ الْمُطْلَقَ فَيُحْكَمُ بِبُلُوغِهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ، وَلَوْ حَاضَ الْخُنْثَى بِفَرْجِهِ وَأَمْنَى بِذَكَرِهِ حُكِمَ بِبُلُوغِهِ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَلَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِمْ مَا مَرَّ أَنَّ خُرُوجَ الْمَنِيِّ مِنَ الزَّائِدِ يُوجِبُ الْفُسْلَ فَيَقْتَضِي الْبُلُوغَ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ مَعَ انْسِدَادِ الْأَصْلِيِّ وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ هُنَا. وَخَالَفَهُمُ الْإِمَامُ

• فَوَدَّ: (أَوْ ضَرَبَ الرِّقَّ الْخُ) انْظُرْ مَا مَعْنَاهُ مَعَ كَوْنِ الْأُتْنَى تَرَقُّ بِالْأَسْرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَيَعْدَهُ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ تَرْكِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَيِ: وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى ذَلِكَ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ الْخُ) دُخُولُ فِي الْمَنِيِّ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى مَا مَرَّ مِنَ السِّنِّ وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ وَنَبَاتِ الْعَانَةِ الشَّابِلِ لُهُمَا أَهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) أَيِ: يَتَحَقَّقُ الْبُلُوغُ بِالْحَيْضِ إِجْمَاعًا. • فَوَدَّ: (لَكِنَّةً) إِلَى الْمَنِيِّ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ) أَيِ: حَيْثُ وَجَدَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ بَعْدَهُ ذَلِكَ فَتَحْكُمُ بِبُلُوغِهَا قَبْلَهُ بِمُدَّةٍ إِذَا ضُمَّتْ لِمَا بَعْدَهُ وَبَلَّغَتْ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَهْ سَمَ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّلَاقِ الْخُ أَيِ: وَإِنْ زَادَتِ الْمُدَّةُ عَلَى سِنِّةٍ أَشْهُرٍ كَسَنَةِ وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَ مِنْ اغْتِيَابِ اللَّحْظَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ حَيْثُ امْتَكَنَ اجْتِمَاعُهُ بِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَالْأَمَلُ الْمُدَّةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ مِنْ آخِرِ أَوْقَاتِ امْتِكَانِ الْاجْتِمَاعِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَأَمْنَى بِذَكَرِهِ) أَيِ أَوْ أَمْنَى بِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَإِنْ وَجَدَ أَحَدَهُمَا) عِبَارَةً الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا مِنْ أَحَدٍ فَرَجِيهِ فَلَا يُحْكَمُ بِبُلُوغِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِجَوَازِ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ مَا يُعَارِضُهُ وَقَالَ الْإِمَامُ يَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِبُلُوغِهِ بِأَحَدِهِمَا كَالْحُكْمِ بِالْإِيضَاحِ بِهِ، ثُمَّ يُعَيَّرُ إِنْ ظَهَرَ خِلَافُهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهُوَ الْحَقُّ وَسَكَتَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ أَهْ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ وَجَدَ أَحَدَهُمَا فَلَا هُنْدَ الْجُمْهُورِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَسَم. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ الْإِنْسِدَادُ (غَيْرُ مَوْجُودٍ هُنَا) أَيِ: لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْآخَرِ مَا يُعَارِضُهُ انْتَفَى انْسِدَادُهُ فَلَا يَكُونُ الْمَاءُ الْخَارِجُ مِنْهُ مَنِيًّا خَارِجًا مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَمَدِ لَا نِضَاءَ شَرْطِ كَوْنِ الْخَارِجِ مِنْهُ مَنِيًّا أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُمُ) أَيِ الْجُمْهُورُ الْإِمَامُ اسْتَدَلَّ

يُجَابَ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ أُتْنَى وَخُنْثَى الْكُفَّارِ؛ إِذْ لَا يَتَأْتِي فِيهِمَا الْإِقْتِضَاءُ الْمَذْكُورُ؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الشَّارِحِ هُنَا (أَوْ ضَرَبَ الرِّقَّ). • فَوَدَّ: (أَوْ ضَرَبَ الرِّقَّ) انْظُرْ مَا مَعْنَاهُ مَعَ كَوْنِ الْأُتْنَى تَرَقُّ بِالْأَسْرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَيَعْدَهُ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ تَرْكِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (وَقَاتِي بِوَلَدٍ) أَيِ بَعْدَ مُضِيِّ أَقْلِ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ بَعْدَ الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (فَيُحْكَمُ بِبُلُوغِهِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ) أَيِ: حَيْثُ وَجَدَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ. أَمَّا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ بَعْدَهُ ذَلِكَ فَتَحْكُمُ بِبُلُوغِهَا قَبْلَهُ بِمُدَّةٍ إِذَا ضُمَّتْ لِمَا بَعْدَهُ وَبَلَّغَتْ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ لَحِقَهُ الْوَلَدُ لَزِمَ الْحُكْمُ بِوُجُودِ الْبُلُوغِ قَبْلَ الطَّلَاقِ ثُمَّ إِنْ وَجَدَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ كَفَى الْحُكْمُ بِوُجُودِهِ قَبْلَهُ بِلَحْظَةٍ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِوُجُودِهِ قَبْلَهُ بِمَا يَكْمُلُ بِهِ مَعَ مَا مَدَّ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ وَجَدَ أَحَدَهُمَا فَلَا هُنْدَ الْجُمْهُورِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعَلَّلُوهُ بِقَوْلِهِمْ لِجَوَازِ

ما لم يظهر خلافه فيَقْبَرُ قالا وهو الحق وقال الْمُتَوَلَّى إِنَّ تَكَرَّرَ فَنَعَمْ وَإِلَّا فَلَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ حَسَنٌ غَرِيبٌ. (وَالرُّشْدُ صَلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ) مَقَا كَمَا فَسَّرَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ الْآيَةُ الشَّابِقَةُ وَوَجْهَ الْعُمُومِ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ نَكِيرَةٌ مُثْبِتَةٌ وَقَوْعُهُ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ قَالُوا وَلَا يَضُرُّ إِطْبَاقُ النَّاسِ عَلَى مُعَامَلَةٍ مَنْ لَا يُعْرِفُ حَالَهُ مَعَ غَلَبَةِ الْفُسْقِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ غَرَضُ التَّوْبَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي

الْإِمَامُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْإِيضَاحِ وَفَرَّقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا نَازَعَهُ فِيهِ فِي شَرْحِ الصُّبَابِ اهـ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ الْإِنْفُ) كَانَ مُرَادُهُ أَيُّ: الْإِمَامُ أَنَّهُ لَوْ أَمْنَى بِذِكْرِهِ مَثَلًا حَكِيمٌ يُلَوِّغُهُ فَلَوْ حَاضَ بَعْدَ ذَلِكَ بِفَرْجِهِ غَيْرَ الْحُكْمِ بِالْبُلُوغِ الْمُتَقَدِّمِ وَجُعِلَ الْبُلُوغُ مِنَ الْآنِ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ لِلْمَنِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَحَلَمِي وَشَوَبَرِي وَهَذَا هُوَ الْمَقْهُومُ مِنَ النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْمُتَوَلَّى الْإِنْفُ) وَفِي النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى بَعْدَ كَلَامٍ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ مُفِيدٌ لَاغْتِيَابِ التَّكْرَارِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَيْضًا مَا نُصِّهَ فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ مُوَافِقٌ لِكَلَامِ الْمُتَوَلَّى اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (حَسَنٌ) أَيُّ: مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى (غَرِيبٌ) أَيُّ: مِنْ حَيْثُ التَّغْلِيهِ اهـ ع ش أَيُّ وَمَعَ ذَلِكَ فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ كَمَا عَلِمَ وَمِمَّا مَرَّ اهـ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (مَقَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالُوا) فِي الْمَعْنَى وَالنَّهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ نَكِيرَةٌ مُثْبِتَةٌ) أَيُّ فَلَا يَعُمُّ وَلِذَلِكَ مَالُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَى الْوَجْهِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ صَلَاحُ الْمَالِ فَقَطْ اهـ مَعْنَى أَيُّ: وَفَاقًا لِلْأَيِّمَةِ الثَّلَاثَةِ بِجَعْرِ مِي.

هـ. قَوْلُهُ: (وَقَوْعُهُ الْإِنْفُ) خَبَرٌ وَوَجْهَ الْعُمُومِ وَهَذَا إِشْكَالٌ لِسَم أَجَابَ عَنْهُ ش رَاجِعُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالُوا الْإِنْفُ) فِيهِ لِإِتْيَانِهِ بِصِيغَةِ التَّجَرُّبِ إِشْعَارٌ بِاسْتِشْكَالِهِ وَإِنْ كَانَ مَتَقُولًا وَهُوَ كَذَلِكَ؛ إِذْ كَيْفَ يُحْكَمُ بِمُجَرَّدِ نَدَمٍ مُحْتَمَلٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَعُمُّ الْفُسْقُ أَوْ يَغْلِبُ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي بِمِثَالِ الْعِبَادِ كَفَيَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَنْعِ مَوَارِيثِ النِّسَاءِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَاحْسَنُ مَا يُوْجِّعُ بِهِ أَنْ يُقَالَ إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ وَإِلَّا لَأَدَّى إِلَى بَطْلَانِ مُعْظَمِ مُعَامَلَاتِ الْعَامَّةِ وَكَانَ هَذَا هُوَ الْحَامِلُ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى اخْتِيَارِهِ أَنَّ الرُّشْدَ صَلَاحُ الْمَالِ فَقَطْ اهـ سَيِّدُ عَمَر. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ) أَيُّ: فِي اخْتِيَارِ صَلَاحِ الدِّينِ فِي الرُّشْدِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْغَالِبَ الْإِنْفُ) عِلَّةٌ عَدَمِ الْمَضَرَّةِ.

أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْآخِرِ مَا يُعَارِضُهُ انْتَهَى. وَفِيهِ اغْتِرَاضٌ فِي الْمُهْمَاتِ أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَحَلَّهُ مَعَ انْتِزَاعِ الْأَصْلِيِّ) وَهَذَا غَيْرُ مُوجِدٍ هُنَا أَيُّ: لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْآخِرِ مَا يُعَارِضُهُ انْتَهَى انْتِزَاعُهُ فَلَا يَكُونُ الْمَاءُ الْخَارِجُ مِنْهُ مَتْنًا خَارِجًا مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَادِ لِانْتِزَاعِ شَرْطِ كَوْنِ الْخَارِجِ مِنْهُ مَتْنًا. هـ. قَوْلُهُ: (وَحَالْفَهُمُ الْإِمَامُ) اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْإِيضَاحِ وَفَرَّقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا نَازَعَهُ فِيهِ فِي شَرْحِ الصُّبَابِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ) كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمْنَى بِذِكْرِهِ مَثَلًا حَكِيمٌ يُلَوِّغُهُ فَلَوْ حَاضَ بَعْدَ ذَلِكَ بِفَرْجِهِ غَيْرَ الْحُكْمِ بِالْبُلُوغِ الْمُتَقَدِّمِ وَجُعِلَ الْآنَ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ لِلْمَنِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَوْعُهُ) فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى الْعُمُومِ هُنَا أَنَّ دَلَالَةَ الْعَامِ كَلِمَةٍ بِمَعْنَى أَنَّ الْحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ وَلِكُلِّ مِنْ صَلَاحِ الْمَالِ وَصَلَاحِ الدِّينِ أَفْرَادٌ كَثِيرَةٌ فَإِنَّ تَعَلُّقَ الْحُكْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ اقْتَضَى الْإِكْتِفَاءَ فِي دَفْعِ الْأَمْوَالِ إِلَيْهِمْ بِوُجُودِ أَيِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الصَّلَاحَيْنِ وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِمْ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَجْمُوعِ عَلَى

يَحْصُلُ فِيهَا النَّدَمُ فَيَرْفَعُ الْحَجَرُ بِهَا ثُمَّ لَا يَعُودُ بِقَوْدِ الْفِسْقِ وَيُغْتَبَرُ فِي وَلَدِ الْكَافِرِ مَا هُوَ صَلَاحٌ عِنْدَهُمْ دِينًا وَمَالًا. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَلَا يَلْزَمُ شَاهِدَ الرُّشْدِ مَعْرِفَةُ عَدَالَةِ الْمَشْهُودِ لَهُ بَاطِنًا فَلَا يَكْفِي مَعْرِفَتُهَا ظَاهِرًا وَلَوْ بِالِاسْتِفَاضَةِ وَإِذَا شَرَطْنَا صَلَاحَ الدِّينِ (فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا مَا يُبْطِلُ الْعَدَالَةَ) بَارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ مُطْلَقًا أَوْ صَغِيرَةٍ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ وَخَرَجَ بِالْمُحَرَّمِ خَارِجَ الْمُرُوءَةِ فَلَا يُؤْثَرُ فِي الرُّشْدِ وَإِنْ حُرِّمَ ارْتِكَابُهُ لِكَوْنِهِ تَحْمَلُ شَهَادَةً؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ لِأَمْرِ خَارِجٍ (و) إِذَا شَرَطْنَا صَلَاحَ الْمَالِ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا إِنْ كَانَ بَحِيثٌ

• قَوْلُهُ: (فَيَرْفَعُ الْحَجَرُ بِهَا) أَي: بِالتَّوْبَةِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا يَعُودُ) أَي: الْحَجَرُ. • قَوْلُهُ: (وَيُغْتَبَرُ) (إِنْخ) أَي: كَمَا نَقَلَهُ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ وَأَقْرَبُهُ مُعْنَى وَنَهَايَةُ. • قَوْلُهُ (سَيِّئًا): (فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا) (إِنْخ) أَي: عِنْدَ الْبُلُوغِ بِذَلِيلِ مَا سَيَّئًا فِي الْمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ قَسَقَ (إِنْخ) وَعَلَيْهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ السَّقَمُ إِلَّا بِمَنْ أَتَى بِالْمُفْسَدِ مُقَارِنًا لِلْبُلُوغِ وَحَيْثُذِ الْبُلُوغُ عَلَى السَّقَمِ أَي: بِفَقْدِ صَلَاحِ الدِّينِ فِي غَايَةِ التَّدْوِيرِ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيَنْظُرْ هَذَا الْإِقْتِضَاءُ مُرَادًا مِنْ لَاهِ رَشِيدِي وَيَأْتِي فِي هَاشِيَةِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا (إِنْخ) عَنْ شَيْءٍ مَا يُفِيدُ خِلَافَهُ. • قَوْلُهُ: (بَارْتِكَابِ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ جَهْلِ الْمُفْرَضِ فِي الْمَعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ حُرِّمَ إِلَى الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (بَارْتِكَابِ) (إِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى (مِنْ اِزْتِكَابِ) (إِنْخ) بِمَنْ وَهِيَ أَحْسَنُ وَفِي سَم.

(فَرْغَ): الْمُتَّجِعُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ بَلَغَ مُصَلِّيًّا قَبْلَ قَوْلِهِ وَامْتَنَعَ الْحُكْمُ بِسَفَهِهِ مِنْ حَيْثُ تَزَكُّ الصَّلَاةِ وَلَوْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ مَثَلًا تَمْكِينَ وَلِيَّهَا إِيَّاهَا مِنَ الْمُمَاسِكَةِ لَيُظْهَرُ رُشْدُهَا فَتَوَصَّلُ إِلَى إِنْبَاتِهِ بِالْبَيِّنَةِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِبْجَابُهَا مَرَاه. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: غَلَبَتِ الطَّاعَاتُ أَوْ لَا هَا ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ صَغِيرَةٍ) (إِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَالْمَحَلِّي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ أَوْ إِضْرَازٍ عَلَى صَغِيرَةِ (إِنْخ) هَا. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُؤْثَرُ فِي الرُّشْدِ)؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْمُرُوءَةِ لَيْسَ بِجَرَامٍ عَلَى الْمَشْهُورِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَي: مَا لَمْ يَكُنْ مُتَحَمِّلًا لِلشَّهَادَةِ وَمِنْ الْإِخْلَالِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى تَزَكُّ الرِّوَايَةِ أَوْ بِمَضَاهَا فَتَرُدُّ بِهَا الشَّهَادَةُ وَلَيْسَتْ مُحَرَّمَةً ع ش قَالَ النَّهَايَةُ وَالْمَعْنَى وَلَوْ شَرِبَ النَّبِيذُ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ فَفِي التَّحْرِيرِ وَالِاسْتِذْكَارِ إِنْ كَانَ يَغْتَبِذُ حِلَّهُ لَمْ يُؤْثَرُ أَوْ تَحْرِيمُهُ فَوَجْهَانِ أَوْ جُوهُهُمَا التَّأْيِيدُ هَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فِي التَّحْرِيرِ لِلْجُرْجَانِي وَالِاسْتِذْكَارِ لِلدَّارِمِيِّ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ يَغْتَبِذُ حِلَّهُ كَالْحَقَنِيِّ وَقَوْلُهُ أَوْ تَحْرِيمُهُ كَالشَّافِعِيِّ هَا.

خِلَافَ الْأَصْلِ فِي الْعَامِّ اقْتَضَى أَنَّ لَا بُدَّ مِنْ غَايَةِ كُلِّ مِنَ الصَّلَاحَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْأَفْرَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (بَارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ).

(فَرْغَ): الْمُتَّجِعُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ بَلَغَ مُصَلِّيًّا قَبْلَ قَوْلِهِ وَامْتَنَعَ الْحُكْمُ بِسَفَهِهِ مِنْ حَيْثُ تَزَكُّ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ عَلَى صَلَاتِهِ وَالْمُتَّجِعُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَحْلِيلُهُ وَلَوْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ مَثَلًا تَمْكِينَ وَلِيَّهَا إِيَّاهَا مِنَ الْمُمَاسِكَةِ لَيُظْهَرُ رُشْدُهَا فَتَوَصَّلُ إِلَى إِنْبَاتِهِ بِالْبَيِّنَةِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِبْجَابُهَا مَرَاه. • قَوْلُهُ: (خَارِجَ الْمُرُوءَةِ) لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْمُرُوءَةِ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ عَلَى الْمَشْهُورِ م ر.

(لا يُذَرُّ بَأَنْ يُضَيِّعَ الْمَالَ) أَي: جَنِّبِهِ (بِاحْتِمَالِ غَبْنٍ فَاجِشٍ) وَسَيَّاتِي فِي الْوَكَالَةِ بِخِلَافِ الْبَسِيرِ (فِي الْمُعَامَلَةِ) كَيْبِيعَ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَتْسَمَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى قِلَّةِ عَقْلِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَرَادَ بِهِ الْمُحَابَاةَ وَالْإِحْسَانَ لَمْ يُؤْثَرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَضْيِيعٍ وَلَا غَبْنٍ وَلَوْ كَانَ يَغْتَنِّ فِي بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ لَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ كَمَا رَجَّحَهُ الْقَمُولِيُّ لِيُعَدَّ اجْتِمَاعُ الْحَجَرِ وَعَذْمُهُ لَكُنَّ الَّذِي مَالٌ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِي اعْتِبَارُ الْأَعْلَبِ (أَوْ رَفِيهِ) وَلَوْ فَلَسًا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ الْاِخْتِصَاصُ فِي هَذَا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ (فِي بَحْيٍ) لِقِلَّةِ عَقْلِهِ (أَوْ إِنْفَاقِهِ) وَلَوْ فَلَسًا أَيْضًا (فِي مُحَرِّمٍ) فِي اعْتِقَادِهِ وَلَوْ فِي صَغِيرِهِ وَالْإِنْفَاقُ هُنَا مَجَازٌ عَنْ خُسْرِ أَوْ غَرَمٍ أَوْ ضَيِّعٍ إِذْ هَذَا هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِي الْمَخْرَجِ فِي

• قَوْلُهُ: (أَي جَنِّبُهُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَتَمُّوْلًا اِهْرَعْ ش. • قَوْلُهُ: (وَسَيَّاتِي فِي الْوَكَالَةِ) أَي: أَنَّهُ مَا لَا يُحْتَمَلُ غَالِيًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْمُعَامَلَةِ) أَي: وَنَحْوِهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (كَبَيْعِ الْخ) يَثَالُ الْغَبْنِ الْبَسِيرِ. • قَوْلُهُ: (عَشْرَةَ بَتْسَمَةٍ) أَي: مِنَ الدَّرَاهِمِ وَخَرَجَ بِهَا الذَّنَائِرُ فَلَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِيهَا اِهْرَعْ ش. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى قِلَّةِ عَقْلِهِ الْخ) وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَلَّنَ عِنْدَ جَهْلِهِ بِحَالِ الْمُعَامَلَةِ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا وَاعْطَى أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا كَانَ الزَّائِدُ صَدَقَةً خَفِيَّةً مَحْمُودَةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَمَ.

• قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْقَمُولِيُّ) جَزَمَ بِهِ النَّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَيَّ): (أَوْ رَفِيهِ) عَطَفَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَلَسًا) إِلَى الْمَثَلِ فِي النَّهَآيَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَي: قِيلَ لَحَقَ بِالْمَالِ فَيَحْرُمُ إِضَاعَةُ مَا يُعَدُّ مُتَمَتِّعًا بِهِ مِنْهُ عُرْفًا وَيُحَجَّرُ بِسَبَبِهِ اِهْرَعْ ش.

• قَوْلُهُ (سَيَّ): (فِي بَحْيٍ) أَوْ نَارٍ أَوْ نَحْوِهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي صَغِيرَةٍ) الْأَوَّلَى بِاسْتِقْطَاعِ فِي كَمَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي أَي: كَلْعَاطِئِهِ أَجْرَةً لِيَصْرُغَ إِنَاءٌ تَقْدِ أَوْ لِيَنْجِمَ أَوْ لِيَرْشُوهَ عَلَى بَاطِلٍ شَوْبَرِيٍّ اِهْرَعْ بَجَبَرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (هَنْ خُسْرِ الْخ) بِصَيِّغِ الْمُضِيِّ الْمَبْنِيَةِ لِلْفَاعِلِ عِبَارَةً النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَمُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِالْإِنْفَاقِ الْإِضَاعَةُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي الْمَخْرَجِ فِي الطَّاعَةِ إِنْفَاقٌ وَفِي الْمَكْرُوهِ وَالْمُحَرَّمِ إِضَاعَةٌ وَخُسْرَانٌ

• قَوْلُهُ (سَقَطَنِي): (بَأَنْ يُضَيِّعَ الْمَالَ بِاحْتِمَالِ غَبْنٍ فَاجِشٍ فِي الْمُعَامَلَةِ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ قِصَّةُ جَبَانَ بْنِ مُقْبِدٍ وَأَنَّهُ كَانَ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ وَأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ لَا جِلَابَةَ» الْخ فَإِنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ كَانَ يُغْتَبَنُ وَفِي صِحَّةِ بَيْعِهِ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ بَلْ أَقْرَهُ وَأَرْشَدَهُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ مِنْ أَيْنَ كَانَ يُغْتَبَنُ غَبْنًا فَاجِشًا فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُغْتَبَنُ غَبْنًا يَسِيرًا وَلَوْ سَلِمَ فَمِنْ أَيْنَ أَنْ كَوْنَهُ كَانَ يُغْتَبَنُ كَانَ عِنْدَ بُلُوغِهِ فَلَعَلَّهُ عَرَضَ لَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَلَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ فَيَكُونُ سَفِيهَاً مُهْمَلًا وَهُوَ يَصِيحُ تَصَرُّفُهُ لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْجَوَابِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ تَرْكَ الْإِسْتِغْصَالِ فِي وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ يَنْزِلُ مَنَزَلَةُ الْمُعَمِّمِ فِي الْمَقَالِ وَقَدْ أَقْرَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمُبَايَعَةِ وَأَرْشَدَهُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ حَالِهِ هَلْ طَرَأَ لَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا أَوْ لَا؟ وَهَلْ كَانَ الْغَبْنُ فَاجِشًا أَوْ يَسِيرًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى قِلَّةِ عَقْلِهِ) فَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ عِنْدَ جَهْلِهِ بِحَالِ الْمُعَامَلَةِ.

المعصية. (والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير) عامٌ بعد خاصٍ (والمطاعم والملايس) والهدايا (التي لا تليق) به (ليس بتبذير)؛ لأنَّ له فيه غرضًا صحيحًا هو الثواب أو التلذُّذ ومن ثمَّ قالوا لا سرف في الخير كما لا خيَر في السرف وفَرَّق الماوردي بين التبذير والسرف بأنَّ الأوَّل الجهلُ بمواقع الحقوق والثاني الجهلُ بمقاديرها وكلام الفرائي يقتضي ترادفهما ويوافق قول غيره حقيقة السرف ما لا يقتضي حشدًا عاجلاً ولا أجراً آجلاً ولا يُنافي ما هنا عند الإسراف في النفقة معصية؛ لأنه مفروض فيمن يقتصر لذلك من غير رجاء وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المُقِرِّض بحالهِ. (ويُختَر) من جهة الولي ولو غير أصلي (رُشد المعصية) فيهما لقوله تعالى: ﴿وَاتْلُوا أَلَكْنَ﴾ [النساء: ٦٠] أمَّا في الدين فيمشاهدة حالهِ في فعل الطاعات وتوقِّي المخزومات ومن زاد على ذلك توقِّي الشبهات أراد التأكيد لا الاشتراط كما عُرف من شرط الرُشد السابق وقد جُوزوا للمشاهد به اعتماد العدلية الظاهرة وإن لم يخطُ بالباطنية (و) أمَّا في المال فهو (يختلِف بالمراتب فيختَر)

وغزَم اه وهي اتسب قال ع ش قوله في الطاعة لعلَّه أراد بها ما يشمَل المُباح اه.

فوق (سني): (إن صرفه) أي: المال وإن كثر نهايةً ومُغني.

فوق (سني): (ووجوه الخير) كالعتي نهايةً ومُغني. فود: (فيه) أي في الصرف المذكور.

فود: (وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بإمكان صرف ما لا يليق صرفه مع عدم الجهل اه

سم. فود: (ما هنا) أي: من أن الصرف في المطاعم إلخ ليس بتبذير عبارة المُغني والنهاية.

(تنبيه): قضية كون الصرف في المطاعم والملايس التي لا تليق به ليس بتبذير أته ليس بجرام وهو كذلك فإن قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم وإذا كان غرضه في مخصية كالخمر والإسراف في التفتة لم يُعْط قَبْل التوبة وجعله في المهمات تناقضاً أجب بأنهما مسألتان فالمذكور هنا في الإنفاق من خالص ماله فلا يحرُم والمذكور هناك في الإقراض من التاس إلخ اه. قال ع ش قوله قضية إلخ وهل يُكره نعم قاله المؤلف م ر وهو ظاهر اه. فود: (لأنه) أي: المقد. فود: (لذلك) أي: للتبسط والإسراف في المطاعم والملايس التي لا تليق به.

فوق (سني): (ويُختَر) أي: وجوباً اه ع ش. فود: (من جهة الولي) إلى قوله ومن زاد في النهاية

والمُغني. فود: (﴿وَاتْلُوا﴾ إلخ) أي: اختيروهم نهايةً ومُغني. فود: (في فعل الطاعات إلخ) أي:

ومخالطة أهل الخير نهايةً ومُغني. فود: (وقد جُوزوا للمشاهد إلخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال

ابن الصلاح إلخ اه سم وقد يقال: إنما المقصود به الاستدلال على قوله أمَّا في الدين فيمشاهدة حالهِ

إلخ. فود: (وأمَّا في المال إلخ) عطف على قوله أمَّا في الدين إلخ.

فود: (وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بإمكان صرف ما لا يليق صرفه مع عدم الجهل

المذكور. فود: (وقد جُوزوا للمشاهد) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح إلخ.

وَلَدَ التَّاجِرِ) وَالسُّوقِي (بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ) أَي: بِمُقَدِّمَاتِهِمَا فَقَطَعَهُمَا بَعْدَهُمَا عَلَيْهِمَا مِنْ غَطْفِ الرَّدِيفِ أَوْ الْأَخْصِ وَذَلِكَ لِمَا يَذْكُرُهُ بَعْدُ مِنْ غَدَمِ صِحَّتِهِمَا مِنْهُ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ رَزَعَهُ (وَالْمُمَاكَسَةُ فِيهِمَا) بِأَنْ يَطْلُبَ أَنْقَضَ مِمَّا يُرِيدُهُ الْبَائِعُ وَأَزِيدَ مِمَّا يُرِيدُهُ الْمُشْتَرِي وَيَكْفِي اخْتِبَارُهُ فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّجَارَةِ عَنْ بَاقِيهَا. (وَوَلَدَ الزُّرَّاعِ بِالزَّرْعَةِ وَالتَّقْفَةِ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا) أَي: بِمَصَالِحِهَا كَحَرْثٍ وَحَصْدٍ وَحِفْظٍ أَي: إِعْطَائِهِمُ الْأَجْرَةَ وَوَلَدَ نَحْوِ الْأَمِيرِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى أَتْبَاعِ أَبِيهِ وَالفقيه بذلك وَنَحْوِ شِرَاءِ الْكُتُبِ (وَالْمُحْتَرَفُ بِمَا يَتَقَلَّقُ بِجَرَفَتِهِ) يَصْخُ جَرُهُ وَعَلَيْهِ يَرْجِعُ ضَمِيرُ جَرَفَتِهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ سَائِعٌ وَتَكُونُ فَإِذْنُهُ أَنَّهُ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْكَافِي يُخْتَبَرُ الْوَلَدُ بِجَرَفَةِ أَبِيهِ وَأَقَارِبِهِ وَرَفْعِهِ وَهُوَ الْأَوَّلَى لِإِفَادَتِهِ أَنَّ مَا مَرَّ فِي وَلَدِ نَحْوِ التَّاجِرِ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ جَرَفَةٌ وَاخْتَبَرُ حِينَئِذٍ بِجَرَفَةِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ حَيْثُ لَا جَرَفَةَ لَهُ أَنَّهُ يَتَقَلَّقُ لِجَرَفَةِ أَبِيهِ وَلَا اخْتَبَرُ الْوَلَدُ بِمَا يَتَقَلَّقُ بِجَرَفَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَنْظُرْ لِجَرَفَةِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَلَّقُ إِلَيْهَا وَلَا يُحْسِنُهَا حِينَئِذٍ (و) تُخْتَبَرُ (المرأة) مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يُنَافِيهِ النَّصُّ عَلَى أَنَّ

• قَوْلُهُ: (وَالسُّوقِي) إِلَى قَوْلِ الْمَنْثِيِّ بِمَا يَتَقَلَّقُ بِالْعَزْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالفقيه إِلَى الْمَنْثِيِّ.
 • قَوْلُهُ (سُوقِي): (وَلَدَ التَّاجِرِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّاجِرُ عَرَفًا كَالْبَزَارِ لَا مَنْ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَالسُّوقِي أَحَدُ ش. • قَوْلُهُ: (فَقَطَعَهُ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ الْمُضَافِ أَيِ الْمُقَدِّمَاتِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَطْفِ الرَّدِيفِ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُمَاكَسَةِ جَمِيعَ مُقَدِّمَاتِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ (وَقَوْلُهُ أَوْ الْأَخْصُ) يَغْنِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا خُصُوصًا مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ أَحَدُ ش. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: تَقْدِيرُ الْمُضَافِ.
 • قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَطْلُبَ أَنْقَضَ الْخُ) اسْمُ التَّمْضِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ حِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَهُوَ طَلَبُ التَّقْصَانِ عَمَّا طَلَبَهُ الْبَائِعُ وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَتَيَّدُهُ الْمُشْتَرِي أَح. • قَوْلُهُ: (أَنْقَضَ الْخُ) عَلَى حَذْفِ الْخَافِضِ أَي: بِأَنْقَضَ الْخُ وَيَازِيدَ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي اخْتِبَارُهُ فِي نَوْعِ الْخُ) ثُمَّ إِنَّ ظَهَرَ خِلَافَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ التَّنَوُّعِ بَيِّنَ غَدَمَ رُشْدِهِ أَح. ش. • قَوْلُهُ: (أَي: إِعْطَاؤُهُمُ الْأَجْرَةَ) أَيِ الَّتِي عَنَتَهَا وَلِيهِ لِلدَّفْعِ لِلْمَمَالِ كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِتَفْرِقَةِ الزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا وَحَيْثُ احْتِيَاجٌ إِلَى شِرَاءٍ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِمْ أَوْ اسْتِجَارٍ بَعْضُهُمْ عَلَى عَمَلٍ يَعْمَلُهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ مِنْ وَلِيهِ أَح. س. عَلَى مَنَهِجِ الْمَعْنَى وَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ م. ر. وَلَيْسَ ذَلِكَ مُفْرَعًا عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ تَصَرُّفِهِ الْخُ أَح. ش. • قَوْلُهُ: (وَوَلَدَ نَحْوِ الْأَمِيرِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَوَلَدَ الْأَمِيرِ وَنَحْوَهُ بِأَنْ يُعْطَى شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لِيُنْفَقَ فِي مُدَّةِ شَهْرٍ فِي خُبْرِ وَلَحْمٍ وَمَاءٍ وَنَحْوِهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ بَعَا لِجَمَاعَةٍ ثُمَّ قِيلَ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ أَنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ نَقْفَةً يَوْمَ فِي مُدَّةِ شَهْرٍ ثُمَّ نَقْفَةً أُسْبُوعَ ثُمَّ نَقْفَةً شَهْرًا وَلَيْسَ ذَلِكَ أَي: دَفْعُ النَّقْفَةِ الْخُ مُفْرَعًا عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ تَصَرُّفِهِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُنْتَحَنُ بِذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ الْعَقْدُ عَقْدَ الْوَلِيِّ كَمَا سَيَأْتِي وَيُخْتَبَرُ مَنْ لَا جَرَفَةَ لِأَبِيهِ أَي: وَلَا لَهُ بِالتَّقْفَةِ عَلَى الْعِيَالِ؛ إِذْ لَا يَخْلُو مَنْ لَهُ وَلَدٌ عَنْ ذَلِكَ أَي: الْعِيَالِ غَالِبًا أَح. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَتْبَاعِ أَبِيهِ) أَي: أَجْنَادِهِ يَغْنِي إِعْطَاؤُهُمْ وَظَائِفَهُ بِقَدْرِ مَرَاتِبِهِمْ أَح. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ) وَهُوَ الْمُحْتَرَفُ. • قَوْلُهُ: (وَاخْتَبَرُ الْخُ) الْأَسْبَكُ فَيُخْتَبَرُ حِينَئِذٍ الْخُ.
 • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ الْخُ) أَي: كَوْنُ اخْتِبَارِ الْمَرْأَةِ مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ.

النساء والمحارم يختبرونها؛ لأن الولي يُنبئهم في ذلك وعليه قيل يكفي أحدهما وهو الأوجه وقيل لا بُد من اجتماعهما. وقضية هذا النص أنه لا تُقبل شهادة الأجانب لها بالرشيد وبه أفتى ابن خلكان لكن خالفه التاج الفزاري. قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختيار دون الزيادة اهـ ويُؤيده ما يأتي في الشهادات أن الشاهد عليها لا يُكلف السؤال عن وجه تحمله عليها إلا إن كان عاميًا؛ لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتمادًا على صوتها (بما يتعلق بالفرز) أي: بفعله إن تخدّرت وإلا فيبيعه يُطلق على المصنّر والمفزول (والقطن) حفظًا وبيعا كما تقرّر فإن لم يليق بها أو لم تعتدّها فيما يعتاده مثاليها. قال الصيّمري والمرأة المُبتدلة بما يُختبر به الرجل (وصون الأطمعة عن الهرة)؛ لأن بذلك يبيّن الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع وذلك قوام الرشيد (ونحوهما) أي: الهرة كالفأرة والأطمعة كالأقيسة. وإذا ثبت رُشدُها نفذ تصرفها من غير إذن زوجها وخير لا تنصرف المرأة إلا بإذن زوجها أشار الشافعي إلى ضعفه ويفرض صحته حملوه على النذب واستدل له بأن (مُثمنة زوج النبي ﷺ) اعتقت ولم تعلّمه فلم يبيته عليها

• فود: (يُنبيهم في ذلك) أي يُنبئ الولي النساء والمحارم في الاختيار وفي بعض نسخ النهاية يُتهم في ذلك قال ع ش أي لإرادة دوام الحبر اهـ. • فود: (وعليه) أي: على النص. • فود: (أحدهما) أي: أحد الصنفين النساء والمحارم. • فود: (لكن خالفه التاج الفخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول شهادة الأجانب اهـ. • فود: (دون الزيادة) أي: دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيّد عمر. • فود: (ويؤيده) أي: الإختفاء بشهادة الأجانب اهـ ع ش. • فود: (أي: بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمُعني. • فود: (يطلق على المصنّر والمفزول) أي: والمراد هنا كُل منهما. • فود: (حفظًا) أي: إن كانت مُحلّرة. • وفود: (وتبعًا) أي: إن كانت برة. • وفود: (كما تقرّر) أي: في الفرز من التوزيع. • فود: (فإن لم يليق بها) ككتاب الملوكة ونحوهم.

• فود: (سني: من الهرة) وهي الأنثى والدكر هِرّ وتُجمَع الأنثى على هِرَر كقِرْية وقِرَب والدكر على هِرَرَة كقِرْد وقِرْدَة اهـ مُعني. • فود: (وعدم الانخداع) أي: عدم تأثرها بالحيلة. • فود: (قوام الرشيد) أي: ما يتحقق به الرُشد. • فود: (أو الأطمعة) عطف على قوله الهرة. • فود: (ولذا ثبت) إلى قوله لا يُنافي ذلك في النهاية والمُعني إلا قوله استدّل إلى قول مالك. • فود: (حملوه على النذب) يبيّن على مال الزوج لما يغلّب فيه من التصرف في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيّد عمر. • فود: (على النذب) أي: نذب الإِسْتِثْناء. • فود: (واستدل له) أي: لِلْحَمَل كَرْدِي. • فود: (ولم تغلّمه) أي لم تستاذن منه ﷺ. • فود: (فلم يبيته) أي: ﷺ لإعتاق عليها أي: فلو كان الإِسْتِثْناء واجبًا لآتكر عليها

• فود: (لكن خالفه التاج الفزاري) ما قاله هو الأوجه. • فود: (كما تقرّر) أي حفظ إن تخدّرت وإلا فيبيعه. • فود: (فلم يبيته عليها) زاد في شرح الباب بل لو أعطتها لأخواتها لكان أعظم لأجرها وهذا

وفيه ما فيه؛ إذ قول مالك رحمته لا تُعطى الرشيدة ماله حتى تزوج وحيث لا تنصرف فيما زاد على الثلث بخير إذنه ما لم تصر عجوزاً لا يُنافي ذلك والخُنْثَى يُخْتَبَرُ بما يُخْتَبَرُ به النوعان (ويُشَرَطُ تَكَرُّرُ الاعتبارِ مرتين أو أكثر) حتى يَغْلِبَ على الظنُّ رُشْدُهُ؛ لأنه قد يُصِيبُ مَرَّةً لا عن قَصْدٍ (ووقته) أي الاختبار (قبل البلوغ) لإناطة الاختبار في الآية باليتيم وهو إنما يَقَعُ حقيقةً على غير البالغ فالمُخْتَبَرُ هو الولي كما مرَّ والمراد بقبليه قبيله حتى إذا ظَهَرَ رُشْدُهُ وَبَلَغَ سَلَمَ له ماله فوراً (وقيل بعده) لِإِطْلَاقِ تَصَرُّفِ الصَّبِيِّ أي: بالنسبة لنحو البيع (فعلى الأول) الْمُعْتَمَدُ (الأصح) بالرفع (أنه لا يصحُّ بيعه بل يُنْتَحَنُ في المماكسة فإذا أَرَادَ العقدَ عقد الولي) لِقَدَمِ صِحَّتِهِ مِنَ المولى وعلى الوجهين يُعْطِيهِ الولي مالا قليلاً لئلا يكس به ولا يَضُمَّهُ إِنْ تَلَفَ عنده؛ لأنه مأمورٌ بالتسليم إليه كذا أُلْفِقُوهُ ولو قِيلَ بأنه تلزمه مراقبته بحيث لا يكون إغفاله له حايلاً على

الإغفاق بلا إذنٍ مِنْهُ رحمته. قود: (وفيه إلخ) أي: في الاستدلال. قود: (إذ قول مالك إلخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الحمل لأجل خلاف مالك؛ لأن قوله لا يُنافي نفوذ التصرف مطلقاً؛ لأنه يجوز التصرف في الجُمْلَةِ اهـ كزدي. قود: (وحيث) أي: حين إذ تزوجت. قود: (لا تنصرف إلخ) أي: لا يتفدَّ تبرعها بما زاد إلخ اهـ نهاية زاد المُعْنَى فقال له الشافعي أرايت لو تصدقت بثلث ماله ثم بثلث الثلثين ثم بثلث الباقي هل يجوز التصدق الثاني والثالث إن جَوَزَتْ سُلْطَتُهَا على جميع المال بالتبرع وإن منعت منعت الحر البالغ الماقل من ماله ولا وجه له اهـ. قود: (لا يُنافي ذلك) أي عَدَمَ عَيْنِهِ عليها ولعل وجه عَدَمِ المنافاة احتمال عَدَمِ زيادة العتق على الثلث وتقدّم عن الكزدي في الإشارة وتوجيه عَدَمِ المنافاة غير ما ذكر. قود: (التوهمان) قال في شرح العُباب ولا يخفي أخذهما لاحتمال أنه من الجنس الآخر اهـ سم. قود: (حتى يغلب) إلى قوله كذا أُلْفِقُوهُ في النهاية والمُعْنَى. قود: (الولي) عبارة النهاية والمُعْنَى كُلُّ وَلِيٍّ اهـ.

قود (سبي): (وقيل بغيره) ردُّ بآته يؤدِّي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل نهاية ومُعْنَى.

قود (سبي): (بل يُنْتَحَنُ) والأوجه أنه يُخْتَبَرُ السفيه أيضاً فإذا ظَهَرَ رُشْدُهُ عَقْدٌ؛ لأنه مُكَلَّفٌ نهاية ومُعْنَى وسم. قود: (وعلى الوجهين) أي: على الأول المُعْتَمَدِ ومُقابِلُهُ. قود: (كذا أُلْفِقُوهُ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ الوجهَ الأخذَ بِأُطْلَاقِهِمْ؛ لأنه وإن أَدَّى لِإِتْلَافِهِ مُقْتَضًى نَظَرًا لِمَا فِيهِ مِنَ المصلحة اهـ سيّد عَمَرُ. وفيه أن ما استقر به الشارح فيه جنم بين المصلحتين ثم رأيت في ع ش بعد ذكر كلام الشارح ما نصّه وقد نفهم المراقبة المذكورة من قول المُصَنِّفِ فإذا أَرَادَ أَنْ يَقْعِدَ إلخ فإنه ظاهر في أن الولي يكون عنده

واقعة قولية فالاحتمال يُعْمَلُهَا وَسَنَدُهَا صَحِيحٌ انتهى. قود: (التوهمان) قال في شرح العُباب ولا يخفي أخذهما لاحتمال أنه من جنس الآخر.

قود (سقي): (بل يُنْتَحَنُ) والأوجه أنه يُخْتَبَرُ رُشْدُ السفيه أيضاً فإذا ظَهَرَ رُشْدُهُ عَقْدٌ؛ لأنه مُكَلَّفٌ.

تضييعه وإلا ضُمَّته لم يُعُد.

(فرغ) لا يحلفُ وليُّ أئكَر الرُّشد بل القولُ قولُه في دَوامِ الحجرِ ولا يقتضي إقراره به فكُ الحجرِ وإن اقتضى انيزالَه وحيثُ عَلِمَه لَزِمَه تمكيثُه من مالِه وإن لم يثبت لكنَّ صِحَّةَ تصرُّفه ظاهرًا متوقِّفةً على يَبْتِ برُشْدِه أي: أو ظُهوره كما صرَّح به بعضُهم حيثُ قال يصدُقُ الوليُّ في دَوامِ الحجرِ؛ لأنَّ الأصلُ ما لم يظهر الرُّشدُ أو يثبت. (فلو بَلَغَ غيرَ رشيدٍ) لَفَقِدَ صلاحَ دينه أو مالِه (دامَ الحجرُ) أي: جُنَّه؛ إذ حجرُ الصبيِّ يرتفعُ بالبلوغِ وحده فليهِ مَنْ كان يليه (وإن بَلَغَ رشيدًا انفكَّ) الحجرُ (بنفسِ البلوغِ)؛ لأنَّ حجرَ ثَبَتَ من غيرِ حاكمٍ فارتفعَ من غيرِ فكِّ كحجرِ الجنونِ وبه فارقُ حجرِ السفه الطاري (واعطى مالَه) فائدتُه ذِكْرُ غَايَةِ الانفكاكِ وقيلَ الاحترازُ عن مذهبِ مالِكٍ في المرأةِ وقد مرَّ أيضًا (وقيلَ يُشترطُ فكُّ القاضي) أو نحو الأبِ أو إذنه في دَفْعِ مالِه إليه؛ لأنَّ محلَّ اجتِهَادٍ فأشبهَ حجرَ السفه الطاري ويُرَدُّ ما تَقَرَّرَ (فلو بَدَنَ) أي زالَ

وَقَتِ الْمُمَاسَّةِ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُرَاقِبْهُ ضَمِنَ اهـ. فُود: (لا يَخْلِفُ وَلِيُّ الْخ) وَفَاقًا لِلتَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ. فُود: (أَتَكَرَّ رُشْدُ الصَّبِيِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ اهـ كُزْدِي. فُود: (بِه) أي: الرُّشْدُ. فُود: (وَأَنْ لَمْ يَثْبُتْ) أي: وَلَمْ يَظْهَرْ. فُود: (هَلَّى يَبْتِ بِرُشْدِهِ) أي: وَقَتِ التَّصَرُّفِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ شَهَادَةُ الْيَبْتِ بِذَلِكَ بَعْدَ التَّصَرُّفِ. فُود: (لَفَقِدَ صِلَاحَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبَحَثَ فِي التَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ ذِكْرُ غَايَةِ إِلَى الْإِحْتِرَازِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوُ الْأَبِ إِلَى؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخ وَقَوْلُهُ أَيْتَمَّ. فُود: (إِذْ حَجَرَ الْخ) أي: لَا حَجَرَ الصَّبَا؛ إِذْ الْخ. فُود: (يَرْتَفِعُ بِالْبُلُوغِ الْخ) أي: وَيَخْلُقُ حَجَرُ السَّفَهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. فُود: (فَلْيَلِ الْخ) تَقْرِيعٌ عَلَى الْمُتَنِّ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَالتَّهْيَةِ فَيَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ مَنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ اهـ.

فُود (سَي): (وَأَنْ بَلَغَ رَشِيدًا انفكَّ بنَفْسِ الْبُلُوغِ) أَوْ غَيْرَ رَشِيدٍ ثُمَّ رَشِيدٌ فَيَنْفَسِ الرُّشْدَ نِهَايَةً وَمُغْنَى وَتَقْلَهُ سَمْعًا عَنِ الْمُبَابِ وَشَرَحَ الرُّوَضِ وَقَالَ ع ش وَالْمُرَادُ بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالرُّشْدِ بِإِغْيَارٍ مَا يَرَى مِنْ أَحْوَالِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ يَظْهَرُ فِيهَا ذَلِكَ عُرْفًا فَلَا يَتَقَيَّدُ بِخُصُوصِ الْوَقْتِ الَّذِي بَلَغَ فِيهِ كَوَقْتِ الزَّوَالِ مَثَلًا اهـ. فُود: (وَقِيلَ الْإِحْتِرَازُ الْخ) اقْتَصَرَ التَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ جَائِزَيْنِ بِذَلِكَ وَقَالَ سَم يَجُوزُ كَوْنُهَا مَجْمُوعَ الْأَمْرَيْنِ أَغْنَى هَذَا وَمَا قَبْلَهُ اهـ. فُود: (مَا تَقَرَّرَ) أي: يَقُولُهُ؛ لِأَنَّهُ حَجَرُ ثَبَتَ

(فرغ): أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بَآنَ مَنْ عَلِمَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ اسْتَضْجَبَ إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الرُّشْدُ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُعْلَمَ حَجَرٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ كَمَنْ عَلِمَ رُشْدَهُ اهـ. بِمَعْنَاهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى الْبَالِغِ بِالسَّفَهِ الْمَانِعِ مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَأَنَّهُ عَلِمَ تَصَرُّفَ وَلِيِّهِ عَلَيْهِ وَعَدَمَ تَصَرُّفِهِ هُوَ م ر.

فُود (نَقْلَنِي): (وَأَنْ بَلَغَ رَشِيدًا انفكَّ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ أَوْ بَلَغَ رَشِيدًا أَوْ رَشِيدٌ بَعْدَ ذَلِكَ انفكَّ حَجَرُهُ وَإِنْ لَمْ يَفْكُ الْقَاضِي اهـ. وَمِثْلُهُ فِي شَرَحِ الرُّوَضِ. فُود: (وَقِيلَ الْإِحْتِرَازُ الْخ) يَجُوزُ كَوْنُهَا مَجْمُوعَ الْأَمْرَيْنِ أَغْنَى هَذَا وَمَا قَبْلَهُ.

صلاح تصرفه في ماله (بعد ذلك) أي: بعد رُشده (حُجِرَ عليه) من جهة الحاكم فقط؛ لأنه محلّ اجتهاد فإن لم يحجر عليه القاضي أثمَ وتقدّر تصرفه ويُسمى الشفيع المَهْمَلُ ولهم سفيه مَهْمَلٌ لا يصح تصرفه وهو مَنْ بَلَغَ مُسْتِمِرُّ السفه ولم يحجر عليه ولِيه والأوّل الرّاءُ بالمُهْمَلِ عند الإطلاق غالبًا. (وقيل يعود الحجرُ بنفسِ التبذير (بلا إعادة) من أحد كالجُنُونِ ويُرَدُّ بوضوح الفرقِ إذ الغالب فيه أنه لا يحتاج لِتَنْظُرٍ واجتهادٍ بخلاف التبذير وإذا رُشِدَ بعد هذا الحجر لم يَنْقَلْ إلا بَقْلُ القاضي لاحتياجه للاجتهاد حينئذٍ (ولو فسق) بعد وجود رُشده وبقي صلاح تصرفه في ماله (لم يحجر عليه في الأصح)؛ لأنَّ السَّلَفَ لم يحجروا على الفسقة بخلاف الاستدامة؛ لأنَّ حجره كان ثابتًا جُنْسه وفارق التبذير بأنه يتحقّق معه إثلاف المال بخلاف الفسق. (ومن حُجِرَ عليه بسفاه) أي: تبذير (طرأ فولّيه القاضي)؛ لأنه الذي يحجر كما مرّ نعم يُسَرُّ له إشهار حجره ورَدُّ أمره لأبيه فجذّه فسائر غصباته؛ لأنهم به أشفقّ (وقيل ولِيه) وفي الصّغَرِ وهو الأبُّ والجَدُّ كما لو بَلَغَ سفيهاً ويردُّ بوضوح الفرق؛ إذ يُفْتَقَرُ في الدوام ما لا يُفْتَقَرُ في الابتداء (ولو طرأ جُنُونٌ فولّيه في الصّغَرِ) وفارق الشفيع لِمَا مرّ (وقيل) ولِيه

إلخ. ٥. فَوَدَّ: (أثم) أي: إذا تصرف ولعله إذا عَلِمَ أنه مُبْتَدَرٌ وأن تصرف المُبْتَدِرِ حرام وإن خالط العلماء.
 ٥. فَوَدَّ: (ولم يحجر عليه إلخ) هذا غير مُحتاج إليه؛ لأنه مخجورٌ عليه شرعاً فلا يحتاج إلى حجر الولي؛ إذ لا فائدة فيه اه بُجِرِمِي. ٥. فَوَدَّ: (غالبًا) وفي النهاية والمُعْنَى على المشهور اه. ٥. فَوَدَّ: (فيه) أي: في الجنون. ٥. فَوَدَّ: (بخلاف التبذير) ولا حجرٌ بشيئته على نفسه مع اليسار؛ لأنَّ الحقَّ له والقائل بالحجر به لم يردّ به حقيقته بدليل تغييره بأنه لا يُمنع من التصرف ولكن يُتَّقَى عليه بالمعروف من ماله إلا أن يخاف عليه إخفاء ماله لشدّة شُحِّه فيُمنع من التصرف فيه؛ لأنَّ هذا أشدُّ من التبذير نهايةً ومُعْنَى قال الرّشيدِيّ وع ش قوله إلا أن يخاف إلخ من تيمّة الضعيف اه. ٥. فَوَدَّ: (وإذا رُشِدَ) أي: السفية.
 ٥. فَوَدَّ: (يُسَرُّ له إلخ) ولو رأى النداء عليه ليجنب في المعاملة فغلّ نهايةً ومُعْنَى أي: نذّباع ش.
 ٥. فَوَدَّ: (ولِيه في الصّغَرِ) وهو الأبُّ ثم الجدُّ نهايةً ومُعْنَى وَسَم. ٥. فَوَدَّ: (وفارق إلخ) عبارة النهاية والمُعْنَى والفرق بين التصحيحين أن السّفَةَ مُجْتَهَدٌ فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه.
 ٥. فَوَدَّ: (بِمَا مرّ) أي: في شرح قوليه القاضي.

٥. فَوَدَّ: (نَفَقَتْنِ): (ولو طرأ جُنُونٌ إلخ) قد يَشْمَلُ الوصيّ وعبارة البهجة.

وطارئ الجنون لا يَلِيهِ ذو الحُكْمِ بل لِأبٍ أو أبيه
 أي: الجدُّ قال في الشرح وسكتوا عن الوصيّ فيَحْتَمَلُ أنه كالأب والجدُّ ويَحْتَمَلُ وهو الظاهر أنه لا تعود إليه الولاية اه. ولو أفاق من هذا الجنون مُبْتَدَرًا فهل الولاية بقَدِّ الإفاقة لولي الصّغَرِ استصحاباً لها كما لو بَلَغَ مُبْتَدَرًا أو للقاضي فيه نظر.

(القاضي ولا يصح من المحجور عليه لِسْفِه) جَسًا أو شَرعًا (بيع ولا شراء) لِغَيْرِ طَعَامٍ عِنْدِ الاَضْطِرَارِ وَلَوْ بِغَيْظَةٍ وَفِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ تَوَكَّلَ فِي ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ وَبَحَثَ الْبُلْغِيَّ أَنْ مِثْلَهُ فِي الشَّرَاءِ لِلَاَضْطِرَارِ الصَّيِّ وَقد يُقَالُ الاَضْطِرَارُ مُجَوِّزٌ لِلاُخْذِ وَلَوْ بِعَقْدٍ فَايِدٍ فَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّحَّةِ هُنَا فِيهِمَا وَإِنْ قُطِعَ بَهَا الإِمَامُ فِي الشَّفِيهِ وَأَمَّا صَحُّ تَوَكُّلِهِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ لِصِحَّتِهِ مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَلَا إِجَارَةَ نَفْسِهِ. قَالَ المَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْبَانِيُّ إِلا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ عَمَلَهُ لاسْتِفْنَائِهِ عَنْهُ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّبَرُّعَ بِهِ حِينَئِذٍ فَالْإِجَارَةُ أَوْلَى وَفِيهِ نَظَرٌ مُلْحَظٌ قَوْلُهُمْ وَلِلْوَلِيِّ إِجْبَارُهُ عَلَى الْاِكْتِسَابِ وَلَوْ غَيْثًا وَحِينَئِذٍ فَعَمَلُهُ يَصَحُّ أَنْ يُقَابَلَ بِمَالِي وَيُجَبَّرَ عَلَيْهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْخُ مِنْهُ مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ

فَوَلِّي (سَيِّ): (وَلَا يَصْخُ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِسْفِهَ بَيْعٍ وَلَا شِرَاءٍ الْخ) لِأَن تَصْحِيحَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَعْنَى الْحَجَرِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (لِغَيْرِ طَعَامٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَبْحَثُ) فِي النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى.
 فَوَدَّ: (جَسًا) أَي: بَأَن حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لِتَبْذِيرِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا. فَوَدَّ: (أَوْ شَرعًا) أَي: بَأَن بَلَغَ سَفِيهَا سَمِيعًا وَش. فَوَدَّ: (وَلَوْ بِغَيْظَةٍ الْخ) وَإِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ أَهْ نِهَائَةً. فَوَدَّ: (بِفُلَةٍ) أَي: الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لِسْفِه. فَوَدَّ: (فَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّحَّةِ الْخ) قَدْ يُجَابُ بَأَن الْحَاجَةَ قَدْ تَذَعُو لِلصَّحَّةِ كَمَا لَوْ امْتَكَّنَ الشَّرَاءُ بِشَمَنِ يَسِيرٍ وَلَوْ أَخَذَ بِعَقْدٍ فَايِدٍ لَزِمَهُ الْقِيَمَةُ الْاَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ فَكَانَ اللَّائِقُ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّخْصِيلِ بِالْيَسِيرِ فَإِنْ ائْتَمَّكَسَ الْحَالُ بَأَن كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقْلُ امْتَكَّنَهُ التَّحْيِيلُ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ زِيَادَةُ عَلَيْهَا فَفِي الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ مِنَ الرِّفْقِ بِهِ الْمُنَاسِبُ لِحِفْظِ مَالِهِ الْمَطْلُوبِ مَا لَيْسَ فِي عَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ.
 فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الشَّرَاءِ لِاَضْطِرَارٍ (فِيهِمَا) أَي: فِي الشَّفِيهِ وَالصَّيِّ. فَوَدَّ: (وَلَا إِجَارَةَ نَفْسِهِ) عَظَّفَ عَلَى وَلَا شِرَاءَ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي النِّهَائَةِ. فَوَدَّ: (لَا سِتْفَنَائِهِ) أَي: بِمَالِهِ أَهْ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَا سِتْفَنَائِهِ بِمَالِهِ يُقِيدُ أَنَّ التَّرَادَّ بِالْمَقْصُودِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّفَقُّعِ بَأَن كَانَ فَقِيرًا وَبِغَيْرِ الْمَقْصُودِ مَا لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِكُونِهِ غَيْثًا لَكِنَّ الْمُتَبَايَعَ مِنَ الْمَقْصُودِ مَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ لَهَا وَقَعَّ عَادَةً وَبِغَيْرِهِ النَّافِةُ أَهْ.
 فَوَدَّ: (مُلْحَظَةٌ) أَي: التَّنَظُّرُ كُرْدِي. فَوَدَّ: (قَوْلُهُمْ لِلْوَلِيِّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ وَلِلْوَلِيِّ إِجْبَارُ الصَّيِّ وَالشَّفِيهِ عَلَى الْاِكْتِسَابِ أَهْ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَغَيْرِهِ وَبِهِ صَرَّحَ حَجَّ فِي الْفَصْلِ الْآتِي أَهْ ش. فَوَدَّ: (مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ الْخ) قَدْ يُقَالُ هِيَ وَإِنْ قَوَّتِ الْإِجْبَارُ لَمْ تُفَوِّتْ مَقْصُودَهُ أَهْ سَمِ قَضِيَّتُهُ أَنَا إِنْ قُلْنَا بِصِحَّتِهَا فَلَيْسَ لَهُ قَبْضُ الْأَجْرَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ.

فَوَدَّ: (جَسًا) أَي: بَأَن حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لِتَبْذِيرِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَقَوْلُهُ أَوْ شَرعًا أَي: بَأَن بَلَغَ سَفِيهَا.
 فَوَدَّ: (فَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّحَّةِ هُنَا فِيهِمَا) قَدْ يُجَابُ بَأَن الْحَاجَةَ قَدْ تَذَعُو لِلصَّحَّةِ كَمَا لَوْ امْتَكَّنَ الشَّرَاءُ بِشَمَنِ يَسِيرٍ وَلَوْ أَخَذَ بِعَقْدٍ فَايِدٍ لَزِمَهُ الْقِيَمَةُ الْاَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ فَكَانَ اللَّائِقُ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّخْصِيلِ بِالْيَسِيرِ فَإِذَا ائْتَمَّكَسَ الْحَالُ بَأَن كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقْلُ امْتَكَّنَهُ التَّحْيِيلُ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ زِيَادَةُ عَلَيْهَا فَفِي الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ مِنَ الرِّفْقِ بِهِ الْمُنَاسِبُ لِحِفْظِ مَالِهِ الْمَطْلُوبِ مَا لَيْسَ فِي عَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ) قَدْ يُقَالُ هِيَ وَإِنْ قَوَّتِ الْإِجْبَارُ لَمْ تُفَوِّتْ مَقْصُودَهُ.

إجباره عليه، وحيثُ في لَيْسَتْ كالْتَبْرُوعِ فضلاً عن الأولوية التي ادّعيها؛ لأنَّ التَّبْرُوعَ لَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ شَيْئاً (وَلَا إِعْتَاقاً) وَلَوْ بَعِوضٍ فِي حَالِ الْحَيَاةِ لِصَحَّةِ تَدْبِيرِهِ وَوَصِيَّتِهِ. قَالَ جَمْعٌ وَيَصُومُ فِي كَفَّارَةِ يَمِينٍ أَوْ ظَهَارٍ لَا قَتْلَ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا فِعْلٌ، وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الرِّفْعَ. وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ كَالْقَتْلِ وَأَطَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَلْحَقَهَا بِكَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَكَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ كَفَّارَةً الْجَمَاعِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي بَلْ صَرِيحُهُ وَيَتَخَلَّلُ بِالصَّوْمِ وَعَلَّلهُ بِأَنَّهُ مَفْنُونٌ مِنَ الْمَالِ مَعَ أَنَّ دَمَهُ دَمٌ تَرْتِيبٌ وَسَبَبُهُ فِعْلٌ وَهُوَ إِحْرَامُهُ؛ إِذِ الْقَصْدُ فِعْلُ الْقَلْبِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ يُكْفَرُ بِالصَّوْمِ حَتَّى فِي الْكَفَّارَةِ الْمُرْتَبَةِ الَّتِي سَبَبُهَا فِعْلٌ وَهُوَ مُثَجَّةٌ فِي كَفَّارَةِ مُرْتَبَةِ لَا إِثْمَ فِيهَا أَمَّا كَفَّارَةُ مُرْتَبَةِ فِيهَا إِثْمٌ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يُكْفَرُ فِيهَا بِالْمَالِ وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ تَنَاقُضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي ذَلِكَ وَكَذَا بَيْنَ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ وَيَصُومُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْمُخَيَّرَةِ وَمَا يُصَرِّحُ بِهِ الْمُثَنَّى الْآتِي مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُخَيَّرَةِ وَالْمُرْتَبَةِ. وَأَمَّا النَّظَرُ لِكَوْنِ السَّبَبِ فِعْلاً وَهُوَ لَا يَقْبَلُ الرِّفْعَ فَغَيْرُ مُتَضَيِّحٍ الْمَعْنَى؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْجَمَاعِ وَالْقَتْلِ وَلَا بَيْنَ كَفَّارَةِ

• فَوُدَّ: (ادَّعِيَاها) أَي: الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ كَرْدِيَّ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعِوضٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثَ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعِوضٍ) أَي: كَالْكِتَابَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِصَحَّةِ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِلتَّشْدِيدِ بِحَالِ الْحَيَاةِ. • فَوُدَّ: (وَوَصِيَّتُهُ) أَي: بِالْمَعْنَى كَمَا هُوَ حَقُّ الْمَفْهُومِ؛ إِذِ الْكَلَامُ فِي خُصُوصِ الْإِعْتَاقِ أَهْ زَشِيدِي. • فَوُدَّ: (وَيَصُومُ الْخُ) أَي: وَيُكْفَرُ فِي غَيْرِ الْقَتْلِ بِالصَّوْمِ بِخِلَافِ الْقَتْلِ أَهْ سَم. وَهَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَفَاقًا لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ لَكِنْ لَمْ يَزْنِصْ بِهِ الرَّشِيدِيُّ وَعَ ش. • فَوُدَّ: (لَا قَتْلَ) عَمْدًا أَوْ غَيْرَهُ أَهْ ع ش. • فَوُدَّ: (أَنَّ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ كَالْقَتْلِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ كَفَّارَةُ الْجَمَاعِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ قَالَ سَم يُؤَيِّدُهُ أَنَّ سَبَبَهَا فِعْلٌ أَيْضًا أَهْ. وَقَالَ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِعِضْيَانِهِ بِهِ أَي: بِالْجَمَاعِ فَاسْتَحَقَّ التَّغْلِيظَ عَلَيْهِ بِوُجُوبِ الْإِعْتَاقِ أَهْ. • فَوُدَّ: (الْآتِي) أَي: فِي آخِرِ الْفَصْلِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ يُكْفَرُ بِالصَّوْمِ الْخُ) خَيْرٌ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْخُ. • فَوُدَّ: (فِيهَا إِثْمٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ السُّبْكِيُّ وَكُلَّمَا يَلْزَمُهُ فِي الْحَجِّ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الْمُخَيَّرَةِ لَا يُكْفَرُ عَنْهُ إِلَّا بِالصَّوْمِ وَمَا كَانَ مُرْتَبًا يُكْفَرُ عَنْهُ بِالْمَالِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ فِعْلٌ أَيْضًا وَقَضِيَّةُ أَنَّهُ يُكْفَرُ عَنْهُ فِي كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ بِالْمَالِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَهْ وَظَاهِرُهَا أَنَّ الْإِثْمَ لَيْسَ بِقَدِيدٍ عِبَارَةٌ ش وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيَّ وَيُكْفَرُ فِي مُخَيَّرَةِ بِالصَّوْمِ فَقَطْ انْتَهَى. وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ يُكْفَرُ فِي الْمُرْتَبَةِ لِقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ بِالْإِعْتَاقِ أَهْ. • فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَي: بِأَنَّ الْمُرْتَبَةَ الَّتِي لَا إِثْمَ فِيهَا لَا يُكْفَرُ فِيهَا بِالْإِعْتَاقِ وَالَّتِي فِيهَا إِثْمٌ يُكْفَرُ فِيهَا بِالْإِعْتَاقِ. • فَوُدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي الْكَفَّارَةِ الْمُرْتَبَةِ. • فَوُدَّ: (إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ الْخُ) أَي: فِي التَّكْفِيرِ بِالْإِعْتَاقِ مَعَ أَنَّ سَبَبَ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَقَدْ مَرَّ خِلَافُهُ عَنِ الْمُغْنِي فِي الْأَوَّلِ وَعَنِ النَّهْيَةِ فِي الْأَوَّلَيْنِ.

• فَوُدَّ: (لِصَحَّةِ تَدْبِيرِهِ) أَي: إِنَّمَا قَيَّدْنَا بِالْحَيَاةِ لِصَحَّتِهِ. • فَوُدَّ: (وَيَصُومُ الْخُ) أَي: وَيُكْفَرُ فِي غَيْرِ الْقَتْلِ بِالصَّوْمِ بِخِلَافِ الْقَتْلِ. • فَوُدَّ: (كَفَّارَةُ الْجَمَاعِ) يُؤَيِّدُهُ أَنَّ سَبَبَهَا فِعْلٌ أَيْضًا.

اليَمِينِ ونحو إلحاقِي فِي التُّشْكِ وَسَيَأْتِي أَنَّ قَتْلَ الْخَطَا مُلْحَقٌ بِغَيْرِهِ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَكَذَا يُلْحَقُ بِهِ فِي وُجُوبِ الْإِعْتَاقِ فِيهَا هُنَا أَيْضًا (و) لَا (هَبَةً) لِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ بِخِلَافِ قَبُولِهِ لِمَا أَوْصَى لَهُ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيرُونَ بَلِ الْأَكْثَرُونَ لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِحَّةِ قَبُولِهِ لِمَا وَهَبَ لَهُ أَنَّ قَبُولَ الْهَبَةِ لَيْسَ مُمْلَكًا وَإِنَّمَا الْمُمْلَكُ الْقَبْضُ وَهُوَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْهُ إِنْ اسْتَقْلَّ بِهِ بِخِلَافِ قَبُولِ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهُ الْمُتَمْلِكُ فَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُ وَيجوزُ إِقْبَاضُهُ الْهَبَةَ بِخَضْرَاءٍ مَنْ يَنْزِعُهَا مِنْهُ مِنْ وَلِيِّهِ أَوْ حَاكِمٍ وَلَا يَضْمَنُ وَاهِبُ سَلَمٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ بِخِلَافِ مَنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْوَصِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهَا بِالْقَبُولِ فَوُجِبَ تَسْلِيمُهَا

• فَوَدَّ: (مُلْحَقٌ بِغَيْرِهِ) انْظُرِ الْمُرَادَ بِالْإِلْحَاقِ مَعَ أَنَّ كَفَّارَةَ قَتْلِ الْخَطَا مَخْصُوصَةٌ أَهَ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ الْإِلْحَاقُ فِي التَّحْلِيلِ وَبَيَانِ الْحُكْمَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَا هَبَةً لِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ) بِخِلَافِ الْهَبَةِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَقْوِيَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَخْصِيلُ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ قَبُولِهِ لِمَا أَوْصَى لَهُ بِهِ الْخُ) أَيِ قَبْضِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخُ. • فَوَدَّ: (لَكِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ)؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ مَالِيٌّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نَهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ) أَيِ: بَيْنَ عَدَمِ صِحَّةِ قَبُولِهِ الْوَصِيَّةِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا. • فَوَدَّ: (أَنَّ قَبُولَهُ الْهَبَةِ الْخُ) وَأَيْضًا قَبُولَ الْهَبَةِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَوْرُ وَرُبَّمَا يَكُونُ الْوَلِيُّ غَايِبًا أَوْ مُتَوَاتِرًا فَيَقُوتُ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ نَهَايَةً وَمُعْنَى وَسَمَّ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ) أَيِ الْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (إِقْبَاضُهُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْمرِ إِلَى مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (بِخَضْرَاءٍ مَنْ يَنْزِعُهَا الْخُ) أَيِ: بِخِلَافِ إِقْبَاضِهِ فِي غَيْبَةٍ مَنْ ذَكَرَ فَلَا يَجُوزُ وَأُطْلِقَ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَدَمَ الْجَوَازِ. وَقَالَ عَشْرٌ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ جَوَازَ تَسْلِيمِ الْمُوهُوبِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُ عَقِبَ تَسْلِيمِهِ مِنْ وَلِيِّهِ أَوْ حَاكِمٍ أَهَ. وَقَضَيْتُهُ كَلَامَ الشَّارِحِ أَنَّ إِقْبَاضَهُ الْمُوهُوبَ مَعَ نَزْعِهِ مِنْهُ مِنْ ذِكْرِ يَفِيدُ الْمَلِكُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَلِيُّهُ فِي الْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَضْمَنُ وَاهِبُ الْخُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (سَلَّمَ إِلَيْهِ) أَيِ: لَا بِخَضْرَاءٍ مَنْ ذَكَرَ أَهَ سَمِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْوَصِيَّةَ) فَيَضْمَنُ أَهَ سَمِ زَادَ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ إِذَا صَحَّحْنَا قَبُولَ ذَلِكَ أَهَ قَالَ عَشْرٌ وَهُوَ الرَّاجِعُ فِي الْهَبَةِ دُونَ الْوَصِيَّةِ أَهَ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ مَلَكُهَا بِالْقَبُولِ) أَيِ: مِنْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ أَوْ مِنْ وَلِيِّهِ أَهَ سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرٌ قَوْلُهُ بِالْقَبُولِ أَيِ: بِقَبُولِهِ أَيِ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَالرَّاجِعِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَبُولِ وَلِيِّهِ أَهَ أَيِ: عِنْدَ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَفْظَاهِرُ كَلَامُ الشَّارِحِ صِحَّةُ قَبُولِهِ الْوَصِيَّةَ وَفَاقًا لِلْأَكْثَرِينَ فَيَتَمَلَّكُهَا بِالْقَبُولِ.

• فَوَدَّ: (مُلْحَقٌ بِغَيْرِهِ) انْظُرِ الْمُرَادَ بِالْإِلْحَاقِ مَعَ أَنَّ كَفَّارَةَ قَتْلِ الْخَطَا مَخْصُوصَةٌ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) أَيِ: لِأَنَّهُ غَيْرُ أَهْلِ لِمَلِكِهِ الْعَقْدُ وَقَوْلُهُ وَكَانَ الْفَرْقُ الْخُ وَأَيْضًا قَبُولُهُ الْهَبَةَ عَلَى الْقَوْرِ فَلَوْ مَتَّعْنَاهُ لَرُبَّمَا فَاتَتْ لِفَيْئَةِ الْوَلِيِّ أَوْ تَوَانِيهِ بِخِلَافِ قَبُولِهِ الْوَصِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي. • فَوَدَّ: (سَلَّمَ إِلَيْهِ) أَيِ: لَا بِخَضْرَاءٍ مَنْ ذَكَرَ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْوَصِيَّةَ) أَيِ: فَيَضْمَنُ. • فَوَدَّ: (بِقَبُولِ) أَيِ: مِنْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ أَوْ مِنْ وَلِيِّهِ.

لِوَلِيِّهِ وَعَكْسَ شَارِحٍ لِهَذَا غَلَطَ وَكَذَا فَرَّقَهُ بِأَنْ مَلَكَ الْهَبِيَّةَ فَوْقَ مَلَكَ الْوَصِيَّةِ (و) لَا (نِكَاحَ) يَقْبَلُهُ لِنَفْسِهِ (بَغِيرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ) قَبْدٌ فِي الْكُلِّ أَمَّا يَأْذِنُهُ فَمَسْذُكْرُهُ. (فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ) مَثَلًا (وَقَبَضَ) مِنْ رَشِيدٍ بِأَنْ أَقْبَضَهُ أَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي قَبْضِهِ (وَتَلَفَ الْمَاخُودُ فِي يَدِهِ أَوْ اتَّلَفَهُ) فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ أَوْ نَكَحَ فَاسِدًا أَوْ وَطِئَ كَمَا بَأْتِيَ بِقَبْضِهِ فِي النِّكَاحِ (فَلَا ضَمَانَ) ظَاهِرًا (فِي الْحَالِ) وَلَا بَعْدَ فُلْ الْحَجَرِ سِوَاةٍ عَلِيمٍ مِنْ عَامِلِهِ أَوْ جِهَلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ بَعْدَ تَحِيَّتِهِ عَنْهُ مَعَ أَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَى إِثْلَافِهِ بِإِقْبَاضِهِ إِثَّاهُ، أَمَّا بَاطِنًا فَكَذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَصَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ كَمَا مَيَّ وَضَعْنَا الْوَجْهَ الْمُضْمَنَ لَهُ لَكِنْ رَدُّ بِأَنْ هَذَا هُوَ نَصُّ الْأَمِّ فَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ وَيُؤَدِّيهِ إِذَا رَشِدَ أَمَّا لَوْ قَبَضَهُ مِنْ غَيْرِ مُقْبِضٍ أَوْ أَقْبَضَهُ إِثَّاهُ غَيْرُ رَشِيدٍ فَيَضْمَنُهُ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ رَشِدَ وَالْعَيْنُ بِيَدِهِ قَتِلَتْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَدِّهَا لَا قَبْلَهُ

• قول (سني): (وَنِكَاحَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ لِلْمَالِ أَوْ مَطْلَةٌ إِتْلَافٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ الْخُ أَي: بِالْفِعْلِ خَبْرٌ يَزُوجُ بِلَا مَضْلَحَةٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مَطْلَةٌ الْخُ أَي: إِنْ قَرَضَ عَدَمَ الْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ الْمَضْلَحَةِ أَهْ وَقَوْلُهُ لَقَلَّ صَوَابُهُ يَتَزَوَّجُ. • قَوْلُهُ: (قَبْدٌ فِي الْكُلِّ) قَالَ الشَّارِحُ وَقَالَ غَيْرُهُ يَعُودُ إِلَى النِّكَاحِ فَقَطُّ وَإِنَّمَا قَالَ الشَّارِحُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْخِلَافِ الْآتِي وَالْأَمْرُ فَكَلَامٌ غَيْرُهُ أَنْتَسَبَ أَمَّا قَبُولُ النِّكَاحِ بِالْوَكَالَةِ فَيَصِحُّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَكَالَةِ، وَأَمَّا الْإِجَابُ فَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا لَا أَصَالَةً وَلَا وَكَالَةً إِذْنُ الْوَلِيِّ أَمْ لَا مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَيَصِحُّ الْخُ أَي: إِذَا كَانَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَهْ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ ظَاهِرِ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر أَي: وَالثُّخَفَةُ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِذْنِ الْوَلِيِّ وَعَدَمِهِ وَبَأْتِيَ فِي الْوَكَالَةِ مَا يُوَافِقُهُ أَهْ. • قَوْلُهُ: (مِنْ رَشِيدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَكَرَ فِي الْمُغْنِي الْإِثْلَافَ فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ وَكَذَا فِي النِّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ رَدُّ إِلَى أَمَّا لَوْ قَبَضَهُ.

• قول (سني): (وَتَلَفَ الْمَاخُودُ فِي يَدِهِ) أَي: قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ لَهُ بِرَدِّهِ أَمَّا لَوْ تَلَفَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ) احْتِرَازٌ عَنِ إِتْلَافِ الْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْدِعَ لَمْ يُسَلَّطْهُ عَلَى الْإِثْلَافِ أَهْ سَمَ.

• قول (سني): (فَلَا ضَمَانَ) لِكَيْتَ يَأْتِمُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ نِهَائِيَّةٌ أَي: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِمُ ع ش. • قَوْلُهُ: (بِقَبْضِهِ) أَي: رَشِيدَةً مُخْتَارَةً بِخِلَافِ السَّفِيهِةِ وَالْمُكْرَهَةِ وَنَحْوِهِمَا فَيَجِبُ لَهُنَّ مَهْرُ الْبَيْتِلِ أَهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (فَاسِدًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِلَا إِذْنِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مُقَصَّرُ الْخُ) عِبَارَةٌ النِّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ مَنْ عَامَلَهُ سَلَّطَهُ عَلَى إِثْلَافِهِ بِإِقْبَاضِهِ وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَحَتَّ عَنْهُ قَبْلَ مُعَامَلَتِهِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ الْخُ) اعْتَمَدَ النِّهَائِيَّةَ. • قَوْلُهُ: (وَضَمَفًا) أَي: الْغَزَالِيُّ وَإِمَامُهُ. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَقَتِلَتْ الْخُ) كَمَا لَوْ اسْتَقْبَلَ بِإِثْلَافِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي عِبَارَةٌ سَمَ وَبِالْأُولَى إِذَا اتَّلَفَهَا وَلَوْ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَدِّهَا سَمَ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَبَضَهُ الْخُ) هُوَ مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ مِنْ رَشِيدٍ الْخُ.

• قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ) احْتِرَازٌ عَنِ إِتْلَافِ الْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْدِعَ لَمْ يُسَلَّطْهُ عَلَى الْإِثْلَافِ.

• قَوْلُهُ: (فَقَتِلَتْ الْخُ) وَبِالْأُولَى إِذَا اتَّلَفَهَا أَي: وَلَوْ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَدِّهَا.

أَوْ طَالَبَهُ بِهَا الْمَالِكُ فامْتَنَعَ ثُمَّ تَلَفَ كَمَا نَقَلَہُ الْإِسْنَوِيُّ وَاسْتَظْهَرَهُ وَذَكَرَ شَارِحُ أَنْ إِثْلَاقَهَا هُنَا كَتَلَفَهَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ زَعَمَ بِإِثْلَافِ بَعْدَ رُشْدِهِ صَدَقَ الشَّافِعِيُّ مَا لَمْ يُثَبِّتِ الْبَائِعُ ذَلِكَ وَكَالرُّشْدِ مَنْ بَدَّرَ بَعْدَ رُشْدِهِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ عَلِيمٌ أَوْ جِهَلُهُ لُغَةٌ وَإِنْ كَانَ الْأَمْصَحُ أَعْلَمَ أَمْ جِهَلُهُ. (وَيَصُحُّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ) كَمَا سَيَذْكُرُهُ بِقِيُودِهِ (لَا التَّصَرُّفَ الْمَالِيَّ) الَّذِي فِيهِ مُعَاوَضَةٌ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصُحُّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ عَيَّنَّ لَهُ الثَّمَنَ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ فِي الْأَمْوَالِ مَسْلُوبَةٌ نَعَمْ قَضِيَّةٌ كِلَاهُمَا فِي الْخُلْعِ مَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مِنْ صِحَّةٍ قَبْضِهِ لِذَنْبِهِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَمَالَ إِلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَعَلَّلَهُ السَّبْكِيُّ بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الْفِعْلِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْقَوْلِ وَمَا عُلِقَ بِإِعْطَائِهِ كَلَّا أَنْ أُعْطِيتَنِي كَذَا فَانَّتْ طَالِقٌ لَا بُدَّ فِي الْوُقُوعِ مِنْ أَخْذِهِ لَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْلَهُ وَلَا تَضْمَنُ الزَّوْجَةُ بِتَسْلِيمِهِ لِاضْطِرَارِهَا إِلَيْهِ وَلَئِنْ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا بِالْقَبْضِ نَعَمْ عَلَى الْوَلِيِّ نَزْعُهُ مِنْهُ فَإِنْ

• قَوْلُهُ: (أَوْ طَالَبَهُ بِهَا الْمَالِكُ) شَائِلٌ لِمَا لَوْ طَالَبَهُ قَبْلَ الرُّشْدِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ بِامْتِنَاعِهِ صَارَتْ يَدُهُ عَلَى الْعَيْنِ بَلَا إِذْنٍ مِنْ مَالِكِهَا فَتَنْزُلُ مَنْزِلَةُ الْمَقْصُوبَةِ ثُمَّ رَأَيْتَهُ كَذَلِكَ فِي مَثْنِ الرَّوْضِ أَهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَلَفَتْ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا أَتَلَفَهَا كَمَا لَا يَخْفَى وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي وَذَكَرَ شَارِحُ الْخُفَّ فَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي هَذَا فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ فِي النُّسخَةِ سَقَمًا أَهـ سَمَ وَأَقْرَهُ السَّيِّدُ عَمَرُ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ) يُتَأَمَّلُ أَهـ سَمَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ زَعَمَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (لُغَةٌ) قَالَ النَّهَايَةُ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ أَهـ. وَقَالَ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ لُغَةٌ شَادَّةٌ وَالْمَعْرُوفُ أَعْلَمُ أَمْ جِهَلُهُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ مَعَ عَلِيمٍ وَيَأْمُ مُضِيعٌ أَوْ أَهـ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَصُحُّ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَيَّنَّ الْخُفَّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ وَمَحَلُّ الْوَجْهَيْنِ إِذَا عَيَّنَّ لَهُ الْوَلِيُّ قَدَرَ الثَّمَنِ وَالْأَوَّلَى لَمْ يَصِحَّ جَزْمًا وَمَحَلُّهَا أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ بِمَوْضِعِ كَالْبَيْعِ فَإِنْ كَانَ خَالِيًا عَنْهُ كَيْفَتِهِ وَهِيَ لَمْ يَصِحَّ جَزْمًا أَهـ. • قَوْلُهُ: (مَا صَرَّحَ بِهِ الْخُفَّ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي ثُمَّ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ خَبَرٌ قَوْلُهُ قَضِيَّتُهُ الْخُفَّ. • قَوْلُهُ: (وَمَا عُلِقَ الْخُفَّ) عَطَفَ عَلَى مَا صَرَّحَ الْخُفَّ أَهـ كُرْدِيٌّ وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْمُطْلَقِ مِنَ الرُّكَّةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ لَا بُدَّ فِي الْوُقُوعِ الْخُفَّ خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ عَطَفَتْ عَلَى جُمْلَةِ قَضِيَّةٍ كِلَاهُمَا الْخُفَّ. • قَوْلُهُ: (بِإِعْطَائِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أَيْ إِعْطَاءِ الزَّوْجَةِ إِلَى زَوْجِهَا السَّفِيهِ أَهـ كُرْدِيٌّ قَوْلُهُ (كَأَنَّ أُعْطِيتَنِي كَذَا) شَائِلٌ لِلْعَيْنِ أَهـ سَمَ. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَضْمَنُ الْخُفَّ) دَفَعَ لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَمَّا سَلِمَتِ الْمَالَ إِلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهَا ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهَا الْمُضْمِنَةُ لَهُ أَهـ كُرْدِيٌّ. • قَوْلُهُ: (لِاضْطِرَارِهَا الْخُفَّ) أَيْ: لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِأَخْذِهِ أَهـ سَمَ. • قَوْلُهُ: (نَزْعُهُ) أَيْ: مَا ذَكَرَ مِمَّا قَبَضَهُ مِنَ الدِّينِ وَمَا أَخَذَهُ فِي التَّغْلِيْقِ.

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَلَفَتْ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا أَتَلَفَهَا كَمَا لَا يَخْفَى وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي وَذَكَرَ شَارِحُ الْخُفَّ فَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي هَذَا فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ فِي النُّسخَةِ سَقَمًا. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ) يُتَأَمَّلُ انْتَهَى. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ أُعْطِيتَنِي كَذَا) شَائِلٌ لِلْعَيْنِ. • قَوْلُهُ: (لِاضْطِرَارِهَا) أَيْ: لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِأَخْذِهِ.

تَلَفَ فِي يَدِهِ بَعْدَ إِمْكَانِهِ ضَمِيئَهُ وَكَذَا لَوْ خَالَفَهَا عَلَى عَيْنٍ فَأَقْبَضَتْهَا لَهُ فَإِنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ قَبْلَ تَمَكُّنِ الْوَلِيِّ ضَمِيئَهَا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ دُيُونِهِ وَأَعْيَانِهِ الَّتِي تَحْتَ يَدِ الْغَيْرِ أَمَّا نَحْوُ هَبِيَّةٍ وَعِثْقِي فَلَا يَصْحُحُ مُطْلَقًا جُزْأً وَيُسْتَنْتَى مِنَ الْمُثْنِ لَا بِقَيِّدِ الْإِذْنِ صَلَاحُهُ عَلَى شَقْوِ قَوْدٍ عَلَيْهِ وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدَّيَّةِ

• قود: (بَعْدَ إِمْكَانِهِ) أَي: التَزَع (ضَمِيئَهُ) أَي: الْوَلِيُّ. • قود: (وَكَمَا لَوْ خَالَفَهَا الْغُ) أَي: قِيلَ زَمَ الْوَلِيُّ نَزَعَ الْعَيْنَ فَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ إِمْكَانِهِ ضَمِيئَهَا. • قود: (هَلَى هَيْنَ) وَأَمَّا الْمُخَالَعَةُ عَلَى الدَّيْنِ فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ قَضَيْتُهُ الْغُ ه. س. • قود: (ضَمِيئَهَا) لِأَنَّ الْخُلْعَ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِهِ هُوَ ه. س. • قود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَي: تَفْصِيلُ الضَّمَانِ وَعَدْيِهِ. • قود: (فِي سَائِرِ دُيُونِهِ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْحَاصِلَ أَنَّ قَبْضَ دُيُونِهِ بَغِيرِ إِذْنٍ وَلَيْهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا يَبْزُرُ الدَّافِعُ وَلَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ مُطْلَقًا، أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيُعْتَدُّ بِهِ وَيَضْمَنُهُ الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ بِأَنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِ الْوَلِيِّ مِنْ نَزْعِهَا وَإِنْ قَبَضَ أَعْيَانَهُ بِإِذْنٍ وَلَيْهِ يُعْتَدُّ بِهِ فَيَبْزُرُ الدَّافِعُ مُطْلَقًا إِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ ضَمِينَ وَإِلَّا فَلَا فَإِنَّ قَبْضَهَا بَغِيرِ إِذْنِهِ فَإِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ فِي نَزْعِهَا ضَمِينَ وَإِلَّا ضَمِينَ الدَّافِعُ وَسَيَاتِي لِلشَّارِحِ فِي الْخُلْعِ كَلَامٌ يُوَافِقُ ذَلِكَ وَيَبَيِّنُ حَاصِلَهُ ثُمَّ فَرَّاجَهُ سَمَ عَلَى حَجِّ وَقَضِيَّتِهِ قَوْلُهُ أَنَّ قَبْضَ دُيُونِهِ بَغِيرِ إِذْنٍ وَلَيْهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ اخْتِذَهُ مِنْهُ وَرَدَهُ لِلدَّيُونِ ثُمَّ يَسْتَعِيدُهُ مِنْهُ أَوْ يَأْذُنُ لَهُ فِي دَفْعِهِ لِلتَّمَوُّلِ عَلَيْهِ ثَانِيًا لِيُعْتَدَّ بِقَبْضِهِ فَلَوْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِيهِ قَبْلَ رَدِّهِ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَمْ يَصْحُحْ ه. س. • قود: (وَرَدَهُ الْغُ) كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ كِفَايَةِ إِذْنِ الْمَذْيُونِ لِوَلِيِّ السَّفِيهِ فِي أَنْ يَجْعَلَ مَا أَخَذَهُ مِنَ السَّفِيهِ مَحْسُوبًا مِنْ دَيْنِهِ لِاتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فِيهِ وَفَقَّةٌ فَلْيُرَاجَعْ. • قود: (أَمَّا نَحْوُ هَبِيَّةٍ الْغُ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ الَّذِي فِيهِ مُعَاوَضَةٌ ه. س. • قود: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ. • قود: (وَيُسْتَنْتَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَدَلَالَتُهُ) فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُنْهِي. • قود: (لَا بِقَيِّدِ الْإِذْنِ) أَي: قَبْضُهَا بِإِذْنٍ أَيْضًا وَيُسْتَنْتَى أَيْضًا مَا لَوْ فَتَحْنَا بَلَدًا لِلْسُّفَهَاءِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لَنَا وَيُؤَدُّونَ خَرَايجَهَا فَإِنَّهُ يَصْحُحُ شَرْحُ م ر أَي: وَالْخَطِيبُ ه. س. قَالَ ع ش قَوْلُهُ بَلَدًا الْغُ أَي: مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ وَكَانُوا فِي الْوَاقِعِ سُفَهَاءَ ه. س. • قود: (وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدَّيَّةِ) إِذْ

• قود: (وَكَمَا لَوْ خَالَفَهَا عَلَى عَيْنٍ) وَأَمَّا الْمُخَالَعَةُ عَلَى الدَّيْنِ فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ قَضَيْتُهُ كَلَامِهِمَا فِي الْخُلْعِ الْغُ. • قود: (ضَمِيئَهَا) لِأَنَّ الْخُلْعَ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِهِ هُوَ. • قود: (فِي سَائِرِ دُيُونِهِ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْحَاصِلَ أَنَّ قَبْضَ دُيُونِهِ بَغِيرِ إِذْنٍ وَلَيْهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا يَبْزُرُ الدَّافِعُ وَلَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ مُطْلَقًا أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيُعْتَدُّ بِهِ وَيَضْمَنُ الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ بِأَنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِ الْوَلِيِّ مِنْ نَزْعِهَا وَإِنْ قَبَضَ أَعْيَانَهُ بِإِذْنٍ وَلَيْهِ يُعْتَدُّ بِهِ فَيَبْزُرُ الدَّافِعُ مُطْلَقًا إِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ فِي نَزْعِهَا ضَمِينَ وَإِلَّا فَلَا فَإِنَّ قَبْضَهَا بَغِيرِ إِذْنِهِ فَإِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ فِي نَزْعِهَا ضَمِينَ وَإِلَّا ضَمِينَ الدَّافِعُ وَسَيَاتِي لِلشَّارِحِ كَلَامٌ فِي الْخُلْعِ يُوَافِقُ ذَلِكَ وَيَبَيِّنُ حَاصِلَهُ ثُمَّ فَرَّاجَهُ. • قود: (أَمَّا نَحْوُ هَبِيَّةٍ) مُحْتَرَزٌ الَّذِي فِيهِ مُعَاوَضَةٌ. • قود: (لَا بِقَيِّدِ الْإِذْنِ) أَي: قَبْضُهَا بِإِذْنٍ أَيْضًا وَيُسْتَنْتَى أَيْضًا مَا لَوْ فَتَحْنَا بَلَدًا لِلْسُّفَهَاءِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لَنَا وَيُؤَدُّونَ خَرَايجَهَا فَإِنَّهُ يَصْحُحُ م ر. • قود: (وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدَّيَّةِ) إِذْ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَحِقُّ الرِّضَا بِالْدَّيَّةِ.

وعقده للجزية بدنار لا أكثر وفارق الدية بأن مصلحة بقاء النفس يُحْتَاطُ لها ومُفَادَّاهُ إذا أُبِيرَ وعَفُوهُ عن القود ولو مُجَانًا وشراؤه لطعام اضطرُّ إليه ورَّده لا يَبِيحُ سَمْعَ مَنْ يَقُولُ مَنْ رَدَّهُ فله درهم فيستجفه ودلائله على قلعة سَمْعِ الإمام يقول مَنْ ذَلَّنِي عَلَى قَلْعَةٍ فله منها جارية. (ولا يصح إقراؤه) في حال الحجر بمال كأنَّ أَقْرَ (بذني) عن مُعَامَلَةٍ أَسْنَدَ وَجوبه إلى ما (قبل الحجر أو) إلى ما (بعده) أو بعتين في يده لِمَا مَرَّ مِنَ الْغَايَةِ عِبَارَتُهُ وَلَا بِمَا يُوجِبُ الْمَالَ كِنِكَاحٍ (وكذا) لَا يُقْبَلُ إقراؤه (بإتلاف المال في الأظهر) لذلك فلا يُطَالَبُ بذلك ولو بعد رُشْدِهِ لَكِنْ ظَاهِرًا، أَمَّا بَاطِنًا فَيَلْزَمُهُ إِذَا صَدَّقَ قَطْعًا أَمَّا إِذَا أَقْرَ بَعْدَ رُشْدِهِ أَنَّهُ أَتْلَفَ فِي سَفَهِهِ فَيَلْزَمُهُ الْآتِي قَطْعًا كَمَا

لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَحِقُّ الرِّضَا بِالذِّيَةِ اه سم. فُود: (وعقده للجزية إلخ) وعقد الهدية كالجزية اه مُعْنِي. فُود: (لا أكثر) إِذْ يَلْزَمُ الْإِمَامَ قَبُولُ الدِّينَارِ سَم وَمُعْنِي. فُود: (عن القود) إِذْ هُوَ الْوَاجِبُ عَيْنًا فَلَيْسَ فِيهِ تَقْوِيْتُ مَالٍ اه سم. فُود: (لطعام) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَلْحَقَ بِالطَّعَامِ غَيْرُهُ مِنْ كُلِّ مَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ مِنْ نَحْوِ مَلْبُوسٍ وَمَرْكُوبٍ بَحِيثٍ لَوْ تَرَكَهُ لَهْلَكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يَصْرُحُ بِهِ حَيْثُ قَالَ فِي الْمَطَاعِمِ وَنَحْوِهَا اه ع ش. فُود: (اضطرُّ إليه) أَي: كَمَا تَقَدَّمَ اه سم. فُود: (ورَّده لا يَبِيحُ سَمْعَ مَنْ يَقُولُ إلخ) عِبَارَةُ سَم عَلَى مَنْهَجٍ فِي الْخَادِمِ تَصِحُّ الْجَعَالَةُ مَعَهُ وَيَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى وَصَرَّحَ بِذَلِكَ صَاحِبُ التَّعْجِيزِ فِي الصَّبِيِّ انْتَهَى. وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَّقِدُ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ حَتَّى لَوْ قَالَ لَهُ الْمَالِكُ جَاعِلُكَ عَلَى رَدِّ عِبْدِي بِكَذَا صَحَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالسَّمْعِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ فَلَزَمَهُ مَعَ السَّمْعِ مِنْهُ أَوَّلَى اه ع ش. فُود: (في حال الحجر) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِذَا أَحْرَمَ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَتَكْفِيرُهُ إِلَى أَمَّا الْمُسْنُونَةُ وَكَذَا فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا.

فُود: (سني: (بإتلاف المال) أو جنابة توجب المال نهاية ومُعْنِي أَي سَوَاءُ أَسْنَدَهُمَا لِمَا قَبْلَ الْحَجَرِ أَوْ لِمَا بَعْدَهُ ع ش. فُود: (أما باطنًا إلخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنِي وَخِلَافًا لِلثَّاهِيَةِ عِبَارَتُهَا وَافَقَهُمْ تَفْصِيلُهُ بِتَفْصِيلِ الصَّحَةِ عَدَمَ الْمُطَالَبَةِ بِهِ حَالِ الْحَجَرِ وَبَعْدَ فَكِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ وَيَحْتَمِلُ الْقَوْلُ بِلُزُومِ ذَلِكَ لَهُ بَاطِنًا إِذَا كَانَ صَادِقًا عَلَى مَا إِذَا كَانَ سَبِيهًا مُتَقَدِّمًا عَلَى الْحَجَرِ أَوْ مُضْمَّنًا لَهُ فِيهِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ مُضْمَّنًا أَي كَوْنِ تِلَاوَةِ قَوْلِهِ فِيهِ أَيِ الْحَجَرِ اه. فُود: (فَيَلْزَمُهُ إِذَا صَدَّقَ) يَتَّبَعِي حَتَّى عَلَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ بِخِلَافِ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ حَالِ الْحَجَرِ مُضْمَّنٌ لَهُ بِخِلَافِ الْمُعَامَلَةِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا أَقْرَ بَعْدَ رُشْدِهِ إِنْ خُذَ اه سم. فُود: (أَتْلَفَ فِي سَفَهِهِ) أَي: وَكَانَ الْمُتْلِفُ غَيْرَ مَأْخُوذٍ بِعَقْدٍ لِيُؤَافِقَ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ أَتْلَفَ الْمَيْعُ أَوْ الْمُفْرَضُ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ فِيمَا مَرَّ سَلَطَهُ الْمَالِكُ عَلَى الْإِتْلَافِ اه رُشِيدِي عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ أَتْلَفَ فِي سَفَهِهِ أَي قَبْلَ الْحَجَرِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ سَأَلَ بَعْدَ رُشْدِهِ هَلْ أَتْلَفْتُ أَوْ لَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِفْرَافُ بِمَا يَعْلَمُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَيَلْزَمُهُ أَوْ

فُود: (لا أكثر) إِذْ يَلْزَمُ قَبُولُ الدِّينَارِ. فُود: (عن القود) إِذْ هُوَ الْوَاجِبُ عَيْنًا فَلَيْسَ فِيهِ تَقْوِيْتُ مَالٍ. فُود: (اضطرُّ إليه) أَي: كَمَا تَقَدَّمَ. فُود: (فَيَلْزَمُهُ إِذَا صَدَّقَ) يَتَّبَعِي حَتَّى عَلَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ بِخِلَافِ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ حَالِ الْحَجَرِ مُضْمَّنٌ لَهُ بِخِلَافِ الْمُعَامَلَةِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا أَقْرَ بَعْدَ رُشْدِهِ إِنْ خُذَ اه.

في الروضة عن ابن كعب (ويصح) إقراره (بالحد)؛ إذ لا مال ولا تُهْمَةٌ فيقطع في الشريعة ولا يثبت المال (والقصاص) وسائر العقوبات كذلك فإن غني عنه بمال ثبت؛ لأنه تعلق باختيار غيره (وطلاقه وخلفه) ولو بدون مهر المثل والكلام في الذكر لما يأتي في بابه. وإيلاده (وطهاره) ونفيه النسب) يحلف في الأمة أو (بلمان) واستلحاقه ولو ضمناً بأن أقر باستيلاده أمته فإنه وإن لم ينفذ لكن إذا كانت ذات فراش وولدت لثمة الإمكان لحقه وصارت مستولدة وينفق على من

قبل رُشده وجب عليه الإفراؤ لكن لا يلزمه ما أقر به، والحاصل أن ما باشر إثلاله بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه ب عقد فاسد وما أقر بلزومه له قبل الحجر يضمه باطلاً بخلاف ما باشر إثلاله مستند العقد لا يضمه والضابط أن ما لو أقيمت عليه به بينة ضمه إن كان صادقاً فيه لزمه باطلاً وإن لم يضمه بتقدير إقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهراً ولا باطلاً أي على ما جرى عليه النهاية وأما ما اعتمده الشارح والمفني فيضمه باطلاً أيضاً وهو الأقرب فيما يظهر.

• قول (سني) (بالحد والقصاص) أي: بموجبهما اهـ ع ش. • قوله: (وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والإشارة للحد والقصاص ولو أبدل الكاف باللام كان أولى. • قوله: (فإن عفا) أي: مستحق القصاص (عنه) أي: القصاص اهـ نهاية. • قوله: (باختيار غيره) أي لا بإقراره سم ومفني.

• قول (سني) (وطلاقه إلخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمفني ويصح طلاقه ورجعته إلخ اهـ. • قوله: (وإيلاده إلخ) عطف على طلاقه. • قوله: (في الأمة) أي: في ولد الأمة.

• وقوله: (أو بلمان) أي: في ولد الزوجة. • قوله: (وإن لم ينفذ) أي لم يقبل الإفراؤ لتفويته المال على نفسه اهـ ع ش. • قوله: (إن كانت إلخ) عبارة النهاية والمفني إن ثبت أن الموطوءة فراش له إلخ اهـ أي بينه بأن شوهذ وهو يطؤها ع ش. • قوله: (وصارت مستولدة) عبارة النهاية والمفني وشرح الزوض ثبت الاستيلاد قاله السبكي لكنه في الحقيقة لم يثبت بإقراره اهـ. • قوله: (وينفق إلخ) انظر هل يكون ذلك مجاناً أو قرضاً كما في اللقيط الأقرب الثاني إن تبين للمجهول المستلحق مال قبل الاستلحاق أو بعده وقبل الإنفاق عليه من بيت المال فيرجع إليه؛ لأنه إنما اتفق عليه لعدم مال له أما لو طرأ له مال بعد أو

• قوله: (لاختيار غيره) أي: لا بإقراره. • قوله: (فإنه وإن لم ينفذ) أي: استيلاده الذي أقر به عبارة الباب ويقبل أي: إقراره بإخبار أمته لنسب الولد للإيلاد قال في شرحه وقد يثبت الإيلاد لكن لا بإقراره بل إذا ثبت أنها فراش له وأتت به للإمكان منه ثبت الإيلاد؛ لأن ثبوته حيثيذ قهراً عليه بحكم الشرع لا بإقراره خلافاً لما يوهمه كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول الذي اعتمده السبكي والأذرع وغيرهما وأما إطلاق الروضة أن إقراره بالإيلاد لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر لما علمت أن الإيلاد هنا لم يثبت بإقراره فقول الزركشي أن هذه الصورة مستثناة من كلام التوحي غير صحيح لما علمت أنه لم يثبت بإقراره وحيثيذ فلا استثناء انتهى. وما اعتمده من التفصيل قد يخالف قوله هنا لكن إذا كانت ذات فراش إلخ فإن ظاهر سياقه أنه لا يثبت الإيلاد وإن ثبت أنها فراش.

• قوله: (لكن إذا كانت ذات فراش) قال في شرح الزوض لكنه في الحقيقة لم يثبت بإقراره.

استلحقه من بيت المال وذلك؛ لأنه لا مال في ذلك وإذا صح طلاقه بلا مال فيه وإن قل أولى لكن لا يسلم إليه كما يأتي. (وحكمه في العباد) الواجبة (كالرشيد) لاجتماع شرائطها فيه نعم نذر لا يصح إلا في الذمة دون العين وتكفيره لا يكون إلا بالصوم على ما مر. أما المسنونة فماليتها كصدقة التطوع ليس هو فيه كرشيد (لكن لا يفرق الزكاة) ولا غيرها كنذر (بنفسه) فإنه تصرف مالي وقضية قوله بنفسه أنه يفرقها بإذن وليه واعتمده السنوي حيث قال صرح

صار المستلحق له رشيداً فلا يزجج على ماله بما اتفق عليه؛ لأنه لم تكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالإتفاق على الفقير من بيت المال إذا طرأ له مال بعد اه ع ش. ٥. فود: (من بيت المال) أي: لأن إقراره المؤدي إلى تقويت المال عليه لثبوت النسب؛ لأنه بمجرد ثبوته لا يقوت عليه مال وألغى فيما يتعلق بالتفقه حذراً من التقويت للمال ويتبني أنه إذا رشد يطالب بالتفقه عليه ولا يحتاج إلى إقرار جديد لثبوت النسب بإقراره السابق اه ع ش. ٥. فود: (وذلك) أي: صحة الطلاق وما عطف عليه. ٥. فود: (لأنه لا مال إلخ) عبارة المُنهي والنهاية؛ لأن هذه الأمور ما عدا الخلع لا تعلق لها بالمال الذي حَجَرَ لأجله وأما الخلع فلأنه إذا صح طلاقه مجاناً فيجوز أولى اه. ٥. فود: (لا يسلم) أي: المال في الخلع اه ع ش. ٥. فود: (إليه) بل إلى وليه بإذن وليه إما مر من صحة قبض دينه بالإذن ومحلّه ما لم يعلق بإعطائه له كما مر سم وع ش. ٥. فود: (الواجبة) أي: بأصل الشرع بدليل استنراكه المنذورة بعد اه رشيداً اه. ٥. فود: (إلا في الذمة) والمراد بصحة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة إلى ما بعد الحجر نهاية ومُنهي قال ع ش فلا يجوز لوليّه صرفه من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث الوفاء من تركته إذا مات قبل فك الحجر أو لا فيه نظر والأقرب الأول لثبوته في ذمته وعليه أي: المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج معه من يرائيه ويصرف عليه من ماله إلى رُجوعه ولا يؤخر إلى فكك الحجر عنه اللهم إلا أن يقال الحج المُعَلَّب فيه الأعمال البدنية فلم ينظر إلى الاحتياج إلى ما يضره من المال بخلاف نذر غيره فإن المقصود منه هو المال اه. ٥. فود: (هلى ما مر) أي: في شرح ولا إعتاق من التفصيل. ٥. فود: (أما المسنونة إلخ) أشار به إلى أن في مفهوم التشديد بالواجبة تفصيلاً اه رشيداً. ٥. فود: (كصدقة التطوع) أي: ولو من مؤنّه اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره ولو مع إذن الولي وتعيين المنفوع إليه وحضور الولي وهذا مشكّل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة وأي فرق بينهما وبين إيصال الهدية اه. ٥. فود: (كنذر) أي: قبل الحجر اه ع ش.

٥. فود: (أنه يفرقها إلخ) ومثلها في ذلك التذر كما أشعر به سياقه اه سم عبارة المُنهي والنهاية كالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه. قال ع ش قوله م ر ونحوها كدماء الحج والأضحية المنذورة قبل الحج اه. ٥. فود: (بإذن وليه) كتنظيره في الصبي المميز وكما يجوز للأجنبي تركه فيه نهاية ومُنهي.

٥. فود: (لكن لا يسلم إليه) إلا إن علق بإعطائه كما تقدّم وتقدّم صحة قبض دين الخلع بإذن وليه انتهى. ٥. فود: (أنه يفرقها) ومثلها في ذلك التذر كما أشعر به سياقه.

جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ أُجْنَبِي فِيهِ وَبِهِ يُعْلَمُ بِالْأُولَى جَوَازُهُ فِي مَالِ نَفْسِهِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَقَيْدِ الرُّومَانِيِّ ذَلِكَ بِتَعْيِينِ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ وَالظَّاهِرُ اشْتِرَاطُهُ هُنَا أَيْضًا وَأَنْ يَكُونَ بِخَضْرَى الْوَلِيِّ لِقَلِّ بُتْلَافِهِ اهـ. (وَإِذَا أَحْرَمَ) أَوْ سَافَرَ لِإِحْرَامٍ (بَحَجٍّ فَرْضٍ) وَلَوْ نَذَرًا بَعْدَ الْحَجْرِ وَقَضَاءً وَلَوْ لِمَا أَفْسَدَهُ فِي حَالِ سَفَرِهِ أَوْ عُمرَتِهِ أَوْ بِهِمَا وَمِنَ الْفَرْضِ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِتَطَوُّعٍ ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ إِثْمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَتْهُ الْمُضَيِّ فِيهِ صَارَ فَرْضًا (أَعْطَى الْوَلِيُّ) إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ بِنَفْسِهِ (كَفَافَتَهُ لِيَقْفَى) اللَّامُ فِيهِ لِلتَّقْوِيَةِ لِتَقْدِي أَعْطَى لِمَعْمُولِهِ بِنَفْسِهِ (يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ) وَلَوْ بِأَجْرَةٍ خَوْفًا مِنْ تَفْرِيطِهِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الْحَجِّ فَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ وَرَأَى الْوَلِيُّ دَفْعَهَا لَهُ جَازَ عَلَى مَا بَحَثَ (وَإِنْ أَحْرَمَ) أَوْ سَافَرَ لِإِحْرَامٍ (بِتَطَوُّعٍ وَزَادَتْ مُؤَنَةُ سَفَرِهِ) لِإِثْمَامِ نُسْكِهِ أَوْ إِثْبَانِهِ بِهِ (عَلَى نَفَقَتِهِ الْمَعهُودَةِ) فِي الْحَضَرِ (فَلِلْوَلِيِّ مِنْهُ) مِنَ الْإِثْمَامِ أَوْ الْإِثْبَانِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ خِلَافًا لِمَا مَالَ إِلَيْهِ ابْنُ

• فَوَدَّ: (أَنْ يُؤْكَلَ أُجْنَبِي) أَي: مَعَ الرُّمَاقِيَةِ الْآتِيَةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: جَوَازُ تَوْكِيلِ الْأُجْنَبِيِّ لَهُ. • فَوَدَّ: (بِخَضْرَى الْوَلِيِّ) أَوْ نَائِيهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْوَلِيُّ وَلَا نَائِيَهُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ صَرَفَهُ اغْتَدَّ بِهِ وَإِنْ أَيْمَ بَعْدَ الْحَضُورِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِلْمُضْلِحَةِ وَالْأَضْمِنَ وَلَا بُدَّ مِنَ الصَّرْفِ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لِقَلِّ بُتْلَافِهِ) أَي: أَوْ يَدْعِي صَرَفَهُ كَإِثْبَانِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ سَافَرَ) إِلَى قَوْلِهِ (فِيهِ نَظَرٌ) فِي النِّهَائِيَّةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي الْآ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (بِعَمَلِ عُمرَةٍ). • فَوَدَّ: (وَلَوْ نَذَرًا بَعْدَ الْحَجْرِ) إِذَا سَلَكْنَا بِهِ أَي: التَّنْزِيلَ مَسَلَّكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَي: بِالنَّظَرِ لِأَكْثَرِ مَسَائِلِهِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُمْ سَلَكُوا بِهِ مَسَلَّكَ جَائِزَ الشَّرْعِ فِي بَعْضِهَا ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ لِمَا أَفْسَدَهُ فِي حَالِ سَفَرِهِ) هُوَ شَامِلٌ لِمَا أَفْسَدَهُ مِنَ التَّطَوُّعِ حَالِ سَفَرِهِ اهـ ع ش عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَيُعْطِيهِ الْوَلِيُّ نَفَقَةَ الْقَضَاءِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ كَلَامِهِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَه الْإِسْتَوْي أَنَّهُ الْحَجُّ الَّذِي اسْتَوْجَرَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى أَدَائِهِ حُكْمًا مَا تَقَدَّمَ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيُعْطِيهِ الْوَلِيُّ نَفَقَةَ الْقَضَاءِ أَي: وَلَوْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ مِرَارًا وَأَدَّى إِلَى تَعَادٍ مَالِهِ اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ عُمرَتُهُ) أَي: الْفَرْضُ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ الْفَخَّ) وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ يَثْلُ خُرُوجِهِ مَعَهُ وَصَرَفَهُ عَلَيْهِ إِنْ قَوَّتْ خُرُوجُهُ كَسْبِهِ وَكَانَ فَقِيرًا أَوْ احْتِاجَ بِسَبَبِ الْخُرُوجِ إِلَى زِيَادَةِ يَصْرِفُهَا عَلَى مُؤَنَتِهِ خَضْرَى كَأَجْرَةِ الْمَرْكَبِ وَنَحْوِهَا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لِلتَّقْوِيَةِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ لَامَ التَّقْوِيَةِ هِيَ اللَّامُ الزَّائِدَةُ لِلتَّقْوِيَةِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ إِمَّا بِتَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ أَوْ كَوْنِهِ فَرْعًا فِي الْعَمَلِ كَاسِمِ الْفَاعِلِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيهِ أَعْطَى وَهُوَ فِعْلٌ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَعْمُولُهُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (جَازَ) أَي: فَإِنْ أَثْلَفَهُ ابْدَلْ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَلِيِّ لِحُجُوزِ الدَّفْعِ لَهُ وَمِثْلُهُ بِالْأُولَى مَا لَوْ سَرَقَ أَوْ تَلَفَ بِلَا تَقْصِيرِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ (سُي): (بِتَطَوُّعٍ) أَي: مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ (سُي): (فَلِلْوَلِيِّ مِنْهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْمَنْعِ وَعَدَمِهِ وَيَتَّبِعِي وَجُوبُهُ عَلَيْهِ اخْتِدَا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر صِيَانَةً لِمَالِهِ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ (سُفْهَنِي): (فَلِلْوَلِيِّ مِنْهُ) أَي: وَإِنْ كَانَ لَهُ كَسْبٌ فِي الْحَضَرِ يَبْقَى بِزِيَادَةِ مُؤَنَةِ السَّفَرِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا

الرَّفْعَةُ من أنه ليس له المنع من أصل السفر؛ لأنه لا ولاية له على ذاته ويُرد ما عُلِّلَ به بأن له ولاية على ذاته بالنسبة لما يُفْضِي لِضِيَاعِ مَالِهِ ولا شَكُّ أَنَّ السفرَ كذلك وظاهرُ المتنِ صِحَّةُ إحرامه بغيرِ إذنٍ ولِئِهِ وفارقُ الصبيِّ الْمُتَمَيِّزُ باستقلاله (والمذهبُ أنه كُمَحْصِرٍ فَيَتَحَلَّلُ) بِعَمَلِ عُمْرَةٍ؛ لأنه مَفْنُوعٌ مِنَ الْمُضِيِّ. (قُلْتُ: وَيَتَحَلَّلُ بِالصَّوْمِ) وَالْحَلْفِ مَعَ النِّيَّةِ (إِنْ قُلْنَا لِدَمِ الْإِحْصَارِ بَدَلًا) كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ؛ (لأنه مَفْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدَرِ زِيَادَةِ الْمُؤَنَةِ) عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ لَكُنْهَا لَمْ تَرُدَّ (لَمْ يَجْزِ مَنَعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِمَنَعِهِ حَيْثُ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَنَّهُ قَوَتْ عَمَلًا لَهُ مَقْصُودًا بِالْأَجْرَةِ وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَالًا حَاصِلًا فَلَا يَلْزَمُهُ تَحْصِيلُهُ مَعَ غِيَاهِ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ هَذَا عَجِيبٌ مِنْهُمَا فَإِنَّ الْفَرْضَ أَنَّ الْكَسْبَ فِي طَرِيقِهِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا قَالَهُ مُتَوَجِّعٌ مَعَ ذَلِكَ الْفَرْضِ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا قُلْنَا لَا يَمْنَعُهُ فَسَافَرَ وَلَهُ كَسْبٌ يَفِي كَيْفَ يُحْصَلُهُ مَعَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِجَارَتُهُ لِنَفْسِهِ مُطْلَقًا

■ فَوُدَّ: (وَيُرَدُّ إِلَيْهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا قَصِيرًا أَوْ خُرُوجًا إِلَى تَرْتُّو فِي نَوَاحِي الْبَلَدِ أَوْ خَارِجَهَا بِحَيْثُ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ ضِيَاعُ مَالٍ يَوْجُو لَيْسَ لَوَلِيِّهِ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ اخْتِلَاطُهُ بِمَنْ لَا تَصْلُحُ مُرَافَقَتُهُمْ وَيَتَّبَعِي خِلَافَهُ اهـ ع ش . ■ فَوُدَّ: (بِاسْتِغْلَالِهِ) أَي: بِاسْتِغْلَالِ السَّفِيهِ بِالتَّصَرُّفَاتِ الْغَيْرِ الْمَالِيَةِ بِلِ وَالْمَالِيَةِ الَّتِي فِيهَا تَحْصِيلُ كَقَبُولِ الْهَبَةِ اهـ ع ش . ■ فَوُدَّ: (بِعَمَلِ عُمْرَةٍ) الصَّوَابُ حَذْفُهُ اهـ رَشِيدِي .
 ■ فَوُدَّ: (كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْحَجِّ فَإِنْ قُلْنَا: لَا بَدَلَ لَهُ بَقِيَ فِي ذِمَّةِ الْمُحْصِرِ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَيُظْهَرُ بَقَاؤُهُ فِي ذِمَّةِ السَّفِيهِ أَيْضًا اهـ . ■ فَوُدَّ: (وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ إِلَيْهِ) أَقُولُ وَجْهٌ تَعَجَّبُ الْغَزِّيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَرْضُ مَا ذَكَرَ لَمْ يُصَدَّقْ أَنَّهُ قَوَتْ بِالسَّفَرِ عَمَلًا مَقْصُودًا بِالْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ لَيْسَ فِي الْحَضَرِ حَتَّى يَقُوتَ بِالسَّفَرِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَأْتِي بِهِ فِي السَّفَرِ فَلَا تَقُوتُ أَضْلًا وَبِذَلِكَ يُنْظَرُ فِي نَظَرِ الشَّارِحِ وَمَا وَجَّهَهُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش . ■ فَوُدَّ: (هَذَا) أَيِ الْقَوْلِ بِتَقْوِيَةِ الْعَمَلِ الْمَقْصُودِ . ■ وَفَوُدَّ: (مِنْهُمَا) أَي: مِنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيِّ . ■ فَوُدَّ: (فِي طَرِيقِهِ فَقَطْ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ فَقَطْ أَوْ فِيهِمَا فَلَهُ مِنْهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَجِبْ حَيْثُ اسْتَعْنَى عَنْهُ م ر اهـ سَمِ .
 ■ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مَا قَالَهُ) أَي: ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيِّ . ■ وَفَوُدَّ: (مُتَوَجِّعٌ إِلَيْهِ) مَرَّ مَا فِيهِ . ■ وَفَوُدَّ: (مَعَ مَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْإِغْتَابِ . ■ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: قَصَدَ عَمَلَهُ بِالْأَجْرَةِ أَوْ لَا اهـ كُرْدِي .

لِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْوِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْوَلِيُّ إِجْبَارُهُ عَلَى ذَلِكَ الْكَسْبِ حَيْثُ اسْتَعْنَى عَنْهُ م ر وَانْظُرْ هَلْ يَلْزَمُ الْوَلِيُّ مِنْهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَصْلُوحُ . ■ فَوُدَّ: (وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ هَذَا عَجِيبٌ مِنْهُمَا إِلَيْهِ) أَقُولُ كَانَ وَجْهٌ تَعَجَّبُ الْغَزِّيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَرْضُ مَا ذَكَرَ لَمْ يُصَدَّقْ أَنَّهُ قَوَتْ بِالسَّفَرِ عَمَلًا مَقْصُودًا بِالْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ لَيْسَ فِي الْحَضَرِ حَتَّى يَقُوتَ بِالسَّفَرِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَأْتِي بِهِ فِي السَّفَرِ فَلَا تَقُوتُ أَضْلًا وَبِذَلِكَ يُنْظَرُ فِي نَظَرِ الشَّارِحِ وَمَا وَجَّهَهُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ■ فَوُدَّ: (فِي طَرِيقِهِ فَقَطْ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ فَقَطْ أَوْ فِيهِمَا فَلَهُ مِنْهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَجِبْ حَيْثُ اسْتَعْنَى عَنْهُ م ر .

أو على تفصيل فيه قلت: إذا لم تُجوز للولي منعه يلزمه أن يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يؤكل من يؤجره له ثم يُنفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته حبيذ في ماله أو على الولي لإذنه؟ والذي يتجه الأول؛ لأن الولي حيث حرم عليه المنع لا يُعد مُقصرًا.

(فصل)

فيمن يلي الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله. (ولي الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (أبوه) إجماعًا قبل التعبير بالصغير أولى اه وهو سهو؛ إذ هما مترادفان فالصواب أن يقول التعبير بالمحجور أولى ليشمل من بلغ سفيها فإنه لم يتقدم له بيان وليه صريحًا بخلاف المجنون فإن كلامه السابق يفيد أنه كالصبي ومَرَّ أنه قد يكون أبًا ولا يُحكم بملوغه لكن هذا نادر فلا يُرد على أن أصل الإيراد سهو؛ لأن المراد الأب الجامع لشرائط الولاية وإلا ورد أيضًا الأب الفاسق ونحوه (ثم جدّه) أبو الأب وإن علا كولاية النكاح ولكمال نظر بقية الأقارب فيه لا هنا كانوا أولياء ثم لا هنا

• فُرد: (أو على تفصيل) قد يقال لا إشكال على التفصيل لصحة إيجاره حبيذ إلا أن يقال لما كان ممنوعًا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لِماله لم يكن مُستغنيًا بِماله فلا يجوز إيجاره لنفسه إلا أن هذا يقتضي عدم تأتي التفصيل هنا فليُتأمل اه سم. • فُرد: (لإذنه) أي بسبب إذنه اه سم.

فصل فيمن يلي الصبي

• فُرد: (مع بيان كيفية إلخ) أي: وما يتبع ذلك كدغواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع ش. • فُرد: (المراد به إلخ) وقال ابن خزم أن الصبي يشمل الصبية كما قال: إن العبد يشمل الأمة اه مُغني. • فُرد: (قيل إلخ) وافقه المُغني والنهاية وجزم ع ش بما قاله الشارح. • فُرد: (مترادفان) أي: مُختصان بالذكور. • فُرد: (صريحًا) أي: بل بطريق المفهوم. • فُرد: (فإن كلامه السابق) أي: قوله ولو طرأ جنون قوله وليه في الصغر اه سم. • فُرد: (ومر) أي: قبيل قول المُصنّف ووَقَّت إمكانه. • فُرد: (أنه قد يكون) أي: الصبي. • فُرد: (ولا يُحكم بملوغه) فلا يكون وليًا فهنا ليس ولي الصبي أباه اه سم. • فُرد: (أبو الأب) إلى قوله وقضيته في النهاية إلا قوله أو العذل وكذا في المُغني إلا قوله عند فقيد الولي الخاص. • فُرد: (بقية الأقارب) أي المصبات كالأخ والعَم. • فُرد: (فيه لا هنا) أي: في

• فُرد: (أو على تفصيل) قد يقال لا إشكال على التفصيل لصحة إيجاره نفسه حبيذ إلا أن يقال لما كان ممنوعًا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لِماله لم يكن مُستغنيًا بِماله فلا يجوز إيجاره لنفسه إلا أن هذا يقتضي عدم تأتي التفصيل هنا فليُتأمل. • فُرد: (لإذنه) أي بسبب إذنه.

فصل

• فُرد: (فإن كلامه السابق) أي: قوله ولو طرأ جنون قوله وليه في الصغر. • فُرد: (ولا يُحكم بملوغه). فلا يكون وليًا فهنا ليس ولي الصبي أباه. • فُرد: (فيه لا هنا) يتأمل لم كانوا كذلك.

نعم للقصبة منهم أيضاً العذل عند فقد الولي الخاص الإنفاق من مال المحجور في تأديبه وتعليبه؛ لأنه قليل فسومخ به ذكره في المجموع في الصبي. ومثله المجنون والسفيه. وقضيته أن له ذلك ولو مع وجود قاضٍ وهو مُتَّجِهٌ إن خيف منه عليه بل في هذه الحالة للقصبة وصلحاء بلده بل عليهم كما هو ظاهر تولي سائر التصرفات في ماله بالقبضة بأن يتفقوا على مرضى منهم يتولى ذلك ولو بأجرة وسيعلم مما يأتي في القضاء أن لذي شوكة بناحية لا شوكة فيها لغيره تولية القضاء والظهار وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الأتمام بتصرف في أموالهم بالمصلحة، فإن تغلذ ذو الشوكة ولم يرجعوا لواجب فكل في محل شوكته كالمستعمل فإن لم يتميز واحد من تلك الناحية بشوكة فولّي أهل جُلّها وعقدها واحداً منهم صارحاً كما عليهم فتتخذ توليته وسائر أحكامه أشار لذلك ابن عجيل وغيره. قال أبو شكيل: ولو عمّ الفسق واضطر لولاية فاسقٍ فلعل الأرجح نفوذ ولايته كما لو ولّاه ذو شوكة لكن لا يقبل قوله في

النكاح لا في المال أي فإنهم يغيرون بتزويج مواليهم بغير الكف فيجتهدون فيمن يصلح لمواليهم ولا كذلك المال اهـ ش. ٥. فود: (للقصبة إلخ) ولو حصر الولي واتكر أنهم اتفقوا عليه ما أخذه من ماله أو اتكر أن يفعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تضديق الولي فعلهم البينة فيما ادّعوه اهـ ش. ٥. فود: (هذه فقد الولي الخاص) عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بُد من مراجعته فيما يظهر اهـ ش. ٥. فود: (وبغلة إلخ) أي: مثل الصبي في أن للقصبة الإنفاق عليه عند غيبة الولي اهـ ش. ٥. فود: (وبغلة إلخ) ومثله المجنون والسفيه انتهى، أما السفيه فواضح وأما المجنون فبِهِ نَظَرُ نَعَمْ إِنْ حِيلَ عَلَى مَنْ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ فَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَقَدْ مُرَّاهُ اهـ أي: ليتأتى الإنفاق عليه في تأديبه وتعليبه اهـ ش. ٥. فود: (وقضيته) أي: ما في المجموع. ٥. فود: (أن له ذلك) إلى قوله ولو بأجرة في النهاية والمغني. ٥. فود: (أن له ذلك) أي: للقصبة الإنفاق المذكور. ٥. فود: (منه عليه) أي: من القاضي على مال المحجور. ٥. فود: (في هذه الحالة) أي: حالة الخوف. ٥. فود: (بالقبضة) لَمَلِ الْأَوَّلَى بِالْمَصْلَحَةِ. ٥. فود: (بأن يتفقوا إلخ) وأفتى ابن الصلاح فيمن عنده يتيم أجنبي ولو سلمه لإحايكم خان فيه بآته يجوز له التصرف في ماله للضرورة ويؤخذ من عليه أنه لو ولي عذل أمين وجب الرفع إليه حيث لا يتقص ما كان تصرف فيه زمن الجائز؛ لأنه كان ولياً شرعاً ويؤخذ من كلام الجزجاني أنه لو لم يوجد إلا قاض فاسق أو غير أمين كانت الولاية للمسلمين أي: لصلحائهم وهو مُتَّجِهٌ نَهَايَةُ قَالِ ع ش قوله ولا يتقص إلخ أي: ويصدق في ذلك حيث يصدق الوصي والقيم بأن ادّعى نفقة لائقة إلى آخر ما يأتي وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أي عند عدم الخوف على النفس أو المال وإن قل أو غيرهما اهـ. وقال الشوبري قوله بآته يجوز له إلخ أي: إذا كان عدلاً أميناً كما هو ظاهر اهـ واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب إلى عديمه أميل.

٥. فود: (لذي شوكة) أي: من المسلمين وكذا في نظائره. ٥. فود: (لولاية فاسق) أي: على نحو

٥. فود: (نعم للقصبة إلخ) ومحلّه عنه غيبة وليه وإلا فلا بُد من مراجعته فيما يظهر شرح م ر.

الإثاق؛ لأنه ليس بولي حقيقة قال ويجوز تسليم نفقة الصبي لأمه الفايقة بنحو ترك الصلاة المأمونة على المال لوفور شققها وشرطهما حرثه وإسلام ولو في كافر عند الماوردي والرويانى وحجل على ما إذا ترافعا إلينا فلا نقرهم ونلي نحن أمرهم وفارق ولاية النكاح بأن القصد هنا الأمانة وهي في المسلم أقوى وثم الموالاة وهي في الكافر أقوى وخالفهما الإمام ومن تبعه وأئد بصحة وصية ذمي لذمي على أطفاله الذميين وعدالة ولو ظاهرة وتنزل بالفسق عن الحفظ والتصرف وتعود ولائته بتوابعه وإفاقته بخلاف غيره وأخذ من اشتراط عدم العداوة في ولاية الإيجاب عدمها هنا وأئد بقولهما عن جشع يشترط في الوصي عدم العداوة وفي التأيد بذلك نظر للفرق بين الأب والوصي وسيأتي في مبحث نكاح الشفيع الفرق بين ما هنا

صبي. فود: (قال) أي: أبو شكيل. فود: (لأنه ليس بولي إلخ) فيه وثقة. فود: (وشرطهما) أي: الأب والجد. فود: (ولو في كافر) خلافاً للنهاية عبارته ولا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً؛ إذ الكافر يلي ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والأوجه بقاء ولايته عليه وإن ترافعا إلينا كالنكاح خلافاً للماوردي والرويانى اه قال ع ش قوله والأوجه إلخ قال سم على منهج قال الأذرعى استفتيت عن ذمي مات وترك طفلاً ولا وصي له هل لقاضي المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب القيم من غير أن يرفع أمرهم إليه فتوقفت في الإفتاء وملت إلى عدم الترضى لوجوه انتهى اه. فود: (وحجل على ما إلخ) أقره المغني. فود: (وخالفهما) أي الماوردي والرويانى (الإمام ومن تبعه) اعتمدته النهاية كما مر. فود: (وأئد) أي قول الإمام ومن تبعه. فود: (وعدالة) عطف على قوله حرثه ثم هو إلى قوله وتعود في المغني وإلى قوله وفي التأيد في النهاية. فود: (ولو ظاهرة) ظاهره ولو نوزعا وفي فصل الإيصاء إن نوزعا لم تثبت إلا بيينة وإلا فلا وعبارته م ر ثم وتنزل بالفسق أي وتعود لهما الولاية بمجرّد التولية ولو بلا تولية من القاضي ومثلهما في ذلك الحاضنة والناظر بشرط الواقف ولو تكرر ذلك منهم مراراً والأُم إذا كانت وصية اه ع ش. فود: (وتنزل إلخ) أي الأب وإن علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل اللزوم ففي بطلانه وجهان قال السبكي ويتبعني أن يكون أصحهما أنه لا يتطل ويثبت الخيار لمن بعده من الأولياء مغني ونهاية. فود: (وتعود إلخ) ظاهره أنه لا يتوقف على مدة الاستبراء اه سيّد عمّر ومر عن ع ش ما يصرّح بذلك. فود: (وأخذ إلخ) اعتمدته النهاية. فود: (عدم العداوة) أي: الظاهرة اه ع ش. فود: (في ولاية الإيجاب) أي: في النكاح. فود: (عدمها هنا) أي: عدم العداوة الظاهرة في ولاية المال. فود: (في الوصي عدم العداوة) أي ولو باطنه على المعتد اه ع ش.

فود: (ولو في كافر) عبارة شريح م ر ولا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً؛ إذ الكافر يلي ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والأوجه بقاء ولايته عليه وإن ترافعا إلينا كالنكاح خلافاً للماوردي والرويانى انتهى.

وَأَمَّا وَيُسَجَّلُ الْحَاكِمُ مَا بَاعَاهُ أَيُّ: يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ عَدَالَةٍ وَلَا حَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَصِيِّ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَنَوَزَعُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْقَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ عَلَى وَلَا يَتِمُّمَا اكْتِفَاءً بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ اكْتِفَاؤُهُ بِهَا عِنْدَ التَّسْجِيلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَرَّرُ مِنْ أَيْدِيهِمْ مِلْكٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَوْ طَلَبُوا قِسْمَتَهُ مِنْهُ لَمْ يُجِبْنِهِمْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُمْ بِالْمِلْكِ؟ اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْقِسْمَةَ تَقْتَضِي حُكْمَهُ بِثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُمْ فَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَيِّنَةِ بِخِلَافِ التَّسْجِيلِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْعَدَالَةِ لِلا كْتِفَاءِ فِيهَا بِالظَّاهِرِ (لَمْ وَصِيَّهِمَا) أَيُّ: وَصِيٌّ مَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ مِنْهُمَا أَوْ وَصِيٌّ أَحَدُهُمَا حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْآخَرُ بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ وَسَتَأْتِي شُرُوطُهُ فِي بَابِهِ

• فَوَدَّ: (وَيُسَجَّلُ الْخُ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَيَكْفِي فِي أَبِي وَجَدَّ الْعَدَالَةَ الظَّاهِرَةَ لَكِنْ لَوْ طَلَبَا مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يُسَجَّلَ لَهُمَا بِهَا احْتِجَا إِلَى الْبَيِّنَةِ بِهَا عَلَى الْأَوَجِّهِ وَمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِالظَّاهِرَةِ جَوَازُ تَرْكِ الْحَاكِمِ لَهُمَا عَلَى الْوَلَايَةِ وَتَشْتَرِطُ الْبَاطِلَةُ مَعَ عَدَمِ الْعِدَاوَةِ فِي وَصِيٍّ وَقِيمٍ اهـ سم. • فَوَدَّ: (وَلَا حَاجَةَ الْخُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى عَدَالَةٍ. • فَوَدَّ: (وَتَوَزَّعُ الْخُ) وَأَقْفَهُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ وَالثَّهَابِيُّ عِبَارَتُهُمْ وَيَحْكُمُ الْقَاضِي بِصِحَّةِ بَيِّنَتِهِمَا مَالٍ وَلَدِيهِمَا إِذَا رَفَعَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ بَيِّنَتَهُمَا وَقَعَ بِالْمُضْلَحَةِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَّهَمِينَ فِي حَقِّ وَلَدِيهِمَا وَفِي وَجُوبِ إِقَامَتِهِمَا الْبَيِّنَةَ بِالْعَدَالَةِ لِيُسَجَّلَ لَهُمَا وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا لَا اكْتِفَاءً بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ كَشَهَادَةِ النَّكَاحِ وَالثَّانِي نَعَمْ كَمَا يَجِبُ إِثْبَاتُ عَدَالَةِ الشُّهُودِ لِيَحْكُمَ بِهِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ بِخِلَافِ الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِقَامَتُهُمَا الْبَيِّنَةَ بِالْمُضْلَحَةِ وَبَعْدَ التَّيَمُّنِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيَحْكُمُ الْقَاضِي الْخُ أَيُّ: فِي صُورَةِ شِرَائِهِمَا مِنْ أَنْفُسِهِمَا اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ بَيْعِ الْأَبِ وَالْجَدِّ عَلَى إِثْبَاتِ أَنَّهُ وَقَعَ بِالْمُضْلَحَةِ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِثْبَاتِ عَدَالَتِهِمَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ شَرْحِ الرَّوْضِ كَغَيْرِهِ اهـ وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ اغْتِمَاذُهُ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (حَلَى التَّصَرُّفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَرَّرُ. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيُّ: مَا نَوَزَعُ بِهِ. • فَوَدَّ: (فَتَوَقَّفُ) أَيُّ الْقِسْمَةِ بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ حَذَفَ إِحْدَى التَّائِيْنِ لِلتَّخْفِيفِ كَمَا فِي «نَزَّلَ الْمَلَكُوتُ» [سور: ١٤]. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ الْخُ) هَذَا وَاضِحٌ فِي الْعَدَالَةِ فَيَنْقُى النَّظَرُ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَاجَةِ وَالْغِبْطَةِ فَإِنَّهُ كَيْفَ يُحْكَمُ بِصِحَّةِ الْمُقَدِّ مَعَ احْتِمَالِ صُدُورِهِ مَعَ انْتِزَاعِهِمَا اهـ سَيِّدُ عَمَرُ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ وَالثَّهَابِيُّ أَنَّهُ يُحْكَمُ الْقَاضِي بِصِحَّةِ بَيِّنَتِهِمَا وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَقَعَهُ بِالْمُضْلَحَةِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ التَّسْجِيلِ الْخُ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالثَّهَابِيُّ خِلَافَهُ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (ثُمَّ وَصِيَّهِمَا) وَلَوْ أَمَّا بِلِ هِيَ الْأَوَّلَى اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَسَتَأْتِي الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّهَابِيُّ

• فَوَدَّ: (وَيُسَجَّلُ الْحَاكِمُ مَا بَاعَاهُ الْخُ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَيَكْفِي فِي أَبِي وَجَدَّ الْعَدَالَةَ الظَّاهِرَةَ لَكِنْ لَوْ طَلَبَا مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يُسَجَّلَ لَهُمَا بِهَا احْتِجَا إِلَى الْبَيِّنَةِ بِهَا عَلَى الْأَوَجِّهِ وَمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِالظَّاهِرِ جَوَازُ تَرْكِ الْحَاكِمِ لَهُمَا عَلَى الْوَلَايَةِ وَتَشْتَرِطُ الْبَاطِلَةُ مَعَ عَدَمِ الْعِدَاوَةِ فِي وَصِيٍّ وَقِيمٍ.

(ثم القاضي) أو أمينه للخبر الصحيح «السلطان ولي من لا ولي له» والعبارة بقاضي بليد المولى أي: وطنه وإن سافر عنه بقصد الرجوع إليه كما هو ظاهر في التصرف والاستملاء وبقاضي بليد ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه وإجازته عند خوف هلاكه وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية.....

وشرطه أي: الوصي العدالة كما سيأتي في الوصية اه أي: الباطنة كما يأتي ع ش.

• قوله (سني): (ثم القاضي) أي المذل الأمين اه نهاية. • قوله: (والعبارة بقاضي إلخ) فصيته أنه لو سافر أي: المولى من بليده إلى ماله لم يجوز لقاضي بليد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه إلا إذا كان فيه غبطة لا ثقة كان أشرف على التلّف اه ع ش. • قوله: (بقصد الرجوع إليه) تأمل هل هو في سفيه لم يثبت رثده بعد بلوغه حتى يعتد بقصده أو على إطلاقه فيعتد به ولو من صبي مميز وهل إذا سافر به وليه بقصد الرجوع أو لا بقصد الرجوع ثم مات الولي ترتب الحكم على قصد الولي فيكون وطنه في الأول ما سافر منه وفي الثاني ما يسافر إليه يتأمل ويحزر اه سيد عمر ولا يعتد أن يقال: إن العبارة في الصبي مطلقاً بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم عصيته التي ليست بصفة الولاية كآية القاضي وأخيه ثم أمه.

• قوله: (ونحو بيعه وإجازته إلخ) ومنه يعلم أن المراد بالتلف الأعم من تلف العين وذهاب المنفعة وإن كان العين باقية فلو كان له عقار بليد قاضي المال دون بليد الصبي آجره قاضي بليد ماله بالمصلحة ولا تصح إجازته من قاضي بليد الصبي؛ لأنه إنما يتصرف في محل ولايته وليس بليد المال منها ويُقل بالدرس عن سم عن الباب ما يوافق ذلك اه ع ش. • قوله: (وبقاضي بليد ماله) ولقاضي بليده المذل الأمين أن يطلب من بليد قاضي ماله إخصاره إليه عند أمن الطريق لظهور المصلحة له فيه ليُجر له فيه أو يشتري له به عقاراً ويجب على قاضي بليد المال إسعافه أي بإرساله إليه وحكم المجنون ومن بلغ سفيهاً كالصبي في ترتيب الأولياء نهاية ومغني. • قوله: (وخرج) إلى قوله أي بالنسبة في المغني والنهاية.

• قوله: (فلا ولاية إلخ) قال في شرح الباب لقدم تبين حياتهم أي: الأجنة وبه صرحا في الفرائض في

• قوله: (وخرج الصبي الجنين فلا ولاية إلخ) قال في شرح الباب لقدم تبين حياتهم أي الأجنة وبه صرحا في الفرائض في القاضي ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضي عن مالهم سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة اللاتقة فمن الواضح أن هذا يكون لقاضي بليد المال انتهى. وقوله وبه صرحا في الفرائض في القاضي هو كذلك وعبارة الروضة فعلى الأول أي: أنه لا ضبط للمحل لو خلف أبناً وأم ولد حاملاً لم يصرف إلى الابن شيء وعلى الثاني أي: إن أكثر الحمل أربعة له الخمس أو خمس الباقي على تقدير أنهم أربعة ذكور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف إليهم حصصهم من التصرف فيها وجهان أصحهما نعم وإلا لم يدفع إليهم. والثاني المنع قاله الفقهاء؛ لأنه قد يهلك الموقوف للمحل فيحتاج إلى الاسترداد والحاكم وإن كان يلي أمر الأطفال فلا يلي أمر الأجنة ولا يمكن حنل ما جرى على القسمة انتهى. وقوله ومثله البقية يشكّل عليه صيغة الإيصاء على

لَهُؤَلَاءِ عَلَى مَالِهِ مَا دَامَ مُجْتَنًا أَيَّ النَّسَبَةِ لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ لَا لِحِفْظِهِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا بَاتِي مِنْ صِحَّةِ
الإِبْصَاءِ عَلَيْهِ وَلَوْ مُسْتَقِلًّا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا وُلِدَ بَانَ صِحَّةُ الإِبْصَاءِ. (وَلَا تَلِي
الْأُمُّ فِي الْأَصْح) كَمَا فِي النِّكَاحِ وَمَرُّهُ إِذَا قُفِدَ الْأَوْلِيَاءُ تَصَرُّفَ صُلَحَاءَ بَلَدِ الْمَحْجُورِ فِي مَالِهِ
كَالْقَاضِي وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْجُرْجَانِيِّ إِذَا لَمْ يُوجَدْ لَهُ وَلِيٌّ أَوْ وَجِدَ حَاكِمٌ جَائِزٌ وَجِبَ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ النَّظَرُ فِي مَالِ الْمَحْجُورِ وَتَوَلَّى حِفْظَهُ لَهُ أَدَّ وَأَخَذَ مِنْهُ وَمِنْ مَسَائِلَ أُخْرَى أَنَّ مَنْ
خَافَ عَلَى مَالِ غَائِبٍ مِنْ جَائِزٍ وَلَمْ يُتِمَّ أَنْ يُخَلِّصَهُ مِنْهُ إِلَّا بِالْبَيْعِ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ لِوُجُوبِ حِفْظِهِ
وَمِنْ بَيْعِهِ إِذَا تَقَيَّنَ طَرِيقًا فِي خَلَاصِهِ. (وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا بِأَلْفٍ هِيَ

القاضي ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضي عن ماله من سلبها بالنسبة لتخو التجارة بخلاف
تخو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة اللاتمة فمن الواضح أن هذا يكون لقاضي بلد المال انتهى. وقوله
وبه صرحا في الفرائض في القاضي هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكك عليه صحة الإبصاء على الحمل
فإن أجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه إلخ فهو بعيد خصوصا مع ما صرح به في باب
الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاليه على المقتد ولله
بتقدير خروجه اه وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالحاكم ومثله أميته فيزول إشكال الثنائي اه سم.

• قوله: (لهؤلاء) في نسخة له أي: للقاضي ولا ينافيها قوله ولا ينافيه إلخ إذ لا حاجة للإغذار عن
صحة الإبصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضي اه سم. • قوله: (لا يحفظ) ينبغي أن يلحق به التصرف
فيه عند خوف الهلاك اه سيّد عمر ومّر عن سم عن شرح العباب ما يصرح به. • قوله: (ولا ينافيه) أي
قوله فلا ولاية لهؤلاء إلخ. • قوله: (كما في النكاح) إلى قوله وأخذ في النهاية. • قوله: (كما في النكاح)
أي: قياسا عليه. • قوله: (كالقاضي) أي كتصرفه. • قوله: (ومر) أي: آتيا. • قوله: (إذا قفد إلخ) أي:
جسا أو شرعا. • قوله: (أو وجد حاكم جائز إلخ) ظاهر إطلاقه ولو نصبه الإمام عالما بجوره. • قوله:
(وأخذ منه) أي: من قول الجرجاني. • قوله: (على مال غائب) بالإضافة. • قوله: (جاز) أي: وجب
بدليل ما بعده ولأنه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب. • قوله: (ومنه) أي: من الحفظ.

• قوله (سني): (ويتصرف الولي) أي: آبا أو غيره (بالمصلحة) أي: وجوبا نهاية ومغني. • قوله: (لقوله
تعالى) إلى قوله وقال في النهاية والمغني.

الحمل فإن أجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه إلخ فهو بعيد خصوصا مع ما صرح به في
باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاليه ولله بتقدير
خروجه انتهى. وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالحاكم ومثله أميته فيزول إشكال الثنائي على أن هذا
الذي صرحا به في الحاكم في سياق توجيه هذا القول الضعيف ولا يلزم أن يكون متيقفا عليه وإن كان
ظاهرا في ذلك. • قوله: (لهؤلاء) في نسخة له أي: للقاضي ولا ينافيها قوله (ولا ينافيه إلخ) إذ لا حاجة
للإغذار عن صحة الإبصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضي.

أَحْسَنُ ﴿الامام: ١٥٧﴾ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفَ لَا خَيْرَ فِيهِ وَلَا شَرَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَبَلَرُؤُهُ حِفْظُ مَالِهِ وَاسْتِثْنَاؤُهُ قَدْرُ النِّفْقَةِ وَالرَّكَاءَةِ وَالْمُؤْنِ إِنْ أُمِكنَهُ لَا الْمُبَالَغَةَ فِيهِ وَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ إِنْ الْاسْتِثْنَاءُ كَذَلِكَ مَثْدُوبٌ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي طَرِيقِ آمِينَ لِمَقْصِدِ آمِينَ بَرَّأ لَا يَحْرُوا نَعَمْ إِنْ كَانَ الْخَوْفُ فِي السَّفَرِ وَلَوْ يَحْرُوا أَقْلُ مِنْهُ فِي الْبَلَدِ وَلَمْ يَحْجِزْ مَنْ يَقْتَرِضُهُ سَافِرٌ بِهِ وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى سَفَرٍ مَخُوفٍ أَوْ فِي بَحْرِ أَقْرَضَهُ أَمِينًا مُوسِرًا وَهُوَ الْأَوَّلَى أَوْ أَوْدَعَهُ لِمَنْ يَأْتِي فِي

هـ فَوَدُ: (وَاسْتِثْنَاؤُهُ الْإِلْخ) فَلَوْ تَرَكَ اسْتِثْنَاءَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَصَرَّفَ مَالَهُ عَلَيْهِ فِي التَّقَفُّ فَهَلْ يَضْمَنُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ تَرَكَ عِمَارَةَ الْعِقَارِ حَتَّى خَرِبَ الضَّمَانُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَن تَرَكَ الْعِمَارَةَ يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ الْمَالِ وَتَرَكَ الْاسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ التَّخَصُّلِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ ضَيَاعُ الْمَالِ فِي التَّقَفُّ اهـ ع ش وَلَعَلَّ الْفَرْقَ هُوَ الظَّاهِرُ لَا سِيَّمَا عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ وَالْمُفَنِّي الْآتِي فِي تَرَكَ عِمَارَةَ الْعِقَارِ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْجَمَلِ مَا نَصَّهُ الْمُتَعَمِّدُ لَا ضَمَانَ اهـ هـ فَوَدُ: (إِنْ أُمِكنَهُ) قَالَ الْقَلِيُوبِيُّ وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ وَجُوبًا وَلَوْ بِالزَّرَاعَةِ حَيْثُ رَأَاهَا وَلَا بِعَجَزٍ نَصَبٌ غَيْرُهُ عَنْهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ بِثَلَّةٍ مِنْ مَالٍ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ لِحَاكِمٍ يَقَعُلُ مَا فِيهِ الْمَضْلَعَةُ وَلِلْوَلِيِّ غَيْرِ الْحَاكِمِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْمَخْجُورِ قَدْرَ أَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَجْرَةٍ بِثَلَّةٍ وَكِفَايَتِهِ فَإِنَّ نَقَصَ عَنْ كِفَايَةِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ الْفَقِيرِ فَلَهُ إِنْصَافٌ كِفَايَتِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي اخْتِذِ ذَلِكَ عَلَى حَاكِمٍ وَيَمْتَنِعُ عَلَى الْحَاكِمِ الْأَخْذَ مُطْلَقًا اهـ بُجَيْرِيٌّ وَقَالَ ع ش وَخَرَجَ بِالْوَلِيِّ غَيْرُهُ كَالْوَكِيلِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَوْكَلَهُ شَيْئًا عَلَى عَمَلِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ؛ لَأَنَّهُ أَيُّ: أَخْذَهُ تَصَرَّفَ فِي مَالِ مَنْ لَا يُمَكِّنُ مُعَاقَدَتَهُ وَهُوَ يُفْهَمُ عَدَمَ جَوَازِ اخْتِذِ الْوَكِيلِ لِإِمْكَانِ مُرَاجَعَةِ مَوْكَلِهِ فِي تَقْدِيرِ شَيْءٍ لَهُ أَوْ عَزْلِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ امْتِنَاعُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ اخْتِيَارِ شَخْصٍ حَاضِرٍ لِإِشْرَاءِ مَتَاعٍ فَيَشْتَرِيهِ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ لِجِدْقِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَيَأْخُذُ لِنَفْسِهِ تَمَامَ الْقِيَمَةِ مُعَمَّلًا ذَلِكَ بَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَرَهُ لِجِدْقِهِ وَبَأَنَّهُ قُوَّتٌ عَلَى نَفْسِهِ أَيْضًا زَمَنًا كَانَ يُمَكِّنُهُ فِيهِ الْإِكْتِسَابُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا بَقِيَ لِمَالِكِهِ لِمَا ذَكَرَ مِنْ إِمْكَانِ مُرَاجَعَتِهِ الْإِلْخ قَسَبُهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا اهـ هـ فَوَدُ: (لَا الْمُبَالَغَةَ فِيهِ) أَيُّ: فِي الْاسْتِثْنَاءِ. هـ فَوَدُ: (أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ كَذَلِكَ) أَيُّ بِالْمُبَالَغَةِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَالْمُبَادِرُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ قَدْرُ التَّقَفُّ الْإِلْخ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُقَدِّمَهُ الْإِلْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ فَإِنَّ لَمْ يَسْتَفِنْ عَنْهُ قَدَّمَ نَفْسَهُ انْتَهَى اهـ كُرْدِيُّ. هـ فَوَدُ: (وَلَهُ السَّفَرُ) عِبَارَةٌ الْمُفَنِّي وَالثَّهَابِيُّ وَلَهُ أَنْ يَسَافِرَ بِمَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَقَتَّ الْأَمْنِ وَالشَّفِيرُ بِهِ مَعَ ثِقَةٍ وَلَوْ بِلَا ضَرُورَةٍ مِنْ نَحْوِ حَرِيقٍ أَوْ نَهَبٍ؛ لِأَنَّ الْمَضْلَعَةَ قَدْ تَقْتَضِي ذَلِكَ لَا فِي نَحْوِ بَحْرِ وَإِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ؛ لَأَنَّهُ مَطْلَبَةٌ عَدِيمُهَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَإِنْ غَلَبَتْ الْإِلْخ ظَاهِرُهُ وَلَوْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَهُوَ كَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى السَّفَرِ بِهِ اهـ هـ فَوَدُ: (مَنْ يَقْتَرِضُ) أَيُّ: وَهُوَ أَمِينٌ مُوسِرٌ أَخْذًا يَمَّا يَأْتِي. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) فَهُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدَهُ فَإِنَّ تَعَذَّرَ أَوْدَعَهُ وَالْفَرْقُ لَا يَنْبَغُ اهـ سَم.

هـ فَوَدُ: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) فَهُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدَهُ فَإِنَّ تَعَذَّرَ أَوْدَعَهُ وَالْفَرْقُ لَا يَنْبَغُ.

الوديعة فإن تغذر سافر به وفي الحضر عند خوف نحو نهب يُقرضه لمن ذكر فإن تغذر أودعه وللقاضي الإقراض مطلقاً؛ لأنه مشغول، ولو طلبت منه ماله بأكثر من ثمن مثله لزمه بيعه إلا ما احتاجه وعقاراً يكفيه بل شراء عقار غلته تكفيه أولى من التجارة، ولو أخر لتوقع زيادة قُتِل لم يضمن ويأتي في زيادة راغب هنا في زمن الخيار ما مر في غدل الرهن ويضمن ورق توب أخره حتى فات وقته كسائر الأطعمة لا ما أخر إجارته وعمارته ولو مع تمكنه حتى تلف؛ لأن هذا تحصيل فهو كترك تلقيح النخل لكنه يأتى بخلاف ترك غلب الدابة احتياطاً للروح نعم ينبغي أنه لو أشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرثمة حفظ فتركها مع تيسرها أن يضمن؛ لأن هذا يقد تغوياً حينئذ كما هو ظاهر ثم رأيت الماوردي صرح بما يؤيدوه وهو أنه لو فرط في حفظ رقاب الأموال عن أن تمتد إليها اليد ضمن ما تلف منها اهـ. وعُد في البحر مما لا يضمن بترك سفيه

• فؤد: (فإن تغذراً) أي: الإقراض والإيداع. • فؤد: (وللقاضي) إلى قوله: (لا ما أخر إجارته) في النهاية وإلى قوله: (نعم) في المعنى. • فؤد: (مطلقاً) أي: عند الخوف وعدمه. • فؤد: (بنة) أي: من الولي (ماله) أي: الصبي. • فؤد: (وعقاراً إلخ) عطف على ما احتاجه. • فؤد: (بل شراء عقار إلخ) كما قاله المازدي ومحلّه عند الأمن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجد به يقل خراج نهاية ومعنى. • فؤد: (لتوقع زيادة) أي: توقعاً قريباً اهـ ع ش. • فؤد: (ما مر) أي: من لزوم الفسخ والإنساح بنفسه عند عدمه. • فؤد: (ويضمن ورق إلخ) أي: حيث جرت العادة بأنه يجنى ويتنعم به اهـ ع ش. • فؤد: (لا ما أخر إجارته إلخ) وفقاً للمعنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية ووافقته سم عبارته قوله إجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما؛ لأنه يلزمه حفظ المال ودفع منفعاته كالوديعة اهـ وقال ع ش قوله م ر حتى خرب قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الأجرة التي قوتها بعدم الإيجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اهـ. • فؤد: (فهو كترك تلقح النخل إلخ) وفي سم بعد نقل ما يوافقته عن شرح الروض ما نصّه وأقول بل الوجه الضمان فيهما أي: في ترك الإجارة وترك العمارة بل ويُنَجّه في ترك التلقيح مع الإمكان اهـ عبارة ع ش أما لو غلب على الظن فساده عند عدم التلقيح أثبت الضمان اهـ. • فؤد: (أن يضمن) فاعل ينبغي. • فؤد: (اليد) أي المتعدية. • فؤد: (لا يضمن) من الثلاثي بيناء الفاعل فالضمير للولي أو بيناء المفعول فالضمير للموصول (وقوله بترك سفيه) متعلق بضمن والضمير المجبور للموصول.

• فؤد: (إجارته وعمارته) الوجه الضمان فيهما؛ لأنه يلزمه حفظ المال ودفع منفعاته كالوديعة وعبارة شرح الروض قال الروياني ولو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة أئتم وهل يضمن كما في ترك غلب الدابة أو لا كما في ترك التلقيح وجهان جاريان فيما لو ترك لإجارته مع القدرة وأوجههما عدم الضمان فيهما ويفارق ترك الملقح بأن فيه إثلاف روح بخلاف ما هنا انتهى. وأقول: بل الوجه الضمان فيهما بل ويُنَجّه في ترك التلقيح مع الإمكان.

الشجر واعترض بأنها كالدواب ويُرَدُّ بما تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ ذِي الرُّوحِ وَغَيْرِهِ وَلَهُ بَلْ عَلَيْهِ
 كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ لِتَخْلِيصِ بَقِيَّتِهِ مِنْ ظَالِمٍ وَلَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ إِجْازُ
 أَرْضِ بُسْتَانِهِ بِمَا يَفِي بِمُنْتَفَعَتِهَا وَقِيَمَةِ الثَّمَرِ ثُمَّ يُسَاقِيهِ عَلَى شَجَرِهِ بِسَهْمٍ مِنْ أَلْفٍ لِلْيَتِيمِ وَالبَاقِي
 لِلْمُسْتَأْجِرِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ فِي الْمُسَافَاةِ قَالَ الْمَاورِدِيُّ وَلَا يَشْتَرِي مَا يَخَافُ فُسَادَهُ وَإِنْ كَانَ
 مُرَبِّحًا. (تَبَيَّنَ) أَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ مَنِعِهِمْ إِرْكَابَ مَالِهِ الْبَحْرَ مَنَعَ إِرْكَابَهُ أَيْضًا وَإِرْكَابَ الْحَامِلِ
 قَالَ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ أَكْثَرُ وَالبَهَائِمُ وَالرَّوْجَةُ وَالْقِنْ الْبَالِغُ بغيرِ رِضَاهُمَا أَهْ وَرَدُّهُ بِأَنَّ
 الْمَدَارَ فِي مَالِهِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ وَهِيَ مُنْتَفِعَةٌ فِي ذَلِكَ وَلَا كَذَلِكَ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ وَإِذَا
 جُوزُوا إِحْضَارَ الْمَوْلَى لِلْجِهَادِ وَلَمْ يَزُوا لِخَوْفِ قَتْلِهِ فَكَذَا هُنَا، فَإِنْ قُلْتُ: ذَلِكَ فِيهِ تَمَرِينَ عَلَى
 تَحْمِلِ الْأَخْطَارِ فِي الْعِبَادَاتِ وَهَذِهِ مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ بِخِلَافِ مَا هُنَا قُلْتُ: مَمْنُوعٌ بَلْ إِرْكَابُهُ
 الْبَحْرَ فِيهِ نَظِيرٌ ذَلِكَ كَالْتَمَرِينَ عَلَى اكْتِسَابِ الْأَمْوَالِ وَتَحْمِلِ الْأَخْطَارِ فِي الْعِبَادَةِ أَيْضًا فِي
 نَحْوِ الرُّكُوبِ لِخَيْجٍ أَوْ جِهَادٍ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي تَصَرُّفِهِ فِي بَدَنِ مَوْلَاهُ بِنَحْوِ قَطْعِ

• وَفُودُ: (الشجر) مفعولٌ عَدَّ. • فُودُ: (واعترض) (الخ) الإغتراض أوجهٌ اه سم. • فُودُ: (بأنها) أي
 الأشجار. • فُودُ: (وله بل) إلى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَسَيَأْتِي إِلَى قَالَ. • فُودُ: (بذل شيء)
 (الخ) أي: وَإِنْ كَانَ مَا يَبْذُلُهُ كَثِيرًا بَحْثٌ يَكُونُ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَسْتَرْجِعُهُ مِنَ الْمَظَالِمِ قَلِيلًا اه ع
 ش. • فُودُ: (كما أفتى به الخ) مُتَعَمِّدٌ اه ع ش. • فُودُ: (أرض الخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى بِبَاضِ أَرْضِ
 بُسْتَانِهِ بِأَجْرَةٍ وَافِيَةٍ بِمِقْدَارِ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ وَقِيَمَةِ الثَّمَرِ الْخ اه قَوْلُهُ م ر وَقِيَمَةُ الثَّمَرِ أَي: وَقَدْ طُلُوعِهَا
 وَبَيْعِهَا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ فِيهِ اه ع ش. • فُودُ: (ثم يساقى على شجره) أي: يُسَاقِي الْوَلِيَّ
 الْمُسْتَأْجِرَ عَلَى شَجَرِ الْبُسْتَانِ اه كُرْدِيُّ. • فُودُ: (ما يخاف فساداً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا يَسْرُعُ فُسَادُهُ
 اه قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَمَكْنَ بَيْعُهُ عَاجِلًا قَبْلَ خَشْيَةِ فُسَادِهِ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بَيْعُهُ قَبْلَ
 ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَعَلَيْهِ قُلُوْهُ أَخْلَفَ فَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ صَدَرَ بِنَاءٌ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الظَّاهِرَةِ وَهُوَ كَافٍ
 اه. وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ فِي السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. • فُودُ: (والبهائم) أي: الَّتِي لِبَغِيرِ الصَّبِيِّ اه ع
 ش. • فُودُ: (ورَدُّه الخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةُ أَيْضًا عِبَارَتُهُمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا يَرْكَبُ الصَّبِيُّ الْبَحْرَ
 وَإِنْ غَلَبَتْ سَلَامَتُهُ كِمَالِهِ وَفُرَّقَ غَيْرُهُ بِآلِهِ إِنَّمَا حَرَّمَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ لِإِنْفَاقِهِ غَرَضَ وَلَا يَتَّبِعِي عَلَيْهِ فِي حِفْظِهِ
 وَتَمَيُّنِهِ بِخِلَافِهِ هُوَ قَبِيحٌ أَنْ يُرَكِّبَهُ الْبَحْرَ إِذَا غَلَبَتْ السَّلَامَةُ كَمَا يَجُوزُ إِرْكَابُ نَفْسِهِ وَالْفَرْقُ أَظْهَرُ
 وَالصُّوَابُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَدَمَ تَحْرِيمِ إِرْكَابِ الْبَهَائِمِ وَالْأَرْقَاءِ وَالْحَامِلِ عِنْدَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ خِلَافًا
 لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الْجَمِيعِ اه. • فُودُ: (في ذلك) أي: فِي إِرْكَابِ مَالِهِ الْبَحْرَ. • فُودُ: (ولم يزوا) أي: لَمْ يَنْظُرْ
 الْأَصْحَابُ. • فُودُ: (ويؤيد ذلك) أي: الْفَرْقُ بَيْنَ نَفْسِ الصَّبِيِّ وَمَالِهِ.

• فُودُ: (واعترض) (الخ) الإغتراض أوجهٌ.

سِلْعَةٍ نَظِيرَ مَا اشْتَرَطُوهُ هُنَا (وَيُنِي دَوْرَهُ) مَثَلًا (بِالطَّبِينِ) لِقِلَّةِ مُؤَنَّتِهِ مَعَ الْإِنْتِفَاعِ بِنَقْضِهِ (وَالْأَجْرُ) وَهُوَ الطُّوْبُ الْمُخْرَقُ لِبَقَائِهِ (لَا اللَّيْنُ) وَهُوَ الطُّوْبُ الَّذِي لِقِلَّةِ بَقَائِهِ (وَالْجِصُّ) وَهُوَ الْجِصُّ لِكَثْرَةِ مُؤَنَّتِهِ مَعَ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِنَقْضِهِ فَالْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى أَوْ الَّتِي فِي الْمَزِيذِ فَيَمْتَنِعُ اللَّيْنُ مَعَ طَبِينٍ أَوْ جِصٍّ وَجِصٌّ مَعَ لَيْنٍ أَوْ أَجْرٍ هَذَا مَا عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْجُمْهُورُ وَاخْتَارَ آخَرُونَ عَادَةَ الْبَلَدِ كَيْفَ كَانَتْ وَهُوَ الْأَوْجَهُ مُدْرِكًا، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ دَوْرَهُ أَنَّهُ لَا يَتَدَيُّ بِنَاءً لَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَكِنْ إِنْ سَاوَى مَصْرِفَهُ وَلَمْ يَجِدْ عَقَارًا يُبَاعُ فَإِنْ وَجَدَهُ وَالشُّرَاءُ أَحْظُ تَقَيُّنُ الشُّرَاءِ. قَالَ جَمْعٌ وَاشْتَرَطُوا مُسَاوَاتِهِ لِمَصْرِفِهِ فِي غَايَةِ الثَّدْرَةِ وَهُوَ فِي التَّحْقِيقِ مَنَعَ لِلْبِنَاءِ. (وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ)؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ وَأَسْلَمُ مِمَّا

فُودَ: (نَظِيرَهُ الْخُ) مَفْعُولٌ لَمْ يَشْتَرِطُوا.

فُودٌ (سُي): (دَوْرَهُ) أَيِ: الصَّبِيِّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فُودَ: (مَثَلًا) أَيِ وَمَسَآكِنُهُ.

فُودَ: (لِقِلَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فُودَ: (نَقْضُهُ) بِضَمِّ التَّوْنِ أَيِ: مَا انْتَقَضَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ.

فُودٌ (سُي): (وَالْأَجْرُ) هَذَا فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَبِيعُ فِيهَا وَجُودُ الْحِجَارَةِ فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ تَوَجَّدَ الْحِجَارَةُ فِيهَا فَهِيَ أَوْلَى مِنَ الْأَجْرِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ بَقَاءً وَأَقْلَى مُؤَنَّةً نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فُودَ: (فَالْوَاوُ) تَقْرِيعٌ عَلَى مَا يُعِيدُهُ لِتَمْلِيلِ. فُودَ: (هَذَا) أَيِ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْبِنَاءِ بِالطَّبِينِ وَالْأَجْرُ. فُودَ: (مَا عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْجُمْهُورُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ نِهَآيَةً. فُودَ: (عَادَةُ الْبَلَدِ) الْوَجْهَ جَوَازُ اتِّبَاعِهَا عِنْدَ الْمَضْلَحَةِ انْتَهَى م ر انْتَهَى سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمِثْلُهُ عَلَى مَنَهَجٍ وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقْتَضِ الْمَضْلَحَةُ الْجَزْيَ عَلَى عَادَةِ الْبَلَدِ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ كَلَامِهِ هُنَا وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ سَمَ أَه ع ش. فُودَ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَاخْتَارَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ جَوَازَ الْبِنَاءِ عَلَى عَادَةِ الْبَلَدِ كَيْفَ كَانَ وَاخْتَارَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّاشِي وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ أَه أَقُولُ وَلِي بِهِ أَسْوَةٌ فِي ذَلِكَ بَلْ يَكَادُ أَنْ يَقْطَعَ بِهِ فِي بَلَدٍ لَا يَتَيَسَّرُ فِيهَا غَيْرُ اللَّيْنِ أَوْ تَكْثُرُ الْمُؤَنُّ فِي غَيْرِهِ وَلَا يَحْتَمِلُهَا مَالُ الْمُؤَلَّى فَلَوْ لَمْ يَرْخُصْ بِإِغْتِيَارِ الْعَادَةِ لِأَدَى إِلَى تَلَفِ الْعَقَارِ وَتَعَطُّلِهِ وَهَذَا مِمَّا تَأْبَاهُ مُحَاسِنُ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ أَه سَيِّدُ عَمَر. فُودَ: (دَوْرَهُ) أَيِ الَّتِي تَهْدَمُ بَعْضُ جُذُرَانِهَا أَه ع ش. فُودَ: (لَيْسَ كَذَلِكَ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلَيْسَ مُرَادًا وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَمَا يَجُوزُ بِنَاءُ عَقَارِهِ يَجُوزُ ابْتِدَاءُ بِنَائِهِ لَهُ أَه أَوْ يَشْتَرِي لَهُ أَرْضًا خَالِيَةً مِنَ الْبِنَاءِ ثُمَّ يُعِيدُهُ فِيهَا أَه ع ش.

فُودَ: (لَكِنْ إِنْ سَاوَى الْخُ) الْوَجْهَ جَوَازُ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَتِ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ مَصْرِفَهُ أَه سَم.

فُودَ: (وَالشُّرَاءُ الْخُ) أَيِ: وَالحَالُ أَنَّ الشُّرَاءَ الْخُ. فُودَ: (وَاشْتَرَطُوا مُسَاوَاتِهِ الْخُ) أَيِ: فَلَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ أَه ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ زِيَادِيٍّ أَه.

فُودَ: (لِلنَّصِّ وَالْجُمْهُورِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر أَه. فُودَ: (عَادَةُ الْبَلَدِ) الْوَجْهَ جَوَازُ اتِّبَاعِهَا عِنْدَ الْمَضْلَحَةِ

م ر. فُودَ: (لَكِنْ إِنْ سَاوَى مَصْرِفَهُ) الْوَجْهَ جَوَازُ الْبَقَاءِ إِذَا كَانَتِ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ مَصْرِفَهُ.

غداه (إلا لحاجة) كخوف ظالم أو خرابه أو عماره بقيه أملايكه أو لتفقتة وليس له غيره ولم يجذ مقرضا أو رأى المصلحة في عدم القرض أو لكونه بغير بلده ويحتاج لكثرة مؤنة لمن يتوجه لإيجاره وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بأن تستغرق أجرة العقار أو قريبا منها بحيث لا يبقى منها إلا ما لا وقع له عرفا (أو غبطة) كيقل خراجها مع قلة ريعه ولا يشتري له مثل هذا أو رغبة نحو جار فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يجذ مثله بأقل أو خيرا منه بذلك الثمن وكخوف رجوع أصله في هبته ولو بثمن المثل ودخول هذا في الغبطة ظاهر إذ هي لمة حسن الحال وأفتى القفال في ضيعة يتيم يستأصل خراجها ماله أن يوليه بيعها ولو بدرهم لأنه المصلحة وأخذ منه الأذرعى أن له بيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للضرورة وألحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه لو بقي (ظاهرة) قيد زائد على أصله وبقيته كئيهما

فوق (سني): (إلا لحاجة) وكتب العقار إيجار ما يستحق منفعة مدة طويلة على خلاف العادة في إيجار مثله والمراد بما يستحق منفعة ما أوصى له به أو كان مستحقا له بإجارة أما الموقوف عليه فبني الرجوع فيه لشرط الواقف اهـ ش. قود: (كخوف ظالم) إلى قوله ويظهر في المغني وإلى قول المتن ظاهره في النهاية إلا قوله ويظهر إلى المتن. قود: (أو خرابه) أي: خوف خرابه. قود: (أو عماره) إلخ) عطف على الخوف. قود: (أو لتفقتة) وقوله الآتي أو لكونه إلخ معطوفان على لحاجة وكان الأولى حذف اللام عطفًا على الخوف. قود: (هيرة) أي: غير العقار. قود: (أو رأى المصلحة) عطف على لم يجذ مقرضا. قود: (ويظهر ضبط هذه الكثرة إلخ) لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال اغتیار الضبط المذكور إنما هو ليصح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدال عقار يبلده يكون مغل أكثر من مغل ذلك بعد المؤن صح وكان من قسم الغبطة الآتي لا الحاجة ثم لا يظهر جعل هذا من مثل الحاجة وما يأتي من يقل الخراج مع قلة الربح من مثل الغبطة اهـ سيد عمر. قود: (لكثرة مؤنة) عبارة المغني والنهاية إلى مؤنة في توجه من يجمع الغلة فيبيعه ويشتري بثمنه أو يني ببلد يتيم مثله اهـ. قال ع ش أي: مؤنة لها وقع بالنسبة لما يحصله من الغلة اهـ.

قود: (بأن تستغرق) أي: المؤنة. قود: (أو قريبا إلخ) أي أو تكون المؤنة قريبا من الأجرة. قود: (مع قلة ريعه) أي: غلته. قود: (أو رغبة إلخ) عطف على يقل إلخ. قود: (نحو جار إلخ) أي: كشريك. قود: (ولو بثمن المثل) بل بأقل كما يأتي أيضا عن الأذرعى. قود: (أن يوليه إلخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اهـ سم. قود: (لأنه المصلحة) ومثله ما عمت به البلوى في مضرنا من أن ما خرب من الأوقاف لا يتمم فتجوز إجاره أرضه لمن يعمرها بأجرة وإن قلت الأجرة التي يأخذها وطالت مدة الإجارة حيث لم يوجد من يستأجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصاريفه الموقوف عليها اهـ ش. قود: (وأخذ منه) أي: من الفتوى. قود: (والحق بذلك) أي:

قود: (أن يوليه بيعها) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة.

والذي فسرهما به ما مرّ قال الإمام وضابط تلك الزيادة أن لا يستهين بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار وألحق به البندنجي الأواني المعدة للقيّة من صُفَرٍ وغيره وبقية أمواله لا بُدّ فيها أيضًا من حاجة أو غبطة لكن تكفي حاجة بسيرة وربح قليل بل بحث في التوشيح جواز بيع ما لا يُعدُّ للقيّة ولم يُحتج إليه بدون ربح وحاجة إذ يبعه بقيمته مصلحة وبحث البالسي أن مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع بأقل من رأس المال ليشتري بالتمن ما هو مظنة الربح جاز. نعم له صوغ حلّي لمولّيته وإن نقصت قيمته وجزء منه وصنّع ثياب وتقطيعها وكل ما يرغب في نكاحها أو إنقاذه أي: متى تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبمالها سواء في ذلك

بما خيف هلاكه في جواز البيع بدون تمن له بل في وجوبه على مقتضى ما مرّ عن سم آفنا.

• فؤد: (والذي فسرهما) أي: فسّر الشيخان الغبطة به ما مرّ وهو قوله كتّيل خراجه إلخ اه كُردي.

• فؤد: (وضابط) إلى قوله بل بحث في المغني وإلى المتن في النهاية إلا أنها لم ترخص ببحث التوشيح. • فؤد: (تلك الزيادة) أي: السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشدي أي: بقوله م ر كيبه بزيادة على تمن مثله وهو يجد مثله ببعضه أو خيرًا منه بأكمله عبارة الكُردي أي: الزيادة المفهومة من قوله بأكثر من تمن مثله اه وعبارة سم عبارة كثر الأستاذ عقيب قول المصنّف أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيه بأكثر من تمن الجمل بزيادة لا يستهين العقلاء إلخ اه ومال هذه العبارات الثلاث واحد.

• فؤد: (والحق به إلخ) أي: بالعقار في أنها لا تُباع إلا لحاجة أو غبطة ظاهرة. • فؤد: (من صُفَر) اسم للتحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والأفصفر اسم نوع من التحاس يكون لونه أصفر. • فؤد: (وبقية أمواله) أي: ما عدا العقار وأواني القية نهاية ومغني وفي سم قال في شرح المنهج أي: ما عدا مال التجارة انتهى وقضيته مخالفة بحث البالسي الآتي اه. • فؤد: (لا بُدّ فيها إلخ) مُتممّد اه ع ش.

• فؤد: (أيضًا) أي: كالعقار والأواني. • فؤد: (حاجة بسيرة إلخ) نشر على ترتيب اللف. • فؤد: (وربح قليل) لا يثق بخلافهما أي العقار والأواني وهو أوجه بما بحثه في التوشيح من جواز إلخ اه نهاية قال ع ش قوله في التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه. أقول ما في التوشيح هو الأقرب.

• فؤد: (بل بحث إلخ) عبارة المغني ويتبني كما قال ابن الملقن أنه يجوز بيع أموال التجارة من غير تقييد بشيء بل لو رأى البيع إلخ كما قاله بعض المتأخرين وعبارة النهاية وبحث البالسي جواز بيع مال يجازته بدون رأس المال ليشتري إلخ اه. • فؤد: (وجزء منه) عبارة النهاية أو جزء إلخ باو بدل الواو.

• فؤد: (وصنّع إلخ) وقوله وتقطيعها) أي: الثياب. • فؤد: (وكل إلخ) أي: فكل كل إلخ عطف على صوغ حلّي. • فؤد: (أو بقائه) أي: بقاء النكاح إذا كانت متروجة. • فؤد: (سواء في ذلك) أي: في

• فؤد: (أن لا يستهين بها العقلاء) عبارة كثر الأستاذ عقيب قول المصنّف أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيها بأكثر من تمن الجمل بزيادة لا يستهين بها العقلاء إلخ. • فؤد: (وبقية أمواله) قال في شرح المنهج أي: ما عدا مال التجارة اه. وقضيته مخالفة بحث البالسي الآتي.

الأصل وهو ما صرحوا به والوصي والقائم كما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال والظاهر أن للقائم شراء جهاز معتاد لها من غير إذن القاضي فيقع لها ويُقبل قوله فيه إذا لم يكذب به الجس واللوي خلط طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بأن تكون كلفتها مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد ويكون المالكين متساوين جلاً أو شبهة أو مال المولى أجل وله الضيافة والإطعام منه حيث فضل للمولى قدر حقه وكذا خلط أطعمة أيتام إن كانت المصلحة لكل منهم فيه. (وله بيع ماله بغيره ونسبة للمصلحة) كرنج وخوف من نهب (وإذا باع نسبة) اشترط يسار المشتري وعدائه ومن لازمها عدم مخاطلة وزيادة على النقد تليق بالنسبة وقصر الأجل عرفاً (وأشهد) وجوباً (على البيع وارتهن) وجوباً أيضاً (به) أي: بالثمن رهناً وافياً ولا تُغني عنه مائة المشتري؛ لأنه قد يتلف احتياطاً للمحجور فإن ترك واجداً مما ذكر بطل البيع إلا إذا ترك الرهن والمشتري موبراً على ما قاله الإمام واقتضاه كلامهما. وقال السبكي لا استثناء وضمن

الضرب وما عطف عليه. فود: (فيقع) أي: الشراء. فود: (فيه) أي في الشراء. فود: (ويكون إلخ) عطف على تكون. فود: (أجل) أي: أو أخف شبهة. فود: (منه) أي: من الطعام المخلوط وسر للمسايرين خلط أزوادهم وإن تفاوت أكلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه نهاية.

فود: (سبي) (وله) أي: للولي مطلقاً أصلاً أو غيره. فود: (كرنج إلخ) نشر على ترتيب اللف عبارة المغني والنهاية كأن يكون في الأول ربح وفي الثاني زيادة لا ثقة أو خاف عليه من نهب أو إغارة اه.

فود: (اشترط) إلى قوله: (ولا يحتاج إليه) في النهاية والمغني إلّا قوله: (إلا إذا ترك) إلى (ولو باع). فود: (اشترط إلخ) قضيته أنه في الحال لا يشتري البسار وكان وجهه أنه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم. فود: (يسار المشتري) هل يشتري البسار عند العقد أو يكفي عند حلول الأجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تأمل ولعل الثاني أقرب اه سيّد عمر. فود: (ومن لازمها إلخ) إنما يظهر إن كانت أي المماثلة كبيرة فلي تأمل اه سيّد عمر. فود: (وافياً) أي بالثمن. فود: (ولا يغني إلخ) أي: الإزتهان وفي النهاية والمغني ولا يجزئ الكفيل عن الإزتهان اه. فود: (لا ثقة) أي: المرهون.

فود: (احتياطاً) تعليل لاشتراط ما تقدّم. فود: (بما ذكر) أي: من شروط البيع نسبته إلّا إذا ترك إلخ أي: فلا يتطلّب البيع. فود: (والمشتري إلخ) جملة حالته. فود: (على ما إلخ) أي: هذا الاستثناء مبني على ما إلخ. فود: (واقضاه) أي: الاستثناء المذكور. فود: (وقال السبكي لا استثناء) أي: فيتطلّب البيع بترك الرهن ولو كان المشتري موبراً اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. فود: (وضمته) أي: الولي وهو عطف على قوله بطل البيع. فود: (وضمن) سكّت عن انيزاله اه سم أي: والظاهر عدمه

فود: (نسبة) قضيته أنه في الحال لا يشتري البسار وكان وجهه أنه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن. فود: (وضمن) سكّت عن انيزاله.

نعم إن باعه لمضطر لا رهن معه جاز وكذا لو تحقق تلفه وأنه لا يحفظ إلا ببيعه من معين بأدنى ثمن قياساً على ما مر عن القفال ولو باع ماله ولده من نفسه نسيئة لم يحتج لارتهاق وبخس الأذرع تقييده بالمليء ولا محتاج إليه لما تقرر أن شرط البيع نسيئة يسار المشتري وإنما لم يجب الارتهاق في إقراض ماله إذا رأى الولي تركه لتمكينه من المطالبة أي وقت شاء بخلافه هنا فإنه قد مضى ماله قبل الحلول والأولى على ما قاله الصيقلاني أن لا يرتهن في البيع لنحو نهب إذا خشي على المهرمون؛ لأنه قد يرفقه لحتفي بضمنه له وأفتى بعضهم بأنه يلزم الولي بعد الرشد استخلاص ديون المولى كما مل الإراض وإن لم يكن ربح بل أولى؛ لأن المامل مأذون له من المالك وهذا من جهة الشرع ويؤيده قول البلقيني في فتاويه على أمين الحاكم مطالبة من اشترى بالثمن ومطالب الولي بثمن ما اشتراه لمؤليه فإن تلف ماله المولى فإن سعى المولى في المقيد فهو في ذمته ولا فعلى الولي إلا نائب الحاكم على ما جزم به

إلا إذا أصر على نحوه. قود: (نعم) إلى قوله: ولو باع أقره ع ش. قود: (من معين) يظهر أنه ليس بقيد. قود: (على ما مر) أي: في شرح أو غبطة. قود: (ولو باع الخ) ولا يبيع الوصي مال نحو الطفل لنفسه ولا مال لنفسه له ولا يقتص له ولديه ولا يفتو عن قصاص نعم له أي الأب العفو عن الأرض في حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الجنابات ولا يكاتب رقيقه ولا يذبره ولا يعلق عتقه بصفه ولا يطلق زوجته ولو بوض ولا يضر ماله في المسابقة ولا يشتري له إلا من ثقة والأوجه كما قاله ابن الرقعة منع شراء الجوارى له للثجارة لغير الهلاك، وله أن يزاع له كما قال ابن الصباغ نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر ولا يشتري له إلا من ثقة أي: خوفاً من خروجه مستجفاً أو معيياً أخفاه البائع وقد لا يتأتى التدارك بعد فلو خالف بطل وقوله م ر لغير الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك في الحيوان مطلقاً وبه صرح في شرح الروض نقلاً عن ابن الرقعة عبارته ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للثجارة لغير الهلاك اه. قود: (لم يحتج لارتهاق) الإقتصار عليه يدل على الاحتياج للإشهاد اه سم. قود: (بخلافه هنا) أي: في البيع نسيئة. قود: (والأولى) إلى قوله ويؤيده أقره ع ش. قود: (أن لا يرتهن الخ) خير والأولى. قود: (استخلاص ديون المولى) أي: الحادثة في ولايته كما يفيد ما بعده. قود: (على أمين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبة من الخ. قود: (الولي) نائب فاعل مطالب. قود: (فإن سعى الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فإن تلف الخ. قود: (المولى) مفعول سم سعى المستند إلى ضمير الولي. قود: (فهو في ذمته) أي: فالثمن في ذمة المولى.

قود: (فعلى الولي) هل المراد أنه يتقلب للولي وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم أقول قضية ما تقدم في شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم في شراء الجهاز لمؤليه قبول قوله هنا ورجوعه على

قود: (لم يحتج لارتهاق) الإقتصار عليه يدل على الاحتياج للإشهاد. قود: (فعلى الولي) هل المراد أنه يتقلب للولي وظاهره لا فهل يرجع على المولى.

بعضهم ولو عامل له فأيذا فوجبت أجرة مثل لزم الولي لتقصيره. (وبأخذ له بالشفعة أو بترك بحسب المصلحة)؛ لأنه مأمور بفعلها فإن تعينت في الأخذ أو الترك وجب قطعاً وإن استوت فيهما حرم الأخذ وإنما اختلفوا في وجوب شراء ما رآه يباع وفيه غبطة؛ لأن الإهمال هنا يُعد تفويتاً لثبوتها بخلافه ثم؛ لأنه محض اكتساب وما فقله منهما لمصلحة لا ينقضه المولى إذا رُشد لكن على غير الأصل ثبوتها. (ويزكي ماله) وبذنه فوراً وجوباً إن كان مذهبه ذلك وافق مذهب المولى أم لا؛ لأنه قائم مقامه فإن لم يكن ذلك مذهبه فالاحتياط كما أفتى به القفال

موليه فليراجع. ة قوله: (ولو عامل له فأيذا إلخ) أي: لو عقد الولي لموليه عقداً فأيذا فوجبت بسبب هذا العقد أجرة مثل للمعقود عليه اه كزدي. ة قوله: (لأنه) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني إلا قوله قطعاً وقوله وإنما إلى وما فقله. ة قوله: (وإنما اختلفوا إلخ) أي: وهم قطعوا في الشفعة بوجوب الأخذ إذا تعينت فيه المصلحة. ة قوله: (لأن الإهمال هنا) أي في الشفعة. ة وقوله: (ثم) أي: في الشراء.

ة قوله: (منهما) أي: من الأخذ والترك. ة قوله: (لا ينقضه المولى إلخ) فإن ترك الولي الأخذ بالشفعة مع وجود الغبطة فيه ثم كمل المحجور عليه كان له الأخذ؛ لأن ترك الولي حينئذ لم يدخل تحت ولايته فلا يقوت الأخذ بتركه ولو أخذ الولي مع الغبطة ثم كمل المحجور وأراد الرد لم يمكن منه والقول قوله أي: المحجور يمينه في أن الولي ترك الأخذ مع الغبطة فيلزم الولي البيعة إلا أباً أو جدّاً فإنه يصدق بيمينه اه مغني زاد النهاية ولو كانت الشفعة للولي بأن باع لأجنبي شقصاً للمحجور وهو أي: الولي شريكه فيه فلنيس له الأخذ بها؛ إذ لا تؤمن مسامحته في البيع لرجوع المبيع إليه بالتمن الذي باع به أما لو اشترى له شقصاً هو أي: الولي شريكه فيه فله الأخذ؛ إذ لا تُنعمه وظاهر أن الكلام في غير الأب والجدّ أما فقلهما الأخذ مطلقاً اه. ة قوله: (ثبوتها) أي المصلحة أي: إثباتها بالبيعة.

ة قوله: (سبي) (ويزكي ماله) أي: الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومغني. ة قوله: (مذهب ذلك) أي: مذهب الولي وجوب الزكاة. ة قوله: (مذهب المولى) كيف يتصور في الصبي أن يكون له مذهب فلينأمل إلا أن يقال بالتمييز يصح التقليد وإن لم يصح الإسلام وأحسن منه أن يقال محله في غير الصبي ممن بلغ سفيهاً ولم يثبت له رشد ويمين جن فإن الظاهر أن الجنون لا يبطل التقليد، وقول الشارح الآتي حتى يبلغ يشعر بأن للصبي مذهبا اه سيّد عمر ولا يتعدان لا يقال: إن مذهب الصبي مذهب والده بالجمية كإسلامه. ة قوله: (لأنه إلخ) تغليل للتمن. ة قوله: (فالاحتياط إلخ) يفهم جواز الإخراج ولعله إذا كان أي: الوجوب مذهب المولى اه سم وهو بعيد؛ لأنه إذا لم يكن مذهبه أي: الولي الوجوب فما وجه الاحتياط فلينأمل اه سيّد عمر عبارة ع ش قضية التعبير بالاحتياط جواز الإخراج حالاً وفيه نظر فإنه كيف يضيّع ماله فيما لا يرى أي: الولي وجوبه عليه أي: على المولى فلعل المراد

ة قوله: (حرم الأخذ) هو كذلك وما في بعض عبارات وما لا يفيد ذلك أو يوهم خلافه لا بد من تأويله. ة قوله: (وإنما اختلفوا) أي: وقطعوا هنا أي: في الشفعة بوجوب الأخذ إذا كان غبطة.

ة قوله: (هنا) أي: في الشفعة. ة قوله: (فالاحتياط) يفهم جواز الإخراج ولعله إذا كان مذهب المولى.

أَنْ يَحْسِبَ زَكَاتَهُ حَتَّى يَبْلُغَ فَيُخَيِّرَهُ بِهَا أَوْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ لِقَاضٍ يَرَى وَجُوبَهَا فَيُزَيِّرُهُ بِهَا حَتَّى لَا يَرْفَعَ بَعْدَ لِحْتَقِي بُعْزُهُ إِيَّاهَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ لِحْتَقِي فِي الْحَالَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا رَأَى الْوُجُوبَ وَهُوَ بَعِيدٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَظَرِ عَلَيْهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ فِيهَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِخْرَاجِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَطَرُ التَّضْمِينِ وَبَيْنَ الرِّفْعِ لِمَنْ يَلْزِمُهُ بِهِ أَوْ بِقَدَمِهِ وَيُخْرِجُ عَنْهُ أَيْضًا أَجْرَةَ تَعْلِيمِهِ وَتَأْدِيهِ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ بِنَحْوِ كَفَّارَةِ وَيُؤَدِّي أَرْضَ جَنَابَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ وَأَقْنَى بَعْضُهُمْ بَأَنَّ لِلْوَلِيِّ الصُّلْحَ عَلَى بَعْضِ ذَيْنِ الْوَلِيِّ إِذَا تَقَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِتَخْلِيصِ ذَلِكَ الْبَعْضِ كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَلْزِمَهُ دَفْعَ بَعْضِ مَالِهِ لِإِسْلَامَةِ بَاقِيهِ قَوْلُهُ أَنَّ لَا يُقَالُ كَذَا بِخَطِّ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَعَلَّ الْقَلَمَ سَهَا بَلَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ مُصَحِّحُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ مِنْ

بِالِاحْتِيَاظِ وَجُوبَ ذَلِكَ جَفْظًا لِمَا لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ أَهْ أَقُولُ وَيُنَافِي الْمُرَادُ الْمَذْكُورُ قَوْلَ الشَّارِحِ أَوْ يَرْفَعُ الْخُ وَلَعَلَّ الْأُولَى فِي التَّخْلُصِ عَنِ الْإِغْتِرَاضِ صَرَفُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ عَنْ ظَاهِرِهَا بِجَعْلِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ مَذْهَبُهُ لِلْمَوْلَى وَفَرَضَ أَنَّ مَذْهَبَ الْوَلِيِّ الْوُجُوبَ وَإِنْ كَانَ الْإِحْتِيَاظُ الْمَذْكُورُ عَلَى هَذَا الْجَعْلِ وَالْفَرَضِ قَدْ يُنَافِي مُفَادَ أَوَّلِ كَلَامِهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ ضَمِيرَ مَذْهَبِهِ الْأَوَّلِ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ جُعِلَ هُوَ كَضَمِيرِ مَذْهَبِهِ الثَّانِي لِلْمَوْلَى كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرَ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا وَلَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي لِلشَّارِحِ حَيْثُيَّ أَنْ يَقُولَ وَاقِفٌ مَذْهَبَ الْوَلِيِّ الْخُ بِحَذْفِ الْمِيمِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ الْخُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمِيمَ مِنَ الْكُتْبَةِ.

• فَوَدَّ: (أَوْ يَرْفَعُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى يَحْسَبُ. • فَوَدَّ: (الْقَاضِي يَرَى الْخُ) كَالشَّافِعِيِّ. • فَوَدَّ: (يَلْزِمُهُ بِهِ) أَي: يَلْزِمُ الْقَاضِي الْوَلِيَّ بِالْإِخْرَاجِ. • فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يَرْفَعَ بَعْدَ) أَي: لَا يَرْفَعُ الضَّمِيرَ بَعْدَ الْبُلُوغِ.

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْخُ) أَي: لَا يَجُوزُ لَهُ الرِّفْعُ. • فَوَدَّ: (إِذَا رَأَى) أَي: الْوَلِيَّ. • فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ) أَي: فِي الْإِخْرَاجِ مِنْ خَطَرِ التَّضْمِينِ بِالرِّفْعِ بَعْدَ الْبُلُوغِ لِحْتَقِي. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: فِي الْحَالَةِ الْأُولَى (مُخَيَّرٌ الْخُ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالْأُولَى لِلْوَلِيِّ مُطْلَقًا أَي: سَوَاءٌ كَانَا شَافِعِيَّيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا شَافِعِيًّا فَقَطَّرَ رَفَعَ الْأَمْرَ لِحَاكِمٍ يَلْزِمُهُ بِالْإِخْرَاجِ أَوْ عَدَمِهِ حَتَّى لَا يُطَالِيَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِهِ وَإِذَا لَمْ يُخْرِجْهَا أَخْبَرَهُ بِهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قَلْبِيًّا أَهْ. • فَوَدَّ: (وَمَا لَزِمَهُ) عَطَفَ عَلَى أَجْرَةِ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ) أَي: الْأَرْضَ مِنْهُ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي الْمُفْلِسِ مِنْ أَنَّ الذَّيْنَ الْحَالَ لَا يَجِبُ وَفَاؤُهُ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ مَعَ أَنَّ الْأَرْضَ ذَيْنَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِالْإِخْتِيَارِ فَتَوَقَّفَ وَجُوبُ آدَائِهِ عَلَى طَلَبِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا نِهَائُهُ وَمُعْنَى. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِالْإِخْتِيَارِ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ أَتْلَفَ مَالًا لِغَيْرِهِ أَوْ تَعَدَّى بِاسْتِعْمَالِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ دَفْعُ بَدَلِ مَا أَتْلَفَهُ وَأَجْرُهُ مَا اسْتَعْمَلَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ صَاحِبُهُ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَأَقْنَى بَعْضُهُمْ بَأَنَّ لِلْمَوْلَى الصُّلْحَ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازَ إِفْدَامِ الْوَلِيِّ عَلَى ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ لَا صِحَّةَ الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّهَا مَسْكُوتٌ عَنْهَا وَحَيْثُيَّ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِفْرَارِ وَعَدَمِهِ وَلَا يُرَدُّ قَوْلُ الشَّارِحِ وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُ وَأَنَّ بَقِيَّةَ مَالِهِ بَاقِي بِذِمَّةِ الْمَدِينِ بِاطْنًا بَلْ وَظَاهِرًا إِذَا زَالَ الْمَانِعُ وَتَيَسَّرَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ مِنْهُ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُنَظَّرِ بِهَا وَهِيَ دَفْعُ بَعْضِ مَالِهِ لِإِسْلَامَةِ بَاقِيهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْإِفْدَامَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَقْدٌ صَحِيحٌ يَمْلِكُهُ بِهِ الْآخِذُ بَلْ هُوَ ضَامِنٌ لَهُ مُطْلَقًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَهَذَا فَهَمٌ ذَقِيقٌ لَا مَقْدِيلَ عَنْهُ. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ مِنَ الْإِفْرَارِ) فَتَمَّى أَقَرَّ الْمَدِينُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الصُّلْحِ عَلَى

الإقرار اللهم إلا أن يُفرضَ خشية ضياع البعض ولو مع الإقرار ويتحقق الصلح لتخليص الباقي (ويُنْفَقُ عليه وعلى مَتَوْنِهِ) أي يُمَوَّنُهُمْ نَفَقَةً وَكَسَوَةً وَخِدْمَةً وَغَيْرَهَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ (بِالْمَعْرُوفِ) مِمَّا يَلِيقُ بِبَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ قَالَ شَارِحٌ وَيَرْجِعُ فِي صِفَةِ مَلْبُوسِهِ إِلَى مَلْبُوسِ أَبِيهِ هـ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ النَظَرَ لِمَا يَلِيقُ بِبَسَارِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَوْسِرًا وَأَبُوهُ مُعْسِرًا وَعَكْسُهُ وَقَدْ يَكُونُ أَبُوهُ يَزْرِي بِنَفْسِهِ فَلَا يُكَلِّفُ الْوَلَدُ ذَلِكَ. (فَإِنْ ادَّعَى الْوَلَدُ بَعْدَ بُلُوغِهِ) أَوْ إِفَاقَتَهُ أَوْ رُشْدَهُ أَوْ بَعْدَ زَوَالِ تَبْذِيرِهِ (عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بَيِّنًا) مَثَلًا لِعَقَارٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ أَخَذَ شُعْفَةً أَوْ تَرَكَهَا (بِلَا مَصْلَحَةٍ) وَلَا يَبَيِّنُ كَمَا بِأَصْلِهِ وَخَذَفَهُ لِيُظْهِرَهُ (ضِدْقًا بِالْيَمِينِ)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَّهِمَانِ لِوُفُورِ شَفَقَتِهِمَا (وَإِنْ ادَّعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ ضِدْقٌ هُوَ يَمِينُهُ)؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَتَّهِمَانِ

البعض بل الانتظار إلى كمال المخجور أولى لإمكان أخذ جميع دينه حيثئذ اه كُرِدِي. هـ فَوَدَّ: (وَيَتَمَيَّنُ الْخُ) بِالتَّضَيُّعِ بَانَ الْمُضْمَرَةُ عَطْفًا عَلَى خَشْيَةِ الْخُ. هـ فَوَدَّ: (ضَيَاعُ الْبُغْضِ) لَعَلَّ حَقَّ الْمَقَامِ هُنَا ضَيَاعُ الْكُلِّ وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي لِيَتَخْلَصَ الْبَاقِي لِيَتَخْلَصَ الْبُغْضُ. هـ فَوَدَّ: (أَيِ يُمَوَّنُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ الْخُ) أَيِ: بِاعْتِبَارِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ لِيُثْبِتَهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ وَتَعَدَّدَ مِنْ تَوْنٍ أَوْ أَنْوَاعٍ وَمِنْهُ مَا يَبْقَى مِنَ التَّوَسُّعَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْأَعْيَادِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَطْعَمٍ وَمَلْبَسٍ هـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (مِمَّا يَلِيقُ الْخُ) فَإِنْ قَصَرَ أَيْتِمٌ أَوْ أَسْرَفَ ضَمِيرٌ وَأَيْتِمٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (قَالَ شَارِحٌ يَرْجِعُ فِي صِفَةِ الْخُ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الشَّارِحِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِالصَّفَةِ الْهَيْئَةِ لَا الِازْتِنَافَ وَالْحُسْنَ قَبْلُوسٍ وَلَدُ الْفَقِيهِ مَا يُنَاسِبُهُ وَكَذَا وَلَدُ الْجُنْدِيِّ وَإِنْ اخْتَلَفَ فَرَدُ الْهَيْئَةِ الْمُنَاسِبَةِ بِالْبَسَارِ وَالْإِعْسَارِ مِنْ حَيْثُ التَّقَاسُ وَضِدْهَا وَحَمَلَهُ عَلَى هَذَا أَوَّلَى مِنْ اسْتِشْكَالِهِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَضْعِيفِهِ اه سَيِّدُ عَمَرَ.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (فَإِنْ ادَّعَى الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ لَا يُغْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ اه ع ش أَيِ: إِنْ ادَّعَى الْوَصِيَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ أَوْ الْمَخْجُونُ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ وَرُشْدِهِ أَوْ الْمُبْتَدِّرُ بَعْدَ زَوَالِ تَبْذِيرِهِ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ أَخَذَ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى بَيِّنًا. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَبَيِّنُ الْخُ) فَلَوْ أَقَامَ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِمَا ادَّعَاهُ حُكِمَ لَهُ بِهَا وَلَوْ بَعْدَ الْحَلْفِ كَمَا فِي الْمَحْرَرِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمَا لَا يَتَّهِمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ) وَمِثْلُهُمَا الْقَاضِي اه سَمَّ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَالذَّعْوَى عَلَى الْقَاضِي وَلَوْ قَبْلَ عَزْلِهِ كَالذَّعْوَى عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْجُبِّيِّهِ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ الْفَزَارِي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْسُّبْكِيِّ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِبَارَةً سَمَّ عَلَى مَنَهِجٍ وَالْمُعْتَمَدُ قَبُولُهُ بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى وَلَايَتِهِ لَا إِنْ كَانَ مَفْرُوعًا رَافَتَهُ. وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلْسُّبْكِيِّ أَيِ: حَيْثُ قَالَ آخِرًا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بِلَا تَخْلِيفٍ وَلَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ اه.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَالْأَمِينُ) أَيِ مَنْصُوبُ الْقَاضِي نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (ضِدْقٌ هُوَ يَمِينُهُ) وَمَحَلُّ عَدَمِ قَبُولِ قَوْلِ الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ فِي غَيْرِ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ أَمَا فِيهَا

هـ فَوَدَّ (نُفُوسُ): (عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ) وَمِثْلُهُمَا الْقَاضِي مُطْلَقًا.

ومن ثم لو كانت الأم وصية كانت كالأوليين هنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كهو وظاهر المتن أن القاضي ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردّد له الحق أن قوله مقبول بلا يمين في أن تصرفه للمصلحة وإن كان معزولاً؛ لأنه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتي في الودعة أن محله في قاض ثقة أمين وإلا كان كالوصي ويأتي آخر الوصايا أن الأوجة أن الثقة مثل الأصل وإلا فكالوصي وبحث الزركشي كالثقفي قبول قول نحو الوصي في أن ما باع به ثمن المثل؛ لأنه من صفات البيع فإذا ثبت أنه جائز البيع قبل قوله في صفته؛ لأنه مدعي الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البعوي لو قال الموكّل باع بعني فاجش صدق ردوه بأنه مبني على رأيه أن القول قول مدعي الفساد والأصح تصديق الوكيل؛ لأن موكّله مدعي خيانته والأصل عدمها مع كونه سلطه على البيع بالإذن له فيه. (فرغ) ليس للولي أخذ شيء من مال موّله إن كان غنياً مطلقاً فإن كان فقيراً وانقطع بسببه عن

فالظاهر كما قال الزركشي قبول قولهما لعنبر الإشهاد عليهما فيها نهاية ومغني قال ع ش قوله لعنبر الإشهاد إلخ قال سم على منهج ومال م ر إلى التفصيل بين ما يفسر الإشهاد عليه كأن جلسا في حانوت ليما شيئاً فثبتا فيقبل قولهما من غير إشهاد لعنبره وبين أن لا يفسر كما لو أراد بيع مقدار كبير جُملة بشئ فلا بد من الإشهاد انتهى اهـ. فود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن أجل أن المدار على التهمة عدماً ووجوداً. فود: (كالأوليين) أي: الأب والجد. فود: (آباؤها) أي: وأمهاتها عبارة النهاية وكذا من في معناها كتاباتها اهـ.

فود: (والمشتري إلخ) عبارة المغني والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه إن اشترى من غير الأب والجد لا إن اشترى منهما اهـ وعبارة البجيرمي ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كما في الحلبي اهـ. فود: (وظاهر المتن أن القاضي إلخ) ويحتمل أن مراد المصنف بالأمين ما يشمل القاضي فحكمه حكم أمينه كما اعتمده النهاية وسم وفاقاً للنتاج.

فود: (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردّد إلخ) وهذا هو الظاهر اهـ مغني. فود: (أن محله) أي: محل ما قاله السبكي آخر من قبول قول القاضي بلا يمين ولو بعد عزله. فود: (مثل الأصل) أي: فيصدق يمينه. فود: (ولاً كان كالوصي) أي: وإن لم يكن القاضي ثقة فيصدق المولى يمينه. فود: (فإذا ثبت) أي: بالبين (أنه) أي: البائع (جائز البيع) أي: بكونه نحو وصي. فود: (قبل قوله إلخ) أي: يمينه. فود: (فاحتاج) أي: نحو الوصي (لثبوتها) أي: ثبوت المصلحة بالبين ومز عن النهاية والمغني استثناء أموال التجارة. فود: (ليس للولي) إلى قوله واغترض في النهاية والمغني إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل. فود: (مطلقاً) أي انقطع بسبب مال موّله عن الكسب أو لا.

كسبه أَخَذَ قَدْرَ نَفَقَتِهِ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَرَجَّحَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَأْخُذُ الْأَقْلَ مِنْهَا وَمِنْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ وَإِذَا أَيْسَرَ لَمْ يَلْزَمْهُ بَدَلُ مَا أَخَذَهُ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ هَذَا فِي وَصِيِّ أَوْ أَمِينٍ أَوْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ فَيَأْخُذُ قَدْرَ كِفَايَتِهِ اتِّفَاقًا سِوَاءَ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُكْتَسِبًا لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ الْكَسْبَ فَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ اكْتَسَبَ مَالًا يَكْفِيهِ لَزِمَ فَرَعَهُ تَمَامُ كِفَايَتِهِ وَحِينَئِذٍ فَغَايَةُ الْأَصْلِ هُنَا أَنَّهُ اكْتَسَبَ دُونَ كِفَايَتِهِ فَيَلْزَمُ الْوَلَدَ تَمَامُهَا فَاتَّجَعُ أَنَّ لَهُ أَخَذَ كِفَايَتَهُ الْبَعْضُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ وَالْبَعْضُ لِقَرَابَتِهِ وَقِيَسَ بَوْلِيِّ الْيَتِيمِ فِيمَا ذَكَرَ مَنْ جَمَعَ مَالًا لِفَقٍّ أَسْرَى: مَثَلًا فَلَهُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا الْأَكْلَ مِنْهُ كَذَا قِيلَ. وَالْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ فَلَهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ وَاللَّابِ وَالْجَدُّ اسْتِخْدَامُ مَحْجُورِهِ فِيمَا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَلَا يَضُرُّهُ عَلَى ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ خِلَافًا لِمَنْ جَزَمَ بِأَنَّ لَهُ ضَرْبَهُ

• فَوَدَّ: (قَدْرَ نَفَقَتِهِ) أَي: مُؤَنَّتِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي فِي سَمٍ عَنِ الْمُبَابِ مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ الْمُصَنِّفُ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي أَيْضًا. • فَوَدَّ: (أَنْ يَأْخُذَ الْخُ) أَي: مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةِ الْحَاكِمِ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (وَإِذَا أَيْسَرَ) أَي: الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (هَذَا فِي وَصِيِّ الْخُ) هَلْ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنَا مُقْتَدِرَيْنِ عَلَى الْكَسْبِ أَوْ مُقْتَدِرٌ بِمَا مَرَّ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ بِسَبَبِ الْإِسْتِغْنَالِ بِمَالِ الْمَوْلَى عَنِ الْكَسْبِ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْقَلْبِيِّ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا أَبَوْ جَدُّ) أَي: أَوْ أُمُّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِعَدَمِ اخْتِصَاصٍ وَلِأَنَّهُ بِالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَإِنْ تَضَجَّرَ الْأَبُ وَإِنْ عَلَا فَلَهُ الرِّفْعُ إِلَى الْقَاضِي لِيُنْصَبَ قِيَمًا بِأَجْرَةٍ مِنْ مَالِ مَحْجُورِهِ وَلَهُ أَنْ يُنْصَبَ غَيْرُهُ بِهَا بِتَفْسِيهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (الصَّحِيحُ) أَيِ الْمُقْتَدِرُ عَلَى الْكَسْبِ. • فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ التَّعْجِيبِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَي: الْأَصْلُ. • فَوَدَّ: (مَا لَا يَكْفِيهِ) مَا مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ أَهَ سَمِ أَي: بِمِقْدَارٍ لَا يَكْفِيهِ أَي: وَإِنْ اكْتَسَبَ مَا يَكْفِيهِ فَلَا يَأْخُذُ شَيْئًا. • فَوَدَّ: (فَغَايَةُ الْأَصْلِ) أَيِ مِنَ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ أَوْ الْأُمِّ بِشَرْطِهَا. • فَوَدَّ: (الْبُخْضُ الْخُ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ كِفَايَتُهُ. • فَوَدَّ: (أَي: مَثَلًا) يُدْخِلُ مَنْ جَمَعَ لِخَلَاصٍ مَدِينٍ مُغِيرٍ أَوْ مَظْلُومٍ مُصَادِقٍ وَهُوَ حَسَنٌ مُتَعَيِّنٌ حَتَّى وَتَرْغِيًا فِي هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ أَهَ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَكَذَا يُدْخِلُ مَنْ جَمَعَ لِنَحْوِ بِنَاءِ مَسْجِدٍ. • فَوَدَّ: (كَذَا قِيلَ) لَعَلَّ قَائِلَهُ بِنَاءُ عَلَى مُصَحِّحِ الرَّافِعِيِّ أَهَ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ) أَي: التَّفَقُّةُ وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ. • فَوَدَّ: (وَاللَّابِ الْخُ) هَلْ مِثْلُهُمَا الْأُمُّ الْوَصِيَّةُ. • فَوَدَّ: (فِيمَا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَخْدَمَهُ فِيمَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ لَزِمَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَكْرِفْهُ لَكِنَّهُ بَوْلَايَتِهِ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ بِإِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ جَمَلَ التَّفَقُّةِ فِي مُقَابَلَةِ الْأَجْرَةِ اللَّازِمَةِ لَهُ بِرَثَتِ ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَوْ كَسْبٌ يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ وَهَذَا بِوُجُوبِ الْأَجْرَةِ لَهُ صَارَ لَهُ مَالٌ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مَحَلَّ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ مَا لَمْ يَرُدَّ تَرْبِيَّتُهُ وَتَدْرِيَّتُهُ عَلَى الْأُمُورِ لِيَتَنَادَاهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَلِخِدْمَتِهِ الْخُ أَمَّا الْأُخُوَّةُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُمْ اسْتِخْدَامٌ لِبَعْضِهِمْ وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ عَلَيْهِمْ لِلصِّغَارِ مِنْهُمْ إِذَا اسْتَخْدَمُوهُمْ وَلَمْ تَنْقُطْ عَنْهُمْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ وَلَايَةُ التَّمْلِيكِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْاسْتِخْدَامِ وَعَدِمَهُ صَدَقَ

• فَوَدَّ: (قَدْرَ نَفَقَتِهِ) عَرَّبَ فِي الْمُبَابِ بِالْمُؤَنِّ. • فَوَدَّ: (مَا لَا يَكْفِيهِ) مَا مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ. • فَوَدَّ: (أَنَّ لَهُ) أَخَذَ كِفَايَتَهُ الْخُ يَتَأَمَّلُ.

عليه وإعارته لذلك وليخدمه من يتعلم منه ما ينفعه ديناً أو دنياً وإن قوبل بأجرة كما تعلم مما يأتي أول العارية وبحت أن علم رضا الولي كإذنه وأن للولي إيجازه بنفقته وهو مُحْتَمَلٌ إنْ عَلِمَ أنْ له فيها مصلحة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة وأفتى المصنف بأنه لو استخذه ابن بنته لزمه أجرته إلى بلوغه ورشده وإن لم يُكرمه؛ لأنه ليس من أهل التبوع بمنافعه المقابلة بالعرض ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد إلا إن أكره وبجري هذا في غير الجد للأتم. قال الجلال البلقيني ولو كان للبقي مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنفقة الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أباً أو جداً؛ لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي: حتى الحاكم بل يأذن لمن ينفق ثم يؤفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن بين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمله على أنه من مال الطفل احتياطاً لئلا يضر باقي الورثة اهـ وبمثل أفتى البلقيني وعلمه بأن الوالد ولي متصرف والأصل براءة ذمته والظاهر

مُنْكَرُهُ؛ لأن الأصل عذمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويستأجر إخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيترك بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الأخ مثلاً ما لو كان لإخوته جارية مثلاً وأخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يترك من ذلك وطريقه الرفع إلى الحاكم إلى آخر ما تقدم اهـ ع ش. فود: (وإعارته) عطف على استخدام إلخ. فود: (للك) أي: إما لا يقابل بأجرة. فود: (وإن للولي إيجازه إلخ) ظاهره بل صريحه أن له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا فلو أجره بمقدار معلوم فهي مسألة منصوصة لا مبحوثة اهـ سيّد عمر. فود: (لكون نفقته أكثر) ينبغي أو يثلها لكن تتوهم عليه مؤن التهيئة من طعن ونحوه بل وأقل منها إذا تميّنت بأن لم يجد رغباً فيه غير بإذنها فإن إيجازه بها وإن قلت أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل؛ لأن المال لا يموت بخلاف المنافع فإنها تموت بلا مقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو بأقل من ثمن المثل كما تقدم فلو قال الشرح ككون نفقته إلخ لكان حسناً اهـ سيّد عمر.

فود: (لأنه ليس إلخ) أي: ابن البنت. فود: (في غير الجد للأتم) يشمل الأب والجد للأب اهـ سم ومر عن ع ش طريق براءة الذمة فراجع. فود: (غائب) لعلمه ليس بقيد كما يفيد التعليل الآتي. فود: (حتى الحاكم) أي والأتم الوصية أخذاً من التعليل السابق. فود: (بأن الأب إلخ) سكت عن غير الأب وقضية تعليل البقيني الآتي أنه مثله اهـ سم. فود: (فمات إلخ) أي: مات الأب وتقصر من مال الابن شيء ولم يعلم أنه أنفق عليه أو أنفق فصار ضامناً اهـ كردي. فود: (من ماله) أي: الطفل. فود: (احتياطاً إلخ) أي: لأنه لو حمله على أنه أنفق من مال نفسه تبرعاً صار ناقص من مال الابن

فود: (في غير الجد للأتم) يشمل الأب والجد للأب. فود: (بأن الأب إلخ) سكت عن غير الأب وقضية تعليل البقيني الآتي أنه مثله.

يقتضي ذلك والأمين إذا مات وصيّناه فذلك حيث لم يظهر ما يُسقط التعلق بتركه اهـ. نعم
 لذي المال أن يُخلف بقية الورثة على أن أباه أنفق عليه ما كان له تحت يده وأفتى جمع فيمن
 ثبت له على أبيه ذنب فادّعى إنفاقه عليه بأنه يُصدق هو ووارثه أي: باليمين والبلقيني بجواز
 الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقبط سنابل من زرعه لا
 كسرة له ساقطة وخالفه الزركشي في الثانية أي: لأنها كالثالثة القائل هو بامتناعها وخرج بما
 قيد به شرب بضو نحو زرعه فيمتنع وأفتى القاضي فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه
 الثمن فكمّل المولى وأنكر كون ذلك القيم وليا له واستر الضيعة ثم اشتراها منه بأنه لا يرجع
 بالثمن على البائع؛ لأنه صدقه على الولاية كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر
 المؤكل الوكالة وأخذ المبيع فاشتره منه لا يرجع على الوكيل بالثمن؛ لأنه صدقه على الوكالة
 واستشكله الغزي بأنه مخالفت لقولهم إذا اشترى شيئا وصدق البائع على يملكه ثم استحق
 رجع عليه بالثمن؛ لأنه إنما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا وأجاب شيخنا بأن البائع في
 تلك مقصّر ببيعه ما هو مستحق اهـ. وفيه نظر فإن الملحظ إنما هو التصديق على المالك وهو
 موجود في الكل فكما غيّر في هذه باستناد تصديقه إلى الظاهر فكذا في ثبوتك على أن القيم
 والوكيل مقصران أيضا بيئتهما قبل ثبوت ولايتهما ومن ثم جزمنا بخلاف كلام القاضي
 قبيل الوديعة.

مضمونا على الأب فيتصرّر غير الابن من الورثة.

• فؤد: (فلنك إلخ) أي: التضمّن. • فؤد: (حيث إلخ) خبر فذلك والجمله جواب إذا والجمله
 الشرطية خبر والأمين. • فؤد: (ما يسقط إلخ) أي: واحتمال الإنفاق من مال الولد هنا الذي هو الظاهر
 منقطع للتعلّي. • فؤد: (لذي المال) أي: للابن صاحب المال. • فؤد: (إنفاقه) أي: بدّل الدين.
 • فؤد: (بأنه يصدق هو إلخ) أي: الأب. • فؤد: (والبلقيني) أي: وأفتى البلقيني. • فؤد: (لا يحتفل به)
 أي: لا يبالى به لقلة التخص به.

• فؤد: (لقاصر) أي: مخجور والجار متعلق لشركة. • فؤد: (وفيهِ) أي: في نحو العين والنهر خبر مقدم
 له. • فؤد: (ولفظ إلخ) عطف على الشرب. • فؤد: (لا كسرة له) أي: للقاصر عطف على سنابل إلخ.
 • فؤد: (في الثانية) وهي لفظ السنابل. • فؤد: (بما قيد به) وهو قوله على وجوه لا يحتفل به. • فؤد: (ثم
 اشتراها منه) أي: الضيعة من المؤلّى.

• فؤد: (على البائع) أي القيم. • فؤد: (لأنه صدقه) أي: بالشراء منه وقوله واستشكله أي: كلاً من
 المقيس والمقيس عليه.

• فؤد: (في تلك) أي: في صورة بيع المالك ظاهراً. • فؤد: (في ثبوتك) في صورتين بيع القيم
 والوكيل. • فؤد: (قبيل الوديعة) ظرف جزمنا.

(بَابُ الصُّلْحِ وَالتَّرَاحُمِ عَلَى الْحَقُوقِ الْمَشْرُوكَةِ)

هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد مخصوص يحصل ذلك وأصله قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [نساء: ١٢٨] والخير الصحيح الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرّم حلالا، وخصوا لانقيادهم وإلا فالكفّار مثلهم. (هو) أنواع صلح بين المسلمين والمشرّكين أو بين الإمام والبغاة أو بين الزوجين وصلح في معاوضة أو دين وهو المقصود هنا ولفظه يتعدى غالبا للمشرك بمن وعن وللمأخوذ بعلي والبائ وهو (قسمان أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما على إقرار) أو حجة أخرى (فلان جرى على غيري) المعين

بَابُ الصُّلْحِ

فوق (سني): (باب الصلح) لو عبّر بكتاب كان أوضح؛ لأنه لا يتدرج تحت ما قبله، وهو يذكر ويؤثّر يقال الصلح جائز وجائز وهو رخصة على المعتد؛ لأن الرخصة هي الحكم المتغير إليه التسهيل لغير مع قيام السبب للحكم الأصلي ولا يشترط لتسميتها رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كاف في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرجه اه ع ش. فود: (والتراحم) إلى قوله وقضية قوله في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وعنه. فود: (لغة) أي: وعرفا اه عميرة. فود: (وشرحا إلخ) أي: فهو من نقل اسم السبب إلى سببه على خلاف الغالب من النقل من الأعم إلى الأخص. فود: (يخصل ذلك) من التخصيل أي: يحصل به قطع النزاع. فود: أحل حراما كالصلح على نحو الخمر. فود: (أو حرّم حلالا) كأن يصالح زوجته على أن لا يطلقها فإن قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام بل الأمر على ما كان عليه من الجل والحزمة أوجب بأن الصلح هو المجوز لنا الإقدام على ذلك في الظاهر لو صححناه اه بجيرمي. فود: (وخصوا) أي: المسلمون بالذكر في الحديث. فود: (لانقيادهم) أي: إلى الأحكام غالبا نهاية ومغني. فود: (أو بين الإمام) أي: حقيقة أو حكما بأن وقع من نائيه وعبّر النهاية والمغني هنا وفي قوله أو بين إلخ بالواو وهو أنسب بقولهم أنواع وعقدوا للأول باب الهدنة وللثاني باب البغاة وللثالث باب القسم والشور. فود: (أو دين) بفتح الدال سواء كان بسبب معاملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة النهاية والمغني وصلح المعاملة وهو مقصود الباب اه. فود: (وهو) أي: صلح المعاوضة. فود: (أو حجة أخرى) عبّر بها دون البيّة لتشمل الشاهد واليمين وعلم القاضي ع ش واليمين المزدودة بجيرمي.

فوق (سني): (على غيري) يجوز أن يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها بها وحيثي قوله فهو يتبع يجوز

بَابُ الصُّلْحِ

فوق (نقطن): (على غيري) يجوز أن يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها بها وحيثي قوله فهو يتبع يجوز أن يريد به المغني الشامل للسلم وحيثي يدخل في قوله أحكامه أحكام السلم ولا يضر الإجمال

(المُدَّعَاة) كَأَن ادَّعَى عَلَيْهِ بَدَارٍ فَأَقْرَءَ لَهَا بِهَا ثُمَّ صَالَحَ عَنْهَا بِفَرْقٍ مُعَيَّنٍ (فَهُوَ بَيْعٌ) لِلْمُدَّعَاةِ مِنَ الْمُدَّعِي لِغَرِيمِهِ (بَلْفِظِ الصَّلْحَ ثَبُتَ فِيهِ أَحْكَامُهُ) أَي: الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ حُدَّه صَادِقٌ عَلَيْهِ (كَالْشُّفْعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ) وَخِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ (وَمَنْعُ تَصَرُّفِهِ) فِي الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ (قَبْلَ قَبْضِهِ) وَاشْتِرَاطُ التَّقَابُضِ إِنِ اتَّفَقَا) أَيِ الْمُصَالِحِ بِهِ وَالْمُصَالِحِ عَلَيْهِ (فِي عِلَّةِ الرُّبَا) وَاشْتِرَاطُ التَّسَاوِي إِنْ اتَّخَذَا جِنْسًا رِبَوِيًّا وَالْقَطْعُ فِي بَيْعٍ نَحْوِ زَرْعٍ أَخْضَرَ وَالسَّلَامَةُ مِنْ شَرْطٍ مُفْسِدٍ مِثْلًا مَرُوءٍ وَجَرَبَانِ التَّحَالُفِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ فِي شَيْءٍ مِثْلًا مَرُوءٍ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ عَلَى عَيْنِ غَيْرِ الْمُدَّعَاةِ الْمَوَافِقُ لِأَصْلِهِ وَالْعَزِيزُ أَنَّ صَلْحَهُ مِنْ عَيْنِ مُدَّعَاةٍ بِذَيْنِ مَوْصُوفٍ لَيْسَ بِيَقَا أَيِ بَلِ سَلَمٌ. وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ عَكْسُهُ وَلَا تَخَالَفُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ نَقْدٍ وَوُصِفَ بِصِفَةِ السَّلَمِ

أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الشَّامِلَ لِلْسَّلَمِ وَحَيْثِيَّةَ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ أَحْكَامُهُ أَحْكَامُ السَّلَمِ وَلَا يَضُرُّ الْإِجْمَالُ فِي الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ تَفْصِيلَهَا وَرَدَّ أَحْكَامَ كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ إِلَيْهِ مَوْكُوفٌ إِلَى مَا عَلِمَ مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الَّذِينَ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ أَهْمٌ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ جَوَابُ آخَرٍ.

• قَوْلُ (سُي): (فَهُوَ بَيْعٌ الْخُ) وَاسْمُ صَلْحِ الْمَعَاوِضَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فِي الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ) كَانَ الْأَوَّلَى بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعِيِ وَالثَّانِي بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَانَ ضَمِيرُ تَصَرُّفِهِ لِلْمَذْكُورَيْنِ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ أَهْمٌ.

• قَوْلُ (سُي): (قَبْلَ قَبْضِهِ) وَقَبْضُ الْمُصَالِحِ عَنْهُ إِذَا كَانَ بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَضِيِّ الزَّمَنِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَهْمٌ سَمِ أَي: بَعْدَ الْإِذْنِ فِي الْقَبْضِ. • قَوْلُهُ: (وَالْقَطْعُ) وَقَوْلُهُ: (وَالسَّلَامَةُ) عَطَفَ عَلَى التَّسَاوِي.

• قَوْلُهُ: (وَجَرَبَانِ التَّحَالُفِ) عَطَفَ عَلَى اشْتِرَاطِ الْخُ فِي الشَّرْحِ أَوْ عَلَى الشُّفْعَةِ فِي الْمَثَلِ.

• قَوْلُهُ: (هَكَسُهُ) أَي: لَيْسَ سَلَمًا بَلِ بَيْعٌ أَهْمٌ كَرْدِي. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا وَصِفَ بِصِفَةِ السَّلَمِ حَيْثُ امْتَكَنَ حَمْلُهُ عَلَى السَّلَمِ أَنَّهُ سَلَمٌ وَلَا فَكَانَ يُمَكِّنُ كَوْنُ هَذَا الْأَوَّلِ يَتِمُّ أَهْمٌ. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ نَقْدًا أَهْمٌ سَمِ أَقُولُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي كَالْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُدَّعَاةَ هُنَا نَقْدٌ. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) يَتَّبِعِي أَوْ نَقْدًا أَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَاةَ غَيْرَ

فِي الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ تَفْصِيلَهَا وَرَدَّ أَحْكَامَ كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ إِلَيْهِ مَوْكُوفٌ إِلَى مَا عَلِمَ مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الَّذِينَ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ) كَانَ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعَى وَالثَّانِي بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَانَ ضَمِيرُ تَصَرُّفِهِ لِلْمَذْكُورَيْنِ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ.

• قَوْلُ (سُقْنَس): (قَبْلَ قَبْضِهِ) وَقَبْضُ الْمُصَالِحِ عَنْهُ إِذَا كَانَ بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَضِيِّ الزَّمَنِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي مَجْلَدِهِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا وَصِفَ بِصِفَةِ السَّلَمِ حَيْثُ امْتَكَنَ حَمْلُهُ عَلَى السَّلَمِ أَنَّهُ سَلَمٌ وَلَا فَكَانَ يُمَكِّنُ كَوْنُ هَذَا الْأَوَّلِ يَتِمُّ. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ نَقْدًا. • قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) يَتَّبِعِي أَوْ نَقْدًا وَكَانَتِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَاةَ غَيْرَ نَقْدٍ أَمَّا لَوْ كَانَ نَقْدًا وَكَانَتِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَاةَ غَيْرَ نَقْدٍ فَهُوَ يَتَّبِعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ الْمُحَلِّي وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَالثَّانِي مَحْمُولٌ الْخُ؛ إِذْ لَا يَتَّحَدُّ بِكَوْنِ الْمُدَّعَاةِ نَقْدًا.

والثاني محمول على ما إذا كان الدين نقدًا كالعين المدعاة لجواز بيع أحد النقدين بالآخر دون إسلامه فيه وحيث فلا تُردُّ عليه مسألة الدين؛ لأنَّ فيه تفصيلًا كما عُلِّمت.

(تنبيه) هل يأتي الصِّلح بمعنى السِّلَم فيما إذا قال المُقِرُّ صالِحُك عن هذا الذي أقررت به لك بثوبٍ صِفْتُهُ كذا في ذمتي أو قال له المُقِرُّ له صالِحُك عن هذا الذي أقررت لي به بثوبٍ صِفْتُهُ كذا في ذمتك فالذي جرى عليه الإسْنوي ومن تبعه كالشارح وقال إنما سكَّت الشَّيْخَانِ عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما أنه يأتي بمعنى ونقله الإسْنوي وغيره عن ابن جرير ولم يُبالوا بكونه صارَ صاحبَ مذهبٍ مُستَقِلٍّ كالمُزَنِّي حتى لا تُعَدَّ تخريجاته وجوهاً والذي اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الإسْنوي وغيره وقول الشَّارِحِ سكنا عنه أي: عن التصريح به أنه في المثالين المذكورين يبيِّع ويُؤَيِّدُه ما مرَّ في السِّلَمِ في بحثك ثوبًا صِفْتُهُ كذا

نقدٍ اه سم أي: كما يُفهمه قول الشَّارِحِ لجواز بيع إلخ (فلا تُردُّ عليه إلخ) عبارة النهاية أما إذا صالحه على دين فإن كان ذهبًا أو فضةً فهو يبيِّع أيضًا أو عبدًا أو ثوبًا مثلاً موصوفًا بصفة السِّلَمِ فهو سَلَمٌ وسكَّت الشَّيْخَانِ عن ذلك أي الذين لظهوره قال الشَّارِحُ جوابًا عما اعترض به على المُصَنِّفِ بأنه كان من حقِّه أن يقول فإن جرى على غير العين المدعاة ليشمل ما لو كان على عَيْنٍ أو دينٍ ووجه الردُّ أنه لو قال ذلك لم يحسن إطلاق كونه يبيِّع بل في المفهوم تفصيلٌ ومعنى قول الشَّارِحِ فهو سَلَمٌ أي: حقيقة إن كان بلفظه وإلا فهو سَلَمٌ حكمًا لا حقيقة اه. فُرد: (لأن فيه تفصيلًا) أي: قد يكون الصِّلح عليه أي: الذين يبيِّعًا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل مُمكنٌ في العين أيضًا اه. فُرد: (وقال) أي: الشَّارِحُ المحلِّي. فُرد: (عنه) أي: عن قوله على دين اه ع ش. فُرد: (وشيخنا إلخ) عطف على الشَّارِحِ.

فُرد: (أنه إلخ) خبر فالذي إلخ. فُرد: (يأتي إلخ) أي: يأتي لفظ الصِّلح بمعنى السِّلَمِ.

فُرد: (ونقله) أي: الإتيان بمعناه. فُرد: (بكونه) أي: ابن جرير. فُرد: (كما اعترف به) أي: بالإقتضاء. فُرد: (وقول الشَّارِحِ) عطف على عبارة الروضة ويختل على الإسْنوي. فُرد: (سكنا) أي: الشَّيْخَانِ. فُرد: (به) أي: بالصِّلح على الدين. فُرد: (في المثالين المذكورين) أي في أوَّلِ التَّشْبِيهِ. فُرد: (بيِّع إلخ) وفاقًا للنهاية وخلافًا للمُعَنِّي. فُرد: (ويؤَيِّدُه) أي: أن الصِّلحَ فيهما يبيِّع.

فُرد: (في بحثك إلخ) بدلٌ بعض من قوله في السِّلَمِ.

فُرد: (على ما إذا كان الدين نقدًا) لا يتقدِّم بذلك بل وإن لم يكن نقدًا كما صرَّح به المحلِّي ويتحصَّلُ حيثيذ من هذا مع إطلاقه في الأوَّلِ أنه سَلَمٌ إذا كان الدين غير نقدٍ والعين نقدًا أو غير نقدٍ وبيِّع إذا كان الدين نقدًا دون العين أيضًا فما وجه هذه التفرقة مع صلاحية كلِّ للبيع والسِّلَمِ فليُحرَّز. فُرد: (لأن فيه تفصيلًا) هذا التفصيل مُمكنٌ في العين أيضًا. فُرد: (كالشارح) عبارة شرح م ر وقول الشَّارِحِ فهو سَلَمٌ أي: حقيقة إن كان بلفظه وإلا فحكمًا. فُرد: (أي: عن التصريح به) أي: والشُّكُوتُ عن التصريح به صادقٌ مع اقتضاء عبارة الروضة خلافه.

بهذا فالشيخان على أنه بيع لفظ السلم وأكثر المتأخرين على أنه سلم نظراً للمعنى وللأولين أن يفرقوا بين لفظ الصلح والبيع بأن البيع حيث أطلق إنما ينصرف لمقابل السلم لاختلاف أحكامهما فهو أغنى البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فإذا نافي لفظه معناه غلب لفظه؛ لأنه الأقوى وأما لفظ الصلح فهو موضوع شرعاً لمقود متعددة بحسب المعنى لا غير وليس له موضوع خاص ينصرف إليه لفظه حتى تغلبه فيه فتعين فيه تحكيم المعنى لا غير وبه اتضح الأول فتأمل. (أو) جرى من العين المدعاة (على منفعة) لها مدة معلومة بثوب مثلاً لغيره أو لغيرها مدة كذلك بها أو بمنفعتها (ف) هو (إجارة) للعين المدعاة بغيرها من المدعي لغيره أو لغيرها بها أو بمنفعتها من غيره له (ثبت) فيه (أحكامها) لصديق حذاها عليه

• فود: (فالشيخان إلخ) تفصيل لما مر في السلم. • فود: (على أنه) أي: جرىنا على أن لفظ بئتك ثوباً إلخ. • فود: (وللأولين) بفتح التو ن أي: الإسنوي ومن تبعه اه كزدي. • فود: (لاختلاف أحكامهما) في هذا التعليل نظراً اه سم. • فود: (فإذا نافي لفظه معناه إلخ) هذا يقتضي أن لفظ البيع ينافي الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بأنه لو نافاه لم يتعقد فليتأمل اه سم. • فود: (لمقود إلخ) أي: لمعنى مشترك بينهما. • فود: (اتضح الأول) أي: إثبات الصلح بمعنى السلم. • فود: (أو جرى) أي: الصلح (من العين إلخ) قد يشكل لفظه من هنا مع قوله لها؛ لأنها غير داخلة على المتروك أي: للمدعي عليه كما هو المراد هنا ولا على الماخوذ اللهم إلا أن تجعل العين متروكة في الجملة أي: من حيث منفعتهما اه سم. • فود: (لها) نعت لمنفعة والضمير للعين أي: على منفعة كائنة للعين المدعاة في مدة معلومة فمدة منصوب على أنه مقول فيه لجرى اه كزدي ولك أن تجعل مدة ظرفاً للنعت.

• فود: (بثوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جرى. • وفود: (لغيره) أي: غريم المدعي نعت لثوب أي: كأن يقول المدعي لغيره المقر صالحتك عن منفعة هذا الذي أقررت لي به سنة بئوك هذا أو أجزت لك هذا الذي إلخ ويقبل الغريم المقر. • فود: (أو لغيرها) عطف على قوله لها. • وفود: (كذلك) أي: معلومة. • وفود: (أو بمنفعتيها) عطف على قوله بها أي: كأن يقول المدعي عليه المقر صالحتك عن هذا الذي أقررت به لك أو عن منفعته سنة بسكنى داري هذه سنة أو أجزت لك هذه الدار سنة بهذا الذي أقررت به لك أو بمنفعته سنة.

• فود: (لاختلاف أحكامهما) في هذا التعليل نظراً. • فود: (فإذا نافي لفظه معناه إلخ) هذا يقتضي أن لفظ البيع ينافي الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بأنه لو نافاه لم يتعقد فليتأمل وقد مر في باب السلم أنه لو أسلم إليه ماله في ذمته لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فيحمل ما هنا على ما إذا كان المدعي به عيناً ويكون قبضها بمضي زمن يمكن فيه القبض. وأما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصلح فبعد جداً لا وجه له تأمل. • فود: (أو جرى من العين المدعاة) قد يشكل من هنا مع قوله لها؛ لأنها حيث لا بد غير داخلة على المتروك أي للمدعي كما هو المراد هنا ولا على الماخوذ اللهم إلا أن

أو جرى منها على أن ينتفع بها مدة كذا فإعارة منه لغريمه ويتحقق أن يحتمل عليه قول السبكي بصح الصلح على منافع الكلاب مدة معلومة أي بغير عوض أو على أن يطلقها فخلع أو على أن يرُدَّ عبده فجعالة (أو جرى من العين المدعاة (على بعض العين المدعاة) كنصفها (فهية لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فتثبت) فيه (أحكامها) أي الهبة من إذن في قبض ومضى إمكانه بعد تقديم صيغة هبة لما ترك وقبولها (ولا يصح بلفظ البيع) له لإقدم الثمن؛ لأن

□ فود: (أو جرى منها إلخ) فيه ما مرّ آنفاً عن سم. □ فود: (على أن ينتفع) أي: الغريم اه سم.

□ فود: (فإعارة إلخ) ثبت أحكامها فإن عين مدة فإعارة مؤقتة والآن مطلقاً نهاية ومضى قال ع ش ومن أحكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منهج اه. □ فود: (أو جرى منها) عطف على قوله جرى من العين إلخ والضمير للعين المدعاة. □ فود: (أن يحتمل عليه) أي: صلح الإعارة. □ فود: (أو على أن يطلقها) عطف على قوله على أن ينتفع. □ فود: (فخلع) كأن تقول الزوجة المقر لها صالحتك من هذا الذي أقررت لي به على أن تطلقني طلقاً فيقبل الزوج بقوله صالحتك؛ لأنه قائم مقام طلقك ولا حاجة إلى إنشاء عقد خلع خلافاً لما وقع في كلام بعض أهل المضارع اه ع ش. □ فود: (هبة) أي: عبد المقر له.

□ قول (سبي): (فهية إلخ) كأن صورته أن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي قال الشيخ عميرة قال السبكي لو قال: وهبتك نصفها على أن تعطيني النصف الآخر فسد كذا نظيره من الإبراء انتهى سم على منهج اه ع ش.

□ قول (سبي): (لصاحب اليد) أي: ملاح ع ش. □ فود: (فتثبت فيه) أي: في القبض الباقي فتصح الهبة بلفظ الهبة والتملك وشبههما نهاية ومضى أي: كالرقتى والممرى ع ش. □ فود: (من إذن في قبض) أي: وجواز رجوع المصالح عن الصلح إذا لم يوجد قبض اه ع ش. □ فود: (ومضى إنكائه) أي: مضى زمن إنكائه قبض المثلوك إن كان في يد المدعى عليه. □ فود: (بعد تقديم صيغة هبة لما ترك) أي: أو صيغة صلح أو تملك كما يأتي قال سم فإن قلت ذلك أي: تغييره بصيغة الهبة مشكل مخالفاً لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لا اختياره بل توطئة لقوله أي: المصنف ولا يصح بلفظ البيع إلخ اه عبارة ع ش قوله بلفظ الهبة والتملك فضيحه أنه لو اقتصر على قوله صالحتك من هذه الدار على نصفها لا يكون هبة لباقيها وهو غير مراد فإن الصيغة تقتضي أنه رضي عنها وترك باقيها ويصرح به قول الشارح م ر الآتي كصالحتك عن الدار على ربعها اه.

□ قول (سبي): (ولا يصح) أي: فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش.

□ قول (سبي): (بلفظ البيع) بأن قيل بعثك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش.

تجمل العين متروكة في الجملة أي: من حيث مفعولها. □ فود: (على أن ينتفع) أي الغريم. □ فود: (أو على أن يطلقها) بأن يقر للزوجة بالعين. □ فود: (بعد تقديم صيغة هبة لما ترك) فإن قلت اختيار ذلك مشكل مخالفاً لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لا اختياره بل توطئة لقوله ولا يصح

العين كلها ملك المقر له فإذا باعها ببعضها فقد باع ملكه بملكه والشيء ببعضه وهو محال (والأصح صحتة بلفظ الصلح) كصالحتك منها على نصفها لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيلاً له في كل محل على ما يليق به كلفظ التملك. (ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) فأجابته (فالأصح بطلانه)؛ لأن لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ولو عند غير قاضي كما هو ظاهر ثم رأيت الإسنوي صرح به وقال: إنه قضية إطلاق المثني وكأنه لم ينظر لقوله المتداعيين مع أن المتبادر منه الدعوى عند قاضي؛ لأنهم أطلقوا آخر الرجعة أنه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاضي ولأن اشتراط كونها عنده لا معنى له هنا؛ لأن اشتراط سبق الخصومة إنما هو ليوحد مسمى الصلح عرفاً وذلك لا بتقييد بالدعوى عنده نعم إن نويها به البيع كان بيعاً؛ لأنه حينئذ كناية؛ إذ لا ينافي البيع وإنما لم يصح به من غير نية

فرد: (والشيء) أي: وباع الشيء.

فوق (سني): (صحتة) أي: الصلح ببعض العين المدعاة. فرد: (كصالحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغني. فرد: (وتكون إلخ) أي: صيغة صالحتك منها على نصفها مثلاً. فرد: (تنزيلاً) أي للفظ الصلح.

فوق (سني): (صالحني عن دارك إلخ) خرج به ما لو قال لغيره بلا خصومة أبرئني من ذلك علي بأن قاله استيجاباً لطلب البراءة فأبرأه جاز عاب انتهت سم على منهج اه ع ش. فرد: (ولو عند غير قاضي) أي: ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الأجنبي للمدعى عليه صالحني عن الدار التي بيدك لفلان بكذا لتفسي فإنه صحيح على ما يأتي الكثافة بالخاصة السابقة بين المتداعيين ثم قوله المذكور يشير بأنه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفي المناكرة فيما بينهما ولعله غير مراد فمتى سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح؛ لأنه صدق عليه أنه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاضي لذلك اه ع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان. فرد: (صرح به) أي: بالتعميم المذكور. فرد: (وكأنه) أي: الإسنوي. فرد: (منه) أي: من قول المصنف المتداعيين. فرد: (لأنهم إلخ) تغليب لعدم النظر. فرد: (ولو عند غير قاضي) الأولى حذف ولو. فرد: (هنا) أي: في صحة الصلح. فرد: (وذلك) أي: وجود مسمى الصلح عرفاً. فرد: (نعم إلخ) استدراك على المثني. فرد: (إن نويها به) أي بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله؛ لأنه وقوله لا ينافي وقوله به وقوله فارق. فرد: (البيع) أي: أو غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الإجارة وغيرها فيما يظهر ولعله إنما اقتصر عليه؛ لأنه الذي صرح به الشيخان ولأنه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اه ع ش. فرد: (لأنه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وإن رده في المطلب نهاية ومغني قال ع ش قوله كناية معتمد اه. فرد: (وإنما لم يصح) أي البيع.

بلفظ إلخ. فرد: (كان بيعاً) أي: كما قاله الشيخان وإن رده في المطلب م ر.

لِفَقْدِ شَرْطِهِ الْمَذْكُورِ بِهِ فَارَقَ وَهَيْتُكَ بِعَشْرَةِ بِنَاءٍ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ النَّظَرَ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْهَيْبَةِ يُنَافِي الْبَيْعَ. (ولو صالح من ذَيْنِ) مُدْعَى بِهِ بِجَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ عَنْهُ لَا كَمُتْمِنٍ وَذَيْنِ سَلِمَ (على غَيْنِ) أَرَادَ بِهَا هُنَا مَا يُقَابِلُ الْمَنْفَعَةَ الشَّامِلَ لِلذَّيْنِ وَالذَّيْنِ بِدَلِيلِ تَقْسِيمِهِ الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ إِلَى غَيْنٍ وَذَيْنٍ فَتَغْلِيظُ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُصَحَّفٌ وَأَنَّ الصُّوَابَ عَلَى غَيْرِهِ هُوَ الْغَلَطُ؛ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْعَيْنَ فِي الْأَمْرَيْنِ تَارَةً وَفِي مُقَابِلِ الذَّيْنِ أُخْرَى وَأَنَّ ذَلِكَ مُجَازٌ عُرْفِيٌّ ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ مِنْ تَقْسِيمِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ إِلَى غَيْنٍ وَذَيْنٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِمْ كَثِيرًا فَلَا غَلَطَ فِيهِ وَلَا تَصْحِيفَ فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهُ الْمُقَابَلَةِ بِالْمَنْفَعَةِ مَعَ الصُّحَّةِ فِيهَا أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَوْقِفُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهَا التَّفْرِيعُ الَّذِي قَصَدَهُ مِنَ التَّوَافُقِ فِي عِلَّةِ الرَّبَا تَارَةً وَعَدَمِهَا أُخْرَى (صَحَّ) بِلَفْظِ بَيْعٍ

فُود: (شَرْطُهُ الْمَذْكُورُ) أَي: سَبَقُ الْخُصُومَةِ. فُود: (وَيْهِ) أَي: بِقَوْلِهِ؛ إِذْ لَا يُنَافِي الْبَيْعَ. فُود: (أَنَّ النَّظَرَ الْإِلْحَ) بَيَانٌ لِلضَّعِيفِ. فُود: (لِلْفِعْلِ) أَي: لَفْظُ وَهَيْتُكَ بِعَشْرَةِ وَعَلَى الْأَصَحِّ النَّظَرُ لِمَعْنَاهُ فَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْبَيْعِ كَمَا يَأْتِي فِي الْهَيْبَةِ أَهْ كَرْدِي. فُود: (لَأَنَّ لَفْظَ الْهَيْبَةِ الْإِلْحَ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ بِهِ فَارَقَ. فُود: (لَا كَمُتْمِنٍ) كَأَنَّهُ الْمَبِيعُ فِي الذَّمَّةِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ حَتَّى يَخْسَنَ عَطْفُ قَوْلِهِ وَذَيْنِ الْإِلْحَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَطْفُ تَفْسِيرِ أَهْ سَيِّدَ عِمَارَةِ النَّهْيَةِ وَالْمُفْنِي أَمَّا مَا لَا يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ كَذَيْنِ السَّلَمِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَذَيْنِ السَّلَمِ أَي: وَكَالْمَبِيعِ فِي الذَّمَّةِ حَيْثُ عَقَّدَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَكَتَحْجُومِ الْكِتَابَةِ أَه. فُود: (عَلَى غَيْنٍ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُفْنِي عَلَى غَيْرِهِ غَيْنٍ أَوْ ذَيْنٍ وَلَوْ مَنَفَعَةً كَمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ صَحَّ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ سِوَا أَهْ عَقَّدَ بِلَفْظِ الْبَيْعِ أَمْ الصُّلْحِ أَمْ الْإِجَارَةِ وَعُلِمَ مِنَّا تَقَرَّرَ صِحَّةُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنَّا تَقَرَّرَ هُوَ قَوْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ أَه. فُود: (الشَّامِلُ) أَي: مَا يُقَابِلُ الْمَنْفَعَةَ. فُود: (بِدَلِيلِ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَرَادَ الْإِلْحَ. فُود: (تَقْسِيمُهُ الْإِلْحَ) أَي: بِقَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ غَيْنًا الْإِلْحَ. فُود: (إِلَى مُعَيْنٍ) الْأَوَّلَى غَيْنٍ. فُود: (وَزَعَمَ الْإِلْحَ) عَطْفُ تَفْسِيرِ لَتَغْلِيظِهِ. فُود: (وَأَنَّ الصُّوَابَ عَلَى غَيْرِهِ) أَي: لِيَشْمَلَ الذَّيْنِ. فُود: (هُوَ الْغَلَطُ) خَبَرٌ فَتَغْلِيظُهُ. فُود: (أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ) أَي: الْمُصَنِّفُ (فِي الْأَمْرَيْنِ) أَي: الْعَيْنِ وَالذَّيْنِ أَي: فِيمَا يَشْمَلُهُمَا (تَارَةً) أَي: هُنَا. فُود: (أُخْرَى) أَي: فِي التَّقْسِيمِ الْآتِي. فُود: (وَأَنَّ ذَلِكَ) عَطْفُ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِلْحَ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْعَيْنِ فِي الْأَمْرَيْنِ. فُود: (مُجَازٌ الْإِلْحَ) أَي: بِذِكْرِ الْخَاصِّ وَإِرَادَةِ الْعَامِّ. فُود: (ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ) أَي: فَهُوَ مُجَازٌ مَعَ قَرِينَتِهِ وَلَا يَزَاعُ فِي جَوَازِهِ أَه سَم. فُود: (مَعَ الصُّحَّةِ فِيهَا أَيْضًا) قَدْ يُجَابُ بَأَنَّ التَّشْيِيدَ بِالْعَيْنِ لِلْغَالِبِ مِنْ وَقُوعِ الصُّلْحِ عَلَى غَيْرِ الْمَنْفَعَةِ أَه سَم. فُود: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحٍ أَوْ عَلَى مَنَفَعَةٍ بِقَوْلِهِ أَوْ لِغَيْرِهَا بِهَا وَقَالَ الْكَزْدِيُّ قَوْلُهُ مِنَّا مَرَّ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ عَلَى مَنَفَعَةٍ وَقَوْلُهُ الْآتِي كَمَا مَرَّ إِشَارَةً إِلَى هَذِهِ الصُّحَّةِ أَه. فُود: (قُلْتُ) لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي الْإِلْحَ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ التَّفْرِيعَ مِنَ التَّوَافُقِ وَعَدَمِهِ

فُود: (ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ) أَي: فَهُوَ مُجَازٌ مَعَ قَرِينَتِهِ وَلَا يَزَاعُ فِي جَوَازِهِ. فُود: (مَعَ الصُّحَّةِ فِيهَا أَيْضًا) قَدْ يُجَابُ بَأَنَّ التَّشْيِيدَ بِالْعَيْنِ لِلْغَالِبِ مِنْ وَقُوعِ الصُّلْحِ عَلَى غَيْرِ الْمَنْفَعَةِ. فُود: (قُلْتُ) لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي الْإِلْحَ أَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ التَّفْرِيعَ مِنَ التَّوَافُقِ وَعَدَمِهِ مَفْرُوضٌ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ لَمْ

أو صلح كما يجوز بيع الدين بالعين (فإن توافقا في علة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذرا من الربا فإن تفرقا جسا أو حكما قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعيينه في العقد (والا) يتوافقا فيه كهب عن ذهب يبر (فإن كان العوض غينا لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح) كما لو باع ثوبا بدرهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس (أو) كان العوض (ذمتا) ثبت بالصلح كصالحكك عن دراهمي عليك بصاع بر في ذمتك (اشترط تقيته في المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أصحهما عدم الاشتراط وهذا كله غلیم مٹا قدمه في الاستبدال عن الثمن ولو

مفروض في عين واحدة لم يصح؛ إذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في أحد القسمين التوافقي أو عديمه ولا يجتمعان فيها أو في جنس العين فلا مانع من إدخال المنفعة فإنه يثبت فيها أحد القسمين فتأمل فإنه ظاهر اهـ سم.

• قول (سني): (فإن توافقا) أي: الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه. • قوله: (حذرا) إلى قول المتن: (التنوع الثاني) في النهاية والمغني الإقوله: (جسا أو حكما) وقوله: (ثبت) إلى المتن.

• قول (سني): (قبض العوض) أي: عينا أو ذمتا اهـ سم. • قوله: (أو حكما) لعل صورته أن يلزما العقد قبل القبض اهـ سم أي يلزمه في المجلس وتقدم في الشرح أنه يتطلّب عقد الربوي خلافاً للنهاية والمغني. • قوله: (ولا يتوافقا) أي: وإن لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه مغني ونهاية.

• قوله: (فيه) أي: في علة الربا والتذكير بتأويل السبب. • قوله: (كهو عن ذهب إلخ) فيه تعليل الظرف بضمير المصدر اهـ سم.

• قول (سني): (عينا) أي: ليس ذمتا اهـ سم. • قوله: (ثبت) صفة ذمتا اهـ سم أي: حدث بسبب الصلح.

• قوله: (أصحهما إلخ) وإن كانا ربويين اشترط لهما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومغني.

• قوله: (وهذا) أي: قوله: (فإن توافقا) إلى قوله: (وإن صالح).

يصح إذا العين الواحدة منحصرة في الواقع في أحد القسمين التوافقي أو عديمه ولا يجتمعان فيها أو في جنس العين فلا مانع من إدخال المنفعة؛ لأنه يثبت فيها أحد القسمين فتأمل فإنه ظاهر.

• قول (سني): (قبض العوض) أي: عينا أو ذمتا. • قوله: (أو حكما) لعل صورته أن يلزما العقد قبل القبض. • قوله: (كهو عن ذهب) فيه تعليل الظرف بضمير المصدر.

• قول (سني): (عينا) أي: ليس ذمتا. • قوله: (ثبت) صفة ذمتا. • قوله: (فإن كانا ربويين اشترط) كذا ذكره الشارح المحقق المحلي ولقائل أن يقول لا موقف له هنا؛ لأنه تقدم في قوله فإن توافقا في علة الربا إلخ وما هنا لا يختلجه حتى يصح ذكره فيه؛ لأن الكلام هنا في بيان أقسام ما لم يتوافقا في علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويوجب بأن ظاهر صنيع المحقق أنه حمل العين في قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحيث فقله فإن توافقا في علة الربا إلخ خاص بما إذا كان الصلح

صَالِحٌ مِنْ ذَيْنِ عَلَى مَنَفَعَةٍ صَحَّ كَمَا مَرَّ وَتَقْبِضُ هِيَ بَقْبِضٍ مَحْلُهَا. (وَإِنْ صَالِحٌ مِنْ ذَيْنِ عَلَى بَعْضِهِ) كَبَعْضِهِ (فَهُوَ إِثْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ) فَيُغْلِبُ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ تَمْلِكُ حَتَّى لَا يُشْتَرِطَ الْقَبُولُ وَلَا قَبْضُ الْبَاقِي فِي الْمَجْلِيسِ وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ امْتِنَاعُهُ مِنْ آدَاءِ الْبَعْضِ (وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِثْرَاءِ وَالْحَقُّ وَنَحْوِهِمَا) كَالْإِسْقَاطِ وَالْوَضِيعُ نَحْوَ أَيْرَاطُكَ مِنْ نِصْفِ الْأَلْفِ الَّذِي لِي

• فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي السُّؤَالِ السَّابِقِ اهْ سَمِ أَي: بِقَوْلِهِ مَعَ الصَّحَّةِ فِيهَا. • فَوَدَّ: (وَتَقْبِضُ هِيَ بَقْبِضٍ مَحْلُهَا) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَيُتَّجِهُ تَخْرِيجُ اشْتِرَاطِهِ أَي: الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِيسِ عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ صَالِحٌ عَلَى عَيْنِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ فِيمَا لَوْ صَالِحٌ الْخُ وَالرَّاجِعُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فَكَذَا هُنَا اهْ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ عَلَى مَنَفَعَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَتْ أَيِ الْمَنَفَعَةِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهَا مَنَفَعَةٌ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ لَمْ يُشْتَرِطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِيسِ أَوْ مَنَفَعَةٌ عَيْنٍ فِي الذَّمَّةِ اشْتَرِطَ التَّعْيِينَ دُونَ الْقَبْضِ اهْ. • فَوَدَّ: (فَيُغْلِبُ فِيهِ) أَي: فِي الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخُ) أَي: الْإِثْرَاءُ. • فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يُشْتَرِطَ الْقَبُولُ) أَي: فِي الصُّلْحِ مِنْ ذَيْنِ عَلَى بَعْضِهِ أَي: إِذَا كَانَ بَغِيرَ لَفْظِ الصُّلْحِ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ) أَي: فِي صِحَّةِ الْإِثْرَاءِ وَالصُّلْحِ عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَهَلْ يَعُودُ الذَّنُّ إِذَا امْتَنَعَ الْمُبْرَأُ مِنْ آدَاءِ الْبَاقِي أَوْ لَا وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا عَدَمُ الْعَوْدِ اهْ. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مِنْ آدَاءِ الْبَاقِي أَيِ حَالًا أَوْ مَالًا اهْ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَيَصِحُّ) أَي: الصُّلْحُ مِنْ ذَيْنِ عَلَى بَعْضِهِ وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. • فَوَدَّ: (كَالْإِسْقَاطِ الْخُ) أَيِ الْهَبَةِ وَالتَّرْكِ وَالْإِخْلَالِ وَالتَّحْلِيلِ وَالْمَغْفِرِ وَلَا يُشْتَرِطُ حَبِثُ الْقَبُولِ عَلَى الْمَذْهَبِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي.

عَلَى الْعَيْنِ بِمَعْنَى مُقَابِلِ الدَّيْنِ وَعَلَى هَذَا فَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ التَّوَافِقِ فِي عِلَّةِ الرَّبَا قَبْضُ الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِيسِ وَعَدَمُهُ فَلَا يُشْتَرِطُ لَمْ يَقَعْ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى الْعَيْنِ بِمَعْنَى مُقَابِلِ الدَّيْنِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الدَّيْنِ فَلَمْ يَتَّعَرَّضْ لِحُكْمِهِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ التَّوَافِقِ وَسَكَتَ بِالنِّسْبَةِ لَهُ عَنْ قِسْمِ التَّوَافِقِ فَاحْتَاجَ الْمُحَقِّقُ إِلَى ذِكْرِهِ. وَأَمَّا الشَّارِحُ فَقَدْ حَمَلَ الْعَيْنَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى عَيْنٍ عَلَى مَا يَشْمَلُ الدَّيْنَ فَيُشْكِلُ عَلَيْهِ ذِكْرُ هَذَا الْقِسْمِ هُنَا لِذُخُولِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرَّبَا الْخُ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَصِحُّ صَنِيعُ الْمُحَقِّقِ مَعَ تَقْسِيمِ الْمُصَنِّفِ الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ إِلَى عَيْنٍ وَذَيْنِ قُلْتَ غَايَةُ مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّسْمُحُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِلَّا لِحَمْلِهِ حَبِثُ عَلَى نَفْيِ التَّوَافِقِ السَّابِقِ لَكِنْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ الْعَيْنَ وَتَغْيِيهِ إِلَى الدَّيْنِ بِقَرِينَةِ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ وَلِهَذَا فَشَرَّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَبَوَلِ أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقِ الْمُصَالِحُ مِنَ الدَّيْنِ وَالْمُصَالِحُ عَلَيْهِ فِي عِلَّةِ الرَّبَا اهْ. فَاطْلُقِ الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقَيِّدْ بِالْعَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (هَلَى مَنَفَعَةٍ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَتْ مَنَفَعَةٌ عَيْنٍ بَعَيْنٍ لَمْ يُشْتَرِطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِيسِ أَوْ مَنَفَعَةٌ عَيْنٍ فِي الذَّمَّةِ اشْتَرِطَ التَّعْيِينَ دُونَ الْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) تُنْظَرُ هَذِهِ الْحَوَالَةُ وَيُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ بِالنَّظَرِ لِمَا عَلِمَ مِنَ السُّؤَالِ السَّابِقِ.

• فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يُشْتَرِطَ الْقَبُولُ) فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لَكِنْ يُشْتَرِطُ هُنَا الْقَبُولُ مَا لَا يَخْفَى.

- فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ امْتِنَاعُهُ) فَلَا يَعُودُ الدَّيْنُ بِامْتِنَاعِهِ وَهَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ م ر.

عليك وصالحك على الباقي أو صالحك منه على نصفه وأبرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالحك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول؛ لأن اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود أكثر من رعاية معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العيين وهذا أعني الصلح على بعض العيين وبعض الدين يُسمى صلح حطية وما عداها من سائر الأقسام الشائقة غير صلح الإعارة يُسمى صلح معاوضة، وخرج بقوله على بعضه ما لو صالح من ألف على خمسمائة مُعَيَّنة واتَّخَذَ جَنْسَهُمَا الرُّبُيُّ فلا يصح على ما قاله جنح مُتَقَدِّمُونَ واعتمده السبكي والإسنوي لاقتضاء التعيين العوضية فأشبهه بيع الألف بخمسمائة وقضية كلام الشيخين الصُّحَّةُ وجرى عليها جنح مُتَقَدِّمُونَ وهو المُعْتَمَدُ نظرًا للمعنى فإنه في الحقيقة استيفاء للبعض وإسقاط للبعض. (ولو صالح من حال على مُؤَجَّلٍ مثله) جَنَسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً (أو عَكْسًا) أي: من مُؤَجَّلٍ على حالٍ مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الأجل في الأول ولا إسقاطه في الثاني؛ لأنهما وعدٌ مِنَ الدائنين والمدين (فإن عَجَلَ) المدين الدين (المُؤَجَّل) عالمًا بِفَسَادِ الصلح (صح الأداة) وسقط الأجل بخلاف ما إذا جهل

فود: (وأبرأتك من باقيه) ولا يُشترط في ذلك القبول فإن انقَطَ وأبرأتك فهو من محل الخلاف الآتي اه سم. فود: (وخذ) احترازٌ عن اجتماع لفظه مع لفظ الإبراء مثلاً كما مر. فود: (هنا) في حالة الإقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور. فود: (ولا يصح إلخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر إلخ أنه لو نواه به أي: الإبراء بلفظ البيع صح بناءً على ما مر والله أعلم اه سيّد عمر. فود: (وهذا إلخ) عبارة النهاية والمغني وقد عُلِمَ مِنَّا قُرُونَاهُ انقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وإجارة وعارية وهبة وسلم وإبراء ويزاد على ذلك أن يكون خلعًا كصالحك من كذا على أن تُطَلِّقني طُلُقَةً ومعاوضة من دم العنق كصالحك من كذا على ما تستجفه عليّ من قصاص وجمالة كصالحك من كذا على ردّ عهدي وفداء كقوله ليحربيّ صالحك من كذا على إطلاقي هذا الأسير وقسًا كأن صالح من المسلم فيه على رأس المال اه قال ع ش والقباس صِحَّةٌ كونه حوالَةً أيضًا بأن يقول المدعى عليه للمدعي صالحك من العين التي تدعيها عليّ على كذا حوالَةً على زيد مثلاً اه. فود: (وخرج بقوله على بعضه إلخ) إذ المتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش. فود: (فإنه في الحقيقة) أي: الصلح من الألف على بعضه (استيفاء للبعض إلخ) أي: فلا فرق بين المُعَيَّن وغيره نهايةً ومُغْنِي. فود: (كذلك) أي: جَنَسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً.

فود: (لغا الصلح) والصُّحَّةُ والتَّكْسِيرُ كالحلول والتأجيل نهايةً ومُغْنِي. فود: (لأنهما) أي إلحاق الأجل وإسقاطه. فود: (وخذ من الدائنين إلخ) نُشِرَ على ترتيب ألف. فود: (وسقط الأجل) لصدور الإيفاء والاستيفاء من أهلها نهايةً ومُغْنِي. فود: (بخلاف ما إذا جهل إلخ) أي: فساد الصلح وأذى

فود: (وأبرأتك من باقيه) ولا يُشترط في ذلك القبول فإن انقَطَ وأبرأتك فهو من محل الخلاف الآتي.

فَيَسْتَرِدُّ مَا دَفَعَهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالسَّبْكَيُّ وَغَيْرُهُمَا وَقَاسَوْهُ عَلَى مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ ذَنْبًا فَأُذَاهُ فَبَانَ خِلَافُهُ فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّهُ قَطْعًا (وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرِيءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ حَالَةً)؛ لِأَنَّهُ سَامَحَهُ بِخَطِّ الْبَعْضِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلِ فَصَحَّ وَبِتَأْجُلِ الْبَاقِي الْحَالِ وَهُوَ لَا يَصْحُ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَعِدٍ. (وَلَوْ عَكْسَ) بَأَنَّ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ مُؤَجَّلَةٍ عَلَى خَمْسَةِ حَالَةٍ (أَلْفَا الصُّلَحُ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْخَمْسَةَ فِي مُقَابِلَةِ حُلُولِ الْبَاقِي وَهُوَ لَا يَجِلُّ فَسَلَّمَ يَصْحُ التَّرْكُ وَالصُّحَّةُ وَالتَّكْبِيرُ كَالْحُلُولِ وَالتَّأْجِيلِ فِيمَا ذَكَرَ وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الرَّبَوِيِّ وَغَيْرِهِ فَقَوْلُ الْجَوَاهِرِ بَعْدَ كَلَامِ لِلْجَوْرِيِّ وَهُوَ يَذُلُّ عَلَى فَرْضِ ذَلِكَ فِي الرَّبَوِيِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ عُرُوضٌ مُؤَجَّلَةٌ فَصَالَحَهُ عَلَى بَعْضِهَا حَالًا جَازَ إِذَا قَبِضَ فِي الْمَجْلِسِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ. (النُّزْعُ الثَّانِي الصُّلَحُ عَلَى الْإِنْكَارِ) أَوْ الشُّكُوتِ وَلَا حُجَّةَ لِلْمُدَّعِي (فَيَنْطَلِقُ) خِلَافًا لِلْأُيُومَةِ الثَّلَاثَةِ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ إِلَّا صُلَحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَمَ حَلَالًا فَإِنَّ الْمُدَّعِيَ إِنْ كَذَبَ فَقَدْ اسْتَحْلَ مَا لَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

عَلَى ظَنِّ صِحَّتِهِ وَوُجُوبِ التَّعْجِيلِ فَلَا يَسْقُطُ الْأَجَلُ وَاسْتَرَدَّ مَا عَجَّلَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. هـ فَوَدُ: (فَيَسْتَرِدُّ الْخُ) وَفِي سَمِ عَلَى مَنَهِجِ قَالِمٍ وَتَشْتَأُ مِنْ هَذَا مَسْأَلَةٌ تَعُمُّ بِهَا الْبُلُوى وَهِيَ مَا لَوْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ ثُمَّ صَدَرَ بَيْنَهُمَا تَصَادُقٌ مَبْنِيٌّ عَلَى تِلْكَ الْمُعَامَلَةِ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا مَعَ ظَنِّهِمَا صِحَّةَ الْمُعَامَلَةِ ثُمَّ بَانَ فَسَادُهَا تَبَيَّنَ فَسَادُ التَّصَادُقِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَاكِمِ انْتَهَى. وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنَ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِزْدَادٍ فَهَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ رَدِّهِ وَإِعَادَتِهِ؟ يُتَأَمَّلُ ذَلِكَ أَهْ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِذَاضِي كَأَنَّهُ مَلَكَ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ بَاعَ الْعَيْنَ الْمَقْصُوبَةَ لِلْغَاصِبِ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ أَهْ ش. هـ فَوَدُ: (لَاثَةً) أَيِ الصُّلَحِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدُ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ صَالَحَ مِنْ حَالٍ إِلَى هُنَا. هـ فَوَدُ: (وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ لَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ الْخُ. هـ وَفَوَدُ: (فِيهِ) أَيِ: فِي التَّفْصِيلِ الْمُفَرَّقِ بَيْنَ الصُّلَحِ مِنَ الْمُؤَجَّلِ عَلَى الْحَالِ وَعَكْسِهِ أَهْ ش. أَقُولُ الْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ مِمَّا تَقَرَّرَ تَعْلِيلُ الشَّارِحِ لِإِلْغَاءِ بَقُولِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْخُ وَأَنْ مَرَجَعَ ضَمِيرَ فِيهِ الْإِلْغَاءُ. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ يَذُلُّ) إِلَى قَوْلِهِ الظَّاهِرُ مَقُولُهُ قَوْلُ الْجَوَاهِرِ. هـ فَوَدُ: (فَرْضُ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِمْ وَلَوْ عَكْسَ لَفَا. هـ فَوَدُ: (عُرُوضٌ) أَيِ: غَيْرِ رِبَوِيَّةٍ. هـ فَوَدُ: (إِذَا قَبِضَ فِي الْمَجْلِسِ) انْظُرْ وَجْهَهُ أَهْ سَمِ أَيِ: فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِ أَنْفًا وَفِي قَبْضِهِ الْوُجْهَانِ. هـ فَوَدُ: (الظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ) خَبَرٌ فَقَوْلُ الْجَوَاهِرِ قَوْلُهُ أَوْ الشُّكُوتِ إِلَى الْمُتَنِ فِي الثَّهَابَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ أَيِ بِصُورَةِ الْمُقَدِّ فِي الْمُغْنِي.

هـ فَوَدُ (سَمِ): (فَيَنْطَلِقُ الْخُ) وَإِنْ صَالَحَ عَلَى الْإِنْكَارِ فَإِنَّ كَانَ الْمُدَّعِيَ مُحِقًّا فَيَجِلُّ لَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَأْخُذَ مَا بَدَّلَ لَهُ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَهُوَ صَحِيحٌ فِي صُلَحِ الْحَطِيطَةِ وَأَمَّا إِذَا صَالَحَ عَلَى غَيْرِ الْمُدَّعِيَ فَفِيهِ مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الظُّفْرِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ وَشَرْحُ الرُّوَضِ. هـ فَوَدُ: (لِلْخَبَرِ السَّابِقِ الْخُ) وَقِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَتَكَرَّ الْخُلْعُ وَالْكِتَابَةُ ثُمَّ تَصَالَحَا عَلَى شَيْءٍ نِهَابَةٍ وَمُغْنِي.

هـ فَوَدُ: (إِذَا قَبِضَ) انْظُرْ وَجْهَهُ.

الذي هو حرام عليه وإن صدق فقد حرم على نفسه ماله الذي هو حلال له أي: بصورة عقد فلا يقال للإنسان ترك بعض حقه قبل فيه نظر فإن الصلح ثم لم يحرم الحلال ولا حلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحريم والتحليل اهـ. ويؤد بأن ما ذكر إلزام للقائلين بصحته وهو ظاهر؛ إذ يلزم عليها أن الصلح سبب في ذلك التحليل والتحريم وقد علم من الخبر امتناع كل صلح هو كذلك كأن يصالح على نحو خمر فهذا أحل الحرام وكأن يصالح زوجته على أن لا يطلقها فهذا حرم الحلال وقد اتفقوا على أن الخبر يشمل هذين وهما على وزان ما قلناه في صلح الإنكار فحيث لا وجه لذلك النظر فتأمل. أما إذا كانت له حجة كينية فيصح لكن بعد تعديلها وإن لم يحكم بالملك على الأوجه

قود: (فيه نظر) أي: في قوله فإن المدعي ألغ وكذا المراد بقوله الآتي ما ذكر اهـ كزدي. قود: (بل هو) أي: كل من الحلال والحرام. قود: (إلزام) أي: لا بيان لحقيقة الحال حتى يرد عليه النظر اهـ كزدي. قود: (وهو ظاهر) أي: الإلزام. قود: (عليها) أي: الصحة. قود: (كذلك) أي: يحلل الحرام أو يحرم الحلال. قود: (أما لو كانت له حجة كينية ألغ) صورة المسألة أن البيئة أقيمت قبل الصلح أما لو أقيمت بعده فلا يتقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا بخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بيئة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البيئة بعد الصلح بين الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالإقرار قبله فيكون صحيحاً اهـ سم على حجج اهـ ش. وفي المغني ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح اهـ. قود: (كينية) أي: واليمين المردودة اهـ نهاية. قود: (وإن لم يحكم) بيناء المفعول أو الفاعل. قود: (على الأوجه) وفاقاً للمغني والنهاية.

قود: (فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا محذور في ذلك؛ لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت باختياره كسائر المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلاً من المتعاملين حرم على نفسه ما بذله في تلك المعاملة والمعاملة هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الإقرار فإن المدعي حرم على نفسه ماله بما أخذه عوضاً عنه ومن هنا يناقش في الإلزام ودعوى ظهوره الآتين. وأما قوله الآتي وهما على وزان ألغ فلهم أن ينفخوا الصورة الأولى بأن الخمر لا تجل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق غير متقوم بدليل الإمتناع فيه ولو مع الإقرار فليتأمل. قود: (فحيث لا وجه لذلك النظر) نفى جنس الوجه لا يخفى ما فيه سيما مع قرزناه فيما سبق. قود: (أما إذا كانت له حجة كينية فيصح) وصورة المسألة أن البيئة أقيمت قبل الصلح أما لو أقيمت بعده فلا يتقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا بخلاف ما لو أقيم بعد الصلح بيئة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البيئة بعد الصلح بين الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالإقرار قبله فيكون صحيحاً اهـ ر. قود: (أما إذا كانت له حجة ألغ) صورة المسألة كما هو صريح أنه أقام البيئة ثم صالح ويبقى ما لو صالح ثم أقامها وفي شرح المغاب ولو

ولا نظر إلى أن له سبيلاً إلى الطعن؛ لأن له ذلك حتى بعد القضاء بالملك أيضاً على المعتد (إن جرى على) هي هنا بمعنى من أو عن إما مر أن كون على والباء للمأخوذ ومن وعن للثبوت أغلبي (نفس المدعي) على غيره كأن ادعى عليه بدار أو ذنب فأنكر ثم تصالحا على نحو فن ويصح كونها على بابها والتقدير إن جرى على نفس المدعي عن غيره ودل عليه ذكر المأخوذ؛ لأنه يقتضي مثروكاً ويصح مع عدم هذا التقدير أيضاً وغايته أن البطلان فيه لأمرين كونه على إنكار وعدم العوضية فيه (وكذا إن جرى) الصلح من بعض المدعى (على بعضه في

قوله: (ولا نظر إلخ) عبارة النهاية واستشكال الغزالي ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سبيلاً إلى الطعن يرد بأن العدول إلى الصالحة يدل على عجزه عن إبداء طاعين ولو ادعى عليه عينا فقال ردذنتها إليك ثم صالحه فإن كانت أمانة بيده لم يصح الصلح لقبول قوله فيكون صلحا على الإنكار وإلا فقوله في الرد غير مقبول فيصح لإقراره بالضمائم اهـ. وقوله ولو ادعى عليه عينا إلخ في المغني مثله قال ع ش قوله م ر أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التعليل اهـ. قوله: (إلى الطعن) أي: جرح الشاهد.

قوله: (هي بمعنى) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغني. قوله: (لما مر) أي: أول الباب.

قوله (سني: (نفس المدعي) بفتح العين أي: المدعي به وفي الروضة وأصلها على غير المدعي كان يصلحه على الدار بنوب أو ذنب قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحرر عين فعبّر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهما مسألان حكمهما واحد انتهى، ويريد بذلك دفع اعتراض المصنف فإنه قال الصواب التغيير بالغير وقال الدميري عبارة المحرر غير وكان الرأى تصحفت على المصنف بالتون فعبّر عنها بالنفس مغني ونهاية. قوله: (ثم تصالحا على نحو فن) أي يأخذه المدعي من المدعي عليه. قوله: (كونها) أي لفظه على. قوله: (والتقدير إلخ) يتبعني استثناء ما لو كان هذا الغير مدعى آخر مقرر به فيصح الصلح حيث قائله اهـ سم. قوله: (من غيره) لعل صورته أن يدعي على شخص شيتين فأنكرهما معاً فيصلحه على أحدهما من الآخر. قوله: (ودل عليه) أي: على تقدير عن غيره. قوله: (ذكر المأخوذ) وهو نفس المدعي. قوله: (ويصح إلخ) سلك النهاية والمغني في حل المتن على هذا فقالا عيبه كان ادعى عليه شيئاً فيصلحه عليها بأن يجعلها للمدعي أو للمدعي عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيهما اهـ. قوله: (مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعي المذكور مأخوذ ومثروك باغتيارين نهاية ومغني وسم أي: فعلى على بابها بالاعتبار الأول. قوله: (أن البطلان فيه) أي: في الصلح في ذلك نهاية ومغني. قوله: (وعدم العوضية فيه) عبارة النهاية والمغني وفساد الصيغة باتحاد العوضيين اهـ. قوله: (من بعض المدعي) الأولى إسقاط لفظ بعض عبارة النهاية

أقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقته فهل يلحق بالإقرار؟ قال الجوزجري يلحق به بل أولى لأنه يمكن الطعن فيها لا فيه اهـ. قوله: (والتقدير إن جرى على نفس المدعي من غيره) يتبعني استثناء ما لو كان هذا الغير مدعيًا عن آخر مقرر به فيصح الصلح حيث قائله. قوله: (ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعي مثروك ومأخوذ باغتيارين.

الأصح) كأن يُصلحه من الدار على نصفها أما لو صالح من بعض الدين على بعضه فيبطل جزماً؛ لأن الضعيف يُقدّر الهبة في العين وإيراد الهبة على ما في الذمة مُنتبِغ على ما يأتي في بابها ومَرُّ في اختلاف المُتبايعين أنهما لو اختلفا هل وقّع الصلح على إنكار أو إقرار صدق مدعي الإنكار؛ لأنه الأغلب. وقد يصح الصلح مع عَدَم الإقرار في مسائل: منها ما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار أنه يجوز اصطلاحهنّ بتساو وتفاوت، وكذا ما لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان لكن يأتي قبيل خيار النكاح خلافه أو ادعى اثنان وديعة بين رجل فقال: لا أعلم لأيهما هي أو داراً بينهما وأقام كلّ بيّنة وفي هذه كلّها لا يجوز الصلح على غير المدعي؛ لأنه بيع وشرطه تحقّق الملك وسيأتي لذلك مزيد آخر نكاح المُشرك (وقوله) بعد إنكاره (صالحني عن الدار) مثلاً (التي تدعيها ليس إقراراً في الأصح) قال البغوي وكذا قوله لمدّع عليه ألفاً صالحني منها على خمسمائة أو هبني خمسمائة أو أبرئني من خمسمائة لاحتمال أن يُريد به قطع الخصومة لا غير ولأنه في الثانية

والمُغني وكذا يبطل الصلح إن جرى على بعضه أي: المدعي كما لو كان غير المدعي اهـ. فود: (أما لو صالح) إلى قوله: (لأنه بيع) في النهاية والمُغني يعني أن كلام المُصنّف في العين وأما لو صالح إلخ. فود: (على بعضه إلخ) أي: في الذمة بخلاف ما إذا صالحه عن ألف على خمسمائة مُعَيّنة فإنه لم يصح في الأصح اهـ مُغني. فود: (مُنتبِغ) وقد يُدفع بآته لو قيل بالصحة لكان إراءاً وهو مما في الذمة صحيح ع ش وسـ. فود: (ومات قبل الاختيار) أي: ووقف الميراث بينهما. فود: (أنه يجوز إلخ) تغليل لكونها مُستتية أي: لأنه يجوز إلخ عبارة النهاية والمُغني فاضطلّحن اهـ وهي أخصر وأنبك.

فود: (قبل البيان) أي: أو التّعينُ نهايةً ومُغني. فود: (لا أعلم لأيهما إلخ) أي: هي لواحد منكما ولا أعلم إلخ. فود: (وأقام كلّ بيّنة) قضية ذلك اتّهما لو تصالّحا بلا بيّنة لم يصحّ وعليه فأَيُّ فرق بين ذلك وبين إقامة البيّتين فإنهما تتساطان ويتقى مُجرّد اليد وقد تقدّم في الجواب عن أنّه ﷺ قَسَمَ بين اثنين تخصّصاً في ميراث بآته إنما فعل ذلك لكونها في يديهما فيقال بمثله هنا ع ش. فود: (وفي هذه إلخ) أي: المسائل الأربع المُستتيات. فود: (لأنه) أي: الصلح على غير المدعي به. فود: (أجر نكاح إلخ) أي: في آخره.

فود (سـ): (ليس إقراراً في الأصح) وعليه يكون الصلح بنَدَ هذا الإلتماس صلح إنكار نهايةً ومُغني. فود: (لاحتمال إلخ) تغليل للمتن والشرح. فود: (ولأنه في الثانية) أي: التي في الشرح قال

فود: (لأن الضعيف يُقدّر الهبة في العين) وضّحه مع كون هبة الدين للمدين إراءاً وأيضاً فكان يُمكن الضعيف تخصّص تقدير الهبة بالعين ويجعل غيره إراءاً. فود: (أو أبرئني من خمسمائة) هذا مع قوله الآتي أو أبرئني فأقراراً أيضاً يقتضي الفرق بين طلب الإبراء من الكلّ وطلبه من البعض ويُحتَمَل أن وجه هذا عَدَم إضافة الخمسمائة إلى الألف بنحو قوله منه. فود: (ولأنه في الثانية) انظر مفهومه.

بأقسامها لم يُقرَّ بأن ذلك يلزمه وقد يُصالح على الإنكار أي: بل هو الأغلب كما تقرَّر. أمَّا قوله ذلك ابتداءً قبل إنكاره فليس إقراراً قطعاً ولو قال هبني هذه أو بعنيها أو زوّجني الأمانة كان إقراراً بملك غيبها أو أجزئها أو أجزئها فإقراراً بملك المنفعة لا العين أو ادّعى عليه ذنباً فقال أبرأتني أو أبرأتني فإقراراً أيضاً ونَحَثَ السبكي تقييده بما إذا ذكر المال أو الدين أي: ولو بالضمير كأبرأتني منه؛ لأنه مع حذفه يحتمل أبرأتني من الدعوى.

(فرغ) صالح على إنكار ثم وهب أو أبرأ قبل قوله أنه إنما فعل ذلك ظاناً صحة الصلح أو ثم أقرَّ المنكير لم يتقلب الصلح صحيحاً لقوات شرط صحته حال وجوده ومن ثم لم يُنظر هنا لما في نفس الأمر؛ لأنه لا مملّك إلا الصلح وهو لا يُمكن صحته إلا إن سبقه إقرار أو نحوه ولو صالحه بشيء ليقرَّ فأقرَّ بطل الصلح وكذا الإقرار على الأوجه وقد يُشكّل بأنه لو قال لاثنين

سم انظره مفهومه اه أي: مع أنّ التعليل المذكور جارٍ في الأولى أيضاً ولك مع الجريان بأنه ردّ لمقابل الأصح أنّ الثانية كالأولى إقراراً بالكلّ بالتسليم والمعنى ولو سلّمنا عدم الإجماع المذكور لكنّ الثانية إقراراً بالبعض فقط. هـ فود: (بأقسامها) أي: الثلاثة. هـ فود: (بأن ذلك) أي: الألف المدّعى به.

هـ فود: (وقد يُصالح إلخ) الواو حالة. هـ فود: (أي: بل هو) أي: الصلح على الإنكار. هـ فود: (أما قوله) إلى قوله: (ونَحَثَ) في النهاية والمعنى لا قوله: (أبرأتني). هـ فود: (أما قوله ذلك) ظاهره أنه راجع لما في المتن والشرح معاً. هـ فود: (قطعاً) الجزم هنا لا يخالف قول المصنّف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا فالأصحُّ بطلانه؛ لأن ما تقدّم مفروض في صحة الصلح ونسأده وما هنا في صحة الإقرار وبطلانه اه ع ش. هـ فود: (هذه) أي: العين التي تدعيها نهاية ومعني وظاهر أنّ سبق الدعوى ليس بقيد هنا. هـ فود: (إقرار إلخ) لأنه صريح في الإلتماس اه معني. هـ فود: (لا العين) إذ الإنسان قد يستعير ملكه ويستأجره من مستأجره نهاية ومعني. هـ فود: (فإقرار أيضاً) فَعَلِمَ الفرق بين التماس الإبراء من البغض وبين الكلّ اه سم. هـ فود: (ونَحَثَ السبكي إلخ) اعتدّه النهاية والمعني أيضاً. هـ فود: (فرغ صالح إلخ) أي: المدّعي وقوله: (قبل قوله) أي: قلّه المؤدّ إلى الدعوى وإقامة الحجّة وأخذ المدّعي به لبطلان جميع ما جرى اه سم. هـ فود: (فعل ذلك) أي: الهبة أو الإبراء.

هـ فود: (أو ثم أقرَّ المنكير) إلى قوله وقد يُشكّل في النهاية والمعني. هـ فود: (ثم أقرَّ المنكير إلخ) أي: بأن المدّعي به كان ملكاً للمصالح حال الصلح. هـ فود: (شرط صحته إلخ) وهو سبق الإقرار أو نحوه. هـ فود: (ومن ثم لم يُنظر إلخ) ردّ لقول السنوي أخذاً من كلام السبكي؛ أنه يتبني الصحة لاتّماقيهما على أنّ العقد جرى بشروطه في علميهما أو في نفس الأمر. هـ فود: (وقد يُشكّل) أي: بطلان الإقرار. هـ فود: (لاثنين) إنما يظهر فائدته عند رفع الأمر إلى الحاكم وإلا فهو ليس بقيد عبارة المعني وإنكار

هـ فود: (فإقرار أيضاً) فَعَلِمَ الفرق بين التماس الإبراء من البغض وبين الكلّ. هـ فود: (فرغ صالح) أي: أخذ مدّعي وقوله قبل قوله أي: قلّه المؤدّ إلى الدعوى وإقامة الحجّة وأخذ المدّعي به لبطلان جميع ما

أريد أن أقول بما لم يلزمني أقول أو جحد بإقراره ولمي ينظر لإكلامه ويجاب بأن ما هنا جواب لقوله صالحتك بكذا على أن تقر لي والجواب منقول على السؤال فكانه قال أقررت في مقابلة ذلك فبطل وقوله أريد إلى آخره أمر منقصل عن الإقرار لم تقم قرينة لفظية على تقييده به فوقع ذلك المتقدم لقوا ولو ترك وإرث حقه من التركة لغيره بلا بدل لم يصح أو به صح بشرطه. (القسم الثاني يجري بين المدعي وأجنبي فلان قال) الأجنبي للمدعي (وكلني المدعى عليه في الصلح) معك عن العين التي ادعيت بها ببعضها أو بهذه العين أو بعشرة في ذمته (وهو مقر لك) بها ظاهراً أو باطناً أو هي لك أو وأنا أعلم أنها لك فصالحني عنه له بذلك فصالحه

حق الغير حرام فلو بدل للمتكبر مالا ليقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لينائه على فاسد ولا يلزم المال وبذله لذلك وأخذه حرام ولا يكون مقرراً بذلك في أحد وجهين يظهر ترجيحه كما جزم به ابن كنج وغيره اه زاد النهاية قال في الخادم يتبني التفصيل بين أن يقتصد فساد الصلح فيصح أو يجهله فلا كما في نظائره من المنشآت على العقود الفاسدة اه قال ع ش قوله حرام أي: بل هو كبيرة وقوله م ر لم يصح وقياس ما ذكر أنه لو دفع له مالا ليبره بما عليه أو على غيره من الحق لم يصح البذل ولا الأخذ وأنه يأتي في الإنزاع المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو أنه إن علم فساد الشرط ثم أبرأ صح والابطل فتنبه له فإنه يقع كثيراً. فود: (لكلامه) أي قوله أريد أن أقول بما لم يلزمني. فود: (منقول على السؤال) أي: مرتبط به ومترتب عليه. فود: (تقييده به) أي: الإقرار بقوله المذكور قال سم أقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر في صحة الإقرار؛ إذ التقدير حينئذ لك علي كذا وهو لا يلزمني وذلك من تعقيب الإقرار بما يزعمه اه. وأيضاً كلمة لم لا تنفيذ استمرار التقى إلى أن التكلم كما قرره في الفرقي بيننا وبين لما. فود: (بلا بدل لم يصح) انظر لو نوى الهبة ووجدت شروطها اه سم يتبني أن يقال أو الصدقة أو الإباحة، والحاصل أن المقابلة بين المسألتين أو التفرقة بينهما مشككة؛ لأنه إن روعي في التزك أي: بلا بدل المعتبرات الشرعية فما المانع منه اه سيّد عمر وقوله بين المسألتين أي: التزك بلا بدل والتزك ببذل. فود: (صح بشرطه) أي: إن كان إرضاه ناجزاً وعلم مقداره اه ع ش. فود: (عن العين التي) إلى قوله أما الذين في النهاية والمغني إلا قوله أو هي لك. فود: (أو بهذه العين) أي: التي للمدعى عليه. فود: (أو باطناً) عبارة النهاية والمغني أو فيما بيني وبينه ولم يظهره خوفاً من أخذ المالك له اه. فود: (أو هي لك أو وأنا أعلم أنها لك) انظر لم كان الصلح مع ذلك صلحاً على إقرار حتى صح إلا أن يقال إقرار الوكيل مع عدم ثبوت إنكار الموكل ولا ما يدل على إنكاره قائم إقراره اه سم وقوله مع ذلك أي مع قول المذكور وليس فيه تعرض للإقرار. فود: (هه) كان الأولى الثابت.

جری. فود: (علي تقييده به) أقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر في صحة الإقرار؛ إذ التقدير حينئذ لك علي كذا وهو لا يلزمني وذلك من تعقيب الإقرار بما يزعمه. فود: (بلا بدل لم يصح) انظر لو نوى الهبة ووجدت شروطها. فود: (أو هي لك أو وأنا أعلم أنها لك) انظر لم كان الصلح مع ذلك صلحاً على إقرار حتى صح إلا أن يقال إقرار الوكيل مع عدم ثبوت إنكار الموكل ولا ما يدل على إنكاره قائم

(صَح) الصِّلُحُ عن الموكِّل؛ لأنَّ قولَ الإنسانِ في دَعْوَى الوكالةِ مقبُولٌ في جميعِ المُعاملاتِ ثم إنَّ صدَقَ في أَنه وكيَلٌ صارتَ يَلِكًا لِموكِّلِه وإلا فهو شِرَاءٌ فَضولِيٌّ وأما الذِّينُ فلا يَصِحُّ الصِّلُحُ عنه بذِّينٍ ثابتٍ قبلَ ذلك ويَصِحُّ بغيرِه ولو بلا إذِنٍ إنَّ قالَ الأجنبيُّ ما ذَكَرَ أو قالَ عندَ عَدَمِ الإذِنِ وهو مُبْطِلٌ في عَدَمِ إقرارِه فصالحُني عنه

هـ قولُ (سني): (صَح) مَحَلُّه كما قال الإمام والغزالي إذا لم يُعَدِ المُدَّعى عليه الإنكارَ بَعْدَ دَعْوَى الوكالةِ فإنَّ أعاده كان عَزْلاً فلا يَصِحُّ الصِّلُحُ عنه نِهائَةً ومُغْنِي قال ع ش قوله م ر فإنَّ أعاده إلخ أي: لِغَيْرِ غَرَضٍ أَخْذاً بما يَأْتِي في الوكالةِ مِن أن إنكارَ التوكيلِ يَكُونُ عَزْلاً إنَّ لم يَكُنْ له غَرَضٌ في الإنكارِ اهـ.

هـ فَوَد: (شِرَاءٌ فَضولِيٌّ) أي: وقد مرَّ أَنه باطلٌ في الجديد اهـ ع ش هـ فَوَد: (أما الذِّينُ إلخ) يَغْنِي أن كَلَامَ المُصَنِّفِ مَفْرُوضٌ في العَيْنِ وأما الذِّينُ فلا يَصِحُّ الصِّلُحُ أي: صِّلُحُ الأجنبيِّ بِذِّينٍ ثابتٍ على الموكِّلِ أو الوكيلِ قَبْلَ ذَلِكَ الصِّلُحِ وَيَصِحُّ بغيرِه أي: بالعَيْنِ وبِالذِّينِ الذي يَثْبُتُ بالصِّلُحِ لِلْمُدَّعي على الأجنبيِّ أو موكِّلِه اهـ كُزِدِي. هـ فَوَد: (أما الذِّينُ) إلى المَثْنِ في شَرْحِ المنهَج. هـ فَوَد: (بذِّينٍ ثابتٍ إلخ) أي لِلْمُدَّعي عليه على الأجنبيِّ الوكيلِ أو على شَخْصٍ آخَرَ بأن يَقُولَ الأجنبيُّ الوكيلَ لِلْمُدَّعي صالحُني مِن الذِّينِ الذي تَدَّعيه على غَرِيْبِكَ بِذِّينِهِ الذي عَلَيَّ أو على فُلانٍ. هـ فَوَد: (وَيَصِحُّ بغيرِه) أي بغيرِ ذِّينٍ ثابتٍ قَبْلَ الصِّلُحِ بأن يَصالحَ على غَيْرِ مِن مالِه أي: الوكيلِ أو الموكِّلِ أو على ذِّينٍ يَثْبُتُ بِسَبَبِ الصِّلُحِ في ذِّينِهِ اهـ بَجَيْرِ مِي. هـ فَوَد: (ولو بلا إذِنٍ) أي لِلأجنبيِّ في الصِّلُحِ أي وإنَّ قالَ لم يَأْذُنْ لي اهـ حَلْبِي. هـ فَوَد: (إنَّ قالَ الأجنبيُّ) أي: في صَوْرَتِي الإذِنِ وَعَدَمِهِ. هـ فَوَد: (ما ذَكَرَ) أي: وهو مُقَرَّرٌ لَكَ بها إلخ وَلَيْسَ المُرادُ به وَكَلْنِي المُدَّعى عليه في الصِّلُحِ إلخ لِقَوْلِه ولو بلا إذِنٍ؛ لِأَنَّهُ يُنافيه وقولُه أو قالَ إلخ الحاصِلُ أَنه إنَّ أذِنَ له في الصِّلُحِ صَحَّ إنَّ قالَ وهو مُقَرَّرٌ لَكَ أو نَحْوَه وإنَّ لم يَأْذُنْ له فيه صَحَّ إنَّ قالَ ذَلِكَ أو قالَ هو مُبْطِلٌ وهذا ظاهِرٌ وقد وَفَّعَ في بعضِ الأوهامِ فَهَمُّ هَذَا المَقامِ على غَيْرِ ذَلِكَ كذا في البَجَيْرِ مِي عَنِ الحَلْبِي والشُّوْبَرِي. هـ فَوَد: (عندَ عَدَمِ الإذِنِ إلخ) مَفْهُومُهُ أنَّ ذَلِكَ لا يَكْفِي عندَ الإذِنِ والحالُ هو نَظيرُ ما يَأْتِي في العَيْنِ بِقَوْلِه وإنَّ قالَ وهو مُبْطِلٌ في عَدَمِ إقرارِه فَلْيُحَرِّزْ وقد يُقالُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِعَدَمِ الإذِنِ؛ لِأَنَّهُ لا حَاجَةَ لِذَلِكَ عِنْدَ الإذِنِ؛ لأنَّ الإذِنَ يَتَضَمَّنُ الإقرارَ اهـ سم وقولُه والحالُ هو نَظيرُ ما يَأْتِي إلخ فيه أنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ هناك صَرِيحٌ في عَدَمِ كِفَايَةِ ذَلِكَ في العَيْنِ مع الإذِنِ كما هنا فَمَا معنَى التَّوَقُّفِ وَطَلَبِ التَّخْرِيرِ وقولُه: لأنَّ الإذِنَ يَتَضَمَّنُ الإقرارَ يَمْتَنِعُ قولُ الشَّارِحِ الآتِي وكذا لو لم يَقُلْ إلخ المُرادُ به الإقْتِصَارُ على الإذِنِ كما صَرَّحَ به النِّهَايَةُ والمُغْنِي فالإشكالُ على حالِه إلا أن يَفْرُقَ بَيْنَ صِّلُحِ الأجنبيِّ على الإنكارِ عَنِ الذِّينِ وصُلْحِه عَنِ العَيْنِ عِبارةً مُغْنِي وَيَرُدُّ على إطلاقي اغْتِيَارِ الإقرارِ ما لو قالَ الأجنبيُّ وَكَلْنِي في

مَقامِ ثُبوتِ إقرارِه. هـ فَوَد: (عندَ عَدَمِ الإذِنِ) مَفْهُومُهُ أنَّ ذَلِكَ لا يَكْفِي عنه الإذِنُ وهو نَظيرُ ما يَأْتِي في العَيْنِ بِقَوْلِه وإنَّ قالَ وهو مُبْطِلٌ في عَدَمِ إقرارِه فَلْيُحَرِّزْ وقد يُقالُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِعَدَمِ الإذِنِ؛ لِأَنَّهُ لا حَاجَةَ لِذَلِكَ عِنْدَ الإذِنِ؛ لأنَّ الإذِنَ يَتَضَمَّنُ الإقرارَ وهو بِمَثَرِ لَيْتِه.

بكذا؛ إذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير إذنه وأما لو لم يقل وكنتي فلا يصح الصلح في العين
لتنعذر تملك الغير عيناً بغير إذنه وكذا لو لم يقل وهي لك ولا وهو مقر وإن قال هو مبطل في
عدم إقراره؛ لأنه صلح على إنكار حبيذ. (ولو) كان المدعى به عيناً و(صالح) الأجنبي عنها
(لنفسه) بعين ماله أو بذن في ذمته (والحالة هذه) أي: أن الأجنبي قال هو مقر لك أو هي لك
(صلح) الصلح للأجنبي؛ لأنه ترتب على دعوى وجواب فلم يحتج لسبق خصومة معه

المصالحة لقطع الخصومة وأنا أعلم أنه لك فإنه يصح الصلح عند المازدي وجرم به في التثبيته وأقره
في التصحيح ولو قال هو مكر غير أنه مبطل فصالحني له على عهدي لينقطع الخصومة بينكما وكان
المدعى ذنباً فإن المذهب صحة الصلح وإن كان المدعى عيناً لم يصح على الأصح، والفرق أنه لا
يمكن تملك الغير عين ماله بغير إذنه ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من
مال نفسه أي الوكيل أو على دين في ذمته بإذنه صح العقد وقع للأذن ويرجع الماذون عليه بالمثل في
المثلي والقيمة في المقوم؛ لأن المدفوع قرض لا هبة اهـ. وفي النهاية نحوها وقوله ولو قال إلى قوله
ولو صالح صريح في الفرق المذكور على هذا ففي كلام الشارح احتياك حيث اقتصر في تغليب عدم
الصحة في العين فيما إذا لم يقل وكنتي إلخ على تنعذر التملك وفيما إذا لم يقل وهي لك إلخ على
الإنكار مع أن كلا منهما موجود في صورتين. هـ قوله: (بكذا) أي: من مال الوكيل. هـ قوله: (وأما لو لم
يقول إلخ).

(تنبيه): يراد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الأجنبي صالحني عن الألف الذي لك على فلان
علي خمسمائة فإنه يصح سواء كان بإذنه أم لا؛ لأن قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة
اهـ مغني وعلم به مع ما مر عنه أيضاً أن صلح الأجنبي عن الدين لا يعتبر فيه الإقرار ولا التوكيل.
هـ قوله: (في العين) أي: وقد تقدم تفصيل في الدين أتفا بقوله وأما الذين إلخ عبارة المغني والنهاية
وخرج بقول المصنف وكنتي إلخ ما لو تركه وهو شراء فصولي فلا يصح كما مر ويقوله وهو مقر لك ما
لو اقتصر على وكنتي في مصلحتك فلا يصح ولو كان المدعى ذنباً فقال الأجنبي وكنتي المدعى عليه
بمصلحتك على نفسه أو توبه فصالحه صح كما لو كان المدعى عيناً أو على توبه هذا لم يصح؛ لأنه
بيع شئ بدين غيره وهذا هو للمعتمد كما جزم به ابن المقري تبعاً للمصنف خلافاً للرزكشي ومن تبعه
من التوبة بين الدين والعين اهـ. هـ قوله: (ولو كان المدعى به عيناً) إلى قوله: (أيضاً) في النهاية
والمغني. هـ قوله: (أو هي لك) أي: أو وأنا أعلم أنها لك. هـ قوله: (معه) أي: مع الأجنبي.

هـ قوله: (فلا يصح الصلح في العين) ظاهره وإن قال وهو مبطل في عدم إقراره وهو خلاف ما تقدم في
نظيره من الذين بقوله أو قال عند عدم الإذن إلى آخره. والفرق ظاهر من قوله لتعذر إلى آخره. مع قوله
السابق إذ لا يتعذر إلى آخره فليتأمل.

(وكانه اشتراه) مُساوٍ لقول الروضة وغيرها كما لو اشتراه خلافاً لِمَنْ فوق وإنما وَقَعَ التشبيه في كُلِّ منهما؛ لأنه وإن كان شراء حقيقة إلا أنه خفيّ لكونه وَقَعَ بلفظ الصِّلح وعِلِم من ذلك أنه لا بُدَّ أن يكون بيد المُدعى عليه بنحوٍ ودِعةٍ أمّا لو كان بيماً قبل القبض فلا يصح. (وإن كان مُتَكبراً) والمُدعى عَيْنٌ أيضاً كما يُشير إليه قوله الآتي فهو شراء مفصوب؛ إذ القَصْب لا يَتَصَوَّرُ في الدُّيُون (وقال لأجنبيّ هو مُبْطِلٌ في إنكاره) وأنت الصادقُ فصالحني لنفسي بهذا أو بخمسة في ذمتي مثلاً أو بدائي وهو كذا على فلان بناءً على صحّة بيع الدين لغير مَنْ هو عليه وعَبَّرَ شارحُ بأصالحك لنفسي ويتعيّن حمله على ما إذا احتقت به قرينة إنشاء صلح ونواه والا فموضوعه الوعد وهو لا يصح كما يأتي في أودى المال في الضمان (فهو شراء مفصوب فيفترق بين قدرته) ولو في ظنّه (على انتزاعه) فيصح ويكفي فيها قوله ما لم يُكذِّبه الجس فيما يظهر (وعدها) فلا يصح كما مر في البيع. (وإن لم يقل هو مُبْطِلٌ) بأن قال هو مُحِقٌّ أو لا أعلم

• قول (سني): (وكانه اشتراه) أي: بلفظ الشراء نهايةً ومُفني. • فُود: (مساوٍ) أي قول المُصنّف وكأنه اشتراه مُساوٍ إلخ. • فُود: (كما لو اشتراه) أي: من المُدعى اه سم. • فُود: (في كُلِّ منهما) أي: قول المُصنّف وقول الرّوض وغيرها. • فُود: (من ذلك) أي: من قول المُصنّف وكأنه اشتراه. • فُود: (بنحوٍ ودِعةٍ إلخ) عبارة النهاية والمُفني بودِعةٍ أو عاريةٍ أو نحو ذلك بما يجوز بيعه معه فلو كان مبيعاً قبل القبض لم يصح اه. • فُود: (أما لو كان بيماً إلخ) المراد أن المُدعى عليه باعه للمُدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المُدعى حيثّاه اه سم.

• قول (سني): (وإن كان) أي: المُدعى عليه نهايةً ومُفني وسم. • فُود: (والمُدعى عَيْنٌ إلخ) وإن كان المُدعى به دَيْناً ففيه الخلاف المارّ اه نهايةً قال ع ش قوله م ر ففيه الخلاف المارّ قضيتُ ترجيح الصّحة لما مرّ أن المُعتَمَدَ ببيع الدين لغير مَنْ هو عليه لكن يُشكّل حيثّيد بأن محلّ الصّحة حيث كان من عليه الدين مُقرّاً وهو هنا مُتَكبرٌ إلا أن يقال نزلوا قول المُشتري أنه مُبْطِلٌ منزلة إقرار من عليه الدين لمباشرة العقد اه. • فُود: (أيضاً) أي كما في الصّورة السابقة أيّفاً. • فُود: (مثلاً) كان الأولى تقديمه على في ذمتي. • فُود: (ويكفي فيها قوله) أي: يكفي للصّحة قوله أنا قايض على انتزاعه نهايةً ومُفني. • فُود: (ما لم يُكذِّبه إلخ) ظرّف ويكفي إلخ.

• قول (سني): (وإن لم يقل هو مُبْطِلٌ) أي: مع قوله هو مُتَكبرٌ وصالحٌ لنفسه أو للمُدعى عليه نهايةً ومُفني. • فُود: (بأن قال) إلى قوله وخرّج في النهاية والمُفني.

• قول (سني): (وكانه اشتراه) أي: من المُدعى. • فُود: (أما لو كان بيماً إلخ) المراد أن المُدعى عليه باعه للمُدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المُدعى حيثّيد.

• قول (سني): (وإن كان) أي: المُدعى عليه. • فُود: (وهو مُبْطِلٌ) هل يُشترط في هذه القدرة على الانتزاع كما في جانب العين.

أو لم يرْذ على قوله صالِحني (لها الصلُح)؛ لأنه اشترى منه ما لم يعرف له بأنه ملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا يصح الصلُح عنه بدني ثابت قبل ذلك وبصح غيره إن قال وهو مُقرُّ أو وهو لك أو وهو مُبطل بناءً على الأصح السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه.

(فصل في التزاحم على الحقوق المشتركة)

(الطريق النافذ) بمعجمة وهو الشارع وقيل هو أخص مطلقاً؛ لأنه لا يكون إلا نافذاً في البنيان

• فود: (فيما ذكر) أي: في صورتني صلح الأجنبي لنفسه. • فود: (أو وهو مُبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الإنزاع كما في جانب العين اه سم وفي البجيزمي الوجه الإستهواء سم اه. (تنبيه): ولو وقف مكاناً وأقر به لمدع له عزم له قيمته لحيلولة بينه وبينه بوقفه ولو صالح مُثلِف العيني مالِكها فإن كان أكثر من قيمتها من جنسها أو بمؤجل لم يصح الصلح؛ لأن الواجب قيمة المُثلِف حالة فلم يصح على أكثر منها ولا على مؤجل لما فيه من الربا وإن كان بأقل من قيمتها أو بأكثر من غير جنسها جاز لا نفياء المانع ولو أقر بمجمل ثم صالح عنه صح إن عرفاه وإن لم يسمه أحد منهما نهايةً ومُغني قال ع ش قوله بوقفه أي: ويحكم بصحة الوقف ظاهراً وأما في نفس الأمر فالمدار على الصدق وعذبه اه.

فصل في التزاحم على الحقوق المشتركة

• فود: (في التزاحم) إلى قوله وفي بنيات في المُغني لا قوله قيل وقوله كما يصير إلى بأن يفقه إلى المثني في النهاية إلا ما ذكر. • فود: (في التزاحم إلخ) أي: وما يتبعها كما لو صالحه على إجراء ماء المسألة إلخ اه ع ش. وفي البجيزمي أي: في منع ما يؤدي إلى التزاحم اه. • فود: (وهو) أي: الطريق النافذ. • فود: (وقيل هو) أي الشارع (أخص إلخ) أي: من مطلق الطريق قال السيد عمر يتأمل مقابلته لما قبله وإن كان صحيحاً في حد ذاته اه. وقال سم فيه حرازة؛ لأن ضمير وهو الشارع للمقيد مع القيد وضمير وقيل هو للشارع وقوله أخص أي: من المقيد بدون قيده وأيضاً لا وجه حبيذ لإحكاية هذا القيد بصيغة التمرير اه. • فود: (في البنيان) الأولى وفي البنيان بالعطف.

فصل

• فود: (وهو الشارع إلخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى؛ إذ هو في قوله وهو الشارع عائذ على الطريق النافذ أعني على الطريق مع قيده وفي قوله (وقيل هو أخص إلخ) عائذ على الطريق بدون قيده بدليل استدلاله إذ لا يتأتى إلا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحبيذ فهذا القيل مع ظهور فساده؛ إذ لا يتصور اختصاص الطريق من الشارع بل الأمر بالمعكس مطلقاً قطعاً لا يُقابل ما قبله اللهم إلا أن يريد بقوله وقيل مُجرّد إحكاية فائدة أخرى من غير قصد إلى المُقابلة لما قبله وإن كان فيه إيهام عود الضمير للمقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر؛ لأننا نقول هذا غلط منشؤه توهم أن ضمير وقيل هو أخص للطريق وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخلو أيضاً هذا من حرازة؛ لأن ضمير وهو الشارع للمقيد مع القيد وقوله (أخص) أي: من المقيد وأيضاً فلا وجه حبيذ لإحكاية هذا القيل بصيغة التمرير. • فود: (وقيل هو أخص مطلقاً) أي: من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليله

والطريق يكون نافذاً وغير نافذ وبنيانٍ وصحراءٍ ويُذَكَّرُ ويُؤنَّثُ ويصيرُ شارباً بأثافي المَحِينِ عليه أولاً أو باتخاذِ المارةِ موضعاً من المواتِ جادةً للاستطراقِ كما يصيرُ المبني فيها بقصدِ أنه مسجدٌ مسجداً من غيرِ لَفْظٍ وبأن يَفْقَهُ مَالِكُهُ لِدَلَالَةِ لَكِنْ لا بُدَّ هُنَا مِنَ اللَّفْظِ وَفِي بَنِيَاتِ طَرِيقٍ بِمَوْحِدَةٍ أَوَّلِهِ وَغَلِطَ مَنْ صَحَّفَهَا بِثَلَاثَةِ لَفْظٍ الْمَعْنَى الْمُرَادُ هُنَا يَسْلُكُهَا الْخَوَاصُّ تَرَدُّدٌ وَالَّذِي نَقَلَهُ الْقَمُولِيُّ وَرَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ طَرِيقاً بِذَلِكَ وَيَجُوزُ إِحْيَاؤها؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمَوَاتِ لَا يَخْلُو عَنْ تِلْكَ الْبَنِيَاتِ (لَا يُتَصَوَّفُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (فِيهِ بِمَا يَضُرُّ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ فَإِنْ ضُمَّ عُذِّي بِالْبَاءِ (الْمَارَّةُ) وَإِنْ لَمْ يَطْلُ الْمُرُورُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِجَمِيعِهِمْ وَسَيَعْلَمُ مِمَّا هُنَا وَفِي الْجَنَابَاتِ أَنَّ الضَّرَرَ الْمَنْفِيَّ مَا لَا يَصِيرُ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُعْتَدَ لَا مُطْلَقاً. (وَلَا يُشْرَعُ) أَي: يُخْرَجُ (فِيهِ) جَنَاحٌ) أَي رَوْشَنٌ سُمِّيَ بِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِجَنَاحِ الطَّائِرِ (وَلَا سَابَاطٌ) هُوَ سَقِيفَةٌ بَيْنَ حَائِطَيْنِ

• فُود: (وَيُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ) أَي بِاِغْتِيَارِ عَوْدِ الضَّمِيرِ وَاسْنَادِ الْمَايلِ إِلَيْهِ. • فُود: (أَوَّلًا) أَي: حِينَ الْإِحْيَاءِ. • فُود: (مَوْضِعًا مِنَ الْمَوَاتِ) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِلِاتِّخَاذِ وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي قَوْلُهُ جَادَةٌ لِلِاسْتِطْرَاقِ. • فُود: (فِيهَا) أَي: الْمَوَاتِ. • فُود: (لِلذَلِكَ) أَي: لِلِاسْتِطْرَاقِ. • فُود: (هُنَا) أَي: فِي الْوَقْفِ. • فُود: (وَفِي بَنِيَاتٍ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ تَرَدُّدٌ. • فُود: (بِمَوْحِدَةٍ) أَي: وَيَضُمُّهَا وَقَطَعَ التَّوْنِ وَبِالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ الْمُتَنَاءِ أَمْ شِ أَي: الْمُشَدَّدَةِ. • فُود: (الْمُرَادُ هُنَا) صِفَةُ الْمُفْنِيِّ. • فُود: (يَسْلُكُهَا الْخُ) تَمَّتْ بَنِيَاتٌ عِبَارَةٌ لِلنَّهَائَةِ وَبَنِيَاتِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَعْرِفُهَا الْخَوَاصُّ وَيَسْلُكُونَهَا لَا تَصِيرُ طَرِيقاً بِذَلِكَ وَيَجُوزُ إِحْيَاؤها كَمَا رَجَّحَهُ الْقَمُولِيُّ أَمْ. • فُود: (أَنَّهَا لَا تَصِيرُ الْخُ) وَحَيْثُ وَجَدَ طَرِيقٌ عَمِلَ فِيهِ بِالظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى أَصْلِهِ وَتَقْدِيرِ الطَّرِيقِ إِلَى خَيْرَةٍ مَنْ أَرَادَ يُسَبِّلُهُ مِنْ مِلْكِهِ وَالْأَفْضَلُ تَوْسِيئُهُ وَعِنْدَ الْإِحْيَاءِ إِلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُخَوِّنُونَ، فَإِنْ تَنَازَعُوا جُعِلَ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ كَمَا رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ بِذَلِكَ وَاعْتَزَّضَهُ جَمِيعُ بَانَ الْمَذْهَبِ اِغْتِيَارَ قَدْرِ الْحَاجَةِ وَالْخَيْرُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَلَا يُغَيَّرُ أَيِ الطَّرِيقِ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَوْ زَادَ عَلَى السَّبْعَةِ أَوْ قَدَرَ الْحَاجَةِ فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِغْلَاءُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَإِنْ قَلَّ وَيَجُوزُ إِحْيَاءُ مَا حَوَّلَهُ مِنَ الْمَوَاتِ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ الْمَارَّةُ أَمْ نِهَاجَةً وَفِي الْمُفْنِيِّ مِثْلُهَا إِلَّا أَنَّهُ زَادَ قَبِيلٌ وَلَا يُغَيَّرُ الْخُ وَهَذَا ظَاهِرٌ أَمْ أَي: الْإِعْزَاضُ الْمَذْكُورُ. • فُود: (مَا لَا يَضُرُّ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُعْتَدَ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا اِغْتِيَارَ بِمَا لَا يَصِيرُ عَلَيْهِ مِمَّا اِغْتِيَادَ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى خَجِّ أَقْوَلِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَيَضُرُّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الصَّبْرِ عَلَيْهِ عَادَةً يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَشَقَّةَ فِيهِ قَوِيَّةٌ أَمْ ش. • فُود: (أَي: رَوْشَنٌ) وَهُوَ نَحْوُ الْخَشَبِ الْمُرَكَّبِ فِي الْجِدَارِ الْخَارِجِ إِلَى هَوَاءِ الشَّارِعِ مِنْ غَيْرِ وَصُولٍ إِلَى الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ أَمْ ش. • فُود: (بَيْنَ حَائِطَيْنِ) أَي: وَالطَّرِيقُ بَيْنَهُمَا نِهَاجَةً

وَإِنْ كَانَ أَيْضًا أَخْصَصَ مِنَ الطَّرِيقِ النَّافِذِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ جُعِلَ الْأَخْصَصِيَّةُ مِنْ مُجَرَّدِ الطَّرِيقِ. • فُود: (مَا لَا يَضُرُّ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُعْتَدَ) يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا اِغْتِيَارَ بِمَا لَا يَصِيرُ عَلَيْهِ بِمَا اِغْتِيَادَ فَلْيُرَاجَعْ. وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَا يَضُرُّ أَيْضًا ضَرَرٌ يَحْتَمَلُ عَادَةً كَعَجْنِ طِينٍ إِذَا بَقِيَ مِقْدَارُ الْمُرُورِ لِلنَّاسِ وَالْفَاءُ الْحِجَارَةُ فِيهِ لِلِإِمَارَةِ إِذَا تَرَكْتَ بِقَدْرِ مَدَّةٍ نَقْلُهَا وَرَبَطَ الدَّوَابَّ فِيهِ بِقَدْرِ حَاجَةِ التَّرْوِيلِ وَالرُّكُوبِ وَالرَّشُّ الْخَفِيفُ بِخِلَافِ الْفَاءِ

(يَضُرُّهُمْ) كُلُّ مِنْهُمَا كَذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اكْتَنَفَ الشَّارِعُ دَارَاهُ فَحَقَّرَ مِرْدَابًا تَحْتَ الطَّرِيقِ مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَإِنْ ضَرَّ مُنِيعٌ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا إِذِ الْإِتِّفَاعُ بِبَاطِنِ الطَّرِيقِ كَهَوِّ بَظَاهِرِهَا وَالْمُزِيلُ لِمَا أَضُرَّ هُنَا هُوَ الْحَاكِمُ

وَمُعْنِي. هـ. فَوُدَّ: (كُلُّ مِنْهُمَا) أَي: مِنَ الْجَنَاحِ وَالسَّابِاطِ دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ أَنْ يَقُولَ يَضُرُّ أَتَاهُمْ أَدْعُ شَ قَالَ سَمَ وَيَصْبُحُ رُجُوعُ ضَمِيرِ يَضُرُّ لِلْسَّابِاطِ وَحَذَفُ نَظِيرِ هَذَا مِنْ جَنَاحٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَي: وَالنَّهَائِيَّةُ وَلَوْ أَشْرَعَ إِلَى يَلِكِهِ ثُمَّ سَبَّلَ مَا نَعَتْ جَنَاحَهُ شَارِعًا وَهُوَ يَضُرُّ بِالْمَازَةِ أَمْرٌ بَرَفِعِهِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَهْ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ يَرْفَعُهُ أَي: بِحَيْثُ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَازَةِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الْجَنَاحَ إِلَى شَارِعٍ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّهُمْ ثُمَّ ارْتَفَعَتِ الْأَرْضُ تَحْتَهُ بِحَيْثُ صَارَ مُضِيرًا بِهِمْ أَنَّهُ لَوْ بَنَى جِدَارَهُ مُسْتَقِيمًا ثُمَّ مَالَ فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِهَذِهِ أَوْ إِصْلَاحِهِ مَعَ أَنَّهُ وَضَعَهُ فِي الْأَصْلِ بِحَقٍّ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَمَرُّ الْفُرْسَانِ وَالْقَوَافِلِ ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ كُلُّهُ رَفَعَهُ؛ لِأَنَّ الْإِزْتِفَاعَ بِالشَّارِعِ مُشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ هـ. فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: ضَرَّرَا لَا يَضُرُّ عَلَيْهِ الْخُ هـ. سَيِّدُ عَمَرُ.

هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الشَّارِعِ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي الْمُعْنَى. هـ. فَوُدَّ: (مَا لَوْ اكْتَنَفَ) أَي: أَحَاطَ. هـ. وَفَوُدَّ: (الشَّارِعُ) مَقْمُولٌ اكْتَنَفَ وَفَاعِلُهُ دَارَاهُ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلَوْ كَانَ لَهُ دَارَانِ فِي جَانِبَيْ الشَّارِعِ فَحَقَّرَ الْخُ هـ. وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ فَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ دَارَاهُ فِي جَانِبِ الشَّارِعِ فَحَقَّرَ سِرْدَابًا مِنْ بَاطِنِهَا إِلَى بَاطِنِ يَضِيفُهُ مَثَلًا. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ إِحْدَاهُمَا) أَي: الدَّائِرَتَيْنِ. هـ. فَوُدَّ: (فَإِنْ ضُرَّ) أَي: الْمَازِينَ بِأَنْ يَخَافَ مِنَ الْإِنْهِيَارِ. هـ. فَوُدَّ: (وَالْإِلْخُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُمْ بِأَنْ أَحْكَمَ أَرْجَاهُ بِحَيْثُ يُؤْمَنُ مِنَ الْإِنْهِيَارِ فَلَا يَمْنَعُ هـ. مُعْنَى. هـ. فَوُدَّ: (لِمَا أَضُرَّ) الْأَوَّلَى ضَرَّ لِيَضْبِطَ الْفِعْلُ فِي الْمَثْنِ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ هـ. سَيِّدُ عَمَرُ. هـ. فَوُدَّ: (هُوَ الْحَاكِمُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَالْمُزِيلُ لَهُ هُوَ الْحَاكِمُ لَا كُلُّ أَحَدٍ لِمَا فِيهِ مِنْ

الْقُمَامَاتِ وَالتُّرَابِ وَالْحِجَارَةِ وَالْحَصْرِ الَّتِي يُوَجِّهُ الْأَرْضِ وَالرَّشَّ الْمُفْرَطُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي دَقَائِقِهِ وَمِثْلُهُ إِزْسَالُ الْمَاءِ مِنَ الْمِيَازِبِ إِلَى الطَّرِيقِ الضَّيِّقَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَكَذَا إلقاءُ التَّجَاسِةِ فِيهِ بَلْ هُوَ فِي مَعْنَى التَّخْلِيِ فَيَكُونُ صَغِيرَةً هـ. وَكَوْنُهُ صَغِيرَةً ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ فَعَلِيهِ إِنْ كَثُرَتْ كَانَتْ كَالْقُمَامَاتِ وَإِلَّا فَلَا وَأَقْنَى الْقِفَالُ بِكَرَاهَةِ ضَرْبِ اللَّيْنِ وَيَتَّبِعُهُ مِنْ تَرَابِهِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْمَازَةِ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِ الْعِبَادِيِّ يَخْرُمُ اخْتِذُّ ثُرَابِ سَوْرِ الْبَلَدِ يَقْتَضِي حُرْمَةَ اخْتِذُّ ثُرَابِ الشَّارِعِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ مِنْ شَأْنِ اخْتِذُّ ثُرَابِ السَّوْرِ أَنْ يَضُرَّ فَحَرُمَ مُطْلَقًا بِخِلَافِ ثُرَابِ الشَّارِعِ فَفَصَّلَ فِي بَيْنِ الْمُضِيرِ وَغَيْرِهِ هـ. وَفِي شَرْحِ مَرَّ نَحْوُ مَا مَرَّ فِي رَبْطِ الدَّوَابِّ قَالَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعُ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْعَلَافِينَ مِنْ رَبْطِ الدَّوَابِّ فِي الشَّارِعِ لِلزَّكْرَاءِ فَلَا يَجُوزُ وَعَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مَنَعُهُمْ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَزِيدِ الضَّرَرِ. هـ. فَوُدَّ: (كُلُّ مِنْهُمَا) وَيَصْبُحُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْسَّابِاطِ وَحَذَفُ نَظِيرِ هَذَا مِنْ جَنَاحٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ أَشْرَعَ إِلَى يَلِكِهِ ثُمَّ سَبَّلَ مَا نَعَتْ جَنَاحَهُ شَارِعًا وَهُوَ يَضُرُّ بِالْمَازَةِ أَمْرٌ بَرَفِعِهِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ هـ. فَوُدَّ: (هُوَ الْحَاكِمُ) نَعَمْ لِكُلِّ أَحَدٍ مُطَالَبَتُهُ بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِزَالَةِ الْمُتَكْرِرِ قَالَهُ سَلِيمٌ م ر.

على ما رجّحه ابنُ الرُّفْعَةِ وَلَعَلَّه مَبْنِيٌّ عَلَى مَا رَجَّحَهُ مُخَالِفًا لِهَما فِي نَحْوِ شَجَرَةٍ خَرَجَتْ لِهَوَائِهِ أَمَا عَلَى مَا رَجَّحَاهُ أَنَّ لَهُ الْقَطْعَ وَلَوْ بِلَا حَاكِمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ هُنَا كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْهَوَاءَ هُنَا لِكَأْفَةِ الْمُسْلِمِينَ فَوَجِبَ تَغْوِيضُ أَمْرِهِ إِلَى نَائِبِهِمْ وَهُوَ الْحَاكِمُ وَتَمَّ لَهُ وَحْدَهُ فَجَازَ لَهُ الْاسْتِبْدَاءُ بِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهُ أَمَا جَنَاحٌ وَسَابِطٌ لَا يَضُرُّ فَيَجُوزُ لَكِنْ لِلْمُسْلِمِ لَا ذِمَّتِي فِي شَوَارِعِنَا وَكَذَا خَفَرُ بَثْرِ حَشَّةٍ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي مُحَالِهِمْ وَشَوَارِعِهِم الْمُخْتَصَّةُ بِهِمْ وَلَوْ فِي دَارِنَا وَبِخِلَافِ فَتْحِ بَابِهِ إِلَى شَارِعِنَا؛ لِأَنَّ لَهُ اسْتَطْرَاقَهُ تَبَعًا لَنَا أَوْ لِمَا بَذَلَهُ مِنَ الْجَزِيَةِ فَلَا

تَوْفُّعُ الْفِتْنَةِ لَكِنْ لِكُلِّ أَحَدٍ مُطَالَبَتُهُ بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِزَالَةِ الْمُتَكَرِّهِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا كُلُّ أَحَدٍ أَي: فَلَوْ خَالَفَ وَهَدَمَ عَزَرَ فَقَطُّ وَلَا ضَمَانَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْإِزَالَةِ فَاشْتَبَهَ الْمُهَذَّرُ كَالزَّانِي الْمُحْصَنِ اهـ. قَوْلُهُ: (هَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَي: لِلشَّيْخَيْنِ. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ شَجَرَةٍ) أَي: لِشَخْصٍ. قَوْلُهُ: (لِهَوَائِهِ) أَي: لِهَوَاءِ مَلِكٍ شَخْصٍ آخَرَ. قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ) أَي: لِمَالِكِ الْهَوَاءِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي إِخْرَاجِ نَحْوِ الْجَنَاحِ الْمُضِرِّ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: يَجُوزُ اسْتِقْلَالُ كُلِّ أَحَدٍ بِالْإِزَالَةِ. قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَقْرَبُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (أَمَا جَنَاحٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبِخِلَافِ فَتْحِ بَابِهِ إِلَى شَارِعِنَا وَإِلَى الْمُتَرِّ فِي الْتَهْيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ إِلَى وَلَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا خَفَرُ بَثْرِ حَشَّةٍ. قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ لَكِنْ لِلْمُسْلِمِ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ اهـ نِهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (لَا لِيُغْنِي الْإِنْفَ) فَيَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ جَازَ لَهُ الْاسْتَطْرَاقُ؛ لِأَنَّهُ كَالْعَلَاءِ بِنَائِهِ هَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِ أَوْ أَبْلَغَ وَأَتَى أَبُو زُرْعَةَ بِمَنْعِهِ مِنَ الْبُرُوزِ فِي الْبَحْرِ بِنَائِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ اهـ نِهَايَةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَأَبْلَغَ يَقِي مَا لَوْ بَنَاهُ الْمُسْلِمُ فِي يَدَيْهِ قَاصِدًا بِهِ أَنْ يَسْكُنَ فِيهِ الذَّمُّ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَسْكُنُهُ الذَّمُّ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَقْرَبُ جَوَازُ الْبِنَاءِ وَمَنْعُ إِسْكَانِ الذَّمِّ فِيهِ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ وَقَوْلُهُ بِمَنْعِهِ أَي: الذَّمُّ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ مَا يَمُرُّ تَحْتَهُ بِوَجْهِ بِلٍ وَقَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمَرًا لِلشُّقْنِ أَضْلًا وَمَقْهُومُهُ جَوَازُهُ لِلْمُسْلِمِ حَيْثُ لَمْ يَضُرَّ بِالشُّقْنِ الَّتِي تَمُرُّ تَحْتَهُ وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ الَّذِي أَخْرَجَ فِيهِ الرُّوْشَنَ سَابِقًا عَلَى التَّهْرِ فَلَا يُقَالُ صَرَّحُوا بِامْتِنَاعِ الْبِنَاءِ فِي حَرِيمِ التَّهْرِ فَكَيْفَ هَذَا مَعَ ذَلِكَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا خَفَرُ بَثْرِ حَشَّةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَي: فَيَمْتَنِعُ فِي دَوْرِهِمِ الَّتِي بَيْنَ دَوْرِنَا فَقَطُّ اهـ أَي: لَا فِي الَّتِي فِي شَوَارِعِهِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ سَمَ عَلَى حَجِّ قَضِيَّةِ ذَلِكَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي دَوْرِهِمِ الَّتِي بَيْنَ دَوْرِنَا وَإِنْ لَمْ يَصِلِ الْحَشُّ إِلَى الشَّارِعِ وَلَا تَوَلَّدَ مِنْ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَانْظُرْ مَا وَجْهُهُ حَيْثُ بَنَاهُمْ إِنَّمَا تَصَرَّفُوا فِي خَالِصِ يَدَيْهِمْ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ قِيلَ بِأَنْ امْتِنَاعَ ذَلِكَ مَحَلُّهُ حَيْثُ امْتَدَّ اسْتَفْلُ الْحَشِّ إِلَى الشَّارِعِ أَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ مَا يَضُرُّ بِالشَّارِعِ لَمْ يَبْعُدْ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَي: الْإِشْرَاعُ وَالْحَفَرُ بِلَا ضَرَرٍ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي دَارِنَا) أَي: فِي دَارِ الْإِسْلَامِ نِهَايَةٌ وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَا بَذَلَهُ لِيُغْنِيَ عَنِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى تَبَعَانَا.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا خَفَرُ بَثْرِ حَشَّةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَي: فَيَمْتَنِعُ فِي دَوْرِهِمِ الَّتِي بَيْنَ دَوْرِنَا فَقَطُّ اهـ أَي: لَا فِي الَّتِي فِي شَوَارِعِهِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ.

محذور علينا فيه ولا يجوز إخراج جناح إلى مسجد وإن لم يضر ويظهر أن نحو الرباط والمنزلة كذلك وإن أذن ناظره ثم رأيت الأذرع صرخ به وتردد في الإشراع في هواء المقبرة والذي يتجده منه إن سبكت ولو باعتياد أهل البلد الدفن فيها لما مر من حرمة البناء فيها حيثيذ (بل) للانتقال إلى بيان مفهوم يضرهم (يشتراط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) ينتفي إظلام الموضع به حتى يسهل المرور به ويحيث (يضر تحته) الماشي

• قوله: (فيه) أي: في الفتح إلى شارعنا. • قوله: (ولا يجوز إخراج جناح إلخ) أي لأحد لا مسلم ولا غيره وإن أمن الضرر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره أن الإنشاع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الإنشاعات به بل لكل أحد الإنشاع بأرضه بسائر وجوه الإنشاعات التي لا تضر ولا يختص بشخص دون آخر بل يشترك فيه المسلم والذمي وغيرهما فجاز الإنشاع بهوائه تبعاً للتوسع في عموم الإنشاع به ولا كذلك المسجد وما ألحق به فإن الإنشاع بهما بنوع مخصوص من الإنشاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالمسلمين أو من وقفت عليهم المدرسة كالتأفيعية مثلاً فكانا شيعتين بالأملاك وهي لا يجوز الإشراع فيها لغير أهلها إلا برضاهم والرضا من أهلها هنا متعذر فتعذر الإشراع اهـ ش. • قوله: (نحو الرباط) أي: وكحريم المسجد ونسقيته ودفنيزه الموقوف عليه للمرور فيه الذي ليس بمسجد والمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كبر أما ما وقف على معين فلا بد من إذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بقداهـ ش. • قوله: (وتردد في الإشراع إلخ) يتردد النظر في الإشراع في هواء المنفى ولعل الأخوط المنع ومثله في ذلك هواء عرفة ومنى والمزدلفة اهـ سيد عزم. • قوله: (والذي يتجده إلخ) عبارة النهاية والأقرب أن ما حرم البناء فيها بأن كانت موقوفة أو اغتاد أهل البلد الدفن فيها حرم الإشراع في هوائها بخلاف غيرها اهـ وظاهره وإن لم يضر وهو ظاهر فيمتنع مطلقاً ش. • قوله: (لجواز فعله) أي: فعل كل من الجناح والتاباط. • قوله: (ينتفي) إلى قوله: (لأن) إلخ في النهاية والمغني. • قوله: (ينتفي إظلام الموضع إلخ) انظر هل يشمل هذا الإظلام الزائد في الليل بنحو التاباط أم لا؟ والقلب إلى الأول أميل. • قوله: (إظلام الموضع به) أي: إظلاماً يشق معه المرور اهـ سم عبارة النهاية والمغني نعم لا اعتبار بإظلام خفيف اهـ. • قوله: (ويحيث يضر تحته إلخ) قلوا لم يكن ممر الفرسان والقوافل وأخرج الرؤس ثم عرض ذلك فهل يكلف رفعه أو لا فيه نظر والأقرب الأول قياساً على ما لو اشترع إلى ملكه ثم سبل ما تحت جناحه شارعاً اهـ ش أقول قول الشارح الآتي

• قوله: (ولا يجوز إخراج جناح إلى مسجد وإن لم يضر) أي: خلافاً للبلقيني كما قاله في شرح الباب إن كان الميزاب كالجناح في ذلك احتيج إلى الجواب عن خبر الميزاب الذي نصبه بيده في دار عمه المباس رضي الله تعالى عنه وكان شارعاً إلى مسجده عليه أفضل الصلاة والسلام فراجعته وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب وحيثيذ يشكل الخبر إلا أن يفرق سائمة في الميزاب لشدّة الحاجة إليه ولا يخفى ما فيه فليتأمل. • قوله: (إظلام الموضع به) أي: إظلاماً يشق معه المرور.

(مُتَّصِبًا) وعلى رأيه الحُمُولَةُ بِضَمِّ الحاءِ الغالية؛ لأنَّ انتفاءَ شرطٍ من ذلك يُؤدِّي إلى إضرارِ المارةِ إنَّ كانَ مَمَرًا لِمُشاةٍ فقط. (وإنَّ كانَ مَمَرًا لِلْفُرْسَانِ والقَوَائِلِ) أي: يَصْلُحُ لِمُرُورِهِمْ (فَلْيَرْفَعْهُ) وَجُوبًا فِي الْأَوَّلِ بِحَيْثُ يَمُرُّ تَحْتَهُ الرَّابِثُ وَيُكَلِّفُ وَضْعَ رُكْبَتِهِ عَلَى كَتِفِهِ وَفِي الثَّانِي (بِحَيْثُ يَمُرُّ تَحْتَهُ الْمُحْمِلُ) يَفْتَحُ ثُمَّ كَسَرَ (عَلَى الْبَحْرِ مَعَ أَخْشَابِ الْمِظَلَّةِ) فَوْقَ الْمُحْمِلِ وَهِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ الْمُسَمَّاةُ بِالْمَحَارَةِ أَي: وَلَا يَتَّقِيْدُ الْأَمْرُ بِهَا بَلْ بِمَا قَدْ يَمُرُّ ثُمَّ وَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهَا

وَلَا يَتَّقِيْدُ الْأَمْرُ بِذَلِكَ الْخُ كَالصَّرِيحِ فِيمَا اسْتَقَرَّ بِهِ.

• فَوَيْ (سُئِلَ) مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ إِلَى مُطَاطَا رَأْيِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَيْ: (الْحُمُولَةُ الْخُ) أَي: الْأَخْمَالُ عِبَارَةٌ الْمُخْتَارِ الْحُمُولَةُ بِالضَّمِّ الْأَخْمَالُ. وَأَمَّا الْحُمُولُ بِالضَّمِّ بِلَا هَاءٍ فَهِيَ الْإِبِلُ الَّتِي عَلَيْهَا الْهَوَادِجُ سِوَاةِ كَانِ فِيهَا نِسَاءٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ أَهْ ع ش. • فَوَيْ: (الْغَالِيَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ أَي: الَّتِي يَنْتَهِي سَمَكُكَ اِزْتِفَاعُهَا إِلَى الْحَدِّ الْغَالِبِ فِي الْحُمُولَاتِ الَّتِي تُحْمَلُ عَلَى الرَّاسِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَأَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْحَدَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْحُمُولَاتِ الْغَالِبِ وَخُرُوجُهُ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَالْمُتَّجِهَ اغْتِيَارُهُ أَيْضًا وَأَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا الْحَدَّ النَّادِرَ بَلْ يَنْتَهِي اغْتِيَارُ الْحَدِّ لِلنَّادِرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَّقِيْقُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَتَّقِيْقُ وَإِنْ نَذَرَ أَهْ وَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم وَفِي الْبَحْرِ مِمِّي اسْتَحْسَنَ الشَّوْزِي اغْتِيَارَ الْعَادَةِ الْغَالِيَةِ وَقَالَ الزِّيَادِيُّ الْعَبْرَةُ بِالْمَرْفَعَةِ وَلَوْ نَادِرَةً أَهْ. • فَوَيْ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ اِئْتِفَاءِ الْإِظْلَامِ وَإِمْكَانِ مُرُورِ الْمَاشِي مُتَّصِبًا وَعَلَى رَأْيِهِ حُمُولَةٌ عَالِيَةً. • فَوَيْ: (إِنْ كَانَ الْخُ) خَبِرَ مُبْتَدَأًا مَحْذُوفٍ أَي: هَذَا أَيِ اشْتِرَاطٍ مَا ذَكَرَ إِنْ كَانَ مَمَرُ الْمُشَاةِ الْخُ. • فَوَيْ: (فِي الْأَوَّلِ) أَي: فِي مَمَرِ الْفُرْسَانِ. • فَوَيْ: (وَيُكَلِّفُ الْخُ) أَي: الرَّابِثُ عِبَارَةٌ نِهَائَةً وَالْمُغْنِي وَلَوْ أَخْوَجَ الْإِشْرَاعُ إِلَى وَضْعِ رُكْبَتِ الرَّابِثِ عَلَى كَتِفِهِ بِحَيْثُ لَا يَتَأَنَّى نَضْبُهُ لَمْ يَقْضُرْ أَهْ. قَالَ ع ش بَقِيَ مَا لَوْ أَشْرَعَ إِلَى مِلْكٍ جَارِهِ بِإِذْنِهِ ثُمَّ وَقَفَ الْجَارُ دَارَهُ أَوْ أَشْرَعَهُ إِلَى مِلْكِهِ ثُمَّ وَقَفَهُ مَسْجِدًا هَلْ يَتَّقِيْقُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَيُكَلِّفُ رَفْعَهُ عَنْ هَوَاءِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ لَمْ يَقْضُرْ وَيَنْتَهِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ دَارٌ، ثُمَّ قَالَ: وَقَفْتُ الْأَرْضَ دُونَ الْبِنَاءِ مَسْجِدًا فَيُكَلِّفُ إِزَالَةَ الْبِنَاءِ وَيَقِي مَا لَوْ وَقَفَ الْأَعْلَى دُونَ الْأَسْفَلِ فَهَلْ يَحْزُمُ الْإِشْرَاعُ إِلَى الْأَعْلَى دُونَ الْأَسْفَلِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَهْ. • فَوَيْ: (أَي: وَلَا يَتَّقِيْدُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ أَي. • فَوَيْ: (بِهَا) أَي: بِأَخْشَابِ الْمِظَلَّةِ وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهَا. • فَوَيْ: (ثُمَّ) أَي: فِي مَمَرِ الْقَوَائِلِ. • فَوَيْ: (الْخَبَرُ) أَي: أَرْقَعَ.

• فَوَيْ: (الْغَالِيَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ أَي: الَّتِي يَنْتَهِي سَمَكُكَ اِزْتِفَاعُهَا إِلَى الْحَدِّ الْغَالِبِ فِي الْحُمُولَاتِ الَّتِي تُحْمَلُ عَلَى الرَّاسِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ. وَأَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْحَدَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْحُمُولَاتِ الْغَالِبِ وَخُرُوجُهُ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَالْمُتَّجِهَ اغْتِيَارُهُ أَيْضًا وَأَنْ لَا يَخْرُجَ الْحَدَّ النَّادِرَ وَقَدْ سَبَقَ الشَّارِحُ لِمَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ فَضَبَطَ الْغَالِيَةَ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَلْ يَنْتَهِي اغْتِيَارُ الْحَدِّ النَّادِرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَّقِيْقُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ الْآتِي لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَتَّقِيْقُ وَإِنْ نَذَرَ أَهْ. إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا

كما هو ظاهر ذلك؛ لأن ذلك قد يَتَقَيُّقُ وَإِنْ نَدَرَ وَأَفْهَمَ إِطْلَاقَهُ أَنَّ لَهُ إِخْرَاجَ نَحْوِ جَنَاحِهِ وَلَوْ
فَوْقَ جَنَاحِ جَارِهِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَارِّ عَلَيْهِ وَإِنْ أَظْلَمَتْهُ وَعَطَّلَ هَوَاءَ مَا لَمْ يَبْطُلِ انْتِفَاعُهُ بِلِ وَفِي
مَحَلِّهِ إِذَا انْهَدَمَ وَإِنْ عَزَمَ عَلَى إِعَادَتِهِ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ بِالْإِحْيَاءِ

• فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَيْضًا فِي النَّهَايَةِ وَالِى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلا قَوْلَهُ لِيَتَمَلَّكُهُ إِلَى فَاسْتِخْقَاقٍ.
• فَوَدَّ: (وَلَوْ فَوْقَ جَنَاحِ جَارِهِ) شَمَلٌ مَا تَحْتَهُ وَالْمُقَابِلُ لَهُ أَه سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَايَةِ يَجُوزُ إِخْرَاجُ
جَنَاحِ تَحْتَ جَنَاحِ صَاحِبِهِ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ بِالْمَارِّ وَفَوْقَهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَارِّ عَلَى جَنَاحِ صَاحِبِهِ وَمُقَابِلُهُ إِنْ لَمْ
يَبْطُلِ انْتِفَاعُهُ بِهِ أَه. • فَوَدَّ: (بِالْمَارِّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى جَنَاحِ الْجَارِ مُغْنِي وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَظْلَمَتْهُ)
بِخِلَافِ مَا سَبَقَ فِي السَّابِاطِ وَيُقَرَّرُ بِأَنَّ التَّصَرُّفَ هُنَا فِي خَالِصٍ مِلْكِيهِ وَبِأَنَّ الضَّرَرَ هُنَا خَاصٌّ أَه سَمِ
وَقَوْلُهُ فِي خَالِصٍ مِلْكِيهِ مَحَلُّ نَظَرٍ. • فَوَدَّ: (وَعَطَّلَ هَوَاءَهُ) قَدْ يُشْعِرُ بِأَنَّ تَعَطِيلَ الْهَوَاءِ مَانِعٌ مِنَ السَّابِاطِ
كَالْإِظْلَامِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَبْطُلِ انْتِفَاعُهُ) أَي: أَوْ يَخْصُلُ ضَرَرٌ لَا يَحْتَمَلُ عَادَةً وَانْظُرْ صُورَةَ مَنَعَ
الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَادْخَالِ الضَّرَرَ عَلَى جَارِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنَّ غَايَتَهُ أَنْ يَمُدَّ الْجَنَاحَ حَتَّى يَلْتَصِقَ بِجَنَاحِ جَارِهِ
وَإِي ضَرَرَ يَلْحَقُهُ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه ع ش. أَقُولُ مِنَ الضَّرَرِ اللَّاحِقِ بِذَلِكَ الْإِظْلَامِ وَتَعَطِيلِ الْهَوَاءِ لَكِنْ
تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَنَّهُمَا لَا يُؤْتِرَانِ هُنَا وَعَنْ سَمِ تَأْيِيدُهُ فِي الْإِظْلَامِ خِلَافًا لِمَا يَنْقُضِيهِ قَوْلُهُ أَي: ع ش أَوْ
يَخْصُلُ ضَرَرٌ وَلَا يَحْتَمَلُ عَادَةً فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (بِلِ وَفِي مَحَلِّهِ الْخ) عَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ فَوْقَ جَنَاحِ جَارِهِ
عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ انْهَدَمَ جَنَاحُهُ فَسَبَقَهُ جَارُهُ إِلَى بِنَاءِ جَنَاحِ بِمُحَادَاثَتِهِ جَازَ وَإِنْ تَعَدَّرَ مَعَهُ إِعَادَةُ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ
يَغْرِضْ صَاحِبُهُ كَمَا لَوْ انْتَقَلَ الْوَاقِفُ أَوْ الْقَاعِدُ فِي الشَّارِعِ لَا لِلْمُعَامَلَةِ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ حَقُّهُ بِمُجَرَّدِ انْتِفَالِهِ أَه.
ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ انْهَدَمَ أَي: وَلَوْ بِهِدَمَ جَارُهُ أَه. • فَوَدَّ: (إِذَا انْهَدَمَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا انْهَدَمَ أَوْ هَدَمَهُ
وَإِنْ كَانَ عَلَى عَزَمِ إِعَادَتِهِ كَمَا لَوْ قَعَدَ لَاسْتِرَاحَةٍ وَنَحْوِهَا فِي طَرِيقِ وَاسِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهُ يَجُوزُ لِغَيْرِهِ
الْإِزْتِفَاقُ بِهِ وَيَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ فَإِنْ قِيلَ قِيَاسُ اغْتِيَابِ الْإِعْرَاضِ فِي الْقُعُودِ فِيهِ أَي فِي الطَّرِيقِ الرَّاسِعِ لِلْمُعَامَلَةِ
بَقَاءُ حَقِّهِ هُنَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ كَمَا بَحَثَهُ الرَّافِعِيُّ أُجِيبَ الْخ أَه. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَسْبِقْهُ بِالْإِحْيَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي
وَالنَّهَايَةُ نَعَمْ يُسْتَنَتِي مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ بَنَى دَارًا فِي مَوَاتٍ وَأَخْرَجَ لَهَا جَنَاحًا ثُمَّ بَنَى آخَرَ دَارًا تُحَادِثُهَا وَاسْتَمَرَّ
الشَّارِعُ فَإِنَّ حَقَّ الْأَوَّلِ يَسْتَمِرُّ وَإِنْ انْهَدَمَ جَنَاحُهُ فَلَيْسَ لِجَارِهِ أَنْ يُخْرِجَ جَنَاحَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِيَسْبِقَ حَقُّهُ
بِالْإِحْيَاءِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ نَعَمْ الْخ شَمَلُ الْمُسْتَنَتِي مِنْهُ مَا لَوْ أَخْرَجَ بَعْضُ أَهْلِ الشُّوَارِعِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ

فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ جَنَاحِهِ وَلَوْ فَوْقَ جَنَاحِ جَارِهِ) شَمَلٌ مَا تَحْتَهُ وَالْمُقَابِلُ لَهُ وَفِي شَرْحِ الْبَابِ فِي
الْأَوَّلِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ فِي هَذِهِ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا إِخْرَاجُ لِجَنَاحِ جَارِهِ لِكُونِهِ أَعْلَى وَفِيهِ بُعْدٌ بِلِ إِنْ تَصَوَّرَ
مَنَعَ وَإِلَّا فَلَا أَه. وَعِبَارَةُ الْبَابِ كَالرُّؤُوسِ فِي الثَّانِي أَوْ مُقَابِلًا لَهُ إِنْ لَمْ يَبْطُلِ نَفْعُهُ وَشَرْحُ الشَّارِحِ إِنْ لَمْ
يَبْطُلْ هَكَذَا إِنْ لَمْ يَبْرُكْ بِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَبْطُلُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَظْلَمَتْهُ) بِخِلَافِ مَا سَبَقَ فِي السَّابِاطِ وَيُقَرَّرُ
بِأَنَّ التَّصَرُّفَ هُنَا فِي خَالِصٍ مِلْكِيهِ وَأَنَّ الضَّرَرَ هُنَا لِخَاصٍّ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَبْطُلِ انْتِفَاعُهُ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر
وَلَهُ إِخْرَاجُ جَنَاحِ تَحْتَ جَنَاحِ جَارِهِ وَفَوْقَهُ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْمَارِّ عَلَيْهِ وَمُقَابِلُهُ مَا لَمْ يَبْطُلِ انْتِفَاعُهُ بِهِ.
• فَوَدَّ: (بِالْإِحْيَاءِ) فَيَسْتَمِرُّ حَقُّهُ وَإِنْ انْهَدَمَ.

وفازق مقاعد الأسواق حيث لا يزول حقه إلا بإعراضه بأن هذا أضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الجلك فلا مكان له ولا تمكن منه وتلك لها تعلق بالأرض التي من شأنها أن تُملك بالإحياء قصداً فكان لها مكاناً وتمكن وأيضاً فاستحقاق هذا تبع لاستحقاق الطروق فاستحققه السابق واستحقاق تلك قصداً لا تبع فلم يسقط حق من سبق إليها إلا بالإعراض.

(تنبيه) قال الغزّي فإن قيل إذا جاز الجناح فله نصفه وإن أخذ أكثر هواء السكّة وقالوا في الميزاب له تطويله إلا أن يزيد على نصف السكّة فللجار المقابل منه كما ذكره في الكافي قيل الفرق أن الجار محتاج إلى الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له إنطاله عليه بخلاف نصب الجناح فإنه قد لا يحتاج إليه هكذا ظنته اهـ وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم؛ لأنهم لم يُعلّلوا ما تقرر في الجناح إلا بكونه سبق إلى مباح فاستحققه وذلك يأتي في الميزاب بالتحديد فيه بما ذكر عن الكافي بعيد جداً وقوله في الفرق فليس له إنطاله فيه نظر أيضاً فإنه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق إنطال حق الجار بل قد يبطل حقه وإن لم يجاوز النصف وقد لا يُبطله وإن جاوز الثلثين فالوجه جواز إخراج ما لم يترتب عليه ضرر لِمَالِ الجار سواء أجاز النصف أم لا. (ويحرم الصلح على إشراع أي: إخراج (الجناح) أو الساباط بعموض ولو في دار الغير؛ لأن الهواء تابع للقرار فلا يفرّد بعقد

جناحاً ثم انهدم فلم يقابل إخراج جناحه إلى الشارع وإن منع الأول من إعادة جناحه؛ لأن لا تعلّم سبق إحياء الأول بل يجوز أن الثاني هو السابق بالإحياء أو أنّهما أخياً معاً اهـ. فؤد: (وفازق) أي: محلّ الجناح. فؤد: (مقاعد الخ) أي: للمعاملة. فؤد: (حقه) أي: حق القاعد فيها. فؤد: (فاستحقاق هذا) أي محلّ الجناح. فؤد: (تبع لاستحقاق الخ) أي واستحقاق الطروق ثابت لكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اهـ مُنهي. فؤد: (تلك) أي: المقاعد. فؤد: (فله نصفه الخ) عبارة المُنهي ومن سبق إلى أكثر الهواء بأن أخذ أكثر هواء الطريق لم يكن للأخر منه اهـ. فؤد: (قيل الفرق الخ) جواب فإن قيل الخ. فؤد: (انتهى) أي: قول الغزّي. فؤد: (وما ذكره) أي الغزّي في الجناح أو من جوازه أخذه أكثر هواء السكّة. فؤد: (في الميزاب) أي: من عدم جوازه زيادة تطويله على نصف السكّة. فؤد: (وذلك) أي: التعليل المذكور. فؤد: (بما ذكر الخ) أي بعدم التجاوز عن نصف السكّة. فؤد: (وقوله الخ) أي: الغزّي. فؤد: (فإنه لا يلزم من مجاوزته الخ) أي: ولا من عدمها عدم الإبطال. فؤد: (لِمَالِ الجار) كأن يُصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعميه أو يتلفه اهـ سم. فؤد: (أو الساباط) إلى قوله وكما في النهاية والمُنهي الآقوله ولو في دار الغير. فؤد: (لأن الهواء الخ) يؤخذ من

فؤد: (لِمَالِ الجار) أي: كأن يُصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعميه أو يتلفه. فؤد: (لأن الهواء تابع) يؤخذ من ذلك تضيير مسألة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ما تحتته من الهواء وآته إذا كان على وضع أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فإنه يصح وهو ظاهر؛ لأن جدار

كالحمل مع الأم ولأنه إذا لم يضر في الشارع بجورٍ إخراجِه فيمتنع أخذ عَوْضٍ عليه ولو من الإمام كالمرور وكما يمتنع إخراج الضار يمتنع إرسال ماء البوابع فيه إذا أضر بالمارة أيضًا (و) بحرُم (أن يبنى في الطريق) النافذ وإن اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق

ذلك تصوير مسألة السباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ما تحته من الهواء وآته إذا كان على وضع أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فإنه يصح وهو ظاهر؛ لأن جدار الغير يصح بيع رآبه وإيجاره لنحو البناء عليه اهـ سم. هـ قوله: (إذا لم يضر الخ) أي: وإن ضرر امتنع فعله نهاية ومغني. هـ قوله: (فيمتنع الخ) عبارة النهاية والمغني استحقه مخرجه وما يستحقه الإنسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمرور اهـ. هـ قوله: (فيه) أي: في الشارع. هـ قوله: (بالمار) أي: أو بالجار.

هـ قول (سني): (وأن يبنى في الطريق دكة) أي: وإن إذن الإمام كما صرح به في شرح الرزوي كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطع الإمام؛ لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنايات عن الأكثرين أن للإمام مدخلا في إقطاع الشوارع وآته يجوز للمقطع أن يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الإزهاد بأنه على تقدير اغتياده وإلا فكلما هما هنا مضرخ بخلافه مخمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج إليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج إليه بوجوه ولو على الدور اهـ وكذا شرح م ر اهـ سم. قال ع ش قوله ويتملكه صريح في أن الإمام أقطع للملك لا للإزفان وعبارة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لوكلاء بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وقضت عن الحاجة؛ لأن لا تعلم هل أصله وقف أو موات أخيا فليخذر ذلك وإن عمت به البلوى انتهت اهـ وقوله وإلا فكلما هما هنا مضرخ بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أو لا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح م ر اغتياده اهـ ع ش. هـ قوله: (وإن اتسع) أي وإذن الإمام وانتهى الضرر نهاية ومغني.

هـ قول (سني): (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فلينبه اهـ

الغير يصح بيع رآبه وإيجاره لنحو البناء عليه. هـ قوله: (يمتنع إرسال ماء البوابع الخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب إلى شارع والتألف بها مضمون في الجديد وتقييد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضر المارة اهـ. وقضية قوله هنا إذا أضر بالمارة أنه يمتنع إرسال ماء الميازيب إذا أضر بالمارة إلا أن يفرق بشدة الحاجة إلى صرف ماء المطر؛ لأنه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوابع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع إرسال ماء الميازيب إلى الطريق الضيقة.

هـ قول (سني): (وأن يبنى في الطريق دكة) أي: وإن إذن الإمام كما صرح به في شرح الرزوي كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطع الإمام؛ لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنايات عن الأكثرين أن للإمام مدخلا في إقطاع الشوارع وآته يجوز للمقطع أن يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الإزهاد بأنه على تقدير اغتياده وإلا فكلما هما هنا مضرخ بخلافه مخمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج إليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج إليه بوجوه ولو على الدور اهـ. وكذا شرح م ر. هـ قوله: (النافذ) أي: الذي الكلام فيه.

المسطبة ولو بفناء داره كما صرح به البندنجي؛ لأن المارة قد تزدحم فتفتقر بها ولأن محلها يشبه بالأملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يُجعل بالجدار المُسمى بالكُشِش إلا إن اضطرَّ إليه لِحَلِّ بنائه ولم يضُرَّ المارة؛ لأنَّ المشقة تجلب التيسير اهـ (أو يفرس) فيه (شجرة) لذلك نعم إن قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنائيات على ما بحث وقياسه جوازها لنفسه بإذن الإمام وفيه نظرٌ ومُفَرَّق بأنَّ البئر ثم لها حدٌّ فكان للإمام أو قصد المسلمين دَخلَ فيه وأما الشجرة فلا حدَّ لها تنتهي إليه بل هي دائمة الثمر أغصاناً وغروفاً وما هو كذلك لا يُؤمَّنُ ضرره فلم يجز مُطلقاً ومُفَرَّق بينها هنا وفي المسجد بشرطه بأنَّ الضرر هنا

ش قال السيد عَمَرُ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي وَضْعِ الذِّكَّةِ الْمَقُولَةِ مِنْ نَحْوِ حَسْبِ فَمُقْتَضَى التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ اِتِّبَاعُهُ لَا الثَّانِي، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَنَّ لِصَاحِبِ الْكَافِي اِحْتِمَالَيْنِ فِي وَضْعِ السَّرِيرِ وَرَجَّحَ الشَّارِحُ وَصَاحِبَا الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ جَوَازَهُ وَالذِّكَّةُ الْمَقُولَةُ فِي مَعْنَى السَّرِيرِ بِلَا شَكٍّ أَهْوَ وَيَتَّبِعِي حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى مَا تَنَقَّلَ بِالْفِعْلِ فِي نَحْوِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَى الْبَيْتِ ثُمَّ يَرُدُّ نَائِيًا إِلَى مَحَلِّهِ الْأَوَّلِ مَثَلًا وَلَا فَالْمُسْتَجِرَّةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُسْتَجِرَّةً وَنَحْوُهَا تَوَدِّي بِمُرُورِ الْمُدَّةِ إِلَى بِنَاءِ الذِّكَّةِ فِي مَحَلِّهَا كَمَا هُوَ الْمُشَاهَدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِنَاءِ دَارِهِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ قَالَ ع ش أَمَا لَوْ وَجَدَ لِبَعْضِ الدَّوَرِ مَسَاطِبَ مَبْنِيَةً بِفَنَائِهَا أَوْ سَلَّمَ بِالشَّارِعِ يَضَعُدُّ مِنْهَا إِلَيْهَا وَلَمْ يُعْلَمْ هَلْ حَدَّثَ السُّلَمُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّارِعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَإِنَّهُ لَا يُعَيَّرُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَضِعَ فِي الْأَصْلِ بِحَقٍّ وَأَنَّ الشَّارِعَ حَدَّثَ بَعْدَهُ وَلَوْ أَغْرَضَ صَاحِبُهُ عَنْهُ بِأَن تَرَكَ الصُّعُودَ مِنَ السُّلَمِ وَهَذِهِ بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقِ لَهُ أَثَرٌ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُ بِذَلِكَ أَه. □ فَوَدَّ: (كَمَا صَرَّخَ بِهِ الْبَنْدُجِي) أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَه سَم. □ فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ وَمِثْلُهَا مَا يُجْعَلُ الْإِنْفُ) أَقُولُ هَذَا يَتَّبِعُنْ تَصْوِيرَهُ بِمَا يُسَمَّى الْآنَ دِعَامَةً وَيَكُونُ مُتَّصِلًا بِالْجِدَارِ مِنْ أَسْفَلِهِ مَثَلًا وَحَمْلُهُ عَلَى الْكَبْشِ الْمَعْرُوفِ الْآنَ بَعِيدٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَادًا لَهُ لَمْ يَلْحَقْهُ بِالذِّكَّةِ وَلَمْ يَشْتَرَطْ لِحْوَاجِ إِخْرَاجِهِ وَجُودَ خَلَلٍ بَيْنَهُ الْمَخْرَجُ؛ إِذْ هُوَ حَبِيزٌ مِنْ أَفْرَادِ الْجَنَاحِ أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ يَغْرُسُ فِيهِ) أَي: فِي الطَّرِيقِ التَّائِيْدِ وَإِنْ اتَّسَعَ وَإِذْنُ الْإِمَامِ وَانْتَقَى الضَّرَرُ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَظَاهِرٌ أَنَّ مِثْلَ غَرْسِهَا نَصْبُ الشَّجَرِ الْيَاسِ وَغَرْزُ الْوَتِدِ. □ فَوَدَّ: (لِلذِّكَّةِ) أَي: لِأَنَّ الْمَارَةَ الْإِنْفُ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ فِي الْجَنَائِبِ) كُلٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِيَأْتِي فَلَا أَوَّلَ بِالْمُطْلَقِ وَالثَّانِي بِالْمُقَيَّدِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا بَحَثَ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَقِيَاسُهُ) أَي: مَا بَحَثَ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَي: الْبَحْثُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ قَصْدُ الْمُسْلِمِينَ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَعَطَفَ عَلَى الْإِمَامِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْبُشْرَ الْإِنْفُ) أَي: وَبَشِيرَةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَاءِ أَه سَم. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَجْعَزْ مُطْلَقًا) أَي: إِذْنُ الْإِمَامِ أَوْ قَصْدُ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ أَمْ لَا وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ سَم وَنِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (بَيْنَهَا هُنَا) أَي: بَيْنَ الشَّجَرَةِ فِي الطَّرِيقِ. □ فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ عَدَمُ الضَّرَرِ لِلْمُصَلِّينَ وَكَوْنُهَا لِمَعْمُومِ الْمُسْلِمِينَ.

﴿قُود:﴾ (البندنجي) واقفی به شیخنا الشهاب الزملي. ﴿قُود:﴾ (ويفترق بأن الخ) يفترق أيضا بشدة الحاجة إلى الماء. ﴿قُود:﴾ (فلَمْ يَجْزُ مطلقاً) هو الأقرب إلى كلامهم.

أعظم، نعم الذي يُشبه البئر المسجِد ومن ثم صرحوا بجواز بنائه فيه حيث لا يضُر المارة وإن لم يأذن فيه الإمام كحفر البئر فيه للمسلمين قال الأذرعِي وقضِيته أن البُقعة تصير مسجداً وهو بعيد؛ لأن شرطه كونه في مواتٍ أو ملكه فالمراد بالمسجِد مكان الصلاة لا غيرُ ومنه يؤخذ أنه لو جعل الدُكَّة للصلاة مثلاً ولا ضررَ بوجه جازت (وقيل إن لم يضُرَّ كُلُّ منهما المارة (جاء) كإشراع الجناح ويؤدّه ما مرّ من التعليل. (وغيرُ النافذ) الذي ليس به نحوُ مسجِد (يحرّم) الإشراع إليه لغيرِ أهله بغيرِ رضاهم) كما أفاده قوله إلا إلى آخره

• فَوُدَّ: (بجوازِ بنائه فيه) أي: بناء المسجِد في الطريق. • فَوُدَّ: (وقضيته) أي: التّصريح المذكور.
• فَوُدَّ: (لأن شرطه) أي المسجِد. • فَوُدَّ: (أو ملكه) أي: يأتي المسجِد. • فَوُدَّ: (ومنه) أي: من التّصريح المذكور. • فَوُدَّ: (من التّغليب) أي: تَغْلِيل حُرْمَةِ البناء والغرس في الطريق. • فَوُدَّ: (وَوَرَدَهُ إلخ).

(تنبيه): ولا يضُرُّ عَجِينُ الطَّيْنِ في الطريق إذا بقي مقدارُ المُرورِ للناسِ ومثله إلقاء الحجارة فيه لِلْإِمَارَةِ إذا تَرَكْتَ بقدرِ مُدَّةِ ثَقُلِها وَزِنَطِ الدَّوَابِّ فيه بقدرِ حاجةِ التَّروِيلِ والرُّكُوبِ، وأما ما يُفَعَّلُ الآنَ من رَنْطِ دَوَابِّ العَلَّافِينَ لِلْكَرَاءِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مَنَعُهُمْ وَلَوْ رَفَعَ الثَّرَابُ مِنَ الشَّارِعِ وَضَرَبَ مِنْهُ اللَّبَنَ وَغَيْرَهُ وَبَاعَهُ صَحَّ مَعَ الْكَرَاهَةِ اهْ مُغْنِي زَادُ النَّهْيَةِ وَلَا يَضُرُّ الرَّشُّ الْخَفِيفُ بِخِلَافِ إلقاءِ القُمَامَاتِ أي: وإن قُلْتُ والثَّرَابُ والحجارة والحُفَرُ التي يُوْجِه الأَرْضَ والرَّشُّ الْمُفْرِطُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي دَقَائِقِهِ وَمِثْلُهُ إِزْسَالُ الْمَاءِ مِنَ الْمِيَاذِبِ إِلَى الطَّرِيقِ الضَّيِّقَةِ اه. وفي سَمْعٍ عَنْ شَرْحِ الإِزْسَادِ مِثْلُهُ إِلَّا مَسْأَلَةُ رَنْطِ دَوَابِّ العَلَّافِينَ لِلْكَرَاءِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ إِزْسَالُ الْمَاءِ أي: ماءُ المُسَالَاتِ وَنَحْوِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ اه. • فَوُدَّ: (الذي ليس به إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرُهُ بِقَوْلِهِ أَمَا مَا بِهِ مَسْجِدُ إلخ.

• فَوُدَّ (سني): (يحرّم الإشراع إلخ) أي: بجناح أو غيره اه نهاية. • فَوُدَّ: (بغيرِ رضاهم كما أفاده إلخ) فيه بَحْثُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ هُنَا لَيْسَ اسْتِغَادَةُ تَقْيِيدِ الْحُرْمَةِ بَعْدَ رِضَاهُمْ بَلْ بَيَانُ الْجَوَازِ بِرِضَاهُمْ الَّذِي هُوَ مُفَادُ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا إلخ وَهَذَا لَا يُفِيدُهُ هُنَا بِالْأَوَّلَى وَلَا بِالمُسَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالتَّغْلِيبُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيَحْتَاجُ لِقَرِينَةٍ فَقَوْلُهُ فَلَا اغْتِرَاضَ إلخ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صُورَةَ الْإِغْتِرَاضِ كَمَا فِي الْإِسْنَوِيِّ هُوَ أَنَّ

• فَوُدَّ (سفتني): (لغير أهله) وَيَأْتِي هُنَا نَظِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي فِي فَتْحِ الْبَابِ وَسَوَاءٌ فِي هَذَا إلخ. • فَوُدَّ: (بغيرِ رضاهم كما أفاده إلخ) فِيهِ بَحْثُ ظَاهِرٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِاسْتِغَادَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ لَا إلخ لِدُخُولِهِ فِي مَنْطُوقِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ اغْنِي يَحْرُمُ الْإِشْرَاعُ إِلَيْهِ لِغَيْرِ أَهْلِهِ وَالْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِالرِّضَا الَّذِي مُفَادُ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي إِلَّا إلخ وَهَذَا لَا يُفِيدُهُ هُنَا قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ بِالْأَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى بَلْ وَلَا بِالمُسَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالتَّغْلِيبُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيَحْتَاجُ لِقَرِينَةٍ فَقَوْلُهُ فَلَا اغْتِرَاضَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صُورَةَ الْإِغْتِرَاضِ كَمَا فِي الْإِسْنَوِيِّ هُوَ أَنَّ تَغْيِيرَهُ بِالْبَاقِينَ لَا يُعِيدُ الْجَوَازَ بِالرِّضَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

• فَوُدَّ: (بغيرِ رضاهم) أي: رضا أهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تغيير المنهج وشرحه بقوله بلا إذن

تغليبا أو بقياس الأولى؛ لأن الشريك إذا توقّف على ذلك فالأجنبي أولى ومن ثم لم يجر هنا خلاف وجرى فيما بعده فلا اعتراض عليه (وكذا) يحرم ذلك (لبعض أهله) وإن لم يضر (في الأصح إلا برضا الباقي) من أهله وأجملهم هنا للعلم مما سيذكره أنه لا يمتنع إلا من باه به أو مقابله كسائر الأملاك المشتركة. ومرو أنه بموضي ممتنع

تغيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضا في المسألة المتقدمة اهـ سم. بتصرف. هـ قوله: (تغليبا) أي: بأن يراد بالباقي المستحقون فيعود الإيشاء للمساكتين. هـ قوله: (أو بقياس الأولى) عطف على مقدّر والأصل بمنطوقه تغليبا أو بقياس الأولى. هـ وقوله: (لأن الشريك إلخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالأولى أي: وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا إلا بالأولى ولا المساواة الذي هو المقصود من الإغراض فتأمل اهـ سم.

هـ قوله (سني): (إلا برضا الباقي) لو قال المصنف إلا برضا المستحقين لكان أولى ليعود الإيشاء للأولى أيضا وهي ما إذا كان المشرع من غير أهله فإنه لا يصح التغيير فيها بالباقي ولتلا يتوهم اختيار إذن من باه أقرب إلى رأس السكة لمن باه أبعد وهو وجه والأصح خلافه بناء على استحقاق كل إلى باه لا إلى آخر الدرب كما يعلم من قوله الآتي مغني ونهاية قال ع ش قوله إلا برضا الباقي من أهله وهم من باه أبعد من المشرع لا جميع أهل الدرب شيئا زيادي ولو وجد في درب منسأ أجنبية أو نحوها قديمة ولم يعلم كيفية وضعها حمل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لأهلها ولو انهدمت وأراد إعادتها فليس له ذلك إلا بإذنيهم لانتهاء الحق الأول بانتهائها ويتبني أن محل ذلك إذا أراد إعادتها بآلة جديدة لا بآلتها القديمة أخذ ما قاله فيما لو إذن له في غرس شجرة في ملكه فانقلبت فإن له إعادتها إن كانت حية وليس له غرس بدلها ويحتمل الفرق فيمنع الإعادة ولو بآلته القديمة اهـ وقوله ويتبني إلخ محل توقّف وقوله أخذ إلخ ظاهر المنع لظهور الفرق بينهما نعم يتبني أن محل ذلك إذا لم يعلم سبق المشرع بالإخياء ولا فيبعد مطلقا أخذ ما مر في الطريق النافذ.

هـ قوله: (وأجملهم) إلى قوله ويظهر في النهاية إلا قوله؛ لأن فيه إزالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع إلى ولا إنقاؤه. هـ قوله: (من باه بغيره) أي: إلى جهة آخر السكة. هـ قوله: (ومرو) إلى قوله: (أخذ) في المغني إلا ما ذكر أيضا. هـ قوله: (ومرو إلخ) أي: في شرح ويحرم الصلح. هـ قوله: (أنه) أي: الإشرع.

منهم أي: أهله في الأولى ومن باقيهم في الثانية ولا يخفى إشكال اختيار إذن الجميع في الأولى بالنسبة للإشرع الذي هو قرص المسألة هنا وكذا في المنهج في ضمن ما هو أعم منه؛ لأنه إذا إذن من باه في صدر السكة مثلا فقد إذن في خالص ملكه فلا حاجة إلى إذن غيره؛ لأن الإشرع حيث لا يس في ملكه ولا يراجم انتفاعه بخلاف فتح الباب؛ لأن المرور فيه مرور فيما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يخفى إذن البعض فليراجع. هـ قوله: (لأن الشريك إلخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالأولى ولا يفيد الجواز بالرضا لا بالأولى ولا المساواة وهذا هو المقصود في الإغراض فتأمل. هـ قوله: (من باه بغيره) لعل المراد بغيره إلى جهة رأس السكة. هـ قوله: (أو مقابلة) قضيه أن المقابل هنا لا يمنع من أن الإشرع

مُطْلَقًا وَيُشْتَرَطُ رِضَا مَوْصِيٍّ لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَمُسْتَأْجِرٍ تَضَرُّرًا وَلَيْسَ لَهُمْ كَمَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ بِالِإِذْنِ وَطَلَبِ قَلْبِهِ مَجَانًّا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ بِحَقِّ وَلَا مَعَ غُرْمِ أَرْضِ النِّقْصِ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَالشَّرِيكَ لَا يُكَلِّفُ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ مِلْكِهِ عَنْ مِلْكِهِ فَانْدَفَعَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لِمَنْ لَا يُقَالُ لَهُمْ قَلْبُهُ وَيَذَلُّ أَرْضُهُ وَلَا إِنْفَاؤُهُ بِأَجْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَيُظْهَرُ فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ أَنَّ لَهُمُ الرُّجُوعَ وَعَلَيْهِمْ أَرْضُ النِّقْصِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ أَمَّا مَا بِهِ مَسْجِدٌ قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ فَالْحَقُّ فِيهِ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ فَيَكُونُ كَالشَّارِعِ فِي تَفْصِيلِهِ الشَّائِقِ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ جَنَاحٍ وَلَا فَتْحُ بَابٍ فِيهِ عِنْدَ الْإِضْرَارِ وَإِنْ أَذِنَا بِخِلَافِهِ عِنْدَ عَدَمِهِ وَإِنْ

• فُودَ: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ كَانَ الْإِشْرَاعُ فِي دَارِ الْغَيْرِ وَكَانَ الْآخِذُ إِمَامًا. • فُودَ: (مَوْصِيٍّ لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ) الْخُ وَنَحْوُهُمَا كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ أَهْلُ ع. ش. • فُودَ: (تَضَرُّرًا) أَي: وَالْمُكْرِي وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ شَوْبَرِي أَهْلُ بَحِيرَمِي. • فُودَ: (وَلَيْسَ لَهُمْ الْخُ) أَي: وَلَوْ رَضِيَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِذَلِكَ ائْتَنَعَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فُودَ: (بَعْدَ الْإِخْرَاجِ) أَي: إِخْرَاجُ بَعْضِ أَهْلِهِ. • فُودَ: (وَطَلَبَ قَلْبَهُ) الْخُ عَطَفَ عَلَى الرُّجُوعِ. • فُودَ: (وَلَا مَعَ غُرْمِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَجَانًّا. • فُودَ: (لَأَنَّهُ شَرِيكَ) الْخُ نَقَصَ ذَلِكَ أَنَّ الْإِخْرَاجَ لَوْ كَانَ فِيمَا لَا حَقَّ لِلْمُخْرِجِ فِيهِ بَأَنَّ كَانَ بَيْنَ بَابِ دَارِهِ وَصَدْرِ السَّكَّةِ كَانَ لِمَنْ رَضِيَ الرُّجُوعَ لِيُقْلِعَ وَيَغْرَمَ أَرْضَ النِّقْصِ وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيُمْكِنُ إِذْخَالَهُ فِي قَوْلِ الشَّارِعِ الْآتِي وَيُظْهَرُ فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ الْخُ. • فُودَ: (لَأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ مِلْكِهِ) أَي: فِي التَّكْلِيفِ الْمَذْكُورِ تَكْلِيفُ إِزَالَةِ الْخُ. • فُودَ: (وَلَا إِنْفَاؤُهُ) الْخُ عَطَفَ عَلَى طَلَبِ قَلْبِهِ. • فُودَ: (فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ) وَكَذَا فِي الشَّرِيكَ إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بَأَنَّ كَانَ بَيْنَ بَابِهِ وَصَدْرِ السَّكَّةِ أَي: آخِرَهُ م ر أَهْلُ سَم. • فُودَ: (وَعَلَيْهِ أَرْضُ النِّقْصِ) الْخُ الْمُرَادُ أَتَهُمْ إِذَا رَجَعُوا فَلَهُمْ تَكْلِيفُ وَاضِعِ الْجَنَاحِ بِإِزَالَةِ مَا هُوَ مِنَ الْجَنَاحِ بِهَوَاءِ الشَّارِعِ لَا مَا بُنِيَ مِنْهُ عَلَى جِدَارِ الْمَالِكِ فَلَا يُقَالُ فِي تَكْلِيفِهِمُ الْبَانِي يَرْفَعُ الْجَنَاحَ إِزَالَةَ لِمِلْكِهِ وَهُوَ مَا بُنِيَ عَلَى الْجِدَارِ عَنْ مِلْكِهِ وَهُوَ الْجِدَارُ نَفْسُهُ ع. ش. • فُودَ: (إِمَامًا بِهِ مَسْجِدٌ) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ حَادِثٌ وَقَوْلُهُ أَيَّ يَقِينًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ لَكِنْ تَسَوَّيْتُهُمَا إِلَى وَكَالْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ أَمَّا مَا وَقَفَ إِلَى وَلَوْ كَانَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْجُلُوسُ إِلَى وَيَجُوزُ الْمُرُورُ. • فُودَ: (أَمَّا مَا بِهِ) الْخُ أَي: أَمَّا غَيْرُ التَّائِقِ الَّذِي بِهِ الْخُ عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ وَقَفَ بَعْضُهُمْ دَارَهُ مَسْجِدًا أَوْ وَجَدَ ثُمَّ مَسْجِدٌ قَدِيمٌ الْخُ أَهْلُ. • فُودَ: (فَيَكُونُ كَالشَّارِعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ ائْتِنَاعُ الذِّكْرِ مُطْلَقًا أَهْلُ سَم. • فُودَ: (عِنْدَ الْإِضْرَارِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِخْرَاجِ وَالْفَتْحِ.

الْمُقَابِلَ لِبَابِهِ بَلْ أَوْ لِجِدَارِهِ الْأَقْرَبَ إِلَى رَأْسِ السَّكَّةِ وَاقِفَ فِيمَا لَهُ فِي شَرِكَةٍ وَأَمَّا مُقَابِلُ الْبَابِ الْقَدِيمِ فِيمَا يَأْتِي فَلَيْسَ الْفَتْحُ فِي مُقَابِلَتِهِ وَلَا مُزَاجِمًا لِاسْتِطْرَاقِهِ فَلْيُرَاجَعَ. • فُودَ: (فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ) وَكَذَا فِي الشَّرِيكَ؛ إِذْ كَانَ الْإِخْرَاجُ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بَأَنَّ كَانَ بَيْنَ بَابِ دَارِهِ وَصَدْرِ السَّكَّةِ م ر. • فُودَ: (فَيَكُونُ كَالشَّارِعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ ائْتِنَاعُ الذِّكْرِ مُطْلَقًا.

لم يَأْذَنُوا وَلَا الصَّلَاحُ بِمَا لَمْ يُطْلَقًا نَعَمْ لَيْسَ ذَلِكَ عَائِثًا فِي كُلِّهِ بَلْ مِنْ رَأْسِ الدَّرَجِ إِلَى نَحْوِ
 الْمَسْجِدِ كَمَا يَبْحَثُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَبَحَثَ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ بَعْدَ الْإِحْيَاءِ أَيْ: بَقِيَّتًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ
 بَقَاءِ حَقِّهِمْ أَيْ: فَلَهُمُ الْمَنْعُ مِنَ الْإِشْرَاعِ وَإِنْ لَمْ يَضُرُّ؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ الشُّرْكَاءُ إِنْطِلَاقُ حَقِّ الْبَقِيَّةِ
 مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُثَبَّجَةٌ مَعْنَى وَمِنْ ثَمَّ يَتَبَعُهُ غَيْرُهُ لَكِنْ تَسْوِيَّتُهُمَا بَيْنَ الْعَتِيقِ وَالْجَدِيدِ تُخَالِفُ ذَلِكَ

﴿فَوَدَّ: وَلَا الصَّلَاحُ إِلَّا﴾ عَطْفٌ عَلَى إِخْرَاجِ جَنَاحٍ. ﴿فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ. ﴿فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: مَنَعَ الْإِخْرَاجَ وَالْفَتْحَ وَالصَّلَاحَ. ﴿فَوَدَّ: (رَأْسُ الذُّبَابِ) أَي: أَوَّلُهُ الَّذِي فِيهِ الْبَوَابَةُ الَّتِي يُخْرِجُ مِنْهَا.

٥ قوله: (إلى نحو المسجد الخ) ولعل زيادة النحو للإشارة إلى عموم بحث ابن الرقعة والألاولى
 للنايب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها إسقاطها. ٥ قوله: (أي: بقينا) مفهومه أنه إذا شك في كونه قبل
 الإخياء أو بعده كان كالقديم في التفصيل المار آتيا خلافا لما في ع ش حيث جعله كالحادث
 فليراجع. ٥ قوله: (بقاء حقهم) مفعول ويبحث. ٥ قوله: (ويبحث أيضا الخ) جزم به في النهاية والمغني
 عبارتهما أما إذا كان المسجد حادثا فإن رضي به أي: بإحداث المسجد أهلها أي: أهل السكة فذلك
 أي: فلاهله الإشراع الذي لا يضّر ولا قلهم المنع الخ اه قال ع ش قوله م ر ولا قلهم الخ يؤخذ منه أنه
 لو كان السفل لإنسان والعلو لآخر فوقف صاحب السفل أرضه مسجداً فإن إذن له في ذلك صاحب
 العلو كلف نقض علوه؛ لأنه رضي بجعل الهواء مختزماً بإذنه لصاحب السفل في جعله مسجداً وهو
 يمنع من إشراع جناح في هوائه فيمنع من إدامة السقف المملوك في هوائه وإن لم يأذن جاز له إنقائه بنائه
 ولا يكلف نقضه؛ لأنه لم يوجد منه ما يقتضي إسقاط حقه اه وظاهره وإن كان صاحب العلو الآذن
 جاهلاً بما يترتب على إذنه وهو بعيد جداً. ٥ قوله: (وهو متبجّه) اعتمد م ر أي: والمغني وعليه
 فيتحصل أنه إذا كان المسجد مثلاً قديماً أي بأن علم بناؤه قبل إحياء السكة الموجودة اشترط لجواز
 الإشراع أمر واحد وهو عدم ضرر المارة أو حادثاً اشترط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة م ر.
 أقول فله حكم الملك وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكّة مطلقاً كما مرّ سم على حجب اه ع ش.

❖ قوله: (لَكِنْ فَسَوِيَّتُهُمَا) أي: الشَّيْخَيْنِ. ❖ قوله: (تُخَالِفُ ذَلِكَ) أي: الْبَحْثُ الثَّانِي لِابْنِ الرَّقْمَةِ قَالَ سَمِعْتُ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ الرُّضَا مَا نَصَّهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُمَا عِنْدَ الْإِضْرَارِ يُحْتَمَلُ مَفْهُومُهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْجَوَازُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِضْرَارِ لَكِنْ بِشَرْطِ رِضَا أَهْلِ السُّكَّةِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِبَحْثِ ابْنِ الرَّقْمَةِ الْمَذْكُورِ وَأَنْ يَكُونَ هُوَ الْجَوَازُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِضْرَارِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ أَهْلُ السُّكَّةِ وَهَذَا يُخَالِفُ بَحْثَ ابْنِ الرَّقْمَةِ وَإِذَا احْتِمَلُ الْمَفْهُومُ لَمْ يَتَّعَيْنِ لِمُخَالَفَتِهِ اهـ.

❦ قوله: (وَهُوَ مُتَّحَةٌ) اعْتَمَدَهُ م ر وعليه فَيَتَحَصَّلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ مَثَلًا قَدِيمًا اشْتَرَطَ لِحُجُوزِ الْإِشْرَاعِ أَنْزَ وَاحِدٌ وَهُوَ عَدَمُ ضَرْبِ الْمَازَةِ أَوْ حَدَاثًا اشْتَرَطَ أَنْزَانِ عَدَمُ الضَّرَرِ وَرِضَا أَهْلِ السَّكَّةِ م ر أَقُولُ فَلَهُ حُكْمُ الْمَلِكِ وَحُكْمُ الشَّارِعِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ الدَّكَّةِ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. ❦ قوله: (لَكِنْ تَسَوُّيْتُهُمَا) عبارة الرِّضَايةِ ثُمَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سَدِّ الْبَابِ وَتَسْمِيَةِ الصَّخْنِ مَفْرُوضٍ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّكَّةِ مَسْجِدٌ فَإِنْ كَانَ فِيهَا مَسْجِدٌ

والمسجد فيما ذكر كل موقف على جهة عامة كرباط وبئر. أما ما وقف على معين فلا بد من إذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده ولو كان بها دار لنحو طفل توقف الإشراع على كماله وإذنه بخلاف الدخول ليسكة بعض أهلها محجور فإنه يجوز على الأوجه كالشرب من نهره لكن الورع خلافه والجلوس فيه يتوقف على إذنه أي: إن لم يتسامح به عادة فيما يظهر ولهم الإذن فيه بمال على الأوجه وقول القاضي لا يجوز لهم أن يأذنوا فيه بأجرة كما لا يجوز لهم بيعه مع أنه ملكهم إنما يأتي على قول الماوردي الضعيف معنى كونه ملكهم أنه تابع لملكهم ويجوز المرور بملك الغير إذا اعتيد التسامحة به

• قوله: (لكن يتجدد المنع إلخ) ظاهره أن لمن استحق ذلك بعده الرجوع من غير أرض تقص عليه قلقل الفرق بينه وبين ما لو أذنوا ثم رجعوا وطلبوا الهدم حيث غرموا أرض التقص عنهم بالإذن ووطوه فإذا رجعوا ضجعوا ما قوتوه عليه ولا كذلك البئر الثاني فإنهم لم يأذنوا وأذن من قبلهم لم يسر عليهم والأقرب أنه ليس له قلعه متجانا إن كان الانتفاع بزموس الجدران أو نحوها بما لا يكون بمنخفض هواء الشارع لكونه وضع بحق فيتعين تبعيته بالأجرة ولا يجوز قلعه وغرامة الأرض إن كان من غلة الوقف اه ع ش. • قوله: (لمن استحق) أي الموقوف. • قوله: (بها) أي في الطريق الغير التافذ التي ليس بها نحو المسجد. • قوله: (توقف الإشراع على كماله إلخ) أي: إذا كان فيما يستحقه اه سم. • قوله: (بخلاف الدخول) أي دخول غيرهم بلا إذن نهاية ومغني. • قوله: (ليسكة) أي: غير نافذة. • قوله: (كالشرب من نهره) أي: المختص لهم اه ع ش. • قوله: (والجلوس فيه) أي: جلوس غير أهل غير التافذ فيه.

• قوله: (ولهم الإذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدد ملائكتها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش وقلبي أي بجبرمي. • قوله: (كما لا يجوز لهم بيعه) وقد يفرق بأن البيع إنما امتنع؛ لأن فيه إنلاقا لأملكهم بعدم ممر لها وحيث قيد بما إذا لم يمكن اتخاذ ممر لها من جهة أخرى والإجارة ليس فيها ذلك ففي المنع منها نظر أي نظري اه نهاية. • قوله: (معنى كونه إلخ) مقول الماوردي. • قوله: (ويجوز المرور إلخ) ويكره إكثاره بلا حاجة اه نهاية. • قوله: (بملك الغير إلخ) كما لو تعين طريقا للوصول إلى مزرعته أو نحوها ولم يضر بصاحب الملك ومثل الملك ما جرت العادة بزراعته من الأرض المضروب

عتيق أو جديد تبعوا من السد والقسم؛ لأن المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق إليه ذكره ابن كنج وعلى قيايه لا يجوز الإشراع عند الإضرار وإن رضي أهل السكة لحق ساير المسلمين اه. ولا يخفى أن قولهما عند الإضرار يَحْتَمِلُ مفهومه أن يكون هو الجواز عند عدم الإضرار لكن بشرط رضا أهل السكة وهذا موافق ليحسب ابن الرقعة المذكور وأن يكون هو الجواز عند عدم الإضرار وإن لم يرض أهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرقعة وإذا احتمل المفهوم لم يتعين لمخالفته. • قوله: (لمن استحق) أي: الوقف. • قوله: (توقف الإشراع) أي: إذا كان فيما يستحقه.

ولم يصّر بذلك طريقاً (وأهله) أي: غير النافذ (مَنْ نَفَذَ بَابُ دَارِهِ) يعني ملكه كفرين وحانوتين وغير (إليه لا مَنْ لاصقه جدازه) من غير باب له فيه؛ لأن ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق؛ إذ هو يجوز تذكيره وتأنينه فزعم أن هذا سهو هو السهو (لكلهم) أي: لكل منهم فالمراد بالكل هنا الكل الأفرادي بقرينة قوله كل واحد لا المجموعي؛ إذ لا نزاع فيه (أم) يأتي نظيره قبيل فصل أوصى بشاة مع ما فيه (تختص شركة كل واحد) منهم (بما بين رأس الدرب وباب داره وجهان أحدهما الثاني)؛ لأن هذا المقدار هو محل تردده ومرويه وما بعده هو فيه كالأجنبي فقليم أن من بابه آخرها يملك جميع ما بعد آخر باب قبله فله تقديم بابه

عليها الخراج فلو دعت الحاجة إلى المرور في محله من تلك الأرض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز إلا بطريق مسوّغ له كالاستيجار ممن له ولاية ذلك اهـ ش. ٥. فود: (ولم يصّر بذلك طريقاً) وقد قيل أن السلطان محمود لما قديم مر واستقبله أهل البلد وفيهم القفال الكبير والقاضي أبو عاصم العائري أحدهما عن يمين السلطان والآخر عن يساره وأزدحموا فتعدى قفس القفال عن الطريق إلى أرض مملوكة لإنسان فقال السلطان للعائري هل يجوز أن يتطرق في أرض الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فإنه إمام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السغي في أرض الغير إذا لم يخش أن تتخذ بذلك طريقاً ولا عاد ضرره على المالك بوجه آخر كالنظر في مزاة الغير والاستغلال بجداره اهـ مغني. ٥. فود: (يعني ملكة) إلى قول المتن أم يختص في النهاية وكذا في المغني إلا قوله فزعم إلى المتن. ٥. فود: (لأن ذلك هو العرف) عبارة المغني؛ لأن أولئك هم المستحقون للإتيان فهم الملاك دون غيرهم اهـ.

٥. قول (سني): (في كلها) وقد أتى المحرر بجميع الضمائر مؤنثة لتفبيده أولاً بالسكة ولما عبر المصنف بغير التأني عدل إلى تذكيرها إلا هذه اللفظة مغني ونهاية. ٥. فود: (أي الطريق) أي: الغير النافذ. ٥. فود: (نظيره) أي: في تعديل هل بأم.

٥. قول (سني): (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جدازه اهـ سم. ٥. قول (سني): (أحدهما الثاني) ولأهل الذنب المذكور قسمة صحته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو أراد الأسفلون لا الأغلون سد ما يليهم أو قسّمته جاز؛ لأنهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الأغلين ولو اتفقوا على سد رأس السكة لم يمتنعوا منه ولم يفتحه بعضهم بغير رضا الباقي نعم إن سد بالة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن للباقيين السد نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر سد ما يليهم أي: حيث أمكنهم الاستطراق من غيره ولو بإحداث ممر أما لو لم يمكن ذلك لكل واحد منهم بأن تعذر الاستطراق من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع وقوله م ر لم يمتنعوا منه أي: حيث أمكن لكل الاستطراق من غيره ولو بإحداث ممر اهـ. ٥. فود: (لأن هذا) إلى قوله واغترضه الرافعي في النهاية والمغني إلا قوله سواء إلى ولهم الرجوع.

٥. قول (سني): (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اهـ.

وجعل ما بعده دھليزاً لداره. (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) بغير إذنيهم سواء هنا المتأخر عن المفتوح والمتقدم عليه؛ لأنه يتر في حق كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يغرمون شيئاً بخلاف ما لو أعار أرضاً للبناء لا يُقْلِعُ مجاناً قاله الإمام واعتز به الرافعي بأنه لا فارق بينهما وفوق ابن الرفعة بما رده غير واحد نعم يُفَرَّقُ بأن ما تصرف فيه هنا وهو الفتح لا يتوقف على إذن لما يأتي أن له رفع جداره وإنما المتوقف على إذنيهم استطرأه فإذا رجعوا فيه لم يُفوتوا عليه شيئاً غرموه فيه بخلافهم في إعارتهم الأرض للبناء فإنهم غرموه بوضع ما يتوقف على إذنيهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فإذا رجعوا غرموا له نظير ما يأتي في إعاره الجدار ليوضع الجذوع. (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها أم لا كما في البيان (في الأصح) لأن له رفع الجدار فبعضه أولى وكذا فتح باب للاستضاءة وإن لم يجعل عليه نحو شبك، ورجح في الروضة المنع مطلقاً.

• قوله: (بغير إذنيهم) ليصرفهم فإن أذنوا جاز نهاية ومغني. • قوله: (سواء هنا إلخ) أي: في احتياج الغير إلى الإذن. • قوله: (المتأخر) أي: من أهلها؛ لأنه أي: الغير لا يستحق طروراً بحق الملك بخلاف بعض أهله فاختص منه بمن يحدث عليه طروراً في ملكه اه سم. • قوله: (عن المفتوح) أي: الذي فتحه الغير أو أراد فتحه اه سم. • قوله: (والمتقدم) أي: منهم اه سم. • قوله: (لأنه) تعليل لقوله سواء إلخ. • قوله: (نعم يُفَرَّقُ إلخ) قضية هذا الفرقي كالذي فرَّق به في شرح الروض أنه إذا كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون أيضاً شيئاً فيتحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح أنهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقاً أو بعد إخراج الجناح فإن كان المخرج شريكاً امتنع الرجوع أو اجنبياً جاز مع غرم الأرض اه سم. • قوله: (لا يتوقف على إذن إلخ) قد يقال: إنه وإن لم يتوقف على إذن لكانه في الغالب يتسبب عن إذنيهم في الاستطراق بعد الفتح.

• قوله (سني: وله) أي للغير. • قوله: (بتشديد الميم) إلى قوله وهو متجه في المغني إلا قوله مطلقاً وإلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر. • قوله: (كما في البيان) قلو حذف لفظة إذا سمره لكان أخصر وأشمل اه مغني. • قوله: (مطلقاً) شاملاً لما لو جعل على المفتوح للاستضاءة نحو شبك وفي المغني والنهاية ما يخالفه عبارتهما وما صححه تباعاً للمحرر هو ما صححه في توضيح التثبي وهو

• قوله: (سواء هنا المتأخر) أي من أهلها لأنه لا يستحق طروراً بحق الملك بخلاف بعض أهله فاختص منه بمن يحدث عليه طروراً في ملكه. • قوله: (عن المفتوح) أي: الذي فتحه الغير أو أراد فتحه. • قوله: (والمتقدم) أي منهم. • قوله: (نعم يُفَرَّقُ إلخ) قضية هذا الفرقي كالذي فرَّق به في شرح الروض أنه إن كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون أيضاً شيئاً فيتحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح أنهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقاً أو بعد إخراج الجناح فإن كان المخرج شريكاً امتنع الرجوع اجنبياً جاز مع غرم الأرض.

(وَمَنْ لَهُ فِيهِ بَابٌ فَتَحَ) أَوْ أَرَادَ فَتَحَ بَابَ (آخِرَ) لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلُ لَيْسَتْطَرِقَ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْقَدِيمِ (أَبَقَدَ مِنْ رَأْسِ الدَّرَجِ) مِنْ بَابِهِ الْأَوَّلِ (فَلْيُشْرَكَائِهِ) وَهُمْ مِنْ بَابِهِ بَعْدَ الْقَدِيمِ بِخِلَافِ مَنْ بَابِهِ قَبْلَهُ أَوْ مُقَابِلَهُ وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الرُّوضَةِ بِنَاءً عَلَى مَا فِيهِمُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عِبَارَتِهَا وَفِيهِمُ الْبُلْقِينِي إِجْرَاءَ عِبَارَتِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفْتُوحِ فِي هَذِهِ الْحَادِثِ فَتَحُهُ فَاعْتَرَضَهَا بِأَنَّهُ مُشَارِكٌ فِي الْقَدْرِ الْمَفْتُوحِ فِيهِ فَجَازَ لَهُ الْمَنْعُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ بِنَاءً عَلَى فَرْضِ أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ هُوَ الْمُرَادُ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي فَهْمِ عِبَارَتِهَا أَوَّلًا وَآخِرًا حَتَّى وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُفْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ الْحَادِثُ فَتَحُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ وَوَجْهُ اتِّجَاعِهِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ يَسْتَحِقُّ مِنْ رَأْسِ السُّكَّةِ إِلَى جَانِبِ بَابِهِ مِمَّا يَلِي آخِرَهَا لَا أَوَّلَهَا وَرَدُّ

الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ أَنَّ الْأَفْقَةَ الْمَنْعُ فَقَدْ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى الْجَوَائِزِ فَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَعَمْ لَوْ رَكَّبَ عَلَى الْمَفْتُوحِ لِلِاسْتِصْوَاءِ شَيْبَاكَ أَوْ نَحْوَهُ جَازَ جِزْمًا كَمَا نَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ جَمْعِهِ اهـ .
 ﴿فَوَيْلٌ لِسَيِّدٍ﴾ (بَابُ) أَوْ مِيزَابُ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي .

﴿فَوَيْلٌ لِسَيِّدٍ﴾ (فَلْيُشْرَكَائِهِ) أَيُ : لِكُلِّ مِنْهُمْ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (بِخِلَافِ مَنْ بَابِهِ الْفَتْحُ) أَيُ : لِأَنَّهُ لَمْ يَخْدُثَ اسْتِطْرَاقًا فِي مِلْكِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ الطُّرُقَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ أَيُّ بَحَقِّ الْمَلِكِ بِخِلَافِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجِ فَإِنَّهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ لَكَيْتَهُ لَا بَحَقِّ مِلْكِهِ اهـ سم . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَهَذَا) أَيُ : الْمَفْتُوحُ الْقَدِيمُ لَا الْجَدِيدُ اهـ سم . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (مُرَادُ الرُّوضَةِ) أَيُ : بِالْمَفْتُوحِ فِي أَوَّلِهِ أَوْ مُقَابِلِ الْمَفْتُوحِ اهـ ع ش .
 ﴿فَوَيْلٌ﴾ (الْمُحَقِّقُونَ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ كَمَا فِيهِمُ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ اهـ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (إِجْرَاءُ الْفَتْحِ) مَفْعُولٌ فِيهِمْ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى وَآخِرَى الْبُلْقِينِي عِبَارَتُهَا عَلَى الْفَتْحِ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (فِي هَذِهِ) أَيُ : فِي عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ أَيُ فِي مَسَآلَةِ الْمُقَابِلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَوْ مُقَابِلَهُ اهـ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (بِأَنَّهُ) أَيُ الْمُقَابِلِ لِلْمَفْتُوحِ الْحَادِثِ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَهُوَ مُتَّجِعٌ الْفَتْحُ) أَيُ : فَإِنَّهُ لَوْ أَرِيدَ هَذَا لَكَانَ الْمَنْعُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ حَيْثُ أَرَادَ نِهَآيَةً .

﴿فَوَيْلٌ﴾ (فِي فَهْمِ عِبَارَتِهَا أَوَّلًا وَآخِرًا) أَيُ : أَوَّلُ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَآخِرُهَا وَهِيَ كَمَا فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي بِخِلَافِ مَنْ بَابُهُ بَيِّنَ الْمَفْتُوحِ وَرَأْسَ الدَّرَجِ أَوْ مُقَابِلِ الْمَفْتُوحِ اهـ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفْتُوحِ فِي آخِرِ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ عَلَى فَهْمِ الْمُحَقِّقِينَ الْبَابُ الْقَدِيمُ وَفِي أَوَّلِهَا الْقَدِيمُ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَوَجْهُ اتِّجَاعِهِ الْفَتْحُ) أَيُ اغْتِرَاضُ الْبُلْقِينِي عَلَى تَقْدِيرِ حَمَلِ الْمَفْتُوحِ عَلَى الْحَادِثِ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ الْفَتْحُ) أَيُ : فَيَكُونُ الْمُقَابِلُ لِلْجَدِيدِ مُسْتَحَقًّا لِلْقَدْرِ الْمَفْتُوحِ فِيهِ وَمُشَارِكًا فِيهِ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (مِمَّا يَلِي الْفَتْحُ) بَيَانٌ لِلْجَانِبِ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (آخِرُهَا الْفَتْحُ) أَيُ السُّكَّةِ .

﴿فَوَيْلٌ﴾ (بِخِلَافِ مَنْ بَابِهِ قَبْلَهُ) أَيُ : لِأَنَّهُ لَمْ يَخْدُثَ اسْتِطْرَاقًا فِي مِلْكِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ الطُّرُقَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ أَيُّ بَحَقِّ الْمَلِكِ بِخِلَافِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجِ فَإِنَّهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَكَيْتَهُ لَا بَحَقِّ مِلْكِهِ . ﴿فَوَيْلٌ﴾ (مُرَادُ الرُّوضَةِ) فَمُرَادُهَا بِالْمَفْتُوحِ الْقَدِيمُ لَا الْجَدِيدُ .

بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذر (منقه) وإن سُدَّ الأول؛ لأنه أحدث استطرافاً في ملكهم وإن لم يتوقف على إذنهم في أصل المرور بل لا يؤثّر نهيتهم للضرورة الحاقّة بخلاف بقية المشتركات (وإن كان أقرب إلى رأيه ولم يحدّ الباب القديم) أي: ولم يتوكّل التطوّق منه (فكذلك) أي: لكلّ من بابه بعد المفتوح الآن أو بإزائه على ما مرّ المنع؛ لأنّ انضمام الثاني للأول يضرّهم بتقلّد المنفذ الموجب للتمييز عليهم وبه فارق جواز جعله دارة

• قوله: (لأنّه أحدث استطرافاً) به يُعلّم اندفاع ما يتوهم من أنّ المنع هنا يُشكّل عليه جواز دخول الأجنبي السكّة والمرور فيها بغير إذن أهلها فإذا جاز للأجنبيّ قليعهم أولى ووجه الإنديفاع أنّ شرط مرور الأجنبيّ في ملك الغير ما لم يتخذ طريقاً والفايح هنا قد اتّخذ الممرّ طريقاً هكذا أجاب م ر وقد يُقال لا حاجة لذلك؛ لأنّ لهم منع الأجنبيّ كما لهم منع الشريك فليتأمل اه سم أي: منع الشريك أي: فيما لا يستحقّه. • قوله: (وإن سُدَّ) إلى المنع في النهاية. • قوله: (للضرورة الحاقّة) عبارة النهاية؛ لأنّ التوقّف على الإذن هنا يؤدّي لتعطيل الأملاك بخلافه ثم اه أي: في المصلحة المشتركة. • قوله: (بفتح المفتوح) أي: إلى جهة صدر السكّة أي: آخرها فيشمل مقابل القديم اه سم. • قوله: (الآن) أي الجديد. • قوله: (بإزائه) والحاصل أنّه يُعتبر في المسألة السابقة إذن الأبعد من القديم ولا يُعتبر مقابلُه وهنا إذن الأبعد من الجديد ومن يقابله اه يُجبرمي. • قوله: (هلّى ما مرّ) لعلّ في توجيهه اعتراض البلقيني. • قوله: (الموجب للتمييز) يؤخذ منه أنّه يمتنع عليه هدم دارة وجعلها دوراً متعدّدة لكن إطلاق ما في الأسنى والمفني والنهاية عن البقوي من أنّ من له في سكّة أي غير نافذة قطعة أرض له جعلها دوراً لكلّ واحدة باب قد يتراع في ذلك اللّهم إلّا أنّ يكون كلام البقويّ مقبلاً بما إذا لم يُعلّم أصلها أمّا إذا علّم أنّ أصلها متّحد المنفذ أو متعدّده عُمل بقضيته على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم رأيت في الإمداد بعد نقل كلام البقوي ما نصّه وواضح أنّ الكلام في قطعة أرض لم تكن داراً قبل ذلك وإلّا وجب إعادتها على حكمها الأول إن عُرِف فإن جهل فهو محلّ نظر ويقرّب أنّ صاحبها مخير في فتح بابها من أيّ محلّ شاء؛ لأنّ الأصل في التصرف في الملك الجعل حتّى يُعلّم

• قوله: (لأنّه أحدث استطرافاً في ملكهم) به يُعلّم اندفاع ما يتوهم من أنّ المنع هنا يُشكّل عليه جواز دخول الأجنبيّ السكّة والمرور فيها بغير إذن أهلها فإذا جاز للأجنبيّ قليعهم أولى ووجه الإنديفاع أنّ شرط مرور الأجنبيّ في ملك الغير ما لم يتخذ طريقاً والفايح هنا قد اتّخذ الممرّ طريقاً هكذا أجاب م ر وقد يُقال لا حاجة لذلك؛ لأنّ لهم منع الأجنبيّ كما لهم منع الشريك فليتأمل. • قوله: (بفتح المفتوح) أي إلى جهة صدر السكّة فيشمل مقابل القديم. • قوله: (الآن) أي: الجديد. • قوله: (أو بإزائه) كتّب شيخنا البرلّسي بهامش شرح المنهج هذا الذي قاله الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم أره لغيره ولا يُتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الأولى اه. أقول: مقابل القديم في الأولى لم يشاركه في محلّ الفتح بخلاف الجديد هنا.

خائناً وخمائناً وإن كثرت بسببه الرحمة والاستطراق فاندفع أخذ جمع من هذا ضعف الأول (وإن سده) أي: القديم (فلا منع)؛ لأنه ترك بعض حقه ومز أن لمن بآيه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهلزاً ولو كان آخرها باباً مثنواً فلان أراد أحدهما تأخير بآيه فلآخر منه حتى على ما مر عن الروضة كما هو ظاهر؛ لأن ما بعد بآيهما مشتركة بينهما فقد يؤذي ذلك إلى ضرر الشريك بالحكم بملك بقيتها لذي الباب المتأخر ولو اتسع باب أحد المثنولين إلى آخرها اختص بملك الآخر على تردد فيه يثبت في شرح الإرشاد. (ومن له داران فتحتان)

مايمه انتهى اه سيد عزم وقوله من أي محل شاء ظاهره وبأي كيفية شاء من الوحدة والتعدد.

• فود: (فاندفع إلخ) عبارة النهاية والمغني؛ لأن انضمام الثاني إلى الأول يوجب رخصة وقوف الدواب في الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واختاره الأذرعى وضعف التوجيه بالرخصة بتضررهم بأن له جعل داره حتماً أو حانوتاً مع أن الرخصة وقوف الدواب في السكة وطرح الالتفات تكثر أضعاف ما كان قد يقع نادراً في باب آخر للدار اه. ويمكن الجواب بأن موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكر اه. • فود: (من هذا) أي: من جواز جعل داره ما ذكر. • فود: (ضعف الأول) أي: ضعف ما في المتن من المنع.

• فود (سني): (وإن سده) أي ترك التطرق منه.

• فود (سني): (فلا منع) قال الأسنوي ولو كان له دار بوسط السكة وأخرى بآخرها فالمتمتع أنه يجوز لمن داره بينهما من تقديم باب المتوسط إلى آخر السكة؛ لأنه وإن كان شريكاً في الجميع لكن شركته بسببها إنما هو إليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد زيادة استطراق نهاية ومغني. • فود: (لأنه ترك بعض حقه) أي: ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلو أراد الرجوع للإستطراق من القديم وسد الحادث لم يمتنع ولو باع الدار المشتولة على ما ذكر لآخر قام مقامه فله الإستطراق من القديم مع سد الحادث اه ع ش. • فود: (ومز إلخ) أي: في شرح وأصحهما الثاني اه كزدي. • فود: (تقديمه إلخ) أي: تقديم بآيه فيما يختص به وجعل ما بين الدار وآخر الدرب دهلزاً نهاية ومغني. • فود: (حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسيب أن يقول عن غير الروضة إن أراد بما مر ما تقدم في فتح الباب إذا سمره؛ لأن الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فإن الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويترك بينهما اه سم أقول المتبادر أنه أراد به ظاهر عبارة الروضة في مسألة فتح باب ابتعد من رأس الدرب فلا إشكال. • فود: (إلى آخرها) أي: إلى جهة آخر السكة. • فود: (اختص) أي: ذلك الأخذ (بملك الآخر) أي: آخر الدرب أي جميع ما بعد باب يقابل بآيه.

• فود: (حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسيب أن يقول عن غير الروضة إن أراد بما مر ما تقدم في فتح الباب إذا سمره؛ لأن الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فإن الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويترك بينهما.

بفتح الفوقية أوله (إلى درمين مسدوفين) مملوكين (أو مسدود) مملوك (وشارع ففتح باباً) أو أراد فتحه (بينهما) للاستطراق مع بقاء باييهما (لم يُمنع في الأصح)؛ لأنه يتصرف في ملكه ومن ثم لو أراد رفع الحاجز بينهما وجعلهما داراً واحدة مع بقاء باييهما بحالهما لم يُمنع جزئاً؛ لأنه قصد هنا اتساع ملكه فقط وفي الروضة أنه يُمنع وأطالوا في الانتصار له ومع ذلك الأوجه ما في المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب) أي: المالكون له بأن لا يكون فيه نحو مسجد

• قوله: (بفتح الفوقية أوله) كذا في المُنْغني ولكن المَعْنَى على الضم من الثلاثي إلا أن يكون من التثنية بحذف إحدى التائين. • قوله: (مملوكين) • وقوله: (مملوك) عَلِمَ به أن مراد المصنف بالسندود المملوك والآفالسد لا يلزم منه الملك بدليل ما لو كان في أقصاه مسجداً أو نحوهُ كما مرَّ نهايةً ومُنْغني. • قوله: (مع بقاء باييهما) قضية إطلاق المصنف أنه لا فرق في جريان الخلاف بين أن يقيم البائين على حالهما أو يسد أحدهما وإن خصه الرافعي بما إذا سدَّ باب أحدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق مُنْغني ونهاية. • قوله: (لأنه يتصرف إلخ) عبارة النهاية والمُنْغني؛ لأنه يستحق المرور في الدرب ورفع الحائل بين الدارين تصرف في ملكه فلم يُمنع حقّه اهـ. • قوله: (وفي الروضة إلخ) راجع للمتن عبارة النهاية والمُنْغني وما ذكر المصنف تبعاً للرافعي والبحرّي هو المُعْتَمَد والثاني المنع ونقله في الروضة عن العراقيين عن الجمهور وجرى عليه ابن المُقريّ اهـ.

• قوله (سني): (وحيث منع فتح الباب) أي: بأن أراد الاستطراق اهـ رشيد.

• قوله (سني): (فصالحه أهل الدرب) أي على فتحه لِيَسْتَطْرُق قال سم على منهج.

(فرغ) الظاهر أن الميزاب يلحق بالباب في جواز الصلح بمال؛ لأن صاحبه يتنعم بالقرار انتهى اهـ
ش. • قوله: (بأن لا يكون فيه نحو مسجد) أي: كدار موقوف فإن كان فيه ذلك قال الأذرع لم يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الإجارة والحالة هذه فينتج عنها تفصيل لا يخفى على الفقيه

(مسألة): في فتاوى السيوطي زقاق غير نافذ به بيوت وعلى كتيفه مخزن فأراد صاحب البيوت أن يبنى على الزقاق باباً يصون به بيوته ويبني علو الباب طبقة فهل لصاحب المخزن منعه؟ الجواب إن كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه إن كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وإن كان الباب بُنِيَ داخلياً بحيث يصير باب المخزن خارجاً فليس له المنع.

(مسألة): رجلان لهما منزل مشترك قباع أحدهما حصته لآخر وللمشتري بجواره منزل فجدد عمارة منزله وأضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه أو قيمة نصف القطعة الجواب يتبني أن يقسم فإن خرج له الشئ الذي فيه البناء اختص به ولا شيء عليه والآخر شريكه بين القلع بلا غرم وبين الإبقاء بالأجرة اهـ. وأقول ظاهر أن له الخيار قبل القسمة وأنه إذا خرج له الشئ الذي فيه البناء وجب عليه أجرة حصة الشريك لما قبل القسمة؛ لأنه كان متعدياً بوضع يده عليها واستعمالها فقوله ولا شيء عليه فيه نظر. • قوله: (بأن لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوف فإن كان فيه ذلك قال الأذرع

(بمالٍ صَح)؛ لأنه انتفاع بالأرض ثم إن قَدَرُوا ثَمَّةً فهو إجارة وإن أَلَقُّوا أو شَرَطُوا التَّأْيِيدَ فهو بيعُ جزءٍ شائعٍ مِنَ الدَّرَبِ له فَيُنزَلُ مِثْلُهُ أَحَدِهِمْ. (ويجوزُ) لِمَالِكٍ جِدَارٍ (فَتُحْ كَوَات) بفتح الكاف أَشْهُرٌ مِنْ صَمَّهَا أَيِ الطَّاقَاتِ فِيهِ عَلَتْ أَوْ سَفَلَتْ وَإِنْ أَشْرَفَتْ عَلَى دَارِ جَارِهِ وَخَرِبَهُ

اسْتِخْرَاجُهُ انْتَهَى نِهَاجُهُ وَمُعْنَى زَادَ سَمَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَكَانَتْهُ أَيِ: الْأَذْرَعِي يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا يَخْصُصُ الْمَوْقُوفَ مِنَ الْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ قَدَرُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ فِيهِ مَضْلُوعَةً صَحَّ وَلَا فَلَا انْتَهَى اهـ.

فَوَيْلٌ (يُسَيِّ): (بِمَالٍ صَح) أَيِ: وَيُوزَعُ الْمَالُ عَلَى عَدَدِ الدَّوَرِ ثُمَّ يُوَزَعُ مَا خَصَّ كُلَّ دَارٍ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِ مَلَائِكِهَا فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ بِهَامِشٍ نُسْخَةً قَدِيمَةً بِخَطِّ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ مَا يَصْرُحُ بِمَا قُلْنَا بَلْ سَاقَهُ الْمَقُولُ وَلَوْ كَانَ فِي الدَّرَبِ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْمُنْفَعَةَ بَنَحُو إِجَارَةَ فَلَا بُدَّ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ مِنْ رِضَا وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْمَالِ الْمَاخُودِ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ كَانَ فِي الدَّرَبِ دَارٌ مَوْقُوفَةٌ فَلَا اقْرَبُ أَنَّ مَا يَخْصُصُهَا يُصَرَّفُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ وَلَا بُدَّ فِي جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ رِضَا مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَى الْوَقْفِ وَرِضَا الْمُسْتَأْجِرِ لَهَا إِنْ كَانَ اهـ ع شـ.

فَوَيْلٌ: (لَا تَهْ انْتِفَاعُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَاجِ وَالْمُعْنَى. فَوَيْلٌ: (لَا تَهْ انْتِفَاعُ بِالْأَرْضِ) أَيِ: بِخِلَافِ إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ لَا يُبَاعُ مُتَفَرِّدًا؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ فَإِنْ صَالَحُوهُ عَلَى مُجَرَّدِ الْفَتْحِ بِمَالٍ لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا نِهَاجُهُ وَمُعْنَى. فَوَيْلٌ: (وَلَا تَهْ أَطْلَقُوا أَوْ شَرَطُوا التَّأْيِيدَ فَهُوَ بَيْعُ جِزْءٍ الْخُ) أَيِ كَمَا لَوْ صَالَحَ رَجُلَانِ عَلَى مَالٍ لِيُجَرِيَ فِي أَرْضِهِ مَاءَ نَهْرٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَمْلِكًا لِمَكَانِ النَّهْرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَالَحَهُ بِمَالٍ عَلَى فَتْحِ بَابٍ مِنْ دَارِهِ أَوْ إِجْرَاءِ مَاءٍ عَلَى سَطْحِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنَ الدَّارِ وَالسَّطْحِ؛ لِأَنَّ السَّكَّةَ لَا تُرَادُّ إِلَّا لِلْإِسْطِرَاقِ فَإِنَّهَا فِيهَا يَكُونُ ثَقْلًا لِلْمَلِكِ، وَأَمَّا الدَّارُ وَالسَّطْحُ فَلَا يَقْصَدُ بِهِمَا الْإِسْطِرَاقُ وَإِجْرَاءُ الْمَاءِ نِهَاجُهُ وَمُعْنَى. فَوَيْلٌ: (لِمَالِكٍ جِدَارٍ) أَيِ: فِي الدَّرَبِ التَّائِيذِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَبِ أَمْ مِنْ غَيْرِهِمْ وَلِلْإِسْتِضَاءَةِ أَمْ لَا وَإِنْوَأَمْ لَا مُعْنَى وَنِهَاجُهُ. فَوَيْلٌ: (بَفَتْحِ الْكَافِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَاجِ وَالْمُعْنَى.

فَوَيْلٌ: (هَلَتْ الْخُ) وَالْأَوَجُّهُ أَنَّ الْكُوَّةَ لَوْ كَانَ لَهَا غِطَاءٌ أَوْ شُبَّاكٌ يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ هَوَاءِ الدَّرَبِ مُنِعَتْ وَإِنْ كَانَ فَاتِحُهَا مِنْ أَهْلِهَا خِلَافًا لِلْسُّبْكِيِّ اهـ نِهَاجُهُ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مُنِعَتْ أَيِ: حَيْثُ لَا إِذْنٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ ضَرَرٌ لِأَهْلِ الدَّرَبِ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ مُشْتَرَكٌ وَالْمُشْتَرَكُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ وَلَيْسَ مِنَ الْإِذْنِ اعْتِبَادُ النَّاسِ فَتَحُّ الطَّاقَاتِ الَّتِي لَهَا غِطَاءٌ وَالشُّبَايِكُ الَّتِي لَهَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ اهـ. وَقَوْلُهُ أَيِ: ع ش وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ ضَرَرٌ الْخُ يَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّحْلِيلُ بِالدَّرَبِ غَيْرِ التَّائِيذِ وَقَوْلُ النَّهَاجِ خِلَافًا لِلْسُّبْكِيِّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى ثَبِيَّةٌ غَالِبَةٌ مَا تَفْتَحُ الْكُوَّةَ لِلْإِسْتِضَاءَةِ وَلَهُ نَصَبُ شُبَّاكٍ عَلَيْهَا بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ خَرَجَ هُوَ أَوْ غِطَاؤُهُ كَانَ كَالْجَنَاحِ قَالَ السُّبْكِيُّ فَلْيَتَّبِعْ لِهَذَا فَإِنَّ الْعَادَةَ

لَمْ يَجُزْ لِمَنْتَاعِ الْبَيْعِ فِي الْمَوْقُوفِ وَحُقُوقِهِ قَالَ وَأَمَّا الْإِجَارَةُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَيُتَّبَعُ فِيهَا تَفْصِيلٌ لَا يَخْفَى عَلَى الْفَقِيهِ اسْتِخْرَاجُهُ اهـ. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَكَانَتْهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا يَخْصُصُ الْمَوْقُوفَ مِنَ الْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ قَدَرُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ فِيهِ مَضْلُوعَةً صَحَّ وَلَا فَلَا اهـ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ قَالَ الْأَذْرَعِي لَمْ يَجُزْ الْخُ مُشْكِلٌ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْحَابِ بَقِيَّةِ الدَّوَرِ وَهِيَ مَا عَدَا الدَّارَ الْمَوْقُوفَةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ مَلِكٍ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ الْوَقْفِ وَشَرِيكَ الْوَقْفِ يَصْحُحُ بَيْعُهُ لِجِهَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كما صرح به الشيخ أبو حامد كما أنَّ له إزالة بعضه أو كله كما مرَّ (والجدار) الكائِن (بين المالكين) لِذازِن (قد يختص به) أي بملكه (أحدهما) ويكون سائرًا للآخر فقط (وقد بشر كان فيه فالمختص به أحدهما (ليس للآخر) ولا يغيره المفهوم بالأولى تصرف فيه بما يضُرُّ مطلقًا فيحرم عليه (وضع الجذع) أي: الأخشاب ووضع جذع واحد (عليه بغير إذن) من مالكه ولا ظنُّ رضاه (في الجديد) على الجديد (لا يُختبر المالك عليه) للخبر الحسن «لا ضرر ولا ضرار» في الإسلام، وللخبر الصحيح «لا يجزئ لأحد من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس» وفي رواية صحيحة «لا يجزئ مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه» وبذلك يُعلم أنَّ الضمير في الخبر المتفق عليه «لا يمتنع جاز جازه» أنَّ يضع خشبه في جداره، لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي: لا يمتنع الجاز أنَّ يضع خشبه على جدار نفسه وإن تضرَّر به لنحو منع ضوئه فإن جعل الضمير للأول كان النهي للترتبه بقرينة ذلك الخبرين نعم روى أحمد وأبو يعلى مرفوعًا

أن يُعمل في الطاقات أبواب تخرج فتشع من هواء الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للإستطراق فإن كان له ذلك فلا منع من أبواب الطاقات اهـ. قُود: (كما مرَّ) أي: في شرح ولَّ فتحه إذا سَمَّه إلخ. قُود: (الكائِن) بين به أنَّ قول المصنِّف بين إلخ متعلِّق بمخدوف صفة للجدار اهـ ش أي ودفع به توهم أنَّ الجدار مشترك بينهما قينافي قوله قد يختص به إلخ. قُود: (لِذازِن) أي مثلاً اهـ ش. قُود: (أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية إلَّا قوله وفي رواية إلى وبذلك. قُود: (بما يضُرُّ مطلقًا) احتراز عما لا يضُرُّ من نحو الإستناد إليه اهـ سم. قُود: (مطلقًا) أي: ولو على بُعد. قُود: (ووضع جذع واحد) قد يُحمل أل في المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اهـ سم. قُود: (للخبر الحسن إلخ) قدَّمه لعمومه اهـ ش. قُود: (للخبر الحسن) إلى قوله: (نعم) في المُغني إلَّا قوله: وفي رواية إلى وبذلك. قُود: (وللخبر الصحيح) وقياسًا على سائر أمواله نهايةً ومُغني. قُود: (لأحد) وفي النهاية والمُغني لا مري. قُود: (من مال أخيه) هو جزئي على الغالب وإلَّا فالذم كذلك اهـ ش. قُود: (مسلم) ليس بقيد كما مرَّ. قُود: (وبذلك يُعلم إلخ) فيه نظر اهـ سم. قُود: (أن الضمير) أي: ضمير جداره اهـ سم. قُود: (أن يضع خشبه) روي بالافراد متونًا والكثر بالجمع مُضافًا انتهى محلِّي اهـ ش. قُود: (ولأنه إلخ) عطف على قوله بذلك يُعلم إلخ بحسب المغنى. قُود: (لا يمتنع) أي: الجاز الثاني في الحديث وكذا ضمير أنَّ يضع إلخ. قُود: (وإن تضرَّر) أي: الجاز الأول. قُود: (فإن جعل إلخ) أي: كما هو المتبادر وجرى عليه رواية أبو هريرة رضي الله عنه. قُود: (لأول) أي: للجاز الأول في الحديث. قُود: (ذلك الخبرين) أي: الحسن والصحيح وأما قوله: وفي رواية إلخ فداخِل في

قُود: (بما يضُرُّ مطلقًا) احتراز عما لا يضُرُّ من نحو الإستناد إليه. قُود: (ووضع جذع واحد) قد يُحمل أل في المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة. قُود: (أن الضمير) أي: في جداره في قوله يُعلم نظر.

«لِلجَارِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارٍ غَيْرِهِ» وَإِنْ كَرِهَ فَإِنْ صَحَّ أَشْكَلَ عَلَى الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا فَإِنْ قُلْتُ: لَوْ سَلَّمْنَا عَدَمَ صِحَّةِ هَذَا فَذَلِكَ الدَّلِيلُ ظَاهِرٌ فِي الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَلْزَمُهُ تَخْصِيصٌ وَاللَّازِمُ لِلْجَدِيدِ مَجَازٌ وَالتَّخْصِيصُ خَيْرٌ مِنْهُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ قُلْتُ: إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يُوجَدْ مُرْجِعٌ آخَرُ وَهُوَ هُنَا كَثْرَةُ الْعُمُومَاتِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ لَا سِيَّمَا وَأَحَدُهَا كَانَ يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَخْتومِ بِهَا بَيَانُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا مَا شُدَّ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي تَأْخُرِهِ عَنْ ذَلِكَ الْخُصُوصِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لَمَّا اسْتَجَازَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مُخَالَفَةً ذَلِكَ الْخُصُوصِ وَخَرَجَ بَيْنَ الْمَالِكِيِّينَ سَابَاطُ أَرَادَ وَضَعَ جُنُودَهُ عَلَى جِدَارٍ جَارِهِ الْمُقَابِلِ لَهُ فَلَا يُجَبِّرُ قَطْعًا. وَعَلَى الْجَدِيدِ (فَلَوْ رَضِيَ) الْمَالِكُ بِوَضْعِ جُنُودِهِ أَوْ بِنَاءِ عَلَى جِدَارِهِ (بَلَا يَجُوزُ) فَهُوَ

الصَّحِيحُ. فَوُدَّ: (لأنه صريح) أي: في القديم. فَوُدَّ: (عَدَمَ صِحَّةِ هَذَا) أي: ما زواه أحمدُ وأبو يَمْلَى.
 فَوُدَّ: (فَذَلِكَ الْإِلْخ) أي: الْخَبَرُ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (مَا يَلْزَمُهُ) أي: الْقَدِيمُ أي: حَمْلُ الْخَبَرِ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهِ عَلَى الْقَدِيمِ بِجَعْلِ الْقَصِيرِ لِلْجَارِ الْأَوَّلِ فِيهِ. فَوُدَّ: (تَخْصِيصٌ) أي: لِلْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ الْجِدَارِ بَيْنَ الْمَالِكِيِّينَ أَهْ كُرْدِي. فَوُدَّ: (مَجَازٌ) أي: بِحَمْلِ الْخَبَرِ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهِ عَلَى التَّنْزِيهِ سَمَ وَكُرْدِي. فَوُدَّ: (قُلْتُ الْإِلْخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ وَإِنْ كَثُرَتِ الْعُمُومَاتُ جِدًّا وَتَأَخَّرَتْ قَطْعًا أَهْ سَمَ. فَوُدَّ: (إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ) أي: كَوْنُ الْخَبَرِ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهِ ظَاهِرًا فِي الْقَدِيمِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِمْ وَالتَّخْصِيصُ خَيْرٌ مِنَ الْمَجَازِ.
 فَوُدَّ: (مُرْجِعٌ) أي: لِلْجَدِيدِ أَهْ كُرْدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ لِلْمَجَازِ. فَوُدَّ: (الْمَانِعَةُ) مَمْنُوعٌ أَهْ سَمَ.
 فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أي: مِنَ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي الْقَدِيمِ أَهْ كُرْدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ هُوَ التَّخْصِيصُ. فَوُدَّ: (بِهَا) أي: يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أي: الْكَوْنُ فِي يَوْمِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ (فِي تَأْخُرِهِ) أي: ذَلِكَ الْوَاحِدِ. فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ الْخُصُوصِ) أي: خُصُوصِ الْجِدَارِ يُفْنِي الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِيهِ أَهْ كُرْدِي وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخُصُوصُ بِمَعْنَى الْخَاصِّ أي: الْخَبَرِ الْمُتَقَيُّ عَلَيْهِ الْخَاصُّ بِالْجِدَارِ.
 فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي: التَّأَخُّرُ. فَوُدَّ: (فَذَلِكَ الْخُصُوصُ) أَرَادَ بِهِ الْوَضْعَ عَلَى الْجِدَارِ أَهْ كُرْدِي أي: اسْتِثْنَاءُ الشَّارِعِ وَضَعَ الْجُنُودَ عَلَى الْجِدَارِ. فَوُدَّ: (حَيْثُ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَوْقِعٌ هُنَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ حِينَ وَرُودِ ذَلِكَ الْخُصُوصِ أَوْ حِينَ؛ إِذْ كَانَ الْجِدَارُ بَيْنَ الْمَالِكِيِّينَ. فَوُدَّ: (وَلَوْلَا ذَلِكَ) أي: التَّأَخُّرُ.
 فَوُدَّ: (مُخَالَفَةً ذَلِكَ الْخُصُوصِ) أي: الْوَضْعَ عَلَى الْجِدَارِ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ أَهْ كُرْدِي.

فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ فِي الْمُغْنِيِّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ الْإِجَارَةَ الْمُؤَيَّدَةَ وَقَوْلَهُ أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَقَوْلُهُ يَضْمَنُ. فَوُدَّ: (أَرَادَ وَضَعَ الْإِلْخ) أي: أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَهُ عَلَى شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ وَأَنْ يَضَعَ طَرَفَ الْجُنُودِ عَلَى جِدَارِ الْإِلْخِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (فَلَا يَجُوزُ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ

فَوُدَّ: (مَجَازٌ) أي: بِالْحَمْلِ عَلَى التَّنْزِيهِ. فَوُدَّ: (قُلْتُ الْإِلْخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ وَإِنْ كَثُرَتِ الْعُمُومَاتُ جِدًّا وَتَأَخَّرَتْ قَطْعًا. فَوُدَّ: (الْمَانِعَةُ) مَمْنُوعٌ.

إعارة) لِيَصْدَقَ حَدُّهَا عَلَيْهِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَسْتَقِذْ وَضَعَهَا ثَانِيًا لَوْ سَقَطَتْ إِلَّا بِإِذْنٍ جَدِيدٍ خِلَافًا لِمَا فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلَ وَضْعِ نَحْوِ جَذْعٍ كَانَ لِمَالِكِهِ إِعَادَتُهُ قِطْعًا لِأَنَّا تَبَيَّنَّا وَضْعَهُ بِحَقِّ وَشَكَّكْنَا فِي مُجَوِّزِ الرُّجُوعِ وَلَيْسَ لِذِي الْجِدَارِ هُنَا نَقْضُهُ إِلَّا أَنْ تُهْذَمَ (و) عَلَى أَنَّهُ إِعَارَةٌ (لَهُ) الرُّجُوعُ قَبْلَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ) أَيُّ: الْجِدَارِ أَوْ الْمَوْضُوعِ عَلَيْهِ قِطْعًا (وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصْح) كَسَائِرِ الْمَوَارِي (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ تَحْيِيْرُهُ بَيْنَ أَنْ يُنْقِضَهُ) أَيُّ الْمَوْضُوعِ (بِأَجْرَةٍ أَوْ يُقْلِعَهُ وَيُغْرَمَ أَرْضُ نَقِصِهِ)

وَالْمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّضَا قِطْعًا كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَضَعَهَا) أَيُّ: أَوْ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ. هـ. فَوَدَّ: (لَوْ سَقَطَتْ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ حَتَّى لَوْ رَفَعَ جَذْعَهُ أَوْ سَقَطَتْ بِتَقْيِهَا أَوْ سَقَطَ الْجِدَارُ قَبْلَ أَنْ يَصَاحِبَهُ بِنَاكَ الْأَلَّةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَضْعُ ثَانِيًا اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلَ وَضْعِهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا وَضِعَتْ أَوَّلًا بِإِذْنٍ فَلَوْ مَلَكَ دَارَيْنِ وَرَايَا خَشَبًا عَلَى الْجِدَارِ وَلَا يَعْلَمُ الْخ اهـ.

هـ. فَوَدَّ: (لَا تَابِتَيْنَا وَضْعَهُ) أَيُّ اسْتِحْقَاقِي وَضْعِهِ وَبِعَارَةِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيُّ: وَالْمُغْنِي فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ فَلَا يُنْقَضُ وَيُقْضَى لَهُ بِاسْتِحْقَاقِهِ دَائِمًا الْخ وَالْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْوَضْعَ دَائِمًا بِنَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ حَاكِمٍ يَرَاهُ اهـ. سم. هـ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَلِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضُهُ إِنْ كَانَ مُتَهَذِّمًا وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ نَقْضُهُ أَيُّ: الْجِدَارِ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ أَصْلَ وَضْعِ الْجَذْعِ عَلَيْهِ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (هَنَا) أَيُّ فِيمَا لَمْ يَعْلَمْ أَصْلَ الْوَضْعِ عَلَيْهِ. هـ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ تُهْذَمَ) بِصِيغَةِ الْمَاضِي.

هـ. فَوَدَّ (سُنِّي): (بِأَجْرَةٍ) فَلَوْ اخْتَارَ الْإِنْتَاءَ بِأَجْرَةٍ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ ذَلِكَ وَطَلَبَ الْقَلْعَ وَغَرَامَةُ الْأَرْضِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُوَافَقَةٌ عَلَى الْأَجْرَةِ بِمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا عَقِدَ بِشَيْءٍ ابْتِدَاءً لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ وَيَجُوزُ فِي الْأَجْرَةِ أَنْ تُقْلَدَّرَ دَفْعَةً كَأَن يُقَالَ أَجْرُهُ مِثْلُ هَذَا غَيْرُ مُقْلَدَّرَةٍ بِمُدَّةٍ كَذَا أَوْ أَنْ تُجْعَلَ مُقْسَطَةً عَلَى الشُّهُورِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ بَرٍّ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ الْأَجْرَةُ كُلُّ شَهْرٍ كَذَا كَمَا فِي الْخَرَجِ اهـ. ش.

هـ. فَوَدَّ (سُنِّي): (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ) أَيُّ: فِيمَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ أَوْ يُقْلِعُهُ الْخ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيُّ: وَالنَّهْيَةِ وَلَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَا هُنَا مَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَعَارَ الشَّرِيكَ حِصَّتَهُ مِنْ أَرْضٍ لِلْبِنَاءِ ثُمَّ رَجَعَ لَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الْقَلْعِ مَعَ الْأَرْضِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِزَامِ الْمُسْتَعِيرِ تَفْرِيعٌ مِلْكِهِ عَنْ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْقَلْعِ هُنَا تَوَجَّهَتْ إِلَى مَا هُوَ مِلْكٌ غَيْرُهُ يَغْنِي الْمُعِيرَ بِجُمْلَتِهِ وَإِزَالَةَ الطَّرْفِ عَنْ مِلْكِ الْمُسْتَعِيرِ جَاءَتْ بِطَرِيقِ الْإِزَامِ بِخِلَافِ الْحِصَّةِ مِنَ الْأَرْضِ فَتُظَاهَرُ مَا هُنَاكَ إِعَارَةُ الْجِدَارِ الْمُشْتَرَكِ اهـ. أَيُّ: فَفِي إِعَارَةِ الْجِدَارِ

هـ. فَوَدَّ: (لَا تَابِتَيْنَا وَضْعَهُ بِحَقِّ) أَيُّ: اسْتِحْقَاقِي وَضْعِهِ وَبِعَارَةِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ فَلَا يُنْقَضُ وَيُقْضَى لَهُ بِاسْتِحْقَاقِهِ دَائِمًا الْخ وَالْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْوَضْعَ دَائِمًا بِنَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ حَاكِمٍ يَرَاهُ.

هـ. فَوَدَّ (سُنِّي): (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ) أَيُّ: فِيمَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ أَوْ يُقْلِعُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يُخَالِفُ مَا

وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا يجيء هنا التملك بالقيمة بخلاف إعاره الأرض للبناء؛ لأنها أصل فجاز أن تستقيم والجدار تابع فلم يستتبع (وقيل فإذنه طلب الأجرة) في المستقبل (فقط)؛ لأن قلعه بضر المستعير. (ولو رضي بوضع الجذوع والبناء عليها) أو بوضعها فقط أو بالبناء عليه بلا وضع جذوع (ببوض فإن أجر رأس الجدار للبناء) عليه (فهو إجارة) لصديق حذما عليه لكن لا يشترط فيها بيان المدة فتأبد للحاجة نعم لو كانت وفقاً عليه

المشترك لا يتمكن مع القلع من الأرض اهـ سم. قال ع ش قوله م ما ذكر هنا أي: من قول المصنف أو يقلع ويغرم أرض نفسه. وقوله م ر وإزالة الطرف أي: طرف الجذوع اهـ. فود: (وهو ما بين قيمته قائماً) أي مستحق القلع كما ذكر في باب العارية اهـ ع ش. فود: (بضر المستعير) لأن الجذوع إذا ارتفعت أطرافها عن جدار لا تستمسك على الجدار الآخر والضرر لا يزال بالضرر نهايةً ومغني.

فود: (سني: (ولو رضي الخ) وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جذوع كذلك اهـ مغني. فود: (للبناء عليه) أي: الجدار أو على الجذوع أو لوضعها فقط. فود: (بيان المدة) أي ولا بيان تقدير أجرة دفعه فيكفي أن يقول أجرتك كل شهر بكذا ويقتصر الغرض في الإجارة كما اغتفر في المفقود عليه ويصير كالخراج المضروب قاله شيخنا البرماوي سم على منهج ومن ذلك الأحكام الموجودة بمصرنا فيقتصر الغرض فيها اهـ ع ش. فود: (فتأبد) أي: إذا لم يبين المدة كما يأتي في الشرح عبارة سم عن الرّوض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتأبد إن لم يؤت يؤت وإلا أي: وإن وقت يؤت فلا يتأبد ويتمين لفظ الإجارة اهـ. وفي البجيرمي أما إذا قال له: أجرتك مائة سنة بكذا مثلاً فإجارة حقيقة وتزب عليها أنه إذا تهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم تؤت فأنها لا تنسخ حلبي وم ر اهـ. فود: (للحاجة) تغليب للصحة على التأيد قال سم والرشدي أي: وفيها حيتيذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا ممتناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المشي خلافه اهـ. فود: (لو كانت) أي: الدار اهـ نهاية. فود: (وفقاً عليه) أي مثلاً نهاية أي: أو موصى له بمنفعتيها أو مستأجرة ع ش.

ذكر هنا ما يأتي في العارية من أنه لو أعاز الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفرغ ولكيه عن ملكه؛ لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما ملكه غيره بمجملته وإزالة الطرقي عن ملك المستعير جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصه من الأرض فتظير ما هناك إعاره الجدار المشترك اهـ أي في إعاره الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض.

فود: (لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الرّوض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتأبد الحق إن لم يؤت يؤت وإلا فلا يتأبد ويتمين لفظ الإجارة وجاز تأيد هذه الحقوق للحاجة إليها على التأيد كالنكاح والعقد في صورة الإجارة التي لا تؤت فيها عقد إجارة اغتفر فيه التأيد لما ذكر اهـ. وقوله عقد إجارة ظاهر جداً في أنه ليس فيه شائبة البيع وحيتيذ يشكل قوله في مسألة القاضي لا ممتناع شائبة البيع فيه؛ إذ لا شائبة بيع في العقد بلفظ الإجارة مع عدم التوقيت فليتأمل. فود: (فيتأبد للحاجة) أي: وفيها حيتيذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا ممتناع شائبة البيع فيه.

وَجِبَ بَيَانُهَا كَمَا قَطَعَ بِهِ الْقَاضِي وَعَتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ لَامْتِنَاعِ شَائِبَةِ الْبَيْعِ فِيهِ (وَإِنْ قَالَ بَعَثَ لِلْبِنَاءِ) أَوْ الرُّوْضِ (عَلَيْهِ أَوْ بَعَثَ حَقَّ الْبِنَاءِ) أَوْ الرُّوْضِ (عَلَيْهِ) أَوْ صَالَحْتُكَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يُقَدِّرْ أَمْدَهُ (فَالْأَصَحُّ أَنَّ هَذَا الْعَقْدَ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ) نَظَرُوا لِلْفِظَةِ الْمُقْتَضِي لِكَوْنِهِ مُؤَبَّدًا (و) شَوْبُ (إِجَارَةٍ) نَظَرُوا لِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بِهِ مَنَفَعَتُهُ فَقَطْ وَجَارَ ذَلِكَ هُنَا كَحَقِّ الْمَرْوِ وَمَجْرَى الْمَاءِ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِجَارَةٌ مُحَضَّةٌ رَدُّهُ بِأَنِّهَا لَا تَنْفَسِخُ بِتَلْفِ الْجِدَارِ بَلْ يَعُودُ حَقُّهُ بِعَوْدِهِ أَتْمَامًا أَمَّا إِذَا قُدِّرَ أَمْدُهُ فَهُوَ إِجَارَةٌ مُحَضَّةٌ وَأَمَّا إِذَا بَاعَهُ أَوْ صَالَحَهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبِنَاءِ أَوْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَبْنِيَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَنْتَفِخُ بِمَا عَدَا الْبِنَاءَ مِنْ مُكَبِّ وَغَيْرِهِ وَأَصْلُ الشَّوْبِ الْخَلْطُ وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَخْلُوطِ بِهِ وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا وَمِثْلُهُ الشَّائِبَةُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَخْطِئَةَ التَّعْبِيرِ بِهَا. (فَلِذَا) أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ مَنَعُهُ وَلَا هَذَا بِنَاءٌ نَفْسِهِ وَإِذَا (بَنَى) بِمَدِّ الْبَيْعِ أَوْ الْإِجَارَةِ الْمُؤَبَّدَةِ (فَلَيْسَ

فَوَدَّ: (وَجِبَ بَيَانُهَا) أَي: وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ يُخَيَّرُ الْأَدْنَى بَيْنَ تَبَعِيَّتِهَا بِالْأَجْرَةِ وَالْقَلْعِ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِصِ إِنْ أَخْرَجَ مِنْ خَالِصٍ مِلْكِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ مَا يَذْفَعُهُ مِنْ عَقْلِ الْوَقْفِ فَلَا يَجُوزُ بَلْ يَتَعَيَّنُ التَّبَعِيَّةُ بِالْأَجْرَةِ وَكَذَا لَوْ انْتَقَلَ الْحَقُّ لِمَنْ بَعْدَ الْأَدْنَى يَتَعَيَّنُ التَّبَعِيَّةُ بِالْأَجْرَةِ أَمَّا ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ صَالَحْتُكَ) أَي: بِشَرْطِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى إِفْرَاقٍ وَسَبْقِ خُصُومَةٍ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْقَاضِي أَمَّا ع. ش. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا الْفُخْ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ وَلَمْ يُقَدِّرْ أَمْدَهُ. فَوَدَّ: (فَهُوَ إِجَارَةٌ الْفُخْ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَلَيْسَ مُرَادًا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْأَي: وَإِنْ أَتَتْ بِوَقْفٍ فَلَا يَتَأَبَّدُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْإِجَارَةِ أَمَّا سَمِ وَرَشِيدِي. وَقَالَ ع. ش. وَلَا يُنَافِيهِ أَي: كَوْنُهُ إِجَارَةً مُحَضَّةً قَوْلُهُ بِفَتْكٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ لِحَقِّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرْذَ بِهِ حَقِيقَةُ الْبَيْعِ أَمَّا وَلَعَلَّهُ لَمْ يُطْلِعْ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ الْمَذْكُورِ نَقْلَ الْمَذْهَبِ. فَوَدَّ: (وَأَمَّا إِذَا بَاعَهُ الْفُخْ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمُتَنِّ لِلْبِنَاءِ الْفُخْ. فَوَدَّ: (أَوْ بِشَرَطِ الْفُخْ) عَطَفَ عَلَى لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبِنَاءِ. فَوَدَّ: (بِهِ) يَعْنِي بِشَيْءٍ آخَرَ (وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا) يَقْتَضِي مَنَعَ صِحَّةَ بَقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ وَلِيَتَأَمَّلَ تَوَجُّهُهُ أَمَّا بَصْرِي. فَوَدَّ: (لِلْبَائِعِ) أَي: أَوْ الْمُؤَجَّرُ. فَوَدَّ: (بَعْدَ الْبَيْعِ) أَي: بِقَوْلِهِ بَعَثَ لِلْبِنَاءِ أَوْ بَعَثَ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (الْمُؤَبَّدَةِ) أَخْرَجَ الْمُؤَقَّتَةَ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لِلْمَالِكِ بَعْدَ الْمُدَّةِ الْقَلْعَ مَعَ غُرْمِ أَرْضِ التَّقْصِصِ كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ صَوَرِ فَرَاغِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْفِرَاسِ أَمَّا سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ الْأَوَّلَى تَرْكُ قَيْدِ التَّأْيِيدِ هُنَا لِإِبْهَامِهِ أَنَّ

فَوَدَّ: (رَدُّهُ بِأَنِّهَا لَا تَنْفَسِخُ بِتَلْفِ الْجِدَارِ الْفُخْ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِجَارَةً مُؤَبَّدَةً كَمَا تَقَدَّمَ انْتَفَسَخَتْ بِتَلْفِهِ وَذَلِكَ يُخَالِفُ مَا سَبَقَتْهُ مِنْ أَنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْإِعَادَةَ إِذَا أُعِيدَ الْجِدَارُ الْمُتَهَدِّمُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ فِي الْمُؤَبَّدِ شَوْبَ بَيْعٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ لَامْتِنَاعِ شَائِبَةِ الْبَيْعِ فِيهِ وَثُبُوتِ الْإِعَادَةِ الْآتِيَةِ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ الْإِنْفِسَاحِ نَظَرًا لِهَذِهِ الشَّائِبَةِ وَإِنْ أَوْهَمَ صَنِيعُ الْمُتَنِّ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ آتِمًا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ مُؤَقَّتَةً انْتَفَسَخَتْ وَلَا إِِعَادَةَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (فَهُوَ إِجَارَةٌ مُحَضَّةٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَلَيْسَ مُرَادًا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْأَي: وَإِنْ أَتَتْ بِوَقْفٍ فَلَا يَتَأَبَّدُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْإِجَارَةِ أَمَّا. فَوَدَّ: (الْمُؤَبَّدَةِ) أَخْرَجَ الْمُؤَقَّتَةَ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لِلْمَالِكِ بَعْدَ الْمُدَّةِ الْقَلْعَ مَعَ غُرْمِ أَرْضِ

لِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضَهُ أَي: بِنَاءِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ (بِحَالٍ) أَي: مَجَانًا أَوْ مَعَ أَرْضٍ نَقْضَهُ؛
لأنه استحقَّ دَوَامُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ بِعَقْدٍ لَا زِمَ نَعْمَ لِمَالِكِ الْجِدَارِ شِرَاءً حَقَّ الْبِنَاءِ مِنَ الْمُشْتَرِي كَمَا
صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَإِنْ اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَحَيْثُ يُضْمَنُ مِنَ الْخَصْلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ فِي الْإِعَارَةِ.
(وَلَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ) بِهِدْمٍ هَادِمٍ يَضْمَنُ وَلَوْ الْمَالِكُ طَالَبَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ بِقِيَمَةِ حَقِّ
الْوَضْعِ لِلْحِيلُولَةِ وَبِأَرْضٍ نَقَضَ جُذُوعِهِ أَوْ بِنَائِهِ إِنْ كَانَ لَا بِإِعَادَةِ الْجِدَارِ وَإِنْ كَانَ الْهَادِمُ لَهُ
الْمَالِكُ تَقْدِيمًا كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَنِ الْجَزْمُ أَنَّ الْمَالِكَ

لِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضَهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْمُسْتَأْجِرِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يَخْتَلِجُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَلَوْ انْهَدَمَ
إِلْخَ فَإِنَّهُ فِي الْمُؤَقَّتَةِ تَنْفِيسُ بِهِ الْإِجَارَةُ اهـ. قُود: (شِرَاءُ حَقِّ الْبِنَاءِ) يَتَّبِعِي وَاسْتِجَارُهُ اهـ سَمَّ قَالَ ع ش
وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ تَقَابَلَا فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. قُود: (وَإِنْ اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) لَمْ يُبَيِّنْ مَا اسْتَشْكَلَ بِهِ اهـ ع ش.
قُود: (وَحَيْثُ) أَي: حِينَ إِذْ وَجِدَ الشَّرَاءَ. قُود: (يُمْكِنُ) مِنَ التَّمَكُّنِ. قُود: (مِنَ الْخَصْلَتَيْنِ) وَهُمَا
التَّقْيَةُ بِالْأُجْرَةِ وَالْقُلْعُ وَغَرَامَةُ أَرْضِ النَّقْصِ اهـ ع ش. قُود: (السَّابِقَتَيْنِ إِلْخ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَفَائِدَةُ
الرُّجُوعِ إِلْخ اهـ سَم.

قُود (سَم): (وَلَوْ انْهَدَمَ إِلْخ) فَهَمَّ مِنْهُ عَدَمُ الْإِنْفِصَاحِ بِالْإِنْهَادِ وَقَضِيَّةُ تَغْلِيلِ الرَّاقِعِيِّ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ
بِمَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ فَأَمَّا إِذَا آجَرَ إِجَارَةً مُؤَقَّتَةً فَيَجْرِي فِي انْفِصَاحِهَا الْخِلَافُ فِي انْهَادِ
الذَّارِ الْمُسْتَأْجِرَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي سَمَّ قَالَ ع ش أَي: وَالرَّاجِعُ مِنْهُ أَنَّهُ يَوْجِبُ الْإِنْفِصَاحَ فَكَذَلِكَ هُنَا وَخَرَجَ
مَا لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْدٌ فَلَا يَنْفَسِحُ بِالْإِنْهَادِ وَإِنْ عَقِدَ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ نَظَرَ الشُّوْبُ الْبَيْعَ اهـ عِبَارَةُ الرَّسِيدِيِّ قَوْلُهُ
م ر إِجَارَةً مُؤَقَّتَةً سَكَتَ عَنْ غَيْرِ الْمُؤَقَّتَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ التَّخْوِ فِي قَوْلِهِ م ر بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ
حَاشِيَةَ الزِّيَادِيِّ صَرِيحَةً فِيمَا ذَكَرْتَهُ اهـ. قُود: (طَالَبَهُ إِلْخ) جَوَابٌ وَلَوْ انْهَدَمَ إِلْخ. قُود: (لِلْحِيلُولَةِ)
أَي: وَيجوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا حَالًا فَإِنْ أُعِيدَ الْجِدَارُ رُدَّ بِدَلْهَاعِ ش وَكَرْدِي. قُود: (وَبِأَرْضٍ نَقَضَ إِلْخ)
وَيَغْرَمُ الْأَجَنِّيَّ لِلْمَالِكِ أَرْضَ الْجِدَارِ مَسْلُوبٌ مَنَفَعُهُ رَأْيَهُ اهـ مُغْنِي. قُود: (إِنْ كَانَ) أَي: النَّقْصُ وَهُوَ
مَا بَيَّنَّ قِيَمَتَهُ أَيِ الْبِنَاءِ قَائِمًا وَقِيَمَتَهُ مَهْدُومًا فَإِنْ أُعِيدَ الْجِدَارُ اسْتَعِيدَتِ الْقِيَمَةُ لِزَوَالِ الْحِيلُولَةِ وَلَا يَغْرَمُ
الْهَادِمُ أُجْرَةَ الْبِنَاءِ لِمُدَّةِ الْحِيلُولَةِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَفِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْوُجُوبِ فِيمَا إِذَا وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ
عَلَى مُدَّةٍ وَالْمُتَّجِعُ عَدَمُ الْوُجُوبِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَائِمًا أَي: مُسْتَحَقُّ الْإِنْقَاءِ وَقَوْلُهُ أُجْرَةُ
الْبِنَاءِ أَي: لَا يَغْرَمُ أُجْرَةَ مَا مَضَى قَبْلَ إِعَادَتِهِ اهـ. قُود: (لَا بِإِعَادَةِ إِلْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِقِيَمَةِ إِلْخ.

النَّقْصِ كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ صَوَرِ فَرَاغِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ. قُود: (شِرَاءُ حَقِّ الْبِنَاءِ)
يَتَّبِعِي وَاسْتِجَارُهُ. قُود: (السَّابِقَتَيْنِ) أَي: فِي قَوْلِهِ وَفَائِدَةُ إِلْخ.

قُود (سَمَنُ): (وَلَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ إِلْخ) وَفَهَمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ الْإِنْفِصَاحِ بِالْإِنْهَادِ وَقَضِيَّةُ
تَغْلِيلِ الرَّاقِعِيِّ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ فَأَمَّا إِذَا آجَرَ جَارَةً مُؤَقَّتَةً فَيَجْرِي فِي
انْفِصَاحِهَا الْخِلَافُ فِي انْهَادِ الذَّارِ الْمُسْتَأْجِرَةِ م ر.

لا يُجْبَرُ عَلَى إِعَادَتِهِ وَحَكَّى الدَّارِمِيُّ فِيهِ الْقَوْلَيْنِ فِي إِجْبَارِ الشَّرِيكِ عَلَى الْعِمَارَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه
فَهوَ مُصْرُوحٌ بِأَنْ مَا هُنَا يَجْرِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِي الشَّرِيكِ وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ عَدَمُ الْإِجْبَارِ وَإِنْ
تَعَدَّى بِالْهَدْمِ فَكَذَلِكَ هُنَا فَقَوْلُ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لَمْ يُصْرَحُوا بِوُجُوبِ إِعَادَةِ الْجِدَارِ
عَلَى مَالِكِهِ وَبِنَبْذِي أَنْ يُقَالُ إِنَّ هَدْمَهُ مَالِكُهُ عُذْوَانًا فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ وَإِنْ هَدَمَهُ أَجَنَّبِيٌّ أَوْ مَالِكُهُ وَقَدْ
اسْتَهْدِمَ لَمْ تَجِبْ لَكِنْ يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ أَه فِيهِ نَظَرٌ لِمَا عَلِمْتَ
أَنْ كَلَامَ الدَّارِمِيِّ الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ مُصْرُوحٌ بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ إِعَادَتُهُ مُطْلَقًا
كَمَا لَا يُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَى الْعِمَارَةِ وَإِنْ هَدَمَ تَعَدَّى ثُمَّ إِنْ كَانَ هَدَمَهُ أَوْ انْهَدَمَ قَبْلَ بِنَاءِ
الْمُسْتَحَقِّ أَوْ وَضِعِهِ فَلَهُ بَعْدَ إِعَادَتِهِ ابْتِدَاءُ الْوَضْعِ أَوْ الْبِنَاءِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ (فَأَعَادَ مَالِكُهُ) بِاخْتِيَارِهِ أَوْ
بِإِجْبَارِ قَاضٍ يَرَاهُ (فَلِلْمُشْتَرِي) أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ (لِإِعَادَةِ الْبِنَاءِ) أَوْ الْوَضْعِ بِتِلْكَ الْآلَةِ أَوْ بِمِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ
حَقٌّ ثَابِتٌ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَبَيِّنْهُ الْمَالِكُ فَأَرَادَ صَاحِبُ الْجُدُوعِ إِعَادَتَهُ مِنْ مَالِهِ مُكَّنَ وَأَقْبَلَهُمْ كَلَامُهُ أَنَّ
الْمُسْتَعِيرَ لَيْسَ لَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا بِالْإِذْنِ وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ يُعِيدُ مَرْدُودٌ بِأَنْ قِيَاسَ الْعَارِيَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْهُ

• فَوُدْ: (فِيهِ) أَي: فِي إِجْبَارِ الْمَالِكِ عَلَى الْإِعَادَةِ. • فَوُدْ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَي: مَا حَكَاهُ الدَّارِمِيُّ.

• فَوُدْ: (فَهُوَ) أَي: كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ. • فَوُدْ: (فِيهِ) أَي: فِي الشَّرِيكِ. • وَفَوُدْ: (هُنَا) أَي: فِي الْمَالِكِ.

• فَوُدْ: (وَقَدْ اسْتَهْدِمَ) قَيْدٌ لِلْمَالِكِ فَقَطْ. • فَوُدْ: (لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ) ثُبُوتُ الْفَسْخِ دُونَ الْإِنْفِسَاخِ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ التَّعْيِيبِ لَا التَّلْفِ أَه سَمَّ وَبِعَارَةً ش قَوْلُهُ لِيَفْسَخَ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِنْفِسَاخَ وَالْكَلَامُ
مَفْرُوضٌ فِيْمَا إِذَا جَرَى بِلَفْظِ الْبَيْعِ أَي وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْفَسِخُ بِالْإِنْهَادِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَمَّا إِذَا وَقَعَ بِلَفْظِ
الْإِجَارَةِ أَوْ كَانَ الْإِنْهَادُ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ كَانَ الْمُرَادُ بِالْفَسْخِ حَقِيقَتُهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ
الْفَسْخِ وَالْإِجَارَةِ أَه. • وَفَوُدْ: (لِلْمُشْتَرِي) أَي: أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ. • فَوُدْ: (لَا يَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ إِعَادَتُهُ الْخُ)
هُوَ الْأَصَحُّ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ش. • فَوُدْ: (مُطْلَقًا) أَي سِوَاءَ كَانَ الْهَادِمُ الْمَالِكُ أَوْ غَيْرَهُ أَه ع
ش. • فَوُدْ: (ثُمَّ إِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ أَقْبَلَهُمْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بِإِجْبَارِ قَاضٍ يَرَاهُ. • فَوُدْ: (قَبْلَ بِنَاءِ
الْمُسْتَحَقِّ) أَيِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِخِلَافِهِ عَلَى التَّوْقِيتِ كَمَا مَرَّ. • فَوُدْ: (أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ)
عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ بِنَاءِ الْمُسْتَحَقِّ. • فَوُدْ: (بِاخْتِيَارِهِ) وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي الْجَدِيدِ مُطْلَقًا سِوَاءَ أَهْدَمَهُ
الْمَالِكُ عُذْوَانًا أَمْ أَجَنَّبِيٌّ أَه نِهَائَةً. • فَوُدْ: (قَاضٍ يَرَاهُ) لَيْسَ بِقَيْدٍ. • فَوُدْ: (صَاحِبُ الْجُدُوعِ) أَي: أَوْ
الْبِنَاءِ. • فَوُدْ: (أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ) أَي: عَلَى التَّأْيِيدِ. • فَوُدْ: (مُكَّنَ) أَي وَتَكُونُ الْجِدَارُ مِلْكًا لَهُ فَلَهُ نَقْضُهُ مَتَى
شَاءَ كَمَا يَأْتِي فِي الْجِدَارِ الْمُشْتَرَكِ إِذَا أَعَادَهُ أَحَدُهُمَا بِأَلَةٍ نَفْسِهِ وَلَهُ يَتِمُّهُ أَيْضًا لِلْمَالِكِ الْأَسْ وَلِغَيْرِهِ أَه ع
ش. • فَوُدْ: (وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ الْخُ) قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا لَكِنْ مَا هُنَا أَبْسَطُ وَأَقْيَدُ أَه سَم. • فَوُدْ: (مَتَمَّةٌ) أَي: مَنَعَ
إِعَادَةَ الْمُسْتَعِيرِ بِإِذْنٍ.

• فَوُدْ: (لَكِنْ يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ) ثُبُوتُ الْفَسْخِ دُونَ الْإِنْفِسَاخِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ التَّعْيِيبِ لَا
التَّلْفِ. • فَوُدْ: (مَرْدُودٌ) قَدْ تَقَدَّمَ هَذَا لَكِنْ مَا هُنَا أَبْسَطُ وَأَقْيَدُ.

كما في التهذيب هناك. (وسواء كان الإذن) في وضع البناء (بعضي أو بغيره) ومَرَّ أَنْ هَذَا لُغَةً صَحِيحَةٌ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (فَيُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِ الْمَوْضِعِ الْمُنْبَنِيِّ عَلَيْهِ) بعد تعيينه (طولاً) وهو الامتداد من زاوية إلى أخرى (وعرضاً) وهو ما بين وجهي الجدار (وسنك) بفتح أوله (الجدران) أي: ارتفاعها إذا أخذ من أسفل فصاعداً فإن أخذ من أعلى فنارلاً فهو عُمُقُ بضم أوله المَهْمَلُ (وكيفيتها) هي مُجَوِّفَةٌ أو مُنْصَدَّةٌ أي: مُلتَصِقٌ ببعضها ببعض وكونُ البناءِ بنحو حجرٍ أو طوبٍ (وكيفية الشَّقْفِ المحمولِ عليها) أمرٌ عقدٌ أو نحو خَشَبٍ؛ لأنَّ الغرضَ يختلفُ بكلِّ ذلك نعم لا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْوِزْنِ وتكفي مُشَاهَدَةُ الآلَةِ عن وصفها. (ولو إِذْنٌ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَرْضِهِ) بإجارة أو إعارَةٍ أو بيعٍ وفي التعبيرِ بِإِذْنٍ وأَرْضُهُ تجوزُ؛ إِذِ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ الرُّضَا وبالثاني إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ

• فَوَدَّ: (هناك) أي: في بابِ العارية. • فَوَدَّ: (أَنْ هَذَا لُغَةً) أي إسقاطُ الهمزة قَبْلَ الَّذِي بَعْدَ سَوَاءِ وَإِثْنَانٍ أَوْ يَدَلِّ أَمْ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ تَعْيِينِهِ) إلى قوله وفي التَّعْيِيرِ فِي الْمُنْفِي. • فَوَدَّ: (بَعْدَ تَعْيِينِهِ) أي الْمَوْضِعِ. • وَفَوَدَّ: (مِنْ زَاوِيَةٍ) أي: لِلْبَيْتِ. • وَفَوَدَّ: (إِذَا اخَذَ) أي: الْجِدَارَ مِنْ أَسْفَلِ أَيْ: مِنْ الْأَرْضِ. • وَفَوَدَّ: (نَارِلًا) أي: إِلَى الْأَرْضِ.

• وَفَوَدَّ (سُي): (وَكَيْفِيَّتُهَا) أي: الْجِدَارَانِ أَمْ مُنْفِي. • فَوَدَّ: (مِنْ وَصْفِهَا) أي: فِي بَيَانِ صِفَةِ الشَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ فَرُؤْيُ الآلَةِ إِذَا كَانَتْ خَشَبًا تُغْنِي عَنْ وَصْفِهِ بِكَوْنِهِ أَرْجًا أَوْ غَيْرَهُ أَمْ ع ش. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أي: فِي الْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ وَالْبَيْعِ أَيْ: بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا. • فَوَدَّ: (إِذْ كُلُّ مِمَّا الْخ) بَيَانُ لِعَلَاقَةِ الْمَجَازِ فِي الْإِذْنِ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيْ الْإِذْنِ وَفِي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامٌ. • فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلِ) أَيْ الْإِذْنِ. • فَوَدَّ: (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ) (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ) بِاعْتِبَارِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاخْتِيَارٍ مَا كَانَ) إِنْ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَادُونَ يَمْلِكُ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مِنَ الْأَرْضِ فَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْإِذْنِ فَاِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاخْتِيَارٍ مَا كَانَ فَفِيهِ أَنَّ هَذَا مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِصَوْرَةِ الْبَيْعِ دُونَ الْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِمَا مِلْكٌ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مَمْلُوكٌ لِلْإِذْنِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ حِينَ الْإِذْنِ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْإِذْنِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ بَلْ قَدْ يَتَوَقَّفُ خُرُوجُهُ عَنْ مِلْكِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ ثُبُوتُ التَّجَوُّزِ فِي قَوْلِنَا بَاغٍ فَلَانَّ أَرْضَهُ أَوْ مِلْكُهُ مَثَلًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي إِذْنٌ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهَا بَيِّنٌ أَنَّ تَكُونَ أَرْضُهُ بِالْبَيْعِ وَبِالْإِجَارَةِ فَفِيهِ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ فِيمَا كَانَ وَحَالُ الْإِذْنِ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَكَذَا بَعْدَ الْإِذْنِ إِذَا إِذْنٌ بِالْإِجَارَةِ أَوْ الْإِعَارَةِ وَلَيَتَأَمَّلُ كَيْفَ يَتَأْتَى ذَلِكَ فِي الْإِعَارَةِ أَمْ سَم.

• فَوَدَّ: (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاخْتِيَارٍ مَا كَانَ) إِنْ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَادُونَ يَمْلِكُ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مِنَ الْأَرْضِ فَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْإِذْنِ فَاِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاخْتِيَارٍ مَا كَانَ فَفِيهِ أَنَّ هَذَا مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِصَوْرَةِ الْبَيْعِ دُونَ الْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِمَا مِلْكٌ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مَمْلُوكٌ لِلْإِذْنِ بِتَمَامِ الْبَيْعِ حِينَ الْإِذْنِ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْإِذْنِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ بَلْ قَدْ يَتَوَقَّفُ خُرُوجُهُ عَنْ مِلْكِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ

(كفى بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سنك وصفة البناء والسقف لأن الأرض تحمّل كل شيء نعم بحث السبكي وغيره اشتراط بيان قدر ما يحفر من الأساس؛ لأن المالك قد يريد حفر قناة تحت البناء فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا يصح ذلك إلا بعد حفره ليرى ما يؤجره أو يبيعه. (وأما الجدار المشترك) بين اثنين (فليس لأحدهما وضع جدره عليه ..

قول (سبي): (بيان قدر محل البناء) أي: بعد تعيينه. هـ قوله: (من طول) إلى قوله قالوا في المئني وإلى المئني في النهاية. هـ قوله: (ولا يجب ذكر سنك وصفة البناء والسقف) ولو شرطاً قدرًا من السنك كعشرة أذرع مثلاً فهل يصح العقد ويجب العمل بذلك الشرط أو يتطلّب العقد مطلقاً أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه نظر ولعل الأقرب الثاني؛ لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فإن مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها المشتري بما أَرَادَ فشرط خلافه يتطلّب ويحتمل أن يقال بالأول وهو مقتضى قول المحلّي وحج ولا يجب ذكر سنك؛ إذ المتبادر من نفي الوجوب جوازه ولا معنى لجواز ذكره إلا وجوب العمل به وعليه فلا نسلم أن ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما إجارة أو بيع فيه شوب إجارة وأياً ما كان فليس المنعقد عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفته كذا وكذا وكان مقتضاه أنه لا بد من ذكر السنك كمثل قيل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع ذلك فالظاهر الأول اهـ ش أقول ويملّ القلب إلى الثاني أي: الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث أيضاً. هـ قوله: (لأن الأرض تحمّل الخ) أي فلا يختلف الغرض إلا بقدر مكان البناء نهاية ومئني.

هـ قوله: (نعم بحث السبكي الخ) عبارة النهاية قال الأذرع وغيره الخ وعبارة المئني وتنبغي كما قال الأذرع بيان الخ. هـ قوله: (قالوا) أي: السبكي وغيره. هـ قوله: (أن لا يصح ذلك) أي: لإيجار الأرض للبناء عليها أو بيع حتى البناء فيها (وقوله بعد حفره) أي الأساس اهـ نهاية. هـ قوله: (أو يبيعه) أي: أو يبيع حقوقه اللهم إلا أن يكون وجه الأرض صخرة لا يحتاج أن يحفر للبناء أساس أو يكون البناء خفيفاً لا يحتاج إلى أساس والبحث الأخير أي: قوله قالوا الخ محله إذا أجره ليني على الأساس لا فيما إذا أجره الأرض ليني عليها ويثبت له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه أخذاً من كلام الشايل شرح م راهسم.

هـ قوله (سبي): (فليس لأحدهما وضع جدره) أي: ولا هذمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن أرض ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه أو ملكه مثلاً والظاهر أنه ممنوع هذا ولا يتعد أن يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الاتي في الصلح على إجراء الماء المذكور في شرح قول المصنّف والقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول الشارح أو عقد بيع فإن قال بعتك إجراء الماء الخ فليراجع وإن كان معناه أنه لا فرق في الأرض التي أذن في البناء عليها بين أن تكون أرضه بالبيع وبالإجارة وبالإعارة ففيه نها في الأصل مضافة إليه فيما كان وحال الإذن أيضاً كما علم مما تقدّم وكذا بعد الإذن إذا أذن بالإجارة أو الإعارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الإعارة. هـ قوله: (نعم بحث السبكي وغيره الخ) في شرح م ر بعد قوله بل ينبغي أن لا يصح الخ اللهم إلا أن يكون وجه الأرض صخرة لا

بغير إذن) ولا ظَنُّ رِضًا (في الجديد) نظير ما مرَّ في جدارِ الأجنبيِّ وبإذنه يجوزُ لكن لو سقطت لم يُعْذَرُها إلا بإذنٍ جديدٍ على الأوجه خلافاً للفقَّالِ (وليس له) ومثله الجارُّ بل أولى (أن يتدَّ فيه وتدا) بكسرِ التاءِ فيهما (أو يفتح) فيه (كوة) أو يترُوب منه كتاباً (بلا إذن) إلا إن ظَنُّ رِضاه كما قاله الماورديُّ في الأخيرِ وقياسه ما قبله ولا يجوزُ الفتحُ بغيرِ رِضا؛ لأنَّ الضوءَ والهواءَ لا يُقابِلان به وإذا فتحَ بإذنٍ لم يجرِ له الشدُّ إلا بإذنٍ وقد يُعارضُ ما ذَكَرَ في التريبِ إطلاقهم جوازَ أخذٍ خلالي وخلالين من مالٍ الغيرِ إلا أن يُقالَ إنَّه مثله فإنَّ ظَنُّ رِضاه جازٍ وإلا فلا توهُّمُ فرقٍ بينهما بعيدٍ (وله أن يستدَّ إليه ويستدَّ متاعاً لا يضرُّ وله ذلك في جدارِ الأجنبيِّ) وإنَّ منعه منه

نقصه ولا يلزُمه إعادته وليس له أيضاً البناءُ عليه بالأولى؛ لأنه أكثرُ ضرراً من الجُدوعِ. ٥ وفوه: (بغيرِ إذن) أي: فلو خالفَ وفعلَ هُدمَ مَجَاناً وإن كان ما بَنَى عليه مُشْتَرِكاً لَتَعْدِيهِ.

(فائدة): لو وَضَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ وادَّعى أنَّ شَرِيكَه أَذِنَ له في ذَلِكَ لم يُقْبَلْ منه إلا بِالْبَيِّنَةِ وإن لم يَقُمْها هُدمَ ما بَنَاهُ مَجَاناً وللوارِثِ حُكْمُ مَوْرَثِهِ إن عَلِمَ وَضَعَهُ في زَمَنِ المَوْرَثِ وإلا فالأصلُّ أَنَّهُ وَضَعَ بِحَقِّ فِلا يُهْذَمُ اهـ ع ش. ٥ فوه: (بجور) ثم إنَّ كان بغيرِ رِضا فلا رُجوعَ له وإن كان بغيره فَلَهُ الرُّجوعُ قَبْلَ الوَضْعِ مُطْلَقاً وكذا بَعْدَهُ لَكِنْ لا أَخِذَ الأَجْرَةَ لا يَلْقِيهِ مع غَرَامَةِ ارشِ النقص؛ لأنه شَرِيكَ فلا يَكُلِّفُ إِزَالَةَ يَلِكِهِ عن يَلِكِهِ اهـ ع ش. ٥ فوه: (لَمْ يَعْذَرُهَا إلا بِإِذْنٍ) يَتَّبِعِي إلا أن يَكُونَ شَرِيكَه قد أَجَرَهُ حَصَّتْهُ مِنْهُ لِلْبِنَاءِ إِجَارَةٌ مُؤَبَّدَةٌ أو باعَها له لِلْبِنَاءِ نَظِيرَ ما سَبَقَ في جِدَارِ الأَجْنَبِيِّ اهـ سم. ٥ فوه: (بِكُسْرِ التَّاءِ فيهما) وَفَتْحُهَا في الثَّانِي اهـ مُغْنِي. ٥ فوه: (أو يترُوب) إلى قولِهِ وقد يُعارضُ في الثَّاهِيَةِ والمُغْنِي إلا قولُهُ كَمَا إلى ولا يَجُوزُ. ٥ فوه: (كِتَاباً) أي لَتَجْفِيفِ حَبْرِهِ اهـ كُرْدِي. ٥ فوه: (في الأخيرِ) أي في التَّريبِ. ٥ فوه: (إلا بِإِذْنٍ) أي: لأنه تَصَرَّفَ في مِلْكِ الْغَيْرِ اهـ نِهَايَةٌ. ٥ فوه: (وقد يُعارضُ إلخ) ويُعارضُهُ أيضاً ما تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ الشَّرْبِ مِنَ الاتِّهَارِ إلا أن يُقالَ اطَّرَدَتِ العَادَةُ ثُمَّ بِالْمُسَامَحَةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ بِخِلَافِ ما هُنا وفيه ما فيه اهـ سَيِّدُ عَمَر. ٥ فوه: (أَنَّهُ مِثْلُهُ) أي: أَخِذَ الْخِلَالِ مِثْلَ التَّريبِ.

٥ فوه (سُي): (لا يضرُّ) أَمَا ما يَضُرُّ فلا يَجُوزُ فَعْلُهُ إلا بِإِذْنٍ وَعَلَيْهِ فَلَوْ اسْتَدَّ جَمَاعَةٌ أَمْتِعَةً مُتَعَدَّةً وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لا يَضُرُّ وَجُعِلَتْهَا تَضَرُّ فَإِنْ وَقَعَ فَعَلُهُمْ مَعًا مُبْعَا كُلُّهُمْ؛ لأنه لا مَزِيَّةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ وَقَعَ مُرْتَبَا مُنْعٍ مَنْ حَصَلَ بِفَعْلِهِ الضَّرَرُ دُونَ غَيْرِهِ وَمِثْلُهُ يُقالُ فِيمَا لَوْ اسْتَدَّ لِلْجِدَارِ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضاً يُقالُ في الاسْتِئْذَانِ إِلَى اثْقَالِ الْغَيْرِ اهـ ع ش. ٥ فوه: (وإنَّ مَنَعَهُ إلخ) كذا في الثَّاهِيَةِ والمُغْنِي قال ع ش والظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى المَالِكِ مَنَعُ ذَلِكَ؛ لأنَّ هَذَا يَمَّا يَسْمَحُ بِهِ عَادَةُ فَالْمَنَعُ مِنْهُ مَحْضٌ عِنَادٍ اهـ. وقال سَمِ قد يُشْكِلُ الجَوَازُ مع المَنعِ بقولِهِ الآتِي امْتَنَعَ الْجُلُوسُ فِيهِ بَعْدَ المَنعِ؛ إِذْ فِي كُلِّ اسْتِغْمَالٍ لِمَلِكِ الْغَيْرِ

يُخْتِاجُ أَنْ يُخَفَّرَ لِلْبِنَاءِ أَسَاسٌ أو يَكُونَ الْبِنَاءُ خَفِيفاً لا يَخْتِاجُ إلى أَسَاسٍ وَالبَحْثُ الْآخِرُ مَحَلُّهُ إِذَا أَجَرَهُ لِيَنِي عَلَى الْأَسَاسِ لا فِيمَا إِذَا أَجَرَهُ الْأَرْضَ لِيَنِي عَلَيْهَا وَيَبَيِّنُ له مَوَاضِعَ الْأَسَاسِ وَطَوْلَهُ وَعَرْضَهُ وَعُمُقَهُ أَخِذاً مِنْ كَلَامِ الشَّامِلِ. ٥ فوه: (لَمْ يَعْذَرُهَا إلا بِإِذْنٍ) يَتَّبِعِي إلا أن يَكُونَ شَرِيكَه قد أَجَرَهُ حَصَّتْهُ مِنْهُ لِلْبِنَاءِ إِجَارَةٌ مُؤَبَّدَةٌ أو باعَها له لِلْبِنَاءِ نَظِيرَ ما سَبَقَ في جِدَارِ الأَجْنَبِيِّ. ٥ فوه: (وإنَّ مَنَعَهُ) قد يُشْكِلُ الجَوَازُ مع

فيهما؛ لأنه عنادٌ محضٌ ومن ثمَّ حكى في المحصول الإجماع فيه وكأنه لم يعتدَّ بما فيه من الخلاف لشدوذه وبحَثَّ امتناع إسناد خشية إليه بطلع منها إلى داره وامتناع جلوس الغير إذا أدى إلى اجتماع يؤذيه ويؤدُّ الأول بأن تلك الخشية إن أضرت ولو على بُعد مَنع منها وإلا فلا فهي داخلة في كلامهم والثاني بأنه ليس مِنَّا نحن فيه على أنَّ الظاهر أنَّ ذلك المحلَّ إن كان من الحريم المفلوك والمُستحقَّ امتنع الجلوس فيه بعد المنع مُطلقاً وقبله إن أضرت وإن لم يكن كذلك فلا وجه للمنع. (وليس له إجماعٌ شريكه على العمارَةِ) لنحو جدارٍ أو بيتٍ أو بئرٍ وإن تعدَّى بهذمه

مع المنع منه إلا أنَّ يُفرَّقَ بين الاستناد للجدار والجلوس على الأرض ومالٍ م ر للفرق وظاهر أنه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظنِّ رضاه وإن لم يُضَرَّ وكان الفرق أطراد العادة بالمساحة هناك لا هنا، وأما وضع ما لا يؤثر بوجهه على البساط كقلمٍ فينبغي جوازه وانظر الأحمال الثقيلة الملقاة بالأرض هل هي كالجدار في الاستناد والإسناد فيه نظراً ولا يتعدَّ أنها كهُو لكنَّ قضية امتناع الجلوس الآتي الإمتناع هنا أيضاً اه. عبارة ع ش وخرج بالجدار الإنشاع بامتعة غيره كالتفطى بقوب له مدة لا تقابل بأجرة ولا تورث نقصاً في العين بوجهه ومن ذلك أخذ كتاب غيره مثلاً بلا إذن فلا يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه. فؤد: (فيهما) خبرٌ مُبتدأٌ مَحذوفٌ أي: هذا التعميم جارٍ في الشريك والأجنبي. فؤد: (حكى) أي: الإمام (فيه) أي في جوارِ الاستناد والإسناد بلا ضرورة ولو منع المالك منه. فؤد: (إسناد خشية) أي: بغير إذن. فؤد: (إليه) إلى جدار الغير أو المُشترك. فؤد: (الأول) أي: بحثُ امتناع إسناد الخشية. فؤد: (فهي داخلة إلخ) أي فتجوز ولو منعها المالك. فؤد: (والثاني) أي: بحثُ امتناع الجلوس. فؤد: (مما نحن فيه) أي: من الاستناد والإسناد ومُحتمل أنه أراد به ما لا يُضَرُّ. فؤد: (مطلقاً) أي أضرت أو لا. فؤد: (كذلك) أي: من الحريم المذكور. فؤد: (لنحو جدار) إلى قوله ونارَعَ في المُغني إلا قوله وقد مرَّ إلى وكما لا يُغَيَّرُ. فؤد: (لنحو جدارٍ أو بيت) مع قول المتن فإنَّ أراد الشريك إلخ وعدم استثناء البيت منه فيه إشعارٌ بأنَّ للبيت حكمَ الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسألة الملو والسفل المصريح بها في كلام الشيخين اه بصريّ ويأتي عن ع ش والرَّشيدِيَّ خلافه. فؤد: (لنحو جدار) كنهه وقناة واتخاذ سُورَةٍ بين سطحَيْهما وإصلاح دولا ب بينهما تَشَعَّتْ إذا امتنع أحدهما من التفتية أو العمارَةِ نهايةً مُغني. فؤد: (وإن تعدَّى إلخ) فلو هَدَمَ الجدارَ المُشترك أحدُ الشريكين بغيرِ إذنٍ الآخرِ لزمه أرض

المنع بقوله الآتي امتنع الجلوس فيه بعد المنع؛ إذ في كُلِّ استعمالٍ يملك الغير مع المنع منه إلا أنَّ يُفرَّقَ بين الاستناد للجدار والجلوس على الأرض ومالٍ م ر للفرق وظاهر أنه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظنِّ رضاه وإن لم يُضَرَّ وكان الفرق أطراد العادة بالمساحة هناك لا هنا. وأما وضع ما لا يؤثر بوجهه على البساط كقلمٍ فينبغي جوازه وانظر الأحمال الثقيلة الملقاة بالأرض هل هي كالجدار في الاستناد والإسناد فيه نظراً ولا يتعدَّ أنها كهُو لكنَّ قضية امتناع الجلوس الآتي الإمتناع هنا أيضاً.

ولا على سقي زرع أو شجير (في الجديد)؛ لأن في ذلك إضراراً له وقد مر خبر ولا يجعل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس قال الرافعي وغيره وكما لا يُجبر على زرع الأرض المشتركة ونزع السنوي في القياس بانديفاع الضرر هنا بإجبار الشريك على إجازتها قال إلا أن يُفرغ على اختيار الغزالي أنه لا يُجبر اهـ. وظاهر كلام السنوي اختصاص الإجازة على الإجارة بالزرع ولا يبعد أن يلحق به ما في معناه مثلاً أمده قصير مثله دون نحو العماره لطول أمدها ويأتي في القسم ما له تعلق بذلك نعم الشريك في الوقف يُجبر على العماره على ما جزم به

التقص لا إعادة البناء؛ لأن الجدار ليس مثلاً وعليه نص الشافعي في البزطي وإن نص في غيره على لزوم إعادة اهـ مُعني. ٥ فؤد: (ولا على سقي زرع إلخ) يؤخذ مما يأتي في إعادة أحد الشريكين بالآلة المشتركة من المنع أنه لو أراد أحد الشريكين السقي هنا من ماء مشترك معد لسقي ذلك النبات منه منع وبما مر في الأصول والثمار أنه لو أراد أحد الشريكين السقي بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اهـ ع ش. ٥ فؤد: (بما مر إلخ) أي: وبما يأتي من قول المصنف فإن أراد إلخ.

٥ فؤد: (لأن في ذلك) أي: في تكليف الممتنع العماره نهايةً ومُعني. ٥ فؤد: (إضراراً) أي للشريك الممتنع. ٥ فؤد: (وقد مر خبر - لا يجعل - إلخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تأمل. ٥ فؤد: (قال الرافعي إلخ) أي: عطفًا على؛ لأن في ذلك إلخ. ٥ فؤد: (هنا) أي: في زرع الأرض المشتركة. ٥ فؤد: (بإجبار الشريك إلخ) أي على الصحيح مُعني ونهاية. ٥ فؤد: (قال) أي: السنوي (إلا أن يُفرغ) أي: القياس المذكور. ٥ فؤد: (على اختيار الغزالي) أي: الضعيف (أنه لا يُجبر) أي: على الإجارة. ٥ فؤد: (وظاهر كلام السنوي) ينبغي أن يتأمل اهـ سيّد عمر. ٥ فؤد: (على الإجارة) متعلق بالإختصاص.

٥ فؤد: (بالزرع) متعلق بالإجارة والباء بمعنى اللام. ٥ فؤد: (أن يلحق به) أي: بالزرع (ما في معناه إلخ) هذا قضية إطلاقي المُعني والنهاية عبارتها وفي غير ذلك أي غير الأرض الموقوفة يُجبر الممتنع على إجارة الأرض المشتركة وبها يتدفع الضرر اهـ. ٥ فؤد: (بفله) أي: مثل الزرع. ٥ فؤد: (نعم الشريك إلخ) إن كان المراد به أحد الموقوف عليهما فالإجبار ظاهر إن كان هناك جهة يُعمر منها الوقف كريمة وإن أريد العماره من ماله أو أريد بشريك الوقف مالِك بعض ما وقف باقية فالإجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع ويتبني في المُبعض إذا طلب مالِك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اهـ سم عبارة النهاية ولا يخفى أن محلها أي القولين في غير الوقف أما هو فتجب على الشريك فيه العماره فلو قال أحد الموقوف عليهم لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف اهـ. قال الرشيد في قوله م ر فتجب على الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي:

٥ فؤد: (نعم الشريك في الوقف) إن كان المراد به أحد الموقوف عليهما فالإجبار ظاهر إن كان هناك جهة يُعمر منها الوقف كريمة وإن أريد العماره من ماله أو أريد هناك بشريك الوقف مالِك بعض ما وقف باقية فالإجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع ويتبني في المُبعض إذا طلب مالِك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه.

شَارِحٌ؛ لَأَنَّ بقاءَ عَيْنِ الوقفِ مقصودٌ وَبَحَثُ الزر كشيءٍ تقيّدُ القولينِ بِمُطْلَقِ التصرفِ فلو كان لِمَحْجُورٍ عليه وَمَصْلَحَتُهُ فِي العِمَارَةِ وَجِبَ عَلَى وَلِيِّهِ الموافقةُ أَهـ وَلَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ؛ لَأَنَّ القولينِ فِي الإِجْبَارِ لِحَقِّ الشريكِ الآخرِ وَهُنَا إِجْبَارُ الوليِّ لِحَقِّ المولى لَا لِحَقِّ الشريكِ الآخرِ. (فَلِإِنْ أَرَادَ الشريكُ إِعَادَةَ.....)

وَالصُّورَةُ أَنَّ لَهُ نَظَرًا كَمَا لَا يَخْفَى أَهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ أَجْبَرَ أَي: وَالْحَالُ أَنَّ الطَّالِبَ وَالْمَطْلُوبَ مِنْهُ مُشْتَرِكَانِ فِي النَّظَرِ أَيْضًا؛ لَأَنَّ غَيْرَ النَّاطِرِ لَا تُطْلَبُ مِنْهُ العِمَارَةُ وَلَا يَتَأَتَّى مِنْهُ فِعْلُهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ النَّاطِرِ أَمَّا إِذَا كَانَ لِشَخْصٍ شَرِكَةٌ فِي وَقْفٍ وَطَلَبَ مِنَ النَّاطِرِ العِمَارَةَ وَجِبَ عَلَيْهِ الإِجَابَةُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الْمُؤَلَّفُ مَرَّ كَذَا بِهَامِشٍ وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ وَطَلَبَ مِنَ النَّاطِرِ إلخَ أَنَّ غَيْرَ النَّاطِرِ مِنْ أَرْبَابِ الوقفِ وَلَوْ مُسْتَأْجِرًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ العِمَارَةُ وَإِنْ أَدَّى عَدَمَ عِمَارَتِهِ إِلَى خَرَابِ الوقفِ أَهـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُ الْقَوْلَيْنِ) أَي: الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ كَانَ) أَيِ الْإِشْتِرَاكِ.

قَوْلُهُ: (وَجِبَ عَلَى وَلِيِّهِ إلخَ) أَي: أَمَّا إِذَا كَانَ الطَّالِبُ وَلِيَّ الطُّفْلِ فَلَا يَجِبُ عَلَى شَرِيكِهِ الموافقةُ وَكَذَا لَوْ طَلَبَ نَاطِرُ الوقفِ مِنْ شَرِيكِهِ المَالِكِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ مَوَافَقَتُهُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَيَاعِ الوقفِ وَمَالِ الطُّفْلِ وَأَجِبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُجْبَرُ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى إِجَارَةِ الْأَرْضِ وَبِهَا يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ شَرِكَةٌ بَيْنَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَقَفٍ وَتَمَارَضَتْ عَلَيْهِ مَصْلَحَتَاهُمَا فَهَلْ تُقَدَّمُ مَصْلَحَةُ الوقفِ أَوْ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ طَلَبَ بَعْضُ الْمُزَوَّقِينَ عَلَيْهِمُ العِمَارَةَ مِنَ الْبَعْضِ الْآخَرِ فَتَجِبَ عَلَيْهِمُ الموافقةُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْوَاقِفِ أَهـ ع ش.

قَوْلُهُ (وَسَيُ): (فَلِإِنْ أَرَادَ إلخَ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي: أَطْلَقَ الْحَاوِي الْجِدَارَ قَعَمَ الْحَاجِزِ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا وَجِدَارَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ لَكِنَّ قَوْلَهُمْ لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ لَا يَأْتِي فِي جِدَارِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ بِالْبِنَاءِ إِلَى حَقِّهِ؛ إِذْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَنَعُ الْآخَرِ مِنْ دُخُولِهِ أَهـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ بِالْوَصُولِ إِلَى حَقِّهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِلْأَغْلَبِ لَا غَيْرَ فَلَيْسَ قَيِّدًا كَمَا هُوَ الْمَثْقُولُ كَمَا مَرَّ فَقَوْلُ جَمْعٍ أَنَّهُ قَيِّدٌ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ وَهُوَ وَاضِحٌ مُدْرِكًا وَيَأْتِيهِ إِلَى آخِرِ مَا بَيَّنَّه فَرَاغَهُ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اغْتِمَادُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: وَجِدَارُ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ يُخْرِجُ جِدَارَ الدَّارِ الْمُخْتَصَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ صَاحِبَيْهَا وَبَيْنَ صَاحِبِ دَارٍ أُخْرَى مُحِيطَةٍ بِهَا أَهـ س م.

قَوْلُهُ (وَسَيُفْرَسُ): (فَلِإِنْ أَرَادَ إِهَادَةَ مُنْهَدِمٍ بِالْأَيْدِي لَمْ يُنْتَفِجْ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي أَطْلَقَ الْحَاوِي الْجِدَارَ قَعَمَ الْحَاجِزِ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا وَجِدَارَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ لَكِنَّ قَوْلَهُمْ لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ لَا يَأْتِي فِي جِدَارِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ بِالْبِنَاءِ إِلَى حَقِّهِ؛ إِذْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَنَعُ الْآخَرِ مِنْ دُخُولِهِ أَهـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ بِالْوَصُولِ إِلَى حَقِّهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِلْأَغْلَبِ لَا غَيْرَ فَلَيْسَ قَيِّدًا كَمَا هُوَ الْمَثْقُولُ كَمَا مَرَّ فَقَوْلُ جَمْعٍ أَنَّهُ قَيِّدٌ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ وَهُوَ وَاضِحٌ مُدْرِكًا بَيَّانُهُ إلخَ مَا بَيَّنَّه فَرَاغَهُ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اغْتِمَادُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: وَجِدَارُ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ يُخْرِجُ جِدَارَ الدَّارِ الْمُخْتَصَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ صَاحِبَيْهَا وَبَيْنَ صَاحِبِ دَارٍ أُخْرَى مُحِيطَةٍ بِهَا.

مُنْهَدِمٌ بِأَلَاةٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يُنْمَعْ) كَذَا قَطَعُوا بِهِ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي اسْتِشْكَالِهِ وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقَوَاعِدِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ إِذِ الْعَرَصَةُ مُشْتَرَكَةٌ فَكَيْفَ يَسْتَبِيدُ أَحَدُهُمَا بِهَا وَلِقْوَةُ الْإِشْكَالِ فَرَضَ جَمْعٌ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا اخْتَصَّ الْمُعِيدُ بِالْأَرْضِ وَلَمْ يُيَالُوا أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْمَقُولِ وَأَجَابَ آخَرُونَ بِأَنَّهُ لَا تَخْلُصُ عَنْ ذَلِكَ لَا بِفَرْضِ أَنَّ لِلطَّالِبِ عَلَيْهِ حَمْلًا كَمَا صَوَّرَ بِهِ الْقَفَالُ وَغَيْرُهُ وَقَدْ يُقَالُ كَمَا جَوَزْتُمْ لَهُ ذَلِكَ لِغَرَضٍ

❦ قَوْلُ (سُي): (مُنْهَدِمٌ) أَي: جِدَارٌ بِخِلَافِ الدَّارِ الْمُشْتَرَكِ فَالْوَجْهُ امْتِنَاعُ إِعَادَتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ م ر اه
سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قُلُوْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ يَغْنِي خُصُوصَ الْجِدَارِ فَلَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي الدَّارِ وَنَحْوِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي تَمْشِيَتِهِ وَنَقَلَهُ عَنْ الزِّيَادِيِّ اه وَعِبَارَةُ ع ش هَذَا مَفْرُوضٌ فِي الْجِدَارِ قُلُوْ اشْتَرَكَا اثْنَانِ فِي دَارٍ انْهَدَمَتْ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا إِعَادَتَهَا بِأَلَاةٍ نَفْسِهِ فَلَوْنَهُ يُنْمَعْ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لابْنِ الْمُقَرِّي انْتَهَى زِيَادِيُّ وَسَمَّ عَلَى مَنَهِجِ نَقْلًا عَنْ م ر وَتَبَنِي أَنَّهُ مِثْلُ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَشٌّ مُشْتَرَكٌ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا إِعَادَتَهُ بِأَلَاةٍ نَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ اه.

❦ قَوْلُ (سُي): (لَمْ يُنْمَعْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ امْتِنَاعُ مِنَ الشَّرِيكِ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ م ر فِي قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ الْإِنْفِصَالُ لَكِنْ قَبْلَهُ ابْنُ حَجٍّ بِمَا إِذَا سَبَقَ الْإِمْتِنَاعُ وَالْأَحْرَمَتُ الْإِعَادَةُ وَجَازَ لِلشَّرِيكِ تَمْلِكُهُ بِالْقِيَمَةِ أَوْ إِلْزَامُ الْمُعِيدِ لِلتَّقْضِ لِيُعِيدَهُ مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ اه ع ش.

❦ قَوْلُ (سُي): (لَمْ يُنْمَعْ) لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ بِذَلِكَ وَيَتَفَرَّدَ بِالْإِنْفِصَاعِ بِهِ وَشَجَلْ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ الْأُسُّ مُشْتَرَكًا وَهُوَ الْمَقُولُ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْبَارِزِيِّ؛ لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي وَصُولِهِ إِلَى حَقِّهِ وَلِتَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ فِي الْجُمْلَةِ وَلِأَنَّ لِلْبَنَانِيِّ حَقًّا فِي الْحَمْلِ عَلَيْهِ فَكَانَ لَهُ الْإِعَادَةُ لِأَجْلِ ذَلِكَ سَوَاءً كَانَ لَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِنْهَادِ بِنَاءٌ أَوْ جُدُوعٌ أَمْ لَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (يَسْتَبِيدُ) أَي: يَسْتَقِلُّ. ❦ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي: بِالْعَرَصَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَرَضَ جَمْعٌ ذَلِكَ الْإِنْفِصَالُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَصَوَّرَ صَاحِبُ التَّعْلِيلَةِ عَلَى الْحَاوِي الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا كَانَ الْأُسُّ لِلْبَنَانِيِّ وَخَذَهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْبَارِزِيُّ وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَالْمَقُولُ مَا فِي الْمَنِيِّ اه. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَي: الْفَرَضُ الْمَذْكُورُ. ❦ قَوْلُهُ: (هَنْ ذَلِكَ) أَي: عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ. ❦ قَوْلُهُ: (هَلِي حَمْلًا) أَي: مِنْ بِنَاءٍ أَوْ جُدُوعٍ اه كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُقَالُ الْإِنْفِصَالُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ بِنَاءٌ وَلَا جُدُوعٌ وَلَا يَكُونُ لَهُ إِعَادَتُهُ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا اه. ❦ قَوْلُهُ: (لَهُ ذَلِكَ) أَي: لِلشَّرِيكِ الْإِعَادَةُ بِأَلَاةٍ نَفْسِهِ.

❦ قَوْلُ (سُي): (مُنْهَدِمٌ) أَي: جِدَارٌ بِخِلَافِ الدَّارِ الْمُشْتَرَكِ فَالْوَجْهُ امْتِنَاعُ إِعَادَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ م ر.
❦ قَوْلُهُ: (لَا بِفَرْضِ أَنَّ لِلطَّالِبِ عَلَيْهِ حَمْلًا) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ فَإِنَّ قِيلَ أَسَاسُ الْجِدَارِ بَيْنَهُمَا فَكَيْفَ جَوَزْتُمْ لَهُ بِنَاءَهُ بِأَلَاةٍ وَأَنْ يَتَفَرَّدَ بِالْإِنْفِصَاعِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه قُلْنَا؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي الْحَمْلِ عَلَيْهِ فَكَانَ لَهُ الْإِعَادَةُ. قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَكَلَامُهُمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ اه. وَذَكَرَ التَّائِيْرِيُّ عَقِبَ ذَلِكَ عَنِ السُّبْكِيِّ كَلَامًا مُحْصَلُهُ اسْتِشْكَالُ جَوَازِ الْإِنْفِرَادِ بِالْإِعَادَةِ وَالْإِنْفِصَاعِ قَهْرًا هَنِ الشَّرِيكِ مِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَرَيَانُ الْقِسْمَةِ فِي ذَلِكَ بِالتَّرَاضِي عَرَضًا فِي كَمَالِ الطُّوْلِ وَبِهَا يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ قَمَا الدَّاعِي إِلَى الْإِجْبَارِ عَلَى تَمَكِّيْنِهِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى غَيْرِ مِلْكِهِ وَيَتَقَى الْبِنَاءُ بِلا أَجْرَةٍ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ

الحمل عليه فجوزوه له لغيره آخر توقف على البناء ككونه ساترا له مثلاً؛ إذ لا فرق بين غرض وغرض على أنه قد يؤجبه إطلاقهم بأن امتناعه من العماره بآلة نفسه والقسمه عناد منه فممكن شريكه من الانتفاع به للضرورة فقلیم توقف جواز الإعادة على امتناع الشريك منها والا فللشريك تملك قدر حصته منه بالقيمة أخذاً من قولهم في دار علوها لواجب وشفلها لآخر وانهدمت لا يُجبر أحدهما الآخر ولذي العلو بناء الشفل بماله ويكون ملكه نظير ما مرّ فله

• فؤد: (فجوزوه) بصيغة الأمر وضمير التصبب للإعادة. • فؤد: (إطلاقهم) أي: إطلاق جواز الإعادة وإن لم يختص المعبّد بالأرض ولم يكن له عليه حمل اه كزدي. • فؤد: (والقسمه) عطف على العماره. • فؤد: (ولاً) أي: وإن أعاده بدون سبق امتناعه. • فؤد: (تملك قدر الخ) أو الزام المعبّد للتفويض ليعيده مشتركاً كما كان اه ع ش. • فؤد: (أخذاً من قولهم الخ) يؤخذ منه أيضاً أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرّح به هذا وما ذكره من توقف جواز الإعادة على الامتناع وأنه مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الرّوض ما ينافيه فإنه صرح بعدم توقف جواز الإعادة على ما ذكر في هذا المأخوذ والمأخوذ منه فإنه بعد ما قرّر كلام الرّوض في مسألة العلو والشفل قال ما نصّه وبما قاله كغيره يؤخذ منه أن له البناء بآلته وإن لم يمتنع الأسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرّد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الجمل فليتأمل فإنه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله مُحَرَّم لها اه سم ويأتي عن النهاية والمغني ما يوافق ما في شرح الرّوض. • فؤد: (لا يُجبر أحدهما) أي: صاحب العلو. • فؤد: (ولذي العلو بناء الشفل الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذي الشفل الهدم بكون البناء قبل الامتناع يقتضي أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذاً من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لتمكن قدر الحصه فقط دون توقف جواز الإعادة وعدمه فيشكل قوله أخذاً من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لتمكن قدر الحصه فيدّ دون توقف جواز الإعادة على الامتناع ويختصّ قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور اه سم ويدل عليه

إعارة منه ولا إجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه. وهو صريح في أنه على كلامهم لا أجرة فليتأمل. • فؤد: (وأخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرّح به هذا وما ذكره من توقف جواز الإعادة على الامتناع وأنه مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الرّوض ما ينافيه فإن صرح بعدم توقف جواز الإعادة على ما ذكر في هذا المأخوذ والمأخوذ منه فإنه بعد ما قرّر كلام الرّوض في مسألة العلو والشفل قال ما نصّه وبما قاله كغيره يؤخذ أنه له البناء بآلته وإن لم يمتنع الأسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه في ذلك وقفة اه. إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرّد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الجمل فليتأمل فإنه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله مُحَرَّم لها. • فؤد: (ولذي العلو بناء الشفل الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذي الشفل الهدم بكون البناء قبل الامتناع يقتضي أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذاً من قولهم الخ إلا أن يكون

هَدمُهُ وَلِذِي الشُّفْلِ الشُّكُنُ فِي الْمَعَادِ؛ لِأَنَّ الْمَرَصَةَ مِلْكُهُ وَهَدمَهُ إِنْ بَنَى قَبْلَ امْتِنَاعِهِ نَعْمَ إِنْ بَنَى الْأَعْلَى عُلُوَّهُ امْتَنَعَ هَدمُ الْأَسْفَلِ لِلشُّفْلِ لَكِنْ لَمْ تَمْلِكْهُ بِقِيَمَتِهِ أَمَّا إِذَا بَنَى الشُّفْلَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ فَلَيْسَ لِلأَسْفَلِ تَمْلِكُهُ وَلَا هَدمُهُ مُطْلَقًا لِتَقْصِيرِهِ أَهْ فامْتِنَاعُ غَيْرِ الْبَانِي مُجَوِّزٌ لِلْإِعَادَةِ وَمَانِعٌ لَهُ مِنَ الْهَدمِ وَالتَّمْلِكِ وَعَدْمُهُ مُحَرِّمٌ لَهَا وَمُجَوِّزٌ لَهَا (وَيَكُونُ الْمَعَادُ) بِأَلْفٍ نَفْسِهِ (مِلْكُهُ يَضَعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ)؛ لِأَنَّهُ بِأَلْفِهِ وَلَا حَقَّ لِغَيْرِهِ فِيهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ لِلْمُتَمَتِّعِ عَلَيْهِ حَقُّ خَبَرِ الْبَانِي بَيْنَ تَمَكِينِهِ وَنَقْضِهِ لِتَعْيِيدِهِ وَبَعْدَ حَقِّهِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِشَارِحٍ مِنْ بَقَاءِ حَقِّهِ كَمَا كَانَ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بَأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ قَدْ يُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَمْتَنِعُ بَعْدَ الْهَدمِ مِنْ إِعَادَتِهِ فَيَضُرُّهُ بِهِدْمِهِ وَحَيْثُ يَزِيدُ

صَنِيعُ الْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورَ مَا نَصَّهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ لَهُ الْبِنَاءَ بِأَلْفٍ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الْأَسْفَلُ مِنْهُ وَمِثْلُهُ الشَّرِيكَ فِي الْجِدَارِ الْمُشْتَرَكِ وَنَحْوِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ أَه. قُودُ: (وَهَدمُهُ) عَطَفَ عَلَى السَّكَنِ. قُودُ: (الْأَعْلَى) أَيِ: صَاحِبِ الْعُلُوِّ. قُودُ: (لَهُ) أَيِ لِلْأَسْفَلِ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: بَنَى الْأَعْلَى عُلُوَّهُ أَمْ لَا. قُودُ: (وَهَدمُهُ) أَيِ: عَدَمُ امْتِنَاعِهِ. قُودُ: (لَهَا) أَيِ لِلْإِعَادَةِ. قُودُ: (لَهُمَا) أَيِ: لِلْهَدمِ وَالتَّمْلِكِ.

قُودُ (سُي): (وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُعِيدُ أَجْرُهُ الْأَسْرَ لِشَرِيكِهِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ حَيْثُ كَانَ الْأَسْرُ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يَتَّبِعِي اعْتِمَادُهُ أَهْ ش وَفِي سَمِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَكَلَامُهُمَا يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ أَهْ وَذَكَرَ التَّائِيْرِيُّ عَنِ الشُّبْكِيِّ كَلَامًا مُحَصَّلُهُ اسْتِشْكَالُ جَوَازِ الْإِنْفِرَادِ بِالْإِعَادَةِ وَالْإِنْتِزَاعِ قَهْرًا عَلَى الشَّرِيكَ مِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَرِيَانُ الْقِسْمَةِ فِي ذَلِكَ بِالتَّرَاضِي عَرْضًا فِي كَمَالِ الطُّولِ وَبِهَا يَنْدَفِعُ الْقَرَرُ قَمَا الدَّاعِي إِلَى الْإِجْبَارِ عَلَى تَمَكِينِهِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى غَيْرِ مِلْكِهِ وَيَتَّقَى الْبِنَاءَ بِلا أَجْرَةٍ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ إِعَارَةٍ مِنْهُ وَلَا إِجَارَةٍ وَلَا يَتَّبِعُ هَذَا بَعِيدٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ أَهْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ عَلَى كَلَامِهِمْ لَا أَجْرَةَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. قُودُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (خَيْرُ الْبَانِي) كَذَا فِي الرُّوضِ أَيِ: وَالْمُغْنِي أَهْ سَمِ. قُودُ: (لِشَارِحِ الْخ) تَبِعَهُ م ر أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ لِمَا وَقَعَ لِشَارِحٍ قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الشَّارِحُ الْمَذْكُورُ يَمْنَعُهُ مِنْ نَقْضِهِ إِذَا شَاءَ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ الْمَقْبُولِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ بَقَاءَ حَقِّهِ كَمَا كَانَ وَيَبَيِّنُ الْقَوْلُ بِالتَّخْيِيرِ وَلِهَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ النِّهَايَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. قُودُ: (وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ) أَيِ التَّخْيِيرُ الْمَذْكُورُ. قُودُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ: عَلَى نَقْضِهِ لِتَعْيِيدِهِ. قُودُ: (فَيَضُرُّهُ) أَيِ: الْبَانِي. قُودُ: (وَحَيْثُ يَزِيدُ) أَيِ: حِينَ إِذْ امْتَنَعَ بَعْدَ الْهَدمِ وَكَذَا قَوْلُهُ هُنَا.

الْأَخَذُ لِتَمْلِكِ قَدْرِ الْحِصَّةِ فَقَطَّ دُونَ تَوْقُفِ جَوَازِ الْإِعَادَةِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَيَخْتَصُّ قَوْلُهُ فامْتِنَاعُ غَيْرِ الْبَانِي لِخَ بغيرِ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ.

قُودُ (نَفْسُهُ): (وَيَكُونُ الْمَعَادُ مِلْكُهُ) وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُ شَرِيكِهِ وَلَا الْأَجْنَبِيِّ مِنَ الْإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ. قُودُ: (خَيْرُ الْبَانِي) كَذَا فِي الرُّوضِ. قُودُ: (لِشَارِحِ) تَبِعَهُ م ر.

فيُتَبَيَّنُ إيجابُهُ هنا دَفْعًا لِذَلِكَ الضَّرَرِ النَّاشِئِ عَنْهُ (ولو قال الآخر لا تَقْعُطُهُ وأَعَزَّمْ لَكَ جَفَّتِي لم تَلْزَمُهُ إيجابُهُ) على الحديد كما لا يلزمه ابتداءِ الجمارة. (وإن أراد إعادته بِقَفْضِهِ) بكسرِ الثَّوْنِ وَضَمِّهَا (المُشْتَرَكِ فَلِلْآخَرِ مِنْهُ) كسائر الأعيانِ المُشْتَرَكَةِ وَقَبْلَ لا وَأَطَالَ جَعَلَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَأَنَّهُ الْمَنْقُولُ وَتَفَرَّقَ عَلَى الْأَوَّلِ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنَ الْإِعَادَةِ مَعَ يُجَوِّزُ لَهُ الْبِنَاءُ فِي الْعَرَصَةِ بِأَنَّ تِلْكَ فِيهَا تَقْوِيَةٌ مُنْفَعَةٌ لَا غَيْرُ وَهُنَا تَقْوِيَةٌ غَيْرُ فَسَوْيَجٌ ثُمَّ مَا لَمْ يُسَامَحْ هُنَا. (ولو تعاونا) بَيَّنَّاهُمَا أَوْ بِأَجْرَةٍ خَرُوجَاهَا بِحَسَبِ مِلْكِيَّتِهِمَا (على إعادته بِقَفْضِهِ عَادَ مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ) وَلَا يَصِحُّ هُنَا شَرْطُ زِيَادَةٍ لِأَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ عَوَضٍ مِنْ غَيْرِ مُعَوَّضٍ (ولو انفرد أحدهما) بِإِعَادَتِهِ بِقَفْضِهِ (وَشَرْطُ لَهُ الْآخَرُ) الْأَذِنُّ لَهُ (زِيَادَةً) تَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ (جَازٌ) وَكَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ وَشَرْطُ لَهُ سُدُسُ النَقْضِ أَيُّ: قَدَرَهُ مِنْ جَفَّتِهِ أَوْ الْعَرَصَةِ أَوْ سُدُسُهُمَا كَانَ لَهُ ثُلَاثَا ذَلِكَ نَعَمْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَشْرِطَ لَهُ مَا ذَكَرَ حَالًا

﴿قَوْلُ (سُي): (لَمْ يَلْزَمُهُ إيجابُهُ) ولو عَمَرَ الْبَيْتَ أَوْ التَّهَرَّجَ لَمْ يَمْنَعْ شَرِيكَهُ مِنَ الْإِنْتِفاعِ بِالْمَاءِ لَيْسَ فِي الرِّزْقِ وَغَيْرِهِ وَلَهُ مِنْهُ مِنَ الْإِنْتِفاعِ بِالْأَلْوَابِ وَالْآلَاتِ الَّتِي أَخَذَتْهَا مِنْهُ وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَمْنَعْ شَرِيكَهُ الْخ أَيُّ: وَلِلْبَانِي نَقْضُ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي الْجِدَارِ اهـ.

﴿قَوْلُ (سُي): (فَلِلْآخَرِ مِنْهُ) وَأَفْتَهُمْ كَلَامُهُ جَوَازُ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَنْعِ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ بَلَا شَكٍّ نِهَايَةُ وَمُعْنَى قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر وَأَفْتَهُمْ كَلَامُهُ أَيُّ: قَوْلُهُ وَإِنْ أَرَادَ إِعَادَتَهُ الْخ وَقَوْلُهُ م ر جَوَازُ الْإِقْدَامِ الْخ خِلَافًا لِابْنِ حَجَّجٍ اهـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْإِنْتِصَارِ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: عَلَى مَا فِي الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيُّ: عَدَمَ جَوَازِ الْإِعَادَةِ بِالنَّقْضِ الْمُشْتَرَكِ عِنْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكَهِ مِنْهَا. قَوْلُهُ: (مَعَهُ) يَعْني بِالنَّقْضِ الْمُشْتَرَكِ. قَوْلُهُ: (يُجَوِّزُ) مِنَ التَّجْوِيزِ (لَهُ) أَيُّ: لِلشَّرِيكَ (الْبِنَاءِ) أَيُّ: بِالْكَافَةِ لِنَفْسِهِ (فِي الْعَرَصَةِ) أَيُّ الْمُشْتَرَكَةِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تِلْكَ) أَيُّ: الْإِعَادَةُ فِيمَا مَرَّ.

وَقَوْلُهُ: (فِيهَا تَقْوِيَةٌ الْخ) خَبَرَانِ. قَوْلُهُ: (وَهُنَا الْخ) أَيُّ: الْإِعَادَةُ هُنَا فِيهَا تَقْوِيَةٌ الْخ اهـ كُرِدِي.

﴿قَوْلُهُ: (وَهُنَا تَقْوِيَةٌ هُنَا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِ الْبِنَاءِ بِالْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ تَقْوِيَةً لَهَا بَلْ هُوَ انْتِفاعٌ بِهَا وَتَقْوِيَةٌ لِمَنْفَعَتِهَا لَا غَيْرُ اهـ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يَدْفَعُ التَّوَقُّفُ بَفَرْقِهِمْ بَيْنَ اسْتِغْلَاءِ الْمَنْقُولِ وَغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ الْخ) الْمُبَادِرُ رُجُوعُهُ لِلْمَغْطُوقَيْنِ مِمَّا. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى الْآ قَوْلُهُ وَفِي هَذَا إِلَى وَحْيِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (بِقَفْضِهِ) أَيُّ: الْمُشْتَرَكِ نِهَايَةُ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَلِذَا كَانَ) أَيُّ: الْجِدَارُ اهـ سَم.

﴿قَوْلُهُ: (وَشَرْطُ لَهُ) أَيُّ: شَرْطُ الْآخَرِ لِلْمُعْبِدِ. قَوْلُهُ: (مِنْ جَفَّتِهِ) حَالٌ مِنْ سُدُسِ النَقْضِ وَالضَّمِيرُ لِلْآخَرِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ لِيُظْهَرَ رُجُوعُهُ عَلَى الْمَغْطُوقَيْنِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (أَوْ الْعَرَصَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى النَقْضِ. قَوْلُهُ: (كَانَ لَهُ) أَيُّ: لِلْمُعْبِدِ. قَوْلُهُ: (ثُلَاثَا ذَلِكَ) أَيُّ: النَقْضِ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى وَالْعَرَصَةِ فِي الثَّانِيَةِ وَهُمَا مِمَّا فِي الثَّالِثَةِ.

﴿قَوْلُهُ: (فَلِذَا كَانَ) أَيُّ: الْجِدَارُ بَيْنَهُمَا.

لا بعد البناء؛ لأن الأعيان لا تؤجل ويجوز أن يُعَيَّده بآلة إنفسيه ليكون للآخر فيما أُعِيدَ بها جزء ويشترط له الآخر زيادة تكون في مُقَابِلَةِ عَمَلِهِ مع جزء من آله فإذا شَرَطَ له سُدُسُ العَرَصَةِ في مُقَابِلَةِ عَمَلِهِ وثُلُثُ آله كان له ثُلَاثَاهُمَا وفي هذا جَمْعٌ بين بيع وإجارة، ومَرُ جَوَازُهُ وَحِينَئِذٍ فَيُشْتَرَطُ العِلْمُ بِالآلَةِ وَصِفَةِ الجِدَارِ ولو قال لأَجْنَبِيٍّ عَمَرُ دَارِي بِأَلْتِكَ لِتَرْجِعَ عَلَيَّ لم يَرَجِعْ لِتَقْدِيرِ البَيْعِ أَوْ بِأَلْتِي لِتَرْجِعَ عَلَيَّ بما صَرَفْتَهُ رَجَعَ به كَأَنفَقَ عَلَى زَوْجَتِي أَوْ عَلَامِي وَيَنْبَغِي أَنَّ لَهُ

• فَوُدَّ: (فِيمَا أُعِيدَ الْخُ) أَي: فِي الْآلَةِ الَّتِي أُعِيدَ بِهَا الْجِدَارُ. • فَوُدَّ: (زِيَادَةٌ) أَي: مِنَ الْعَرَصَةِ.

• فَوُدَّ: (كَانَ لَهُ الْخُ) أَي: لِلْمُعِيدِ ثُلَاثَا الْآلَةِ وَالْعَرَصَةِ. • فَوُدَّ: (بَيْنَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ) فَسُدُسُ الْعَرَصَةِ فِي مُقَابِلَةِ ثُلُثِ آلَتِهِ وَمُقَابِلَةِ عَمَلِهِ ثَمَنًا وَأُجْرَةً اهـ سـ. • فَوُدَّ: (وَمَرَّ) أَي: فِي بَابِ الْبَيْعِ. • فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ؛ إِذْ جُمِعَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ. • فَوُدَّ: (فَيُشْتَرَطُ الْخُ) أَي: فِيمَا لَوْ أَعَادَهُ بِآلَةٍ لِنَفْسِهِ الْخُ اهـ ع شـ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ الْخُ) يَقِي مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ آلَةٌ مُعَيَّنَةٌ لِأَحَدِهِمَا وَاقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ عَمَرُ دَارِي لِتَرْجِعَ عَلَى الظَّاهِرِ الصَّحَّةَ وَيَكُونُ وَكَيْلًا فِي شِرَاءِ الْآلَةِ عَلَى ذِمَّةِ الْمَالِكِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوُدَّ: (لِتَرْجِعَ عَلَيَّ) أَي: بِتَمَنِ الْآلَاتِ اهـ ع شـ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَرْجِعْ) أَي: لِأَنَّ آلَتَهُ لَا تَنْتَقِلُ عَنْ مِلْكِهِ بِمَجْرَدِ وَضْعِهَا فِي دَارٍ غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى مِلْكِهِ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْآلَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ فَلَهُ قَلْعُهَا أَوْ بَيْعُهَا مِنْ مَالِكِ الْأَرْضِ انْتَهَى اهـ سـ. • فَوُدَّ: (لِتَقْدَرِ الْبَيْعُ) اسْتَشْكَلَ سَمَ عَلَى خَجٍّ تَقْدَرُ الْبَيْعُ هُنَا بَعْدَ تَقْدِيرِهِ فِيمَا لَوْ أَعَادَ الْجِدَارَ أَخَذَ الْمَالِكَيْنِ بِآلَتِهِ نَفْسِهِ وَشَرَطَ لَهُ الْآخَرُ ثُلُثِي الْجِدَارِ حَيْثُ صَحَّ وَمَلَكَ آلَةُ الْمُعِيدِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ إِنَّمَا صَحَّ لِلْعِلْمِ بِالْآلَةِ وَصِفَاتِ الْجِدَارِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَفِي مَسْأَلَةِ الدَّارِ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ عُلِمَتِ الْآلَاتُ كَقَوْلِهِ عَمَرُ دَارِي بِأَلْتِكَ هَذِهِ وَعُلِمَ وَضْفُ الْبِنَاءِ صَحَّ فَالْمَسْأَلَتَانِ سَوَاءٌ هَذَا وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ هَذَا وَمَا ذَكَرَ فِي الْقَرْضِ مِنْ أَنَّ عَمَرُ دَارِي لِتَرْجِعَ عَلَى قَرْضِ حُكْمِي لِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْعِمَارَةِ فَيَرْجِعُ بِهِ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ الْآلَةُ فِيهِ لِمَالِكِ الدَّارِ وَالَّذِي يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ هُوَ مَا صَرَفَهُ فَالْعُمْلَةُ كَأَنَّهُمْ وَكَلَاءٌ فِي الْقَبْضِ وَمَا هُنَا الْآلَةُ فِيهِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اهـ ع شـ. • فَوُدَّ: (رَجَعَ بِهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَنْبَغِي الْخُ يُعِيدُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرُّجُوعِ بِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْأَجْرَاءِ وَبَيْنَ أُجْرَةِ عَمَلِهِ كَاسْتِجَارَةِ الْأَجْرَاءِ لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا بِأَنَّهُ لَا طَمَعَ مَعَ هَدَمِ ذِكْرِ شَيْءٍ فِي مُقَابِلَةِ عَمَلِهِ اهـ سَمَ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ وَيَنْبَغِي أَنَّ لَهُ الْخُ إِنَّمَا يَنْتَهِجُ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ كَكَوْنِ الْمُخَاطَبِ بَانِيًا أَوْ نَحْوَهُ أَوْ مَشْهُورًا بِمُبَاشَرَةِ الْعِمَارَةِ لِلنَّاسِ بِأُجْرَةٍ بِخِلَافِ رَجُلٍ وَجِيهٍ لَا عَادَةَ لَهُ بِبَيْتِ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ لِتَرْجِعَ عَلَى الرُّجُوعِ بِمَا يَصْرِفُهُ فَقَطُّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.

• فَوُدَّ: (بَيْنَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ) فَسُدُسُ الْعَرَصَةِ فِي مُقَابِلَةِ ثُلُثِ آلَتِهِ وَمُقَابِلَةِ عَمَلِهِ ثَمَنًا وَأُجْرَةً. • فَوُدَّ: (لَمْ يَرْجِعْ) أَي: لِأَنَّ آلَتَهُ لَا تَنْتَقِلُ عَنْ مِلْكِهِ بِمَجْرَدِ وَضْعِهَا فِي دَارٍ غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى مِلْكِهِ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْآلَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ فَلَهُ قَلْعُهَا أَوْ بَيْعُهَا مِنْ مَالِكِ الْأَرْضِ اهـ. • فَوُدَّ: (لِتَقْدَرِ الْبَيْعُ) لَمْ يَتَقْدَرْ فِيهِ وَفِي هَذَا جَمْعُ الْخُ. • فَوُدَّ: (رَجَعَ بِهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَنْبَغِي الْخُ يُعِيدُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرُّجُوعِ

مثل أجره عَمَلِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا. (وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ) جازَهُ (عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ) أَيِ: مَاءِ الْمَطَرِ مِنْ سَطْحِهِ إِلَى سَطْحِهِ لِيُنْزَلَ إِلَى الطَّرِيقِ مِثْلًا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَرَّةٌ لِلطَّرِيقِ غَيْرُ سَطْحِ الْجَارِ أَوْ مَاءِ النَّهْرِ أَوْ الْعَيْنِ لِيَجْرِيَ مِنْ أَرْضِهِ إِلَى أَرْضِهِ ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى أُجْزِيَ فِيهِ مَا شَاءَ وَكَذَا إِنْ مَلَكَ حَقَّ الْإِجْرَاءِ فَقَطْ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْعُمومِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَيَّدَ بِبَيْتٍ أَوْ بِمِقْدَارٍ فَلَا يَتَقَدَّاهُ (وَالْقَاءُ الثَّلْجِ) مِنْ سَطْحِهِ (فِي مِلْكِهِ) غَيْرِ السَّطْحِ (عَلَى مَالٍ) فَيَكُونُ فِي مَعْنَى

فُؤَدَ: (عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ) وَمِنْهُ الصُّلْحُ عَلَى إِخْرَاجِ مِيزَابٍ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ اهـ ع ش ٥. فُؤَدَ: (أَيِ: مَاءِ الْمَطَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ) فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى وَقَوْلُهُ: (غَيْرُ سَطْحِ الْجَارِ) لَعَلَّ الْمَرَادَ بِالْجَارِ هُنَا جِنْسُ الْجَارِ لَا خُصُوصُ الْجَارِ الَّذِي صَالَحَهُ بِالْفِعْلِ عَلَى ذَلِكَ. ٥. فُؤَدَ: (أَوْ مَاءُ النَّهْرِ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَاءِ الْمَطَرِ. ٥. فُؤَدَ: (مِنْ أَرْضِهِ) أَيِ: الْجَارِ (إِلَى أَرْضِهِ) أَيِ: الْمُصَالِحِ. ٥. فُؤَدَ: (ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ وَإِنْ صَالَحَهُ غَيْرُهُ بِمَالٍ لِيَجْرِيَ نَهْرًا فِي أَرْضِهِ فَهُوَ تَمْلِكُ لَهُ أَيِ لِلْمُصَالِحِ لِمَكَانِ التَّهْرِ بِخِلَافِ الصُّلْحِ عَنْ إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى السَّقْفِ وَعَنْ قَتْحِ بَابٍ إِلَى دَارِ الْجَارِ فَإِنَّهُ يَصْبُحُ وَلَيْسَ تَمْلِكًا لِشَيْءٍ مِنَ السَّقْفِ وَالدَّارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمِلْكِ فِي الْأَوَّلَى وَفِيمَا لَوْ صَالَحَ عَنْ قَتْحِ بَابٍ فِي السَّكَّةِ وَبَيْنَ عَدَمِهِ فِي الْآخِرَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَمُشْتَرِي حَقَّ إِجْرَاءِ التَّهْرِ فِيهِمَا أَيِ: فِي السَّقْفِ وَالدَّارِ كَمَا مُشْتَرِي حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ بَيِّنًا مَخْصًى وَلَا إِجَارَةً مَخْصَةً بَلْ فِيهِ شَائِئٌ يَبِيعُ وَإِجَارَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي تَغْيِيرِهِ بِالتَّهْرِ تَجُوزُ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ مَائِهِ لَا يَأْتِي فِي السَّقْفِ وَلَوْ قَالَ فِيهَا أَيِ: فِي الْأَرْضِ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا يَخْصُلُ بِهِ مِلْكُ الْمَجْرَى فِي الْمُصَالِحَةِ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَمَا لَا يَخْصُلُ بِهِ ذَلِكَ وَبَيَانٌ أَنَّ الصُّلْحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى السَّطْحِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَكَلَامُ الشَّارِحِ لَا يُقَيِّدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَا ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى الْخ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَسْأَلَةَ إِجْرَاءِ مَاءِ التَّهْرِ وَالْعَيْنِ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِجَارَةً فَإِنَّهُ رَاجِعٌ لِهَذَا أَيْضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ بَيَانُ السَّطْحِ الْخ كَمَا أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَالْقَاءُ الثَّلْجِ فِي مِلْكِهِ عَلَى مَالٍ وَمَا أَوْهَمَهُ فِي هَذَا مُوَافِقُ لُظَاهِرِ قَوْلِ الرُّوْضِ فَرَعَ الْمُصَالِحَةَ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَطَرَحَ الْقِيَامَةَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ إِجَارَةً بِشَرْطِهَا اهـ. لَكِنْ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ عَقْدٌ فِيهِ شَائِئٌ يَبِيعُ وَإِجَارَةً أَوْ يُقَالَ يَبِيعُ بِشَرْطِهِ أَوْ إِجَارَةً بِشَرْطِهَا اهـ وَلَيْسَ فِي هَذَا تَعَرُّضٌ لِمِلْكِ عَيْنٍ أَوْ عَدَمِهِ اهـ س م. ٥. فُؤَدَ: (عَلَى سَبِيلِ الْعُمومِ) هَلِ الْإِطْلَاقُ هُنَا مَجْمُوعٌ عَلَى الْعُمومِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَيَّدَ الْخ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.

فُؤَدَ (سُي): (فِي مِلْكِهِ) أَيِ: الْمُصَالِحِ بَعْدَ اهـ مُعْنَى.

بِمَا صَرَّفَهُ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَبَيْنَ أَجْرَةِ عَمَلِهِ كَاسْتِجَارِهِ الْأَجْرَاءَ لَكِنْ قَدْ يُمْنَعُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا بَأَنَّهُ لَا طَمَعَ مَعَ عَدَمِ ذِكْرِ شَيْءٍ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ. ٥. فُؤَدَ: (ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ وَإِنْ صَالَحَهُ غَيْرُهُ بِمَالٍ لِيَجْرِيَ نَهْرًا فِي أَرْضِهِ فَهُوَ تَمْلِكُ لَهُ أَيِ لِلْمُصَالِحِ لِمَكَانِ التَّهْرِ بِخِلَافِ الصُّلْحِ عَنْ

الإجارة فيصَحُّ بلفظها ويُتَقَرَّرُ الجَهْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ لِتَقَدُّرِ مَعْرِفَتِهِ وَتُسْتَرْطُ بَيَانُ السُّطُوحِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ الْمَاءُ وَالْمَجْرَى بِقِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ مَاءَ الْمَطَرِ يَقِلُّ بِصِفَرِهِ وَيَكْثُرُ بِكُثْرِهِ وَالَّذِي يَجْرِي إِلَيْهِ وَقُوَّتُهُ وَضَعْفُهُ فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَحْمِلُ إِلَّا قَلِيلَ الْمَاءِ وَخَرَجَ بِمَاءِ الْمَطَرِ مَاءُ الْفُسَالَةِ فَلَا يَجُوزُ الصُّلُحُ عَلَى إِجْرَائِهَا بِمَالٍ فِي أَرْضٍ أَوْ سَطْحٍ وَمَاءُ نَحْوِ النَّهْرِ مِنْ سَطْحٍ إِلَى سَطْحٍ لِلْجَهْلِ بِذَلِكَ

• فُودَ: (فَيَصِحُّ) أَي: الصُّلُحُ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ وَالْقَاءِ الثَّلْجِ (بِلَفْظِهَا) أَي: الإجارة أَي: كَمَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الصُّلُحِ وَكَذَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ كَمَا يَأْتِي. • فُودَ: (بِقَدْرِ ذَلِكَ) أَي الْمَاءِ وَالثَّلْجِ. • فُودَ: (وَتُسْتَرْطُ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمَجْرَى بِقِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ وَمَاءُ نَحْوِ إِلَى لِلْجَهْلِ. • فُودَ: (الَّذِي الْفُخْ قَضِيَّتُهُ أَنَّ السُّطُوحَ مُفْرَدَةٌ كَالسَّطْحِ أَهْ بَصْرِيٌّ. • فُودَ: (يَجْرِي عَلَيْهِ) أَي: مِنْهُ أَي: أَوْ يُلْقَى مِنْهُ الثَّلْجُ وَإِنَّمَا تَرَكَهُ لِيُعْلِمَهُ مِنَ الْأَوَّلِ أَهْ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَتُسْتَرْطُ مَعْرِفَةُ السَّطْحِ الَّذِي يَجْرِي مِنْهُ الْمَاءُ سِوَاةً كَانَ يَبِيعُ أَوْ إِجَارَةً أَوْ إِعَارَةً أَهْ. • فُودَ: (وَالْمَجْرَى الْفُخْ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ نَحْوُ الْمِيزَابِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَظُمَ ازْتِفَاعُهُ مَثَلًا يَنْزِلُ الْمَاءُ بِقُوَّةٍ فَيَحْصُلُ الْخَلَلُ فِي السُّطُوحِ الْأَسْفَلِ. • فُودَ: (بِصِفَرِهِ) أَي: السُّطُوحِ. • فُودَ: (وَالَّذِي يَجْرِي الْفُخْ) أَي: وَبَيَانُ السُّطُوحِ الَّذِي الْفُخْ. • فُودَ: (مَاءُ الْفُسَالَةِ) أَي: لِلثِّيَابِ أَوْ الْأَوَانِي. • فُودَ: (فَلَا يَجُوزُ الصُّلُحُ الْفُخْ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ. • فُودَ: (بِمَالٍ) أَي: وَأَمَّا بِدُونِهِ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ إِعَارَةً لِلْأَرْضِ الَّتِي يَعْصِلُ إِلَيْهَا الْمَاءُ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَهْ ع ش. • فُودَ: (هَلَى إِجْرَائِهَا) الْأَوَّلَى وَإِجْرَائِهِ أَي: مَاءُ الْفُسَالَةِ. • فُودَ: (وَمَاءُ نَحْوِ النَّهْرِ الْفُخْ) عَطَفَ عَلَى مَاءِ الْفُسَالَةِ أَي: فَلَا يَجُوزُ الصُّلُحُ عَلَى إِجْرَائِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ الظَّاهِرِ. • فُودَ: (مِنْ سَطْحٍ إِلَى سَطْحٍ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ إِجْرَاءِ مَاءِ النَّهْرِ مِنْ سَطْحٍ إِلَى أَرْضٍ أَهْ ع ش.

إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى السَّقْفِ وَعَنْ فَتْحِ بَابٍ إِلَى دَارِ الْجَارِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَيْسَ تَمْلِكًا لِشَيْءٍ مِنَ السَّقْفِ وَالذَّارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَكَلَّمَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمِلْكِ فِي الْأَوَّلَى وَفِيمَا لَوْ صَالَحَ عَنْ فَتْحِ بَابٍ فِي السَّكَّةِ وَبَيْنَ عَدَمِهِ فِي الْآخِرَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَمُسْتَرِي حَقَّ إِجْرَاءِ النَّهْرِ فِيهِمَا أَي: فِي السَّقْفِ وَالذَّارِ كَمُسْتَرِي حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ بَيْعًا مَخْصُصًا وَلَا إِجَارَةً مَخْصُصَةً بَلْ فِيهِ شَائِنَةُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي تَغْيِيرِهِ بِالنَّهْرِ تَجُوزُ لِأَنَّ إِجْرَاءَ مَائِهِ لَا يَأْتِي فِي السَّقْفِ وَلَوْ قَالَ فِيهَا أَي: فِي الْأَرْضِ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَهْ. وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا يَحْصُلُ بِهِ مِلْكُ الْمَجْرَى فِي الْمُصَالَحَةِ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَمَا لَا يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ وَبَيَانٌ أَنَّ الصُّلُحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى السَّطْحِ قَدْ يَكُونُ فِي شَوْبِ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَكَلَامُ الشَّارِحِ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَا ثُمَّ إِنَّ مِلْكَ الْمَجْرَى الْفُخْ إِنَّمَا يَنْأَسِبُ مَسْأَلَةَ إِجْرَاءِ مَاءِ النَّهْرِ وَالْعَيْنِ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ قَدْ يُوْهِمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِجَارَةً فَإِنَّهُ رَاجِعٌ لِهَذَا أَيْضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَتُسْتَرْطُ بَيَانُ السُّطُوحِ الْفُخْ. كَمَا أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَالْقَاءِ الثَّلْجِ فِي مِلْكِهِ عَلَى مَالٍ وَمَا أَوْهَمَهُ فِي هَذَا مُوَافِقُ لُظَاهِرِ قَوْلِ الرُّوْضِ: (فَرْغُ): الْمُصَالَحَةُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَطَرْحِ الْقُمَامَةِ فِي مِلْكِ الْغَنِيِّ إِجَارَةً بِشَرْطِهَا أَهْ. لَكِنْ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ ذَلِكَ مَا نَهَى الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ عَقْدٌ فِيهِ شَائِنَةُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ يُقَالَ بَيْعٌ بِشَرْطِهِ أَوْ إِجَارَةٌ بِشَرْطِهَا أَهْ. وَلَيْسَ فِي هَذَا تَعَرُّضٌ لِمِلْكِ غَيْرٍ أَوْ عَدَمِهِ.

مع عدم مس الحاجة إليه وإن أطال البلقيني في النزاع في ذلك واختار خلافه ويقول في غير السطح لقاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة إليه مع ما فيه من الضرر الظاهر وفيما إذا أذن في إجراء الماء في أرضه بمال إن كان بصيغة عقد إجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها وعمقها وكذا قدر المدة إن ذكرت

• فؤد: (مع عدم مس الحاجة إلخ) أي: وماء المطر وإن كان مجهولاً إلا أنه تدعو الحاجة إليه فهو عقد جواز للحاجة كما قاله اه رشدي. • فؤد: (وإن أطال البلقيني إلخ) وفي النهاية ما حاصله الجنب بحمل كلام الشيخين على ما إذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقيني بالصحة فيما إذا بين قدر الجاري إذا كان على السطح وموضع الجريان إذا كان على الأرض اه قليوبي عبارة الرشدي قوله م ر واعترضه البلقيني إلخ هذا في الحقيقة تفيد لكلام الشيخين لا اعتراض؛ إذ كلامهما مفروض في الماء المجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليلهما الماء فهما جاريان على الغالب اه. • فؤد: (في ذلك) أي: في ماء المسألة إلخ معني ونهاية. • فؤد: (فلا يجوز إلخ) أي: الصلح عليه بمال وفقاً للنهاية والمنهج.

• فؤد: (وفيما إذا إلخ) الظاهر أنه متعلق بقوله وجب إلخ فيرد عليه أن فيه تقديم مضمول الجواب على أداة الشرط فلو حذف قوله إن كان أو أبدل أداة الشرط بالواو لسلّم عبارة المعني ثم إن عقد على الأول أي: إجراء الماء بصيغة الإجارة فلا بد من بيان موضع الإجراء وبيان طول وعرض وعمقه وقدر المدة إن كانت الإجارة مقدرة بها وإلا فلا يشترط بيان قدرها اه وهي واضحة. • فؤد: (إن كان إلخ) أي: كان الإذن ملائماً (بصيغة إلخ) ملائمة الكلّي بجزئيّه. • فؤد: (وجب بيان إلخ) ولا حاجة في العارية إلى بيان؛ لأنه يرجع متى شاء والأرض تحمّل ما تحمّل وليس للمستحق في المواضع كلها دخول الأرض من غير إذن مالكها إلا لتفتية التهر وعليه أن يخرج من أرضه ما يخرج من التهر تقريباً لملك غيره وليس من إذن له في إجراء المطر على السطح أن يطرخ الثلج عليه ولا أن يترك الثلج حتى يذوب ويسيل إليه ومن إذن له في لقاء الثلج لا يجري المطر ولا غيره اه معني. زاد النهاية قال العبادي ولو أذن صاحب الدار لإنسان في حفر بئر تحت داره ثم باعها كان للمشتري أن يرجع كالبائع قال الأذاعي وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها بإعارة أو إجارة انقضت فيثبت للمشتري ما يثبت للبائع انتهى ولو بنى على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ماء المطر نقبه المشتري والمستأجر لا المستعير ولا يجب على مستحق إجراء الماء في ملك غيره مشاركته في العماره له إذا انهدم ولو بسبب الماء اه. • فؤد: (وكذا قدر المدة إلخ) التقييد بقوله إن ذكرت أي المدة يقتضي أنه يجوز عدم ذكرها مع

• فؤد: (وكذا قدر المدة إن ذكرت) التقييد بقوله إن ذكرت أي المدة يقتضي أنه يجوز عدم ذكرها مع أن الفرض أن الإذن بصيغة عقد الإجارة وهو كذلك قال في الرّوض وإن استأجرها أي: الأرض لإجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية إلى أن قال وقدر المدة قال في شرحه إن كانت الإجارة مقدرة بها وإلا فلا يشترط بيان قدرها كظهير فيما مرّ في بيع حق البناء اه. وقد تقدّم عنه في بيع حق البناء أنه إن أفت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة اه. وحاصله أنه مع لفظ الإجارة يجوز التأييد والتأيت وإن

وكون الساقية محفورة فيما إذا استأجر لإجراء الماء في ساقية؛ لأن المستأجر لا يملك الحفر أو عقد بيع فإن قال بعثك إجراء الماء أو حق مسيله فكبيع حق البناء فيما مر أو مسيله أو مجراه ملك محل الجريان كما اقتضاه كلام الأصحاب فيشترط بيان طول وعرضه لا عمقه ولو صالحه على أن يسقي زرعه من مائه لم يجز؛ لأن الماء وإن ملك فإنما يملك منه الموجود لا ما تبعه فالحيلة بيع قدر من النهر ليكون الماء تابعا وقوله في يملكه الحق به المتولي

أن الغرض أن الإذن بصيغة عقد الإجارة وهو كذلك قال في الرض وإن استأجرها أي: الأرض لإجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية إلى أن قال وقدر المدة قال في شرحه إن كانت الإجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط بيان قدرها كتظيرها فيما مر في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء أنه إن أفت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة انتهى وحاصله أنه مع لفظ الإجارة يجوز التأيد والتأقيت وأن التأيد يكون مع صيغة الإجارة وغيرها والتأقيت لا يكون إلا مع صيغة الإجارة اه سم ومر أيضا عن المغني مثل ما ذكره عن شرح الرض وظاهر النهاية اشترط التأقيت مع لفظ الإجارة وخطاهم ر الرشيدي وأوله ع ش بتأويل بعيد. فود: (وكون الساقية إلخ) عطف على قوله بيان إلخ وقوله فيما إذا استأجر إلخ متعلق بقوله وجب إلخ. فود: (أو عقد بيع) عطف على عقد إجارة إلخ.

فود: (فيما مر) أي بقول المصنف وإن قال بغته للبناء أو بعث حق البناء إلخ. فود: (كلام الأصحاب) عبارة المغني كلام الكفاية اه. فود: (لا ههنا) لأنه ملك القراض اه مغني. فود: (ولو صالحه إلخ) ولو صالحه على قضاء الحاجة من بول أو غائط أو طرخ قمامة ولو زبلا في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع وإجارة وكذا المصالحة على المبيت على سقف غيره اه مغني. زاد النهاية ولمشتري الدار ما لياؤها من إجراء الماء لا المبيت اه قال ع ش وقوله مر وطرخ قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء المسألة أن الاحتياج إلى إلقاء القمامات أشد منه إلى إخراج ماء المسألة وقوله مر لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف أحوال الناس فقد لا يرضى صاحب السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه. فود: (هلى أن يسقي زرعه إلخ) أي على مال بقرينة ما بعده. فود: (الحق به) إلى الفرع جزم به المغني من غير عزو وكذا النهاية إلا أنه عزاه لسليم في التفریب.

التأيد يكون مع صيغة الإجارة وغيرها والتأقيت لا يكون إلا مع صيغة الإجارة. فود: (ملك محل الجريان) تقدم فيما إذا قال بعثك رأس الجدار للبناء عليه أنه لا يملك به عينا بل منفعة وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق أن تقيده بقوله للبناء تصرف عن الملك وإلا لم يقيد بالبناء؛ لأننا نقول صرحوا بما يقيد أنه في مسألة الجدار لا يملك عينا وإن لم يقيد بالبناء فقد قال في شرح الرض عقيب قول الرض فإن باعه حق البناء أو العلو للبناء عليه بتمن معلوم استحقه أي: حق البناء عليه ما نصه بخلاف ما لو باعه وشرط أن لا يني عليه أو لم يترض للبناء عليه لكن للمشتري أن يتخج بما عدها من

وغيره الوقف أي: إذا كان النظر للموقوف عليه والمؤجر لكن بشرط التأقيث ووجود ساقية فيها محفورة؛ لأنه لا يملك إحداث حفرة فيها.

(فرغ) باع داراً يصب ماء مزاياها في عرصة بخنيها ثم باع العرصة فللمشتري منه إن كان مستنيده اجتماعهما في ملك البائع بخلاف ما إذا كان سابقاً على الاجتماع؛ لأنه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يمزون إلى أملاكهم في وسط ملك إنسان فطلبوا منه أن يوز لهم بحقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله أن يمتنع حتى يقرروا أنه شريكهم خوفاً من أن ينكروا المشاركة تمسكاً بأن يذهب باقية عليه بالمرور فيه وإنما لم يلزم مديننا إشهاد طلبه منه دائته كما قطعوا به؛ لأن الطروق هنا في ملك الغير يؤدي إلى إنكاره غالباً بخلاف الدين ولو خرجت أغصان أو غرور شجرته أو مال جداره

• قوله: (الوقف إلخ) عبارة النهاية الأرض الموقوفة قال ع ش أي: أو السطح أخذاً بما يأتي اهـ.

• قوله: (لكن إلخ) راجع للوقف أيضاً. • قوله: (بشرط التأقيث) لأن الأرض غير مملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقاً نهاية ومغني. • قوله: (والمؤجر) أي: الأرض المستأجرة نهاية ومغني. • قوله: (فيها) أي: في الأرض الموقوفة والمستأجرة مغني ونهاية. • قوله: (لأنه) أي: المصالح. • قوله: (لا يملك إحداث حفرة إلخ) كأنه احتراز به عما إذا أذن المالك في ذلك أي: أو كان ما استؤجر له الأرض يتوقف على الحفر فليراجع اهـ رشيدى. • قوله: (باع داراً إلخ) يظهر أن بيعها ليس بقيد وإنما المدار على بيع العرصة. • قوله: (فللمشتري) أي: للعرصة. • قوله: (منعه) أي: منع مشتري الدار. • قوله: (منه) أي: من الصب وكذا ضمير مستنيده وكان وإشارة ذلك. • قوله: (بخلاف ما إذا كان سابقاً إلخ) هل مثله ما إذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع. • قوله: (لأنه) أي: السبق. • قوله: (المشتري) نائب فاعل يمتنع. • قوله: (يمزون إلى أملاكهم) أي: على سبيل الاستحقاق اهـ سيّد عمر. • قوله: (عليه به) أي على الإقرار بحقهم. • قوله: (المشاركة) يدل من ضمير التصب. • قوله: (طلبه منه دائته) نعت إشهاد.

• قوله: (به) أي: بقدّم لزوم. • قوله: (في ملك لغير) خبر أن. • وفوه: (يؤدي إلخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل أن الأول نعت للطروق أو يدل من هنا. • قوله: (لأن الطروق إلخ) هذا الفرق على فرض تسليمه إنما يظهر بالنسبة إلى قوله وله أن يمتنع إلخ لا بالنسبة لما قبله. • قوله: (ولو خرجت) إلى قوله: (جلاًفاً) في المغني إلا قوله: (أو ما يستحق) إلى (أجبره) وفي النهاية إلا قوله: (بناءً) إلى (أجبره). • قوله: (أو مال جداره إلخ) ومنه ميل جدار بعض أهل السكة المستدة إليها فليغير مالك الجدار فدمه وإن كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اهـ ع ش.

مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعاً لما ورد في اهـ. فإن قوله (أو لم يتعرض لبناء إلخ) كالصريح في أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عيناً ويدل عليه قوله (لكن للمشتري إلخ) إذ لو ملك انتفع بالبناء أيضاً اللهم إلا أن يفرق بأن تخصيص البيع بنحو الرأس قرينة على عدم إرادة العيني.

إلى هواءٍ مُشترِكٍ بينه وبين جاريه أو ما يستحقُّ جازه منفَعته بناءً على أنه يُخاصِمُ وسيأتي ما فيه في الإجارة وإن رضي مالِكُ العَيْنِ أجزَّره على تحويلها عنه فإن امتنع ولم يُمكن تحويلها فله قطعها وهذا ولو بلا إذن حاكمٍ خلافاً لابن الرُّفعة ولو أوقد تحتها ناراً فاحتَرَقَتْ لم يضمنها على ما قاله البَغَوِيُّ ويتعيَّنُ حملُه على ما إذا لم يُقصر كأن عَرَضَتْ ريحٌ أو صُلَّتْها إليها ولم يُمكنه طفؤها ولو اختلفا في ممرٍّ وميزابٍ ومجرى ماءٍ ونحوها في ملكٍ الغير أحوإجارة أو بيعٌ مؤبَّد فإن عُلِمَ ابتداءُ حدوثه في ملكه صدَّقَ المالِكُ أنه لا حقٌّ للآخر في ذلك

• قوله: (إلى هواءٍ مُشترِكٍ) بالإضافة وتزكُّها عبارةٌ المُعْنَى والنهاية إلى هواءٍ ملكه الخاص أو المُشترِك
 اهـ. • قوله: (إلى هواءٍ مُشترِكٍ بينه وإلخ) يُؤخَذُ منه حُكْمُ الْمُخْتَصِّصِ بالأولى ويتبيَّنُ أن يُنظَرُ فيما لو اذِنَ الجارُ أو الشريكُ في تَمْشِيَةِ الأغصانِ في الهواءِ الْمُخْتَصِّصِ أو المُشترِكِ حتَّى انتَشَرَتْ ثم أرادَ الرجوعَ فهل يأتي فيه نظيرٌ ما يأتي في العاريةِ مِنَ التَّخْيِيرِ حتَّى يَمْتَنِعَ القطعُ في صورةِ الشريكِ الظاهرِ نَعَمْ ما لم يَظْهَرْ نُقْلٌ بخلافه نَعَمْ لا يأتي هنا التَّيَقُّنُ بالأجرةِ لامتِناعِها في الهواءِ المُجَرَّدِ فيبقى في الشريكِ التَّمَلُّكُ بالقيمةِ فَقَطْ إن لم يَمْتَنِعْ منه مانِعٌ شرعيٌّ وفي الجارِ هو أو القطعُ وغَرْمُ الأرضِ فليَحْرُزْ اهـ سَيَدُ عَمَرَ.

• قوله: (أو ما يستحقُّ إلخ) عَطَفَ على مُشترِكٍ إلخ خلافاً لما يوهمه عبارةُ السَّيِّدِ عَمَرَ الآتيه من الرُضْمِيَّةِ وإلا فمكانُ المُناسِبِ إسقاطُه من قوله أو ما يستحقُّ إلخ. • قوله: (منفَعته) أي: فَقَطْ. • قوله: (بناءً على أنه إلخ) الظاهرُ كما في النهاية أنه كذلك وإن قلنا: إنه لا يُخاصِمُ؛ لأنَّ هذا من حيثِ شَغْلِ الهواءِ الذي استحقَّ منفَعته كما لو دَخَلَ شَخْصٌ الدَّارَ المُؤَجَّرَةَ فَإِنَّ الظاهرَ أنَّهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ مُطْلَقاً وإن أدى إلى دفعه بما يدفعُ الصائِلُ اهـ سَيَدُ عَمَرَ عبارةُ النهايةِ وقولُ الأذَرعِيِّ أنَّهُ مُسْتَحَقُّ مَنْفَعَةِ المَلِكِ بوصيةٍ أو وقفٍ أو إجارةٍ كمالِكِ العَيْنِ في ذَلِكَ صحيحٌ وليسَ مَبْنِياً على أن مالِكُ المنفعةِ يُخاصِمُ كما لا يخفى على المتأملِ ولا يَصِحُّ الصُّلُحُ على إِنْقَاءِ الأغصانِ بمالٍ؛ لأنَّه اغْتِيَاضٌ عن مُجَرَّدِ الهواءِ ولا عَنِ اعْتِمَادِها على جدارِهِ ما دامتْ رَطْبَةٌ وانتشارُ العُروِقِ ومِثْلُ الجُدْرانِ كالأغصانِ فيما تَقَرَّرَ وما يَثْبُتُ بالعُروِقِ المُتَشَبِّهَةِ لِمَالِكِها لا لِمَالِكِ الأرضِ التي هي فيها اهـ. • قوله: (على أنه) أي: مُسْتَحَقُّ المنفعةِ فَقَطْ. • قوله: (وإن رضي مالِكُ العَيْنِ) أي: فَقَطْ غايةً لقوله أَجْزَرَهُ بالنسبةِ إلى قوله أو ما يستحقُّ إلخ.

• قوله: (أجزَّره) جوابٌ لو. • قوله: (ولو بلا إذن حاكمٍ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. • قوله: (ولو أوقد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية. • قوله: (ويتعيَّنُ حملُه إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش عبارةُ السَّيِّدِ عَمَرَ حتَّى بالنسبةِ لِمُسْتَحَقِّ القطعِ؛ لأنَّ القطعَ يَبْقَى معه انْتِفاعٌ بِمالِكِها بالأغصانِ المقطوعةِ بخلافِ الإخراقِ اهـ.

• قوله: (أو ما يستحقُّ جازه منفَعته) استحقاقُ جاريه المنفعةِ صادقٌ بملكه العَيْنِ أيضاً من غيرِ شَرِكَةٍ فيها والحُكْمُ فيه صحيحٌ أيضاً فلمْ لم يَقْدِرْ قوله بناءً إلخ حتَّى لا يَخْرُجَ مِنْ عِبَارَتِهِ مالِكُ العَيْنِ المَذْكُورُ في كلامِهِمْ وفي شرحِ م ر وقولُ الأذَرعِيِّ أنَّهُ مُسْتَحَقُّ مَنْفَعَةِ المَلِكِ بوصيةٍ أو وقفٍ أو إجارةٍ كمالِكِ العَيْنِ في ذَلِكَ صحيحٌ وليسَ مَبْنِياً على أن مالِكُ المنفعةِ يُخاصِمُ كما لا يخفى على المتأملِ ولا يَصِحُّ الصُّلُحُ على إِنْقَاءِ الأغصانِ بمالٍ؛ لأنَّه اغْتِيَاضٌ عن مُجَرَّدِ الهواءِ ولا عَنِ اعْتِمَادِها على جدارِهِ ما دامتْ رَطْبَةٌ

والأصْدَقُ خصمه أنه يستحق ذلك وكلامُ البَقَوِيّ الموهومُ لِخلاف ذلك من إطلاقِ تصديقِ المالكِ حمْلَه الأذرعِيّ على ما إذا عَلِمَ حَدُوثَه في زَمَنِ يَمْلِكُ هذا المالكِ. (ولو تنازعا جدارًا بين مَلِكَيْهِمَا فَإِنَّ اتَّصَلَ بِنِائِ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهُمَا) بالفَتْحِ وَزَعِمَ كَسْرُهَا؛ لِأَنَّ حَيْثُ لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ غَفَلَةٌ عَنْ كَوْنِهَا مَعْمُولَةٌ لِيَعْلَمَ لَا لِحَيْثُ وَيَقْرَضُ كَوْنُهَا مَعْمُولَةٌ لِحَيْثُ لَا يَتَقَيَّنُ الكَسْرُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي تُضَافُ إِلَيْهَا حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جِزَائِهَا عَلَى أَنَّهَا قَدْ تُضَافُ لِلْمُفْرَدِ (بُنْيَا مَعًا) بِأَنَّ دَخَلَ بَعْضُ لَبِنٍ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْآخَرِ فِي زَوَايَاهُ لَا أَطْرَافِهِ لِإِمْكَانِ الْإِحْدَادِ فِيهَا بِنَزَعِ لَبْنَةٍ وَإِذْراجُ أُخْرَى أَوْ كَانَ عَلَيْهِ عَقْدٌ أَمِيلٌ مِنْ مَبْدَأِ ارْتِفَاعِهِ عَنِ الْأَرْضِ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ وَأَقْرَهُ الْمُصَنَّفُ فِي تَصْحِيحِهِ وَكَذَا لَوْ كَانَ مَبْنًى عَلَى تَرْبِيعِ أَحَدِهِمَا وَسُكَّهَ وَطَوَّلَهُ

• فَوَدَ: (حَمَلَهُ الْأَذْرَعِيّ الْإِنْخ) وَهُوَ الظَّاهِرُ خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر أَي: وَالْمُعْنَى تَصْدِيقُ الْمَالِكِ تَبَعًا لِلْبَقَوِيّ اه ع ش. • فَوَدَ: (هَذَا الْمَالِكُ) أَي أَوْ مَوْرُثُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. • فَوَدَ: (بِأَنَّ دَخَلَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمُتَن فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَ: (بَعْضُ لَبِنٍ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِأَنَّ يَدْخُلُ نِصْفَ لَبْنَاتِ الْجِدَارِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ فِي جِدَارِهِ الْخَاصِّ وَنِصْفَ اللَّبْنَاتِ مِنْ جِدَارِهِ الْخَاصِّ فِي الْمُتَنَازِعِ فِيهِ وَيُظْهَرُ ذَلِكَ فِي الزَوَايَا وَلَا يَخْصُلُ الرُّجْحَانُ بِأَنَّ يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مَعْدُودَةٍ مِنْ طَرَفِ الْجِدَارِ لِإِمْكَانِ الْإِنْخ اه. • فَوَدَ: (بِنَزَعِ لَبْنَةٍ) أَي وَتَحْوِهَا اه نِهَايَةً. • فَوَدَ: (فِي زَوَايَاهُ لَا أَطْرَافِهِ) ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ فِيهَا وَلَوْ كَانَ فِي جَمِيعِهَا وَفِيهِ شَيْءٌ يُعْلَمُ بِمُراجَعَةِ الرُّوضَةِ اه سَيَذْ عُمَزْ وَقَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى الْإِفْتِضَاءِ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْجَمْعِ الْمُعْرِفُ إِرَادَةُ الْجِنْسِ لَا الْاسْتِفْرَاقَ عِبَارَةُ الْقَلْبِيِّ بِأَنَّ دَخَلَ جَمِيعُ أَنْصَافِ لَبْنَاتِ طَرَفِ جِدَارِ أَحَدِهِمَا فِي مُحَادَاةِ جَمِيعِ أَنْصَافِ لَبْنَاتِ طَرَفِ الْجِدَارِ الْآخَرِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَلَا يَخْفَى بَعْضُ لَبْنَاتِ فِي طَرَفٍ أَوْ أَكْثَرِ اه. • فَوَدَ: (أَوْ كَانَ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْجِدَارِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ. • فَوَدَ: (أَمِيلٌ) بِصِيفَةِ الْمُضِيِّ. • فَوَدَ: (وَسُكَّهَ الْإِنْخ) إِنْ كَانَ يَبَانًا لِلتَّرْبِيعِ قَوَاضِصَ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْتَّرْبِيعِ امْتَرَا آخَرَ فَلْيَبَيِّنْ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُعْنَى مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَ الْجِدَارُ مَبْنًى عَلَى تَرْبِيعِ أَحَدِ الْمَلِكَيْنِ زَائِدًا أَوْ نَاقِصًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى يَمْلِكُ الْآخَرِ فَهَرِ كَالْمُتَّصِلِ بِجِدَارِ أَحَدِهِمَا اتِّصَالًا لَا يُمَكِّنُ إِخْدَائَهُ ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ وَأَقْرَهُ الْمُصَنَّفُ فِي تَصْحِيحِهِ اه. وَهُوَ يَدُلُّ لِلْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ اه بَصْرِيّ. • فَوَدَ: (وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُثَلُّ الْإِنْخ) مَقُولُ قَالَ.

وَانْتِشَارُ الْعُرُوقِ وَمِثْلُ الْجِدَارِ كَالْأَغْصَانِ فِيمَا تَقَرَّرَ وَمَا يَثْبُتُ بِالْعُرُوقِ الْمُتَشَعِّبَةِ لِإِمْلِكِهَا لَا لِأَمْلِكِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ فِيهَا وَحَيْثُ تَوَلَّى نَحْوَ الْقَطْعِ بِنَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرَةٌ أَي: عَلَى الْقَطْعِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَلَيْسَ لَهُ إِذَا تَوَلَّى الْقَطْعَ وَهَذَمَ بِنَفْسِهِ طَلَبَ أَجْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ اه. وَقَوْلُهُ إِلَّا إِنْ حَكِمَ الْإِنْخ كَذَا فِي الْمَبَابِ وَغَيْرِهِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِخَطِّهِ فِي هَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ وَفِيهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ وَجُوبُ الْأَجْرَةِ بِمَجْرُودِ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِالتَّفْرِيعِ وَلَا وَجْهَ لِلْوُجُوبِ بِمَجْرُودِ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ الشَّرْعَ حَاكِمٌ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر اسْتَشْكَلَهُ بِذَلِكَ وَمَالَ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يَرَى وَجُوبُ الْأَجْرَةِ عَلَى التَّفْرِيعِ.

دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبنياً على خشبية طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور أماره الملك بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار ما لم تقم بيئته بخلافه (والا) يتصل كذلك كأن اتصل بهما سواء أو بأحدهما اتصالاً يُمكن إحداه أو انفصل عنهما (فلهما) أي: لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فإن أقام أحدهما بيئته) أنه له (فغني له به والا) يكن لأحدهما بيئته أو أقام كل بيئته (حلقاً) أي: حلف كل منهما للآخر

• قوله: (ومثل ذلك) أي المتصل المذكور في المتن. • قوله: (ما لو كان إلخ) أي المتنازع فيه عبارة المغني عطفًا على قوله دخل إلخ أو بنى الجدار على خشبية طرفها في يملكه وليس منها شيء في ملك الآخر اهـ.

• قوله (سني): (فله اليد) من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يملوها بناء متصل بيئتين مجاورين للمسجد فادعى صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تشير بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد أن هذا بأعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على أنها منه ويدل لذلك ما قالوه من صحة الاعتكاف بها وحيث قضى بأنها للمسجد تبعا للهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون ما يملوها الأصل عدمه حتى لو فرض أن بأغلاها بناء هدم اهـ ع ش عبارة المغني فله اليد عليه وعلى الخشبية المذكورة اهـ. • قوله: (لظهور) إلى قول المتن فإن في النهاية والمغني. • قوله: (كأن اتصل إلخ) عبارة المغني بأن كان متفصلاً من جداريهما أو متصلاً بهما اتصالاً يُمكن إحداه ولا يُمكن أو متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يُمكن إحداه بأن وجد الاتصال في بعضه أو أميل الأرج الذي عليه بعد ارتفاعه أو بنى الجدار على خشبية طرفها في يملكهما اهـ. • قوله: (سواء) أي: في إمكان الإحداث وعدمه. • قوله: (أي لكل منهما اليد) أشار بذكر اليد إلى أنه لا تحكم بملكه لهما بل ينتهي في أيديهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بيئته به سلم له وحكم به له كما يدل عليه قوله فإن أقام إلخ أو أقام غيرهما به بيئته فكذلك اهـ ع ش قال المغني أفهم كلامه أنه لا يحصل الترجيح بالتقش بظاهر الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص أو آجر أو غيره ولا بتوجيه البناء وهو جعل أحد جانبيه وجهاً كان بيني بلينيات مقطعة ويجعل الأطراف الصحاح إلى جانب ومواضع الكسر إلى جانب ولا بمعاقد القمط وهو حبل رقيق يشد به الجريد ونحوه وإنما لم يرجح بهذه الأشياء؛ لأن كون الجدار بين الملكين علامة قوية في الإشراك فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم القصد بها الزينة كالنصبين والتزيين اهـ. زاد النهاية عطفًا على التقش ولا طاقات ومحارب ياطنه أي: الجدار اهـ قال ع ش ومنها أي: الطاقات ما يُعرف الآن بالصفف وثلثها الرفوف المسورة وإن كان ذلك في موضع جرت عادة أهله بأنه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به أو من له فيه شركة اهـ. • قوله: (قضى له به) أي: بالجدار؛ لأن البيئته مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لنهاية ومغني

• قوله (شفتي): (فلهما) أي: اليدين بدليل مقابلته لقوله فله اليد.

على النصف الذي سلمه له أن صاحبه لا يستحقه وإن كان ادعى الجميع؛ لأن كلاً منها مدعى عليه ويده على النصف فقيل قوله فيه (فإن حلفاً أو نكلاً) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به مما يليه على العادة (وإن حلف أحدهما) ونكل الآخر (فضي له) أي للحالف بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانياً مردودة ليقتضي له الكل أو الناكل فقد اجتمع على الثاني يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الإثبات للنصف الذي ادعاه هو فيكفيه يمين تجمعهما بأن يحلف أن الجميع له لا حق للآخر فيه أو لا حق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لي وبحث السبكي أنه يكفيه أن الجميع لي لئلا يفتني النفي والإثبات معاً وقد تنازع فيه بقولهم لا يكتفى في الأيمان باللوام. (ولو كان لأحدهما) فيه نحو نقش أو طاقية ووجه البناء أو تعمّد الجبال التي يمشد بها الجريد ونحوه أو (عليه مجذوع لم يرجح) بها؛ لأنها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فإن ثبت لأحدهما لم تنزع ولم تجب

قال الرشدي الظاهر أن مراده م بالمرصة ما يخل الجدار من الأرض وهو الأس. ه. فوه: (على النصف الذي إلخ) عبارة المني أي: حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وأنه يستحق النصف الذي بيد صاحبه اه زاذ النهاية ولا بد أن يضمن يمينه النفي والإثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه وظاهر كلام الشارح هنا أنه يحلف على النفي فقط ويأتي في كلامه بعد ما يوافقهما.

ه. فوه: (بظاهر اليد) فيه ما قدمناه اه ع ش. ه. فوه: (ونكل الآخر) سواء أنكل عن يمين الإثبات أم النفي أم عنهما اه نهاية. ه. فوه: (بالجميع) إلى قوله وبحث في المني وإلى المتن في النهاية إلا قوله بأن يحلف إلى وبحث. ه. فوه: (فيكفيه يمين تجمعهما إلخ) متمد اه ع ش. ه. فوه: (فيه نحو نقش) إلى المتن تقدم عن النهاية والمني مثله.

ه. فوه: (لم يرجح) أي: لم يرجح صاحب الجذوع بمجرد وضع الجذوع أما لو انهدم الجدار وأعاد أحدهما مرة بعد أخرى مثلاً أو كان يتصرف تصرف الملاك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا أو هو لي خاصة صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا يثبت لواحد منهما أو لكل منهما يثبت عملاً بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعي الشركة أو الاختصاص لاحتمال أنها وضعت بحق اه ع ش.

ه. فوه: (لأنها أسباب إلخ) ولأن الجذوع تشبه الأمتعة فيما لو تنازع اثنان داراً بينهما ولأحدهما فيها أمتعة فإذا تحالفا بقيت الجذوع لاحتمال أنها وضعت بحق مني ونهاية. ه. فوه: (فإن ثبت لأحدهما لم ينزع) ويتبني أو جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمل فالوجه فيما هنا أيضاً أن يقتضي باستحقاقه أبداً

ه. فوه: (فإن ثبت لأحدهما لم تنزع) يتبني أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الروض فإذا حلف بقيت الجذوع بحالها لاحتمال أنها وضعت بحق من إعاره أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض يري الإيجاز على الوضع والذي ينزل عليها منها الإعاره؛ لأنها أضعف الأسباب فللمالك الجدار قلغ الجذوع بالأرض أو الإبقاء منهما بالأجرة اه. وفيه أمران أحدهما أن قوله فإذا حلفاً باليمين يقتضي

على مالِكها أجرة كما يُصَرِّح به قولهم الذي جرى عليه في الروضة وإن وجدنا جذعاً موضوعاً على جدارٍ ولم نعلم كيف وضع فالظاهر أنه وضع بحق فلا يُنْقَضُ ويُقْضَى له باستحقاقه دائماً حتى لو سقط الجدارُ وأعيد أعيدت وليس لمالكه نقضه إلا أن يستهدم اهـ
فقول الفوراني يُنزَلُ على الإعارة؛ لأنها أضعف الأسباب فلِمالكه قَلَمُها بالأرض أو تبقيتها بالأجرة ضعيف كما أشار إليه جفجف متأخرون أي: وإن بخته في المطلب وأفتى به أبو زرعة

واشتناع القلع مع الأرض سواء قُضِيَ بالجدارٍ لغير صاحب الجذوع أو لهما وحيثُ قدِّمنا القلع فالحاصل أنه إن جهل حال الجذوع قُضِيَ باستحقاقه وضعها أبداً واشتناع القلع بالأرض سواء كانت لأجنبي أو لشريك وإن عِلِمَ كيفية وضعها عَمِلَ بمقتضاها حتى لو عِلِمَ أن وضعها بطريق العارية خيَّر المالك بين قلعها بالأرض والإبقاء بالأجرة إن كان مالِكها أجنبياً فإن كان شريكاً امتنع القلع بالأرض سم على حج اهـ
رشيدى. • قوله: (وإن وجدنا الخ) مقول لقولهم. • قوله: (فلا يُنْقَضُ) أي: لا يُنْزَعُ الجذع.
• قوله: (ويُقْضَى له) أي: لصاحب الجذع. • قوله: (باستحقاقه) أي الوضع. • قوله: (أعيدت) كذا في أصله بغير خطه والظاهر أعيد اهـ سيّد عَمَزَ أي: وإنما أتت على توهم أنه عَمِرَ بالجذوع بصيغة الجمع.
• قوله: (وليس لمالكه نقضه) أي: الجدار. • قوله: (فقول الفوراني الخ) اعتمدته المُعْنَى.
• قوله: (ضعيف) وفاقاً للنهاية عبارته بعد سوق قول الفوراني المذكور والأوجه أنه لا قلع ولا أجرة أخذاً بإطلاقهم إبقاءً بحالها اهـ. قال ع ش قوله م ر ولا أجرة أي: وله إعادتها إذا سقطت أو انهدم الجدار ثم أعيد اهـ.

فرض الكلام فيما إذا حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا قِيَانِي قوله فلِمالك الجدار؛ لأنه إذا حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا كان بينهما قِيَانٌ فما معنى قوله فلِمالك الجدار والثاني أنه إذا حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا كانا مُشْتَرِكَيْنِ فيه وقد قدَّم أن جذوع الشريك يَمْتَنِعُ قَلَمُها بالأرض كما نقلناه عنه عند قول المتن (وفائدة الرجوع الخ) فقوله هنا أن له القلع بالأرض منافٍ لذلك هذا كله إن ثبت عنه حلفاً باللف التثنية ويَحْتَمَلُ أنه حَلَفَ بالافراد أي: أحدهما وهو غير صاحب الجذوع وحيثُ قدِّمنا الأمر الأول وكذا الثاني من هذه الجهة لَكِنَّا يُرَدُّ حيثُ قدِّمنا من جهة أخرى؛ لأن صاحب الجذوع حيثُ قدِّمنا أجنبياً وقد قال فيه هو والروض ما نُصِّه وإن وجدناه أي الجذع موضوعاً على الجدار ولم يُعْلَمَ كيف وضع فالظاهر أنه وضع بحق فلا يُنْقَضُ ويُقْضَى له باستحقاقه دائماً الخ اهـ. فقوله هنا بجواز القلع مع الأرض منافٍ لذلك موافق لما قاله الفوراني ومن تبعه وبالجمله فالوجه فيما هنا أيضاً أن يُقْضَى باستحقاقه أبداً واشتناع القلع مع الأرض سواء قُضِيَ بالجدارٍ لغير صاحب الجذوع أو لهما وحيثُ قدِّمنا القلع فالحاصل أنه إن جهل حال الجذوع قُضِيَ باستحقاقه وضعها أبداً واشتناع القلع بالأرض سواء كانت لأجنبي أم لشريك إن عِلِمَ كيفية وضعها عَمِلَ بمقتضاها حتى لو عِلِمَ أن وضعها بطريق العارية تخيَّر المالك بين قلعها بالأرض والإبقاء بالأجرة إن كان مالِكها أجنبياً فإن كان شريكاً امتنع القلع بالأرض.

كالْبُقُوعِي لِمْخَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَتَوَقُّفُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُنْزَلُ عَلَى خُصُوصِ إِجَارَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبُقُوعِي ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَنَازَعَا فِي مَجْرَى مَاءٍ وَحَكَمْنَا بِأَنَّهُ بِحَقِّ لَازِمٍ فَهَلْ يُجْعَلُ ذَلِكَ الْحَقُّ اللَّازِمُ مُقْتَضِيًا لِلْمِلْكِ فَلَهُ أَنْ يُحَقِّقَهُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْحَقِّ اللَّازِمِ مِلْكُ الْمَنْفَعَةِ مُؤَبَّدَةٌ دُونَ الْعَيْنِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَجُّ الشَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ قَالُوا الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَبِيعَ حَقِّ الْبِنَاءِ فَلَا يَمْلِكُ الشُّفَقُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ الْمُتَعَادِ اقْتِصَارًا عَلَى أَحَدٍ مَعْنَى الْحَقِّ اللَّازِمِ وَهُوَ الْمَعْمُودُ مِنْ حَالِ اسْتِحْقَاقِ اسْتِطْرَاقِي فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِالْمَاءِ وَغَيْرِهِ فَلْيُحْتَمَلْ عَلَيْهِ وَلَا يَمْدُلُ لِمَا فَوْقَهُ أَوْ دُونَهُ إِلَّا لِمُخَصَّصٍ أ. هـ. (وَالشُّفَقُ بَيْنَ عُلوِّهِ) أَي: الشَّخْصِ (وَسُفْلِ غَيْرِهِ كَجِدَارٍ بَيْنَ مِلْكَيْنِ فَيَنْظُرُ أَمَّا يَكُونُ إِحْدَاهُ بَعْدَ الْغُلُوِّ) لِإِمْكَانِ نَقْبِ وَسَطِ الْجِدَارِ وَوَضْعِ جُذُوعٍ فِيهِ وَوَضْعِ عَلَيْهَا نَحْوِ الْأَوَاجِ فَيَصِيرُ الْبَيْتُ الْوَاحِدُ بَيْنَتَيْنِ (فَيَكُونُ) الشُّفَقُ (فِي يَدَيْهِمَا) لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ أَرْضًا لِلْأَعْلَى وَسِرَّهُ لِلْأَسْفَلِ (أَوْ لَا) يُنْكَرُ ذَلِكَ كَالْعَقْدِ بِقَيِّدِهِ السَّابِقِ (ف) الْيَدُ (لِصَاحِبِ السُّفْلِ) لِاتِّصَالِهِ بِبَنَائِهِ.

(فَرَعٌ) أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَنْ لَهُ أَرْضٌ وَبِهَا غِرَاسٌ يَتَصَرَّفُ فِيهِ غَيْرُهُ تَصَرَّفَ الْمُلَّاكُ مُدَّةً

- فَوَدَّ: (لِمْخَالَفَتِهِ) أَي: قَوْلَ الْفُورَانِيِّ. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ كَلَامِهِمُ الْمَذْكُورِ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ.
- فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ قَوْلُهُمُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي الرُّوْضَةِ (الْوَجْهَ أَنَّهُ الْخُ) أَي: الْإِسْتِحْقَاقِ الدَّائِمِيِّ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى عَدَمِ التَّنْزِيلِ عَلَى خُصُوصِ الْإِجَارَةِ وَعَلَى الْأَوَّلِ.
- فَوَدَّ: (أَوْ لَا) أَي: أَوْ لَا يُجْعَلُ مُقْتَضِيًا لَهُ. • فَوَدَّ: (كَبِيعَ حَقِّ الْبِنَاءِ) الْأَوَّلَى كَمِلْكِ حَقِّ الْبِنَاءِ.
- فَوَدَّ: (عَلَى أَحَدٍ مَقْتَضِي الْحَقِّ اللَّازِمِ) أَي: أَحَدِ أَحْتِمَالَيْهِ وَهُوَ مِلْكُ الْمَنْفَعَةِ دُونَ الْعَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: ذَلِكَ الْأَحَدُ أَوْ عَدَمُ الْمِلْكِ. • فَوَدَّ: (بِقَيِّدِهِ السَّابِقِ) أَي: فِي شَرْحِ بُنْيَا مَعَا عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَةِ كَالْأَرْجِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ عَقْدَهُ عَلَى وَسَطِ الْجِدَارِ بَعْدَ امْتِدَادِهِ فِي الْعُلُوِّ أ. هـ.
- فَوَدَّ (سُفْلِ): (فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ) وَيَجُوزُ لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ شَرِيكًَا كَانَ أَوْ أَجْنَبِيًّا وَضَعُ أَثْقَالٍ مُتَعَادَةٍ عَلَى السُّفْلِ وَغَرَزَ وَتَدَبَّهَ عَلَى مَا رَجَّحَ فِيهِ وَفَقَّهَ وَلِلْآخِرِ تَغْلِيْقٌ مُتَعَادٌ بِهِ وَلَوْ بَوَدَّ يَتَدَبَّهَ أ. هـ. نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ الْخُ) وَلَوْ تَنَازَعَا أَرْضًا وَلَا أَحَدَهُمَا فِي بِنَاءٍ وَغِرَاسٍ فَالْأَوَجُّ عَدَمُ التَّرْجِيحِ خِلَافًا لِلْفَاضِي الْحُسَيْنِ أ. هـ. نِهَائِيَّةً.

• فَوَدَّ: (وَحَكَمْنَا بِأَنَّهُ بِحَقِّ) قِيَاسٌ مَا قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْجُذُوعِ أَنَّ يُحَكَّمُ بِأَنَّهُ بِحَقِّ لَازِمٍ بِمَجْرَدِ الْجَهْلِ بِحَالِهِ لَكِنْ يُخَالَفُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: (فَرَعٌ): لَوْ كَانَ يَجْرِي مَاءٌ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ فَأَدْعَى الْمَالِكُ أَنَّهُ كَانَ عَارِيَّةً قِيلَ قَوْلُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُقُوعِيُّ أ. هـ. إِلَّا أَنَّ يَكُونُ مَا أَفْتَى بِهِ الْبُقُوعِيُّ فِي هَذِهِ مَبْنِيًّا عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْجُذُوعِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَلَوْ تَنَازَعَا جِدَارًا مِنْ تَرْجِيحِ غَيْرِ مَا قَالَهُ الْبُقُوعِيُّ تَأْوِيلُ كَلَامِهِ.

طويلة بلا منازع بأنه يُصدَّق في دعوى ملكه بيمينه كما لو تنازع صاحبُ العلوِّ والسفلِ سُلماً منصوباً في السفلي فإنَّ اليدَ فيه للأوَّلِ لكونه المُتَصَرِّفَ فيه وإنَّ كان في ملكِ الثاني أي: إنَّ لم يُسَمَّرْ وإلا فهو للأسفلي على المُعْتَمِدِ وليس لذي الأرض تملكُ غراس بقيمته قهراً؛ لأنَّ صاحبه يستحقُّ إبقاءه دائماً ظاهراً والتملكُ إنَّما هو في غير ذلك بانقضاء الإجارة أو الإعارة اهـ. قال بعضهم نعم لو ادَّعى ذو الأرض أحدَ هذين حلفَ وجرى عليه حكمه اهـ وفيه نظر؛ إذ الأصلُ بقاء احترام ذلك الغراس فلا تُزيله بمجرود قول الخصم ومروءاتنا ما يصرِّح بذلك.

بابُ الحوالة

هي بفتح الحاء، وحكي كسرُها لغة التحوُّل والانتقال وشرعاً عقدٌ يقتضي تحوُّلَ ذنبي من ذمَّة

فود: (بأنه يُصدَّق) أي الغير. فود: (في دعوى ملكه) أي: الغراس. فود: (فإنَّ اليدَ فيه للأوَّلِ) يأتي عن المُعْني والنهاية خلافه. فود: (على المُعْتَمِدِ) خلافاً للمُعْني والأسنى والنهاية عبارتهما ولو كان السفلُ لأحدهما والعلوُّ للآخر وتنازعا في الدفليز أو العرصة فيمن الباب إلى المرقى مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا؛ لأنَّ لكلٍّ منهما يداً وتصرُّفاً بالاستيطراق ووضع الأئمة وغيرهما والباقي للأسفل لاختصاصه به يداً وتصرُّفاً وإنَّ تنازعا في المرقى الداخل وهو منقول فإنَّ كان في بيتٍ لصاحب السفلِ فهو في يده أو في عُرفه لصاحب العلوِّ فهو في يده أو منصوباً في موضع الرقي فليصاحب السفلُ وإنَّ كان المرقى مُشْتَبَّهاً في موضعه كالسلم المُسَمَّرِ فليصاحب العلوُّ؛ لأنه المُتَّصِفُ به وكذا إنَّ كان مَبْنِياً ولم يكن تحته شيء فإنَّ كان تحته بيتٌ فهو بَيْنَهُمَا كسائر السقوف أو موضع جرة أو نحوها فليصاحب العلوُّ عملاً بالظاهر مع ضعف منفعة الأسفل اهـ. زاد الأوَّلُ ولو تنازعا في حيطان السفل التي عليها العُرْفَةُ فالْمُصَدِّقُ صاحبُ السفلِ فإنَّها في يده أو في حيطان العُرْفَةُ فالْمُصَدِّقُ صاحبُ العلوِّ؛ لأنها في يده اهـ. فود: (بانقضاء الإجارة إلخ) تصويرٌ للغير أي: غير الاستحقاق الدائم. فود: (أحدَ هذين) أي: الإجارة والإعارة.

فود: (حكمه) أي: من التملك بقيمة أو الإبقاء بأجرة أو القلج مع غرم أرض التقصير. فود: (ومروءاتنا) أي: في شرح لم يرجح من قولهم الذي جرى عليه في الروضة وإنَّ وجدنا إلخ. فود: (ما يصرِّح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلج الغرس هل يستمرُّ له هذا الاستحقاق حتَّى يُعيد مثله اهـ سيّدُ غمر. أقول ما مروءاتنا صريح في أنَّ له الإعادة.

بابُ الحوالة

فود: (هي بفتح الحاء) إلى قوله: (وأركانها) في النهاية لإا قوله: (بتشديد التاء أو سكونها) وقوله: (أنَّ المظلل) إلى (ضراحة ما في الحديث). فود: (والإنتقال) عطفٌ تفسير اهـ ش.

بابُ الحوالة

إلى ذمّة وقد يُطلَق على هذا الانتقال نفسه وأصلها قبل الإجماع خبر الشيخين «مطلّ الغني ظلّم» وإذا أتبع أحدكم على مليء أي: بالهزّ فليشيع، أي بشديد التاء أو سُكونها وتُفسّره رواية البيهقي «وإذا أُحيل أحدكم على مليء فليحتلّ ويُؤخَذ منه» أنّ الظلّ كبيرة لأنّه جعله ظلّما فهو كالغصب فيفسق بمؤة منه قاله السبكي مخالفاً للمصنّف في اشتراطه تكرّره نقلاً عن مُقتضى مذهبي وأيّده غيره بتفسير الأزهري للمطلّ بأنّه إطلاء المدافعة أي فالمرّة لا تُسمّى

• قوله: (على هذا الانتقال إلخ) أي الذي هو أثر المقدّم المذكور وهذا المعنى الثاني هو الذي يردّ عليه الفسخ والإنفساخ ا هـ ش. • قوله: (أتبع) ببناء المفعول من باب الأفعال. • قوله: (وتُفسّره) أي خبر الشيخين أي الجملة الثانية منه. • قوله: (ويؤخَذ منه) أي من الخبر. • قوله: (لأنّه جعله ظلّما) لك أن تقول الظلم مُطلّق التّعدي وليس كلّ ظلّم مُفسّقا كما يقتضي به جعلهم كثيراً من مظالم العباد من الصغائر والغصب ظلّم خاصّ قلّيس التفسير فيه لعموم كونه ظلّما بل لخصوص كونه غصباً أي نظراً لما وردّ فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليُتأمل ومن حيث المعنى فإنّ انتهاك الحرمة فيما لم يَأْذُن مالكه بوجوه أبلغ منها فيما يوجَد فيه إذن المالك غالباً في أصل وضع اليد اه سيّد عمر. • قوله: (في اشتراطه تكرّره) لِقائِل أن يقول اشتراط تكرّره يُفيد أنّ المرّة صغيرة فيزجّع إلى أنّ التكرّر من قبيل الإضرار على صغيرة فيتوقّف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليُتأمل سم. أقول وهو كما قال وكان الشيخ ابن حجّ لم يَنْبَ عليه أكفاء بما هو معلوم من الشهادات اه سيّد عمر ولك أن تمنّع جميع ما ذكره هنا وفيما يأتي أيّفاً بأنّ مزجّع ضمير تكرّره فيما حكاه الشارح عن المصنّف كمزجّع ضمير منه فيما حكاه عن السبكي المطلّ بمعنى مطلّتي المدافعة مجازاً وإنما شرط المصنّف تكرّره ليتحقّق حقيقة المطلّ الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتي أيضاً. • قوله: (نقلاً) حال من ضمير اشتراطه. • قوله: (وأيّده غيره) يتأمل وجه التأييد فإنّ مراد التروي تكرّر مرات المطلّ وهذا قدر زائد على كون المرّة من المطلّ يُعتبر فيها تكرّر المدافعة فليُتأمل اه سيّد عمر عبارة ع ش ومنه أي من تفسير الأزهري يُستفاد أنّ المحكوم عليه في الحديث بالظلم من اتّصف بهذا لا من امتنع مرّة أو مرّتين وإن كان عاصياً فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج وإشارة الزیادي فأما المدافعة مرّة واحدة فلمْ تَدْخُل في الحديث حتّى يُستدلّ به على أنها فسق وإن كانت مَعْصية اه. ويتّبعني أن مثل تكرّر المطالبة بالفعل ما لو دَلَّت قرينة على تكرّر الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة أما دين الإنفاق فيجب دفعه فوراً من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه أنّه إذا تكرّر الإنفاق ثلاث مرّات فسق ومحلّه إذا لم تغلب طاعته على معاصيه لأنّ مُجرّد الإنفاق صغيرة اه وقوله: ومحلّه إلخ، مرّ ما فيه.

• قوله: (في اشتراطه تكرّره) لِقائِل أن يقول: اشتراط تكرّره يُفيد أنّ المرّة صغيرة فيزجّع إلى أنّ التكرّر من قبيل الإضرار على صغيرة فيتوقّف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليُتأمل.

مطلًا ويخيشه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمرؤ منه أو لا فاقتضى اتفاقهم على أنه لا يشترط في تسميته مطلقاً تكرره وإلا لم يتأت اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بأنه التوسيف بالدين وبه يتأيد ما قاله السبكي وصراحة ما في الحديث في الحوالة لأنه رديفها والأصح أنها بيع دين بدين جوز للحاجة لأن كلاً ملك بها ما لم يملكه قبل فكان المحيل باع المحتال ما له في ذمة المحال عليه بما للمحتال في ذمته أي الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعاً صحتها الإقالة فيها وبه أفتى البلقيني أخذاً من كلام الخوارزمي ورد بتصريح الرافي أول الفلاس في أثناء تعليل بامتناعها فيها وقضيته أيضاً أنه لا بُد من إسنادها لجملة المخاطب نظير ما مر في البيع وإن كانت لمحجوره مثلاً كأحلتك لبنتك على ذمتك بما

فود: (ويخيشه) أي: تفسير الأزهري اه كزدي. فود: (هل يفسق إلخ) أي: في جوابه.

فود: (فاقتضى) أي اختلاف المالكية. فود: (في تسميته) أي المدافعة والامتناع. فود: (وقد يؤيد هذا) أي عدم اشتراط التكرار في التسمية وقد يمنع لتأييد بحمل التوسيف في كلام القاموس على المبالغة في أصل الفعل كما هو الغالب في التفعيل. فود: (وبه يتأيد إلخ) أي بتفسير القاموس وقد علمت ما فيه. فود: (وصراحة إلخ) عطف على قوله أن المطل إلخ وقد يقال أن هذا إنما هو مأخوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر. فود: (وصراحة إلخ) قد يمنع أخذ ذلك إذ لا مانع أن يتكلم الشارع بالكناية أو يريد الإتيان بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الإتيان اه سم وقد يقال أن كلاً من الاحتمالين خلاف الأصل والظاهر. فود: (ما في الحديث) وهو الإتيان كأن يقول العارف بمذلول اللفظ أتبعك على فلان بما لك علي من الدين اه ع ش. فود: (والأصح) إلى قوله وقضيته في المثني. فود: (جوز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التفاضل في المجلس وإن كان الدينان ربويين مثني وع ش. فود: (أي الغالب عليها ذلك) أي البيع والآن بالاستيفاء ملحوظ فيها أيضاً كما في الروضة عن الإمام عن شيخه اه سيد عمر عبارة الرشيد أي أنها بيع دين بدين والآن فهي مشتملة على الاستيفاء أيضاً. قال الأذرعوي وقد اختلف أصحابنا في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاطه بغير أو بيع عين بتقدير أو بيع عين بدين أو بيع دين بدين رخصة وجوه أصحها آخرها وهو المنصوص واختاره القاضي حسين والإمام والدة والغزالي القطع باشمالها على الممتنعين الاستيفاء والمعاوضة وإنما الخلاف في أيهما الغالب انتهى اه. فود: (بامتناعها فيها) هذا هو الممتنع اه سم.

فود: (لجملة المخاطب) يعني لا بُد من كاف الخطاب ومن الاستناد إلى جملته لا إلى نحو يده اه كزدي. فود: (لبنتك) أي لأجلها اه كزدي.

فود: (وصراحة إلخ) قد يمنع أخذ ذلك إذ لا مانع أن يتكلم الشارع بالكناية أو يريد الإتيان بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الإتيان. فود: (أي الغالب عليها) كأنه إشارة إلى أنه قد يلاحظ فيها كونها استيفاء. فود: (بامتناعها فيها) هذا هو الممتنع. وفي فتاوى الشيوطي مسألة رجل أحال رجلاً بدين له على

وَجِبَ لَهَا عَلَيَّ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا عَلَى مَبْلَغٍ فِي ذِمَّتِهِ بِخِلَافِ أَحَلَّتْ ابْتِنَكَ بِكَذَا إِلَى آخِرِهِ كَيْفَ مَوْكَلَّتْ وَشَرَطَ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ عَلَى أَبِيهَا أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَصْلَحَةٌ فِي ذَلِكَ وَمِنْهَا أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُ أَنَّهُ بِمَصْرِفٍ عَلَيْهَا مَنْ لَزِمَهُ لَهَا بِالْحَوَالَةِ وَأَرَكَاثُهَا سَبْعَةٌ مُحِيلٌ وَمُحْتَالٌ وَمُحَالٌ عَلَيْهِ وَذَيْنٌ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَلِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ وَاجِبَاتٌ وَقَبُولٌ كَأَحْلُوكَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا بِالذِّمَنِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ أَوْ نَقَلْتُ حَقَّكَ إِلَى فُلَانٍ أَوْ جَعَلْتُ مَا اسْتَحَقَّهُ عَلَى فُلَانٍ لَكَ أَوْ مَلَكَكَ الدِّينَ الَّذِي عَلَيْهِ بِحَقِّكَ وَكَذَا أَتَبَعْتُكَ لِلْعَارِفِ بِهِ وَبِعَثُّكَ كِنَايَةً عَلَى الْأَوْجِهَةِ

هـ فَوَدَّ: (فِي ذِمَّتِهِ) أَيِ الْوَلِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَاصِلَ الْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْوَلِيَّ خَالَعٌ عَلَى عَوَضٍ فِي ذِمَّةِ نَفْسِهِ وَكَانَ لِلزَّوْجَةِ ذَيْنَ عَلَى الزَّوْجِ فَأَحَالَهَا بِهِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْوَلِيِّ مِنْ عَوَضٍ الْخَلْعُ قَتَامٌ أَوْ رَشِيدٌ عِبَارَةٌ عَنِ شَيْءٍ فِي ذِمَّةِ أَبِيهَا فَتَجَمَّلَ هَذِهِ طَرِيقًا فِيمَا لَوْ أَرَادَ الْوَلِيُّ نَحْوَ الصَّبِيَّةِ اخْتِلَاعَهَا عَلَى مُؤَخَّرِ صَدَاقِهَا حَيْثُ مَتَّعَاهُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّمَنِ عَلَيْهَا فَالطَّرِيقُ أَنْ يُخْتَلِعَهَا عَلَى قَدْرِ مَالِهَا عَلَى الزَّوْجِ فِي ذِمَّتِهِ قَبْصِيرٌ ذَلِكَ وَاجِبًا لِلزَّوْجِ عَلَى الْآبِ وَذَيْنَ الْمَرْأَةِ بَاقٍ بِحَالِهِ فَإِذَا أَرَادَ التَّخْلَصَ مِنْهُ قَتَلَ مَا ذَكَرَ فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ مُخْتَالَةً بِمَالِهَا عَلَى الزَّوْجِ عَلَى أَبِيهَا هـ فَوَدَّ: (كَيْفَ مَوْكَلَّتْ) أَيِ كَمَا لَا يَجُوزُ بَعَثُ مَوْكَلَّتْ أَوْ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (وَشَرَطَ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ الْخُ) وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ يُسَيِّئُ عِشْرَتَهَا وَتَوَقَّفَ خِلَاصُهَا مِنْهُ عَلَى الْبِرَاءَةِ فَجَمَّلَ الْوَلِيُّ ذَلِكَ طَرِيقًا لِإِسْقَاطِ ذِمَّتِهَا عَلَى الزَّوْجِ. (فَرَعَ): يَقَعُ الْآنَ كَثِيرًا أَنَّ الشَّخْصَ يَصِيرُ مَالُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِزَيْدٍ مَثَلًا وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِذَلِكَ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الْحَوَالَةِ فَإِنْ أُرِيدَ خِلَافُ ذَلِكَ أَوْ عَلِمَ إِرَادَةُ خِلَافِ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ مَرَسَمُ عَلَى مَنَهِجٍ وَقَوْلُهُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَوَالَةِ أَيِ فَإِنْ كَانَ ثُمَّ ذَيْنَ بَاطِلًا صَحَّتِ الْحَوَالَةُ وَالْأَمْرُ فَلَا أَمْرَ ش. هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَضْرِفُ عَلَيْهَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا مَصْلَحَةٌ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ أَمْرُ سَم. هـ فَوَدَّ: (وَأَرَكَاثُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَأَرَادَ بِاللَّازِمِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا لَفْظَ سَبْعَةٍ وَقَوْلُهُ بِالذِّمَنِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى الْمَنِيِّ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ إِلَيَّ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ وَقَوْلُهُ وَشَرَطُهَا إِلَيَّ وَعَبَّرُوا وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ قِيلَ لِلْبَاحَةِ. هـ فَوَدَّ: (مُحِيلٌ وَمُحْتَالٌ) دَخَلَ فِيهِمَا حَوَالَةُ الْوَالِدِ عَلَى نَفْسِهِ لِوَلَدِهِ وَعَلَى وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ مَرَسَمُ عَلَى مَنَهِجِ أَمْرٍ ش. هـ فَوَدَّ: (وَبِعَثُّكَ كِنَايَةً) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى وَسَمَّ حَيْثُ قَالُوا وَلَا تَتَّقِدْ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَلَوْ نَوَاهَا هـ.

آخَرُ ثُمَّ تَقَابَلَا أَحْكَامُ الْحَوَالَةِ وَمَاتَ الْمُحْتَالُ فَادَّعَى وَارِثُهُ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ بِالْمَبْلَغِ الْمُحَالِ بِهِ وَقَبْصُهُ مِنْهُ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ؟ الْجَوَابُ الْمَنْقُولُ عَنِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ جَزَمَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِقَالَةِ فِي الْحَوَالَةِ وَإِنْ كَانَ الْبُلْفِقِيُّ حَكَمَى عَنِ الْخَوَارِزْمِيِّ فِيهَا خِلَافًا وَصَحَّحَ الْجَوَازَ فَقَلَى مَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ يَكُونُ مَا قَبْصُهُ وَارِثُ الْمُحْتَالِ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ صَحِيحًا وَإِقَامًا مَوْقِفَهُ وَلَا رُجُوعَ عَلَيْهِ هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَضْرِفُ عَلَيْهَا) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا مَصْلَحَةٌ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ مُطْلَقًا.

فإن لم يُقَلَّ بالدين في الأولى ولا بحَقِّك فيما بعدها فكُتِبَتْ (تُسَرِّطُ لَهَا) أَي لِيَصِحَّهَا (رِضَا الْمُحِيلِ) لِأَنَّ الْحَقَّ مُرْسَلٌ فِي ذِمَّتِهِ فَلَمْ يَتَعَيَّنْ لِقَضَائِهِ مَحَلٌّ مُعَيَّنٌ (وَالْمُحْتَالِ) لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ فَلَا يَتَقَبَّلُ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ لِتَفَاوُتِ الدِّمَمِ وَالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ لِلنَّدْبِ بَلْ قِيلَ لِلإِبَاحَةِ لِأَنَّهُ وَارِدٌ بَعْدَ الْحَظَرِ أَي لِلإِجْمَاعِ عَلَى امْتِنَاعِ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ إِنَّمَا يُعْرَفُ رِضَاهُمَا بِالِإِجَابِ

• فُود: (فَإِنْ لَمْ يُقَلَّ بِالْدِّينِ فِي الْأَوَّلَى) الْمُتَمَتِّدُ حَيْثُذِ أَنَّهُ صَرِيحٌ وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ مَا ذَكَرَهُ وَلَا نَوَاهُ م ر اه
سم. • فُود: (بِالدِّينِ) أَي الْخ. • فُود: (فَكُتِبَتْ) قَالَ الْبُلْقِينِيُّ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَرَدْتُ بِقَوْلِي أَحَلَّتْكَ الْوَكَالَةَ صَدَقَ بَيَمِينِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ صَرِيحٌ لَكِنْ يُقَبَّلُ الصَّرْفُ لِغَيْرِهِ مِنَ الصَّرَائِحِ الَّتِي تَقْبَلُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فُود: (فِيمَا بَعْدَهَا) أَي: إِلَّا تَقَلَّتْ حَقُّكَ إِلَى فُلَانٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ لِذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ عُمُومٌ فِيمَا بَعْدَهَا رُجُوعُ قَوْلِهِ بِحَقِّكَ لِقَوْلِهِ أَوْ جَعَلْتُ مَا اسْتَحَقَّهُ عَلَيَّ فُلَانٌ لَكَ أَيْضًا اه سم وظاهرُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّ قَوْلَهُ بِحَقِّكَ قَبْلَ اللَّصِيفَةِ الْآخِرَةِ قَطُّ.

• فُود (سُي: رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ) أَي: مَا لِكِ الْإِحَالَةِ وَالِاحْتِيَالِ فَيَشْمَلُ الْوَلِيَّ فِيمَا إِذَا كَانَ حَظُّ الْمَوْلَى فِيهِمَا عِبَارَةً الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ قَالَ وَالِدُ الشَّارِحِ م ر تَقْلًا عَنِ الْمَرْعُوشِيِّ قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَانَ شَخْصٌ وَلِيَّ طِفْلَيْنِ وَتَبَّتْ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ذَيْنَ فَاحَالَ الْوَلِيُّ بِالْدِّينِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى طِفْلِهِ الْآخَرَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ثُمَّ قَالَ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْحَظُّ فِيهِ فَلَوْ كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُعَيَّرًا أَوْ كَانَ بِالْدِّينِ رَهْنًا أَوْ ضَامِنًا لَمْ يَجُزْ انْتَهَى اه. • فُود: (مُرْسَلٌ فِي ذِمَّتِهِ) أَي ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ بِخُصُوصِهِ. • فُود: (وَالْخَبَرُ الْمَذْكُورُ) أَي فِي أَوَّلِ الْبَابِ دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ اشْتِرَاطُ رِضَا الْمُحْتَالِ يُنَافِي مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ السَّابِقُ مِنْ وَجُوبِ الْقَبُولِ حَيْثُ قَالَ فَلْيَتَّبِعْ فَالْأَمْرُ وَمُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوَجُوبُ.

• فُود: (لِلنَّدْبِ) وَيُغْتَبَرُ لاسْتِجَابِ قَبُولِهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَلِيٍّ وَفِي وَكَوْنُ مَالِهِ طَيِّبًا لِيَخْرُجَ الْمُحَالِلُ وَمَنْ فِي مَالِهِ شُبْهَةٌ نَهَايَةُ وَمُغْنِي أَي إِنْ سَلِمَ مِنْهَا مَالُ الْمُحِيلِ أَوْ كَانَتِ الشُّبْهَةُ فِيهِ أَقْلُ ع ش. • فُود: (لِأَنَّهُ وَارِدٌ الْخ) أَي وَالْوَارِدُ بَعْدَهُ لِلإِبَاحَةِ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ أَغْلَبِيَّةٌ عَلَى أَنَّ ثَقُلَ الصَّنْفِ الْهِنْدِيِّ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِتَقْدُمِ الْحَظَرِ وَأَنَّ الْأَمْرَ الْوَارِدَ بَعْدَهُ عَلَى مُقْتَضَاهُ مِنْ وَجُوبِ أَوْ نَدْبِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ مُعَارِضَةٌ بِقَاعِدَةٍ مَا جَازَ بَعْدَ الْمَنْعِ وَجَبَ وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي كِتَابِنَا الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ. اه سم باختصارٍ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَصَرَفَهُ عَنِ الرُّجُوبِ الْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الْمُعَاوَضَاتِ اه. • فُود: (بَعْدَ الْحَظَرِ) وَهُوَ (نَهْيُهُ ﷺ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ) اه كُرْدِي. • فُود: (أَي لِلِإِجْمَاعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ حُجِّيَّةُ الْإِجْمَاعِ فِي زَمَانِهِ ﷺ فَلْيُحَرَّرْ اه سَيِّدُ عَمَرَ أَي وَهُوَ

• فُود: (فَإِنْ لَمْ يُقَلَّ بِالْدِّينِ فِي الْأَوَّلَى) الْمُتَمَتِّدُ حَيْثُذِ أَنَّهُ صَرِيحٌ وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ مَا ذَكَرَ وَلَا نَوَاهُ م ر.
• فُود: (فِيمَا بَعْدَهَا) أَي: إِلَّا تَقَلَّتْ حَقُّكَ إِلَى فُلَانٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ لِذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ عُمُومٌ فِيمَا بَعْدَهَا رُجُوعُ قَوْلِهِ بِحَقِّكَ لِقَوْلِهِ أَوْ جَعَلْتُ مَا اسْتَحَقَّهُ عَلَى فُلَانٍ لَكَ أَيْضًا. • فُود: (لِأَنَّهُ وَارِدٌ بَعْدَ الْحَظَرِ) أَي: وَالْوَارِدُ بَعْدَهُ لِلإِبَاحَةِ كَمَا قَرَّرَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ يُجَابُ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ هـ

والقبول وشرطهما أهلية التبرع كسائر المعاملات وعبروا بالرضا هنا إشارة إلى عدم وجوب قبولها الدال عليه ظاهر الحديث لولا ما مر وتوظقة لقولهم (لا المحال عليه في الأصح) لأنه محل الاستيفاء فلم يتعين استيفاء المحل بنفسه كما أن له أن يؤكل (و) شرطها وجود الدينين المحال به وعليه فحيث (لا تصح) بمن لا دين عليه ولا (على من لا دين عليه) وإن رضي لقدم الاعتياض بناء على أنها بيع (وقيل تصح برضاه) بناء على الضعيف أنها استيفاء (وتصح بالدين اللازم وعليه) وإن اختلف سبب وجوبهما ككون أحدهما ثمتا والآخر أجرة وأراد باللازم ما يشمل الآيل للزوم بدليل قوله الآتي وبالتمن في مدة الخيار دعوى أنه إنما حذفه لقلما يشمل حوالة السيد على مكاتبه بالتجوم أو عكسه لا يحتاج إليها لأنه سيصرح بحكميهما وزعم أن مال الكتابة لا يلزم بحال فاسيد إلا إن أريد من جهة العبد ولا يمد مع كونه لازما

خلاف صريح كلامهم إلا أن يُريد بالإجماع إلخ مستندة. فود: (وشرطهما إلخ) أي المحيل والمُحتال وكان الأولى تقديمه على قوله وإنما يعرف إلخ عبارة المُغني وطريق الوقوف على تراضيهما إنما هو الإيجاب والقبول على ما مر في البيع وعبر كغيره هنا بالرضا تنبيهًا على أنه لا يجب على المُحتال القبول إلخ. فود: (وعبروا) إلى قوله أو عكسه في النهاية إلا قوله الدال إلي وتوظقة. فود: (لولا ما مر) أي التغليل بقوله لأن حقه إلخ. فود: (وتوظقة) عطف على قوله إشارة إلخ. فود: (وشرطهما إلخ) عبارة النهاية ومر اعتبار وجود إلخ اه. فود: (لا تصح بمن لا دين عليه) هل تتعقد وكالة اعتبارًا بالمعنى أو لا اعتمد ر عدم الإنعقاد اعتبارًا باللفظ فإن الغالب أنهم يرجحون اعتبار اللفظ سم على منهج اه ع ش أي إلا إن نوبًا من الحوالة لوكالة أخذًا من التغليل.

فود: (سبي: (وقيل تصح إلخ) وعلى الأول لو تطرّع بقضاء دين المحيل كان قاضيًا دين غيره وهو جائز اه مُغني. فود: (وأراد باللازم إلخ) قد يقال بل أراد الظاهر بدليل أفراد القول المذكور فتأمل على أن إرادة ما ذكر ينافيها قوله الآتي وهو ما لا يدخله خيار فتأمل سم وع ش. فود: (لئلا يشمل إلخ) قد يقال لا مخذول في شموله العكس اه سم. فود: (لا يحتاج إلخ) خبر قوله ودعوى إلخ. فود: (وزعم إلخ) رد لمن قال بعدم صحة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية. فود: (ولا يمد) إلى قوله أو

القاعدة أكثرية لا كلية على أن الذي نقله الصفي الهندي عن الجمهور أنه لا أثر لتقدم الحظر وأن الأمر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب أو نذب أو غير ذلك وعلى أن هذه القاعدة معارضة بقاعدة أخرى وهي أن ما جاز بفد المنع وجب وللناج السبكي في ذلك كلام يرجع ولنا فيه كلامهم بهامش خواشي شرح جمع الجوامع لشيخ الإسلام والكمال وتحقيقه في كتابنا الآيات البيئات. فود: (لعدم الإختياض) إذ ليس عليه شيء يجعله عوضًا عن حق المُحتال شرع الرزوي. فود: (وأراد إلخ) قد يقال بل أراد الظاهر بدليل أفراد القول المذكور فتأمل على أن إرادة ما ذكر ينافيها قوله وهو ما لا يدخله خيار تنأمل. فود: (لئلا يشمل حوالة السيد) قد يقال لا مخذول في شمول العكس.

وهو ما لا يدخله خيار من كونه مُستَقَرًّا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصحُّ بدينٍ سَلَمٍ أو نحو جمالة ولا عليه لا ما لا يتطَرَّقُ إليه انفساخٌ بَتَلْفٍ أو تَعْدِيرٌ لِصِحَّتِهَا بِالْأَجْرَةِ قَبْلَ مُضَيِّ المُدَّةِ وبالصدَّقِ قَبْلَ الدُّخُولِ أو الموتِ وبالشَّحْمِ قَبْلَ قَبْضِ المَبِيعِ وَنَقْلٍ جَمْعٌ عَنِ الْمُتَوَلَّى واعْتَمَدَوه عَدَمَ صِحَّتِهَا بِدَيْنِ الزَّكَاةِ وكذا عليه إِنْ قُلْنَا بَيْعٌ وَهُوَ مُثَجَّةٌ لَا مَتَاعَ الْاِغْتِيَاضِ عَنْهَا فِي الْجُمْلَةِ خِلَافًا لِمَنْ جَوَّزَ حَوَالَةَ الشَّاعِي عَلَى المَالِكِ بِهِ لِأَنَّ الحَوَالَةَ بَيْعٌ وَالشَّاعِي لَهُ بَيْعٌ مَالٍ

تَعَدَّرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ: الدَّيْنُ اللَّازِمُ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ كَوْنِهِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا بُدَّ. ٥. قَوْلُهُ: (بَدَيْنٍ سَلَمٍ) أَيِ مُسَلِّمًا فِيهِ أَوْ رَأْسَ مَالٍ أَهْ بِجَيْرِ مَيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ جَمَالَةٍ) تَمَثِيلٌ لِغَيْرِ اللَّازِمِ أَهْ رَشِيدِيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ جَمَالَةٍ) أَيِ قَبْلِ الْفَرَاغِ سَمٍ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا لَا يَتَطَرَّقُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَجُوزُ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (لِصِحَّتِهَا الْخُ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ لَا مَا لَا يَتَطَرَّقُ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَوْتِ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ كَمَا عَبَّرَ الْمُغْنَى بِهَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَقْلٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَالْأَصَحُّ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى (وَأَمَّا الزَّكَاةُ). ٥. قَوْلُهُ: (بَدَيْنِ الزَّكَاةِ) أَيِ بِالْبَدَيْنِ الَّذِي بَدَلُ الزَّكَاةِ بَأَن يَكُونَ النِّصَابُ تَالِفًا بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ أَهْ شَ زَادَ سَمٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا إِسَاعَ وَلَا لِمُسْتَحَقٍّ وَإِنْ انْحَصَرَ انْتَهَى أَهْ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيٍّ أَيِ إِنْ كَانَ النِّصَابُ تَالِفًا كَمَا يُفْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَسَيَأْتِي أَنَّ الزَّكَاةَ أَيِ مَعَ وَجُودِ النِّصَابِ كَذَلِكَ أَهْ. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْاِغْتِيَاضِ الْخُ) قَضِيَّةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ وَنَحْوُهُ كَشَرْحِ الْعُبَابِ التَّغْلِيلُ بِهَذَا لِمَا قَبْلَ كَذَا أَيْضًا وَقَصْلُهُ هُنَا بِهَا يُفْهَمُ خِلَافَ ذَلِكَ أَهْ سَمٍ عَلَى حَيْجٍ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ الْفَضْلِ بِأَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ مَا قَبْلَ كَذَا عَنْ غَيْرِهِ جَازَ مَا بِهِ لَمْ يَخْتَجِ لِيُوجِبِهِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَ كَذَا فَلَيْسَ اقْتِصَارُهُ فِي التَّغْلِيلِ عَلَى الثَّانِيَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْأَوَّلَى عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ رُجُوعُ التَّغْلِيلِ لِكُلِّ مَنِهْمَا أَهْ شَ.

٥. قَوْلُهُ: (لِلْاِغْتِيَاضِ هُنَا) أَيِ: وَالْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ المَالِكِ عَمَّا لَهُ عَلَى الْغَيْرِ فِي الْأَوَّلَى وَالدَّفْعُ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ عَمَّا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ فِي الثَّانِيَةِ اِغْتِيَاضٌ أَهْ سَمٍ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) فِي غَالِبِ الصُّوَرِ كَمَا فِي الْإِيعَابِ سَمٍ وَرَشِيدِيٍّ وَعِبَارَةُ عَ شَ قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) كَانَ يُخْرِجُ عَنِ الذَّنْبِ فِضَّةً أَوْ عَكْسَهُ وَكَانَ

٥. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ بِدَيْنٍ سَلَمٍ) سَيَأْتِي لَنَا فِي الضَّمَانِ صِحَّةُ ضَمَانِ دَيْنِ الْمُسْلِمِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ جَمَالَةٍ) أَيِ قَبْلِ الْفَرَاغِ. ٥. قَوْلُهُ: (بَدَيْنِ الزَّكَاةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا إِسَاعَ وَلَا لِمُسْتَحَقٍّ وَإِنْ انْحَصَرَ أَهْ. وَكَانَ أَرَادَ بِدَيْنِ الزَّكَاةِ الزَّكَاةَ بَعْدَ تَلْفِ النِّصَابِ وَبِالزَّكَاةِ هِيَ مُوجُودَةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْاِغْتِيَاضِ هُنَا الْخُ) قَضِيَّةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ وَنَحْوُهُ كَشَرْحِ الْعُبَابِ التَّغْلِيلُ بِهَذَا لِمَا قَبْلَ كَذَا أَيْضًا وَقَصْلُهُ هُنَا بِمَا يُفْهَمُ خِلَافَ ذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْاِغْتِيَاضِ هُنَا) أَيِ وَالْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ المَالِكِ عَمَّا لَهُ عَلَى الْغَيْرِ فِي الْأَوَّلَى وَالدَّفْعُ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ عَمَّا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ فِي الثَّانِيَةِ اِغْتِيَاضٌ وَقَوْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ كَانَهُ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ آدَاءِ غَيْرِهِ عَنْهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ بِأَدْنِهِ فَإِنَّ فِيهِ اِغْتِيَاضًا فَلْيُرَاجَعْ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَبَّرَ بِدَلِّ قَوْلِهِ هُنَا فِي الْجُمْلَةِ وَقَوْلُهُ أَيِ غَالِيًا فَانْدَفَعَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ قَدْ يَجُوزُ الْاِغْتِيَاضُ عَنْهَا فِي صَوَرِ أَهْ. فَمَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ غَالِيًا أَوْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) أَيِ فِي غَالِبِ الصُّوَرِ.

الزكاة وأما الزكاة فنقلنا عن المتولي امتناع حوالة المالك للشاعي بها إن قلنا بيع وهو منجبة أيضا وإن نازع فيه شارح بأنها مع تعلّقها بالعين تتعلّق بالذمة لأنّ تعلّقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت إليه مع وجود العين كيف والمستحقّ ملك جزء منها وصار شريكاً للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك؛ ثم وصف الدين ولم يُقال بالفاسل لأنه غير أجنبى بقوله (المطلّى) كالنقد والحبوب وقيل لا تصحّ إلا بالأثمان خاصة (وكذا المتقوّم) بكسر الواو (في الأصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصحّ (بالتمن في مدة الخيار) بأنّ تحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأنّ تحيل البائع إنساناً على المشتري (في الأصح) لأنه آيل إلى الزوم بنفسه إذ هو الأصل في البيع وتصحّ فيما ذكر وإن لم يتقبل عن ملك المشتري إذا تخيراً أو البائع لأنّ الحوالة متضمنة للإجازة من البائع ولتوثيقهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يُشكل

احتراز به عمّا لو كان النصاب باقياً وأخرج من غيره من جنسه فإنه جائز وإن تعلّق حقّ الفقراء بعين المال بناء على الأصحّ من أنّ الزكاة تتعلّق بالمال تعلّق شركة . فود: (وأما الزكاة) فسيم قوله (دين الزكاة) وصورته هنا أن يكون النصاب باقياً سم وع ش ورشدي . فود: (منجبة أيضاً) أي: لتعلّقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين اه سم . فود: (تتعلّق بالذمة) أي فقد وجد الشرط من الدينيّة اه سم . فود: (لذلك) أي لقوله والمستحقّ ملك جزءاً منها إلخ اه ع ش . فود: (وقيل إلخ) فيه اغتراض خفي على المصنّف . فود: (ولزومه) عطف مبين اه ع ش . فود: (بنفسه) أي بخلاف نحو الجعل اه سم . فود: (إذ هو) أي الزوم اه ع ش . فود: (وتصحّ) أي الحوالة اه سم . فود: (فيما ذكر) أي في مدة الخيار بالتمن وعليه . فود: (وإن لم يتقبل) أي الثمن (عن ملك المشتري) أي فليست للبائع على المشتري دين تصحّ الحوالة به أو عليه اه ع ش . فود: (أو البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الأولى التأكيد بمقتضى . فود: (لأنّ الحوالة متضمنة إلخ) أي تنقح الحوالة مقارنة للملك وذلك كافٍ نهاية ومعني حاصله أنه يُقدّر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقرّ الدين ع ش . قال سم هذا التعليل لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيراً إذ ليس المشتري أحد عاقدتها حتى يتضمّن إجازته وجواب بآته بإجازة البائع يصير الخيار للمشتري وخذه فيصير ملك البيع له فملك الثمن للبائع اه أي كما أشار إليه الشارح بقوله الآتي وفي الثانية يتّقى إلخ . فود: (هنا) أي في الحوالة . فود: (فلا يُشكل) أي صحة الحوالة في مدة الخيار قال السيّد عمر قد يفرّق أيضاً كما سيجي بأنهم غلبوا التظر لإشائية الاستيفاء فلا يُشكل إلخ

فود: (وهو منجبة أيضاً) أي لتعلّقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين . فود: (مع تعلّقها بالعين) المقتضي للبطلان لأنّ شرطها الدين وقوله تتعلّق بالذمة أي فقد وجد الشرط من الدينيّة . فود: (بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله: (وتصحّ) أي: الحوالة وقوله: (وإن لم يتقبل) أي: الثمن وقوله: (لأنّ الحوالة متضمنة للإجازة) أي: فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر في قوله: (وعليه) إذا تخيراً إذ ليس المشتري أحد عاقدتها حتى يتضمّن إجازته وجواب بآته بإجازة البائع يصير الخيار

بإبطالهم بيع البائع الثمن المَعْنَى في زَمَنِ خياره وفي الثانية يَبْقَى خيارُ المُشْتَرِي كما رَجَحَهُ ابنُ المُقَرِّي وعليه فلو فُسِّخَ بَطَلَتِ الحوالةُ لي ما رَجَحَهُ أيضًا ويُعَارَضُهُ عُمُومُ ما يَأْتِي أَنَّ الحوالةَ على الثمن لا تبطل بالفسخ وله أَنَّ يُوَجِّهَ استثناء هذا بأنَّ الحوالة هنا ضعيفةٌ بقوة الخلاف فيها وبترزُلُ العقد مع الخيار فلم تقوَ هنا على بقائها مع الفسخ (والأصحُّ صحَّةُ حوالة المُكَاتِبِ سيَّده بالثجوم) لأنَّ الدينَ لا يَزِمُ من جهةِ المُحتالِ والمُحالِ عليه مع تشوُّبِ الشارِعِ إلى العِتَقِ (دون حوالة السَّيِّدِ عليه) بالثجوم لأنَّ له إسقاطها متى شاءَ لِجَوازِ الكتابةِ من جِهَتِهِ من حيثُ كونها كتابةً بخلافِ ذَهِنِ المُعاملةِ تصحُّحُ حوالة السَّيِّدِ به وعليه لِلزَّوْمِ من حيثُ كونه مُعاملةً وبه يسقط ما قيل هو قادرٌ على إسقاطِ كُلِّ منهما بتمجيِّزه لِنَفْسِهِ

ثم رأيت العزيز يُشِيرُ إِلَيْهِ اهـ. هـ فُود: (بإبطالهم بَيْعُ البائع إلخ) أي والحوالة بَيْعُ اهـ سم. هـ فُود: (وفي الثانية إلخ) أي في الحوالة عليه يَبْقَى خيارُ المُشْتَرِي إنَّ كانا في المجلس أو كان خيارُ الشَّرْطِ لهما أو لِلْمُشْتَرِي قَطْعُ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ أي الْأَصَحُّ يَبْطُلُ الخيارُ بالحوالة بِالثَمَنِ لِتَرْضَايَ عَاقِبَتِهَا وفي الحوالة عليه يَبْطُلُ في حَقِّ البائعِ لِإِرضاءِ بها لا في حَقِّ مُشْتَرٍ لم يَرْضَ فَإِنْ رَضِيَ بها بَطَلَ في حَقِّهِ أيضًا في أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ ابنُ المُقَرِّي وهو الْمُتَعَدِّ ثُمَّ قَالَ فَإِنَّ فَسَخَ المُشْتَرِي الْبَيْعَ بَطَلَتْ انْتَهَى اهـ. هـ فُود: (وعليه) أي: على البقاء الذي رَجَحَهُ ابنُ المُقَرِّي. هـ فُود: (فلو فُسِّخَ) أي: لو لم يَرْضَ المُشْتَرِي بالحوالة وَفُسِّخَ الْبَيْعُ اهـ ش. هـ فُود: (وَيُعَارَضُهُ) أي: الْبُطْلَانُ بِالْفُسْخِ هنا.

هـ فُود: (بالفسخ) أي وظاهره سَوَاءُ كان بالخيار أو غيره. هـ فُود: (وله) أي لابن المُقَرِّي. هـ فُود: (استثناء هذا) أي الفسخ بالخيار نِهايةً ومُعْنَى. هـ فُود: (هنا) أي في مَدَّةِ الخيارِ. هـ فُود: (فَلَمْ تَقَوْ هنا) أي الحوالة في زَمَنِ الخيارِ. هـ فُود: (لأنَّ الدينَ) إلى قولهِ وبِهِ يَسْقُطُ في النِّهايةِ والمُعْنَى. هـ فُود: (من جهةِ المُحتالِ) أي السَّيِّدِ (وقوله والمُحالِ عليه) أي مَدِينِ المُكَاتِبِ. هـ فُود: (لأنَّ له) أي لِلْمُكَاتِبِ. هـ فُود: (حوالة السَّيِّدِ به وعليه) من إِضافةِ الْمُضَدِّ إلى مَفْعُولِهِ بِالنِّسْبَةِ إلى به وإلى فاعِلِهِ بِالنِّسْبَةِ إلى عليه واقتَصَرَ النِّهايةُ والمُعْنَى على الثاني لِأَنَّهُ هو مُحَلُّ الخلافِ قال السَّيِّدُ عَمَرُ فلو أَحَالَ السَّيِّدُ بِذَيْنِ المُعاملةِ وَعَجَزَ نَفْسَهُ بَعْدَ الحوالةِ فَيَتَبَنَّى أَنْ يَكُونَ كَطَرَوْ الفَلَسِ فَتُسْتَمِرُّ الحوالةُ وَيُطَالَبُ بِالذَيْنِ بَعْدَ الْعِتَقِ لِتَعْلُقِهِ بِذِمَّتِهِ اهـ.

هـ فُود: (وبِهِ يَسْقُطُ إلخ) في سَقُوطِهِ بما قاله نَظَرُ ظَاهِرُ اهـ سم عبارةُ المُعْنَى ولا نَظَرَ إلى سَقُوطِهِ

لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ فَيَصِيرُ يَمْلِكُ الْمَبِيعَ لَهُ فَمِلْكُ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ. هـ فُود: (الثمنُ المَعْنَى) هَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الحوالةِ مع كَوْنِ الثَّمَنِ مُعَيَّنًا مع أَنَّهُ حَبِيتٌ لَيْسَ دَيْنًا وَلَيْسَ مَقْبُوضًا وقوله في زَمَنِ خياره أي والحوالة بَيْعٌ وفي الرُّوضِ وَيَبْطُلُ الخيارُ في الحوالةِ بِالثَمَنِ وكذا عليه لا في حَقِّ مُشْتَرٍ لم يَرْضَ أي بها فَإِنْ فَسَخَ أي المُشْتَرِي الْبَيْعَ في زَمَنِ خيارِهِ بَطَلَتْ أي لا يَرْتِفَعُ الثَّمَنُ اهـ. وقوله فَإِنَّ فَسَخَ بَطَلَتْ ذَكَرَ في شَرْحِهِ أَنَّهُ مِنْ زِيَادَتِهِ وَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَعْمُومِ ما سَبَّأْتِي مِنْ أَنَّ الحوالةَ على الثَّمَنِ لا تَبْطُلُ بِالْفُسْخِ إِلَّا أَنْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْفُسْخِ بِالْخِيَارِ وهو بعيدٌ اهـ. وَمَنْعٌ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَعْدَهُ بَرَزَ لَزُلُ الْعَقْدِ بِالْخِيَارِ. هـ فُود: (حوالة السَّيِّدِ بِهِ) بِخِلَافِ ضَمَانِهِ لَا يَصِحُّ كَمَا سَبَّأْتِي مع الْفَرْقِ. هـ فُود: (وبِهِ يَسْقُطُ) في سَقُوطِهِ بما قاله نَظَرُ ظَاهِرُ.

(وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا (بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدَرًا وَصِفَةً) وَجَنَسًا كَمَا يُفْهَمُ بِالْأَوَّلَى أَوْ أَرَادَ بِالصِّفَةِ مَا يَشْمَلُهُ كَرَهْنٍ وَحُلُولٍ وَصِحَّةٍ وَجَوْدَةٍ وَأَضْدَادُهَا لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يَصْغُ بِبَعْضِهِ فَلَا تَصِحُّ بِإِبِلِ الذِّبَةِ وَلَا عَلَيْهَا لِلْجَهْلِ بِهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَصْغُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهَا (وَفِي قَوْلِ تَصِحُّ بِإِبِلِ الذِّبَةِ وَعَلَيْهَا) بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَاعْتِيَاضِ عَنْهَا (وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا) أَيِ الدِّينِ الْمُحَالِ

بِالتَّعْجِيزِ لِأَنَّ ذَيْنَ الْمُعَامَلَةِ لَا زِمَ فِي الْجُمْلَةِ، وَسُقُوطُهُ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ بِخِلَافِ نُجُومِ الْكِتَابَةِ اهـ.
 قَوْلُ (وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِعْتِقَادَ وَالظَّنَّ سَمَ عَلَى حَجِّ وَالظَّاهِرِ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَحَالَهُ فَتَيَّنَ أَنْ لَا ذَيْنَ بَانَ يُطْلَأَنَّ الْحَوَالَةَ إِذْ لَوْ اشْتَرَطَ لِصِحَّتِهَا الْعِلْمُ لَمَا تَأْتَى ذَلِكَ اهـ
 ع ش وَيَذُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَظَنَّ الْمُحِيلَ وَالْمُحْتَالَ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالَ اهـ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَجَنَسًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَتَرَأَى بِالْحَوَالَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ الْإِنْج. قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَسَكَتَ عَنِ الْجَنَسِ لِأَنَّهُ يُسْتَفْنَى عَنْهُ بِالصِّفَةِ لِتَنَازُلِهَا لَهُ لُغَةً اهـ. قَوْلُهُ: (كَرَهْنٍ) هَذَا يَذُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِهِمَا بِالرَّهْنِ وَإِنْ انْفَكَّ بِالْحَوَالَةِ كَمَا يَأْتِي فَلْيُرَاجَعْ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْجَمَلِ التَّمَثِيلُ بِالرَّهْنِ مُشْكِلٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ إِذَا أَحَالَ بِذَيْنِ عَلَيْهِ وَثِيقَةً تَصِحُّ الْحَوَالَةُ وَتَسْقُطُ الْوَثِيقَةُ اهـ. قَوْلُهُ: (كَرَهْنٍ وَحُلُولٍ وَصِحَّةٍ الْإِنْج) امْتِلَاءٌ لِلصِّفَةِ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لَا يَصْغُ بِنِعْمَةٍ) أَيِ وَالْحَوَالَةُ بَيِّنَةٌ. قَوْلُهُ: (فَلَا تَصِحُّ بِإِبِلِ الذِّبَةِ) كَأَنَّ قَطَعَ زَيْدٌ يَدَ عَمْرٍو وَقَطَعَ بَكْرٌ يَدَ زَيْدٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحِيلَ زَيْدٌ عَمْرًا عَلَى بَكْرٍ بِنِصْفِ الذِّبَةِ اهـ بِجَيْرِمِيٍّ وَفِي الْمُعْنَى عَنْ الْمُصَنِّفِ نَحْوَهُ.

قَوْلُ (وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِعْتِقَادَ أَوْ وَالظَّنَّ. قَوْلُهُ: (كَرَهْنٍ) هَذَا يَذُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِهِمَا بِالرَّهْنِ وَإِنْ انْفَكَّ بِالْحَوَالَةِ كَمَا سَيَأْتِي فَلْيُرَاجَعْ.
 قَوْلُ (وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا) قِيلَ: مِمَّا يُؤَيِّدُ اعْتِيَاذَ التَّسَاوِيِ فِي ظَنِّ الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ الْإِنْج وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْجَنَسِ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ مُعْتَبَرٌ أَيْضًا فِي الْمِيعِ فِي الذِّمَّةِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ مَا هُنَا فَلَا يَنْفَرُغُ عَلَى اعْتِيَاذِهِ هُنَا تَخْصِيصُ الْحَوَالَةِ بِاعْتِيَاذِ ظَنِّ الْمُكَلَّفِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ.
 (فَرْعٌ): فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ الشُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ جَبَى بِالْأَمَانَةِ رِيْعٌ وَقَفٍ بِإِذْنِ نَاطِرٍ شَرْعِيٍّ وَصَرَفَ ذَلِكَ لِلْمُسْتَحَقِّينَ وَالْعِمَارَةَ بِإِذْنِهِ وَقَضَلَ لَهُ شَيْءٌ وَمِنَ الْوَقْفِ حَتَمًا تَحَرَّرَ عَلَى مُسْتَاغْرِهَا مِنْ أَجْرَتِهَا شَيْءٌ فَأَحَالَ النَّاطِرُ الْجَائِيَّ عَلَيْهِ بِمَا قَضَلَ لَهُ فَهَلْ تَصِحُّ الْحَوَالَةُ أَمْ لَا. الْجَوَابُ نَعَمْ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعْيِينِ جِهَةِ لِلذَّيْنِ الْمُسْتَقَرِّ عَلَى الْوَقْفِ.

(مَسْأَلَةٌ): رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرَ ذَيْنَ فَمَاتَ الدَّائِنُ وَلَهُ وَرَثَةٌ فَأَخَذَ الْأَوْصِيَاءُ مِنَ الْمَدِينِ بَعْضَ الذَّيْنِ وَأَحَالَهُمْ عَلَى آخَرَ بِالْبَاقِي فَقِيلُوا الْحَوَالَةُ وَضَمَّنُوا آخَرَ فَمَاتَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ فَهَلْ لَهُمُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ يُطَالِبُونَ الْقَضَائِينَ وَتَرَكَةَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَإِنَّ تَبَيَّنَ إِفْلَاسُهُمَا بَانَ فَسَادُ الْحَوَالَةِ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَقَعْ عَلَى وَفَى الْمَضْلَحَةِ لِلْإِتْيَامِ فَتَرَجِعُونَ عَلَى الْمُحِيلِ اهـ. لَا يَقَالُ قَوْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى الْجَوَابُ نَعَمْ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ مِنْ ثُبُوتِ الذَّيْنِ الْمُحَالِ بِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ

به والدين المحال عليه في نفس الأمر وظن المحيل والمحتمل، وكان وجه اعتبار ظنهما هنا

هـ فؤد: (وظن المحيل) إلى المتي سكت عنه المعني ولعله لإغناء قول المتي: ويشتط العلم الخ عنه وفي البجيري مي هل يغني عن اشتراط تساوي اشتراط العلم بالذيتين قدرًا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كما في ع ش والظاهر لا يغني عنه لأنه لا يلزم من العلم بهما قدرًا وصفة تساويهما لأن العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كأن يكون لأحدهما عشرة والآخر خمسة اه وفيه نظر لأن الإشكال كما في الجمل بالإغناء عن تساوي في ظن العاقتين والجواب إنما يندفع الإغناء عن تساوي في نفس الأمر. هـ فؤد: (وكان وجه اختيار الخ) هل يلائم قوله آفًا ولتوسجهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارح ما تقدم من صحة حواله البائع على التمي الذي في الذمة بأنهم غلبوا فيها شائبة الاستيفاء فلا يشكل

الناظر لم تشتغل ذمته بشيء بل هي بريئة والوقف لا ذمة له إلا أن يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وإن كان المفهوم من قوله نعم صحة الحواله ويكون المراد أنه يصح استيفاءه وكان الناظر إذن له في أخذ حقه من المستاجر وإذن للمستاجر أن يندفع له حقه كما قد يشتر بإرادة ذلك قوله (وهي عبارة الخ) فليتأمل ففيه بعد شيء وهو أن ما فصل للجابي إن كان صرقه بغير إذن الناظر فهو متبرع فلا شيء له أو بإذنه فإذا في الصرف يتضمن الافتراض منه وافتراض الناظر إنما يصح على الصحيح إن كان لإحاجة وشرط له الواقف أو إذن له القاضي كما سيأتي ذلك في باب الوقف فإن انتفت هذه الشروط ووقع الإذن فهو متبرع بما صرقه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر إن شرط له الرجوع فيه نظر فليتأمل ما يأتي في الضمان في شرح قوله (وإن إذن بشرط الرجوع الخ) لانا نقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مذبون فكما يحيل الولي على موليّه فكذلك الناظر على الوقف.

(فرغ): في الرزق ولو أقرضتهما مائة أي كلاً خمسين ونصامنا فأحلت بها لرجل على أن يأخذها من أيهما شاء أي أو أطلق جاز اه ويتر في شرحه أن الترجيح من زيادته وذكر فروعا لذلك وفي الباب.

(فرغ): من له على اثنين دين مناصفة ونصامنا فأحاله أحدهما بكله أو أحال به عليهما جاز سواء قال ليأخذه المختار من أيهما شاء أو من كل نصفه أو أطلق ويتر كل عما ضمن وإن أحال هو على أحدهما برئ الآخر ومن عليه دين فأحال به على اثنين له على كل واحد قدره أو أحدهما ضامن له بقدره على آخر فأحال على الأصل والضامن طالب أيهما شاء ويتبع تصوير ذلك بالإحالة عليهما معًا إذ لو كان مرتبًا برئ بالحواله الأولى من الدين فلا يصح الثانية وقوله أو أحدهما ضامن له بقدره الخ عبارة البقوي أو كان قد ضمن له رجل ألفًا على إنسان فأحاله على الضامن الخ وحاصلها أن إنسانًا له على آخر ألف وضمينه له آخر فله أن يحيل من له عليه ألف على الضامن والأصل ليأخذ الألف من أيهما شاء كاملة أو موزعة فتحمل عبارة الباب على ذلك وفي فتاوى السيوطي خلاف ذلك. هـ فؤد: (وظن المحيل والمختار) لا يقال اغتیار ظنهما لازم لا اغتیار العلم بهما قدرًا وصفة وجنسًا واغتيار تساويهما إذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة إلى زيادة اغتياره لانا تمنع

دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنسًا) فلا تصح بدراهم على ذنانير وعكسه لأنها معاوضة إرفاق كالقرض (وقدوا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح أن يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلولًا وأجلًا) وقدّر الأجل (وصحّة وكسراً) وجودة ورداءة وغيرها من سائر الصفات (في الأصح) إلحاقاً لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وأفهم اقتصاره على ما ذكر أنه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له ألف على اثنين متضامين فاحال عليهما ليطالب من شاء منهما بالألف صح عند

بامتناع يتبعه الثمن المعتبر لسلّم من هذه المناقاة ثم رأيت كلام العزيز مشيراً إلى ما ذكرته اه سيّد عمر .
 • فود: (دون نحو البيع) أي فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه جمل . • فود: (كالقرض) عبارة
 المغني لأن الحوالة معاوضة ازنفاق جوزت للحاجة فاعبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه .
 • فود: (لذلك) أي لأنها معاوضة إلخ . • فود: (أن يحيل) أي المحيل . • فود: (من له عليه خمسة) أي
 الشخص الذي له على المحيل خمسة فالموصول مفعول يحيل وفاعله ضمير المحيل المعلوم من
 المقام . • فود: (بخمسة) أي على خمسة فالباء بمعنى على .
 • فود: (سني: (وكذا حلولًا إلخ) ولو أحال بمؤجل على مثله حلت الحوالة بموت المحال عليه ولا
 تجل بموت المحيل ليرأته بالحوالة نهاية ومغني أي حلّ الذين المحال به بموت إلخ وإلا فالحوالة لا
 تصح بحلول ولا تأجيل ع ش .

• فود: (سني: (وصحّة وكسراً) ظاهره امتناع الحوالة بأحدهما على الآخر إذا اختلفا كذلك وإن استوث
 قيمتهما وتقدّم في قاعدة مدّ عجرة خلافه فليراجع اه سم . • فود: (وجودة ورداءة إلخ) لا يقال هذا علم
 من قوله أولاً كزهن وحلول إلخ لأننا نقول ذاك بيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتضريح
 بانه لا بد من تعلّق العلم بكل واحدة منها على الأصح اه ع ش وفيه تأمل . • فود: (فلو كان إلخ) عبارة
 المغني ولو افترض شخص اثنين مائة مثلاً على كل واحد منهما خمسون وتضامنا فاحال بها شخصاً
 على أن يأخذ من أيها شاء جاز في أصح الوجهين وقيل لا يجوز لأنه لم يكن له إلا مطالبة واحد فلا
 يستفيد بالحوالة زيادة صفة ووجه الأول أنه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاستوئي ولو أحال
 على أحدهما بخمسين فهل يتصرف إلى الأصلية أو توزّع أو يرجع إلى إرادة المحيل فإن لم يرّد شيئاً
 صرفه بنيت فيه نظر وفائدته فكأن الرهن الذي بأحدهما أي بخمسين انتهى والقياس كما قال شيخنا
 الرجوع إلى إرادته اه . • فود: (متضامين) أي كل منهما ضاير عن الآخر كزدي وجمل .

الزوم إذ قد يتمدّد المحيل أن دينه خمسة عشر ويحيل عليها بعشرة عليه ثم يتبين أن دينه عشرة وهذا إن
 كان العلم يشمل الإعتقاد . • فود: (دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوي قدراً من البيع كبيع
 الزبوي بجنسه يشترط فيه أيضاً التساوي في ظنهما كما يعلم من كلامهم في بيع الجزاب في باب الربا
 وجاب بأن ما عدا التساوي من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن .

• فود: (سني: (وصحّة وكسراً) ظاهره امتناع الحوالة بأحدهما على الآخر إذا اختلفا كذلك وإن

جميع مُتَقَدِّمين ويطالبُ أيُّهما شاء واختاره السبكي وصَحَّحَ أبو الطَّيِّبٍ خلافَه لأنَّه كان يطالبُ واحدًا فصَارَ يطالبُ اثنين. أمَّا لو أحواله ليأخذَ من كُلِّ خمسينَ فيصِحُّ ويبرأ كُلُّ منهما عَمَّا ضَمِنَ ولا يُؤثِّرُ في صِحَّةِ الحوالة وجودُ توثيقِ برهنٍ أو ضامينٍ لأحدِ الدَّيْنَيْنِ نعم ينتَقِلُ إليه الدَّيْنُ لا بِصِفَةِ التَّوْتِيْعِ عَلَى المنقولِ المُعْتَمَدِ وأَمَّا انْتَقَالُ اللُّوَارِثِ بِهَا لأنَّه خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ فِي حَقَّقِهِ وَتَوَابِعِهَا بخلافِ غَيْرِهِ وَيُؤْخَذُ بِمَا تَقَرَّرَ عَنْ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَحَلَّ الانْتِقَالِ لَا بِصِفَةِ التَّوْتِيْعِ أَنَّ لَا يَنْصُرُ الْمُحِيلُ عَلَى الضَّامِنِ أَيْضًا وَإِلَّا لَمْ يَبْرَأْ بِالْحَوَالَةِ فَإِذَا أَحَالَ الدَّائِنُ ثَالِثًا عَلَى الْمَدِينِ وَضَامِنِهِ فَلَهُ مُطَالَبَةُ أَيُّهُمَا شَاءَ وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْ لَهُ الْمُحِيلُ عَلَى ذَلِكَ وَفِي الْمَطْلَبِ إِنْ أَطْلَقَ الْحَوَالَةَ وَلَمْ يَتَقَرَّضْ لِتَقْلِي حَقِّهِ بِالرَّهْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحَّحَ وَجْهًا وَاحِدًا وَيَنْفَكُ الرَّهْنُ كَمَا إِذَا كَانَ لَهُ بِهِ ضَامِنٌ فَأَحَالَ عَلَيْهِ بِهِ مَنْ لَهُ ذَيْنَ لَا ضَامِنَ بِهِ صَحَّحَ الْحَوَالَةَ وَبَرَّى الضَّامِنَ لِأَنَّهَا مُعَارَضَةٌ أَوْ اسْتِيفَاءٌ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَقْتَضِي بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَكَذَا يَقْتَضِي فَلَكَ الرَّهْنِ فَإِنْ شَرَطَ بَقَاءَ الرَّهْنِ فَهُوَ شَرَطٌ فَاسِدٌ فَتَفْسُدُ بِهِ الْحَوَالَةُ إِنْ قَارَنَهَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ شَرَطَ عَاقِدُ

• فَوَدَّ: (وَاخْتَارَهُ السَّبْكِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ وَإِنْ اخْتَارَ السَّبْكِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ خِلَافَهُ اهـ. قَلْبَرِاجَع. • فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ وَيَبْرَأُ الْخُ) أَي: بِلا خِلَافٍ وَإِلَّا فَهَذِهِ تَعْلَمُ بِمَا قُلْنَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثِّرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثِّرُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى لَوْ كَانَ لَهُ أَلْفُ الْخُ. • فَوَدَّ: (يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ) أَيِ الْمُخْتَالِ. • فَوَدَّ: (فِي حَقَّقِهِ) أَي: كَالَّذَيْنِ (وَتَوَابِعِهَا) أَيِ كَالرَّهْنِ وَالضَّامِنِ. • فَوَدَّ: (مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ الْخُ) عَلَى هَذَا هَلَّا صَحَّ شَرَطُ الْإِنْقَاءِ الْآتِي اهـ س م. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَتَبَهُ عَلَى الْأَصِيلِ. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَبْرَأْ) أَي: وَإِنْ نَصَرَ عَلَى الضَّامِنِ لَمْ يَبْرَأِ الضَّامِنُ. • وَفَوَدَّ: (فَإِذَا أَحَالَ الْخُ) تَصْوِيرٌ لِكَيْفِيَّةِ تَنْصِيصِ الْمُحِيلِ عَلَى الضَّامِنِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَإِلَّا الْخُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى الْمَدِينِ وَضَامِنِهِ) وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ أَبُو الطَّيِّبِ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ هُنَا اهـ س م. • فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ مُطَالَبَةٍ مَنْ شَاءَ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (إِنْ أَطْلَقَ) أَي: الْمُحِيلُ. • فَوَدَّ: (لِيَتَقْلَى حَقِّهِ) أَي: الْمُحِيلِ. • وَفَوَدَّ: (أَنْ يَصِحَّ) أَي: الْحَوَالَةُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَنْ يَصِحَّ اهـ بِالتَّائِيْدِ وَهِيَ أَحْسَنُ. • وَفَوَدَّ: (وَجْهًا وَاحِدًا) أَي: قَطْعًا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لَهُ بِهِ) أَي: لِلْمُحِيلِ بِحَقِّهِ. • فَوَدَّ: (هَلِيه بِهِ) أَي: عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ الَّذِي بِهِ ضَامِنٌ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى عَلَيْهِ أَي: حَقِّهِ لَكَانَ أَوْضَحَ. • فَوَدَّ: (فَلَكَ الرَّهْنِ) أَي: وَالضَّامِنُ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ شَرَطَ) أَيِ الْمُحِيلِ اهـ ع ش الْأَوَّلَى الْمُخْتَالِ. • فَوَدَّ: (بَقَاءَ الرَّهْنِ) وَيَمْلِكُهُ الضَّامِنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ س م.

اسْتَوَتْ قِيَمَتُهُمَا وَتَقَدَّمَ فِي قَاعِدَةٍ مَذْعُورَةٌ خِلَافَهُ قَلْبَرِاجَع. • فَوَدَّ: (مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ) عَلَى هَذَا هَلَّا صَحَّ شَرَطُ الْبَقَاءِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (عَلَى الْمَدِينِ وَضَامِنِهِ) وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ أَبُو الطَّيِّبِ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ هُنَا. • فَوَدَّ: (بَقَاءَ الرَّهْنِ) وَيَمْلِكُهُ الضَّامِنُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

الحوالة رهنًا أو ضامنًا لم تصح كما رجحه الأذرعى وغيره. بناءً على الأصح أنها بيع ذين بذن (ويبرأ بالحوالة المحيل عن ذن المحال والمحال عليه عن ذن المحيل ويتحول حق المحال إلى ذمة المحال عليه) بالإجماع لأن هذا فائدتها وأفهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية ليقوط حق المحال أن المراد بتحول حقه إلى ما ذكر تحول طلبه إلى

• فؤد: (زهنا إلخ) أي: على المحيل ليكون تحت يد المحتال أو ضامنًا لما أحيل به من الدين اه ع
 ش. • فؤد: (لم يصح) مثنى في الرّوض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم.
 • فؤد: (كما رجحه الأذرعى وغيره) أي: كالأنوار لكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحمله الوالد رحمته الله تعلق على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والأول على المحيل إذ الدين المرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح إذ الكلام في كونه جائزًا فلا يفسد به العقد أو غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازمًا أو لا فسقط القول بأنه شرط على أجنبي عن العقد اه
 نهاية قال ع ش قوله ليس عليه أي المحيل بقصد الحوالة لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد أي مع ذلك فلا يلزم المحال عليه الوفاء به فلو قل قبيح أن يقال إن عليم أنه لا يلزمه صرح الرهن وإن ظن لزومه لم يصح اه ع ش وقوله م ر فسقط القول إلخ ارتضى بهذا القول المثنى وفاقًا للشرح فقال بقصد أن ساق كلام الشهاب الرّملي المذكور ما نصه وهو بعيد إذ المحال عليه لا مدخل له في العقد فالمعتمد كلام صاحب الأنوار ولا يثبت في عقدها خيار شرط لأنه لم يبين على المعاينة ولا خيار مجلس في الأصح وإن قلنا إنها معارضة لأنها على خلاف القياس وقيل يثبت بناءً على أنها استيفاء اه. • فؤد: (بناءً على الأصح إلخ) يرجع وجه البناء اه سم أقول قد يظهر وجهه مما مرّ أيضًا عن المثنى. • فؤد: (بالإجماع) راجع إلى قول المتن: (ويبرأ إلخ). • فؤد: (وأفهم ذكره إلخ) فيه بحث لأن غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من ذن المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحتال عليه مع بقاءه بعينه قد عوى أن ذكر البراءة يدل على أن المتحول هو الطلب لا نفس الدين وأنه يتدفق بذلك الاعتراض ممنوعة إلا أن يجاب بأن ذكر براءة ذمة المحال عليه من ذن المحيل يشعر بأن سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضي أنه

• فؤد: (لم يصح) مثنى في الرّوض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور. • فؤد: (كما رجحه الأذرعى وغيره إلخ) لكن جزم في الرّوض بالجواز كما مرّ وحمله شيخنا الشهاب الرّملي على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والأول على المحيل إذ الدين المرهون به أو المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح إذ الكلام في كونه جائزًا فلا يفسد به العقد أو غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازمًا أو لا فسقط القول بأنه شرط على أجنبي عن العقد شرح م ر.
 • فؤد: (بناءً على الأصح) يرجع وجه البناء. • فؤد: (أن المراد إلخ) فيه بحث لأن غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من ذن المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل

نظير حقه وهو ما بذمة المحال عليه لما تقرر أنها بيع فلا اعتراض على المثني لأنه أوما إلى دفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرر وأفهم هذا ما مر أنه لا تنتقل إليه صفة التوثق لأنها ليست من حق المحتال ولو أحوال من له ذنب على ميت صحت كما في

استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك أن المتحول الطلب فليتنامل . اه سم . ه فود: (وهو) أي: التظير . ه فود: (فلا اعتراض على المثني) أي: بأن تغييره بالتحول ينافي ظاهرا كونها بيعا فإن البيع يقتضي أن الذي انتقل إليه غير الذي كان له والتحول يقتضي أن الذين الأول باقي بعينه ولكن تغير محله اه سم . ه فود: (وأفهم) إلى قوله: (ثم المتجه) في النهاية . ه فود: (هذا) أي قول المصنف ويتحول إلخ . ه فود: (لأنها ليست من حق المحتال) يقتضي أن المخرج لحق التوثق التغيير بالحق وفي إخراجها بذلك بحث ويظهر أن المخرج له قوله إلى ذمة المحال عليه فتأمل سم على حجج وكان وجه البحث منع إطلاق أن صفة التوثق ليست من حق المحتال إذا كان له حق التوثق أيضا كان كان بذينه رهن فليتنامل اه رشيد . ه فود: (ولو أحوال) إلى قوله كما قاله في المقتني إلا قوله وإن لم يكن إلى وقولهم: وقوله ولا يشكّل إلى أو على تركة . ه فود: (ولو أحوال من له ذنب إلخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا بأحوال والفاعل ضمير أحوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف لذنب لكن الأول أولى لإقالة التقدير اه رشيد . ه فود: (والأولى أقول) جعل من فاعلا وجعل على ميت متعلقا بكل من أحوال ومتعلق له أي ثبت على التنازع كما يدل عليه عطف قوله أو على تركة إلخ على قوله على ميت . ه فود: (صحت) ويتعلق الذين المحال به على الميت بتركته إن كانت وإلا فهو باقي بذمته فإن تبرع به أحد عنه برئت ذمته وإلا فلا .

(فرغ): لو نذر المحتال عدم طلب المحال عليه صحت الحوالة والتذر وامتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه إن أراد الطلب أن يوكل في ذلك وبقي ما لو حلف أو نذر أن لا يطالبه بما عليه فأحوال له عليه شخص بذنب له على المحيل هل له مطالبته لأن هذا ذنب جديد غير الذي

الذين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقائه بعينه فدعوى أن ذكر البراءة يدل على أن المتحول هو الطلب لا نفس الذين وأنه يندفع بذلك الإعراض ممنوعة إلا أن يجاب بأن ذكر براءة ذمة المحال عليه من ذنب المحيل يشعر بأن سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضي أنه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك أن المتحول الطلب فليتنامل . ه فود: (فلا اعتراض على المثني) كان الإعراض المشار إليه هو ما ذكره في شرح الرّوض بقوله وتغييره بالزّوم أولى من تغيير أصله بالتحول لأنه ينافي ظاهرا كونها بيعا فإن البيع يقتضي أن الذي انتقل إليه غير الذي كان له والتحول يقتضي أن الأول باقي بعينه لكن تغير محله اه . ثم رأيت الإسنوي أورد هذا الإعراض بعينه .

ه فود: (لأنها ليست من حق المحتال) يقتضي أن المخرج لحق التوثق التغيير بالحق وفي إخراجها لذلك بحث ويظهر أن المخرج له قوله إلى ذمة المحال عليه فتأمل .

المطلَب كالبيان وغيره. واعتمده جمع وإن لم يكن له تركه على الأوجه وقولهم الميت لا ذمة أي بالنسبة للالتزام لا للإلزام ولا يُشكَل بأن من أحال بدين به رهن انفك الرهن لأن ذاك في الرهن الجملي لا الشرعي كما هو ظاهر لأن التركة إنما جُعِلَتْ رهنًا بدين الميت نظرًا لِمَصْلَحَتِهِ فَالْحَوَالَةُ عَلَيْهِ لَا تَنْفِيهِ أَوْ عَلَى تَرِكَةٍ قُيِّمَتْ أَوَّلًا لَمْ تَصِحَّ كَمَا قَالَ كَثِيرُونَ وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ لَمْ تَقَعْ عَلَى ذَيْنَ بَلْ عَلَى عَيْنٍ هِيَ التَّرِكَةُ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ لِلْمَيِّتِ دُيُونٌ فَلِلزَّرِ كَشْيَ احْتِمَالَيْنِ أَوْجَهُمَا عَدَمُ الصَّحَةِ أَيْضًا لانتقالها للوارث وله

كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْحَلِيفِ وَالتَّذَرُّعِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ الْقَرِينَةَ ظَاهِرَةً فِي أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِالذَّيْنِ الْمَوْجُودِ وَفِي سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ قَالَ الطَّبْلَاوِيُّ وَحَوَالَةُ نَاطِرِ الْوَقْفِ أَحَدُ الْمُسْتَحْقِّينَ أَوْ غَيْرِهِمْ يَمْنُنُ لَهُ مَالٌ فِي جِهَةِ الْوَقْفِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ ذَيْنَ لِجِهَةِ الْوَقْفِ لَا تَصِحُّ وَمَا وَقَعَ مِنَ النَّاطِرِ مِنَ التَّسْوِيعِ لَيْسَ حَوَالَةً بَلْ إِذْنٌ فِي الْقَبْضِ فَلَهُ مَنَعُهُ مِنْ قَبْضِهِ وَوَقْفُهُ عَلَى ذَلِكَ مَرَّةً لَأَنَّهُ شَرَطَهَا أَنْ يَكُونَ الْمُحِيلُ مَدِينًا وَالنَّاطِرُ ذِمَّةً بَرِيئَةً وَلَوْ أَحَالَ الْمُسْتَحِقُّ عَلَى النَّاطِرِ بِمَغْلُوبِهِ لَمْ تَصِحَّ أَيْضًا لِعَدَمِ الذَّيْنِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ قَالَ وَلَوْ أَحَالَ عَلَى مَالِ الْوَقْفِ لَمْ يَصِحَّ كَمَا لَوْ أَحَالَ عَلَى التَّرِكَةِ لِأَنَّ شَرْطَ الْحَوَالَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَخْصٍ مَدِينٍ إِلَى آخِرٍ مَا قَالَ أَنْتَهَى. أَقُولُ قَوْلُهُ بَلْ إِذْنٌ فِي الْقَبْضِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْوِظِيْفَةِ مُخَاصَمَةُ السَّكِينِ الْمُسَوَّغِ عَلَيْهِ وَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَقَوْلُهُ وَالنَّاطِرُ ذِمَّةً بَرِيئَةً يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ النَّاطِرُ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَحِقُّ فِي الْوَقْفِ أَيْ وَتَصَرَّفَ فِيهِ لِنَفْسِهِ صَحَّتْ الْحَوَالَةُ عَلَيْهِ سَمِ اِهْ عَ شَ وَأَقُولُ لَوْ قَبِلَ يَتَزَيَّلُ نَاطِرُ الْوَقْفِ مَتَزَلَّةً وَلَمْ يَكُنْ مَخْجُورًا فَجُوزَ كُلُّ مِنْ حَوَالَتِهِ وَالْحَوَالَةُ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعُدَّ.

• فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ) أَيْ وَيَلْزَمُ الْحَقُّ ذِمَّتَهُ اِهْ عَ شَ. • فَوَدَّ: (أَيَّ بِالنَّسْبَةِ الْإِنْخَ) خَبَرٌ وَقَوْلُهُ الْإِنْخَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ أَيْ لَمْ يَقْبَلْ ذِمَّتَهُ شَيْئًا وَلَا قَدَمَتَهُ مَزْهُونَةً بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضِيَ اِهْ. • فَوَدَّ: (لَا لِلْإِلْزَامِ) أَيْ لَا لِأَنَّ يَلْزَمُهَا الشَّارِعُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكَلُ) يَقْنِي بَقَاءَ التَّرِكَةِ مَزْهُونَةً بِذَيْنِ الْمُحْتَالِ وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهُ قَبْلَ الْإِشْكَالِ اِهْ رَشِيدِي عِبَارَةٌ عَ شَ أَيْ تَعَلَّقَهُ بِتَرِكَتِهِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ اِهْ. • فَوَدَّ: (بِلَفْظٍ) أَيْ أَوْ عَلَيْهِ اِهْ سَمِ أَقُولُ كَانَ يَتَّبَعِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهُ أَيْضًا أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ هُوَ مَنْشَأُ الْإِشْكَالِ. • فَوَدَّ: (بِهِ رَهْنٌ أَنْفَكَ) أَيْ وَالذَّيْنُ عَلَى الْمَيِّتِ بِهِ رَهْنٌ وَهُوَ تَرِكَتُهُ اِهْ سَمِ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ ذَاكَ) أَيْ: أَنْفَكَكَ الرَّهْنُ بِالْحَوَالَةِ. • فَوَدَّ: (هَنَا) أَيْ: فِي الشَّرْعِ. • فَوَدَّ: (لِمَصْلَحَتِهِ) أَيْ: لَا لِمَصْلَحَةٍ دَائِمَةٍ كَمَا فِي الرَّهْنِ الْجُمْلِيِّ. • فَوَدَّ: (لَا تَنْفِيهِ) أَيْ: لَا تَنْفِي التَّعْلُقِ اِهْ عَ شَ. • فَوَدَّ: (أَوْجَهُمَا عَدَمُ الصَّحَةِ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَسَوَّغُ الْحَوَالَةُ عَلَى مَنْ تَسَوَّغُ لِلْمُحِيلِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكَلُ الْإِنْخَ) لَا يُقَالُ لَا إِشْكَالَ وَإِنْ كَانَ ذَاكَ فِي الشَّرْعِيِّ أَيْضًا كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ تَرِكَةً بِالْكَلْبَةِ وَفَائِدَتُهَا سُقُوطُ الذَّيْنِ عَنِ الْمُحِيلِ وَتَعَلُّقُهُ بِذِمَّةِ الْمَيِّتِ وَقَدْ يَتَّبَعُ أَحَدُ بَوَاقِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْإِشْكَالُ فِي مُجَرَّدِ الصَّحَةِ بَلْ مَعَ بَقَاءِ رَهْنِ التَّرِكَةِ. • فَوَدَّ: (بِلَفْظٍ) أَيْ: أَوْ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (بِهِ رَهْنٌ أَنْفَكَ) أَيْ: وَالذَّيْنُ عَلَى الْمَيِّتِ بِهِ رَهْنٌ وَهُوَ تَرِكَتُهُ. • فَوَدَّ: (أَوْجَهُمَا عَدَمُ الصَّحَةِ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَسَوَّغُ الْحَوَالَةُ عَلَى مَنْ

الوفاء من غيرها نعم إن تصرف في التركة صارت ذمتا عليه فتصح الحوالة عليه وفيما إذا أحال على الميت لكل من المرحيل والمحتال إثبات الدين عليه أما الأول فلأنه مالك الدين في الأصل وأما الثاني فلأنه يدعي مالا يغيره مُتَقَبِّلًا منه إليه فهو كالوارث فيما يدعيه من ملك مورثه فعلم صحة ما أفتى به بعضهم أن المرحيل لو مات بلا وارث فادعى المحتال أو وارثه على المحتال عليه أو على وارثه بالدين المحتال به فأنكر ذن المرحيل ومعه به شاهد واحد حلف معه المحتال أن ذن مَحِيلِهِ ثابت في ذمة الميت ويجب تسليمه إلي من تركه أو ثابت في ذمته ولا أعلم أن مُحِيلِي أبراه قبل أن يُحِيلَنِي وبسمع قول المحتال عليه أن الدين انتقل إلغائب قبل الحوالة فيحلف المحتال على نفى العلم إن لم يُقِمِ المحتال عليه يثبته بما ذكره قال

ومطالبته ومن عليه الدين للميت لا يسوغ لداين الميت الدغوى عليه اه سم. ه. فود: (نعم إلخ) استذراك على عدم صحة الحوالة على التركة. ه. فود: (إن تصرف إلخ) أي وحدت ذن المرحيل بعد التصرف بنحو رد بغيره وإلا فالتصرف باطل كما يعلم مما يأتي في الفرائض ويجوز أن يكون مراده بالتصرف التصرف تعدياً اه رشيدى ويظهر أن المدار على تعلق التركة بذمة الوارث تعدى أو لا. ه. فود: (عليه) أي الوارث. ه. فود: (فتصح الحوالة عليه) أي الوارث لأنه تسوغ مطالبته لأنه خليفة المورث اه سم أي والحوالة واقعة حبيذ على ذن. ه. فود: (إثبات الدين) أي حيث أنكزه الوارث اه ع ش. ه. فود: (ما أفتى به بعضهم) وهو الشهاب الزملي سم ونهاية. ه. فود: (أن المرحيل لو مات بلا وارث) قضيته أن المختال لا يخلف مع وجود المرحيل أو وارثه فليراجع اه رشيدى أقول يدفعها السابق لكل من المرحيل والمختال إثبات الدين إلخ لأن الإثبات شامل للحلف أيضاً فالظاهر أن قوله بلا وارث لا مفهوم له. ه. فود: (ومعه) أي: المختال أو وارثه. ه. فود: (المختال) أي: أو وارثه اه سم. ه. فود: (أن ذن مَحِيلِهِ) أي: أو مَحِيلِ مورثه. ه. فود: (في ذمة الميت) لعل هذا بالنظر لقوله أو على وارثه اه سم أي فقي كلامه كيفية أي أو في ذمتك. ه. فود: (أن مُحِيلِي) أي: أو مُحِيلِ مورثي. ه. فود: (أن يُحِيلَنِي) أي: أو يُحِيلِ مورثي. ه. فود: (انتقل) أي: بحوالة مثلاً اه ع ش. ه. فود: (إن لم يُقِمِ إلخ) فإن أقامها فَيُثَبِّهِي أن يجري

تسوغ للمرحيل الدغوى عليه ومطالبته ومن عليه الدين للميت لا يسوغ لداين الميت الدغوى عليه ولا مطالبته إذ لا حق له في ذمته فكيف يصح أن يُحِيلَ عليه ومن هنا صح أن يُحِيلَ على الوارث إذا تصرف في التركة وصارت ذمتا عليه لأنه يسوغ الدغوى عليه ومطالبته وقد اشتغلت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدغوى عليه ومطالبته وإن لم تلزم التركة ذمته لأنه خليفة المورث وإنما لم تصح الحوالة عليه إذا لم تلزم التركة ذمته لأن الحوالة إنما تصح على مدين وهو ليس بمدين حبيذ فليأتل. ه. فود: (فتصح الحوالة عليه) لأنه يسوغ مطالبته لأنه خليفة المورث. ه. فود: (ما أفتى به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الزملي. ه. فود: (المختال) أي أو وارثه. ه. فود: (في ذمة الميت) لعل هذا بالنظر لقوله أو على وارثه. ه. فود: (إن لم يُقِمِ إلخ) فإن أقامها فَيُثَبِّهِي أن يجري هنا المثبه الآتي عن الغزي.

ابن الصلاح ولو طالب المحتال المحال عليه فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت في وجه المحتال وإن كان المحيل بالبلد اهـ. قال الغزالي وهذا صحيح في دفع المحتال أما إثبات البراءة من ذنبي المحيل فلا بُد من إعادتها في وجهه ثم المتجه أن للمحتال الرجوع بذنبه على المحيل إلا إذا استمر على تكذيب المحال عليه اهـ وفارق ما يأتي من عدم الرجوع بنحو الفلاس بأن ذنبه هنا تحول بخلافه في الأول ليتبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في أنه لا تُسمع منه دعوى الإبراء ولا تُقبل منه بينة إلا إن صرح بأنه قبل الحوالة بخلاف ما لو أطلق ومن ثم أفتى بعضهم بأنه لو أقام بينة بالحوالة فأقام المحال عليه بينة بإبراء المحيل له لم تُسمع بينة الإبراء أي وليس هذا من تعارض البيِّنَتين لما تقرر أن دعوى الإبراء المطلق والبينة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل ببينة الحوالة لأنها لم تعارض. (فإن تقدّر) أخذ المحتال من المحال عليه (بفلس) طراً بعد الحوالة (أو جحد وخلف

هنا المتجه الآتي عن الغزالي اهـ سم. قود: (في وجه المحتال) أي: حضوره. قود: (فقال أبرأني المحيل) هل كذلك إذا قال أقر أنه لم يكن له عليّ ذنب حتى يكون للمحتال الرجوع اهـ سم أقول الظاهر نعم إذا كان الإقرار قبل الحوالة. قود: (سمعت إلخ) الظاهر أنه يرجع على المحيل ليتبين أن لا ذنب في الواقع اهـ رشدي. قود: (ثم المتجه إلخ) لم يظهر وجه تقرير الشارح لهذا ومخالفته فيما سيأتي عن إفتاء بعضهم أنه لو قامت بينة بأن المحال عليه وفي المحيل إلخ اهـ سيّد عمر يأتي عن سم مثله. قود: (إلا إذا استمر إلخ) أي: ولم تقم عليه بينة بالإبراء. قود: (وفارق) أي: الرجوع بإقامة البينة على الإبراء. قود: (هنا) أي: في نحو الفلاس. قود: (بخلافه) أي: الذنب (في الأول) أي في الإبراء. قود: (قبل الحوالة) مقول القول. قود: (بينة) أي: المحال عليه. قود: (بأنه) أي: الإبراء. قود: (لو أقام) أي: المحتال. قود: (وليس هذا) أي: إقامة كل من المحتال والمحال عليه البينة. قود: (به) أي بالإبراء المطلق. قود: (فايدان) الأولى الثاني. قود: (أخذ المحتال) إلى قوله: (وبهذا يتبين) في النهاية. قود: (طراً بعد الحوالة) قيد به لأن حكم الفلاس الموجود عند الحوالة يأتي في كلامه ع وسم.

قود: (سني: (أو جحد) أي: للحوالة أو لذنب المحيل كما في شرح الروض. قود: (وخلف) أي:

قود: (فقال أبرأني المحيل) هل كذلك إذا قال أقر أنه لم يكن له عليّ ذنب حتى يكون للمحتال الرجوع. قود: (طراً بعد الحوالة) وسيأتي المقارن في المتن.

قود: (نقشني: (أو جحد) أي: للحوالة أو لذنب المحيل كما في شرح الروض فيقيد أنه مع جحد الذنب والحليف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح فهل ذلك لغزالي بين الحليف وإقامة البينة أو لا اختلاف التصوير أو لغير ذلك فليراجع ثم ظهر توجه عدم الرجوع بأنه لم يثبت عدم الذنب لا بالبينة ولا باغتراف المحيل ولو ضمنا.

قود: (نقشني: (وخلف) أي على ذلك.

ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) لأن الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمنة للاعتراف بشروطها كما في المطلب فلا أثر لبتين أن لا دين نعم له تحليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه على الأوجه وعليه فلو نكل حلف المحتال كما هو ظاهره وبأن بطلان الحوالة لأنه حيثيذ كره المقر له الإقرار وبهذا يتبين انصاح رد ما أفتى به بعضهم أنه لو قامت بيئة بأن المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة إذ فرق واضح بين البيئة ورد الإقرار لكن له

على ذلك اه سم. فؤد: (كموت) أي: وامتناعه لشركته اه معني. فؤد: (لأن الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع فيما لو اشترى شيئاً وعين فيه أو أخذ عوضاً عن دينه وتلف عنده اه.

فؤد: (وقبولها) أي: ولأن قبول الحوالة اه نهاية. فؤد: (فلا أثر لبتين أن لا دين) قد يشمل ما إذا كان البتني بإقرار كلهم بعده وفي عدم الرجوع حيثيذ نظر ظاهره. فؤد: (نعم له) أي: للمحتال.

فؤد: (برائة المحال عليه) أي: قبل الحوالة بدليل ما مر. فؤد: (فلو نكل) أي: المحيل اه ع ش. فؤد: (وبأن بطلان الحوالة إلخ) صريح في الفرق بين حليف المحتال بعد إنكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحليف على ذلك فلا تبطل ويقر بأن الحليف في الأول بمنزلة اعتبار المحيل بغير الدين اه سم. فؤد: (لأنه) أي: النكول. فؤد: (كره المقر له الإقرار) هل الإقرار المردود هنا ما تضمنته القبول اه سم. فؤد: (رد ما أفتى به بعضهم إلخ) خلافاً للنهاية عبارته ويثقل ذلك ما لو قامت بيئة بأن المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ التخصيص حيثيذ والتدليس جاء من قبل المحيل وإن زعم بعضهم رده اه. قال الرشيد في قوله كما أفتى به الوالد وقياس ما مر في دعوى البراءة أنه لا بُد من إعادة البيئة في وجه المحيل ليندفع اه. فؤد: (رد ما أفتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيئة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وأي فرق بين قيامها بالإبراء وقيامها بالوفاء إلا أن يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما بيته فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا ينافي قوله إذ فرق إلخ اه. فؤد: (وفي المحيل) أي: قبل الحوالة بأن صرح

فؤد: (لبتين أن لا دين) انظر إطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزي من الرجوع وبطلان الحوالة وإذا بين أن لا دين بين بطلان الحوالة. فؤد: (وبأن بطلان الحوالة إلخ) صريح في الفرق بين حليف المحتال بعد إنكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحليف على ذلك فلا تبطل ويقر بأن الحليف في الأول بمنزلة اعتبار المحيل بغير الدين. فؤد: (لأنه حيثيذ كره المقر له الإقرار) هل الإقرار المردود هنا ما تضمنته القبول. فؤد: (رد ما أفتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيئة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وأي فرق بين قيامها بالإبراء وقيامها بالوفاء إلا أن يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما بيته فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا ينافي قوله إذ فرق إلخ. فؤد: (وفي المحيل) أي قبل الحوالة بأن صرح بذلك م ر اه. و ع ش.

تحليفه هنا أيضًا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فأوجبه قبل قضية المثني أي فيما يأتي في اليسار
صحة الحوالة لا الشرط والذي يشجه بطلانها هنا لأنه شرط ثنائي مُقتضاها ثم رأيت غير واحد
جزم به ويؤيده قولهم لو أحال غيره بشرط أنه ضامن للحوالة أو أن يُعطيه المُحال عليه رهنًا أو
كفيلًا لم تصح الحوالة (فلو كان مُفلسًا عند الحوالة وجهه المُحتال فلا رجوع له) لأنه مُقصر
بترك البحث (وقيل له الرجوع إن شرط بمساره) ورد بأنه مع ذلك مُقصر وأفهم المثني صحتها مع
شرط اليسار وأن الشرط باطلٌ وعليه يُفروق بينه وبين ما مرّ آنفًا بأن شرط الرجوع مُنافٍ صريح

بذلك م ر ه سم وع ش . قود: (بذلك) أي: المُفلس وما دُكر معه سم وع ش . قود: (والذي يشجه)
إلى قوله: (ثم إلخ) في النهاية والمُعني . قود: (هنا) أي: في شرط الرجوع بما دُكر . قود: (جزم به)
قد جزم به الرّوض وشيخ الإسلام في شرح المنهج اه سم . قود: (ويؤيده) أي: البطلان .
قود: (بشرط أنه) أي: المُحيل . قود: (للحوالة) أي: للذَّين المُحال عليه . قود: (أن يُعطيه) أي:
المُحتال . قود: (وهنا أو كفيلًا لم يصح) أي: على ما تقدّم اه سم أي قِيلَ قول المثني ويبرأ بالحوالة
إلخ من مخالفة النهاية تبعًا لوالده الشارح وقد قدّمنا موافقة المُعني للشارح .

قود: (سني): (فلو كان مُفلسًا إلخ) ولو بأن المُحال عليه عبدًا لغير المُحيل لم يزج المُحتال أيضًا بل
يُطالِبُه بعد عتقه أو عبدًا له لم تصح الحوالة وإن كان كسوبًا أو ماذونًا له وكان لسيده في ذمته دينٌ قبل
ملكه له مُعني ونهاية زاد سم عن الرّوض وشرجه ما نصّه ولو بأن عبدًا للمُحتال أي وفي ذمته دينٌ
للمُحيل فالوجه فساد الحوالة أيضًا لأن ملك المُحتال له يمتنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمُحتال لأن
الملك كما يسقط الدين يمتنع ثبوته بقُدّ اه . قود: (لأنه مُقصر بترك البحث) فأشبه ما لو اشترى شيئًا
وهو مضمونٌ بنهاية ومُعني . قود: (ورد) إلى قول المثني (ولو باع) في النهاية . قود: (وعليه) أي: ما
أفهمه المثني من الصحة . قود: (بينه) أي: شرط اليسار . قود: (ما مرّ آنفًا) أي: في قوله ولو شرط

قود: (بذلك) أي: الفلّس وما دُكر معه . قود: (والذي يشجه بطلانها) جزم به شيخ الإسلام في شرح
المنهج اه . قود: (جزم به) قد جزم به في الرّوض . قود: (أو كفيلًا لم تصح) أي: على ما تقدّم .

قود: (نقنن): (فلو كان مُفلسًا عند الحوالة فلا رجوع إلخ) قال في الرّوض ولو بأن المُحال عليه
مُفسرًا فلا خيار ولو شرط مساره وكذا أي لا خيار إن بأن عبدًا لغيره أي لغير المُحيل بل يُطالِبُه بعد العتق
اه . قال في شرجه وإن بأن عبدًا له أي للمُحيل لم تصح الحوالة وإن كان له في ذمته دينٌ قبل ملكه له
يسقطه عنه بملكه اه . ولو بأن عبدًا للمُحتال أي وفي ذمته دينٌ للمُحيل فالوجه فساد الحوالة أيضًا لأن
ملك المُحتال له يمتنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمُحتال لأن الملك كما يسقط الدين يمتنع ثبوته بقُدّ
ولا يخفى إشكال قول شارح الرّوض السابق لسقوطه عنه بملكه لأنه إذا تقدّم لزوم الدين لِدَمَةِ الرّقبي
على ملكه لم يسقط بملكه إلا أن يُجاب بأن المراد يسقط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى أن ملكه ثَمّة
نابع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد يسقط الدين السابق المُحال عليه كذا أجاب بعض

فأبطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده. (ولو أحال المشتري البائع (بالمبيع فوّد المبيع بغيره) أو إقالة أو تحالف بعد القبض للمبيع ولحال الحوالة (بطلت) الحوالة (في الأظهر) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع وإنما لم تبطل فيما لو أحالها بمصدقها ثم انفسخ النكاح لأنّ الصداق أثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع في نصفه إلا برضاها بخلاف المبيع فوّد البائع ما قبضه من المحال عليه للمشتري إن بقي وإلا فبدله؛ فإن لم يقبضه امتنع عليه قبضه. (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالمبيع فوّد الرّد) للمبيع بشيءٍ وما ذكر

الرجوع بذلك إلخ. فوّد: (قبّل) أي: الشرط. فوّد: (أو إقالة أو تحالف) أي: أو خيار بالأولى وكأنه إنما حذّقه لتأتى له الإحالة في الشق الثاني بقوله بشيءٍ وما ذكر أو أن الرّد بالخيار ليس من محلّ الخلاف اهـ رشيدى. فوّد: (بغذ القبض) كذا في النهاية هنا ثم قال في شرح في الأظهر وسواء في الخلاف أكان ردّ المبيع بغذ قبضه أم قبله وبغذ قبض المختار الثمن أم قبله اهـ. قال الرشيدى قوله م ر بغذ القبض إلخ الأصوب حذّقه لأنه يروى أنه تقيّد لمحلّ الخلاف وليس كذلك كما سيأتي في قوله وسواء إلخ اهـ وقال ع ش قوله بغذ القبض إلخ أنه مجرّد تصوير لما يأتي بغذ في قوله وسواء في الخلاف إلخ اهـ. وهذا الإشكال يردّ على الشارح أيضًا بلا اندفاع لسكوته عما ذكره النهاية آخرًا من التعميم إلا أن يجاب بأن قول الشارح الآتي فإن لم يقبضه إلخ يفيد أيضًا عبارة السيد عمّر قوله أو تحالف بغذ القبض عبارة شرح الرّوض أي والمغني سواء كان الفسخ بغذ قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله اهـ سم. أقول التعميم الذي أشار إليه هو في أصل الرّوضة أيضًا فليأتمل ملحظ الشارح في التقييد اهـ.

فوّد: (لارتفاع) إلى قول المتن: (وإن كذبهما) في المغني لإقوله: (فإن لم يقبضه) إلى المتن. فوّد: (ثم انفسخ النكاح) أي: ورجع عليها الزوج بالكلّ أو ببعضه إن طلق قبل الدخول روض انتهى سيم على منهج اهـ ع ش. فوّد: (ولو زاد) أي: الصداق. فوّد: (فيزد البائع إلخ) وإبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فليلمشتري مطالبته بمثل المحال به نهاية ومغني وأسنى. فوّد: (للمشتري إلخ) ولا يردّه إلى المحال عليه فإن ردّه إليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لأنّ الحق له وقد قبض البائع بأذنه وتعمين حقه فيما قبضه البائع حتى لا يجوز إيدأله إن بقيت اهـ مغني. فوّد: (بشيءٍ وما ذكر) أي: من العيب والتحالف والإقالة أما الخيار فقد قدّم بطلانها فيه رشيدى وسم.

الفضلاء ولا يخفى ما فيه لأنّ دين الحوالة إنما يثبت للمختار لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعًا من ثبوته فليأتمل. فوّد: (بغذ القبض) عبارة شرح الرّوض سواء أكان الفسخ بغذ قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله.

فوّد (نصفه): (بطلت في الأظهر) يتبيّن أن محله ما لم يكن البائع قد أحال آخر على المحال عليه وإلا فلا بطلان لتعلق الحقّ حيثيذ بثالب فليأتمل. فوّد: (فيزد البائع ما قبضه إلخ) قال في شرح الرّوض

(لم يَطْلُ) الحوالة (على المذهب) لَتَلَقِيَ الحق هنا بثالث وهو الذي انتقل إليه الثمن فلم يَطْلُ حقه بفسخ المتعاقدين كما لو تصرف البائع في الثمن ثم رد عليه المبيع بعيب لا يَطْلُ تصرفه وللمشتري الرجوع على البائع إن قبض منه المحتال لا قبله. (ولو باع عبداً) أي قنأ ذكراً أو أنثى (وأحال بغيره) آخر على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمُحتال على حُرثته) وقت البيع (أو ثبثت حُرثته حينئذ ببينة) شهدت حسيبة أو أقامها العبد ومحل إقامتها في هذين وقد تصادق

• قول (سني): (لم يَطْلُ إلخ) سواء أقبض المحتال المال أم لا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لتَلَقِيَ الحق هنا إلخ) ويؤخذ منه أن البائع في المسألة الأولى أي فيما لو أحال المشتري البائع إلخ لو أحال على من أحيل عليه لم يَطْلُ لتَلَقِيَ الحق بثالث وهو الأوجه نهايةً ومُعْنَى وَسَمَّ. • فَوَدَّ: (بغير) أي: أو نحوه بما مرَّ. • فَوَدَّ: (إن قبض منه المحتال) هل إيراؤه كقبضه أو لا لأنه لم يغرَم شيئاً ولم يَفُت عليه شيء بخلاف نظيره السابق اهـ سم واستظهر ع ش الثاني أي عدم الرجوع مع الإبراء وفي كلام المُعْنَى ما يدل عليه. • فَوَدَّ: (أي قنأ) إلى قول المثنى: (وإن كذبهما) في بعض نسخ النهاية الذي كتب عليه الرشيدي وقال ع ش أن ما فيه هو المُعْتَمَد اهـ. • فَوَدَّ: (حينئذ) أي: حين البيع. • فَوَدَّ: (شهدت) إلى قول المثنى: (وإن كذبهما) في المُعْنَى إلا ما أبته عليه. • فَوَدَّ: (أو أقامها العبد) قال في شرح المُبَاب قال الجلال البلقيني لم يذكروا إقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حسيبة لأن إقراره بالرق مكذب لبيته فلا يقيمها اهـ ويُقَالُ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ ما يوافقُه وَعَنِ السُّبْكِيِّ والأذرعِي ما يخالفُه وَيُؤَيِّدُ كَلَامَ الْجَلَالِ وَالْإِسْنَوِيِّ اِمْتِنَاعُ سَمَاعِهَا مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا صَرَّحَا حِينَ الْبَيْعِ بِالْمِلْكِ فَإِنَّ تَضَرُّيْحَهُمَا بِالْمِلْكِ نَظِيرُ تَضَرُّيْحِ الْعَبْدِ بِالْمِلْكِ اهـ سم بحذف. • فَوَدَّ: (وقد تصادق المتبايعان) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لآخر لإلحاح إقرارها بدون ذلك لزوم استرقاق الحر اهـ سم.

وإبراء البائع المحال عليه من الذين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر قبل المشتري مطالبةً بمثل المحال به اهـ. • قول (سني): (لم يَطْلُ على المذهب) يُسْتَتَى الرُّدُّ بالفسخ بالخيار على ما تقدَّم عَنِ الرُّوَضِ وشرحه وشيخنا الشهاب الزملي. • فَوَدَّ: (إن قبض منه المحتال) هل إيراؤه كقبضه أو لا لأنه لم يغرَم شيئاً ولم يَفُت عليه شيء بخلاف نظيره السابق. • فَوَدَّ: (شهدت حسيبة أو أقامها العبد) قال في شرح المُبَاب قال الجلال البلقيني لم يذكروا إقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حسيبة لأن إقراره بالرق مكذب لبيته فلا يقيمها هو اهـ. قال غيره وسيأتي عَنِ السُّبْكِيِّ والأذرعِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي شَهَادَةِ الْحَسْبَةِ وَإِقَامَةِ الْعَبْدِ بَيْنَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنْهُ إِفْرَارٌ بِالرَّقِّ أَمْ لَا لِأَنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ قَالَ لَكِنْ يُوَافِقُ كَلَامَ الْجَلَالِ قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ لَا يُقِيمُهَا الْعَبْدُ لِأَنَّهُ إِنْ سَكَتَ عَنِ الْإِفْرَارِ بِالرَّقِّ حِينَ الْبَيْعِ صَدَّقَ بِلَا بَيِّنَةٍ وَإِنْ أَقْرَبَهُ فَهُوَ مُكَذَّبٌ لِلْبَيِّنَةِ صَرِيحاً اهـ. وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ شَخْصٌ أَقْرَبَ بِالرَّقِّ لِغَيْرِهِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ اعْتَقَهُ ثُمَّ أَمِيتَ بَيِّنَةً أَنَّهُ حُرٌّ الْأَصْلُ وَأَقُولُ يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْإِسْنَوِيِّ وَالْجَلَالِ اِمْتِنَاعُ سَمَاعِهَا مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا صَرَّحَا حِينَ الْبَيْعِ بِالْمِلْكِ فَإِنَّ تَضَرُّيْحَهُمَا بِالْمِلْكِ نَظِيرُ تَضَرُّيْحِ الْعَبْدِ بِالرَّقِّ فَلْيَنَاطِلْ. • فَوَدَّ: (وقد تصادق) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع الآخر

المتبايعان على حرثته ما إذا كان قد بيع لآخر لأن هذا وقت الاحتياج إليها أو أحد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بأنه مملوك على الأصح من تناقض لهما في مواضع (بطلت الحوالة) أي بأن عدم انعقادها لأنه بان أن لا يبيع فلا تمن وكذا كل ما يمنع صحة البيع ككونه مملوكا للغير فيرد المحتال ما أخذه على المشتري ويمضي حقه في ذمة البائع كما كان (وإن كذبهما المحتال) في الحرثية (ولا بيعة حلفاء) أي لكل منهما تحليفه وإن لم يجتمعا على الوجه (على

قود: (ما إذا كان إلخ) خبر ومحل إقامتها إلخ عبارة المغني ومحل إقامة العبد البيعة إذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لآخر كما صرحا القاضي أبو الطيب إذ لا يتصور إقامته لها قبل بيعه لأنه محكوم بحرثته بتصادقهما وإن لم يصدق المحتال فلا تسمع دعواه ولا يبيته بته عليه ابن الرقعة وغيره وبثله شهادة الجسبة لأنها إنما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع اهـ. قود: (قد بيع إلخ) أي: مثلاً.

قود: (أو أحد الثلاثة إلخ) عطف على قوله العبد عبارة المغني ولا يتصور أن يقيم البيعة بالحرثية المتبايعان لأنهما كذباها بالمبايعه كذا قاله هنا وقال في آخر كتاب الدعوى إنه لو باع شيئاً ثم ادعى أنه كان وقتاً عليه أو أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه إن قال حين باع هو ملكي لم تسمع دعواه ولا يبيته وإن لم يقل ذلك سمعت كما نص عليه في الأم قال العراقيون وغلط الروائي من قال بخلافه انتهى. وممكن حمل ما هنا على ما هناك اهـ وفي بعض نسخ النهاية ما يوافق قود: (ولم يصرح) يصبح رجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لأحد الثلاثة فقط فمثله العبد إذ لا فرق فتأمل سم ورشيد.

قود: (قبل إقامتها) أي: أو صرح بالملك لكونه ذكر تأويل كما في نظائره سم ورشيد عبارة المغني ومحل الخلاف كما بحثه الزركشي وغيره ما إذا لم يذكر البائع تأويلاً فإن ذكره كأن قال كنت اغتنته ونسيت أو اشتبه علي بغيره سمعت قطعاً كنظيره فيما لو قال لا شيء لي على زيد ثم ادعى عليه دينا اهـ. زاد النهاية وادعى أنه نسبه أو اطلع عليه بعد اهـ. قود: (على الأصح) وفاقاً للنتهج عبارته أو إقامتها القرض أو أحد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بأنه مملوك كما قاله في الدعوى والبيات إذ إطلاقهما هنا محمول على ما ذكرناه ثم بطلت الحوالة إلخ وهذا الحمل هو المعتمد اهـ ش. قود: (أي لكل منهما تحليفه) أما البائع فلغير انقضاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغير دفع المطالبة اهـ نهاية.

للإحتياج إليها بدون ذلك للزوم استيفاء الحر. قود: (ولم يصرح) يصبح رجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لأحد الثلاثة فقط فمثله العبد إذ لا فرق فتأمل. قود: (قبل إقامتها) أي أو صرح بالملك لكونه ذكر تأويل كما في نظائره. قود: (أي لكل منهما تحليفه) قال في شرح الرزوي أما البائع فلغير بقاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغير دفع المطالبة اهـ. قلنا تأمل قوله فلغير بقاء ملكه في الثمن مع أنه لا تمن يزعمه لأنه يدعي الحرثية وما المانع من أن يعلن تخليف البائع إياه بما سيأتي عن شرح الرزوي في توجيه حلف البائع إذا نكل المحتال ثم بلغني أن شيخنا الشهاب الرملي أصلح تعليل شرح الرزوي المذكور هكذا فلغير انقضاء ملكه في الثمن اهـ. قلنا تأمل. المراد وقد يحمل على ما ذكرناه

نفي العلم بها ككل نفي لا يتعلّق بالحاليف وإذا حلّفه أحدهما فلآخر تحليفه على الأوجه أيضاً (لم) بعد حليفه كذلك (بأخذ المال من المشتري) لبقاء الحوالة ثم بعد أخذ المال منه لا قبله يرجع المشتري على البائع كما اقتضاه كلامهما لأنه قضى ذنبه بإذنه الذي تصدّقه الحوالة فلا نظر لقوله ظلّمني المحتال بما أخذه مني وقال ابن الرّفعة إنه الحق لأنه وإن لم يأذن فيه لكنه يرجع بطريق الظفر ورّد تعليله بأن الكلام في الرجوع ظاهر بحيث يلزمه به الحاكيم لا في الرجوع بالظفر أمّا إذا لم يحلف بأن نكل فيحلف المشتري على الحرّية وتبطل بناء على الأصح أن اليمين المردودة كالإقرار. (ولو) أذن مدين لدائنه في القبض من مدينه ثم (قال المستحق عليه) وهو المدين الأذن لم يصدر مني إلا أنني قلت: (وكلّك لتقبض لي وقال المستحق) وهو الدائن بل الصادر منك أنك (أحلتني) فصار الحق لي (أو قال) المستحق عليه (أرذت بقولي) اقبض منه أو (أحلتك) بجائته مثلاً على عمرو (الوكالة) بناء على الأصح من

• فود: (فلآخر تحليفه إلخ) خلافاً للنهاية والمغني تبعاً للشهاب الرّملي لكن نقل سم عن شرح الرّوض ما يوافق الشارح. • فود: (لبقاء الحوالة) إلى المتي في النهاية وكذا في المغني لإقوله: (وقال) إلى (أما إذا). • فود: (ثم بعد أخذ المال إلخ) قصّيته أنه يشترط لرجوع المشتري على البائع أخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو أبرأ المحتال المشتري لا رجوع له على البائع وهو ظاهر اهـ ع ش. • فود: (أنه الحق) أي: الرجوع ع ش. • فود: (لأنه) أي: البائع. • فود: (وإن لم يأذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالأول الإذن الصريح وبالثاني الإذن الضمني. • فود: (لكنه) أي: المشتري. • فود: (تغليظة) أي: قوله لأنه وإن لم يأذن إلخ. • فود: (لم يخلف) أي: المحتال. • فود: (فيخلف المشتري) قال في شرح الرّوض وظاهره أن البائع لا يخلف وقد يوجه بأنه لا غرض له والأوجه أنه يخلف ويوجه بما وجه به ابن الرّفعة صحّة دعواه على المحتال من أن له إيجاباً من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيخضّره ويدعي عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرّية انتهى اهـ سم. • فود: (كالإقرار) أمّا إذا جعلناها كالبينة فلا إذ لا فائدة في التحليف كما قاله ابن الرّفعة اهـ مغني وفيه تأمل. • فود: (ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية لإقوله وظاهر كلامه إلى أمّا إذا. • فود: (أو أحلتك بجائته مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب بأنه كناية حيث قال تبعاً لما في

أخذاً من توجيه حليف البائع الآتي. • فود: (فلآخر تحليفه على الأوجه) هو الأوجه في شرح الرّوض من ترّد نفيه عن الإسنادي قال لأن له حقاً فإن حلف بقيت الحوالة في حقه اهـ. لكن الأوجه عند شيوخنا الشهاب الرّملي أنه ليس له تحليفه لأن خصوصتهما واحدة اهـ. • فود: (فيخلف المشتري إلخ) قال في شرح الرّوض وظاهره أن البائع لا يخلف وقد يوجه بأنه لا غرض له والأوجه أنه يخلف ويوجه بما وجه به ابن الرّفعة صحّة دعواه على المحتال من أنه له إيجاباً من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيخضّره ويدعي عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرّية اهـ. • فود: (أو أحلتك بجائته مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب بأنه كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الرّوض تبعاً

صِحَّةُ الْوَكَالَةِ بَلْفِظِ الْحَوَالَةَ وَكَانَ وَجْهُ خُرُوجِ هَذَا عَنْ قَاعِدَةٍ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ اِحْتِمَالُهُ وَمَنْ نَعَمْ لَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ صِدْقَ مُدَّعِي الْحَوَالَةِ قَطْعًا كَمَا بَأْتِي (وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صِدْقَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بِمَعْنِيهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَقِّينِ عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ أَعْرَفَ بَنِيهِ وَبِحَلْفِهِ تَنْدِفِغِ الْحَوَالَةَ وَيُنْكَارِ الْآخِرِ الْوَكَالَةَ انْقَرَضَ فِيمَتَيْنِ قَبْضُهُ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَبِضَ بِرَأْيِ الدَّافِعِ لَهُ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ أَوْ مُحْتَالٌ وَيَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ مَا قَبِضَهُ لِلْحَالِفِ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ بَاقِي أَيِّ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ فِيهِ شُرُوطُ الظَّفَرِ أَوْ التَّقَاصُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ

شَرَحَ الرُّوضُ تَبَعًا لِلْبَلْقَيْنِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذِّنِّ فِي الْأَوَّلَى فِكْنَايَةً وَحَبِيتُذْ فَقَوْلُهُ وَكَانَ وَجْهُ خُرُوجِ هَذَا عَنْ قَاعِدَةٍ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ صَرِيحًا عِنْدَهُ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّكْلُفِ فِي خُرُوجِهِ عَنِ الْقَاعِدَةِ نَعَمْ نَوْزَعٌ فِيمَا فِي شَرَحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ كِنَايَةٌ لَكِنْ هَذَا لَا يَنْفَعُ الشَّارِحَ كَمَا لَا يَخْفَى لِمَوَافَقَتِهِ لَهُ فِيهِ فَتَأْمَلْ أَهْ سَم. وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِ اغْتِمَادَ التَّرَاعُ وَأَنَّهُ مِنَ الصَّرِيحِ فَتَكْلُفُ النِّهَايَةِ فِي الْخُرُوجِ فِي مَحَلِّهِ وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنَّ كَلَامَهُ تَسْلِيمِي لَا حَقِيقِي. ه. فَوَدَّ: (مَا كَانَ صَرِيحًا إِنْ لَمْ يَكُنْ) فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْحَوَالَةِ مَعَ أَنَّهُ هُنَا كِنَايَةٌ فِي الْوَكَالَةِ أَهْ سَم. ه. فَوَدَّ: (كَمَا بَأْتِي) أَيِّ فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا قَالَ الْخُ أَعْ سَم. ه. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى الْمُنَى فِي الْمُغْنِيِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ التَّقَاصُّ وَقَوْلُهُ وَقَالَ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا. ه. فَوَدَّ: (شُرُوطُ الظَّفَرِ أَوْ التَّقَاصُّ) يَتَأْمَلُ فِيهِ فَإِنَّ التَّقَاصُّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَيَّتَيْنِ مُتَوَافِقَتَيْنِ جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً وَمَا هُنَا ذَيْنِ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ وَمَا قَبْضُهُ الْمُحْتَالُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ وَكَيْلًا هُوَ عَيْنٌ مَمْلُوكَةٌ لِلْمُحِيلِ وَالْعَيْنُ وَالذِّنُّ لَا تَقَاصُّ فِيهِمَا وَشَرُطُ الظَّفَرِ أَنْ يَتَعَذَّرَ أَخْذُ الْمُسْتَحَقِّ مَالَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَأَنْ يَكُونَ مُتَكَبِّرًا وَلَا بَيِّنَةً لَهُ وَمَا هُنَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ ذَيْنِ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ لَيْسَ مُتَكَبِّرًا لَهُ فَلَمْ تَوْجَدَ فِيهِ شُرُوطُ الظَّفَرِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِحَمَلٍ مَا هُنَا عَلَى مَا لَوْ تَلَفَ الْمَقْبُوضُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَقْصِيرٍ مِنَ الْمُحْتَالِ فَيَضْمَنُ بَذْلَهُ وَالبَدَلُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ ذَيْنِ الْمُحْتَالِ وَصِفَتِهِ قَبِيعٌ فِيهِ التَّقَاصُّ وَيَتَقَدَّرُ عَدَمُ تَلَفِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَذَّرَ أَخْذُ ذَيْنِ الْمُحْتَالِ مِنَ الْمُحِيلِ بِأَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَيِّنَةٌ فَيَتَكَبَّرُ أَصْلُ الذِّنِّ فَيَجُوزُ لِلْمُحْتَالِ أَخْذُ بَطْرِيقِ الظَّفَرِ أَهْ سَم. ه. فَوَدَّ: (بِلَا تَقْصِيرٍ) أَيِّ: (وَأَنْ تَلَفَ مَعَهُ بِتَقْرِيطِ طَالِيهِ لِأَنَّهُ صَارَ ضَائِبًا وَيَطْلُ حَقُّهُ لِرُغْمِهِ اسْتِيفَاءَهُ أَهْ مُغْنِي.

لِلْبَلْقَيْنِ وَغَيْرِهِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذِّنِّ فِي الْأَوَّلَى أَوْ هِيَ قَوْلُهُ كَأَحْلَثْتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا بِالذِّنِّ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ أَه. فِكْنَايَةٌ فَإِنَّ قَوْلَهُ أَحْلَثْتُكَ بِمَاءَةٍ عَلَى غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ أَحْلَثْتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا وَقَدْ حَكَّمَ بِأَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ كَمَا تَرَى فَكَذَا هَذَا إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا يَوْجُهُ كَمَا لَا يَخْفَى وَحَبِيتُذْ فَقَوْلُهُ وَكَانَ خُرُوجُ هَذَا عَنْ قَاعِدَةٍ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ صَرِيحًا عِنْدَهُ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّكْلُفِ فِي خُرُوجِهِ عَنِ الْقَاعِدَةِ، نَعَمْ نَوْزَعٌ فِيمَا فِي شَرَحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ كِنَايَةٌ لَكِنْ هَذَا لَا يَنْفَعُ الشَّارِحَ كَمَا لَا يَخْفَى لِمَوَافَقَتِهِ لَهُ فِيهِ فَلْيَتَأْمَلْ. ه. فَوَدَّ: (مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ) فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْحَوَالَةِ مَعَ أَنَّهُ هُنَا كِنَايَةٌ فِي الْوَكَالَةِ.

بَزَعِمَ خَصْمِهِ وَلَيْسَ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِذَيْنِهِ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَاهُ بِزَعَمِهِ وَقَالَ الْبَقَوِيُّ وَتَبَعَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ يَضْمَنُ لِثُبُوتِ وَكَالَتِهِ وَالْوَكِيلُ إِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ يَضْمَنُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ مَعَ ضَمَانِهِ لَا يَرْجِعُ وَحَيْثُ كَانَ هَذَا هُوَ وَجْهُ قَوْلِ الرُّوضِ وَإِنْ تَلَفَ بِتَفْرِيطِ طَالِيهِ وَبَطَلَ حَقُّهُ. أَمَّا إِذَا قَالَ أَحَلَّتْكَ بِالْمِائَةِ الَّتِي لَكَ عَلَيَّ عَلَى عَمْرٍو فَيُصَدِّقُ الْمُسْتَحَقُّ بِيَمِينِهِ قَطْعًا لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحَوَالَةِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يَتَّفِقَا عَلَى الدِّينِ كَمَا أَفَادَهُ تَعْبِيرُهُ بِالْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَحَقُّ فَلَوْ أَتَكَرَّرَ مُدْعِي الْوَكَالَةِ الدِّينَ صَدَّقَ بِيَمِينِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ (وَلِي الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ وَجْهٌ) أَنَّهُ يُصَدِّقُ الْمُسْتَحَقُّ بِيَمِينِهِ بِنَاءً عَلَى الضَّمِيفِ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ بِلَفْظِ الْحَوَالَةِ لِتَنَافِيهِمَا. (وَإِنْ) اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ اللَّفْظِ الصَّادِرِ كَأَنَّ (قَالَ) الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ (أَحَلَّتْكَ فَقَالَ) الْمُسْتَحَقُّ بَلْ (وَكُلْتَنِي) أَوْ فِي الْمُرَادِ مِنْ لَفْظِ مُحْتَمِلٍ كَأَقْبَضَ أَوْ أَحَلَّتْكَ (صَدَّقَ الثَّانِي بِيَمِينِهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَقِّهِ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ وَيَحِلُّفُ الْمُسْتَحَقُّ تَنْدِفِغَ الْحَوَالَةِ وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ

هـ فَوَدَّ: (فَكَانَ هَذَا وَجْهٌ قَوْلِ الرُّوضِ إِلَخَ) فِي حَمْلِ كَلَامِ الرُّوضِ عَلَى هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي ضَمَانَهُ أَيْدًا لِأَنَّ سَبَبَهُ أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ أَبَدًا فَكَيْفَ يُوَافِقُهُ كَلَامُ الرُّوضِ مَعَ تَفْصِيلِهِ بَيْنَ التَّلَفِ بِلَا تَفْرِيطٍ فَلَا يَضْمَنُ وَالتَّلَفُ بِتَفْرِيطٍ فَيَضْمَنُ فَتَأَمَّلْهُ اهـ عِبَارَةُ لِسَيْدِ عَمْرٍو قَوْلُهُ فَكَانَ هَذَا إِلَخَ. أَقُولُ جَرَى عَلَيْهِ شَارْحُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنَّ الَّذِي صَحَّحَهُ الشُّيْخَانِ وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَضَمُّنَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا إِذَا كَانَ بَاقِيًا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ مَا قَبِضَهُ وَإِنْ حَقَّهُ بَاقٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التُّخْفَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ كَلَامَ أَصْلِ الرُّوضَةِ فَلَعَلَّ قَوْلَ التُّخْفَةِ وَكَانَ إِلَخَ إِشَارَةً وَتَنْبِيْهُ عَلَى التَّرَوُّفِ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ تَخْرِيجُ عَلَى مَقَالَةِ الْبَقَوِيِّ الَّتِي تَقَرَّرَ أَنَّهَا هُنَا مَرْجُوحَةٌ اهـ. هـ فَوَدَّ: (قَوْلُ الرُّوضِ إِلَخَ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا قَالَ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا قَالَ أَحَلَّتْكَ بِمِائَةِ عَلَى زَيْدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا قَالَ إِلَخَ. هـ فَوَدَّ: (وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ إِلَخَ) يَغْنِي مَسْأَلَتِي الْمُتَنِ حَيْثُ يُصَدِّقُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا قَطْعًا وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى خِلَافٍ وَمُرَادُهُ أَنَّ مَحَلَّ التَّفْصِيلِ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ الدِّينِ أَمَّا لَوْ أَتَكَرَّرَ مُدْعِي الْوَكَالَةِ أَصْلَ الدِّينِ فَهُوَ الْمُصَدِّقُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَطْعًا وَحَيْثُ كَانَ الْأَصْرَبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الشَّارِحُ هَذَا عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَيَقُولُ عَقِبَ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَطْعًا اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ اللَّفْظِ إِلَخَ) ثُمَّ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ فِي الْمُرَادِ إِلَخَ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُمَا فِي جُلٍّ وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ إِلَخَ.

هـ فَوَدَّ: (سُئِلَ): (صَدَّقَ الثَّانِي بِيَمِينِهِ) فِي الْأَوَّلَى جَزْمًا وَفِي الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ اهـ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَيَأْخُذُ حَقَّهُ إِلَخَ) فَإِنَّ كَانَ قَدْ قَبِضَهُ فَلَهُ تَمَلُّكُهُ بِحَقِّهِ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسِ

هـ فَوَدَّ: (فَكَانَ هَذَا هُوَ وَجْهُ قَوْلِ الرُّوضِ إِلَخَ) فِي حَمْلِ كَلَامِ الرُّوضِ عَلَى هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي ضَمَانَهُ أَيْدًا لِأَنَّ سَبَبَهُ أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ أَبَدًا فَكَيْفَ يُوَافِقُهُ كَلَامُ الرُّوضِ مَعَ تَفْصِيلِهِ بَيْنَ التَّلَفِ بِلَا تَفْرِيطٍ فَلَا يَضْمَنُ وَالتَّلَفُ بِتَفْرِيطٍ فَيَضْمَنُ فَتَأَمَّلْهُ. هـ فَوَدَّ: (تَنْدِفِغَ الْحَوَالَةِ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنَّ كَانَ قَدْ

ويعرج هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند إفلاس المحال عليه.
(الرغ) أقسم بعضهم فيمن أقروا أن مدينه أحاله على فلان فأنكر المدين الحواله وخلف على نفياها بأنه لا يبرأ من الدين لأنه إن صدق فالدائن باقي بحاله وإن كذب فقد أحال بينه وبين حقه بجحده حليفه وذلك يقتضي الضمان ولا نظر إلى أن الدائن اعترف ببراءة المدين لأن اعترافه إنما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فإذا لم يثبت رجوع إلى حقه وقد نص في الأم على هذا في نظير مسائلنا فقال فيما إذا أقر أحد ابنتين بأخ وكذبه الآخر لا يثبت الإرث كما لو قال اشترت منك هذه الدار بألف وأنكر البائع لا يستحق عليه الألف لأنه إنما أثبتا في مقابلة ما يثبت له ولم يثبت اه وفيه نظر أمّا أولاً فلأنه لا نظر لإنكار المدين وإنما النظر لإقرار المحال عليه وإن كان إقراره لا يقبل على المحيل فله تفريمه أيضاً ولا رجوع له على المحتال بشيء وإن فرض أنه بان أن لا حواله أو لإنكاره فلم تقع الإحالة من المحيل وحده وأما ثانياً فما ذكر عن الأم لا شاهد فيه كما هو ظاهر لأن المقيز ذكر المقابل في إقراره فكان قرينة ظاهرة على

حَقُّهُ وَإِنْ تَلَفَ بِلَا تَقْرِيبٍ لَمْ يَضْمَنْ لَاتِهِ وَكَيْلٌ وَهُوَ أَمِينٌ أَوْ بِتَقْرِيبِ ضَمْنٍ وَتَقَاضَا أَوْ مَغْنَى وَفِي سَمِ عَنْ
الرُّؤْيَى مِثْلُهُ. □ فُؤَدٌ: (وَيُزَجَّعُ هَذَا) هَلْ شَرَطُ الرُّجُوعِ تَقَدُّمُ اخْتِذِ الْمُسْتَحَقَّ مِنْهُ أَوْ سَمِ وَالظَّاهِرُ لَا يَظْهَرُ
الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا سَبَقَ فَلْيُرَاجِعْ. □ فُؤَدٌ: (عِنْدَ إِفْلَاسِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) أَيْ وَتَحْوَهُ. □ فُؤَدٌ: (بِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ:
(لَاتُهُ) أَيْ الْمَدِينِ. □ فُؤَدٌ: (فَالذِّينَ) أَيْ: دَيْنُ الْمُقْرِ الْمَذْكُورِ. □ فُؤَدٌ: (أَحَالِ بَيْنَهُ) أَيْ: أَحَالِ الْمَدِينِ بَيْنَ
الْمُحْتَالِ. □ فُؤَدٌ: (وَذَلِكَ) أَيْ: الْإِحَالَةُ. □ فُؤَدٌ: (مَا ثَبَتَ الْخُ) وَهُوَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَالْأَنْسَبُ لِمَا
يَأْتِي مَا يَثْبُتُ. □ فُؤَدٌ: (لَهُ) أَيْ: الْمُحْتَالِ. □ فُؤَدٌ: (بِأَخٍ) أَيْ: بِأَخَوَةٍ ثَالِثٍ. □ فُؤَدٌ: (لَا يَثْبُتُ الْإِزْثُ) أَيْ:
ظَاهِرُ الْعَدَمِ ثُبُوتُ نَسَبِهِ لِعَدَمِ كَوْنِ الْمُقْرِ جَائِزًا أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَيُبْشِرُكَ الْمُقْرِ فِي حِصَّتِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُشْرِكَ
فِيهَا بِأُخِيهَا إِنْ كَانَ الْمُقْرِ صَادِقًا كَمَا يَأْتِي. □ فُؤَدٌ: (كَمَا لَوْ قَالَ الْخُ) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّشْبِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
□ فُؤَدٌ: (وَإِنْ كَانَ الْخُ) غَايَةً. □ فُؤَدٌ: (فَلَهُ تَقْرِيمُهُ) أَيْ: لِلْمُحِيلِ تَقْرِيمُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ. □ فُؤَدٌ: (أَيْضًا) أَيْ
كَمَا أَنَّ لِلْمُحْتَالِ تَقْرِيمَهُ أَوْ سَمِ. □ فُؤَدٌ: (وَلَا رُجُوعَ لَهُ) أَيْ: لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ. □ فُؤَدٌ: (وَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ بَانَ
الْخُ) قَدْ يَشْمَلُ مَا إِذَا تَصَادَقَ الثَّلَاثَةُ عَلَى عَدَمِ الْحَوَالَةِ وَفِي عَدَمِ الرُّجُوعِ حَيْثِيَّةٌ وَقَفَّةٌ ظَاهِرَةٌ فَيَتَّبِعِي حُفْلَهُ
عَلَى خُصُوصٍ مَا مَرَّ فِي الْإِفْتَاءِ مِنْ انْتِكَارِ الْمَدِينِ الْحَوَالَةَ وَحَلِيفَةِ عَلَى نَفْسِهَا فَلْيُرَاجِعْ. □ فُؤَدٌ: (وَلَا انْتِكَارَهُ)
عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِإِفْرَارِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ. □ فُؤَدٌ: (فَلَمْ تَقَعِ الْإِحَالَةُ) رَدُّ لِقَوْلِ الْبَعْضِ السَّابِقِ وَإِنْ كَذَّبَ فَقَدْ
أَحَالِ الْخُ. □ فُؤَدٌ: (وَحَلْفَةُ) أَيْ: بَلْ وَمِنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَيْضًا. □ فُؤَدٌ: (لَا شَاهِدَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) مَحَلُّ
تَأَمُّلٍ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي الْحَوَالَةِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ دَيْنَ بَدِينٍ فَكَانَ مَعْنَى أَحْلَفْتَنِي عَلَى فُلَانٍ بِالْمِائَةِ الَّتِي

قَبْضُهُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَلَهُ أَخْذُهُ كَحَقِّهِ وَإِنْ تَلَفَ بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ أَوْ بِتَفْرِيطٍ ضَمِنَ وَتَقَاضَا هـ .
 ❶ قَوْلُهُ : (وَيَرْجِعُ هَذَا الْإِنْفَ) هَلْ شَرَطَ الرَّجُوعُ تَقَدُّمَ أَخْذِ الْمُسْتَحَقِّ مِنْهُ . ❷ قَوْلُهُ : (فَلَهُ تَقْرِيمُهُ أَيْضًا) أَيْ كَمَا
 أَنَّ لِلْمُخْتَالِ تَقْرِيمَهُ .

أنه إنما ذكر الألف ليأخذَ مُقابِلَهَ وهنا لم يذكر مُقابِلًا وإنما جزمَ بِتَحْوِيلِ حَقِّهِ من ذِمَّةِ المُحِيلِ إلى ذِمَّةِ المُحَالِ عليه فلم يكن له رُجوعٌ إلى مُطالِبَةِ المُحِيلِ لأنه حينئذٍ يكونُ مُكْذِبًا لِنَفْسِهِ صريحًا.

بابُ الضمان

الشاملُ للكفالةِ هو لُفَّةُ الالتزامِ وشرعًا يُطْلَقُ على التزامِ الدينِ

لِي عَلَيكَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْبَائِنَةَ الَّتِي لَكَ عَلَيْهِ بِالْبَائِنَةِ الَّتِي لِي عَلَيْكَ وَالْمُحْكَمُ بِتَحْوِيلِ الْحَقِّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَرُغَ ثُبُوتِ الْحَوَالَةِ وَلَمْ يَثْبُتْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ هَذَا وَسَيِّبُهُ يُؤَيِّدُهُ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ بَاقٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(خاتمة): قال في النهاية لِلْمُحْتَالِ أَنْ يُحِيلَ وَأَنْ يَخْتَالَ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى مَدِينِهِ وَلَوْ آجَرَ جُنْدِي إِقْطَاعَهُ وَاحَالَ بَعْضَ الْأَجْرَةِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ثُمَّ مَاتَ تَبَيَّنَ بُطْلَانُ الْإِجَارَةِ فِيمَا بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْمُدَّةِ وَبُطْلَانُ الْحَوَالَةِ فِيمَا يُقَابِلُهُ وَتَصِيحُ الْإِجَارَةِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي قَبْلَ مَوْتِ الْمُؤْجَرِ وَتَصِيحُ الْحَوَالَةِ بِقَدْرِهَا وَلَا رُجُوعَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ بِمَا قَبَضَهُ الْمُحْتَالَ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنَّا الْمُحِيلُ مِنْهُ وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّ غَرِيمَهُ الدَّائِنَ أَحَالَ عَلَيْهِ فَلَانَا الْغَائِبِ سُمِعَتْ بَيِّنَتُهُ وَسَقَطَتْ مُطَالِبَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَوْمِ بَيِّنَةٌ صَدَقَ غَرِيمُهُ بِبَيِّنِهِ وَلَا يَقْضَى بِالْبَيِّنَةِ لِلْغَائِبِ بِأَنَّهُمَا تَبَيَّنَتْ بِهَا الْحَوَالَةُ فِي حَقِّهِ حَتَّى لَا يَخْتَلِجَ إِلَى إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ بِهَا إِذَا قَدَّمَ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ لَكِنَّ الْأَوْجَةَ الْقَضَاءُ بِهَا كَمَا هُوَ احْتِمَالٌ عِنْدَ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ يَدْعِي عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا الْمُحِيلُ وَهُوَ مُفَرِّقٌ لَهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِقْطَاعُهُ أَيَّ مَا يُجْعَلُ لَهُ فِي مُقَابِلَةِ رِزْقِهِ الْمُعَيَّنِ لَهُ فِي مُقَابِلَةِ خِدْمَتِهِ مَثَلًا. أَمَّا مَنْ انْتَكَسَرَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ الْجَامِعِيَّةِ ثُمَّ عَوَّضَهُ السُّلْطَانُ مَثَلًا قِطْعَةً أَرْضٍ يَنْتَجِعُ بِهَا مُدَّةً مُعَيَّنَةً فِي مُقَابِلَةِ مَا تَجَمَّدَ لَهُ فَهُوَ إِجَارَةٌ لِلْأَرْضِ فَلَا يَنْقَسِخُ بِمَوْتِهِ فَلَوْ آجَرَهَا لِغَيْرِهِ ثُمَّ أَحَالَ عَلَى الْأَجْرَةِ اسْتَمَرَّتْ الْحَوَالَةُ بِحَالِهَا وَقَوْلُهُ م ر بِيَعُضِ الْأَجْرَةِ أَيَّ أَوْ بَكُلِّهَا وَقَوْلُهُ مِنَ الْمُدَّةِ أَيَّ وَلَوْ كَانَ بِهَا زَرْعٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ بَقِيَ إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ بِأَجْرَةِ الْجِثْلِ أَه.

بابُ الضَّمان

فَوَدَّ: (الشاملُ لِلْكَفَالَةِ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (هُوَ لُفَّةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِخْتِيَارُ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ إِلَى وَارِكَا. فَوَدَّ: (عَلَى التَّزَامِ الدِّينِيِّ الْإِخْ) أَيُّ الَّذِي هُوَ أَحَدُ شِقَيْهِ الْعَقْدِ أَيُّ الْإِجَابِ وَسَيَّانِي أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَهَذَا نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَيْعِ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الشَّرَاءِ وَعَلَى الْعَقْدِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِمَا وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَه رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ع ش قَوْلُهُ وَعَلَى الْعَقْدِ الْمُحْصَلِ الْإِخْ أَيُّ فَالضَّمانُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الضَّمانِ وَالْآثَرِ وَهُوَ الْحَاصِلُ بِالْمُضْذَرِّ أَه. أَقُولُ يُرْجَعُ هَذَا تَغْيِيرُهُمْ هُنَا بِالْمُحْصَلِ دُونَ الْمُشْتَمِلِ وَمَوَاقِفُهُ هَذَا لِمَا مَرَّ أَيْضًا فِي الْحَوَالَةِ. فَوَدَّ: (الذِّينَ) وَلَوْ مَنَعَهُ

بابُ الضَّمان

والبَدَن والعَيْنِ الْآتِي كُلُّ مَنَّا وَعَلَى الْعَقْدِ الْمُحْصَلِ لِذَلِكَ وَيُسَمَّى مُلْتَزِمٌ ذَلِكَ ضَامِنًا وَضَمِينًا وَحَمِيلًا وَزَعِيمًا وَكَفِيلًا وَصَبِيرًا. قَالَ الْمَوْرِدِيُّ لَكِنَّ الْفَرْقَ خَصَصَ الضَّامِنَ بِالْمَالِ أَيْ وَمِثْلَهُ الضَّامِنُ وَالْحَمِيلُ بِالذِّبَةِ وَالزَّعِيمُ بِالْمَالِ الْعَظِيمِ وَالْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ وَالصَّبِيرُ بِعَمَلِ الْكُلِّ وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ الْخَبِيرُ الصَّحِيحُ «الزَّعِيمُ غَارِمٌ» (وَأَنَّهُ تَحْمَلُ عَنْ رَجُلٍ عَشْرَةَ ذَنَانِينَ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ الْآتِي أَنَّهُ شَيْءٌ وَيُتَّجِهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي قَادِرٍ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ غَائِلَتُهُ وَأَرَّكَانُ ضَمَانِ الذَّمَّةِ خَمْسَةٌ ضَامِنٌ وَمَضْمُونٌ وَمَضْمُونٌ لَهُ وَمَضْمُونٌ عَنْهُ وَصِيفَةٌ (شَرَطُ الضَّامِنِ) لِيَصِحَّ ضَمَانُهُ (الرُّشْدُ) بِالْمَعْنَى الشَّابِقِ فِي الْحَجَرِ لَا الصَّوْمِ فِي قَوْلِهِ أَوْ صَبِيحَانِ رُشْدَاءُ فَإِنَّهُ مَجَازٌ وَالْإِخْتِيَارُ كَمَا يُعْلَمُ

اهـ ع ش أي كَالْعَمَلِ الْمُتَلَزِمِ فِي الذَّمَّةِ بِالْإِجَارَةِ أَوْ الْمُسَاقَاةِ قَلْبِيًّا. قُود: (وَالْبَدَنُ الْإِنْسَانُ) الرَّوْأُ بِمَعْنَى أَوْ
 اهـ ع ش. قُود: (الْآتِي الْإِنْسَانُ) أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ وَلَا مَعْرِفَتَهُ فِي الْأَصَحِّ اهـ كُزْدِي. قُود: (وَكَفِيلًا الْإِنْسَانُ) وَكَافِلًا
 وَقَبِيلًا اهـ مُعْنِي. قُود: (بِالْمَالِ) أَيْ عَيْنًا كَانَ أَوْ ذَيْنًا اهـ ع ش. قُود: (بِالْمَالِ الْعَظِيمِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ
 دِبَةً اهـ ع ش. قُود: (وَالصَّبِيرُ بِعَمَلِ الْكُلِّ) الْإِتْسَابُ وَعَمَمَ الصَّبِيرَ لِلْكُلِّ قَالَ النَّهْأَةُ وَمِثْلُهُ الْقَبِيلُ اهـ.
 قُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ خَبَرَ التَّحْمَلِ. قُود: (فِي قَادِرٍ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ لَا
 يُسَرُّ وَهَلْ هُوَ مُبَاحٌ حَبِطٌ أَوْ مَكْرُوهٌ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش وَقَلْبِيًّا. قُود: (غَائِلَتُهُ) وَمِنْهَا أَنْ لَا
 يَكُونُ مَالُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ إِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ فِيهِ شُبْهَةٌ سَلِمَ مِنْهَا مَالُ الضَّامِنِ اهـ ع ش عِبَارَةٌ. الرُّشْدِي قَوْلُهُ
 بِأَمْرٍ غَائِلَتُهُ الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ لِلضَّمَانِ أَيْ بِأَنْ يَجِدَ مَرْجَعًا إِذَا عَرِمَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْخَبَرِ أَوَّلَ الْحَوَالَةِ
 فَلْيُرْاجَعِ اهـ. قُود: (ضَمَانِ الذَّمَّةِ) لَمْ أَخْرِجِ الْعَيْنَ اهـ سَمِ عِبَارَةٌ الْمُعْنِي ضَمَانُ الْمَالِ اهـ وَعِبَارَةٌ ع ش
 إِنَّمَا قَيَّدَ م ر بِالذَّمَّةِ لِقَوْلِهِ بَعْدَ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ كَوْنُهُ ثَابِتًا الْإِنْسَانُ وَالْأَفْكَوْنُهَا خَمْسَةٌ لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ بَلْ
 يَجْرِي فِي ضَمَانِ الْعَيْنِ أَيْضًا لَكِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَا سَلَكَهُ الْمُحَلِّي مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ ثَابِتًا الْآتِي صِفَةٌ لِدَيْنَا
 الْمُحَذَّوْفِ أَمَا عَلَى مَا سَلَكَهُ الشَّارِحُ م ر أَيْ وَالتَّخْفَةُ عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ دَيْنًا لِيُعْمَ الثَّابِتُ الْعَيْنَ وَالَّذِينَ فَلَا
 يَظْهَرُ هَذَا الْجَوَابُ لَا أَنْ يُقَالَ تَسَمَّحْ فَإِذَا بِضَمَانِ الذَّمَّةِ مَا يَشْمَلُ ضَمَانِ الْعَيْنِ تَقْلِيلًا اهـ.

قُود: (وَصِيفَةٌ) وَكُلُّهَا تُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ وَبَدَأَ بِشَرَطِ الضَّامِنِ فَقَالَ شَرَطُ الضَّامِنِ قَالِخُ نِهَاءٌ وَمُعْنِي.
 قُود: (لِيَصِحَّ ضَمَانُهُ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّ الضَّامِنَ اسْمُ ذَاتٍ وَالشُّرُوطُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ
 بِالْأَحْكَامِ وَخَبَرٌ رَوَعَتْ الْحَبِطِيَّةُ كَانَ الْمَعْنَى وَيُشْتَرَطُ لِيَصِحَّ الضَّمَانُ الرُّشْدُ اهـ ع ش.
 قُود: (الرُّشْدُ) أَيْ وَلَوْ حُكْمًا اهـ ع ش. قُود: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ الْإِنْسَانُ) وَهُوَ صِلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ
 اهـ مُعْنِي عِبَارَةٌ ع ش وَهُوَ عَدَمُ الْحَجَرِ اهـ. قُود: (لَا الضَّمْنُ) وَهُوَ عَدَمُ تَجَرِبَةِ الْكَذِبِ مِنَ الصَّبْرِ اهـ ع
 ش. قُود: (وَالْإِخْتِيَارُ) عَطَفَ عَلَى الرُّشْدِ. قُود: (كَمَا يُعْلَمُ) أَيْ اشْتَرَاطُ الْإِخْتِيَارِ.

قُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ قَوْلِهِمْ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. قُود: (وَأَرَّكَانُ ضَمَانِ الذَّمَّةِ) لَمْ أَخْرِجِ الْعَيْنَ.

قُود: (الرُّشْدُ) أَيْ وَلَوْ حُكْمًا.

مع صِخَةِ ضَمَانِ الشُّكْرَانِ مِنْ كَلَامِهِ فِي الطَّلَاقِ فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِصِبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ وَمُكْرَهُ وَلَوْ قُتِلَ أَكْرَهَهُ سَيِّدُهُ وَمَرَّ أَوَّلَ الْحَجْرِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ حُكْمُ أَخْرَسٍ لَا يَفْهَمُ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ وَالتَّائِمُ وَإِنْ مَنْ بَدَّلَ بَعْدَ رُشْدِهِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ وَمَنْ فَسَقَ فِي حُكْمِ الرُّشْدِ وَسَيِّدُ كَرٍّ حُكْمُ ضَمَانِ الْمُكَاتِبِ قَرِيبًا فَلَا يَرُدُّ عَلَى عِبَارَتِهِ شَيْءٌ خِلَافًا لِمَنْ أَوْرَدَ ذَلِكَ كُلَّهُ

• قوله: (مع صِخَةِ ضَمَانِ الشُّكْرَانِ) أَيِ الْمُتَعَدِّي. • قوله: (فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الرُّشْدِ. • وقوله: (وَمُكْرَهُ) تَفْرِيعٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِخْتِيَارِ. • قوله: (بِصِبَا أَوْ جُنُونٍ إلخ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ ادَّعَى الضَّامِنُ كَوْنَهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَقَتَ الضَّمَانِ صَدَّقَ بِمَعْنِيهِ إِنْ أَمْتَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ تَزْوِيجِ أُمَّتِهِ أَيْ مَثَلًا فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ إِذَا الْاِتِّكَحَةُ يُخْتَاطُ فِيهَا غَالِيًا مَا لَا يُخْتَاطُ فِي الْمُقَوِّدِ فَالظَّاهِرُ وَقَوْعُهَا بِشَرْوِطِهَا وَسَكَتُوا عَمَّا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِالسَّفَهَةِ وَقَتَ الضَّمَانِ وَالْأَوْجَهُ إلْحَاقَهُ بِدَعْوَى الصَّبَا أَنْتَهَى اه سم وقوله م ر وَلَوْ ادَّعَى إِلَى قَوْلِهِ وَسَكَتُوا فِي الْمُغْنَى مِثْلَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ أَيْ وَإِنْ أَمْتَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ وَقَوْلُهُ م ر يُخْتَاطُ إلخ أَيِ حَالِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ م ر وَالْأَوْجَهُ إلْحَاقَهُ بِدَعْوَى الصَّبَا الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ إلْحَاقَهُ بِدَعْوَى الْجُنُونِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ تَصَدِيقِ السَّفِيهِ فِي دَعْوَاهُ أَنْ يُعْهَدَ لَهُ سَفَهٌ وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ امْتِنَانِهِ بِخِلَافِ الصَّبَا اه.

• قوله: (وَمَرَّ أَوَّلَ الْحَجْرِ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يُفِيدُ ذَلِكَ فِي دَفْعِ الْإِعْطَارِ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَارُّ فِي الْمَثْنِ اه سم. • قوله: (لَا يَفْهَمُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ أَيْ لَا يَفْهَمُ غَيْرَهُ بِإِشَارَةٍ وَلَا كِتَابَةٍ بِخِلَافِ مَنْ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ ثُمَّ إِنْ فَهِمَ إِشَارَتَهُ كُلَّ أَحَدٍ فَصَرِيحَةٌ وَإِنْ اخْتَصَّ بِفَهْمِهَا الْفَطْنُ فَكِتَابَةٌ وَمِنْهَا الْكِتَابَةُ فَإِنْ احْتَفَتْ بِقَرَائِنِ الْحَقِّ بِالصَّرِيحِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ هُنَا وَفِيهِ نَظَرٌ اه حَجَّ بِالْمَعْنَى اه ع ش.

• قوله: (وَالْمُغْنَى إلخ) عَطَفَ عَلَى أَخْرَسَ. • قوله: (وَإِنْ مَنْ بَدَّلَ إلخ) عَطَفَ عَلَى مَا يُعْلَمُ إلخ. • قوله: (وَمَنْ فَسَقَ إلخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ بَدَّلَ إلخ. • قوله: (فِي حُكْمِ الرُّشْدِ) خَبَرَانِ. • قوله: (وَسَيِّدُ كَرٍّ إلخ) أَيْ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ وَضَمَانُ عَبْدٍ اه ع ش. • قوله: (لِمَنْ أَوْرَدَ ذَلِكَ إلخ) أَقْرَهُ الْمُغْنَى عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهُ): يَرُدُّ عَلَى طَرْدِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْمُكْرَهُ وَالْمُكَاتِبِ إِذَا ضَمِنَ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَالْأَخْرَسُ الَّذِي لَا تَفْهَمُ إِشَارَتَهُ وَلَا يُعْنِي الْكِتَابَةَ وَالتَّائِمُ فَإِنَّهُمْ رُشْدَاءُ وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهُمْ وَعَلَى عَكْسِهَا الشُّكْرَانُ الْمُتَعَدِّي بَسُكْرِهِ، وَمِنْ سَفَهٍ بَعْدَ رُشْدِهِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ وَالْفَاقِئُ فَإِنَّهُمْ يَصِحُّ ضَمَانُهُمْ وَلَيْسُوا بِرُشْدَاءَ فَلَوْ غَبَرَ

• قوله: (بِصِبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ ادَّعَى الضَّامِنُ كَوْنَهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَقَتَ الضَّمَانِ صَدَّقَ بِمَعْنِيهِ إِنْ أَمْتَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ تَزْوِيجِ أُمَّتِهِ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ وَسَكَتُوا عَمَّا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِالسَّفَهَةِ وَقَتَ الضَّمَانِ وَالْأَوْجَهُ إلْحَاقَهُ بِدَعْوَى الصَّبَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِقْدَامُهُ عَلَى الضَّمَانِ مُتَضَمِّنٌ لِدَعْوَاهُ الرُّشْدَ فَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ كَانَ سَفِيهًا بِخِلَافِ الصَّبَا اه. • قوله: (وَمَرَّ أَوَّلَ الْحَجْرِ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يُفِيدُ ذَلِكَ فِي دَفْعِ الْإِعْطَارِ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَارُّ فِي الْمَثْنِ.

عليها ثم قال كان ينبغي له أن يزيد الاختيار وأهلية التبرع وصحة العبارة. (تنبه) وقع لهما هنا ما يقتضي أن كتابة الآخرس المنضم إليها قرأين تُسجَرُ بالضمّان صريحة وإن كان له إشارة مفهومة وفيه نظار ظاهر لإطلاقهم أن كتابته كتابةً ولقولهم الكتابة لا تنقلب إلى الصريح بالقرائين وإن كثرت كانت بائناً محرومةً عليّ أبداً لا تحلّين لي وعلى ما اقتضاه كلامهما فهل يختص ذلك بالضمّان أو يضم كل عقد وحل ويُقيد بهذا ما أطلقوه ثم للنظر فيه مجال والأول بعيد المعنى لأن الضمان عقد غرر وغير محتاج إليه فلا يُناسب جعل تلك الكتابة صريحة فيه دون غيره والثاني بعيد من كلامهم (وَضَمَّانٌ محجور عليه بفلس كثيرائه) بَشَنِي فِي ذِمَّتِهِ فَيَصِحُّ

بأهلية التبرع والاختيار لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اهـ. فود: (أن يزيد والاختيار) أي ليُخْرَجَ المُكْرَهَ (وأهلية التبرع) أي ليُخْرَجَ السفيه والمكاتب (وصحة العبارة) أي ليُخْرَجَ نحو التائم والصغير والمجنون اهـ سم. فود: (ما يقتضي أن كتابة الآخرس إلخ) عبّر الرّوض بما يقتضي ذلك واستظهره شيخ الإسلام فقال في شرحه وقصبة كلامه كآضله أن كتابة التاطي كتابةً وكتابة الآخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اهـ سم. فود: (وإن كان له إشارة مفهومة) وقد يوجه ذلك بأن حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبأن الكتابة منه والحال ما ذكر أقوى في الدلالة من الإشارة المحكوم بصراحتها بل يكاد أن تكون عند التأمل الصادق من جملة الإشارة ولا ينافيه إطلاقهم أن كتابته كنايةً لأنه يقبل التقييد ولأن هذا هو الأصل فيها فذكروه كغيره ولا قولهم الكناية لا تنقلب إلخ لما تقرّر أن حالته حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غير فليتأمل حق التأمل اهـ سيّد عمر. فود: (ويُقيد بهذا) أي بما اقتضاه كلامهما هنا. فود: (ثم) أي في الطلاق. فود: (للتنظر فيه مجال) والثاني أقرب وإن قال الشارح إنه بعيد من كلامهم إذ لا يظهر نوجه ما ذكره من البعد إلا بعدم ذكرهم له في غير الضمان وقد يكون الحامل عليه أنهم إنما تبهوا له في هذا الباب بخصوصه لوقوع نازلة فيه أوجبت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثيراً في صنيعهم للمتبع ثم رأيت في أصل الرّوضة بعد ذكر حكم ضمان الآخرس ما نصّه ولو ضمين بالكتابة فوجهان سواء أحسن الإشارة أم لا أصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجري الوجهان في التاطي في سائر التصرفات انتهى فافهم قوله وفي سائر إلخ أن ما ذكره في كتابة الآخرس ليس خاصاً بضمانه اهـ سيّد عمر. فود: (بشمن) إلى قوله: (بخلافه) في النهاية الآ قوله: (وإطلاق) إلني (ولو أقر) وقوله: (وإن تأخر عنه). فود: (فَيَصِحُّ) أي ويُطالب بما ضمينه إذا انفك عنه الحجر وأيسر

فود: (وأهلية التبرع) أي ليُخْرَجَ السفيه والمكاتب وقوله (وصحة العبارة) أي ليُخْرَجَ نحو التائم والصغير والمجنون. فود: (ما يقتضي أن كتابة الآخرس إلخ) عبّر الرّوض بما يقتضي ذلك واستظهره شيخ الإسلام فقال في شرحه وقصبة كلامه كآضله أن كتابة التاطي كنايةً وكتابة الآخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر اهـ. فود: (ما أطلقوه) أي بأن يُحْمَلَ على غير الكتابة مع القرينة.

كضمان مريض نعم إن استغرق الدين مال المريض وقضى به بأن يُطْلان ضمانه بخلاف ما لو حدث له مال أو أترى وإطلاق من أطلق البطْلان عند الاستغراق يتعين حملُه على ذلك ولو أقر بذَيْن مُستغرقٍ قُدِّم على الضمان وإن تأخر عنه وضمانه من رأس المال إلا عن مُعِيرٍ أو حيث لا رُجوع فمن الثُلث (وضمان عبيد) أي قِنْ ولو مكاتبًا (بغير إذني سيده باطل في الأصح) وإن أذن له في التجارة وإنما صَحَّ خَلْعُ أمةٍ بمالٍ في ذمتها بلا إذنٍ لأنها قد تضطرُّ إليه لنحو سوء عِشرته نعم يصحُّ ضمانُ مكاتبٍ لسيده ومُبْعُضٍ في نوبته بغير إذنٍ بخلافه في نوبة السيِّد

اه مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (كضمان مريض) أي: مَرَضَ الموتِ اه سم فلأنه يصحُّ ظاهرًا أخذًا من قوله نعم إن استغرق إلخ اه ع ش. □ فَوُدَّ: (إن استغرق الدين) أي: الذي على المريض. □ وفَوُدَّ: (وقضى) أي: الذين (به) أي بمال المريض بأن دُفِعَ لأرباب الديون اه ع ش. □ فَوُدَّ: (لو حدث إلخ) أي بقَدِّ قَضَاءِ الذين جميعه أو قبله وزاد الحادث كلاً أو بعضاً عن ذَنبِهِ. □ فَوُدَّ: (وإطلاق من إلخ) مُتَبَدِّلاً. □ وفَوُدَّ: (يتعين إلخ) خَبَرُهُ. □ فَوُدَّ: (ولو أقر) أي المريض. □ وفَوُدَّ: (قُدِّم) أي الذين المُقَرَّبُ بِهِ. □ وفَوُدَّ: (ولأن تأخر هه) أي تأخر الإقرار به عن الضمان وهذا شاملٌ لما تأخر سَبَبُ لزومه عن الضمان كما لو ضَمِنَ في أوَّلِ المُحَرَّمِ ثم أقرَّ بآته اشترى من زَيْدٍ سِلْعَةً في صَفَرٍ ولم يؤدِّ قَمَتَهَا ويتبني أن يقال في هذه باستواء الذين لآته حينَ ضَمِنَ وقَعَ ضمانه صحيحاً مُستَوْقِياً لِلشُّرُوطِ اه ع ش. □ فَوُدَّ: (وضمانه) أي المريض. □ وفَوُدَّ: (إلا هن مُعِيرٍ) أي استمرَّ إغساره إلى ما بقَدِّ الموتِ أما إذا أيسَرَ وأمكنَ أخذُ المالِ منه فَيَتَبَيَّنُ أنَّ ضمانه من رأس المال اه ع ش. □ فَوُدَّ: (لا رُجوع) بأن ضَمِنَ بغيرِ إذنٍ اه ع ش. □ فَوُدَّ: (قد تضطرُّ إليه) أي الخَلْعُ ولا ضَرُورَةَ إلى الضمان اه مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (لنحو سوء عِشرته) أي ومع ذلك إنما تَطَالِبُ بقَدِّ العِثْنِ واليسار اه ع ش. □ فَوُدَّ: (ضمان مكاتبٍ لسيده) بخلاف غير المكاتب لا يصحُّ ضمانه لسيده لأنه يؤدِّي من كَسْبِهِ وهو لسيده فهو كما لو ضَمِنَ المُسْتَحَقُّ لِنَفْسِهِ مُعْنَى ونهايةً قال سم بقَدِّ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَسَكَتَ عن ضمانِ المكاتبِ ما على سيِّده لأجنتي وهو داخلٌ في قوله وضمان عبيد أي قِنْ ولو مكاتبًا إلخ اه وسَيَّانِي عنه أنَّ المُبْعُضَ كَالْمُكَاتِبِ في صِحَّةِ الضمانِ لسيِّده. □ فَوُدَّ: (في نوبته بغيرِ إذنٍ) لو ادَّعَى المُبْعُضُ أنَّ ضمانه بغيرِ الإذنِ كان في نوبة السيِّد فَيَتَبَيَّنُ تصديقه عند الإحتمالِ كما لو ادَّعَى الضَّامِنُ الصَّبَا وأمكنَ سم على حَجِّ اه ع ش. □ فَوُدَّ: (بغيرِ إذنٍ) راجعٌ لِلْمُكَاتِبِ أيضاً. □ فَوُدَّ: (في نوبة السيِّد) أي أو إذا لم يَكُنْ يَتَنَهَمَا مُهَيَّاةً ثم إذا أذن السيِّد في

□ فَوُدَّ: (مريض) أي مَرَضَ الموتِ. □ فَوُدَّ: (ولأن تأخر) ظاهره تأخر الوجوب. □ فَوُدَّ: (ضمان مكاتبٍ لسيده) أي كما بَحَثَ في شَرْحِ الرُّوْضِ بخلاف غير المكاتبِ لا يصحُّ ضمانه لسيِّده كما صَرَّحَ به في الرُّوْضِ قال في شَرْحِهِ لآته يؤدِّي من كَسْبِهِ وهو لسيِّده فهو كما لو ضَمِنَ المُسْتَحَقُّ لِنَفْسِهِ اه. □ وسَكَتَ عن ضمانِ المُكَاتِبِ ما على سيِّده لأجنتي وهو داخلٌ في قوله وضمان عبيد أي قِنْ ولو مكاتبًا إلخ. □ فَوُدَّ: (في نوبته بغيرِ إذنٍ) لو ادَّعَى المُبْعُضُ أنَّ ضمانه بغيرِ الإذنِ كان في نوبة السيِّد فَيَتَبَيَّنُ تصديقه

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِحَّةِ شِرَائِهِ لِنَفْسِهِ حَيْثُ يُدْعَى بِأَنَّ الضَّامَانَ فِيهِ التَّزَامُ مَا لِي فِي الدُّمَةِ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ حَيْثُ فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ صِحَّةُ هَيْبَتِهِ حَيْثُ قُلْتُ يُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّزَامَ الدُّمَةُ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ يُحْتَاطُ لَهُ لِأَنَّ فِيهِ غَرًّا فَاشْتَرَطَ لَهُ عَدَمَ حَجَرٍ بِالكُلِّيَّةِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَالتَّوْبَةُ لَهُ لَا غَيْرَ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرُّفْعَةِ فَرَّقَ بَيْنَهُ فِي الشَّرَاءِ بِدَخْلٍ فِي مِلْكِهِ نَاجِزًا جَابِرًا بِخِلَافِهِ فِي الضَّامَانِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِي عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ لَكِنَّهُ يَقْتَضِي بَطْلَانَهُ هَيْبَتِهِ حَيْثُ لَيْسَ بِالْوَاضِحِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ يُرَادَ فِي الْفَرْقِ مَا ذَكَرْتُهُ مِمَّا يُخْرِجُ نَحْوَ الْهَيْبَةِ فَتَأَمَّلْهُ. وَبَحَثْتُ ابْنَ الرُّفْعَةِ عَدَمَ صِحَّةِ ضَمَانِ الْفَرْقِ الْمَوْقُوفِ جِزْمًا بِنَاءً عَلَى الْمَشْهُورِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَيْتُهُ وَبَحَثْتُ غَيْرَهُ صِحَّةَ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ إِذْنَهُ يُسَلِّطُ عَلَى التَّغْلِي بِكَسْبِهِ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ وَهُوَ قِيَاسُ الْأَوْجِ

نَوَيْتِهِ فَهَلْ يَكُونُ مَا يُؤَدِّيهِ مِنَ الْكَسْبِ الْوَاقِعِ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ دُونَ الْعَبْدِ أَوْ مِنْ كَسْبِهِ مُطْلَقًا فِي نَظَرٍ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَمَّا هَذَا وَقُلْتُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلُ وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرُ أَفْعَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ. قُود: (بَيِّنَةُ) أَيِ ضَمَانِ الْمُبْعَضِّ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ بِلَا إِذْنٍ حَيْثُ لَا يَصِحُّ. قُود: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ الشَّرَاءُ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ بِغَيْرِ إِذْنٍ. قُود: (عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ) أَيِ وَالشَّرَاءِ لَيْسَ كَذَلِكَ. قُود: (صِحَّةُ هَيْبَتِهِ حَيْثُ) أَيِ هَيْبَةُ الْمُبْعَضِّ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَمَّا هَذَا. قُود: (قُلْتُ يُفَرَّقُ) أَيِ بَيْنَ الْهَيْبَةِ وَالضَّامَانِ أَمَّا هَذَا. قُود: (قُلْتُ يُفَرَّقُ الْإِنْفِ) وَمُمْكِنٌ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الضَّامَانِ وَالْهَيْبَةِ بِأَنَّ الضَّامَانَ يَتَوَجَّهُ إِلَى كَسْبِهِ بَعْدَ الضَّامَانِ وَكَسْبِهِ بَعْدَ الضَّامَانِ حَقٌّ لِلْسَّيِّدِ فَاعْتَبِرْ إِذْنَهُ وَالْهَيْبَةُ تُضَرَّفُ فِي خَالِصٍ مِلْكِهِ فَلَا مَانِعَ وَيَتَفَرَّقُ عَلَى الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ فِي عَيْنٍ مِنْ أَغْيَانِ مَالِهِ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَهُوَ وَاضِحٌ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ تَبَيَّنَ يُعْلَمُ الْإِنْفِ أَمَّا سَيِّدُ عَمَرُ. قُود: (بِأَنَّ التَّزَامَ الدُّمَةُ الْإِنْفِ) أَيِ بِخِلَافِ الْهَيْبَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ فِيهَا الْإِلْتِزَامُ. قُود: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمُبْعَضِّ. قُود: (بِدَخْلٍ) مِنَ الْإِدْخَالِ. قُود: (جَابِرًا) أَيِ جَابِرًا لِمَا فَاتَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ أَمَّا كُزْدِي. قُود: (بِخِلَافِهِ فِي الضَّامَانِ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُبْعَضِّ إِذَا ضَمِنَ. قُود: (وَهُوَ) أَيِ فَرَّقَ ابْنَ الرُّفْعَةِ. قُود: (مَا ذَكَرْتُ الْإِنْفِ) وَهُوَ التَّزَامُ الدُّمَةُ. قُود: (وَبَحَثْتُ ابْنَ الرُّفْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثْتُ فِي الْمُنْفَى عِبَارَتُهُ وَالْمَوْقُوفُ لَا يَصِحُّ بِغَيْرِ إِذْنٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَإِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِ مَالِكٍ مَنْفَعَتَهُ صَحَّ لِأَنَّهُ سُلِّطَ الْإِنْفِ أَمَّا فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (وَبَحَثْتُ هَيْبَتَهُ) اِغْتَمَدَهُ النَّهْيُ. قُود: (بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّنَظُّرُ وَلَمْ يَأْذَنْ النَّاطِلُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَمَّا سَم. قُود: (وَيُوجِّهُ الْإِنْفِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ

عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ كَمَا لَوْ ادَّعَى الضَّامَانُ الصَّبَا عِنْدَ الضَّامَانِ وَأَمَكَ. قُود: (وَبَحَثْتُ هَيْبَتَهُ صِحَّةَ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّنَظُّرُ وَلَمْ يَأْذَنْ النَّاطِلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ الْآتِي مَتَى انْتَقَلَ الْوَقْتُ لِغَيْرِهِ بَطْلُ الضَّامَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَنْطَلِقَ كَمَا لَوْ ضَمِنَ عَبْدٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ بَاعَهُ أَوْ مَاتَ السَّيِّدُ فَانْتَقَلَ الْمِلْكُ لِلْوَرَثَةِ فَإِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْطَلِقُ الضَّامَانُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَإِذَا قُلْنَا لَا يَنْطَلِقُ فَهَلْ يَتَمَلَّقُ بِكَسْبِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا تَمَلَّقَ بِهِ قَبْلَ اسْتِمْرَارِهِ يَنْقَطِعُ التَّمَلُّقُ بِكَسْبِهِ وَفَائِدَةُ بَقَاءِ الضَّامَانِ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَدْ يَتَبَرَّعُ عَنْهُ أَحَدٌ بِالْوَفَاءِ فِيهِ نَظَرٌ. قُود: (وَيُوجِّهُ الْإِنْفِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّهُ لَوْ إِذْنٌ لَهُ عَلَى أَنْ لَا يُؤَدِّيَ مِنْ كَسْبِهِ لَمْ يَصِحَّ

من صحته من الموصى بمنفعته يأذن الموصى له وعليه ينبغي أن يقال متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان. (وبصيح) ضمان القين (بإذنه) أي السيد بعد علمه بقدر ما يضمن لأن التعلق

أته لو اذن على أن لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان لعدم فائدته لأنه لا يتوقع عنه لئؤدي بعده لامتناعه وقد منع من الأداء من كسبه اه سم. ه فوه: (من صحته من الموصى بمنفعته إلخ) عبارة النهاية والمغني وسم والموصى بمنفعته دون رقبته أو بالعكس كالقن كما استظهره في المطلب لكن الأوجه كما أفاده الوالد رحمته الله تعالى تعلق اختيار إذنيهما معاً إذ التعلق بكسبه شامل للمعتاد منه والتأخير فإن اذن فيه مالك الرقبة فقط صح وتعلق بكسبه أو مالك المنفعة فقط صح وتعلق بالمعتاد اه. قال ع ش قوله والموصى بمنفعته إلخ ظاهره أنه لا فرق بين المؤقتة وغيرها ويتبني تقييده بغير المؤقتة وأما هي فإن ضمن بإذن مالك الرقبة تعلق بالانكساب التاثير مدة الوصية بالمنفعة وبالانكساب مطلقاً بعد فراغ المدة وإن ضمن بإذن مالك المنفعة بالوصية أدى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدي من المعتادة ولا غيرها وقوله اختيار إذنيهما أي لتعلق الضمان بالكسب مطلقاً معتاداً أو نائراً كما يعلم مما يأتي اه.

ه فوه: (وعليه) أي بحث الغير. ه فوه: (بطل الضمان) ويحتل عدم البطلان وهو الأقرب شرح م ر اه سم قال الرشيد في قوله م ر ويحتل عدم البطلان إلخ وفي نسخة ما نصه وعليه فالوجه بطلانه إذا انتقل الوقف لغيره انتهى اه وقال ع ش قوله وهو الأقرب وقد يشكل بما تقدم في الحوالة فيما لو أجز الجندي إقطاعه وأحال بعض الأجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم يبطلان الحوالة على ما زاد على ما استقر في حياته وبما يأتي في الوقف من أن البطلان الأول إذا أجز وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الإجارة بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا أن يجاب إلخ وعلى ما قاله الشارح م ر فيتبي أن لا يدفع شيئاً من ذلك إلا بإذن من انتقل إليه لأن الحق صار له وحيث امتنع من انتقل له الوقف من الإذن ففائدة الضمان احتمال أن يتبرع أحد عن الضامين بما لزمه أو يسمع من انتقل إليه الوقف بالإذن بعد ذلك اه. ه فوه: (بعد علمه) أي السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا يتعد اختياره اه سم عبارة ع ش قوله م ر ولا بد من علم السيد إلخ أي والعبد اه حج أي وسواء عين السيد للأداء جهة من ماله خاصة أو

الضمان لعدم فائدته لأنه لا يتوقع عنه لئؤدي بعده لامتناعه وقد منع من الأداء من كسبه. ه فوه: (بإذن الموصى له) يتبني أن يقال يصح بإذن الموصى له ومالك الرقبة أو أحدهما فإن اذنا تعلق الضمان بكسبه المعتاد والتأثير أو أحدهما فإن كان الموصى له تعلق بالمعتاد، أو مالك الرقبة تعلق بالتأثير فليتامل ولا ينافي ذلك توقف ضمان المشترك على إذن الشريكين أو الشركاء لتمييز ما لكل هنا لا هناك فليراجع ثم رأيت التفصيل المذكور في الموصى بمنفعته منقولاً عن شيخنا الشهاب الزملي رحمته الله تعالى. ه فوه: (بطل الضمان) ويحتل عدم البطلان وهو الأقرب شرح م ر. ه فوه: (بعد علمه) أي السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا يتعد صحة ضمان المبتعض له وإن لم تكن مهابة لأنه لا يملك بعبضه الحر فلم يوجد المثنى الذي لأجله امتنع ضمان كامل الرقبة له وقد قال في شرح الروض إن قضية التعليل وكلامه أي

بماله وهل معرفة المضمون له الآتي اشتراطها معتبرة من السيد أو من العبد والذي يشجه اشتراطها منهما لأن كلاً منهما مطالب وبآتي أن وجه اشتراطها اختلاف الناس في المطالبة تشديداً وضده والمطالبة هنا لهما فأتجه اشتراط عليهما به ولو ما على سيده إذ لا محذور ولا يلزمه امتثال أمر السيد له به إذ لا تسلط له على ذمته بخلاف بقیة الاستخدامات وإذا أدى بعد العتق فالرجوع له لأنه أدى ملكه بخلاف قبله (فإن عتق) في إذنيه في الضمان لا بعده إذ لا

لا اه ولعله رجع ضمير عليه إلى كل من السيد والفقن أقول وبآتي في الشرح اشتراط كون المضمون مغلوماً للضامين وهو شامل للعبد أيضاً. □ فؤد: (الآتي اشتراطها) نعت سببي للمعرفة. □ وفؤد: (مفتبرة إلخ) خبرها. □ وفؤد: (اشتراطها منهما) خبر والذي إلخ. □ فؤد: (ولو ما على سيده) غاية للمتن. □ فؤد: (إذ لا محذور) أي بخلاف ضمانه لسيده فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان المكاتب لسيده كما مر وبآتي وكذا المبعض كما يأتي. □ فؤد: (ولا يلزمه) إلى المتن في النهاية والمغني. □ فؤد: (وإذا أدى بعد إلخ) أي والمضمون عنه غير سيده اه ع ش. □ فؤد: (فالرجوع إلخ) عبارة الروض وشرجه أي: والمغني لو أدى العبد الضامن ما ضمه عن الأجني بالإذن منه ومن سيده بعد العتق فتح الرجوع له أو قبل عتقه فتح الرجوع لسيده أو أدى ما ضمه عن السيد فلا رجوع له وإن آذاه بعد عتقه إلخ فانظر بعد هذا إطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده ويتبني الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبعض ذو المهابة أو المكاتب ثم عتق، ما ضمه عنه اه سم. □ فؤد: (له) أي: للعبد ولو ضمن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح ضمانه لعبده إن لم يكن ماذوناً له في معاملة ثبت عليه بها دين ولا ضمان القرن لسيده ما لم يكن مكاتباً فيما يظهر اه نهاية قال ع ش قوله م ر بمعاملة خرج به ديون الإثلاف فتعلق برقيته فلا يصح ضمانها. □ وفؤد: (هيبه) أي: بأن ضمن ما على عبده لغيره اه. وقوله م ر ما لم يكن مكاتباً قال سم والمبعض كالمكاتب إن لم يكن أولى منه في ذلك لأنه يملك بعضه الحر فلم يوجد المعنى الذي لأجله امتنع ضمان كامل الرق له اه.

□ فؤد: (بخلافه قبله) أي: بخلاف أدائه قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش. □ فؤد: (في إذنيه في الضمان) عبارة شرح الروض وكلام الأصل يدل على أن تعيين جهة الأداء إنما تؤثر إذا اتصل بالإذن

الروض الآتي صحة ضمان المكاتب لسيده وآته الظاهر اه. والمبعض كالمكاتب إن لم يكن أولى منه في ذلك لكن هل يشترط إذن السيد لهما في ذلك إذا كان ضمان المبعض في غير نوبة نفسه كما يشترط في غير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعلق دينه بينهما أو لا لأنه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبعض في نوبة نفسه كالحر. □ فؤد: (فالرجوع له) عبارة الروض وشرجه لو أدى العبد الضامن ما ضمه عن الأجني بالإذن منه ومن سيده بعد العتق فتح الرجوع له أو قبل عتقه فتح الرجوع لسيده أو أدى ما ضمه عن السيد فلا رجوع له وإن آذاه بعد عتقه إلخ اه. فانظر بعد هذا إطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده ويتبني الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبعض ذو المهابة أو المكاتب ثم عتق ما ضمه عنه. □ فؤد: (في إذنيه في الضمان إلخ) عبارة شرح الروض وكلام الأصل يدل على أن تعيين جهة

يُعْتَبَرُ تَعْيِينُهُ حَيْثُ كَانَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ) كَمَالِ التَّجَارَةِ (فَقَضَى مِنْهُ) غَمَلًا بِتَعْيِينِهِ
نَعَمْ إِنْ لَمْ يَفِ مَالِ التَّجَارَةِ وَلَوْ لِيَتَعَلَّقَ ذَنْبُهُ بِه لِتَقْدِيمِهِ عَلَى الضَّمَانِ مَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي
وَالَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الضَّمَانُ أَصْلًا أَتَبَعَ الْقِرْنَ بِالْبَاقِي إِذَا عَتَقَ كَمَا اعْتَمَدَهُ السَّبْكِيُّ لِأَنَّ التَّعْيِينَ قَصْرُ
الطَّمَعِ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِالْكَسْبِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ (وَالَا) يُعَيِّنُ فِي إِذْنِهِ لِلْأَدَاءِ جِهَةً (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ
إِنْ كَانَ مَادُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ تَعَلَّقَ) غَرَمُ الضَّمَانِ (بِمَا فِي يَدِهِ) رِبْعًا وَرَأْسَ مَالٍ (وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَذَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَالَ حَجَّ فِي إِذْنِهِ فِي الضَّمَانِ لَا بَعْدَهُ الْخُ وَيَتَّبِعِي
أَنْ يَمَثَلَ ذَلِكَ مَا لَوْ عَيَّنَ جِهَةً بَعْدَ الْإِذْنِ وَقَبْلَ الضَّمَانِ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ لَا بَعْدَهُ اهـ . قُودَ : (كَمَالِ
التَّجَارَةِ) وَغَيْرِهِ مِنْ أَمْوَالِ السَّيِّدِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . قُودَ : (هَمَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَالْأَصَحُّ) فِي النِّهَآيَةِ .
قُودَ : (نَعَمْ إِلَى الْخُ) عِبَارَةُ الْمُتَنِ وَفِي سَمِ عَنْ الْكَثَرِ نَحْوَهَا نَعَمْ إِنْ قَالَ لَهُ أَضْمَنْ فِي مَالِ التَّجَارَةِ
وَعَلَيْهِ ذَنْبٌ وَحَجَّرَ الْقَاضِي عَلَيْهِ بِاسْتِدْعَاءِ الْغَرَمَاءِ لَمْ يُؤْذَ مِمَّا فِي يَدِهِ لِأَنَّ تَعَلُّقَ حَقِّ الْغَرَمَاءِ سَابِقٌ أَمَّا إِذَا
لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ فَيَتَعَلَّقُ بِالْفَاضِلِ عَنْ حُقُوقِ الْغَرَمَاءِ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ اهـ . قُودَ : (إِنْ لَمْ يَفِ مَالِ التَّجَارَةِ)
أَيِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَّهُ لِلْأَدَاءِ اهـ سَمِ . قُودَ : (مَالِ التَّجَارَةِ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ مَا عَيَّنَّهُ لَهُ اهـ أَيِ : مِنْ غَيْرِ الْكَسْبِ
وَسَوَاءَ مَا عَيَّنَّهُ مِنْ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ أَوْ غَيْرِهَا ع ش . قُودَ : (لِتَقْدِيمِهِ عَلَى الضَّمَانِ) أَيِ : أَمَّا لَوْ لَزِمَتْهُ الدُّيُونُ
بَعْدَ الضَّمَانِ لَمْ يَتَطَّلَّ تَغْيِينَ السَّيِّدِ لِأَنَّ ضَمَانَهُ بَعْدَ تَغْيِينِ السَّيِّدِ يَصِيرُ مَا عَيَّنَّهُ السَّيِّدُ مُسْتَحَقًّا لِتَوْفِيَةِ حَقِّ
الْمُضْمُونِ لَهُ مِنْهُ فَلَا تَتَعَلَّقُ الدُّيُونُ إِلَّا بِمَا زَادَ اهـ ع ش . قُودَ : (مَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي) أَيِ : مُطْلَقًا
قَبْلَ الضَّمَانِ أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ قَيَّدٌ لَا غَيْبَارَ تَقْدِمُ الدِّينِ عَلَى الضَّمَانِ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ أَخْذًا
بِمَا مَرَّ مِنْهُ أَيْضًا بِلُزُومِ الدِّينِ قَبْلَ الضَّمَانِ . قُودَ : (وَالَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الضَّمَانُ) أَيِ : وَإِنْ حَجَّرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي
فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا عَيَّنَّهُ السَّيِّدُ ذَنْبُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا اهـ ع ش وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا مَرَّ مِنْهُ بِسَبْقِ لُزُومِ الدِّينِ عَلَى
عَقْدِ الضَّمَانِ . قُودَ : (أَتَبَعَ الْقِرْنَ الْخُ) جَوَابُ إِنْ لَمْ يَفِ الْخُ . قُودَ : (لِأَنَّ التَّعْيِينَ) أَيِ : تَعْيِينَ مَالِ
التَّجَارَةِ وَمِثْلُهُ تَغْيِينُ سَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ اهـ ع ش . قُودَ : (الَّذِي اعْتَمَدَهُ) أَيِ : التَّعَلُّقُ بِالْكَسْبِ .
قُودَ : (وَالَا يُعَيِّنُ الْخُ) أَيِ : بَأْنَ قَالَ أَضْمَنْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ قَالَ أَضْمَنْ وَأَدَّ وَلَمْ يُعَيِّنْ جِهَةً لِلْأَدَاءِ
وَبَقِيَ مَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَعَيَّنَ وَاحِدَةً مِنْ جِهَتَيْنِ كَأَنَّهُ قَالَ أَدَّ إِنَّمَا مِنْ كَسْبِكَ أَوْ مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ
وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيُخَيَّرُ الْعَبْدُ فَيَدْفَعُ مِمَّا شَاءَ وَلَوْ إِذْنُ السَّيِّدِ لِلْمُبْعُضِ فِي تَوْبَتِهِ فَأَخَّرَ الضَّمَانُ حَتَّى
دَخَلَتْ نَوْبَةُ الْمُبْعُضِ وَانْقَضَتْ ثُمَّ دَخَلَتْ نَوْبَةُ السَّيِّدِ فَلَا اقْرَبَ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ
فَيُحْمَلُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ عَلَى إِذْنِهِ وَهُوَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ التَّوْبِ اهـ ع ش . قُودَ : (غَرَمُ الضَّمَانِ)
إِلَى قَوْلِهِ (فَانْدَفَعَ) فِي الْمُعْنَى . قُودَ : (رِبْعًا) وَلَوْ قَدِيمًا خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ حَيْثُ قَيَّدَ بِالْحَادِثِ سَمِ

الْأَدَاءِ إِنَّمَا تَوْثُرُ إِذَا اتَّصَلَ بِالْإِذْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ اهـ . قُودَ : (إِنْ لَمْ يَفِ مَالِ التَّجَارَةِ) أَيِ
فِيمَا إِذَا عَيَّنَّهُ لِلْأَدَاءِ . قُودَ : (مَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْتَاذِ الْبُكْرِيِّ فِي كَثَرِهِ وَمَحَلُّ مَا
سَبَقَ فِي الْمَادُونِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيُونٌ فَإِنْ كَانَتْ تَعَلَّقَ بِمَا فَضَّلَ عَنْهَا وَلَوْ حَجَّرَ عَلَيْهِ بِاسْتِدْعَاءِ الْغَرَمَاءِ

الإِذْنِ وَالْإِذْنِ بِكَسْبِهِ) بعد الإِذْنِ كَمَوْنِ النِّكَاحِ الْوَاجِبَةِ بِإِذْنِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ نَعَمْ هَذِهِ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِكَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ الْمَضْمُونِ بِهِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ حَالُ الإِذْنِ فَانْدَفَعَ قَوْلُ جَمْعِ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا.

(تَبْيِيهِ) يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الرِّهْنِ صِحَّةُ ضَمْنَتِ مَالِكَ عَلَى زَيْدٍ فِي رَقَبَةٍ عَبْدِي هَذَا أَوْ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ فَيَتَعَلَّقُ بِهَا لَا غَيْرُ (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ) الضَّامِنِ لِعَيْنِ (الْمَضْمُونِ لَهُ) وَهُوَ صَاحِبُ الدِّينِ دُونَ مُجَرَّدِ نَسْبِهِ فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ لِتَقَاوُتِ النَّاسِ فِي الشُّطَالِيَّةِ تَشْدِيدًا وَتَسْهِيلًا وَلَا مَعْرِفَةَ وَكِيلِهِ كَمَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ وَالتَّعْلِيلُ مُصْرُوحٌ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَمِزُّهُ إِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ بِالْإِكْتِفَاءِ بِمَعْرِفَتِهِ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ ضَعِيفٌ وَإِنْ بَالَعَ الْأُذْرَعِي فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ) لَا (رِضَاهُ) لِأَنَّ الضَّمَانَ مُحَضُّ التَّزَامِ لَا مُعَاوَضَةً فِيهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ رَدُّهُ فَتَقَلُّ الزَّرْكَشِي عَنْ الْمَحَامِلِي تَأْثِيرَهُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ رِضَاهُ

عَلَى مَنْهَجِ اِهْ ع ش . قُودَ : (إِلَّا بِمَا يَكْسِبُهُ الْإِنْفُ) أَي : سَوَاءٌ كَانَ أَيْ الْإِكْتِسَابُ مُعْتَادًا أَمْ نَاجِدًا أَمْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قُلُوْا اسْتَعْدَمَهُ السَّيِّدُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ لَهُ أَجْرَةٌ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا فِي النِّكَاحِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ بِإِذْنِهِ وَاسْتَعْدَمَهُ مِنْ وَجُوبِ أَجْرَتِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ اِهْ ع ش . قُودَ : (كَمَوْنِ النِّكَاحِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَمَا فِي الْمَهْرِ اِهْ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ عَبَّرَ بِهَا أَيْ بِمَوْنِ النِّكَاحِ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَهْرِ فَقَطُّ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مِثْلَهُ بَاقِي الْمَوْنِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ وَغَيْرِهِمَا اِهْ . قُودَ : (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي : فِيمَا قَبْلَ الْإِذْنِ وَمَا بَعْدَهَا . قُودَ : (بَعْدَ النِّكَاحِ) أَي : وَبَعْدَ الْوُجُوبِ وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوَّلَى اِهْ ع ش .

قُودَ : (فَيَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِنْفُ) أَي بِالرَّقَبَةِ أَوْ الْعَيْنِ قُلُوْا فَاتَتْ الرَّقَبَةُ أَوْ الْعَيْنُ فَاتَ الضَّمَانُ اِهْ ع ش .

قُودَ : (فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ) أَي : مُجَرَّدُ نَسْبِهِ أَيْ مَعْرِفَتِهِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ اِشْتَهَرَ بِذَلِكَ شُهْرَةً تَامَةً كَسَادَاتِنَا الْوَفَائِيَّةِ وَلَوْ قَبْلَ الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّ مَنْ اِشْتَهَرَ بِمَا ذَكَرَ يُعْرَفُ حَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا يُذْرَكُ مِنْهُ بِمُجَرَّدِ الْمُشَاهَدَةِ اِهْ ع ش . قُودَ : (لِتَقَاوُتِ النَّاسِ الْإِنْفُ) تَقْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ . قُودَ : (وَلَا مَعْرِفَةَ وَكِيلِهِ الْإِنْفُ) خِلَافًا لِلنِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى . قُودَ : (كَمَا أَقْتَى بِهِ الْإِنْفُ) أَي : بِعَدَمِ كِفَايَةِ مَعْرِفَةِ وَكِيلِهِ . قُودَ : (لَأَنَّهُ الْإِنْفُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْعَطْفُ . قُودَ : (فَإِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ الْإِنْفُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى قَالَ سَمِ أَقْتَى بِهِ أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْمُبَابِ فَقَالَ وَمَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لَهُ أَوْ لَوْكِيلِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ لَوْلِيهِ فِيمَا إِذَا ضَمِنَ لِسَفِيهِ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَخَرَجَ الْحَمْلُ وَالْمَيْتُ انْتَهَى اِهْ . قُودَ : (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ رَدُّهُ) عِبَارَةُ سَمِ

لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَا فِي يَدِهِ اِهْ . قُودَ : (فَإِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ الْإِنْفُ) أَقْتَى بِهِ أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْمُبَابِ فَقَالَ : وَمَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لَهُ أَوْ لَوْكِيلِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ لَوْلِيهِ فِيمَا إِذَا ضَمِنَ لِسَفِيهِ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ : لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَخَرَجَ الْحَمْلُ وَالْمَيْتُ اِهْ .

والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر. (ولا يُشترط رضا المضمون عنه قطعاً) لجواز أداء ذنب الغير بغير إذنه فالتزامه أولى وفيه وجه لم يُعتمد به لشدوده (ولا معرفته) حيث كان أو ميتاً (في الأصح) كرضاه ولأن ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يُشترط كونه مدينًا كما أفاده قوله (ويُشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه دلتنا هنا وذكره في الرهن إلى شموله للثنين المضمونية ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل المُلتزم في الذمة بالإجارة أو المساقاة (ثابتاً) حال الضمان لأنه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كنفقة القدر للزوجة ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعي بل الضمان مُتَضَمِّنٌ لاعترافه بوجود شرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة وإنما أهملنا

على منهج لكانت يترد برده اه والاقرب ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برئ وبقي حقه على من عليه الدين فردّه منزلاً منزلة إبرائه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يترد بالرد اه ع ش. قود: (والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضمان من التبرع والتوكيل شبيه بالاستخدام.

قود: (لجواز أداء) إلى قوله: (قال الاستوئي) في النهاية. قود: (أو ميتاً) أي: وإن لم يخلف وفاة اه مضمي. قود: (مغروف) أي: إحصان. قود: (وهو) أي: المعروف. قود: (أشار) إلى قوله: (قال الاستوئي) في المضمي. قود: (وذكره) أي: ويذكر لفظ ديتا فهو بالجر عطفًا على حذفه ويحتل أنه جملة حالية بتقدير قد. قود: (إلى شموله) أي: قول المصنف ثابتاً. قود: (للثنين المضمونية) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت واللزوم اه سم. قود: (ومنها الزكاة) أي: من العين المضمونة فالصورة أن تعلّقها بالعين باقي بأن لم يُلغِ النصاب أما ديتها فداخل في جملة الدين اه رشيد.

قود: (والعمل) بالجر عطفًا على العين رشيد وكردني عبارة المضمي تنبيه قوله: ثابتاً صفة لموصوف مَحذوف أي حقًا ثابتاً فيشمل الأغيان المضمونة والذين سواء كان مالا أم عملاً في الذمة بالإجارة اه.

قود: (سبب) ثابتاً قال في التثية ويصح ضمان كل ذنب لازم كتمن المبيع وذنب السلم اه. وفي شرح الباب عن الزوياني عن التص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة انتهى اه سم. قود: (ويكفي) في ثبوته اعتراف الضامن به أي فيطالب به ولا رجوع له إذا غرم اه ع ش. قود: (وإن لم يثبت إلخ) عبارة المضمي لا ثبوته على المضمون عنه فلو قال شخص لزيد على عمرو مائة وأنا ضاينه فأنكر عمرو فلزيد مطالبة القائل في الأصح ذكره الرافعي في كتبه والمصنف في الروضة اه. قود: (نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل

قود: (لنفقش): (ويُشترط في المضمون كونه ثابتاً إلخ) قال في التثية ويصح ضمان كل ذنب لازم كتمن المبيع وذنب السلم إلخ اه. وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح الباب في باب الحوالة ونقل الزوياني عن التص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة لأنه يطالب فيها ببذل الحق وفيه بنفس الحق اه. قود: (للثنين المضمونية) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت واللزوم.

قود: (نظير ما مر في قبول الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي

رابعاً ذكره الغزالي وهو كونه قابلاً للتبرع به فخرج نحو قود وحق شفعة لفساده إذ يرذ على طرده حق القسم للمظلومة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه ذين الله تعالى كالزكاة وذين مريض مفسر أو ميت فإنه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به. قال الإسوي ولا بُد من الإذن في أداء الزكاة لأجل النية إلا أن تكون عن ميت لجواز الاستقلال بها عنه اهـ ومثلها الكفارة. (وضوح القديم ضمان ما سيجب) وإن لم يجر سبب وجوبه كتمن ما سيبه

صدور الضمان وأثبت ذلك بيته أنه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر أصل الدين وحلف عليه فإن ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة م ر اهـ سم وقوله أنه أدى الدين إلخ أي أو انتحل لغيري أو أبراني المضمون له منه قبل الضمان. قود: (رابعاً) أي للثلاثة التي ذكرها هنا وفيما يأتي اهـ رشيدتي عبارة ع ش قوله وإنما أهملنا رابعاً أي من شروط المضمون عنه واقتصرنا على كونه ثابتاً لازماً معلوماً ولو أخر هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان أوضح اهـ.

قود: (لفساده) متعلق بقوله أهملنا. قود: (على طرده) أي: الرابع. قود: (حق القسم للمظلومة) كان التقيد به ليكون ثابتاً وإلا فصحة التبرع لا تتوقف عليه على أن في إيرادنا نظراً لأن الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما أورده على عكسه بأن المراد جواز التبرع به في الجملة والزكاة يتصور التبرع بها بعد قبض المستحق لها وذين المفسر يقبل التبرع به عند زوال مانع الإغساغ وأما حق القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكن من الواضح أن مراد الغزالي بقوله للتبرع بالنسبة لغير مستحقه اهـ سيد عمر. قود: (كالزكاة) أي: كأن تبرع بها المستحقون قبل قبضها لغير مستحق كغني اهـ رشيدتي عبارة ع ش الظاهر أنه أراد بالزكاة هنا ما يشمل عتقها بأن كان النصاب باقياً وبذلكها بأن كان نالفاً اهـ وعبارة سم في الباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اهـ وعبارة الروض.

(فرع): لو ضمن عنه زكاة صح ويغتبر الإذن عند الأداء انتهى اهـ. قود: (وذنين مريض) أي له على غيره اهـ ع ش. قود: (وذنين مريض مفسر) الأولى تقديم مفسر على مريض أو تأخيرها عن ميت ليفيد اغتيارها في ذين الميت أيضاً اهـ سيد عمر. قود: (مع عدم صحة التبرع) أي من المريض اهـ ع ش. قود: (وإن لم يجر) إلى قوله نظير إلخ في النهاية إلا أنه أبدل على الأوجه بعلى القديم.

اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيته أنه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر أصل الدين وحلف عليه فإن ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة م ر. قود: (كالزكاة) في الباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اهـ. وعبارة الروض:

(فرع): لو ضمن عنه زكاته صح ويغتبر الإذن عند الأداء وفي شرحه قال أي وفي المهمات ثم أن كانت الزكاة في الذمة فواضح وإن كانت في العين فيظهر صحتها أيضاً كما أطلقوه كالعين المضمومة اهـ. فيجب تقييد العين هنا بما إذا تمكن من أدائها ولم يؤدها وفي معنى الزكاة الكفارة اهـ.

لأن الحاجة قد تمت إلى ولا يجوز ضمان نفقة مستقبلية للقريب قطعاً لأن سبيلها سبيل البر والصلة لا الدين ولو قال أقرض هذا مائة وأنا لها ضامن ففعل ضمنتها على الوجه نظير ما يأتي في ألقي متاعك في البحر وعلي ضمانه بجامع أن كلاً يحتاج إليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العهدة وإن لم يكن ثابتاً لِمَنْ الحاجة إليه في غريب ونحوه ممن لو خرج مبيعاً أو ثمنه مستحقاً لم يظفر به على أنه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقاً لأن المقابل لو خرج عملاً شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وشكونها التبعة أي المطالبة سمي به لالتزامه الغرامة عند إدرارك المستحق غير ماله (بعد قبض) ما يضمن من (التمن) في التصوير

فرد: (لا الدين) عطف على البر إلخ. فرد: (ضمنتها على الوجه) عبارة الباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كإقرضه ألفاً وعلي ضمانه اهـ ولم يخالفه في شرحه بل صرح بأن قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح م ر ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامنها ففعل ضمنتها على القديم أيضاً اهـ سم قال ع ش قوله م ر أيضاً أي كما يصح ضمان ثمن ما سيبعه لكن عبارة حج قد تقتضي الصحة على الجديد أيضاً ثم سرده عبارة سم المارة أيضاً وأقرها وكذا يوافقها قول المفتي ويشتط في المضمون كونه ثابتاً فلا يصح ضمان ما لم يجب سواء أجزى سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم للزوجة وخادمها أم لا كضمان ما سيفرضه لفلان وصحح القديم ضمان ما سيجب كتمن ما سيبعه أو ما سيفرضه اهـ وعبارة السيد عمر قوله ضمنتها على الوجه صرح في الروضة بأن صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اهـ.

فرد: (ويسمى) إلى قول المتن: (وهو) إلخ في النهاية والمفتي. فرد: (ويسمى إلخ) أي: ما يأتي من التصويرين عبارة المفتي ويسمى أيضاً ضمان العهدة لالتزام الضامن ما في عهدة البائع ورده والعهدة في الحقيقة عبارة عن الصك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لأنه مكتوب في العهدة مجازاً تسمية للحال باسم المحل اهـ. فرد: (وإن لم يكن) أي: الحق اهـ مفتي.

فرد: (لو خرج عملاً شرط) أي بأن وجد ما يقتضي الرد اهـ ع ش. فرد: (مطلقاً) أي: ظاهراً وباطناً. فرد: (التبعة) أي: المطالبة كما قاله الجوهري ومعلوم أن المضمون هو الثمن أو المبيع لا نفس التبعة فاللذك هنا إما بمعنى الثمن أو المبيع أو على حذف مضاف أي ذاك وهو الحق الواجب للمشتري أو البائع عند إدرارك المبيع أو الثمن مستحقاً ووجه تسميته بالذك كونه مضموناً بتقدير الذك أي إدرارك المستحق غير ماله ومطالبتة ومواخذته به انتهى سم على أبي شجاع اهـ بجبرمي.

فرد: (بغذ قبض إلخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقيقي فلا يكفي الحوالة به كما في سلطان

فرد: (ضمنتها على الوجه) عبارة الباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كإقرضه ألفاً وعلي ضمانه اهـ. ولم يخالفه في شرحه بل صرح بأن قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح م ر ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامنها ففعل ضمنتها على القديم أيضاً.

الآتي والمبيع فيما نذكره بعد لأنه إنما يدخل في ضمان البائع أو المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ما لو باع الحاكم عقاراً غائب للمدعي بدنيه فلا يصح أن يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه إفتاء ابن الصلاح بأنه لو أجر المدين وفقاً عليه بدنيه وضمن ضامناً دركه فبان بطلان الإجارة لم يلزم الضامن شيء من الأجرة لبقاء الدين الذي هو أجرة بحاله فلم يفوت عليه شيئاً (وهو أن يضمن للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسلمه البائع

اه بغيره. ٥. قوله: (الآتي) أي: في الثمن. ٥. قوله: (والمبيع) عطف على الثمن. ٥. قوله: (فيما نذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة التكلم كما في نسخ الطبع. ٥. قوله: (لأنه إلخ) أي: الثمن أو المبيع. ٥. قوله: (وقبل القبض) متعلق بقوله الآتي لم يتحقق. ٥. قوله: (معه) أي: مع القبض. ٥. قوله: (فخرج) أي: بقوله بعد قبض الثمن. ٥. قوله: (لو باع الحاكم إلخ) قال الأذرعى وعلى قيايه لو باعها صاحبها بالدين الذي عليه وضمن ذلك لا يصح قال وحاصله أنه لا يصح ضمان ذلك في الإغناض عن الدين انتهى اه رشيدى. ٥. قوله: (للمدعي بدنيه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المخجور للمدعى عبارة المغني وخرج بعد قبض الثمن ما لو ثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعى بدنيه وضمن له ذلك شخص إن خرج المبيع مستحقاً فإنه لا يصح الضمان قاله البهوي إلخ. ٥. قوله: (فلا يصح أن يضمن له دركه) أي: لا يصح ضمان العقار للمشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما مر عن المفتى وقال ع ش قوله م ر أن يضمن له دركه أي الثمن وهو الدين الذي في ذمة الغائب وقضية العلة أن مثل بيع القاضي ما لو باع المدين عقاراً أو غيره لزب الدين بماله عليه من الدين اه. ٥. قوله: (لعدم القبض) أي: قبض الثمن اه رشيدى. ٥. قوله: (ونحوه) إفتاء ابن الصلاح مبتدأ وخبر رشيدى وع ش أي ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان دركه ما تضمنته إفتاء ابن الصلاح بأنه إلخ. ٥. قوله: (لو أجر المدين) أي لدائه. ٥. قوله: (بدنيه) أي: بدنين عليه للمستأجر. ٥. قوله: (فبان بطلان الإجارة) أي: لمخالفتها شرط الواقف اه مغني قال سم وكذا إن لم يبين أخذاً من اشتراط القبض اه عبارة سيّد عمر إنما ذكره لكونه مفروضاً في الحادثة المستنول عنها وإلا فالضمان غير صحيح مطلقاً اه عبارة ع ش قوله لبقاء الدين إلخ قضية التعليل أن مثل الوقف غيره وأنه متى كان العوض ديناً في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في ذمة خصمه ولعله إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سأل عنها ابن الصلاح اه. ٥. قوله: (فلم يفوت) أي: بطلان الإجارة (عليه) أي المضمون له المستأجر. ٥. قوله: (وقد علم) إلى قوله: (والسين) في المغني قوله: (ورّد أيضاً) وإلى قوله: (وصورة ذلك) في النهاية إلّا قوله: (ورّد أيضاً) وقوله: (والسين) إلى وفي نسخة وقوله: (بين) إلى (وال) وقوله: (ابتداء أو هنا في اللمة). ٥. قوله: (وقد علم) أي الضامن (قدره) فإن جهله لم يصح الضمان اه مغني. ٥. قوله: (وتسلمه إلخ) عطف على جملة علم

٥. قوله: (فبان بطلان الإجارة) وكذا إن لم يبين أخذاً من اشتراط القبض.

(إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ) الْمُعْتَرِ (مُسْتَحَقًّا) كَأَنْ خَرَجَ مَرَهُونًا أَوْ مَأْخُودًا بِشَفْعَةِ بَيْعٍ سَابِقٍ (أَوْ مَعِينًا) وَرَدَّهُ الْمُشْتَرِي (أَوْ نَاقِضًا لِنَفْسِهِ) مَا قُلِّدَ بِهِ مِنَ الْكِيلِ أَوْ الذَّرْعِ أَوْ الْوَزْنِ كَنَقْصِ (الصَّنْجَةِ) وَرَدُّ أَيْضًا وَهِيَ بَفَتْحِ الصَّادِ وَالسَّيْنِ أَفْصَحُ مِنْهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَفِي نُسْخَةِ جَعْلِ اللَّامِ كَأَنَّ فَيَشْتَمِلُ نَقْصَ الْقَدْرِ وَنَقْصَ الصَّنْجَةِ الْمَشْرُوطَةِ كَمَا إِذَا بَاعَهُ بِشَرِطِ كَوْنِ وَزْنِهِ كَذَا أَوْ مِنْ نَوْعِ كَذَا وَضَمِينَ ضَامِينَ عُهْدَةً ذَلِكَ وَيَبَيِّنُ بِمُسْتَحَقًّا وَمَا بَعْدَهُ صِيغَةُ ضَمَانٍ دَرَكٍ فَسَادٍ يَظْهَرُ فِي الْعَقْدِ بِاسْتِحْقَاقِ أَوْ غَيْرِهِ وَنَحْوِ رَدَاءَةِ جَنْسٍ أَوْ عَيْبٍ أَوْ تَلْفٍ قَبْلَ قَبْضٍ أَوْ بَعْدَهُ وَقَدْ انْفَسَخَ بِنَحْوِ تَقَابُلٍ أَوْ نَقْصِهِ عَمَّا قُلِّدَ بِهِ مِمَّا يَمْتَنُضِي الْخِيَارَ لَا الْفَسَادَ وَأَلَّ فِي الشَّمَنِ لِلْجَنْسِ فَيَشْتَمِلُ كُلُّهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَمَا لَوْ ضَمِينَ بَعْضُهُ الْمُعْتَرِ إِنْ خَرَجَ بَعْضُ مُقَابِلِهِ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِينًا أَوْ نَاقِضًا

إِلَخ. ٥. قُود: (الْمَبِيعُ الْمُعْتَرِ) أَيْ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي ضَمَانِهِ لِلْبَائِعِ الْمَبِيعُ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعْتَرِ مُسْتَحَقًّا إِلَخ. ٥. قُود: (أَوْ مَأْخُودًا بِشَفْعَةٍ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ حِصَّةً مِنْ عَقَارٍ ثُمَّ يَبِيعُهَا الْآخَرُ وَيَقْبِضُ مِنْهُ الثَّمَنَ فَيَضْمَنُ شَخْصًا لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي رَدَّ الثَّمَنِ إِنْ أَخَذَهَا الشَّرِيكَ الْقَدِيمَ بِالشَّفْعَةِ ٥. قُود: (كَنَقْصِ الصَّنْجَةِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْحَلِّ وَالْأَخْصَرِ وَالْأَسْبَلِكِ لِنَقْصِ مَا قُلِّدَ بِهِ كَالصَّنْجَةِ. ٥. قُود: (وَرَدُّ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى خَرَجِ الْمَبِيعِ الْمُقَدَّرِ بِالْمُطَفِّ. ٥. قُود: (وَالسَّيْنِ أَفْصَحُ مِنْهَا) وَفِي الْمُخْتَارِ صَنْجَةُ الْمِيزَانِ مُعَرَّبٌ وَلَا تَقُلْ صَنْجَةُ ٥. قُود: (وَعَرَبَتْ وَالْجَمْعُ صِنْجٌ وَيُقَالُ صَنْجَةٌ بِالسَّيْنِ خِلَافًا لِابْنِ السَّكَيْتِ ٥. قُود: (جَعْلُ اللَّامِ كَأَنَّ) عِبَارَةُ النُّهَايَةِ بَدَلُ اللَّامِ كَأَنَّ ٥. قُود: (أَوْ مِنْ نَوْعِ إِلَخ) الْأَوَّلَى لِيُظْهَرَ الْمُطَفُّ أَوْ كَوْنُهُ مِنْ نَوْعِ إِلَخ. ٥. قُود: (وَيَبَيِّنُ بِمُسْتَحَقًّا إِلَخ) كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَالْأَفْتَحُو التَّلْفَ لَا يَتَنَاولُهُ مَنْطَوِقُ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ٥. قُود: (أَوْ غَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى اسْتِحْقَاقِ ٥. قُود: (وَنَحْوِ رَدَاءَةِ جَنْسٍ) عَطَفَ عَلَى فَسَادِ ٥. قُود: (أَوْ عَيْبِ إِلَخ) وَقَوْلُهُ: (الْآتِي أَوْ نَقْصُهُ عَطَفَ عَلَى رَدَاءَةِ جَنْسٍ. ٥. قُود: (قَبْلَ قَبْضِ إِلَخ) أَيْ سِوَاهُ كَانَ تَلْفُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَهُ أَوْ بَعْدَهُ. ٥. قُود: (وَقَدْ انْفَسَخَ إِلَخ) حَالٌ مِنَ التَّلْفِ بِإِغْتِيَارِ تَقْيِيدِهِ يَقُولُهُ أَوْ بَعْدَهُ. ٥. قُود: (بِنَحْوِ تَقَابُلٍ) أَيْ: مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ أَوْ الْمَجْلِيسِ كُرْدِي. ٥. قُود: (وَأَلَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَصِحُّ أَيْضًا فِي الْمُغْنِي إِنْ أَقُولُهُ وَحَبِيتُ إِلَى وَلَوْ أَطْلَقَ وَقَوْلُهُ ابْتِدَاءً إِلَى مُسْتَحَقًّا وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى وَلِلْمُسْتَأْجِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْأَجِيرُ. ٥. قُود: (وَمَا لَوْ ضَمِينَ إِلَخ) لَمَلَّ الْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَبَعْضِهِ الْمُعْتَرِ ثُمَّ فِي الشُّمُولِ وَفَقَّةً لِأَنَّ اسْمَ الْجَنْسِ إِنَّمَا يَصُدَّقُ عَلَى أَفْرَادِ الْجَنْسِ لَا عَلَى أَجْزَائِهَا وَبَعْضُ الثَّمَنِ مِنَ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ. ٥. قُود: (بَعْضُهُ الْمُعْتَرِ) أَيْ: كَرَبِيعِهِ مَثَلًا أَيْ بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ كَفَصْمِنَتْ بَعْضُهُ فَلَا يَصِحُّ ٥. قُود: (أَيْ: ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي ضَمَانِهِ لِلْبَائِعِ الْمَبِيعُ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعْتَرِ مُسْتَحَقًّا إِلَخ. ٥. قُود: (وَيَبَيِّنُ بِمُسْتَحَقًّا) كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَالْأَفْتَحُو التَّلْفَ لَا يَتَنَاولُهُ مَنْطَوِقُ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

٥. قُود: (الْمَبِيعُ الْمُعْتَرِ) أَيْ: ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي ضَمَانِهِ لِلْبَائِعِ الْمَبِيعُ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعْتَرِ مُسْتَحَقًّا إِلَخ. ٥. قُود: (وَيَبَيِّنُ بِمُسْتَحَقًّا) كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَالْأَفْتَحُو التَّلْفَ لَا يَتَنَاولُهُ مَنْطَوِقُ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لنقص صنجة أو صفة وحيث إن دفع الاعتراض عليه وتصوير غير واحد له بغير ذلك لخروجه عما الكلام فيه وهو الضمان للمشتري كما يعرف بتأمله ولو أطلق ضمان الدرك أو العهدة اختص بما خرج مستحقاً لأنه المتبادر منه لا ما خرج فاصداً بغير الاستحقاق وذكره الجمهور الضمان للمشتري فقط كأنه للغالب لصحته للبائع بأن يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له إن خرج الثمن المقيّن ابتداءً أو عما في الذمة مستحقاً أو ناقصاً لنقص نحو صنجة أو معيّن مثلاً وصورة ذلك أن يقول ضمنت لك عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن أو شرط كفيل بخلاص ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه شرط كفيل بالثمن كما عليم بما مر. ولو اختلف الضامن والبائع في نقص صنجة الثمن ولا يئنه حلف الضامن لأصل براءة ذمته أو البائع والمشتري حلف البائع لأن ذمة المشتري كانت مشغولة وبخلف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن إن أقر أو ثبت بحجة أخرى ويصح ضمان الدرك للمسلم إليه المسلم فيه بعد أدائه إن استحق رأس المال المقيّن لا للمسلم رأس المال إن استحق المسلم فيه

• قوله: (وتصوير إلخ) عطف على الاعتراض. • قوله: (لأنه) أي لكلام المصنف. • قوله: (وهو) أي ما الكلام فيه. • قوله: (بتأمله) أي: تصوير الغير. • قوله: (ولو أطلق إلخ) عبارة المغني ولو ضمن عهدة فساد البيع بغير الاستحقاق أو عهدة العيب أو التلف قبل قبض المبيع صح للحاجة إليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بأن يقول ضمنت لك عهدة أو ذلك الثمن أو المبيع من غير استحقاق أو غيره مما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقاً لم يطالب بجهة أخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقاً طوّل الضامن بفساد المستحق. • قوله: (لا ما خرج فاصداً) أي أو تلف أو خرج معيّن أو ناقصاً لنحو رداءة. • قوله: (وصورة ذلك) أي ضمان الدرك أو العهدة للمشتري أو البائع. • قوله: (منه) أي من الثمن أو المبيع. • قوله: (خلاص المبيع) أي ضمنت لك خلاص المبيع إلخ. • قوله: (أو شرط كفيل إلخ) أي ولا يكفي شرط كفيل إلخ عبارة المغني فإن قال ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه إذا استحق فإن شرط في البيع كفلاً بخلاص البيع بطل البيع لفساد الشرط وإن ضمن ذلك الثمن وخلاص المبيع معاً صح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تفريقاً للصفتين. • قوله: (حلف البائع إلخ) أي إن ادعى نقص الثمن وقياسه حلف المشتري إن ادعى نقص المبيع ثم قضت التعليل بقوله لأن ذمة المشتري إلخ أنه لو كان الثمن أو المبيع معيّن وشرط كونه وزنه أو ذكره كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدر به أن المصدق المشتري إن ادعى البائع نقص الثمن والبائع إن ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشيء فليراجع ثم ذكر ظاهر إن كان الاختلاف بعد تلف المبيع أو الثمن أما مع بقائهما قيعاداً تقديره ما وقع الخلاف فيه بكيله أو وزنه أو ذكره ثانياً اهـ ش. • قوله: (أو ثبت بحجة إلخ) عبارة المغني أو قامت بينة اهـ.

لأنه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الأرض إلا بعد القلع ومعرفة قدره وللمستأجر أو الأجير أيضاً على وزان ما ذكر وبصح أيضاً ضمان درك ذين قبض فإذا ضمن ابتداءً أو عملاً في الذمة له آخر درك نحو زيفه أو نقص صنجته أبداً الزيف من المؤدي أو الضامن وطالب أحدهما بالنقص فإن طلب الضامن في الأولى أن يعطيه المؤدي ليبدله له لم يعطه قالها الماوردي.

• فود: (لأنه لكونه في الذمة إلخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعتبر عما في الذمة اه سم أقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكزدي ما نصه قوله إن استحق المسلم فيه أي الذي في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اه. • فود: (ولو اشترى أرضاً إلخ) قال في شرح الرزوي ولو ضمن في عقد واحد عهداً فمن الأرض وأرض نفص ما غرس أو بنى فيها باستحقاقها فيما إذا اشتراها شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الأرض لعدم وجوبه عند ضمانه العهد وفي ضمان الثمن قولاً: تفريق الصفة والأصح الصحة ولو ضمن الأرض فقط فإن كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح وإن كان بعدهما صح إن علم قدره انتهى اه كزدي. • فود: (وللمستأجر إلخ) عطف على قوله للبائع أي ولصحته للمستأجر اه كزدي أقول بل هو عطف على قوله للمسلم إليه إلخ. • فود: (أو الأجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حجة ما نصه قوله وللمستأجر أي بأن يضمن له ذلك الأجرة إن استحققت المنفعة وقوله أو الأجير لعل صورته ضمان ذلك المنفعة خرجت الأجرة مستحقة مثلاً وقضية اختيار قبض المضمون ذكره توقف الصحة هنا على العملي كني نصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى. وقد يقال يكتفى بقبض العين التي تعلقت بها المنفعة اه ع ش. • فود: (وبصح أيضاً ضمان درك إلخ) لعله إنما أعاده مع عليه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله أي الماوردي فإذا إلخ.

• فود: (قبض) ثقت ذين. • فود: (أبدل الزيف) أي أخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدي) بكسر الدال (وطالب إلخ) أي المضمون له (بالنقص) أي نقص الصنعة. • فود: (الضامن) فاعل طلب. • فود: (في الأولى) أي في مسألة ضمان نحو الزيف. • فود: (أن يعطيه) أي يعطي المضمون له الضامن المؤدي بفتح الدال (ليبدله) أي الضامن المؤدي (له) أي للمضمون له. • فود: (لم يعطه قاله الماوردي) أي بل يبدله له ويتقى نحو المعيب في يده حتى يأتي ملكه ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأتوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م ر وهو خلاف قول

• فود: (لأنه لكونه في الذمة إلخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعتبر عما في الذمة. • فود: (وللمستأجر) أي بأن يضمن له ذلك الأجرة إن استحققت المنفعة وقوله أو الأجير لعل صورته ضمان ذلك المنفعة إن خرجت الأجرة مستحقة مثلاً وقضية اختيار قبض المضمون ذكره توقف الصحة هنا على العملي كني نصير المنفعة مقبوضة فليراجع. • فود: (لم يعطه) قال الماوردي أي بل يبدله له

وتخثيره بين المؤدي والضامن يُحمّل على ما إذا ردّ المؤدي وإلا لم يُطالب الضامن بشيء ومن ثمّ قيّدت ما مرّ بقولي ورده المشتري وقولي ورّد أيضًا لأنه الذي في البيان عن المسعودي وجرّم به في الأنوار وغير واحد من الشراح ويؤجّه بأنّ المضمون هنا كما تعلّم ممّا يأتي إنّما هو المالقة الفائتة ومع وجود نحو المعيب بيد المضمون له لا فوات عليه نعم لو رفع الأمر لفاضي وقُيِّح بنحو العيب وأبقاه تحت يده إلى مجيء مالكه فهل له الآن مطالبة الضامن لارتفاع العقد وخروج المعيب عن ملكه أو لا لأنه ما دام تحت يده فتوثقه به باقي كلّ مُحتمل والثاني أقرب إلى إطلاقهم قالا وفيما إذا استحقّ المبيع يُطالب الضامن كالبائع أو بعض المبيع طوّل الضامن أي أو البائع بقسط المُستحقّ من الثمن فسَخّ المشتري أم لا .
(تبيّه) التحقيق أنّ متعلّق ضمان الدرك غير الثمن أو المبيع إن بقي وسهل رده

الشراح وتخثيره إلخ فليتأمل اه سم وقوله ويؤخذ إلخ عبارة النهاية قيل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار إلخ وفيه نظر لإمكان حمل كلامه أي الأنوار على عدم مطالبة قبل وجود الردّ المُقتضي للمطالبة بالأصالة بل كلامهم صريح في أنه لا بُدّ في المطالبة من ردّ بعيب أو نحوه ممّا ضيّعه اه . قال ع ش قوله قبل وجود الردّ فالمراد بالردّ في عبارة الأنوار فسَخّ العقد . فود: (وتخثيره إلخ) أي : الماوردي بقوله أبدل الزيف من المؤدي أو الضامن . فود: (ردّ) أي : المضمون له إلى المضمون عنه . فود: (لأنّه) أي : التقييد بالردّ . فود: (وفسخ) أي : القاضي البيع . فود: (والثاني أقرب إلخ) خلافاً للنهاية عبارة الأنوار فسخ العقد اه . فود: (أو بعض المبيع) عطف على المبيع . فود: (قالا إلخ) أي : الشيخان تبيّه به على أنّ ضمان ذلك نحو الثمن كغيره في مطالبة كلّ من الضامن والمضمون عنه وأنّ ضمانه مُضمّن لضماني أجزائه وأنّ مطالبة الضامن معه فيما لو بان الاستحقاق ليس مُقتداً بالفسخ بخلاف ضمان نحو الزيف . فود: (التحقيق) إلى قوله : (فعلّم) زاد النهاية عقبه ما نصّه والحاصل أنّ ضمان المَهْدَةِ يكون ضمان عَيْنٍ فيما إذا كان الثمن مُعيّناً باقياً لم يثَلَفَ وضمان ذِمّةٍ فيما عدا ذلك اه . فود: (هين الثمن أو المبيع إن بقي) أي : حيث كان مُعيّناً أخذاً ممّا يأتي في قوله م ر والحاصل إلخ وعليه فلو تَعَلَّرَ إخضاره بلا تَلَفٍ لا يَجِبُ على الضامن شيء لأنّ العين إذا تَعَلَّرَ إخضارها لم يَجِبُ على مُلتزِمها شيء نعم ضمان ما ذُكِرَ وإن كان ضمان عَيْنٍ يُخالف ضمان العين في أنه إذا تَلَفَ يُطالبُ ببَدَلِهِ والعَيْنُ إذا تَلَفَتْ لا يُطالبُ بشيء اه ع ش . وقال الرشيدي أي فيما إذا كان الثمن في الذمّة لما يأتي اه ويأتي عن سم ما قد يوافقه ليكن إطلاقهم يوافق الأول ويؤيِّده قول الشراح المارّ خَرَجَ الثمن المُعَيَّن ابتداءً أو عَمّا في الذمّة إلخ وقوله الآتي ليس على قاعدة ضمان الأعيان إلخ .

وبتقّى نحو المعيب في يده حتّى يأتي مالكه ويؤخذ من ذلك ضعف قول الأنوار ولا يُطالبُ البائع الضامن قبل ردّ نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م ر وهو خلاف قول الشراح وتخثير إلخ فليتأمل :

وَبَذَلَهُ أَي قِيمَتَهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحَيُولَةِ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ قِيمَةُ الْمُتَقَوِّمِ إِنْ تَلَفَ وَتَعَلَّقَهُ بِالْبَذَلِ أَظْهَرَ
لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى قَاعِدَةِ ضَمَانِ الْأَعْيَانِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ضَامِنَ الدَّرَكِ يَغْرُمُ بَدَلَ الْعَيْنِ عِنْدَ تَلْفِهَا
بِخِلَافِ ضَامِنِ الْعَيْنِ الْمُغْصُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ وَفِي الْمَطْلَبِ لَيْسَ الْمَضْمُونُ هُنَا رَدُّ الْعَيْنِ

• فَوَدَّ: (وَبَذَلَهُ) كَقَوْلِهِ: (وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ الْخُ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ عَيْنُ الثَّمَنِ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَبَذَلَهُ أَي قِيمَتَهُ إِنْ
عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحَيُولَةِ الْخُ) قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَعَلِمَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَدَّرَ رَدُّهَا لَمْ يَغْرَمْ الضَّامِنُ
بَذَلَهَا اخْتِصَاصُ هَذَا بَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي فَانْظُرْ بَعْدَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّضَرُّعِ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ الْخُ وَالْحَوَالَةُ
فِي قَوْلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَالْإخْتِصَاصُ بَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي هُوَ صَرِيحُ الرُّضْ وَشَرْحُهُ فِي فَضْلِ ضَمَانِ الْعَيْنِ
فَإِنَّهُمَا لَمَّا قَرَّرَا أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٌ وَأَنَّهُ يَبْزَأُ بِرَدِّهَا وَيَتَلَفُهَا فَلَا يَلْزَمُهُ قِيمَتُهَا قَالَ وَضَمَانُ
الْمُهْدَةِ أَيْ عَهْدَةِ الثَّمَنِ وَالثَّمَنُ مُعَيَّنٌ بَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ ضَمَانُ الْعَيْنِ فَإِنَّ ضَمِينَ قِيمَتَهُ بَعْدَ تَلْفِهِ أَيِ الثَّمَنِ بِيَدِ
الْبَائِعِ فَكَمَا لَوْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ فَيَكُونُ أَيِ ضَمَانِ الْمُهْدَةِ ضَمَانُ ذِمَّةٍ انْتَهَى. وَبِهِ يَظْهَرُ إِشْكَالُ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ
لَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فَعَلِمَ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَضْمَنُ بَذَلَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ إِذَا تَلَفَ وَهُوَ مُخَالَفٌ
لِذَلِكَ وَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ الْخُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا ذَكَرَ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ أَقُولُ
يُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِحَمْلِ التَّعَدُّرِ الَّذِي قَبْلَ فَعَلِمَ الْخُ عَلَى التَّلَفِ وَحَمْلُ التَّعَدُّرِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ
وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ فَجَوَابُهُ أَنَّ كَلَامَ الرُّضْ وَشَرْحَهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا بَقِيَ الثَّمَنُ بِيَدِ الْبَائِعِ بَلَا
تَلَفٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قَبْلَ فَعَلِمَ الْخُ فِيمَا إِذَا تَلَفَ الثَّمَنُ فَلَا مُخَالَفَةَ وَأَمَّا قَوْلُهُ فَانْظُرْ بَعْدَ
هَذَا الْخُ فَسَيَأْتِي جَوَابُهُ. • فَوَدَّ: (لَيْسَ عَلَى قَاعِدَةِ ضَمَانِ الْأَعْيَانِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ
مَضْمُونَةٌ عَلَى مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَمَغْصُوبٍ وَمَبِيعٍ وَمُسْتَعَارٍ لَكِنْ يَبْزَأُ الضَّامِنُ بِرَدِّهَا لِلْمَضْمُونِ لَهُ وَكَذَا يَتَلَفُهَا
فَلَا يَلْزَمُهُ قِيمَتُهَا بِخِلَافِ ضَمَانِ الدَّرَكِ كَرَدِّيٍّ وَمُعْنِي. • فَوَدَّ: (وَفِي الْمَطْلَبِ الْخُ) كَالْتَأْيِيدِ لِمَا قَبْلَهُ أَهْ ع
ش. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي ضَمَانِ الثَّمَنِ الَّذِي فِي الذَّمَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّضْ وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا الْمَحَلُّ
يَخْتَاجُ إِلَى تَحْرِيرِ أَهْ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ قَضِيَّةٌ سَابِقُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَلَا حِجَّهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَيْنِ مَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ
إِبْتِدَاءً وَعَمَّا فِي الذَّمَّةِ عِبَارَةٌ الْمُعْنِي قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالْمَضْمُونُ فِي هَذَا الْفَضْلِ هُوَ رَدُّ الْعَيْنِ وَالْأَلْكَانُ

• فَوَدَّ: (وَبَذَلَهُ) أَيِ قِيمَتَهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحَيُولَةِ إِلَى آخِرِ قَضِيَّةٍ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَعَلِمَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ
تَعَدَّرَ رَدُّهَا لَمْ يَغْرَمْ الضَّامِنُ بَذَلَهَا اخْتِصَاصُ هَذَا بَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي فَانْظُرْ بَعْدَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّضَرُّعِ
فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ وَالْحَوَالَةُ فِي قَوْلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَالْإخْتِصَاصُ بَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي هُوَ صَرِيحُ الرُّضْ وَشَرْحُهُ
فِي فَضْلِ ضَمَانِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُمَا لَمَّا قَرَّرَا أَنَّهُ يَصِيحُ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٌ وَأَنَّهُ يَبْزَأُ بِرَدِّهَا وَيَتَلَفُهَا فَلَا
يَلْزَمُهُ قِيمَتُهَا قَالَا وَضَمَانُ الْمُهْدَةِ أَيِ عَهْدَةِ الثَّمَنِ وَالثَّمَنُ مُعَيَّنٌ بَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ ضَمَانُ الْعَيْنِ فَإِنَّ ضَمِينَ قِيمَتَهُ
بَعْدَ تَلْفِهِ أَيِ الثَّمَنِ بِيَدِ الْبَائِعِ فَكَمَا لَوْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ وَضَمَانُ الْمُهْدَةِ فَيَكُونُ ضَمَانُ ذِمَّةٍ أَهْ. وَبِهِ يَظْهَرُ
إِشْكَالُ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فَعَلِمَ الْخُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَضْمَنُ بَذَلَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي بِيَدِ
الْبَائِعِ عِنْدَ الضَّمَانِ إِذَا تَلَفَ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ وَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ الْخُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا ذَكَرَ
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَي وَحْدَهَا وَالْأَزْمَ أَنْ لَا تَجِبَ قِيمَتُهَا عِنْدَ التَّلْفِ بِلِ الْمَضْمُونِ الْمَالِيَّةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرَّدِّ حَتَّى لَوْ
بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالشَّمْنُ فِي يَدِ الْبَائِعِ لَا يُطَالَبُ الضَّامِنُ بِبَدْلِهِ فَعُلِمَ أَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ
الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ ضَمَانٌ عَيْنٍ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ بِخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِتَبْدِيلِ أَصْلًا
بَلِ لِلْعَيْنِ الْمُتَعَيَّنَةِ بِالْعَقْدِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ رَدُّهَا لَمْ يَغْرَمِ الضَّامِنُ بِدَلِّهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَأَنَّ ضَمَانَ
الثَّمَنِ الَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ ضَمَانٌ ذِمَّةٌ فَلَا يُطْلَأُ بِتَبَيُّنِ اسْتِحْقَاقِهِ لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِلْعَيْنِ بَلِ
لِالْمَالِيَّةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ رَدِّهَا كَمَا تَقَرَّرَ أَيْضًا وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ مَعَ
تَوْقُفِ صِحَّةِ ضَمَانِهِ عَلَى قَبْضِ الْبَائِعِ لَهُ وَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ يَتَقَيَّنُ بِقَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى عَدَمِ تَعْيِينِهِ

يَلْزَمُ أَنْ لَا يَجِبَ قِيمَتُهُ عِنْدَ التَّلْفِ بِلِ الْمَضْمُونِ قِيمَتُهُ عِنْدَ تَعَذُّرِ رَدِّهِ اهـ . فَوَدَّ: (أَي وَحْدَهَا) هَذَا التَّفْسِيرُ
قَدْ لَا يُلَاقِي آخِرَ كَلَامِ الْمَطْلَبِ اهـ رَشِيدِي وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ قَوْلُهُ بِلِ الْمَضْمُونِ الْمَالِيَّةِ أَقُولُ وَتَحْصُلُ
الْمُلَاقَاةُ بِتَقْيِيدِهِ بِقَوْلِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرَّدِّ . فَوَدَّ: (عِنْدَ تَعَذُّرِ الرَّدِّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّعَذُّرِ هُنَا مَا يَشْمَلُ التَّلْفَ .
فَوَدَّ: (حَتَّى لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرَّدِّ وَالْمُرَادُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ اسْتِحْقَاقُ الْمَبِيعِ
وَوَجْهُ التَّفْرِيعِ انْتِزَاعُ التَّعَذُّرِ لِقَاءِ الثَّمَنِ فِي يَدِ الْبَائِعِ . فَوَدَّ: (فَعُلِمَ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ اهـ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ مِنْ قَوْلِ
الْمَطْلَبِ حَتَّى لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَعُلِمَ . فَوَدَّ: (أَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ) أَي: فِي الْعَقْدِ
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْمُتَعَيَّنَةِ فِي الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ بِخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ)
أَي: بَأَنَّ يَقَعِ الضَّمَانُ حَالِ تَعْيِينِهِ وَبَقَايِهِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ اهـ
سَمِ . فَوَدَّ: (بِخُرُوجِهِ) أَي: الثَّمَنِ . فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِلْخ) أَي: فَلَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُ الْمَالِيَّةِ
لِاسْتِغْنَاءِ الْعَقْدِ اهـ سَمِ . فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ) أَوْ مِنْ أَجْلِهِ تَوَجَّهَ الرَّدُّ لِلْعَيْنِ الْمُتَعَيَّنَةِ بِالْعَقْدِ . فَوَدَّ: (لَوْ تَعَذَّرَ
إِلْخ) لَعَلَّ بَنَحُو انْتِزَالَهُ لِمَلِكِ الْغَيْرِ . فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي: بِقَوْلِ الْمَطْلَبِ لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ إِلْخ وَقَالَ
الْكُرْدِيُّ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ ضَامِنِ الْعَيْنِ الْمُخْصُوبَةِ إِلْخ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بِلِ
الْمَضْمُونِ الْمَالِيَّةِ اهـ . فَوَدَّ: (وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ إِلْخ) أَي: وَعُلِمَ أَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الَّذِي إِلْخ وَلَعَلَّهُ عَلِمَ
مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَبَدَّلَهُ أَي قِيمَتُهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحَيْلُولَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمِ . فَوَدَّ: (وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ إِلْخ)
هَذَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ الْغَيْرَ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ فَيُشْكَلُ قَوْلُهُ فَلَا يُطْلَأُ إِلْخ اهـ سَمِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْإشْكَالِ بَأَنَّ
التَّفْرِيعَ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ بِإِغْتِيَارِ بَعْضِ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ وَأَنَّ ضَمَانَ إِلْخ . فَوَدَّ: (مَعَ تَوْقُفِ صِحَّةِ ضَمَانِهِ)
أَي: غَيْرِ الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ .

فَوَدَّ: (فَعُلِمَ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ وَقَوْلُهُ إِنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ أَي فِي الْعَقْدِ بِدَلِيلِ الْمُتَعَيَّنَةِ بِالْعَقْدِ وَكَمَا
يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ بِخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا وَقَوْلُهُ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ أَي بَأَنَّ يَقَعِ الضَّمَانُ حَالِ تَعْيِينِهِ
وَبَقَايِهِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ تَأْمَلْ . فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ
إِلْخ) أَي فَلَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُ الْمَالِيَّةِ لِثَمَنِ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ إِلْخ هَذَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ الْغَيْرَ
الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ فَيُشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَلَا يُطْلَأُ إِلْخ .

في العقد ووجه اندفاعه ما علم من الفرق الواضح بينهما فتأمل ذلك كله فإن كلام المتأخرين أوهم تناقضاً لهم فيه وهو لا يندفع إلا بما تقرّر كما أفاده كلام شيخنا وغيره ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن كما بحثه أبو زرعة لأنه لا ضمان فيه (وكونه لازماً) وإن لم يستقر كتمان مبيع لم يقبض وكمهر قبل وطء (لا كنجوم كتابه) لقدره المكاتب على إسقاطها متى شاء فلا معنى للتوثيق به وكذا جعل الجمالة قبل الفراغ كما سيذكره.

(تنبيه) اعترض المثمن باقتضائه صيغة ضمان الغير لذئبون الشئد على المكاتب من نحوه معاملة والأصح وفقاً لأكثر المتأخرين عدم صيغة ضمانها بناء على الأصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتمجيّزه وكلاهما هنا صريح في ذلك بخلاف ضمانها لأجنبي فإنه يصح إذا لا مانع

• فؤد: (ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للإرشاد وأفهم قوله بعد قبض الثمن أنه لا يصح ضمان الدرك في الإغياض عن الذين كدار باعها صاحبها بدني عليه ومن ثم أفتى ابن الصلاح بأنه لو أجره موقوف عليه الوقف بدنيه وضمن ضامن الدرك ثم بأن بطلان الإجارة لمخالفة شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو أجره بحاله ومنه يؤخذ أن ضمان ذلك الرهن للمرتين باطل لعدم الاحتياج إليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فإذا بان أن الرهن ليس ملكاً للراهن ولا مستحقاً رفته لم يلزم الضامن شيء اهـ سم. • فؤد: (لأنه لا ضمان فيه) أي: ولأن العلة وهي قوا الحق متنتية فيه اهـ ع ش. • فؤد: (وإن لم يستقر) إلى قوله: (وكذا) إلخ في المئني وإلى التنبيه في النهاية. • فؤد: (لم يقبض) أي: المبيع كما أظهره المنهج وقال البجيرمي إنما أظهر في محل الإضمار لتلا يتوهم عود الضمير على الثمن وهو غير مستقيم لأنه إذا قبض المبيع فالثمن حيتيد مستقر مع أن مراده التمثيل لغير المستقر وأيضاً الغرض أن الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعاً اهـ. • فؤد: (وكمهر إلخ) أي: ودين السلم نهاية ومئني. • فؤد: (قبل وطء) أي: وموت. • فؤد: (للتوثيق به) عبارة النهاية بها أي النجوم وعبارة المئني عليه أي المكاتب فالباء في به بمعنى على أو الضمير فيه للنجوم بتأويل المذكور. • فؤد: (باقتضائه إلخ) أي: من حيث تغييره بالنجوم. • فؤد: (والأصح) إلى قوله: (إذا لا مانع) في المئني. • فؤد: (وكلاهما هنا صريح في ذلك) عبارة الرزوي وشرجه فضل لا يصح ضمان غير لزوم كنجوم المكاتب ويصح عنه غيرها لا للشئد انتهى اهـ سم. • فؤد: (بخلاف ضمانها) أي:

• فؤد: (ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للإرشاد وأفهم قوله بعد قبض الثمن أنه لا يصح ضمان الدرك في الإغياض عن الذين كدار باعها صاحبها بدني عليه ومن ثم أفتى ابن الصلاح بأنه لو أجر موقوف عليه الوقف بدنيه وضمن ضامن الدرك ثم بأن بطلان الإجارة لمخالفة شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو أجره بحاله ومنه يؤخذ أن ضمان ذلك الرهن للمرتين باطل لعدم الاحتياج إليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فإن بان أن الرهن ليس ملكاً للراهن ولا مستحقاً رفته لم يلزم الضامن شيء اهـ. • فؤد: (وكلاهما هنا صريح في ذلك) عبارة الرزوي (فضل) لا

ويُرَدُّ بِمَنْعِ اقْتِضَائِهِ ذَلِكَ إِذْ إِذْخَالُهُ الْكَافَ عَلَيْهَا اقْتَضَى عَدَمَ انْجِصَارِ الْبُطْلَانِ فِيهَا فَإِنْ قُلْتُ: مَرُوثٌ صِحَّةُ الْحَوَالَةِ بِهَا وَعَلَيْهَا لِمَا مَرَّ مِنَ التَّوْجِيهِ فَهَلَّا جَرَى ذَلِكَ هُنَا مَعَ اسْتِواءِ الْبَايِنِ فِي اسْتِطْرَافِ الْإِزْوَاجِ قُلْتُ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الضَّمَانَ فِيهِ شَغْلٌ ذِمَّةً فَارِغَةً فَاحْتِطَ لَهُ بِاسْتِطْرَافِ عَدَمِ قُدْرَةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ عَلَى إِسْقَاطِهِ لِقَلَّ بِغَرَمٍ ثُمَّ يَحْصُلُ التَّعْجِيزُ فَيَتَضَرَّرُ الضَّامِنُ حِينَئِذٍ بِفَوَاتٍ مَا أَخَذَ مِنْهُ لَا لِمَعْنَى بَخْلَافِ الْحَوَالَةِ فَإِنَّ الَّذِي فِيهَا مُجَرَّدُ التَّحْوِيلِ الَّذِي لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُحْتَاطِ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنْ قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنَ السَّيِّدِ فَلَمْ يَنْظُرْ لِقُدْرَةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ خَفِيَ وَالْمُرَادُ بِاللَّازِمِ مَا لَا تَسَلَّطَ عَلَى فَسْخِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهِ. (و) مِنْ ثَمَّ (يَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ) لِلْبَايِعِ (فِي ثَمَّةِ الْخِيَارِ) لِلْمُشْتَرِي (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ آيِلٌ لِلْإِزْوَاجِ بِنَفْسِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِهَمَا فَالْثَمَنُ مَوْقُوفٌ أَوَّ لِلْبَايِعِ فَيَمْلِكُ الْمُبِيعُ لَهُ وَمِلْكُ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي فَلَا ثَمَنٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَضْمَنَ وَبِالْإِجَازَةِ يَمْلِكُهُ الْبَايِعُ يَمْلِكُهُ مُبْتَدَأً لَا تَبَيُّنًا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ عَنْ

ذِيونَ نَحْوِ الْمُعَامَلَةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ. هـ. فُود: (عليها) أي: نُجُومُ الْكِتَابَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ فِيهَا. هـ. فُود: (بها) وعليها) أي ذِيونَ السَّيِّدِ عَلَى الْمُكَاتَبِ مِنْ نَحْوِ مُعَامَلَةٍ ثُمَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةِ بِهَا تَأْمُلُ. هـ. فُود: (فهَلَّا جَرَى ذَلِكَ) أَيِ الصَّحَّةِ الْمَوْجَّهَةِ بِمَا مَرَّ بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ مَرَّ أَنَّ الْحَوَالَةَ تَصِحُّ مِنَ السَّيِّدِ عَلَيْهِ فَهَلَّا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ أُجِيبَ بِأَنَّ الْحَوَالَةَ يَتَوَسَّعُ فِيهَا لِأَنَّهَا يَتَّبِعُ ذَيْنَ بَدَلَيْنِ جَوَزٌ لِلْحَاجَةِ. هـ. فُود: (لأنه إِنْ قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ الْخُ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْحَوَالَةِ بِهَا لِأَنَّ الْمُحْتَاطَ حِينَئِذٍ هُوَ السَّيِّدُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ فِيهِ بَدَلُ هَذَا إِنْ قَبِضَهَا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ فَذَلِكَ وَإِلَّا صَارَتْ بِالتَّعْجِيزِ لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ التَّعْجِيزُ لَا يُبْطِلُ الْحَوَالَةَ حَتَّى لَوْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ أَجَنِيًّا عَلَى مَدِينَةِ الْأَجَنِيِّ أَيْضًا ثُمَّ حَصَلَ التَّعْجِيزُ فَالْحَوَالَةُ بِحَالِهَا؛ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. هـ. فُود: (وَالْأَخَذَ مِنَ السَّيِّدِ) قَدْ يُمْنَعُ اهـ. هـ. فُود: (لِقُدْرَةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) أَيِ الْمُكَاتَبِ (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ الْإِسْقَاطِ. هـ. فُود: (وَالْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي التَّهْلَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبِالْإِجَازَةِ) إِلَيَّ (وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ). هـ. فُود: (وَلَوْ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهِ) دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ قَوْلِهِ لَا زِمًا وَقَوْلِهِ ثَابِتًا إِذِ الْإِزْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَابِتًا وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْإِزْمَ قَدْ يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ مَا وَضَعَهُ ذَلِكَ فَتَمَّ الْمُبِيعُ يُقَالُ لَهُ لَا زِمَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ وَضَعَهُ ذَلِكَ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ فَاحْذَرُهَا لَا يُغْنِي عَنْ الْآخِرِ اهـ. هـ. فُود: (لِلْمُشْتَرِي) أَي: وَخَذَهُ اهـ. نِهَآيَةً. هـ. فُود: (فَلَا ثَمَنٌ عَلَيْهِ) أَي: الْمُشْتَرِي حَتَّى يَضْمَنَ فَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ فِي الصُّورَتَيْنِ سَمَ وَنِهَآيَةً وَمُغْنِي. هـ. فُود: (مُبْتَدَأً لَا تَبَيُّنًا) هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِيَةِ

يَصِحُّ ضَمَانُ غَيْرِ الْإِزْمِ كَنُجُومِ الْمُكَاتَبِ وَيَصِحُّ عَنْهُ بِغَيْرِهَا لَا لِلْسَّيِّدِ اهـ. هـ. فُود: (لأنه إِنْ قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ الْخُ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْحَوَالَةِ بِهَا لِأَنَّ الْمُحْتَاطَ حِينَئِذٍ هُوَ السَّيِّدُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ فِيهِ بَدَلُ هَذَا إِنْ قَبِضَهَا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ فَذَلِكَ وَإِلَّا صَارَتْ بِالتَّعْجِيزِ لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ التَّعْجِيزُ لَا يُبْطِلُ الْحَوَالَةَ حَتَّى لَوْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ أَجَنِيًّا عَلَى مَدِينَةِ الْأَجَنِيِّ أَيْضًا ثُمَّ حَصَلَ التَّعْجِيزُ فَالْحَوَالَةُ بِحَالِهَا فَلْيُرَاجَعْ. هـ. فُود: (وَالْأَخَذَ مِنَ السَّيِّدِ) قَدْ يُمْنَعُ. هـ. فُود: (فَلَا ثَمَنٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَضْمَنَ) فَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ فِي الصُّورَتَيْنِ. هـ. فُود: (مُبْتَدَأً لَا تَبَيُّنًا) هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِيَةِ.

الْمُتَوَلَّى يَصِحُّ الضَّمَانُ هُنَا بِلَا خِلَافٍ مُفْرَعٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَمْلِكُ لِلْبَائِعِ نَعْمَ لَوْ قِيلَ
فِيمَا إِذَا تَخَيَّرَ أَنَّ الضَّمَانَ يُوقَفُ فَإِنَّ بَانَ يَمْلِكُ الْبَائِعُ لَهُ لِيُجُودَ الْإِجَازَةُ بَأَنَّهُ صِحَّةُ الضَّمَانِ
وَالَا فَلَ لَمْ يَمُذْ لِأَنَّ الْجَبْرَةَ فِي الْمُقَوَّدِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (وَضَمَانُ الْجَعْلِيِّ كَالرَّهْنِ بِهِ) فَيَصِحُّ بَعْدَ
الْفَرَاغِ لِلزُّوْمِ لَا قَبْلَهُ لِجَوَازِهِ مَعَ كَوْنِهِ لَا يَقُولُ لِلزُّوْمِ بِنَفْسِهِ بَلْ بِالْعَمَلِ وَبِهِ فَارَقَ الثَّمَنُ فِي مُدَّةِ
الْخِيَارِ.

(تَنْبِيهِ مُهِمٌّ) وَقَعَ لَهُمْ فِي مَبْحَثِ اشْتِرَاطِ زُورِ الدَّهْنِ فِي الرَّهْنِ وَالْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ مَا يُوهِمُ
التَّنَافِي وَيَبْأَنُهُ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ أَرِ مِنْ تَنْبِيهِ لِذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ رَهْنُهُ
صَحَّ ضَمَانُهُ وَعَكْسُهُ وَاسْتَنْتَزَا صَوْرًا يَصِحُّ ضَمَانُهَا لَا رَهْنُهَا لِإِقْدَامِ الدَّهْنِ فِيهَا كَالدَّرَكِ وَرَدَّ
الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ وَاحْتِضَارِ الْبُذْنِ وَكَذَا مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ عَلَى مِقَالَةٍ يُتَعَجَّبُ بِمِثْلِ نَقْلِهَا
مَوْهَمًا صِحَّتُهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنَ التَّحَكُّمِ الصَّرْفِ لِاسْتِثْنَاءِ الْجَمِيعِ فِي أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ شَرْطٌ فَإِنْ نَافَاهُ
هَذَا فَلْيُعْطَلْ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا فَلَا تَمَّ كَلَامُهُمْ

اه سم. فؤد: (هنا) أي: فيما إذا كان الخيار لهما اه ع ش وقال الكُرْدِيُّ قَوْلُهُ هُنَا إِشَارَةً إِلَى كَوْنِ الْخِيَارِ
لِلْبَائِعِ وَضَمِيرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الثَّمَنِ اه أقول وظاهر السياق رجوعه إليهما معًا. فؤد: (مع ذلك) أي في
زَمَنِ الْخِيَارِ اه نِهَاءً. فؤد: (فيما إذا تَخَيَّرَ) جَزَمَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ بَعْدَ الصَّحَّةِ
هنا أيضًا اه سم وكذا جَزَمَ بِذَلِكَ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. فؤد: (فَيَصِحُّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيِ
وَالْمُغْنِي. فؤد: (وَيَبْأَنُهُ) أَي يَبْأَنُ مَا يُوْهَمُ الْخُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِالْخ. فؤد: (وَهَكَذَا) أَي
الْلُّغَوِيِّ لَا الْمُنَاطِقِيِّ. فؤد: (وَاسْتَنْتَزَا) أَي مِنَ الْعَكْسِ. فؤد: (ضَمَانُهَا لَا رَهْنُهَا) الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى فِي.
فؤد: (كَالدَّرَكِ) أَي دَرَكِ عَيْنِ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ مَثَلًا. فؤد: (وَرَدَّ الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ) كَالْمَغْصُوبَةِ
وَالْمُسْتَعَارَةِ عِبَارَةً الْمُغْنِي.

(تَنْبِيهِ): يَصِحُّ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ يَمْنُ هِيَ فِي يَدِهِ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ كَمَغْصُوبَةٍ وَمُسْتَعَارَةٍ وَمُسْتَأْمَرَةٍ وَمَبِيعٍ
لَمْ يُقْبَضْ وَيَبْرَأَ الضَّامِنُ بِرَدِّهَا لَهُ وَيَبْرَأُ أَيْضًا بِتَلْفِهَا فَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا وَلَوْ ضَمِنَ قِيَمَةَ الْعَيْنِ إِنْ تَلَفَ لَمْ
يَصِحَّ لِإِقْدَامِ ثُبُوتِ الْقِيَمَةِ وَمَحَلُّ صِحَّةِ ضَمَانِ الْعَيْنِ إِذَا أَذِنَ فِيهِ وَاضِعُ الْيَدِ أَوْ كَانَ الضَّامِنُ قَادِرًا عَلَى
انْتِزَاعِهَا. أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ مَضْمُونَةً عَلَى مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَالْوَدِيعَةِ وَالْمَالِ فِي يَدِ الشَّرِيكِ وَالْوَكِيلِ
وَالْوَصِيِّ فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا التَّخْلِيَةُ دُونَ الرَّدِّ اه. فؤد: (وكذا مِنْ جِزْمِهِ بِالْخ) أَي:
وَمِثْلُ الصَّوَرِ الْمَذْكُورَةِ قَوْلُهُ مِنْ جِزْمِهِ بِالْخ فِي صِحَّةِ الضَّمَانِ دُونَ الرَّهْنِ. فؤد: (بِمِثْلِ نَقْلِهَا) أَيِ الْمَقَالَةِ
وَكَذَا ضَمِيرُ صِحَّتِهَا وَضَمِيرُ فِيهَا. فؤد: (لِاسْتِثْنَاءِ الْجَمِيعِ) أَي: الرَّهْنِ وَالْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ. فؤد: (بِهِ)
أَيِ بِالذَّهْنِ. فؤد: (فَإِنْ نَافَاهُ هَذَا) أَي: نَافَى الْعِلْمَ قَوْلُهُ مِنْ جِزْمِهِ بِالْخ. فؤد: (فِي الْكُلِّ) وَالْأَوَّلَى فِيهِ
الْكُلُّ. فؤد: (أَوَّلًا فَلَا) أَي: وَهُوَ الرَّاجِعُ كَمَا بَأَنِي. فؤد: (تَمَّ كَلَامُهُمْ بِالْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُمْ

فؤد: (فيما إذا تَخَيَّرَ) جَزَمَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ بَعْدَ الصَّحَّةِ هُنَا أَيْضًا.

في تلك الكلّية قاض بأنه لا يشترط في هذين استقرار الدين كأجرة قبل انتفاع في إجارة
العين ولا صيغة الاعتياض عنه فيصبح كل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة
بتفصيليهما نعم الرهن لزكاة تعلقت بالعين لا يصح بخلاف ضمانها ليصحته برّد الأعيان
المضمونة وخالفوا هذا في الحوالة فاشتراطوا صيغة الاعتياض عن دينها المحال به وعليه فلا
يصح بدين سلم ولا إيل دية ولا زكاة ولا عليها وكأنهم نظّروا إلى أنها معاوضة أو استيفاء
وكل منهما يستدعي صيغة الاعتياض بخلاف دينك فإن كلا منهما وثيقة والتوثق يحصل
بمجرد اللزوم لأنه يخشية لقوات وهي مثبتة عند لزوم سببه. وأما قول ابن الصماد هي أوسع
منهما لأنها رخصة وجرى وجه بصحتها على من لا دين عليه بخلافها فهو مما يعجب منه
لمخالفتها لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه لإطلاق الأوسعية مما غلّب به إلا على اعتبار بعيد
لكن بقرضه إنما يجرى عنه بكونها أوسع منهما من حيثية لا مطلقاً كما هو واضح وقرءوا أيضاً
بينها وبينهما ففصلوا فيها في نجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيلاً مخالفاً لما فصلوه في

صرحوا إلخ كذا قوله وخالفوا إلخ وقوله وقرءوا إلخ. □ فؤد: (في تلك الكلّية) إل للجنس فتشمل كلّيّة
الأصل والعكس. □ فؤد: (في هذين) أي: الزمن والضمان وكذا ضمير كل منهما. □ فؤد: (ولا صيغة
إلخ) عطف على استقرار الدين. □ فؤد: (فيصبح إلخ) تفريع على عدم اشتراط صيغة الاعتياض.
□ فؤد: (بتفصيليهما) أي: الزمن والضمان. □ فؤد: (وخالفوا هذا) أي: عدم اشتراط صيغة الاعتياض
أه كزدي. □ فؤد: (ولا عليها) أي: الثلاث المذكورة. □ فؤد: (إلى أنها) أي: الحوالة. □ فؤد: (معاوضة)
أي على الزاجح (أو استيفاء) أي: على المزجوح. □ فؤد: (بخلاف دينك) أي: الزمن والضمان.
□ فؤد: (بمجرد اللزوم) أي: لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة إلى جواز الاعتياض عنه.
□ فؤد: (هذه لزوم سببه) أي بسبب التوثق لأنه لما لزم سبب التوثق لزم التوثق فانتفت خشية القوات أه
كزدي. □ فؤد: (وأما قول ابن الصماد إلخ) أي: المقتضي لجواز الحوالة فيما يجوز فيه الزمن والضمان
من غير عكس. □ فؤد: (لصريح كلامهم) أي: في أوسعية الزمن والضمان من الحوالة. □ فؤد: (على
اختيار بعيد) أي كديون المعاملة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والتمن في
زمن الخيار لهما أو للبائع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه. □ فؤد: (هذه) أي: عن الإختيار
المذكور. □ فؤد: (أيضاً) أي: كالفرق باشتراط صيغة الاعتياض في الحوالة دون الزمن والضمان عبارة
الكزدي قوله أيضاً يرجع إلّي وخالفوا إلخ أه. □ فؤد: (تفصيلاً مخالفاً لما فصلوه إلخ) أي: حيث
جوزوا الحوالة بالنجوم لا عليها وجوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه
للسيد وبه علم أن الأولى إسقاط قوله نجوم الكتابة.

□ فؤد: (استقرار الدين كأجرة إلخ) تقدّم صحتها بالأجرة قبل فراغ المدة وتقدّم اشتراط
الإستقرار وتفسيره بجواز الاعتياض وهو غير المراد به هنا.

الضمان المُلْحَق به الرهن وكأنهم لَمَحُوا في الفرق ما قَدَّمْتُهُ آنفًا فتَأَمَّلْ ذلك كُلَّهُ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ مُهِمٌّ. (وكونه معلومًا) لِلضَّامِنِ فقط جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَعَيْنًا خِلَافًا لِقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ الْمَذْهَبِ جَوَازُ ضَمَانٍ مَا عَلِمَ قَدْرَهُ وَإِنْ جَاهِلٌ صِفَتُهُ (ففي الجديد) لِأَنَّهُ إِبْثَاتٌ مَالٍ فِي الدُّمَى لِأَدَمِيِّ بِحَقْدِ فَلَمْ يَصْخُ مَعَ الْجَاهِلِ كَالضَّامِنِ نَعَمْ لَوْ قَالَ جَاهِلٌ بِالْقَدْرِ ضَمِنْتَ لَكَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي عَلَى فُلَانٍ كَانَ ضَامِنًا لِثَلَاثَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَكَذَا لَوْ بَرَّاهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَلَا نَظَرَ لَمَنْ يَقُولُ أَقَلَّ الْجَمْعُ اثْنَانِ لِأَنَّهُ شَاذٌ وَمَنْ نَعَمْ لَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ دَرَاهِمَ لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ وَفَارَقَ أَجْرَتُكَ الشُّهُورَ بِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ مُحَضَّةٌ فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ يَكُونُ مَا عَلَى الْأَصِيلِ دُونَ ثَلَاثَةِ قُلْتَ: يُؤْخَذُ الضَّامِنُ بِإِقْرَارِهِ أَنَّهَا عَلَى الْأَصِيلِ وَأَيْضًا فَمَنْ ضَمِنَ ثَلَاثَةً ضَمِنَ دُونَهَا بِالْأُولَى (وَالْإِبْرَاءُ) الْمُؤَقَّتُ وَالْمُتْلَقُ بِغَيْرِ الْمَوْتِ وَلَا كِلَا مِثْ فَانْتِ بَرِيءٌ أَوْ أَنْتَ بَرِيءٌ بَعْدَ مَوْتِي كَانَ وَصِيَّةً وَالَّذِي

• فَوَدَّ: (مَا قَدَّمْتُهُ) مَفْعُولٌ لَمَحُوا. • فَوَدَّ: (آنفًا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ قُلْتَ يُعْرَقُ الْخُ قَبْلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَصْخُ ضَمَانُ الْمُتَنِ أَهْ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (لِلضَّامِنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفَارَقَ) فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: (خِلَافًا) إِلَى الْمُتَنِ وَفِي الْبُخَيْرِيِّ قَوْلُهُ لِلضَّامِنِ أَيْ وَلِسِيَّهِ إِنْ كَانَ الضَّامِنُ عَبْدًا أَهْ بُخَيْرِي. • فَوَدَّ: (جِنْسًا) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا) فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَصِفَةً) وَمِنْهَا الْحُلُولُ وَالتَّاجِيلُ وَمُقْدَارُ الْأَجَلِ أَهْ بُخَيْرِي. • فَوَدَّ: (وَعَيْنًا) فَلَا يَصْخُ أَحَدُ الدَّيْنَيْنِ مُبْهَمًا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمَ وَرَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَكَوْنُهُ أَيْ الْمَضْمُونُ مَعْلُومًا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَعَيْنًا (ففي الجديد) فَلَا يَصْخُ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ وَلَا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ كَأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ أَهْ وَيَمَا ذَكَرَ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ شَ قَوْلُهُ وَعَيْنًا أَيْ فِيمَا لَوْ كَانَ ضَمَانُ عَيْنٍ كَالْمَقْصُوبِ أَهْ وَأَيْضًا يُخَالِفُهُ التَّحْلِيلُ الْآتِي لِلْجَدِيدِ. • فَوَدَّ: (جَاهِلٌ بِالْقَدْرِ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ الْعَالِمُ بِهِ كَانَ ضَامِنًا لِلْكُلِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ أَبْرَاهُ الْخُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْ نَعَمْ) أَيْ مِنْ أَجْلِ شُدُودِ ذَلِكَ الْقَوْلِ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ أَجْرَتُكَ الشُّهُورَ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَصْخُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ حَمَلًا لِلشُّهُورِ عَلَى ثَلَاثَةٍ. • فَوَدَّ: (قَدْ يَكُونُ الْخُ) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ ضَمَانِ الْجَاهِلِ بِالْقَدْرِ. • فَوَدَّ: (يُؤْخَذُ الضَّامِنُ الْخُ) أَيْ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْكَرْهُ الْمُقِرُّ لَهُ. • وَفَوَدَّ: (وَأَيْضًا فَمَنْ الْخُ) أَيْ: فِيمَا إِذَا أَنْكَرَهُ الْمَضْمُونُ لَهُ وَقَالَ إِنَّ مَالِي عَلَى الْأَصِيلِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ. • فَوَدَّ: (الْمُؤَقَّتُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ فِي وَاحِدٍ وَمَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ يَأْتِي فِي الْخُلْعِ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَكَذَا أَحَلَّكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَقَعَ لَجَمْعٍ مُفْتَنٍ إِلَى وَلَوْ أَبْرَاهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (وَالْإِبْرَاءُ الْمُؤَقَّتُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ كَانَ يَقُولُ أَبْرَأْتُكَ مِمَّا لِي عَلَيْكَ سَنَةَ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (كَانَ وَصِيَّةً) جَوَابٌ وَإِلَّا أَيْ فَفِيهِ تَفْصِيلُهَا وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ خَرَجَ الْمِيرُأُ مِنْهُ مِنَ الثَّلَاثِ بَرِيءٌ وَإِلَّا تَوَقَّفَ عَلَى إِجَارَةِ الْوَرَثَةِ فِيمَا زَادَ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْمُؤَقَّتِ.

• فَوَدَّ: (وَعَيْنًا) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَكَانَ أَحْتِرَازًا عَنْ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ شَرْحِ الرُّوضِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. (فَضْلٌ) لَا يَصْخُ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ وَلَا غَيْرُ الْعَيْنِ كَأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

لم يذكر فيه المبرأ منه ولا نوى (ومن المجهول) في واحدٍ مما ذكر للدائنين لا وكيله أو للمدين لكن فيما فيه معاوضة كأن أبرأتني فأنت طابق لا فيما عدا ذلك على المعتد (باطل في الجديد) لأن البراءة متوقفة على الرضا ولا رضا بعقل مع الجهل نعم لا أثر لجهل تمكن معرفته أخذًا من قولهم لو كاتبه بدراهم ثم وضع عنه دينارين مريدًا ما يقابلهما من القيمة صخ ويكفي في النقد الرائج علم العبد وفي الإبراء من حصته من مؤزته علم قدر التركة وإن جهل قدر جهته ويأتي في الخلع ماله تعلق بذلك ولأن الإبراء ومثله الترك والتحليل والإسقاط تملك للمدين ما في ذمته أي الغالب عليه ذلك دون الإسقاط على المعتد ومن ثم لو قال لأحد مدينتي أبرأت أحدكما لم يصح

• فود: (لم يذكر) وقوله: (ولا ترى) بيناء المفعول. • فود: (ومن المجهول في واحدٍ إلخ) عطف على المؤقت عبارة المعنى والإبراء من العين باطل جزئًا وكذا من الدين المجهول جنبًا أو قدرًا أو صفة. • فود: (في واحدٍ مما ذكر) أي: آتفا بقوله جنبًا وقدرًا إلخ سيد عَمَر وكُرْدِي. • فود: (لا وكيله) أي: لا يشترط علم وكيل الدائنين في الإبراء. • وفود: (أو للمدين) عطف على الدائنين. • وفود: (لكن) فيما فيه معاوضة مفناه علم الدائنين والمدين شرط في الإبراء الذي فيه معاوضة اه كُرْدِي والأولى إسقاط الدائنين فإن علمه شرط مطلقًا. • فود: (كأن أبرأتني إلخ) قضية كلام المعنى أن الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وما أخذ القولين أنه تملك أو إسقاط فعلى الأول يشترط العلم بالمبرأ منه وعلى الثاني لا والتحقق فيه كما أفاده شيخه أنه إن كان في مقابلة طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لأنه يتول إلى معاوضة ولا فهو تملك من المبرر إسقاط عن المبرر عنه فيشترط علم الأول دون الثاني اه ثم رأيت ما سباني عن السيد البصري عند قول الشارح قال المتولي إلخ المفيد أنها ليست استقصائية. • فود: (معرفة) أي الجهل أي متعلقة.

• فود: (سني: في الجديد) محل الخلاف في الدين أما الإبراء من العين فباطل جزئًا نهايةً ومعنى قال ع ش قوله: (من العين) أي كان غصب منه كتابًا مثلاً اه. • فود: (بدراهم) أي: معلومة اه كُرْدِي.

• فود: (ما يقابلهما من القيمة) أي ما يقابل الدينارين من الدراهم من حيث القيمة. • فود: (علم قدر التركة) ظاهره أنه لا يشترط علم قدر الدين فليراجع اه رشيد ع ش قوله علم قدر التركة كأن يعلم أن قدرها ألف. • وفود: (وإن جهل قدر حصته) بأن لم يعلم قدر ما يخصه أهو الربع أو غيره اه.

• فود: (ولأن الإبراء إلخ) عطف على قوله لأن البراءة إلخ. • فود: (الغالب عليه ذلك) أي: وقد يغلبون الإسقاط ومنه عدم علم المبرأ بما عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به أيضًا اه ع ش. • فود: (دون الإسقاط) وليس الغالب عليه الإسقاط. • وفود: (ومن ثم) إشارة إلى كون الإبراء ونحوه تملكًا اه كُرْدِي. • فود: (لمدينته) في أصله لأحد مدينته والحكم صحيح على كلتا

• فود: (لا وكيله) فلا يشترط علمه.

بخلاف ما لو غلبه وجهل من هو عليه فإنه يصح على ما جزم به بعضهم وإنما لم يشترط قبول المدين ولم يرتد برده نظراً لإشائية الإسقاط فإن قلت لم غلبوا في عليه شائية التملك وفي قبوله شائية الإسقاط قلت لأن القبول أدون ألا ترى إلى اختيار كثيرين من أصحابنا جواز المعاوضة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة نحو بيع الغائب وهبته ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم يقبل ظاهراً بل باطناً ذكره الرافعي لكن في الأنوار أنه إن باشر سبب الدين لم يقبل والا كذنين ورثة قيل وفي الجواهر نحوه فليخص به كلام الرافعي وفيها أيضاً عن الزبيلي تصدق الصغيرة المزوجة إيجاباً بيمينها في جهلها بمهرها. قال الغزوي وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا أيضاً يؤيد ما في الأنوار قال المتولي ويجوز بذل العوض في مقابلة الإبراء اهـ وعليه فيملك الدائن العوض المبذول له بالإبراء ويرأ المدين

التسختين اهـ سيد عمر. ة فؤد: (بخلاف ما ألخ) مختار قول المصنف ومن المجهول باطل اهـ ش.
 ة فؤد: (لو غلبه) أي: الدين اهـ ش. ة فؤد: (وجهل من هو عليه) أي: بأن كان الدين واحداً ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إنباهم اهـ رشيدتي وقوله وإنما لم يشترط جواب عما يقال لو كان الإبراء تملكاً لشرط فيه القبول اهـ كردتي. ة فؤد: (ولم يرتد برده) هو الأصح في الروضة اهـ سم.
 ة فؤد: (في غلبه) أي: الدائن اهـ ش وقال الرشيدتي قوله في غلبه أي المبرأ منه وكذا الضمير في قبوله اهـ والظاهر أن ضمير قبوله للمدين. ة فؤد: (أدون) أي: من العلم اهـ كردتي أي وبه يندفع تنظير سم بما نصه قوله ألا ترى إلخ في إثباته الأدوية نظراً لأن المعاوضة تكون في القبول بدون إيجاب كعكسه اهـ. ة فؤد: (بل باطناً) أي: يقبل باطناً. ة فؤد: (لكن في الأنوار إلخ) عبارة التهاية وهو مخمول على ما في الأنوار أنه إلخ اهـ. ة فؤد: (إن باشر سبب الدين) أي: أو روجع فيه كهمز اللب سم على منهج اهـ ش. ة فؤد: (لم يقبل) أي: ظاهراً اهـ سم. ة فؤد: (كذنين ورثة إلخ) أي: بأن ادعى أنه يجهل قدر التركة أخذاً مما مرّ آتفاً فليراجع اهـ رشيدتي. ة فؤد: (وفي الجواهر نحوه) أي: ما في الأنوار. ة فؤد: (فليخص به) أي: بما في الأنوار والجواهر. ة فؤد: (وفيها) أي: الجواهر. ة فؤد: (وكذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرها إن لم تتعرض للمهر في الإذن ولا روجعت فيه اهـ ش. ة فؤد: (هلى جهلها) كأنه حيث لم يعلم استئذانها اهـ. سيد عمر. ة فؤد: (وهذا) أي: ما في الجواهر عن الزبيلي وما قاله الغزوي. ة فؤد: (ويجوز بذل العوض) أي: كأن يعطيه ثوباً مثلاً في مقابلة الإبراء مما عليه من الدين أما لو أعطاه بعض الدين على أن يبرئه من الباقي فليس من التعويض في شيء بل ما قبضه بعض حقه والباقي ما عده اهـ ش.
 ة فؤد: (انتهى) أي: ما قاله المتولي. ة فؤد: (وعليه فيملك الدائن) وفي ع ش بعد كلام ما نصه أقول يمكن أن يصور ما هنا بما لو وقع ذلك بالمواظاة منهما قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة أو بعدها فلو

ة فؤد: (ولم يرتد برده) هو الأصح في الروضة. ة فؤد: (ألا ترى إلخ) في إثباته الأدوية نظراً لأن المعاوضة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه. ة فؤد: (لم يقبل) أي ظاهراً.

وطريق الإبراء من المجهول أن يُعْرِثَهُ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الدِّينِ كَالْفِ سَكَ هَلْ دَيْتُهُ
يَلُغُهَا أَوْ يَنْقُصُ عَنْهَا وَإِذَا لَمْ تَبْلُغِ الْغِيَّةَ الْمُغْتَابِ كَفَى فِيهَا النَّدَمُ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ . فَإِنْ بَلَغَتْهُ لَمْ

قَالَ ابْرَأْتُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا كَانَ كَمَا لَوْ قَالَ صَالِحُكَ عَلَى أَنْ تُعْرِثَ لِي عَلَى أَنْ لَكَ عَلَيَّ كَذَا فَكَمَا قِيلَ
فِي ذَلِكَ بِالْبُطْلَانِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الشَّرْطِ يُقَالُ هُنَا كَذَلِكَ لِاشْتِمَالِ الْبِرَاءَةِ عَلَى الشَّرْطِ فَلْيُرَاجَعْ أَه . عِبَارَةُ
السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ وَيَزِيدُ الْمَدِينُ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ هُوَ يَبِيعُ فَيَجْرَى فِيهِ أَحْكَامُهُ أَوْ مَا حَقِيقَتُهُ وَهَلْ يَكْفِيهِ التَّزَامُ
الْمَوْضِعِ فِي الدِّمَةِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ يَبِيعُ دَيْنِي بِدَيْنٍ يَتَّبِعُنِي أَنْ يُحَرَّرَ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ زَيْدٍ قَالَ يَبِيعُ الْإِبْرَاءَ فِي مُقَابَلَةِ
مَالٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَوْصُوفٍ فِي الدِّمَةِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ لَوْ قَالَ لِيُغْرِبِيهِ بِلَا خُصُومَةٍ ابْرَأْتُكَ مِنْ دَيْنِكَ عَلَى كَذَا
فَأَبْرَأَهُ جَازَ صَرَحَ بِذَلِكَ فِي الْأَتَوَارِ وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ أَه أَنْتَهَتْ وَبِذَلِكَ عَلِمَ عَدَمُ تَعَيُّنِ مَا
صَوَّرَهُ ش وَأَنَّهُ يَبِيعُ الْإِبْرَاءَ فِيمَا لَوْ قَالَ ابْرَأْتُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا . ه قَوْلُهُ : (وَطَرِيقُ الْإِبْرَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ
وَإِذَا فِي الْمُغْنِيِّ . ه قَوْلُهُ : (مِنْ الْمَجْهُولِ الْفَخ) ذَكَرَ حَجَّ فِي غَيْرِ التَّخْفَةِ أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ
بِالنِّسْبَةِ لِلدُّنْيَا أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِأَخْرَجَةِ فَيَصِحُّ لِأَنَّ الْمُتَبَرِّأَ رَاضٍ بِذَلِكَ أَه . هَكَذَا رَأَيْتُ بَهَائِشَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ
الْمَضَرِّ أَه ش . ه قَوْلُهُ : (وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ) أَيِ : لِلْمُغْتَابِ كَأَن يَقُولُ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِإِفْلَانٍ أَوْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ
وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي غِيَّةِ الْبَالِغِ وَأَمَّا غِيَّةُ الصَّبِيِّ فَيُقَالُ فِيهَا بِبَيْتٍ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ وَهُوَ أَتَى إِذَا
بَلَغَتْهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بُلُوغِهِ وَذِكْرُهَا لَهُ وَذِكْرُ مَنْ ذُكِرَتْ عَنْهُ أَيْضًا بَعْدَ الْبُلُوغِ لِأَنَّ بَرَاءَتَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ غَيْرُ
صَحِيحَةٍ أَوْ يَكْفِيهِ مُجَرَّدُ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُ حَالًا مُطْلَقًا لِيَعْتَدِرَ الْإِسْتِخْلَالَ مِنْهُ الْأَنَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ .
وَقَالَ سَمِ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ أَيِ وَلَوْ بَلَغَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ الْأَبْعَدُ تَعْيِينُهَا بِالشَّخْصِ أَطْلَقَ
السُّيُوطِيُّ فِي فِتَاوَاهِ اغْتِيَارَ التَّعْيِينِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْمُغْتَابَ وَهُوَ مَمْنُوعٌ وَقَالَ فَيَمْنُ خَانَ رَجُلًا فِي أَهْلِهِ بَرْنَا
أَوْ غَيْرِهِ لَا تَصِحُّ التَّوْبَةُ مِنْهُ إِلَّا بِالشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ وَمِنْهَا اسْتِخْلَالُهُ بَعْدَ أَنْ يُعْرِثَهُ بِهِ بَعْتُهُ ثُمَّ لَهُ حَالَانِ
أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِأَن أَكْرَهَهَا فَهَذَا كَمَا وَصَفْنَا وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا فِي
ذَلِكَ ضَرَرٌ بِأَن تَكُونَ مُطَاوِعَةً فَهَذَا قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَاعَ فِي إِزَالَةِ ضَرَرِهِ فِي الْآخِرَةِ بِضَرَرٍ
الْمَرْأَةِ فِي الدُّنْيَا وَالضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسُوعَ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِخْبَارُهُ بِهِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى
بَقَاءِ ضَرَرِهِ فِي الْآخِرَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عُذْرًا وَيُحْكَمُ بِصِحَّةِ تَوْبَتِهِ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ حُسْنَ النِّيَّةِ
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكْلَفَ الْإِخْبَارَ بِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَكِنْ يَذْكُرُ مَعَهُ مَا يَنْفِي الضَّرَرَ عَنْهَا بِأَن يَذْكُرَ أَنَّهُ أَكْرَهَهَا
وَيَجُوزُ الْكَذِبُ بِبَيْتٍ ذَلِكَ وَهَذَا فِي جَمْعِ بَيْنِ الْمَصْلَحَتَيْنِ لَكِنْ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ عِنْدِي وَلَوْ خَافَ
مِنْ ذِكْرِ الضَّرَرِ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عُذْرًا لِأَنَّ التَّخْلُصَ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ
بِضَرَرٍ الدُّنْيَا مَطْلُوبٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ يُعَذَّرُ بِذَلِكَ وَيُرْجَى مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُرْضِيَ عَنْ خُصْمَتِهِ
إِذَا عَلِمَ حُسْنَ نِيَّتِهِ وَلَوْ لَمْ يَرْضَ صَاحِبُ الْحَقِّ فِي الْغِيَّةِ وَالزُّنَا وَنَحْوِهِمَا أَنَّهُ يَغْفِرُ إِلَّا بِبَذْلِ مَالٍ فَلَهُ بِذَلِكَ
سَعْيًا فِي خَلَاصِ دِمَّتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْغَزَالِيَّ قَالَ فَيَمْنُ خَانَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ نَحْوِهِ لَا وَجْهَ لِلِاسْتِخْلَالِ
وَالِإِظْهَارِ فَإِنَّهُ يَوْلَدُ فِتْنَةً وَغَيْظًا بَلْ يَفْرُغُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِيَرْضِيَهُ عَنْهُ أَه بِاخْتِصَارِ أَه . أَقُولُ الْأَقْرَبُ مَا

ه قَوْلُهُ : (وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ) أَيِ لَوْ بَلَغَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ .

يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ تَعْيِينِهَا بِالشَّخْصِ بَلْ وَتَعْيِينَ حَاضِرِهَا فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ اخْتَلَفَ بِهِ الْفَرَضُ وَلَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ مُعَيَّنٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ بَرِيٌّ (إِلَّا) الْإِبْرَاءُ (مِنْ إِبْلِ الدُّيَّةِ) فَإِنَّهُ

اقتضاه كلام الغزالي حتى لو أكره المراءة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجه إذا لم يتلغه من غيره لما فيه من هتك عريضا وبقي ما لو اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعاء له بالمفيرة ليتخلص هو من إثم الغيبة أو لا ويكتفي بالتدبم لامتناع الدعاء بالمفيرة للكافر كل محتمل والأقرب أن يدعو له بمفيرة غير الشرك أو كثرة المال ونحوه مع التذم ووقع السؤال عما لو أتى بهيمة فهل يخبر أهلها بذلك وإن كان فيه إظهار لقيح ما صنع أم لا ويكتفي بالتذم فيه نظر ولا يتعد الأول ويفارق ما لو أتى أهل غيره حيث امتنع الإخبار بما وقع لأن في ذلك إضرارا للمراءة ولأهلها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيماء اهـ ش. هـ فود: (إلا بعد تعيينها إلخ) خلافا للمعني حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولم يعيها لها فأحلها منها فهل يبرأ منها أو لا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وبهذا جزم المصنف في أذكاره ورغم الأذرع أن الأصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن حج في غير التهمة ما يؤيده. هـ فود: (وتعيين حاضرها) هذا إما لا محيص عنه ولو مات بعد أن بلغته قبل الإبراء منها لم يصح إبراء وإيرته بخلافه في المال م ر اه سم على حج اهـ ش. هـ فود: (وتعيين حاضرها) أي الشخص الحاضر عند الغيبة اهـ كزدي. هـ فود: (من معين) أي في الواقع اهـ ش.

هـ فود: (إلا بعد تعيينها بالشخص) أطلق الشيوطي في فتاويه اغتیار التعيين وإن لم يبلغ المعتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في أهله بزنا أو غيره لا تصح التوبة منه إلا بالشروط الأربعة ومنها استخلاؤه بعد أن يعرف به بعينه ثم له حالان أحدهما: أن لا يكون على المراءة في ذلك ضرر بأن أكرهها فهذا كما وصفنا والثاني: أن يكون عليها في ذلك ضرر بأن تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث إنه ساع في إزالة ضرره في الآخرة بضرر المراءة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل أن لا يسوغ له في هذه الحالة إخباره به وإن أدى إلى بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل أن يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته إذا علم الله منه حسن التوبة ويحتمل أن يكلف الإخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بأن يذكر أنه أكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الأول أظهر عندي ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر أن ذلك لا يكون عذرا لأن التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل أن يقال أنه يغفر بذلك ويؤجى من فضل الله تعالى أنه يرضى عنه خصمه إذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما أنه يغفو إلا ببذل مالي قلله بذله سغيا في خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن خانها في أهله أو وليه أو نحوه لا وجه للاستحلال والإظهار فإنه يؤلف فتنة وغیظا بل يفرغ إلى الله تعالى ليؤصيه عنه اهـ. باختصار. هـ فود: (بل وتعيين حاضرها) هذا إما لا محيص عنه ولو مات بعد أن بلغته قبل الإبراء منها لم يصح إبراء وإيرته بخلافه في المال. م ر.

صحيح مع الجهل بصفتها لأنهم اغتفروا ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فكذا هنا ولا يتغير الإبراء منها بخلاف غيرها لإمكان معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمانها في الأصح) كالإبراء للمعلم بسببها وعددها ويرجع في صفتها لإغالب إبل البلد (ولو قال ضمنك مالك على زيد) أو أبرأتك أو نذرت لك مثلاً وكذا أحلتك كما هو ظاهر (من دهم إلى عشرة فالأصح صحته) لانتفاء الضرر بذكر الغاية (و) الأصح (أنه يكون ضامناً لعشرة) ومبرئاً منها وناذراً لها إدخالاً للغائتين (قلت الأصح) أنه يكون ضامناً (لثلاثة) ومبرئاً منها وناذراً لها (والله أعلم) إدخالاً للأول فقط لأنه مبدأ الالتزام ولترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثمانية إخراجاً لهما لأنه يتحقق فإن قلت: يشأ يضيف هذين ويرجع الأول قولهم إذا كانت الغاية من جنس المثني دخلت قلت هذا في غير ما نحن فيه لأنه في الأمور الاعتبارية وما نحن فيه في الأمور الالتزامية وهي محتاط لها وبأني ذلك في الإقرار كما سيذكره وبأني ثم زيادة على ما هنا ولو لقن صيغة نحو إبراء ثم

فود: (هنا) أي الإبراء. فود: (ولا يتغير إلخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المثني واقتصر على ما قبله.

فوق (سني): (في الأصح) وعليه يرجع ضامناً بالإذن إذا غرمها بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحل ولو ضمن عنه زكاته أو كفارته صح كذبت الأدمي ويقتبر الإذن عند الأداء إن ضمن عن حي فإن ضمن عن ميت لم يتوقف الأداء على إذن كما ذكره الرافعي في باب الوصية نهاية ومغني وقولهما ولو ضمن إلخ مر مثله في الشرح قيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب. فود: (وكذا أحلتك إلخ) وانظر ما حكم بتمية النص في نظره ولا يتعد إلحاقها بما ذكر لأنه حيث حمل المجهول على جملة ما قيل الغاية كان كالمضمين اهـ ش أقول قد أشار إليه الشارح في التبيه السابق وكذا هنا كالتهاية بقوله مثلاً. فود: (وناذراً لها) أي ومحبلاً بها. فود: (للتغائتين) أي: للطرفين ففيه تغليب. فود: (هذهين) أي: الضمان لثلاثة والضمان لثمانية. فود: (الأول) أي: الضمان لعشرة. فود: (في غير ما نحن فيه) تأمل فيه اهـ سم. فود: (لأنه في الأمور الاختيارية إلخ) نازع الشهاب ابن قاسم في هذه التفرقة وقال إنها لا مستند لها اهـ رشيد. فود: (الاختيارية) كفصل البدن اهـ ش. فود: (وبأني ذلك) أي: الخلاف المذكور (في الإقرار) أي: بأن يزيد عليه من دهم إلى عشرة. فود: (وبأني ثم) أي: في باب الإقرار. فود: (ولو لقن إلخ) ببناء المفعول. فود: (نحو إبراء) أي: كالإقرار والهبة وغيرهما من الحل والمقيد.

فوق (نقش): (ويصح ضمانها إلخ) قال في الروض ويرجع أي ضامناً إن ضمنها بالإذن وغرمها بمثلها لا القيمة أي كما في القراض اهـ. قال في شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زيادته. فود: (في غير ما نحن فيه) تأمل فيه وقوله (لأنه في الأمور) ولا يخفى أن هذه التفرقة لا سند لها إلا مجرد ما وقع في خاطره بلا مراعاة.

قال جهلت مذلولها وأمكن عادة خفاء ذلك عليه قيل وإلا فلا كما يأتي في النذر.
 (فرغ) مات مدين فسأل وارثه دائته أن يُبرئه ويكون ضامنا لما عليه فأبرأه على ظن صحبة
 الضمان وأن الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح الإبراء لأنه بناء على ظن انتقاله للضامن
 ولم ينتقل إليه لأن الضمان بشرط براءة الأصل باطل ودليل بطلان الإبراء قول الأم وتبعوه لو
 صالحه من ألف على خمسمائة صلح إنكار ثم أبرأه من خمسمائة ظانا صحبة الصلح لم يصح
 الإبراء عن الخمسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أتى المكاتب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال
 له اذهب فانت حر ثم خرج المال مستحقا بأن عدم عتقه لأنه إنما اعتقه بظن سلامة العوض
 وقولهم لو أتى بالبيع المشروط في بيع على ظن صحبة الشرط بطل أو مع عليه بفاسده صح
 ولا ينافيه صحبة الرهن بظن الوجوب لما مر في المناهي ولما ذكر البلقيني ذلك. قال وهذا

• قوله: (فرغ مات مدين إلخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه م ر في شرحه اه سم. • قوله: (لأن
 الضمان بشرط براءة الأصل إلخ) يؤخذ من تغليله أن الكلام مفروض في نحو قوله ضمنت ما عليه
 بشرط إبرائه بخلاف نحو أبرئه وأنا ضامن لما عليه إذ ليس فيه تقييد الضمان بالبراءة فليتأمل اه سيد عمر
 أقول في كل من الأخذ والماخوذ نظر ظاهر بل مخالفت لمفاد كلام الشارح كما يظهر بآذني تأمل.
 • قوله: (وقولهم لو أتى المكاتب إلخ) ثم قوله وقولهم لو أتى بالبيع إلخ عطف على قول الأم.
 • قوله: (فانت حر) ظاهره وإن قصد به الإنشاء فراجع اه سم. أقول التغليل الآتي وما بعده كالصريح
 في ذلك. • قوله: (بطل) أي البيع المشروط. • قوله: (أو مع جلجه إلخ) عطف على قوله على ظن إلخ.
 • قوله: (بفساده) أي الشرط. • قوله: (ولا ينافيه) أي قولهم لو أتى بالبيع المشروط إلخ وكذا الإشارة في
 قوله ذلك وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك. • قوله: (لما مر إلخ) أي من قوله م ر لوجود مقتضيه
 اه. والمراد بمقتضيه وجود الدين اه ع ش. • قوله: (قال وهذا إلخ) جواب لما.

• قوله: (فرغ مات مدين إلخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه م ر في شرحه (مسألة): في فتاوى
 الشيوطي رجل نزل لآخر عن إقطاع والتزم له أنه إذا صار اسمه في الديوان أعطاه بعضها وأبرأه من
 الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق التذر كما هو العادة الآن فالذي يظهر لي أنه لا تصح البراءة
 ولو تراصيا لأن التذر لا تصح البراءة منه لما فيه من حق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويختل الصحة
 لأن الحق فيه لمعين بخلاف سائر التدوير والزكاة والكفارة والأول أظهر كما لو انحصرت صفة
 الاستحقاق في معين فإنه لا تصح البراءة منه وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق التذر بل في مقابلة
 التزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع الأجنبي فإن البراءة منه تصح كمال الخلع اه.
 وسيتاتي في باب التذر جزم الشارح بصحة إبراء المنذور له التأدير مما في ذمته حيث ساع له المطالبة به
 وفي باب (قسم الصدقات) عدم صحة إبراء المستحق المنحصر في ثلاثة فأقل وقت لوجوب لأن الزكاة
 يغلب عليها التبع. • قوله: (فانت حر) ظاهره وإن قصد به الإنشاء فراجع اه.

يُدُلُّ عَلَى أَنَّ بَاطِنَ الْأَمْرِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ مُخَالِفًا لِمَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُؤْخِذُ بِهِ وَتَرْيُفُ الْإِمَامِ يَقُولُ الْقَاضِي الْمَوَافِقُ لِذَلِكَ مُزَيَّفٌ أَهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُدُّ فِي تَصْدِيقِهِ مِنْ قَرِينَةٍ تَقْضِي بِصِدْقِ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الظَّنِّ وَوَقَعَ لِيَجْمَعَ مُفْتَنِينَ وَغَيْرِهِمْ اعْتِمَادُ خِلَافٍ بَعْضُ مَا قَرَّرْنَاهُ فَاحْذَرَهُ وَلَوْ أَبْرَاهُ فِي الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ بَرَى فِيهِمَا لِأَنَّ أَحْكَامَ الْآخِرَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الدُّنْيَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَثْلَهُ عَكْسُهُ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ إِنَّهُ إِثْرَاءٌ مُعْلَقٌ لَكِنْ مَوْصُوحَةٌ تَعْلِيْقُهُ بِالْمَوْتِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالُ هَذَا مَثْلُهُ وَلَوْ قَالَ أَبْرَأْتُكَ مِنِّي لِي عَلَيْكَ وَلَهُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ أَصْلِي وَذَنْبُ ضَمَانٍ بَرَى مِنْهُمَا.

(فصل) فِي قِسْمِ الضَّمَانِ الثَّانِي

وَهُوَ كِفَالَةُ الْبَدَنِ وَفِيهَا خِلَافٌ أَصْلُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ (وَالْمَذْهَبُ) مِنْهُ (صَحَّةٌ) كِفَالَةُ الْبَدَنِ) وَهِيَ التَّزَامُ إِحْضَارِ الْمَكْفُولِ أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ شَائِعٍ كَقُشْرِهِ أَوْ مَا لَا بَقَاءَ بِدُونِهِ كَرُوحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ قَلْبِهِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ لِإِطْبَاقِ النَّاسِ عَلَيْهَا وَمَسِيرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا

• قَوْلُهُ: (مُخَالِفًا لِلْخ) حَالٌ مَنْ مَا اعْتَقَدَهُ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) مُتَعَمِّدٌ أَهـ ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ قَدْ يُفَرَّقُ بَاتَهُ إِذَا اسْقَطَ الدِّينَ فِي الدُّنْيَا لَزِمَ اسْقَاطُهُ فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُطَالَبُ فِيهَا بِمَا اسْتَحَقَّهُ فِي الدُّنْيَا وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْخِ يَخْلَافُ الْمَكْسِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ اسْقَاطُ مِنْكَ الْمَطْلَبَةَ فِي الْآخِرَةِ إِنْ مِتَّ مِنْ غَيْرِ وَفَاءً وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَلَا اسْقَاطُ الْمَطْلَبَةِ عَنْكَ بَلْ أَنَا مُطَالِبٌ لَكَ فِيهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّحْلِيلَ وَالْإِقْتِصَارَ فِي التَّصْوِيرِ مُشْتَرِكٌ أَنَّ الْفَرْقَ فِي نَظَرِهِمْ أَيِ إِشْعَارٍ فَتَأَمَّلْهُ بَعَيْنِ الْإِنْصَافِ مُتَجَنِّبًا لِلْإِغْتِسَابِ أَهـ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَرَّ الْخ) أَيِ فِي شَرْحِ الْإِبْرَاءِ الْخ. • قَوْلُهُ: (فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْخ) وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا مَرَّ عَنْ السَّيِّدِ عَمَرَ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ ع ش. • قَوْلُهُ: (بَرَى مِنْهُمَا) أَيِ فَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِبْرَاءَ مِنْ ذَيْنِ الضَّمَانِ دُونَ الثَّمَنِ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا مَا لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ أَهـ ع ش.

فَصْلٌ فِي كِفَالَةِ الْبَدَنِ

• قَوْلُهُ: (فِي قِسْمِ الضَّمَانِ الْخ) أَيِ: وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَكُوزِهِ يَفْرَمُ أَوَّلًا أَهـ ع ش ثُمَّ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِدَلِّ الْخِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (الثَّانِي) نَمَتْ لِلْمُضَافِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ كِفَالَةُ الْبَدَنِ) وَيُسَمَّى أَيْضًا كِفَالَةً لِوَجْهِ أَهـ. مُتْنِي. • قَوْلُهُ: (أَصْلُهُ) أَيِ الْخِلَافُ وَكَذَا ضَمِيرٌ مِنْهُ أَهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ الشَّافِعِيِّ) خَبَرٌ أَصْلُهُ. • وَقَوْلُهُ: (أَنَّهَا) أَيِ كِفَالَةُ الْبَدَنِ (ضَعِيفَةٌ) مَقُولُ الْقَوْلِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَا لَا بَقَاءَ لِلْخ) عَطَفَ عَلَى الْمَكْفُولِ وَلَوْ حَذَفَ لَفُظُهُ مَا عَطَفْنَا عَلَى شَائِعٍ لَكَانَ أَوَّلَى. • قَوْلُهُ: (كَرُوحِهِ الْخ) أَيِ حَيْثُ كَانَ الْمُتَكَمِّلُ بِجُزْئِهِ حَيًّا نِهَائِيَّةً. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَلْبِهِ) أَوْ كَيْدِهِ أَوْ دِمَاعِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَهـ س م. • قَوْلُهُ: (لِلْإِطْبَاقِ النَّاسِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى ذَلِكَ الْخ) هَذَا جَوَابٌ عَنْ جِهَةِ الْمَذْهَبِ عَمَّا يوردُهُ عَلَيْهِ مُقَابِلُهُ مِنْ

فَصْلٌ

• قَوْلُهُ: (أَوْ قَلْبِهِ) أَوْ كَيْدِهِ أَوْ دِمَاعِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

ضعيفة من جهة القياس لأن الحر لا يَدْخُلُهُ تحت اليد ويُشْتَرَطُ تعيينه فلا يصح كَفَلْتُ بَدَنَ أَحَدِ هَذَيْنِ (فَإِنْ كَفَلْتُ) بفتح الفاء أَفْصَحُ من كَسَرِهَا (بَدَنَ) عَدَاهُ كغيره بنفسه لأنه بمعنى ضَمِينٍ لَكِنْ قِيلَ أَيْمَةُ اللُّغَةِ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا بِالْبَاءِ اهـ. وَلَعَلَّهُ لِكَوْنِهِ الْأَفْصَحُ أَمَّا كَفَلْتُ بِمَعْنَى عَالَ كَمَا فِي الْآيَةِ فَمُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ دَائِمًا أَيْ وَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْفَائِدَةِ الْآتِيِ الْبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ تَأْكِيدًا (مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ) أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ وَلَوْ أَمَانَةٌ (لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ) لِمَا بَأْتِيَ أَنَّهُ لَا يَغْرُمُهُ

قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ اهـ رَشِيدِي ٥٠. فَوَدَ: (قِيلَ أَيْمَةُ اللُّغَةِ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالْكَفِيلِ الضَّامِنِ وَقَدْ كَفَلَ بِهِ يَكْفُلُ بِالْقِسْمِ كِفَالَةً وَكَفَلَ عَنْهُ بِالْمَالِ لِعَرِيْبِهِ وَأَكْفَلَهُ الْمَالَ ضَمَنَهُ إِيَّاهُ وَكَفَلَهُ إِيَّاهُ بِالْتَّخْفِيفِ فَكَفَلَ هُوَ بِهِ مِنْ بَابِ نَصَرَ وَدَخَلَ وَكَفَلَهُ إِيَّاهُ تَكْفِيلًا مِثْلَهُ وَتَكْفُلُ بَدَنِيهِ وَالْكَافِلُ الَّذِي يَكْفُلُ إِنْسَانًا يَعُولُهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (٣٧ مَرْن: ٥٠) اهـ ع ش ٥٠. فَوَدَ: (لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ) أَيْ كَفَلَ بِمَعْنَى ضَمِينٍ اهـ ع ش ٥٠. فَوَدَ: (انْتَهَى) أَيْ كَلَامُ الْقِيلِ ٥٠. فَوَدَ: (وَلَعَلَّهُ لِكَوْنِهِ الْإِنْفُ) أَيْ مَا قَعَلَهُ أَيْمَةُ اللُّغَةِ ٥٠. فَوَدَ: (أَمَّا كَفَلْتُ الْإِنْفُ) عَدِيلُهُ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ضَمِينٍ الْإِنْفُ. (وَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْفَائِدَةِ الْإِنْفُ) الْوَارِدُ فِي حَدِيثِهَا كَمَا سَيَأْتِي تَكْفُلُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ ٥٠. فَوَدَ: (أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَوْلُهُ تَأْصِلُهُ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ يَوْمُهُمْ أَنَّ الْكِفَالَةَ لَا تَصِحُّ بِبَدَنِ مَنْ هُنْدَهُ مَالٌ لغيره وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ تَصِحُّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ أَمَانَةً كَوَدِيعَةٍ لِأَنَّ الْحُضُورَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ فَيَسْتَلْهُ الضَّابِطُ الْآتِي ثُمَّ قَالَ تَنْبِيهِ الضَّابِطُ لِصِحَّةِ الْكِفَالَةِ وَقَوْعُهَا بِإِذْنِ الْمُحْكَمِ مَعَ مَعْرِفَةِ الْكَفِيلِ لَهُ بِبَدَنِ مَنْ لَزِمَهُ إِبْجَابُهُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَوْ اسْتِحْقَاقُ إِخْضَارِهِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْاسْتِغْدَاءِ لِلْحَقِّ كَالْكَفَالَةِ بِبَدَنِ امْرَأَةٍ يَدْعِي رَجُلٌ زَوْجَتَهَا لِأَنَّ الْحُضُورَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا أَوْ بِبَدَنِ رَجُلٍ تَدْعِي امْرَأَةٌ زَوْجَتَهُ أَوْ بِبَدَنِ امْرَأَةٍ لِمَنْ ثَبَتَ زَوْجَتَهُ وَكَذَا عَكْسُهُ كَمَا بَعَثَهُ شَيْخُنَا وَكَانَ يَكُونُ الزَّوْجُ مَوْلِيًا اهـ ٥٠. فَوَدَ: (وَلَوْ أَمَانَةٌ) قَدْ يُخَالِفُ هَذَا مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ إِذَا الْأَمَانَةُ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَيُجَابُ بَأَنَّهُ فِيمَا يَأْتِي لَمْ يَقْتَضِرْ عَلَى مَا ذُكِرَ بَلْ ذُكِرَ بَعْدَهُ صِحَّةُ كِفَالَةٍ مَنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ لِأَدَمِيٍّ وَالْحَقُّ بِهِ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَدَمِيٍّ يَسْتَحِقُّ بِسَبَبِهِ حُضُورَهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ إِذَا طُلِبَ لَهُ وَمِنْهُ الْوَدِيعُ وَالْأَجِيرُ وَنَحْوُهُمَا فَإِنَّهُمْ إِذَا طُلِبُوا وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْحُضُورُ لَكِنْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الْوَدِيعِ فَإِنَّ اللَّازِمَ لَهُ التَّخْلِيَةُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُضُورُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَدْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ مَا يوجبُ حُضُورَهُ مَجْلِسِ الْحُكْمِ كَمَا لَوْ ادَّعَى ضِيَاعَ الْعَيْنِ فَطُلِبَ مَالُكُهَا حُضُورَهُ اهـ ع ش عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ وَلَوْ أَمَانَةٌ بِهِ مَعَ الْفَرْعِ الْآتِيِ آخِرَ الْفَضْلِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَيَصِحُّ التَّكْفُلُ بِيَّانٍ مَنْ هِيَ عِنْدَهُ اهـ ٥٠. فَوَدَ: (أَنَّهُ لَا يَغْرُمُهُ) أَيْ لَا يُطْلَبُ بِالْغَرَمِ فَلَا يُنَافِي

٥٠. فَوَدَ: (لأنه بمعنى ضَمِينٍ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ كَوْنَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي تَعْدِيَّتَهُ بِنَفْسِهِ وَقَضِيَّةُ شَرْحِ الزَّوْجِ عَكْسُهُ فَإِنَّهُ قَالَ فَإِنْ قُلْتُ كَفَلْتُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (٣٧ مَرْن: ٥٠) فَلِمَ عَدَاهُ الْمُصَنِّفُ بغيره قُلْتُ ذَلِكَ بِمَعْنَى عَالَ وَمَا هُنَا بِمَعْنَى ضَمِينٍ وَالتَّزَمُّ وَاسْتِعْمَالُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَهُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ يُؤَوَّلُ فَإِنْ صَاحَبِي الصَّحَّاحُ وَالْقَامُوسُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا بغيره اهـ ٥٠. فَوَدَ: (وَلَوْ أَمَانَةٌ) بِهِ مَعَ الْفَرْعِ الْآتِيِ آخِرَ الْفَضْلِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَيَصِحُّ التَّكْفُلُ بِبَدَنِ مَنْ هِيَ عِنْدَهُ.

(وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ) أَيِ مَا عَلَى الْمَكْفُولِ (مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ) فَلَا تَصِحُّ بَيِّنَةٌ مُكَاتِبٍ بِالنَّجْمِ أَمَّا

مَا سَيَأْتِي لِلشَّارِحِ مَرَاتَهُ لَوْ امْتَنَعَ حَبْسُ مَا لَمْ يُؤَدِّ الْمَالَ لِأَنَّ التَّادِيَةَ تَبْرُعُ مِنْهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ حَضَرَ الْمَكْفُولُ أَوْ تَعَدَّرَ حُضُورُهُ اسْتَرَدَّ مَا غَرِمَهُ اهـ ع ش .

هـ قول (سني): (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ الْخ) عبارة العُبابِ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بَيِّنَةٌ مُعَيَّنٌ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ انْتَهَى قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَيَصِحُّ أَيْضًا بَيِّنَةٌ مِنْ عِنْدِهِ مَا لِيُغَيِّرَهُ وَلَوْ أَمَانَةٌ كَوْدِيعةٍ وَرَهْنٌ كَمَا فِي عُمْدَةِ السَّرَاجِ لِابْنِ الْمُطَّلَنِّ وَحَذَفَهُ كَالرَّوْضِ وَأَصْلُهُ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ ضَمَانَ هَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَوْنُهُ يَصِحُّ ضَمَانُهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ تَحْتَ يَدِهِ اخْتِصَاصَاتٌ نَجِسَةٌ يَصِحُّ التَّكْفِيلُ بَيِّنَتُهُ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ اسْتَحَقَّ إِخْضَارُهُ انْتَهَى اهـ سم . هـ قوله: (أَيِ مَا عَلَى الْمَكْفُولِ) عبارة التَّهْيَاةِ أَيِ الْمَالَ الْمَكْفُولُ بِسَبَبِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَأِي الْمَالَ أَيِ الَّذِي عَلَيْهِ بِصِفَةِ كَوْنِهِ دَيْنًا أَوْ عِنْدَهُ وَهُوَ عَيْنٌ اهـ وَجِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ مَرَأِي الْمَالَ الْخِ عبارتُ التَّخْفَةِ أَيِ مَا عَلَى الْمَكْفُولِ انْتَهَتْ فَأَخْرَجَ بِذَلِكَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعَيْنِ فَلْتَلَخَّصْ أَنَّهُ إِنْ كَفَّلَهُ بِسَبَبٍ عَيْنٍ عِنْدَهُ صَحَّ وَإِنْ كَانَتْ أَمَانَةٌ وَإِنْ كَفَّلَهُ بِسَبَبٍ دَيْنٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ يَمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ اهـ .

هـ قوله: (بِالنَّجْمِ) أَخْرَجَ دِيُونَ الْمُعَامَلَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ صِحَّةِ ضَمَانِهَا لِغَيْرِ السَّيِّدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ التَّكْفِيلُ بِهِ لِغَيْرِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ السَّيِّدِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ إِخْضَارُهُ مَجْلِسُ الْحُكْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَرِاجِعْ اهـ سم .

هـ قول (سني): (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ) عبارة العُبابِ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بَيِّنَةٌ مُعَيَّنٌ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ اهـ . قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَيَصِحُّ أَيْضًا بَيِّنَةٌ مِنْ عِنْدِهِ مَا لِيُغَيِّرَهُ وَلَوْ أَمَانَةٌ كَوْدِيعةٍ وَرَهْنٌ كَمَا فِي عُمْدَةِ السَّرَاجِ لِابْنِ الْمُطَّلَنِّ وَحَذَفَهُ كَالرَّوْضِ وَأَصْلُهُ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ ضَمَانَ هَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَوْنُهُ يَصِحُّ ضَمَانُهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ تَحْتَ يَدِهِ اخْتِصَاصَاتٌ نَجِسَةٌ يَصِحُّ التَّكْفِيلُ بَيِّنَتُهُ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ اسْتَحَقَّ إِخْضَارُهُ وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ يُعْلَمُ رَدُّ قَوْلِ شَيْخِنَا وَقَوْلُهُ أَيِ الرَّوْضِ كَأَصْلِهِ مِنْ عَلَيْهِ مَا يَوْجِبُ أَنَّ الْكِفَالَةَ لَا تَصِحُّ بَيِّنَةٌ مِنْ عِنْدِهِ مَا لِيُغَيِّرَهُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ يَصِحُّ وَإِنْ كَانَ الْمَالَ أَمَانَةً كَوْدِيعةٍ كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي أَوْ اسْتَحَقَّ إِخْضَارُهُ اهـ . وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَهُ لَيْسَ إِلَّا لِكَوْنِهِ لَوْ ذُكِرَ لِأَوْهَمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّكْفِيلِ بَيِّنَةٌ الْوَدِيعِ كَوْنُ الْوَدِيعَةِ مَا لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الَّذِي يَنْجِيهِ صِحَّةُ التَّكْفِيلِ بَيِّنَتُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ اخْتِصَاصًا كَمَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْ اهـ . وَأَقُولُ عِنْدِي أَنَّ رَدَّهُ عَلَى الشَّيْخِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ مَا ادَّعَاهُ الشَّيْخُ مِنْ إِيْهَامِ الْبَيِّنَةِ مَا ذُكِرَ يَمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَأَمَّا مَا أوردَهُ عَلَيْهِ فَقَوْلُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَهُ الْخِ قَمْعُ كَوْنِهِ لَا يَدْفَعُ إِيْهَامَ الْبَيِّنَةِ مَا ذُكِرَ لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّيْخِ إِذْ لَمْ يَغْتَرِضْ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي الْإِثْبَاتُ عَلَى ذِكْرِ التَّكْفِيلِ بَمَنْ عِنْدَهُ مَا بَلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ الْإِغْتِرَاضُ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ وَذَلِكَ صَادِقٌ بِذِكْرِهِ فِي ضَمَنِ ذِكْرِ التَّكْفِيلِ بَمَنْ عِنْدَهُ حَقٌّ أَعْمٌ مِنَ الْمَالِ وَالْإِخْتِصَاصِ فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِغْتِرَاضَ بِذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمِنْهَاجِ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَإِنْ كَفَّلَ الْخِ يُفْهَمُ عَدَمُ الْإِنْخِصَارِ فِي التَّكْفِيلِ بَمَنْ عِنْدَهُ مَا فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ قوله: (مُكَاتِبٍ بِالنَّجْمِ) أَخْرَجَ دِيُونَ الْمُعَامَلَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ صِحَّةِ ضَمَانِهَا لِغَيْرِ السَّيِّدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ التَّكْفِيلُ بِهِ لِغَيْرِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ السَّيِّدِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ إِخْضَارُهُ مَجْلِسُ الْحُكْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَرِاجِعْ .

غيرها ففيه ما مر في شرح قوله وكونه لازماً ولا يبدن من عليه نحو زكاة كذا أطلقه الماوردي ومحلّه إن تعلقت بالعين قبل التمكّن بخلاف ما إذا كانت في الذمّة أو تعلقت بالعين وتمكّن منها بصحة ضمان الأولى ومثلها الكفارة وضمان رد الثانية. (والمذهب صحتها ببدن) كل من استحق حضوره مجلس الحكم عند الطلب لحق آدمي ككفيل وأجير وقن أبي لملواه وامرأة لمن يدعي نكاحها لبنيته أو لمن أثبت نكاحها ليسلمها له وكذا عكسه كما هو ظاهر.....

• فؤد: (وهيها) أي غير النجوم كدبوين المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما أشار إليه بقوله على الأصح السابق إلخ. • فؤد: (نحو زكاة إلخ) قال في الرّوض تصح الكفالة ببدن من عليه مال يصح ضمانه وإن جهل قال في شرحه أو كان زكاة اه. وقد تقدّم في الشرح أي والنهاية والمغني صحة ضمان الزكاة وما تعلّق به اه سم. • فؤد: (بخلاف ما إذا كانت في الذمّة إلخ) مقتد اه ع ش. • فؤد: (أو تعلقت بالعين وتمكّن منها) هلا صح التكفل وإن لم يتمكّن من أدائها إذ غاية الأمر أنها في يده أمانة أو ما في معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم. أقول قد يفرق بجواز طلب نحو الأمانة دون الزكاة قبل التمكّن. • فؤد: (وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الأولى أي ولصحة ضمان رد الثانية إلى الساعي. • فؤد: (كل من استحق) إلى قوله: (ويبحث الأذرع) في النهاية. • فؤد: (كل من استحق حضوره إلخ) قد يقال يرّد عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور أن السيد قد يستحق إخصاره لنحو امتناعه من الأداء مع عدم فسخه أو لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل ببدنه بالنسبة للنجوم اه سم. وقوله في نجوم الكتابة أي وغيرها للسيد. • فؤد: (وأجير إلخ) صريح في أن الأجير والقن ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الرّوض بمن لزمه إجابة إلى مجلس الحكم أو استحق إخصاره إلى أن قال ويبدين أبي وأجير فجعلتهما مطلقين على الضابط اه. رشيدتي أقول لعل ما صتمه الرّوض لمجرد دفع توهم عدم انبذراجهما في الضابط والافاضاط شامِل لهما كما هو ظاهر. • فؤد: (وقن أبي إلخ) أي بإذن الأبي سم وع ش. • فؤد: (وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادّعت نكاحه لبنيته أو لطلب التّفقة والمهر إن كان نكاحه ثابتاً اه ع ش.

• فؤد: (نحو زكاة إلخ) قال في الرّوض تصح الكفالة ببدن من عليه مال يصح ضمانه وإن جهل قال في شرحه أو كان زكاة اه. وقد تقدّم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلّق به. • فؤد: (أو تعلقت بالعين وتمكّن منها) هلا صح التكفل وإن لم يتمكّن من أدائها إذ غاية الأمر أنها في يده أمانة أو ما في معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع. • فؤد: (كل من استحق حضوره إلخ) قد يقال يرّد عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور أن السيد قد يستحق إخصاره لنحو امتناعه من الأداء مع عدم فسخه أو لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل ببدنه بالنسبة للنجوم كما تقدّم. • فؤد: (وقن أبي) أي بإذن الأبي. • فؤد: (وكذا عكسه) كما هو ظاهر عبارة الرّوض كدغوى زوجيها وعكسه وكذا الكفالة بها لمن ثبتت زوجيته قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كأن كان الزوج مولياً اه.

(وَمَنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةُ أَذْمَى كِفْصَاصِي وَحَدُّ قَذْفٍ) لَأَنَّهُ حَقٌّ لَزِيْمٌ فَأَشْبَهَ الْمَالُ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَدْخُلُهُ الْمَالُ وَلِذَا مِثْلُ بِيْثَالِيْنَ (وَمَنْعَهَا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) وَتَعَاوِيْرُهُ كَحَدِّ سَرِقَةٍ لِأَنَّ مَأْمُورُونَ بِبَيْسْرِهَا وَالشَّمِي فِي إِسْقَاطِهَا مَا أَمَكْنَ وَمَعْنَى تَكْفُلٍ أَنْصَارِيٍّ بِالْغَايِدِيَّةِ بَعْدَ ثُبُوتِ زِنَاهَا إِلَى أَنَّ تِلْكَ أَنَّهُ قَامَ بِمُؤَنِّيْهَا وَمَصَالِيْحَهَا عَلَى حَدِّ ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (١٧: ص) وَبِهِ يُرَدُّ اسْتِشْكَالُ تَصَوُّرِ الْكِفَالَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِ الْإِسْتِيفَاءِ فَوْرًا. وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ فِي حَدِّ تَحْتَمٍ وَلَمْ يَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ صِحَّةُ التَّكْفُلِ بِبَيِّنٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَيُنَافِيهِ إِنْ لَمْ يَرُدَّ حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ فَقَطْ جَوَابُهُمْ عَنِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ (وَيَصْخُ بِبَيِّنٍ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) لَأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحِقُّ إِحْضَارَهُمَا لِشَهَادَةِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُمَا وَنَسَبَهُمَا عَلَيْهِمَا

• فَوَدَّ: (وَمَنْ عَلَيْهِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى كَتْفَيْهِ أ. ه. ع. ش. وَالْأَوَّلَى عَلَى كَتْفَيْهِ. • فَوَدَّ: (يَدْخُلُهُ الْمَالُ) أَيِ حَيْثُ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمَالِ أ. ه. ع. ش.

• فَوَدَّ (سُئِيَ): (وَمَنْعَهَا) أَيِ وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَكْفُولِ وَظَهَرَ عَلَيْهِ التَّسَاهُلُ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْمَنْصِيَةِ وَعَدَمُ الْمُبَالَاةِ أ. ه. ع. ش.

• فَوَدَّ (سُئِيَ): (فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ وَإِنْ تَحَتَّمَتْ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيِ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنَى أ. ه. س. م. • فَوَدَّ: (وَمَعْنَى تَكْفُلٍ الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ قَامَ الْخُ خَبَرُهُ.

• فَوَدَّ: (بِالْغَايِدِيَّةِ) وَقَوْلُهُ: بَعْدَ الْخُ. • وَفَوَدَّ: (إِلَى أَنَّ الْخُ) مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكْمُلِ الْخُ. • فَوَدَّ: (عَلَى حَدِّ) أَيِ عَلَى مَعْنَى أ. ه. كُرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى أَيِ عَلَى طَبَقِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ أ. ه. كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ أَيِ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ حَدِيثُ الْغَايِدِيَّةِ مِنْ أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْحَدِّ وَإِنْ كَانَ فَوْرًا قَدْ يَنْتَفِعُ مِنْهُ مَا نَعِيَ كَالْحَمَلِ أ. ه. عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ فَلَا يُشْكَلُ بِمَا ذَكَرَ هُنَا مَعَ وَجُوبِ الْإِسْتِيفَاءِ فَوْرًا أ. ه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فَلَا يُشْكَلُ بِمَا ذَكَرَ هُنَا أَيِ مِنْ مَنَعَ الْكِفَالَةِ فِي حُدُودِهِ تَعَالَى وَقَوْلُهُ مَعَ وَجُوبِ الْخُ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ إِشْكَالِ ثَانٍ يَرُدُّ عَلَى قِصَّةِ الْغَايِدِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ فِيهِ الْفَوْرُ فَلَيْمَ أَخَّرَ حَدُّهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ قِصَّةَ الْغَايِدِيَّةِ مُشْكِلَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أ. ه. أَيِ جِهَةِ الْكِفَالَةِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى وَجِهَةٍ تَأْخِيرِهِ. • فَوَدَّ: (وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَيِ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنَى خِلَافَ هَذَا الْبَحْثِ كَمَا مَرَّ أ. ه. س. م. • فَوَدَّ: (مَنْ هُوَ) أَيِ الْحَدِّ الْمُتَحَتَّمِ. • فَوَدَّ: (وَيُنَافِيهِ) أَيِ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ صِحَّةِ التَّكْفُلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَرُدَّ الْخُ) أَيِ الْأَذْرَعِيُّ بِالْحَدِّ الْمُتَحَتَّمِ حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ الْخُ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنَى وَالتَّهْيَاةُ عَدَمَ اسْتِيفَاءِ حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ الثَّانِي وَشِمْلُ كَلَامِهِ مَا إِذَا تَحَتَّمَتْ اسْتِيفَاءُ الْعُقُوبَةِ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيْلُهُمْ وَاعْتَمَدَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أ. ه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م ر إِذَا تَحَتَّمَتْ اسْتِيفَاءُ الْعُقُوبَةِ كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ أ. ه. • فَوَدَّ: (جَوَابُهُمْ الْخُ) أَيِ: بِتَأْوِيلِ تَكْفُلِ الْغَايِدِيَّةِ بِإِقَامَةِ مُؤَنِّيْهَا أ. ه. كُرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) قَدْ يَسْتَحِقُّ (إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (نَمْ إِنْ عَيَّنَ) فِي التَّهْيَاةِ الْآ قَوْلُهُ: (سِوَاةً إِلَى لِأَجْلِ إِذْنِهِ). • فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى صَوَرَتَيْهِمَا إِذَا تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ كَذَلِكَ أ. ه. مُغْنَى.

• فَوَدَّ (نَفْسُنَا): (وَمَنْعَهَا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ: وَإِنْ تَحَتَّمَتْ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. • فَوَدَّ: (وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ خِلَافَ هَذَا الْبَحْثِ كَمَا مَرَّ.

بنحو إلتلاف ويُشترطُ إِذْنُ وَلِيَّهِمَا فَيُطَالَبُ بِاحْضَارِهِمَا مَا بَقِيَ حَجَرُهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي اشْتِراطُ إِذْنِ وَلِيِّ السَّفِيهِ وَلَهُ اِحْتِمَالٌ بِخِلَافِهِ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ لِصِحَّةِ إِذْنِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَذَنِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَهُ قَالِ إِنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَمَثْلُهُ الْقِرْنُ فَيُعْتَبَرُ إِذْنُهُ لَا إِذْنُ سَيِّدِهِ اهـ. وَإِنَّمَا يَظْهَرُ فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّيِّدِ كِإِثْلَافِهِ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ (وَمَحْبُوسٍ) بِإِذْنِهِ لِتَوَقُّعِ خِلَافِهِ كَمَا يَصِحُّ ضَمَانُ مُعْسِرِ الْمَالِ (وَعَالِيٍّ) كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَيَلْزَمُهُ الْحُضُورُ مَعَهُ سِوَاءَ أَكَانَ يَلْدُ بِهَا حَاكِمٌ حَالِ الْكِفَالَةِ أَوْ بَعْدَهَا طَلَبَ إِحْضَارَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحَقِّ

• قَوْلُهُ: (فَيُطَالَبُ الْإِنْفُ) أَيِ يَطْلُبُ الْكَفِيلُ وَلِيَّهُمَا بِاحْضَارِهِمَا عِنْدَ الْحَاجَةِ اهـ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (مَا بَقِيَ حَجَرُهُ) أَيِ حَجَرُ الْوَلِيِّ عَلَيْهِمَا قَالِ سَمِ قَوْلُهُ مَا بَقِيَ حَجَرُهُ يُقَيَّدُ انْقِطَاعَ الْمُطَالَبَةِ إِذَا زَالَ الْحَجَرُ اهـ وَقَالِ ع ش سَمِلَ قَوْلُهُ م ر مَا بَقِيَ حَجَرُهُ مَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ غَيْرَ رَشِيدٍ وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي السَّفِيهِ أَنَّ الطَّلَبَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ دُونَ الْوَلِيِّ وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا سَبَقَ إِذْنُ الْوَلِيِّ اسْتَضْحَبَ عَلَيْهِ فَيَعْرِقُ بَيْنَ الْكِفَالَةِ بَيْنَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ سَفِيهَا وَيَبَيِّنُ الْكِفَالَةَ بِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ إِذَا بَلَغَ كَذَلِكَ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مَا بَقِيَ حَجَرُهُ مَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ رَشِيدًا وَأَفَاقَ الْمَجْنُونُ فَيَتَوَجَّهَ الطَّلَبُ عَلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُمَا إِذْنُ اخْتِصَاءٍ بِإِذْنِ وَلِيِّهِمَا اهـ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي اشْتِراطُ إِذْنِ وَلِيِّ السَّفِيهِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش وَقَالِ سَمِ يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَلْزَمَ قَوَاتٌ كَسِبَ مَقْصُودٌ أَوْ احْتِيجَ إِلَى مُؤْنَةٍ فِي الْحُضُورِ فَيُعْتَبَرُ إِذْنُ الْوَلِيِّ مَعَ مُرَاعَاةِ الْمَضْلَحَةِ اهـ. وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ إِذْنِهِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكَيْتَهُ قَدْ يَخْتِاجُ إِلَى الْمَالِ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ تَعْمِيمِ وَجُوبِ الْحُضُورِ وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ أَيْضًا فَتَدْبِرُهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ فَصِّلَ فِي الْعَبْدِ وَالسَّفِيهِ بَيَّنَّ احْتِجَاجَهُمَا إِلَى الْمُؤْنَةِ فِي حُضُورِ مَحَلِّ التَّنْصِيصِ وَبَيَّنَّ عَدَمَهَا لَكَانَ وَجْهًا وَجْهًا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثْلَ الْإِحْتِجَاجِ إِلَى الْمُؤْنَةِ بِالنَّسْبَةِ لِلْعَبْدِ تَقْوِيَتُ الْمُنْفَعَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

• قَوْلُهُ: (هَيْرَةُ) أَيِ: غَيْرَ الْأَذْرَعِي. • قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: كَلَامُ الْغَيْرِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَظْهَرُ) أَيِ: اخْتِيَارُ إِذْنِ الْقِرْنِ لَا سَيِّدِهِ. • قَوْلُهُ: (وَمَحْبُوسٍ بِإِذْنِهِ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَبْدُنَ مَحْبُوسٍ وَعَالِيٍّ بِإِذْنِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي عُمُومِ اللَّفْظِ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَقْصُودِ مُتَوَقَّعٌ وَإِنْ تَعَلَّرَ تَحْصِيلُ الْغَرَضِ فِي الْحَالِ كَمَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمُعْسِرِ فِي الْحَالِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ مِنْهُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَمْ لَا حَتَّى لَوْ إِذْنُ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى بَلَدٍ بِهَا حَاكِمٌ أَوْ إِلَى قَوِيٍّ مَسَافَةِ الْعُدْوَى فَوَقَعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ صَحْتُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْحُضُورُ مَعَهُ لِأَجْلِ إِذْنِهِ فِي ذَلِكَ اهـ. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: بِإِذْنِهِ لِتَوَقُّعِ حُضُورِهِ. • قَوْلُهُ: (الْمَالِ) مَقْصُولُ الضَّمَانِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لِذَلِكَ اهـ قَالِ ع ش أَيِ لِتَوَقُّعِ خِلَافِهِ أَيِ مِنَ النِّيَّةِ بَأَنَّهُ يَحْضُرُ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَكَانَ الْإِنْفُ) الْأَوَّلَى أَكَانَ يَلْدُهُ حَاكِمٌ حَالِ الْكِفَالَةِ أَوْ بَعْدَهَا أَمْ لَا.

• قَوْلُهُ: (مَا بَقِيَ حَجَرُهُ) يُقَيَّدُ انْقِطَاعَ الْمُطَالَبَةِ إِذَا زَالَ الْحَجَرُ. • قَوْلُهُ: (يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ) يَتَّبِعِي إِلَّا إِنْ لَزِمَ قَوَاتٌ كَسِبَ مَقْصُودٌ أَوْ احْتِيجَ إِلَى مُؤْنَةٍ فِي الْحُضُورِ فَيُعْتَبَرُ إِذْنُ الْوَلِيِّ مَعَ مُرَاعَاةِ الْمَضْلَحَةِ.

أو قبله للمخاصمة على المَعْتَمِدِ خلافاً للزُّر كشي وغيره لأجل إذنيه في ذلك فهو المَوْرُطُ
لِنَفْسِهِ (وَمَيِّتٌ لِحَضِرِهِ فَيُشْهَدُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَالِثِهِ (على صورته) لِقَدَمِ الْعِلْمِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ لِأَنَّهُ
قَدْ يَحْتَاجُ لِذَلِكَ وَمَحَلُّهُ قَبْلَ الدَّفْنِ لَا بَعْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَعَدَمُ النُّقْلِ الْمُحَرَّمِ وَأَنْ لَا يَتَغَيَّرَ فِي
مُدَّةِ الْإِحْضَارِ وَإِذْنُ الْوَلِيِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ لِقَوْلِهِ ذَكَرَهُ الْأَوْزَعِيُّ وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ
اِشْتِرَاطُ إِذْنِ الْوَارِثِ أَيْ

• فَوَدَّ: (لَأَجْلِ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِقَوْلِهِ قِيلَ زَمَهُ الْحُضُورُ الْخ.

• فَوَيْلٌ (سُيْ): (مَيِّتٌ) أَيْ: وَلَوْ كَانَ عَالِمًا وَوَلِيًّا وَنَبِيًّا وَلَا تَنْظَرُ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي
حُضُورِهِمْ فِي جَانِبِ الْخُرُوجِ مِنْ حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لِقَدَمِ الْعِلْمِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذَا
تَحَمَّلَ كَذَلِكَ وَلَمْ يُعْرِفْ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلَّةٌ) أَيْ مَحَلُّ صِحَّةِ كِفَالَةِ الْمَيِّتِ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (لَا بَعْدَهُ) يَخْتَصِلُ وَإِنْ لَمْ يُوَارَ بِالْثَرَابِ وَإِنْ لَمْ يُسَدَّ اللَّحْدُ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ رُجُوعِ الْمُعْبَرِ حَيْثُ يُدَّ
سَمَ عِبَارَةً ش الْمُرَادُ بِالذَّفْنِ وَضْعُهُ فِي الْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يُهَلَّ عَلَيْهِ الثَّرَابُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُمْلَ الْوَضْعُ إِذْ لَاؤُهُ فِي.
الْقَبْرِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمَ عَلَى خِجِّ فِي الْعَارِيَةِ وَعِبَارَتُهُ بِلِ يَتَّجِعُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ أَيْ فِي الْعَارِيَةِ بِمُجَرَّدِ إِذْ لَاؤُهُ
وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَرْضِ الْقَبْرِ لِأَنَّهُ فِي عَوْدِهِ مِنْ هَوَاءِ الْقَبْرِ بَعْدَ إِذْ لَاؤِهِ إِزْرَاءً بِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ. • فَوَدَّ: (وَعَدَمُ
النُّقْلِ) انْظُرْ عَلَامَ عَطَفَ اهـ سَمَ عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَمَعَ عَدَمِ النُّقْلِ الْمُحَرَّمِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَقْلُومٌ أَنْ مَحَلُّ
ذَلِكَ قَبْلَ دَفْنِهِ وَقَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَلَا تَقْلُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ اهـ. وَكُلُّ
مِنْهُمَا ظَاهِرٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْوَاوَ فِيهِ بِمَعْنَى مَعَ أَوْ أَنَّهُ بِصِيغَةِ الْمُضِيِّ وَالْوَاوُ حَالِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (ذَكَرَهُ
الْأَوْزَعِيُّ) أَيْ قَوْلُهُ وَإِذْنُ الْوَلِيِّ الْخ. • فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ) أَيْ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ الْخ.

• فَوَدَّ: (وَبَحَثَ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَاتَّقَهُ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ الْخ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ
مَخْجُورًا عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ اغْتَبِرَ إِذْنُ الْوَلِيِّ مِنْ وَرَثَتِهِ فَقَطُّ وَلَا فَكُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ قَامَ وَلِيُّهُ
مَقَامَهُ شَرْحُ م ر اهـ سَمَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ وَرَثَتِهِ التَّقْيِيدُ بِهِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ الْوَلِيِّ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ دُونَ
الْوَصِيِّ وَالْقِيمِ إِنْ كَانَ غَيْرَ وَارِثَيْنِ وَعِبَارَةُ الزِّيَادَةِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلِيٌّ قَبْلَ مَوْتِهِ اغْتَبِرَ إِذْنُهُ
فَقَطُّ لَا إِذْنُ الْوَرَثَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ قَبْلَ مَوْتِهِ اغْتَبِرَ إِذْنُ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْإِذْنِ وَلَا فَإِذْنُ
أَوْلِيَائِهِمْ وَهِيَ تَقْيِيدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْوَلِيِّ بَيْنَ الْوَصِيِّ وَغَيْرِهِ اهـ. • فَوَدَّ: (إِذْنُ الْوَارِثِ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ
وَدَخَلَ فِي الْوَارِثِ بَيْتُ الْمَالِ فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ ثُمَّ اسْتَشَى الذَّمِّيَ الَّذِي مَاتَ بِلَا وَارِثٍ مُوَافِقًا لِمَا هُنَا
وَقَوْلُهُ فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ الْقِيَاسُ اغْتِبَارُ إِذْنِهِ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ حَاضِرٍ أَيْضًا اهـ سَمَ.

• فَوَدَّ: (لَا بَعْدَهُ) يَخْتَصِلُ وَإِنْ لَمْ يُوَارَ بِالْثَرَابِ وَإِنْ لَمْ يُسَدَّ اللَّحْدُ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ رُجُوعِ الْمُعْبَرِ حَيْثُ يُدَّ.
• فَوَدَّ: (وَعَدَمُ النُّقْلِ) انْظُرْ عَلَامَ عَطَفَ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ الْخ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَخْجُورًا
عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ اشْتَرَطَ إِذْنُ الْوَلِيِّ مِنْ وَرَثَتِهِ فَقَطُّ وَلَا فَكُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ
شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (إِذْنُ الْوَارِثِ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَدَخَلَ فِي الْوَارِثِ بَيْتُ الْمَالِ فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ نَعَمْ

إِنْ تَأْهَلَ وَالْأُولَى كُنَاظِرِ بَيْتِ الْمَالِ وَوَاقِفِهِ الْإِسْنَوِي ثُمَّ بَحَثَ اشْتِرَاطُ إِذِنْ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ وَتَعَقُّبُهُ الْأَذْرَعِي بِأَنْ كَثِيرِينَ صَوَّرُوا مَسْأَلَةَ الْمُتَنِّ بِمَا إِذَا كَفَّلَهُ بِإِذْنِهِ فِي حَيَاتِهِ أَه. وَبِحَاجَتِ بِحَمَلِ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَأْذَنْ أَمَّا مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ كَذِمِّي مَاتَ وَلَمْ يَأْذَنْ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ كِفَالَتُهُ (لَمْ إِنْ عَيْنَ مَكَانِ التَّسْلِيمِ) فِي الْكِفَالَةِ (تَعَيَّنَ) إِنْ صَلَحَ سِوَاهُ أَكَانَ ثُمَّ مُؤَنَّةٌ أَمْ لَا وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي اشْتِرَاطَ رِضَا الْمَكْفُولِ بِيَدَيْهِ بِهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ (وَالَا) يُعَيَّنُ

قُود: (إِنْ تَأْهَلَ الْخ) أَي بَأَنْ كَانَ رَشِيدًا أَمَّا غَيْرُهُ وَلَوْ سَفِيهَا فَيُعْتَبَرُ إِذِنْ وَلِيَّهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ أَه. ع ش. قُود: (كُنَاظِرِ بَيْتِ الْمَالِ) أَي فِيمَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ أَه رَشِيدِي فَهُوَ مِثَالُ الْوَارِثِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَدَخَلَ فِي الْوَارِثِ بَيْتُ الْمَالِ أَه. قُود: (ثُمَّ بَحَثَ الْخ) مُعْتَمَدٌ أَه ع ش. قُود: (جَمِيعِ الْوَرَثَةِ) أَي مَعَ اغْتِيَارِ إِذِنْ وَلِيٍّ غَيْرِ الْمُتَأْهَلِ مِنْهُمْ أَه. سَمِ عِبَارَةُ ع ش أَي حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ فِي حَيَاتِهِ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْحَمَلِ أَه. قُود: (وَتَعَقُّبُهُ) أَي بَحَثَ الْمَطْلَبِ. قُود: (بِحَمَلِ الْأُولَى) أَي بَحَثَ الْمَطْلَبِ. قُود: (بِإِذْنِهِ فِي حَيَاتِهِ) قَدْ يُقَالُ يُطْلَانِ إِذْنُهُ بِالْمَوْتِ أَه سَمِ أَقُولُ فِي اقْتِصَارِ الْمُغْنِي عَلَى بَحَثِ الْمَطْلَبِ كَمَا مَرَّ إِشَارَةً إِلَيْهِ. قُود: (كَذِمِّي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَبَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ ذِمِّيٌّ عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ وَانْتَقَلَ مَالُهُ فَيُنَازِلُ لِيَبْتَ بَيْتَ الْمَالِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْإِكْتِضَاءِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَه. قُود: (ظَاهِرٌ الْخ) تَرَدَّدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَه سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ لَا تَصِحُّ كِفَالَتُهُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَهُ الْوَلَايَةُ الْعَامَّةُ وَإِنْ انْتَقَى الْإِزْتُ وَوَلَايَتُهُ عَلَيْهِ لَا تَقْصُرُ مِنَ الْوَلَايَةِ وَلِيٍّ غَيْرِ وَارِثٍ عَلَى صَبِيٍّ أَه وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْإِزْشَادُ مَا فِي الشَّرْحِ كَمَا مَرَّ. قُود: (إِنْ صَلَحَ) يَتَّبِعِي أَنْ تَعَيَّنَ مَا لَا يَصْلُحُ مُفْسِدٌ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَه سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَنْظَرُ لَوْ كَانَ أَي الْمُعَيَّنُ غَيْرُ صَالِحٍ هَلْ تَبْطُلُ الْكِفَالَةُ أَوْ تَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالتَّجَادُرُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجِعْ أَه. قُود: (سِوَاهُ أَكَانَ ثُمَّ) أَي فِي الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ أَي فِي حُضُورِ الْمَكْفُولِ بِهِ. قُود: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْخ) اعْتَمَدَهُ سَمِ وَالسَّيِّدُ عَمَرُ وَفَاقَا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهَا وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذَنْ فِيهِ أَي فِي الْمَكَانِ الْمَكْفُولِ بِيَدَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَسَدَتْ وَلَا يَغْنِي عَنْ ذَلِكَ مُطْلَقُ الْإِذْنِ فِي الْكِفَالَةِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّرَ وَيُشْتَرَطُ الْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ وَلَا يَغْنِي عَنْ ذَلِكَ الْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ الْخُ أَي بَأَنْ يُقَالَ حَيْثُ إِذِنْ فِي ذَلِكَ لَا تَتَفَاوَتْ الْأَمَاكِنُ فِيهِ وَيُرَدُّ بَأَنْ الْأَمَاكِنَ قَدْ تَخْتَلِفُ بِالنَّسْبَةِ لَهُ بَأَنْ يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ فِيمَا إِذِنْ فِيهِ بِخُصُوصِهِ

لَوْ مَاتَ ذِمِّيٌّ عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ وَانْتَقَلَ مَالُهُ فَيُنَازِلُ لِيَبْتَ بَيْتَ الْمَالِ فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْإِكْتِضَاءِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ لَأَنَّهُ لَا عُلُقَةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَهُ بَوَاجُهِ أَه. وَقَوْلُهُ (فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ) لِقِيَاسِ اغْتِيَارِ إِذْنِهِ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ حَازِرٍ أَيْضًا. قُود: (جَمِيعِ الْوَرَثَةِ) أَي مَعَ اغْتِيَارِ إِذِنْ وَلِيٍّ غَيْرِ الْمُتَأْهَلِ مِنْهُمْ. قُود: (بِإِذْنِهِ فِي حَيَاتِهِ) قَدْ يُقَالُ يُطْلَانِ إِذْنُهُ بِالْمَوْتِ. قُود: (ظَاهِرٌ الْخ) تَرَدَّدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قُود: (إِنْ صَلَحَ) يَتَّبِعِي أَنْ تَعَيَّنَ مَا لَا يَصْلُحُ مُفْسِدٌ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ وَلَا يَتَعَيَّنُ. قُود: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْخ) أَقُولُ هُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ اخْتَلَفَ بِهِ الْغَرَضُ كَبَعِيدٍ يَخْرُجُ لِمُؤَنَّةٍ.

(فمكائنها) يتعين إن صلح أيضا كالسلم نعم كلامهم هنا يفهم أنه لا يشترط بيان محل التسليم وإن لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل التسوية ويحتمل الفرق. قال الدميري وهو أن وضع السلم التأجيل، والضمان الحلول وأن ذلك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والتزام وفي كلا فرقته نظر وإن جزم بثانيهما شيئا وتبعته في شرح الإرشاد. أما أولا فلأننا نمنع أن وضع الضمان الحلول وأما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تفارق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بأنه محتاط للأموال لا اختلاف جفيلها باختلاف المحال ما لا محتاط للأبدان إما مر من جواز إركاب البحر يتدين المولى لا بماله وحينئذ فما هناك مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن إذن صاحبه فلم يحتج لبيانه ولا نظر هنا

كتمفرقة أهله له مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر بحث الأذرع من جهة للثوق فيه ثم رأيت المحقق س م قال ما نصه أقول هو من جهة إن اختلف به الغرض كجديد يخرج لمؤنة انتهى اه .
 • قوله (س م): (فمكائنها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لا ذلك المحل بعينه اه ع ش .
 • قوله: (يتعين) إلى قوله من تردد في المعنى إلا قوله وفي كلا فرقته إلى أما إذا وما أتبه عليه . • قوله: (إن صلح أيضا) والآن بأن لم يكن صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بغيره تعين أقرب محل إليه قياسا على السلم وإن فرق بعضهم بينهما لإمكان رده بأن المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما اه . نهاية عبارة س م قوله يتعين إن صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فإن لم يصلح وجب البيان ولا فسدت كالسلم م ر اه .
 • قوله: (فيحتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة س م يتبعه أنه إن كان الإحضار لم يشترط تأخيرها فكالسلم الحال والآن فكالمؤجل اه . • قوله: (ويحتمل الفرق) بأن السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على أقرب موضع صالح للتسليم اه . معني . • قوله: (وتبعته إلخ) وكذا تبعه المعنى كما مر أيضا . • قوله: (فكل منهما إلخ) الأنسب فلأن كلا منهما . • قوله: (عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لأنه محض التزام اه س م . • قوله: (وقد يفرق) أي : بين السلم والضمان . • قوله: (بأنه محتاط إلخ) وقد يقال أن هذا هو المراد بالفرق الثاني . • قوله: (من جواز إركاب البحر إلخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله ولا يخفى ما فيه اه . سيد عمر أي : وحق العبارة إركاب بدن المولى لا ماله البحر .
 • قوله: (بشرطه) أي : إذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول . • قوله: (أذن صاحبه) الجملة نعت

• قوله: (يتعين إن صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فإن لم يصلح وجب البيان ولا فسدت كالسلم م ر . • قوله: (فيحتمل التسوية) يتبعه أنه إن كان الإحضار لم يشترط تأخيرها فكالسلم الحال والآن فكالمؤجل . • قوله: (فكل منهما عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لأنه محض التزام .

لِمُؤْنَةِ الْمُحْضِرِ لَأَنهَا لَيْسَتْ عَلَى الْكَفِيلِ الْعَاقِدِ فَلَا غَرَرٌ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى الْمَكْفُولِ بِخِلَافِ
الْمُؤْنَةِ ثُمَّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ صَالِحٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ تَرُدِّ فِيهِ (وَيَرَأَى الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ)
مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ أَيْ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ الْمَكْفُولِ مِنْ بَدَنِ أَوْ عَيْنٍ إِلَى الْمَكْفُولِ
لَهُ أَوْ وَارِثِهِ (فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ) الْمُتَعَيَّنِ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ لَمْ يُطَالَيْهِ بِهِ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ كَفَلَ
وَاجِدٌ بَدَنَ اثْنَيْنِ لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِإِحْضَارِهِمَا كَأَنَّا مُتَضَامِنَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ (بَلَا حَائِلٍ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمَكْفُولِ لَهُ وَلَوْ مَحْبُوسًا بِحَقِّ لِإِتْيَانِهِ بِمَا لَزِمَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَهُ لَهُ بِحَضْرَةِ مَانِعٍ (كَمُتَغَلَّبٍ)

لَيَدَيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِمُؤْنَةِ الْمُحْضِرِ) بِكَسْرِ الضَّادِ أَيْ مُحْضِرِ الْقَاضِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُؤْنَةِ ثُمَّ) أَيْ فِي
التَّسْلِيمِ الْمُؤَجَّلِ فَعَلَى الْعَاقِدِ أَيْ الْمُسَلِّمِ إِلَيْهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ) الْخ. أَيْ: الْمَكَانُ الْمُعَيَّنُ أَوْ مَكَانُ
الْكَفَالَةِ فَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا. هـ. قَوْلُهُ: (فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ) الْقِيَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا تَعْيِينَ مَحَلِّ
التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ مَكَانَهَا لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَحَلٍّ وَلَا قَسَدَتْ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيْ بِنَفْسِهِ) الْخ. أَيْ: بِتَسْلِيمِ
الْكَفِيلِ بِنَفْسِهِ الْخ. وَهَذَا تَفْسِيرٌ مُرَادٌ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ إِصَابٌ يُنَاسِبُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَيْنٍ هُنَا) وَفِيمَا
يَأْتِي فِي فَرْجٍ فَإِنْ غَابَ اسْتَطْرَادِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيْ: بِتَعْيِينِ مَحَلٍّ صَالِحٍ أَوْ وَقْعِ الْكَفَالَةِ فِيهِ أَصْلًا
وَحَالًا وَيَكُونُهُ أَقْرَبُ مَحَلٍّ صَالِحٍ مِنْ مَحَلِّ التَّكْفُلِ أَوْ مِنَ الْمُعَيَّنِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ أَصْلًا أَوْ حَالًا وَهَذَا عَلَى
مَرَضِي الشَّارِحِ كَالْمُعْنَى مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الضَّامِنِ وَالتَّسْلِيمِ وَأَمَّا عَلَى مَرَضِي النُّهَيْةِ وَسَمُّ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ
فَبِالتَّعْيِينِ أَوْ بِوُقُوعِ الْكَفَالَةِ أَوْ بِخُرُوجِهِ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ بَعْدَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُطَالَيْهِ بِهِ) أَيْ: الْمَكْفُولُ لَهُ
الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُتَضَامِنَيْنِ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنًا عَنِ الْآخَرِ أَه
كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) وَلَوْ تَكْفُلٌ بِهِ رَجُلَانِ مِمَّا أَوْ مُرْتَبًا فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأْ الْآخَرُ وَإِنْ قَالَ
سَلَّمْتُهُ عَنْ صَاحِبِي وَلَوْ كَفَلَ رَجُلٌ لِرَجُلَيْنِ فَسَلَّمَ إِلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَبْرَأْ مِنْ حَقِّ الْآخَرِ وَلَوْ تَكَفَّلَ كَفِيلَانِ
ثُمَّ أَحْضَرَ أَحَدُهُمَا الْمَكْفُولَ بِهِ بَرِيءٌ مُحْضِرُهُ مِنَ الْكَفَالَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ وَبَرِيءُ الْآخَرِ مِنَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ كَفِيلَهُ
مُسَلِّمٌ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْأُولَى لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ جِهَتِهِ وَلَوْ أَبْرَأَ الْمَكْفُولُ لَهُ الْكَفِيلُ مِنْ حَقِّهِ بَرِيءٌ
وَكَذَا لَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي عَلَى الْأَصِيلِ أَوْ قَبْلَهُ فِي أَحَدٍ وَجَهْتَيْنِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ كَمَا يَبْرَأُ الْأَصِيلُ
بِأَفْرَاقِهِ الْمَذْكُورِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَإِنْ قَالَ الْخ يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَرْضَ الْمَكْفُولُ لَهُ بِذَلِكَ أَه.

هـ. قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَكْفُولِ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) فِي النُّهَيْةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَحْبُوسًا بِحَقِّ) الْمُتَبَادَرُ
مِنْهُ الْمَوَافِقُ لِتَضَرُّعِ الْمُعْنَى أَنَّ الْمُعْنَى وَلَوْ كَانَ الْمَكْفُولُ لَهُ مَحْبُوسًا الْخ خِلَافًا لِقَوْلِ الْكُرْدِيِّ أَيْ وَلَوْ
كَانَ الْمَكْفُولُ مَحْبُوسًا بِحَقِّ أَه عِبَارَةُ النُّهَيْةِ وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ مَحْبُوسًا بِحَقِّ أَيْضًا لِإِمْكَانِ إِحْضَارِهِ
وَمُطَالَبَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حُيِسَ بِغَيْرِ حَقِّ لَتَعَدَّرَ تَسْلِيمُهُ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ الْخ الْمُرَادُ مِنْ
هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْكَفِيلَ إِذَا سَلَّمَ الْمَكْفُولَ لِلْمَكْفُولِ لَهُ وَهُوَ مَحْبُوسٌ بِرِيءٍ إِنْ كَانَ الْحَبْسُ بِحَقِّ كَانَ كَانَ
عَلَى دَيْنٍ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ م ر بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَكْفُولُ تَحْتَ يَدِ مُتَغَلَّبٍ فَلَا يَبْرَأُ لِمَا عَلَّلَ بِهِ أَيْضًا

هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ) الْخ. الْقِيَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا تَعْيِينَ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ مَكَانَهَا لَا بُدَّ
مِنْ تَعْيِينِ مَحَلٍّ وَلَا قَسَدَتْ.

يُخْتَارُ مِنْهُ فَلَا يَرَى أَعْدَمُ حُصُولِ الْمُقْصُودِ نَعَمْ إِنْ قَبِلَ مُخْتَارًا بَرِيًّا وَخَرَجَ بِمَكَانِ التَّسْلِيمِ غَيْرُهُ
فَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الِامْتِنَاعِ كَأَنْ كَانَ بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ بَيِّنَتُهُ أَوْ مَنْ يُعِينُهُ
عَلَى خُلَاصِهِ وَالْأَجْزَرُ الْحَاكِمُ عَلَى قَبُولِهِ فَإِنْ صِغَتْ تَسْلَمُهُ عَنْهُ فَإِنْ قَبِلَ الْحَاكِمُ أَشْهَدَ أَنَّهُ
سَلَّمَهُ وَبَرِيًّا وَيَأْتِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا لَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ زَمَنِ الْمُتَقَيَّنِّ.

(فَرَعَ) قَالَ ضَمَنْتُ إِحْضَارَهُ كُلَّمَا طَلَبْتَهُ الْمَكْفُولُ لَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ غَيْرُ مَرَّةٍ لِأَنَّهُ فِيمَا بَعْدَهَا مُتَعَلِّقُ
الضَّمَانِ عَلَى طَلَبِ الْمَكْفُولِ لَهُ وَتَعْلِيْقُ الضَّمَانِ يُبْطِلُهُ كَذَا اعْتَمَدَ شَارِحُ كَالْبَلْقَيْنِيِّ فِيهِ نَظَرٌ
بَلْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ تَعْلِيْقُ أَصْلِ الضَّمَانِ عَلَى الطَّلَبِ وَتَقْلُقُهُ مُبْطِلٌ لَهُ مِنْ أَصْلِهِ فَهُوَ الْأَوْجَهُ فَإِنْ
قُلْتُ: الْأَوَّلَى فِيهَا تَعْلِيْقٌ بِالْمُقْتَضَى إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الْإِحْضَارُ إِلَّا بِالطَّلَبِ قُلْتُ الْمُتَعَلِّقُ هُنَا الضَّمَانُ
لَا الْإِحْضَارُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ فَإِنْ جَعَلَ كُلَّمَا قَبِلَ لِلْإِحْضَارِ فَقَطْ فَمِثْلُهُ التَّكْرُّزُ فَلَمْ يَصِحَّ
الْقَوْلُ بِالْمَرَّةِ عَلَيْهِمَا فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا الرَّاجِحُ مِنْ ذَلِكَ قُلْتُ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي ضَمَنْتُ إِحْضَارَهُ
بَعْدَ شَهْرِ أَنْ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بِإِحْضَارِهِ لَا بِضَمَنْتُ تَقْلُقُهُ هُنَا بِهِ أَيْضًا فَيَصِحُّ وَيَتَكْرَّرُ كُلَّمَا طَلَبْتَهُ
(وَبَانَ بِحَضْرَةِ الْمَكْفُولِ) الْبَالِغُ الْعَاقِلُ بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَلَا حَائِلَ (وَيَقُولُ) لِلْمَكْفُولِ لَهُ (سَلَّمْتُ

أ. هُوَ أَيْضًا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ. ه. قَوْلُ: (إِنْ قَبِلَ الْخُ) أَي: إِنْ قَبِلَ الْمَكْفُولُ لَهُ تَسَلَّمَ الْمَكْفُولُ مَعَ
الْحَائِلِ مُخْتَارًا لِهُذَا الْقَبُولِ بَرِيًّا الْكَفِيلُ أ. سَيَذْكُرُ. ه. قَوْلُ: (تَسَلَّمَهُ الْخُ) أَي: الْحَاكِمُ الْمَكْفُولُ عَنْ
جِهَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ. ه. قَوْلُ: (فَإِنْ قَبِلَ الْحَاكِمُ) أَي: فَقَدْ الْكَفِيلُ الْحَاكِمُ أَي لِقَائِهِ عَنِ الْبَلَدِ إِلَى مَا فَوْقَ
مَسَافَةِ الْمَدَنِيِّ أَوْ لِمَسَافَةِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ لِتَحْجِيهِ أَوْ لَطَلْبِهِ دَرَاهِمَ وَإِنْ قُلْتُ أَع ش. ه. قَوْلُ: (وَبَرِيًّا) عَطَفَ
عَلَى أَشْهَدَ. ه. قَوْلُ: (كَذَا اعْتَمَدَ شَارِحُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَهُ الْبَلْقَيْنِيُّ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْأَوْجَهُ
وَأَنْ يُنْظَرَ فِيهِ بَانَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ تَعْلِيْقُ أَصْلِ الضَّمَانِ الْخُ أ. ه. قَوْلُ: (بَلْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ تَعْلِيْقُ أَصْلِ
الضَّمَانِ) فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ وَقَعَةً ظَاهِرَةٌ. ه. قَوْلُ: (وَتَقْلُقُهُ مُبْطِلٌ لَهُ الْخُ) أَي: فَلَا يَلْزَمُهُ
إِحْضَارُهُ مُطْلَقًا فِي لَا وَلِيٍّ وَلَا فِيمَا بَعْدَهَا. ه. قَوْلُ: (فَهُوَ الْأَوْجَهُ) أَي: بِطُلَانِ الضَّمَانِ مِنْ أَصْلِهِ أَي: مِنْ
حَيْثُ الدَّلِيلُ فَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي فَيَصِحُّ وَيَتَكْرَّرُ الْخُ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ. ه. قَوْلُ: (الْأَوَّلَى) أَي:
الْمَرَّةُ الْأَوَّلَى أ. كُرْدِي. ه. قَوْلُ: (بِالْمُقْتَضَى) بِكُسْرِ الضَّادِ وَهُوَ الطَّلَبُ. ه. قَوْلُ: (هَلِيْهُمَا) أَي: عَلَى
جَعَلَ كُلَّمَا قَبِلَ لِلْإِحْضَارِ وَجَعَلَهُ قَبِلَ لَضَمَنْتُ أَوْ عَلَى تَعْلِيْقِ الضَّمَانِ وَتَعْلِيْقِ الْإِحْضَارِ إِذَا الْأَوَّلُ يَقْتَضِي
الْبُطْلَانَ وَالثَّانِي التَّكْرُّزَ. ه. قَوْلُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِمَّا ذَكَرَ مِنَ التَّعْلِيْقَيْنِ. ه. قَوْلُ: (الْبَالِغُ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي
النِّهَايَةِ. ه. قَوْلُ: (فَيَصِحُّ) أَي: الضَّمَانُ (وَيَتَكْرَّرُ الْخُ) أَي: الْإِحْضَارُ وَلِزُومِهِ. ه. قَوْلُ: (الْبَالِغُ الْعَاقِلُ)
شَامِلٌ لِلْسَّغِيَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ سَمِ وَع ش وَسَيَذْكُرُ مُخْتَرًا الْبَالِغَ الْعَاقِلَ بِقَوْلِهِ أَمَّا الصَّبِيُّ الْخُ.
ه. قَوْلُ: (بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ) أَي: وَزَمَنِهِ أَخَذًا مِمَّا سَيَذْكُرُهُ.

ه. قَوْلُ: (الْبَالِغُ الْعَاقِلُ) شَامِلٌ لِلْسَّغِيَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ.

نفسى عن جهة الكفيل) وكذا في غير محلّ التسليم أو زَمَنِهِ حَيْثُ لا غرض له في الامتناع فيشهد أنه سلّم نفسه عن كفالة فلان وببرأ الكفيل كذا أطلقه المازردى والأوجه أخذًا مما قبله أنه لا يكفي إشهاده إلا إن قُيِّدَ الحاكمُ أمّا الصبي والمجنون فلا عِثْرَةٌ بقوليهما إلا إن رضى به المكفول له على الأوجه وتسلم أجنبي بإذن الكفيل كتسليمه وبدون إذنه لقول إلا إن قَبِلَ المكفول له.

(تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويُفَرَّقُ بأن مجيء هذا وحده لا قرينة فيه فاشتراط لفظ يدل بخلاف مجيء الكفيل به فلا يحتاج للفظ ونظيره أن التخلية في القبض لا بُدَّ فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مرّ نعم إن أحضره بغير محلّ التسليم فلا بُدَّ من لفظ يدل على قبوله له حيثيذ فيما يظهر (ولا يكفي مجرد حضوره) بلا قوله المذكور أنه لم يُسلّمه إليه ولا أُخِذَ من جهته (فلان غاب) المكفول من بدني أو عيني (لم

قود: (فيشهد) أي: المكفول. قود: (والأوجه) إلى التنبيه في المثني. قود: (فلا جبرة بقوليهما) يتبني أن محلّه ما لم يحضرا ويقولوا أرسلني ولتي إليك لأسلم نفسي عن جهة الكفالة ويغلب على الظن صدقهما أخذًا مما قالوه في الإذن في دخول الدار وإيصال الهدية اه. ع ش. قود: (على الأوجه) عبارة النهاية كما بحثه الأذعي وتسلم ولي المكفول كتسليمه اه قال ع ش قوله م كما بحثه الأذعي مُعْتَمَدٌ اه. وقال الرشيدي قوله م ر كتسليمه أي المكفول المُعْتَمَرُ تسليمه اه. قود: (هنا) أي: في تسليم المكفول نفسه عن الكفيل. وقود: (لا فيما قبله) أي: في تسليم الكفيل المكفول ولا يخفى أن تغييره بالظهور إنما هو بالنسبة للثاني والآق قول المصنّف ولا يخفى إلخ نص في الأول.

قود: (فاشترط لفظ إلخ) هل يتعيّن اللفظ بخصوصه أو يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وإن لم يكن لفظاً محلّ تردّد ولعلّ الثاني أقرب اه سيّد عمر أقول وقول الشارح لا قرينة إلخ فيه إشارة إلى ما استقرّ به. قود: (كما مرّ) أي: في البيع (إن أحضره) أي الكفيل المكفول. قود: (بغير محلّ التسليم) هل أو بغير زمانه اه سم أقول نعم كما جرّم به السيّد عمر (فلا بُدَّ من لفظ إلخ) فيه نظير ما مرّ فلا تغفل اه سيّد عمر. قود: (على قبوله له) وفي نسخة على قوله وكلّ منهما محتاج إلى التأمل اه. سيّد عمر أي كان قضية السياق أن يقول على تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك أن تقول إنما عدل الشارح إلى قوله على إشارة إلى أن المدار إلى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول في غير محلّ التسليم فلا يكفي مجرد قول الكفيل سلّمته عن الكفالة. قود: (بلا قوله) إلى المتن في النهاية والمثني وزاد الأول حتى لو ظفر به المكفول له ولو بمجلس الحكم وأدعى عليه لم يبرأ الكفيل اه. قال الرشيدي قوله م ر وأدعى عليه أي ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما يأتي في السوادة اه. قود: (لأنه) أي: الكفيل وكذا ضمير من جهته. قود: (ولا أخذ إلخ) أي: بأن كان وكيلًا وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يُسلّمه.

قود: (بغير محلّ التسليم) هل أو بغير زمانه.

يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) لِعُذْرِهِ وَيُصَدَّقُ فِي جِهْلِهِ بِمِثْلِهِ (وَالَا) بِأَنْ عَرَفَ مَكَانَهُ (فَيَلْزِمُهُ) عِنْدَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَنْ يَمْنَعُهُ مِنْهُ عَادَةً وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي هَذَيْنِ بِقَوْلِهِ إِحْضَارُهُ وَلَوْ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَمِنْ فَوْقِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَوْ فِي بَحْرِ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ فِيهِ فِيمَا يُظْهِرُ وَإِنْ حَبَسَ بِحَقِّ فَيَلْزِمُهُ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنْ ذَيْنِ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ مَعَ حَبْسِهِ بِحَقِّ فِي غَيْرِ مَخْلٍ التَّسْلِيمِ يَلْزَمُ بِإِحْضَارِهِ وَيُحْبَسُ مَا لَمْ يَتَسَبَّبْ فِي تَخْلِيصِهِ وَلَوْ يَبْدُلُ مَا عَلَيْهِ وَمُؤْنَةُ السَّفَرِ فِي مَالِ الْكَفِيلِ وَلَوْ كَانَ الْمَكْفُولُ يَتَذَنُّ بِمُتَاجِ لِمُؤْنِ السَّفَرِ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فَيُظْهِرُ أَنَّ يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِي الدِّينِ الْمَحْبُوسِ عَلَيْهِ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْ جَهَلَ مَكَانَهُ) وَلَا يُكَلَّفُ السَّفَرُ إِلَى التَّاحِيَةِ الَّتِي عَلِمَ ذَهَابَهُ إِلَيْهَا وَجَهَلَ خُصُوصَ الْقَرْيَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا لِيَبْتَخَرَ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ بِهِ اه. ع. ش. • قَوْلُ: (لِعُذْرِهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهِرُ إِلَى إِحْضَارِهِ وَقَوْلُهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ. • قَوْلُ: (أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى إِلَّا) الظَّاهِرُ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَصُّ بِهِ خَوْفُ الطَّرِيقِ لِيَتَحَوَّ عَذْرٍ خَاصٍّ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْمَوَانِعِ قَدْ تَخْتَصُّ بِهِ وَيَمْتَرُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْلُ: (فِي هَذَيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ فِي عَدَمِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَفِي وُجُودِ مَنْ يَمْنَعُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَم. • قَوْلُ: (إِحْضَارُهُ) فَاعِلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قِيلَزِمُهُ. • قَوْلُ: (وَإِنْ حَبَسَ) أَيِ الْمَكْفُولِ. • قَوْلُ: (فَيَلْزِمُهُ) أَيِ الْكَفِيلِ. • قَوْلُ: (قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ) أَيِ الْمَكْفُولِ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَضَاؤُهُ لِلذَّيْنِ بِإِذْنِ الْمَدِينِ الْمَكْفُولِ بِإِذْنِ رَجَعَ وَالْأَفْلَا لَأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِذَلِكَ وَلَا يَلْزِمُهُ مِنْ كَوْنِهِ نَشَأً عَنِ الضَّمَانِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْإِدَاءِ اه. ع. ش. • قَوْلُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْكَفِيلِ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي قَوْلِهِ يَلْزِمُ وَقَوْلُهُ يَخْبِسُ الْآتِيَيْنِ. • قَوْلُ: (مَعَ خَبْسِهِ) أَيِ الْمَكْفُولِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي بِإِحْضَارِهِ. • قَوْلُ: (وَمُؤْنَةُ السَّفَرِ) أَيِ سَفَرِ الْكَفِيلِ لِإِحْضَارِ الْغَائِبِ سَيِّدُ عَمَرَ وَكَزْدِي زَادَ ع. ش. وَأَمَّا مُؤْنَةُ الْمَكْفُولِ فَسَيَاتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَكْفُولُ يَبْدَنُ إِلَيْهِ. • قَوْلُ: (فِي مَالِ الْكَفِيلِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ ائْتَمَّتِ الْمَكْفُولُ مِنَ الْحُضُورِ وَاحْتِجَّ فِي إِحْضَارِهِ إِلَى رَسُولٍ مِنَ الْحَاكِمِ لِيُجِبِرَهُ عَلَى الْحُضُورِ فَإِنْ أُجِرَ الرَّسُولُ عَلَى الْمَكْفُولِ م. ر. اه. سَم. • قَوْلُ: (مَا مَرَّ فِي الدِّينِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ صَاحِبِ الْبَيَانِ اه. سَم. عِبَارَةُ الْكَزْدِي قَوْلُهُ مَا مَرَّ إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ فَيَلْزِمُهُ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنْ ذَيْنِ مَعَ قَوْلِهِ يَلْزِمُ بِإِحْضَارِهِ وَيَخْبِسُ إِلَيْهِ يَفْنَى يَلْزِمُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِهِ وَلَوْ يَبْدُلُ مَالِ اه. وَعِبَارَةُ ع. ش. أَيِ فَيُقَالُ هُنَا يَلْزِمُهُ مُؤْنُ السَّفَرِ ثُمَّ إِنْ كَانَ صَرَفَهُ عَلَى الْمَكْفُولِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ رَجَعَ وَلَا يَلْزِمُ مِنْ كَوْنِهِ نَشَأً عَنِ الضَّمَانِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْمَكْفُولِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهُ الرُّفْعُ إِلَى قَاضٍ بِإِذْنِ الْكَفِيلِ فِي صَرْفِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ قَرْضًا لِأَنَّ الْمَكْفُولَ بِإِذْنِهِ فِي الْكَفَالَةِ التَّزَمَ الْحُضُورَ مَعَ الْكَفِيلِ لِلْقَاضِي وَمَنْ لَازَمَهُ صَرَفُ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ اه. • قَوْلُ: (الْمَحْبُوسِ عَلَيْهِ) أَيِ: الدِّينِ الَّذِي

• قَوْلُ: (فِي هَذَيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ فِي عَدَمِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَفِي وُجُودِ مَنْ يَمْنَعُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُ: (فِي مَالِ الْكَفِيلِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ ائْتَمَّتِ الْمَكْفُولُ مِنَ الْحُضُورِ وَاحْتِجَّ فِي حُضُورِهِ إِلَى رَسُولٍ مِنَ الْحَاكِمِ لِيُجِبِرَهُ عَلَى الْحُضُورِ فَإِنْ أُجِرَ الرَّسُولُ عَلَى الْمَكْفُولِ م. ر. • قَوْلُ: (مَا مَرَّ فِي الدِّينِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ

(تبييه) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر للإحضار ويُمكن منه إن وثق الحاكم منه بذلك وثوقاً ظاهراً لا يتخلّف عادةً وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فإن تغذّر حيس حتى يزن المال قرضاً أو يئاس من إحضاره (ويُنهّل مدة ذهاب وإياب) عادةً لأنه المُمكن ويبحث الإسنوي إمهاله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والأذرعِي إمهاله لانتظار رُفقة يَأْمَنُ بهم وانقطاع نحو مطرٍ ونلج وحلٍ مؤذٍ (فإن مضت) الشدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وُجِدَتْ تلك الشروط ومنها أن تلزمه الإجابة إلى القاضي لإذنه أو لِقَوْلِ المكفول له للكفيل أحضره للقاضي ويقول له القاضي أحضره لأنه حينئذ رسول

حيس المكفول لأجله. قود: (منه بذلك) أي: من الكفيل بالإحضار. قود: (فإن تغذّر) أي: كفيل الكفيل. قود: (حتى يزن المال قرضاً أو يئاس إلخ) قياس الإختفاء باليأس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجّع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرّملي وهو يؤيد ما ذكرته اه سم. قود: (ويبحث الإسنوي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. قود: (أي في السفر الطويل) إن كان تقييد كلام الإسنوي بالطويل بالنسبة للثلاثة الأيام قواضح وإلا فمحل تأمل فيتنبي في القصير اعتبار مدة الإسراحة على العادة فتأمل اه سيّد عمر. قود: (والأذرعِي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. قود: (إمهاله) أي: عند الذهاب والعود نهايةً ومغني. قود: (وانقطاع نحو مطرٍ إلخ) عطف على رُفقة ويتنبى أن مثل ما ذكر من الأغذار ما لو غرّب المكفول لِرِئَاثَتٍ عليه فيمنهل الكفيل مدة التثريب اه. ع ش. قود: (مؤذٍ) أي: لا يسلك عادةً ولا يُحبس مع هذه الأغذار نهايةً ومغني. قود: (لإذنيه) أي: لأجل إذن المكفول للكفيل في الكفالة فإنه حينئذ تلزمه الإجابة إلى القاضي اه كزدي. قود: (أو لِقَوْلِ المكفول له إلخ) لا يخفى أنه يوهّم صحة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحسب الكفيل معه وليس كذلك فكان المُناسب ذكره بعد قول المتن وأنها لا تصح بغير رضا المكفول كما فعل النهاية والمغني حيث قالَا تفرعاً عليه واللفظ للثاني فلو كفل به بلا إذن منه لم تلزمه إجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وإن طالب المكفول له الكفيل كما في ضمان المال بغير إذن إلا إن سألَه المكفول له إحضاره كأن قال له أحضره إلى القاضي فإنه إذا أحضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكفته ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل الحق وعلى هذا لا بُدَّ من اعتبار مسافة العذرى وإنما اعتُبر استدعاء القاضي لأن صاحب الحق لو طلب إحضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه أداء الحق إن قدر عليه وإلا فلا شيء عليه وإذا امتنع الكفيل من إحضار المكفول في هاتين الصورتين فلا حبس عليه أما في الأولى وهي فيما إذا لم تلزمه الإجابة فإنه حبس على ما يقدّر عليه وأما في الثانية وهي فيما إذا قال له أحضره إلى القاضي فلائه وكيل اه. قود: (ويقول له إلخ) بالتصديق عطفًا على القول. قود: (لأنه حينئذ) أي: الكفيل حين

صاحب البيان. قود: (حتى يزن المال قرضاً أو يئاس من إحضاره) قياس الإختفاء باليأس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجّع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرّملي وهو يؤيد ما

القاضي إليه ولم يكف قول ذي الحق لأن من طلب خصمه لفايض لا تلزمه إجابته من حيث طلبه له ومن ثم تقيّد بمسافة العدوى ويقول وقد ألغى يندفع اعتماد الزر كشي قول جنع لا يحبس كعمير يدين ووجه اندفاعه ظهور الفرق بأن هذا يُعَدُّ قادراً على إحضار ما لزمه بخلاف ذلك (حجس) إن لم يؤدّ الدين إلى تغذّر إحضار المكفول بموت أو نحو تغلب أو جهل بمحلّه لا متناعه ممّا لزمه. وبَحَثُ الإسْنَوِيّ أنه إذا حَضَرَ المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على مَنْ أَدَّاه إليه ورَدَّ أنه تبرّع بالأداء لتخليص نفسه وأجيب: يُنْتَفَعُ تبرّعه وإنما بذلّه للحيلولة وهو مُتَّجِعٌ ومن ثم استردّه إن بقي والا فبذلّه والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والا لم يرجع بشيء لتبرّعه بأداء دينه بغير إذنه ولو تغذّر رجوعه على المؤدّي إليه فهل يرجع على المكفول؟ لأن أدائه عنه يُشبه القرض الضمني له أو لا لأنه لم يُراعَ في الأداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها به من الحبس كل مُحْتَمَلٍ والثاني أقرب (وقيل إن غاب إلى مسافة القصر لم يلزمه إحضاره) لأنها بمنزلة الغيبة المُتَقَطِّعة ورَدُّوه بأن مال المدين لو غاب إليها لزم إحضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكّر بين أن تطرأ الغيبة أو يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بيدّ غائب مجهل مكانه.

إذ أمره القاضي بإحضار المكفول. فود: (إليه) أي: المكفول. فود: (ولم يكف) أي: في لزوم الإجابة. فود: (ذي الحق) هو هنا المكفول. فود: (لا تلزمه) أي الخصم. فود: (ومن ثم) أي: من أجل أنه حيث يَدّ رسول القاضي إليه (يُتَيَدُّ) أي لزوم الإجابة حيث يَدّ. فود: (إن لم يؤدّ) إلى قوله: (والكلام) في النهاية والمُعْنَى. فود: (إن لم يؤدّ الدين) ظاهره أنه إذا أداه ملكه المُسْتَحَقُّ مِلْكٌ قَرْضٍ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فيه كالقَرْضِ م ر هـ. سم. فود: (لا متناعه ألغى) علةً لِلْحَبْسِ هـ ع ش. فود: (ونَحَتْ الإسْنَوِيّ) ألغى عبارة النهاية والمُعْنَى والأوجه أن له استرداده ألغى هـ. فود: (إذا حضر المكفول ألغى) ويتّجه كما أفاده شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أن يُلْحَقَ بِقُدُومِهِ أي من الغيبة تغذّر حُضُورِهِ بِمَوْتٍ وَنَحْوِهِ حَتَّى يَرْجِعَ به بِنَهَايةٍ وَمُعْنَى وَسَمَّ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ م ر حَتَّى يَرْجِعَ به أي حَتَّى يَرْجِعَ الْكَفِيلُ بِمَا غَرَمَهُ هـ. فود: (هـ) أي: المكفول. فود: (حلى المؤدّي إليه) أي: المكفول له. فود: (لأنها بمنزلة) إلى قوله نَعَمْ في النهاية والمُعْنَى. فود: (في جميع ما ذكّر) من قوله فَإِنْ غَابَ إِلَى هـ. فود: (لا تصح بيدّ غائب ألغى) خلافاً لِلنَّهْيَةِ قَالَ ع ش وقد يوجّه كلام حجّ بأن فائدة الكفالة إحضار المكفول ولا يَتَأْتَى إِلَّا إِذَا عَرَفَ مكانه وَيُرَدُّ بَاتَهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْجَهْلِ بِمكانه وَقَدْ كَفَّالَةُ اسْتِئْزَارَ ذَلِكَ هـ. فود: (جهل مكانه) الذي في الْعُبَابِ عَطْفًا عَلَى مَا يَصِحُّ التَّكْفُلُ به أو غَائِبٌ لَمْ يَقْطَعْ خَبْرَهُ انْتَهَى

ذَكَرْتَهُ. فود: (إن لم يؤدّ الدين) ظاهره أنه إذا أداه امتنع خبسه وانقطع طلب المكفول له الإحضار واغْلَمَ أنه إذا أداه مَلَكَهُ المُسْتَحَقُّ مِلْكٌ قَرْضٍ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فيه كالقَرْضِ م ر هـ. فود: (إنه إذا حضر المكفول ألغى) كحُضُورِهِ كما أفاده شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ تغذّر حُضُورِهِ بِمَوْتٍ وَنَحْوِهِ حَتَّى يَرْجِعَ به انْتَهَى. فود: (جهل مكانه) الذي في الْعُبَابِ عَطْفًا عَلَى مَا يَصِحُّ التَّكْفُلُ به أو غَائِبٌ لَمْ يَقْطَعْ خَبْرَهُ

(تبيه) وَقَعَ لِلشَّارِحِ هُنَا مَا قَدْ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ حَيْثُ مَزَجَ الْمُتَنَبِّهَ بِقَوْلِهِ فَيَلْزِمُهُ إِحْضَارُهُ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَمَا دُونَهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَا فَوْقَهَا لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْضَارُ مِنْهُ وَهُوَ خِلَافُ مُصَحِّحِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا لَا يُقَالُ هِيَ وَإِنْ بَعْدَتْ تُسَمَّى مَسَافَةً قَصْرٍ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَحْسُنُ لَوْ لَمْ يَقُلْ فَمَا دُونَهَا أَمَّا إِذَا قَالَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مُرَادُهُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ إِلَّا أَقْلُهَا لِأَنَّهَا الَّتِي لَهَا دُونَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ لَهُ فَاثْنَيْنِ إِحْدَاهُمَا الرُّدُّ عَلَى مَنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَ مَسَافَةِ الْعُدْوَى وَغَيْرِهَا وَالثَّانِيَةُ بَيَانُ تَكْنِيَةِ خِلَافِيَّةِ أَوْ مَا إِلَيْهَا الْمُتَنَبِّهَ وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْخَادِمِ بِقَوْلِهِ مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ مِنَ الْحَاقَةِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ بِمَا دُونَهَا خِلَافُ مَا صَحَّحَهُ الْمُتَوَلَّى فَقُلْنَا أَنَّ مَا دُونَهَا لَا خِلَافَ فِيهِ يُعْتَدُّ بِهِ بَلْ فِيهَا فَالْشَّيْخَانِ يُلْحِقَانِهَا بِمَا دُونَهَا وَالْمُتَوَلَّى يُفَرِّقُ فَقَصَدَ الشَّارِحُ أَنْ يُبَيِّنَ الْأَصْلَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَنْ شَذَّ فَأَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِ فِيهِ وَلَمْ يُيَالِ بِذَلِكَ الْإِنْهَامَ لِأَنَّهُ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسَافَةِ وَمَا فَوْقَهَا فَيَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِهَا ثُبُوتُ مَا فَوْقَهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ مَا دُونَهَا ثُبُوتُهَا فَتَمَيَّنْ ذِكْرُ الدُّوْنِ لِيَتَنَبَّهَ الْفَائِدَتَيْنِ فَتَأْتِلُهُ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَذُفِنَ) أَوْ هَرَبَ أَوْ تَوَارَى وَلَمْ يُذَكَّرْ مَحَلُّهُ (لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ) فَالْمَقْبُوبَةُ أَوْلَى لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ أَصْلًا بَلْ النَّفْسُ وَقَدْ فَاتَتْ وَذَكَرَ الدَّفْنَ لِأَنَّهُ

وقوله لم يتقطع خبره عزاء في شرحه إلى البحر اه. سم. قوله: (هنا) أي: في شرح وإلا فيلزمه.

قوله: (بقوله إلخ) أي مزجاً متلبساً بقوله إلخ. قوله: (لا يقال) أي: في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرد عليه. قوله: (هي) أي: المسافة (وإن بعدت) أي: عن مزحلتين (تسمى إلخ) أي: مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقييد بمزحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير. قوله: (لو لم يقل إلخ) أي: لو ترك لشارح لفظ فما دونها. قوله: (فليس مراده إلخ) لا يخفى ما فيه فإن مسافة القصر بالمعنى الشامل لأقلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من أفرادها وهذا ظاهر ولعمري إن التعجب من الشارح في ذلك بما يتعجب منه بل لم يصدر عن تأمل سم وسيد عمر. قوله: (بأن له إلخ) أي: للمزج اه كزدي. قوله: (أن يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) أي: والتي فوقها إلى مسافة القصر بالزوم فيها دون الأولى. قوله: (يغتد به) احتراز به عن أشار إلى أن ينبغي أن يفصل إلخ. قوله: (بل فيها) أي: بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر. قوله: (الأصل المتفق عليه) وهو ما دون مسافة القصر. قوله: (وأنه إلخ) عطف على الأصل. قوله: (فأشار) أي: من شذ. قوله: (إلى تفصيل فيه) أي: فيما دونها أي بين كونه مسافة العدوى وغيرها كما مر آنفاً.

قوله: (ولم يبال) أي: الشارح. قوله: (أو هرب) إلى قول المتن وأنها لا تصح في النهاية والمغني إلا قوله ولا أثر إلى ولو قال. قوله: (فالمقبوبة) أي: من حد أو غيره اه ع ش. قوله: (أولى) عبارة المغني واحتراز بالمالي عن المقبوبة فإنه لا يطالب بها جزماً اه. قوله: (لأنه لم يلتزمه إلخ) وظاهر إطلاق

انتهى. وقوله لم يتقطع خبره عزاء في شرحه إلى البحر. قوله: (فليس مراده إلخ) لا يخفى ما فيه فإن مسافة القصر بالمعنى الشامل لأقلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من أفرادها وهذا ظاهر ولعمري أن

قبله قد يُطالَب بإحضاره للإشهاد على صورته كما مرَّ لا لأنه يُطالَب قبله بالمال كما هو واضح (والأصح أنه لو شرط في الكفالة أنه يقرض المال) ولو مع قوله (إن فات التسليم بطلت) الكفالة لأنه شرطٌ يُنافي مُقتضاها وإنما صحَّ قرضُ شرطٍ فيه نحو ردِّ مُكسبٍ عن نحو صحيح وضمنان بشرط الخيار للمضمون له أو حلول المؤجل لأنَّ الثَّرم هنا مُستَقِلُّ يُقرَّد بعقدٍ فائزٍ شرطه كشرط عقدٍ في عقدٍ وغيره ممَّا ذُكِرَ صِفَةً نابعةً لا تُخِلُّ بمُقْتَضَى العقد من كُلِّ وجهٍ فالْفَيْتٌ وحدها وليس مِنَ الشرط كَفَلْتُ بِيَدِهِ فَإِنْ مَاتَ فَقَلِّيَ الْمَالُ لَهُ وَعَدَّ فَيَلْفُو وَتَصَحَّ الكفالة ولا أثر لإرادة الشرط هنا فيما يظهر خلافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لأنَّ إِنْ إِنَّمَا وَقَعَتْ شَرْطًا لِمَا بَعْدَهَا الْمُتَفَصِّلُ عَنْ كَفَلْتُ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ وَإِنْ أَرَادَهُ وَلَوْ قَالَ كَفَلْتُ لَكَ نَفْسَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَأَنَا ضَامِنُهُ بَطَلَتْ الكفالة والضمنان لأنه شرطٌ يُنافيها أيضًا.

المُصَنَّفُ عَدَمَ الْفَرْقِ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَ أَنْ يَخْلُفَ الْمَكْفُولُ وَفَاءَهُ أَمْ لَا لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ تَبَيَّنَ لِلشَّيْخِ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ اخْتِصَاصُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْلُفْ ذَلِكَ أَه. نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ الْخُ مُتَمَدِّدٌ أَه. قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) أَي: قَوْلُهُ لَا لِأَنَّهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّ قَرْضُ) أَي: مَعَ مُشَارَكَةِ هَذِهِ الصُّورِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ فِي أَنَّهُ زَادَ خَيْرًا فِي الْجَمِيعِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (وَضَمَانُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَرْضِ. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: فِي الْكِفَالَةِ. قَوْلُهُ: (وغيره) أَي: غَيْرُ الثَّرم مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ صِفَةُ الْخُ. قَوْلُهُ: (فَالْفَيْتُ وَحْدَهَا) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى الْفَاءِ شَرْطِ الْخِيَارِ لِلْمُضْمُونِ لَهُ فَإِنَّهُ صَاحِبُ الْحَقِّ وَمُمْتَكِنٌ مِنَ الْإِبْرَاءِ مَتَى شَاءَ فَاشْتِرَاطُ الْخِيَارِ لَهُ تَضَرُّعٌ بِمُقْتَضَى الْعَقْدِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنْ مَعْنَى الْفَائِيهَا أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَزِيدُ عَلَى مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَه. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرُ لِإِرَادَةِ الشَّرْطِ هَذَا الْخُ) خَالَفَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَ قَالَ أَيَّ صِحَّةِ الْكِفَالَةِ وَطِلَانِ التَّزَامِ الْمَالِ فِيهَا ذَكَرَ الْمَاوَزْدِيُّ وَهُوَ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَرُدِّهِ الشَّرْطُ وَالْأَبْطَلُ الْكِفَالَةُ أَيْضًا أَه. قَوْلُهُ: (الْمُتَفَصِّلُ عَنْ كَفَلْتُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ الشَّرْطُ صَارَ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ مُتَّصِلًا بِكَفَلْتُ مُقَيَّدًا لَهُ إِذَا الْمَعْنَى حَيْثُ كَفَلْتُ بِيَدِهِ بِشَرْطِ أَنَّ الْمَالَ عَلَى أَنَّ مَاتَ فَهُوَ مُسَاوٍ فِي الْمَعْنَى لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَأَنَا ضَامِنٌ وَتَقَاوُتُهُمَا فِي مُجَرَّدِ اللَّفْظِ لَا أَثَرُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ وَإِنْ أَرَادَهُ) فِيهِ أَنَّهُ مَرَّ فِي الْبَيْعِ أَنَّ الْحَاقَّ الشَّرْطِ الْمُفِيدُ مُفِيدٌ إِذَا ذُكِرَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَمَا هُنَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ الْبَيْعِ لَهُ زَمَانُ خِيَارٍ مَجْلِسٍ فَالْحَقُّ

التَّعَجُّبُ مِنَ الشَّارِحِ فِي ذَلِكَ وَمَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ بَلْ لَمْ يَضُرْ عَنْ تَأَمُّلِ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّ قَرْضُ الْخُ) أَي: مَعَ مُشَارَكَةِ هَذِهِ الصُّورَةِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ فِي أَنَّهُ زَادَ خَيْرًا فِي الْجَمِيعِ. قَوْلُهُ: (الْمُتَفَصِّلُ عَنْ كَفَلْتُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ الشَّرْطُ صَارَ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ مُتَّصِلًا بِكَفَلْتُ مُقَيَّدًا لَهُ إِذَا الْمَعْنَى حَيْثُ كَفَلْتُ بِيَدِهِ بِشَرْطِ أَنَّ الْمَالَ عَلَى أَنَّ مَاتَ فَهُوَ مُسَاوٍ فِي الْمَعْنَى لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَأَنَا ضَامِنُهُ وَتَقَاوُتُهُمَا فِي مُجَرَّدِ اللَّفْظِ لَا أَثَرُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(و) الأصح (أنها لا تصح بغير رضا المكفول) أو نحو وليه لأنه مع عدم إذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها.
(فرغ) يصح التكفل لمالك عيني معلومة ولو خفيفة لا مؤنة لردّها بردّها لا قيمتها لو تلفت بمن هي بيده إن كانت يده يد ضمان وأذن من هي تحت يده أو قدر على انتزاعها منه فإن تغلّز ردّها لنحو تلف لم يلزمه شيء.
(تنبيه) الذي يظهر في مؤن ردّها أنها على الضامين بالمعنى السابق في الدين المحبوس عليه المكفول به.

الواقع فيه بالواقع في صلب العقيد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر أن محل التردّد ما لم يقل عزمت على الإتيان بما ذكر مع إرادة الشرطية قبل الفراغ من كفلك إلخ فإن قال ذلك ضرّ قطعاً فليأتمل اهـ. سيّد عمر أي فيصدق بيمينه لأنه أعلم بنيتي.

¶ قول (سني): (بغير رضا المكفول) ظاهره أنها بدون الإذن باطلة ولو قدر الكفيل على إخضار المكفول قهراً عليه وقياس صحة كفالة العين إذا كان قادراً على انتزاعها، الصحة هنا أيضاً إلا أن يفرّق بأن العين إلخ اهـ ع ش.

¶ فوّ: (بغير رضا المكفول) أي: الذي يعتبر إذنه (أو نحو وليه) أي حيث لا يعتبر وأدخل بالتخو سيّد العبد فيما يتوقّف عليه كدين المعاملة. ¶ فوّ: (أو نحو وليه) إلى التنبيه في المغني والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أي ولا بغير رضا معرفته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اهـ. عبارة النهاية والمغني وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كما في ضمان المال اهـ. قال ع ش قوله م ر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يزتد برده أو لا فيه ما قلنا في ردّ المضمون له من كلام حنّ وسم على منهج اهـ. ¶ فوّ: (بالمغني السابق) كأنه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اهـ سم أي في شرح وإلا فيلزمه.

(تنبيه): لو مات الكفيل بطلت الكفالة ولا شيء للمكفول له في تركته ولو مات المكفول له لم تبطل ويبقى الحق لورثته كما في ضمان المال فلو خلف ورثة وورثاء وصايا لم يبرأ الكفيل إلا بالتسليم إلى الجميع ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصي في أحد وجهين كما رجّحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصوراً لا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذرع اهـ. مغني زاد النهاية هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده.

¶ قول (سني): (بغير رضا المكفول) أي ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه. ¶ فوّ: (بالمغني السابق في الدين) كأنه يريد مسألة صاحب البيان السابقة.

(فصل)

في صيغتي الضمان والكفالة ومطالبة الضامين وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك (يُشترطُ في الضمان) للمال (والكفالة) للتدين أو العين (لَفْظُ) غالبًا إذ مثله الخطُ مع النية وإشارة أخرس مُفهِمَةٌ كما يُعلَم من كلامه في مواضع (يُشعرُ بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في يُشعرُ الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيرها بَدَلْ لأنها ليست دالة أي دلالة ظاهرة ثم الصريح (كَصَمْتِ) لك كذا ذكره والظاهر كما قال الأذرعِي وغيره خلافًا لِمَنْ اعتمدَ الأول أنه ليس بشرط (ذبتك عليه) أي فلان (أو تحمُّلته أو تقلدته) أي ذبتك عليه (أو تكفلت بدينه) لفلان أو نحوه بمّا يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال) الذي على زَيْد مثلاً (أو بإحضار الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لِمَا هو أوضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن

فصل في صيغتي الضمان والكفالة

• قوله: (صيغتي الضمان) إلى قول المتن: (ذبتك) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله: (فهو واضح) إلى المتن. • قوله: (وتوابع لذلك) كمقدار ما يرجع به أو جنيته وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان اه. ع ش.

• قول (سني): (لَفْظُ) صريح أو كناية اه مغني. • قوله: (إذ مثله إلخ) تعليل للتقيد بغايا. • قوله: (إذ مثله الخط) ظاهره أنه لا فرق بين كونه من الأخرس أو غيره ونقل سم على منهج عن الشارح م ر أن هذا هو المُعْتَمَد اه ع ش قول المتن (يُشعرُ بالالتزام) معنى يُشعرُ يُعلم ودعوى الأُصْحِيَّة بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمل اه. سيّد عمر عبارة ع ش قوله ودخل في يُشعرُ الكناية بالتون صريح في أن الإشعار أَمَرٌ حَقِيٌّ وقد يخالفه قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ (يوسف: ١٥) لا يُحِسُّونَ بذلك والشعور الإحساس ومشاعر الإنسان حواسه انتهى اه. • قوله: (كذا ذكرناه) أي: بضم لك إلى صَمِتْ. • قوله: (كما قاله الأذرعِي إلخ) أقره المغني والنهاية أيضًا. • قوله: (اعتمد الأول) أي: الضم أي اشتراطه. • قوله: (أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر.

• قول (سني): (ذبتك عليه) هو ظاهر إن اتحد الدين وتوافقا عليه فلو كان عليه دين قرض وتمن مبيع وطالبه رب الدين فقال الكفيل صميت ذبتك عليه ثم قال بعد ذلك أنا صميت شيئًا خاصًا كذبت القرض مثلاً فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظر ويتبعني تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كما لو طالبه بدين القرض فقال ذلك فلو لم تقم على ذلك قرينة حمل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة قِيمُ اه ع ش. • قوله: (هو فلان) أي مثلاً. • قوله: (وانما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الأقرب عدم الإحتياج لذكر ذلك كما يقتضيه كلامهم كجاءه فاللأم المهدي الخارججي كما سيُشيرُ إليه صَنِيعُ الشارح المُحَقِّق وقول التُّخَفَةِ لا أثر للقرينة في الصراحة محلّه بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كالمعقود عليه

وحده فإن قلت: يُحمَلُ على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون ال للعهْدِ الذِّكْرِي بل وإن لم يجر لهما ذكر حملًا لها على العهْدِ الذَّهْنِي قلت: لا يصح هذا الحمل وإن أَوْهمه قولُ الشارح الممهود بل الذي يَنْجِه أنه فيهما كناية لما مرَّ أوَّلُ الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) أو قبيل أي لفلان كما هو واضح ولعلهم حذفوه لذلك وعَلَيَّ ما على فلان، ومالك على فلان عَلَيَّ لثبوت بعضها نصًّا وبتقيُّها قياسًا مع اشتها لفظ الكفالة بين الصحابة فمن بعدهم وخلَّ عنه والمال عَلَيَّ صريح لأنَّ عَلَيَّ صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فمن ثم لم يحتج لقول شيخنا والمال الذي لك عليه إن أراد به الاشتراط وضع حذف الروض له ويُفَرَّق بينه وبين ما مرَّ أيضًا بأنَّ القرينة ثم خارجة فضُمَّت عن أن تؤثر الصراحة إن أراد خلَّ عنه الآن وكذا إن أطلق فيما يظهر لأخلَّ عنه وأراد أبدًا لأنه شرط مُفسِد وقول شيخنا بالإبطال مع الإطلاق أيضًا فيه نظر لأنَّ خلَّ عنه لا عموم فيه فيصدق بالصُّور

كما يُؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة اه سيّد عَمَر. فود: (ذلك) أي: ما في المتن. فود: (بغد ذكرهما) أي ذكر المال وصف الشخص اللذين في الشرح. فود: (بل وإن إلخ) عطف بحسب المعنى على قوله يُحمَلُ على إلخ والمعنى بل يُمكن تضيُّقه وإن إلخ. فود: (على العهد الذَّهْنِي) يتَّبعي الخارجِي اه سيّد عَمَر وقد يُجاب أراد اصطلاح النحاة لا المعانيتين. فود: (هذا الحمل) أن للجنس قِسْمَلُ العهدِ الذِّكْرِي والذَّهْنِي. فود: (المفهومة) مقول القول. فود: (بل الذي يَنْجِه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في يُشعر الكناية إلخ صريح في أن مراد المُصنِّف أعم من الصريح والكناية وحيثيَّة فقوله بل يَنْجِه أنه فيهما كناية يردُّ قوله؛ قلت لا يصح هذا الحمل ويُناقضه فتأمل فأنه واضح اه سم وقد يُجاب بأنَّ كلام الشارح مبني على المُبادِر من أن ما في المتن أثبتة للصريح كما جرى عليه الشارح كالتَّهْيِ والمُعْنِي وإن كان المُثَلَّ له شاملاً له وللكناية. فود: (أنة) أي: المعْد (فيهما) أي في العهدِ الذِّكْرِي والعهدِ الذَّهْنِي. فود: (لما مرَّ إلخ) قد مرَّ ما فيه. فود: (أي لفلان إلخ) قياسه اُعتبار نحوه في عَلَيَّ ما على فلان اه سم. فود: (لذلك) أي: لِلْوَضوح (وله وعَلَيَّ ما على) إلى قوله وخلَّ عنه في التَّهْيِ والمُعْنِي. فود: (وعَلَيَّ ما على فلان) أي: إذا ضمَّ إليه لك بأن قال مالك عَلَيَّ إلخ فيما يظهر اه ع ش ومرَّ عن سم أيضًا ما يوافق. فود: (لا خلَّ عنه وأراد أبدًا) الأولى لا إن أراد خلَّ عنه أبدًا. فود: (أيضًا) أي: كإرادة الأبد. فود: (لا عموم فيه) قد يُجاب بأنَّه في المعنى نفِي ففيه عموم إذ معنى خلَّ عنه لا تطاليه أو باتَّه حذف معموله فيفيد العموم أي خلَّ عنه الآن وبغد الآن

فود: (بل الذي يَنْجِه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في قوله يُشعر الكناية إلخ صريح في أن مراد المُصنِّف أعم من الصريح والكناية وحيثيَّة فقوله بل الذي يَنْجِه أنه فيهما كناية يردُّ قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويُناقضه فتأمل فأنه واضح. فود: (أي لفلان إلخ) قياسه اُعتبار نحوه في عَلَيَّ ما على فلان. فود: (لا عموم فيه) قد يُجاب بأنَّه في المعنى نفِي ففيه عموم إذ معنى خلَّ عنه لا تطالب أو باتَّه

الصحيحة بل هي المتيقنة منه وما عداها مشكوك فيه ولا يُطْلان مع الشك على أن قاعدة صون كلام المكلف عن الإلغاء ما وجد له محتمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة أنه لا يضر إضمار المبطل كأثحكك بنني وأراد يومين مثلاً تؤيد إطلاقهم صراحته الشامل لإرادة أبداً أيضاً فإن قلت: لم حمل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا بالمال إلى آخره قلت يفرق بأن عليّ لما كان صريح التزام ووقع خبراً عن المال كان صريحاً في دفع الإبهام الذي فيه وفي حمله على ما يلتزم وهو ما في ذمة الأصل وأما ثم فالمال باقي على إبهامه لأنه لم يقتصر به ما يخرج عنه وكونه أَلْ عهدة أمر مُحتمل لا يصلح مزيلاً للإبهام اللفظي وبهذا يتضح لك أن قول شيخنا والمال الذي لك عليه على أن أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة فبعد لما علمت أن الإخبار عنه بقلي قائم مقام وصفه بالذي لك عليّ وإن أراد أنه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحاً فيما ذكرته والكناية نحو ذني فلان

وأبداً اه سم. فود: (غير بعيد إلخ) نعت ثانٍ لمحمّل. فود: (من ظاهر لفظه) أي: المكلف متعلق ببعيد. فود: (صريح إلخ) خبر إن والتذكير باختيار الضابط. فود: (تؤيد إطلاقهم إلخ) قد يمنع أن هذا من تلك القاعدة بل محلها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرّب منه كما في مثال التكاثر المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كما في مثالنا لأن الأمر بالتخليّة يناسب المبطل ويقرّب منه لأن شرط التخليّة أي عدم المطابقة مطلقاً مبطل فإذا ما يكمل المبطل أبطل فليتأمل اه سم. فود: (صراحته) مفعول إطلاقهم والضمير لقوله خلّ عنه والمال عليّ. فود: (الشامل إلخ) نعت للإطلاق. فود: (لم حمل إلخ) أي: حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتج إلى التقييد السابق اه سم. فود: (قلت يفرق إلخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه لا يصلح للإفارقة فإما إن يكتفي بالإشارة فيها أو لا يكتفي بها فيهما فتأمل ثم رأيت الفاضل المحمّدي سم قال قوله يفرق إلخ قد يقال على هذا الفرق أن صراحة عليّ ووقوعه خبراً عن المال هنا يقابله صراحة لفظ ضامين وما عطف عليه وتعلّق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر. فود: (وفي حمله إلخ) عطف على قوله في دفع الإبهام. فود: (أمر مُحتمل إلخ) في إطلاقه تأمل. فود: (إن أراد إلخ) أي: الشيخ خبر أن. فود: (به) أي بذلك القول أي بقوله الذي لك عليه. فود: (إن ذكر ذلك) أي: الوصف المذكور. فود: (أن الإخبار هه) أي: عن المال. فود: (لك عليّ) صوابه عليه بالهاء بدل الياء. فود: (والكناية) إلى المشي

حذف مفعوله فيعيد الموم أي خلّ عنه الآن وبعد الآن وأبداً. فود: (تؤيد إطلاقهم إلخ) قد يمنع أن هذا من تلك القاعدة بل إن محلها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرّب منه كما في مثال التكاثر المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كما في مثالنا لأن الأمر بالتخليّة يناسب المبطل ويقرّب منه لأن شرط التخليّة أي عدم المطابقة مطلقاً مبطل فإذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فليتأمل. فود: (فإن قلت لم حمل) أي: حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتج إلى

إِلَيَّ أَوْ عِنْدِي أَوْ مَعِيَ وَخَلَّ عَنْهُ وَالْمَالُ إِلَيَّ أَوْ نَحْوُهُ مِمَّا ذُكِرَ وَلَوْ تَكْفُلُ فَأَبْرَاهُ الْمُسْتَحِقُّ ثُمَّ
وَجَدَ مُلَازِمًا لِيُخَصِّصَهُ فَقَالَ خَلَّهُ وَأَنَا عَلَيَّ مَا كُنْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْكِفَالَةِ صَارَ كَفِيلًا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ
أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صِرَاحَةِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مِنْ ذِكْرِ الْمَالِ فَنَحْوُ ضَمَنْتَ فَلَانًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ كِنَايَةً كَخَلَّ عَنْ مُطَالِبَةِ فَلَانٍ الْآنَ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا مَوْفِي إِلَيَّ أَوْ عِنْدِي (وَلَوْ
قَالَ أُوذِيَ الْمَالُ أَوْ أَحْضِرَ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعَدٌ) بِالْإِلْتِزَامِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الصَّيْغَةِ نَعَمْ إِنْ خُفَّتْ بِهِ
قَرِينَةُ تَصَرُّفِهِ إِلَى الْإِنْشَاءِ انْتَقَدَتْ كَمَا بَحَثْنَا ابْنَ الرُّفْعَةِ وَأَيْدَهُ السَّبْكِيُّ بِكَلَامٍ لِلْمَوَارِدِيِّ وَغَيْرِهِ وَهُوَ
أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ سَلِمَ مَالِي أَعْتَقْتُ عَبْدِي انْتَقَدَ نَذْرُهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْعَامِّيَّ إِذَا قَالَ قَصَدْتُ
بِهِ التَّزَامَ ضَمَانٍ أَوْ كِفَالَةَ لِرَمَّةٍ وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا قَبْلَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ دَارِي لِرَبِّدٍ كَانَ لَقَوَا
إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِالإِضَافَةِ كَوْنَهَا مَعْرُوفَةً بِهِ مَثَلًا فَيَكُونُ إِقْرَارًا وَقَدْ يُقَالُ الْبَحْثَانِ مُتَقَارِبَانِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ
أَنَّ ابْنَ الرُّفْعَةِ لَا يُرِيدُ أَنَّ الْقَرِينَةَ تَلَحُّفَهُ بِالصَّرِيحِ بَلْ تَجَعْلُهُ كِنَايَةً فَحِينَئِذٍ إِنْ نَوَى لِرَمَّةٍ وَلَا فَلَ
لَكُنْهُ يَشْتَرِطُ شَيْئَيْنِ الْقَرِينَةَ وَالنِّيَّةَ مِنَ الْعَامِّيِّ وَغَيْرِهِ وَالْأَذْرَعِيُّ لَا يَشْتَرِطُ إِلَّا النِّيَّةَ مِنَ الْعَامِّيِّ
وَيَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهِ أَنْ يُوَافِقَ ابْنَ الرُّفْعَةِ وَأَنْ يَأْخُذَ بِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَقَوَا

فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ مَعِيَ إِلَيَّ وَلَوْ الْخُ وَقَوْلُهُ كَخَلَّ إِلَى كَمَا . قَوْلُهُ : (أَوْ نَحْوُهُ) أَي : نَحْوُ إِلَيَّ .
قَوْلُهُ : (مِمَّا ذُكِرَ) أَي مِنْ عِنْدِي أَوْ مَعِيَ وَهُوَ بَيَانٌ لِلنَّحْوِ . قَوْلُهُ : (فَأَبْرَاهُ) أَي : الْكَفِيلُ (الْمُسْتَحِقُّ) أَي
الْمَكْفُولُ لَهُ أَوْ وَارِثُهُ . قَوْلُهُ : (ثُمَّ وَجَدَهُ) أَي : الْكَفِيلُ الْمُسْتَحِقُّ . قَوْلُهُ : (لِيُخَصِّصَهُ) أَي : الْمَكْفُولُ .
قَوْلُهُ : (صَارَ كَفِيلًا) أَي فَيَكُونُ صَرِيحًا . ع . ش . قَوْلُهُ : (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً) أَي : فَإِنْ نَوَى بِهِ
ضَمَانُ الْمَالِ وَعَرَفَ قَدْرَهُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَقَالَ عَمِيرَةُ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهِ ضَمَانُ الْمَالِ حُجِّلَ عَلَى
كَفَالَةِ الْبَدَنِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ لِصِحَّتِهَا مَعْرِفَةُ قَدْرِ الْمَالِ الْمَضْمُونِ . ع . ش . قَوْلُهُ : (كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أَي :
عَلَى كَوْنِ خَلٍّ عَنْ مُطَالِبَةِ الْخُ كِنَايَةً . قَوْلُهُ : (بِالْإِلْتِزَامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَنَّهُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا
قَوْلَهُ وَأَيْدَهُ الْخُ . قَوْلُهُ : (إِنْ خُفَّتْ بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِنْ صَحِبَتْهُ قَرِينَةٌ . هـ . وَضَمِيرُ بِهِ كَضَمِيرِ تَصَرُّفِهِ
وَضَمِيرُ بِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَثَرِ . قَوْلُهُ : (انْتَقَدَ) أَي الضَّمَانُ أَوْ الْكِفَالَةُ . قَوْلُهُ : (وَأَيْدَهُ)
أَي بَحَثَ ابْنَ الرُّفْعَةِ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَي كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ سَلِمَ الْخُ مِنَ السَّلَامَةِ وَفِي دَلَالَةِ هَذَا الْكَلَامِ
عَلَى اغْتِيَابِ الْقَرِينَةِ وَثَقَّةً وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْتَوْجَهِ الشَّارِحُ بَحَثَ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي . قَوْلُهُ : (وَهُوَ أَوْجَهُ) أَي :
بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَذَا ضَمِيرُ وَيُؤَيِّدُهُ . قَوْلُهُ : (لَكِنَّهُ يَشْتَرِطُ الْخُ) أَي : ابْنَ الرُّفْعَةِ . قَوْلُهُ : (وَالْأَذْرَعِيُّ الْخُ)
عَطَفَ عَلَى ضَمِيرِ لَكِنَّهُ . قَوْلُهُ : (وَيَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهِ الْخُ) أَي سَكَتَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ حُكْمِ غَيْرِ الْعَامِّيِّ
وَسُكُوتُهُ عَنْ صَبْرِنَا مُتَرَدِّدًا فِي حُكْمِهِ عِنْدَهُ . هـ . رَشِيدِي . قَوْلُهُ : (أَنْ يُوَافِقَ ابْنَ الرُّفْعَةِ) أَي : لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ
النِّيَّةَ مَعَ الْقَرِينَةِ . هـ . رَشِيدِي . قَوْلُهُ : (وَأَنْ يَأْخُذَ بِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَقَوَا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ لَا يَسْمَعُ أَنَّ

التَّحْقِيقَ السَّابِقَ وَقَوْلُهُ (يُقَرَّفُ) قَدْ يُقَالُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ صِرَاحَةَ عَلَيَّ وَقَوْلُهَا خَيْرًا عَنِ الْمَالِ هُنَا يُقَابِلُهُ
صِرَاحَةُ لَقَوَا ضَامِنٍ وَمَا عَطِفَ عَلَيْهِ وَتَعَلَّقَ الْمَالُ بِهِ هُنَاكَ .

وقول الشيخين عن البوشنجي في طلقي نفسك فقالت أطلقي لم يقع شيء حالا لأن مطلقه الاستقبال فإن أرادت به الإنشاء وقع حالا. قال الإسنوي ولا شك في جزيائه في سائر العقود ظاهر في أنه يؤثر مع النية وحدها لا مع عذمها سواء العائمي وغيره ووجدت قرينة أم لا وبه يعلم أن محل ما مر عن الماوردي إن نوى به الالتزام والا لم ينقذ. (والأصح أنه لا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو أجنبي ولا (عليقهما) أي الضمان والكفالة (بشرط) لأنهما عقدان

يجمعه كناية من العائمي دون غيره لأنه لا نظير له فتأمل اه رشيدتي. ة فود: (وقول الشيخين) إلى المتن في النهاية. ة فود: (عن البوشنجي) إمام عظيم منصوب إلى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية. ة فود: (لأن مطلقه) من إضافة الصفة إلى موصوفها أي المضارع المطلق عما يخصه بالحال أو الاستقبال. ة فود: (الاستقبال) لعل المراد أنه يحتمل عليه نظرا إلى أن الأصل بقاء العضية فلا يحكم بزوالها بالاثبات بلفظ محتمل لا أن مطلق المضارع بحسب الوضع يحتمل على الاستقبال لأنه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه. سيد عمر أي ولا غيره بالمذهب الثالث لفاية ضغفه. ة فود: (به) أي: بأطلق. ة فود: (وقع إلخ) أي: الطلاق. ة فود: (قال الإسنوي إلخ) جملة معتزلة بين المبتدأ والخير. ة فود: (ظاهر في أنه إلخ) خير وقول الشيخين إلخ. ة فود: (في أنه) أي: أطلق. ة فود: (مع النية وخدها) لك أن تقول إنما أثرت النية وخدها في أطلق مريدة به الحال لأنه أحد مقتضى على القول بأنه مشترك ومعناه الأصلي على القول بأنه حقيقة في الحال بخلاف أودي أو أخضر في معنى أضمن فإنهما لا زمان للمعنى المراد نعم قياس أطلق أضمن ويجاب بأن المأخوذ لا يلزم كونه في مرتبة المأخوذ منه من كل وجوب بل يكفي وجود الجايح في الجملة وهو كون كل منهما مما يختلعه اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر. ة فود: (وخدها) أي بلا قرينة فقوله الآتي ووجدت إلخ مجرد تأكيد.

ة فود: (سواء العائمي وغيره) معتد اه. ع ش. ة فود: (وجدت قرينة أم لا) يحتمل أن ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقيف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم. ة فود: (ولا يجوز شرط الخيار) أي فإن شرطه فسد العقد اه ع ش. ة فود: (للضامن إلخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه. سم أقول قد أفاد الشارح والنهاية جوازه للمضمون له في شرح والأصح أنه لو شرط في الكفالة إلخ وأفاد المفتي هنا جوازه لهما بما نصه ولا يجوز شرط الخيار في الضمان للضامن ولا في الكفالة للكفيل لمتافاته مقصودهما أما شرطه للمستحق فيصح لأن الخيرة في الإبراء والطلب إليه أو شرطه للأجنبي كشرطه للضامن اه وكذا أفاده ع ش هنا بما نصه قوله م ر أو أجنبي أي بخلاف ما لو شرطه للمضمون له أو المكفول له فإنه لا يقتضي فساد العقد لأن كلا منهما له

ة فود: (وجدت قرينة أم لا) يحتمل أن ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقيف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد. ة فود: (للضامن إلخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع.

كالبيع (ولا توقيف الكفالة) كأننا كفيل به إلى شهر وإن لم يقل وأنا بعده برىء كما هو ظاهر فذكره في كلامهم مجرّد تصوير كما لا يجوز توقيف الضمان جزئاً كأننا ضامن له إلى شهر ولهذا أفردها وكان الفرق أن الإحضار يتعلّق بالمسافات وهي بدخلها التوقيف ولا كذلك أداء الدّيون (ولو نجّزها وشرط تأخير الإحضار شهراً) كضمنت إحضاره بعد شهر أي ونوى تعلّق بعد إحضاره فإن علّقه بضمنت فواضح أنه يبطل وأن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق فقصية كلامهم الصّحّة يؤجّه بما مرّ أن كلام المُكلّف يُصان عن الإلغاء إلى آخره (جان) ...

الخيار وإن لم يشرط اهـ. هـ فود: (وإن لم يقل إلخ) قصية ضمّ النهاية والمُعني القول المذكور لما قبله آتة قيد. هـ فود: (كما لا يجوز) إلى قوله: (وكان الفرق) في النهاية والمُعني وفيها أيضاً ولو أقر بضمان أو كفالة بشرط خيار مُفِيد أو قال الضامن أو الكفيل لا حقّ على من ضمنت أو كفلت به أو قال الكفيل برىء المكفول صدق المستحقّ بيمينه فإن نكل حلف الضامن والكفيل وبرنا دون المضمون عنه والمكفول به ويتطلّب الضمان بشرط إعطاء مال لا يُحسب من الدين ولو كفّل بزيد على أن لي عليك أي المكفول له كذا أو إن أخضرتك فذاك ولا فيحتمّر أو بشرط إبراء الكفيل وأنا كفيل المكفول لم يصحّ اهـ قال ع ش قوله م ر بشرط خيار مُفِيد أي بأن شرطه لنفسه أو لأجنبي وقوله لا يُحسب من الدين هذا القيد إنما يظهر إذا كان الدافع هو الضامن أو المضمون عنه وكان الآخذ هو المضمون له وقوله وأنا كفيل المكفول معناه إبراء الكفيل بأن يقول تكفّلت بإحضار من عليه الدين على أن من تكفّل به قبل برىء اهـ. هـ فود: (أقرتها) أي: الكفالة. هـ فود: (كضمنت إلخ) عبارة النهاية كضمنت إحضاره وأخضرتك بعد شهر اهـ. وعبارة المحلّي نحو أنا كفيل بزيد أخضرتك بعد شهر اهـ. هـ فود: (فواضح أنه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلّقه بضمنت قبل كما هو ظاهر لاحتمال عبارته اهـ سم. هـ فود: (وإن أطلق فقصية كلامهم الصّحّة إلخ) وقد يقال لو قيل بالبطلان كان له وجه لما قالوه في الكناية آتة لا بدّ لها من التّية وآتة لو لم يتوّلقت ولم يقولوا بصحّتها صوّناً لعبارة المُكلّف وأيضاً فالأصل هنا براءة ذمّة الضامن ولأن الأصل في العمل الفعل والإحضار مضمرّ وضمن فعل والتعلّق بالفعل هنا يوجب الفساد فكان هو الأصل اهـ ع ش.

هـ فود: (وكان الفرق إلخ) قد يشكّل على هذا الفرق ضمان الأعيان إن أريد بالضمان هنا ما يشمله وأيضاً فالكفالة ليست هي الإحضار بل التزام الإحضار والالتزام لا يتعلّق بالمسافات غاية الأمر أن الإحضار قد يكون في طريق الخروج عن عهديتها وقد لا يكون بأن يكون المكفول حاضراً فيسلّمه إليه. هـ فود: (يتعلّق بالمسافات) قد يقال أداء الديون زمني قطعاً والتوقيف حقيقة إنما يتعلّق بالزمان لآتة عبارة عن تعيين الزمان وتعديده وأما المسافات فلا يتصوّر تعلّق التوقيف بها نفسها فإن تعلّق بها من حيث نحو قطعها رجّع للتعلّق بالزمان لأن قطعها زمني فتعلّق التوقيف بالأداء أقرب وأظهر من تعلّقه بالمسافات لتوقيفه على ارتكاب التّكليف البعيد فتأمل. هـ فود: (فإن علّقه بضمنت فواضح أنه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلّقه قبل كما هو ظاهر لاحتمال عبارته ولا ينافي ذلك قولهم لو أقرّ بأنه ضمن أو كفّل

لأنه التزام يعتمل في الذمة فكان كعتمل الإجارة يجوز حالاً ومؤجلاً ومن غير بجواز تأجيل الكفالة أراد هذه الصورة وإلا فهو ضعيف وخرج بشهراً مثلاً نحو الحصاد فلا يصح التأجيل إليه (و) الأصح (انه يصح ضمان الحال مؤجلاً أجلاً معلوماً) فيثبت الأجل في حق الضامين على الأصح لأن الضمان تبرؤ وتذو الحاجة إليه فكان على حسب ما التزمه وفهم منه بالأولى جواز زيادة الأجل ونقصه وأسقط المال من قول أصله ضمان المال الحال ليشتمل من تكفل كفالة مؤجلة بيد من تكفل بغيره كفالة حالة وعلم من اشتراط معرفة الضامين لصفة الدين اشتراط معرفة كونه حالاً أو مؤجلاً وقدر الأجل. (و) الأصح (انه يصح ضمان المؤجل حالاً) لتبرؤه بالتزام التعجيل فصح كاصل الضمان واستشكل ذلك السبكي بما لو رهن بدين حال وشرط في الرهن أجلاً أو عكسه فإنه لا يصح مع أن كلاً وثيقة ويترق بأن التوثقة في الرهن

فؤد: (لأنه التزام) إلى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغني إلا قوله وإلا فهو ضعيف.

فؤد: (هذه الصورة) أي: شرط تأخير الإحضار. فؤد: (فلا يصح التأجيل) أي: ما لم يريد أوقته ويكون معلوماً لهما فلو أراد أحدهما دون الآخر أو أطلقا كان باطلاً وبقي ما لو تنازعا في إرادة الوقتين المعتبرين وعنده هل يصدق مدعي الصحة أو مدعي الفساد فيه نظراً والأقرب الثاني لأن الأصل براءة ذمة الضامين وأن الإرادة لا تعلم إلا منه اه. ع ش. فؤد: (فيثبت الأجل إلخ) ظاهره أصالة لا تبعاً بخلاف ما يأتي سم ومغني. فؤد: (في حق الضامين) أي: دون الأصل اه. ع ش. فؤد: (هلى الأصح) فلا يطالب الضامين إلا كما التزم اه. مغني. فؤد: (وفهم منه بالأولى إلخ) لو أخر هذا من قوله وأنه يصح ضمان المؤجل حالاً كان أولى اه. ع ش أي ليظهر قوله ونقصه أيضاً بل هو مكرّر مع قوله الآتي نعم إلخ. فؤد: (جواز زيادة الأجل) لعله يثبت الأجل هنا مقصوداً لا تبعاً كمسألة المتن اه. سم.

فؤد: (ونقصه) أي: ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الرزوي اه. رشيدى. فؤد: (وقدر الأجل) أي: ومفرقته. فؤد: (لتبرؤه) إلى قوله: (وظاهر) في النهاية إلا قوله: (أو حق وإريه).

فؤد: (كأصل الضمان) انظر ما فائدة صحته مع عدم لزوم الوفاء به اه. رشيدى عبارة البحرى عن ع ش الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلاً أما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامين فالتخالف بينهما إنما هو في مجرد التسمية اه. فؤد: (واستشكل ذلك) أي: كضحيق ضمان الحال مؤجلاً وعكسه. فؤد: (ويترق إلخ) عبارة المغني أجيب بأن الشرط في المرهون إذا كان يتفق الزامن ويضر بالمرتبهين أو بالعكس لم يصح وهنا الضرر وأصل للزامن إنما بحبس المرهون حتى يجال الدين وإنما يبيعه في الحال قبل حلوله اه.

بتوقيت فكذب المستحق صدق يمينه بناء على جواز تبعض الإقرار لأنه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما فيما نحن فيه فليتناهل. فؤد: (فيثبت الأجل) ظاهره أصالة لا تبعاً بخلاف ما يأتي. فؤد: (جواز زيادة الأجل) لعله يثبت الأجل هنا مقصوداً لا تبعاً كمسألة المتن.

بَعَيْنٍ وهي لا تقبل تأجيلاً ولا خلواً وفي الضمان بذمة لأنه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة للترام الحال مؤجلاً وعكسه (و) الأصح (أنه لا يلزمه التعجيل) كما لو التزم الأصيل التعجيل فيثبت الأجل في حقه أو حق وارثه تبعاً على الأوجه فلو مات الأصيل حل عليه أيضاً نعم فيما إذا ضمن مؤجلاً لشهرين مؤجلاً لشهر لا يحل بموت الأصيل إلا بعد مضي الأقصر (وللمستحق) الشامل للمضمون له ولو ارثه قيل وللمحتال

☐ فؤد: (وهي لا تقبل تأجيلاً) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التعجيل والحلول للعين بل للثبوت بها اهـ سم. ☐ فؤد: (في حقه) أي: الضامن. ☐ فؤد: (أو حق وارثه) قضيته أنه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق وارثه وهو ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعاً لا يقتضي عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت الأصيل فليراجع اهـ سم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الأجل في حقه أي ما دام حياً بمعنى أنه لا يطالب إلا بعد الحلول أو حق وارثه أي عند موت المورث بمعنى أنه لا يطالب الوارث إذا أخذ منه الأصيل إلا بعد حلول الأجل فثبوته في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به فقي كلامه نوع تكرار ولا يقصر كذا قيل عن تلميذه عبد الزموف وهذا التوجيه يدفع ما أشار إليه الفاضل المحشي ويمكن أن يدفع ما أشار إليه الموجه من التكرار بأن ما سيأتي في المؤجل أصالة وهذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار اهـ.

☐ فؤد: (تبعاً) أي: لا مقصوداً في أوجه الوجهين كما رجحه صاحب التجميع في شرحه اهـ نهاية قال المعني وتظهر فائدتهما فيما لو مات الأصيل والحالة هذه فإن جعلناه في حقه تابعاً حل عليه وإلا فلا كما لو مات المضمون والراجع الثاني اهـ أي خلافاً للتحفة والنهاية. ☐ فؤد: (فلو مات إلخ) تفرغ على قوله تبعاً اهـ ع ش. ☐ فؤد: (حل عليه أيضاً) أي: على الضامن كالأصيل ومعلوم أنه يحل على الضامن بموته أي نفية مطلقاً اهـ نهاية أي سواء قلنا يثبت تبعاً أو مقصوداً ع ش. ☐ فؤد: (لا يحل بموت الأصيل إلخ) لأنه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً وللشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الأجل مقصوداً في الشهر الأول وتبعاً في الثاني فإن مات الأصيل في الشهر الأول لم يحل على الضامن أو في الشهر الثاني حل عليه فلهذا قال لا بعد مضي الأقصر سم وع ش. ☐ فؤد: (الشامل) إلى قوله: (فهو كفرض إلخ) في المعني إلا قول: (ويرد) إلى المتن.

☐ فؤد: (وهي لا تقبل تأجيلاً) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التأجيل والحلول للعين بل للثبوت بها. ☐ فؤد: (أو حق وارثه) قضيته أنه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق وارثه وهو ممنوع إلا باقل وثبوته تبعاً لا يقتضي عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت الأصيل فليراجع. ☐ فؤد: (لا يحل بموت الأصيل) لأنه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً وللشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الأجل مقصوداً في الأول وتبعاً في الثاني فإن مات الأصيل في الشهر الأول لم يحل على الضامن أو في الشهر الثاني حل عليه فلهذا قال لا بعد مضي الأقصر وهو الشهر الأول بأن مات في

مع أنه لا يطالبه ليرأى ذمته بالحوالة كما مرّ ويُرَدُّ بأنه لا يشمّله لأنّ المُختال ليس مُستحقّاً بالنسبة للضامين (مطالبة الضامين) وضاميه وهكذا وإن كان بالدين رهناً واف (والأصيل) اجتماعاً وانفراداً وتوزيعاً بأن يطالب كلّاً ببعض الدين لبقاء الدين على الأصيل وللخير السابق «الزعيم غارم» ولا محذور في مطالبتيهما وإنما المحذور في تغريميهما معاً كلّ الدين، والتحقيق أنّ الدّعتين إنّما اشتغلتا بدين واحد كالرهنين بدين واحد فهو كفرّض الكفاية يتعلّق بالكلّ ويسقط بفعل البعض فالتعدّد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتيهما ومن ثمّ حلّ على أحدهما فقط وتأجلّ في حقّ أحدهما فقط ولو أفلس الأصيل فطلّبت الضامين بيع ماله أولاً أجب إن ضمير ياديه وإلا فلا لأنه موطن نفسه على عدم الرجوع.

(فرغ) أفنى السبكي وفقهاء عصره تبعاً للمثولي واعتمده البلقيني بأنه لو قال رجلان لآخر

• فوّ: (مع أنه لا يطالبه) أي: أنّ المختال لا يطالب الضامين. • فوّ: (ليرأى ذمته إلخ) أي: حيث لم يتفرّض المحلّ للضامين بخلاف ما لو أحال عليهما فلا يبرأ فيطالب المختال كلّاً من الأصيل والضامين كما مرّ ويُمكن حمل كلام القيل على ذلك اه. ع ش وفي السيّد عمر نخوة. • فوّ: (كما مرّ) أي: في باب الحوالة. • فوّ: (ويُرَدُّ إلخ) بتأمّل أنّ ليس معنى المستحقّ إلّا من له الدين يُشكّل هذا الردّ فتأمل اه سم أقول ويحمل المستحقّ على المستحقّ في باب الضمان كما هو المتبادر يتدفع الإشكال.

• فوّ: (لبقاء الدين إلخ) عبارة المغني أما الضامين فليحدّث «الزعيم غارم» وأما الأصيل فإنّ الدين باق عليه اه. • فوّ: (مما كلّاً) بالتصّب لعلّة باتّباعه للتضمير في تغريميهما بالنظر لمحلّه البعيد لانه مفعول ولو قال في تغريم كلّ الدين كان اختصاراً وأوضح اه سيّد عمر. • فوّ: (يتعلّق) أي: فرض الكفاية بالكلّ أي بكلّ واحد من المكلّفين. • فوّ: (فلتعدّد فيه) أي: في الدين. • فوّ: (ومن ثمّ حلّ إلخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدّد أنسب منه بقدّمه انتهى اه رشيد. • فوّ: (ولو أفلس) إلى قوله قال البذر في المغني. • فوّ: (ولو أفلس الأصيل إلخ) عبارة المغني وشرح الرّوض قال الماورديّ ولو أفلس الضامين والمضمون عنه فقال الضامين للحاكم بغيره أولاً مال المضمون عنه وقال المضمون له أبدأ ببيع مال أيكما شيئاً قال الشافعي إنّ كان الضمان بالإدني أجب الضامين وإلا فالمضمون له وإذا رهن رهنًا وأقام ضامناً خير المستحقّ بين بيع الرهن ومطالبة الضامين على الصحيح اه. • فوّ: (أولاً) أي: قبل غرم الضامين كأن قال بيعوا مال المفلس ووفوا منه ما يخصّ دين المضمون له فإن بقي شيء غرّمته وليس المراد أنّ المضمون له يُقدّم بدينه على بقية الغرما اه ع ش.

الشهر الثاني. قوله: (ويُرَدُّ إلخ) بتأمّل أنّ ليس معنى المستحقّ إلّا من له الدين يُشكّل هذا الردّ فتأمل.

• فوّ: (مع أنه لا يطالبه) أي: لا يطالب الضامين. • فوّ: (ومن ثمّ حلّ إلخ) قد يقال هذا بالتعدّد أنسب منه بقدّمه فتأمل. • فوّ: (ولو أفلس الأصيل إلخ) عبارة شرح الرّوض قال الماورديّ ولو أفلس الضامين والمضمون عنه فقال الضامين للحاكم بغيره أولاً مال المضمون عنه وقال المضمون له أريد أبيع مال أيكما

صَمِيحًا مَالَكُ عَلَى فَلَانٍ طَالِبٌ كُلًّا بِجَمِيعِ الدِّينِ كَرَهْنًا عَيْدَنَا بِأَلْفٍ يَكُونُ نِصْفُ كُلِّ رَهْنًا بِجَمِيعِ الأَلْفِ وَقَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ يُطَالِبُ كُلًّا بِنِصْفِ الأَلْفِ كَاشْتَرَيْنَا هَذَا بِأَلْفٍ وَمَالٌ إِلَيْهِ الأَذْرَعِيُّ قَالَ الْبَذْرُ بْنُ شُهْبَةَ وَبِهَذَا أَفْتَيْتُ عِنْدَ دَعْوَى الضَّامِنَيْنِ أَنَّهُمَا لَمْ يَضْمَنَّا ذَلِكَ إِلَّا عَلَى أَنَّ عَلَى كُلِّ النِّصْفِ وَخَلَفْتُهُمَا عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ فِيمَا ادَّعَاهُ أَهْلُ. وَظَاهِرٌ أَنَّ قِيَاسَ الأولَيْنِ عَلَى الرَّهْنِ وَاضِحٌ وَالأَخِيرَتَيْنِ عَلَى الْبَيْعِ غَيْرُ وَاضِحٍ لِتَقَدُّرِ شِرَاءِ كُلِّ لَهْ بِأَلْفٍ فَتَقَدَّرَ تَنْصِيفُهُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا اتَّضَحَ قِيَاسُ الأولَيْنِ اتَّضَحَ مَا قَالُوهُ وَلَا نَسْلُمُ ظُهُورَ اللَّفْظِ فِيمَا ادَّعَاهُ وَإِلَّا لَبَطَلُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّهْنِ وَإِنَّمَا تَقْسُطُ الضَّمَانُ فِي أَلْفٍ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَأَنَا وَرُكَّابُ الشَّفِينَةِ ضَامِنُونَ لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَمَانًا حَقِيقَةً بَلْ اسْتِدْعَاءُ إِثْلَافٍ مَالٍ لِمَصْلَحَةِ فَاقْتَضَتْ التَّوْزِيعَ لِقَلَّا يَنْفِرُ النَّاسُ عَنْهَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا اعْتَمَدَ مَا اعْتَمَدْتَهُ. قَالَ وَبِهِ أَفْتَيْتُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الضَّمَانَ وَثِيقَةٌ لَا تُقْصَدُ فِيهِ التَّجَرُّةُ وَأَبَا زُرْعَةَ اعْتَمَدَهُ أَيْضًا وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَوَقَفْتُ بِهِ وَهُوَ أَنَّ الثَّمَنَ عَوَضُ الْجِلْدِ فَوَجِبَ بِقَدْرِهِ وَلَا مُعَاوَضَةَ فِي الضَّمَانِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُتَوَلَّى نَفْسَهُ فَرَّقَ بِذَلِكَ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصُحُّ) الضَّمَانُ وَمِثْلُهُ الْكِفَالَةُ (بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ) لِإِنْفَاتِهِ مُقْتَضَاهُ

• فَوَدَّ: (هَلَى فَلَانٍ) كَانَ الْاَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ قَوْلَهُ وَهُوَ أَلْفٌ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِئَنَّا بَقَوْلِهِ الْاَوَّلَى يَنْصِفُ الأَلْفَ. • فَوَدَّ: (نِصْفُ كُلِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حِصَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا أَهْلُ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنَّ حِصَّةَ كُلِّ مِنْهُمَا رَهْنٌ إِلَخْ ضَمِيفٌ أَهْلُ. • فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ إِلَخْ) قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرِّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ أَنَّ كُلًّا ضَامِنٌ لِلنِّصْفِ فَقَطُّ وَفِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ أَنَّ نِصْفَ كُلِّ رَهْنٍ بِالنِّصْفِ فَقَطُّ فَالْقِيَاسُ عَلَى الرَّهْنِ قِيَاسُ ضَمِيفٍ عَلَى ضَمِيفٍ أَهْلُ سَمِ وَوَاقَفَهُ أَيُّ الشُّهَابِ الرِّمْلِيُّ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَمَالٌ إِلَيْهِ الأَذْرَعِيُّ إِلَخْ) وَأَنَا أَقُولُ كَمَا قَالَ الأَذْرَعِيُّ أَهْلُ. مُعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَقَالَ الأَذْرَعِيُّ وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ وَبِهِ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْبَقِيَّةُ وَشَمَلُ ذِمَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ بِالزَّائِدِ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى الْبَذْرُ بْنُ شُهْبَةَ وَبِالتَّحْيِيزِ قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَصَحِّ فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ الْمُسْتَبْهَ بِهَا أَنَّ حِصَّةَ كُلِّ مَزْهُونَةٍ بِالنِّصْفِ فَقَطُّ وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ لَا وَجْهَ لِلْأَوَّلِ أَهْلُ أَيُّ مُطَالَبَةٍ كُلِّ بِجَمِيعِ الأَلْفِ. • فَوَدَّ: (لَبَطَلُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّهْنِ) قَدْ مَرَّ عَنِ الشُّهَابِ الرِّمْلِيِّ وَالنِّهَايَةِ اعْتِمَادُ بَطْلَانِيهِ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا تَقْسُطُ إِلَخْ) جَوَابٌ نَشَأَ عَنْ تَرْجِيحِهِ كَلَامَ الأولَيْنِ مِنْ عَدَمِ التَّنْصِيفِ. • فَوَدَّ: (وَأَبَا زُرْعَةَ اعْتَمَدَهُ) أَيُّ: عَدَمُ التَّنْصِيفِ عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ شَيْخُنَا اعْتَمَدَ مَا إِلَخْ. • فَوَدَّ: (وَيُظَلُّ الْكِفَالَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَشَمَلُ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَدَّ (سُي): (بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ) وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ ضَامِنٍ قَبْلَهُ أَوْ كَفَّلَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ كَفِيلٍ

شَيْتُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ كَانَ الضَّمَانُ بِالْإِذْنِ أَجَبَ الضَّامِنُ وَإِلَّا فَالْمُضْمُونُ لَهُ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ إِلَخْ) قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرِّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ أَنَّ كُلًّا ضَامِنٌ لِلنِّصْفِ فَقَطُّ وَفِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ أَنَّ نِصْفَ كُلِّ رَهْنٍ بِالنِّصْفِ فَقَطُّ فَالْقِيَاسُ عَلَى الرَّهْنِ قِيَاسُ ضَمِيفٍ عَلَى ضَمِيفٍ انْتَهَى.

(ولو أبرأ الأصل) أو برئ بنحو أداء أو اعتياض أو حوالة وإنما أثر أبرأ لثبته في صورة المكس (برئ الضامن) وضامته وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فلو برئ الضامن بإبراء لم يبرأ الأصل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لأنه إسقاط وثيقة فلا يسقط بها الدين كفل الرهن بخلاف ما لو برئ بنحو أداء وشمل كلامهم ما لو أبرأ الضامن من الدين فيكون كإثرائه من الضمان وهو مثبته خلافاً للزركشي وقوله إن الدين واحد تعدد محله فيبرأ الأصل بذلك يروده ما مؤ في التحقيق من تعدده الاعتباري فهو على الضامن من غيره على الأصل باعتبار أن ذاك عارض له اللزوم وهذا أصلي فيه فلم يلزم من إثراء الضامن من العارض إثراء الأصل من الذاتي.

قبله اهـ. مُعْنِي عبارة ع ش قوله بشرط براءة إلخ هو في الضمان ويصور في الكفالة بإبراء كفيل الكفيل بأن يقول تكفلت بإحضار من عليه الدين على أن من تكفل به قبل برئ اهـ.

فوق (سني): (ولو أبرأ الأصل) يتبني أن من البراءة ما لو قال له أبرأتني فقال نعم فيبرأ بذلك قياساً على ما لو قيل له التماساً طلفت زوجتك فقال نعم ومثله أيضاً ما لو قال ضمنت لي ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامناً له اهـ ع ش. فؤد: (وإنما أثر أبرأ) أي: لفظة أبرأ من باب الأفعال وهو جواب سؤال. فؤد: (بإبراء) سيذكر مختززة. فؤد: (لم يبرأ الأصل ولا من قبله إلخ) عبارة الرّوض وإن ضمن به أو كفّل آخر وبالأجر آخر وهكذا طالبهم فإن برئ الأصل برئوا أو غيره برئ ومن بعده لا من قبله انتهت اهـ. سم ورشيد أي فضمير قبله ويتعد للضامن كما في ع ش لا للأصل خلافاً للكردي عبارته قوله ولا من قبله أي قبل الأصل يعني أصل الأصل لأن كل ضامن بالنسبة إلى من بعده أصل اهـ فإنه لا يتأتى في قوله بخلاف من بعده فتدبر. فؤد: (وذلك) أي: عدم العكس. فؤد: (بخلاف ما لو برئ بنحو أداء) أي فيبرأ الكل. فؤد: (وشمل كلامهم إلخ) بل كلامهم مصرّح بذلك اهـ سم.

فؤد: (فإن برئ الضامن) أي: قصد إبراء الضامن وخذه ع ش. فؤد: (بذلك) أي: بإبراء الضامن من الدين.

فؤد: (إن ذاك) أي الضامن. فؤد: (وهذا) أي: الأصل. فؤد: (من تعدده الاختياري) بل يمكن رد ما قاله الزركشي مع تسليم اتحاد الدين لأن معنى أبرأتك من الدين أسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوطه من أصله وإنما سقط عن الضامن بإبراء الأصل لأن تعلقه به تابع لتعلقه

فؤد: (لم يبرأ الأصل ولا من قبله إلخ) عبارة الرّوض وإن ضمن به أو كفّل آخر وبالأجر آخر وهكذا طالبهم فإن برئ الأصل برئوا أو غيره برئ ومن بعده لا من قبل انتهت. فؤد: (وشمل كلامهم إلخ) بل كلامهم مصرّح بذلك فإن تغيير المحقق المحلّي بقوله ولو أبرأ المستحق الأصل من الدين صريح في أن معنى قول المصنف ولا عكس أنه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الأصل. فؤد: (من تعدده الاختياري) بل يمكن رد ما قاله الزركشي مع تسليم اتحاد الدين لأن معنى أبرأتك من الدين أسقطت

(تنبيه) أقال المضمون له الضامن فإن قصَدَ إبراءه برئ من غير قبول وإن لم يقصد ذلك فإن قيل في المجلس برئ وإلا فلا كما بحثه شيخنا وقال إنه مقتضى كلامهم قال وبصدق المضمون له في أن الضامن لم يقبل لأن الأصل عدته (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل عليهما بأجل واحد (حل عليه) لوجود سبب الحلول في حقه (دون الآخر) لقدم وجوده في حقه وعند موت الأصيل وله تركة للضامن مطالبة المستحق بأن يأخذ منها أو يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجد مرجحاً إذا غرم وقضيته أنه لو ضمن بغير الإذن لم يكن له ذلك إذ لا رجوع له وهو قياس ما مر في إفلاس الأصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقاً حتى لا يفرغ لم يبعد إلا أن يجاب بأنه مقصّر بقد الاستئذان وعند موت الضامن إذا أخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الأصيل إلا بعد الحلول وأفتى ابن الصلاح بأنه لو أعار عينا ليرهنها ثم مات لم يجعل الدين لتعلقه بها لما مر أنه ضمان في رقبته دون الذمة وذكر العارية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمن فيها أو رهن لها. (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصيل) أو وليه

بالأصيل فإذا سقط الأصل سقط تابعه اه سم. ة فؤد: (تنبيه) إلى قول المتن: (ولو أدى مكسراً) في النهاية إلا قوله وذكر العارية إلى المتن. ة فؤد: (أقال) أي: لو قال اه نهاية. ة فؤد: (إبرائه) أي: من الضامن أو الدين. ة فؤد: (وإن لم يقصد ذلك) أي: بأن قصد فسخ عقيد الضامن أو أطلق. ة فؤد: (في المجلس) أي: مجلس الإيجاب بأن لا يطول الفصل عرفاً بين لفظيهما اه ع ش. ة فؤد: (في أن الضامن إلخ) أي: في أنه أي المضمون له لم يقصد الإبراء. ة فؤد: (لم يقبل) أي الإقالة. ة فؤد: (وهذا موت الأصيل) إلى المتن في المغني إلا قوله: (وقضيته) إلي (وعند موت الضامن). ة فؤد: (أو يبرئه) أي: الضامن. ة فؤد: (وقضيته إلخ) متمد اه ع ش. ة فؤد: (ما مر) أي: قبيل الفرع. ة فؤد: (فيهما) أي: في مسألتي موت الأصيل وإفلاسه اه ع ش. ة فؤد: (مطلقاً) أي سواء كان الضامن بالإذن أو بدونه.

ة فؤد: (وهذا موت الضامن إلخ) عطف على قوله وعند موت الأصيل إلخ. ة فؤد: (ثم مات) أي: المميز. ة فؤد: (لتعلقه بها) أي: الدين بالعين. ة فؤد: (أنه) أي: إعاره العين ليرهنها. ة فؤد: (دون الذمة) أي: ذمة المميز. ة فؤد: (أو وليه) قال في المطلب ولو كان الأصيل مخجوراً عليه لصبا للضامين بإذن وليه إن طرأ طلب الولي بتخليصه ما لم يزل الحجر فإن زال توجه الطلب على المخجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمخجور عليه بسفه سواء كان الضامن بإذنيهما قبل الجنون والحجر أم بإذن

تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوطه من أصله وإنما سقط عن الضامين بإبراء الأصيل لأن تعلقه به تابع لتعلقه بالأصيل فإذا سقط الأصل سقط تابعه. ة فؤد: (أو وليه) قال في شرح الرزوي في المجنون والمخجور عليه بسفه سواء أكان الضامن بإذنيهما قبل الجنون والحجر أم بإذن وليهما بعد انتهى. ة فؤد: (أو وليه) ما لم يزل الحجر فإن زال توجه الطلب على المخجور عليه كذا في شرح

(تخليصه بالأداء إن ضمن بإذنه) لأنه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حنبه وإن حبس ولا ملازمته ففائدتها إحصاؤه مجلس القاضي وتفسيره بالامتناع إذا ثبت له مال (والأصح أنه لا يطالبه) بالدين الحال (قبل أن يطالب) كما لا يفرمه مثل الغرم (وللضامن) بعد أدائه من ماله كما أفاده السياق (الرجوع على الأصل إن وجد إذنه في الضمان والأداء) لصرف ماله

وليها بعد ذلك اه مغني وفي سُم عن شرح الرُّوض مثله.

• قول (سني): (إن ضمن بإذنه) أي: أما لو ضمن بغير إذنه فليس له مطالبة لأنه لم يسقطه عليه نهاية ومغني. • فود: (لأنه الذي ورطه) أي: أوقفه في متعة المطالبة وأصل التوريط الإيقاع في الهلاك اه. ع ش. • فود: (ليس له حنبه إلخ) قال في الغباب بعد هذا قال في الأتوار وله طلب حنبه معه انتهى فليتأمل مغناه مع هذا اه سم وفي ع ش بعد ذكر كلام الأتوار ما نصه أي ولا يجب عليه أن يخبسه معه بل يتخير عليه فقول الشارح م ر ليس له حنبه أي ليس له الإلزام بخبسه اه. • فود: (ففايدتها) أي: المطالبة اه ع ش.

• قول (سني): (والأصح أنه لا يطالبه إلخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بأن يطالبه أو يبرئه ولا مطالبة الأصل بالمال حيث كان ضامناً بالإذن ما لم يسلمه فلو دفع له الأصل ذلك من غير مطالبة أي من رب الدين لم يملكه ولزمه رده وضمانه إن تلف كالمقبوض بشراء فايد فلو قال له أقض به ما ضمته عني كان وكيلًا والمال في يده أمانة ولو أبرأ الضامن الأصل أو صالح عما سيفرم فيهما أي الضمان والكفالة أو رهنه الأصل شيئاً بما ضمته أو أقام به كفيلًا لم يصح إذ لم يثبت للضامن حق بمجرّد الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان أن يرهته الأصل شيئاً أو يقيم له به ضامناً فسد أي الضمان لفساد الشرط بنهاية ومغني وقوله وعليه ليس له أي للضامن وكذا ضامناً بأن يطالبه إلخ ودفع له ولزمه وقال له وضمته ورهنه وأن يرهته ويقيم له. • فود: (بعد أدائه إلخ) أي: ولم يقصد الأداء عن غير جهة الضمان اه. نهاية أي بأن قصد الأداء عن جهة الضمان أو أطلق ع ش ويتبني في صورة الإطلاق أن محلها إن لم يكن عليه دين آخر للمضمون له فليتأمل رشيد. • فود: (لصرفه) إلى المثر في المغني.

الروض عن المطلب. • فود: (ليس له حنبه وإن حبس ولا ملازمته) قال في الغباب بعد هذا قال في الأتوار وله طلب حنبه معه انتهى. فليتأمل مغناه مع هذا. • فود: (كما لا يفرمه قبل الغرم) قال في شرح الرُّوض أما إذا سلم فله مطالبة أي بالمال وحبسه وملازمته ولو دفع إليه الأصل المال بلا مطالبة وقلنا لا يملكه أي وهو الأصح فعليه رده ويضمه إن ملك كالمقبوض بشراء فايد فلو قال له أقض به ما ضمته عني فهو وكيل والمال أمانة في يده صرح بذلك في الأصل في النسخ المتقدمة انتهى.

• قول (نقني): (وللضامن الرجوع إلخ) قال في الرُّوض وشرجه ولو ضمن رجال عن الضامن وأدى رجوعه إن ثبت على الضامن الأول لا على الأصل وصرح الأصل بأنه إذا لم يثبت له الرجوع على الأول لم يثبت بأدائه الرجوع للأول على الأصل لأنه لم يفرم وبأنه إذا ثبت له الرجوع على الأول

لِفَرْض الْغَيْرِ بِإِذْنِهِ أَمَا لَوْ أَدَّى مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ سَيِّدُهُ ثُمَّ أَدَّى بَعْدَ عَيْتِقِهِ أَوْ نَذَرَ ضَامِنُ الْأَدَاءِ وَعُدِمَ الرُّجُوعُ

• فَوَدَّ: (لِفَرْضِ الْغَيْرِ) أَيِ الْوَاجِبِ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْقَرْضِ اهـ. رَشِيدِي.
 • فَوَدَّ: (أَمَا لَوْ أَدَّى الْخُ) أَيِ: الضَّامِنُ مُحْتَرِزٌ قَوْلَهُ السَّابِقَ مِنْ مَالِهِ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي هَذَا إِذَا أَدَّى مِنْ مَالِهِ
 أَمَا لَوْ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ فَأَدَّى بِهِ الدَّيْنَ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الصَّدَقَاتِ خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى اهـ.
 • فَوَدَّ: (لَوْ ضَمِنَ سَيِّدُهُ) أَيِ: بِإِذْنِهِ لِأَجْنَبِيٍّ ثُمَّ أَدَّى بَعْدَ عَيْتِقِهِ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا جَرَى سَبَبُ الْوُجُوبِ قَبْلَ الْعَيْتِ كَانَ الْمَقْرُومُ بِسَبَبِ الضَّمَانِ كَأَنَّهُ مِنْ مَالِ السَّيِّدِ اهـ ع ش وَفِي التَّهَابَةِ عَقْفًا عَلَى مَا مَرَّ أَوْ ضَمِنَ السَّيِّدُ دَيْنًا عَلَى عِبْدِهِ غَيْرِ الْمَكَاتِبِ بِإِذْنِهِ وَأَذَاهُ قَبْلَ عَيْتِقِهِ أَوْ عَلَى مَكَاتِبِهِ بِإِذْنِهِ وَأَذَاهُ بَعْدَ تَعَجُّيزِهِ أَوْ ضَمِنَ فَرَعٌ عَنْ أَصْلِهِ صَدَاقَ زَوْجَتِهِ بِإِذْنِهِ ثُمَّ طَرَأَ إِعْسَارُهُ بِحَيْثُ وَجَبَ إِغْفَاؤُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَامْتَنَعَتِ الزَّوْجَةُ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ الصَّدَاقَ فَأَذَاهُ الضَّامِنُ فَلَا رُجُوعَ وَإِنْ أَيْسَرَ الْمَضْمُونُ أَيِ الْأَصِيلُ وَكَذَا لَوْ ضَمِنَهُ عَنْهُ عِنْدَ وَجُوبِ الْإِغْفَافِ بِإِذْنِهِ ثُمَّ أَدَّى اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَبْلَ عَيْتِقِهِ مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى بَعْدَ عَيْتِقِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر فَلَا رُجُوعَ أَيِ لَأَنَّ مَا أَذَاهُ صَارَ وَاجِبًا عَلَيْهِ بِإِعْسَارِ أَصْلِهِ وَعَلَى هَذَا لَوْ تَزَوَّجَ الْأَصْلُ زَوْجَتَيْنِ وَضَمِنَ صَدَاقَهُمَا الْفَرْعُ بِإِذْنِ أَصْلِهِ ثُمَّ اغْتَسَرَ الْأَصْلُ فَيَنْتَبِهُ أَنَّ الْفَرْعَ إِذَا غَرِمَ يَرْجِعُ بِصَدَاقِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِحُصُولِ الْإِغْفَافِ بِهَا وَتَكُونُ الْخِيَرَةُ لِلْفَرْعِ فِيمَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الصَّدَاقَيْنِ اهـ.

• فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ ضَامِنٍ) أَيِ: بِالْإِذْنِ (الْأَدَاءِ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ انْتِقَادُ نَذَرِ الْأَدَاءِ مَعَ وَجُوبِهِ عَلَى الضَّامِنِ وَالْوَاجِبُ لَا يَتَعَقَّدُ نَذَرُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الْمُنْذُورُ مُجَرَّدَ عَدَمِ الرُّجُوعِ فَقَطْ حَتَّى يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنَ

فَرَجَعَ رَجَعَ الْأَوَّلُ عَلَى الْأَصِيلِ بِشَرْطِهِ وَإِنَّمَا لَوْ ضَمِنَ شَخْصٌ الضَّامِنَ بِإِذْنِ الْأَصِيلِ رَجَعَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَذْ دَيْنِي فَأَذَاهُ وَإِنَّمَا لَوْ ضَمِنَ عَنِ الْأَصِيلِ بِإِذْنِهِ رَجَعَ مَنْ أَدَّى مِنْهُمَا عَلَيْهِ لَا عَلَى الْآخَرِ أَوْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ بِإِذْنِهِمَا رَجَعَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِمَا شَاءَ انْتَهَى بِبَعْضِ اخْتِصَارٍ.

(فَرَعٌ): فِي التَّائِيهِ مَا نَصَّهُ (تَنْبِيهُ) لَوْ ضَمِنَ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ فِي صُورَةِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ طَالَبَ الْوَلِيِّ فَلَوْ اتَّفَقَ ذَلِكَ بَعْدَ رُشْدِهِمَا فَالْمُتَّجِهُ مُطَالَبَتُهُمَا وَإِذْنُ الْوَلِيِّ فِي حَالِ الْحَجَرِ يَقُومُ مَقَامَ إِذْنِهِمَا وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَعَمْ لَوْ كَانَ الصَّبِيُّ مُعَدَّمًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَطْلُبُ بِخُلَاصِ الصَّبِيِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ مُوسِرًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْأَبِ أَمَرَهُ بِالضَّمَانِ عَنْهُ فَلَيْسَ لِلضَّامِنِ الْمُطَالَبَةُ بِخُلَاصِهِ لِأَنَّهُ ضَمِنَ بِإِذْنِ مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ انْتَهَى. فَافْتَهُمَ إِنْ أَذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ لَيْسَ كَذَاذَنْ الْأَبِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ سَيِّدُهُ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ ضَمِنَ عَبْدٌ عَنْ سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى بَعْدَ الْعَيْتِ لَمْ يَرْجِعْ كَمَا لَوْ أَجْرَهُ ثُمَّ اغْتَقَهُ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ لَا يَرْجِعُ بِأَجْرَةِ بَقِيَّتِهَا وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ عَنْ فِتْنَةٍ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى قَبْلَ عَيْتِقِهِ أَوْ عَنْ مَكَاتِبِهِ وَأَدَّى بَعْدَ تَعَجُّيزِهِ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى عِبْدِهِ دَيْنٌ انْتَهَى. وَقَصِيَّةُ تَقْيِيدِهِ بِقَبْلِ الْعَيْتِ وَيَعْدِ التَّعَجُّيزِ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى بَعْدَ الْعَيْتِ وَقَبْلَ التَّعَجُّيزِ رَجَعَ وَلَوْ قَرِيبَ مَقْهُومٍ مِنَ التَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ ضَامِنٍ الْأَدَاءِ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ انْتِقَادُ نَذَرِ الْأَدَاءِ مَعَ وَجُوبِهِ عَلَى الضَّامِنِ وَالْوَاجِبُ لَا يَتَعَقَّدُ نَذَرُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الْمُنْذُورَ مُجَرَّدَ عَدَمِ الرُّجُوعِ فَقَطْ حَتَّى يَكُونَ

(وإن انتفى) إذنه (فيهما) أي الضمان والأداء (فلا) رجوع له لأنه متبرع (فإن أذن) له (في الضمان فقط) أي دون الأداء ولم ينه عنه (رجع في الأصح) لأن الضمان هو الأصل فالإذن فيه إذن فيما يترتب عليه. أما إذا نهاه عنه بعد الضمان فلا يؤثر أو قبله فإن انفصل عن الإذن فلا رجوع عنه وإلا أفسده ذكره السنوي وقد لا يرجع بأن أكثر أصل الضمان فثبت عليه بالبينة مع إذن الأصل له فيه فكذبها لأنه بتكذيبها صار مظلوما بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه وهو هنا المستحق (ولا عكس في الأصح) بأن ضمن بلا إذن وأدى بالإذن لأن وجوب الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه نعم إن أذن له في الأداء بشرط الرجوع رجع وحيث ثبت

قوله لله علي الأداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اهـ. سم عبارة ع ش فإن نذر الأداء ولم يذكر الرجوع ثم أدى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لأن الأداء صار واجبا فيقع الأداء عن الواجب ونارعه م ر في نفس انعقاد النذر لأن الأداء واجب لا يصح نذره انتهى اهـ. أقول ولك دفع إشكال سم ونزع م ر بأن وجوب الأداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض الكفاية يتعقد نذره.

• قول (سني): (وإن انتفى فيهما فلا) شمل ما لو أذن له المذيون في أداء دينه فضمته وأدى عن جهة الضمان وما لو قال له أذ عني ما ضمته لترجع به علي وأدى لا عن جهة الإذن اهـ نهاية قال الرشيد قوله م ر عن جهة الضمان خرج به ما لو أدى عن جهة الإذن أو أطلق لكن الشهاب ابن قايس نقل عنه في حواشي المنهج أنه لا رجوع في صورة الإطلاق فعمل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اهـ. وقال ع ش قوله م ر لا عن جهة الإذن أي بأن أدى عن جهة الضمان أو أطلق فليتأمل ولو اختلفا في التية وعدمها صدق الدافع فإن التية لا تعلم إلا من جهته اهـ. • فود: (ولم ينه عنه) أي: عن الأداء اهـ ع ش. • فود: (بغض الضمان) حق العبارة فإن كان بغض الضمان إلخ اهـ رشيد. • فود: (فلا يؤثر) أي: التهي فترجع بما أدى اهـ ع ش. • فود: (فإن انفصل عن الإذن) بأن طال الزمن بينهما اهـ ع ش.

• فود: (فهو) أي: التهي (رجوع عنه) أي الإذن وهو صحيح اهـ ع ش. • فود: (وإلا أفسده) أي: وإن كان التهي مقارنا للإذن أفسد التهي الإذن فلا رجوع في الصورتين. • فود: (وقد لا يرجع) إلى قول المشي ولو أدى في المعنى. • فود: (وهو إلخ) أي: ظالمه. • فود: (نعم إن أذن له في الأداء بشرط الرجوع إلخ) يتبني أن يقوم مقام شرط الرجوع التبريض به كأن يقول له أذ ولا أقوت عليك شيئا أو وأعوض عليك أو وأكافئك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح بأجرة ثم الرجوع عند

المقصود من قوله لله علي الأداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط. • فود: (نعم إن أذن له في الأداء بشرط الرجوع رجع) يتبني أن يقوم مقام شرط الرجوع التبريض به كأن يقول له أذ ولا أقوت عليك شيئا أو وأعوض عليك أو وأكافئك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح بأجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر إن أدى عن جهة الإذن فإن قصد الأداء عن جهة الضمان فيتبني عدم الرجوع لصرفه الأداء عن الجهة المقتضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى أيهما ينحط محل نظير

الرُجوعُ فحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْضِ حَتَّى يُرَدَّ فِي الْمَتَقَوِّمِ مِثْلُهُ صَوْرَةً. (ولو أدى مُكْسَرًا عَنْ صَحاحٍ
أو صَالِحٍ عَنْ بَائِقَةٍ) ضَمِنَهَا (بِقَوْبِ قِيَمَتِهِ خَمْسُونَ فَالْأَصْلُحُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ) لِأَنَّهُ الَّذِي بَذَلَهُ
قَالَ شَارِحُ التَّعْجِيزِ وَالْقَدَرُ الَّذِي سَوِّمَ بِهِ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّ يَقْصِدُ الدَّائِنُ تَسَامُحَتَهُ بِهِ
أَيْضًا اهـ. وفيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَامِحْ هُنَا بِقَدَرٍ وَإِنَّمَا أَخَذَهُ بَدَلًا عَنِ الْكُلِّ فَالْوَجْهُ بَرَاءَةُ
الْأَصْلِ مِنْهُ أَيْضًا وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ صَلَاحُهُ عَنْ مُكْسَرٍ بِصَحِيحٍ وَعَنْ خَمْسِينَ بِقَوْبِ قِيَمَتِهِ مِائَةً
فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا بِالْأَصْلِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الدَّيْنِ وَالْمَوْذِي وَبِالْصُّلَحِ مَا لَوْ بَاعَهُ
الثَّوبَ بِمِائَةٍ ثُمَّ وَقَعَ تَقَاصُّ فَيَرْجِعُ بِالمِائَةِ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ الثَّوبَ بِمَا ضَمِنَهُ عَلَى الْأَصْلِ.

الشَّرْطُ ظَاهِرٌ إِنْ أَدَّى عَنْ جِهَةِ الْإِذْنِ فَإِنَّ قَصْدَ الْأَدَاءِ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ فَيَبْقَى عَدَمُ الرُّجُوعِ لِيُصْرِفَهُ الْأَدَاءُ
عَنِ الْجِهَةِ الْمُتَقَضِيَةِ لِلرُّجُوعِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ وَاجِدَةً مِنَ الْجِهَتَيْنِ فَعَلَى إِلَيْهِمَا يَنْحَطُّ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ وَقُوَّةُ عِبَارَةِ
الْشَّارِحِ كَغَيْرِهِ تَقْتَضِي الرُّجُوعَ فَيَكُونُ مُنْخَطًّا عَلَى جِهَةِ الْإِذْنِ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ وَقُوَّةَ بَعْدَ الْإِذْنِ يَقْتَضِي الْغَاءَ
النَّظَرِ إِلَى الضَّمَانِ وَقَصْرَ النَّظَرِ عَلَى الْإِذْنِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الصَّرْفَ عَنْهُ وَلَوْ قَصَدَ الْأَدَاءَ عَنْ الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا
فَهَلْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُغْلَبُ أَحَدُهُمَا وَإِلَيْهِمَا يُغْلَبُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِسْمَةُ غَيْرُ بَعِيدَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ سم.

فَوَيْلٌ لِمَنْ: (إِلَّا بِمَا غَرِمَ) قَضِيَّةٌ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ حَيْثُ ثَبِتَ الرُّجُوعُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْضِ إِنْخِ
أَنْ يَرْجِعَ بِمِثْلِ الثَّوبِ لَا قِيَمَتِهَا اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ الَّذِي بَذَلَهُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا
إِلَى لِنَعْلَقِهَا. فَوَيْلٌ: (قَالَ شَارِحُ التَّعْجِيزِ) هُوَ ابْنُ يُونُسَ اهـ. ع ش. فَوَيْلٌ: (وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ) التَّنْظِيرُ فِي
مَسْأَلَةِ الثَّوبِ وَاضِحٌ وَكَذَا فِي آدَاءِ الْمُكْسَرِ عَنِ الصَّحاحِ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الصُّلَحِ أَنَا إِذَا كَانَ الْأَدَاءُ مِنْ
غَيْرِ صُلَحٍ وَرَضِيَ بِهِ الْمُسْتَحِقُّ مِنَ الضَّامِنِ قِبَرَاءَةُ الْأَصْلِ مِنَ التَّفَاوُتِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ
اسْتَوَى مِنْهُ الْبُغْضُ وَاسْقَطَ عَنْه الْبَاقِي فَهُوَ تَنْظِيرٌ مَا بَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ أَدَّى بَعْضُهُ وَابْتَرَأَ بَعْضُهُ مِنَ الْمُسْتَحِقِّ مِنْ
الْبَاقِي، وَحِيلَ كَلَامُ شَارِحِ التَّعْجِيزِ عَلَى هَذِهِ الصَّوْرَةِ كَأَنَّ يُغْلَبَ الْحَمْلُ عَلَيْهَا أَوَّلَى مِنْ تَضَمُّنِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ
سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَوْلُهُ لِأَنَّ حَاصِلَهُ إِنْ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأَمُّلِ عِلَّةِ الْمَسْأَلَتَيْنِ. فَوَيْلٌ: (صُلَحُهُ هُنَا
مُكْسَرٍ إِنْخِ) كَانَ الْأَنْسَبُ: آدَاءُ صَحِيحٍ عَنْ مُكْسَرٍ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ بِآدَاءِ
الْمُكْسَرِ عَنِ الصَّحاحِ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الصُّلَحِ. فَوَيْلٌ: (فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا بِالْأَصْلِ) وَهُوَ الْمُكْسَرُ
وَالْخَمْسُونَ لِيَتَبَيَّنَ بِهِ الزِّيَادَةُ اهـ. ع ش.

فَوَيْلٌ: (وَالصُّلَحُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاسْتَشْكَلَ إِلَى وَلَوْ صَالِحٌ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا إِلَى
لِنَعْلَقِهَا. فَوَيْلٌ: (وَبِالصُّلَحِ إِنْخِ) عَطَفَ عَلَى بِمَا ذَكَرَهُ إِنْخِ. فَوَيْلٌ: (مَا لَوْ بَاعَهُ) أَيِ: الضَّامِنِ
الْمُسْتَحِقِّ. فَوَيْلٌ: (فَيَرْجِعُ بِالمِائَةِ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الثَّوبَ الْمَبِيعَ بِمِائَةٍ اهـ. ع ش.

وقُوَّةُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ تَقْتَضِي الرُّجُوعَ فَيَكُونُ مُنْخَطًّا عَلَى جِهَةِ الْإِذْنِ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ وَقُوَّةَ بَعْدَ الْإِذْنِ
يَقْتَضِي الْغَاءَ النَّظَرِ إِلَى الضَّمَانِ وَقَصْرَ النَّظَرِ عَلَى الْإِذْنِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الصَّرْفَ عَنْهُ وَلَوْ قَصَدَ الْأَدَاءَ عَنْ
الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا فَهَلْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُغْلَبُ أَحَدُهُمَا وَإِلَيْهِمَا يُغْلَبُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِسْمَةُ غَيْرُ بَعِيدَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

واستشكل السبكي هذا بما مر في الصلح ويُفَرَّقُ بأنَّ الغالب في الصلح المُسامحةُ بترك بعض الحقِّ وعَدَمُ مُقَابَلَةِ المُصَالِحِ به لِجَمِيعِ المُصَالِحِ عنه فَرَجَعَ بِالْأَقْلُ وفي البيع المُشَاخَعةُ ومُقَابَلَةُ جَمِيعِ الثمنِ بِجَمِيعِ المبيعِ من غيرِ نقصٍ لِشيءٍ مِنْهُمَا فَرَجَعَ بالثمنِ فاندَفَعَ مَا يُقَالُ الصلحُ بيعٌ أيضًا ولو صالَحَ مِنَ الدَّيْنِ على بعضه أو أَدَّى بعضه وأَبْرَأَ مِنَ الباقِي رَجَعَ بما أَدَّى وَبَرَأَ فِيهِمَا وكذا الأصيلُ لكنَّ في صورة الصلحِ لأنَّه يَقَعُ عن أصلِ الدَّيْنِ مع أنَّ لَفْظَه من حيث هو لا بالنظرِ لِمَنْ جَرَى معه يُشِيرُ بِقِنَاعَةِ المُسْتَحَقِّ بِالْقَلِيلِ عن الكثيرِ دون صورة البراءةِ لأنها لِلضَّامِنِ إِنَّمَا تَقَعُ عن الوثيقةِ دون أصلِ الدَّيْنِ ولو ضَمِنَ ذِمِّيٌّ لِدِمِّيٍّ ذِنًّا على مُسْلِمٍ ثم تصالَحَا على خمرٍ لم يصحَّ ولم يرجع وإن قلنا بالمرجوح وهو سقوطُ الدَّيْنِ لِتَعَلُّقِهَا بالمُسْلِمِ ولا قيمةٌ للخمرِ عنده. (ومن أَدَّى ذَنْبَ غَيْرِهِ) وليس أبًا ولا جدًّا (بلا ضَمَانٍ ولا إِذْنٍ فلا رُجوع) له عليه وإن

فُود: (هذا) أي: ما بَعْدَ كذا. فُود: (بما مرَّ في الصلح) أي: عن مائةٍ بِقَرَبِ قِيَمَتِهِ خَمْسُونَ خَيْثُ لا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ مِنْ أَنَّ الصلحَ يَبِيعُ اهـ ع ش. فُود: (وَيُفَرَّقُ الْخ) مَادَّةُ هَذَا الْفَرْقِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَرَاخِفَهُ وَتَأَمَّلْهُ اهـ سم. فُود: (أيضًا) أي: كَمَادَةِ المبيعِ المذكورة. فُود: (وَأَبْرَأَ) بَيَانُ الْمُفْعُولِ أَيِ الضَّامِنِ وكذا ضَمِيرُ بَرَأَ. فُود: (وكذا الأصيل) أي: يَبْرَأُ. فُود: (لكنَّ في صورة الصلح) أي: دون صورة الإبراءِ كما يَأْتِي بقوله دون صورة البراءةِ الْخ. فُود: (إنما يَقَعُ عَنِ الْوَثِيقَةِ الْخ) أي: ولو سَلَّمَ فَقَدْ مَرَّ أَنَّ إِبرَاءَ الضَّامِنِ مِنَ الدَّيْنِ كإِبْرَائِهِ مِنَ الضَّامِنِ. فُود: (لَمْ يَصِحَّ) لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ آدَاءَ الضَّامِنِ لِلْمُسْتَحَقِّ يَنْصَحُنْ إِفْرَاضَ الْأَصِيلِ مَا آدَاهُ وَتَمْلِيكُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ هُنَا فَلَا يَبْرَأُ الْمُسْلِمُ كَمَا لو دَفَعَ الْخَمْرَ بِنَفْسِهِ شَرْحُ الرُّوضِ اهـ. سم وَرَشِيدِي.

(فَرَعَ): لو أَحَالَ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى الضَّامِنِ ثُمَّ أَبْرَأَ الْمُخْتَالِ الضَّامِنَ لَمْ يَرْجِعْ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِي لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرَمْ شَيْئًا نِهَايَةً زَادَ سَم وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لو وَهَبَهُ الْمُسْتَحَقُّ الذَّيْنَ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ اهـ. زَادَ الْمُغْنِي عَلَى الْجَمِيعِ بِخِلَافِ مَا لو قَبَضَهُ مِنْهُ ثُمَّ وَهَبَهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ اهـ قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر لَمْ يَرْجِعْ وَهَلْ يَسْقُطُ الذَّيْنُ عَنِ الْأَصِيلِ بِإِبْرَاءِ الْمُخْتَالِ الظَّاهِرُ نَعَمْ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ سَقَطَ حَقُّهُ بِالْحَوَالَةِ وَالْمُخْتَالُ لَمْ يَتَوَجَّهْ مُطَالَبَتُهُ إِلَّا عَلَى الضَّامِنِ فَلْيُراجِعْ وَسَيَأْتِي أَنَّ حَوَالَةَ الْمُسْتَحَقِّ قَبْضُ اهـ. فُود: (لِتَعَلُّقِهَا) أَيِ الْمُصَالَحَةِ اهـ ع ش. فُود: (وَلَيْسَ أَبًا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَأَدَّى إِلَى الْمَثْنِ.

فُود: (سَيُ): (بلا ضَمَانٍ ولا إِذْنٍ) لَيْسَ هَذَا مُكْرَرًا مع قَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ انْتَفَى فِيهِمَا الْخ لَأَنَّ ذَاكَ فِيمَا لو وَجَدَ الضَّامِنُ وَأَدَّى بلا إِذْنٍ فِيهِ وفي الْأَدَاءِ وما هُنَا فِيمَا لَمْ يَوْجَدَ فِيهِ الضَّامِنُ وَوَجَدَ الْأَدَاءَ بلا إِذْنٍ فِيهِ

فُود: (بما مرَّ في الصلح) أي: فَإِنَّهُ يَبِيعُ وَقَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ مَادَّةُ هَذَا الْفَرْقِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَرَاخِفَهُ وَتَأَمَّلْهُ. فُود: (وكذا الأصيل) أي: يَبْرَأُ. فُود: (لَمْ يَصِحَّ) أَيِ الصلحِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ آدَاءَ الضَّامِنِ لِلْمُسْتَحَقِّ يَنْصَحُنْ إِفْرَاضَ الْأَصِيلِ مَا آدَاهُ وَتَمْلِيكُهُ إِيَّاهُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ هُنَا فَلَا يَبْرَأُ الْمُسْلِمُ كَمَا لو دَفَعَ الْخَمْرَ بِنَفْسِهِ انْتَهَى.

قَصَدَهُ لِتَبَرُّعِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَوْجَرَ مُضْطَرًّا لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِطْعَامُهُ إِتْقَاءَ لِمُهِجَّتِهِ مَعَ تَرْغِيبِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ. أَمَّا الْأَبُّ أَوْ الْجَدُّ إِذَا أَدَّى ذَنْبَ مُحْجُورِهِ أَوْ ضَمِنَهُ بِنَيْتِ الرُّجُوعِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ (وَأَنْ أَذِنَ) لَهُ فِي الْأَدَاءِ (بِشَرْطِ الرُّجُوعِ) فَأَدَّى بِقَبْلِهِ الْآتِي (رَجَعَ) عَلَيْهِ (وَكَذَا إِنْ أَذِنَ) لَهُ إِذَا (مُطْلَقًا) عَنْ

اه. ع. ش. ٥. قُود: (بِخِلَافِ مَا لَوْ أَوْجَرَ الْخ) عبارة الْمُغْنِي وَفَارَقَ مَا لَوْ أَوْجَرَ طَعَامُهُ مُضْطَرًّا فَهَرَا أَوْ هُوَ مُقْتَى عَلَيْهِ حَيْثُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَبَرِّعًا بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ خَلَاصُهُ مِنَ الْهَلَاكِ وَلِمَا فِيهِ مِنَ التَّخْرِيطِ عَلَى ذَلِكَ اه. ٥. قُود: (مَا لَوْ أَوْجَرَ مُضْطَرًّا) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَدٍّ لَا يُمَكِّنُ الْعَقْدَ مَعَهُ فِيهَا اه. ع. ش. ٥. قُود: (بِنَيْتِ الرُّجُوعِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَدَاءِ وَالضَّمَانِ وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِمَعْنَاهِ لِأَنَّ النَّيَّةَ لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ اه. ع. ش. ٥. قُود: (فَإِنَّهُ يَرْجِعُ) وَيَتَّبِعِي فِي صُورَةِ الضَّمَانِ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَدَاءَ عَنْ غَيْرِ جِهَةِ الضَّمَانِ كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَايَةِ وَسَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ. ٥. قُود: (بِقَبْلِهِ الْآتِي) يَخْتَلِجُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِذَا أَشْهَدَ الْخَ وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْفَا لَا بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَ مَا هُنَا أَيْضًا بِأَنْ لَا يَقْصِدَ التَّبَرُّعَ وَكَذَا تَقْيِيدَ رُجُوعِ الضَّامِنِ حَيْثُ ثَبِتَ بِذَلِكَ أَيْضًا بَلْ لَمْ يُذَكَّرْ هَذَا التَّقْيِيدُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِلَّا فِي رُجُوعِ الضَّامِنِ وَفِي التَّائِيهِ مَا نَصَّهُ شَرْطَ بَعْضِهِمْ تَقْفَاهُ لَا تَقْلًا مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقْصِدَ الْأَدَاءَ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ أَمَا لَوْ قَصَدَ التَّبَرُّعَ بِأَدَاءِ ذَنْبِ الْأَصِيلِ ذَاكِرًا لِلضَّمَانِ أَوْ نَاسِيًا أَوْ دَفَعَ لَهُ ذَلِكَ عَنْ زَكَاتِهِ بِإِذْنِ الْأَصِيلِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ فَلَا وَإِنْ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِالْقَصْدِ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَيَخْتَلِجُ أَنْ يَكُونَ كَقَصْدِهِ الدَّفْعُ عَنِ الضَّمَانِ وَالْأَشْبَهُ أَنَّ لَهُ صَرَفَهُ بِالنَّيَّةِ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَإِلَى التَّطَوُّعِ بِهِ إِنْ شَاءَ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ انْتَهَى وَلَكِنْ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ رَدَّ هَذَا الشَّرْطَ ثُمَّ قَالَ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ هُنَا أَيُّ فِي الضَّمَانِ وَتَمَّ أَيُّ فِي الْكِفَالَةِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ التَّسْلِيمَ وَالْأَدَاءَ عَنْ غَيْرِ جِهَةِ الضَّمَانِ وَالْكِفَالَةِ سَوَاءً أَقْصَدَهُمَا أَمْ أَطْلَقَ اه. وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ لَا بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَنْحَطُّ عَلَى جِهَةِ الضَّمَانِ خِلَافًا لِمَا ذُكِرَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ مِنَ الْأَشْبَهُ الْمَذْكُورِ اه. سَمَّ بِحَذَفٍ. وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنِ الرَّشِيدِيِّ تَقْيِيدَ انْحِطَاطِ الْإِطْلَاقِ عَلَى ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ آخَرَ لِلْمُضْمُونِ لَهُ ثُمَّ قَضِيَّةٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ حَذَفَا قَوْلَهُ بِقَبْلِهِ الْآتِي أَنْ مُرَادَهُ بِهِ مَا يَأْتِي أَيْفَا فِي كَلَامِهِ.

٥. قُود (وَسَيُ): (وَكَذَا إِنْ أَذِنَ الْخ) وَفِي مَعْنَى الْإِذْنِ التَّوَكُّلُ فِي الشَّرَاءِ إِذَا دَفَعَ الثَّمَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاجِعِ لِتَضَمُّنِ التَّوَكُّلِ إِذْهُ بِدَفْعِ الثَّمَنِ بِدَلِيلِ أَنْ لِلْبَائِعِ مَطْلَبَتَهُ بِالثَّمَنِ وَالْعَهْدَةَ اه. مُغْنِي.

٥. قُود (وَسَيُ): (وَكَذَا إِنْ أَذِنَ الْخ) أَيُّ: بِلَا ضَمَانٍ كَمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ فَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَا

(فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ رَجُلٌ ضَمِنَ شَخْصًا بِإِذْنِهِ فِي عَشْرِينَ دِينَارًا وَلِلْمُضْمُونِ الْمَذْبُورُ عِنْدَ الضَّامِنِ مَالٌ وَدِيعَةٌ فَقَالَ لَهُ أَدِّ الْعَشْرِينَ مِمَّا عِنْدَكَ ثُمَّ إِنَّهُ وَكَّلَ وَكِيلاً فِي قَبْضِ الْوَدِيعَةِ فَهَلْ لِلضَّامِنِ إِنْسَاكُ الْوَدِيعَةِ عِنْدَهُ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْهَا الذَّيْنَ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ اه. وَفِي جَوَابِهِ نَظَرٌ قَلِيلٌ رَاجِعٌ.

٥. قُود: (بِقَبْلِهِ الْآتِي) يَخْتَلِجُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِذَا أَشْهَدَ الْخَ وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْفَا لَا

شرط الرجوع فأدى لا بقصد التبرع كما بيئته في شرح الإرشاد فإن قلت: قال السبكي في تكملة شرح المذهب عن الإمام متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً ولم يملكه المدفوع إليه بل لا بُدَّ من قصد الأداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول أداء الدين لا تجب فيه النية اهـ. وجرى عليه الزركشي وغيره وهذا يُنافي ما ذكر أن الشرط أن لا يقصد التبرع قلت لا يُنافي لأن إذن المدين في الأداء عن دينه مُتَضَمِّنٌ لنية الأداء

عكس إلخ. هـ. فؤد: (فأدى لا بقصد التبرع) عبارة المُعْني إذا أدى بقصد الرجوع اهـ قضيتها عدم الرجوع عند الإطلاق خلافاً لما مرَّ عن النهاية وشرح الإرشاد. هـ. فؤد: (متى أدى المدين) أي شيئاً لِدَيْنِهِ (لم يكن) أي المؤدى (شيئاً) أي لا تبرعاً ولا محسوباً من الدين. هـ. فؤد: (وهذا) أي ما قاله السبكي (يُنافي ما ذكر) أي فإن اشتراط قصد المدين الأداء عن جهة دينه مُفْهِمٌ لاشتراط قصد المؤدي لِدَيْنٍ غيره ذلك بالأولى. هـ. فؤد: (أن الشرط إلخ) بيان لما ذكر. هـ. فؤد: (قلت لا يُنافي إلخ) أقول ما المانع من أن يوجه عدم المنافاة بأن عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدي الأداء عن جهة الدين بنية الرجوع أولاً بهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين أداء المدين وأداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الإمام أنه لا بُدَّ من أداء المدين أو نيته وإلا لم يصبح أداء غيره عنه بغير إذنه بل إنه إذا أدى المدين فلا بُدَّ من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح مُتَضَمِّنٌ لنية الأداء فإن أراد نية المدين قبل أداء المؤدي ففيه أنه كيف يصبح نية الأداء من غير المؤدي سيما ولم يفتقر بعزل ولا أداء أو عند أداء المؤدي كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه أنه لا يلزم من إذنه نيته عند الدفع وأيضاً فكيف تصبح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وإن أراد نية المؤدي فالتضمين الذي ذكره ممنوع إذ إذن المدين لا يستلزم نية المؤدي عند الأداء فليتأمل اهـ سم. هـ. فؤد: (لأن إذن المدين إلخ) أي في مسألة المشي.

بقصد التبرع وعلى الجملة يتبني تقيده ما هنا أيضاً بأن لا يقصد التبرع وكذا تقيده رجوع الضامن حيث ثبت بذلك أيضاً بل لم يذكر هذا التقيده في شرح الإرشاد إلا في رجوع الضامن كما هو ظاهر للواقف على عبارته وحيث يشكك قوله هنا كما بيئته في شرح الإرشاد فليتأمل وفي التأثيري ما نصه شرط بعضهم تفقها لا نقلاً مع ذلك أن يقصد الأداء عن جهة الضامن أما لو قصد التبرع بأداء دين الأصيل ذاكراً للضامن أو ناسياً أو دفع له ذلك عن زكاته بإذن الأصيل أو بغير إذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لأنه صرفه بالقصد عن جهة الضامن وإن أطلق ولم يقصد شيئاً فيَحْتَمِلُ أن يكون كقصد الدفع عن الضامن والأشبه أن له صرفه بالنية إليه إن شاء وإلى التطوع به إن شاء قاله الأزرعي انتهى. لكن الشارح في شرح الإرشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذي يتجه هنا وثم أي في الكفالة أنه يُشْتَرَطُ أن لا يقصد بالتسليم الأداء عن غير جهة الضامن والكفالة سواء أقصدتهما لم أطلق وإنما اشتراط القصد فيما لو سلم المكفول نفسه لأن مجرّد التسليم ثم لا يستلزم براءة الكفيل بخلاف الأداء هنا انتهى. وهذا ما أشار إليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بيئته في شرح الإرشاد وهو ظاهر في أنه عند الإطلاق ينحط على جهة الضامن خلافاً لما ذكر عن الأزرعي من الأشبه المذكور. هـ. فؤد: (قلت لا يُنافي إلخ) أقول ما المانع من أن يوجه عدم

عن الدين عند الدفع بل ينفي جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يُريد أدائه كنظيره في الزكاة (في الأصح) كما لو قال اعلف دابتي أو قال أسير: فإدني وإن لم بشرط الرجوع ويُفروق بين هذين وأطمعني رغيفاً بجريان المسامحة في مثله ومن ثم لا أجره في نحو اغسل ثوبي لأن المسامحة في المنافع أكثر منها في الأعيان وقول القاضي لو قال لشريكه أو أجنبي عمري داري أو أد ذهني فلان على أن ترجع علي لم يرجع عليه إذ لا يلزمه عمارة داره لا أداء ذهني غيره بخلاف اقض ذهني وأتفق على زوجتي أو عبدي اهـ. ضعيف بالنسبة لشقة الأول لما مر أوائل

• فود: (كما لو قال اخلف) إلى قوله وقياس إلخ في النهاية إلا قوله على بخلاف إلي لأنهم اعتزوا.
 • فود: (وإن لم بشرط إلخ) أي: فإنه يرجع فيهما وإن إلخ. • وفود: (وأطمعني رهيفاً) أي: فإنه لا يرجع بذلك وإن دلت القرينة على أنه إنما يدفع بمقابل كان قال ذلك لمن جزقته بيع الخبز اهـ ع ش والأقرب ما مال إليه السيد عمر بما نصه قوله بجريان المسامحة في مثله هل يلحق به اعلف دابتي إذا أطرد عزف بالمسامحة به فلا رجوع نظرنا إلى أنه عند أطراد العرف بذلك لا يخطر ببال الآذن التزام الموص ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال إذا أطرد عزف بعدم المسامحة بالرغيف من باذله ودلت القرينة على التزام الموص من الآذن يجب الموص تقول من ظاهره الفتى وعدم الحاجة لسوقي من سوقه المذن المطرد عزفهم في المشاحة في أقل متمول أطمعني رغيفاً أو يقال بما اقتضاه إطلاقهم في كلا الطرفين القلب إلى الأول أميل أخذنا من فزقهم بجريان المسامحة إلخ ولأن المعول عليه في جل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اهـ. • فود: (وإن ثم) أي: من أجل أن المدار على العرف بالمسامحة وجوداً وعدماً. • فود: (في نحو اغسل ثوبي) أي: وإن كان عادته الغسل بالأجرة اهـ ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر. • فود: (وقول القاضي) مبتدأ خبره قوله ضعيف إلخ. • فود: (إذ لا يلزمه) أي: الشخص. • فود: (ضعيف بالنسبة إلخ) أي: فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك أن الآلة لمالك الدار بخلاف ما لو قال عمري داري بالكف فلا رجوع لتعذر البيع كما مر والآلة باقية على ملك صاحبها كما قلنا عن حج قبيل الحوالة اهـ ع ش. • فود: (لشقة الأول) هو قوله

المنافاة بأن عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدي الأداء عن جهة الدين بنية الرجوع أولاً بهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين أداء المدين وأداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الإمام أنه لا بد من أداء المدين أو نيته وإلا لم يصح أداء غيره عنه بغير إذنه بل إنه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الأداء فإن أراد نية المدين قبل أداء المؤدي فبأنه كيف تصح نية الأداء من غير المؤدي سيما ولم تقترب بعزل ولا أداء وعند أداء المؤدي كما يدل عليه قوله عند الدفع فبأنه لا يلزم من إذنه نيته عند الدفع وأيضاً فكيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وإن أراد نية المؤدي فالتضمن الذي ذكره ممنوع إذ أدن المدين لا يستلزم نية المؤدي عند الأداء فليتامل. • فود: (وتفروق بين هذين إلخ) فيه رد لما في شرح البهجة في الأول من أن الوجه حمل على ما

القرض أنه متى شَرَطَ الرجوع هنا وفي نظائره رجع وفارق نحو أَدَّ ذَنْبِي واعِلِفْ دَابَّتِي
بوجوبهما عليه فيكفي الإذن فيهما وإن لم يشرط الرجوع وألحق بهما فداء الأسير على
خلاف ما مشى عليه القمولي وغيره أنه لا بُدَّ من شرط الرجوع فيه أيضًا لأنهم اعتنوا في
وجوب السعي في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره. قال القاضي أيضًا ولو قال أَنْفِقْ على
امراتي ما محتاجه كُلُّ يوم على أُنِّي ضامِنٌ له صَحَّ ضَمَانٌ نَفَقَةِ اليومِ الأوَّلِ دون ما بعده اهـ
وفيه نظر والذي يَشْجِه أنه يلزمه ما بعد الأوَّلِ أيضًا لأنَّ المُتَبَادِرَ من ذلك كما هو ظاهر ليس
حقيقة الضمان السابق بل ما يُرادُ بقوله على أن ترجع عليَّ أنه مرُّ في كلام القاضي نفسه أن
أَنْفِقْ على زوجتي لا محتاج لشرط الرجوع فإنَّ أَرَادَ حقيقة الضمان فالذي يَشْجِه أنه يُصَدَّقُ
ببمينه ولا يلزمه إلا اليوم الأوَّلِ وعليه يُحْمَلُ كلام القاضي ولو قال بع لهذا بألف وأنا أدفعه
لَكَ فَقَطْلٌ لم يلزمه الألف خلافاً لابن سُرَيْجٍ وقياس ما يأتي في الصداق

عَمَرُ دَارِي أَوْ أَدَّ ذَنْبٌ فَلَا يَنْفِقُ وَالْثَانِي هُوَ قَوْلُهُ بِخِلَافِ أَقْصَى الْخ. ۞ وَفَوَدُ: (وَفَارَقَ) أَي: قَوْلُهُ عَمَرُ
دَارِي الْخ. ۞ وَفَوَدُ: (وَالْحَقُّ بِهِمَا) أَي: بِأَدَّ ذَنْبِي وَاعِلِفْ دَابَّتِي اهـ ع ش. ۞ فَوَدُ: (لَا تَهْمُ الْخ) عِلَّةٌ
لِلْإِلْحَاقِ. ۞ فَوَدُ: (عَلَى أَتِي ضَامِنٌ لَهُ) اَعْلَمَ أَنَّ هَذَا يَنْشَكِلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ اتِّحَادَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ
عَنْ قِيْدَفْعٍ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الضَّامِنِ بَلْ شَرْطُ الرُّجُوعِ فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذْنٌ فِي الْأَدَاءِ بِشَرْطِ
الرُّجُوعِ نَعَمْ قَدْ يَنْشَكِلُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِذْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ فَكَيْفَ اَعْتَدَ بِالْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا لَمْ
يَجِبْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ أَنَّ الْإِذْنَ فِيهِ تَابِعٌ لِلْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا وَجِبَ وَهُوَ نَفَقَةُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ اهـ. سَمِ أَي فِكَلَامِ
القاضي مُصَوَّرٌ بِمَا لَوْ صَوَّرَ ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ اهـ ع ش. ۞ فَوَدُ: (عَلَى أَنَّهُ مَرَّ) أَي: آتَفَا. ۞ فَوَدُ: (وَلَا
يَلْزَمُهُ إِلَّا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ) يَنْشَكِلُ صِحَّةُ الضَّامِنِ وَلَوْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَقَطْ لِأَنَّ فِيهِ اتِّحَادَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ
عَنْ لَأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الضَّامِنُ وَالْمُضْمُونُ عَنْ لَأَنَّهُ مَذْبُوحُ الْمُتَقِيٍّ فِيمَا يُؤَدِّيهِ لِلزَّوْجَةِ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ صِحَّةُ
اتِّحَادِهِمَا إِذَا كَانَ الْمُضْمُونُ لَهُ غَيْرُهُمَا كَمَا هُنَا فَالْمُتَقِيُّ هُوَ الْمُضْمُونُ لَهُ نَعَمْ يَشْكُلُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ
أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ ذَنْبٍ لِلْمُضْمُونِ لَهُ وَلَا ذَنْبٍ لَهُ هُنَا لِأَنَّهُ عِنْدَ الضَّامِنِ لَمْ يَنْقُصْ اِنْفَاقٌ لِيَكُونَ ذَنْبًا لَهُ اهـ.
سَمِ. ۞ فَوَدُ: (لِهَذَا) أَي لِيَزِيدَ مَثَلًا. ۞ فَوَدُ: (لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا الْخ) تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ قَالَ أَقْرَضَهُ كَذَا وَعَلَيَّ
ضَمَانُهُ مَا يُخَالِفُهُ قَلْبُ رَاجِعِ اهـ ع ش. ۞ فَوَدُ: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي الْخ) الْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ هُنَا فِي الرُّوْضَةِ عَلَى

إِذَا اضْطَرَّتْ الدَّابَّةُ كَمَا فِي الْأَدْمِيِّ أَوْ عَلَى مَا إِذَا التَزَمَ الْبَدَلُ لِتَوَافُقِ مَا قَالَهُ أَي الرَّافِعِي فِي بَابِ الْإِجَارَةِ
مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَطْعَمْنِي خَبْزَكَ فَطَعَمَهُ لَا ضَمَانَ لِعَدَمِ الْإِلتِزَامِ ائْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ. ۞ فَوَدُ: (عَلَى أَتِي
ضَامِنٌ لَهُ) اَعْلَمَ أَنَّ هَذَا يَنْشَكِلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ اتِّحَادَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ عَنْ قِيْدَفْعٍ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ
الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الضَّامِنِ بَلْ شَرْطُ الرُّجُوعِ فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذْنٌ فِي الْأَدَاءِ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ نَعَمْ قَدْ يَنْشَكِلُ
بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِذْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ فَكَيْفَ اَعْتَدَ بِالْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ أَنَّ الْإِذْنَ
فِيهِ تَابِعٌ لِلْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا وَجِبَ وَهُوَ نَفَقَةُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ. ۞ فَوَدُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ) يَنْشَكِلُ صِحَّةُ

أنه لو ارتفع العقد الذي أدى به الدين بقيب ونحوه رجع للمؤدى إلا أن يكون أباً أو جداً
فيرجع للمؤدى عنه.

(تنبيه) محل ما ذكره المثنى إن لم يضمن بعد الإذن في الأداء بلا إذن وإلا لم يرجع فيما يظهر
لأنه أبطل الإذن بضمانه بلا إذن (والأصح أن مصلحته أي المأذون له في الأداء على غير

تفصيل فليراجع اهـ. سيّد عمر. هـ. فوه: (إنه لو ارتفع إلخ) خبر وقياس ما إلخ. هـ. فوه: (به الدين) يعني
الدين الحادث بذلك لعقد. هـ. فوه: (رجع) أي: المؤدى بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع. هـ. فوه: (رجع
للمؤدى إلخ) هذا في الضمان بلا إذن خلافاً لما يوهمه هذا السياق أما بالإذن فيرجع أي الضامن على
الأصيل بما آذاه ويرجع الأصيل على البائع بعين ما أخذه كما يعلم ذلك واضحاً من الرّوض وغيره
وعبارة الرّوض وإن ضمن الثمن بالإذن وأذاه ثم انفسخ العقد رجع على الأصيل والأصيل على البائع
بما أخذه وليس له إنساكه وردّ بدله وليس للضامن مطالبة البائع لأن الأداء يتضمن إقراض المضمون
عنه وتمليك وإن ضمن أي الثمن بلا إذن أي وأذاه ثم انفسخ العقد لم يرجع على الأصيل وعلى البائع
رّده ولمن يرّده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به. انتهى اهـ سم.

(قولهان): لو ضمن شخص الضامن بإذن الأصيل وعزم رجع عليه نهاية ومغني أي عزم الضامن الثاني
وهو شامل لما لو لم يأذن الأصيل للضامن الأول ع ش ولو ضمن شخص الضامن بإذنه وأدى الدين
للمستحق رجع على الضامن لا على الأصيل ثم يرجع الأول أي المأذون على الأصيل فإن كان غير
إذنه لم يرجع على الأول لعدم إذنه ولا الأول على الأصيل لأنه يفرم شيئاً مغني. هـ. فوه: (ما ذكره المثنى)
وهو قوله وإن أذن بشرط الرجوع رجع وكذا إن أذن مطلقاً. هـ. فوه: (إن لم يضمن إلخ) خبر محل إلخ أي
إن لم يضمن بعد الإذن في الأداء أصلاً أو ضمن بإذن بعد الإذن ففي الأداء قفوله بلا إذن متعلق
ببضمن. هـ. فوه: (والأ) أي: وإن ضمن بلا إذن فيه بعد الإذن في الأداء. هـ. فوه: (أبطل الإذن) أي في
الأداء.

الضمان ولو في اليوم الأول فقط لأن فيه اتحاد الضامين والمضمون عنه لأنه مذيون الضامين فيما يؤديه
للزوجة إلا أن يلتزم صيغة اتحادهما إذا كان المضمون له غيرهما كما هنا فإن المتفق هو المضمون له
نعم يشكّل من وجه آخر وهو أنه لا بد من تحقق دين للمضمون له ولا دين له هنا لأنه عند الضمان لم
يقع إتماماً ليكون ديناً له. هـ. فوه: (رجع للمؤدى إلخ) هذا في الضمان بلا إذن خلافاً لما يوهمه هذا
السياق أما بالإذن فيرجع على الأصيل بما آذاه ويرجع الأصيل على البائع بعين ما أخذه كما يعلم ذلك
واضحاً من الرّوض وغيره وعبارة الرّوض وإن ضمن الثمن بالإذن وأذاه ثم انفسخ العقد رجع على
الأصيل والأصيل على البائع بما أخذه وليس له إنساكه وردّ بدله وليس للضامن مطالبة البائع لأن الأداء
يتضمن إقراض المضمون عنه وتمليك وإن ضمن أي الثمن بلا إذن أي وأذاه ثم انفسخ العقد لم يرجع
على الأصيل وعلى البائع رّده ولمن يرّده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به انتهى.

جِنْسِ الدِّينِ لَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ) لِأَنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا يَقْصِدُ الْبِرَاءَةَ وَقَدْ حَصَلَتْ فَيَرْجِعُ بِالْأَقْلَ كَمَا مَرَّ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ بَاتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَخَكُوا خِلَافًا هُنَا لِأَنَّهُ الصُّلَحُ ثُمَّ وَقَعَ عَنْ حَقِّ لَزِمِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَإِحَالَةُ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الضَّامِنِ وَإِحَالَةُ الضَّامِنِ لَهُ قَبْضٌ وَمَتَى وَرِثَ الضَّامِنُ الدِّينَ رَجَعَ بِهِ مُطْلَقًا

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْإِذْنَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهِرُ) فِي النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (فَيَرْجِعُ بِالْأَقْلَ) مِنَ الدِّينِ الْمَضْمُونِ وَقِيَمَةِ الْمُؤَدَّى قَلْبُ صَالِحٍ بِالْإِذْنِ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ عَلَى تَوْبِ قِيَمَتِهِ خَمْسَةَ أَوْ عَنْ خَمْسَةِ عَلَى تَوْبِ قِيَمَتِهِ عَشْرَةَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا بِخَمْسَةِ أَه. مُغْنِي وَقَوْلُهُ الْمَضْمُونُ لَعَلَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُهُ إِذْ الْكَلَامُ هُنَا فِي الْإِذْنِ فِي الْإِدَاءِ بِلَا ضَمَانٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَيُظْهِرُ الْإِنْخ. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحٍ وَلَوْ أَدَّى مُكْسَرًا الْإِنْخ. • فَوُدَّ: (هُنَا) أَي: فِيمَا لَوْ أَدَّى بِالْإِذْنِ بِلَا ضَمَانٍ وَصَالِحٌ عَنِ الدِّينِ بِغَيْرِ جَنْبِهِ. • فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) أَي: فِيمَا لَوْ ضَمِنَ بِالْإِذْنِ وَصَالِحٌ عَنِ الدِّينِ بِغَيْرِ جَنْبِهِ أَه شُ أَي: بِقَوْلِهِ وَبِالصُّلَحِ مَا لَوْ بَاعَهُ التَّوْبِ الْإِنْخ. • فَوُدَّ: (هَنَ حَقُّ لَزِمِهِ) أَي: بِسَبَبِ الضَّمَانِ. • فَوُدَّ: (وَإِحَالَةُ الْمُسْتَحَقِّ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِحَالَةُ الضَّامِنِ. • فَوُدَّ: (قَبْضٌ) أَي: فَيَرْجِعُ عَلَى الْأَصْلِ بِمُجَرَّدِ الْحَوَالَةِ وَإِنْ لَمْ يُؤْذَ لِلْمُخْتَالِ وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَرْتَهُ الْمُخْتَالُ لِلْيَأْتِمَ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ م ر وَلَوْ أُبْرَأَ الْمُخْتَالُ الضَّامِنَ لَمْ يَرْجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْخَطِيبِ هُنَا مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَاهُ أَه. ع ش وَصَرَّحَ سَمَ أَيْضًا هُنَا بِذَلِكَ. • فَوُدَّ: (رَجَعَ بِهِ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّ لَهُ الرُّجُوعَ لِانْتِقَالِ الدِّينِ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ الضَّمَانُ بِغَيْرِ إِذْنٍ أَه. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ ضَمِنَ بِالْإِذْنِ أَمْ بِدُونِهِ لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ وَهُوَ بَاقِي فِي ذِمَّةِ الْأَصْلِ وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالرُّجُوعِ وَإِنْ كَانَتِ الصُّورَةُ أَنَّهُ لَمْ يُؤْذَ شَيْئًا لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا انْتِقَالَ الدِّينِ لَهُ بِالْإِزْثِ مِثْلَةَ الْإِدَاءِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَه رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ سَمَ قَوْلُهُ رَجَعَ بِهِ مُطْلَقًا أَي: سَوَاءٌ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ أَوْ بِدُونِهِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَاوَرُ مِنْ لَفْظٍ مُطْلَقًا لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ وَرِثَهُ قَبْلَ الْإِدَاءِ قَلْبُ وَقَدْ وَرِثَهُ بَعْدَ الْإِدَاءِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الرُّجُوعِ إِذَا ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ كَمَا لَوْ لَمْ يَرِثْهُ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بَعْدَ آدَائِهِ وَقَدْ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِفَادَةٍ شَيْءٍ فَلَا أَنْ لَا يَرْجِعْ بَعْدَهُ كَذَلِكَ وَقَدْ اسْتَفَادَ مَا آدَاهُ بِالْإِزْثِ بِالْأَوَّلَى أَه. وَبِجَمْعِ

• فَوُدَّ: (وَإِحَالَةُ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الضَّامِنِ) لَوْ كَانَ الضَّامِنُ هُنَا بِحَيْثُ يَرْجِعُ فَأُبْرَأَهُ الْمُخْتَالُ فَيَتَبَقِي عَدَمُ الرُّجُوعِ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبَلْقِينِيَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْرَمَ شَيْئًا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ وَهَبَ الدِّينَ لِأَنَّ هِبَةَ الدِّينِ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءٌ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحَقُّ لِلضَّامِنِ وَهَبْتُكَ الدِّينَ الَّذِي ضَمِنْتَهُ لِي كَانَ كَالْإِبْرَاءِ فَلَا رُجُوعَ أَتَتْهُ. وَلَوْ أَحَالَ الضَّامِنُ الْمُسْتَحَقُّ قَابِرًا الْمَحَالِ عَلَيْهِ فَيَتَبَقِي رُجُوعُ الضَّامِنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ فَاتَ دَيْتُهُ الَّذِي كَانَ عَلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الضَّمَانِ. • فَوُدَّ: (وَمَتَى وَرِثَ الضَّامِنُ الدِّينَ) رَجَعَ بِهِ مُطْلَقًا) أَي: وَسَوَاءٌ ضَمِنَ بِإِذْنٍ أَوْ بِدُونِهِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَاوَرُ مِنْ لَفْظٍ مُطْلَقًا لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ وَرِثَهُ قَبْلَ الْإِدَاءِ قَلْبُ وَقَدْ وَرِثَهُ بَعْدَ الْإِدَاءِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الرُّجُوعِ إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ الْإِذْنِ كَمَا لَوْ لَمْ يَرِثْهُ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بَعْدَ آدَائِهِ وَقَدْ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِفَادَةٍ شَيْءٍ فَلَا أَنْ لَا يَرْجِعْ بَعْدَهُ كَذَلِكَ وَقَدْ اسْتَفَادَ مَا آدَاهُ بِالْإِزْثِ بِالْأَوَّلَى. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ أَوْ بِدُونِهِ.

(لم إنما يرجع الضامن والمؤذي بشرطيهما السابق) (إذا أشهدا بالأداء) من لم يعلم سفره عن قريب أي عرفاً فيما يظهر ويحتمل ضبطه بمن لا يعلم سفره قبل ثلاثة أيام سواء أكان (رجلين أو رجلاً وامرأتين) ولو مستورين وإن بان فسقهما لقدم الأطلاق عليه باطلاً (وكذا رجل) يكفي إشهاده (ليحلف معه في الأصح) لأنه كافٍ في إثبات الأداء وإن كان حاكم البلد حنفياً كما اقتضاه إطلاقهم لكنه مُشْكِلٌ إذا كان كل الإقليم كذلك فينبغي هنا عدم الاكتفاء به وقوله ليحلف علة غائية فلا يشترط عزمه على الحليف حين الإشهاد على الأوجه بل إن يحلف عند الإثبات فقول الحاروي إن لم يقصده كان كمن لم يشهد بحمل على ما إذا لم يحلف أصلاً (فلان لم يشهد) أو قال أشهدت وماتوا أو غابوا أو هذين وكذبه أو قالاً نسبنا ولم يصدقه الأصل وأنكر رب المال دفعه إليه (فلا رجوع) له (إن أدى في غيبة الأصل وكذبه) لأن الأصل عدم الأداء وهو مقصّر بترك الإشهاد (وكذا إن صدقه) على الأداء (في الأصح) لأنه لم ينتفع

ذلك بغير ما في تفسيره من الإطلاق بقوله سواء أداه لمؤذيه أو لا اهـ.

• قول (سني): (والمؤذي) أي بالإذن بلا ضمان اهـ معني. • قول: (بشرطيهما السابق) أي الإذن وعدم قصد التبرع بأداء ثم قوله ذلك إلى قوله أي عرفاً في النهاية. • قول: (من لم يعلم إلخ) فلا ينبغي إشهاد من يسافر قريباً إذ لا يفتي إلى المقصود اهـ معني. • قول: (سواء أكان) أي من لم يعلم إلخ. • قول: (ولو مستورين) أي ولو كان الشاهدان مستوري العدالة ثم قوله ذلك إلى قول المتن فإن لم يشهد في النهاية وكذا في المتن إلا قوله ليكنه إلي وقوله إلخ وقوله فقول الحاروي إلى المتن. • قول: (وإن بان إلخ) الأولى كما في المتن فإن إلخ. • قول: (وإن بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حيثيذ مع أخذ المستحق الذين من الأصل اهـ سم ويتبني تقيده بما إذا صدق الأصل الضامن في الإشهاد والأداء. • قول: (وإن كان إلخ) أي حين الدفع والإشهاد اهـ معني. • قول: (كذلك) أي حاكمه حنفياً. • قول: (فينبغي هنا إلخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الإكفاء به اهـ. • قول: (به) أي برجل. • قول: (على الأوجه) عبارة النهاية فيما يظهر كما أفاده الزركشي اهـ. • قول: (إن لم يقصده) أي الحليف حين الإشهاد. • قول: (بحمل إلخ) لا يخفى بعد هذا الحمل بل لا يحتاجه اللفظ أصلاً.

• قول (سني): (فلان لم يشهد) أي: الضامن بالأداء نهاية ومعني. • قول: (أو قال أشهدت إلخ) عبارة النهاية والمعني ولو قال أشهدت بالأداء شهوداً وماتوا أو غابوا أو طراً فسقهم وكذبه الأصل في الإشهاد قبل قول الأصل يمينه ولا رجوع وإن كذبه الشهود فكما لو لم يشهد وإن قالوا لا تدري وربما نسبنا فلا رجوع كما رجحه الإمام اهـ. • قول: (ولم يصدقه إلخ) أي في الإشهاد نهاية ومعني. • قول: (وأنكر إلخ) راجع لكل من قول المصنف فإن لم يشهد وقول الشارح أو قال أشهدت إلخ عبارة النهاية والمعني وأنكر رب الدين أو سكّ اهـ.

• قول: (وإن بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حيثيذ مع أخذ المستحق الذين من الأصل.

بأدائه ولو أُذِنَ له في ترك الإشهاد رجع إن صدَّقه على الدفع ولو لم يشهد أولاً ثم أذى ثانياً وأشهد رجع بأقلِّهما لأنَّ الأصل براءة ذمَّة الأصيل من الزائد (وإن صدَّقه المضمون له) أو وارئه الخاص على الأوجه وكذَّبه الأصيل ولا يَبْتَنَّى (أو أذى بحضرة الأصيل) وأتكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الأولى بإقرار ذي الحقِّ ولأنَّ المُضَمَّر هو الأصيل في الثانية حيث لم يحتطِّ لنفسه وكالضامِّ فيما ذَكَرَ المؤدِّي نعم بحثَ بعضهم تصديقَه في

• فُود: (ولو أُذِنَ) إلى قوله نَعَمْ في المُغْنِي وإلى الكتاب في النهاية. • فُود: (إن صدَّقه) أي الأصيل الضامِّ. • فُود: (ولو لم يشهد إلخ) أي لو أذى الضامِّ الذين مرَّتَيْنِ وأشهد في الثانية دون الأولى. • فُود: (رجع بأقلِّهما) هذا هو المُعْتَمَد اهـ ش. • فُود: (بأقلِّهما) فإن كان أي الأقلَّ الأول فهو بزعمه مظلوم بالثاني وإن كان الثاني فهو المُبرئ لكونه أشهد به والأصل براءة ذمَّة الأصيل من الزائد نهايةً ومُغْنِي. • فُود: (على الأوجه إلخ) عبارة النهاية أو وارئه الخاص لا العام وقد كذَّبه الأصيل ولا يَبْتَنَّى على ما بحثَ بعضهم والأوجه خلافه لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذكور بقبضه أما إقرار العام بقبض المورث فغير مقبول كإقرار الوليِّ ويُمكن حملُ الأولِ عليه اهـ قال ع ش قوله م ر والأوجه خلافه أي فتصديقُ العام كتصديقِ الخاص وقوله الوارث المذكور أي العام كالخاص وقوله بقبضه أي بأن اعترف الوارث العام بأنه قبض من الضامِّ بخلاف ما لو صدَّق الضامِّ في أنه دَفَعَ للمضمون له قبل موته وهي صورة الإقرار المذكورة وقوله ويُمكن حملُ الأولِ وهو قوله ولا يَبْتَنَّى على ما بحثَ إلخ وقوله عليه أي على قوله أما إقرارُ العام إلخ اهـ. وقال الرشيديُّ قوله م ر ويُمكن حملُ الأولِ أي قوله لا العام خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ اهـ وهو الظاهر وعبارة المُغْنِي وتصديق ورثة ربِّ الذين المطلقين التصرف كتصديقه وهل تصديق الإمام حيث يكون الإزث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص أو تصديق غُرماء من مات مُفلساً كتصديق ربِّ الذين قال الأزرعيُّ لم أر فيه شيئاً وهو موضع تأمل اهـ. والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عَدَمُ الإلحاق لأنَّ المالَ لغيره اهـ وظاهره كظاهر الشارح مخالفاً لما مرَّ عن النهاية فلي تأمل. • فُود: (لم يحتطِّ لنفسه إلخ) أي بترك الإشهاد. • فُود: (فيما ذَكَرَ) أي من قول المصنِّف فإن لم يشهد إلخ عبارة ع ش في عميرة هذا التفصيل بين الإشهاد وتركه وكونه بحضرة الأصيل أولاً وكونُ المستحقِّ مُصدِّقاً على الأداء ولا يخبري مثله في أداء الوكيل فحيث رجع المؤدِّي هنا خرَّج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا إلّا في مسألة واحدة وهي ما لو وكلَّه بأداء شيءٍ لِمَن لا ذنَّ له عليه فأذاه بغير حضور الموكَّل بغير إشهاد فإنه لا شيء عليه ويترأ عن العهدة م ر فليراجع اهـ سم على منهج أقول وهو واضح إن أُذِنَ في الأداء لِمَن لا ذنَّ له عليه على وجه التبرُّع أما إن أمره بدفعه لِمَن يتصرَّف له فيه يبيع أو نحوه فالظاهر أنه كالذنين اهـ. • فُود: (نعم بحثَ بعضهم تصديقه) عبارة النهاية نَعَمْ يظهر كما بحثَ بعضهم تصديقه إلخ وقال الرشيديُّ قوله م ر تصديقه أي المُطْعَم أو المُتَوَقِّع الآتي ذَكَرَهما وهذا استنداك على ما عَلِمَ من المتن من أنه لا رجوع إلّا إذا صدَّقه المضمون له أو أذى بحضرة الأصيل اهـ. أقول بل هذا استنداك على ما يُفيدُه قول الشارح وكالضامِّ فيما ذَكَرَ المؤدِّي من نظير ما

نحو أطعم دأيتي وأتقي على محجوري في أصل الإطعام والإنفاق وفي قدره لِرِضاه بأمانته وهو قياس ما يأتي في نحو تعمير المستأجر وإنفاق الوصي ومن ثم تقيّد قبول قوله بالمُحتمَل.
 (فرغ) قال جئتُ تُقبَلُ شهادة الأصيل لِآخر بأنه لم يضمن ما لم يَأْذَنْ له في الضمان عنه ولِلضامين باطنًا إذا أَدَّى لِلْمُسْتَحِقِّ فَاتَّكَرَ وَطالَبَ الأصيل أَنْ يشهدَ أَنه استوفى الحقَّ المُدعى به كَشهادة بعض قافلة على قَطاع عليهم أَنهم قَطَعُوا الطريقَ ما لم يقولوا علينا ذكره القفال ولو ضَمِنَ صدَاقَ زوجة ابنه بغيرِ إذنه فماتَ وله تركة فَلَهَا أَنْ تُفَرَمَ الأبُ وتُفَرَزَ بِأرثها مِنَ التركة لأنه لا رُجوعَ له وقولُ الناجِ الفزاري وغيره له الامتناعُ مِنَ الأداءِ لِأَنَّ الدَيْنَ تَعَلَّقَ بِالتَّرِكَةِ تَعَلَّقَ شَرِكَةُ فَقَدِمَ مُتَعَلِّقُ العَيْنِ على مُتَعَلِّقِ الدُّمَةِ كَذَيْنٍ به رهْنٌ لا يُلْزَمُ الأداءُ من غيره مردودٌ وما غلَّلَ به مَنوعٌ والخيرةُ في المُطالبةِ لِلْمَضْمُونِ له لا لِلضَّامِنِ ولا نُسَلَمُ أَنَّ الضمانَ كالرهنِ لِأَنَّهُ ضَمُّ دُيْمَةٍ إِلَى دُيْمَةٍ وَرَهْنٌ ضَمُّ عَيْنٍ إِلَى دُيْمَةٍ وَشَتَانُ ما بينهما.

ذَكَرَهُ الْمُحَشِّي. ة فُود: (وفي قدره) أي: حَيْثُ كَانَ مُحْتَمَلًا اه نهاية. ة فُود: (لِرِضاه) أي: الأَمْرُ بِالإطعامِ أو الإنفاقِ (بِأَمَانَتِهِ) أي المَطْعَمِ أو المُتَقِي. ة فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ قِيَاسِ نَحْوِ الإطعامِ على نَحْوِ التَّعْمِيرِ. ة فُود: (تَقْيِدٌ) بصيغة الماضي المبني لِلْمَفْعُولِ مِنْ بَابِ التَّعْمَلِ. ة فُود: (قَبُولُ قَوْلِهِ) أي: المُطْعَمِ أو المُتَقِي. ة فُود: (شهادة الأصيل) أي: مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ. ة وَفُود: (لِأَخَرِ) أي: لِمَنْ ادَّعَى رَبَّ الدَّيْنِ أَنَّهُ ضَامِنٌ اه ع ش. ة فُود: (بأنه لم يضمن إلخ) هَذَا مُشْكِلٌ إِذْ هُوَ نَقْيٌ غَيْرُ مَحْصُورٍ وَلَا تُقْبَلُ بِهِ الشَّهَادَةُ فَإِنَّ حِيلَ عَلَى نَقْيٍ مَحْصُورٍ كَوَقِفَ مُعَيَّنٍ كَانَ صَحِيحًا اه نهاية عبارة سم قد يَتَوَقَّفُ فِي قَبُولِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ فِي نَفْسِهَا وَلَوْ مِنْ أَجَنِّي لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى نَقْيٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ م ر اه. ة فُود: (ما لم يَأْذَنْ له إلخ) كَانَ وَجْهُهُ أَتَاهُمُ بِدَفْعِ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ اه سم. ة فُود: (وَالضَّامِنِ إلخ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ أَنَّ يَشْهَدُ إلخ. ة فُود: (باطنًا) أي: إِذَا لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ ضَامِنٌ أَوْ مَوْفٍ لِلْحَقِّ. ة فُود: (فَاتَّكَرَ وَطالَبَ) أي: المُسْتَحِقُّ. ة فُود: (أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ) أي: يَشْهَدُ الضَّامِنُ أَنَّ المُسْتَحِقَّ. ة فُود: (عَلَيْنَا) هَذَا اللَّفْظُ أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ. ة فُود: (بِغَيْرِ إِفْتِيهِ) أي الإيْنِ. ة وَفُود: (فَلَهَا أَنْ تُفَرَمَ الأبُ) فَإِنْ اِمْتَنَعَ أُجْبِرَ أَي وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ عَيْنِ التَّرِكَةِ. ة وَفُود: (لأنه لا رُجوعَ لَهُ) أي: لِلأَبِ لِمَدَمَ الإِذْنِ فِي الضَّمانِ اه ع ش. ة فُود: (الامتناع) أي: لِلأَبِ. ة فُود: (لأن الدَّيْنِ) أي: الَّذِي عَلَى الإيْنِ. ة فُود: (مُتَعَلِّقُ العَيْنِ إلخ) مِنْ إِضَافَةِ الأَعْمِ إِلَى الأَخْصَرِ.

(فرغ): فِي النِّهَايَةِ وَالمُغْنِي وَلَوْ بَاعَ مِنْ اثْنَيْنِ وَشَرَطَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَكُونُ ضَامِنًا لِالأَخَرِ يَطْلُ السَّيْعُ قَالَ

ة فُود: (بأنه لم يضمن) قد يَتَوَقَّفُ فِي قَبُولِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ فِي نَفْسِهَا وَلَوْ مِنْ أَجَنِّي لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى نَقْيٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ م ر. ة فُود: (ما لم يَأْذَنْ لَهُ) كَانَ وَجْهُهُ أَتَاهُمُ بِدَفْعِ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ. ة فُود: (فَلَهَا أَنْ تُفَرَمَ الأبُ) هَذَا وَاضِحٌ عَلَى الْفَضِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا إلخ فِيمَا لَوْ مَاتَ الأَصِيلُ وَلَهُ تَرِكَةٌ وَلَوْ لَهَا لَكَانَ لَهُ هُنَا الإِمْتِنَاعُ وَمُطالَبَتُهَا بِالْأَخْذِ مِنَ التَّرِكَةِ أَوْ إِيرِاثِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

السُّبْكِيُّ وَرَأَيْتَ ابْنَ الرَّفْعَةِ فِي حَسْبِيَّةٍ يَمْنَعُ أَهْلَ سَوْقِ الرَّقِيقِ مِنَ الْبَيْعِ مُسْلِمًا وَمَغْنَاهُ الْإِزَامُ الْمُشْتَرِي بِمَا يَلْحَقُ الْبَائِعَ مِنَ الدَّلَالَةِ وَغَيْرِهَا قَالَ وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالرَّقِيقِ وَهَذَا إِذَا كَانَ مَجْهُولًا فَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا فَلَا وَكَأَنَّهُ جُعِلَ جُزْءًا مِنَ الْقَمَنِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ ضَمَانِ أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ لِلْآخَرِ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا ذَلِكَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَكِنَّهُ هُنَا شَرَطَ عَلَيْهِ أَمْرًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ كَذَا إِلَى جِهَةٍ كَذَا فَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِلًا مُطْلَقًا انْتَهَى وَهُوَ كَمَا قَالَ إِي. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مُطْلَقًا أَي مَعْلُومًا كَانَ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ سَم عَلَى مَنْهَجٍ عَنْهُ م ر وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الشَّرْحِ هُنَا إِي بِحَذْفٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

بَكْسِرٍ فَشُكُونٌ وَحُكْيٍ فَتَغٍ فَكَسْرٌ وَفَتَحٌ فَشُكُونٌ وَقَدْ تُحَذَفُ هَاوُهَا قَتَصِيرٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّصِيبِ. لُغَةً: الْاِخْتِلَاطُ، وَشَرْعًا: ثُبُوتُ الْحَقِّ وَلَوْ قَهْرًا شَائِعًا فِي شَيْءٍ لِأَكْثَرِ مَنْ وَاجِدُوا أَوْ عَقْدٌ يَقْتَضِي ذَلِكَ كَالشِّرَاءِ وَهَذَا حَيْثُ قُصِدَ بِهِ ابْتِغَاءُ الرِّبْحِ بِلَا عَوَاضٍ هُوَ الْمُتَرَجِّمُ لَهُ وَأَمَّا لَمْ نَقُلْ إِنَّ الْمُتَرَجِّمَ لَهُ هُوَ الْأَذْنُ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَشْتَرَكِ لَا ابْتِغَاءً ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ وَاجِدًا مِنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

• قَوْلُهُ: (بِكَسْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَالشِّرَاءِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ قَوْلَهُ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّصِيبِ بِقَوْلِهِ بِمَعْنَى النَّصِيبِ وَاسْتَفْطَى قَوْلَهُ وَلَوْ قَهْرًا وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَعَقْدُ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَحُكْيٍ الْخ) يُشِيرُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَفْصَحُ اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ تُحَذَفُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَبِزَكِّ بِلَا هَاءٍ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا لَكُمْ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [٢٢: ١] أَيِ نَصِيبٍ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ تُحَذَفُ تَأْوُهَا الْخ) أَيِ عَلَى الْأَوَّلِ وَظَاهِرُ الشَّارِحِ مَرَّاتُهُ عَلَى الْجَمِيعِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (بَيْنَهَا) أَيِ الشَّرِكَةِ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاطِ. • قَوْلُهُ: (لُغَةً الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى وَهِيَ لُغَةُ الْخ اهـ. • قَوْلُهُ: (الْاِخْتِلَاطُ) أَيِ شُبُوحًا أَوْ مُجَاوِزَةً زِيَادِيٍّ بِعَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ لِيَكُونَ الْمُغْنَى الشَّرْعِيَّ قَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ اهـ يُجِيرُمِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَهْرًا) أَيِ كَالِإِزْثِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (شَائِعًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى فِي شَيْءٍ لِأَنْتَيْنِ فَأَكْثَرُ عَلَى جِهَةِ الشُّبُوحِ اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ عَقْدُ الْخ) وَالتَّمَرُّدُ بِالْعَقْدِ هُنَا لَفْظٌ يُشِيرُ بِالْإِذْنِ أَوْ نَفْسِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا سَيَأْتِي فَتَسْمِيَتُهَا عَقْدًا فِيهَا مُسَامَحَةٌ لِعَدَمِ اسْتِحْصَالِهَا عَلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولِ اهـ يُجِيرُمِي. • قَوْلُهُ: (فَلَيْكَ) أَيِ ثُبُوتِ الْحَقِّ الْخ لَكِنْ لَا بِقَبْدٍ وَلَوْ قَهْرًا. • قَوْلُهُ: (كَالشِّرَاءِ) قَيْسَمِي شِرَاءٍ أَوْ شَرِكَةٍ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيَّ قَوْلُهُ كَالشِّرَاءِ مِثَالٌ لِلْعَقْدِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ شَائِعًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ الْعَقْدِ الَّذِي يَقْتَضِي ذَلِكَ وَقَالَ الْكُرْدِيَّ إِشَارَةً إِلَى الشِّرَاءِ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِلَا عَوَاضٍ) لَمْ يَظْهَرْ لِي مُحْتَزَرُهُ عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى وَمَقْصُودُ الْبَابِ شَرِكَةُ تَحَدُّثٍ بِالْاِخْتِيَارِ بِقَصْدِ التَّصَرُّفِ وَتَحْصِيلِ الرِّبْحِ وَلَيْسَتْ عَقْدًا مُسْتَقِلًّا بَلْ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ وَكَالَةَ وَتَوَكَّلْ كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا سَيَأْتِي اهـ. • قَوْلُهُ: (هُوَ الْمُتَرَجِّمُ لَهُ) فِيهِ تَأْمُلٌ اهـ سَمِ. • قَوْلُهُ: (لَا ابْتِغَاءً فَلَيْكَ) أَيِ الرِّبْحِ بِلَا عَوَاضٍ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّ هَذَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَمْ نَقُلْ الْخ أَيِ بِالتَّحْقِيقِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

• قَوْلُهُ: (كَالشِّرَاءِ) قَيْسَمِي شِرَاءٍ وَشَرِكَةٍ. • قَوْلُهُ: (هُوَ الْمُتَرَجِّمُ لَهُ) فِيهِ تَأْمُلٌ.

الثبوت والعقد المحصور فيهما مذلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشتراك لا بتفاء ذلك وأصلها قبل الإجماع الخبر الصحيح القدسي ويقول الله تعالى: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما» أي بنزع البركة من مالهما. (هي) بالمعنى اللغوي (أنواع) أربعة أحدها (شركة الأبدان كشركة الحملين وسائر المخترقة ليكون بينهما كسبهما) بجرقتهما (مساوياً أو متفاوتاً)

هـ فؤد: (المحصور فيهما إلخ) فيه نظر اهـ سم ولعل وجهه أن قول المتن الآتي فإن ملكا إلخ صريح في إطلاق الشركة شرعاً على الإذن المذكور. هـ فؤد: (عقد نحو إلخ) الإضافة للبيان. هـ فؤد: (وأصلها) إلى قول المتن: (ويفترط) في النهاية والمغني إلا قوله: (أو حال). هـ فؤد: (القدسي) نسبة إلى القدس بمعنى الطهارة وسُميت أي الأحاديث القدسية بذلك لينسبها له جلّ وعلا حيث أنزل ألفاظها كالقرآن لكن القرآن أنزل للإعجاز بسورة منه والأحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وأما غير القدسية فأوحى إليه معانيها وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اهـ. ع ش. هـ فؤد: (ما لم يخن) أي ولو بغير متمول ثم في ذلك القول إشعار بأن ما أخذه أحد الشريكين مما جرت العادة بالمسامحة به بين الشركاء كإبراء طعام أو خبز جرت العادة بعلمه لا يتزنب عليه ما ذكر من نزع البركة اهـ ع ش. هـ فؤد: (أي بنزع البركة) عبارة النهاية والمغني والمعنى أنا معهما بالحفظ والإعانة فأمدّهما بالمعاونة في أموالهما وإنزال البركة في تجارتهما فإذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والإعانة عنهما وهو أي رفع البركة معنى خرجت من بينهما اهـ. هـ فؤد: (هي بالمعنى اللغوي إلخ) عبارة النهاية والمغني هي أي الشركة من حيث هي اهـ قال ع ش بعد نقل عبارة التخصة المذكورة وهي أولى مما ذكره الشارح م ر وإن كان مراداً له فإن قوله م ر من حيث هي المراد به لا بقيد كونهما شركة عتاد أو لا بقيد كونهما مأذوناً فيها ولا ممنوعاً منها فتشمل الصحيحة والفاسدة اهـ. هـ فؤد: (هي بالمعنى اللغوي أنواع) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعي بناء على أن المعنى الشرعي يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط وما لا. اهـ سم.

هـ قول (سني): (وسائر المخترقة) أي كالخياطين والتجارين والدالين اهـ مغني.

هـ قول (سني): (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما سم وع ش. هـ فؤد: (بجرقتهما) أي سواء شرطاً أن عليهما ما يفرض من غزم أم لا وعلى هذا فبينت شركة المفوضة عموم من وجه يجتمعان فيما إذا اشتركا بأبدانها وقالوا وعليتنا ما يفرم وتنفرد شركة الأبدان فيما إذا لم يقولوا ذلك وتنفرد شركة المفوضة فيما إذا اشتركا بمالهما ثم إن اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤوس وإن تفاوتوا فيه

هـ فؤد: (المحصور فيهما) فيه نظر. هـ فؤد: (هي بالمعنى اللغوي أنواع أربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعي بناء على أن المعنى الشرعي يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط وما لا.

هـ قول (نقش): (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما.

مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهي باطلة إما فيها من الغرر والجهل (وشركة المفاوضة) بفتح الواو من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أي مستوين (ليكون بينهما كسبهما) يتدن أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهي باطلة أيضا لاشتمالها على أنواع من الغرر فيختص كل في هاتين بما كسبه. (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان) عند الناس ليحسن معاملتهما معهم (ليتاع) أي يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المتناع (لهما فإذا باعا كان الفاضل عن الألمان بينهما) أو أن يتناع وجية في ذمته ويفوض بيعه لحاميل والربح بينهما أو يشترك وجية لا مال له وحاميل له مال ليكون المال

قسم بحسبه فإن اختلفوا وقف الأمر إلى الصلح اهـ ش.

• قول (سني): (مع اتفاق الصنعة) أي: كتجار واختلافها أي كخياط وتجار اهـ معني. • فود: (وهي باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتي توطئة للتعليل اهـ ش. • فود: (لما فيها من الغرر إلخ) عبارة المعني لعدم المال فيها ولما فيها من الغرر إذ لا يدري أن صاحبه يكسب أم لا ولأن كل واحد منهما متميز بدينه ومنافعه فيختص بقوائده كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ليكون الذر والتسل بينهما قياسا على الإضطداد والإحتطاب اهـ. • فود: (من تفاوضا) أي: مأخوذ إلخ.

وقوله: (من قوم فوضى) أي من قولهم هؤلاء قوم فوضى اهـ ش. • فود: (فوضى) بفتح الفاء اهـ معني. • فود: (مستوين) الأولى كما في النهاية والمعني مستوون بالرفع.

• قول (سني): (ما يعرض) بكسر الزاء اهـ معني. • فود: (وهي باطلة) فيه ما تقدم اهـ ش.

• قول (سني): (ليتاع كل منهما إلخ) أي: لثبته ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر في أن يشتري في الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صارا شريكين في العين المشتراة اهـ رشيد معني. • فود: (ويكون) بالتصديق عطف على يتناع اهـ ش عن عميرة. • فود: (وأن يتناع إلخ) عطف على يشترك.

• فود: (والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جمالة أي فيستحق أجره مثل عمله ولو فائدة لعدم تعيين العوض فإن قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عيدي ولك كذا إلا أن يصور هذا بأن يقول اشتركتنا على أنك تبيع هذا والربح بيننا فليتأمل سم على حج وقد يقال إن ما ذكره الشارح لا ينافي ما ذكره المحشي سم من أنه جمالة لأن المستفاد من كلام الشارح في هذه أن المشتري ملك الوجية له ربحه وعليه خسره ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشي من أنه جمالة وعليه للعامل أجره مثل عمله اهـ. ع ش. • فود: (أو يشترك إلخ) عطف على قوله يتناع وجية إلخ.

• فود: (أو أن يتناع وجية في ذمته ويفوض بيعه لحاميل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جمالة ولو فائدة لعدم تعيين العوض فإن قوله مع هذا ولك نصف الربح كقوله رد عيدي ولك كذا إلا أن يصور هذا بأن يقول اشتركتنا على أنك تبيع هذا والربح بيننا فليتأمل.

من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما والكُل باطل إذ ليس بينهما مال
مُشْتَرَك فكل من اشترى شيئاً فهو له عليه خُسْرُهُ وله رِبْحُهُ والثالث قِراض فأيّد لاستبداد
المالك باليد ولو نويّا هنا وفيما مرّ شركة العنان

• فُود: (والكُل) أي: كُل من التصاوير الثلاثة للترع الثالث أي شركة الوجوه. • فُود: (فكل من اشترى شيئاً إلخ) أي: في التصوير الأول والثاني اهْمُني. • فُود: (والثالث) أي: التصوير الثالث وهو قوله أو يَشْتَرِك وجبة إلخ اهع ش. • فُود: (قراض فأيّد) قال في شرح المُبَابِ وحيثيذ يَسْتَحِقُّ الذي هو بِمَنْزِلَةِ العايل على الذي هو رَبُّ المالِ أَجْرُهُ المِثْلُ في مُقَابِلَةِ تَصَرُّفِهِ في ماله بِإِذْنِهِ على أَنَّ له حِصَّةً من الرِّبْحِ فَدَخَلَ طامِعاً فيه فَإِذَا لم يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ إِذْ هو كُلهُ لِلْمَالِكِ وَجَبَ له أَجْرُهُ المِثْلُ كَالْعَايِلِ في القِراضِ الفَاسِدِ في نَحْوِ هذه الصُّورَةِ قال القمُوليُّ ولو لم يَصْطُرْ مِنْهُ إِلَّا كَلِمَةٌ لَا تَعَبُ فِيهَا كَلَفِظَ بَغْتٍ لم يَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ انْتَهَى. وهو ظاهرٌ مَعْلُومٌ من بابِ الإِجَارَةِ. سم على حَجِّ اهع ش. • فُود: (لِاسْتِنْدَادِ المَالِكِ) أي: اسْتِغْلَالِهِ. • وَفُود: (باليَدِ) أي ولذا قَيَّدَ بقوله السَّابِقِ من تَسْلِيمِ لِلْمَالِ لِكِنْ قد يَحْصُلُ الفَسَادُ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَكُوزِ المَالِ غَيْرِ تَقْدِيرٍ فلا يَتَوَقَّفُ الفَسَادُ حَيْثِيذٍ على عَدَمِ تَسْلِيمِ المَالِ كَمَا هو ظاهرٌ سم على حَجِّ اهع ش. • فُود: (ولو نويّا هنا إلخ) إلى المَتْنِ إِلَّا قوله وفيما مرّ ذَكَرَهُ النِّهَايَةُ قُبِيلَ التَّرْعِ الثَّالِثِ.

• فُود: (ولو نويّا هنا) أي في شركة الوجوه (وفيما مرّ) أي في شركة المُفَاوَضَةِ عبارةً الرِّشْدِيَّ قولُ م ر نَعَمْ لو نويّا هنا شركة العنان إلخ يعني فيما إذا قَالَا تَفَاوَضْنَا والصُّورَةُ أَنَّ شُرُوطَ شركة العنان مُتَوَفَّرَةٌ فَيَصِحُّ بِنَاءُ على صِحَّةِ الْمُقَوَّدِ بِالْكِنَايَاتِ وَعبارةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ أَرَادَ كُلُّ مِنْهُمَا بَلْفِظِ المُفَاوَضَةِ شركة العنان كَانَا قَالَا تَفَاوَضْنَا أي اشْتَرَكْنَا شركة عَنَانٍ جازَ بِنَاءُ على صِحَّةِ الْمُقَوَّدِ بِالْكِنَايَاتِ انْتَهَتْ وقد عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ أَنَّهُمَا لم يَشْتَرِطَا أَنَّ عليهما عَزَمَ ما يَغْرِضُ وَهَذَا ظاهرٌ وبِهَذَا انْدَفَعَ ما أَطَالَ به الشَّيْخُ في

• فُود: (والثالث قراض فأيّد) قال في شرح المُبَابِ وحيثيذ يَسْتَحِقُّ الوجه الذي هو بِمَنْزِلَةِ العايل على الذي هو رَبُّ المالِ أَجْرُهُ المِثْلُ في مُقَابِلَةِ تَصَرُّفِهِ في ماله بِإِذْنِهِ على أَنَّ له حِصَّةً من الرِّبْحِ فَدَخَلَ طامِعاً فيه فَإِذَا لم يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ إِذْ هو كُلهُ لِلْمَالِكِ وَجَبَتْ له أَجْرُهُ المِثْلُ كَالْعَايِلِ في القِراضِ الفَاسِدِ في نَحْوِ هذه الصُّورَةِ قال القمُوليُّ وَلَوْ لم يَصْطُرْ مِنْهُ إِلَّا كَلِمَةٌ لَا تَعَبُ فِيهَا كَلَفِظَ بَغْتٍ لم يَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ انْتَهَى. وهو ظاهرٌ مَعْلُومٌ من بابِ الإِجَارَةِ انْتَهَى. • فُود: (لِاسْتِنْدَادِ المَالِكِ بِالْيَدِ) ولذا قَيَّدَ بقوله السَّابِقِ من غيرِ تَسْلِيمِ لِلْمَالِ لِكِنْ قد يَحْصُلُ الفَسَادُ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَكُوزِ المَالِ غَيْرِ تَقْدِيرٍ فلا يَتَوَقَّفُ الفَسَادُ حَيْثِيذٍ على عَدَمِ تَسْلِيمِ المَالِ كَمَا هو ظاهرٌ. • فُود: (ولو نويّا هنا وفيما مرّ شركة العنان إلخ) عبارةً شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنْ أَرَادَ كُلُّ مِنْهُمَا بَلْفِظِ المُفَاوَضَةِ شركة العنان كَانَا قَالَا تَفَاوَضْنَا أو اشْتَرَكْنَا شركة عَنَانٍ جازَ بِنَاءُ على صِحَّةِ الْمُقَوَّدِ بِالْكِنَايَاتِ اه. وقد يَسْتَشْكِلُ قوله أو اشْتَرَكْنَا شركة عَنَانٍ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِثْلُ به لإِرَادَةِ شركة العنانِ بَلْفِظِ المُفَاوَضَةِ مع أَنَّهُ لَيْسَ في هَذَا لَفْظُ مُفَاوَضَةٍ والثَّانِي أَنَّ التَّمَثِيلَ به صَرِيحٌ في احتِجَاجِهِ لِلتَّيَّةِ وهو مُشْكِلٌ مع قوله شركة عَنَانٍ وَيُجَابُ عن هَذَا الثَّانِي بِأَنَّ لَفْظَ الإِشْتِرَاكِ وَإِنْ قَيَّدَ بقولنا شركة عَنَانٍ لَا يَكْفِي في اتِّمَادِ الشركة بل لَا بُدَّ من الإِذْنِ في التَّصَرُّفِ كَمَا سَبَّيْتُهُ فيما بَاقِي وَلَيْسَ

وَتَمَّ مَالٌ بَيْنَهُمَا صَحَّتْ (وهذه الأنواع باطلة) بما ذكرناه. (وشركة العنان) التي هي بعض تلك الأنواع أيضًا وتركه لوضوحه وسيعلم أنها اشتراكهما في مالٍ لهما ليتجزأ فيه (صحيحة) إجماعًا ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عنان الدائبة لاستوائيهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو لِمَنْعِ كُلِّ آخَرٍ مِمَّا يُرِيدُ كَمَنْعِ الْعِنَانِ لِلدَّائِبَةِ أَوْ مِنْ عَن ظَهَرٍ لظهورها بالإجماع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر الميم على الأشهر وعليه بفتحها وأركانها خمسة عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة.

الحاشية مما هو مبني على أن الاستدراك في كلام الشارح م راجع إلى صورة المفارقة المذكورة وقد علم أنه ليس راجعًا إلا إلى لفظ المفارقة فقط وإن كان في السياق إيهام اه. وما نقله عن الروض وشرحه في المعنى مثله إلا أنه عَرَّبَ بَاوِا اشتَرَكْنَا بَدَلْ أي وكذا ذكره سم بلفظة أو عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله أو اشتَرَكْنَا شَرِكَةَ عِنَانٍ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَثَلٌ بِهِ لِإِرَادَةِ شَرِكَةِ الْعِنَانِ بَلْفَظِ الْمَفَاوِضَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا لَفْظُ مَفَاوِضَةٍ وَالثَّانِي أَنَّ التَّمْثِيلَ بِهِ صَرِيحٌ فِي احتياجه للنية مع قوله شركة عنان ويجاب عن الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لا بد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتي وليس في هذا الجواب تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته اه ولا يخفى أن كلاً من الإشكاليين إنما يرد على ما نقله بلفظ أو بخلاف ما مر عن الرشدي بلفظ أي فلا يردان عليه فليراجع الشئخ الصحيحة لشرح الروض والمعنى. ه. فود: (وتم مال إلخ) أي وخلطاه اه ع ش.

ه. فود: (سبي: (وهذه الأنواع باطلة) أي ومع ذلك إن كان فيها مال وسلم لأحد الشريكين فهو أمانة في يده لأن فاسد كل عقد كصحيحه اه ع ش. ه. فود: (وتركة) أي التثبية على أنها من تلك الأنواع. ه. فود: (في مال) أي مثلي أو متقوم على ما يأتي اه ع ش. ه. فود: (ولسلامتها إلخ) عطف على إجماعاً. ه. فود: (من عنان الدائبة إلخ) أي والعنان في شركة العنان مأخوذ من عنان إلخ. ه. فود: (لظهورها بالإجماع عليها) أي شركة العنان. ه. فود: (أي ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتأنيت الضمير باختيار أن المراد من السماء السحابة اه كُرِدِيْ عبارة المعنى وقيل بفتح العين من عنان السماء أي سحابة لأنها علّت كالسحاب بصحتها وشهرتها اه. ه. فود: (ولهية) أي الأخير وهو قوله من عنان السماء. ه. فود: (خمس) عبارة المعنى ثلاثة صيغة وعاقدان ومال وزاد بعضهم رابعاً وهو العمل وبدا المصنف منها بالصيغة معبراً عنها بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اه.

ه. فود: (وهمل) استشكل عد العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وإن وجد فيكون بغده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بغد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر ركناً هو تصوير

في هذا الجواب تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته. ه. فود: (التي هي بعض تلك الأنواع) هذا مع قوله السابق هي بالمعنى اللغوي أنواع أربعة يقتضي أن شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوي وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعي أيضاً لأن اللغوي أعم.

(وَيُشْتَرَطُ فِيهَا لَفْظٌ) صَرِيحٌ مِنْ كُلِّ مَنِهْمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ (يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ) لِلْمُتَصَرِّفِ مِنْ كُلِّ مَنِهْمَا أَوْ أَحَدِهِمَا (فِي التَّصَرُّفِ) بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الَّذِي هُوَ التَّجَارَةُ أَوْ كِتَابَةُ تَشْمِيرٍ بِذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَيْفًا أَنَّهَا مُشْمِرَةٌ لَا دَالَّةَ إِلَّا بِتَجَوُّزٍ وَحَيْثُيُذِ فَقَدْ يَشْمَلُهَا كَلَامُهُ وَقَوْلِي بِالْبَيْعِ إِلَى آخِرِهِ أَخَذْتَهُ مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا لَا يَدْ مِنْ لَفْظِ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ فَعَلِيهِ لَوْ غَبَّرَا بِالْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ اشْتَرَطَ اقْتِرَانُ لَفْظِهِ بِهِ يَدُلُّ عَلَى التَّجَارَةِ كَتَّصَرُّفٍ فِي هَذَا وَعِوَضُهُ وَتَكْفِي الْقَرِينَةِ الْمُحْتَمِنَةِ لِلْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَالْلَفْظِ الْكِتَابَةُ وَإِشَارَةُ الْآخَرِ الْمُفْهِمَةُ فَلَوْ أَدْنِ أَحَدُهُمَا فَقَطْ تَصَرُّفَ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي الْكُلِّ وَالْإِذْنُ فِي نَصْبِهِ فَقَطْ فَإِنْ شَرَطَا

الْعَمَلُ وَذَكَرَهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ يُعْلَمُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَقْدُ اهـ ع ش .

■ فَوَيْ (سَمِي): (فِيهَا) أَيِ شَرِكَةِ الْعِبَانِ اهـ مُعْنِي . ■ فَوَيْ: (صَرِيحٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ هَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلِي إِلَى وَكَالْلَفْظِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ كَانَ وَقَوْلُهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِلَى وَالْمُضْرُوبِ . ■ فَوَيْ: (لِلْمُتَصَرِّفِ) أَيِ لِمَنْ يَتَصَرَّفُ اهـ مُعْنِي . ■ فَوَيْ: (الَّذِي الْإِخ) نَعَتْ التَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ الْإِخ . ■ فَوَيْ: (أَوْ كِتَابَةِ) عَطَفَ عَلَى صَرِيحٍ . ■ فَوَيْ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِالْإِذْنِ الْإِخ . ■ فَوَيْ: (لِمَا مَرَّ) تَعْلِيلٌ لِرِزَادَتِهِ . ■ فَوَيْ: (أَوْ كِتَابَةِ الْإِخ) وَعَدَمُ جَعْلِهِ الْمُتَنِ شَامِلًا لَهُ . ■ فَوَيْ: (أَيْفًا) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الضَّمَانِ فَضَّلَ يُشْتَرَطُ فِي الضَّمَانِ وَكَالْفَالَةِ لَفْظٌ يُشْمِرُ بِالضَّمَانِ اهـ سَمِ زَادَ ش مَا نَعَهُ لَكِنْ قَوْلُهُ إِلَّا بِتَجَوُّزٍ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْمِلَ عَلَى وَجْهِ الْكِتَابَةِ لَا يَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ ثُمَّ لَآتَاهَا أَيِ الْكِتَابَةِ لَيْسَتْ دَالَّةٌ ظَاهِرَةٌ أَنْتَهَى فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ أَيِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ أَنَّهَا تَدُلُّ دَلَالَةً خَفِيَّةً وَتَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ ثُمَّ أَنَّ دَلَالَتَهَا حَيْثُ كَانَتْ خَفِيَّةً مَجَازًا فَيُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى مَا هُنَا اهـ وَفِيهِ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ هُنَا لَيْسَ فِي كَوْنِ كِتَابَةِ الشَّرِكَةِ قِسْمًا مِنْهَا وَإِنَّمَا كَلَامُهُ فِي شُمُولِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ لَهَا وَحَاصِلُهُ إِنْ أُرِيدَ بِالدَّلَالَةِ فِيهِ حَقِيقَتُهَا وَهِيَ الظَّاهِرَةُ فَلَا يَشْمَلُهَا كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فَيُخْتِاجُ إِلَى زِيَادَةٍ أَوْ يُشْمِرُ بِذَلِكَ وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مُطْلَقُ الدَّلَالَةِ مَجَازًا فَيَشْمَلُهَا وَعَلَى كُلِّ فَالْكِتَابَةِ قِسْمٌ مِنَ الشَّرِكَةِ . ■ فَوَيْ: (أَنَّهَا الْإِخ) أَيِ الْكِتَابَةِ . ■ فَوَيْ: (لَا دَالَّةَ الْإِخ) فِي نَفْيِ الدَّلَالَةِ نَظَرٌ وَاضِحٌ اهـ سَمِ . ■ فَوَيْ: (فَعَلِيهِ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ لِلرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا . ■ فَوَيْ: (لَوْ غَبَّرَ) أَيِ عَاقِدُ الشَّرِكَةِ . ■ فَوَيْ: (وَبِهِ) أَيِ بِالْإِذْنِ الْإِخ . ■ فَوَيْ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ . ■ فَوَيْ: (وَكَالْلَفْظِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُعْنِي . ■ فَوَيْ: (فِي نَصْبِهِ فَقَطْ) فِي الْعِبَابِ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ فَقَطْ أَتَجَزَّ مَثَلًا تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ وَصَاحِبُهُ فِي نَصْبِهِ فَقَطْ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ شَرِيكُهُ وَهَذِهِ الصُّورَةُ إِنْضَاعٌ لَا شَرِكَةَ وَلَا قِرَاضَ اهـ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ شَرِكَةَ وَلَا قِرَاضًا مَنَقُولٌ عَنِ الْقَاضِي الطَّبْرِيِّ وَابْنِ بَرَكِيٍّ وَرَوَيْنِي وَقَوْلُهُ إِنْضَاعٌ أَيِ تَوَكُّيلٌ وَقَوْلُهُ لَا شَرِكَةَ أَيِ لَآتَهُ لَيْسَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا قِرَاضَ أَيِ لَآتَهُ لَيْسَ فِيهِ شَرْطٌ بَيَانٌ

■ فَوَيْ: (لِمَا مَرَّ أَيْفًا) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الضَّمَانِ (فَضَّلَ) يُشْتَرَطُ فِي الضَّمَانِ وَكَالْفَالَةِ لَفْظٌ يُشْمِرُ بِالضَّمَانِ . ■ فَوَيْ: (لَا دَالَّةَ) فِي نَفْيِ الدَّلَالَةِ نَظَرٌ وَاضِحٌ . ■ فَوَيْ: (فِي نَصْبِهِ فَقَطْ) فِي الْعِبَابِ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ فَقَطْ أَتَجَزَّ مَثَلًا تَصَرَّفَ فِي الْجَمِيعِ وَصَاحِبُهُ فِي نَصْبِهِ فَقَطْ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ شَرِيكُهُ وَهَذِهِ الصُّورَةُ إِنْضَاعٌ لَا شَرِكَةَ وَلَا قِرَاضَ اهـ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ شَرِكَةَ وَلَا قِرَاضًا مَنَقُولٌ

أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ فِي نَصِيْبِهِ بَطَلَتْ (فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى) قَوْلِهِمَا (اشْتَرَكَا) لَمْ يَكْفِ عَنِ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ (فِي الْأَصَحِّ) لَاحْتِمَالِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ فَقَطْ وَمِنْ ثَمَّ

قَدِرِ الرَّبْحَ بَلْ وَلَا ذِكْرُهُ بِالْكَلِّيَّةِ وَنَقَلَ فِي شَرْحِهِ خِلَافَ ذَلِكَ فَقَالَ قَالَ الْقَمُولِيُّ قَالَ الْإِمَامُ إِنَّهَا أَيْ هَذِهِ الصُّورَةُ تَضَاهِي الْقِرَاضِ قَالَ وَهَلْ يُشْتَرَطُ انْفِرَادُهُ فِي هَذِهِ كَالْقِرَاضِ فِيهِ وَجْهَانِ أَيْ وَالْقِيَاسُ الْإِشْتِرَاطُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ أَهْ فَلْيَتَأَمَّلْ مَا قَالَه الْإِمَامُ مَعَ انْتِفَاءِ التَّعَرُّضِ لِحِصَّةِ الْعَامِلِ مِنَ الرَّبْحِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ حَيْثُ أَوْجَدَ خَلَطَ مَالَيْنِ بِشَرْطِهِ وَوُجِدَ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ وَلَوْ لَأَحَدِهِمَا فَقَطْ كَانَ شَرِكَةً وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بَلْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ لِالْآخَرِ كَانَ قِرَاضًا بِشَرْطِهِ أَه. سَمِ أَوَّلُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي قَوْلِهِ وَالْوَجْهَ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَخَّ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ ش مِنْ أَنَّ صُورَةَ إِذْنِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ فِي التَّصَرُّفِ لَا تَكُونُ شَرِكَةً إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ قَالَ وَيَذَلُّ لِذَلِكَ مَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ عَنِ الْمُبَابِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ م ر أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا يُخَصُّ بِمَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَفْظُ شَرِكَةٍ أَه وَسَيَأْتِي آيَفَا عَنْ سَمِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ لَفْظُ اشْتِرَكْنَا وَنَحْوُهُ.

• قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ) أَيْ أَحَدُهُمَا أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ) أَيْ لِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَهُوَ مَنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَقَصَّرُ الْإِذْنُ فِي نَصِيْبِهِ صَحِيحٌ وَتَقَصَّرُ الْمَادُونُ لَهُ فِي الْكُلِّ صَحِيحٌ أَيْضًا بِمُحْمَدِ الْإِذْنِ وَإِنْ بَطَلَ خُصُوصُ الشَّرِكَةِ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى قَوْلِهِمَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصْوِيرِ بِوُقُوعِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ إِذَا انْتَضَمَ إِلَيْهِ الْإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ كَفَى وَيَتَقَى مَا لَوْ وَقَعَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يَكْفِي لَاتِهِ عَقْدٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَالِهِمَا فَلَا يَكْفِي فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ وَقُوعِهِ مِنَ الْآخَرِ أَوْ قَبُولِهِ وَفَاقًا لِم ر سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَكْفِ عَنْ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ) فَعَلِمَ تَوَقُّفَ انْتِقَادِ الشَّرِكَةِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ أَوْ نِيَّةِ

عَنِ الْقَاضِي الطَّبْرِيِّ وَالْبَنْدَنَجِيِّ وَالزَّوْيَانِيِّ قَوْلُهُ إِنْضَاعُ أَيْ تَوَكُّيلُ وَقَوْلُهُ لَا شَرِكَةَ أَيْ لَاتِهِ لَيْسَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا قِرَاضَ أَيْ لَاتِهِ لَيْسَ فِيهِ شَرْطُ بَيَانِ قَدْرِ الرَّبْحِ بَلْ وَلَا ذِكْرُهُ بِالْكَلِّيَّةِ وَنَقَلَ فِي شَرْحِهِ خِلَافَ ذَلِكَ فَقَالَ قَالَ الْقَمُولِيُّ قَالَ الْإِمَامُ إِنَّهَا أَيْ هَذِهِ الصُّورَةُ تَضَاهِي الْقِرَاضِ قَالَ وَهَلْ يُشْتَرَطُ انْفِرَادُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَالْقِرَاضِ فِيهِ وَجْهَانِ أَيْ وَالْقِيَاسُ الْإِشْتِرَاطُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلْ مَا قَالَه الْإِمَامُ مَعَ انْتِفَاءِ التَّعَرُّضِ لِحِصَّةِ الْعَامِلِ مِنَ الرَّبْحِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ حَيْثُ أَوْجَدَ خَلَطَ مَالَيْنِ بِشَرْطِهِ وَوُجِدَ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ وَلَوْ لَأَحَدِهِمَا فَقَطْ كَانَ شَرِكَةً وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بَلْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ لِالْآخَرِ كَانَ قِرَاضًا بِشَرْطِهِ. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى قَوْلِهِمَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصْوِيرِ بِوُقُوعِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ إِذَا انْتَضَمَ إِلَيْهِ الْإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ كَفَى وَيَتَقَى مَا لَوْ وَقَعَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا يَكْفِي لَاتِهِ عَقْدٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَالِهِمَا فَلَا يَكْفِي فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ وَقُوعِهِ مِنَ الْآخَرِ أَوْ قَبُولِهِ وَفَاقًا لِلزَّمَلِيِّ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَكْفِ عَنْ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ) فَعَلِمَ تَوَقُّفَ انْتِقَادِ الشَّرِكَةِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ أَوْ نِيَّةِ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ فَلِذَا اقْتَصَرَا عَلَى اشْتِرَكْنَا وَلَمْ يَتَوَيَّا مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ لَمْ تَحْصُلِ الشَّرِكَةُ الَّتِي تَبَيَّنَتْ لَهَا

لو نوباه به كفى. (و) يُشْتَرَطُ (فيهما) أي الشريكتين إن تصرفا (أهلية التوكيل والتوكّل) في المال لأنّ كلّ منهما وكيل عن صاحبه وموكل له أمّا إذا تصرف أحدُهما فَيُشْتَرَطُ فيه أهلية التوكّل وفي الآخر أهلية التوكيل فيصبح كونُ الثاني أعمى دون الأول وقضية كلاهما جوازُ مُشارَكةِ الولي في مالٍ محجورٍ وتوقّف فيه ابنُ الرفعة بأنّ فيه خلطاً قبل العقد بلا مصلحة ناجزة بل قد يورث نقصاً ويُجاب بأنّ الفرض أنّ فيه مصلحةً لِتَوْقُفِ تصرفِ الولي عليها واشتراطُ إنجازِ المصلحة ممنوعٌ نعم قال الأذرعِي شرطُ الشريك أن يكون أميناً يُجَوِّزُ إهداعَ مالِ اليتيم عنده. قال غيره وهو ظاهرٌ إن تصرفَ دون ما إذا تصرفَ الولي وحده اه نعم قياسُ

ذلك كما يأتي وحيثُ فإذا اقتصرنا على اشتراكنا ولم ينوبنا معه الإذن في التصرف لم نحصل الشركة التي يثبتُ لها الأحكام الآتية فإذا وجدَ بعدَ ذلك الإذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك الإذن فالمدارُ على الإذن في التصرف وإن لم يوجدَ معه لَفْظُ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الآتي والحيلة في الشركة في المروض إلخ فإنه أثبتَ الشركة في ذلك ببيع بعض عَرْضِ أحدهما ببعض عَرْضِ الآخر مع الإذن في التصرف مع انقضاء لَفْظِ الشركة اه سم. ة فود: (لو نوباه) أي الإذن في التصرف بالبيع والشراء به أي باشتراكنا. ة فود: (كفى) كما جزم به الشكّي نهايةً ومُغْنِي. ة فود: (في المال) إلى المتن في المُغْنِي إلا قوله نعم إلى ولو كان. ة فود: (فيه) أي المأذون له في التصرف. ة فود: (كونُ الثاني) أي الآذِنُ الغيرُ المتصرف. ة فود: (أغنى) انظر كيف يصحُّ عقدُ الأعمى على العين وهو المالُ المخلوطُ ويُجابُ بأنّه عقدُ توكيلٍ وتوكيله جائزٌ كما يأتي وقضية ذلك صحةُ قراضه سم على حَجِّ اه ع ش. ة فود: (وقضية كلاهما إلخ) أي حيثُ لم يشترطوا في الشريك كونه مالِكاً اه ع ش وفيه نظرٌ لأنّ الشريك هنا في الحقيقة هو المولى المالك لا الولي فكان الأولى أن يقولَ حيثُ أطلقوا جوازَ تصرفِ الولي في مالٍ المحجورِ بالمصلحة ولم يقيّدوها بالتأجزة. ة فود: (مشاركة الولي) من إضافة المصدرِ إلى الفاعلِ والمفعولُ محذوفٌ اه سيّدُ عمر. ة فود: (بأنّ فيه إلخ) أي في عقدِ الشركة في مالٍ المحجورِ وكذا ضميرُ فيه الآتي. ة فود: (خلطاً قبلَ العقد) أي لما يأتي من اشتراطه. ة فود: (قد يورث) أي الخلط. ة فود: (عليها) أي المصلحة. ة فود: (شرطُ الشريك) أي شريكُ المحجورِ عليه. ة فود: (أميناً) يجوزُ إلخ) فلو ظنّه أميناً أو عدلاً فَبَانَ خِلافُهُ يَتَبَيَّنُ بطلانُ الشركة وهل يضمنُ الولي تسليمَ المالِ له أم لا فيه نظرٌ والأقربُ الأولُ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ البحثِ عن حاله قبلَ تسليمِ المالِ له اه ع ش.

الأحكام الآتية فإذا وجدَ بعدَ ذلك الإذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك الإذن فالمدارُ على الإذن في التصرف وإن لم يوجدَ معه لَفْظُ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الآتي والحيلة في الشركة في المروض إلخ فإنه أثبتَ الشركة في ذلك ببيع بعض عَرْضِ أحدهما ببعض عَرْضِ الآخر مع الإذن في التصرف مع انقضاء لَفْظِ الشركة. ة فود: (أغنى) انظر كيف يصحُّ عقدُ الأعمى على العين وهو المالُ المخلوطُ ويُجابُ بأنّه عقدُ توكيلٍ وتوكيله جائزٌ كما يأتي وقضية ذلك صحةُ قراضه م ر.

ما مرَّ أن لا تكون بماله شُبهةٌ أي إن سلِّم مَالُ الْوَلِيِّ عنها ولو كان الْمُكَاتَّبُ هو الْمُتَصَرِّفُ اشْتَرَطَ إِذْنُ سَيِّدِهِ لِتَبَرُّعِهِ بِالْعَمَلِ. (وَقَصِّحْ) الشَّرِكَةُ (فِي كُلِّ مِثْلِيٍّ) إِجْمَاعًا فِي التَّقْدِ وَعَلَى الْأَصَحِّ فِي الْمَغْشُوشِ الرَّائِجِ لِأَنَّهُ بِاخْتِلَاطِهِ يَرْتَفِعُ تَمَيُّزُهُ كَالْتَقْدِ وَمِنْهُ التَّبَرُّ كَمَا سَيُصْرَحُ بِهِ فِي

• قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَي فِي الْحَجَرِ قُبِيلَ قَوْلِهِ وَلَهُ يَبْعُ مَالَهُ اهْكَزْدِي. • قَوْلُهُ: (إِنْ سَلِّمَ مَالُ الْمَوْلَى عَنْهَا) أَي أَوْ كَانَ مَالُ الْمَوْلَى أَخْفَ شُبْهَةً فَلَا يُشَارِكُ بِهِ مَنْ مَالُهُ أَشَدُّ شُبْهَةً تَقْظِيرُ مَا مَرَّ فِيمَا يَظْهَرُ اهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيُكَرِّهُ مُشَارَكَةَ الْكَافِرِ وَمَنْ لَا يَخْتَرِزُ عَنِ الشُّبْهَةِ اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَمَنْ لَا يَخْتَرِزُ عَنِ الشُّبْهَةِ يَنْتَبِهُ أَنْ مَجَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ سَلِّمَ مَالُ الْمُشَارِكِ مِنَ الشُّبْهَةِ أَوْ كَانَتْ فِيهِ أَقْلٌ وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ اهْ.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ شَارَكَ الْمُكَاتَّبُ غَيْرَهُ لَمْ يَصِحَّ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَادُونُ لَهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ السَّيِّدُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّبَرُّعِ بِعَمَلِهِ وَيَصِحُّ إِنْ كَانَ هُوَ الْآذِنُ فَإِنَّ الْآذِنَ السَّيِّدُ صَحَّ مُطْلَقًا اهْ أَيِ آذِنًا أَوْ مَادُونًا لَهُ ع ش. • قَوْلُهُ: (إِذْنُ سَيِّدُهُ) أَي فِي الشَّرِكَةِ الْمَذْكُورَةِ اهْ ع ش.

• قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ هَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَمَا وَقَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (فِي التَّقْدِ) أَي الْخَالِصِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فِي التَّقْدِ الْخَالِصِ يَوْمَهُمْ قَصَرَ الْمُتَنَّى عَلَى التَّقْدِ وَعِبَارَةُ الْجَلَالِ نَقْدٌ وَغَيْرُهُ كَالْحِنْطَةِ انْتَهَى اهْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَسَمَّ وَأَمَّا غَيْرُ التَّقْدِ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالْحَدِيدِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ وَمِنَ الْمِثْلِيَّاتِ يَبْرُ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَائِرِ فَتَصِحُّ الشَّرِكَةُ فِيهِ فَمَا أَطْلَقَهُ الْأَكْثَرُونَ هُنَا مِنْ مَنَعَ الشَّرِكَةَ فِيهِ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَسَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُلِيِّ وَالسَّبَائِكِ فِي ذَلِكَ اهْ وَعِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ فِي الْمَغْشُوشِ وَكَالْمَغْشُوشِ فِي الْخِلَافِ سَائِرُ الْمِثْلِيَّاتِ وَلَمْ يَنْبَغِ الشَّارِحُ م ر عَلَى ذَلِكَ اكْتِفَاءً بِمَا فَهَمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِالتَّقْدِ اهْ.

• قَوْلُهُ: (الرَّائِجِ) أَي فِي بَلَدِ التَّصَرُّفِ وَلَوْ أُطْلِقَ الْإِذْنُ احْتَمَلَ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِلَدِ الْعَقْدِ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ بِاخْتِلَاطِهِ الْخُ) عِلَّةٌ لِلْمَتَنِ اهْ رَشِيدِي أَقُولُ قَوْلَ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَالْتَّقْدِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلصَّحَةِ فِي الْمَغْشُوشِ. • قَوْلُهُ: (يَرْتَفِعُ) أَي يَزُولُ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ.

• قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا فِي التَّقْدِ الْخُ) بَقِيَ غَيْرُ التَّقْدِ وَغَيْرُ الْمَغْشُوشِ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ وَقَوْلُهُ فِي الْمَغْشُوشِ الرَّائِجِ كَذَا صَحَّحَ فِي الرُّوْضَةِ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ الْمَغْشُوشَ مِثْلِيٌّ قَطْعًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَائِجًا كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الرُّوْضَةِ فِي بَابِ الْغَضَبِ أَمَّا الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَائِرُ الْمَغْشُوشَةُ فَقَالَ الْمُتَوَلَّى إِنْ جَوَّزْنَا الْمُعَامَلَةَ بِهَا مِثْلِيَّةً وَإِلَّا فَمُتَقَوِّمَةٌ اهْ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ التَّبَرُّ) عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ تَجَوُّزُ الشَّرِكَةَ فِي التَّقْدِ قَطْعًا وَلَا تَجَوُّزُ فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ قَطْعًا وَفِي الْمِثْلِيَّاتِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا الْجَوَّازُ وَالْمُرَادُ بِالتَّقْدِ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَائِرُ الْمَضْرُوبَةُ أَمَّا التَّبَرُّ وَالْحُلِيُّ وَالسَّبَائِكُ فَأَطْلَقُوا مَنَعَ الشَّرِكَةَ فِيهَا وَتَجَوُّزُ أَنْ يُبْنَى عَلَى أَنَّ التَّبَرُّ مِثْلِيٌّ أَمْ لَا فَإِنْ جَعَلْنَاهُ مُتَقَوِّمًا لَمْ تَجُزْ الشَّرِكَةُ وَإِلَّا فَعَلَى الْخِلَافِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَيِ الرَّافِعِي أَطْلَقُوا مَنَعَ الشَّرِكَةَ فِي التَّبَرِّ الْخُ فَعَجِبَ فَإِنَّ صَاحِبَ التَّيْمَةِ حَكَى فِي انْعِقَادِ الشَّرِكَةِ عَلَى التَّبَرِّ وَالتَّقْوِدِ وَجْهَيْنِ كَالْمِثْلِيَّاتِ اهْ.

الغصب فما وَقَعَ لِلشَّارِحِ من اعتمادِ أنها لا تجوزُ فيه ينفي حملهُ على نوعٍ منه لا ينضبطُ (دون المَقْصُومِ) بكسرِ الواوِ لِتمايزِ أعيانه وإن اتَّفَقَتْ قِيمَتُها وَحِينَئِذٍ تَتَقَدَّرُ الشَّرِكَةُ لِأَنَّ بَعْضَهَا قد يَتَلَفُ فَيَذْهَبُ على صاحِبِهِ وحده (وقيلُ تَخْتَصُّ بالنَقْدِ المضروبِ) الخالِصِ كالقِراضِ وعلى الأولِ يُفَرَّقُ بأنَّ الغرضَ مِنَ القِراضِ الرِّبْحُ فانحَصَرَ فيما يحصلُ غالبًا في كُلِّ مَجَلٍّ وهو الخالِصُ لا غيرُ ولا كذلك الشَّرِكَةُ والمضروبُ صِفَةٌ كاشِفَةٌ إِذِ النَقْدُ لا يَكُونُ إِلَّا كذلك على ما مرَّ في الزكاةِ. (ويُشْتَرَطُ خُلُوطُ المالينِ) قبلَ العقدِ (بمَحِثٍ لا يَتَمَيَّزَانِ) وإن لم تَتَسَاوِ أَجْزَاؤُهُمَا

• فُود: (فيه) أي التَّبر. • فُود: (حملُهُ) أي كلامُ الشَّارِحِ. • فُود: (لِتمايزِ أعيانه) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُغْنِي لِتَقَدَّرِ الخُلُوطُ فِي المَقْصُومَاتِ لِأَنَّهَا أَغْيَانٌ مُتَمَازِيَةٌ اهـ. • فُود: (كالقِراضِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ القِراضَ على المَشْشُوشِ غَيْرُ صَحِيحٍ اهـ ع ش. • فُود: (بأنَّ الغرضَ مِنَ القِراضِ الرِّبْحُ) مَفْهُومُهُ أَنَّ الشَّرِكَةَ لَيْسَ الغَرَضُ مِنْهَا الرِّبْحُ فَانْظُرْهُ مع قولِهِ أَوَّلَ الْكِتَابِ وَهَذَا حَيْثُ قَصَدَ بِهِ إِبْتِغَاءَ الرِّبْحِ بِلَا عَوَاضٍ إلخ اهـ سم. • فُود: (إِذِ التَّقْدِ إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ إِنْ قِيلَ أَنَّ التَّقْدَ لا يَكُونُ غَيْرَ مَضْرُوبٍ كَمَا هُوَ أَحَدُ الإِصْطِلَاحِينَ اهـ أي لِلْفُقَهَاءِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اسْمٌ لِلتَّقْدِ مُطْلَقًا وَجَزَا عَلَيْهِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ وَالثَّانِي أَنَّهُ اسْمٌ لِلدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ الْمَضْرُوبَةِ وَجَزَا عَلَيْهِ هُنَا فِي القِراضِ ع ش. • فُود: (قَبْلَ العَقْدِ) بَقِيَ مَا لَوْ وَقَعَ أَيِ الخُلُوطِ مُقَارِنًا وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ بِالذَّرْسِ أَنَّهُ كَالْبُعْدِيَّةِ فَلَا يَكْفِي فِيهِ وَقْفَةٌ وَيُقَالُ يَتَّبِعِي إلحَاقَهُ بِالْقَبْلِيَّةِ فَيَكْفِي لِأَنَّ العَقْدَ إِنَّمَا تَمَّ حَالَةً عَدَمِ التَّمْيِيزِ وَهُوَ كَافٍ اهـ ع ش أَقُولُ قد يُعَيِّدُ كِفَايَةَ المُقَارِنِ عبارةُ المُغْنِي فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُ فِي المَجْلِيسِ لَمْ يَكْفِ عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ لَمْ يَكْفِ جَزْمًا إِذْ لَا اشْتِرَاكَ حَالِ العَقْدِ قَبْلَهُ العَقْدُ بَعْدَ ذَلِكَ اهـ. • فُود: (وَأَنْ لَمْ تَتَسَاوِ أَجْزَاؤُهُمَا) قَالَ فِي الرُّوضِ فَلَوْ خَلَطَا قَفِيرًا بِمِائَةِ بَقْفِيزٍ بِخَمْسِينَ فَالشَّرِكَةُ أَثْلَاثُ اهـ سم عبارةُ التَّهْيِيةِ قَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ تَسَاوِيِ المِثْلَيْنِ فِي الْقِيَمَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ زَادَ المُغْنِي فَلَوْ خَلَطَا قَفِيرًا مُقَوِّمًا بِمِائَةِ بَقْفِيزٍ مُقَوِّمَ بِخَمْسِينَ صَحَّ وَكَانَتِ الشَّرِكَةُ أَثْلَاثًا بِنَاءً عَلَى قَطْعِ التَّنْظَرِ فِي المِثْلَى عَنْ تَسَاوِيِ الْأَجْزَاءِ فِي الْقِيَمَةِ وَالْأَقْلَيْسَ هَذَا الْقَفِيرُ مِثْلًا لِذَلِكَ الْقَفِيرِ وَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا فِي نَفْسِهِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهُوَ كَذَلِكَ أَيِ وَيَكُونُ الإِشْتِرَاكُ فِي المَالِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ نَقْلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ المِرَاقِطِيِّ سَمَ عَلَى مَنَهْجِ أَيِ فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى الإِصْطِلَاحِ اهـ.

• فُود: (فَمَا وَقَعَ لِلشَّارِحِ إلخ) فِي شَرْحِ م ر وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا تَجُوزُ فِي التَّبرِ فِيهِ وَجْهٌ فِي التَّيْمَةِ قَرَعَهُ عَلَى المَرْجُوحِ الْقَائِلِ بِاخْتِصَاصِهَا بِالتَّقْدِ الْمَضْرُوبِ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى نَوْعٍ مِنْهُ غَيْرِ مُنْضَبِطٍ اهـ. • فُود: (بأنَّ الغرضَ مِنَ القِراضِ الرِّبْحُ) مَفْهُومُهُ أَنَّ الشَّرِكَةَ لَيْسَ الغَرَضُ مِنْهَا الرِّبْحُ فَانْظُرْهُ مع قولِهِ أَوَّلَ الْبَابِ وَهَذَا حَيْثُ قَصَدَ بِهِ إِبْتِغَاءَ الرِّبْحِ بِلَا عَوَاضٍ إلخ. • فُود: (وَأَنْ لَمْ تَتَسَاوِ أَجْزَاؤُهُمَا) قَالَ فِي الرُّوضِ فَلَوْ خَلَطَا قَفِيرًا بِمِائَةِ بَقْفِيزٍ بِخَمْسِينَ فَالشَّرِكَةُ أَثْلَاثُ.

في القيمة لتعذر إثبات الشركة مع التميز (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كذنانير ودرهم (أو صفة كصباح ومكشرة) وأبيض وغيره كثير أبيض بأحمر لإمكان التميز وإن عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكه دون بقية الناس فوجهان أو جههما عذم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطيهما (إذا أخرجنا مالين وعقدنا فإن ملكا مشتركا) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي إذ الكلام فيه وأما غيره فسيعلم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لابتداء الشركة في عروض حاصلة بينهما.

(تنبيه) في نصب مشتركا بملكا تجوز لأن الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قازته (بارث وشراء وغيرهما) وأذن كل للآخر في التجارة فيه) أو أذن أحدهما فقط نظير ما مر (تمت الشركة)

• قول (سني): (ولا يكفي إلخ) الأولى التفرغ.

• قول (سني): (مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التميز كما أشار إليه بقوله كذراهم إلخ بخلاف ما لو خلط أحد الجنسين بآخر بحيث لا يحصل معه تميز فإنه يكفي كخلط زيت بشيرج اهع ش عبارة السيد عمر قوله لإمكان التمييز يؤخذ من العلة أنه حيث تعذر التميز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن أو نحوه اه. ويبيده أيضا قول المثني ولا يكفي الخلط مع إمكان التمييز لتجو اختلاف الجنس كذراهم وذنانير اه. • فود: (أو جههما عذم الصحة) ومثله عكسه بالأولى اهع ش أي بأن تميزا عند عامة الناس دون العاقلين. • فود: (بينهما) إلى التنبيه في النهاية. • فود: (وهو مثلي إذ الكلام إلخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا إلخ تخصيص ما سبق وإنما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واجدا ومن ثم قال الشارح المحلي مما يصح الشركة فيه اه سم. • فود: (غيره) أي غير المثلي.

• فود: (ويصح التعميم) أي تعميم قوله مشتركا للمثلي والمقوم جرى عليه المثني فقال فإن خلطا مشتركا مما يصح فيه الشركة أو لا كالمروص كما هو ظاهر إطلاق المصنف. • فود: (حاصلة بينهما) أي بعضها بعينه لأحدهما والبعض الآخر بعينه للآخر. • فود: (لأن الاشتراك إلخ) قد يمنع اقتضاء ذلك التجوز والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقديمها على الخلق وإنما هي مقارنة له فليتأمل. وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به إذ مطلق التصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر أي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عامليه كابن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا. • فود: (نظير ما مر) أي في شرح ويشترط فيها لفظ إلخ.

• فود: (وهو مثلي إذ الكلام فيه إلخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا إلخ تخصيص ما سبق وإنما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واجدا من ثم قال الشارح المحلي مما يصح الشركة فيه.

• فود: (لأن الاشتراك إلخ) قد يمنع اقتضاء ذلك للتجوز والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقديمها على الخلق وإنما هي مقارنة له فليتأمل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على

لِخُصُولِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالْخَلْطِ. (وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرِكَةِ فِي) الْمُتَقَوِّمِ مِنَ (الْعُرُوضِ) لَهَا طَرُقُ مِنْهَا أَنْ يَرْتَاهَا مَثَلًا أَوْ (أَنْ يَبِيعَ) مَثَلًا (كُلُّ) وَاحِدٍ بَعْضَ غَرَضِهِ بِبَعْضِ غَرَضِ الْآخِي) تَجَانَسًا وَتَسَاوًى الْبَعْضَانِ وَعِلْمًا قِيَمَتَهُمَا أَمْ لَا قَالَ الْإِمَامُ وَالْبَقَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ وَهَذَا أَبْلَغُ فِي الْإِشْرَافِ مِنْ خَلْطِ الْمَالَيْنِ لِأَنَّ مَا مِنْ جُزْءٍ مِنْهُمَا إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَهُنَاكَ إِنْ وَجِدَ الْخَلْطُ فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مُشْتَارٌ عَنِ مَالِ الْآخَرِ أَه. وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ الْخَلْطُ مَعَ التَّمَيُّزِ فَهَذَا لَا شَرِكَةَ فِيهِ أَصْلًا أَوْ مَعَ عَدَمِ التَّمَيُّزِ فَالْمُصَرَّحُ بِهِ فِيهِ أَنَّهُمَا بِهِ مَلَكًا كُلًّا بِالسُّوِّيَّةِ حَتَّى لَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ تَلَفَ عَلَيْهِمَا وَقَدْ يُجَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ مُطْلَقِ الْخَلْطِ وَنَحْوِ الْإِرْثِ بِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ بِهِ الْكُلُّ مُشَاعًا ابْتِدَاءً وَلَا كَذَلِكَ الْخَلْطُ لِتَوَقُّفِ الْمَلِكِ بِهِ عَلَى عَدَمِ التَّمَيُّزِ وَلَا

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْحِيلَةُ الْخُ)﴾ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَمِنْ الْحِيلَةِ لِأَنَّ مِنْهَا أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْضَ غَرَضِهِ لِصَاحِبِهِ بِقَمْنٍ فِي الذَّمَّةِ ثُمَّ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ فِي بَاقِي الْعُرُوضِ أَوْ فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الْيُسُلِيَّاتِ جَائِزَةٌ بِالْخَلْطِ مَعَ أَتَاهَا مِنَ الْعُرُوضِ إِذَا عَرِضَ مَا عَدَا التَّقَدُّمَ وَأَنْ يَقُولَ ثُمَّ يَأْذَنُ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْإِذْنِ عَنِ الْبَيْعِ لِيَتِمَّ الْإِذْنُ بَعْدَ الْمَلِكِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ وَأَنْ يَحْذِفَ لَفْظَةَ كُلِّ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى الْبَدَلِ أَه مُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْهَا أَنْ يَرْتَاهَا الْخُ)﴾ قَدْ يُقَالُ لَا مَدْخَلَ لِلْمَبْدِ فِي الْإِرْثِ وَقَضِيَّةُ التَّمَيُّزِ بِالْحِيلَةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الشَّرِكَةِ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ غَرَضِهِ الْخُ)﴾ وَحِينَئِذٍ قِيَمَلِكَايَ بِالسُّوِّيَّةِ إِنْ بَاعَ نِصْفٌ بِنِصْفٍ وَإِنْ بَاعَ ثَلَاثَتَيْنِ أَوْ رُبْعَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ لِأَجْلِ تَفَاوُتِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ تَمْلِكَايَ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ أَيْضًا أَه مُعْنَى.

﴿قَوْلُهُ: (تَجَانَسًا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْإِمَامُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) فِي الْمَعْنَى الْإِقْوَلُ: (وَالْبَقَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ). ﴿قَوْلُهُ: (تَجَانَسًا) أَي: سَوَاءٌ أَتَجَانَسَ الْعُرْضَانِ أَمْ اخْتَلَفَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (وَعِلْمًا قِيَمَتَهُمَا أَمْ لَا)﴾ يَتَّبِعِي أَنْ يُشْتَرَطَ إِمَّاكَانُ الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْذًا يَمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْخُ كَذَا أَفَادَهُ الْمُحَقِّقُ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَه سَيِّدُ عُمَرُ وَيُؤَيِّدُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ مَا قَدْ مَنَعَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَتَاهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ وَقَفَّ الْأَمْرُ إِلَى الْإِضْطِلَاحِ. ﴿قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ الْخُ)﴾ عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَهَذَا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَبْلَغُ الْخُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: نَحْوُ الْإِرْثِ. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا الْخُ)﴾ عِبَارَةٌ الْمَعْنَى (لِأَنَّهُ) مَا الْخُ بِصَمِيرِ الشَّانِ. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَي: الْمَالَيْنِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهُنَاكَ وَإِنْ وَجِدَ الْخَلْطُ الْخُ)﴾ الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ الْأَوَّلَ لَا تَمَيُّزَ فِيهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِخِلَافِ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ كُلُّ جُزْءٍ حَكِيمٍ عَلَيْهِ شَرْعًا بِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ فَلَا يُرَدُّ مَا نَظَرَ بِهِ الشَّارِحُ أَه سَيِّدُ عُمَرُ وَهُوَ وَجِيهٌ. ﴿قَوْلُهُ: (فَالْمُصَرَّحُ بِهِ فِيهِ) أَي: فِي الْخَلْطِ مَعَ عَدَمِ التَّمَيُّزِ. ﴿قَوْلُهُ: (بِالسُّوِّيَّةِ) أَي: فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ الْمَعْنَى أَيْضًا. ﴿قَوْلُهُ: (لِتَوَقُّفِ الْمَلِكِ) أَي: يَمْلِكُهَا لِلْكَلِّ مُشَاعًا. ﴿قَوْلُهُ: (هَلَى عَدَمِ التَّمَيُّزِ) أَي: بَعْدَ إِمَّاكَانِهِ أَيِ التَّمَيُّزِ.

الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا مُطْلَقَ التَّصَبُّبِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّقَدُّمِ كَمَا فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَعِلْمًا قِيَمَتَهُمَا أَمْ لَا)﴾ يَتَّبِعِي أَنْ يُشْتَرَطَ إِمَّاكَانُ الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْذًا يَمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ الْخُ.

يُنافي المِلْك هنا ما يأتي آخِرَ الأيمانِ في لا أَكُلُ طعامًا أو من طعام اشتراه زَيْدٌ مِنَ التفصيلِ بين القليل والكثير لأنَّ ذلك لا يرجعُ للقولِ بالمِلْك ولا بعَدَمِهِ خلافاً لما يُوهِّمُهُ كلامُ الأذرعِي وغيره بل لما يُطْلَقُ عليه أنه اشتراه أوْلاً فالقَلِيلُ يُظَنُّ أنه مِنّا لم يشتَرِه بخلافِ الكثيرِ وأرادَ بِكُلِّ الكُلِّ البدليّ لا الشُّموليّ إذ يكفي بيعُ أحدهما بعضُ عَرَضِهِ ببعضِ عَرَضِ الآخرِ إلا أنَّ يُقالَ إنَّ الآخرَ في هذه بَصْدُقُ عليه إنَّه باعَ بعضُ عَرَضِهِ ببعضِ عَرَضِ الآخرِ لأنَّه بائِعُ الثمنِ فتكونُ كُلُّ حَيْثُذٍ على ظاهِرها على أنَّ كُلَّ لا بُدَّ منه بالنسبةِ لِقَوْلِهِ (ويأذُنُ له في التَصَرُّفِ) فيه بعد التَقاضِي وغيره مِنّا شَرِطَ في البيعِ ومَجَلَّهُ إنَّ لم تُشَرِّطِ الشَّرِكَةُ في التَّبايُعِ وإلا فسدَ البيعُ

• فَوَدَّ: (هنا) أي: في الخلط المذكور. • فَوَدَّ: (بين القليل والكثير) أي: بأنه إن أَكَلَ القليلَ مِنَ المخلوطِ مِثْلَ عَشْرِ خَبَاتٍ لا يَحْتَسِبُ وإن أَكَلَ الكثيرَ مِنْهُ مِثْلَ الكَفِّ يَحْتَسِبُ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وأرادَ بِكُلِّ) إلى قوله: (وعَدَلْ) في النهاية. • فَوَدَّ: (الكُلِّ البدليّ) يتأمل اه مُحْشِي كان وجهه أنَّ الكُلِّ البدليّ فيه عُمومٌ أيضاً فلا يلائمُ قولَه إذ يكفي إلخ أو يقال لا يَظْهَرُ في هذا المقامُ تَفَاوُتُ بَيْنَ العُمومِيَيْنِ لِأنَّه إنَّ حِجْلَ على البدليّ فَكُلُّ مِنْهُما بائِعٌ ومُشْتَرٍ كما لَمَحَهُ الشَّارِحُ أو على الشُّموليّ فَلَيْسَ المرادُ مِنْهُ وجودُ عَقْدَيْنِ بل تَحَقُّقُ وَصْفِ البائِعِيَّةِ في كُلِّ وهي مُحَقَّقَةٌ مع اتِّحادٍ وَحَيْثُذٍ اتَّضَحَ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ إرادةِ العُمومِيَيْنِ اه سَيِّدُ عَمْرُ أَوَّلُ في كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الوجهَيْنِ تَأَمَّلْ يَظْهَرُ وَجْهَهُ بالتَّأَمُّلِ فيما إذا قِيلَ في رَغِيبٍ يُشْبِعُ شَخْصًا واحدًا فَقَطْ هذا الرِّغِيبُ يُشْبِعُ كُلَّ أَحَدٍ أو لا يُشْبِعُ كُلَّ أَحَدٍ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ في الأوَّلِ البدليّ وفي الثاني الشُّموليّ. • فَوَدَّ: (فتكونُ كُلُّ) أي: لَفْظَةُ كُلِّ (على ظاهِرها) أي: مِنْ الشُّمولِ لهُما اه ع ش. • فَوَدَّ: (على أنَّ كُلَّ) أي: لَفْظَةُ كُلِّ. • فَوَدَّ: (لا بُدَّ مِنْهُ إلخ) فيه نَظَرٌ وإنَّ كان ظاهِراً عِبارَتَهُم وقياسُ ما سَبَقَ في شَرِكَةِ المِثْلِيِّ الإِكْتِفَاءُ بِأَذْنِ أَحَدِهِمَا أي كما هو صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي هنا فَإِنَّ قِيلَ الحائِلُ على ما قاله قولُ الْمُصَنِّفِ الآتِي وَيَسْلُطُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما على التَّصَرُّفِ بلا ضَرَرٍ قُلْتُ هذا راجِعٌ لِمَا تَقَدَّمَ في المِثْلِيِّ أيضاً مع أنَّ الشَّارِحَ بَيَّنَّ الإِكْتِفَاءَ بِأَذْنِ أَحَدِهِمَا فيه وَجَعَلَهُ داخِلاً في معنى المِثْنِ فَلْيَحْرُزْ سَمَ على حَيْجٍ وقد يُقالُ يَكْفِي في أنَّ كُلاً لا بُدَّ مِنْهُ موافَقَتَهُ لِلظَّاهِرِ والغالبِ مِنْ أنَّ كُلاً مِنَ الشَّرِيكَيْنِ يَأْذُنُ لِصَاحِبِهِ وَكَوْنُ ذَلِكَ هو الغالبُ لا يُنافي الإِكْتِفَاءَ بِأَذْنِ أَحَدِهِمَا اه ع ش. • فَوَدَّ: (بَعْدَ التَّقاضِي) مُتَعَلِّقٌ بِبَيَّانٍ ثُمَّ هو إلى قوله: (ومِنْهَا) في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَجَلَّهُ) أي: مَجَلُّ صِحَّةِ الطَّرِيقِ الثاني وهو أنَّ يَبِيعَ كُلُّ واحدٍ إلخ. • فَوَدَّ: (إنَّ لم يُشَرِّطِ الشَّرِكَةُ) أي: المُفِيدَةُ لِصِحَّةِ التَّصَرُّفِ التي هي مَقْصودُ البابِ كما

• فَوَدَّ: (البدليّ) يتأمل. • فَوَدَّ: (لا بُدَّ مِنْهُ إلخ) فيه نَظَرٌ وإنَّ كان ظاهِراً عِبارَتَهُم وقياسُ ما سَبَقَ في شَرِكَةِ المِثْلِيِّ الإِكْتِفَاءَ بِأَذْنِ أَحَدِهِمَا فَإِنَّ قِيلَ الحائِلُ على ما قاله قولُ الْمُصَنِّفِ الآتِي وَيَسْلُطُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما على التَّصَرُّفِ بلا ضَرَرٍ قُلْتُ هذا راجِعٌ لِمَا تَقَدَّمَ في المِثْلِيِّ أيضاً مع أنَّ الشَّارِحَ بَيَّنَّ الإِكْتِفَاءَ بِأَذْنِ أَحَدِهِمَا فيه وَجَعَلَهُ داخِلاً في معنى المِثْنِ فَلْيَحْرُزْ. • فَوَدَّ: (إنَّ لم تُشَرِّطِ الشَّرِكَةُ) لَمَلُّ المرادِ بها التَّصَرُّفُ وإلا فلا وَجْهَ لِلْفَسَادِ.

ومنها أن يشتريا سلعة بخصم واحد ثم يدفع كل عرضة عما يخصه. (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوي قدر المالكين) عدل إليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوي المالكين في القدر لأنه مع كونه بمناه أخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التقدُّد في فاعل التفاعل الذي هو شرط فيه أظهر في عبارة الأصل منه في عبارة المتن إذ المضاف إلى متقدِّد متغاير متقدِّد بل تثبت الشركة مع تفاوتهما على نسبتيهما إذ لا محذور حيثيِّد لما يأتي أن الربح والخسائر على قدر المالكين (والأصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أي النسبتين في المختلط ككونه منصفة (عند العقد) إذا أمكن معرفته بعد بنحو مراجعة حساب أو وكيل لأن الحق لهما لا يعدومهما ولو جهل القدر وعلم النسبة بأن وضع كل دراهمه بكفة حتى تساويا صغ جزماً. (ويتسلط كل واحد منهما على التصرف)

هو ظاهر اهـ رشيدى عبارة سم وأقرها ع ش قوله الشركة لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد اهـ. فود: (ومنها) أي: من طرق الحيلة. فود: (أظهر في عبارة الأصل) يُفيد صحة عبارة المتن ووجه حمل قدر على معنى قدرتي بالتثنية سم وسيد عمر وع ش. فود: (إذ المضاف إلخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والتقدير تساوي قدرتي المالكين اهـ كزدي. فود: (إذ المضاف إلى متقدِّد إلخ) فيه تأمل وما تقول في غلام الرجلين لغلام واحد اهـ سم وقد يجاب عن الشارح بأن الظاهر أن مراده بقرينة المقام ما يقبل التقدُّد ولم يقم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لوحظ فيه الوحدة المنافية للتعدُّد ومن ثم لو أريد به الماهية المطلقة فلا محذور في التزام التعدُّد فيه عند إضافته إلى متقدِّد فتأمل اهـ سيد عمر. فود: (بل تثبت إلخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط إلخ وبل انتقالية لا إنطالية. فود: (أي النسبتين) أي بقدر كل من المالكين أهو النصف أم غيره نهاية ومعنى. فود: (في المختلط) انقطه النهاية والمعنى ولعل وجه ذكره أنه هو الذي يغلب فيه الجهل. فود: (إذا أمكن) إلى المتن زاد النهاية والمعنى وقبه ولو اشتبهت نوباهما لم يكف للشركة كما في الروضة لأن نوب كل منهما مُمَيِّز عن الآخر اهـ قال ع ش قوله م ر لم يكف إلخ أي الإشباه لصحة الشركة عن الاختلاط فإن أراد صحة الشركة فليتبَّع أحدهما بمحض نوبه للآخر بيمض نوبه ويُفتقر ذلك مع الجهل للضرورة كما في اختلاط حمام البرجيين اهـ. فود: (بأن إلخ) لعل الباء بمعنى الكاف.

فود: (بأن وضع كل دراهمه بكفة) عبارة النهاية والمعنى بأن وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بإزائها مثلاً اهـ. فود: (بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اهـ ع ش. فود: (حتى تساويا) أي: أو يختلفا اختلافاً معلوم النسبة. فود: (صغ جزماً) ظاهره أنه لا فرق في الدراهم بين أن

فود: (أظهر إلخ) يُفيد صحة عبارة المتن ووجه حمل قدر على معنى قدرتي بالتثنية. فود: (إذ المضاف إلى متقدِّد) فيه تأمل وما تقول في غلام الرجلين لغلام واحد اهـ. فود: (حتى تساويا صغ جزماً) قال في الروض قلَّو خلطاً قفراً بمانع بقمير بخمسين فالشركة ثلاث وإن كان لهذا دنائير أي كمثرة

إِذَا أُذِنَ كُلُّ لِّلْآخِرِ (بِلَا ضَرْبٍ) أَصْلًا بِأَنْ تَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ الْغَيْبَةَ خِلَافًا لِّمَا يُؤْهِمُهُ تَعْبِيرُ أَصْلِهِ بِهَا مِنْ مَنَعَ شِرَاءٍ مَا تَوَقَّعَ رِبْحُهُ إِذْ هِيَ التَّصَرُّفُ فِيهِمَا فِيهِ رِبْحٌ عَاجِلٌ لَهُ وَقَعَ وَاكْتَفَى هُنَا بِالمَصْلَحَةِ لِأَنَّهُ كَتَبَتْهُ الْوَكِيلُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي فِيهِ (فَلَا) يَبِيعُ بِشَمَنِ المِثْلِ وَتَمَّ رَاغِبٌ بَلْ لَوْ ظَهَرَ فِي زَمَنِ الخِيَارِ لَزِمَهُ الْفَسْخُ وَالْإِنْفَسْخُ وَلَا (يَبِيعُ نَسِيقَةً) لِلغَرَرِ (وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) كَالْوَكِيلِ هَذَا مَا جَزَمَا بِهِ هُنَا وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي عَامِلِ الْقِرَاضِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِذَا رَأَاهُ مَصْلَحَةً

تَكُونُ مِنَ الطَّيِّبَةِ أَوْ مِنَ الْمَقَاصِصِ حَيْثُ عَرَفْتَ قِيَمَتَهُمَا وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَيْسَ وَضَعُهَا عَلَى أَنْ يَزْدُ مِثْلُ مَا أَخَذَ بَلِ الْمَقْصُودُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِالمَالِ الْمُخْلُوطِ مَا يَخْصُلُ مِنْهُ رِبْحٌ ثُمَّ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِنْفِصَالِ تَخْصُلُ قِسْمَةُ المَالَيْنِ بِمَا يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْهِ وَهَذَا بِخِلَافِ الْقَرْضِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى رَدِّ المِثْلِ الصُّورِيِّ وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ لِيَقْدَمَ انْفِصَابُ الْقَسَمِ فَالْقِيَاسُ فِيهِ عَدَمُ الصَّحَةِ اِهْ ر ع ش . قُودَ : (إِذَا أُذِنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاكْتَفَى إِلَى الْمُتَمِّنِّ . قُودَ : (بِهَا) أَيِ بِالْغَيْبَةِ . قُودَ : (مِنْ مَنَعَ الْخ) بَيَانٌ لِّمَا . قُودَ : (إِذْ هِيَ) أَيِ الْغَيْبَةُ . قُودَ : (لِأَنَّهُ) أَيِ تَصَرَّفَ الشَّرِيكَ . قُودَ : (فَلَا يَبِيعُ بِشَمَنِ المِثْلِ الْخ) أَيِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ كَمَا يَأْتِي . قُودَ : (وَتَمَّ رَاغِبٌ) أَيِ بِأَزِيدَ . قُودَ : (وَلَا إِنْفَسْخَ) أَيِ بِتَقْيِيمِهِ اِهْ ر ع ش .

قُودَ (سُيَ) : (وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ لَا يَجُوزُ أَيِ الْبَيْعُ بِالْعَرْضِ وَلَا بِتَقْدِيرِ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ م ر ا ه س م عَلَى حَتِّ ظَاهِرِهِ وَإِنْ رَاجَ كُلُّ مِنْهُمَا اِهْ ر ع ش أَيِ وَسَيَأْتِي خِلَافُهُ . قُودَ : (هَذَا) أَيِ عَدَمُ جَوَازِ الْبَيْعِ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآخِرِ لَهُ ذَلِكَ . قُودَ : (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي الْخ) بَيِّنُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي بَابِ الْقِرَاضِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّرِيكَ الْبَيْعُ بِالْعَرْضِ وَبِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِذَا رَاجَا وَفِي بَابِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِشَّرِيكَ التِّجَارَةِ شِرَاءَ المَعْبُورِ اِهْ س م بِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ أَيِ قَوْلُ الْمُتَمِّنِّ وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ

وَهَذَا دَرَاهِمُ أَيِ كِمَايَةِ فَاشْتَرَا بِهَا شَيْئًا قَوْمٌ غَيْرُ نَقْدِ الْبَلَدِ وَغَرَفَ التَّسَاوِيَّ وَالتَّمَاضُلُ انْتَهَى . وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَا فِي الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْ اثْنَيْنِ عَبْدٌ قَبَاعُهُمَا بِشَمَنِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِلْجَهْلِ بِحَصَّةِ كُلِّ مِنْ الْقَمَنِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَتْ تُعْلَمُ بِالتَّقْوِيمِ وَكَذَلِكَ هُنَا كُلُّ مِنْهُمَا يَجْهَلُ حَصَّتَهُ مِنَ الْمَبِيعِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي قِيمِ التَّقْوِيمِ الْإِنْفِصَابُ وَعَدَمُ التَّغْيِيرِ فَخَفَّ الْجَهْلُ وَأَيْضًا فَالْمَقْوُومُ وَالْمَقْوُومُ بِهِ هُنَا مُتَّحِدَانِ فِي التَّقْدِيرِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَا بِغَلَبَةِ تَعَامُلِ أَهْلِ الْبَلَدِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ فَأُدِيرَ الْأَمْرُ هُنَا عَلَى الْغَالِبِ وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ فَخَفَّ بِهِ الْجَهْلُ أَيْضًا فَاعْتَمَرَ هُنَا لِمَا ذَكَرْنا مَا لَمْ يُتَقَرَّرْ فِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدَيْنِ السَّابِقَةِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي قِيَمَتِهِمَا الْإِخْتِلَافُ وَلَا غَالِبٌ ثُمَّ مَعَ تَغَايُرِ الْقِيَمَةِ لِلْمَقْوُومِ جُنْسًا وَصِفَةً فَرَادَ فِيهَا الْغَرَرُ وَالْجَهْلُ وَيُؤَيَّدُ مَا قَرَّرْنَاهُ مَا أَجَابَ بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا مِنْ أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمَا عَالِمَانِ بِالنِّسْبَةِ حَالَ الشِّرَاءِ إِذِ الْغَالِبُ مَعْرِفَةٌ نِسْبَةِ التَّقْدِيرِ غَيْرِ الْغَالِبِ مِنَ الْغَالِبِ بِخِلَافِ الرُّوْضِ إِذِ الْقِيَمَةُ فِيهَا لَا تَكَادُ تَنْضَبُطُ .

قُودَ (نَقَضَتْ) : (وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ : لَا يَجُوزُ بِالْعَرْضِ وَلَا بِتَقْدِيرِ غَيْرِ الْبَلَدِ م ر . قُودَ : (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي عَامِلِ الْقِرَاضِ) بَيِّنُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي بَابِ الْقِرَاضِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّرِيكَ الْبَيْعُ بِالْعَرْضِ وَبِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِذَا رَاجَا وَفِي بَابِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِشَّرِيكَ التِّجَارَةِ شِرَاءَ المَعْبُورِ اِهْ س م . قُودَ : (أَنَّ لَهُ ذَلِكَ) وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالْفَرْقُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الشَّرِكَةِ غَيْرُ مُقَابِلِ بَعْضِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلَا

(ولا) يبيع ولا يشتري (بغني فاجب) وسيأتي ضابطه في الوكالة فإن فعل شيئاً من ذلك صَحَّ في نصيبه فقط فتتفسيخ الشركة فيه ويصير مشترَكاً بين المشتري والشريك (ولا يُسافر به) حيث لم يُعطه له في السفر ولا اضطرَّ إليه لنحو قحط أو خوف ولا كانا من أهل الثَّجْمَةِ وإن أعطاه

أنه يجوز للعامل أي في القراض البيع بغيره مع أن المقصود من الباتين متعجذ وهو الرنح لأن العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فإنه يُقابل بالرنح فلو متعناه من التصرف بغير النقد لَضَيَّقْنَا عليه طرق الرنح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على أن المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بتقد غير نقد البلد إلا أن يروج كما صرح به ابن أبي عضرون إلى أن قال والأوجه الأخذ بالإطلاقي هنا أي في المرض فلا يبيع بمرض وإن راجح قال ع ش قوله م ر والأوجه الأخذ بالإطلاقي عبارة سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد إذا لم يروج في البلد ولا جاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حنج وقوله فلا يبيع بمرض وإن راجح أي أما نقد غير البلد فيبيع به إن راجح كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه أيضاً الرشيدي ما نصه سكت م ر عن نقد غير البلد الزايح لكن تنسكه بإطلاقيهم يقتضي المنع فيه مطلقاً اه وفي الجيزمي قوله ولا بغير نقد البلد أي لا يجوز بالمرض ولا بتقد غير البلد أي وإن راجح كل منهما م ر ع ش وهو مخالف لما صرح به م ر في النهاية اه.

• قول (س): (ولا بغني إلخ) أي بغني مال الشركة فإن اشترى في الذمة وقع له اه رشيدوي ويأتي مثله عن المغني. • قوله: (وسيأتي) إلى قول المتن ولكل فسح في النهاية إلا قوله المِلْح. • قوله: (فإن فعل) إلى المتن في المغني. • قوله: (فتتفسيخ الشركة فيه إلخ) عبارة المغني فتتفسيخ الشركة في المشتري به أو في المبيع ويصير مشترَكاً بين البائع أو المشتري والشريك فإن اشترى بالغني في الذمة اختص الشراء به فَيَزُون الثَمَنَ مِنْ مَالِهِ اه. • قوله: (ويصير مشترَكاً) أي على جهة الشيوع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا بإذن الآخر اه ع ش. • قوله: (والشريك) أي غير البائع اه ع ش. • قوله: (حيث لم يُعطه) إلى قوله: (وقوله بما شئت) في المغني إلا لفظة ولو في ولو تبرعاً وقوله المِلْح. • قوله: (في السفر) عبارة المغني نعم إن عقد الشركة بمفازة لم يضمن بالسفر إلى مقصده لأن القرينة قاضية بذلك اه. • قوله: (أو خوف) أي من عدو. • قوله: (ولا كانا من أهل الثَّجْمَةِ) ويتبني أن مثل أهل الثَّجْمَةِ مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالذَّهَابِ إِلَى أَسْوَاقٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِلَادٍ مُخْتَلِفَةٍ كَبَعْضِ بَانِي الْأَقِمِشَةِ فَيَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ بِالْمَالِ عَلَى الْعَادَةِ وَلَوْ فِي الْبَحْرِ حَيْثُ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَيَتَبَنَّى الْإِكْفَاءُ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي السَّفَرِ عَلَى وَجْهِ التَّعْمِيمِ أَوْ يُطْلَقُ الْإِذْنُ فَيَحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ اه ع ش. • قوله: (وإن أعطاه إلخ) غاية لما قبله.

يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فإنه يُقابل بالرنح فلو متعناه من التصرف بغير النقد لَضَيَّقْنَا عليه طرق الرنح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى م ر. • قوله: (ويصير) أي المال.

له حضراً فإن فعلَ ضَمِنَ وصَحَّ تصرُّفه (ولا يُعْصَفُه) بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ فَشُكُونُ المَوْحِدَةِ أَيِ جَعْلُهُ بِضَاعَةً بِدَفْعِهِ لِمَنْ يَحْتَمِلُ لَهَا فِيهِ وَلَوْ مُتَّبِعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِ يَدِهِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ أَيْضًا (بغیرِ إِيذِهِ) قَيْدٌ فِي الكُلِّ وَبِمُجَرَّدِ الإِذْنِ فِي السَّفَرِ لَا يَتَنَاوَلُ رُكُوبَ البَحْرِ المِلْحِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَصْرِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ مَا شِئْتَ إِذْنٌ فِي المُحَابَاةِ كَمَا يَأْتِي بِزِيَادَةِ فِي الوَكَالَةِ لَا بِمَا تَرَى لِأَنَّ فِيهِ تَفْوِيضًا لِزَايِهِ وَهُوَ يَفْتَضِي النَظَرَ بِالمَصْلَحَةِ. (وَلِكُلِّ فَسْخُوه) أَيِ عَقْدِ الشَّرِكَةِ (مَتَى شَاءَ) لِمَا مَرَّ أَنهَا تَوَكَّلَ وَتَوَكَّلَ (وَيَنْقُزِلَانِ عَنِ التَّصَرُّفِ بِفَسْخُومِهِمَا) أَيِ فُسْخِ كُلِّ مِنْهُمَا (فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا) لِلآخَرِ (عَزَلْتُكَ، أَوْ لَا تَتَصَرَّفْ فِي نَصِيبِي لَمْ يَنْقُزِلِ العَاذِلُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَمِعه أَحَدٌ بِخِلَافِ المُخَاطَبِ.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ سَافَرَ وَبَاعَ صَحَّ البَيْعُ وَإِنْ كَانَ ضَامِنًا هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ تَبَرَّعًا) وَاقْتِصَارُ كَثِيرٍ عَلَى دَفْعِهِ لِمَنْ يَحْتَمِلُ فِيهِ مُتَّبِعًا بِاغْتِيَابِ تَفْسِيرِ الإِبْضَاعِ هـ نِهَآيَةً أَيِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ فِي الضَّمَانِ بَيْنَ ذَلِكَ وَدَفْعِهِ لِمَنْ يَحْتَمِلُ فِيهِ بِأَجْرٍ ع ش. فَوَدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ أَيْضًا) ظَاهِرُهُ صِحَّةُ التَّصَرُّفِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ تَوَكُّلِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ وَإِلَّا فَلَا هـ ع ش. فَوَدَّ: (قَيْدٌ فِي الكُلِّ) أَيِ وَأَمَّا بِإِذْنِهِ فَيَصِحُّ ثُمَّ إِنْ كَانَ لِمَا إِذْنٌ لَهُ فِيهِ مُحْتَمِلٌ يُحْتَمِلُ عَلَيْهِ كَأَن كَانَتْ التَّسَيِّئَةُ مُتَعَادَةً إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَإِلَّا فَيَتَّبَعِي اشْتِرَاطُ بَيَانِ قَدْرِ التَّسَيِّئَةِ وَيَحْتَمِلُ الصَّحَّةُ وَيَبِيعُ بِأَيِّ أَجَلٍ اتَّفَقَ لِصَدَقِ التَّسَيِّئَةُ بِهِ هـ ع ش أَيِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي إِطْلَاقِ الإِذْنِ فِي السَّفَرِ وَهُوَ الأَقْرَبُ هـ. فَوَدَّ: (لَا يَتَنَاوَلُ رُكُوبَ البَحْرِ المِلْحِ إلخ) أَقُولُ وَلَا الْإِتِهَارِ العَظِيمَةَ حَيْثُ خِيفَ مِنَ السَّفَرِ فِيهَا وَمَجَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَتَّعِنِ البَحْرُ طَرِيقًا بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِلْبَلَدِ المَأْذُونِ فِيهِ طَرِيقٌ غَيْرُ البَحْرِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ لِلْبَلَدِ طَرِيقٌ آخَرُ لَكِنْ كَثُرَ فِيهِ الخَوْفُ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَكِنْ غَلَبَ سَفَرُهُمْ فِي البَحْرِ هـ ع ش. فَوَدَّ: (فِي الوَكَالَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَسَيَأْتِي فِي الوَكَالَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ المَوْكَلُ لِلْمُوكِّلِ بَعِّ بِكُمْ شَيْئًا أَنَّ لَهُ البَيْعَ بِالْغَيْنِ الفَاجِشِ وَلَا يَجُوزُ بِالتَّسَيِّئَةِ وَلَوْ قَالَ كَيْفَ شِئْتَ فَلَهُ البَيْعُ بِالتَّسَيِّئَةِ وَلَا يَجُوزُ بِالْغَيْنِ وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ البَلَدِ قَيَّاتِي مِثْلُ ذَلِكَ هُنَا هـ.

• فَوَدَّ: (إِذْنٌ فِي المُحَابَاةِ) بَلَا هَمَزٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُخْتَارِ حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي الْمُغْتَلِّ وَمَعَ ذَلِكَ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يُبَالِغَ فِي المُحَابَاةِ بَلْ يَفْعَلُ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ الرُّضَا بِالمُسَامَحَةِ بِهِ هـ ع ش.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَلِكُلِّ فَسْخُوه إلخ) بَيِّنُ بِهِ أَنَّ عَقْدَ الشَّرِكَةِ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَقَيْنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَوْلُهُ مَرَّ أَيِ فُسْخِ كُلِّ مِنْهُمَا كَذَا فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَآيَةُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ مُرَادُهُ بِه الكُلِّ البَدَلِيُّ إِذَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا فَسَخَهَا أَحَدُهُمَا انْقَرَا وَلِيُحْتَمَلَ أَنَّ الشَّارِحَ مَرَّ كَالشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ جَرَى عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ مِنْ أَنَّهُمَا لَا تَنْفَسِخُ إِلَّا بِفَسْخِ هُمَا جَمِيعًا فَلْيُرَاجَع هـ. وَفِي البُجَيْرِمِيِّ عَلَى مَنَهِجِ قَوْلِهِ أَعْمُ وَأَوَّلَى وَجْهَ الأَوَّلِيَّةِ أَنَّ عِبَارَةَ الأَصْلِ تَوْهِمُ أَنَّ فَسْخَ أَحَدِهِمَا لَا يَكْفِي حَلْبِي هـ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَفْسُخَا وَلَا أَحَدُهُمَا وَلَكِنْ قَالَ إلخ هـ مُغْنِي وَهَذَا يُفِيدُ مَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ فِي الصَّحِيحِ إلخ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (لَمْ يَنْقُزِلِ العَاذِلُ) أَيِ انْقَرَزَ المُخَاطَبُ وَلَمْ يَنْقُزِلِ العَاذِلُ فَيَتَصَرَّفْ فِي نَصِيبِ المَغْزُولِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ المُخَاطَبِ) فَإِنْ أَرَادَ المُخَاطَبُ عَزْلَهُ فَلْيَنْقُزِلْهُ هـ مُغْنِي أَيِ العَاذِلِ.

(وَتَقْسِمُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَيَجْنُونَهُ وَيُغَامَاهُ) وَيَطْرُقُ رَهْنٍ أَوْ رِقٍّ أَوْ حَجَرٍ سَفَهٍ أَوْ فَلَسٍ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَنْفَدُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ أَنَّ كُلًّا وَكَيْلٌ وَمَوْكَلٌ

قَوْلُ (سُي): (بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَيَجْنُونَهُ الْخ) وَلَا يَنْتَقِلُ الْحُكْمُ فِي الثَّالِثَةِ عَنِ الْمُعْتَمَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَوَلَّى عَلَيْهِ فَإِذَا أَفَاقَ تَخَيَّرَ بَيْنَ الْقِسْمَةِ وَاسْتِثْنَاءِ الشَّرِكَةِ وَلَوْ بَلْفَظِ التَّقْرِيرِ أَوْ كَانَ الْمَالُ عَرْضًا وَعَلَى وَلِيِّ الْوَارِثِ غَيْرِ الرَّشِيدِ فِي الْأَوَّلَى وَالْمَجْنُونِ فِي الثَّانِيَةِ اسْتِثْنَاءُ لَهُمَا وَلَوْ بَلْفَظِ التَّقْرِيرِ عِنْدَ الْغَبْطَةِ فِيهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَقَتِ الْغَبْطَةُ فَعَلِيهِ الْقِسْمَةُ أَمَّا إِذَا كَانَ الْوَارِثُ رَشِيدًا فَتَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْقِسْمَةِ وَاسْتِثْنَاءِ الشَّرِكَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ ذَنْبٌ وَلَا وَصِيَّةٌ وَلَا فَلَائِسَ لَهُ وَلَا لَوْلِيٍّ غَيْرِ الرَّشِيدِ اسْتِثْنَاءُ إِلَّا بَعْدَ قَضَاءِ ذَنْبٍ أَوْ وَصِيَّةٍ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ لِأَنَّ الْمَالَ حَيْثُ كَانَ الْمَرْهُونَ وَالشَّرِكَةَ فِي الْمَرْهُونِ بَاطِلَةٌ فَإِنْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنٍ فَهُوَ كَأَحَدِ الْوَرَثَةِ فَيُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ رَشِيدًا وَكَوْنِهِ غَيْرِ رَشِيدٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ عَشْرُ قَوْلِهِ م ر لِأَنَّهُ لَا يَوَلَّى عَلَيْهِ مَجْعَلُ ذَلِكَ حَيْثُ رَجَعِيَ زَوَالُهُ عَنْ قُرْبٍ فَإِنْ أَيْسَرَ مِنْ إِفَاقَتِهِ أَوْ زَادَتْ مُدَّةُ إِعْمَائِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ التَّحَقَّقَ بِالْمَجْنُونِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي بَابِ التَّكَاحِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْغَبْطَةِ وَعَلَى قِيَاسٍ مَا مَرَّ تَكْفِي الْمَصْلُحَةِ اهـ.

قَوْلُ (سُي): (وَيُغَامَاهُ) لَوْ حَصَلَ لَهُ غِيَّةٌ بِمَرَضٍ قَبِيحٍ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ جُنُونٌ أَوْ إِعْمَاءٌ انْعَزَلَ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ حَيْثُ بَمَنْزِلَةِ التَّوَمِّ م ر اهـ سَمَ وَفِي التَّجَرُّمِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ وَمِنَ الْإِعْمَاءِ التَّقْرِيفُ الْمَشْهُورُ سِوَاهُ كَانَ فِي الْحِمَامِ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَكَالْإِعْمَاءِ السُّكْرُ بَلَا تَعَدُّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَيَطْرُقُ رَهْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي قَالِ عَشْرُ قَوْلِهِ م ر وَالرَّهْنُ أَيُّ لِلْمَالِ الْمُشْتَرَكِ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَزَهْنَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ مِنْهُ فَيَكُونُ فَنَسْخًا لِلشَّرِكَةِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةِ وَالرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ رِقٍّ أَوْ حَجَرٍ سَفَهٍ) مَغْطُوفٌ عَلَى رَهْنٍ. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ الْخ) يُمَكِّنُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ شِرَائِهِ لِلشَّرِكَةِ بِشَمَنِ فِي ذِمَّتِهِ سَمَ عَلَى حَقٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ مُخْتَرَزَهُ بِالنِّسْبَةِ لِحَجَرٍ سَفَهٍ اهـ عَشْرُ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر أَوْ حَجَرٍ سَفَهٍ وَفَلَسٍ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ لَا يَنْفَدُ مِنْهُمَا نَصُّهَا عِبَارَةُ التَّخْفَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَنْفَدُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ أَيُّ الْمُفْلِسِ لِأَنَّ السَّفَهَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ تَصَرُّفٌ مَالِيٍّ إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّذْيِيرِ وَفَائِدَةُ بَقَائِهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَصِحُّ مِنَ الْمُفْلِسِ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فِي الذِّمَّةِ يَصِيرُ مُشْتَرَكًا بِشَرِيهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ شَرِيكَ الْمُفْلِسِ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي نَصِيبِ الْمُفْلِسِ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ.

قَوْلُهُ: (وَيُغَامَاهُ) لَوْ حَصَلَ لَهُ غِيَّةٌ بِمَرَضٍ قَبِيحٍ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ جُنُونٌ أَوْ إِعْمَاءٌ انْعَزَلَ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ حَيْثُ بَمَنْزِلَةِ التَّوَمِّ م ر. قَوْلُهُ: (أَوْ حَجَرٍ سَفَهٍ أَوْ فَلَسٍ) قَالِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَخَرَجَ بِحَجَرٍ مُجَرَّدِ السَّفَهِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ فِيهِ السَّفَهَ الْمُقْتَضِي لِكَوْنِهِ سَفِيهَاً مُهْمَلًا يَنْفَدُ تَصَرُّفُهُ لَمْ تَقْسِمِ وَلَا انْفُسَخَتْ لِأَنَّ هَذَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ جِسًا الْخ اهـ. وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِذْرَاكِ ذَلِكَ إِذْ لَمْ يُرِيدُوا بِحَجَرٍ سَفَهٍ خُصُوصَ الْحَجَرِ جِسًا وَلَا اقْتَضَتْ عِبَارَتُهُمْ ذَلِكَ قَلْبًا مَلِّ فِيهِ مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ الْخ) يُمَكِّنُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ شِرَائِهِ لِلشَّرِكَةِ بِشَمَنِ فِي ذِمَّتِهِ.

نعم الإغماء الخفيف بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثّر. (والربح والخسائر على قدر العالمين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (تساوي) أي الشريكان (في العطل أو تفاوت) فيه وإن لم بشرطاً ذلك لأنه ثمرتهما فكان على قدرهما والخسر منهما فكان عليهما (فإن شرطاً خلافه) أي ما ذكر كأن شرطاً تساوي الربح والخسر مع تفاضل المالكين أو عكسه

• قوله: (نعم الإغماء الخفيف) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر أي والخطيب اه سم قال ع ش قوله م ر لكن ظاهر كلامهم يخالفه أي يقتصر الإغماء وإن قل على المغمّد اه. • قوله: (وقت فرض صلاة) هل يُعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الإغماء أو يُعتبر ما وقع فيه الإغماء فإن استغرقه أثره وإلا فلا فيه نظر سم على حجة أقول الأقرب الأول لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه ع ش. • قوله: (لم يؤثّر) وفقاً لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرقعة عن البحر وأقره خلافاً للنهاية والمغني كما مرّ آنفاً.

• قول (سبي) (والخسائر) ومنه ما يدفع للصددي والمكاسي ولزاد المسروق المحتاج فيه إلى المال على الأقرب وليس منه ما يقع كثيراً أن أخذ الشريكين يغرّم من مال نفسه على عود الذاتة المشتركة إذا سرقت فلا يرجع به على شريكه لأنه متبرّع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجز له الإذن لأن أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به إذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التي الكلام فيها فإنه جرت العادة فيها بصرف منها ما يحتاج إليه.

(فرع): وقع السؤال كثيراً عما يقع كثيراً أن الشخص يموت ويخلف تركته وأولاداً ويتصرفون بنقد الموز في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغيرها ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه أو لا فيه نظر والجواب عنه أنه إن حصل إذن ممن يعتد بإذنه بأن كان بالغا رشيداً للمتصرف فلا رجوع له ويتبني أن مثل الإذن ما لو دلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فإن لم يوجد إذن ولا رضا أو حصل الإذن ممن لا يعتد بإذنه قلّه الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهره وإن ادعى الإذن أنه إنما إذن بنية أنه يصرف لنفسه مثل ما صرفه المأذون له لنحو الزواج ووجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وثقة لا سيما إذا اعتقد الرجوع مع الإذن المذكور فليراجع. • قوله: (وإن لم بشرط ذلك) أي: كونه الربح والخسائر على قدر المالكين وكذا المراد بقوله الآتي ما ذكر. • قوله: (لأنه) أي: الربح. • قوله: (ثمرتهما) أي المالكين وكذا نظائره الآتية. • قوله: (أي ما ذكر) إلى قول المنين ولو اشترى في النهاية والمغني. • قوله: (كان شرطاً الخ) عبارة المغني بأن شرطاً التساوي في الربح والخسائر مع

• قوله: (نعم الإغماء الخفيف) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر. • قوله: (بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يُعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الإغماء أو يُعتبر ما وقع فيه الإغماء وإن استغرقه أثره وإلا فلا فيه نظر.

(فسد المقد) لثنافته يؤضع الشركة (فيرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في ماله) أي مال الآخر كالقراض إذا فسد وقد يقع التقاض نعم إن تساوبا مالا وتفاوتا عملا وشرط الأقل للأكثر عملا لم يرجع بالزائد إن علم الفساد وأنه لا شيء في الفاسد لأنه عمل غير طامع في شيء كما لو عمل أحدهما فقط في فاسده (وتفقد التصرفات) منهما للإذن (والربح) بينهما في هذا أيضا (على قدر المالين) رجوعا للأصل (وبد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الرد) لتصيب

التفاضل في المالين أو التفاضل في الربح والخسران مع تساوي في المالين اه ولا يخفى أن التفاضل في عبارته وعبارة الشارح ليس على بابيه.

فوق (سني): (فسد المقد) عبارته مصرية بالفساد إذا شرط زيادة الأكثر عملا اه سم قال ع ش ومع ذلك أي الفساد، المال أمانة في يده اه.

فوق (سني): (فيرجع كل إلخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه معني.

فوق (سني): (بأجرة عمله) ظاهره وإن لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حج ما يصرح به اه ع ش.

فوق: (كالقراض إلخ) صنع التشبيه أنه إذا علم بالفساد وأنه لا أجرة له أنه لا شيء له هنا وهذا ضعيف والمؤتمد استحقاق الأجرة أي هنا وفي القراض الفاسد وإن علم بالفساد زيادي اه بجبرمي عبارة السيد عمر.

فوق (سني): (بأجرة عمله إلخ) حيث لم يعلم بالفساد وأنه لا أجرة له نظير ما يأتي في القراض كذا في فتح الجواد وفي حاشية الزيادي تضعيفه بناء على ما يأتي عن الرملي في مسألة القراض اه. فوق: (كما لو عمل أحدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص أحدهما بأصل التصرف لا يرجع ينصف أجرة عمله إلخ اه سم. فوق: (في فاسده) أي عقد الشركة إن علم الفساد وأنه لا أجرة له وقول ع ش قوله في فاسده أي في القراض وفي نسخة فاسدة وما في الأصل أولى لأن الثانية تقتضي تشبيه الشيء بنفسه اه يرد بأن المشبه عملهما في فاسد الشركة والمشبه به عمل أحدهما فقط في فاسدها. فوق: (والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكر لكونه محل التوهم وإلا فالظاهر أن الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رأيت في سم ما نصه قول المصنف والربح أي والخسر كما تصرح به عبارة المنهج اه. فوق: (في هذا أيضا) أي: في الفاسد كالصحيح.

فوق (سني): (وبد الشريك يد أمانة).

(فرع): تلفت الدابة المشتركة تحت يد أحد الشريكين ففي ضمانها وعديه تفاصيل منها أنه إن دفعها أحدهما للآخر على أن يلقها ويتحقق بها فحصة مقبوضة بالإجارة الفاسدة فلا يضمن أي بغير تقصير

فوق (سني): (فسد المقد) عبارته مصرية بالفساد إذا شرط زيادة للأكثر. فوق: (كما لو عمل أحدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص أحدهما بأصل التصرف لا يرجع ينصف أجرة عمله إلخ. فوق: (والربح) أي: والخسر كما تصرح به عبارة المنهج.

الشريك إليه لا ينصيبه هو إليه (والخسران والتلف) كالوكيل (فإن ادّعاه) أي التلف (بسبب ظاهري) كخبرتي وجهل (طوبت بيّنة) بالسبب (ثم) بعد إقامتها (تصدق في التلف به) يمينه كما يأتي ذلك مع بقية أقسام المسألة آخر باب الودعة وحاصلها أنه إن عُرِف دون عموميه أو ادّعاه بلا سبب أو بسبب خفي كسرقة صدق يمينه وإن عُرِف هو وعمومه صدق بلا يمين. (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لي وقال الآخر مشترك أو) قال (بالعكس) أي قال من بيده المال هو مشترك وقال الآخر هو لي (صدق صاحب اليد) يمينه لأنها تدل على الملك الموافق لدّعوته به في الأولى ونصفه في الثانية (ولو قال) ذو اليد (اقتسنا وصار لي صدق المُنكِر) لأن الأصل عدم القسمة وإنما قيل قوله في الردّ مع أن الأصل عدمه لأن من شأن

ولو اقتصر على قوله انتفع بها فهي إعارة فيضمنها حيث كان التلف بغير الائتضاع المأذون فيه ولو دّفعها وديعة كان قال له احفظها فلا ضمان إن تلفت بغير تفريط وقس على ذلك سم على حج ويتبني أن مثل شرط علفها عليه ما جرّث به العادة من أن أحد الشريكين يدفع الذّابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرّض للعلف إثباتاً ولا نفياً فإذا تلفت تحت يد من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وإن لم يتنفع بالذّابة كان مآث صغيرة لأنه متبرّع بالعلف وإن قال قصّدت الرجوع لأنه كان من حقّه مراجعة المالك إن تيسر ولا فراجعة الحاكم ولو كان بينهما مهايأة واستعمل كل في نويته فلا ضمان لأن هذا شبيه بالإجارة وإذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير إذن الشريك صاراً ضامتين والقراض على من تلف تحت يده اه ابن أبي شريف وقوله مهايأة أي في العمل بأن قال تستعمله المدة الفلانية فإن لم يصرخ له بالاستعمال واستعمله بغير إذنه ضيّعه وإن جرّث العادة باستعماله تلك المدة.

(فرغ): وقع السؤال في الدّرس عما يقع كثيراً في قرى الزّيف من ضمان دوابّ اللّبن كالجوامس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذ منه والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال فيه إن اللّبن مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللّبن مقبوضة هي ولذّها بالإجارة الفاسدة فإن ما يدفعه الآخذ للذّابة من الدّراهم والعلف في مقابلة اللّبن والائتضاع بالبهيمة في الوصول إلى اللّبن فاللّبن مضمون على الآخذ بعقله والبهيمة ولذّها أمانتان كسائر الأغنيان المستأجرة فإن تلفت هي أو ولذّها بلا تقصير لم يضمنها أو بتقصير ضمن اه ع ش. فوّ: (لا ينصيبه هو إليه) أي: لا للتنصيب الرّاد إلى شريكه.

فوّ: (وحاصلها) أي: الأقسام الباقية. فوّ: (إن عُرِف) أي: السبب. فوّ: (أو ادّعاه) أي: التلف. فوّ: (به) أي بالمالي جميعه. فوّ: (ونصفه) أي ينصف المال عطف على ضمير به بلا إعادة الخافض كما جوزه ابن مالك وفقاً للكوفتين عبارة المغني بدّل قوله الموافق إلخ وقد ادّعى صاحبها جميع المال في المسألة الأولى ونصفه في الثانية اه وهي أحسن.

فوّ (سني): (وصار لي إلخ) عبارة المغني وصار ما في يدي إلخ وقال الآخر لا بل هو مشترك اه. فوّ (سني): (صدق المنكّر) ولو ادّعى كل منهما أنه ملك هذا الرقيق مثلاً بالقسمة وحلفا أو نكلاً

الأمين قبول قوله فيه تويعة عليه (ولو اشترى) الشريك (وقال اشترته للشركة أو لنفسه) وكذبه الآخر صدق المشتري) يمينه لأنه أعرف بقصده نعم لو اشترى شيئاً فظهر غيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه للشركة لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لو صدقه ويؤجبه بأنه أصيل في البعض ووكيل في البعض فكانا بمنزلة عقدتين.

(فرغ) أفنى المصنف كابن الصلاح فيمن غصب نحو نقد أو برّ وخلطه بماله ولم يتميز بأن له إفراد قدر المصسوب ويحل له التصرف في الباقي ويأتي لذلك تنمة قبيل الأضحى ولو باعاً عبثهما صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه لم يشارك أحدهما الآخر فيما قبضه فإن قلت: ينافي ذلك قولهم في مشترك بنحو إرث أنه يشاركه فيه للاتحاد الحق قلت: لا ينافيه ويفرق

جعل مشتركاً ولا فللحاليف نهاية ومغني.

• قوله (سني): (صدق المشتري) سواء ادعى أنه صرح بذلك أم نواه اه نهاية زاد المغني والغالب أن الأول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الربح اه وقوله في الرد أي لتصيب الشريك إليه.

• وفرد: (فيه) أي: الرد. • فرد: (بيمينه) إلى قوله: (وظاهر إلخ) في المغني وإلى قوله: (فإن قلت) في النهاية إلا قوله ويأتي لذلك تنمة قبيل الأضحى. • فرد: (أفنى المصنف إلخ) ولو اشترك مالك أرض ومالك بذر ومالك آلة حرث مع رابع يفعل على أن الغلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاف المالكين ولا إجارة لعدم تقدير المدة والأجرة ولا إرضاً إذ ليس لواحد منهم رأس مال يزجج إليه فيتعين حينئذ أن يكون الزرع لمالك البذر ولهم عليه أجره البذل إن حصل من الزرع شيء ولا فلا أجره لهم مغني ونهاية. • فرد: (ويحل له التصرف إلخ) أي: وأما ما أفردته من جهة الغصب فيجب رده لأربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من رده وجب عليه رده خروجا من المصضية اه ع ش. • فرد: (ولو باعاً إلخ) عبارة الأتوار ولو ملكاً عبداً فباعه صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه فكل واحد يستقبل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الآخر فيه انتهى اه رشيدى. • فرد: (أو وكل أحدهما إلخ) قضية الفرقي الآتي أن الأمر كذلك لو وكل ثالثاً فباعه فليراجع. • فرد: (ينافي ذلك) أي: قوله لم يشاركه إلخ.

• فرد: (قلت إلخ) عبارة سم عن الرزوي وشرحه يجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل يملك نصيبه مفترداً ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد المقتضي للمشاركة فيما يقبض محله إذا لم يتأت انفرداً أحدهما بالإستحقاق لتصبيه فيما اشتركاه فيه كما في ذلك أي: المشترك من إرث وذنب كتابه بخلاف هذه أي

• فرد: (وإنما يتجّه إن باعوا مربيّاً لا ممّاً إلخ) في الرزوي وشرحه ما نصّه: (ولو باعاً عبثهما صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه) فليكل منهما قبض نصيبه من الثمن كما لو انفرد بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياساً ما قاله في المشترك من إرث وذنب كتابه أن يشاركه فيه لاتحادهما في الحق كما هو وجه في المسألة ويجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل يملك نصيبه مفترداً ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد المقتضي للمشاركة فيما يقبض محله إذا لم يتأت انفرداً أحدهما بالإستحقاق لتصبيه فيما

بأنَّ المُشْتَرَك بنحو الشُّرَاءِ يَتَأْتِي فِيهِ تَعَدُّ الصَّفَقَةِ الْمُفْتَضِي لِتَعَدُّ الْعَقْدِ وَتَرْتِبُ الْمِلْكِ فَكَانَ كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ كَالْمُسْتَقِلِّ وَلأنَّ حَقَّهُ يَتَوَقَّفُ وَجُودُهُ عَلَى وَجُودِ غَيْرِهِ فَإِذَا قَبَضَ قَدَرُ حِصَّتِهِ أَوْ بَعْضُهَا فَازَ بِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْإِرْثِ فَإِنَّهُ حَقٌّ يَنْبُثُ لِلْوَرَثَةِ دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَصُرَ فِيهِ تَرْتِبٌ وَلَا تَوَقُّفٌ فَكَانَ جَمِيعُهُ كَالْحَقِّ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَبْعِيضَهُ فَلَمْ يَخْتَصْ قَابِضُ شَيْءٍ مِنْهُ بِهِ فَإِنْ قُلْتُ: يَبْطُلُ هَذَا الْفَرْقُ إِذَا لَحِقَ الْإِرْثُ قُلْتُ: لَا يَبْطُلُ بَلْ يُؤَيِّدُهُ لِأَنَّ كِتَابَةَ بَعْضِ الرَّقِيقِ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الْامْتِنَاعُ كَانَتْ كَالْإِرْثِ فِيمَا ذُكِرَ فَالْحَقُّ ذَنْبُهَا بِهِ فِي عَدَمِ الْاسْتِقْلَالِ نَظَرًا لِأَصْلِ امْتِنَاعِ التَّعَدُّ فِيهِ فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي مَا ذُكِرَ فِي الشُّرَاءِ قَوْلُهُمْ ادْعِيَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ بِالشُّرَاءِ مَقَافَرًا لِأَحَدِهِمَا يَنْصِفُهَا شَارِكُهُ الْآخَرُ فِيهِ قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَأَنَّ الثُّبُوتَ هُنَا لَا يُنْسَبُ لِلشُّرَاءِ الَّذِي ادْعِيَاهُ بَلْ لِلْإِقْرَارِ وَمِنْ شَأْنِ الْإِقْرَارِ أَنْ لَا يَدْخُلَهُ تَعَدُّ صَفَقَةٍ وَلَا اتِّحَادُهَا فَكَانَ بِالْإِرْثِ أَشْبَهَ فَأَعْطَيْتُ حُكْمَهُ وَوَقَّعَ لِشَيْخِنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يُعْلَمُ بِتَأْمِلِهِ مَعَ تَأْمُلِ مَا ذَكَرْتَهُ أَنْ مَا ذَكَرْتَهُ أَذَقَ مَذْرَكًا وَأَوْفَقَ لِكَلَامِهِمْ فَتَأْمَلْهُ وَلَوْ أَجَزَ حِصَّتَهُ فِي مُشْتَرَكٍ لَمْ يُشَارِكْ فِيمَا قَبَضَهُ مِمَّا أَجَزَ بِهِ وَإِنْ تَعَدَّى بِتَسْلِيمِهِ الْعَيْنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ.

صورة الإِشْتِرَاكِ بِالشُّرَاءِ اهـ. قُود: (وَتَرْتِبُ الْمِلْكِ) أَي: وَلِتَرْتِبُ مِلْكُ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ عَلَى عَقْدِهِ وَلَوْ غَبَرَ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِتَرْتِيبٍ مِنْ بَابِ التَّعْمِيلِ لَكَانَ أَوْفَقَ بِقَوْلِهِ الْآتِي دَفْعَةً وَاحِدَةً. قُود: (فِيهِ) أَي: فِي نَصِيبِهِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ. قُود: (وَلأنَّ حَقَّهُ الْخُ) أَي: كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ غَطَّفَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ الْخُ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ اثْبَاتُ الْغَرَضِ وَدَفْعُ الثَّنَائِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ حَقَّ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ يُمَكِّنُ وَجُودَهُ بِدُونِ حَقِّ الْآخَرِ بَأَنَّ بَاعَ مَثَلًا أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ بِخِلَافِ حَقِّهِ فِي الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الْإِرْثِ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ثُبُوتُ حَقِّ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِاتِّحَادِ سَبَبِ مِلْكِهِمَا وَعَدَمُ امْتِنَاعِ تَعَدُّدِهِ وَهُوَ الْمَوْتُ. قُود: (لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمُكَاتَّبُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ مَثَلًا. قُود: (مَا ذُكِرَ) أَي: عَدَمُ الْمُشَارَكَةِ. قُود: (شَارِكُهُ الْآخَرُ فِيهِ) أَي: شَارَكَ أَحَدُ الْمُدْعِيَيْنِ الْمُقَرَّرَ لَهُ الْمُدْعَى الْآخَرَ فِي التَّضْفِيفِ الْمُقَرَّرِ بِهِ. قُود: (هُنَا) أَي: فِي الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ قَوْلُهُ وَلَوْ أَجَزَ إِلَى الْمَشْرِ فِي النَّهَايَةِ. قُود: (لَمْ يُشَارَكَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. قُود: (مِمَّا أَجَزَ بِهِ) أَي: مِنَ الْأَجْرَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضًا.

اشْتَرَكَا فِيهِ كَمَا فِي ذَيْنِكَ بِخِلَافِ هَذِهِ تَشْجُلُ هَذِهِ بِالْمُشْتَرَكِ بِالشُّرَاءِ مِمَّا إِذَا ادْعِيَاهُ وَهُوَ فِي يَدِ ثَالِثٍ قَافَرًا لِأَحَدِهِمَا يَنْصِفُهُ فَإِنَّ الْآخَرَ يُشَارِكُهُ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الصُّلْحِ مَعَ أَنْ شَرَاءَ أَحَدِهِمَا يَتَأْتِي انْتِفَاؤُهُ عَنْ شِرَاءِ الْآخَرِ وَجَبَابُ بَأَنَّ الْمُشْتَرَكَ ثُمَّ نَفْسُ الْمُدْعَى وَهَذَا بَذَلُهُ فَالْحَقُّ ذَلِكَ بِذَيْنِكَ وَإِنْ تَأْتَى الْإِنْتِفَادُ بِهِ انْتَهَى. فَجَزَمَ الرُّوْضُ بَأَنَّ لِكُلِّ قَبْضٍ نَصِيبَهُ مَعَ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِاتِّحَادِ الصَّفَقَةِ يُنَافِي قَوْلَ الشَّارِحِ (وَأَمَّا يُتَّبَعُ الْخُ) فَلْيَتَأْمَلْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ أَصْلَحَ هَذَا الْمَجْلُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاةِ

هي بفتح الواو وكسرها لغة التفويض والمراعاة والجفظ واصطلاحاً تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته بما يقبل النيابة أي شرعاً إذ التقدير حبيذ مما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافاً لمن زعمه وأصلها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿فَأَبْصُرُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٣٥] ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاةِ

قوله: (هي بفتح الواو) إلى قوله: (ولقوله تعالى) في النهاية إلاً قوله: إذ التقدير مما ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافاً لمن زعمه. قوله: (والجفظ) عطف لازم على ملزوم اهـ ع ش عبارة البجزمي قوله والجفظ فيه مسامحة فإن الجفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكّل اللهم إلاً أن يستعمل الجفظ بمعنى الاستحفاظ أو يُقدّر في الكلام مضاف أي طلب الجفظ اهـ. وهذا السؤال والجواب يأتيان في قوله والمراعاة أيضاً. قوله: (واصطلاحاً) غير شرح المنهج أي والمغني بقوله وشرعاً أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تلقى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية فإن كان هذا المغني مأخوذاً من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغني وشرعاً وإن كان متلقى من كلام الشارع أشكل قول الشارح م ر وحج واصطلاحاً ويُمكن أن يجاب بما قاله سم في خواشي البهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازاً على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرخصه عن الشارع انتهى اهـ ع ش. قوله: (تفويض شخص لآخر) عبارة المغني تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته اهـ. قوله: (في حياته) خرج به الإيصاء. قوله: (إذ التقدير حبيذ مما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لأنه تغليب لشرعه على قوله أي شرعاً. قوله: (حبيذ) أي: حين إذ قد قبول النيابة بشرعاً. قوله: (فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاةِ

قوله: (فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحبيذ ففي اندفاعه بقوله (أي شرعاً إلخ) خفاء إذ يقال النيابة شرعاً هي الوكالة فإن أوجب بأن النيابة شرعاً أعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعاً بوجه أنه ليس بعبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل .

بناءً على الأصح الآتي أنه وكيلٌ (وتوكيله ~~مستحب~~) عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبا رافع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار والحاجة ماشة إليها ومن ثم نُدب قبولها لأنها قيام بمصلحة الغير وإيجابها إن لم يُرد به حظ نفسه لِتَوْقُفِ القبول المندوب عليه لقوله تعالى: ﴿وَتَمَآوُؤًا عَلَى الْغَيْرِ وَالْثَّقَوِي﴾ [المع: ٢] وفي الخبر «والله في عِزِّ العبد ما دام العبد في عِزِّ أخيه» وأركانها أربعة موكَّل وموكَّل فيه وصيغة (شرط الموكَّل صحة مباشرته ما وكل) بفتح الواو (فيه بملك) لكونه رشيداً (أو ولاية) لكونه أباً في نكاح أو مالٍ أو غيره في مالٍ (فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) ولا مُعْتَمَى عليه في شيء ولا سفبه في نحو

الوكالة ادع ش. فود: (الآتي) أي: في باب القسم اه سم. فود: (أنه) أي: الحكم. فود: (وتوكيله إلخ) عطف على قوله: (قوله تعالى إلخ). فود: (الضمري) بفتح الضاد المُعْجَمَةِ وسكون الميم نسبة إلى ضمرة بن بكر اه لب ادع ش. فود: (والحاجة إلخ) يريد القياس فحيث هي ثابتة بالكتاب والإجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضاً اه عميرة ادع ش. فود: (ومن ثم نُدب قبولها) أي الأصل فيها التذنب وقد تحزم إن كان فيها إعانة على حرام وتكره إن كان فيها إعانة على مكروه وتجب إن توقفت عليها دفع ضرورة الموكَّل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز عن شراؤه وقد تصوّر فيها الإباحة أيضاً بأن لم يكن للموكَّل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض ادع ش. فود: (ولإيجابها) عطف على قبولها ش اه سم. فود: (لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو نُدب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب اه سم. فود: (ولقوله تعالى إلخ) عطف على قوله ومن ثم إلخ فإن المعاونة والعون ظاهران في القبول دون الإيجاب فالأية والخبر المذكوران دليلان لتذنب القبول فقط كما هو صريح المُعْنَى فكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإيجابها.

فود: (سبي: ما وكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه اه مُعْنَى. فود: (بفتح الواو) إلى التنبيه في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله أو غيره في مال وقوله المتعلّق بالصحة وبالمباشرة. فود: (لكونه أباً) أي وإن علا (في نكاح) انظر المحضر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالآخ والمم كذلك ولذا استثنى غيره ممن ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقفت مباشرته على الإذن لا ينافي اتصافه بصحة مباشرته بالولاية كما في الأب في غير المُجْبَرَةِ سم ورشيدتي أي فكان المناسب إندال اللام بالكاف. فود: (أو غيره) عطف على أب. فود: (ولا مُعْتَمَى عليه) ولا نائم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته اه مُعْنَى. فود: (ولا سفبه) أي ولا محجور عليه بسفوه نهاية ومُعْنَى.

فود: (بناءً على الأصح الآتي) أي: في باب القسم. فود: (ولإيجابها) عطف على قبولها ش. فود: (لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو نُدب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب. فود: (لكونه أباً) أي: وإن علا في نكاح وانظر المحضر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالآخ والمم كذلك ولذا استثنى غيره ممن ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقفت مباشرته على

مالٍ لأنهم إذا عجزوا عن تعاطي ما وُكِّلوا فيه فنائبهم أولى وخرج بملكٍ أو ولايةٍ المُتعلِّق بالصَّحَّةِ وبالمُباشرةِ الوكيلُ فإنه لا يُوكَّلُ كما يأتي لأنه ليس بمالكٍ ولا وليٍّ وصحَّةُ توكيله عن نفسه في بعضِ الصُّورِ أمرٌ خارجٌ عن القياسِ فلا يردُّ نقصاً والقيُنُ المأذونُ له فإنه إنما يتصرفُ وبالإذنِ فقط.

(تنبيه) قدّموا في البيعِ الصَّيْفَةَ لأنها ثمُّ أهمُّ لكثرةِ تفاصيلها واشتراطها مِنَ الجانبينِ وقدّم في الروضةِ الموكَّلُ فيه لأنه المقصودُ والبقيةُ وسيلةٌ إليه وهنا الموكَّلُ لأنه الأصلُ في العقيد (ولا) توكيل (المرأة) لغيرها في النكاحِ لأنها لا تُباشره ولا يُردُّ صحَّةُ إزنيها لولائها بصيْفَةِ الوكالةِ لأنَّ ذلك ليس في الحقيقةِ وكالةٌ بل مُتضمَّنٌ للإذنِ (و) لا توكيلُ (المُحرم) بضَمِّ الميمِ لِحلالِ (في) النكاحِ ليعقِدَ له أو لِمَوْلِيَّتِهِ حالَ إحرامِ الموكَّلِ لأنه لا يُباشره أمّا إذا وُكِّلَ ليعقِدَ عنه بعد تخلُّله أو أطلِّقَ فيصِحُّ كما لو وُكِّلَ ليشترِيَ له هذه الخمرُ بعد تخلُّلها

• فَوَدَّ: (وبالمُباشرةِ) قد يُقالُ التَّعلُّقُ بها يُغني عن التَّعلُّقِ بالصَّحَّةِ. • فَوَدَّ: (الوكيلُ) قد يُقالُ يجوزُ أن يُرادَ بالولايةِ التَّسْلِيطُ مِن جِهَةِ الشَّارِعِ فَيَدْخُلُ فيها الوكيلُ ونَحْوُهُ وَيَدْخُلُ في قولِ المُصَنِّفِ يَمْلِكُ المُتَّعِطُ فإنه إنما يتصرفُ بَعْدَ التَّمْلِكِ وَقَبْلَهُ هي أمانةٌ في يدهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وصحَّةُ توكيله إلخ) في هذا الجوابِ نَظَرٌ لا يَخْفَى لأنَّ المقصودَ ضَبْطُهُ لا بَيَانُ ما كان على القياسِ هذا ويُمكنُ دَفْعُ التَّقْضِ عَنِ المُصَنِّفِ بأنَّ مفهومَ كلامِهِ هنا مَخْصُوصٌ بما سَيَبَيِّنُهُ مِن أَحْكَامِ توكيلِ الوكيلِ فغايةُ الأمرِ أن ما ذَكَرَهُ هنا مع الآتي مِن قَبيلِ العامِّ والخاصِّ أو المُطلَقِ والمُقَيَّدِ ولا إشْكَالَ فيه فَتَأَمَّلْهُ سم على حَجِّ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (والقيُنُ إلخ) عَطَفَ على الوكيلِ. • فَوَدَّ: (وهنا) أي: في المِنْهَاجِ. • فَوَدَّ: (لغيرها) إلى قولِ المثنى: (وُسُتُنْتُ) في النِّهَايَةِ إلّا قَوْلَهُ: وَلَكِنَّهُ رَجَعَ إِلَى ذَلِكَ وَفِي الْمَعْنَى إلّا قَوْلَهُ أو أطلِّقَ وقولُهُ أي

الإذنِ لا يُنافي اتِّصافَهُ بِصَحَّةِ مُبَاشَرَتِهِ بِالْوِلَايَةِ كما في الأبِ في غيرِ المُجْبَرَةِ وكما استثناءً مِنَ الطَّرِيقِ كما يأتي ولا يُنافي ذَلِكَ عَدَمَ صَحَّةِ توكيلِ غيرِ المُجْبَرَةِ قَبْلَ إِذْنِهَا لَهُ. • فَوَدَّ: (وصحَّةُ توكيله عن نفسه إلخ) في هذا الجوابِ نَظَرٌ لا يَخْفَى لأنَّ المقصودَ ضَبْطُهُ لا بَيَانُ ما كان مِنهُ على القياسِ هذا ويُمكنُ دَفْعُ التَّقْضِ عَنِ المُصَنِّفِ بأنَّ مفهومَ كلامِهِ هنا مَخْصُوصٌ بما سَيَبَيِّنُهُ مِن أَحْكَامِ توكيلِ الوكيلِ فغايةُ الأمرِ أن ما ذَكَرَهُ هنا مع الآتي مِن قَبيلِ العامِّ والخاصِّ أو المُطلَقِ والمُقَيَّدِ ولا إشْكَالَ فيه فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (فإنه إنما يتصرفُ بالإذنِ فقط) قد يُقالُ مَجْرُودُ هذا لا يَكْفِي في دَفْعِ الإِيرَادِ لآلِهِ إِذَا أِذِنَ لَهُ فِي التَّوَكِيلِ صَحَّ توكيله مع انْتِفاءِ هذا الشَّرْطِ عنه ودَفْعِ هذا بأنَّ الموكَّلَ إنما هو السَّيِّدُ بوساطَةِ هذا بَعِيدٌ كما لا يَخْفَى نَعَمْ يُمكنُ دَفْعُهُ بأنَّ يُرادَ بالولايةِ ما يَشْمَلُ مِثْلَ تَسْلِيطِ القِيُنِ المأذونِ على المأذونِ فيه ومِثْلُ هذا الجوابِ يُمكنُ في حَقِّ الوكيلِ أيضًا فَلْيَتَأَمَّلْ ثم رَأَيْتُ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى إِمْكَانِ حَمْلِ الْوِلَايَةِ هنا على ما يَشْمَلُ مِثْلُ ما ذَكَرَ بقوله الآتي بناءً على شُمُولِ الْوِلَايَةِ لِلْوَكَالَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (كما لو وُكِّلَ ليشترِيَ له هذه الخمرُ بعد تخلُّلها) اعْتَمَدَهُ م ر.

أَيُّ أَوْ هَذِهِ وَأُطْلِقَ أَخْذًا بِمَا قَبْلَهَا أَوْ وَكَّلَ حَلَالٌ مُحَرِّمًا لِتَوْكِيلٍ حَلَالًا فِي التَّزْوِيجِ (وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ) أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ السَّفِيهِ كَأَصْلٍ فِي تَزْوِيجٍ أَوْ مَالٍ وَوَصِيٍّ أَوْ قَيْمٍ فِي مَالٍ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَوْ لَمْ تَلْقَ بِهِ مُبَاشَرَتَهُ لَكِنْ رَجَعَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمَا هُنَا عَنْ نَفْسِهِ وَكَذَا عَنِ الْمَوْلَى عَلَى مَا قَالَهُ الْمَوْرَدِيُّ وَنَظَرَ فِيهِ فِي الرُّوْضَةِ وَضَعْفَهُ

أَوْ هَذِهِ إِلَى أَوْ وَكَّلَ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا قَالَهُ إِلَى وَذَلِكَ . فَوُدَّ: (أَيُّ أَوْ هَذِهِ وَأُطْلِقَ) ظَاهِرُ هَذَا التَّصْوِيرِ إِخْرَاجُ هَذِهِ الْخَمْرَةِ وَأُطْلِقَ فِيهِ نَظَرٌ وَبِعَارَةٌ م ر هَذِهِ الْخَمْرَةُ اهـ سـم .

فَوُدَّ (سُيِّ): (وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ) شَامِلٌ لِلتَّوْكِيلِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الطِّفْلِ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ اهـ سـم . فَوُدَّ: (أَوْ الْمَجْنُونِ إلخ) أَيُّ: أَوْ الْمَغْتَوِّهِ وَنَحْوِهِمْ وَلَوْ حَذَفَ الطِّفْلُ لَكَانَ أَوْلَى لِيَشْمَلَ هَؤُلَاءِ اهـ مُعْنَى . فَوُدَّ: (فِي تَزْوِيجِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَوْكِيلِ الْوَلِيِّ الْأَصِيلِ . فَوُدَّ: (فِي تَزْوِيجِ أَوْ مَالٍ) أَيُّ مُطْلَقًا م ر اهـ سـم . فَوُدَّ: (إِنْ عَجَزَ عَنْهُ إلخ) فِي اغْتِيَارِ هَذَا فِي التَّوْكِيلِ عَنِ الْمَوْلَى نَظَرٌ ثُمَّ يَتَّبِعِي تَخْصِصُ هَذَا الشَّرْطِ بِالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ لِمَا قَرَّرَهُ فِي بَابِ النِّكَاحِ بِمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ هُنَاكَ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَبِعَارَتُهُ ثُمَّ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ كَوْنُ الْوَكِيلِ لَا يَوْكُلُ إلخ هَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ الْوَلِيَّ وَلَوْ غَيْرَ مُجْبِرٍ وَبِهِ الْقَاضِي يَوْكُلُ وَإِنْ لَاقَتْ بِهِ الْمُبَاشَرَةَ وَلَمْ يَنْعِزْ عَنْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ اهـ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّوْكِيلَ مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ أَيُّ وَالْقَاضِي يَصِحُّ مُطْلَقًا وَبِالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ إِنْ عَجَزَ أَوْ لَمْ تَلْقَ بِهِ الْمُبَاشَرَةَ وَيُثْلُغُهُمَا الْوَكِيلُ اهـ ع ش .

فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيُّ: فَيَجُوزُ تَوْكِيلُ الْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ كَالْأَصْلِ مُطْلَقًا عَجَزًا أَوْ لَا لَاقَتْ بِهِمَا الْمُبَاشَرَةَ أَمْ لَا . فَوُدَّ: (هُنَا) وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي الْوَصَايَا أَنَّهُ أَيُّ الْوَصِيِّ لَا يَوْكُلُ وَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُهُ أَيُّ فِيمَا يَتَوَلَّى مِثْلَهُ فَعَلِيهِ يُمَكِّنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى ذَلِكَ لَكِنَّ الظَّاهِرَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْإِطْلَاقُ اهـ مُعْنَى أَيُّ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ . فَوُدَّ: (وَكَلَّا عَنْ الْمَوْلَى) وَكَذَا عَنْهُمَا مَعًا وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ وَكَيْلًا عَنِ الطِّفْلِ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ رَشِيدًا لَمْ يَتَعَزَّلِ الْوَكِيلُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ وَكَيْلًا عَنِ الْوَلِيِّ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر عَنْهُمَا مَعًا أَيُّ أَمَّا إِذَا أُطْلِقَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ وَكَيْلًا عَنِ الْوَلِيِّ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَفِي الزِّيَادِي أَنَّهُ يَكُونُ وَكَيْلًا عَنِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ

فَوُدَّ: (أَيُّ أَوْ هَذِهِ وَأُطْلِقَ) اعْتَمَدَهُ م ر وَظَاهِرُ هَذَا التَّصْوِيرِ إِخْرَاجُ هَذِهِ الْخَمْرَةِ وَأُطْلِقَ . فِيهِ نَظَرٌ وَبِعَارَةٌ م ر هَذِهِ الْخَمْرَةُ .

فَوُدَّ فِي (سُيِّ): (وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْوَلِيِّ فِي حَقِّ الطِّفْلِ) شَامِلٌ لِلتَّوْكِيلِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الطِّفْلِ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ . فَوُدَّ: (أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ السَّفِيهِ) هَذَا مَفْهُومٌ بِالْمُوَافَقَةِ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَقِّ الطِّفْلِ بِجَمَاعِ الْوِلَايَةِ عَلَى كُلِّ كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَوْ وَلَايَةِ فَتَرَكَ التَّضْرِيحَ بِهِ هُنَا فِي التَّضْرِيحِ اخْتِصَارًا وَآثَرَ الطِّفْلَ لِأَنَّهُ أَضْعَفُ وَالْوِلَايَةُ عَلَيْهِ أَقْوَى . فَوُدَّ: (فِي تَزْوِيجِ أَوْ مَالٍ) أَيُّ مُطْلَقًا انْتَهَى م ر . فَوُدَّ: (إِنْ عَجَزَ عَنْهُ إلخ) فِي اغْتِيَارِ هَذَا فِي التَّوْكِيلِ عَنِ الْمَوْلَى نَظَرٌ ثُمَّ يَتَّبِعِي تَخْصِصُ هَذَا الشَّرْطِ بِالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ لِمَا قَرَّرَهُ فِي بَابِ النِّكَاحِ بِمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ هُنَاكَ . فَوُدَّ: (وَكَلَّا عَنْ الْمَوْلَى) وَكَذَا عَنْهُمَا مَعًا وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ وَكَيْلًا عَنِ الطِّفْلِ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ رَشِيدًا لَمْ يَتَعَزَّلِ الْوَكِيلُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ وَكَيْلًا عَنِ الْوَلِيِّ شَرَحُ م ر وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْوَلِيُّ نَفْسَهُ وَلَا مَوْلَاهُ

السبكي وذلك لإولائه عليه نعم لا يؤكل إلا أمينًا كما يأتي ويصح توكيل سفيه أو مفلس أو
 قن في تصرف يستتدبه لا غيره إلا بإذن ولي أو غريم أو سيد. (ومستثنى) من عكس الضابط
 السابق وهو أن كل من لا تصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (توكيل الأعمى في البيع
 والشراء) وغيرهما مما يتوقف على الرؤية (فيصح) وإن لم يقدر على مباشرته للضرورة ونازع
 الزركشي في استثنائه بأنه يصح بيعه في الجملة وهو السلم وشراؤه لنفسه إذ الشرط صحة
 المباشرة في الجملة ومن ثم لو ورث بصير عينا لم يرها صح توكيله في بيعها مع عدم صحته
 منه ولك رده بأن الكلام في بيع الأعيان وهو لا يصح منه مطلقا وفي الشراء الحقيقي وشراؤه
 لنفسه ليس كذلك بل هو عقد عتاقة فصح الاستثناء ومسألة البصير المذكورة ملحقه بمسألة
 الأعمى لكن يأتي

والأقرب ما قاله سم وقوله م ر عن الطفل أي ولو مع الولي كما في حواشي شرح الروض وقوله م ر عن
 الولي أي وحده اه. قود: (وذلك) راجع لقول المصنف ويصح إلخ. قود: (توكيل سفيه إلخ)
 المصدّر مضاف إلى فاعله لأن الكلام في شروط الموكّل وأما كون السفيه يصح منه أن يتوكّل فسباني
 في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم ما في حاشية الشيخ اه رشدي. قود: (يستد) أي: يستقبل اه ع
 ش. قود: (إلا بإذن ولي إلخ) وسباني أنه يصح توكيل العبد في القبول بغير إذن سيده والسفيه بغير إذن
 وليه فالتقييد بالإذن هنا إنما هو ليكون حكمهما مستقادا من الضابط أما من حيث الصحة مطلقا فلا فرق
 اه ع ش ومز أيضا عن الرشدي ما فيه. قود: (من عكس الضابط) أي: من مفهومه وهو إلى قوله
 واعترضا في النهاية إلا قوله وإن عجز إلى التوكيل في الإقرار. قود: (وهو) أي: المكس ش اه
 سم. قود: (مما يتوقف على الرؤية) كالأجارة والأخذ بالشفعة نهاية ومثني. قود: (ونازع الزركشي
 إلخ) صححه المثني. قود: (لنفسه) الأولى إسقاط اللام. قود: (إذ الشرط إلخ) الأولى فالشرط
 إلخ. قود: (ومن ثم) أي: من أجل أن الشرط صحة المباشرة في الجملة. قود: (رده) أي: نزاع
 الزركشي. قود: (بأن الكلام إلخ) فيه نظر بل الكلام في: أعم من البيع ومن بيع الأعيان إلا أن يريد
 بالكلام ما ذكره في الأعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما مما يتوقف على الرؤية سم على حجة اه ع
 ش. قود: (وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في بيع الأعيان. قود: (منه) أي: الأعمى وكذا
 ضمير شراؤه. قود: (ومسألة البصير) عطف على الكلام إلخ. قود: (ملحقه إلخ) أي: فهي مستثناة
 أيضا اه ع ش. قود: (لكن يأتي إلخ) الآتي هو قوله أشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسلمة

فقال أيهما يتصرف يتبعي إلى الولي. قود: (وهو أن كل إلخ) الضمير راجع للعكس ع ش.

قود: (ولك رده بأن الكلام في بيع الأعيان إلخ) فيه نظر بل الكلام في أعم من البيع ومن بيع الأعيان
 إلا أن يريد بالكلام ما ذكره في الأعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما مما يتوقف على الرؤية ثم قد
 يقال لا حاجة في مسألة البصير المذكورة إلى الإلحاق المذكور لأن توقف صحة تصرف الوارث على

في الوكيل عن المصنف ما يؤيد ما ذكره الزركشي وبه يسقط أكثر المستثنيات الآتية ويضمر للأعنى في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاث السابقة وتوكيل المشتري البائع في أن يؤكل من بقيض المبيع منه مع استحالة مباشرته القبض من نفسه والمستحق في نحو قود الطرف مع أنه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكة أمة يوليها في تزويجها ومستثنى من طرده، وهو أن كل من صحت مباشرته بملك أو ولاية صنع توكيله ولي غير مجبر نهته عنه فلا يؤكل وظافر بحقه فلا يؤكل في نحو كسر باب وأخذه وإن عجز

فإنه يصح طلاقه في الجملة إلخ اه ع ش. فود: (في الوكيل) أي: في شروطه. فود: (ما ذكره الزركشي) أي: من أنه لا استثناء لأن توكيل الأعنى فيما ذكر داخل في طرد الضابط ومنطوقه.

فود: (وبه يسقط إلخ) أي: بما ذكره الزركشي. فود: (الآتية) أي: آتيا. فود: (ويضمر) إلى قوله: (ومستثنى) في المغني. فود: (في الصور الثلاثة إلخ) هي قوله أما إذا وكله ليفقد عنه إلخ اه ع ش.

فود: (وتوكيل المشتري إلخ) أي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري بإذن البائع من بقيض الثمن منه مع أنه يمتنع قبضه من نفسه اه. فود: (والمستحق إلخ) وقوله: (والوكيل إلخ) وقوله: (ومالكة أمة إلخ) عطف على قوله: (المشتري إلخ). فود: (منه هـ) أي: من البائع عن جهة المشتري ولاجله. فود: (في نحو قود إلخ) عبارة المغني لقطع طرف أو لحد قذف اه. فود: (والوكيل في التوكيل) عبارة المغني وما لو وكلت امرأة رجلاً بإذن الولي لا عنها بل عنه أو مطلقاً في نكاح موليته فيصح فإن كانت الموكلة هي المولية فكذلك في أحد وجهين رجحه ابن الصباغ والمتولي اه.

فود: (ومستثنى) إلى قوله: (ورجحا) في المغني إلا قوله: (وإن عجز إلى وتوكيل مسلم وقوله: (ومثله) إلى (والتوكيل). فود: (من طرده إلخ) إن قيل لا حاجة للإستثناء لأن الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من أن شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه أن كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لإستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي أن المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج للإستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وأيضاً فالقاعدة الأصولية أن ال مضمولة على العموم حيث لا عهد وأن المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرته إلخ للعموم أي كل شرط لكل موكل فيحتاج للإستثناء سم وسيد عمر. فود: (وهو) أي: الطرد اه سم. فود: (ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى. فود: (نهته هـ) أي: أذنت له موليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه مغني. فود: (وظافر إلخ) وقوله: (والتوكيل في الإقرار) وقوله:

رؤيتها لا ينفي انصافه بصحة مباشرته التصرف تأمل. فود: (ومستثنى من طرده وهو) أي الطرد (أن كل إلخ) إن قيل لا حاجة للإستثناء لأن الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من أن شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه أن كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لإستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي أن المذكور هو جملة ما

كما اقتضاه إطلائهم ويؤجّه بأنّ هذا على خلاف الأصل فلم يتوسّع فيه والتوكيل في الإقرار وتوكيل وكيل قادر بناءً على شمول الولاية للوكالة وسفيه أذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك. قاله ابن الرفعة والتوكيل في تعيين أو تبين مبهمة واختيار أربع إلا أنّ يُعَيَّن له عَيْن امرأه وتوكيل مسلم كافراً في استيفاء قود من مسلم أو نكاح مسلمة ورَجَّحَا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف واعتراضا وفي الروضة يجوز توكيل مُسْتَحَقٍّ أي ما دام في البلد

(وتوكيل وكيل) وقوله: (وسفيه) وقوله: (والتوكيل في تعيين إلخ) وقوله: (وتوكيل مسلم إلخ) عطف على قوله: (ولي إلخ). □ فؤد: (كما اقتضاه إطلائهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويَحْتَمِلُ جَوَازَهُ عند عَجْزِهِ اه أقول وهو مُتَّجِهٌ واللّه أعلم ثم رأيت ابن عبد الحق في حاشية المحلّي قال وهو مُتَّجِهٌ انتهى اه سيّد عَمَرُ. □ فؤد: (بناءً على شمول الولاية للوكالة) أي: وإلا فلا حاجة إلى استثنائه وتقدّم له في شرح فلا يصحّ توكيل صبي إلخ أنّه ليس بمالك ولا وليّ اه سيّد عَمَرُ. □ فؤد: (شمول الولاية للوكالة) أي بأن يُراد بالولاية في المتن التسليط من جهة الشارع. □ فؤد: (وسفيه إلخ) عطف على وكيل. □ فؤد: (والتوكيل في تعيين إلخ) والتوكيل في ردّ المقتصوب والمسروق مع قذّره على الرّد بنفيه لا يجوز كما قاله الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام اه مغني. □ فؤد: (ورجّحا إلخ) خالفهما في الرّوض فجزّم بالبطلان وأما توكّل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيحّ عنده وعندهما كغيرهما وسبّاني اه سم عبارة النهاية وذكرنا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزّم ابن المقرئ ببطلانه واستوجبه الشيخ رحمته الله في فتاويه اه قال ع ش قوله م واستوجبه أي البطلان مُتَّعَمِدٌ ويؤيّده أنّ ما يقبل الوقف هو الذي يصحّ تعليقه وذلك مُتَّعَفٍ في الوكالة اه. □ فؤد: (الوقف) مفعول رجّحا أي رجّحا موقوفة توكيل المرتد كموقوفة بملكه اه كُرْدِيّ.

يُشْتَرَطُ فيه وآنه مضبوط بمن وجدّ فيه ذلك وذلك يوجب للإحتياج إلى الاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل أيضاً فالقاعدة الأصولية أنّ الـ محمولة على العموم حيث لا عهد وأنّ المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكّل صحيحة مباشرة إلخ للعموم أي كلّ شرط لكل موكّل فيحتاج للاستثناء وقد يستدلّ أيضاً على أنّ المراد الضبط بقول المصنّف ويستثنى إلخ إذ لو أراد مجرد بيان هذا الشرط لم يَخْتِجْ لذلك ويُردّ بأنّ هذا استثناء من العكس وهو محتاج إليه على تقدير إرادة مجرد بيان هذا الشرط إذ الشرط يلزم من عدمه عدم فلا يدلّ على إرادة الضبط فليتأمل. □ فؤد: (والتوكيل في الإقرار) هل يصدق هنا بملك أو ولاية. □ فؤد: (ورجّحا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهما في الرّوض فجزّم بالبطلان م ر وأما توكّل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيحّ عنده وعندهما كغيرهما وسبّاني وعبارة الرّوض وتوكيل المرتد كتصرّفه قال في شرحه فلا يصحّ ثم قال في الرّوض ولو وكلّه أي المرتد أحد صحّ تصرّفه اه. قال في شرحه وفهم منه بالأولى ما صرح به أصله من أنّه لو ارتدّ الوكيل لم يؤثّر في التوكيل اه. وقال فيما تقدّم وأفهم كلام المصنّف ما اقتضاه كلام

إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا لَانْجِصَارِهِ وَإِلَّا فَمُطْلَقًا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهَا فِي قَبْضِ زَكَاةٍ لَهُ وَقِيْدَهُ الزَّرْكَشِيُّ نَقْلًا عَنِ الْقَفَالِ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي تَمْلِكِ الْمُبَاحَاتِ مَعَ أَنَّ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا لِنَفْسِهِ إِذَا صَرَفَهُ عَنْهَا لِلْمُوكَّلِ مَلَكَهُ فَكَذَلِكَ هُنَا يَمْلِكُ الْمُوكَّلُ غَيْرَ الْمُحْصُورِ بِقَبْضٍ وَكَيْلِهِ إِنْ نَوَى الدَّفَاعُ وَالْوَكِيلُ الْمُوكَّلُ أَوْ نَوَاهِ الْوَكِيلُ وَلَمْ يَنْوِ الدَّفَاعُ شَيْئًا فَإِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ وَهُوَ مُسْتَحِقُّ الدَّفَاعِ مُوَكَّلَهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَمَّا الْوَكِيلُ فَلَأَنَّ الْمَالِكَ قَصَدَ غَيْرَهُ وَالْعِبْرَةُ بِقَصْدِهِ لَا بِقَصْدِ الْآخِذِ وَأَمَّا الْمُوكَّلُ فَلَانْزِالٍ وَكَيْلِهِ بِقَصْدِهِ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ وَإِنْ قَصَدَهُ الدَّفَاعُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلُ شَيْئًا مَلَكَهُ أَوْ قَصَدَ مُوَكَّلَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَصْدِهِ الْمُوكَّلَ صَرَفَ الْقَبْضَ عَنْ نَفْسِهِ فَلَمْ تُؤْثَرْ نِيَّةُ الدَّفَاعِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ حَيْثُ لَمْ يَصْرِفْهُ الْآخِذُ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلِأَنَّ الْمُوكَّلَ صَرَفَ الْمَالِكَ الدَّفْعَ عَنْهُ بِقَصْدِهِ الْوَكِيلَ فَلَمْ يَقْعِ لِلْمُوكَّلِ وَلَوْ عَارِضٌ لَفُظٌ أَحَدِهِمَا

• فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا) أَيِ: الزَّكَاةِ. • فَوَدَّ: (لَانْجِصَارِهِ) أَيِ: الْمُسْتَحَقُّ تَغْلِيلَ لِيَمْلِكْهَا شَأْنُهَا سَمَ.
 • فَوَدَّ: (وَالْأَيِ): وَإِنْ مَلَكَهَا لَانْجِصَارِهِ. • فَوَدَّ: (فَمُطْلَقًا) أَيِ: فَيَجُوزُ تَوَكُّلُهُ دَائِمًا فِي الْبَلَدِ أَوْ لَا.
 • فَوَدَّ: (فِي قَبْضِ زَكَاةٍ لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَوَكُّلِ مُسْتَحَقِّ. • فَوَدَّ: (وَقِيْدَهُ) أَيِ: الْجَوَازِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا صَرَفَهُ عَنْهَا) أَيِ: صَرَفَ التَّمْلِكَ عَنْ نَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَصَدَهُ) أَيِ: قَصَدَ الْوَكِيلَ (وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلُ شَيْئًا) أَيِ: أَوْ قَصَدَ نَفْسَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَعَلَّهُ تَرَكَ لِيُوضَحَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (أَوْ قَصَدَ) أَيِ: الْوَكِيلَ.
 • فَوَدَّ: (لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا) سَكَتَ عَمَّا لَوْ قَصَدَ الدَّفَاعُ الْمُوكَّلُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلُ شَيْئًا وَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَحَدًا وَالْوَجْهُ فِي الثَّانِيَةِ مِلْكُ الْوَكِيلِ وَفِي الْأَوَّلَى مِلْكُ الْمُوكَّلِ سَمَ وَسَيِّدُ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَمْلِكْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا) مَجْلٌ تَأْمِلُ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي آدَاءِ الَّذِينَ يَقْصِدُ الدَّفَاعُ الْمُؤَدَّى وَإِنْ قَصَدَ الدَّائِنُ أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّيْرُوعِ مَعَ أَنَّ حُقُوقَ الْآدَمِيِّينَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُضَايَقَةِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ وَلَكِ دَفْعُهُ بَأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ صَرَفِ الْآخِذِ عَنْ نَفْسِهِ بِالْكَلِّيَّةِ وَبَيْنَ صَرَفِهِ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي قَصَدَهَا الدَّفَاعُ. • فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْمُوكَّلَ إِلَّا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ اللَّامِ. • فَوَدَّ: (صَرَفَ الْمَالِكَ الدَّفْعَ) فَعِلَ فَعَاوِلَ فَمَفْعُولٌ (عَنْهُ) أَيِ الْوَكِيلِ (بِقَصْدِهِ) أَيِ الْمَالِكِ. • فَوَدَّ: (لَفُظٌ أَحَدُهُمَا) أَيِ: الدَّفَاعِ وَالْوَكِيلِ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَ لَفُظٌ أَوْ تَغْيِينٌ فَقَطُّ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْآخَرِ شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَلَعَلَّ الْمَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ مَا تَقَرَّرَ فِي وُجُودِ قَصْدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ

أَصْلُهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ ارْتَدَّ الْمُوكَّلُ لَمْ يُؤْثَرْ فِي التَّوَكُّلِ بَلْ يَوْقَفُ كَيْلَهُ بِأَنْ يَوْقَفَ اسْتِمْرَارُهُ لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ الرَّثْمَةِ فِي الْمَطْلَبِ بِأَنْ ارْتِدَادَهُ عَزَلَ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ أَهْ. • فَوَدَّ: (لَانْجِصَارِهِ) تَغْلِيلَ لِيَمْلِكْهَا شَأْنُهَا. • فَوَدَّ: (إِنْ نَوَى الدَّفَاعُ وَالْوَكِيلُ الْمُوكَّلَ إِلَّا) سَكَتَ عَمَّا لَوْ قَصَدَ الدَّفَاعُ الْمُوكَّلُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلَ شَيْئًا وَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَحَدًا وَالْوَجْهُ فِي الثَّانِيَةِ مِلْكُ الْوَكِيلِ وَفِي الْأَوَّلَى مِلْكُ الْمُوكَّلِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَصَدَهُ) أَيِ قَصَدَ الْوَكِيلَ لَا الْمُوكَّلَ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ أَوْ قَصَدَ مُوَكَّلَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَتَأْمَلْهُ.

أو تعيينه قصد الآخر تأتي في الجملك نظير ما تقرّر في معارضة القصدنين. (وشرط الوكيل تعيينه إلا في نحو من حج عني فله كذا أي لأن عامل الجمالة هنا وكيل بجعل أو لا فيما لا عهدة فيه كالعتي كما يأتي فيبطل وكنت أحدكما نعم إن وقع غير المقيّن تبعاً للمعتين كوكلك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صبح على ما بحثه شيخنا وقال إن عليه العمل فيه نظر ولا يشهد له ما يأتي في المؤكل فيه للفرق الظاهر فإنه محتاط للمعايد لأنه الأصل ما لا محتاط للمعقود عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الإتهام في الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته (صحة مباشرته التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لأنه إذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه لغيره، واستثنى من طرده وهو أن كل من صحت مباشرته لنفسه صبح تؤكّله من غيره منع تؤكل فاسق عن الولي في بيع مال محجوره ومنع تؤكل المرأة عن غير زوجها

فلتراجع. ة فود: (أو تعيينه) لعل المراد الثمين بغير اللفظ كالإشارة اه سيد عمر. ة فود: (تعيينه) إلى قوله وفيه نظير في الممنّي والنهاية إلا قوله أي لأن إلى فيبطل. ة فود: (أو لا فيما إلخ) أو بمعنى الواو. ة فود: (كما يأتي) أي: في شرح ويشتراط من المؤكل لفظ إلخ. ة فود: (صبح على ما بحثه شيخنا) اعتمد م ر اه سم وكذا اعتمد الممنّي والنهاية. ة فود: (فيبطل إلخ) عبارة الممنّي فلو قال لاثنين وكنت أحدكما في بيع داري مثلاً أو قال أدنت لكل من أراد أن يبيع داري أن يبيعها لم يصب اه. ة فود: (أن عليه العمل) عبارة النهاية والممنّي وشرح المنهج وعليه إلخ. ة فود: (للفرق الظاهر إلخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الأعظم الإتيان بالمأذون فيه سم ونهاية. ة فود: (وصحة مباشرته إلخ) عطف على قوله تعيينه.

ة قول (س): (صحة مباشرته التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المعتدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة الممنّي ويصح تؤكل السكران بمحرّم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فإنه كالمجنون اه. ة فود: (واستثنى) إلى المنّي في النهاية. ة فود: (منع تؤكل فاسق إلخ) ظاهره وإن وكله في بيع معين من أموال المحجور بمنّين معين ولو قيل بصحة تؤكل فاسق في ذلك حين لم يسلم المال له، لم يتعد ثم رأيت في حج فيما يأتي قيل قول المصنّف وأحكام المقيد تتعلّق بالوكيل إلخ ما يؤخذ منه ذلك اه ع ش. ة فود: (في بيع مال محجوره) وقد يقال لا يصبّح مباشرة الفاسق ذلك لقدم محجوره له فلا حاجة إلى الاستثناء. ة فود: (ومنع تؤكل المرأة إلخ) كقوله ومنع تؤكل كافر إلخ عطف على قوله منع تؤكل فاسق إلخ.

ة فود: (صبح على ما بحثه شيخنا إلخ) اعتمد م ر. ة فود: (للفرق الظاهر فإنه محتاط إلخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الأعظم الإتيان بالمأذون فيه. ة فود في (س): (صحة مباشرته التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المعتدي بسكره ولا مانع.

بغير إذنه على ما قاله الماوردي قيل وكأنه أراد الحرية أما الأمة إذا أذن سيدها فلا اعتراض للزوج كالإجارة وأولى وقال الأذرعى الوجه ما اقتضاه كلام الروباني من الصحة إن لم يفوت على الزوج حقاً اهـ. والذي ينتجه الصحة مطلقاً وإن كان للزوج منها مما يفوت حقاً له لأن هذا أمر خارج ويفرق بين هذا والإجارة بأنها حق لازم تتعلق بالعين فعارض حق الزوج وهو أولى فأبطله ولا كذلك الوكالة ومنع توكل كافر عن مسلم في استيفاء قود مسلم وهذه مردودة بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبأن المصنف إنما جعل صحة مباشرته شرطاً لصحة توكله ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وإنما يلزم من عديمه عديمه والأول صحيح والثاني ليس في محله لأن الشرط وهو صحة المباشرة لم يوجد هنا أصلاً. (لا توكل صبي)

فود: (كالإجارة) أي قياساً عليها. فود: (والذي ينتجه الصحة مطلقاً) اعتمدته م ر اه سم.
 فود: (مطلقاً) أي قوت أو لا حيث كانت حرة أو أمة فيما تستقل به أو غيره وإذن لها السيد كما مر في توكل القرن اه ع ش. فود: (لأن هذا) أي المنع. فود: (والإجارة) أي حيث قيل فيها بالبطلان إذا فوت حق الزوج اه ع ش. فود: (وهو أولى) أي حق الزوج أولى من حق الإجارة فلذا أبطل حق الزوج حق الإجارة وقال الكزدي أي حق الإجارة أولى من حق الزوج فلذا أبطله اه. فود: (وهذه) أي مسألة منع توكل كافر عن مسلم إلخ (مردودة) أي من حيث الاستثناء وأما الحكم أي المنع المذكور فمسلم. فود: (بأن الوكيل) أي في هذه الصورة (لا يستوفيه إلخ) أي فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه اه سم. فود: (ولا يلزم من وجود الشرط إلخ) يراد على هذا وراء ما يأتي ما علم مما قدمته اه سم أي عند قول الشارح ويستثنى من طرده إلخ. فود: (والأول إلخ) هو قوله بأن الوكيل إلخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنف إلخ اه ع ش. فود: (ليس في محله إلخ) قد يجاب بأن الثاني مذكور على التتزل ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن الشرط لم يوجد هنا أصلاً سم وسيد عمر. فود: (لا توكل صبي) كان الأولى التفرغ كما أشار إليه المصنف بقوله فلا يصح توكل مغمى عليه ولا صبي إلخ. فود: (لا توكل صبي إلخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه أن يأتي بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويقارن توكل المحرم ليتقيد بعد تحلله بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتي

فود: (والذي ينتجه الصحة مطلقاً إلخ) اعتمدته م ر. فود: (مردودة بأن الوكيل) أي في هذه الصورة وقوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه. فود: (ولا يلزم من وجود الشرط إلخ) يراد على هذا وراء ما يأتي ما علم مما قدمته. فود: (والثاني ليس في محله إلخ) قد يجاب بأن الثاني مذكور على التتزل ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا أصلاً. فود: (لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه أن يأتي بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويقارن توكل المحرم ليتقيد بعد تحلله بوجود

ومجنون) ومُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ فلا يَصْحُحُ لِتَعْدِلِ مُبَاشَرَتَهُمْ لِأَنفُسِهِمْ نَعَمْ يَصْحُحُ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ فِي نَحْوِ تَفْرِيقِ زَكَاةٍ وَذَبْحِ أَضْحِيَّةٍ وَمَا يَأْتِي (وكذا المرأة) أَوِ الْخُنْثَى (والمُحْرَمِ) فلا يَصْحُحُ تَوَكُّلُهُمَا (في النكاح) إيجابًا وَقَبُولًا لِسَلْبِ عِبَارَتِهِمَا فِيهِ وَالْمَرْأَةُ أَوِ الْخُنْثَى فِي رَجْعَةٍ أَوْ اخْتِيَارِ لِنِكَاحٍ أَوْ فِرَاقِي وَإِنْ عَيَّنَتْ لَهَا الْمَرْأَةُ وَلَوْ بَانَ الْخُنْثَى ذَكَرًا بَعْدَ تَصَرُّفِهِ ذَلِكَ بَأَنَّهُ صِبْغُهُ (الصَّحِيحُ اعْتِمَادُ قَوْلِ صَبِيٍّ) وَلَوْ قُلْنَا مُمَيِّزًا لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ كَذِبٌ وَكَذَا فَاسِقٌ وَكَافِرٌ كَذَلِكَ بَلْ قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَا أَعْلَمُ فِيهِمَا خِلَافًا (فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِبْصَالِ هَدْيَةٍ) وَلَوْ أُمَةٌ قَالَتْ لَهُ سَيِّدِي

بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُحْرَمِ وَكَذَا يُقَالُ فِي تَوَكُّلِ السَّفِيهِ لِأَنَّهُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ رُشْدِهِ وَقَدْ قَالَ فِيهِ الْبَعْضُ الْمَذْكُورُ مَا قَالَهُ فِي الصَّبِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ سَمِ عِبَارَةٌ شـ .

(فَرَعُ): قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ يَجُوزُ تَوَكُّلُ الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ لِتَصَرُّفِ بَعْدَ بُلُوغِ الصَّبِيِّ وَرُشْدِ السَّفِيهِ كَتَوَكُّلِ الْمُحْرَمِ لِتَعْدِلِ بَعْدَ حُلِّهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ وَإِفَاقًا لِمَا رَعَدَ الصَّحَّةُ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ فِي الْأَهْلِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ عَرَضٌ لَهُ مَانِعٌ بِخِلَافِهَا فَإِنَّهُ لَا أَهْلِيَّةَ لَهُمَا وَفِي الرِّوَايَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ وَمِثْلُهُ عَلَى حَجِّ هـ . فَوُدَّ: (وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ) إِلَى الْمُنَى فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْتَمِدُ هـ . فَوُدَّ: (وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ) أَيِ وَنَائِمٍ وَمَعْتَوٍ نِهَائَةً وَمُعْتَمِدٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَعْتَوٍ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لِأَنَّ الْعَتَّةَ تَوَخَّعَ مِنَ الْجُنُونِ هـ . فَوُدَّ: (نَعَمْ يَصْحُحُ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَجْلُ عَدَمِ صِحَّةِ تَوَكُّلِ الصَّبِيِّ فِيهَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ مُبَاشَرَتُهُ فَيَجُوزُ تَوَكُّلُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ فِي حَجِّ تَطَوُّعٍ وَفِي ذَبْحِ أَضْحِيَّةٍ وَتَفْرِيقِ زَكَاةٍ هـ . فَوُدَّ: (وَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُنَى لَكِنِ الصَّحِيحُ الْخ هـ . فَوُدَّ: (أَوِ الْخُنْثَى) إِلَى قَوْلِ الْمُنَى: (وَالْأَصْح) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْمُمَيِّزُ الْخ).

هـ . فَوُدَّ (سَبِيٍّ) (وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ) أَيِ: لِتَعْقِدِهِ فِي إِخْرَامِهِ هـ سَمِ . فَوُدَّ: (وَالْمَرْأَةُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى مَذْخُولِ كَذَا هـ . فَوُدَّ: (وَإِنْ عَيَّنَتْ الْخ) بَيْنَهُ الْمَفْعُولُ غَايَةً لِقَوْلِهِ أَوْ اخْتِيَارِ الْخ هـ . فَوُدَّ: (وَلَوْ قِيًّا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ أُمَةٌ هـ . فَوُدَّ: (مُمَيِّزًا) حَالٌ مِنْ صَبِيٍّ وَلَوْ جَرَّهَ بِالْوَضْعِيَّةِ لَكَانَ أَوْلَى عِبَارَةً لِلنِّهَايَةِ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا هـ . فَوُدَّ: (لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ كَذِبٌ) أَيِ: وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِ انْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ هـ ع شـ . فَوُدَّ: (وَكَافِرٌ) أَيِ: وَلَوْ بِالْعَا هـ ع شـ . فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ: لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِمَا كَذِبٌ هـ ع شـ . فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ: الْفَاسِقِ وَالْكَافِرِ أَيِ فِي اعْتِمَادِ قَوْلِهِمَا هـ رَشِيدِي .

أَهْلِيَّةِ الْمُحْرَمِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ قَامَ بِهِ الْآنَ مَانِعٌ فَانْدَفَعَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْفُضَّلَاءِ مِنْ جَوَازِ تَوَكُّلِ الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُحْرَمِ وَكَذَا يُقَالُ فِي تَوَكُّلِ السَّفِيهِ لِأَنَّهُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ رُشْدِهِ وَقَدْ قَالَ فِيهِ الْبَعْضُ الْمَذْكُورُ مَا قَالَهُ فِي الصَّبِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ .

هـ . فَوُدَّ فِي (سَبِيٍّ) (وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ) أَيِ لِتَعْقِدِهِ فِي إِخْرَامِهِ هـ . فَوُدَّ: (وَإِنْ عَيَّنَتْ لَهَا الْمَرْأَةَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرِّوَايَةِ قَمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ مِنْ صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِيهَا إِذَا عَيَّنَتْهُ الْمَوْكَلَّ مَجْلُهُ فِي تَوَكُّلِ الرَّجُلِ هـ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ ذَلِكَ قَرِيبًا هـ .

أهداني إليك على ما اقتضاه إطلاقهم وإن استشكله السبكي فيجوز وطؤها وطلب صاحب
وليمة لتسامح السلف في مثل ذلك وغير المأمون بأن جرت عليه كذبت ولو مرة فيما يظهر لا
يُعتمد قطعا وما حفته قرينة يُعتمد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره ويُؤخذ منه أنه لا
فرق هنا بين الكاذب وغيره وللمتميز ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الآتي. (والأصح
صحة توكيل عبده) مصدر مضاف للمفعول ولو حذفت الياء لكان مضافا للفاعل وهو أوضح
(في قبول نكاح) ولو بلا إذن سيّد إذ لا ضرر عليه مطلقا وأشار بلكن إلى استثناء هذين أيضا

فرد: (فيجوز وطؤها) أي: بغد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها لأنها إما في حق غيرها
وخرج بكذبت نفسها ما لو كذبتها السيّد فيصدق في ذلك يمينه وعليه فيكون وطء المهدي إليه وطء
شبهة ولا يجب عليه المهر لأن السيّد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة ويتبني أنه لا حد
عليها أيضا لزعمها أن السيّد أهداها له وأن الولد حر لظنه أنها ملكه وتلزمه قيمته لتفويته رقبته على السيّد
بزعمه وأما لو وافقها السيّد على وطء الشبهة فيجب المهر اهـ ش. فرد: (وطلب صاحب وليمة)
عطف على الإذن أي وفي إخباره بطلب صاحب وليمة. فرد: (لتسامح السلف إلخ) وليس في معنى
من ذكر البيفاء والفرزد ونحوهما إذا حصل منهن الإذن ولم يجرب عليهم الكذب لأنهم ليسوا من أهل
الإذن أصلا بخلاف الصبي فإنه أهل في الجملة اهـ ش. فرد: (لا يُعتمد قطعا) ظاهره وإن مضى عليه
سنة فأكثر ولم يجرب عليه فيها كذبت ولو قيل بجواز اعتماد قوله حينئذ لم يُعتمد بل وإن لم تمض المدة
المذكورة ويكون المدار على أن يغلب على الظن صدقه اهـ ش. فرد: (وما حفته قرينة) أي: مفيدة
للعلم اهـ مفني. فرد: (بالعلم) وعلى هذا فينبغي أن البيفاء ونحوها مع القرينة كالصبي لأن التحويل
ليس على خبرها بل على القرينة وبقي ما لو جهل حال الصبي والأقرب فيه أنه لا يُعتمد قوله إلا بقرينة
تدل على صدقه لأن الأصل عدم قبول خبره اهـ ش. أقول قضية قول الشارح كالتحاية لم يجرب عليه
إلخ اعتماد قول الصبي المجهول الحال بلا قرينة قلير اجع. فرد: (بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه لم
تلق به مباشرة اهـ ش. فرد: (مصدر مضاف) إلى قوله ويجوز توكل العبد في النهاية. فرد: (وهو
أوضح) أي: لأن الكلام في الوكيل اهـ سم. فرد: (ولو بلا إذن) إلى المثني في المعنى إلا قوله وإنما
يصح إلى الرجل وقوله والموسر إلى وأشار. فرد: (وأشار إلخ) وجه الإشارة أن الكلام في شروط
الوكيل. فرد: (هذين) أي: توكل الصبي في نحو الإذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال
السيّد عمر في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لأنه تصح مباشرته لقبول النكاح لنفسه نعم يصح
الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيّده اهـ. فرد: (أي: كاستثناء توكل الأعمى عن عكس ضابط
الموكل).

فرد: (وهو أوضح) أي لأن الكلام في الوكيل.

من عكس الضابط وهو مَنْ لا تصحُّ مباشرته لنفسه لا يصحُّ توكُّله ويُستثنى أيضًا صحَّةُ توكُّلِ سفيهٍ في قبولِ نكاحٍ بغيرِ إذنٍ وليِّه وتوكُّلِ كافرٍ عن مُسلمٍ في شراءِ مُسلمٍ أو طلاقِ مُسلمةٍ وهذه مردودةٌ إذ لو أسلمتَ زوجته فطلقَ ثم أسلمَ في العدةِ بأنْ نفوذُ طلاقه وتوكُّلِ المرأةِ في طلاقٍ غيرِها والمُرْتَدُّ في التصرُّفِ لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصحُّ ذلك إن لم يُشرطْ في بطلانِ تصرُّفه لنفسه حَجْرُ الحاكمِ عليه وسيأتي ما فيه في بابِه والرجُلُ في قبولِ نكاحٍ أختِ زوجته مثلاً أو خامسةٍ وتحتَه أربعٌ والمويسرُ في قبولِ نكاحِ أمةٍ وأشار المصنِّفُ في مسألة طلاقِ الكافرِ للمُسلمةِ فإنَّه يصحُّ طلاقه في الجملةِ إلى أنَّ العُرَادَ صحَّةُ مباشرةِ الوكيلِ التصرُّفِ لنفسه في جنسٍ ما وكُلِّ فيه في الجملةِ لا في عينيهِ وحينئذٍ يسقطُ أكثرُ ما مرَّ من

❦ فَوَدَّ: (وهو) أي: العكس. ❦ فَوَدَّ: (في قبولِ نكاحٍ) أي: بخلافه في نحو بيعٍ فلا يصحُّ ولو بإذنٍ وليِّه كما هو ظاهرٌ مُستفادٌ من شَرْحِ الرُّوضِ وإنْ أوهمَ كلامُ الرُّوضِ خلافه قاله سم ثم سرَّدَ عن الرُّوضِ وشرَّحه بمثلِ عبارةِ الشارحِ والنهايةِ والمُعْنَى السابقةُ قُبِلَ قولُ المصنِّفِ ويُستثنى توكُّلُ الأعمى إلخ. ❦ فَوَدَّ: (وهذه) أي: مسألةُ توكُّلِ كافرٍ عن مُسلمٍ في طلاقِ مُسلمةٍ مردودةٌ أي من حيثِ الاستثناء لا الحكم. ❦ فَوَدَّ: (إذ لو أسلمتَ إلخ) فهو مِمَّنْ يصحُّ مباشرته التصرُّفُ لنفسه اه سم. ❦ فَوَدَّ: (أسلمتَ زوجته) أي: المدخولُ بها لأنَّ غيرها يتفسيخُ نكاحها بالإسلام اه سيِّدُ عُمَرُ. ❦ فَوَدَّ: (ثم أسلمَ إلخ) لآته إذا لم يُسلمَ إلى انقضاءها يتبيَّنُ الانقضاءُ بالإسلام فلا طلاقٌ اه سيِّدُ عُمَرُ. ❦ فَوَدَّ: (ذلك) أي استثناءه توكُّلِ المُرْتَدِّ. ❦ فَوَدَّ: (إن لم يُشرطْ إلخ) أي: فإن قلنا باشرائطِ ذلك فإن لم يخجُرِ الحاكمُ عليه لم يُحتجَّ لاستثنائه لصحَّةِ تصرُّفه لنفسه أيضًا وإنْ حَجَرَ عليه احتجَّ لاستثنائه أيضًا لصحَّةِ تصرُّفه لغيره مع امتناع تصرُّفه لنفسه وحينئذٍ يُشكِّلُ الحضرُ الذي ادَّعاه إذ لو قلنا بالاشتراطِ وحجَرَ صحَّ الاستثناءُ أيضًا اه سم وقد يُدْفَعُ الإشكالُ بأنَّ في المفهومِ تفصيلاً فلا يُعاب. ❦ فَوَدَّ: (وسيأتي ما فيه إلخ) والمُعْتَمَدُ منه أنه لا يُشترطُ فيكونُ مُستثنى اه ع ش. ❦ فَوَدَّ: (نكاحٍ أختِ زوجته مثلاً) أي: أو نكاحٍ محرَّبه كَأخِيته اه مُعْنَى. ❦ فَوَدَّ: (وأشار المصنِّفُ) يعني في الرُّوضةِ اه كُرْدِي. ❦ فَوَدَّ: (أكثرُ ما مرَّ) ومنه توكُّلُ المُسلمِ الكافرِ في شراءِ مُسلمٍ لآته يصحُّ شراؤه له في الجملةِ وذلك كما لو حَكَمَ بعينه عليه اه ع ش.

❦ فَوَدَّ: (ويُستثنى أيضًا صحَّةُ توكُّلِ سفيهٍ في قبولِ نكاحٍ) أي بخلافه في نحو بيعٍ فلا يصحُّ ولو بإذنٍ وليِّه كما هو ظاهرٌ مُستفادٌ من شَرْحِ الرُّوضِ وإنْ أوهمَ كلامُ الرُّوضِ خلافه وذلك لآته لما قال الرُّوضُ ولا يصحُّ توكُّلُ الرقيقِ والسفيهِ والمفلسِ فيما لا يستقلُّ به أي كُلُّ مِنْهُم إلا بالإذنِ من السيِّدِ والوليِّ والغريمِ انتهى. قال في شَرْحه وليس من لازمِ وجودِ الإذنِ لِمَنْ ذَكَرَ صحَّةُ تصرُّفه فلا يَرُدُّ عَدَمُ صحَّةِ البيعِ ونحوه من السفيهِ بإذنٍ وليِّه انتهى. ❦ فَوَدَّ: (وهذه مردودةٌ إذ لو أسلمتَ زوجته إلخ) فهو مِمَّنْ يصحُّ مباشرته التصرُّفُ لنفسه. ❦ فَوَدَّ: (وإنما يصحُّ ذلك إن لم يُشرطْ في بطلانِ تصرُّفه لنفسه حَجْرُ الحاكمِ عليه) أي فإن قلنا باشرائطِ ذلك فإن لم يخجُرِ الحاكمُ عليه لم يُحتجَّ لاستثنائه لصحَّةِ تصرُّفه لنفسه أيضًا

المُسْتَنْتَابَاتِ وقياسه جريان ذلك في الموكَّل أيضًا كما قدَّمته (ومنفه) أي توكَّل العبد أي من فيه رِقٌّ (في الإيجاب) للثَّكَّاحِ لأنه إذا امتنع من أن يُزَوِّج بنته فبُتَّ غيره أولى وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ صِحَّةَ توكَّلِ المُكَاتَّبِ في تزويج الأمة إذا قلنا إنه يُزَوِّج أمته ومثله في هذا المُبْعُضُ بالأولى ويجوزُ توكَّلُ العبدِ في نحو بيعِ بإذن سيِّده ويُجْعَلُ مُطْلَقًا لأنه تكسَّبَ كذا عَجَّرَ به شارحُ وصوابه لا يتوكَّلُ بلا إذنٍ عن غيره فيما يلزَمُ ذِمَّتَهُ عَهْدَتَهُ كبيع ولو بجعل بل فيما لا يلزَمُها كقبولِ نكاح ولو بغير إذنٍ قال الماورديُّ ولا يجوزُ توكُّله على طفلٍ أو ماله مُطْلَقًا لأنها ولاية. (وشرطُ الموكَّلِ فيه أن يملكه الموكِّلُ) وقت التوكيلِ وإلا فكيف يأذن فيه والمرادُ مِلْكُ التصرفِ فيه الناشئُ عن مِلْكِ العينِ تارةً والولايةُ عليه أخرى بدليل قوله أوَّلُ البابِ بملكٍ أو ولايةٍ ولا ينافيه التفرُّغُ الآتي لأنه يصحُّ على مِلْكِ التصرفِ أيضًا فقولُ الْأَذْرَعِيِّ هذا أي المثلُ فيمنَ يُوكَّلُ في ماله وإلا فنحو الوليِّ وكُلِّ مَنْ جازَ له التوكيلُ في مالِ الغيرِ لا يملكه غيرُ صحيحٍ لما عَلِمَ مِنَ المثلِ أن الشرطَ مِلْكُ محلِّ التصرفِ أو مِلْكُ التصرفِ فيه على أن العَزَويَّ

• قولُ (سني): (ومنفه إلخ) أي: ولو بإذن سيِّده اه مُعْنِي. • فود: (أي توكَّل إلخ) الاتَّسَبُ توكَّلِ العبدِ بزيادةِ الباءِ. • فود: (وبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ. • فود: (إذا قلنا إنه يُزَوِّج إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ اه ع ش. • فود: (ويُجْعَلُ مُطْلَقًا) كذا في ش م ر يعني بِمُطْلَقًا بإذنٍ أو لا ويتَّيخِي مُرَاجَعَةُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْقِيَاسَ الْبُطْلَانُ بغيرِ إذنٍ سيِّده سم على حَجِّ اه ع ش أقول قد رَدَّه الشَّارِحُ بقوله وصوابه إلخ. • فود: (بل فيما لا يلزَمُها إلخ) هذا واضحٌ في نحو قبولِ النكاحِ وما لا يقابلُ بأجرةٍ فَيَتَّبَعِي أن يُجْعَلَ كَلَامُهُ عليه فَقَطُّ وإلا فهو مُشْكِلٌ فَيَتَّبَعِي التَّفْصِيلُ فيما لا يلزَمُها يَبَيِّنُ أن يقابلُ بأجرةٍ فَيَتَوَقَّفُ على الإذنِ كالأوَّلِ وَيَبَيِّنُ أن لا فلا يَتَوَقَّفُ على الإذنِ اه سيِّدُ عَمَرُ. • فود: (قال الماورديُّ إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ. • فود: (مُطْلَقًا) أي إِذْنُ السَّيِّدِ أو لا. • فود: (لأنها إلخ) أي: الوكالةُ على ذَلِكَ. • فود: (والمرادُ مِلْكُ التصرفِ فيه إلخ) هذا يَدُلُّ على أنه فَسَّرَ الموكَّلَ فيه بالعَيْنِ فَهَلَّا فَسَّرَهُ بِنَفْسِ التَّصَرُّفِ لآلِه أَقْلُ تَصَرُّفًا مِنْ هَذَا تَأَمَّلْ اه سم. • فود: (ولا ينافيه) أي: المرادُ المذكورُ. • فود: (الآتي) أي: بقوله قُلُوْهُ وَكُلُّهُ إلخ. • فود: (أيضا) أي: كَمِلْكِ العَيْنِ. • فود: (فَنَحْوُ الْوَلِيِّ) عبارةُ الْمُعْنِي فالوَلِيُّ والحَاكِمُ اه. • فود: (لا يملكه) أي: ما يُريدُ أن يوكَّلَ فيه اه ع ش. • فود: (غيرُ صحيحٍ) خَبَّرَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ إلخ. • فود: (أن مِلْكُ التصرفِ إلخ) يَبَيِّنُ لِمَا.

وإن حَجَرَ عليه احتيجَ لاستِثْنائِهِ أيضًا لِصِحَّةِ تَصَرُّفِهِ لِغَيْرِهِ مع امتِناعِ تَصَرُّفِهِ لِنَفْسِهِ وَحَيْثُ يَشْكِلُ الْحَضَرُ الَّذِي ادَّعَاهُ إِذْ لَوْ قُلْنَا بِالِاشْتِرَاطِ وَحَجَرَ صَحَّ الاستِثْنَاءُ أيضًا. • فود: (ويُجْعَلُ مُطْلَقًا) كذا شَرَحَ م ر يعني مُطْلَقًا بإذنٍ أو لا وَيَتَّبَعِي مُرَاجَعَةُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْقِيَاسَ الْبُطْلَانُ بغيرِ إذنٍ سيِّده وقد يُسْتَدَلُّ على الصَّحَّةِ بِصِحَّةِ قَبُولِ الهَبَةِ والوصِيَّةِ بغيرِ إذنٍ وَفَرَّقَ بَأنْ هُنَا اِثْلَافٌ مَنَفَعَتِهِ لِغَيْرِهِ. • فود: (والمرادُ مِلْكُ التصرفِ فيه) هَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ فَسَّرَ الموكَّلَ فيه بالعَيْنِ فَهَلَّا فَسَّرَهُ بِنَفْسِ التَّصَرُّفِ لآلِه أَقْلُ تَكْلُفًا مِنْ هَذَا تَأَمَّلْ.

اعترضه أعني الأذعري بأن الشرط بملك التصرف لا العين ومراؤه ما قرّره أن ملك التصرف يُفقد ملك المجلّ تارة والولاية عليه أخرى ورّد بعضهم كلام الغزّي بما لا يصح (فلو وكله ببيع) أو إعتاق (عبيد سيملكه) موصوف أو مُعَيّن أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن نابعا لمملوك كما يأتي عن الشيخ أبي حامد وغيره (وطلاق من سينكحها) ما لم تكن تبعا لمملوكه أخذًا بما قبله (بطل في الأصح) لأنه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يُزوّج موليته إذا انقضت عدتها أو طلق على ما قاله هنا واعتمده الإسنوي لكن رجّح في الروضة في النكاح

• فود: (ورّد بعضهم إلخ) ارتضى بهذا الرّد المُفني والنهاية عبارتهما قال الغزّي وهو عجيب لأن المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد مجلّ التصرف بلا شك بدليل ما سيأتي وأما الكلام على التصرف الموكّل فيه فقد مرّ أوّل الباب اه أقول الحق ما قاله الغزّي وتفرّغ ما سيأتي عليه واضح لا غبار عليه قاله السيّد عَمَرُ ثم أطلّاه في ردّ قوليهما وأما الكلام على التصرف الموكّل فيه إلخ. • فود: (أو إعتاق) إلى قوله: (على ما قالاه) في النهاية وكذا في المُفني إلّا قوله: (موصوف) إلى (ولم يكن). • فود: (لكن هذا) أي: قوله أم لا وأما الأولان وهما ما كان موصوفًا أو مُعَيّنًا ففيهما الخلاف اه ع ش. • فود: (لم يكن نابعا إلخ) عطف على قول المتن: (سيملكه) ش اه سم. • فود: (كما يأتي إلخ) اعتمده النهاية والمُفني أيضًا.

• فود (سني): (وطلاق من سينكحها) وقضاء دين سيَلِزَمُه اه مُفني. • فود: (وكذا إلخ) أي: يتطلّ. • فود: (على ما قالاه إلخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرّشيد في قوله م ر على ما قالاه تبع م ر في هذا التبرّي كلام حجّ لكن سيأتي له م ر نقل هذا عن إفتاء والده بما يُشعرُ برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرّي منه هنا وفي نسخة م ر كما قالاه هنا اه. • فود: (واختمته الإسنوي) وكذا اعتمده المُفني ونقله النهاية عن إفتاء والده ثم أيده عبارته لكن أفتى الوالد ^{رحمته الله} تَمَكَّنَ بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البيهقي وأقرّاه وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صرحناه في الروضة وأضلها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الأولى أقوى فيكتفى فيها بما لا يُكتفى به في الثانية وإن باب الإذن أوسع من باب الوكالة، وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد يتطلّ الوكالة ويصحّ التصرف ردّ بانه خطأ صريح مخالف للمنفرد إذ الابتضاع يُختاط لها فوق غيرها اه قال ع ش قوله م ر وما جمع به بعضهم إلخ أي حجّ حيث قال ولو علّق ذلك إلخ اه.

• فود في (سني): (فلو وكله ببيع عبيد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل) وهل يتقدّم البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بموم الإذن فيه تردّد ذكره الشارح في شرح قول المُصنّف الآتي وكما يصحّ تعليلها بشرطه. • فود: (ولم يكن نابعا إلخ) عطف على قول المتن سيملكه ش. • فود: (وكذا لو وكل من يُزوّج موليته إذا انقضت عدتها أو طلق على ما قالاه هنا واعتمده الإسنوي إلخ) أفتى شيخنا الإمام الفقيه العُمدة الشهاب الزملي بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقلناه في كتاب النكاح عن فتاوى

الصَّحَّةُ وكذا لو قالت له وهي في نكاح أو عِدَّة أذنت لك في تزويجي إذا حللت ولو علّق ذلك ولو ضمنا كما يأتي تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفد التزويج للإذن وأفتى ابن الصلاح بأنه إذا وكله في المطالبة بحقوقه دَخَلَ فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجوري

• فَوَدَّ: (وكذا إلخ) أي: يَبْطُلُ. • فَوَدَّ: (ولو علّق) أي: الولي (ذَلِكَ) أي: وكالة مَنْ يَزُوجُ مَوْلِيَتَهُ.
• فَوَدَّ: (كما يأتي) أي: في شَرْح ولا يَصِحُّ تَغْلِيْفُهَا وأيضاً ما سَيَأْتِي في النكاح بَحْثُ في الوكيل وقوله فَسَدَتِ الوكالةُ أي تَوَكَّلَ الوَلِيُّ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (ونفد التزويج إلخ) قد بالغَ ابنُ العِمَادِ في تَوْقِيفِ الحُكَماءِ على غَوَايِصِ الأحكامِ في تَخْطِئَةٍ مَنْ قال بِصَحَّةِ النكاحِ عندَ فَسَادِ التَّوَكُّلِ فيه وقد أشارَ إلى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أيضاً اهـ سم. • فَوَدَّ: (وأفتى ابن الصلاح إلخ) اعْتَمَدَ النُّهَيْيُ والمُعْنِي. • فَوَدَّ: (دَخَلَ فيه ما يَتَجَدَّدُ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش عبارة سم قوله دَخَلَ فيه إلخ يَتَّبِعِي على هَذَا أَنْ يَخْتَصَّ الدُّخُولُ بما إذا عَبَّرَ بِحَقْوِي بِخِلَافِ كُلِّ حَقٍّ لِي كَمَا عَبَّرَ به الجوري لَأَنْ إظهارَ لَامِ الإِضَافَةِ ظاهراً في الثَّابِتِ حالَ التَّوَكُّلِ فلا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا م اهـ سم. • فَوَدَّ: (ما يَتَجَدَّدُ) أي مِنْ هَذِهِ الحَقُوقِ اهـ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (وخالفه الجوري) العبارة المنقولة عَنِ الجوري لَوْ وَكَّلَهُ في كُلِّ حَقٍّ هُوَ لَهْ إلخ اهـ عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ قوله وخالفه الجوري مُشْعِرٌ بِمُعَاصَرَتِهِ لَهْ أو تَأَخُّرِهِ عَنْهُ فَلْيَرِاجِعْ اهـ. • فَوَدَّ: (الجوري) قال في اللَّبِّ الجوري بِضَمِّ أَوْلِهِ والراءِ إلى جَوْرٍ بَلَدٌ الوَرْدُ بِفَارَسٍ وَمَحَلَّةٌ بَنِيْسَابُورَ وبِالزَّايِ إلى جَوْرَةٍ قَرْيَةٍ بِالمَوْصِلِ ثم قال وبِالضَّمِّ والفتح والراءِ إلى جَوْرٍ قَرْيَةٍ بِأَصْبَهَانَ اهـ ع ش.

البَقْوِيُّ وأقرَّاه وَعَدَمَ صِحَّةِ تَوَكُّلِ الوَلِيِّ المَذْكُورِ كَمَا صَحَّحَاهُ في الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا هُنَا وَأَمَّا قَوْلُ البَقْوِيِّ في فِتَاوِيهِ عَقِبَ مَسْأَلَةِ الإِذْنِ كَمَا لَوْ قالَ الوَلِيُّ لِلْوَكَيلِ زَوِّجْ بَنِيَّ إِذَا فَارَقَهَا زَوْجُهَا أو انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَفِي هَذَا التَّوَكُّلِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقَدْ سَبَقَ في الوكالةِ قَمَبَنِيَّ على رَأْيِهِ إِذْ هُوَ قَائِلٌ بِالصَّحَّةِ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ فَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الإِذْنِ دُونَ التَّوَكُّلِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَزْوِيَجَ الوَلِيِّ بِالْوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَزْوِيَجَ الوَكِيلِ بِالْوِلَايَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَوَّلَى أَقْوَى فَيَكْتَفَى فِيهَا بِمَا لَا يَكْتَفَى بِهِ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنَّ بَابَ الإِذْنِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الوكالةِ وَمَا جَمَعَ بِهِ بَعْضُهُمْ بَيْنَ مَا ذَكَرَ فِي الْبَابَيْنِ بِحُكْمِ عَدَمِ الصَّحَّةِ على الوكالةِ والصَّحَّةِ على التَّصَرُّفِ إِذْ قَدْ تَبَطَّلَتِ الوكالةُ وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ، رُذِّبَتْهُ خَطَأً صَرِيحٌ مُخَالِفٌ لِلْمَقُولِ إِذِ الْإِبْضَاعُ يُخْطِطُ لَهَا فَوْقَ غَيْرِهَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (ونفد التزويج للإذن) قد بالغَ ابنُ العِمَادِ في تَوْقِيفِ الحُكَماءِ على غَوَايِصِ الأحكامِ في تَخْطِئَةٍ مَنْ قال بِصَحَّةِ النكاحِ عندَ فَسَادِ التَّوَكُّلِ فيه وقد أشارَ إلى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ قَرِيباً لَكِنْ في الرُّوضَةِ في بَابِ النكاحِ وَلَوْ قالَ إِذَا حَصَلَ التَّحَلُّلُ فَقَدْ وَكَّلْتَنِي فَهَذَا تَغْلِيْقٌ لِلْوَكَالَةِ وَقَدْ سَبَقَ الْخِلَافُ فِيهِ انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (دَخَلَ فيه ما يَتَجَدَّدُ) يَتَّبِعِي على هَذَا أَنْ يَخْتَصَّ الدُّخُولُ بما إذا عَبَّرَ بِحَقْوِي بِخِلَافِ كُلِّ حَقٍّ لِي كَمَا عَبَّرَ به الجوري لَأَنْ إظهارَ لَامِ الإِضَافَةِ ظاهراً في الثَّابِتِ حالَ التَّوَكُّلِ فلا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا م اهـ سم. • فَوَدَّ: (وخالفه الجوري) العبارة المنقولة عَنِ الجوري لَوْ وَكَّلَهُ في كُلِّ حَقٍّ هُوَ لَهْ إلخ.

وقد يؤيد الأول صحة ما لو وكله في بيع نحو شجرة له قبل إثمارها قبل وكونه مالكاً لأصل الشجر هنا لا ينفع في الفرق والثاني إفتاء التاج الفزارى وغيره بأنه لو وكله في التصرف في أملاكه فحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كما اقتضاه كلام الرافعي قاله الفزري وفوق شيخنا بأن الحق ثم موجود لكن لم يثبت حالاً بخلاف حدوث الملك وإنما يتم هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما يثبت للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارته بما يتجدد بعد الوكالة كما عجز به الإسوي والزرکشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حيث يذ لحدوث الملك فليتعطل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الشجرة أنه مالك لأصلها فوقت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله

• فود: (صحة ما لو وكله إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أي والنهاية البطلان هنا لأن التمرة مقدومة غير مأذون في متبوعها اسم وظاهر المعنى اعتماد الصحة هنا. • فود: (قبل وكونه إلخ) يأتي في الشرح رده وعن سم منع الرد. • فود: (والثاني) عطف على الأول ش اسم. • فود: (لا ينفذ تصرفه إلخ) قياس التفرقة بين حقوقي وكل حق هو لي كما جمع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لا في كل ملك لي فليتأمل م ر اسم عبارة السيد عمر لك أن تقول يفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن الثموس مجبولة على الجزص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فميل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالموجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن التمس رُما تشع بالتصرف في بعضها لينة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزارى وابن الصلاح فليتأمل اهـ.

• فود: (قاله الفزري) أي: تأييد إفتاء التاج قول الجوري. • فود: (وفرق إلخ) أي: بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج. • فود: (ثم) أي: في مسألة ابن الصلاح. • فود: (بخلاف حدوث الملك) أي: في مسألة التاج. • فود: (وإنما يتم هذا) أي: فرق الشيخ. • فود: (لمساواته) أي: ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليتعطل. • فود: (مثله) أي: ما في عبارة التاج. • فود: (بينهما) أي: بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج. • فود: (أنه مالك إلخ) خبر والفرق إلخ. • فود: (ذلك) أي: ملك الأصل وعدمه. • فود: (ليس في محله) ممنوع اسم.

• فود: (وقد يؤيد الأول صحة ما لو وكله إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان هنا لأن التمرة مقدومة غير مأذون في متبوعها. • فود: (والثاني) عطف على الأول ش. • فود: (لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوقي وكل حق هو لي كما جمع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب الرملي أنه لا ينفذ تصرفه فيه لا في كل ملك لي فليتأمل م ر. • فود: (ليس في محله) ممنوع.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَغَيْرِهِ لَوْ وَكَّلَهُ فِيمَا مَلَكَهَ الْآنَ وَمَا سَيَمْلِكُهُ صَحٌّ وَبَصَحٌّ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي وَكَلْتِكَ فِي بَيْعِ هَذَا وَشِرَاءِ كَذَا بِثَمَنِهِ وَإِذْنُ الْمُقَارِضِ لِلْعَامِلِ فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِي الشَّرِيكَ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيَّ أَنَّ شَرْطَ الْمَوْكَلِ فِيهِ أَنْ يَمْلِكَ الْمَوْكَلُ التَّصَرُّفَ فِيهِ حِينَ التَّوَكُّلِ أَوْ يَذْكُرَهُ تَبَعًا لِذَلِكَ أَوْ يَمْلِكَ أَصْلَهُ. (وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنَّيَابَةِ) لِأَنَّ التَّوَكُّلَ اسْتِنَابَةً (فَلَا يَصَحُّ) التَّوَكُّلُ (فِي عِبَادَةٍ) وَإِنْ لَمْ تَحْتَاجْ لِنَيَّْةٍ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا امْتِحَانُ عَيْنِ الْمُكَلَّفِ وَلَيْسَ مِنْهَا نَحْوُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا التَّرُكُ (إِلَّا الْحَجَّ) وَالْمُعْمَرَةَ وَبِنَدْرَجَ فِيهِمَا تَوَابِعُهُمَا كَرَكْعَتَيِ الطَّوَابِ (وَتَقْرِئُهُ زَكَاةً) وَنَذْرَ وَكَفَّارَةً (وَذَنْبَ أَصْحَابِيَّةٍ) وَهَذِي وَعَقِيقَةٍ سِوَاةٍ أَوْ كَلِّ الذَّابِحِ الْمُسْلِمِ الْمُتَمَيِّزَ فِي النِّيَّةِ أَمْ وَكَلِّ فِيهَا مُسْلِمًا مُتَمَيِّزًا غَيْرَهُ لِیَأْتِي بِهَا عِنْدَ ذَبْحِهِ كَمَا لَوْ نَوَى الْمَوْكَلُ عِنْدَ ذَبْحِ وَكَيْلِهِ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا آخَرُ مَرْدُودٌ وَنَحْوُ عِنْتِي وَوَقَفَ وَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ

• فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي: الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ الْخُ امْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (قَوْلُ الشَّيْخِ الْخُ) أَقُولُ فِي التَّائِيدِ نَظَرَ ظَاهِرَ لُجُودِ التَّوَكُّلِ فِي الْمَشْبُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ دُونَ مَسْأَلَتِنَا اه سم. • فَوَدَّ: (فِي مَا مَلَكَهُ الْخُ) أَي: فِي بَيْعِهِ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ يَمْلِكُ أَصْلَهُ) فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ الْخُ) أَي: التَّوَكُّلُ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَيْنٍ يَمْلِكُهَا وَأَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا بِثَمَنِهَا كَذَا فَاشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ صِحَّةُ التَّوَكُّلِ بِالشِّرَاءِ اه. • فَوَدَّ: (وَإِذْنُ الْمُقَارِضِ الْخُ) أَي: وَيَصِحُّ إِذْنُ الْمُقَارِضِ. • فَوَدَّ: (فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ) مَا صَوَّرْتَهُ فَقَدْ يُقَالُ هَذَا الْبَيْعُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ زَائِدٍ عَلَى الْعَقْدِ الْمُتَّصِفِ لِلْإِذْنِ اه سم. • فَوَدَّ: (أَوْ يَمْلِكُ أَصْلَهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا مَرَّ فِي بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ إِطْلَاعِهَا وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِذْ الصَّحَّةُ فِيهِ مُفْرَعَةٌ عَلَى مَرْجُوحٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ اه نِهَايَةً. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّوَكُّلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ بِالْوَاضِحِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ وَسِوَاةٍ إِلَى وَنَحْوِ عِنْتِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تَحْتَاجْ لِنَيَّْةٍ) أَيِ احْتَاجَتْ إِلَى نِيَّةٍ كَالصَّلَاةِ أَوْ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَيْهَا كَالْأَذَانِ. • فَوَدَّ: (امْتِحَانُ عَيْنِ الْمُكَلَّفِ) أَي: اخْتِيَارُهُ بِإِثْمَابِ نَفْسِهِ وَذَلِكَ لَا يَخْصُلُ بِالتَّوَكُّلِ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهَا) أَي: مِنَ الْعِبَادَةِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا الْحَجَّ وَالْمُعْمَرَةَ) أَي: عِنْدَ الْعَجْزِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (تَوَابِعُهُمَا) أَي: الْمُتَقَدِّمَةُ وَالْمُتَأَخِّرَةُ اه ع س. • فَوَدَّ: (كَرَكْعَتَيِ الطَّوَابِ) أَي: قَلَّوْا أَفْرَدَهُمَا بِالتَّوَكُّلِ لَمْ يَصِحَّ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَكَفَّارَةً) أَي: وَصَدَقَةً نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَعَقِيقَةٍ) أَي: وَجُبْرَانٍ وَشَاءٍ وَلِيمَةٍ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَمْ وَكَلِّ فِيهَا مُسْلِمًا الْخُ) وَحَيْثُ يَجُوزُ كَوْنُ الْوَكِيلِ فِي الذَّبْحِ كَافِرًا اه سم. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: فِي النَّيَّةِ. • فَوَدَّ: (وَنَحْوُ عِنْتِي الْخُ) عَطَفَ عَلَى

• فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْخُ) أَقُولُ فِي التَّائِيدِ نَظَرَ ظَاهِرَ لُجُودِ التَّوَكُّلِ فِي الْمَشْبُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ دُونَ مَسْأَلَتِنَا. • فَوَدَّ: (وَإِذْنُ الْمُقَارِضِ لِلْعَامِلِ فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ) مَا صَوَّرْتَهُ فَقَدْ يُقَالُ هَذَا الْبَيْعُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ زَائِدٍ عَلَى الْعَقْدِ الْمُتَّصِفِ لِلْإِذْنِ. • فَوَدَّ: (أَمْ وَكَلِّ فِيهَا مُسْلِمًا مُتَمَيِّزًا غَيْرَهُ الْخُ) وَحَيْثُ يَجُوزُ كَوْنُ الْوَكِيلِ فِي الذَّبْحِ كَافِرًا وَغَيْرَ مُتَمَيِّزٍ وَفِي عِبَارَتِهِ زَمَرٌ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ لَا يَطْهَرُ صِحَّةُ تَوْكِيلِ غَيْرِ

لا في نحو غُسل ميتٍ لأنه فرض فيقع عن مباشره وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد على أن الأذرعى رجع جواز التوكيل هنا مطلقاً لصحة الاستحجار عليه وليس بالواضح فإن قوله لغيره غُسل هذا مثلاً لا يوجب إلغاء فعل المباير وقوعه عن الأذن لأن فعله لا يتوقف على إذنه فتعين انصرافه لما خوطب به من فرض الكفاية بخلاف غُسله بكذا فإن استحقاله الأجرة يوجب وقوع الفعل عن باذله فاتضح الفرق بين صحة أخذ الأجرة وقوعه عن المباير له بلا استحجار (ولا في شهادة) لأن مبناها على التعبد واليقين الذي لا تمكن النيابة فيه وبه فازوت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلاً بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كحاكم أدى عنه عند حاكم آخر (وبإلغاء لعاني) لأنهما يمينان ومن ثم قال (وسائر الأيمان) أي باقيها لأن القصد بها تعظيمه تعالى فأشبهت العبادة ومثلها التضرع وتعليق العتي والطلاق والتذير قيل ونحو الرصاية

الحج. فود: (عن مباشرة) أي: ولو عبداً. هـ. فود: (لا في نحو غُسل ميت) أي: وحمله ودفعه اه استنى. هـ. فود: (وقضيته صحة توكيل إلخ) مُعْتَمَدُ اه ع ش. هـ. فود: (رجع جواز التوكيل إلخ) اعتمدته الثمائية والمغني والاسنى وقال ع ش قوله م ر جواز التوكيل إلخ قال م ر المُعْتَمَدُ ما قاله في البحر من عدم صحة التوكيل في الغُسل ومثله غيره من خصال التجهيز لأنه يقع عن الوكيل ويقارق صحة الاستحجار لذلك بأن بذله الموضع يقتضي وقوع العمل للمستاجر سم على منهج وهو يدل على أن الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة. هـ. فود: (وقوعه إلخ) عطف على إلغاء إلخ. هـ. فود: (لأن قوله) أي المباير. هـ. فود: (على إذنه) أي: الأذن. هـ. فود: (فيتعين انصرافه إلخ) لعل محله ما إذا لم يقصد إيقاع هذا الفعل عن الأذن أما إذا قصد ذلك صارف عن الاعتداد به عن المباير لأن فقد الصارف مُغْتَبَرٌ في كل عبادة إلا ما استثنى ويكفي هذه الصورة لتصوير صحة التوكيل فيه اه سيد عمر.

هـ. فود: (واليقين) يتأمل اه سم ويتبني أن يراد باليقين ما يشمل الظن القوي. هـ. فود: (والشهادة إلخ) جواب عما يقال إن الشهادة على الشهادة جائزة فهل كان هنا كذلك. هـ. فود: (المتحمل عنه) بفتح الميم. هـ. فود: (أذني إلخ) بيناء المفعول نعت لحاكم. هـ. فود: (ومثلها) أي: الأيمان. هـ. فود: (والتذير) مغطوف على التضرع وليس من مَدْخُولِ تعليلي رشيدي وكُرْدِي. هـ. فود: (والتذير) وهل يصير بتوكيله

المُمَيَّرُ لأنه ليس أهلاً للأذن له ومخاطبته. هـ. فود: (لا في نحو غُسل ميت إلخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي بما يقبل النيابة من العبادات تجهيز الموتى وحملهم ودفعهم تبه عليه الأذرعى قال وفي البحر أنه لا يجوز التوكيل في غُسل الميت وكأنه أراد أن يفعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاد وفيه نظر اه.

هـ. فود: (على أن الأذرعى رجع إلخ) كذا شرح م ر. هـ. فود: (واليقين) يتأمل. هـ. فود: (وتعليق العتي والطلاق والتذير) قال في شرح الروض وقضية تفيدهم بتعليق الطلاق والعناي أنه يصح التوكيل بتعليق غيرهما كتعليق الرصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر أنهم قيدوا به نظراً للغالب فلا يُغْتَبَرُ مفهومه اه. هـ. فود: (والتذير) وهل يصير بتوكيله مُدْبِراً أو مُعَلِّقاً وجهان أحدهما لا شرح م ر.

وتفويضهم بما ذُكِرَ للغالب اهـ وإثما يكون للغالب إن لم يكن للتفويض به معنى مُحْتَمَلٌ وإلا كما هنا عُيِّلَ بمفهوميته ويُوجَّه اختصاصُ المنع بذلك الثلاثة بأنَّ للعبادة فيها شَبَهًا يَبِينُ إِمَّا لِبُعْدِهَا عن قضايا الأموال بِكُلِّ وجهٍ كالطلاق وإِمَّا لِتَبَاثُرِ التَّفْهِيدِ منها كالأخرين بخلاف نحو الوصاية فإنَّها تَصَرُّفٌ ماليٌّ فلم تُشَبَّهْ العبادة فجاز التوكيلُ في تعليقها وَبَحَثَ السبكيُّ صِحَّتَهَا في تعليق لا حَتَّ فيه ولا منع كهُوَ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وفيه نَظَرٌ (ولا في ظهاري) كَانَ يَقُولُ أَنْتَ عَلَى مَرَكَبِي كظَهَرِ أُمِّهِ أَوْ جَعَلْتَهُ مَظَاهِرًا مِنْكَ (في الأصح) أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَكَوْنُهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ أُخَرُ لَا يَمْتَنِعُ النَّظَرُ لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةً وَبِهِ يُعْلَمُ عَدَمُ صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ نَعَمْ مَا الْإِثْمُ فِيهِ لِمَعْنَى خَارِجٍ كَالْبَيْعِ بَعْدَ بَدَاءِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي بِصُحِّ التَّوَكُّلِ فِيهِ وَكَذَا الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ وَمُخَالَفَةُ الْإِسْنَوِيِّ كَالْبَارِزِيِّ فِيهِ رَدُّهَا لِلْقَيْنِيِّ. (وبصح) التَّوَكُّلِ (في طرفتي بيع وhibe

مَذْبَرًا وَمُعَلَّقًا وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا لَا اهـ نِهَايَةً. ة فُود: (وَتَفْهِيدُهُمْ بِمَا ذُكِرَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَنَفْسِيَّةُ تَفْهِيدِهِمْ بِتَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ صِحَّةُ التَّوَكُّلِ بِتَعْلِيْقِ غَيْرِهِمَا كَالْوَصَايَةِ وَالظَّاهِرُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ فَلَا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُهُ اهـ أَيْ فَالتَّوَكُّلُ بِسَائِرِ التَّعَالِيْقِ بِاطِلَاعِ ش. ة فُود: (مَعْنَى مُحْتَمَلٌ) أَرَادَ بِهِ مَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي أَنَّ لِلْعِبَادَةِ فِيهَا الْإِنْخ اهـ كُزْدِي. ة فُود: (وَيُوجَّهُ اخْتِصَاصُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَشَرَحَ الزَّوْجِي كَمَا مَرَّ. ة فُود: (بِتِلْكَ الثَّلَاثَةِ) أَرَادَ بِهَا التَّذْبِيرَ وَتَعْلِيْقَ الْعِتْقِ وَتَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ اهـ كُزْدِي. ة فُود: (لِلْعِبَادَةِ) الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ شَبَهًا يَبِينُ. ة فُود: (لِيُعْلَمَ) الْأَوَّلَى لِلتَّفْهِيدِ. ة فُود: (مِنْهَا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. ة فُود: (كَالْآخَرِينَ) أَيْ: التَّذْبِيرَ وَتَعْلِيْقَ الْعِتْقِ. ة فُود: (وَبَحَثَ السَّبْكَيُّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ صِحَّةِ ذَلِكَ فِي التَّعْلِيْقِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْلِيْقِ عَارٍ عَنْ حَتٍّ أَوْ مَنَعٍ كهُوَ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْسَّبْكَيِّ اهـ. ة فُود: (صِحَّتُهَا) أَيْ: الْوَكَاةُ. ة فُود: (كَأَنَّ يَقُولُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمُخَالَفَةُ الْإِنْخ) فِي النَّهَايَةِ. ة فُود: (لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ لِتَعْلُقِهِ بِالْأَفَاطِ وَخَصَائِصَ كَالْيَمِينِ وَلَا فِي الْمَعَاصِي كَالْقَتْلِ وَالْقَذْفِ وَالسَّرِقَةِ لِأَنَّ حُكْمَهَا يَخْتَصُّ بِمُرْتَكِبِهَا لِأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ مَقْصُودٌ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْهَا وَلَا فِي مُلَازِمَةِ مَجْلِسِ الْخِيَارِ فَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِمُفَارَقَةِ الْمَوْكَلِّ لِأَنَّ التَّعَبُّدَ فِي الْعَقْدِ مَنْوُطٌ بِمُلَازِمَةِ الْعَاقِدِ اهـ. ة فُود: (وَكَوْنُهُ يَتَرْتَّبُ الْإِنْخ) جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِ الْمُخَالَفِ اهـ سَم. ة فُود: (أَحْكَامُ الْإِنْخ) أَيْ: كَالْكُفَّارَةِ وَتَحْرِيمِ الْوَطْءِ اهـ مُغْنِي. ة فُود: (لَا تَمْتَنِعُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. ة فُود: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيْ: بِالتَّعْلِيلِ. ة فُود: (الثَّانِي) أَيْ: الَّذِي يَبَيِّنُ يَدَيِ الْخَطِيبِ.

ة فُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ) كَذَا م. ر.

ة فُود: (في السبي) (في الأصح) وَاسْتَبْعَدَ الْخِلَافُ فِي الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَالتَّوَكُّلُ فِي الْمَعَاصِي لَا يَجُوزُ جَزْمًا وَيُجَابُ بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةٌ فَيَرْتَبِطُ بِهِ تَحْرِيمُ الزَّوْجَةِ إِلَى الْكُفَّارَةِ فَأَخَذَ شَائِبَةً مِنَ الطَّلَاقِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَجَرَى فِيهِ الْخِلَافُ كَثُرَ. ة فُود: (وَكَوْنُهُ يَتَرْتَّبُ الْإِنْخ) جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِ الْمُخَالَفِ.

وسلم وزهني ونكاح) للنص في النكاح والشراء كما مرّ وقيس بهما الباقي (و) في (طلاق) منجز (و) في (سائر العقود) وصيغة الضمان والحوالة جعلت موكلتي ضامناً لك أو موصياً لك بكذا أو أحلتك بما لك على موكلتي من كذا بنظيره مثاله على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فورية إذا لم يحصل بالتوكيل تأخير مضر ومز ويأتي امتناعه في فسخ نكاح الزائدات على أربع (و) في (قبض الديون) ولو مؤجلة على الأوجه لإمكان قبضه عقبة الوكالة

• قوله: (النص) إلى قول المتن (والذهوي) في النهاية لإقوله: (وقياساً) إلى المتن وقوله ومن ثم إلى ما لم تصل وقوله نعم إلى وكذا. • قوله: (كما مرّ) أي: في صدر الباب. • قوله: (نعم إلخ) فالحاصل أن ما كان مباعاً في الأصل وحرّم لعارض صحّ التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرّماً بأصل الشرع اه نهاية أي ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرّم التوكيل في البيع وقت بداء الجمعة لمن تلزمه وإن صحّ ع ش. • قوله: (في طلاق إلخ) في تقديره إشارة إلى عطفيه على طرفتي لا على بيع فلا يشكّل بأن الطلاق ليس له طرفان على أنه يتصور أن يكون له طرفان كالخلع اه سم. • قوله: (منجز) لمعية فلو وكله بتطليق إحدى نسائه لم يصح في الأصح كما في البحر اه نهاية قال ع ش فزع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكّل رجعيّاً بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لأن الطلاق هناك لإحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هنا م اه سم على منهج وظاهره عدم الحرمة وإن عليم بطلاق الزوج أولاً ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيداً ولا سيما إذا ترتّب عليه أدى للزوج وقول سم رجعيّاً أي وإن بانّت بينونة الكبرى بما يحصل من الوكيل اه.

• قوله (سني): (وسائر العقود) كصلح وإبراء وحوالة وضمان وشركة وكالة وقراض ومساواة وإجارة وأخذ بشفعة نهاية ومغني. • قوله: (جعلت موكلتي إلخ) ينبغي أن ما ذكره مجرّد تصوير فيصح الضمان بقول الوكيل ضمنت ما لك على زيد عن موكلتي أو بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو أوصيت لك بكذا عن موكلتي أو نابة عنه والحوالة بنحو جعلت موكلتي محيلاً لك بما عليه من الدين على زيد اه ع ش وعجالة الرشيد في قوله جعلت موكلتي إلخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الأذرع عن العجلي أن يقول الموكّل اجعلني ضامناً لدينه أو اجعلني كفيلاً بيد فلان اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح م ر من التصوير أي تبعاً لابن الرفعة متعين وما صور به الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمله اه. • قوله: (ومرّ) أي: في المستنبات (ويأتي) أي في النكاح اه كزدي.

• قوله: (امتناعه) أي التوكيل. • قوله: (في فسخ إلخ) أي: حيث لم يعين له المختارة للفرق كما مرّ اه ع ش.

• قوله (سني): (وقبض الديون) إطلاقه الديون يشمل المؤجل قال الزركشي وقد يتوقف في صحة

• قوله: (وفي طلاق إلخ) في تقديره إشارة إلى عطفيه على طرفتي لا على بيع فلا يشكّل بأن الطلاق ليس له طرفان على أنه يتصور أن يكون له طرفان كالخلع.

بتعجيل المدين وقياساً على ما مر من الصّحة في التوكيل بتزويجها إذا طَلَّقَتْ (واقباضها) ولا يُرَدُّ منع التوكيل في عوض صرف ورأس مال سَلَمَ في غيبة الموكِّل لأنه بغيبته بطل العقد فلا ذَنْبَ ويصح في الإبراء منه لكن في أبرئ نفسك لا بُدَّ من الفور تغليباً للتغليب قيل وكذا في وكلّك لتبرئ نفسك على ما اقتضاه إطلاقهم لكن قياس الطلاق جواز التراخي ذكره السبكي اهـ وخرج بالذيون الأعيان فلا يصح التوكيل فيما قدر على رده منها بنفسه مضمونة أو أمانة لأن مالكها لم يأذن في ذلك ومن ثمّ ضمّن به وكذا وكيله والقراء عليه ما لم تصل بحالها ليبد

التوكيل فيه لأن الموكِّل لا يتمكّن من المطالبة ولا شك في الصّحة لو جعله تابعاً للحال انتهى مُعْنِي أقول يؤخذ من صنيع الزركشي أن محل التردّد إذا وكلّه في المطالبة به ولملّ الأقرب حيثيذ عدم الصّحة ما لم يجعله تابعاً أما إذا وكلّه في القبض فليس للتردّد في الصّحة وجه خلافاً لما يوهّمه صنيع الثخفة اهـ سيّد عمر وقوله ولملّ الأقرب إلخ لعله فيما إذا قيّد المطالبة بالحال وأما إذا قيّدت بفقد الحلول أو أطلّقت فقياس نظائره الصّحة. هـ فوّد: (ويصح) أي: التوكيل (في الإبراء منه) أي الدين. هـ فوّد: (لا بُدَّ من الفور) مُتَمَتِّد اهـ ع ش. هـ فوّد: (قيل وكذا في وكلّك إلخ) اغتمّده م ر اهـ سم أي في النهاية.

هـ فوّد: (قياس الطلاق) أي فيما لو قال وكلّك في أن تُطلّقي نفسك فلا يشترط الفور على ما أفهمه كلامه اهـ ع ش. هـ فوّد: (وخرج بالذيون إلخ) عبارة المُعْنِي أما الأعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون إقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لأنه ليس له دفعها لغير مالكها فلو سلّمها لوكيله بغير إذن مالكها كان مفزطاً لكتبتها إذا وصلت إلى مالكها خرج الموكِّل عن عهدتها قال الاستوئي وعن الجوزجري ما يقتضي استثناء العيال كالإين وغيره انتهى وهو حسن للمُعرف في ذلك وإذا كان في المفهوم تفصيل لا يُرَدُّ اهـ. هـ فوّد: (الأعيان إلخ) حاصله أنه يصح التوكيل في الدين قبضاً وإقباضاً وأما في العين فيصح التوكيل فيها قبضاً مضمونة أو لا لا إقباضاً مضمونة أو لا لأن إقباضها مُضَمَّنٌ للرّسول إن عليم أنها ليست ملكاً للمُرْسِلِ وإلا فالضامِنُ المُرْسِلُ لأنه المُتَعَدِّي هو مع عذر الرّسول كما قاله ع ش هنا اهـ بُجَيْرمي. هـ فوّد: (فلا يصح التوكيل) إلى قوله وكذا له الإسماعنة في المُعْنِي إلّا قوله وكذا إلى ما لم تصل. هـ فوّد: (ومن ثمّ ضمّن) أي في صورة الأمانة اهـ رشيدتي عبارة السيّد عمر أو فيما إذا قدر على الردّ أما إذا لم يقدر فينبغي أن لا يضمّن لأن إذن الشّرع في التوكيل كإذن الموكِّل وكما لو وكلّ الوكيل فيما يعجز عنه فأنه غير ضامن كما هو ظاهر اهـ. هـ فوّد: (ويبه) أي بسبب التوكيل وذلك إذا سلّم العين للتوكيل اهـ ع ش. هـ فوّد: (فيما قدر على رده) أما إذا لم يقدر بأن عجز عن المشي والذهاب لا المعجز عن الحمل فأنه ليس له أن يوكل وإنا له أن يستعين بمن يحملها ويكون معه كما سيأتي في قوله وكذا له الإسماعنة إلخ اهـ سيّد عمر. هـ فوّد: (وكذا وكيله) في المضمون له مُطْلَقاً وفي الأمانة إن عليم أنها ليست ملك الدافع اهـ ع ش. هـ فوّد: (والقراء عليه) أي: الوكيل وينبغي أن يقال إن هذا إنما هو حيث عليم أنها

هـ فوّد: (قيل وكذا في وكلّك إلخ) اغتمّده م ر. هـ فوّد: (فلا يصح التوكيل إلخ) اغتمّده م ر.

هـ فوّد: (والقراء عليه) أي: الوكيل ش.

مالِكها نعم إن كان الوكيل من عيالِ الموكلِ وكان ثقةً مأموناً جازاً له تفويضُ الردِّ إليه وكذا له الاستعانةُ على الأوجهِ بمنَّ يحيلُها معه لكن إن كان معه على ما يأتي في الوديعَةِ (و) في (الدعوى) بنحوِ مالٍ أو عُقوبةٍ لغيرِ الله (والجواب) وإن كرهَ الخصمُ وينزِلَ وكيلُ المُدعي بإقراره بقبضِ موكله أو إبرائه لا بإثرائه هو لأنه وقعَ لغيره من غير أن يتضمَّنَ رفعَ الوكالةِ وينزِلَ وكيلُ الخصمِ بقوله إن موكله أقرَّ بالمُدعى به ولا يُقبَلُ تعديلهُ لِبيِّنَةِ المُدعي وتُقبَلُ شهادتهُ على موكله مُطلقاً وله فيما لم يُوكَّل فيه وفيما وُكِّل فيه إن انزَلَ قبل الخوضِ في الخصومةِ وبلزُّه حيث لم يُصدِّقه الخصمُ بيِّنَةً بوكالته وتُسَمَّعُ من غير تقدُّمِ دعوى حضرَ الخصمُ أو

لَيْسَتْ مِلْكُ الموكلِ وإلا فالقرارُ على الموكلِ لأنَّ يدَ الوكيلِ يدُ أمانةٍ والأمينُ لا يضمنُ مع انقضاءِ العلمِ كما يأتي في الغضبِ ع ش اه بَجَيْرِ مِي. ٥ فَوَدُ: (إن كان معه) أي: إن كان ملاحظاً له لأنَّ يده لم تزل عنها اه ع ش. ٥ فَوَدُ: (بنحو) إلى قوله: (كالاغْتِنام) في النهايةِ إلّا قوله: (لإبرائه) إلى (وينزِلُ). ٥ فَوَدُ: (بنحو مالٍ إلخ) عبارةٌ المُعْنَى وفي الدَّعوى والجوابِ لِلْحَاجَةِ إلى ذَلِكَ وإن لم يَرْضَ به الخصمُ لأنَّه مَخْصُصٌ حَقُّهُ وَسِوَاةُ أَكَّانَ ذَلِكَ فِي مَالٍ أَمْ فِي غَيْرِهِ إلّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا سَيَأْتِي اه. ٥ فَوَدُ: (بإقراره) أي: الوكيلِ اه ع ش. ٥ فَوَدُ: (أقرَّ المُدعي به) أي بآنه مِلْكُ لِلْمُدْعَى. ٥ فَوَدُ: (ولا يُقبَلُ تعديلهُ إلخ) لأنَّه كَالإِقْرَارِ فِي كَوْنِهِ قَاطِعاً لِلْخُصُومَةِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ قَطْعُ الْخُصُومَةِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَوْ عَدَلَ انزَلَ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُنْفَهُمْ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ التَّعْدِيلِ عَدَمُ الصَّحَةِ فَلْيُحَرَّرْ اه سم. ٥ فَوَدُ: (مطلقاً) أي: فيما وُكِّل فيه وفي غيره. ٥ فَوَدُ: (وله) أي: وتُقبَلُ لِموكله ش اه سم. ٥ فَوَدُ: (إن انزَلَ) أي: وكيلُ الخصمِ قَبْلَ لِلْمَعْطُوبِ قَطْعُ. ٥ فَوَدُ: (ويزلُّه حيث لم يُصدِّقه الخصمُ إلخ) يَتَأَمَّلُ مع هَذَا قَوْلُ الْكَثَرِ فَرَعَ لَوْ ادَّعَى الْوَكِيلُ الْوَكَالَهَ فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ لَمْ يَلْتَمِزِ الْحَاكِمُ لِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِثْبَاتِ الْحَبْرِ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ وَكَّلَهُ بِمُطَالَبَةِ زَيْدٍ بِحَقِّ فَلَه قَبْضُهُ اه وَلَمَّا مُرَّاهُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ الْحَاكِمُ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِهِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ اعْتِمَادًا عَلَى التَّصَدِيقِ اه سم وفي الْكُرْدِيِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ تَبَيَّنَتْ الْوَكَالَهَ بِإِغْتِرَافِ الْخُصْمِ وَكَذَا بِالْبَيِّنَةِ بِلِ أَوْلَى فَلَه مُخَاصَمَتُهُ لَكِنْ لَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِالْوَكَالَهَ وَلِلْخُصْمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ مُخَاصَمَتِهِ حَتَّى يَمَيِّمَ بَيِّنَةً بُوكَالَتِهِ كَالْمَذْبُوبِ حَيْثُ يَغْتَرِفُ لِلْوَكِيلِ أَيْ الْمُدْعَى الْوَكَالَهَ بآنه وَكَيْلٌ وَلَا بَيِّنَةً فَإِنَّ لَهُ لِلْإِمْتِنَاعِ مِنْ إِقْبَاضِهِ الدِّينَ حَتَّى يَمَيِّمَ بَيِّنَةً بُوكَالَتِهِ لَا حِثْمَالِ تَكْذِيبِ رَبِّ الدِّينِ بُوكَالَتِهِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَفَائِدَةُ الْمُخَاصَمَةِ مع جَوَازِ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهَا إلْزَامُ الْحَقِّ لِلْمُوَكَّلِ لَا دَفْعُهُ لِلْوَكِيلِ اه.

٥ فَوَدُ: (نعم إن كان الوكيل إلخ) إطلائُهم يُخَالِفُهُ م ر. ٥ فَوَدُ: (ولا يُقبَلُ تعديلهُ إلخ) لأنَّه كَالِإِقْرَارِ فِي كَوْنِهِ قَاطِعاً لِلْخُصُومَةِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ قَطْعُ الْخُصُومَةِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَوْ عَدَلَ انزَلَ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُنْفَهُمْ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ التَّعْدِيلِ عَدَمُ الصَّحَةِ فَلْيُحَرَّرْ. ٥ فَوَدُ: (وله) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى ش.

غَابَ وَمَعَ تَصَدِيقِ الْخَصْمِ عَلَيْهَا لَهُ الْامْتِنَاعُ مِنَ التَّسْلِيمِ حَتَّى يُنْفِثَهَا بِالتَّسْلِيمِ (وَكَذَا فِي تَمْلِكِ الْمُبَاهَاتِ كَالْأَحْيَاءِ وَالْأَصْطِيَادِ وَالْإِحْطَابِ فِي الْأَطْهَرِ) كَالشَّرَاءِ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلًّا سَبَبٌ لِلْمِلْكِ فَيَحْصُلُ الْمِلْكُ لِلْمَوْكَلَّيْنِ إِنْ قَصَدَهُ الْوَكِيلُ لَهُ وَالْأُفْلَا (لَا فِي) الْإِلْتِقَاطِ كَالْإِعْتِنَامِ تَغْلِيظًا لِشَائِبَةِ الْوَلَايَةِ عَلَى شَائِبَةِ الْاِكْتِسَابِ وَلَا فِي (الْإِقْرَارِ) كَوَكُلْتُكَ لِتُقِرَّ عَنِّي لِغُلَانٍ بِكَذَا (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقِّ كَالشَّهَادَةِ وَرَجَّحَ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَكُونُ مُقَرًّا بِالتَّوَكُّلِ لِإِشْعَارِهِ بِثُبُوتِ الْحَقِّ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَا فِيهِ إِذِ الْمَدَارُ فِي الْإِقْرَارِ عَلَى الْيَقِينِ أَوْ الظَّنِّ الْقَوِي نَعَمْ إِنْ قَالَ أَقِرُّ لَكَ عَنِّي بِأَلْفٍ لَهُ

• فَوَدَّ: (هَلِهَا) أَيِ: الْوَكَالَةِ. • فَوَدَّ: (بِالتَّسْلِيمِ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ يُنْفِثُهَا الرَّاجِعِ لِلْوَكَالَةِ. • فَوَدَّ: (إِنْ قَصَدَهُ) أَيِ: الْمِلْكُ (الْوَكِيلُ لَهُ) أَيِ لِلْمَوْكَلَّيْنِ وَاسْتَمَرَ قَصْدُهُ فَلَوْ عَنِ لَمْ يَقْصِدْ نَفْسَهُ بَعْدَ قَصْدِ مَوْكَلِّهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَيَمْلِكُ مَا أَخِيَاهُ مِنْ حَيْثُ إِذْ هُنا شَوْقُهُ وَاسْتَمَرَ الْخُ أَيِ إِلَى تَسْلِيمِهِ لِلْمَوْكَلَّيْنِ فَقَوْلُهُ فَلَوْ عَنِ الْخُ أَيِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ بِخِلَافِ قَصْدِ نَفْسِهِ بَعْدَهُ فَلَا يُؤْتَرُ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَالْأُفْلَا) بَأَنَّ قَصْدَ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ قَصْدَ وَاحِدًا لَا بَعَيْنَهُ لِأَنَّ قَصْدَ وَاحِدٍ لَا بَعَيْنَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ فَكَانَ لَمْ يَوْجَدْ فَيَحْتَمِلُ عَلَى حَالَةِ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ وَمَوْكَلَّهُ كَانَ مُشْتَرَكًا فِيمَا يَظْهَرُ هُنا شَوْقُهُ زَادَ الْبُجَيْرِيُّ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَكُنْ بِأَجْرَةٍ وَعَيْنٌ لَهُ الْمَوْكَلَّيْنِ أَمْرًا خَاصًّا كَانَ قَالَ لَهُ احْتَطَبَ لِي هَذِهِ الْحُزْمَةُ الْحَطْبِ مَثَلًا بِكَذَا فَإِنَّهُ يَقَعُ لِلْمَوْكَلَّيْنِ وَإِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ أَمْرًا خَاصًّا كَانَ قَالَ لَهُ احْتَطَبَ لِي حُزْمَةُ حَطْبٍ بِكَذَا فَاحْتَطَبَهَا وَقَصَدَ نَفْسَهُ وَقَعَتْ لَهُ وَعَمَلُ الْإِجَارَةِ بَاقِي فِي ذِمَّتِهِ فَيَحْتَطَبُ غَيْرَهَا إِطْفِئَ هُنا. • فَوَدَّ: (لَا فِي الْإِلْتِقَاطِ) اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِهِمْ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ مَنْ رَأَى لَقْطَةً فَوَكَّلَ مَنْ يَلْتَقِطُهَا لَهُ فَالْتَقِطَهَا الْوَكِيلُ بِقَصْدِهِ صَحَّ أَجِيبَ بَأَنَّ مَا هُنَاكَ فِي الْمُعَيَّنَةِ وَمَا هُنَا فِي غَيْرِهَا مَرَاهِمُ أَيِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَكُونُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مُقَرًّا بِالتَّوَكُّلِ) أَيِ مُقَرًّا بِكَذَا بِسَبَبِ التَّوَكُّلِ. • فَوَدَّ: (إِذَا الْمَدَارُ فِي الْإِقْرَارِ الْخُ) يَتَأَمَّلُ تَقْرِيبَهُ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ الْخُ) وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِعَلَيٍّ وَعَنِّي

• فَوَدَّ: (وَمَعَ تَصَدِيقِ الْخَصْمِ عَلَيْهَا لَهُ الْامْتِنَاعُ الْخُ) يَتَأَمَّلُ مَعَ هَذَا قَوْلُ الْكَثَرِ.

(فَرَعَ): لَوْ أَدْعَى الْوَكِيلُ الْوَكَالََةَ قَصْدَهُ الْغَرِيمَ لَمْ يَلْتَمِزِ الْحَاكِمُ لِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْتِائِ الْحَنْجَرِ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ وَكَّلَهُ بِمُطَالَبَةِ زَيْدٍ بِحَقِّ فَلَهُ قَبْضُهُ هُنا. وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بَعْدَ الْيَقَاطِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِهِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ اعْتِمَادًا عَلَى التَّصَدِيقِ فَلَا يُنَافِي هَذَا الْكَلَامُ مَا سَيَأْتِي عَنْ الرُّوضَةِ نَقْلًا عَنْ الْحَاوِي عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ غَيْرُ عَالِمٍ الْخُ.

(فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ رَجُلٌ وَكَّلَ إِنْسَانًا فِي أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ فِي فَمَحٍ فَقَعَلَ وَضَمِنَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَهَلْ يَصِحُّ دَعْوَى الْمَوْكَلَّيْنِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِالْفَمَحِ وَعَلَى ضَامِنِهِ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْهَدَ لِلْمَوْكَلَّيْنِ بِالضَّمَانِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ لِلْمَوْكَلَّيْنِ الدَّعْوَى عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَالضَّمَانِ، وَأَمَّا شَهَادَةُ الْوَكِيلِ لَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ عَزْلِهِ لَمْ تُقْبَلْ وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ خَاصَمَ وَإِنْ لَمْ يُخَاصَمْ قَبِلَتْ هُنا. • فَوَدَّ: (لَا فِي الْإِلْتِقَاطِ) اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِهِمْ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ مَنْ رَأَى لَقْطَةً فَوَكَّلَ مَنْ يَلْتَقِطُهَا لَهُ فَالْتَقِطَهَا الْوَكِيلُ بِقَصْدِهِ صَحَّ أَجِيبَ بَأَنَّ مَا

عَلَيَّ كَانَ إِقْرَارًا جِزْمًا وَلَوْ قَالَ أَقْرَأْتُ عَلَيَّ لَهُ بِالْفِ لَمْ يَكُنْ مُقْرَأً قَطْعًا. (وَيَصْحُحُ) التَّوَكُّيلُ (فِي اسْتِفَاءِ عُقُوبَةِ آدَمِيٍّ) وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهَا عَلَى الْأُوجْهِ (كَتَيْصَاحِي وَخَذَ قَذْفٌ) بَلْ يَتَمَيَّنُ فِي قَطْعِ طَرَفٍ وَخَذَ قَذْفٌ كَمَا يَأْتِي وَيَصْحُحُ أَيْضًا فِي اسْتِفَاءِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَكِنْ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ السَّيِّدِ لَا فِي إِثْبَاتِهَا مُطْلَقًا نَعَمْ لِلْقَاضِي أَنْ يُؤَكِّلَ فِي ثُبُوتِ زِنَا الْمُقْدُوفِ لِيَسْقُطَ الْحُدُّ عَنْهُ فَتُسَمَّعَ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ زَنَى (وَقِيلَ لَا يَجُوزُ) التَّوَكُّيلُ فِي اسْتِفَائِهَا (لَا بِحَضْرَةِ الْمُؤَكَّلِ) لِاحْتِمَالِ عَفْوِهِ وَرُذُّ بَأْنِ احْتِمَالِهِ كَاحْتِمَالِ رُجُوعِ الشُّهُودِ إِذَا ثَبَّتَ بَيِّنَةً مَعَ الاسْتِفَاءِ فِي غَيْبَتِهِمْ أَتَمَّاقًا. (وَلِيَكُنِ الْمُؤَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ) لِقَوْلِهِ بِمَعْظَمِ الْغَرَرِ (وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ) وَلَا ذِكْرُ أَوْصَافِ الْمُسْلِمِ فِيهَا لِأَنَّهَا جَوَزَتْ لِلْحَاجَةِ فَسُويْخَ فِيهَا (فَلَوْ قَالَ وَكُلْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ) لِي (أَوْ فِي كُلِّ أَمْرٍ) أَوْ حَقُوقِي (أَوْ فَوَضْتُ إِلَيْكَ كُلَّ شَيْءٍ) لِي أَوْ كُلُّ مَا شِئْتُ مِنْ مَالِي (لَمْ يَصْحُحْ) لِمَا

يَكُونُ إِقْرَارًا قَطْعًا وَإِنْ حَذَفْنَاهُمَا لَا يَكُونُ إِقْرَارًا قَطْعًا وَإِنْ أَتَى بِأَحَدِهِمَا يَكُونُ إِقْرَارًا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْحَلَبِيِّ وَعَلَى كَلَامِ الْقَلْبِيِّ وَع ش وَالزِّيَادِي لَا يَكُونُ مُقْرَأً قَطْعًا إِذَا أَتَى بِعَلَيَّ أَوْ قَوْلِهِ وَعَلَى كَلَامِ الْقَلْبِيِّ الْخُ أَيِ وَالتَّخْفَةِ وَالْمُغْنِي فَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْحَلَبِيِّ ضَعِيفٌ. ة. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجْهِ) اعْتَمَدَهُ أَيْضًا م ر أ ه سَمِ أَيِ فِي النِّهَايَةِ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي عَدَمَ الصَّحَّةِ. ة. قَوْلُهُ: (بَلْ يَتَمَيَّنُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (وَيَصْحُحُ فِي اسْتِفَاءِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى) ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ م ر أ ه سَمِ. ة. قَوْلُهُ: (فِي إِثْبَاتِهَا) أَيِ: عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى. ة. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: مِنَ الْإِمَامِ أَوْ السَّيِّدِ وَغَيْرِهِمَا. ة. قَوْلُهُ: (فِي ثُبُوتِ زِنَا الْمُقْدُوفِ) فَإِذَا ثَبَّتَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ أَوْ مُغْنِي وَفِي سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَثَلُهُ. ة. قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيِ: الْقَاضِي. ة. قَوْلُهُ: (دَعْوَاهُ) أَيِ: الْوَكِيلِ. ة. قَوْلُهُ: (فِي اسْتِفَائِهَا) أَيِ: عُقُوبَةِ الْآدَمِيِّ. ة. قَوْلُهُ: (بِحَضْرَةِ الْمُؤَكَّلِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الشَّارِحِ اسْتِفَائِهَا ش أ ه سَمِ. ة. قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِ عَفْوِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي النِّهَايَةِ. ة. قَوْلُهُ: (إِذَا ثَبَّتَ) أَيِ: الْعُقُوبَةَ وَالتَّذْكَيرُ لِأَنَّ الْمَضَرَّةَ الْمُؤَنَّثَ يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكَيرُ وَالتَّائِيثُ. ة. قَوْلُهُ: (مَعَ الْاسْتِفَاءِ الْخُ) أَيِ: مَعَ جَوَازِهِ. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي حَقُوقِي) أَيِ: أَوْ فِي كُلِّ حَقُوقِي وَلَا حِظَّ التَّمْيِيزِ بَيْنَ هَذَا وَمَا سَبَقَ عَنْ فَتَوَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَقَدْ يُقَالُ الْحَقُوقُ الْمُطَالَبُ بِهَا بِعَظْمٍ

هَنَّاكَ فِي الْمُعَيَّنَةِ وَمَا هُنَا فِي غَيْرِهَا م ر. ة. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجْهِ) اعْتَمَدَهُ أَيْضًا م ر. ة. قَوْلُهُ: (وَيَصْحُحُ أَيْضًا فِي اسْتِفَاءِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى) ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ م ر. ة. قَوْلُهُ: (لَا فِي إِثْبَاتِهَا مُطْلَقًا) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا فِي خَبَرٍ: «وَاعْتَمَدَ يَا أَتَيْسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اخْتَرَفَتْ فَارْجُئْهَا» فَإِنْ قَوْلُهُ: «فَإِنْ اخْتَرَفَتْ فَارْجُئْهَا» تَوَكُّيلٌ مِنَ الْإِمَامِ فِي إِثْبَاتِ الرَّجْمِ وَفِي اسْتِفَائِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ فَإِنْ دَامَتْ عَلَى الْإِغْتِرَافِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ اخْتَرَفَتْ لَهُ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ اخْتَرَفَتْهَا بِطَرِيقٍ مُغْتَبَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة. قَوْلُهُ: (أَنْ يُؤَكِّلَ فِي ثُبُوتِ زِنَا الْمُقْدُوفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِذَا ثَبَّتَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ أ. ة. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي اسْتِفَائِهَا) عِبَارَةُ الْكَثَرِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ اسْتِفَاؤُهُ الْخُ.

ة. قَوْلُهُ: (بِحَضْرَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الشَّارِحِ اسْتِفَائِهَا ش. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ حَقُوقِي) أَيِ: أَوْ فِي كُلِّ حَقُوقِي

فيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه ما لا يستحق الموكل ببعضه كطلاق زوجته والتصدق بأمواله وظاهر كلامهم بطلان هذا وإن كان تابعا لمعتين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل في شيء من التابع لأن عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مر عن

الحقوقي على الإطلاق سم وع ش. قود: (ببعضه) لا حاجة إلى زيادة لفظة بعض. قود: (بأمواله) أي: بجميع ماله اه مفني. قود: (وظاهر كلامهم إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتد شيخ الإسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم. قود: (وهو ظاهر) وفاقا للمفني والنهاية. قود: (من التابع) أخرج المشيوع اه سم. قود: (بذلك) أي: بكونه تابعا لمعتين. قود: (كما مر) أي: قبيل قول المثني وأن يكون قابلا للتبابة.

ولاحظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الإطلاق.

(فرغ): قال في الرّوض لا ينع بعض مالي ولا ينع هذا أو ذاك أي لا يجوز ولو قال ينع أو هب من مالي ما شئت أو اعتق من عبيدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مر عنه من أنه لو قال طلق من نسائي من شاءت قلّه أن يطلق كل من شاءت الطلاق ويترق بأن المشيئة في هذه مسندة إلى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غيرها فكان ذلك في معنى: أي امرأة شاءت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فأنها مسندة إلى الوكيل فصدمت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطا اه. وقول الرّوض السابق ولا ينع هذا أو ذاك فرق في شرح الرّوض بينه وبين الصحة في ينع أحد عيدي بأن العقد فيه لم يجد موردا يتأثر به لأن أو للإيهام بخلاف الأحيد فإنه صادق على كل عبيد وفي تجريد المرّجيد ما نصّه في صحة التوكيل بطلاق أحد الزوجتين وجهان وجه المنع أنه لا يتم إلا بالتعيين الراجع إلى الشهود ويحتمل بناؤه على أن الطلاق يقع عند اللفظ فيصح أو عند الثمين فلا وقد قال البقوي إن قال طلق واحدة لا بعينها فإن قلنا هو إذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج الثمين وإن قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق إحداهما بعينها فطلق وقصد معينة صح فإن مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه. كلام التجريد وتلخص مما نقله البقوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الإيهام أو على الثمين وجزم بذلك في الباب فقال في الطلاق ولو أبهم كإحداهما أي يصح اه نعم قول التجريد عن البقوي حتى يعين مشكلا لأن الوكيل قصد معينة فلا يبعد تعيين الموكل فليتأمل. قود: (وظاهر كلامهم بطلان هذا وإن كان تابعا لمعتين وهو ظاهر إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتد شيخ الإسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لكن الأوفق بما مر من الصحة في قوله وكلّك في بيع كذا وكلّ مسلم، صحة ذلك وهو الظاهر اه. ولا يخفى شدة شبه ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلّك في بيع كذا وكلّ مسلم دون ما مر عن أبي حامد فكان اللائق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فإنه المهم فليتأمل وقد يترق بأن كثرة الغرر في الموكل فيه أضرم منها في الوكيل. قود: (من التابع) أخرج المشيوع.

أبي حامد وغيره لأن ذاك في جزئي خاص مُعَيَّن فسأغ كونه تابعا لِقَلَّةِ الغرر فيه بخلاف هذا. (وإن قال) وكُلُّكَ (في بيع أمواله وعقبي أرقائي) وقضاء دُيُوني واستيفائها ونحو ذلك (صح) وإن لم يعلم ما ذَكَرَ لِقَلَّةِ الغرر فيه ولو قال في بعض أمواله أو شيء منها لم يصح كبيع هذا أو هذا بخلاف أحد عبيدي لِتَنَازُلِهِ كُلًّا مِنْهُم بِطَرِيقِ الْعُمومِ الْبَدَلِي فَلَا إِبْهَامَ فِيهِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ أَوْ أُبْرِي فُلَانًا عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَالِي صَغْ وَحِجَلْ عَلَى أَقَلِّ شَيْءٍ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ عَقْدٌ غَبْنٌ فَتَوَسَّعَ فِيهِ أَوْ عَمَّا شِئْتَ مِنْهُ لَزِمَهُ إِنْقَاءُ أَقَلِّ شَيْءٍ. (وإن وكله في شيء عتيد) مثلا لِلْعَقْدِيَّةِ (وجب بيان نوعه)

• فُود: (وقضاء ديوني إلخ) ورَدَّ ودائمي ومُخَاصَمَةٌ خُصْمَانِي اه مُعْنِي. • فُود: (ونحو ذلك) من التخيير افتراض أو شراء ما يحتاج إليه الوكيل فيما له تعلق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا أن شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الزيف بالزرع والزراعة ونحوهما اه ش. • فُود: (وإن لم يعلم ما ذَكَرَ) أي الأموال والأرقاء والديون ومن هي عليه اه مُعْنِي. • فُود: (ولو قال) إلى المثنى في المُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافِ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ. • فُود: (ولو قال في بعض أمواله إلخ) ولو قال بغيره أو حب من مالي أو اقض من ديوني ما شئت أو اغتق أو بغيره من عبيدي ما شئت صح في البعض لا في الجميع لأن من للبعض مُعْنِي وَشَرْحُ الرُّوضَةِ. • فُود: (في بعض إلخ) أي في بَيِّعِهِ. • فُود: (بخلاف أحد إلخ) قد يُشْكَلُ هَذَا بِعَدَمِ الصَّحَةِ فِيمَا لَوْ قَالَ وَكُلْتُ أَحَدَكُمَا أَوْ وَكُلْتُكَ فِي تَطْلِيحِي إِحْدَى نِسَائِي كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْبُخَارِيِّ اه ش وقد يجاب عن الأول بأنه يختلط لِلْعَاقِدِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ مَا لَا يَخْتَلَطُ لِلْمَقْضُودِ عَلَيْهِ وَعَنْ الثَّانِي بِأَنَّهُ يَخْتَلَطُ لِلْإِبْرَاءِ مَا لَا يَخْتَلَطُ لِغَيْرِهِ اه. • فُود: (لِتَنَازُلِهِ كُلًّا مِنْهُم إلخ) يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ الْإِبْهَامَ فِي الْأَوَّلِ أَشَدُّ وَأَمَّا الْفَرْقُ بِالْعُمومِ الْبَدَلِي فَقَدْ يَقَالُ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْبَعْضِ أَيْضًا اه سم. • فُود: (بخلاف ما قَبْلَهُ) أي بعض أمواله إلخ. • فُود: (عن شيء إلخ) أو عن الجميع فَأَبْرَاهُ عَنْهُ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ صَحْ وَيَكْفِي فِي صِحَّةِ الْوَكَالَةِ بِالْإِبْرَاءِ عِلْمُ الْمَوْكَلِ بِقَدْرِ الدَّيْنِ وَإِنْ جَهِلَهُ الْوَكِيلُ وَالْمَذْيُونُ اه مُعْنِي.

• فُود: (من مالي) أي من دَيْنِي اه نِهَآيَةً. • فُود: (وحمل على أقل شيء) أي بشرط أن يكون مُمْتَوَلًا أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ إِذَا الْمَقْضُودُ لَا تَرُدُّ عَلَى غَيْرِ مُمْتَوَلٍ اه ش. • فُود: (أو هَمَّا شِئْتَ مِنْهُ إلخ) وكذا لو اسْقَطَ مِنْهُ يَلْزَمُهُ إِنْقَاءُ شَيْءٍ عَلَى الْأَقْرَبِ احْتِيَاطًا م ش اه سم.

(فَرَحْ): لو قال وكُلُّكَ فِي أُمُورِ زَوْجَتِي هَلْ يَسْتَقْبِلُ طَلَاقَهَا فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجِهُ لَا حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ احْتِيَاطًا م ر اه سم. • فُود: (إِنْقَاءُ شَيْءٍ) أي مُمْتَوَلٍ فِيمَا يَظْهَرُ. • فُود: (لِلْعَقْدِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَالْمَرَادُ) فِي الْمُعْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيَحْتَجُّ) فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (اتَّفَاقًا) إِلَى (وَلَوْ اشْتَرَى). • فُود: (لِلْعَقْدِيَّةِ) سَبَدُكُزُّ مُحْتَزَرَةٌ قُبِيلٌ قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَيُشْتَرَطُ).

• فُود: (لِتَنَازُلِهِ كُلًّا مِنْهُم بِطَرِيقِ الْعُمومِ الْبَدَلِي إلخ) يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ الْإِبْهَامَ فِي الْأَوَّلِ أَشَدُّ وَأَمَّا الْفَرْقُ بِالْعُمومِ الْبَدَلِي فَقَدْ يَقَالُ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْبَعْضِ. • فُود: (بطريق الْعُمومِ الْبَدَلِي) قد يَسْتَشْكَلُ بِأَنَّهُ مُفَرَّدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ وَقَدْ أَطْلَقُوا أَنَّهُ مِنْ صَيَغِ الْعُمومِ وَيُجَابُ. • فُود: (وحمل على أقل شيء) ما ضَاطِبُهُ. • فُود: (أو هَمَّا شِئْتَ مِنْهُ لَزِمَ إِنْقَاءُ أَقَلِّ شَيْءٍ) عَلَى الْأَقْرَبِ م ر احْتِيَاطًا.

كثير كمي أو هندي ولا يُغني عنه ذكر الجنس كقبيد ولا الوصف كأبيض ويُشترط أيضًا بيان صنف وصفة اختلَفَ بهما الغرض اختلافًا ظاهرًا لا مطلقًا بل بالنسبة لمن يشتري له غيره وكالة فيما يظهر أخذًا من قولهم لا يُشترط استقصاء أوصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقًا فالمراد من هذا النفي ما ذكرته وإلا كان مُشكلاً فتأمله ولو اشترى من يُعْتَق على الموكَّل صبح وعَتَق عليه بخلاف القراض لأنه يُنافي موضوعه من طلب الرِّبح ولو وكله في تزويج امرأة اشترط تمييزها ولا يكتفي بكونها ثكافه لأن الغرض يختلف مع وجود وصف المكافاة كثيرًا فاندفع ما للشبكي هنا نعم إن أتى له بلفظ عام كزواجني من شئت صبح (أو) في شراء (دار) للقبيلة أيضًا (وجب بيان المصلحة) وهي الحازة ومن لازم بيانها بيان البلد غالبًا فلذا لم يُصرَّح به (والسكّة) بكسر أوله وهي الرقاق المُشتملة عليه وعلى مثله الحازة لاختلاف الغرض بذلك

• فؤد: (ويُشترط أيضًا إلخ) عبارة المُغني وإن تباينت أصناف نوع وجب بيان الصنف كخطائي وقفجائي وإن وكله في شراء رقيق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة أو الأنوثة قليلًا للفرق ولو قال اشتر لي عبدًا كما تشاء لم يصح لكثرة الفرع اه مغني. • فؤد: (بل بالنسبة لمن يشتري إلخ) أي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكَّل ولو عبَّر به لكان أوضح اه سيّد عمر. • فؤد: (من هذا النفي) أي قولهم لا يُشترط استقصاء إلخ. • فؤد: (ما ذكرته) أي: بقوله لا مطلقًا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقًا لا يُشترط استقصاء صفات السلم اه سيّد عمر. • فؤد: (صبح جئت إلخ) أي: ما لم يبين معيًّا كما يأتي له في الفضل الآتي وقياس ما ذكره الشارح م راته لو اشترى له زوجته صبح وانفسخ النكاح اه ع ش. • فؤد: (بخلاف القراض) أي: فإنه لا يصح ولا يُعْتَق عليه لأن صحته تستدعي دخوله في ملكه وهو مُقتضٍ للمعنى كما في شرح المنهج في القراض اه ع ش. • فؤد: (ولو وكله) إلى قوله: (المُشتملة) في المغني إلّا قوله: (ولا يكتفي) إلى (نعم). • فؤد: (ولو وكله في تزويج إلخ) ولو قالت لوليها زواجني لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقًا ولا يزوجهَا إلّا من كُفء وإن قالت له زواجني ممن شئت زوجهَا ولو من غير كُفء اه ع ش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقًا فيه وقفة فليراجع.

• فؤد: (نعم إن أتى له بلفظ إلخ) هل هذا الاستدراك مُختص بمسألة الوكالة في التزويج كما يقتضيه سياق كلامهم أو ما يأتي في الوكالة في نحو الشراء كما قد يقتضيه ما يأتي آتياً عن النهاية والمغني ومثل القلب إلى الثاني أكثر أخذًا من تسامحهم في الأموال بالنسبة للأبضاع. • فؤد: (صبح) أي: للعموم وجعل الأمر راجعًا إلى رأي الوكيل بخلاف الأول فإنه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد أي بعينه فلا تناقض نهاية ومغني. • فؤد (سبي): (بيان المصلحة) بفتح الحاء وكسرها مُختار اه ع ش.

(فرع): لو قال وكلتك في أمور زواجني هل يستفيد طلاقها فيه نظر ويُتَّجه لا حيث لا قرينة احتياطًا ر. • فؤد: (كزواجني من شئت) عبارة الرّوض ويصح تزويج لي من شئت انتهى.

وقد يُغني تعيّن السكّة عن الحارّة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الأصح) لأنّ غرضه قد يتعلّق بواحد من النوع من غير نظير لخشته ونفاسه نعم يُراعى حال المؤكّل وما يليق به ويبحث السبكي أنه لو قال اشترى كذا بما شئت ولو بأكثر من ثمن المثل يُقيد بثمن المثل واعتمده الأذرعى قال وكذا ما يُكتب في كتاب التوكيل بقليل الثمن وكثيره لا يُفصد به البيع بالغبن الفاجش ولا الشراء به اهـ. وفيه نظر فسيأتي عن السبكي في بيع بما شئت جوارزه بالغبن الفاجش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتي ثمّ إلا فيما عرّ وهان فإنه ثمّ امتنع بالنسيئة لا هنا فيما يظهر لأنها زيادة رفيق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهره لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الأذرعى فيما يُكتب ظاهره ولو قال ذلك في مال المحجور بطل الإذن نفسه لأنه يُحتاط له أكثر من غيره أمّا إذا قصّد التجارة فلا يُشترط بيان جميع ما مرّ بل يكفي اشترى لي بهذا ما شئت من العروض أو ما رأيت المصلحة فيه. (ويُشترط من المؤكّل) أو نائيّه (لفظ) صريح أو كناية ومثله كتابة أو إشارة أخرس مفهومة (يقتضي رضاه كوكلائك في كذا أو فوّضت إليك) أو أنيئك أو أقمتك مقامي فيه (أو أنت وكلي فيه)

• فوّذ: (وقد يغني تعيّن إلخ) وقد يغني ذكر الحارّة حيث لا تعدّد في سيكها اهـ سيّد عمر. • فوّذ: (من غير نظير إلخ) قال في التهذيب يكون إذاً في أعلى ما يكون منه اهـ مغني. • فوّذ: (ولو بأكثر إلخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عرّ وهان من جواز البيع بالغبن الفاجش عدم التقيّد هنا إذ التقصص هناك نظير الزيادة هنا ثم رأيت نظير الشارح الآتي اهـ سم. • فوّذ: (وفيه نظر) أي: فيما بحثه السبكي. • فوّذ: (وهذا) أي: اشترى كذا بما شئت إلخ. • فوّذ: (إلا في بيعاً عرّ وهان) لا يخفى ما في هذا الإسيان إلا أن يُراد بقوله ثمّ منحت بيع بما شئت المشتعل لحكمه وحكم غيره من الصيغ الآتية هناك. • فوّذ: (فإنه) أي: الشان (ثمّ) أي في بيع بما عرّ وهان. • فوّذ: (لأنها) أي: التسيئة أي: الشراء بها. • فوّذ: (بينهما) أي: بين البيع والشراء (في هذا) أي في الكون بئسيئة. • فوّذ: (ولو قال ذلك) أي: اشترى كذا بما شئت ولو بأكثر إلخ. • فوّذ: (له) أي: لمال المحجور. • فوّذ: (أما إذا قصّد التجارة) إلى قوله: (وغرّج) في المغني وإلى قوله (هلى ما مرّ) في النهاية. • فوّذ: (سني) (أو فوّضت) وفي النهاية والمغني أو فوّضته اهـ بالضمير. • فوّذ: (فيه) راجع للمعطوفين ممّا. • فوّذ: (ومثله) أي: اللفظ. • فوّذ: (مفهومة) أي: لكلّ أحد فتكون صريحة أو لا فتكون كناية.

• فوّذ: (ولو بأكثر من ثمن المثل) التقيّد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مُشكّل ولو قيّد التقيّد بإمكان الشراء بثمن المثل فأقلّ كان واضحاً ثمّ رأيت نظير الشارح الآتي. • فوّذ: (ولو بأكثر من ثمن المثل يُقيد إلخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عرّ وهان من جواز البيع بالغبن الفاجش عدم التقيّد هنا إذ التقصص هناك نظير الزيادة هنا ثمّ رأيت نظير الشارح الآتي.

كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكُلت فلاناً ما لو قال وكُلت كُلّ مَنْ أَرَادَ بَيْعَ دَارِي مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الإذن لفساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلّق بعين الوكيل فيه غرض كوكُلت كُلّ مَنْ أَرَادَ فِي عِتَاقِ عَبْدِي هذا أو تزويج أمتي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول مَنْ لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوّجني قال الأذرعّي وهذا إن صحّ محلّه إن عيّنت الزوج ولم تفوّض إلا صيغة العقد فقط وينحو ذلك أفتى ابن الصلاح ويجري ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلّق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود

قوله: (كسائر العقود) أي: كما يشترط الإيجاب في سائر العقود لأن الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه مغني ونهاية. قوله: (بكاف الخطاب) لو أسقط لفظ كان لبشمل ما ذكر من الأمثلة لكان واضحاً اهـ رشيدّي. قوله: (صحة ذلك) أي: التعميم. قوله: (كوكُلت كُلّ مَنْ أَرَادَ فِي عِتَاقِ الْغ) قال ابن التقي ومثله ما لو قال وكُلت مَنْ أَرَادَ فِي وَقْفِ دَارِي هذه مثلاً اهـ وهو ظاهر حيث عيّن الموقوف عليه وشروط الوقف التي أَرَادَهَا كَمَا لو قالت المرأة وكُلت كُلّ عاقد في تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الأخذ بظاهره ويصح مطلقاً وتعتبر تعيين ما يصحح الوقف من الوكيل وكان الموكّل أَرَادَ تَحْصِيلَ وَقْفٍ صَحِيحٍ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ كَانَ اهـ ع. ش. قوله: (أو تزويج أمتي هذه) ينبغي أن يفيد أخذاً من كلام الأذرعّي الآتي بما إذا عيّن الزوج والآفهي مشككة فليتأمل سيّد عمر وع. ش. قوله: (ويؤخذ من هذا صحة الغ) قال سم على منهج واعتدّم ر عدم الصحة إلا تبعاً لغيره فلا يصحّ إذن المرأة على الوجه المذكور انتهى اهـ ع. ش. قوله: (لا ولي لها) أي: خاص اهـ سيّد عمر.

قوله: (لكل عاقد) أي: قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكماً سيّد عمر وع. ش. قوله: (قال الأذرعّي الغ) عبارته في القوت وما ذكره يغني السبكي في تزويج الأمّة إن صحّ ينبغي أن يكون فيما إذا عيّن الزوج ولم يفوّض إلا صيغة العقد ثم قال وسأل ابن الصلاح عمّن أذنت أن يزوّجها العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل أحد عاقد بالبلد تزويجها فأجاب إن اقترن بأذنها قرينة تقتضي التعيين فلا مثل إن سبق إذنها قريباً ذكر عاقد معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فإن إذنها حينئذ يختص ولا يعم وإن لم يوجد شيء من هذا القبيل فذكرها لعاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا انتهى. وبه يعلم ما في الشارح م ر كالشهاب بن حجّ اهـ رشيدّي. قوله: (إن عيّنت) صوابه عيّن كما علم مما قدّمناه اهـ رشيدّي.

قوله: (إذ لا يتعلّق بعين الوكيل غرض) مجلّ تأمل اللهم إلا أن يحتمل على ما إذا أَرَادَ واحداً من وكلاء القاضي مثلاً وكانوا معروفين بالأمانة وبذل الجهد لِمَنْ يتوكلون فيه فلا يبعد حينئذ اهـ سيّد عمر. قوله: (وعليه) أي: على التعميم. قوله: (كتابة الشهود) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله قوله ووكلنا في ثبوته وطلب الحكم به أي كتابة شهود بيت القاضي في مسوداتهم فيكتبون صورة

قوله: (نعم بحث السبكي الغ) كذا شرح م ر.

وَوَكَّلَا فِي ثُبُوتِهِ وَطَلَبِ الْحُكْمِ بِهِ لَفَعُوْا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَوْكِيلٌ لِمَنْهُمْ وَلَا مُعَيَّنٌ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكْتُبُوا
وَوَكَّلَا فِي ثُبُوتِهِ وَكَلَاءِ الْقَاضِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَلَوْ قَالُوا فَلَانًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ جَازَ عَلَى مَا مَرَّ بِمَا
فِيهِ. (وَلَوْ قَالَ بَعْ أَوْ أَعْتَقَ حَصَلَ الْإِذْنُ) فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ الْإِيجَابِ بَلْ وَأَبْلَغُ مِنْهُ (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي
وَكَالَةِ بَغِيرِ جُمْلٍ (الْقَبُولُ لَفْظًا) بَلْ أَنْ لَا يُرَدَّ وَإِنْ أَكْرَهَهُ الْمُوَكَّلُ وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فُورٌ وَلَا مَجْلِسٌ
لَأَنَّ التَّوَكِيلَ رَفْعُ حَجَرٍ كِبَابِحَةِ الطَّعَامِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ

الدَّغْوَى وَالتَّوَكِيلُ فِيهَا ثُمَّ يَشْهَدُونَ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي. ة فُود: (وَوَكَّلَا) أَي: الْمُدْعِيَانِ أَحَدُ ش.

ة فُود: (فِي ثُبُوتِهِ) أَي: الْحَقِّ. ة فُود: (لَفَعُوْا) خَبَرٌ لَكِنْ الْخ. ة فُود: (لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ) أَي: وَوَكَّلَا فِي ثُبُوتِهِ
إِلْخ. ة فُود: (وَلَوْ قَالُوا) أَي: فِي كِتَابَتِهِمْ أَوْ عِنْدَ الْقَاضِي أَحَدُ ش. ة فُود: (فَلَانًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ) أَي: لَوْ
قَالُوا ذَلِكَ بَدَلْ وَكَلَاءِ الْقَاضِي. ة فُود: (جَازَ) اعْتَمَدَهُ رَاهِمْ فِي النَّهَايَةِ. ة فُود: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: فِي
شَرْحِ وَشَرْطِ الْوَكِيلِ. ة فُود: (فَهُوَ قَائِمٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَلَا يَصِحُّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ
الْإِيجَابُ بِصِيغَةِ الْعَقْدِ لَا الْأَمْرِ. ة فُود: (بَلْ وَأَبْلَغُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْوَاوِ. ة فُود: (بَلْ أَنْ لَا يُرَدَّ الْخ) عِبَارَةٌ
الْمُتَنِّ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لَفْظًا عَنِ الْقَبُولِ مَعْنَى فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الرُّضَا فَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ
لَأَنَّهُ لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ أَوْ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ صَحَّ كَمَا قَالَ الزَّافِعِيُّ فِي الطَّلَاقِ أَوْ بِمَعْنَى
عَدَمِ الرَّدِّ فَيُشْتَرَطُ جِزْمًا فَلَوْ قَالَ لَا أَقْبَلُ أَوْ لَا أَفْعَلُ بَطَلَتْ فَإِنْ نَدِمَ بَعْدَ ذَلِكَ حُدِّثَ لَهُ وَمَرَّ أَنَّ الْمَفْهُومَ
إِذَا كَانَ فِيهِ تَقْصِيلٌ لَا يُرَدُّ اه. ة فُود: (وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فُورٌ وَلَا مَجْلِسٌ) هَذَا مَفْهُومٌ مِنَ الْمُتَنِّ بِالْأَوَّلَى.

ة فُود: (لَأَنَّ التَّوَكِيلَ الْخ) تَقْلِيلٌ لِلْمُتَنِّ وَالشَّرْح. ة فُود: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ الْخ) كَذَا فِي الرُّوْضِ
وغيره عِبَارَةٌ الرُّوْضِ وَإِنْ بَلَغَهُ أَنْ زَيْدًا وَكَلَّهُ وَصَدَّقَ تَصَرَّفَ لَا إِنْ كَذَّبَ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ اه وَعِبَارَةٌ
الرُّوْضَةِ قَالَ فِي الْحَاوِي لَوْ شَهِدَ لِزَيْدٍ شَاهِدَانِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّ عَمْرًا وَكَلَّهُ فَإِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِ زَيْدٍ صِدْقُهُمَا
جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِالْوَكَالَةِ وَلَوْ رَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَصْدَقْهُمَا لَمْ يَجْزَ لَهُ الْعَمَلُ بِهَا وَلَا يُغْنِي قَبُولُ
الْحَاكِمِ شَهَادَتَهُمَا عَنِ تَصْدِيقِهِ انْتَهَتْ اه سم. ة فُود: (صَحَّ) وَفَاقًا لِلْمُتَنِّ وَالنَّهَايَةِ. ة فُود: (كِبَابِحَةِ
الطَّعَامِ) فِي الرُّوْضِ وَلَوْ رَدَّهَا أَي: رَدَّ الْوَكِيلُ الْوَكَالََةَ أَزْتَدَتْ بِخِلَافِ الْمُبَاحِ لَهُ إِذَا رَدَّ الْإِبَاحَةَ فَإِنْ رَدَّهَا أَي

ة فُود: (وَلَوْ قَالُوا فَلَانًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ جَازَ) اعْتَمَدَهُ م ر. ة فُود: (وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فُورٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ
نَعَمْ لَوْ وَكَلَّهُ فِي إِبْرَاءِ نَفْسِهِ أَوْ عَرَضِهَا الْحَاكِمُ عَلَيْهِ عِنْدَ ثُبُوتِهَا عِنْدَهُ اغْتَبَرَ الْقَبُولُ بِالْإِثْبَاتِ قُورًا ذَكَرَهُ
الرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَذَا لَا يُسْتَنْبِطُ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَمْلِكٌ لَا تَوْكِيلٌ كَتَقْظِيرِهِ
فِي الطَّلَاقِ وَالثَّانِي إِنَّمَا اغْتَبَرَ فِيهِ الْقُورُ لِلْإِزَامِ الْحَاكِمِ إِيفَاءَ الْغَرِيمِ لَا لِلْوَكَالَةِ اه. فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ لَا
يَتَعَلَّقُ بِمَا فِيهِ غَرِيمٌ. ة فُود: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ وَعِبَارَةٌ
الرُّوْضِ قُبِيلَ الْبَابِ الثَّالِثِ فِي الْإِخْتِلَافِ وَإِنْ بَلَغَهُ أَنْ زَيْدًا وَكَلَّهُ وَصَدَّقَ تَصَرَّفَ لَا إِنْ كَذَّبَ وَإِنْ قَامَتْ
بَيِّنَةٌ اه وَعِبَارَةٌ الرُّوْضَةِ ثُمَّ مَا نَصَّهُ قَالَ الْحَاوِي لَوْ شَهِدَ لِزَيْدٍ شَاهِدَانِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّ عَمْرًا وَكَلَّهُ فَإِنْ وَقَعَ
فِي نَفْسِ زَيْدٍ صِدْقُهُمَا جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِالْوَكَالَةِ وَلَوْ رَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمَا لَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا لِأَنَّ

مَالُ أَبِيهِ ظَانًا حَيَاتَهُ فَكَانَ مِثْنًا وَسَيَاتِي فِي الْوَدِيعَةِ أَنَّهُ يَكْفِي اللَّفْظَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْقَبُولَ مِنَ الْآخَرِ وَقِيَاسُهُ جَرِيانُ ذَلِكَ هُنَا لِأَنَّهَا تَوْكِيلٌ وَتَوَكُّلٌ وَقَدْ يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا كَمَا إِذَا كَانَ لَهُ عَيْنٌ مُعَارَةً أَوْ مُؤَجَّرَةً أَوْ مَقْصُوبَةً فَوَهَبَهَا لِآخَرَ وَأَذِنَ لَهُ فِي قَبْضِهَا فَوَكَّلَ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ فِي قَبْضِهَا لَهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ لَفْظًا لِتَزُولَ يَدُهُ عَنْهَا بِهِ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ لِلْمُضَرَّفِ وَقِيلَ يُشْتَرَطُ (فِي صَيِّغِ الْعُقُودِ كَوَكَّلْتُكَ) قِيَاسًا عَلَيْهَا (دُونَ صَيِّغِ الْأَمْرِ كَعِمْ أَوْ اعْتَقِ) لِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ أَمَّا الَّتِي بِجَعْلٍ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْقَبُولِ لَفْظًا إِنْ كَانَ الْإِيجَابُ بِصِيغَةِ الْعَقْدِ لَا الْأَمْرِ وَكَانَ عَمَلُ الْوَكِيلِ مَضْبُوبًا لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ. (وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ) مِنْ صِيغَةٍ أَوْ وَقْتٍ (فِي الْأَصَحِّ) كَسَائِرِ الْعُقُودِ خَلَا الرِّصِيَّةَ لِأَنَّهَا تَقْبَلُ الْجَهَالََةَ وَالْأَمَارَةَ لِلْحَاجَةِ

الوكالة ونديم جددت اه ودكر في شرحه نزاعا في مسألة رد الإباحة اه سم. هـ فود: (والقبول من الآخر) أي بالفعل اه سيد عمر عبارة ع ش أي قبول ما خوطب به من أخذ الوديعة أو دفعها اه وعبارة الزبيدي قوله من الآخر أي ولو الموكل هنا اه. هـ فود: (لأنها) أي: الوديعة. هـ فود: (وقد يشترط) إلى المشي في المغني. هـ فود: (وأذن له) أي: أذن الواهب للآخر. هـ فود: (فوكّل) أي: الآخر اه ع ش. هـ فود: (فوكّل من إلخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ويوافقه قوله لتزول اه سم. هـ فود: (لا بد من قبوله) أي: قبول من هي يده. هـ فود: (مطلقا) أي: سواء صيغ العقود وغيرها اه ع ش. هـ فود: (قياسا عليها) أي: على العقود. هـ فود: (لفظا) أي: وفورا اه ع ش. هـ فود: (إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر) أسقطه النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه ظاهره م ر أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفي حجج أما التي بجعل إلخ اه لكن الشيخ السلطان اعتد ما قاله الشارح. هـ فود: (وكان عمل الوكيل مضبوطا) أي: وإن لم يكن مضبوطا فجمالة اه كزدي عبارة السيد عمر فإن لم يكن مضبوطا وعمل فظاهره أنه إجارة فائدة يتبني أن يستحق أجره المثل لأنه عمل طامعا أي حيث لم يكن عالما بالفساد اه. هـ فود: (من صيغة أو وقت) كقوله إذا قدم زيد أو جاء رأس الشهر فقد وكلتك بكذا أو فانت وكيلى فيه اه. هـ فود: (والإمارة) عطف على الرصية أي وخلا الإمارة لقوله ﷺ في غزوة مؤتة: «إن قيل زيد فجعفر فإن قيل جعفر فمبذ الله بن رواحة» اه كزدي عبارة ع ش قوله خلا الرصية أي بأن يقول إذا جاء رأس الشهر فقد أوصيت له بكذا أو إن كمل الشهر فقلان وصيتي سم وقوله والإمارة في

قبولها عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يفتني قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه. هـ فود: (وسياتي في الوديعة أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر إلخ) قال في الرّوض في الحكم الخاص ولو ردها أي رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له إذا رد الإباحة اه. وقال هنا فإن ردها ونديم جددت انتهى. وذكر في شرحه ثم نزاعا في مسألة رد الإباحة. هـ فود: (فوكّل من هي بيده إلخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ويوافقه قوله لتزول إلخ.

فلو تصرف بعد وجود الشرط كأن وكله بطلاق زوجته سيكبحها أو يبيع أو يعتق عبده سيملكه أو بتزويج بنته إذا طلقت وانقضت عدتها فطلق بعد أن نكح أو باع أو أعتق بعد أن ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملاً بمعوم الإذن وتمثيلي بما ذكر هو ما ذكره الإسوي في الأولى وقياسها ما بعدها كما يقتضيه كلام الجواهر وغيرها وقال الجلال البلقيني يحتمل أن يصح التصرف كالوكالة المتعلقة بفقد التعليق وبصح التصرف لمعوم الإذن ولم يذكره أي نصاً وأن يبطل لعدم ملك المحل حالة اللفظ بخلاف المتعلقة فإنه مالك للمحل عندها وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بأنهما لا يفرقان إلا في الحج والعارية والخلع والكتابة اهـ. وقضية رده للثاني بما ذكر اعتماده للأول وليس المتعلقة مستلزماً لملك

فتاوى البلقيني في باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذمب الشافعي إلا في محل الضرورة كالإمارة والإصاء اهـ ومنه تستفيد أن ما يجعل في مواضع الأخباس من جعل النظر له ولأولاده بعده لا يصح في حق الأولاد بره اسم على منهج اهـ ولك منع الاستفادة بحمل كلام البلقيني أخذاً من الحديث المار أيضاً ومما مر في شرح قلو وكله يبيع عبده سيملكه إلخ على ما إذا لم يكن التعليق تابياً لوجوده. فوه: (فلو تصرف إلخ) عبارة النهاية والمعني والأسنى وعلى الأول يتفقد تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لوجود الإذن ويتفقد أيضاً تصرف صادف الإذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الإذن فاسداً كما لو قال وكلت من أراد بيع داري فلا يتفقد التصرف كما قال الزركشي اهـ.

فوه: (أو بتزويج بنته إلخ) قد مر ترجيح النهاية وفقاً لإليه عدم التفوذ في هذه الصورة. فوه: (وتمثيلي) أي: للتصرف بعد وجود الشرط المعلق به. فوه: (في الأولى) أي: مسألة الطلاق اهـ كزدي. فوه: (وقال الجلال البلقيني) أي: في الصور المذكورة بقوله كان وكله إلخ سيئ عمر. فوه: (كالوكالة المتعلقة) أي: تعليقاً صريحاً اهـ كزدي. فوه: (ولم يذكره) أي: صحة التصرف والتذكير باختيار الإحتمال. فوه: (فإنه) أي: الموكّل المعلق. فوه: (هنا) أي: حالة الوكالة. فوه: (وعلى هذا) أي: إحتمال البطلان. فوه: (بين الفاسدة إلخ) أي: الوكالة الفاسدة.

فوه: (وهو) أي الفرق المذكور وقال الكزدي الضمير يرجع إلى قوله وأن يبطل اهـ. فوه: (بأنهما) أي: الباطل والفاسد. فوه: (وقضية رده) أي: الجلال وكذا ضمير اغتياده. فوه: (للثاني) أي: إحتمال البطلان. فوه: (بما ذكر) أي: بقوله وهو خلاف تصريح إلخ. فوه: (لأول) أي إحتمال الصحة. فوه: (وليس المتعلقة إلخ) رد لقول الجلال بخلاف المتعلقة إلخ وقد يجاب بأن التعليق في

فوه: (فلو تصرف بعد وجود الشرط) إلى قوله: (نفذ عملاً بمعوم الإذن) عبارة الرّوض ولو علّقها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الإذن قال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة إلا أن يكون الإذن فاسداً كقوله وكلت من أراد بيع داري فلا يتفقد التصرف قاله الزركشي اهـ. فوه: (أو بتزويج بنته إذا طلقت إلخ) كذا في شرح الرّوض أيضاً فإنه في الكلام على فساد الوكالة بالتعليق وأنه يتصرف بمعوم

المجمل عندها إذ الصورة الأخيرة فيها تعليق لا يملك للمحل حال الوكالة نعم الوجه أنه لا بد في هذه الصور أن يذكر ما يدل على التعليق كقوله التي سأنكحها أو الذي سأملكه بخلاف اقتصاره على وكلئك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بشي لأن هذا اللفظ يُعَدُّ لَمَوْا لا يُفِيدُ شيئاً أصلاً فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والباطل فتأمله وبأني في الجزية وغيرها ومز في الرهن الفرق بين الفاسد والباطل أيضاً فحصرهم المذكور إضافي وفائدة عدم الصحة بهما في المثنى سقوط المسمى إن كان وجوب أجره المثل وحرمه التصرف كما قاله جعفر متقدمون واعتمده ابن الرقعة لكن استبعده آخرون لبقاء الإذن ومن ثم اعتمد البلقيني الجمل

الصورة الأخيرة ضمني لا صريح فإن المتبادر أن إذا طُلِّقَتْ الْخُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّزْوِيجِ لَا بِالتَّوَكِيلِ. ٥ فود: (إذ الصورة الأخيرة فيها تعليق إلخ) أي بخلاف الأولتين فإنهما لا تعلّق فيهما اه كزدي. ٥ فود: (ما يدل على التعليق) أي: ولو ضمنا اه كزدي. ٥ فود: (فليس ذلك) أي: البطلان في الصورة المذكورة إذا لم تقارن ما يدل على التعليق. ٥ وفود: (من حيث الفرق إلخ) أي: بل حيث إن ذلك لَمَوْ. ٥ فود: (وبأني في الجزية إلخ) رد لقول الجلال وهو خلاف تضييعهم إلخ. ٥ فود: (بين الفاسد إلخ) أي: من الجزية وغيرها والزمن. ٥ فود: (أيضا) أي: كالحج ومأمعه. ٥ فود: (عدم الصحة) أي: عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف. ٥ فود: (بهما) أي: مع التعليق بالصفة والوقت وإضافتهما إلى المثنى بصدي إطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير الثانية صورنا التوكيل بطلاق من سأنكحها ويتبع من سأنملكه السابقان في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة الكزدي قوله وفائدة عدم الصحة بها إلخ أي عدم صحة التصرف بالوكالة المعلقة بل بالإذن اه وقضيته أفراد الضمير في نسخته من الشرح أقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير الثانية تكلف والظاهر أن مرجعه الفاسد والباطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المثنى يغني في مسألة المثنى من تعليق الوكالة. ٥ فود: (سقوط المسمى) أي: الجمل المسمى اه مغني. ٥ فود: (إن كان) أي: المسمى بأن عيئت أجره الوكيل في الوكالة المعلقة التي بجمل. ٥ فود: (وحرمه التصرف) عطف على سقوط المسمى. ٥ فود: (لكن استبعده آخرون إلخ) وإفاة للنهاية والمغني عبارتهما والإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطي العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرقعة اه. ٥ فود: (الجمل) أي: جمل التصرف.

الإذن قال ما نعه وشمل كلامهم التكاخ فينفذ بعد وجود الشرط في نحو إذا انقضت عدة بشي فقد وكلتك بتزويجها بخلاف وكلتك بتزويجها ثم انقضت عدتها اه. لكن أطال ابن العباد في توقيف الحكماء في بيان عدم الثبوت إذا فسد التوكيل في التكاخ وفي تعليق من سوى بين التكاخ وغيره في الثبوت في ذلك وقد تقدم هذا في الحاشية وأن الشارح أشار إليه. ٥ فود: (وحرمه التصرف) كما قاله جعفر متقدمون إلخ) عبارة شرح م ر والإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ

وَنَقَلَهُ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ وَيَصِحُّ تَوْقِيفُهَا كَالِى شَهْرِ كَذَا فَيَنْعَزِلُ بِمَجْهِهِ وَعَجِيبٌ نَقْلُ شَارِحِ
هَذَا عَنْ بَحْثِ لَابِنِ الرَّفْعَةِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ (فَإِنْ نَجَّزَهَا وَشُرْطَ لِلتَّصَرُّفِ
شُرْطَ جَانِ اتِّفَاقًا فَوَكَّلْتُكَ الْآنَ بِيَعِ هَذَا وَلَكِنْ لَا تَبِعُهُ إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي وَكَّلْتُكَ
وَلَا تَبِعُهُ إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ وَأَنَّ الْآنَ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَالَ لِأَخْرَجْ قَبْلَ رَمَضَانَ وَكَّلْتُكَ
فِي إِخْرَاجِ فِطْرَتِي وَأَخْرَجَهَا فِي رَمَضَانَ صَحَّ لِأَنَّهُ نَجَّزَ الْوَكَالَةَ وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِمَا قَيَّدَهَا بِهِ الشَّارِحُ
فَهُوَ كَقَوْلِ مُحَرِّمِ زَوْجٍ بَنَتِي إِذَا أَحْلَلْتُ وَقَوْلِ وَلِيِّ زَوْجٍ بَنَتِي إِذَا طَلَّقْتُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا
وَتَكَلَّفَ فَرْقَ بَيْنِ هَذَيْنِ وَمَسْأَلَتُنَا بَعِيدٌ جِدًّا بِخِلَافِ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَأَخْرَجَ فِطْرَتِي لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ
مَحْضٌ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْتَمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ أَطْلَقَ الْجَوَازَ وَمَنْ أَطْلَقَ الْمَنْعَ وَظَاهِرٌ صِحَّةُ
إِخْرَاجِهِ عَنْهُ فِيهِ حَتَّى عَلَى الثَّانِي لِعُمُومِ الْإِذْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْهَا تَقَرَّرَ. (وَلَوْ قَالَ وَكَّلْتُكَ) فِي كَذَا
(وَمَتَى) أَوْ مَهْمَا (عَزَلْتُكَ فَانْتِ) وَكِلَيْهِ صَحَّتْ الْوَكَالَةُ (فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ نَجَّزَهَا
وَلِلْخِلَافِ هُنَا شُرُوطٌ لَا حَاجَةَ لَنَا بِذِكْرِهَا فَمَتَى انْتَفَى وَاجِدٌ مِنْهَا صَحَّتْ قَطْعًا (وَفِي عَوْدِهِ
وَكِلَا بَعْدَ الْعَزْلِ الْوَجْهَانِ فِي تَعْلِيلِهَا) لِأَنَّهُ غَلَّقَهَا ثَانِيًا بِالْعَزْلِ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْعَوْدِ لِفَسَادِ التَّعْلِيلِ

• قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ تَوْقِيفُهَا إِلَيْهِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فَيَنْعَزِلُ) فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ لِيَنْعَزِلَ بِاللَّامِ اه
سَيِّدُ عَمَرٍ. • قَوْلُهُ: (اتِّفَاقًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَذَلِّكَ فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ إِلَيْهِ) فِي الْعِلْمِ بَحْثٌ لِإِمْكَانِ
الْفَرْقِ بَعْدَ تَأْتِيِ الْمَوْكَلِّ فِيهِ الْآنَ بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر أَيِ فِي النَّهْيَةِ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَيِ الشَّارِحِ
حَاجَ مُعَبَّرًا بِقَالَ بَعْضُهُمْ ثُمَّ قَالَ وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ الصَّحَّةِ إِذْ كُلُّ مِّنِ الْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ لَا يَمْلِكُ
تِلْكَ عَنْ نَفْسِهِ حَالِ التَّوَكُّلِ انْتَهَى اه سَمَّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ الْفَرْقَ بَعِيدٌ جِدًّا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ.
• قَوْلُهُ: (صَحَّ) مَرَّةً عَنِ النَّهْيَةِ خِلَافَهُ آتِيًا. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا) أَيِ: الْفِطْرَةَ بِغَيْرِ إِخْرَاجِهَا.
• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ إِلَيْهِ) أَيِ: فَلَا يَصِحُّ وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ صِحَّةُ إِخْرَاجِهِ إِلَيْهِ)
اِعْتَمَدَهُ م ر اه سَمَّ أَيِ فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (صَحَّةُ إِخْرَاجِهِ فِيهِ) أَيِ: عِنْدَ إِخْرَاجِ الْوَكِيلِ الْفِطْرَةَ عَنْ
الْمَوْكَلِّ فِي رَمَضَانَ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْنِيثٌ ضَمِيرٌ إِخْرَاجِهِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى عَلَى الثَّانِي) أَيِ:
قَوْلُهُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَهْمَا) أَيِ: أَوْ إِذَا. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ نَجَّزَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَتَجْرِيَانِ فِي
النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ غَلَّقَهَا) إِلَى قَوْلِهِ لِيُقَاوِمَ إِلَيْهِ الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ مَتَى إِلَى لَأَنَّهُ.

لَيْسَ مِنْ تَعَاطِيِ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَقْدَمَ عَلَى عَقْدِ صَحِيحٍ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ اه. • قَوْلُهُ: (وَنَقَلَهُ عَنْ
مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ فَقَالَ وَيَصِحُّ تَوْقِيفُ الْوَكَالَةِ كَوَكَّلْتُكَ شَهْرًا اه. • قَوْلُهُ: (وَبِذَلِكَ
يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَالَ إِلَيْهِ) فِي الْعِلْمِ بَحْثٌ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ لِعَدَمِ تَأْتِيِ الْمَوْكَلِّ فِيهِ الْآنَ بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ
رَأَيْتُ م ر نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ مُعَبَّرًا بِقَالَ بَعْضُهُمْ ثُمَّ قَالَ وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ الصَّحَّةِ إِذْ كُلُّ مِّنِ الْمَوْكَلِّ
وَالْوَكِيلِ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ حَالِ التَّوَكُّلِ اه. • قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ صِحَّةُ إِخْرَاجِهِ إِلَيْهِ) اِعْتَمَدَهُ م ر.

وقضيته أنه يعود له الإذن العام فينفذ تصرفه وهو كذلك فطريقه أن يقول عزلتك عزلتك أو متى أو مهما عذت وكيلي فانت معزول لأنه ليس هنا ما يقتضي التكرار ومن ثم لو أتى بكُلما عزلتك فانت وكيلي عاد مطلقا لاقتضاها التكرار فطريقه أو يؤكل من يعزله أو يقول وكُلما وكلتك فانت معزول فإن قال وكُلما انعزلت فطريقه وكُلما عذت وكيلي لتقاوم التعليقين واعتصم العزل بالأصل وهو الحجر في حق الغير فقدّم وليس هذا من التعليق قبل الملك خلافا للشبكي لأنه ملك أصل التعليقين (وبجريان في تعليق العزل) بنحو طلوع الشمس والأصح عدم صيغته فلا ينزل بطلوها وحينئذ فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم لكن أطل جفع ..

• فود: (وقضيته) أي: التعليل. • فود: (فطريقه) عبارة المُنهي فطريقه في أن لا ينفذ تصرفه أن يكرّر عزله فيقول عزلتك عزلتك اه. • فود: (أنه يقول إلخ) الأولى حذف الضمير. • فود: (عزلتك عزلتك) فإنه ينزل بالأولى ويعود وينزل بالثانية ولا يعود اه كُردّي. • فود: (أو متى أو مهما عذت إلخ) أي: والطريق الثانية أن يقول متى أو مهما عذت إلخ. • فود: (لأنه ليس إلخ) تعليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقتين المذكورتين. • فود: (هنا) أي: في الصيغ المذكورة. • فود: (وإن ثم) أي: من أجل أن عدم المؤد وعدم النفوذ لأجل عدم مقتضى التكرار. • فود: (عاد مطلقا) أي: عن التثبيد بمدة عبارة المُنهي تكرار المؤد بتكرار العزل اه. • فود: (لاقتضاها) أي: لفظة كُلما. • فود: (فطريقه إلخ) أي: طريق عدم نفوذ تصرفه إذا حصل العزل عبارة المُنهي وينفذ تصرفه على الأول لما مرّ وطريقه في أن لا ينفذ تصرفه أن يؤكل غيره في عزله لأن المعلق عليه عزل نفسه إلا أن كان قد قال عزلتك أو عزل أحد عني فلا يكفي التوكيل بالعزل بل يتعين أن يقول كُلما عذت وكيلي فانت معزول فيمنع تصرفه اه. • فود: (أو يقول إلخ) أي والطريق الثانية أن يقول بعد قوله كُلما عزلتك إلخ وكُلما وكلتك إلخ. • فود: (فإن قال إلخ) أي بدل قوله كُلما عزلتك. • فود: (وكُلما انعزلت) أي: فانت وكيلي. • فود: (فطريقه إلخ) أي: وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل. • فود: (وكُلما عذت) أي: فانت معزول. • فود: (لتقاوم التعليقين) أي: لتعارض تعليق العزل وتعليق الوكالة. • فود: (وليس هذا) أي: تعلق العزل عبارة المُنهي فإن قيل هذا أي قوله كُلما عذت وكيلي فانت معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لأنه لا يملك العزل عن الوكالة التي لم تُصدّر منه فهو كقوليه إن ملكت فلانة فهي حرة أو نكحتها فهي طالق وهو باطل أجيب بأن العزل المعلق إنما يؤثّر فيما يثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المتأخر عنه إذ لا يصح إبطال المؤد قبل عقدها فإن قيل إذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة فما فائدة صحتها أجيب بأن الفائدة في ذلك استقرار الجعل المُسمّى إن كان بخلاف الفاسدة فإنه يسقط ويجب أجره المثل اه.

• فود: (سئ) (وبجريان) أي: الوجهان في صحة تعليق الوكالة اه مُنهي. • فود: (فينفذ التصرف) خالفه النهاية والمُنهي والأشئ فقالوا وعلى الأصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود

• فود: (فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم إلخ) الحق م ر خلاف ذلك وهو امتناع التصرف بعموم

في استشكله بأنه كيف ينفذ مع منع المالك منه وتخلص عنه بعضهم بأنه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ كما لو نجزها وشرط للتصرف شرطاً وأخذ بعضهم بقضية ذلك فجزم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب بأن لا نسلم أن المنع مفيد إلا لو صحبت الصيغة الدالة عليه ونحن قد قررنا بطلان هذه المعلقة فعملنا بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد له رافع صحيح وحيثئذ انقضى نفوذ التصرف عملاً بالأصل المذكور فتأمل.

(فرغ) وكله في قبض دونه فتعوض عنه غير جنس حقه بشرطه فإن كان الموكل قال له وكالة مفوضة أو مطلقة صح كما قاله بعضهم وكأنه تجوز بالقبض عن تراءة ذمة المدين وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم إلغاء مفوضة أو مطلقة والمفوض ثمان عن ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عني

الشرط لوجود المنع كما أن التصرف ينفذ في الوكالة الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الإذن اهـ. فؤد: (في استشكله) المتبادر أن مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بأنه إلخ على ظاهره وقوله وتخلص إلخ ليس كذلك بل هو في الحقيقة أخذ بقضية الإشكال نظير ما يأتي آنفاً ويحتل أن مرجعه عدم الإنزال فقوله بأنه كيف إلخ يعني بأن عدم الإنزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ إلخ وحيثئذ فقوله وتخلص إلخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل. فؤد: (هـ) أي: الإشكال.

فؤد: (ولا رفع الوكالة) هذا غني عن البيان وغير متوهم أصلاً. فؤد: (بقضية ذلك) أي: الإشكال اهـ كزدي. فؤد: (وقد يجاب) أي: عن الإشكال. فؤد: (بأن لا نسلم إلخ) لك أن تمنع هذا الجواب بأن قياس ما تقدم في الوكالة المعلقة من جواز التصرف لمعوم الإذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تأمل اهـ سم. فؤد: (مفيد) أي لعدم نفوذ التصرف اهـ كزدي والأولى لمنع التصرف. فؤد: (الصيغة) أي: تعليق العزل. فؤد: (ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والأصح عدم صحته. فؤد: (بطلان هذه المعلقة) أي: تعليق العزل والتأنيث باختيار الصيغة كما عرّب عنه بها آنفاً اهـ كزدي ولك أن تقول إن المفتى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق. فؤد: (بشرطه) احتراز عن نحو ذين السلم مما لا يجوز الإعتراض عنه. فؤد: (وكانه) أي: الموكل (تجوز) أي أراد على سبيل المجاز. فؤد: (ذلك) أي: قوله وكانه إلخ. فؤد: (لئلا يلزم إلخ) قد يمنع لزوم ما ذكر لإمكان إعماله بالنسبة لغير التوقيض

المنع الحاصل من العزل ولهذا قال في شرح الرّوض وعلى المرجح وهو فساد العزل المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما أن التصرف المعلق ينفذ في الوكالة الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الإذن انتهى. فؤد: (وقد يجاب بأن لا نسلم أن المنع مفيد إلخ) لك أن تمنع هذا الجواب بأن قياس ما تقدم في الوكالة المعلقة من جواز التصرف بمعوم الإذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تأمل. فؤد: (وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم إلغاء إلخ) قد يمنع لزوم ما ذكر لإمكان إعماله بالنسبة لغير

عَبْدُ فَقَالَ أَحَدُهُمَا هَذَا وَقَالَ الْآخَرُ خُرَّ عَتَقَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يُشْتَرِطُ صُدُورَهُ مِنْ نَاطِقٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يُشْتَرِطُ مَرْدُودٌ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يُحْفَظْ عَنْ نَحْوِيٍّ بَلْ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ وَبِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُصْطَلَحِينَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بَلْغَوْا بَلْ اتَّكَلَّ عَلَى نُطْقِي الْآخَرِ بِالْآخَرِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا نَطَقَ بِهِ كُلُّ لَهْ دَخَلَ فِي الْعِنَقِ لِأَنَّهُ شَرَطٌ لِلْآخَرِ وَمَشْرُوطٌ لَهُ فَلَا سَابِقَ مِنْهُمَا حَتَّى يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْعِنَقُ هَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ نَظَرَ إِلَى أَنَّ كَلَامَ كُلِّ مُقَدَّرٍ وَمَثْوِيٍّ فِي صِحَّةِ كَلَامِ الْآخَرِ فَهَذَا فِي حُكْمِ جُمْلَتَيْنِ فَلَا يَنْفَرُ ذَلِكَ عَلَى اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ النَّاطِقِ وَلَا عَدَمِهِ وَحَيْثُ كَانَ الْعِنَقُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالثَّانِي لَا غَيْرَ وَإِنْ لَمْ يُنْظَرِ لِذَلِكَ فَكُلُّ تَكَلُّمٍ بَلْغَوْا لِأَنَّ مَدَارَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْنَادِ وَهُوَ إِيقَاعُ النِّسْبَةِ أَوْ انْتِزَاعُهَا وَذَلِكَ الْإِيقَاعُ لَا يَنْتَصُرُ تَجْزِئَهُ حَتَّى

أه سم وقد يُجَابُ بِأَنَّ التَّوَكُّلَ الْمَذْكُورَ كَانَ يُقِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِدَوْنِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ. هـ فُود: (هَذَا) مَقُولُ فَقَالَ. هـ وَفُود: (خُرَّ) مَقُولُ وَقَالَ. هـ وَفُود: (عَتَقَ جَوَابٌ وَلَوْ الْخُ). هـ فُود: (الْمُصْطَلَحِينَ) أَي: مِنْ الرُّكِّلَيْنِ الْمُتَّحِقَيْنِ عَلَى أَنَّ يَتَكَلَّمُ كُلُّ بَعْضِ الْكَلَامِ. هـ فُود: (بَلْ اتَّكَلَّ عَلَى نُطْقِي الْآخَرِ الْخُ) أَي: تَرَكَ النُّطْقَ بِالْكَلِمَةِ الْآخَرَى أَكْثِفَاءً بِنُطْقِي صَاحِبِهِ بِهَا. هـ فُود: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَي: بِقَوْلِهِ وَبِأَنَّ كُلَّ الْخُ. هـ فُود: (مَشْرُوطٌ لَهُ) الْأَوَّلَى بِهِ. هـ فُود: (هَذَا مَا أَشَارَ الْخُ) لَمَلْ الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ وَكُلُّ إِلَى هُنَا وَنُحْتَمَلُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِ وَبِأَنَّ كُلَّ إِلَى هُنَا. هـ فُود: (أَنَّ كَلَامَ كُلِّ) أَي مَنطُوقُ كُلِّ أَي مِثْلِهِ. هـ فُود: (فَهُمَا الْخُ) أَي مَنطُوقَاهُمَا. هـ فُود: (فَلَا يَنْفَرُ ذَلِكَ) أَي الْعِنَقُ أَوِ الْخِلَافُ فِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَوْلُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ النَّاطِقِ الْخُ لِمُجَرَّدِ تَوْسِيعِ الدَّائِرَةِ وَالْأَفَحُّ الْمَقَامُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْمَغْطُوفِ أَي عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْإِتِّحَادِ. هـ فُود: (وَحَيْثُ) أَي حِينَ النَّظَرِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ كُلِّ الْخُ. هـ فُود: (فَالْعِنَقُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالثَّانِي الْخُ) يَتَأَمَّلُ أَهْ سَمِ أَقُولُ يَظْهَرُ وَجْهَ الْحَضَرِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ الْخُ. هـ فُود: (وَهُوَ إِيقَاعُ النِّسْبَةِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ كَوْنُ الْإِسْنَادِ بِهَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَبَرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَجَلِّهِ لَا فِي الْإِنْشَاءِ كَمَا فِي مَسَائِلِنَا أَهْ سَمِ. هـ فُود: (وَذَلِكَ الْإِيقَاعُ لَا يَنْتَصُرُ تَجْزِئَهُ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِكُلِّ مِنَ النَّاطِقَيْنِ أَنْ يَقْصِدَ رِبْطَ مَا نَطَقَ بِهِ الْآخَرُ وَيُذَرِّكَ وَقَوْعَ ذَلِكَ الرِّبْطِ وَلَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ أَهْ سَمِ.

التَّوَكُّلِ. هـ فُود: (فَالْعِنَقُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالثَّانِي لَا غَيْرَ) يَتَأَمَّلُ. هـ فُود: (لِأَنَّ مَدَارَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْخُ) هَذَا شَيْءٌ رَدُّهُ بِالْمُرَادِيِّ الْقَوْلِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ النَّاطِقِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هَذَا لَا يُقِيدُ هُنَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ تَأَثُّرَ هَذِهِ الصِّغَةِ لَا يَتَوَقَّفُ شَرْعًا عَلَى اتِّصَافِ الْآتِي بِالْإِسْنَادِ بَلْ مَتَى نَطَقَ بِهَا حَصَلَ الْعِنَقُ قَامَ بِهِ الْإِسْنَادُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الصَّارِفِ عَلَى أَنَّ الْإِسْنَادَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَبَرِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْصِفُ بِالْإِيقَاعِ أَوِ الْإِنْتِزَاعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَجَلِّهِ لَا فِي الْإِنْشَاءِ كَمَا فِي مَسَائِلِنَا فَلْيَتَأَمَّلُ. هـ فُود: (وَذَلِكَ الْإِيقَاعُ لَا يَنْتَصُرُ تَجْزِئَهُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِيقَاعَ مَعْنَاهُ إِذْرَاكَ الْوُقُوعِ وَيُمْكِنُ كُلًّا مِنَ النَّاطِقَيْنِ أَنْ يَقْصِدَا رِبْطَ مَا نَطَقَ بِهِ بِمَا نَطَقَ بِهِ

يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ اشْتِرَاطَ اتِّحَادِ النَاطِقِ هُوَ التَّحْقِيقُ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ عَنْ نَحْوِي
مَنْعُوعٍ فَإِنْ قُلْتُ: أَيُّ النَّظَرَيْنِ أَصَوَّبٌ قُلْتُ: الْأَوَّلُ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَيْثُ أُمِكنَ تَصْحِيحُهُ لَمْ يَحْزَرْ
إِلَّا غَاوُهُ وَهُنَا أُمِكنَ تَصْحِيحُ الْمَثْنِيِّ بِسَبْقِ كَلَامِ الْأَوَّلِ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ بِهِ
شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى لَفْظَ أَنْتَ يُنَازَعُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقَ بَأَنَّ أَنْتَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى إِضْمَارِهِ لَفْظَ
سَبْقُهُ كَطَلَقَهَا فَتَمَحَضَّتِ النِّثَةُ فِيهِ وَهِيَ وَحْدَهَا لَا تَأْتِي لَهَا فِي اللَّفْظِ الْمَحْذُوفِ لِضَمِّهَا وَلَا
كَذَلِكَ خَرَّ هُنَا فَإِنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُ سَبْقِهِ فَلَمْ تَتَمَحَضَّ النِّثَةُ فِيهِ فَالْحَقُّ بِالْمَلْفُوظِ بِهِ حَقِيقَةُ
فَتَأْتِلُهُ.

(فصل)

فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ بَعْدَ صِحَّتِهَا وَهِيَ مَا لِلْوَكِيلِ وَعَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَتَعْيِينِ الْأَجَلِ
وِشْرَاؤُهُ لِلْمَتَّعِ وَتَوَكِيلُهُ لِغَيْرِهِ (الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ) حَالٌ كَوْنُ الْبَيْعِ (مُطْلَقًا) فِي التَّوَكِيلِ بِأَنَّ لَمْ يَنْصُ
لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ حَالٌ كَوْنُ التَّوَكِيلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْوَكِيلِ مُطْلَقًا أَيْ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ وَيَصِحُّ كَوْنُهُ
صِفَةً لِتَصَدِيرِ مَحْذُوفٍ أَيْ تَوَكِيلًا مُطْلَقًا (لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ)

• فَوَدَّ: (وَبِهَذَا يُعْلَمُ الْإِنْفِ) أَيُّ بِقَوْلِهِ لَأَنَّ مَقْدَارَ الْكَلَامِ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ طَالِقٌ الْإِنْفِ) قَدْ
يُقَالُ هَذَا لَيْسَ نَظِيرُ مَا ذُكِرَ وَإِنَّمَا نَظِيرُهُ أَنْ يُوَكَّلَ اثْنَيْنِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا آتِ وَالْآخَرُ طَالِقٌ
وَقَدْ يَلْتَزِمُ هُنَا الْوُقُوعُ أَهَ سَم. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ) أَيْ لَيْسَ بِمِثْلِ لَفْظِ
آتِ. • فَوَدَّ: (خَرَّ الْإِنْفِ) الْأَصَوَّبُ هَذَا. • فَوَدَّ: (لَفْظُ سَبْقِهِ) وَهُوَ كَلَامُ الْأَوَّلِ.

فَصْلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ

• فَوَدَّ: (فِي بَعْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَصِحُّ إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيُّ بَعْضُ
أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ. • فَوَدَّ: (مَا لِلْوَكِيلِ وَعَلَيْهِ) أَيُّ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُهَا. • فَوَدَّ:
(عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَتَعْيِينِ الْأَجَلِ) وَقَوْلُهُ وَشِرَاؤُهُ وَقَوْلُهُ
وَتَوَكِيلُهُ كُلُّهَا بِالْجَزْءِ عَطْفًا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَجُوزُ رَفْعِهِ عَطْفًا عَلَى مَا بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيْ وَحُكْمُ تَعْيِينِهِ
الْإِنْفِ. وَيُؤَافِقُهُ رَسْمُ وَشِرَاؤُهُ وَلَوْ أَنَّ أَهَ ش. • فَوَدَّ: (وَتَوَكِيلُهُ لِغَيْرِهِ) أَيْ وَمَا يَنْتَبِئُ ذَلِكَ كَانِزَالِ وَكِيلِ
الْوَكِيلِ وَعَدَمِهِ أَهَ ش. • فَوَدَّ: (هَلَّى غَيْرِهِ) أَيُّ التَّوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ أَهَ ش.
• فَوَدَّ (سُي): (لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) لَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ عَيْنَهُ فَاقْبَلْ بَعْدَ التَّوَكِيلِ وَقَبْلَ الْبَيْعِ

الْآخَرُ وَيُذَرِّكُ وَقُوعُ ذَلِكَ الرِّبَاطِ فَتَأْتِلُهُ وَلَا مَحْذُورَ فِي قَضْدِ الرِّبَاطِ مِنْ كُلِّ مِثْمَا وَإِذْرَاكُهُ وَقُوعُهُ
كَذَلِكَ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَيْسَ نَظِيرُ مَا ذُكِرَ إِنَّمَا نَظِيرُهُ أَنْ
يُوَكَّلَ اثْنَيْنِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا آتِ وَالْآخَرُ طَالِقٌ وَقَدْ يَلْتَزِمُ هُنَا الْوُقُوعُ.

فَصْلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ

• فَوَدَّ (فِي سُي): (لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) لَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ عَيْنَهُ فَاقْبَلْ بَعْدَ التَّوَكِيلِ وَقَبْلَ الْبَيْعِ

الذي وقع فيه البيع بالإذن والإلا بأن سافر بها وكُل في بيعه ليلد بلا إذن لم يجوز له بيعه إلا بنقد البلد المأذون فيها والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها غالباً نقداً كان أو عرضاً لدلالة القرينة الحرفية عليه فإن تعدد لزومه بالأغلب فإن استويا فيبالأنتفع والإلا تحيز أو باع بهما وبحت الزركشي وغيره أن محل الامتناع بالعرض في غير ما يُقصد للتجارة والإلا جاز به كالقراض وبما قرره في معنى مطلقاً اندفع ما قيل كأن يقول بمطلق البيع فإنه ينبغي أن صورته أن يقول بع بكذا ولا يتعرض ليلد ولا أجل ولا نقد بخلاف البيع المطلق لتقييد البيع بتقييد الإطلاق وإنما المراد البيع لا بتقييد اهـ ووجه اندفاعه أن مطلقاً كما عليم مما قرره فيه ليس من لفظ الموكل حتى يؤولهم أنه قيد في البيع وإنما هو بيان لما وقع منه من عدم التقييد بأن لم ينص له على ذات ثمن أصلاً أو على صفته كبيع هذا وكبعه بألف فمعنى الإطلاق في هذا

وجد آخر، أئجه امتناع البيع بالجديد لأنه غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج إلى مراجعته م ر انتهى سم على حج أقول ولو قيل بجواز البيع بالجديد تفويلاً على القرينة العرفية لم يكن بعيداً إذ الظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البيع من الثمود سيما إذا تعددت مراجعة الموكل اهـ ش .

فؤد: (الذي وقع) إلى قوله وبحت في المعنى إلا قوله والمراد إلى لدلالة القرينة . فؤد: (بنقد البلد المأذون فيها) عبارة شرج الرزوض أي والمعنى بنقد بلد حقه أن يبيع فيها اهـ وظاهر أن المراد أن حقه ذلك إما بالشرط إن عيئت بلد ولا فمحل عقد الوكالة إن كان صالحاً ولا كبادية فهل يُعتبر أقرب محل إليها فليأمل اهـ سيد عمر . فؤد: (أو عرضاً) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع بالعرض مطلقاً لأن المراد به حيث لم يكن معاملته أهل البلد به رشيدتي وع ش . فؤد: (لدلالة القرينة إلخ) تعليل للمتن . فؤد: (لزمه بالأغلب) أي : ولو كان غيره أئفع للموكل اهـ ش . فؤد: (فبالأنتفع) هذا ظاهر إن يسر من يشتري بكل منهما فلو لم يجد إلا من يشتري بغير الأنتفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالأول لم يكن بعيداً لأن الأنتفع حبيذ كالمغذوم اهـ ش وهو الظاهر .

فؤد: (ويبحث الأذري إلخ) عبارة النهاية ومحل الامتناع إلخ كما بحثه الزركشي وغيره اهـ .

فؤد: (جاز به) أي وينقد غير نقد البلد بالأولى . فؤد: (وبما قرره في معنى مطلقاً) وهو عدم التقييد بشيء . فؤد: (اندفع ما قيل إلخ) أي لصلاحيته لما قرره به فلا يرد أن أول وجوه إغراه لا ينافي كونه ولو بمعناه من كلام الموكل فتأمله سم على حج اهـ ش . فؤد: (صورته) أي : مطلق البيع .

فؤد: (لتقييد البيع إلخ) أي : في البيع المطلق . فؤد: (وإنما المراد إلخ) أي : والحال أن المراد هنا إنما هو البيع لا بتقييد . فؤد: (لما وقع منه) أي : للفظ صدر من الموكل . فؤد: (كبيع هذا أو كبعه بألف) نشر على ترتيب اللف . فؤد: (في هذا) أي : في بعه بألف .

وجد آخر فئجه امتناع البيع بالجديد لأنه غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج إلى مراجعته م ر فليأمل . فؤد: (ويبحث الزركشي إلخ) اعتمد م ر . فؤد: (وبما قرره في معنى مطلقاً اندفع إلخ) أي لصلاحيته لما قرره به فلا يرد أن أول وجوه إغراه لا ينافي كونه ولو بمعناه من كلام الموكل فتأمله .

الإطلاق في صفاته فاندفع قوله فإن صورته إلى آخره وكذا ما رتبته عليه فإن قلت: كيف يأتي قوله ولا يفتن في الأولى قلت: لأن الثمن فيها يتقدر بتمن المثل كما أفاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع إلا بتمن المثل حالاً من نقد البلد فيصير كأنه منصوص عليه فلا ينقص عنه نقصاً فاجشاً (ولا بنسبة) ولو بتمن المثل لأن المعتاد غالباً الحلول مع الخطر في النسبة ويظهر أنه لو وكله وقت نهب جاز له البيع نسبة لمن يأتي إذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الأمن ثم عرض النهب لأن القرينة قاضية قطعاً برضاه بذلك وكذا لو قال له بعه ببلد أو سوق كذا وأهله لا يشترون إلا نسبة وعلم الوكيل أن الموكل يعلم ذلك فله البيع نسبة حينئذ فيما يظهر أيضاً ثم رأيت ما سأذكوه آخر مهر المثل عن السبكي كالمعمراني أن الولي يجوز له العقد بمؤجل اعتيد وهو يؤخذ ما ذكرته لكن سيأتي فيه كلام لا يمدح مجيئه هنا

فود: (الإطلاق في صفاته) خبر فمعنى إلخ. فود: (فاندفع قوله إلخ) كأنه لا يفتن فيه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيّد عمر. فود: (وكذا ما رتبته عليه) أي: من قوله كان يتبني إلخ ووجه ترتبه عليه أنه جعل كون صورته كذا علة والمفعول مرتب على علية تقدّم في اللفظ أو تأخر اه ع ش أقول اندفاع ما رتبته عليه بما ذكره إنما يظهر لو أريد بالإنشاء الوجوب بخلاف ما إذا أريد به الأولوية كما عبر بها المفتي. فود: (في الأولى) أي: فيما إذا لم ينص على ذات تمن أضلاً كتبع هذا. فود: (ولو بتمن المثل) عبارة النهاية والمفتي ولو بأكثر من تمن المثل اه. فود: (جاز له البيع نسبة) ويتبني أيضاً جواز البيع بالغبن الفاجش وبغير نقد البلد إذا تعيّن لحفظه بأن يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ فليأتمل اه سم أي ولو لم يعلم الوكيل أن الموكل يعلم التهّب.

فود: (لمن يأتي) أي: قبيل قول الرهن ولا يبيع لنفسه. فود: (إذا حفظ به إلخ) هل هو على إطلاقه أو محمول على ما إذا تعيّن طريقاً في الحفظ أي أو كان أقرب الطرق إلى السلامة بحسب غلبة ظنه اه سيّد عمر أقول وظاهر ما قدّمنا أنفاً عن سم الحمل المذكور فقول الشارح به أي بالبيع نسبة لا بغيره بحسب الظن الغالب. فود: (وأهله إلخ) الواو حالية. فود: (فله البيع نسبة) لا شك أن علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع أما علم الوكيل بأن الموكل يعلم ذلك فيظهر أنه شرط لجواز الإقدام فلو تعدى عند جهله به فباع ثم تبين أن الموكل كان عالماً بذلك فتصح ثم رأيت المحشي سم قال قد يقال وإن لم يعلم إذا تبين انتهت اه سيّد عمر. فود: (لكن سيأتي فيه كلام إلخ) عبارته ثم بعد أن ذكر كلام الشبكي والمعمراني نصّها فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري

فود: (جاز له البيع نسبة) هلاً باع حينئذ حالاً وترك الغبض إلى زوال الخوف إلا أن يقال لو باع حالاً رؤماً رفعه المشتري للحاكم فيلزمه أن يتسلم الثمن هذا ويتبني أيضاً جواز البيع بالغبن الفاجش وبغير نقد البلد إذا تعيّن لحفظه بأن يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ فليأتمل. فود: (وعلم الوكيل أن الموكل إلخ) قد يقال وإن لم يعلم إذا تبين.

(ولا يفتن فاجس وهو ما لا يُحتمَلُ غالباً) في المعاملة كدرهمين في عشرة لأنَّ النفوس تَشُحُّ به بخلاف اليسير كدرهم فيها نعم قال ابن أبي الدم العشرة إنَّ تسويع بها في المائة فلا يُتسامح بالمائة في ألف. قال فالصواب الرجوع للعرف ويوافق قولهما عن الروائي أنه يُخْتَلَفُ بأجناس الأموال لكنَّ قوله في البحر أنَّ اليسير يُخْتَلَفُ باختلاف الأموال فزِنِ المشر كثير في التقيد والطعام ونصفه يسير في الجواهر والرقيق ونحوهما فيه نظراً ولعلَّ ذلك باعتبار عرف زمانه وإلا فالأوجه أنه يُعتَبَرُ في كلِّ ناحية عُرف أهلها المُطَرَّد عندهم المُسامحة به ولو باع بتمن المثل وهناك راغب أو حدث في زمن الخيار يأتي هنا جميع ما مرَّ في عذلي الرهن وأقهر

وعدائيه وغيرهما وأنه يُشترط أيضاً فيمن يفتادونه أي الأجل أن يفتادوا أجلاً معيّناً فإن اختلف فيه احتيل إلغاؤه واحتيل اتباع أقلهن فيه اه وقوله اتباع أقلهن فيه هو الأقرب لاتفاق الكل عليه إذ الأقل في ضمن الأكثر اه ش. ه. فود: (في المعاملة) إلى قوله ويوافق في المغني وإلى المتن في النهاية.

ه. فود: (بخلاف اليسير) وهو ما يُحتمَلُ غالباً اه مغني عبارة ع ش قوله بخلاف اليسير يتبعي أن يكون المراد حيث لا راغب بتمام القيمة أو أكثر وإلا فلا يصح أخذ ما سياتي فيما لو عيّن له الفتن أنه لا يجوز له الإقتصار على ما عيّنه إذا وجد راغباً وقد يُفرَّق سم على منهج أقول وقد يتوَقَّف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي متتفة فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة اه أقول وفي سم هنا مِثْلُ إلى عدم الفرق أيضاً. ه. فود: (أنه يُخْتَلَفُ) أي: الغبن اليسير.

ه. فود: (فرز المشر إلخ) كان وجهه أن الأثمان في التقيد والطعام مُنضبطة كما هو مُشاهد في عصرنا فإن تفاوتت كان يسيراً بخلاف الجواهر والرقيق فإن الأثمان فيهما تتفاوت تفاوتاً كلياً وقول الشارح فالأوجه إلخ فيه تأييد لما كتبه في هامش خيار البيع فراجع اه سيّد عمر. ه. فود: (ونصفه إلخ) أي: نصف المشر. ه. فود: (فيه نظراً) أي: بالنظر للتشليل خاصة اه رشيد. ه. فود: (وهناك راغب) أي: ولو بما لا يتغابن به أخذاً من إطلاقه ع ش وسم أي خلافاً لما في شرح الرُّوض والمغني. ه. فود: (أو حدث) أي: الراغب (في زمن الخيار) أي وكان الخيار للبائع أو لهما فإن كان للمُشتري امتنع انتهى شيخنا زيادي اه ع ش وفي سم ما يوافق الزيادي. ه. فود: (جميع ما مرّ) عبارة المغني ع ش ولو باع بتمن المثل وثم راغب مؤثوق به بزيادة لا يتغابن بمثلها لم يصح لأنه مأمور بالمصلحة ولو وجد الراغب في

ه. فود: (ولو باع بتمن المثل وهناك راغب إلخ) عبارة الرُّوض وشرجه ولا يصح بيع الوكيل بتمن المثل إن وجد زيادة لا يتغابن بمثلها بأن وجد راغب بها مؤثوق به والفسخ في زمن الخيار لأجلها ذكرناه في بيع عذلي الرهن انتهى. ولا يخفى أن المتبادر من قوله إن وجد زيادة أنها وجدت عن البيع وأما وجودها بعده في زمن الخيار فهو ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيار إلخ وحيث قد فمهم قول لا يتغابن بمثلها أن ما يتغابن بمثله يصح البيع بدونه مع وجوده وقد يستشكل قَلِيَّاتُمل. ه. فود: (أو حدث في زمن الخيار) عبارته في الإرشاد هنا خيار المجلس أو خيار الشرط ولو للمُشتري وخذ انتهى. وفيما ذكره من

قوله ليس له إلى آخره يُطْلَقُ تَصَرُّفُهُ فَمَنْ ثَمَّ فَرَعَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (فَلَوْ بَاعَ) يَبْعَا مُشْتَبِلًا (عَلَى) أَوْ هِيَ بِمَعْنَى (أَحَدِ) هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَسَلَّمُ الْمَبِيعِ ضَمِينَةً لِلْحَيْلُولَةِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّسْلِيمِ وَلَوْ فِي الْمَثَلِيِّ لِيَتَقَدَّرَ بِتَسْلِيمِهِ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ بَيْعٌ بِاطِلٍ فَيَسْتَرِدُّهُ إِنْ بَقِيَ وَحَيْثُذِلَ لَهُ بَيْعُهُ بِالِإِذْنِ السَّابِقِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ وَيَدُّ أَمَانَةٍ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ فَهُوَ طَرِيقٌ وَقَرَأَ الضَّمَانِ عَلَى الْمُشْتَرِي فَيُضْمَرُ الْمَثَلِيُّ بِمِثْلِهِ وَالْمُتَقَوِّمُ بِقِيَمَتِهِ

زَمَنِ الْخِيَارِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْفَسْخُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ انْفَسَخَ كَمَا مَرَّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي عِذْلِ الرَّهْنِ وَمَجَلُّهُ كَمَا قَالَ الْأُذْرَعِيُّ إِذَا لَمْ يَكُنِ الرَّاعِبُ مُطَاعًا وَلَا مُتَجَوِّهَا وَلَا مَالَهُ وَلَا كَسْبَهُ حَرَامًا هـ. فَوَدَّ: (أَوْ هِيَ) أَي: لَفْظَةً عَلَى (بِمَعْنَى) مَعَ) أَي: فَلَا يُعْتَاجُ إِلَى تَضَمُّنٍ مُشْتَبِلًا هـ. فَوَدَّ: (لِلْحَيْلُولَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وِظَاهِرُ كَلَامِهِمْ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَيُضْمَرُ) إِلَى: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) هـ. فَوَدَّ: (لِلْحَيْلُولَةِ) وَيَجُوزُ لِلْمُوَكَّلِ التَّصَرُّفُ فِيمَا أَخَذَهُ مِنَ الْوَكِيلِ لِأَنَّهُ يَنْبَلِكُهُ كَمَلِكُ الْقَرْضِ ثُمَّ إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَأَخْضَرَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَكَانَ مُسَاوِيًا لِلْقِيَمَةِ الَّتِي غَرَمَهَا لِلْمُوَكَّلِ جُنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ بِذَلِكَ مَا غَرِمَهُ لِلْحَيْلُولَةِ وَأَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِتَرَاضِيهِمَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ ع ش هـ. فَوَدَّ: (وَحَيْثُذِلَ) أَي: إِذَا اسْتَرَدَّهُ هـ. فَوَدَّ: (لَهُ) بَيْنَهُ بِالِإِذْنِ السَّابِقِ) كَمَا فِي بَيْعِ عِذْلِ الرَّهْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْنٍ أَوْ فُسَخَ الْعَيْبُ الْمَشْرُوطُ فِيهِ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ لَا يَبِيعُهُ ثَانِيًا بِالِإِذْنِ السَّابِقِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِ الْمُوَكَّلِ فِي الْأَوَّلِ وَخَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ فِي الثَّانِي وَإِذَا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ انْعَزَلَ الْوَكِيلُ اهـ مُغْنِي.

هـ. فَوَدَّ: (وَقَبْضُ الثَّمَنِ) أَي: وَلَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ إِذَا وَكَّلَ بِالْبَيْعِ بِحَالٍ هـ. فَوَدَّ: (وَيَدُّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى لَهُ بَيْنَهُ هـ. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الثَّمَنِ هـ. فَوَدَّ: (فَهُوَ طَرِيقٌ) لَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ صَرِيحٌ لِمَا يَضُمُّهُ هَذَا أَيِ الْوَكِيلِ أَوْ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا أَوْ الْقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَالْمِثْلُ فِي الْمَثَلِيِّ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي الْإِنْصَاحُ بِالثَّانِي حَيْثُ قَالَ فَيَسْتَرِدُّهُ إِنْ بَقِيَ وَالْأَعْرَمُ الْمُوَكَّلُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُشْتَرِي قِيَمَتَهُ فِي الْمُتَقَوِّمِ، وَبِثَلَّةِ فِي الْمَثَلِيِّ، وَالْقَرَأُ عَلَى الْمُشْتَرِي اهـ وَهُوَ مُتَجَّهٌ وَخَالَفَ م ر مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَذَهَبَ إِلَى غَرَمِ الْوَكِيلِ الْقِيَمَةَ مُطْلَقًا وَادَّعَى أَنَّ الرَّافِعِيَّ صَرَّحَ بِهِ وَرَاجَعْتُ الرَّافِعِيَّ فَلَمْ أَرِ فِيهِ ذَلِكَ بَلْ لَيْسَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ س هـ. فَوَدَّ: (فَيُضْمَرُ الْمَثَلِيُّ الْخُ) أَي: الْوَكِيلُ أَوْ الْمُشْتَرِي فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ عَنْ

الْمُبَالَغَةِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى أَنْتَهَى هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَبْقَ فَهُوَ طَرِيقٌ) لَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ صَرِيحٌ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ هُوَ، أَوْ الْقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ أَوْ الْمِثْلُ فِي الْمَثَلِيِّ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ الْإِنْصَاحُ بِالثَّانِي حَيْثُ قَالَ فَيَسْتَرِدُّهُ إِنْ بَقِيَ وَالْأَعْرَمُ الْمُوَكَّلُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُشْتَرِي قِيَمَتَهُ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَبِثَلَّةِ فِي الْمَثَلِيِّ وَالْقَرَأُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْتَهَى. وَهُوَ مُتَجَّهٌ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْدُ غَرَمُهُ لَا يَزِجُّ عَلَيْهِ فِيمَا غَرِمَهُ لَهُ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا يَزِجُّ عَلَى الْمُشْتَرِي فَعَرَمَهُ لِلْمُوَكَّلِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِقَيْصُولَةٍ لِلْحَيْلُولَةِ وَخَالَفَ م ر مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَذَهَبَ إِلَى غَرَمِ الْقِيَمَةَ مُطْلَقًا وَادَّعَى أَنَّ الرَّافِعِيَّ صَرَّحَ بِهِ وَرَاجَعْتُ الرَّافِعِيَّ فَلَمْ أَرِ فِيهِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَحَالَ مَا هُنَا عَلَى مَا قَدَّمَهُ فِي عِذْلِ الرَّهْنِ إِذَا بَاعَ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ الْوُجُوهُ وَاقْتَصَرَ هُنَاكَ عَلَى غَرَمِ الْقِيَمَةِ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ مَنْ

وبما قررته في التفريع اندفع ما قيل كان ينبغي أن يقول لم يصح ويضمن (فإن) لم يُطْلَقِ اتَّخَع تعيينه ففي بع بما شئت أو تيسر له غير نقد البلد لا بنسيئة ولا غن لأن ما للجنس وصرح جمع بجوازه بالغن واعتمده السبكي وغيره لأنه الغرف ما لم تدل قرينة على خلافه أو بعه كيف شئت جاز بنسيئة فقط لأن كيف للحال فشمل الحال والمؤجل أو بكم شئت جاز بالغن فقط لأن كم للعدد القليل والكثير أو بما عرّ وهان جاز غير النسيئة لأن ما للجنس فقرنها بما بعدها يشمل عرفاً القليل والكثير من نقد البلد وغيره وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الأحكام بين النحوي وغيره وهو مُحْتَمَلٌ لأن لها مذكولاً عرفياً فيحمل لفظه عليه وإن

شرح الرّوض ويَحْتَمِلُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِخُصُوصِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ الْمُتَبَايَضُ فَيُؤَاقِفُ مَا مَرَّ عَنْ مَرِّ ر وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَالْحَلَبِيِّ وَالْقَلْبُوبِيِّ وَالْمُعْتَمِدِ أَنَّ الْوَكِيلَ يُطَالِبُ بِالْقِيَمَةِ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءَ كَانَ بَاقِيًا أَوْ تَالِفًا مِثْلِيًا أَوْ مُتَقَوِّمًا لِأَنَّهُ يَفْرَمُهَا لِلْخِلُولَةِ وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَيُطَالِبُ بِبَدْلِهِ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ إِنْ كَانَ تَالِفًا لِأَنَّهُ عَلَيْهِ قَرَارُ الضَّمَانِ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا رَدَّهُ إِنْ سَهَلَ فَإِنْ عَسَرَ طَوَّلَبَ بِالْقِيَمَةِ وَلَوْ مِثْلِيًا لِلْخِلُولَةِ اهـ.

• فُود: (وبما قررته) أي: بقوله وافهم قوله ليس له إلخ اهـ ع ش. • فُود: (اندفع ما قيل إلخ) ازنقى المُعْنَى بِمَا قِيلَ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِنْغَاءِ الْوُجُوبُ فَلَا إِنْدِفَاعَ ظَاهِرَ وَلَا فَلَإِ إِذَا مَا قَرَّرَهُ لَا يَدْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ كَانَ يَنْبَغِي لَا شُبْهَةَ فِي إِنْغَاءِ ذَلِكَ وَمَا قَرَّرَهُ لَا يَدْفَعُ إِنْغَاءَهُ لِأَنَّ هَذَا الْمُتَبَغِيَّ يَتَضَمَّنُ بَيَانَ الْبُطْلَانِ وَعِبَارَةَ الْمُصْطَفِ لَا تُفِيدُهُ اهـ. • فُود: (لم يصح ويضمن) مقول القول.

• فُود: (ففي بع بما شئت) إلى قوله: (وظاهر كلامهم) في المعنى إلا قوله: (وصرح) إلى: (أو بعه). • فُود: (له غير نقد البلد إلخ) عبارة المعنى صَحَّ بَيَعُهُ بِالْمَعْرُوضِ وَلَا يَصِحُّ بِالْغَنِيِّ الْفَاجِسِ وَلَا بِالنَّسِيئَةِ اهـ. • فُود: (وَصَرَّحَ جَمْعُ الْإِنْغَاءِ) عبارة النهاية خلافاً لجمع منهم السبكي في تجويزه بالغن اهـ.

• فُود: (لأنه الغرف إلخ) تليل للجمع المذكور. • فُود: (بنسيئة فقط) أي: لا بغن فاجس ولا بغير نقد البلد مُعْنَى وَع ش. • فُود: (للحال) أي: الصفة اهـ سم. • فُود: (جاز بالغن) ويتخي أن لا يُفْرَطَ فِيهِ بِحَيْثُ يَعْدُ إِضَاعَةً وَأَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ رَاغِبٌ بِالزِّيَادَةِ اهـ ع ش. • فُود: (فقط) أي: لا بالنسيئة ولا بغير نقد البلد مُعْنَى وَع ش. • فُود: (للجنس) أي: فشمل التقدّ والعروض اهـ مُعْنَى. • فُود: (فقرنها إلخ) الأولى فَلَمَّا قَرَّنَ بِمَا بَعْدَهَا أَيْ: عَرَّ وَهَانَ شَمِلَ عَرَفًا إلخ. • فُود: (لأن لها) أي: لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَمَا شِئْتَ إلخ.

العذل والمُشْتَرَى مِنْهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْأَخْذُ بِظَاهِرِهِ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَا يَفْرَمُ قِيَمَةَ الْبَيْعِ فَتَقَرَّرَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُتَقَوِّمِ فَلَيْسَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرّوضِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ قُلْنَا إِنَّهُ يَفْرَمُ الْقِيَمَةَ مُطْلَقًا فَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْبَيْعِ بِهَا عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهَا الَّتِي عَرَّمَهَا أَوْ بِالْبَيْعِ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي فِيهِ نَظَرٌ. • فُود: (اندفع ما قيل كان ينبغي إلخ) لا شُبْهَةَ فِي إِنْغَاءِ ذَلِكَ وَمَا قَرَّرَهُ لَا يَدْفَعُ إِنْغَاءَهُ لِأَنَّ هَذَا الْمُتَبَغِيَّ يَتَضَمَّنُ بَيَانَ الْبُطْلَانِ وَعِبَارَةَ الْمُصْطَفِ لَا تُفِيدُهُ. • فُود: (لأن كيف للحال) أي الصفة. • فُود: (أو بكم شئت جاز بالغن) ظاهره ولو مع وجود راغب بزيادة ويوجه بأنه لَمَّا اذِنَ فِي الْغَنِيِّ الْفَاجِسِ فَقَدْ رَضِيَ بِغَيْرِ

جهله وليس كما يأتي في الطلاق في أن دخلت بالفتح لأن العرف في غير النحوي ثم لا فرق نعم قياس ما يأتي في النذر أنه لو ادعى الجهل بمذلول ذلك من أصله صدق إن شهدت قرائن حاله بذلك ولو قال يوكيله في شيء أفعل فيه ما شئت أو كل ما تصنع فيه جائز لم يكن إذنا في التوكيل لاحتماله ما شئت من التوكيل وما شئت من التصرف فيما أذن له فيه فلا يوكّل بأمر مُحتمَل كما لا يهب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أو لا فلا يجوز له شيء من ذلك لما تقرّر من احتمال لفظه ولما فيه من الفرر فليكن قوله ما شئت لغوا كل مُحتمَل والثاني أقرب ويتردّد النظر في بأي شيء شئت وبمهما شئت ولو قيل إنهما مثل بما شئت لم يحد. وإن (وكله ليبيع مؤجلاً وقدّر الأجل فذاك)

فؤد: (ثم لا يفرق) أي: في أن دخلت بفتح الهَمْزة. فؤد: (لو ادعى الجهل) أي: الموكّل.

فؤد: (في التوكيل) أي: في توكيل الوكيل غيره. فؤد: (لاحتمال ما شئت من التوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي لاحتمال كل من القولين المذكورين الإذن في التوكيل والإذن في التصرف المُطلق في الموكّل فيه. فؤد: (ولهيه) أي: على ما قالوه. فؤد: (بمنه) أي: من قوله أفعل فيه ما شئت إلخ. فؤد: (أو لا) أي: أو لا يؤخذ منه ذلك. فؤد: (فلا يجوز إلخ) تبريع على قوله أو لا. فؤد: (من ذلك) أي: البيع بعرض إلخ. فؤد: (من احتمال لفظه) بيان لما تقرّر أي من احتمال قول الموكّل يوكيله في شيء أفعل فيه إلى آخر الأمرين السابقين. فؤد: (ولما فيه) عطف على لما تقرّر أي ولما في التوكيل المذكور من الفرر. فؤد: (قوله ما شئت) أي: قوله أفعل فيه ما شئت وما بعناه من قوله كل ما تصنع فيه جائز. فؤد: (والثاني) أي: قوله أو لا يجوز إلخ. فؤد: (إنهما مثل بما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد لا نسيئة ولا غبن. فؤد: (وإن وكله إلخ) عطف على قوله فإن لم يطلق إلخ.

فؤد (سب): (ليبيع مؤجلاً) هل له البيع حالاً حينئذ يتبني نعم إلا لعرض اه سم الأولى أن يقال يتبني أن يأتي فيه جميع ما يأتي في مسألة التقص عن الأجل المُعين ويأتي في شرح قول المُصنّف وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن قول التُخفة وإن باعه بحال وصحّحناه انتهى ففيه إشارة إلى أنه إذا باع بحال وقد أمر بالتأجيل صحّ في حال دون حال أي على نحو التفصيل الذي أشرنا إليه ثم رأيت في الروضة في

المصلحة فلم تجب المصلحة وإن أمكنت بخلاف ما لو عيّن الثمن دون المشتري وأمكنت الزيادة لوجود راعب بها فتجب لأنه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها لأن الفرض أن المُعين ثمن المثل فإن فرض أنه دونه مع علمه بأنه دونه أمكن أن يلتزم عدم وجوب الزيادة وإن تيسرت وفيه نظر إذ ليس هنا إذن في الغبن على الإطلاق ويجوز أن يعيّن ما دون لمجرّد عدم الرضا بما دونه إلا للرضا به مع إمكان ما فوقه بخلاف ما نحن فيه ويحتمل أن محل جواز الغبن الفاجس ما لم يوجد راعب بالزيادة وهو ثمن المثل أو أكثر وإلا امتنع ووجب البيع بالزيادة فليراجع.

فؤد في (سب): (ليبيع مؤجلاً) هل له البيع حالاً حينئذ يتبني نعم إلا لعرض.

أَي بَيْعُهُ بِالْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ ظَاهِرٌ وَلَهُ النِّقْصُ مِنْهُ إِلَّا إِذَا نَهَاهُ أَوْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ كَأَنْ يَكُونَ لِحِفْظِهِ مَوْثَنٌ أَوْ يُتَرَقَّبُ خَوْفٌ كُنْهَبٌ قَبْلَ حُلُولِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ عَيَّنَ لَهُ الْمُشْتَرِي كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْإِسْنَوِيِّ (وَأَنْ أُطْلِقَ) الْأَجَلُ (صَحَّ) التَّوَكُّلُ (فِي الْأَصَحِّ وَحُجِّلَ) الْأَجَلُ (عَلَى الْمُتَعَارِفِ) بَيْنَ النَّاسِ (فِي مِثْلِهِ) أَيِ الْمَبِيعِ فِي الْأَصَحِّ أَيْضًا لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَرَفَ رَاعَى الْأَنْفَعِ لِمَوْكِلِهِ ثُمَّ يَتَحَيَّرُ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَيُلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ وَبَيَانُ الْمُشْتَرِي حَيْثُ بَاعَ بِمَوْجَلٍ وَالْأَصَحُّ ..

الصُّورَةُ الْخَامِسَةُ مِنْ صَوَرِ الْبَابِ الثَّانِي صَرَّحَ بِحُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَزِيدَ مِمَّا أَشِيرَ إِلَيْهِ فَيَرْجِعُ أَهْلُ سُنَنِ عُمَرُ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ أَيِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ أَوْ بَاعَ حَالًا صَحَّ الْبَيْعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَلَى الْمَوْكِلِ ضَرَرٌ مِنْ نَقْصٍ ثَمَنٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ مَوْثَنٍ حِفْظٍ أَوْ نَحْوِهَا مِنْ الْأَعْرَاضِ نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْمُشْتَرِي فَيُظْهَرُ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْمَنْعُ لِيُظْهَرَ قَصْدُ الْمَحَابَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي تَقْدِيرِ الثَّمَنِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَيِ بَيْعُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْأَصَحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْمُشْتَرِي ثِقَةً مُوَسَّرًا. ه. قَوْلُهُ: (لِحِفْظِهِ) أَيِ: الثَّمَنِ. ه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ حُلُولِهِ) أَيِ: حُلُولِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ. ه. قَوْلُهُ: (فِي الْأَصَحِّ أَيْضًا) فِيهِ إِمَّا شَارَةً إِلَى أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَى مَا بَعْدَ قَوْلِهِ وَحُجِّلَ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فِي مِثْلِهِ لِيُعَيِّدَ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا. ه. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ: لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ أَهْ كُرْدِي.

ه. قَوْلُهُ: (وَيُلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ) عِبَارَةً شَرْحَ الْمَنْعِ وَالْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَيُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَيُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ سَكَتَ عَنِ الرَّهْنِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُؤْذِي لَامْتِنَاعِ الْبَيْعِ إِذَا الْغَالِبُ عَدَمُ رِضَا الْمُشْتَرِي بِهِ وَعَلَيْهِ فَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ بَيْعِ الْوَلِيِّ مَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ حَيْثُ اشْتَرَطَ فِي الرَّهْنِ الْإِحْتِيَاطَ لِمَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَافْتَهَمَ قَوْلُهُ وَيُشْتَرَطُ الْخَلْعُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَشْهَدْ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنِ الشُّهُودُ حَاضِرَةً وَقَتَ الْبَيْعِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ أَشْهَدَ فِيمَا بَعْدَ وَبَعْدَ حَجِّ وَيُلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ وَبَيَانُ الْمُشْتَرِي حَيْثُ بَاعَ بِمَوْجَلٍ وَالْأَصَحُّ أَهْ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْإِثْمِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ مَعَ صِحَّةِ الْعَقْدِ وَالضَّمَانِ وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ لَيْسَ فِيهِ إِفْصَاحٌ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ أَوْ فُسَادِهِ عِنْدَ تَرْكِ الْإِشْهَادِ انْتَهَى وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ ثُمَّ قَوْلُهُ م. ر. وَيُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ بِتَنْجِي رُجُوعِ هَذَا وَقَوْلُهُ وَبَيَانُ الْمُشْتَرِي الْخَلْعُ لِمَا لَوْ بَاعَ بِمَوْجَلٍ سَوَاءً قَدَّرَ الْمَوْكِلُ الْأَجَلَ أَوْ أُطْلِقَ أَهْ عِبَارَةً الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م. ر. وَيُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ وَمَرَّ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ كَانَ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَبَيَانُ الْمُشْتَرِي) أَيِ: كَأَنْ يَقُولَ الْوَكِيلُ لِلْمَوْكِلِ بَعْتُهُ لِفُلَانٍ فَلَوْ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ كَأَنْ يَقُولَ بَعْتُهُ لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ ضَمِنَ أَهْ ع. ش. وَهَلْ يَرْتَفِعُ الضَّمَانُ بِالْبَيَانِ بَعْدَ الْإِقْرَبِ نَعَمْ فَلْيَرْجِعْ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ) أَيِ: الْقِيَمَةُ لَا الْبَدَلُ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهَا تُغَرَّمُ لِلْحَلُولَةِ وَكَتَبَ سَمَ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ لَيْسَ فِيهِ إِفْصَاحٌ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ أَوْ فُسَادِهِ عِنْدَ تَرْكِ الْإِشْهَادِ أَهْ أَقُولُ وَالَّذِي يَنْتَهِي أَنَّهُ شَرْطُ لِعَدَمِ الضَّمَانِ لَا لِلصَّحَّةِ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تِمَامِ الْعَقْدِ لَكِنْ نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ

ه. قَوْلُهُ: (وَيُلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ) سَكَتَ عَنِ الرَّهْنِ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ) لَيْسَ فِيهِ إِفْصَاحٌ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ أَوْ فُسَادِهِ عِنْدَ تَرْكِ الْإِشْهَادِ.

وَأَنْ نَسِي وَيُظْهَرُ اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْمُشْتَرِي ثِقَةً مُوَسَّرًا وَلَا يَقْبِضُ الثَّمَنَ عِنْدَ الْخُلُولِ إِلَّا إِنْ نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ قَالَ جَمْعٌ أَوْ ذَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ كَأَنْ أَذِنَ لَهُ فِي السَّفَرِ لِيَلْبِدَ بَعِيدَ الْبَيْعِ فِيهَا بِمُؤَجَّلٍ. (وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ) وَإِنْ أَذِنَ لَهُ وَقَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ وَنَهَاهُ عَنِ الزِّيَادَةِ خِلَافًا لِابْنِ الرُّفْعَةِ وَقَوْلُهُ اتِّحَادُ الطَّرَفَيْنِ عِنْدَ انْتِفَاءِ التُّهْمَةِ جَائِزٌ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ لِأَنَّ عِلَّةَ مَنَعَ الْإِتِّحَادِ لَيْسَتْ التُّهْمَةُ بَلْ غَدَمُ انْتِظَارِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَبُ لِمَارِضِ بَقِي مَنْ عَدَاهُ عَلَى الْمَنَعِ (وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ) أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ السَّفِيهِ وَلَوْ مَعَ مَا مَرُّ لِقَالًا يُلْزَمُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَذِنَ فِي إِثْرِهِ أَوْ إِعْتَاقِي مَنْ ذُكِرَ صَحَّ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَأنَّهُ حَرِيصٌ طَبَقًا وَشَرْعًا عَلَى الْإِسْتِرْخَاصِ

بِالدَّرْسِ اعْتِمَادُ أَنَّهُ شَرُطٌ لِلصَّحَةِ وَقَالَ خِلَافًا لِحَجٍّ حَيْثُ جَعَلَهُ شَرْطًا لِلضَّمَانِ انْتَهَى فَلْيُخَرَّرْ أَحَدٌ شَرِّهِ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ شَرُطٌ لِعَدَمِ الضَّمَانِ لَا لِلْجِصَّةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. هـ. فَوَدَّ: (وَأَنْ نَسِي) أَيْ الْوَكِيلُ. هـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ جِلَّةَ مَنَعَ الْإِتِّحَادِ) أَيْ فِيمَا ذُكِرَ فَلَا يُنَافِي أَنَّ التُّهْمَةَ قَدْ تَكُونُ مَانِعَةً مَعَ انْتِفَاءِ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَحَدُ شَرِّهِ. هـ. فَوَدَّ: (فَبَقِيَ مَنْ عَدَاهُ) شَمِلَ الْوَصِيَّ وَالْقِيَمَ وَنَاطَرَ الْوَقْفَ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَحَدُ شَرِّهِ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ مَا مَرُّ) أَيْ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْغَايَاتِ. هـ. فَوَدَّ: (لِقَالًا يُلْزَمُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ) أَيْ لِأَنَّ الْأَبَ إِنَّمَا يَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ فِي مُعَامَلَتِهِ لِنَفْسِهِ مَعَ مَوْلَاهُ أَوْ لِمَوْلَاهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُعَامَلَةَ لِغَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُوَكَّلَ وَكَيْلًا فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ وَيَتَوَلَّى هُوَ الطَّرَفُ الْآخَرُ وَلَا وَكَيْلَيْنِ فِي الطَّرَفَيْنِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي النِّكَاحِ أَنْ مَنْ لَا يَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَكَيْلًا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكَيْلَيْنِ فِيهِمَا نَعَمْ لَوْ وَكَّلَ وَكَيْلًا عَنْ طِفْلِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَتَوَلَّى هُوَ الْآخَرُ لَمْ يَتَعُدَّ جَوَازَهُ إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَنَهَى عَنِ الزِّيَادَةِ إِذْ لَا تُهُمَةٌ وَلَا تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لِأَنَّ الْوَكِيلَ حَبِيتُذٍ نَائِبٌ لَطِفُهُ لَا نَائِبُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمَثُلَ تَوَكِيلُهُ عَنْ طِفْلِهِ مَا لَوْ أُطْلِقَ فَيَكُونُ وَكَيْلًا عَنْ الطِّفْلِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُوَكَّلَ وَكَيْلًا فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ أَيْ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ يُطْلَقَ فَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ الْآتِي نَعَمْ لَوْ وَكَّلَ وَكَيْلًا وَقَوْلُهُ إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ أَقُولُ لَوْ قِيلَ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّ الثَّمَنَ لَهُ مَرْدُّ شَرْعِيٍّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَهُوَ كَوْنُهُ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ أَحَدُ شَرِّهِ وَقَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي الْخُ تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ تَرْجِيحُ خِلَافِهِ وَقَوْلُهُ سَمَ نَعَمْ لَوْ وَكَّلَ الْخُ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمُوَكَّلُ فِي التَّوَكِيلِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ عِلَّةَ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَحَدُ شَرِّهِ. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ إِعْتَاقِي) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ التَّوَكِيلِ فِي الْعَفْوِ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْقِصَاصِ وَخِدِ الْقَذْفِ أَحَدُ شَرِّهِ. هـ. فَوَدَّ: (مَنْ ذُكِرَ) أَيْ: مِنْ نَفْسِهِ أَوْ وَلَدِهِ الْخُ سَيِّدُ عُمَرُوعَ شَرِّهِ. هـ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا تَوَلَّى) أَيْ: لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي الْإِثْرَةِ وَالْإِعْتَاقِي. هـ. فَوَدَّ: (وَلَأنَّهُ حَرِيصٌ الْخُ) عَطَفَ عَلَى لِقَالٍ يُلْزَمُ الْخُ.

هـ. فَوَدَّ: (فَبَقِيَ مَنْ عَدَاهُ عَلَى الْمَنَعِ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ اتِّظَامَهُمَا مِنَ الْأَبِ يَدُلُّ عَلَى اتِّظَامِهِمَا فِي نَفْسِهِمَا مِنْ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَنْتَظَمَا مِنْهُ قَدَّرَهُ. هـ. فَوَدَّ: (لِقَالًا يُلْزَمُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ) أَيْ لِأَنَّ الْأَبَ إِنَّمَا يَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ فِي مُعَامَلَتِهِ لِنَفْسِهِ مَعَ مَوْلَاهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُعَامَلَةَ لِغَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُوَكَّلَ وَكَيْلًا فِي أَحَدِ

له وشرعاً على الاستقصاء لِمَوْكِلِهِ فَتَضَادًا وَمَنْ ثَمَّ لَوْ انْتَقِيَا بَأَنْ كَانَ وَلَدُهُ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ وَقَدَّرَ
الْمَوْكِلُ الثَّمَنَ وَنَهَاهُ عَنِ الزِّيَادَةِ جَازَ الْبَيْعُ لَهُ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَا تَهْمَةٌ حَيْثُ يُذَيِّدُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبِيعُ لِأَبِيهِ
وَابْنِهِ الْبَالِغِ) الرَّشِيدِ غَيْرِ الثَّمَنُ أَوْ لَا لانتفاء ما ذُكِرَ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ لِمَنْ فَوَضَ إِلَيْهِ أَنْ يُوَلِّيَ
القضاء تَوَلِيَةً أَصْلَهُ أَوْ فَرَعَهُ لِأَنَّ هُنَا مَرْدًا يَنْفِي التَّهْمَةَ وَهُوَ ثَمَنُ الْمَثَلِ وَلَا كَذَلِكَ ثَمَّ وَيُجْزَى
ذَلِكَ فِي وَكَيْلِ الشَّرَاءِ

هـ فَوَدُ: (فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ) أَي: لِفِسْقِ أَبِيهِ مَثَلًا أَوْ ع. ش. هـ فَوَدُ: (وَقَدَّرَ الْمَوْكِلُ لَهُ الثَّمَنَ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ
لَمْ يُقَدَّرِ الثَّمَنُ أَوْ قَدَّرَ وَلَمْ يَنْتَهَ عَنِ الزِّيَادَةِ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي امْتِنَاعِ بَيْعِهِ لِمَنْ هُوَ
فِي وِلَايَتِهِ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ مُتَتَّبِعٌ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَا تَهْمَةٌ وَيَأْتِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ لِأَبِيهِ وَابْنِهِ
الْبَالِغِ وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرِ الثَّمَنُ وَلَمْ يَنْتَهَ عَنِ الزِّيَادَةِ وَلَا نَظَرٌ لِلتَّهْمَةِ فِي ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّهْمَةَ مَعَ
صِغَرِ الْوَلَدِ أَوْ جُنُونِهِ أَقْوَى مِنْهَا فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ الْكَبِيرِ الْكَامِلِ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ زِيَادَةِ الْخَوْنِ مِنْ
الْأَبِ عَلَى ابْنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَّ عَلَى مَنْهَجِ صَرْحِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ أَوْ ع. ش.
وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْخ فِيهِ أَنْ مِنَ الْعِلَّةِ التَّهْمَةُ وَهِيَ لَيْسَتْ مُتَتَّبِعَةً هُنَا وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ الْخ أَيِ وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ
مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ وَنَهَاهُ الْخ هَلَا اكْتَفَى بِالتَّقْدِيرِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الْبَائِعِ عَيْنَ الثَّمَنِ
أَمْ لَا جَوَازَ الْبَيْعِ لِيُوَلِّيَ الطِّفْلَ مُطْلَقًا هـ. هـ فَوَدُ: (جَازَ الْبَيْعُ لَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا الْبَيْعُ لِمَوْلَاهُ إِذَا أُذِنَ لَهُ
فِي التَّوَكِيلِ وَقَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ وَنَهَاهُ عَنِ الزِّيَادَةِ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَا تَهْمَةٌ بَلْ لَوْ قِيلَ بِجَوَازِهِ حَيْثُ مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ
بَعِيدًا إِذَا قَالَ لَهُ وَكَّلْ عَنِّي فَوَكَّلَ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَ قَالَ قَوْلُهُ لِثَلَاثٍ يَلْزَمُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَيِ لِأَنَّ الْأَبَ
الْخ أَوْ سَيِّدُ عَمَرُ قَوْلُهُ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّوَكِيلِ هَذَا إِذَا وَكَّلَهُ الْوَلِيُّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ وَأَمَّا إِذَا وَكَّلَ عَنْ
الطِّفْلِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِذْنِ فِي التَّوَكِيلِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم. هـ فَوَدُ: (جَازَ الْبَيْعُ الْخ) وَلَوْ وَكَّلَهُ لِيَهَبَ مِنْ نَفْسِهِ
لَمْ يَصِحَّ لِمَا مَرَّ أَيِ مِنْ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَوْ فِي تَزْوِيجٍ أَوْ اسْتِيفَاءٍ حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ أَوْ ذَيْنَ مِنْ نَفْسِهِ فَكَذَلِكَ
مُعْنِي وَنَهَايَةُ. هـ فَوَدُ: (لَا يَنْتَفَاءُ مَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَالتَّهْمَةِ أَوْ ع. ش. هـ فَوَدُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْخ)
رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. هـ فَوَدُ: (أَنْ يُوَلِّيَ الْقَضَاءِ) نَائِبُ فَاعِلِ فَوَضَ. هـ وَفَوَدُ: (تَوَلِيَةً أَصْلَهُ) فَاعِلٌ لَمْ
يُجْزَ. هـ فَوَدُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْبَيْعِ. هـ فَوَدُ: (مَرْدًا يَنْفِي التَّهْمَةَ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُ الْمَوْكِلِ الثَّمَنَ
فِيمَا إِذَا كَانَ الصَّغِيرُ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ أَوْ سَيِّدُ عَمَرُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ أَبَقًا
بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. هـ فَوَدُ: (وَلَا كَذَلِكَ ثَمَّ) أَيِ: لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنْهُمَا مَعَ وُجُودِ
الشَّرْطِ فِي الْكُلِّ حَتَّى لَوْ فُرِضَ انْتِهَاؤُ الْأَمْرِ فِي أَحَدِهِمَا امْتَكَنَ تَوَلِيَةُ السُّلْطَانِ لَهُ أَوْ ع. ش.
هـ فَوَدُ: (وَيُجْزَى ذَلِكَ) أَيِ تَنْظِيرُ قَوْلِ الْمُشْنِ: (وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ الْخ).

الطَّرَفَيْنِ وَيَتَوَلَّى هُوَ الطَّرَفُ الْآخَرُ وَلَا وَكَيْلَيْنِ فِي الطَّرَفَيْنِ أَخَذًا يَمَّا يَأْتِي فِي التَّكَاحِ أَنْ مَنْ لَا يَتَوَلَّى
الطَّرَفَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَكِيلاً فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكَيْلَيْنِ فِيهِمَا نَعَمْ لَوْ وَكَّلَ وَكِيلاً فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ
التَّوَكِيلَ عَنْ طِفْلِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَتَوَلَّى هُوَ الْآخَرُ لَمْ يَنْتَهَ جَوَازُهُ إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَنَهَى عَنِ الزِّيَادَةِ إِذْ لَا
تَهْمَةٌ وَلَا تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لِأَنَّ الْوَكِيلَ حَيْثُ نَائِبُ طِفْلِهِ لَا نَائِبَهُ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

فلا يشتري من نفسه ومُحجوره وفي الوصي وقِيم اليتيم كما صرّحوا به ومثلهما ناظر الوقف وكل مُتصرّف على غيره فلا يبيع ولا يُؤجر مثلاً لنفسه ومُحجوره وإن أُذن له وعيّن له البدل نعم لو كان الناظر هو المُستحق للوقف فهل ينفذ ذلك لأنه يجوز له الإيجار بدون أجره المثل أو لا لما تقرّر أنّ الملحظ الاتحاد وإنْ نُهي عن الزيادة كُلُّ مُحتمَل وقياس تجويزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجويز ما هنا لأنه إذا كان هو الناظر المُستحق كانت المنافع على ملكه وفي ولايته فيكون كما لو أجزّ داره من نفسه لمُحجوره وقيل له إلا أن يُفرّق بأن الملك هنا ضعيف بدليل أنه لا يبيع له الإيجار إذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي

- فؤد: (فلا يشتري من نفسه ومُحجوره) أي: ولا بائتر من ثمن المثل ولا بنسيئة ولا بقبين فاجش على قياس ما مرّ في الوكيل بالبيع اه ع ش أقول وقوله ولا بنسيئة تقدّم في شرح لا قدر الثمن في الأصح خلافه مع توجّيه ثم رأيت أنه كتب فيما يأتي على قول المثل لا يشتري مبيعاً ما نصّه وهل له الشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث رأى فيه مصلحة أم لا فيه نظر والأقرب الأول إذ لا ضرر فيه على الموكّل اه وقوله ولا بقبين فاجش مكرّر مع قوله: (ولا بائتر من ثمن المثل). • فؤد: (من نفسه) أي: مطلقاً.
- وفؤد: (ومُحجوره) أي: إذا لم يوكل وكلاً عن مُحجوره أخذاً مما مرّ أيّفاً عن سم والسيد عمر.
- فؤد: (وفي الوصي إلخ) عطف على قوله في وكيل الشراء. • فؤد: (على غيره) أي: عن غيره.
- فؤد: (فلا يبيع إلخ) أي: ولا يشتري عن نفسه ومُحجوره. • فؤد: (لنفسه) أي: مطلقاً.
- وفؤد: (ومُحجوره) أي: إلا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر. • فؤد: (وقياس تجويزهم إلخ) بالغ م ر في التشنيع على هذا. • وفؤد: (ما هنا) شامل للبيع أو الإيجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن أن يُفرّق بالنسبة للبيع أو الإيجار من نفسه بأنّه في البيع من قرعته قائم مقام شخصين نفسه وقرعته فانتظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا إلا شخص واحد حقيقة واختياراً فلا يتنظّم العقد فليأمل سم وقوله حقيقة واختياراً أما حقيقة فممنوع وأما اختياراً فمجل تأمل لانه من حيث إنه ناظر مُتصرّف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث إنه مُستحق مُصرّف يبيع الوقف وهذا القدر كاف للتغاير الإغياريّ فهو من حيثية متولّي ومن أخرى مولّي عليه والحاصل أنّ الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسألة ولي الطفل كون التغاير بين العاقدَيْن اختيارياً وإن اختلف وجه الاختيار فليأمل اه سيد عمر. • فؤد: (هو الناظر) حق العبارة القلب أو حذف هو. • فؤد: (بدليل أنه) أي: الملك هنا.
- فؤد: (بخلاف ملكه الحقيقي) فيه أنّ ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا إيجاره لنفسه تأمل اه. سم.

• فؤد: (وقياس تجويزهم الاتحاد إلخ) بالغ م ر في التشنيع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع أو الإيجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن أن يُفرّق بالنسبة للبيع أو الإيجار من نفسه بأنّه في البيع من قرعته قائم مقام شخصين نفسه وقرعته فانتظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا إلا

وعلى الأول تبطل الإجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو آجر بدون أجره المثل. (و) الأصح (أن الوكيل بالبيع) بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي بيده ما لم ينهه لأنها من توابع البيع وله قطعاً القبض والإقباض في نحو الصرف والقبض من مشتري مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضيع لا في البيع بمؤجل وإن حل إلا بإذن جديد كما مرّ وهنا له تسليم المبيع من غير قبض وظاهر إطلاقهم جريان ذلك وإن باعه بحال وصححناه ويؤجبه بأن إذن الموكل في التأجيل عزل له عن قبض الثمن وإذن له في إقباض المبيع قبل قبض الثمن فلا يرتفع ذلك بما أتى به الوكيل وإن كان أنفق للموكل ويحتل خلافاً لأن الموكل إنما وصى بذلك مع التأجيل لا مع الحل أو بحال ونهاه قطعاً وليس يوكيل في هبة تسليم قطعاً لأن عقدها غير مملك فاندفع إفتاء بعضهم بأن له التسليم لأنه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) أي: المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال ليخطر التسليم قبله

قود: (وعلى الأول) أي: الجواز. قود: (تبطل الإجارة) كان وجهه أنه متهم عند تولي الطرفين فاغتبر في حياته لأن الحق له لا يقدور بخلافه بعد موته اه سيّد عمر. قود: (بحال) إلى قوله: (فاندفع) في النهاية. قود: (القبض والإقباض) أي: لأن القبض في المجليس شرط لصحة العقد اه ع ش. قود: (في نحو الصرف إلخ) أي: كالمطعمات ورأس مال السلم اه ع ش. قود: (والقبض) أي: قطعاً اه ع ش. قود: (لا في البيع بمؤجل) عطف على بالبيع بحال ش اه سم. قود: (إلا بإذن جديد) أي أو دلالة القرينة عليه كما مرّ أيضاً اه ع ش. قود: (وهنا) أي: في البيع بمؤجل اه ع ش. قود: (كما مرّ) أي: قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه. قود: (من غير قبض) أي: وإن حل الأجل اه ع ش. قود: (وظاهر إطلاقهم إلخ) متمم اه ع ش. قود: (جريان ذلك) أي: عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن. قود: (وإن باعه) أي: ما وكل بينه مؤجلاً. قود: (وصححناه) أي: على الراجح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه ع ش. قود: (ويؤجبه) أي: الجريان. قود: (ذلك) أي: المزول عن القبض والإذن في الإقباض وكذا قوله بذلك. قود: (بما أتى به) أي: بالبيع حالاً. قود: (أو بحال إلخ) عطف على بمؤجل اه سم. قود: (في هبة) أي: عقدها. قود: (تسليم) أي: للموهب إلى الموهب له بأن يقبضه إياه اه ع ش. قود: (أي المبيع) إلى قوله: (ثم رأيت) في النهاية والمغني إلخ قوله: (أي أو متعلّب) إلى (على التسليم). قود: (نسي) (حتى يقبض الثمن) في الغاب ولو باع وكيلان أو وليان أجزاً مطلقاً سم على منهج أي

شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا يتنظم العقد فليأتمل. قود: (بخلاف ملكه الحقيقي) فيه أن ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا إيجاره لنفسه تأمل. قود: (لا في البيع بمؤجل) عطف على بحال ش. قود: (وظاهر إطلاقهم إلخ) كذا م ر. قود: (أو بحال إلخ) كأنه عطف على بمؤجل من لا في البيع بمؤجل.

(فَإِنْ خَالَفَ) بِأَنْ سَلَّمَهُ لَهُ بِاخْتِيَارِهِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ (ضَمَنْ) لِلْمَوْكَلِّ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ وَلَوْ مِثْلًا وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الثَّمَنِ يَوْمَ التَّسْلِيمِ لِلْحِيلُولَةِ فَإِذَا قَبِضَهُ رُدُّهَا أَمَّا لَوْ أُجْبِرَهُ حَاكِمٌ أَيْ أَوْ مُتَعَلِّبٌ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا يَضْمَنُ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ فَإِنْ أَكْرَهَهُ ظَالِمٌ فَكَالْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُ وَعَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنْ لِلْمُكْرَهَةِ هُنَا شُبْهَةُ انْتِقَالِ الْمِلْكِ وَتَمَّ لَا شُبْهَةَ لَهُ بِوَجْهِهٍ وَالْوَكِيلُ بِالشُّرَاءِ لَا يُسَلِّمُ الثَّمَنَ حَتَّى يَقْبِضَ الْمَبِيعَ وَالْأَصَمِينَ. (فَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شُرَاءٍ) وَلَوْ لِمُعْتَمِدٍ جِهْلُ الْمَوْكَلِّ عَلَيْهِ وَمَنْعُ السَّبَكِيِّ إِجْرَاءُ الْأَقْسَامِ الْآتِيَةِ فِيهِ ضَعِيفٌ (لَا يَشْتَرِي مَعِيًا) أَيْ لَا يَنْبَغِي لَهُ لِمَا يَأْتِي مِنَ الصُّحْحَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْجَلِّ غَالِبًا فِي أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ وَاشْتِرَاءَ عَامِلِ الْقِرَاضِ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرُّبُوحَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ هُنَا

سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ مُعْتَمِدًا أَمْ فِي الذَّمِّ اهـ ع ش . هـ فُودَ : (يَوْمَ التَّسْلِيمِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ إِلَخَ . هـ فُودَ : (فَإِذَا قَبِضَهُ) أَيْ : الْمَوْكَلُّ الثَّمَنَ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمُشْتَرِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِذَا غَرَمَهَا ثُمَّ قَبِضَ الثَّمَنَ دَفَعَهُ إِلَى الْمَوْكَلِّ وَاسْتَرَدَّ الْمَغْرُومَ اهـ . هـ فُودَ : (أَمَّا لَوْ أُجْبِرَهُ حَاكِمٌ إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَمَّا لَوْ أُجْبِرَهُ حَاكِمٌ عَلَى التَّسْلِيمِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ حَيْثُ كَانَ يَرَى ذَلِكَ مَذْهَبًا بِالذَّلِيلِ أَوْ تَقْلِيدًا مُعْتَبَرًا فَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ ظَالِمٌ فَكَالْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اهـ قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ التَّخْفَةِ هُنَا مَا نَصَّهُ وَأَمَّا عَلَى مَا اسْتَوْجَبَهُ الشَّارِحُ م ر مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَ إِكْرَاهِ الظَّالِمِ وَإِكْرَاهِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَرَاهُ فَقَدْ يُشْكِلُ لِلْحَاقِّ الْمُتَعَلِّبُ بِالْحَاكِمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُتَعَلِّبُ يَصِيرُ كَالْحَاكِمِ لِدَفْعِ الْمَفَاسِدِ الْمُتَوَلَّدَةِ بِالْفَتَنِ لِمُخَالَفَتِهِ اهـ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُتَعَلِّبُ إِلَخَ هُوَ الْأَقْرَبُ . هـ فُودَ : (لِلْمُكْرَهَةِ) يَفْتَحُ الرَّاءَ . هـ فُودَ : (هُنَا) أَيْ : فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ . هـ وَفُودَ : (وَتَمَّ) أَيْ : فِي الْوَدِيعَةِ . هـ فُودَ : (وَالْأَيَّ) أَيْ : بِأَنْ سَلَّمَهُ لَهُ بِاخْتِيَارِهِ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ . هـ فُودَ : (وَلَا ضَمِنْ) أَيْ : الْقِيَمَةَ لِلْحِيلُولَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ لَهُ فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ اهـ ع ش . هـ فُودَ : (وَلَوْ لِمُعْتَمِدٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُغْنِي وَلَيْسَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى وَلَعَيْبٍ طَرَأَ . هـ فُودَ : (هَيْئَةً) بَيَاءً قَبَاءً . هـ فُودَ : (ضَعِيفٌ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ اهـ . هـ فُودَ : (أَيَّ لَا يَنْبَغِي لَهُ) أَيْ : لَا يَحْسُنُ لَهُ اهـ ع ش وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ اهـ .

هـ فُودَ : (فِي أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ) احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ عَمَّا لَوْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ وَكَانَ عَالِمًا بِالْعَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَيَحْرُمُ لِمُعَاظِمَةِ عَقْدًا فَاسِدًا انْتَهَى زِيَادِيُّ اهـ ع ش . هـ فُودَ : (وَذَلِكَ) أَيْ : عَدَمُ اشْتِرَاءِ الْمَعْبُوبِ . هـ فُودَ : (وَاشْتَرَاهُ إِلَخَ) جَوَابُ سَوَالٍ فَكَانَ الْأَوَّلَى زِيَادَةً إِنَّمَا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنَّمَا جَازَ لِعَامِلِ الْقِرَاضِ شِرَاؤُهُ إِلَخَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَإِنَّمَا جَازَ إِلَخَ أَيْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ دَائِمًا وَبِهِ يَخْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَكَالَةِ اهـ . هـ فُودَ : (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَيْ : مِنَ التَّعْلِيلِ . هـ فُودَ : (لَوْ كَانَ الْقَصْدُ) اسْمُ كَانَ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى

هـ فُودَ : (تَمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ إِلَخَ) اغْتَمَدَهُ م ر . هـ فُودَ : (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِلَخَ) اسْمُ كَانَ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى الرُّبُوحِ وَالْقَصْدِ خَبَرُهَا .

(وَإِذَا وَقَعَ الشَّرَاءُ فِي الذِّمَّةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ الرَّدُّ فِي الْمُعَيَّنِ (لِلْمَوْكَلِّ) فِي صَوَرَتَيْ الْجَهْلِ (فَلِكُلِّ مِّنَ الْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ الرَّدُّ) بِالْمَعْبِ أَمَّا الْمَوْكَلُّ فَلَأَنَّهُ الْمَالِكُ وَالضَّرَرُ بِهِ لَاجِقٌ نَعْمَ شَرَطُ رَدِّهِ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يُسَمِّيَهُ الْوَكِيلُ فِي الْمَقْدِ أَوْ يَنْوِيهِ وَيُصَدِّقَهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَوْ رَضِيَ بِهِ امْتَنَعَ عَلَى الْوَكِيلِ رَدُّهُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ وَأَمَّا الْوَكِيلُ فَلَأَنَّهُ لَوْ مُنِعَ لَزُبْنَا لَا يَرْضَى بِهِ الْمَوْكَلُّ فَيَتَقَدَّرُ الرَّدُّ لِكُونِهِ فَوْرًا فَيَقَعُ لِلْوَكِيلِ فَيَتَضَرَّرُ بِهِ

هـ فَوَيْلٌ (سُبِّي): (وَإِذَا وَقَعَ الْخُ) فِي الْإِزْشَادِ وَلِكُلِّ رَدٍّ لَا لِرَاضٍ وَلَا لَوَكِيلٍ إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ قَصَرَ فِي الرَّدِّ وَالشَّرَاءِ فِيهِمَا بِمُعَيَّنٍ أَوْ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ وَكَيْلٌ أَوْ قَصَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ بَلْ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ إِنْ سَمَاهُ الْوَكِيلُ أَوْ نَوَاهُ وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ اهـ ثم قال في شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَطْفًا عَلَى إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ أَوْ اشْتَرَى أَي: الْوَكِيلُ بَعَيْنٍ مَالِهِ أَي لَا يَرُدُّ الْوَكِيلُ اهـ. وفي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ اهـ سَمَ فِي الْمُغْنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلٍ مَا مَرَّ عَنِ الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْوَكِيلِ آخِرَ الرَّدِّ حَتَّى يَخْضَرَ الْمَوْكَلُّ لَمْ يَلْزَمْهُ إِبَاقَتُهُ وَإِنْ آخَرَ فَلَا رَدَّ لِتَقْصِيرِهِ وَلَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ عَنِ الْوَكِيلِ رِضَا الْمَوْكَلِّ بِالْمَعْبِ وَاحْتِمِلَ رِضَاهُ بِهِ بِاحْتِمَالِ بُلُوغِ الْخَبَرِ فَإِنْ حَلَفَ الْوَكِيلُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ رَدَّ وَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفَ الْبَائِعُ لَمْ يَرُدَّ لِتَقْصِيرِهِ بِالتَّكْوِيلِ فَإِنْ خَضَرَ الْمَوْكَلُّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَصَدَّقَ الْبَائِعُ فِي دَعْوَاهُ فَلَهُ اسْتِزْدَادُهُ الْمَبِيعِ مِنْهُ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ وَصَدَّقَ الْبَائِعُ فَذَلِكَ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْمَوْكَلِّ وَلَهُ الرَّدُّ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ رِضَاهُ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى دَعْوَى الْبَائِعِ اهـ.

هـ فَوَيْلٌ: (لِمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنْ عَلِمَهُ الْخُ ثُمَّ هَذَا تَعْلِيلٌ لِتَقْيِيدِ الشَّرَاءِ بِالذِّمَّةِ. هـ فَوَيْلٌ: (شَرَطُ رَدِّهِ) أَي: الْمَوْكَلُّ. هـ فَوَيْلٌ: (وَالْأَزْهَ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَالْأَزْهَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ لِأَنَّهُ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ مَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْمَوْكَلُّ فَانْتَصَرَ إِلَيْهِ اهـ مُغْنِي. هـ فَوَيْلٌ: (وَلَوْ رَضِيَ بِهِ) أَي: الْمَوْكَلُّ بِالْمَعْبِ أَي أَوْ قَصَرَ فِي الرَّدِّ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمَ وَالْمُغْنِيِّ. هـ فَوَيْلٌ: (امْتَنَعَ عَلَى الْوَكِيلِ رَدَّهُ) لَوْ رَدَّهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِرِضَا الْمَوْكَلِّ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ رَاضِيًا بِهِ حِينَ الرَّدِّ فَيَتَبَيَّنُ بَطْلَانُ الرَّدِّ سَمَ عَلَى حَقِّ اهـ ع ش وَمَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ فَوَيْلٌ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) عِبَارَةٌ سَمَ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ وَكَيْلٌ أَوْ قَصَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ بَلْ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ إِنْ سَمَاهُ الْخُ اهـ. هـ فَوَيْلٌ: (فَلَأَنَّهُ لَوْ مُنِعَ لَزُبْنَا لَا يَرْضَى بِهِ الْمَوْكَلُّ الْخُ) قَدْ يُقَالُ عَدَمُ

هـ فَوَيْلٌ (سُبِّي) (وَالشَّرْحُ): (وَإِذَا وَقَعَ الشَّرَاءُ فِي الذِّمَّةِ لِلْمَوْكَلِّ فَلِكُلِّ مِّنَ الْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ الرَّدُّ) فِي الرِّوَضِ فَإِنْ اشْتَرَاهُ فِي الذِّمَّةِ وَرَضِيَ بِهِ الْمَوْكَلُّ أَوْ قَصَرَ لَمْ يَرُدَّهُ الْوَكِيلُ اهـ. وفي الْإِزْشَادِ وَلِكُلِّ رَدٍّ لَا لِرَاضٍ وَلَا لَوَكِيلٍ إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ قَصَرَ فِي الرَّدِّ وَالشَّرَاءِ فِيهِمَا بِمُعَيَّنٍ أَوْ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ وَكَيْلٌ أَوْ قَصَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ بَلْ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ إِنْ سَمَاهُ الْوَكِيلُ أَوْ نَوَاهُ وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ اهـ. ثم قال في الْإِزْشَادِ عَطْفًا عَلَى إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ أَوْ اشْتَرَى أَي الْوَكِيلُ بَعَيْنٍ مَالِهِ أَي لَا يَرُدُّ الْوَكِيلُ اهـ. وفي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ فَقَالَ لَا إِنْ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَالِ الْمَوْكَلِّ فَلَا رَدَّ لَهُ بِالْمَعْبِ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَهُ بِحَالٍ فَلَا يَتَضَرَّرُ بِهِ اهـ. هـ فَوَيْلٌ: (وَلَوْ رَضِيَ بِهِ امْتَنَعَ عَلَى الْوَكِيلِ رَدَّهُ) لَوْ رَدَّهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِرِضَا

ومن ثم لو رضي به الموكل لم يرد كما مر ولم ينظروا إلى أنه لو منع كان أجنبياً فلا يؤثّر تأخيرُهُ لأنّ منعه لا يستلزم كونه أجنبياً من كلّ وجه ولا إلى أنه قد يؤخّر لمشاورة الموكل لأنه لما استقلّ بالرد لم يضطرّ لذلك ولغيب طراً قبل القبض لحكم المقارن في الرد كما اعتمده ابن الرّفعة وعلم بما مرّ أنه حيث لم يقع للموكل فإن كان الشراء بالمين بطل الشراء والا وقع للوكيل وعند الإطلاق له شراء من يعتق على موكله فيعتق كما مرّ ما لم يبين معينا فللموكل رده ولا عتق ومخالفة القمولي في هذا مردودة. (وليس للوكيل أن يؤكل بلا إذن إن

رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضا ولا يقع بذلك للوكيل اللهم إلا أن يقال إن المراد بعدم رضا أن يذكر سبباً يقتضي عدم وقوع العقد له كإنكار الوكالة بما اشترى به الوكيل أو إنكار تسمية الوكيل إياه في العقد أو نيته فليتأمل اهـ ع ش. ٥ فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِلَّةَ تَضَرُّرُ الْوَكِيلِ. ٥ فؤد: (لأنّ منعه) تَغْلِيلُ لِعَدَمِ التَّظَرُّ. ٥ فؤد: (وَلَا إِلَى أَنَّهُ) الْخُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ مَعَ الْخُ. ٥ فؤد: (لأنّه إنما استقلّ بالخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ فَإِنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ مَنَعِهِ مِنَ الرَّدِّ فَمَا مَعْنَى اسْتِقْلَالِهِ بِالرَّدِّ حَيْثُ بِهِ سَمَ فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّدِّ هُنَا الرَّدُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ يَقْطَعُ التَّظَرُّ عَنْ مَنَعِهِ وَجَوَازِهِ.

٥ فؤد: (لذلك) أَي: الْمَشَاوَرَةُ. ٥ فؤد: (وَلَغَيْبُ طَرّاً) الْخُ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ حُكْمُ الْمُقَارِنِ. ٥ فؤد: (فِي الرَّدِّ) أَي: وَعَدَمِهِ أَهْ نِهَاقٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ فِي الرَّدِّ وَعَدَمِهِ أَي لَا فِي عَدَمِ وَقُوعِهِ لِلْمَوْكَلِ لِأَنَّهُ مَا ذُوْنُ لَهُ فِي شِرَائِهِ وَقَتَّ الْعَقْدَ لِسَلَامَتِهِ عِنْدَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الشُّرَاءُ بِالْمَعْنِيِّ فَلَا رَدَّ لِلْوَكِيلِ أَوْ فِي الذَّمَّةِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الرَّدُّ أَه. ٥ فؤد: (فَإِنْ كَانَ الشُّرَاءُ بِالْمَعْنِيِّ بَطَلَ الشُّرَاءُ) لَوْ تَعَدَّرَ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَأَن قَصَرَ الْوَكِيلُ وَلَمْ يُصَدِّقِ الْبَائِعُ أَنَّ الشُّرَاءَ لِلْمَوْكَلِ وَآخَذَ الثَّمَنَ الْمَعْنِيَّ فَيَتَبَنَّى أَخْذًا مِمَّا سَبَّاهُ فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ أَنْ يُقَالَ يَرُدُّهُ الْمَوْكَلُ عَلَى الْوَكِيلِ وَيُعْرَمُهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ وَلِلْوَكِيلِ بَيْعُهُ بِالظَّفَرِ وَاسْتِفَاءُ مَا غَرِمَهُ مِنْ ثَمَنِهِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه ع ش. ٥ فؤد: (وَلَا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ) وَالْكَلَامُ فِي الْغَيْبِ الْمُقَارِنِ أَمَّا الطَّارِئُ فَيَقَعُ فِيهِ لِلْمَوْكَلِ مُطْلَقًا سَوَاءَ اشْتَرَاهُ بِالْمَعْنِيِّ أَوْ فِي الذَّمَّةِ أَه ع ش. ٥ فؤد: (وَهَذَا الْإِطْلَاقُ) أَي: إِطْلَاقُ الْمَوْكَلِ التَّوَكُّلِ. ٥ فؤد: (شراء من يعتق الخ) أَي: وَإِنْ عَلِمَ بِكَوْنِهِ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَا نَظَرَ إِلَى ضَرَرِ الْمَوْكَلِ لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ التَّغْيِينِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ مِنْ شِرَائِهِ التَّجَارَةُ فِيهِ مِنَ الْمَوْكَلِ وَجِبَارَتُهُ مَرَّ كَحَجِّ فِيمَا مَرَّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ وَكْلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ وَجِبَّ بَيَانُ نَوْعِهِ وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُ عَلَى الْمَوْكَلِ صَحَّ وَعَتَقَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ لِمُنَافَاتِهِ مَوْضُوعَهُ أَه ع ش.

الموكل ثم تبين أنه كان راضياً به حين الرد فيتبني أن يتبين بطلان الرد. ٥ فؤد: (لأنّه لما استقلّ بالردّ الخ) يتأمل فيه فإن الكلام على تقدير منعه من الردّ فما معنى استغلاله بالردّ حثيث. ٥ فؤد: (فإن كان الشراء بالمعين بطل الشراء) لو تعدّر الردّ على البائع في هذه الحالة بأن قصر الوكيل ولم يصدق البائع أن الشراء للموكل وأخذ الثمن المعين فيتبني أخذًا مما سبّاه في مسائل الجارية أن يقال يردّه الموكل على الوكيل ويعرّمه بذلك الثمن وللوكيل بيعه بالظفر واستيفاء ما غرمه من ثمنه.

ثَانِي مِنْهُ مَا وَكَّلَ فِيهِ) لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِهِ نَعَمْ لَوْ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ ذَيْنَ فَقَبْضُهُ وَأَرْسَلَهُ لَهُ
مَعَ أَحَدٍ مِنْ عِيَالِهِ لَمْ يَضْمَنْ كَمَا قَالَ الْجَوْرِيُّ وَقَيَّدَ الْأَذْعَمِيُّ الْمُرْسَلُ مَعَهُ بِكَوْنِهِ أَهْلًا لِلتَّسْلِيمِ
أَيُّ بَأْنٍ يَكُونُ رَشِيدًا وَكَانَ وَجْهُ اغْتِفَارِ ذَلِكَ فِي عِيَالِهِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ أَوْلَادُهُ
وَمَمَالِكُهُ وَزَوْجَاتُهُ اعْتِيَادَ اسْتِنَابَتِهِمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ وَمِثْلُهُ إِرْسَالُ نَحْوٍ مَا اشْتَرَاهُ
لَهُ مَعَ أَحَدِهِمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ مَنَعَ التَّوَكُّلِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَكَلَّتْكَ فِي بَيْعِهِ وَفِي أَنَّ
تَبِيعَهُ وَفَرَّقَ السُّبُكِيِّ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوَّلِ بِجَوَازِ التَّوَكُّلِ مُطْلَقًا دُونَ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ هُنَا لِلْعَرَفِ وَإِنْ
كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ) مَا وَكَّلَ فِيهِ مِنْهُ (لِكَوْنِهِ لَا يُخَيِّسُهُ أَوْ لَا يُلْقِي بِهِ) أَوْ يَشُقُّ
عَلَيْهِ تَعَامُلِهِ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فَلِلَّهِ التَّوَكُّلِ) عَنْ مُوَكَّلِهِ دُونَ نَفْسِهِ لِأَنَّ
التَّفْوِضَ لِمِثْلِهِ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ الْاسْتِنَابَةُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ جَهِلَ الْمُوَكَّلُ أَوْ اعْتَدَّ خِلَافَ حَالِهِ

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِهِ) زَادَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَلا ضَرُورَةَ كَالْمَوْدَعِ لَا يُوَدِّعُ أَه.
• فَوُدَّ: (وَأَرْسَلَهُ) أَيُّ: الْوَكِيلُ الْمُقْبُوضُ. • فَوُدَّ: (مِنْ عِيَالِهِ) أَيُّ: الْوَكِيلُ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ كَمَا قَالَ
الْجَوْرِيُّ) الْأَوْجَهُ خِلَافَهُ م ر أَه سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَشَجَلْ كَلَامُهُ مَا لَوْ أَرَادَ إِرْسَالًا مَا وَكَّلَ فِي قَبْضِهِ مِنْ
ذَيْنَ مَعَ بَعْضِ عِيَالِهِ فَيَضْمَنْ إِنْ فَعَلَهُ خِلَافًا لِلْجَوْرِيِّ أَه. • فَوُدَّ: (وَمَمَالِكُهُ) يَتَّبِعِي وَمَنْ يَتَعَامَلُ خِدْمَتَهُ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا أَه سَيَدُ عَمَرُ عِبَارَةُ ش وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِمَنْ ذُكِرَ خِدْمَتُهُ بِإِجَارَةٍ وَنَحْوِهَا أَه.
• فَوُدَّ: (اِغْتِيَادَ اسْتِنَابَتِهِمْ) الْخَبَرُ كَانَ. • وَفَوُدَّ: (وَالَّذِي الْخَبَرُ) جُمْلَةً مُغْتَرِضَةً. • فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيُّ:
إِرْسَالًا مَا قَبْضَهُ مِنْ ذَيْنَ وَكَّلَ فِي قَبْضِهِ. • فَوُدَّ: (مَعَ أَحَدِهِمْ) أَيُّ: عِيَالِهِ. • فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي
النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ الْخَبَرُ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ. • فَوُدَّ: (فَقِيَ الْأَوَّلِ) وَهُوَ
وَكَلَّتْكَ فِي بَيْعِهِ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: أَحْسَنَ الْوَكِيلُ مَا وَكَّلَ فِيهِ وَلَا قِيَّ بِهِ وَلَمْ يَفْجُرْ عَنْهُ أَوَّلًا.
• فَوُدَّ: (دُونَ الثَّانِي) وَهُوَ وَكَلَّتْكَ فِي أَنْ تَبِيعَهُ وَوَجْهُهُ أَنَّ الثَّانِي مُشْتَمِلٌ عَلَى نِسْبَةِ الْبَيْعِ لِلْوَكِيلِ صَرِيحًا
وَلَا كَذَلِكَ الْأَوَّلُ أَه ع ش. • فَوُدَّ: (فِيهِ نَظَرٌ) خَبَرٌ وَفَرَّقَ السُّبُكِيُّ الْخَبَرَ. • وَفَوُدَّ: (هُنَا) يَغْنِي فِي صِغَةِ
الْوَكِيلِ. • فَوُدَّ: (لِلْعَرَفِ) أَيُّ: لِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي الْعَرَفِ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ) أَيُّ:
بِحَسَبِ اللَّغَةِ لِأَنَّهُ فَرَّقَ وَاضِحٌ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ وَالْمَوْزُولِ بِهِ أَه كُرْدِي وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا هُوَ أَحْسَنُ
مِنْ هَذَا.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (لِكَوْنِهِ لَا يُخَيِّسُهُ) أَيُّ: أَضَلَّ أَمَّا إِذَا أَحْسَنَهُ لَكِنْ كَانَ غَيْرُهُ فِيهِ أَخَذَ مِنْهُ لَمْ يَجُزِ التَّوَكُّلُ
لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَمْ يَرْضَ بِبَدَلٍ غَيْرِهِ أَه ع ش. • فَوُدَّ: (أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (إِنَّمَا
يُقْصَدُ بِهِ الْإِسْتِنَابَةُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ وَإِنْ صَارَ أَهْلًا لِمُبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ أَه ع ش وَسَيَأْتِي مَا
فِيهِ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِلَّةَ مَا ذُكِرَ.

• فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ كَمَا قَالَ الْجَوْرِيُّ) الْأَوْجَهُ خِلَافَهُ م ر.

امتنع توكيله كما أفهمه كلام الرافعي واستظهره الإسنوي وبأني مثله في قوله (ولو كُنْ) ما وُكِّلَ فيه (وعَجَزَ عن الإتيان بكلمه فالمذهب أنه يُوكَّل) عن موكِّله فقط (فيما زاد على المُمكن) لأنه المُضطرُّ إليه بخلاف المُمكن أي عادة بأن لا يكون فيه كبير مشقة لا تُحتمل غالباً فيما يظهر ثم رأيت مُجَلِّياً زَيْفَ الوجه القابل بأن المراد عدم تصوُّر القيام بالكل مع بذل المجهود واعتمد مُقابله القريب ممَّا ذكرته ولو طرأ المعجز لَطُرُو نحو مريض أو سَفَرٍ لم يجز له أن يُوكَّل. (ولو أذن في التوكيل وقال وكُل عن نفسك ففعل الثالثي وكيل الوكيل) على الأصح لأنه مُقتضى الإذن وللموكَّل عزله أيضاً كما أفهمه جملة وكيل وكيله إذ من ملك عزَّل الأصل ملك عزَّل

• قوله: (افتتح توكيله) أي: ولو فعله لم يصح وإذا سلَّم ضمنه اهـ ع ش. • قوله: (واستظهره الإسنوي) عبارة المُغني وهو كما قال الإسنوي ظاهر اهـ. • قوله: (وبأني مثله) أي مثل قوله لو جهل الموكَّل إلخ اهـ ع ش. • قوله: (من موكَّل إلخ) عبارة المُغني وخيِّث وكلمه في هذه الأقسام فإنما يوكَّل عن موكِّله فإن وكَّل عن نفسه فالأصح في زيادة الرخصة المنع اهـ. • قوله: (فقط) فلو وكَّل عن نفسه لم يصح أو أطلق وقَعَ عن الموكَّل اهـ نهاية قال الرشيد في قوله أو أطلق إلخ لا يخفى جزيائه في المسألة الأولى وكان يتبيَّن ذكره هناك اهـ. • قوله: (لأنه المُضطرُّ إليه) إلى المتن في المُغني. • قوله: (ثم رأيت مُجَلِّياً زَيْفَ إلخ) أي في الذخاير اهـ مُغني. • قوله: (القريب إلخ) نفث لمُقابله. • قوله: (ولو طرأ المعجز لَطُرُو مريض إلخ) فإن كان التوكيل في حال علمه بسفَره أو مَرَضه جاز له أن يوكَّل نهاية ومُغني وشرح الرُّوض. • قوله: (لَمْ يجز له أن يوكَّل) أي وذلك لما تقدَّم من أن الموكَّل لم يَرَضَ بتصرف غيره لكن قُضِيَ قوله م ر ثم ولا ضرورة كالمودع إلخ أنه لو دَعَت الضرورة إلى التوكيل عند طُرُو ما دُكِرَ كَانَ خِيفَ ثَلَفَهُ لو لم يَبِعْ وَلَمْ يَبْسِرَ الرِّفْعَ إلى قاضٍ ولا إعلام الموكَّل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكَّل عاجزاً ثم قدر هل له المباشرة بنفسه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أخذاً من قول الشارح الماز كحج لأن التَّوَيُّضَ لِمِثْلِهِ إلخ لكن عبارة شرح المنهج لأن التَّوَيُّضَ لِمِثْلِهِ هذا لا يَقْصِدُ مِنْهُ عَيْنُهُ اهـ ومُقْتَضَاهَا أَنَّهُ قَصَدَ حُصُولَ الموكَّل فيه مِنْ جِهَةِ الوكيل فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ المباشرةِ بِنَفْسِهِ والتَّوَيُّضِ إلى غيره اهـ ع ش وفي البَجِيرِ مَيَّ عن القليوبي قوله بل عن موكِّله أي فقط بشرط علم الموكَّل بعجزه حال التوكيل والأولى فلا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ وَلَهُ المباشرةُ بِنَفْسِهِ مع علمه بعجزه أي بتكليف المشقة ولو قدر العاجزُ قَلَّةَ المباشرةِ بالأولى لِزَوَالِ العجزِ بل لَيْسَ له التوكيل حَتَّى يَفْقُرَ اهـ وهذا هو الأقرب لا سيما في الصَّوَرَتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ مِمَّا مَرَّ في الشرح. • قوله: (وللموكَّل عزله) أي: وكيل الوكيل (أيضاً) أي كما أن للموكَّل عزله كما أفهمه أي أن للموكَّل عزله قوله ذلك أي إن للموكَّل عزله.

• قوله: (وللموكَّل عزله أيضاً كما أفهمه إلخ) قال الإسنوي وإذا قلنا بأنه وكيل الوكيل فقد قيل ليس للموكَّل مباشرة عزله لأنه ليس بوكيله والأصح الجواز لأنه قرع الفرع فتشقتى هذه المسألة كذا صرح الرافعي بجميع ما قلناه انتهى.

فرع بالاولى وعبارة أصله تُفهِمُ ذلك أيضًا فلا اعتراض على المتن خلافًا لِمَرْ زَعَمَهُ (والأصح) على الأصح السابق (أنه) أي الثاني (ينعزل بعزله) أي الأول إياه (وانعزاله) بنحو موته أو جُنُونِهِ أو عَزَلِ الْمُوَكَّلِ له لأنه نائبه وسيعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل أنه ينعزل بغير ذلك (وإن قال وكُلُّ عَنِّي) وعَيَّنَ الوكيلَ أَوَّلًا فَقَعَلَ (فالثاني وكيَلِ الْمُوَكَّلِ وكذا إن أطلق) بأن لم يقل عَنِّي ولا عنك (في الأصح) لأن توكيله لِلثَّالِثِ تصرّف تعاطاه بإذن الْمُوَكَّلِ فَوَجِبَ أَنْ يَقَعَ عنه وفارق نظيره مِنَ الْقَاضِي بأن الوكيل ناظرٌ في حقِّ الْمُوَكَّلِ فَحَمِلَ الإِطْلَاقُ عليه وتصرّفات القاضي للمُسلِّمين فهو نائب عنهم ولذا نَفَذَ حُكْمَهُ لِمُسْتَنَبِيهِ وعليه فالغرض بالاستنابة مُعَاوَنَتُهُ وهو راجعٌ له (قُلْتُ: وفي هاتين الصورتين) وهما إذا قال عَنِّي أو أطلق (لا يعزل أحدهما الآخر ولا ينعزل بانهزاله) لأنه ليس وكيلًا عنه (وحيث جُوزَنا لِلوَكِيلِ التَّوَكُّلُ) عنه أو عن الْمُوَكَّلِ (مَشْتَرَطٌ أَنْ يُوَكَّلَ أَمِينًا) فيه كِفَايَةُ لِذَلِكَ التَّصَرُّفِ

• فَوَدَّ: (أيضًا) أي: كِيبَارَةُ الْمُصَنَّفِ. • فَوَدَّ: (على الأصح السابق) ظاهره أن الأصح السابق تَرَتَّبَ عليه خِلَافٌ هل يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وانعزاله أو لا وَلَيْسَ كذلك بل الحاصل أن الخِلَافَ هل هو في الحالة المذكورة وكيَلِ الوكيلِ أو وكيَلِ الْمُوَكَّلِ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ انْعَزَلَ بِعَزْلِ الوكيلِ وانعزاله وإن قُلْنَا بِالثَّانِي فلا وَحَيْثُ فلا بُدَّ مِنَ الْعِنَايَةِ بِكَلَامِ الشَّارِحِ م ر ليصح بأن يقال معنى قوله على الأصح السابق أي بناءً عليه فالأصح مبني على الأصح ومقابلته على مقابلته اهـ زَيْدِي. • فَوَدَّ: (أو عَزَلَ الْمُوَكَّلِ لَهُ) أي: لِلْأَوَّلِ. • وَفَوَدَّ: (لأنه نائبة) أي: الثَّانِي نَائِبُ الْأَوَّلِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (إنه يَنْعَزِلُ) أي: الثَّانِي. • فَوَدَّ: (بغير ذلك) كَجُنُونِهِ وإغمائه اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَعَيَّنَ الوكيلَ إلخ) الأولى خَذَفَ الْوَاوِ. • فَوَدَّ: (لأن توكيله) أي: الوكيل. • فَوَدَّ: (أن يقع عنه) أي: عَنِ الْمُوَكَّلِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وفارق نظيره إلخ) رَدُّ لِدَلِيلٍ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ عِبَارَةُ الْنَهَايَةِ وَالْمُعْنَى والثَّانِي أَنَّهُ وَكِيْلُ الْوَكِيلِ وَكَانَهُ قَصْدٌ تَسْيِيلَ الْأَمْرِ عَلَيْهِ كَمَا لو قال الإمام أو القاضي لِنَائِبِهِ اسْتَبَدَّ فَاسْتَبَدَّ فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ لَا عَنْ مُنْيِهِ وَفُرُقَ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْوَكِيلَ نَاطِرٌ فِي حَقِّ مُوَكِّلِهِ فَحَمِلَ إلخ اهـ قال ع ش قوله فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ أي عَنِ النَّائِبِ وَقَوْلُهُ لَا عَنْ مُنْيِهِ أي الإمام أو القاضي اهـ. • فَوَدَّ: (فهو) أي: نَائِبُ الْقَاضِي وكذا صَمِيرُ حُكْمِهِ إلخ. • فَوَدَّ: (مُعَاوَنَتُهُ) أي: الْقَاضِي وكذا صَمِيرُ لَهُ. • وَفَوَدَّ: (وهو) أي: نَائِبُهُ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ.

• فَوَدَّ (سُي): (أن يُوَكَّلَ أَمِينًا) شَمِلَ مَا لو كان الْأَمِينُ رَقِيقًا وَأَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي التَّوَكُّلِ الْمَذْكُورِ وهو وَاضِحٌ ثُمَّ قَضَيْتُ كَلَامَهُ أَنَّهُ لو وَكَّلَ فَاسِيَقًا لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ تَحْتَ يَدِ الْمُوَكَّلِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا وَكَّلَ الْفَاسِقَ فِي مُجَرَّدِ الْعَقْدِ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّارِحِ م ر الْآتِي فِيمَا لو وَكَّلَ الْوَلِيَّ قَسَقَ لَكِنْ قَالَ حَجَّ ثُمَّ

• فَوَدَّ فِي (سُي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وانعزاله) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاعْلَمْ أَنَّ حَاصِلَ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ الْجَزْمُ بِأَنَّ الثَّانِي وَكِيْلُ الْوَكِيلِ وَحِكَايَةُ وَجْهَيْنِ مَعَ ذَلِكَ فِي انْعَزَالِهِ يَنْفِي الثَّانِي بِعَزْلِ الْوَكِيلِ وَبِانْعَزَالِهِ وَهَذَا فَاسِدٌ فِي الْمَعْنَى وَمُخَالِفٌ لِمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ أَيْضًا مِنْ حِكَايَةِ وَجْهَيْنِ فِي الثَّيَابَةِ وَبِنَاءِ الْعَزْلِ عَلَيْهِمَا

وَأَنْ عَيْنَ لَهُ الثَّمَنَ وَالْمُشْتَرِي لَأَنْ الْإِسْتِنَابَةَ عَنِ الْغَيْرِ شَرْطُهَا الْمَصْلَحَةُ (إِلَّا أَنْ يُعَيِّنَ الْمُوَكَّلُ غَيْرَهُ) أَيِ الْأَمِينِ فَيُشْتَرَى تَعْيِينُهُ لِإِذْنِهِ فِيهِ نَعَمُ إِنْ عَلِمَ الْوَكِيلُ فَسَقَهُ دُونَ الْمُوَكَّلِ لَمْ يُؤْكَلْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَمَا لَا يَشْتَرِي مَا عَيْنَهُ الْمُوَكَّلُ وَلَا يَعْلَمُ عَيْنَهُ وَالْوَكِيلُ يَعْلَمُهُ أَوْ عَيْنَ لَهُ فَايَسَقًا فَرَادَ فَسَقَهُ لَمْ يَجْزْ لَهُ تَوَكُّلُهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَيْضًا وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُثْنِ أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ الْأَمِينِ وَإِنْ قَالَ لَهُ وَكُلْ مَنْ شِئْتَ وَقَالَ السَّبْكِيُّ الْأَوْجِهَةُ خِلَافُهُ كَمَا لَوْ قَالَتْ زَوْجَنِي مِمَّنْ شِئْتَ يَجُوزُ تَزْوِجُهَا لِغَيْرِ الْكَفَاءِ وَفَرَّقَ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا حِفْظُ الْمَالِ وَحُسْنُ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَغَيْرُ الْأَمِينِ لَا يَتَأْتِي مِنْ ذَلِكَ وَثَمَّ وُجُودُ صِفَةِ كَمَالٍ هِيَ الْكَفَاءَةُ وَقَدْ يُتَسَامَخُ بِتَرْكِهَا بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرُ الْكَفَاءِ أَصْلَحَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ هُوَ الْمُتَبَادُرُ وَإِنْ أَمَكُنَ تَوْضِيحَ الْفَرْقِ بِأَنَّ الْمُخْتَلَفَ هُنَا بِتَقْدِيرِ غَدَمِ الْأَمَانَةِ أَصْلُ الْمَقْصُودِ مِنَ الْمُوَكَّلِ فِيهِ وَثَمَّ بَعْضُ تَوَابِعِهِ لَا هُوَ فَاعْتِزَّزْ ثُمَّ مَا لَمْ يُخْتَفَرْ هُنَا فَإِنْ قُلْتَ: قَضِيَّةُ تَعْيِينِ النِّكَاحِ بِالْإِحْتِيَاظِ أَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ ثُمَّ كَانَ قِيَاسُهُ هُنَا بِالْأُولَى قُلْتَ: مَجْلُ الْإِحْتِيَاظِ إِنْ تَرَكْتَ لِلْوَكِيلِ اجْتِهَادًا وَيَأْتِيَانِهَا بِاللَّفْظِ الْعَامِّ أَذْنَتْ لَهُ فِي كُلِّ أَفْرَادِهِ مِنْ غَيْرِ

تَوْجِيهًا لِيَدْمَ انْتِزَالِهِ بِالْفَسَقِ إِنْ الَّذِي يَتَجَهَّ أَنْ مَجْلُ مَا مَرَّ مِنْ مَنَحِ تَوَكُّلِ الْفَائِيقِ فِي بَيْعِ مَالِ الْمَخْجُورِ مَا إِذَا تَقَسَّمَتْ وَضَحَ يَدُهُ عَلَيْهِ وَلَا فَلَ وَجَهَ لِيَمْنِيهِ مِنْ مُجَرَّدِ الْعَقْدِ لَهُ انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ تَوَكُّلِ الْفَائِيقِ حَيْثُ لَمْ يُسَلِّمْهُ الْمَالُ أَهْ ع ش. قُودَ: (وَأَنْ عَيْنَ الْإِنِّ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ. قُودَ: (الْمَنْ) وَالْمُشْتَرَى) بِفَتْحِ الرَّاءِ نَائِبٌ فَاعِلُهُ فَالْأَوَّلُ فِي وَكَالَةِ الْبَيْعِ وَوَكَالَةِ الشِّرَاءِ وَالثَّانِي فِي وَكَالَةِ الشِّرَاءِ فَقَطْ وَيُخْتَمَلُ عَلَى بَعْدِ أَنَّهُ يَكْسِرُ الرَّاءِ فَالْثَّانِي فِي وَكَالَةِ الْبَيْعِ فَقَطْ. قُودَ: (أَيِ الْأَمِينِ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَاصِلُهُ فِي الْمُغْنِيِّ. قُودَ: (لَمْ يُوَكَّلْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا قَوْلُهُ وَفَرَّقَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ أَهْ سَم. قُودَ: (أَوْ عَيْنَ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلِمَ الْإِنِّ. قُودَ: (أَنَّهُ لَا يُوَكَّلُ غَيْرَ الْأَمِينِ وَإِنْ قَالَ الْإِنِّ) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآةً وَمُغْنِي. قُودَ: (وَقَالَ السَّبْكِيُّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَآةِ وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلْسَّبْكِيِّ وَفَارَقَ مَا لَوْ قَالَتْ لَوْلِيهَا زَوْجَنِي مِمَّنْ شِئْتَ الْإِنِّ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِنِّ. قُودَ: (وَفَرَّقَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ النِّهَآةُ وَالْمُغْنِي.

قُودَ: (هَذَا) أَيِ: فِي التَّوَكُّلِ فِي الْمَالِ. قُودَ: (وَتَمَّ) أَيِ: فِي التَّوَكُّلِ فِي التَّزْوِجِ. قُودَ: (وَقَدْ يُتَسَامَخُ بِتَرْكِهَا) أَيِ لِحَاجَةِ الْقَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ مُغْنِي. قُودَ: (وَحَاصِلُهُ) أَيِ: حَاصِلُ مَا هُنَا. قُودَ: (هَذَا) أَيِ: فِي التَّوَكُّلِ فِي الْمَالِ. قُودَ: (وَتَمَّ) أَيِ: فِي التَّوَكُّلِ فِي النِّكَاحِ. قُودَ: (بِالْأُولَى) أَيِ: لِأَنَّهُ تَمَّ لَا خِيَارَ لَهَا وَهَذَا يُسْتَلْزَمُ أَهْ مُغْنِي. قُودَ: (إِنْ تَرَكْتَ) أَيِ: الْمَرْأَةُ الْمُوَكَّلَةُ. قُودَ: (فِي كُلِّ أَفْرَادِهِ) أَيِ أَفْرَادِ الزَّوْجِ.

كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ انْتَهَى. وَجِبَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَمَزَّلُ بِمَزْلِهِ وَانْتِزَالِهِ لَيْسَ مُفَرَّعًا عَلَى قَوْلِهِ فَالْثَّانِي وَكَيْلُ الْوَكِيلِ وَلِذَا لَمْ يُصَدَّرْهُ بِالْفَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ مُفَرَّعٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ وَكَيْلُ الْوَكِيلِ أَوْ الْمُوَكَّلِ. قُودَ: (لَمْ يُوَكَّلْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا الْأَوْجِهَةُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَفَرَّقَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ.

اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفائت كما عُلِمَ مِنَّا تَقَرَّرَ أَوَّلًا (ولو وكل أمينًا) في شيء من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) لأنه أذن له في التوكيل دون العزل.

(فصل)

في بقیة من أحكام الوكالة أيضًا وهي ما يجب على الوكيل عند التقييد له بغير الأجل ومخالفته للمأذون وكون يده بذامانة وتعلق أحكام العقيد به (قال بع لشخصي فحقين) هو أعني

• قوله: (منه) أي: الوكيل. • قوله: (مما تقرر أولاً) هو قوله وقد يُسَامَحُ بِزَكَاةِ الْخ. • قوله: (في شيء من الصور السابقة) أي: حيث وقع التوكيل عن الموكل اهـ رشيدتي. • قوله: (من الصور السابقة) يتبني استثناء ما إذا وكل عن نفسه بإذن موكله لما تقدم أن له حيث عَزَلَهُ وإن لم يفسق فإذا فسق أولى فإن قيل فحيث يشكّل قوله الصور بصيغة الجمع لأن الكلام في صور التوكيل بالإذن بدليل تغليبه فلم يبق إلا صورتان ما لو قال وكل عني وما لو أطلق قلت يمكن أن يكون الجمع باختيار أن كلاً منهما صورتان نظرًا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل الكلام في أعم من صور الإذن ولا ينافيه التعليل لقراءة أذن فيه بالبناء للمفعول أي أذن له ولو من جهة الشرع اهـ سم أي ولو عبر بصيغة التثنية كما في المغني وبعض نسخ النهاية لسلّم عن الإشكال وتكلف الجواب.

فصل في بقیة من أحكام الوكالة

• قوله: (في بقیة من أحكام الوكالة) إلى قوله: ويرد بمنع في النهاية إلا قوله وإلا فالأذن إلى أنه لو ظهر وقوله: وأفهم إلى وليلة اليوم وما أتبه عليه. • قوله: (بغير الأجل) أي: وأما التقييد بالأجل فقد مرّ حكمه. • قوله: (ومخالفته) عطف على قوله: ما يجب إلخ بتقدير مضاف والأصل وحكم مخالفته فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأن المخالفة ليست من الأحكام اهـ. ع ش أقول وكذا قوله: وكون يده. إلخ وقوله: وتعلق إلخ عطفان على قوله: ما يجب. إلخ. • قوله: (سني: قال بع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اهـ ع ش.

• قوله: (في شيء من الصور السابقة) يتبني استثناء ما إذا وكل عن نفسه بإذن موكله لما تقدم أن له حيث عَزَلَهُ وإن لم يفسق فإذا فسق أولى فإن قيل فحيث يشكّل قوله الصور بصيغة الجمع لأن الكلام في صور التوكيل بالإذن بدليل تغليبه ولم يبق إلا صورتان ما لو قال وكل عني وما لو أطلق قلت يمكن أن يكون الجمع باختيار أن كلاً منهما صورتان نظرًا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل الكلام في أعم من صور الإذن ولا ينافيه التعليل لقراءة أذن فيه بالبناء للمفعول أي أذن له ولو من جهة الشرع.

فصل: في بقیة من أحكام الوكالة أيضًا. إلخ

قوله: مُعَيَّنٌ هنا وفيما بعده جُكَايَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَوْكَلِ بِالمعنى فَإِنَّ الْمَوْكَلَّ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، بَلْ مِنْ فُلَانٍ وَهَذَا وَاضِحٌ فَإِذَا مَثَلَهُ عَلَى الْمُصَنَّفِ هُوَ التَّسَاهُلُ تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَخْصِيصِهِ كَطِيبِ مَالِهِ، بَلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ أَصْلًا عَمَلًا بِإِذْنِهِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ كِيلَهُ

فَوَدَّ: (بَلْ مِنْ فُلَانٍ) أَي: بَلْ يَقُولُ مِنْ فُلَانٍ أَيْ مَثَلًا كَمِنْ هَذَا وَمِنْ فَعِيهِ صَالِحٌ فِيمَا يَظْهَرُ.

فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَبِيعُ مِنْهُ وَيَتَّبِعُ الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْفَعْ هُوَ إِلَّا تَمَنَّى الْمِثْلَ، وَإِنْ رَغِبَ غَيْرُهُ بِزِيَادَةٍ عَنْ تَمَنَّى الْمِثْلِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ التَّعَيَّنِ إِذَا لَمْ تَذُلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ التَّقْيِيدِ بِهِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَوْ لَمْ يَبِيعْ مِنْ غَيْرِهِ نَهَبَ الْمَبِيعُ وَفَاتَ عَلَى الْمَالِكِ جَازَ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ لِلْقَطْعِ بِرِضَا الْمَالِكِ بِذَلِكَ وَأَنَّ الْمُرَادَ التَّقْيِيدَ بِهِ فِي غَيْرِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنَّ قُلْتُ: قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لِأَحَدٍ قَرَأَى شَخْصًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبِيعْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ نَهَبَ وَفَاتَ عَلَى مَالِكِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قُلْتُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِذْنٌ فِي الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا إِذْنَ مُطْلَقًا سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يُغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ رِضَا مَالِكِهِ بِأَنْ يَبِيعَهُ، فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ وَقِيلَ بِمِثْلِهِ فِي عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ هَذَا مِنْهُ وَقَرَضُهُ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لَيْسَ قَيْدًا بَلْ مِثْلُهُ الْمَكَانُ الْمُعَيَّنُ إِذَا خَرَجَ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ فَعِنْدَ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ فِي غَيْرِهِ حَيْثُ خِيفَ عَلَيْهِ النَّهْبُ، أَوْ التَّلَفُّ لَوْ لَمْ يَبِيعْهُ فِي غَيْرِهِ أَمَّا لَوْ خَرَجَ السُّوقُ الْمُعَيَّنُ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الْأَمْنِ فِي الْبَلَدِ وَعَدَمِ الْخَوْفِ عَلَى الْمَوْكَلِ فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ. اهـ. ع ش والحاصل أَنَّ مَحَلَّ تَعَيَّنِ مَا ذَكَرَهُ الْمَوْكَلُ فِي التَّوَكُّلِ مِنْ نَحْوِ الْمُشْتَرِي إِذَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ مُلْغِيَةٌ لِلتَّعْيِينِ وَلَا عِلْمُ الْوَكِيلِ بِرِضَا الْمَوْكَلِ بِغَيْرِهِ فَعِنْدَ وُجُودِ أَحَدِهِمَا يَجُوزُ لَهُ الْمُخَالَفَةُ وَيَصِحُّ الْعَقْدُ لِلْمَوْكَلِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ. إلخ) وَلَوْ ائْتَنَعَ الْمُعَيَّنُ مِنَ الشَّرَاءِ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ لِغَيْرِهِ، بَلْ يُرَاجِعُ الْمَوْكَلُ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِخُصُوصِهِ، بَلْ لِسُهولةِ الْبَيْعِ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ كِيلَهُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَسَكَتَ عَنْ تَقْيِيدِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَقَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْبُطْلَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَكِيلَهُ مِثْلَهُ، أَوْ أَرْفَقَ مِنْهُ أَخَذًا وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِيمَا لَوْ قَالَ بَغٍ مِنْ وَكِيلٍ زَيْدٍ قَبَاغٍ مِنْ زَيْدٍ. اهـ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشَّوَبَرِيِّ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ الْمُعَيَّنُ مِمَّنْ يَتَعَاطَى الشَّرَاءَ بِتَفْصِيهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَحْوَ السُّلْطَانِ يَمْنُنُ لَا

فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ يَبِيعُ مِنْهُ وَيَتَّبِعُ الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْفَعْ هُوَ إِلَّا تَمَنَّى الْمِثْلَ، وَإِنْ رَغِبَ غَيْرُهُ بِزِيَادَةٍ عَلَى تَمَنَّى الْمِثْلِ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ لَا مِثْنًا لَ الْبَيْعِ مِنَ الرَّاغِبِ بِهَا فَهِيَ كَالْعَدَمِ فَلْيُرَاجِعْ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ التَّعْيِينِ إِذَا لَمْ تَذُلَّ عَلَى الْقَرِينَةِ عَدَمُ إِرَادَةِ التَّقْيِيدِ بِهِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَوْ لَمْ يَبِيعْ مِنْ غَيْرِهِ نَهَبَ الْمَبِيعُ وَفَاتَ عَلَى الْمَالِكِ جَازَ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ لِلْقَطْعِ بِرِضَا الْمَالِكِ بِذَلِكَ وَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِهِ غَيْرُ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنَّ قُلْتُ: قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لِأَحَدٍ قَرَأَى شَخْصًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبِيعْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ نَهَبَ وَفَاتَ عَلَى مَالِكِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ قُلْتُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِذْنٌ فِي الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا إِذْنَ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ قَوْلِي أَوَّلًا يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَذُلَّ الْقَرِينَةُ. إلخ موافقٌ لِقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ بِالْقَرِينَةِ. إلخ فِي الْجُمْلَةِ. فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ كِيلَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ

وَقِيْدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِجْبَابُ، أَوْ الْقَبُولُ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْ مِنْ وَكِيلٍ زَيْدٌ أَيْ لِيَزِيدَ فَبَاعَ مِنْ زَيْدٍ بَطَلٌ أَيْضًا وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ إِنْ كَانَ الْوَكِيلُ أَسْهَلَ مِنْهُ أَوْ أَرْفَقَ وَلَا فَالِإِذْنُ فِي الْبَيْعِ مِنْ وَكِيلِهِ إِذْنٌ فِي الْبَيْعِ مِنْهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ بِمَعْدِلٍ وَالْأَذْرَعِي أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ بِالْقَرِينَةِ أَنَّ التَّعْيِينَ إِنَّمَا هُوَ لِعَرْضِ الرُّبْحِ فَقَطْ لِيَكُونَ الْمُشْتَرِي مِمَّنْ يَرْغَبُ فِيهِ

يَتَعاطَى الشُّرَاءُ بِتَفْصِيهِ قِيَّاتِهِ يَصِحُّ مِنْ وَكِيلِهِ اخْتِيَارًا بِالْعَرَضِ . اهـ . وفي سَمَ مَا يُوَافِقُهُ . هـ فَوَدُ: (لَوْ كَيْلِهِ) أَي: أَوْ عَيْدِهِ وَفَاقًا لِمَ رَسَمَ عَلَى مَنَهِجٍ . اهـ . ع ش . هـ فَوَدُ: (وَقِيْدَهُ . إلخ) أَي عَدَمَ الصَّحَةِ عِبَارَةً النَّهَايَةِ فَلَوْ بَاعَ مِنْ وَكِيلِهِ لَمْ يَصِحَّ سِوَاةَ اتَّقَدَّمَ الْإِجْبَابُ أَمْ الْقَبُولُ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ أَمْ لَا كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ . اهـ . هـ فَوَدُ: (تَقَدَّمَ الْإِجْبَابُ) أَي: مُطْلَقًا . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . هـ فَوَدُ: (وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ) قِيْدٌ لِيَقْدَمَ الْقَبُولُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ إِذَا تَقَدَّمَ قَبُولُ الْوَكِيلِ وَصَرَّحَ بِالسَّفَارَةِ كَاشَتْ رِيْتٌ هَذَا مِنْكَ لِيَزِيدَ فَقَالَ بَعْتُكَ صَحَّ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِجْبَابُ ثُمَّ قَبِلَ الْوَكِيلُ لَمْ يَصِحَّ صَرَّحَ بِالسَّفَارَةِ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ الْإِجْبَابَ فَاسِدٌ . اهـ . كُرْدِيٌّ وَفِي السَّيِّدِ عَمَرٌ وَع ش مَا يُوَافِقُهُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : م ر خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ أَي فِي تَقْيِيدِ الْبُطْلَانِ بِمَا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِجْبَابُ أَوْ الْقَبُولُ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَصَرَّحَ بِالسَّفَارَةِ فِي الْمُتَقَدَّمَ قِيَّاتِهِ يَصِحُّ عِنْدَهُ . اهـ . هـ فَوَدُ: (أَي لِيَزِيدَ) أَي: دُونَ نَفْسِ الْوَكِيلِ . اهـ . ع ش . هـ فَوَدُ: (بَطَلٌ أَيْضًا) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَسَكَّنَا عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ . إلخ . هـ فَوَدُ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ . إلخ) وَلَوْ مَاتَ زَيْدٌ بَطَلَتْ الْوَكَالَةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرَدِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الشُّرَاءِ إِذْ تَجَوَّزَ رَغْبَتُهُ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْ هَذَا مِنْ أَيَّامِ زَيْدٍ وَتَجَوَّزَ ذَلِكَ حُجِّلَ عَلَى الْبَيْعِ لَوْلِيَهُمْ وَلَا تَقُولُ بِفَسَادِ التَّوَكُّلِ أَهْ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَلَا تَقُولُ بِفَسَادِ التَّوَكُّلِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنَ الْإِيْتَامِ لَوْ بَلَغُوا رُشْدَاءَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُنْتَجَةُ الصَّحَةُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُصَرَّفُ لِلْوَلِيِّ لِلضَّرُورَةِ فَإِذَا كَمَلُوا جَازَ الْبَيْعُ مِنْهُمْ لِزَوَالِ السَّبَبِ الصَّارِفِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَظَاهِرُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ أَسْهَلَ فِي الْمَعَامَلَةِ مِنْهُمْ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . اهـ . هـ فَوَدُ: (أَوْ أَرْفَقَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْأَلْفِ . هـ فَوَدُ: (وَبِهِ فَارَقَ) أَي: بِقَوْلِهِ : فَالِإِذْنُ فِي الْبَيْعِ . إلخ . هـ فَوَدُ: (مَا مَرَّ يَغْدُلُ) أَي: فِي قَوْلِهِ بَلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ . هـ فَوَدُ: (وَالْأَذْرَعِي . إلخ) أَي: وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي عِبَارَةً النَّهَايَةِ فَلَوْ بَاعَ مِنْ وَكِيلِهِ لَمْ يَصِحَّ نَعَمْ لَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الرُّبْحِ وَأَنَّهُ لَا عَرَضَ لَهُ فِي التَّعْيِينَ سِوَاةَ لِيَكُونَ الْمُعَيَّنُ يَرْغَبُ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ كَقَوْلِ التَّاجِرِ لِيُعْلَمَ بِهِ هَذَا عَلَى السُّلْطَانِ فَالْمُنْتَجَةُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ جَوَّازُ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَاعْتَرَضَ . إلخ . اهـ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : م ر فَالْمُنْتَجَةُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ . إلخ كَانَ الْمُنَاسِبُ حَيْثُ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي لَهُ أَنْ يَقُولَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَالْمُنْتَجَةُ . إلخ . اهـ .

الْمُنْهَجُ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ عَنِ الْبَيَانِ ، وَفِي غَيْرِهَا عَنِ الْأَصْحَابِ انْتَهَى . وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الصَّحَةَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَوْكَلُ مِمَّنْ لَا يَتَعاطَى الشُّرَاءَ بِتَفْصِيهِ كَالسُّلْطَانِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ هُنَا مِنْ نَفْسِ الْمَوْكَلِ كَالسُّلْطَانِ وَقَالَ إِنَّ قَضِيَّةَ الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ جَرَى الْمُقْدُ عَلَى وَجْهِ لَا يُقَدَّرُ فِيهِ دُخُولُ الْمَلِكِ فِي مِلْكِ الْوَكِيلِ صَحَّ . هـ فَوَدُ: (بَطَلٌ أَيْضًا) اخْتَمَدَهُ م ر .

لا غيره لم يتعين واعتراض بأنه لرغبته فيه قد يزيده في الثمن وهذا غرض صحيح وأقول في البحث من أصله نظراً؛ لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التمين ثم لم يعارضه ما يُلغيه وهنا عارضته القرينة الملغية له لولا أن ذلك المعتبر قد يزيده على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه، وهو زيادة الربح فأنضح أن تعينه لا ينافي غرضه، بل يوافقه خلافاً

فؤد: (لم يتعين) اعتمد المضمي وسم وع ش. فؤد: (لا غيره) أي: في الجملة أو في الظاهر وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين فليأتمل. اه. سم. فؤد: (في البحث) أي بحث الأذرع. فؤد: (من أصله) كأنه إنما زاده لئلا يسبق الذهن إلى قوله: واعتراض. اه. ع ش. فؤد: (لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتي إلخ) فيه بحث؛ لأن حاصل بحث الأذرع أن القرينة لو دلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته، بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعتبر في دفعه لأنه لا مزية حينئذ للمعتبر على غيره وبهذا يتدفع قوله: لولا أن ذلك المعتبر قد يزيده إلخ؛ لأن المراد أن غيره أبهاً يزيده وأن البيع منه بما يرغب به المعتبر بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعتبر والبيع من غيره، أو يكون البيع من غيره أخط لكن قد ينافي ذلك قوله: ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهراً وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين وقوله فأنضح. إلخ وذلك؛ لأن الأذرع لم يدع أن تعينه ينافي غرضه بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعتبر وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به، أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء التمين فعمل بها، وفي مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التمين فيها حتى لو دلت هناك على إلغائه، فلا مانع من التزام إلغائه، فلا فرق بينهما فليأتمل وبما قررناه يظهر اندفاع الإغراض الذي حكاه بقوله: واعتراض. إلخ أيضاً. اه. سم.

فؤد: (لا غيره) أي: في الجملة أو في الظاهر وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين فليأتمل. فؤد: (لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتي إلخ) فيه بحث؛ لأن حاصل بحث الأذرع أن القرينة لو دلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره فجاز البيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعتبر في دفعه لأنه لا مزية حينئذ للمعتبر على غيره وبهذا يتدفع قوله: لولا أن ذلك المعتبر قد يزيده إلخ؛ لأن المراد أن غيره أبهاً يزيده وأن البيع منه بما يرغب به المعتبر بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعتبر والبيع من غيره، أو يكون البيع من غيره أخط لكن قد ينافي ذلك قوله: ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهراً وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين وقوله فأنضح. إلخ وذلك؛ لأن الأذرع لم يدع أن تعينه ينافي غرضه إلخ، بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعتبر وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت

لِلأَذْرَعِي (أَوْ) فِي (زَمَنِ) مُعَيَّنٍ كَيَوْمٍ كَذَا، أَوْ شَهْرٍ كَذَا تَعَيَّنَ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِتَى أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فِي الثَّوَابِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ مَغْنُوعٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ ظَاهِرٌ فِي طَلَاقِهَا فِي وَقْتٍ بَخْصُوصِهِ، بَلِ الطَّلَاقُ أَوْلَى لِخُرْمَتِهِ زَمَنُ الْبِدْعَةِ بِخِلَافِ الْعِتَى وَلَوْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ الْعِيدِ مِثْلًا تَعَيَّنَ أَوَّلُ جُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ يَلْقَاهُ كَمَا

هـ فَوُدَ: (كَيَوْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا لَوْ قَالَ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْفَرْقُ إِلَى لَوْ قَالَ. هـ فَوُدَ: (وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ) كَالْعِتَى. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرُ قَوْلِهِ: (وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ) غَايَةُ لِتَعَيَّنِ الزَّمَانِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي التَّوَكُّيلِ اهـ وَبِعِبَارَةِ الْمُنْفِي وَفَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِالزَّمَانِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْبَيْعِ وَالْعِتَى وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَوْ وَكَّلَهُ بِهِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَطَلَّقَ قَبْلَهُ لَمْ يَقَعْ، أَوْ بَعْدَهُ فَكَذَا عَلَى الْمُتَعَمِّدِ. اهـ. هـ فَوُدَ: (مَغْنُوعٌ) خَبَرٌ وَالْفَرْقُ. إِنْخ. هـ فَوُدَ: (أَوَّلُ جُمُعَةٍ. إِنْخ) ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ الْعِيدِ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَالَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ الْعِيدِ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى بَقِيَّتِهِ، أَوْ عَلَى أَوَّلِ جُمُعَةٍ، أَوْ عِيدٍ يَلْقَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ عُدُولُهُ عَنِ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ الْعِيدِ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَ: (أَوْ عِيدٍ يَلْقَاهُ) الْمُرَادُ بِالْعِيدِ مَا يُسَمَّى عِيدًا شَرْعًا كَالْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ اعْتَادَ قَوْمٌ تَسْمِيَةَ أَيَّامٍ فِيَمَا يَتَّبِعُهُم بِالْعِيدِ كَالْتَصَارَى إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِيَمَا يَتَّبِعُهُمْ فَيُحْمَلُ عَلَى أَوَّلِ عِيدٍ مِنْ أَعيَادِهِمْ يَكُونُ بَعْدَ يَوْمِ الشَّرَاءِ مَا لَمْ يُصَرِّحُوا بِخِلَافِهِ أَوْ تَذَلُّ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: الشَّرَاءُ صَوَابُهُ التَّوَكُّيلُ.

عَلَى إِنْغَائِ الثَّغِينِ فَعَمِلَ بِهَا، وَفِي مَسْأَلَةِ الْمَكَانِ لَمْ تَذَلُّ عَلَى ذَلِكَ فَاعْتَبَرَ الثَّغِينُ فِيهِ حَتَّى لَوْ ذَلَّتْ هُنَاكَ عَلَى إِنْغَائِهِ، فَلَا مَانِعَ مِنَ التَّزَامِ الْغَايَةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ يَظْهَرُ انْتِفَاعُ الْاِغْتِرَاضِ الَّذِي حَكَاهُ بِقَوْلِهِ: وَاعْتَزَّضَ إِنْخ. أَيْضًا لَا يُقَالُ غَايَةُ الْقَرِينَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِخُصُوصِ الْمُعَيَّنِ وَقَدْ ذَلَّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي الْمَكَانِ وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ عَلَى الثَّغِينِ عَلَى الصَّحِيحِ مَعَ عَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِخُصُوصِ الْمُعَيَّنِ فَلَا اِغْتِيَازَ مَعَ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ لِأَنَّا نَقُولُ فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ تَذْفَعُ اِحْتِمَالَ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِاطِّتَابِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ الْمَذْكُورُ فَإِنَّهُ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا اِغْتِيَازَ بِانْتِفَاءِ الْغَرَضِ ظَاهِرًا وَمُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا يَذْفَعُ اِحْتِمَالَ غَرَضٍ بِاطِّتَابِ فَإِذَا دَفَعْتَهُ الْقَرِينَةُ فَيَتَّبَعِي الْعَمَلُ بِهَا وَبِمَا يُؤَيِّدُ الْعَمَلُ بِهَا عَدَمُ تَعْيِينِهِ إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ غَيْرِهِ إِذْ لَيْسَ هَذَا إِلَّا مِنَ الْعَمَلِ بِالْقَرِينَةِ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ فَالْعَمَلُ يُنَافِي مَعْنَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرْغَ): لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ لَا يَتِمُّ زَيْدٌ فَهَلْ يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ وَيُحْمَلُ عَلَى الْبَيْعِ لَوْلِيَهُمْ لَهُمْ، أَوْ يَفْسُدُ لِعَدَمِ اِمْتِكَانِ الْبَيْعِ مِنْهُمْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِهَ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنَ الْإِيْتَامِ لَوْ بَلَّغُوا رُشْدَاءَ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتَجَهُ الصَّحَّةُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا انْتَصَرَفَ لِلْوَلِيِّ لِقُصُورِهِمْ فَإِذَا كَمَلُوا جَازَ الْبَيْعُ مِنْهُمْ لِزَوَالِ السَّبَبِ الصَّارِفِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَكَّلَهُ لِيَبْعَ مِنْ زَيْدٍ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ مِنْ وَكِيلِهِ وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَأَثَّرَ الْبَيْعُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَكَانَ مُعْتَادًا ذَلَّ الْحَالُ عَلَى التَّقْيِيدِ بِخُصُوصِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوُدَ: (وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ) كَالْعِتَى.

لو قال في الصئيف جَمْدًا فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصئيف الآتي وأفهم قوله الجُمُعة، أو العيد أن يومَ جُمُعة، أو عيد بخلافه وهو مُحْتَمَلٌ إلا أن يُقال المُلَحَظُ فيهما واجدٌ وهو صِدْقُ المنصوحِ عليه بأول ما يلقاه فهو مُحَقَّقٌ وما بعده مشكوكٌ فيه فيتعيَّنُ الأولُ هنا أيضًا وليلةُ اليومِ مثله إن استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لو باع أي فيما إذا لم يُعيَّنَ زَمَنًا ليلًا والراغبون نهارًا أكثر لم يصح (أو) في (مكان مَعَيَّنٍ تَعَيَّنَ)، وإن لم يكن نقده أجود ولا الراغبون فيه أكثر؛ لأنه قد يقصد إخفاءه نعم، لو قلَّز الثمن ولم يئة عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقًا، وردَّ السبكي له باحتمال زيادة راغب

• فَوَدَّ: (في الصئيف) مُتَعَلِّقٌ بِاشْتَرَى لِي الْمُقَدَّرُ وقوله: جَمْدًا مفعوله وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الظَرْفَ مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ عبارة النهاية كما لو وكله لِشُتْرِي لَ جَمْدًا في الصئيف فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن شراؤه في الصئيف الآتي. اه. قال ع ش قوله: جَمْدًا في الصئيف هل صورة ذلك أن يقول الموكل اشتر لي جَمْدًا في الصئيف فيُحْمَلُ على صئيف يليه، أو هو فيه كما هو مُقْتَضَى التَّشْبِيهِ، أو يكفي وقوع الوكالة في الصئيف، وإن لم يذكره أي لفظ في الصئيف عملاً بالقرينة، فيه نظر ولا يتعد الثاني اه وقوله: ع ش فيُحْمَلُ على صئيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله: أو هو فيه أي إذا وقع التوكيل في الصئيف وهذا الحمل بشقيه مبني على أن في الصئيف مُتَعَلِّقٌ بِشُتْرِي وقوله: أو يكفي. إلخ مبني على أنه مُتَعَلِّقٌ بِوَكْلِهِ وقوله الثاني أي: قوله: (ويُكْفَى. إلخ). • فَوَدَّ: (وأفهم قولهم) أي: المار في قوله: ولو قال يومَ الجُمُعة. إلخ. اه. سم عبارة الكردي يغني أفهم ذكرهما معرفتين أنه لو ذكرهما نكرتين لا يتعيَّنُ أولُ جُمُعة. إلخ. اه. • فَوَدَّ: (بخلافه) أي: فلا يتعيَّنُ بالجُمُعة التي تليها. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (فيتعيَّنُ الأول) أي: أول جُمُعة، أو عيد يلقاه. • فَوَدَّ: (وليلة اليوم مثله) مُبْتَدَأٌ أو خَبَرٌ.

• فَوَدَّ: (ومن ثم) أي: من أجل التَّيَكُّدِ بِالِاسْتِواءِ. • فَوَدَّ: (إخفاءه) أي: البيع، أو البيع عبارة المُغْنِي قد يكون له فيه غرض خفي لا يُطْلَعُ عليه. اه. وهي أحسن. • فَوَدَّ: (نعم لو قلَّز الثمن. إلخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمَنِ فليُحرَّرَ الفرق وقد يُفرَّقُ بشدة تفاوت الغرض بالتَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ في إزالة المِلْكِ سم على حنج وإذا تأملت ما تقدَّم من قوله: سم والحاصل إلخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (صح البيع. إلخ) فلا يتعيَّنُ ذلك المكان كما عبَّر به الرُّوض. اه. سم وقال ع ش قد يشكِّلُ صحته البيع مع ما ذكر بما علَّل به من أن يقصد إخفاءه ومجرَّد البيع بالثمن المذكور قد يقرُّث معه الإخفاء. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (قال القاضي اتفاقًا) أي: ولو قبل مُضَيِّ المدة التي يتأتَّى فيها الوصول

• فَوَدَّ: (وأفهم قولهم) أي: المار في قوله: ولو قال يومَ الجُمُعة. إلخ ش.

• فَوَدَّ في (سني: تَعَيَّنَ) أي: فلا يصحُّ البيع في غيره. • فَوَدَّ: (ولأن لم يكن. إلخ) عبارة الرُّوض وشرحه، ولو لم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى. فقوله الآتي وفي المكان وجه إذا لم يتعلَّق به غرض أي ظاهر. • فَوَدَّ: (نعم لو قلَّز الثمن. إلخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمَنِ فليُحرَّرَ الفرق وقد يُفرَّقُ بشدة تفاوت الغرض بالتَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ في إزالة المِلْكِ. • فَوَدَّ: (صح البيع. إلخ) فلا يتعيَّنُ ذلك المكان كما عبَّر به في الرُّوض. • فَوَدَّ: (صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقًا) أي: ولو قبل مُضَيِّ

مردود بأن المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجه) أنه لا يتعين (إذا لم يتعلق به غرض) للموكل ولم ينه عن غيره؛ لأن تعيينه حينئذ اتفاق وانتصر له السبكي وغيره ويؤد بمنع كونه اتفاقاً كيف والأغراض أمرها خفي فوجب التقييد بنص الإذن لاحتمال أن له غرضاً في التعيين، بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله: إذا لم يتعلق به غرض للموكل إن علم ذلك بنص الموكل عليه تعيين إلغاء التعيين اتفاقاً أو بقرينة حالية فالقارئ مختلفة وبهذا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما يصرح بأن المراد الثاني، وهو قولهم إن وجد غرض ككثرة راغب، أو أجودية نقد تعين وإلا فوجهان فإن قلت: لم لم يجز هذا لوجه في الزمن قلت: لأن النص عليه قد يضطر إليه لاحتياجه لثمنه أو لإرادته سفراً عقبه فلم يأت فيه، ما نظر إليه الضعيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض ومع جواز النقل لغيره يضمن

إلى المكان المأذون فيه؛ لأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقيفه عليه فلما أسقط اختيار المتبوع سقط اختيار التابع سم على حج. اه. ع. ش.

قود: (مردود بأن المانع. إلخ) قد ينافيه قوله الآتي ويؤد بمنع. إلخ. قود: (إن علم ذلك. إلخ) يتبني أن يأتي نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن. اه. سيد عمر. قود: (فالقارئ مختلفة) أي فيعمل بالقوية دون الضعيفة. قود: (وبهذا) أي: بقوله: إن علم ذلك. إلخ. قود: (الثاني) أي: قوله: أو بقرينة حاله. إلخ. قود: (وهو) أي: ما يصرح بأن. إلخ. قود: (فلم يأت فيه ما نظر. إلخ) قد قدمناه عن ع. ش. في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن إلخ ومنعه ترجيح أنه لا فرق بين الثلاثة في عدم التعيين عند وجود القرينة الدالة على إلغاء التعيين. قود: (ومع جواز النقل) إلى المتن في النهاية.

قود: (ومع جواز النقل) أي: على هذا الوجه المزجج وعبارة سم على حج هذا قرعة الإستوئي على هذا الوجه ويمكن تفريمه على الأول أيضاً فيما إذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين لكن عبر الشارح في شرح الإرشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمؤمن انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل إذ لا يتعين حينئذ البيع فيه، وهو متجه

المدة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بأن اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني ليليل بقية الأول وهو قياس اختيار المسافة فيما لو وهبه أو رهنه ما بيده وأجيب بأنه إذا لم يحافظ على المنصوص عليه، وهو المكان لا ينفاء الغرض فيه فكيف يرعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكثر وفي نظر؛ لأن هذا تحلف لعارض وهذا لا معارض له فكأنه قال له بعه في يوم كذا ويجاب بأنه لما ينص على الزمان ظهر أنه غير مراد، ولذلك لم ينتظر إليه انتهى. ويجاب أيضاً عن كل من أصل الإشكال ومن النظر بأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقيفه عليه فلما أسقط اختيار المتبوع سقط اختيار التابع. قود: (ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا قرعة الإستوئي على هذا الوجه

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُوَدِّعِ أَحْفَظَهُ فِي هَذَا فَتَقْلَهُ لِمِثْلِهِ لَمْ يَضْمَنْ أَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْحِفْظِ وَمِثْلُهُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَا تَعْدَى بُوْجُوهَ وَهَذَا عَلَى رِغَابَةِ غَرَضِ الْمُؤَكِّلِ فَقَدْ لَا يَظْهَرُ لَهُ غَرَضٌ وَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ خَفِيٌّ فَاقْتَضَتْ مُخَالَفَتُهُ الضَّمَانَ. (وَأِنْ قَالَ بَعْ بِمِائَةٍ) مِثْلًا (لَمْ يَبِعْ بِأَقْلٍ) مِنْهَا، وَلَوْ بَتَائِفِهِ لِقَوَاتِ اسْمِ الْمِائَةِ الْمَنْصُوصِ لَهُ عَلَيْهِ وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعَ بِالْعَيْنِ الْيَسِيرِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَعُ كَوْنُهُ بِشَيْءٍ الْمِثْلِ (وَلَهُ) بَلْ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ رَاغِبٌ وَلَوْ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ

مُعْنِي. اه. ع ش إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمَانَ فَرَعُ جَوَازِ الثَّقْلِ وَجُودًا وَعَدَمًا عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَإِنْ عَيَّنَ لِلْبَيْعِ بَلَدًا وَسَوَقًا فَتَقْلَ الْمُؤَكِّلِ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ ضَمِينَ الثَّمَنَ وَالْمُثَمَّنَ وَإِنْ قَبَضَهُ وَعَادَ بِهِ كَتَبْتُهُ مِنَ الْقِرَاضِ لِلْمُخَالَفَةِ قَالَ فِي أَصْلِ الرُّضْوَةِ، بَلْ لَوْ أُطْلِقَ التَّوَكُّلُ فِي الْبَيْعِ فِي بَلَدٍ فَلْيَبِيعْ فِيهِ فَإِنْ تَقْلَهُ ضَمِينَ. اه. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى ظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْمُتَنِّ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِسْتِذْرَاكِ الْمُتَقَدِّمِ فِي شَرْحِهِ مِنْهُ وَغَيْرِهِ.

فَوُدَّ: (يَضْمَنْ. إِنْخ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَشُصْ الْمُؤَكِّلُ عَلَى أَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي التَّحْمِينِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْآتِي فَقَدْ لَا يَظْهَرُ لَهُ غَرَضٌ وَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ خَفِيٌّ. اه. سَيَذْ عُمَرُ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْقَرِينَةَ الدَّالَّةَ عَلَى إِنْغَاءِ تَعْيِينِ الْمَكَانِ كَالْتَصُّ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ. إِنْخ) أَي: عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا. اه. ع ش أَي وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَتَّهَ عَنِ الْبَيْعِ فِي غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمِ. فَوُدَّ: (مِنْ كُلِّ وَجْهِ) قَدْ يَكُونُ شَرْطُهُ الْحِفْظُ فِي الْمَكَانِ الْخَاصِّ لِمَعْنَى خَفِيٍّ عَلَيْنَا سَمِ عَلَى حَقٍّ وَقَدْ يُقَالُ اشْتِمَالُ الْمَكَانِ الْمَوْصُوفِ بِمَا ذُكِرَ عَلَى مَعْنَى خَفِيٍّ بَعِيدٍ بِخِلَافِ الْأَسْوَاقِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي أَنْفُسِهَا يَكْثُرُ قَرُبُهَا عِلْمُ الْمُؤَكِّلِ فِي بَعْضِهَا مَعْنَى خَفِيٍّ عَلَى الْوَكِيلِ. اه. ع ش. فَوُدَّ: (وَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ. إِنْخ) الْأَوَّلَى حَذْفُ يَكُونُ. فَوُدَّ: (وَلَوْ بَتَائِفِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْحَقُّ بِهِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ يُجَابُ إِلَى وَإِنَّمَا جَازَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَإِنْ سَاوَتْهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. فَوُدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ. إِنْخ) أَي: وَيَقَوَاتِ إِلَّا سَمِ فَارَقَ مَا نَحْنُ فِيهِ الْبَيْعِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِالْعَيْنِ الْيَسِيرِ حَيْثُ صَحَّ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْعَيْنَ الْيَسِيرَ. فَوُدَّ: (كَوْنُهُ) أَي: الْبَيْعِ. فَوُدَّ: (بَلْ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ رَاغِبَ. إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي قَوْلُهُ: لَهُ يُشِيرُ بِجَوَازِ الْبَيْعِ بِالْمِائَةِ وَهَذَا رَاغِبٌ بِزِيَادَةِ، وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنَّ الْأَصَحَّ فِي زِيَادَةِ الرُّضْوَةِ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِحْتِيَاظِ وَالْقَبْطَةِ فَلَوْ وَجَدَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَزِمَهُ الْفَسْخُ فَلَوْ لَمْ يَفْسَخْ انْفَسَخَ الْبَيْعُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ. اه. فَوُدَّ: (بَلْ عَلَيْهِ. إِنْخ) يَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ الْمُؤَكِّلُ بَعْ

وَيُمْكِنُ تَقْرِيمُهُ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَتَّهَ عَنِ الْبَيْعِ فِي غَيْرِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ كَالشَّيْخَيْنِ لَكِنْ عَبَّرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِقَوْلِهِ وَمَتَى تَقْلَهُ لِغَيْرِهِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ فِي ضَمِينِ الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ انْتَهَى. فَافْهَمْ عَدَمَ الضَّمَانِ حَيْثُ جَازَ الثَّقْلُ إِذْ لَا يَتَّعَيْنُ حَيْثُ يُذِ الْبَيْعُ فِيهِ، وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ مَعْنَى.

فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ. إِنْخ) دَفْعٌ لِإِشْكَالِ الْإِسْتَوِيِّ. فَوُدَّ: (بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْحِفْظِ. إِنْخ) قَدْ يَكُونُ شَرْطُهُ الْحِفْظُ فِي الْمَكَانِ الْخَاصِّ لِمَعْنَى خَفِيٍّ عَلَيْنَا. فَوُدَّ: (فَقَدْ لَا يَظْهَرُ لَهُ. إِنْخ) هَذَا مُتَقَدِّحٌ فِي الْوَدِيعَةِ فَفِي الْفَرْقِ نَظَرٌ. فَوُدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعَ) أَي عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. فَوُدَّ: (وَلَهُ، بَلْ عَلَيْهِ إِنْخ) يَتَّبِعِي أَنَّ

كما مر (أن يزيد) عليها ولو من غير جنسها لأن المفهوم من تقديرها عرفاً امتناع النقص عنها فقط، وليس له إبدال صفتها كمكسرة بصحاح وفصة بذهب (إلا أن يصرح بالنهي) عن الزيادة فتشتمل الزيادة لانتفاء العرف حينئذ وإلا إذا قال به ليزيد بمائة؛ لأنه زُيِّدَ قَصْدَ مُحَابَاةٍ قَالَ الْغَزَالِيُّ إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنْ لَا يُحَابِيَهُ كَيْفَهُ بِمِائَةٍ، وَهُوَ يُسَاوِي خَمْسِينَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُحَابِيهِ بِعَدَمِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِائَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحَابِيَهُ مُحَابَاةً كَامِلَةً وَإِنَّمَا جَازَ لَوْ كَيْلَهُ فِي خُلْعِهَا بِمِائَةِ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ غَالِبًا يَقَعُ عَنْ شِقَاقِ فَلَا مُحَابَاةَ فِيهِ وَالْحَقُّ بِهِ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْعَفْوِ عَنِ الْقَوْدِ بِنِصْفِ الدِّمَةِ فَقَفَا بِالْذِمَّةِ فَيَصِحُّ بِهَا لَوْ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا تُنَافِي قَصْدَ الْمُحَابَاةِ بِخِلَافِ الْخُلْعِ وَقَرِينَةُ قَتْلِهِ لِمَوْرَثَتِهِ تُبْطِلُهَا سَمَاحَتُهُ بِالْعَفْوِ عَنْهُ لَا سِيَّامَا مَعَ نَصِّهِ عَلَى النِّقْصِ عَنِ الْبَدْلِ الشَّرْعِيِّ وَالشُّرَاءِ كَالْبَيْعِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ.....

بَكَمْ شَيْئَتْ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ بِالْفَنِّ، وَإِنْ تَيَسَّرَ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقَدْرَ إِلَى خَيْرِهِ مَرَّ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَيُقَالُ الْفَرْقُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ أَيْضًا. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَلَا بَغْيَ فَاجِش). اهـ. كُرْدِي. فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا) كِمِائَةٍ وَتَوْبٍ، أَوْ دِينَارٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. فَوَدَّ: (كَمُكْسَرَةٍ بِصِحَاحِ. الْفَخِّ) قِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ الْإِمْتِنَاعِ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا عَيَّنَ الصِّفَةَ لِيَسِيرَ مَا لَا لِعَدَمِ إِرَادَةِ خِلَافِهَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ غَيْرُهَا أَلْفَع. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ. الْفَخِّ) اعْتَمَدَهُ م. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ نَعَمْ لَوْ قَالَ بَعَهُ مِنْهُ بِمِائَةٍ، وَهُوَ يُسَاوِي خَمْسِينَ لَمْ تَمْتَنِعِ الزِّيَادَةُ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ اهـ. وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا جَازَ لَوْ كَيْلَهُ فِي خُلْعِ. الْفَخِّ) أَي: مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ بَعَهُ لَزَيْدٍ بِمِائَةٍ. اهـ. سَمَ فَلَا مُحَابَاةَ. الْفَخِّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَذَلِكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى عَدَمِ قَصْدِ الْمُحَابَاةِ وَلِلَّذَلِكَ قَيَّدَ ابْنَ الرَّفْعَةِ الْمُنْعَ فِي الْأَوَّلِيِّ بِمَا إِذَا كَانَتِ الْمِائَةُ دُونَ الْجِثْلِ لِيُظْهِرَ قَصْدَ الْمُحَابَاةِ حَيْثُ يَخْلَافُ مَا إِذَا كَانَتْ ثَمَنَ الْجِثْلِ فَاتَّخَذَ. اهـ. فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ. الْفَخِّ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: الْإِلْحَاقِ. فَوَدَّ: (تُبْطِلُهَا. الْفَخِّ) مَمْنُوعٌ سَمَ عَلَى حَجِّ أَي لِحَوَازِ ظَنِّهِ عَدَمَ قُدْرَةِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ عَلَى الزِّيَادَةِ عَلَى النِّصْفِ، أَوْ عَدَمَ الرِّضَا بِالزِّيَادَةِ اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَالشُّرَاءُ كَالْبَيْعِ) وَلَوْ أَمَرَهُ بِيَعِ الرِّقِيقَ مَثَلًا بِمِائَةٍ قَبْلَاعَهُ بِهَا وَتَوْبٍ، أَوْ دِينَارٍ صَحَّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ عَرَضُهُ وَزَادَ خَيْرًا، وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ بِمِائَةٍ لَا بِخَمْسِينَ جَازَ الشُّرَاءُ بِالْمِائَةِ وَيَمَّا يَتَنَّهُمَا وَيَتَنَّ الْخَمْسِينَ لَا بِمَا عَدَا ذَلِكَ، أَوْ بَعِ بِمِائَةٍ لَا بِخَمْسِينَ وَخَمْسِينَ لَمْ يَجُزِ النِّقْصُ عَنِ الْمِائَةِ وَلَا اسْتِكْمَالُ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ وَلَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَجُوزُ مَا عَدَاهُ وَلَا تَبَعُ، أَوْ لَا تَشْتَرِ بِأَكْثَرٍ مِنْ مِائَةٍ مَثَلًا فَاشْتَرَى، أَوْ بَاعَ بِثَمَنِ الْجِثْلِ، وَهُوَ مِائَةٌ، أَوْ دُونَهَا لَا أَكْثَرَ جَازَ لِإِثْبَانِهِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى، أَوْ بَاعَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مِائَةٍ لِلنَّهْيِ عَنْهُ. اهـ. نِهَاقٌ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: مَرَّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالزِّيَادَةِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: مَرَّ صَحَّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالزِّيَادَةِ أَي

هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ الْمَوْكَلُّ بَعِ بِكَمْ شَيْئَتْ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ بِالْفَنِّ، وَإِنْ تَيَسَّرَ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقَدْرَ إِلَى خَيْرِهِ مَرَّ. فَوَدَّ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ. الْفَخِّ) اعْتَمَدَهُ م. ر. فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا جَازَ لَوْ كَيْلَهُ فِي خُلْعِهَا) أَي مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ بَعَهُ لَزَيْدٍ بِمِائَةٍ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ. الْفَخِّ) كَذَا شَرْحُ م. ر. فَوَدَّ: (تُبْطِلُهَا. الْفَخِّ) مَمْنُوعٌ.

نعم في اشتري عبداً فلان بماناة يجوز النقص عنها والفرق أن البيع يُمكن من المُعين وغيره فتَمَحُّضُ التَّعْيِينِ لِلْمُحَابَاةِ وَالشُّرَاءِ لِتِلْكَ الْعَيْنِ لَا يُمكنُ مِنْ غَيْرِ مَالِكِهَا فَقَدْ يَكُونُ تَعْيِينُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ دُونَ الْمُحَابَاةِ. (ولو قال اشترى بهذا الدينار شاةً ووصفها) بأن يبين نوعها وغيره مِمَّا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ التَّوَكُّلُ فَإِنْ أُرِيدَ بِالْوَصْفِ أَزِيدَ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ كَانَ شَرْطًا لِيُجُوبَ رِعَايَةُ الْوَكِيلِ لَهُ فِي الشُّرَاءِ لَا لِصِحَّةِ التَّوَكُّلِ حَتَّى يَبْطُلَ بِفَقْدِهِ (فاشترى به شاتين بالصفة فلان لم تُساوِ واحدة) منهما (دينارا لم يَصِحَّ الشُّرَاءُ لِلْمُوَكَّلِ) وَإِنْ زَادَتْ عَلَى دِينَارٍ لِأَنَّ غَرْضَهُ لَمْ يَحْصُلْ ثُمَّ إِنْ وَقَعَ بِعَيْنِ الدِّينَارِ بَطُلَ مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ فِي الذَّمِّ وَنَوَى الْمُوَكَّلُ وَكَذَا إِنْ سَاءَ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِلْأَذْرَعِيِّ هُنَا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ، (وإن ساءت كل واحدة فالأظهر الصَّحَّةُ) أَيِ صِحَّةِ الشُّرَاءِ (وَحُصُولِ الْمِلْكِ فِيهِمَا لِلْمُوَكَّلِ) لِحُصُولِ مَقْصُودِ الْمُوَكَّلِ بِزِيَادَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ الصَّفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْأَوْجِه، وَإِنْ سَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا

بأن لم يُعَيَّنْ لَهُ الْمُشْتَرَى وَلَمْ يَنْتَهَ عَنِ الزِّيَادَةِ وَقَوْلُهُ: م ر لَا بِمَا عَدَا ذَلِكَ أَيِ مَا لَمْ تَذَلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ أَيْضًا. اهـ. قُودُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (مِمَّا مَرَّ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ) أَيِ: مِنْ ذِكْرِ صِفَتِهِ إِنْ اخْتَلَفَ التَّنَوُّعُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا وَصِفَتُهُ إِنْ اخْتَلَفَ بِهَا الْفَرْضُ. اهـ. ع ش. قُودُ: (وإلا) أَيِ: إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ كَذَلِكَ. قُودُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ. قُودُ: (كَانَ شَرْطًا) أَيِ: الْوَصْفُ الزَّائِدُ. قُودُ: (حَتَّى يَبْطُلَ. إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُغْنِي.

قُودُ (سُئِلَ): (بِالصَّفَةِ) أَيِ: الْمَشْرُوطَةِ. اهـ. مُغْنِي أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي.

قُودُ: (وَقَعَ لِلْوَكِيلِ) أَيِ: وَلَقِيَ التَّسْمِيَةَ. اهـ. ع ش.

قُودُ (سُئِلَ): (وإن ساءت) أَيِ: أَوْ زَادَتْ عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي. قُودُ: (لِحُصُولِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَذُ الْوَكِيلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِنَفْسِكَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَخَلَفَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَيَأْتِي إِلَى وَقَدْ يَجِبُ وَقَوْلُهُ: وَيَقُولِي إِلَى وَكَانَ تَضَمَّنَ. قُودُ: (وإن لم توجد الصَّفَةُ. إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ الْغَايَةِ مَعَ فَرْضِ اتِّهَامَا بِالصَّفَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ الْمُتَنُّ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قُودُ: (وإن توجد الصَّفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْأَوْجِه) تَوَقَّفَ فِيهِ م ر أَخَذًا بِظَاهِرِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ كَغَيْرِهِ بِالصَّفَةِ وَلِهَذَا ضَرَبَ عَلَى هَذَا الْأَوْجِهَ بَعْدَ أَنْ اثْبَتَهُ لَكِنْ قَدْ يُؤَيِّدُهُ وَكَيْلُ الْبَيْعِ بِمَانَةِ قِبَاعٍ بِمَانَةٍ وَقَوِّبَ. اهـ. سَم. قُودُ: (وإن ساءت إحداهما) اعْتَمَدَهُ

قُودُ: (أَيِ صِحَّةِ الشُّرَاءِ) كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي يَفْتَضِي صِحَّةَ شِرَائِهِمَا فِي صَفَقَتَيْنِ وَنَظَرَتْ فِيهِ فِيمَا يَأْتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كُتُبِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبُكْرِيِّ مَا يُوَافِقُ التَّنَظَّرَ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ اشْتَرَى الشَّاتَيْنِ صَفَقَتَيْنِ وَالْأَوَّلَى تُسَاوِي دِينَارًا فَإِنَّ لِلْمُوَكَّلِ الْأَوَّلَى فَقَطْ قَالَهُ الزَّرْكَاشِيُّ انْتَهَى. وَظَاهِرٌ عَلَى قِيَاسِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمُسَاوِيَةُ دِينَارًا الثَّانِيَةَ فَقَطْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي لِلْمُوَكَّلِ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ الْمُسَاوِيَةِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهِيَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ وَالثَّانِي غَيْرُ مَادُونٍ فِيهِ، وَإِنْ سَاءَتْ شَاتُهُ أَيْضًا، أَوْ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ غَيْرُ مَادُونٍ فِيهِ. قُودُ: (وإن لم توجد الصَّفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْأَوْجِه) تَوَقَّفَ فِيهِ م ر أَخَذًا بِظَاهِرِ قَوْلِ

فقط فكذلك ولا تُرَدُّ عليه؛ لأنَّ الخلافَ الذي فيها طُرُقٌ لا أقوالَ ويظهرُ أنه لا بُدَّ من
شرايهما في عقدٍ واحدٍ، أو تكونُ المساويةُ هي المُشْتَرَاةُ أوْلاً. (ولو أَمَرَهُ بِالشُّرَاءِ بِمَخَيَّنٍ)

المُعْنَى أيضًا. هـ. فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَي: فَالْأَظْهَرُ الصَّحَّةُ. اه. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ) أَي: لَا تُرَدُّ
عَلَى الْمُصَنِّفِ مُسَاوَةً إِخْدَامُهَا فَقَطْ حَيْثُ يُفْهَمُ كَلَامُهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهَا. هـ. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: فِي مُسَاوَةِ
إِخْدَامُهَا فَقَطْ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ) إلخ (عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَجَهُ وَقُرْعُ شِرَائِهِمَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ تَقَدَّمَتْ فِي
اللَّفْظِ، أَوْ تَأَخَّرَتْ وَأَمَّا حَالَةُ تَعَدُّ الْعَقْدِ فَتَقَعُ الْمُسَاوَةُ لِلْمَوْكَلِّ فَقَطْ اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. تَقَدَّمَتْ أَي
غَيْرُ الْمُسَاوَةِ وَقَوْلُهُ: م. ر. فَتَقَعُ الْمُسَاوَةُ. إلخ أَي تَقَدَّمَتْ، أَوْ تَأَخَّرَتْ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَإِنَّ اشْتِرَاءَ بَعَيْنٍ
مَالِ الْمَوْكَلِّ لَمْ يَصِحَّ، أَوْ فِي الذَّمَّةِ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ وَإِنْ سَمِيَ الْمَوْكَلُّ هَذَا إِنْ سَاوَتْهُ إِخْدَامُهَا دُونَ الْأُخْرَى
فَإِنَّ سَاوَتْهُ كُلُّ مِنْهُمَا وَقَعَتْ الْأَوَّلَى لِلْمَوْكَلِّ دُونَ الثَّانِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ فِي سَمِّ عَلَى حَجِّ ثَقَلًا
عَنِ الْكَثَرِ لِلْبَحْرِيِّ وَأَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصٍ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَالِ الْمَوْكَلِّ ثُمَّ أَدْعَى
وَقَعَتْ الْحِسَابُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِتَنْفِيهِ وَأَنَّهُ تَعَدَّى بِدَفْعِ مَالِ الْمَوْكَلِّ فَهَلِ الْبَيْعُ صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ فَهَلْ هُوَ لِلْوَكِيلِ أَوْ
لِلْمَوْكَلِّ، أَوْ الشُّرَاءُ بَاطِلٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ اشْتَرَى الْوَكِيلُ بَعَيْنٍ مَالِ الْمَوْكَلِّ بَانَ قَالَ اشْتَرَيْتُ
هَذَا بِهَذَا وَسَمِيَ نَفْسَهُ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ أَمَّا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ بَيْنَ الْمُتَعَايِدِينَ بَانَ يَقُولُ اشْتَرَيْتُ هَذَا بِكَذَا وَلَمْ
يَذْكُرْ عَيْنًا وَلَا ذِمَّةً فَلَيْسَ شِرَاءٌ بِالْعَيْنِ، بَلْ فِي الذَّمَّةِ فَيَقَعُ الْعَقْدُ فِيهِ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ إِنْ دَفَعَ مَالُ الْمَوْكَلِّ عَمَّا
فِي ذِمَّتِهِ لِرَمَةِ بَدَلَهُ، وَهُوَ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا وَأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ وَقْتِ الدَّفْعِ إِلَى وَقْتِ تَلْفِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا
وَلِلْمَوْكَلِّ مُطَالَبَةُ الْبَائِعِ لِلْوَكِيلِ بِمَا قَبِضَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَيَبْدَلُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا وَقَرَأَ الضَّمَانِ عَلَيْهِ وَالْحَالُ
مَا ذَكَرَ. اه. عِبَارَةُ سَمِّ قَوْلُهُ: أَوْ تَكُونُ الْمُسَاوَةُ. إلخ قَدْ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ شِرَائِهِمَا فِي عَقْدَيْنِ وَقُرْعُهُمَا
لِلْمَوْكَلِّ إِذَا كَانَتِ الْمُسَاوَةُ هِيَ الْمُشْتَرَاةُ، أَوْ لَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ لَا يُتَنَاوَلُ إِلَّا مَرَّةً فَيَنْتَهِي
بِشِرَاءِ الْأَوَّلَى وَيَكُونُ شِرَاءُ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مَادُونٍ فِيهِ، فَلَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ وَيَجْرِي هَذَا فِيمَا إِذَا سَاوَتْ كُلُّ
وَاحِدَةٍ دِينَارًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَثَرِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبَحْرِيِّ مَا يُوَافِقُ التَّنَظَّرَ حَيْثُ قَالَ، وَلَوْ اشْتَرَى الشَّائِئِينَ
صَفَقَتَيْنِ وَالْأَوَّلَى تُسَاوِي دِينَارًا كَانَ لِلْمَوْكَلِّ الْأَوَّلَى فَقَطْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ اه. وَظَاهِرُ قِيَاسِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ
الْمُسَاوَةُ دِينَارًا الثَّانِيَةَ فَقَطْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي لِلْمَوْكَلِّ اه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِ الشَّارِحِ نَصُّهَا
الظَّاهِرُ أَنَّ الشُّهَابَ حَجَّ إِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ أَي أَوَّلًا بِالنِّسْبَةِ لِقُرْعِهِمَا لِلْمَوْكَلِّ أَي فَإِنْ كَانَتْ غَيْرُ الْمُسَاوَةِ
هِيَ الْمُشْتَرَاةُ أَوَّلًا فِي حَالَةِ تَعَدُّ الْعَقْدِ لَمْ تَقَعْ لِلْمَوْكَلِّ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ بِالْعَيْنِ لَمْ تَصِحَّ وَإِلَّا وَقَعَتْ لِلْوَكِيلِ

المُصَنِّفِ السَّابِقِ كَغَيْرِهِ بِالصَّفَةِ وَلِهَذَا صَرَّبَ عَلَى هَذَا الْأَوَجَهُ بَعْدَ إِنْ كَانَ اثْبَتَهُ لَكِنْ قَدْ يُؤَيِّدُهُ وَكَيْلُ الْبَيْعِ
بِمَا تَبَيَّنَ قَبَاحُ بَيَانِهِ وَتَوَبَّ. هـ. فَوَدَّ: (فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَدَّمَ غَيْرَ الْمُسَاوَةِ فِيمَا ل. ا. عَطَفَ إِخْدَامُهَا
عَلَى الْأُخْرَى كَاشْتَرَيْتُ هَذِهِ وَهَذِهِ بِدِينَارٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: أَوْ تَكُونُ الْمُسَاوَةُ إلخ. قَدْ يَدُلُّ عَلَى
جَوَازِ شِرَائِهِمَا فِي عَقْدَيْنِ وَقُرْعُهُمَا لِلْمَوْكَلِّ إِذَا كَانَتِ الْمُسَاوَةُ هِيَ الْمُشْتَرَاةُ، أَوَّلًا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ
الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ لَا يُتَنَاوَلُ إِلَّا مَرَّةً فَيَنْتَهِي بِشِرَاءِ الْأَوَّلَى وَيَكُونُ شِرَاءُ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مَادُونٍ فِيهِ، فَلَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ

أي بعين مالٍ كاشتر بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لأنه خالفه إذ أمره بعقد بنفسه بتلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فأتى بضده، بل للموكل، وإن صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الأصح) بأن قال له اشتر في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فإنه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للموكل؛ لأنه أمره بعقد لا بنفسه بتلف المقابل فخالفه وقد يقصد تحصيله بكل حال، فلا نظر هنا لكونه لم يلزم ذمته بشيء، ولو لم يقل بعينه ولا في الذمة كاشتر بهذا الدينار كذا تخير الوكيل على المعتقد لتناول الاسم لهما. (ومنى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بأن باعه على خلاف ما أذن له فيه (أو) في (الشراء بعينه) كأن أمره بشراء ثوب بهذا فاشتره بغيره أي بعينه من مال الموكل، أو بشراء في الذمة

كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل. اهـ. ٥. فود: (أي بعين مال) أي: بدليل فاشترى في الذمة، فلا اعتراض. اهـ. ٥. سم: فود: (كاشتر بعين هذا) وحيثي فَيَتَعَيَّن على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الدينار، أو اشتر لي بدينار، أو اشتر لي كذا فإنه يتخبر بين الشراء بعين الدينار المدفوع إليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فإن نقد الوكيل ديناراً ليموكل فظاهر وإن نقده من مال نفسه برئ الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من الموكل إليه وهذا ظاهر إن نقد بعد مفارقة المجلس أما لو اشترى في الذمة ليموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك، أو يقع العقد للوكيل وكأنه سعى ما دفعه في العقد فيه نظر، والأقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل وقولهم إن الواقع في المجلس كالواقع في صلح العقد غير مطرد. اهـ. ع ش وقوله ولا رجوع للوكيل إلخ سيجيء له عن سم عن الروض عند قول المتن ويكون الوكيل كضامن ما يخالف إطلاقه.

٥. فود: (لأنه خالفه) إلى قول المتن، وإن سماه في المتن إلاً قوله: فلا نظر لكونه لم يلزمه ذمته بشيء. ٥. فود: (وإن صرح. إلخ) غايه. اهـ. ع ش. ٥. فود: (بأن قال) إلى قوله: فإنه. إلخ كان الأولى ذكره عقب عكسه كما فعله المتن. ٥. فود: (لأنه أمره. إلخ) تغليل لتفي وقوعه للموكل ش. اهـ. سم: فود: (فلا نظر. إلخ) إشارة إلى رد دليل المقابل. ٥. فود: (ولو لم يقل بعينه. إلخ) قد مر عن ع ش آتياً ما يتعلق به. ٥. فود: (أي بعينه) كذا في أصله والأولى بعين. اهـ. سيد عمر. ٥. فود: (أو بشراء في الذمة. إلخ) عطف على بشراء. إلخ ش هذا ولا يضرب دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الأصح لاختلاف الغرض؛ لأن المقصود هنا بيان بطلان التصرف، وفي السابق عدم وقوعه

ويجزي هذا فيما إذا ساوت كل واحدة ديناراً. ٥. فود: (أي بعين مال) أي بدليل فاشترى في الذمة، فلا اعتراض. ٥. فود: (لأنه أمره. إلخ) تغليل لتفي وقوعه للموكل ش. ٥. فود: (أو بشراء في الذمة. إلخ) عطف على بشراء من ثوب إلخ ش. هذا ولا يضرب دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الأصح لاختلاف الغرض؛ لأن المقصود هنا بيان بطلان التصرف، وفي السابق عدم وقوعه

فاشترى بالعين (فتصرفه باطل) لأن الموكَّل لم يأذن فيه وكذا لو أضاف لِدَمَةِ الموكِّل مُخَالَفًا لَهُ (ولو اشترى في الدَمَةِ مع المُخَالَفَةِ كَأَن أَمَرَهُ بِشِرَاءِ ثَوْبٍ فِي الدَمَةِ بِخَمْسَةِ فَرَادٍ أَوْ بِالشِّرَاءِ بَعَيْنٍ هَذَا فاشترى في الدَمَةِ (ولم ينسَم الموكَّل وَقَعَ الشِّرَاءُ (لِلوَكِيلِ) دُونَ الموكِّلِ، وَإِنْ نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ المُخَاطَبُ وَالنِّتْيَةُ لَا تُؤَثِّرُ مَعَ مُخَالَفَةِ الإِذْنِ (وَإِنْ سَمَّاهُ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعُثْكَ) لِنَفْسِكَ أَوْ زَادَ وَتَسْمِيَتُكَ لَهُ كَذِبٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي (فَقَالَ اشْتَرَيْتَ لِفُلَانٍ) أَيِ مَوْلَاهُ وَخَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَكِيلٍ لَهُ أَخَذًا مِنْ نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ عَيْنِهَا الْآتِي فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ (فَكَذًا) يَقَعُ لِلوَكِيلِ (فِي الْأَصَحِّ) وَتَلْفُو تَسْمِيَةُ الموكِّلِ فِي الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ تَسْمِيَتُهُ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ لِلصَّحَّةِ فَإِذَا

لِلْموكِّلِ . اهـ . سَمَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَذْفَعُ التَّكَرَّارَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي الْمَثْنِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي الشَّرْحِ .
 ٥ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ أَضَافَ لِدَمَةِ الموكِّلِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَضَافَهُ لِلْموكِّلِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ الدَمَةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَثْنِ . اهـ . رَشِيدِي . ٥ فَوَدَّ: (مُخَالَفًا لَهُ) أَيِ بَأَن قَالَهُ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ أَوْ فِي ذِمَّتِكَ فَأَضَافَ لِدَمَةِ الموكِّلِ وَقَضَيْتَهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ اشْتَرَى فِي الدَمَةِ وَأَطْلَقَ لَمْ يَمْتَنِعِ الشِّرَاءُ فِي ذِمَّةِ الموكِّلِ . اهـ . ع ش .
 ٥ فَوَدَّ: (أَوْ بِالشِّرَاءِ بَعَيْنٍ هَذَا . إِلَخ) لَا يَقَالُ هَذَا مُكَرَّرًا مَعَ قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ أَمَرَهُ بِالشِّرَاءِ بِمَعْنَى . إِلَخِ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ تَضَرُّعٌ بِالْوُقُوعِ لِلوَكِيلِ . اهـ . سَمَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَذْفَعُ التَّكَرَّارَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي الشَّرْحِ .
 ٥ فَوَدَّ (سُئِي): (وَلَمْ يَنْسَمِ الموكِّلِ . إِلَخ) أَيِ وَقَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ اشْتَرَيْتَ لِفُلَانٍ وَكَذَّبَهُ الْبَائِعُ وَخَلَفَ وَلَا بَطَلَ أَخَذًا مِمَّا سَيُصْرِّحُ بِهِ فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِيمَا سَيَأْتِي . اهـ . سَمَ .
 ٥ فَوَدَّ (سُئِي): (وَلِأَنَّهُ سَمَّاهُ إِلَخ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ سَابِقِ الْمَثْنِ وَلَا حِجَّةَ وَيُصْرِّحُ بِهِ صَنِيعُ أَصْلِ الرُّضْوَةِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ فُرُوعِ الْمُخَالَفَةِ أَيِ مُخَالَفَةِ الْوَكِيلِ لِلْموكِّلِ وَلَيْسَتْ مَسْوَغَةً لِإِبْرَانِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْموكِّلِ أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَائِعِ وَحَيْثُ فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلَ الشُّحْفَةِ لِنَفْسِكَ ، أَوْ زَادَ . إِلَخِ وَقَوْلُهَا وَخَلَفَ الْبَائِعُ فَإِنَّ هَذَا الْبَيَانَ جَمِيعَهُ إِنَّمَا يَلَايِمُ فُرُوعَ الْإِخْتِلَافِ الْآتِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَارِيَةِ لَا فُرُوعَ الْمُخَالَفَةِ . اهـ . سَيَذْ عَمَر . ٥ فَوَدَّ: (لِنَفْسِكَ ، أَوْ زَادَ وَتَسْمِيَتُكَ . إِلَخ) يَتَّبَعِي وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِنَفْسِكَ وَلَا زَادَ مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ: أَوْ زَادَ وَتَسْمِيَتُكَ . إِلَخِ مَعَ تَأَخُّرِ التَّسْمِيَةِ عَنْهُ . اهـ . سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِبُعْدِ تَضَرُّعِهِ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُشْتَرِي . ٥ فَوَدَّ: (وَخَلَفَ الْبَائِعُ . إِلَخ) بِخِلَافِهِ مَا إِذَا صُدِّقَ قَبْلَ بَطْلِ . اهـ . سَمَ . ٥ فَوَدَّ: (فَكَذًا) يَقَعُ الْوَكِيلُ) أَيِ: سِوَاءَ كَذْبِهِ الْبَائِعُ ، أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ فَإِنَّ صَدَقَهُ بَطَلَ الشِّرَاءُ أَخَذًا لِذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا لِلْموكِّلِ . ٥ فَوَدَّ: (وَبِالشِّرَاءِ بَعَيْنٍ هَذَا إِلَخ) لَا يَقَالُ مُكَرَّرًا مَعَ قَوْلِ الْمَثْنِ ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِالشِّرَاءِ بِمَعْنَى . إِلَخِ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ تَضَرُّعٌ بِالْوُقُوعِ لِلوَكِيلِ .
 ٥ فَوَدَّ فِي (سُئِي): (وَلَمْ يَنْسَمِ الموكِّلِ) أَيِ: وَقَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ اشْتَرَيْتَ لِفُلَانٍ وَكَذَّبَهُ الْبَائِعُ وَخَلَفَ وَلَا بَطَلَ أَخَذًا أَيْضًا مِمَّا سَيُصْرِّحُ بِهِ فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِيمَا سَيَأْتِي .
 ٥ فَوَدَّ: (لِنَفْسِكَ ، أَوْ زَادَ وَتَسْمِيَتُكَ . إِلَخ) يَتَّبَعِي وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِنَفْسِكَ وَلَا زَادَ مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ لَوْ زَادَ وَتَسْمِيَتُكَ إِلَخِ . مَعَ تَأَخُّرِ التَّسْمِيَةِ عَنْهُ . ٥ فَوَدَّ: (وَخَلَفَ الْبَائِعُ . إِلَخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا صَدَّقَهُ قَبْلَ بَطْلِ الشِّرَاءِ أَخَذًا ٥ فَوَدَّ: (فَكَذًا) يَقَعُ لِلوَكِيلِ) أَيِ سِوَاءَ كَذْبِهِ الْبَائِعُ ، أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ فَإِنَّ صَدَقَهُ بَطَلَ الشِّرَاءُ أَخَذًا

وَقَعَتْ مُخَالَفَةً لِلإِذْنِ كَانَتْ لَفَوًّا، أَوْ يَأْتِي فِي تَصَدِيقِهِ هُنَا مَا يَأْتِي فِي تَصَدِيقِهِ ثُمَّ وَقَدْ تَجِبُ تَسْمِيَةُ الْمُوَكَّلِ كَأَنَّهُ يُؤَكِّلُهُ فِي قَبُولِ نَحْوِ هِبَةٍ وَعَارِيَةٍ وَغَيْرِهِمَا بِمَا لَا عَوْضَ فِيهِ وَإِلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لَوْ قَوِيَ الْخِطَابُ الْمُتَمَلِّكُ مَعَهُ مَا لَمْ يَنْوِيَا الْمُوَكَّلَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَيَقُولِي: الْمُتَمَلِّكُ عَلِيمٌ

يَأْتِي مِنْ مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ فَرَأَيْتُ تَعْرِفُهُ أَهَ سَمِ قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ غَيْرُ مَشْرُوطَةٍ إِنْ خُذَ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةٌ مَا يَمُتُّ كَثِيرًا مِنْ إِبْرَارَةِ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ حِصَّةً مِنْهُ وَيُضَيِّفُهَا لِبَعْضِ الْمُتَحَقِّقِينَ وَتَكُونُ الْإِبْرَارَةُ لِضَرُورَةِ الْعِمَارَةِ بِأَنَّهُ يَقُولُ أَجَزْتُ حِصَّةً فَلَانِ وَهِيَ كَذَا لِضَرُورَةِ الْعِمَارَةِ فَتَصِحُّ الْإِبْرَارَةُ وَتُلْغُو التَّسْمِيَةُ الْمَذْكُورَةُ وَتَقَعُ الْإِبْرَارَةُ شَائِعَةً عَلَى الْجَمِيعِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فَتَأْمَلُ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (فِي تَصَدِيقِهِ) أَيِ تَصَدِيقِ الْبَائِعِ الْوَكِيلِ (هُنَا) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ (مَا يَأْتِي) أَيِ مِنْ بُطْلَانِ الشَّرَاءِ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْجَارِيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي قَبُولِ نَحْوِ هِبَةٍ. إِنْ خُذَ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَبَيَّاسٌ مَا ذَكَرَ فِي الْهِبَةِ يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِعَارَةِ وَالرَّهْنِ الْوَدِيعَةِ وَغَيْرِهَا بِمَا لَا عَوْضَ فِيهِ. اهـ. مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَعْتُ عَلَيْكَ، أَوْ أَوْصَيْتُ لَكَ فَقَالَ قَبِلْتُ لِمُوَكَّلِي كَانَ وَقَعًا عَلَى الْمُوَكَّلِ وَوَصِيَّةً لَهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ كَيْفَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُوَكَّلِ مَعَ قَوْلِهِ: وَقَعْتُ عَلَيْكَ أَوْ أَوْصَيْتُ لَكَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ وَقَعْتُ عَلَى زَيْدٍ، أَوْ أَوْصَيْتُ لَهُ فَقَالَ وَكَيْلَهُ قَبِلْتُ لَهُ وَقَعَ الْعَقْدُ لِلْمُوَكَّلِ لِحُصُولِ الْقَبُولِ مِنْ وَكَيْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ فِي الْقَبُولِ لَا يَصِحُّ هَذَا الْقَبُولُ وَلَا يَتِمُّ الْوَقْفُ وَلَا الْوَصِيَّةُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ أَهَ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ كَيْفَ. إِنْ خُذَ قَالَ ع ش عَقِبَ ذِكْرَهُ عَنْهُ وَبَيَّاسٌ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِنَا شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى. إِنْ خُذَ صِحَّةُ الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ عَلَى الْوَكِيلِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ يُؤَكِّلُهُ فِي قَبُولِ نَحْوِ هِبَةٍ) أَيِ: وَلَمْ يُصْرِّحْ الْوَائِبُ بِكَوْنِهَا لِلْوَكِيلِ بَلْ قَالَ وَهَبْتُكَ وَأَطْلَقَ أَوْ وَهَبْتُكَ لِمُوَكَّلِكَ أَمَّا لَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ لِنَفْسِكَ أَوْ وَهَبْتُكَ وَنَوَى كَوْنَ الْهِبَةِ لِلْوَكِيلِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ لِلْمُوَكَّلِ فَيَنْبَغِي بُطْلَانُ الْهِبَةِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَمْ يَقْبَلْ مَا أَوْجَبَهُ الْمُوَكَّلُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى مَنَهِجِ نَفْلًا عَنْ الشَّارِحِ م ر اِعْتِمَادَ مَا جَنَحْنَا إِلَيْهِ. اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَقُولِي إِلَى وَكَأَنَّ تَضَمَّنَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ) شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى الْوَائِبُ الْوَكِيلَ وَالْوَكِيلُ الْمُوَكَّلَ فَتَلَفُو نِيَّةَ

لِذَلِكَ كُلُّهُ وَمَا يَأْتِي فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ فَرَأَيْتُ تَعْرِفُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَجِبُ تَسْمِيَةُ الْمُوَكَّلِ. إِنْ خُذَ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ شَرْحِهِ مَا ذَكَرَهُ الرُّوضُ فِي وَكَيْلِ الْمُتَهَبِ نَفْلًا عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مَا نَصَّهُ نَعَمَ بَيَّاسٌ مَا ذَكَرَ فِي الْهِبَةِ يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِعَارَةِ وَالرَّهْنِ الْوَدِيعَةِ وَغَيْرِهَا بِمَا لَا عَوْضَ فِيهِ. اهـ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَعْتُ عَلَيْكَ كَذَا، أَوْ أَوْصَيْتُ لَكَ بِهِ فَقَالَ قَبِلْتُ لِمُوَكَّلِي كَانَ وَقَعًا عَلَى الْمُوَكَّلِ وَوَصِيَّةً لَهُ كَمَا أَنَّهُ فِي الْهِبَةِ إِذَا قَالَ وَهَبْتُكَ كَذَا فَقَالَ قَبِلْتُ لِمُوَكَّلِي كَانَ هِبَةً لِمُوَكَّلِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ كَيْفَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُوَكَّلِ مَعَ قَوْلِهِ: وَقَعْتُ عَلَيْكَ، أَوْ أَوْصَيْتُ لَكَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ وَقَعْتُ عَلَى زَيْدٍ، أَوْ أَوْصَيْتُ لَهُ فَقَالَ وَكَيْلَهُ قَبِلْتُ لَهُ كَانَ وَإِنَّمَا عَلَى زَيْدٍ وَصِيَّةً لَهُ لِحُصُولِ الْقَبُولِ مِنْ وَكَيْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ فِي الْقَبُولِ لَا يَصِحُّ هَذَا الْقَبُولُ وَلَا يَتِمُّ الْوَقْفُ وَلَا الْوَصِيَّةُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

هـ. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَنْوِيَا الْمُوَكَّلَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَخْرَجَ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا فَلْيُحَرِّزْ تَفْصِيلَهُ مَعَ مُلَاحَظَةِ مَا ذَكَرَهُ

الفرق بين ما هنا وما مر في شرح ويُستثنى توكيل الأعمى، وحاصله أن التملك في الهبة والإباحة في العارية مُتَوَقَّفٌ على العقد فنظّر إليه ولم ينصرف عن مذلولة في المخاطب به إلا لصارف قوي هو تسمية الموكّل، أو نيتهما له بخلاف ما مر ثم وكان تضمّن عقد البيع العتاقة كأن وكل قنا في شراء نفسه من سيده، أو عكسه؛ لأن صرف العقد عن موضوعه بالنية مُتَقَدِّرٌ ولأن المالك قد لا يرضى بعقد يتضمّن الإعاق قبل قبض الثمن. (ولو قال بعث) هذا (موكّلك زهدا فقال اشترته له فالمذهب بطلانه) وإن وافق الإذن وكذا لو حذف له لقدم خطاب العاقد

الوكيل الموكّل ويقع العقد للوكيل وعليه فيُفرّق بين نيّة الوكيل الموكّل وتسميته إياه بأن التسمية أقوى من التّبة. اه. ع ش أقول وشمل أيضا ما لو توى الواهب الموكّل والوكيل نفسه، أو أطلق وفي وقوعه حيثيذ للوكيل بعد لا يخفى فليراجع ثم رأيت قال المحققي سم ما نصّه قوله: ما لم يتوبا الموكّل. إلخ أخرج نيّة أحدهما فليحرّز تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رأيت أشار لذلك بقوله ويقول. إلخ. اه. ه. فود: (وما مر في شرح. إلخ) أي: من جواز توكيل المُستحقّ في قبض الزكاة ووقوع المِلْك له أي للموكّل إن نواه الوكيل والدافع، أو الوكيل ولم يتو الدافع شيئا. اه. سم أقول، وفي سكوت عن نظير ما استبعدته أي تأييدا لما قلته من البعد. ه. فود: (وحاصله) أي: الفرق. ه. فود: (متوقّف) أي كل من التملك والإباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملّك هنا الدفع والقبض المملّك ثم. اه. سم. ه. فود: (إليه) أي: العقد. ه. فود: (ولم ينصرف) أي: العقد. ه. فود: (عن مذلولة في المخاطب به) أي: من وقوع التملك والإباحة للمخاطب بالعقد أي الإيجاب. ه. فود: (تسمية الموكّل. إلخ) من إضافة المضمر إلى مفعوله. ه. فود: (وكان تضمّن. إلخ) عطّف على قوله: كان يوكّله. إلخ. ه. فود: (كان وكل قنا. إلخ) فيجب أن يقول اشتريت نفسي منك لموكلتي؛ لأن قوله اشتريت نفسي صريح في اقتضاء العتق، فلا يتدفع بمجرّد التّبة. اه. مُعْنِي. ه. فود: (أو عكسه) أي: بأن وكل القن أجنيا أن يشتري له نفسه من سيده فإنه يجب تصرّحه بإضافته إلى القن فلو أطلق وتوى وقع للوكيل؛ لأن المالك قد لا يرضى. . إلخ. اه. مُعْنِي. ه. فود: (لأن صرف العقد إلخ) تعليل لقوله: كان وكل قنا. إلخ و. ه. فود: (ولأن المالك. إلخ) تعليل لقوله: أو عكسه اه سم أي فكان الأولى ذكر علة كل عقبه كما قدّمناه عن المعنى. ه. فود: (وكذا لو حذف له) وإنما كان ذكره متعينا في التّكاح لأن الوكيل فيه سفير محض إذ لا يمكن وقوعه بحال اه نهاية.

الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رأيت أشار لذلك بقوله: ويقول. إلخ. ه. فود: (وما مر في شرح ويُستثنى. إلخ) أي: من جواز توكيل المُستحقّ في قبض الزكاة ووقوع المِلْك له إن نواه الوكيل والدافع والوكيل ولم يتو الدافع شيئا. ه. فود: (متوقّف على العقد) قد يقال نظير العقد المملّك هنا الدفع والقبض المملّك ثم. ه. فود: (أو عكسه) أي: بأن وكل القن غيره ليشترى له نفسه. ه. فود: (لأن صرف العقد. إلخ) تعليل لقوله: (وكل قنا إلخ) وقوله: (ولأن المالك إلخ) تعليل لقوله: أو عكسه ش.

وَأَمَّا تَعَيُّنُ تَرْكِهِ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ فِيهِ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ إِذْ لَا يُمَكِّنُ وَقُوعَهُ لَهُ بِحَالٍ فَإِنْ قَالَ بِعْتُكَ لِمَوْكَلِّكَ وَقَالَ قَبِلْتُ لَهُ صَحَّ النِّيَّةُ جَزْمًا (وَيُذَوِّكُ الْوَكِيلُ بِأَمَانَةٍ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْمَلٍ) لِأَنَّ بَدَلَ نَائِبَةٍ عَنْ يَدِ الْمَوْكَلِّ وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ إِحْسَانٍ وَالضَّمَانُ مُتَّفَقٌ عَنْهُ (فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِينَ) كَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ وَمِنَ التَّعَدِّي أَنْ يَضِيعَ مِنَ الْمَالِ وَلَا يَدْرِي كَيْفَ ضَاعَ، أَوْ وَضَعَهُ بِمَحَلٍّ ثُمَّ نَسِيَهِ (وَلَا يَنْتَزِلُ بِتَعَدُّهِ) بِغَيْرِ إِثْلَافٍ الْمَوْكَلِّ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْأَمَانَةَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ارْتِفَاعِهِ بُطْلَانُهَا بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ فَإِنَّهَا مُحَضَّرٌ ائْتِمَانٍ فَارْتَفَعَتْ بِالتَّعَدِّي إِذْ لَا يُمَكِّنُ مُجَامَعَتَهَا لَهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ انْتِزَالَهُ إِذَا وَكَّلَهُ الْوَلِيُّ عَنْ مُحْجُورِهِ لِمَنْعِ إِقْرَارِ مَالِ الْمُحْجُورِ فِي يَدِ

• قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ تَرْكُهُ) أَي: خِطَابُ الْعَاقِدِ ش. اه. سم. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بِعْتُكَ لِمَوْكَلِّكَ. إِنْخ) يَتَّبِعِي الصَّحَّةُ أَيْضًا إِذَا قَالَ بِعْتُكَ وَلَمْ يَزِدْ لِمَوْكَلِّكَ لِكَيْتَهُ أَرَادَ الْبَيْعَ لَهُ، أَوْ أَطْلَقَ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي قَبِلْتُ لِلْمَوْكَلِّ فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: بِعْتُكَ الْبَيْعَ لِنَفْسِ الْوَكِيلِ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي قَبِلْتُ م ر الْبُطْلَانُ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْغَرَضِ وَكَذَا يَتَّبِعِي م ر الْبُطْلَانُ فِيمَا لَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ وَتَوَى الْهَبَةَ لَهُ فَقَالَ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي لِمَا ذَكَرَ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ م ر. اه. سم.

• قَوْلُهُ (سُي): (فَإِنْ تَعَدَّى) كَانَ رَكِبَ الذَّائِبَةَ، أَوْ لَيْسَ التَّوْبُ. اه. مُحَلَّى أَي وَمُنْفِي وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ لُبْسِ الدَّلَالَيْنِ لِلْأَمْتِيعَةِ الَّتِي تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ وَرُكُوبِ الدَّوَابِّ أَيْضًا الَّتِي تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ لِيَبْعَهَا مَا لَمْ يَأْذَنْ فِي ذَلِكَ، أَوْ لَمْ تَجْرِ بِهِ الْعَادَةُ وَيَعْلَمُ الدَّافِعُ بِجَرَّيَانِهَا بِذَلِكَ وَالْأَفْلَاحُ يَكُونُ تَعَدِّيًا لِسَكْنٍ يَكُونُ عَارِيَةً فَإِنْ تَلَفَ بِالِاسْتِغْمَالِ الْمَآذُونِ فِيهِ حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ كَمَا مَرَّ، فَلَا ضَمَانَ وَالْأَضْمِينَ بِقِيَمَتِهِ وَقْتُ التَّلَفِ. اه. ع ش.

• قَوْلُهُ (سُي): (ضَمِينَ) أَي: ضَمَانَ الْمَغْضُوبِ. اه. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ التَّعَدِّي) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: إِذَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ التَّعَدِّي. إِنْخ) وَهَلْ يَضْمَنُ بِتَأْخِيرِ مَا وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ وَجِهَانِ أَوْجَهُهُمَا عَدَمُهُ. اه. مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يَسْرُعُ فُسَادُهُ وَآخَرُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِالْحَالِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ. اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَوْجَهُهُمَا عَدَمُهُ أَي عَدَمُ الضَّمَانِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ سَرِقَ، أَوْ تَلَفَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ آخَرَ الْبَيْعِ بِلَا عُدْرٍ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِذْنُ لَهُ فِي الْبَيْعِ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ وَفَاتَ رَاجِعُهُ فِي الْبَيْعِ ثَانِيًا وَالْأَبَاعَةُ بِالْإِذْنِ السَّابِقِ. اه. • قَوْلُهُ: (مِنْ ارْتِفَاعِهِ) أَي: حُكْمُ الْأَمَانَةِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ. إِنْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ. إِنْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ تَرْكُهُ) أَي: خِطَابُ الْعَاقِدِ ش. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بِعْتُكَ لِمَوْكَلِّكَ. إِنْخ) يَتَّبِعِي الصَّحَّةُ أَيْضًا إِذَا قَالَ بِعْتُكَ وَلَمْ يَزِدْ لِمَوْكَلِّكَ لِكَيْتَهُ أَرَادَ الْبَيْعَ لَهُ أَوْ أَطْلَقَ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي أَنْ يَقَعَ لِلْمَوْكَلِّ فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: بِعْتُكَ الْبَيْعَ لِنَفْسِ الْوَكِيلِ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي قَبِلْتُ لِلْمَوْكَلِّ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْغَرَضِ وَكَذَا يَتَّبِعِي الْبُطْلَانُ فِيمَا لَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ وَتَوَى الْهَبَةَ لَهُ فَقَالَ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي كَمَا ذَكَرَهُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ م ر. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ. إِنْخ) نَقَلَهُ فِي شَرْحِ

غير عَدْلٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ أَنَّ الْإِنْعِزَالَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِإِقْرَارِ الْمَالِ بِيَدِهِ لَا لِمُجَرَّدِ تَصَرُّفِهِ الْخَالِي عَنْ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَى وَفَى الْمَصْلَحَةِ إِذِ الَّذِي يُشْجِهُ أَنْ مَحَلُّ مَا مَرَّ مِنْ مَنَعَ تَوْكِيلِ الْفَائِيقِ فِي بَيْعِ مَالِ الْمَحْجُورِ مَا إِذَا تَضَمَّنَ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَالْأَوَّلَى فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْ مُجَرَّدِ الْمُقَدَّرِ لَهُ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْحَمَلِ أَوَّلَى مِنْ إِبْطَالِ شَيْخِنَا أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الْوَكَالَهَ فَتَأْمُلُهُ وَيَزُولُ ضَمَانُهُ عَمَّا تَعَدَّى فِيهِ يَسْهُمُهُ وَتَسْلِيْمُهُ وَلَا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ فَإِنْ رُدَّ عَلَيْهِ بِغَيْبٍ مِثْلًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْحَاكِمِ عَادَ الضَّمَانُ. (فِرْع) قَالَ لَهُ بَعْدَ هَذَا يَبْلَدُ كَذَا وَاشْتَرَى لِي بِثَمَنِهَا قِتْنًا جَازَ لَهُ إِدَاعُهَا فِي الطَّرِيقِ، أَوْ الْمُقْصِدِ عِنْدَ

قوله: (إِذِ الَّذِي يُشْجِهُ. إلخ) عبارة النهاية ولا يُنافيه ما مرَّ من أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَوْكُلُ فِي مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فَائِيقًا؛ لِأَنَّ ذَاكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِتِّدَاءِ وَيُفْتَقَرُّ هُنَا طَرُوفُ فِسْقِهِ إِذْ يُفْتَقَرُّ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُّ فِي الْإِتِّدَاءِ. هـ. قوله: (بَيْنَ التَّفْصِيلِ) أَي: بَأَنَّهُ يَنْعَزِلُ مِنْ حَيْثُ بَقَاءُ الْمَالِ بِيَدِهِ وَلَا يَنْعَزِلُ مِنْ حَيْثُ التَّصَرُّفُ الْخَالِي عَنْ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالْحَمَلُ أَيِ حَمَلُ مَا مَرَّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ. هـ. قوله: (لَأَنَّ الْفِسْقَ. إلخ) تَغْلِيلُ الرَّدِّ. هـ. قوله: (وَيَزُولُ ضَمَانُهُ) إِلَى الْفِرْعِ فِي الْمُنْعَى وَإِلَى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لَمْ يَبْعَ وَغَيْرُهُ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمُتَعَدِّ إِلَى قَيْطَالِبٍ. هـ. قوله: (وَلَا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ. إلخ) وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى بِسَفَرِهِ بِمَا وَكَّلَ فِيهِ وَبَاعَهُ فِي ضَمَنِ ثَمَنِهِ، وَإِنْ تَسَلَّمَهُ وَعَادَ مِنْ سَفَرٍ فَيَكُونُ مُسْتَنْتَى مِمَّا مَرَّ، وَلَوْ امْتَنَعَ الْوَكِيلُ مِنَ التَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْمَوْكَلِّ وَالْمَالِ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ كَالْمَوْدَعِ فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ كَكُونِهِ مَشْغُولًا لَا بِطَعَامٍ لَمْ يَضْمَنْ مُنْعَى وَنِهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مِمَّا مَرَّ أَيِ مِنْ عَدَمِ ضَمَانِ ثَمَنِ مَا تَعَدَّى فِيهِ. هـ. قوله: (جَازَ لَهُ إِدَاعُهَا إلخ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْفَ مِنْ إِدَاعِهَا فِي الْمُقْصِدِ أَوْ الطَّرِيقِ نَحْوِ

الرَّوْضِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَمَا قَالُوهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الْوَكَالَهَ، وَإِنْ مَنَعَ الْوَلَايَةُ نَعَمْ الْمَنْعُ إِقْبَاءُ الْمَالِ بِيَدِهِ. هـ. قوله: (إِذِ الَّذِي يُشْجِهُ أَنْ مَحَلُّ مَا مَرَّ. إلخ) هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ وَيُفْتَقَرُّ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُّ فِي الْإِتِّدَاءِ م. هـ. قوله: (أَوَّلَى مِنْ إِبْطَالِ شَيْخِنَا أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْدُودٌ. إلخ) لَا يُقَالُ الشَّيْخُ لَمْ يُطْلَقْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَمَا قَالُوهُ أَيِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الْوَكَالَهَ، وَإِنْ مَنَعَ الْوَلَايَةُ نَعَمْ الْمَنْعُ إِقْبَاءُ الْمَالِ بِيَدِهِ مُصَرَّحٌ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فَإِنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّ الْفِسْقَ إلخ. مُصَرَّحٌ بِبَقَاءِ الْوَكَالَهَ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إلخ. مُصَرَّحٌ بِأَنَّهُ لَا يَتَّقَى الْمَالُ فِي يَدِهِ فَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فِي مَقَامِ رَدِّ مَا ذَكَرُوهُ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا كُلُّهُ مَمْنُوعٌ بَلْ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْفِسْقَ إلخ. صَرِيحٌ فِي حَمَلِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْإِنْعِزَالَ بِالنِّسْبَةِ لِبَقَاءِ الْمَالِ فِي يَدِهِ فَقَطُّ، وَلَوْ لَمْ يَرُدِّ الشَّيْخُ حَمْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ وَرَدُّهُ كَانَ قَوْلُهُ: مَرْدُودٌ لَعَوًّا إِذْ لَا رَدَّ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ. هـ. قوله: (وَلَا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى بِسَفَرِهِ بِمَا وَكَّلَ فِيهِ وَبَاعَهُ فِي ضَمَنِ ثَمَنِهِ، وَإِنْ تَسَلَّمَهُ وَعَادَ مِنْ سَفَرِهِ فَيَكُونُ مُسْتَنْتَى مِنْ قَوْلِهِ فَالْعَوَضُ أَمَانَةُ انْتَهَى. هـ. قوله: (عَادَ الضَّمَانُ) مَعَ أَنَّ الْمُقَدَّرَ يَرْفَعُ مِنْ حَيْثُ لَكِنَّا لَا نَقْطَعُ التَّظَاهِرَ عَنْ أَصْلِهِ بِالْكَلْبَةِ وَلَا يُشْكِلُ بِمَا لَوْ وَكَّلَ مَالِكُ الْمُغْصُوبِ غَاصِبَهُ فِي بَيْعِهِ فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَضْمَنْهُ وَذَلِكَ لِقَوَّةِ يَدِ الْوَكِيلِ بِطَرُوفِ تَعَدِّيهِ

أمين من حاكم فغيره إذ العمل غير لازم له ولا تفرير منه، بل المالك هو المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه شراء القرن، ولو اشتراه لم يلزمه رده، بل له إيداعه عند من ذكر، وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر؛ لأن المالك لم يأذن فيه فإن فعل فهو في ضمانه حتى يصل لمالكه. (وأحكام العقد البيع وغيره ويظهر أن أحكام الجبل كذلك تنقل بالوكيل دون الموكل فيعبر في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتبايض في المجلس حيث يشترط) كالرتوي والسلم (الوكيل) لأنه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز الفسخ بخيار المجلس، وإن أجاز الموكل. (وإذا اشترى الوكيل بعتين، أو في الذمة طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل) لتعلق أحكام العقد به وله مطالبة الموكل أيضاً؛ لأنه المالك (والا) يمكن دفعه إليه (فلا) يطالبه

نهبها ولعل الأقرب الثاني أخذاً مما يأتي في أول الفصل نعم لو علم الوكيل. إلخ. فود: (ولا تفرير. إلخ) محل تأمل لا سيما إذا كان الإيداع المذكور لغير غدر. فود: (وليس له إلخ) أي: في صورة ما لو قال له واشتر لي بتمنه كذا هذا ع. ش. فود: (رد الثمن) أي: بخلاف القرن كما فهم من قوله: ولو اشتراه لم يلزمه رده، بل له إيداعه عنه من ذكر. اه. رشيدي. فود: (حيث لا قرينة تدل. إلخ) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شراؤه عن المادة فله شراؤه وإن ارتفع سعره، وإن لم يشتر، فلا يرجع بالثمن، بل يودعه ثم. اه. ع. ش. فود: (لأن المالك لم يأذن. إلخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منهج من أنه لو قال أحبل هذا إلى المكان فلانني قبضه فحمله ورده صار مضموناً في حالة الرد فلو حمل ثانياً إليه صح البيع اه. وقضية أنه لا فرق في ذلك بين أن تسر له البيع في المكان فيتركه ثم يرجع به بلا غدر وبين ما لو تغدر عليه ذلك لعدم وجود مشتري بتمن الجبل، أو عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وتبني أنه لا يضمن حين إذ كان عدم البيع المانع؛ لأن العرف قاض في مثله بالعود به للموكل. اه. ع. ش.

فود (سني): (حيث يشترط) أي: التبايض ومفهومه أنه إذا لم يشترط يفتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رأيت الأذرع صرح بذلك. اه. ع. ش. فود: (بغير المجلس. إلخ) عبارة النهاية والمعنى بخياري المجلس والشرط، وإن أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد للوكيل إذا رضي به الموكل. اه. فود: (وله مطالبة الموكل) بأن يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع شرخ الروض. اه. سم على حج. اه. ع. ش. فود: (فلا يطالبه. إلخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكز وكالته وأن

بخلاف يد الغاصب فانقطع حكمهما بمجرد زوالها شرخ م ر.

فود في (سني): (حيث يشترط) أي: التبايض. فود: (فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكز وكالته وإن المعين ليس له، بل الوجه المطالبة حيث.

إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِهِ وَحَقُّ الْبَائِعِ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ (وَإِنْ كَانَ) الثَّمَنُ (فِي الذَّمَّةِ طَالِبُهُ) وَحَدَّهُ بِهِ (إِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ، أَوْ قَالَ لَا أَعْلَمُهَا) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَشْتَرِي لِنَفْسِهِ (وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهَا طَالِبُهُ بِهِ (أَيْضًا فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ (كَمَا يُطَالِبُ الْمُوَكَّلُ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ) لِمُبَاشَرَتِهِ الْعَقْدَ (وَالْمُوَكَّلُ كَأَصِيلٍ) لِأَنَّهُ الْمَالِكُ وَمَنْ تَمَّ رَجْعُ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ إِذَا غَرِمَ، وَلَوْ أُرْسِلَ مَنْ يَقْتَرِضُ لَهُ فَاقْتَرَضَ فَهُوَ كَوَكِيلِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي تَجْمِيلِ الزَّكَاةِ فَيُطَالِبُ وَإِذَا غَرِمَ رَجَعَ عَلَى مُوَكَّلِهِ.

الْمُعَيَّنُ لَيْسَ لَهُ، بَلِ الْوَجْهُ الْمُطَالَبَةُ حِينَئِذٍ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه. ع. ش.

فَوَيْ (سُي): (إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ بِدَلِيلِ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ اه. ع. ش. وَرَشِيدِي.

فَوَيْ (سُي): (إِنْ أَنْكَرَ) أَي: الْبَائِعُ. اه. ع. ش. فَوَيْ: (وَلَنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ) أَي: الْوَكِيلُ (عَلَيْهِ) أَي: الثَّمَنُ. فَوَيْ: (وَمِنْ تَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ. الْخ. فَوَيْ: (رَجَعَ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ. الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ إِلَّا بَعْدَ غُرْمِهِ وَبَعْدَ إِذْنِهِ لَهُ فِي الْأَدَاءِ إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا يَشْتَرِي بِهِ وَأَمْرُهُ بِتَسْلِيْمِهِ فِي الثَّمَنِ وَالْأَوَّلُ كَالَهُ تَكْفِي عَنْ الْإِذْنِ. اه. وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا رَجَعَ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَתَ تَتَضَمَّنُ الْإِذْنَ، وَإِنْ دَفَعَ فَإِنَّ لَمْ يَأْمُرْهُ بِتَسْلِيْمِهِ فَكَذَلِكَ وَالْأَوَّلُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا أَنَّهُ إِذْنٌ لَهُ فِي الْأَدَاءِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الرُّوْضُ سَمَ عَلَى حَجٍّ.

(فَزَع): لَوْ أُرْسِلَ إِلَى بَزَازٍ لِيَأْخُذَ مِنْهُ تَوْبًا سَوِيًّا فَتَلَفَ فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَهُ الْمُزِيلُ لَا الرَّسُولُ اه. ع. ب. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ سُئِلَ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا أُرْسِلَ إِلَى آخَرٍ جَرَّةً لِيَأْخُذَ فِيهَا عَسَلًا فَمَلَأَهَا وَدَفَعَهَا لِلرَّسُولِ وَرَجَعَ بِهَا فَانْكَسَرَتْ مِنْهُ فِي الطَّرِيقِ، وَهُوَ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُزِيلِ وَمَحَلُّهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ حَيْثُ تَلَفَ التَّوْبُ وَالْجَرَّةُ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنَ الرَّسُولِ وَالْأَوَّلُ فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ الْمُزِيلُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ. اه. وَفِي سَمَ بَعْدَ تَقْلِيلِ الْفَزَعِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْمُبَابِ مَا نَصَّهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ طَرِيقًا أَيْضًا وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فِي أَوَائِلِ الْعَارِيَةِ وَلَيْسَ طَرِيقًا كَوَكِيلِ السَّوْمِ وَلْيَحْرَرْ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَكِيلِ الْمُقْتَرِضِ وَقَدْ يُفَرَّقُ أَخْذًا مِمَّا فِي التَّثْبِيَةِ الْآتِيَةِ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ عَقْدٌ هُنَا حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِهِ أَحْكَامُهُ. اه. فَوَيْ: (وَلَوْ أُرْسِلَ) إِلَى التَّثْبِيَةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَى فَيُطَالِبُ.

فَوَيْ: (فَيُطَالِبُ. الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ فَهُوَ كَوَكِيلِ الْمُشْتَرِي وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ لِلرَّسُولِ.

فَوَيْ فِي (سُي): (إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ بِدَلِيلِ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ.

فَوَيْ فِي (سُي): (كَمَا يُطَالِبُ الْمُوَكَّلُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ أَيَّ مُطَالَبَةِ الْمُوَكَّلِ، وَإِنْ أَمَرَهُ الْمُوَكَّلُ بِالشَّرَاءِ بِعَيْنٍ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنَ الْوَكِيلِ وَيُسَلِّمُهُ لِلْبَائِعِ انْتَهَى.

فَوَيْ فِي (سُي): (وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ إِلَّا بَعْدَ غُرْمِهِ وَبَعْدَ إِذْنِهِ لَهُ فِي الْأَدَاءِ إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا يَشْتَرِي بِهِ وَأَمْرُهُ بِتَسْلِيْمِهِ فِي الثَّمَنِ وَالْأَوَّلُ كَالَهُ تَكْفِي عَنْ الْإِذْنِ.

(تنبیه) ذکر القاضي وغيره واعتمده الأنوار وغيره ما يخالف ما تقرّر من الرجوع على الوكيل، وحاصله مع الزيادة عليه أن زيدا لو قال لغيره أعط عثمرا مائة قرصا عليّ ليدفعه في ذنبي كذا في عبارة، وفي أخرى ادفع مائة قرصا عليّ إلى وكيلي فلان، والظاهر أن ليدفعه في ذنبي في الأول وإلى وكيلي فلان في الثانية مجرّد تصوير فيكفي ادفع مائة قرصا عليّ لفلان فدفع إليه، وفي عبارة فدفع إليه وقال خذ قرصا عليّ زيد فأخذه وظاهر أيضا أن وقال خذ إلى أخيه مجرّد تصوير أيضا ثم مات زيد لم يرده عملا وللدافع أي: لأن زيدا ملكه بقبض وكيله عمرو، بل لورثة زيد ولا ضمينه لهم ويتعلّق حق الدافع بجميع تركية زيد؛ لأنه من جملته الديون المتعلّقة بها، وليس للدافع مطالبة الأخذ؛ لأنه لم يأخذ لنفسه وإنما هو وكيل عن الأمير المنتهي بموته وكالة الأخذ ولذا رد على الورثة كما تقرّر. اهـ. فقولهم: وليس للدافع مطالبة الأخذ مشكّل بما تقرّر أولا أن الرسول يطالب ولا نظر لانعزاله بالموت؛ لأن الوكيل يطالب، ولو بعد الانعزال كما يصرّح به كلامهم وحينئذ فلك في الجواب طريقان أحدهما أن هذا أعني قول هؤلاء: وليس إلى أخيه مبني على ما ذكر عن الرافعي ثانيتهما الفرق بما يصرّح به تصويرهم لما هنا بأنه وكلّه في تعاطي عقيد القرض فكان كتعاطي عقيد الشراء في المطالبة للوكيل؛ لأنها من جملته أحكام العقد وقد تقرّر أن أحكامه تتعلّق بالوكيل، وإن انعزل ولما هناك بأنه لم يتعاط عقدا وإنما الذي حصل منه مجرّد الأخذ، وهو لا يقتضي المطالبة لغير مالك المأخوذ؛ لأنها إنما ثبتت ثم من جهة كونها من آثار العقد الذي تعاطاه كما تقرّر وهنا لم يتعاط عقدا فلم يوجد سبب للمطالبة وهذه الطريق أقرب إلى كلامهم في البابين ومن ثم

• قوله: (والرجوع على الوكيل) أي: مطالبة. اهـ. سم. • قوله: (وحاصله) أي: حاصل ما ذكره القاضي. إلخ. • قوله: (في الأولى) أي: في العبارة الأولى. • قوله: (وإلى وكيل فلان) الأولى ووكيلي بخذف إلى. • قوله: (لفلان) متعلّق بادفع. • قوله: (فدفع إليه) تيمّة لكلّ من العبارتين. • قوله: (انتهى) أي: الحاصل. • قوله: (في الجواب) أي: عن الإشكالي المذكور. • قوله: (الفرق) أي: بين مسألة الإرسال ومسألة الأمر بالإعطاء. • قوله: (على ما ذكر. إلخ) أي: المرجوح فالمبني عليه كذلك مرجوح. • قوله: (لما هنا) أي: في مسألة إرسال من يقتضيه له. • قوله: (وكلّه) أي: الرسول. • قوله: (ولما هناك) أي: في مسألة الأمر بالدفع. • قوله: (ثم) أي: في تعاطي عقيد القرض. • قوله: (وهنا) أي: في مجرّد الأخذ. اهـ. كزدي. • قوله: (في البابين) أي: باب الوكالة وباب القرض. • قوله: (ومن ثم) أي:

اهـ. وحاصله أنه إن لم يدفع إليه شيئا رجع؛ لأن الوكالة تتضمّن الإذن، وإن دفع فإن لم يأمره بتسليمه فكذلك وإن لم يرجع إلا إن أذن له في الأداء على المعتد الذي جزم به في الرّوض من الرجوع على الوكيل أي مطالبة.

أشار إليها الجلال المحقق البلقيني كما ذكرته في شرح القباب. (وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث جوزناه (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (وخرج المبيع مستحقاً رجع عليه المشتري) بتدلي الثمن (وإن اعترف بوكالته في الأصح) لدخوله في ضمانه بقبضه له (ثم يرجع الوكيل) إذا غريم (على الموكل) بما غريمه؛ لأنه غريمه، ومحلّه إن لم يكن منصوباً من جهة الحاكم وإلا لم يكن طريقاً في الضمان لأنه نائب الحاكم، وهو لا يطالب (قلت: وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداءً في الأصح والله أعلم) لأن الوكيل مأمور من جهته ويده كتيده وعلم من كلامه أن المشتري مخير في الرجوع على من شاء منهما وأن قراز الضمان على الموكل وبأني ما تقرّر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاؤه

من أجل اقربيتها. هـ فود: (أشار إليها) أي: إلى هذه الطريق. هـ فود: (كما ذكرته) أي: إشارة الجلال إليها. هـ فود: (حيث جوزناه) إلى قوله: (وخرج) في المغني وإلى قوله: (انتهى). في النهاية إلى قوله: (لكن يتفدّه إلى فإن ذكره. هـ فود: (حيث جوزناه) أي: بأن كان الثمن حالاً، أو مؤجلاً وحلّ ودلت القرينة على الإذن في القبض كما تقدّم. اهـ. ع ش. هـ فود: (أو بعد خروجه عنها) يعني: أو في يد الموكل عبارة المغني، ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر أي خرج المبيع مستحقاً في مطالبة الوكيل وجهان أظهرهما كما قال الأذرعى مطالبته. اهـ.

هـ فود: (سني: وإن اعترف) أي: المشتري. هـ فود: (ومخله) أي: الرجوع على الوكيل. هـ فود: (إن لم يكن) أي: الوكيل ش. اهـ. سم. هـ فود: (وهو. إلخ) أي: الحاكم. اهـ. مغني. هـ فود: (وبأني ما تقرّر) أي في وكيل البائع (في وكيل مشتري. إلخ) قال في الرّوض: ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في يده فليستحق مطالبه البائع والوكيل وكذا الموكل بتدليه والقراز عليه أي على الموكل. اهـ. وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في أن الوكيل إذا سلم الثمن فيما ذكر هل له مطالبة البائع به والمُعتمد أن له ذلك مطلقاً؛ لأنه من آثار الوكالة م ر وقال في الرّوض أيضاً المقبوض بالشراء الفاسد يضمّنه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يد مركّله ويرجع أي إذا غريم على الموكل. انتهى. وظاهره الرجوع، وإن تعمد الوكيل الإقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر ويتبني حبيذ أن لا يتعلّق ذلك بالموكل. اهـ. سم وقوله: وقال في الرّوض إلخ أي والمغني وقوله أن لا يتعلّق ذلك إلخ يتبني تفسيده بما إذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف في يد الموكل فيتعلّق به مطلقاً فليرجع. هـ فود: (في يده) أي: أو في يد الموكل. اهـ. أسنى.

هـ فود: (ومخله إن لم يكن) أي: الوكيل ش. هـ فود: (وبأني ما تقرّر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاؤه) قال في الرّوض: ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه في يده فليستحق مطالبه البائع والوكيل وكذا الموكل والقراز عليه أي على الموكل انتهى. وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في أن الوكيل إذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمُعتمد أن له ذلك مطلقاً؛ لأنه من آثار

وخرج بالوكيل فيما ذكر الولي فيضمن الثمن إن لم يذكر موليه في العقد ولا يضمنه المولى في ذمته لكن ينقذه الولي من مال المولى أي إن كان والا فمن مال نفسه فإن ذكره ضمنه المولى والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل، وفي أدب القضاء للفرقي لو اشترى في الذمة بنية أنه لا يئنه الصغير فهو للابن والثمن في ماله أعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بمال نفسه يقع للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أي كما قاله القاضي وقال القفال يقع للأب قال في الأنوار وهو الأوفق لإطلاق الأصحاب والكُتب المعتبرة. اهـ. وفيه نظر، بل الأوفق بما يأتي أنه لو أمهر عنه.....

• فود: (وخرج بالوكيل. إلخ) هذا مفروض في شرح الرزوي فيما قبل مسائل الاستحقاق. اهـ. سم.
 • فود: (والأ) أي: وإن لم يكن للمولى مال. • فود: (فإن ذكره ضمنه المولى) أي: لا الولي وفي نظيره يضمن الوكيل اهـ سم عبارة ع ش قوله ضمنه المولى أي في ذمته، فلا يلزم الولي نقده من مال نفسه وإنما ينقذه من مال المولى عليه إن كان له مال ولا بقي في ذمته. اهـ. • فود: (والفرق أنه غير نائب عنه. إلخ) عبارة النهاية والفرق أن شراء الولي لازم للمولى عليه بغير إذنه فلم يلزم الولي ضمانه بخلاف الوكيل اهـ زاد شرح الرزوي عقب مثيلها والفرق بين ضمان الموكّل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكره الولي أن الموكّل أدّن بخلاف الطفل. اهـ. وهذا بمعنى الفرق الذي ذكره الشارح فانسقط الشارح الفرق للمسألة الثانية وجعل الفرق للمسألة الأولى للثانية. • فود: (ونصير. إلخ) معتد. اهـ. ع ش. • فود: (كأنه وهبه الثمن) أي: حيث لم يقصد أنه أدى ليزجعه عليه ولا فيكون قرضاً للطفل فيرجع عليه. اهـ. ع ش.
 • فود: (وهو الأوفق) أي: ما قاله القفال. • فود: (لو أمهر عنه) أي: أعطى الأب المهر عن ابنة

الوكالة م ر وقال في الرزوي أيضاً القبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يد موكّله ويزجعه أي إذا غرم على الموكّل اهـ. وظاهره الرجوع، وإن تعمد الوكيل الإقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر ويتبيح حينئذ أن لا يتعلق ذلك بالموكّل وفي الباب لو أرسله إلى بزاز ليأخذ منه ثوباً سوماً فتلف في الطريق ضمنه المُرسل لا الرسول انتهى. ونقله في تجريده عن قضية كلام البقوي والقاضي وظاهر أن الرسول لا يكون طريقاً أيضاً، ويتجه أنه طريق ويؤيده مسألة القرض المذكورة ثم رأيت قول الشارح الآتي في أوائل العارية بعد كلام ذكره ما نصه وليس طريقاً كوكيل السوم انتهى. وفي نصريح بأنه لا يكون طريقاً فليحرر الفرق بينه وبين وكيل المقترض وقد يفرق أخذاً مما في التنبيه الذي ذكره الشارح بأنه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به أحكامه فليأتمل. • فود: (وخرج بالوكيل. إلخ) هذا مفروض في شرح الرزوي فيما قبل مسائل الاستحقاق. • فود: (فإن ذكره ضمنه المولى) أي لا الولي وفي نظيره يضمن الوكيل. • فود: (والفرق أنه غير نائب عنه) الذي في شرح الرزوي والفرق أن شراء الولي لازم للمولى عليه بغير إذنه فلم يلزم الولي ضمانه بخلاف الوكيل انتهى. • فود: (وفيه نظر. إلخ) زائد على م ر انتهى.

ملكه الابن فرجع إليه بالفراق لا إلى الأب كلام القاضي ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مر في اشتري لي كذا ولم يُعطه ثَمَنًا فاشتراه له بِنَيْهِ بمال نفسه فيَقْعُ له ويكون الثمن قَرْضًا على المُعْتَمِدِ بَأْنِ الأب يقدر على تمليك ولده قَهْرًا بلا بَدَلٍ بخلاف الوكيل.

(فصل)

في بيان جواز الوكالة وما تنفسيخ به وتخالف الوكيل والموكِّل ودفع الحق لمُستَحِقِّه وما يتعلَّق بذلك (الوكالة) ولو بجعل ما لم تكن بلفظ الإجارة بشروطها (جائزة من الجانبين) لأن لزومها بضرهما إذ قد يظهر للموكِّل مصلحة العزل وقد يعرض للموكِّل ما يمنعه عن العمل نعم لو عِلِمَ الوكيل أنه لو عَزَلَ نفسه في غيبة موكِّله استولى على المال جائزة حرم عليه العزل

الصغير. قود: (فَيزَجْعُ) أي: المهر. قود: (كلام القاضي) خَبِرَ بل الأوفق. قود: (بينته) أي: بين اشتراء الأب لابنه الصغير بمال نفسه حيث يَقَعُ للإبن ولا يصير الثمن قَرْضًا عليه. قود: (وبين ما مر) أي: في القرض. اه. كُزِدِي. قود: (بمال نفسه) أي: الوكيل. قود: (يقع له) أي: للموكِّل.

فصل في بيان جواز الوكالة

قود: (في بيان) إلى قول المتن: (رَفَعَتْ الوكالة) في النهاية. قود: (وما يتعلَّق بذلك) أي: كالتلطف. اه. ع ش. قود: (ولو بجعل) إلى قوله: وقياسه في المُغْنِي. قود: (ولو بجعل) أي: ووقع التوكيل بلفظ الوكالة فإن وقع بلفظ الإجارة فلازم سم على منهج، وهو مأخوذ من قول الشارح م ر ما لم تكن بلفظ. إلخ وتقدّم عند قول المُصَنِّف ولا يُشترط القبول لفظًا أنها إذا كانت بجعل اشتراط فقول سم على حَجِّ قوله: ولو بجعل. إلخ قياس ذلك عَدَمُ وجوب القبول لفظًا؛ لأنها وكالة لا إجارة. اه. مخالفة له لكن ظاهر قول الشارح ما لم تكن بلفظ. إلخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الإجارة، ومنها عَدَمُ اشتراط القبول. اه. ع ش وقوله: لكن ظاهر قول الشارح إلخ محل تأمل. قود: (بشروطها) أي: الإجارة. قود: (نعم لو علم للوكيل. إلخ) ويتبني أن مثل ذلك ما لو عِلِمَ الموكِّل أنه تَرَتَّبَ على العزل مفسدة كما لو وكل في مال المولّي عليه حيث جَوُزَناه وعِلِمَ أنه إذا عَزَلَ الوكيل استولى على مال المولّي عليه ظالم، أو وكل في شراء ماء ليطهره، أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت، أو شراء ثوب لدفع الحر، أو البرد اللذين يحصل بينهما عند عَدَمِ الشتر مخلدور يقيم وعِلِمَ أنه إذا عَزَلَ الوكيل لا يَتَسَرَّ له ذلك فيخرم العزل ولا يتقدّم اه. ع ش. قود: (حرم عليه. إلخ) وكذا لو تَرَتَّبَ على عزل نفسه في حضور الموكِّل الاستيلاء المذكور سم على حَجِّ أي ولم يتعزل، وإن كان الموكِّل حاضراً فيما يظهر اه حَجِّ ولعل وجهه أنه من باب دفع الصائل، وهو المُفْتَمَد. اه. زيادي

فصل في بيان جواز الوكالة

قود: (ولو بجعل) اعتمد م ر وقياس ذلك عَدَمُ وجوب القبول لفظًا؛ لأنها وكالة لا إجارة. قود: (حرم عليه العزل) وكذا لو تَرَتَّبَ على عزل نفسه في حضور الموكِّل الاستيلاء المذكور.

على الأوجه كالوصي وقياسه أنه لا يتقد. (لإذا عزله الموكل في حضوره) بأن قال عزلتك (أو قال) في حضوره أيضا (رفعت الوكالة، أو أبطلتها) ظاهره انيزال الحاضر بمجرّد هذا اللفظ، وإن لم ينو به ولا ذكر ما يذل عليه وأن الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو تقدّد له وكلاء ولم ينو أحدهم فهل ينزّل الكل؛ لأن حذف المعمول يغيث العموم أو يلغو لإيهامه، للنظر في ذلك مجال. والذي يمتحج في حاضر، أو غائب ليس له وكيل غير انيزاله بمجرّد هذا اللفظ وتكون أُل للمفهد الذهني الموجب لإقدم إلغاء اللفظ وأنه في التقدّد ولا نية ينزّل الكل لقرينة حذف المعمول ولأن الصريح حيث أمكن استتماله في معناه المطابق له خارجا يجوز إلغاؤه (أو أخرجتك منها انزّل) في الحال لصراحة كل من هذه الألفاظ في العزل (لأن عزله، وهو غائب انزّل في الحال) لأنه لم يحتج للرضا فلم يحتج للعلم كالطلاق وينبغي للموكل أن يشهد على العزل إذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل، وإن وافقه بالنسبة للمشتري مثلا من

فتقيده في شرح المنهاج الحكم المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيده اع ش.

فود: (إنه لا يتقد) أي: العزل ش. اه. سم.

فود: (سني: (في حضوره) قيد به لقوله بتقد: فإن عزله وهو غائب اه عميرة. اه. ع ش.

فود: (سني: (أو أبطلتها) أي: أو فسختها، أو أزلتها أو نقضتها، أو صرفتها نهاية ومغني.

فود: (ظاهرة) إلى المني أقره ع ش. فود: (بمجرّد هذا اللفظ) أي: رفعت الوكالة أو أبطلتها.

فود: (وإن لم ينو. إلخ) أي: الوكيل. فود: (وإن الغائب. إلخ) عطف على قوله: انزّل إلخ فيفيد

أن هذا ظاهر المني أيضا وهذا ظاهر المنع، ولو حذف أن عطفا على قوله: ظاهره إلخ لسلّم عن

المنع. فود: (ولم ينو أحدهم) أي: ولو ادّعى أنه نوى بعضهم وعيّه اختصّ العزل بذلك؛ لأنه لا

يُعلم إلا منه. فود: (وعليه) أي: الظاهر. فود: (ليس له) أي: للموكل. فود: (وتكون أُل للمفهد

الذهني) ذهنية هذا المفهد بالاضطلاح التحوي وإلا فهو خارجي بالاضطلاح المعاني. اه. سم.

فود: (وأنه. إلخ) عطف على قوله: في حاضر إلخ، ولو أخرّ قوله: أنه عن قوله: ولا نية لكان

استبك فليراجع. فود: (لأنه لم يحتج) إلى قوله فإن جاء معاً في النهاية. فود: (لأنه لم يحتج) أي:

العزل عبارة المغني والأسنى؛ لأنه رفع عقيد لا يعتبر فيه الرضا، فلا يحتاج إلى العلم كالطلاق وقياسا

على ما لو جُنّ أحدهما والآخر غائب. اه. فود: (فيه) أي: العزل. وفود: (بتقد تصرف. إلخ) متعلّق

بلا يقبل. فود: (وإن وافقه) أي: وافق الوكيل الموكل. وفود: (بالنسبة) متعلّق بلا يقبل. وفود: (من

الوكيل) متعلّق بالمشتري ش اه سم. فود: (بالنسبة للمشتري مثلا) وانظر ماذا يقبل في الثمن وكل

فود: (إنه لا يتقد) أي: العزل ش. فود: (وتكون أُل للمفهد الذهني) ذهنية هذا المفهد بالاضطلاح

التحوي وإلا فهو خارجي باضطلاح المعاني. فود: (وإن وافقه) أي: وافق الوكيل الموكل وقوله

بالنسبة متعلّق بلا يقبل وقوله: من الوكيل متعلّق بالمشتري ش.

الوكيل أمّا في غير ذلك فإذا وافقه على العزل ولكن ادّعى أنه بعد التصرف ليستحقّ الجعل مثلاً ففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقدّم الرجعة على انقضاء المدّة فإذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرّفت قبله وقال الموكل بعده حلّف الموكل أنه لا يعلمه تصرّف قبله؛ لأنّ الأصل عدّمه إلى ما بعده، أو على وقت التصرف وقال عزّلتك قبله فقال الوكيل: بل بعده حلّف الوكيل أنه لا يعلم عزّله قبله، وإن لم يتفقا على وقت، حلّف من سبق بالدعوى أنّ مدّعه سابق لاستقرار الحكم بقوله: فإن جاء مّا فالذي يظهر تصديق الموكل؛ لأنّ جانبته أقوى إذ أصل عدم التصرف أقوى من أصل بقاءه؛ لأنّ بقاءه متنازع فيه ثم رأيت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يؤجّجه.

(هرع) شهدت بيّنة أنّ فلاناً القاضي ثبتّ عنده أنّ فلاناً عزل وكيله فلاناً عمّا وكلّه فيه قبل تصرّفه لم تقبل من غير تعيين لما عزّله فيه أخذاً مِمّا في الروضة عن الغزالي لو كان بيد ابن الميت عيّن فقال وهبتها أبي وأبضّنها في الصّحة فأقام باقي الورثة بيّنة بأنّه رجع فيما وهب لابنه ولم تذكر البيّنة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البيّنة لاحتمال أنّ هذه العين ليست

من الموكل والوكيل معترف بأنّ الموكل لا يستحقّه وهل يأتي فيه ما يأتي في الظفر وهل إذا لم يكن قبض الثمن لهما المطالبة، أو لا؟ اه. رشيدي أقول والظاهر نعم يأتي في الظفر كما مرّ عن سم ما يفيدّه وإنّ للموكل المطالبة مطلقاً وكذا للوكيل إذا ادّعى أنّه لم يعلم العزل إلاّ بعد العقد. فود: (أما في غير ذلك) أيّ أما قول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري. فود: (فلذا اتفقا. إلخ) بيان للتفصيل. فود: (وقال) أي: الوكيل. فود: (حلّف الموكل) أي: قيّصّدق اه ع ش. فود: (عدّمه) أي التصرف (إلى ما بعده) أي بعد العزل. فود: (حلّف الوكيل. إلخ) أي: قيّصّدق اه ع ش. فود: (وإن لم يتفقا. إلخ) عبارة النهاية فإنّ تنازعا في السبق بلا اتفاقي صدق من سبق. إلخ. اه. فود: (على وقت) أي: لا للعزل ولا للتصرف. فود: (من سبق بالدعوى) أي: جاء مّا أم لا. اه. ع ش. فود: (إنّ مدّعه. إلخ) عبارة النهاية: لأنّ مدّعه. إلخ. فود: (لاستقرار الحكم. إلخ) تعليل لما نصّته قوله حلّف أي صدّق فقوله بقوله أي: بحليفه. فود: (فإن جاء مّا. إلخ) عبارة شرح الرّوض: ولو وقع كلامهما مّا صدّق الموكل. انتهى. اه. سم وعليه فالمراد من قوله: جاء مّا أنّهما ادّعياه مّا ويدلّ عليه قوله قبل من سبق بالدعوى دون أن يقول من جاء إلى القاضي أولاً. فود: (فإن جاء) كذا في أصله، والظاهر جاء فليتأمل. اه. سيّد عمّر أي بالنسبة. فود: (من أصل بقاءه) أي: بقاء جواز التصرف الناشئ عن الإذن. اه. ع ش. فود: (لأنّ بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدّم التصرف كذلك. اه. سم. فود: (لو كان. إلخ) يدلّ من ما في الرّوضة.

فود: (ففيه التفصيل الآتي. إلخ) كذا م ر. فود: (فإن جاء مّا. إلخ) عبارة شرح الرّوض، ولوّقع كلامهما مّا صدّق الموكل. اه. فود: (لأنّ بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدّم التصرف كذلك.

المرجوع فيها. اهـ. ويُؤخذ من تعليله أنه لو ثبت إقرار الأب بأنه إنما رجع في هذه أو بأنه لم يهبه غيرها أو صدق المتهب على هذا ولو ضمينا قبلت بيته الرجوع لانتهاء ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسألة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف، أو لم يؤكده في غيره، أو صدقه المشتري على ذلك قبلت بيته، وإن لم تُعَيَّن وإنما لم يُنظر والعموم ما فيما رجع؛ لأنه خفي مُحتمَل فآثر فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينقل (حتى يبلغه الخبر) ممن تُقبل روايته كالقاضي وقرئ الأول بتعلق المصالح الكلية بعمل القاضي فلو انقل قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنقض الأحكام وفساد الأنكحة بخلاف الوكيل وأخذ منه أن المحكم في واقعة خاصة كالوكيل وأن الوكيل العام كوكيل السلطان كالقاضي

فود: (انتهى) أي: ما في الروضة. فود: (أو صدق المتهب. إلخ) عطف على ثبت إقرار. إلخ يعني، أو اعترف الابن بأن أباه لم يهبه غير هذه العين. فود: (لو فسر الموكل. إلخ) يتبني أن تأمل؛ لأن قوله غير مقبول على المشتري في أصل العزل فكذا في بيان المتهب منه بخلاف الأب فإن قوله مقبول على الابن في أصل الرجوع فكذا في تعيينه. اهـ. سيّد عمر. فود: (أو لم يؤكده إلخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير، أو قال أي الموكل لم يؤكده. إلخ. فود: (أو صدقه. إلخ) يعني، أو اعترف المشتري بأن الموكل لم يؤكده. إلخ. فود: (فيما رجع) الظاهر وهب سم، وسيّد عمر. فود: (لأنه خفي مُحتمَل) أي: فإن الموصول يُستعمل في المعين ولذا عدّه الثعاة من المعارف، وفي الدليل تأمل. اهـ. سم أي فإن الأصل فيه، وفي المعارف باللام، أو الإضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على الاستيفاء. فود: (ممن تُقبل) إلى التثنية الأول في النهاية إلا قوله: ولهما أن يجيبا إلى ولا يضمن. فود: (وقرئ الأول) أي: بين الوكيل والقاضي. اهـ. ع ش. فود: (وأخذ منه) عبارة النهاية قال الاستيوي ومقتضاه أن الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدر بن شُهبة ومقتضاه أيضا أن الوكيل العام. إلخ اهـ ويثلها في المعنى إلا أنه أقر كلامهما قال ع ش قوله: إن الحاكم عبارة حج أن المحكم. إلخ أي: الذي حكمه القاضي، فلا تخالف بين كلام الشارح م ر وحج. اهـ.

فود: (لأنه خفي مُحتمَل) أي: فإن الموصول يُستعمل في المعين ولذا عدّه الثعاة من المعارف، وفي هذا الدليل تأمل.

(فرغ): في الباب ما نصه: (فرغ) لو قال لوكيله عزلت أحذكما لم يتصرف واحد منهما حتى يُعَيَّر، ولو وكل عشرة ثم قال عزلت أكثرهم انزل بيته وإذا عيّنهم ففي تصرف الباقيين وجهان انتهى. وقوله: ففي تصرف الباقيين أي السابق على الثعنين فيما يظهر وقوله: وجهان الأصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب الزملي إنه لا يتقدّم وأعلم أن موكله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما يتبني أن يخرج ما لو تصرفا مما فيصح التصرف لتحقق تصرف الوكيل منهما م ر وقد يتوقف فيما صححه شيخنا إن قلنا بثبوت الوكالة من حين التوكيل لا من حين الثعنين فقط.

والذي يُتَّجِه خلافهما إلحاقاً لكلِّ بالأعمِّ الأغلبِ في نوعه ولا يتَعَزَّلُ وديعٌ ومُسْتَعِيرٌ إلا ببلوغ الخبرِ وفارقاً الوكيلَ بأنَّ القصدَ منه من التصرفِ الذي يَصْرِفُ الموكَّلَ بإخراجِ أعيانه عن ملكه وهذا يُؤَثِّرُ فيه العزلُ، وإنَّ لم يعلم به بخلافهما وإذا تَصَرَّفَ بعد العزلِ، أو الانعزالِ بموتٍ، أو غيره جاهلاً بطلانِ تصرُّفه وَضَمِنَ ما سلَّمه على الأوجه؛ لأنَّ الجهلَ لا يُؤَثِّرُ في الضمانِ ومن ثمَّ غَرِمَ الذمَّةَ والكفارة إذا قَتَلَ جاهلاً العزلَ كما يأتي قبيلَ الذمات ولا يرجعُ على المُعْتَمِدِ الآتي

• فَوَدَّ: (الذي يُتَّجِه خلافهما) اعْتَمَدَهُ م ر وكذا قوله: ولا يَتَعَزَّلُ إلخ قوله: على الأوجه أوجهية هذا في شرح الرُّوضِ أيضاً. اهـ. سم. فَوَدَّ: (خلافهما) أي: فَيَتَعَزَّلُ الوكيلُ العامُّ بالعزلِ، ولو لم يتلَّغه الخبرُ ولا يَتَعَزَّلُ القاضي في أمرٍ خاصٍّ إلا بعدَ بلوغِ الخبرِ اختياراً بما من شأنه في كلِّ منهما ولكن لا شكَّ أنَّ ما قاله أي الإسنوي وابنُ شُهبة هو مُقْتَضَى التعليلِ. اهـ. ع ش عبارة الرشيدي قوله: خلافهما لا يَخْفَى ما فيه بالنسبة لِلثَّانِيَةِ لِما يَتَرْتَّبُ عليه من المفاسدِ التي من جُمْلَتِها عَدَمُ صِحَّةِ تَوَلِيَةِ قاضٍ ولأه حيثُ قَوَّضَ له ذَلِكَ خصوصاً إذا وَقَعَتْ مِنْهُ أَخْطَاءٌ اهـ وقوله: التي من جُمْلَتِها عَدَمُ صِحَّةِ تَوَلِيَةِ إلخ يُمكنُ دفعه بما مرَّ في مَبْحَثِ توكيلِ الوكيلِ بالأذنِ من أنَّ نائِبَ نائِبِ الإمامِ نائِبٌ عَنِ الإمامِ لا عن مُنْيِهِ، فلا يَتَعَزَّلُ بعزله، أو انعزاله. • فَوَدَّ: (ولا يَتَعَزَّلُ وديعٌ ومُسْتَعِيرٌ. إلخ) وفقاً لِلثَّاهِيَةِ والمُعْنِي قال ع ش وفائدة عَدَمِ عَزْلِهِ في الوديعِ وجوبُ حِفْظِهِ ورعايته قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ حتَّى لو قَصُرَ في ذَلِكَ كَانَ لم يَدْفَعْ مُتْلِفَاتِ الْوَدِيْعَةِ عَنْهَا ضَمِنَ وفي الْمُسْتَعِيرِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ في اسْتِغْمالِ الْعَارِيَةِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ وأنها لو تَلَفَتْ بِالاسْتِغْمالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ لم يَضْمَنَ. اهـ. • فَوَدَّ: (بأنَّ الْقَصْدَ) أي: قَصْدُ الْمَوْكَلِ بِالْعَزْلِ. • فَوَدَّ: (مَنْعَهُ) أي: الْوَكِيلُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وهذا. إلخ) أي: التَّصَرُّفُ أي صِحَّتُهُ عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ فَأَثَرُ فِيهِ الْعَزْلُ. اهـ بِالْفَاءِ، وهو الْاِتِّسَابُ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِمَا) أي: الْوَدِيْعِ وَالْمُسْتَعِيرِ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (وَضَمِنَ ما سلَّمَهُ) ومثله ما لو أَدِنَ له في صَرْفِ مالٍ في شيءٍ لِلْمَوْكَلِ كِبْناءٍ وزراعةٍ وَتَبَّتْ عَزْلُ له قَبْلَ التَّصَرُّفِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ما صَرَفَهُ مِنْ مالِ الْمَوْكَلِ ثم ما بَنَاهُ أو زَرَعَهُ إِنْ كَانَ مِلْكاً لِلْمَوْكَلِ وكان ما صَرَفَهُ مِنَ الْمَالِ أَجْرَةَ الْبِنَاءِ وَنَحْوَهُ كان الْبِنَاءُ عَلَى مِلْكِ الْمَوْكَلِ وَاسْتَنْتَجَ عَلَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَلَا رُجُوعَ بِمَا غَرِمَهُ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِمالِ الْمَوْكَلِ جازَ لِلْوَكِيلِ هَدمُهُ، وَلَوْ مَنَعَهُ الْمَوْكَلُ وَتَرَكَه إِنْ لَمْ يَكُلِّفْهُ الْمَوْكَلُ بِهِدْمِهِ وَتَفْرِيعِ مَكَانِهِ فَإِنْ كَلَّفَهُ لَزِمَهُ نَقْضُهُ وَأَرشُ نَقْضِ مَوْضِعِ الْبِنَاءِ إِنْ نَقَضَ وما ذَكَرَ مِنَ التَّخْيِيرِ مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ وَكَانَتْهُ عِنْدَ الْبَائِعِ فيما اشْتَرَاهُ وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِ نَقْضُهُ وَتَسْلِيمُهُ لِبَائِعِهِ إِنْ طَلَبَهُ وَجِبَ له عَلَى الْوَكِيلِ أَرشُ نَقْضِهِ إِنْ نَقَضَ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (على الأوجه) وفقاً لِلْمُعْنِي والثَّاهِيَةِ. • فَوَدَّ: (لا يُؤَثِّرُ فِي الضَّمَانِ) أي: وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الْحُرْمَةِ. • فَوَدَّ: (حَرَمَ الذَّمَّةَ وَالْكَفَّارَةَ. إلخ) وفقاً لِلثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي. • فَوَدَّ: (حَرَمَ) أي: الْوَكِيلُ (الذَّمَّةَ) أي دِيَّةَ عَمْدٍ وَلَا قِصاصَ. اهـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (والذي يُتَّجِه. إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر وكذا قوله: (ولا يَتَعَزَّلُ إلخ) وقوله: (على الأوجه) وأوجهية هذا في شرح الرُّوضِ أيضاً.

بما غَرِمَهُ عَلَى مَوْكِلِهِ وَإِنْ غَرَهُ وَبِهَذَا اعْتَرَضَ إِفْتَاءُ الشَّاسِيِّ وَالْغَزَالِيِّ فِيمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا لِمَوْكِلِهِ جَاهِلًا بِانْزِالِهِ قَتْلَفَ فِي يَدِهِ فَفَرِمَ بِذَلِكَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَوْكِلِ؛ لِأَنَّهُ غَرَهُ وَلَهُمَا أَنْ يُجْبِيا بِأَنْ عَدَمَ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ لِعِلَّةٍ لَا تَأْتِي هُنَا وَهِيَ أَنَّهُ مُحْسِنٌ ثُمَّ بِالْعَفْوِ وَأَيْضًا فَالْوَكِيلُ ثُمَّ مُقَصِّرٌ بِتَوْكِلِهِ فِي إِرَاقَةِ الدِّمِ الْمَطْلُوبِ عَدَمُهَا، وَمَنْ ثُمَّ تَأَكَّدَ تَذَبُّ الْعَفْوِ وَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ وَكَالْوَكِيلِ فِيمَا ذَكَرَ عَامِلُ الْقِرَاضِ. (وَلَوْ قَالَ) الْوَكِيلُ الَّذِي لَيْسَ قِتْنَا لِلْمَوْكِلِ (عَزَلْتُ نَفْسِي، أَوْ رَدَدْتُ الْوَكَالَةَ) أَوْ أَخْرَجْتُ نَفْسِي مِنْهَا أَوْ رَفَعْتُهَا، أَوْ أَبْطَلْتُهَا مِثْلًا (انْعَزَلَ) حَالًا وَإِنْ غَابَ الْمَوْكِلُ لِمَا مَرَّ أَنْ مَا لَا يَحْتَاجُ لِلرُّضَا لَا يَحْتَاجُ لِلْعِلْمِ وَلَأَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ إِنْطِلَالٌ لِأَصْلِ إِذْنِ الْمَوْكِلِ لَهُ فَلَا يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ فُسَادِ الْوَكَالَةِ فُسَادُ

• قَوْلُهُ: (عَلَى مَوْكِلِهِ) أَيِ: وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ إِعْلَامِهِ بِالْعَزْلِ وَلَمْ يَعْمَلْهُ لَكِنْ هَلْ يَأْتُمُّ بِعَدَمِ إِعْلَامِهِ حَيْثُ قُدِّرَ وَيُعَزَّرُ عَلَى ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْإِثْمُ فَيُعَزَّرُ بِهِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ غَرَهُ) أَيِ: بِالتَّوَكُّلِ ثُمَّ الْعَزْلِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ بِدُونِ إِعْلَامِهِ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ: بِقَوْلِهِ: وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ الْآتِي. إِنْخ. • قَوْلُهُ: (فَفَرِمَ) أَيِ: الْوَكِيلُ. • قَوْلُهُ: (رَجَعَ) إِنْخ. هُوَ مَخْطُؤُ الْإِغْرَاضِ. • قَوْلُهُ: (وَلَهُمَا أَنْ يُجْبِيا) إِنْخ. قَدْ يُقَالُ لَكِنْ يَبْقَى أَنَّ الرُّجُوعَ هُنَا يُشْكِلُ بِضَمَانٍ مَا سَلَّمَهُ، الَّذِي هُوَ الْأَوَجُّ السَّابِقُ إِذْ قِيَاسُ الرُّجُوعِ هُنَا عَدَمُ ضَمَانٍ مَا سَلَّمَهُ ثُمَّ قَتَامُلُهُ، وَفِي الْمُبَابِ.

(فَرَمَ): لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ جَاهِلًا بِعَزْلِهِ بَطُلَ فَإِنْ سَلَّمَ الْمَبِيعَ ضَمِنَهُ فَإِنْ اشْتَرَى كَذَلِكَ أَيِ جَاهِلًا بِعَزْلِهِ وَتَلَفَ مَا اشْتَرَاهُ بِيَدِهِ وَغَرِمَ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَوْكِلِ وَقِيَاسُ الْأَوَّلَى مِنْهُ. انْتَهَى. اه. سَم. • قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ: فِي عَدَمِ الضَّمَانِ، وَلَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ. اه. ع. ش.، وَفِي أَنَّهُ إِذَا تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعَزْلِ وَالْإِنْزَالِ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ جَاهِلًا. إِنْخ. • قَوْلُهُ: (الْوَكِيلُ الَّذِي لَيْسَ قِتْنَا) إِنْخ. أَمَّا لَوْ وَكَّلَ السَّيِّدُ قِتَّهُ فِي تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ، فَلَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلٍ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ الْوَاجِبِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: ثُمَّ فِي تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ هُوَ لِلْغَالِبِ وَلَمْ يَخْتَرِزْ بِهِ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ فِي غَيْرِ الْمَالِيِّ كَطَّلَاقِ زَوْجَتِهِ انْعَزَلَهُ اه. وَقَوْلُهُمَا مَالِيٍّ شَامِلٌ لِمَالِ مَوْلَى السَّيِّدِ وَكَذَا قَوْلُ ع. ش. عَنْ شَيْءٍ شَامِلٌ لِتَرْبِيَةِ مَوْلَى السَّيِّدِ وَتَأْدِيَةِ. • قَوْلُهُ: (مِثْلًا) أَيِ: كَفَسَخْتُهَا اه. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (حَالًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَرِدَةُ الْمَوْكِلِ فِي الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ غَابَ) غَايَةً. اه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: عَقِبَ قَوْلِ الْمُتَنَزِّلِ فِي الْحَالِ. • قَوْلُهُ: (إِنْطِلَالٌ لِأَصْلِ إِذْنِ الْمَوْكِلِ) إِنْخ. عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِمْ لَا يُلْزَمُ

• قَوْلُهُ: (وَلَهُمَا أَنْ يُجْبِيا) إِنْخ. قَدْ يُقَالُ لَكِنْ يَبْقَى أَنَّ الرُّجُوعَ هُنَا يُشْكِلُ بِضَمَانٍ مَا سَلَّمَهُ الَّذِي هُوَ الْأَوَجُّ السَّابِقُ إِذْ قِيَاسُ الرُّجُوعِ هُنَا عَدَمُ ضَمَانٍ مَا سَلَّمَهُ ثُمَّ قَتَامُلُهُ وَفِي الْمُبَابِ (فَرَمَ): لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ جَاهِلًا بِعَزْلِهِ بَطُلَ فَإِنْ سَلَّمَ الْمَبِيعَ ضَمِنَهُ فَإِنْ اشْتَرَى كَذَلِكَ أَيِ جَاهِلًا بِعَزْلِهِ وَتَلَفَ مَا اشْتَرَاهُ بِيَدِهِ وَغَرِمَ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَوْكِلِ وَقِيَاسُ الْأَوَّلَى مِنْهُ. اه. • قَوْلُهُ: (إِنْطِلَالٌ لِأَصْلِ إِذْنِ الْمَوْكِلِ) فِيهِ جَوَابٌ عَنْ اسْتِشْكَالِ الْإِسْتَوِيِّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

التصريف لبقاء الإذن. (ويتعزّل بخروج أحدهما عن أهلية التصريف بموت، أو جنون) وإن لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدّة الجنون؛ لأنه لو قارن منع الانعقاد فإذا أبطله وصوب ابن الرّفعة في الموت أنه ليس عزلاً، بل تنتهي به الوكالة قبل ولا فائدة لذلك في غير التعالقي وإبداء الزركشي له فائدة أخرى منظر فيه (وكذا إغماء في الأصح) بقيده السابق في الشركة نعم

من فساد الوكالة فساد التصريف لبقاء الإذن؟ أجيب بأن العزل أبطّل ما صدر من الموكل من الإذن فلو قلنا له التصريف لم يبعد العزل شيئاً بخلاف المسألة المستشهد بها فإنه إذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافي عموم الإذن. اهـ.

¶ قوله (سبي: بموت، أو جنون).

(فرغ): لو سكر الوكيل يتبني أن يقال إن تعدى سكره لم يتعزّل ولا انعزّل أخذاً من قولهم واللفظ للروض ويصح توكيل السكران بمحرّم. انتهى. قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدوايه فإنه كالمنجون. انتهى. وكلاهما في الوكيل لا في الموكل كما هو صريح سياقيهما على أنه لو كان في الموكل كان الأخذ بحاله كما لا يخفى. اهـ. سم عبارة ع ش.

(فرغ): لو سكر أحدهما بلا تعدّ انعزّل الوكيل، أو بتعدّ فيحتمل أنه كذلك ويحتمل خلافه لأن المتعدّي حكمه حكم صاحبه وقال م ر بحثاً بالأول فليراجع سم على منهج أي فإن فيه نظراً لما مر من صحة تصرفاته عن نفسه وهي مقتضية لصحة توكله في حال السكر وتصرفه إلا أن يقال إنما لم تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظاً عليه بناء على أنه غير مكلف وموكله ليس محلاً للتغليظ، والسكران خرج عن الأهلية بزوال التكليف فاشبه الممنى عليه والمنجون. اهـ. ولعل هذا هو الظاهر. ¶ قوله: (إلخ). عبارة النهاية والمفني قال الزركشي وفائدة عزل الوكيل بموته انعزال من وكّله عن نفسه إن جعلناه وكيلاً عنه. انتهى. وقيل لا فائدة لذلك في غير التعالقي. اهـ. ¶ قوله: (منظر فيه) لعل وجه النظر أنه يتعزّل أي وكيل الوكيل سواء قلنا إن الوكيل يتعزّل بالموت، أو تنتهي به وكالته. اهـ. ع ش. ¶ قوله: (بقيده السابق). إلخ عبارة هناك تعم الإغماء الخفيف بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثّر. اهـ. وعبارة النهاية هنا إلحاقاً بالجنون كما مر في الشركة. اهـ. قال ع ش قوله م ر إلحاقاً بالجنون. إلخ قضيته أنه لا فرق بين طول الإغماء وقصره، وهو الموافق لما مر في الشركة لكن في سم على منهج ما نصّه.

(فرغ): دخل في كلامه الإغماء فيتعزّل به واستثنى منه قدر ما لا ينقطع الصلاة، فلا انعزال به واعتدّه

¶ قوله (سبي: بموت، أو جنون). إلخ.

(فرغ): لو سكر الوكيل يتبني أن يقال إن تعدى سكره لم يتعزّل ولا انعزال أخذاً من قولهم واللفظ للروض ويصح توكيل السكران بمحرّم. اهـ. قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدوايه فإنه كالمنجون. اهـ. وكلاهما في الوكيل لا في الموكل كما هو صريح سياقيهما على أنه لو كان في الموكل كان الأخذ بحاله كما لا يخفى.

وكيل رمني الجمار لا ينزعزل بإغماء المؤكل؛ لأنه زيادة في عجزه المشترط لصحة الإنابة وذكره لهذه الثلاثة على طريق المثال، فلا يُردُّ عليه أن مثلها طرؤ نحو فسقه، أو رقه، أو تبذيره فيما شرطه السلامة من ذلك وردة المؤكل بنيني العزل بها على أقوال ملكه، وفي ردة الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب الانعزال بردة المؤكل دون الوكيل، ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض بعد انعزاله جاهلاً في عين مال مؤكله بطل وصيتها إن سلمها كما مر في ذمته انعقد له. (وبخروج) الوكيل عن ملك المؤكل (ومحل التصرف) أو منقته (عن ملك المؤكل) كأن أعتق، أو باع أو وقف ما وكل في بيعه أو إعتاقه، أو أجر ما أذن في إيجاره لزوال

م. ر. اه. قود: (لا ينزعزل بإغماء المؤكل) كما مر في الحج ومن الواضح أنه لا ينزعزل بالتزم وإن خرج به عن أهلية التصرف اه. معني. قود: (لهذه الثلاثة) أي: الموت والجنون والإغماء. اه. ع. ش. قود: (طرؤ نحو فسقه. إلخ) عبارة المعني ما لو حجر عليه فسقه، أو قلّس، أو رق فيما لا يتقد منه، أو فسق فيما العدالة شرط فيه. اه. قود: (أو رقه) كما في وكيل إيجاب النكاح. اه. سم. قود: (فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر. اه. نهاية أي من أن عزله أي الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا يلزم تصرفه ع. ش. قود: (على أقوال ملكه) والراجح الوقف فقوله: والذي جزم به. إلخ ضعيف. اه. ع. ش. قود: (الانعزال بردة المؤكل. إلخ) قدمت أول الباب عن شرح الروض أن قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة المؤكل. انتهى. سم على حج وقول الشارح دون الوكيل بعيد أن رده لا توجب انعزاله وعليه فيصح تصرفاته في زمن رده عن المؤكل اه. ع. ش. عبارة الرشيد فقوله: م. ر. الانعزال بردة المؤكل أي وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكأنه إنما ساق كلام المطلب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط. اه. قود: (نحو وكيل) أي: كشريك. اه. ع. ش. قود: (كما مر) يعني في الوكيل خاصة. اه. رشيد أي قبيل قول المصنف، ولو قال عزلت. إلخ. قود: (وبخروج الوكيل. إلخ) كأن وكل عبده ثم باعه لكن إذنه له في الحقيقة ليس توكيلاً، بل استخدام اه. ع. ش. قود: (عن ملك المؤكل) يعني عنه عطف ما بعده على الوكيل. قود: (كأن أعتق. إلخ) أي: أو أجر كما سيأتي اه. رشيد. قود: (ما وكل في بيعه) أي: أو في الشراء به. اه. أسنى. قود: (أو أجر ما أذن في إيجاره) أي: أو يبيعه كما يأتي. اه. ع. ش. عبارة الرشيد فقوله: أو أجر. إلخ هذا من صور

قود: (أو رقه) كما في وكيل إيجاب النكاح. قود: (فيما شرطه السلامة. إلخ) لقائل أن يقول بالنسبة للفاسق إن كانت ما واقعة على التوكيل أي في التوكيل الذي شرطه السلامة إلخ اقتضى اشتراط العدالة في وكيل ولي المحجور ابتداء ودواماً فيخالف ما اختاره فيه في شرح قول المصنف فإن تعدى ضمن ولا ينزعزل في الأصح إلا أن يؤول هذا بأن الانعزال بالنسبة لمجرد بقاء المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف أي في التصرف الذي شرطه السلامة كإيجاب النكاح، فلا مخالفة فيه لما ذكره فليأمل. قود: (والذي جزم به في المطلب الانعزال بردة المؤكل. إلخ) قدمت أول الباب عن شرح الروض أن قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة المؤكل.

وَلَا يَتَّبِعُ حَتَّى يَدْفَعَهُ عَادَ لِيَمْلِكَهُ لَمْ تَعْدِ الْوَكَالَةَ، وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ ثَمَرِ زَوْجٍ، أَوْ آجَرَ، أَوْ رَهَنَ وَأَقْبَضَ، أَوْ أَوْصَى، أَوْ دَبَّرَ، أَوْ عَلَّقَ الْعِثْقَ بِصِفَةِ أُخْرَى، أَوْ كَاتَبَ أَنْعَزَلَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مُرِيدَ الْبَيْعِ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا شَعَارَ فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ بِالنَّدَمِ عَلَى التَّصَرُّفِ وَقِيَاسٍ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ مَا كَانَ فِيهِ إِنْطِلَالٌ لِلْأَسْمِ يَنْعَزِلُ بِهِ.

(تَنْبِيهِ) وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ التَّمَثِيلُ لِزَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْمَنْفَعَةِ بِإِيجَارِ الْأُمَةِ ثُمَّ قَالَ وَإِيجَارُ مَا وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ وَمَثَلُهُ تَرْوِيحُهُ فَقَيْدُ الْإِجَارَةِ بِالْأُمَةِ فِي الْأَوَّلِ وَأَطْلَقَهَا فِي الثَّانِي وَأَطْلَقَ التَّرْوِيحَ فِيهِ وَقَيْدَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِالْأُمَةِ وَأَخْرَجَ بِهَا الْعَبْدَ وَقَعَ التَّقْيِيدُ الْأَوَّلُ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ وَالْإِطْلَاقُ فِي الْإِجَارَةِ وَالزَّوْاجِ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُشْجِه

خُرُوجَ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ عَنِ مِلْكِ الْمُوَكَّلِ لَا مِنْ خُرُوجِ الْمَنْفَعَةِ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ .

• فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمَعْنَى . • فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ) إِلَى قَوْلِهِ: أَنْعَزَلَ هُوَ فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّنْبِيهِ وَتَعْلِيلِ الْعِثْقِ بِصِفَةِ مَا قَالَ الْبَلْقَيْنِيُّ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّنْبِيهِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ . اهـ . سم . • فَوَدَّ: (ثُمَّ زَوْجٍ) أَيِ سَوَاءَ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِي بَيْعِهِ عَبْدًا، أَوْ أُمَةً . اهـ . ع ش . • فَوَدَّ: (أَوْ آجَرَ) يَثَالُ خُرُوجِ الْمَنْفَعَةِ . • فَوَدَّ: (أَوْ أَقْبَضَ) أَيِ: الرَّهْنِ . اهـ . مُعْنَى . • فَوَدَّ: (أَنْعَزَلَ) أَيِ: الْوَكِيلِ .

• فَوَدَّ: (عَلَى التَّصَرُّفِ) أَيِ: الْبَيْعِ اهـ مُعْنَى . • فَوَدَّ: (إِنْ مَا كَانَ فِيهِ إِنْطِلَالٌ لِلْأَسْمِ) كَطَخَنِ الْجَنْطَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: كَطَخَنِ الْجَنْطَةَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ فِي تَوَكِيلِهِ وَكُلْتُكَ فِي بَيْعِ هَذِهِ الْجَنْطَةِ، أَوْ فِي بَيْعِ هَذِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ مَحَلَّ بَطْلَانِ الْوَصِيَّةِ بِالطَّخَنِ إِذَا قَالَ أَوْصَيْتُ بِهِذِهِ الْجَنْطَةِ فَلَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِهِذِهِ مُشِيرًا إِلَى الْجَنْطَةِ لَمْ تَبْطُلِ الْوَصِيَّةُ بِطَخَنِهَا فَإِنَّمَا هُنَا مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ لَكِنَّ الْأَوْجَعَ خِلَافُهُ اهـ ع ش أَيِ يَتَعَزَّلُ بِطَخَنِ الْجَنْطَةِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا وَاعْتَمَدَ الْمُعْنَى عَدَمَ الْإِنْتِزَالِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا . • فَوَدَّ: (التَّمَثِيلُ . الْخ) لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْمَوْجُودِ مِنْ نَسْخِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهَا قَوْلُهُ وَإِيجَارُ مَا وَكَّلَ . الْخ نَعَمْ وَجَدْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ فَهِيَ مِنَ الْمَرْجُوعِ مِنْهُ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرٍ . • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ: فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ .

• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ: فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ . • فَوَدَّ: (وَقَيْدَهُ) أَيِ: التَّرْوِيحَ (فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِالْأُمَةِ وَأَخْرَجَ بِهَا . الْخ) كَانَ الْأَوَّلَى كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوْضِ أَنَّ يَقُولَ فِي الرُّوْضِ بِالْأُمَةِ وَأَخْرَجَ فِي شَرْحِهِ بِهَا الْعَبْدَ . • فَوَدَّ: (التَّقْيِيدُ الْأَوَّلُ) أَيِ: تَقْيِيدُ الْإِجَارَةِ بِالْأُمَةِ . • فَوَدَّ: (وَالْإِطْلَاقُ . الْخ) عَطَفَ عَلَى التَّقْيِيدِ . • فَوَدَّ: (مِنْهُمْ) أَيِ: الشُّرَاحِ . • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ: الْإِطْلَاقُ فِي الْإِجَارَةِ وَالزَّوْاجِ . • فَوَدَّ: (هُوَ الَّذِي يُشْجِه) اعْتَمَدَهُ شَيْخِي، وَهُوَ ظَاهِرُ اهـ مُعْنَى .

• فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ ثَمَرِ زَوْجٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَنْعَزَلَ) هُوَ فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّنْبِيهِ وَتَعْلِيلِ الْعِثْقِ بِصِفَةِ مَا قَالَ الْبَلْقَيْنِيُّ: إِنَّهُ الْأَقْرَبُ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّنْبِيهِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ . • فَوَدَّ: (وَقِيَاسٍ مَا يَأْتِي . الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

ووجهه أنهم غلّوا الأوّل بزوال الولاية، وهو موجود في العبد والأمة بالإشعار بالنّدَم وبالعالم المذکور وهذان موجودان فيها أيضاً فالوجه حمل التقييد على أنه لمجرد التمثيل خلافاً لما وقع في شرح الرّوض، وإن أمكن توجيهه على بُعد بأن إشعار تزويجها بالنّدَم أقوى لأدائه إلى ملك أولادها الدال على رغبتها في بقائها، ولو وكل قنّاً ياذن سيّده ثم باعه أو أعتقه لم ينزّل، ولو وكل اثنين معاً أو مرتباً

• فوّ: (الأوّل) أي: العزل بالإجارة. • فوّ: (والثاني) أي: العزل بالزواج. • فوّ: (المذكور) أي قُبيل التشبه. • فوّ: (وهذان) أي: الإشعار بالنّدَم والغالب المذكور. • فوّ: (خلافاً لما وقع في شرح الرّوض) الذي وقع فيه أنّه لما قال الرّوض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج بالجارية العبد. اه. ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصاً في المخالفة في الحكم لاحتمال أنّه أراد مجرد بيان قضية العبارة. اه. سم وفيه ما لا يخفى. • فوّ: (لأدائه) أي: تزويجها. اه. سم. • فوّ: (الدال) إلخ. أي: الأداء المذكور. • فوّ: (ولو وكل قنّاً ياذن سيّده. إلخ) بخلاف قنّ من نفسه إذا وكله، ولو بصيغة عقد كوكلتك ثم أعتقه، أو باعه أو كاتبه فإنه ينزّل؛ لأنّ إذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق ويخرج الوكيل عن ملك الموكّل. اه. سم. • فوّ: (ثم باعه، أو أعتقه) أي: سيّده فيها ش. اه. سم. • فوّ: (لم ينزّل) لكن يغني العبد بالتصرف إن لم ياذن له مشترطه فيه؛ لأنّ منافقته صارت مستحقة له نهايةً ومغني زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الرّوض ما نصّه قال في شرحه، وإن تقدّم تصرفه اه. سم وقال ع ش قوله: لكن يغني. إلخ لعل محلّ المضاي إن قوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلّق بالسيّد فلا وجه للمضاي به سم على حج. اه. • فوّ: (ولو وكل اثنين معاً، أو مرتباً إلخ) فقلّم أنّ توكيل الثاني ليس عزلاً للأوّل وظاهر أنّه يتقدّم تصرف الأوّل قبل توكيل الثاني. اه. سم عبارة المغني ولا ينزّل بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض

• فوّ: (خلافاً لما وقع في شرح الرّوض) الذي وقع فيه أنّه لما قال الرّوض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج بالجارية العبد انتهى. ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصاً في المخالفة في الحكم لاحتمال أنّه أراد مجرد بيان قضية العبارة. • فوّ: (لأدائه) أي: تزويجها ش. • فوّ: (ولو وكل قنّاً ياذن سيّده. إلخ) بخلاف قنّ نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكلتك ثم أعتقه، أو باعه، أو كاتبه فإنه ينزّل؛ لأنّ إذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق ويخرج الوكيل عن ملك الموكّل. • فوّ: (ثم باعه، أو أعتقه) أي سيّده فيها ش. • فوّ: (لم ينزّل) ليكنه يغني بالتصرف بغير إذن المشتري قاله في الرّوض قال في شرحه، وإن تقدّم تصرفه اه. ولعل محلّ المضاي إن قوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلّق بالسيّد فلا وجه للمضاي به. • فوّ: (ولو وكل اثنين معاً أو مرتباً. إلخ) فقلّم أنّ توكيل الثاني ليس عزلاً للأوّل وظاهر أنّه في الترتيب يتقدّم تصرف الأوّل قبل توكيل الثاني.

في تصرف الخصومة، أو غيرها خلافاً لمن فرق وقبلاً وجب اجتماعهما عليه بأن يصدر عن رأيهما بأن يتشاورا فيه ثم يوجباً، أو قبلاً معاً، أو يوكل أحدهما الآخر، أو بأذنا بعد أن رأيا ذلك التصرف صواباً لمن يتصرف حيث جاز لهما التوكيل ما لم يصرح بالاستقلال نظير ما يأتي في الوصيتين، ويفرق بين ما هنا وإذنها لوليها وإذن المجبر لائتني بأن اشتراط نحو القرابة ثم يضيف أن ذلك لا اشتراط قصد الاجتماع ويقوي أنه لمجرد التوسعة للأولياء في التزويج فاندفع ما لجمع من محقق المتأخرين هنا ثم رأيت ما يؤيد ما فوّقت به، وهو قول بعضهم المقصود في النكاح الإذن أي التوسعة فيه لا الاجتماع على العقد.

(تنبيه) يتردّد النظر فيما لو وكل شخصاً في تزويج أمته وآخر في بيعها فقداً معاً فيحتمل أن يقال محل التردّد إن وكلهما معاً في ذلك وإلا كان المتأخّر منهما مقتضياً لقرن الأول أخذاً مبناً تقرّر أن مرید البيع لا يزوّج أي ولا يوكل في التزويج وقياسه أن الغالب أن مرید التزويج لا

على البيع اه وفيهما كالنهاية، ولو عزل أحد وكيله مبيعاً لم يتصرف واحد منهما حتى يميز للشك فيه. اه. فود: (في تصرف) بالتثوين متعلق يوكل. فود: (لمن فرق) أي: بين الخصومة وغيرها. فود: (وقبلاً) أي: لم يرد واحد منهما، وأما إذا قبل أحدهما فقط فهل يتقدّم تصرفه، فيه نظر ومقتضى قوله الآتي ما لم يصرّح بالاستقلال عدم التردّد فليراجع. فود: (بعد أن رأيا ذلك التصرف صواباً) كان الأولى أن يذكره قبيل يوجباً. إلخ. فود: (لمن يتصرف. إلخ) متعلق بيأذنا ش. اه. سم. فود: (حيث جاز. إلخ) هل يرجع لقوله: أو يوكل أحدهما الآخر أيضاً. اه. سم أقول الظاهر عدم الرجوع. فود: (ما لم يصرّح. إلخ) ظرف لقوله: وجب اجتماعهما. إلخ. فود: (لوليها) بصيغة التثنية. فود: (بأن اشتراط. إلخ) هذا إنما يصلح للفرق بالنسبة لتعزله وإذنها لوليها لا بالنسبة لقوله: وإذن المجبر لائتني نعم قول بعضهم الآتي المقصود إلخ يصلح للفرق فيهما ثم رأيت المحسني قال قوله: بأن. إلخ انظره في إذن المجبر. انتهى. اه. سيّد عمر وقد يجاب بأن نحو القرابة شامل لوكيلي المجبر المشروط فيهما العذر والأمانة كما أنه شامل لنحو القاضي. فود: (ثم) أي: في ولي النكاح. فود: (للأولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء. فود: (فيه) أي العقد. فود: (تنبيه إلخ) عبارة ع ش.

(تنبيه): لو وكل شخصاً في تزويج أمته وآخر في بيعها فإن وقفاً معاً يقيتاً، أو احتمالاً فهما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من تزويج الوكيل، أو بيعه، وإن ترتباً فالثاني مبطل للأول؛ لأن مرید التزويج لا يريد البيع وكذا عكسه. انتهى. حجج بالمعنى. فود: (وقياسه) أي قياس أن مرید البيع لا يزوّج ولا يوكل في التزويج.

فود: (لمن يتصرف) متعلق بيأذنا ش. فود: (حيث جاز لهما التوكيل) هل يرجع لقوله أو يوكل أحدهما الآخر أيضاً. فود: (بأن اشتراط نحو القرابة إلخ) انظره في إذن المجبر.

بيعه ولا يؤكّل في البيع ويَحْتَمَلُ أَنْ التوكيل في التزويج، أو البيع ليس كبيعله، فلا يُقاسُ توكيله في التزويج بعد توكيله في البيع على تزويجه بعد توكيله في البيع وبفرض وقوعهما معا أو تسليم أن أحدهما بعد الآخر ليس عزلا له فهل يُطْلان لاجتماع المُقْتَضَى والمانع؛ لأنّ صِحَّة كُلِّ عَقْدٍ منهما تقتضي فسخ الوكالة في الآخر، أو يصحّ البيع فقط؛ لأنه أقوى لإزالته المِلْك أو النكاح فقط استصحابا لأصل دوام المِلْك أو بصحان؛ لأنّ التعارض بينهما لا يتحقّق إلا إن ترتبا، كُلُّ مُحْتَمَلٍ لَكِنْ يُطْلانُهما هو المُتَبَادَرُ. (وإنكار الوكيل الوكالة ليسان) منه لها (أو لفرض في الإغفاء) لها كخوف من ظالم على مال الموكّل (ليس بعزل) لِعُذْرِهِ (فإن تَعَمَّدَ ولا غرض) له في الإنكار (انقزل) ويجري هذا التفصيل الذي هو المُعْتَمَدُ في إنكار الموكّل لها. (وإذا اختلفا في أصلها) كَوَكَّلْتَنِي في كذا فقال ما وَكَّلْتُكَ (أو) في صِفَتِهَا بأن قال وَكَّلْتَنِي في البيع نَسِيَةً (أو) في الشراء بعشرين فقال بل نقدًا راجعٌ للأوّل (أو بعشرة) راجعٌ للثاني (صَدَقَ الموكّل بيمينه) في الكلّ لأنّ الأصل معه. وصورة الأولى أن يتخاصما بعد

فَوَدَّ: (كبيعله) أي: التزويج، أو البيع. فَوَدَّ: (فلا يُقاسُ توكيله في التزويج. إلخ) أي: المُشارِ إليه بقوله: السابق ولا يؤكّل في التزويج أي يُعْلَمُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ هَذَا الْقِيَاسِ عَدَمُ صِحَّةِ قِيَاسِ توكيله في البيع بَعْدَ توكيله في التزويج على بَيِّنَةٍ بَعْدَ توكيله في التزويج المُشارِ إليه بقوله: ولا يؤكّل في البيع بالأوّل. فَوَدَّ: (وقوعهما معا) أي التوكيلين. فَوَدَّ: (فهل يُطْلان) أي البيع والتزويج المُتَرْتَبَانِ على التوكيلين. فَوَدَّ: (للاجتماع المُقْتَضَى) وهو وكالة كُلِّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ عَنْ مَالِكِ الْأَمَةِ وَأَمَّا الْمَانِعُ فَبَيِّنَةٌ بقوله: لأنّ صِحَّةَ كُلِّ. إلخ. فَوَدَّ: (لأنّ التعارض. إلخ) يتأمل. اه. سمّ لَعْلَ وَجْهَ التَّائِمِلِ أَنَّ الْمَعْبَةَ أَوَّلَى بِالْتَّعَارُضِ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُطْلَقِي الْمُقْدِنِ وَقَعَا مَعًا، أَوْ مُرْتَبَيْنِ. فَوَدَّ: (بمنه لها) إلى قول المتن: (بل في عشرة) في النهاية والمُعْنَى الْإِقْوَالُ: (وَحُصِّتْ) إِلَى الْمَتْنِ.

فَوَدَّ (سني): (أو لفرض) يتبني أن المُعْتَبَرِ فِي كَوْنِهِ عَرَضًا اغْتِقَادُهُ حَتَّى لَوْ اغْتَقَدَ مَا لَيْسَ عَرَضًا عَرَضًا كَفَى وَصَدَقَ فِي اغْتِقَادِهِ كَذَلِكَ سَمِ عَلَى حَقِّ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (في إنكار الموكّل لها) وما أطلّقه في التذير من كَوْنِ جَعْدِ الموكّل عَزْلًا مَحْمُولٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّبِ عَلَى مَا هُنَا نِهَآةً وَمُعْنَى أَي عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْكَارِ الْوَكِيلِ. إلخ ع. ش. فَوَدَّ: (للأوّل) أي: لقوله: نَسِيَةً. فَوَدَّ: (لِلثَّانِي) أي: لقوله بعشرين. فَوَدَّ: (لأنّ الأصل معه) عبارة المُعْنَى: لأنّ الأصل عَدَمُ الإِذْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْوَكِيلُ وَلَأنّ الموكّل أَغْرَفَ بِحَالِ الإِذْنِ الصَّادِرِ مِنْهُ. اه. فَوَدَّ: (وصورة الأولى) هي قول المتن وإذا اختلفا في أصلها. اه. ع. ش.

فَوَدَّ: (لأنّ التعارض. إلخ) يتأمل.

فَوَدَّ (سني): (ولفرض في الإغفاء) يتبني أن المُعْتَبَرِ فِي كَوْنِهِ عَرَضًا اغْتِقَادُهُ حَتَّى لَوْ اغْتَقَدَ مَا لَيْسَ عَرَضًا كَفَى وَصَدَقَ فِي اغْتِقَادِهِ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمْكَانِ.

التصريف أمّا قبله فتعمّد إنكار الوكالة عزل، فلا فائدة للمخاصمة وتسميته فيها مؤكلاً بالنظر
لزعيم الوكيل. (ولو اشترى جارية) مثلاً وحضت بالذكر لامتناع الوطء على بعض التقادير قبل
التلطف الآتي (بعشرين) وهي تساويها، أو أكثر (وزعم أن المؤكل أمره) بالشراء بها (فقال)
المؤكل (بل إنما أذنّت في عشرة) وفي نسخة بعشرة صدق المؤكل بيمينه حيث لا بينة؛ لأنه
أعزّف بكيفية إذنه (و) حينئذ فإذا (حلف) المؤكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره
وهل يكفي حلفه على أنه إنما أذن بعشرة أو لا لما مر في التحالف أنه لا يكفي ذلك.
والجامع أن ادعاء الإذن بعشرين، أو عشرة كادعاء البيع بعشرين، أو بعشرة إلا أن يفرق بأن
الاختلاف هنا في صفة الإذن دون ما وقع العقد به، وهو لا يستلزم ذكر نفي ولا إثبات، ولم
فيما وقع به العقد المستلزم أن كلاً مدّع ومُدعى عليه وذلك

• قوله: (فتعمّد إنكار الوكالة. إلخ) لا يخفى أن هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لا
لنفسها. • قوله: (وتسميته فيها) أي: في الأولى. اه. ع. ش.

• قول (سني): (ولو اشترى. إلخ) من فروع تصديق المؤكل وكان الأولى أن يقول قلو اشترى. إلخ
ولعله إنما عرّب بالواو؛ لأنه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق المؤكل، بل فيه تفصيل ما يأتي بعده من
بطلان العقد تارة وتوحيه للوكيل أخرى وهذا لا يتفرّع على ما سبق. اه. ع. ش. • قوله: (وهي
تساويها. إلخ) أمّا إذا لم تساو العشرين فيبني أن يقال إن كان الشراء بعين مال المؤكل فباطل والآ وقع
للكيل ولا تخالف، ولو تنازع الوكيل والبائع فقال الوكيل المال للمؤكل فالمقد بطل و قال البائع
المال لك فالمقد صحيح فمقتضى قولهم إذا اختلفا في الصحة والفساد صدق مدعي الصحة أن يصدق
البائع اه. ع. ش. • قوله: (أو أكثر) الأولى فأكثر.

• قول (سني): (وزعم) أي: قال. اه. ع. ش. • قوله: (إنما أذنّت) قلّره بقرينة أمره بها لأن الأمر يستلزم
الإذن، أو لأن الأمر بمعنى الإذن ومعنى أمره بها إذنه بها. اه. سم. • قوله: (صدق المؤكل بيمينه)
أي: في آتة وكله في الشراء بعشرة اه. ع. ش. • قوله: (حيث لا بينة) أي: لواجد منهما، أو لكل منهما
بينّة وتمازّتا اه. معني. • قوله: (إن وكيله خالفه. إلخ) أي: وآتة إنما أذن بعشرة كما يأتي في الشرح
ومرّ عن ع. ش. أيّفاً. • قوله: (أولاً) أي: لا يخفى، بل لا بد من نفي الإذن بعشرين أيضاً ليجمع بين النفي
والإثبات كما في التحالف اه. كزدي. • قوله: (والجامع) أي: بين ما هنا وما مرّ. • قوله: (دون ما وقع
العقد به) يتأمل فهما مختلفان أيضاً فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل. اه. سم. • قوله: (وهو) أي:
الاختلاف هنا. • قوله: (المستلزم) أي: الاختلاف ثم. • قوله: (وفذلك) أي: كون مدّع ومُدعى عليه.

• قوله: (إنما أذنّت) قلّره بقرينة أمره بها؛ لأن الأمر يستلزم الإذن أو لأن الأمر بمعنى الإذن ومعنى
أمره بها إذنه بها. • قوله: (إن وكيله خالفه. إلخ) وظاهر آتة يخلف آتة إنما أذن بعشرة. • قوله: (دون ما
وقع العقد به) يتأمل فهما مختلفان أيضاً فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل.

يَسْتَلْزِمُهُمَا صَرِيحًا وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ (فَلَان) كَانَ الْوَكِيلُ قَدْ (اشْتَرَى بَعَيْنَ مَالِ الْوَكِيلِ وَسَمَاهُ فِي الْعَقْدِ) بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا لِفُلَانٍ بِهَذَا وَالْمَالُ لَهُ (أَوْ قَالَ بَعْدَهُ) أَيِ الشَّرَاءِ بِالْعَيْنِ الْخَالِي عَنْ تَسْمِيَةِ الْمَوْكَلِ (اشْتَرَيْتَهُ) أَيِ الْمَوْكَلِ فِيهِ (لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ) فِيمَا ذَكَرَهُ أَوْ قَامَتْ حُجَّةٌ فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ سَمَاهُ كَمَا ذَكَرَهُ. (فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ) فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ بِالتَّسْمِيَةِ، أَوْ التَّصَدِيقِ أَنَّ الْمَالَ وَالشَّرَاءَ لِبَغِيرِ الْعَاقِدِ وَثَبِتَ بِمَعْنَى ذِي الْمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الشَّرَاءِ بِذَلِكَ الْقَدْرِ فَيُطْلَقَ الشَّرَاءُ وَحِينَئِذٍ فَالْجَارِيَةُ لِبَائِعِهَا وَعَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ لِلْمَوْكَلِ، وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ الْبَائِعُ عَلَى أَنَّهُ وَكَيلٌ بِعَشْرِينَ وَإِلَّا فَهِيَ بِاعْتَرافِهِ مِلْكٌ لِلْمَوْكَلِ

• فَوَدَّ: (يَسْتَلْزِمُهُمَا) أَيِ: التَّفْهِمِ وَالْإثْبَاتِ أَيِ: ذَكَرَهُمَا. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.

• فَوَدَّ: (هُوَ الْأَقْرَبُ. الْفَخ) أَيِ قَبُولِ الْأَقْرَبِ الْإِكْتِفَاءَ بِالْحَلِيفِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَذِنَ فِي الشَّرَاءِ بِمَشْرُوعِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ: (وَحَيْثُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فِي الْأَوَّلَى إِلَى الْمُتَنِيِّ وَقَوْلَهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلَهُ: لَا عَلَى الْبَيْتِ وَإِنَّمَا وَقَوْلَهُ: وَلَا تَكَرَّرَ إِلَى الْمُتَنِيِّ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا لِفُلَانٍ بِهَذَا. الْفَخ) أَيِ: سَوَاءَ صَدَقَهُ الْبَائِعُ، أَوْ كَذَّبَهُ، أَوْ سَكَتَ اهْبُجِرِي مَي. • فَوَدَّ: (وَالْمَالُ لَهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ وَالْمَالُ لِي أَخَذًا مِنْ مَقْهُومِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي إِذْ مَنْ اشْتَرَى لِبَغِيرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الْفَخِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ حَيْثُ صَرَّحَ بِاسْمِ غَيْرِهِ وَالْمَالُ لَهُ لَا يَتَعَقَّدُ بَيْنَهُ؛ لِأَنَّهُ فَضُولِي. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَيِ الْمَوْكَلِ فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُتَنِيِّ أَيِ الْمَذْكُورِ وَالْأَوَّلَى اشْتَرَيْتُهَا أَيِ الْجَارِيَةِ. اه.

• فَوَدَّ (بِسْمِ): (وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ) أَيِ: فِيمَا لَوْ اشْتَرَى بَعَيْنَ الْمَالِ وَسَمَاهُ بَعْدَ الْعَقْدِ شَوْبَرِيَّ اهْبُجِرِي مَي. • فَوَدَّ: (فِيمَا ذَكَرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُتَنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: فِي الْأَوَّلَى إِلَى الْمُتَنِيِّ. • فَوَدَّ: (فِيمَا ذَكَرَهُ) لَعَلَّه رَاجِعٌ أَيْضًا لِلأَوَّلَى وَلَعَلَّ مَعْنَى تَصَدِيقِهِ فِيهَا تَصَدِيقُهُ عَلَى وُجُودِ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ. اه. س. م. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى. . الْفَخ) اسْقَطَهُ الْمُتَنِيُّ وَالنَّهَايَةُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. أَوْ قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ أَيْ بَيِّنَةٌ وَلَعَلَّ مُسْتَنَدَ الْحُجَّةِ فِي الشَّهَادَةِ أَيِ: فِي الثَّانِيَةِ قَرِينَةٌ غَلَبَتْ عَلَى ظَنِّهَا ذَلِكَ كَعِلْمِهَا بِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ لِيَزِيدَ وَسَمِعَتْ تَوْكِيلَهُ وَالْأَقْمِنَ أَيْنَ تَطْلُعُ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لَهُ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ نَوَى نَفْسَهُ؟ اه. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ ثَبِتَ بِالتَّسْمِيَةِ. الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِيِّ أَنَّهُ ثَبِتَ بِتَّسْمِيَةِ الْوَكِيلِ فِي الْأَوَّلَى وَتَصَدِيقِ الْبَائِعِ، أَوْ الْبَيِّنَةِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّ الْمَالَ. الْفَخ. اه. وَفِي النَّهَايَةِ نَحْوُهَا. • فَوَدَّ: (وَبَيَّنَّ ذِي الْمَالِ. الْفَخ) فِيهِ مَا يَأْتِي عَنْ س. م. ع. ش. قَوْلِ الشَّارِحِ وَثُبُوتُ كَوْنِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. الْفَخ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ: مَحَلُّ الْبُطْلَانِ فِيمَا ذَكَرَ. اه. مُتَنِي وَرَجَعَ الزَّشِيدِيُّ الضَّمِيرَ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَالْجَارِيَةُ لِبَائِعِهَا وَعَلَيْهِ. الْفَخ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ) أَيِ: الْوَكِيلُ. • فَوَدَّ: (بِاعْتَرافِهِ) أَيِ: الْبَائِعِ.

• فَوَدَّ: (فِيمَا ذَكَرَهُ) لَعَلَّه رَاجِعٌ أَيْضًا لِلأَوَّلَى وَلَعَلَّ مَعْنَى تَصَدِيقِهِ فِيهَا تَصَدِيقُهُ عَلَى وَجْهِ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ.

فَيَأْتِي فِيهِ التَّلَطُّفُ الْآتِي وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «بَعَيْنٍ» مَالُ الْمَوْكَلِ مَا لَوْ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ فِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي الْبُطْلَانُ فِي بَعْضِهِ أَيْضًا، فَلَا يُرَدُّ هُنَا بِقَوْلِهِ: وَالْمَالُ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتَرَيْتَهُ لِفُلَانٍ، فَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ إِذْ مِنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الْغَيْرِ بَلْ نَوَاهُ بِصَحِّ الشُّرَاءِ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْغَيْرُ فِي الشُّرَاءِ (وَإِنْ كَذَبَهُ) الْبَائِعُ بِأَنْ قَالَ: إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ لِنَفْسِكَ وَالْمَالُ لَكَ، أَوْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَالَ: لَهُ الْوَكِيلُ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ ذَلِكَ، أَوْ بِأَنْ قَالَ لَهُ: لَسْتُ وَكِيلًا وَلَا بَيِّنَةً بِالْوَكَالَةِ (حَلَفَ) الْبَائِعُ (عَلَى)

• فَوَدَّ: (فَيَأْتِي فِيهِ . إِنْخ) أَي: إِنْ كَانَ الْبَائِعُ صَادِقًا فِي اغْتِرَافِهِ بِذَلِكَ وَإِلَّا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّلَطُّفِ .
• فَوَدَّ: (التَّلَطُّفُ الْآتِي) لَمَّا لَمْ يَكُنْ الْمُرَادُ التَّلَطُّفُ بِالْمَوْكَلِ لِيَبْعَهَا لِلْبَائِعِ لَا لِلْوَكِيلِ إِذْ لَمْ يَحْكَمْ بِهَا لَهُ لِيَحْتَاجَ لِذَلِكَ . اهـ . سم . فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ): أَي: الْمُصَنَّفُ . فَوَدَّ: (تَفْصِيلٌ يَأْتِي) أَي: فِي كَلَامِهِ . اهـ .
سم أَي فِي شَرْحٍ وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ . إِنْخ قَوْلُهُ: فِي الثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ، أَوْ قَالَ بَعْدَهُ .
إِنْخ . فَوَدَّ: (مَا لَوْ اقْتَصَرَ) أَي: الْوَكِيلُ . فَوَدَّ: (إِذْ مِنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ . إِنْخ) فِي شَيْءٍ مَعَ فَرَضِ أَنَّهُ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ وَأَيْضًا، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِقْتِصَارِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ وَأَيْضًا، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِقْتِصَارِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ اشْتَرَى بِمَالٍ نَفْسِهِ . اهـ . سم . فَوَدَّ: (وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الْغَيْرِ) فَلَوْ صَرَّحَ بِاسْمِ الْغَيْرِ فِيهِ وَقَدْ ثَبَتَ بَيِّنَاتُ عَدَمِ التَّوَكُّلِ فِي ذَلِكَ فَهُوَ شِرَاءٌ فَضُولِي لَا يُقَالُ هُوَ هُنَا صَرَّحَ بِاسْمِ الْمَوْكَلِ حَيْثُ قَالَ اشْتَرَيْتَهَا لِفُلَانٍ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْعَقْدُ، فَلَا تَسْمِيَةَ فِيهِ . اهـ . ع ش عبارة الرِّشِيدِي أَي لَأَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الْمَوْكَلُ فِي الْعَقْدِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لَهُ بِمَالِهِ . اهـ . فَوَدَّ: (يَصْحُ الشُّرَاءُ . إِنْخ) يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اشْتَرَى لِابْنِهِ الصَّغِيرِ بَيِّنَةً فَإِنَّهُ يَقَعُ الشُّرَاءُ لِلْإِبْنِ كَمَا مَرَّ . اهـ . ع ش .

• فَوَدَّ (سُي): (وَإِنْ كَذَبَهُ حَلَفَ . إِنْخ) فَإِنْ نَكَلَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَحْلِفُ بِعَيْنِ الرَّدِّ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَ الْمُرَدُّةَ كَالْإِقْرَارِ لَكِنْ قَوْلُ الْعَابِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَوْكَلُ لَا الْوَكِيلُ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ، وَإِنْ حَلَفَ صَحَّ الْبَيْعُ لِلْوَكِيلِ ظَاهِرًا وَيُسَلِّمُ الثَّمَنَ الْمُعَيَّنَ إِلَى الْبَائِعِ وَيَقْرُمُهُ لِلْمَوْكَلِ . اهـ . يَفْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ فَلْيَحَرِّزْ وَيَرَاجِعْ وَجْهَ عَدَمِ حَلْفِ الْوَكِيلِ إِذَا نَكَلَ الْبَائِعُ وَأَنَّهُ هَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ الْآتِي . اهـ . سم بِحَذْفٍ . فَوَدَّ: (وَإِنْ كَذَبَهُ الْبَائِعُ) أَي: فِي الصُّورِ الثَّانِيَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي ظَاهِرًا أَنَّ الْحُكْمَ كَمَا ذُكِرَ فِيمَا إِذَا كَذَبَهُ بِهِ الْبَائِعُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَاتَّكَرَّ وَجُودُ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ وَلَمْ تَثْبُتْ بَيِّنَةٌ . فَوَدَّ: (أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ) أَوْ قَالَ الْوَكِيلُ أَنَا وَكِيلٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ: (وَلَا بَيِّنَةً) حَالٌ مِنَ الْبَائِعِ فِي قَوْلِهِ: وَإِنْ كَذَبَهُ الْبَائِعُ فَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ

• فَوَدَّ: (فَيَأْتِي فِيهِ التَّلَطُّفُ) بِالْمَوْكَلِ لِيَبْعَهَا لِلْبَائِعِ لَا لِلْوَكِيلِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهَا لَهُ لِيَحْتَاجَ لِذَلِكَ . اهـ .
• فَوَدَّ: (تَفْصِيلٌ يَأْتِي) أَي: فِي كَلَامِهِ . فَوَدَّ: (إِذْ مِنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ . إِنْخ) فِي شَيْءٍ مَعَ فَرَضِ أَنَّهُ اشْتَرَى بِمَالٍ نَفْسِهِ .
• فَوَدَّ (سُي): (وَإِنْ كَذَبَهُ حَلَفَ عَلَى نَفْسِ الْعِلْمِ . إِنْخ) فَإِنْ نَكَلَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَحْلِفُ بِعَيْنِ الرَّدِّ

نفى العلم بالوكالة) لا على البت ولا على نفى العلم بأن المال لغيره خلافاً لمن زعمه وإنما فوّقت بين الصورتين بفرض الأولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية؛ لأن الأولى لا تنصّمن نفى فعل لغير ولا إثباته فتوقّف الحلف على نفى العلم على ذكر الوكيل له ذلك. والثانية تنصّمن نفى توكيل غيره له وهذا لا يمكن الحلف عليه؛ لأنه حلف على نفى فعل الغير فتعيّن الحلف فيه على نفى العلم وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكل الإسني للـحلف على نفى العلم الذي أطلقوه (و) إذا حلف البائع كما ذكرناه (وقع الشراء للوكيل) ظاهراً فيسلم الثمن المعتبر للبائع ويغرّم بذله للموكل (وكذا إن اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) بأن نواه وقال بعده اشترى له وكذبه البائع فيحلف كما مرّ ويقع شراؤها

الصورتين كما أفاده الرشيدي. هـ فود: (بين الصورتين) ومما قوله: بأن قال له إنما. إلخ وقوله: أو بأن قال نسنت وكيلاً. إلخ اهـ ع ش. هـ فود: (في دعوى الوكيل. إلخ) أي وجواب البائع بما مرّ. هـ فود: (بما ذكر) أي أنت تعلم أتى وكيل اهـ كردي. هـ فود: (فتوقّف الحلف. إلخ) فإن الحلف على حسب الجواب، وهو إنما أجاب بالبت. اهـ. هـ فود: (على نفى العلم) متعلّق بالحلف و. هـ فود: (على ذكر. إلخ) متعلّق بتوقّف. إلخ أي وعلى جواب البائع بما مرّ. هـ فود: (ذلك) أي ما ذكر. هـ فود: (وهذا لا يمكن الحلف عليه) أي بتا. اهـ. زشدي. هـ فود: (وبهذا التفصيل) أي قوله: وإنما قرأت. إلخ. هـ فود: (الذي. إلخ) نعت للحلف. هـ فود: (أطلقوه) أي في الصورتين المذكورتين. اهـ. ع ش. هـ فود: (ظاهراً) إلى قوله: (وزعم. إلخ) في المغي. هـ فود: (فيسلم الثمن المعتبر. إلخ) لعل هذا إذا لم يثبت بيّنة، أو اغتراف البائع أنه للموكل وإلا فالعقد باطل؛ لأن فرض المسألة أن العقد بعين الثمن. هـ فود: (بغنة) أي الشراء. هـ فود: (فيحلف) أي: البائع. هـ فود: (كما مرّ) أي على نفى العلم بالوكالة.

ويطلّ البيع بناء على أن البمين المرودة كالإقرار لكن قول العباب، وإن كذبه البائع ولا بيّنة فلكل من الموكل والوكيل تخليفه أنه لا يعلم وكالته فإن ادّعى جميعاً كفته يمين، وإن انفرد كل بدعوى فلا، فإن نكل حلف الموكل لا الوكيل ويطلّ البيع، وإن حلف صح البيع للوكيل ظاهراً ويسلم الثمن المعتبر إلى البائع ويغرّمه للموكل اهـ. يقتضي خلاف ذلك فليحزّز ويراجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل وآته هل يجزّي ذلك فيما إذا كان اشترى في الذمة الآتي.

هـ فود في (سني): (على نفى العلم بالوكالة) قال الشارح المحلّي الناشئة عن التوكيل مشيراً به إلى رد ما اغترض به على المصنّف وجه الرد أنه ليس المراد به الحلف على نفى توكيل مطلق ولا نفى علم مطلق، بل نفى وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فيستلزم أن المال لغيره شرّح م ر. هـ فود: (فتوقّف الحلف على نفى العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فإن الحلف على حسب الجواب، وهو إنما أجاب بالبت.

هـ فود: (وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكل الإسني للحلف على نفى العلم الذي أطلقوه) عبارة الإسني في قول المصنّف وإن كذبه حلف على نفى العلم بالوكالة ما نصّه: اعلم أن ما

لِلوَكِيلِ ظَاهِرًا فَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَّلَ وَزَعَمَ شَارِحُ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُتَنِ وَغَيْرِهِ وَقَوْعُ الْعَقْدِ لِلوَكِيلِ، صَرَحَ
بِالسَّفَارَةِ أَوْ لَا، صَدَّقَهُ الْبَائِعُ أَوْ لَا، رَدُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ. (وَكَذَا إِنْ سَمَاهُ) فِي الْعَقْدِ
وَالشَّرَاءِ فِي الذَّمَّةِ (وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ) أَيِ فِي الْوَكَالَةِ بِأَنَّهُ قَالَ سَمَيْتُهُ وَلَسْتُ وَكِيلًا عَنْهُ
وَحَلَفَ كَمَا ذَكَرَ يَقَعُ الشَّرَاءُ لِلوَكِيلِ ظَاهِرًا وَتَلَفُو تَسْمِيَتُهُ لِلْمُوَكَّلِ وَكَذَا لَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ
يُكْذِبْهُ وَهَذَا الْخِلَافُ هُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ سَمَاهُ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعَثْتُ. الْخُ وَلَا تَكَرَّرَ فِيهِ إِثْنَا
لِتَغَايِرِ التَّصْوِيرِ فِي بَعْضِ الْأَقْسَامِ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِ الْمُحَلِّينَ، وَإِثْنَا لِكُونِهِ أَعَادَهُ هُنَا اسْتِيفَاءً

• قُودُ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ. الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَإِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ بَطَّلَ الشَّرَاءُ كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ. اهـ.
قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ أَيِ فِي آتِهِ نَوَى الْمُوَكَّلُ. اهـ. قُودُ: (بَطَّلَ) لَاتَغَايَهُمَا عَلَى وَقْعِ الْعَقْدِ
لِلْمُوَكَّلِ وَثُبُوتُ كَوْنِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ يَمِينُهُ. اهـ. مُغْنَى. قُودُ: (وَزَعَمَ شَارِحُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ ابْنِ
الْمُفْلِحِ. اهـ. قُودُ: (صَدَّقَهُ الْبَائِعُ) هَذَا هُوَ مَحْطُ الرَّدِّ. قُودُ: (بِأَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ) وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا
مَرَّ مِنْ آتِهِ لَوْ اشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ وَنَوَى غَيْرَهُ وَقَدْ إِذْنٌ لَهُ حَيْثُ يَقَعُ لِلوَكِيلِ ثُمَّ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الشَّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ
الوَكِيلِ ضَعُفَ انْتِهَارُهُ لِلْمُوَكَّلِ فَلَمْ تَوَثِّرْ نِيَّتُهُ وَهَذَا لَمَّا كَانَ الشَّرَاءُ فِي الذَّمَّةِ وَقَدْ نَوَى الْمُوَكَّلُ وَلَمْ يُوَجِّدْ
مَا يَصْرِفُهُ عَنْهُ لِلوَكِيلِ عَمِلَ بِنِيَّتِهِ وَحَكَمَ بِوُقُوعِهِ لِلْمُوَكَّلِ وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ فَأَبْطَلَ. اهـ. ع ش.

• قُودُ: (وَحَلَفَ) عَطَفَ عَلَى كَذِبِهِ الْبَائِعُ. قُودُ: (كَمَا ذَكَرَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِ الْحَلِفُ فِي هَذِهِ عَلَى
نَفْيِ الْعِلْمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَإِثْنَا فَرَّقْتُ. الْخُ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ. اهـ. ع ش وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى جَعْلِ ذَكَرَ
بِنَاءِ الْفَاعِلِ، وَإِثْنَا إِذَا جُعِلَ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ، فَلَا مُخَالَفَةَ. قُودُ: (وَتَلَفُو) فِي أَصْلِهِ بِغَيْرِ خَطِّ أَلِفٍ بَعْدَ
يَلْفُو. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قُودُ: (قَدَّمَهُ) أَيِ: فِي الْفَضْلِ الَّذِي قُبِّلَ هَذَا الْفَضْلُ. اهـ. كُرْدِي. قُودُ: (إِثْنَا
لِتَغَايِرِ التَّصْوِيرِ. الْخُ) أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُخَالَفَةِ الْمَعْلُومَةِ

ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ قَدْ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِهِ وَقَسَرَ التَّكْذِيبَ بِأَنَّهُ يَقُولُ إِثْنَا اشْتَرَيْتَ لِتَفْسِيكِ وَالْمَالُ لَكَ
وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الرِّوَايَةِ فِيهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّكْذِيبَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ هُوَ نَفْيُ عِلْمٍ حَتَّى يَخْلِفَ
قَائِلُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، بَلْ صِغَةُ بَتِّ وَالْحَلِفُ إِثْنَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْجَوَابِ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ مُوَافِقٌ
لِمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فَإِنَّ تَغْيِيرَهُ بِالتَّكْذِيبِ يَنْفِي التَّفْسِيرَ بِنَفْيِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ لِلْعِلْمِ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ وَلَا
بِمُكَذِّبٍ وَعَمَرٌ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ بِقَوْلِهِ: وَلَوْ أَتَكَرَّرَ وَهُوَ أَخَفُّ فِي الْإِغْتِرَاضِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعَ هَذَا
التَّفْسِيرِ لَا يَسْتَقِيمُ الْإِفْتِسَارُ فِي التَّخْلِيفِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْوَكَالَةِ، بَلْ الْقِيَاسُ وَجُوبُ الْحَلِفِ عَلَى نَفْيِ
الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْمَالِ لغيرِهِ فَإِنَّهُ لَوْ أَتَكَرَّرَ الْوَكَالَةُ وَلَكِنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الْمَالِ لغيرِهِ كَانَ كَافِيًا فِي إِبْطَالِ الْبَيْعِ، بَلْ
أَقُولُ لَوْ أَتَكَرَّرَ كَوْنُ الْمَالِ لغيرِهِ وَحَلَفَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْوَكَالَةِ كَانَ كَافِيًا أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ صَدَّقَهُ
الْبَائِعُ فِي الْوَكَالَةِ وَقَالَ إِثْنَا اشْتَرَيْتَ بِمَالِكَ حَلَفَ عَلَى الثَّانِي كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْقَاضِي حُسَيْنٍ فَتَلَخَّصَ
أَنَّ التَّكْذِيبَ عَلَيْهِ أَقْسَامٌ فَتَأْمَلُهَا. اهـ. قُودُ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَّلَ) كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ شَرَحُ م ر.

• قُودُ فِي (سَيِّدِ): (وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ) يُمْكِنُ أَنْ يَرْجِعَ قَوْلُهُ: وَكَذَبَهُ الْخُ لِلْمَسَائِلَتَيْنِ لَكِنْ يَمْتَنِعُ اخْتِصَاصُ قَوْلِهِ
فِي الْأَصَحِّ بِالثَّانِيَةِ. قُودُ: (إِثْنَا لِتَغَايِرِ التَّصْوِيرِ. الْخُ) أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ

لأقسام المسألة (وإن) اشترى في الذمة وسماه في العقد، أو بعده كما جزم به القمولي وغيره و (صدقه) البائع على الوكالة، أو قامت بها حجة. (نظّل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بغير إذنه يمينه واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للموكل إذا اشترى في الذمة على خلاف ما أمر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما إذا لم يصدقه البائع (وحيث حكم بالشراء للموكل) ففيما إذا اشترى بالعين وكذبه البائع، إن صدق فالملك للموكل وإلا فللبائع فيستحب أن يرفق الحاكم بهما جميعاً ليقول له البائع إن لم يكن موكلك أمرتك بشراؤها بعشرين فقد بعثكها بها فيقبل والموكل إن كنت أمرتك

المُتَقَيِّ عليها من الوكيل والموكل وما هنا في المخالفة الغير المغلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلّين بأدنى تأمل. اهـ. سم. فود: (لأقسام المسألة) أي: مسألة الجارية. فود: (أو قامت بها حجة) هذا خاص بما إذا سماه في العقد كما يدل عليه قوله: السابق، أو قامت حجة في الأولى بأنه سماه. إلخ لا فيما إذا سماه بعده خلافاً لما يوهمه صنيعة هنا، وأما تصديق البائع فنافع في الصورتين. اهـ. سيد عمر أقول خصص المُنْفِي والنهاية نظيره في السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيهه ش ذلك. فود: (لاتفاقهما. إلخ) أي: ولو حكماً لتشمل قيام الحجة بالوكالة. فود: (وثبوت كونه. إلخ) انظر لو كان كاذباً في يمينه وكان الأمر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس. اهـ. سم أي ففي الواقع يقع للموكل قباني فيه التلطف الآتي كما هو الظاهر. فود: (هذا) أي: بطلان الشراء هنا. فود: (مع ما مر) أي: قبل هذا الفصل وقول المصنف: وإن سماه فقال البائع بعثك. إلخ. فود: (وقد يجاب. إلخ) هذا الجواب للمحقق أبي زُرعة العراقي في مختصر المهمات. اهـ. سيد عمر. فود: (على ما إذا لم يصدقه البائع) أي: ولم يقيم بها الحجة أخذاً بما مر أيضاً.

فود: (ش): (وحيث حكم بالشراء للموكل) أي: مع قوله: إنه للموكل نهاية ومغني. فود: (ففيما إذا اشترى) إلى قول المتن: ولو قال في المغني لا قوله: ويثله إلى المتن قوله: وهل يلحق إلى فإن لم يجب وإلى قول المتن وقول الوكيل في النهاية لا قوله: وهل يلحق إلى فإن لم يجب. فود: (بالعين) أي بعين مال الموكل. فود: (إن صدق) أي: الوكيل في أنه إذن له الموكل بعشرين. فود: (أن يرفق الحاكم) ويثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما يأتي. فود: (ليقول له) أي: للموكل. فود: (والموكل) عطف على البائع. اهـ. ع ش أي: وليقول له الموكل.

ما تقدّم في المخالفة المغلومة المُتَقَيِّ عليها من الوكيل والموكل وما هنا في المخالفة الغير المغلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلّين بأدنى تأمل. فود: (وثبوت كونه بغير إذنه يمينه) انظر لو كان كاذباً في يمينه وكان الأمر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس. فود: (والموكل) عطف على البائع ش.

بشرائها بعشرين فقد بعثكها بها فيقبل وفيما إذا اشترى في الذمة وسماه وكذبه البائع أو لم
يسمه إن صدق الوكيل فهي للموكل وإلا فهي للوكيل فحيث (يستحب للقاضي) ومثله
المحكّم كما هو ظاهر وكذا لمن قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر بمن يظن من نفسه أنه لو
أمر بذلك لأطيع (أن يرفق بالموكل) أي يتلطّف به (ليقول الوكيل) إن كنت أمرتك بشرائها
(بعشرين فقد بعثكها بها ويقول هو اشترى) وإنما ندب له ذلك ليتمكن الوكيل من التصرف
فيها لاعتقاده أنها للموكل (ولتحلّ له) باطناً إن صدق في أنه أذن له بعشرين واعتذر التعليق
المذكور بتقدير صدق الوكيل، أو كذبه للضرورة على أنه تصريح بمقتضى العقد فهو كقوله:
إن كان ملكي فقد بعثك وبعتك إن شئت، ولو نجز البيع صح جزماً وليس إقراراً بما قال

فد: (وفيما إذا. إلخ) عطف على قوله: وفيما إذا اشترى بالعين. فد: (وكذبه البائع) الأولى أن
يؤخره عن قوله، أو لم يسمه ليرجع له أيضاً. فد: (إن صدق الوكيل. إلخ) راجع للمطلوبين
جميعاً. فد: (فحيث) أي: حين إذ وقع للموكل في اعتقاد الوكيل. فد: (ومثله المحكّم. إلخ)
فتفيد الأضحاب بالقاضي لعله لتأكيد الاستحباب وإلا فهذا من باب الأمر بالمعروف المطلوب من كل
واحد، وإن لم يظن الإمثال فليتأمل. اهـ. سيد عمر.

فد: (سبي: (ليقول للوكيل. إلخ) مال إلى أن أحكام البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون
الموكل إذا لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل،
أو لا؟ لأن قبض وكيله كقبض الوجه م ر الثاني. اهـ. سم. فد: (واختصر التعليق. إلخ) وليس لنا بيع
يصح مع التعليق إلا في هذا. اهـ. مضي. فد: (بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطّف الموكل وقوله:
وكذبه كآته في تلطّف البائع. اهـ. سم أي فقوله: واعتذر. إلخ راجع لقول المصنّف يستحب. إلخ
ولقول الشارح قبيله فيستحب. إلخ. فد: (ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له بأكثر من العشرين أو
بأقل منها كما هو ظاهر هذا وقد يشكّل قوله السابق للضرورة إذ لا ضرورة مع إمكان التخيير وجواب
بأن المراد بالضرورة الحاجة وبأن المراد أن ضرورة قصد الحل باطناً جوّزت التعليق فليتأمل. اهـ.
سم. فد: (وليس إقراراً) أي: بيّنه بتعليق، أو تنجيز. اهـ. سم.

فد: (سبي: (ليقول للوكيل إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعثكها. إلخ) هل يثبت في هذا البيع
أحكام البيع بالنسبة لكل منهما أو بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل إذ لم يتحقق كونه مالكا، فيه نظر
ومال م ر إلى الثاني وهل يتوقف صحة البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل أو لا لأن قبض
وكيله كقبض الوجه الثاني. فد: (بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطّف الموكل وقوله وكذبه كآته في
تلطّف البائع. فد: (وبعتك إن شئت) قد يشكّل التظهير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط
وتأخيره. فد: (ولو نجز البيع صح جزماً) وكذا لو باعها له بأكثر من العشرين أو بأقل منها كما هو
ظاهر هذا وقد يشكّل على كلام الشارح قوله السابق للضرورة إذ لا ضرورة مع إمكان التخيير وجواب

الوكيل؛ لأنه إنما أتى به امتثالاً للحاكم للمصلحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضاً غيره ممن مؤ - محل نظري؛ لأن القرينة فيه أقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد أطلقوا أن بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس إقراراً بما قاله ولم يقللوه بذلك فافتضى أنه لا فرق، وهو ممتنع؛ لأن قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تخرجه عن الإقرار. فإن لم يجب البائع ولا الموكل لذلك، أو لم يتلطف به أحد فإن صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه؛ لأنها للموكل باطناً فعليه للوكيل الشئ، وهو ممتنع من أدائه فله بيعها وأخذ حقه من ثمنها وإن كذب لم يحل له التصرف فيها بشيء. إن اشترى بعين مال الموكل؛ لأنها للبائع ليطلان البيع باطناً فله بيعها من جهة الظفر لتقدير رجوعه على البائع بخلافه فإن كان في الذمة تصرف فيها بما شاء؛ لأنها ملكه لوقوع الشراء له باطناً. (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع، أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه؛ لأن الأصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل

فرد: (هنا) أي: في عدم الكون إقراراً (أي: أيضاً) أي: كما ألحق في الاستحياب الماز. فرد: (ممن مؤ) أي: المحكم وغيره ممن قدر على ذلك. فرد: (لأن القرينة) أي: قرينة سلب الإقرار. فرد: (فيه) أي: فيما إذا كان الأمر قاضياً. فرد: (في غيره) أي: فيما إذا كان الأمر غيره. فرد: (بذلك) أي: بكون الإثنين بالبائع لا امتثال الحاكم فقط. فرد: (وهو منجى) اعتمده ع. ش. فرد: (من ذلك) أي: البيع. فرد: (لوقوع الشراء له باطناً) ظاهره، وإن كان نوى الشراء للموكل أو سماه في العقد فليحترز. اه. سم. فرد: (فإن صدق الوكيل) أي: سواء الشراء بعين مال الموكل أو في الذمة، وسواء كان الشراء في الظاهر باطلاً أو للوكيل. فرد: (فعليه للوكيل). (لأن) هذا ظاهر فيما إذا كان الشراء في الذمة، وأما إذا كان بعين مال الموكل فقد مر حكمه في شرح وقع الشراء للوكيل وقد يتأتى فيه التفاضل. فرد: (بشيء) أي: من الوطء ونحو البيع. اه. معني. فرد: (صدق الموكل بيمينه). (فزع): قال الموكل باع الوكيل بعين فاجش وقال المشتري، بل بتمن المثل صدق الموكل فإن أقام يميني فدم المشتري؛ لأن مع يميني زيادة علم بانفعال الملك أقول قضية هذا القول بيمينه في تصرف الولي والتأخير إذا تعارضت يمينان في أجرة المثل ودونها، أو تمن المثل ودونه. اه. عميرة وقد يقال ما ذكر من تضديق الموكل مشكك بأنه يدعي خيانة الوكيل بيمينه بالغين والأصل عدمها فالقياس تضديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منهج بعد نقله كلام قال وقوله صدق الموكل. (لأن نقله الإسنوي) وقال م وهذا مبني على أن القول قول مدعي الفساد. اه. وفي حواشي الروض لوالد الشارح م ما نصه ولو ادعى الموكل أن وكيله باع بعين فاجش ونازعه الوكيل، أو المشتري منه فالأصح تضديق كل منهما. انتهى. أي من الوكيل والمشتري. اه. ع. ش. فرد: (فلا يستحق الوكيل). (لأن) أي: ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه، وإن وافقه المشتري من الوكيل على

بأن المراد بالضرورة الحاجة وبأن المراد أن ضرورة قصد الجلب باطناً جاوزت التعليق فليتناول.

فرد: (لوقوع الشراء له باطناً) ظاهره، وإن كان نوى الشراء للموكل، أو سماه في العقد فليحترز.

المشروط له على التصرف إلا ببيئة، نعم يُصدَّق وكيلٌ يمينه في قضاء ذنبٍ أدَّاه وصدَّقه الدائن عليه فيستحقُّ جُعلًا شرط له (وفي قول الوكيل) لأنه أمينه ولأنه قادرٌ على الإنشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدَّق الموكل قطعًا. (وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه) لأنه أمينٌ كالوديع فيأتي تفصيله الآتي آخرُ الوديعة ولا ضمانٌ عليه وهذا هو غايةُ القبول هنا وإلا فنحوُ الغاصب يُقبل قوله فيه يمينه لكنه يضمنُ البذل، وكذا الوكيل بعد الجحد، ولو تعدَّى فأحدث له الموكل استثمانًا صار أمينًا كالوديع (وكذا) قوله: كسائر الأمانة إلا المرتبة والمُستأجر (في الرد) للوعوض، أو المُعوض على موكله مقبولٌ حيث لم تبطل أمانته؛ لأنه أخذ العين لينفع الموكل وانتفاعه بجعل إن كان إنما هو للعمل فيها لا بها نفسها وقضية إطلاق الشئخين وغيرهما قبوله في ذلك، ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كابن الرُّفعة في المطلب

الشراء منه ع ش وسم. ه. قوله: (لأنه أمينه) إلى قوله: وكذا الوكيل في المُغني وإلى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية لا قوله: وكذا الوكيل بعد الجحد وقوله: وفارق إلى وأقضى. ه. قوله: (ومن ثم) أي: للتعليل الثاني. ه. قوله: (وهذا. إلخ) أي: عدم الضمان. ه. قوله: (غاية القبول) أي: فائدته. ه. قوله: (فتنحو الغاصب. إلخ) أي يضمن يده ضامنة. اه. مُغني. ه. قوله: (وكذا الوكيل. إلخ) أي: مثل الغاصب في قبول قوله: في التلّف مع ضمان البذل. ه. قوله: (صار أمينًا) اعتمدته م. ر. اه. سم. ه. قوله: (فيأتي فيه تفصيله. إلخ) أي: فقول المُصنّف يمينه للغالب.

ه. قوله (سني: (في الرد) خرج به ما لو ادّعى أنه أرسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يُقبل؛ لأن الموكل لم ياتين الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع إليه فطريقه في براءة ذمته مما بيده أن يستأذن الموكل في الإرسال له مع من يُسرّ إرساله معه، ولو غير مُعَيّن. اه. ع ش وتقدّم استثناء الشارح عياله خلافاً للنهاية قوله: للوعوض إلى قوله: لكن بحث السبكي في المُغني. ه. قوله: (حيث لم تبطل. إلخ) سيذكرُ مُحترّزه. ه. قوله: (إن كان) أي: وجد الجعل بأن شرط في التوكيل. ه. قوله: (لا بها. إلخ) عطف على للعمل فيها عبارة المُغني إنما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها. اه. ه. قوله: (وقضية إطلاق. إلخ) اعتمدته م. ر. اه. سم وكذا اعتمدته المُغني عبارة النهاية والمُغني وسواء في ذلك أكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاء إطلاقهما خلافاً لابن الرُّفعة والسبكي. اه. ه. قوله: (في ذلك) يشمل التلّف والرد. اه.

ه. قوله: (نعم يُصدَّق وكيلٌ يمينه، أو في قضاء ذنب. إلخ) هل يُصدَّق وكيلٌ في بيع أدَّاه وصدَّقه المُشتري مطلقاً أو بالنسبة لغير استحقاق الجعل، أو لا مطلقاً قضيةً اقتصر الشارح على الاستثناء المذكور هذا الأخير فيجوز للموكل أخذ الموكل في يمينه ومنع المشتري منه أي والفرض تصديق المشتري على الوكالة وأن المبيع هو الموكل في يمينه والفرق بينه وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع. ه. قوله: (صار أمينًا) اعتمدته م. ر. ه. قوله: (حيث لم تبطل أمانته) سيأتي مُحترّزه. ه. قوله: (وقضية إطلاق الشئخين. إلخ) اعتمدته م. ر. ه. قوله: (في ذلك) يشمل التلّف والرد.

أنه لا يُقْبَلُ بعده وتأييده بقول الفُقَّالِ لا يُقْبَلُ قولُ قَيِّمِ الوقفِ في الاستدانة بعد عزله فيه نظرٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ هذا ليس نظيرُ مسألتنا وإنَّما هو نظيرُ ما مرَّ فيما لو قال الوكيلُ أَتَيْتُ بالتصريفِ المأذونِ فيه وقد مرَّ أنَّ الوكيلَ لا يَصْدُقُ فيه (وقيل إنَّ كان بجعلٍ، فلا) يُقْبَلُ قوله في الردِّ؛ لأنَّه أَخَذَ العَيْنَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ ويُرَدُّه ما مرَّ وفارَقَ المُرْتَهِنَ بأنَّ تَعَلُّقَهُ بالمرهونِ أَقْوَى لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِنَدْلِهِ عند تَلْفِهِ والمُستأْجِرُ بذلك أَيْضًا لِتَعَلُّقِ حَقِّ اسْتِيفَائِهِ بالعَيْنِ وأَفْضَى الْبُلْقَيْنِي بِقَبُولِ قوله في الردِّ، وإنَّ ضَمِينَ كما إذا ضَمِنَ لِشَخْصٍ مَالًا على آخَرٍ فَوَكَّلَهُ في قَبْضِهِ مِنَ المضمونِ عنه فَقَبْضُهُ بَيِّنَةٌ، أو اعترافٌ مَوْكَلِهِ وادَّعى رَدُّه له، وليس هو مُسْقِطًا عن نَفْسِهِ الدَّيْنَ لِمَا تَقَرَّرَ أنَّ قَبْضَهُ نَائِبٌ وَهُوَ يَبْرَأَنَ مع كَوْنِ مَوْكَلِهِ هو الَّذِي سَلَطَهُ على ذلك وكالوكيلِ فيما ذُكِرَ جَابِ

سم. فود: (وتأييده) أي: عَدَمُ القَبُولِ بَعْدَ العَزْلِ. اه. ع. ش. فود: (فيه نظرٌ. إلخ) خَبَرٌ وتأييدٌ.
 فود: (لأنَّ هذا) أي قولُ القَيِّمِ. فود: (أَخَذَ العَيْنَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ) أي: فَاشْتَبَهَ المُرْتَهِنَ والمُستأْجِرَ.
 فود: (ما مرَّ) أي: في شَرْحِ وكذا في الردِّ. فود: (وفارَقَ. إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ القِيلِ. فود: (لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ) أي: المُرْتَهِنِ. فود: (بِنَدْلِهِ. إلخ) أي المَرهُونِ. فود: (والمُستأْجِرَ) عَطَفَ على المُرْتَهِنِ.
 فود: (بذلك) أي: بأنَّ تَعَلُّقَهُ. إلخ أي بِنَظِيرِهِ. فود: (وأَفْضَى الْبُلْقَيْنِي. إلخ) اعْتَمَدَ م. ر. اه. سم.
 فود: (وإنَّ ضَمِينَ) أي: ضَمَانًا جُمْلِيًّا قَرِينًا ما بَعْدَهُ. اه. رَشِيدِي. فود: (فَوَكَّلَهُ) أي: المضمونُ له الضَّامِنُ. فود: (فَقَبْضُهُ بَيِّنَةٌ. إلخ) خَرَجَ ما لو لم يَكُنْ بَيِّنَةً وَاتَّكَرَ المَوْكَلُ القَبْضُ فالقولُ قولُ المَوْكَلِ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ القَبْضِ كما في الرِّوَضِ وشَرْحِهِ فالحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ اتَّكَرَ المَوْكَلُ القَبْضُ صُدِّقَ بَيَمِينِهِ، وإن اعترَفَ به وَاتَّيَتْ بَيِّنَةٌ وادَّعى الوكيلُ دَفَعَ ما قَبَضَهُ إِلَيْهِ صُدِّقَ الوكيلُ بَيَمِينِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اه. سم.
 فود: (وإدَّعى) أي: الضَّامِنُ الوكيلُ و. فود: (رَدُّه له) أي: لِلْمَضْمُونِ له المَوْكَلُ و. فود: (وَلَيْسَ هو) أي: الضَّامِنُ. اه. ع. ش. فود: (مُسْقِطًا) أي: بما ادَّعاه مِنَ الرَّدِّ. فود: (نَائِبٌ) أي: بَيِّنَةٌ، أو اعترافُ المَوْكَلِ. فود: (وَبِهِ) أي بِالْقَبْضِ المَذْكُورِ. فود: (يَبْرَأَنَ) أي: الضَّامِنُ الوكيلُ والمضمونُ عنه. اه. ع. ش. فود: (عَلَى ذَلِكَ) أي: المَالِ المَوْكَلِ في قَبْضِهِ. فود: (وكالوكيلِ) إلى قوله وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي. فود: (وكالوكيلِ فيما مرَّ جَابِ. إلخ) اعْتَمَدَ م. ر. أي وَالْخَطِيبُ اه. سم.

فود: (وقد مرَّ أنَّ الوكيلَ لا يَصْدُقُ) لَكِنَّ الوكيلَ لا يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ العَزْلِ أَيْضًا فَقَدْ يَدَّخُ فِي التَّظْهِيرِ بِهِ. اه. فود: (وأَفْضَى الْبُلْقَيْنِي. إلخ) اعْتَمَدَ م. ر. فود: (فَقَبْضُهُ بَيِّنَةٌ إلخ) خَرَجَ ما لو لم يَكُنْ بَيِّنَةً وَاتَّكَرَ المَوْكَلُ القَبْضُ فالقولُ قولُ المَوْكَلِ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ القَبْضِ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرِّوَضِ وشَرْحِهِ لَوْ قَالَ الوكيلُ نَبِي قَبْضِ الذِّئْبِ قَبْضَتُهُ وَتَلَفَ فِي يَدَيَّ، أو دَفَعْتُهُ إِلَى مَوْكَلِي فَكَذَّبَنِي المَوْكَلُ حَلَفَ المَوْكَلُ على نَفْيِ الْعِلْمِ بِقَبْضِ الوكيلِ لأنَّ الأَصْلَ بَقَاءُ حَقِّهِ اه. فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ اتَّكَرَ المَوْكَلُ القَبْضُ صُدِّقَ بَيَمِينِهِ، وَإِنْ اعترَفَ بِهِ أو تَبَّتْ بَيِّنَةٌ وادَّعى الوكيلُ دَفَعَ ما قَبَضَهُ إِلَيْهِ صُدِّقَ الوكيلُ بَيَمِينِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 فود: (وكالوكيلِ فيما ذُكِرَ جَابِ. إلخ) اعْتَمَدَ م. ر.

فَقَبِلَ دَعْوَاهُ تَسْلِيمًا مَا جَاءَهُ عَلَى مَنِ اسْتَأْجَرَهُ لِلْجَبَايَةِ أَمَا لَوْ بَطَلَتْ أَمَانَتُهُ كَأَنَّهُ جَحَدَ وَكَيْلَ يَبِيعُ قَبْضَهُ لِلثَّمَنِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَقَبِلَتْ مَا جَحَدَهُ ضَمِنَهُ لِلْمَوْكَلِ لِيُخَيِّتَهُ وَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي تَلْفٍ وَلَا رَدٍّ لِلْمُنَاقَضَةِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ كَانَتْ صِبْغَةً جَحَدَهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْقًا أَوْ نَحْوَهُ صُدَّقَ إِذْ لَا مُنَاقَضَةَ وَمَحَلُّ ضَمَانِهِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِالتَّلْفِ قَبْلَ الْجَحْدِ، أَوْ بِالرَّدِّ وَلَوْ بَعْدَ الْجَحْدِ وَالْإِشْهَادِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّ الْمُدْعَى لَوْ صَدَّقَهُ لَمْ يَضْمَنْ فَكَذَا إِقَامَةُ الْجُحَّةِ عَلَيْهِ. (وَلَوْ أَدْعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمَوْكَلِ وَاتَّكَرَّ الرُّسُولُ صُدَّقَ الرُّسُولُ) بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَنْعِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَزِمَتْهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ كَوَدِيعِ أَمْرِهِ الْمَالِكُ بِالْدَفْعِ لَوْكَيْلِهِ وَوَكَيْلِ أَمْرِهِ مَوْكَلُهُ بِإِلْدَاعِ مَالِهِ عِنْدَ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُثَبِّهٍ (وَلَا يَلْزَمُ الْمَوْكَلُ تَصْدِيقَ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ يَدْعَى الرَّدَّ عَلَى غَيْرِهِ فَلْيَبَيِّنْهُ عَلَيْهِ فَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الدَّفْعِ لِرَسُولِ بَرٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَفْرِيطِهِ بِقَدَمِ إِشْهَادِهِ عَلَى الرُّسُولِ. (وَلَوْ

فَوَدَّ: (تَسْلِيمًا مَا جَاءَهُ) أَي: أَوْ تَلَفَهُ بِلا تَقْصِيرٍ وَقِيَاسٍ مَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ تَصْدِيقِ الرُّسُولِ فِي أَنَّهُ قَبَضَ مَا وَكَّلَهُ فِي قَبْضِهِ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ لِلْوَقْفِ مَثَلًا هُنَا لَوْ اتَّكَرَّ الْجَبَايَةِ مِنْ أَصْلِهِ صُدَّقَ مَا لَمْ يَقُمْ بِبَيِّنَةٍ هُوَ، أَوْ مَنْ جَبَى مَعَهُ وَكَمَا لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْقَبْضِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَ مَنْ جَبَى مِنْهُمْ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ أَمَا لَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْجَبَايَةِ بِالْقَبْضِ مِنْ غَيْرِهِ وَشَهِدَ غَيْرُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ قَبِلَتْ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ مُسْتَقِلَّةٌ لَا تَجْلِبُ تَقْضًا وَلَا تَذَقُّ ضَرَرًا. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ) أَخْرَجَ غَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَهُ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ ع ش، وَفِي الرِّشْدِيِّ وَالسِّيْدِ عَمَرَ نَحْوَهَا قَوْلُهُ: عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ مُسْتَحِقًّا لِقَبْضِ مَا اسْتَأْجَرَهُ لَهُ بِمِلْكٍ، أَوْ غَيْرِهِ كَالنَّائِظِ إِذَا وَكَّلَ مَنْ يَجْبِي لَهُ الْأَجْرَةَ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْجَبَايَةُ مُقَرَّرًا مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ: فِي دَعْوَى الرَّدِّ عَلَى النَّائِظِ؛ لِأَنَّ النَّائِظَ لَمْ يَأْتِ بِمَنْعِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (كَأَنَّهُ جَحَدَ) (إِلْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى فَلَوْ طَالَهَ الْمَوْكَلُ فَقَالَ لَمْ أَقْبِضْ مِنْكَ فَأَقَامَ الْمَوْكَلُ بَيِّنَةً عَلَى قَبْضِهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ رَدَّدْتَهُ إِلَيْكَ، أَوْ تَلَفَ عِنْدِي ضَمِنَهُ. اهـ. فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَي: فِيمَا لَوْ جَحَدَ الْوَكِيلُ قَبْضَ الثَّمَنِ أَوْ الْوَكَالَةَ. فَوَدَّ: (بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَنْعِهِ) أَي: الرُّسُولُ الْوَكِيلُ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (لَزِمَتْهُ) أَي: الْوَكِيلُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ أَي عَلَى الرُّسُولِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يَدْعَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا نَظَرَ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى. فَوَدَّ: (عَلَى غَيْرِهِ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى عَلَى غَيْرِ مَنْ اتَّهَمَهُ. اهـ.

فَوَدَّ: (فَلْيَبَيِّنْهُ عَلَيْهِ) أَي: فَلْيَقِمْ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنَى. فَوَدَّ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ) (إِلْخ) هَلْ يَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَوَكَيْلَ أَمْرِهِ، إِلَى الْمُثْنِ حَتَّى لَوْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ وَاتَّكَرَّ الْوَدِيعُ الْمُعَيَّنُ، أَوْ الْمُثَبِّهُ لَا يَضْمَنْ الْوَكِيلُ. اهـ. سَمِ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ. فَوَدَّ: (بَرٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى لَمْ يَفْرَمَ

فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ) أَخْرَجَ غَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَهُ. فَوَدَّ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الدَّفْعِ لِرَسُولِهِ) (إِلْخ) هَلْ يَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ وَوَكَيْلَ أَمْرِهِ مَوْكَلُهُ إِلَى مُعَيَّنٍ، أَوْ مُثَبِّهٍ حَتَّى لَوْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ وَاتَّكَرَّ الْوَدِيعُ الْمُعَيَّنُ أَوْ الْمُثَبِّهُ لَا يَضْمَنْ الْوَكِيلُ. فَوَدَّ: (بَرٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَعْتَمَدَهُ م ر وَكَانَ يُفَارِقُ وَكَيْلَ قَضَاءِ نَدِينِ بَأَنِّ الْمَقْصُودِ ثُمَّ بَرَاءَةُ الْمَوْكَلِ وَلَمْ تَحْصُلْ بِخِلَافِهِ هُنَا، وَفِي شَرْحِ م ر وَلَوْ اعْتَرَفَ الرُّسُولُ

قال) الوكيل بالبيع (فَقَبِضْتُ الثَّمَنَ) حيث له قَبِضُهُ (وَقُلْتُ وَأَتَكَرَّ الْمَوْكَلُ) قَبِضَهُ (صُدَّقَ الْمَوْكَلُ
 إِنْ كَانَ) الاختلاف (قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ) لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَقِّهِ وَعَدَمُ الْقَبْضِ (وَالَا) بَأَنَّ كَانَ بَعْدَ
 تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ (فَالْوَكِيلُ) هُوَ الْمُصَدِّقُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لَأَنَّ الْمَوْكَلُ يَنْسُبُهُ إِلَى تَقْصِيرِ وَخِيَانَةِ
 بِتَسْلِيمِهِ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ فِي الْقَبْضِ
 بَعْدَ الْحُلُولِ فَهُوَ كَمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِذْ لَا خِيَانَةَ وَإِذَا صُدِّقَ الْوَكِيلُ فِي الْقَبْضِ وَخَلَفَ بَرِيءٌ

الوكيل كما قال الأذرعِي إِنَّهُ الْأَصَحُّ، وَلَوْ اعْتَرَفَ الرَّسُولُ بِالْقَبْضِ وَادَّعَى التَّلَفَ فِي يَدِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْمَالِكُ
 الرُّجُوعُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ. اهـ. قال ع ش قوله: م ر وادَّعَى التَّلَفَ وكذا لو ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى
 الْمَوْكَلِ فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ لِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ وَقَدْ يُقَالُ يُصَدَّقُ فِيهِمَا؛ لَأَنَّ الْمَوْكَلُ اتَّخَذَهُ
 وَقَوْلُهُ: لَمْ يَلْزَمْ الْمَالِكُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ أَيِ إِلَى الرَّسُولِ، بَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْمَدِينِ وَلَا رُجُوعَ لِلْمَدِينِ عَلَى
 الرَّسُولِ حَيْثُ اعْتَرَفَ بِوَكَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: فِي التَّلَفِ وَالذَّائِنُ هُوَ الظَّالِمُ لِلْمَدِينِ بِالْأَخْذِ مِنْهُ
 وَالْمُظْلُومُ لَا يَرْجِعُ عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ. اهـ. وقوله: وَقَدْ يُقَالُ. إلخ وجبة وقال الرشدِي قَوْلُهُ: م ر لَمْ
 يَلْزَمْ الْمَالِكُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ أَيِ فَيُخْلَفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِقَبْضِ رَسُولِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ.

• فَوَدَّ: (الوكيل بالبيع) إلى قول المتن: ولو وكله في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله: وهو ظاهر وما سَأَبَتْهُ
 عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ لَهُ قَبْضَةٌ) بَأَنَّ وَكَلَ فِي الْبَيْعِ مُطْلَقًا، أَوْ مَعَ قَبْضِ الثَّمَنِ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ ع ش بَأَنَّ
 كَانَ الثَّمَنُ حَالًا، أَوْ مُؤَجَّلًا وَخَلَّ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى الْإِذْنِ فِي الْقَبْضِ كَمَا تَقَدَّمَ.
 • فَوَدَّ (سُيْ): (وَتَلَفَ) فِي يَدَيْ، أَوْ دَفَعَتْهُ إِلَيْكَ. اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (هُوَ الْمُصَدِّقُ) أَيِ: يَبْنِيهِ نِهَآيَةً
 وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَهُوَ كَمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ) أَيِ: فَالْمُصَدِّقُ الْمَوْكَلُ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (وَخَلَفَ) أَيِ:
 الْوَكِيلُ عَلَى مَا أَدْعَاهُ مِنَ الْقَبْضِ وَالتَّلَفِ.

بالقبض وادَّعَى التَّلَفَ فِي يَدِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْمَالِكُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ. اهـ. فَإِنْ صُدِّقَ
 الْمَالِكُ عَلَى الْقَبْضِ فَيَتْبَعِي بَرَاءَةُ الْوَكِيلِ كَالرَّسُولِ.

• فَوَدَّ فِي (سُيْ): (وَالَا) فَالْوَكِيلُ عَلَى الْمَذْهَبِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا رَجَعَ
 الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ فَقَطَّ أَيِ دُونَ الْمَوْكَلِ لِإِنْكَارِهِ قَبْضِ الثَّمَنِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ
 فِي الْمُهَدِّدَةِ مِنْ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي مُطَالَبَةً كُلِّ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمَوْكَلِ بِالثَّمَنِ عِنْدَ خُرُوجِ الْمَبِيعِ مُسْتَحَقًّا فَسَقَطَ مَا
 قِيلَ إِنَّ مَا هُنَا مُخَالِفٌ مَا هُنَاكَ وَلَا رُجُوعَ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمَوْكَلِ؛ لَأَنَّ يَمِينَهُ الَّتِي دَفَعَتْ عَنْهُ الْغُرْمَ لَا تَنْبِثُ
 لَهُ حَقًّا عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ بَانَ الْمَبِيعُ مَعْيَا وَرَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمَوْكَلِ وَغَرَّمَهُ الثَّمَنَ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى
 الْوَكِيلِ لِأَغْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَكَذَا عَكْسُهُ بَأَنَّ رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ وَغَرَّمَهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمَوْكَلِ وَالْقَوْلُ
 قَوْلُهُ يَمِينُهُ إِنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَصَدِيقِنَا لِلْوَكِيلِ فِي الدَّفْعِ عَنْ نَفْسِهِ يَمِينُهُ أَنْ يَنْبِثُ لَهُ بِهَا
 حَقًّا عَلَى غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ. اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَنَّ تَغْرِيمَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ لِلْمَوْكَلِ إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ لَا يَأْتِي عَلَى
 قَوْلِ الْبَعْرِيِّ إِلَهُ لَا يَتَرَأً، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا فَكَيْفَ يَغْرُمُ الْبَائِعُ الثَّمَنَ إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ لَهُ لِلْبَائِعِ إِذَا لَمْ
 يَرُدَّهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ كَمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ) أَيِ: فَالْمُصَدِّقُ الْوَكِيلُ.

المُشْتَرِي كما صحَّحه جمعُ مُتَقَدِّمُونَ وهو ظاهرٌ وقال البَغَوِيُّ لا يَبْرَأُ واقتصرَ عليه في الشرح الصغير؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ القَبْضِ، ولو قال له مَوْكَلُهُ قَبِضْتَ الثَّمَنَ فَأَتَكَرَّ صُدَّقَ وليس للمَوْكَلِ مُطَالَبَةُ المُشْتَرِي لاعتراضه بِبرأته بِقَبْضِ وكيله منه نعم له مُطَالَبَةُ الوكيل بِقيمة المبيع إن سَلَّمَهُ لاعتراضه بالتَعَدِّي بِتسليمه قبل القَبْضِ. (ولو) أعطاه مَوْكَلُهُ مالاً و(وَكَلَّهُ بِقَضَاءِ ذَيْنِ) عليه به (فقال قَضَيْتُهُ وَأَتَكَرَّ المُسْتَحَقُّ) دَفَعَهُ إليه (صُدَّقَ المُسْتَحَقُّ بِمِمينه)؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ القَضَاءِ فيحْلِفُ وَيُطَالَبُ المَوْكَلُ فقط (والأظهرُ أنه لا يُصَدَّقُ الوكيلُ على المَوْكَلِ) فيما قال (إلا بِبَيِّنَةٍ) أو حُجَّةٍ أُخْرَى؛ لأنه يَدْفَعُ لِمَنْ لم يَأْتِمْنه فكان حَقُّه إثماً للإشهادِ عليه، ولو واجداً مستوراً، وإثماً

• فَوَدَّ: (وهو ظاهرٌ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وقال البَغَوِيُّ. إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر ه سم. • فَوَدَّ: (لا يَبْرَأُ) وهو الأَوْجَهُ نَهْيَةً وَمُغْنِي وَذَلِكَ؛ لأنَّ تَصَدِيقَ الوكيلِ إِنَّمَا يَنْفِي الضَّمَانَ عنه ولا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ سُقُوطُ حَقِّ البَائِعِ ع ش. • فَوَدَّ: (عليه) أَي: على ما نَقَلَ مَقَالَةُ البَغَوِيِّ نَهْيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (قَبِضْتَ الثَّمَنَ) فادْفَعْهُ إِلَيَّ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَعَمْ. إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ والمُغْنِي ولا مُطَالَبَةُ لِلْوَكَيلِ بَعْدَ حَلْفِهِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الوكيلُ المبيعَ بلا إِذْنِهِ فَإِنَّهُ يَغْرُمُ لِلْمَوْكَلِ قِيَمَةَ المبيعِ لِلْحَلِيلَةِ لِإِغْرَائِهِ. إلخ. اه. • فَوَدَّ: (لِإِغْرَائِهِ بالتَعَدِّي. إلخ) أَي: حَيْثُ أَتَكَرَّرَ قَبْضُ الثَّمَنِ مع تَسْلِيمِ المبيعِ؛ لأنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ تَسْلِيمُ المبيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ. اه. سم. • فَوَدَّ: (ولو أخطأ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا عِبْرَةَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: فَقَطُّ وَالْيَ الْفَرْعُ فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (وَيُطَالَبُ المَوْكَلُ فَقَطُّ) أَي: وَإِذَا حَلَفَ المُسْتَحَقُّ طَالِبُ المَوْكَلِ فَقَطُّ بِحَقِّهِ، وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الوكيلِ وَإِذَا أَخَذَ المُسْتَحَقُّ حَقَّهُ مِنَ المَوْكَلِ ضَمِينَ الوكيلُ المَأْخُودَ، وَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَدَاءِ لِيَقْضِيهِ بِتَرْكِ الإِشْهَادِ زِيَادِيٍّ. اه. بُجَيْرِي وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَمَا لَوْ أَدَّى فِي غَيْبَةِ المَوْكَلِ. إلخ. • فَوَدَّ: (أو حُجَّةٍ أُخْرَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، أو بِشَاهِدٍ وَيَحْلِفُ مَعَهُ. اه.

• فَوَدَّ: (وقال البَغَوِيُّ لا يَبْرَأُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (نَعَمْ مُطَالَبَةُ الوكيلِ بِقيمة المبيعِ) أَي: لِلْحَلِيلَةِ. • فَوَدَّ: (لِإِغْرَائِهِ بالتَعَدِّي إلخ) أَي حَيْثُ أَتَكَرَّرَ قَبْضُ الثَّمَنِ مع تَسْلِيمِ المبيعِ لأنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ تَسْلِيمُ المبيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ.

• فَوَدَّ فِي (سَنِي): (وَلَوْ وَكَلَّهُ بِقَضَاءِ ذَيْنِ فَقَالَ قَبِضْتُهُ. إلخ) فِي الرِّوَايَةِ وَشَرْحِهِ (فَصُلِّ) وَلَوْ صَدَّقَ المَوْكَلُ بِقَبْضِ ذَيْنِ أو اسْتِزَادٍ وَدِيعَةٍ، أو نَحْوِ مُدَّعِي التَّسْلِيمِ إِلَى وَكِيْلِهِ الْمُتَكَبِّرِ لِذَلِكَ لَمْ يَغْرَمْهُ أَي المَوْكَلُ مُدَّعِي التَّسْلِيمِ بِتَرْكِه الإِشْهَادَ وَيُفَارِقُ مَا لَوْ تَرَكَ الوكيلُ بِقَضَاءِ الذَّيْنِ الإِشْهَادَ حَيْثُ يَغْرُمُهُ المَوْكَلُ بَأَنِّ الوكيلِ يَلْزَمُهُ الإِحْتِيَاظُ لِلْمَوْكَلِ فَإِذَا تَرَكَ غَرِمَ بِخِلَافِ الْغَرِيمِ اه. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ بِدُونِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ قُبَيْلَ الْفَرْعِ الْآتِي وَقَوْلُهُ: وَيُفَارِقُ مَا لَوْ تَرَكَ الوكيلُ بِقَضَاءِ الذَّيْنِ إلخ. بِخِلَافِ الوكيلِ الْمُدَّعِي الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ المَوْكَلِ إِذَا أَتَكَرَّرَ الرِّسُولُ وَصَدَّقَ المَوْكَلُ الوكيلَ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ عَلَى الْأَوْجَهُ كَمَا تَقَدَّمَ مع تَقْرِيبِهِ بِتَرْكِ الإِشْهَادِ وَمَعَ لُزُومِ إِحْتِيَاظِهِ لِمَوْكَلِهِ فَلَزُومِ الإِحْتِيَاظِ وَحُصُولِ التَّقْرِيبِ بِتَرْكِه لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ عِنْدَ التَّصَدِيقِ عَلَى الإِطْلَاقِ.

الدفع بخضرة الموكِّل نظير ما مرَّ آخِرَ الضمان، ومن ثمَّ يأتي هنا ما لو أشهدَ فغابوا، أو ماتوا من أنه لا رجوعَ عليه وما لو أدى في غيبة الموكِّل وصدَّقه في الدفع من أنَّ الموكِّل يرجعُ عليه ويُصدَّق الموكِّل بيمينه أنه لم يؤدِّ بخضرتَه ولا عبرةً بإنكارِ وكيلٍ بمقبضِ ذين لِموكِّله أذعاه المدينُ وصدَّقه الموكِّل لأنه الحقُّ له.

(فرغ) في الأنوارِ لو قال لِمديني اشترِ لي عبداً بما في ذمتك ففعلَ صحَّ للموكِّل وبرئَ المدينُ، وإنَّ تلفً. اهـ. وسيأتي أوَّلُ الفرع الآتي ما يُوافقُه، وهو أوجه من قولِ الأشرافِ وغيره أنه لا يقعُ للموكِّل؛ لأنَّ الإنسانَ في إزالةِ ملكه لا يُتصوَّرُ كونه وكيلاً عن غيره لِمَا فيه من اتِّحادٍ

• فود: (ومن ثمَّ يأتي هنا ما لو أشهدَ. إلخ) قال في شرح الرُّوض قال المتولِّي والقولُ قوله أي: الوكيل في الإشهاد. انتهى. اهـ. سم. • فود: (من أنه لا رجوعَ. إلخ) أي: حيثُ صدَّقه الموكِّل في الدفع للمستحقِّ. اهـ. ع ش. • فود: (ولا عبرةً بإنكارِ وكيل. إلخ) لعلَّ المرادُ أنه لا عبرةً بقولِ الوكيل بالنسبةِ للمدينِ ويتقَى الكلامُ في مُطالبةِ الوكيل، وفي بعضِ الهوامش أنه لا يطالبُه لإنكاره القبض. اهـ. وعليه فإنَّكارُ الوكيل له عبرةٌ بالنسبةِ لدفعِ المُطالبةِ عنه فليُحرَّز. اهـ. رَشيدِي عبارة ع ش أي فليسَ للموكِّل مُطالبةُ الوكيل ولا المدينِ لِتصديقه المدينُ في دفعه للموكِّل وتصديق الوكيل في عدمِ القبض بحليفه. اهـ. • فود: (بالقبض. إلخ) متعلِّقُ بكلِّ من الإنكارِ والوكيل. • فود: (له) أي: للموكِّل. • فود: (فرغ في الأنوار لو قال لِمديني. إلخ) اتَّفى شَيْخُنَا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ بخلافه ما في الأنوار وموافقاً ما في الأشرافِ ويجري إفتاؤه فيما يوافق ما في الأنوار من الفروع الآتية كقولِ القاضي الآتي لو أمرَ مديني أن يشتريَ له بدينه طعاماً. إلخ فالصحيحُ فيه أنه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقطُ ردُّ الشارحِ لِمَا في الأشرافِ بتلك الفروع م ر. اهـ. سم. • فود: (وإنَّ تلفً) أي: العبدُ في يدِ المدينِ بلا تقصيرٍ منه. • فود: (وهو) أي: ما في الأنوار. • فود: (إنه لا يقعُ للموكِّل) أي: إذا فعلَ وقَعَ الشراءُ للمدينِ ثم إنَّ دفعه للذَّائِن رَدُّه إنَّ كان باقياً وإلا رَدُّ بذلِّه. اهـ. ع ش عبارة سم عَدَمُ الوقوعِ للموكِّل ظاهرٌ إنَّ كان بالعينِ فإنَّ كان في الذمَّةِ لم يَتَجَهْ إِلاَّ الوقوعُ للموكِّل وإذا دَفَعَ القَمَنَ فهل يصحُّ ويكونُ قَرْضاً على الموكِّل ويقعُ التقاضُ، أو كيف الحال؟. اهـ. أقولُ الظاهرُ نَعَمَ يصحُّ ويكونُ قَرْضاً عليه وكذا يقعُ

• فود: (ومن ثمَّ يأتي هنا ما لو أشهدَ فغابوا. إلخ) قال في شرح الرُّوض قال المتولِّي والقولُ قوله في الإشهاد. • فود: (فرغ في الأنوار لو قال لِمديني اشترِ لي عبداً بما في ذمتك. إلخ) اتَّفى شَيْخُنَا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ بخلافِ ما في الأنوار وموافقاً ما في الأشرافِ ويجري إفتاؤه فيما يوافق ما في الأنوار عن الفروع الآتية كقولِ القاضي الآتي لو أمرَ مديني أن يشتريَ له بدينه طعاماً. إلخ فالصحيحُ فيه أنه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقطُ ردُّ الشارحِ لِمَا في الأشرافِ بتلك الفروع م ر. • فود: (وهو أوجه من قولِ الأشرافِ وغيره أنه لا يقعُ للموكِّل) عَدَمُ الوقوعِ ظاهرٌ إنَّ كان الشراءُ بالعينِ فإنَّ كان في الذمَّةِ لم يَتَجَهْ إِلاَّ الوقوعُ للموكِّل وإذا دَفَعَ القَمَنَ فهل يصحُّ ويكونُ قَرْضاً على الموكِّل ويقعُ التقاضُ أو كيف الحال.

القابض والمقبض ويرؤه ما يأتي في تلك الفروع المتعددة أن القابض منه يصير كأنه وكيل الآذِن فإن قُلْتُ: هل يؤيِّدُ الأُشْرَافُ تَضْمِينَهُمْ قَوْلَ الْقُقَالِ لو قال لِغَيْرِهِ أَقْرِضْنِي خَمْسَةً وَأَدِّهَا عَنْ زَكَاتِي صَحَّ بَالِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى شُدُوزِهِ بِتَجْوِيزِهِ اتِّحَادَ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ قُلْتُ: لا؛ لأنَّ قَوْلَهُ أَقْرِضْنِي مَنَعَ التَّقْدِيرَ الَّذِي أَوْجَبَ فِي تِلْكَ الْفُرُوعِ كَوْنُ الْقَابِضِ كَأَنَّهُ وَكِيلُ الْآذِنِ وَلِذَا صَحَّ اشْتَرَا لِي كَذَا بِكَذَا، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا؛ لأنَّ تَقْدِيرَ الْقَرْضِ هُنَا لَا مَانِعَ مِنْهُ فَعَلَقْنَا بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ لَا بِالْهَيْبَةِ الصُّنْعِيَّةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهَا. (وَقِيمَ الْيَتِيمَ) مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي إِذْ هُوَ الْمُرَادُ بِالْقِيمِ حَيْثُ أُطْلِقَ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَقُومُ بِهِ الْأَبُ وَالْجَدُّ يَرُؤُهُ تَسْمِيئَهُ يَتِيمًا إِذْ هُوَ لَا أَبَ لَهُ وَلَا جَدًّا وَالْوَصِيُّ يَأْتِي فِي بَابِهِ فَتَقَرَّرَ مَا مَرَّ وَمِثْلُهُ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ وَالشَّفِيهِ (إِذَا ادَّعَى دَفْعَ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ) وَالْعَقْلِ وَالرُّشْدِ (يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ وَقِيلَ فِي الْإِنْفَاقِ اللَّائِقِ

التَّحَاصُّ بِشَرْطِهِ فَلْيُرَاجَعْ. فُود: (ثُمَّ) أَي: فِي الْفَرْعِ الْآتِي. فُود: (فِي تِلْكَ الْفُرُوعِ. الْخ) بَدَلٌ مِنْ ثَمَّ. فُود: (إِنَّ الْقَابِضَ. الْخ) أَي: بَائِعُ الْمَبْدِ، وَهُوَ بَيَّانٌ لِمَا يَأْتِي. فُود: (يَصِيرُ كَأَنَّهُ. الْخ) نَظَرُ فِيهِ سَمَ رَاجِعُهُ. فُود: (بَالَهُ مَبْنِيٌّ. الْخ) مُعَلَّقٌ بِتَضْمِينِهِمْ. فُود: (عَلَى شُدُوزِهِ) أَي: الْقُقَالِ. فُود: (قُلْتُ لَا) أَي: لَا يُؤَيِّدُ. فُود: (لأنَّ قَوْلَهُ:) أَي: قَوْلُ الْأَمِيرِ. فُود: (مَنَعَ. الْخ) أَي: لِمَدَمَ قَابِضٍ لِلْقَرْضِ الصَّرِيحِ. فُود: (وَلِذَا) أَي: وَلِكُونِ قَوْلِهِ: أَقْرِضْنِي مَنَعَ. الْخ (صَحَّ اشْتَرَا لِي. الْخ) أَي: بِدُونِ أَقْرِضْنِي أَي وَيَصِيرُ الْقَابِضُ أَيِ الْبَائِعِ كَأَنَّهُ وَكِيلُ الْآذِنِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَذْ كَذَا عَنْ زَكَاتِي صَحَّ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الضَّمَانِ وَيَأْتِي الْفَرْعُ الْآتِي مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي صَحَّتِهِ. فُود: (لَا مَانِعَ. الْخ) أَي: لِأَنَّ الْقَابِضَ يَصِيرُ كَأَنَّهُ. الْخ فَلَا يُؤَدِّي إِلَى اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ. فُود: (مِنْهُ) أَي: مِنْ تَقْدِيرِ الْقَرْضِ وَكَذَا ضَمِيرُ بِهِ. فُود: (لَا بِالْهَيْبَةِ الْخ) أَي: لِمَدَمَ وَجُودِ الْقَابِضِ عَنْ جِهَةِ الْآذِنِ فِيهَا وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْبَائِعَ فِيهَا أَيْضًا يَصِيرُ كَأَنَّهُ وَكِيلُ الْآذِنِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِاشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي الْهَيْبَةِ دُونَ الْقَرْضِ. فُود: (مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَوَجْهٌ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَالْمَذْهَبُ فِي النِّهَايَةِ قَوْلُهُ: إِذْ هُوَ لَا أَبَ لَهُ وَلَا جَدًّا) مُرَادٌ مَنْ فَسَّرَ الْيَتِيمَ هُنَا بِمَنْ لَا أَبَ لَهُ وَلَا جَدًّا أَنْ قِيمَ الْقَاضِي لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ قَدِيدِهِمَا وَلَا دَخَلَ لَهُ مَعَ وَجُودِ الْجَدِّ الْأَصْلِ، فَلَا يُنَافِي مَا قِيلَ فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ مِنْ أَنَّهُ صَغِيرٌ لَا أَبَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ جَدًّا. اه. ع. ش. فُود: (مَا مَرَّ) أَي: قَوْلُهُ: مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي. فُود: (وَمِثْلُهُ) أَي: الْقِيمِ. فُود: (وَلِيُّ الْمَجْنُونِ. الْخ) أَي: مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. فُود: (لِأَنَّهُ) أَي: الْيَتِيمَ. فُود: (وَقِيلَ) أَي: قَوْلُ الْقِيمِ.

فُود: (إِنَّ الْقَابِضَ مِنْهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ وَكِيلُ الْآذِنِ) الْقَابِضُ هُوَ بَائِعُ الْمَبْدِ فَلَمَّا أُريدَ أَنْ قَبَضَهُ يَقَعُ عَنِ الْآذِنِ ثُمَّ يَحْتَاجُ هُوَ إِلَى قَبْضِ جَدِيدٍ عَنِ الثَّمَنِ بِشَرْطِهِ كَأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الْآذِنُ ثُمَّ يَرُؤُهُ إِلَيْهِ قَوَاضِغٌ، وَإِنْ أُريدَ أَنْ قَبَضَهُ يَقَعُ عَنِ الْبَيْعِ أَيْضًا فَفِيهِ اتِّحَادُ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ؛ لِأَنَّهُ قَبْضٌ عَنِ الْآذِنِ وَقَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ لَمَّا قَبِضَ عَنِ الْآذِنِ صَارَ مَا ذُوْنَا لَهُ فِي قَبْضِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ وَدِيعَةٌ

لِعَسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَالْمَشْهُورُ فِي الْأَبِّ وَالْجَدِّ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الصَّبَاحِ أَنَّهُمَا كَالْقَيْمِ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَإِنْ خَالَفَهُ السَّبْكِيُّ فَجَزَمَ بِقَبُولِ قَوْلَيْهِمَا بِهِ صَرَحَ الْمَاوَرِدِيُّ وَالْإِمَامُ وَالْحَقُّ بِهِمَا قَاضٍ عَذْلٌ أَمِينٌ ادَّعَى ذَلِكَ زَمَنَ قَضَائِهِ وَوُجَّهَ جُزْمًا فِي الْوَصِيِّ بِقَدَمِ قَبُولِهِ وَجَوَابِهِ هَذَا الْخِلَافَ فِي الْقَيْمِ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقَاضِي لَا نَائِبِهِ فَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْوَصِيِّ. (وَلَيْسَ يُوَكِّلُ وَلَا مَوْذِعٌ) وَلَا سَائِرٌ مَنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ كَشْرِيكِ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ (أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ مَعَ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الرَّدِّ وَخَشْيَةُ وَقُوعِهِ فِي الْحَلْفِ لَا تَوَثُّرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَ فِيهِ، يُعْتَدُّ بِهِ عَاجِلًا وَلَا آجِلًا (وَالْفَاضِلُ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ) مِنَ الْأَمْنَاءِ كَالْمُتَرَتِّبِينَ وَالْمُسْتَأْجِرِينَ وَغَيْرِهِمْ كَالْمُسْتَعِيرِ (فِي الرَّدِّ) أَوْ الدَّفْعِ كَالْمَدِينِ (ذَلِكَ) أَيُّ أَنْ يُنْصَبَ لِلْإِشْهَادِ وَيُتَوَثَّرَ لَهُ إِسْمَاكُهُ هَذِهِ اللَّحْظَةُ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبًا فَوْرًا لِلضَّرُورَةِ، هَذَا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْأَخِذِ وَلَا فَنَقْلًا عَنِ الْبَقْوِيِّ أَيُّ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَرَاوِرَةِ

• فَوَدَّ: (لِلسَّرِّ. الْفَخْ) مُتَعَلِّقٌ بِقَبْلِ. • فَوَدَّ: (وَالْمَشْهُورُ. الْفَخْ) اِعْتَمَدَهُ م. ر. اه. سَمَ أَيُّ: وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ. مُتَعَمِّدٌ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَبِهِ صَرَحَ. الْفَخْ) أَيُّ: بِالْقَبُولِ عِبَارَةُ التَّهْلِيهِ وَالْمُغْنِي تَبَيَّنَا لِتَضَرِيحِ الْمَاوَرِدِيِّ. اه. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِمَا. الْفَخْ) مُتَعَمِّدٌ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَالْحَقُّ بِهِمَا أَيُّ بِالْأَبِّ وَالْجَدِّ أَيُّ فِي الْقَبُولِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ السَّبْكِيُّ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: أَمِينٌ ادَّعَى ذَلِكَ زَمَنَ قَضَائِهِ أَيُّ وَالْأَوَجَهُ عَذَمُ الْقَبُولِ فِي الْمَشَبِّهِ كَالْمُشَبَّهِ بِهِ. اه. • فَوَدَّ: (وَوُجَّهَ جُزْمِهِ) أَيُّ: فِي الْمَثْنِ. اه. • فَوَدَّ: (وَجَوَابِهِ) عَطَفَ عَلَى جُزْمِهِ. • فَوَدَّ: (فَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْوَصِيِّ) هَذَا مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْوَصِيَّ نَائِبُ الْأَبِّ، أَوْ الْجَدِّ، وَهُوَ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الْقَاضِي. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا سَائِرٌ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا سَائِرٌ مَنْ يَقْبَلُ قَوْلَهُ. الْفَخْ) يَتَّبِعِي أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ أَخْذًا يَمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْفَاضِلِ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَمَّا لَوْ كَانَ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ قَوْلًا يَرَفَعُهُ لِقَاضٍ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ التَّأَخِيرُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (كَشْرِيكِ. الْفَخْ) أَيُّ: وَجَابَ. • فَوَدَّ: (لَا حَاجَةَ. الْفَخْ) أَيُّ: لِتَحْوِ الْوَكِيلِ. • فَوَدَّ: (وَوُجَّهَ وَقُوعِهِ. الْفَخْ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. • فَوَدَّ: (هَاجِلًا. الْفَخْ) بَلْ قَدْ يُنْدَبُ الْحَلْفُ فِيمَا لَوْ كَانَ صَادِقًا وَتَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ خَلْفِهِ قَوَاثِقُ حَقِّ لَه. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِلضَّرُورَةِ) لِأَنَّهُ زُبْمًا طَوْلَبَ الْقَاضِي بِهِ ثَانِيًا. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ. الْفَخْ) هَذَا خَاصٌّ بِالْفَاضِلِ. اه. كُرْدِيِّ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ: مَا فِي الْمَثْنِ مِنَ الْجُزْمِ بِجَوَازِ الْإِسْمَاكِ. • فَوَدَّ: (وَلَا فَنَقْلًا. الْفَخْ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْأَخِذِ فَفِي الْإِسْمَاكِ خِلَافَ فَتَقْلُ الشَّيْخَانِ عَنِ الْبَقْوِيِّ. الْفَخْ. • فَوَدَّ: (وَلَا فَنَقْلًا عَنْ الْبَقْوِيِّ. الْفَخْ) اِعْتَمَدَهُ م. ر. اه. سَمَ وَكَذَا اِعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي.

عَنْهُ اِذْنًا لَهُ فِي قَبْضِهَا عَنِ الْقَمَنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَالْمَشْهُورُ فِي الْأَبِّ وَالْجَدِّ. الْفَخْ) اِعْتَمَدَهُ م. ر.

• فَوَدَّ: (وَلَا فَنَقْلًا عَنْ الْبَقْوِيِّ. الْفَخْ) اِعْتَمَدَهُ م. ر.

والمأوردني أن له الامتناع؛ لأنه زُيِّمَ يرفقه لِمَالِكِي يَرَى الاستفصالَ ومن ثمَّ جَزَمَ به الأصوني كما رجَّحه الإسوي واقتضى كلام الشرح الصغير ترجيحه وعن البراقين أنه ليس له الامتناع وقضية كلاهما ترجيحه وجَزَمَ به في الأنوار لِمَتَمَكَّنِهِ من أن يقول ليس له عندي شيء ويحلف عليه. (ولو قال رجل) لاخر عليه، أو عنده مال للغير (وكلني المستحق بقبضي ماله عندك من دين) استعمال عند في الدين تغليبا بل وحده صحيح كما يُعْلَمُ مِنَّا يأتي في الإقرار (أو عني وصدقه) الذي عنده ذلك (فله دفعه إليه) لأنه مُحِقٌّ بزعمه نعم ينبغي أن يُحتمل ما ذُكِرَ في العين على ما إذا ظنَّ إذن المالك له في قبضها بقرينة قوية حتى لا يُنافي قولهم ولا يجوز دفع العين لِمُدْعِي وكالة لم يثبتها؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه وحيثيذ، فلا اعتراض على المثني لظهور التراد مع النظر لقولهم المذكور وإذا دفع إليه فأنكر المستحق وخلف أنه لم يؤكل فإن كان المدفوع عينا استردَّها إن بقيت ولا غرم من شاء منهما ولا رجوع للغريم على الآخر؛ لأنه

فود: (واقتضى كلام الشرح الصغير. إلخ) وهو المُتَمَتِّدُ هـ ش. فود: (لِمَالِكِي يَرَى. إلخ) عبارة المُثْنِي لِقاض يَرَى الاستفصالَ كَالْمَالِكِي فَيَسْأَلُهُ هل هو غَضَبٌ، أو لا؟ هـ. فود: (لِمَتَمَكَّنِهِ. إلخ) قد مرَّ رده أيضا بقوله: لأنه زُيِّمَ يرفقه. إلخ.

فوق (سني: (رجل) أي: مثلاً. فود: (لاخر) مُتَمَلِّقٌ يقال هـ سم.

فوق (سني: (بقبضي ماله) بكسر اللام. فود: (تغليبا) أي: لِثَمَنِ عَلَى الدَّيْنِ. فود: (بل وخذته) أي: من غير تغليب. هـ. ع ش. فود: (لأنه مُحِقٌّ) إلى المثني في المُثْنِي لِقَوْلِهِ: حَتَّى لَا يُنَافِي إِلَى وَإِذَا دَفَعَ وَقَوْلُهُ: وَخَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْ وَقَوْلُهُ: قَالَ الْمُتَوَلَّى. فود: (لأنه. إلخ) أي: الرَّجُلُ.

فود: (بزعمه) أي: الآخر. فود: (على ما إذا ظنَّ. إلخ) قد يُقَالُ هَذَا قَدْ يُسْتَمْتَنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَصَدَقَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَيُجَابُ بَأَنِّ وَقَوْلِ الصَّدِّقِ فِي قَلْبِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ. هـ. سم. فود: (حتى لا يُنَافِي) أي: ما ذُكِرَ فِي الْعَيْنِ. فود: (وحيثيذ) أي: حِينَ حُمِلَ الْمَذْكُورُ.

فود: (وإذا دفع. إلخ) راجع إلى المثني. فود: (فأنكر المستحق) أي: وكالة الرجل القابض. هـ. رشيدي. فود: (استردَّها) أي: المُسْتَحِقُّ. هـ. سم عبارة المُثْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ أَخَذَهَا، أَوْ أَخَذَهَا الدَّافِعُ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ. هـ. فود: (من شاء منهما) أي: الرَّجُلُ وَالْآخَرُ سَمِ ع ش. فود: (ولا رجوع للغريم. إلخ) عبارة المُثْنِي: وَمَنْ غَرِمَ مِنْهُمَا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخَرِ لِأَغْرَابِهِمَا أَنَّ الظَّالِمَ غَيْرُهُمَا، فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا عَلَى ظَالِمِهِ. هـ.

فود: (لاخر) مُتَمَلِّقٌ يقال هـ ش. فود: (نعم ينبغي. إلخ) اغتمَّه م ر. فود: (على ما إذا ظنَّ) قد يُقَالُ هَذَا يُسْتَمْتَنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَصَدَقَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَيُجَابُ بَأَنِّ وَقَوْلِ الصَّدِّقِ فِي قَلْبِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ. فود: (استردَّها) أي: المُسْتَحِقُّ وَقَوْلُهُ: مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا أَيُّ الرَّجُلِ وَالْآخَرِ ش.

مظلوم بزعمه قال المَتَوَلَّى هذا إن لم تتلف بتفريط القايض وإلا فإن غريمه لم يرجع، أو الدافع رجع؛ لأن القايض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وماله في ذمة القايض فيستوفيه بحقه، أو ذنبًا طالب الدافع فقط؛ لأن القايض فضولي بزعمه وإذا غرم الدافع فإن بقي المدفوع عند القايض استرده ظفرًا وإلا فإن فرط فيه غريمه وإلا فلا (والمذهب أنه لا يلزمه) الدفع إليه (إلا ببيته على كاليه) لاحتمال أن الموكل يُنكِر فيقره فإن لم تكن له بيته لم يكن تحليله؛ لأن الثكول كالإقرار وقد تقرّر أنه، وإن صدقه لا يلزمه الدفع إليه. (وإن قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) إليه (في الأصح) ..

• فؤد: (فإن غريمه) أي: المستحق القايض. • فؤد: (أو الدافع) عطف على ضمير التصب في غريمه.
 • فؤد: (رجع وكذا يرجع عليه كما في الأنوار إن شرط الضمان عليه) أي: القايض إن أنكر المالك أي الوكالة مُغني وشرح الرّوض. • فؤد: (والمستحق ظلمه) أي: الدافع (وماله) أي: الحال أن مال المستحق. إلخ. • فؤد: (فيستوفيه) أي: يجوز للدافع أن يستوفي مال المستحق الذي في ذمة القايض كما له أن يستوفي ماله الآخر. • فؤد: (بحقه) أي: بذل حقه ظفرًا. • فؤد: (أو ذنبًا) عطف على عبتا.
 • فؤد: (طالب) أي: المستحق. • فؤد: (فضولي بزعمه) أي: المستحق فالمقبوض ليس حقه.
 • فؤد: (استرده ظفرًا) عبارة المُغني فله استرداده من القايض؛ لأنه مال من ظلمه وقد ظفر به. اه.
 • فؤد: (فإن فرط فيه. إلخ) أي: لما مر أن القايض وكيل بزعم الدافع والوكيل إنما يضمن بالتفريط قال المُغني والاسنى وأقره سم هذا كله إن صرح بتضديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسألة وإلا أي: وإن لم يصرح بتضديقه، بل كذبه، أو سكّت فله مطالبة الرجوع عليه بما قبضه منه ذنبًا كان، أو عبتا. اه. • فؤد: (الدفع إليه) إلى الفرع في النهاية. • فؤد: (فإن لم تكن بيته) أي: والحال أنه مكذب له في الوكالة. اه. رشيد. • فؤد: (لم يكن له) أي لمُدعي الوكالة. • وفؤد: (لأن الثكول) أي ثكول الآخر عن الحليف. • فؤد: (وقد تقرّر) أي: آتفا في المتن.
 • فؤد (سني): (وصدقه) أي: صرح بتضديقه أخذًا مما مرّ آتفا عن المُغني والاسنى وقد يدل على ذلك أي أن المراد التصديق الظاهري خلافًا لما في السبب عَمَر من أن المراد التصديق الباطني قول الشارح بخلاف ما لو كذبه. إلخ وقوله: لأنه اعترف. إلخ نعم يظهر أن المراد بالتصديق الآتي في مسألة الوارث التصديق الباطني، وإن أشعر قوله هناك؛ لأنه اعترف. إلخ بإرادة الظاهري والفرق عدم الرجوع هنا مع إنكار الدائنين الحوالة والرجوع هناك عند تبين حياة المستحق فليراجع.

• فؤد: (قال المَتَوَلَّى. إلخ) قال في شرح الرّوض وزاد صاحب الأنوار في الاستثناء فقال إلا أن شرط الضمان على القايض لو أبكر المالك، أو تلف بتفريط القايض فيرجع الدافع حيثما اه.
 • فؤد في (سني): (والمذهب أنه لا يلزمه. إلخ) قال في الرّوض وشرحه هذا كله إن صرح بتضديقه في دعواه الوكالة كما هو فرض المسألة وإلا أي وإن لم يصرح بتضديقه، بل كذبه، أو سكّت فله المطالبة

لما يأتي في الوارث بخلاف ما لو كذبه وهنا له تحليفه لاحتمال أن يُقر أو يُنكر فيحلف المدعي وبأخذ منه وإذا دفع إليه ثم أكرر الدائن الحوالة وحلف أخذ دئته ممن كان عليه ولا يرجع المؤذي على من دفع إليه؛ لأنه اعترف بالملك إليه. (قلت: وإن قال) لمن عنده غن، أو ذم لم يمت (أنا وإرثه) المستغرق كما في الشامل وغيره وكأنهم لم ينظروا إلى أن أنا وإرثه صيغة حصري؛ لأن ذلك خفي جدًا فاندفع ما لابن الصماد هنا، أو وصيه، أو موسى له بما تحت يدك وهو يخرج من الثلث (وصدقه وجب الدفع) إليه (على المذهب والله أعلم) لأنه اعترف له

❦ فؤد: (لما يأتي في الوارث) عبارة المغني: لأنه اعترف بانقضاء الحق إليه. اهـ. فؤد: (وهنا) أي فيما لو كذبه (له) أي لمدعي الحوالة (تحليفه) أي من عليه الدين. ❦ فؤد: (وإذا دفع) إلى قوله: ويسن في المغني لإقوله: كما في الشامل إلى أو وصية. ❦ فؤد: (ولا يرجع المؤذي. إلخ) وانظر هل يقال هنا إلا أن شرط الدفع الضمان على القايض إن أكرر الدائن الحوالة أخذًا مما مر في الوكالة والأقرب نعم كما يشير به كلام المغني، وكلام سم عن شرح الرزوي هنا. ❦ فؤد: (المستغرق) أي بخلاف غيره فإن ما يأخذه لا يختص به كما هو ظاهر اهـ. رشيدي عبارة الحلبي فإن كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيئاً؛ لأن كل جزء مدفوع يكون مشتركاً. اهـ. فؤد: (لأن ذلك خفي) ولا سيما وهي قد تكون لغير الحضر. اهـ. سم.

❦ فؤد (سني): (وجب الدفع) وإذا سلمه ثم ظهر المستحق حياً وغرمه رجع الغريم على الوارث والوصي والموصى له بما دفعه إليهم ليتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض الصور كما مر؛ لأنه صدقه على الوكالة وإنكار المستحق لا يزفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال أنه وكله ثم جحد وهذا بخلافه نهاية ومغني.

أي مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه دينا كان، أو عينا اهـ. وفي شرح البهجة وإن لم يصدق فحضر المستحق وحلف على نفي الوكالة غرم الدافع ثم يرجع هو على القايض؛ لأنه لم يصدق اهـ. وقوله: غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين إذا تلفت لكن له تغريم القايض أيضاً قلنا مل.

❦ فؤد: (وهنا) أي فيما لو كذبه ش. ❦ فؤد: (ولا يرجع المؤذي. إلخ) أي كما بحثه في شرح الرزوي. ❦ فؤد: (لأن ذلك خفي. إلخ) ولا سيما وهي قد تكون لغير الحضر.

❦ فؤد في (سني): (قلت وإن قال أنا وإرثه وصدقته. إلخ) قال في الرزوي: وإن بان المستحق أي في صورة الوارث والوصي والموصى له حياً وطالبه رجع على الوارث والوصي والموصى له وجحد المحيل الحوالة كجحد الموكل الوكالة اهـ. قال في شرحه لا يخفى أن الدافع مصدق للقايض على أن ما قبضه صار له بالحوالة وأن المستحق ظلمه فيما أخذه منه فيبغى أن لا يرجع على القايض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وأن قوله أولاً وطالبه وقول أصله وغرمه ليسا على إطلاقهما، وإن كان تغيير المصنف أولى بل يبغي أن يكون محلها في العين، وإن تلفت أما في الدين فيبغى رجوع الغريم على

بالملك وأمين من التكذيب وبه فارق ما مر في الوكيل.
 (فرغ) قال لمدينه أتفق على البيع فلاني كل يوم درهمًا من ديني الذي عليك ففعل صح
 وبرئ على ما قاله بعضهم أخذًا مما يأتي في إذن المؤجر للمستأجر في الصرف في العماره
 وإذن القاضي للمالك في هرب عايل المساقاة والجمال ومما لو اختلج زوجته وأذن لها في
 إنفاقه على ولدها ومما نقله الأذرع عن الماوردي وغيره عن ابن سريج أنه لو وكل مدينه في
 شراء كذا من مجملته دينه صح وبرئ الوكيل مما دفعه ويوافقه قول القاضي لو أمر مدينه أن
 يشتري له بدينه طعامًا ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام قُلب في يده برئ من الدين فصار كأنه
 وكيل البائع تقديرًا في قبض ما في ذمة مدينه، وإن لم يكن البائع مُقَيَّنًا كما لو أمرت زوجها
 أن يكيل نفقتها ويدفعها للطحان فهو من جهتها كالوكيل، وإن لم يكن مُعَيَّنًا. ومن ثم لو قال
 أطعم عن كفارتي عشرة أمداد ووصفها جاز وإن لم يُعَيَّن المساكين ولا يُنافي ذلك قولهم لو
 قال لمدينه أسلم ديني في كذا لم يصح لأنهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا
 فيه بالقبض الضمني ونحوه من الأمور التقديرية ولك أن تقول هذا كله لا دلالة فيه لما قاله
 ذلك في البعض؛ لأن القابض في مسألتنا ليس أهلاً للقبض إذ البيع صغير لا أب له

•
 • فؤد: (وأيس من التكذيب) أي لأن الميت لا يتصور تكذيبه. اه. سم. فؤد: (وبه) أي بالباس من
 التكذيب. فؤد: (صح وبرئ) ستاتي منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض البيع والمنازعة
 منجته م. ر. اه. سم. فؤد: (والجمال) عطف على عايل. إلخ. فؤد: (ومما لو اختلج. إلخ) الوجه
 في مسألة الخلع ونحوها كالتي بعدها أنه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض،
 وأما مسألة إذن القاضي فقد يقال القاضي لا يقاس عليه، وأما إذن المؤجر في العماره فهو مُستثنى
 لمصلحة بقاء عقد الإجارة بقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود م. ر. اه. سم.
 • فؤد: (وغيره) أي غير الأذرع. فؤد: (ويوافقه. إلخ) أي ما نقله الأذرع. إلخ. فؤد: (وصار
 كأنه. إلخ) أي الدائن الآمر. فؤد: (فهو) أي الطحان. فؤد: (من جهتها) الاستبك تأخيرها عن
 الكوكيل. فؤد: (ولا يُنافي ذلك) أي قول القاضي لو أمر مدينه. إلخ. فؤد: (لأنهم ضيقوا. إلخ)
 تغليل لعدم المنافاة. فؤد: (هذا كله) أي: قوله: (ما يأتي في إذن المؤجر) إلى قوله: ولا يُنافي ذلك
 ولا يخفى أن الولد في مسألة الخلع إذا كان الولد فيها محجورًا عليه كما هو المتبادر هي من قبيل ما قاله
 البعض.

•
 من ذكر وإن لم يطالبه المشتري ولم يفرمه؛ لأن المقبوض ملكه اه. سم. فؤد: (وأمين من التكذيب) أي
 لأن الميت لا يتصور تكذيبه. فؤد: (صح وبرئ) ستاتي منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة
 قبض البيع والمنازعة منجته م. ر. فؤد: (ومما لو اختلج زوجته. إلخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها
 كالتي بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض، وأما مسألة القاضي فقد

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِمَارَةِ وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْقَابِضَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا كَالْوَكِيلِ عَنِ الْآخِرِ وَكَأَلَّةً ضَمْنِيَّةً وَقَوْلُ الْقَاضِي وَصَارَ كَأَنَّهُ وَكَيْلُ الْبَائِعِ إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُهُ: إِنْ الطَّحَّانُ صَارَ مِنْ جِهَتِهَا كَالْوَكِيلِ فَالْوَجْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْيَتِيمِ أَنَّ الْمَدِينِ لَا يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ، وَفِي الرُّوْضَةِ لَوْ وَكَّلَ عَمْرُو رَجُلًا فِي قَبْضِ ذَيْنِهِ مِنْ زَيْدٍ فَقَالَ زَيْدٌ: لَهُ خُذْ هَذَا، أَوْ اقْضِ بِهِ ذَيْنَ عَمْرٍو، أَوْ ادْفَعْهُ إِلَيْهِ صَارَ وَكَيْلًا لِزَيْدٍ. اهـ. وَقَوْلُهُ الْقَاضِي عَلَى كَوْنِهِ وَكَيْلًا لِزَيْدٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِعَمْرٍو وَعِنْدَ إِعْطَائِهِ احْفَظْ لِي هَذَا فَتَلَفَ عِنْدَ عَمْرٍو وَكَانَ مِنْ ضَمَانِ زَيْدٍ وَبَحَثَ الْقَمُولِيُّ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الدَّافِعِ لِعَمْرٍو وَالْأَزْرَقِيُّ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ عَمْرٍو وَيُؤَيِّدُ الدَّفْعَ لِعَمْرٍو لَا فِي اسْتِحْفَاطِهِ فَكَانَ بِهِ مُتَعَدِّيًا قَوْلُ الْأَنْوَارِ لَوْ دَفَعَ دِهْنًا لِآخِرٍ لِيَدْفَعَهُ لِقَرِيْبِهِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ احْفَظْهُ لِي فَهَلْكَ عِنْدَهُ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الدَّافِعِ لَا الْقَرِيْبِ نَعَمْ إِنْ اعْتَرَفَ عَمْرُو أَنَّ الْمَالَ لِعَمْرٍو دَفَعَهُ ضَمْنَهُ أَيْضًا وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِانْتِفَاءِ كَوْنِ الْوَاضِعِ غَرَاهُ حَيْثُئِذٍ.

• قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ: عَدَمِ الدَّلَالَةِ. • قَوْلُهُ: (عَنِ الْآخِرِ) أَيِ: الْمُؤَجَّرِ.

• قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْقَاضِي). • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ: الْقَاضِي عَطَفَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الرُّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَةِ الْيَتِيمِ) وَقَدْ مَرَّ أَنَّ مِثْلَهَا مَسْأَلَةُ الْخُلْعِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا. • قَوْلُهُ: (الْقَابِضُ) أَيِ: مِنَ الْبَيْتِ وَالْعَمَلِ.

• قَوْلُهُ: (صَارَ وَكَيْلًا) أَيِ صَارَ الرَّجُلُ وَكَيْلًا وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي كَوْنِهِ، وَفِي آتِهِ وَقِيَ قَالَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ سَم. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَدِينِ لَا يَبْرَأُ) (إِلْخ) الظَّاهِرُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الضَّمَانِ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى دَائِنِهِ الْأَمِيرِ بِالْإِنْفَاقِ وَتَقَاضَايَ بِشَرْطِهِ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ) أَيِ: وَقَبْضُ الْيَتِيمِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَزْرَقِيُّ) عَطَفَ عَلَى الْقَمُولِيِّ. • قَوْلُهُ: (بَحَثَ الْقَمُولِيُّ) مَفْعُولٌ يُؤَيِّدُ وَقَوْلُهُ: قَوْلُ الْأَنْوَارِ فَاعِلُهُ وَقَوْلُهُ: الْأَوْجَهُ صِفَةُ بَحَثِ الْقَمُولِيِّ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الدَّافِعَ. (إِلْخ) عِلَّةٌ لِأَوْجَهِيَّةِ بَحَثِ الْقَمُولِيِّ مِنْ بَحَثِ الْأَزْرَقِيِّ وَتَفْرِيعِ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (لَا فِي اسْتِحْفَاطِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْذِرِ إِلَى الْمَفْعُولِ أَيِ عَمْرٍو. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (فَكَانَ) أَيِ الدَّافِعِ (بِهِ) أَيِ سَبَبِ الْاسْتِحْفَاطِ. • قَوْلُهُ: (الْقَرَارُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى عَمْرٍو، ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ فِي الْحِفْظِ. • قَوْلُهُ: (كَوْنِ الْوَاضِعِ) الظَّاهِرُ الدَّافِعُ. اهـ. سَبَدُ عَمْرٍو.

يُقَالُ الْقَاضِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذْنُ الْمُؤَجَّرِ فِي الْعِمَارَةِ فَهُوَ مُسْتَشَى لِمَصْلَحَةِ بَقَاءِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ بَقَاءَ الْعَيْنِ بِسَبَبِ عِمَارَتِهَا وَالشَّارِعُ نَاطِقٌ لِبَقَاءِ الْعُقُودِ م. • قَوْلُهُ: (صَارَ وَكَيْلًا) أَيِ صَارَ الرَّجُلُ وَكَيْلًا وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي كَوْنِهِ، وَفِي آتِهِ وَقِيَ قَالَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ: لَا فِي اسْتِحْفَاطِهِ أَيِ عَمْرٍو ش. • قَوْلُهُ: (لَا فِي اسْتِحْفَاطِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْذِرِ إِلَى الْمَفْعُولِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الإقرار)

هو لغة الإثبات من قَوِّ ثَبِتَ، وشرعا إخبار خاص عن حق سابق على المخبر فإن كان له على غيره فدعوى، أو لغيره على غيره فشهادة أما العام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الفتوى وأصله قبل الإجماع: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ لَكَ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ (النساء: ١٣٠) قال المفسرون شهادة المرء على نفسه هي الإقرار وخبر الشيخين: «اغذ يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» وأركائه أربعة مُقَرٌّ ومَقْرٌ له وبه وصيغته. إنما (بصغ) الإقرار (من مطلق)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإقرار

• فؤد: (هو لغة) إلى قوله: ولو أقر بشيء في المعنى إلا قوله: خاص وقوله: كالإمام إلى، ولو بجناية وإلى قوله: كما رجحه الأذرع في النهاية إلا قوله: أو السفه إلى وسيعلم وقوله: قيل إلى المتن وقوله: ولا خلاف فيه إلى وهي. • فؤد: (وشرها إخبار خاص. إلخ) يرد عليه إقرار الإمام، أو نائبه، أو ولي المخجور عليه والجواب أن الإمام نائب عن المسلمين وولي المخجور عليه نائب عنه فكان الإقرار صلد ممن عليه الحق و. • فؤد: (على المخبر) أي لغيره. اه. ع ش. • فؤد: (فإن كان) أي الإخبار الخاص عن حق سابق. • فؤد: (أو لغيره على غيره) أي بشرطه. اه. رشيد. • فؤد: (أما العام) بأن اقتضى أمرا غير مختص بواحد. • فؤد: (عن محسوس) أي أمر مسموع. اه. كزدي. • فؤد: (وعن حكم شرعي) أي عن أمر مشروع. اه. ع ش. • فؤد: (فهو الفتوى) عبارة النهاية فإن كان فيه إزام فحكم والآفتوى اه قال الرشيد في قوله: م فإن كان فيه إزام فحكم في كوني يقتضي شرعا عاما نظرا ظاهرا ولهذا لم يذكره غيره في التفسير في كوني الحكم إخبارا نظرا أيضا إذ الظاهر أنه إنشاء كصيغ العقود. اه. • فؤد: (اغذ يا أنيس) هو أنيس بن الضحاك الأسلمي مغدود في الشاميين وهم من قال إنه أنيس بن أبي مرثد فإنه غتوي وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لأنس بن مالك لكونه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإقرار

• فؤد: (وعن حكم شرعي) عطف على عن محسوس فهل يشمل يلزم زيدا كذا في جواب هل يلزم زيدا كذا وجوابه أنه يشمل لأن هذا الحكم لا يختص به، وإن فرض أن متعلقه لم يتحقق إلا فيه لأنه لو تحقق في غيره ثبت له هذا الحكم. • فؤد: (وأركائه أربعة. إلخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم أو شاهد وقد ينظر فيه بأنه لو توقف تحقق الإقرار على ذلك لزم أنه لو أقر خاليا بحيث لا يسمعه إلا الله

التصرف) أي المكلّف الرشيد كالإمام في مال بيت المال، أو السفه المُلحق به، ولو بجناية وقفت منه حال صباه أو مجنونه وسيلّم من آخر الباب اشتراط أن لا يُكذّبه الجس ولا الشرع ومما يأتي قريتا اشتراط الاختيار، ولو أقر بشيء وأنه مختار فيه لم تُقبل بيّته بأنه كان مُكرّها إلا إن ثبت أنه كان مُكرّها حتى على إقراره بأنه مختار كما يأتي وممّا أن طلب البيع إقرارًا بالملك والعارية والإجارة إقرارًا بملك المنفعة لكن تعيينها إلى المُقر كما هو ظاهر. (إفراز)

صغيرًا حيثيذ. انتهى. من مختصر شرح مُسلم للتواري للطيب بن عفيف الدين الشهير بيا مخزّمة البغلي. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (أي المكلّف الرشيد) المراد غير المخجور عليه فلا يرّد السكران المُتعدّي ولا الفاسق ولا من بذر بعد رشده ولم يُحجز عليه. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (كالإمام) أي: والولي بالنسبة لما يُمكنه إنشاؤه في مال مولى اه. نهاية قال ع. ش. قوله: م. بالنسبة لما يُمكنه. إلخ كان أقر بشيء شئًا اشتراه ولمنه باقٍ للبائع، أو أنه باع هذا من مال الطفل على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو أقر على مولى بأنه اتلف مالا مثلاً، فلا يصح إقراره بذلك ولَمَن اتلف الصبي ماله أن يدعي على الصبي ويُقيم وليه شاهدًا ويُقيم آخر، أو يخلف مع الولي، ولو لم يتيسر له ذلك جاز للولي الدفع باطنًا ومع ذلك لو ظهر الأمر، ولو بعد بلوغه رجّع عليه به ثم قضية قوله لما يُمكنه إنشاؤه أنه لا يصح إقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شيء من أمواله قبل بلوغه ورشده. اه. ٥. فؤد: (أو السفه) عطف على الرشيد. ٥. فؤد: (المُلحق به) أي: بالرشيد. اه. سم، وهو السفه المُهمل الذي مرّ في الحجر. اه. كزدي. ٥. فؤد: (ولو بجناية. إلخ) غاية راجعة إلى المتن عبارة المُعني والروض مع شرحه، ولو أقر الرشيد بإنلافه مالا في صغرهِ قبل كما لو قامت به بيّته ومحلّه كما يحلّه البلقيني إذا لم يكن على وجه يُسقط عن المخجور عليه فإن كان كذلك كالمُفترض، فلا يؤاخذ به. اه. ٥. فؤد: (منه) أي: من مُطلق التصرف. ٥. فؤد: (أن لا يُكذّبه الجس) احتراز عن نحو إقرار المرأة بصدائها عقب ثبوته. ٥. فؤد: (ولا الشرع) احتراز عن نحو داري، أو ملكي لزيد. اه. سم. ٥. فؤد: (ومما يأتي قريتا) أي: وسيلّم مما يأتي. إلخ يعني قول المُصنّف ولا يصح إقرار مُكرّو. ٥. فؤد: (وأنه. إلخ) أي: وبأنه مختار في ذلك الإفراز قال ع. ش. أي وذكر أنه. إلخ. اه. ٥. فؤد: (كما يأتي) أي: في شرح ولا يصح إقرار مُكرّو. ٥. فؤد: (وممّا) أي: في باب الصلح. ٥. فؤد: (والعارية. إلخ) عطف على البيع. اه. ع. ش. ٥. فؤد: (تعيينها) أي: تعيين المنفعة المُقر بها بطلب العارية، أو الإجارة ولعل المراد تعيين جهة

تعالى ثم بعد مدّة تبين أنه أقرّ خاليًا في يوم كذا لم يعتد بهذا الإفراز، ولو لم يكن للمقرّ له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعًا لعدم وجود ركنيه المذكور، والظاهر أن ذلك ممنوع قطعًا فليُتأمل. ٥. فؤد: (المُلحق به) أي بالرشيد. ٥. فؤد: (أن لا يُكذّبه الجس) احتراز عن نحو إقرار المرأة بصدائها عقب ثبوته وقوله: ولا الشرع احتراز عن نحو داري، أو ملكي لزيد. ٥. فؤد: (لَم قبل بيّته) معناه لم يثبت إقراره بالبيّة إلا إن شهدت بأنه كان مُكرّها حتى على إقراره بأنه مختار بدليل

الصبي) وإن راقق وأذن له ولج (والمجنون) والمُعْمَى عليه وكُلٌّ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بما يُعْمَرُ به (لاخ) ليشقو قلوبهم قيل الأولى التفرغ بالفاء. اهـ. وفيه نظر إذ لا حصر فيما قبله ومفهوم المجرور ضعيف. (فإن ادعى) الصبي أو الصبيّة (البلوغ بالاحتلام) أي نزول المنى بمقطعة، أو نوما والصبيّة البلوغ بالحيض (مع الإمكان) بأن تبلغ تسع سنين فمترية تقريبا (صدق) لأنه لا يُعرف إلا من جهته ولا ينافيه إمكان البيّنة على الحيض؛ لأنه مع ذلك عسر كما يأتي (ولا يحلف) إن خوصم؛ لأنه إن صدق لم يحتج إلى يمين وإلا فالصبي لا يحلف وإنما توقف عليها إعطاء غاز ادعى الاحتلام قبل انقضاء الحرب فأنكره أمير الجيش؛

المنفعة وقدرها. فود: (والمُعْمَى عليه) إلى المني في المُغْنِي. فود: (بما يُعْمَرُ به) كشرّب دواء وإكراه على شرب خمر. اهـ. مُغْنِي. فود: (إذ لا حصر. إلخ) أي: دال حصر كأنما قال سم على حنج هذا لا يمنع الأوليّة ومفهوم المجرور، وإن ضَعُف يُعْتَدُ به. اهـ. والمراد بالمجرور قول المُصَنِّف مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ. اهـ. ع ش. فود: (فإن ادعى الصبي. إلخ) أي: ليصح إقراره، أو ليتصرف في أمواله. اهـ. ع ش. فود: (الصبي) إلى قول المتن: (وإن اذاه) في المُغْنِي إلا قوله: (ولا ينافيه) إلى المتن وقوله: (احتياطاً) إلى (وإذا).

فود: (سبي) (مع الإمكان صدق) ويظهر أنه لا بُدَّ من المصادقة في سب الإمكان، أو ثبوته بالبيّنة. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فود: (بأن بلغ. . إلخ) عبارة النهاية والمُغْنِي بأن كان في سب يُحْتَمَلُ البلوغ وقد مرّ بيان رَمَنَ الإمكان في الحيض والحجر. اهـ. قال ع ش، وهو تسع سنين تخديدية في خروج المنى وتقريبية في الحيض ولا بُدَّ في ثبوت ذلك من بيّنة عليه. اهـ. أي: أو مصادقة كما مرّ آنفاً عن السَيِّدِ عَمَرَ. فود: (لأنه) أي: إثبات الحيض بالبيّنة. فود: (مع ذلك. إلخ) أي: إنكان، وفي تقريب هذا الدليل نظر. فود: (إن خوصم. إلخ) عبارة المُغْنِي، وإن فرض ذلك في خصومة وادعى خصمه صباه ليفسد معامَلته؛ لأنه إن كان صادقاً، فلا حاجة إلى اليمين وإلا فلا فائدة فيها؛ لأن يمين الصبي غير مُتَعَدَّة. اهـ. فود: (عليها) أي: اليمين. فود: (إعطاء غاز) من المضدر المضاف إلى مفعوله. فود: (ادعى) أي: بعد القطع بلوغه كما يأتي. فود: (قبل انقضاء. إلخ) مُتَمَلِّقٌ بالاحتلام.

قوله كما يأتي إشارة إلى قوله الآتي لم تُسمَعْ دَعْوَاهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ أَكْرَهَ عَلَى الإفراء بالطواعية اهـ. وسَيَّاتِي قوله وإذا فصل دَعْوَى الإكراه صدق فيها إن بُشِّرَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ إلخ، وفي الباب ثم لا تُسمَعْ دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَكْرَهَ عَلَى الإفراء بالاختيار إلا ببيّنة اهـ. فود: (إذ لا حصر. إلخ) هذا لا يمنع الأوليّة ومفهوم المجرور، وإن ضَعُف يُعْتَدُ به. فود: (ولا ينافيه إمكان البيّنة. إلخ) قد يفهم من هذا الصنيع عدم إمكان البيّنة على الاحتلام لكن قد يقتضي ما يأتي عن الأنوار خلافه إذ يشترط في السنّ التعرض له فلو لم تُمكن البيّنة بالاحتلام لزم عدم قبولها إذا لم يُعَيَّنْ نوعه؛ لأنها إما أن تزيد السن وهي لا تُقبل فيه بدون بيان والفرض أنها لم تُبَيَّنْ، أو الاحتلام وهي لا تُقبل فيه على هذا التقدير. فود: (وإنما توقف عليها) أي على اليمين ش.

لأنه لا يلزم من تحليفه المحذور السابق وإثبات اسم ولدي مُرتزقي طلبه احتياطاً لِمَالِ الْغَنِيمةِ
ولأنه لا خصم هنا يَعرِفُ بَعْدَ صِحِّهِ يمينه وإذا لم يحلف فبَلَّغَ مَبْلَغاً يَقْطَعُ بِلُوغِهِ لم يحلف
لانتهاهِ الْخُصُومَةِ بِقَبُولِ قَوْلِهِ أَوَّلًا، فلا تَنْقُضُهُ (وَإِنْ ادَّعَاهُ بِالسَّنِّ طَوِيلٌ بَيِّنَةٌ) وَإِنْ كَانَ غَرِيْبًا لَا
يُعرِفُ لِسهولة إقامتها في الجُمْلَةِ ويُسْتَرْطُ فيه إذا تَعَرَّضَتْ لِلسَّنِّ أَنْ تُبَيِّنَهُ للاختلاف فيه نعم لا
يُحْدِثُ الإِطْلَاقُ من فقيه موافقٍ لِلْحَاكِمِ في مذهبه؛ لأنَّ هذا ظاهرٌ لا اشتباه ولا خلاف فيه عندنا
وبه يُفَرَّقُ بين هذا ونظائره الآتية في الدعاوى

• فَوَدَّ: (لأنه لا يلزم. إلخ) أي لأنَّ الْفَرَضَ بِلُوغِهِ حِينَ التَّحْلِيفِ إِذْ صَوَّرَهُ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ بِالْبَلِّغِ بَعْدَ انْقِضَاءِ
الْحَرْبِ مُدَّعٍ أَنَّهُ كَانَ بِالْعَمَلِ قَبْلَ انْقِضَائِهَا قَيِّحُفٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَنَّهُ كَانَ بِالْعَمَلِ حَيِّثُذٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي
شَرْحِ الرُّوْضِ سَمِ عَلَى حَجِّ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَأَثْبَاتُ اسْمِ). إلخ) عَطَفَ عَلَى إِعْطَاءِ غَازٍ. اه. ع.
ش. • فَوَدَّ: (لَا خَصْمَ هُنَا) أَي: فِي دَعْوَى وَلَدِ الْمُرْتَزَقِي الْإِحْتِلَامِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْغَازِي أَيْضًا.
• فَوَدَّ: (وَإِذَا لَمْ يَحْلِفْ) أَي: مُدَّعِي الْبَلُّوغِ بِمَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (لِانْتِهَاءِ الْخُصُومَةِ بِقَبُولِ قَوْلِهِ أَوَّلًا) أَي:
وَقَدْ خُصِمَ بِمَا يَمِينٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَعَتْ الْخُصُومَةُ فِي زَمَنِ يَقْطَعُ بِلُوغِهِ فِيهِ فَادَّعَى أَنَّ
تَصَرُّفَهُ وَقَعَ فِي الصَّبَا حَلْفٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيُسْتَرْطُ فِيهِ) أَي: فِي إِقَامَتِهَا. اه.
سم. • فَوَدَّ: (إِذَا تَعَرَّضَتْ. إلخ) قَدْ يَهْتَمُّ أَنَّهُ لَا يُسْتَرْطُ هُنَا تَعَرَّضَ الْبَيِّنَةُ لِلسَّنِّ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ عِبَارَةِ
الْنَهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَلَا بُدَّ فِي بَيِّنَةِ السَّنِّ بَيَانُ قَدْرِهِ. اه. • فَوَدَّ: (أَنْ تُبَيِّنَهُ) أَي: الْبَيِّنَةُ قَدْرَ السَّنِّ.
• فَوَدَّ: (لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ) لَا يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَى أَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَيُحْتَمَلُ
أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَخْفَى فِي التَّحْلِيلِ أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَظُنُّ كِفَايَةَ دُونَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ لَأَنَّا نَقُولُ مِنْهُمْ مَنْ
ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. اه. سم، وفي تَقْرِيبِ هَذَا الْجَوَابِ تَأْمُلْ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا يَنْغَدُ
الإِطْلَاقُ) أَي: بَانَ شَهِدَ بَأَنَّهُ بِالْبَلِّغِ بِالسَّنِّ وَسَكَتَ عَنْ بَيَانِ قَدْرِهِ. • فَوَدَّ: (مُوَافِقٌ لِلْحَاكِمِ فِي مَذْهَبِهِ)
يَتَّبِعِي، أَوْ حَقَنِي وَالْحَاكِمُ شَافِعِي؛ لِأَنَّ السَّنَّ عِنْدَ الْحَقَنِيِّ أَكْثَرُ مِنْهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ قِيلَزَمُ مِنْ وُجُودِهِ عِنْدَ
الْحَقَنِيِّ وَجُودُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فَالشَّاهِدُ الْفَقِيهَ الْحَقَنِيُّ سَوَاءٌ أَرَادَ السَّنَّ عِنْدَهُ، أَوْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَثْبُتُ
الْمَطْلُوبُ سَمِ عَلَى حَجِّ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لَآنَ هَذَا) أَي: سَبْنُ الْبَلُّوغِ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَي:

• فَوَدَّ: (لأنه لا يلزم من تحليفه المحذور) أي لأنَّ الْفَرَضَ بِلُوغِهِ حِينَ التَّحْلِيفِ إِذْ صَوَّرَهُ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ
بِالْبَلِّغِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ مُدَّعٍ أَنَّهُ كَانَ بِالْعَمَلِ قَبْلَ انْقِضَائِهَا قَيِّحُفٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بِالْعَمَلِ حَيِّثُذٍ
كَمَا صَوَّرَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (وَأَثْبَاتُ اسْمِ) عَطَفَ عَلَى إِعْطَاءِ ش. • فَوَدَّ: (وَيُسْتَرْطُ فِيهِ) أَي
إِقَامَتِهَا ش. • فَوَدَّ: (لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ) لَا يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا إِنْ كَانَ ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَى أَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَخْفَى فِي التَّحْلِيلِ أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَظُنُّ كِفَايَةَ دُونَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ؛ لَأَنَّا
نَقُولُ: مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا يَنْغَدُ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر.
• فَوَدَّ: (مُوَافِقٌ لِلْحَاكِمِ فِي مَذْهَبِهِ) يَتَّبِعِي أَوْ حَقَنِي، وَالْحَاكِمُ شَافِعِي؛ لِأَنَّ السَّنَّ عِنْدَ الْحَقَنِيِّ أَكْثَرُ مِنْهُ

وهي رجلان نعم إن شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قيلَ وثبتَ بهنَّ الشَّيْنُ تبعًا كما هو ظاهرٌ وخرج بالاحتلام والشَّيْنُ ما لو ادَّعاه وأطلقَ فيُستفسرُ كما رجَّحه الأذرعِي فَإِنْ تَعَذَّرَ استفساره أثبَحَ العملَ بأصلِ الصِّبَا وقد يعارضُ ما رجَّحه قولُ الأنوارِ لو شهدا ببلوغه ولم يُعيَّنا نوعه قِيلَا إلا أَنَّ يَفْرُقُ بَأَنَّ عَدَالَتَهُمَا مع خَيْرَتِهِمَا إِذْ لَا بُدَّ مِنْهَا قَاضِيَةً بِأَنَّهُمَا تَحَقَّقَا أَحَدُ نَوْعَيْهِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ بِهِ وَإِنَّمَا يُتَّجِهُ بَعْضُ الْأَتْجَاهِ إِنْ كَانَا فَقِيهَيْنِ مُوَافِقَيْنِ لِمَذْهَبِ الْحُكْمِ فِي الْبُلُوغِ وَمَعَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِفْسَارِهِمَا وَيَفْرُقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا قَدَّمْتُهُ فِي الشَّيْنِ بِأَنَّ الْإِبْهَامَ هُنَا أَقْوَى. (وَالشَّفِيهِ وَالْمُفْلِسُ سَبَقَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ هُمَا) فِي بَابَيْهِمَا (وَيُقْبَلُ إِقْرَانُ الْمُفْلِسِ بِالنِّكَاحِ وَالْمُكَاتِبِ مُطْلَقًا وَ (الرَّقِيقُ بِمَوْجِبِ) بِكْسَرِ الْجِيمِ (عُقُوبَةٍ) كَرْنَا وَقَوْدٌ وَشُرْبُ خَمْرٍ وَسَرَقَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ لِيَعْدِ التُّهْمَةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ التُّفُوسَ مَجْبُولَةٌ عَلَى الْفَرَقَةِ مِنَ التُّزْلِمِ مَا أَمَكْنَهَا، وَلَوْ غَفَا

بِالتَّعْلِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: الْبَيْتَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (تَبَعًا) أَيِ: لِلْوِلَادَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ ادَّعَاهُ) أَيِ: لِبُلُوغِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ) وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى التَّنْذِيرِ إِذَا الْأَوْجَهُ الْقَبُولُ مُطْلَقًا. اهـ. نِهَآيَةُ أَيِ فُسْرِهِ أَمْ لَا عِشْرَةَ سَمِ وَالْأَوْجَهُ حَمْلُ مَا رَجَّحَهُ عَلَى التَّنْذِيرِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِسْتِفْسَارُ حَكِيمٌ يَبْلُوغُهُ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِسْتِفْسَارُ حَكِيمٌ يَبْلُوغُهُ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. ٥. قَوْلُهُ: (أَثْبَحَ الْعَمَلُ بِأَصْلِ الصِّبَا) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَسَمِ خِلَافَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا رَجَّحَهُ) أَيِ: الْأَذْرَعِيُّ. ٥. قَوْلُهُ: (قَوْلُ الْأَنْوَارِ. إِنْخَ) اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ) أَيِ: بَيْنَ الدَّعْوَى الْمُطْلَقَةِ وَالشَّهَادَةِ الْمُطْلَقَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَدَايَتَهُمَا. إِنْخَ) هَذَا الْفَرْقُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. اهـ. نِهَآيَةُ قَالَ ع ش لَمْ يُبَيِّنْ مَرَّةً وَجْهَ الرَّدِّ لِلْفَرْقِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْفَرْقَ ظَاهِرٌ قَوِيٌّ فِي نَفْسِهِ. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (أَخَذَ نَوْعَيْهِ) أَيِ: مِنَ الشَّيْنِ وَالْإِحْتِلَامِ. اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُتَّجِهُ) أَيِ: قَوْلُ الْأَنْوَارِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ: الْإِتِّجَاهِ الْمَذْكُورِ. ٥. قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ: بَيْنَ مُطْلَقِ الْبُلُوغِ حَيْثُ يَجِبُ اسْتِفْسَارُهَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَا قَدَّمْتُهُ. إِنْخَ) أَيِ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ لَا يَتَعَدَّى الْإِطْلَاقُ. إِنْخَ. ٥. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْبُلُوغِ الْمُطْلَقِ. ٥. قَوْلُهُ: (بِكْسَرِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَإِنْ أَقْرَأَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ) أَيِ: وَأَمَّا الْمَالُ فَيُثَبِّتُ فِي ذِمَّتِهِ تَالِفًا كَانَ، أَوْ بَاقِيًا كَمَا يَأْتِي. اهـ. ع ش عِبَارَةٌ سَمِ قَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ ثُبُوتِ الْقَطْعِ دَعْوَى الْمَلِكِ بِالْمَالِ وَإِبَاتٍ أَخْذِهِ وَالرَّقِيقُ لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ وَصَارَ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُغْتَصَرٌ وَقَدْ يُجَابُ بِتَضْوِيرِ الْقَطْعِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ بَاقِيًا فَادَّعَى بِهِ الْمَالِكُ وَاثْبَتَ أَخْذَهُ وَيَكْفِي فِي إِبَاتِ الْأَخْذِ إِقْرَارُ

عَنْدَ الشَّافِعِيِّ، فَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ عِنْدَ الْحَقْفِيِّ وَجُودُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، فَالشَّاهِدُ الْفَقِيهَ الْحَقْفِيَّ سَوَاءً أَرَادَ الشَّيْنُ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُثَبِّتُ الْمَطْلُوبَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ: الْبَيْتَةُ ش. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَيِ: مِنْ وَجْهَيْنِ فِي فَتَاوَى الْقَاضِي أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَصْدُقُ وَالْأَوْجَهُ: حَمْلُ مَا رَجَّحَهُ عَلَى التَّنْذِيرِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِسْتِفْسَارُ حَكِيمٌ يَبْلُوغُهُ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّ هَدَايَتَهُمَا إِنْخَ) قِيلَ: هَذَا الْفَرْقُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَسَرَقَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ

عن القود على مال تغلق برقنته، وإن كذبه السيد؛ لأنه وقع تبعا. (ولو أقر مأذون له في التجارة، أو غيره (بدين جنابة لا يوجب عقوبة) أي حدا، أو قودا كجنابة خطأ، أو غصب وإثلاف أو أوجبها كسرقه،)

الزقي فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال. اهـ. وقد يقال إن محل الإشكال المذكور فيما إذا أكر الزقي السرقه، وأما إذا أقر بها فلا حاجة إلى ثبوت القطع المشروط بما ذكره. هـ قود: (وإن كذبه السيد).

(فائدة): لا يصح الإفراء على الغير إلا هنا، وفي إفراء الوارث بوارث آخر قاله صاحب التفسير ويضمن مال السرقه في ذمته إن لم يصدقه السيد يتبع به إذا عتق فإن صدقه أخذ المال إن كان باقيا وإلا بيع في الجنابة إن لم ينفذ السيد وإلا يتبع بعد المقد بما زاد على قيمته إذ لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل إفراؤه به وإلا فعلى سيده؛ لأن الرقة بها المال حقه. اهـ. معني. هـ قود: (لأنه وقع) أي المال. هـ قود: (كجنابة خطأ. إلخ) مثله ما لا توجب عقوبة. هـ قود: (أو غصب. إلخ) عطف على جنابة. إلخ. هـ قود: (أو أوجبها) عطف على لا توجب عقوبة عبارة المعني

شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال وإثبات أخذه، ولهذا قال الشارح في باب السرقه ما لفظه: فعلم أن شرط القطع دعوى المالك أو وليه أو وكيله بالمال ثم ثبوت السرقه بشروطها اهـ. والزقي لا تصح الدعوى عليه إذا تلف المسروق وصار في ذمته؛ لأنه مغير، وسيأتي في الدعوى أنه لو ادعى دينا على مغير وقصد إثباته ليطالب به إذا أيسر أن ظاهر كلامهم عدم سماع هذه الدعوى، وأن الغزي اعتمده وذكرنا هناك: أن شيخنا الشهاب الرملي أفتى به وقد يجاب: بتصوير القطع بما إذا كان المسروق باقيا فادعى به المالك وأثبت أخذه، ويكفي في إثبات الأخذ إفراء الزقي فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال. قال في الثاني: وإن أقر بسرقة مال في يده قطع، وفي المال قولان أحدهما: يسلم والثاني: لا يسلم اهـ. أي: الأصح الثاني وبما إذا كان تالفا وقصد بالدعوى إثبات الأخذ، أخذ مما يأتي في الدعوى أنه بحث البلقيني صحة الدعوى بقتل خطأ أو شبه عنده على القاتل، وإن استلزم الدية مؤجلة أي مع أنه لا تسمع الدعوى بمؤجل؛ لأن القصد ثبوت القتل اهـ. وقد يستشكل أيضا بأن ثبوت السرقه بالنسبة للقطع بمجرد إفراؤه، يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله، وهو ممتنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز قرص ذلك فيما إذا وقع الإفراء بحضرة البيعة عند القاضي، على أنه سيأتي عن البلقيني عند قول المصنف في القضاء، والأظهر: أنه يفتى بعلمه أنه لو اغترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه، وإن كان إفراؤه سرا لخير: «فإن اغترفت فأرجعها» ولم يثبت بحضرة الناس اهـ. فإن قلنا بهذا جرى ذلك فيما نحن فيه، وسيأتي في السرقه ثبوت القطع بشهادة الجنبه فليأمل.

هـ قود في (سبي): (ولو أقر بدين جنابة إلخ). (فرغ): في الروض وشرجه كغيرهما أنه لو أقر المبد بعد

وَأَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَسْرُوقَ بَاقٍ فِي يَدِهِ، أَوْ يَدِ سَيِّدِهِ (فَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ) فِي ذَلِكَ، أَوْ سَكَتَ (فَتَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ) لِئَلْتَهَمَهُ فَيَتَّبِعَ بِهِ إِذَا عَتَقَ أَمَّا إِذَا صَدَّقَهُ، وَلَيْسَ مَرْهُونًا وَلَا جَانِيًا فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ وَيُبَاعُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَهْدِيَهُ السَّيِّدُ بِالْأَقْلَ مِنْ الْمَالِ وَقِيمَتِهِ وَلَا يَتَّبِعُ مَا بَقِيَ بَعْدَ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ إِذَا وَقَعَ بِالرَّقَبَةِ انْخَصَرَ فِيهَا (وَأَنْ أَقْرَبَ بَدَنَيْنِ مُعَامَلَةً) وَهُوَ مَا وَجِبَ بِرِضَا مُسْتَحَقَّهُ (لَمْ يُقْبَلْ عَلَى السَّيِّدِ) وَإِنْ صَدَّقَهُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ) بَلْ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ يَتَّبِعُ بِهِ إِذَا عَتَقَ لِتَقْصِيرِ

إِمَامًا أَوْ جَبَّ عُقُوبَةً غَيْرَ حَدٍّ، أَوْ قِصَاصٍ فَفِي تَعَلُّقِهِ بِرَقَبَتِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا لَا تَتَعَلَّقُ أَيْضًا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاحْتِرَازُهُ عَنْ ذَلِكَ الْخِلَافِ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (وَأَنْ زَعَمَ. إِنْخَ) إِنَّمَا أَخَذَهُ غَايَةً؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ بَاقِيًا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ دَيْنٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي الذِّمَّةِ. اهـ. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا صَدَّقَهُ) أَيِ: السَّيِّدِ. ٥. وَفَوَدَّ: (وَلَيْسَ) أَيِ: الرَّقِيقِ. ٥. وَفَوَدَّ: (وَلَا جَانِيًا) أَيِ: جِنَايَةً أُخْرَى وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَانِيًا، أَوْ مَرْهُونًا لَمْ يُؤْتَرِ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ فَيَقْدُمُ حَقُّ الْمُرْتَبِهِنِّ وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ انْفَكَّ الرَّهْنُ، أَوْ عَفَا الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَنْ حَقِّهِ، أَوْ بَيَّعَ فِي الْجِنَايَةِ، أَوِ الدِّينِ ثُمَّ عَادَ لِمِلْكِ السَّيِّدِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مُوَآخَذَةً لِلْسَّيِّدِ بِتَصَدِيقِهِ. اهـ. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ. إِنْخَ).

(فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ كَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَوْ أَقْرَبَ لِمَعْدٍ بَعْدَ الْعِتْقِ بِإِثْلَافٍ قَبْلَهُ لَزِمَهُ دُونَ سَيِّدِهِ وَأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ كَانَ جَنَى قَبْلَ الْعِتْقِ لَزِمَ السَّيِّدُ الْأَقْلَ مِنْ قِيمَتِهِ وَالْأَرْضُ أَهْ فَانْظُرْ هَلْ مَحَلَّ الْأَوَّلُ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُ السَّيِّدُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتِنَاقِ لَزِمَ فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ أَوْ مُغْسِرًا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِغْتِنَاقَ وَأَنَّ الْأَرْضَ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ وَمَحَلَّ الثَّانِي إِذَا كَانَ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتِنَاقِ وَإِلَّا، فَلَا عِتْقَ وَالْأَرْضُ مُتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ قَالَ م ر لَا يَتَّبِعُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا نَفَذَ الْعِتْقَ وَلَزِمَ الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَ وَكَذَا إِنْ كَانَ مُغْسِرًا لَوْ قَوَّعَ الْعِتْقَ ظَاهِرًا وَتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِالْحُرِّيَّةِ، فَلَا يُقْبَلُ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ فِي دَفْعِهَا. اهـ. وَقَالَ أَيْضًا يَتَّبِعُ أَنْ مَحَلَّ الثَّانِي مَا ذَكَرَ. انْتَهَى. اهـ. س م. ٥. فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا وَجِبَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَيَصِحُّ إِفْرَازُ الْمَرِيضِ فِي الْمُغْنِيِّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: نَعَمْ إِلَى الْمَتْنِ.

الْعِتْقِ بِإِثْلَافٍ قَبْلَهُ لَزِمَهُ دُونَ سَيِّدِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ كَانَ جَنَى قَبْلَ الْعِتْقِ لَزِمَ السَّيِّدُ الْأَقْلَ مِنْ قِيمَتِهِ وَالْأَرْضُ أَهْ. فَانْظُرْ هَلْ مَحَلَّ الْأَوَّلُ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُ السَّيِّدُ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتِنَاقِ لَزِمَ فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ، أَوْ مُغْسِرًا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِغْتِنَاقَ، وَأَنَّ الْأَرْضَ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَمَحَلَّ الثَّانِي إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتِنَاقِ، وَإِلَّا فَلَا عِتْقَ، وَالْأَرْضُ مُتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَانْظُرْ لَوْ جَهَلَ حَالَ الْإِغْتِنَاقِ هَلْ يَحْكُمُ بِفُرُودِهِ أَوْ بِرَدِّهِ هَذَا وَقَدْ قَالَ م ر: لَا يَتَّبِعُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا نَفَذَ الْعَقْدَ وَلَزِمَهُ الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مُغْسِرًا لَوْ قَوَّعَ الْعِتْقَ ظَاهِرًا وَتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِالْحُرِّيَّةِ، فَلَا يُقْبَلُ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ فِي دَفْعِهَا. اهـ. وَقَالَ أَيْضًا: يَتَّبِعُ أَنْ مَحَلَّ الثَّانِي مَا ذَكَرَهُ. اهـ.

(فَرَعَ ثَانٍ): فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيْضًا وَإِنْ أَقْرَبَ الْعَبْدُ بِمَالٍ وَكَذَّبَهُ الْأَوَّلَى وَلَمْ يُصَدِّقْهُ السَّيِّدُ اخْتَصَصُ أَيِ:

مُعَامَلَةٍ (وَيُقْبَلُ) إِفْرَاؤُهُ بِذَيْنِ التَّجَارَةِ (إِنْ كَانَ) مَأْذُونًا لَهُ فِيهَا لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يُقْبَلْ، وَإِنْ أَضَافَهُ لِرَازِمِ الْإِذْنِ لَعَجَزَهُ عَنِ الْإِنْشَاءِ حَيْثُذِ وَأَمَّا صَحْ إِفْرَاؤِ الْمُفْلِسِ عَلَى الْغُرَمَاءِ لِبَقَاءِ مَا يَبْقَى لَهُمْ فِي ذِمَّتِهِ وَالْعَبْدُ لَوْ قِيلَ فَإِنَّ حَقَّ السَّيِّدِ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ كَالْقَرْضِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّهُ قَدْ اقْتَرَضَ لِنَفْسِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ، أَوْ لِلتَّجَارَةِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْذِيَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَالُ تِجَارَةٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّ السَّيِّدَ مُتَكَبِّرٌ وَالْقَرْضُ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّجَارَةِ الَّتِي يُضْطَرُّ إِلَيْهَا التَّاجِرُ فَلَمْ يُقْبَلْ إِفْرَاؤُهُ بِهِ عَلَى السَّيِّدِ، وَلَوْ أَطْلَقَ الدَّيْنُ لَمْ يُقْبَلْ أَيْضًا أَيْ إِلَّا إِنْ اسْتَفْسَرَ وَقَسَرَ بِالتَّجَارَةِ (وَيُؤْذِي) مَا لَزِمَهُ بِنَحْوِ شِرَاءٍ صَحِيحٍ لَا فَاسِدٍ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَا يَتَنَاوَلُهُ (مَنْ كَسِبَهُ وَمَا فِي يَدِهِ) لِمَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَإِفْرَاؤُ مُبْعَضٍ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِهِ الْقِرْنُ كَالْقِرْنِ فِيمَا مَرَّ وَلِبَعْضِهِ الْحُرُّ كَالْحُرِّ فِيمَا مَرَّ نَعَمْ مُلْزِمٌ ذِمَّتُهُ فِي بَعْضِهِ الرَّقِيقِ لَا يُؤْخَرُ لِلْعِنَقِ؛ لِأَنَّ لَهُ هُنَا مَا لَا

فَوَدَّ: (وَأَمَّا صَحْ إِفْرَاؤِ الْمُفْلِسِ . الْخ) دَفَعَ بِهِ مَا يَرُدُّ عَلَى الشَّيْءِ الْأَوَّلِ وَهُوَ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِفْرَازِ مِنْ غَيْرِ الْمَأْذُونِ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ: (لَهُمْ) أَيْ: لِلْغُرَمَاءِ الَّذِينَ قَبِلَ إِفْرَاؤُهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا قَبِلَ الْحَجَرِ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ: (لَوْ قَبِلَ) أَيْ: إِفْرَاؤُهُ . فَوَدَّ: (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ الْعَبْدِ عَلَى السَّيِّدِ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ: (أَوْ لِلتَّجَارَةِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . . الْخ) هُوَ مَحْطُ الْإِسْتِشْكَالِ . فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ السَّيِّدَ . الْخ) قَضَيْتُهُ أَنْ السَّيِّدَ لَوْ اعْتَرَفَ بِهِ لَزِمَ . اهـ . رَشِيدِي وَعِبَارَةُ ع ش مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُ السَّيِّدُ عَلَى الْإِفْتِرَاضِ تَعَلَّقَ بِكَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: وَالْقَرْضُ لَيْسَ . الْخ خِلَافُهُ . اهـ . أَقُولُ بَلْ مَفْهُومُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا ذَكَرَ فِيمَا إِذَا اعْتَرَفَ السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي الْإِفْتِرَاضِ وَقَوْلُهُ: وَالْقَرْضُ لَيْسَ الْخ أَيْ فِيمَا إِذَا أَتَكَرَّرَ الْإِذْنُ فِيهِ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِنَفْسِ الْإِفْتِرَاضِ، فَلَا مُخَالَفَةَ . فَوَدَّ: (وَالْقَرْضُ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّجَارَةِ . الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اضْطُرَّ إِلَى إِفْتِرَاضٍ مَا يَضُرُّهُ عَلَى مَالِ التَّجَارَةِ كَأَن مَاتَتِ الْجِمَالُ الَّتِي تَحْمِلُ مَالِ التَّجَارَةِ وَاحْتِاجَ إِلَى مَا يَضُرُّهُ فِي أُجْرَةِ الْحَمَلِ فَاقْتَرَضَ مَا يَضُرُّهُ عَلَيْهِ أَنْ مَا اقْتَرَضَهُ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ مِنْ خِيَتٍ هُوَ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّجَارَةِ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ حَيْثُ تَعَيَّنَ الْإِفْتِرَاضُ طَرِيقًا لِذَلِكَ وَصَدَّقَهُ السَّيِّدُ عَلَيْهِ، أَوْ ثَبَّتَ بَيِّنَةً تَعَلَّقَ بِمَالِ التَّجَارَةِ لِلْعِلْمِ بِرِضَا السَّيِّدِ بِذَلِكَ قَطْعًا وَيَقِي مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا فِي التَّجَارَةِ وَاضْطُرَّ لِتَحْوِجٍ، أَوْ بَرَدٍ وَلَمْ تُنْكِنَهُ مُرَاجَعَةُ السَّيِّدِ وَالْأَقْرَبُ جَوَازُ الْإِفْتِرَاضِ حَيْثُذِ بِإِذْنِ الْقَاضِي إِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا أَشْهَدَ عَلَى الْإِفْتِرَاضِ وَيَتَعَلَّقُ مَا اقْتَرَضَهُ بِكَسْبِهِ إِنْ كَانَ كَسْبًا قَبْلَ ذَلِكَ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى السَّيِّدِ لُجُوبُهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسْبًا رَجَعَ بِهِ عَلَى السَّيِّدِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ: (أَيْ إِلَّا إِنْ اسْتَفْسَرَ . الْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر . اهـ . سَمَّ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى . فَوَدَّ: (لَا يُؤْخَرُ لِلْعِنَقِ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَالِدِهِ وَسَمَّ .

الْمَالُ أَيْ: نَفْسُهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَبَدَلَهُ إِنْ كَانَ عَيْنًا، وَلَوْ بَاقِيَةً بِذِمَّتِهِ يَنْتَجِبُ بِهِ إِذَا عَقَّقَ الْخ . فَوَدَّ: (أَيْ إِلَّا إِنْ اسْتَفْسَرَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر . فَوَدَّ: (لَا يُؤْخَرُ لِلْعِنَقِ الْخ) هَذَا بَحْثُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، فَقَالَ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّزِيمَ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّجْزِ الرَّقِيقِ، وَلَا يَمْلِكُ لَهُ الْآنَ فَيَنْتَجِبُ النَّاحِيزُ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا

بخلافه فيما مرَّ. (وبصَحَّ إقرارُ المريضِ مرضَ الموتِ لأجنبيٍّ) بعينٍ، أو ذَنْبٍ فيُخْرَجُ من رأسِ المالِ إجماعاً على ما قيل نعم للوارثِ تحليفُه على الاستحقاقِ فيما يظهرُ خلافاً للفقَّالِ ويُؤَيِّدُ ما ذكرته قولهم تتَوَجَّهَ اليمينُ في كُلِّ دَعْوَى لو أَقْرَ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَتْهُ وما يَأْتِي في الوارثِ وَكُونُ الثُّمَّةِ فيه أقوى لا يُنافي تَوَجُّهَ اليمينِ (وكذا) بصَحَّ إقرارُه (لِلْوَارِثِ) حالَ الموتِ بمالٍ ومنه إقرارُها بِقَبْضِ صداقِها وإقرارُ مَنْ لا يَرْتَهُ إِلَّا بَيْتُ الْمَالِ لِمُسْلِمٍ، ولو أَقْرَ له بنحوِ هَبَةٍ مع قَبْضِ فِي الصُّحَّةِ قَبْلَ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الصُّحَّةِ، أو قال في عَيْنٍ عَرِفَ أَنَّهَا مِلْكُهُ هَذِهِ مِلْكُ لِيُورِثَنِي نَزَلَ على حالَةِ الْمَرَضِ كما يَأْتِي (على المذهبِ)

• فَوُدَّ: (فيما مرَّ) أي: في مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ مِنْ أَنَّ الرَّقِيقَ لَوْ اشْتَرَى مَثَلًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِذِمَّتِهِ وَلَا يُطَالَبُ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْعِتْقِ لِكُلِّهِ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (بعينٍ) إلى قوله: وفي الجواهرِ في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَلَهَا طَلَبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ. • فَوُدَّ: (بعينٍ) أي: غيرِ مَعْرُوفَةٍ بِالْمَقْرُ لِمَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمَعْرُوفَةَ بِهِ يَنْزِلُ الْإِفْرَارُ بِهَا عَلَى حَالَةِ الْمَرَضِ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (على ما قيلِ) حِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ. اه. قَوْلُهُ: نَعَمْ لِلْوَارِثِ. (إِلْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (تَخْلِيْفُهُ) أي: الْمَقْرُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ أَيِ الْمَقْرُ لَهُ خَلَفَ أَيِ الْوَارِثِ وَبَطَلَ الْإِفْرَارُ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ. اه. نِهَايَةُ. • فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلْفَقَّالِ) أَي: وَوِفَاقًا لِلْأَنْدَرَعِيِّ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْمُزْجِدُ فِي تَجْرِيدهِ هَذَا وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِمَا قَالَه الشَّارِحُ تَبَعًا لِلْأَنْدَرَعِيِّ. اه. سَم. • فَوُدَّ: (لَزِمَتْهُ) أَي: الدَّعْوَى يَغْنِي أَنْ كُلُّ مَا ادَّعَى بِهِ عَلَيْهِ لَوْ أَقْرَ بِهِ لَزِمَهُ إِذَا اتَّكَرَهَ تَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ. • فَوُدَّ: (وَمَا يَأْتِي) أَي: فِي قَوْلِهِ: لَاتَهُ. انْتَهَى. (إِلْخ) قَالَ ع. ش. وَالصَّوَابُ أَيِ قَوْلُهُ: وَلِيقِيَةِ الْوَرْتَةِ. (إِلْخ) • فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْوَارِثِ أَيِ فِي الْإِفْرَارِ لَهُ. • فَوُدَّ: (لَا يُنَافِي. (إِلْخ)؛ لِأَنَّ الثُّمَّةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْأَجْنَبِيِّ كَافِيَةٌ فِي تَوَجُّهِهَا. • فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنْ الْإِفْرَارِ لِيُورِثَ (إِلْخ) ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِفْرَارٌ إِلَى، وَلَوْ أَقْرَ. • فَوُدَّ: (وَالْإِفْرَارُ. (إِلْخ) أَيِ فِي الْمَرَضِ، أَوْ غَيْرِهِ. اه. ع. ش. وَهَذَا فِي الْإِفْرَارِ بِالَّذِينَ عَلَى إِطْلَافِهِ، وَأَمَّا فِي الْعَيْنِ فِي الْمَرَضِ فَتَقَدَّمَ مِنْهُ تَقْيِيدُهَا بِأَنْ تَكُونَ مَعْرُوفَةً بِالْمَقْرُ وَيَأْتِي عَنْ الرَّشِيدِيِّ وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدُ الْإِطْلَاقَ هُنَا أَيْضًا فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. • فَوُدَّ: (فِي الصُّحَّةِ) مُرَادُ اللَّفْظِ مَقُولٌ لَمْ يَقُلْ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ أَقْرَ لَهُ) أَيِ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لِلْوَارِثِ. • فَوُدَّ: (أَوْ قَالَ) أَيِ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ فِي عَيْنٍ. (إِلْخ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَقْرَ بِالْعَيْنِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِي الصُّحَّةِ فَتَسَلَّمَ لِلْمَقْرُ لَهُ لِاحْتِمَالِ بَيْعِهَا لَهُ، أَوْ هَبَتِهَا مَعَ إِقْبَاضِهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ التَّمْلِيكِ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (نُزِّلَ عَلَى حَالَةِ الْمَرَضِ) أَيِ عَلَى التَّبَرُّعِ فِي حَالَةِ الْمَرَضِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَةِ الْوَرْتَةِ وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِفْرَارِ بِالْعَيْنِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْمَقْرُ فِي حَالَةِ الْمَرَضِ مَا لَوْ أَقْرَ بِهَا

الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ اعْتَمَدَ وَجُوبَ تَأْخِيرِ الْمُطَالَبَةِ إِلَى الْعِتْقِ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ لِلْوَارِثِ تَخْلِيْفُهُ) أَي: تَخْلِيْفُ الْمَقْرُ لَهُ خِلَافًا لِلْفَقَّالِ أَي: وَوِفَاقًا لِلْأَنْدَرَعِيِّ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْمُزْجِدُ فِي تَجْرِيدهِ هَذَا وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِمَا قَالَه الشَّارِحُ تَبَعًا لِلْأَنْدَرَعِيِّ. • فَوُدَّ: (نُزِّلَ عَلَى حَالَةِ الْمَرَضِ) اعْتَمَدَ م. ر.

وإن كذبه ببقية الورثة، أو بعضهم انتهى إلى حالة يُصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه واختار جعفر عدم قبوله إن اتهم لفساد الزمان، بل قد تُقطع القرائن بكذبه قال الأذرعى، فلا ينبغي لمن يخشى الله أن يقضي، أو يُفتي بالصحة ولا شك فيه إذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح جعفر بالحرمة حيثيذ وأنه لا يحل للمقر له أخذه وليقضية الورثة تحليفه أنه أقروا له بحق لازم يلزمه الإقرار به فإن نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين بإسقاطهم كما صرح به جعفر فلهم طلبها بعد ذلك ويصح إقراره لوارثه بنحو نكاح، أو عقوبة جزماً وإن أفضى إلى مال، وفي الجواهر هنا فيما لو كان للمريض دين على وارثه ضمن به أجنبي فآقر بقبضه من الوارث وعكسه ما هو مبني على ضعيف، وهو عدم صحة الإقرار للوارث فقطه بعضهم مبني على

في الصحة فتسلم للمقر له لاحتimal بينهما له، أو هيئها منه مع إقباضها، أو غير ذلك من طرق التملك.
 اه. ع ش. ٥. فود: (وإن كذبه. إلخ) أي: المريض غاية لقوله: وكذا يصح إقراره لوارثه بمال على المذهب. ٥. فود: (لأنه انتهى) إلى قوله: ولا تسقط في المضي. ٥. فود: (عدم قبوله) أي: قبول إقرار المريض مريض الموت لوارث. ٥. فود: (قد تُقطع القرائن بكذبه) هذا أول كلام الأذرعى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الأذرعى عليه قال الأذرعى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو آقر لمن لا يستغرق الإزث معه إلا بيت المال فالوجه إنضائه في هذه الأغصار لفساد بيت المال. اه. رشيدى وقوله: نعم إلخ نقله المصنف أيضاً عن الأذرعى وآقره. ٥. فود: (لمن يخشى الله أن يقضي. إلخ) أي: ولو لم يكن في البلد غيره. اه. ع ش. ٥. فود: (أن يقضي. إلخ) هلا زاد، أو يشهد بذلك. ٥. فود: (ولا شك فيه) أي: فيما قاله الأذرعى. اه. ع ش عبارة المصنف تنبيه الخلاف في الصحة، وأما التخريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جعفر منهم الفقهاء في فتاويه. اه. ٥. فود: (إذا علم بالقرائن) ولعل المراد بالعلم ما يشمل الظن الغالب. ٥. فود: (بالحرمة) أي: حرمة الإقرار. ٥. فود: (حيثيذ) أي: حين قصد الحرمان. ٥. فود: (وأنه لا يحل) عطف على الحرمة. ٥. فود: (وأنه لا يحل للمقر له. إلخ) أي: لكن يقبل ظاهراً، ولو حكّم به القاضي نفذ حكمه. اه. ع ش عبارة الرشيدى لا يخفى أن حل الأخذ وعدمه منوط بما في نفس الأمر. اه. ٥. فود: (تخليفه) أي: الوارث المقر له. ٥. فود: (أنه) أي: على أن المورث المقر. ٥. فود: (يلزمه. إلخ) عبارة المصنف كان يلزمه. إلخ. ٥. فود: (وإن أفضى. إلخ) أي: بالغوى، أو بالموت قبل الاستيفاء. اه. مضي. ٥. فود: (وفي الجواهر. إلخ) خبر مقدم لقوله الآتي ما هو مبني. إلخ. ٥. فود: (ضمن به) أي: ضمنه به. ٥. فود: (فآقر بقبضه) أي: المريض. اه. ع ش. ٥. فود: (وهكسه) أي: كان له دين على أجنبي ضمن به وارثه فآقر بقبضه من الأجنبي. اه. سم. ٥. فود: (مبني على ضعيف) عبارة النهاية، ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به أجنبي فآقر

٥. فود: (وليقتية الورثة تخليفه إلخ) كذا شرح م ر. ٥. فود: (وهكسه) أي: كان له دين على أجنبي ضمن به وارثه فآقر بقبضه من أجنبي.

الصحيح فاعترضه بما ليس في محله. (ولو أقر في صحته بدين) لشخص (وفي مرضه) بدين (لآخر لم يقدم الأول) بل هما سواء كما لو ثبتا ببينة وكما لو ضمن بعد موته بخبر تغدى به عليه دين آخر. (ولو أقر في صحته، أو مرضه) بدين لشخص (وأقر وإرثه بعد موته) بدين (لآخر لم يقدم الأول في الأصح) لأنه خليفة مورثه، ولو أقر في مرضه بدين لزيد ثم بعين لعفرو ومات ولا مال له غيرها سلمت لعفرو. (ولا يصح إقرارا مكرره) بغير حق على الإقرار بأن ضرب ليقر كسائر تصرفاته أما مكررة على الصديق كأن ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصبح حال الضرب وبعده على إشكالي قوي فيه لا سيما إن علم أنهم لا يرفعون الضرب عنه إلا بأخذت

بقتضيه من الوارث لم يبرأ، وفي الأجنبية وجهان ذكرهما في الجواهر أو جههما براءة الأجنبية وقد نظر بعضهم في عدم براءة الوارث والنظر ظاهر إذ هذا لا يزيد على الإقرار له بدين. اه. فود: (وكما لو ضمن. إلخ) أي: لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بشرأ تغدى به وعليه دين آخر لآخر فهما متساويان. اه. كزدي. فود: (بدين لشخص) أي: أو ثبت ببينة. اه. مغني. فود: (لأنه خليفة) إلى قوله: قال في المغني وإلى قوله: فقال في النهاية. فود: (ولو أقر. إلخ) ولو أقر الوارث المشاركة في الإزيت وهما مستغرقان كزوجة وابن أقر لها بدين على أبيه وهي مصدقة له ضاربت بسبعة أثمان الدين مع أصحاب الديون قاله البلقيني، ولو ادعى إنسان على الوارث أن مورثه أوصى له بثلاث ماله مثلا وآخر بأن له عليه دينًا مستغرقًا وصدق الوارث مدعي الوصية ثم مدعي الدين المستغرق، أو بالعكس أو صدقهما معًا قدم الدين كما لو ثبتا بالبينة، ولو أمر باعقاق أخيه في الصحة عتق وورث إن لم يحجبه غيره، أو باعقاق عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق؛ لأن الإقرار إخبار لا تبرع نهاية ومغني قال الرشدي قوله: م ر وهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له أثر؛ لأنه لو ثبت دين للزوجة بالبينة لا بالإقرار فالحكم كذلك؛ لأنها كذلك لا تأخذ من دينها الذي على الزوج إلا ما يخص غيرها من الورثة ونسقط منه ما يخص إزتها كما مر في باب الزهن، فلا خصوصية للإقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ ع ش وما هو مبني على أن الإقرار في ذلك له أثر ولو صور الشارح م ر المسألة بغير المستغرقين لظهر الأثر كما لا يخفى. اه. فود: (سلمت لعفرو) أي: كتمكه؛ لأن الإقرار بالدين لا يتضمن حرجًا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع نهاية ومغني. فود: (بغير حق) إما بحق كأن أقر بشيء مجهول ولم يبيته وطولب ببيانه فامتنع فأكره على بيانه فيصبح. اه. ع ش. فود: (على الإقرار) متعلق بقول المثنى مكررة ش. اه. سم. فود: (كان ضرب ليصدق. إلخ) وظاهر جدًا أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لمن توهم جله إذا ضرب ليصدق سم على حج وظاهره، وإن كان الضرب خفيفًا، وهو ظاهر. اه. ع ش وظاهره، وإن كان هناك قرينة قوية وفيه في هذه الأغصار الفاسدة وقفة ظاهرة. فود: (فيصيح حال الضرب) وبعده ولزمه ما أقر به؛ لأنه غير مكرره إذ المكرره من

فود: (على الإقرار) متعلق بقول المثنى مكررة ش. فود: (بأن ضرب ليقر إلخ) وظاهر جدًا أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لمن توهم جله إذا ضرب ليصدق.

مثلاً. وغاية ما وجهوا به ذلك أن الصدق لم ينحصر في الإقرار لكن أطل جئت في ربه قال ابن عبيد السلام في فتاويه، ولو ادعى أنه باع كذا مثلاً مكرهاً لم تسمع دعوى الإكراه والشهادة به إلا مفصلة وإذا فصلًا وكان قد أقر في كتاب التبايع بالطوعية لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بأنه أكره على الإقرار بالطوعية. اهـ. وإذا فصل دعوى الإكراه صدق فيها إن ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو ذنن وكتفيد وتوكل به قال القفال وبسن أن لا يشهد حيث دلت قرينة على الإكراه فإن شهد كتب صورة الحال لينتفع المكره بذكر القرينة وأخذ السبكي من كلام الجرجاني حرمة الشهادة على مقيّد، أو محبوس وبه جزم الملائي فقال إن ظهرت قرائن الإكراه ثم أقر لم تجز الشهادة عليه والأوجه أنه عند ظهور تلك القرائن تقبل دعواه الإكراه سواء أكان الإقرار للظالم المكره، أو لغيره الحامل للظالم على الإكراه وتقدم بينة الإكراه على بينة اختيار، لم تقل كان مكرهاً وزال إكراهه ثم أقر. (ويشترط في المقر له) تعيينه بحيث تمكن مطالبته كما يشير إليه قوله: ليحمل هنيء كملّي مال لأحد

أكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الإقرار ولكن يكره إلزامه حتى يرجع ويقر ثانياً واستشكل المصنف قبول إقراره حال الضرب بأنه قريب من المكره ثم قال وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر وقال الأذرعى الزلاء في هذا الزمان يأتيهم من يتهم بسرقة، أو قتل، أو نحوهما فيضربونه ليقر بالحق ويرد ذلك بالإقرار بما ادّعاه خصمه والصواب أن هذا إكراه سواء أقر في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يقر بذلك لضرب ثانياً. اهـ. وهذا متعين مغني ونهاية قال ع ش قوله: م أم بعده أي سواء كان الضارب له حاكم الشرع، أو السياسة، أو غيرهما كمشايخ العرب وقوله: م وهذا أي ما ذكره الأذرعى متعين، وهو المعتمد. اهـ. قوله: (ذلك) المشار إليه قوله: فيصيح. إلخ. قوله: (في زفه) أي: التوجيه المذكور.

قوله: (والشهادة به) أي: بالإكراه. قوله: (مفصلة) أي: كل من الدعوى والشهادة. قوله: (وإذا فصلًا) أي مدعى الإكراه وشاهده. قوله: (لا على نحو ذنن) عطف على بدار ظالم. وقوله: (وكتفيد. إلخ) عطف على كحبس. إلخ. قوله: (أن لا يشهد) أي: بالإقرار. اهـ. سم. قوله: (كتب) أي: بين وفصل الشاهد إذا كان قوله: شهد على ظاهره، وأما لو كان بمعنى تحمل الشهادة فقوله كتب على ظاهره. قوله: (لينتفع المكره) بفتح الراء. قوله: (وأخذ السبكي. إلخ) معتمد. اهـ. ع ش.

قوله: (على مقيّد. إلخ) أي: على الإقرار من مقيّد، أو محبوس حال إقراره. اهـ. ع ش.

قوله: (تعيينه) إلى قوله: (فإن كان) في النهاية. قوله: (بحيث تمكن مطالبته) أي: ولو بوليّه. اهـ. سم. قوله: (كملّي مال) مثال للتعيين ع ش وسم.

قوله: (قال القفال وبسن أن لا يشهد) أي: بالإقرار. قوله: (بحيث تمكن مطالبته) أي: ولو بوليّه.

قوله: (كملّي مال إلخ) راجع لقوله تعيينه ش.

هؤلاء العشرة بخلاف الواحد من البلد علي ألف إلا إن كانوا محصورين فيما يظهر، ولو قال واحد منهم أنا المراد ولي عليك ألف صدق المقيم بيمينه فإن كان قال لأحدهم علي ألف فليكل الدعوى عليه وتحليفه فإن حلف لتسعة فهل تنحصر الألف في العاشر فيأخذه بلا يمين، أو يحلف له أيضًا لاحتمال كذبه في حليفه للذي قبله كل مُحتمَل ثم رأيتهم قالوا في إن كان هذا الطائر غرابًا فيسائي طوائق وإلا فتبدي حُرٌّ وأشكل لو أنكر الحنث في يمين أحدهما كان اعترافًا به في الآخر فقوله: لم أحنث في يمين العبد كقوله: حنثت في يمين النسوة وعكسه وهذا ظاهر في ترجيح الأول. ولو أقر بعين لمجهول كعندي مال لا أعرف مالكة لواحد من أهل البلد نزع منه أي نزع منه ناظر بيت المال لأنه إقرار بمال ضائع وهو بيت المال ويظهر

• قوله: (فيما يظهر) وظاهر أنه في هذه الحالة لا يقبض الحاكم أنه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم إلا أن يخفى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليأتمل سم على حج. اه. ع ش. • قوله: (واحد منهم) أي: العشرة ش. اه. سم. • قوله: (صدق المقيم بيمينه) أي: أنه لم يرده بالإقرار. اه. ع ش. • قوله: (لأحدهم) أي: العشرة. • قوله: (فهل ينحصر الألف في العاشر فيأخذه بلا يمين) رجحه الرشيدي وفاقًا للشرح. • قوله: (وأشكل) ولم يبين الحال وهذا من مذخور في، ولو قال فيما إذا قال إن كان هذا إلخ وأشكل لظهر المطف. • قوله: (ولو أنكر. إلخ) مقول قالوا. • قوله: (كقوله: حنثت في يمين النسوة) أي: قبضت طوائق. • قوله: (وعكسه) أي: فيعتق العبد. • قوله: (وهذا) أي: قولهم المذكور. • قوله: (في ترجيح الأول) وهو كون العاشر يستحقه بلا يمين. اه. ع ش. • قوله: (ولو أقر بعين) إلى قوله: ولو كان في النهاية. • قوله: (بعين لمجهول) خرج بالعين الذين فالإقرار به لمجهول باطل كما مر قبلة. اه. رشدي أي بقوله: بخلاف لواحد من البلد. إلخ. • قوله: (لا أعرف مالكة لواحد. إلخ) وانظر ما وجه التقييد بواحد من أهل البلد، وليس هو في شرح الزوض أي والمغني. اه. رشدي. • قوله: (أي نزع منه ناظر. إلخ) الذي نقله شيخ الإسلام عن الروضة وأصلها أن القاضي يتولى حفظه. اه. سم. • قوله: (وهو يبيت المال) هذا ظاهر إن أيس من معرفة صاحبه سم على حج وقبيل تفسيره كما يأتي فيما لو أقر لمبهم ثم قسره. اه. ع ش.

• قوله: (إلا إن كانوا محصورين فيما يظهر) وظاهر: أنه في هذه الحالة لا يقبض الحاكم منه؛ لأنه لا يقبض مال الغائبين في الذم، اللهم إلا أن يخفى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه، وفيه نظر فليأتمل. • قوله: (ولو قال واحد منهم) أي: العشرة ش. • قوله: (نزع منه) قال في شرح الزوض: فهو إقرار صحيح بخلاف ما يأتي قريبًا من أنه لو قال: علي مال لرجل لا يكون إقرارًا لفساد الصيغة ويحتمل أن يقال: ما هنا في العين وما هناك في الذين كما يشير إليه كلامه كأصله، ثم رأيت السبكي أجاب به اه. • قوله: (أي نزع منه ناظر بيت المال) الذي نقله شيخ الإسلام عن الروضة وأصلها: أن القاضي يتولى حفظه. • قوله: (وهو يبيت المال) هذا ظاهر إن أيس من معرفة صاحبه.

أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَدْعُ، أَوْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ لِقَطْعَةٌ وَلَوْ كَانَ يَبِيدُهُ ثُلُثٌ فِي عَيْنٍ وَآخِرُ سُذُشِهَا وَآخِرُ
نِصْفِهَا فَأَقْرَبُ بِحِصَّتِهِ لَهَا أَوْ قَالَ الْعَيْنُ لَهَا دُونِي قُسِمَتْ حِصَّةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
حَذَرًا مِنَ التَّرْجِيحِ بِلَا مُرْجَحٍ وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا لَهُ أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ نَعَمْ إِنْ قَالَ
أَرَدْتُ التَّوْزِيْعَ عَلَيْهَا بِحَسَبِ حِصَّتَيْهِمَا قَبْلَ لِحْتِمَالِهِ وَلِذِي الشُّدُسِ تَحْلِيْفُهُ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ
(وَأَهْلِيَّتُهُ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّبِ بِهِ) حِشًّا، أَوْ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الْإِفْرَازَ بِدُونِهِ كَذِبٌ (فَلَوْ قَالَ) لَهُ عَلَيَّ الْأَلْفُ
الَّذِي فِي هَذَا الْكَيْسِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، أَوْ (لِهَذَا الدَّائِبَةِ عَلَيَّ كَذَا) وَأَطْلَقَ (فَلَفَقَ). أَمَّا الْأَوَّلُ
فَوَاضِحٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَيْبِ فِي هَذَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ بِأَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى لَهُ عَلَيَّ أَلْفٍ مُسْتَعْمَلٌ
فَكَانَ قَوْلُهُ فِي هَذَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ مَتَمَحُّصًا لِلرُّفْعِ فَالْفِي بِخِلَافِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى لَهُ عَلَيَّ أَلْفٍ
غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ حَيْثُ لَا عَهْدَ فَوْقَ قَوْلِهِ: الَّذِي فِي الْكَيْسِ نِيَانًا لَا رَافِعًا وَمِنْ ثَمَّ أَتَتْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
هَذَا بَيْنَ ذِكْرِ الَّذِي وَخَذْفِهِ ثَمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا نَقَلَ فَرْقًا هَذَا أَوْضَحَ مِنْهُ كَمَا يُعْرَفُ بِتَأْمُلِهِمَا ثَمَّ

• فُود: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَي مَحَلُّ التَّرْجُحِ. • فُود: (مَا لَمْ يَدْعُ. الْفَخ) فَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ لَمْ
يَتَرَجَّحْ مِنْهُ. اه. ع. ش. • فُود: (فِي عَيْنٍ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى اسْقَاطُ فِي. • فُود: (وَأَخَرُ) أَي: بِيَدِ آخَرٍ.
• فُود: (نِصْفَيْنِ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُمَا تَقْسِمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ مِلْكَيْهِمَا.
اه. سم. • فُود: (تَحْلِيْفُهُ) أَي: الْمُقَرَّبُ. • فُود: (حِشًّا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَإِنْ أَسْتَدَّهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ:
(وَيُفَرِّقُ) إِلَى (وَأَمَّا الثَّانِي). • فُود: (حِشًّا، أَوْ شَرْعًا) أَي: بِأَنَّ لَا يُكْذِبُهُ فِيهِ الْجِسُّ وَلَا الشَّرْعُ. اه. ع.
ش. عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلَهُ: حِشًّا وَشَرْعًا فَقَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِفْرَازِ بِالْمَالِ عَدَمُ تَكْذِيبِ الْجِسِّ أَوْ الشَّرْعِ فَهُوَ
كَالْإِفْرَازِ بِالنِّسَبِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ وَشَرْعًا بِالْوَاوِ قَتَائِلُهُ. اه. • فُود: (لَهُ عَلَيَّ. الْفَخ)
يَتَأَمَّلُ مُنَاسَبَتَهُ لِمَا فُرِّعَ عَلَيْهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَي فَإِنْ الْمُتَنَّى فِيهِ نَفْسُ الْمُقَرَّبِ لَا أَهْلِيَّةَ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّبِ
إِيَّاهُ. • فُود: (عَلَى الْأَلْفِ. الْفَخ) يَثَالُ لِتَكْذِيبِ الْجِسِّ وَقَوْلُهُ: أَوْ لِهَذَا الدَّائِبَةِ يَثَالُ لِتَكْذِيبِ الشَّرْعِ. اه.
ع. ش. • فُود: (وَأَطْلَقَ) أَي قَلَوَ أَضَافَهُ إِلَى مُنْجَبٍ كَالْإِفْرَازِ بِمَالٍ مِنْ وَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا صَحَّ كَمَا قَالَ
الْمَاوَزْدِيُّ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَأَسْنَى. • فُود: (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَي: الْيَسَالُ الْأَوَّلُ أَي وَجْهُ الْغَايَةِ. • فُود: (فَوَاضِحٌ)
أَي: لَا اسْتِحَالَةَ مَمْلُوكِيَّةِ الْمُقَدُّومِ. • فُود: (فَكَانَ قَوْلُهُ: فِي هَذَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ. الْفَخ) يَوْهَمُ أَنَّ وَلَا شَيْءَ
فِيهِ مِنْ كَلَامِ الْمُقَرَّبِ وَأَنَّهُ قَيْدٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) الْمَسَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: فَلَئِنْ غَيْرُ
مُسْتَعْمَلٍ. الْفَخ. • فُود: (هَذَا) أَي: فِي الْيَسَالِ الْأَوَّلِ. • فُود: (ذَكَرَ الَّذِي) أَي: إِلَى آخِرِهِ. • فُود: (هَذَا)
أَي: مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ وَكَذَا قَوْلُهُ: ثَمَّ هَذَا. • فُود: (أَوْضَحَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي نَقَلَهُ الشَّيْخُ.

• فُود: (قُسِمَتْ حِصَّتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ الْفَخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُمَا تَقْسِمُ بَيْنَهُمَا
عَلَى حَسَبِ مِلْكَيْهِمَا. • فُود: (حِشًّا أَوْ شَرْعًا) فَقَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِفْرَازِ بِالْمَالِ عَدَمُ تَكْذِيبِ الْجِسِّ أَوْ
الشَّرْعِ، فَهُوَ كَالْإِفْرَازِ بِالنِّسَبِ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ حِشًّا وَشَرْعًا: بِالْوَاوِ قَتَائِلُهُ.

هذا في نحوِّي ظاهر، وأما جزيائه في عامِّي صرف فيعيذ والذي يُتَّجه استفساره والعمل بإرادته فإن تَعَذَّر لم يُعْمَل به لاحتماله ولا قرينة، بل قرينة أصل البراءة تؤيِّد الإلغاء، وأما الثاني فلاستحالة ملكها واستحقاقها ومن ثمَّ لو كانت مُسَبَّلَةً بنحو وصيَّة، أو وقف صَحَّ لإمكانه (فإن قال) عَلَيَّ لهذه الدائبة (بسيِّئها لِمَالِكِها) كذا (وجب) لإمكانه وسببها لإثلاف بعضها، أو استيفاء منفعتها ويَحْمَلُ مَالِكُها في كلامه على مَالِكِها حال الإقرار؛ لأنه الظاهرُ فإن أَرَادَ غيرَه

هـ فَوَدَّ: (فيه) أي: في العامِّي الصَّرْفِ. هـ فَوَدَّ: (فإن تَعَذَّرَ) أي: الاستفسار. هـ فَوَدَّ: (لم يُعْمَلْ به) أي: بالِمِثَالِ الأوَّلِ مِنَ العامِّي الصَّرْفِ. هـ فَوَدَّ: (لاحتماله) أي: المِثَالِ الأوَّلِ مِنَ العامِّي الصَّرْفِ الْمُتَمَكِّنِ والمُسْتَحِيلِ. هـ فَوَدَّ: (واستحقاقها) مِنْ عَطْفِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى لَانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ اسْتِحْقَاقِهَا لِعَدَمِ قَابِلِيَّتِهَا لِلْمِلْكِ حَالًا وَمَالًا وَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا تَعَاطِي السَّبَبِ كَبَيْعٍ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ الرَّقِيقِ كَمَا سَيَأْتِي. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ. إلخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمَمْلُوكَةِ أَمَّا الْإِقْرَارُ لِخَيْلِ مُسَبَّلَةٍ فَالْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ كَالْإِقْرَارِ لِمَقْبَرَةٍ، وَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ غَلَّةٍ وَقَفٍ وَعَلَيْهَا، أَوْ وَصِيَّةٍ لَهَا وَبِهِ صَرَّحَ الرُّوَانِيُّ وَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر فَالْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ مُغْتَمَدٌ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لو كانت مُسَبَّلَةً. إلخ) لَوْ قَيَّدَ هُنَا بِجِهَةٍ غَيْرِ مُمَكِّنَةٍ فَيَنْبَغِي بُطْلَانُ الْإِقْرَارِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي الْإِقْرَارِ لِحَمْلِ هُنْدٍ نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَ التَّقْيِيدُ بِالْجِهَةِ الْغَيْرِ الْمُمَكِّنَةِ هُنَا، أَوْ هُنَاكَ فَيَنْبَغِي عَدَمُ قَبُولِهِ لِلْحُكْمِ بِصَحَّةِ الْإِقْرَارِ أَوَّلًا، فَلَا يَقْبَلُ رَفْعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِخِلَافٍ مَعَ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ بِآخِرِهِ م ر. اهـ. س م. هـ فَوَدَّ: (لهذه الدائبة) تَقْدِيرُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: أَيِ الْمَتْنِ بِسَيِّئِهَا لِمَالِكِها لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْحِزَازَةِ سَم عَلَى خِجِّ أَقُولُ وَمَعَ ذَلِكَ فَيُمْكِنُ تَوَجُّهُهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: لِمَالِكِها بَدَلٌ مِنْ لِهَذِهِ الدَّائِبَةِ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: عَلَيَّ لِهَذِهِ الدَّائِبَةِ كَانَ الدَّاعِي لَهُ إِلَى ذِكْرِ هَذَا فِي التَّصْوِيرِ مُجَارَاةً لظَاهِرِ الْمَتْنِ وَالْأَفْعَالُ الرُّوضِ كَثِيرَةٌ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ لِمَالِكِها بِسَيِّئِهَا أَلْفٌ. اهـ. عَلَى أَنَّهُ قَدْ تَوَقَّفَ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَالْإِعْرَابُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ مَاتَ إِلَى، وَلَيْسَ. هـ فَوَدَّ: (وَسَبَبِهَا الْإِتْلَافُ. إلخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. هـ فَوَدَّ: (أو استيفاء منفعتها) بِإِجَارَةٍ، أَوْ غَضَبٍ نِهَائِيٍّ وَمُغْنَى. هـ فَوَدَّ: (فإن أَرَادَ غيرَه) أَي: كَانَ قَالَ أَرَدْتَ مَنْ انْتَقَلَتْ مِنْهُ إِلَى مَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ الْآنَ، وَإِنْ طَالَتْ مُدَّةُ كَوْنِهَا فِي مِلْكٍ مَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (فإن أَرَادَ غيرَه قَبْلَ) وَلِمَالِكِها حَالًا تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ إِنْ لَمْ يَصْدُقْهُ أَخْذًا بِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ وَيُسْتَرْطُ فِي الْمَقَرَّةِ.

هـ فَوَدَّ: (فَلَا سِتِحَالَةً لِمَلِكِها أَوْ اسْتِحْقَاقِها) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: نَعَمْ لَوْ أَضَافَهُ إِلَى مُتَمَكِّنٍ كَالْإِقْرَارِ بِمَالٍ مِنْ وَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا صَحَّ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ مُسَبَّلَةً بِنَحْوِ وَصِيَّةِ إِبْنِ) لَوْ قَيَّدَ هُنَا بِجِهَةٍ غَيْرِ مُمَكِّنَةٍ، فَيَنْبَغِي بُطْلَانُ الْإِقْرَارِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي الْإِقْرَارِ لِحَمْلِ هُنْدٍ، نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَ التَّقْيِيدُ بِالْجِهَةِ الْغَيْرِ الْمُمَكِّنَةِ هُنَا أَوْ هُنَاكَ، فَيَنْبَغِي عَدَمُ قَبُولِهِ لِلْحُكْمِ بِصَحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَالْأَفْعَالُ يَقْبَلُ رَفْعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، بِخِلَافِهِ مَعَ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ بِآخِرِهِ م ر. هـ فَوَدَّ: (لهذه الدائبة) تَقْدِيرُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَيِ

قِيلَ كما لو صرّح به، ولو لم يُقَلَّ لِمَالِكِهَا لم يُحْمَلْ على مَالِكِهَا حالاً بل بِتَفْسِيرِهِ وَيُحْمَلُ بِتَفْسِيرِهِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ رَجَعَ فِيهِ لِوَارِثِهِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا إِنْتِهَاءُ الْمُقَرَّرِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رُبِطَ إِعْرَازُهُ بِمُعَيَّنٍ هُوَ هَذِهِ الدَّائِيَّةُ صَارَ الْمُقَرَّرُ لَهُ مَعْلُومًا تَبَعًا فَاكْتَفَى بِهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْبَلَدِ لِأَنَّهُا، وَإِنْ عُيِّنَتْ لَيْسَتْ سَبَبًا لِلِاسْتِحْقَاقِ فَلَمْ تَصْلُحْ لِلِاسْتِبَاعِ، وَلَوْ أَقْرَبَ بَعَيْنٍ، أَوْ ذَيْنِ لِحَرْبِيٍّ ثُمَّ اسْتَرْقَى، أَوْ بَعْدَ الرُّقَى وَأَسْنَدَهُ لِحَالَةِ الْجِرَابَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَمْ يَكُنِ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِسَيِّدِهِ أَيْ بَلْ يُوقَفُ فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَهُوَ فِيءٌ (وَإِنْ قَالَ لِيَحْمِلَ هَذَا كَذَا) عَلَيَّ، أَوْ عِنْدِي (بِارِثٍ) مِنْ نَحْوِ أَبِيهِ (أَوْ وَصِيَّةٍ) لَهُ (لَزِمَهُ) لِإِمْكَانِهِ وَالْخَصْمُ فِي ذَلِكَ وَلِيَّ الْحَمْلِ إِذَا وَضِعَ نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ.....

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُقَلَّ لِمَالِكِهَا) بَلْ قَالَ عَلَيَّ بِسَبَبِ هَذِهِ الدَّائِيَّةِ. اهـ. ع ش عبارة المُغْنِي وَمِثْلُهَا فِي سَمْعٍ شَرْحُ الْبَهْجَةِ فَإِنْ لَمْ يُقَلَّ لِمَالِكِهَا وَاقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: بِسَبَبِهَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِمَالِكِهَا فِي الْحَالِ وَلَا لِمَالِكِهَا مُطْلَقًا، بَلْ يُسْأَلُ وَيُحْكَمُ بِمَوْجِبِ بَيَانِهِ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ مَالِكِهَا كَأَنْ تَكُونَ اتَّفَقَتْ شَيْئًا عَلَى إِنْسَانٍ وَهِيَ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ اهـ. فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَ م ر. اهـ. س م. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) مَا مَرَّ. (إِلَخ) أَيْ فِي شَرْحٍ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا، وَإِنْ عُيِّنَتْ. (إِلَخ) أَيْ لِأَنَّهُ، وَإِنْ عُيِّنَتْهَا فِي إِعْرَازِهِ لَمْ يَجْعَلْهَا سَبَبًا لِلِاسْتِحْقَاقِ كَالدَّائِيَّةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِمَجَرَّدِ التَّعْرِيفِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَهَا سَبَبًا لِلِاسْتِحْقَاقِ كَالدَّائِيَّةِ يَأْتِي فِيهَا أَحْكَامُهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ اسْتَرْقَى) أَيْ الْحَرْبِيَّ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ. (إِلَخ) وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَدِينُ الْمُقَرَّرُ مُسْلِمًا فَإِنْ كَانَ حَرْبِيًّا سَقَطَ الدَّيْنُ بِاسْتِزْقَاقِ الدَّائِي لِمَا ذَكَرُوا فِي السِّيَرِ أَنَّ الْمُتَدَايِنَيْنِ الْحَرْبِيِّينِ يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِاسْتِزْقَاقِ أَحَدِهِمَا سَمْعٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش.

هـ فَوَدَّ (سَبَبٍ) أَيْ: (أَوْ وَصِيَّةٍ) أَيْ: مَقْبُولَةٍ. اهـ. نِهَآيَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، أَوْ وَصِيَّةٍ لَهُ مِنْ فُلَانٍ، أَوْ بِغَيْرِهَا وَمَا يُمَكِّنُ فِي حَقِّهِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِهِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَآيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: نَظِيرُ إِلَى الْمُثْنِ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَ. (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ إِنْ انْفَصَلَ مَيْتًا، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْإِزْثِ وَالْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا أُسْنِدَ إِلَيْهِ وَيَكُونُ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِوَرِثَةِ مَوْرِثِهِ، أَوْ وَرِثَةِ الْمَوْصِي، أَوْ لِغَيْرِهِمْ مِمَّا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، أَوْ حَيًّا لِدَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ كَمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ اسْتَحَقَّ وَكَذَا لَيْسَتْ أَشْهُرٌ فَأَكْثَرَ إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ مَا لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ فَرَأْسًا ثُمَّ إِنْ اسْتَحَقَّ بِوَصِيَّةٍ فَلَهُ الْكُلُّ، أَوْ إِزْثٌ مِنَ الْآبِ، وَهُوَ ذَكَرَ فَكَذَلِكَ،

الْمُثْنِ بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْحِزَازَةِ. هـ فَوَدَّ: (لَمْ يُحْمَلْ عَلَى مَالِكِهَا حَالًا (إِلَخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ: فَإِنْ لَمْ يُقَلَّ: لِمَالِكِهَا، بَلْ قَالَ: بِسَبَبِهَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِمَالِكِهَا فِي الْحَالِ وَلَا لِمَالِكِهَا مُطْلَقًا، بَلْ كَانَتْ فِي يَدِهِ فَاتَّفَقَتْ لِإِنْسَانٍ شَيْئًا، بَلْ يُسْأَلُ وَيُحْكَمُ بِمَوْجِبِ بَيَانِهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقْرَبَ بَعَيْنٍ أَوْ ذَيْنِ لِحَرْبِيٍّ (إِلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَدِينُ الْمُقَرَّرُ مُسْلِمًا، فَإِنْ كَانَ حَرْبِيًّا سَقَطَ الدَّيْنُ بِاسْتِزْقَاقِ الدَّائِي لِمَا ذَكَرُوا فِي السِّيَرِ أَنَّ الْمُتَدَايِنَيْنِ الْحَرْبِيِّينِ يَسْقُطُ

من حين الاستحقاق مطلقاً أو ليستة أشهر فأكثر من حين ذلك وهي فراش لم يستحق نظير ما يأتي في الوصية له. (وإن أسنده إلى جهة لا يمكن في حقه) كله على ألف أقرضنيه (فلنق) ذلك الإسناد لاستحالة دون الإقرار؛ لأنه وقع صحيحاً فلا يطل ما عقبه به، وكله على ألف من ثمن خمر أما لو قال باعني كذا بألف فالإقرار نفسه هو اللغو كباعني خمرًا بألف وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاقي جمع إلغاء الإقرار، وهو صريح كلام الروضة والمثنى وآخرين إلغاء الإسناد وصحة الإقرار وأطالوا في الانتصار له وتوهم ما في الروضة والمثنى على أنه يمكن توجيه ما فيهما بإطلاقه بأن قرينة حال المقر له ملغية للإقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره: إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة

أو أتى قلها النصف، وإن ولدت ذكرًا وأتت فهو بينهما بالسوية إذا أسنده إلى وصية وأثلاثا إن أسنده إلى إزب فاقترضت جهته ذلك فإن اقتضت السوية كولدني أم سوى بينهما في الثلث، وإن أطلق الإزب سألناه عن الجهة وعلمنا بمقتضاها فإن تعددت مراجعة المقر قال في الروضة قتبني القطع بالسوية قال الإسنوي، وهو متجه. اه. وقوله: ثم إن استحق. إلخ في النهاية مثله قال الرشيدي قوله: م ر فكذلك أي له الكل حيث كان مستغرقاً لا وارث غيره. اه. زاد ع ش وقوله: م ر، وهو متجه معتد. اه. فود: (من حين الاستحقاق) أي: سببه كالإزب والوصية. فود: (مطلقاً) أي: سواء كانت فراشاً، أو لا اه ع ش. فود: (فلغو ذلك الإسناد لاستحالة دون الإقرار) وإفاداً للمعنى والمنهج وإخلاقاً للنهاية عبارته فلغو أي الإقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به في المحرر والذي في الشرحين فيه طريقتان أصحهما القطع بالصحة والثاني على القولين في تقييد الإقرار بما يرفعه والمعتد الأول ويوجه بأن قرينة حال المقر له ملغية للإقرار له إلى آخر ما سيأتي في الشرح إلى فإن قلت: ع ش قوله: م ر والمعتد الأول هو قوله: أي الإقرار للقطع بكذبه. اه. فود: (كله على ألف من ثمن خمر) أي: قياساً عليه. فود: (باعني) أي: الحمل. فود: (وبهذا التفصيل) أي: بحمل بطلان الإقرار على تقديم المنافي وحمل بطلان الإسناد فقط على تأخيره. فود: (وهو صريح كلام الروضة والمثنى) وفي التعبير بالصراحة مبالغة والمراد أنه كالصريح ليزيد ظهوره، فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرفه المثنى عن ظاهره وحمله على أن اللاغى الإسناد فقط. اه. سم. فود: (وآخرين) أي: وإطلاق جمع آخرين. فود: (وتقديره) عبارة النهاية وتقديره بالراء بدل الدال قال ع ش أي إثبات ما

الذين باسترقاق أحدهما. فود: (وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاقي جمع إلغاء الإقرار إلخ) اغترض عليه بأن هذا الجمع غير صحيح، لما فيه من تسليم كون اللاغى الإسناد دون الإقرار اه. وأقول: هو اغتراض عجيب فأني مخذور في ذلك التسليم في الجملة، حتى يقتضي عدم صحة ذلك الجمع، فعليتك بالتأمل الصحيح، نعم قد يستشكل حمل الشارح أولاً المثنى على أن اللاغى الإسناد مع قوله: (وهو صريح) كلام الروضة والمثنى، إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الإسناد؟ والجواب أن في التعبير بالصراحة مبالغة، والمراد أنه كالصريح ليزيد ظهوره، وهذا لا ينافي إمكان

مُسْتَحِيلَةٌ بخلاف ألف من ثَمَنِ خَمْرٍ فَإِنَّهُ لَا قَرِينَةَ فِي الْمُقَرَّرِ لَهُ تَلْغِيهِ فَعَمِلَ بِهِ وَأَسْقَطَ مِنْهُ الْمُبْطِلَ وَهَذَا مَعْنَى ظَاهِرٌ يَصْخُحُ الِاسْتِمْسَاكُ بِهِ فِي الْفَرْقِ فَتَقْلِيظُ الْمُصَنَّفِ فِي فَهْمِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُخَرَّرِ أَنَّ الْإِقْرَارَ هُوَ اللَّغْوُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَتَأْتِلُهُ. وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا أَنْ يُقَرَّرَ لِقَيْنٍ عَقِبَ عَثْقِهِ بَذْنٍ، أَوْ عَيْنٍ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَنْ عَلِمَتْ جِرَائِبَتَهُ وَمِلْكُهُ قَبْلَ لِمَا مَرَّ فِيهِ بِخِلَافِ مَنْ احْتَمَلَ فِيهِ ذَلِكَ لِتَذَرَّتْهُ فَإِنْ قُلْتُ: بِأَنِّي الْحَمْلُ عَلَى الْمُشْكِكِ وَإِنْ نَذَرَ وَهَذَا يُنَافِي عَدَّهُمْ مَا ذَكَرَ مُسْتَحِيلًا شَرْعًا قُلْتُ: يُفْرَقُ بِأَنَّهُ هُنَا قَامَ مَانِعٌ بِالْمُقَرَّرِ لَهُ حَالَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ صِحَّةِ وَقُوعِ

قَالَ الْمُقَرَّرُ. اهـ. فَوَدَّ: (فَعَمِلَ بِهِ) أَي: بِالْإِقْرَارِ. هـ. فَوَدَّ: (وَأَسْقَطَ مِنْهُ الْمُبْطِلَ) أَي: قَوْلُهُ: (مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ). هـ. فَوَدَّ: (فِي الْفَرْقِ) أَي: بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ الْمُقْبِسِ وَبَيْنَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ الْخَمْرِ الْمُقْبِسِ عَلَيْهِ. هـ. فَوَدَّ: (فَتَقْلِيظُ الْمُصَنَّفِ. إلخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ سَرْدِ كَلَامِ الْمُخَرَّرِ مَا نَعْنَاهُ وَلَا يَرْتَابُ مُنْصِفٌ بِأَذْنِي تَأْمُلُ فِي احْتِمَالِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ لِمَا فَهَمَهُ التَّوَوُّيُّ، بَلْ فِي ظُهُورِهَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَالْمُحَدِّثُ عَنْهُ فِي السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لَيْسَ إِلَّا الْإِقْرَارُ وَلَا شُبْهَةٌ لِعَاقِلٍ فِي كَوْنِ ذَلِكَ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَارِ لَفْعًا لَا الْإِسْنَادَ فَقَطْ فَالْحُكْمُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى التَّوَوُّيِّ بِالْوَهْمِ فِي هَذَا الْفَهْمِ هُوَ الْوَهْمُ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا. إلخ) فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ أَنْ لَا يُكْذِبَهُ الشَّرْعُ كَالْحِسِّ. اهـ. سَمِ. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ مَجَلَّهُ) أَي: كَوْنُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا. هـ. فَوَدَّ: (قَبْلَ) أَي: قَبْلَ الْإِسْتِزْقَاقِ. هـ. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: قَبْلَ قَوْلِ الْمُثْنِ وَإِنْ قَالَ لِحَمْلٍ هُنْدٍ. هـ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: جِرَائِبَتِهِ وَمِلْكُهُ. إلخ. هـ. فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: فِي صَوْرَةِ احْتِمَالِ جِرَائِبَتِهِ وَمِلْكِهِ قَبْلَ. هـ. فَوَدَّ: (قَامَ مَانِعٌ. إلخ) لَعَلَّهُ عَدَمُ ثُبُوتِ أَهْلِيَّةِ الْإِسْتِخْقَاقِ لَهُ لَا فِي الْحَالِ وَلَا

صَرَفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ فَتَدَبَّرْ. هـ. فَوَدَّ: (فَتَقْلِيظُ الْمُصَنَّفِ فِي فَهْمِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُخَرَّرِ: أَنَّ الْإِقْرَارَ هُوَ اللَّغْوُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَتَأْتِلُهُ) أَقُولُ: عِبَارَةُ الْمُخَرَّرِ مَا نَعْنَاهُ: فَلَوْ قَالَ: لِهَذِهِ الذَّابَّةِ عَلَيَّ كَذَا فَلَعَوُ وَلَوْ قَالَ: بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا لَزِمَهُ مَا أَقْرَبَهُ وَلَوْ قَالَ: لِحَمْلٍ فَلَانَهُ كَذَا يَبَازِئُ أَوْ وَصِيَّةٌ يَلْزَمُهُ، وَإِنْ أَسْتَدَّ إِلَى جِهَةٍ لَا تُفْرَضُ فِي حَقِّهِ، فَهُوَ لَعَوُ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَقَوْلَانِ أَصْحَهُمَا الصَّحَّةُ اهـ. وَلَا يَرْتَابُ مُنْصِفٌ بِأَذْنِي تَأْمُلُ فِي احْتِمَالِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ لِمَا فَهَمَهُ التَّوَوُّيُّ، بَلْ فِي ظُهُورِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ سَابِقَ قَوْلِهِ وَإِنْ أَسْتَدَّ إِلَى جِهَةٍ لَا تُفْرَضُ فِي حَقِّهِ، فَهُوَ لَعَوُ وَلَا حَقَّهُ فِي بَيَانِ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِقْرَارِ وَمَا لَا يَلْزَمُ، وَالْمُحَدِّثُ عَنْهُ فِي السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لَيْسَ إِلَّا الْإِقْرَارُ، وَلَا شُبْهَةٌ لِعَاقِلٍ فِي كَوْنِ ذَلِكَ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: بِالْإِقْرَارِ لَعَوُ لَا الْإِسْنَادَ فَقَطْ، وَأَمَّا كَلَامُ الشَّرْحَيْنِ فَلَا يَوْجِبُ إِرَادَةَ الْمُخَرَّرِ وَمَا يُوَافِقُهُمَا لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ كَثَرَةِ مُخَالَفَتِهِ لِهَؤُلَاءِ صَرِيحًا، فَمَوَافَقَتُهُ لِهَؤُلَاءِ غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَالْحُكْمُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى التَّوَوُّيِّ بِالْوَهْمِ فِي هَذَا الْفَهْمِ هُوَ الْوَهْمُ فَتَدَبَّرْ. وَعَلَى هَذَا فَلَمَلَّ سَبَبُ إِخْرَاجِ هَذَا عَنْ تَغْيِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِمَا يَرْفَعُ لِيَذَاتِهِ، بِأَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُتَنَافِيًا فِي نَفْسِهِ، بِخِلَافِ هَذَا إِذْ لَا تَنَافِيَّ فِي الْكَلَامِ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا الْخِلَالُ لِيَكُونَ الْمُقَرَّرُ لَهُ هُنَا لَا يَضْلُحُ لِذَلِكَ السَّبَبِ فِي الْوَاقِعِ فَلْيَتَأْمَلْ. هـ. فَوَدَّ: (وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا أَنْ يُقَرَّرَ لِقَيْنٍ عَقِبَ عَثْقِهِ) فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ أَنْ لَا يُكْذِبَهُ الشَّرْعُ كَالْحِسِّ.

الملك له بكل وجه فقدوه مستحياً نظراً لذلك وثم لم يبق به مانع حالة الإقرار كذلك فتظنوا
لإمكان ملكه، وإن نذر وأن يثبت له ذنب بنحو صداق أو خلع، أو جناية فيقر به لغيره عقب
ثبوته لعدم احتمال جزايان ناقل حينئذ كما يأتي ومن ذلك أيضاً أن يقر عقب إرضه لآخر بما
يخصه. (وإن أطلق) الإقرار له ولم يسنده إلى شيء (صح في الأظهر) ويحمل على ما يمكن في
حقه، وإن نذر كوصية أو إرث حثلاً لكلام المكلف على الصحة ما أمكن هذا إن انفصل حثاً
والاستفسار فإن مات ولم يستفسر بطل الإقرار ويترق بينه وبين ما قدمته بأنه ثم ذكر السبب
المؤثر بخلافه هنا أما إذا أسنده لمثبتين بعد الإقرار، ولو على التراخي فيصح جزماً

فيما مضى. هـ فود: (وتم) أي: في صورة علم جرائته وملكه قيل. هـ فود: (وأن يثبت. إلخ) عطف على
أن يقر. إلخ ثم هو إلى قوله ومن ذلك في المعنى وإلى المتن في النهاية. هـ فود: (أن يقر عقب إرضه لآخر
بما يخصه) خرج به ما إذا أقر له بعين فظاهر أنه يؤخذ بإقراره وظاهر أيضاً أنه لا يصح الإقرار فيما ذكره
الشارح، وإن أراد المقر الإقرار لاستحالة أن خصوص ما يخصه بالإرث لغيره إذ الصورة أنه لم يتمز له
وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي في في داري التي ورثتها من أبي لفلان، وإن توقف الشهاب
ابن قاسم في الفرق بينهما. اهـ. رشيد. هـ فود: (ويحمل) إلى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله
ويترق إلى أما إذا. هـ فود: (ولاً استفسر. إلخ) عبارة النهاية والمعنى، ولو انفصل الحمل ميتاً، فلا
شيء له للثبوت في حياته فيسأل القاضي المقر حبه عن جهة إقراره من إرث، أو وصية ليصل الحق
لمستحقه، وإن مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوي وغيره، ولو ألفت حياً وميتاً جعل المال للحي
إذ الميت كالمعدوم، ولو قال لهذا الميت علي كذا فقي البحر عن والده أن ظاهر لفظ المختصر يقتضي
صحة الإقرار وأنه يمكن القطع بالطلاق؛ لأن المقر له لا يتصور ثبوت الملك له حين الإقرار. انتهى.
والوجه الأول. اهـ. قال ع ش قوله: م ر فيسأل القاضي أي وجوباً فيما يظهر وقوله: لمستحقه، وهو
ورثة أبي الحمل إن قال استحقه بإرث وورثة الموصي إن قال بوصية. اهـ. هـ فود: (إن انفصل حثاً) أي:
للمدة المعتبرة التي مرّت بقوله: نعم. إلخ. اهـ. معني. هـ فود: (بطل الإقرار) كذا في شرح الروض عن
تصريح البغوي وغيره وقد يقال يتبعني أن يسأل وارثه ويعمل بتفسيره كما في نظائره. اهـ. سم ويخالفه
قول الشارح ويترق بيته. إلخ. هـ فود: (ما قدمته) أي: في شرح قوله: وجب. اهـ. كزدي عبارة سم
كانه قوله: السابق في مسألة الذابة فإن مات قبله. إلخ. اهـ. هـ فود: (بغذ الإقرار) متعلق بأسند كما هو

هـ فود: (وأن يثبت) عطف على أن يقر ش. هـ فود: (ومن ذلك أيضاً أن يقر عقب إرضه إلخ) لعل محله ما
لم يرد الإقرار بها، بدليل ما يأتي أول فصل: يشترط في المقر به عن الأتوار في الدار التي ورثتها من
أبي لفلان أنه إقرار، وإن كان شاملاً للإقرار عقب الإرث. هـ فود: (فإن مات ولم يستفسر بطل الإقرار)
كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره، وقد يقال: يتبعني أن يسأل وارثه ويعمل بتفسيره كما
في نظائره. هـ فود: (ويبين ما قدمته) كأنه أراد قوله السابق في مسألة الذابة: فإن مات قبله إلخ.
هـ فود: (بغذ الإقرار إلخ) متعلق بأسند كما هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق: بإرث أو

كما لو أقرَّ ليطفل وأطلق، وهو لنحو مسجد كهو ليحمل. (وإن كذب المقر له) بعين، أو ذنب ووارثه (المقرن) في أصل الإفراء بطل لكن في حقه فقط (ترك المال في يده) في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورته (في الأصح) لأن يده تشيّر بالملك ظاهرًا والإفراء الطارئ عارضه إنكار المقر له فسقط، ومن ثم كان المعتمد أن يده تبقى عليه يد ملك لا مجزأة استحفاظ وتحت الزركشي حرمة وطيه لإقراره بتحريمه عليه قال: بل ينبغي تحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويؤد بأن التعارض المذكور أوجب له العمل بدوام الملك ظاهرًا فقط، وأما باطنًا فالمدار فيه على صيدقه وعذمه، ولو ظنًا وحيثيذ، فلا يصح ما ذكره بإطلاقه (فإن رجع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلطت) أو تمثدت الكذب (قبل

ظاهرًا وتدخل فيه قول المصنف السابق بإرث أو وصية. اه. سم. فود: (كما ما لو أقر ليطفل وأطلق) أي: فيصح جزماً رشدي ومغني. فود: (لنحو مسجد) كرباط وقنطرة نهاية ومغني. فود: (كهو ليحمل) أي: قياتي فيه تفصيله المتقدم اه. ع. ش. فود: (ووارثه) ظاهره، وإن كان المورث مذنباً. اه. سم عبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا إن تكذيب وارث المقر له كتكذيبه حتى لو أقر ليثبت، أو لمن مات بعد الإفراء فكذبه الوارث لم يصح. اه. قالوا، وفي كلام الشارح بمعنى أو. فود: (في أصل الإفراء) قال في شرح الروض ومحل ذلك إذا كذبه في الأصل فلو قال له علي ألف من ثمن عبد فقال لا، بل من ثمن أمه فالأصح لزومه. انتهى. اه. سم. فود: (ولكن في حقه فقط) أما في حق غيره فتصح كما لو أقر بجناية على المرحوم فكذبه المالك فإنه، وإن لم يصح في حق المالك صح في حق المرحومين حتى يتوثق بأريثها مغني وأسنى وأقره سم. فود: (في صورة العين) إلى قول المتن: (فإن رجع) في النهاية والمغني. فود: (ويؤد بأن التعارض. إلخ)، والظاهر كما قال شيخنا أنه إن كان ظاناً أن المال للمقر له انتفع عليه التصرف والآ. فلا. اه. مغني. فود: (ما ذكره) أي من تحريم التصرف قبل الرجوع وإباحته بعده. فود: (مصدر مضاف. إلخ) والفاعل المقر المحذوف. اه.

وصية. فود: (لنحو مسجد) كرباط وقنطرة. فود: (ووارثه) ظاهره: وإن كان المورث مذنباً. فود: (لكن في حقه فقط) قال في شرح الروض: أما في حق غيره فيصح كما لو أقر بجناية على المرحوم فكذبه المالك، فإنه وإن لم يصح في حق المالك صح في حق المرحومين، حتى يتوثق بأريثها اه. فود في (سني) (في الأصح) قال في شرح الروض: ومحل ذلك إذا كذبه في الأصل، فلو قال: له علي ألف من ثمن عبد فقال: بل من ثمن أمه فالأصح لزومه اه. (فرع): قال في الروض: (فرع) أقام بينة على إقرار غريمه بالاستيفاء، وأقام الغريم بينة على إقراره بعد ذلك أي بعد إقامته بينة بعده أي: الاستيفاء سمعت وطالبه اه. قال في شرحه: لانه وإن قامت البينة على إقرار الغريم بالاستيفاء فقد قامت أيضاً على أن صاحبه كذبه، فبطل حكم الإفراء ويبقى الحق على من لزمه اه. فود: (مصدر مضاف للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف.

قوله في الأصح بناءً على الأصح السابق أن إفرازه بطلَ أنا على مُقابله، فلا يُقبلُ، أما رجوعُ المقرِّ له، أو إقامةُ بَيِّنَةٍ به، فلا يُقبلُ منه حتى يُصدِّقه ثانياً لأنَّ نفيه عن نفسه بطريقِ المطابقةِ ونفي المقرِّ بطريقِ الالتزامِ فكان أضعفَ.

سم. فود: (بناءً على الأصح السابق أن إفرازه بطلَ) قد يُقال، فلا فائدةٌ لهذا مع ذاك ولهذا قال في شرح الرُّوضِ وهذا لا حاجةَ إليه لما مرَّ أنه بالتكذيبِ بطلَ الإفراز. انتهى. اه. سم. فود: (أما رجوعُ المقرِّ له) إلى المثني في النهاية والمُعني. فود: (أو إقامة. إلخ) أو: بمعنى الواو كما عبَّرَ به النهاية. فود: (به) أي بأنَّ المقرَّ به ملكٌ للمقرِّ له. فود: (فلا يُقبلُ منه إلخ) ظاهره، وإنَّ بَيِّنَ لتكذيبه وجهاً مُحتملاً وقياسُ نظائره أن تُسمعَ دَعْوَاهُ وَيُثَبِّتَ إنَّ بَيِّنَ ذَلِكَ. اه. ع. ش. فود: (حتى يُصدِّقه) أي: المقرُّ له. فود: (ثانياً؛ لأنَّ نفيه. إلخ) عبارةُ الرُّوضِ وشرحه فإنَّ صدِّقه بعدَ تكذيبه لم يَنزَعْ ما أَقَرَّ به من يده إلا بإقرارٍ جديدٍ؛ لأنَّ نفيه عن نفسه بالمطابقة. إلخ وقولُ الشارحِ كَشَرَحِ الرُّوضِ؛ لأنَّ نفيه. إلخ قد يَقْتَضِي أن المقرَّ لو نفى عن نفسه بطريقِ المطابقةِ كَقَوْلِهِ: هذا ليس لي، بل لِرَزيدٍ قَبْلَ ما ذَكَرَ مِنْهُ، والظاهرُ أنه غيرُ مُراد. اه. سم.

فود: (لأنَّ نفيه) أي المقرُّ له. فود: (ونفي المقرِّ) أي عن نفسه يعني الذي تَصَمَّنَه إفرازه لِلغيرِ إذ يَلزَمُ من إفرازه به لِلغيرِ أنه ليسَ له. اه. رَشِيدِي. فود: (فكان أضعفَ) أي فَلِهَذَا قَبْلَنا رُجوعُهُ. اه. رَشِيدِي.

(فروع): لو أَقَرَّتْ له امرأةٌ بِالنِّكَاحِ وَأَتَكَرَّ سَقَطَ حَقُّهُ قَالَ الْمُتَوَلَّى حَتَّى لو رَجَعَ بَعْدُ وَادَّعَى نِكَاحَهَا لم تَسْمَعْ إِلَّا أن يَدْعِيَ نِكَاحاً مُجَدِّداً وَأَمَّا احتِجَ لِهَذَا الإِسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي صِحَّةِ إِفْرَارِ الْمَرْأَةِ بِالنِّكَاحِ تَصَدِيقُ الزَّوْجِ لَهَا فَاحْتِطَ لَهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَقَرَّ لِأَخَرٍ بِقِصَاصٍ، أَوْ حَدِّ قَذْفٍ وَكَذَّبَهُ سَقَطَ وَكَذَا حَدُّ سَرِقَةٍ، وَفِي الْمَالِ ما مَرَّ مِنْ كَوْنِهِ يَتَرُكُ فِي يَدِهِ، وَلَوْ أَقَرَّ له بَعِيدٌ فَأَتَكَرَّهُ لم يَحْكَمْ بِعَيْتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِرَفَقِهِ، فَلَا يَزْعُمُ إِلَّا بَيِّنَتَيْنِ بِخِلَافِ اللَّقِيطِ فَإِنَّهُ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ بِالذَّارِ إِذَا أَقَرَّ وَنَفَاهُ الْمُقَرُّ لَهُ بَقِيَ عَلَى أَضَلِّ الْحُرِّيَّةِ، وَلَوْ أَقَرَّ له بِأَحَدِ عِبْدَيْنِ وَعَيْتَهُ قَرَدَهُ وَعَيَّنَ الْآخَرَ لم يُقْبَلْ فِيمَا عَيْتَهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَصَارَ مُكْتَباً فِيمَا عَيْتَهُ لَهُ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ.

فود: (بناءً على الأصح السابق أن إفرازه بطلَ) فَإِنْ قُلْتُ: فلا فائدةٌ لهذا مع ذاك ولهذا قال في شرح الرُّوضِ: وهذا لا حاجةَ إليه لما مرَّ أنه بالتكذيبِ بطلَ الإفراز. اه. فود: (فلا يُقبلُ منه حتى يُصدِّقه ثانياً؛ لأنَّ نفيه عن نفسه إلخ) عبارةُ الرُّوضِ وشرحه: فَإِنْ صدِّقه بعدَ تكذيبه لم يَنزَعْ ما أَقَرَّ به من يده إلا بإقرارٍ جديدٍ؛ لأنَّ نفيه عن نفسه بالمطابقةِ إلخ. اه. وقولُ الشارحِ كَشَرَحِ الرُّوضِ؛ لأنَّ نفيه إلخ قد يَقْتَضِي أن المقرَّ لو نفى عن نفسه بطريقِ المطابقةِ كَقَوْلِهِ: هذا ليس لي بل لِرَزيدٍ قَبْلَ ما ذَكَرَ مِنْهُ، والظاهرُ أنه غيرُ مُراد. اه.

(فصل)

في الصيغة، وشرطها لفظ أو كتابة، ولو من ناطق أو إشارة أخرس تُشير بالالتزام بحق فحينئذ (قوله: ليزيد) علي ألف فيما أُظُنُّ، أو أحسب لَفَوْ، أو فيما أعلم أو أشهد صحيح وقوله: ليس لك علي شيء ولكن لك علي ألف درهم لم يجب ما بعد لكن لمناقضة ما قبلها لها وقد يستشكل بأن المعنى ليس لك علي إلا ألف درهم ويُجاب بأن التناقض في تلك أظهر وقوله لامرأة ألم أتزوجك أمس أو ليس قد تزوجتك أمس فقالت: بلى ثم جحدت لم يكن ما قاله

فصل في الصيغة

هـ فود: (في الصيغة) إلى قوله: (وقد يستشكل) في النهاية قال ع ش لعل وجه تأخيرها إلى هنا تقدّم كل من الموقر والمقر له عليها بالذات وتقديهما في المنهج أنه لا يتحقق كون العاقد عاقدًا إلا بالصيغة فهي متأخرة في الوجود متقدمة في الاعتبار. اهـ. هـ فود: (وشرطها لفظ. إلخ) أي: كونها لفظًا وإلا فاللفظ هو ذات الصيغة والمراد باللفظ أعظم من أن يكون صريحًا وكنيةً. اهـ. ع ش أقول وكذا المراد بالإشارة أعظم من أن تكون صريحة، أو كنيةً. هـ فود: (تُشير. إلخ) أي: المذكورات من اللفظ. إلخ. اهـ. ع ش. هـ فود: (لَفَوْ) أي: لَعَدَم إشعارهما بالالتزام. اهـ. ع ش. أقول قضية ما يأتي في شرح، ولو قال لي عليك. إلخ اتهمنا بصحاح لو زاد بعدهما ظنًا عاليًا فليراجع. هـ فود: (لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الآتي في فصل الشتاء أنه لو قال ليس له علي شيء إلا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين إلا ولكن من جهة المعنى فإن كليهما يرفع توهم يتولد من الكلام السابق نعم لو قال ليس لك علي ألفان ولكن لك علي ألف كان عَدَم الوجوب مُمكنًا؛ لأنه مثل ليس لك علي عشرة إلا خمسة وسباني فيه أنه لا يجب شيء؛ لأنه بمنزلة ليس لك علي خمسة ويختل الفرق أي بين ليس لك علي عشرة إلا خمسة وبين ليس لك علي ألفان ولكن لك علي ألف ولعله أقرب سم على حجة اهـ. ع ش ولعل وجهه أي أقرب الفرق أن أحاد العشرة تُستثنى منها عُرفًا في الاستعمال ويقال له علي عشرة إلا واحدًا مثلاً والألف لا تُستثنى من الألفين فما فوقهما، بل يقال له علي ألف، أو له علي ألفان بدون استثناء. اهـ. هـ فود: (لها) الظاهر التذكير. هـ فود: (في تلك) أي في صيغة ليس لك علي شيء ولكن لك

فصل في الصيغة

هـ فود: (لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الآتي في فصل الاستثناء: إنه لو قال: ليس له علي شيء إلا خمسة لزمه خمسة، ولا فرق بين إلا ولكن من جهة المعنى، فإن كليهما للاستثناء في المعنى، بل أطلق أهل الميزان أنها اغني لكن حُرِف استثناء ومن ناقشهم بأنها ليست حُرِف استثناء اعترف بأن معناها يشابه معنى إلا، فإن كليهما يرفع توهم يتولد من الكلام السابق اهـ. نعم لو قال: ليس لك علي ألفان ولكن لك علي ألف كان عَدَم الوجوب مُمكنًا؛ لأنه مثل ليس لك علي عشرة إلا خمسة، وسباني فيه أنه لا يجب شيء؛ لأنه بمنزلة ليس لك علي خمسة، ويختل الفرق

إقراراً منه على الأصح، بل هو استفهام وقوله: لِيَزِيدَ (كذا صيغة إقرار) لَأَنَّ اللّامَ لِلْيَلْبِثِ ثم إن كان ذلك مُعَيَّنًا كَلِيزِيدَ هذا الثوب، أو خُذْ به فإن كان بيده حال الإقرار أو انتَقَلَ إليه لَزِمَهُ تسليمه لِيَزِيدَ، أو غيره كله ثوب، أو أَلَفٌ اشْتَرَطَ أَنْ يَنْضُمَ إليه شيءٌ مِمَّا يَأْتِي كَمُعَدِي، أو عَلَيَّ؛ لأنه مُجَرَّدٌ خَبِرٌ لا يقتضي لزوم شيءٍ للمُخْبِرِ ولهذا التفصيل ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به نعم إن وصل به ما يُخْرِجُهُ عن الإقرار كله عَلَيَّ كذا بعد موتي، أو إن فعل كذا لم يلزمه شيءٌ كما بَحَثَهُ الْأَزْهَرِيُّ والثانية مأخوذة مما يَأْتِي في نحو إن شاء الله أنه ليس من تعقيب الإقرار بما يرفعه (وقوله: عَلَيَّ وفي) هي بمعنى، أو كالتي بعدها (ذمتي كُلُّ) على انفرادها (للذمتين) المُلتَزِمِ فِي الذِّمَّةِ لأنه المُتَبَادَرُ منه عُرفاً فإن أَرَادَ العَيْنُ قَبْلَ فِي عَلَيَّ فَقَطْ لِامْكَانِهِ أَيِ عَلَى جَفْظِهَا (ومعني) وَلَدَيْ (وعندي) كُلُّ عَلَى انفرادها (للعينين) لِذَلِكَ

عَلَيَّ أَلَفٌ يَزِمُهُ. ٥. فُود: (لأن اللام) إلى قوله: (نَعَمْ) فِي الْمُغْنِي لِأَقُولُهُ: (لأنه) إلى (ولهذا) وإلى قوله (واغترضا) فِي النَّهْائَةِ. ٥. فُود: (أو غيره) أَيِ غَيْرِ مُغْنِيٍّ غَلَطَ عَلَى مُعَيَّنَاتِ أَه. سَم. ٥. فُود: (لأنه مُجَرَّدٌ إلخ) عِلَّةٌ لِمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ: اشْتَرَطَ أَنْ يَنْضُمَ. إلخ مِنْ عَدَمِ الإِقْرَارِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِنْضِمَامِ. أَه. ٥. فُود: (ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِلْتِزَامَ مُعْتَبَرٌ فِي مَفْهُومِ الإِقْرَارِ كَمَا مَرَّ فَصِيغَةُ الإِقْرَارِ مُتَضَمَّةٌ لِلزُّومِ. ٥. فُود: (كله عَلَيَّ كذا بعد موتي. إلخ) وَفِي الرُّوضِ وَكَذَا أَيِ يَلْغُو قَوْلُهُ: لَهُ عَلَيَّ أَلَفٌ إِنْ مِتُّ، أَوْ قَدِيمٌ زَيْدٌ. أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ سَيَاتِي فِي الْبَابِ الثَّالِثِ أَنَّ مَحَلَّ مَا هُنَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّاجِيلَ. انْتَهَى. أَه. سَم. ٥. فُود: (والثانية) أَيِ لَهُ عَلَيَّ كذا إِنْ فَعَلَ كذا. ٥. فُود: (هي. إلخ) أَيِ الْوَاوِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي.

(تنبيه): لَوْ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِأَوْ هُنَا فَقَالَ: أَوْ فِي ذِمَّتِي كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَفِيمَا سَيَاتِي فَقَالَ وَمَعْنِي، أَوْ عِنْدِي لَكَانَ أَوَّلَى لِيَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْهَيْئَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ. ٥. فُود: (كُلُّ عَلَى انفرادها) أَيِ: مِنْ عَلَيَّ وَذِمَّتِي، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ، أَوْ لَا هِيَ بِمَعْنَى، أَوْ. أَه. ع. ش. ٥. فُود: (قُبِلَ فِي عَلَيَّ فَقَطْ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ فِي ذِمَّتِي، فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِنْ ذَكَرَهُ مِنْهُ مُتَفَصِّلاً لَا فِيمَا لَوْ ذَكَرَهُ مُتَصِلاً عَلَى الْأَوْجِه. أَه. ع. ش.

٥. فُود (سُي): (ومعني وعندي للعينين) فَإِنْ فُسِّرَ بِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ قُبِلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ وَتَبَنَّى الْجِلْ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا مَعَ قَرِينَةٍ صَرِيحَةٍ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَم. ٥. فُود: (لِذَلِكَ) أَيِ: لِأَنَّهَا الْمُتَبَادَرَةُ

وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ. ٥. فُود: (أو غيره) غَلَطَ عَلَى مُعَيَّنَاتِ. ٥. فُود: (كله على كذا بعد موتي، أو إِنْ فَعَلَ كذا لم يلزمه شيء) وَفِي الرُّوضِ، وَكَذَا أَيِ يَلْغُو قَوْلُهُ: (له عَلَيَّ أَلَفٌ إِنْ مِتُّ أَوْ قَدِيمٌ زَيْدٌ أَه). قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَفِيدْ فِي تَعْلِيْقِ الْمُغْنِي بِسَارِهِ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمُغْنِي يُشِيرُ بِطَلَبِ الصَّبْرِ عَلَيْهِ الْمُشْعِرِ بِالزُّومِ مَا قَالَ، وَسَيَاتِي فِي الْبَابِ الثَّالِثِ أَنَّ مَحَلَّ مَا هُنَا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّاجِيلَ أَه.

٥. فُود فِي (سُي): (ومعني وعندي للعينين) فَإِنْ فُسِّرَ بِأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ قُبِلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ، وَتَبَنَّى

وَيُحْمَلُ عَلَى أَذْنَى الْمَرَاتِبِ وَهُوَ الْوَدِيعَةُ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ فِي الرَّدِّ وَالتَّلْفِ وَقِيلَ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ صَالِحٌ لِهَما كَمَا رَجَّحَاهُ وَاعْتَرَضَا بَنَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُ كَقَلْبِي أَيْ فَيَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلَّذِينَ. (وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ الْآلِفُ) أَوْ أَقْضَى الْآلِفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ فَقَالَ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهَا الْيَوْمَ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّأً؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَنْبُتُ بِالْمَفْهُومِ أَيْ لِيُضَعِفَ دَلَالَتَهُ فِيمَا الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْيَقِينُ، أَوْ الظَّنُّ الْغَالِبُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ قَوْلُ التَّاجِ السَّبْكِيِّ مُضَعَّفًا لَهُ وَهَذَا يَقُولُهُ مَنْ يَقْصُرُ الْمَفَاهِيمَ عَلَى أَقْوَالِ الشَّارِعِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى الْأَصَحِّ الْمُقَرَّرِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمَفْهُومَ يُحْمَلُ بِهِ فِي غَيْرِ أَقْوَالِ الشَّارِعِ لِمَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الْإِقْرَارَ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ لِاخْتِصَاصِهِ بِتَزْيِيدِ احْتِيَاطٍ وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ الشَّافِعِي أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْخَذُ فِيهِ بِالْيَقِينِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْغَلْبَةُ لَكِنْ مُرَادُهُ مَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الظَّنَّ الْقَوِيَّ مُلْحَقٌ

بِهِ. فَوُدَّ: (وَيُحْمَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاعْتَرَضَا) فِي الْمُنْفَى. فَوُدَّ: (عَلَى أَذْنَى الْمَرَاتِبِ) بِإِلْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُنْفَى فَيُحْمَلُ كُلُّ مَنِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا وَدِيعَةٌ وَأَنَّهَا تَلَفَتْ وَأَنَّهُ رَدَّهَا صَدَقَ بِبَيِّنَةٍ. اهـ. فَوُدَّ: (فِي الرَّدِّ وَالتَّلْفِ) أَيْ: إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ التَّلْفُ، أَوْ الرَّدُّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ رَشِيدِي وَعَشْرٌ وَسَيِّدٌ عَمَرٌ. فَوُدَّ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) أَيْ: وَفَتْحَ ثَانِيَةٍ. فَوُدَّ: (صَالِحٌ لِهَما) أَيْ: لِلَّذِينَ وَالْعَيْنِ. فَوُدَّ: (كَمَا رَجَّحَاهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُنْفَى كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ تَبَعًا لِمَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ بَخْتًا بَعْدَ تَقْلِيلِهَا عَنِ الْبَعْوَى أَنَّهُ لِلَّذِينَ. اهـ. وَفِيهِمَا أَيْضًا، وَلَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْعَيْنِ وَآخَرُ يَدُلُّ عَلَى الَّذِينَ كَأَن قَالَ لَهُ عَلَيَّ وَمَعِيَ عَشْرَةٌ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ بَعْضِ ذَلِكَ بِالْعَيْنِ وَبَعْضِهِ بِالذِّنِّ. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ. إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَكُونُ إِقْرَارًا بِالْعَيْنِ وَالذِّنِّ مَعًا لِكَيْتَهُ مُبْهَمٌ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ مِقْدَارِ الْعَيْنِ وَمِقْدَارِ الذِّنِّ وَالْأَوَّلُ لِلذِّنِّ وَالثَّانِي لِلْعَيْنِ، فَلَا يَخْتَاجُ فِي انْفِرَافِهِ إِلَيْهِمَا إِلَى رُجُوعِ إِلَيْهِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ فُسِّرَ ذَلِكَ بِالْعَيْنِ فَقَطُّ يُقْبَلُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ قَبْلَهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي تَفْسِيرِ عَلَى بِالْعَيْنِ بَلْ نَقَلَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ عَنِ الشَّارِحِ مَا رَأَى أَنَّهُ لَوْ فُسِّرَ مَعِيَ وَعِنْدِي بِمَا فِي الذِّمَّةِ قُبِلَ أَنَّهُ غَلَطَ عَلَى تَفْسِيرِهِ. انْتَهَى. اهـ. قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ: مَرَّ بِالْعَيْنِ أَيْ فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلْفُ، أَوْ الرَّدُّ لِلْعَيْنِ الَّتِي فُسِّرَ بِهَا اهـ أَيْ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ أَيْضًا.

فَوُدَّ: (أَوْ أَقْضَى الْآلِفَ) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيْ مَا الْمَطْلُوبُ. . إِنْخ. فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَنْبُتُ بِالْمَفْهُومِ إِنْخ. فَوُدَّ: (مُضَعَّفًا لَهُ) أَيْ حَالُ كَوْنِ التَّاجِ مُضَعَّفًا لِكَوْنِهِ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّأً. فَوُدَّ: (وَهَذَا). إِنْخ. مَقُولُ قَوْلِ التَّاجِ وَالْمُشَارِ إِلَيْهِ كَوْنُهُ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّأً. فَوُدَّ: (إِنَّ الْمَفْهُومَ). إِنْخ. بَيَانٌ لِلْأَصَحِّ. إِنْخ. فَوُدَّ: (وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْغَلْبَةُ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ النَّاسِ. اهـ. مُعْنَى. فَوُدَّ: (لِمَا قَرَّرْتَهُ). إِنْخ. تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ: أَنَّ يَتَأْتِي. إِنْخ. فَوُدَّ: (مَنْ ذَلِكَ) أَيْ الْأَصَحُّ الْمَذْكُورُ. فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيْ فِي الْإِقْرَارِ. فَوُدَّ: (مُرَادُهُ) أَيْ الشَّافِعِي.

الْحَمْلُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا مَعَ قَرِينَةٍ صَرِيحَةٍ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (كَمَا رَجَّحَاهُ) اغْتَمَدَهُ م ر.

فيه باليقين كما صرحوا به في أكثر مسائله ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال لي عليك ألف فقال ليس لك علي أكثر من ألف لم يلزمه شيء؛ لأن نفي الزائد عليه لا يوجب إثباته ولا إثبات ما دونه، ولو قال لزيد علي أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن إقرارا لواحد منهما بخلاف ما لو كسرها فإنه إقرار لزيد فإن قلت: يؤيد ما قاله التاج قول الروضة لو قال أقرضتك كذا فقال ما أقرضتك غيره كان إقرارا به. اهـ. فهذا فيه ثبوت الإقرار بالمفهوم قلت: لا يؤيده؛ لأن هذا في قوة ما افترضت إلا هو، ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه أعلى المفاهيم، بل قال جفع كثيرون إنه صريح فلا يقاس به مفهوم الظرف المختلف في حججه فإن قلت: سيأتي قولهم لأن المفهوم من هذه الألفاظ عرفا الإقرار وهذا صريح في المعنى فيه بالمفهوم قلت: وهذا لا يراد علينا لأنه في الألفاظ اطرز العرف في استعمالها ثراذا منها ذلك وهذا لا شك في المعنى به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه، ولو قال له أحد تبتك الصيغتين (فقال)

فؤد: (ما ذكرته) أي: أنه ليس إقرارا. اهـ. ع ش ويجوز تفسيره بقول الشارح إن الإقرار خرج. إلخ. فؤد: (قولهم لو قال. إلخ) قد يجري التاج ما قاله هنا أيضا. اهـ. سم. فؤد: (لا يوجب. إلخ) أي بالمنطوق. فؤد: (ولو قال. إلخ) عطف على لو قال لي. إلخ. فؤد: (لم يكن إقرارا) أي: لأنه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لزيد، وإن لم يكن من جنس ما يقر به كالعلم والشجاعة. اهـ. ع ش. فؤد: (فإنه إقرار لزيد) أي: ويقبل تفسيره بما قل أي، وإن لم يتناول أخذًا مما سيأتي في شرح قوله: ولو أقر بمال، أو مال عظيم سم وع ش. فؤد: (ما قاله التاج) وهو قوله: وهذا يقوله. إلخ. اهـ. ع ش. فؤد: (الآ هو) الظاهر إلا إياه. اهـ. سم. فؤد: (ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما افترضت إلا هو المشتمل على النفي والإثبات صريحا. فؤد: (وهو. إلخ) أي: مفهومها. فؤد: (قولهم) أي: في شأن الألفاظ ذكروا أنها إقرار مما سيأتي وغيره. اهـ. رشيد. فؤد: (لأن المفهوم من هذه. إلخ) لقائل أن يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الأصولي الذي كلام التاج فيه، بل المراد من كونه مفهوما من هذه الألفاظ أنه معناها عرفا فليتأمل. اهـ. سم. فؤد: (لأنه في الألفاظ اطرز العرف. إلخ) أي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق، بل المراد منه أن هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الإطلاق إلا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا في مفهوم لفظ. إلخ قد لا يوافق ذلك فليحترز. اهـ. رشيد. فؤد: (ولو قال له) أي: خطأ بالزيد. فؤد: (تبتك الصيغتين) أي: قول المصنف لي عليك ألف وقول الشارح أقص الألف الذي لي

فؤد: (ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال إلخ) قد يجري ما قاله التاج هنا أيضا. فؤد: (فإنه إقرار لزيد) أي: ويقبل تفسيره بما قل أخذًا مما سيأتي في شرح قوله: (ولو أقر بمال أو مال عظيم إلخ). فؤد: (الآ هو) الظاهر إلا إياه. فؤد: (لأن المفهوم من هذه الألفاظ عرفا الإقرار إلخ) لقائل أن يقول: المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الأصولي الذي كلام التاج فيه، بل المراد بكونه مفهوما من هذه الألفاظ أنه

مع مائة، أو (زن)، أو أخذ أو زنه، أو خذه، أو اختم عليه، أو اجفله في كيبك) أو هو صباح، أو مكشرة (فليس بإقرار) لأنه ليس بالتزام وإنما يذكّر في معرض الاستهزاء وكذا مهما قلت عندي. (ولو قال) في جواب لي عليك ألف (نلي، أو نعم، أو صدقت)، أو أجل، أو جبر، أو إني بالكسر (أو أبرأني منه) أو أبرأني منه (أو قضيت) أو قضيت نظير ما يأتي في أقضي غذا (أو أنا مقرب به) أو لا أنكز ما تدعيه (فهو إقرار) لأن السئة الأول موضوعة للتصديقي نعم لو اقترن بواجب مما ذكر قرينة استهزاء كما يراد كلامه بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والإنكار أي وثبت ذلك كما هو ظاهر لم يكن به مقرباً على أحد احتمالين للرافعي والمصنف ومثلهما إليه. لكن رجح الإسنوي وغيره أنه لا فرق لضعف القرينة لا لكونه تعميماً للإقرار بما يرفعه؛ لأن القرينة هنا مقارنة، فلا رفع فيها ولأن دعوى الإبراء أو القضاء اعتراف بالأصل، ولو حذف منه لم يكن إقراراً لاحتماله الإبراء من الدعوى وهو لقو.....

عليك. اه. ع ش. قود: (مع مائة) إلى قول المثني ولو قال أنا مقرب في النهاية الآ قوله: وكذا مهما قلت: عندي وقوله: أو أبرأني منه وقوله: أي وثبت ذلك كما هو ظاهر وقوله: لكن رجح إلى ولأن دعوى وقوله: بخلاف ما لو اقتصر على قهما عدلان. قود: (أو أبرأني منه) بصيغة الأمر. قود: (أو قضيت) أي بدون ضمير المفعول.

قود (سني): (فهو إقرار).

(فرغ): في شرح البهجة، ولو ادعى بيانة فقال قضيت منها خمسين لم يكن إقراراً باليانة فقد يريد باليانة البائة المدعاة اه. ويتبني أن يكون مقرباً م ر بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه ظاهر قوله: باليانة أنه يكون مقرباً بخمسين. اه. سم. قود: (وثبت ذلك) أي وحلف أنه لم يرد الإقرار بل الاستهزاء م ر. اه. سم. قود: (لم يكن به مقرباً) اعتمدته النهاية أيضاً ومال المثني إلى ما رجحه الإسنوي من لزوم وعدم الفرق. قود: (ولأن دعوى. إلخ) ثم قوله: ولأن الضمير. إلخ عطفان على لأن السئة. إلخ. قود: (دعوى الإبراء) أي: وطلبه. قود: (اعتراف بالأصل) عبارة المثني قد اعترف بالشغل وادعى الإسقاط والأصل عدمه. اه. قود: (ولو حذف) إلى قوله: (ولو

معناها عرفاً فليتامل. قود: (وكذا مهما قلت عندي) ولو طالبه بوفاء شيء فقال بسم الله، لم يكن إقراراً كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي شرح م ر.

قود في (سني): (فهو إقرار) قال في شرح الروض: قال في الأصل: قالوا: ولو قال: العُمري فأقرار ولعل العُرف يختلف فيه اه.

(فرغ): في شرح البهجة ولو ادعى بيانة فقال: قضيت منها خمسين لم يكن إقراراً باليانة فقد يريد باليانة البائة المدعاة اه. ويتبني أن يكون مقرباً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بهامشه ما نصه: ظاهر قوله باليانة أنه يكون مقرباً بخمسين اه. قود: (أي وثبت ذلك) أي: وحلف أنه لم يرد الإقرار،

وكذا أقر أنه أبرأني منه، أو استوفاه مِنِّي كما أفتى به القفال وهي حيلة لدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام والحق به أبرأتني من هذه الدعوى ولأن الضمير في به يعود للثلف المدعى به وحينئذ لا يحتاج إلى أن يقول لك وبه أجاب السبكي عن قول الرافعي يُحتمل إذا حذف لك أنه مقرر به بغيره، ولو سأل القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان إقراراً قاله السبكي، ولو قال إن شهداً عليّ بكذا صدقتهما، أو قال ذلك فهو عندي صدقتهما لم يكن إقراراً لأنه لم يجزم ولأن الواقع لا يعلّق بخلاف فهما صادقان لأنهما لا يكونان صادقين إلا إن كان عليه المدعى به الآن فيلزمه، ولو قال فهما عدلان فيما شهدا به

سأل في المفتي. هـ فؤد: (وكذا. إلخ) أي: لم يكن إقراراً لو قال. هـ فؤد: (أقر أنه. إلخ) عبارة المفتي، ولو اقتصر على قوله: أبرأتني فليس بإقرار وكذا قوله: للحاكم وقد أقر أنه أبرأني، أو أبرأته وقد استوفى مِنِّي الألف قاله القفال في فتاويه، وهو حيلة. إلخ ويثقل ذلك ما لو قال قد أبرأتني من هذه الدعوى، فلا يكون مقررًا بالحق. اهـ. هـ فؤد: (لدعوى البراءة) أي: أو الإستيفاء. هـ فؤد: (والحق به) أي: بأقر أنه. إلخ. هـ فؤد: (يعود للألف المدعي به) فلا يقبل قول المقر أزدت به غيرك. اهـ. أسنى زاد المفتي كما لا يقبل تفسيره الدراهم بالتأنيص إذا لم يصلها بالكلام وكانت دراهم البلد تامة إذ الجواب منزّل على السؤال. اهـ. هـ فؤد: (ولو سأل القاضي. إلخ) مفهومه أن قوله: عندي من غير سؤال القاضي لا يكون إقراراً اهـ سم وفيه تأمل. هـ فؤد: (ولو قال إن شهدا) إلى قوله: (ولو ادعى) في المفتي.

هـ فؤد: (أو قال ذلك) أي: أن لك عليّ كذا. هـ فؤد: (فهما صادقان) قال سم على منتهج بعد مثل ما ذكر ويتبني وفاقاً لِمَرَّ أن الحكم كذلك، وإن كان لا تقبل شهادته كعبيد وصبي فليُنظر ولعل الفرق بين إن شهدا عليّ بكذا صدقتهما وبين إن شهدا عليّ فهما صادقان أن الجواب في قوله: فهما صادقان اسمية مدلولها الثبوت، وهو لا يعلّق قيّوُل بأن المعنى إن شهدا عليّ قبلت شهادتهما لأنهما صادقان ومتى كانا صادقين كان ذلك إقراراً منه باعترافه بالحق بخلاف صدقتهما فإن المعنى فيه إن شهدا عليّ نسبتُهُما للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما. اهـ. ع ش أقول قد يرد على الفرق المذكور قوله: إن قال ذلك فهو عندي فإن الجواب فيه اسمية أيضاً. هـ فؤد: (لأنهما لا يكونان صادقين) أي: على تقدير الشهادة والحاصل أن ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الآن. اهـ. سم. هـ فؤد: (فيلزمه) أي: وإن لم يشهدا. اهـ. نهاية.

بل الإستيفاء م. هـ فؤد: (وكذا أقر أنه أبرأني منه أو استوفاه مِنِّي) عبارة الرّوض: لا قد أقرزت بالبراءة أو الإستيفاء أي: فليس بإقرار وزاد في شرحه لي بعد البراءة ومِنِّي بعد الإستيفاء. هـ فؤد: (لأن الضمير في به يعود للألف المدعي به إلخ) قال في شرح الرّوض: أي: فلا يقبل قول المقر أزدت به غيرك إلخ، هذا وقد يقال: عوده لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي قائلين التأمل. هـ فؤد: (ولو سأل القاضي المدعى عليه إلخ) مفهومه أن قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون إقراراً. هـ فؤد: (لأنهما لا يكونان صادقين) أي على تقدير الشهادة، والحاصل أن ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف

فالذي يظهر أنه كقوله: فهما صادقان؛ لأنه بمعناه بخلاف ما لو اقتصر على فهما غدلان، ولو قال شهد عليه هو غذل، أو صادق لم يكن إقراراً حتى يقول فيما شهد به، ولو ادعى عليه بعين فقال صالحي عماً كان لك عليّ كان إقراراً بمبهم فيطالب ببيانه وفارق كان ذلك عندي أو عليّ ألف بأنه لما لم يقع جواباً عن شيء كان باللغو أشبه، ولو ادعى عليه ألفاً فأنكر فقال اشتر هذا مني بالألف الذي ادعيت أنه إقراراً به كعني بخلاف صالحي عنه به إذ ليس من ضرورة الصلح كونه يبقا حتى يكون ثم نمر بخلاف الشراء. (ولو قال أنا مقرب ولم يقل به (أو أنا أقرب به فليس بإقرار) لصديق الأول بإقراره بطلانه أو بالتوحيد واحتمال الثاني للوعيد بالإقرار في ثاني

فرد: (لأنه بمنفاه) فيه تأمل. اه. سم. فرد: (ولو ادعى عليه. إلخ) ولو قال في جواب دعواه لا تدوم المطالبة وما أكثر ما تنقضى لم يكن إقراراً الإنشاء صراحته قاله ابن العماد، ولو قال في جواب الدعوى عين بيده اشترتها، أو ملكتها منك أو من وكيلك كان إقراراً لتضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفاً. اه. ثمني زاد النهاية، ولو طالبه بأداء شيء فقال باسم الله لم يكن إقراراً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى. اه. قال ع ش قوله: م ر فقال بسم الله. إلخ ومثله ما لو قال على الرأس والعين بالأولى. اه. فرد: (وفارق كان لك. إلخ) عبارة المغي، ولو قال كان لك عليّ ألف، أو كانت لك عندي دار فليس بإقرار؛ لأنه لم يتعرف في الحال شيء والأصل براءة الذمة ولا ينافي ذلك ما في الدعاوى من أنه لو قال كان في ملكك أنس كان مؤاخذاً به؛ لأنه ثم وقع جواباً للدعوى وهنا بخلافه فطلب فيه البقين، ولو قال استكثت هذه الدار حيناً ثم أخرجتك منها كان إقراراً له باليد؛ لأنه اعترف بشئها من قبل وادعى زوالها ولا ينافي ذلك ما في الإفراء من أنه لو قال كان في يدك أنس لم يؤاخذ به؛ لأنه هنا أقر له بيد صحيحة بقوله: استكثت بخلافه ثم لاحتمال كلامه أن يده كانت من غضب، أو سزم أو نحوه. اه. فرد: (ولم يقل به) إلى قوله لا على دقائقي في المغي وإلى قوله: ولو تعارضت في النهاية. فرد: (ولاحتمال الثاني للوعيد إلخ) ولا يرد على ذلك قولهم في لا أنكر ما تدعي أنه إقرار مع احتمال الوعد؛ لأن العموم إلى التقى أسرع منه إلى الإثبات بدليل التكررة فإنها نعم في خير التقى دون الإثبات نهاية ومغني.

على لزوم المدعى به عليه الآن. فرد: (فالذي يظهر إلخ) كذا في شرح م ر، وهذا قياس ما يأتي. فرد: (لأنه بمنفاه) فيه تأمل. فرد: (حتى يقول فيما شهد به) لعله في الأولى مبني على قوله السابق: فالذي يظهر إلخ، بل ذلك مأخوذ من هذا؛ لأن هذا في الرّوض كاصلي. فرد: (حتى يقول فيما شهد به) قال في شرح الرّوض: قال في الرّوضة: قلت: في لزومه بقول غذل يعني فيما شهد به نظر. اه. فرد: (وفارق كان لك عندي أو عليّ ألف إلخ) في شرح الرّوض قال الزّوياني ولو قال: لهذا المبيت عليّ كذا فظاهر كلام المختصر جواز الإقرار بتقدير كان له عليّ. اه. فانظر هل يشكّل اغتيال هذا التقدير على ما تقرّر في كان لك عندي أو عليّ، لا في جواب من أنه لا يلزم به شيء؟ أو يفرق بنحو أن اغتيال

الحال. (ولو قال اليس لي عليك كذا فقال بلى، أو نعم فأقرأ، وفي نعم وجه) إذ هي لغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فإنها رد له ونفي النفي إثبات، ومن ثم جاء عن ابن عباس **تَبَيَّنَتْ** في آية **﴿أَلَسْتُ﴾** [المرء: ١٧٢] لو قالوا: نعم كفروا، وردوا هذا الوجه بأن الأقارب ونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وبه يعلم أنه لا فرق بين النحوي وغيره خلافاً لمن فوق لكنه يشكّل بالفرق بينهما في أنت طالق أن دخلت بفتح الهزرة وقد يفرق بأن المتبادر هنا حتى عند النحوي عَدَمُ الفرق لِحَفَائِهِ على كثير من الثعاة بخلافه ثم ولقدّم الفرق هنا نظر الزركشي في قول ابن عبد السلام لو لقن العربي كلمات غريبة لا يعرف معناها لم يؤخذ بها؛ لأنه لما لم يعرف مذلولها يستحيل عليه قصدها ويؤد بأن لهذا اللفظ عرفاً يفهمه العامي أيضاً، وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلاً لكن الأوجه أن العامي الذي يخالطنا يُقبل منه دَعْوَى الجهل بمذلول أكثر ألفاظ الفقهاء بخلاف المخالط لنا لا يُقبل إلا في الخفي الذي لا عُرف له بصرفه إليه، ولو تعارضت بيننا

فوق (سئ): (النس: إلخ) أو هل كما في المطلب نهاية ومعني.

فوق (سئ): (فقال بلى: إلخ) لو وقع نعم وبلى في جواب الخبر المنفي نحو ليس لي عليك. إلخ قال الاستنوي فينتجه أن يكون إقراراً في بلى دون نعم كذا في حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة وأقره. اهـ. سيد عمر. هـ. فود: (أنه لا فرق بين النحوي وغيره) هذا واضح عند الإطلاق فلو ادعى النحوي أنه أراد المعنى اللغوي، وهو تصديق النفي، فلا يتعد قبول قوله بيمينه. اهـ. سم. هـ. فود: (لنم فرق) عبارة النهاية للفرق، ومن تبعه. اهـ. هـ. فود: (بينهما) أي: النحوي وغيره. هـ. فود: (وقد يفرق) أي: بين نعم فيما ذكر وأن دخلت بفتح الهزرة. هـ. فود: (هنا) أي: في الجواب بنعم. هـ. فود: (لحفايه). إلخ لا حاجة لدعوى الخفاء المذكور، بل يكفي في الفرق أن نعم كثر في العرف استعمالها للتصديق. اهـ. سم. هـ. فود: (بخلافه ثم) أي: بخلاف المتبادر في أنت طالق أن دخلت. هـ. فود: (ولقدّم الفرق هنا نظر الزركشي في قول إلخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما تقرر قول ابن عبد السلام لو لقن العربي. إلخ؛ لأن هذا اللفظ يفهمه. إلخ. اهـ. هـ. فود: (ويؤد) أي: تنظير الزركشي. هـ. فود: (لهذا اللفظ) أي: نعم. هـ. فود: (الذي لا عرف. إلخ) عبارة النهاية الذي يخفى على مثله معناه. اهـ.

كان هنا ضروري، إذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت؟. هـ. فود: (أنه لا فرق بين النحوي وغيره) هذا واضح عند الإطلاق، فلو ادعى النحوي أنه أراد المعنى اللغوي، وهو تصديق لنفي، فلا يتعد قبول قوله بيمينه، وليس هو من قبيل تعقيب الإقرار بما يرفعه كما توهم، إذ هذه الصيغة بهذا المعنى غير إقرار؛ ولأن الرافع وهو إرادة المعنى اللغوي مقارن، فلا رفع كما تقدم فيما لو وجدت قرينة استهزاء فلتأمل. هـ. فود: (لحفايه على كثير من الثعاة) لا حاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحو بل يكفي في الفرق أن نعم كثر في العرف استعمالها للتصديق.

إقرار زَيْد وإبراء غَرِيْبِهِ فَإِنْ عَلِمَ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لَهُ وَإِلَّا، فَلَا شَيْءَ. (ولو قال أَقْضِ الْأَلْفَ الذي لي عليك) أو لي عليك أَلْفٌ، أو أليس لي عليك أَلْفٌ، أو أُخْبِرْتُ أَنَّ لي عليك أَلْفًا (فقال نعم) أو جِئْتُ، أو بَلَى، أو إني (أو أَقْضِي غَدًا أو أَهْلُنِي يَوْمًا) أو أَهْلُنِي، وإن لم يَقُلْ يَوْمًا وَيُؤْخَذَ منه أنه لا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ غَدًا بَعْدَ أَقْضِي (أو حَتَّى أَقْعُدَ أو أَفْتَحَ الْكَيْسَ، أو أَجِدَ) أي الْفِتْنَةَ، أو الدَّرَاهِمَ مَثَلًا (فإقرار في الأصح) حيث لا استهزاء أَخَذًا مِثْلًا مَرَّةً؛ لأنَّه الْمَفْهُومُ من هذه الْأَلْفَاظِ عُرْفًا.

(تنبيه) ظاهر كلامهم، أو صريحه أنه لا يُشْتَرَطُ نَحْوُ ضَمِيرٍ، أو خِطَابٍ في أَقْضِي، أو أَهْلُنِي وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ اشترائه في أَبْرَأْتَنِي وَأَبْرَأْتَنِي، أو أَنَا مُقَرَّرٌ، ومن ثَمَّ قال الإسْنَوِيُّ في أَقْضِي: لا بُدَّ من نَحْوِ ضَمِيرٍ لاحتماله لِلْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ عَلَى الشَّوَاءِ. اهـ. وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ هُمْ لَمْ يَقْلُوا عَنْ ذَلِكَ بَلْ أَشَارُوا لِلْجَوَابِ بِأَنَّ الْمَفْهُومَ من هذه الْأَلْفَاظِ عُرْفًا مَا ذَكَرُوهُ فِيهَا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَعْدَ بِالْقَضَاءِ وَطَلَبَ الْإِمْهَالِ لَا يَتْبَاقُ مِنْهُمَا إِلَّا الْاعْتِرَافُ وَطَلَبَ الرِّفْقِ بِخِلَافِهِ فِي أَبْرَأْتَنِي؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ احتمالًا قَرِيبًا أَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْ إِثْرَائِهِ مِنَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِالْبَاطِلِ وَأَبْرَأْتَنِي بِالْأَمْرِ؛ لأنَّه يُسْتَعْمَلُ عُرْفًا لِلِاحْتِيَاطِ كَثِيرًا أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ يُسْنُّ لِنَحْوِ مُرِيدٍ سَفَرٍ طَلَبَ الْإِبْرَاءِ وَالِاسْتِحْلَالَ مِنْ كُلِّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُعَامَلَةٌ وَأَنَا مُقَرَّرٌ؛ لأنَّه يُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا لِلْإِقْرَارِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَنَحْوِهَا.

(فرغ) قال الزَّيْلِيُّ لو قال اكْتُبُوا لِيَزِيدَ عَلَيَّ أَلْفَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا؛ لأنَّه إِنَّمَا أَمَرَ بِالْكِتَابَةِ فَقَطْ

• فَوَدَّ: (وَالَا، فَلَا شَيْءَ) كَانَ وَجْهُهُ تَسَاقُطُهُمَا وَالرُّجُوعَ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذَّمِّ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (أو لي عَلَيْكَ أَلْفٌ، أو أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ) لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ لِسَبْقِ ذِكْرِ الْأَوَّلِ فِي شَرْحِ، وَلَوْ قَالَ بَلَى وَسَبَقَ ذِكْرُ الثَّانِي فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ قَالَ أَلَيْسَ. إلخ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَقُلْ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ إِنْ. • فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ فَهوَ إِقْرَارٌ. • فَوَدَّ: (وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (اشترائه فِي أَبْرَأْتَنِي وَأَبْرَأْتَنِي) أَي: مِنْهُ وَ. • فَوَدَّ: (وَأَنَا مُقَرَّرٌ) أَي بِي. • فَوَدَّ: (قال الإسْنَوِيُّ. إلخ) أَقْرَهُ الْمُعْنَى وَكَذَا النِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ مَعَ الْمُتَنِّ، أو أَقْضِ غَدًا ذَلِكَ، أو نَحْوَهُ يَمَّا يُخْرِجُهُ عَنْ احْتِمَالِ الْوَعْدِ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ، أو أَهْلُنِي فِي ذَلِكَ. اهـ. قال ع ش قَوْلُهُ: م ر، أو نَحْوَهُ أَي: كَقَوْلِهِ: اضْبُرْ حَتَّى يَنْتَسِرَ أو إِذَا جَاءَنِي مَالٌ قَصِيْتُ. اهـ. • فَوَدَّ: (هَنَ ذَلِكَ) أَي: عَنْ وُرُودِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي: الْمَفْهُومِ. • فَوَدَّ: (لأنَّه) أَي: الْمُجِيبُ بِأَبْرَأْتَنِي. • فَوَدَّ: (أو أَبْرَأْتَنِي) عَطَفَ عَلَى أَبْرَأْتَنِي وَكَذَا قَوْلُهُ: أَنَا مُقَرَّرٌ ش. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (لِنَحْوِ مُرِيدٍ. إلخ) أَي: كَالْمُرِيدِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا) اعْتَمَدَ نِيَاهُ.

• فَوَدَّ: (وَالَا فَلَا شَيْءَ) كَانَ وَجْهُهُ لِتَسَاقُطِهِمَا وَالرُّجُوعَ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذَّمِّ. • فَوَدَّ: (وَأَبْرَأْتَنِي) عَطَفَ عَلَى أَبْرَأْتَنِي وَكَذَا قَوْلُهُ: وَأَنَا مُقَرَّرٌ ش.

وإوافقه قولُ جمع مُتَقَدِّمِينَ لو قال اشهدوا عَلَيَّ بكذا، أو بما في هذا الكتاب لم يكن إقرارًا؛ لأنه ليس فيه إلا الإذن بالشهادة عليه ولا تعرض فيه للإقرار بالمكتوب أي مثلاً قالوا بخلاف أشهدكم مضافاً لنفسه. اهـ. وفي الفرق بين أشهدكم واشهدوا عَلَيَّ نظر ظاهر ثم رأيت كلامَ الفزالي صريحاً في أن اشهدوا عَلَيَّ بكذا إقرارٌ أيضاً وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا عَلَيَّ أَنِّي وَقَفْتُ جميعَ أملاكِي وَذَكَرَ مصْرِفَهَا ولم يُحَدِّدْ شيئاً منها صارت جميعُ أملاكِهِ التي يصحُّ وقفها وقفاً ولا يصحُّ جهلُ الشهود بخدودها ولا شكوكُ عنها ومثما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فهي صريحة كما ترى في الصُّحَّةِ مع قوله: اشهدوا عَلَيَّ إلى آخره ووافقه على ذلك أبو بكر الشاشي وأقرهما في التوسط ولا يُعارضه قولُ فتاوى البغوي لو قال: المواضع التي أُثبتُ أساميتها وحدودها في هذا مِلْكٌ لِفُلانٍ وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الإقرار ولم تجزِ الشهادة عليها أي بخدودها وأما على تَلَفُّظِهِ بالإقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يُصْرِّحُ به قوله: ثبت الإقرار

• قوله: (وإوافقه) أي: قول الزبيلي. • قوله: (وَأَنَا بكذا) أي: بِالْفِ لَزِيْدٍ على قوله: (أو بما في هذا الكتاب لم يكن إقرارًا) اعتمدته المُعْنِي. • قوله: (أي مثلاً) أي: أو بالمفطور في الصورة الأولى.
• قوله: (قالوا) أي: الجمع المذكور. • قوله: (بخلاف أشهدكم) أي: بكذا، أو بما في هذا الكتاب فيكون إقرارًا. • قوله: (انتهى) أي: قول الجمع. • قوله: (إقراراً أيضاً) اعتمدته النهاية أيضاً عبارتها، ولو قال اشهدوا عَلَيَّ بكذا كان إقرارًا كما أفتى به الفزالي واعتمدته الوالد رحمته الله في فتاويه آخرًا اهـ.
• قوله: (وعبارة فتاويه) إلى التثنية في النهاية إلا قوله: وَبَحَثَ إِلَيَّ وَأَفْتَى. • قوله: (وَذَكَرَ) عَطَفَ على قال. • قوله: (شيئاً منها) أي: من الأملاك. • قوله: (وَلَا سُكُوتُهُ) أي: الوقف. • قوله: (ههنا) أي: الحدود. • قوله: (في الصُّحَّةِ) أي: صححة الإقرار. • قوله: (موافقة) أي: الفزالي. • قوله: (على ذلك) أي: ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضميرُ النصب في قوله: وَلَا يُعَارِضُهُ. • قوله: (في هذا) أي: المكتوب مثلاً. اهـ. ع ش. • قوله: (وَكَانَ) إلخ. عَطَفَ على قال. إلخ. • قوله: (عليها) أي: المواضع المذكورة. • قوله: (أي بخدودها) لم يبين م ر وجه عَدَمِ الْمُعَارِضَةِ وَلَعَلَّهُ أَنَّ الشَّاهِدَ إِنَّمَا امْتَنَعَتْ فِي مَسْأَلَةِ الْبَغَوِيِّ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْئاً مِنَ الْحُدُودِ حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ وَجَارَتْ فِيهَا أَفْتَى بِهِ وَالِدُهُ م ر لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَشْهَدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ أَنَّهُ وَقَفَ مَا يَمْلِكُهُ وَلَمْ يَشْتُوا شَيْئاً بِخُصُوصِهِ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَعَلَيْهِ فَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَقَفَهُ، فَلَا. اهـ. ع ش وقال الرشيدِي وقوله: م ر أي بخدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش. اهـ. • قوله: (وَأَمَّا تَلَفُّظُهُ) عبارة النهاية وَتَجَوُّزُ عَلَى تَلَفُّظِهِ بِالْإِقْرَارِ. اهـ.
• قوله: (بالشهادة) لا مَرَفِعَ لَهُ وقوله: فالشهادة إظهارٌ في مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ. • قوله: (قوله:) أي:

• قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْفَزَالِيِّ) إلخ) أفتى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ثَانِيًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَفْتَى بِالْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبَحَثَ الصَّلَاحُ أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ ذَلِكَ أَيْ اشْهَدُوا عَلَيَّ بِمَنْ عَرِفَ اسْتِعْمَالَهُ فِي الْإِقْرَارِ كَانَ إِقْرَارًا وَأَقْنَى السَّبْكِيِّ بِأَنْ قَوْلُهُ: مَا نَزَلَ فِي دَفْتَرِي صَحِيحٌ يُحْمَلُ بِهِ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِهِ حَالَةُ الْإِقْرَارِ وَيُوقَفُ مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ، أَوْ شَكَّ فِيهِ قَالَ غَيْرُهُ، وَفِي وَقْفٍ مَا عَلِمَ حُدُوثَهُ نَظَرْتُ. اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ.
(تَبِيه) مِمَّا يَرُدُّ عَلَى الْأَوَّلِينَ الزَّبِيلِيِّ وَالَّذِينَ بَعْدَهُ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ أَقْرَأَ لَهْ عَنِّي بِالْفِ لَهْ عَلَيَّ كَانَ إِقْرَارًا جَزْمًا فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَمْرُ بِمَا ذُكِرَ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُمْ جَزَمُوا بِالزُّومِ الْأَلْفِ لَهْ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: لَهْ عَلَيَّ مَعَ كَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: اشْهَدُوا عَلَيَّ بِالْفِ لَهْ عَلَيَّ فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يُشْكِرُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ لَمَّا صَرَّحَ هُنَا بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِمَا ذُكِرَ عَنْهُ كَانَ ذَلِكَ مُتَضَمِّنًا لِلاتِّزَامِ وَمَانِعًا مِنْ احْتِمَالٍ مَا يَخْدِشُ فِيهِ بِخِلَافٍ مُجَرَّدِ اشْهَدُوا بِالْفِ لَهْ عَلَيَّ فَإِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ مَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ قُلْتُ: يُشْكِرُ لَكُنْهُ خَفِيَ فَكَانَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الزُّومِ ثُمَّ الْقَطْعُ بِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ قَاضِيًا عَلَى أَوَّلِكَ بَضْعٍ مَا سَلَكَوْهُ فَتَأَمَّلْهُ، وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ فَقَالَ صَدَقَ لَهْ عَلَيَّ عَشْرَةُ قَرَارِيطَ لَزِمَهُ كُلُّ مَنِهَا لَكِنْ الْقَرَارِيطُ مَجْهُولَةٌ.

فصل فيما يتعلق بالركن الرابع

وهو المقر به (يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّبِ) أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَجَوُّزُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ (وَأَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّبِ)

الْبَغَوِيُّ. قُود: (وَبَحَثَ ابْنُ الصَّلَاحِ) تَأْيِيدًا لِإِعْدَمِ الْفَرْقِ. قُود: (لَوْ وَجِدَ) أَيْ: صَدَرَ. قُود: (بِمَنْ عَرِفَ) مُتَعَلِّقٌ بِوَجْدٍ. قُود: (اسْتِعْمَالُهُ) مَفْعُولٌ عَرَفَ أَيْ اسْتِعْمَالُ اِشْهَدُوا عَلَيَّ وَكَذَا ضَمِيرُ كَانَ إِقْرَارًا. قُود: (وَيُوقَفُ) . (إِلَخ) أَيْ: عَنِ الْعَمَلِ بِذَلِكَ فِيمَا عَلِمَ حُدُوثَهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ. قُود: (أَوْ شَكَّ فِيهِ) أَيْ: فِي حُدُوثِهِ. قُود: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَيْ: بَلْ هُوَ لَفَوْ وَجُزَمَ بِعَدَمِ الْوَقْفِ لِأَنَّ مَعْنَى مَا نَزَلَ أَيْ الَّذِي مُنْزَلٌ فِي دَفْتَرِي الْآنَ، وَهُوَ لَا يَشْمَلُ مَا حَدَّثَ تَتْرِيْلُهُ بَعْدَ. اهـ. ع ش. قُود: (وَالَّذِي بَعْدَهُ) أَيْ: الْجَمْعُ السَّابِقُ. قُود: (أَقْرَأَ) . (إِلَخ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ. قُود: (بِمَا ذُكِرَ) أَيْ بِالْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ. قُود: (وَقَدْ عَلِمْتُ) أَيْ: مِنْ قَوْلِهِمْ الْمَارَ آتِمًا. قُود: (تَابِعًا) أَيْ تَعَتَّا لِقَوْلِهِ: وَالْف. قُود: (فَهُوَ) أَيْ: قَوْلُهُ: أَقْرَأَ لَهْ عَنِّي. إِلَخ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى، وَهُوَ بِالْوَاوِ. قُود: (بِمَا ذُكِرَ عَنْهُ) أَيْ: عَنِ الْأَمْرِ، وَهُوَ مَنْشَأُ الْفَرْقِ.
قُود: (ثُمَّ انْقَطَعَ بِهِ) أَيْ: بِالزُّومِ أَيْ ثُمَّ جَزَمَهُمْ بِالْكُزْنِ إِقْرَارًا. قُود: (فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ) أَيْ: فِيمَا لَوْ قَالَ أَقْرَأَ لَهْ عَنِّي. إِلَخ. قُود: (عَلَى أَوَّلِكَ) أَيْ: الزَّبِيلِيِّ وَالْجَمْعِ الَّذِينَ بَعْدَهُ. قُود: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ.

فصل يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّبِ بِهِ

قُود: (فِيمَا يَتَعَلَّقُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُ الْأَتَوَارِ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَتَرَدَّدُ) إِلَى (أَمَّا إِذَا).
قُود: (بِمَا تَجَوُّزُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ) احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ عِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَرَدِّ السَّلَامِ.
قُود: (سُي: (أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّبِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي لَفْظِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُ

فصل فيما يتعلق بالركن الرابع إلخ

حين يُقر؛ لأن الإقرار ليس إزالة عن الملك وإنما هو إخبار عن كونه ملكاً للمقر له (فلو قال داري أو فوقي) أو داري التي اشترتها لنفسي ليزيد ولم يُرد الإقرار (أو ذنبي الذي على زيد لغفرو فهو لغف) لأن الإضافة إليه تقتضي الملك له فتناهي إقراره به يغيره فحُجِل على الوعد بالهبة ومن ثم صَحَّ مسكني، أو ملبوسي له إذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ويمتدُّ النظر في قوله: داري التي أسكنها؛ لأن ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يُرد بالإضافة الملك أمّا إذا أراد الإقرار بما ذكر فيصح كما قاله البقوي وقول الأنوار لا أثر للإرادة هنا يُشكّل بقوله أيضاً في الدار التي ورثتها من أبي لفلان إنه إقرار إن أرادَه إذ لا فرق بين اشترائها مثلاً وورثتها ويوجد ذلك بأن إرادته الإقرار بذلك تبين أن مراده الشراء والإرث في الظاهر دون الحقيقة وفيه أيضاً جميع

للمقر ولتست صحة الإقرار وبطلانه دائرين على ما في نفس الأمر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى ترتب الحكم عليه نعم في الباطن البعرة بما في نفس الأمر حتى لو قال هذه الدار ليزيد ولم تكن ليزيد لم يصح الإقرار، أو داري التي ملكتها ليزيد وكانت له في الواقع فهو إقرار صحيح ويجب تأويل الإضافة. اهـ. ع ش. قود: (وإنما هو إخبار. إلخ) أي: فلا بُد من تقدّم المخبر عنه على الخبر. اهـ. مغمي. قود: (ولم يرد. إلخ) راجع لكل من الأمثلة الثلاثة وسيدكر مُحَرَّرَه وكان الأولى تأخيرُه عن قوله: أو ذنبي الذي على زيد لغفرو كما في فعل النهاية والمغمي.

قود (سني: (فهو لغف) أي: بخلاف ما لو قال له عليّ في داري، أو مالي ألف، فلا يكون لغفوا، بل إقراراً كما يأتي ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الآتي بعد قول المصنف، ولو قال له في ميراثي من أبي ألف. إلخ. اهـ. ع ش. قود: (لأن ذكر هذا الوصف قرينة. إلخ) قد يمتنع ذلك، بل هو لإحتراز عن غير المسكونة من أملاكه. اهـ. سم عبارة ع ش الأقرب عدم الصحة لأن ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلّت عليه الإضافة والكلام عند الإطلاق فلو أراد به الإقرار عجل يو. اهـ. وهو ظاهر. قود: (أما إذا أراد. إلخ) مُحَرَّرُ قوله: ولم يرد الإقرار. قود: (بما ذكر) أي: من أمثلة المشتري والشرح. قود: (فيصح) لانه أراد بالإضافة إضافة سكنى مغمي ونهاية. قود: (كما قاله البقوي) مُتَمَدِّد. اهـ. ع ش. قود: (بقوله. إلخ) أي: الأنوار. قود: (ويوجه ذلك) أي: عدم الفرق وكوّن كل منهما إقراراً. قود: (أن مراده الشراء. إلخ) أي: أو أراد أنه اشتراها أي ورثها سابقاً وخَرَجَتْ عن ملكه بناقل. اهـ. رشيدتي عبارة السيد عمّر قوله: الشراء والإرث في الظاهر. إلخ إنما يحتاج إليه عند فرض أنه حال الإقرار بالإرث والشراء بحيث لم يمتص زمن يُمكِن فيه الثقل وإلا فالشراء والإرث الماضيان لا يتفانيان الإقرار حالاً. اهـ. قود: (وفي) أي: الأنوار.

قود: (لأن ذكر هذا الوصف قرينة إلخ) قد يمتنع ذلك، بل هو لإحتراز عن غير المسكونة من أملاكه. قود: (أنه إقرار إن أرادَه) ظاهره: وإن كان عَقِبَ الإرث، ويدل عليه قوله في التوجيه الآتي في الظاهر. قود: (تبين أن مراده الشراء والإرث إلخ) فيه أن ذلك لا يختص بمسألة الشراء والإرث، وكذا

ما عَرِفَ لي لِفُلَانٍ صَحِيحٌ ولو قال الدِّينُ الَّذِي كَتَبْتَهُ، أَوْ بِاسْمِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُو صَحٌّ إِذْ لَا مُنَافَاةَ أَيْضًا، أَوْ الدِّينُ الَّذِي لي عَلَى زَيْدٍ لَعَمْرُو لَمْ يَصُحَّ إِلَّا إِنْ قَالَ وَاسْمِي فِي الْكِتَابِ عَارِيَّةً وَكَذَا إِنْ أَرَادَ الْإِقْرَارَ فِيمَا يَظْهَرُ أَحَدًا مِمَّا مَرَّ وَمَرَّ أَنْ ذَهَبَ الْمَهْرُ وَنَحْوُ الْمُتَعَةِ وَالْخُلْعِ وَأُرْشِ الْجِنَايَةِ وَالْحُكُومَةِ لَا يَصُحُّ الْإِقْرَارُ بِهَا عَقِبَ ثُبُوتِهَا وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ قَوْلُ الْبَغَوِيِّ مَحَلَّ صَحَّةِ الْإِقْرَارِ فِيمَا مَرَّ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لِلْمَقْرَرِ إِذْ لَا يَجُوزُ الْمَلِكُ بِالْكَذِبِ. (ولو قال هذا لِفُلَانٍ وَكَانَ

قوله: (ولو قال) إِلَى الْمُتَنِي فِي الْتَهَامَةِ. قوله: (ولو قال الدِّينُ. إلخ) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتَاوَاهِ لَوْ كَانَ بِالذِّينِ الْمُقَرَّرِ بِهِ زَهْنٌ، أَوْ كَفِيلٌ انْتَقَلَ إِلَى الْمُقَرَّرِ بِذَلِكَ وَفَصَّلَ الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ الْفَزَارِيُّ فَقَالَ إِنْ أَقَرَّ أَنَّ الدِّينَ صَارَ لِزَيْدٍ، فَلَا يَتَّخِذُ بِالزَّهْنِ لِأَنَّهُ صَيَّرَ زَهْنَهُ إِلَيْهِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْحَوَالَةِ وَهِيَ تُبْطِلُ الزَّهْنَ، وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّ الدِّينَ كَانَ لَهُ بَقِيَ الزَّهْنُ بِحَالِهِ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَنَهَابَةً. قوله: (إِذْ لَا مُنَافَاةَ. إلخ) أَي: لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَكَيْلٌ فَلَوْ طَلَبَ عَمْرُو زَيْدًا فَاتَّكَرَ فَإِنْ شَاءَ عَمْرُو أَقَامَ بَيِّنَةً بِإِقْرَارِ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الدِّينَ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى زَيْدٍ لَهُ ثُمَّ يَقِيمُ بَيِّنَةً عَلَيْهِ بِالْمُقَرَّرِ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَيْهِ بِالْمُقَرَّرِ ثُمَّ يَبَيِّنُ بِالْإِقْرَارِ. اهـ. مُغْنِي.

قوله: (أَيْضًا) أَي: مِثْلُ مَنْكَنِي، أَوْ مَلْبُوسِي لِزَيْدٍ. قوله: (إِلَّا إِنْ قَالَ. إلخ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ مُتَّفَعِلًا فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (وَكَذَا إِنْ أَرَادَ الْإِقْرَارَ) أَي: قَبِيصُحٌ وَقِيَاسُهُ الصَّحَّةُ فِيمَا لَوْ قَالَ دَارِي الَّتِي هِيَ يَمْلِكُهَا لِزَيْدٍ وَقَالَ أَرَدْتَ الْإِقْرَارَ لَيْكُنْ فِي سَمٍ عَلَى مَنَهْجٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ فِي هَذِهِ وَعَنْ عَ أَنْ ظَاهِرَ شَرْحِ الْمَنَهْجِ عَدَمُ قَبُولِ إِرَادَةِ الْإِقْرَارِ. انْتَهَى. ، وَلَوْ قِيلَ بِقَبُولِ إِرَادَتِهِ وَحَفْلِهِ عَلَى إِرَادَةِ الْمَجَازِ بِأَعْيَانِهِ مَا كَانَ، أَوْ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ لَمْ يَتَّخِذْ. اهـ. ع ش وقوله: إِنْ ظَاهِرَ شَرْحِ الْمَنَهْجِ. إلخ وَكَذَا ظَاهِرُ التُّحْفَةِ فِيمَا يَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ وَصَرِيحُ الْمُغْنِي عَدَمُ الْقَبُولِ وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ ع ش وَجِبَةً. قوله: (مِمَّا مَرَّ) أَي: آيِنًا. قوله: (وَمَرَّ) أَي: قَبْلَ فَضْلِ الصَّيْغَةِ قَبْلَ قَوْلِ الْمُتَنِي، وَإِنْ أُطْلِقَ صَحٌّ. قوله: (لَا يَصُحُّ الْإِقْرَارُ بِهَا. إلخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَرَادَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَيُظْهِرُ الْكَذِبَ فِيهِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: ذَهَبَ الْمَهْرُ. إلخ إِنْ عَيَّنَ مَا ذَكَرَهُ كَأَنَّهُ أَهْرَ، أَوْ مَتَّعَ عَيْنًا يَصُحُّ الْإِقْرَارُ بِهَا عَقِبَ ثُبُوتِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي فَلَوْ أَقَرَّ وَلَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ ثُمَّ صَارَ عَمِلٌ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍ عَلَى خَبَرٍ وَقَوْلُهُ: عَمِلٌ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ أَي لِيَجُوزَ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَفْصُوبَةً فَلَمْ تَدْخُلْ فِي يَمْلِكُهَا. اهـ. ع ش.

قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَهُمَا مَا نَصَّهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ: دَارِي لِفُلَانٍ وَأَرَادَ الْإِقْرَارَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِضَافَةِ إِضَافَةً سَكَنِي، ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوَاهِ. اهـ. ثُمَّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ وَيُتَّبَعُهُ أَنْ يَسْتَفْسِرَ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ وَيَعْمَلُ بِقَوْلِهِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ دَارِي الَّتِي هِيَ يَمْلِكُهَا لِيَلْتَأَمَّ الصَّرِيحُ. اهـ. قوله: (ولو قال: الدِّينُ الَّذِي كَتَبْتَهُ إلخ) فَلَوْ كَانَ بِالذِّينِ الْمُقَرَّرِ بِهِ زَهْنٌ أَوْ كَفِيلٌ انْتَقَلَ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ بِذَلِكَ كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ لَيْكُنْ الْأَوَجَهُ مَا نَصَّهُ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَقَرَّ أَنَّ الدِّينَ صَارَ لِزَيْدٍ فَلَا يَتَّخِذُ بِالزَّهْنِ؛ لِأَنَّهُ صَيَّرَ زَهْنَهُ إِلَيْهِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْحَوَالَةِ، وَهِيَ تُبْطِلُ الزَّهْنَ، وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّ الدِّينَ كَانَ لَهُ بَقِيَ الزَّهْنُ بِحَالِهِ شَرْحُ م ر. قوله: (لَا يَصُحُّ الْإِقْرَارُ بِهَا عَقِبَ ثُبُوتِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ أَرَادَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَيُظْهِرُ الْكَذِبَ فِيهِ وَأَفْهَمَ

ملكي إلى أن أقررت) به (فأول كلامه إقراراً وآخره لَعْنُ) فيطرح آخره فقط لاستقلاله ومن ثم صَحَّ
أيضاً هذا ملكي هذا لَعْلان، أو هذا لي وكان ملك زَيْد إلى أن أقررت؛ لأنه إقرارٌ بعد إنكارٍ، ...

• قوله (سني): (فأول كلامه إقراراً وآخره لَعْنُ) سَيأتي في كلامنا على قول المصنّف، ولو قال له عَلَيَّ أَلْفٌ
مِنْ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَنَّهُ لَوْ صَدَقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرُّ بِهِ مَا لَمْ
تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُتَنَافِي، فَلَا يَلْزَمُهُ. اهـ. فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ تَطْيِيرُ ذَلِكَ هُنَا، بَلْ يَتَّبِعِي فِيهَا إِذَا قَالَ دَارِي لَزَيْدٍ
وَأَرَادَ الْإِقْرَارَ فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ إِلَى حِينَ الْإِقْرَارِ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَالْمُقَرُّ لَهُ لَا يَسْتَحِقُّ
بِالْكَذِبِ وَقَدْ نُقِلَ عَنْ إِشْرَافِ الْهَرَوِيِّ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ: مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ. إلخ وَقَوْلُهُ:
فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ. إلخ فِيهِمَا وَقْفَةٌ فَإِنَّ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ مُشْكِلٌ، وَفِي قُوَّةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى التَّفْهِ الْغَيْرِ
الْمَخْصُورِ ثُمَّ زَايَتْ كَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ فِيمَا سَيأتي مَا نَقَّصَهُ قَوْلُهُ: مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُتَنَافِي أَنْظُرْ
قَبُولَ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ مَعَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ بِسَبَبِ آخَرٍ فَهِيَ شَاهِدَةٌ بِتَفْهِ غَيْرِ مَخْصُورٍ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (فَيَطْرَحُ) إِلَى الْمَنَى فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ أَنَّ هَذَا لِي؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ، أَوْ عَكْسَهُ، وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا
قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَصِحَّ) إِلَى (وَأَنَّمَا). • قَوْلُهُ: (لِاسْتِغْلَالِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى وَيَعْمَلُ بِأَوَّلِهِ لِاسْتِحْمَالِهِ عَلَى
جُمْلَتَيْنِ مُسْتَعْلَتَيْنِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَنٍ) أَي: لِأَجْلِ الْإِسْتِغْلَالِ. • قَوْلُهُ: (صَحَّ أَيْضًا هَذَا. إلخ) أَي:
فَيَكُونُ إِقْرَارًا. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي مَا ذَكَرَ فِي الْمَنَى وَالشَّرْحِ. • وَقَوْلُهُ: (إِقْرَارًا. إلخ) أَي فِي
صَوَرَتِي الشَّرْحِ.

قَوْلُهُ: (ذَيْنِ الْمَهْرِ إلخ) إِنَّ عَيْنَ مَا ذَكَرَ كَانَ أَمْتَهُ أَوْ أَمْتَعَتْ عَيْنًا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِهَا عَقِبَ ثُبُوتِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ
كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: فَلَوْ أَقَرَّ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ صَارَ عَمِلَ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارٌ وَآخِرُهُ لَعْنُ) سَيأتي في كلامنا على قول المصنّف، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ
أَلْفٌ مِنْ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَنَّهُ لَوْ صَدَقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرُّ بِهِ
مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُتَنَافِي فَلَا يَلْزَمُهُ. اهـ. فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ تَطْيِيرُ ذَلِكَ هُنَا، بَلْ يَتَّبِعِي فِيهَا إِذَا قَالَ: دَارِي
لَزَيْدٍ وَأَرَادَ الْإِقْرَارَ فَإِنَّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ إِلَى حِينَ الْإِقْرَارِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ، وَالْمُقَرُّ لَهُ
لَا يَسْتَحِقُّ بِالْكَذِبِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ إِشْرَافِ الْهَرَوِيِّ هُنَا مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ
الرَّوَضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ هَكَذَا أَي بَأَنَّ زَيْدًا أَقَرَّ بِأَنَّ هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ بِهِ
لَمْ يَقْبَلْ. اهـ. مَخْمُولًا عَلَى أَنَّهُ إِخْبَارٌ مِنْ عِنْدِ الشُّهُودِ وَلَا حِكَايَةٌ مِنَ الْمُقَرِّ أَمَّا لَوْ حَكَّوْهُ عَنِ الْمُقَرِّ بِأَنَّ
شَهِدُوا أَنَّ زَيْدًا أَقَرَّ بِأَنَّ هَذَا لَعَمْرٍو، وَبِأَنَّهُ كَانَ مِلْكُهُ إِلَى الْإِقْرَارِ، فَيَتَّبِعُهُ صِحَّةُ الْإِقْرَارِ إِذْ لَا تَنَاقُضَ فِي
الشَّهَادَةِ، وَأَنَّمَا فِيهَا إِبْثَاتُ التَّنَاقُضِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ الَّذِي هُوَ الْإِقْرَارُ، لَكِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَانَ حَكَّى مَا
ذَكَرَ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ ذَلِكَ وَأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَصِحُّ وَإِنْ حَكَّى الشُّهُودُ مَا ذَكَرَ عَنِ الْمُقَرِّ فَلْيَحْزَرْ.

• قَوْلُهُ: (وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّتْ) هَذَا يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ لَزَيْدٍ فِي الْحَالِ وَبِهِ يُعَارَفُ مَا يَأْتِي فِي كَانَ لَهُ
عَلَيَّ أَلْفٌ، فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَعْنُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغَيِّرْ بَشْيَءَ فِي الْحَالِ.

أَوْ عَكْسَهُ وَلَمْ تَصْخُ هَذِهِ الَّتِي هِيَ مِلْكِي لِفُلَانٍ وَأَنَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ شَاهِدٍ تَنَاقُضُ كَأَنَّ حَكْمِي مَا ذُكِرَ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلشَّهَادَةِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلإِقْرَارِ. (وَلَيْكِنَ الْمُقَرَّرُ بِهِ) مِنْ الْأَعْيَانِ (فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) جَسًا، أَوْ حُكْمًا (لِئَلَّا يُقْرَرَ لِلْمُقَرَّرِ) لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ كَوْنِهِ بِيَدِهِ مُدْعٍ،

هـ فَوُدَّ: (أَوْ عَكْسَهُ) أَي: فِي صُورَةِ الْمَثْنِ وَهَذَا عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ عَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ: إِقْرَارًا. إِنْخَ وَقَوْلُ الْكَرْدِيِّ أَي عَكْسُ مَا ذُكِرَ بَأَن يَقُولُ هَذَا لِفُلَانٍ هَذَا مِلْكِي وَهَذَا مِلْكُ زَيْدٍ وَكَانَ لِي إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ بِهِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِجُمْلَتَيْنِ مُسْتَقْبَلَتَيْنِ إِخْدَاهُمَا تَصَرُّهُ وَالْأُخْرَى تَنْفَعُهُ تَعْمَلُ بِمَا يَصَرُّهُ وَتُلْغِي مَا يَنْفَعُهُ أَهْ مَبْنِي عَلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى هَذَا مِلْكِي إِنْخَ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي ع ش مَا يُوَافِقُ مَا قَدَّمْتُهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: أَوْ عَكْسَهُ أَي وَكُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ وَالْمُرَادُ بِعَكْسِهِ الْإِنْكَارُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ. اهـ. فَوُدَّ: (وَلَمْ يَصْخُ) إِنْخَ عَطَفَ عَلَى صَخُ إِنْخَ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِقْرَارَ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ. هـ فَوُدَّ: (كَأَنَّ حَكْمِي مَا ذُكِرَ) بَأَن قَالَ إِنَّ زَيْدًا أَقَرَّ بَأَن هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بَيْنَ كَوْنِهِ يَجْعَلُ ذَلِكَ إِخْبَارًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ نَقْلًا عَنْ كَلَامِ الْمُقَرَّرِ وَقَالَ سَم عَلَى حَجِّ أَنَّهُ أَي مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَوْ جَعَلَهُ مِنْ نَفْسِهِ لَا حِكَايَةَ لِكَلَامِ الْمُقَرَّرِ ثُمَّ قَالَ لَكِنْ كَلَامُ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِهِ فَلْيُرَاجَعْ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْأَوْجَهُ مَعْنَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَالَ زَيْدٌ هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ بِهِ كَانَ إِقْرَارًا؛ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ لِمَخْصُوصٍ مَا قَالَهُ الْمُقَرَّرُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ صَادِرًا مِنْهُ، أَوْ مِنْ الشَّاهِدِ إِخْبَارًا عَنْهُ. اهـ. ع ش أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ أَي الْأَوْجَهُ الْمَذْكُورُ قَوْلُ الْمُغْنِي وَفَارَقَتْ أَي الْبَيِّنَةُ الْمُقَرَّرُ بِأَنَّهَا تَشْهَدُ عَلَى غَيْرِهَا، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَنَاقُضْ وَالْمُقَرَّرُ يَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ فَيُؤَاخَذُ بِمَا يَصْخُ مِنْ كَلَامِهِ. اهـ.

هـ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَيْكِنَ الْمُقَرَّرُ بِهِ إِنْخَ) مَحَلٌّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ لِتَفْسِيهِ فَلَوْ كَانَ نَائِبًا عَنْ غَيْرِهِ كَنَائِظٍ وَقَفٍ وَوَلِيٍّ مَحْجُورٍ لَمْ يَصْخُ إِقْرَارُهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (مِنْ الْأَعْيَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ فَلَوْ أَقَرَّ وَلَمْ يَكُنْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (مِنْ الْأَعْيَانِ) خَرَجَ بِتَقْدِيرِهِ الَّذِينَ، فَلَا يَأْتِي فِيهِ مَا ذُكِرَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلَا يَأْتِي فِيهِ مَا ذُكِرَ أَي لَكِنْ لَوْ أَقَرَّ الْوَارِثُ فِي حَيَاةِ مَوْرَثِهِ بَأَن مَا لِمَوْرَثِهِ عَلَى زَيْدٍ لَا يَنْسَجِقُهُ ثُمَّ مَاتَ مَوْرَثُهُ وَصَارَ الَّذِينَ لِلْمُقَرَّرِ عَجَلٌ بِمُقْتَضَى إِقْرَارِهِ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْمَدِينِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ أَقَرَّ وَلَمْ يَكُنْ. إِنْخَ. اهـ.

هـ قَوْلُ (سَيِّ): (فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) أَي: فِي تَصَرُّفِهِ، فَلَا يُزْدُ نَحْوُ الْغَاصِبِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ فَوُدَّ: (أَوْ حُكْمًا) أَي كَالْمُعَارِ وَالْمَوْجَرِ تَحْتَ يَدِ غَيْرِهِ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَّ: (مُدْعٍ) إِنْخَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي

هـ فَوُدَّ: (وَأَنَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ شَاهِدٍ تَنَاقُضُ كَأَنَّ حَكْمِي مَا ذُكِرَ إِنْخَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ هَكَذَا أَي بَأَن زَيْدًا أَقَرَّ بَأَن هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ بِهِ لَمْ تُقْبَلْ. اهـ. وَجِبَارَةُ كَثُرَ الْأَسْتَاذِ وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ زَيْدًا أَقَرَّ لِعَمْرٍو بِكَذَا وَكَانَ لِرَزِيدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ فَلَقَوْا. اهـ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ قَوْلَ الشُّهُودِ: وَكَانَ لِرَزِيدٍ إِنْخَ مِنْ عِنْدِ الشُّهُودِ لَا حِكَايَةَ عَنِ الْمُقَرَّرِ.

هـ فَوُدَّ فِي (سَيِّ): (وَلَيْكِنَ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ لِتَفْسِيهِ فَلَوْ كَانَ

أو شاهدٌ بغير لفظيها وأفهم المثنى أن هذا شرطٌ للتسليم لا لصحة الإقرار فيصبح حتى إذا صار في يده عجل به كما يأتي ومُستثنى ما لو باع القاضي مال غائب فقدم وأدعى تصرفاً قبله فيقبل وما لو باع بشرط الخيار فادّعاه رجل فأقرّ البائع في مدة الخيار بأنه ملك المدعي فيصبح إقراره وينفسخ البيع؛ لأنّ له فسحة وما لو وهب لولده عتيقاً ثم أقبضه إياها ثم أقرّ بها لآخر فيقبل على ما في البيان لكن بناء الأذرعى على ضعيف أن الرجوع يُحتمل بمجرد التصرف (فلو أقرّ ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عجل بمقتضى الإقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم للمقرّ له حالاً.

(تنبيه) يؤخذ من المثنى وغيره صحة ما أجبت به في ممرّ مستطيل إلى يئوت، أو مجزى ماء كذلك إلى أراض لا يقبل قسمة فأقرّ بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الإقرار ووقف للأمر لتقدير تسليم المقرّ به؛ لأنّ يد الشركاء حائلة فإن صار بيد المقرّ ما يُمكّنه به تسليم الحق

بده كان كلامه إما دعوى عن الغير بغير إذنه، أو شهادة بغير لفظها، فلا يقبل. اهـ. قود: (وأنهم المثنى. إلخ) عبارة النهاية والمغني واشترائط كونه بيده بالنسبة لأعمال الإقرار، وهو التسليم لا لصحته، فلا يقال إنه لاغ بالكليّة، بل متى حصل بيده لزمه تسليمه إليه كما سيأتي. اهـ.

قود: (ومستثنى) أي: مما مرّ في المثنى. قود: (لو باع القاضي. إلخ) أي: بسبب اقتضاه نهاية ومغني سم. قود: (فيقبل) أي: فيقبل إقراره لمن نُسب صدور التصرف معه أنّ العين المقرّ بها في يد المشتري لا في يد المقرّ. اهـ. سيّد عمّر عبارة ع ش قوله: فيقبل منه أي يمينه على القاعدة من أنهم حيث أطلقوا القول بحيل على ما هو باليمين فإن أرادوا خلافه قالوا بلا يمين. اهـ. قود: (بشرط الخيار) أي: له، أو لهما نهاية ومغني وسم. قود: (وتنفسخ البيع) لعل المراد أنه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه، فلا يصح بيعه له، أو أنّ المراد وتنفسخ الأثر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضي الانقضاء اهـ ع ش وقوله: وبقاء ملك البائع عليه. إلخ لعل المناسبات ملك المدعي. إلخ. قود: (لكن بناء الأذرعى. إلخ) عبارة المغني والنهاية لكتبه كما قال الأذرعى مفرّع على أنّ تصرف الواهب رجوع والأصح خلافه. اهـ. قال ع ش قوله والأصح خلافه أي فيكون قوله: لفتوا وظاهره، وإن دلت القرينة على صدقه. اهـ. قود: (أو مجزى. إلخ) عطف على ممرّ. قود: (كذلك) أي: مستطيل. قود: (لا يقبل) أي: كل من الممرّ والمجزى. اهـ. ع ش.

قود: (من صحة الإقرار. إلخ) بيان لقوله: ما أجبت به. قود: (لأن يد الشركاء حائلة. إلخ) قد يشكّل على هذا ما قيل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير إذن الشريك ولم ينتظر

نائباً عن غيره كناظر وقب، ووليّ مخجور لم يصح إقراره شرح م ر. قود: (ما لو باع القاضي مال غائب) أي: بسبب اقتضاه. قود: (فيقبل) أي: مع أنّ المقرّ به ليس في يد المقرّ في هذه الصورة.

قود: (بشرط الخيار) أي: له أو لهما. قود: (إن الرجوع ينحصل بمجرد التصرف) والأصح خلافه شرح م ر. قود: (لا يقبل) أي: الممرّ والمجزى ش. قود: (لأن يد الشركاء حائلة) قد يقال: مُجرّد

المُقَرَّر به وأخذ به وإلا، فلا ولا قيمة هنا للحيلولة؛ لأنَّ الشرط أن تكون من المُقَرَّر وهي هنا من غيره لتغلب القسمة والمُروِر في حق الغير. (فلو أقرَّ بخيرية عبداً) مُعَيَّن (في يد غيره)، أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ملكه بوجه آخر أو استأجره وخصَّ الشراء؛ لأنه الذي يترتب عليه جميع الأحكام الآتية (حكم بخيرته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورُفِعَتْ يد المُشْتَرِي عنه وتسمية الحرِّ في زعم المُقَرَّر عبداً باعتبار ظاهر الاسترقاق، أو باعتبار ما كان، أو باعتبار مدلوله العام، أو ما اشتراه بطريق الوكالة، فلا يُؤَثَّر؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ المِلْك يقع ابتداءً للموكل (ثم إن كان قال) في إقراره (هو هو الأصل)، أو اعتقه مالكه قبل شراء البائع (فشراؤه افتداء) من جهة المُشْتَرِي؛

لِكَوْنِ يَدِهِ حَائِلَةً إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الدَّارَ يُمكنُ انْتِفَاعُ الشَّرِيكَيْنِ بِهَا مُهَيَّاتَةً، أو قَسَمَتْهَا، أو إيجازها من القاضي عليهما بخلاف ما لو دُكِرَ من المَمَرِّ والمَجْرَى اهـ ع ش أقول لا يَظْهَرُ هَذَا الْفَرْقُ لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الْمُقَرَّرُ مِنَ الشَّرَكَاءِ فَإِنَّهُ يَنْزُلُ فِي الْإِنْتِفَاعِ مَنَزِلَةَ الْمُقَرَّرِ وَيَقُومُ مَقَامُهُ. هـ فَوَدَ: (لِلْحَيْلُولَةِ) تَغْلِيلٌ لِلْمُغْنَى. هـ فَوَدَ: (أَنْ تَكُونَ) أَيْ: الْحَيْلُولَةُ ش. اهـ. س. هـ فَوَدَ: (وَالْمُرُورُ). إلخ لا يَظْهَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُقَرَّرُ لَهُ مِنَ الشَّرَكَاءِ. هـ فَوَدَ: (مُعَيَّنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَيَصُحُّ) فِي الْنَهَايَةِ. هـ فَوَدَ: (لِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتَسْمِيَةُ الْحُرِّ) فِي الْمُغْنَى. هـ فَوَدَ: (لِنَفْسِهِ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ. هـ فَوَدَ: (بَوَجْهِ آخَرَ) كَالِإِزْثِ وَالْوَصِيَّةِ. اهـ. مُغْنَى. هـ فَوَدَ: (أَوْ اسْتَأْجَرَهُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ بِخَيْرِيَّتِهِ فِي هَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لَا مَنَاعَ اسْتِيفَاءِ مَنَفَعَتِهِ بِغَيْرِ رِضَا. اهـ. س. هـ فَوَدَ: (وَرُفِعَتْ الْأَوَّلَى) فَرُفِعَتْ بِالْفَاءِ. هـ فَوَدَ: (لأنه الذي). إلخ عِبَارَةُ الْمُغْنَى لِأَجْلِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ الْآتِي فِي كَلَامِهِ. اهـ. هـ فَوَدَ: (وَتَسْمِيَةُ الْحُرِّ). إلخ عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَلَوْ عَبَّرَ بِخَيْرِيَّةِ شَخْصٍ بَدَلَ عَبْدٍ لَكَانَ أَوَّلَى لِثَلَاثٍ يَنَاقِضُ الْحُرِّيَّةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كَمَا قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ بِالْعَبْدِ الْمَذْلُولِ الْعَامُّ لَا الْخَاصَّ الَّذِي هُوَ الرُّقُّ. اهـ. هـ فَوَدَ: (أَوْ بِاخْتِيَارٍ مَا كَانَ) يَغْنِي فِيمَا إِذَا قَالَ أَعْتَقَهُ مَالِكُهُ قَبْلَ الشَّرَاءِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ فَوَدَ: (أَوْ بِاخْتِيَارٍ مَذْلُولُهُ الْعَامُّ) وَهُوَ الْإِنْسَانُ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَ: (أَمَّا لَوْ اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ) وَيَتَغْنَى أَنَّ مِثْلَ الْوَكَالَةِ الْوَلَايَةُ كَمَا أَفْهَمَهُ التَّقْيِيدُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ الْكَلَامُ فِي الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ ظَاهِرًا أَمَّا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّ كَانَ صَادِقًا فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُرِّيَّةِ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ وَيَأْتِي بِإِقْدَامِهِ عَلَيْهِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَ: (فِي إِقْرَارِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَرُدُّ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (كَانَ) إِلَى (صَرَّحَ). هـ فَوَدَ: (اِفْتِدَاءً مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي) فَلَا يَتَّبِعُ لَهُ أَحْكَامُ الشَّرَاءِ نَهَايَةً وَمُغْنَى.

هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّمَلُّزَ لِإِمْكَانِ قَبْضِ الْمُقَرَّرِ بِهِ بِقَبْضِ الْجُمْلَةِ بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ، وَإِلَّا فَالْحَاكِمُ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي قَبْضِ حِصَّةٍ يَبْعَثُ مِنْ مُشْتَرِكٍ، وَعِبَارَتُهُ فِي مَبْنَحِ قَبْضِ الْمَبِيعِ: وَلَوْ بَاعَ حِصَّتَهُ مِنْ مُشْتَرِكٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْإِذْنُ فِي قَبْضِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ، وَإِلَّا فَالْحَاكِمُ إلخ اهـ. بَلْ يَظْهَرُ أَنَّ إِذْنَ الشَّرِيكِ أَوْ الْحَاكِمِ شَرْطٌ لِجَلِّ الْقَبْضِ دُونَ صِحَّتِهِ، فَإِنْ قُلْتُ لَعَلَّ الْمَانِعَ هُنَا شَيْءٌ آخَرَ قُلْتُ: لَمْ يَجْعَلْهُ إِلَّا لِلْحَيْلُولَةِ الْمَذْكُورَةِ، نَعَمْ إِنَّ كَانَ الْمُقَرَّرُ زَائِدًا عَلَى حِصَّتِهِ أَتَجِبُ مَا قَالَهُ لَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ مِنْ عِبَارَتِهِ، وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ وَغَيْرِهِ. هـ فَوَدَ: (أَنْ تَكُونَ) أَيْ: الْحَيْلُولَةُ ش. هـ فَوَدَ: (أَوْ اسْتَأْجَرَهُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ بِخَيْرِيَّتِهِ فِي هَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لَا مَنَاعَ اسْتِيفَاءِ مَنَفَعَتِهِ بِغَيْرِ رِضَا.

لأن اعترافه بخرئته مانع من جعله بيعاً من جهته وبيعاً من جهة البائع تثبت فيه أحكامه وكان شكوكه هنا عن ذلك لاختصاص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطلب بأن الخلاف ثم يأتي هنا أيضاً ولا يرد على المتن؛ لأنه قد لا يرتضيه (وإن قال اعتقه) البائع وإنما يسترقه ظلماً (فافتداء من جهته) أي المشتري لذلك (وبيع من جهة البائع على المذهب) فيهما عند السبكي، أو في البائع فقط عند الإسنوي بناءً على اعتقاده (فيثبت فيه الخياران) أي المجلس

• فود: (من جعله بيعاً) الأولى شراء. • فود: (بالثانية) أي بالصورة الآتية في المتن. • فود: (ولا يرد) أي إثبات الخلاف هنا. اه. ع ش. • فود: (على المتن) يُمكن جعل قوله: الآتي وبيع من جهة البائع على المذهب وكذا ضمير التصب في لا يرتضيه راجعاً لهذه أيضاً وإن كان خلاف المتبادر سم على حج. اه. رشيد. • فود: (لأنه قد لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري وبيعاً من جهة البائع قطعاً اه. ع ش. • فود: (قد لا يرتضيه) وإذا مات المدعي حرته بعد الشراء فميراثه لو ارثه الخاص أي كالابن فإن لم يكن فليت المال، وليس للمشتري أخذ شيء منه؛ لأنه أي ما يأخذه بزعمه ليس للبائع كما مر واعتترف المشتري بأنه كان مملوكاً ولكن اعتقه ماله كاعتقائه بخرئته أضله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أي المدعي حرته أقل التمتين نهايةً ومغني قال ع ش قوله: م أقل التمتين أي تمن البائع الأول والبائع الثاني ووجهه أن الأقل إن كان هو الذي وقع به البيع الأول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان الأقل هو الثاني فلأن المقر بالحرية لم يفرم إلا هو، فلا يأخذ زيادة عليه.

(فرغ): قال الشافعي لو اشترى أرضاً ووقفها مسجداً أي مثلاً فجاء آخر وأدعاها وصدق المشتري لم تبطل الوقفية عليه قيمتها. اه. حواشي شرح الروض أقول، وهو ظاهر جلبي مأخوذ مما تقدم من أن الحق إذا تعلّق بثالث لا ينفذ إلى قول البائع والمشتري إذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادّعاء الثالث إلا ببينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشيء حيث لم يصدق البائع على الوقفية اه. وقوله: على الوقفية لعله من تعريف التامخ والأصل على ملكية الثالث.

• فود: (سبي: فافتداء) أي: فشرأه حيث يفتد افتداءً نهايةً ومغني. • فود: (لذلك) اسم الإشارة راجع إلى قوله: لأن اعترافه إلخ. اه. ع ش. • فود: (فيهما. إلخ) أي: في المشتري والبائع عبارة المغني تنبيه خلف في قوله: على المذهب فقال السبكي يرجع إلى البائع والمشتري وقال الإسنوي يعود إلى البائع فقط فإن الطرفين فيه ويقوته الخلاف في المشتري فلو قال فافتداء من جهته على الصحيح كان أحسن وقال ابن التقي الأول أقرب إلى ظاهر العبارة والثاني أقرب إلى ما في نفس الأمر. اه. • فود: (أو في البائع) أي: أو على المذهب في البائع. اه. ع ش. • فود: (بناءً على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن وبيع من جهة البائع. اه. رشيد. • فود: (أي المجلس) إلى قوله: ومن ثم في المغني.

• فود: (ولا يرد على المتن إلخ) يُمكن جعل قوله الآتي وبيع من جهة البائع على المذهب راجعاً لهذه أيضاً وإن كان خلاف المتبادر.

والشرط وكذا خيار غيب الثمن (للبائع فقط دون المشتري) لما تقرر أنه افتداء من جهته ومن ثم لا يردّه بغيب ولا أرض له بخلاف البائع إذ لو رد الثمن المعتبر بغيب جاز له استرداد العبد بخلاف ردّه بعد عتيق المشتري في غير ذلك لاتفاقهما على عتيقه ثم، ولو أقر بأن ما في يد زيد مضمون صح شراؤه منه لأنه قد يقصد استنقاده. (ويصح الإفراز بالمجهول) إجماعاً؛ لأن الإخبار عن الحق السابق

• فؤد: (وكذا خيار غيب الثمن) أي فإن تَعَذَّرَ رَدُّه فَلَهُ الْأَرْضُ. اه. ع ش. • فؤد: (دون المشتري. إلخ) وهنا في النهاية والمغني فوائد لا يُستغنى عنها. • فؤد: (لا يردّه) أي المشتري. • فؤد: (لو رد) أي البائع. • فؤد: (جاز). إلخ: التغيير بالجواز يُفهم بأن له حالة أُخْرَى وانظر ما هي فإنه برّد الثمن المعتبر يَنْقِصُ الْعَقْدَ فَيَمُودُ لَهُ الْمَبِيعُ ولو قال فبإطلاعه على غيب في الثمن المعتبر يجوز له استرداد المبيع كان ظاهراً. اه. ع ش. • فؤد: (استرداد العبد) وكتب بهاميش المأب شَيْخُنَا الشُّوَبْرِيُّ ما نصّه قوله: استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى الفسخ لا يأخذه البائع، بل يوقف تحت يد من يختاره القاضي فإن عتق فله، وإن مات فحكمه الفتي كمال من رُق من الحرّيين كما أوضح ذلك الشهاب حج في الفتاوى. انتهى. اه. ع ش. • فؤد: (بخلاف ردّه) أي الثمن المعتبر. • فؤد: (بعد عتيق المشتري) بفتح الزاء. • فؤد: (لاتفاقهما) أي البائع والمشتري. • فؤد: (ولو أقر) إلى المتن في المغني. • فؤد: (صح شراؤه منه) أي حكم بصحة شراؤه منه ويجب ردّه لمن قال إنه مضمون منه إن عُرِفَ وإلا انترعه الحاكم منه ويتبني أن يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فإذا عُلِمَ بوقيتها، وليس من العلم ما يكتب بهواميشها من لفظ وقف ثم اشتراها كان شراؤه افتداء فيجب عليه ردّها لمن له ولاية حفظها إن عُرِفَ وإلا سلّمها لمن يعرف المصلحة فإن عَرَفَهَا هو وأبناها في يده وجب عليه دفعها والإعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الأوقاف وفي حواشي الروض، ولو أقر بأن هذه الدار وقف ثم اشتراها فالحكم كذلك. انتهى اه. ع ش بحذف. • فؤد: (لأنه قد يقصد استنقاده) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الإمام؛ لأنه إنما يثبت لمن يطلب الشراء يملك لنفسه أو مستنبيه، ولو أقر بحرية أمة لغيره فاستأجرها لزمت الأجرة، أو تكحها لزمت المهر، وليس له في الأولى استئجارها ولا في الثانية وطؤها إلا إذا تكحها بإذنها وسيدها عنده ولي بالولاية كأن قال أنت أعنتها، أو بغير الولاية كأن كان أخاها وسواء أي في صحة النكاح أحلت له الأمة أم لا لاغيرا به بحرّيتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره يتبني عدم الصحة إلا أن يكون ممن حلت له الأمة لاستزقاق أولادها كأمتهم، وهو الوجه ويؤيد ما أفتى به شَيْخِي الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَمِنْ أَوْصَى بِأَوْلَادِ أُمِّهِ لِأَخَرٍ ثُمَّ مَاتَ وَأَعْتَقَهَا الْوَارِثُ، فَلَا بُدَّ فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ شُرُوطِ نِكَاحِ الْأُمَةِ نِهَایَةً وَمُغْنِي.

• فؤد (سني): (ويصح الإفراز. إلخ) ابتداء كان، أو جواباً لدعوى نهاية ومغني.

• فؤد (سني): (بالمجهول) أي: لأي شخص كان. اه. ع ش. • فؤد: (إجماعاً) إلى قول المتن، ولو أقر بمال في النهاية إلا قوله: ومن ثم لم يقبل بنحو عبادة وحد قذف. • فؤد: (لأن الإخبار. إلخ) الأولى

يَقَعُ مُجْمَلًا وَمُقْضَلًا وَأَرَادَ بِهِ مَا يُعْمُ الْمُبْهَمَ كَأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ (فَإِذَا قَالَ) مَا يَدْعِيهِ فَلَا نَ فِي تَرْكِتِي فَهُوَ حَقٌّ عَيْنُهُ الْوَارِثُ، أَوْ (لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِكُلِّ مَا يَتَمَوَّلُ، وَإِنْ قُلْتُ) كَفَلَسَ لِصِدْقِ الْأَسْمِ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّفْسِيرِ، أَوْ نَوَزِعَ فِيهِ فَسَيَأْتِي قَرِيبًا وَضَبِطُ الْإِمَامِ مَا يَتَمَوَّلُ بِمَالٍ يَسُدُّ مَسْدًا أَوْ يَقَعُ مَوْقَعًا يَحْصُلُ بِهِ جَلْبُ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ وَنَظَرُ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَيُرَدُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ عَرَفًا، وَإِنْ قُلْتُ جِدًّا كَفَلَسَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مُتَمَوِّلٍ مَالٍ وَلَا يَنْعَكِشُ كَحَبَّةِ بُرٍّ وَقَوْلُهُمْ فِي الْبَيْعِ لَا يُعَدُّ مَالًا أَيْ مُتَمَوِّلًا (وَلَوْ فَشَرَهُ بِمَا لَا يَتَمَوَّلُ لَكُنْهُ مِنْ جَنْبِهِ كَحَبَّةِ جَنْطَلَةٍ، أَوْ بِمَا) أَيْ بِنَجَسٍ (يَجْعَلُ اقْتِنَاؤَهُ كَكَلْبٍ مُقْلَمٍ) لِصَيِّدٍ، أَوْ جِرَاسَةٍ، أَوْ قَابِلٍ لِلتَّعْلِيمِ وَمِثْلِهِ لِمُضْطَرٍّ (وَبِسَرَجَيْنِ) وَهُوَ الزَّنْبُلُ وَحَقٌّ شُفْعَةٌ وَخَدٌّ قَذْفٌ الْوَدِيعَةُ (قَبْلُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ

المُطْفَأُ. هـ. فَوَدَّ: (يَقَعُ مُجْمَلًا. إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ إِخْبَارٌ عَنْ حَقِّ سَابِقٍ وَالشَّيْءُ يُخْبِرُ عَنْهُ مُفَصَّلًا تَارَةً وَمُجْمَلًا أُخْرَى إِنَّمَا لِلْجَهْلِ بِهِ أَوْ لِثُبُوتِهِ مَجْهُولًا بِوَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ. اهـ.
 هـ. فَوَدَّ: (وَأَرَادَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (بِهِ) أَيْ الْمَجْهُولِ. هـ. فَوَدَّ: (عَيْنُهُ. إِنْخَ) أَيْ: صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمُقَرُّ لَهُ شَيْئًا وَعَيْنُهُ الْوَارِثُ وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَوْصُ أَمْرٍ الْمُقَرُّ بِهِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ دُونَ الْوَارِثِ فَكَيْفَ يَرْجِعُ لِتَفْسِيهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِفْرَادًا مِنْهُ حَالًا بِالْمُقَرَّرِ بِهِ مَجْهُولٌ فَلَمَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ صِحَّةُ الْإِفْرَادِ عَلَى تَعْيِينِ الْمُقَرَّرِ لَهُ رَجَعَ لِتَعْيِينِ الْوَارِثِ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (كَفَلَسَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ قَبْلُ فِي الْأَصَحِّ فِي الْمُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (فَسَيَأْتِي قَرِيبًا) أَيْ: فِي الْفَصْلِ الْآتِي بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَتَى أَقَرَّ بِمُبْهَمِهِمْ. إِنْخَ. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: وَيَقَعُ فِي الْتَهْيَةِ وَالْمُغْنِي، أَوْ يَقَعُ. إِنْخَ بِأَوِّ بَدَلِ الْوَاوِ. هـ. فَوَدَّ: (نَظَرُ فِيهِ) أَيْ: الضَّبْطُ الْمَذْكُورُ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ. هـ. فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ: م ر مَا يَسُدُّ. إِنْخَ وَالثَّانِي هُوَ قَوْلُهُ: م ر، أَوْ يَقَعُ. إِنْخَ لَكِنْ فِي حَجِّ التَّغْيِيرِ بِالْوَاوِ وَعَلَيْهَا فَهُوَ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ مَا يَحْصُلُ بِهِ جَلْبُ نَفْعٍ. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُمْ فِي الْبَيْعِ. إِنْخَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا مِنْ أَنَّ حَبَّةَ الْبُرِّ وَنَحْوَهَا مَالٌ مَا قَالُوهُ فِي الْبَيْعِ مِنْ أَنَّهَا لَا تُعَدُّ مَالًا فَإِنَّ كَوْنَهَا تُعَدُّ مَالًا لِعَدَمِ تَمَوِّلِهَا لَا لِتَفْيِ كَوْنِهَا مَالًا كَمَا يُقَالُ زَيْدٌ لَا يُعَدُّ مِنَ الرِّجَالِ، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا. اهـ. وَعِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ: أَيْ مُتَمَوِّلًا يُمَكِّنُ أَنَّ لَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ وَإِنَّمَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ لَوْ قَالَ لَيْسَتْ مَالًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عَلَى حَجِّ وَوَجْهَهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَا يُعَدُّ مَالًا نَفْيٌ لِإِعْدَادِهِ أَيْ تَسْمِيَتِهِ فِي الْعُرْفِ مَالًا وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ فِي الْعُرْفِ لَا يُنَافِي أَنَّهُ مَالٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهِ لِإِحْقَاقِيَّتِهِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (كَحَبَّةِ بُرٍّ) أَوْ وَقَمْعٍ بِإِذْنِجَانَةٍ وَفُشْرَةٍ مُسْتَقْمَةٍ، أَوْ جَوْزَةٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. هـ. فَوَدَّ: (سَيِّ) (لَا يَتَمَوَّلُ) أَيْ: لَا يَتَّخِذُ مَالًا نَهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ قَابِلُ). إِنْخَ عَطْفٌ عَلَى مُعْلَمٍ. هـ. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ). إِنْخَ عَطْفٌ عَلَى كَلْبٍ. هـ. فَوَدَّ: (وَحَقٌّ شُفْعَةٌ). إِنْخَ عَطْفٌ عَلَى مَا يَجْعَلُ اقْتِنَاؤَهُ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (سَيِّ) (وَبِسَرَجَيْنِ) وَكَذَا بِكُلِّ نَجَسٍ يَقْتَضِي كَجَلْدِ مِثْلَةٍ يَطْهَرُ بِالذَّبَاغِ وَخَمْرِ مُحْتَرَمَةٍ نَهَايَةٍ وَمُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (الْوَدِيعَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَرَدَّ وَدِيعَةٌ. هـ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ). إِنْخَ أَيْ: كَلَّا بِمَا ذَكَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي

هـ. فَوَدَّ: (أَيْ مُتَمَوِّلًا) يُمَكِّنُ أَنَّ لَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ لَوْ قَالُوا لَيْسَتْ مَالًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ويحرمُ أخذه ويَجِبُ رَدُّه وخرج بقلبي في ذمتي، فلا يُقْبَلُ فيه بنحو حَبَّةِ جَنْطَةِ وكلِّبٍ قطعاً لأنه لا يَبْثُثُ فيها.

(فرغ) قال له هذه الدار وما فيها صحَّ واستحقَّ جميع ما فيها وقت الإقرار فإن اختلفا في شيء أهو بها وقته صدَّقَ المُقِرُّ وعلى المُقَرَّ له البيئة أخذاً من قول الروضة لو أقر له بجميع ما في يده، أو يُنسَبُ إليه صحَّ وصدَّقَ المُقِرُّ إذا تنازعا في شيء أكان بيده حينئذٍ وقضيته أنه لو اختلف وارث المُقِرِّ والمُقَرَّ له صدَّقَ وارث المُقِرِّ؛ لأنه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة الإقرار، أو نحو ذلك ولا يفتن منه بخليفه أنه لا يستحقُّ فيها شيئاً وبه أفتى ابنُ الصلاح، وهو أوجه من قول القاضي يُصدَّقُ المُقَرُّ له قال ابنُ الصلاح ولو كان للمُقِرِّ

ليصدق كلُّ منهما بالشيء مع كونه مُحْتَرَمًا يَحْرُمُ أخذه وَيَجِبُ رَدُّه والأصل براءة ذمته من غيره. اهـ.
 • فود: (في ذمتي) فاعِلٌ خَرَجَ. • فود: (فلا يُقْبَلُ فيه. إلخ) أي: لا يُقْبَلُ تفسِيرُ الشيء في الإقرار بعنوان في ذمتي فقولُه: يَنْحَوِي حَبَّةً. إلخ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ الْمُضْطَرِّ الْمُسْتَجِرِّ فِي يُقْبَلُ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ.
 • فود: (لأنه لا يَبْثُثُ فيها) يُنْكِهَنَّ أَنْ يُصَوِّرَ ثُبُوتَ نَحْوِ الْحَبَّةِ بِمَا لَوْ أَتَلَفَ لَهُ حَبَاتٍ مُتَمَوِّلَةٌ كِمَاثَةٍ مَعْلُومَةٍ الْأَغْيَانِ لَهُمَا ثُمَّ أَبْرَاهُ الْمَالِكُ مِمَّا عَدَا حَبَّةً مُعَيَّنَةً فَإِنَّ الظَّاهِرَ بِقَاوُهَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِ هَذَا نَادِرٌ، فَلَا اغْتِيَارَ بِهِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع. ش. • فود: (قال له) أي: لو قال شَخْصٌ لِزَيْدٍ هَذِهِ. إلخ.
 • فود: (جميع ما فيها) أي معها كما هو ظاهر. • فود: (صدَّقَ المُقَرُّ) أي: يَبْيِّنُهُ حَيْثُ لَا بَيِّنَةَ. اهـ. ع. ش. • فود: (أو يُنسَبُ. إلخ) وتَقَدَّمَ لَهُ عَنِ الْأَثْوَارِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ جَمِيعُ مَا عُرِفَ لِي لِفُلَانٍ صَحَّ. اهـ. ع. ش. • فود: (وقضيته) أي: قول الروضة. • فود: (والمُقَرَّ له) عَطَفَ عَلَى الْمُضَافِ. • فود: (فيها) أي: في الدار. • فود: (ونحو ذلك) عَطَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ. إلخ أي كَعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ.
 • فود: (ولا يقع منه. إلخ) أي: لَأَنَّ قَضِيَّتَهُ إِقْرَارُ مَوْرَثِهِ أَنَّ فِيهَا شَيْئًا فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْ وَارِثِهِ مَا يُنَافِيهِ. اهـ. رَشِيدِي. • فود: (إنه لا يَسْتَحِقُّ) أي: المُقَرَّ له. • فود: (فيها) أي في الدار. اهـ. رَشِيدِي. • فود: (فيها شيئاً) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ شَيْئًا فِيهَا. • فود: (وبه) أي: بَأَنَّ الْمُصَدِّقَ الْمُقَرَّ أَفْتَى. إلخ) عبارة ع. ش. قوله: م. ر. وبه أفتى ابنُ الصلاح في حَجٍّ وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّبَّاحِ، وَفِي نُسخَةٍ مِنْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ. اهـ. • فود: (وهو أوجه من قول القاضي إلخ) كَذَا فِي شَرْحِ م. ر. وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي ثُمَّ قَالَ وَكَالْوَارِثِ فِي هَذَا الْمُقَرَّ بَعْدَ أَنْ أَقَرَّ الرُّوضُ عَلَى تَصْدِيقِ الْمُقَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ وَالْحَقُّ بِهِ وَارِثُهُ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الدَّارِ وَمَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الرُّوضِ قَالَ مَا يُنْسَبُ إِلَى، أَوْ مَا فِي يَدَيِ لَزَيْدٍ ثُمَّ قَالَ لَمْ

• فود: (لأنه لا يَبْثُثُ فيها) يُنْكِهَنَّ أَنْ يُصَوِّرَ ثُبُوتَ نَحْوِ الْحَبَّةِ بِمَا لَوْ أَتَلَفَ لَهُ حَبَاتٍ مُتَمَوِّلَةٌ كِمَاثَةٍ مَعْلُومَةٍ الْأَغْيَانِ لَهُمَا، ثُمَّ أَبْرَاهُ الْمَالِكُ مِمَّا عَدَا حَبَّةً مُعَيَّنَةً فَإِنَّ الظَّاهِرَ بِقَاوُهَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِ هَذَا نَادِرٌ فَلَا اغْتِيَارَ بِهِ. • فود: (وهو أوجه من قول القاضي إلخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي ثُمَّ قَالَ وَكَالْوَارِثِ فِي هَذَا الْمُقَرَّ بَعْدَ أَنْ أَقَرَّ الرُّوضُ عَلَى تَصْدِيقِ الْمُقَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ

زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف الأعيان يمينها لأن اليد لهما على جميع ما فيها صلح لأحدهما فقط أو لِكِلَيْهِمَا. (ولا يقبل بما لا يقتضي كخنزير وكلب لا نفع فيه) بوجه حالاً ولا مآلاً وخمير غير مُحْتَرَمَةٍ؛ لأنَّ عَلَيَّ تفتضي ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص

يَكُنْ هذه العين في يدي صدق المقر بيمينه وإباره شُرْجِه ومثل واريه فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها لفلان ثم مات وتنازع واريه والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الإقرار وعاكسه المقر له صدق المقر له لأنه أقر له بها وبما فيها وجد المتاع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الإقرار قاله القاضي في فتاويه كالوارث في هذا المقر. اهـ. رشيدى. هـ. فؤد: (زوجة) أي: مثلاً.

هـ. فؤد: (ولو كان للمقر زوجة. إلخ) سيأتي هذا في الدعاوى بأبسط مما هنا. اهـ. رشيدى.

هـ. فؤد: (زوجة ساكنة معه) أي فلو كان الساكن معه أكثر من زوجة جعل في أيديهم بعدد الرؤوس. اهـ. ع ش. هـ. فؤد: (في نصف الأعيان) أي: التي في الدار بخلاف ما في يدها كخلخال ونحوه فإنها تختص به لا أفرادها باليد، وسواء كان ملبوساً لها وقت المنازعة، أو لا حيث علم أنها كانت تنصرف فيه وإباره الذميري في التفقات تنبيه قال الشافعي - رضي الله تعالى عنه - إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له، ومن لم يقيم البينة فالقياس الذي لا يُعَدَّرُ أحدٌ عندي بالغفلة عنه أن هذا المتاع في أيديهما مما قُيْلَ كُلُّ مِنْهُمَا لصاحبه على دعواه فإن حلفا جميعاً فهو بينهما نصفين، وإن حلف أحدهما دون الآخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام التكاح أم بعد التفرق واختلاف ورثتهما كهما وكذلك أحدهما ووارث الآخر، وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة، أو للزوجة كالحلي والغزل، أو لهما كالدرهم والذنانير، أو يصلح لهما كالمصحف وهما أمتان والتبيل وتاج الملوك وهما عامتان وقال أبو حنيفة إن كان في أيديهما جساً فهو لهما، وإن كان في أيديهما حُكْماً فما يصلح للرجال للزوج، أو لها قلها والذي يصلح لهما قلها وعند أحمد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي بأن الرجل قد يملك متاع المرأة والمتاع الرجل فلو استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطراً ودباغاً في أيديهما بأن يكون لكل ما يصلح له وفيما إذا تنازع موير ومغير في لؤلؤ بأن يجعل للموير ولا يجوز الحكم بالظنون. انتهى. ويتبين أن مما يقتضي الحكم لأحدهما بيده مفرقة به قبل التنازع كملبوس الرجل الذي يشاهد عليه في أوقات انبعاثه به ومفرقة المرأة بحلي ثلبه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع أن الحلي والملبوس موضوعان في البيت فاستصحب اليد التي عرفت في كل منهما. اهـ. ع ش. هـ. فؤد: (أو لِكِلَيْهِمَا) أي: أو لم يصلح لواحد منهما سم وع ش.

هـ. فؤد: (سني: بما لا يقتضي) أي: بشيء لا يجعل افتناؤه. اهـ. مغني. هـ. فؤد: (بوجه) إلى قوله وقد يجاب في المغني إلا قوله: ومن ثم إلى واستشكل. هـ. فؤد: (وخمير غير مُحْتَرَمَةٍ) وجليد لا يظهر بالدبغ ومبنة لا يجعل أكلها. اهـ. مغني. هـ. فؤد: (لا حق. إلخ) أي: ليس حقاً ولا اختصاصاً بنهاية ومغني.

والحق به واريه فقد فرق بين مسألة الدار ومسألة الزوجة. هـ. فؤد: (أو لِكِلَيْهِمَا) أي: أو لم يصح لواحد

وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ قَبُولَ تَفْسِيرِهِ بِخْتِزِيرٍ وَخَمِرٍ إِذَا أَقَرَّ لِذِمَّتِي؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ عَلَيْهِمَا إِذَا لَمْ يُظْهِرْهُمَا
وَيَجِبُ رُدُّهُمَا لَهُ قَالَ لَكُنْهُمُ أَطْلَقُوا هُنَا عَدَمَ الْقَبُولِ وَلَمْ يُقَرَّ قَوْلا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمَّتِي وَاعْتَرَضَ بِمَا
فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوْجَهُ مَا يَخْتَهُ وَمَنْ تَمَّ اعْتِمَادُهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي عِنْدِي شَيْءٌ وَغَضَبْتُ مِنْهُ شَيْئًا
بَصَحَ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَا يَفْتَنِّي إِذْ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يُشِيرُ بِالْإِثْرَامِ حَقٌّ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُقْبَلْ بِنَحْوِ عِبَادَةِ
وَحَدِّ قَذْفٍ وَاسْتَشْكَلَ الْقَصْبُ بِأَنَّهُ الْإِسْتِيلَاءُ الْآتِي وَهَذَا غَيْرُ مَالٍ وَلَا حَقٍّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَفْظٌ
وَعَرَفًا يَشْمَلُ ذَلِكَ فَصَحَّ التَّفْسِيرُ بِهِ (وَلَا) يُقْبَلُ أَيْضًا (بِعِبَادَةِ) لِمَرِيضٍ (وَرَدَ) سَلَامٍ لِيُعْمِدَ عَنْ
الْفَهْمِ فِي مَعْرِضِ الْإِقْرَارِ إِذْ لَا مُطَالَبَةَ بِهِمَا وَيُقْبَلُ بِهِمَا فِي لَهُ عَلَيَّ حَقٌّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ شَاعَ
اسْتِعْمَالُهُ فِي ذَلِكَ كَكُلِّ مَا لَا يُطَالَبُ بِهِ عَرَفًا وَشَرعًا فَقَدْ عَدَّهَا بِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى
الْمُسْلِمِ وَالشَّيْءِ الْأَعْمُ مِنَ الْحَقِّ هُوَ الشَّيْءُ الْمُطْلَقُ لَا الشَّيْءُ الْمُقَرَّرُ بِهِ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ خَاصًّا
بِقَرِينَةٍ عَلَيَّ قَالَهُ السَّبْكِيُّ رَدًّا لِمُسْتَشْكَالِ الرَّافِعِيِّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالشَّيْءِ مَعَ كَوْنِ الشَّيْءِ أَعْمَ

فُود: (وَعَمْرٍ) أَي: وَإِنْ عَصَرَهَا الذِّمَّةُ بِقَصْدِ الْخَمْرِ يَقَعُ شَرْعًا وَمُعْنَى: فُود: (قَالَ) أَي: السَّبْكِيُّ.

فُود: (وَاعْتَرَضَ) أَي: يَبْحَثُ السَّبْكِيُّ. فُود: (لِلْمَعْنَى) وَمِثْلُهُ الْمُسْتَأْمَنُ وَالْمُعَاهَدُ فِيمَا يَظْهَرُ.

فُود: (لَأَنَّهُ يُقَرُّ عَلَيْهِمَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَسَرَهُ لِحَقْنِي بِنَيْبِ قَبْلِ مِنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. فُود: (وَالْأَوْجَهُ

مَا يَخْتَهُ. الْخ: اعْتَمَدَهُ رَأْيُ وَالْمُعْنَى. اهـ. سَم: فُود: (وَفِي عِنْدِي شَيْءٌ الْخ) أَي: فِي لِي هِنْدِي.

الْخ. اهـ. نِهَآة. فُود: (إِذْ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يُشِيرُ بِالْإِثْرَامِ حَقٌّ) إِذِ الْغَضَبُ لَا يَقْتَضِي الْإِثْرَامَ وَتُبُوْتَ مَالٍ

وَإِنَّمَا يَقْتَضِي الْآخِذَ قَهْرًا بِخِلَافِ قَوْلِهِ: عَلَيَّ نِهَآةٌ وَمُعْنَى: فُود: (وَمِنْ تَمَّ. الْخ) لَا يَظْهَرُ هَذَا التَّفْرِيعُ

وَالْأَوَّلَى وَلَا يُقْبَلُ. الْخ. فُود: (الْإِسْتِيلَاءُ الْآتِي) أَي: الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ، أَوْ حَقِّ الْغَيْرِ فَكَيْفَ

قَبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا حَقٍّ نِهَآةٌ وَمُعْنَى: فُود: (وَهَذَا) أَي: مَا لَا يَفْتَنِّي وَكَذَا قَوْلُهُ: ذَلِكَ

الْآتِي. فُود: (وَقَدْ يُجَابُ. الْخ) حَاصِلُ هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ الْإِسْكَالَ مَبْنِيَّ عَلَى تَفْسِيرِ الْغَضَبِ بِالْمَعْنَى

الشَّرْعِيَّةِ وَنَحْنُ لَا نَلْتَزِمُهُ وَنَنْظُرُ إِلَى اللَّفْظِ وَالْعَرَفِ وَكُلِّ مِنْهُمَا يُعَدُّ مَا ذَكَرَ غَضَبًا. اهـ. رَشِيدِي.

فُود: (لِيُعْمِدَ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ السَّبْكِيُّ) فِي الْمَعْنَى. فُود: (فِي مَعْرِضِ) كَمَنْجِلِسٍ كَمَا فِي الْمَضْبَاحِ

وَنَقَلَ الشَّوَاتِي فِي حَوَاشِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهَا بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ. اهـ. ع ش.

فُود: (وَيُقْبَلُ بِهِمَا) أَنْظَرُ مَا قَبِلَ بِهِ فِي لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ يَمَّا تَقَدَّمَ. اهـ. سَم: فُود: (عَرَفًا وَشَرعًا) مَعْمُولٌ

لِشَاعِ اسْتِعْمَالِهِ. الْخ. فُود: (وَالشَّيْءُ الْأَعْمُ. الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ يَظْهَرُ يَمَّا بَعْدَهُ. فُود: (لَأَنَّهُ صَارَ

خَاصًّا) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْخَاصُّ أَيْضًا أَعْمُ مِنَ الْحَقِّ. اهـ. سَم: فُود: (قَالَ السَّبْكِيُّ. الْخ) فِي نَظَرٍ. اهـ.

سَم وَيُعْلَمُ وَجْهَ النَّظَرِ يَمَّا مَرَّ مِنْهُ آتِفًا. فُود: (رَدُّ الْإِسْكَالِ الرَّافِعِيِّ. الْخ) نُؤَلِّ فِي الْخَادِمِ عَنِ الْقَاضِي

مِنْهُمَا. فُود: (وَالْأَوْجَهُ مَا يَخْتَهُ الْخ) اعْتَمَدَهُ ر. فُود: (وَيُقْبَلُ بِهِمَا) أَنْظَرُ مَا قَبِلَ بِهِ فِي لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ

يَمَّا تَقَدَّمَ. فُود: (أَي لَأَنَّهُ صَارَ خَاصًّا) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْخَاصُّ أَيْضًا أَعْمُ مِنَ الْحَقِّ. فُود: (قَالَ السَّبْكِيُّ

الْخ) فِي نَظَرٍ.

فكيف يُقْبَلُ في تفسير الأخص ما لا يُقْبَلُ في تفسير الأعم واعتراض الفرق بأن الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الألفاظ وحقائقها في الإقرار، بل قال أصل ما أبني عليه الإقرار أن ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وهذا صريح في أنه لا يُقَدِّم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب. اهـ. وليس صريحاً في ذلك، بل ولا ظاهراً فيه كيف وعموم هذا النفي الناشئ عن فهم أن المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الأصول يقتضي أن لا يوجد إقراراً يُعْمَلُ به إلا نادراً ولا يتوهم هذا ذولب، ومن سبى فروع الباب عليم أن مراده باليقين الظن القوي ويقول: ولا أستعمل الغلبة أي حيث عارضها ما هو أقوى منها وحيث أن أوجه فرق السبكي. (ولو أقر بمال، أو بمال

حسين والدارمي أنه لا يُقْبَلُ التفسير بهما في الحق كالشيء وهذا موافق لاستشكال الشيخين. اهـ. سيد عمر. فود: (واعتراض الفرق) أي: بين الحق وقال الرشيد أي فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالإقرار كما يعلم من قول الشارح الآتي وحيث أن أوجه فرق السبكي. اهـ. وقوله: كما يعلم. إلخ للنظر فيه مجال. فود: (بل قال) أي: الشافعي. فود: (الغلبة) أي: ما غلب على ظن الناس. اهـ. مغني. فود: (وهذا. إلخ) قول الشافعي المذكور. فود: (انتهى). أي: كلام المعتز. فود: (وليس. إلخ) أي: قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل. إلخ رد بمنع كونه صريحاً. إلخ. فود: (في ذلك) أي: في أنه لا يُقَدِّم الحقيقة. إلخ. فود: (وعمم هذا التقى) أي: المذكور في قول المعتز أن الشافعي لا يستعمل ظواهر الألفاظ. اهـ. رشيد. فود: (هنا) أي: في كلام الشافعي. فود: (الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والإضمار والتثقل والإشراك والتخصيص والتقييد والنسخ وعدم المعارض العقلي. اهـ. ع ش وكان الأولى إسقاط لفظة عدم. فود: (ومن سبى) أي: تتبع. فود: (أن مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغني ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغيره الشافعي يلزم في الإقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك. اهـ. فود: (ويقوله) عطف على اليقين. اهـ. سم.

فود: (وحيث) أي حين إذ كان مراد الشافعي ما ذكر. فود: (أن أوجه فرق السبكي) أي: السابق في قوله: والشيء الأعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقر به. اهـ. ع ش

(فرغ): في النهاية والمغني، ولو قال غصبتك، أو غصبتك ما تعلم لم يصح إذ قد يريد نفسه فإن قال أرذت غير نفسك قبل لآته غلط على نفسه، وإن قال غصبتك شيئاً ثم قال أرذت نفسك لم تقبل إرادته

فود: (ويقوله) عطف على اليقين ش.

(فرغ): في فتاوى الشيوطي ما نصه مسألة إذا قال لفلان عندي أقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب، مقتضى القواعد أنه يلزمه بعض دراهم وهو قدر ما يتمول من الدرهم.

(مسألة): مريض صدر بينه وبين زوجته مبارأة ما عدا حقوق الزوجية ولم يستفسروه عن مراده

عظيم، أو كبير، أو كثير) أو نفيس، أو أكثر من مال زائد المشهور بالمال الكثير كان مُبْهِمًا جنسًا وقدّرًا وصفةً فمن ثَمَّ (قُبِلَ) بناءً على الأصح السابق في عَلَيَّ شَيْءٌ (تفسيره بما قُلَّ منه) أي المال وإن لم يَتَمَوَّلْ كَحَبَّةِ بُرٍّ وَقَمْعٍ بِإِذْنِ جَانَةِ أَي صَالِحٍ لِلْأَكْلِ وَلَا فَهوَ لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فِيمَا فَوْقَهُ وَوَصْفُهُ بِنَحْوِ الْعَظَمِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لَيَتَيَّنُ جِلُّهُ أَوْ

وَيُؤَاخِذُ بِإِفْرَارِهِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ قَالَ غَضَبْتُكَ شَيْئًا اتَّعَلَّمَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي غَضَبْتُكَ مَا تَعَلَّمُ بَأَن شَيْئًا اسْمُ تَأَمُّ ظَاهِرٌ فِي الْمُعَايَرَةِ بِخِلَافِ مَا . اهـ .

• قول (نسي): (أو كبير) بموحدة (أو كثير) بمثناة، أو جليل، أو خطير، أو وافر نهايةً ومُعْنَى .

• فُود: (أو نفيس) إلى قوله: (كان مُبْهِمًا) في الْمُعْنَى وإلى قول المتن (والمذهب) في النهاية إِيَّا قَوْلَهُ: (بناءً على الأصح السابق في عَلَيَّ شَيْءٌ) وقوله: (وحينئذٍ يُتَبَخَّرُ مَا قَالَاهُ) إلى المتن. • فُود: (من مالٍ زائدٍ . إلخ) أو مِمَّا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ عَلَيْهِ، أَوْ حَكَّمَ بِهِ الْحَاكِمُ عَلَى فُلَانٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى .

• فُود: (أي المال) إلى قوله: (ولو قال له عَلَيَّ) في الْمُعْنَى إِيَّا قَوْلَهُ: (وَقَمْعٍ) إِلَى (لَأَنَّ الْأَصْلَ) ثُمَّ قَالَ وَيُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ إِذَا وَصِفَ الْمَالُ بِضَدِّ مَا ذُكِرَ كَقَوْلِهِ: مَالٌ خَفِيرٌ، أَوْ قَلِيلٌ، أَوْ خَسِيسٌ أَوْ طَفِيفٌ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ بَابِ أَوْلَى . اهـ . فُود: (بناءً على الأصح السابق . إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنَّ قِيلَ كَيْفَ يُحْكَمُ الْخِلَافُ فِي قَبُولِ التَّسْخِيرِ بِهَا أَي بِحَبَّةِ بُرٍّ فِي قَوْلِهِ: شَيْءٌ وَيَجْزِمُ بِالْقَبُولِ فِي مَالٍ، أَوْ مَالٍ عَظِيمٍ وَنَحْوِهِ، بَلْ يَتَّبَعِي أَنْ يَعْكِسَ ذَلِكَ أَجِيبَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الْخِلَافَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْجَوَازَ هُنَا مُفْرَعٌ عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ . اهـ . فُود: (وَقَمْعٍ بِإِذْنِ جَانَةِ) أَي: بَيْنَهَا . اهـ . كُرْدِي . فُود: (أي صَالِحٍ لِلْأَكْلِ) فَلَا قَالَ مَثَلًا أَوْ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ الْإِنْتِفَاعِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أَيْضًا مِنْ جِنْسِ الْمَالِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ لِمَا لَمْ يَكُنِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ وَلَمْ يَضْلَعْ لَهُ عَدُوٌّ غَيْرُ مُتَقَمِّعٍ بِهِ بِالْمَرْءِ . اهـ . ع ش . فُود: (لَأَنَّ الْأَصْلَ . . إلخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَمَّا عِنْدَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمَالِ فَلْيَصْذِقِ الْإِسْمَ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَأَمَّا عِنْدَ وَصْفِهِ بِالْعَظَمَةِ وَنَحْوِهَا، فَلَا احْتِمَالُ أَنْ يُرِيدَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَقِيرِ، أَوْ الشَّحِيجِ، أَوْ بَاغْتِيَارِ كُفْرِ مُسْتَحْلِلِهَا إِيَّا، وَأَمَّا كَوْنُهُ أَكْثَرَ مِنْ مَالٍ فُلَانٍ فَلِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَحَلُّ مِنْهُ، أَوْ أَنَّهُ ذَيْنَ لَا يَتَمَرَّضُ لِلتَّلَفِ وَذَلِكَ غَيْرُ تَتَمَرَّضُ لَهُ . اهـ . فُود: (فيما . إلخ) أَي: مِمَّا فَوْقَهُ .

بِالْحُقُوقِ فَهَلْ يَدْخُلُ كِسْوَتُهَا فِي لَفْظِ الْحُقُوقِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى حَالِ الصَّدَاقِ؟ وَمُنْجِيهِ فَقَطُّ وَهَلْ يَنْفَعُ قَوْلُهُ لِغَيْرِ الشُّهُودِ قَبْلَ مَوْتِهِ: لَيْسَ لِرُزْجَنِي عِنْدِي سِوَى حَالِ الصَّدَاقِ وَمُنْجِيهِ؟ الْجَوَابُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي أَصْلِهَا شَامِلَةٌ لِكُلِّ حَقٍّ لِلزَّوْجَةِ مِنْ صَدَاقٍ وَكِسْوَةٍ وَنَفَقَةٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِطْلَاقِهَا إِرَادَةُ جَمِيعِ مَذْلُولَاتِهَا، فَإِذَا أُطْلِقَتْ الزَّوْجُ وَأَرَادَ بَعْضُ ذَلِكَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِذَا اخْبَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عِنْدَهُ سِوَى الْحَالِ وَالْمُنْجِمِ نَفَعَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمُطْلَقَةِ فِي الْإِفْرَارِ . اهـ . فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ قَبْلَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ نَفَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ مَنَعَ دَعْوَاهَا عَلَيْهِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلْيَرِاجِعْ . فُود: (أي صَالِحٍ لِلْأَكْلِ) فَلَا قَالَ مَثَلًا أَوْ لِغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ الْإِنْتِفَاعِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أَيْضًا مِنْ جِنْسِ الْمَالِ .

لِصَحِيحٍ، أَوْ لِكُفْرِ مُسْتَحْلِهِ وَعِقَابِ غَاصِبِهِ وَثَوَابِ بَازِلِهِ لِنَحْوِ مُضْطَرِّهِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ مِثْلُ مَا فِي يَدِ زَيْدٍ أَوْ مِثْلُ مَا عَلَيَّ لَزَيْدٍ كَانَ مُبْهِمًا جَنَسًا وَنَوْعًا لَا قَدْرًا، فَلَا يُقْبَلُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ عَذْدًا؛ لِأَنَّ الْمِثْلِيَّةَ لَا تَحْتَمِلُ مَا مَرُّ لَتَبَادُرِ الْإِسْتِوَاءِ عَذْدًا مِنْهَا (وَكَذَا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بِالْمُسْتَوْلَدَةِ فِي الْأَصَحِّ) لِصِحَّةِ إِيجَارِهَا وَوُجُوبِ قِيَمَتِهَا إِذَا تَلَفَتْ وَلِأَنَّهَا تُسَمَّى مَالًا وَبِهِ فَارَقَتْ الْمَوْقُوفَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى (لَا بِكُلِّبٍ وَجَلْدٍ مِيتَةٍ) وَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى مَالًا (وَقَوْلُهُ: لَهُ) عِنْدِي أَوْ عَلَيَّ (كَذَا كَقَوْلِهِ) لَهُ (شَيْءٌ) بِجَمَاعِ الْإِبْهَامِ فِيهِمَا فَيُقْبَلُ تَفْسِيرُ هَذَا بِمَا يُقْبَلُ بِهِ تَفْسِيرُ ذَاكِ مِثْلًا مَرُّ وَكَذَا فِي الْأَصْلِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافٍ التَّشْبِيهِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ وَصَارَ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْمُبْهِمِ مِنَ الْعَدَدِ وَغَيْرِهِ (وَقَوْلُهُ: شَيْءٌ شَيْءٌ، أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَوْ لَمْ يُكْرَرْ) مَا لَمْ يُرَدِّ الْإِسْتِنَافُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّأَكِيدِ (وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ وَشَيْءٌ، أَوْ كَذَا وَكَذَا) وَيُظْهِرُ أَنَّ مِثْلَ الْوَاقِعِ هُنَا مَا يَأْتِي (وَجَبَّ شَيْئَانِ) مُتَّفِقَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ لَا قِتْصَاءَ الْعَطْفِ الْمُغَايِرَةِ وَصَحِيحُ السُّبْكِيِّ فِي كَذَا

فُود: (أَوْ مِثْلٍ . الْخ) عَطَفَ عَلَى مِثْلٍ . الْخ أَي أَوَّلُهُ عَلَى مِثْلٍ مَا عَلَى لَزَيْدٍ . اهـ . ع ش . فُود: (فَلَا يُقْبَلُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ عَذْدًا) أَي: وَيُقْبَلُ بِغَيْرِ جَنَسِهِ وَنَوْعِهِ اهـ ع ش . فُود: (مَا مَرُّ) أَي: الْأَقْلُ . اهـ . رَشِيدِي . فُود: (لِتَبَادُرِ الْإِسْتِوَاءِ . الْخ) فِي كَوْنِ التَّابُدِ فِي مَعْنَى يَنْفَعُ احْتِمَالَ غَيْرِهِ بِالْكَلِّيَّةِ نَظَرٌ لَا يَنْفَعِي . اهـ . رَشِيدِي وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْمُرَادَ احْتِمَالَ لَهُ نَوْعُ قُوَّةٍ لَا مُطْلَقُ الْإِحْتِمَالِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الظَّنَّ الْقَوِيَّ مُلْحَقٌ بِالْيَقِينِ . فُود: (مِنْهَا) أَي: مِنَ الْمِثْلِيَّةِ . فُود: (لِصِحَّةِ إِيجَارِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَصَحِيحُ السُّبْكِيِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: عِنْدِي . فُود: (إِذْ أَتَيْتُ) أَي: أَتَلَقَّيْتُ اجْتَنَبِي . فُود: (وَبِهِ فَارَقَتْ الْمَوْقُوفَ) أَي: خِثَّ لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُ الْمَالِ بِهِ . فُود: (وَغَيْرُهُ) عَطَفَ عَلَى الْمُبْهِمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَنِ الْمُبْهِمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَدَدِ . اهـ . وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنِ الْعَدَدِ وَغَيْرِهِ اهـ ثُمَّ قَالَ دُخُولًا فِي الْمَثْنِ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي التَّوَعُّينِ أَي الْمُبْهِمِ وَغَيْرِهِ مُفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً أَي مُكَرَّرَةً مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ وَمَغْطُوفَةٍ . اهـ .

فُود (سُي): (شَيْءٌ شَيْءٌ، أَوْ كَذَا كَذَا) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَرَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي . فُود: (مَا لَمْ يُرَدِّ الْإِسْتِنَافُ) فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِسْتِنَافَ عَمِلَ بِهِ لِأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ . اهـ . مُغْنِي . فُود: (لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ) أَي: مَا بَعْدَ الْأَوَّلِ . فُود: (مَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ كَذَا وَكَذَا مِنْ ثُمَّ وَالْفَاءُ خِثَّ زَادَ بِهَا الْعَطْفُ وَالْأَوَّلُ، فَلَا تَعَدُّ لِمَا يَأْتِي فِيهَا . اهـ . ع ش . فُود: (شَيْئَانِ مُتَّفِقَانِ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ) بِخِثَّ يُقْبَلُ كُلُّ مِنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ شَيْءٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي .

فُود (سُي): (أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَّ شَيْئَانِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَلَوْ قَالَ كَذَا، بَلْ كَذَا فِيهِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا الْمَاوَزْدِيُّ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَالثَّانِي شَيْئَانِ لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ رَأَيْتُ زَيْدًا، بَلْ زَيْدًا إِذَا عَنَى الْأَوَّلُ

فُود (سُي): (أَوْ كَذَا وَكَذَا وَجَبَّ شَيْئَانِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ كَذَا بَلْ كَذَا فِيهِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا الْمَاوَزْدِيُّ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَالثَّانِي شَيْئَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ زَيْدًا إِذَا عَنَى الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا عَنَى غَيْرَهُ . اهـ . وَقِيَاسُ تَصْحِيحِ السُّبْكِيِّ الْآتِي قَرِيبًا تَصْحِيحُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَيُؤَيِّدُ

درهماً، بل كذا أنه إقرارٌ بشيءٍ واحدٍ ويلزمه مثل ذلك في كذا درهماً وكذا، وهو بعيدٌ من كلابهم إذ تفسيرُ أحدِ المُتَعَمِّدِينَ لا يقتضي اتِّحَادَهُمَا، ولو مع بل الانتقالية أو الإضرائية وإنما المُقْتَضِي لِلاتِّحَادِ نَفْسُ بِلِإِمَا يَأْتِي فِيهَا فَقَوْلُهُ: درهماً موهماً أنه سببُ الاتِّحَادِ، وليس كذلك. (ولو قال) له عندي (كذا درهماً) بالنصبِ تمييزاً لإنهائهم كذا (أو رفعَ الدرهم) بدلاً، أو

وإنما يصح إذا عني غيره. اه. وقياسُ تَصْحِيحِ السُّبُكِيِّ الْآتِي قَرِيباً تَصْحِيحُ الْأَوَّلِ وَيُؤَيِّدُ تَصْحِيحَهُ وَمَا صَحَّحَهُ السُّبُكِيُّ قَوْلُهُمْ وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ، وَإِنْ قَالَ دِرْهَمٌ، بِلِ دِرْهَمٍ فِدْرَهَمٌ. اه. قال في شرحه؛ لأنه رُبَّمَا قَصَدَ الْإِسْتِدْرَاكُ فَيُذَكَّرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَيُعِيدُ الْأَوَّلَ اه. وبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَلْزَمُهُ. إلخ إذ لا يَتَأْتِي هَذَا التَّوْجِيهِ مَعَ الْمُطْفِئِ أَيِّ بِالْوَاوِ إِذْ لَا يَقْصُدُ بِهِ الْإِسْتِدْرَاكُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سم ووافق النهاية هنا الشَّارِحُ وَخَالَفَتْهُ كَالْمُغْنِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ حَذَفَ الْوَاوُ فِدْرَهَمٌ فِي الْأَحْوَالِ وَجَزَمَا هُنَاكَ بِمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ بِمَا عَزَّوْ كَمَا يَأْتِي. ه. فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ: السُّبُكِيِّ. اه. ع ش.

ه. فَوَدَّ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) أَيِ جَزَيَانِ يَمِثْلُ ذَلِكَ فِي كَذَا دِرْهَمًا وَكَذَا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ مَا صَحَّحَهُ السُّبُكِيُّ. ه. فَوَدَّ: (أَوِ الْإِضْرَائِيَّةُ) أَيِ الْإِبْطَالِيَّةُ عَلَى قَاعِدَةٍ إِذَا قُوِيَ الْعَامُّ بِالْخَاصِّ يُرَادُ بِهِ مَا وَرَاءَ الْخَاصِّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: الْإِنْتِقَالِيَّةُ، أَوِ الْإِضْرَائِيَّةُ يَوْمَهُمُ أَتَاهُمَا قِسْمَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بِلِ الْإِنْتِقَالِيَّةِ قِسْمٌ مِنَ الْإِضْرَائِيَّةِ؛ لِأَنَّ بِلِ الْإِضْرَابِ مُطْلَقًا وَتَنْقَسِمُ إِلَى إِنْتِقَالِيَّةٍ وَإِبْطَالِيَّةٍ. اه. ه. فَوَدَّ: (وَأِنَّمَا الْمُقْتَضِي. إلخ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: م ر وَأِنَّمَا الْمُقْتَضِي لِلاتِّحَادِ نَفْسُ، بِلِ الْإِخْتِصَافِ فِي هَذَا الشَّهَابِ ابْنُ حَجَرٍ لَكِنْ ذَاكَ جَارٍ عَلَى طَرِيقَةٍ أَنَّ الْمُطْفِئَ ب، بِلِ لَا يَوْجِبُ إِلَّا شَيْئًا وَاحِدًا وَأَمَّا الشَّارِحُ م ر فَاتَّه سَيَاتِي لَهُ قَرِيبًا اخْتِيَارُ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْقَائِلِ بِلَزُومِ شَيْئَيْنِ وَهَذَا لَا يُنَاسِبُهُ وَقَدْ فُرِّقَ الشَّارِحُ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ بَيَّنَّ مَا اخْتَارَهُ مِنْ لَزُومِ شَيْئَيْنِ وَبَيَّنَّ مَا سَيَاتِي لَهُ فِي الْفَضْلِ الْآتِي فِيمَا لَوْ قَالَ دِرْهَمٌ، بِلِ دِرْهَمٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا دِرْهَمٌ بَاتَهُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرْهَمِ أَعَادَ نَفْسَ الْأَوَّلِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ كَذَا فَإِنَّ الْمُعَادَ فِيهَا صَالِحٌ لِإِرَادَةِ غَيْرِ مَا أُرِيدَ بِهِ الْأَوَّلُ. اه. ه. فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي الْفَضْلِ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ قَالَ دِرْهَمٌ لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ. ه. فَوَدَّ: (فَقَوْلُهُ:) أَيِ: السُّبُكِيِّ.

ه. فَوَدَّ: (مَوْهَمٌ. إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا ذَكَرَ دِرْهَمًا لِيَدْفَعَ تَوَهُمَ التَّعَدُّدِ لِتَفْسِيرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ ذِكْرِ الثَّانِي فَيُفْهَمُ مِنْهُ الْإِتِّحَادُ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ دِرْهَمًا بِالْأَوَّلَى سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه. رَشِيدِيِّ. ه. فَوَدَّ: (لَهُ عِنْدِي) أَيِ: أَوْ عَلَيَّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (بَدَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَاثَهُ بَنَاهُ) فِي الْمُغْنِي.

تَصْحِيحَهُ وَمَا صَحَّحَهُ السُّبُكِيُّ قَوْلُهُمْ: وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ وَإِنْ قَالَ دِرْهَمٌ بِلِ دِرْهَمٍ أَوَّلًا بِلِ دِرْهَمٍ فِدْرَهَمٌ اه. قال في شرحه؛ لأنه رُبَّمَا قَصَدَ الْإِسْتِدْرَاكُ فَتَذَكَّرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَيُعِيدُ الْأَوَّلَ اه. وبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَلْزَمُهُ إلخ إذ لا يَتَأْتِي هَذَا التَّوْجِيهِ مَعَ الْمُطْفِئِ إِذْ لَا يَقْصُدُ بِهِ الْإِسْتِدْرَاكُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ه. فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ: السُّبُكِيِّ يَمِثْلُ ذَلِكَ إلخ كَذَا شَرْحُ م ر. ه. فَوَدَّ: (فَقَوْلُهُ دِرْهَمًا مَوْهَمٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا ذَكَرَ دِرْهَمًا لِيَدْفَعَ تَوَهُمَ التَّعَدُّدِ لِتَفْسِيرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ ذِكْرِ الثَّانِي فَيُفْهَمُ مِنْهُ الْإِتِّحَادُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ دِرْهَمًا

عُطِفَ بَيَانُ كَمَا قَالَه الإسْنَوِيُّ وَقَوْلُ السَّبْكِيِّ لَهُ لَحْنٌ بَعِيدٌ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: تَجْوِيزُ الْفُقَهَاءِ لِلرَّفْعِ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِمْ وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى عَدَمِ النُّقْلِ السَّابِقِ فِي كَذَا وَحَيْثُ يُتَجَنَّبُ مَا قَالَاهُ أَمَّا مَعَ مِلَاحَظَةِ النُّقْلِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ وَدَرَهَمٌ بَيَانٌ، أَوْ بَدَلٌ وَلَهُ خَيْرٌ وَعِنْدِي ظَرْفٌ لَهُ وَقِيلَ دَرَهَمٌ مُبْتَدَأٌ وَلَهُ خَيْرٌ وَكَذَا حَالٌ (أَوْ جَوْهٌ) لَحْنًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَوْ سَكَنَةً وَقَفَا (لَزِمَهُ دَرَهَمٌ) وَلَا نَظَرَ لِلْحَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَوِّزُ هُنَا وَقِيلَ عَلَيَّ نَحْوِي فِي النَّصَبِ عِشْرُونَ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ عَدَدٌ مُفْرَدٌ يُمَيِّزُ بِمُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ وَرُذُّ بَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِائَةٌ فِي الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ عَدَدٌ يُجَرُّ مُتَمِّزُهُ وَلَا قَائِلٌ بِهِ وَقَوْلُ جَمْعٍ يَجِبُ فِي الْجَرِّ بَعْضُ دَرَهَمٍ إِذِ التَّقْدِيرُ كَذَا مِنْ دَرَهَمٍ مَرْدُودٌ، وَإِنْ نُسِبَ لِلْكَثَرِينَ بَأَنَّ كَذَا إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى الْآحَادِ دُونَ كُسُورِهَا (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ

فُود: (كَمَا قَالَه الإسْنَوِيُّ) أَي: أَوْ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ كَمَا قَالَه غَيْرُهُ نِهَآةً وَمُعْنَى. فُود: (فَقَالَ) أَي: ابْنُ مَالِكٍ وَكَذَا ضَمِيرٌ فَكَأَنَّهُ. فُود: (مِنْ لِسَانِهِمْ) أَي: الْعَرَبِ. فُود: (وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ. إِنْخ) دَلِيلُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ هَذَا الْبِنَاءُ. اه. سم. فُود: (السَّابِقِ) أَي: فِي قَوْلِهِ: ثُمَّ يُقَالُ عَنْ تِلْكَ وَصَارَ يَكْتَنِي بِهِ. إِنْخ. اه. ع. ش. فُود: (وَحَيْثُ) أَي: حِينَ عَدَمِ النُّقْلِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ حِينَ الْبِنَاءِ عَلَى عَدَمِ النُّقْلِ. اه. فُود: (مَا قَالَاهُ) أَي: ابْنُ مَالِكٍ وَالسَّبْكِيُّ. فُود: (فَلَا وَجْهَ لَهُ) بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَجِيةٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمَتْ أَنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا تَمَيِّزًا مَنْصُوبًا كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ: لَمْ يُسْمَعْ. إِنْخ وَعَلَى هَذَا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا لَهُ نَعَمْ قَدْ يُجَابُ عَنِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُمْ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ لَعْنَةً، بَلْ بَيَانُ حُكْمِهِ، وَإِنْ اِمْتَنَعَ لَعْنَةً فَتَأَمَّلْ. اه. سم. فُود: (بَلْ هُوَ) أَي: لَفْظٌ كَذَا. فُود: (ظَرْفٌ لَهُ) أَي: لِلْخَيْرِ. فُود: (لَحْنًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالْمَذْهَبُ) فِي الْمُعْنَى. فُود: (عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) أَي: لِأَنَّهُمْ لَا يَجُوزُونَ التَّمْيِيزَ هُنَا. اه. سم. فُود: (وَلَا نَظَرَ لِلْحَنِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْجَرُّ لَحْنٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ لَا يُؤَوِّزُ فِي الْإِفْرَاقِ كَمَا لَا يُؤَوِّزُ فِي الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ وَالسُّكُونُ كَالْجَرِّ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ. اه. فُود: (وَرُذُّ بَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ. إِنْخ) إِنَّمَا يُتَجَنَّبُ هَذَا الرُّذُّ فِي نَحْوِي يَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ لَا فِيمَنْ يَنْتَهِي كَالْبَصْرِيِّينَ فَتَأَمَّلْ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. فُود: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى تَعْلِيلِهِ. فُود: (مِائَةٌ فِي الْجَرِّ. إِنْخ) أَي: وَجُوبُ مِائَةٍ. إِنْخ. فُود: (إِذَا التَّقْدِيرُ كَذَا مِنْ دَرَهَمٍ) كَانَ مِنْ عَلَى هَذَا لِلتَّبَعِيضِ. اه. سم. فُود: (بِأَنَّ كَذَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: مَرْدُودٌ. اه. ع. ش. فُود: (إِنَّمَا تَقَعُ. إِنْخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهَا بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَهُوَ كَمَا يَشْمَلُ الْآحَادَ يَشْمَلُ الْأَبْعَاضَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهَا عَلَى الْآحَادِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، أَوْ يَبْقَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَقَعُ لِلْآحَادِ دُونَ

بِالْأَوَّلَى. فُود: (وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ إِنْخ) دَلِيلُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ هَذَا الْبِنَاءُ. فُود: (النُّقْلُ السَّابِقِ) أَي: قَرِيبًا. فُود: (فَلَا وَجْهَ لَهُ) بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَجِيةٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمَتْ أَنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا تَمَيِّزًا مَنْصُوبًا كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ لَاتَهُ لَمْ يُسْمَعْ وَعَلَى هَذَا فَلَا وَجْهَ إِلَّا لَهُ، نَعَمْ قَدْ يُجَابُ عَنِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُمْ صِحَّةُ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ لَعْنَةً، بَلْ بَيَانُ حُكْمِهِ وَإِنْ اِمْتَنَعَ لَعْنَةً فَتَأَمَّلْ. فُود: (لَحْنًا) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَي لَاتَهُمْ لَا يَجُوزُونَ التَّمْيِيزَ هُنَا. فُود: (إِذَا التَّقْدِيرُ كَذَا مِنْ دَرَهَمٍ) كَانَ مِنْ عَلَى هَذَا لِلتَّبَعِيضِ.

قال له عَلَيَّ (كذا وكذا) أو ثم كذا، أو فكذا وأراد العطف بالفاء لما يأتي فيها مع الفرق بينهما وبين بل (درهما بالنصب وجب درهمان) لأنه عَقِبَ مُبْتَهَمَيْنِ بِمُعَيَّرٍ فكان الظاهر أنه تفسير لِكُلِّ منهما واحتمال التأكيد بمنقعه العاطف ولأن التمييز وصف في المعنى، وهو يعود لِكُلِّ ما تقدّمه كما يأتي في الوقف، ولو زاد في التكرير فكما في نظيره الآتي (و) المذهب (أنه لو رفع، أو جر) الدرهم، أو سكته (فدرهم) أمّا الرفع فلأنه خبر عن المُبْتَهَمَيْنِ أي هما درهم كذا قيل وفيه نظر إذ يلزمه عَدَمُ المُطَابَقَةِ قبل عَدَمِ الصُّحَةِ إذا كان العطف بشم، أو الفاء؛ لأنه يلزم عليه حَيْثُ يُدْرِكُ دَرَاهِمَيْنِ وكذا يلزم هذا على جعله خبراً صناعاً؛ لأنَّ عَدَمَ المُطَابَقَةِ يستدعي أن يُقْلَرُ أنَّ درهمًا خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه أنه بدل، أو بيان لهما والخبر الظرف

غيرها ع ش. ه. فود: (أو ثم كذا. إلخ) عبارة المُعْنَى وَجَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي بَعَا لِلْبَلْقَيْنِ بَانَ ثم كالواو أي والفاء كذلك. اه. ه. فود: (وأراد العطف بالفاء) أمّا ثم والواو، فلا يحتاجان إلى الإرادة. اه. ع ش. ه. فود: (لما يأتي) أي: في الفصل الآتي في شرح فإن قال ويزهّم. إلخ من أنها كثيراً ما تُسْتَعْمَلُ لِلتَّخْرِيعِ وَتَرْزِيقِ اللَّفْظِ وَمُقْتَرِنَةً بِجَزَاءِ حُذِفَ شَرْطُهُ فَتَعَيَّنَ الْقَصْدُ فِيهَا كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُشْتَرَكَاتِ. اه. عبارة ع ش أي من أنه يجب فيها يزهم واحد إن لم يرد العطف. اه. ه. فود: (لأنه عقيب) إلى قوله كما يأتي في المُعْنَى. ه. فود: (ولأن التمييز. إلخ) عطف على لانه عقيب. إلخ. ه. فود: (ولو زاد في التكرير) أي كَانَ يَقُولُ له عَلَيَّ كذا وكذا وكذا. ه. فود: (فكما في نظيره الآتي) أي في قول المُصَنِّفِ، ولو حُذِفَ الواو فَيَزَهَّمُ فِي. . إلخ قال ع ش وفيه تأمل إذ المُتَبَادَرُ التَّكْرِيرُ مع العطف كما أشرنا وأيضاً لو أريد التكرير بلا عطف كان مُتَدَرِّجاً فِي الآتِي لَا نَظِيرَ لَهُ فَلَمَّا لَمْ يَصُوبِ أَي فِي الْفَصْلِ الْآتِي بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ، ولو قال يزهم ويزهم ويزهم لزمه. . إلخ. ه. فود: (أما الرفع) إلى قوله: (كذا) في المُعْنَى وإلى قوله: (والخبر) في النهاية إلّا قوله: (كذا) إلى (فالوجه). ه. فود: (إذ يلزمه) أي: الرفع مُطْلَقاً. ه. فود: (هَدَمُ المُطَابَقَةِ) أي: بَيَّنَّ الْمُتَبَدَّلَ وَخَبَرَهُ. ه. فود: (حيث) أي: حين إذ كان العطف بشم، أو الفاء. ه. فود: (وكذا يلزم هذا) أي: وَجُوبُ دَرَاهِمَيْنِ. ه. فود: (خبراً صناعاً) أي: نَحْوُ يَا عَلَيَّ مَا جَرَى صَاحِبُ الْقِيلِ. ه. فود: (فالوجه أنه بدل. إلخ) فيه بحث أمّا أولاً، فلا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ صِنَاعَةٌ مَا ذَكَرَهُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ أُرِيدَ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ نَفْسِهِمَا، وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ أَنْ مُرَادَهُ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ صَمِيرِهِمَا الْمُقَدَّرِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: أَي وَهُمَا دَرَاهِمٌ، وَأَمَّا ثانياً فَلأنه يَلْزَمُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ وَالْبَيَانِيَّةِ صِنَاعَةٌ أَنَّهُ بَدَلٌ، أَوْ بَيَانٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَبَدَلُ الْآخَرِ، أَوْ بَيَانُهُ مَحْذُوفٌ إِذِ الْمَفْرُودُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ بَدَلًا مِنْ مَجْمُوعِ الْمُتَعَالِفَيْنِ وَلَا بَيَانًا لُهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى وَحَيْثُ يُدْرِكُ هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كُرِّرَ الدَّرَاهِمُ مَعَ الْعَطْفِ وَمَوْجِبُ ذَلِكَ دَرَاهِمَانِ فَتَأْمَلْ فَمَا قَالَهُ أَوَّلَى. اه. سم. ه. فود: (أنه بدل. إلخ) أي: وَكَذَا الْأَوَّلُ مُتَبَدِّلٌ وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

ه. فود: (وأولى منه أنه بدل أو بيان لهما إلخ) فيه بحث أمّا أولاً فلا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ صِنَاعَةٌ مَا

نظير ما مرّ آنفاً وأما الجرّ فلأنه، وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور الثحاة لكنه يفهم منه عرفاً أنه تفسيرٌ لجملة ما سبق فحمل على الضم، وأما الشكوك فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال) كلها لاحتمال التأكيد حينئذٍ (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدراهم) من المال اتّخذ جنسه، أو اختلف؛ لأنه مبهم والمطّف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي: ولو قال ألف ودرهم فضةً وجب الكل فضةً، وهو واضح ما لم

فود: (نظير ما مرّ آنفاً) أي: في شرح، أو رفع الدرهم. فود: (وأما الجرّ) إلى قوله: (وأما الشكوك) في المغني وإلى قوله: (وقضية التعليل) في النهاية. فود: (فحمل على الضم) أي: الرفع لا على التنبؤ؛ لأن الحمل على الرفع هو الأقل المتيقن. اهـ. كزدي. فود: (وأما الشكوك فواضح) أي: لإمكان أن التقدير هما درهم. اهـ. ع ش والأولى أي لإمكان حمل على أنه بدل، أو بيان لهما.

فود: (كلها) أي: زلفاً ونصباً وجرّاً وسكوتاً ويحصل مما تقرر أننا عشر مسألة؛ لأن كذا إما أن يؤتى بها مفردة، أو مركبة، أو مقطوعة والدرهم إما أن يرفع، أو ينصب، أو يجرّ، أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكر والواجب في جميعها درهم إلا إذا عطفت ونصب تميزها فبدرهمان، ولو قال كذا، بل كذا فبه وجهان أوجهما لزوم شيء إذ لا يسوغ رأيت زيدا، بل زيدا إذا عني الأول فإن عني غيره صحّ نهايةً ومغني قال الرشيد قوله: م ر أوجهما لزوم شيئين ظاهره مطلقاً خصوصاً بالنظر للتعليل لكن سيأتي له في الفصل الآتي ما يخالفه في غير موضع اهـ عبارة ع ش هذا مخالف لما يأتي في قوله: على أن الأوجه في، بل اختيار. إلخ إلا أن يحمل ما هنا على قصد الاستثناف. اهـ.

فود (س): (قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنانير، أو ثلاثة أثواب فإن الكل دنانير، أو ثياب ذكره في الرّوض والدنانير الدراهم. اهـ. سم. فود: (من المال) إلى قوله: (وقضية التعليل) في المغني إلا قوله: (كالف وثوب) وقوله: (ما لم يجرّها) إلخ: (ولو قال ألف وقير) وقوله: (ولو قال ألف درهم) إلخ: (وإن رفعهما). فود: (من المال) كالف فلس. اهـ. مغني.

فود: (اتّخذ جنسه. إلخ) أي سواء فسره بجنس واحد أم أجناس. اهـ. مغني. فود: (ألف ودرهم فضةً) ينصب على أنه تمييز لهما. اهـ. كزدي. فود: (وجب الكل فضةً) لكن ينبغي أن يجب كون

ذكره، وإنما يلزم ذلك لو أريد أنه خبر عن نفسيهما وهو ممنوع لجواز أن يراد أنه خبر عن ضميرهما المقدّر، كما يدل عليه قوله أي هما درهم، وأما ثانياً فلأنه يلزم على البدلية والبيان صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما، وبدل عن الآخر أو بيانه محذوف إذ المفرد لا يمكن كونه بدلاً عن مجموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذٍ فهو بمنزلة ما لو كرّر الدرهم مع العطف، وموجب ذلك درهمان فتأمل فما قاله أولى. فود: (إذ يلزمه) على الخبرية قد يمنع بناء على أنه خبر عن نفسيهما لجواز أنه خبر المجموع.

فود في (س): (قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنانير أو ثلاثة أثواب فإن الكل دنانير أو ثياب، ذكره في الرّوض والدنانير الدراهم. فود: (وجب الكل فضةً) لكن ينبغي أن لا يجب

بمجرورها بإضافة درهم إليها ويبقى تنوين ألف، بل الذي يثبته حيث يذيق بقاء الألف على إنهايتها، ولو قال ألف وقمير جنتلة بالنصب لم يمد للألف إذ لا يقال ألف جنتلة ولو قال ألف درهمًا، أو ألف درهم بإضافة فواضخ، وإن رفقهما ونوّنهما، أو نوّن الأولى فقط فله تفسير الألف بما لا تنقص قيمته عن درهم فكانه قال ألف مئاة قيمة الألف منه درهم (ولو قال خمسة وعشرون

الألف دراهم سم ورشدي. هـ قوله: (لم يمد) أي: لفظ جنتلة. هـ قوله: (ولو قال ألف درهمًا) إلى المنين قال في الرّوض، أو ألف درهم متونين مرفوعين وجب ما عدّه ألف وقيمته درهم. اهـ. قال في شرحه والظاهر أنه لو نصبهما، أو خفضهما متونين، أو رفع الألف متونًا ونصب الدرهم، أو خفضه، أو سكّنه كان الحكم كذلك وأنه لو رفع الألف، أو نصبه، أو خفضه ولم ينوّن ونصب الدرهم، أو رفعه، أو خفضه أو سكّنه لزمه ألف درهم، ولو سكّن الألف وأتى بالدرهم بالأحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الأول أقرب. انتهى. اهـ. سم بخذف وما ذكره من الرّوض ومن شرحه إلني وأنه. إلخ في المعنى مثله. هـ قوله: (فواضخ) أي: لزوم الألف من الدراهم في كل مئاة درهم ش عبارة سم قوله: فواضخ يتبني أن مراده لزوم ما عدّه ألف وقيمته درهم في الصورة الأولى وألف درهم في الثانية فليراجع ثم رأيت عبارة شرح الرّوض المارة مصرحة بما قلناه في الأولى إن صوّرت برفع الألف متونًا ونصب درهمًا فإن صوّرت برفع الألف بلا تنوين ونصب درهمًا فهي كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الرّوض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله: بالإضافة للصورتين؛ لأن ترك تنوين الألف، ولو مع نصب الدرهم يدل على إضافته. اهـ. هـ قوله: (أو نوّن الأولى فقط) أي: رفع الألف متونًا ورفع الدرهم بلا تنوين قال ع ش أي وسكّن الدرهم، أو رفعه، أو جرّه بلا تنوين. اهـ.

كأن الألف دراهم. هـ قوله: (ولو قال ألف درهمًا أو ألف درهم بإضافة فواضخ إلخ) قال في الرّوض أو ألف درهم متونين مرفوعين وجب ما عدّه ألف وقيمته درهم. اهـ. قال في شرحه: والظاهر أنه لو نصبهما أو خفضهما متونين أو رفع الألف متونًا ونصب الدرهم أو خفضه أو سكّنه كان الحكم كذلك، وأنه لو رفع الألف أو نصبه أو خفضه أو سكّنه لزمه ألف درهم ولو سكّن الألف وأتى في الدرهم بالأحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الأول أقرب. اهـ. ثم ذكر في الرّوض أنه يجب في إقراره بجانة عدد من الدراهم العدد فقط أي دون الوزن قال في شرحه قال الاستوئي: وقد تقدّم أن أقل العدد اثنين، والقياس لزوم مائتي درهم ناقصة إن كان عدد مجرورًا بالإضافة وكذا إن كان منصوبًا لآته تفسير لبيان إلخ ما حكاه عنه وأقره، وقوله وكذا إن كان منصوبًا إن كان مع عدم تنوين مائة فواضخ وإن كان مع تنوينها خالف قوله السابق أو رفع الألف متونًا ونصب الدرهم، إذ قياسه هنا لزوم ما عدّه مائة وقيمته درهمان فليأمل. اهـ. هـ قوله: (بالإضافة) كأن المراد فيهما بدليل المنقول عن شرح الرّوض.

هـ قوله: (فواضخ) يتبني أن مراده لزوم ما عدّه ألف وقيمته درهم في الصورة الأولى وألف درهم في الثاني فليراجع، ثم رأيت عبارة شرح الرّوض المارة مصرحة بما قلناه في الأولى، إن صوّرت برفع

درهماً) أو ألف ومائة وخمسة وعشرون درهماً (فالجميع دراهم على الصحيح) لأن لفظ الدرهم لنا لم يجب به عدد زائد تمحض لتفسير الكل ولأن التمييز كالوصف، وهو يعود للكل كما مر، وفي نحو خمسة عشر درهماً يجب الكل دراهم جزئاً. وقضية التعليل أنه لو رفع الدرهم، أو جره لم يكن كذلك نعم بحث أنه كما ذكر في ألف درهم متواترين مرفوعين فيلزمه ما عدده العدد المذكور وقيمته درهم وعن ابن الوردي أنه يلزمه في اثني عشر درهماً وسدساً أي ولا نية له، سبعة دراهم لأنهما تمييزان لكل من الاثني عشر فيكون كل متواتر ينصف الاثني عشر المبهمة حذراً من الترجيح من غير ترجيح ونصفها دراهم ستة وأساساً درهم، أو درهماً وربعاً فسبعة ونصف،

• فؤد: (أو ألف ومائة. إلخ) أو ألف ونصف درهم، والظاهر كما أفاده الشيخ أي في شرح الروض أنه لو رفع الدرهم، أو نصبه في الأخيرة كان الحكم كذلك ولا يضرب فيه اللحن وأنه لو رفعه، أو نصبه فيها لكن مع تواتر نصف، أو خفضه في بقية الصور لزمه ما عدده العدد المذكور وقيمته درهم أخذاً مما مر في ألف ودرهم متواترين مرفوعين نهايةً ومعنى. • فؤد: (كما مر) أي: أنفاً في شرح وجب درهمان. • فؤد: (يجب الكل دراهم. إلخ) لأنهما اسمان جعلا اسماً واحداً فالدرهم تفسير له. اهـ. معني. • فؤد: (وقضية التعليل) أي: الثاني، وهو أن التمييز كالوصف. إلخ. • فؤد: (أنه لو رفع الدرهم، أو جره لم يكن كذلك) أي: لم يكن الكل دراهم؛ لأنه حينئذ لا يكون وصفاً، فلا يعود للكل، وأما التعليل الأول فقضيته عدم الفرق بين النصب وغيره، بل هو غير كاف في التعليل إذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بدهمًا وتمحضه لتفسير الكل. اهـ. مضطوى الحموي أقول ولهذا اقتصر النهاية والمعني على التعليل الثاني. • فؤد: (نعم بحث. إلخ) اعتدته النهاية والمعني. • فؤد: (إنه) أي: حكم ما لو رفع، أو جره. • فؤد: (كما ذكره. إلخ) أي: كالحكم الذي ذكر. إلخ. • فؤد: (وعن ابن الوردي) إلى قوله: (أو اثني عشر سدساً) في النهاية إلى قوله: (أي ولا نية له). • فؤد: (لأنهما) أي: الدرهم والسدس. • فؤد: (لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من. اهـ. رشيد. • فؤد: (فيكون كل) أي: من الدرهم والسدس. • فؤد: (دراهم ستة) الأول بالنصب حال من النصف المضاف والثاني خبر للنصف. • فؤد: (أو أساساً درهم) عطف على دراهم ستة. • فؤد: (أو درهمين وربعاً فسبعة. إلخ) عطف على قوله: (دراهم وسدساً سبعة دراهم) فكان حقه حذف الفاء.

الألف متواتراً ونصب درهمًا فإن صوّرت برفع الألف بلا تواتر ونصب درهمًا فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من عبارة شرح الروض المارة، ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين؛ لأن ترك تواتر ألف ولو مع نصب الدرهم يدل على إضافته. • فؤد: (نعم بحث أنه) أي لو رفع إلخ ش. • فؤد: (وعن ابن الوردي) أنه يلزمه إلخ في الباب ما نصّه (فرغ): قال: له عليّ اثنا عشر درهماً ودائق برقع الدائري أو جره لزمه أو بنصه فليلزمه ثمانية دراهم إلا دائماً لا حتمال أنه عطف أو مفسر

أو وثلاثاً فثمانية، أو ونصفاً فتسعة لنظير ما تقرّر من أن نصف المئتم بعد ذلك الكسر فإن قال أزدت أن جملة ذلك العدد يساوي درهمًا وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي،

• قوله: (أو وثلاثاً. إلخ) عطف على (أو ربعاً. إلخ) وكذا قوله: (أو نصفاً. إلخ) عطف عليه.
 • قوله: (لنظير ما تقرّر) أي: بقوله: لانهما تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل مئتم النصف الاثني عشر. إلخ. • قوله: (إن جملة ذلك. إلخ) عبارة النهاية فإن قال أزدت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الواجد رحمه الله تعالى وما حكى عنه أي ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد ولكن الأصح أن الكسر في هذه المسائل ونحوها من الدرهم فيلزمه في الأولى اثنا عشر درهمًا وسدس درهم، وفي الثانية اثنا عشر درهمًا وربع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهمًا، وفي الرابعة اثنا عشر درهمًا ونصف درهم ومعلوم أنه في قوله: اثنا عشر درهمًا وسدسًا لاحق، وهو لا يمنع الحكم هذا إن لم يكن نحوياً فإن كان كذلك لزمه أربعة عشر درهمًا أما لو قال اثنا عشر درهمًا وسدس بالرفع، أو سدس بالجر، فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهمًا وزيادة سدس. اهـ. وفي سم بعد أن يقل قول م ر قال الواجد إلي ومعلوم ما نصه فليأتمل توجيه ذلك، والظاهر أنه يجري ذلك في حالة جر السدس أو سكونه فليراجع ثم رأيت في الديرقي ما نصه تنبيه قال له على اثنا عشر درهمًا وسدس بالرفع، أو وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهمًا وزيادة سدس، وأما إذا قال وسدس بالنصب فالأصح كذلك ولا يضرب اللحن إن لم يكن نحوياً، وإن كان نحوياً لزمه أربعة عشر درهمًا كآته قال اثنا عشر درهمًا واثني عشر سدسًا ثم حكى ما قاله ابن الوردي عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولي أنه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة أسداس درهم، والظاهر أن ما قاله أولاً هو مستند شيخنا الشهاب الزملي فيما قاله فيكون قايلاً بما صححه الديرقي من التفصيل بين التخوي وغيره عند النصب. اهـ. قوله: (ثم حكى المتولي. إلخ) يتأمل وجهه. • قوله: (يساوي درهمًا. إلخ) أي: على أن درهمًا وسدسًا خبر عن ضمير

لا يقتضي فوق اثني عشر، وتقديره اثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد دوايق وسبعة منه دراهم، وقيل يلزمه سبعة دراهم تنزيلاً للتفسير على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة دوايق وهي درهم، وقيل يلزمه درهمان ونصف وثلاث لأنقسام المفسر إلى الجنتين فيقتنع بدهم والباقي دوايق اهـ. وقوله فليل يلمه ثمانية دراهم إلا دائماً وجهه أن غاية ما يطلق عليه اسم الدوايق خمسة وإذا زاد فهو درهم فالتعبير بالدوايق قرينة أنه أراد ما دون الدرهم إذ لو أراد ما يبلغ درهمًا أخبر عنه بدهم إذ لا وجه للملوك حينئذ، وقوله فيقتنع بدهم كان وجهه الأخذ بالآقل، ولا يخفى أن ما قاله ابن الوردي في مسأله يوافق الوجه الثاني في هذه المسألة دون ما قبله وما بعده وقد قال شيخنا الشهاب الزملي: إن ما قاله ابن الوردي هو الأقرب الجاري على القواعد قال لكن الأصح أن الكسر من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهمًا وسدس درهم، على هذا القياس اهـ. كذا نقله عنه م ر فليأتمل توجيه ذلك، والظاهر أنه يجري ذلك في حالة جر السدس أو سكونه فليراجع، ثم رأيت في الديرقي ما نصه. (تنبيه) قال له

أو اثني عشر سُدُسًا صَدَقَ بالأولى؛ لأنه غَلَطَ على نفسه مع احتمال لَفْظِهِ له كذا قيل وفي تعليقه نَظَرٌ، بل لا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ بوجه فالذي يُتَّجِه أنه كما لو أَطْلَقَ فَتَلَزَمَهُ الشُّبُهَةُ لِمَا عَلِمَ مِنَّا تَقَرُّرُ أنها مَذْلُولُ اللَّفْظِ ما لم يُصَرَفَ عنه لِمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ وَيُؤْخَذُ من تعليقه للاثني عشر بما ذُكِرَ أنه فيما عداها مِنَ المُرَكَّبِ المَرْجَبِ كَثَلَاةَ عَشَرَ ذَهَبًا وَسُدُسًا يَلْزَمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ وَسُدُسٌ؛ لِأَنَّ المُرَكَّبَ هنا في حُكْمِ المُفْرَدِ وقد ميَّزَه بأنه جميعه دراهم كذا وأسداسًا كذا فَلَزِمَه ما ذُكِرَ. (ولو قال الدراهم التي أَقْرَرْتُ بها ناقصة الوزن فإن كانت دراهم البلد) الذي أَقَرُّ به (ثامَّةُ الوزن) بأن كان كُلُّ منها سِتَّةَ ذَوَانِقَ (فالصحيح قبوله إن ذَكَرَه مُتَّصِلًا) بالإقرار؛ لأنه في المعنى بِمِثَابَةِ الاستثناء وحيثيذ يرجع لِتَفْسِيرِهِ في قدرِ الناقصِ فإن تَعَذَّرَ بَيَانُهُ نُزِّلَ على أَقَلِّ الدراهم

اثني عشر، أو بَدَلُ أو بَيَانٌ لِلِاثْنِي عَشَرَ وقد غَلَطَ عن الرَّفْعِ إلى التَّصْبِ. هـ. فَوَدَّ: (أو اثني عشر سُدُسًا) أي: وقال أَرَدْتُ اثْنِي عَشَرَ سُدُسًا وَغَلَطْتُ في قولِي ذَهَبًا. اهـ. كُرْدِي. هـ. فَوَدَّ: (كذا قيل) راجعٌ إلى قوله: (أو اثني عشر سُدُسًا. إلخ). هـ. فَوَدَّ: (بما تَقَرَّرَ) أي: من التَّغْلِيلِ بقوله: لَاتَهُمَا تَمْيِيزَانِ لِكُلِّ مِنَ الْإِثْنِي عَشَرَ. إلخ. هـ. فَوَدَّ: (ويؤخذ من تَغْلِيلِهِ. إلخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا الْأَخِذِ وَقَضِيَّتُهُ مَا صَحَّحَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي غَيْرِ التَّخْوِيِّ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ أَنَّ اللَّازِمَ هُنَا ثَلَاثَ عَشَرَ ذَهَبًا وَسُدُسُ ذَهَبٍ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (جميعه) تَأَكِيدُ لاسمِ إِنْ وَقَوْلُهُ: ذَرَاهِمُ حَالٌ مِنْهُ وَقَوْلُهُ: كَذَا خَبَرَانِ وَقَوْلُهُ: وَأَسَدَاسًا كَذَا عَطَفَ عَلَى ذَرَاهِمٍ كَذَا. هـ. فَوَدَّ (سُيِّ): (دراهم البلد) أي: أو القُرْبِيَّة. اهـ. نِهَايَةُ. هـ. فَوَدَّ: (بأن كان كُلُّ) إلى قوله: (وبه يَغْلَمُ أَنَّ الْأَشْرَفِي) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِلَّا نَقِصَ مِنْهُ إِلَّا إِنْ وَضَلَهُ) وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَذَّرَتْ) إِلَى (وَلَوْ فَسَّرَ الذَّرَاهِمَ).

عَلَيَّ اثْنَا عَشَرَ ذَهَبًا وَسُدُسُ بِالرَّفْعِ أَوْ وَسُدُسُ بِالْخَفْضِ لَزِمَهُ اثْنَا عَشَرَ ذَهَبًا وَزِيَادَةُ سُدُسٍ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ وَسُدُسًا بِالتَّصْبِ فَالْأَصَحُّ كَذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ الدَّخْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوِيًّا وَإِنْ كَانَ نَحْوِيًّا لَزِمَهُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ ذَهَبًا كَأَنَّهُ قَالَ اثْنَا عَشَرَ ذَهَبًا وَاثْنَا عَشَرَ سُدُسًا. اهـ. ثُمَّ حَكَى مَا قَالَهُ ابْنُ الْوَرْدِيِّ عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ ثُمَّ حَكَى عَنْ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ يَقْبَلُ تَفْسِيرَهُ بِسَبْعَةِ ذَرَاهِمٍ وَخَمْسَةِ أَسَدَاسِ ذَهَبٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالَهُ أَوَّلًا هُوَ مُسْتَنَدٌ لِشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِيمَا قَالَه، وَأَنَّهُ وَقَعَ خَلَلٌ فِي الثَّقَلِ عَنْهُ فَيَكُونُ قَائِلًا بِمَا صَحَّحَهُ الدِّمِيرِيُّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ التَّخْوِيِّ وَغَيْرِهِ عِنْدَ التَّصْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ م ر عَنْهُ مَا حَاصِلُهُ ذَلِكَ وَلَا يَرِدُ عَلَى مَا قَالَهُ فِي التَّخْوِيِّ أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ أَفْرَادِ مَا سَبَقَ فَلَإِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مَعْطُوفًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ كَانَ مُمَيِّزًا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ مَا سَبَقَ كَمَا لَوْ مَيَّزَتْ الْمُفْرَدُ بِمَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ شَيْءٍ ذَهَبًا وَنِصْفًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُ ذَهَبٌ وَنِصْفٌ لِتَفْسِيرِ الشَّيْءِ بِهِمَا.

هـ. فَوَدَّ: (ويؤخذ من تَغْلِيلِهِ إلخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا الْأَخِذِ، وَقَضِيَّتُهُ مَا صَحَّحَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي غَيْرِ التَّخْوِيِّ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ أَنَّ اللَّازِمَ هُنَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ ذَهَبًا وَسُدُسُ ذَهَبٍ. هـ. فَوَدَّ: (يَلْزَمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ وَسُدُسٌ) هُوَ فِي التَّخْوِيِّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ عَنِ الدِّمِيرِيِّ.

(ومنه إن فصله عن الإقرار) وكذبه المقر له فلزمه دراهم تامة؛ لأن اللفظ وعرف البلد بمنع ما يقوله (وإن كانت) دراهم البلد (ناقصة قيل) قوله (إن فصله) بالإقرار؛ لأن اللفظ أي من حيث الأتصال والعرف يصدقانه (وكذا إن فصله) عنه (في النص) عملاً بخلاف البلد كما في المعاملة ويجري ذلك على الأوجه في بلد زاد وزنهم على درهم الإسلام فإذا قال أرذته قيل إن فصله لا إن فصله (والضمير بالمشوشة كهو بالناقصة) فإن الدرهم عند الإطلاق محمول على الفضة الخالصة وما فيها من الفس ينقصها فكانت كالناقصة في تفصيلها المذكور وبحت جفت قبول التفسير بالفلوس، وإن فصل في بلد يتعاملون بها فيه ولا يعرفون غيرها ولو تغلثت مراجعته حمل على دراهم البلد الغالية على المنقول المعتد

هـ فود: (ويجري ذلك) أي: الخلاف المتقدم بقول المصنف فالصحيح قبله. إلخ. هـ فود: (على درهم الإسلام) وزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالدواين بيت وكل ذاتي ثمان حبات وخمسا حبة. اهـ. ع ش. هـ فود: (فإذا قال أرذته) أي: درهم الإسلام، وفي هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الإطلاق على دراهم البلد الزائدة على دراهم الإسلام. اهـ. سم، وفي النهاية والمغني هنا مثل ما في الشرح لكتهما قالا حين الدخول في قول المصنف السابق، ولو قال الدرهم التي. إلخ ما نصه والمعتبر في الدراهم المقر بها درهم الإسلام، وإن كان دراهم البلد أكثر وزنا منها ما لم يقسره المقر بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال. إلخ. اهـ. فكتب الرشيد على الأول ما نصه قوله: م ر ويجري ذلك على الأوجه. إلخ هذا ما ينافي ما قدمه آتيا من حمل الدرهم في الإقرار على دراهم الإسلام ما لم يقسره بغيرها مما يحتمل وعنده أنه خالف في هذا المتقدم آتيا الشهاب ابن حجر فإن ذاك يختار أنه عند الإطلاق يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما يتعلق بالمسألة فوقع في التناقض في مواضع اهـ. هـ فود: (وبحت جمع). إلخ عبارة النهاية والمغني نعم لو غلب التعامل بها أي الفلوس ببلد بحيث هجر التعامل بالفضة وإنما تؤخذ عوضا عن الفلوس كالديار المصرية في هذه الأزمان فالوجه كما بحثه بعض المتأخرين القبول وإن كان متفصلاً. اهـ. قال ع ش قوله: م ر كالديار المصرية. إلخ أي في زمنه إذ ذاك، وأما في زماننا، فلا يقبل منه التفسير بها؛ لأنها لا يتعامل بها الآن إلا في المحقرات. اهـ. هـ فود: (ولو تغلثت مراجعته). إلخ أي: كما هو صريح شرح الرزوض فيما إذا كانت دراهم البلد ناقصة أو مشوشة أو لم يقسّر الدراهم التي أقر بها فيها وتغلثت مراجعته. اهـ. سم. هـ فود: (حمل على دراهم البلد الغالية) قال الأذرعى كما في المعاملات ولاته

هـ فود: (فإذا قال أرذته) أي درهم الإسلام، وفي هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الإطلاق على دراهم البلد الزائدة على دراهم الإسلام. هـ فود: (ولو تغلثت مراجعته حمل إلخ) أي كما هو صريح شرح الرزوض فيما إذا كانت دراهم البلد ناقصة أو مشوشة بأن لم يقسّر الدراهم التي أقر بها فيها وتغلثت مراجعته. هـ فود: (حمل على دراهم البلد الغالية) قال الأذرعى قال في المعاملات: ولاته

ويجري ذلك في الكيل مثلاً كما هو ظاهر فلو أقر له بإردب بُرٍ ويحمل الإقرار مكايلٍ مُخْتَلَفَةً ولا غالب فيها تعيّن أقلها ما لم يختص المَقْر به بمكايلٍ منها فيحمل عليه لا على غيره الأتقص منه إلا إن وصله، وفي العقود يُحمل على الغالب المُختص من تلك المكايل كالنقد ما لم يختلف في تعيين غيره فإنهما حينئذ يتحالفان ويصدق الغاصب والمُتلف يسميه في قدر كيل ما غصبه، أو أتلفه، ولو فسر الدراهم بغير سِكَّة البلد، أو بجنس رديء قبل مطلقاً لو فارق الناقص بأن فيه رفع بعض ما أقر به بخلافه هنا وإنما انعقد البيع بنقد البلد؛ لأن الغالب في المعاملة قصد ما يروج في البلد والإقرار إخبار بحق سابق

المتيقن قال في شرح الرزوي وقضية التوجيه الأول أنه لو كانت دراهم البلد أكبر من دراهم الإسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني خلافه اهـ وقضية كلام الشارح أنها عند الإطلاق محمولة على دراهم البلد، وإن كانت ناقصة، أو مشوشة لكن المتبادر من قول المصنف، ولو قال الدراهم التي أقرزت بها. إلخ خلافه. اهـ. سم. هـ. فود: (ويجري ذلك. إلخ) يعني الحمل على الغالب عند الإطلاق. اهـ. رشيدى. هـ. فود: (فلو أقر له. إلخ) كأنه ليس تفصيلاً لما قبله فتأمل. اهـ. سم. هـ. فود: (الاتقص منه إلا إن وصله) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك، ولو قال أزدت غيرها. اهـ. هـ. فود: (وفي العقود يُحمل) أي يُحمل إطلاقاً نحو الإردب في العقود. هـ. فود: (يُحمل على الغالب المختص. إلخ) فإن لم يكن غالب، فلا بُد من الثمين وإلا لم يصح العقد. اهـ. سم. هـ. فود: (كالنقد) كحمل إطلاق النقد في العقود على الغالب. هـ. فود: (في قدر كيل) أي: وقيمه أيضاً. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (الدراهم) أي: التي أقر بها. هـ. فود: (أو بجنس رديء) ظاهره، ولو اتقص قيمة اهـ. سم. هـ. فود: (قبل مطلقاً) أي: فصله، أو وصله كانت دراهم البلد كذلك، أو لا. اهـ. ع. ش. عبارة المغني، ولو فسرهما بجنس من الفضة رديء، أو بدراهم سكتها غير جارية في ذلك المحل قبل تفسيره، ولو متفصيلاً كما لو قال له علي ثوب ثم فسر به بجنس رديء، أو بما لا يفتاد أهل البلد لبسه. اهـ. هـ. فود: (بأن فيه) أي: في التفسير بالتأقيص. هـ. فود: (هنا) أي: في التفسير بغير سكة البلد، أو بجنس رديء. هـ. فود: (وإنما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والمغني وبخلاف البيع حيث يُحمل على سكة البلد؛ لأن. إلخ. اهـ. هـ. فود: (والإقرار إخبار بحق سابق) أي: يُحتمل ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل نهايةً ومغني.

المتيقن قال في شرح الرزوي وقضية التوجيه الأول أنه لو كانت دراهم البلد أكبر من دراهم الإسلام كان الحكم كذلك، وقضية الثاني خلافه اهـ. وقضية كلام الشارح عند الإطلاق محمولة على دراهم البلد وإن كانت ناقصة أو مشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال: الدراهم التي أقرزت بها إلخ خلافه. هـ. فود: (فلو أقر له إلخ) كأنه ليس تفصيلاً لما قبله فتأمل. هـ. فود: (يُحمل على الغالب المختص من تلك المكايل) فإن لم يكن غالب فلا بُد من الثمين وإلا لم يصح العقد. هـ. فود: (أو بجنس رديء) ظاهره ولو اتقص قيمة.

وبه يعلم أن الأشرقي إذا أطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما مر في البيع أنه موضوع للذهب أصالة فلم يؤثر فيه العرف هنا وإن أثر فيه ثم لما تقرر وبأني قريباً لذلك مزيداً (ولو قال) له (علي من درهم إلى عشرة لزمه تسعة في الأصح) كما مر في الضمان بتوجيهه وفارق بحثك من هذا الجدار إلى هذا الجدار فإنه لا يدخل المبدأ

• فود: (وبه) أي: بالتغليل. • فود: (أن الأشرقي إلخ) عبارة سم والنهاية أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأنه لو أقر بأشرفي كان مجملًا؛ لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلاً ومتفصلاً ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع، بل هو عرف حادث ولم يختص فيه بل أطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقاً ولا يرد عليه ما قاله الشارح؛ لأنه أي الشهاب الزملي يمنع أنه موضوع للذهب أصالة فليتأمل. والحاصل أنه لا يسلم أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة للذهب فكان مجملًا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقاً. اهـ. أقول، وفي وجوب القبول فيما إذا قيد إطلاقه على الفضة في محل الإفراء وزمته بالكيفية كزمنا نظراً ظاهر.

• فود: (هنا) أي: في الإفراء. • فود: (ثم) أي: في المعاملة. • فود: (لما تقرر) أي: التغليل المذكور. • فود: (وفارق بحثك من هذا الجدار. إلخ) قال في شرح الروض وذكر الجدار مثالاً فالشجرة

• فود: (وبه يعلم أن الأشرقي إذا أطلق ينصرف هنا للذهب إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأنه لو أقر بأشرفي كان مجملًا؛ لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلاً ومتفصلاً، ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث، ولم يختص فيه به، بل أطلق على القدر المذكور من الفضة أيضاً فوجب قبول التفسير به مطلقاً ولا يرد عليه ما قاله الشارح لأنه يمنع أنه موضوع للذهب أصالة فليتأمل. والحاصل أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة في الذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان مجملًا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقاً ثم رأيت الشارح أعاد المسألة فيما يأتي بالبسط والبحث فيه بحاله تأمل. ويقع في لفظ العامة التعبير بالدوكان والأفرنى ويتبني أنه كالأشرفي فيكون مجملًا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة أنصاف، وكذا ينبغي أن الفضة الأنصاف في الديار المضربة في هذه الأزمان مجمل بين الفضة والفلس لإطلاق ذلك عندهم على الفلس وعلى الفضة، نعم قد تقوم قرينة على إرادة أحدهما فيعمل بها، وأن نحو ثلاثة أو أربعة نقرة مختصة بالفلس؛ لأنها لا تطلق في العرف إلا عليها وحيث أقر بمجمل وتعدر استغساره لنحو مؤنه لزم الأقل، ولو عبر بنحو ثلاثة ذهباً من غير تقييد فينتهي حملة على الذهب الكبير؛ لأنه لا يراد عرفاً بهذه العبارة إلا ذلك بخلاف غيره كالسليمي والمغربي ونحوهما، ولو عبر بالدينار فلا يتعد شموله للمغال والدينار الكبير، أما المغال فلاته عرف الشرع وأما الدينار الكبير فليغلبه استعماله فيه والله أعلم. م. • فود: (وفارق بحثك من هذا الجدار إلى هذا الجدار إلخ) قال في شرح الروض: وذكر الجدار مثالاً فالشجرة كذلك، بل ولو قال من هذا الدرهم إلى هذا الدرهم

أَيْضًا بَأَنَّ هَذَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ فِي الْأَرْضِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ دَخَلَ الْمَبْدَأُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَيُفْرَقُ بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمِسَاحَاتِ الْجَسِيَّةِ وَهِيَ لَا تَشْتَمِلُ شَيْئًا مِنْ حُدُودِهَا لِاسْتِقْلَالِهَا بِإِيرَادِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ مُحْوَجٍ إِلَى دُخُولِ حُدُودِهَا بِخِلَافِ الْمَبْدَأِ هُنَا فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ مُتَرَتَّبٌ عَلَيْهِ فَيَلْزَمُ دُخُولُهُ، وَلَوْ قَالَ مَا بَيْنَ دَرَهَمٍ وَعَشْرَةٍ أَوْ إِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَهُ ثَمَانِيَّةٌ وَقَالَ شَارِحُ وَالْحُكْمُ هُنَا، وَفِي الطَّلَاقِ وَالْيَمِينِ وَالنَّذْرِ وَالْوَصِيَّةِ وَاجِدٌ. اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الطَّلَاقِ غَلَطَ صَرِيحٌ وَالَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَذْكُورَاتِ بَأَنَّ عَدَدَهُ مُحْصُورٌ فَالظَّاهِرُ قَصْدُ اسْتِفَاتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَأَنَّ قَالَ) لَهُ (عَلَيَّ دَرَهَمٌ فِي عَشْرَةٍ) أَوْ دَرَهَمٌ فِي دِينَارٍ (فَإِنْ أَرَادَ الْمَعْنَى لَزِمَهُ أَحَدُ عَشَرَ) أَوْ الدَّرَهَمُ وَالْدِينَارُ؛ لِأَنَّ فِي تَأْتِيهِ بِمَعْنَى مَعَ كَاذُخُلُوا فِي

كَذَلِكَ، بَلْ لَوْ قَالَ مِنْ هَذَا الدَّرَهَمِ إِلَى هَذَا الدَّرَهَمِ فَكَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّحْدِيدَ لَا التَّعْدِيدَ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَكَذَلِكَ. إِنْخَ هَذَا مَمْنُوعٌ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَشَرَحَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ. اهـ. سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَمِنْ هَذَا الدَّرَهَمِ. إِنْخَ أَيِ بَأَنَّ كَانَ مُعَيَّنًا بِدَلِيلِ الْإِشَارَةِ وَالتَّظْهِيرِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالْمُتَّهَى. • قَوْلُهُ: (بَأَنَّ هَذَا) أَيِ: الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ) أَيِ: جِنْسِ الْمُقَرَّبِ الَّذِي هُوَ السَّاحَةُ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَوَّلِ) أَيِ: الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرَهَمِ.

• قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ: الْفَرْقِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَرْضِ) أَيِ: فِي الْإِفْرَارِ بِهَا. • قَوْلُهُ: (وَيُفْرَقُ بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمِسَاحَاتِ. إِنْخَ) أَوْ يُقَالُ الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرَاهِمِ مُنْقَسِبٌ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْضِ فَإِنَّ دُخُولَ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَرْضِ بَعِيدٌ يُنَافِيهِ التَّحْدِيدَ وَالْبَعْضُ مَبْهُمٌ فَتَعَلَّرَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَ نَظَرَ فِي فَرْقِ الشَّارِحِ فَقَالَ قَوْلُهُ: وَيُفْرَقُ. إِنْخَ يَتَأَمَّلُ فِيهِ. انْتَهَى. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (بَأَنَّ هَذَا) أَيِ: الْمُقَرَّبُ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْضِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ. إِنْخَ) أَيِ: لَيْسَ الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرَهَمِ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْدَأُ الْإِتِّزَامِ فَقَوْلُهُ: وَمَا بَعْدَهُ. إِنْخَ مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ مَا بَيْنَ دَرَهَمٍ إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى عَشْرَةٍ) أَيِ: أَوْ قَالَ مَا بَيْنَ دَرَهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَالْحُكْمُ) أَيِ: حُكْمُ مَنْ دَرَهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْإِفْرَارِ. • قَوْلُهُ: (وَالْوَصِيَّةُ) أَيِ: وَالْإِبْرَاءُ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَاجِدٌ) وَهُوَ دُخُولُ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ دُونَ الْآخِرِ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مِنْ وَاحِدَةٍ. إِنْخَ) أَوْ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ طَلَّقْتَ طَلَّقْتَيْنِ م ر. اهـ. • قَوْلُهُ: (أَوْ دَرَهَمٌ فِي دِينَارٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَامَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَمَعَ نَيْتِهِ) إِلَيْ (فَلَمْ يَجِبْ) وَقَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) وَقَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي).

• قَوْلُهُ (لَشَيْءٍ) (فَإِنْ أَرَادَ الْمَعْنَى) أَيِ: بَأَنَّ قَالَ أَرَدْتُ مَعَ عَشْرَةٍ دَرَاهِمَ لَهُ. اهـ. مُغْنِي وَيَأْتِي عَنْ السُّبْكِيِّ مَا يُوَافِقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَزْتَصِحْ بِهِ الشَّارِحُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ الدَّرَهَمُ وَالْدِينَارُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ دَرَهَمٌ فِي دِينَارٍ.

فَكَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّحْدِيدَ لَا التَّعْدِيدَ. اهـ. وَقَوْلُهُ فَكَذَلِكَ هَذَا مَمْنُوعٌ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ شَرَحَ م ر. • قَوْلُهُ: (وَيُفْرَقُ بَأَنَّ هَذَا الْإِنْخَ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا) أَوْ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ طَلَّقْتَ طَلَّقْتَيْنِ م ر.

أتم أي معهم واستشكله الأسنوي وغيره بشيقتين أحدهما جزئهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لاحتمال أن يريد مع درهم لي فمع نيته أولى وأجاب البلقيني بأن فرض ما ذكر أنه لم يرد الظرف، بل المعية فوجب أحد عشر وفرض درهم مع درهم أنه أطلق، وهو مُحْتَبَلُ الظرف أي مع درهم لي فلم يجب إلا واحد فالمسألان على حد سواء وفيه تكليف بُنَافيه ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقاً أي ما لم ينو مع درهم يلزمه كما هو ظاهر وأجاب غيره بأن نية المعية تُجْعَلُ في عشر بمعنى وعشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمر وبع عشر بخلاف لفظة مع فإن غائتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة درهم للشعر وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتملها وغيرها وقد يجاب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهم له وبغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني، بل ولا إشارة إليه فلم يجب فيها إلا واحد، وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المُقتضية للزوم واجد فقط فنية مع بها قرينة ظاهرة على أنه لم يرد ما يراؤ بمع درهم؛

قود: (واستشكله) أي: ما في المتن من لزوم أحد عشر درهمًا فيما ذكر. قود: (فمع نيته) أي: نية مع. قود: (فرض ما ذكر) أي: ما في المتن. قود: (أطلق) أي: لم يرد المعية. قود: (فالمسألان على حد سواء) أي: فعند الإطلاق يلزم فيهما المزفوع فقط وعند إرادة المعية يلزم فيهما المجزؤ أيضًا. قود: (وفيه تكلف) أي: في جواب البلقيني. قود: (أنه يلزمه). إلخ: بيان الظاهر كلامهم. قود: (وأجاب غيره) أي: غير البلقيني. قود: (بأن نية المعية). إلخ: عبارة المُعْنَى بأن قصد المعية في قوله: درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة ولفظ المعية مرادف لحرف العطف بدليل تقديرهم في جاء زيد وعمر ويقولهم مع عمر وبخلاف قوله: له علي درهم مع درهم فإن مع فيه لمجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بلزوم وغيره ولا يقدر فيها عطف بالواو. اه. قود: (وليس الواو). إلخ: أي: في جاء زيد وعمر. قود: (وقد يجاب) أي: عن أصل الإشكال. قود: (بأن مع درهم صريح). إلخ: أقول ما المانع من أنهم أرادوا بإرادة المعية إرادة مع عشرة من الدراهم له وحيث يتدفع هذا الإشكال والإشكال الآتي ثم رأيت فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد. اه. سم. قود: (له) أي: المقر له. قود: (وبغيره) أي: ويلزمه لغير المقر به. قود: (فتية مع بها) أي: نية المعية في عشرة. قود: (قرينة ظاهرة). إلخ: لا نسلم كونها قرينة فضلاً عن كونها ظاهرة؛ لأن في تحمّل معاني، معنى مع والجواب والظرفية لإرادة معنى مع بها

قود: (وقد يجاب بأن مع درهم صريح إلخ) أقول ما المانع من أنهم أرادوا بإرادة المعية إرادة مع عشرة من الدراهم له؟ وحيث يتدفع هذا الإشكال والإشكال الآتي، ثم رأيت فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد. قود: (فتية مع بها قرينة ظاهرة إلخ) لا نسلم كونها قرينة فضلاً عن كونها ظاهرة؛ لأن في تحمّل معاني معنى مع والجواب والظرفية، لإرادة معنى مع بها احتراز عن

لأنه يُرادفها، بل ضمَّ العشرة إلى الدرهم فوجب الأحَدَ عَشَرَ والحاصل أن الدرهم لازمٌ فيها والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها إذ لولا أن نية المعية تُفيد معنى زائداً على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجها عن مذكولها الصريح إلى غيره فتأمل. ثانيهما ينبغي أن العشرة مبهمة كالألف، في ألف ودرهم بالأولى وأجاب الزركشي بأن المطف في هذه يقتضي مُغايرة الألف للدرهم فبقيت على إنهايتها بخلافه في درهم في عشرة وأجاب غيره بأن العشرة هنا عطفت تقديراً على مبيّن فتخصّصت

احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يُقال إن نية مع قرينة على عدم إرادة معنى وكيف يُقال؛ لأنه يُرادفها وهي أعم منه لما تبين فقد ظهر بهذا منع الملازمة التي أعادها في الحاصل بقوله: إذ لولا. إلخ وذلك؛ لأن استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مذكولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في لزوم؛ لأن معنى مع لا يقتضي ذلك وقوله تُفيد معنى زائداً على الظرفية يُقال عليه معنى مع مُقابل لمعنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف. اهـ. سم أقول وقوله: لا نسلم. إلخ لا مجال لعدم تسليم ذلك بعد تسليم ما قبله المفترق عليه ذلك وقوله: لأن في تحصيل معاني. إلخ الظاهر على سبيل المساواة، وهو ظاهر المنع وقوله: وكيف يُقال؛ لأنه يُرادفها جوابه أن مراد الشارح بقوله ذلك المساواة في المقادير لا الترادف الأصولي وقوله: ليس من باب إخراجها عن مذكولها الصريح. إلخ ظاهر المنع كما هو صريح المعنى عبارته وأيضاً فقول: يزهم مع يزهم صريح في المعية ويزهم في عشرة صريح في الظرفية فإذا نوى بالثانية المعية لزمه الجميع عملاً بنبئه ومع إرادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم آخر؛ لأن فيه تكثير المجاز وهو مُمتنع وأيضاً امتنع ذلك؛ لأن المعية مُستفادة لا من اللفظ، بل من نيته فلو قدر معه مجازاً لإضمار لكثرة المجاز، وأما قوله: يزهم مع يزهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فإذا أُطلق لم يلزمه إلا يزهم اهـ. فؤد: (لأنه) أي: ما يُرادف مع يزهم، وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له وبغيره و. فؤد: (يرادفها) أي: الظرفية. فؤد: (بل ضم العشرة) أي: بل أزد ضم. إلخ. اهـ. ع ش. فؤد: (ثانيهما) أي: ثاني الشئيين. فؤد: (مغايرة الألف للدرهم) في أصله للدرهم. اهـ. سيد عمر. فؤد: (بخلافه) أي: الأمر. فؤد: (عطفت تقديراً) أي: لما تقدّم أن نية المعية تجعل في عشرة

إرادة بقية المعاني التي لها، فكيف يُقال إن نية مع قرينة على عدم إرادة معنى وكيف يُقال؛ لأنه يُرادفها وهي أعم منه كما تبين؟ وقد ظهر بهذا معنى الملازمة التي أعادها في الحاصل بقوله إذ لولا إلخ وذلك؛ لأن استعمال (في) في معنى (مع) ليس من باب إخراجها عن مذكولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في المزموم؛ لأن معنى (مع) لا يقتضي ذلك وقوله يُفيد معنى زائداً على الظرفية يُقال عليه معنى (مع) مُقابل لمعنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف.

به إذ الأصلُ مشارَكَةُ المعطوفِ للمعطوفِ عليه وثُمَّ عَطَفَ المَبْنِيُّ عَلَى الألفِ فلم يُخَصِّصْها وفيه نَظَرٌ إذ قَضِيَّتْهُ أَنه فِي ألفِ درَهَمٍ وَعَشْرَةٍ تَكُونُ العَشْرَةُ دراهِمَ وكَلَامُهُم بِأَبَاهُ فالَّذِي يُتَّجِهُ الفَرْقُ بِأَنَّ فِي الظَّرْفِيَّةِ المُقْتَرِنَةِ بِنَيْتِ المَعْيَةِ إِشْمَارًا بِالتَّجَانُّسِ وَالاِتِّحَادِ لِاجْتِمَاعِ أَمْرَيْنِ كُلُّ مَنَهُمَا مُقَرَّبٌ لِذَلِكَ بِخِلَافِ أَلْفٍ وَدَرَهَمٍ فَإِنَّ فِيهِ مُجَرَّدَ المَطْفِ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي بِمُفْرَدِهِ صَرْفَ المَعطوفِ عَلَيْهِ عَنِ إِتِهَامِهِ الَّذِي هُوَ مَذْلُولٌ لَفْظُهُ ثُمَّ رَأَيْتِ السَّبْكَى أَجَابَ بِأَنَّ المُرَادَ بِنَيْتِ مَعَ ذَلِكَ أَنه أَرَادَ مَعَ عَشْرَةٍ دراهِمَ لَهُ وَجَزَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَعَلَيْهِ، فَلَا يَرُدُّ شَيْءٌ مِنَ الإِسْكَالَيْنِ وَلَا يَحْتَاجُ لِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الأَجْرِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْلَا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ، أَوْ صَرِيحَهُ أَنه لَمْ يَرُدِّ إِلَّا مُجَرَّدَ مَعْنَى مَعَ عَشْرَةٍ فعَلِيهِ يَرُدُّ الإِسْكَالَيْنِ وَيَحْتَاجُ إِلَى الجَوَابِ عَنْهُمَا بِمَا ذَكَرَ (أَوْ) أَرَادَ (الْحِسَابَ) وَعَرَفَهُ (فَعَشْرَةً) لِأَنَّهُ مَوْجِبُهُ (وَالَا) يُرِيدُ المَعْيَةَ فِي الأَوَّلِ بَلْ أَرَادَ الظَّرْفِيَّةَ، أَوْ أَطْلَقَ وَلَا الْحِسَابَ فِي الثَّانِي أَوْ أَرَادَهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ (فَدَرَهَمٌ) لِأَنَّهُ اليَقِينُ.

بمعنى وعشرة. هـ. فؤد: (لا اجتماع أمرين إلخ) وهما الظرفية والمعية. هـ. فؤد: (مذلول لفظه) أي: لفظ المعطوف عليه. اهـ. كزدي.

هـ. فؤد: (رايت السبكي. إلخ) الوجه الثغويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافية، بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودغوى أن كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً، أو أنه ظاهر في خلافه لا أثر له، بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون إلا ظاهراً فيه فأحسن التأمل سم على حج. اهـ. رشيدى.

هـ. فؤد: (أجاب بأن المراد إلخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) أي بقي عشرة. هـ. فؤد: (أو صريحه) ممنوع قطعاً. اهـ. سم. هـ. فؤد: (إلا مجرّد معنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره.

هـ. فؤد: (في الأول. إلخ) الوجه إسقاط في الأول وفي الثاني إذ لا أول هنا ولا ثاني فتأمل. اهـ. سم عبارة النهاية والمعنى والأبأن لم يرد المعية ولا الحساب بأن أطلق، أو أراد الظرف فيزهم لأنه المتيقن. اهـ. ومعلوم أن مراد الشارح بالأول قول المصنف فإن أراد المعية وبالثاني قوله: أو الحساب فأفاد بهما أن قول المصنف: والآن رجع للمعطوفين جميعاً.

هـ. فؤد: (ثم رايت السبكي أجاب إلخ) الوجه الثغويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه، وكلامهم لا ينافية، بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودغوى أن كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً أو أنه ظاهر في خلافه بل لا يكون إلا ظاهراً فيه فأحسن التأمل. هـ. فؤد: (أو صريحه) ممنوع قطعاً. هـ. فؤد: (في الأول إلخ) الوجه إسقاط في الأول وفي الثاني، إذ لا أول هنا ولا ثاني فتأمل.

(فصل)

في بيان أنواع من الإقرار في بيان الاستثناء (قال له عندي سيف في غنبد) بكسر الموحدة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمرة على شجرة أو زنت في جرة (لا يلزمه الظرف) لأنه مغاير للمظروف والإقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف ولا يدخل أحدهما في الآخر، ولذا قال (أو) له عندي (غنبد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب) أو خاتم فيه فص أو أمة في بطنها حمل أو شجرة عليها ثمرة (لزمه الظرف وحده) لما ذكر (أو غنبد) عليه ثوب أو (على راسه عمامة لم يلزمه) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لأن الالتزام لم يتناولها، ولو قال خاتم

فصل في بيان أنواع من الإقرار

• قوله: (في بيان) إلى قوله: (ومع سزجها) في النهاية. • قوله: (في بيان أنواع من الإقرار) أي: وما يتبع ذلك كالذي يفعله بالممتنع من التفسير اهـ ش.
• قول (سئ): (سيف في غنبد) يتبعني أو فص في خاتم اهـ سم.
• قول (سئ): (في صندوق) بضم الصاد اهـ مفني. • قوله: (لأنه مغاير) إلى قوله: (ومع سزجها) في المفني. • قوله: (لا يدخل إلخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمفني لا يكون الإقرار بأحدهما إقراراً بالآخر اهـ. • قوله: (أو خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمفني ومثل ذلك له عندي جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه فص أو دابة في حافرهما نعل أو قمممة عليها غرزة أو فرس عليها سرج لزمته الجارية والدابة والقمممة والفرس لا الحمل والنعل والغرزة والسرج، ولو عكس انعكس الحكم اهـ. • قوله: (أو أمة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الأول مع تصور ملك الحمل دون الأم بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الرزوي، فقال وحمل في بطن جارية اهـ سم وقوله في شرح الرزوي إلخ أي والنهاية والمفني. • قوله: (أو شجرة عليها ثمرة) يتبعني بخلاف بثمرتها أو مع ثمرتها اهـ سم.
• قول (سئ): (لزمه الظرف وحده) بقي ما لو قال عندي سيف بغنبد أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسزجها أو لا فيه نظر والأقرب أن يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسزجها بأن الباء إذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم بمعنى في كثير فتحمل عليه اهـ ش. • قوله: (لما ذكر) أي: بقوله لأنه مغاير إلخ.
• قول (سئ): (عمامة) بكسر العين وضمها نهاية ومفني. • قوله: (لأن الالتزام) أي: الملتزم. • قوله: (لم يتناولها) الأولى الثانية.

فصل في بيان أنواع من الإقرار إلخ

• قوله في (سئ): (سيف في غنبد إلخ) يتبعني أو فص في خاتم. • قوله: (أو أمة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الأول مع تصور ملك الحمل دون الأم بنحو الوصية، وقد ذكره في شرح الرزوي، فقال وحمل في بطن جارية. • قوله: (أو شجرة عليها ثمرة) يتبعني بخلاف شجرة بثمرتها أو

ثم عَيَّنَ ما فيه فَصٍّ، وقال لم أَرِدَ الفَصَّ لم يُقْبَلْ منه لأنه يتناولُه وفازَقَ ما مرَّ لِقَرِينَةِ الوَصْفِ المَوْقِعِ في الشكِّ أو أمةً وعَيَّنَ حَامِلًا، وقال لم أَرِدَ الحملَ قُبِلَ لأنها لا تتناولُه مع أنَّ المطلوب هنا اليَقِينُ ومن ثَمَّ قالوا كُلُّ ما دَخَلَ في مُطْلَقِ البيعِ دَخَلَ هنا وما لا فلا إلا الثَمَرَةُ غَيْرُ الْمُؤَثَّرَةِ والحملَ والجِذَارَ فيدْخُلُ، ثم لأنَّ المِدارَ فيه على العُرفِ لا هنا (أو دَابَّةٌ بِسَرَجِهَا أو ثَوْبٌ مُطَرَّرٌ) بالتشديد (لِزَمَةِ الجَمِيعِ) لأنَّ الباءَ بمعنى مع نحو أَهْبَطَ بِسَلامٍ أي معه والطَّرَازُ جزءٌ مِنَ الثوبِ باعتبارِ لَفْظِهِ، وإنَّ كان في الواقعِ مُرَكَّبًا عليه وَبَحَثَ ابنُ الرُّفْعَةِ أنَّ عليه طَرَازا كذلك

• فَوَدَّ: (ثُمَّ عَيَّنَ إلخ) أي: فَسَّرَ الخَاتَمَ الْمُجْمَلَ بِخَاتَمِ أَي مُعَيَّنٍ فِيهِ فَصٌّ اه سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (لأنه يتناولُه) أي الخَاتَمَ يَتَنَاوَلُ الفَصَّ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ ما مرَّ) يَعْنِي قَوْلَهُ أَوْ خَاتَمَ فِيهِ فَصٌّ حَيْثُ لَمْ يَتَنَاوَلِ الخَاتَمَ فِيهِ فَصٌّ. • فَوَدَّ: (أو أمةً إلخ) عَطَفَ على قَوْلِهِ خَاتَمَ، ثُمَّ إلخ. • فَوَدَّ: (وَقَالَ لَمْ أَرِدَ الحَمْلَ) قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَخَلَ الحَمْلُ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَمِنْ ثَمَّ إلخ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي خَاتَمٌ أَوْ جَارِيَةٌ وَكَانَتْ ذَاتُ فَصٍّ أَوْ حَمْلٍ دَخَلَ الفَصُّ لَا الحَمْلُ انْتَهَى.

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّابَّةُ لِفُلَانٍ إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّ بِخِلَافِ بَعَثُهَا إِلَّا حَمَلَهَا انْتَهَى اه سم. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَمَةَ لَا تَتَنَاوَلُ الحَمْلَ. • فَوَدَّ: (إِلَّا الثَّمَرَةُ إلخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَالجِذَارَ) أَي: فِيمَا لَوْ أَقْرَأَ لَهُ بَارِضٌ أَوْ سَاحَةٌ أَوْ ثَمَرَةٌ أَمَّا لَوْ أَقْرَأَ لَهُ بَدَارٌ أَوْ بَيْتٌ دَخَلَتْ الْجُذُرَانِ لَأَنَّهُمَا مِنْ مُسَمَّاهَا اه ع. • فَوَدَّ: (فَيَدْخُلُ) أَي: كُلٌّ مِنَ الثَّمَرَةِ غَيْرِ الْمُؤَثَّرَةِ إلخ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْمَبِيعِ. • وَفَوَدَّ: (لَا هُنَا) أَي: فِي الْإِفْرَازِ.

• فَوَدَّ (سُئِيَ): (أَوْ دَابَّةٌ بِسَرَجِهَا) أَوْ عَبْدٌ بِعِمَامَتِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَقِيَّاسُهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي جَارِيَةٌ بِحَمْلِهَا أَوْ خَاتَمٌ بِفَصِّهِ إِلَى آخِرِ الصَّوَرِ السَّابِقَةِ ش وَمَرَّ عَنْ سَمِّ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (إِنْ عَلَيْهِ طَرَازا) أَي: ثَوْبٌ عَلَيْهِ طَرَازٌ (كَذَلِكَ) أَي كَثُوبٌ مُطَرَّرٌ قِيلَ زَمَ الْجَمِيعِ.

مع تَمَرَّتِهَا. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ ما مرَّ) يَعْنِي قَوْلَهُ أَوْ خَاتَمَ فِيهِ فَصٌّ إلخ ش. • فَوَدَّ: (وَقَالَ لَمْ أَرِدَ الحَمْلَ) قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَخَلَ الحَمْلُ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَمِنْ ثَمَّ قالوا وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي خَاتَمٌ أَوْ جَارِيَةٌ وَكَانَتْ ذَاتُ فَصٍّ أَوْ حَمْلٍ دَخَلَ الفَصُّ لَا الحَمْلُ اه.

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّابَّةُ لِفُلَانٍ إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّ بِخِلَافِ بَعَثُهَا إِلَّا حَمَلَهَا اه. • فَوَدَّ فِي (سُئِيَ): (أَوْ دَابَّةٌ بِسَرَجِهَا إلخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ أَوْ عَبْدٌ بِعِمَامَتِهِ. • فَوَدَّ: (وَالطَّرَازُ جُزْءٌ مِنَ الثَّوْبِ) بِإِخْتِيارِ لَفْظِهِ قَدْ يَنْقَضِي أَنَّهُ فِيمَا لَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي ثَوْبٌ مُطَرَّرٌ أَوْ قَالَ لَمْ أَرِدَ الطَّرَازَ لَا يَقْبَلُ وَهُوَ مَجْعَلٌ نَظَرٍ وَقَوْلُهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ وَهُوَ مُنْجَبٌ هَلِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الطَّرَازُ بِالْإِبْرَةِ نَظَرًا لَأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّوْبِ عَارِضٌ لَهُ فِيهِ نَظَرٌ.

وخالفه غيره وهو مُتَّجِعَةٌ إِذْ هُوَ كَعَلِيهِ تَوَبَّ وَمَعَ سَرَجِهَا كِبَسَرَجِهَا كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى وَتَفَرَّقَ
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعَ دَرَاهِمَ بِأَنَّهُ لَا قَرَبَةَ ثُمَّ عَلَى لُزُومِ الثَّانِي وَهُنَا قَرَبَةٌ عَلَى لُزُومِهِ وَهُوَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا (وَلَوْ
 قَالَ) ابْنٌ مَثَلًا حَازِرٌ لِرَبِّهِ (فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٍ فَهُوَ إِفْرَارٌ عَلَى أَبِيهِ بِذَيْنٍ) لِإِضَافَةِ الْأَلْفِ إِلَى جَمِيعِ
 التَّرَكَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْأَبِ دُونَهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي تَعَلُّقِ الْمَالِ بِجَمِيعِهَا وَضَمًّا تَعَلُّقًا يَمْتَنِعُ مِنْ تَمَامِ
 التَّصَرُّفِ فِيهَا وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا الدَّيْنُ فَانْدَفَعَ بِالتَّعَلُّقِ بِالْجَمِيعِ احْتِمَالُ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا
 تَتَعَلَّقُ بِالثَّلْثِ وَاحْتِمَالُ نَحْوِ الرِّهْنِ عَنْ ذَيْنِ الْغَيْرِ، وَوَجْهُ انْدِفَاعِ هَذَا أَنَّ الرِّهْنَ عَنْ ذَيْنِ الْغَيْرِ لَا
 يُتَصَوَّرُ عُمُومُهُ لَهَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَيَقُولِي وَضَمًّا فَارَقَ هَذَا قَوْلَهُ لَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ أَلْفٌ فَإِنَّهُ
 يَقْبَلُ تَفْسِيرَهُ مِنْهُ بِنَحْوِ جَنَابَةِ أَوْ رَهْنٍ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ مَا تَفَرَّقَ أَنَّ كَلَامَ الْوَارِثِ هُنَا ظَاهِرٌ فِي التَّعَلُّقِ

• فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) أَي: ابْنُ الْمُتَّقِنِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَعَلِيهِ تَوَبَّ) وَخَاتَمَ عَلَيْهِ قَصَ أَه
 مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمَعَ سَرَجِهَا كِبَسَرَجِهَا) بِخِلَافِ قَرَسٍ مُسَرَّجَةٍ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ كَالرُّوْضِ وَشَرْجِهِ
 وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ قَالَ قَرَسٌ مُسَرَّجَةٌ أَوْ دَارٌ مَفْرُوشَةٌ فَلَهُ الْفَرَسُ وَالذَّارُ فَقَطَّ انْتَهَى وَقِيَاسُهُ لُزُومُ الْعَبْدِ فَقَطَّ فِي
 قَوْلِهِ عَبْدٌ مُعْتَمَدٌ أَه سَم. • فَوَدَّ: (كِبَسَرَجِهَا الْخ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتَى بِمَعَ أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ
 سِيَوَى الدَّابَّةِ أَه ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى مَعَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مَعَ سَرَجِهَا
 لَزِمَهُ الْجَمِيعُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَلْزَمُهُ الدَّابَّةُ فَقَطَّ ع ش قَالَ الْعَلَامَةُ الْخَطِيبُ وَمَرَّرَ وَفَرَّقَ أَنَّهُ لَمَّا أَخْرَجَ
 الْحَرْفَ عَنْ مَوْضِعِهِ غَلَّظَ عَلَيْهِ بِلُزُومِ الْجَمِيعِ بِخِلَافِ التَّضْرِيحِ بِهِ انْتَهَى أَه. • فَوَدَّ: (وَتَفَرَّقَ الْخ) قَضِيَّتُهُ
 عَدَمُ اللَّزُومِ فِي نَحْوِ بَسْرَجِ أَه سَم. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. • فَوَدَّ: (إِضَافَتُهُ) أَي: الثَّانِي (إِلَيْهَا)
 أَيِ الدَّابَّةِ، وَلَوْ قَالَ إِلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ اتَّسَبَّ. • فَوَدَّ: (ابْنٌ مَثَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ قَالَ فِي مِيرَاثِي) فِي
 النِّهَائَةِ. • فَوَدَّ: (دُونَهُ) أَي: الْإِبْنِ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (وَهَذَا ظَاهِرٌ) أَي: الْإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ. • فَوَدَّ: (فِي)
 تَعَلُّقِ الْمَالِ) أَيِ الْأَلْفِ. • فَوَدَّ: (يَمْتَنِعُ) أَي: الْإِبْنِ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: التَّرَكَةُ أَيِ فِي شَيْءٍ
 مِنْهَا. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالثَّلْثِ) يُتَأَمَّلُ الْحَضَرُ أَه سَم أَيِ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ بِنَحْوِ الثَّلْثِ مَانِعٌ أَيْضًا مِنْ
 التَّصَرُّفِ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ قَبْلَ تَنْفِيذِهَا. • فَوَدَّ: (هَنْ ذَيْنِ الْغَيْرِ) أَي: ذَيْنِ غَيْرِ الْأَبِ عَلَى الْأَبِ.

• فَوَدَّ: (انْدِفَاعُ هَذَا) أَي: احْتِمَالُ نَحْوِ الرِّهْنِ. • فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ) أَي: وَأَنْ أَمْتَكَنَ عُمُومُهُ مِنْ
 حَيْثُ الْإِنْجِصَارُ بِأَنْ تَكُونَ تَرَكَةُ الْأَبِ الْعَبْدَ الْمَرْهُومَ فَقَطَّ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (فَارَقَ هَذَا) أَي: مَا فِي
 الْمُتَنِ. • فَوَدَّ: (قَوْلُهُ) أَي: قَوْلِ الْوَارِثِ أَوْ الْمُقَرَّرِ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ جَنَابَةِ) أَي: جَنَابَةِ الْعَبْدِ عَلَى
 الْمُقَرَّرِ أَوْ عَلَى مَالِهِ جَنَابَةُ أَرَشِهَا أَلْفٌ أَه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَوْ رَهْنٍ) أَي: كَوْنُ الْعَبْدِ رَهْنًا بِالْفِ عَلَى الْأَبِ

• فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) أَي: كَابِنِ الْمُتَّقِنِ مَرَّرَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ اعْتَمَدَهُ مَرَّرَ. • فَوَدَّ: (وَمَعَ سَرَجِهَا
 كِبَسَرَجِهَا الْخ) بِخِلَافِ قَرَسٍ مُسَرَّجَةٍ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ كَالرُّوْضِ وَشَرْجِهِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ قَالَ قَرَسٌ
 مُسَرَّجَةٌ أَوْ دَارٌ مَفْرُوشَةٌ فَلَهُ الْفَرَسُ وَالذَّارُ فَقَطَّ أَه. وَقِيَاسُهُ لُزُومُ الْعَبْدِ فَقَطَّ فِي قَوْلِهِ: عَبْدٌ مُعْتَمَدٌ.

• فَوَدَّ: (وَتَفَرَّقَ الْخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اللَّزُومِ فِي نَحْوِ بَسْرَجِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالثَّلْثِ) يُتَأَمَّلُ

بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجناية والرهن فإنه إنما يتعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعُم الميراث ولا، ثم إلى تفسيره بما يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسر بجناية أحدهم (ولو قال له) في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يُرد الإقرار ولا أتى بنحو علي (فهو وعد هبة) أي أن يهته ألفاً لأنه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضي عرفاً عدم تعلّق دين به وما لها يتعلّق الإقرار به لغيره كما في مالي لزيد فجعل جزء له منه لا يتصور إلا بالهبة وببحث ابن الرقعة أن محل هذا إذا كانت التركة

أو المقر. فود: (لزيادة ما ذكر) أي: لألف (عليها) أي التركة كما في صورة الزهن عن دين الغير (أو نقصه إلخ) كما في صورة الوصية اه كزدي ومثل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة. فود: (هنا) الأولى عنها كما في النهاية. فود: (فإنه) أي: نحو الجناية إلخ، وكذا ضمير بقدره اه كزدي. فود: (إنما يتعلّق إلخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التأمل أن أرض الجناية ودين الزهن يتعلّقان بجميع المزهون والجاني لا بقدر الدين اه ع ش. فود: (منه) أي: من الموجود اه كزدي. فود: (هنا) أي: في ميراث أبي إلخ. فود: (بما يعُم الميراث) يعني بنحو جناية أو زهن يعُم إلخ. فود: (ثم) أي: في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الرّوض اه سم عبارة المُعني وشرح الرّوض فإن قيل لم لا يصح تفسيره أيضاً بالوصية والزهن عن دين الغير ونحو ذلك كما لو قال له في هذا العبد ألف فإنه يصح أن يُفسر بذلك أجيب بأن قوله في ميراث أبي ألف إقرار بتعلّق الألف بعموم الميراث فلا يُقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء وما ذكر لأن العبد المُفسر بجنانيته أو زهنه مثلاً لو تلىف ضاع حق المقر له في الأول وانقطع حق تعلّقه بعين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما يُرفع كله أو بعضه وقضيته أنه لو فسّر هنا بما يعُم الميراث وأمكن قبل وأنه لو قال ثم وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجناية أحدهم لم يُقبل اه. فود: (كله في هؤلاء إلخ) مثال للتفسير ثم بما يخص البعض. فود: (وفسّر إلخ) عطف بحسب المعنى على مَدْخول الكاف. فود: (ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمُعني. فود: (ونصفه) أي: نصف ميراثي. فود: (بنحو هلى رأي) بما يدل على الالتزام كقوله له علي في ميراثي من أبي ألف أو له في مالي ألف بحق لزمي أو بحق ثابت مُعني وزوّض. فود: (دين به) أي: بالميراث. فود: (ومالها) أي: لتفسيره ع اه سم. فود: (فجعل جزء له) أي: لغيره (منه) أي الميراث اه ع ش. فود: (وبحث ابن الرقعة إلخ) اعتمدته م ر اه سم عبارة النهاية والمُعني ومجمله كما بحثه ابن الرقعة إلخ اه. فود: (إن مجل هذا) أي: مجل قول المُصنّف فهو

الحضر. فود: (فإنه) إنما يتعلّق في الموجود إلخ يتأمل وقوله هنا أي في ميراث الحائز وقوله ثم أي نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الرّوض. فود: (ومالها) أي: لتفسيره ش وقوله وببحث ابن الرقعة إلخ اعتمدته م ر.

دراهم ولا فهو كله في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره. قال السنوي وفي كلام الرافعي ما يشير إليه أما غير الحائز إذا كذبه البقية فيقرم في الأولى قدر حصته فقط. وأما لو أراد الإقرار في الثانية أو أتى بنحو علي فهو إقرار بكل حال كما في الشرح الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صح وحمل على وصية قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للذنين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكُلِّها ذكره السنوي ومن تبعه وهو أوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعد هبة والثلث فيكون إقراراً بوصية به ويظهر في قوله حظي من تركه أبي

إقرار على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسألة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى أن يقدم هذا على بحث الهبة كزدي عبارة ع ش والزشدي أي كون قوله له في ميراثي من أبي إلخ وغد هبة كما يعلم من حجاج اه وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة سم المشار إليه ما ذكر في المسألتين اه أي مسألتي المثنى وهو الاثني. ه فود: (دراهم) لعل المراد بها ما يشمل الذنائب، فقوله (ولاً) أي بأن كانت عروضا. ه فود: (فيعمل بتفسيره) المراد أنه يكون إقراراً بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فإن فسره بنحو جنابة قبل اه ع ش. ه فود: (فيقرم) عبارة النهاية كـ بعض نسخ الشارح فيتعلق اه. ه فود: (في الأولى) أي: في مسألة له في ميراث أبي إلخ عبارة سم قوله فيتعلق في الأولى إلخ المراد من هذه العبارة ما سيأتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فمن فروعها هنا إقرار ببعض الورثة على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حصته من التركة اه. ه فود: (في الثانية) أي: في مسألة له في ميراث إلخ. ه فود: (فهو إقرار بكل حال) فيلزمه ما أقر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص عنه كما في الروض اه سم عبارة الكزدي قوله بكل حال أي سواء كان حائزاً أو غيره اه. ه فود: (ولو أقر في الأولى إلخ) مختار قول المثنى ألف. ه فود: (بجزء شائع) أي: كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مثنى وسم. ه فود: (وحمل على وصية) أي صدرت من أبيه. ه وفود: (قبلها) أي: الموصى له. ه وفود: (وأجيزت إلخ) هذا الحمل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله له أنه يستحقه ولا يكون كذلك إلا حين لم يشره غيره فيه اه ع ش وقد يقال بل مقتضى هذا الحمل مواخذة الوارث بهذا الإقرار مطلقاً مع نفوذ غير هذه الوصية من

ه فود: (فيقرم في الأولى قدر حصته فقط) المراد من هذه العبارة ما سيأتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فمن فروعها هنا إقرار ببعض الورثة على الورثة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حصته من التركة اه. ه فود: (فهو إقرار بكل حال) أي: فيلزمه ما أقر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص عنه كما قال في الروض ما نصه فإن كان بصيغة ملزمة كقوله علي في ميراثي أو له في مالي ألف بحق لزماني أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث ألفاً أو نقص عنه لاعتباره بلزومه اه. قال في شرحه وبما قررته علم أن قوله بحق لزماني أو ثابت قيد في الثانية فقط اه. ه فود: (بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه.

صيرتها لفلان إنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذر أو نحوه. (ولو قال له علي درهم
درهم لزمه درهم) واجد وإن كرهه ألوقا في مجالس لاحتماله التأكيد مع عدم ما بصرفه عنه
وأخذ من هذا رد ما يأتي في الطلاق مع رده أيضا من تقييد إفادة التأكيد بثلاث فأقل (فإن قال
ودرهم لزمه درهمان) لمكان الواو ومثلها، ثم، وكذا الفاء إن أراد العطف ويفرق بينها وبين ثم
بأن ثم لمحضي العطف والفاء كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقتربة بجزء حذف
شرطه أي فتفرع على ذلك درهم يلزمني له أو إن أردت معرفة ما يلزمني بهذا الإقرار فهو
درهم فتعين القصد فيها كما هو شأن سائر المشتركات وفروق بغير ذلك لكن ضعفه الراجح
وأنما وقع طلقان في نظير ذلك لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالإبضاع المبنية على الاحتياط
ويظهر في بل أنه لا بد فيها من قصد الاستثناي وإن جرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء
لأنها مع قصد العطف لا ثنائي قولهم فيها لا يلزم معها إلا واجد لأنه زوما قصد الاستدراك
فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول (ولو قال درهم ودرهم ودرهم لزمه بالأولين درهمان) لمكان
الواو كما مر. (وأما الثالث فإن أراد به تأكيد الثاني) بعاطفة (لم يجب به شيء) كالطلاقي خلافا

الوصايا بالثالث أو أقل التاب بالبينة فليراجع. فؤد: (واحد) إلى قول المتن: (ومتى أقر) في النهاية.
فؤد: (في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف. فؤد: (من هذا) أي: من التعليل. فؤد: (من
تقييد إلخ) بيان لما يأتي ع ش. فؤد: (لمكان الواو) أي: لوجودها فهو مضدر من الكون بمعنى
الوجود اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني لأن العطف يقتضي المخايرة اه. فؤد: (ومثلها) إلى قوله
ويفرق في المغني. فؤد: (فيفرق إلخ) بيان لمعنى التفريع. فؤد: (وإن أردت إلخ) بيان لمعنى الجزاء
اه رشيد. فؤد: (فتعين القصد إلخ) أي: توقفت اللزوم في الفاء على قصد العطف بها. فؤد: (في
نظير ذلك) أي: نحو آت طالق فطالق سم وع ش. فؤد: (ويظهر) إلى المتن في المغني. فؤد: (في
بل إلخ) في المغني والأنس والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقيل وبعد
راجعها. فؤد: (أنه لا بد فيها من قصد الاستثناي) أي: فلا يتكرر اللزوم عند الإطلاق أو إرادة
العطف اه ع ش. فؤد: (لا يلحقها بالفاء) أي: بحيث يتكرر اللزوم بل لا يلزمه مع ذلك إلا واحد اه
ع ش.

فؤد (س): (ويزهم ويزهم) أي: أو زاد على ذلك فإن فيه هذا التفصيل وهو أنه إن قصد بكل واحد
تأكيد ما يليه قبل وإن قصد به تأكيد ما لا يليه أو الإشتاف أو أطلق تعدد اه ع ش. فؤد: (كما مر) أي:
في شرح لزمه درهمان. فؤد: (بعاطفة) قصيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تأكيد الثاني مجردا عن عاطفة

فؤد: (وأنما وقع طلقان في نظير ذلك) أي: نحو آت طالق فطالق. فؤد: (ويظهر في بل إلخ)
اعتمده م ر. قال في الروض وإن قال يزهم بل يزهم أو لا بل يزهم فيزهم اه. قال في شرحه لأنه
زوما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه.

لَمْ يَزَعْ مِنْهُمَا فَرْقًا (وَإِنْ نَوَى الْاسْتِثْنَاءَ لَزِمَهُ ثَلَاثٌ، وَكَذَا إِنْ نَوَى تَأْكِيدَ الْأَوَّلِ) بِالثَّلَاثِ لِمَنْعِ
 الْفَصْلِ وَالْعَاطِفِ مِنْهُ (أَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْعَطْفَ ظَاهِرٌ فِي التَّفَاوِيهِ وَفِي دَرَجَتِهِمْ وَدَرَجَتِهِمْ ثُمَّ
 دَرَجَتِهِمْ بِحُجُبِ ثَلَاثَةٍ بِكُلِّ حَالٍ لِتَعْلِيلِ التَّأْكِيدِ هُنَا (وَمَتَى أَقْرَبُ بَعْضُهُمْ كَشْيَاءً وَفُوزٌ) وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ
 مِنْهُمْ الْأَشْرَفِي قَالَ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ عُرفًا لِقَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَهُوَ مُجْمَلٌ فَيَرْجِعُ فِي
 تَفْسِيرِ الْمُقَرَّرِ، ثُمَّ لِوَارِثِهِ وَهَذَا قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِيَضْرِبَ مَخْصُوصٌ مِنْ
 الذَّهَبِ فَيُحْتَمَلُ فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ أَهٌ وَقَدْ يُقَالُ وَضَعَهُ لِمَقْدَارٍ مَعْلُومٍ مِنَ الذَّهَبِ هُوَ الْأَصْلُ
 فِيهِ. وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا يَتِمُّ الْفِضَّةُ أَيْضًا فَهُوَ اصطِلَاحٌ حَادِثٌ وَقَاعِدَتُهُمْ فِي الْإِقْرَارِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ
 إِلَّا إِنْ وَضَعَهُ بِهِ لَا إِنْ فَصَلَهُ، نَعَمْ الْغَالِبُ الْآنَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مِقْدَارٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ
 فَيَنْتَبِهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي مَحَلٍّ أُطْرَدَ فِيهِ هَذَا اسْتِعْمَالُ حَمَلِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ، وَكَذَا
 الدِّينَارُ عَلَى نَظِيرِ مَا مَرَّ فِي الْفُلُوسِ. وَأَمَّا الْبَيْعُ فَمَنْوُطٌ بِغَالِبٍ نَقِيذٍ مَحَلَّهُ فَلْيُرجع فِيهِ لِمَصْطَلَحِ

وَجِبَ ثَلَاثٌ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ الْمُؤَكَّدَ حَيْثُ زِيدَ عَلَى الْمُؤَكَّدِ قَاشِبَةٌ تَوْكِيدُ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي أَهٌ شِ عِبَارَةُ سَمِ
 قَوْلِ الْمُثْنِ، وَكَذَا إِنْ نَوَى تَأْكِيدَ الْأَوَّلِ يَنْتَبِهُ أَوْ تَأْكِيدَ الثَّانِي بِلا عَاطِفٍ أَهٌ. قَوْلُهُ: (لِمَنْعِ الْفَصْلِ) أَيُ:
 بِالثَّانِي وَعَاطِفُهُ قَوْلُ الْمُثْنِ (أَوْ أَطْلَقَ) أَيُ: لَمْ يَتَوَّجَّهْ شَيْئًا. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْعَطْفَ الْفَخَّ) عِبَارَةُ الْمُثْنِ لِأَنَّ
 تَأْكِيدَ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا لَكِنَّهُ إِذَا دَارَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ التَّأْسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ كَانَ حَمَلُهُ عَلَى التَّأْسِيسِ
 أَوَّلَى فَمَلَى هَذَا لَوْ كَرَّرَ أَلْفَ مَرَّةٍ تَلَزَمَ بَعْدَهُ مَا كَرَّرَ أَهٌ. قَوْلُهُ: (وَفِي يَزْهَمُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُثْنِ.
 قَوْلُهُ: (لِتَعْلِيلِ التَّأْكِيدِ الْفَخَّ) لِاخْتِلَافِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّفَاقِهِ فِي الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ بِهِ أَهٌ
 مُثْنِي. قَوْلُهُ: (وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَهٌ سَمِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُ: قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ.
 قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُقَالُ) أَيُ: فِي دَفْعِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ قَوْلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَقَاعِدَتُهُمْ الْفَخَّ) أَيُ: وَمُقْتَضَاهَا أَنَّ الْأَشْرَفِيَّ
 إِذَا أَطْلَقَ هُنَا يَنْصَرِفُ لِلذَّهَبِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ) أَيُ: تَفْسِيرُ الْأَشْرَفِيَّ بِالْفِضَّةِ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُ
 الْإِقْرَارِ. قَوْلُهُ: (الْغَالِبُ الْآنَ الْفَخَّ) أَيُ: فِي زَمَنِ الشَّارِحِ بِخِلَافِ زَمَنِ قَانِ الْأَمْرِ فِيهِ بِعَكْسِهِ. قَوْلُهُ: (هَذَا
 الْإِطْلَاقِ) أَيُ: عِنْدَ ذِكْرِ الْأَشْرَفِيَّ مُطْلَقًا غَيْرَ مُفَسَّرٍ بِشَيْءٍ. قَوْلُهُ: (هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ) أَيُ: اسْتِعْمَالُهُ فِي
 مِقْدَارٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الدِّينَارُ الْفَخَّ) أَيُ: فَيَنْتَبِهُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ فِي مَحَلٍّ أُطْرَدَ فِيهِ اسْتِعْمَالُهُ
 فِي مِقْدَارٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ حَمَلُهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي الْفُلُوسِ) أَيُ: فِي شَرْحِ وَالتَّفْسِيرِ بِالْمَقْشُوشَةِ

قَوْلُهُ فِي (سَمِ): (وَكَذَا إِنْ نَوَى تَأْكِيدَ الْأَوَّلِ) وَيَنْتَبِهُ أَوْ تَأْكِيدَ الثَّانِي بِلا عَاطِفٍ. قَوْلُهُ: (وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ)
 هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْفَخَّ) لَا يُقَالُ يُجَابُ بِمَنْعِ الْمُنَافَاةِ لِأَنَّ هَذَا
 الْبَعْضُ يَجْمَعُهُ مُشْتَرَكَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَالْمُشْتَرَكُ مَوْضُوعٌ لِكُلِّ مِنْ مَعْنِيَةِ قَوْلِهِ فِي الْمَجْلِ الْآخِرِ أَنَّهُ مَوْضِعٌ
 لِيَضْرِبَ مَخْصُوصٌ مِنَ الذَّهَبِ لَا يُنَافِي أَنَّهُ مَوْضُوعٌ أَيْضًا لِشَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ الْمَعْنَى الْآخَرُ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا
 الْجَوَابُ يَرُدُّهُ قَوْلُهُ فَيُحْتَمَلُ فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ أَهٌ. فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُقَالُ وَضَعَهُ الْفَخَّ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ
 مَنْعُ تِلْكَ الْأَصَالَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى مَنْوُوعٍ أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ أَصْلَ اسْتِعْمَالِهِ قَدِيمٌ لَا حَادِثٌ بَلْ أَصْلُ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ

أهله (وطولب بالبيان) لما أبهمه ولم تمكن معرفته من غيره (فإن امتنع منه فالصحيح أنه يُحبس) لا متناعه من واجب عليه فإن مات قبل البيان طولب وإيرته ووقف جميع التركة، ولو في نحو شيء وإن قُبِلَ تفسيره بغير المال كما مر احتياطاً لحق الغير وشيئت هنا الدعوى بالمجهول والشهادة به للضرورة إذ لا يتوصل لمعرفة إلا بسماعيها، ومن ثم لو أمكن معرفة المجهول من غيره كأن أحاله على معروف كزينة هذه من كذا أو ما باع به فلان فرسه أو ذكر ما يمكن استخراجها بالحساب، وإن ذق لم يُسمعا ولم يُحبس (ولو بين) المُقر إقراره المُبهم تبيناً صحيحاً (وكذبه المُقر له) في ذلك (فليبين) المُقر له جنس الحق وقدره وصفته (وليدع) به إن شاء (والقول قول المُقر في نفيه) أي ما ادّعاه المُقر له ثم إن ادّعى بزائد على المُبين

إلخ. ٥. قود: (لما أبهمه) إلى قول المتن: (ولو أقر بالقب) في النهاية. ٥. قود: (ولم يمكن) إلى قوله: (وسمعت) في المتن. ٥. قود: (ولم يمكن معرفته من غيره) كان الأولى تقديمه على المتن كما في المتن.

٥. قول (سني): (أنه يُحبس) هـ قال إنه يُعزّر بحبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب أو غيره، وقد يقال وجه الإقتصار على الحبس أنه محل الخلاف في كلامهم اهـ ع ش أي فجواز التعزير بغيره مُتفق عليه. ٥. قود: (طولب وإيرته) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث أنه إن امتنع لم يُحبس، وقد يوجه بأنه لا يلزم من كونه وإيرته علمه بمراد مورثه والمقر له يمكنه الوصول إلى حقه بأن يذكر قدرًا ويدعي به على الوارث فإن امتنع الوارث من الحليف على أنه لا يعلم أنه مراد المورث ونكل عن البمين ردت على المقر له فيخلف ويقضي له بما ادّعا، ثم رأيت في ابن عبد الحق ما يصرح به ويقي ما لو لم يُعين الوارث ولا المقر له شيئاً لعدم عمليهما بما أراده المقر فمادام يفعل في التركة فيه نظر والأقرب أن القاضي يجبرهما على الاصطلاح على شيء لينفك الثقل بالتركة إذا كان ثم ديون متعلقة بها وطلبها أربابها اهـ ع ش. ٥. قود: (ووقف) بيناء المفعول. ٥. قود: (في نحو شيء) أي: في الإقرار بنحو شيء.

٥. قود: (تفسيره) أي: نحو شيء. ٥. قود: (بغير المال) أي: بالسرّجين ونحوه. ٥. قود: (كما مر) أي: قبيل هذا الفصل. ٥. قود: (إلا بسماعيها) الأولى الثانية. ٥. قود: (من غيره) أي: المقر اهـ ع ش. ٥. قود: (من كذا) أي من الذهب مثلاً. ٥. قود: (أو ما باع به إلخ) أي: من الذهب مثلاً اهـ رشيد.

٥. قود: (أو ذكر ما يمكن استخراجها بالحساب إلخ) راجع المتن والأسنى. ٥. قود: (لم يُسمعا) الأولى الثاني. ٥. قود: (ولم يُحبس) هذا ظاهر ما دام المحال عليه باقياً فلو تلفت الصنعة أو ما باع به فلان فرسه هل يُحبس أو لا فيه نظر والأقرب الأول اهـ ع ش. ٥. قود: (تبيناً صحيحاً) أي: بأن فسر بما يقبل منه اهـ ع ش. ٥. قود: (إن شاء) راجع إلى المخطوف عليه أيضاً. ٥. قود: (ثم إن ادّعى إلخ) ظاهر صنيعة أن هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله، ولو بين وكذبه إلخ أي فتارة يكون البيان

وفيما يتم اصطلاح حادث غير معروف للشرع.

من جنبه كأن يئن بمائة وأدعى بياضين فإن صدقه على إرادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة وإن قال بل أردت البياضين حلف أنه لم يردهما وأنه لا يلزمه الأمانة فإن نكل حلف أنه يستحقهما لا أنه أرادهما لأن الإقرار لا يثبت حقاً وإنما هو إخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة أن زوجها أراد الطلاق بالكتابة لأنه إنشاء يثبت الطلاق أو من غير جنبه كأن يئن بمائة درهم فادعى بمائة دينار فإن صدقه على إرادة الدراهم أو كذبه في إرادتها، وقال إنما أردت الدنانير فإن وافقه على أن الدراهم عليه ثبتت لاتفاقهما عليها ولا بطل الإقرار بها وكان مدعياً للدنانير

من جنس المدعي به وتارة لا وحاصل ما ذكره سيّد صورّ إثبات في الجنس وأربعة في غيره كما سيأتي اهـ بخبري. فؤد: (من جنبه) نعمت ليزايد إلخ. فؤد: (فإن صدقه على إرادة المائة) كان قال له نعم أردت ليكنك أخطأت في الإقتصار عليها وإنما الذي لي عليك مائتان. فؤد: (وإن قال بل إلخ) أي: وإن كذبه، وقال بل أردت إلخ. فؤد: (أنه حلف أنه لم يردفهما إلخ) أي: حلف على نفي الزيادة وعلى نفي الإرادة لهما يميناً واحدة لاتحاد الدعوى اهـ ثم في ع ش عن الزيادة مثله. فؤد: (فإن نكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اهـ ع ش. فؤد: (لأن الإقرار إلخ) عبارة المعنى لأنه اطلاع له عليها اهـ. فؤد: (وبه) أي: بكونه إخباراً عن حق سابق اهـ ع ش. فؤد: (حلف الزوجة) أي: إذا نكل زوجها اهـ سم. فؤد: (أو من غير جنبه) عطف على من جنبه. فؤد: (كأن يئن) أي: المقر. فؤد: (فأدعى) أي: المقر له. فؤد: (فإن صدقه على إرادة الدرهم) أي: وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر اهـ سم. فؤد: (فإن وافقه) أي: المقر له المقر في صورتَي التصديق والتكذيب لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيحصل السكوت أو الموافقة صريحاً وقصية الباب تزجيح الأولي شوربي اهـ بخبري. فؤد: (على أن الدراهم عليه) أي: زيادة على الدنانير. فؤد: (والأ) أي: وإن لم يوافقه على ثبوت الدراهم عليه في صورتَي التصديق والتكذيب. فؤد: (بطل الإقرار بها) أي: بالدراهم ويبطل إقراره بالشئ اهـ حلب. فؤد: (وكان مذهبا) أي: في الصور الأربع اهـ شرح منهج أي الحاصلة من ضرب صورتَي الموافقة وعدمها في صورتَي التصديق والتكذيب. فؤد: (للدنانير) أي: المائة في صورتَي

فؤد: (وبه فارق حلف الزوجة) أي: إذا نكل زوجها، وقوله إن زوجها أراد الطلاق بالكتابة أي مع أنها لا اطلاع لها على إرادته ولبضاح ذلك ما في شرح الروض بعد أن ذكر أن المقر له لا يخلف على إرادته أي المقر لأنه لا اطلاع له عليها بحال أي الإرادة بخلاف الزوجة مع أنها لا اطلاع لها على إرادته ميتاً نصه وقرئ الإمام بأنها تدعي عليه إنشاء الطلاق والمقر له لا يدعي على المقر إثبات حق له فإن الإقرار لا يثبت حقاً وإنما هو إخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم يثبت له حق اهـ.

فؤد: (فإن صدقه إلخ) أي: وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر. فؤد: (والأ) أي: وإن لم يوافقه وقوله نفي إرادتها أي الدنانير ش.

فيخلف المَقْرَ على نفيها، وكذا على نفي إرادتها في صورة التَكْذِيبِ. (ولو أَقَرَّ بِالْفِ، ثم أَقَرَّ له بِالْفِ)، ولو (في يومٍ آخرٍ لَزِمَهُ الْفَقَطُ)، وَإِنْ كَتَبَ بِكُلِّ وَثِيقَةٍ مُحْكَمًا بِهَا لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ تَعَدُّدُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ قِيلَ هَذَا بِنَقْضِ قَاعِدَةٍ أَنَّ التَّكْرَارَ إِذَا أُعِيدَتْ كَانَتْ غَيْرَ الْأُولَى وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ مُخْتَلَفًا فِيهِ لَمْ يَشْتَهَرْ وَلَمْ يَطْرُدْ إِذْ كَثُرَ مَا تُعَادُ وَهِيَ عَيْنٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ وَمِنْهُ ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ﴾ [اعرف: ٨١] فلم يُعْمَلْ بِقَضِيَّتِهَا لِذَلِكَ فَلَا نَقْضَ وَلَا تَخَالُفَ. (ولو اختلفَ القدرُ) كَانَ أَقَرُّ فِي يَوْمٍ بِالْفِ وَفِي آخَرٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ (دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ) إِذْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَ بَعْضَ مَا أَقَرَّ بِهِ (ولو وصفهما بصفتين مختلفتين) تَأْكِيدٌ كِمِائَةٍ صِحَاحٍ فِي مَجْلِسٍ وَمِائَةٍ مُكْشَرَةٍ فِي آخَرٍ (أو أسندهما إلى جهتين) كَتَمَنِ مِيعَ مَرَّةً وَبَدَلَ قَرْضٍ أُخْرَى (أو قال قَبَضْتُ) مِنْهُ (يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةً، ثم قال قَبَضْتُ) مِنْهُ (يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةً لَزِمَا) أَيِ الْقَدَرِ أَنَّ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ لِيَتَعَدَّرَ اتِّحَادُهُمَا، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أُطْلِقَ مَرَّةً

التَّضْدِيقِ وَالْمِائَتَيْنِ فِي صُورَةِ التَّكْذِيبِ. ٥ فُودَ: (فَيَخْلِفُ الْمُقَرُّ) أَيِ: فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ اهْ شَرَحْ مَنَهِجَ. ٥ فُودَ: (وَكَذَا عَلَى الْخِ) أَيِ: وَيَخْلِفُ الْمُقَرُّ عَلَى نَفْيِ إِرَادَةِ الذَّنَائِرِ الْمِائَتَيْنِ أَيْضًا فِي صُورَتِي التَّكْذِيبِ أَيِ التَّكْذِيبِ مَعَ الْمَوَاقِفَةِ وَالتَّكْذِيبِ بِدُونِهَا فَيَتَعَرَّضُ فِي الْيَمِينِ فِي هَاتَيْنِ لِنَفْيِ الذَّنَائِرِ وَنَفْيِ إِرَادَتِهَا وَيَقْتَصِرُ فِي صُورَتِي التَّضْدِيقِ عَلَى نَفْيِ الذَّنَائِرِ فَقَلَى كُلُّ لَا تَلْزَمُهُ الذَّنَائِرُ وَتَلْزَمُهُ الدَّرَاهِمُ فِي صُورَتِي الْمَوَاقِفَةِ دُونَ صُورَتِي عَذِيبِهَا شَيْخُنَا اهْ يُجَبِّرُ مِي.

٥ فُودَ (سُيْ): (وَلَوْ أَقَرَّ بِالْفِ) بِدُونِ لَهُ كَذَا فِي أَصْلِهِ وَجَمِيعِ نُسَخِ التَّخْفَةِ أَيِ وَالْمُفْنِي وَفِي نُسَخِ الْمُحَلِّي وَالتَّهْيَاةِ بِزِيَادَةِ لَهُ فِي الْمَثْنِ اهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

٥ فُودَ (سُيْ): (فِي يَوْمٍ آخَرَ لَزِمَهُ) بَقِيَ مَا لَوْ اتَّحَدَ الزَّمَنُ وَتَعَدَّدَ الْمَكَانُ مَعَ بُعْدِ الْمَكَانَيْنِ كَانَ أَقَرُّ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ صَفَرٍ بِأَنَّهُ أَقْرَضَنِي بِبَصَرٍ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ الْفَأْ، ثُمَّ أَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِأَنَّهُ أَقْرَضَنِي بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ الْفَأْ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْأَلْفُ وَاحِدٌ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّرُ الْإِفْرَاضُ بِبَصَرٍ وَمَكَّةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَتَسْقُطُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِمَا اهْ ع ش. ٥ فُودَ: (وَإِنْ كَتَبَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَتَقَى الْبُلْقَيْنِي) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ:

(وَمَرَّ) إِلَى: (وَلَوْ قَالَ) وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ امْتَنَعَا) إِلَى الْمَثْنِ. ٥ فُودَ: (وَإِنْ كَتَبَ) غَايَةً. ٥ فُودَ: (مُحْكَمًا بِهَا) أَيِ: فِيهَا بِالْإِفْرَارِ بِالْأَلْفِ اهْ ع ش. ٥ فُودَ: (بِأَنَّ هَذَا الْخِ) أَيِ: الضَّابِطُ الْمَذْكُورُ. ٥ فُودَ: (كَمَا هُوَ) أَيِ: عَدَمُ الْإِطْرَادِ أَوْ كَوْنُ الْعَيْنِيَّةِ كَثِيرًا لَا كَلْبًا. ٥ فُودَ: (وَمِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْكَثِيرِ. ٥ فُودَ: (لِلذَلِكَ) أَيِ: لِيَعْدَمَ اطْرَادِهَا وَيَقْرَضُ تَسْلِيمَ اطْرَادِهَا فَصُرِفَ عَنْ ذَلِكَ قَاعِدَةُ الْبَابِ وَهُوَ الْأَخْذُ بِالْيَقِينِ مَعَ الْإِعْضَادِ بِالْأَصْلِ وَهُوَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ مِمَّا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ اهْ نِهَايَةً. ٥ فُودَ: (مَا أَقَرَّ بِهِ) أَيِ: فِي أَحَدِهِمَا اهْ مُفْنِي.

٥ فُودَ: (تَأْكِيدٌ) أَيِ: قَوْلُهُ مُخْتَلِفَيْنِ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ صِفَتَيْنِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ صِفَتَانِ إِلَّا مَعَ الْإِخْتِلَافِ. ٥ فُودَ: (كِمِائَةٍ صِحَاحٍ الْخِ) أَيِ: كَانَ أَقَرَّ بِمِائَةِ الْخِ، وَكَذَا أَمَرَ قَوْلُهُ كَتَمَنِ مِيعَ الْخِ. ٥ فُودَ: (أَيِ الْقَدَرَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتَعَمَّنَ) فِي الْمُفْنِي. ٥ فُودَ: (لَوْ أُطْلِقَ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ نَذَرَ لَهُ الْفَأْ، ثُمَّ أَقَرَّ بِأَنَّهُ

٥ فُودَ: (تَأْكِيدٌ) أَيِ: إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ صِفَتَانِ إِلَّا مَعَ الْإِخْتِلَافِ.

وَقَيْدٌ أُخَرَى حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ غَيْرُهُ (ولو قال) له عَلَيَّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ مِثْلًا أَلْفٌ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ قَطْعًا أَوْ (له عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ) مِثْلًا (أو أَلْفٌ قَضِيَّتُهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ)، ولو جَاهِلًا (فِي الْأَطْهَرِ) الْغَاءُ الْآخِرُ لَفْظُهُ الرَّافِعُ لِمَا أَتَيْتُهُ فَأَشْبَهَ عَلَيَّ أَلْفٌ لَا تَلْزُمُنِي نَعَمْ إِنْ قَالَ كَانَ مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ وَظَنَنْتُهُ يَلْزُمُنِي حَلَفَ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ رَجَاءً أَنْ يَنْكُلَ فَيُحْلِفُ الْمُقَرُّ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَبَحَثَ جَمْعٌ فِي مَالِكِيٍّ يَعْتَقِدُ بَيْعَ الْكَلْبِ وَحَقَّقِي يَعْتَقِدُ بَيْعَ النَّبِيذِ أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لِشَافِعِيٍّ، وَقَدْ أَقَرَّ كَذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ

عليه أَلْفًا فَيَحْمِلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ سَوَاءً سَبَقَ إِقْرَارُهُ بِالْقَيْدِ أَوْ الْمُطْلَقِ إِدْرَاعُ ش.

• فَوُدَّ (سُيِّ): (مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمَغْنِيِّ وَقَضِيَّةٌ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقٌ فِي الزُّرُومِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَفَّارَ إِذَا تَرَفَّعُوا إِلَيْنَا إِنَّمَا نَقْرَأُهُمْ عَلَى مَا نَقْرَأُهُمْ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا اهـ. وَهَذَا فِيهِ تَأْيِيدٌ لِلتَّنْظِيرِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمَالِكِيِّ وَالْحَنْفِيِّ فَتَأَمَّلْهُ اهـ س م.

• فَوُدَّ: (وَلَوْ جَاهِلًا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ كَافِرًا جَاهِلًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَلَوْ كَافِرًا قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمُقَرُّ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ كَافِرَيْنِ لِيَعْلَمُنَا بِالتَّعَامُلِ بِالْخَمْرِ فِيمَا يَتَّبِعُهُمْ وَبِاعْتِقَادِهِمْ حَلْفَهُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ زُرُومِ الْأَلْفِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ نَكَحَهَا بِخَمْرٍ فِي الْكُفْرِ وَأَقْبَضَهُ لَهَا، ثُمَّ أَسْلَمَا وَلَا يُنَاقِشُهُ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لِأَنَّا نَقُولُ الْقَرِينَةُ مُخَصَّصَةٌ وَمُقْتَضَاها عَدَمُ الزُّرُومِ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ تَقْفِيَةِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ وَسَيَّاتِي مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ التَّوَقُّفُ عَنْ سَم فِي قَوْلِهِ قَدْ يُقَالُ اغْتِيَارُ عَقِيدَةِ الْحَاكِمِ الْخ وَقَوْلُهُ م ر جَاهِلًا سَيَّاتِي مَا يُقْبَلُ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُ لَوْ قُطِعَ بِصِدْقِهِ كَكَوْنِهِ يَدُوًّا حَلْفًا فَمَا هُنَا مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ اهـ وَقَوْلُهُ سَيَّاتِي أَيِ فِي مَبْحَثِ الْإِقْرَارِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ، ثُمَّ دَعَوَى فَسَادِهِ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ قَالَ كَانَ الْخ) وَلَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرُّ بِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الصَّنَافِي فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ شَرَّحَ م ر اهـ سَم قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الصَّنَافِي أَنْظُرْ قَبُولَ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ بِسَبَبِ آخَرَ فَهِيَ شَاهِدَةٌ بِنَفْيِ غَيْرِ مَخْصُورٍ اهـ وَهَذَا الْإشْكَالُ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ التَّأَمُّلُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ. • فَوُدَّ: (مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ) أَيِ مِنْ ثَمَنِ نَحْوِ خَمْرٍ.

• فَوُدَّ: (عَلَى نَفْسِهِ) أَيِ: عَلَى نَفْسِي كَوْنَهُ مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ. • فَوُدَّ: (لَوْ رُفِعَ) أَيِ: غَيْرَ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْمَالِكِيِّ أَوْ الْحَنْفِيِّ. • فَوُدَّ: (وَقَدْ أَقَرَّ الْخ) أَيِ: وَالْحَالُ قَدْ أَقَرَّ كَذَلِكَ بَأَن يَقُولُ الْمَالِكِيُّ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ كَلْبٍ وَالْحَنْفِيُّ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ نَبِيذٍ. • فَوُدَّ: (لَا يَلْزَمُهُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ مِنْ تَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ رَجَاءً أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ اهـ رَشِيدِيٍّ.

• فَوُدَّ فِي (سُيِّ): (مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ لَزِمَهُ الْأَلْفُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّةٌ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقٌ فِي الزُّرُومِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَفَّارَ إِذَا تَرَفَّعُوا إِلَيْنَا إِنَّمَا نَقْرَأُهُمْ عَلَى مَا نَقْرَأُهُمْ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا اهـ. وَهَذَا فِيهِ تَأْيِيدٌ لِلتَّنْظِيرِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمَالِكِيِّ وَالْحَنْفِيِّ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ جَاهِلًا) وَلَوْ كَافِرًا شَرَّحَ م ر. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ قَالَ كَانَ مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ وَظَنَنْتُهُ يَلْزُمُنِي الْخ) وَلَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى

لأنه لم يقصد حكم رفع الإقرار فلم يكن مكذباً لنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم المثرة بفقيدة الحاكم لا الخصم، ولو أشهد أنه سيقر بما ليس عليه فأقر أن عليه إقراراً كذا الزمته ولم ينفعه ذلك الإشهاد، ولو قال كان له علي ألف قضيته فلفظ لأنه لم يقر بشيء حالاً

• فود: (لأنه لم يقصد إلخ) حاصله أننا إنما الزمنا الشافعي لأنه لما لم يقتضد بيع ما ذكر لم نقبله في التعقيب المذكور لمنافاً لما قبله بخلاف غيره فإنه لما اعتقد بيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لعدم منافاته في اعتقاده وإذا قبلناه إلغاء الحاكم لأنه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب إلغاء الحاكم أيضًا اهـ سم. • فود: (حكم رفع إلخ) الأولى رفع حكم الإقرار كما في النهاية. • فود: (وفيه نظر ظاهر لقولهم إلخ) قد يقال اغتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقربة لكن قضيته عدم اللزوم إذا كان المقر كافرًا أيضًا للقربة وهو وجه سم على حجة اهـ ش. • فود: (ولم ينفعه ذلك الإشهاد) خرج بالإشهاد ما لو صدقه المقر له حين الإقرار الأولى على أنه لا يستحق عنده شيئاً، ثم أقر له بشيء فبينني أن يقال إن مضى زمن يمكن لزوم ما أقر به بيمين المقر لزمه لعدم منافاته تصديق المقر له وإن لم ينص ذلك لم يلزمه شيء اهـ ش. • فود: (فلغو) كذا في أصل الروض وفي شرح م ر ما نصه لو قال كان له علي ألف ولم يكن في جواب دعوى فلفظ كما مر لا ينافي إقراره حالاً بشيء ويفرق بينه وبين كان له علي ألف وقد قضيته بأن جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لعلي فافتضت كونه معتزلاً بلزومها إلى أن يثبت القضاء ولا يثبت اللزوم بخلاف الأولى فإنه لا إشعار فيه بلزوم شيء حالاً أصلاً فكان لغوا انتهى فليتأمل فيه في نفسه، ثم مع مسألة الروض المذكورة فإن قضيته بدو الواو حال أيضاً إلا أن يقال هي مع الواو أقرب للحالية سم على حجة لكن ليس في كلام م ر قضيته والفرق

ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم تنم بينة على المنافي فلا يلزمه شيء • فود: (لأنه لم يقصد حكم إلخ) حاصله أننا إنما الزمنا الشافعي لأنه لما لم يقتضد بيع ما ذكر لم نقبله في التعقيب المذكور لمنافاً لما قبله بخلاف غيره فإنه لما اعتقد بيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لعدم منافاته في اعتقاده وإذا قبلناه إلغاء الحاكم لأنه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب إلغاء الحاكم أيضًا. • فود: (وفيه نظر ظاهر لقولهم إلخ) قد يقال اغتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقربة لكن قضيته عدم اللزوم إذا كان المقر كافرًا أيضًا للقربة وهو وجه.

• فود: (ولو قال كان له علي ألف قضيته فلفظ) كذا في أصل الروض وفي شرح م ر ما نصه، ولو قال كان له علي ألف ولم يكن في جواب دعوى فلفظ كما مر لا ينافي إقراره له حالاً بشيء أو يفرق بينه وبين كان علي ألف وقد قضيته بأن جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لعلي فافتضت كونه معتزلاً بلزومها إلى أن يثبت القضاء ولا يثبت اللزوم بخلاف الأولى فإنه لا إشعار فيه بلزوم شيء حالاً أصلاً فكان لغوا اهـ. فليتأمل فيه في نفسه، ثم مع مسألة الروض المذكورة فإن قضيته بدو الواو حال أيضاً إلا أن يقال هي مع الواو أقرب إلى الحالية. • فود: (لأنه لم يقر بشيء حالاً) يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارح أو هذا إلى وكان ملك زيد إلى أن أقرت من أنه إقرار بغد

ومر في شرح أو قضيته ما له تعلّق بذلك، ولو قال له علي ألف أو لا بشكون الواو فلفظو للشك، ولو شهدا عليه بألف درهم وأطلقا قبلا ولم يُنظر لقوله إنهما من ثمن خمر ولا إيجاب لتحليف المدعي وللحاكم استفسارهما عن الوجه لزم به الألف فإن امتنعا لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يُعلم ممّا يأتي بقية في الشهادات في بحث المُنْتَقِيَةِ وغيرها. (ولو قال له علي ألف أخذته أنا وفلان لزمه الألف لأنه من تعقيب الإقرار بما يرفقه ولا يُنافيه قولهم لو قال غصبنا من زيد ألفا، ثم قال كُنا عشرة أنفس وخالفه زيد صدق الغاصب يمينه لأنه هنا ذكر نون الجمع الدالة على ما وصله به فلا رفع فيه أو (من ثمن) بيع فابيد لزمه الألف أو من ثمن (عبد لم يقبضه إذا سلمه) لي (سلمت) له الألف وأنكر المقر له البيع وطالبه بالألف (قبل) إقراره كما ذكر (على المذهب وجعل ثمنا) لئلا ترتب عليه أحكامه لأن الآخر لا يرفع حكم الأول

عليه ظاهر اهـ ع ش وفي البجزي عن القليوبي ومثله أي مثل له ألف عليّ قضيته في لزوم ما لو قال كان عليّ ألف قضيته فإن لم يقل في هذه قضيته كان لقرأه وهذا صريح بعدم الفرق بين وجود الواو وعدمه. فود: (ومر إلخ) أي: في فصل الصيغة. فود: (ولا إيجاب) كان هذا خاصا بمسألة بشهادة لأن فيه تكديبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه أحد مع الإطلاق فلا يتمد إجابته للتحليف، ثم رأيت فيما يأتي ما يفيد ذلك اهـ سم وقوله فيما يأتي إلخ أي في شرح وجعل ثمنا. فود: (لم يؤثر إلخ) وقد يقال بالتأثير لجواز أن يقتضيا لزومه بوجه لا يراه الحاكم اهـ ع ش أي لا سيما عند وجود قرينة دالة عليه. فود: (لزمه الألف) أي: ولا شيء على فلان اهـ ع ش. فود: (بما يرفقه) أي يرفع بعضه. فود: (وخالفه زيد) أي: فادعى أنه غصبه وخذ مثلا. فود: (صدق الغاصب) أي: قِيلَ لزمه عشر الألف اهـ ع ش. فود: (ذكر نون الجمع إلخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر إذا قال له علينا ألف، ثم قال أخذته أنا وفلان مثلا اهـ سم. فود: (الدالة على وصله به) وعليه فلو قال هنا أنا وفلان أخذنا من زيد ألفا كان كالغاصب قِيلَ لزمه النصف اهـ ع ش. فود: (أو من ثمن بيع فابيد) أي: ثمن مبيع مبيع فابيد اهـ ع ش. فود: (وصله) أي: فسّر نون الجمع. فود: (أو من ثمن عبد) أي: أو هذا العبد مثلا اهـ معني. فود: (قبل إقراره) عبارة شرح المنهج قيل قوله لو قبضه اهـ. فود: (كما ذكر) أي: بكون الألف من ثمن عبد لم يقبضه. فود: (لئلا ترتب عليه أحكامه) حتى لا يجبر على التسليم إلا بعد قبض العبد اهـ معني. فود: (لا يرفع حكم الأول) بل يخصصه بحال دون أخرى.

إنكار وذلك لأنه في تلك بقوله إلى أن أقررت صار مقررا في الحال. فود: (ولا إيجاب إلخ) كأن هذا خاص بمسألة الشهادة لأن فيه تكديبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه أحد مع الإطلاق فلا يتمد إجابته للتحليف، ثم رأيت فيما يأتي ما يفيد ذلك. فود: (لأنه هنا ذكر نون الجمع إلخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر إذا قال له علينا ألف، ثم قال أخذته أنا وفلان مثلا.

ولا بُدَّ من اتِّصَالِ قَوْلِهِ من ثَمَنِ عَبْدٍ وَيُلْحَقُ بِهِ فيما يَظْهَرُ كُلُّ تَقْيِيدٍ لِمُطْلَقٍ أو تَخْصِصٍ لِعَامٍّ كاتِّصَالِ الاستِثْنَاءِ كما هو ظَاهِرٌ وَالْأَبْطَلُ الاحتِجَاجُ بالإقرارِ بِخِلَافِ لم أَقْبِضْهُ وَقَوْلُهُ إِذَا الْخُ إِضْاحٌ لِحُكْمِ لم أَقْبِضْهُ، وَكَذَا جُعِلَ ثَمَنًا مَعَ قَبْلِ وَلَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ أَلْفٍ عَنْ قَرْضٍ أو غَيْرِهِ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ لم يَقْبِضْهُ قَبْلَ لِيُحْلِفِ الْمُقَرَّرُ لَهُ وَأَفْتَى الْبُلْغِينِي بِأَنَّهُ لو قَالَ لَزَوَجَتِي فِي ذِمَّتِي أَلْفٌ عِوَضُ كَسَاوِيهَا لَمَّا وَلَيْسَ من تَعْقِيبِ الإقرارِ بما يَرْفَعُهُ لَأَنَّ هُنَا شَيْئًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَهُوَ الْكَسَاوِي وَلَا يُتَخَيَّلُ أَنَّهَا بَاعَتْهُ الْكِسْوَةُ بَعْدَ أَنْ قَبِضَتْهَا لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عِوَضُ الْكِسْوَةِ وَإِنَّمَا هُوَ ثَمَنٌ قُمَاشٍ كَانَ كِسْوَةً اهـ. وَخَالَفَهُ الزَّرْكَشِيُّ فَجَعَلَهُ من تَعْقِيبِ الإقرارِ بما يَرْفَعُهُ حَتَّى يَلْزَمَهُ الْأَلْفُ أَيْ وَمَا بِذِمَّتِهِ من كَسَاوِيهَا بَاقِي بِحَالِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ عِوَضُ كَسَاوِيهَا وَقَعَ لَفْظًا عَلَى بَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِأَلْفٍ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ يَلْزَمَهُ فِي إِلا أَنْ يَقُولَ من

هـ فَوَدَّ: (مِنْ اتِّصَالِ قَوْلِهِ الْخُ) أَيْ: بِقَوْلِهِ لَهُ عَلِيُّ أَلْفٌ. هـ فَوَدَّ: (وَيُلْحَقُ بِهِ) أَيْ: بِقَوْلِهِ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ فِي اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ. هـ فَوَدَّ: (كَاتِّصَالِ الْإِسْتِثْنَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اتِّصَالٌ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ الْخُ وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّ ضَابِطَ الْإِتِّصَالِ هُنَا كَضَابِطُهُ الْآتِي فِي الْإِسْتِثْنَاءِ. هـ فَوَدَّ: (وَيُلْحَقُ بِهِ الْخُ) مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمُتَعَلِّقِ وَالْمُتَعَلَّقِ اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ تُقَلِّ بِاشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ. هـ فَوَدَّ: (الاحتِجَاجُ بِالْإِقْرَارِ) أَيْ: فَائِدَةُ الْإِقْرَارِ. هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ لم أَقْبِضْهُ) أَيْ: قَبْلُ سِوَاةٍ قَالَهُ مُتَّصِلًا بِهِ أو مُتَفَصِّلًا عَنْهُ سَمَ وَمُغْنِي وَشَرَحَ مِنْهَجَ وَفَرَّقَ عَ ش بَانَ قَوْلُهُ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ خَصَّصَهُ بِجَهَةِ مُعْرَضَةٍ لِلْسَّقُوطِ بِمَوْتِ الْعَبْدِ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا مُتَّصِلًا وَوَجَبَ الْأَلْفُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ مُتَّصِلًا لِاحْتِمَالِ وَجُوبِهَا بِسَبَبِ آخَرَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لم أَقْبِضْهُ فَلَمْ يُخَصَّصْهُ بِتِلْكَ الْجَهَةِ الْمُعْرَضَةِ لِلْسَّقُوطِ فَقَبِلَ مُطْلَقًا اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ: (إِضْاحٌ الْخُ) خَبَرُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَكَلَا جُعِلَ ثَمَنًا مَعَ قَبْلِ الْخُ) أَيْ: فَقَوْلُهُ جُعِلَ ثَمَنًا إِضْاحٌ لِحُكْمِ قَوْلِهِ قَبْلَ. هـ فَوَدَّ: (قَبْلَ لِيُحْلِفِ الْمُقَرَّرُ لَهُ) بِخِلَافِ مَا لو قَالَ أَقْرَضَنِي أَلْفًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ لم يَقْبِضْهُ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ وَلَا فَرْقَ فِي الْقَبُولِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا أو مُتَفَصِّلًا، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ فِي الْحَاوِي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا فِي الشَّامِلِ شَرَحَ م ر وَقَوْلُهُ م ر فَإِنَّهُ يَقْبَلُ أَيْ لِأَنَّ الْقَرْضَ يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ لِأَنَّهُ مُتَّحَقٌّ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِهِ اهـ سَمَ وَقَوْلُهُ م ر لِمَا فِي الشَّامِلِ اعْتَمَدَ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَظَاهِرُهُ أَيْ قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرْهُ مُتَّصِلًا أو مُتَفَصِّلًا لَكِنَّ فِي الشَّامِلِ إِذَا قَالَ مُتَّصِلًا لَا يَقْبَلُ وَهَذَا أَوْجَهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَأَفْتَى الْبُلْغِينِي الْخُ) وَالْقَلْبُ إِلَى هَذَا أَتَيْل. هـ فَوَدَّ: (لَمَّا) أَيْ: الْإِقْرَارُ بِالْأَلْفِ فَلَا تَلْزَمُهُ إِلَّا الْإِقْرَارُ بِبَقَاءِ كَسَاوِيهَا بِذِمَّتِهِ أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُتَخَيَّلُ الْخُ) أَيْ: حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ لَهُ عَلِيُّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ ذَلِكَ) أَيْ: الْأَلْفُ عَلَى قَرْضِ الْبَيْعِ. هـ فَوَدَّ: (لَيْسَ عِوَضُ الْكِسْوَةِ الْخُ) فِيهِ تَأْمُلٌ. هـ فَوَدَّ: (وَقَعَ لَفْظًا) أَيْ: لَمْ يَقْبَلِ التَّعْقِيبُ بِهِ وَلَمْ يُحْمَلِ الْأَلْفُ عَلَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ ادَّعَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمَثْنِ.

هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ لم أَقْبِضْهُ) أَيْ: لَا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُهُ. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْخُ) كَذَا شَرَحَ م ر وَفِيهِ وَلَوْ أَقَرَّ

ثَمَنٍ مَبِيعٍ قَبَضْتَهُ مِنْهُ بِخِلَافٍ لَهُ عَلَيَّ تَسْلِيمِ أَلْفٍ ثَمَنٍ مَبِيعٍ لَأَنْ عَلَيَّ وَمَا بَعْدَهَا هُنَا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَبَضَهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ لَمْ أَقْبِضْهُ لَمْ يُصَدَّقْ. (ولو قال له عَلَيَّ أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) أَوْ إِنْ أَوْ إِذَا مَثَلًا شَاءَ أَوْ قَدِيمٌ زَيْدٌ أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَوْ يَقْدَمَ أَوْ إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ وَلَمْ يُرِدِ التَّأْجِيلَ (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ هُنَا قَصْدُ التَّعْلِيْقِ قَبْلَ فَرَاغِ الصَّبْغَةِ كَهُوَ ثَمَّ وَفَارَقَ مِنْ ثَمَنٍ كَلْبٍ بِأَنْ دُخُولَ الشَّرْطِ عَلَى الْجُمْلَةِ يُصَيِّرُهَا جُزْءًا مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ فَلَزِمَ تَغْيِيرُ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوَّلَ الْكَلَامِ بِخِلَافٍ مِنْ ثَمَنٍ كَلْبٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بَلْ مُبَيَّنٌّ لِحِجَةِ الزُّوْمِ بِمَا هُوَ بَاطِلٌ شَرْعًا فَلَمْ يُقْبَلْ (ولو قال أَلْفٌ لَا تَلْزَمُ لَزِمَتْهُ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْتَظَمٍ. (ولو قال له عَلَيَّ أَلْفٌ،

فَوَدَّ: (شَيْءٌ) أَي: تَسْلِيمُهُ. فَوَدَّ: (لَمْ يُرِدْ الْخُ) رَاجِعٌ لِمَا يَلِيهِ فَقَطَّ. فَوَدَّ: (لَمْ يُرِدِ التَّأْجِيلَ) فَإِنْ قَصَدَ التَّأْجِيلَ، وَلَوْ بِأَجَلٍ فَاسِيدٍ قِيلَ زَمَهُ مَا أَقْرَبَهُ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَهْ سَم. وَقَوْلُهُ: (فِي شَرْحِ الرُّوْضِ) أَيِ وَالْمُغْنِي، ثُمَّ قَالَا وَلَكِنْ مَنْ عَقَّبَ إِفْرَازَهُ بِذِكْرِ أَجَلٍ صَحِيحٍ مُتَّصِلٍ ثَبَّتَ الْأَجَلَ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ ثَبَّتَ الْأَجَلَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ صَحِيحًا كَقَوْلِهِ: إِذَا قَدِيمٌ زَيْدٌ وَمَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا لَكِنْ ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا أَيِ قِيلَ زَمَهُ حَالًا.

فَوَدَّ (سَمِي): (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) سَوَاءً أَقْدَمَ الْأَلْفَ عَلَى الْمَشِيئَةِ أَمْ لَا أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (اشْتَرَطَ هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (قُلْتُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (بِمَا هُوَ بَاطِلٌ) إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى (قَوْلِهِ).

فَوَدَّ: (قَصْدُ التَّعْلِيْقِ) يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادَ قَصْدُ الْإِثْنَانِ بِالصَّبْغَةِ أَعْمُ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ أَوْ مَعَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافٍ قَصْدِ التَّبَرُّكِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَيْجِ أَهْ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ يَشْتَرِطُ قَصْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِقْرَارِ وَأَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ بِحَيْثُ يُسْمَعُ مِنْ يَفْرُزُهُ وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى التَّبَرُّكَ أَهْ.

فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَي: قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْخُ) أَهْ شَ. فَوَدَّ: (دُخُولُ الشَّرْطِ) أَي: آدَاتِهِ.

فَوَدَّ: (عَلَى الْجُمْلَةِ) أَي: كَشَاءِ اللَّهِ. فَوَدَّ: (مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ) أَي: مِنْ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ كَمَا عَرِّبَ بِهَا وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ أَيِ كُلُّهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَوَدَّ: (بِمَا هُوَ بَاطِلٌ شَرْحًا) انْظُرْهُ فِي نَحْوِ لَهُ أَلْفٌ قَضَيْتَهُ أَهْ سَم أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ وَالْإِفْتِسَاؤُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا فَعَلَهُ شَرْحُ الرُّوْضِ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (لَاغَةً غَيْرَ مُنْتَظَمٍ) أَي: فَلَا يَتَطَّلُّ بِهِ الْإِفْرَازُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهُ: (عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا) أَهْ مُغْنِي.

بَقَضِ أَلْفٍ عَنْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ ادَّعَى عَدَمَ قَبْضِهِ قَبْلَ لِتَخْلِيفِ الْمُقَرَّرِ لَهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ أَقْرَضَنِي الْقَائِمُ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ مُتَّصِلًا أَوْ مُتَّفَصِلًا فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَهْ. وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ أَيِ لِأَنَّ الْقَرْضَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ لِأَنَّهُ مُتَّحَقٌّ عِنْدَ الْقَرْضِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ بَابِهِ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُرِدِ التَّأْجِيلَ) فَإِنْ قَصَدَ التَّأْجِيلَ، وَلَوْ بِأَجَلٍ فَاسِيدٍ قِيلَ زَمَهُ مَا أَقْرَبَهُ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ هُنَا قَصْدُ التَّعْلِيْقِ) يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادَ قَصْدُ الْإِثْنَانِ بِالصَّبْغَةِ أَعْمُ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ أَوْ مَعَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافٍ قَصْدِ التَّبَرُّكِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (يُصَيِّرُهَا جُزْءًا مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ وَمُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ. فَوَدَّ: (بِمَا هُوَ بَاطِلٌ شَرْحًا) انْظُرْهُ فِي نَحْوِ وَأَلْفٌ قَضَيْتَهُ.

ثم جاء بالفاء، وقال أرذت هذا وهو وديعة، فقال المقر له لي عليك ألف آخر غير الوديعة وهو الذي أرذته بإقرارك (صدّق المقر في الأظهر بيمينه) أنه لا يلزمه تسليم ألف أخرى إليه وأنه ما أراد بإقراره إلا هذه لأن عليه حفظ الوديعة فصّدق لفظه بها (فإن كان قال) له ألف (في ذهني أو ذهنا)، ثم جاء بالفاء وفسّر الوديعة كما تفرّز. (صدّق المقر له) بيمينه (على المذهب) لأن العين لا تكون في الذمة ولا ذهنا الوديعة لا تكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأفهم قوله، ثم جاء أنه لو وصله كلفي ألف وديعة قبل، وكذا هنا كلفي ألف في ذهني أو ذهنا وديعة وقوله أرذت هذا أنه لو جاء هنا بالفاء، وقال الألف التي أقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذه بذلها أنه يُقبل لجواز تلفها بتفريط فيكون بذلها ثابتاً في ذمته. (قلت: فإذا قبلنا التفسير الوديعة فالأصح أنها أمانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع (بعد) تفسير (الإقرار) بما ذكر

فؤد: (وهو الذي أرذته بإقرارك) قيد اسم أقول قضية اتفاق الرّوض وشرح المنهج والنهاية والمغني على ذكره هنا وذكر نفي الإرادة في يمين المقر أن ذلك قيد. فؤد: (لأن عليه إلخ) ويحتمل أنه تعدى فيها فصارت مضمونة عليه فحسن الإنيان فيها بعليّ اه مغني زاد النهاية وقد تستعمل عليّ بمعنى عندي كما في ولهم عليّ ذنب اه. فؤد: (لفظه) أي: قول المقر عليّ بها أي الوديعة. فؤد: (بيمينه) أي: أن له عليه ألفاً أخرى. فؤد: (لأن العين) أي: الألف التي جاء بها، وقال إلخ. فؤد: (لو وصله) أي: التفسير الوديعة. فؤد: (وكذا هنا) أي: في قوله فإن كان قال إلخ قال م ر في شرحه فيقبل متصلاً لا متفصلاً على الأوجه اه وقضية قوله أي الشارح ومثله شرح م ر، وكذا هنا إلخ أن يجري في ذلك قوله قلت إلخ اه سم وخالفهما المغني، فقال تبعاً لشرح الرّوض ما نصّه ولو وصل دعواه الوديعة بالإقرار كقوله له عليّ ألف في ذهني وديعة لم يقبل خلافاً لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من تمنّ خمر بعد قوله له عليّ ألف اه. فؤد: (بعد تفسير الإقرار) قضية أنه لو أضاف التلف أو الرد بعد التفسير إلى ما بينه وبين الإقرار لم يقبل منه والمُعتمد خلافه كما نقله سم على منهج عن الشارح م ر ويُمكن جعل الإضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو نفس الإقرار اه ع ش وقوله والمُعتمد خلافه وفاقاً للسيد عمر عبارة البجيرمي الوجه أن يقال أي بعد إقراره كما لا يخفى شوّري أي لانه يقبل دعواه التلف أو الرد بعد الإقرار ولو قبل التفسير المذكور اه ويوافق إسقاط المغني لفظ

فؤد: (وهو الذي أرذته بإقرارك) قيد.

فؤد في (س): (فإن كان قال في ذهني أو ذهنا إلخ) في الرّوض وشرحه، وإن قال له عندي ألف وديعة ذهنا أو مضاربة ذهنا لزمه الألف مضموناً عليه اه. وفي الرّوض (فصل) وإذا قال بعثك أو اغتثك أو خالفتك بكذا فلم تقبلي، فقالت قبلت صدقت بيمينها اه. ويتبني أن لا يجب يمين مؤاخذه بقوله فلم تقبلي، ثم قال في الرّوض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حرّ أباه بألف فأنكر وحلف المدعى عليه عتق عليه وسقط المال اه. فؤد: (وكذا هنا) أي في قوله فإن كان قال إلخ قال م ر في

(ودعوى الرد) الواقع بعده أيضاً لأن هذا شأن الودعة وخرج بقوله بعد الإقرار الذي هو ظرف للثلف كما تقرّر ما لو قال أقررت بها ظاناً بقاءها، ثم بان لي أو ذكرت تلفها أو إنّي ردّذتها قبل الإقرار فلا يقبل لأنه يخالف قوله عليّ (وإن قال له عندي أو معي ألف صدق) بيمينه (في دعوى الودعة والرد والتلف) الواقعتين بعد تفسير الإقرار نظير ما تقرّر في عليّ (قطعاً والله أعلم) إذ لا إشعار لعندي ومعني بذمة ولا ضمان وسيأتي آخراً العارضة ما يشكّل عليّ ذلك. (ولو أقر بيع) مثلاً (أو هبة وإقباض) بعدها (ثم قال) ولو متصلاً فتتم لمجرّد الترتيب (كان) ذلك (فايداً) وأقررت لظني الصحة لم يقبل لأن الاسم يحل عند الإطلاق على الصحيح ولأن الإقرار يُراد به الالتزام فلم يشمل الفاسد إذ لا التزام فيه نعم إن قطع ظاهر الحال بصدقه كبدويّ حلف فينبغي قبوله وخرج بإقباض ما لو اقتصر على الهبة فلا يكون مقراً بإقباض، وإن قال خرجت إليه منها أو ملكها ما لم تكن بيد المقرّ له وذلك لأنه قد يعتدّ الملك بمجرّد الهبة، وقد يؤخذ منه أن الفقيه الذي لا يخفى عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة الاعتراف بالإقباض وهو مثبّحة. ويظهر أيضاً أنه لو قال ملكها ملكاً لازماً وهو يعرف

التفسير هنا وفي قوله الآتي الواقعتين إلخ. • قوله: (كما تقرّر) أي: بقوله الواقع. • قوله: (لو ذكرت) أي: تذكّرت. • قوله: (فلا يقبل) قد يتوقّف في عدم القبول في قوله بأن لي إلخ لأنه أخبر بأن إقراره بناء على الظاهر من بقائها اءع ش. • قوله: (إذ لا إشعار لعندي ومعني إلخ) بل هما مشعران بالأمانة اءمعنى قول المشي (لم يقبل) أي: بالنسبة لسقوط الحقّ وله تخليف المقرّ له أن كلّ منهما صحيح كما يأتي اءع ش. • قوله: (حلف) أي: غير ملازم لِمكان اء كزديّ. • قوله: (فينبغي قبوله) اعتمدّه م ر، وكذا قوله وهو مثبّحة اءسم. • قوله: (وخرج) إلى قوله وقد يؤخذ في المثني. • قوله: (وإن قال إلخ) غاية.

• قوله: (خرجت إلخ) أي: سلّمناها وله وخلّصت منها اء كزديّ عبارة المثني والنهاية فلو قال وهبته له وخرجت إليه منه أو ملكه لم يكن إقراراً بالقبض لجوازات يريد الخروج إليه منه بالهبة اء. • قوله: (ما لم تكن إلخ) والّا فهو إقراراً بالقبض اء نهاية زاد المثني، ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فالقول قوله لأن الأصل عدم الرضا نصّ عليه والإقرار بالقبض هنا كالإقرار به في الرهن فإذا قال لم يكن إقراراً عن حقيقة قلّه تخليف المقرّ له أنه قبض الموهوب، وإن لم يذكّر لإقراره تأريلاً اء قال ع ش قوله فهو إقراراً بالقبض فيه أن مجرّد اليد لا يستلزم كون القبض عن الهبة بل يجوز كونه في يده عارية أو غضباً ولم يادّن له بعد الهبة في القبض عنها اء. • قوله: (منه) أي: من التخليل. • قوله: (يكون) أي: قوله: (خرجت إلخ) اءع ش. • قوله: (آنة) أي: المقرّ بالهبة. • قوله: (ملكها إلخ) أي: وهبته له

شرّجه أي يقبل متصلاً لا متفصلاً على الأوجه اء. وقضية قوله يعني الشرّح ومثله شرّح م ر، وكذا هنا إلخ أن يجري في ذلك قوله قلّت إلخ. • قوله: (وخرج بقوله إلخ) كذا شرّح م ر. • قوله: (ينبغي قبوله) اعتمدّه م ر، وكذا قوله وهو مثبّحة.

معنى ذلك كان مُقَرَّرًا بِالْقَبْضِ أَيْضًا (وله تحليف المُقَرَّر له) أنه ليس فائِذَ الإمكان ما يُدْعَى ولا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ لَأَنَّهُ كَذَبُهَا بِإِقْرَارِهِ (وَإِنْ نَكَلَ حَلْفُ الْمُقَرَّرِ عَلَى الْفَسَادِ وَحُكْمُ بِهِ (وَبَرَى) لَأَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ قِيلَ قَوْلُهُ بَرَى غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لَأَنَّ النِّزَاعَ فِي عَيْنٍ، وَرُدُّ عَلَيْهَا بِنَحْوِ بَيْعٍ لَا فِي ذَيْنِهَا وَهُوَ بَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي عَيْنٍ لَكُنْهُ قَدْ يَتَرْتُبُ عَلَيْهِ ذَيْنَ كَالثَّمَنِ فَقَلَبَ عَلَى أَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يُرِيدَ يُبَرِّئُ غَايَةَ بَطْلِ الَّذِي بِأَصْلِهِ (ولو قال هذه) الدَّارُ أَوْ الْبَيْتُ مَثَلًا وَهِيَ بِيَدِهِ (لَزَيْدٍ بِل) أَوْ، ثُمَّ وَمِثْلُهَا الْفَاءُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي (لِعَمْرٍو أَوْ غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بِل) أَوْ، ثُمَّ (مَنْ غَمِرُوا سَلَّمْتُ لَزَيْدٍ). سَوَاءٌ أَقَالَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِمَا قَبْلَهُ أَمْ مُتَّفَصِلًا عَنْهُ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ لَامْتِنَاعِ الرَّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِحَقِّ آدَمِي (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُقَرَّرَ يَفْرَمُ قِيمَتَهَا) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَمِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً (لِعَمْرٍو) وَإِنْ

وَمَلَكَهَا الْخ. قُودُ: (مَعْنَى ذَلِكَ) وَهُوَ الْإِقْبَاضُ. قُودُ: (أَنَّهُ لَيْسَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالْأَظْهَرُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى (يَصْحُحُ) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: (وَقَضَيْتُهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَرَى) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ) إِلَى الْمُتَنِّ. قُودُ: (بَيِّنَتُهُ) أَيِ: الْمُقَرَّر. قُودُ: (وَحُكْمُ بِهِ) أَيِ: بِالْفَسَادِ اهـ ع ش. قُودُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ الْخ) وَاجَابَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَبَرَى أَيِ مِنْ الدَّعْوَى فَيَشْمَلُ حَيْثُ الذِّينَ وَالذِّينَ فَلَا اغْتِرَاضَ حَيْثُ عَلَى الْمُصْتَفِ اهـ نِهَآيَةُ زَادَ سَم بَعْدَ ذِكْرِهِ جَوَابَ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ الْمَارُّ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَبَرَى أَيِ مِنْ تَبَعَةِ ذَلِكَ أَوْ عَهْدَتِهِ اهـ أَقُولُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْجَوَابِ الثَّانِي فِي الشَّرْحِ إِذْ غَايَةُ بُطْلَانِ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ تَبَعَتِهِ. قُودُ: (كَالْثَّمَنِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ الثَّمَنَ لِلْمُقَرَّرِ لَا عَلَيْهِ اهـ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّمَنِ قِيمَةُ الْمَبِيعِ التَّالِفِ. قُودُ: (الَّذِي بِأَصْلِهِ) أَيِ فِي الْمُحَرَّرِ وَالْمَوْصُولُ تَعَتْ بَطْلَ. قُودُ: (ذَلِكَ) أَيِ: بِل لِعَمْرٍو.

قُودُ (سَمِي): (يَفْرَمُ قِيمَتَهَا الْخ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مَعَ الْقِيَمَةِ أَجْرُهُ مِثْلَ مُدَّةٍ وَضَعِ الْأَوَّلُ يَدَهُ عَلَيْهَا اهـ ع ش زَادَ سَم، وَلَوْ بَاعَ عَيْنًا، ثُمَّ أَقَرَّ بِأَنَّهُ كَانَ وَقَفَّهَا عَلَى زَيْدٍ قَهْلَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَفْرَمَ لَهُ بَدَلَ رَيْبِهَا وَقَوَائِدِهَا لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِالْبَيْعِ فِيهِ نَظَرٌ وَالزُّرْمُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. قُودُ: (وَمِثْلُهُ إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً) اقْتَصَرَ

قُودُ: (قِيلَ قَوْلُهُ بَرَى غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ الْخ) أَجَابَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَبَرَى أَيِ مِنْ الدَّعْوَى فَيَشْمَلُ حَيْثُ الذِّينَ وَالذِّينَ فَلَا اغْتِرَاضَ حَيْثُ عَلَى الْمُصْتَفِ شَرْحُ م ر أَقُولُ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَبَرَى أَيِ مِنْ تَبَعَةِ ذَلِكَ أَوْ عَهْدَتِهِ. قُودُ: (كَالْثَّمَنِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ الثَّمَنَ لِلْمُقَرَّرِ لَا عَلَيْهِ.

قُودُ فِي (سَمِي): (أَوْ غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بِل مِنْ هَمَزٍ وَسَلَّمْتُ لَزَيْدٍ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُقَرَّرَ يَفْرَمُ قِيمَتَهَا لِعَمْرٍو) هَلْ يَلْزَمُهُ مَعَ الْقِيَمَةِ أَجْرُهُ الْجِثْلُ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْغَاصِبَ يَلْزَمُ مَعَ قِيَمَةِ الْحَيَلُولَةِ أَجْرُهُ الْجِثْلُ، وَلَوْ بَاعَ عَيْنًا ثُمَّ أَقَرَّ بِأَنَّهُ كَانَ وَقَفَّهَا عَلَى زَيْدٍ قَهْلَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَفْرَمَ لَهُ بَدَلَ زَيْبِهِ وَقَوَائِدِهَا لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِالْبَيْعِ فِيهِ نَظَرٌ وَالزُّرْمُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجِعْ.

(فَرَعُ): قَالَ فِي الرَّوْضِ: (فَرَعٌ) بَاعَ ثُمَّ أَقَرَّ بَعْدَ الْخِيَارِ بِالْبَيْعِ لِأَخَرٍ أَوْ بِالْفَضْلِ لَمْ يَبْطُلْ وَغَرِمَ لِلْأَخَرِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بَعْدَ الْخِيَارِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ أَقَرَّ فِي زَمَنِهِ فَيَنْتَفِخُ الْبَيْعُ وَرَدَّ إِلَى الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ اهـ. قُودُ: (سَوَاءٌ أَقَالَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قُودُ: (وَمِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً) اقْتَصَرَ فِي شَرْحِ

أَخَذَهَا زَيْدٌ مِنْهُ جِزْئًا بِالْحَاكِمِ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِلْكِهِ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ كَمَا يَضْمَنُ قِثًا غَضَبَهُ فَأَتَى مِنْ يَدِهِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْمَقْرُومَ هُوَ الْقِيَمَةُ لَا غَيْرَ إِذْ لَوْ عَادَتْ لِلْمُقَرِّ سَلَمَهَا لَهُ وَاسْتَرْجَعِ الْقِيَمَةَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحِيلُولَةَ هُنَا بِوَجْهِ مُمْلَكٍ فَكَانَتْ أَقْوَى مِنْ تِلْكَ فَغَرِمَهُ الْبَدَلُ عَمَلًا بِتَعَدُّ رُجُوعِهِ لِلْمُقَرِّ فَإِذَا قُرِضَ رُجُوعُهُ رُتِبَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي غَضَبَتِهَا مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ غَضَبَتُهَا مِنْ عُمَرَ فَإِنْ قَالَ غَضَبَتُهَا مِنْهُ وَالْمِلْكُ فِيهَا لِعُمَرَ سَلِمَتْ لِزَيْدٍ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ لَهُ بِالْيَدِ

فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُقَرُّ بِهِ مِثْلًا غَرِمَ الْقِيَمَةَ أَيْضًا أَهْوَ ظَاهِرٌ وَرَجَعَ إِلَيْهِ مَرَّاهِمَ عِبَارَةً شَقِيقَةً قَوْلُهُ مَرَّاهِمَ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَمِثْلَهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَقَالَ سَمِ إِنَّهُ رَجَعَ عَمَّا فِي ذَلِكَ الْبَغْضِ إِلَى هَذِهِ النُّسخَةِ أَهْوَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى شَرْحِ مَنْهَجِ قَوْلِهِ وَغَرِمَ الْمُقَرُّ بَدْلَهُ أَيْ مِنْ مِثْلِ فِي الْمِثْلِيَّةِ وَقِيَمَةً فِي الْمُتَقَوِّمِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ وَالَّذِي قَالَه وَالِدُ شَيْخِنَا مَرَّاهِمَ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا وَهُوَ الرَّاجِعُ أَيْ لِأَنَّ التَّزَمُّنَ لِلْحِيلُولَةِ شَوْبَرِيٌّ فَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرُّ بِهِ لِيَدِ الْمُقَرِّ دَفَعَهُ لِعُمَرَ وَاسْتَرَدَّ مَا غَرِمَهُ لَهُ وَلَهُ حَبْسُهُ تَحْتَ يَدِهِ حَتَّى يَرُدَّ مَا غَرِمَهُ لَهُ أَهْوَ شَقِيقَةً قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ) أَيْ التَّغْلِيلُ. قَوْلُهُ: (لَا غَيْرَ) أَيْ: فِي كُلِّ مِنَ الْمِثْلِيَّةِ وَالْمُتَقَوِّمِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِالْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ. قَوْلُهُ: (بِوَجْهِ مُمْلَكٍ) أَيْ: لِأَنَّ الْحِيلُولَةَ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ وَالْمُقَرُّ لَهُ الْأَوَّلِ قَدْ مَلَكَ بِهَذَا الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ فَإِنَّ مِلْكَ الْآبِي لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْرِ مَالِكِهِ أَهْوَ سَمِ.

قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ. قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ) أَيْ: مِنَ الْحِيلُولَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ. قَوْلُهُ: (حُكْمُهُ) أَيْ: تَسْلِيمُهُ لِلْمُقَرِّ لَهُ وَاسْتِزْجَاعُ الْبَدَلِ مِنْهُ وَهَلْ لَهُ حَبْسُهُ حَتَّى يَرُدَّ لَهُ مَا غَرِمَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَهْوَ شَقِيقَةً قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُنِي فِي الْتَهْيَاةِ. قَوْلُهُ: (فِي غَضَبَتِهَا مِنْ زَيْدٍ) (إِلْخ) أَيْ: فَتَسَلَّمَ لِزَيْدٍ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا لِعُمَرَ أَهْوَ شَقِيقَةً قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ: مِنْ زَيْدٍ.

الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُقَرُّ بِهِ مِثْلًا غَرِمَ الْقِيَمَةَ أَيْضًا أَهْوَ ظَاهِرٌ وَرَجَعَ إِلَيْهِ مَرَّاهِمَ قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْمَقْرُومَ هُوَ الْقِيَمَةُ لَا غَيْرَ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ مَا نَصَّهُ وَمَتَى انْتَرَعَتْ غَيْرُ مِنْ يَدِ رَجُلٍ يَمِينٍ لِنُكُولِهِ، ثُمَّ أَثَبَّتْ أَيْ أَقَامَ بِهَا آخَرَ بَيِّنَةً غَرِمَ لَهُ الرَّجُلُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ أَهْوَ. وَلَقَدْ غَرِمَهُ إِذَا تَعَلَّزَتْ الْعَيْنُ وَالْأَفَالِيَةُ أَثَبَّتْهَا لَهُ فَيَتَرَعَّضُهَا مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَلَوْ شَهِدَ الْمُقَرُّ بِهَا لِعُمَرَ لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ أَيْ فَهُوَ فَاسِقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعَلَى هَذَا فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِنْ شَهِدَ بِذَلِكَ بَعْدَ تَوَيُّتِهِ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ أَهْوَ. فَانْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ يُتَّهَمُ بِدَفْعِهِ بِشَهَادَتِهِ غَرِمَهُ الْقِيَمَةَ لِعُمَرَ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِالْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَقَوْلُهُ بِوَجْهِ مُمْلَكٍ لِأَنَّ الْحِيلُولَةَ بِإِقْرَارِهِ لِلْأَوَّلِ وَالْمُقَرُّ لَهُ الْأَوَّلِ قَدْ مَلَكَ بِهَذَا الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ فَإِنَّ مِلْكَ الْآبِي لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْرِ مَالِكِهِ.

قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي الْخِلَافُ) (إِلْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ، وَلَوْ قَالَ غَضَبَتُهَا مِنْ زَيْدٍ وَغَضَبَتُهَا مِنْ عُمَرَ فَهَلْ هُوَ كَقَوْلِهِ غَضَبَتُهَا مِنْ زَيْدٍ وَعُمَرَ حَتَّى تُسَلَّمَ إِلَيْهِمَا فِيهِ وَجْهَانِ أَهْوَ. وَمَالَ السُّبْكِيِّ إِلَى الْمُنْحِ قَالَ لَا تَهْمَا إِقْرَارَانِ بَعْضَيْنِ مُسْتَحْلَيْنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَطَفَ وَلَمْ يُعَدِّ الْعَايِلَ فَإِنَّهُ إِقْرَارٌ

ولا يفرِّمُ ليعْمَرُوا لاحتمال كونها ملكٌ عَمِرُوا وهي في يد زَيْدٍ بنحوٍ إجازةٍ أو رهنٍ، ولو قال عن غَيْنٍ في تركيةٍ موريةٍ هذه لَزَيْدٍ بل ليعْمَرُوا لم يفرِّمُ ليعْمَرُوا على الأوجه والفرقُ أنه هنا معذورٌ لِعَدَمِ كمالِ اطلاعه. (ويصحُّ الاستثناء) هنا ككلِّ إخبارٍ وإنشاءٍ لِيُروِّدَه في الكتابِ والشئِ وهو إخراجٌ ما لولاه لَدَخَلَ بنحوٍ إلا كأستثنى أو أخطَ مِنَ الشئِ بفتح فشكون أي الرجوع لأنه رجع عَمَّا اقتضاه لَفْظُهُ (إِنْ أَفْضَلَ) بالإجماع وما حُكِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ قيل لم يصحَّ، وإن صحَّ فمُؤَوَّلٌ نعم لا يَصُرُّ يَسِيرُ سُكُوتٌ بقدرِ سَكَنَةٍ تَنْفُسٍ وعِيٍّ ولا لَتَذَكَّرَ وانقطاع صوتٍ ويَصُرُّ يَسِيرُ كلامٌ أجنبيٌّ كُلُّهُ عَلَيَّ أَلْفُ الْحَمْدِ لِلَّهِ إِلَّا بِإِثْنَةٍ، وكذا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وبِأَفْلَانٍ

• فَوَدَّ: (هنا كُكِّلَ) إلى قولِ الْمُثَنِّي: (وَيَصِحُّ) في التَّهْيِيةِ الْآخِرَةِ: (إِخْرَاجُ) إلى: (مِنَ الشَّيْءِ) وقوله: (وَيُظْهَرُ) إلى: (وَيُسْتَرْطَ). • فَوَدَّ: (وهو إخراجُ) إلى الْمُثَنِّي في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِنَ الشَّيْءِ) أي: مَاخُودٌ مِنْهُ خَبَرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ وهو. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أي: سَمِ الْإِخْرَاجُ الْمَذْكُورُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّهُ الْخ. • فَوَدَّ: (لَفْظُهُ) أي لَفْظُهُ الْمُسْتَثْنَى بِكَسْرِ التَّوْنِ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (إِنْ أَفْضَلَ الْخ) أي: وَسَمِعَهُ مَنْ يَقْرُؤُهُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (وَمَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) أي: مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (يَسِيرُ سُكُوتٌ بِقَدْرِ سَكَنَةٍ الْخ) عبارةٌ الْمُغْنِي الْفَضْلُ الْبَسِيرُ بِسَكَنَةٍ تَنْفُسٍ أَوْ عِيٍّ أَوْ تَذَكَّرَ أَوْ انْقِطَاعِ صَوْتٍ اه. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ التَّعْبُ مِنْ الْقَوْلِ.

• فَوَدَّ: (وَلَا لَتَذَكَّرَ الْخ) هل يَقْبَلُ اه سمِ عبارةُ الشَّوَبَرِيِّ أَنْظَرْ مَا لَوْ سَكَتَ وَادَّعَى وَاحِدًا مِمَّا ذَكَرَ هَلْ يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ أَوْ لَا وَالْفَرَضُ أَنْ لَا قَرِينَةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ قَرِينَةٌ يَقْبَلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُحَرِّرْ اه أقولُ قد يَتَبَادَرُ مِنَ الْإِسْتِذْرَاكِ الْمَذْكُورِ أَنَّ السُّكُوتَ الْبَسِيرَ بِقَدْرِ سَكَنَةٍ التَّعْبُ مُمْتَقَرٌّ مُطْلَقًا سَوَاءً وَجَدَ وَاحِدًا مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَعْدَادِ أَمْ لَا نَعَمْ عبارةُ الْمُغْنِي الْمَارَّةُ ظَاهِرُهَا اشْتِرَاطُ وَجُودِهِ بِالْفِعْلِ عَلَيْهِ يَظْهَرُ تَرَدُّدُ الْمُحَقِّقِ. • فَوَدَّ: (لَتَذَكَّرَ) أي: تَذَكَّرَ قَدْرٌ مَا يَسْتَتِيهِ أَيِ إِنْ كَانَ بِقَدْرِ سَكَنَةٍ التَّعْبُ ع ش اه بُجَيْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَانْقِطَاعِ صَوْتٍ) وَأَنْظَرْ، وَلَوْ طَالَ زَمَنُهُ أَوْ لَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلُ فَلْيَتَأَمَّلْ شَوَبَرِيُّ اه بُجَيْرِيٍّ أَقُولُ بَلْ كَلَامُهُمُ كَالصَّرِيحِ فِي الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَيَصُرُّ يَسِيرُ كَلَامِ الْخ) وَسُكُوتٌ طَوِيلٌ نِهَائِيٌّ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الضَّرَرِ الْفَضْلُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اه ع ش.

وَاحِدٌ لَهَا مَعًا اه. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ إِجَازَةٍ أَوْ زَهْنٍ) قَالَ الشُّبْكِيُّ وَفَهُمُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَيْنَ الْمَنْصُوبَةَ مِنْ يَدِ الْمُسْتَاجِرِ أَوْ الْمُزْتَهَنِ تَرُدُّ عَلَيْهِ وَيَتَرَأَّى الْغَايِبُ مِنَ الضَّمَانِ قَالَ بَلْ ذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ قُلْتُ وَهَذَا صَحِيحٌ وَلَا يُنَافِي قَوْلُنَا إِنَّهُمَا لَا يُخَاصِمَانِ عَلَى أَحَدٍ الْوَجْهَيْنِ اه. ثُمَّ قَالَ وَأُطْلِقُوا فِي قَوْلِهِ غَضَبُهَا مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمَرٍ غَرَمَ الْقِيَمَةَ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالْغَضَبِ يَنْضَمُّ الْإِفْرَارُ بِالْمَلِكِ وَهَذَا بِخِلَافِهِ فَطَرِيقُ الْجَمْعِ أَنْ يُجْعَلَ لِتَصْوِيرِ ثُمَّ إِذَا أَقْرَبَ بِالْمَلِكِ أَوْ يُقَالُ إِطْلَاقُ الْإِفْرَارِ بِالْغَضَبِ يَقْتَضِي الْإِفْرَارَ بِالْمَلِكِ لِبُغْيِهِ وَعَلَى هَذَا تَقَيَّدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَا إِذَا ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا بِكَلَامِهِ اه. قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (وَلَا لَتَذَكَّرَ الْخ) هل يَقْبَلُ.

عَلَيَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا نَقَلَ صِحَّةَ الاستِثْنَاءِ مَعَ ذَلِكَ نَظَرَ فِيهِ قَالَ غَيْرُهُ وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ فِي يَأْ فُلَانٌ بِخِلَافِهِ فِي اسْتِغْفِيرِ اللَّهِ لِقَوْلِ الْكَافِي لَا يَضُرُّ لَأَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ مَا سَبَقَ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْبَسِيرَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى كَغَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ فِي الْبَيْعِ بَلْ أَوْلَى وَيُسْتَرْطُ قَصْدُهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِقْرَارِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ وَلِكُونِهِ رَفْعًا لِيَعْبُضَ مَا شَبِهَ اللَّفْظَ احْتِاجَ لِيْنِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ إِخْبَارًا وَلَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ) الْمُسْتَثْنَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنْ اسْتَفْرَقَهُ كَعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً بَطَلَ الاستِثْنَاءُ إِجْمَاعًا إِلَّا مَنْ شَدَّ لِلتَّنَاقُضِ الصَّرِيحِ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُخْرِجْهُ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِذْ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ وَمَجِلٌ ذَلِكَ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَا كَعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا أَرْبَعَةً صَحَّ وَلَزِمَهُ أَرْبَعَةٌ لَأَنَّهُ اسْتَثْنَى مِنَ الْعَشْرَةِ عَشْرَةً إِلَّا أَرْبَعَةً وَإِلَّا سِتَّةً أَوْ لَأَنَّ الاستِثْنَاءَ مِنَ النِّفْيِ إِثْبَاتٌ وَعَكْسُهُ كَمَا قَالَ. (فَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا

قُودَ: (عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْخُ) يَغْنِي فِي اسْتِغْفِيرِ اللَّهِ وَيَا فُلَانُ رَشِيدِي وَع ش. قُودَ: (فَأَنَّهُ) أَيِ: صَاحِبُ الرُّوضَةِ. قُودَ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: اسْتِغْفِيرُ اللَّهِ وَيَا فُلَانُ. قُودَ: (لِقَوْلِ الْكَافِي لَا يَضُرُّ) وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ اه سم وَاغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالزِّيَادِيُّ. قُودَ: (لِاسْتِثْنَاءِ الْخُ) فَكَانَ مُلَانِيًا لِلِاسْتِثْنَاءِ فَلَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ اه كُودِي. قُودَ: (مُطْلَقًا) أَيِ: أَجْنَبِيًّا أَوْ لَا. قُودَ: (مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى) بِكَسْرِ التَّوْنِ أَيِ الْمُفْرِ. قُودَ: (كَغَيْرِ الْمَطْلُوبِ الْخُ) أَيِ: كَمَا لَا يَضُرُّ مِنْ غَيْرِ الْخُ. قُودَ: (بَلْ أَوْلَى) إِذْ لَا اِزْتِبَاطَ هُنَا بَيْنَهُمَا بِخِلَافِهِ هُنَا اه سم. قُودَ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْإِقْرَارِ) أَيِ: وَلَوْ مَعَ آخِرِ حَرْفٍ مِنْهُ أَوْ عِنْدَ أَوَّلِ حَرْفٍ مَثَلًا وَإِنْ عَزَبَتِ التَّيَّةُ قَبْلَ فَرَاغِ الصَّيغَةِ، ثُمَّ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَم فِي التَّغْلِيظِ بِأَنْ شَاءَ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ يَتَّبَعِي الْخُ أَنْ يَكْتَفِيَ هُنَا بِقَصْدِ الْإِثْبَاتِ بِصِيغَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَصْدَهُ أَوْ أَطْلَقَ اه ع ش أَقُولُ وَكَلَامُ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ. قُودَ: (وَلَا بُعْدَ الْخُ) مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ لَا يَتَكَرَّرُ كَمَا يُعْرَفُ بِالتَّائِلِ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِخْبَارَاتِ اه رَشِيدِي.

قُودَ (سَيِّ): (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ) أَيِ: وَلَوْ بِحَسَبِ الْمَعْنَى كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ الْخُ. قُودَ: (وَمَجِلٌ ذَلِكَ) أَيِ: الْبُطْلَانِ (إِنْ اقْتَصَرَ الْخُ) وَمَجِلُهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الرُّوسِيَّةِ إِمَّا فِيهَا كَأَوْصِيَتْ لَهُ بِعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً فَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَيَكُونُ رُجُوعًا ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ وَغَيْرُهُ اه سم وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ. قُودَ: (أَوْ لَأَنَّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى لَأَنَّهُ اسْتَثْنَى الْخُ.

قُودَ: (لِقَوْلِ الْكَافِي لَا يَضُرُّ) وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قُودَ: (وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْبَسِيرَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى الْخُ) وَيُظْهِرُ أَنَّ عَدَمَ الضَّرَرِ هُنَا، وَإِنْ قُلْنَا بِالضَّرَرِ هُنَا مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا اِزْتِبَاطَ هُنَا بَيْنَهُمَا بِخِلَافِهِ هُنَا. قُودَ: (وَمَجِلٌ ذَلِكَ إِنْ اقْتَصَرَ الْخُ) مَجِلُهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الرُّوسِيَّةِ أَمَّا فِيهَا كَأَوْصِيَتْ لَهُ بِعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً فَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَيَكُونُ رُجُوعًا ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ نَظْمِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا.

تسعة إلا ثمانية وحب تسعة) أي إلا تسعة لا تلزم إلا ثمانية تلزم فتضم للواحد الباقي من العشرة وطريق ذلك ونظائره أن تجمع كل مثبت وكل منفي وتسقط هذا من ذاك فالباقي هو الواجب فثبتت هذه الصورة ثمانية عشر ومنفيها تسعة أسقطها منها تبقى تسعة، ولو زاد عليها إلى الواحد كان مثبتها ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله إن كوز بلا عطف وإلا كقشرة لا خمسة وثلاثة أو إلا خمسة وإلا ثلاثة كانا مستثنيين من العشرة فيلزمه درهمًا فإن كانا لو جعما استفرقا كقشرة إلا سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستفراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له علي شيء إلا خمسة يلزمه خمسة وفي ليس له علي عشرة إلا خمسة لا يلزمه شيء لأن عشرة لا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجهاً إلى المستثنى والمستثنى منه، وإن خرج عن قاعدة الاستثناء من

قول (سني: (وجب) في نسخ النهاية والمضي لزمه. فود: (فتضم للواحد إلخ) أي فيكون الواجب تسعة. فود: (وطريق ذلك) أي: معرفة ما يجب في ذلك. فود: (هذا من ذاك) أي: المنفي من المثبت. فود: (أسقطها) بصيغة الأمر. فود: (ولو زاد عليها إلخ) أي: فقال إلا سبعة إلا ستة وهكذا إلى الواحد. فود: (هذا كله إلخ) أي: وجوب التسعة في مثال المنى والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما يليه إذ ذكر المستثنيات بلا عطف. وأما إذا كانت مع العطف فيزجج الجميع للأول ويلغو منها ما حصل به الاستفراق سواء أعيدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط. فود: (وفي ليس له علي شيء) هذا عام وقوله إلا خمسة خاص. فود: (ليس له علي عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطاً حاصله أنه إن كان المستثنى منه عاماً عُمِلَ بالاستثناء كالمثال الأول، وإن كان خاصاً ألغى الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تفيد لقولهم الاستثناء من النفي إثبات أي محله إذا لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه شيء بجعل النفي متوجهاً لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادتي اهـ بجبرمي أقول قد يناقش هذا في تغيير الشارح بالخروج عن القاعدة، ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآتية. فود: (يلزمه خمسة) قد يوجه بأنه لو لم يرد إثبات المستثنى كان لغواً لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اهـ سم. فود: (إلى المستثنى منه) أي: إلى مضمون لفظيهما وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى وإلا فحمل عبارته على ظاهرها لا يخلو عن إشكال اهـ سيد عمر. فود: (وإن خرج عن قاعدة الاستثناء إلخ) وقد ينازع في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعيين انصباب النفي على المستثنى منه لأنه حينئذ يصح التغيير بالاستثناء عن النفي ما إذا كان المراد نفي الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى والنفي داخل على المجموع والمنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه

فود: (وتسقط هذا) أي: المنفي وقوله من ذاك أي المثبت. فود: (يلزمه خمسة) قد يوجه بأنه إن لم يرد إثبات المستثنى كان لغواً لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اهـ.

النفي إثبات احتياطاً للإلزام وفي ليس له عليّ أكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقلّ منها ولا يُجمَع مُفَرَّق في المُسْتَنْتَى منه ولا في المُسْتَنْتَى ولا فيهما لاستفراقٍ ولا لِعَدَمِهِ فعَلَيّ درهم

والمُسْتَنْتَى وإنّ أوهم ذلك تغيّر الشارح بقوله مُتَوَجِّهًا إلخ لكن يَتَعَيَّن تأويله بما أشرنا إليه ولعلّ حمل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقعه في قوله، وإنّ خَرَجَ إلخ فليس ما ذُكِرَ على هذا التقدير من الإِسْتِثْنَاءِ من التقي بل من الإثبات، ثم لوحظ انصباب التقي عليه وهذا الإحتمال، وإنّ لم يكن مُتَعَيَّنًا لاحتمال العبارة لِلْمُفْتَنِّينِ إلّا أنّه رَجَعَ فيما نَحْنُ فيه لبناء الإقرار على اليقين وأصل براءة الذمّة كما أشار إليه بقوله احتياطاً إلخ اه سيّد عمر . هـ فود: (ولا أقلّ منها) أي لأنّ دلالة المفهوم ضعيفة لا يُعمَلُ بها في الأقارب اه ع ش . هـ فود: (ولا يُجمَعُ إلخ) عبارة المُعْنَى ولا يُجمَعُ مُفَرَّقٌ بِالْمَطْلَبِ في المُسْتَنْتَى أو المُسْتَنْتَى منه أو فيهما إنّ حصل بجمعه استفراق أو عدّمه لأنّ وار المطب وإن افتضت الجمع لا يُخرُجُ الكلام عن كونه ذا جُمْلَتَيْنِ من جهة اللَّفْظِ الذي يدور عليه الإِسْتِثْنَاءُ وهذا مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِمْ إنّ الإِسْتِثْنَاءَ يَرْجِعُ إلى جميع المغطوفات لا إلى الأخير فقط اه وقوله وهذا مُخَصَّصٌ إلخ ذكّره سم عن شرح الرّوض وأقرّه . هـ فود: (ولا فيهما) كقوله له عليّ درهم ودرهم ودرهم إلّا درهمًا ودرهمًا قِيلَزمه ثلاثة لأنّه إذا لم يُجمَعُ مُفَرَّقُ المُسْتَنْتَى والمُسْتَنْتَى منه كان المُسْتَنْتَى درهمًا من درهم قِيلَزمه اه مُعْنَى . هـ فود: (لإستفراق إلخ) لَفْظُ المُنْهَجِ في استفراق بقي بدّل اللّام وقصّته كعبارة المُعْنَى المازة أنّ اللّام هنا بمعنى الوقت فالمعنى حينئذٍ إذا وجد الإستفراق بلا جمع المُفَرَّقِ لا يُجمَعُ لِدَفْعِ ذَلِكَ الإستفراق كالِمِثَالِ الأوّل وإذا انتفى الإستفراق بلا جمع المُفَرَّقِ لا يُجمَعُ لِتَخْصِيلِهِ كالِمِثَالِ الثاني والثالث ويُحْتَمَلُ أنّ اللّام على بابِه فالمعنى لأجل تَخْصِيلِهِ كالِمِثَالِ الثاني والثالث أو لأجل دفعه كالِمِثَالِ الأوّل عبارة البُيُوتِيّ قوله في استفراق أي لأجل استفراق فقي بمعنى اللّام كما عبّر بهام رأي لأجل دفعه إذا كان الجمع في المُسْتَنْتَى منه أو لأجل تَخْصِيلِهِ إذا كان في المُسْتَنْتَى أو فيهما اه .

هـ فود: (فعليّ درهم إلخ) وكذا عليّ درهمان ودرهم إلّا درهمًا . هـ فود: (فعليّ درهم إلخ) ذكّر أربعة أمثلة أخرها لِلْمَفْهُومِ كما يدلّ عليه تعليله وثلاثة لِلْمَنْطُوقِ أوّلها لِعَدَمِ الجمع في المُسْتَنْتَى منه وثانيها وثالثها لِعَدَمِهِ في المُسْتَنْتَى وذكّر له مثالين إشارة إلى أنّه لا فرق بين أنّ لا يجوز جمع أصلاً كالأوّل منهما أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثاني منهما لأنّ الأوّلين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو إلى أنّه لا فرق بين أنّ يكون جميع أفراد مفرقة كالِمِثَالِ الثاني أو بعضها مفرقة وبعضها مجموراً كالِمِثَالِ الأوّل اه بَجِيرِيّ .

هـ فود: (ولا يُجمَعُ مُفَرَّقُ إلخ) قال في الرّوض فقوله درهمًا ودرهمًا إلّا درهمًا يوجب ثلاثة اه . واقول: قضية قاعدة رجوع الإِسْتِثْنَاءِ لِجميع المُتَعاطِفات لزوم درهمين فقط لأنّ المُسْتَنْتَى باغتيال رجوعه لِلْمَنْطُوقِ عليه صحيح لِعَدَمِ الإستفراق فتأمل، ثم رأيت في شرح الرّوض عَقِبَ قوله ولا يُجمَعُ مُفَرَّقُ في المُسْتَنْتَى أو المُسْتَنْتَى منه أو فيهما قال وهذا تَخْصِيصٌ لِقَوْلِهِمْ إنّ الإِسْتِثْنَاءَ يَرْجِعُ إلى جميع المغطوفات لا إلى الأخير فقط اه .

ودرهم ودرهم إلا درهما مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة إلا درهمن ودرهما أو إلا درهما ودرهما ودرهما يلغى درهما لأن به الاستغراق فيجب درهم، وكذا ثلاثة إلا درهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق. (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) دراهم (الألف) يوروده لغة وشرعا نحو ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً إِلَّا سَلَامًا﴾ (مريم: ٦٢) (ويجوز بثوب قيمته دون ألف) حتى لا يستغرق فإن يجر بثوب قيمته ألف بطل الاستثناء لأنه لما بين الثوب بالألف صار كأنه تلفظ به ولزمه الألف وفي شيء الأشياء يعتبر تفسيره فإن فسر بمستغري بطل الاستثناء وإلا فلا (و) يصح أيضا (من المقيدين كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هذه الدراهم) له (إلا ذا الدرهم)، وكذا الثوب إلا كفه لصحة المعنى فيه إذ هو إخراج بلفظ متصل فاشبهه التخصيص (وفي المقيدين وجه شاذ) أنه لا يصح الاستثناء منه لتضمن الإقرار بها يملك جميعها فيكون الاستثناء رجوعا بخلافه في الدين فإنه مع الاستثناء عبارة عن الباقي ويؤد فرقة بأنه

فؤد: (فيلزمه ثلاثة) لأن المشتكى منه إذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم الواحد مشتكى من درهم واحد فيستغرق فيلغو اه معني. فؤد: (وثلاثة إلخ) أي وعلى ثلاثة إلخ. فؤد: (فلغا درهمًا) أي في صورتين. فؤد: (لأن به الاستغراق) أي لأن الاستغراق إنما حصل به قلن به فيبقى استثناء اثنتين من ثلاثة فيكون الواجب واحدًا. فؤد: (لجواز الجمع هنا) أي جمع المشتكى.

فؤد (سئ): (ويصح من غير الجنس) أي جنس المشتكى منه خلافاً للإمام أحمد في بطلانه مطلقاً ولالإمام أبي حنيفة في بطلانه في غير المكبل والموزون وقلوبه اه بجبرمي. فؤد: (من غير الجنس) ويتبعني أن يثل الجنس النوع والصفة اه ع ش.

فؤد (سئ): (ويجوز إلخ) أي: إن بينه إلخ منهج. فؤد: (تلفظ به) أي بالألف. فؤد: (ولزمه الألف) عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الأولى التثريح. فؤد: (وفي شيء الأشياء إلخ) عبارة النهاية والمعني، ولو قال له على شيء إلا شيئاً أو مالاً إلا مالاً أو نحوهما فكل من المشتكى والمشتكى منه مجمل فليفسرهما فإن فسر الثاني بأقل مما فسر به الأول صح الاستثناء وإلا لغا، ولو قال له على ألف إلا شيئاً أو عكس فالألف والشيء مجملان فليفسرهما مع الإجناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو قال له على ألف إلا درهمًا فالألف مجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر به بما قيمته درهم فما دونه كان الاستثناء لاغياً، وكذا التفسير، ولو قدم المشتكى منه صح اه. فؤد: (وكهذا الثوب) إلى قوله فإنه في النهاية.

فؤد (سئ): (إلا هذا البيت إلخ) ويثله كما هو ظاهر إلا ثلثها مثلاً. فؤد: (إلا كفه) أي وإن كان الكم بصفة بنية الثوب ولم يخلع لغير المقر له اه ع ش. فؤد: (فأشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الإنصاف اه سم.

فؤد: (فأشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الإنصاف.

تَحَكَّمْ صَرَفَ (قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ هَؤُلَاءِ الْعِيدُ لَهُ إِلَّا وَاجِدًا قَبْلَ) وَلَا أَثَرُ لِلْجَهْلِ بِالْمُسْتَشْنَى كَمَا لَوْ قَالَ الْأَشْيَاءُ (وَرَجَعَ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ) لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِنَيْتِهِ وَيَلْزَمُهُ الْبَيَانُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ فَإِنْ مَاتَ خَلَفَهُ وَارِثُهُ (لَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاجِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى صُدِّقَ بِنَيْتِهِ) أَنَّهُ الَّذِي أَرَادَهُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ (عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَاحْتِمَالِ مَا أَدْعَاهُ، وَلَوْ قُتِلُوا قَتْلًا مُضْمَنًا قَبْلَ قَطْعِهِ لِبَقَاءِ أَثَرِ الْإِقْرَارِ.

(فَرَعَ) أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ لَزِيدَ بِدَيْنٍ فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى إِقْرَارِ زَيْدٍ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا وَتَارِيخُهُمَا وَاجِدٌ حَكِيمٌ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِهَا الشُّغْلُ وَشَكَّكْنَا فِي الرِّفْعِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ، فَقَالَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ كَمَا مَرَّ أَيُّ لِلتَّعَارُضِ الضَّعِيفِ لِمُصْحَابِ ذَلِكَ الشُّغْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ لآخر، ثُمَّ ادَّعَى أَدَاءَهُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ نَسِيَ ذَلِكَ حَالَةَ الْإِقْرَارِ سَمِعْتُ دَعْوَاهُ لِلتَّحْلِيلِ فَقَطَعَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الرِّهْنِ فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِالْأَدَاءِ قَبِلْتُ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ لَاحْتِمَالِ مَا قَالَهُ فَلَا تَنَاقُضَ كَمَا لَوْ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ تُسَمِّعُ فِيهِ نَظَرًا وَفَرْقًا ظَاهِرًا إِذْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ بَيِّنَةٌ وَلَا يَعْلَمُ بِهَا فَلَا يُنْسَبُ لِتَقْصِيرٍ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا، ثُمَّ مَجَلُّ

• فَوَيْ (سَيِّ): (قَبْلَ) أَيِ: اسْتِثْنَاؤُهُ. • فَوَدَ: (وَلَا أَثَرُ) إِلَى الْفَرْعِ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَ: (إِلَّا شَيْئًا) أَيِ: لَهُ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمَ إِلَّا شَيْئًا. • فَوَدَ: (صُدِّقَ بِنَيْتِهِ) أَيِ: إِذَا كَذَّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَهْ مُغْنَى. • فَوَدَ: (وَلَوْ قَبِلُوا قَتْلًا إلخ) أَيِ: إِلَّا وَاجِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى سَم. • فَوَدَ: (قَبْلَ) أَيِ: تَفْسِيرُهُ. • فَوَدَ: (لِبَقَاءِ أَثَرِ الْإِقْرَارِ) وَهُوَ الْقِيَمَةُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَتْهُمْ إِلَّا وَاجِدًا فَمَاتُوا وَبَقِيَ وَاجِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى أَنَّهُ يُصَدِّقُ لِأَنَّ أَثَرَ الْإِقْرَارِ بَاقٍ وَهُوَ الضَّمَانُ نَهَابَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَ: (أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ إلخ) فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِلْفَرْعِيِّ مَا نَصَّهُ فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِابْنِ الْقَاصِّ لَوْ جَاءَ بَوْرَقَةٌ فِيهَا إِقْرَارُ زَيْدٍ وَجَاءَ زَيْدٌ بَوْرَقَةٌ فِيهَا إِثْرَاءٌ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ فَإِنْ أَطْلَقْنَا أَوْ أَرَحْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ أَوْ أَرَحْنَا وَاجِدَةً وَأَطْلَقْنَا أُخْرَى لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ نَعَمْ إِنْ أَرَحْنَا وَتَأَخَّرَ تَارِيخُ الْإِقْرَارِ عُيِلَ بِهِ انْتَهَى م ر ه سَم وَهَذَا فِيهِ تَأْيِيدٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَهُوَ ظَاهِرٌ.

• فَوَدَ: (حَكِيمٌ بِالْأُولَى) اعْتَمَدَهُ م ر ه سَم. • فَوَدَ: (بِهَا) أَيِ: بِالْبَيِّنَةِ الْأُولَى. • فَوَدَ: (وَخَالَفَهُ) أَيِ: ابْنُ الصَّلَاحِ. • فَوَدَ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: قُبِّلَ فَضْلُ الصَّيْفَةِ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَ: (لِلتَّحْلِيلِ) أَيِ: لِتَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ يُؤَدُّ إِلَيْهِ. • فَوَدَ: (مِمَّا مَرَّ فِي الرِّهْنِ) أَيِ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ أَقَرَّ بِالْقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارِي عَنْ حَقِيقَةِ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَ: (قَبِلْتُ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ) وَاعْتَمَدَهُ م ر ه سَم. • فَوَدَ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيِ: فِي الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَ: (ثُمَّ مَجَلُّ قَبُولِ أَدْعَاءِ النَّسِيَانِ) أَيِ: فِي نَحْوِ مَسْأَلَتِنَا لِتَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ.

• فَوَدَ: (وَلَوْ قَبِلُوا قَتْلًا مُضْمَنًا) أَيِ: إِلَّا وَاجِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى. • فَوَدَ: (فَرَعَ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ إلخ) فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِابْنِ الْقَاصِّ لَوْ جَاءَ بَوْرَقَةٌ فِيهَا إِقْرَارُ زَيْدٍ وَجَاءَ زَيْدٌ بَوْرَقَةٌ فِيهَا إِثْرَاءٌ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ فَإِنْ أَطْلَقْنَا أَوْ أَرَحْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ أَوْ أَرَحْنَا وَاجِدَةً وَأَطْلَقْنَا أُخْرَى لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ نَعَمْ إِنْ أَرَحْنَا وَتَأَخَّرَ تَارِيخُ الْإِقْرَارِ عُيِلَ بِهِ انْتَهَى م ر. • فَوَدَ: (حَكِيمٌ بِالْأُولَى) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَ: (قَبِلْتُ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ) اعْتَمَدَهُ م ر.

قَبُولِ ادِّعَاءِ النِّسْيَانِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَلْتَزِمَ عَدَمَ قَبُولِ فِيهِ بَأَنَّ يَذْكُرُ فِي أَلْفَاظِ الْإِقْرَارِ بَعْدَ
الاستحقاقِ وَلَا نِسْيَانًا لَأَنَّ دَعْوَاهُ حَيْثُ يُدْعَى مُخَالِفَةً لِمَا أَقْرَأَ بِهِ أَوَّلًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ
كَذَا عَامِدًا وَلَا نَاسِيًا فَقَعْلُهُ نَاسِيًا فَإِنَّهُ يَحْتَسُّ وَقَدْ يُنَافِيهِ إِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ لَوْ أَبْرَأَ بَرَاءَةً عَائَةً وَكَانَ لَهُ
عَلَيْهِ ذَنْبٌ سَلَّمَ مَثَلًا فَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَالَةَ الْإِبْرَاءِ أَوْ عِلْمُهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ صُدِّقَ بِتَمِينِهِ وَتُفَرَّقَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْحَلِفِ بِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يُقْبَلُ التَّزَامُ خِلَافَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لِأَنَّهُ إِحْبَارٌ عَنْ حَقِّ سَابِقٍ
فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ فَاتَّزَمَ فِيهِ
التَّزَامُ الْجَنَّتِ بِمَا فَقَعْلُهُ نِسْيَانًا، وَلَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ فِيهِ خِلَافٌ فِي رَوْضَةِ شَرْيَحٍ
وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ فِيمَا أَظُنُّ أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّ لَهُ عَلَيْهِ حَقًّا قُبِلَتْ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ

فُود: (كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ) وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه سم. فُود: (فِيهِ) أَي: فِي
ادِّعَاءِ النِّسْيَانِ. فُود: (بَأَنَّ يَذْكُرُ) بَيَانٌ لِلْمَنْفَى اه كُرْدِي. فُود: (وَلَا نِسْيَانًا) عَطَفَ عَلَى عَدَمِ
الاستحقاقِ كَأَن يَقُولُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَلَا اسْتَحَقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا وَلَا نِسْيَانًا أَي وَلَسْتُ نَاسِيًا فِي هَذِهِ الْإِقْرَارِ أَوْ
وَلَا اسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بَدَعُوِي النِّسْيَانِ. فُود: (لَأَنَّ الْفِعْلَ) أَي: فَإِذَا التَّزَمَ ذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ النِّسْيَانِ لَأَنَّ
الْفِعْلَ. فُود: (حَيْثُ) أَي: حِينَ إِذْ صَدَرَ مِنْ ذَلِكَ الْإِلْتِزَامُ. فُود: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَي: عَدَمُ الْقَبُولِ مَعَ
الِإِلْتِزَامِ، وَكَذَلِكَ ضَمِيرٌ، وَقَدْ يُنَافِيهِ وَيَجُوزُ إِزْجَاؤُ ضَمِيرِهِ إِلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَمَا لُهُمَا وَاحِدٌ.
فُود: (وَقَدْ يُنَافِيهِ الْفِعْلُ) الْمُنَافَاةُ مَمْنُوعَةٌ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ وَلَا نِسْيَانًا فَقَدْ اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ بِالْحَالِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ
خِلَافُهُ وَلَا كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ الْإِعْتِرَافَ بِالْعِلْمِ بِالْحَالِ حَتَّى يُنَافِيَ دَعْوَاهُ
الْمَذْكُورَةَ اه سم أَقُولُ قَدْ يُؤَيِّدُ الْمُنَافَاةَ وَالْفَرْقَ الْآتِي وَيُدْفَعُ الْمُنْعَ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي
وَالرَّاجِحُ مِنْهُ الْفِعْلُ. فُود: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ الْإِقْرَارِ الْمُقَارِنِ لِلِإِلْتِزَامِ الْمَذْكُورِ. فُود: (فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ
التَّزَامُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ) قَدْ يَمْنَعُ لُزُومَ دُخُولِ الْمُسْتَقْبَلِ لَأَنَّ قَوْلَهُ وَلَا نَاسِيًا حَاصِلُهُ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ
جِهَاتِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَتَفَاصِيلِهَا وَبِأَنَّهُ لَيْسَ نَاسِيًا لِشَيْءٍ مِنْهَا فَيُؤَاخِذُ بِذَلِكَ فِي عَدَمِ قَبُولِ دَعْوَى النِّسْيَانِ
وَلَيْسَ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ اه سم. فُود: (التَّزَامُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ) وَالْأَمْرُ الْمُسْتَقْبَلُ هُوَ عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي
النِّسْيَانِ اه كُرْدِي. فُود: (وَلَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي) أَي: ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً اه سم. فُود: (فِي رَوْضَةِ شَرْيَحٍ) نَعَتْ
لِخِلَافِ. فُود: (مِنْهُ) أَي: مِنْ الْخِلَافِ.

فُود: (كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ) وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ. فُود: (وَقَدْ يُنَافِيهِ إِطْلَاقُ
قَوْلِهِمْ الْفِعْلُ) الْمُنَافَاةُ مَمْنُوعَةٌ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ وَلَا نِسْيَانًا فَقَدْ اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ بِالْحَالِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ خِلَافُهُ وَلَا
كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ الْإِعْتِرَافَ بِالْعِلْمِ بِالْحَالِ حَتَّى يُنَافِيَ دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَةَ.
فُود: (فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ) قَدْ يَمْنَعُ لُزُومَ دُخُولِ الْمُسْتَقْبَلِ لَأَنَّ قَوْلَهُ وَلَا نِسْيَانًا حَاصِلُهُ
الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ جِهَاتِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَتَفَاصِيلِهَا وَبِأَنَّهُ لَيْسَ نَاسِيًا لِشَيْءٍ مِنْهَا فَيُؤَاخِذُ بِذَلِكَ فِي
عَدَمِ قَبُولِ دَعْوَى النِّسْيَانِ وَلَيْسَ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ. فُود: (وَلَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ) أَي: ثُمَّ
أَقَامَ بَيِّنَةً.

ذلك لم يُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ إِلَّا إِنْ اعْتَذَرَ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ ظَاهِرٍ.
 (فائدة) كَثُرَ كَلَامُهُمْ فِي قَاعِدَةِ الْحَصْرِ وَالْإِشَاعَةِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُمْ قَدْ يُغْلَبُونَ الْأَوَّلَ قَطْعًا أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ وَالثَّانِي كَذَلِكَ وَلَمْ يُيَسِّرُوا سِرَّ الْقَطْعِ وَالْخِلَافَ فِي كُلِّ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ بِحَمْدِ اللَّهِ مَعَ ذِكْرِ مِثْلِهِ قُبِيلَ الْمُتَعَمِّدِ فَرَاغَهُ مِنْهُمْ فَمِنْ فُرُوعِهَا هُنَا إِقْرَارُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ عَلَى التَّرِكَةِ بِذَيْنِ أَوْ وَصِيَّةٍ فَيُشِيرُ حَتَّى لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا قِسْطُهُ مِنْ حِصَّتِهِ مِنَ التَّرِكَةِ لِأَنَّهُ خَلِيفَةٌ عَنْ مَوْرِثِهِ فَتَقْبَلُ بِقَدْرِ خِلَافَتِهِ عَنْهُ وَهُوَ حِصَّتُهُ فَقَطْ وَكَمَا فِي إِقْرَارِ أَحَدٍ مَالِكِي قَبْلَ بَعْضِهَا وَاسْتَشْنَى الْبَلْقَيْنِي مِنْ ذَلِكَ مَسَائِلَ يَنْحَصِرُ الْإِقْرَارُ فِيهَا فِي حِصَّتِهِ لَكِنْ لِمُذْرِكٍ آخَرَ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهَا أَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ شَرِيكَيْهِ لِثَالِثٍ يَنْصِفُ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا تَعَيَّنَ مَا أَقْرَأَ بِهِ فِي نَصِيبِهِ وَفَارَقَ الْوَارِثُ بِانْتِفَاءِ الْخِلَافَةِ هُنَا الْمَوْجِبَةِ لِلْإِشَاعَةِ، ثُمَّ، وَمِنْ ثَمَّ أَلْحَقُوا بِهَذَا نَحْوَ الْبَيْعِ وَالرَّهْنِ وَالْوَصِيَّةِ وَالصَّدَاقِ وَالْعِثْقِ وَمَا ذَكَرَ مِنْ الْحَصْرِ فِي إِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ هُوَ مَا رَجَحَهُ فِي الرُّوْضَةِ هُنَا لَكُنْهُ خَالَفَهُ فِي الْعِثْقِ وَلِكُونِ مَا فِي الْبَابِ يُقَدِّمُ عَلَى مَا فِي غَيْرِهِ غَالِبًا جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي وَغَيْرُهُ بِمَا هُنَا وَلَمْ يَنْظُرُوا لِقَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ

- فَوَدَّ: (فِي قَاعِدَةِ الْحَصْرِ وَالْإِشَاعَةِ) أَيِ: حَصَرَ الْإِقْرَارَ فِي حِصَّةِ الْمُقَرَّرِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَإِشَاعَتِهِ فِي جَمِيعِهِ فِي آخَرٍ. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ: الْحَصْرِ. • وَفَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيِ: الْإِشَاعَةِ.
 • وَفَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ: قَدْ يُغْلَبُونَهُ قَطْعًا أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ. • فَوَدَّ: (مِثْلُهُ) جَمْعٌ مِثَالِ أَيِ: أَمِثْلُهُ كُلُّ.
 • فَوَدَّ: (فَبَيْنَ فُرُوعِهَا) أَيِ: قَاعِدَةِ الْحَصْرِ وَالْإِشَاعَةِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْإِقْرَارِ. • فَوَدَّ: (إِقْرَارُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ الْخ) وَلَوْ أَقْرَأَ لَوَرِثَةَ أَبِيهِ بِمَالٍ وَكَانَ هُوَ أَحَدَهُمْ لَمْ يَدْخُلْ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَهَذَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَمَا قَالَ السَّرْحُوسِيُّ فَإِنْ نَصَّ عَلَى نَفْسِهِ دَخَلَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (فَيُشِيرُ) مِنَ الشُّبُوحِ أَيِ يَشِيرُ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي جَمِيعِ التَّرِكَةِ. • فَوَدَّ: (فَتَقْبَلُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ وَالضَّمِيرُ الْمُشْتَرِكُ لِإِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ. • فَوَدَّ: (خِلَافَتُهُ) أَيِ: الْبَعْضِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ: عَنْ مَوْرِثِهِ. • فَوَدَّ: (حِصَّتُهُ) أَيِ: قَدَرُ حِصَّتِهِ. • فَوَدَّ: (وَكَمَا فِي إِقْرَارِ الْخ) عَطَفَ عَلَى لَاتِهِ الْخُ أَيِ وَقِاسًا عَلَى ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: مِنْ إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ الْخ. • فَوَدَّ: (فِي حِصَّتِهِ) أَيِ: الْبَعْضِ. • فَوَدَّ: (وَإِقْرَارُ أَحَدِ شَرِيكَيْنِ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ الْخُ قَوْلُهُ يَنْصِفُ مُشْتَرَكٍ بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ) الْأَوَّلَى قَيِّعَيْنِ. • فَوَدَّ: (فِي نَصِيبِهِ) وَهُوَ النِّصْفُ عِبَارَةٌ لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي، وَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ يَنْصِفُ الْأَلْفَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا لِثَالِثٍ تَعَيَّنَ مَا أَقْرَأَ بِهِ فِي نَصِيبِهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فِي نَصِيبِهِ أَيِ: الْخُمْسِيَّةُ قَيْسَتْجُهُ الْمُقَرَّرُ أَه.
 • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَيِ: أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ الْمُقَرَّرِ الثَّالِثَ الْخ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ: فِي إِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ.
 • وَفَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ. • فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَيِ بِإِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ الْبَيْعِ الْخ) أَيِ: بَيْعُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ بَأَنِّ قَالَ الثَّالِثُ بَعَثَكَ بِنَفْسِهِ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ. • وَفَوَدَّ: (فِي الْعِثْقِ) أَيِ فِي بَابِ الْعِثْقِ. • فَوَدَّ: (مُقَدِّمٌ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِحَطِّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالظَّاهِرُ مُقَدِّمٌ أَوْ يُقَدِّمُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرَّرِ الْخ) وَكَذَا جَزَمَ بِهِ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي.

الفتوى على التفصيل لقوة مذكره أو على الإشاعة وهو الحق لنقله عن الأكثرين ولا إموافقة البلقيني له على أن الأفة الإشاعة.

(فصل)

في الإقرار بالنسب وهو مع الصديق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صَحَّ في الحديث أنه كَفَرَ لَكُنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ أَوْ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ إِذَا (أَقْرَأَ) مُكَلِّفٌ أَوْ سَكْرَانٌ ذَكَرَ مُخْتَارًا، وَلَوْ سَفِيهَا قَتَا كَافِرًا (بِنَسَبِ إِنْ أَحَقَّهُ بِنَفْسِهِ) بَلَا وَاسْطِة كَهَذَا ابْنِي أَوْ أُمِّي لَا أُمِّي لِسهولة البينة بولادتها وقوله يَدْ فَلَانِ ابْنِي لَقَوْلٍ بِخِلَافٍ نَحْوِ رَأْسِهِ مِثْلًا لَا يَبْقَى بَدُونَهُ

فَوَدَّ: (عَلَى التَّفْصِيلِ) أَي: فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ خَصَرٌ وَفِي بَعْضِهَا إِشَاعَةٌ أَهْ كَرْدِي. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْحَقُّ) أَي: كَوْنُ الْفَتْوَى عَلَى الْإِشَاعَةِ. فَوَدَّ: (لَهُ) أَي: لِلْإِسْنَوِيِّ.

فصل في الإقرار بالنسب

فَوَدَّ: (فِي الْإِقْرَارِ الْإِلْحَاقِ) أَي: وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ ثُبُوتِ الْإِسْتِيلَادِ وَإِزَاتِ الْمُسْتَلْحَقِ أَهْ ع. ش. فَوَدَّ: (فِي الْإِقْرَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا أُمِّي) فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (بِالنَّسَبِ) أَي: الْقَرَابَةِ. فَوَدَّ: (حَرَامٌ) بَلْ مِنَ الْكِبَائِرِ أَهْ ع. ش. فَوَدَّ: (كَالْكَذِبِ فِي نَفْيِهِ) الْأَوَّلَى كَتَفَيْهِ مَعَ الْكَذِبِ أَي: كَالْإِقْرَارِ بِنَفْيِ النَّسَبِ مَعَ الْكَذِبِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ كَفَرَ) أَي: كُلُّ مِنْهُمَا أَهْ سَم، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ ضَمِيرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلتَّقْيِ فَقَطَّ وَجَمَلَهُ مَقْيَسًا عَلَيْهِ لِلتَّصَرُّعِ عَلَيْهِ فِي الْخَبَرِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ أَوْ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ. فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ) أَي: فَإِنَّ حُصُولَ الْوَلَدِ لَهُ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْكَارُهُ جَحْدٌ لِنِعْمَتِهِ تَعَالَى وَلَا نَظَرَ لِمَا قَدْ يَغْرُضُ لِلْوَلَدِ مِنْ عَقُوقٍ وَنَحْوِهِ أَهْ ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانٌ) أَي: مُتَعَدِّ سَم وَع. ش. وَعَطَفَهُ عَلَى مُكَلِّفٍ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ وَمُؤَاخَذَتُهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ.

فَوَدَّ (سَمِي): (إِنْ أَحَقَّهُ الْإِلْحَاقُ) لَمْ يَشْتَرِطُوا هُنَا كَوْنُ الْمُسْتَلْحَقِ وَارِثًا وَلَا حَاضِرًا أَهْ سَم. فَوَدَّ: (كَهَذَا ابْنِي) أَوْ أَنَا أَبُوهُ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى لِيَكُونَ الْإِضَافَةُ فِيهِ إِلَى الْمُقَرَّرِ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لَا أُمِّي الْإِلْحَاقُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالنَّهَايَةِ عِبَارَتُهَا لَا أُمِّي لِسهولة إقامة البينة بولادتها على ما قاله فِي الْكِفَايَةِ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَهْ أَي: فَيَصِحُّ الْإِلْحَاقُ نَسَبِ الْأُمِّ بِهِ ع. ش. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ رَأْسِهِ الْإِلْحَاقُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ فَالْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا قِيَاسًا عَلَى الْكِفَالَةِ وَهُمْ أَهْ أَي: فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعِيشَ بَدُونَهُ أَوْ لَا فِي كَوْنِهِ

فصل في الإقرار بالنسب

فَوَدَّ: (بَلْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ) أَي: كُلًّا مِنْهُمَا. فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانٌ) أَي: مُتَعَدِّ. فَوَدَّ فِي (سَمِي): (إِنْ أَحَقَّهُ الْإِلْحَاقُ) لَمْ يَشْتَرِطُوا هُنَا كَوْنُ الْمُسْتَلْحَقِ وَارِثًا وَلَا حَاضِرًا. فَوَدَّ: (أَوْ أُمِّي) هَذَا يُعِيدُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِلْحَاقِ بِنَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ. فَوَدَّ: (لَا أُمِّي) الْمُتَعَدِّ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الصَّحَّةُ هُنَا أَيْضًا. فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ يَدْ فَلَانِ ابْنِي لَقَوْلٍ) هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ حَكَّوْا فِيهِ

أخذًا مما مر في الكفالة ومثله الجزء الشائع كزوجه (اشترط لصحته) أي الإلحاق (أن لا يكذبه
الجنس) فإن كذبه بأن كان في سن لا يتصور أن يولد لمثله مثل هذا الولد، ولو يطرؤ قطع
ذكره وأثبتته قبل زمن إمكان العلوق بذلك الولد كان إقراره لغوا (و) أن (لا) يكذبه (الشرع).
فإن كذبه (بأن يكون معروف النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح
استلحاقه وإن صدقه المستلحق لأن النسب لا يقبل النقل نعم لو استلحق فنه عتق عليه إن
أمكن أن يولد مثله لمثله وإن عرف نسبه من غيره كما يأتي فعلم أن المنفي باللعان إن ولد
على فراش نكاح صحيح لم يجز لأحد استلحاقه لما فيه من إبطال حق النافي إذ له استلحاقه
وإن هذا الولد لا يؤثر فيه قافة ولا انتساب يخالف حكم الفرائس بل لا ينتفي إلا باللعان رخصة
أثبتها الشارع لدفع الانتساب الباطلة وأخذ ابن الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيرها
إفشاء في مريض أقر بأنه باع كذا من ابنه هذا فمات فادعى ابن أخيه أنه الوارث وأن ذلك
الابن ولد على فراش فلان وقام به بينة وفلان والابن سكران لذلك بأنه يلحق بذی الفرائس ولا

لغوا ع ش وأطال سم في ردّه وانتصار الشارح. ٥ فود: (فإن كذبه) إلى قوله: (وإن هذا الولد) في
المنفي وإلى المتن في النهاية لإا قوله: (واخذ) إلى: (أو على فراش).

٥ فود: (مشرى: (معروف النسب) أي: مشهوره كما عثر به غيره اه رشيدي. ٥ فود: (لم يصح إلخ) جزاء
فإن كذبه. ٥ فود: (المستلحق) بفتح الحاء. ٥ فود: (إن المنفي بلعان إلخ) ومثله ولدا الأمة، ولو غير
مستولدة المنفي بحليف السيد فليس لغير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله م ر الآتي لآته لو نازعه قبل
التقي إلخ بل، وكذا لو لم يكن منفيا لآته ملك لسيدها ولا يصح استلحاق زفتي الغير لما فيه من إبطال
حق السيد اه ع ش. ٥ فود: (لم يجز إلخ) أي: ولم يصح اه نهاية. ٥ فود: (وإن هذا الولد) أي: فعلم أن
هذا الولد أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح. ٥ فود: (بل لا ينتفي) أي: حكم الفرائس أو الولد اه ع
ش. ٥ فود: (من هذا) لعل المشار إليه قوله إن هذا الولد إلخ. ٥ فود: (بأنه يلحق إلخ) متعلق بالإفشاء.

وجهين بلا ترجيح وقوله بخلاف نحو رآه بما لا يتقى بدونه إلخ اغترض عليه بأنه وهم لأنهم صرحوا
بأن ما يقبل التعليق يصح إضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يتقى بدونه وأقول أنا أولاً فهذا الذي
صرحوا به لا يقتضي الوهم لجواز حمل البعض فيه على ما يتقى بدونه وجعل ما لا يتقى بدونه في حكم
الكل، ولو في بعض المواضع لمعنى يخصه لتوسيمهم فيه. وأما ثانياً فالكفالة لا تقبل التعليق لأن
الأصح أن التعليق يفسدها، وقد جوزوا إضافتها لما لا يتقى بدونه وهذا يقتضي تخصيص البعض في
القاعدة والإلحاق ما لا يتقى بدونه في الكل ولو في بعض المواضع فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزم
الحكم عليهم بالوهم في مسألة الكفالة ولا سبيل إليه فتأمله بإنصاف. ٥ فود: (وإن هذا الولد) أي: الذي
ولد على فراش نكاح صحيح.

أَثَرُ لإِفْرَارِ المَيِّتِ وَلَا لِإِنْكَارِ ذَنْبِكَ وَسُمِعَتْ دَعْوَى ابْنِ الْأَخِ وَبَيَّنَّتْهُ وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتًا لِلغَيْرِ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ فِي دَفْعِ خَصْمِهِ وَيَسْتَحِقُّ الْإِبْنَ مَا أَقْرَأَهُ بِهِ، وَإِنْ انْتَفَى نَسَبُهُ نَظَرًا لِلتَّعْيِينِ فِي قَوْلِهِ هَذَا وَتَقَبُّلُ بَيِّنَتِهِ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ الْمُقَرِّ وَلَا وَاِرْثَ لَهُ غَيْرُهُ فَيَرِثُهُ وَكَانَ وَجْهٌ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهِ أَنَّهَا تَرْجَحُ بِإِقْرَارِهِ هَذَا لَا سِيَّما مَعَ إِنْكَارِ صَاحِبِ ذَلِكَ الْفِرَاشِ أَوْ عَلَى فِرَاشٍ وَطءٍ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاصِيدٌ جَازٌ لِلغَيْرِ اسْتِلْحَاقُهُ لِأَنَّهُ لَوْ نَازَعَهُ فِيهِ قَبْلَ النِّفْيِ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَلَا يَجُوزُ اسْتِلْحَاقُ وَلَدِ الزَّنا مُطْلَقًا.

(تَبَيَّنَ) اشْتَرَطَ أَنْ لَا يُكْذِبَ الْمُقَرُّ الْجِسَّ وَلَا الشَّرْعَ وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا هُنَا بَلْ يَغْمُ سَائِرَ الْأَقَارِبِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرِّ لَهُ أَهْلِيَّةُ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرِّ بِهِ جِسًّا وَشَرْعًا (وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُ) بَفَتْحِ الْحَاءِ (إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّصَدِيقِ) وَهُوَ الْمُكْلَفُ أَوْ السَّكْرَانُ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي نَسَبِهِ وَهُوَ أَعْرَفُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَخَرَجَ يُصَدِّقُهُ مَا لَوْ سَكَتَ فَلَا يَبْثُ النِّسْبُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِهَما فِي مَوْضِعٍ نَعَمْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّصَدِيقِ صَحَّ وَعَلَيْهِ قَدْ يُحْصَلُ كِلَاهُمَا وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يُنَازَعَ فِيهِ وَلَا فِسْيَانِي وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمُسْتَلْحَقُ بَفَتْحِ الْحَاءِ قَتْلًا أَوْ غَتِيقًا لِلغَيْرِ وَلَا لَمْ يَصْخُ لِأَحَدٍ اسْتِلْحَاقُهُ

• فُودُ: (وَسُمِعَتْ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالِ غَنِيِّ عَنِ الْبَيَانِ. • فُودُ: (وَإِنْ كَانَ) أَيِ: ابْنُ الْأَخِ. • فُودُ: (إِثْبَاتًا) أَيِ: مُثَبَّتًا. • فُودُ: (لِلغَيْرِ) أَيِ: لِفُلَانٍ. • فُودُ: (الْإِبْنَ) أَيِ: ابْنُ الْمَرِيضِ الْمُقَرِّ. • فُودُ: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ: الْمَرِيضِ الْمُقَرِّ. • فُودُ: (وَتَقَبُّلُ بَيِّنَتِهِ) أَيِ: الْإِبْنِ. • فُودُ: (بِإِقْرَارِهِ هَذَا) أَيِ: الْمَرِيضِ الْمُقَرِّ. • فُودُ: (أَوْ عَلَى فِرَاشِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى فِرَاشِ نِكَاحِ الْخُ ش. اه. س. • فُودُ: (أَوْ نِكَاحٍ فَاصِيدٍ) عَطَفَ خَاصًّا عَلَى عَامٍّ إِذِ الْوَطءُ بِنِكَاحٍ فَاصِيدٍ مِنَ الْوَطءِ شُبْهَةٍ اِه. ع. ش. • فُودُ: (لَاقَةً) أَيِ: الْغَيْرِ. • فُودُ: (لَوْ نَازَعَهُ) أَيِ: الْوَاطِئُ بِشُبْهَةٍ. • فُودُ: (سَمِيعَتْ دَعْوَاهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِلْحَاقُهُ قَبْلَ نَفْيِ صَاحِبِ الْفِرَاشِ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ فَلْيُرَاجِعْ اِه. رَشِيدِي. • فُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: سِوَاةِ امْتَكَنَ نَسَبُهُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ السُّنُّ أَوْ لَا وَكَانَ الْمُسْتَلْحَقُ الْوَاطِئُ أَمْ لَا اِه. ع. ش. • فُودُ: (وَهُوَ الْمُكْلَفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ وَكَذَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَنْ لَا يُنَازَعَ فِيهِ وَلَا فِسْيَانِي). • فُودُ: (أَوْ السَّكْرَانُ) أَيِ: الْمُتَعَدِّي اِه. س.

• فُودُ: (وَهُوَ أَهْرَفُ بِهِ الْخُ) أَيِ: لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ الشَّخْصَ يَبْتَغِي عَنْ نَسَبِهِ اِه. ع. ش. • فُودُ: (فَلَا يَبْثُ النِّسْبُ) كَذَا فِي الْمُعْنَى. • فُودُ: (قَبْلَ التَّمَكُّنِ) يَبْتَغِي أَوْ بَعْدَهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيُصَوِّرُ ذَاكَ بِمَا إِذَا اسْتَمَرَ الْمُسْتَلْحَقُ عَلَى دَعْوَى مِنْهُ وَيَتَزَلُّ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا اسْتَلْحَقَهُ وَهُوَ مَيِّتٌ اِه. ع. ش. • فُودُ: (كِلَاهُمَا) أَيِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ اِه. س. • فُودُ: (وَأَنْ لَا يَكُونَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ وَكَذَا) فِي الْمُعْنَى.

• فُودُ: (أَوْ عَلَى فِرَاشِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى فِرَاشِ الْخُ ش. • فُودُ: (أَوْ السَّكْرَانُ) أَيِ: الْمُتَعَدِّي. • فُودُ: (وَخَرَجَ بِبُصْدُقِهِ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فُودُ: (قَبْلَ التَّمَكُّنِ) يَبْتَغِي أَوْ بَعْدَهُ. • فُودُ: (كِلَاهُمَا) أَيِ: فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ. • فُودُ: (وَلَا لَمْ يَصِحَّ لِأَحَدٍ اسْتِلْحَاقُهُ) أَيِ: مُحَافَظَةُ عَلَى

إلا إن كان بالغا عاقلاً وصدق المستلحق ومع ذلك رقه في الأولى باقي أي، وكذا ولاؤه لمعنيته في الثانية فيما يظهر إذ لا فرق بينهما أخذاً من تعليلهم الأولى بقدّم التنافي بين النسب والرق لأن النسب لا يستلزم الحرمة وهي لم تثبت ثم رأيت ما يأتي في إقرار عتيق بأخ وهو يؤيد ما ذكرته.

(تنبيه) وقع خطب فيمن أتى بزوجه المعروفة النسب لإقاض وأقر بأنها أخته فصدقته وأقرت بأنها لا حق لها عليه من جهة مورثيها فحكم عليها بذلك، ثم بان أنها زوجته هل تحرم عليه ظاهراً فقط أو وباطناً أو لا ولا، وقد ألفت في ذلك كتاباً حافلاً بيّنت فيه فساد هذه الإطلاقات وإن حاصل المنقول بل الصواب من ذلك أنها لا تحرم عليه بمجرّد قوله لها أنت أو هذه أختي ولو زاد من أبي إلا إن قصد استلحاقها وهي ميئن ثمكين لحوقها بأبيه لو فرض جهل نسبها فإنه إن صدق باطناً حرمت عليه باطناً قطعاً، وكذا ظاهراً على خلاف فيه وأنه يتعيّن حمل إطلاق الجمل

• فؤد: (إلا إن كان بالغاً إلخ) فلو كان ميئاً قال شيخنا الشهاب البرلسي أئجة عدم الصحة في العتيق لأنه يجمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم أر في ذلك شيئاً اه مفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقي، وكذا مفهوم تعليله ويُنظر في التعليل بقول الشارح أي: وكذا ولاؤه إلخ والحاصل أن استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل، وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بخذف. • فؤد: (في الأولى) أي: في صورة كون المستلحق قثاً. • فؤد: (في الثانية) أي: في صورة كونه عتيقاً. • فؤد: (أو وباطناً) الأولى حذف فقط والواو. • فؤد: (أو لا ولا) أي: لا تحرم لا ظاهراً ولا باطناً. • فؤد: (وإن حاصل إلخ) عطف على فساد. • فؤد: (لو فرض إلخ) الظاهر الأخصر وجعل نسبها. • فؤد: (فإنه إلخ) تفصيل لقوله إلا إن قصد إلخ. • فؤد: (وإن يتعين) عطف على قوله: (فساد هذه إلخ).

حق الولاء للسيد كما عللوا به لكن قد يقال قياس ما يأتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولاء للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا أن يفرق بتأكيد الاستلحاق فيما يأتي بتصديقه لأن له حقاً في نسبه. • فؤد: (إلا إن كان بالغاً عاقلاً وصدق) فلو كان ميئاً قال شيخنا الشهاب البرلسي فيما كتبه على آخر التنبيه أئجة عدم الصحة في العتيق لأنه يجمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم أر في ذلك شيئاً اه. فلو عديم ذو الولاء عند موته فيحتل صحة الاستلحاق إذ لا ضرر فيه على أحد لا يقال فيه ضرر على بيت المال لأنه لو اغتبر ذلك انتفع استلحاق حر الأصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقي، وكذا مفهوم تعليله هذا ويُنظر في قوله في التعليل مع ضرر المولى بقول الشارح أي وكذا ولاؤه لمعنيته في الثانية فيما يظهر إلخ. إذ مع بقاء ولايه لمعنيته لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل أن استلحاق الميت نظير استلحاق

فيهما على ما إذا قَصَدَ الكَذِبَ أو أحوَةَ الإسلام أو أطلَقَ والخُرْمَةُ فيهما على ما إذا قَصَدَ الاستلحاقَ وصدَّقَ فيه والجلُّ باطنًا فقط على ما إذا قَصَدَهُ وكُذِّبَ (فإن كان بالغًا) عاقلًا (فكُذِّبَ) أو سكَّتْ وأصرَّ أو قال لا أعلم (لم يثبت نسبُه) منه (إلا ببينة) أو يمينٍ مردودةٍ كسائر الحقوق، ولو تصادقا، ثم تراجعا لم يطلَّ النسبُ خلافاً لابن أبي هريرة. (وإن استلحق صغيراً) أو مجنوناً (ثبت) نسبُه منه بالشروط السابقة خلا التصديق لفسر إقامة البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو بلغ) أو أفاق (وكُذِّبَ لم يطلَّ) استلحاقه له بتكذيبه (في الأصح) لأن النسب محتاط له فلا يندفع بعد ثبوته، ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت نسبُه حتى يُفَيَّقَ ويصدق ويُفَرَّقَ

• قوله: (فيهما) أي: في الظاهر والباطن. • قوله: (والخُرْمَةُ) أي: وإطلاق الخُرْمَةِ. • قوله: (والخُرْمَةُ فيهما على ما إلخ) إن أراد أن الخُرْمَةُ ظاهراً تتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوعٌ منّا واضحاً لأن المَقْرُ يُؤاخذُ بإقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وإن أراد أنها نابتةٍ لِلْحَمْلِ على قصد الاستلحاق لآله الظاهر من إطلاق الإفراء فلم يثبت ما ادَّعاه من تقييد إطلاق الخُرْمَةِ ظاهراً اهـ سم. • قوله: (والجلُّ إلخ) أي: وإطلاق الجلِّ وهَلَا زادَ والجلُّ ظاهراً فقط على ما إذا قَصَدَ أحوَةَ الإسلام أو أطلَقَ وهو يَحْتَدُّ أحوَةَ النسب. • قوله: (أو سكَّتْ) إلى قوله: (ولو استلحق) في النهاية والمغني الآ قوله: (خلافاً لابن أبي هريرة). • قوله: (وأصرَّ) الأولى تأخيرُه عن قوله: (أو قال إلخ) كما في النهاية. • قوله: (إلا ببينة أو يمينٍ مردودةٍ) ظاهره أنه لا يثبتُ بِالْحَقِ القايِفَ بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحقَ اثْنانِ بالغًا ولَمَلَّ السَّبَبُ أن القايِفَ إنما يُعْتَبَرُ عند المُرَاحِمَةِ ونحوها سم وع ش. • قوله: (أو مجنوناً) أي: لم يسبق له عقلٌ بقد بلوغه أخذًا من قوله م ر الآتي والوخهان جاريان إلخ والأقرب أن المغنى عليه لا يصح استلحاقه بل يُنْتَظَرُ إفاقته نعم إن إيس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اهـ ع ش. • قوله: (لفسر إقامة البينة) عبارة المغني لأن إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به وأثبت بالإمكان فكذلك أثبتناه بالاستلحاق إذا لم يكن المَقْرُ به أهلاً للتصديق اهـ. • قوله: (لم يثبت نسبُه إلخ) خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمغني عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أبي وهذا ابني كما أفاده شيخنا اهـ

الحي غير البالغ العاقل، وقد يقال الوجه صَحَّةُ استلحاق الميِّت كاستلحاق الحر الميِّت ولا ضررَ على السيد المغني لبقاء الولاء كما بحثه الشارع، وكذا استلحاقه إذا كان حياً ومات قبل تمكُّنه من التصديق كاستلحاق الحر الأصلي كما سيأتي فليتأمل. • قوله: (والخُرْمَةُ فيهما على ما إذا قَصَدَ الاستلحاق إلخ) إن أراد أن الخُرْمَةُ ظاهراً تتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوعٌ منّا واضحاً لأن المَقْرُ يُؤاخذُ بإقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وإن أراد أنها نابتةٍ لِلْحَمْلِ على قصد الاستلحاق لآله الظاهر من إطلاق الإفراء فلم يثبت ما ادَّعاه من تقييد إطلاق الخُرْمَةِ ظاهراً.

• قوله (في) (شرح): (إلا ببينة أو يمينٍ مردودةٍ) ظاهره أنه لا يثبتُ بِالْحَقِ القايِفَ بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحقَ اثْنانِ بالغًا ولَمَلَّ السَّبَبُ أن القايِفَ إنما يُعْتَبَرُ عند المُرَاحِمَةِ ونحوها. • قوله: (لم يثبت نسبُه حتى يُفَيَّقَ إلخ) الأوجه ثبوت نسبِه مُطْلَقاً كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى

بينه وبين ما دُكر في الابن بأن استلحاق الأب على خلاف الأصل والقياس فاحتيط له أكثر (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً)، ولو بعد أن قُتل، وإن نفاه بيلعان أو غيره قبل موته أو بعده ولا يُبالي بثمة الإرث وسقوط القود لأن النسب محتاط له، ومن ثم ثبَت بِمَجْرُود الإمكان (وكذا كبير) لم يسبق منه إنكار في حال تكليفه (في الأصح) لأن الميت لما تغدّر تصديقُه كان كالمجنون الكبير (ويرويه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لأن الإرث فرع النسب وقد ثبَت (ولو استلحق اثنان بالغاً عاقلاً ووجدت الشروط فيهما ما عدا التصديق (ثبَت) نسبه (لَمَنْ صدقَه) منهما لاجتماع الشروط فيه دون الآخر فإن صدقهما أو لم يُصدق واجداً منهما كأن سكّت عريض على القائف كما قاله واعتراضاً بأن استلحاق البالغ يُعتبَر فيه

وعبارة سم الأوجه م ر ثبوت نسبه مطلقاً كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة إلى تكليف فرقي اهـ. قوله: (ولو بعد) إلى قول المتن وحكم الصغير في المغني إلا قوله لم يسبق إلى المتن، وكذا في النهاية إلا قوله صدقهما. قوله: (وإن نفاه).

(فرع): الذمي إذا نفى ولده، ثم أسلم لا يحكم بإسلام المنفي ولو مات هذا الولد وصرفنا ميراثه إلى أقاربه الكفار، ثم استلحقه الثاني حكم بالنسب وتبين أنه صار مسلماً بإسلامه ونسب ميراثه من ورثته الكفار انتهى م ر وخطيب والأقرب أنه إن لم يكن غسل وجب تبشُّه ما لم يتهرأ لغسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين، وإن كان غسل يوصل عليه في القبر ولا يُتبشَّر لدقته في مقابر المسلمين حفظاً له عن انتهاك حرمة التبشُّع اهـ ش.

قوله (سني): (وكذا كبير) في نسخ المحلي من المتن كثيراً بالتصديق اهـ سيّد عمر. قوله: (لم يسبق منه إنكار إلخ) صرح به الإزشاء اهـ سم.

قوله (سني): (في الأصح) والوجهان جاريان فيمن جُنَّ بعد بلوغه عاقلاً ولم يمُت لآته سبق له حالة يُعتبَر فيها تصديقُه وليس الآن من أهل التصديق نهايةً ومغني. قوله: (أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر و. قوله: (الميت إلخ) للبارز.

قوله (سني): (لَمَنْ صدقَه) بقي ما لو صدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالأول أو بالتاني فيه نظر والأقرب الثاني اهـ ع ش. قوله: (أو لم يصدق واجداً منهما إلخ) ظاهره وإن كذبهما واستشكله ابن شُهبة اهـ سم عبارة البجيرمي على شرح منهج قوله فإن لم يصدق واجداً منهما هذا يصدق بما إذا كذبهما مع أنه لا يفرض على القائف حبيز فيحمل كلامه على ما إذا سكّت كما في م ر وعبارته فلو لم يصدق واجداً منهما بأن سكّت عرض إلخ اهـ وعبارة ع ش قوله بأن سكّت بقي ما لو كذبهما معاً وقضيته أنه لا يفرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حجّ تشمل التكذيب اهـ.

إطلاقهم فلا حاجة إلى تكليف فرقي. قوله: (لم يسبق منه إنكار إلخ) صرح به الإزشاء. قوله: (أو لم يصدق واحداً منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكله ابن شُهبة.

تصديقه ويُردُّ بما يأتي أَنَّ قولَ القَائِفِ حُكْمٌ فلا استلحاقَ هنا حتى يحتاجَ للتصديقِ (وحُكْمُ الصَّغِيرِ) الذي يستلحقُه اثنانِ واستلحاقُ المرأةِ والعبدِ (يأتي في اللَّقِيطِ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى).
(فَرَعٌ) اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ نَصْرَانِيٍّ وَقَفَ أَمْرُهُمَا نَسَبًا وَغَيْرِهِ إِلَى وُجُودِ بَيِّنَةٍ فَقَائِفٌ فانتسابٌ بعدَ التَّكْلِيفِ مُخْتَلَفٌ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ دَامَ وَقَفُ النِّسْبِ وَيَتَلَطَّفُ بِهِمَا حَتَّى يُسَلِّمَا بِاخْتِيَارِهِمَا مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ فَإِنْ مَاتَا قَبْلَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْإِسْلَامِ فَكُمُسْلِمَيْنِ فِي تَجْهِيزِهِمَا لَكِنْ دَفْنُهُمَا يَكُونُ بَيْنَ مَقْبَرَتَيْ الْكُفَّارِ وَالْمُسْلِمِينَ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا لَأَنَّ أَحَدَهُمَا كَافِرٌ أَصْلِيٌّ وَالْآخَرُ مُرْتَدٌّ (وَلَوْ قَالَ لَوْلَدَ أُمُّهُ هَذَا وَلَدِي) سَوَاءٌ قَالَ مِنْهَا أَمْ لَا وَذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ كَالنَّبِيِّ تَصَوُّيرًا فَقَطْ أَوْ تَقْيِيدًا لِمَجْلِ الْخِلَافِ (قُبْتُ نَسَبَهُ) بِالشُّرُوطِ الشَّابِقَةِ فَيُشْتَرَطُ خُلُوقُهَا مِنْ زَوْجٍ يُنْفِكُنْ كَوْنُهُ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي (وَلَا يَثْبُتُ الْإِسْتِلَادُ فِي الْأَظْهَرِ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكَهَا بَعْدَ أَنْ

فَوَدَّ: (وَاسْتَلْحَقَ الْمَرْأَةَ الْفَرَعُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُصَدَّرِ إِلَى فَاعِلِهِ.

فَوَدَّ (سُي): (يَأْتِي فِي اللَّقِيطِ) سَرَدُ سَمٍ هُنَا عِبَارَتُهُ الَّتِي هُنَاكَ. فَوَدَّ: (فَرَعٌ) إِلَى الْمَشْرِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (مُخْتَلَفٌ) وَقَوْلُهُ: (فِي تَجْهِيزِهِمَا) وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّ) إِلَى الْمَشْرِ. فَوَدَّ: (طِفْلٌ مُسْلِمٌ) بِالْإِضَافَةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ بِطِفْلِ نَصْرَانِيٍّ وَيَجُوزُ فِيهِمَا التَّوَصُّيفُ. فَوَدَّ: (مُخْتَلَفٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ ائْتَسَبَا مَعًا لِوَاحِدٍ أَوْ سَمٍ. فَوَدَّ: (فِي تَجْهِيزِهِمَا) أَي: أَمَّا فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا فَكَأَخِيْلَاطِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ أَوْ ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الْإِمْتِنَاعِ أَوْ ع. ش.

فَوَدَّ (سُي): (لَوْلَدَ أُمُّهُ) أَي: فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ أَوْ سَمٍ.

فَوَدَّ (سُي): (لَوْلَدَ أُمُّهُ) أَي: غَيْرِ الْمَرْوُجَةِ وَالْمُسْتَفْرَشَةِ لَهُ أَوْ مُعْنَى. فَوَدَّ: (سَوَاءٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْرِ: (فَإِنْ كَانَتِ الْأُمُّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَإِنْ إِلَى لُذْرَةٍ)، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا) إِلَى الْمَشْرِ وَقَوْلُهُ: (قَطْعًا). فَوَدَّ: (وَذَكَرَهُ) أَي: لَفَظَ مِنْهُمَا. فَوَدَّ: (كَالْتَّبِيهِ) هُوَ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ.

فَوَدَّ: (لِمَجْلِ الْخِلَافِ) أَي: الْآتِي فِي الْمَشْرِ آتِيًا. فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: آتِيًا فِي الْمَشْرِ.

فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ الْفَرَعُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْوَلَدَ غَيْرُ حُرٍّ الْأَصْلِ حَيْثُ لَا شُبُهَةَ تَقْتَضِي الْحُرِّيَّةَ لَكِنَّهُ يُعْتَقُ

فَوَدَّ فِي (سُي): (يَأْتِي فِي اللَّقِيطِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى) عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ هُنَاكَ وَلَوْ اسْتَلْحَقَ اللَّقِيطَ حُرٌّ مُسْلِمٌ لَحَقَهُ وَصَارَ أَوْلَى بِزَيَّتِهِ وَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ عَبْدٌ لَحَقَهُ وَفِي قَوْلِي يُشْتَرَطُ تَصَدِّيقُ سَيِّدِهِ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ أَوْ ائْتَانِ لَمْ يُقَدِّمِ مُسْلِمٌ وَحُرٌّ عَلَى عَبْدٍ وَذِمَّتِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ عَرَضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيَلْحَقُ مَنْ الْحَقُّ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحَبَّرَ أَوْ نَفَاهَ عَنْهُمَا أَوْ الْحَقُّ بِهِمَا أَمِيرٌ بِالْإِنْتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطَتَا فِي الْأَظْهَرِ ائْتَهُ. فَوَدَّ: (مُخْتَلَفٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ ائْتَسَبَا مَعًا لِوَاحِدٍ.

فَوَدَّ فِي (سُي): (لَوْلَدَ أُمُّهُ) أَي: فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ. فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكَهَا الْفَرَعُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْوَلَدَ غَيْرُ حُرٍّ الْأَصْلِ حَيْثُ لَا شُبُهَةَ تَقْتَضِي الْحُرِّيَّةَ لَكِنَّهُ يُعْتَقُ بِمِلْكِهِ.

حِيلَتْ مِنْ بَيْكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ وَأَمَّا اسْتَقْرَؤُ مَهْرٍ مُسْتَفْرَشَةٍ رَجُلٍ أَتَتْ بِوَلَدٍ يَلْحَقُهُ، وَإِنْ أَتَكَرَّ الوَطْءُ
لَأَنَّ هُنَا ظَاهِرًا يُؤَيِّدُ دَعْوَاهَا وَهُوَ الْوِلَادَةُ مِنْهُ إِذَا لِحْمَلٍ مِنَ الْاسْتِذْخَالِ نَادِرٌ وَفِي مَسْأَلَتِنَا لَا
ظَاهِرٌ عَلَى الْاسْتِيلَادِ (وَكَذَا لَوْ قَالَ) فِيهِ هَذَا (وَلَدِي وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِي) لِمَا ذَكَرَ (فَإِنْ قَالَ عِلَّقَتْ بِهِ
فِي مِلْكِي) أَوْ اسْتَوْلَدَتْهَا بِهِ فِي مِلْكِي أَوْ هَذَا وَلَدِي مِنْهَا وَلَدْتُ سَنَةً وَهِيَ فِي مِلْكِي مِنْ خَمْسِ
سِنِينَ مَثَلًا (ثَبَّتَ الْاسْتِيلَادُ) قَطْعًا لانتفاء ذلك الاحتمال ولا نظير في القطع منها لاحتمال كونه
رَهْنَهَا، ثُمَّ أَوْلَدَهَا وَهُوَ مُعَيَّرٌ فَبَيَعَتْ فِي الدَّيْنِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَإِنْ فِي عَوْدِ اسْتِيلَادِهَا قَوْلَيْنِ مَرُّ
الْأَرْجَحِ مِنْهُمَا لِثُدْرَةِ ذَلِكَ وَشُرْطُ ثُبُوتِ الْاسْتِيلَادِ فِي إِقْرَارِ مَنْ سَبَقَتْ كِتَابَتُهُ إِقْرَارَهُ الْوَاقِعَ بَعْدَ
خُرُوجِهِ أَنْ يَنْتَفِي أَحْتِمَالُ حَمْلِهَا بِهِ زَمَنَ الْكِتَابَةِ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِيهَا لَا يُفِيدُ أَثْبُتَ الْوَلَدِ (فَإِنْ كَانَتْ
الْأُمَةُ فِرَاشًا لَهُ) بِأَنَّ أَقْرَبَ بَوَاطِينِهَا (لِحَقِّهِ) عِنْدَ الْإِمْكَانِ (بِالْفِرَاشِ مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ) لِخَبَرِ «الْوَلَدُ
لِلْفِرَاشِ» وَتَصْيِيرُ أُمِّ وَلَدٍ (وَإِنْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ) عِنْدَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ لِأَنَّ الْفِرَاشَ لَهُ
(وَاسْتِلْحَاقُ السَّيِّدِ) لَهُ حَيْثُ يُدْخِلُ (بِاطِلٌ) لِلْحَقِيقَةِ بِالزَّوْجِ شَرْعًا. (وَأَمَّا إِذَا أَلْحَقَ النَّسَبَ بِغَيْرِهِ)

بِمِلْكِهِ اهـ سـم . فَوَدُ: (مُسْتَفْرَشَةٍ رَجُلٍ) بَيْكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِيْدٍ اهـ ع شـ . فَوَدُ: (لَأَنَّ هُنَا) أَي: فِي
مَسْأَلَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ . فَوَدُ: (فِي مَسْأَلَتِنَا) أَي: قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَثْبُتُ الْاسْتِيلَادُ اهـ ع شـ . فَوَدُ: (فِيهِ)
أَي: الْوَلَدُ أَي حَقُّهُ وَشَأْنُهُ اهـ سـم . فَوَدُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ لِحْتِمَالِ الْإِنْخِ اهـ ع شـ . فَوَدُ: (وَهِيَ
فِي مِلْكِي الْإِنْخِ) هِيَ قَيْدُ خَرَجٍ بِهِ مَا لَوْ لَمْ يَقُلْهُ وَعِلْمُ دُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ مِنْ عَشْرِ سَنَةٍ فَيَثْبُتُ النَّسَبُ وَلَا
يَثْبُتُ الْاسْتِيلَادُ لِحْتِمَالِ أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ بَيْعٍ مَثَلًا وَحَمَلَتْ بِهِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ اهـ ع
شـ . فَوَدُ: (لِحْتِمَالِ الْإِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّظَرِ الْمُنْفِيِّ .

فَوَدُ: (لِثُدْرَةِ ذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِنَفْيِ التَّنْظِيرِ . فَوَدُ: (مَرُّ الْأَرْجَحِ الْإِنْخِ) وَهُوَ الثُّبُوتُ اهـ ع شـ . فَوَدُ: (لِثُدْرَةِ
ذَلِكَ) الثُّبُوتُ لَا تَمْنَعُ الْإِحْتِمَالُ وَأَيُّ قَطْعٍ مَعَهُ اهـ سـم وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الْإِحْتِمَالَ الْبَعِيدَ فِي الْغَايَةِ لَا يُنَافِي
الْقَطْعَ . فَوَدُ: (إِقْرَارُهُ) مَفْعُولٌ سَبَقَتْ .

فَوَدُ: (الْوَاقِعَ) نَعَتْ لِإِقْرَارِهِ . فَوَدُ: (وَأَنْ يَنْتَفِي الْإِنْخِ) خَبَرٌ وَشُرْطُ الْإِنْخِ . فَوَدُ: (أَنْ يَنْتَفِي أَحْتِمَالُ
حَمْلِهَا الْإِنْخِ) أَي: بِأَنَّ يَكُونُ لَأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الْإِغْتِنَاقِ قَلْوً وَلَدَتْهُ مَثَلًا لَيْسَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ
الْإِغْتِنَاقِ لَمْ يَلْحَقْهُ لِحْتِمَالُ وُجُودِهِ قَبْلَ الْإِغْتِنَاقِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ أَنْ يَنْتَفِي أَحْتِمَالُ الْإِنْخِ اهـ ع شـ .

فَوَدُ: (فِيهَا) الْأَوَّلَى فِيهِ . فَوَدُ: (بِأَنَّ أَقْرَبَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ) فِي الْمَعْنَى . فَوَدُ: (بِأَنَّ أَقْرَبَ الْإِنْخِ) أَوْ يَثْبُتُ
بَيِّنَةٌ ع شـ وَقَلْبُوبِيَّ اهـ بَجَيْرِمِي . فَوَدُ: (بِأَنَّ أَقْرَبَ بَوَاطِينِهَا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ فِرَاشًا بِاسْتِذْخَالِ مَنِيهِ
الْمُخْتَرَمِ وَلَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبُ الْوَلَدِ وَلَيْسَ مُرَادًا . اهـ ع شـ .

فَوَدُ: (فِيهِ) أَي: الْوَلَدُ أَي فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ . فَوَدُ: (لِثُدْرَةِ ذَلِكَ) الثُّبُوتُ لَا تَمْنَعُ الْإِحْتِمَالُ وَأَيُّ قَطْعٍ
مَعَهُ .

يُمنُّ بتعدّي النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الأب. (كهذا أخي أو) يثنّين كالأب والجد في هذا (عمي) أو بثلاثة كهذا ابن عمي وهل يُشترط أن يقول أخي من أبوي أو من أبي أو ابن عمي لأبوين ولأب كما يُشترط ذلك في البيّنة كالدعوى أو يُفروق بأن المقرّ محتاط لنفسه فلا يُقرّ إلا عن تحقيق، ومن ثمّ لو أقرّ بأخوة مجهول لم يُقبل تفسيره بأخوة الرضاع ولا

• فود: (يُمنُّ بتعدّي النسب منه إلخ) لا يخفى أن صريح الصنيع أن يُمنَّ ببيانٍ للغير وذلك الغير هو الأب في هذا أخي والجد في هذا عمي فانظر أيّ واسطة في تعدّي النسب من الأب إلى المقرّ الذي هو ابنه وأيّ واسطتين في تعدّيه من الجد إلى المقرّ اه سم ولك أن تقول ما أشار إليه وإن كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعيّن الخروج عنه حتى يوضح بأن نُجمل يُمنُّ بياناً للشخص المفهوم من السياق لأن المعنى إذا ألحق نسب شخص بغيره فقوله يُمنُّ بياناً لهذا الشخص المستلحق بفتح الحاء فيتمّ الكلام على هذا التفسير اه سيّد عمر زادة الرشيديّ والجواب الثاني وهو الأظهر أنا ملتزم أن يُمنَّ ببيانٍ للغير إلا أن قوله بواسطة واحدة ليس مُتعلّقاً بتعدّي حتى يلزم الإشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه الإلحاق والمعنى حيّز. وأما إذا ألحق النسب بغيره يُمنُّ بتعدّي النسب من ذلك الغير إلى نفسه أما بأن يكون ذلك الإلحاق بواسطة واحدة وهي الأب إلخ اه. • فود: (أو بثلاثة) ظاهره أنه لا زيادة على الثلاثة فليُنظر فيه اه سم. • فود: (ذلك) أي: بيان أنه من أبويه مثلاً. • فود: (أو يفروق) أي: بين المقرّ والبيّنة اه ع ش. • فود: (بأن المقرّ إلخ) هذا الفرق عدم اشتراط ما ذكر فتأمل اه سم. • فود: (لم يقبل تفسيره إلخ) أي حينئذ ذكره مُتفصلاً ع ش وسم.

• فود: (يُمنُّ بتعدّي النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة إلخ) لا يخفى أن صريح هذا الصنيع أن يُمنَّ ببيانٍ للغير وذلك الغير هو الأب في هذا أخي والجد في هذا عمي فانظر أيّ واسطة في تعدّي النسب من الأب إلى المقرّ الذي هو ابن فإنه لا معنى لتعدّي النسب بواسطة إلا أن النسب يتعدّى من الملحق به إليها، ثم منها إلى المقرّ ولم يوجد ذلك هنا وأيّ واسطتين في تعدّيه من الجد إلى المقرّ الذي هو ابنه في هذا عمي فإن النسب لم يتعدّد من الجد إلا إلى أبي المقرّ ثم منه إلى المقرّ فليس هناك إلا واسطة واحدة. • فود: (يُمنُّ بتعدّي إلخ) صريح هذا الصنيع أنه بيانٍ للغير وأن الغير مرجع هاء منه ولم يظهر استقامة المعنى حيّز مع قوله بواسطة واحدة وهي الأب إلخ فإن الأب هو ذلك الغير فتأمل إلا أن يجاب بأنه لا مانع من اتّحاد الغير والواسطة وفيه نظر.

• فود في (سني): (كهذا أخي أو عمي) قال في شرح البهجة فإنّه إلحاق للأخ بالأب وللعَم بالجد انتهى. فانظر كيف يكون الأوّل إلحاقاً بواسطة واحدة والثاني يثنّين. • فود: (أو بثلاثة) ظاهره أنه لا زيادة على الثلاثة فليُنظر فيه. • فود: (أو يفروق إلخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتأمل. • فود: (لم يقبل تفسيره بأخوة الرضاع) قال في الرّوض (فرع): لو أقرّ باخ، وقال أي مُتفصلاً كما في شرحه أرذت من الرضاع لم يقبل قال في شرحه ولهذا لو فسّر بأخوة الإسلام لم يقبل واستشكل بقول العبادي لو شهد

الإسلام كُلُّ مُحْتَمَلٍ وظاهر المتن وغيره يشهدُ لِلثَّانِي لَكُنَّ المنقولُ عن القفال وغيره الأولُ وأقره الأذرعِي وغيره بل جرى عليه الشَّيْخَانِ أواخر البابِ الثالثِ لَأَنَّهُ بعد التفسير يُنْظَرُ فِي الْمُقَرَّرِ أَهْوِ وَإِثْرُ الْمُلْحَقِ بِهِ الْحَائِزِ لِتَرَكْتَهُ فَيَصِحُّ أَوْ لَا فَلَا يَصِحُّ وَفِي الْمُلْحَقِ بِهِ أَذْكَرُ فَيَصِحُّ الْإِلْحَاقُ بِهِ أَوْ أَتَى فَلَا وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ بَيَانِ الْمُلْحَقِ بِهِ وَسَوَاءُ أَقَالَ فَلَانٌ وَإِثْرِي وَسَكَتٌ أَوْ زَادَ لَا وَإِثْرٌ لِي غَيْرُهُ وَلَمَّا نَقَلَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي عَنْ جَمْعٍ مِنْهُمْ النَّاسِجَ السَّبْكَ مَا يُخَالِفُ بَعْضُ مَا مَرَّ وَيَأْتِي قَالَ هَذَا وَهُمْ سَبَبُهُ عَدَمُ اسْتِحْضَارِ النِّقْلِ وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ أَخَذَا مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي لَوْ قَالَ لَيْسَ لِي وَإِثْرٌ إِلَّا أَوْلَادِي هَؤُلَاءِ وَزَوْجَتِي قُبِلَ لَكُنَّ نَازَعَهُ ابْنُ

فُؤَدُ: (يَشْهَدُ لِلثَّانِي) أَي: عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْبَيَانِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اهْزَاهِيَةً لَكِنَّ الرَّشِيدِي بَسَطَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ وَالْإِتِّصَارَ لِمَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْبَيَانِ وَإِلَيْهِ مِثْلُ كَلَامِ الْمُغْنِي. فُؤَدُ: (لَأَنَّهُ الْإِلْحَاقُ) تَغْلِيلٌ لِمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ لَكِنَّ المنقولَ عَنِ الْقِفَالِ وَغَيْرِهِ الْأَوَّلُ الْإِلْحَاقُ مِنْ تَرْجِيحِهِ الْأَوَّلُ لَكِنَّ الْأَوْضَحَ الْأَخْصَرُ أَنْ يَقُولَ لِأَنَّ التَّنْظَرَ فِي الْمُقَرَّرِ الْإِلْحَاقُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بَعْدَ بَيَانِ الْمُلْحَقِ بِهِ. فُؤَدُ: (أَهْوِ وَإِثْرُ الْمُلْحَقِ بِهِ الْإِلْحَاقُ) هَذَا يَتَّبِعُهُ حَيْثُ كَانَ التَّرَدُّدُ السَّابِقُ فِي هَذَا ابْنُ عَمِيٍّ أَوْ ابْنُ أَخِي وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ السَّابِقُ: (أَنْ يَقُولَ هَذَا أَخِي الْإِلْحَاقُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: (هَذَا ابْنُ أَخِي الْإِلْحَاقُ) اهْزَاهِيَةً عَمَرٍ وَمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ هَذَا يَتَّبِعُهُ حَيْثُ الْإِلْحَاقُ مِنَ الْحَضَرِ مَحِلُّ نَظَرٍ بِلِ ظَاهِرِ الْمَنْعِ. فُؤَدُ: (فَيَصِحُّ) أَي: الْإِلْحَاقُ. فُؤَدُ: (وَفِي الْمُلْحَقِ بِهِ) أَي: وَيُنْظَرُ فِي الْمُلْحَقِ بِهِ الْإِلْحَاقُ. فُؤَدُ: (أَتَى فَلَا) فِيهِ مَا سَتَعْلَمُهُ سَمَ وَنَهَايَةً. فُؤَدُ: (وَسَوَاءُ أَقَالَ فَلَانٌ الْإِلْحَاقُ) كَانَ الْمُرَادُ سَوَاءُ فِي عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِإِطْلَاقِ الْإِقْرَارِ م ر اهْ سَمَ وَرَشِيدِي أَيِ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ وَسَوَاءُ أَقَالَ وَأَنَا وَإِثْرُهُ وَسَكَتٌ أَوْ زَادَ وَلَا وَإِثْرٌ لَهُ غَيْرِي. فُؤَدُ: (وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنَّ الْإِلْحَاقُ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. فُؤَدُ: (وَزَوْجَتِي) أَي: هَذِهِ اهْ مُغْنِي. فُؤَدُ: (قُبِلَ) أَي: يَثْبُتُ حَضَرُ وَرَثَتِهِ فِيهِمْ بِإِقْرَارِهِ فَكَمَا يُعْتَمَدُ إِقْرَارُهُ فِي أَصْلِ الْإِزْتِ كَذَلِكَ يُعْتَمَدُ فِي حَضَرِهِ اهْ مُغْنِي. فُؤَدُ: (لَكِنَّ نَازَعَهُ الْإِلْحَاقُ) اعْتَمَدَهُ م ر اهْ سَمَ.

أَنَّهُ أَخُوهُ لَا يُكْتَفَى بِهِ لَأَنَّهُ يَصْدُقُ بِأَخَوَةِ الْإِسْلَامِ وَأَجِيبَ بَأَنَّ الْمُقَرَّرَ يَخْطِئُ لِنَفْسِهِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا يَقَرُّ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقٍ انْتَهَى. فُؤَدُ: (لَكِنَّ المنقولَ الْإِلْحَاقُ) وَالْأَوْجَهُ الثَّانِي شَرْحُ م ر ، وَقَدْ يُنَافِي الْأَوَّلُ مَسْأَلَةُ الْإِقْرَارِ بِأَخَوَةِ الْمَجْهُولِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمْ فِيهَا لَا يَقْبَلُ التَّفْسِيرُ بِأَخَوَةِ الرِّضَاعِ وَلَا الْإِسْلَامِ تَصْوِيرُهَا بِمَا إِذَا لَمْ يَقُلْ أَخِي مِنْ أَبَوَيْ أَوْ أَبِي مَعَ جُزْمِ الرِّضَاعِ كَغَيْرِهِ بِهَا فَلْيُنْظَرْ هَلْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الثَّانِي أَوْ كَيْفَ الْحَالُ، ثُمَّ أَوْزَدْتُهُ عَلَى م ر فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ التَّفْسِيرِ فِيهَا بِمَا ذُكِرَ صِحَّةُ الْإِقْرَارِ فِيهَا مُطْلَقًا بَلْ شَرْطُ صِحَّتِهِ أَنْ يَبَيَّنَ بِأَنَّهُ مِنْ أَبَوَيْهِ مَثَلًا فَإِذَا أَطْلَقَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى الْمُنْقُولِ الْمَذْكُورِ وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ وَعَدَمُ الْإِتِّبَاعِ مَعَ الْحُكْمِ بِعَدَمِ الْقَبُولِ وَمَعَ الْإِسْتِشْكَالِ وَالْجَوَابِ الْمَذْكُورَيْنِ فَتَأَمَّلْ ثُمَّ أَوْزَدْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى م ر فَاعْتَرَفَ بِالْإِشْكَالِ وَمُنَافَاةٍ ذَلِكَ لِمَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ بِأَخَوَةِ الْمَجْهُولِ الْمَذْكُورَةِ وَمَالَ إِلَى الْأَخْذِ بِهَا وَحَمَلَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى نَحْوِ الْأَوَّلِيَّةِ.

فُؤَدُ: (أَوْ أَتَى فَلَا) فِيهِ مَا سَتَعْلَمُهُ. فُؤَدُ: (وَسَوَاءُ أَقَالَ فَلَانٌ الْإِلْحَاقُ) كَانَ الْمُرَادُ سَوَاءُ فِي عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِإِطْلَاقِ الْإِقْرَارِ م ر. فُؤَدُ: (قُبِلَ لَكِنَّ نَازَعَهُ الْإِلْحَاقُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

الأستاذ وأطال بأن كلام القاضي لا يدل لما ذكره وبأن الأصح ما قاله ابن عبيد السلام أنه لا يكفي قوله في الحصر بل لا بُدَّ فيه من البيّنة ويكفي قول البيّنة ابن عم لأب مثلاً، وإن لم يُسئوا الوسائط بينه وبين المُلْحَق به كذا جَزَمَ به بعضهم ويُسْجِه أن مجله في فقيهين عارفين بحكم الإلحاق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفان ذلك فيجب استقصاؤهما، وكذا يقال في المُقَرَّر. ثم رأيت الغزّي بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لِمَذْهَب القاضي أي في هذه المسألة وإن لم يفصل، ثم ثقل عن شُرُوح أنه لو حكم قاض بأنه وارثه لا وارث له غيره حمل على الصّحّة، ثم قيّده بقاض عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم أجمّله اه وهي فائدة حسنة يتغيّر استحضاؤها في فروع كثيرة يأتي بعضها في القضاء وغيره (فيثبت)، وإن كان المُقَرَّر في الظاهر ولا وارث إلا يث المال على المنقول خلافاً لِلتَّاج الغزاري (نسبه من المُلْحَق به) الذكر لأن الوارث يخلّف مورثه في حقوقه والنسب منها أمّا الأنتى فلا يصح استلحاق فوارثها أولى (بالشروط الشائقة) فيما إذا ألحقه بنفسه فيصح هنا من الشفيع أيضاً (ويشترط) هنا

• فود: (قوله) أي: إقراره المذكور. • فود: (في الحضر) أي: في ثبوته والظرف مُتَعَلِّقٌ بِيَكْفِي.
• فود: (فيه) أي: الحضر وثبوته. • فود: (ويكفي) إلى المتن في النهاية. • فود: (وإن لم يُسئوا) أي: الشاهدان فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارةً عن النهاية، وإن لم تُسمَّ إلخ وهي ظاهرة. • فود: (بيّنة) أي: المُسْتَحَقُّ بفتح الحاء. • فود: (فيجب) أي: على القاضي. • فود: (استقصاؤهما) أي: على أسماء الوسائط اه سم. • فود: (وكذا يقال في المُقَرَّر) هذا يُفيدُ اختيار زيادة على ما تقدّم عن القفال وغيره اه سم. • فود: (في هذه المسألة) هي قوله ويكفي في البيّنة أن يقول ابن عم لأب إلخ اه ع ش. • فود: (وإن لم يفصل) أي: الفقيه الموافق إلخ. • فود: (ثم قيّده إلخ). • فود: (قال) أي: الغزّي اه ع ش.
• فود: (أجمّله) أي: القاضي. • فود: (وهي إلخ) أي: قول الغزّي ويقاس إلخ والثاني لِرعاية الخبر. • فود: (فوارثها أولى) خالفه النهاية والمُعْنِي وسم، فقالوا بعد بسط اللفظ لِلأَوَّلِ فالْمُعْتَمَدُ صِحّة استلحاق وارثها وقرق الوالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّنَ بَيْنَ استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بأن إقامة البيّنة تسهل عليها بخلاف الوارث لا سيما إذا تراخى التسبب اه. • فود: (فيما إذا) إلى قوله: (ومن اشترط) في النهاية، وكذا في المُعْنِي إلّا قوله: (فيصح) إلى المتن. • فود: (هنا) أي: في الإلحاق

• فود: (فيجب استقصاؤهما) المفهوم من هذا السياق أن المراد بالاستقصاء تسمية الوسائط فتأمل.
• فود: (وكذا يقال في المُقَرَّر) هذا يُفيدُ اختيار زيادة على ما تقدّم عن القفال وغيره فتأمل. • فود: (أما الأنتى فلا يصح استلحاقها فوارثها أولى) كذا جَزَمَ به ابن الرُّفْعَة وحكاه عن ابن اللَّبَّان قال الإسْئوي: وهذا واضح وابن اللَّبَّان قال: إنه أظهر قولِي الشافعي قال البلّغيني: الظاهر أنه عني القول الصائري إلى امتناع قبول إقرارها بالولد، وقد صرّح م ر والماورديّ بأنه يُسْتَلْحَقُ الأخ لِلأُمِّ.
(تنبيه): وجه البلّغيني صِحّة استلحاق الوارث لها مع عدم استلحاقها بأن الإلحاق بها مبني على

زيادة على ذلك (كون المُلْحَق به مَيِّتًا) فيُنتِج الإلحاق بالحي ولو مجنونًا لأنه قد يتأهل فلو
 ألحق به ثم صدق ثبت بتصديقه دون الإلحاق وفيما إذا كان واسطتان كهذا عُمي يُشترط
 تصديق الجد فقط لأنه الأصل الذي يُنسب إليه ومن اشترط تصديق الأب أيضًا كالبقوي فقد
 أهد لأنه غير وارث وليس الإلحاق به وفروعه لم يقع إلحاق بقوله حتى بقول يعضد إلحاق الفرع
 بدون الأصل بل السبب في الإلحاق تصديق الجد فقط فاندفع استشكل ذلك، وإن قال
 شارح إنه إشكال قوي، ثم حكى عن السبكي جوابًا عنه بما لا يصح. (ولا يُشترط أن لا يكون)
 المُلْحَق به (نفاه في الأصح) بل لا يجوز الإلحاق به، وإن نفاه قبل موته يلعبان أو غيره لأنه لو

بالغير اه ع ش. ه. فود: (على ذلك) أي على الشروط السابقة في الإلحاق بتفسي. ه. فود: (لأنه) أي:
 المجنون عبارة المُغني لاستحالة ثبوت نسب الشخص مع وجوده بقول غيره اه وهي شاملة للمجنون
 وغيره. ه. فود: (فلو ألحق به) أي: بالحي اه ع ش. ه. فود: (ثبت) أي: نسبه. ه. فود: (وفيما إذا كان
 واسطتان إلخ) أي: والفرض أن الإلحاق بالحي اه سم. ه. فود: (أيضًا) أي: كتصديق الجد.
 ه. فود: (لأنه) أي: الأب، وكذا ضمير به وضمير فروع. ه. فود: (غير وارث) كان المراد للمُستلحق
 بفتح الحاء لوجود أبيه وهو الجد والأخ لا يرث مع وجود الأب اه سم أقول بل المراد أن الأب ليس
 بوارث للمُلْحَق به وهو الجد لكونه حيًا. ه. فود: (وليس الإلحاق به) ه. فود: (وفروعه لم يقع إلخ)
 مغلطاني على خبر إن أو حالين من فاعل غير بمعنى المغاير. ه. فود: (حتى نقول إلخ) مغلط على
 الثاني. ه. فود: (ينبغي إلحاق الفرع) يعني إثبات نسب الأصل وهو الأب بقول فروع. ه. فود: (بل السبب
 إلخ) لعل الانسب لما قبله الإلحاق بالجد والسبب فيه تصديقه فقط عبارة المُغني فلو صدق الحي ثبت
 نسبه بتصديقه والاعتماد في الحقيقة على المصدق لا على المؤبر اه. ه. فود: (استشكل ذلك) راجع
 المُغني والإشارة إلى عدم اشتراط تصديق الأب.

الوارثة فإذا ألحقها جميع ورثتها بها صح وإلحاقًا بنفسها ليس مبناه على الورثة بل على مجرد الدعوة
 والشافعي لا يثبت لها دعوة إما لأن الإطلاع على الولادة ممكن وإما لأنه يؤدي إلى الإلحاق بصاحب
 الفرائض وهذا لا يأتي في إلحاق ورثتها بها وعبارة الزوضة وأصلها كقوله هذا أخي ابن أبي وأمي وفيه
 إشارة إلى الإلحاق بالأُم، وإن كان كلامه في الشقي اه. كذا في التائيري ويؤيد صحة استلحاق وارث
 المرأة ما يأتي من اختيار موافقة أحد الزوجين لصديق أحدهما بالذكر وذلك يتضمن صحة استلحاق
 وارثها وهو ما اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي وقرئ بسهولة إقامة المرأة البينة على الولادة بخلاف
 وارثها خصوصًا مع تراخي اه. ويوضح هذا الفرق أن المرأة تشهد ولادة نفسها وتضبطها وقتها
 وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيسهل عليها إقامة البينة ولا كذلك وارثها لأنه لا يحضر الولادة ولا
 يضبط من يحضرها فيفسر عليه إقامة البينة. ه. فود: (وفيما إذا كان واسطتان) أي والفرض أن الإلحاق
 بالحي. ه. فود: (تصديق الجد فقط) اعتمدته م ر. ه. فود: (لأنه غير وارث) كان المراد للمُستلحق لوجود

استلحقه لَقِيلَ فكذا وإرثه (وُشْطَرَطَ كَوْنُ الْمُقِرِّ وَاِرثًا حَائِزًا) لِتَرْكِهِ الْمُتْلَحِقَ بِهِ حِينَ الْإِقْرَارِ وَإِنْ تَعَدَّدَ فَلَوْ أَقَرَّ بِعَمِّ اشْتَرَطَ كَوْنُهُ حَائِزًا لِتَرْكِه أَبِيهِ الْحَائِزِ لِتَرْكِه جَدَّهُ وَمِنْهُ بَنَتْ وَرَثَتِ الْكُلِّ فَرْضًا وَرَدًّا بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرِثِ الْمَيِّتَ لَمْ يَكُنْ خَلِيفَتَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ تَرْكِه لِأَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَهُ مَجْمُوعُهُمْ لَا خُصُوصُ الْمُسْتَلْحَقِ فَيُعْتَبَرُ حَتَّى مُوَافَقَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالْمُعْتَقِ وَالْحَقِّ بِالْوَارِثِ الْحَائِزِ الْإِمَامَ فَيُلْحَقُ بِمَيِّتِ مُسْلِمٍ وَإِثْنُهُ بَيْتُ الْمَالِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْوَارِثِ وَهُوَ جِهَةٌ الْإِسْلَامَ وَلَوْ قَالَه حُكْمًا ثَبَتَ أَيْضًا لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِعِلْمِهِ وَكَوْنَهُ أَيْضًا لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَقَرَّ غَتِيقَ بَأَخٍ أَوْ عَمٍّ لَمْ يُقْبَلْ لِإِضْرَارِهِ بِمَنْ لَهُ الْوِلَاءُ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى إِسْقَاطِهِ كَأَصْلِهِ وَهُوَ الْمِلْكُ أَوْ بَابِنِ قَبْلَ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اسْتِلْحَاقِ بَيْتِكَ أَوْ نِكَاحِ فَلَمْ يَقْدِرْ مَوْلَاهُ عَلَى مَنْعِهِ. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ حِينَ الْإِقْرَارِ

فَوَيْلٌ (سُنِّي): (وَارِثًا) بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَرَقِيقٍ وَقَاتِلٍ وَأَجْنَبِيٍّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

فَوَيْلٌ (سُنِّي): (حَائِزًا) أَي: وَلَوْ مَالًا بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَارِثَيْنِ وَاتَّكَرَّ الْآخَرُ وَمَاتَ وَلَمْ يَرِثْهُ إِلَّا الْمُقِرُّ حَيْثُ ثَبَّتَ النَّسَبَ بِالْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ رَشِيدِيٍّ وَمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَلَنْ تَعْدُدَ) فَلَوْ مَاتَ وَخَلَفَ ابْنًا وَاجِدًا فَأَقَرَّ بِأَخٍ آخَرَ ثَبَّتَ نَسَبَهُ وَوَرِثَ أَوْ مَاتَ عَنْ بَيْنٍ وَبَنَاتٍ اغْتَبَرَ اتِّفَاقُ جَمِيعِهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

فَوَيْلٌ: (فَلَوْ أَقَرَّ بِعَمِّ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ الْحَائِزُ بِوَاسِطَةِ كَانَ أَقَرَّ بِعَمِّ وَهُوَ حَائِزُ تَرْكِه أَبِيهِ الْحَائِزِ تَرْكِه جَدَّهُ الْمُتْلَحِقَ بِهِ فَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ أَبُوهُ قَبْلَ جَدِّهِ فَلَا وَاسِطَةَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ اهـ. فَوَيْلٌ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ الْوَارِثِ الْحَائِزِ. فَوَيْلٌ: (لَأَنَّهُ الْخ) تَقْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. فَوَيْلٌ: (فَيُعْتَبَرُ) إِلَى قَوْلِهِ:

(وَلَوْ قَالَه حُكْمًا) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَالْأَيْنِ الرَّفْعَةُ) فِي النِّهَآيَةِ. فَوَيْلٌ: (فَيُعْتَبَرُ) أَي: إِقْرَارُ مَجْمُوعِ الْوَرِثَةِ. فَوَيْلٌ: (أَخَذَ الزَّوْجَيْنِ) صَادِقٌ بِالذِّكْرِ فَقَضِيَّتُهُ صِحَّةُ اسْتِلْحَاقِ وَارِثِ الْأُنْثَى بِهَا اهـ سَمَ وَصُورَتُهُ أَنْ تَمُوتَ أَمْرَأَةٌ وَتُخَلَّفَ ابْنًا وَزَوْجًا فَيَقُولُ الْإِنُّ لَشَخْصٍ هَذَا أَخِي مِنْ أُمِّي فَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَةِ الزَّوْجِ فَهَذَا اسْتِلْحَاقٌ بِأَمْرَأَةٍ وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى ابْنِ الْبَنَاتِ وَغَيْرِهِمْ رَاطِفِيحِي وَخَلْبِيَّ اهـ بُجَيْرِمِي وَقَوْلُهُ وَغَيْرِهِ أَيِ كَالشَّارِحِ فِيمَا قَدَّمَهُ أَيْضًا فِي شَرْحِ قَبِيَّتِهِ نَسَبُهُ مِنَ الْمُتْلَحِقِ بِهِ. فَوَيْلٌ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْإِمَامَ. فَوَيْلٌ: (وَهُوَ) أَي: الْوَارِثُ. فَوَيْلٌ: (وَلَوْ قَالَه حُكْمًا) أَي: بِأَنَّ حَكَمَ بَيُوتِ نَسَبِهِ مِنْهُ اهـ ع. ش. فَوَيْلٌ: (لَأَنَّ لَهُ الْقَضَاءَ بِعِلْمِهِ) أَي: بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُجْتَهِدًا اهـ ع. ش. أَي: خِلَافًا لِلشُّحْفَةِ. فَوَيْلٌ: (وَكُونُهُ أَيْضًا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ كَوْنُ الْمُقِرِّ وَاِرثًا الْخ. فَوَيْلٌ: (لَمْ يُقْبَلْ لِإِضْرَارِهِ بِمَنْ لَهُ الْوِلَاءُ الْخ) هَلَا صَحَّ وَيَقِي الْوِلَاءُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْإِلْحَاقِ بِنَفْسِهِ لَكِنْ الْفَرْقُ مُنْكَرٌ اهـ سَمَ وَلَعَلَّ بِأَنَّ ضَرَرَ عَدَمِ اِرْثِ عَصَبَةِ النَّسَبِ هُنَا عَائِدٌ لِغَيْرِ الْمُقِرِّ وَهَنَّاكَ لِلْمُقِرِّ. فَوَيْلٌ: (وَهُوَ) أَي: أَصْلُ الْوِلَاءِ الْمِلْكُ أَي: كَوْنُهُ مَمْلُوكًا لِلنَّبِيِّ. فَوَيْلٌ: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ حِينَ الْإِقْرَارِ) أَي: كَمَا مَرَّ تَقْيِيدُ الْمَتْنِ بِهِ.

أَبِيهِ وَهُوَ الْجَدُّ وَالْأَخُ لَا يَرِثُ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ. فَوَيْلٌ: (أَخَذَ الزَّوْجَيْنِ) صَادِقٌ بِالذِّكْرِ فَقَضِيَّتُهُ صِحَّةُ اسْتِلْحَاقِ وَارِثِ الْأُنْثَى بِهَا. فَوَيْلٌ: (وَكُونُهُ) أَي: الْمُقِرُّ. فَوَيْلٌ: (لَمْ يُقْبَلْ لِإِضْرَارِهِ بِمَنْ لَهُ الْوِلَاءُ الْخ)

أنه لو أقر بآبٍ لعمه فثبت آخر أنه ابنه لم يطل إقراره لكن أفتى القفال بطلانه لأنه بأن بالبينة أنه غير حائز ولا بين الرفعة هنا ما أجبت عنه في شرح الإرشاد. (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بثالث أو بزوجة للميت وأنكره الآخر أو سكث (إن المستلحق لا يرث) لعدم ثبوت نسبه ويفرض المتن في هذا الذي دل على السياق وصروح به في بعض النسخ يتدفع ما اعترض به الفرائي وأطال (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهراً بل باطناً إن صدق ففي ابنتين أقر أحدهما

فود: (أنه) أي: ابن العم. فود: (لم يطل إقراره) أي: المقر بآبٍ لعمه اه ع ش. فود: (أنه) أي: المقر بآبٍ لعمه. فود: (غير حائز) هلاً قال غير وارث لحجبه بالابن اه سم. فود: (ولا بين الرفعة إلخ) أقره المثني ثم قال ويصح إلحاق المسلم الكافر بالمسلم وإلحاق الكافر المسلم بالكافر اه. فود: (هنا) أي: في اشتراط كون المقر حائزاً حين الإقرار. فود: (أجبت عنه إلخ) وأجاب النهاية عنه أيضاً راجعه. فود: (فيما إذا أقر) إلى قوله: (ولو ادعى) في النهاية، وكذا في المثني إلا قوله: (أو بزوجة للميت). فود: (أو بزوجة إلخ) انظر ما صورته اه ع ش كان مراده ما فائدة عطيه مع أن الثالث شامل للزوجة.

فود: (سني: لا يرث) وإذا قلنا لا يرث لعدم ثبوت نسبه وحرم على المقر بنت المقر به وإن لم يثبت نسبها مؤاخدة له بإقراره كما ذكره الرافعي ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتق حصه المقر لو كان المقر به عبداً من الثركة كأن قال أحدهما العبد فيها أنه ابن أينا وجهان أو جههما أنه يعتق لتشوف الشارع إلى العتق مثني ونهاية وشرح الروض قال ع ش قوله م ر وفي عتق حصه المقر إلخ أي ظاهراً وباطناً وقوله م ر أو جههما أنه يعتق أي ولا سرياً، وإن كان المقر موسراً لعدم اغترافه بمباشرة العتق اه.

فود: (وفرض المتن إلخ) عبارة المثني والأصح أن المستلحق لا يرث كذا في نسخة المصنف كما حكاه السبكي قال الشيخ بزهان الدين وهو يقتضي أنه مع كون المقر حائزاً إن استلحق لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف الثقل والعقل والظاهر أن هنا سقطة هي إما من أصل المصنف وإما من نايب وضوئه أن يقول، وإن لم يكن حائزاً فالأصح إلخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها قلو أقر أحد الحائزين دون الآخر فالأصح إلخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى ويدل لذلك كما قال الولي العراقي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على أن صورة المسألة إقرار بعض الورثة إذا لو كان المقر حائزاً لم يكن له حصه بل جميع الإرث له اه. فود: (في هذا) أي: فيما إذا أقر أحد الحائزين إلخ. فود: (السياق) أي: كقوله المقر بخصته اه سم.

فود: (ظاهراً بل باطناً) أي: بل يشاركه فيها باطناً وظاهراً أنه لو مات المستلحق ولا وارث غيرهما

هلاً صح وبقي الولاء وبه يتدفع الضرر كما قدمه في الإلحاق بنفسه لئلا يفرق ممكين. فود: (أنه) أي: الآخر. فود: (ابنه) أي: ابن العم. فود: (أنه غير حائز) هلاً قال غير وارث لحجبه بالابن. فود: (السياق) أي: كقوله المقر في حصته.

فود: (سني: ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروض لئلا يخرم عليه أي المقر تبينه أي المقر

بثالث يلزمه أن يعطيه ثلث حصته، ولو ادعى على ابني ميت بعين في التركة فصَدَقَه. أحدهما فإن كان قبل القسمة دَفَعَ إليه نصفها أو بعدها فإن كانت بيد المُصَدِّقِ سلمها له كلها ولا شيء له على المُكذَّب أو بيد المُكذَّب لم يلزمه شيء وعلى المُصَدِّقِ نصف قيمتها (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا يتفرّد بالإقرار) بل ينتظر كما الآخرين فإن أقر فمات غير الكامل وورثته نفذا قرائه من غير تجديد كما في قوله (و) الأصح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثُلث (واتكز الآخر) أو سكت لم يرث شيئاً ولا من حصّة المُقرِّ لكن ظاهراً فقط كما تقرّر لأن الإرث فرع النسب ولم يثبت وإنما طولب من أقر بكونه ضامناً لغمر وفي ألف بالالف، وإن لم يثبت على عمرو، ولو كذب الضامين لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامين فقط لإعسار الأصل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامين والدين مؤجل وقد يطالب الأصل فقط كإن ضمير الحال مؤجلاً أو أعير الضامين أو مات الأصل

كان للصادق باطلاً تناول ما يخصه في إرضه إن تمكن منه اه سيّد عمر. فود: (يلزمه إلخ) أي: المُقرّ، وكذلك يجب على غير المُقرّ أن يشارك هذا الثالث بثُلث ما أخذه إن كان يعلم أنه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئاً فكل من المُقرّ والمُكذَّب حكمهما واحد وأما خصّ المُقرّ بالذكر لأنه ربما يتوهم أنه لما أقرّ وجب عليه التشارك في حصته حتى في الظاهر اه بجبرمي. فود: (فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) يتبني أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصّة المُقرّ لزمه دفعه إليه أيضاً لا غيراه به له اه سم وفي تصويره وفقه لأنه إذا دفع نصف العين إلى المُقرّ له نصيب العين مشتركة بينه وبين المُكذَّب ولا يبقى للمُصَدِّق ثلثها أصلاً فكيف يتصور إخراج القسمة النصف الآخر في حصّته. فود: (ولا شيء له) أي: للمُصَدِّق. فود: (لم يلزمه) أي: المُكذَّب. فود: (بل ينتظر) إلى قوله: (وإنما طولب) في النهاية والمفني. فود: (كمال الآخرين إلخ) أي: بلوغ الصغير وإفاقة المجنون فإذا بلغ الأول وافق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت التسبب جبراً ولا بد من موافقة الغائب أيضاً ويُعتبر موافقة إرث من مات قبل الكمال أو الحضور اه مفني. فود: (وورثته) أي: ورث المُقرّ فقط غير الكامل. فود: (كما تقرّر) أي: في شرح ولا يشارك المُقرّ في حصّته. فود: (لعمرو) أي: عن عمرو. فود: (أن لا يطالبه) أي: الأصل. فود: (والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه اه سم.

به وفي عني حصّته أي: المُقرّ إن كان أي المُقرّ به من التركة كان قال أحدهما العبد من التركة إنه ابن أينا وجهان انتهى. وفي شرحه أن الأول أوجه إنشوف الشارح إلى العتي انتهى. فود: (فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) يتبني أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصّة المُقرّ لزمه دفعه إليه أيضاً لا غيراه به له. فود: (لم يلزمه) أي: المُكذَّب ش. فود: (أو نذر المضمون له أن لا يطالبه) أي أن لا يطالب الأصل. فود: (والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه.

والدين مؤجل. وأما النسب والإرث فينبهما ملازمة من حيث إنه يلزم من ثبوت الإرث بالقربة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره إقراره بالخلع فإنه يثبت البينة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فإنه يستلزمها (و) يستمر عديم إرث المقيم به إلى موت المنيكر أو الساكت فإن (مات ولم يره إلا المقيم ثبت النسب) بالإقرار الأول وورث لأنه صار حائزاً، وكذا لو ورثه غير المقيم وصدقه (و) الأصح (أنه لو أقر ابن حائز مشهور النسب لا ولاية عليه) بأخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقيم بأن قال أنا ابن الميت ولست أنت ابنة (لم يؤثر فيه) إثبوتته وشهرته ولأنه لو بطل نسبه بطل نسب المجهول فإنه لم يثبت إلا لإرثه وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقيم وذلك دوزر حكيم، ومن ثم غلط المقابل ولو أقر بأكثر فأنكر نسب الثاني وليس توأماً سقط لإثبات نسب الثالث

• فود: (بالقربة) احتراز عن الولاء. • فود: (كما يأتي) أي: بقول المتن وأنه إذا كان الوارث إلخ.
 • فود: (ونظيره) أي: العكس أو ما ذكر من النسب والإرث. • فود: (بالخلع) يعني بالطلاق البائن.
 • فود: (فإنه يثبت البينة إلخ) أي: بالإقرار بالخلع. • فود: (لوجودها إلخ) تغليل لإثبات البينة بدون مال. • وفود: (قبل الدخول) أي: بالطلاق قبله. • وفود: (وعند استيفاء إلخ) عطف على قبل الدخول. • وفود: (من غير مال) متعلق بالوجود. • فود: (بخلاف وجوبه) أي: المال. • فود: (بالإقرار الأول) إلى قوله: (المتن) ويثبت في النهاية والمغني وإلا قوله: (ومن ثم غلط المقابل) وقوله: (وبهذا) إلى المتن. • فود: (ولو ورثه) أي: ورث المنيكر أو الساكت اه سم. • فود: (وصدقه) أي: صدق وارث غير المقيم المقيم. • فود: (ولا ولاية عليه) أي: ومن عليه ولاية فقد مر حكمه في شرح وإرتا حائزاً. • فود: (ولو أقر) أي: الحائز والمجهول اه سم. • فود: (فأنكر إلخ) ولو أقر بأخوين مجهولين معاً فكذب كل منهما الآخر أو صدقه ثبت نسبهما لوجود الإقرار من الحائز وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط نسب المكذب بفتح الدال دون نسب المصدق إن لم يكونا توأمين وإلا فلا أثر لتكذيب الآخر لأن المقيم بأحد التوأمين مقيم بالآخر، ولو كان المنيكر اثنتين والمقيم واحداً فللمقيم تخليفهما فإن نكل أحدهما لم تزد اليمين على المقيم لأنه لا يثبت بها نسب ولا يستحق بها إزناً ولو أقر الورثة بزوجة امرأة لمورثهم ورثت كإقرارهم بنسب شخص ومثله إقرارهم بزوجة للمرأة نهاية ومغني.

• فود: (وكذا لوزنه) أي وزن المنيكر أو الساكت وقوله وصدق غير المقيم ش.
 • فود: (ولو أقر) أي: الحائز والمجهول بنال فأنكر إلخ. قال في الروض، ولو أقر بهما أي بأخوين مجهولين معاً فكذب كل منهما الآخر ثبت نسبهما وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه به سقط المكذب أي بفتح الدال إن لم يكونا توأمين لأن المقيم بأحد التوأمين مقيم بالآخر وقوله إن لم يكونا توأمين قال في شرحه وإلا فلا أثر لتكذيب الآخر اه.

بأنفاقيهما فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوت بالاستلحاق وبهذا فازق ما قبله (وبقيت أيضا نسب المجهول) لأن الحائز قد استلحقه فلم يُنظر لإخراجه له عن أهلية الإقرار بتكذيبه له (و الأصح أنه إذا كان الوارث الظاهر يحجب المستلحق) حجب جرمان (كأخ أقر بابين للميت ثبت النسب) للابن لأن الحائز ظاهرا قد استلحقه (ولا إرث) له للدور الحكمي وهو أن يلزم من إثبات الشيء رفعه إذا لو ورث حجب الأخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم يرث فأدى إرثه إلى عدم إرثه، ولو ادعى المجهول على الأخ فتكفل وخلف المجهول ثبت نسبه ثم إن قلنا اليمين المردودة كالبينة ورث أو كالإقرار وهو الأصح فلا يخرج به «بحجبه» ما لو أقرت بنت معتقة للأب بأخ لها فيثبت نسبه لكونها حائزة ويرانه أثلاثا لأنه لا يحجبها جرمانا.

• قوله: (لأن الحائز) إلى الكتاب في النهاية والمغني. • قوله: (للبنتين إلخ) ولو أقر به أي بابين للميت الأخ والزوجة لم يرث معهما لذلك أي للدور الحكمي ولو مات عن بنت وأخت فأقرنا بابين له سلم للأخت نصيبها لأنه لو ورث لحجبها مغني وأسنى. • قوله: (ولو ادعى إلخ) أي: لو ادعى مجهول على أخ الميت أنه ابن الميت فأنكر الأخ ونكل عن اليمين فحلف المدعي اليمين المردودة. • قوله: (ما لو أقرت بنت إلخ) لعلة تصوير وإلا قلوا ورثت الجميع فرضا ورذا فكذاك كما علم مما قدمه وصرح به التائيري عن الأذعري اه سم.

• قوله في (سب): (كأخ أقر بابين للميت) قال في الروض فإن أقر به الأخ والزوجة لم يرث معهما انتهى. وقال في شرحه ولو مات عن بنت وأخت فأقرنا بابين له سلم للأخت نصيبها لأنه لو ورث لحجبها ذكره الأصل اه. • قوله: (ما لو أقرت بنت معتقة للأب إلخ) لعلة تصوير وإلا قلوا ورثت الجميع فرضا ورذا فكذاك كما علم مما قدمه وصرح به التائيري عن الأذعري، فقال فائدة قال الأذعري بقي ما لو ترك بنتا وقلنا بالرد لفساد بيت المال فاستلحق أخا فهل يكون كاستلحاق الابن الحائز مثلا أم لا لم أر فيه نقلا والأقرب نعم اه. • قوله: (وغير ثابته) هو في إرث الأخ أحد وجهين، وجهه ما ذكره الشارح والثاني لا لأنه يمنعها عصبية الولاء أي الإرث بها قال في شرح الروض والأول أوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصوير لذلك فليأمل.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب العارية)

بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَقَدْ تُخَفَّفُ اسْمُ لِمَا يُعَارُ وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَجِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ
مَعَ بَقَاءِ غَيْبِهِ لِيُرْوَ مِنْ عَارِ ذَهَبَ وَجَاءَ بِسُرْعَةٍ أَوْ مِنْ التَّعَاوُرِ أَيْ التَّنَاوُبِ لَا مِنْ الْعَارِ لِأَنَّهُ يَأْتِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العارية

• فَوَدَّ: (بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ حَيْثُ إِلَى قَالَ وَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّهَا فَائِدَةٌ، وَكَذَا فِي
الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ الْمُتَضَمِّنُ إِلَى مِنْ عَارَ وَقَوْلُهُ وَمُضْخَفٌ إِلَى كِلَا عَارَةٍ وَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّهَا فَائِدَةٌ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ
تُخَفَّفُ) وَفِيهَا لُغَةٌ ثَالِثَةٌ عَارَةٌ بِوَزْنِ نَاقَةٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (اسْمٌ لِمَا إِلَخَ) أَيْ: شَرْعًا أَوْ عَشْرًا، وَقَالَ
الْحَلَبِيُّ قَوْلُهُ اسْمٌ إِلَخَ أَيْ لُغَةً وَشَرْعًا أَوْ لُغَةً فَقَطَّ أَوْ لُغَةً لِمَا يُعَارُ وَشَرْعًا لِلْعَقْدِ لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْ
وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدَانِ إِطْلَاقَهَا عَلَى كُلِّ مِنَ الْعَقْدِ وَمَا يُعَارُ لِقَوِيٍّ أَوْ. • فَوَدَّ: (وَلِلْعَقْدِ) أَيْ: فَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ
بَيْنَهُمَا، وَقَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْأَثَرِ الْمُتَرْتَبِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَعَدَمِ الضَّمَانِ وَهَذَا مَوْرِدُ الْفَسْخِ
وَالْإِنْفِسَاحِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ أَوْ عَشْرًا. • فَوَدَّ: (وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ) فَهِيَ إِبَاحَةُ
الْمَنَافِعِ، وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ هِبَةُ الْمَنَافِعِ فَلَوْ رَدَّ الْمُسْتَعِيرُ ارْتَدَّتْ عَلَى هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بَعْدَ
الرَّدِّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ كَذَا قَبْلَ وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَا لَمْ يَنْتَهِ أَنَّهُ تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ
وَهُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى أَوْ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنْ التَّعَاوُرِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَقَبْلَ مِنْ التَّعَاوُرِ أَوْ. • فَوَدَّ: (لَا مِنْ الْعَارِ)
لَا يُقَالُ بَرْدُهُ اسْتِعَارَتُهُ ۞ لَأَنَّا نَقُولُ اسْتِعَارَتُهُ لِيَبَانَ الْجَوَازُ لِثَلَاثَةٍ يَتَرَوُّهُ الْمَنْعُ مِنْهَا مَعَ وُجُودِ الْعَارِ فِيهَا
وَاسْتِعَارَتُهُ لِيَبَانَ الْجَوَازُ لَا عَارَ فِيهَا عَلَيْهِ أَوْ سَم. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيْ: الْعَارُ. • فَوَدَّ: (يَأْتِي) بِدَلِيلٍ غَيْرَتِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العارية

• فَوَدَّ: (وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ) فَهِيَ إِبَاحَةُ الْمَنَافِعِ، وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ هِبَةُ الْمَنَافِعِ فَلَوْ رَدَّ
الْمُسْتَعِيرُ رَدَّتْ عَلَى هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بَعْدَ الرَّدِّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ كَذَا قَبْلَ
وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَا لَمْ يَنْتَهِ أَنَّهُ تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ قُلْتَ مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّ الْإِبَاحَةَ
لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ قُلْتَ ذَاكَ فِي الْإِبَاحَةِ الْمُخَصَّةِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ أَوْ وَكَانَتْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي إِلَخَ
مَا ذَكَرَهُ وَفِيمَا لَوْ فَعَلَ مَا مَنَعَ مِنْهُ مِنْ نَحْوِ الزَّرْعِ مِنْ أَنَّ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعِثْلِ لَا مَا زَادَ عَلَى الْمُسَمَّى مِنْ أَجْرَةِ
الْعِثْلِ لِأَنَّهُ بَعْدُولُهُ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ كَالرَّادِّ لِمَا أُبِيحَ لَهُ أَوْ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي ذَلِكَ لِمُطْلَقِ
الرَّدِّ إِذْ هُنَا تَقْوِيَتْ لِلْمَاوَزْدِيِّ فِيهِ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَمُجَرَّدُ الرَّدِّ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (لَا مِنْ الْعَارِ) لَا يُقَالُ يَرُدُّهُ

وهي واوثة وأصلها قبل الإجماع ﴿وَيَسْتَعْمُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] قال جمهور المفسرين هو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض (واستعارته بضم السين فرسا لأبي طلحة فركبته) متفق عليه وأدزعا من صفوان بن أمية يوم حنين، فقال أغصبت يا مُحشد، فقال: «لا بل عارية مضمونة» رواه أبو داود والنسائي وهي سننه قال الروياني وغيره وكانت واجبة أول الإسلام للآية وقد تجب كإعارة نحو ثوبٍ لدفع مؤذٍ كحُرٍّ ومصحفٍ أو ثوبٍ توقفت صحته الصلاة عليه أي

بكذا أه مغني . هـ قوله: (وهي واوثة) فإن أصلها عورية أه مغني قال ع ش هذا بمجرده لا يمنع لأنهم قد يذخرون بنات الباء على بنات الواو كما في البيع من مد الباع مع أن البيع يائي والبايع واوي اللهم إلا أن يقال إنهم لا يفعلون ذلك إلا عند الإضطرار إليه أه . هـ قوله: (واستعارته إلخ) عطف على قوله ويستعمون إلخ . هـ قوله: (متفق إلخ) أي هذا الخبر متفق إلخ . هـ قوله: (وأدزعا) كذا في أصله والذي في المغني والتهامية دزعا بالأفراد وفي نسخ المحلي بالجمع كالشخفة أه سيد عمر عبارة ع ش قوله م ر ودزعا إلخ أراد به الجنس وإلا فالماخوذ من صفوان مائة دزع أه . هـ قوله: (وقد تجب إلخ) لم يذكر أنها قد تباع أه سم أقول، وقد تصور الإباحة بإعارة من لا حاجة له بالمعار يوجه أه ع ش . هـ قوله: (كإعارة نحو ثوبٍ إلخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجاناً له طلب الأجرة، ثم إن عقد بالإجارة ووجدت شروطها فهي إجارة صحيحة وإلا فهي إعارة لفظاً وإجارة معنى ع ش وقلوبه وسم ولا يضمن العين حينئذ تغليبا للإعارة ع ش أه بخيرمي ويأتي أنفاً ما يتعلق بذلك . هـ قوله: (مؤذٍ إلخ) ظاهره، وإن قل الأذي ويتبني تقيده بأذٍ لا يحتمل عادة أو يبيع مخدور تيمم أخذاً مما يأتي عن الأذرع في قوله كل ما فيه إحياء مهجة أه ع ش . هـ قوله: (ومصحفٍ أو ثوبٍ إلخ) عبارة الشارح م ر في باب صفة الصلاة بقوله المشي فإن جهل الفاتحة إلخ حتى لو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعليم إلا منه لم يلزم مالكه إعارته، وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم إلا بأجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى الشرة أو الرضوء ومع غيره ثوب أو ماء فيقتل إلى البدل أه وحمل حج الوجوب على ما إذا أعار ذلك زمناً لا يقابل بأجرة أه ع ش وما نقله عن شرح م ر نقل سم عن شرح الرزوي مثله . هـ قوله: (عليه أي: على المصحف أو الثوب أه رشيد).

استعارته بضم السين لأننا نقول قد تكون استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وأيضا فهو أولاً بالمؤمنين من أنفسهم، فأولى بأموالهم قبل الكفار أولى فلا عار في تصرفه في شيء من أموال الخلق لأن الجميع له ولا ينافيه نحو قوله: «بل عارية مضمونة» لأنه من باب التفضل فليتأمل وقوله لأنه أي العار يائي قد يجاب عنه بأنه قد يؤخذ أحدهما من الآخر كما قيل إن البيع من الباع . هـ قوله: (وقد تجب إلخ) لم يذكر أنها قد تباع . هـ قوله: (ومصحفٍ) على ما جزم به الباب تبعا للكفاية كذا شرح م ر وفيه نظر وقوله أو ثوبٍ توقفت صحته الصلاة عليه في شرح م ر على ما سيأتي أه . وفي شرح الرزوي في باب صفة الصلاة قال في

حيث لا أجره له لِقَلَّةِ الزَّمَنِ وإلا لم يلزمه بذله بلا أجره فيما يظهر، ثم رأيت الأذرعِي ذكره حيث قال والظاهر من حيث الفقه وجوب إعاره كُلِّ ما فيه إحياء مُهَيَّجَةٌ مُحْتَرَمَةٌ لا أجره لمثله، وكذا إعاره سكين ليدبح مأكول يُخَفِّسُ موته وإعاره ما كتَبَ صاحبُ كتاب الحديث بنفسه أو مأذونه فيه سماعٌ غيره أو روايته لينسخه منه كما صوّبه المُصَنِّفُ وغيره. وتحرّم كما يأتي مع بيان أنها فائدة وتكرره إعاره مُسْلِمٍ لِكَاْفِرٍ كما يأتي وأركانها أربعة مُعيَّر

• فُود: (لا أجره لِبِفْلِهِ) أي: أنا الذي لِيَفْلِهِ أجره فظاهر أنه واجب أيضًا لِكُنْ لا بالعارية بل بالإجارة اه
 رَشِيدِي. • فُود: (وكذا إعاره سكين إلخ) لا يُنَافِي وجوب الإجارة هنا أَنَّ المَالِكَ لا يَجِبُ عليه ذُبْحُهُ، وإن كان في ذَلِكَ إضاعة مالٍ لانتها بالترك هنا وهو غير مُمْتَنِعٍ لأنَّ عَدَمَ الوجوب عليه لا يُنَافِي وجوب استيعارته إذا أراد حِفْظَ ماله كما يَجِبُ الاستيداع إذا تَعَيَّنَ لِلْحِفْظِ، وإن جازَ لِلْمَالِكِ الإغراضُ عنه إلى التَّلَفِ وهذا ظاهر، وإن تَوَهَّمَ بعضُ الطَّلَبَةِ المُنافاةَ سم على حَتَجٍ ع ش. • فُود: (وكإعاره ما كتَبَ إلخ) عبارة المُفَنِّي وأفتى أبو عبد الله الزُّبَيْرِيُّ بوجوب إعاره كُتُبِ الحديث إذا كتَبَ صاحبُها اسمَ مَنْ سَمِعَهُ سم به لِيَكْتُبَ نُسخةَ السَّماعِ قاله الزُّركَشِيُّ والقياسُ أَنَّ العاريةَ لا تَجِبُ عَنَّا بل هي أو الثقلُ إذا كان الثقلُ بَقَّةً اه. • فُود: (ما كتَبَ إلخ) ما واقعة على نحو الكتاب. • فُود: (فيه) مُتَعَلِّقٌ بقوله كتَبَ والضميرُ لما كتَبَ إلخ، وكذا ضميرُ منه. • وفُود: (أو رواية) أي: الغير يَغْنِي سَنَدَ شَيْخِهِ. • فُود: (لِنُسخة) أي: غيره اه ع ش. • فُود: (وتحرّم) ثم قوله: (يُكره) كُلُّ مِنْهُمَا مَغْطُوفٌ على تَجِبُ اه سم. • فُود: (كما يأتي) أي: كإعاره الصَّيْدِ مِنَ الْمُحَرَّمِ والأمةِ مِنَ الأَجَنِيِّ وإعاره العُلَمَانِ لِمَنْ عُرِفَ بِاللُّوِاطِ اه مُفَنِّي.
 • فُود: (مع أنها فائدة) وعليه فَلَيْسَ هذا مِنْ أَقسامِ العاريةِ الصَّحِيحةِ فالأولى التَّمَثُّلُ له بإعاره خِيَلِ

الكفافية، ولو لم يَكُنْ بالبلدِ إِلَّا مُصْحَفٌ واحدٌ وَلَمْ يُمْكِنِ التَّعْلِيمُ إِلَّا مِنْهُ لم يَلْزَمَ مالِكُهُ إعارته، وكذا لو لم يَكُنْ إِلَّا مُعَلِّمٌ واحدٌ لم يَلْزَمَهُ التَّعْلِيمُ أي بلا أجره على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى الشَّرةِ أو الوضوءِ ومع غيره ثوبٌ أو ماءٌ فَيَنْتَقِلُ إلى البَدَلِ اه. وفي الثَّبابِ في صِفَةِ الصَّلَاةِ ولا تَجِبُ إعارته أي المُصْحَفُ، وإن تَعَيَّنَ فَإِنَّ غَابَ مالِكُهُ فَيَحْتَمَلُ لزومُ أخذه وأنه كالعارية ويَحْتَمَلُ أَنْ لا يَضُمَّنَّ اه. هذا ولا يَخْفَى أَنَّ مُقْتَضَى وجوب الإعاره في الثوبِ المذكورِ امْتِناعُ الرجوعِ بَعْدَ الإحرامِ وسَيأتي في أوَّلِ الفصلِ الآتي مِنَ الشَّرْحِ والحاشية ما يَتَحَصَّلُ مِنْهُ تَفْصِيلٌ في الرجوعِ بَعْدَ الإحرامِ فَيَحْتَمَلُ ما هنا على ما يَمْتَنِعُ فِيهِ الرجوعُ مِمَّا سَيأتي لا ما يَجُوزُ فِيهِ أيضًا إذا لا يَتَّعِظُ مع وجوب الإعادةِ لِلصَّلَاةِ جَوَازُ الرجوعِ بَعْدَ الإحرامِ بها بل ولا قِلَّةَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَيَحْتَمَلُ الوجوبُ هنا على ما إذا طَلَبَ الثوبَ لِصَلَاةِ الْفَرَضِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
 • فُود: (وكذا إعاره سكين إلخ) لا يُنَافِي وجوب الإعاره هنا أَنَّ المَالِكَ لا يَجِبُ عليه ذُبْحُهُ، وإن كان في ذَلِكَ إضاعة مالٍ لانتها بالترك هنا وهو غير مُمْتَنِعٍ لأنَّ عَدَمَ الوجوب عليه لا يُنَافِي وجوب استيعارته إذا أراد حِفْظَ ماله كما يَجِبُ الاستيداع إذا تَعَيَّنَ لِلْحِفْظِ، وإن جازَ لِلْمَالِكِ الإغراضُ عنه إلى التَّلَفِ وهذا ظاهر، وإن تَوَهَّمَ بعضُ الطَّلَبَةِ المُنافاةَ. • فُود: (وتحرّم) ثُمَّ قوله: (وتُكره) كُلُّ مِنْهُمَا مَغْطُوفٌ على تَجِبُ ش.

وَمُسْتَعِيرٌ وَمُعَارٍ وَصِغَةُ. (شَرْطُ الْمُعِيرِ) الْاِخْتِيَارُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ مُكَرَّرِهِ أَيْ بَغِيرِ حَقٍّ وَلَا كَالْإِكْرَاهِ عَلَيْهَا حَيْثُ وَجِبَتْ صَحْتُ فِيهَا يَظْهَرُ وَ(صِغَةُ تَبَرُّعِهِ) بَأَن يَكُونُ رَشِيدًا لِأَنَّهَا تَبَرُّعٌ بِالْمَنَافِعِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ مَحْجُورٍ إِلَّا الشَّفِيعَةُ لِيَذِنَ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ عَمَلَهُ لَا اسْتِغْنَاءَهُ عَنْهُ بِمَالِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اسْتِثْنَاءَ لِأَنَّهُ يَذِنُهُ فِي يَدِهِ فَلَا عَارِيَّةٌ وَلَا الْمُفْلِسُ لِغَيْنِ زَمَنًا لَا يُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ وَلَا مُكَاتِبٌ بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِلَّا فِي نَظِيرٍ مَا ذُكِرَ فِي الْمُفْلِسِ فِيمَا يَظْهَرُ. وَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَعِيرِ أَيْضًا فَلَا تَصِحُّ اسْتِعَارَةُ مَحْجُورٍ، وَلَوْ سَفِيهَا وَلَا اسْتِعَارَةُ وَلِيٍّ لَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَبُرَتْ مُهْلِكٌ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ حَيْثُ لَا ضَمَانَ كَأَنِ اسْتَعَارَ لَهُ مِنْ نَحْوِ

وَسِلَاحٍ لِتَحْزِيٍّ عَلَى مَا يَأْتِي أَهْ ع ش. قُود: (الْاِخْتِيَارُ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا فِي نَظِيرِ الْخُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ) وَقَوْلُهُ: (أَيْ بَغِيرِ حَقٍّ) إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَرْسَلَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْاِكْرَاهُ) إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) إِلَى (حَيْثُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْقَرِينَةِ) إِلَى: (لَمْ يَكُنْ). قُود: (فَلَا هَارِيَّةٌ) مُقْتَضَاهُ أَنَّ شَرْطَ تَحَقُّقِ الْعَارِيَّةِ كَوْنُهَا بِيَدِ الْمُسْتَعِيرِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّعْرِيفِ لِيَرُدَّهُ لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا سَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالثَّالِثُ يَضْمَنُ الْمُتَحَقِّقَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَيِّدُ عَمَرَ زَادَ ع ش اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ السَّفِيَّةُ لَا يُنْكِنُ جَعْلُهُ تَحْتَ يَدِ غَيْرِهِ لِكَوْنِهِ خَرًا بِخِلَافِ الذَّابَّةِ الَّتِي حَمَلَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا مَتَاعَ غَيْرِهِ بِسُؤَالِهِ فَكَأَنَّهَا فِي يَدِ الْغَيْرِ أَه وَأَشَارَ الرَّشِيدِيُّ إِلَى رَدِّ هَذَا الْجَوَابِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَلَا عَارِيَّةَ فِيهِ أَتَاهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ أَغْبِلْ قُوزِي كَانَ اسْتِعَارَةً لِيَذِنَهُ أَه. قُود: (وَالْاِ) الْمُفْلِسُ) قَدْ يُنَاقَشُ بَأَن قَضِيَّتِهِ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَحْجُورِ مَا يَمُومُ الْمُفْلِسُ وَحَيْثُ يُشْكِلُ التَّعْرِيفُ فِي قَوْلِهِ فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ مَحْجُورٍ لِأَنَّ عَدَمَ الصَّحَّةِ مِنْ مُطْلَقِ الْمَحْجُورِ لَا يَنْقَرُّ عَلَى اِغْتِيَارِ الرُّشِيدِ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ بِفُلْسٍ رَشِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَمِ أَيِّ فَكَانَ الْأَوَّلَى اِغْتِيَارَ كَوْنِ التَّبَرُّعِ تَأَخَّرًا بِدَلِّ الرُّشِيدِ. قُود: (لِغَيْنِ الْخُ) وَلِيَذِنَ نَفْسِهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه سَيِّدُ عَمَرَ. قُود: (إِلَّا فِي نَظِيرِ مَا ذُكِرَ الْخُ) أَي: فِي قَوْلِهِ زَمَنًا لَا يُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ أَه ع ش. قُود: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَى الضَّرُورَةِ إِلَى حَيْثُ. قُود: (ذَلِكَ) أَي: صِحَّةُ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ أَه مُغْنِي أَيِ وَالْاِخْتِيَارُ. قُود: (وَلَوْ سَفِيهَا) أَي: بَأَن كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَمَوِ أَمَّا الْمُفْلِسُ فَتَصِحُّ اسْتِعَارَتُهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ لَهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ لِأَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ تَلَفًا مُضْمَنًا لَا يُزَاجِمُ الْمُعِيرَ الْغُرَمَاءَ بِدَلِّهَا ع ش وَسَم. قُود: (وَلَا اسْتِعَارَةُ وَلِيٍّ لَهُ) أَي: لِيَقَاقُ عَقْدِ الْعَارِيَّةِ لَهُ بِطَرِيقِ الْوِلَايَةِ أَمَّا إِذَا اسْتَعَارَ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ اسْتَبَاهُ فِي اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا

قُود: (لَأَن يَذِنَهُ فِي يَدِهِ الْخُ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا إِذَا قَصَدَ عَمَلَهُ. قُود: (وَالْاِ الْمُفْلِسُ الْخُ) قَدْ يُنَاقَشُ هُنَا بَأَن قَوْلَهُ وَالْاِ الْمُفْلِسُ يَفْتَضِي أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَحْجُورِ مَا يَمُومُ وَحَيْثُ يُشْكِلُ التَّعْرِيفُ فِي قَوْلِهِ فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ مَحْجُورٍ لِأَنَّ عَدَمَ الصَّحَّةِ مِنْ مُطْلَقِ الْمَحْجُورِ لَا يَنْقَرُّ عَلَى اِغْتِيَارِ الرُّشِيدِ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ بِفُلْسٍ رَشِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (فَلَا تَصِحُّ اسْتِعَارَةُ مَحْجُورٍ، وَلَوْ سَفِيهَا) أَي: كَمَا يَكُونُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَقَدْ يَشْمَلُ الْمُفْلِسُ وَالْوَجْهَ خِلَافَهُ.

مُسْتَأْجِرٍ وَيُسْتَرْطُ تَعْيِينُهُ فَلَوْ فَرَشَ بِسَاطَهُ لِمَنْ يَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِالْقَرِينَةِ كَمَا عَلَى ذَكَابِنِ
الْبِزْازِينَ بِالنِّسْبَةِ لِمُرِيدِ الشَّرَاءِ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ عَارِيَّةً بَلْ مُجْرُودَ إِبَاحَةٍ، وَلَوْ أُرْسِلَ صَبِيًّا لِيَسْتَعِيرَ لَهُ
شَيْئًا لَمْ يَصْخُ فُلُو تَلْفٍ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ هُوَ وَلَا مُرَيْلُهُ كَذَا فِي الْجَوَاهِرِ وَنَظَرَ غَيْرُهُ
فِي قَوْلِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ إِذَا الْإِعَارَةُ بِمَنْ عُلِمَ أَنَّهُ رَسُولٌ لَا تَقْتَضِي تَسْلِيطَهُ عَلَى الْإِثْلَافِ
فَلْيَحْمَلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ رَسُولٌ (وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةُ) وَأَنْ يَمْلِكَ الرَّقَبَةَ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ إِنَّمَا
تُرَدُّ عَلَى الْمَنْفَعَةِ. وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْهُ امْتِنَاعَ إِعَارَةِ صُوفِيٍّ وَفَقِيهِ سَكَنَتْهُمَا فِي رِبَاطٍ وَمَنْزَرَةٍ
لَأَنَّهُمَا يَمْلِكَانِ الْإِثْلَافَ لَا الْمَنْفَعَةَ وَكَانَ مُرَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى عَارِيَّةً حَقِيقَةً فَإِنْ أَرَادَ حُرْمَتَهُ
فَمَمْنُوعٌ حَيْثُ لَا نَصَّ مِنْ الْوَاقِفِ أَوْ عَادَةً مُطْرِدَةً فِي زَمَنِهِ تَمْنَعُ ذَلِكَ

مَحْذُورٌ فِيهِ لِأَنَّ الضَّمَانَ حَيْثُ مَتَّعْتُ بِالْمُسْتَعِيرِ وَهُوَ الْوَلِيُّ أَوْ سَيِّدُ عَمَرَ. ٥ فُود: (تَفْصِيلُهُ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ
وَكَوْنُهُ مُخْتَارًا أَوْ نِهَائِيَّةً. ٥ فُود: (بَلْ مُجْرُودَ إِبَاحَةٍ) اعْتَمَدَهُ م ر أ ه س م. ٥ فُود: (إِذَا الْإِعَارَةُ بِمَنْ عُلِمَ الْإِثْلَافُ)
إِنَّمَا يَنْصَحُ فِي الْجَاهِلِ بِعَدَمِ الصَّحَةِ أَمَّا الْعَالِمُ بِعَدَمِ الصَّحَةِ فَمُسَلِّطٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَوْ سَيِّدُ عَمَرَ.
٥ فُود: (فَلْيَحْمَلْ ذَلِكَ الْإِثْلَافُ) أَي: مَا فِي الْجَوَاهِرِ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا لِأَنَّ الْإِعَارَةَ لَا
تَقْتَضِي تَسْلِيطَ الْمُسْتَعِيرِ عَلَى الْإِثْلَافِ أَيْ قِيْضَمَنْ فِيهِ لَا فِي التَّلْفِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَقْتَضِي الْمُسَامَحَةَ
بِالتَّلْفِ بِوَاسِطَةِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَآذُونِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجٍّ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ
التَّسْلِيطَ بِالْإِثْلَافِ لَكِنَّهَا اقْتَضَتْهُ بِالتَّسْلِيطِ عَلَى الْعَيْنِ الْمُعَارَةَ فَاشْبَهَتْ الْبَيْعَ وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهِ بِأَنَّ
الْمَقْبُوضَ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدَ مِنَ التَّسْفِيهِ لَا يَضْمَنْهُ إِذَا أَتْلَفَهُ أَوْ عَمَرَ. ٥ فُود: (وَلَنْ لَمْ يَمْلِكِ الرَّقَبَةَ) إِلَى الْمُشْنِ
فِي النَّهَائِيَّةِ. ٥ فُود: (وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْهُ امْتِنَاعَ إِعَارَةِ صُوفِيٍّ الْإِثْلَافُ) إِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَنَّهُ أَعَارَ لِمُسْتَحِقٍّ
السُّكْنَى فِي الْمَنْزَرَةِ أَوْ الرِّبَاطِ فَلَا يَنْجُو إِلَّا الْجَوَازُ لَكِنْ هَذَا لَيْسَ عَارِيَّةً وَإِنَّمَا هُوَ إِسْقَاطُ حَقٍّ وَلَعَلَّ هَذَا
هُوَ الَّذِي فَهَمَهُ الشَّارِحُ م ر عَنْ الْأَذْرَعِيِّ وَإِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَنَّهُ أَعَارَ لِغَيْرِ مُسْتَحِقٍّ فَلَا يَنْجُو إِلَّا الْمَنْعُ
وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ فَلَمْ يَتَوَارَدَ مَعَهُ الشَّارِحُ م ر عَلَى مَجَلٍّ وَاحِدٍ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الصُّورَةَ عَلَى كُلِّ
مِنْهُمَا أَنَّ الْفَقِيهَ أَوْ الصُّوفِيَّ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْكَنِ الْمَذْكُورِ وَيُعِيرُهُ لِغَيْرِهِ أَمَّا كَوْنُهُ يَدْخُلُ عِنْدَهُ نَحْوَ ضَيْفٍ
فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْإِنْزَاعَ فِي جَوَازِهِ أَوْ رَشِيدِيٍّ. ٥ فُود: (امْتِنَاعَ إِعَارَةِ صُوفِيٍّ الْإِثْلَافُ) كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ
مُصَرَّحٌ بِالْجَوَازِ أَوْ سَم وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الرُّوضِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ أَيُّ مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ مِنْ إِعَارَةِ
الصُّوفِيٍّ وَالْفَقِيهِ سَكَنَتْهُمَا بِالرِّبَاطِ وَالْمَنْزَرَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لَا يَجُوزُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَوْ
٥ فُود: (أَوْ عَادَةً الْإِثْلَافُ) الْأَتْسَبُ وَعَادَةً بِالْوَاوِ أَوْ سَيِّدُ عَمَرَ أَيُّ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ. ٥ فُود: (يَمْنَعُ ذَلِكَ) أَي:

٥ فُود: (بَلْ مُجْرُودَ إِبَاحَةٍ) اعْتَمَدَهُ م ر. ٥ فُود: (فَلْيَحْمَلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ رَسُولٌ) أَقُولُ فِيهِ
أَيْضًا نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ لَا تَقْتَضِي تَسْلِيطَ الْمُسْتَعِيرِ عَلَى الْإِثْلَافِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَقْتَضِي الْمُسَامَحَةَ بِالتَّلْفِ
بِوَاسِطَةِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَآذُونِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فُود: (امْتِنَاعَ صُوفِيٍّ الْإِثْلَافُ) كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ مُصَرَّحٌ
بِالْجَوَازِ. ٥ فُود: (فَلَنْ أَرَادَ حُرْمَتَهُ فَمَمْنُوعٌ الْإِثْلَافُ) وَافَقَ عَلَى الْمَنْعِ م ر وَهَلْ يَتَوَقَّفُ هَذَا عَلَى إِذْنِ النَّاطِقِ،

وكميلكها لاحتصاصه بها إما سيذكركه في الأضحية أن له إعارة هذي أو الأضحية نذره مع خروجه عن ملكه ومثله إعارة كلب للصييد وإعارة الأب لابنه الصغير، وكذا المجنون والسفيه كما يحته الزركشي زمناً لا يقابل بأجرة ولا يضرب به لأن له استخداماته في ذلك وأطلق الزوهاني جل إعازته لخدمة من يتعلم منه لخدمة أنس في الصحيح وظاهر أن تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز. قال الإسنوي وإعارة الإمام مال بيت المال لأنه إذا جاز له

يمنع النص أو العادة إعارة المسكن اه كزدي. ة فود: (وكميلكها) إلى قوله: (وردة) في المغني إلا قوله: (كما يحته الزركشي) وقوله: (قال الإسنوي). ة فود: (هذي أو أضحية الخ) لو تلف ضيمته المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن إلا في هذه الصورة م ر اه سم على حج وبيان في كلام الشارح م ر ومراذه أن كلاً طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه ع ش. ة فود: (مع خروجه) أي المذوق من الهذي أو الأضحية. ة فود: (ومثله) أي: مثل ما ذكر من إعارة هذي أو أضحية نذره. ة فود: (وإعارة الأب لابنه) أي وأن يعير الأب ابنه الصغير اه رشدي. ة فود: (ولا يضرب به) أي: بالابن اه مغني. ة فود: (لأن له استخداماته في ذلك) قضيه أنه ليس للأب استخدام ولده فيما يقابل بأجرة أو كان يضربه وهو ظاهر في الثاني ويتبعي خلافه في الأول بل هو أولى من المعلم إلا أتى وبشليم الأول فيتبعي للأب إذا استخدم من ذكر أن يحسب أجرة مثله مدة استخدامه، ثم يملكها له عما وجب عليه، ثم يضربها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة ومما عشت به البلوى أن يموت إنسان ويترك أولاداً صغاراً فتتولى أمهم أمرهم بلا وصاية أو كبير الإخوة أو عم لهم مثلاً يستخدمونهم في رعي ذواب أمالهم أو لغيرهم والقياس وجوب الأجرة على من استخدمهم سواء كان أجنياً أو قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الأم أو كبير الإخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه ع ش.

ة فود: (حل إعازة) أي: ولده الصغير. ة وفود: (لخدمة الخ) ظاهر سواء كان ذلك يقابل بأجرة أم لا لأن فيه مصلحة له ومن ذلك بالأولى الفقيه ومعلوم أن ذلك كله إذا أذن له ولده أما إذا لم يأذن له أو قامت قرينة على عدم رضاه بذلك أو كان استخداماته يعد إضراراً به فلا يجوز له ويقي ما يقع كثيراً أن المعلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لأن فيه مصلحة للولد بإتقائه للصناعة بتكرارها أم لا فيه نظر والأقرب الأول ويتبعي أن يأتي مثل ذلك فيما لو كان الأب هو المعلم اه ع ش. ة فود: (مثل هذه المذكورات الخ) أي: إعارة الهذي والأضحية المذوقين وإعارة الكلب للصييد وإعارة الأب لابنه. ة فود: (فيه نوع تجوز) عبارة المغني ليست حقيقة بل شبهة بها اه. ة فود: (فيه نوع تجوز) كأنه لعدم ملك المعير المنفعة اه سم. ة فود: (وإعارة الإمام الخ) عطف على قوله إعارة كلب

ثم رأيت كلام الشارح الآتي الصريح في الرجوع لهذه مع مناعتنا له، وقد يقال إذا توقف إعارة الموقوف عليه على إذن الناظر فغير الموقوف عليه المئزل في الموقوف أولى فليأكل. ة فود: (هذي أو أضحية نذره) لو تلف ضيمته المستعير والمعير وليس لنا معير يضمن إلا في هذه الصورة م ر. ة فود: (فيه نوع تجوز) كأنه لعدم ملك المعير المنفعة.

التملك فالإعارة أولى ورُدُّ بأنه إن أعاره لِمَنْ له حق في بيت المال فهو إِبْصَالٌ حَقٌّ لِمُسْتَحَقِّهِ فلا يُسَمَّى عَارِيَةً أو لِمَنْ لا حق له فيه لم يَجْزِ لأنَّ الإمامَ فيه كالوليِّ في مالٍ وليه وهو لا يجوز له إعارة شيء منه مُطْلَقًا، ومن ثَمَّ كان الْمُعْتَمَدُ أنه لا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِمَنْ بيت المال من نفسه لأنه عقد غَنَاقَةٌ وهو ليس من أهل العِثْقِ ولو بَعَوْضٍ كالكِتَابَةِ لأنه يَبِيعُ لِبَعْضِ بيت المال يَبِيعُ آخَرَ لِمَلِكِهِ إِكْسَابَهُ لولا البَيْعُ ولأنه يَمْتَنِعُ عليه تسليم ما باعه قبل قَبْضِ ثَمَنِهِ وهذا مثله لأنَّ القِنَّ قبل العِثْقِ لا مِلْكَ له وبعده قد يحصل، وقد لا فلا مَصْلَحَةٌ في ذلك لِبَيْتِ المالِ أصلاً ومن هذا أَخَذَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ أَنَّ أَوْقَافَ الْأَثَرِ لا تَجِبُ مُرَاعَاةُ

إِلَخ. ٥. قُود: (وَرُدُّ بَأَنَّهُ إِنْ أَعَارَهُ إِلَخ) نَظِيرُ هَذَا التَّزْيِيدِ جَارٍ فِي التَّمْلِكِ الصَّادِرِ مِنَ الْإِمَامِ لِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ، وَقَدْ صَرَّحَتْ الْأَيْمَةُ بِهِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ نَخْتَارُ الشُّقَّ الْأَوَّلَ وَنَمْتَنِعُ الْمَخْذُورَ الْمُتَرَتَّبَ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ غَيْرَ مُنْهَضٍ فِي الْمَذْكُورِ بَلْ هُوَ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ فَلِذَا خَصَّ الْإِمَامُ وَاحِدًا بِتَمْلِكِهِ وَإِعَارَةِ فَقَدْ نَابَ عَنِ الْبَاقِينَ فِي تَصْيِيرِ مَا يَخْصُهُمْ فِي الْمَالِ الْمُتَصَرِّفِ فِيهِ لِمَنْ صَرَفَهُ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَ الْحَقُّ لِلْعُمُومِ حَتَّى يَكُونَ مُشْتَرَكًا شَرِكَةً حَقِيقَةً بَيْنَ سَائِرِ الْأَفْرَادِ بَلِ الْحَقُّ لِلْجِهَةِ فَإِذَا دَفِعَ لِبَعْضِ أَفْرَادِهَا وَقَعَ فِي مَجْلِهِ بِالْأَصَالَةِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. ٥. قُود: (وَهُوَ) أَي: يُولِي. ٥. قُود: (بِنَهْ) أَي: مِنْ مَالِ مَوْلِيهِ. ٥. قُود: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاكَ مَا أَعَارَهُ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ أَمْ لَا أَهْ ع. ش. ٥. قُود: (وَمِنْ قَم) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنْ الْإِمَامَ كَالْوَلِيِّ. ٥. قُود: (كَانَ الْمُعْتَمَدُ إِلَخ) عِبَارَةٌ لِلْهُيَاةِ كَانَ الصَّوَابُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّلَ عَدَمَ صِحَّةِ بَيْعِهِ إِلَخ أَه. ٥. قُود: (مِنْ نَفْسِهِ) أَي: نَفْسُ الْقِنِّ أَهْ ع. ش. ٥. قُود: (وَهُوَ لَيْسَ إِلَخ) أَي: الْإِمَامُ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ. ٥. قُود: (وَلَوْ بَعَوْضٍ كَالكِتَابَةِ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ إِلَخ. ٥. قُود: (لَأَنَّهُ يَبِيعُ) أَي: الْعِثْقُ بَعَوْضٍ أَوْ الْكِتَابَةُ وَالتَّذْكَيرُ بِتَأْوِيلِ الْعَقْدِ أَوْ لِرِعَايَةِ الْخَيْرِ. ٥. قُود: (بِمَلِكِهِ) أَي: بَيْتِ الْمَالِ. ٥. قُود: (إِكْسَابَةً) أَي: قِنِّ بَيْتِ الْمَالِ. ٥. قُود: (يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْإِمَامِ أَهْ ع. ش. ٥. قُود: (وَهَذَا) أَي: عِثْقُهُ بَعَوْضٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ. ٥. قُود: (وَمِنْ هَذَا) أَي: مِنْ الْمُعْتَمَدِ الْمَذْكُورِ مَعَ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَةِ. ٥. قُود: (إِنَّ أَوْقَافَ الْأَثَرِ لَا تَجِبُ إِلَخ) وَالْأَوْجَهُ اتِّبَاعُ شُرُوطِهِمْ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ رَقْمُهُمْ وَقَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ اقْتِصَاصِ الْمَصْلَحَةِ فِي نَظَرِهِمْ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَاؤُهُمْ فِي ذَلِكَ لِإِخْرَاجِهِمْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَنْشِيهِ الْإِمَامَ بِالْوَلِيِّ إِعْطَاؤُهُ أَحْكَامَهُ مِنْ سَائِرِ أَوْجِهِهِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى إِغْتِنَاقِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ مَنُوعَ شَرْحِ م ر أَهْ سَمَّ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَقَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ إِلَخ هَذَا

٥. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمُعْتَمَدُ إِلَخ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ٥. قُود: (وَمِنْ هَذَا أَخَذَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَإِنَّ أَوْقَافَ الْأَثَرِ إِلَخ) وَالْأَوْجَهُ اتِّبَاعُ شُرُوطِهِمْ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ رَقْمُهُمْ وَقَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ اقْتِصَاصِ الْمَصْلَحَةِ فِي نَظَرِهِمْ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَاؤُهُمْ فِي ذَلِكَ لِإِخْرَاجِهِمْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَنْشِيهِ الْإِمَامَ بِالْوَلِيِّ إِعْطَاؤُهُ أَحْكَامَهُ مِنْ سَائِرِ أَوْجِهِهِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى امْتِنَاعِ إِغْتِنَاقِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ مَنُوعَ شَرْحِ م ر.

شروطهم فيها لينقائها على ملك بيت المال لأنهم أرقاء له فمن له فيه حق حلت له على أي وجه وصلت إليه ومن لا لم تحل له مطلقاً. (فيهمز مستأجراً) إجارة صحيحة كما يعلم مما يأتي وموصى له بالمنفعة إلا مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على ما مر إن لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه أي بإذن الناظر إن كان غيره وعليه يحمل تقييد ابن الرفعة جواز إعارة

يعرفك أن وجوب اتباع شروطهم حيث لا يس من خيرية الوقف إذا الواقف لا يشترط في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غيرها وإنما ذلك من حيث إن لهم الولاية على بيت المال، وقد أخرجوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفته وبهذا يعلم أن الصورة أن فاعل ذلك بمن له دخل في أمور بيت المال فمراده بالاتراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلامبول وغالب اتباعهم مطلقاً وملوك مصر وغالب اتباعهم في زمنا آخر فلا بد من مراعاة شروط اوقافهم بلا خلاف حيث لم يعلم كونها من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم آنفا عن النهاية. هـ فود: (شروطهم فيها) أي: شروط الاتراك في اوقافهم. هـ فود: (لباقينهم) أي: اوقاف الاتراك. هـ فود: (لأنهم أرقاء له) أي الاتراك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعليل نظر ظاهر لأن السلاطين العثمانية أحرار وليس فيهم شبهة الرقبة، وكذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر. وأما اتباعهم من نحو الجراكسة فهم وإن سلمنا أنهم أرقاء لكن لا تعلم كونهم أرقاء لبيت المال لاحتمال أن السلاطين اشتروهم لأنفسهم بعين ما لهم أو في ذمتهم كما هو الظاهر لا لبيت المال فيصيح ويتخذ اغتافهم إياهم والله أعلم. هـ فود: (إجارة صحيحة) إلى قوله: (أي وإلا) في النهاية إلا قوله: (إلا مدة) إلى: (وموقوف عليه) وقوله: (على ما مر). هـ فود: (حلت) أي: اوقاف الاتراك. هـ فود: (مطلقاً) أي راعى شروطهم أو لا. هـ فود: (إلا مدة حياته) هذا مسلم إن دلت قرينة على مباشرة الإنفاع بنفسه كان أوصى أن يتنفع به مدة حياته وإلا فله الإعارة، وإن قيد بمدة حياته م ر اه سم على حج وقوله وإلا أي كان أوصى له بالمنفعة مدة حياته ويتبني أن مثل الإعارة الإجارة حيث قيدت بمدة أو بمحل عمل، ثم إن مات المؤجر أي الموصى له قبل استيفاء المنفعة المفقود عليها فسخت فيما بقي اه ع ش.

هـ فود: (هلى ما مر) انظر في أي محل مر فإن أراد ما تقدم عن الأذرعى ورد عليه أن كلام الأذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بأن منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة وإنما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة الكزدني قوله على ما مر هو قوله امتناع إعارة صوفي إلخ اه والأولى قوله فإن أراد حرمة فممنوع إلخ. هـ فود: (أي بإذن الناظر إلخ) راجع إلى قوله وموقوف عليه. هـ فود: (وهليه) أي: على اشترائط إذن الناظر إن كان غير الموقوف

هـ فود: (إلا مدة حياته) هذا مسلم إن دلت قرينة على مباشرة الإنفاع بنفسه كان أوصى أن يتنفع به مدة حياته وإلا فله الإعارة، وإن قيد بمدة حياته م ر. هـ فود: (هلى ما مر) انظر في أي محل مر فإن أراد ما تقدم عن الأذرعى ورد عليه أن كلام الأذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بأن منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيه بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة وإنما كلامه فيمن نزل في مكان

الموقوف عليه بما إذا كان ناظرًا أي وإلا احتاج إلى إذن الناظر إذا من الواضح أن مراده أن لا يصدر ذلك إلا عن رأيه ليُشتمل كونه مُستحقًا وأذنًا للمستحق وذلك لِمَلِكِهِمُ المنفعة (لا مُستعير) بغير إذن المال (على الصحيح) لأنه لا يملكها وإنما يملك أن يتفقد ومن لم يؤجر ولا تبطل عارثته إلا بإذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها إلا إن عيّن له الثاني. (وله أن يستيب من يستوفي المنفعة له) كأن يركب دابة استعارها للركوب من هو مثله أو دونه لحاجته قال في المطلب، وكذا زوجته وخادمه لأن الانتفاع راجع إليه أيضًا ومنه يؤخذ أنه لا يركبهما إلا في

عليه. فؤد: (إن مراده) أي: ابن الرفعة. فؤد: (إلا عن رأيه) أي: الناظر ش. اه سم. فؤد: (ليفصل) أي كلام ابن الرفعة (كونه) أي الناظر. فؤد: (وذلك لِمَلِكِهِمُ) أي: المُستأجر والموصى له بالمنفعة الموقوف عليه. فؤد: (لأنه لا يملكها) إلى قوله ومنه في المُفني إلا قوله قال في المطلب وإلى قول المتن والمُستعار في النهاية إلا قوله ومنه إلى والذي. فؤد: (إلا أن عيّن إلخ) ظاهره البطلان بمجرّد الإذن والمُتجه توفقه على الإعارة ويُجاب بمنع أن ظاهره ذلك فتأمل اه سم أي إذا المراد إلا إذا عيّن له الثاني وأعاره بالفعل عبارة ع ش قوله م ر الثاني مفهومه أنه إذا عيّن له وأعاره انتهت عارثته وانتهى الضمان عنه اه وفي البجيزمي عن الماوردي أنها تبطل بمجرّد الإذن لأنه خرج بالإذن عن كونه مُستعيرًا وصار وكيلًا وعن شيخه أن الأول يبرأ به عن الضمان اه. فؤد: (كان يركب إلخ) أشار به لتقييد المتن بأن لا يكون في الاستئابة ضرر زائد على استعمال المُستعير اه ع ش. فؤد: (من هو مثله إلخ) ما لم يكن عدواً للمُعير فيما يظهر م ر اه سم على حَجّ اه ع ش. فؤد: (لحاجته) متعلّق بقوله يركب إلخ.

فؤد: (قال في المطلب، وكذا زوجته إلخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على إطلاقه وإلا فلا معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لأن الانتفاع إلخ أن انتفاع من ذكر يُعد في العرف انتفاعاً له، وإن لم يُعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل لانتفاعهم مشقة الشراء أو الاستئجار، وإن لم يكن واجباً عليه فتفسر المُعير راضية بصرف منفعة المعار إليهم كما هو مُشاهد، ثم رأيت قول المُحشي قوله وحيتّيد يكون أي ما في المطلب سجله قولهم لحاجته إلخ قد يُجاب بأن المتبادر من قولهم المذكور اغتياز حاجة له فأيدها له وكلام المطلب يفيد اغتياز حاجة نحو الزوجة التي فأيدها لها، وإن كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما اه وهو نحو ما كتبه كما يظهر بتأمله اه سيّد عَمَر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على إطلاقه أي كما هو ظاهر النهاية والمُفني. فؤد: (ومنه) أي: مِنّا في المطلب.

مُسَبَّل. فؤد: (إلا عن رأيه) أي الناظر ش. فؤد: (إلا إن عيّن له الثاني) ظاهره البطلان بمجرّد الإذن والمُتجه توفقه على الإعارة ويُجاب بمنع أن ظاهره ذلك فتأمل. فؤد: (بمن هو مثله أو دونه) ما لم يكن عدواً للمُعير فيما يظهر م ر.

أمر تعود منفعتة عليه وحيثيذ يكون مما شمله قولهم لحاجته فلا يحتاج إليه لا يقال فائدته أن له إر كاتهما، وإن كانا أثقل منه فلا يشمله ما قبله لأننا نقول مغنوع لأن رعاية كون ناييه مثله أو دونه لا بُد منها مطلقاً كما يُعلم مما يأتي في المثني والذي يتجه أنه إذا استعار لإر كاب زوجته فلانة جاز له إر كاب ضررتها التي مثلها أو دونها ما لم تقم قرينة على التخصيص ككون (المستأجر مخروم المعبر) وشرط (المستعار كونه مُتَّفَقاً به) حالاً انتفاعاً مباحاً مقصوداً فلا تصح إعارته جمار زمن وجحش صغير كما يصرّح به قول الروياني كُلُّ ما جازت إعارته جازت إعارته وما لا فلا واستثنوا فروغاً ليس هذا منها والاستثناء ميعار الغنوم وآله لهو وأمة لخدمة أجنبي ونقد لأن معظم المقصود منه الإخراج نعم لو صرح بإعارته للثزين أو الضرب على طبيعه صح قالاً وحيث لم تصح العارية فجزت ضمنت لأن للفاسد حكم صحيحه وقيل لا

• فود: (وحيثيذ) أي: حين إذ أخذ منه ما ذكر. • فود: (يكون) أي: ما في المطلب، وكذا ضمير إليه وضمير فائدته. • فود: (مطلقاً) أي: سواء كان أجنبياً أو نحو زوجته ومز عن سم والسيد عمر أيقاً منع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته. • فود: (مخروم المغير) كبيت وأخته. • فود: (حالا) أسقطه النهاية والمغني، ثم قالاً أما ما يتوقع نفعه كجحش صغير فالوجه صحة إعارته إن كانت العارية مطلقاً أو مؤقتة بمدة يمكن أن يصير فيها متفقاً به وفارق الإجارة بوجود العوض فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافي ذلك قول الروياني كُلُّ ما جازت إلخ لقبوله التخصيص بما ذكرناه اه أي مما يتوقع نفعه رشدي. • فود: (واستثنى) أي: الروياني. • فود: (ليس هذا) أي: الجحش الصغير.

• فود: (الإخراج) أي: الإنفاق. • فود: (والآلة) إلى قوله: (قالا) في المغني وإلى قوله: (وقيل) في النهاية إلى قوله: (قالا). • فود: (أو صرح بإعارته للثزين إلخ) ونية ذلك كافية عن التصريح كما بحثه الشيخ لاتخاذ هذه المنفعة مقصداً، وإن ضعت نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر ونية ذلك أي منهما اه. • فود: (أو الضرب على طبيعه) كما بحثه في شرح الروض وفي شرح م ر ما نصه قال في الخادم

• فود: (وحيثيذ يكون مما شمله قولهم لحاجته فلا يحتاج إليه إلخ) قد يجاب بأن المتبادر من قولهم المذكور اختيار حاجة له فائدتها له وكلام المطلب يفيد اختيار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها، وإن كان عليه القيام لها وفرق كبير بينهما. • فود: (وجحش صغير) قد يتجه صحة إعارته إذا كانت مطلقاً أو مؤقتة بمدة يمكن أن يصير فيها متفقاً به وفارق الإجارة بوجود العوض فيها ولا يرد عليه ما ذكره الروياني لإمكان تخصيصه بغير ذلك شرح م ر. • فود: (نعم لو صرح إلخ) كذا شرح م ر. • فود: (نعم لو صرح بإعارته للثزين) قال في شرح الروض أو نواها فيما يظهر اه. • فود: (أو الضرب على طبيعه) أي كما بحثه في شرح الروض وفي شرح م ر ما نصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله أو للضرب على طبيعهما جواز استعمارة الخط أو التوب المطرر ليكتب ويخاط على صورته اه. • فود: (وحيث لم تصح العارية فجزت ضمنت لأن للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل أن المراد ضمان العين إذا

ضَمَانٌ لِأَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِعَارِيَةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا فَائِدَةٍ وَمَنْ قَبَضَ مَالَ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ لَا يَمْتَنِعُهُ كَانَ أَمَانَةً أَوْ كَانَ مَعْنَى تَعْلِيلِ الضَّعِيفِ بِمَنْ قَبَضَ الْخُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الضَّمَانِ قَبْضُهُ لِلْمَنْفَعَةِ بِعَقْدٍ، وَلَوْ فَائِدًا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مَعَ اخْتِلَالِ شَرْطٍ أَوْ شُرُوطٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ تَكُونُ فَائِدَةً مَضْمُونَةً بِخِلَافِ الْبَاطِلَةِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا وَالْمُسْتَعِيرُ أَهْلٌ لِلتَّبَرُّعِ وَهِيَ الَّتِي اخْتَلَّ فِيهَا

وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ الضَّرْبُ عَلَى طَبْعِهَا أَيِ: الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ جَوَازُ اسْتِعَارَةِ الْخَطِّ أَوْ الْقَوْبِ الْمُطَرَّرِ لِيُكْتَبَ وَيُخَاطَ عَلَى صَوْرَتِهِ أَوْ سَمِّهِ. قُودُ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ: الْغَيْرِ. قُودُ: (لَا لِمَنْفَعَةٍ) أَيِ: مِنْ قَبْضِ. قُودُ: (وَكَانَ مَعْنَى تَعْلِيلِ الضَّعِيفِ) أَيِ: الْمَارِّ أَيْضًا. قُودُ: (بِمَنْ قَبَضَ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ. قُودُ: (لِلْمَنْفَعَةِ) أَيِ: مَنَفَعَةُ الْقَائِضِ. قُودُ: (ضَمِنْتُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ أَيِ كَانَتْ مَضْمُونَةً. قُودُ: (لِأَنَّ) لِلْفَائِدِ حُكْمَ صَحِيحِهِ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانَ الْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَآتَهُ لَا ضَمَانَ لِلْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ صَحِيحِهَا. وَأَمَّا ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَفِي الْفَائِدَةِ إِلَى قَوْلِهِ لَا يَضْمَنُ أَجْرَهُ مَا اسْتَوْفَاه الْخُ وَبِقَوْلِهِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَا حَيْثُ الْخُ وَسَازِدُ أَنْ قَضِيَّةَ الرِّوَضَةِ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ بِالْأَجْرَةِ فِي الْفَائِدَةِ أَوْ سَمِّهِ. قُودُ: (هَلَى طَبْعِهِ) أَيِ: صَوْرَتِهِ أَوْ سَمِّهِ. قُودُ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الْفَائِدَةِ) كَذَا شَرَحَ م ر وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الضَّمَانُ لِأَنَّ الْيَدَ ضَمَانٍ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر تَوَقَّفَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَاقِفَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ إِلَى هُنَا مِنْ شَرْحِهِ سَمِّهِ عَلَى حَيْثُ أَوْ شَرَحْتُ قَوْلِي وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الضَّمَانُ الْخُ مَحْطَةٌ قَوْلِ الشَّارِحِ بِخِلَافِ الْبَاطِلَةِ الْخُ وَقَوْلُهُ إِلَى هُنَا أَيِ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِي الْفَائِدَةِ الَّتِي الْخُ. قُودُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ وَحَيْثُ الْخُ. قُودُ: (قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا) مَقْهُومُهُ أَنَّهَا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا مَضْمُونَةٌ وَلَوْ بِسَبَبِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ سَمِّهِ. قُودُ: (وَالْمُسْتَعِيرُ أَهْلٌ لِلتَّبَرُّعِ) أَيِ: عَلَيْهِ بِعَقْدٍ كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَخْجُورِ لِتَحْوِيلِهِ صَبًا أَوْ سَفَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ الْإِسْتِعْمَالِ فَلْيُحَرَّرْ أَوْ سَمِّهِ وَفِي الْمَقْنِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ وَبِعِبَارَةٍ شَرَحَ قَوْلَهُ وَالْمُسْتَعِيرُ الْخُ الْأَوَّلَى وَالْمُسْتَعِيرُ أَوْ سَمِّهِ. قُودُ: (وَهِيَ الْخُ) أَيِ: الْعَارِيَةُ الْبَاطِلَةُ.

تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَآتَهُ لَا ضَمَانَ لِلْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ صَحِيحِهَا. وَأَمَّا ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَفِي الْفَائِدَةِ إِلَى قَوْلِهِ لَا يَضْمَنُ أَجْرَهُ مَا اسْتَوْفَاه الْخُ وَبِقَوْلِهِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ الْخُ وَسَازِدُ أَنْ قَضِيَّةَ الرِّوَضَةِ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ بِالْأَجْرَةِ فِي الْفَائِدَةِ. قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ) الْخُ كَذَا شَرَحَ م ر وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ الضَّمَانُ لِأَنَّ الْيَدَ ضَمَانٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ م ر تَوَقَّفَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَاقِفَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ إِلَى هُنَا مِنْ شَرْحِهِ. قُودُ: (بِخِلَافِ الْبَاطِلَةِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا) مَقْهُومُهُ أَنَّهَا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا مَضْمُونَةٌ وَلَوْ بِسَبَبِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ، وَقَدْ يَسْتَفِيدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ ضَمَانَ قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ بِأَنَّهَا أَوَّلَى بِالضَّمَانِ حَيْثُ مِنَ الْفَائِدَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّهَا قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ ضَعْفَ جَانِبِ الْعَارِيَةِ لِلْبُطْلَانِ وَلَا تَعْدِي وَلَا اسْتِيفَاءَ بِخِلَافِ

بعض الأركان كما يؤخذ مما يأتي في الكتابة وفي الفائدة التي فيها إذن مُعتبر لا يضمّن أجره ما استوفاه من المنافع بخلافه التي لا إذن فيها كذلك كمستعير من مُستأجر إجارة فائدة وفي الباطلة ويُفَرَّق بأن في تلك صورة عقد فالحق بصحيحه ولا كذلك هذه وفي الأنوار المأخوذ من غير أهل التبرع مضمون بالقيمة والأجرة ومن الفائدة أعراكه بشرط رهن أو كفيل ذكره الماوردي واعتراض بتصریحهم بصحة ضمان الدرك في العارية وأجيب بأن ما هنا في شرط التضمن ابتداء وما هناك في شرطه دواما وفيه نظر والظاهر أن كلام الماوردي مقالة (مع بقاء غنيته) فلا تصح إعارته نحو شعبة لوقود وطعام لأكل لأن منقعتهما باستهلاكيهما، ومن ثم

• قوله: (لا يضمّن أجره إلخ) أي: بخلاف بدلي العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح إلخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان اه سم. • قوله: (وفي الباطلة) عطف على في التي إلخ ش اه سم زاد الكُرْدِي لَكِنْ هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا اه. • قوله: (ويُفَرَّق) أي: بين الباطلة والفائدة. • وقوله: (في تلك) أي: في الفائدة. • وقوله: (هذه) أي: الباطلة اه كُرْدِي. • قوله: (والحق بصحيحه) قضية الإلحاق عذم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما سأذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفائدة أنه في الفائدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه م ر اه سم. • قوله: (من غير أهل التبرع) أي: كصبي اه سم. • قوله: (مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين اه سم. • قوله: (ومن الفائدة أعزتكه إلخ) آثره المُفْنِي وصححه النهاية عبارتها وقول الماوردي أن من الفائدة الإعارة بشرط رهن أو كفيل صحيح والقول بصحتها مُفَرَّغ فيما يظهر على مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها اه. • قوله: (هنا) أي: فيما ذكره الماوردي اه نهاية. • قوله: (وفي نظر) كذا م ر اه سم.

• قوله (بني) (مع بقاء غنيته) قال الإسنوي ويدخل في الضابط ما لو استعار قِيم المسجد أحجارا وأخشابا يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كما أفتى به البغوي لأن حكم العواري جواز استزادها والشيء إذا صار مسجدا لا يجوز استزاده اه مُفْنِي. • قوله: (فلا تصح) إلى قوله وكلاحة في النهاية

بَعْدَهُ وقوله المُستعير أهل للتبرع أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المنحور لتخو صبا أو سفه فلا ضمان عليه، ولو بعد الاستعمال فليُحَرَّز. • قوله: (لا يضمّن أجره ما استوفاه إلخ) أي بخلاف بدلي العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح إلخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان. • قوله: (وفي الباطلة) عطف على في التي إلخ ش. • قوله: (فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عذم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما سأذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفائدة أنه في الفائدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه م ر.

• قوله: (من غير أهل التبرع) أي: كصبي. • قوله: (مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين.

• قوله: (والظاهر إلخ) كذا م ر.

صَحَّحْتُ لِلتَّزْيِينِ بِهِمَا كَالنَّقْدِ وَهَذَا أَعْنِي اسْتِمَارَةَ الْمُسْتَعْمِرِ لِمَحْضِ الْمَنْفَعَةِ هُوَ الْأَكْثَرُ فَلَا يُنَافِي كَوْنَهُ قَدْ يَسْتَفِيدُ غَيْثًا مِنَ الْمُعَارِ كِمُعَارَةِ شَاةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَقَرٍ لِأَخِذِ دُرٍّ وَنَسْلٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ مَاءٍ وَكِبَابَةِ أَحَدٍ هَذِهِ فَإِنَّهَا تَنْصَحُنَّ عَارِيَةً أَصْلُهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعَارِيَّةُ وَالْفَوَائِدُ إِنَّمَا جُعِلَتْ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّبَعِ فَعُلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَارِيَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا اسْتِهْلَاكُ الْمُعَارِ لَا أَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْصُودُ فِيهَا اسْتِيفَاءُ غَيْرٍ، وَلَوْ أَعَارَهُ شَاةٌ أَوْ دَفَقَهَا لَهُ وَمَلَكَهُ دُرُّهَا وَنَسْلُهَا لَمْ تَصِحَّ الْإِعَارَةُ وَلَا التَّمْلِكُ وَيَضْمَنُهَا الْأَخِذُ بِحُكْمِ الْعَارِيَّةِ الْفَائِدَةِ لَا هُمَا لِأَنَّهُمَا بِهِيَّةٍ فَائِدَةٍ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ فُسَادُ الْعَارِيَّةِ هُنَا بِصِحَّتِهَا فِيمَا قَبْلُهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ التَّمْلِكَ الْفَائِدَ هُوَ الْغَرَضُ مِنْهَا هُنَا فَافْسَدَهَا بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ ثُمَّ فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ فَلَا مَوْجِبَ لِلْفُسَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُسْتَعْمِرِ فَيَكْفِي خُذْ مَا أَرَدْتَ مِنْ دَوَائِي بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ. (وَتَجَوُّزُ إِعَارَةِ جَارِيَةٍ لِجَذْمَةٍ امْرَأَةٍ) إِذَا لَا مَحْذُورَ نَعَمْ يَأْتِي حُرْمَةُ نَظَرٍ كَافِرَةٍ لَشَيْءٍ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَفَائِدَةٍ بِفُجُورٍ أَوْ قِيَادَةٍ لِغَفِيْفَةٍ

وَالِي قَوْلِهِ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كِمُعَارَةِ إِلَى كِبَابَةِ. هـ فَوَدَّ: (كِمُعَارَةِ شَاةٍ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَمْلَأَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِعَارَةَ الدَّوَاءِ لِلْكِتَابَةِ مِنْهَا وَالْمُكْحَلَةُ لِلْإِجْتِحَالِ مِنْهَا سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَتَجَوُّزُ أَيْضًا إِعَارَةَ الْوَرَقِ لِلْكِتَابَةِ، وَكَذَلِكَ إِعَارَةُ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ مَثَلًا وَلِقَسْلِ مَتَاعٍ وَنَجَاسَةٍ لَا يَنْجَسُ بِهَا كَأَنْ يَكُونَ وَارِدًا وَالتَّجَاسُ حُكْمِيَّةٌ مَثَلًا وَلَا نَظَرٌ لِمَا تَشْتَرِبُهُ الْأَعْضَاءُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْزَاءِ الذَّاهِبَةِ بِلُبْسِ الثَّوبِ أَهْوَ شَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذِ الذَّاهِبُ مِنَ الْمَقْبِيسِ غَيْرٌ وَمِنَ الْمَقْبِيسِ عَلَيْهِ قُوَّتُهُ وَخُشُونَتُهُ بُجَيْرِيٍّ أَيْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِعَارَةَ الْإِبْرِيْقِ الَّذِي فِيهِ مَاءٌ. هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ: صِحَّةُ الْإِعَارَةِ فِيمَا ذَكَرَ. هـ فَوَدَّ: (فَعُلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَعَارَهُ) فِي النَّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (فَعُلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَارِيَّةِ الْخُ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ نَحْوَ الدَّرِّ لَيْسَ مُسْتَفَادًا بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ بَلْ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعَارِيَّةِ لَيْسَ إِلَّا الْإِنْتِاعُ بِالْأَصْلِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا أُبِيحَ لَهُ نِهَائَةً وَمَعْنَى وَاسْمٍ إِلَى هَذَا التَّحْقِيقِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَكِبَابَةِ أَحَدٍ هَذِهِ الْخُ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ فَعُلِمَ الْخُ، ثُمَّ ذَكَرَهُ مُسْتَقْبَلًا بَعْنَوَانِ التَّحْقِيقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ لِلتَّفْسِيرِ. هـ فَوَدَّ: (لَا هُمَا) أَيْ: الدَّرُّ وَالتَّنْسُلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِيَّاهُمَا. هـ فَوَدَّ: (لَا هُمَا) أَيْ: أَخَذَهُمَا. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُسْتَعْمِرِ الْخُ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُسْتَعْمِرِ التَّعْيِينَ وَسَكَتَ عَنْ هَذَا فِي الْمُعْبَرِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعْيِينَ كَالْمُعَارِ، وَلَوْ قَالَ لَا تَنْتَبِزُ لِيُعْرَضِي أَخَذَكُمَا كَذَا فَدَفَعَهُ لَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ صَحَّحَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَالْمُسْتَعْمِرِ فَلَا يَصِحُّ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ عَ شَ أَهْ بُجَيْرِيٍّ.

هـ فَوَدَّ: (كِمُعَارَةِ شَاةٍ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَمْلَأَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِعَارَةَ الدَّوَاءِ لِلْكِتَابَةِ مِنْهَا وَالْمُكْحَلَةُ لِلْإِجْتِحَالِ مِنْهَا. هـ فَوَدَّ: (فَعُلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَارِيَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ الْخُ) أَقُولُ يُمَكِّنُ الْاسْتِيفَاءَ عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الثَّمَرَ وَنَحْوَهَا هُنَا لَيْسَتْ مُسْتَفَادَةً بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ بَلْ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعَارِيَّةِ لَيْسَ إِلَّا الْإِنْتِاعُ بِالْأَصْلِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا أُبِيحَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ.

فعلية تمتنع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظره ما يبدو في الجهنة منها تجوز العارية (أو) ذكر (محرّم) أو مالك لها بأن يستعير من مستأجر، وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت ممن لا تحبل لحبل وطيه حينئذ بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له فهو نوع من الإرقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع أن المالك إذا أولدها يكون الولد حراً وتلزّم قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطيه إن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة وبضمنها ولو في بقية

فرد: (إعارتها) أي: الأخيرة من المسلمة والعفيفة (لها) أي للأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المفتي قال الأذرع وفي جواز إعاره الأمة المسلمة للكافرة الأجنبية منها لخدمتها التي لا تنفك عن رؤيتها معها نظراً، وقال الزركشي لا وجه لاستثناء الذميمة فإنه إنما يحرم نظره الزايد على ما يبدو في الجهنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا الوجه اه وعبارة النهاية وسباني في النكاح حرمة نظره كافرة لما لا يبدو في الجهنة فيتمتع إعارتها لها في الحالة المذكورة اه قال ع ش في حج إن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح م ر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعفيفة اه. فرد: (أو ذكر) عطف على امرأة وما يأتي من قوله أو مالك وقوله أو زوج مغلوط على محرم.

فرد (سني): (أو محرّم) وفي معنى المحرم ونحوه المسموح بنهاية ومفتي وتبني تقييد بعدم بقاء الشهوة فيه. فرد: (أو مالك) إلى قوله إن كانت في المفتي وإلى قوله نعم في النهاية إلى قوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله، ولو عجزوا شوهاً وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن. فرد: (وكذا) أي مثل المستأجر. فرد: (لحبل وطيه) أي المالك. فرد: (كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج إلخ هذا ألحقه الشارح واقتصر م ر في شرحه على ما قبل هذا الإلحاق اه سم. فرد: (يكون الولد حراً) أي فيكون منافعه له. فرد: (بل يخوف الهلاك إلخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند إذن الموصى له بالمنفعة لرضاه بإتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلافه اه ع ش. فرد: (أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظراً والأقرب الثاني إتكمه من التمتع بها أي وقت إرادته ولو طلقها يتبني أن يقال إن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها لتربية ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن في الإتيان بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظراً وما تقدم من عدم سقوط الثقة ظاهراً إن تمتع بها وأعرض عن العارية أما لو تمتع بها ملاحظاً العارية فالأقرب الأول لأنها مسلمة عن جهة

فرد: (أو ذكر) عطف على امرأة، وكذا قوله أو مالك لها وقوله أو زوج ش. فرد: (بخلاف من تحبل إلخ) هلا أطلق صحة إعاره من تحبل للخدمة لأنها لا تستلزم وطء ولا مخدوراً وقد يجاب بأنه قد بطل. فرد: (كذا قاله شارح وهو غفلة) إلى قوله (أو زوج إلخ) هذا ألحقه الشارح واقتصر م ر في شرحه على ما قبل هذا الإلحاق.

اللئيل إلى أن يُسَلِّمَهَا لِسَيِّدِهَا أَوْ نَائِبِهِ وَذَلِكَ لانتفاء المحذور بخلاف إعارتها وهي غير صغيرة ولو عجزوا شَوْهَاءَ لِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ شَيْخًا هُمَا لِيَتَّخِذَهُ وَقَدْ تَضَمَّنَ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً مُحَرَّمَةً، وَلَوْ بَاعْتِبَارِ الْمُطَيَّئَةِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِيَتَعَدَّى اسْتِيفَائِهِ الْمُسْتَعَارَ لَهُ بِنَفْسِهِ شَرْعًا وَاسْتِنَابَتِهِ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ اسْتَعَارَهَا لِخِدْمَةِ نَفْسِهِ الْمُتَضَمِّنَةِ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً فَالْمَنْعُ ذَاتِيَّ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ بِخِلَافٍ مَا لَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ كَلَامُ الرُّوضَةِ نَعَمْ لَا مَرَاةً خِدْمَةً مَرِيضٍ مُنْقَطِعٍ وَلِسَيِّدِ أُمَةٍ إِعَارَتُهَا لَهُ لِخِدْمَتِهِ. وَيُتَّجِهُ حُرْمَةُ إِعَارَةِ أَمْرَدٍ لِخِدْمَةِ تَضَمَّنَتْ خَلْوَةً أَوْ نَظَرًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ بِالْفُجُورِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعَارُ حُفْنَى امْتَنَعَتْ فَتَمَسَّدُ أَخْذًا بِالْأَحْوَطِ وَإِنَّمَا جَازَ إِيجَارُ حَسَنَاءَ لِأَجْنَبِيٍّ وَالْإِيصَاءُ لَهُ بِمَنْفَعَتِهَا لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ فَيَنْقُلُهَا لِمَنْ شَاءَ وَالْمُسْتَعِيرُ لَا يُعِيرُ فَيَنْحَصِرُ اسْتِيفَاؤُهُ بِنَفْسِهِ أَيْ أَصَالَةً حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ إِنْابَتِهِ وَالْأَوْجَهُ فِي إِعَارَةِ قُرْبٍ كَبِيرٍ لَا مَرَاةً

العارية وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْتَمَلَ عَلَى هَذَا مَا نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِنْ أَنَّهَا لَا تَقَعُ لَهَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَسَلَّمَهَا عَنْ الْعَارِيَةِ اهـ ع ش. ٥. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ: جَوَازُ إِعَارَةِ الْجَارِيَةِ لِخِدْمَةِ الذَّكَرِ الْمَذْكُورِ. ٥. فَوُدَّ: (غَيْرُ صَغِيرَةٍ) أَيْ: وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَفِيهَا تَفْصِيلٌ يَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ عَجُوزًا شَوْهَاءَ الْخ) الَّذِي صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ جَوَازُ إِعَارَةِ لَشَوْهَاءَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يُؤْمَنُ مِنْهُ عَلَيْهَا فَلْيُحْتَمَلُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ اهـ س م وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الْخِ الْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَلَى غَيْرِهِ أَيْ مَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ عَلَيْهَا. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ شَيْخَاهُمَا) أَوْ مُرَاهِقًا أَوْ خَصِيًّا اهـ نِهَايَةً وَقَوْلُهُمَا، وَلَوْ شَيْخَاهُمَا خِلَافًا لِلْمُغْنَى. ٥. فَوُدَّ: (وَقَدْ تَضَمَّنَ) بِصِغَةِ الْمُضَارَعِ مِنَ التَّضَمَّنِ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِينَ. ٥. فَوُدَّ: (فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ م ر اه س م. ٥. فَوُدَّ: (وَاسْتِنَابَتُهُ) عَطَفَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ اهـ س م. ٥. فَوُدَّ: (فَالْمَنْعُ ذَاتِيٌّ) يَتَأَمَّلُ اهـ س م. ٥. فَوُدَّ: (بِخِلَافٍ مَا لَا يَتَضَمَّنُ الْخ) كَاسْتِعَارَةِ الْأَجْنَبِيِّ إِيَّاهَا لِخِدْمَةِ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ مَثَلًا فَيَجُوزُ شَيْخُنَا اهـ شَوْبَرِيَّ اهـ بُخَيْرِيٍّ. ٥. فَوُدَّ: (لَا مَرَاةً خِدْمَةً مَرِيضٍ مُنْقَطِعٍ) وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ بِإِعَارَةِ الذَّكَرِ لِخِدْمَةِ امْرَأَةٍ مُنْقَطِعَةٍ وَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا التَّنَظُّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ أَخْذًا إِمَّا قَالُوهُ فِي نَظَرِ الطَّبِيبِ لِلْمَرَاةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَعَكْسِيهِ اهـ ع ش.

٥. فَوُدَّ: (لَا مَرَاةً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَلِمَ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ) وَقَوْلُهُ: (أَيْ) أَصَالَةً إِلَى (وَالْأَوْجَهُ). ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَلِمَ) فِي النَّهَايَةِ. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ) أَيْ: لِلْجَارِيَةِ. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ الْمُسْتَعَارُ) أَيْ: وَالْمُسْتَعِيرُ أَجْنَبِيٌّ اهـ س م. ٥. فَوُدَّ: (أَيْ أَصَالَةً الْخ) انْظُرْ أَيْ

٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ عَجُوزًا شَوْهَاءَ لِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ شَيْخَاهُمَا الْخ) الَّذِي صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ جَوَازُ إِعَارَةِ الشَّوْهَاءِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يُؤْمَنُ مِنْهُ عَلَيْهَا فَلْيُحْتَمَلُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. ٥. فَوُدَّ: (فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ م ر. ٥. فَوُدَّ: (وَاسْتِنَابَتُهُ) عَطَفَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ. ٥. فَوُدَّ: (فَالْمَنْعُ ذَاتِيٌّ) يَتَأَمَّلُ. ٥. فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ) أَيْ: لِلْجَارِيَةِ. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعَارُ الْخ) أَيْ: وَالْمُسْتَعِيرُ أَجْنَبِيٌّ. ٥. فَوُدَّ: (أَيْ أَصَالَةً الْخ) انْظُرْ أَيْ: مَجْلُ لَهْ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: (وَاسْتِنَابَتُهُ

أنه كَفَكَيْهِ فيما ذَكَرَ وَعُلِمَ مِنَّا مَرُّ أَنَّا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ فَلَا أَجْرَةَ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ ابْنِ الرُّفْعَةِ (وَيُكْرَهُ إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِلْكَافِرِ) وَاسْتَعَارَتُهُ لِأَنَّ فِيهَا نَوْعَ امْتِهَانٍ لَهُ وَلَمْ تَحْرُمْ خِلَافًا

مَجْلُلٌ لَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَاسْتِثْنَائِهِ غَيْرَهُ الْخُ مِ سَم. ه. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ كَفَكَيْهِ فِيْمَا ذَكَرَ) قَضَيْتُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ تَضَمَّنَتْ خَلْوَةٌ أَوْ نَظَرًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ بِإِغْتِيَابِ الْمُظَلَّةِ لَمْ تَصِحَّ وَلَا أَصَحَّتْ ه. سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَعُلِمَ مِنَّا مَرُّ أَنَّا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ فَلَا أَجْرَةَ) أَي: لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَارِيَةِ لَا أَجْرَةَ فِيهِ فَكَذَا فَايِدُهَا، وَقَدْ تُنْتَعَى أَيِ الْمُلَازِمَةِ وَلَا يُنَافِيهِ أَنَّ فَايِدَ الْمُقَدِّ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانُ الْعَيْنِ وَعَدَمِهِ لَا مُطْلَقًا وَفِي شَرْحِ م ر وَقَضَيْتُهُ كَلَامَ الرِّضْوَةِ وَجُوبُ الْأَجْرَةِ فِي الْفَايِدَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ وَقَبِيحَةٍ يُؤْمَنُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لِانْتِفَاءِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرِّضْوَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الثَّانِيَةِ ه. وَقَوْلُهُ م ر وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ الْخُ لَعَلَّ قِيَاسَ ذَلِكَ جَوَازُ إِعَارَةِ الْقَيْنِ الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَغِيرًا وَلَا قَبِيحًا مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ قَبِيحَةٍ مَعَ الْأَمْنِ الْمَذْكُورِ ه. سَم. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَتَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ وَقَبِيحَةٍ الْخُ صَرِيحُ الْإِطْلَاقِ هُنَا وَتَقْيِيدُ الْمَنْعِ فِيْمَا مَرُّ بِمَا إِذَا تَضَمَّنَتْ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً مُحَرَّمَةً أَنْ تَجُوزَ إِعَارَةُ الْقَبِيحَةِ لِلْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ تَضَمَّنَتْ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً مُحَرَّمَةً لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَفِي التَّخْفَةِ أَنَّهَا وَغَيْرَهَا سَوَاءٌ فِي التَّقْيِيدِ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ م ر بِمِثْلِهِ فَلْيُرَاجَعْ ه. عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ وَاعْتَمَدَ الزِّيَادِيُّ وَسُلْطَانٌ تَبَعًا لِابْنِ حَجَرٍ قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ ه.

ه. قَوْلُهُ (وَتُكْرَهُ) أَي: كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ (إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ الْخُ) أَيِ وَإِجَارَتُهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش هَذَا يُفِيدُ جَوَازَ خِدْمَةِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْإِعَارَةِ أَنَّهُ يَسْتَعْدِمُهُ سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ مُبَاشَرَةٌ لِخِدْمَتِهِ كَصَبِّ مَاءٍ عَلَى يَدَيْهِ وَتَقْدِيمُ نَعْلٍ لَهُ أَوْ كَغَيْرِ ذَلِكَ كَلِزَالِهِ فِي حَوَائِجِهِ وَتَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِجَارَةُ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ وَيُؤْمَرُ بِإِزَالَةِ يَدِهِ عَنْهُ بِأَنْ يُؤْجَرَهُ لِغَيْرِهِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ وَهُوَ يُفِيدُ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْإِذْلَالَ فِي الْإِجَارَةِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْعَارِيَةِ لِلزُّوْمِهَا لَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا أَنَّ فِي مُجَرَّدِ خِدْمَةِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ تَغْظِيمًا لَهُ وَهُوَ حَرَامٌ وَقَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْإِعَارَةِ جَعْلُهُ تَحْتَ يَدِهِ وَخِدْمَتُهُ لَهُ لِجَوَازِ أَنْ يُعِيرَهُ لِمُسْلِمٍ بِإِذْنِ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ يَسْتَنْتِيبَ مُسْلِمًا فِي اسْتِخْدَامِهِ فِيْمَا

غَيْرَهُ الْخُ. ه. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ كَفَكَيْهِ فِيْمَا ذَكَرَ) قَضَيْتُهُ أَنْ يُقَالَ أَنْ تَضَمَّنَ خَلْوَةٌ أَوْ نَظَرًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ بِإِغْتِيَابِ الْمُظَلَّةِ لَمْ تَصِحَّ وَلَا أَصَحَّتْ. ه. قَوْلُهُ: (وَعُلِمَ مِنَّا مَرُّ أَنَّا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ فَلَا أَجْرَةَ) أَي: لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَارِيَةِ لَا أَجْرَةَ فِيهِ فَكَذَا فَايِدُهَا وَقَدْ تُنْتَعَى أَيِ الْمُلَازِمَةِ وَلَا يُنَافِيهِ أَنَّ فَايِدَ الْمُقَدِّ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانُ الْعَيْنِ وَعَدَمُهُ لَا مُطْلَقًا وَفِي شَرْحِ م ر وَقَضَيْتُهُ كَلَامَ الرِّضْوَةِ وَجُوبُ الْأَجْرَةِ فِي الْفَايِدَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَدْ قَدِّمْتُ فِي الرَّهْنِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ فَايِدَ الْمُقَوَّدِ كَصَحِيحِهَا فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ وَإِنْ رَعِمَ الْمُخَالَفَةُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ وَقَبِيحَةٍ يُؤْمَنُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لِانْتِفَاءِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرِّضْوَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الثَّانِيَةِ ه. وَقَوْلُهُ وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ الْخُ لَعَلَّ قِيَاسَ ذَلِكَ جَوَازُ إِعَارَةِ الْقَيْنِ الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَغِيرًا وَلَا قَبِيحًا مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ قَبِيحَةٍ مَعَ الْأَمْنِ الْمَذْكُورِ.

يَجْمَعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَمْلِكٌ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِهِ فَلَيْسَ فِيهَا تَمَامٌ اسْتِذْلَالٌ وَلَا اسْتِهَانَةٌ وَتُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ فَرَعٍ أَصْلِهِ إِلَّا إِنْ قَصِدَ تَرْفِيهِهِ فَتُنْدَبُ وَإِعَارَةُ أَصْلٍ نَفْسِهِ لِقَرِيْبِهِ وَاسْتِعَارَةُ فَرَعِهِ إِثْبَاهُ مِنْهُ لَيْسَتْ حَقِيقَةً عَارِيَّةً لِمَا مَرَّ فِي الشُّفْهِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِمَا وَتَحْرُمُ إِعَارَةُ سِلَاحٍ وَخَيْلٍ لِحَرْبِيٍّ وَنَحْوُ مُصْحَفٍ لِكَافِرٍ وَإِنْ صَحَّتْ وَقَارَضَتْ الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ يُحْكِنُهُ دَفْعُ الدَّلِّ عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِهَا. (وَالْأَصَحُّ اسْتِثْرَاطُ لَفْظٍ) يُشِيرُ بِالِإِذْنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ أَوْ بَطْلَانِهِ أَوْ نَحْوِهِ كَكِتَابَةٍ وَإِشَارَةٍ

تَعُوْدُ مَنَفَعَتُهُ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلْيُرَاجِعْ وَفِي عِبَارَةِ الْمُحَلِّي مَا يَصْرُحُ بِحُرْمَةِ خِدْمَتِهِ اهـ ع ش .

هـ فَوَدُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا الْخُ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ إِجَارَةَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ لَا تَحْرُمُ مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّمْلِكَ الْمَذْكُورَ اهـ س م . هـ فَوَدُ: (وَتُكْرَهُ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ . هـ فَوَدُ: (اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ فَرَعٍ أَصْلُهُ) أَي: الرِّقِيقِ وَتَصَوُّرُ الْإِعَارَةِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمُكَاتِبُ أَصْلَهُ فَإِنَّهُ لَا يَغْتَنِي عَلَيْهِ لِضَعْفِ مِلْكِهِ وَبِأَنْ يَسْتَأْجِرَ الشَّخْصُ أَصْلَهُ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَإِعَارَةُ أَصْلٍ نَفْسِهِ أَيِ الْحُرِّ فَلَا تَكَرَّرَ وَفِي الْمَعْنَى أَنَّ اسْتِجَارَ الْأَصْلِ كَاسْتِعَارَتِهِ فِيمَا قَبْلَ إِلَّا وَبَعْدَهُ اهـ . هـ فَوَدُ: (إِلَّا إِنْ قَصِدَ) أَي: فِي اسْتِعَارَتِهِ اهـ س م . هـ فَوَدُ: (فَتُنْدَبُ) أَي: الْإِسْتِعَارَةُ .

هـ فَوَدُ: (وَاسْتِعَارَةُ فَرَعِهِ الْخُ) لَا يَخْفَى مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَتُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ فَرَعٍ الْخُ إِذْ صَوْرَةُ هَذِهِ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلُهُ تِلْكَ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِأَنْ كَانَ رَقِيقًا اهـ س م . هـ فَوَدُ: (لَيْسَتْ حَقِيقَةً عَارِيَّةً) خَبَرَ قَوْلَهُ: (وَإِعَارَةُ أَصْلِهِ الْخُ) . هـ فَوَدُ: (فَلَا كَرَاهَةَ الْخُ) لِلْسَّيِّدِ عَمَرَ هُنَا إِشْكَالٌ وَجَوَابٌ رَاجِعُهُ . هـ فَوَدُ: (فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِمَا) خَالَفَ الْأَسْنَى وَالْمَعْنَى فِي الثَّانِي، فَقَالَا وَتُكْرَهُ أَنْ يَسْتَعِيرَ أَوْ يَسْتَأْجِرَ أَحَدُ آبَوَيْهِ، وَإِنْ عَلَا لِلْخِدْمَةِ صِيَانَةُ لُهُمَا عَنِ الْإِذْلَالِ نَعَمْ إِنْ قَصِدَ بِاسْتِعَارَتِهِ أَوْ اسْتِجَارِهِ لِذَلِكَ تَوْفِيرَهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِمَا بَلْ هُمَا مُسْتَحَبَّانِ . وَأَمَّا إِعَارَةُ وَإِجَارَةُ الْوَالِدِ نَفْسَهُ لِوَلَدِهِ فَلَيْسَا مَكْرُوهَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا إِعَانَةٌ عَلَى مَكْرُوهِهِ اهـ . هـ فَوَدُ: (لِنَحْوِ حَرْبِيٍّ) كَقَطَاعِ الطَّرِيقِ . هـ فَوَدُ: (وَإِنْ صَحَّتْ) لَمَلَّ مَحَلَّ الصُّحَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ اسْتِعَارَةُ الْحَرْبِيِّ الْخَيْلَ أَوْ السِّلَاحَ لِمُقَاتَلَتِنَا وَالْكَافِرِ الْمُصْحَفَ لِقِرَائَتِهِ فِيهِ مَعَ الْمَسِّ وَالْحَمَلِ وَالْأَفْلَاحِ تَصِيحُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ يَنْقُضِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ قِتَالُهُ لَنَا تَحْرُمُ الْإِعَارَةُ مَعَ الصُّحَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الزِّيَادِيُّ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ عَضِيَانُهُ بِمَا ذَكَرَ حُرِّمَتْ الْإِعَارَةُ وَلَمْ تَصِحَّ وَالْأَصَحُّ وَلَا حُرْمَةُ اهـ ع ش . هـ فَوَدُ: (يُشِيرُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَبْلَ فِي النِّهَايَةِ . هـ فَوَدُ: (أَوْ بَطْلَانِهِ) أَيِ الْإِذْنُ بِالْإِنْتِفَاعِ عَطْفٌ عَلَى بِالِإِذْنِ . هـ فَوَدُ: (أَوْ نَحْوِهِ) عَطْفٌ عَلَى لَفْظٍ . هـ فَوَدُ: (كَكِتَابَةٍ) أَي: مَعَ نِيَّةِ اهْ نِيَاهَةٍ .

هـ فَوَدُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَمْلِكٌ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِهِ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ إِجَارَةَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ لَا تَحْرُمُ مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّمْلِكَ الْمَذْكُورَ . هـ فَوَدُ: (إِلَّا إِنْ قَصِدَ) أَي: فِي اسْتِعَارَتِهِ . هـ فَوَدُ: (وَاسْتِعَارَةُ فَرَعِهِ إِثْبَاهُ مِنْهُ) لَا يَخْفَى مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَتُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ فَرَعٍ أَصْلِهِ إِذْ صَوْرَةُ هَذِهِ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلُهُ حُرًّا وَصَوْرَةُ تِلْكَ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِأَنْ كَانَ رَقِيقًا وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ عِبَارَتِهِ لَكَيْتِي تَبَهَّتْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ خَفِيَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الطَّلَبَةِ . هـ فَوَدُ: (إِثْبَاهُ مِنْهُ) الضَّمِيرُ فِي مِنْهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ إِثْبَاهُ مِنْهُ . هـ فَوَدُ: (وَإِنْ صَحَّتْ) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَمَلَّ مَحَلَّ الصُّحَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ اسْتِعَارَةُ الْحَرْبِيِّ السِّلَاحَ أَوْ الْخَيْلَ لِمُقَاتَلَتِنَا

أخرس فاللفظ المشير بذلك بل المصريح به (كأعزتك أو أعزني) وما يؤدّي معناهما كأبحتك منفعته واركب وأركبني وخذه لتنتفع به لأن الانتفاع بمال الغير يتوقف على رضاه المتوقف على ذلك اللفظ أو نحوه، ولو شاع أعزني في القرض كما في الحجاز كان صريحاً فيه قاله في الأنوار وعليه فيفروق بينه وبين قولهم في الطلاق لا أثر للإشاعة في الصراحة بأنه محتاط للأبضاع ما لا محتاط لغيرها وظاهر كلامهم أن هذه الألفاظ كلها ونحوها صرائح وأنه لا كناية للمعارية لفظاً وفيه وقفة، ولو قيل إن نحو خذه أو ارتفق به كناية لم يبعد ولا يضر صلاحية خذه للكناية في غير ذلك (ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر) وإن تأخر أحدهما عن الآخر لظن الرضا حينئذ وسأني أن الوديعة كذلك خلافاً لمن فرق وقد تحصل بلا لفظ ضمنا

• قول (سئ): (كأعزتك) أي: هذا أو أعزتك منفعته نهاية ومغني. • قول: (لأن الانتفاع إلخ) تغليل للمتن. • قول: (كان صريحاً) وعليه فيمكن أن يقال تتميز العارية بمعنى الإباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لواحد منهما فإن لم توجد فتبني عدم الصحة أو يقيد حملها على القرض بما اشتهر فيه بحيث هجر معه استعماله في العارية إلا بقرينة وظاهره أن ذلك شائع حتى في غير الدراهم كأعزني دأبتك مثلاً اهرع ش عبارة الرشيدي قوله م ر كان صريحاً فيه ظاهره، ولو فيما يمار كالذابة وقد يتوقف فيه مع قاعدة أن ما كان صريحاً في بابه وجد نفاذاً في موضوعه لا يكون صريحاً ولا كناية في غيره اه أقول ويزيل التوقف آخر كلام ع ش المار أيضاً. • قول: (بأنه محتاط للإبضاع) أي: فلا نوقح الطلاق بما اشتهر مطلقاً بل بالنية لأنه يلزم من القول بوقوع الطلاق بحل البضع لآخر وهو خلاف الاحتياط اهرشيدي. • قول: (ولو قيل إلخ) أقره ع ش. • قول: (إن نحو خذه) أي لتنتفع به. • قول: (وإن تأخر) إلى قوله: (وقد تحصل) في النهاية. • قول: (وإن تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره، وإن طال الزمن جداً ويوجه بأنه حيث حصلت الصيغة لا يضر التأخير إن لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ولا من المستعبر ما يدل على الرد اه ع ش عبارة البجيرمي ولا يشترط الفور في القبول والمعتد أن العقد يرتد بالرد وتكون العارية من الإباحة من حيث جواز الانتفاع، ولذلك صحت بلفظ الإباحة قلوبياً اه.

• قول: (لمن فرق إلخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعبر بخلافه في الوديعة فإنها مقبوضة لقرض المالك وعرضه لا يعلم إلا بلفظ من جانبه والعارية بالمعكس فاكثفي فيها بلفظ المستعبر. (فرغ): لو أضاف شخصاً وفرش له لينام، وقال قم ونم فيه أو فرش بساطاً في بيت، وقال لآخر سكن فيه تمت العارية ويستثنى من اشتراط اللفظ ما إذا اشترى شيئاً وسلمه له في ظرف فالظرف معار في الأصح وما لو أكل المهدى إليه الهدية في ظرفها فإنه يجوز إن جرت العادة بأكلها منه كأكلي الطعام من القصة المنعوت فيها وهو معار فيضمنه بحكم العارية إلا إن كان للهدية عوض وجرت العادة بالأكل

والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس أو الحمل وإلا فلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الأمانة الكبيرة لخدمة نفسه مع نظير أو خلوة أو يفرق فليحترز.

كَأَن فَرَسَ لَهُ ثَوْبًا لِتَجْلِسَ عَلَيْهِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُتَوَلَّى وَاقْتَضَى كِلَاهُمَا اعْتِمَادَهُ. قِيلَ
وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِباحَةٌ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَوْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ أَرْكَبَ مُنْقَطِعًا دَائِبَتَهُ
مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ وَتَحْيِيلُ فَرَقٍ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ وَفِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ضَمَانِ الْعَارِيَةِ كَوْنُهَا بِيَدِ
الْمُسْتَعِيرِ وَخَرَجَ بِهِ جُلُوسُهُ عَلَى مَفْرُوشٍ لِلضُّمُومِ فَهُوَ إِباحَةٌ حَتَّى عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَكَانَ أَذِنَ لَهُ فِي
حَلْبِ دَائِبَتِهِ وَاللَّبَنِ لِلْحَالِبِ فَهِيَ مُدَّةُ الْحَلْبِ عَارِيَةٌ تَحْتَ يَدِهِ وَكَأَن سَلَّمَهُ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ فِي
ظَرْفٍ فَهُوَ عَارِيَةٌ وَكَانَ أَكَلُ الْهَدِيَّةِ مِنْ ظَرْفِهَا الْمُعْتَادِ أَكْلُهَا مِنْهُ وَقَبْلَ أَكْلِهَا هُوَ أَمَانَةٌ، وَكَذَا إِنْ
كَانَتْ عَوَضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَلَوْ قَالَ أَغْرَثَكَه)

مِنْهُ فَلَا يَضْمَنُهُ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ الْفَائِدَةِ فَإِنَّ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِذَلِكَ ضَمِنَتْهُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ بِحُكْمِ الْغَضَبِ قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ وَلَا خَفَاءَ فِي جَوَازِ إِعَارَةِ الْأَخْرَسِ الْمَفْهُومِ الْإِشَارَةِ وَاسْتِعَارَتِهِ بِهَا وَبِكِتَابَتِهِ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ
ابْنُ شُهْبَةَ جَوَازُهَا بِالْمُكَاتَبَةِ مِنَ التَّاطِقِ كَالْبَيْعِ وَأَوَّلَى بِالْمُرَاسَلَةِ أَوْ مُغْنِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يُنْظَرَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ
ظَرْفِ الْمُشْتَرِي وَظَرْفِ الْهَدِيَّةِ ذَاتِ الْعَوَضِ حَيْثُ جُعِلَ الْأَوَّلُ مِنْ قِسْمِ الْعَارِيَةِ وَالثَّانِي مِنْ قِسْمِ الْإِجَارَةِ
الْفَائِدَةِ حَيْثُ جَزَتْ الْعَادَةُ بِالْأَكْلِ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ مِنْ جُمْلَةِ الْهَبَةِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْهَبَةَ ذَاتُ
التَّوَابِ يَبِيعُ فِي الْمَعْنَى أَوْ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (قِيلَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِباحَةٌ إِلَخ) اعْتَمَدَ النَّهَاةُ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ إِلَخ) لَكَ أَنْ تَحْيِلَ مَا يَأْتِي عَلَى مَا إِذَا وَجِدَ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَانَهُمْ لَمْ
يُصَرِّحُوا فِيهِمَا يَأْتِي بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَحَيْثُ فَلَا تَأْيِيدُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَنَهَايَةَ. قَوْلُهُ: (وَفِي
أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِلَخ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فَيَمْنُ أَرْكَبَ إِلَخ) وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ التَّأْيِيدِ مِمَّا يَأْتِي فَلْيُرَاجِعْ
وَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَصَرَّحَ النَّهَاةُ رَأً عَلَى الشَّارِحِ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِلأَوَّلِ فِيهِمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ)
إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَذِنَ إِلَخ). قَوْلُهُ: (وَكَانَ سَلَّمَهُ إِلَخ). قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَكَلَ
إِلَخ) مَغْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (كَانَ فَرَسَ إِلَخ). قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَذِنَ لَهُ إِلَخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ أَمْنِيَّةٍ مَا لَا لَفْظَ فِيهَا
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ اللَّفْظَ بِالْإِذْنِ أَوْ سَمَ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ سَلَّمَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَبْلَ
أَكْلِهَا هُوَ أَمَانَةٌ). قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِلَخ) عَطَفَ عَلَى وَقَبْلَ إِلَخِ أَوْ سَمَ بِمَعْنَى كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ أَمَانَةٌ قَبْلَ أَكْلِهَا مِنْهُ
بِحُكْمِ الْعَارِيَةِ كَذَلِكَ إِنَّهُ أَمَانَةٌ إِنْ كَانَتِ الْهَدِيَّةُ ذَاتَ عَوَضٍ لَكِنْ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ الْفَائِدَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ
إِلَخ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ هَوْضًا) وَفِي سَمَ بَعْدَ كَلَامٍ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الظَّرْفَ أَمَانَةٌ قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ مُطْلَقًا
وَمَغْضُوبٌ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ الْمُعْتَادِ مُطْلَقًا وَعَارِيَةٌ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمُعْتَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَوَضٌ وَإِلَّا فَمَوْجُزٌ

قَوْلُهُ: (قِيلَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِباحَةٌ) اعْتَمَدَهُ م. ر. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا يَأْتِي فَيَمْنُ إِلَخ) لَكَ أَنْ تَحْيِلَ مَا
يَأْتِي عَلَى مَا إِذَا وَجِدَ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَانَهُمْ لَمْ يَوْجَدْ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِهِمَا
وَحَيْثُ فَلَا تَأْيِيدُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَذِنَ لَهُ فِي حَلْبِ دَائِبَتِهِ إِلَخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ أَمْنِيَّةٍ مَا لَا لَفْظَ فِيهَا
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِذْنَ بِاللَّفْظِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا) عَطَفَ عَلَى وَقَبْلَ ش. قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ كَانَتْ هَوْضًا)
اسْتَشْكَلَ بِمَسَالَةِ ظَرْفِ الْمَبِيعِ وَفَرَّقَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِأَنَّهُ لَمَّا اغْتَبَدَ الْأَكْلُ مِنْ ظَرْفِ الْهَدِيَّةِ قَدَرَ أَنَّ

أَي فَرَسِي مَثَلًا (لِعَلْفِهِ) أَوْ عَلَى أَنْ تَعْلِفَهُ (أَوْ لِعَمِيرِي فَرَسَكَ فَهُوَ إِجَارَةٌ) لِأَنَّ فِيهَا عَوَضًا (فَإِسْدَةً) لِجَهْلِ الْمُدَّةِ وَالْعَوَضِ مَعَ التَّعْلِيقِ فِي الثَّانِيَةِ (تَوْجِبُ أَجْرَهُ الْمَثَلُ) إِذَا مَضَى بَعْدَ قَبْضِهِ زَمَنٌ لِمَثَلِهِ أَجْرَةٌ وَلَا يَضْمَنُ لَوْ تَلَفَتْ كَالْمَوْجِرَةِ. وَكَلَامُهُمْ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ مُؤَنَةَ الْمُسْتَعَارِ لَيْسَتْ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَهُوَ كَذَلِكَ صَحِيحُ الْعَارِيَّةِ أَوْ فَسَدَتْ فَإِنَّ اتَّفَقَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ إِشْهَادِ بَنِيهِ الرَّجُوعَ عِنْدَ فَقْدِهِ وَشُدَّ الْقَاضِي فِي قَوْلِهِ إِنَّهَا عَلَيْهِ فَعَلِيهِ لَا تَفْسُدُ بِشَرِطِ كَوْنِهِ يَعْلِفُهُ أَمَّا لَوْ غَيَّرَ الْمُدَّةَ وَالْعَوَضَ كَأَعْرَثَكَ هَذِهِ شَهْرًا مِنَ الْآنَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ لِعَمِيرِي فَرَسًا فَرَسًا هَذَا شَهْرًا مِنْ

إِجَارَةٍ فَإِسْدَةً أَوْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا حُكْمٌ مَا يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ مُرِيدَ الشَّرَاءِ يَدْفَعُ ظَرْفَهُ لِرَبَاتٍ مَثَلًا فَيَتَلَفُ مِنْهُ وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ التَّلَفُ قَبْلَ وَضْعِ الْمَبِيعِ فِيهِ فَلَا ضَمَانَ لَأَنَّهُ أَمَانَةٌ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ وَضْعِ الْمَبِيعِ فِيهِ ضَمِنَهُ لَأَنَّهُ عَارِيَّةٌ فَتَنَبَّهَ لَهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحُكْمِ الظَّرْفِ بَعْدَ أَكْلِ الْهَدِيَّةِ مِنْهُ وَلَا لِحُكْمِ الدَّائِيَّةِ قَبْلَ حَلْبِ اللَّبَنِ وَلَا بَعْدَهُ وَلَا لِحُكْمِ ظَرْفِ الْمَبِيعِ بَعْدَ اخْتِذِ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ مِنْهُ وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي مِنَ الضَّمَانِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعَارِيَّةِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ أَمَّا هُنا وَقَوْلُهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ وَضْعِ الْمَبِيعِ فِيهِ ضَمِنَهُ الْخُ الَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ الضَّمَانِ فِيهِ فَإِنَّ الزِّيَادَاتِ وَكَيْلَهُ فِي قَبْضِ مَا شَرَاهُ فَإِسْدَةً وَيَدُ الْوَكِيلِ يَدُ أَمَانَةٍ. ء فؤد: (عَوَضًا) أَي: ذَاتَ عَوَضٍ أَوْ مُعْطَى.

ء فؤد: (أَي فَرَسِي) إِلَى قَوْلِهِ: (بِنَاءً) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَشُدَّ) إِلَى (أَمَّا لَوْ غَيَّرَ). ء فؤد: (لِجَهْلِ الْمُدَّةِ وَالْعَوَضِ) أَي: فِي كُلِّ مِنَ الصُّوَرِ الثَّلَاثِ وَجَهْلِ الْعَوَضِ فِي الثَّالِثَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي قَرَيْبِكَ لَيْسَتْ لِلْعَهْدِ. ء فؤد: (مَعَ التَّعْلِيقِ فِي الثَّانِيَةِ) مَا وَجَّهَ تَخْصِيصُهَا بِالتَّعْلِيقِ أَوْ سَيِّدَ عَمَرَ.

(فَرَسٌ): يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْإِعَارَةِ وَتَأْخِيرُ الْقَبُولِ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ لَوْ رَهَنَهُ أَرْضًا وَإِذْنُ لَهُ فِي غَرَابِهَا بَعْدَ شَهْرٍ فَهِيَ بَعْدَ شَهْرٍ عَارِيَّةٌ غَرَسَ أَمْ لَا وَقَبْلَهُ أَمَانَةٌ حَتَّى لَوْ غَرَسَ قَبْلَهُ قَلَعَ أَوْ مُعْطَى. ء فؤد: (إِذَا مَضَى) إِلَى قَوْلِهِ بِنَاءً فِي الْمُعْطَى إِلَّا قَوْلُهُ صَحَّتِ الْعَارِيَّةُ إِلَى وَشُدَّ الْقَاضِي. ء فؤد: (وَكَلَامُهُمْ هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ قَالَ أَعْرَثَكَ لَتَعْلِفَهُ الْخُ. ء فؤد: (لَيْسَتْ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) بَلْ عَلَى الْمُعِيرِ أَوْ نَهْيًا.

ء فؤد: (وَهُوَ كَذَلِكَ) لِأَنَّهُمَا مِنْ حَقُوقِ الْمَلِكِ مُعْطَى وَع ش. ء فؤد: (فَإِنَّ اتَّفَقَ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ.

ء وفؤد: (عِنْدَ فَقْدِهِ) أَي: أَوْ أَخِذْهُ دَرَاهِمَ، وَإِنْ قُلْتَ أَمَّا هُنا ش. ء فؤد: (فَعَلِيهِ) أَي: قَوْلُ الْقَاضِي.

ء فؤد: (أَمَّا لَوْ غَيَّرَ) أَي: الْمُعِيرُ أَمَّا هُنا ش. ء فؤد: (مِنْ الْآنَ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ أَسْقَطَهُ صَحَّ وَحُمِلَ عَلَى اتِّصَالِ الْمُدَّةِ بِالْعَقْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ شَوْبَرِي أَوْ بَعْجَرِي.

عَوَضُهَا مُقَابِلُ لَهَا مَعَ مَنْفَعَةٍ ظَرْفُهَا بِخِلَافِهِ فِي الْبَيْعِ فَكَانَ عَارِيَّةً فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ وَإِعَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَدِيَّةً تَطْلُوعُ بَانَ كَانَ لَهَا عَوَضٌ فَإِنَّ اخْتِذَ الْأَكْلَ مِنْهُ لَمْ يَضْمَنْهُ بَلْ يَلْزَمُهُ أَجْرَةٌ مِثْلَهُ بِحُكْمِ الْإِعَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَإِلَّا ضَمِنَهُ بِحُكْمِ الْغَضَبِ، ثُمَّ قَالَ وَحَيْثُ قُلْنَا بِضَمَانِهِ تَوَقَّفَ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ وَإِلَّا كَانَ أَمَانَةً، وَإِنْ كَانَ بِلَا عَوَضٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ أَوْ هُوَ حَاصِلُ مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَشَرْحُ الْبَهْجَةِ وَغَيْرِهِمَا فَالْحَاصِلُ أَنَّ الظَّرْفَ أَمَانَةٌ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ مُطْلَقًا وَمَقْصُوبٌ بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْغَيْرِ الْمُتَعَادِ مُطْلَقًا وَعَارِيَّةٌ بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَعَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَوَضٌ وَإِلَّا فَمَوْجَزٌ إِجَارَةٌ فَإِسْدَةً.

الآن فقبل فهو إجارةٌ صحيحةٌ بناءً على أنَّ الاعتبارَ بمعاني العقود ورجحاً لأنَّ له مقتضيتين ذكر المدة والجوِّضَ وهما أقوى من مجرد ذكر لفظ العارية، ولو أعازه ليضمَّنه بأكثر من قيمته فهل هو إجارةٌ فائدةٌ لأنَّ الأكثرَ يقعُ في مُقابِلَةِ المنافع أو عاريَّةٌ فائدةٌ وجهانِ قيل وإلا قيس الثاني ولا يبرأ إلا بالردِّ للمالك أو وكيله دون نحو ولَّيه وزوجته فيضمنانها وهو طريقٌ نعم يبرأ كما في الروضة يبرأ لما أخذها منه إنَّ عليمَ به المالك، ولو بخبر ثقةٍ فتركهها فيه ولو استعارها ليركبها فركبتها مالكها معه لم يضمنْ إلا نصفها، ولو قال أعطيتها لهذا ليجيء معي في شغلي أو أطلق والشغل للآمر فهو المستعير أو في شغلي أو أطلق وهو صادق فالراكب إنَّ وكَّله وليس طريقاً كوكيل السؤم وإنَّ كذب فهو المستعير والقراض على الراكب. (ومؤنة الردِّ للعارية) (على المستعير) من المالك أو نحو مستأجر ردَّ عليه للخبر الصحيح «على اليد ما أخذت حتى

• فود: (وزجج) أي: كَوْنُ العقدِ إجارةً صحيحةً عند الثَّغين، وكذا ضميرُ لَه. • فود: (ولو أعازه ليضمَّنه إلخ) عبارةُ الْمُغني وشرح الرُّوض وأقره سم فرغ لو أعازَ عَيْنًا بشرطِ ضمانها عند تَلْفِها مُتَعَيِّن قَسَدَ الشَّرْطِ دون العارية كما قاله الْمُتَوَلَّى قال الأذْرَعِيُّ فيه وقفةً اه. • فود: (ولا يبرأ) إلى المثنى في النهاية إلا قوله أو أطلق والشغل للآمر وقوله أو أطلق وهو صادق وما أثَّبه عليه. • فود: (وهو طريق) أي: والمستعير طريق في الضمان. • فود: (لما أخذها) أي: لِمَوْضِعِ أخذها منه كالإضْطِبالِ والبيت. • فود: (فتركها فيه) أي: لم يأخذها منه ولم يردَّ إنقائها فيه فلا يُشترطُ منه قَصْدُ لِنَزْكِ بل المدارُ على العلم بعزمها ليجلها مع التمكن من أخذها منه اه ع ش. • فود: (لَمْ يضمنْ إلا نصفها) أي: سواء كان مقدِّماً على مالِكها أو رديفاً له اه ع ش. • فود: (فهو المستعير) أي: الآمِر. • فود: (أو أطلق) أي: والشغل للراكب أخذاً بما قبله. • فود: (وهو صادق) أي: والآمِرُ صادق في قوله: (في شغلي). • فود: (فالراكب) أي: هو المستعير اه سم. • فود: (وإنَّ وكَّله) أي: وكَّلَ الرَّاكِبَ الآمِرَ في الأخذ لَه. • فود: (وليس إلخ) أي: الآمِر. • فود: (وإنَّ كذب) أي: الآمِرُ في قوله في شغلي فهو إلخ أي الآمِرُ عبارةُ النهاية وإلا فهو إلخ اه أي، وإنَّ لم يوكَّله فهو إلخ ع ش. • فود: (للعارية) إلى قول المثنى لا باستيفمال في النهاية، وكذا في الْمُغني إلا قوله وظاهرُ كلامهم إلى ويَجِبُ وقوله ومَوْنُهُ وقوله فإنَّ آخرَ إلى نَعم. • فود: (أو نحو مستأجر) أي: كموصى له بالمنفعة اه سم. • فود: (رد) أي: المستعير. • فود: (عليه) أي: على نحوِ المُستأجِرِ اه سم.

• فود: (ولو أعازه ليضمَّنه بأكثر من قيمته إلخ) قال في شرح الرُّوض (فرغ): لو أعازَ عَيْنًا بشرطِ ضمانها عند تَلْفِها بقدرِ مُتَعَيِّن قال الْمُتَوَلَّى قَسَدَ الشَّرْطِ دون العارية قال الأذْرَعِيُّ وفيه وقفةً اه. • فود: (فالراكب) أي: هو المستعير. • فود: (وليس طريقاً كوكيل السؤم) كذا شرح م ر. • فود: (أو نحو مستأجر) أي: كموصى له بالمنفعة. • فود: (رد) أي: المستعير وقوله عليه أي المُعِيرِ وقوله فالمؤنة عليه أي على المالك وقوله كما لو ردَّ عليه أي على المالك ش.

تَوَدُّهُ، وَلَأنَّهُ قَبَضَهَا لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ أَمَّا إِذَا رَدَّ عَلَى الْمَالِكِ فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ رَدَّ عَلَيْهِ مُعِيرُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بُعْدِ دَارِ مُعِيرِهِ وَعَدَمِهِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ مُنْزَلٌ مُنْزَلُ مُعِيرِهِ وَمُعِيرُهُ لَوْ كَانَ فِي مَجْلِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ مُؤَنَةٌ فَكَذَا هُوَ فَتَأَمَّلْهُ لِيَتَذَفِّعَ بِهِ مَا لِلْأَذْرَعِيِّ هُنَا وَيَجِبُ الرُّدُّ فَوْرًا عِنْدَ طَلَبِ مُعِيرٍ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ عِنْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ فَيُرَدُّهُ لِوَلِيِّهِ فَإِنْ أَخَّرَ بَعْدَ عَلَيْهِ وَتَمَكَّنَهُ ضَمِينَ مَعَ الْأَجْرَةِ وَمُؤَنَةُ الرُّدِّ نَعَمْ لَوْ اسْتَعَارَ نَحْوَ مُصْحَفٍ أَوْ مُسْلِمٍ فَارْتَدَّ مَالِكُهُ امْتَنَعَ رُدُّهُ عَلَيْهِ بَلْ يَتَقَيَّنُ الْحَاكِمُ. (فَإِنْ تَلَفَتْ) الْعَيْنُ الْمُسْتَعَارَةُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا وَمِنْهَا مَا أَرَكَبَ مَالِكُهَا عَلَيْهَا مُنْقَطِعًا وَلَوْ تَقَرَّرَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ لِأَنَّهَا تَحْتَ يَدِهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ رَكِبَ مَالِكُهَا مَعَهُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا النِّصْفَ وَمِنْهَا أَيْضًا نَحْوُ إِكَافِ الدَّائِيَةِ دُونَ وَلَدِهَا نَعَمْ إِنْ تَبَقَّهَا وَالْمَالِكُ سَاكِتٌ وَجِبَ رُدُّهُ فَوْرًا

• فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا رَدَّ) أَيِ: الْمُسْتَعِيرُ مِنْ نَحْوِ الْمُسْتَأْجِرِ. • فَوَدَّ: (فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ) أَيِ: الْمَالِكِ وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَانَ اسْتِخْقَاقُ الْمُسْتَأْجِرِ بَاقِيًا أَمَعَ شَوْقُوه: (وِظَاهِرُهُ الْإِنْفِ) فِيهِ وَفَقَّةٌ، ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي مِنْ تَفْصِيلِ السَّيِّدِ عَمَرٍ بِانْقِضَاءِ مَدَّةِ الْإِجَارَةِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. • فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ رَدَّ عَلَيْهِ الْإِنْفِ) أَيِ: عَلَى الْمَالِكِ شَوْقُوه سَم. • فَوَدَّ: (مُعِيرُهُ) أَيِ: وَهُوَ نَحْوُ الْمُسْتَأْجِرِ أَمَ سَم. • فَوَدَّ: (بَيْنَ بَعْدِ دَارِ هَذَا الْإِنْفِ) أَيِ: الْمُسْتَعِيرُ مِنْ نَحْوِ الْمُسْتَأْجِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَارِ الْمَالِكِ، وَكَذَا الضَّمَايُزُ فِي قَوْلِهِ بَأَنَّهُ إِلَى فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا ضَمِيرٌ لَمْ يَلْزَمْهُ فَلِلْمُعِيرِ. • فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِلْآخِرِينَ فَقَطُّ. • فَوَدَّ: (ضَمِينَ مَعَ الْأَجْرَةِ الْإِنْفِ) كَأَنَّهُ إِنَّمَا صَرَّحَ بِالضَّمَانِ مَعَ أَنَّ حُكْمَ الْعَارِيَةِ الضَّمَانُ تَوْطِئَةً لِقَوْلِهِ مَعَ الْأَجْرَةِ وَلَأنَّ الضَّمَانَ هُنَا غَيْرُ الضَّمَانِ قَبْلَ الطَّلَبِ إِذَا هُوَ حَبِئَذٍ ضَامِنٌ مِنْ مُطْلَقًا حَتَّى لَوْ تَلَفَ بِالِاسْتِغْمَالِ الْمَادُونِ فِيهِ قَبْلَ حُدُوثِ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ أَمَ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بَلْ يَتَقَيَّنُ لِلْحَاكِمِ) أَيِ: إِنْ كَانَ أَمِينًا وَإِلَّا أَبْقَاهُ تَحْتَ يَدِهِ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَإِلَّا دَفَعَهُ لِأَمِينٍ بِحِفْظِهِ أَمَعَ شَوْقُوه: (وَمِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْعَارِيَةِ أَمَعَ شَوْقُوه عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ مِنَ الْعَيْنِ الْمُسْتَعَارَةِ أَم. • فَوَدَّ: (مُنْقَطِعًا) أَيِ: عَاجِزًا مُتَحَيِّرًا فِي الطَّرِيقِ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ إِكَافِ الدَّائِيَةِ) أَيِ: الْمُسْتَعَارَةِ. • فَوَدَّ: (دُونَ وَلَدِهَا) عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَالنَّهَائِيَةِ، وَلَوْ اسْتَعَارَ جِمَارَةً مَعَهَا جَنْحَشٌ فَهَلَكَ لَمْ يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ لِيَتَعَمَّرَ حَبِيبَهُ عَنْ أَمِّهِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَعَارَهَا فَتَبِعَهَا وَلَدَهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَالِكُ لَهُ بِتَقْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ فَهُوَ أَمَانَةٌ قَالَه الْقَاضِي أَمَ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ مَرَّ وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَالِكُ لَهُ الْإِنْفِ أَيِ وَقَدْ عَلِمَ تَبَعِيَّتَهُ لِأَمِّهِ فَإِنْ لَمْ يَغْلَمْهُ وَجِبَ رُدُّهُ فَوْرًا وَإِلَّا ضَمِينَهِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُ مَالِكِهِ أَيِ حَيْثُ عُذُّ مُسْتَوَلِّيًا عَلَيْهِ لِمَا يَأْتِي فِي الْغَضَبِ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ حَيَوَانًا وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا لَهُ لِعَدَمِ اسْتِغْلَالِهِ عَلَيْهِ أَمَ.

• فَوَدَّ: (مُعِيرُهُ) أَيِ: وَهُوَ نَحْوُ الْمُسْتَأْجِرِ. • فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ مُنْزَلٌ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا التَّوْجِيهِ مُصَادَرَةً لِأَنَّ تَنْزِيلَهُ مُنْزِلَهُ مُعِيرِهِ مَعَ بُعْدِ دَارِهِ هُوَ مَجْلُ الْكَلَامِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) يَتَأَمَّلُ هَذَا الضَّمِيرُ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ إِكَافِ الدَّائِيَةِ دُونَ وَلَدِهَا) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ وَلَوْ وَلَدَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ فَالْوَلَدُ أَمَانَةٌ، وَلَوْ سَاقَهَا الْمُسْتَعِيرُ فَتَبِعَهَا وَلَدَهَا وَالْمَالِكُ سَاكِتٌ يَنْظُرُ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَلَوْ أَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ يَغْلَمُ كَانَ أَوَّلَى أَمَ. فَانْظُرْ مَا مَعْنَى الرُّدِّ مَعَ نَظَرِ الْمَالِكِ وَعَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَظَرِهِ وَعَلَيْهِ عِلْمُهُ بِمَحَلِّهِ بَعْدَ

إِلَّا ضَمِينَ كَالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَدُونَ نَحْوِ ثِيَابِ الْعَبْدِ عَلَى الْأَوْجِهَ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ لَيْسَتْ مَعْمِلُهَا (لَا بِاسْتِعْمَالٍ) مَاذُونٍ فِيهِ كَأَنَّهُ خَطُطٌ فِي بَثْرِ حَالَةِ الشَّيْرِ قَالَ الْغَزَّيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ وَقِيَّاسُهُ أَنَّ غُبُورَهَا حَالُ الْإِسْتِعْمَالِ كَذَلِكَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْرِفَ ذَلِكَ مِنْ طَبْعِهَا وَأَنْ لَا وَيُظْهَرُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغُبُورُ مِمَّا أُذِنَ الْمَالِكُ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّ جَمْعًا اعْتَرَضَهُ بِأَنَّ التَّعْتُرَ يُعْتَادُ كَثِيرًا أَيْ فَلَا تَقْصِيرَ مِنْهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْ شِدَّةٍ إِزْعَاجِهَا وَإِلَّا ضَمِينَ لِتَقْصِيرِهِ وَكَأَنَّهُ جَنَى الْعَبْدُ أَوْ صَالَتِ الدَّابَّةُ فَقَتَلًا لِلدَّفْعِ وَلَوْ مِنْ مَالِكَيْهِمَا نَظِيرُ قَتْلِ الْمَالِكِ قِتْلَةَ الْمُقْصُوبِ إِذَا صَالَ عَلَيْهِ فَقَصَدَ دَفْعَهُ فَقَطْ (صَحَّتْهَا) بَدَلًا أَوْ أَرْشًا لَكُنْهُ طَرِيقٌ فَقَطْ فِيمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهَا فِي يَدِهِ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلُهُ فِي الْمَثَلِيِّ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَاعْتَمَدَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ جَزْمِ الْأَنْوَارِ بِلُزُومِ الْقِيَمَةِ، وَلَوْ فِي الْمَثَلِيِّ وَإِنْ اقْتَضَاهُ كَلَامُ جَمْعٍ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ (وَإِنْ) شَرْطًا عَدَمَ ضَمَانِهَا. وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يُفْسِدُهَا كَشَرْطِ

• فَوَدَّ: (وَلَا ضَمِينَ الْخ) مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمَالِكُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَشْبِيهُهُ بِالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ اه
ع ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يَأْخُذْهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى لَمْ يَأْخُذْهَا. • فَوَدَّ: (نَحْوُ ثِيَابِ الْعَبْدِ) أَيْ: الْمُسْتَعَارِ .
• فَوَدَّ: (لَيْسَتْ مَعْمِلُهَا) أَيْ: الثِّيَابُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْإِكَافِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • فَوَدَّ: (مَاذُونٌ فِيهِ) إِلَى الْمَثَنِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّهُ خَطُطٌ) مِثَالٌ لِلتَّلْفِ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ الْمَآذُونِ فِيهِ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنَ التَّلْفِ بِالْغَيْرِ لِأَنَّهُ تَلَفٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَآذُونِ فِيهِ لَا بِهِ وَمِنْهُ لَوْ اسْتَعَارَ تَوْرًا لِإِسْتِعْمَالٍ فِي سَاقِيَةٍ فَسَقَطَ فِي بَثْرِهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ تَلَفٌ فِي حَالِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَآذُونِ فِيهِ بِغَيْرِهِ لَا بِهِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (وَقِيَّاسُهُ) أَيْ: سُقُوطُهَا فِي الْبَثْرِ. • وَفَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ: مُضْمَنٌ اه ع ش. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرُهُ) أَيْ: مَا قَالَهُ الْغَزَّيُّ. • فَوَدَّ: (لَا فَرْقَ الْخ) أَيْ: فِي الضَّمَانِ. • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ تَقْيِيدُهُ) أَيْ: الضَّمَانِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (مِمَّا أُذِنَ الْمَالِكُ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا) أَيْ: فَهُوَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْإِسْتِعْمَالِ فَالتَّلْفُ بِهِ تَلَفٌ بِالْإِسْتِعْمَالِ وَلَعَلَّ هَذَا آتَسَبُّ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيْ فَلَا تَقْصِيرَ لِأَنَّ ضَمَانَ الْعَارِيَةِ لَا يَتَقَيَّدُ بِالتَّقْصِيرِ كَمَا سَبَّحَ بِهِ الْمَثَنُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عَمَرَ .
• فَوَدَّ: (اعْتَرَضَهُ) أَيْ: الْقِيَاسَ ع ش وَكُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ: الْإِعْطَارِ اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَتَوَلَّدَ) أَيْ: التَّعْتُرُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (فَقْتِلًا) أَيْ: قَبْضَهُمَا الْمُسْتَعِيرُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (مِنْ جَزْمِ الْأَنْوَارِ) اعْتَمَدَ مَا فِي الْأَنْوَارِ اه س م. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ الْخ) وَالْبَهِ يَوْمِي تَغْيِيرُهُمَا أَيْ الشَّيْخَيْنِ بِأَنَّ الشَّرْطَ لَعَوَّاهُ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (لَا يُفْسِدُهَا الْخ) وَالْأَوْجَهُ قَسَادُهَا اه نِهَايَةً أَيْ

فَيَلْزَمُهُ إِغْلَامُهُ بِهِ لَيْسَ كَنٍّ مِنْ أَخْذِهِ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّهُ خَطُطٌ الْخ) تَمَثُّلٌ لِلتَّقْيِيدِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ جَزْمِ الْأَنْوَارِ الْخ) اعْتَمَدَ مَا فِي الْأَنْوَارِ وَوَجَّهَ بِتَعَدُّرِ الْبِثْلِ هُنَا إِذَا مِثْلُ الْعَارِيَةِ مَا يَكُونُ مَوْصُوفًا بِأَنَّهُ مُعَارَرٌ وَذَلِكَ يَتَعَدَّرُ وَإِذَا تَعَدَّرَ الْبِثْلُ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ اه. وَقَوْلُ يَرُدُّ الْمُقْصُوبُ بِأَنَّهُ يَضْمَنُ بِيَتْلُهُ إِذَا كَانَ مِثْلًا مَعَ وَجُودِ هَذَا التَّوَجُّهِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يُفْسِدُهَا الْخ) وَالْأَوْجَهُ قَسَادُهَا شَرْحُ م ر.

رَدُّ مُكْسَبٍ عَنْ صَحِيحٍ فِي الْفَرْضِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ، وَلَوْ (لَمْ يُفَرِّطْ) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ بَلْ عَارِيَّةٌ مَضمُونَةٌ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَضمُنُ مَا يَنْمَحِقُ) مِنَ الثَّيَابِ أَوْ نَحْوِهَا (أَوْ يَنْسَجِقُ بِاسْتِعْمَالِ) مَأْذُونٍ فِيهِ لِحُدُوثِهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَهُوَ كَأَقْتَلِ عَبْدِي وَالثَّانِي يَضمُنُ مُطْلَقًا لِخَبَرٍ عَلَى الْيَدِ السَّابِقِ (وَالثَّلَاثُ يَضمُنُ الْمُتَمَحِقُ) دُونَ الْمُسْتَحَقِّ أَيِ الْبَالِي بَعْضُ أَجْزَائِهِ لِأَنَّهُ مُفْتَضَى الْإِعَارَةِ الرَّدُّ وَلَمْ يُوجَدْ فِي الْأَوَّلِ وَمَوْتُ الدَّائِمَةِ كَالْإِنْمِحَاقِ وَعَزَّجُهَا وَتَفَرُّخُ ظَهْرِهَا بِاسْتِعْمَالِ مَأْذُونٍ فِيهِ وَكَسْرُ سَيْفٍ أَعَارَهُ لِيقَاتِلَ بِهِ كَالْإِنْسِحَاقِ وَمَرُّ جَوَازٍ إِعَارَةَ الْمَنْدُورِ وَلَكِنْ يَضمُنُ كُلُّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالْإِسْتِعْمَالِ، وَلَوْ اسْتَعَارَ عَبْدًا لِتَنْظِيفِ سَطْحٍ مَثَلًا فَسَقَطَ مِنْ سُلْبِهِ وَمَاتَ ضَمِيْنُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ كَوْنُ الْعَيْنِ فِي يَدِهِ بَلْ،

فَيَضمُنُ الْأَجْرَةَ لِإِعْلِيلِهَا وَيَأْتِمُّ بِاسْتِعْمَالِهَا ع. ش.

• فَوَيْلٌ (سَنِي): (مَا يَنْمَحِقُ) أَي: يَتَلَفُّ بِالْكَلْبَةِ (أَوْ يَنْسَجِقُ) أَي: يَنْقُصُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ مُغْنِي وَنَهَايَةِ.

• فَوَيْلٌ: (مَأْذُونٌ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ اسْتَعَارَ عَبْدًا) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى الْفَرْعِ فِي نَهَايَةِ. • فَوَيْلٌ: (السَّابِقُ) أَي: فِي شَرْحٍ وَمُؤَنَّةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ. • فَوَيْلٌ: (مُطْلَقًا) أَي: مِنْ تَلَفِ الْعَيْنِ أَوْ نُقْصَانِهَا الْمُفَسَّرُ بِهِمَا الْإِنْمِحَاقُ وَالْإِنْسِحَاقُ أَه. ش. • فَوَيْلٌ: (وَمَوْتُ الدَّائِمَةِ) أَي: بِرُكُوبٍ أَوْ حَمَلٍ مُتَعَادِلِينَ أَه. مُغْنِي عِبَارَةُ سَمِيعٍ ش. أَي: بِالْإِسْتِعْمَالِ أَه. زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ حَمَلَهَا حَمْلًا ثَقِيلًا بِالْإِذْنِ فَمَاتَتْ بِسَبَبِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ خَفِيفًا لَا تَمُوتُ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْعَادَةِ فَاتَّفَقَ مَوْتُهَا لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا إِذَا تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ وَمَا إِذَا مَاتَتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ أَه. • فَوَيْلٌ: (وَكَسْرُ سَيْفٍ إلَخ) أَي: انْكِسَارُهُ فِي الْقِتَالِ.

• فَوَيْلٌ: (وَمَرٌّ) أَي: فِي شَرْحٍ وَمَلَكَةُ الْمُتَمَحِقَةِ. • فَوَيْلٌ: (إِعَارَةُ الْمَنْدُورِ) أَي: مِنَ الْمُهْدَى وَالْأَضْحِيَّةِ.

• فَوَيْلٌ: (لَكِنْ يَضمُنُ إلَخ) أَي: إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الذَّبْحِ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُعِيرِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّهُ يَدُ الْمُعِيرِ يَدُ أَمَانَةٍ كَالْمُسْتَأْجِرِ تَبَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْعِمَادِ أَه. مُغْنِي.

• فَوَيْلٌ: (كُلُّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ إلَخ) أَي: كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَالْقِرَارِ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ أَه. ش. • فَوَيْلٌ: (ضَمِيْنَةٌ) أَي: لِأَنَّهُ تَلَفَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَا بِهِ. • فَوَيْلٌ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ) أَي: لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَةَ غَيْرُ مَضمُونَةٍ بِخِلَافِ الْعَيْنِ الْمُعَارَاةِ أَه. سَمِيعٍ. • فَوَيْلٌ: (بَلْ، وَإِنْ إلَخ) أَي: بَلْ يَضمُنُ وَإِنْ إلَخ أَه. نَهَايَةِ.

• فَوَيْلٌ: (وَمَوْتُ الدَّائِمَةِ) أَي: بِالْإِسْتِعْمَالِ. • فَوَيْلٌ: (ضَمِيْنَةٌ) أَي: لِأَنَّهُ تَلَفَ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ أَي: لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَةَ غَيْرُ مَضمُونَةٍ بِخِلَافِ الْعَيْنِ الْمُعَارَاةِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ كَوْنُ الْعَيْنِ فِي يَدِهِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذِهِ الْجِبَارَةِ أَنَّهُ يَضمُنُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ إِذَاهَا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَزِيدُ عَلَى نَحْوِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ أَوْ الْفَائِدِ مَعَ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِيهِ عَلَى الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ بَلْ لَيْسَ لِنَائِشِي قَبْضُ فِيهِ الْعَيْنِ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ تَلَفَهَا فِي يَدِ الْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُسْتَعِيرِ وَبَقَاءِ حُكْمِ الْعَارِيَّةِ أَوْ قَبْلَ قَبْضِهَا بِالْفِعْلِ لَكِنْ اسْتَعْمَلَهَا الْمَالِكُ

وإن كانت بيد المالك كما صرح به الأصحاب وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دأبته
بسؤال الغير كان مستعيراً لكل الدأبة إن لم يكن عليها شيء ولا فيقدر متاعه واستشكل ذلك
بقولهما عن الشيخ أبي حامد وغيره لو سخر رجلاً ودأبته فقلت البهيمه في يد صاحبه لم
يضمنها المسخر لأنها في يد صاحبه ويجاب بأن هذا من ضمان القصب وهو لا بد فيه من
الاستيلاء ولم يوجد وما نحن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لحصولها بدونه
وهذا أولى من إشارة القمولي إلى تضعيف أحد الموضعين.

(فرغ) اختلما في أن التلّف بالاستعمال المأذون فيه صدق المعتبر كما قاله الجلال البلقيني
وأيدّه غيره بكلام البيان ويؤجّه بأن الأصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (والمستعير
من مستأجر) أو موصى له أو موقوف عليه بقيده السابق

• فود: (وإن كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة أنه يضمنها قبل قبضه إياها وظاهر أنه لا معنى
له إذا ليس لنا شيء نضمن فيه العين بمجرد العقد ويتعين أن المراد أن تلّفها في يد المالك بعد قبض
المستعير وبقاء حكم العارية وقبل قبضها بالفعل لكن استعملها المالك في شغل المستعير مضمن ختم
على حججهم ش وقوله لكن استعملها المالك إلخ يتبني بطلب المستعير. • فود: (وفي الروضة إلخ)
تأيد لما قبله. • فود: (كان) أي: الغير ش اسم. • فود: (شيء) أي: لغير الغير. • فود: (ذلك) أي: ما
في الروضة. • فود: (بأن هذا) أي: ما نقله عن الشيخ إلخ. • فود: (وهي إلخ) أي: ضمان العارية
والثاني باختيار المضاف إليه. • فود: (صدق المعتبر إلخ) بل يصدق المستعير بيمينه كما أفتى به الوالد
رحمته تعالى على إفسار إقامة البيعة عليه ولأن الأصل براءة ذمته إياه عبارة البجيرمي والمعتد تصديق
المستعير بيمينه إفسار إقامة البيعة ولأن الأصل براءة ذمته كما قاله م في شرحه وهذا بعكس ما لو أقاما
بيعتين برضاوي. • فود: (والمستعير من مستأجر أو موصى له إلخ) قال البلقيني والضابط لذلك أن
يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقاً لازماً وليست الرقبة له فإذا عار لا يضمن المستعير منه
مغني. • فود: (أو موصى له) إلى قول المتن: (ولو تلقت) في النهاية والمغني لإلا قوله لأن معيره ضامن
وقوله لأنه قل ما ليس له. • فود: (بقيد السابق) وهو قوله إن لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه سم وع
ش عبارة النهاية بقيديهما السابقين اه قال الرشيد وقيد الموصى له لعله أن لا تكون ممن تجبل إذا

في شغل المستعير فيضمن. • فود: (وإن كانت بيد المالك) أي كان استعملها المالك في شغله.

• فود: (بسؤال الغير كان) أي: الغير ش. • فود: (وهذا أولى إلخ) كذا شرح م ر. • فود: (صدق المعتبر
كما قاله الجلال البلقيني إلخ) خالفه شيخنا الشهاب الزملي فأفتى بأن المصدق المستعير لأن الأصل
براءة ذمته ولا يرد عليه أن الأصل الضمان لأن هنا ضمانين شغل الذمة ورفع اليد فأما الأول فالأصل
عدمه. وأما الثاني فمعناه أن اليد سبب لشغل الذمة إذا حصل التلّف بغير الاستعمال المأذون فيه الأصل
عدم حصول ما ذكر ومجرد وضع اليد لا يستلزم حصوله فليتأمل. • فود: (بقيد السابق) وهو قوله إن لم

أَوْ مُسْتَحَقُّ مَنْعَةٍ بِنَحْوِ صَدَاقٍ أَوْ صُلْحٍ أَوْ سَلَمٍ (لَا يَضْمَنُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَدُهُ نَائِبَةٌ عَنْ يَدِ غَيْرِ ضَامِنَةٍ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فَائِدَةً ضَمِنَ لِأَنَّهُ مُعِيرُهُ ضَامِنٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْبَغَوِيُّ قَالَ لِأَنَّهُ فَقَلَ مَا لَيْسَ لَهُ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلَا يُقَالُ حُكْمُ الْفَائِدَةِ حُكْمُ الصَّحِيحَةِ فِي كُلِّ مَا تَقْتَضِيهِ بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ بِمَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِذْنُ فَقَطْ وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ بِهِؤَلَاءِ الثَّلَاثَةِ جِلْدُ أَصْحَابِهِ مَثْدُورَةٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِعَارَتُهُ وَلَا يَضْمَنُهُ مُسْتَعِيرُهُ لَا بِنَاءٍ يَدِهِ عَلَى يَدِ غَيْرِ مَالِكٍ، وَكَذَا مُسْتَعَارُ لِيَرْهَنَ تَلَفٌ فِي يَدِ مُرْتَهَنٍ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالرَّاهِنِ وَصَيِّدُ اسْتَعِيرَ مِنْ مُحَرِّمٍ وَكَتَابٌ مَوْقُوفٌ عَلَى

كَانَتْ أَمَةً وَاسْتَعَارَهَا مَالِكُهَا اهـ. ة فَوَدَ: (أَوْ مُسْتَحَقُّ مَنْعَةٍ بِنَحْوِ صَدَاقٍ الْخ) بَانَ اضْطَرَّ زَوْجَتَهُ مَنْعَةً أَوْ صَالِحٍ عَلَى مَنْعَةٍ أَوْ جَعَلَ رَأْسَ مَالٍ السَّلَمَ مَنْعَةً فَإِنَّهُ إِذَا أَعَارَ مُسْتَحَقُّ الْمَنْعَةِ شَخْصًا فَتَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الْأَصَحِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ة فَوَدَ: (ضَمِنَ) أَيِ: الْمُسْتَعِيرُ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي ضَمِنَا مَعًا وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَضِمًا مَعًا أَيِ ضَمَانَ غَضِبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمِمَّا يَأْتِي اهـ. ة فَوَدَ: (لَا يَضْمَنُ ضَامِنٌ) أَيِ: مِنْ حَيْثُ تَعَذَّرَ بِالْعَارِيَةِ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا اهـ بُعِثَ رَمِي. ة فَوَدَ: (فَقَلَ مَا لَيْسَ لَهُ) فَلِذَلِكَ صَارَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ حَلَمِيَّ اهـ بُعِثَ رَمِي وَمَا وَاقِعَةً عَلَى الْإِعَارَةِ. ة فَوَدَ: (فِي كُلِّ مَا تَقْتَضِيهِ بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ الْخ) هُنَا إِيجَازٌ مُجَلٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَنَهَائِيَةِ فَإِنْ قِيلَ فَايِدُ كُلِّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فَكَانَ يَتَّبَعِي عَدَمُ الضَّمَانِ أَجِبَ بَانَ الْفَائِدَةُ لَيْسَتْ حُكْمُ الصَّحِيحَةِ فِي كُلِّ مَا تَقْتَضِيهِ بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْإِذْنُ لَا بِمَا اقْتَضَاهُ حُكْمُهَا اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَضِمًا فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْخ أَيِ وَالْإِذْنُ تَنَاوَلُ اسْتِعْمَالُ بِنَفْسِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَةُ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ مَرَضِمًا بِمَا اقْتَضَاهُ حُكْمُهَا أَيِ وَجَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ إِنَّمَا هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا ثَبِتَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعَقْدِ مُرْتَبًا عَلَى صِحَّتِهِ فَلَا تُشَارِكُهَا فِيهِ الْفَائِدَةُ اهـ. ة فَوَدَ: (بِهِؤَلَاءِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ: الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ أَوْ الْمَوْصَى بِمَنْعَتِهَا أَوْ الْمَوْقُوفَةِ أَوْ مَا جُعِلَ مَنْعَتُهُ صَدَاقًا أَوْ مُصَالَحًا عَلَيْهَا أَوْ رَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ. ة فَوَدَ: (وَلَا يَضْمَنُهُ مُسْتَعِيرُهُ) وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَصْحَابِ نَفْسِهَا فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ كَمَا مَرَّ وَلَقَلَّ الْفَرْقُ أَنَّ الْأَصْحَابَ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا ذَنْبُهَا وَتَفَرُّقَ لَحْمِهَا أَشْبَهَتْ الْوَدِيعَةَ فَضَمِنَتْ عَلَى الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ بِخِلَافِ الْجِلْدِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ فَأَشْبَهَتْ الْمُبَاحَاتِ فَلَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (عَلَى يَدِ غَيْرِ الْخ) بِإِضَافَةِ الْيَدِ إِلَى الْغَيْرِ. ة فَوَدَ: (تَلَفٌ فِي يَدِ مُرْتَهَنٍ) خَرَجَ مَا لَوْ تَلَفَ قَبْلَ الرَّهْنِ أَوْ بَعْدَ فَكَاكِهِ الرَّهْنِ وَنَزَعَهُ مِنْ يَدِ الْمُرْتَهَنِ لِيُرُدَّهُ عَلَى الْمَالِكِ قَبْضَتُهُ فِي الصُّورَتَيْنِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ مَرَاهُ ع ش. ة فَوَدَ: (وَكِتَابٌ مَوْقُوفٌ الْخ) وَلَوْ اسْتَعَارَ كِتَابًا مَوْقُوفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَرَطَ وَاقِفُهُ أَنْ لَا يُعَارَ إِلَّا بِرَهْنٍ نَحْوِ قِيَمَتِهِ فَسُرِقَ مِنْ جِزْزِهِ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ تَلَفٍ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْرِيطٍ وَإِنْ سُمِّيَ عَارِيَةً عَرَفًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى الْعَارِيَةِ رَهْنٌ وَلَا ضَمَانَ فَإِنْ شَرَطَ فِيهَا ذَلِكَ بَطَلَتْ اهـ

يُشَرِّطُ الْوَاقِفُ اسْتِيفَاءَ بِنَفْسِهِ. ة فَوَدَ: (وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) كَذَا شَرَحَ مَر. ة فَوَدَ: (وَلَا يَضْمَنُهُ مُسْتَعِيرُهُ) تَقَدَّمَ فِي إِعَارَةِ الْمَثْدُورِ ضَمَانَ كُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالِاسْتِعْمَالِ.

المسلمين مثلاً استعاره فقلب في يده من غير تفريط لأنه من مجعلة الموقوف عليهم (ولو تلفت دابته في يد وكيل بقتله في شغل أو في يد من سلمها إليه ليؤوضها) أي يعلّمها المشي الذي يستريح به راكبها (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرض لأنه إنما أخذها لفرص المالك أما إذا تعدى كأن ركبها في غير الرياضة فيضمن كما لو سلمه قته ليعلّمه جرفة فاستعمله في غيرها، ولو بإذن المالك (وله الانتفاع بحسب الإذن) لأن المالك رضي به دون غيره نعم لو أعازه دابة ليركبها لموضع كذا ولم يتعرض للركوب في الرجوع جاز له الركوب فيه كما نقلناه وأقواه بخلاف نظيره من الإجارة والفرق أن الرد لازم للمستعير فتناول الإذن الركوب في العود عرفاً والمستأجر لا رد عليه ومنه يؤخذ أن المستعير الذي لا يلزمه الرد كالمستأجر ويحتمل خلافه، ولو جاوز المجل المشروط لزمه أجره مثل الذهاب منه والعود إليه وله الرجوع منه راكباً كما

مغني وقوله بطلت قد مرّ خلافه في التخفة والنهاية. هـ. قوله: (أي يعلّمها) إلى قوله: (ومنه يؤخذ) في المغني إلا قوله: (ولو بإذن المالك) وإلى الفرع في النهاية إلا قوله: (المذكور). هـ. قوله: (في غيرها) أي: مما لا يتعلّق بالجرفة اهـ ش. هـ. قوله: (ولو بإذن المالك) يتبني أخذاً مما مرّ تقيده بما إذا كان التلّف بغير الاستعمال المأدوم فيه ثم رأيت قال سم قوله ولو بإذن المالك أي لانه حيث يذ عارية اهـ ولله الحمد.

هـ. قوله (سني): (وله) أي: المستعير (الانتفاع) أي بالمعار نهايةً ومغني. هـ. قوله: (جاز له الركوب إلخ) أي: وجاز له الذهاب والعود في أي طريق أراد إن تعددت الطرق ولو اختلقت لأن سكوت الممير عن ذلك رضا منه بكلها اهـ ش. هـ. قوله: (إن الرد لازم للمستعير إلخ) أي: وإذا لزمه الرد فهي عارية قبله وإن انتهي الاستعمال المأدوم فيه فلو استعار دابة ليحمل متاع معين فوضعه عنها وربطها في الخان مثلاً إلى أن يردها إلى مالِكها فماتت مثلاً ضيئها. هـ. قوله: (لا رد عليه) ظاهره إن أطرت العادة بأن المستأجر يردها على مالِكها، ولو قبل بجواز الركوب في العود اعتماداً على ما جرت به العادة لم يتعد اهـ ش.

هـ. قوله: (ومنه) أي: من الفرق. هـ. قوله: (يؤخذ أن المستعير إلخ) معتد اهـ ش. هـ. قوله: (الذي لا يلزمه الرد) انظر أي مستعير لا يلزمه الرد سم على حجاج أقول هو المستعير من المستأجر ونحوه من كل مستحق للمنفعة إذا رد على المالك فإن الواجب عليه التخليه دون الرد كمعيره اهـ ش عبارة السيد عمر ولعله المستعير من المستأجر إذا انقضت مدة الإجارة اهـ. هـ. قوله: (لزمه أجره مثل الذهاب إلخ) ويتبني ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حجاج اهـ ش. هـ. قوله: (وله الرجوع منه إلخ) أي: من المجل المشروط فلا يركب إلا بعد عوده إليه اهـ ش.

هـ. قوله: (فاستعمله في غيرها ولو بإذن المالك) أي لانه حيث يذ عارية. هـ. قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) كذا شرح م وانظر أي مستعير لا يلزمه الرد. هـ. قوله: (لزمه أجره مثل الذهاب إلخ) كذا شرح م ويتبني ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة.

صَحَّحَهُ السَّبْكَيُّ وَغَيْرُهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَبْطُلُ بِالْمُخَالَفَةِ وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ .
 (فَرْعٌ) قَالَ الْعَبَادِيُّ وَغَيْرُهُ وَاعْتَمَدُوهُ فِي كِتَابِ مُسْتَعَارٍ رَأَى فِيهِ خَطَأً لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْمُصَحِّفُ
 فَيَجِبُ وَيُؤَافِقُهُ إِفْتَاءُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّ الْمَلْطِ فِي كِتَابِ الْغَيْرِ وَقِيْدَهُ الرَّيْمِيُّ بِمَلْطٍ لَا يُغَيِّرُ
 الْحُكْمَ وَالْإِذَا رَدَّهُ وَكُتِبَ الْوَقْفُ أَوَّلَى وَغَيْرُهُ بِمَا إِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ دُونَ مَا ظَنَّهُ فَلْيَكْتُبْ لَعَلَّهُ كَذَا
 وَرَدُّ بَأَنَّ كِتَابَةَ لَعَلَّهُ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ الشُّكِّ فِي اللَّفْظِ لَا الْحُكْمَ وَالَّذِي يَشْجُهُ أَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرَ
 الْمُصَحِّفِ لَا يَصْلُحُ فِيهِ شَيْءٌ مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ ظَنَّ رِضًا مَالِكِهِ بِهِ وَأَنَّهُ يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُصَحِّفِ
 لَكِنْ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ خَطْلَهُ لِرِدَائِهِ وَإِنَّ الْوَقْفَ يَجِبُ إِصْلَاحُهُ إِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهِ وَكَانَ خَطْلُهُ
 مُسْتَصْلَحًا سِوَاءَ الْمُصَحِّفِ وَغَيْرِهِ وَأَنَّهُ مَتَى تَرَدَّدَ فِي عَيْنِ لَفْظٍ أَوْ فِي الْحُكْمِ لَا يُصْلِحُ شَيْئًا .

• قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِخَطْلٍ) كَمَا لَا يَنْتَزِلُ الْوَكِيلُ بِتَعَدِيهِ بِجَمَاعٍ أَنْ كَلًّا مِنْهُمَا عَقْدٌ جَائِزٌ
 وَلَا يَلْزَمُهُ عَلَى هَذَا أَجْرُهُ الرَّجُوعِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ سَافَرَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ بِالْفُرْعَةِ وَزَادَ مُقَامُهُ بِالْبَلَدِ
 الَّذِي مَضَى فِيهِ قَضَى الزَّائِدَ لِبَقِيَّةِ نِسَائِهِ وَلَا قَضَاءَ لِمُدَّةِ الرَّجُوعِ وَلَوْ أَوْدَعَهُ تَوْبًا مَثَلًا، ثُمَّ إِذِنْ لَهُ فِي لُبْسِهِ
 فَإِنَّ لُبْسَهُ صَارَ عَارِيَّةً وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى كَوْنِهِ وَدِيعةً، وَلَوْ اسْتَعَارَ صُنْدُوقًا فَوَجَدَ فِيهِ . قِرَاسًا أَوْ غَيْرَهَا
 فَفِي أَمَانَةٍ عِنْدَهُ كَمَا لَوْ طَرَحَتْ الرِّيحُ تَوْبًا فِي دَارِهِ فَإِنَّ أَثْلَفَهَا وَلَوْ جَاهِلًا بِهَا أَوْ تَلَفَتْ بِتَقْصِيرِهِ ضَمِنَهَا أَمْ
 مُغْنَى . قَوْلُهُ: (وَقِيْدَهُ) أَيُ: الْإِفْتَاءُ أَوْ عَدَمُ جَوَازِ الرَّدِّ . قَوْلُهُ: (وَفِيهِ بِمَا إِلَّا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الرَّيْمِيِّ
 بِمَلْطٍ إِلَّا أَيُ قِيْدَ غَيْرِ الرَّيْمِيِّ قَوْلَهُ وَإِلَّا رَدَّهُ بِمَا إِذَا إِلَّا كُزِدِي . قَوْلُهُ: (تَحَقَّقَ ذَلِكَ) أَيُ: تَغْيِيرُ
 الْحُكْمِ . قَوْلُهُ: (وَرَدُّ) أَيُ: تَقْيِيدُ الْغَيْرِ بِمَا دُكِرَ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ أَوْ لَا كَانَ خَطْلُهُ
 مُسْتَصْلَحًا أَوْ لَا . قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ إِلَّا) . قَوْلُهُ: (وَإِنْ الْوَقْفُ إِلَّا) . قَوْلُهُ: (وَإِنَّ مَتَى إِلَّا) كُلُّ مِنْ
 هَذِهِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ الْمَمْلُوكَ إِلَّا . قَوْلُهُ: (يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُصَحِّفِ) أَقُولُ وَالْحَدِيثُ فِي مَعْنَاهُ فِيمَا
 يَظْهَرُ سَمَ عَلَى مَتْنِهِ . قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَنْقُصْ خَطْلَهُ إِلَّا) يَتَّبِعِي أَنْ يَدْفَعَهُ لِمَنْ يُصْلِحُهُ حَيْثُ كَانَ خَطْلُهُ
 مُنَاسِبًا لِلْمُصَحِّفِ وَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِبَاجَةُ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ وَلَمْ تَلَحُّفْهُ مَشَقَّةً فِي سَوَالِهِ . قَوْلُهُ: (وَكَانَ خَطْلُهُ
 مُسْتَصْلَحًا) خَرَجَ بِذَلِكَ كِتَابَةُ الْحَوَاشِي بِهَوَاشِيهِ فَلَا تَجُوزُ وَإِنْ احْتِيجَ إِلَيْهَا لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْكِتَابِ عَنْ
 أَصْلِهِ وَلَا نَظَرُ لِرِيزَادَةِ الْقِيَمَةِ بِفِعْلِهِ لِلْعَمَلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ ع ش وَقَوْلُهُ فَلَا تَجُوزُ إِلَّا إِذَا ظَنَّ رِضًا
 مَالِكِهِ . قَوْلُهُ: (سِوَاءَ الْمُصَحِّفِ إِلَّا) .

(فَرْعٌ): اسْتَطَرَادِي وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا يَتَعَمَّقُ أَنَّ الشَّرِيكَ فِي قَرَسٍ يَتَوَجَّهَ بِهَا إِلَى عَدُوٍّ وَمُقَاتِلَةٍ وَتَلَفُ
 الْقَرَسِ هَلْ يَضْمَنُهَا بِذَلِكَ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنْ جَاءَهُمُ الْعَدُوُّ إِلَى بِلَدَتِهِمْ وَخَرَجُوا لِلدَّفْعِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ
 وَتَلَفَتْ الْقَرَسُ بِذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ خَرَجُوا ابْتِدَاءً وَقَصَدُوا الْعَدُوَّ عَلَى تَبِيَّةٍ قِتَالٍ وَتَلَفَتْ ضَمِنَتْهَا لِأَنَّ
 الشَّرِيكَ لَا يَرْضَى بِخُرُوجِ الشَّرِيكَ بِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِخِلَافِ الْحَالَةِ الْأَوَّلَى فَإِنَّهَا الْمُعْتَادُ عَنْهُمْ فِي
 الْإِنْتِصَاعِ .

(فَرْعٌ آخَرُ): أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الذَّابَّةَ إِذَا نَزَلَ عَنْهَا بَعْدَ رُكُوبِهِ لَهَا يُزِيلُهَا مَعَ تَابِعِهِ فَيَرْكُبُهَا فِي الْعَوْدِ، ثُمَّ تَلَفُ
 بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَادُونِ فِيهِ فَهَلْ يَضْمَنُهَا الْمُسْتَعِيرُ أَمْ التَّابِعُ فِيهِ تَنْظَرُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ

وما اعتيد من كتابة لَعْلَه كذا إنما يجوز في ملك الكاتب (وإن أعازه لزراعة جنطة زرعها ومثلها) في الضرر ودونها بالأولى كالشعير والقول لا أعلى منها كالذرة والقطن (إن لم ينهه) فإن نهاه عن المثل أو الأدون امتنعا أيضا أتباعا لِنَهْيِهِ وعلم منه ما بأصله أنه لو عيّن نوعا ونهى عن غيره أتبع (أو) أعازه (لشعير لم يزرع فوقه) ضررا (كجنطة) بل دونه ومثله وتكثيره لهذهين خلاف تعريف أصله لهما ليبيّن أنه لا فرق في التفصيل المذكور بين أعرتك لزراعة الجنطة أو جنطة وترجيح السنوي أنه إذا أشار لمُعَيّنٍ منهما أو أعازه لزراعته لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا عرّفهما في المخوّر فيه نظر والصحيح في الإجارة الجواز فكذا هنا وصروح في الشعير بما لا يجوز فقط عكس الجنطة تفنّنا ولدلالة كل على الآخر ففيه نوع من أنواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس له زرعه فللمالك قلعه مجانا فإن مضت مدة لها أجرة لزمه جميع أجرة المثل على الْمُعْتَمِد (ولو أطلق الزراعة) أي الإذن فيها كأعرتك للزراعة ولتزرعها (صح في الأصح ويزرع ما شاء) لإطلاق اللفظ وإنما لم يلزمه الاقتصار على أخف الأنواع

لأن التابع، وإن ركبها فهو في حاجة المستعير من إيصالها إلى محل الجفط اهـ ش. قود: (وما افتيد إلخ) عطف على قوله متى تردّدا إلخ أو قوله المملوك إلخ ولو أعاد إن لكان حسنا. قود: (في ملك الكاتب) ويتنهي أو عند ظن الرضا اهـ سيّد عمر. قود: (في الضرر) إلى قول المتن: (وإذا استعار) في النهاية، وكذا في المعنى إلا أنه اعتمد ما رجّحه السنوي من منع الانتقال عند الإشارة إلى معيّن. قود: (بالأولى) أي: المفهوم بالأولى وهو راجع للذون. قود: (كالشعير والقول) تمثيل للذون ش اهـ سم قال ع ش والأقرب أنه إذا استعار لشعير لا يزرع فلا بخلاف عكسه اهـ. قود: (والأدون) في أصله أو الأدون اهـ سيّد عمر. قود: (وعلم منه) أي: من قول المصنّف إن لم يتنه. قود: (لهذهين) أي: الجنطة في المسألة الأولى والشعير في الثانية. قود: (للزراعة الجنطة إلخ) أي: مثلا. قود: (وترجيح السنوي أنه إلخ) وهو المتّجه اهـ معني. قود: (منهما) أي: الجنطة والشعير. قود: (بما لا يجوز إلخ) أي: بقوله لم يزرع فوقه. قود: (عكس الجنطة) أي: بقوله ومثلها اهـ معني. قود: (نوع من أنواع إلخ) وهو الإحتياك اهـ ش. قود: (فللمالك قلعه مجانا إلخ) وللمستعير حيثيذ أن يزرع ما أذن له فيه ولا يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو بمُدوله عن الجنس كالزاد لما أبيح له اهـ حلي. قود: (على الْمُعْتَمِد) وقيل يلزم ما بين زراعة البر مثلا وزراعة الذرة اهـ معني.

قود: (كالشعير) تمثيل للذون ش. قود: (لزمه جميع أجرة المثل) على الْمُعْتَمِد اعتمد م ر. قود: (في لشي): (صح في الأصح) قال السنوي والثاني لا يصح لتفاوت المزروع، ثم قال والإطلاق أن يقول أزرعها أو أعرتك لتزرع أو للزراعة أو نحو ذلك فأما إذا قال لتزرع ما شئت فهذا عام لا مطلق فيصح ويزرع ما شاء هكذا جزم به القاضي والإمام وغيرهما اهـ. فالحاصل أنه إن أتى بإطلاق صح على

ضَرَرًا لِأَنَّ الْمُطْلَقَاتِ أُنْمَا تَنْزِلُ عَلَى الْأَقْلُ إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ صَرَّخَ بِهِ لَصَحَّ وَهَذَا لَوْ صَرَّخَ بِهِ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى حَدِّ الْأَقْلُ ضَرَرًا فَيُؤَدِّي إِلَى التَّزَاوُعِ وَالْفَقُودِ تُصَانُ عَنْ ذَلِكَ قَالَهُ الْبَلْقَيْنِيُّ جَوَابًا عَنْ قَوْلِهِمَا لَوْ قِيلَ لَا يَزْرَعُ إِلَّا أَقْلُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا لَكَانَ مَذْهَبًا وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَزْرَعُ مَا عَهْدَ زَرْعِهِ هُنَاكَ، وَلَوْ نَادَرَا، وَلَوْ قَالَ لِيَزْرَعُ مَا شِئْتَ زَرْعَ مَا شَاءَ جَزْمًا (وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبِنَاءٍ أَوْ غِرَاسٍ فَلَهُ الزَّرْعُ) لِأَنَّهُ أَخْفَ (وَلَا عَكْسُ) لِأَنَّ ضَرَرَ هُمَا أَكْثَرُ (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَغْرِسُ مُسْتَمِيرٌ لِبِنَاءٍ، وَكَذَا الْعَكْسُ) لِاخْتِلَافِ الضَّرَرِ فَإِنَّ ضَرَرَ الْبِنَاءِ فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ بَاطِنِهَا وَالْغِرَاسُ بِالْعَكْسِ لِانْتِشَارِ عُروقه وَمَا يَغْرِسُ لِلنَّقْلِ فِي عَائِهِ وَيُسَمَّى الشَّتْلَ كَالزَّرْعِ وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبَوَاجِدٍ مِمَّا ذُكِرَ فَفَعَلَهُ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ قَلَعَهُ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ صَرَّخَ لَهُ بِالتَّحْدِيدِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لَمْ يَجْزِ

• فَوُدْ: (إِذَا كَانَتْ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي غَيْرِهِ. • فَوُدْ: (لَوْ صَرَّخَ بِهِ) كَأَنَّ يُقَالُ أَعْرَضْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ لِيَزْرَعُ فِيهَا أَقْلُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا أَوْ بَعْجِيرَ مِي. • فَوُدْ: (وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي وَاسْمُ. • فَوُدْ: (وَلَوْ قَالَ لِيَزْرَعُ مَا شِئْتَ) هَذَا عَامٌّ لَا مُطْلَقٌ. • وَفَوُدْ: (زَرْعَ مَا شَاءَ جَزْمًا) يَتَقَيَّدُ أَيْضًا بِالْمَعْنُودِ كَالِإِجَارَةِ بِلِأَوَّلَى مَرَّةٍ وَحَاصِلُ مَا هُنَا أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِإِطْلَاقِ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بِمُعْصَمٍ صَحَّ جَزْمًا وَحَيْثُ صَحَّ فِي الْحَالِّينِ زَرْعَ مَا شَاءَ لَكَيْتَهُ يَتَقَيَّدُ فِيهِمَا بِالْمُعْتَادِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ بِلِأَوَّلَى مَرَّةٍ. • وَفَوُدْ: (بِالْمُعْتَادِ) أَيِ: وَلَوْ نَادَرَا.

• فَوُدْ (سُئِيَ): (فَلَهُ الزَّرْعُ) أَيِ: إِنْ لَمْ يَنْتَهَ نِهَآيَةً وَمُعْنِي.

• فَوُدْ (سُئِيَ): (وَلَا عَكْسُ) أَيِ: إِذَا اسْتَعَارَ لِلزَّرْعِ فَلَا يَبْنِي وَلَا يَغْرِسُ أَوْ مُعْنِي.

• فَوُدْ (سُئِيَ): (وَكَذَا الْعَكْسُ) أَيِ: لَا يَبْنِي مُسْتَمِيرٌ لِبِنَاءٍ أَوْ مُعْنِي. • فَوُدْ: (لِاخْتِلَافِ الضَّرَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ فِي الْمَطْلَبِ) فِي الْمُعْنِي وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَائِيِّ. • فَوُدْ: (وَمَا يَغْرِسُ لِلنَّقْلِ الْخُ) قَالَ الشُّبْكِيُّ وَسَكَوَا عَنْ الْقَوْلِ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَجْزِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَيُحْتَمَلُ الْحَاقُّ عُروقه بِالْغِرَاسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُنْقَلُ أَصْلُهُ فَيَكُونُ كَالْفَسِيلِ الَّذِي يُنْقَلُ أَوْ مُعْنِي. • فَوُدْ: (وَيُسَمَّى الشَّتْلَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَيُسَمَّى الْفَسِيلَ بِالْفَاءِ وَهُوَ صِفَارُ التَّخْلِ أَوْ ظَاهِرُ أَنْ الْفَسِيلَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. • فَوُدْ: (كَالزَّرْعِ) وَيَنْتَهِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَطُلِ الْمُدَّةُ الَّتِي يَبْقَى فِيهَا الشَّتْلُ قَبْلَ تَقْلِهِ عَلَى مُدَّةِ الزَّرْعِ الْمُعْتَادَةِ وَلَا قَبْعِدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الزَّرْعِ يُقْلَعُ مَجَانًا كَمَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُ مَرَّةً الْآتِي أَوْ زَرْعُ غَيْرِ الْمُعْنِي مِمَّا يُطْعَمُ أَكْثَرَ مِنْهُ كَمَا فِي تَقْيِيدِهِ الْخُ أَوْ ع ش. • فَوُدْ: (فَفَعَلَهُ) أَيِ: الْوَاجِدُ، وَكَذَا ضَمِيرُ مَاتَ وَضَمِيرُ التَّصْبِ فِي قَلْعِهِ وَإِعَادَتِهِ. • فَوُدْ: (أَوْ قَلْعِهِ) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْهَذْمَ. • فَوُدْ: (لَمْ يَجْزِ الْخُ) أَيِ: فِي الْإِعَارَةِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي فِيهِ الْكَلَامُ بِخِلَافِ الْمُؤَقَّتَةِ كَمَا يَأْتِي.

الْأَصَحُّ أَوْ بِمُعْصَمٍ صَحَّ جَزْمًا وَحَيْثُ صَحَّ فِي الْحَالِّينِ زَرْعَ مَا شَاءَ لَكَيْتَهُ يَتَقَيَّدُ فِيهِمَا بِالْمُعْتَادِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ بِلِأَوَّلَى مَرَّةٍ. • فَوُدْ: (وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ مَرَّةً. • فَوُدْ: (زَرْعَ مَا شَاءَ جَزْمًا) وَيَتَقَيَّدُ أَيْضًا بِالْمَعْنُودِ كَالِإِجَارَةِ بِلِأَوَّلَى مَرَّةٍ. • فَوُدْ: (ثُمَّ مَاتَ) أَيِ الْوَاجِدُ ش.

له فِعْلُ نظيره ولا إعادته مرة ثانية إلا بإذن جديد (و) الصحيح (أنه لا يصح إعارَةُ الأرض مُطْلَقَةً بل يُشترطُ تعيين نوع المنفعة) قياساً على الإجارة نعم إن قال لِنَتَفَعَّ بها كيف شِئتُ أو بما بدا لك صَحَّ ويتَفَعَّ بما شاء على الأوجه كما في الإجارة وقيل بما هو المادة ثُمَّ، وبه جَزَمَ ابنُ المُقَرِّي وهو نظير ما مرَّ عن الأذرعِي في إطلاقِ الزراعةِ وذكرِ الأرضِ مثالاً لما يُنتَفَعُّ به بِجِهَتَيْنِ أو أكثرَ كالدَّابَّةِ أمَّا ما يَنْحَصِرُ الارتفاعُ به في جهةٍ واحدةٍ كِبَسَاطٍ لا يَصْلُحُ إلا لِلْفِرَاشِ فلا يُحتاجُ في إعارته إلى تَيَانِ الارتفاعِ ويُستعملُ في ذلك بالمعروفِ قال في المَطْلَبِ، وكذا لو كان يُمكنُ الارتفاعُ بِجِهَاتٍ لَكِنْ إحداها هي المقصودةُ منه عادةً اهـ.

(فصل)

في تَيَانِ جَوَازِ العاريةِ وما للمُعِيرِ وعليه بعد الرَدِّ في عاريةِ الأرضِ وحُكْمِ الاختلافِ هي جائزةٌ مِنَ الجَانِبَيْنِ كَالْوَكَالَةِ فَحِينَئِذٍ (لِكُلِّ منهما) أي المُعِيرِ والمُسْتَعِيرِ (رَدُّ العاريةِ) المُطْلَقَةُ والمُؤَقَّتَةُ قبل فَرَاغِ المُدَّةِ (متى شاء) لأنها مَبْرُوءَةٌ مِنَ المُعِيرِ وارتفاقٌ مِنَ المُسْتَعِيرِ فلا يُلِيقُ بها الإلزامُ والرَدُّ في المُعِيرِ بمعنى رُجُوعِهِ المُعِيرِ به في أصلِهِ وغيرِهِ على أنه يصحُّ إيقاؤُهُ على حَقِيقَتِهِ بأن يُرادَ

• فَوُدَّ: (فَعَلَ نظيره) راجِعٌ لِكُلِّ من صَوَرَتِي المَوْتِ والقَلْعِ. • فَوُدَّ: (وَلَا إِعادَتُهُ) راجِعٌ لِصورةِ القَلْعِ فَقَطْ. • فَوُدَّ: (كَمَا في الإجارة) وَمُقْتَضِي التَّشْبِيهِ تَقْيِيدُهُ بما كان مُعْتَاداً نَظِيرَ ما مرَّ وبِهِ جَزَمَ ابنُ المُقَرِّي اهـ نِهَايَةُ وَقَوْلُهُ: (وَمُقْتَضِي التَّشْبِيهِ تَقْيِيدُهُ إلَخ) هو المُعْتَمَدُ مُعْتَيٌّ وع ش. • فَوُدَّ: (وَقِيلَ بما هو العادةُ ثُمَّ) اعْتَمَدَهُ م ر أي والمُعْتَيَّ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (كَالدَّابَّةِ) تَصْلُحُ لِلرُّكُوبِ والحَمْلِ اهـ مُعْتَيَّ أي والجِراسَةِ. • فَوُدَّ: (إلى تَيَانِ الارتفاعِ) أي: تَيَانِ جِهَتِهِ. • فَوُدَّ: (وَيُسْتَعْمَلُ في ذَلِكَ إلَخ) أي: فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ في غَيْرِهِ كَانَ تَقَطُّى بِهِ ضَمِنَ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَكَذَا) أي: لا يَخْتاجُ إلى تَيَانِ جِهَةِ الارتفاعِ. • فَوُدَّ: (لو كان) أي: المُعَارِ. • فَوُدَّ: (لَكِنْ إِحداها إلَخ) أي: فَيَتَنَفَّعُ بها وَيُجْلِيها وما دونها أَخْذاً يَمَّا مَرَّ.

فصل في بيان جواز العارية

• فَوُدَّ: (في تَيَانِ جَوَازِ) إلى قولِ المَتَنِ: (إِلَّا إِذَا) في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ: (على أَنَّهُ يَصِحُّ) إلى: (وَلَوْ اسْتَعْمِلَ). • فَوُدَّ: (بَعْدَ الرَدِّ) أي: انْتِهَايَةِ العاريةِ بِالرُّجُوعِ مُطْلَقاً أو بِانْقِضَاءِ المُدَّةِ في المُؤَقَّتَةِ، وَإِنْ كَانَتْ في يَدِ المُسْتَعِيرِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَحُكْمُ الإِخْتِلَافِ) أي: وما يَتَّبَعُ ذَلِكَ كَوُجُوبِ تَسْوِيَةِ الحَفْرِ وإِعْراضِ القَاضِي اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَارْتِفاقُ مِنَ المُسْتَعِيرِ) أي: شَأْنُهَا ذَلِكَ فلا يَنافي أَنَّهُ قد يَسْتَعِيرُ مِنْ هُوَ غَنِيٌّ عَنِ الإِرتِفاقِ به لِوُجُودِ غَيْرِهِ في مِلْكِهِ اهـ ع ش.

• فَوُدَّ: (وَقِيلَ بما هو العادةُ، ثُمَّ) اعْتَمَدَهُ م ر.

فصل في بيان جواز العارية إلَخ

بالعارية المقد فمعنى رده قطعه وذلك لا تجوز فيه ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلاً فلا أجره عليه كما مر ومجل قولهم إن الضمان لا يختلف بالعلم والجهل

• قوله: (فمعنى رده قطعه) لا يخفى أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فإن أراد بقطعه إبطاله فالمقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واستيزاد العارية ليس إبطالاً لها، وإن أراد به انتهاءه فالمقد ينتهي بمجرده فراغه، وإن لم يسترد العارية فالصواب أن يراد بالعارية المعلقة المترتبة على العقد فإنها التي تنقطع بالاستيزاد ونظيره ما حققناه في محلّه أن المراد بالبيع الذي يوصف بالإجازة والفسخ المعلقة الحاصلة بالمقد لا نفس العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور القطع فضلاً عن نفي التجوز المذكور فتأمل اهـ سـ • قوله: (بعد الرجوع جاهلاً) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المبيع غير عالم به فعليه الأجره لأنه بعد جنونه ليس أهلاً للإباحة انتهى حواشي شرح الروض أي ولا ينسب إليه تقصير بعدم الإعلام ومثل الجنون إغماءه أو موته فتلزمه الأجره مطلقاً لاطلاق الإذن بالإغماء والموت اهـ ع شـ • قوله: (فلا أجره عليه) وانظر لو استعمل المزارع بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلاً بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المعلقة حتى لا تلزمه أجره أو لا ويُفرق على حجة، وقد يقال الأقرب الفرق فإن الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناول الإذن أصلاً وجهله إنما يفيد عدم الإثم كما لو استعمل مال غيره جاهلاً بكونه ماله ويتبيّن أن مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وإثمه في وجوب الأجره، ثم ما تقرر من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاهما جاهلاً بالرجوع يقتضي أن البائع لو أطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلاً لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الأعيان كاللبن فإنها مضمونة عليه، وكذا يقال في المشتري لو أطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفي منافعه ويجري مثل ذلك في نظائره اهـ ع شـ • قوله: (كما مر) أي: في شرح

• قوله: (فمعنى رده قطعه) لا يخفى باذن تأمل صحيح أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فإنه إن أريد بقطعه إبطاله فهو غير صحيح إذا العقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واستيزاد العارية ليس إبطالاً له وإن أريد به انتهاءه فالمقد ينتهي بمجرده فراغه، وإن لم تسترد العارية والصواب على هذا أن يراد بالعارية المعلقة المترتبة على العقد فإنها التي تنقطع بالاستيزاد ونظيره ما حققناه في محلّه إن المراد بالبيع الذي يوصف بالإجازة والفسخ المعلقة الحاصلة بالمقد لا نفس العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلاً عن نفي التجوز المذكور فتأمل اهـ • قوله: (ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه إلخ) انظر لو استعمل المزارع بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلاً بانقضائها هل هو كما لو استعمله بعد الرجوع جاهلاً بها فلا أجره عليه أو يُفرق بانه هنا مقصّر والمالك لم يسأله على ما بعد المدة ولا قصر بالإعلام للإستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظر ويُؤيد الفرق إطلاق ما يأتي في التثنية الآتي قبيل قول المصنف وفي قول له القطع فيها متجاناً إذا رجع من قوله ولزوم الأجره فيه. • قوله: (فلا أجره عليه) اغتمده م ر، وكذا قوله الآتي لزومه إلخ.

إذا لم يُسلطه المالك ولم يُقصر بترك إعلايه ولو أعازه ليَحْتَلِ متاعه إلى بَلَدٍ فَرَجَعَ أَثْنَاءَ طَرِيقِهَا لَزِمَهُ لَكِنْ بِالْأَجْرَةِ نَقَلَ متاعه إلى ما من وينبغي أَنْ مثله في ذلك نفسه إذا عَجَزَ عن المشي أو خَافَ واستفِيدَ من جوازها كالوكالة انقضاءها بما تنفسيخ به الوكالة من نحو موت وجنون وإغماء وحجر وعلى وارث المستعير الرَدُّ فوراً فإن تَعَدَّرَ عليه رُدُّها ضَمِنَتْ مع مُؤْنَةِ الرَدِّ في التركة فإن لم تكن تركة فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وإن لم يتعدر ضميتها الوارث مع

ومؤنة الرَدِّ اه كُردِي. ه. فُود: (إذا لم يُسلطه إلخ) خَبَرَ ومَجَلُّ قولهم إلخ. ه. فُود: (ولم يُقصر) أي: المالك. ه. وفُود: (إعلامه) أي: المستعير اه ع ش. ه. فُود: (فَرَجَعَ) أي: المُعِير اه ع ش، وكذا ضَمِيرُ لَزِمَهُ. ه. فُود: (نَقَلَ متاعه إلخ) فلو لم يَفْعَلْ قَتَلَتْ هل يَضْمَنُ مَجَلُّ نَظَرٍ وَالْأَقْرَبُ لا قِيَاساً على ما صَرَّحُوا به فيما لو مات رَفِيقُهُ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ فَتَرَكَ متاعه وَلَمْ يَحْمِلْهُ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ تَغْرِيمَهُمْ مُؤْنَةُ الْحَفْرِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْقَبْرِ يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ اه سَيَدُ عُمَرُ أَقُولُ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ فَالْأَقْرَبُ الضَّمَانُ وَسَيَأْتِي عَنْ ش ما يُقْبَدُهُ. ه. فُود: (أَنْ مثله) أي: المتاع. ه. وفُود: (نَفْسُهُ) أي: المُسْتَعِير. ه. فُود: (إذا عَجَزَ عَنْ الْمَشْيِ إلخ) وَيَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ اه ع ش وَلَعَلَّ الْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ تُكْذِبْهُ الْقَرِينَةُ. ه. فُود: (مِنْ نَحْوِ مَوْتٍ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ انقضاءها بِمَوْتِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ جُنُونِهِ أَوْ إِغْمَائِهِ أَوْ الْحَجْرِ عَلَيْهِ بَسْفِهِ، وكذا بِحَجْرِ فَلَسٍ عَلَى الْمُعِيرِ كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ اه ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ الْحَجْرِ عَلَيْهِ بَسْفِهِ أَيْ عَلَى أَحَدِهِمَا وَقَوْلُهُ، وكذا بِحَجْرِ فَلَسٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُفْلِسَ تَجَوَّزَ لَهُ إِعَارَةُ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ زَمَنًا لَا يُقَابَلُ بِالْأَجْرَةِ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَاقِي مِنَ الْمُدَّةِ مَثَلًا كَذَلِكَ أَتَاهَا لَا تَنْفَسِيخُ اه ع ش. ه. فُود: (وَعَلَى وَارِثِ الْمُسْتَعِيرِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَحَيْثُ انْقَضَتْ أَوْ انْتَهَتْ وَجِبَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ رُدُّهَا فَوْزًا كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَطْلُبِ الْمُعِيرُ فَإِنَّ آخَرَ الْوَرِثَةِ لَعَدَمَ تَمَكُّبِهِمْ ضَمِنَتْ فِي التَّرِكَةِ وَلَا أَجْرَةَ وَلَا ضَمِنُوهَا مَعَ الْأَجْرَةِ وَمُؤْنَةُ الرَدِّ فِي هَذِهِ عَلَيْهِمْ وَفِيمَا قَبْلَهَا عَلَى التَّرِكَةِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَمْ يَلْزَمْهُمْ سِوَى التَّخْلِيَةِ وَكَالْوَرِثَةِ فِي ذَلِكَ وَلِئِهِ أَيْ الْمُسْتَعِيرُ لَوْ جُنَّ أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بَسْفَهُ اه. ه. فُود: (مَعَ مُؤْنَةِ الرَدِّ) أي: دون الأجرة نهاية أي لِلْعَيْنِ الْمُعَارَةِ فِي مُدَّةِ التَّأخِيرِ ع ش. ه. فُود: (ضَمِنَتْهَا الْوَارِثُ إلخ) أي: فِي مَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه رَشِيدِي. ه. فُود: (ضَمِنَتْهُمَا الْوَارِثُ إلخ) لَعَلَّ مَجَلَّهُ إِذَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا وَلَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ

ه. فُود: (وَحَجَرَ) شَامِلٌ لِلْحَجْرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بَسْفِهِ وَعَلَيْهِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ مَجَلَّهُ حَيْثُ تُضْمَنُ الْعَارِيَةُ بِأَنْ لَا تَكُونَ اسْتِعَارَتُهَا مِنْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ وَالْحَجَرُ بِالْفَلَسِ وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُ هَذَا بِالْمُعِيرِ. ه. فُود: (وَعَلَى وَارِثِ الْمُسْتَعِيرِ الرَدُّ فَوْزًا) ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الرَدِّ فَوْزًا عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ اسْتَعَارَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ فَلَا يَكْفِي الرَدُّ عَلَيْهِ لَكِنْ قَلَدَتْ فِي الْإِفْرَارِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ غَصَبَهَا مِنْ زَيْدٍ إلخ أَنَّ الْمُغْصُوبَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُرْتَنَنِ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَيَتَرَأَّى الْغَاصِبُ فَيَحْتَمَلُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَوَارِثَهُ كَذَلِكَ. ه. فُود: (وَعَلَى وَارِثِ الْمُسْتَعِيرِ إلخ) وَكَالْوَارِثِ فِي ذَلِكَ وَلِئِهِ لَوْ جُنَّ أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بَسْفَهُ شَرَحَ م ر. ه. فُود: (ضَمِنَتْهَا الْوَارِثُ) لَعَلَّ مَجَلَّهُ إِذَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ. ه. فُود: (ضَمِنَتْهَا الْوَارِثُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا وَلَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ وَصَوْلَهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ خَلِيفَةُ الْمَوْرِثِ فَيَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُهُ.

الأجرة ومؤنة الردّ ومَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ الرَّدُّ فورًا عند نحو موت المُعِيرِ (إلا إذا أعارَ لِذَهِنٍ) ودُفِنَ فيه مُحْتَرَمٌ (فلا يرجع حتى يتدرّس أثر المذهبين) بأن بصيرَ ثَرَابًا فيرجع حينئذٍ بأن يكون أذن له في تكرير الدفن وإلا فالعارية انتهت وذلك لأنه دُفِنَ بحق وفي النيش هتك حرمة ولا يؤدُّ عليه

وصولها إلى مُستحقِّها، ووجهه أنه خليفة المورث فيلزمه سم على حجب وأفهم قوله ولا توقّف إلخ أنه لو توقّف ردها على وضع يده عليها فأخذها ليردها على مالكها فتلفت لم تضمنها كما لو تلفت قبل وضع اليد عليها وهو ظاهر اهـ ع ش أقول ما نقله عن سم وما زاده عليه كل منهما محل تأمل فإن موضوع المسألة تأخير الوارث ردّ العارية مع تمكّنه عليه وهذا التأخير موجب للضمان سواء وضع يده عليها أم لا وتوقّف الردّ على الوضع أم لا. هـ فؤد: (ومرّ إلخ) أي: في شرح ومؤنة الردّ على المُستعير. هـ فؤل (سني): (إلا إذا أعارَ إلخ) عبارة النهاية والمراد بجواز العارية جوازها أصالة وإلا فقد يفرض لها اللزوم من الجانبين أو أحدهما كما أشار إليه بقوله إلا إذا أعارَ إلخ اهـ. هـ فؤد: (ودفن) إلى قول المتن: (وإذا أعارَ) في النهاية إلا قوله: (جلاءً للأثر) وقوله: (وإلا إذا أعاره دابة) إلى: (وإذا أعارَ ثوبًا) وقوله: (أما إذا) إلى: (تعم) وقوله: (في الجملة)، وكذا في المُعْتَى إلا قوله: (ويؤخذ منه) إلى: (وإذا أعارَ كفتًا) وقوله: (ويظهر) إلى قوله: (وإلا إذا أعارَ ثوبًا) وقوله: (إلا إذا أعاره جذعًا) إلى: (وكذا). هـ فؤد: (ودفن فيه مُحْتَرَمٌ) عبارة المُعْتَى لِمَبْت مُحْتَرَمٌ وَقَعْلَهُ المُستعير اهـ. هـ فؤد: (محترم) وهو كل من وجب دَفْنُهُ فيدخل فيه الزاني المُحصَن وتارك الصلاة والذمي اهـ ع ش. هـ فؤل (سني): (فلا يرجع) أي: المُعِير في موضعه الذي دُفِنَ فيه ويمتنع على المُستعير ردها فهي لازمة من جهتهما اهـ مُعْتَى.

هـ فؤل (سني): (حتى يتدرّس) قضيته امتناع الرجوع مطلقًا فيمن لا يتدرّس كالنبي والشهيد م ر اه سم ويُعلم الإنديراس بمضي مدة يغلب على الظن اندياسه فيها ع ش. هـ فؤد: (بأن يكون أذن إلخ) تصوير لصورة الرجوع اهـ ع ش. هـ فؤد: (فالعارية) أي: المطلقة (انتهت) أي بدفن مبيّ. هـ فؤد: (وذلك لأنه إلخ) تعليل للمتن. هـ فؤد: (ولا يؤدُّ عليه) أي: على المُصَنَّف.

هـ فؤد في (سني): (حتى يتدرّس) قضيته امتناع الرجوع مطلقًا فيمن لا يتدرّس كالنبي والشهيد ولو أعارَ كَفَنًا فيتبي امتناع الرجوع بوضع المبيّ عليه وإن لم يلفّ عليه لأن في أخذه بعد الوضع إزارة بالمبيّ ويتجه عدم الفرق في الإمتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل الخمس وبخلاف ما زاد م ر. (فرغ): الأرض المستعارة للدفن هل تضمن بتلفها أو تلف بعضها بغير المادون فيه قضية إطلاقهم ضمان العارية ضمانها بما ذكر وعليه فهل الضمان على الوارث أو في تركه لِمَبْت أو يقال إن أعارها لِمَبْت فهي التركة وإن استأجرها الوارث ليدفنه فيها فعلى الوارث فيه نظر وقد يقال لا يتصور أن يكون المُستعير الضامن لا الوارث إذ المبيّ لا يتصور أن يكون قابلاً ولا ملتمسًا. هـ فؤد: (فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع.

عَجِبَ الذَّنْبُ فَاتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْدِرْسْ إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي تُحْسَرُ وَهُوَ لَا يُحْسَرُ وَقَضِيَّةُ
الْمَتْنِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ، وَإِنْ رَجَعَ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِلْأَنْوَارِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الرُّجُوعِ
فِي الطَّرِيقِ بِأَنَّ الْعُرْفَ غَيْرُ قَاضٍ بِهِ هُنَا لِتَوَطُّنِ النَّفْسِ فِيهِ عَلَى الْبَقَاءِ إِلَى الْبَلَاءِ وَلَوْ أَظْهَرَهُ مِنْهُ
نَحْوُ سَبْعٍ وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ أَقْرَبَ مِنْهُ أَوْ مُسَاوٍ لَهُ أُعِيدَ إِلَيْهِ فَهَرَا لِأَنَّهُ صَارَ حَقًّا لَهُ إِلَى أَنْدَرِيهِ مِنْ
غَيْرِ مُقَابِلٍ وَلِلْمَالِكِ سَقْيٌ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَيِّتِ أَمَّا إِذَا رَجَعَ قَبْلَ الدَّفْنِ أَيْ مَوَارَاتِهِ بِالْتَرَابِ وَمِثْلُهَا
فِيمَا يَظْهَرُ سُدَّ اللَّحْدِ بِلٍ وَخَشْيَةُ تَهْرُؤِهِ بِنَقْلِهِ مِنْ هَذَا الْقَبْرِ، وَإِنْ لَمْ يُؤَاوِ فَيَجُوزُ كَمَا نَقَلَاهُ عَنْ
الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ وَاعْتَمَدَهُ الْأُذْرَعِيُّ بَلْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَزْ أَحَدًا صَرَّحَ بِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مِنْ امْتِنَاعِ
الرُّجُوعِ بِمُجَرَّدِ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ

هـ فَوُدَّ: (عَجِبَ الذَّنْبُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا مَوْحَدَةً وَيُقَالُ لَهُ عَجِمَ أَيْضًا بِالْمِيمِ عَوَضًا
عَنِ الْبَاءِ وَهُوَ عَظَمٌ لَطِيفٌ فِي أَصْلِ الصُّلْبِ وَهُوَ رَأْسُ الْمُضْمَصِ وَهُوَ مَكَانُ رَأْسِ الذَّنْبِ مِنْ ذَوَاتِ
الْأَرْبَعِ وَفِي الْحَدِيثِ إِنَّهُ مِثْلُ حَبَّةِ الْخَزْدَلِ وَكُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرَابُ إِلَّا عَجِبَ الذَّنْبُ مِنْهُ خُلِقَ وَمِنْهُ
يُرَكَّبُ اهـ يُجْزِمِي. هـ فَوُدَّ: (فَاتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْدِرْسْ الْخ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ فَاتَهُ لَا يَنْدِرْسْ لِأَنَّ الْكَلَامَ
إِلَخ. هـ فَوُدَّ: (فِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي تُحْسَرُ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يُحْسَرُ مِنَ الْأَجْزَاءِ كَعَجِبِ الذَّنْبِ سَمَ عَلَى
حَاجِ اهـ ع ش. هـ فَوُدَّ: (بِأَنَّ الْعُرْفَ غَيْرُ قَاضٍ بِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَحُكْمُ الْوَرْتَةِ حُكْمُ مَوْرِثِهِمْ فِي عَدَمِ
الرُّجُوعِ وَلَا أَجْرَةَ لِذَلِكَ مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْمَيِّتِ وَلِقْضَاءِ الْعُرْفِ بِعَدَمِ الْأَجْرَةِ وَالْمَيِّتِ لَا مَالَ لَهُ اهـ.
هـ فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَيْ: مِنْ الْقَبْرِ الْمُعَارِ. هـ فَوُدَّ: (نَحْوُ سَبْعٍ) كَالسَّيْلِ. هـ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُوَجَدْ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعَ
وُجُودِ مَا ذُكِرَ لَا يُعَادُ إِلَيْهِ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى حَفْرِ أَطْوَلَ زَمَانًا مِنْ إِعَادَتِهِ اهـ سَمَ أَيْ خِلَافًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ
وَالْمَعْنَى حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي أَنَّ السَّيْلَ إِنْ حَمَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ مُبَاحٍ يُمَكِّنُ دَفْنَهِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ مَعَ
إِعَادَتِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ أَيْ عَنْ مُدَّةٍ إِزْجَاعِهِ لِلأَوَّلِ بِأَنَّ كَانَ مُسَاوِيًا أَوْ أَقْرَبَ اهـ.
هـ فَوُدَّ: (وَلِلْمَالِكِ سَقْيٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلِلْمُعْمِرِ سَقْيٌ شَجَرَةُ الْمَقْبَرَةِ إِنْ أَمِنَ ظُهُورُ شَيْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ
وَضَرَرَهُ اهـ أَيْ: وَإِنْ حَدَثَتِ الشَّجَرَةُ بَعْدَ الدَّفْنِ لِيَجُوزَ تَصْرِفُهُ فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ بِمَا لَا يَضُرُّ الْمَيِّتَ ع
ش. هـ فَوُدَّ: (بِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ
سَمَ، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمَعْنَى. هـ فَوُدَّ: (بِمُجَرَّدِ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ) بَلْ يَنْتَجِهُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ وَبِمُجَرَّدِ
إِذْلَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَرْضِ الْقَبْرِ لِأَنَّهُ فِي عَوْدِهِ مِنْ هَوَاءِ الْقَبْرِ بَعْدَ إِذْلَالِهِ إِزْرَاءً بِهِ سَمَ عَلَى حَاجِ وَقَوْلُهُ

هـ فَوُدَّ: (لَا إِنْ الْكَلَامَ فِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي تُحْسَرُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يُحْسَرُ مِنَ الْأَجْزَاءِ كَعَجِبِ الذَّنْبِ.
هـ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُوَجَدْ غَيْرُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعَ وُجُودِ مَا ذُكِرَ لَا
يُعَادُ إِلَيْهِ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى حَفْرِ أَطْوَلَ زَمَانًا مِنْ إِعَادَتِهِ. هـ فَوُدَّ: (بَلْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَزْ أَحَدًا صَرَّحَ بِمَا فِي الشَّرْحِ
الصَّغِيرِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ. هـ فَوُدَّ: (مِنْ امْتِنَاعِ الرُّجُوعِ
بِمُجَرَّدِ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ) بَلْ يَنْتَجِهُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ بِمُجَرَّدِ إِذْلَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَرْضِ الْقَبْرِ لِأَنَّهُ فِي

نعم يفرم مؤنة الحفر لولي الميت لأنه غره ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحرب وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحرب على المعتد لأنه لم يفره لإمكان الزرع بلا حرب في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه أنها لو انفسخت بنحو جنون المصير لم تلزمه مؤنة الحفر لأنه لا غرر حيثئذ وأن من أعازة أرضاً لحفر بفر فيها ينتفع بماؤها، ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر ما يقبر وإلا إذا أعاز كفنا وكفن فيه فإن الأصح بقاءه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضاً وإلا إذا قال أميروا داري بعد موتي لزيد شهراً وخرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع، وكذا لو نذر المصير مدة أو أن لا يرجع إلى مدة كذا

بمجرد إذلائه أي أو إذلاء بعضه يظهر بقي ما لو وضع في القبر بالفعل، ثم أخرج منه لغرض ما كتوسعة القبر أو إصلاح كفته مثلاً فهل له الرجوع أم لا فيه نظر والأقرب أن يأتي فيه ما قيل فيما لو ظهر سيل أو سبع اهـ ع ش. قود: (لولي الميت) أي: واريه اهـ ع ش. قود: (إمكان الزرع بلا حرب) ويؤخذ منه أنه لو أعازه لغراس أو بناء من لازمه التكريب أي الحارث ورجع بعده غرم له أجره الحفر وهو كذلك اهـ نهاية. قود: (في الجملة) قضية هذا القيد أنه لا يلزم مؤنة الحارث، وإن لم يمكن الزرع بدون الحارث في خصوص تلك الأرض المعارة لتخو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الإسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد وقضيته لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل اهـ سم أقول اللزوم في هذه الصورة قياساً ما مر أيضاً عن النهاية في الغراس والبناء. قود: (لأنه لا غرر فيه إلخ) قد يمنع بأن مجرد الإذن غرر اهـ سم. قود: (وإن من إلخ) عطف على قوله: (أنها إلخ). قود: (يلزمه مؤنة الحفر إلخ) والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صرفه المستمير على الحفر اهـ ع ش وفي النهاية هنا زيادة بسط وتفصيل راجعه. قود: (ولا يزجج فيه إلخ) ويتبني افتتاح الرجوع بوضع الميت عليه، وإن لم يلف عليه لأن في أخذه بعد الوضع عليه إزراء بالميت ونتجه عدم الفرق في الافتتاح بين القوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد م رسم على حج وقوله م ر، وإن لم يلف إلخ أي بخلاف هو به عليه من غير وضع فلا يمتنع الرجوع اهـ ع ش، وقد يقال إن فيه إزراء بالميت نظير ما مر في الرجوع بعد الإذلاء. قود: (وخرجت) أي: الدار أي منقعتها شهراً. قود: (لو نذر المصير مدة) أي أن يعيره مدة معلومة كسنة.

غرده من هواء القبر بعد إذلائه إزراء به فليتأمل. قود: (نعم يفرم إلخ) اعتمد م ر. قود: (إمكان الزرع بلا حرب) ويؤخذ منه أنه لو أعاز لغراس أو بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له أجره الحفر وهو كذلك شرح م ر. قود: (في الجملة) هذا القيد يقتضي أنه لا يلزم مؤنة الحارث، وإن لم يكن الزرع بدون الحارث في خصوص تلك الأرض المعارة لتخو عارض لكن هذا الجواب لشيخ الإسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد وقضيته لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل. قود: (ويؤخذ منه إلخ) اعتمد م ر. قود: (لأنه لا غرر حيثئذ) قد يمنع بأن مجرد الإذن غرر.

والإِذَا رَجَعَ مُعِيرُ سَفِينَةٍ بِهَا أَمْتَعَةٌ مَعْصُومَةٌ وَهِيَ فِي اللَّجْجَةِ وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ لَهُ الْأَجْرَةُ فِي هَذِهِ كَمَا لَوْ رَجَعَ قَبْلَ انْتِهَاءِ الزَّرْعِ وَالْإِذَا أَعَارُوهُ دَائِبَةً أَوْ سِلَاحًا لِلْفَزْوِ وَالْتَقَى الصَّفَانِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَا يَأْتِي فِيهِ بَحَثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَالْإِذَا أَعَارَ ثَوْبًا لِلشَّيْءِ أَوْ الْفَرَسِ عَلَى نَجَسٍ فِي مَفْرُوضَةٍ فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِحُرْمَةِ قَطْعِ الْفَرَسِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْبَحْرِ لَيْسَ لِلْمُعِيرِ الْاسْتِرْدَادُ

• قَوْلُهُ: (وَالْإِذَا رَجَعَ مُعِيرُ سَفِينَةٍ) أَي: قِيلَ زَمُهُ الصَّبْرُ إِلَى أَقْرَبِ مَا مَنَى، وَلَوْ مَبْدَأَ السَّيْرِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ مَرَاهِمَ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ فِي هَذِهِ الْخ) يُوَافِقُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرُّجُوعِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَظَاهِرُ مَرِّ الْعِبَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ خَبَثٌ قَبْلَ بُجُوبِ الْأَجْرَةِ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُهَا عَلَى عَقْدٍ بَلْ خَبَثٌ رَجَعَ وَجَبَ لَهُ أَجْرَةٌ كُلُّ مُدَّةٍ مَضَتْ وَلَا يَتَعَدَّى مَرَّاتِهِ خَبَثٌ وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ صَارَتْ الْعَيْنُ أَمَانَةً لَأَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَارِيَةً صَارَ لَهَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجَرَةِ سَمَّ عَلَى خَبَثٍ.

(فَالْبَاقِي): كُلُّ مَسْأَلَةٍ امْتَنَعَ عَلَى الْمُعِيرِ الرُّجُوعُ فِيهَا تَجِبُ لَهُ الْأَجْرَةُ إِذَا رَجَعَ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ إِذَا أَعَارَ أَرْضًا لِلدَّفْنِ فِيهَا وَيُفْلَهَا إِعَارَةُ الْقَوْبِ لِلتَّكْفِينِ فِيهِ وَإِذَا أَعَارَ الْقَوْبَ لِصَلَاةِ الْفَرَسِ وَيُفْلَهَا إِذَا أَعَارَ سَفِينًا لِلْفَتَالِ كَمَا يُقَدَّرُ ذَلِكَ كَلَامُ سَمَّ عَلَى مَنَهِجٍ وَثَقُلَ اعْتِمَادُ مَرِّ فِيهِ أَهْوَ شَرٌّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَقْصِيلَ الْمُسْتَأْجَرِ لَيْسَ مُطَابِقًا لِإِجْمَالِهَا. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُقْتَنَى. • قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ) أَيِ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ مِنْ حِينِ الرُّجُوعِ مُقْتَنَى وَنِهَايَةُ أَيِ فِي السَّفِينَةِ فَقَطَّعَ شَرْعًا عِبَارَةَ الْحَلْبِيِّ أَيِ مِنْ حِينِ الرُّجُوعِ بِالْقَوْلِ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى الشَّطِّ أَهْ. • قَوْلُهُ: (دَائِبَةً أَوْ سِلَاحًا) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَهْ مُقْتَنَى.

• قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ مَا يَأْتِي) مَرَّ أَيْضًا عَنْ شَرِّ خِلَافِهِ. • قَوْلُهُ: (وَالْإِذَا أَعَارَ ثَوْبًا لِلشَّيْءِ الْخ) لَمْ يَطْرُدْ هُنَا

• قَوْلُهُ: (وَالْإِذَا رَجَعَ مُعِيرُ سَفِينَةٍ) أَي: قِيلَ زَمُهُ الصَّبْرُ إِلَى أَقْرَبِ مَا مَنَى أَي: وَلَوْ مَبْدَأَ السَّيْرِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ مَرَاهِمَ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ فِي هَذِهِ الْخ) يُوَافِقُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرُّجُوعِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ خَبَثٌ قَبْلَ بُجُوبِ الْأَجْرَةِ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُهَا عَلَى عَقْدٍ بَلْ خَبَثٌ رَجَعَ وَجَبَ لَهُ أَجْرَةٌ بِمِثْلِ كُلِّ مُدَّةٍ مَضَتْ وَلَا يَتَعَدَّى مَرَّاتِهِ خَبَثٌ وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ صَارَتْ الْعَيْنُ أَمَانَةً لَأَنْهَا وَإِنْ كَانَتْ عَارِيَةً صَارَ لَهَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجَرَةِ فَإِنَّ قُلْتَ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ هُنَا إِلَى عَقْدٍ يُخَالِفُ مَا يَأْتِي فِي الْبِنَاءِ وَالْفِرَاسِ مِنْ إِحْتِيَاجِ كُلِّ مِنَ التَّمْلِكِ وَالْإِبْقَاءِ بِالْأَجْرَةِ إِلَى عَقْدٍ قُلْتَ قَدْ يَفْرُقُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّمْلِكِ بِأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى انْتِقَالُ الْعَيْنِ عَنْ مِلْكٍ شَخْصٍ إِلَى مِلْكٍ آخَرَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَنَحْوِهِ بِغَيْرِ عَقْدٍ. وَأَمَّا وَجُوبُ الْأَجْرَةِ لِإِتْلَافٍ مَنَعَةٍ مِلْكٍ الْغَيْرِ فَبَعِيدٌ. وَأَمَّا الْإِبْقَاءُ بِالْأَجْرَةِ فَقَدْ يَقَالُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ عَقْدٌ وَجَبَ الْمُسَمَّى وَالْأَجْرَةُ بِمِثْلِ الْإِتْلَافِ الْمَنَعَةِ لَكِنْ سَازِدُورٌ عَنْ فَتَوَى الشَّارِحِ اغْتِيَارَ الْعَقْدِ فِيمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (وَالْإِذَا أَعَارَ ثَوْبًا لِلشَّيْءِ أَوْ الْفَرَسِ عَلَى نَجَسٍ) لَمْ يَطْرُدْ هُنَا بَحَثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ وَيُوجِبُهُ بِقَصْرِ الزَّمَانِ عَادَةً مَرَاهِمَ. • قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِحُرْمَةِ قَطْعِ الْفَرَسِ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ سَلَّمَ مِنَ الْفَرَسِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ بِطُلَاتِهِ فَهَلِ لِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ وَالْمَنَعُ مِنَ الْإِعَادَةِ؟ وَأَقُولُ لَا وَجْهَ لِهَذَا السُّؤَالِ لِأَنَّ الْعَارِيَةَ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الرُّجُوعُ حَالَ الصَّلَاةِ

ولا للمستعير الرد إلا بعد فراغ الصلاة لكن يرد ذلك قول المصنف في مجموعيه لو رجع المميز في أثناء الصلاة نزعته وبقي على صلاته ولا إعادة عليه بلا خلاف وقياسه ذلك في المفروض على النجس إلا أن عليه الإعادة وعلى الأول يظهر أنه يلزمه بعد الرجوع الاختصار على أقل مجزئ ومن واجباتها وإلا إذا أعار دار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعير فقط وإلا إذا أعاره جذعاً ليسند به جداراً مائلاً فلا يرجع على الأوجه وفقاً للبحر نعم يتجه أن له الأجرة في هذه كالتى قبلها،

بحث ابن الرقعة ويوجهه بقصر الزمن عادة م ر اه سم . هـ فود: (لكن يرد ذلك إلخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع المذكور على ما إذا لم يصرح بأن الإعادة لصلاة الفرض بأن أطلقها أو قبلها بكونها للصلاة بدون تقييد بالفرض بخلاف ما إذا صرح بما ذكر فيمنع الرجوع ولا أجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الزملي اه سم عبارة النهاية والمفتي واللفظ للثاني والأولى كما قال شيخني أنه إن استأجره ليصلي فيه الفرض فهي لازمة من جهتهما أو لمطلق الصلاة فهي لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرّم فيها بفرض وجائزة من جهتهما إن أحرّم بتقل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه .

هـ فود: (وقياسه) أي: الشر . هـ فود: (ذلك) أي: الترخع وما عطف عليه . هـ فود: (ولاً إذا أعار دار السكنى معتدة إلخ) وكذا لو استأجر شجرة يستريح بها في الخلوة فهي لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومفتي قال الرشيد في قوله م ر في الخلوة أي ومثلها غيرها بالأولى اه . هـ فود: (كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الأجرة فيها مع جواز الرجوع للمميز إلا أن يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الأجرة فليراجع اه سم .

لحرمة التلبس بالفرض ، وقد انقطع بالخروج منه وإنما يتجه السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقتض إلا صلاة واحدة وقد تبين بطلان صلاته فهل له إعادتها بدون إذن جديد أو لا لأن الإذن لم يتناول إلا صلاة واحدة ، وقد فعلها وإن لم تجز؟ فيه نظر ولا يتعد أن يكون الثاني أقرب ، وقد يؤيده ما قاله في الاستيجار يعمل مدة أن زمن الطهارة والصلاة المكتوبة والراتية مستثنى وأن الأجير لو صلى ، ثم قال كنت محدثاً قال فقال لا تمنعه من الإعادة لكن تسقط من الأجرة بقدر الصلاة الثانية وتمنعه من الثالثة لأنه متعنت اه . ووجه التأيد أن الأجير ماذون له عرفاً وشرعاً في قدر الصلاة ولم يتناول الإذن إعادتها عند الحاجة إليها بدليل سقوط الأجرة وإنما جازت الإعادة لحُرمة الفرض والحُرمة هنا لا تتوقف على الشجرة فليتاأمل . هـ فود: (لكن يرد ذلك إلخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع المذكور على ما إذا لم يصرح بأن الإعادة لصلاة الفرض بأن أطلقها أو قبلها بكونها للصلاة بدون تقييدها بالفرض بخلاف ما إذا صرح بما ذكر فيمنع الرجوع ولا أجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الزملي . هـ فود: (فهي لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا في إعادة شجرة يستريح بها في الخلوة شرح م ر .

هـ فود: (في هذه) اعتمد م ر . هـ فود: (كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الأجرة في التي قبلها مع جواز الرجوع للمميز إلا أن يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الأجرة فليراجع ، وكذا لو أعار ما يدفع إلخ

وكذا لو أعاز ما يُدفع به عملٌ يجب الدفع عنه أو ما بقي نحو بردٍ مُهلكٍ أو ما يُتخذ به غريقاً.
(وإذا أعاز للبناء أن يَغرس (الغراس) ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المُعير
(شرط القلع) (مجاناً) أي بلا بدلٍ (لزمه) عملاً بالشرط فإن امتنع فللمُعير القلع ويلزم المُستعير
أيضاً تسوية حفرٍ إن شرطها وإلا فلا وضوب السبكي ومن تبعه حذف مجاناً كما فعله النص

فون: (وكذا لو أعاز ما يُدفع إلخ) وقياس ما مرَّ ثبوت الأجرة أيضاً اه شرخ م ر اه سم أقول ويُفیده
أيضاً قول الشارح، وكذا لو عاز إلخ، وكذا لا يزج مع استحقاق الأجرة لو أعاز إلخ. فون: (ما يدفع
به إلخ) كآلةٍ لِسْفِي مُحْتَرَمِ نِهَایَةِ وسلاح ونحوه كما هو مُبَيَّنٌ في كتاب الصبَالِ مُعْنِي. فون: (نحو بزد)
كالحر. فون: (غريقاً) أو حريقاً ويُقاسُ بذلك ما في مَفْهَاهِ اه مُعْنِي. فون: (بغذ أن بنى أو غرس) بقي
ما لو رَجَعَ قَبْلَهُمَا فَلَيْسَ لَهُ فِعْلُهُمَا قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ فَعَلَ عَالِماً أَوْ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ قَلَعَ مَجَانًّا وَكُلَّفَ
تَسْوِيَةَ الْأَرْضِ اه وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ تَلْزَمَهُ الْأَجْرَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالرُّجُوعِ انْتَهَى سَمِ عَلَى حَجِّ اه ع ش
أي: وأما عند الجهل بالرجوع فقد مرَّ أوَّلُ الْفَصْلِ أَنَّهُ لَوْ اسْتَفْمَلَ الْمُسْتَعَارَ بَعْدَ الرُّجُوعِ جَاهِلًا فَلَا أَجْرَةَ
عَلَيْهِ فَهَلْ يَقْلَعُ مَجَانًّا حِينَئِذٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِي أَنَّهُ يَقْلَعُ مَجَانًّا.
فون (لشيء): (إن كان إلخ) الْأَوَّلَى فَإِنْ إلخ بِالْفَاءِ كَمَا فِي الْمُنْهَجِ. فون: (بقرينة ذكره) أي: القلع.
فون: (بفصلهما) أي: البناء والغراس.

فون (لشيء): (مجاناً) أي: أَوْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ مَجَانًّا فَيَلْزَمُهُ الْقَلْعُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ بَلَا أَرْضٍ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ
م ر وَاحْتَرَزَ بِمَجَانًّا عَمَّا لَوْ شَرَطَ الْقَلْعَ وَغَرِمَ أَرْضَ التَّقْصِ اه ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنِي مَعَ الْمُتَنِّ إِنْ كَانَ
الْمُعِيرُ شَرَطَ عَلَيْهِ الْقَلْعَ فَقَطُّ أَوْ شَرَطَهُ مَجَانًّا اه. فون: (أي بلا بدلٍ) أي: بَلَا أَرْضٍ لِنَقْصِ مُحَلِّي
وَمُعْنِي. فون: (عملاً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَضُوبٌ) فِي النَّهَایَةِ وَالْمُعْنِي. فون: (فَلِلْمُعِيرِ الْقَلْعُ) وَإِذَا احتاج
القلع إلى مُؤَنَةٍ صَرَفَهَا الْمُعِيرُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ صَرَفَ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ وَأَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ع ش اه
بُجَيْرِمِي. فون: (إن شرطها) مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (قُلْتُ إلخ) يُعْلَمُ مِنْهُ وَجُوبُ التَّسْوِيَةِ فِي صَوَرَتَيْنِ فِيمَا إِذَا
شَرَطَ الْقَلْعَ وَالتَّسْوِيَةَ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَشْرُطْ الْقَلْعَ وَاخْتَارَهُ الْمُسْتَعِيرُ اه سم. فون: (وإلا فلا) دَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ
اخْتَارَ الْمُعِيرُ الْقَلْعَ وَطَلَبَهُ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ فَعَمَلُهُ فَلَا يَلْزَمُهُ تَسْوِيَةُ الْحَفْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعَلْهُ اخْتِيَارًا اه ع ش.
فون: (وضوب السبكي إلخ) أَجَابَ عَنْهُ النَّهَایَةُ وَالْمُعْنِي بِأَنَّ الْمُصَنَّفَ احْتَرَزَ بِهِ أَيَّ ب مَجَانًّا عَمَّا لَوْ
شَرَطَ أَيَّ الْمُعِيرِ الْقَلْعَ وَغَرَامَةَ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ اه.

وقياس ما مرَّ ثبوت الأجرة أيضاً شرخ م ر. فون: (بغذ أن بنى أو غرس) بقي ما لو رجع قبلهما فليس له
فعلهما قال في الرُّوْضِ فَإِنْ فَعَلَ عَالِماً أَوْ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ قَلَعَ مَجَانًّا وَكُلَّفَ تَسْوِيَةَ الْأَرْضِ اه. وَلَا يَتَعَدُّ
أَنْ تَلْزَمَهُ الْأَجْرَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالرُّجُوعِ. فون: (أي بلا بدلٍ) عِبَارَةُ الْمُحَلِّي أَيَّ بَلَا أَرْضٍ لِنَقْصِهِ
اه. فون: (إن شرطها) مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (لَا أَتَى قُلْتُ الْأَصَحُّ إلخ) يُعْلَمُ مِنْهُ وَجُوبُ التَّسْوِيَةِ فِي صَوَرَتَيْنِ
فِيمَا إِذَا شَرَطَ الْقَلْعَ وَشَرَطَهَا وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَشْرُطْ وَاخْتَارَهُ الْمُسْتَعِيرُ. فون: (مجاناً) أَوْ بِالْبَدَلِ شَرَحَ م ر.

والجُهور، وكذا الشِخَان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا أرض ولو اختلفا في وقوع شرط القلع مجاناً صدق المُمعِر كما بحث الأذرعِي كما لو اختلفا في أصل العارية لأن مَنْ صدَّق في شيء صدَّق في صِفته، وقال غيره يُصدَّق المُستعير لأن الأصل عَدَم الشرط واحترام ماله وهذا أوجه ولا يُنافيه ما مرَّ عن الجلالِ البلقيني كما هو ظاهرُ بأدنى تأمل (والا) يُشَرط عليه القلع (فإن اختلف المُستعير القلع) أراد به ما يعمُّ الهَدمَ بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا أرض لأنه مِلْكُه وقد رضي بنقصه (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن الإعارة مع علم المُمعِر بأنَّ للمُستعير أن يقلع رِضًا بما يحدث من القلع (قلت: الأصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلعٌ باختياره ولو امتنع منه لم يُجبر عليه فيلزمه إذا قلَّع رِضًا إلى ما كانت عليه وهو المراد بالتسوية حيث أُطْلِقَتْ فلا يُكَلَّفُ ثرابًا آخر لو لم يكف الحفرُ ثرابها وبحث السبكي وغيره أن محلَّه في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذرعِي وكلامُ الأصحاب مُصَرَّحٌ بهذا التصوير بخلاف الحاصلة في مُدَّة العارية لا جِلَّ الفرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر، ولو حفر زائدًا على حاجة القلع لزمه طمُّ الزائد جزئًا (فإن لم يختر) القلع (لم يقلع مجاناً) لوضعه بحث (بل للمُعير الخيان) لأنه المُحسِن ولأنه مالِكُ الأرض وهي الأصل (بين أن يُبقِيه بأجرة) لمثله

• قوله: (بل للقلع بلا أرض) أي: فلا أرض مع تزكيه خلافاً للنهاية والمُعْتَي. • قوله: (ولو اختلفا) إلى قوله: (وقال غيره) في النهاية والمُعْتَي. • قوله: (مجاناً) أي: أو ببذلٍ نهايةً ومُعْتَي. • قوله: (صدق المُمعِر) اعتمدَ النهاية والمُعْتَي. • قوله: (ما مرَّ إلخ) أي: قُبِلَ قولُ المثني والمُستعير من مُستأجر. • قوله: (بلا أرض) إلى قولِ المثني: (وإن لم يختر) في المُعْتَي الآقوله: (وهو والمراد) إلى: (وبحث) وإلى قوله: (وقصيته) في النهاية. • قوله: (رُذها إلى ما كانت عليه) أي: بأن يُعيد الأجزاء التي انفصلت منها فقط اهرع ش. • قوله: (وهو) أي: الرُّذ المذكور. • قوله: (فلا يُكَلَّفُ إلخ) بل للمالك منعه منه، ثم ظاهره أنه لا يلزمه أرضُ التقصُّ لأنه بالاستعمال المأذون فيه. • قوله: (الحفرُ ثرابها) بنصبِ الأوَّل ورفع الثاني. • قوله: (وبحث السبكي إلخ) اعتمدَ النهاية والمُعْتَي. • قوله: (إن محله) أي: ما صحَّحه المُصنَّف. • قوله: (بخلاف الحاصلة في مُدَّة العارية إلخ) أي: وهي مَحْمَلُ ما في المُحرَّر وهذا الحملُ مُتَعَيِّنٌ اه مُعْتَي. • قوله: (ليحدوثها إلخ) أي: فلا تلزمُ تسويتها لحدوثها إلخ. • قوله: (لزمه ضمُّ الزائد) أي: وأرضُ نقصه إن نقص اهرع ش.

• قوله (سني): (بين أن يُبقِيه بأجرة) هل يتوقَّف ذلك على عَقْدٍ إيجاريٍّ من إيجابٍ وقبولٍ أم يكفي مُجرَّد اختيارِ المُعيرِ فتلزمه الأجرةُ بمُجرَّد الاختيارِ والوجه الجاري على القواعدِ أنه لا بُدَّ من عَقْدٍ إيجاريٍّ كما

• قوله: (صدق المُمعِر إلخ) اعتمدَه م ر.

• قوله (سني): (بين أن يُبقِيه بأجرة) هل يتوقَّف ذلك على عَقْدٍ إيجاريٍّ من إيجابٍ وقبولٍ أم يكفي مُجرَّد اختيارِ المُعيرِ فتلزمه الوجه الجاري على القواعدِ أنه لا بُدَّ من عَقْدٍ إيجاريٍّ ثم رأيت الشارح بسط

واستشكلت بأن المدّة مجهولة قال السنوي وأقرب ما يمكن شلوكمه ما مر في بيع حق البناء دائماً على الأرض بعوض حال بلفظ بيع أو إجارة فينظر لما شغل من الأرض ثم يقال لو أوجز هذا النحو بناء دائماً بحال كم يساوي فإذا قيل كذا أوجبناه وعليه يتجه أن له إبدال ما قلغ لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يقلغ) أو يهدم البناء، وإن وقف مسجداً (وبعض أرض نصه) وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الأخذ لنقص قيمته حينئذ وقضيّة ضمانه ذلك أن مؤنة القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في

أفتى به الشارح مع بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه، وقد يقال إن عقد فلا كلام وإلا وجبت أجرة المثل سم على حجة لكن قول الشارح لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض إلخ قد يخالفه اهـ ش أقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما يأتي وقولها كالشارح لأنه بذلك التقدير إلخ كالصريح فيه. هـ فود: (ما مر في بيع حق البناء) أي: في الصلح. هـ فود: (فينظر لما شغل إلخ) يتبين أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإعارة اهـ سيد عمر. أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي، ولو وقف الأرض تخير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان إلخ. هـ فود: (كم يساوي) الأولى بكم إلخ. هـ فود: (وعليه يتجه إلخ) أي: على قول السنوي وأقرب إلخ، ثم هذا ظاهر بناء على ما صور به وتقدم عن الباب في باب الصلح أن من طرقي التقيّة بالأجرة أن يتوافقا على تزكيه في كل شهر بكذا أو يقتصر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلغ غراسه أو سقط بناؤه ليس له إعادته اهـ ش. هـ فود: (إن له إبدال ما قلغ إلخ) أي: ولو من غير الجنس حيث لم يرد ضرره على الأول اهـ ش، وكذا له إجارة ما بين المفروض إن كانت الإجارة لجميع الأرض فإن كانت بمحل المفروض فقط فلا اهـ. هـ فود: (وإن وقف مسجد) ويتبين أن يني ببقاؤه مسجداً آخر إن أمكن على ما يأتي في نظيره فيما لو انهدم المسجد وتعلّث إعادته اهـ ش. هـ فود: (لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض إلخ) لأن المالك لما رضي بالأجرة وأخذها كان كأنه أجره الآن إجارة مؤبدة اهـ نهاية قال الرشيدي قوله م ر كأنه أجره إلخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مر في البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فهو دوام انتفاع كان ابتداء بعقد العارية اهـ. هـ فود: (وهو قدر ما بين إلخ) فلو كانت قيمته مستحق الإبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بجيرمي. هـ فود: (ولا بد من إلخ) راجع لقوله قائماً. هـ فود: (مستحق الأخذ) أي: القلع اهـ ش.

الكلام عليه في فتوى واستدل من كلامهم هو ظاهر فيه، وقد يقال إن عقد فلا كلام وإلا وجبت أجرة المثل. هـ فود: (قال السنوي وأقرب ما يمكن شلوكمه ما مر إلخ) يقدم في باب البيع في باب المناهي قول الشارح ويقلغ غرس وبناء المشتري هنا أي في البيع الفاسد مجاناً على ما في موضع من فتاوى البغوي ورجحه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتري غاصب بالأرض عليه

التدريب كالكفاية فإنه لما نَقَلَ فيها عن الإمام أنَّ الظاهر من كلام المُعْتَمِد أنها على المُسْتَعِير قال وفي كلام الأصحاب ما يدلُّ على أنها على المُعِير كما عليه ما يَنْقُضُه القلع وهو مُثْجَةٌ جِدًّا اهـ لكنه ناقض نفسه في المطلب فإنَّ ظاهر كلامه أنها على المُسْتَعِير كالمُستأجر وتبعه شارح حيث ردَّ الأول بأنَّ المؤنة في نظيره من الإجارة على المُستأجر فالمُستَعِير أولى منه أمَّا أجرة نقل التخصيص فعلى ما ليكه قطعاً (قيل أو يتملُّكه) بمقدِّم مُشْتَمِلٍ على إيجاب وقبول (بقيته) حال التملك مُسْتَحَقُّ القلع والأصح كتنظيره من الشفعة وغيرها، ومن ثمَّ قيل إنهما جزأ به في مواضع وجري عليه هنا جفت متأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص التخيير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيتخيَّر بين الثلاثة، وقد يتعيَّن الأول بأنَّ بنى أو غرس شريك بإذن شريكه، ثم رجع

هـ فود: (إنها على المُسْتَعِير كالمُستأجر) جَزَمَ به المُبَابُ واعتمدَه م ر اه سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرُّفْعَةِ أنَّ مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالإجارة حيث يجب فيها ذلك على المُستأجر أمَّا أجرة نقل التخصيص فعلى ما ليكه قطعاً، ولو أراد تملك البغض وإبقاء البغض فالوجه كما بحثه الزركشي عَدَمُ إيجابه لكثرة الضرر على المُسْتَعِير إذ ما جاز فيه التخيير لا يجوز تبعضه اهـ .
هـ فود: (نقل التخصيص) أي ونقل المفروض اهـ بجري م ي . هـ فود: (بمقدِّم) إلى قوله: (ويتبعض) في النهاية والمُعْتَمِد .

هـ فود (س): (أو يتملُّكه إلخ) ولو لم يرض المُسْتَعِير بِذِمَّةِ المُعِير أَجَبَ المُعِيرُ على التسليم أولاً أو على الوضع تحت يد عدلٍ قَلْبِيٍّ اهـ بجري م ي . هـ فود: (وهو الأصح) أي: جواز تملكه بقيته . هـ فود: (وما في المتن) أي: من تخصيصه بالتبعية بأجرة والقلع . هـ فود: (فيتخيَّر بين الثلاثة) عبارة النهاية والمُعْتَمِدُ فالتخيير بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ . وفي الجيزمي ومثل المُعِير في التخيير المذكور المُشْتَرَى شراءً فليدَّ إذا بُنِيَ أو غرس على المُعْتَمِد ولا يقال هو كالعاصب لآته يضمن ضمانه لآنا نقول المالك هو المُسَلِّطُ له على ذلك كالمُعِير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغلط فيه تأمل شوبري اهـ وقوله ولا يقال إلخ ردَّ على ع ش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوي، ثم قال وقد تقدَّم في الشارح م ر أنَّ حكمه حكم المصيب فيقلع مجاناً اهـ . هـ فود: (الأول) أي: التبعية بأجرة الجبل قوله شريك إلخ أي في الأرض فإن لم يرض الشريك بالأجرة أغرض الحاكم عنهما مُعْتَمِدُ ونهاية .

الرُّجوعُ به هنا على البائع بالأولى لِعُدْوِهِ مع شُبْهَةِ إِذْنِ المالكِ ظاهراً إلخ اهـ . هـ فود: (إنها على المُسْتَعِير كالمُستأجر) جَزَمَ به في المُبَابُ واعتمدَه م ر .

هـ فود في (س): (قيل أو يتملُّكه بقيته) ولو أراد تملك البغض وإبقاء البغض بالأجرة أو القلع بالأرض وإبقاء البغض فالوجه كما بحثه الزركشي عَدَمُ إيجابه لكثرة الضرر على المُسْتَعِير إذ ما جاز فيه التخيير لا يجوز تبعضه كالكفارة شرح م ر . هـ فود: (فيتخيَّر بين الثلاثة) اعتمدَه م ر .

أو الثاني إذا لم يكن فيه نقص أو أحد الأولين فقط بأن وقف المُستعيرُ البناء أو الفِراس فيمتنع التملك بالقيمة خلافاً لابن الصلاح، ولو وقف الأرض تخييراً أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان أصْلَح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والفِراس من ريعه وينبغي أن يُقَيَّد بهذا قول ابن الحداد في أرض وُقفَت بعد البناء فيها بإجارة يُقْلَعُ البناء مجاناً وخالفه الروياني فرأى أنه قبل مُضي مُدَّة الإجارة لا يُطالب بالقلع، وكذا بعدها إلا إن شَرَطَ عليه ولا دَفَعَ المُتَوَلَّى قيمته إن رأى فيه الخط لأن الوقف ورد بعد استحقات البناء أي فطره بعد الإجارة المُقتضية للقلع بالأرض أو التملك لا يُغيَّر حُكْمُها، ولو كان على الشجر ثَمَرٌ لم يبدُ صلاحه فلا تخيير إلا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الإمام

• فَوَدَّ: (أو الثاني) أي: القلع وغرامة الأرض. • فَوَدَّ: (فيه نقص) يعني في البناء أو الفِراس بسبب القلع نقص. • فَوَدَّ: (أو أحد الأولين) وهما التَّعْيِيءُ بالأجرة والقلع مع غرامة الأرض. • فَوَدَّ: (تخييراً) أي: يَبَيِّنُ الثلاثة مَعْنَى ونهاية. • فَوَدَّ: (لكن لا يفعل الأول إلخ) عبارة النهاية والمُعْتَمِدُ وشرح الرُّوضِ لكن لا يُلْقَى بالأرض إلا إذا كان أصْلَح للوقف من التَّعْيِيءِ بالأجرة اهـ. • فَوَدَّ: (وينبغي أن يُقَيَّدَ بهذا قول ابن الحداد إلخ) يُحْتَمَلُ أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دلَّ على تَعَيُّنِ القلع فَيُقَيَّدُ بما إذا لم يكن الأول وهو الإبقاء بالأجرة أصْلَح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يَتَعَيَّنِ القلع فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قول ابن الحداد مجاناً مُشْكِلٌ إلا إن حُمِلَ على ما إذا شَرَطَ القلع مجاناً اهـ سم. • فَوَدَّ: (بإجارة) مُتَعَلِّقٌ بالبناء. • فَوَدَّ: (فطره) أي: الوقف. • فَوَدَّ: (حكمتها) أي: الإجارة. • فَوَدَّ: (ولو كان على الشجر) إلى المثني في النهاية.

• فَوَدَّ: (أو الثاني إلخ) فَإِنْ قُلْتَ لِمَ امْتَنَعَ الأول هنا وهو الإبقاء بالأجرة قُلْتَ لَعَلَّهُ لِشَكَالِهِ بِجَهْلِ الْمُدَّةِ فلا حاجة إلى ارتكابه حَتِيَّةً مع الاستِغْنَاءِ عنه بالقلع الذي لا يَضُرُّ المُستعيرَ مع عَدَمِ النقص وفيه نَظَرٌ فَهَلَّا اغْتَنِمَ هَذَا الْجَهْلُ كَمَا اغْتَنِمَ فِي بَيْعِ رَأْسِ الْجِدَارِ أَوْ لِإِجَارِهِ لِيُوضَعَ الْجُدُوعُ وَالْبِنَاءُ وَيُفَرَّقَ بِالْحَاجَةِ هُنَاكَ لَا هُنَا. • فَوَدَّ: (لكن لا يفعل الأول إلخ) الذي في شرح الرُّوضِ لكن لا يُلْقَى بالأرض إلا إذا كان أصْلَح للوقف من التَّعْيِيءِ بالأجرة انْتَهَى. وفي شرح م ر وَبَحَثَ فِي الْإِسْعَادِ أَنَّ الْمُعِيرَ لَوْ كَانَ نَاطِقًا لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ التَّمْلِكُ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ بَعْدَ انْتِقَالِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْأَرْضِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ وَارِثًا يَتَّبَعُ بِأَجْرَةِ الْبَيْتِ وَيُمْكِنُ رَدُّ بَأَنِ التَّمْلِكِ بِالْقِيَمَةِ إِنَّمَا هُوَ تَبَعٌ لِمِلْكِ الْأَرْضِ فَحِينَئِذٍ انْتَهَى مِلْكُهَا لِيُوقَفَها امْتَنَعَ عَلَى النَّاطِقِ التَّمْلِكُ وَإِنَّمَا جَازَ التَّمْلِكُ مِنْ رُبْعِ الْوَقْفِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ وَقْفًا تَبَعًا لِلْأَرْضِ انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلُهُ يَصِيرُ إلخ. • فَوَدَّ: (وينبغي أن يُقَيَّدَ بهذا قول ابن الحداد إلخ) يُحْتَمَلُ أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دلَّ على تَعَيُّنِ القلع فَيُقَيَّدُ بما إذا لم يكن الأول وهو الإبقاء بالأجرة أصْلَح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يَتَعَيَّنِ القلع فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قول ابن الحداد مجاناً مُشْكِلٌ إلا إن حُمِلَ على ما إذا شَرَطَ القلع مجاناً.

والقاضي كما في الزرع لأن له أمداً ينتظر قال السنوي لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير، ثم إن اختار التملك تملك الثمرة أيضاً إن كانت غير مؤبرة ولا أبقاها إلى أو أن الجذاذ، وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضاً وإذا اختار ما له اختيازه لزِم المستعير موافقته فإن أبي كلف تفريع الأرض مجاناً لتقصيره (فإن لم يخشِ المغير شيئاً مما ذكر لم يقلع مجاناً إن بذل المستعير الأجرة) لانتفاء الضرر (وكذا إن لم يبدلها في الأصح) لأن المغير مقصّر بتركه الاختيار راضٍ بإتلاف منافعه (لم) عليه (فيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الأم دون ولدها فصلاً للخصومة

• فود: (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تيقنه إلى أو أن الحصاد كما سيأتي في قول المصنف وإذا أعار أرضاً لزراعة فَرَجَعَ إلخ ويُمكن أن يقال إن المعنى كما يمتنع القلع حالاً في الزرع ففي التشبيه مسامحة اهـ ش أي فالتشبيه في مطلق التأخير، وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذ لا خيار فيه كما يأتي في المتن. • فود: (لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير) أي: في الحال سم على حج وتقل سم على منهج عن الشارح م ر اعتماده اهـ ش عبارة البجيرمي المتمدن ثبوت الخيار الآن، ثم إن كانت الثمرة غير مؤبرة تملكها تبناً إن اختار التملك ولا أبقاها إلى أو أن الجذاذ كما في نظيره الإجارة شؤيري اهـ. • فود: (تملك الثمرة أيضاً) أي: ملكها تبناً اهـ سم. • فود: (أبقاها إلخ) ويتبني وجوب الأجرة كما في الزرع ع ش وسم. • فود: (وإن أراد القلع إلخ).

(زرع): لو قطع شخص غصنا له ووصله بشجرة غيره فثمره المصن لم يملكه لا لملك الشجرة كما لو غرسه في أرض غيره، ثم إن كان الوصل بإذن المالك فليس له قلعه مجاناً بتخيير المالك بين أن يتيقه بالأجرة أو يقلعه مع غرامة أرض التقصير ولا يملكه بالقيمة، وإن قلنا فيما مر أنه يملك بالقيمة البناء والفراس للفرق الواضح اهـ مفتي. • فود: (وإذا اختار إلخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي.

• فود (سني): (إن بذل) بالمعجمة أي أعطى نهاية ومعنى أي التزام ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش. • فود: (ثم عليه) يعني على الأصح وكان الأولى الإظهار اهـ شيدتي. • فود: (على الكيفية السابقة إلخ) سيأتي ما فيه.

• فود: (لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير) أي: في الحال م ر. • فود: (تملك الثمرة أيضاً) أي مالكتها تبناً. • فود: (ولا أبقاها إلخ) يتبني بالأجرة فراجع.

• فود في (سني): (ثم قيل يبيع الحاكم إلخ) في الباب وعلى المستعير أجرة مدة التوقيف انتهى. وفي شرح م ر والأوجه كما في البحر عدم لزوم الأجرة مدة التوقيف لأن الخيرة في ذلك إليه خلافاً للإمام اهـ.

(والأصح أنه يُعرض عنهما حتى يختارا شيئا) لأنَّ المُستعير لا تقصير منه فكيف يُجبر على إزالة ملكه والمُعير، وإنَّ قَصْرَ لَكُنَّ الضَّرَرُ عليه فقط وإجبارُ الحَاكِمِ إنما هو لإزالة الضرر المتقدي للغير كبيع مالٍ مَذْبَنٍ امتنع عن الوفاء وقوله يختارا المحكي عن خطئه هنا وعن أصله وأكثر نُسَخِ الشرحين يُنافيه إسقاطُ الألف من خطئه في الروضة وصَحَّحَ عليه واستحسنه السبكي وصَوَّبَهُ الإسْنَوِيُّ لأنَّ اختيَارَ المُعِيرِ كافٍ في فصلِ الخصومة ورجح الأذرعِي إثباتها لأنه الموافق لتعبير جمع بأنه يُقالُ لهما انصِرَافًا حتى تصطلحا على شيءٍ ولأنه قد يختارُ المُعِيرُ ما لا يُجبرُ عليه المُستعير ولا يُوافقُه اهـ والوجه صِحَّةُ كُلِّ مِنَ التَّعْيِيرَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلأنَّ المُعِيرَ هو المُخَيَّرُ أَوَّلًا فَصَحَّحَ إسنَادُ الاختيارِ إليه وحذَّه وقد صرح ابنُ الرُّفْعَةِ وغيره بأنه إذا عاد وطلَّبَ شيئًا مِنَ الجِصَالِ الثلاثِ أُجِيبَ كالابتداء وإن اختارَ شيئًا من غير الثلاث ووافقَه المُستعيرُ انفَصَلَ الأمرُ والا استمرَّ الإعراضُ عنهما على أنه مع حَذْفِ الألفِ يصحُّ الإسنادُ لأحدهما الشايلِ للمُستعيرِ لأنه إذا اختارَ ما له اختيارُه كالقَلْعِ مَجَانًا انفَصَلَتِ الخصومةُ أيضًا. وأما الثاني فَلأنَّ المُعِيرَ وإن كان هو الأصلُ لكن لا يَتِمُّ الأمرُ عند اختيارِ غيرِ الثلاثِ إلا بموافقة المُستعيرِ فَصَحَّحَ الإسنادُ إليهما (و) في حالة الإعراضِ عنهما إلى الاختيارِ بِجَوَرٍ (للمُعِيرِ دُخُولُهَا والانتفاعُ بها) لأنها مِلْكُهُ وله الاستنادُ إلى بقاء المُستعيرِ وغرابيه والاستغلالِ بهما وإن منعه

• قولُ (سب): (والأصح أن يُعرض عنهما إلخ) والأوجه كما في البحرِ عَدَمُ لزومِ الأجرةِ مُدَّةَ التَّوَقُّفِ لأنَّ الخيرةَ في ذَلِكَ إِلَيْهِ أَيِ المُعِيرِ خِلَافًا لِلإمامِ نَهَايَةً وَمُعْنَى. • قُود: (قوله) (وَقَوْلُهُ يَخْتَارَا) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. • قُود: (وَعَنْ أَصْلِهِ) أَي: عَنِ الْمُخَيَّرِ. • قُود: (يُنَافِيهِ) (إِلخ) خَيْرٌ وَقَوْلُهُ: (يَخْتَارَا) (إِلخ). • قُود: (وَرَجَّحَ الْأَذْرَعِي إِثْبَاتَهَا) (إِلخ) وَهَذَا أَوْجَهُ اهـ مُعْنَى. • قُود: (مَا لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ) (إِلخ) أَي: شَيْئًا غَيْرَ الثَّلَاثِ الْمَازِيَةِ. • قُود: (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَي: الْإِسْقَاطُ أَيِ صِحَّتِهِ. • قُود: (إِذَا عَادَ) أَي: بَعْدَ التَّوَقُّفِ. • قُود: (شَيْئًا مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِ) أَي: كَالْقَلْعِ مَجَانًا. • قُود: (الشَّائِلُ) أَي: شُمُولًا بِدَلِيلٍ لَا عُمُومِيًّا. • قُود: (وَأَمَّا الثَّانِي) أَي: الْإِثْبَاتُ أَيِ صِحَّتِهِ. • قُود: (لَا يَتِمُّ الْأَمْرُ عِنْدَ اخْتِيَارِ غَيْرِ الثَّلَاثِ) أَي: كَالْقَلْعِ مَجَانًا، وَقَدْ يُقَالُ، وَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ لَوْ أَبَى الْمُسْتَعِيرُ الْمَوَافَقَةَ كُلَّفَ تَفْرِيعَ الْأَرْضِ فَلَمَّ يَتِمُّ الْأَمْرُ بِمُجَرَّدِ اخْتِيَارِ الْمُعِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم. • قُود: (وَفِي حَالَةِ الْإِعْرَاضِ) (إِلخ) وَانْظُرْ حُكْمَ الدُّخُولِ قَبْلَهُ وَبَعْدَ الرُّجُوعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ شَوْبَرِيٍّ اهـ يُجِيرِمِي. • قُود: (لَا تَهَا مِلْكُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَالْعَارِيَّةُ الْمُؤَقَّتَةُ) فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ: (قِيلَ) وَقَوْلُهُ: (أَمَّا صَلَاحُ الْبِنَاءِ) إِلَى الْمُتَنِ. • قُود: (لَا تَهَا مِلْكُهُ) (إِلخ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ لِلْمُعِيرِ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ يَزَجِعْ فَانْظُرْ لِمَ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ

• قُود: (لَا يَتِمُّ الْأَمْرُ عِنْدَ اخْتِيَارِ غَيْرِ الثَّلَاثِ) أَيِ كَالْقَلْعِ مَجَانًا، وَقَدْ يُقَالُ، وَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ لَوْ أَبَى الْمُسْتَعِيرُ الْمَوَافَقَةَ كُلَّفَ تَفْرِيعَ الْأَرْضِ فَلَمَّ يَتِمُّ الْأَمْرُ بِمُجَرَّدِ اخْتِيَارِ الْمُعِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قُود: (لَا تَهَا مِلْكُهُ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ لِلْمُعِيرِ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ يَزَجِعْ فَانْظُرْ لِمَ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ ذَلِكَ فِي حَالِ الرُّجُوعِ.

كما مؤ في الصلح وتخيّل فرقي بينهما غير صحيح وإطلاق جمع امتناع الاستناد إليه محمول على ما يشرّ، ولو أدنى ضرر حالاً أو مآلاً (ولا بدخلها المستعير بغير إذن) من المُمعِر (لتفريج) وغيره من الأغراض النافهة كالأجنبي وهي مولدة قيل لعلها من انفراج الهم أي انكشافه (ويجوز) دخوله (للسقي والإصلاح) للبناء بغير آلة أجنبية ونحوهما كاجتناء الشجر (في الأصح) صيانة لملكه عن الضياع فإن عطل بدخوله منفعة تقابل بأجرة لزمته أمّا إصلاح البناء بالآلة أجنبية فلا يمكن منه لأن فيه ضرراً بالمُمعِر لأنه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة إليه بخلاف إصلاحه بآلته كما إن سقي الشجر يحدث فيها زيادة غني وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره ويثبت للمشتري من كل ما كان ليائعه أو عليه مما ذكر نعم له الفسخ إن جهل الحال (وقيل ليس للمستعير بعه لئالئ) لأن ملكه غير مُستقر إذ للمُعير تملكه ورُد بأن غايته أنه كشاف مشفوع وقيل ليس للمُعير ذلك أيضاً للجهل

ذلك في حال الرجوع اه سم، وقد يوجه الإقتصار اخذاً من قول الشارح الآتي وتخيّل فرقي إلخ بأن حالة الرجوع هي محل توهم المنع لما يأتي عن الْمُعْتِي. هـ فود: (وتخيّل فرقي إلخ) بأن المُمعِر حَجَرَ على نفسه بعدم اختياره فلذا مُنِع بخلاف الأجنبي اه مُعْتِي. هـ فود: (النافهة) أي: الحقيرة.

هـ فود: (كالأجنبي) أي: قياساً عليه. هـ فود: (وهي مولدة) أي: لفظة تفرّج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء التفضي من الهم اه ع ش عبارة القاموس والفرجة مثلثة التفضي من الهم اه. هـ فود: (لعلها من انفراج الهم إلخ) كما قاله المصنّف في تحريره، ولو قال بدّلها بلا حاجة لكان أولى اه مُعْتِي.

هـ فود: (سقي) (للسقي) ليغراس والإصلاح له أو للبناء اه مُعْتِي. هـ فود: (بغير آلة أجنبية) لعل المراد بهذا القيد الإحراز عما يمكن إعادته بدونه كالجديد من الخشب والأجر أما نحو الطين بما لا بد منه لإصلاح المُنهدم فالظاهر أنه لا يعد أجنبياً اه ع ش. هـ فود: (ونحوهما) عطف على السقي.

هـ فود: (لزمته) فلا يمكن من الدخول إلا بها نهاية ومغني وشرح الرّوض. هـ فود: (بخلاف إصلاحه بآلته كما أن إلخ) أي: فيجوز كما أن إلخ قال ع ش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه أي السقي لأنه قد يجزّ إلى ضرر بالمُعير كما في الإصلاح بالآلة الأجنبية فكان الأولى توجيه جواز السقي بنحو الإحتياج إليه اه. هـ فود: (ويثبت للمشتري إلخ) عبارة المُعْتِي فإن باع المُعير الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع، وإن باع المُستعير كان المُعير على خيرته اه. وفي البَجَزِمِي وإذا اشترى من المُستعير يأتي فيه ما تقدّم إن كان شرط القلع لزمته إلخ اه. هـ فود: (نعم له) أي للمشتري من كل منهما. هـ فود: (وقيل إلخ) فيه اغتراض على المُصنّف بأن كلامه يفهم أن للمُعير يتعه لئالئ قطعاً وليس مراداً.

هـ فود: (فإن عطل بدخوله منفعة تقابل بأجرة لزمته) كذا في الرّوض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول إلا بها انتهى. واعتمده م ر.

بأمد البناء والغراس، ولو اتفقا على بيع الكل لثالب بتمنٍ واجدٍ جازٍ للضرورة ووزع كما مر.
 (والعارضة المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضائها لأن التأقيت وعد لا يلزم
 وقيل لا يجوز الرجوع حينئذٍ وإلا لم يكن للتأقيت فائدة أو بعده ويأتي معنى الرجوع حينئذٍ
 وذكر المدة كما يجوز أن يكون للقلع يجوز أن يكون لمنع الأحداث أو لطلب الأجرة.
 (تنبيه) قوله كالمطلقة وقول الشراح في جميع ما مر فيها مُشْكِلٌ لأنهم إن أرادوا التشبيه في
 البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتي ورد عليهم أنه إذا أعير لهما ولم يذكر
 مدة فله فعلهما ما لم يرجع لكن لا يفعلهما إلا مرة واحدة وغيرهما مثلهما في ذلك، وإن قيد

فرد: (للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيعٍ ولكيه بتمنٍ مُستَقِلٌّ نعم تصوّر
 الضرورة بما إذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدة وأجاب بعضهم بأن المراد بالضرورة قطع
 النزاع اهـ بجزمي. فرد: (ووزع كما مر) أي عقب قول المصنف ويُقسَم بينهما عبارة النهاية فيوزع
 الثمن على قيمة الأرض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى قيمة ما فيها وخذه أي مُستَحَقُّ القلع فحصة
 الأرض للمُعير وحصة ما فيها للمُستَعِير كذا جزم به ابن المُقري وجزم به صاحب الآثار والحجائزي
 وقدم المصنف في الروضة كلام المتولي القائل بالتوزيع كما في الرهن اهـ. وفي المُقَيَّ نَحْوُهَا قال ع
 ش قوله كما جزم به ابن المُقري مُعْتَمِدٌ اهـ. وفي البَجْزِي وهذا أي ما جزم به ابن المُقري ومن معه هو
 المُعْتَمِدُ زيادي فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الأرض مشغولة وخذه عشرة وقيمة ما فيها مُستَحَقُّ القلع
 خمسة كان للمُعير عشرون وللمُستَعِير عشرة اهـ.

فرد (سني): (والعارضة المؤقتة) لبناء أو غراس أو غيرهما نهايةً ومُغْنِي. فرد: (رجع قبل انقضائها) أي
 سواء رجع إلخ عبارة النهاية والمُغْنِي إذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضائها اهـ. فرد: (وقيل إلخ) فيه
 اغتراض على المصنف من حيث إفهامه الإتفاق في المسألة. فرد: (أو بغدة) أي الانقضاء عطف على
 قبل انقضائها. فرد: (ويأتي معنى الرجوع إلخ) إشارة إلى قوله الآتي أي انتهت بانتهاء المدة سم
 وكُرِدِي. فرد: (حينئذٍ أي: حين إذا انقضت المدة. فرد: (وذكر المدة) إلى التنبيه في النهاية.

فرد: (كما يجوز أن يكون للقلع يجوز إلخ) أي: فلا يمنع التخيير اهـ سم. فرد: (إذا أعير لهما) إلى
 قوله أو فيهما في المُقَيَّ. فرد: (ولم يذكر) ببناء المفعول. فرد: (فله فعلهما) أي: للمُستَعِير فعل البناء
 والغراس. فرد: (لكن لا يفعلهما إلا مرة واحدة) كذا في شرح الروض اهـ سم فإن قلع ما بناء أو غرسه لم
 يكن له إعادته إلا بإذن جديد إلا إن صرح بالتجديد مرة بعد أخرى ذكره الشيخان في الكلام على الزرع اهـ
 مُقَيَّ. فرد: (وغيرهما إلخ) أي: البناء والغراس. فرد: (وإن قيد إلخ) هذا محط الإشكال.

فرد: (جاز للضرورة) اعتمدته م. ر. فرد: (ويأتي معنى الرجوع حينئذٍ) إشارة إلى قوله الآتي أيضًا أي
 انتهت بانتهاء المدة. فرد: (كما يجوز أن يكون للقلع يجوز إلخ) فلا يمنع التخيير. فرد: (لكن لا
 يفعلهما إلا مرة واحدة) كذا في شرح الروض.

بمُدَّة كَرُورِ المَرَّةِ بعد الأُخرى ما لم تنقُضِ أو يرجع أو فيهِما وفي غيرِهما ورُدَّ عليهم منع الانتفاع بعد المُدَّة ولزوم الأجرة فيه بخلافه في المُطلَقة وكأنهم وكلوا هذا التفصيل إلى محلِّه في الكُتُبِ المبسوطة (وفي قولٍ له القلُع فيها) أي المُؤقَّتة بعد المُدَّة (مجاناً إذا رجع) أي انتهت بانتهاء المُدَّة لأنَّ فائدة التاقية القلُع بعد المُدَّة وجوابه ما مرَّ قُبيلَه (وإذا أعار لِزراعة) مُطلقاً (فرجع قبل إفراهِ الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) إنَّ نقُضَ بالقلُع قبله لأنَّ مُحترَماً وله أمدٌ يُتَظَرُّ بخلاف ما إذا لم ينقُض كما بحثه ابنُ الرُّفعة لانتفاء الضررِ هذا إنَّ لم يُحصَد قَصيلاً كَفَمَحٍ أمَّا ما يُحصَد قَصيلاً كباقلَاء فَيُكَلَّفُ قَلْعَه في وقته المُعتاد (و) الصحيح (أنَّ له الأجرة) أي أجرة مُدَّة الإبقاء وقت الرجوع لانتفاء الإباحة به فأشبه ما إذا أعار دائمة ثم رجع أثناء الطريق فعليه نقلُ متاعه إلى ما مرَّ بأجرة المثل كما مرَّ (فلو عيَّن مُدَّةً لِلزراعة) (ولم

• فُرد: (كُرُورِ المَرَّةِ بعد الأُخرى إلخ) أي: وغيرُ الفِراس والبناء في مَعْنَاهُما اه مُعْتَي. • فُرد: (ما لم تنقُض إلخ) فإنَّ قَلْعَه عالِماً أو جاهِلاً بِرُجوعه أو بعد انقضاء المُدَّة قَلَعَ مَجَاناً وكُلَّفَ تَسْوِيَةَ الأرض كالفاصِب في حالة العِلْم، وكذلك ما بَيَّنَّ بِحَمْلِ السَّيْلِ إلى أرضٍ غيرِه في حالة الجَهْلِ اه مُعْتَي. • فُرد: (أو فيهِما إلخ) عَطَفَ على قوله في البناء والفِراس فَقَطَّ. • فُرد: (ولزوم الأجرة) عَطَفَ على منع إلخ. • فُرد: (فيه) أي: في الانتفاع. • فُرد: (بخلافه) أي: الانتفاع جاهِلاً بِالرُّجوع. • فُرد: (أي المُؤقَّتة) إلى قوله: (أي إغلايه) في المُعْتَي وإلى قولِ المُنَيِّ والأصَحُّ في النِّهاية. • فُرد: (بعد المُدَّة) ذَكَرَ هذا القيدَ يوجبُ استِذْراكاً لأنَّه قَسَرَ الرُّجوعَ بِالانْتِهايةِ بِانْتِهايةِ المُدَّة فَحاصِلُ معنى إذا رَجَعَ إذا انقَضَت المُدَّة فَصارَ التَّقْدِيرُ في قولٍ له القلُع بعد المُدَّة إذا انقَضَت المُدَّة ولا يَخْفَى قُبُحُه اه سم. • فُرد: (وجوابه) أي: جَوَابُ تَعْلِيلِ ذَلِكَ القَوْلِ. • فُرد: (ما مرَّ قُبيلَه) أي: في قوله وذَكَرَ المُدَّةَ يَجوزُ أن يكونَ لِمَنعِ الأخْدَاتِ إلخ اه سم. • فُرد: (مُطلقاً) أي: بلا تَعْيِينِ مُدَّة. • فُرد: (بخلاف ما إذا لم يَنْقُض) أي: بالقلُع فإنه يُكَلَّفُ قَلْعَه، وإنَّ لم يَنْتَهِ قَطْعَه نِهايةً ومُعْتَي. • فُرد: (هذا) أي: قولُ المُصَنِّفِ فَالصَّحِيحُ إلخ. • فُرد: (إنَّ لم يُحصَد إلخ) أي: إنَّ لم يُعْتَدَ قَلْعَه قَصيلاً. • فُرد: (كما مرَّ) أي: في أوَّلِ الفِصلِ.

• فُرد: (كُرُورِ المَرَّةِ إلخ) كذا في الرُّوضِ وشَرْحِه. • فُرد: (بعد المُدَّة) ذَكَرَ هذا القيدَ يوجبُ استِذْراكاً لأنَّه قَسَرَ الرُّجوعَ بِالانْتِهايةِ بِانْتِهايةِ المُدَّة فَحاصِلُ معنى إذا رَجَعَ إذا انقَضَت المُدَّة فَصارَ التَّقْدِيرُ وفي قولٍ له القلُع بعد المُدَّة إذا انقَضَت المُدَّة ولا يَخْفَى قُبُحُه. • فُرد: (وجوابه ما مرَّ قُبيلَه) أي في قوله وذَكَرَ المُدَّةَ إلخ.

• فُرد في (سُي): (وإذا أعار لِزراعة) قال في الرُّوضِ، وإنَّ أعارَه لِفَسِيلِ أي صِغارِ التَّخْلِ يُعْتادُ نَقْلُه فَكَالزَّرْعِ وإلاَّ فَكَالِإِنْباءِ قال في شَرْحِه قال السُّبْكِيُّ وَسَكَنُوا عَنِ البُقُولِ وَنَحَوُها مِمَّا يَجْدُ مَرَّةً بعد أُخرى وَيُحْتَمَلُ إلْحاقُ عُرُوقِه بالفِراسِ كما في البَيْعِ إلاَّ أن يكونَ مِمَّا يُنْقَلُ أَصلُه فَيَكُونُ كالفِسِيلِ الذي يُنْقَلُ. انتهى.

يُذْرِكُ) الزرع (فيها لِقْصِيرِهِ بِتَأْخِيرِ الزَّرَاعَةِ) أو بنفسها كَأَن كَانَ عَلَى الْأَرْضِ نَحْوُ سِنٍ أَوْ ثَلَاثِ، ثُمَّ زُرِعَ بَعْدَ زَوَالِهِ مَا لَا يُذْرِكُ فِي بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ أَوْ زُرِعَ غَيْرُ الْمُعَيَّنِ مِمَّا يُعْطَى أَكْثَرَ مِنْهُ (قُلْعٌ مَجَانًا) لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَقْصِيرِهِ وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصُرْ فَلَا يُقْلَعُ مَجَانًا كَمَا لَوْ أُطْلِقَ سِوَاهُ أَكَانَ عَدَمُ الْإِذْرَاكِ لِنَحْوِ بَرْدٍ أَمْ لِقْصَرِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ (وَلَوْ حَمَلَ السِّنُّ) أَوْ نَحْوُ الْهَوَاءِ (مَبْنُورًا) بِمُعْجَمَةِ أَيِّ مَا سَيَصِيرُ مَبْنُورًا، وَلَوْ نَوَاةٌ أَوْ حَبَّةٌ لَمْ يُعْرِضْ مَالِكُهَا عَنْهَا (إِلَى أَرْضٍ) لِغَيْرِ مَالِكِهِ (فَتَبَّتْ فَهُوَ) أَيِ النَّابِتِ (لِصَاحِبِ الْبُذْرِ) لِأَنَّهُ عَيْثُ مَالِهِ وَإِنْ تَحَوَّلَ لِصِفَةِ أُخْرَى فَيَجِبُ عَلَى ذِي الْأَرْضِ فَالْحَاكِمِ رَدُّهُ إِلَيْهِ أَيِ إِعْلَامِهِ بِهِ كَمَا فِي الْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَمَّا مَا أَعْرَضَ مَالِكُهُ عَنْهُ وَهُوَ مِثْنٌ بِصُحٍّ إِعْرَاضُهُ لَا كَسْفِيهِ فَهُوَ لِذِي الْأَرْضِ إِنْ قُلْنَا بِزَوَالِ مَالِكِهِ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ الْإِعْرَاضِ.

(تَبِيهِ) سَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قُبِيلَ الْأُضْحِيَّةِ جَوَازُ أَخِيذٍ مَا يُلْقَى مِمَّا يُعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا

• فَوَدَّ: (أَوْ بِنَفْسِهَا) أَيِ: الزَّرَاعَةُ عَطْفٌ عَلَى تَأْخِيرِ الْخَرْعِ شَأْنٍ أَوْ قَوْلُهُ كَانَ الْخَرْعُ مِثَالًا لَهُ عِبَارَةُ الْمُعْتَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ، وَإِنْ قَصَرَ بِالزَّرْعِ وَلَمْ يَقْصُرْ بِالتَّأْخِيرِ كَانَ الْخَرْعُ أَه. • فَوَدَّ: (أَوْ زَرْعِ الْخَرْعِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَانَ عَلَى الْأَرْضِ الْخَرْعُ.

• فَوَدَّ (سُنِّي) (قُلْعٌ مَجَانًا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْلُوعُ قَدَرًا يُتَقَعُ أَه. ش. • فَوَدَّ: (مِنْ تَقْصِيرِهِ) أَيِ بِتَأْخِيرِ الزَّرْعِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَيَأْصِلُ الزَّرْعُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَزْرَعُ غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فِي الثَّالِثَةِ. • فَوَدَّ: (لِنَحْوِ يَزِيدٍ) أَيِ: كَحَرْثٍ وَمَطَرٍ وَأَكْلٍ جَرَادٍ أَوْ دَوْدٍ، ثُمَّ تَبَّتْ مِنْ أَصْلِهِ ثَانِيًا ش. وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَمْ لِقْصَرِ الْمُدَّةِ الْخَرْعِ) وَإِنَّمَا لَمْ تَبْطُلِ الْعَارِيَةُ فِي هَذِهِ لِإِمْكَانِ إِنْدَالِ الزَّرْعِ بِغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ دُونُهُ قَلْبُوبِي أَه. بِجَعْرِ مِي.

• فَوَدَّ: (أَمْ لِقْصَرِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعِيرُ جَاهِلًا بِالْحَالِ وَالْمُسْتَعِيرُ عَالِمًا بِهِ وَدَلَّسَ وَفِيهِ بَعْدَ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ الْهَوَاءِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ أَه. سَيَدُ عُمَرَ أَيِ كَالطَّيْرِ. • فَوَدَّ: (أَيِ مَا سَيَصِيرُ مَبْنُورًا) فَفِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَه. مُعْتَى أَيِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَفْعُولِ وَتُسَمِّيهِ الشَّيْءُ بِمَا سَيَصِيرُ إِلَيْهِ أَه. زِيَادِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ نَوَاةٌ أَوْ حَبَّةٌ) عِبَارَةُ الْمُعْتَى شَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمَحْمُولُ لَا قِيَمَةَ كَحَبَّةٍ أَوْ نَوَاةٍ لَمْ يُعْرِضْ عَنْهَا مَالِكُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرَّوَضَةِ أَه. • فَوَدَّ: (فَيَجِبُ عَلَى ذِي الْأَرْضِ الْخَرْعِ) عِبَارَةُ الْمُعْتَى وَالثَّانِيَةِ فَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَيْهِ إِنْ خَصَرَ وَعَلِمَهُ وَلَا يَقْرَدُهُ إِلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ نَائِبُ الْغَائِبِ وَيَحْفَظُ الْمَالَ الضَّائِعَ أَه. عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ فَيَجِبُ الْخَرْعُ عِبَارَةُ الرَّوْضِ لَزِمَهُ رَدُّهَا لِلْمَالِكِ، وَإِنْ غَابَ فَلِلْقَاضِي أَه. فَلْيَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَه. • فَوَدَّ: (أَمَّا مَا أَعْرَضَ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ قُلْنَا) فِي الْمُعْتَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَا كَسْفِيهِ). • فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ الْإِعْرَاضِ) وَهُوَ الرَّاجِحُ أَه. ش. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ ذَلِكَ الْجَوَازِ.

• فَوَدَّ: (أَوْ بِنَفْسِهَا) أَيِ: الزَّرَاعَةُ عَطْفٌ عَلَى تَأْخِيرِ ش. • فَوَدَّ: (فَيَجِبُ عَلَى ذِي الْأَرْضِ فَالْحَاكِمِ رَدُّهُ الْخَرْعِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ لَزِمَهُ رَدُّهَا لِلْمَالِكِ وَإِنْ غَابَ فَلِلْقَاضِي أَه. فَلْيَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

هو كذلك بميلك مالك الأرض هنا، وإن لم يتحقق إعراض المالك عنه وحيثيذ فالشرط أن لا يعلم عدم إعراضه لا أن يعلم إعراضه خلافا لما يؤهمه كلامهم هنا فتأمل (والأصح أنه يجزئ) أي بجيزه المالك ولو من غير رفع الحاكم بأن يتولى قلعه بنفسه نظير ما مر في الصلح خلافا لابن الرفعة (على قلعه) لأن المالك لم يأذن فيه فأشبه ما إذا انتشرت أغصان شجرة للغير إلى هواء داره ولا أجرة لمالك الأرض على مالك البذر لمدته قبل القلع وإن كثرت كما جزم به في المطلب لإقدم الفعل منه، ومن ثم لزمه تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لأنه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكه كأن يزره فيما يظن أنه ملكه فبان غير ملكه لزمته الأجرة وهو متجهة وسُئلت عن سبل نقل ثراب وحجارة أرض غلبا إلى سفلى هل يجزئ مالك الغلبا على إزالة ذلك فأجبت بأنه يجزئ أخذا مما ذكر هنا في محمول السبل وفي انتشار

قود: (وحيثيذ فالشرط إلخ) اعتمدته م ر ه سم. قود: (أن لا يعلم إلخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو مما يفرض عنه غاليا أو لا وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعراض أو علم كونه الموجود مما يفرض عنه غاليا مع الشك في الإعراض سم على حجة ادع ش، وقد يمنع دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عدم إعراضه في الشرح قوله ما هو كذلك المشار به إلى قوله مما يفرض عنه غاليا.

قود (سب): (والأصح أنه يجزئ إلخ) ظاهر إطلاقه، وإن كان البذر مما يفرض عنه غاليا وهل ذلك مقيد حيثيذ بما إذا لم يدع المالك الإعراض عنه فليراجع. قود: (لأن المالك) إلى قوله: (وقضية ذلك) في النهاية. قود: (ولا أجرة) إلى قوله: (وقضية ذلك) في المفتي. قود: (لمدته) أي بقاء البذر ادع ش. قود: (قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع سم على حجة ويتبني أن يلحق بمدة القلع ما لو تمكن من القلع وأخره أخذا مما مر في وارث المستعير من أنه إذا تأخر مع التمكن لزمته الأجرة ادع ش أقول وقول سم مفهومه الوجوب فيه وقفة إذا المتبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زمن القلع بل التعليل الآتي كالصريح في عدم الوجوب فليراجع. قود: (ومن ثم) أي: من أجل التعليل بذلك. قود: (تسوية الحفر إلخ) أي برّد الأجزاء المتفصلة منها فقط ادع ش. قود: (لأنه) الأولى الثالث. قود: (وقضية ذلك) أي: التعليل. قود: (من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر سم على منهج ويوجه بأنه لم يحصل منه في الأصل تعد، ثم رأيت الأفرعي صرح بالمفهوم المذكور ادع ش.

قود: (وحيثيذ فالشرط إلخ) اعتمدته م ر. قود: (أن لا يعلم إلخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو مما يفرض عنه غاليا أو لا وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعراض أو علم كونه الموجود مما يفرض عنه غاليا مع الشك في الإعراض. قود: (قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع.

الأغصان (ولو ركب دابة، وقال لمالكها أعزتها، فقال أعزتها) مدة كذا بكذا ويجوز كما رجحه السبكي إطلاق الأجرة بناء على الأصح الآتي أن الواجب أجرة المثل (أو اختلف مالك الأرض وزايعها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) لا في بقاء العقد لو بقي بعض المدة بل في استحقاق الأجرة أو القيمة بتفصيليها الآتي لأن الغالب إذنه في الانتفاع بمقابل فيحلف لكل مميّنًا نخبًا وثباتًا أنه ما أعازه بل أجره ويستحق أجرة المثل إن وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها أجرة فإن وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعي العارية بيمينه قطعًا لأنه لم يثلف شيئًا حتى يجعل مدعيا ليقطع بدله أو بعد تلفها ومضي مدة لها أجرة ..

• قول (سني): (ولو ركب الخ) عبارة المنهج، ولو قال من بيده عين أعزتي، فقال مالكها أعزتك أو عصمتني ومضت مدة لها أجرة صدق اهـ.

• قول (سني): (فقال أعزتها) بقي ما لو ادعى واضع اليد بعد تلف العين الإجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن. فالمصدق واضع اليد لأن الأصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية ع ش، ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينه أيضًا فإن لم تتلف العين ولم ينص زمن ليمثله أجرة فلا شيء سوى ردّها وإن مضى ذلك فذو اليد مؤقر بالأجرة لمُنكرها، وإن تلفت ولم ينص ذلك الزمن فإن لم يرد أقصى القيم على قيمة يوم التلف فهي للمالك، وإن زاد فذو اليد مؤقر به لمُنكره وإن مضى زمن ليمثله أجرة فهو مؤقر بها لمُنكرها أيضًا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الوديعة صدق المالك بيمينه إن تلفت العين أو استعملها ذو اليد والأفعلى قياس ما مرّ أنه يصدق بلا يمين قلوبوي على الجلال اهـ بغير ممي. • فود: (مدة كذا) إلى المتن في النهاية. • فود: (إطلاق الأجرة) يعني الإقتصار على أعزتها. • فود: (الآتي الخ) أي: في قوله: (ويستحق أجرة المثل). • فود: (إن الواجب أجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الأقل منهما اهـ معني. • فود: (لأن الغالب الخ) عبارة النهاية إذ الغالب أنه لا يأذن في الانتفاع بملكه إلا بمقابل اهـ. • فود: (فيحلف الخ) فإن نكل المالك لم يخلف الزايع ولا الزارع لأنهما يدعيان الإعارة وليس لهما لازمة وقيل يخلفان للتخلص من الغرم معني وسلطان. • فود: (لكل) أي: من المدعيتين في مسألتني الدابة والأرض اهـ وشيدي. • فود: (ما أعازه) أي: المذكور من الدابة والأرض. • فود: (إن وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمصدق المالك اهـ كزدي ويجوز رجوعه لقولي الشارح فيحلف الخ ويستحق الخ. • فود: (مع بقائها) أي: الدابة اهـ معني، وقال ع ش أي العين اهـ وهو أحسن. • فود: (بيمينه) أي: لاحتمال أن يتكل فيخلف مدعي الإجارة فتثبت اهـ سلطان أي لأنها عقد لازم اهـ بغير ممي. • فود: (أو بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ. • فود: (أو بعد تلفها) أي: بغير الاستعمال المأذون فيه اهـ شرح منهج وسيذكره الشارح في مسألة الغصب فكان المناسب ذكره هنا أيضًا. • فود: (ومضى مدة الخ) فإن لم تمض مدة لها أجرة فالزايع مؤقر بالقيمة لمُنكرها معني ونهاية قيد برده اهـ معني أي قتبني في يده إلى أن يعترف المالك بها فيدفعها إليه بعد إقراره بها قياسًا • فود: (ويجوز كما رجحه السبكي الخ) اعتمده م ر.

فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ دُونَ الْأَجْرَةِ أَوْ مِثْلَهَا أَخَذَهَا بِلَا يَمِينٍ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجوبِ قَدْرِهَا وَلَا بَضْرُ
الِاخْتِلَافِ فِي الْجِهَةِ وَيَحْلِفُ لِلزَّائِدِ فِي الْأُولَى (وَكَذَا) يُصَدِّقُ الْمَالِكُ فِيمَا (لَوْ قَالَ) الرَّائِبُ
أَوْ الزَّارِعُ (أَعْرَضَ، وَقَالَ الْمَالِكُ بَلْ غَضِبْتَ مِنِّي) وَقَدْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ لِأَنَّ
الْأَصْلَ أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فَيَحْلِفُ وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ (فَإِنْ تَلَفْتَ الْعَيْنَ) قَبْلَ دَرِّهَا تَلَفًا تُضْمَنُ بِهِ الْعَارِيَةُ
(فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ) لَهَا لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُعَارِ وَالْمَقْصُوبِ مَضْمُونٌ (لَكِنْ) يُوجِبُ الْاسْتِذْرَاكُ
فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ ضَمَانِ الْعَارِيَةِ
لِضَمَانِ الْقَصَبِ الَّذِي سَيَذْكُرُهُ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ ذِكْرِ الْاخْتِلَافِ يَقْتَضِي تَخَالَفَهُمَا وَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
فَبَيْنَ تَخَالَفِهِمَا بِذِكْرِ مَا تُضْمَنُ بِهِ الْعَارِيَةُ عَنَّا الْمُخَالَفِ لِمَا سَيَذْكُرُهُ فِي ضَمَانِ الْقَصَبِ وَمَا
فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى بَيَانِ اتِّحَادِهِمَا عَلَى وَجْهِ (الْأَصَحِّ أَنَّ الْعَارِيَةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ
التَّلَفِ) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَإِلَّا فَبِالْمِثْلِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ

عَلَى مَا لَوْ أَقَرَّ شَخْصٌ بَشَنِي لِلْآخِرِ فَأَتَكَرَّهَ إِنْفِيجِي أَهْ بُجَيْرِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ الْقِيَمَةُ الْخُ) عِبَارَةٌ
الْمُعْتَى فَالزَّائِبُ مُقَرَّرٌ بِالْقِيَمَةِ لِمُنْكَرِهَا وَهُوَ يَدْعِي الْأَجْرَةَ فَيُعْطَى قَدْرُ الْأَجْرَةِ مِنَ الْقِيَمَةِ بِلَا يَمِينٍ وَيَحْلِفُ
لِلزَّائِدِ فِيمَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الْقِيَمَةِ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجوبِ قَدْرِهَا) قَضَيْتُهُ أَنَّ التَّلَفَ بَغَيْرِ
الِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا اتَّفَاقَ أَهْ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ التَّضْرِيعُ بِذَلِكَ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي
الْأُولَى) أَيِ فِي صُورَةِ الدَّوْنِ يَقُولُ وَاللَّهُ مَا أَعْرَضْتُكَ بَلْ أَجْرَتُكَ لِأَجْلِ ثُبُوتِ الزَّائِدِ. وَأَمَّا قَدْرُ الْقِيَمَةِ فَقَدْ
اتَّفَقَا عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. هـ. قَوْلُهُ: (يُصَدِّقُ الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (لَكِنْ) فِي الْمُعْتَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (الْأَصَحُّ) فِي
الْثَّاهِيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (تَلَفًا تُضْمَنُ بِهِ الْخُ) أَيِ: بِأَنَّ كَانَ التَّلَفَ بَغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَهْ ع. ش.
هـ. قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ الْخُ) وَافَقَهُ الْمُعْتَى عِبَارَتُهُ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ لَكِنْ الْخُ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَهِيَ أَنَّ الْعَارِيَةَ
هَلْ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِذْرَاكِ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ قَوْلَ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَرْجِعُهُ الْخُ.
هـ. قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ الْخُ) لَا حَاجَةَ فِي الْاسْتِذْرَاكِ لِلِاقْتِضَاءِ بَلْ يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّوَهُّمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ
أَهْ سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا قَبْلَهُ) أَيِ: وَأَنَّ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ اتَّفَقَا الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذِكْرِ الْاخْتِلَافِ) أَيِ: بَيْنَ الْمَالِكِ
وَالزَّائِبِ أَوْ الزَّارِعِ فِي الْإِعَارَةِ وَالْقَصَبِ. هـ. قَوْلُهُ: (تَخَالَفَهُمَا) أَيِ: الضَّمَانَتَيْنِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآنَ
اتَّحَادُهُمَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ الْخُ) أَيِ: وَيَقْتَضِي أَنَّ تَخَالَفَهُمَا. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُخَالَفِ الْخُ) نَفَتْ لِقَوْلِهِ مَا تُضْمَنُ
بِهِ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا فِيهَا) أَيِ: فِي الْعَارِيَةِ أَيِ فِيمَا تُضْمَنُ بِهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا تُضْمَنُ بِهِ الْخُ.
هـ. قَوْلُهُ: (حَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَاعْتَمَدَ الثَّاهِيَةُ وَالْمُعْتَى وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّهَا تُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ مُطْلَقًا مُتَقَوِّمَةً

هـ. قَوْلُهُ: (لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجوبِ قَدْرِهَا) قَضَيْتُهُ أَنَّ التَّلَفَ بَغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا اتَّفَاقَ.
هـ. قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ ضَمَانِ الْعَارِيَةِ الْخُ) لَا حَاجَةَ فِي الْاسْتِذْرَاكِ لِلِاقْتِضَاءِ بَلْ يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّوَهُّمِ
كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً الْخُ) الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي الْأَوَارِ وَاعْتَمَدَهُ م ر أَنَّهَا تُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ
مُطْلَقًا.

والمقصوب يُضْمَنُ بِأَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ يَوْمِ الْقَبْضِ إِلَى يَوْمِ التَّلْفِ وَالْفَرْقُ أَنَّ هَذَا مُتَعَدِّ فَفَلْظٌ عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ لِأَيِّ زِيَادَةٍ وَجَدَتْ فِي يَدِهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ فَنُظِرَ لِأَوَّلِ وَقْتِ ضَمَانِهَا وَهُوَ وَقْتُ التَّلْفِ وَ(لَا) تُضْمَنُ الْعَارِيَةُ (بِأَقْصَى الْقِيَمِ وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ) خِلَافًا لِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ (فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْمَالِكُ) بِالْمَقْصَبِ (أَكْثَرَ) مِنْ قِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ (حَلَفَ لِلزِّيَادَةِ) أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهَا وَمَا يُسَاوِيهَا وَمَا دُونَهَا فَيَأْخُذْهُ بِلَا يَمِينٍ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الرُّوْضَةِ لَوْ قَالَ الْمَالِكُ غَضَبْتَنِي وَذُو الْيَدِ أَوْ دَعَانِي حَلَفَ الْمَالِكُ لِأَنَّهُ يَدْعِي عَلَيْهِ الْإِذْنَ وَالْأَصْلَ عَدَمُهُ وَأَخَذَ الْقِيَمَةَ إِنْ تَلَفَ وَالْأَجْرَةَ

كَانَتْ أَوْ مِثْلِيَّةَ عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ: (إِذَا الْمُعَارُ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ) أَيِ لَوْ مِثْلًا عَلَى الرَّاجِحِ، وَكَذَا الْمُسْتَلَمُ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ تَلَفَهُ، وَلَوْ مِثْلًا عَلَى الرَّاجِحِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُتَلَفَاتِ أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ مَا يُضْمَنُ بِالْمِثْلِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْقَرْضُ أَوْ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا ذُكِرَ أَوْ الْمِثْلُ إِنْ كَانَ مِثْلًا وَأَقْصَى الْقِيَمِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا وَهُوَ الْمَقْصُوبُ وَالْمَقْبُوضُ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ شَوْبَرِيٍّ هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمَقْصُوبُ الْإِنْفِ) أَيِ: الْمُتَقَوِّمُ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَةَ الْإِنْفِ هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ هَذَا) أَيِ: الْفَاصِبِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ضَمَانِهَا) أَيِ: الْعَارِيَةِ.

هـ. قَوْلُهُ (سَيِّئُ): (حَلَفَ لِلزِّيَادَةِ) أَيِ: يَمِينًا تَجْمَعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا كَمَا سَبَقَ قَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ لِلْأَجْرَةِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا فِي مُدَّةٍ وَضَحَ يَدُهُ عَلَيْهِ هـ عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيَخْلِفُ لِلْأَجْرَةِ مُطْلَقًا إِنْ مَضَتْ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ هـ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: (وَيَخْلِفُ لِلْأَجْرَةِ مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى الْقِيَمَةِ أَوْ لَا وَيَصِحُّ تَفْسِيرُهُ أَيْضًا بِمَا إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ وَقَدْ التَّلَفَ هِيَ أَقْصَى الْقِيَمِ أَوْ أَقْلُ مِنْهُ فَيَكُونُ الْإِطْلَاقُ فِي مُقَابِلِ قَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْإِنْفِ) هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ يَسْتَحِقُّهَا) إِلَى (الْكِتَابِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَمْنُ تَكَلَّمَ) إِلَى (وَلَاتِهِ) وَقَوْلُهُ: (وَسَيِّئَاتِي أَجَرَ الْقِرَاضِ مَا يَتَمَلَّقُ بِذَلِكَ). هـ. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ عَلَى الْمَذْهَبِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَحَلُّهُ) فِي الْمُعْتَنِي، ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ قَالَ الْمَالِكُ غَضَبْتَنِي وَالرَّايِبُ أَجَرْتَنِي صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اسْتِحْقَاقِ الْمُنْفَعَةِ فَيَسْتَرُدُّ الْعَيْنُ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَيَأْخُذُ الْقِيَمَةَ إِنْ تَلَفَتْ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةُ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ أَخَذَ قَدْرَ الْمُسَمَّى بِلَا يَمِينٍ لِأَنَّ الرَّايِبَ مُقَرَّرٌ لَهُ بِهِ وَيَخْلِفُ لِلزَّائِدِ عَلَيْهِ وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الْإِجَارَةَ وَذُو الْيَدِ الْغَضَبَ فَإِنْ لَمْ تَتَلَفِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ صُدِّقَ ذُو الْيَدِ بِبَيْمِينِهِ فَإِنْ مَضَتْ فَالْمَالِكُ مُدَّعٍ لِلْمُسَمَّى وَذُو الْيَدِ مُقَرَّرٌ لَهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فَإِنْ لَمْ يَزِدِ الْمُسَمَّى عَلَيْهَا أَخَذَهُ بِلَا يَمِينٍ وَإِلَّا حَلَفَ لِلزَّائِدِ وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الْوَدِيعَةَ وَذُو الْيَدِ الْغَضَبَ فَلَا مَعْنَى لِلتَّرَاوُعِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ فَإِنْ مَضَتْ فَذُو الْيَدِ مُقَرَّرٌ بِالْأَجْرَةِ لِمُنْكَرِهَا، وَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ لَهَا أَجْرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ أَقْصَى الْقِيَمِ عَلَى قِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ أَخَذَ الْقِيَمَةَ بِلَا يَمِينٍ وَإِلَّا فَالزَّائِدُ مُقَرَّرٌ بِهَا وَذُو الْيَدِ لِمُنْكَرِهَا، وَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ فَالْأَجْرَةُ مُقَرَّرٌ بِهَا ذُو الْيَدِ لِمُنْكَرِهَا.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اخْتَلَفَ الْمُعِيرُ وَالْمُسْتَعِيرُ فِي رَدِّ الْعَارِيَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُعِيرِ بِبَيْمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّدِّ

هـ. قَوْلُهُ فِي (سَيِّئُ): (حَلَفَ لِلزِّيَادَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ لِلْأَجْرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ زِيَادَةً وَيَسْتَحِقُّهَا.

إِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَمِثْلُهُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْ ذِي الْيَدِ اسْتِعْمَالٌ وَإِلَّا صُدَّقَ الْمَالِكُ بِلَا يَمِينٍ فَإِنْ قُلْتُ: يُخَالِفُ هَذَا مَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ أَنَّ مَنْ أَقْرَأَ بِالْيَدِ وَقَسَرَهَا الْوَدِيعَةَ قَبْلَ أَيِّ سَوَاءٍ أَقَالَ أَخَذَتْهَا مِنْهُ أَمْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَلَمْ يُنْظَرْ لِدَعْوَى الْمُقْرِئِ لَهُ الْقَسْبُ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْأَلْفَ ثُمَّ لَمْ تَنْبُتْ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ فَصُدَّقَ فِي صِفَةِ ثُبُوتِهَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي أَصْلِ الشَّيْءِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي صِفَتِهِ وَمِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَأَطَالَ التَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ وَلَأنَّهُ لَا أَصْلَ هُنَا يُخَالِفُ دَعْوَاهُ الْوَدِيعَةَ بِخِلَافِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ يَدَهُ عَلَى الْعَيْنِ اقْتَضَى ذَلِكَ ضَمَانَهُ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْاسْتِيلَاءِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ فَدَعْوَاهُ الْإِذْنُ مُخَالَفَةٌ لِأَصْلِ الضَّمَانِ النَّاشِئِ عَنِ الْاسْتِيلَاءِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِذْنِ فَصُدَّقَ الْمَالِكُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِ الْبَقَوِيِّ لَوْ دَفَعَ لِغَيْرِهِ أَلْفًا فَهَلَكَتْ فَادْعِي الدَّافِعَ الْقَرْضَ وَالْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ الْوَدِيعَةَ صُدَّقَ الْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ وَسَيَأْتِي آخِرُ الْقِرَاضِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَرُدُّ كَلَامَ الْبَقَوِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الْأَنْوَارِ عَنْ مَنَاجِزِ الْقَضَاةِ لَوْ قَالَ بَعْدَ تَلْفِهِ دَفَعْتَهُ قَرْضًا، وَقَالَ الْآخِرُ بَلْ وَكَالَةَ صُدَّقَ الدَّافِعُ أَهـ.

مع أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ قَبَضَ الْعَيْنَ لِمَحْضٍ حَقٌّ نَفْسِهِ أَهـ. قُودُ: (وَمِثْلُهُ) أَي: تَصْدِيقِ الْمَالِكِ بِيَمِينِهِ.
 قُودُ: (وَإِلَّا صُدَّقَ الْمَالِكُ بِلَا يَمِينٍ) أَي لَأنَّهُا بِتَقْدِيرِ كَوْنِهَا وَدِيعَةً صَارَتْ بِالِاسْتِعْمَالِ كَالْمَقْصُوبَةِ أَهـ
 ع ش. قُودُ: (هَذَا) أَي: تَصْدِيقُ الْمَالِكِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الْقَسْبُ وَذُو الْيَدِ الْوَدِيعَةَ. قُودُ: (إِلَى) أَي: الْمُقْرِئ. قُودُ: (ثُمَّ) أَي: فِيمَا مَرَّ. قُودُ: (وَمِمَّنْ تَكَلَّمَ إِلَخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (التَّاجُ إِلَخ). قُودُ: (وَلَأنَّهُ إِلَخ) الْأَوَّلَى وَيَأْتِي إِلَخُ الْبَاءِ. قُودُ: (هُنَا) أَي: فِيمَا مَرَّ فَكَانَ الْأَوَّلَى هُنَا بِالْكَافِ. قُودُ: (اقْتَضَى إِلَخ) خَبَرٌ إِنْ وَقَوْلُهُ: (ذَلِكَ ضَمَانُهُ) فَاعِلُهُ فَمَفْعُولُهُ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ كَوْنُ يَدِهِ عَلَى الْعَيْنِ. قُودُ: (فَدَعْوَاهُ إِلَخ) جَوَابٌ لِمَا. قُودُ: (فَادَّعَى الدَّافِعَ الْقَرْضَ إِلَخ) وَمِثْلُ مَا لَوْ ادَّعَى الْآخِذُ الْهَبَةَ وَالْدَّافِعُ الْقَرْضَ قَبَضَ الدَّافِعُ فِي ذَلِكَ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلدَّافِعِ بِهِ الْإِمَامُ لِكَوْنِهِ خَادِمَهُ مَثَلًا أَمْ لَا أَهـ ع ش.
 قُودُ: (وَقَالَ الْآخِرُ بَلْ وَكَالَةَ إِلَخ) وَعَلَى قِيَابِهِ لَوْ ادَّعَى الدَّافِعُ أَوْ وَارِثُهُ الْبَيْعَ وَالْآخِذُ الْوَكَالََةَ أَوْ الْقِرَاضَ أَوْ الشَّرِكَةَ أَوْ نَحْوَهَا يَمَّا لَا يَقْتَضِي الضَّمَانُ صُدَّقَ الدَّافِعُ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلزُّوْمِ الْبَدَلِ الشَّرْعِيِّ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْبَدَلِ صُدَّقَ الْغَارِمُ أَهـ ع ش.



قُودُ: (ضَعُفَ قَوْلُ الْبَقَوِيِّ) وَاتَّفَقَ م ر عَلَى ضَعْفِهِ وَاعْتَمَدَ تَصْدِيقُ الدَّافِعِ أَهـ.

فہرں الموضوعات

فهرس

كتاب الرهن ٥

- (فصل) في شروط المرهون به ولزوم الرهن ٢٧
فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن ٥٨
فصل: في جناية الرهن ٩٠
فصل: في الاختلاف في الرهن وما يتبعه ١٠٢
(فصل) في تعلق الدين بالتركة ١١٥

(كتاب التفليس) ١٣٤

- (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما ١٥٠
فصل: في رجوع نحو بائع المفلس ١٨١
(باب الحجر) ٢١٠
(فصل فيمن يلي الصبي) ٢٤٣
(باب الصلح والتراحم على الحقوق المشتركة) ٢٦٤
(فصل) في التراحم على الحقوق المشتركة ٢٨٣
باب الحوالة ٣٣٤
باب الضمان ٣٦١
(فصل) في قسم الضمان الثاني ٣٩٢
(فصل في صيقتي الضمان والكفالة) ٤١٠

كتاب الشركة) ٤٣٧

(كتاب الوكالة) ٤٦٠

- (فصل في بعض أحكام الوكالة) ٤٩٨
(فصل في بقية من أحكام الوكالة) ٥١٨
(فصل في بيان جواز الوكالة) ٥٤٠

(كتابُ الإقرار) ٥٧٣

٥٩٤	(فصلٌ في الصبغة)
٦٠٤	فصلٌ فيما يتعلّق بالركن الرابع
٦٣٥	(فصلٌ في بيان أنواع من الإقرار)
٦٦٢	(فصلٌ في الإقرار بالنسب)

(كتابُ العارية) ٦٧٩

٧٠٩	(فصلٌ في بيان جوازِ العارية)
-----	------------------------------

